

سيرة ابن خلدون

علي
عبد الله بن خلدون

وغيره
في تاريخه المشهور

بغداد

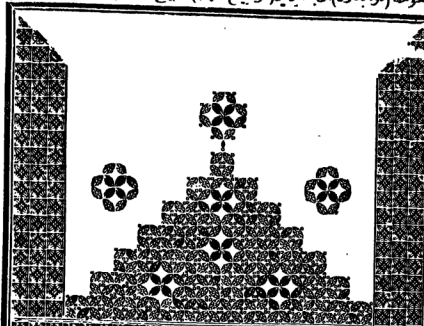


الجزء الثالث من شرح منج الجليل على مختصر العلامة خليل خلاصة
المحققين وتلخيص المدققين وارث علوم صفوة قرريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه
الله ويلقبه من كل
خير فوق
مناه

٢

(ويجاء منه حاشيته المسهاة تسهيل منج الجليل)

• (باب السلم) • (قوله السلم) بفتح السين واللام مخففاً (قوله عرفه) بفتح عاؤه مثلاً أى السلم (قوله عقد) بفتح عاؤه وضاعته معاوضة
 • (قوله يبيع) بفتح الهمزة والصادقة ويخوها (قوله بالاول) أى يبيع بعين (قوله يبيع الاجل) أى يبيع مقول بعين مؤجلة (قوله ويبيع



بسم الله الرحمن الرحيم

• (باب في بيان أحكام السلم)

(شرط) صحة عقد (السلم) عرفه ابن عرفة بأنه عقد معاوضة واجب معاوضة بغير عين ولا منفعة
 غير متقابل العوضين ١٠ نوح بالاول يبيع الاجل ويبيع الدين وان مائل حكمه حكمه لانه
 لا يصدق عليه عرفا والمختلفان يجوزان اشترأ كلهما في حكم واحد وبالثاني الكراء المضمون
 وبالثالث السلف ولا يدخل اتلاف مثل غير عين ولا هبة بغير عين ويحل طرده بملك بعد
 موصوف مثلاً فانه تكاح لاسلم المشتكى صريح في المذونة بان السلم خصصة مستثناة من بيع
 ما ليس عند بائعه. ابن عبد السلام الشروط التي ذكرها ابن الحاجب هي في جواز حكمه
 الجواز لقوله تعالى وأحل الله البيع وقوله صلى الله عليه وسلم من أسلم فليس في كبل معلوم
 أو روزه معلوم الى أجل معلوم والراجح على جوازه الجزولي روى عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهم ما منع تسميته بالسلم لانه اسم لله تعالى في إطلاقه على غيره تعالى ثم اورد في المداول كره
 شفاقتيته بالسلم ثم قال والصحيح انه يجوز ان يسمى بالسلم أه ابن عبد السلام كره به
 السلف لفظ السلم في حقيقته العرفية التي هي من أنواع البيع ورأى انه انما يستعمل فيه لفظ
 السلف أو التسليف صونا لفظ السلم من التنزل في المذونة ورأى انه ربما يمين لفظ
 الاسلام ثم قال والصحيح جوازه لاسيما غالب استعمال الفقهاء انما هو صيغة الفعل مقرونة
 بحرف في فيقولون اسلم في هكذا فإذا أرادوا الا اعم أو بلفظ السلم ولما يستعملون لفظ

الدين) عطف على بيع الاجل
 لايحاطه عبارة ذمة الدين
 بعين لمشتريه (قوله وان مائل
 حكمه) أى بيع الدين (قوله
 حكمه) أى السلم في اشتراط
 قبض الثمن وكونه ليس
 من جنس الدين وليس ذهباً
 في فسخه او عكسه والواو الحال
 وان ماله (قوله لانه) أى
 السلم (قوله لا يصدق) أى
 السلم (قوله عليه) أى يبيع
 الدين (قوله والمختلفان) الخ
 دفع اتوهم منافاة عدم
 صدقه عليه كون حكمه
 حكمه (قوله وبالثاني) أى
 ولا منفعة (قوله وبالثالث)
 أى غير متقابل العوضين
 (قوله ولا يدخل) أى في المذ
 (قوله اتلاف مثل غير عين
 الخ) أى لعدم عقد المعاوضة
 (قوله طرده) أى كونه
 مازواً للمدونة لثبوته دون
 فهو غير مانع (قوله بملك
 الخ) سلمه يطل (قوله فانه)
 أى التزوج بيمين أو
 عرض موصوف (قوله
 المشتكى) بفتح ثاء مثلاً
 (قوله صريح) بفتح صا مثلاً
 (قوله جوازه) أى السلم
 (قوله حكمه) أى السلم
 (قوله لانه) أى السلم (قوله
 الإطلاق) أى السلم (قوله
 ثم قال) أى الجزولي (قوله

انه) أى المعنى العرفي (قوله في حقيقته) أى السلم (قوله ورأى) أى بعض السلف (قوله لانه) أى المعنى العرفي (قوله الاسلام
 ثم قال) أى ابن عبد السلام (قوله جوازه) أى استعمال لفظ السلم في المعنى العرفي (قوله بحرف) أى اضافته للبيان

(قوله بعبه البيع) اي بالقي التماس (قوله لقوله) عليه تفسيره مالا (قوله المركب الاضافي) اي راس المال (قوله عزيمه) اي سكا
 اسلبا (قوله وان الاصل التجهيل) يقرب لبرعه (قوله يطلب) بضم الساو فوقع اللام (قوله عوضه) اي السلم (قوله بشرطه) اي
 السلم (قوله ناخيه) اي اودل عوضه (قوله على انه) اي السلم (قوله راس ماله) اي السلم (قوله وانه) اي السلم (قوله عطف على انه
 (قوله ناخيه) اي راس ماله (قوله من شرطه) اي السلم (قوله ان كان) اي راس ماله (قوله مضونا) اي موصوفا فغير معين (قوله
 واختلف) بضم التاء (قوله ناخيه) اي راس المال (قوله بغير راس المال) اي البشريه (قوله ليعلم) اي السلم (قوله
 جيمه) اي راس المال (قوله بشرطه) سلمه ناخيه (قوله ثلاثه ايام) سلمه ناخيه ٣ (قوله من البغداديين) بيان غيره (قوله انه)

قوله على بابها) أى لحد الثنتين (قوله المال) أى المسلم فيه (قوله كان) أى أجل المال (قوله بان شرطه) أى قبض المسلم فيه (قوله ما أقام) أى اليومين (قوله فلا يقتصر) بضم الياء وفتح القاف (قوله ذلك) أى تأخير رأس المال ثلاثة أيام (قوله لأنه كالمالك) أى فى غير مورد الرخصة فلا يقال المالك إلا الكمال فى تأخيرها ثلاثة أحوال (قوله المصلحة) مقترن أيضا (قوله وهو) أى منع تأخيرها يومين مع تأجيله (قوله بن) بكسر الهمزة وتشديد النون (قوله كالمالك) أى السابق

(قوله يؤخر) فيه جريان الالة او الالهة على غير ما هي بدون ابراز وحذف العائد الجري ودية ونشرطه (قوله لانه) اي اخيره
 ثلاثة (قوله رخصة) اي يقتصر فيها على موردها (قوله جوازها) اي التيسار (قوله فان نقد) مشهور ان لم يتقد (قوله نقد)
 اي السلم بشرط التيسار في السلم فيه (قوله لتقدم) اي المتقود (قوله السابقة) اي ان اختار الد (قوله الغنية) اي ان اختار
 الاضحية (قوله ولا يبيع) اي السلم فيه (قوله والسلف) اي راس المال (قوله ويشترطه) اي النقد (قوله للالة الثانية)
 اي البيع والسلف (قوله اسقطه) بضم فككون فكسر (قوله فساد) اي السلم (قوله اذا كان) اي راس المال (قوله تفصيل)
 بفتح تاء متقلا (قوله ان شرطه) اي النقد (قوله كان) ٥ اي راس المال (قوله حذف) بضم فكسر

(قوله وان لم يرد) بضم ففتح
 متقلا اي راس المال (قوله
 والا) اي وان رد (قوله فيها)
 اي المدونة (قوله الى امد
 قريب) صلة التيسار (قوله
 ان لم يقدم) اي السلم (قوله
 زهت) بضم التاء (قوله
 ذلك) اي التيسار (قوله قدم
 بفتحات متقلا) اي السلم
 (قوله عسك) بضم فكسر
 (قوله على ذلك) اي شهر
 في غير العقار ويشترط
 في العقار (قوله انفساد
 العقد) اي ولا احتمال ان يترك
 التيسار اختيارا لاداء
 السلم وعمل بشرطه (قوله
 راس ماله) مفعول ثان
 لعل (قوله وشترع فيها)
 اي المتفعة قبل تمام ثلاثة
 ايام (قوله تمامها) اي
 المتفعة (قوله وسعت)
 بضم فكسر اي متفعة
 المعين (قوله لانه) اي

ليس جاريا على اصطلاحه ولذا خال الخطاب القولان لما لا رضى الله تعالى عنه في المدونة وأشار
 بالتدريج لردده ضمنون في النقل عنه لكن في قوله لتزد مضنون الخ نظر لانه من المتضمن الامر
 الرابع من حق المصنف الاتصاف على القول بالتساقط تصريح ابن شيراز به المشهور وكما نقله
 الخطاب عنه واقه أعلم (وجاز) عقد السلم (شرط) خيار (في راس مال او سلم) فيه لهما
 اولاحدهما ولو فترهما (لما) اي زمن (يؤخر) راس المال (اليه) وهو ثلاثة ايام لا أكثر ولو في
 كرقق ودواعي المتعدلاته رخصة (ويحل جوازها في السلم فيه) ان لم يتقدم فيها مخرج القاف
 راس المال فان تقدم ولو فتر عاقله لردده بين السلفية والتقية والبيع والسلف بشرطه مفسد
 للالة الثانية ولو امطأ الشرط وبحل فساد بالنقد فلو عاذا كان لا يعرف بعينه كالعين وما
 المعين ككتاب وسبوا معين فيجوز تقدمه ولو ما تفصيل ان شرطه مفسد تقدم لا كان ما
 يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وان التقيد طوعا باثر فيما يعرف بعينه وان لم يرد ومفسد
 فيما لا يعرف بعينه ان لم يرد والا لولا بعد معنى ايام التيسار صرح حال فيها في كتاب التيسار ولا بأس
 بالتيسار في السلم الى امد قريب يجوز تأخير النقد اليه كيومين او ثلاثة ان لم يقدم راس المال
 فان تقدمه كره ذلك لانه يدخله بيع وسلف وسلف جر متفعة وان تأخر اجل التيسار كتهراو
 شهرين لم يتردد تقدم التقديم لا ولا يجوز تأخير في شيء من البيع الى هذا الاجل فان عقد البيع
 على ذلك ثم ترك التيسار بشرطه قبل الفرق فلا يجوز فساد العقد (وجاز السلم) (بجعل متفعة)
 شيء معين كعقار وحيد وان راس ماله وشترع فيها ولو تأخر تمامها عن قبض السلم فيه
 شاء على ان قبض الاول كقبض الاواخر وسعت عن دين لانه فسخ دين في دين وما جازها
 استد ادين دين والسلم كمال هذا والتأخر اه لا بد من قبض ذي المتفعة قبل تمام ثلاثة ايام
 الا الحيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر منها قبل ما علمه اذا كان راس مال واحتر زعيم
 عن متفعة مضنون فلا يجوز زعمها راس مال سلم لانه كالتي بكالي وظاهره ولو شرع فيها الثاني
 بجزء لنسب بتقسيد المتع بقدم الشرع فيها وهو الظاهر فلا مفهوم لتقسيد المستف بل المعين
 لا شرط الشرع في متفعتها ايضا فلا فرق بينهما (وجاز السلم) (بجعل شيء براف) راس ماله
 ويشترط قبضه بشرط جمع ابن الحاجب والمجازفة في غير العين باثرة كالبيع وفي الشامل وجاز

اخذهما عن دين (قوله وما هنا) اي جعلها راس مال سلم (قوله من هذا) اي ابتداء دين بين (قوله فيها) اي ثلاثة
 الايام (قوله عليه) اي الحيوان (قوله اذا كان) اي الحيوان (قوله لانه) اي جعل متفعة ضمنون راس مال سلم (قوله كالي
 بكالي) اي خارج عن مورد الرخصة (قوله فيها) اي المتفعة (قوله المتع) اي في متفعة المضنون (قوله وهو) اي تقيد
 التبع بعدم الشروع فيها التظاهر لانه اذا كان قبض الاول قبض الاخر استوتبت متفعة ضمنون ومنفعة المعين
 اذا شترع بينهما (قوله بينهما) اي متفعة المعين ومنفعة غيره (قوله فيه) اي الجزاء (قوله والمجازفة) اي في راس مال

السلم

(قوله بشرطه) أي الجزاء فيم سائر بشرطه وما ضاققه لغيره (قوله على المعروف) صلة بياز (قوله جعل) بضم فكسر (قوله لأنه) أي الحيوان (قوله يعرف) بضم فسكون فتفتح أي فليس في تأخير دينين (قوله تأخيره) أي الحيوان (قوله به) أي الشرط (قوله تأخيره) أي العرض أو الطعام (قوله به) أي الشرط (قوله لا تتقال ضلعتهما) أي الطعام والعرض على اشتراط كيل الطعام واحضار العرض (قوله به وذلك) ٦ أي كيل الطعام واحضار العرض (قوله نزل) بضم فكسر مثلاً الخ خير ترك

(قوله فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض) مفهوم ان كيل واحضر (قوله كراهته) أي لامتعه (قوله هذا) أي امتناع تأخير الطعام والعرض أكثر من ثلاثة أيام بلا شرط ولو كليل الطعام واحضر العرض (قوله بأنه) أي الطعام أو العرض (قوله امان) يكون أي التأخير (قوله فان كان) أي التأخير (قوله يعرف) بضم فسكون فتفتح (قوله فان كان) أي راس المال (قوله ك) بضم فكسر أي تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام (قوله فلا يكره) أي تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام (قوله وان كان) أي راس المال (قوله فعمل) بضم العين (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله أنه) أي الشان (قوله وأن المشهور) فسخه أي السلب التأخير الطويل عطف على أنه الخ (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله يفسره) بضم العين (قوله راجع للعرض والطعام والحيوان) قوله

بمقتضى معنى وجوزاف بشرطه على المعروف (و) جاز (تأخير حيوان) جعل راس مال سلم أكثر من ثلاثة أيام ولو إلى أول أجل المسلم فيه لأنه يعرف بعينه (بلا شرط) ومفهوماً منع تأخيرها به أكثر من ثلاثة أيام لأنه يسع معنى تأخير قبضه (وعل الطعام والعرض) الجعل ولو راس مال سلم (كذلك) أي الحيوان في جواز تأخيرها بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام ومنع تأخيرها زيادة على ثلاثة أيام (ان كليل) الطعام (واحضر) بضم الهاء وكسر الصاد المجهمة (العرض) مجلس العقد لا تتقال ضلعتهما المسلم اليه وترك قبضهما بعد ذلك نزل مغزله قبضهما ابتداء فان لم يكل الطعام ولم يحضر العرض حين العقد فلا يجوز لعدم دخول في ضمان المسلم اليه والنقل كراهته (أو) الطعام والعرض (كالعين) في امتناع التأخير زيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولو كليل الطعام واحضر العرض وقت العقد هذا ظاهر كلام المصنف والنقل الكراهة أيضاً واجب بأنه كالعين في عدم الجواز المستوى الطرفين في الجواب (تأويلان) ابن كثير اذا تأخر راس المال فلا يخاف امان ان يكون بشرط أو يفيد بشرط فان كان بشرط وطال الزمان المشروط التأخير عنه فلا يخاف امان ان يكون راس المال يعرف بعينه كالعرض والحيوان أو لا يعرف بعينه كالقصد وإذا كان يعرف بعينه فلا يخاف امان ان يكون مما يغيب عليه كالغائب أو لا يغيب عليه كالحيوان فان كان عرضاً يغيب عليه كرويا لا يفسخ وان كان مما لا يغيب عليه فقد جعله كالوديعة عند المسلم فلا يكره وان كان لا يعرف بعينه كالقصد في تأخيرها أكثر من ثلثة لان أحدهما فسخه وهو المشهور ولأنه دين دين والثاني علمه لعدم دخولها على تأخيرها اه الخطاب فعمل من كلامه أنه اذا زاد التأخير على ثلاثة أيام كان تأخيراً طويلاً لأن أحد القصر ممدون الثلاثة وأن المشهور فسخه وحسب كان هذا القول بهذه القوة فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه ثم قال وفي أوائل السلم الثاني من التفسير وإذا كان راس مال السلم عرضاً أو طعاماً أو حيواناً بعينه فتأخر قبضه الايام الكثيرة والشهر أو إلى الاجل فان كان بشرط فقد البيع وان لم يكن بشرط أو كان راس مالها أحدهما فقد البيع مع كراهة مالك رضي الله تعالى عنه ذلك التأخير البعيد بشرط لهما اه وظاهر هذا كراهة تأخير الحيوان وليس كذلك كما تقدم في كلام ابن كثير وصرح به في غير هذا الموضع منها وفي الجواهر اما تأخير بشرط زيادة على الثلاثة فقد العقد واما بفرضه في الفساد فولان في العين خاصة ولا يفسد تأخير العرض لكن يكره اه فعمل من كلام ابن كثير والمدونة والجواهر ان الزيادة على الثلاثة بشرط مقدس في العين وغيرها والله أعلم ثم قال في نقل على بعد ان يقال قصد المصنف بقوله كالعين انهما الشبهان كليل واحضر في كونهما يغيب عليهما فتأخيرهما مكره ولقرعهما من العين المنعرج تأخيرها فان الشبه لا تأخر مساواة المشبه به من

فعمل بضم العين (قوله ثم قال) أي الخطاب (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله انهما) أي كليل الطعام والعرض (قوله في كونهما) أي العين (قوله في كونهما) أي كليل الطعام والعرض (قوله ويجعل له) أي المصنف

(قوله شبههما) أى الطعام والعرض (قوله بها) أى الدين (قوله والظاهر أنه) أى المذهب (قوله لانه) أى الشان (قوله وان كان كلام أبي سعيد باخ) حال (قوله ناولها) أى الام (قوله على ما قال) ٧ أى الصنف في توضيحه (قوله هذه المسئلة) أى

مسئلة تأخير راس المال

(قوله وان كان) أى راس

المال (قوله فصار دينا

بدين) أى خارجا عن مورد

الرخصة (قوله اطلع) أى

المسلم اليه (قوله عليه) أى

الزائف (قوله سواء كان)

أى الزائف (قوله ويرجى)

سان لمسلم تجهيل بده (قوله

كأخبره) أى بديل الزائف

(قوله ان طلب البديل الخ)

شرط في وجوب تجهيله

(قوله عند محاولة) أى الأجل

(قوله او قبله) أى حاول

الأجل (قوله سائر تأخيرته)

أى البديل (قوله هو) أى

التصادق المقابل لافى الجميع

(قوله مقيد) خبر فساد (قوله

عند عتده) أى المسلم (قوله

ان عتد) بضم فكسرى

المسلم (قوله سواء كان) أى

العيب (قوله عتده) أى

المسلم (قوله فله) أى المسلم

(قوله فان احب) أى المسلم

(قوله الاسماء) أى المسلم

فيه الذى اطاع على عيبه

بعقدت عليه (قوله او

كان) أى المسلم فيه (قوله

من يده) أى المسلم (قوله

جهة) أى او صدقة وعتق

او موت (قوله يفرغ) أى

المسلم (قوله ويرجع) أى

(قوله بتل زربع الصفة) أى

كل وجهه ويحفل انه شبههما في طلب الجهيل وان اختلف الطلب وهو بعد جدا والظاهر انه مشى على قوله في التوضيح في جعل الكراهة على الصريم وانما علم طنى مالى التوضيح فيه فقل لانه وان كان كلام ابي سعيد محتلا لما قاله في الام ما يدفعه وصفا على نقل ابن عرفة ولو كان راس المال فوبالعينه ولم يقضه الا بعد ايام كثيرة فقد كرهه نالك ولم يهبه واحفظ عنه فضنه وأراه نافذا اه وحمل كلامه على جعل عدم القسح في غير الطعام بعدد وكلف بلا موجب ولم أر من تأولها على ما قال اه ابن ونس بعض أصحابنا هذه المسئلة على ثلاثة أوجه ان كان راس المال رقيقا أو حيويا فانتأثر بقضه الايام والكثرة او الى الاجل فتشديلا كراهة وان كان عرضا فباب عليه فتدفع الكراهة وان كان عرضا فانتأثر بكثرة او الى الاجل فتدفع البيع لانه لا يتعين فاشبهه ما في الذمة فصار دينا بدين بعض القرويين هذا اذا كان الثوب غاليا فان حضر حين العقد لا يفي كونه كالعبد في عدم كراهة تأخيرته والطعام أثقل منه اذ لا يعرف بعينه والعين أشد من الطعام لانه براد بعينه وهى لا تزداد عنها (و) جاز لمسلم اليه (رد) راس مال (زائف) أى ردى اطلع عليه بقراب أو بعد سواء كان كله أو بعضه (وعمل) بضم فكسرى متغلا بده ورجو أو لو سكا كأخبره ثلاثة أيام ولو بشرط على المشهور ان طلب البديل قبل حلول الأجل فان طلب عند محاولة او قبله يومين أو ثلاثة تجاز تأخيرته ماشاء ولو بشرط (والا) أى وان لم يجعل البديل حقيقة ولا سكا بان آخر اكتم من ثلاثة أيام ولو بلا شرط (فسد) الذى في بعض المذاهب وهو (ما) أى الميز الذى (يقابل) أى الزائف فقط (ولا) يسد (الجميع) أى المقابل لافى الجميع (على) القول (الاحسن) عند ابن عمر ز وهو قول اى عمران وابن شعبان وقال ابو بكر بن عبد الرحمن يسد الجميع وقيل بعبدة الجميع وفساد المقابل فقط مقيد بعبدة قود قيامه بالبديل وبما اكتم من ثلاثة ايام من الاجل والاطلاع عليه بعد تأخيرته ثلاثة ايام وعدم دخوله عند عتده على تأخير ما يظهر زائفا وكون راس المال عتقا فان لم يقم بالبديل بان رضى بالزائف او ساع من عتده لم يسد ما يقابل وكذا ان قام به بعد سأل الاجل او قبله ثلاثة ايام فان دخلا عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فسد الجميع لانه كالتى يكالى وكذا ان كان راس المال غريمين واطلع فيه على عيب فنقض السلم كله ان عقد له عينه فان عقده على موصوفه وجب رد مثل ما ظهر معيبا (تقيها) الاول اذا ظهر عيب في السلم فيه بعد قبضه فلا ينقض السلم بهما سواء كان في عبدا أو ثوب أو بكل امو زون والمسلم رد المبيع والرجوع بثمنه فذمة المالم اليه ولو بعد حواله فوق لانه لا تثبت الرابا العيب وان حدث عند عيب فله الرد وغرم ما قصه العيب ويرجع مثل موصوف الصفة اتي اسمها فان احب الاسماء وكان خرج من يده مبيع ثم اطاع على العيب فقبل يفرم للمسلم اليه فبما قبض معيبا ويرجع بالصفة وقيل يرجع بقدر ذلك العيب في الصفة فان كانت قيمة العيب الربع وجب عتد ربع الصفة اتي اسمها بشرط يكالمسلم اليه وقبل يرجع بقيمة العيب من الثمن الذى كان السلم النعمى وان كان يكون للمسلم بالخيار بين

المسلم على المسلم اليه (قوله بالصفة) أى بطل موصوفها (قوله في الصفة) أى في موصوفها (قوله بتل زربع الصفة) أى موصوفها

(قوله ان قلت) خطاب المسلم (قوله) أي المسلم اليه (قوله حين ردها) أي الدراهم والدينار التي هي رأس المال لو يردوها زائفة (قوله مادقت البك الاجساد) منه قول قال (قوله قولك) خطاب المسلم (قوله وتختلف) خطاب المسلم (قوله ما عيشته) أي المسلم اليه (قوله في علك) خطاب المسلم (قوله الان يكون) أي المسلم اليه (قوله اخذها) أي المسلم اليه الدراهم والدينار (قوله منك) خطاب المسلم (قوله لينها) أي المسلم اليه الدراهم والدينار (قوله قوله) أي المسلم اليه (قوله وعلك) خطاب للمسلم (قوله بدلها) أي الدراهم والدينار (قوله زاد) أي في صفة معين المسلم على ما عيشته الاجساد في علك (قوله لان يصدق) أي المسلم (قوله انما) أي الزائفة (قوله لانه) أي خافضها (قوله موثق) أي انها الدراهم التي دفعها اليه المسلم على حقه على البت (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي المسلم (قوله العلم) أي نفسه (قوله ولو كان) أي المسلم (قوله في التوادير) خبر مقدم (قوله من الثمن) بان ما بعد الا (قوله يصدق) يضم فتحه مثقلا (قوله اذا شرط) يضم فكسر (قوله تعين الدينار والدراهم) بان قال المسلم اسلك هذه الدينار والدراهم في كذا بصفة كذا A الى ايل كذا وقال المسلم اليه اسلني هذه الدينار والدراهم الخ (قوله

ساقط) أي لا يعمل به سواء كان من مسلم او مسلم اليه (قوله ان كان) أي الشرط (قوله بانها) أي الدينار (قوله وهو المسلم) (قوله مشتت بها) أي المسلم اليه (قوله الاول) أي سقوط الشرط مطلقا (قوله زاده) أي الشرط (قوله التلق) يقع الخطا المجهة واللام أي ابدال الزائفة (قوله وضيا) أي المسلم والمسلم اليه (قوله ولا يندك) أي التلق (قوله لانه) أي الشان (قوله صم) أي لزم (قوله صار) أي المعين من الدراهم او الدينار (قوله ردها) أي المعين الزائفة (قوله مبتدا) أي مستأنف (قوله وعلى الثاني) أي لزومه ان شرطه المسلم وسقوطه ان شرطه المسلم اليه (قوله اذا رضى) أي سلمها (قوله المسئلة والا) أي وان لم يرض سلمها (قوله فسخ) يضم فكسر أي السلم (قوله وشرطه) أي التعين (قوله فهو) أي الشرط (قوله كالتقول الاول) أي في لغو الشرط (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله رده) أي المسلم المسلم فيه يعني (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله ولو كان) أي المسلم فيه (قوله ينده) أي المسلم (قوله لو كان) أي المسلم فيه (قوله زاد) أي في الشامل مقب ولا يشته جولة الاسواق (قوله على المتصور) معقول زاد (قوله فخرج) يقتضاه مثقلا (قوله في) أي المسلم فيه (قوله بواته) أي المسلم فيه (قوله بانها) أي سائلة السوق (قوله دفعه) أي المسلم اليه المسلم فيه (قوله) أي السلم (قوله اجله) أي المسلم فيه (قوله لا قبله) أي سائل اجله (قوله لانه) أي التصديق على اذا دفعه الخ

وعلى الثاني) أي لزومه ان شرطه المسلم وسقوطه ان شرطه المسلم اليه (قوله اذا رضى) أي سلمها (قوله المسئلة والا) أي وان لم يرض سلمها (قوله فسخ) يضم فكسر أي السلم (قوله وشرطه) أي التعين (قوله فهو) أي الشرط (قوله كالتقول الاول) أي في لغو الشرط (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله رده) أي المسلم المسلم فيه يعني (قوله فان كان) أي المسلم فيه (قوله ولو كان) أي المسلم فيه (قوله ينده) أي المسلم (قوله لو كان) أي المسلم فيه (قوله زاد) أي في الشامل مقب ولا يشته جولة الاسواق (قوله على المتصور) معقول زاد (قوله فخرج) يقتضاه مثقلا (قوله في) أي المسلم فيه (قوله بواته) أي المسلم فيه (قوله بانها) أي سائلة السوق (قوله دفعه) أي المسلم اليه المسلم فيه (قوله) أي السلم (قوله اجله) أي المسلم فيه (قوله لا قبله) أي سائل اجله (قوله لانه) أي التصديق على اذا دفعه الخ

(قوله على التصديق) أى فى كله (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله جائز) أى التصديق (قوله فى كيل أو وزن) غير متوثن
لضافتهما (قوله كذا عليه) أى النص صلتا تصديق (قوله) ٩ أى النقص (قوله يتقص) تنازع فيه

كيل ووزن (قوله وان كان)

أى الطعام (قوله بجملة

النقص من الثمن) أى ووزن

الباقى بجمسته من الثمن

(قوله اذا كان) أى النقص

(قوله فان كان) أى النقص

(قوله ان كان) أى المسلم

إليه أو البائع (قوله بنفسه)

تتنازع فيه كالأول ووزن

(قوله أو حضر) أى المسلم

إليه أو البائع (قوله ولو قال)

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

أى المصنف بل بجمع (قوله

المسئلة فى أوائل سبلها الثاني أبو الحسن ابن الكاتب فى الذى أخذ من غيره الطعام على
التصديق يحتمل ان لا يجوز تصديقه قبل - بل لاجل لانه اذا صدقه لاجل تصديقه قبل الاجل
دخله لقب برهنة وهو بمعنى وضع منه وتقبل قوله فى الكتاب جاز معناه بعد حلول الاجل
وقبل بدخله وضع وتقبل اوسط الضمان وان بدك وشبهه فى جواز التصديق فقال (ك) التصديق فى
كيل او وزن (طعام من يسع) فيوزن (ثم) اذا صدقت فى كيل او وزن طعام من سلم أو يسع
ووجدت نقصا او زيدا على ما صدقته فيه (ك) يا مصدق (او عليك الزيد) أى الزائد المعروف
راجع لك (والنقص) أى الناقص (المعروف) أى المعتادين الناس فى الكيل والوزن
راجع عليك (والا) أى وان لم يكن الزيد معروفا بان كان متقاسما رده كله الى البائع ولا
تأخذ منه المعروف وتترك هذا الموضع هو الا يكن النقص معروفا (فلا رجوع لك) يا مصدق
على البائع به فى كل حال (الاتصديق) من البائع لك علمه (أوينة) تشبه لك به (لما تفرق) لكن
حين قبضت الى حين كيلته او وزنك او بينت حضرت كيل البائع او وزنه يتقص كمال المشتري
فيرجع على البائع بجميع النقص ولا يتقبله المتعارف كالجائحة اذا اصاب دون الثلث
لا يوضع عن المشتري شئ وان اصاب الثلث وضع عنه قدره من الثمن وليس للبائع ان يقول
لا يوضع الثلث كله لانه دخل على اصابها اليسير من الثمن فله أبو الحسن واذا ثبت النقص
فان كان الطعام من سلم او يسع مضمون يرجع كله وان كان معتمدا رجوع بجمسته من الثمن
فله فى المدونة البراجمى الرجوع بجمسته النقص من الثمن اذا كان قسما لان كان كثيرا
خير المشتري بين الرد والتسليم ويجوز فى حد القليل الخلاف الذى جرى فيه فى العيوب والله
أعلم (و) اذا قبض المسلم والمشتري الطعام مصدقا المسلم إليه أو البائع فى كيله أو وزنه ثم وجد
ناقصا مخالفا للمعتاد لم يصدق المسلم إليه أو البائع ولم يثبت بينه (حلف) المسلم إليه أو
البائع (قد أوفى) أى سلم المسلم والمشتري (ما) أى القدر الذى (سعى) لانه كان كاه أو وزنه
ينقصه أو حضر كيله أو وزنه (او لقد باعه) أى المسلم إليه أو البائع (على ما) أى
القدر الذى (كتب) بضم فكسر (به) أى القدر المعبر عنه بما (إليه) أى المسلم إليه أو البائع
من وكيله ان لم يكن له ولم يضره (ان) كان المسلم إليه أو البائع (اعلم) حين البيع مسئلة
أو (مشتريه) بأنه كتب به أو أخر رسول وكيله به ولو قال بعت اليك ما كتب به الى مكان
أو وضع اذلا خلاف بينهما فى بيعه وأوجب بأنه ضمن باع معى أو صل (والا) أى وان لم يصف
تقدرا فى ما جرى فى الاولى ولم يصف مثله به فى الثانية (حلفت) يا مسلم او يا مشتري على
النقص الذى وجدته (ورجعت) بعوضه فان كنت فلا تثنى لك فى الاولى ولا ترد البعير على
البائع لتكواه عنها أولا رسا لاقى ولا يمكن مثله ان تكل وحلف المسلم إليه أو البائع فى الثانية
وبرى فان كل غرم قال فى المدونة فان لم تكن له أى المشتري بينه حلف البائع اذ وفى جميع
ما سعى له ان كاه هو أو لم يباعه على ما كان فيه من الكيل الذى يكره أبو محمد صالح ليس فى
الإلهات أو تقدبا به وانما هو فى السلم الثالث بجمع أو سعيدين القتلين على معنى التصديق

٢ من ت

(قوله يكره) بضم الهمزة فتح الكاف (قوله القتلين) أى قتل أو فى جميع ما سعى
له أو تقدبا به على ما كان فيه من الكيل الخ (قوله معنى التصديق) اضافته لليان

(قوله لا ن شرط اليمين الخ) على الظاهر الخ (قوله لا المتاع الخ) عنه مقدارى وليست كذلك هنا (قوله يقول) أى المتاع (قوله
ذلك) أى ما يعنى (قوله وإذا حلف) أى البائع (قوله هذا للنفذ) أى باع (قوله وهو من أن أهدم) قال أبو الحسن الرابع
إن يبنى اليد المملوكة فلا بد من هذا الوجه يجعل فيه العرض على أنه ودعية فتكون تعاناه من المسلم إليه انتهى وقال ابن
بشر عرفة قول الشافعي أنها كالخبروسة لا لشهاد (قوله أو أودع) قال أبو الحسن أسد هاتان يبنى بيد المسلم ودعية بعد
مدفعه للمسلم إلى فردة الله ودعية فهذا الوجه يكون ضمان العرض فيمنع من المسلم إليه على قاعدة الدعية التضمنى فإن ادعى
بائعه تلقى وأرضه واسملا كما تقول قوله ويجلف أن كان ممن يمين أنه كذب في قوله ذلك والمسلم على حله وفيها وإن
أملت إلى رجل عرضا فبأن عليه ١٠ في حنطه إلى أهل ثارقه رجل في ذلك قبل أن يقضه المسلم إليه

بينة هذا الوجه - حكم العرض فيه - حكم الرهن فيضنه المسلم ضمان شمة - فان قامت بينة على ابن
حلا كفضائه من المسلم اليه (قوله بالمسلم) - تنازع فيه رهن وجعل (قوله ولو قال) اى المصنف (قوله وهذا) اى الحالف
والنقض (قوله والى) اى وان شهدت بينة يتلقه منك اومن غيرك (قوله بانه) اى التالف (قوله وابطائه) اى السلم على
حاله (قوله وابطاعه) خطابه المسلم (قوله الفصل المين) يضم فتحة فكمه مختلفا فيهما (قوله قبله) اى كلام ابن بشير
(قوله انه) اى الشأن (قوله علم) يضم السين (قوله الواجه الثلاثة الاول) يضم الهمز اى الاله حال والايداع ارتفاع
(قوله وكذا) اى كى كون الضمان من المسلم اليه (قوله قامت بينة) اى على حلال العرض بلا تعد ولا تقريط (قوله فى الوجه
الرابع) اى وضعه لا توفيق (قوله والى) اى وان لم تقسم بينة

(قوله ان هلك) اى العرض المجهول رأس مال سلم (قوله ينتظر) يضم اليما وقع الغنا (قوله) اى السلم اليه (قوله وان كان) اى هلك العرض (قوله يرجع) اى السلم اليه (قوله عليه) اى السلم (قوله يرجع) اى السلم اليه (قوله اتفق) اى الاجتبي رأس المال (قوله وان كان) اى رأس المال الهالك (قوله الا ان يتقنه) اى رأس المال (قوله قبضه) اى رأس المال (قوله) اى من جهل (قوله فكسر) (قوله لهم) يضم التاموكسر اليه اى السلم بالتلاف رأس المال (قوله ثلاث) اى لانه ربا تسام (قوله كذا) اى من جنسه (قوله ثلاث) اى لانه ربا افضل (قوله نصا) اى يصرح ١١ المتسلمان (قوله عليه) اى الضمان

يجعل ابن عبد السلام
اتفاقته هذه المستله على
سد الذرائع فان المتبايعين
لم يساعا على الضمان يجعل
ثم قال على ان دفع كثر في
قليل ليس من شأن العقلاء
غالباً فلذا ضعف التهمة
عليه بالغة أو حال (قوله
فيها) اى للثقة (قوله اكرم)
حال اطمن البعض المجهول
رأس مال والامن البعض
المسلم (قوله لان اختلافها)
اى الثقة (قوله يصير) يضم
يقنع فكسر متغلا (قوله
الجواز) اى سلم أحدهما
في الآخر (قوله واتفاقهما)
اى الجنس والثقة (قوله
فيمنه) اى سلم أحدهما
في الآخر (قوله سلم) يضم
فكسور ففتح (قوله وهو
المراد هنا) اى بقوله الآن
تختلف الثقة (قوله
الاعيان) اى الذوات (قوله
منه) اى سلم أحدهما في
الآخر (قوله أجاز) اى سلم
أحدهما في الآخر (قوله

بن شيران هلك بعد ما صار في ضمان المسلم اليه فلا شك في صحة السلم ولا خلاف هلك من الله
تعالى ومن المسلم اليه فلا يرجع له على احد وان كان من المسلم يرجع عليه بقبضه أو بعينه
على حسب تضييق المتلفات وكذلك يرجع على الاجب ان اتفقه وان كان في ضمان
المسلم انفسح السلم الا ان يتلقه المسلم اليه فاصد الى قبضه واتلافه فيصع السلم وان جهل من
هلاك فقبضه قولان أحدهما فسح السلم وهو المشهور والآخر الثاني فقبضه السلم اليه اه قوله وان
جهل هلاك كذا فيرجع على ما في ضمان المسلم لان ما في ضمان المسلم اليه لا يتصور قبضه التسخ
فان جهل من هلاك فقبضه من المسلم اليه ولا يرجع على احد منهم بحلف المسلم ان اتهم به والله
أعلم (و) الشرط الثاني من شروط صحة السلم (ان لا يكونا) اى رأس المال والمسلم فيه
(طعامين) فلا يصح سلم طعام في طعام ولو اختلفا جنسا ربا تسام (و) ان (لا يكونا) تقدمين
فلا يصح سلم تقدم في تقدم فذلك (و) ان (لا يكونا) شيئا مسلما (في كثر) منه من جنسه لانه ربا
فضل (أو جود) منه كذلك لانه يشبه في المنع فقال (كالحكم) اى سلم شي في أقل أو أدنى
منمن قبضه لانه ضمان يجعل وان لم يساعا عليه سدا للذريعة (الا ان يقتضاها للثقة)
باختلاف افراد الجنس الواحد فيصير سلم بعض افراد في بعض آخر بخلاف فيها أكثر أو أقل
أو جود أو أدنى منه لان اختلافها يصير افراد الجنس الواحد كحسين البنات اوجه المسئلة
أربعة اختلاف الجنس والثقة معا ولا اشكال في الجواز واتفاقهما معا ولا اشكال في
منعه الا ان يسلم الشيء في مثله فهو قرض واتحاد الجنس مع اختلاف الثقة وهو المراد هنا
واتحاد الثقة مع اختلاف الجنس وقبضه قولان فنظر الى ان المقصود من الاعيان منافعتها
منع ومن نظر الى اختلاف الجنس أجاز وهو الرابع والله أعلم (كشاه) بالثقة وكسر الراءى
سريع السير من (الجبر) يضم الحاء المهملة والميم واسكنها جاع حار كذا فسر المصنف القاهر
واعترضه طي بأن عبارة المدونة كسيرة المصنف وقال أبو عمران وعياض مذهبها ان الجبل
والسير غير معتبرين لانه جعل جرم مصر كاه صفة أو بعضه أسير من بعض وأجل فهذا يدل
على ان القرع غير معتبر ع السير وورد ابن عرفة احتجاج أبي عمران بأنه لا يلزم من الفاشدة
السير سير دونه الفاشدة مع علمه لان المراد بالسير سرعه لا مطلقه وأجاب عجم بان مراد
أبي عمران ان الاطلاق يتناول الاسير والقتوف وما بينهما والقتوف كسيرة وضيق السير
فيصع ما (في) الجبر (الاعرابية) اى المقسوبة للاعراب بفتح الهمز اى سكان البوادي التي (قوله

واعترضه) اى تفسيره فابره سريع (قوله مذهبها) اى المدونة (قوله لانه) اى صاحب المدونة (قوله وبعضها) اى جرم مصر (قوله
أسير) اى أسير عسرا أو الزوال والعمال (قوله وأجل) اى أقوى جلا من بعض (قوله فهذا) اى قول أبي عمران وعياض مذهبها
خدم اعتبار السير والجبل (قوله بأنه) اى الشأن (قوله الفاشدة) اى السير في بعض افراد الجنس (قوله علمه) اى السير في بعض
افراد الجنس (قوله لان المراد بالسير) اى في قول أبي عمران مذهبها ان الجبل والسير غير معتبرين (قوله ما لا ينفك) اى المدونة
(قوله الاسير) اى الزا في السير (قوله وما بينهما) اى الاسير والقتوف (قوله به) اى فابره الجبر (قوله التي) نعت الاعرابية

منفعة الحمل والعمل لاسرعة السير والذي يفيد كلام القسبي انه لا يشتراط اختلاف العدد
 الاعم ضعف الاختلاف المنفعة ونفسه الا بل صنفان صنف يراد للعمل وصنف ار كوب وكل
 صنف جيد وحاشي فيجوز ان يسلم ما يراد للعمل فيما يراد للركوب جيدا أحدهما في جيد الآخر
 والجيد في الردي والردي في الردي ما تقق العدد او اختلفت وامان كانت كلها تقرأ للعمل
 او ان كوب فلا يجوز ان يسلم الجيد في الردي مولا الردي في الجيد ويجوز ان يسلم جيد في حاشيين
 فا كرو حاشيان فا كتر في جيد ولا يجوز ان يسلم واحد في واحد سواء تقدم الجيد او الردي
 لانه ما لم يرتفع ان تقدم الردي موضعان يجعل ان تقدم الجيد وان اختلف العدد وكانت
 الكثرة في الردي كانت مباينة فيكون فضل العدد لمكان الجود وكذا فعل على وابن عمر رضى
 الله تعالى عنهم وهذا الشأن فيه فله عدد الجيد وكثرة عدد الردي فان استوى العدد كان
 الفضل من صاحب الجيد خاصة فلم تقدمه مباينة ولو أسلم نصفان من كوب جيد كوب كل ردي
 بل ازود خطه المباينة لان كمال أحدهما في مقابلة جوده لا اشتراط في تكميل التقيد واخصره
 ابن عمر فوقيه وتعيد المصنف بالاعراضية المقتد بتدببع فيه لفظ المدونة وليس المراد
 اشتراط ذلك بل دليل انها عبرت بالافراد ايضا فقلت كاختلاف الجار والجاره التخصيص بالجار
 الاعراض فيصور وفي المتوسطة ويجوز ان يسلم جار يراد للعمل في جار يراد للركوب والسرير
 اه وتختلف من شدة الخليل بالسبق والليل بقوة الحمل والبقر بكثرة الحرث والعمل والتمه بكثرة
 اللبن والرقى بالصخر والكبر والقطن والكان والحري والصوف بالربعة والغظ في الترويض
 المشهور ان البغال والجرنس واحد وهو مذهب المدونة وقال ابن حبيب بنسان الان
 تقرب من فتمت ما حكمها غير واحد ابن عبد السلام وعل البغال مع الجبرنس واحد فلا يسلم
 جار في بغل ولا بغل في جار حتى يتبين ان في المنفعة كتابين الجار أو البغال هذا مذهب المدونة
 أو هما جنسان والاصل الجوارزا لان تقرب من فتمت وهذا مذهب ابن حبيب وهو الاظهر
 (وسابق الخليل) في غير سابقها ابن عبد السلام اختلف هل تختلف الخليل بالصغر والكبر
 فحكى غير واحد اختلافها بما رواه ابن دينار لا تختلف الصغار من الكبار في جنس من
 الاجناس واعتبر القسبي الجمال في الخليل (لا) يجوز تسليم فرس (هلاج) بكسر الهاء موسكون
 الميم آخر جميع اى حسن السير وسرعه بلا سبق في غيره في القاموس الهلاج بالكسر
 من البراذن الممهلج والمهملجة فارسي عربي وشاة هلاج لا يخفى الهزاها واهرو ومهملج مذل
 متقاد غ في المصاح الهلاج من البراذن واحد الهما ليع ومشبه الههملجة فارسي معرب
 وفي الخلاصة الههملجة والهلاج حسن سير الهابة في سرعة ودابة هلاج المذكروا الاتي
 سواء نفسه اذ لا تصير سرعه سيره مع حسنة مغاير الا حاد حسنة حتى يجوز تسليم الواحد
 منه في غيره مما ليس له تلك السرعة (الا) ان يكون الههلاج (كمدون) عربي لا يري فيه
 ولا سبق يراد للعمل والسير فلا ياب ان يسلم الههلاج من في اثنين فا كتر من غيره من الههملجة
 الظالمية عن هاتين الصفتين من الظالمية ما خلقه الكاف (و) جائز تسليم (جل) بفتح الجيم والميم
 اراد به ما يشغل الاتي (كثير الحمل) في متعدد ليس كثيرا الحمل (ومصحح) بضم الصاد المهملة
 وكسر الحاء منه قد اختلف منفعة الحمل بكثرة جله (و) بسبقة اى الجبل لم يصح تسليم جل

(قوله انه) اى الثان (قوله)
 اختلاف العدد اى لرأس
 المال والمسلم فيه (قوله)
 ونفسه اى كلام القسبي (قوله)
 وحاشي اى اعمال الحاموس
 الشين الهجمة (قوله)
 واختصر اى كلام القسبي
 (قوله وقيل) بكسر الموحدة
 (قوله ذلك) اى التعداد
 (قوله حكمها) اى القولين
 (قوله اختلفت) بضم التاء
 (قوله اختلفها) اى الخليل
 (قوله بها) اى الصخر
 والكبر (قوله الجمال) بفتح
 الجيم اى الحسن (قوله)
 فارسي اى وضعه واضع
 لغة القوم (قوله معرب) بضم
 فكسر متقلدا اى استعملته
 العرب فيما وضعه في
 لغة القوم (قوله اذ لا تصير)
 (المخ) عليه لا هلاج (قوله)
 حسنة اى سره (قوله)
 الصفتين اى الحمل والسير

(قوله فيها) اى الابل (قوله وفيه) الحق كلام ابن عبيد السلام (قوله عليها) اى الابل (قوله بعضها) اى الابل (قوله وهو) اى اختار الابل القتال والركوب (قوله والى اختياره) اى ابن عبد السلام صله الله تعالى عليه (قوله ونكت) بفتح مثقال (قوله على قوله) اى ابن عبد السلام (قوله فقال) عطف على نكت (قوله فسر) بفتح مثقال (قوله منها) اى الابل (قوله من الحمل) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (قوله هو) اى بقرة (قوله يحيى) ١٣ نكت اسم اى وضع سبع كلالث (قوله

سابق في متعدد غير سابق ابن عبد السلام المعتبر عندهم في الابل الجمل خاصة وليس السبق باعتبار فيها عندهم وفيه نظر فان العرب كانوا يقاتلون عليها ويريدون بعضها للركوب ودون الجمل وهو موجود الى الآن فما كان منها يصلح للركوب فينبغي ان يسلم فيما يصلح للعمل وكذا عكسه اه والى اختياره اشار المصنف بضم ونكت في التوضيح على قوله المعتبر عندهم في الابل الجمل خاصة فقال فسر التونسي النجاية بالجري فقال التسيب منه اصنف وهو عاقل بالجري والجليل صنفه الذى مصنفه ينفى اعتبار كل من الحمل والسبق والسر وهو الذى قاله النجى اه وتقدم فيه د والمقصود بالتصحيح سبق اذا حمل متفق عليه (و) تختلف المنفعة في نوع البقرة (بقرة البقرة) على العمل كالحرث والدوس والسقى والطين وهو اسم جنس جعى يفرق واحده منه بالثاء ولولم يذكر انثاءه للوحدة لا لتأنيث فطلق البقرة على الذكر ايضا فلذا قال ان كانت ذكرا بل (ولو) كانت البقرة (انثى) في الصحاح البقرة تقع على الذكر والانثى واتحاد كلمته الهاء على انه واحد من جنس والجمع البقرات وفي القاموس البقرة للمذكر والمؤنث بالجمع بقرو وبقرات وبقر شعثين الحط والجواز على قول ابن القاسم اذا كان على وجهه المايعة بان يسلم بقره يفرق بين شعثين او كما ما سلم بقره قوية في بقرة غير قوية فنصف بعضهم على منعه وهو ظاهر اذ هو ضمان يجعل وعكسه سلق بزيادة ثم قال ولا ينبغي ان يكون هذا اسما للبقرة بل يجزى في جمع ما تقدم وما ياتي والله اعلم (و) تختلف المنفعة (بكتة) ابن الشاة من المعز تقسم شاة غزيرة الابل من المعز في اثنين منه ليس اغزيرة الابل فاكثر المازرى اتفاقا مت واشهر منع شاة لبون بلين في الكافي لا يجوز انهم يجعلوا شاة صاحب وهو الاشهر في المذهب والقياس عندى جواز ومفهوم الشاة عدم اختلاف المنفعة بكتة في بقر او جاموس او ابل الالعرف وقد اقتصر في البصرة على الاختلاف بكتة لبون البقر وعزاه لابن القاسم فاذا اعتاده ونظرا ابن عرفة والتوضيح والشارح خلافه وينبغي اعتدالهما النجى في عرف مصر ونحوها مما مر اذ فيه البقر والجاموس لكثرة اللبن لا العزير ولا قال القرطبي وابن عبد السلام في قولها واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز ان يسلم بعضه في بعض اتفاقه او اختلف هذا هو الفقه الجلى الذى يعتمد عليه المفتى والقاضى فمن ظن كل بلد اى عرف اهل ولا يحمل اهل بلد على ما سطر قديما بالنسبة الى عرف ترك فيما يبنى على العرف (وظاهر) قولها اى المدونة لا يسلم ضمان الغنم في معزها ولا عكسه الا شاة غزيرة الابل موصوفة بالكرم فلا بأس ان تسلف في حواشي الغنم وخبرها (عموم) اى يقول الشاة الغزيرة الابل المستنائة المحكوم يجوز اسلاهما في حواشي الغنم (الضمان) ابن يونس ظاهر المدونة ان الضمان والمعز

(قوله قولها) اى المدونة (قوله حسنه) بكسر السين وشدة التون (قوله واختلف) اى حسنه عطف على اتيق (قوله هذا) اى قولها واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز ان يسلم بعضه في بعض (قوله سطر) بضم فكسر مثقالاى كتب (قوله عرف) بضم فسكون (قوله ترك) بضم فكسر (قوله فيما يبنى) بضم الفاء ويقع التون بلين في كل بلد (قوله ولا عكسه) اى لا يسلم معز في ضمان

(قوله منهما) اى الضمان والمعز (قوله هي) اى الضمان أبرزه لعوده على غيرنا (قوله وقال) اى ابن عبد السلام (قوله يريد)
 اى ابن القاسم (قوله تنقعة الصوف) ١٤ اضافته للبيان (قوله وعليه) اى عدم اختلاف تنقعة الضمان بكثرة آياتها

(قوله فلا تختلف) اى تنقعة الضمان (قوله وهو) اى عدم
 اختلافها بالذكورة والانثوية (قوله هذا) اى جواز سلم
 صغيرين فى كبير (قوله
 الا فى) اى فى قوله وتوالت
 على خلافه (قوله الى) يشد
 اليه (قوله وهذا) اى
 التعليل (قوله معناها) اى
 الزاينة (قوله من الاول)
 اى يسع مجهول بمجهول
 (قوله اى منع سلم صغير
 فى كبير وعكسه) نفسه
 لخلاف (قوله منقعة)
 اى صغير الادب وكبيره
 وصغير الغنى وكبيره (قوله
 سائر) اى جميع (قوله
 فلذا) اى اختلاف المنقعة
 بالصغر والكبير غير الادب
 والغنى (قوله صغير فى كبير
 وعكسه) اى فقط (قوله
 ونسب) اى جعل حمل
 التأويلين سلم صغير فى كبير
 وعكسه فقط (قوله نقله)
 اى تأويل ابن ابي زيد (قوله
 ليخص المنع بكبير فى صغير
 وعكسه) اى بل جعله شاملا
 لصغيرين كبيرين (قوله فقال)
 اى الشئ (قوله قولها) اى
 المدونة (قوله وهو) اى
 ما عدا ما ذكر (قوله يحسب
 الاخيرة) اى كبيران
 فى صغير (قوله وعكسه) اى
 كبير فى صغير (قوله ست) اى
 كبير فى صغير وعكسه وصغير فى كبير
 وكبيران فى صغير وصغيران فى كبير وعكسه
 قولها

سواء ما عرف منهما بمنزلة والمز والكرم جازان يسلم فى غيره من الاول ابدال عموم بشمول
 اى لان لفظة شاذى كلامهما من مسخ المطابق لانه نكرة فى سياق الانبات لا العام (وصحى) يضم
 فكسر مشغلا (خلافه) اى ان كثره اللين لا يكتفي به منقعة الضمان لان غالب ما زاد دهره
 الصوف حكام ابن حبيب عن مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وصحبه ابن الحاجب وعزاه
 ابن عبد السلام لابن القاسم وقال يريدوا قوله علم لان اللين فى الضمان كالتيابغ لمنقعة الصوف
 ولان لبنها غالى الاقل من لبن المعز وأما المعز فنقعة شعره بسيرة ولبنها هو المقصود منهم وعليه
 فلا يختلف بالذكورة والانثوية بعض الفقهاء وهو ظاهر المدونة وعطف على كفاهاه الجسر الخ
 فقال (وك) سلم حيوانين (صغيرين فى) حيوان (كبير) من نوعهما فيجوز لاختلاف المنقعة
 فى ضميم وأبى الحسن ان هذا تأويل أبى محمد وابن لساية وعزاه ابن عرقه لايحرم زوايا لمباية
 والتأويل الا فى لابي محمد فعلى مرادهما بأبى محمد صغيران فى زيد (و) ك (عكسه) اى
 سلم كبير فى صغيرين الساقى فيجوز انما قال السلامته من سلقين نفعوا وضمان يجعل (أو) سلم
 (صغير فى كبير وعكسه) اى سلم كبير فى صغير فيجوز ان (ان لم يؤد) المذكور من سلم الكبير فى
 الصغير وعكسه (الزاينة) فى التوضيح معنى الزاينة هنا القمار وانظر لانه اذا اعطاه الصغير
 الكبير الى أجل يكبر فيه الصغير فكله فالأخضر هذا الى أجل كذا فان مات كان فى ذمتك
 وان سلم عادى وكانت منقعة مالت وفيما اذا اعطاه الكبير فى الصغير كانه قاله فخذ هذا الكبير
 فى صغير يخرج منه عب وهذا يقتضى انه راعى فى سلم الصغيرين فى كبير وعكسه ان لا يطول
 أجل السلم بحيث يصير الصغيران واحدهما كالكبير يولد الكبير مسغيرين ويمكن ان يراد
 معناها المتقدم وهو يسع مجهول بمجهول او معلوم من جنسه ويمكن ان يكون ما هنا من الاول
 نظرا الى جهل انتفاع كل من المسلم والمسلم اليه برأس المال والمسلم له اه وفيه نظر قاله
 (وقولت) يضم القويمة والهمز وكسر الواو مشددة اى حملت المدونة (على خلافه) اى
 منع سلم صغير فى كبير وعكسه فقط لا منع سلم صغيرين فى كبير وعكسه فانه جائز ان لم يؤد للزاينة
 ولم تأول المدونة على خلافه وشبه فى المنع المستفاد من قوله وتوالت على خلافه فقال
 (الا ادبى والغنى) فلا يجوز سلم صغيرهما فى كبيرهما ولا عكسه لتقارب منقعهما الخط يعينان
 لمحيصيه الجنس الواحد وبصير كل نفسين الصغير والكبير الحيوان الا فى عين الادب
 والغنى فى التوضيح ابن القاسم الصغير والكبير من سائر الحيوان فتشققان الا فى نوعين الادب
 والغنى فلذا يجوز سلم صغيرين فى كبير وكبير فى صغيرين وهذا لا خلاف فيه وأما سلم كبير
 فى صغير وعكسه او كبيرين فى صغيرين وعكسه فسيه قولان مشهورهما الجواز ان لم يؤد
 للزاينة وتوالت على انه لا يجوز سلم الصغير فى الكبير ولا عكسه سواء اتحدوا تعدد طى جعل
 من محل التأويلين سلم صغير فى كبير وعكسه ونجس حج وفيه نظر لان التأويل المنع لان ابن ابي زيد
 وكل من نقله ليخص المنع بكبير فى صغير وعكسه ابن مرة ففسر الشئ المدونة بعامه
 فقال لا يجوز على قولها كبير فى صغير ولا صغير وعكسه ولا صغيران فى كبيرين اه ويجوز ما عدا ما ذكر
 وهو عكس الاخيرة وصغيران فى كبير وعكسه باثاق التأويلين فالصورت وقال يعيش ظاهر

قوله ولا يصح من ابن القاسم عطفه على فتناعه يعني **قوله على التوصل المتقدم** أي **أنه لم يصح في كثير من قبضه**
وعكسه فيوز **قوله لانه يجوز زطفا** أي سواء أسلم صغرى في كثير أو وكبير في فقير **قوله فيه التوصل** أي
بين سلم صغرى في كثير وعكسه **قوله وعلى هذا** أي **التوصل** **صحة** **فيهم** **ضم** **فكون** **فتح** **قوله القول** **مفعول** **مطلق**
قوله في وجهه **صحة** **مطلق** **قوله سواء اتحادا وتامدا** **فتح** **قوله عليه** أي **التوصل** **قوله وهو** أي **التوصل**
قوله فنتبها أي **الوارية** **قوله فارج** **تحاف** أي **سنة** **فتح** **قوله بعد** **ضم** **فتح** **فكسر** **مفعلا** **قوله طلاقه** أي
المصنف **قوله وهي** أي **الوارية** **قوله وإذا** أي **وافقها** **اسماع** **عدي** **قوله قال** ١٥ **قوله فانه** أي **من** **فتح** **قوله فقاما**

قوله لا يجوز كبري صغير حتى يختلف العدد وهو في سماع عيسى ولا يصح عن ابن القاسم
وقال بعضهم وقوله حتى يختلف العدد أي فيوزع في التقصيل المتقدم لا يجوز مطلقا فضعف
عيسى فيه التقصيل وعلى هذا بينهم مطلق المؤلف القول بالمتن في توضيحه حيث قال لا يجوز
سلم أحدنا في الآخر مطلقا أو اتحدوا تعدد ففهم بهم المدونة عليه وهو في الجواز
فتبين الآخر في حوزي ولا حوزي في خارج ولا صغير في كبري بن تقصيل الواو به بقيد
الاطلاق وهي موافقة لسماع عيسى ولما قال ابن عمر نزع ابن رشد والمحقق موضع من كتابه
لا يجوز صغير في كبري ويجوز كبري في صغيرين اهـ ومقابل التأويل بالمتن هو تأويل ابن عمر
وابن لباية الجواز مطلقا في التعدد والمتعد من غير تفصيل وهو الذي صدره المصنف فقد ذكر
لأن العمل التأويلين وانهما ليسا خاصين بصغير في كبري وعكسه فبما ذكرنا قول ابن عمر في صغيران
في كبري وعكسه بيان لم يؤخذ المدونة على خلافه مواب لولا تخصيصه المتقدم وأصل مقاله
تبعافية قول بعض حتى يختلف العدد فهما أنه عند اختلافه يجوز مطلقا وإن سلم ذلك فلا
خصوصية لمقتضى تأويل ابن أبي يدر والمجمل أن العمل التأويل بالمتن عند ابن أبي يدر يصح
في كبري وعكسه وصغير في كبري وبما عدا هذا خارج وعند بعض محل المتن صغير في كبري
وعكسه فقط على إبقاء قوله حتى يختلف العدد على اطلاقه فبدل فيه صغير في كبري في تأويل
هذا المحلل فأنى لمن سقته من شراعه وقد جعل قول س ويح عليه وجهان لما قاله
لأنهما لا يجوزان في غير ذلك الثاني يجب عنهما بما اتحدوا في محل التأويلين على صغير
في كبري وعكسه باعتبار كلام المصنف وهو صحيح وإن ما ذكره هو ظاهر قول بعض ظاهر
المدونة لا يجوز كبري في صغير حتى يختلف العدد وإلى هذا ذهب بهم فتوبه حتى يختلف
العدد يشمل صغيرا في كبري وقد أشار إلى ذلك كله طي والله أعلم وعطف على كفاه فقال
(وك) سلم (بدع) بكسر الجيم وسكون الهمزة (طوبى لعلني) أي وعطفه فقط على المعتد
(في غيره) المطاى في بدع مخالف في الطول والغلظة وفي بدع عن ثلاثة له استدل في
سالم الأول الخشب لا يسلم منه بدع في بدع عن مثله حتى يبين اختلافهما كما جدد فغل كبري
غلظه وطوبه كذا في بدع عن فضل مسافر لا تقاربه فيوزع وإن أسلمته في مثله صفة جود مسافره
قرض إن ابتغيت به نفع المقترض جاز وإن ابتغيت به نفع نفسك فلا يجوز ورد المساق ولا

[illegible]

(قوله أو راس في راس) أي واحد من زيق أو عظم مشلا في واحدته (قوله اختلافهما) أي راس المال والمسلم نفسه (قوله اعترضه) أي كلام ابن الحبيب ١٦ (قوله اعترض) بضم التاء وكسر الراء أي سلم الغلط في الرقاق (قوله

قوله) أي الغلط في رفاق

يسلف جذع في نصف جذع من جنسه وكأنه أخذ جذعا على ضمان نصف جذع وهذا في جميع الأشياء وكذلك يوجب دونه أو راس في راس دونه إلى أجل لاخبر فيه ٨١ يقول ابن الحبيب يذبح طوبى وأغلظ في جذع يخالفه يقتضي أن اختلافهما في الطول كاف وليس كذلك وقد اعترضه ابن عبد السلام والمنصف وأما سلم الغلط في الرقاق فيجوز وقد اعترض بامكان قسمة على جذوع وأجيب بأن المراد إذا كان الكبير لا يجعل فيما يجعل فيه الصغار أولا يخرج منه الصغار لا بقسمة لا بقسده الناس وبأن المراد الكبير من غير نوع الصغير وبأن المراد بالجذع الصغير الخلق لا المجزؤ لانه لا يبنى جذعا بل يانز و هذا الصغائر وهو الظاهر ويقهمن الجواب الثاني أن الثلث اصناف وهو ظاهر كلام ابن أبي زئب فانه قال لو كان الجذع مثل الصنوبر والنصف من الفحل أو من نوع غير الصنوبر لم يكن بئس على أصل ابن التمام وفي الواضحة كله صنف وان اختلفت أصوله إلا أن تختلف مناعته ومعارفه كاللواح والجواريز ترد بعضها في كونه مرافقا للآخر وأما مثاله والمسل على هذا الراجح انه اذا اختلفت أصول الخشب جاز سلم بعضه في بعض وان لم يختلف فلا يجوز إلا أن يختلف النعقة كما تقدم واقفا على (وكيف قاطع) أي شديد القاطع لشدة تحته وحيث الجوهرية فيجوز سلمه (في سبعين دونه) أي أدنى منه في القاطع والجوهرية معا لاتباعه فيهما حيث وصروهما بكنس لافى أحدهما فقط كما يرويه كلام المنصف وت فأن ساوية مع ما منع اتفاقا لانه سلم في زيادة وظاهر قوله في سبعين منعه في واحد دونه فيها وهو كذلك كما افاده ق بها وانصه فخاص لا يجوز سلم كثير في مسغرو لا جدي في ردى حتى يختلف الهدو وهو مذهب المدونة بى بردا ستطهارد جوارزه افاده ع طى لكن في ابن عرفة الصقلي عن محمد الحديجيد وزدته صنف حتى يعمل سبوقا أو سكا كين فيجوز سلم المرتفع منها في غيره وعطف على كفاه الجرا أيضا فقال (وكالجنس) فيجوز سلم أحدهما في الآخر ان تبعادت منفعتهما اتفاقا بل (ولو تفاوتت المنفعة) المرادة منهما (كريق) ثياب (الطنز) وريق ثياب (الكان) فيجوز سلم أحدهما في الآخر لا اختلاف الجنس كذا في نسخة الشارح وفي نسخة (ت) في الكان والأولى منطوقها صادق في صورتين والثانية قاصرة على أحدهما أو تعال الثانية منهما وهي عكسها بالقياس على الاستواء أو بدخولها لكاف فأن اتحد الجنس فلا يمتنع اختلاف المنفعة كما تقدم كلفظ الطن والأكان في رقيقه (لا يجوز سلم) (جمل) مثلا (في جلين منه جمل) بضم العين وكسر الجيم مشددة أحدهما أي الجملين وأجل الآخر لأجل السلم على المشهور لأن المؤجل هو العوض والمجل زائد فهو سلم في زيادة وقيل يجوز لأن المجمل هو العوض والمؤجل زائد فأن أجلا مع ما منع الأولى وإن أجلا مع جاز وهو مستند يس لاسم وقهوم مثله انهما أن كانا معاً أجود منه بكثير جمل أو سبق وأردأ جاز مطلقا أجلا معاً أحدهما فقط وان كان أحدهما مثله أو أكثر أجود وأدنى منه فأن أجل المثل منع لانه سلم في زيادة المجل الأجود والأدنى وان جمل المثل جاز قاله أصبح وان أجلا مع لانه سلم في زيادة لكن قال الخطأ لمقهوم مثله وانما هو تنبيه بالاختلاف على الاشتراط ضرب والكبير

بشمر (قوله لا يجعل) بضم الاله أي لا يتبع به (قوله لانه) أي المجزؤ (قوله وهو) أي كون الثلثا حائسا (قوله كله) أي الثلث (قوله أحدهما) أي القطع والجوهرية (قوله فأن ساوية) أي السنان المسلم فيها راس المال (قوله فيها) أي القطع والجوهرية (قوله لانه) أي سلم النصف الواحد (قوله فيها) أي القطع والجوهرية (قوله عنها) أي المدونة (قوله وبه) أي من عراض صله يرد (قوله جوارز) أي سلم سف قاطع جيد في سف دونه فيها (قوله فيجوز سلم المرتفع منها في غيره) ظاهره ولو واحد في واحد (قوله والأولى) بضم الهمز أي وريق الطن والكان بالواو (قوله بصورتين) أي سلم رقيق الطن في رقيق الكان وعكسه (قوله أو بدخولها) بالكاف عطف على الثانيين عليها (قوله وهو) أي العقد (قوله يستند) أي حين تعميلها (قوله واحدهما) عطف على الثانيين المسوخ الفصل عجا (قوله بزيادة المجل)

إضافته للبيان (قوله والكبير) لعل المراد من المواق

لكن هذا خلاف نقبل ابن عرفة عن النبي ونصه فان اختلفا في الجودة والمقدور مثل المجل
 أو أدنى جازوان كان أجود من المجل ومثل المؤجل أو أدنى لميجز وهو سلف بـ يادعي المجل
 مع فضل المؤجل ان كان أجود وان كان المتقد أدجود منها جاز وهي مباينة (تنبيهات) *
 الاول البناقي ليس في كلامه ما يصف عليه قوة وكلمتين الاقوة كفارة الجمل لكن بعده
 ان كفارة الجمل مثال للبشر الواحد الذي اختلف منفعته وعدا المباشرة في ذلك فلو حذف
 الواو هنا واقتصر على الكاف كان أصوب * الثاني ابن عاشر هذه المسئلة والتي بعدها
 مقتضيان نظر من خط واحد * الثالث اعترض ق قوله لاجل في جليل مثله الجبان العتيد
 فيه الجواز لانه رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما فيها اخذ قوله أشبه
 ومقابلته الكراهة قال فالظرمع كلام خليل ونص ابن عرفة عن المازري في جليل يميل على
 أحدهما فقد قال آخر مؤخر وابتان بالجواز والكراهة بالاولى اخذ ابن القاسم وبالتالي
 أخذ ابن عبد الحكم وقال مضمون هذا ان انتهى البناقي بحجاب عن المصنف بما في التوضيح
 عن ابن عبد السلام من ان المنع هو المشهور وان المؤخر معرض من المدفوع فهو سلف والمجل
 زاد قهضة القول ان المال رضي الله تعالى عنه ابن عبد السلام وأقرهم ما جرى على قواعد
 المذهب المشهور وان في هذه المسئلة تقدير اجتمع وتقدير ايجوز والاصل في هذا انقلاب المنع التهي
 وبان قول مضمون هذا ان يابسه المنع ولعل الكراهة المروية عن مالك رضي الله تعالى عنه
 المراد بها المنع لانه هو المشهور وروى قول مضمون هذا ان يابسه المنع ونصه لو أسلم
 فسطاطية في فسطاطية مجبهة فسطاطية مؤجلة فحكى عبد الحق في التذييع عن ابن القاسم
 فيه الجواز وعن مضمون الكراهة واعترض قول ابن القاسم اوبسحق لان المجل نصفه عن
 المجل ونصفه عن المؤجل نصا وقد حقق نصف جل في جل الى اجل فهذا لا يجوز ان انتهى فقد رجع
 عبد الحق وأبو اسحق قول مضمون واقفه الموقفي * الرابع لو كان مع أحد الجليلين دراهم حيث
 أسلم جل في جل أو كان مع المتقد دراهم اذا أسلم جل في جليل جاز ان يجل الجبلان او الجبل ولو
 أنشئت الدراهم فان آخر الجبلان أو أحدهما فلا يجوز لان الدراهم ان كانت من صاحب المؤجل
 كان سلفا بـ يادوان كانت من صاحب المجل كان ضمنا يصح ان لا تلمس المطا بين المصنف
 حكمه اسلام بعض نوع من الحيوان في بعضه فاحكمه اسلام نوع منه في نوع آخر قلت حكمه
 الجواز ولو ضوحه سكت عنه المصنف لكن يستلحق منه الضان والعز لحكمه في المدفوع على
 الفهم كله اياها بشر واحد قال فيها الاباس ان يسلق الابل في البقرا والقتم ويدل البقر في
 الابل او الفقم ويسلف الفقم في الابل والبقر ويسلم الجهر في الابل والبقر والقتم وانسل
 وكراهة اسلاف الجبر في البغال الان تكون من الجرا لا من الجرا لا ياتي بجوز ان يسلق الفاه
 التيبب فيها وكذلك اذا اسلفت الجبر في البغال والبغال في الجبر واشتلت كل اختلاف الجار
 الشارة الصيب الجار الانعراي بخا ترم قال ولا يسلق صفار الفقم في بكاره ولا يسلق بارهاني
 صفارها ولا يسلق صفارها في مواضعها لانها كما لم تنفعها العلم لا لموجة الاشافة فزيرة
 اللعين معروفة بالكرم فلا ناس ان تسلم في سواها الفقم واذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز
 اسلام بعضه في بعض اقتضت اسماها أو اختلفت (وكبير علم) يضم قكسر مثلا لصناعة

قوله لكن هذا
 الخط قوله وان كان
 المتقد قوله هذه المسئلة
 اي كالمحسن قوله والت
 بعدها اي لاجل الخ قوله
 تقا من خط واحد لانها
 آمنة ما اختلفت منفعته
 من جنس واحد قوله لانه
 اي الجواز قوله وبها
 اي رواية الجواز صلة أخذ
 اي ابن القاسم قوله وقاله
 اي الجواز قوله ومقابلته
 اي الجواز الكراهة قوله
 قال اي المواق قوله
 والاولى بضم الهمزاي
 الجواز قوله وبالتالي اي
 الكراهة قوله من ان المنع
 هو المشهور بـ يان ما قوله
 المشهور خبر اقرهم ما
 قوله ييجوز بضم قكسر
 مثقال قوله هذا اي
 مافيه مانع ويجوز قوله
 وبان قول مضمون عطف
 على عا في التوضيح قوله
 وبما في ابن الحسن عطف
 على عا في التوضيح قوله
 بين بقتضات مثقالا

(قوله لثقلها) أي المدونة (قوله لانه) أي صاحب المدونة (قوله منع) بضم فكسر (قوله لانه) أي العقد (قوله نفعهم) بضم الناء
 ونفع الميم الأولى (قوله يخصص) بفتح الصاد الأولى (قوله بعد) بالضم عند سلف الخفاف اله ونفع معناه (قوله لانه) أي بفتح
 (قوله إلى القصد) أي إلى القسط (قوله منقته) أي المسبب بالرفع (قوله منقته) ١٩ أي الدافع ونقذ المطرد في المدونة

او يكون ثقلها القليل لا للتحقيق لانه بقصد الكلام على جواز بيعهم ابن عرفة اوله لشرط
 تقضوه عب وانقلها انه اذا كان أحدهما يبيع بما يعتبرا والا تنردوه فكيف يبيع وكذا يقال
 في الخيلطة (والشي) طعاما مكان أو نقدا أو عرضا أو حيوانا أو رقعا المدفوع (في
 مشه قرض) سواء وقع بلفظ قرض أو بيع أو لم يسم في الحيوان والعرض وأما الطعام
 والتقدم فكل جوازه اذا ماعى رضاه من مبيع ما أو سلبا أو لم يسم شيأ منع لانه في الطعام بيع
 طعام بطعام لا لجل وفي التمدد مقرر في مبيع في الشيء ويخصص بعد المطرد في المدونة
 الحكم فيه إلى الفصل لعدم ظهوره ومنقته في الخارج بخلاف ما ظهرت منقته وأما علم
 وأشار لشرط الثالث من شرط صحة السلم فقال (وان يؤجل) بضم التثنية وفتح الهمز
 والميم متددة السلم فيه (ب) أجل (معاد) للعاقدين حقيقة أو حكما كزمن العقد لتبني
 السلم فيه فلا يحتاج معه لضرب أجل فانه النسي وهو ظاهر لأن العادة كالشرط وأما نصف
 شهر لاختلاف الاسواق فيه غالباً وعبر عن هذا بقوله (فأعلى نصف شهر) لانه لا تحقق
 خمسة عشر يوماً إلا زيادة عليه ولو بفترة غ لعله أراد نصف شهر ناقصاً والاقالوجه ان
 يقول نصف شهر لوافق النص اه البتاني في ضمن تبعات مانص ظاهره ان نصف
 الشهر غير كاف مع انه كان بل وقوع السلم ثلاثة عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً أو واحد عشر
 خلاف الأولى فقط عجم وفيه نظر اذ ليس في قول من الأقوال التي ثقلها عن ابن عرفة
 والشارح ما يوافق قوله خلاف الأولى مطلق وهو ظاهر فاني لم أر من صرح بما ذكره لاق
 التوضيح ولا ابن عبد السلام ولا في المدونة ولا غرض ذلك وقد استوفى ابن عرفة أقواله ما لم يذكر
 ولابد كره القاكهاني ولا صاحب الجواهر الا انه قال خمسة عشر يوماً ونحوها ولا صاحب
 الشامل ولما كان التأجيل المعامل جائزاً بحسب الجهم ان علمه العاقدان قال (كالنروز)
 بفتح النون وسكون القمية وضم الراء آخره وأي أي أول يوم من السنة القبطية وهو أول
 شهر ربيع وفي سابعه ولدي عيسى عليه الصلاة والسلام وادخلت الكفاف المهر بياض بكسر الميم
 وسكون الهاء وفتح الراء وهو عيد القريش بضم القاف أربع عشر شهراً بفتح الموحدة وضم
 الهمزة ثلثها ونون وفيه يجبي عليه الصلاة والسلام (و) يجوز التأجيل يفعل وقت معلوم
 (كطعام) الزرع (والدراس) بفتح أولهما وكسره (وقدوم) بضم التثنية والمجاء أي
 رجوع (الحاج) بلده بعد حججه ويجوز التأجيل بالنسيان والصف سوا عرفا بالحساب
 أو بشدة الحر والبرد والمعتد له لا بد من تأخر المذ كروا عن يوم العقيقة عشرة يوماً
 (واعتبر) بضم التثنية وكسر الموحدة (مقبات) أي وقت حصول (مقطعه) بضم فسكون
 ففتح أي اكتماد كزمن الحصاد وما بعده عادة قوتان لا يحصل بالفضل للمانع في المدونة لباس
 بالبيع إلى الحصاد والجداد والعصرى والى دفع جرون يترد قوتان لانه أجل معروف وان كان
 للعطاء والنيرو والمهرجان وفتح التصاري وصورهم والميلاد وقت تعمر وفتا جاز البيع اليه

والصف (قوله لانه) أي الشان (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله والجداد) بإعمال الدالين والهمزة (قوله لانه) أي الحصاد
 الخ (قوله جاز البيع اليه) جواب ان

(قوله القرس) بضم القاء وسكون الراء (قوله عنده) أى وسطه (قوله بين) بكسر الميم نقله (قوله بها) أى اليومين قال الكاف استقصا شئ (قوله والثلاثة) أى لادخل ٢٠ الكاف الثالث (قوله لهما) أى المدونة (قوله وعليه) أى الاكتفاء يوم واحد

منه درج (قوله ويحتمل)
 أى الاكتفاء يوم واحد
 كلام المصنف أى يجعل
 كيومين تمثيلا لا تحديدا
 (قوله بعد) بضم الموحدة
 (قوله جيهها) أى اليوم
 واليومين والثلاثة (قوله
 باعتبار زمان كل) أى أن
 من غير الثلاثة لم يدخلوه بها
 وعنده اليومان كالثلاثة
 واليوم كالثلاثة ومن غير
 باليومين لم يدخلوه ومهما
 فاليوم عنده كاليومين
 (قوله أو مفهوم عدد) أى
 أو باعتبار زمان مفهوم ثلاثة
 ومفهوم يومين مفهوم عدد
 (قوله وأخرج) أى التحديد
 بالثلاثة أو باليومين (قوله
 على مذهبها) أى المدونة
 (قوله ولو نس) أى المصنف
 (قوله فلا يحتاج) أى السلم
 المستتر فيه قبض السلم
 فيه بلد آخر على ثلاثة أيام
 (قوله نصف شهر) أى
 تأجيله (قوله حيثئذ) أى
 حين كون ما بينهما ثلاثة
 أيام (قوله ويستند) أى حين
 كون ما بين البلدين أقل من
 يومين (قوله تأجيله) أى
 المسلم فيه (قوله من السلم
 إليه والمسلم) أى عاقد السلم
 (قوله قبضه) أى السلم فيه

عاض الحصاد والجداد يفتح أولهما وكسر ويرون بضم الجيم والراء جمع يرون وهو الاند
 كذا جاءت الرواية نفسها بزيادة واو ومو أو بغير واو وبغير واو بفتح الزاى فسر هاف
 الكتاب بأنها بفتحها زرع وصاد الشيخ أبو الحسن وزرقون المضاف إليه التراجمه إبراهيم
 ابن كلى والير واول يوم من السنة القبطية والسريانية والهجية والقارسية ومعناه اليوم
 الجدد وهو عند القرس ستة أيام أولها اليوم الأول الذى هو أول شهر رستم ويسمون
 اليوم الأول ترو ورائحة والمعتبر معظم الحصاد والجداد وكذلك أو باع على أن يحصل
 عليه الثمن بالحصاد والجداد أو ما باع على أن يؤدى فى الحصاد أو الجداد أو باع إلى الجداد
 والحصاد يحصل عليه الثمن فى الواجب من جهة فى معظم الحصاد والجداد أو باع لآخر الحصاد
 والجداد وأخره حصة موم فيصل فى الواجب من جهة على معظمه بخلاف الشهر إذا باع على
 أن يعطيه الثمن فى شهر كذا ما زاد البيع وحل عليه الثمن فى وسطه لئلا يسلس هذه الرواية ومن جهة
 المعنى أن الشهر لما كان أوله وآخر معلومين كان وسطه معروفا فقتضى بحلول الثمن عنده
 وإذا باع على شهر كذا حل عليه الثمن باعتبار لاهة إلى غاية وهذا بين أنه باع على أن يقبضه
 فى الصيف فلا إشكال أنه يقبضه فى وسطه على هذا القول الذى رجحنا من شدة وعلى قول ابن
 بابويه يفسد البيع بذلك وإذا باع إلى الصيف كان التبايعان يعرفان الحساب ويعرفان
 أول الصيف وآخره فيقول بالوجه أن يعرف ذلك وانما الصيف عندهما بشدة طرو وما شابه ذلك
 فهو كالبيع إلى الحصاد والجداد فيحل بمقتضاه ويرجع فى أول الصيف إلى الحساب الذى
 تعارفه أهل ذلك البلد والله أعلم أفاده الخط واستثنى من قوله زائد على أنه شهر فقال (الا)
 أن يشترط (أن يقبض) بضم فسكون ففتح المسلم فيه (بيد) غير بلد العقد فلا يشترط نصف
 شهر وانما يشترط كون مسافة ذلك البلد (كيومين) من بلد العقد يحتمل التعدد بها فتكون
 تقوم على كلب محمد ترو الشارح ويحتمل الثلاثة وهو الذى فى سلمه الثالث المازرى يكتفى
 اليوم الواحد وعليه درج ابن الحاجب ويحتمل كلام المصنف على بعد المازرى التحقين
 عندى رجحنا لولا فاق باعتبار زمان كل أو مفهوم عدد وهو غير معتبر عنده بعض الأصوليين
 أخرج على سؤال غلامه موهوم طاه تمت طق قوله يحتمل التعدد أى لأقل من ذلك قال الكاف
 زائد يمكن يلزمه زيادة الكاف وشغلا فذهب المدونة قوله يحتمل الثلاثة أى لأقل منها
 وهذا مراد المصنف كأنه يحوم على مذهبها ولو نس على الثلاثة وحذف الكاف فطرى على
 مذهبها بلا كلفة بكيومين أو أكثر هذا باق وأما قوله بزيادة بمسافة فلا يحتاج لتعشير
 لاختلاف سوق البلدين حيثئذ لو لم يختلف بالفعل ولا يكتفى دون اليومين ولو اختلف
 السوق بالفعل خلافا لغيره لى حيثئذ فلا بد من تأجيله نصف شهر ثم هو زائد ما جله كيومين
 مقيد بأربعة فبذلك أحد ما قبض وأس المال يجلس العقد أو قوله فاقه الجابى وقد سبق أول
 الباب تأجيلها اشتراطا وبها حال العقد وهذا لا يفهم من كلام المصنف ثالثا ما رجحنا
 بالفعل أفاده بقوله (أن يخرج) عاقد السلم من المسلم إليه والمسلم إذا موضوع قبضه يملكه
 كيومين (حيثئذ) أى حين عقده بنفسه أو بوكيله ما واحد هما بنفسه أو لا بغيره بوكيله

اولهما وكيلا نيلد قبضه فراد من جهات الزمن قبضه رابعها كون مسافة اليوم بين
 (او) بحر يسافر فيه (بقدر يوم) بان كان بالصداء مع جري الماء ومجاذيقه او يجير بجبل من
 اشخاص ما شين بين ستر ايام البحر الذي يسافر فيه بالبحر فلا يجوز انهم ان يتباطأه اذ قد يصل
 في اقل من يوم فيصير مساحا (والاشهر) يضم اليها جميع شهر المؤجل بها المسلم فيه أي جنبها
 الصادق بشهر فاقترن ب (الظهر) (الاهل) جمع هلال سواء كان بعد ثلاثين يوما او بعد
 تسعة وعشرين يوما ان عقد السلم في أول ليلة من الشهر فان عقد في غير هاهنا وجب ثلاثه اشهر
 حسب الثاني والثالث بالهلال (وقيم) الشهر الأول (المتكسر) أي الذي مضى منه ليلة
 او اكثر قبل عقد السلم ثلاثين يوما وان كان بالهلال تسعة وعشرين يوما فيتم (من) الشهر
 (الرابع) لا بما عليه لانه خلاف التقبل ولتأديته لا تكسر جميع الاشهر (و) ان أجل المسلم فيه
 (الي) شهر (ر) ربيع الاقول أو الثاني مثلا (حل) المسلم فيه (ياقوله) أي ربيع يظهر به لاهل
 ليلة منه لا يظهر به نهارا وقول الشافعي ربيع هلاله أو ربيع الغالبه وهي رؤيته ليلة
 (وفسد) السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (فيه) أي الشهر (على القول) أي بمقتضى
 المازر من اختلاف وهو قول ابن بابويه للجهل بوقت القضاء لتردد بين أوله ووسطه وآخره
 وسائر أيامه وهذه اضعف والمعتد قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما صريح يقضي به
 وسطه وهو الذي رجه ابن رشد وابن زوب وابن سهل وعز المالک رضى الله تعالى عنه
 في المسبوع والعينه فاما لا يكون محل الاجل في وسط الشهر اذا خال في شهر كذا في وسط السنة
 اذا خال في سنة كذا وان قال اقتضى في حل ربيع مثلا فقال ابن تاتع بل الثلثا فاكثروا
 (لا) يفسد السلم الذي شرط فيه قضاء المسلم فيه (في اليوم) الاول من الشهر مثلا لخفة غفوه
 ويحل بطول غفوه وان قال لسد شهر كذا فقال ابن القطن ثلثه وانقصه ابن مالك اقل من
 ذلك واشتد ابن سهل وحده ثلثه رواية ابن حبيب عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى
 عنهم من حلق ليقضين غفوه لاجل عمله فالحال قضاء من حقه صدرا من الثلث فاقوته بر
 قاله ثم واثار الرابع شرط السلم قوله (وان يضبط) يضم الضبطه ونفع الموحدة المسلم فيه
 (ب) ضابطه (عاده) في بلد السلم أي بما اعتاد اهل البلد يضبط به (من كيل) لتقويم (او وزن) لتقويم
 لهم ومن البسر والربط والقر والزيب والادو تكال في بعض البلاد ووزن في بعض آخر
 قضيب بالكيل في الاول بالوزن في الثاني (او عدد كالرمان) والسقربل والبسور والبطيخ
 (وقيس) بكسر القاف الرمان وهو مسوا اعتد به او روزه أي اعتبر بقياسه (ب) ل (ضبط)
 معلوم القول كشيء او زاع ارباع لاختلاف الأغراض فيه بكمه وصغر ويجهل الخط عند
 أمين ويضبطن مستويين ويجهل احداهما عند المسلم والاخر عند المسلم اليه (و) ك (البيض)
 يضبط بالعد وآخره عن قوله وقيس يضبط لثلاثهم عوده ايضا فلا يقاس بضبط لباده تقاونه
 ا وفي بعض الشرايع يقاس البيض بضبطه وبذنه المنقشه لانه الاول عليه في سلمها
 الاول ولا يثبت في البيض الا بعد اربعة ويجوز السلم في الجوز على الصدود والصفه او على
 الكيل اذا عرف فيه ولا يقاس بالسقربل في الرمان عددا اذا وصف مقدار الرملة وكذا التناح
 والسقربل اذا كان يحاط بجرته ا (او) يضبط المسلم فيه (بحمل) بكسر الحاء المهملة
 (قوله فراد من جهات الزمن) قبضه (قوله) على اشراط خروجهما
 حين مقدم (قوله بان كان) أي
 سدا البحر (قوله وان كان) أي
 الشهر الاول الذي مضى
 منه قبل عقد السلم ليلة
 او اكثر (قوله لانه)
 أي تمعنه بما عليه (قوله)
 ولتأديته أي تمعنه بما عليه
 (قوله منه) أي الشهر (قوله)
 لا يظهر به أي الهلال
 (قوله ووسطه) بضم واو
 اي ابن سهل صدرا الشهر
 قوله ثلثه أي الشهر
 قوله الثلث أي من حقه
 قوله ضبطه أي المسلم فيه
 قوله في الأول أي البلد
 الذي تكال فيه (قوله في)
 الثاني أي البلد الذي وزن
 فيه (قوله فيه) أي بقو
 الرمان (قوله وآخره) بضم
 مثقال أي المنقش البيض
 قوله يوزنهم بضم الياء
 قوله عوده أي وقيس
 ضبط (قوله) أي البيض
 قوله وشدته أي وقيس
 ضبط (قوله منه) أي
 البيض (قوله يصف) بضم
 فسكون فتفتح أي لا يسلم
 (قوله عددا) أي مضبوطا
 بعدد (قوله بصفة) أي معينة
 (قوله عرف) بضم كسر
 أي اعتد الكيل (قوله)
 فيه أي الجوز (قوله)
 يصف بضم الواو

وسكون الميم (وحرقة) يضم الميم وسكون الراء يليها زاي أى حزمة المصنف قبل ويقاس بحبل
 بأن يقولوا السلك في عشرة أجمال من البرسيم أو العناب كل حمل يلا هذا الحبل أو في مائة حزمة
 من كذا كل حزمة ثقله ويحمل عند أمين ويكون الضبط بالحبل أو بالحرقة (في كصم) من
 نحو برسيم وقصب و (لا) يصح ضبطه (بشدان) يفتح القاف ويثقل الدال المهملة آخره فون مقاس
 معلوم لأن راعين لأنه لا يرفع الحسل والغرة لا اختلاف الزرع بالثقة وضدها وبوزن ما شرب
 (أو) يضبط المسلم فيه (بضم) يفتح القوقبة والماء المهملة وشدا زاء أى اجتماع وتخصيان كان
 بما يباع جزاها كخبر ولهم وحب ومن وزمت أن عدت آلة الوزن كما أفاده ابن عرفة وأبو
 الحسن وهو نحو تقييد ابن رشد في مسئلة الذراع (وهل) معنى الحرى أن يقولوا السلك في
 خيرا ولهم مثلا إذا تحرى كان (بقدر كذا) أى قطار مثلا أو ادرب ابن أبي زمنين كان يقول
 أسلك في قدر عشرة أو طال من لحم ضان مثلا أو شبر وقوه أى تحرى لا بالتحقيق والاككان
 منسوب بالوزن (أو) معناه أنه (بقي) المسلم (به) أى انتهى التحرى به من نحو لم يفتح
 (و يقول) المسلم أسلك في خيرا ونظم أو قر (كضوء) أى المأقبة ويشهد عليه أنه ابن زورب
 أبو الحسن عياض ذهب ابن أبي زمنين وغير واحد إلى أن معنى التحرى هنا أن يقولوا أسلك
 في لحم يكون قدر عشرة أرمال وكذلك الخبز وقال ابن زورب أن المعناه أن يعرض عليه قدر ما
 ويتول آخذ منك قدر هذا كل يوم فيشده على المثال في الجواب (أو يبلان) في فهم قولها
 في السلم الأول وإن اشترط في اللحم تحري ما عر وقاها إذا كان ذلك قد عر قوه لأن اللحم يجوز
 بيع بعضه ببعض تحريا أو قبله ابن أبي زمنين بالقبيل وقوله عنه في التوضيح (وتسد)
 السلم أن ضبط المسلم فيه (وشى) مجهول من كبل أو وزن أو عدد كل مهذا الوعاء مسطرة
 أو وزن هذا الحجر زينا أو عدد هذا الكف من الحمى يضاهى (وان) ضبطه مجهول (تسمية) أى
 المجهول معلوم كل هذا الوعاء هو ادرب أو وزن هذا الحجر وهو قطار أو عدد هذا الحمى وهو
 ألف (الغنى) يضم الهمز وكسر الغين المجهمة أى لم يعثر المجهول واعتبر بالعلوم المنسوب إليه
 وضع السلم (وجاز) ضبط المسلم فيه المذكور (بذراع رجل معين) أى يد من طرف مرفقه
 لطرف وسطه ابن رشد إذا لم ينصب الحما كذراع أو مئة ومعين منعه أن لم يعين الرجل وهو
 كذلك ومع أصح أن التسامح يجوز ويحملان على ذراع وسطه أصح هذا استحصان
 والقياس فيضه وشبهه في الجواز فقال (كسلم في) (وبه وحقة) من نحو قم وان اختلفت
 الحقة بالصغر والكبر بإسارتها حكى المصنف عن سالم الثالث من أسلم في ثياب موصوفة
 بذراع رجل يمينه إلى أجل كذا إذا أرا أرا الذراع وبأشدة أذا قياس الذراع عندها كما جاز
 شراوية وحقة بدرهم أن أرا الحقة لأنها تختلف غ عياض الوية عشر ومدا ٨١
 فهي خمسة أصح والحقة مله يد واحدة كذا في جهة الثالث وقال الجوهري مله الكنتين
 (وفي) جواز بيع (الويات والحقتان) أى معاه وهو قول ابن عران وظاهر الموازية ومنعه
 وهو قتل عياض عن الأكره ويحبون (قولان) محلها إذا كانت الحقتان بعدد الويات أو
 دونها فإن زادت على الويات فظهر المنع اتفاقا (و) الشرط الخامس (أن تبين) يضم القوقبة
 وفتح الواحدة والتبعة مثقلا أى تذكر عند عقد السلم (صفاته) أى المسلم فيه (التي تختلف

(قوله قصب) يسكون الضاد
 المجهمة أو يفتح الصاد
 المهملة (قوله وجوزة)
 يقصان متقلان ضبط
 كصم بشدان (قوله)
 عدت يضم فكسر (قوله)
 وهو) أى التقييد يعلم
 آلة الوزن (قوله المصري)
 يفتح الراء (قوله قولها) أى
 المدونة (قوله ذلك) أى
 التحرى (قوله من طرف)
 يفتح الراء (قوله منعه) أى
 السلم (قوله يجوز) أى السلم
 المشروط فيه المسلم فيه
 بذراع رجل غير معين (قوله)
 وان اختلفت الحقتان)
 حال (قوله سلم) أى المدونة
 (قوله لأنها) أى الحقة
 الحقة لقوله أن أرا أراها
 (قوله بجهما) أى المدونة
 (قوله وهو) أى الجواز
 (قوله وظاهر) عطف على
 قول (قوله ومنعه) أى السلم
 في ويات مع حقتان (قوله)
 وهو) أى منعه (قوله)
 محلها) أى القولين (قوله)
 فإن زادت) أى الحقتان

(ب) باختلاف (هما القيمة في السلم) أي السلم فيه (عادة) يخ كذا لأن الحاجب فقال في التوضيح تبعا
لأن عبد السلام ظاهره أن الصفة إذا كانت لا تختص القيمة فيها فإنه لا يجب بيانها في السلم
وعبارة قصيرة أقرب لأنهم قالوا اثنين في السلم جميع الأوصاف التي تختلف الأغراض بينها
واختلاف الأغراض لا يدين منه اختلاف القيمة لو أوز كونه ما يتعلق به الغرض صفة بصرية
عند التجار أو كونه الصفة المسموعة وإن وجدت لكن فقدت صفة أخرى يكون فقد هاهنا مساويا
لو جود الصفة المذكورة قال وإنما قال في السلم لأن السلم يقتضي من الأضرب عن بعض
الأوصاف ما لا يقتضي مثله في بيع النقد ولا ينعكس لأن السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما
كان التعرض للصفات الخاصة في السلم مبطلا لقوة الغرر المازري الصفات التي تجب
الإحاطة بها هي التي تختلف الفئ باختلافها فيز يد عند وجود بعضها ونقص عند انقاص
بعضها **أ** باختلاف الأغراض عبرين عن عرفه وغير واحد ومثل للصفات التي تختلف فيها القيمة
فقال (كأنواع) يحفل بحقيقته كالإنسان والفرس ويحمل الصنف كالرومي والحلبي (و) بين
مع صفة (الجودة والرداءة) في الوسط بينهما) نص عليه المصنف وزعم بعضهم أنه يشديد
المناناة الخمسة ولا يدين بيان هذه الأوصاف في كل مسلم فيه (و) يزيد بيان (اللون في الحيوان)
ظاهره ولو غير الرقيق ومنه لأن الحاجب وعنده في التوضيح بكلام الجواهر ثم قال وذ كر عندنا
اللون لا يعتمد عندنا في غير الرقيق ولعله اعتمد على كلام المازري فإنه لم يذ كر اللون في غيره وليس
بظاهره أن اللون يختلف في غيره وقد ذ كر بعضهم في النحل وغيرها من الحيوان (و) يزيد بيان
اللون في (الثوب) في (العسل) يزيد بيان (مرعاه) أي ما يرعاه مثل العسل لاختلاف غنمه
باختلافه لا ذ كر من ذ كر الرعي في العسل والمصنف مطلع ولم يذ كر ابن عرفة مع كونها طالعه
الحطاب ذ كر المازري في شرح التلخيص ونصه والجواب عن السؤال الرابع أن يقال أما
العسل فلا بد من بيان مرعاه لاختلاف طعم العسل وحلونه وقوامه ولونه باختلاف مرعاه
وهذه معان مقصودة فيسهل يختلف بها اللون اختلافا كثيرا كالقطن الذي مرعاه العسرة وآخر
مرعاه الورد والأزهار الطبيعية وآخر مرعاه الاسفندية وشبهها (و) يبين ما تقدم في الفرس
والخوت (و) يزيد فيها بيان (الناحية) التي يجلب منها ككون الفرس دينا أو نبيما أو ميويا
أو ألواحبا وكون الخوت اسكندونيا أو سوسيا أو قنوميا (و) يزيد فيها بيان (القدر) أي
الكبر والأصغر أو الوسط بينهما المازري يحتاج في القرائذ كالتنوع والجودة والرداءة
وزاد بعض العلماء البلد واللون وكبر القرة وصغرها وكونه جديدا أو قديما وفي الخوت طوله
وعرضه أو وزنه في المدونة من أسلم في غرر لم يذ كر بيان صيغته ولا جنسان القرائذ ذ كر
الجنس ولم يذ كر جودة ولارداءة قاله فاسد يذ كر الجنس والمصنف وفيها السلم في الخوت
الطري جائزا إذا سمي جنسانه وشرط ضربا به أو ما صفت وطوله وناحيته إذا أسلم فيه عددا
أو وزنا (و) بين ما تقدم في (الر) يضم الموحدة (و) يزيد (جدة) بكسر الجيم وشدة الحال أي كونه
جديدا أو قديما إن اختلف اللون بها من فتوح يستحب بيان كونه قديما عام أو عامين بعض
أو اثنين لا بد من ذ كر دفع أي عام أو منه ما يجعل في المأمرة أو الأهرام والغرف (و) بيان (ملته)
وضاها (إن اختلف اللون بها) إذا ضاها برادلاز راحة لال كل وعكسه المتلى فإن لم

(قوله قال) أي ابن

عبد السلام (قوله ولا

ينعكس) أي فلا يقال

يقترق بيع النقد مالا

يقترق السلم (قوله

الاحاطة) أي علمها عند

عقد السلم (قوله باختلاف

صله) عبر (قوله ومثل

بفتحان مثقالا) قوله صفة

الجودة) اضافته للبيان

(قوله بعضهم) أي الشارحين

(قوله أنه) أي بينهما (قوله

وعنده) بفتحان مثقالا أي

قوام (قوله ثم قال) أي في

ضمير (قوله ولعله) أي سندا

(قوله فأنه) أي المازري

(قوله في غيره) أي الرقيق

(قوله وليس) أي عدم

اعتبار اللون (قوله به) أي

اللون (قوله في غيره) أي

الرقيق (قوله وقد ذ كر) أي

اللون (قوله من الحيوان)

بيان غيرها (قوله ثمنه) أي

العسل (قوله باختلافه)

أي مرعاه (قوله ذ كر) أي

المرعي (قوله قوامه) أي

رقته وثمنه (قوله فيه) أي

العسل (قوله ونبيما) أي

المدونة (قوله منه) أي

الخوت (قوله فإن لم

يختلف فيما اى الاملا والفقير منهم ٢٤ الشرط (قوله هذا) اى وقتره او محولة ليلهما به (قوله وهو) اى فاقى شيخ

(قوله يثبتان اى السمره
والمحولة (قوله والاى
وان ليد كراسد الصنفين
(قوله وان كان) اى البلد
(قوله فساد) اى السلم
(قوله بتره) اى ذكر احد
الصنفين (قوله خلافه) اى
الفساد (قوله لهما) اى
ابن حبيب والبايع (قوله
باختلافهما) اى السمره
والمحولة (قوله والى) اى
وان لم يتحقق الاغراض
ماختلفت (قوله وهذا)
اى ينقل ابن بشر عن ابن
حبيب (قوله فانه) اى ابن
ونس (قوله قال) اى ابن
ونس (قوله ذلك) اى سمره
ومحولة (قوله على اختلافهما)
اى ابن بشر وابن نونس
(قوله ثم قال) اى ابن
عبد السلام (قوله فيما) اى
السمره والمحولة (قوله
وانهما) اى ابن نونس وابن
بشر (قوله فى الافواع
البديعة) كتاب لابن بشر
(قوله فى الانوار) اسم كتاب
(قوله فان كان) اى السلم
(قوله اذهى) اى المحولة
(قوله انما) اى مصر (قوله
ورواه) اى فساد السلم
(قوله وبيتهما) اى التنى
والقلت (قوله كرى) اى
السلم حال عقد السلم (قوله
ذكرهما) اى التنى والقلت
(قوله لم يفسد) اى السلم (قوله
والاى وان لم يكن غالب

يختلف جميعا التنى فلا يصح ذكرهما (و) يزيد بيان كونهما (معراج) وهو حق (النام) (والمحولة) اى
شما وهو حق مصران عقد السلم (يلد) بالتونين (هما) اى السمره والمحولة (موجودات) (هـ)
اى البلد يثبت نفسه بل (ولو) كتابه (بالجمل) اليمين وغيره وأشار بولوى قول ابن حبيب
لا يجب بانهما ان كانا فى البلد الجمل وردوا بالبايع باختلاف مقتضى الروايات هذا الاختصار
ما فى التوضيح وهو على طريقة ابن بشر ونصه ان كان البلد يثبتان فيه فلا بد من ذكر احد
الصنفين والافساد السلم وان كان مما يجلبان العقابين حبيب لم يفسد بتره كوراي البانوان
مقتضى الروايات خلافه ولا ينبغي ان يختلف فى مثل هذا وان كلامهما تتكلم على شهادة فان
اختلفت الامعان والاعراض باختلافهما فلا بد من ذكر احدهما والا فلا معنى لذكره
اه وهذا عكس نقل ابن نونس عن ابن حبيب فانه لذكر قول المدونة وان اسلم فى الطراز
حيث يجمع السمره والمحولة ولم يسم جسا فالسلم فاسد حتى يسمى مبرما من محولة ويصف
بجودتها قال وقال ابن حبيب يجوز وان ليد كذلك ذكر كريبه ان تقاسموا او تغلقوا او سطا
وقول ابن حبيب هذا لوجهه وسواء يلد يثبت فيه المستفان او يحسملان اليه لادنى
ذلك من ذكر المجلس اذا كانا مختلفي التنى اه واقصر على هذه الطريقة ابوالحسن وابن عرفة
ولما ومن شاعلى اختلافهما وبالله تعالى التوفيق الخطاب به عليه السلام ابن عبد السلام فانه لما
تكلم على قول ابن الحاجب السابع معرفة الاوصاف ذكر المحمولة والسمره ثم قال والسلم
فيسمى طويلا فعليك بكلام ابن بشر وقابل ينقل ابن نونس وانهما مختلفان وفاق ابن بشر فى
الافواع البديعة ما تعلقه ابن نونس وأصبح الكلام فى الانوار اه فان كان يلد غلبه احداهما
فلا يجب البيان ولذا قال (بخلاف مصر) يبيع الصرف لارادة البلدة المعينة فلا يشترط فى
السلم بيان سمره او محولة واذا لم يبين (فالمحولة) يقضى بها فيما اذهى القلب فيها وقال ابن
عبد الحكم ان لم يسم مصر محولة ولا سمره ففسد السلم ورواه ابن القاسم ويقال مثل هذا فى قوله
(و) بخلاف (النام فالسمره) يقضى بها فيما (و) بخلاف (نق) يقضى النون وكسر القاف وشد
الباء مثال من القلت (او غلت) يفتح الفين المعجمة وكسر اللام ثلثة اى يغلوها بتراب او غيره
لكن يروا بينهما فلا يشترط بيانه نعم يندب التيطى حسن أن يذكر كرى او غلت وان سقط ذكرهما
لم يفسد ويقضى بالغالب والا فالوسط غ كذا فى بعض النسخ بكسر القاف وشد الباء
وهبط غلت عليه وينبى أن يكون بكسر اللام وهو اشارة لقول المتيطى قال بعض المؤقتين
وحسن أن يذكر كرى الجدا والموسط او الردى متى او متوسط فى النقاء ومغلوها فان سقط
ذكر الصفة من العقد ففسد السلم وان سقط ذكر النقاء من قبل يفسد وقاله ايضا محمد بن ابي زعيم
انتهى وفى النوادر عن ابن حبيب ما يشهد لنقل المتيطى فى هذه ونقل ابن نونس فى التنى قولها
(و) اذا سلم (فى الحيوان) الناطق او غيره ذكر الاوصاف السابقة (و) بين (سنه) بكسر
السين وشد النون اى عمره يقول فى الرقيق عمره فان أو شرس سنين مثلا وفى غيره سنة
أو سنتان أو ثلاث سنين لا المتيطى يقال للمولود حين يولد طفل ثم يرضع ثم يطمع ثم يفسخ ثم يفسخ
والاثنى جزمه ثم يقع والاثنى افضه وفعما وهو ابن ثمان سنين الى عشر وقيل الى اثني عشر
ثم زوال الى خمس عشرة وقيل اربع عشرة ثم مراهق ثم محتمل ثم امر فانما يادى وجهه شعر قبل

والاى وان لم يكن غالب (قوله الصفة) اى الجدا والموسط أو الردى (قوله من العقد) اى سقط (قوله منه) اى العقد بقل

بقل وجهه بشد القاف ثم حديث السن ثم كهل ثم أشط ثم أشيب ثم شج ثم هرم وبعد السبعاء
 من النساء كعب وهي التي كعب ثم بعد السبعاء وعنده ثم ناهد إذا شخص ثديها ثم معصر
 عندد فوحضها ثم حاض ثم حديثه السن ثم كوله انتهى (و) يسين (الذ كورة والسن
 وضد هما) أي الأوتة والهزال صاحب التكملة أنظر من ذكر السن في الحيوان وقد شرطوه
 في الجيم بعضهم السن تارة يكون من الخلود وتارة من الرذاعة فهو داخل في قبيله فلا يحتاج
 للتصص عليه بل مستغنى عنه الباقى ذكره أبو الحسن عن جامع الطرر وقوله ق عن ابن
 بونس في العلم والحيوان مثله (و) يزيد (في العلم) على ما تقدم كون المأخوذ منه (خصيبا)
 أو غلا (وراعيا ومعاولا) قاله المازرى (لا يشترط بيان كونه (من كنج) وظاهره
 ولو اختلفت الأعراض به خلافا لعبد الوهاب قبل لائن القاسم أحتاج لذكر كونه من جنب
 أو يد قال لانما يقوله أهل العراق وهو باطل قبله فلو قضا مع ذلك بطوننا لم يقبلها قال
 أفتكون سلم بلاطن قبل فمأخوذ قال قد جعل الله لكل شئ قدرا البطن من الشاة الفص
 يسع البطن وسدها فمقص طق قد جعل الله الخ كانه قال على قدر البطن من الشاة ابن
 عبد السلام المراد بالبطن ما احتوى البطن عليه من كرش ومصارين لا القوادق فاسع
 على حدته كالرأس والأكارع (و) يذكر (في الرقيق) ما تقدم (و) يزيد (القد) بفتح القاف
 وشد الدال أي طوله وعرضه في التوضيح عن سدة لا يشترط ذكر القصد فبعد الإنسان وهو
 خلاف قول ابن الحاجب ويزاد في الرقيق التدوكلذا والخليل والأبل وشبهها قال فاطر ذلك
 (و) يزيد في الرقيق (البكارة) أو النوبة عليها وغيره (واللون) الخاص ككوة شديدة
 السواد أو ما اكلا إلى حرثا ومقره أو كون البياض ناصعا أو مشربا بجمرة أو مقره وليس المراد
 مطلق اللون فان ذكر مصنف الرقيق يعني عنه فلون النوب السواد والجنس الصفرة والروم
 البياض وسقط اللون من بعض النسخ هنا تقدمه في الحيوان الا من الرقيق فيجعل اللون
 المتقدم على الخاص ولا يفتى عنه ذكر المصنف ذكره هنا تكرر قطعاً لانه ان جعل على العلم
 أغنى عنه ذكر الجنس وان جعل على الخاص تكرر مع اللون المتقدم فان جعل هذا على الخاص
 والمتقدم على العام كان المتقدم مستغنى عنه بذكر الجنس والله أعلم (قال) أي المازرى
 من نفسه (و) يزيد في الرقيق (كالعجم) بفتح الدال والعين المهملين فجم أي شدة سواد العين
 مع سعتها وادخلت الكاف الشبهة والكلمة والزرقه ونص عليه ابن عرقه عن ابن قنوح
 وغيره والكليل يفتحين ان يسلو بيقون العينين سواد كالسجل بدون كمال والحو رشدة
 بياضها مع شدة سوادها والشهة مل سوادها إلى الجرة والزرقة ميلة إلى الخضرة (وتكلمتم)
 أي تكلمتم (الوجه) بلاجه ومدة أن كل وهو تكشفي بعشوة ابن قنوح ويصف الاتق
 بالثنا أي الخفاض وسطه أو الشم أي ارتفاعه أو النطس أي عرض أرنه وظاهر قصته
 ولون شعره وسوطه أو جعوده وسائر الصفات المذكورة في بابها قال صاحب التكملة لم
 يذكر المصنف البكارة والنوبة الا من المازرى فان كان مختصا بها فانا سبب ذكرهما بعد
 قال (و) يذكر (في النوب) ما تقدم (و) يزيد (الرقق) والصفافة وضد هما أي النض
 والشفافية والطول والعرض ظاهره انه لا يحتاج مع ذلك إلى ذكر وزنه وقطره فيها (و) يزيد

قوله شرطوه أي ذكر
 العين قوله انما يقوله
 أي شرط ذكر العين قوله
 وهو أي قول أهل العراق
 قوله قبله أي ابن القاسم
 قوله بطونا أي ما فيها من
 الكبد والقلب والطحال
 والكبد قوله قال أي
 والكرش قوله فان كان أي
 خليل قوله فان كان أي
 المازرى قوله هما أي
 البكارة والنوبة قوله فيها
 أي المدونة خبر فقوله أي كلام
 المازرى

هو مجتمع القول وان كان اي العين المسلم فيه (قوله عند غيره) اي المسلم اليه (قوله لم يبيع مع عين ليس عنده) اي المسلم اليه اي وهو مجتمع ايضا لانه اشدر غراما وعنده (قوله الثمن) اي رأس المال (قوله ليخذه) اي العين فيه العين (قوله له) اي المسلم (قوله لئلا) اي المتقود (قوله ان لم يملك) اي العين المسلم فيه (قوله ان ذلك) اي العين المسلم فيه (قوله البيعات) اي المبيعات (قوله هنا) اي في السلم (قوله كذلك) اي السلم في عين يقبض بعد شهر مثلا (قوله انما ذلك في البيع) او كما هنا في السلم لا يملك الايمان الفرق بينهما وسياق (قوله ان الدابة المعنية) اي المسلم فيها ٢٧ (قوله ضمان) اي في الاصل (قوله ضمان يجعل) اي ويرتد رأس المال

ملك البائع ففرده ظاهر وان كان في ملكه قبضه واصبته الى اجله غير معلوم ولانه يلزمه الضمان يجعل لان المسلم في الثمن ليضمنه له المسلم اليه ولانه ان لم يتخذ الثمن اختل شرط السلم وان نقسده دار بين الثمن ان لم يملك والسلف ان ذلك فان قيل من البيعات ما يجوز بيعه على ان يقبضه المشتري بعد شهر فلي لا يبرهننا كذلك قيل انما ذلك في البيع وكلامنا في السلم فان قيل قد اجاز ابن القاسم كراهية الدابة المعنية قبض بعد شهر ويلزمه جواز السلم في عين الى اجل قيل الفرق ان الدابة المعنية ضمان من المتابع بالعقد والتحكيك فاذا اشترط تأخيرها كان ضمانا من البائع فيلزم ضمان يجعل بخلاف ضمان العين فان ضمانا من ربه فلم يشترط الاماوجب عليه صر حاصله ان المتع حيث يكون ضمان المبيع اصالته على المشتري وينقل الى البائع فيلزم الضمان يجعل كما في السلم دون الصورتين فان الضمان فيهما في صورة البيع باق من المشتري لم ينتقل الى البائع وفي صورة السلم راء الضمان من البائع اي المكري اصالته بشرط الاماوجب عليه لكن قول الموضع في الجواب الاول هذا انما هو في البيع الخ يقال عليه ان المتع في السلم انما هو لكونه يؤل الى بيع معين يتاخر قبضه في التفرق بينهما وانظر ويجاب بان مراده والله اعلم ان الضمان في البيع من المشتري فليس فيه ضمان يجعل بخلاف السلم وحاصل ما يبيده كلامه صر في الفرق بين السلم وبين الصورتين ان محل المتع حيث يكون ضمان المبيع من المشتري اصالته وينقل الى البائع وهذا مقفود في الصورتين لكون الضمان في صورة البيع باقيا من المشتري لم ينتقل وفي صورة الكراء الضمان من البائع اي المكري اصالته بشرط الاماوجب عليه والله اعلم في تنبيهات الاول في الفرق في العبارة للكاشفة عن النعمة انما معنى شرعي مقدري المكلف فاقبل للاتزام والزم وجهه الشارع مسبا عن اشياء خاصة منها البلوغ والرشد في بلغ سنها فلا ذمة له ومنها عدم الحفر فلا ذمة له فليس من اجبعت فيه هذه التبروط وبه الشارع عليها تقدير معنى يقبل الزامه ائوش الخبايا واجرا الاجارات وائمان المعاملات ونحوها من التصرفات وقيل ان الزامه شأ اختيارا من قبل نفسه فيلزمه وهذا المعنى المقدرو الذي تقر فيه الاحسان المسلم فيها مستقرة حتى تصعب بالمعالي الاعراض المقبوضة وفيه تقدير ائمان المبيعات وصدقات الانكسة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا فيه لا يتعقد في حقه سلم ولا عمن الى اجل ولا حوالة ولا عمن ذلك وأما في هذا انتم قال شرطه البلوغ من غير خلاف اعلم ابن الشاط الا ب

(قوله وينقل) بعضهم فسكون فقبح (قوله وهذا) اي كون الضمان من المشتري اصالته ونقله الى البائع (قوله لم ينتقل) اي من المشتري الى البائع (قوله عليه) اي البائع تنازع فيه بشرط وجوب (قوله عن النعمة) اي حقيقته (قوله معنى) جنس (قوله شرعي) فصل يخرج كل معنى غير شرعي (قوله مقدري) فصل يخرج كل معنى شرعي موجود (قوله في المكلف) فصل يخرج كل معنى شرعي غير مكلف (قوله فاقبل للاتزام والزم) فصل يخرج المعنى الشرعي المقدري المكلف الذي لا يقبل للاتزام والزم (قوله وجهه) اي المعنى الشرعي (قوله هذه الشرط) اي البلوغ والرشد وعدم الحفر (قوله ائوش) بضم الهمزة مع ادس أي ذية (قوله ابر

بضم فتحة جع أبو يفتح فسكون (قوله من قبل) يكسر ففتح (قوله تتر) يفتح التاء وضم الراء متحرك وفتح حذفت منه
احدى التامين التخفيف (قوله وأطال) أى الترافى (قوله ثم قال) أى انقضى (قوله شرطها) أى النعمة (قوله الأولى) يفتح الهمزة
أى فى شرح معنى النعمة (قوله أنتم) ٢٨ أى النعمة (قوله يئنه) أى مالابن الشاط (قوله واخنازم) أى ابن الشاط كون النعمة

قولاً زوم الحقوق (قوله
من كونها) أى النعمة
بيان (قوله وثمها) أى
الدونة (قوله ثم قال) أى
ابن عرفة (قوله عرفها) أى
النعمة (قوله لها) أى الذات
(قوله كأنه) يفتح الهمزة وشد
التون (قوله واعترضه) أى
تعريف ابن عبد السلام
(قوله علمه) أى تعريف
ابن عبد السلام (قوله أن)
يفتح الهمزة وشد التون
مؤول مدخولها جسد
فاعل يلزم (قوله ويحوم)
أى من كل شرط (قوله وسله)
يقبحات متقلا أى اعتراض
ابن عرفة (قوله وورده) أى
اعتراض ابن عرفة (قوله
قالا) حال من النسوى (قوله
فه) أى اعتراض ابن عرفة
(قوله بل المعنى) أى تعريف
ابن عبد السلام (قوله كونه)
أى الأمر التقديرى (قوله
لها) أى الذات (قوله مطلقاً)
أى لا فى الحال ولا فى غير (قوله
وذكره) أى كلام النسوى
(قوله آخر) يفتح الهمزة وكسر
الجمعة (قوله كلامه) أى ابن
عبد السلام (قوله ذلك) أى أن
قام زيد ويحوم (قوله ولا يشد
الواد (قوله والتشد الأخير)
أى ليس بذات ولا صفة لها
(قوله عرفها) يفتح متقلا

عندى أن أقول الإنسان لزوم الحقوق دون التزامها فعلى هذا الصبي ذمة لانه تارمه اروش
الجنابات وقيم الملقات وعلى أنه لازمة له تنقل حتى قبول الإنسان شرعا لزوم الحقوق
والتزامها البشاني والفرق بينهما وبين ما للقرافى أن القبول المذ كونه ناشئ ومسبب عن النعمة
على ما للقرافى وعلى مالابن الشاط عنها واختار ما لسلامته بما يقتضيه تعريف القرافى من
كونها من التقادير الشرعية الشيخ المساوى إثبات النعمة للصبي للدليل المذ كونه صحيح فى الجله
انقول ابن عرفة وقها من أودعته حنطة فخلطها بصبي أجنى يشعير للودع ضمن الصبي ذلك فى ماله
فإن يكن له مال فى ذمته ثم قال بعد ذكره حكم جنابة غير المميز من صبي ويجنون العتلى
والصبي المميز يضمن المال فى ذمته والدماء على حكم الخلط ويحوم لابن الحاجب وضيم وكله
صريح فى إثبات ذمة للصبي وهو اتفاق فى المميز وعلى الراجح فى غيره قاله ابن عبد السلام
والصنف فلا يشترط فيه التفسير فضلا عن البلوغ انظر صرف الهمية الى تحقيق معنى النعمة
المساوى ١٠ الثاني عرفها ابن عبد السلام بانها أمر تقديرى فليس ذاتا ولا صفة لها فقدر
المسيح وما فى معناه من الأشكال كأنه فى وعاء من هو مطاوع به ففى الأمر التقديرى الذى
يحوى ذلك المسيح أو عوضه اه واعترضه ابن عرفة بأن عرفة يلزم عليه أن أقام زيد ويحوم ذمة
وسله الابن والرصاع والمشدلى والخط وورده النسوى فى حاشيته مسلم قال لا فى ذاته فى القيام
المقدر بعد أن الشرطية يصح كونه صفة للذات وليس مراد ابن عبد السلام بقوله ولا صفة لها
ما هو صفة فى الحال فقط بل المعنى لا يصح كونه صفة لها مطلقا وذكره الزامى فى شرح الصفة
المساوى قد يقال جوابا عن ابن عبد السلام آخر كلامه يخرج ذلك وهو قوله فالذمة هو الأمر
التقديرى الخ لأن حاصل كلامه أولا وآخرا أنها أمر تقديرى يقرضه الذهن ليس بذات
ولا صفة لها يحوى المسيح أو عوضه وبالتشد الأخير يندفع ما أورده عليه وهو محال كما يجتنى
على من دون ابن عرفة فضلا عن هو مشله ونظم الشيخ ميارة فحوم ما لابن عبد السلام فقال

والشرح للذمة طرف قدرا * منذ المدين فيه ما قد أنظرا

١٠ الثالث عرفها ابن عرفة بانها ملك مقبول كلى حاصله أو مقدوره قال يفرج عنه ما أمكن
حصوله من نكاح أو ولاية أو وجوب حق فى قصاص أو غيره مما ليس مقبولا لا لا يسمى ذلك
فى العرف ذمة واعترضه الرصاع بأنه أن اراد بالملك الشئى الملقات فكيف قال أن النعمة متلكة
وأنما الملك ما فيه وأن اراد استحقات التصرف فى الملك فهو حقيقة الملك فكذلك لأن البيت
هى الاستحقاق طقى اعتراضه صحيح وأجاب المساوى بأن الظاهر أن مراد ابن عرفة بالملك
العندية المعنوية والطريقة التقديرية التى عبر عنها ابن عبد السلام بقوله كأنه فى وعاء الخ
معبراً عن عرفة عنها الملك مجازاً المشابهة بينهما اعتمادا على القرينة الغنوية وهى عدم
صلاحية المعنى الحقيقى فهما وجهى النسوى فى تقديره يقول باطلا هم النعمة فى العبادات
فقالوا رتب الصلاة والصوم فى ذمته فالخلق ما له ابن عبد السلام المساوى قد يجاب بإدعاء

أى النعمة (قوله كلى) نعم مقبول بشرط الجزئية المعين (قوله له) نعم ملك (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله عنه) الجاز
أى التعريف (قوله من نكاح الخ) بيان له (قوله مما ليس مقبولا) بيان لغیر (قوله واعترضه) أى تعريف ابن عرفة (قوله له) أى الملك

(قوله قبل هذا الشرط) أي كونه بنا قوله وسيله يقتضات متقلا أي كلام ابن الحاجب (قوله عدمه) أي المسلم فيه (قوله إبان) يكسر الهمزة وشدة الواحدة أي وقت معين (قوله ذلك) أي احتمال موت المسلم إليه أو نفسه (قوله وجوده) أي المسلم فيه (قوله وقف) يضم فكسر (قوله إليه) أي الإبان (قوله انما وقف) أي القسم ٢٩ (قوله يستغرقها) أي التركة (قوله ما عليه) أي المسلم إليه (قوله فان قل) أي ما عليه (قوله وكثرت) أي التركة (قوله وقف) يضم فكسر (قوله يرى) يضم الياء (قوله قسم) يضم فكسر (قوله ان القسم) (الخ) يان رواية يخفف من (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله ضرب) يضم فكسر (قوله إليه) أي المسلم (قوله فيشترى) يضم الياء مفتوح (قوله له) أي المسلم (قوله نقص) أي المشتري بالفتح (قوله عنه) أي ما أسلم فيه (قوله تابع) أي المسلم (قوله ياقه) أي المسلم فيه (قوله) أي المشتري (قوله وان زاد) أي المشتري بالفتح عن المسلم فيه (قوله فلا يشترى) يضم الياء مفتوح (قوله له) أي المسلم (قوله وقد) يضم ففتح متقلا (قوله من وارث (الخ) يان من (قوله وقف) يضم فكسر (قوله) أي المسلم (قوله لا نأخذ) أي المسلم إليه (قوله غلام) أي الموقوف (قوله له) أي المسلم إليه (قوله ليس يحق) ولا غالب الوجود وتبع (قوله الفقه) ابن شاس وابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة بان ظاهر المدونة متعمدا مطلقا (أو) أي ولا يجوز السلم في غير (حائط) عن ذلك ولان شرط السلم فيه كونه ديناف الذمة وتسل الحيوان المعين التقليل وغير الحائط المعين ليساناف فيها فقد تقدمت بها

البحار العرفي في قولهم المذ كور بتسليمه العبادة التي هي حق لله تعالى على المكلف بالمقتول الذي في الذمة يتجامع مع ما يوجب به بكل منهما أو بان المقصود بالتعرف انما هو ذمة الماهلة لا ما يطلق عليه ذمة في لسان أهل الشريعة مطلقا ٥ الرابع ٥ الرماع من لازم الذمة ان المقدرة فيها كافي لا يجرى أي لان الجزئي هو المعين والذمة لا تقتضيه ولذا قال ابن عرفة ٥ كل من ٥ قبل هذا الشرط ينفي عنه قوله وان تدين صفاته ولا تدين في الحاضر المعين فتعين ان التدين انما هو لما في الذمة فتبين في الاستغناء عنه بجاقبه وسواء ان التدين قد يكون في معين غائب موجود عند المسلم إليه فلذا احتج بهذا الشرط (و) الشرط السابع (وجوده) أي المسلم فيه غالباً (عند حلول) (اجله) المشرط حال عقده ان استمر وجوده في الاجل كله بل وان انقطع أي لم يوجد المسلم فيه (قبل) حلول الاجل المضروب له (و) وان انقطع عند حلوله نادا فانه ابن الحاجب ونصه الرابع ان يكون مقدودا على تحصيله غالباً وقت حلوله فلا يكون رأس المال تارة مسلما وتارة وقفاً وسيله المصنف قائل لا لا لا متبرع عدمه نادر الان الغالب في الشريعة كالحق السارح يفتي ان مراد ما يوجد ان كونه مقدودا على تحصيله عند حلول اجله ٥ ابن الحاجب ولا يضره الانقطاع قبله أو بعده كالاشياء التي لها بان هذا مذهب مالك والشافعي واحمد رضي الله تعالى عنهم وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يشترط وجوده من حين السلم فيه الى حين حلوله لاحتمال موت المسلم اليه او نفسه المصنف لم يعتبر اصحابنا ذلك لندور على ان وجوده مع الموت والقاس لا تقع فيه للمسلم وان مات المسلم إليه قبل الانان وقف قسم التركة اليه ابن رشد انما اوقف ان خيف ان يستغرقها ما عليه فان قل وكثرت وقف قد ما يرى انه يفي بالسلم فيه وقسم ما سواه الاعلى رواية اشهب أن القسم لا يجوز زوعلى الميتدين ولو يسرا ابن عبد السلام ان كان عليه ديون ضرب المسلم بهيمة المسلم فيه في وقته على ما يكون في الغالب من غلام أو رخص ووقف ما يسير اليه بالخاصة حتى ياتي الابان فيشترى له ما أسلم فيه فان نقص عنه اتبع ما يقبض ذمة الميت انظر له مال وان زادة فلا يشترى له الا قدر حقه وترد البقية الى من يستحقها من وارث أو غيره ولو لم يزل ما وقف له لجال وقت فضمنا من المسلم إليه لان تمام فعله نواه فيجزوا السلم في حقيق وأغالب الوجود عند حلوله (لا) في (نسل حيوان عين) يضم العين المهمة وكسر الضمة مستندة فقلت حيوان (وقل) بفتح القاف واللام مشددا الحيوان الذي أسلم في نفسه لئلا يرد رأس المال فيه بين السلقية والخساية لا ليس يحق ولا غالب الوجود وتبع (قوله الفقه) ابن شاس وابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة بان ظاهر المدونة متعمدا مطلقا (أو) أي ولا يجوز السلم في غير (حائط) عن ذلك ولان شرط السلم فيه كونه ديناف الذمة وتسل الحيوان المعين التقليل وغير الحائط المعين ليساناف فيها فقد تقدمت بها

(قوله لتردد الخ) على لانس (الخ) قوله لانه) أي نسل الحيوان الخ على تردد الخ (قوله يحق ولا غالب) غير متوكل لانما فيها (قوله ويتبع) أي المصنف (قوله قيد الفقه) اذا فقهه للبيان (قوله وتعقبه) أي قيد الفقه (قوله لسنه) أي السلم في نسل المعين (قوله مطلقا) أي قل أو كثر (قوله لذلك) أي ترد رأس المال بين الخساية والصلقية (قوله فيها) أي الذمة (قوله فقد) يضم فكسرى عدم (قوله منهما) أي النسل والفقر

(قوله الشرطان) أى كونه دينا ووجوده عند أجله (قوله عن وقت عليه) بيان غيرهم (قوله ولأنه) أى كون الحائط قديلا وان كد في نفسه على آخره أى الحائط (قوله أنه) أى المصنف (قوله حذفه) أى قل (قوله لأنه) أى ما قبله لأنه لا ينافي (قوله فان سمي بيا مفهوم الشرط (قوله اذ يظهر الخ) على دوح الخ (قوله اعتدله) أى ما قاله بعض القرويين (قوله ان سمياء) أى العاقدان العقد على غير الحائط (قوله ولما ذكر أجله) أى لاخذ (قوله فهو) أى المبيع (قوله وبعدها البيع) صلاحيه بآي يثبت (قوله) أى على غير الحائط (قوله وهو) أى البيع (قوله لافساد فيه) لازم بلواز (قوله فان اشترط) أى السلم المشتري (قوله جمعه) أى المبيع

أى بين قدر (قوله اما) يكسر الهمز وشدا الميم (قوله) فذلك أى السلم جائز جواب ان (قوله لأنه) أى الشان (قوله علم) بضم العين جواب لما (قوله انما) أى العاقدين (قوله ذلك) أى فقد الشرطين كونه دينا ووجوده عند أجله (قوله هذا) أى الذى قاله بعض القرويين (قوله فانه) أى بان كيفية قبضه (قوله على الاول) أى تحيته سلا (قوله دون الثاني) أى تحيته بيا (قوله ثم قال) أى طي (قوله من كلام الخ) بيان ما (قوله صدر) بفتح الصاد منتقلا الخ غير ما (قوله فقال) أى ابن شاس عطف على صدر (قوله ويضرب) أى المشتري (قوله) أى قبل غلمه (قوله ويسمى) أى بين المشتري (قوله ما يأخذ كل يوم) أى من (قوله ولو شرط) أى مشتري

الشرطان قبلهما طي لم يقيد في المدونة الحائط بالصغر ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عروة ولا غيرهم عن وقت عليه وظاهر كلامهم أوصروه ان الحائط قليل وان كان كثيرا في نفسه وهو مراد المصنف ولذا آخره عن قوله وقل ودعوى انه حذفه من الثاني لأنه الاول بعده وواقعا علم (وشرط) بضم فسك في العقد على غير الحائط الصغر المعين (ان سمي) بضم فسك منزلا المقد عليه (سلا) مجازا فلا ينافي ما قبله لأنه في السلم الحقيقي (لا) ان سمي (بيا) نائب فاعل شرط (الزهاوة) أى الترفان سمي بيا اشترط فيه ما عدا كيفية قبضه طهر دوح المصنف على ما قاله بعض القرويين اذ يظهرون وضعه اعتدله ابن تونس بعض القرويين ان عمله بيا ولما ذكر أجله فهو على التور وبعدها البيع يجب قبضه جميعه وهو جائز لافساد فيه فان أخفونا ثمان عشر تأبأ وخمسة عشر فقال ما لترضى الله تعالى عنه هذا قريب واما ان سمياء سلم فان اشترط ما يأخذ كل يوم امل من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضربه فذلك جائز وان لم يضرب أجل ولا زاد كرا ما يأخذ كل يوم فالمبيع فاسد لأنه لما سمياء سلا وكان لفظ السلم يقتضى التراخي علم انهما قصد الاثنى عشر فسد ذلك اه فعلى هذا لا فرق بين تسميته سلا وعدمه الا فى بيان كيفية قبضه فانه شرط على الاول دون الثاني ثم قال وما اعتدله المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الطاهر بخلافه فقال في معنى ذكر الشرط ويضرب أجلا لا يترقبه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجبيع في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سمياء بيا يلزم ذلك فيه وان سمى سلا لم يضر وهو ظاهر كلامه لأنه لما ذكر الشرط حال هذا عند ما لترضى الله تعالى عنه محمل البيع لا محمل السلف فدل على انه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة انه يبيع ولا غير تسميته سلا لأنه يبيع ثم معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فانظر الى الفعل في كتاب القرض من ان قال يبيعك سكنى دارى سنة فذلك غلط في اللفظ كراهم وفي كتاب الصرف وان صرفت دينار ليدراهم على ان تأخذها اسمنا أو زنا وتسمى مقيته ومقدار فقد أومر بجلا وعلى أن تقبضها ثم تشتري منه هذه السلعة كجبل السلم فذلك جائز والكلام الاول والغور وكذلك لو قلت له على ان اقبضها منك ثم اشتري بها منك

الغير (قوله ذلك) أى بان ما يأخذ كل يوم (قوله لازم) أى بان ما يأخذ منه كل يوم (قوله كلامها) أى سلة المدونة (قوله لأنه) أى صاحب المدونة (قوله الشرط) أى في شراء الغير (قوله محمل) بفتح المعين أى حكم محل العقد على انه يبيع (قوله لا محمل السلف) لاحكام جعل على السلم (قوله فدل) أى قوله محمل البيع (قوله أنه) أى صاحب المدونة (قوله أنه) أى العقد (قوله منها) أى المدونة (قوله وتسمى) أى شين (قوله صفته) أى السمن والزيت (قوله ومقداره) أى السمن اوازيت (قوله فقد) أى سالا (قوله وعلى ان تقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله منه) أى التى صرفت منه الدينار بالدراهم (قوله والكلام الاول) أى قول صاحب الدينار اصر فمك الدراهم (قوله على ان اقبضها) أى الدراهم صرف الدينار (قوله بها) أى الدراهم

متابعته) اى ابن الحاجب
(قوله شرط) بضم فسكسر
(قوله قبلة) اى اذهاته
(قوله المشرى) بفتح الراء
(قوله من غره) اى الحائط
تنازع فيه استيفاء والمشتري
(قوله لاتصفه البيع الخ)
اشارة الى الفرق بينهما
(قوله ليعسا) اى التهمة
يعسا والتهمة سلبا (قوله نهيا)
اى المدونة (قوله ويضرب)
اى يذكر (قوله لامده) اى
زن اخذ الخمر (قوله لانه)
اى الشان (قوله لقلته) اى
السلم (قوله عل) بضم العين
(قوله انهما) اى العاقدن
(قوله كذك) اى بسرا
اورطيا (قوله هذا السرطا)
اى اخذنه بسرا اورطيا
(قوله وقع) اى البيع (قوله
عليه) اى التمر (قوله من
كبل الخ) اى بمعاره (قوله
يبعه) اى الخراف (قوله
قبه) اى الخراف (قوله
الخاصة) اى والغالب
السلامة منها (قوله هذه
المستلة) اى مشرا الخ الحائط

سبعة فذلك جائز فاردت السبعة بسبب رجعت بدينار لان البيع انما وقع به والفتن الاول
اخر وانما نظر ما رثى الله تعالى عنه الى قوله لما لا يقول له ما الى غير ذلك وتأمل قوله تعبا
لهما واللعنة والتعذير فرض والتي في مثله فرض فانظر ابد الى الفعل ولا عبرة باللفظ عالم
يؤدى الى الاول ولعل هذا الذى لا يخلصه الترويض لقوله لفظ السلم يقتضى التأخير وفيه بعد
وكلامها يدل على خلافه وقد اقصرت عن عرقه على كلامها وكذا ابن الحبيب اذ قال فانه يكون
يعا لسلامتهى اشارته الى ان لفظ السلم على الاول بالمصنف متعنته بشرط ازها وقلتهى
عن عيسى الترمذى (د) شرط ايضا (ع) بفتح السين وكسرها هى كبر (الحائظ) بحيث يغلب
استقراء القدر المشتري من غيره ككثره خبر (و) شرط ايضا يان (كيفية قبضه) اى الفرض المشتري
امثوا الياء مقفورة وقد مر ان خذ من كل يوم فانى يعا فلا يشترط ذلك ويجعل على الحلول
لاقتضاه البيع المتاجر ولفظ السلم التاجيل (و) شرط ايضا ما اسلامه (المالكة) اى الحائظ
(و) شرط فيها (شرعه) اى المسلم فى اخذ الثمن من يوم العقد بل (وان) تأخر الشرع عنه
(لنصف شهر) لا ثم على العقد قال فيها ويضرب لانه اجلا ولا كرمياخذ كل يوم
ابو الحسن ابن بونس اذا شرط ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع او من بعد اجل ضربه
فذلك جائز وان لم يضرب ما يجلا ولا كرمياخذ كل يوم من وقت عقد البيع ولا منى يأخذه
فالسبع فاصد له اسلامه (أخذه) أى الفرائ اتمها اخذ جميع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسا
يشترط فيها ايضا (أخذه) أى الفرائ اتمها اخذ جميع ما اشتراه خال كون المأخوذ (بسا
أو وطبا) و يشترط ما يسام وهو اشتراط اخذ كذا على العقد فلا يكتفى الاخذ من غيره بشرط
ولا الشرط من غير اخذ كذا (لا) يصح الشراء ان اخذ مال كونه (قر) بعد من الزهر
ويحل هذا الشرط اذ وقع عليه بيعا من كمال او وزن فان اشتراه جزا فانه ابقاء الى
تقره لتناول العقد الجزا ف على ما هو عليه وقد استله المتابع دليل جواز بيعه قبل قبضه ولم
يقع على البائع فيه الاضمان الحائجة ولا يشترط في هذه المسئلة بحسب راس المال وان سعى
سلب الامحاجات بشرط كونه غير طعام وضبطه بعد اهلها ان قبل ظاهر كلام المصنف انه اذا
معا سلبا بشرط تقديمه راس المال لوجهه فى السلم وقد صرح فيها انه لا يشترط ويجوز
تأخير مولو بشرط تجاوزه ان هذا مفهوم من قوله وهل القرية الصغيرة كذلك والا فى وجوب
فجبل التقديها (فان شرط) المسلم (المرطب) المراد هو حال العقد شطر طاصر بها والتزام
بان شرطه كى كتمه قبضه بأما بصرة عاقر (مضى) العقد فلا يفسخ (بقبضه) أى الثمر

(قوله لانها) أى سميتها سلا (قوله كونه) أى رأس المال (قوله وضبطه) أى المسلم فيه (قوله أنه) أى الشان (قوله فبوجه) أى تقديم رأس المال على تظاها راج (قوله فيها) أى المدونة (قوله بأنه) أى تعجيل رأس المال (قوله تأخير) أى رأس المال (قوله هذا) أى عدم اشتراط تعجيل رأس المال

(قوله الذين) اي الجميع عن تحريمه (قوله ومثله) اي قبضه في المقتضى به (قوله يسره) اي القبر (قوله المشروط) لغت المزهي
 (قوله في معنى بيعه بقبضه) صله كاف التشبيه (قوله وعليه) صله جملوها اي المدونة (قوله في مضخه) صله كاف
 التشبيه (قوله بتقوية) اي التسخين ٣٦ (قوله قولها) اي المدونة (قوله سلم) اي في غير (قوله لم يجز) اي واذا

وقوعه قبل قبضه أولا (قوله) او تعيب (عطف على انقطع) قوله أو أكله عيال (البائع) عطف على انقطع (قوله منه) اي الثريسان ما (قوله بخصته) اي ما قبضه صله لازم (قوله من غده) بيان حسنة (قوله لانه) اي العقد (قوله من الثمن) بيان ما (قوله من غده) بيان نصبة (قوله فيه) اي القبر (قوله لانه) اي السلم فيه قبل بدو صلاحه من غده (قوله اليه) اي العالم القابل (قوله اشعروا) لانه لم يقبل وجوده (قوله فان تأخر) اي المأخوذ خصه مابق (قوله ومعناه) اي القضاء بالتجسس (قوله كذلك) اي في وقته (قوله فلهما معا) اي قيمة ما قبض وقيمة ما لم يقبض (قوله نسبتا) اي قيمتهما (قوله بها) اي حسنة ما من الثمن (قوله الاول) اي المأخوذ (قوله والثاني) اي ما لم يؤخذ (قوله فلهما) اي التأويلين (قوله هذا) اي التمسيد ناشئانه على أخذ نسبتا

ولو قبل بمرور لانه ليس من الحرام البين قاله فيها ومثله يسره قبل الاطلاع عليه (وهل المزهي) يضم فسكون فكسر اي المربط بدليل مقابله بالرطب فشعل البسر المشروط بتمره (اكذلك) اي الرطب المشروط بتمره في معنى بيعه بقبضه (وعليه) اي كون المزهي كذلك (الاكثر) من شرائها وعليه جملوها (أو) لا يعنى بقبضه بل هو كالبيع في قبضه بعد قبضه الا بقبضه لعدم اعدا الرطب من الثمن في الجواب (تأويلان) في فهم قولها ان اسلم بعد زهره وشرط اخذ ثمنه المبيع لم يرد له (أو) امن الجواب فيه (فان) اشترى غراما معينا واخذ بضمه (انقطع) باقي غراما بغيره أو تعيب أو أكله عيال (البائع) اي المشتري ما قبضه منه بخصته من غده وانفسخ العقد فيما بقي لانه يسر لاسلم ويبع المثللي المعين ينفسخ بملكه وأعدمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة طلق تغييره بالاتطاع كالدونة نظاها في انقطاع اياه وكذا نقله بيجائحه والداد على عدم قبضه حال فيها اذا قبض بعد سلمه ثم انقطع غركا الحائط لزمه ما اخذ بخصته من الثمن ورجع بخصته مابق ولا يختلف في هذا كما يختلف في المضمون اذا انقطع اياه اه ابن عبد السلام لان المبيع في هذه المسئلة معين تحكمه حكم سائر المعينات وليس من السلم في شئ (و) الرجوع المشتري على البائع (بخصته مابق) من الثمن من غده اتفاقا ولا يجوز له الباطل العام القابل لما اخذ مابق من غره لانه فسخ دين في دين ولتغ السلم فيه قبل بدو صلاحه لانه عرفا للبر اليه اشذغرا قاله التميمي وله ان ياخذ بخصته مابق شيئا بمجلا ولو طوعا ما ابن القاسم فان تأخر منع لانه فسخ دين في دين ابن يونس ورجع بخصته مابق من الثمن مجعلا بالقضاء طلق والبناء ومعناه ان طلب تجسسه بقضيه به ولو ان يؤخره لان ذلك من حقه ولا يجوز في تأخيره (وهل) الرجوع بخصته مابق من الثمن (على القيمة) بان يقوم ما قبض من الثمن في وقته وما لم يقبض كذلك وتنسب قيمة ما لم يقبض لجموعه لم يخل نسبه ما رجح من الثمن مثلا اشترى القبر بستين وقبض مائتين وستون وقيمة ما لم يقبض عشرون فالجموع غاؤون والعشرون ربعه فيرجع ربع الستين الثمن خمسة عشر (أو) الرجوع بهما منه (على قدر المكيه) بما أخذ وما لم يؤخذ فان كان الاول وسقين والثاني ومقار ربع ثلث الثمن في الجواب (تأويلان) محلهما اذا اشتراه على أخذ شئ انشأ فان اشتراه على أخذ في يوم أو يومين فالرجوع بحسب المكيه اتفاقا وليس في كلامه ما يشعر بهذا وعلى الاول الاكثر كاي ثمر خرز وجماعة والثاني لابن مضمون عن أبي حنيفة عن عيسى بن زياد ان اقامه تت طلق تعقبه في بانه لم يجز من ذكر هذين التأويلين على المدونة وهو صواب البنائي اهل في ذكر ذلك في كبره اذ ليس ذلك في التسج التي يأخذ ثمن من صغيره (وهل القبر به الصغرة) التي ينقطع ثمرها في بعض امانه من السنة (كذلك) اي الحائط المعين في اشتراط ما سبق في السلم في ثمرها (أو) هي كذلك (الاف وجوب تجسس النقد) اي داس مال السلم حقيقة أو حكما بتأخير ثلاثة أيام ولو بشرطه

فشا (قوله الاول) اي من التأويلين (قوله والثاني) اي من التأويلين (قوله تعقبه) اي المصنف (قوله وهو) حال اي تعقب في (قوله في اشتراط الخ) صله كاف التشبيه (قوله في السلم) صله اشتراط (قوله في غره) صله اسلم (قوله حقيقة) راجع لتجسس (قوله بتأخير الخ) تصور بملكا (قوله ولو بشرطه) مبالغته في تأخير ثلاثة

(قوله لانه) اى غير القرية الصغيرة مضبون في النعمة على اشتراط تعجيل المثل في المسلم فيه (قوله لاشغالها) اى القرية الصغيرة الخ
 عليه لضعف غيرها (قوله فشره) اى غير القرية الصغيرة (قوله ثانيا) اى القرية ٢٢ (قوله فتخالقه) اى القرية الخاطئة

(قوله وجيهين) اى وجوب
 تعجيل المثل ويجوز السلم
 لغیر مالک فی القرية وعدم
 وجوب التعجيل وامتناع
 السلم لغیر مالک فی الخاطئة (قوله
 قبل قبض شئ) صله انقطع
 (قوله منه) اى المسلم فيه
 بيان شئ (قوله ما ياتي) اى
 قوله وان قبض البعض
 الخ (قوله من انقطاع)
 صله مأمونة (قوله في اثنا)
 السنة بيان ان له (قوله برأس
 ماله) اى ان لم يثبت (قوله
 عوضه) اى مثله او قيمته ان
 فات (قوله على السلم له)
 صله الرجوع (قوله لمن غره)
 اى العام القابل (قوله الثاني)
 اى الاختيار بسبب البائع
 (قوله قوله الاول) اى
 التأخير بسبب المشتري
 (قوله وتعين) يضم القضية
 مصدره ص على عدم (قوله
 والى هذا) اى وجوب التأخير
 للعام القابل الان رضيا
 بالبيع وبالحاسب صله وبيع
 (قوله وضو به) يتبعان متغلا
 (قوله لتعلق المسلم فيه
 بالذمة) على وجوب التأخير
 (قوله فلا يبطل) اى المسلم
 فيه (قوله كالدين) اى كما
 لا يبطل الدين فانقضاء اجله

حال كون تعجيله (في) السلم في غير (ها) اى القرية الصغيرة لانه مضبون في النعمة لاشغالها
 على حواظها فشره أو سلم حقيقى بخلاف السلم في غرها معن فلا يجب تعجيل التقديف ويجوز
 تأخيرها كتمس ثلاثة أيام لانه يسع معن وتسميته سلم عاجز (او تخالفه) اى القرية الصغيرة
 الخاطئة المعين (فيه) اى وجوب تعجيل التقديف (وفي) جواز (السلم) في غيرها (لأن لاملالة)
 فيها بخلاف الخاطئة المعين فلا يجوز السلم في غره الا لما لا يملكه فتخالقه في وجهيهين في الجواب
 (تأويلات) ثلاثة الاول ظاهر المدونة والثاني لاي محمد والثالث لبعض القرويين (وان)
 أسلم في غير سلمها حتى في ذمة المسلم اليه و (انقطع ما) اى غره سلم فيه (له) اى النثر (ابان)
 بكسر الهمزة وتشديد الواو ذمة آخره ونون اى وقت معن لا يوجد في غيره عادة قبل قبض شئ منه
 بقرينة ما ياتي (أو) أسلم في غير مقر به معن مأمون فمن انقطاع غيرها في اثنا ماله من السنة
 وانقطع ماله ابان (من قر به) معن مأمونة قبل قبض شئ منه (غير) يضم الخاء المجمية وكسر
 التحتية مشددة (المشتري) بكسر الراء (في القرض) السلم والرجوع برأس ماله أو عوضه على
 المسلم اليه (و) في (الايام) السلم للعام القابل وأخذ المسلم فيه من غره وظاهره سواء كان التأخير
 الى فوات الابان بسبب المشتري أو البائع فان كان الثاني فكما قال وان كان الاول فقال ان
 عبد السلام يثبت عدم تخديره وتعين القرض لان تأخير ماله البائع فخصمه معه ذلك زيادة ظم
 وشمل كلامه سكوته الى دخول الابان في العام القابل وهو كذلك قاله (تت) وان كان أسلم
 في غره ابان و (قبض) المشتري (البعض) من الثمر وفوات الابان قبل قبض باقيه (وجوب التأخير)
 للسلم للعام القابل لما أخذ الباقى من غره في كل حال (الان رضيا) اى المتبايعان (ب) البيع
 و (الحاسبة) فلها ذلك في السلم الحقيقي وفي السلم في غره مأمونة والى هذا يرجع مالك
 رضى الله تعالى عنه وهو به ابن حجر فتعلق المسلم فيه بالذمة فلا يبطل بفوات الابان كالدين
 وله ما الرضا بالبيع وبالحاسبة ان كان رأس المال مثلياً بل ولو كان رأس المال مقوماً بغير
 الواو كعرض وسبوان لجواز الاقالة على غير رأس المال وأشار بولواى قوله مضنون لا يجوز
 الا اذا كان مثلياً لئلا يمتنع من خطا التقويم (تبيينه) الاول ان رضيا بالحاسبة فهمى على
 المكيه لا على القعية اه عب (الثاني) يمنع أخذه بيقظة رأس ماله عرضاً وغيره لانه بيع للعام
 قبل قبضه قاله ابو بكر بن عبد الرحمن والنووى ولم يعتبر واتهمه يسع وساقاضر وهما
 بالتأخير الداخلى عليه ما قاله في التوضيح (الثالث) محل جواز رضاهما بالحاسبة حيث كان
 انقطاعه عينا بجمعا او مبروب أحدهما حتى فات الابان لانتفاء التهمة يسع وسلفه أيضاً فان كان
 بسكوته المشتري عن طلب البائع فلا يجوز رضاهما بها ٨١ عب زاد النثر شئ لانهما
 على البيع والسلف (الرابع) عطف قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال عنه لجواز الاقالة
 في هذا الصورة على غير رأس المال بقرض المرذوم مثل ما ياتي واقل او اكثر عند ان القاسم
 لانه لم يتقرر لاحتمال مخالفة بالقسط والكثرة فيلزم جواز الاقالة على غير رأس المال في هذه
 المسئلة ان عبد السلام اذا اتفق على رد ثوب معين عوضاً عما لم يقبض من السلم فيه احتل

منج ث (قوله لا يجوز) اى البيع والحساب (قوله فان) اى انقطاع الابان (قوله بها)
 اى الحاسبة (قوله بقرض المرذوم) اى بسبب تقدير المرذوم من الثمن صله تجوز (قوله عند ان القاسم) صله ويجوز (قوله
 لانه) اى ان القاسم (قوله المخالفة) اى بين المرذوم والباقي (قوله من المسلم فيه)

بيان (قوله منه) أي المسلم فيه (قوله منه) تنازع فيه كقوله (قوله فمتنع) أي قد أثبت المعين (قوله لأنها) أي الرد
 وأثبت ثلث خبره (قوله إلا أن ابن القاسم الخ) استدلال على قوله أحق كون الردود الخ لرفع إجماله امتناع الرد (قوله
 هذا) أي كلام ابن عبد السلام (قوله على القرية المأمونة) أي على انقطاع غيرها مسلم فيه (قوله من حكم القرية غير المأمونة)
 أي عن حكم انقطاع غيرها المسلم فيه (قوله فيها) أي المدونة أي إذا أسلم في قرية غير مأمونة وانقطع أبان قبل قبضه (قوله إذا
 انقطع غيرها) أي القرية غير المأمونة المسلم فيه ٣٤ قبل قبضه (قوله والثاني جواز البقاء) لا يخفى أن هذا يستلزم خيار المشتري

يل هو هو فقوله لكن هذا
 يحتاج للتصريح بثبوت
 الخيار للمشتري في انقطاع
 الثمر وقوله فالصواب
 الاحتفال الأول ناشئان
 عن عدم التأمل (قوله وأما
 الواجب) أي غير القرية
 غير المأمونة المسلم فيها قبل
 قبضها (قوله البقاء) أي
 للعلم القابل ليلتوقف من
 ثمره (قوله وعلى هذا) أي
 وجوب البقاء فالتصريح
 (قوله كالحائط المعين) أي
 الذي أوجب ثمره المسلم فيه
 قبل قبضه (قوله فالصواب
 الخ) فترجع على لكن هذا
 الاحتفال يحتاج للتصريح
 الخ وقد علمت أنه مصرح به
 بقوله والثاني جواز البقاء
 وهو به ابن محرز (قوله
 الاحتفال الأول) أي قبل
 وان انقطع ماله إبان على
 السلم الحقيقي وأدمن قرية
 على السلم في غير قرية
 مأمونة والصكوك
 عن السلم في غير قرية

كون الردود مثل ما بين منه فيجوز أنوا كقوله أو قل منه فمتنع لأنها أقاله على غير رأس المال إلا
 أن ابن القاسم اجاز الأقاله في هذه الصورة بعد التقويم اه فاشارت إلى هذا (الخامس) ه
 طي الصواب جعل قوله وان انقطع ماله إبان على السلم الحقيقي وهو السلم في الذمة في غير
 حائط بعينه وغير ثمره وقوله ومن قرية على القرية المأمونة صغيرة أو كبيرة فكذلك المصنف
 إذا كان حكم القرية به غير المأمونة ولتجعل قوله وان انقطع ماله إبان شاملاً للسلم في الذمة
 والسلم في غير القرية المأمونة وقوله ومن قرية به في السلم في غير القرية به غير المأمونة لكن هذا
 الاحتفال يحتاج للتصريح بثبوت الخيار للمشتري في انقطاع الثمر في غير المأمونة والذي
 فيها قولان إذا انقطع ثمرها أحدهما وجوب المحاسبة والثاني جواز البقاء وهو به ابن محرز
 وأما الواجب فبأن البقاء اتفاقاً على بعض وغيره وعلى هذا اقتصر ابن عرفة والموضع
 واقتصر القسبي على التسليم في الحائجة كالحائط المعين فالصواب الاحتفال الأول وهو المأخوذ
 من توضيحه وتكون القرية المأمونة شاملة لانقطاع غيرها بما يجامحه كاصحح به في توضيحه وتبقى
 غير المأمونة مسكوتاً عنها وأدخله في التسمية في قوله وهل القرية الصغيرة كذلك وان الفسخ
 فيها متعين كالحائط المعين سواء انقطع ثمرها أو جاع على ما عند القسبي وأما الحائط المعين فلا
 يدخل هنا أصلاً كما تقدم التسمية عليه خلافاً لما قاله الخ ومن تبعه فمأخذ هذا المجل فانه من
 أفكار واقعه الموفق في البناء في قوله وأما الحائط المعين فلا يدخل هنا أصلاً أي يتعين فيه الفسخ
 اتفاقاً حكمه ابن نويس والقسبي وغيرهما كما في التوضيح (ويجوز) السلم (أيما) أي طعام (طبخ)
 بعض الطاء المهملة وكسر الموحدة أن يفت صفة وفي بعض النسخ زيادة صفة وهي الواقعة في
 جواب شرط مقدراً والعاطفة على مقدروحي أحسن لأفادتها التقرير على الشرط السبعة
 السابقة لاستفادة منها إذا لم يشترط في السلم فيه كونه لا بقية بدالاً لغيره وسواء كان المطبوخ
 لخاصة أو في الشامل في الرأس مافي اللحم ولومشوية أو مغسولة فأن اعتدوا فيها على عمله
 ويصير في الأكارع والرؤس وفي المطبوخ منها من القسبي إذا عرف تأخير التأخير فيها العادة
 وحصره في الصفة (و) يجوز في (الوقت) يجوز في بواوين وهو شرط وأو عكسه اسم جمع
 وأحد أو لوقت وجهه لا إلى القدرة على حصر صفة به كقوله وعلمه وزن كل حبة
 وبيان صفتها (والغير) بعضهم العجبر أنه غير خبر يست في قاع البصر فيه بساحله وهو أعلمه
 وأوسع له ما يثقله دابة يجره في قبضه الشدة أو نه تقفأ بأهوان ماتت ووجد في جوفها فهو

مأمونة (قوله هو) أي الاحتفال الأول (قوله بما جاع) أي أو بقرات إلا أن (قوله غير المأمونة) أي السلم في غيرها
 (قوله أودخله) عطف على مسكوتاً (قوله غيرها) أي القرية غير المأمونة (قوله على ما عند القسبي) ما جاع لا واجب (قوله يست)
 بضم فكسر مثلاً (قوله أي) فضة القاصم قوله لاستفادة أي الجواز (قوله منها) أي الشرط (قوله مقبوضة) أي
 مطبوخة في الماء (قوله هل) بضم العين (قوله أي) الوزن (قوله ويصير) أي السلم (قوله ومن القسبي) أي نصرت (قوله
 وحصره) أي الطبخ (قوله للقدرة على حصر صفة الخ) على جواز السلم فيه (قوله أنه) أي العجبر (قوله فيه) أي البصر

(قوله فيها) أي المدونة (قوله يسلم) يضم فسكون فتفتح أي يجوز السلم (قوله أنه) أي الشأن (قوله يعمل) يضم فتح (قوله فيه) أي
المطبخ (قوله غيره) أي المدونة (قوله كذلك) أي جز في كسر الجيم (قوله والفزان) يفتح الفين المجهمة (قوله شرأؤه) أي
الصوف (قوله وصفت وضعت) يضم أولهما وكسر ثانيهما (قوله وأجلت) يضم ٣٥ فكسر مثقلا (قوله ويجل) يضم وكسر

على الثاني وإن جاشت وهو في جوفها فهو أذناه (و) في (الجوهر) أي كبر الأول (و) (الزجاج)
بثلاث الزاى واحدة زجاجية (والجص) بكسر الجيم وبالصاد المهملة يسمى في عرف مصر
جصا حجر يجرق ويطين يبنى به السلام ويتبيض به الحيطان (والزرنج) بكسر الزاى ويسكون
الزرنجون مكسورة مختصة ما كثرنا به من معدن معروف (و) يجوز السلم في (الجال) يفتح
الهمز ويسكون الجاء المهملة جمع حل بكسر فسكون (المطبخ) ويقاس بخصط ويصنع عند أمين
ويوصف المطبخ وصفان فافنيه لابن القاسم يسلم في المطبخ وزنا واجالا الجاى وعندى أنه
يعمل في كل بلد بغيره فسمي (و) يجوز السلم في (الآدم) يفتح الهمز والفاء أي الخلد
المدبوغ والمراد به هنا يشتمل غيره (و) في (صوف) مضبوط (بالوزن) كقطار (لابلوز)
بكسر الجيم جمع برة كذلك لعدم انضباطه الاختلاف بالأكبر والصغر والفزاة والخلة
ويجوز شرأؤه على غير وجه السلم بالوزن وبالأوزن مع رؤية القسم كافي المدونة
والشرع في الميز ولو يتأنقاه لتعشعشع كجاسأ في باب القسمة (و) يجوز السلم في
نصول (سبوف) وسكاكين وفي العروض كلها إذا وضعت وضعت في الذمة وأجلت بأجل
معلوم ويجل رأس المال حقيقة أو سكنا (و) يجوز شرأؤه (تور) يفتح المثناة فوق ويسكون الواو
آخره أي أنا مفتوح يشبه الطشت من نحو قمار شرع فيه العامل (ليكمل) يضم التثنية
وفتح الكاف والميم مثقلا وأما ذكر البرق فالثلاثة وليس هذا اسم لآله يسع معين فيشتر فيه
شرع الآن أول أيام قليلة لتسلي بالزمن معين يتأخر قبضه ويضمه مشتري بالعقد وانما
يضمه بأه من الصانع طلق في إطلاق السلم عليه تجوز وانما هو يسع معين فكذا إذا شرط
فيه الشرع حين العقد أو ما قريب منه كخمس عشرة يوما يدخل في ضمان مشتريه بالعقد
ويضمه بأه ضمان الصانع وقد عرّفه في الرواية بالشرع فالتسليم يقال وجاز شرأؤه تور
ليكمل البناء في حله الشرع تجالين الما يجب وضيق من اجتماع البيع والجارعة وهو مغاير
لأصول المصنف فيصنع كونه من السلم لكن على مذهب أشهب يجوز تعين المصنوع منه
والصانع في السلم وعن هذا المصنوع منه تعين الجزء المصنوع وهذه منهها ابن القاسم على أنهم
اختلفوا هل ما بين ابن القاسم وأشبّه خلاف أو وفاق وإذا أمعنت النظر وجدتهم لم تحض
السلم ولا البيع وأجروا ولكن أقرب ما يتنى عليه قول أشهب والله أعلم قاله بعض شيوخنا
والذي في الحسن أن التور هو المعنى بالثقة وقال حياض هو البرق أي الابريق (و) يجوز
(الشرع) بجملة مضبوطة كقطار أو تؤخذ في أيام كل يوم قدرا معلوما حتى تنتهي (من) بجملة
(دائم العمل) حقيقة بل لا يفتقر عن غالبا أو سكاكين كان من أهل حرفة الشيء المشتري لتيسره
عنه فيشبه العقود عليه المعلن والعقد في هذه لازم لهما فليس لاحدهما فضه وجوز العقد
نعمه على أن يشتد منه كل يوم قدرا معينا يثبت معين من غير بيان مقدار الجملة وعقد هذه
الصورة لا يبرهما فكل منهما فضه ومثل ذلك المعلن يقال (كألبان) والميزان والعلامة

لتكميله (قوله المشتري) يفتح الراء (قوله العقود عليه) فاعل يشبه (قوله المعلن) مقه ولربشه (قوله هذه) أي صور شرأؤه
مضبوط من دائم العمل (قوله لهما) أي العاقلين (قوله لهما) أي دائم العمل (قوله دأما العمل) (قوله دأما العمل) أي
من لهما وضيق (قوله يثبت معين) أي قدره (قوله الجملة) أي العقود عليها (قوله ومثل) يشبه مثقلا

قوله العطاء اي الذي يعطيه الامام من بيت المال لمستحقه (قوله وما مونا) اي وكان العطاء محققا (قوله التماس) اي العصابة والتابعون واجاب التابعين رضي الله تعالى عنهم ٣٦ اجعين (قوله وانا ارى ذلك حسنا) لعله كلام ابن القاسم (قوله واجل)

بضم فكسر منتقلا (قوله عندهم) اي العصابة والتابعين (قوله ولا يشترط ذلك) علة ميت (قوله سمعت) بضم فكسر منتقلا (قوله بما) اي المدسنة على ما كنه افضل الصلاة والسلام (قوله اليه) اي العطاء (قوله دروي) بضم فكسر (قوله انه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منعه) اي الاشباع المذكور (قوله وقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه لعله حذف عقبه ايضا او مر تأخرى لما فاته منه (قوله الجهر) بضم فسكون فكسر محققا اوقفه فكسر منتقلا اي الذي يفضر المسجد النبوي بضم العود (قوله وهو) اي تأويل حال حديث الجهر وهذا والله اعلم كلام ابن رشد (قوله فيه) اي حديث الجهر (قوله لانه) اي المبتاع (قوله فيه) اي الاشباع (قوله منهما) اي العاقدين (قوله ذلك) اي التبايع (قوله بالشرطين المذكورين) اي الشروع في اخذ السلم فيه كون اصله عند المسلم اليه (قوله هو المشهور) خبر اجازته (قوله وهو) اي اجازته وذكره كبرخييه (قوله وان خالفه القياس) حال (قوله وليس) اي العمل (قوله بقاء) اي انما يشروط السلم (قوله فيها) اي المدونة (قوله يعمل) بضم الباء فان

(وهو) اي الشرا من دائم العمل (بيع) فلا يشترط فيه نجعل الثمن ولا تأجيل الثمن لقول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم كاشعاع اللحم من الجزارين بالمدينة المتورة وبانوار التي صلى الله عليه وسلم به معلوم كل يوم وطين او ثلاثة بشرط دفع الثمن من العطاء ملك رضي الله تعالى عنه لا اوى به بأسا اذا كان وقت العطاء معلوما اي وما مونا الخط هذه المسئلة تمتد بركة اهل المدينة لاشتهارها بينهم وهي في كلب التجارة الى ارض الحرب من المدينة في اوائل السلم قال في كلب التجارة وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم يؤخذ كل يوم شي معلوم ويشترع في الاخذ ويؤخر الثمن الى العطاء وكذلك كل ما يباع في الاسواق ويكون لا يلام معلومة يسمى ما باخذت كل يوم وكان العطاء مؤثما مونا ولم يبدئ بدين واستحقوه وقد كروا انه يجوز تأخير الشروع في الاخذ عشرة ايام ونحوها ابن القاسم حدثنا مالك رضي الله تعالى عنه عن عبد الرحمن الجهم عن سالم بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما كان يبتاع اللحم من الجزارين بسعر معلوم نأخذ كل يوم رطلا او طين او ثلاثة وتشترط عليهم ان يدفع من العطاء وانا ارى ذلك حسنا مالك رضي الله تعالى عنه لا اوى به بأسا اذا كان العطاء مونا واجل الثمن الى اجل معلوم ابن رشد قوله كذا جندل على انه معلوم عندهم مشهور ولا يشترط ذلك من فعلهم حيث بركة اهل المدينة واجازها مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم اتعا لما جرى به العمل بها بشرطين الشروع في اخذ السلم فيه وكون اصله عند المسلم اليه فليس ملحا محضا ولذا جاز تأخير راس المال اليه ولا شرعني بعينه حقيقة ولذا جاز أن يتأخر قبض جمعه اذا اشترع في قبض اوفه وقد روى عن مالك رضي الله تعالى عنه انه منعه ورا دة سائدين وقال تأويل حديث الجهر ان يجب عليه غن ما باخذ كل يوم الى العطاء وهو تأويل سائغ فيه لانه انما يسمى فيه السوم وما باخذ كل يوم ولم يذكر عدد الارطال التي اشترى منه فلم ينفذ بينهما بيع على عدم مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء ولا يلزم واحد منهما التبادي على ذلك اذ لم يعقد بيعهما على عدم معلوم مسمى من الارطال فكلما اخذ شيئا وجب عليه ثمنه الى العطاء واجاز ذلك مع تسوية الارطال التي باخذها في كل يوم وطين او ثلاثة بالشرطين المذكورين هو المشهور في المذهب وهو قوله في هذه الرواية وانا اراء حسنا معناه وانا اجيز ذلك احتسنا اتاها للعامل اهل المدينة وان خالفه القياس اه (وان لم يدم) عمله حقيقة ولا حكيان كان يعمل مرة بقر لا أخرى وليس حرقته واشترى منه به هذه الحالة (فهو) اي العقد (سلم) حقيق لا يسع فيشترط فيه شرط السلي التي يتبايعه المسلم فيه الى خمسة عشر يوما او اكثر ويجعل راس المال فان تعذر شئ من السلم فيه تعلق بركة السلم اليه وشبهه في الجواز على وجه السلم قال (كاستمناع سبب او سرع) فيجوز بشرط السلم من وصف العمل وضرب الاجل ونجعل راس المال ولكون المعول منه والعمل في الغنم (وقشد) السلي في نحو عمل السيف (يتعين) الشيء المعول منه كالخديد (او) تعين الشخص (العامل) وأولى ببيع بينهما العلة فخره فتمن او من استمنع طشتا او قرا او قلنسوة او خفاطا او غير ذلك مما يسيل في الاسواق بصفة معلومة

بهاء اي تأجيل (قوله من وصف العمل الخ) بيان شروط السلم (قوله فيها) اي المدونة (قوله يعمل) بضم الباء فان

(قوله فان كان) اى المصنوع (قوله مكانه) اى حين عقده صلة قدم (قوله لا يدري) بضم اليماء مفتوح الراء (قوله ايسلم) اى المعين
 (قوله ولا يكون السلف) اى السلف الخ المناسب تقر به بالقائه (قوله لنصها) اى المدونة (قوله وعليه) اى نصها صلة درج (قوله
 منها) اى المدونة (قوله جوازها) اى الاستمتاع (قوله وهو) اى مقتضى جوازها (قوله والاخر) عبدالمعز ومنه المسمى بشد
 الرابح آجرة كذلك (قوله وهو) اى جواز جمع تعيين العامل وحده (قوله من مانع) ٢٧ صلة اشترى (قوله من جواز الجمع
 بين البيع والاجارة) بيان
 المشهور (قوله في عقد)
 صلة الجمع (قوله بتأخيره
 الخ) تصور حكمها (قوله بان
 التي قبلها) صلة فاعل (قوله
 اولاً بشد الواو (قوله دخل)
 اى المبيع (قوله في ملكه)
 اى المشتري (قوله على عقد)
 صلة استأجر (قوله وفيها)
 اى مستقلاً المدونة (قوله
 قيد) بفتحاً متقللاً (قوله
 الجواز) اى في شراء الممول
 منه واستأجر بانه على
 عقد (قوله يكون تروجه)
 اى الممول (قوله فان
 اختلف) اى بروج الممول
 (قوله بسلم) بفتحاً متقللاً
 (قوله جعل) بفتح فسكون
 مفعول بسلم متضاف لقاعله
 (قوله وهو) اى جعل ابن
 رشد التأخير المتعثر ثلاثة
 أيام فقط (قوله المستبعد)
 بكسر الصاد المهملة اى
 الذي جاء وقت حصاده اى
 فان كان يتأخر الى خمسة
 عشر يوماً جاز وان ادعياها
 امتنع وكذا شراء ثوب
 زيتون معين (قوله يتنظر)
 بضم فسكون فتحة (قوله ان
 كان على ان يؤخر الخ) بمفعول قول المضاف لقاعله (قوله لمع قولهم) صلة يتنظر (قوله واجبر تأخير مشهراً) بمفعول قولهم (قوله دولة
 القباء) اى تعاونين على الغزى بان يغزوا كان احداهن ثم يغزوا كان الاخرى وهكذا حتى يفرغ كل حين (قوله من عنده) اى الاجير
 (قوله وكأنيما) بفتح الهمزة وشدة النون اى مسئلة التجليد (قوله يعنيها) اى مسئلة بناء الدار (قوله فحويه) بفتحاً متقللاً اى ابن
 عرفة كونهما عنهما (قوله يرد) بفتح فضع متقللاً

(قوله ثم قال) أي يحضرون (قوله قلت) أي لأن القاسم (قوله لا تير) بعده من وضع الجيم وشده الراء (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فكتاه) بفتح الهمز وشدة الدون (قوله وآخيه) بعده الهمز (قوله أنه لا يجوز إلخ) مفعول كذا مضاف للقائه (قوله ولم ينضرب أبجل) مبالغة في بكتي الوصف ٣٨ التام إلخ (قوله فلا يكتفي بالوصف) أي ويشترط ضرب أبجل

السلم في كل حال (قوله صفاته) أي السلم بمعنى المسلم فيه (قوله وكونه) أي السلم بمعنى المسلم فيه (قوله) اجتماعهما أي بيان صفاته وكونه دينا فنيا (قوله فيه) أي العقار (قوله لأن من صفاته) أي العقار (قوله محله) أي العقار (قوله وبذكره) أي محل العقار (قوله) ملة تعين أي العقار (قوله فلا ينفذه) أي العقار (قوله الشرطين) أي وصفه وكونه في النعمة (قوله به) أي الجزاء (قوله وهذا) أي رؤيته وكونه في النعمة (قوله هذا) أي عن السلم في الجواز (قوله لأن التصري) بفتح الراء (قوله) بانه أي أو يصح (قوله مع أنه) أي العلم (قوله) عدها أي العلم (قوله) لاسلم بضم ن يكون فتح (قوله يقتضي) بضم المياء وفتح الصاد المجهمة أو يفتح الأول وكسر الثاني (قوله الجواز) أي السلم في الجواز (قوله مطلقا) أي عن تقييده بالعلم

كلامها يتهدده ونفها من استأجر من يبيع له دارا على أن لا تير والبص من عند الأجير جائز ثم قال قلت أ رأيت السلم هل يجوز فيه أن لا يضرب به أجلا وهذا لم يضرب به إلا تير والبص احلالا لما قاله ابن في هذه الدار فكتاه وقتها إجلالان وقت بنائها عند الناس معروف فكتاه أسلم إليه في حص وأجر معروف إلى وقت معروف وأجره في عمل هذه الدار فلا يجوز أم على نقل في فهذا صريح في وجوب ضرب الأجل إن لم يكن معروفا لكن في شرح القصاب لسبع ابن جاعة بعد ذكره فبين أعطى ثوبه أو فعله بل رقبته أنه لا يجوز حتى يره الرقعة والجلد إن كان من عنده فمكون ذلك محال ما نصه فإن يكن ذلك عنده انضاف إلى ذلك بيع السلب عند من غير أجل السلم إلا أن يكون الخراز والنيط لا يعدم الرخاع والملود فلا يحتاج إلى طول الأجل ويكتفي الوصف التام كما في السلم في العلم شأنه معه في التسلي من شأنه يبيعه وإن لم يضرب بأجل السلم فلا يكتفي بالوصف إذا كان ما يريد أن يعمل منه موجودا عنده حين العقد أو لا يتعد عليه غالب الكونه لا يعطيه ويكتفي عنده أنه فيبري هذا التفصيل في البناء في محله الكتب والله أعلم (إلا) يجوز السلم (فنيا) أي شيء (لا يكتفي وصفه) وصفا كافيا لحقيقته ووافع لميلاته (ككتراب المعدن) لذهب وقضة وأوغرها وعجوة وحناء شغلطين يرمل وتراب حانون صانغ (و) لا يجوز السلم في العقار كالارض والدور لأن شرط السلم بيان صفته التي تختلف للأغراض فيها أو كونه دينا في النعمة ولا يمكن اجتماعهما فلا بد من صفاته التي تختلف فيها للأغراض محله وبذكره تعين حاله ولا يكون في النعمة فلا ينفذه من فقد أحد الشرطين (و) لا يجوز السلم في (الجزأف) لأن من شروطه صفة رؤيته ومن شروطه صحة السلم كونه دينا في النعمة وهذا لا يجمعان البناء قبل هذا يضاف قوله أو يصح لأن التصري جزأف قطعاً واجب بانه خاص بالعلم للشر ووقع أنه فقد منبه بعض شروط الجزأف وهو كونه حرثاً وما هذا فاعداه التسمية لا يسل في الجزأف بل هو ما يقتضي الاقي العلم بالتصري ونقل عن المدونة في محل آخر الجزأف مطلقاً والقاهر في الجزأف أن المراد هنا الجزأف الذي لا يمكن تحريمه لكثرة والسابق فيما يمكن تحريمه فأد هذا كلام الفقهاء (و) لا يجوز السلم (فهما) أي شيء (لا يوجد) أملاً أو الإنادا ككبار الأو لا لاقتضا شرط وجوده عند حلوله في المقدمات فسل أنه ثابت والمواهم جاز في كل شيء من كل العروض والطعام والرقيق والحيوان وجميع الأشياء ما عدا ما لا يصح الانتقال به من الدور والارضين والثاني ما لا يصح بصفته مثل تراب المعدن والجزأف عما يصح به جزأفا والثالث ما عدا ذلك من الصفه والرابع ما لا يجوز به بصل كتاب الصوائف والنهر والغنم وبياد المينغ جميع التجاسات (و) لا يجوز سلم (حديقان) كانت السبوق فتخرج منه بل (وإن لم يخرج منه السبوق في سيف أو بأعكس) أي سلم سيف في حديقان

(قوله هذا) أي الجزأف مفعول أفاد (قوله كلام المتقدمات) فاعل أفاد أقول جزأف في الجزأف مطلقاً بخلاف لم لا شرطه الرؤوف في الجزأف (قوله شرط وجوده) إضافة شرط البدان (قوله في المتقدمات) خبر مقدم (قوله فسل) أي سلم (قوله من كل العروض إلخ) بيان كل شيء (قوله من الدور إلخ) بيان ما

(قوله المقارعة) أي التي يمكن أن التمازج المصنوع إلى أصله (قوله لغو) يسكون الفين المجبة أي لا تصغر في ثقل النون المصنوع عن جنسه (قوله الملازمة) أي التي لا يمكن أن التمازج المصنوع و يدل أصله (قوله في أصله) أي المسلم في أصله (قوله كأصله) أي كالم أصله في نفسه (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه المسئلة) أي سلم حديق سيف وأصكه (قوله هذا) أي من غير سلم حديد في سيف وعكسه مطلقا (قوله وعزاء) أي من غير سلم حديق سيف وعكسه مطلقا ٣٩ (قوله ولصحتون) خبر مقدم (قوله وكذا) أي جواز سلم حديد

لا يخرج منه سيف في الأصل لأن الصنعة المقارنة لغو بخلاف الملازمة ابن عرفة وذو الصنعة المقارنة في أصله كأصله بخلاف الملازمة كالنسخ ثم ذكر هذه المسئلة هذا هو المذهب وعزاء أبو الحسن وابن القاسم ولصحتون لا بأس بسلم حديد لا يخرج منه سيف في سيف وكذا في مذهب الطالب لعبد الحق وهو وفاق للكتاب ووجه المذهب أن السيف والحديد كشيء واحد والقاعدة أن لا يسلم شيء في جنسه ولا في ما يقرب منه والقاسم قول لصحتون ووجه قول ابن القاسم سدا الذي يعلل لا يسلم ما لا يخرج منه في الأصل ما يخرج منه فيها أفاده تمت (و) ينسخ (لم) كان شعريه معزول (غلظ في رقيقه) أي الكنان (ان لم يغزلا) أي الكنان الغلظ والكنان الرقيق ابن ناجي لأن غلظ الكنان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه ومفهوم الشرط جوازه أن غزلا لا يخلو من غلظ الكنان في غزل في رقيقها وقر والشراح وبعده صاحب التكملة أن معناه ينسخ سلم غزل غلظ الكنان في غزل رقيقته أذ وقع العقد قبل غزلهما لأن كل من المتبايعين لا يدفع لصاحبه ما في ذمته إلا بعد أن يغزله وهو يؤدي إلى ابتداء دين بين (و) لا يجوز زوال السلم في (قوب) نسخ بعضه (ليكمل) يضم القصبة وفتح الكاف والهمزة مشددة على سلم صفة خامسة ولو شرط أنه أن يخرج بخلافها يذهب بغيره حيث لم يكن منه الغزل والفرق بينه وبين الزوال أن يخرج بخلاف الصفة يسبب ويعاد عليا وإن نقص يكسمل والثوب لا يعاد فان كثرة الغزل أو النقص عنه بحيث ينسخ أو يصاغ منه ثوب أو ثوب آخر بالصفة أن يخرج الأول بخلافها جاز فيها وإن اشترى جميع الغزل على شرط فسخه أو جميع النحاس بشرط عمله امتنع فيما للفرز وإن كان عنده من ثوب ما اشترا بشرط صناعته ولا يخرج منه آخر من غير الثوب لأنه لا يعاد وجاز في الثوب لو أنه يعاد ويكمل فأقسام كل منهما ثلاثة (و) لا يجوز زوال شيء (مصنوع قدم) يضم القاف وكسر الدال مشددة أي جعل رأس مال أصله المصنوع هو منه حال كونه (لا يعود) وأو في أن كان يعود المصنوع غير مصنوع حال كونه (هين) بفتح الهمزة بكسر اللام مشددة أي سهل (الصنعة) ومثله بقوله (كالغزل) من كان يسلم في كان لأن صنعة لم يخرج منه أصله على المشهور وعند المازري وابن الحاجب ويزم مفهوم هين الصنعة بقوله (بخلاف النسخ) أي المنسوج فيجوز زواله في أصله لا خرج منه صنعة من أصله لم هو بها فيجوز سلم فوبين كان في غزل كان أشعرو أو من صوف في غزل صوف أو شعرا أو من قطن في غزل قطن أو شعرا لم يعلم من أصله بصنعة (الاثياب الخ) أي الحرير فلا يجوز زواله فيه أو بعد لثامه لا يتنسخ وتعيروا سند هذا بعيدا زيد في المنسوج أن يقصد التعامل على نقص نسبه (وإن قدم)

ولا يخرج منه) أي الزائد الخ حال (قوله منقح) يضم فكسر أي السلم (قوله منها) أي الثوب والتور (قوله ومنقلا) بفتح منقلا (قوله) أي المصنوع هين الصنعة الذي لا يعود لأصله (قوله على المشهور) ما جرح المنع (قوله هين) بفتح منقلا (قوله منقح) فاعل أخرجه مضافا لقوله (قوله لمصروها) أي صنعة على آخر اجها (قوله لبعده) أي المنسوج الخ (قوله بخلاف النسخ) (قوله فيه) أي الحرير (قوله لثامها) أي ثياب الخ (قوله هذا) أي التعليل بإمكان نقصها (قوله يقصد) يضم فكسر (قوله منقح)

(قوله وامن عال) يقول فان جعل (قوله فان كان) أي الاجل (قوله منع) بضم فسكون أي السلم (قوله لمزاية) أي الخفاطة والغزو (قوله انه) أي السلم (قوله لمزاية) أي على الصنعة (قوله من الاجل) بأن ما (قوله منته) أي الاصل (قوله والا) أي أو ان لم يقض شي من الاصل (قوله ذهب) أي ضاع عنه (قوله بالاجل) أي بلا سر (قوله وان كان) أي الاجل (قوله حياز) أي السلم (قوله مطلقا) أي عن تقيد اجل السلم بكونه يسع صنعة الاصل فيه (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله مصنوعة) أي هي من الصنعة (قوله المتقدم) نعمت سلم او منته أي في قوله وامن وعمل قديم لا يعود ٤٠ من الصنعة (قوله انه) أي الثاني بعد الخفاطة الاولى (قوله في سلمها) أي

لا يسلّم) بضم فسكون فتح اى لا يبيحون له (قوله ادم) بضم فسكون فكسر اى جائز له (قوله عن صنعته) اى الاصل (قوله فى وان عاد) اى غير عين الصنعة (قوله عكسه) اى سلّمه فى اصله (قوله لانه) اى وان عاد (قوله وما هو) اى عين الصنعة (قوله فالتخ) اى سلّمه فى اصله (قوله فيه) اى عين الصنعة (قوله ان عاد) اى لاصل (قوله اولى) اى من المنع ان لم يمد (قوله فيه) اى عين الصنعة (قوله يجعلوه) اى عين الصنعة (قوله لهم وان) اى اختفاه وهدى وتعلمه ليعلمها كالهدى (قوله الا ان يقال الخ) استثناء من ليس مقوم لايعدو (قوله لا يقيد) اضافته البيان (قوله يسلّم) بضم فسكون فتح (قوله احد هما) اى الصنوعين (قوله فان اتحدت) اى التفعلة

(قوله منع) بضم فسكى ساءم اذ عا في الاخر (قوله وفيها) اى المدونة (قوله في سب) اى قاطع (قوله ذوقه) اى فى
التطعم (قوله بينهما) اى السبغ والسقيين (قوله سبع) اى المصنف (قوله مع تعقبه) اى المصنف ابن الحبيب فى توضيحه
(قوله يانه) اى يعودان (قوله انهما) اى المصنوعين (قوله بينهما) اى العائدين وغيرهما (قوله وجازة) اى المسلم اليه (قوله عدم
قبوله) اى موصوف صفته قبل حلول زمانه (قوله دفعه) اى موصوف صفته (قوله قبله) اى حلول زمانه (قوله وعنده) اى
دفعه قبل زمانه (قوله لهما) اى المسلم والمسلم اليه (قوله هذا) ٤١ اى جواز قبول صفته قبل زمانه (قوله من

فى طاسة منه منع وان شاعرت كبرى فى طاست كلاهما من خمس جاز وفيه الاخير فى سب
فى سبعين دونه لتقارب منعهما الا ان يعد ما بينهما فى الجوده والقطع (تنكب) سبع ابن
الحبيب فى قوله يعودان مع تعقبه يانه وهرم انهما لو كانا ليعودان كرقيق ثياب كان فى منته
لا يطره لقمعهما وليس كذلك اذ لا فرق بينهما قاله ت وأشارا لخرشى لجوايه بقوله واخرى
ان لم يعودا وسواء كانت صنعتهم ساهنة ام لا (وجاز) للمسلم (قبل) صفة قول - اهل زمانه
اى اجل المسلم اليه وقابل ياز (قول) موصوف (صفته) اى المسلم اليه وجازة عدم قوله
ويجوز للمسلم اليه دفعه قبله وعدمه لان الاجل حق لهم ما واختر زينة وقطع) عن الاجود
والادنى والاكثر الاقل فلا يجوز قبوله لانه يان على قبول الاجود والاكثر كطرس الضمان
وازيدك وعلى قبول الادنى والاقل منع وقيل البتة لوقال قول منه الخ لكان انفس على
المراد اى مثله صفة وقدرا قلت لا يمتنع ان القدر من الحق الخاط هذا اذا اقتضاء شيامن
جنسه فان قضاء قبله شيامن جنس آخر اشترط فى جواز الشرط الثلاثة الانية فى قضاءه
به بعد فيقول قوله الا فى غير جنسه على اطلاقه اى سواء كان قبل الاجل او بعده الخ
مراده قبول صفته فى محل بدل لى ما يله وسواء كان المسلم فيه طعاما او غيره عى ان قلت
موصوف صفته هو عين المسلم فيه فلا حاجة لذكره قلت لعله اقول فقط وشبهه فى الجواز فقال
(ك) قبول موصوف صفته (قبل) وصول (محل) اى المسلم فيه الذى اشترط دفعه فيه فيجوز
فى العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء اراد به مقابل الطعام بقرينة المقابلة (معالمها)
عن التقيد بجواز ابله عى هذا ضعف والمذهب انه لا بد للجواز من - اهل اجل العرض ت
وظاهره كان العرض محل كالتبائى ام لا كالمهر وهو كذلك على المشهور وظاهره ايضا كان
المطالب ذلك المسلم والمسلم اليه (و) جاز قبول صفته قبل محل (فى الطعام) المسلم فيه (ان حل)
اجله فان لم يحل منه لانه تالف جوعا للمسايف وهو سقوط ضمانه عنه الى حساب - ابله وبيع
الطعام المعامضة قبل قبضه لان المجل عرض عن الطعام الذى لم يجب عليه الا ن وحل جواز
القضاء قبل محل فى العرض والطعام الذى نحل ابلهما (ان لم يدفع) المسلم اليه المسلم (كرا)
لله من موضع قبضه لموضع الشرط فان دفعه فلا يجوز لان المحل ينتزعة الاجل فبان منط
الضمان وازيدك قاله فى المدونة صاحب التكملة هذا المنع عام فى الطعام وغيره وتزى
على الطعام يبيع قبل قبضه والنسبة يأخذ من الطعام الذى يجب له ليستوفيه من نفسه
فى بله الشرط ويجرى فى الطعام وغيره سلف جوعا اذا كان الكرا من جنس رأس المال

٦ من ث صفة ضمانه (قوله وبيع) عطف على تسليم (قوله لان المجل) بفتح الجيم الخ عطف على (قوله لبل) اى المدفوع قبل
محل (قوله فان دفعه) اى كراجه لموضع الشرط مفهوم ان لم يدفع كرا (قوله على الطعام) اى منفعته (قوله يبيع) اى الطعام
(قوله والنسبة) عطف على يعه (قوله باذنه) اى الطعام المدفوع الا ن (قوله) اى السلم (قوله ليستوفيه) اى الطعام الذى
يجب له

(قوله وسقط) عطف على سابق قوله قبل محله عمله قبول (قوله بأنه) صلة استشكل أى قبول صفته قبل محله (قوله بإذنه) أى قبول صفته قبل محله (قوله الانتفاع الخ) علة بإذنه (قوله وتلقه) أى الاستكمال (قوله ويظاها) أى التوضيح (قوله أنه) أى الاستكمال (قوله برأيه) أى الاستكمال أقول يجب بإذنه قامت قرينة على قصد قطع السلم فقط بشروطه قبل محله كقرض التذان المستكملين بمصدروه ويرتبكته والله أعلم (قوله في الطعام والعرض) أى قضائهما قبل محلهما (قوله بهما) أى الطعام والعرض (قوله وهذا) أى قول مجنون (قوله والاول) أى قول ابن القاسم (قوله فرق) بفتح فاء خفيا (قوله فيه) أى الفرق (قوله قبل صفته) أى السلم فيه تفسير ٤٢ افاعل لم (قوله السلم) تقدير لمقول لم (قوله طعاما كان) أى السلم فيه (قوله ان انا) أى المسلم اليه المسلم

ويصح وسلف (تبيين) • الاقول استشكل ابن جماعة التوسى وابن الكاتب وابن محرز جواز قبول صفته في العرض والطعام ان سل قبل محله بأنه بإذنه مضى وتقبل الانتفاع المسلم اليه بسقوط محله الى محله حل الاجل أم لا وهل يترتبة الاجل وتلقه في التوضيح وظاهره انه ناقص على الطعام والصواب برأيه في العرض أيضا طاعة المساواة • (الثاني) • في الطعام والعرض قولان احدهما لا ين القاسم واصبح الجواز بشرط حلوله ما والثاني لصنوع واختاره ابن زرقون الجواز قبل محله وان لم يحل فيها ابن عرفة وهذا احسن والاول اقدس والمصنف فرق بين العرض والطعام في نظر مستنده فيه ولو جرى على ما لا ين القاسم اقبال في العرض والطعام ان حل او على ما لا يصحون اقبال في العرض والطعام مطلقا (ولزم) قبول صفته السلم طعاما كان او غيره (بعد) يلوغ (ههما) أى الاجل والمحل ان اتاه بجمعه فاداه ببعضه فلا يرضه بقوله ان يسر المدين ان عرفة قضاؤه بجاوله وصفته وقدر لازم له مع يسر المدين وشبهه في لزوم قبول صفته بعدهما فقال (ك) قبول (قاضي) أى من ولاه الامام منصب القضاء اذا اتاه المسلم اليه بالسلم فيه بقدره وصفته بعد حلول الاجل في محله فلا يرضه بقوله (ان غاب) المسلم عن محل قبضه وليس له وكمال خاص فيه لانه في معنى وكله ومثله فيها في باب القفود المصنف وظاهره يوجب اخلافه (و) ادفع المسلم اليه السلم بعدهما شأنا اجود أو أراد من المسلم فيه (جاء) متى (اجود) أى أن يجود قوضا من المسلم متى أى قبوله للمسلم بعدهما لانه حسن قضاء من السلم اليه ولا يرضه المسلم قبوله لانه هبة وهو لا يرضه قبولها وقال ابن شاس وابن الحاجب يجب لاصول الفرض وزيادة قال في التوضيح المذهب خلافا لما في صرهما من اقترنه دراهم يزيدية فقط المجدبه أو قضائه ذنانه عتقا من هاشمية أو سمرام من مجولة او من شعول تمبير على أخذهما حل الاجل أو لم يحل والمجدبة والعتقاء والسرء افضل فاده (د) جائز متى (اردا) من المسلم فيه أى قبوله بعدهما لانه حسن اقتضاء غ هذا خلاف تقصيل ابن شاس ان ذال وان أنى بالجنس وهو أجود وجب قبوله وان كان اردا جاز قبوله ولم يجب وقعه ابن الحاجب ابن عبد السلام وهو قول غير واحد من المتأخرين واستبعده هو وابن هرون اذ لا يرضه الانسان قبول المنة وتبعهما المصنف فقال والمذهب خلافا لان الجود هبة ولا يجب قبولها واستدل بقولها في الصر ومن اقترنه دراهم يزيدية قضا المجدبة أو قضائه

(قوله ومن) أى الهبة (قوله يجب) أى قبول الاجود بعدهما (قوله العرض) بفتح الفاء الجبهة والز (قوله خلافا) أى عدم ذنانه وجوب قبول الاجود (قوله صرهما) أى المدونة (قوله عتقا) يضم ففتح معدودا جمع عتق (قوله لانه) أى قبول الاردا (قوله هذا) أى جواز قبول الاجود والاردا (قوله ان ذال) أى ابن شاس (قوله وان أنى) أى المسلم اليه (قوله وهو) أى الملقى به الخ حال (قوله وان كان) أى الملقى به (قوله وتبعه) أى ابن شاس (قوله وهو) أى وجوب قبول الاجود وهو جاز قبول الاردا (قوله من المتأخرين) بان عمر (قوله واستبعده) أى وجوب قبول الاجود (قوله هو) أى ابن عبد السلام فصل به لجنس العلف على فاعل استبعد المستعترية (قوله اذ لا يرضه الانسان قبول المنة) علة استبعده (قوله وتبعهما) أى ابن عبد السلام وابن هرون (قوله فقال) أى المصنف (قوله واستدل) أى المصنف (قوله بقولها) أى المدونة

(قوله وان قبلا) اي البعده عن غيرها (قوله جائز) اي قبولها (قوله ولا يجوز) اي قبولها (قوله كان) اي الطعام (قوله كذلك) اي الطعام في رباة تغيرا السوق (قوله باجازه) اي قبول الطعام الوجود (قوله واي) بسكون الهمز اي وعد (قوله وهو) اي الاجازة وقد كثر خبره (قوله لما بن عرفة) عدل بقدر معلوم مما تقدم تفقدته مما قبله فتقدمهما (قوله فيها) خبر مقدم (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله فوجد) اي ٤٣ المشتري الجارية التي اشتراها (قوله منته)

دنا من عقا عن هاشمية وفضل شعراء عن محمولة وشعر لم يتغير على اخذها حل الاجل لم يلحق ابن القاسم وان قبلا ما جاز في العين من بيع أو قرض قبل الاجل أو بعده ولا يجوز في الطعام حتى يجل الاجل كان من قرض أو من بيع لان الطعام يرضى تغيرا سواقه وليس المبيع كذلك ولان القاسم قول باجازه من قرض قبل الاجل ان لم يكن فيه وأي لاعادة محضون وهو أحسن ان شاء الله تعالى وأما بن عرفة فقال فمما ذكره ابن هرون وابن عبد السلام من ظاهر المذهب فقليل ظاهر قوله فيها من اشترى جارية على جنس فوسد أجرو منه لزمه قتل ابن شاس لان هذا عام في البيع والسلم والاظهار دفعه المسلم اليه على وجه انتقال لم يلزمه قوله وان دفعه لادفعه عن نفسه متفقة تعويضه بمثل ما شرطه لزمه قوله (لا يجوز قبول شيء أقل) من المسلم فيه قدرا كعشرة عن أحد عشر وادب عن أكثر منه ولو كان أجود منه للاتهام على بيع طعام بطعام من منصفه غير مماثل له (الا) ان يأخذ الأقل (عن مثله) من المسلم فيه قدرا (ويعين) المسلم المسلم اليه (عما) اي القدر الذي (زاد) المسلم فيه على المأخوذ فيجوز زلزالته من الفضل في المعامرين المتعدى الصف اذا لم يشترط ولم يتعد هذا في الطعام والتقدير الذين حل أكلهم وأما ما عجزهما فيجوز قبول الأقل منه من الأكثر لانه لا يخلو له بالفضل كقسطار نحاس عن قسطارين (ولا) يجوز (دقيق) اي اخذ قضاة (عن قيم) مسلم فيه (و) لا يجوز (عكسه) اي اخذ قضاة من دقيق مسلم قيمته على ان الطين ينقل فصار احسن فاقم فيها بيع طعام المعوضة قبول قبضه فيها ان أسلت في محمولة وسعرا ما وشعر واست أو أقرضت ذلك فلا بأس ان تأخذ بعض هذه الاصناف قضاة من بعض مثل المكيلة اذا حل الاجل وهو بدل جائز وكذلك اجناس التمر ولا يجوز ذلك كله قبل حمل الاجل في بيع أو قرض وان أسلت في حنطة فلا تأخذ منه دقيق حنطة وان حل الاجل ولا بأس به من قرض بعد حمله وان أسلت في قلم ذوات الاربع جائز ان تأخذ قلم بعضها او شحما قضاة من بعض اذا حل الاجل لانه بدل وليس بيع طعام قبل قبضه لانه كل نوع واحد لا ترى ان التفاضل فيه لا يجوز فكله اخذ ما اسلفه ٨١ من الحظ طي وجاز ايجاد واردا أقل واكثر مع اتحاد الصفة لا أقل مع اختلافها الذي قصر عليه ابن عرفة ونفسه وقضاؤه ملو له وبصقته وقدره لانه من الجانبين مع بسر الدين وبأقل قدرا من منصفه والقبض من الدين جائز حسن اقتضاه وعكسه حسن قضاة ثم قال ومنع القضاء بأقل قدرا واجود صفة قاض وعكسه اختلف فيه وهو الأقل قدرا واراد أسفة ثم ذكر كرض المدونة على جواز الصورتين ثم قال النجس اخذ نجس محمولة عن مائة شعرا واجاز ابن القاسم حرة لانه ادنى صفة ومنعه مرة لانها يرغب فيها في بعض الاوقات

(قوله وعكسه) اي أكثر قدرا من منصفه (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ومنع) بفتح فسكون معدوم مضاف للقبول كقضاء (قوله واضم) خبر منع (قوله اختلف) بضم فكسر (قوله وهو) اي عكسه (قوله ثم ذكر) اي ابن عرفة (قوله الصورتين) اي قضاؤه بأقل قدرا وأجود صفة وقضاؤه بأقل قدرا وادنى صفة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله النجس) اي قال (قوله محمولة) اي يضاء (قوله لانه) اي المحمولة وقد كثر خبره (قوله ومنعه) اي اخذ نجس محمولة عن مائة شعرا (قوله لانه) اي المحمولة

(قوله قوله) اى المصنف (قوله الصورتين) اى الاقل والاجود والاقل الادنى (قوله وان نقله) اى التعميم (قوله لانه) اى التعيين (قوله بان يكن) اى المسلم فيه طعاما تصو لم يبيعو زيعه قبل قبضه (قوله بان لم يكن) اى احدهما (قوله بان لم يكن) اى المأخوذ ورأس المال دانته والآخر دراهم تصو لم يبيعو زيعه (قوله لانه) اى المصنف (قوله الواجب) ١٤٤ ويبيع به بالمسلم فيه (قوله الضمير) اى فى ويبيع (قوله من نقله) اى بان غير جنسه (قوله

قوله الاقل يشمل الصورتين ولا يشمل اتحاد الصفة لانه خلاف فرض المسئلة فى المدونة
 فتعميم تحت كلام المصنف فيه نظروا ونقلا ابو الحسن عن ابن اللباد لانه غير معتد (و) جاز
 قضاء المسلم فيه قبل حلول اجله وبعده (بغير جنسه) اى المسلم فيه (ان جاز يبعه) اى المسلم فيه
 (قبل قبضه) اى المسلم فيه من المسلم اليه بان لم يكن طعاما (و) (ان جاز يبعه) اى المأخوذ
 (بالمسلم فيه متاجرة) اى مقايضة بلا تأخير بان لم يكن احدهما لاجل الاخر حيا وانما من جنسه
 (و) (جاز) (ان يسلم) بضم التحتية وفتح اللام (ففيه) اى المأخوذ (رأس المال) بان لم يكن
 احدهما دانته والآخر دراهم صاحب التكملة الواجب ويبيع به بالمأخوذ ذلك كون الضمير عائدا
 على المسلم فيه كالمضار السابقة (لا يبيعو زيعا) (طعام) مسلم فيه بغير جنسه من نقلا وعرض
 اوصيوان وطعام لانه بيع للطعام المأخوذة قبل قبضه فهذا محتمر جاز يبعه قبل قبضه
 (و) لا يبيعو زيعا (لم) مسلم فيه (يحيوان) من ينسبه لانه امر ائمة ولا عكسه لذلك وهذا
 محتمر زيعه بالمسلم فيه متاجرة قوله ان كلام المصنف فى القضاء بغير الجنس لان اللحم
 والحيوان جنسان فى هذا الباب كالقنم والدقيق والبقرة والغنم (و) لا يبيعو زان بقضى عن
 المسلم فيه (ذهب ورأس المال ورق) لا متاع سلم الورق فى الذهب فهذا محتمر وان يسلم فيه
 رأس المال (و) لا يبيعو (عكسه) اى القضاء من المسلم فيه ورق ورأس المال ذهب لا متاع
 سلم الذهب فى الورق فت يخرج به هذا المحتمر زان وهو منع الطعام اذا كان رأس المال
 طعاما للتفاضل والقسا الا ان يتساوى الطعامان فيجوز وبعدها قاله ويخرج به ايضا امر ثالث
 وهو انه لا يؤخذ عرض عن مستفقه حذرا من سلم الشيء فدا كثر منه وأقل الا ان يكون
 المأخوذ سلم رأس المال للامن مما سبق اه واصله للتوضيح والشارح (و) ان اسلم فى ثوب
 موصوف الى اجل معلوم (جاز) (له) (بعد) (حلول) (اجله) اى المسلم فيه (الزيادة) للمسلم اليه على
 رأس المال (لزيادة) اى المسلم اليه المسلم (ظولا) او عرضا او صفا فاقا اى له عليه ثوبا اطول
 او عرضا او صفا مما وصفه ان عينه ويجعله قبل انقضاءهما فان لم يعين منع لانه سلم فى حال
 وكذا ان لم يعجل لانه فسخ دين فى حين وظاهره كالدونة تجلته بل بزيادة على رأس المال ام لا وهو
 المحتمر وظاهر ابن الحاجب اشراط تجهيلها فى سلمها الثانى وان سلمت الى رجل فى ثوب موصوف
 فزده بعد الاجل دراهم على ان يعطيك ثوبا اطول منه من مستفقه او من غير صفته جاز اذا
 تجلته ذلك اه ابن نونس كانت اعطيت فى الثوب المأخوذ الدرهم الذى زديته والثوب الذى
 سلمت فيه وان تأخر ذلك كان بيعا وسلفا تأخره لماعله سلفا والزيادة يبيع ولو اعطاه من غير
 صفته مؤخر اكلان دينيادين وشبه فى الجواز فقال (ك) زيادة المسلم على رأس المال (قوله) اى

لانه اى قضاء الطعام المسلم
 فيه بغير جنسه (قوله لانه)
 اى قضاء اللحم يحيوان من
 جنسه وانه ثابته خبره
 (قوله ولا عكسه) اى
 قضاء حيوان مسلم فيه يعلم
 (قوله لذلك) اى كونها
 من ائمة (قوله بغير الجنس)
 اى الامنع مقيد بكون
 الحيوان من جنس اللحم
 (قوله لان اللحم والحيوان)
 اى من ذوات الاربع
 جنسان فى هذا الباب اى
 وان كانا جنسا واحدا
 فباب الرابعة لا يرد (قوله
 يقضى) بضم الباء وفتح
 الصاد المحجمة (قوله ورأس
 المال ورق) حال (قوله
 المحتمر) الخامس الشرط
 (قوله منع الطعام) اى اخذه
 قضاء من المسلم فيه (قوله
 الطعامان) اى رأس المال
 والمأخوذ (قوله ويسته)
 بضم فتحة مثقال (قوله) اى
 هذا القدر (قوله حذرا من
 سلم الشيء) كقوته لانه
 سلف يتبع (قوله واقل) لانه
 جنسان يعجل (قوله ان عين)

اى الثوب الاطول والاعرض والاصف (قوله ويجعل) اى المسلم اليه الثوب الاطول والاعرض والاصف اجل
 (قوله) اى المسلم (قوله منع) بضم فكسر (قوله فى حال) بشدة اللام اى يجعل (قوله وكذا) اى غير العين فى المنع (قوله وظاهره)
 اى المصنف (قوله تجلته) بضم فكسر مثقال (قوله وهو) اى التعميم (قوله تجهيلها) اى الزيادة (قوله سلمها) اى المدونة تأخير
 مقدم (قوله لذلك) اى الثوب الاطول

قوله للمسلم اليه) حله الزيادة (قوله لا يدخل حله الزيادة (قوله ولا) بشقة الواو اي عند عقد السلم (قوله السلم) تفسيره قال رجل
المستقر به (قوله اي المسلم) تفسيره لغير درهمه (قوله للمسلم اليه) حله رجل ٤٥ (قوله لانه) اي الزيادة على رأس المال

أجل المسلم فيه المسلم اليه يزيد المسلم اليه في نفس المسلم فيه طولاً على طول المشر وطاً أو لا فيغير
(ان جعل) يقتضيات منقلاً للمسلم (درهمه) اي المسلم الزيادة على رأس المال للمسلم اليه ولو سبكا
بأخبرها ثلاثمائة ألف لم سلمه موثقت واجت الزيادة كحل السلم وبي من أجل الأصل نصف
شهر فأكثر وهذا الشرطان للواو والثالث كون الزيادة في الطول كالمواضع
والرابع ان لا يتأخر الأول عن أجله والآخر يسع ويسلف وانما لم ين ان لا يشترط حال عقد السلم
انه يزيد به مدته درهم ليزيد في الطول فيها وان أسلمت الى رجل في يوم وموصوف فزده قبل
الأجل درهم فقد ادعى أن زاد ذلك في طولها سباً لانها ماصفقتان لان الأذرع المشترطة أولاً بقيت
بها لها وأساساً فاصفة أخرى ولو كانت صفة واحدة ما سباً أو الحسن اي لو شرط طوله على أصل
العقد فزاد بذلك بعد مدته درهم على ان لا يقطع ثوباً بأطول لم يميز (و) يابن دفع غزلان
ينسجه له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا جعل لهما درهم مع غزل ينسجه له ويزيد في طول النسجة
أو عرضها ونحوه فيها عقب ما تقدم على جهة الاستدلال لاجازة الزيادة على رأس المال للزيادة
في الطول قبل حلول الأجل وانهم ما صفتان قال عقب ما تقدم لو دفعت له غزلاً ينسجه ثوباً
سنة في ثلاثة ثم زده درهم ووزن ذلك في طولاً أو عرض فلا بأس به وهاهنا صفتان
وهذه اجازة وهي يسع من البيوع فيسدها ما يسد البيع انتهى فمسئلة الغزل الذي يسع
لمست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجازة ولا سباً فيها ان يزيد غزلاً ودرهم على أن
يزيد في العرض لانها لا يدخلها فسخ الدين في الدين لانه انما يزيد من غزله ولكن الزيادة في
العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل تسجي شيء واقفه على (لا) ان زاد قبل الاجل درهم لم يعطه
اذا حل الاجل (اعرض واصفق) من المشر وط لا يجوز لانه صفة أخرى فهو فسخ دين في
دين ان لم يشترط فيحله كله واجازة بشرط مخالفة الماخوذ للاول بخالفة تسع سلماً أحدهما في
الاخر والا كان قضاء قبل الاجل بارداً أو أوجد فيها ولو زاده قبل الاجل على ان يعطيه ثوباً
اصفق واروق لم يميز أو الحسن واما ان زاده قبل الاجل على ان يعطيه عرضاً أو أصفق فلا بد
من تبديل ذلك الثوب المسلم فيه أو لا يمتشرطه ثلاً لان العرض لا يزاده وكذا الصفاقة ابن
دوس ولو زاده على ان يعطيه خلاف الصفة لم يميز لانه فيسح دين في دين لانه نقله عما أسلمه فيه الى
غيره واما ان زاده درهم ليزيد في الطول فالثوب الاول باقي بحاله والزيادة لا تدرع أخرى فذهب
صفة ثانية بخالفة تسع دين في دين (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) اي المسلم فيه اذا طلب منه
(بغير حله) اي المسلم فيه الذي يقضى فيه ان نقل حله بل (ولو سبكه) اي المسلم فيه يبيع بوجه
ولا يلزم المسلم قبوله بغير حله ولو سبكه قبل والمبالغة على هذا انب من المبالغة على الفسخ
وان كانت مضممة بضاً او ناهره ولو اتسدها لم يلزم ان كان غرضه اخص وهو كذلك ووجه
استثناء العين كافي الفصل بعد ما اشار بولو الى بد قول أشهب ابن بشر اذا قال المسلم للمسلم
اليه في غير البلد الذي اشترط القضاء فان كان الدين عينا وجب على كل واحد منهما الرضا
بالأخذ اذا طلبه الآخر وان كان عرضاً لاجل ومؤنة فليجبر كل واحد منهما على القضاء
الآية انهما ما وان كان عرضاً لاجل لهما كالمواضع الاولى قبله قوله ان
وهو خلاف فيقال فان كان الامن في الطريق فلا شك في كونها كالعين وان كان غيرة فلا شك
كالعين) اي في الجبر على الدفع والقبول (قوله او كالنوع الاول) اي العروض التي لاجل ومؤنة في علم الجبر على القضاء
(قوله لو ان كان غيره) اي الامن

(قوله كالعرض) أي في عدم الجبر (قوله فلو ظفر) أي المسلم (قوله به) أي المسلم (قوله لو كان في الجمل مؤنة) أي وطلب أحدهما القضاء وإياه إلا سخر (قوله يلزمه) أي القضاء إلا (قوله ولا) أي وإن لم يكن في الجمل مؤنة (قوله فعلى الأول) أي طلب المدين المدقع واستناعه من قبله (قوله لو كان) أي الدين (قوله ولا) أي وإن كان الخوف في الطريق (قوله إذا كان) أي الدين (قوله مطلقا) أي سواء كان عينا ٤٦ أو عرضا خفجه أم لا كان في الطريق خوف أم لا (قوله الثاني من الاحتمالين) أي كون الطالب رب الدين (قوله مطلقا) أي سواء كان الدين عينا وعرضا

خفجه أم لا (قوله فهم) يضم الياء وفتح الهاء (قوله أنه) أي الشأن في الموضوع (قوله فيه) صلة المسلم (قوله فيه) صلة دفع (قوله) أي المنع (قوله وفيه) يكسر الموحدة (قوله في غيره) أي ابن شبروان بن عرفة (قوله به) أي غير العين (قوله كأخذ) أي القرض بغير محله تشبيهه بغيره (قوله ولقول الجلاب) عطف على قوله (فصل في القرض) (قوله وقوله) بفتح خفقا (قوله القرض) (قوله لتشابههما) أي السلم والقرض (قوله هذا) أي التنب (قوله فيه) أي القرض (قوله ما وجبه) أي القرض كضطرار السلم لمقتضى نفس أموال حسن زاد عن حاجته (قوله يجرمه) أي القرض كسبعا تة بعلى معصية (قوله يكرهه) أي القرض كسبعا تة بعلى مكرهه (قوله حكمه) أي القرض (قوله أو كراهته) عطف على هاميه (قوله أسرى) بضم كسر (قوله وعنده) أي ما يكتبه (قوله دفع) جنس مثل القرض الشرح وغيره وإضاة تقول فصل خرج دفع غير (قوله) فمثلة (فصل يخرج السلم) حال من مثله فصل يخرج المباداة والمراطة (قوله لنفع أخذه فقط) علة له وكسر الخاء الموحدة فصل يخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع دفعه وإن دفعه ما (قوله لا يوجب عارية بمنعته) فصل يخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط وجوبا عارية بمنعته

في كونها كالعرض وينبغي أن تكون العين كالعرض مع الخلف ٥١ وتقله ابن عرفة وفص ابن الحاجب فلو ظفر به في غيره وكان في الجمل مؤنة لم يلزمه ولا يقولان ابن عبد السلام يعني فلو ظفر المشتري بالباع في غير البلد الذي يجب القضاء فيه على ما تقدم وطلب المشتري من البائع أن يدفع له المسلم فيه فإن كان له حمل ومؤنة فلا يلزم البائع ما طلبه منه المشتري وإن لم يكن له حمل فتقولان والمشهور أنه مثل الأول وقال في التوضيح يحتمل أن ظفر المدين برب الدين وأراد المدين التجسس وامتنع الطالب ويحتمل عكسه فعلى الأول قال ابن شبروان على ثلاثة أقسام أن كان الدين عينا وجب قبوله لأن يتحقق أن الطالب فأنفذ في الأخير كصول خوف في الزمان أو بين البلدين وإن كان عرضا لم يجز أو طعنا ما فلا يجزى على قبوله وإن لم يكن لها حمل كالمواخر فتقولان والمشهور أنها كالعرض وقيل كالعين وهو خلاف في شهادة فإن كان الآمن في الطريق فكالمدين والأفلا هذا إذا كان من بيع وأما القرض فيصير على قبوله مطلقا أو ماعلى الثاني من الاحتمالين في كلام ابن الحاجب فنص محمد وغيره أنه ليس الطالب جبرا المطلوب مطلقا الغنى ولا شبه عند محمد ما يشبهه أنه إذا كان سرقا بالدين سواء وهو في البلد الذي لقمه فيه أرخص أنه يجبر المسلم على القضاء في البلد الذي لقمه فيه (تنبيهات) الأول المراد بقوله محل المحل الذي اشترطه المسلم فيه فيه ويجعل العقدان أدب. ثم يلزم معنى له (الثاني) أطلق المصنف قوله لم يلزم دفعه الخ وكذا في التوضيح وقد تقدم في كلام ابن شبروان يلزمه دفع العين وتقله ابن عرفة وقوله هو كذلك في غيره ما فقد فيه كلام المختصر والتوضيح (الثالث) تقدم فيما نقله في التوضيح عن ابن شبروان أن الدين إن أودا فتميل القرض وامتنع الطالب فانه يجبر على أخذه مطلقا وهذا كآثر ليس بظاهر فانه يخالف لقوله آخر القرض ولم يلزمه رد العارضة كأخذ بغير محله إلا العين ولقول الجلاب ولو رده إليه قبل أجله لزمه قبله عرضا واعتنا إذا رده إليه في المكان الذي اقترضه منه فيه وإن رده غير الموضع الذي أخذه منه لم يلزمه قبوله ويقتضوه الارشاد والله أعلم فأداهما الخط (فصل في بيان أحكام القرض وما يتعلق به) وقرنه بالسلم لتشابههما في دفع مال مجمل في مال مؤثر (يجوز) أي يندب هذا هو الأصل فيه وقد يعرض له ما وجبه أو يجرمه أو يكرهه ويقتصر باختلافه معروف ابن عرفة وحكمه من حيث ذاته التنب وقد يعرض له ما وجبه أو كراهته أو حسنه وباحثه تفسر رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه أسرى به مكرهه باعلى باب الجنة ودرهم القرض بثلاثة عشر ودرهم الصدقة بعشر فمسأل جبريل بل مال القرض أفضل من الصدقة فقال لأن السائل يسأل وعند المدققرض لا يشترط الأمن جابة فأداه ت وفاعل يجوز (قرض) بفتح القاف وقيل بكسر ها وسكون الراء ضد القرض معناه لغة انقطع وشرعا دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط لا يوجب عارية بمنعته أفاده ابن عرفة قوله مقول

عطف على هاميه (قوله أسرى) بضم كسر (قوله وعنده) أي ما يكتبه (قوله دفع) جنس مثل القرض الشرح وغيره وإضاة تقول فصل يخرج دفع غير (قوله) فمثلة (فصل يخرج السلم) حال من مثله فصل يخرج المباداة والمراطة (قوله لنفع أخذه فقط) علة له وكسر الخاء الموحدة فصل يخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع دفعه وإن دفعه ما (قوله لا يوجب عارية بمنعته) فصل يخرج دفع مقول في مثله غير مجمل لنفع أخذه فقط وجوبا عارية بمنعته

(قوله وفيه) أي الحد (قوله له) أي ابن عرفة (قوله أخرج) أي من الحد (قوله شبهه) أي القاسد (قوله أيضا) أي كشمول الصحيح (قوله من عين وعرض الخ) ما كان (قوله ورد) بضم ثم كسر (قوله على هذا) أي فقط (قوله فانه) أي الثاني الخ (قوله أورد) (قوله في الأخير) أي وبيات وحفقات (قوله في الأول) أي جلد مئة مدبوغ (قوله ثم صار) أي لفظ جارية (قوله تأديته) أي فرضها (قوله لا للمقترض) بكسر الراء الخ (قوله تأديته) أي الخ (قوله الصفة) أي تحل الخ (قوله كبرهما) بفتح الميم (قوله به) أي الأهرم (قوله قولها) أي المدونة (قوله بطعامه) أي الوكيل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله أو بنوه) أي أو كليل (قوله هذا) أي الحاضر (قوله وذلك) أي شراء الوكيل بطعامه أو بنوه بعد فلان (قوله قرض) أي ٤٧ تليف من الوكيل الطعام أو الثوب (قوله

(قوله وعليك) أي باموكل (قوله لهما) أي الطعام أو الثوب (قوله أو بجار بنه) أي لباس أن تآمره بمتاع لك بعد فلان بجارية الوكيل (قوله لهما) أي الحاضرة (قوله وعليك) أي باموكل (قوله مثلها) أي الجارية (قوله وليس فيه) أي شراء الوكيل بجارية بنه بعد فلان (قوله لهما) أي الجارية (قوله المستقرض) أي الموكل وفيه انه وار في محل التعبد والتفتان عن الخطاب إلى الغيبة (قوله ألقبت) بضم فسكون فكسر أي المسئلة أي الغزير (قوله بأن يقال الخ) تصورا لالفاظها (قوله قرض الجارية) من إضافة المصدر لفعله أي تسلفها (قوله من غير محرما) أي لغير (قوله يقال) أي بحاج (قوله أقرضت) بضم ثم كسر (قوله فسخر) بضم فكسر (قوله من حوالته) أي تغير (قوله سوق) أي غيبة بزيادة

أخرج به دفع غيره وقوله في مثله أخرج به السلم وقوله غير مجمل أخرج به المبادلة والمراطلة وقوله لنفع آخذ فقط أخرج به ما لنفع أنفعه فقط أو لنفعه مالمعا فترض قاسد وقوله لا واجب عارية مختصة لأخراج ما لا واجب عارية مختصة للبناء وفيه أنه أخرج القرض القاسد وثن التعريف شبهه أيضا وأضاف قرض لفعله (ما) أي المتناول الذي (يسلم) بضم التحتية وسكون السين وفتح اللام (فيه) من عين وعرض وطعام وحيوان وورثيق (فقط) أي لا يجوز قرض ما لا يسلم فيه كالزاد وادوية ولبان وزياب مائع ومعدن وجوه تقيس ويراف لا يجوز ذلك كله وأورد على هذا جلد مئة مدبوغ وجلد خضية وملء فكيف لا يجوز وبيات وحفقات فانه لا يجوز السلم فيها على أحد القوانين السابقين في الأخير ويجوز قرضها أخلاقا لابن عبد السلام في الأول وأوجب بان هذا تفصيل في مفهوم قوله فقط ولما شمل قوله ما يسلم فيه الجارية وقد نص الإمام مالك رضي الله تعالى عنه على منع قرضها استئناها فقال (الجارية) أي أمته شبهت بالبنت في سرعة الطير ثم صار حقيقة عرفة (تحل) بفتح التحتية وكسر الحاء المهملة من جهة الاستتاع بها (المستقرض) فلا يجوز قرضها له لتأديته لا عارنا القرض لأن للمقترض ردين القرض ومفهوم الصفة جو أقرضها لمن لا يحل له كبرهما وقرأه وصغره لا تسهي ويلحق به الصغير يقترض له وله أمة ويجوز للنساء اقتراض الجوازي قال ابن الخليل وغيره ومن هنا مسئلة ذكرها ابن نونس ونقلها أبو الحسن في شرح قوله الإياس أن تأمره ميتا لك بعد فلان بطعامه هذا أو بنوه هذا وذلك قرض وعليك المثل لهما بعض شيو غنا أو بجارية بنه هذه وعليك مثلها وليس فيه عارية للرجل لأن الاتصال بالمستقرض أبو الحسن وروى القتيبي أن يقال أين يجوز قرض الجارية من غير محرما يقال بثل هذه الصورة اه أفاده الخط (و) أن أقرضت الجارية بثل تحل هي في نسخ قرضها أو (بدت) بضم الراء وشذ الال الجارية بقرض في كل حال (الان تقوت) الجارية بقرض بضم الميم وفتح القاموس كسر الواو ومشددة مضاف إلى مفهولة (البيع القاسد) من حواله سوق فاعلى ابن عرفة وفي قولها يجوز القسيه عليها ثلثة اثن كانت غيبة بزيادة الوط فيه المصلحة عن بعض الأصحاب وظاهر نقل اللخني عن المعونة والمأذرى بزيادة وثلث بالقابض فان كانت بذلك (القسيه) للامة نازم للمقترض على المتصور ولا يابزه قيمة وله هامة للخلاف فكانه وطله مملوكه بخلاف ولد الغارة فقيته نازم للمقروض لا لجارية في ملك غيره

أو نقص (قوله وفي قولها) أي الأمة القرضة لئلا تضل هي (قوله نالها الخ) أي وثأرها لا تقوت بغير القسيه (قوله ان كانت) أي غيبة أي تقوت بالقسيه ان كانت الغيبة (قوله المصلحة) راجع للاول (قوله وظاهر نقل اللخني) راجع للثاني (قوله والمأذرى) راجع للثالث (قوله بزيادة) إضافة للبيان (قوله وظن) بضم ففتح متغلا إلى الوط (قوله ولا يابزه) أي المقترض ان أوفها (قوله منه) أي المقترض (قوله للخلاف) أي في حصة اقراضه (قوله فكانه) بفتح الهمز وشذ النون أي المقترض (قوله الغارة) بالغين المهملة أي جسر بها خطاطها أقرضها أو ولدها ثم ظهرت رقيقها (قوله فقيته) أي ولد الغارة (قوله وغيره) أي المقروض

(قوله وان علم) بضم العين الخ حال (قوله اعتبارها) انى القية (قوله وان القرض الخ) عطف على اعتبار (قوله وهو) اى اصله (قوله المكتاسة) خبر ان اى علمه ان المال (قوله يهدى) بضم الياء (قوله ذلك) اى اهداء او الاطعام (قوله الدين) (قوله ذلك) اى اذ اخير (قوله ٤٨) نيته اى الدين (قوله ذلك) اى الهدية والطعام (قوله منه) اى الدين (قوله

فيه) اى الاهداء او الاطعام (قوله اذا كان) اى رب الدين (قوله ثلاثا يكون) اى قبوله (قوله فربعة) اى وسيله (قوله ذلك) اى الاهداء والاطعام (قوله رب الدين) (قوله يثما) اى رب الدين والدين (قوله على القرض) صله يتقدم (قوله فان تقدم الخ) مفهوم الشرط (قوله انه) اى المصنف (قوله من تعود ذلك) اى الاهداء بان ما (قوله منه) اى الدين (قوله هديته) اى الدين (قوله وهو) اى التثليل فى القدر (قوله لانه) اى منع اهداء الدين (قوله او غير) (قوله حسن) بفتح الحاء وضم الخاء الملهمة (قوله عن فهمه) اى ابن دحون صله (قوله فخرم) اى الهدية (قوله منها) اى رب المال (قوله له) (قوله لئلا) بفتح اللام (قوله من قبل) بفتح الميم (قوله وقاله) اى الاربعة (قوله بعد) اى شغل المال (قوله لئلا) بفتح اللام (قوله لئلا) بفتح اللام (قوله مع كل احد) وفى العيار سئل القورى عن ثمن الجاه فاجاب بما ضاعه اختلف على وثائق

خالق الاخرة واتى بقوله (كفاسده) اى البيع وان علم بما قبله ليقدر اعتبارها يوم القرض وان القرض اذا قدر الى فاسده وهو البيع لا الى صحيح نفسه الذى ترد فيه الدين والمثل ولعل وجه كون البيع أصلا للقرض ان الاصل فى دفع المال فى عوض المكتاسة (وسم) بفتح الخاء المهملة وضم الراء (هديته) اى اهداء المقرض المقرضه اذ اتيها بالسلف بزيادة ابن رشد لا يصلح ان عليه دين من يسع او سلف ان يهدى له عليه الدين هدية ولا ان يقطع طعاما رجا ان يزخره بدينه ولا يصلح ان عليه الدين ان يقبل ذلك منه اذا علم ذلك من غرضه ويحوز ان عليه الدين فعلى ذلك اذا اتيته بذلك وصحت نيته كما فى ابن شهاب ويكره الذى لا الدين يقول ذلك منه وان تحقق حصه نيته فيه اذا كان ممن يقتدى به لئلا يكون ذريعة لاستيجاز ذلك بحيث لا يجوز (ان لم يتقدم مثلها) اى الهدية يثما على القرض فان تقدم مثلها من المهدى للمهدى لم يضره ويحتمل انه اذ اتيته بما فى المدونة وغيرها ممن تعود ذلك منه ولم ان هديته ليست للدين ويحتمل انه اذ اتيته بما فى قدر ما جرى بينهما قبل الدين وهو تقييد الدعوى (أو) لم يحدث بينهما بعد القرض (موجب) بضم الميم وكسر الميم اى سبب الاهداء فان حدث كصهاره وجوارف لا يخرم اذا علم ان اهداءه بعد الدين ليس للدين بل للموجب الذى حدثت (تسكت) (ولو قال حرم هدية مديان ليشمل المقرض وغيره لكان حسنا لانه المعروف من المذهب وقال ابن دحون عن فهمه قول بعضون الحرة فاصرة على المقرض وشبه فى الحرة فقال (كهدية) (رب) اى مالك (القراض) بكسر القاف اى المال المدفوع عن غيره بغيره يخرم مشاع معلوم من رجه لعامله (وهدية) (عالمه) اى المتبرق القراض رب المال فخرم من كل منهما لانها هما على انهما قصدا اهداءهما اذ اتمام العمل فى المال ان اهدى أحدهما الاخر فقل شغل المال اتفاقا قابل (ولو بعد شغل) بفتح الشين المجهة وسكون الغين المجهة اى شراء السلع (المال على الاربعة) عند ابن نونس من اختلاف نظر اليعاقبة ومقابلته الجواز بعده نظرا للحال ونص ابن نونس وقيل لا يجوز قبول هديته وان شغل المال لانه يتم اذا ناض ان يقبضه بيده وبهذا أقول والمنع مقيد بعدم تقدم مثلها وعدم حدوث موجب (و) كهدية الى (ذى الجاه) فخرم ان لم يتقدم مثلها لم يحدث موجب او على التحقيق انه لا يمنع الاخذ على الجاه الا اذا كان يمنع غيره بجاهه من امر يبيع على ذى الجاه دفعه عنه بان يكون بلا مشى وحره وان قوله ذى الجاه مقيد بما فى من حيث جاهه فقط كما عزم من يذم بلائذى جاهد من اجل احترامه فهذا الاصل له الاخذ من زيد وكذا قول ابن عرفة في قوله زالمسئلة للقرض وانه فان كان يبيع بسلحه فان كان يبيع بجاهه فلا لايها عن الجاه اى يجب ان يقيد بماد كونه يائه ان عن الجاه ان غلب لانه من الاخذ على الواجب ولا يبيع على الانسان الذهاب مع كل احد وفى العيار سئل القورى عن ثمن الجاه فاجاب بما ضاعه اختلف على وثائق

انه اى الشان (قوله لا يمنع) بضم الياء (قوله اذا كان) اى ذوالجاه (قوله يثم) بفتح الياء (قوله وان يكون) حكم اى الدفع (قوله ومنع) بضم فكسر اى حى زيد (قوله ان كان) اى ذوالجاه (قوله لانه) اى الهدية (قوله القورى) بفتح القاف وسكون الواو وكسر الراء (قوله لانه)

(قوله مفصل) يضم فتحة فكمرة مثلاً (قوله وانه) أي الشأن (قوله والا) أي وإن لم يجمع لتقته وتعب وسفره واحتياج واخذ أكثر من أجر مثله (قوله العبدوس) يفتح العين المهملة وسكون الموحدة وضم الال المهملة وكسر الهمزة وشدة الباء (قوله يجوز) يضم الباء وفتح الجيم وكسر الواو ويحذف الزاى أي يعدى (قوله على ذلك) أي التعبير (قوله ذلك) أي الاختصاف التعبير (قوله لا يتجاوز) يضم النون (قوله لا يجوز) أي ولة المال (قوله الرشى) ٤٩ أي دافع الرشوة (قوله والمرئى) يضم الميم أي أخذ الرشوة (قوله البه) أي القاضى (قوله

حكم من الجاهل من قائل بالصرح بإطلاق ومن قائل بالكراهة بإطلاق ومن مفصل فيه وانه إن كان ذوالجاه محتاج إلى ثقة وتعب وسفر فأخذ من أجل أجر ثقة مثله فأنزوا لأحرارهم وهذا التفصيل هو الحق وفي المصاريف مسائل العبدوس عن يجوز أناس من المراضع الضروقة وبأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جابر بن بشر وطان يكون له ما يرى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وإن يكون سببه معهم بقصد فجوز لهم فقط لأجابه وإن يدخل معهم على أجر معلومة أو على المسابقة بحيث يرضى بما يدفعونه وفي المصاريف مسائل بعضهم عن رجل حبسه السلطان أو غيره لما قبل مالاً من رجل يكافى خلاصه بمجاهدة أو غيره فهل يجوز أن يأخذ من يجره بغير نصيبه جماعة منهم القاضى الحسين ونقله عن القتال (و) كهدية إلى (القاضى) فخير لانتهاز شوقه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أهدى الرشى والمرئى ويأتى في باب القضاء أن في جواز الهدية إليه التي اعتادها قبل ولاية القضاء قولين قلت ولعل الفرق شدة حرمة الرشوة إذ لم يقل يجوز أهداها أحد بخلاف ما قبلها فإن الشافعى يجوز الأخذ على الجاه ومحل الحرمة على الدافع للقاضى إذا استمكنه خلاصه وأودع ظلمته بدونه والافلاحة على القاضى فقط (و) حرم (مبايعة) أي من يقوم حديثه من رب الدين وذى الجاه والقاضى بما (مسابقة) أي بدون عن المال قبل وقوع رد إلا أن يفتوت بفتوى السبع الفاسد نفسه قيمة المقوم ومثل المثل وأما مبايعة بلا مسابقة فقبل يجوز وتقبل تكبره ويكره سبع رب الدين المدين بمسابقة خشية أن يجهل ذلك على زيادة المدين في قضاء الدين أو غيرهما من المخطورات (أو بر منقمة) لغیر المقتضى لا صوب ضبطة مصدرها فرع عما ضابطه معطوفاً بالواو على حديثه كما في بعض النسخ أي وجر منقمة أي للمقتضى قاله غ مع ابن القاسم في رجل لم يعل رجل عشرة ذنان فوجد رجلها فاعسرها فقال له رجل آخر العشرة فأتاها سلفك عشرة ذنان قال مالك رضى الله تعالى عنه إن كان الذى يعطى يكون له على الذى لا يخلو فلا خيرة فيه وإن كان قضا من الذى عليه الحق سلفاً فلا بأس به إن شهد هذا بين على ما قال إن ذلك لا يجوز إذا لم يكن قضا من الذى عليه الحق سلفاً منه لأنه لا يخلو سلف الذى له الحق لغرض له في منقمة الذى عليه الحق فهو رضى بقرعها إذا لم يخلو سلف إلا أن يريد به السلف منقمة الذى أسلفه خالص الوجه الله تعالى لا لنفسه ولا لمنفعة من سواه ومثل طر المنقمة فقال (كثيراً) قضائى (عقن) يفتح العين المهملة وكسر القاء أي متعفن أو موصود (و) شئ (مالم) من العقن والسور وساول يابس وقديم يجيد فيفتح على المشهور وقييد التمسى المتع بما إذا لم يقدم دليل على إرادة تنفع التسلف فقط

٧ منع ث الحق (قوله به) أي التسلف (قوله هذا) أي الجواب (قوله بين) بكسر الباء مثلاً أي ظاهر (قوله أن) يفتح الهمزة بيان لما يهدف من كسرها بحكايا قال (قوله ذلك) أي التسلف (قوله منه) أي المعطى (قوله له) أي المدين (قوله لأنه) أي المعطى بالكسر (قوله سلف) يقتضات مثلاً (قوله لغرض) يفتح الفين المهملة والراء (قوله له) أي السلف بالكسر (قوله قضا) أي لغیر التسلف (قوله لا لنفسه) أي السلف (قوله سواء) أي السلف (قوله ومثل) يقتضات مثلاً (قوله فيفتح) يضم الباء

(قوله والام) أى وإن ظاهرا دليل على ارادة تنفع المفسر فقط (قوله اذا كان) أى قضاء العن بسالم (قوله ليسقط) يضم الماي وكسر
 القاف (قوله له) أى الدقيق أو الكمك (قوله ويجوز) أى دفع مثل الدقيق أو الكمك يلد آخر (قوله المجديسة) بفتح
 الميم الملهة وتكون الميم وكسر ٥٥ الدال المهملة والسين المهملة وتشدة اللامنة (قوله جواز) أى دفع مثل

الكمك والدقيق يلد آخر
 (قوله وتبرأ الملهة أحسن)
 حال (قوله بالعكس) أى
 تبرأ القرن أحسن فبعكس
 مان قال كشرط قضاءه تبرأ
 ملة بتبرؤن (قوله فبيع)
 يضم الياء (قوله المجبة)
 أى وضعت في لغة الجهم
 (قوله يلد) ملة مقترض
 (قوله لو كيد) أى المقترض
 ملة يكتب (قوله يلد
 آخر) حال من وكيد (قوله
 ليعض) أى الم كيد (قوله
 عنه) أى المقترض (قوله
 بها) أى يلد الو كيد (قوله
 ما اقترضه) أى المقترض
 (قوله فبيع) يضم الياء
 الاقتراض (قوله وغرر)
 عطف على كلمة (قوله
 فيجوز) أى قرض السقيمة
 (قوله لمخبة) أى جماعة
 وقطر قوله أو مثل) بفتح
 مثقلا عطف على شبه
 (قوله يشيده) أى شرط
 عدم قصد المقترض تنفع
 نفسه بقبل المقترض (قوله
 وتبرأ) عطف على مكيدته
 أى ملها ما (قوله المقترضه)
 ملة يرد (قوله حتى توفية)
 اضافته للبيان (قوله

والاجازة لإعادة العامة وانماصة كالمشروط ومفهوم الشرط جواز قضاء عن بسالم اذا كان
 بلا شرط ولا عاقبه كذا لانه حسن قضاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس
 أحسنهم قضاء (و) شرط دفع مثل (دقيق أو كمك) مسلف يلد بشرط ملة (يلد) آخر غير يلد
 المقترض ليسقط المقترض عن نفسه كافة جهل من يلد المقترض الى البلد الآخر كان يسلفه بمصر
 دقفا أو كمكاً بشرط دفع قضائه بمكة فبيع على المشهور ولوللجراح ويجوز بلا شرط وفي
 المجديسة جواز له الجاه مع الشرط (أو) شرط قضاء (تبرأ) يضم الميم والمجبة وتكون الموحدة
 آخر ملام (قرن ب) تبرأ (قوله) بفتح الميم واللام مشددة أى وما لا يخبر به به أو فرق يجعل فيها
 رماذج حتى يتبرأ به وتبرأ الملهة أحسن من تبرأ القرن وقيل بالعكس (أو) شرط قضاء (عين) أى ذات
 نقدا كانت أو غير (عظم جعلها) يلد آخر فبيع على المشهور ولتلفع المقترض بدفع وتنه جاعها عن
 نفسه وشبهه في المنع فقال (كسفة) بفتح السين المهملة وتكون القاف وفتح القوقية والميم
 العجمة أى ورقة يكتبها مقترض يلد كصير لو كيد يلد آخر ككسفة يقضى عنه بها ما اقترضه بمصر
 فبيع لانتفاع المقترض بدفع كافة ما اقترضه عن نفسه من مصر الى مكة وغرر به أو بجزا (الان
 بيم المظوف) البر والبحر فيجوز للضرر ورقة نقل في التوضيح عن اللغني وعبد الوهاب (وك) قرض
 (عين) أى ذات نقدا أو طعام أو عرض أو حيوان (كربت) يضم فكسر (أفامها) عند مالكها
 تلوف تلها بعن أو سوس ملاء يصرم قرضها ليأخذ بدلها لانه سلف جز نفسه العن المقترض
 (الان شوم) أى وجد (دليل) أى قرينة (على ان القصد) بقرض ما كرت أقمته (نفع
 المقترض فقط فيجوز (في الجبيع) أى جميع المسائل السابقة كالأداء كان المدس أو الساقم
 ان اعبه بآتي عنه باض انه مسقة أو غلام وشبهه بالمستقنى في الجواز ومثله فقال (كفدان)
 بفتح القاف وتشدة الدال المهملة آخر مؤن أى. قد سار من الزرع (مستخص) ضم الميم وكسر
 الصاد المهملة أى حان حصاده (خفت) بفتح الخاء والمجبة والقام مشددة أى سهلت (مؤنته)
 أى صد القدان ودرسه وتذروته (عليه) أى ما لكه واقرضه لمن (يحصده) بكسر الصاد
 وضها (ويدرسه) ويذر به ويقتع بجده ثم يقضيه منه ولم يقصد المقترض نفع نفسه بشغل
 المقترض كافي ق من المدينة والتشبيه بقيد (ويرد) بفتح التحتية وضم الراء وتشدة الدال
 المقترض للمقترض (مكيدته) بفتح الميم أى الحب الذى خرج منه وتبرأ المقترضه وان هلك الزرع
 قبل حصده فضاءه على مقترضه لانه عذبه حتى توفية (ومك) يضم بكسر أى المقترض أى ملكه
 المقترض بالعقد وما اراد الاله يقضى على المقترض بدفعه (ولم يلزم) المقترض (رده) أى المقترض
 لمقرضه الا بعد انتفاعه به انتفاعا عا مثاله فان رد ما المقترض وجب على المقترض قبوله ان لم يغير
 بيقض لان الاجل حق للمقترض ولو غير عين واستلمت من عدم لزوم رده فقال (لا بشرط
 أو عادة) يرد في وقت معلوم فيلزمه رده علما بشرط أو العادة فان انتفاعا وكأعارية المطلقة

وصار) أى القرض (قوله) أى المقترض (قوله فبيع) يضم الياء وفتح الصاد المجبة (قوله بدفعه) أى ونقل
 القرض (قوله) أى المقترض (قوله انتفاعه) أى المقترض (قوله به) أى القرض (قوله فان رده) أى القرض (قوله قوله) أى
 القرض (قوله ولو غير عين) أى ولو كان القرض غيرهما (قوله اتسبا) أى الشرط والعادة (قوله فهو) أى القرض

(قوله فيها) أي العارية المخلقة (قوله) أي العبر (قوله ردها) أي العارية من مستعيرها (قوله يلزمه) أي العبر (قوله
 ابتاعها) أي العارية (قوله) أي مستعيرها (قوله أنه) أي العبر (قوله عاره) أي الشيء العار (قوله واختاره) أي لزومها
 القدر الذي أعار له (قوله وليس هذا) أي لزومها (قوله الخ) (قوله أذ قد تزيد) أي العادة (قوله عليه) أي القدر الذي يعار له
 (قوله بفرض) يشق الفاسد وسكون الرأى تقدير (قوله وجودها) أي العادة ودفع بقوله وليس هذا على العادة ما يؤمهم من مناقاة
 الحكم يلزم بإقامه القدر الذي يرى أنه عار له موضوع المسئلة من العارية المخلقة إذا اقتدر الذي تعار له عادت في كل شرط
 فيضربها عن إطلاقها (قوله فلا يلزم) أي أخذ (قوله له) أي القرض (قوله عليه) أي القرض وقد فعل معروفه لا يجوز
 بتكليفه حمله عليه (قوله لا لا تنوف) أي بين بلد الدفع وبلد القرض (قوله ومثلها) أي العين في الحكم (قوله لغير الصحيح) أن
 رجلا كان فين قبلكم استلق من رجل القدينا را الحديث نص صحيح البخاري ٥١ باب الشروط في القرض قال الث

حدثني جعفر بن محمد عن
 عبد الرحمن بن هرم عن أبي
 هريرة رضي الله تعالى عنه
 عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه كره لرجل أن يبيع
 بغير امرأته أن يسلقه ألف
 دينار فقهها إلى أجل
 مسمى وقال ابن عمر وعطاء
 إذا أجل في القرض جاز
 اه (قوله وان عدلت) يشق
 نا الخاطب وهو ربه الدين
 (قوله غريك) أي دينك
 (قوله لمك) أي ناخيه
 (قوله لانه) أي الناخيه
 (قوله قلت) يشق التام (قوله
 له) أي غريك (قوله له) أي
 الرشيد غير الناس الذي
 استلفه شخص (قوله ان
 يقرضه) أي المسؤول السائل
 (قوله صفة) تغيير تسببت
 (قوله يقوم) أي يشبه (قوله

وتقل اللحن فيها من المدونة قواين فقبل له ردها ولو بالقرب وقيل يلزمه ابتاعها له القدر الذي
 يرى أنه عار له واختاره أبو الحسن وليس هذا على العادة إذ قد زيد عليه بفرض وجودها
 وشبه في عدم الزم فقال (كأنه) أي القرض فلا يلزم به أن دفعه المقرض له (بغير حمله)
 الذي يقتضي فملا بادة الكلفة عليه (الالعين) أي الدائبة والدرهم المقرضه فيلزم مقرضها
 أخذها بغير حمله لثقت حلهما الخلفوا واحتجاج الحكيمة رجل ومنه الجواهر القسبة
 (خاتمة) فيها مسائل الأولى ابن العربي اقتصر ما لرضي الله تعالى عنه بشرط الإجل في
 القرض لغير الصحيح أن رجلا كان فين قبلكم استلق من رجل القدينا را الحديث الثانية
 في المسائل الموقوفة أن وعدت غريمك بتأخير الدين لمك لأنه إسقاط الحق لازم سواء قلت
 أو ترك أو أخرتك الثالثة ابن ناجي في شرح قول الرسالة وإن يقرضه شيئا في مثله صفة
 ومقدار يقوم من كلام الشيخ اقتصر القرض لأن يكون بقله وفيه قولان يؤخذ منه
 جواز اشتراط ما يوجب الحكم من قوله في مثله صفة ومقدار لأن قضاء الصفقة المقدار
 يوجب الحكم وإن لم يقع نص عليه في العقد واختلف في فساد العقد بشرط على ثلاثة
 أقوال ثالثا يمنع في الطعام فإن وقع فسخ ٥١ وفي الأخيرة سند منع ابن القاسم أن يقول
 الرجل لرجل اقرضك هذا الخطة على أن تعطيني مثله وإن كان القرض يقتضي إعطاء المثل
 لا فلازمه وصورة المكاسبه وقال الشهاب أن قصد بشرط إعطاء المثل عدم الزيادة فلا يكروكذا
 أن لم يقصد شيئا وأن قصد المكاسبه كره ولا يشهد العقد لعدم تقع المقرض الإيهاب
 عرفة للمقرض ودعين المقرض ما لا يتغير به أن تضع تعليل منه في الإياه عارية يتلقف وج
 فإن تفسير شخص فواضع عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالظاهر وجوب القضاء بقبوله
 وقول ابن عبيد السلام لا القرض بعدمه لأنه معروف من المقرض يرد وجوب القضاء بقبوله

الشيخ) أي إلى محمد بن أبي زيد (قوله القرض) أي حصة عقده (قوله لأن يكون) أي عقده (قوله بقله) أي ما لا يكون أكثر من
 (قوله وفيه) أي أن قاره لا يقله وعنده (قوله منه) أي كلام الشيخ (قوله اشتراط) أي في عقد القرض (قوله الحكم) أي الشيء (قوله
 من قوله في مثله صفة ومقدار) بيان ما (قوله لأن قضاء الصفقة الخ) على أي شرط (قوله واختلف) بضم التاء (قوله العقد) أي عقد
 القرض (قوله به) أي شرط قضاء مثله صفة ومقدار (قوله أن شرطه) على أي شرط (قوله الخ) (قوله لا يبيع) بضم
 الهمزة أي شرط قضاء مثله وصفته (قوله في الطعام) كمنه وسواء في غيره (قوله فإن وقع) أي فرض الطعام بشرط قضاء مثله وصفته
 (قوله فسخ) بضم فسخ (قوله وإن كان الخ) حال (قوله لاظهار الخ) على منع (قوله به) أي جواز رد دين المقرض بفتح الراء (قوله التضع
 (قوله ندعه) أي القرض (قوله لأنه) أي فرض الإصالة لتعليل (قوله فإن تغير) أي المقرض بقبوله (قوله ولو تغير) أي المقرض
 (قوله عدمه) أي القضاء بقبوله (قوله لانه) أي رد الدين بزيادة (قوله به) بضم فتضع الخ شرطه (قوله بقبوله) أي رد القرض

(قوله وهو) أي القرض عرض حال (قوله لا تشاء المتألف) على وجوب القضاء الخ (قوله فيهما) أي في المتغيرين يادقود العرض قبل أجله (قوله لتقدم معروفة) أي المتروض على اتقاء المتألف (قوله عليه) أي المتقروض بكسر هاء (قوله ووجوب) عطف على وجوب الأول خبراً لاظهار (قوله وهو) أي القرض غير عرض حال (قوله يجوز) أي قضاءه (قوله بغير) أي محل قبضه (قوله ان حل أجله) أي القرض (قوله والام) أي وان لم يصل أجله (قوله فلا) أي لنفع وتفعيل (قوله الشاؤ) أي يقع الواو (قوله ليس) بضم فكسر (قوله لعله) أي القرض (قوله قبته) ٥٢ أي الطعام (قوله ورجى) بضم فكسر (قوله ترص) أي امهول وانظر (قوله

اليها) أي عارضة (قوله ولو كان) أي الطعام (قوله خير) بضم فكسر متفلاً أي السلم (قوله في الأيس) أي من عارة البلد (قوله القضاء) خبر الأظهر (قوله وهو) أي الدين موسر حال (قوله الأول) أي الجبر (قوله الثاني) أي عدم الجبر (قوله جبر) بضم الياء وفتح الموحدة

(فصل في بيان أحكام المقاصة)

(قوله بض) بضم بض متفلاً أي تولاها بض بلا كناية (قوله الله) بضم الله متفلاً (قوله قال) أي الشارح (قوله يذبحوا) أي يتبعوا (قوله هذا الباب) أي باب القرض (قوله والشيخ) أي خليل (قوله ثلاث) أي ذكر المقاصة (قوله شيئاً) أي من أحكام المقاصة (قوله القرض) بفتح القين الجيم والراء (قوله مقلطه) أي زنتها مقلطه (قوله قبته) أي المتقروض على مشتبه الخ (قوله وهو) أي عامل (قوله لعله) أي

قل أجله وهو عرض لا تشاء المتألف على المتروض فيهما المتقدم معروفة عليه بالقرض ووجوب قضاءه يجعل قبضه وهو غير عين ويجوز بغيره تراخياً الجلاب ان حل أجله والأفلا ابن عات عن المشاورين أقروا ضاماً ما يلد تغرب وانجلى أهلوا يس من عمارته لا بعد طول فله أخذ قبته في موضع السلب وان رضى قرب عارته تبرهن اليها ولو كان من سلم خريف الأيس بين ترصه وأخذ أسماً قلت الأظهر ان ترج عارته عن قرب القضاء بالفتح في أقرب موضع عارته لحل القرض في المقاصة ابن ناجي اختلف اذا أراد الدين دفع بعض ما عليه وهو موسر فقل يجوز رب المال على قبضه أم لا فروى محمد بن عيسى بن وهب وقال ابن القاسم لا يجبر وأما العصر فيغير انشاقاً وعز الجوز في الأول للمالك وسكى الثاني فيشيل واقتصر ابن عزمي الثاني ابن ونس ابن الموارم مالك رضي الله تعالى عنهم من لم يرض على رجل فجاء بعضه فقال لا قبل إلا المال كله فأدى ان يجبر على أخذ ما يملكه ابن القاسم ان كان القرض موسراً فلا يجبر به الحق على أخذ ما يملكه فادها الحط وبقه على الصواب

(قوله في بيان أحكام المقاصة) تب هذا الفصل بض المصنف والله العلامة جهرام قال وأصل ما نداءة الإشياخ في القالب ان يذبحوا هذا الباب بذكر المقاصة والشيخ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت ان ذكر شيئا يكون تنميلاً للقرض الناظر (في شرح المقاصة) بضم الميم وبقاؤه الصاد المهمل في ابن عرفة المقاصة متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه المال على طالبه فما ذكر عليه ما قوف متاركة متفاعلة مقتضية تعدد دفعاتها فقبه حذف الواو ومعلوقها والأصل وطالب وقوفه بمائل تنازع فيه مطلوب وطالب وهو صفة لهذوق أي حق وقوفه صنف فاعل بمائل وقوفه ما عليه اظهر في محل الضمير والأصل صنفه ولم يظهر وجه لعدوله عن مع اختمها وأوصفت وقوفه لماله صنفه بمائل وقوفه على طالبه صنفه متعلقه وقوفه فصار ذكر ما عليه وما له صنفه متاركة وقوفه عليها حال بماء كرا متر بعه من متاركة فمما ذكر وهو على شريهما لهما ابن عرفة ولا يتقضى طرده متاركة متفاعلة من حديهما ولا يتاركة متبارعين جرحين متساويين لان المتألفين عرفاً ما صعب قيام أحدهما بدل الآخر وهذا لا يصح على حدى التقدي ولا على الجرحين للإجماع على ان أحدهما لا يصح بدل الآخر بحال والأزيد في الرسم ما بالواو لما عليه خبر من لفظ الدين لتدليل المقاصة لهما على من الكتابة وثيقة الزوجة البنائي وقبته بمائاً أحدهما غير جرح لعدم ثبوت المقاصة في الدين المتقنين الان يقال قصد تعريف المقاصة التي يقتضي بها فقط وفيه نظر الثاني ان صوابه

ابن عرفة (قوله عنه) أي صنفه (قوله لم يتعلق) بفتح اللام (قوله طرده) أي كون الخدم والمال المقاصة (قوله بمتاركة) صنفه بمائل يتقضى (قوله حديهما) مفهول متاركة المضاف لفاعله (قوله لا يتقضى) بفتح اللام (قوله هذا) أي المتألفين عرفاً (قوله لا جاع) الخ لعله لا يصح الخ (قوله لا) أي لو صدق عليهما (قوله من الكتابة) أي المال المكتوب به بيان ما (قوله وثيقة) صنف على الكتابة (قوله وفيه) أي الخدم (قوله انه) أي الخدم (قوله وفيه) أي الجواب (قوله نظر) أي لوجوب بيع الخدم ما يقتضي به

(قوله ليسهل زيادة العدد) على الاول ابدال الخ (قوله انهما) اى الدين المختلفين قدرا (قوله ان كانا) اى الدينان المختلفان قدرا (قوله منعت) بضم فسكون اى المقاصة (قوله ولو حلا) لانه ساقب زيادة (قوله ان لم يحل) اى بان اجماعا واحدا حله لانه بدل ومتر (قوله فان كان الا كثر دين البسع منعت) ٥٤ اى الساقب زيادة (قوله وان كان) اى الا كثر (قوله مطلقا) اى عن

التقسيد بكونهما من قرض واحدهما منسجم زيادة دين البسع (قوله في جواز المقاصة) صلة كاف التشبيه (قوله ان اتقا) اى الطعامان (قوله واتحد) نوعهما اى الطعامين وحلا (قوله واختلف) اى نوعهما (قوله ومنهما) اى المقاصة عطف على جواز (قوله في هذا) اى اختلاف نوعهما (قوله وفي اختلاف القدر) عطف على في هذا (قوله ان كانا) اى الطعامان (قوله انهما) اى المختلفين (قوله والنسبة) اى التاخير بعد على بيع (قوله والدين) عطف على بيع (قوله ويجوزها) اى المقاصة (قوله فيما) اى الطعامين (قوله البسع) اى المعايضة (الخ) اى والنسبة في طعام الطعام والدين بالدين (قوله مختلفين) اى احدهما من بيع والا تخزن قرض (قوله ويكونهما) اى الرضين عطف على يكونهما (قوله فان اتقا) اى العرضان (قوله واولى) يفتح الهمز (قوله فيما) اى العرضين (قوله والا) اى

الزينة بالقدرا ليسهل زيادة العدد ومعه ومن بيع انهما ان كانا من قرض منعت ولو حلا وان كان احدهما من بيع والا تخزن من قرض منعت ان لم يحل وان حلا فان كان الا كثر دين البسع منعت وان كان من قرض جازت هذه طريقة ابن بشير ابن عرفة وهى اسعد بالذهب وطريقة غيره المنع مطلقا (والطعامان) المترسان في اليمين (من قرض كذلك) اى ديني العين في جواز المقاصة ان اتقا قدرا ومعه سوا حلا ولا اواثقة المقاصة واتحد نوعهما واختلفت وسلا ومنعه في هذا ان لم يحل وفي اختلاف القدر وسلا لا (ومنعا) بضم فسكون اى الطعامان اى المقاصة فيهما حال كونهما رضين في الدين (من بيع) ان كانا مختلفين في القدر والنوع او الصفة بل (ولو) كانا متفقين نوعا وقدرا ومعه سوا حلا لام لا يسع طعام المعايضة قبل قبضه فيها او النسبة في طعام الطعام والدين بالدين في غير الحالين وأشار بولوى قول الشهاب بجوازها في المتفقين (و) ان كان احدا الطعامين (من قرض) والا تخزن (بيع تجوز) المقاصة فيهما (ان اتقا) اى الطعامان نوعا وقدرا ومعه (وحلا) (لا) تجوز (ان لم يحل) بان كانا مؤجلين (او) لم يحل (احدهما) اى الطعامين عند ان القاسم لا يختلف الاغراض بالتأجيل ولو احدهما قبل ببيع طعام المعايضة قبل قبضه (وتجوز) المقاصة (في) الدين (الرضين) مطلقا عن التقسيد بكونهما من بيع او قرض او مختلفين بكونهما حالين (ان اتقا) اى العرضان (جنسا ومعه) ابن بشير فان اتقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتقت الا حلالا واختلفت حلالا ولم يحل وشبه في الجواز فقال (كانا مختلفين) اى العرضان (جنسا واتقا) اى العرضان (احلا) واولى ان سلا (وان اختلفا) اى العرضان (احلا) بان اجل واحد من مختلفين (منعت) بضم فسكون المقاصة فيهما (ان لم يحل) اى العرضان معا والاجازت (او) ان لم يحل (احدهما) فان حل احدهما جازت هذا مذهب المدونة لا اتفاقا تصد المكايسة بحلول احدهما وفي الموازنة منعهما حيث قد ابن جرير وهو الاصح عندى (فان اتقا) اى العرضان (جنسا والصفة متفقة) ومختلفة جازت (المقاصة فيهما) (ان اتقا) الاجل (والا) اى وان لم يتفق الاجل بان اختلف (فلا) تجوز (مطلقا) عن التقسيد بكونهما من بيع ومن قرض او مختلفين الخط ونفسه فقرر من وجوه الاول انه قدم حكم اتفاق العرضين في الصفة فلا حاجة الى اعادته الثاني ان قوله والا فلا يقتضى انه اذا لم يتفق الاجل فلا تجوز المقاصة فيهما وان اتقا في الصفة والجنس وهو خلاف ما تقدمت اليه اذا اتفاقا في الجنس والصفة جازت المقاصة اتفاقا في الاجل او اختلفا ولم يحل كما تقدم في كلام ابن بشير الثالث كان ينبغي ان يقول ان اتقا في الاجل او حلا لان حكم الحلول حكم اتفاق الاجل وقد يقال سكت عن حكم الحلول لوضوحه وان كان ذلك اولى الاربع مثل قوله والا فلا مطلقا كونهما من قرض والحال منهما الا اقرب حلول لا يعود وهو جازم اذ لا مانع فيها لانها امتنعت

وان حلا معا (قوله فيما) اى المقاصة (قوله حيث قد) اى من حل احدهما (قوله وهو) اى منعهما (قوله فيما) اى العرضين اذا (قوله ونه) اى المتن (قوله انه) اى الشأن (قوله لان حكم الحلول الخ) على ينبغي ان يقول الخ (قوله وان كان ذلك اولى) حال (قوله كونهما) اى العرضين (قوله والحال) بشد الام الخ حال (قوله وهو) اى المقاصة فيهما اود كره لشد كبر شعبه (قوله لانهما) اى المقاصة

(قوله إذا كانا) أي العريان (قوله فيها) أي المقامة (قوله لا ذكر) أي اتفاه مانعه (قوله يا) أي جوازها (قوله في الأول) بضم الهـ أي كونهما معاً من قرض (قوله سلم) بكسر اللام محققاً (قوله كلامه) أي عبراً (قوله الاعتراضين الأولين) أي التكرار ومخالفة مقدمه (قوله ونصه) أي كلام الشامل (قوله ووقع) أي هنا ٥٥ (قوله إذا اعتدا) أي العلمان (قوله فأن اختلف)

إذا كانا من بيع لان فيها حط الضمان وازيد ولا ضمان في القرض وكذا إذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع وكان أولهما حلا ولا حلا للبيع وهو الاقل جازئ ثم لو ركد صرح به ابن بشير وصرح في التوضيح بالجواز في الأولى وقد سلم كلامه في التامل من الاعتراضين الأولين ونصه وان اتفاقا جازئا ودسفة جازان حلا والافلا مطلقا وقع في بعض النسخ كعبارة التامل واثقه له (تبيين الأول) وهذا التصديق بالجنس واختلافه في الصفة حلا وان اتفاقا جازئا في المقاصة كالنسيء أو قرض واحد هما من بيع والاخر من قرض صرح به ابن بشير (الثاني) جميع ما تقدم في العرض المتقين في الجنس انما هو اذا اتفق عددهما فان اخلف وكان قرض امتنع في التمهود ومن منع الزيادة في قضاء القرض وان كانا من بيع وقد حلل الاجل بان قبض زوان كان أحدهما من قرض والاخر من بيع فان كان دين البيع كقرضه امتنع واثقه له (الثالث) وما يطعمان ما حل او كان اقرب بحلوله وقبض ما لم يحل او عاها به مدلولان ادى اقتضاؤه

الى وضع ونجى واسط الضمان وازيد امتنع وان لم يرد الى واحد منهما جازئ فان كانا من بيع وكان الحال الاقرب لانه من قرض حلا وكذا لو اوجده امتنع لانه حط الضمان وازيد وان كان ادى او اقل امتنع لانه من قرض ونجى وهذا اذا كانا من بيع واذا كانا من قرض والحال الاقرب ادى او اقل امتنع لانه من قرض ونجى وان كان اوجده جازئا في الضمان في القرض وان كان اكثر عددا امتنع لانه ياد في القرض قاه في التكتا فاده ت في صغيره وزاد في كبيره المصنف

ويدهاها خلاف من رد في القرض اكثر عددا وان كان أحدهما من قرض والاخر من بيع يجرى على القسمين السابقين وان اتفق اجلهما فذلك جازئ وان كانا من بيع او من قرض او من بيع وقرض فله على القسمين السابقين اي في اعتبار حط الضمان وازيد اوضح ونجى قوله وان اتفق اجلهما فذلك جازئ وان طاهره ان من تمام الضابط وقد دخل فيه الاختلاف في التقدير في معنى الجواز عند اتفاق الاجل ولو اختلفا في القرض وليس كذلك اذ عني ذلك في الدين من قرض ولو اختلفا بلا حلا وكذا من قرض وبيع ودين البيع اكثر ولا يذهب كراين شاس ولا بان الحجاب ولا بان عرفة ولا غيرهم الضابط الا في اختلاف الصفة بخلاف صريح التوضيح وت (الرابع) ابن بشير ان اخلف الدينان جنسا كمرض في ذمة وعين في ذمة اخرى او عرض وطعام او عين وطعام جازئ المقاصة على الاطلاق حلا لان اتفاق اجلهما واختلف الماني بشكل عليه الطعام من بيع اذ فيه

قبل قبضه والصون بالثلاث امان من بيع او من قرض او منهما فلهذا تسع ضرب في اوال الاجل الثلاث بسبع وعشرين (لغاسم) قسم المصنف الدين الى ثلاثة اقسام عين وطعام وعرض وكل منها من بيع او من قرض أو واحد هما من بيع والاخر من قرض فلهذا تسع وفي كل منها امان يتقاني النوع والصفة والقدر واما ان يختلفا في واحد منهما فلهذا

قرض او منهما) اي احدهما من بيع والاخر من قرض (قوله احوال الاجل الثلاث) اي حلهما واتفاقهما باجلا واختلافهما باجلا (قوله منها) اي الثلاثة (قوله منها) اي الثلاثة (قوله منها) اي النوع والصفة والقدر

واختلافهما اجلا (قوله منها) أى الثلاثة (قوله منها) أى الثلاثة (قوله منها) أى النوع والصفة والقدر

(قوله لها) أي الست والثلاثين (قوله وتلقها) أي المائة والثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله تعد) بضم ففتح فسكون (قوله صفة) عطف على جسر أو محذوفة (قوله فلتعقني) أي تلبس (قوله إذا) منون (قوله تضم) بضم ففتح فسكون (قوله نؤم) بضم التثنية وفتح الهاء وسكون الميم أي تضمد (قوله حلا) بفتح الحاء المهملة واللام مثقلا (قوله أولا) بسكون الواو (قوله حق) أي غلبة وماتة (قوله فلتنظر) بضم التاء وسكون النون وفتح الظاء (قوله بابه) بفتح الباء (قوله حقيقة) بضم الحاء (قوله مضافا فلا يتوان) أي (قوله الرهن) بفتح الراء وسكون الهاء ٥٦ أي حقيقته (قوله رهن) أي مسمى بالقرض (قوله يقال) أي قولاً غير مباشر (قوله أرى في تسع وست وثلاثين وفي كل منها إجمالا) أي وفي كل واحد من إجماله إجمالا والآخر مؤجل لهذه مائة وغاية وتلقها الشيخ محمد بن إدريس قال

دين القاصة لعين يتقسم • ولطعام ولعرض قد علم
وكلها من بيع أو قرض وريد • أو من كل ما فدى تسع تعد
في كلها يحصل الاتفاق في • جنس وقد رصفة فلتعقني
أو وكلها عتقت فهي إذا • أربع حالات في تسع فاعلم
يخرج ست مع ثلاثين تضم • تضرب في أسوال آيات نؤم
حلا مضافا أو أحدا ولا مضافا • جعلها حق كاتسل اسمها
تكميل تقييد ابن غازي اختصرا • أحكامها في جدول فليتنظرا
• (باب في بيان حقيقة وإحكام الرهن)

(الرهن) لغة القزوم والحبس وكل ملزوم فهو رهن يقال هذا رهن لك أي محبوس لك قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والرهن دافع الرهن والمرهين بكسر الهمزة فإيشه وفتحها التي المرهون وقد يطلق على أخذه فلو ضح الرهن عنه ودعى الرهن لأنه مطلوب وما شؤ منه الرهن وجع الرهن رهان ورهان ورهن بضم الراء والهاء ابن بونصر الرهن والزمان عريان لكن الرهن بضم في جمع الرهن أكثر والرهان في التليل أكثر وقيل جمع الرهن رهان وجمع رهان ورهن بالضم فهو جمع الجميع يقال رهنته وارهنته وادرتته حكاه السمين وشراييلق مصدرا بمعنى العقد واسم للشيء المرهون وعرفه المصنف بالمعنى الأول فقال الرهن (بذل) بفتح الموحدة وسكون الذا لالمجة أي إعطاء مجلس مثل الرهن وغيره وهو مضاف (المن) أي شخص مضافه مصدر فاعله (البيع) أقيده لأخراج بذل من لا يصح بيعه لعدم تميزه ومفعول البذل (ما) أي شيئا (باع) أخرج به بذل من (البيع) مالا يصح بيعه كتمر وشترير وميتة وكلب ولما خرج بقره مالا يصح بذل ماله قرر وكان رهنه ماله عطفه على ما يصح لأدخاله فقال (أو) بذل من (البيع) (غررا) أي شافيه غرر غرير شديد كالبقر وشار لأن المالك دفع ماله غررا أو يعالجل بل لا فرق فيه بيني بخازنوقته فيه بما فيه غرر لأنه من في بالله خير من لاثي ثمان أشد كل من لا يجوز زلي العروف وسنن للمصنف إذا لم يشترط رهنه في البيع أو القرض بل (ولو اشترط) بفتح القاف (رهن القرض) في العقد أي البيع

تسعة الملزوم رهنًا (قوله أي محبوسة) فحسب على معنى مقسولة (قوله ويقتضها) أي الهاء (قوله يطلق) أي المرهين بفتح الهاء (قوله على أخذه) بدل الهاء وكسر الخاء الملهية أي الرهن (قوله وعلى الرهن) عطف على أخذ (قوله لأنه) أي الرهن (قوله مطلوب) أي الرهن (قوله رهان) بكسر الراء (قوله بضم الراء والهاء) وأجمع رهن ورهن (قوله الرهن) بضم الراء والهاء (قوله الرهان) بكسر الراء (قوله لكن الرهن) استدلال على قوله الرهن بضم الخ لرفع إيهامه أنه مستويان (قوله بضم الراء والهاء) (قوله في جمع صله أكثر) (قوله في التليل) صله أكثر (قوله بجمع الرهن) بفتح فسكون (قوله رهان) بالكسر (قوله بالضم) أي الرأوا الهاء (قوله فهو) أي رهن بالضم (قوله وشرا) عطف على لغة (قوله عرفه) بفتح مثقلا (قوله الأول) أي العقد (قوله هو)

أي بذل (قوله أي شخص) لمن ذكره وتحتل أنها اسم موصول مفعلة وذو ف أي الشخص الذي (قوله ليعينه) على البيع أو القرض (قوله لأخراج) علم مضاف لمن ذكره وتحتل أنها اسم موصول مفعلة وذو ف أي الشخص الذي (قوله بابه) أي ما يصح (قوله وكان رهنه) أي ماله غررا لمحال (قوله عطفه) أي ماله غرر (قوله لأدخاله) أي بذل ماله غرر في المجد (قوله لأن المالك الخ) علم جواز رهنه بقره (قوله لاجل) بفتح الجيم (قوله فيه) أي المال المدفوع لاجل (قوله لأنه) أي ماله غرر (قوله إذا لم يشترط رهنه) أي ماله غرر

(قوله فليأشبهه) يضم ثم كسر أي شرط ومن الفرو والعقد (قوله وهو) أي جواز أرضه من الفرز في عقد البيع (قوله فليأشبهه) أي الدية (قوله إن اشتراطه) أي من الفرز (قوله فيه) أي العقد (قوله يشبهه) أي العقد (قوله وهو) أي الترانساريان (قوله وهو) أي حصة جواز أرضه من الفرز (قوله لأشبهه) أي حصة كراخ (قوله الرحمن) معقول تعريف الخائف لخاصة (قوله قريب) تعريف (قوله واعتدته) أي تعريف ابن الماحب (قوله بأنه) أي تعريف ابن الماحب (قوله لأنه) أي

٨ من ث خاله اى فى تعريف الرهن (قوله من الثاوى) اى المرحون (قوله لو ادى) التقرير فى تعريف ائتناس واين الحاجب عنه سد ادى الرهن (قوله عند) جنس (قوله لازم) فصل خرج المقنغر اللازم كالتراض ولعل (قوله لا يقتل الملك) فصل خرج السبوح والهيبة ونحوهما (قوله قد يه التوق) فصل خرج الاعا والاختدام والايابة (قوله بعد) قوله اى الوانوى صلته عرفه (قوله شيخنا) اى اى معرفة (قوله من الرهن) سان ما (قوله العقد) شيان

(قوله ومثل ثمنان) مثقالا (قوله لهجور) صله لى (قوله لهجور) الخ على لهجور (قوله من اب الخ) بيان لى (قوله له) اى الولى
(قوله يتدانى) اى الولى (قوله لهجور) صله يتدانى (قوله لتفتته) اى لهجور صله يتدانى (قوله يتناعه) اى الوصى (قوله له)
اى اليتيم (قوله من كونه) الخ بيان ما (قوله اسلفه) اى الولى اليتيم (قوله ثم قال) اى فى المدونة (قوله عليه) اى الاب (قوله)
ليستندة) اى الاب الدين (قوله لاسرازه) ٥٨ اى المكتاب الخ صله يجوز رهنه بلا اذن سيده (قوله وقيدته) اى

والله اعلم ومثل له البيع فقال (كولى) لهجور عليه لصرفه او جنون من ابا او وصى
او مقدم فله رهن متاع لهجور وفيما يتدانى به لهجور ولتفتته او كونه قال فى المدونة للوصى ان
يهرن من مال اليتيم رهنها فبما يتناعه لمن كسوة وطعام وليس للوصى ان يأخذ رهن اليتيم
بما اسلفه رهنها ثم قال واذا رهن الاب من متاع ابنه الصغير دين عليه ليستندة لواله فلا يجوز
الرهن لانه لا يجوز له اخذ مال ولده من غير حاجة اليه (و) كرقق (مكتاب) يضم الميم وفتح
الفوقية اى معتنق يشقهها على ادا اعماله ووجد فله ان يهرن بعض ماله دين عليه لاسرازه
نفسه وماله بالكاتب وقيدته فى المدونة باصا به وجه الرهن (و) كرقق (ما دون) له فى التجارة قوان
له اذن لهما سيدهما فى الرهن لان الاذن فى التجارة قان فى توابعها ومنها الرهن ولا يجوز
ضمها لما الاذنه لانه تبرع لم يؤذن له مانعه (و) مثل لما يصغر رهنه فقال كرقق (ابن وكاتبه) اى
مال مؤجل على الرقيق فى قنطرة عتقه باذنه فنجوز لسيده الا يتبرع رهنه ولبيد المكتاب رهن كاتبه
فى دين عليه (واستوفى) المرتين دينه (منها) اى الكتابة اذا حل اهلها واداه المكتاب (او)
من عن (وقيدته) اى المكتاب (ان يهرن) المكتاب عن ادا الكتابة كلها وبعضها من الخماجب
ورهن الابن والبيعير الشاردان قبض قبل موت صاحبه وقيدته قال فى التوضيح اى يجوز
رهن الابن والبيعير الشارد وقوله ان قبض قبل موت رهنه وفلسه ليس بظاهر لان رهن
الابن والشارد صحيح وان لم يقبض قبل موت صاحبه ما لم قبضه ما قبل موت صاحبه ما شرط
اختصاص المرتين بهما فمن باقى غرامه الرهن الخط واظهارها قال ابن الخماجب لان الرهن
يطل بالوثق والقيل قبل قبضه وقد نقله ابن عرفة عن السقلى عن ابن الموارث كذلك وفى
التواذر والمعرف وعن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا ترهن الاجنة وقال احمد بن ميسر رهن
كالا بن والشارد ويصغر رهنه باقبضها ٥١ وسيفتصر المصنف على الاول (وخدمة) رقيق
(مدير) يضم الميم وفتح الهمزة والموحدة اى معلق عتقه على موت مالكة فلا رهنه فى دين عليه
ويستوفى المرتين دينه منها (وان) مات السيد قبيل استيفاء الدين من خدمة المدير وقد
(رق) يضم الزا وشدة القاف المدير كله لاستغراقه الدين او (جز) من المدير للدين اى بطل تدبيره
ووجه الرقبة (د) يستوفى الدين (منه) اى المسترق سواء كان الكل او الجز (لا) يجوز رهن
(رقبته) اى المدير على ان يتابع للدين فى حياة سيده فى دين متاخر عن التدبير فان وقع هذا
(فهل) يصح الرهن (و) (نقل) الرهن (نقله) اى المدير ويستوفى الدين منه ما على ما تقدم
اولا يصح ولا ينقل نعلمته فى الجواب (قولان) فان رهن على انه لا يساع الا بعد موت سيده اوفى
حياته فى دين سابق على تدبيره صح كذا قرره الشارح وتقرر له الموافق انه رهن رقبته

جواز رهن المكتاب (قوله)
وان باذن لهما سيدهما
فى الرهن بمباغة فى جواز
رهن المكتاب والمأذون
(قوله ومنها) اى تابع
التجارة (قوله ولا يجوز
ضمها) اى المكتاب
والمأذون (قوله الاذنه)
اى السيد (قوله لانه) اى
الضمان تبرع (قوله لهما)
اى المكتاب والمأذون
(قوله له) اى التبرع (قوله
ومثل) ثمنان مثقالا (قوله
بذاته) صله عتق (قوله
عليه) اى السيد (قوله
واذا) اى الكتابة عتق
على حل اهلها (قوله ان
قبض) يضم فكسر اى
الرهن (قوله له) اى بطلان
الرهن بموت الراهن او نكاحه
قبيل قبضه (قوله له) اى
الثان (قوله ترهن) يضم
التاء وفتح الهاء (قوله على
الاول) اى عدم صحته رهن
الاجنة (قوله له) اى مالك
المدير (قوله رهنها) اى خدمة
المدير (قوله عليه) اى
المالك (قوله منها) اى خدمة

المدير (قوله الدين فاعل) استغراقه المضاف لثقله ضمير المدير (قوله للدين) عله ورق (قوله المسترق) يشق الراى (قوله سواء) على
كان (اى المسترق (قوله فى حياة) صله يتابع (قوله فى دين) صله يتابع اى بسببه (قوله هذا) اى رهن رقبته المدير على بيعها فى حياة
سيده بين متاخر عن تدبيره (قوله فان رهن) يضم فكسر اى المدير (قوله بعد موت سيده) اى دين سابق تدبيره او متاخر عنه
(قوله لانه) اى السيد (قوله رهن رقبته) اى المدير

(قوله على أنه) أي المدير (قوله فن) يكسر القاف ويشد التون أي خالص الرقية (قوله فال) أي المواق (قوله واما الورع) أي السيد (قوله رقبته) أي المدير (قوله انه) أي كلام النعمي (قوله والخمى) صلة نسب (قوله سوامر) أي السيد (قوله منها) أي خدمة المدير (قوله وورع) أي السيد (قوله جعها) ٥٩ أي خدمة المدير (قوله جاز) أي رهنها (قوله وبعده) أي

على انه حق فحينئذ مدبر اهل بقعة نقل خدمته قولان قال والموهرن وقتبه على انه مدبر رفاع
الحسنة في الدين المتأخر فالمرن باطل ولا ينتقل الخدمة بقعة افلا نقول خذل فلو مدنه بعد انقلهر
مدبراً فقول ينتقل الخ لئلا على ما ذكرنا قال في ثم بعد حين الملت على كلام النسي فاذا هو
موافق انقلهر كلام خذلور واذا كان هو الذي اختصر مشكل ٨١ والشمى مع المازر بنسب
المصنف المستله في التوضيح الخط بجوز رهن خدمة المدبر سواء رهن منها مقومة معلومة
بجوز ريعها او رهن جميعها فان رهن منها مقومة معلومة جاز في عقد البيع وبعده وان رهن
جميعها بعد البيع جاز واختلف فيه اذ رهنه في عقده على الخلاف في رهن الغرر في عقد
البيع والمنه وجوز رهنه في الرقبة على وجهين الاول ان رهنه وقتبه على انه ان مات
المرن والامال بيع المدبر فان كان هذا الشرط في اصل العقد رعى على الخلاف في رهن
الغرر اذ لا يدري متى يموت السيد وان كان بعده جاز اتفاقا والثاني رهن وقتبه على بيعها
قبل موت السيد فهذا لا يجوز واليه اشار بقوله وهل ينتقل خدمته وشبهه في القولين
فقال (كلهور حبس) بضم الحاء الملهمة والموحدة أى وقتل (دار) رهنه على انها ملوكة
فثبت تحميمها على رايها فاقبل رطل رهنها ولا ينتقل الرهن الى منفعتها وقبل يصح رهنها
وينتقل اليها بل جاز ريعها ورهنها فلا يسل رهنها باطلان رهن الدار وسكانها في موضعها فان
ثبت تحميمها على غير رايها فلا ينتقل الرهن لثمنها الا ذلوق الراهن فيها وعطاف على آت
فقال (و) كرهن (ما) أى غرراً وزرع وجدو (لم يد) بفتح التحيه وسكون الموحدة أى يظهر
(صلاحه) فيجوز على المشهور من جواز الغرر في الرهن واما غير الموجود منه فلا يجوز
رهنه كالخمين هذا ظاهر المصنف والمؤدفة ابن عرفة في صلها قبل جواز اهل العلم رهنه غلة الدار
والغلام وغرة النخل التي لم يد صلاحها ولا يجوز وارهن الاجنة المازر رهن غرة لم يخلق كرهن
الجنين قلت ظاهر الروايات خلاف ذلك ابن المرحل اتفق ابن القاسم وابن الماجشون على
ارتها ان الغرة التي لم تظهر واختلاف في ارتها انما في البطن فاجاز ابن الماجشون كالغرة ومنعه
ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر يجوز اذ رغر الفل بالمرن وان لم يظهر وقدا جازوا
ارتها من سنين وهو لم يظهر في غير الاولى (و) اذ ارهن ما لم يد صلاحه ثمن رايها ونفس قبل
يد صلاحه (انتقل) بضم التاء وكسر الظاء المجعدة بدو صلاحه (ليباع) بضم اللام بعد
يدو صلاحه ثم ان كان الراهن مال غير الرهن قضى الذين منه لتعلقه بخدمته وان كان عليه دين
لغير مرتبه (خاص) يشد الصاد الملهمة أى قاسم (مرتبه) الى ما لم يد صلاحه غراما رهنه
في ذلك المال بجميع دينه مع ديونهم في الموت والنفاس الراهن (فاذا ملحت) الثروة المروونة
اى بدو صلاحها و جاز بيعها (بعت) بكسر الموحدة لتوفية دين الرهنين (فان وقفي) بفتح الواو
والقاسم شدتها بجميعه (رد) المرتين جميع (ما أخذ) بمحاسبة الغرامة في مال الراهن

(قوله فيه) أي ما رده المرتين (قوله بعد أخذه الخ) صلة بن (قوله في إخضه) أي المرتين (قوله مما أخذه) أي المرتين بيان ما (قوله الأولى) يضم الهمز (قوله مثلاً) بفتح مثنوا أي أمثل مثلاً (قوله ومال مدتهم الخ) (قوله فيه) أي مال مدتهم (قوله فيها) أي أنيسين (قوله لصاحبه) صلة رد (قوله وان يسع) أي الرهن (قوله عليها) أي الثلاثين (قوله على يمين) صلة الوصين (قوله شيئاً) مفعول ومن المتقدر ٦٠ (قوله من ماله) أي القيم (قوله عليه) أي القيم (قوله منهما) أي الوصين (قوله

ولو قال) أي المصنف (قوله بأن الكافي) أي الداخلية على أحد (قوله على المضاف إليه) أي وصيين (قوله وهذه) أي إدخال الكافي على المضاف وإرادة دخولها على المضاف وأنته لتأنيث خبره (قوله من منع يسه) أي الكلب بيان المشهور (قوله في عقد يسع) صلة زمن المتقدر (قوله بعد) أي عقد البيع (قوله كقصد قرض) تشبيه في الجواز (قوله أصل) أي عقد (قوله فيه) أي عقد البيع (قوله والأولى) أي وان لم يسلم (قوله فهو) أي الآن فتخل الخ (قوله على تراعى على مسلم ولا ترقى) (قوله حكيمين) مقتدون (قوله تراعى على مسلم وترقى) (قوله أي صب المرتين) (قوله الصبي الخ) (قوله فاعله وقاعه المبتر) (قوله الجواز) (قوله بعد) يضم فكسر (قوله ليرفع) أي حكم المالكي عليه يصحك حاكم (قوله خلاه) أي المالك بعد ما أراقها وقتلها (قوله وبأن) أي المرتين

وتخصص فيه الغرماء في ديونهم (والأولى) أي وان لم يوف عنهم الجميع مع دين المرتين (قدر) يضم فكسر مثقال المرتين (مخاضاً) يضم الميم وشدة الصاد الموحدة للغرماء في مال المقتل (بما بقي) لمن دينه بعد أخذه من القرض فخصه بهذه الخاصة مما أخذها الخاصة الأولى ببقاء نفسه وما زاد على ما خصه بالثانية مما أخذها الأولى برده لباقي الغرماء يتخصصون فيه بوقاي ديونهم كإل حدث للمقتل مثلاً الغرماء مثلاً لكل منهم مائة وارثن واحد منهم ما يبدى صلاحه ومال مدتهم مائة وخمسون تخصصوا فيه فأخذ كل منهم خمسين فإذا ابدى صلاح الرهن وسيع جماعة اختص بالمرتين وردا لخمسين التي أخذها الخاصة الثانية تبيين أنه لاحق له فيها صاحبها لكل منهم خمسة وعشرون وان يسع بخصم المختص المرتين بهم وقد رويها صاحبها بخصم خمسين فخصه ثلاثون وزيد ما أخذها الخاصة الأولى على ما عشرين يزيد صاحبها لكل منهم عشرة وذكر بعض مفهومين له البيع فقال (لا) يصح ومن (كأحد الوصين) على يمين شيأ من ماله في دين عليه دون إذن الوصي الآخر قاله في المدونة لم يكن لك واحد منهما مطلق التصرف ولو قال أحد كالوصين لتشمل كل من توقف قصره على إذن غيره كالناظرين والوكيلين وأجيب بأن الكافي داخل في الحقيقة على المضاف الموهبة غلته وذكر بعض بخترياً ببيع فقال (و) لا يصح ومن (بلدعية) اتفاقاً أن لا يبيع وعلى الشهور أن يبيع ولا يجلد أخصيه ولا يبيع على المشهور ومن منع يسه (و) لا يصح ومن (يختين) القوة غره في عقد يسع ويجوز بعده كعقد قرض قاله القسبي ودخل بالكافي حكم في يجر وطرف في هواً وأولاً في يجر ووصف ابن رشد ما أثارته ما في بطون الأناث فلا يجوز على ما في المدونة وأجاز ما أجده من تفسير وهذا الاختلاف إذا كان الارتباط في أصل البيع وأما بعده فلا اختلاف في جوازته ونقل ابن عرفة عن النعمي أنه يجوز رهن الجنين في عقد القرض وبعد عقد البيع واختلف في جواز فيه (و) لا يصح ومن (خبر) عند مسلم أو ذى أن كان الراهن مسلياً بل (وان) كانت (لذي) ورهن عند مسلم ويحتل أن التقدير من مسلم أو ذى أن كان المرتين مسلياً بل وان ذهبت لذي من مسلم فإن رهنها ذى عند ذى فلا يترض لهما إلا أن يرفعا البنا را ضين بحكمنا تراعى أن كانت مسلم أو ذى مسلم والأردت له في كل حال (الآن فتخل) بفتحات متقلداً في تصدير الخ خلافاً تراعى أن كانت مسلم ولا ترد أن كانت لذي ويخص به المرتين فهو امتنانه من حكيمين مقتدين (وان) رهن من مسلم صبي عند مسلم أو ذى و (تخصر) بفتحات متقلداً أي صاراً لصبر خبر (أراقها) أي صب المرتين الصبي الذي صار خبراً على الأرض (و) يحكم (ما) حكم مالكاً أن وجد في البلد ما يحكم به بعد أراقها وتخليها ليرفع خلافه ويأمن حكمه عليه بقيتها وأراقها بالاحكام لا منه من التغيريم وكسر ما تأم التناز وشتى الجلد وغسل مشبه بالأولى أراقها خبراً التي رهنها مسلم بماء أيضاً وكان

قوله لو قال) أي المصنف (قوله بأن الكافي) أي الداخلية على أحد (قوله على المضاف إليه) أي وصيين (قوله وهذه) أي إدخال الكافي على المضاف وإرادة دخولها على المضاف وأنته لتأنيث خبره (قوله من منع يسه) أي الكلب بيان المشهور (قوله في عقد يسع) صلة زمن المتقدر (قوله بعد) أي عقد البيع (قوله كقصد قرض) تشبيه في الجواز (قوله أصل) أي عقد (قوله فيه) أي عقد البيع (قوله والأولى) أي وان لم يسلم (قوله فهو) أي الآن فتخل الخ (قوله على تراعى على مسلم ولا ترقى) (قوله حكيمين) مقتدون (قوله تراعى على مسلم وترقى) (قوله أي صب المرتين) (قوله الصبي الخ) (قوله فاعله وقاعه المبتر) (قوله الجواز) (قوله بعد) يضم فكسر (قوله ليرفع) أي حكم المالكي عليه يصحك حاكم (قوله خلاه) أي المالك بعد ما أراقها وقتلها (قوله وبأن) أي المرتين

(قوله بسكه) أي الخالدة (قوله عليه) أي المرتين (قوله بقيتها) أي التمر (قوله والأولى) أي وان لم يوجد البلد من يحكم بقتيلها (قوله أراقها) أي المرتين التمر (قوله لا منه) أي المرتين (قوله ولم) يضم (الذين) قوله منه) أي كلام المصنف (قوله بالأولى) بفتح الهمزة صلة علم (قوله وعندهم) أي العلم به

(قوله فلا تراق) أي الخمر (قوله وورد) بضم فتح الخمر (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر (قوله في المدونة) مشهور مقدم (قوله ليراق الخ) على خلافه (قوله أمره) أي الامام (قوله برهن) بضم الباء (قوله في كله) أي الجزاء (قوله أي قبض) بضم فسكون الخ فتنصير القمل وثابت فاعله (قوله لدن) بضم فسكون (قوله برهن) بضم ثم فتح (قوله يكتفي) بضم الياء وضع الفاء (قوله لما) أي القولين (قوله أنه) أي الشائ (قوله ينزل) بضم فتح منتقلا (قوله منزلته) أي الراهن في حوزا الرهن والتصرف فيه بنحو الكراء (قوله لم) أي أحد (قوله كلامه) أي المصنف (قوله أنه) أي الشائ (قوله وليس) أي الحكم (قوله كذلك) أي الذي اقتضاه كلام المصنف (قوله فلا قال) أي المصنف (قوله لمسكه) أي الراهن (قوله به) أي الرهن (قوله رهنه) أي الجزء الذي له (قوله بحصته) أي شريك الراهن (قوله وقول) عطف على المشهور (قوله استأذنه) أي الشريك (قوله فيه) ٦١ أي الرهن (قوله في التوضيح) خير مقدم (قوله يستأذنه) أي

القياس اراقها بغيرها ثم كان رهن العصري عديم لم يتغير فلا تراق وتدل على قاطبة ابن عباس والخمى وغيرهما ويحق الدين بلا رهن الا ان يسلم الذي فتراق وهل يصح كما هو يبيح الدين بلا رهن أيضا لا في المدونة من الرهن عصر اقصا رعا فله رهنه الى الامام لم يراق بغيره كالوصي يجهل خبر في التركة ٨١ (وصح) أن رهن يبر (مشاع) بضم الميم أي شائع في كله كتنصيف (وحيز) بكسر الحاء المهملة أي قبض من الراهن الجزء المشاع (وب) حوزا (جميعه) أي الكل الذي رهن بجزء المشاع (ان يبق فيه) أي الجميع أي ان كان باقية الذي لم يره (الراهن) وسواء كان المشاع من عرض أو حيوان أو عقار على المشهور فاعله في التوضيح وفي الموازي يكتفي في العقار بجزء البعض ابن عبيد السلام القولان منسوبان للمدونة وليس عندي سان لهما والظاهر انه لا فرق بين العقار وغيره ومفهوم الشرط الاكتفاء بحوزا الجزاء ان كان الباقي لغير الراهن وينزل المرتين منزلة وهو كذلك د كلامه يقتضي انه اذا كان الراهن النصف وربع الربع فلا بد من حوزا لجميع اصدق عليه قوله ان يبق فيه للراهن وليس كذلك اذ يكتفي حوزا نصف الراهن فلا قال وحيزا لمسكه اسلم من هذا الايام (و) عن ليس شائع في عرض وحيوان أو عقار أو أراض رهنه كله أو بعضه فله رهنه (والاستأذن) الراهن (شريك) في رهنه أي لا يشترط استأذنه لتصرف الشريك مع المرتين وعدم تعاقب الرهن بحصته هذا هو المشهور وقول ابن القاسم ثم يتبدل استأذنه فيه في التوضيح يقتضي ان يستأذنه على قول ابن القاسم ابن عرفة وروى المشاع فيما بانه لغير الراهن رهنيا أو منقسمه لا يقتصر لادن شريكه وان كان غيره ففي كونه كذلك ووقفه عليه قول ابن القاسم وأشبه قائلان رهنه بغيره من يسه فليجوز ثم قال وصور بالباقي قول ابن القاسم لا يقتصر لادن الشريك لان ذلك لا يمنع من بيع خطه أو دعائه لجميعه فان بيع بغيره من الدين كان الفتن وهذا وان بيع بغيره من الدين به ان لم يأت برهن مثله (وله) أي الشريك الذي لم يره نصيبه (ان يقسم) المشتري الذي يقبلها بخصر فشرى بركه الراهن والرهن في حوزة مرتبه (و) لادن (يسمع) مناه (ويسلم) المشتري ما بعه ولا يمنع من شريكه مناه من ذلك اذ لم يتعلق الرهن بحصته فاعله في التوضيح وقال الشارح يسلمها فباعتها ونسبها

لان ذلك أي رهن نصيب الراهن (قوله لا يمنع) أي شريك الراهن (قوله من بيع خطه) أي وصدان لم يقص عنه أو لم يرد مشروط بغيره يسه على بيع خطه مع (قوله أو دعائه) أي الشريك عطف على بيع (قوله ليس جميعه) أي المشتري ان يقص عن خطه الشريك اذا بيع وحدود وفوق شروط جبره بغيره على بيع خطه مع (قوله فان بيع) أي جميعه (قوله كان الفتن) أي نصيب الراهن منه (قوله قضى) بضم فسكون (قوله به) أي الفتن (قوله ان ليات) أي الراهن (قوله لسه) أي الرهن الذي بيع في بيعه وضمانه (قوله بغيرها) أي القسمة (قوله بغيره) صله يقسم (قوله والرهن في حوزة مرتبه) حال (قوله ليس) بضم فتح فكسر منتقلا (قوله ولا يمنع) أي الشريك الذي لم يره خطه (قوله من ذلك) أي البيع والتسليم (قوله يسلمها) أي الشريك غير الراهن حصته (قوله فباعتها) أي من عن مثلها أو أقل منه أو أكثر ومهر وأرض جنازة أو هبة أو صدقة أو غيرها

(قوله في المدونة) خبر مشتم (قوله مما يقسم) أي بعض قابل التسعة (قوله من طعام وشجر) بيان ما (قوله قرهن) أي أحد الشر يكفي (قوله ذلك) أي الرهن (قوله شريكه) أي الراهن (قوله فاقمه) أي شريك الزاين (قوله فيه) أي مارهن بعضه وهو يقبل التسعة (قوله والرهن كاهو يمد المرتين) حال (قوله لا يخرجه) أي الراهن الرهن (قوله من يده) أي مرتبه (قوله له) أي الراهن (قوله الوجهين) أي قسمة الراهن وقسمة المقام بضم الميم (قوله يطبع) بضم الباء (قوله من مشترك الخ) بيان جزئه (قوله يئنه) أي الزاين (قوله وهو) أي غيره ٦٢ (قوله فلا يئنه) أي الراهن (قوله لمنه) أي استخبار جزئ شريكه (قوله ولكن لا يتولى)

للمدونة وكلاهما صحيح قاله تمت في المدونة أن كان الرهن مما يقسم من طعام وشجر فمرهن حصته منه بآن ذلك إذا حازه المرتين فان شامئ بكة البيع فاقمه فيه الراهن والرهن كاهو يمد المرتين لا يخرجه من يده فان غاب الراهن أقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصته الراهن في الوجهين وهما ويطبع على كل مالا يعرف بعينه (وله) أي راهن جزئه المشاع من مشترك يئنه وبين غيره (استخبار جزئه) أي الراهن وهو شريك الذي لم يره حصته فلا يئنه منه ومن جزئه ولكن لا يتولى قبض ريعه (و يقبضه) أي الجزء المستأجر ويستقله (المرتين له) أي الراهن القضي او يقامه الرقبة أو المتفعة لا لا يتولى يده في رهنه فيطل حوزة وصورة قسم المتفعة أن يكون بين شخصين كذكي دارين على الشروع ورهن أحدهما حظه منهما ثم استأجر حظ شريكه منهم ما واقتسم الراهن والمرتين الغلة يجعل غلة إحدى الدارين الراهن وغلة الأخرى للمرتين فلراهن حينئذ يصار له ادراة حصته بالقسمة وقبض اجرتها (ولو) رهن أحد الشر يكفي حصته من المشترك عند أجنبي و (أمتا) بفخات منقلا أي جعل الراهن والمرتين (شريكاً) للراهن امتناعاً على الرهن وشأنه (فهرن) الشريك الامين (حصته للمرتين) الاول اغيره و (أمتا) أي الراهن الثاني الامين على الرهن الاول ومرتته أي جعل (الراهن الاول) امتناعاً على الرهن الثاني (يطل حوزهما) أي الرهنين أو الزاينين لولا نيل كل راهن على رهنه يجوز له من الآخر الشائع ومفهوم قوله حوزهما عدم بطلان أصل الرهن بذلك وهو كذلك فان قام كل من المرتين بطلب حوز رهنه قبل حصول مانع لاهنه قضى له ما به اغاده الموضع وغيره ومفهوم أمنا الراهن الاول انها لو أمتا جنباً او المرتين بطل حوز رهن الثاني فقط لولا نيله على رهنه يجوز رهن الاول حكاة في التوضيح عن محمد والشارح عن أبي محمد وعطاف على مشاع فقال (و) صرح رهن الشيء أو الشخص (المستأجر) بفتح الميم على الاول وكسر هاء على الثاني وعلى الاول فالمراد رهنه مستأجر قبل انقضاء مدة اجارته (و) صرح رهن الحائط أو الشخص (المساق) بفتح القاف فيما وعلى الاول فالمراد رهنه عند عمله قبل تمام مدته ليدل (وحوزهما) أي المستأجر بالكسرة في الصورة الاولى والعاقل في الصورة الثانية بعقد الاجارة والمساقاة (الاول) أي السابق على عقد الرهن (كأن) في حوز الرهن على الاصح عند ابن الحاجب وهو مذهب ابن القاسم في المجموعة وأشعر قوله الاول بأنه رهنه عندهما الخط هذا إذا كان المستأجر والمساق هو المرتين فان رهنه عند غيره ما جعل مهمماً امتناعاً

أي الزاين (قوله ريعه) أي الجزء الذي استأجره الراهن (قوله المستأجر) بفتح الميم (قوله أو يقامه) أي زاين المرتين (قوله الرقبة) أي في القات المشترك فصيب الراهن يبقى رهنه محوزاً للمرتين وقبض شريكه يولاه الراهن يتبع به أو يستقله (قوله والمتفعة) أي في متفعة الرهن (قوله لا يتجوز ليه) أي الزاين الخ عليه يقبضه المرتين (قوله شريكه) اسم يكون (قوله ورهن أحدهما) أي الشخصين (قوله منهما) أي الدارين (قوله ثم استأجر) أي الراهن (قوله يجعل غلة) إحدى الدارين الخ تصوير لقسمة المتفعة (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لهما) أي المرتين (قوله به) أي الحوز (قوله يئنه) أي الثاني (قوله الاول) أي تقدير الموصوف الشيء (قوله الثاني) أي تقدير الشخص (قوله رهنه) أي الثاني المستأجر

(قوله وعلى الاول) أي وأما على الثاني فالمراد رهنه عند غيره وتركه لوضوحه (قوله فيما) أي تقدير الموصوف او الحائط تقدير الشخص (قوله وعلى الاول) أي تقدير الحائط (قوله رهنه) أي الحائط (قوله عاملة) أي الحائط (قوله بعقد) صله حوز (قوله وهو) أي الاكتفاء بصورهما الاول (قوله بانه) أي الشان (قوله رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله عندهما) أي المستأجر والعاقل (قوله هذا) أي الاكتفاء بالجزء الاول (قوله المستأجر) بكسر الميم (قوله والمساق) بكسر القاف (قوله فان رهنه) أي المستأجر والمساق (قوله غيرهما) أي المستأجر والعاقل (قوله جعل) أي المرتين (قوله معهم) أي المستأجر والباق

(قوله أو يجعله) أي المستأجر والمساقي (قوله ولا يكتفي) بضم الهمزة فتح القاء (قوله يجوزهما) أي المستأجر والمساقي (قوله لانه) أي حوزهما الأول (قوله لا تقسما) أي لا للمرتين (قوله ثم رهنه) أي الحائط (قوله من غيره) أي الزجل المساق (قوله غيره) أي العامل (قوله جعله) أي الحائط المساق الموهون عند غير المساق (قوله وأجيره) أي المساق (قوله يطل) بضم فسكون فكسر (قوله حوز) أي المرتين (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله لم يره) صلة حوز (قوله يكونه) أي الرهن (قوله تقرر) (قوله ولقوه) أي كونه يستأجر (قوله هذا) أي لقوه كونه يستأجر (قوله معه) أي مستأجر (قوله لا اختيار) أي العنق (قوله جعل) بضم فسكون أي الرهن (قوله عرف) بضم فسكون تخففا (قوله أن الخلاف) يفتح ٦٣ الهمز شبه ظاهر (قوله فاعده) أي الإشارة برؤاى الخلاف

المذهبي (قوله وليس) أي الامر (قوله كذلك) أي الظاهر من كلام المحقق (قوله انما هو) أي خلاف (قوله في غيرها) أي العين (قوله لا يصح رهنه) أي التلي غير العين بدون طبع عليه (قوله يصح) أي دهن التلي غير العين غير مطبوخ عليه (قوله باثاقهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فيه) أي حصه رهنه (قوله والعين) أي الموهونة (قوله وفي وجوبه) أي طبع العين الموهونة (قوله في مفهوم الشرط) أي وفي منطوقه (قوله لأن الخلاف الخ) علم صواب العبارة الخ (قوله ولا على غيرها) أنه تأنيق المبالغة في غيرها إذا أشهب لم يقل بالطبع عليه لوجوبه ولا نداء (قوله رهنما) أي العين وغيره (قوله في عدم اشتراط طبعهما) سلم

أو يجعله عند أمين ولا يكتفي بجورهما الأول لانه لا تقسما ابن عرفة الجلاب من ساق حائطه من رجل ثم رهنه من غيره فلا بأس به وينبغي للمرتين أن يستخلف مع العامل في الحائط غيره الصقلي عن الموازي من ساق حائطه ثم رهنه فليجعل المرتين مع المساق رجلا أو يجعله يعدل مالاً لرضى اقتضاه في عنده جعله بهذا المساق أو أجيره يطل حوزة ٨١ ثم قال ودهن ما هو مؤجر في تقرر حوزة لم يره بكونه يد من استأجره ولقوه ثالث هذا أن لم يره من المستأجر يجوز لم يره أنه لا يجعل المرتين يد معه الأول العنق من ابن نافع والثاني رواية محمد الثالث لا اختيار ٨١ (و) صح رهن (التلي) بكسر فسكون أي التكيل والموزن والمعدود أن لم يكن عنابل (ولو) كان (عينا) أي ذاتا أو دراهم أن جعل يد أمين بل ولو جعل (يد) أي المرتين (أن طبع) بضم فسكون أي ختم (عليه) أي التلي طبعه كما تمي أنزل عرف الحظ ظاهر قوله ولو عينا أن الخلاف في العين كما هي فاعده وليس كذلك انما هو في غيرها إذا لم يطبع عليه فقال ابن القاسم لا يصح رهنه واشتب يصح وأما العين فلا يصح رهنها الا مطبوخا عليها باثاقها منه طريقا المازوي وابن الحاجب وأما الباي وابن نيس وابن شاس فلم يتقوا عن أشهب إلا أن الطبع في النقد مستحب والحاصل أن التلي غير العين فيه خلاف قال ابن القاسم يجب طبعه وأشهب لا والعين يجب طبعها عند ابن القاسم وفي وجوبه ونديه عند أشهب طريقان فصولا العبارة على طريق المازوي والتلي أن طبع عليه ولو غير عين والمبالغة في مفهوم الشرط لأن اختلاف انما هو في غير العين إذا لم يطبع عليه وأما على طريق الباي فلا تنافي المبالغة في العين ولا على غيرها إذا لفرق بينهما عند أشهب في عدم اشتراط طبعهما والمشهور رهنه مذهب المدونة أن التملك كلها لا تهرن الا مطبوخا عليها ففي رهنه أو لا تهرن الدنانير والدراهم والقلاوس وما لا يعرف بعينه من طعام أو أدام وما يكال أو وزن إلا أن يطبع عليه فيعين المرتين من الانتفاع به ورد مثله أو ما على فلا يطبع عليه حذرا من الانتفاع به كما لا يطبع على سائر العروض لأنه يعرف بعينه ابن نيس أشهب لأحب ارتها أن الدنانير والدراهم الا مطبوخا عليها تسلفا فان لا يطبع عليها فلا يفسد الرهن ولا البيع ويستقبل طبعها أن غير عليها وما يدأمين لا يطبع عليه وما أن ذلك عليه في الطعام والأدام وما لا يعرف بعينه وأن جرت مجرى العين لانه لا يخاف

ولكن بينهما فرق بينه وبين الطبع في العين دون غيرهما فتصح المبالغة عليه بهذا الاعتبار (قوله ان التملك كلها) أي العين وغيرها الخ بيان المشهور ويصدق من (قوله رهنها) أي المدونة (قوله من طعام الخ) بيان ما (قوله ينع) بضم الباء (قوله حذرا) علم طبع المتني (قوله سائر) أي باقي (قوله التهمة) أي لتبها (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم (قوله يستقبل) بضم الباء (قوله الموحدة) (قوله طبعها) أي الدنانير والدراهم (قوله عشر) بضم فسكون أي اطلع (قوله عليها) أي الدنانير والدراهم أي موهونة بلا طبع عليها (قوله ذلك) أي الطبع (قوله وما لا يعرف بعينه) أعظم عاقبه (قوله وأن جرت) أي التملك غير العين الخ حال (قوله لانه) أي الشأن الخ إشارة للفرق بين العين وسائر التملك (قوله فيها) أي العين

(قوله لا تتأني المبالغة) فخذ الشرح ان العلمين متقابلان في الثبات في عدم طبعهما دون غيرهما متأتان المبالغة على غيرهما كما تقدم والله اعلم (قوله اذا الموضع) أي الرهن (قوله به) أي عدم طبع ما يدأمين (قوله لا يقدر) بضم فسكون ففتح (قوله المثل) أي المرحون (قوله مرتهن) أي المثل غير المطبوع (قوله اسوة) أي مساويا في قيمة الرهن بحسب الدين (قوله هذا) أي كون مرتهن المثل غير المطبوع مساويا للقرمان (قوله يبين) بكسر اللام تحت مثقلة (قوله به) أي الرهن (قوله هو) أي الرهن ابرز وفصل لعودته لقرمان (قوله غير المرتهن) صلة رهن (قوله رهن فضله) تنازع فيه على ورضي (قوله فان كان) أي الرهن (قوله غيره) أي المرتهن الاول ٦٤ (قوله وضاه) أي الامين (قوله فهو) أي الفضل (قوله لمعه) أي قدر الدين

من الرهن (قوله ويكون) في غير العين ما يضاف فيها * (تنبيهات الاول) لو قال والمثل ان طبع عليه ولو غير عين لا يشار بخلاف اشبه على طريقة المازري وأما على الطريقة الاخرى فالعين وغيره حاسوا في عدم اشتراط الطبع عند اشبه فلا تتأني المبالغة على احدهما كما تقدم * (الثاني) يحمل الطبع اذا لموضع يدأمين كما تقدم وصرح به ابن الحاجب وغيره * (الثالث) لو احسن المزايا لطبع طبع لا يقدر على فكه واعادته كما كان في الغالب وأما الطبع الذي لا يقدر على فكه اصلا فليس في قدرتها والطبع الذي يقدر على فكه واعادته لعله فلا يكتفى * (الرابع) لو قام غراما الرهن عليه قبل طبع المثل ففي بعض الحواشي يكون مرتهن اسوة القرمان أو الحسن وليس هذا بين لأنه رهن يجوز للمرتهن اوليه (و) ان رهنه ما قيمته مائة في خسين مثلا يصح رهن فضله) أي زائدة الرهن على الدين المرهون هو فيه عند غير المرتهن الاول (ان علم المرتهن الاول ورضي) برهن فضله عند غيره ان كان الرهن يدا الاول فان كان يدا يمينه غير اشترط رضاه دون المرتهن فانه في البيان ان يخلون اذا كان في الرهن فضل على الدين المرهون هو فيه فهو رهن معه ويأثر أن يزيد يدا وتاثر ويكون رهنا به الى أجل الاول ولا يجوز الى أبعد وأقرب منه ولا يجوز رهن فضله من غير بقدر علمه ورضاه على المشهور اه ومعنى فضله زائدة قيمة الرهن على الدين فغيرها عند آخره على الاول يستوفى منه دينه وفضله فغنه يستوفى منها الثاني فيها ان رهنه ثوبا قيمته مائة يدا في خمسين ثم رهنه رهن فضله لغرك لميز الانا ذلك وتكون سائر الثاني فان هلك الثوب يبدل بعد ارتها الثاني فضله ضمنته منه مبلغ ذلك وكنت امينافي الباقي ويرجع المرتهن الثاني بدينه على الراهن لان فضله الرهن يبدل (و) ان تلف الرهن الذي رهنت فضله عند غير المرتهن الاول برضاء وهو يدا الاول (لا يضمنه) أي الفضل المرتهن الاول لانه أمين عليها ويضمن قدر دينه ان كان أحضر الرهن وقت ارتها الثاني أو شهدت منه بسلامته حينه أو لا يضمن جمعه وان جعل الرهن يدا المرتهن الثاني وهلك فلا يضمن الثاني حسنة الاول منه لانه أمين عليها ويضمن الفضل التي رهنت عنده فان رهنت الفضل عند الاول وتلف ضمن جمعه * (تنبيهات) الاولى في التوضيح انما يشترط رضا الاول اذا كان الرهن يده في البيان وأما ان كان يبدل فلا اعتبارا بغيره ودون علم المرتهن * (الثاني) الربوا راجع ارتها

الفاضل عن يديته من الرهن (قوله رهنت) بضم فسكون (قوله برضاء) أي المرتهن الاول (قوله هو) فضله أي الرهن الخصال (قوله ان كان) أي المرتهن (قوله بسلامته) أي الرهن (قوله حسنه) أي اوتها الثاني (قوله والا) أي وان يضره ولم يضمنه يضمنه حسنه (قوله يضمن) أي المرتهن الاول (قوله وان جعل) بضم فسكون (قوله وطائ) أي الرهن (قوله منه) أي الرهن (قوله لانه) أي الثاني (قوله عليها) أي حسنة الاول (قوله ويضمن) أي الثاني (قوله وتلف) أي الرهن (قوله ضمن) أي المرتهن (قوله يجمعه) أي الرهن (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله بطله) أي العدل

(قوله عين) أي ذات (قوله قيمته) أي الرهن (قوله الأول) أي كون الفضلة في العين (قوله الثاني) أي كون الفضلة في القيمة (قوله وقيمته) أي الثوب (قوله يكون) أي الثاني (قوله سائر) أي باقي (قوله سوزن) أي الثاني (قوله يكون) أي الثاني (قوله عنه) أي دين الأول (قوله ناف) أي زاد (قوله من قيمة الرهن) أي ما ٦٥ (قوله فان كانت) أي قيمة الرهن (قوله كفاف) يشبع الكفاي

فضلة الرهن لا يتحقق ان تكون فضلة في عين الرهن أو فضلة في قيمته ومعنى الأول ان يرهن نصف الثوب في عشرة تقبض الميراث جميع الثوب ليم حوزة نصف الميراث ومعنى الثاني ان يرهنه الثوب في خمسة وقيمته عشرة وقاعدة اختلاف الصور بين معرفة ما يصح للميراثين الثاني ويكون أحق به من سائر الغراما اذا ص حوزة في الأول يكون أحق بنصف الثوب من سائر الغراما سواء كان النصف الآخر في يد دين الميراثين الأول أو يقتض عنه وفي الوجه الثاني يكون الميراثين الثاني أحق بما عافى على دين الميراثين الأول من قيمة الرهن فان كانت ككاف دين الأول أو أقل منه فهو أحق بجميع الرهن من الغراما ولا حق فيه للميراثين الثاني ثم لا يتحقق رهن الفضلة من كون رهنه عند الأول أو عند غيره فان رهنه عند الأول فلا يتحقق كون الرهن بيد الأول أو بيد عدل فان كان بيد الأول فلا خلاف في الجواز ان كان الميراث عند الثاني ما زاد من عين الرهن أو وصفته أي ما زاد من قيمته على الدين الأول الأعلى مذهب من يرى أن رهن الغير لا يجوز منع رهن الضقة لأنه غير يكون ولا يكون وان كان يبدل فيغير فيه الخلاف الآتي في الوجه الثاني وأما اذا رهنه من غير الأول فلا يتحقق كونه يبدل أو يبدل الميراثين الأول فان كان يبدل عدل فان رضى بالمحوز الثاني فالذهب على قولين أحدهما جواز رضى الميراثين الأول أو يخطب قاله ابن سريج وهو ظاهر المدونة والثاني لا يجوز الا برضا الأول وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتابه محمد وهو أضعف الأقوال اذ لا فائدة لرضاء وان كان سيد الأول ففي الذهب ثلاثة أقوال كلها خاطئة من المدونة أحدها جواز رضى به الأول أو كرهه وهو ظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب الوصايا الثاني وغيره من كتبها والثاني عدم جواز ولا يكون حوزة حوزة الثاني وان رضى لان حوزة أولاً إنما كان لنفسه وهي رواية ابن الموازع ابن القاسم ويرواها الجلاب أيضاً والثالث التخصيص بين رضى الميراثين الأول بالمحوز الثاني فيجوز وعدمه فلا يجوز وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب الميراث وقيل هذا اختلاف أحوال فالجواز وان لم يررض الأول اذا استوى أهل الدين أو كان الثاني أبعد وان كان أقرب سألوا ودين الأول عرض من سبع ودخل الثاني على قيمته حقه بمحاول أجله فلا يجوز الا برضا الأول وان كان دين الأول عينا أو عرضا من قرض جاز وان لم يررض الأول أفاده الخط وشبه في عدم الضمان فقال (كم) استحقاق غير الرهن بعض الرهن (ترك الحصة المستحقة) بفتح الحاء المهملة من الرهن يبدل الميراثين ثلث وهو يبدل ولا يفتنها لأنه صاهاً مستأعلاً للميراثين جاز من الرهينة باستحقاقها وفي أسفة غ (ورهن نصفه) أي الثوب مثلاً قال هو مير ورعطف على ترك وأشار به لقوله في رهن المدونة ومن رهن نصف ثوب وتقبض جميعه فله عند فلا يضمن الا نصفه (و) كنقص (معطى) بفتح الطاء (دينار يستوفى نصفه) قضاء الحقة أو قرضاً (ويرد) بفتح فقه المعطى (نصفه) أي الدينار لمعطيه فيغيب عليه ويعود ويؤدى ثقله بلا علم منه ولا

قدر (قوله من) أي دين الأول (قوله فهو) أي الرهن (قوله سائر) أي باقي (قوله سوزن) أي الثاني (قوله يكون) أي الثاني (قوله عنه) أي دين الأول (قوله ناف) أي زاد (قوله من قيمة الرهن) أي ما ٦٥ (قوله فان كانت) أي قيمة الرهن (قوله كفاف) يشبع الكفاي

٩ من حال (قوله ثلث) أي الرهن (قوله هو) أي الرهن (قوله يبدل) أي الميراثين (قوله فلا يضمنها) أي الميراثين الحصة المستحقة من الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله قال) أي غ (قوله هو) أي القتل من (قوله وأشار) أي المحسن (قوله أي) أي قوله ودين نصفه (قوله جميعه) أي الثوب لقام حوز نصفه (قوله فله) أي الثوب (قوله عند) أي ميراثه

قوله فلا يضمن اي مرتبه نصفه قوله الاصفه اي الثوب قوله لم عليه اي الدينار لم يرد قوله فيجب اي قابض الدينار قوله لم عليه اي الدينار قوله ويدي اي قابض الدينار قوله تنه اي الدينار قوله منه اي القابض قوله قتلث اي الدينار قوله نصفه اي الدينار قوله لانه اي قابض الدينار قوله ثم عاد اي المصنف قوله بان يدفع بضم الباء الخ تصوير لقمه قوله منه اي الرهن قوله لم اي الرهن قوله لم اي الرهن ٦٦ بكسر فسكون قوله ما قاله اي المصنف قوله لان الحاجب خي مثل قوله

تقريط فلا يضمن النصف الذي رده لانه أمين عليه زاد في المدونة ولا يضمن عليه الا ان يتم فصيل هذه المبسطة اي من فضل الرهن عند غير مرتبه قوله الحكم اي بالقسم قوله يضمنه اي الرهن قوله ونقله اي التقيد بعدم نقضه قوله في كبر اي قت قوله وبه اي عدم نقضه قوله في قوله وفيه اي كلام طي قوله لانه اي الشأن قوله مراد اي من قيد بعدم نقضه قوله ابن القاسم مفعول سماع المضاف لقاعله قوله بيعه اي الرهن قوله وآثر بفتح مثلاً قوله بيعه صلة آخر قوله يشتم بضم فسكون ففتح اي الرهن قوله اي القائم قوله سخطه اي القائم من الرهن قوله كذلك اي بلا نقض سخط القائم قوله بيعه اي الرهن قوله ويجعل بضم فكسر قوله ان حلف اي الاتحرف قوله انما اي الدين الرهن فبما قوله كذلك اي سألوا الثاني اولاً في قسم الرهن قوله والا اي وان لم يكن قسم الرهن بيعه وقضيا بضم فسكون اي الدين بان يقضى الاول ثم الثاني من الباقي لان الثاني ليس له الا ما فضل عن الاول وبعد حصول المال لراهن لماعني لتأخير دين الاول كذلك وفيه بيعت وأشعر قوله بضم بيان فيه فسلعن على كلامه اي ابن عبد السلام قوله ز قسم بكسر فسكون قوله الاول اي من المرتبهين قوله يدينه اي الاول قوله وهو اي الاول قوله يدينه ففتح الخ شعير جواب قوله بحث اي بان الاول لا يستحق دينه الا بعد حلول اجله ولو كان الراهن ملئاً كان التقسام بطل قدر دين المرتبه الاول من عن الراهن ردها في مكان الرهن حتى يجعل اجله قوله وفيه اي عن الرهن

تقريط فلا يضمن النصف الذي رده لانه أمين عليه زاد في المدونة ولا يضمن عليه الا ان يتم فصيل هذه المبسطة اي من فضل الرهن عند غير مرتبه قوله الحكم اي بالقسم قوله يضمنه اي الرهن قوله ونقله اي التقيد بعدم نقضه قوله في كبر اي قت قوله وبه اي عدم نقضه قوله في قوله وفيه اي كلام طي قوله لانه اي الشأن قوله مراد اي من قيد بعدم نقضه قوله ابن القاسم مفعول سماع المضاف لقاعله قوله بيعه اي الرهن قوله وآثر بفتح مثلاً قوله بيعه صلة آخر قوله يشتم بضم فسكون ففتح اي الرهن قوله اي القائم قوله سخطه اي القائم من الرهن قوله كذلك اي بلا نقض سخط القائم قوله بيعه اي الرهن قوله ويجعل بضم فكسر قوله ان حلف اي الاتحرف قوله انما اي الدين الرهن فبما قوله كذلك اي سألوا الثاني اولاً في قسم الرهن قوله والا اي وان لم يكن قسم الرهن بيعه وقضيا بضم فسكون اي الدين بان يقضى الاول ثم الثاني من الباقي لان الثاني ليس له الا ما فضل عن الاول وبعد حصول المال لراهن لماعني لتأخير دين الاول كذلك وفيه بيعت وأشعر قوله بضم بيان فيه فسلعن على كلامه اي ابن عبد السلام قوله ز قسم بكسر فسكون قوله الاول اي من المرتبهين قوله يدينه اي الاول قوله وهو اي الاول قوله يدينه ففتح الخ شعير جواب قوله بحث اي بان الاول لا يستحق دينه الا بعد حلول اجله ولو كان الراهن ملئاً كان التقسام بطل قدر دين المرتبه الاول من عن الراهن ردها في مكان الرهن حتى يجعل اجله قوله وفيه اي عن الرهن

(قوله نعمانه) أي قول مالك خبره (قوله يات) أي الراهن (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله انه) أي الشان (قوله يجعل) بضم الياء
 وفتح الجيم (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله لانه) أي الراهن (قوله أولا) بشد الواو (قوله تسعه) أي الراهن (قوله المستعار) بمفعول
 شغل (قوله بين) بفحاش مثقلا جوابا لسا (قوله سكه) أي المستعار (قوله عاقلنا) ٦٧ حال من فاعل بين (قوله هو) أبرزه

اول وهو كذلك فان لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل الاول فانه ابن القاسم وظاهر
 قوله ولا يبيع انه يباع ولا يوقف ولو أتى الاول برهن كالاول قاله ت التاني يباع ولا يوقف أي
 يباع ويجعل الاول دينه ولا يوقف ولو أتى الاول برهن كالاول وهذا هو الذي استظهره ابن رشد
 ونفسه وقول مالك رضي الله تعالى عنه انه يباع الرهن ويعطى الذي لم يحل حقه حقه كله ولا يوضع
 الى أن يحل أجله معناه إذا لم يأت برهن يشبه الرهن الاول ثم قال ويشبه ان يقال في هذه المسئلة
 انه يجعل للرهنين فيها حقه بافراق ولا يكون للرهن ان يأتي برهن آخر لانه أدخل على المرتين مع
 رهنه فاشبهه بذلك يبيع الرهن بغير اذن المرتين وهو الاظهر فان قيل ان حل أجل الثاني أو لا لم
 يمكن تسعيره ويجعل الاول دينه وان حل أجل الاول أو لا ففي جعل حل الثاني قولان فما
 الفرق قلت الفرق ان تتعلق حق الاول بالرهن أقوى من تتعلق حق الثاني اذ ليس للثاني الا ما فضل
 عن الاول ولم يحل قوله في التعريف ما يباع المستعار بين حكمه عاطفيا على من قال (و) صح
 رهن الشيء المملوك لغیر الراهن (المستعارة) أي لايحل رهنه فان أدى الراهن الدين المهرون
 هو قيمه المرتين رجوع الرهن لميره وان لم يؤده وأعسر الراهن بيع الرهن ووفى الدين المهرون فيه
 من ثمنه (و) وجع صاحبه أي معبر الرهن على الراهن المستعير (بقيته) أي الرهن المعار المبيع في
 وقفا الدين المهرون هو نفسه كذا في رواية يحيى بن عمر المدونة واختصارها أبو محمد (أو) رجوع
 صاحبه (عمادى) بفتح الهمز والدال مشددة الراهن في الدين (من ثمنه) أي الرهن ياتى ما كما
 في نقل أبي سعيد المدونة في تهذيبه ت وهو أصوب من الاول (نقلت) بضم ن كسرى
 رو يتواخضرت المدونة (عليها) أي الرجوع بفتح الهمزة والرجوع بالوعدى بالفتح وهى
 هذا اختلاف وهو رأى الا كرا وخبر وهو رأى يضمنون وعلى انه يرجع بمادى من ثمنه
 فباقيه ان كان للمعبر لانه أسلفه ما نفسه وقاد به وعلى رجوعه بالقيمة فافاضل منه المستعير
 لانه أسلفه السلعة فصمت على ملك الراهن وادى يحل النسيئة لفاعل كما تقدم وللمفعول لينهل
 اداء وكيل الراهن فأدته ت (وضمن) المستعير لرهن المعار (ان خالف) المستعير المعبر برهنه
 في غير ما استعاره فقها من استعمال سلعة لرهنها في دراهم مسجاة ورهنها في طعام فأراد ضمانا
 الخط ليس المراد بالضمان هنا ضمان الرهان والحوارى بل المراد واقعه أعلم انه يصير في ضمانه
 مطلقا قامت منه جهلا كأم لا كان مما يغاب عليه أم لا بدليل فرضه من ذلك في العبد وصريحه ابن
 عبد السلام التاني هذا هو الضواب وهو ما يأتى في الغصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي تعلق
 به الضمان ويدل عليه كلام ابن عرفة وغيره (وهل) ضمان المستعير الخالف الرهن (مطلقا) عن
 التقيد بانكاره للمعبر بالخالفه وخالفه المرتين وعدم حلف المعبر وكون الرهن مما يغاب عليه
 التعدي وهو ظاهر المدونة وعليه جعلها ابن أبي زيد (أو) محل ضمانه (إذا) أقروا المستعير لمعبره
 بالتعدي (وخالفه المرتين) بان قال لم تعد (ولم يحلف المعبر) على تعدى المستعير بان نكل فان

في غير ما ساعاها لرهنه فانه (قوله انه) أي الراهن (قوله ضمانه) أي المراد ضمان التعدي (قوله الرهن)
 مفعول ضمان (قوله بالقرار) أي المستعير (قوله وضمنه) عاطف على اقراره (قوله وعدم) عطف على اقراره (قوله لو كان الرهن
 الخ) عطف على اقراره (قوله لتعديه) أي المستعير الراهن عليه ضمانه مطلقا

(قوله وهو) أى ضمانه مطلقاً (قوله وعلمه) أى ضمانه مطلقاً (قوله وحاشا له) أى المعبى (قوله بان قال) أى المربى من الخ (قوله
لخافته (قوله وهو) أى الرهن (قوله فبما أقر) أى المعبى (قوله من الدراهم) أى ما (قوله السابق) أى قولها من استأجر رطله
ليرهنها فى درهم مسجلة ورمها فى طعام فأراه ضماناً (قوله منته) أى الرهن (قوله قبضه) أى الرهن (قوله منته) أى رهنه (قوله
دعوتها) أى المذققة (قوله أنه) أى الرهن (قوله من الرهن) أى كونه رهناً (قوله رهوناً) بضم الراء مع رهن (قوله الناس)
أى الصغار والتابعين وأتباع التابعين رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله فيه) أى الرهن المشترك خوفاً من الرهنية بعد سنة
مثلاً (قوله منته) أى الشرط المتأخر (قوله هى) أى مسألة غلق الرهن (قوله ومرتبه) أى رهن مسألة غلق الرهن (قوله سابق)
أى باقى القرماء (قوله صبرونه) أى الرهن ٦٨ (قوله أجله) أى الدين (قوله يونه) أى الدين (قوله قبضه) أى الرهن (قوله عليه)

أى الدين (قوله بخلق) بفتح
السا وسكون الفين المجبة
وفتح الهمزة
بالدين أى فيه أو يسميه
(قوله وفى الرهن) أى قبضه
(قوله فضل) أى زيادة (قوله
رهن) بضم الراء أى الرهن
(قوله نبى) أى رسول الله
صلى الله عليه وسلم (قوله
فوق) أى الرهن
مفسوئاً أى لا يصح له
فان لم يصب صاحب رهن
به فانه يساع ويوفى الدين
المرهون هوق من نفسه
وباقه لرهنه ان كان
(قوله أنه) أى الشان (قوله
يقعد) بضم فسكون ففتح
(قوله يول) أى يبيع ويصير
(قوله من فكه) أى الرهن
(قوله هذى) أى مسألة
الرهن (قوله الحبس) أى
والثانية الحبس (قوله
والعلة) بكسر التون

حلف فلا ضمان على المستعير وهو رهن فيما أقر به من الدراهم وهذا تأويل ابن نويس
فى الجواب (تأويلان) فى فهم كلامها السابق (و بطل) الرهن بمعنى العقد (ب) سبب (شرط
مثنى) بضم الميم لقتضى عقد (كان) بشرط رهنه ان لا يقبض بضم القاف بضم القاف وقبض الموحدة
الرهن منه لانه يقتضى صحة العقد قبضه منه قال الله تعالى فمن مقبوضة الحظ من الشرط
المتأخر فى آخر كايدهوناً ونفسه ومن رهن رهننا على انه ان مضت سنة شترج من الرهن فلا
اعرف هذان رهون الناس ولا يكون هذا رهناً ابن نويس ابن المواز فان مات الرهن وأقل
دخل فيه القرماء وليس منه مسألة غلق الرهن انما من الرهن القاسد ومرتبه حق به من
سائر القرماء حتى يقبض حقه وغلق بفتح الفين المجبة واللام ففان أى صبرونه فى الدين اذا
حل أجله ولم يوفه الرهن ولو زادت قبضه عليه وفى المواطن ابن شهاب عن سعد بن المسيب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن حاله تشبه فغارى والله أعلم ان رهن الرجل
الرهن عند الرجل بالدين وفى الرهن فضل عماره فيه ويقول الرهن للرهن ان جعلت بفتح
الاجل كذا والآخر للآخرين ليعارهن فيه فهذا لا يصح ولا يخل وهذا الذى نبى عنه فان جاء
صاحبه بعد الاجل بالذى رهن به فهو لوارى هذا الشرط مفسوئاً الباقى غلق الرهن معناه
ان لا يشك بقال غلق الرهن اذا لم يشك وبمعنى الترجمة انه لا يجوز ان يعقد الرهن على وجه يؤول
الى المنع من فكه (قائدة) تت هذى احدى المسائل السبع عشرة التى لاتتم الا بالحياة
والحبس والصدقة والهمة والعمرى والعطية والتفلة والعربة والمخعة والهـدية والاسكان
والعارية والارفاق والعدة والاختدام والاضلة والاحبة كذا فى التحرير لابن بشير زاذان بذكر
فى شرحه التحرير عشر مسائل القرض والاقطاع على قول والجل على قول يضاف وقيل كالمائة
والشهم وافتقار الكفالة والمال الخالغ به على قول والاز باده بعد عقد لا يصح كالمصلح على دم
عدون نبيجهول على الاشهر والزائدة فى غن السلعة على قول والمشهد وافتقار المعادن للوز
والوصية بزيادة على الثلث واختلاف فى الزيادة على الصداق وتظلمات فائظره على العطية
اخم عاقبها وما بعد هذا أسقطها بعضهم والصلح ما يعطيه والاززوج ولوايداً ووالد الزوجة
واهل الطلاق (قوله المنة) بكسر الميم (قوله الودة) بفتح الواو (قوله والاحياء) بالواو وحده قولهم ماتت فى قوله لابتته

هيو عمرى والعطية فحة * وعربة أو منعة اسكان وهدية عارية حبس كذا * اخدام ارفاق كذا الزهراء
عقد صلوات والصدق والحبس * الحوزة شرط فى جميع تصان (قوله وتظلمات فائظره) أى تمت قالوا وضعت النظم السابق
فقلت وتضاد عشر زاده ابن بكبرى * شرح له خذها البليجان قرض واقطاع وحل كازل * مال تلخ حفظن امان
فوقادمن بعد صلح فاسد * أوفى صداق فانه المنسران غن بزيادة السلعة ففعله * هو قبله جدنا لالتيان
وعطية لعادن ووصية * والخلف فى التسع الاخيرة تدان

(قوله لاجل النكاح) واسع لاعطاء الابن واعطاء البنت (قوله فاذا كان) اى الاعطاء (قوله عنه) اى الشكاح (قوله غيره) اى
 صحت الشكاح (قوله) اى الحوز (قوله) اى حقيقة العدة (قوله بها) اى العدة (قوله ان لم يدخل) اى الموعود (قوله بغيرها)
 اى العدة (قوله غيره) اى المسبب (قوله مطلقا) اى ولو دخل بها فيه (قوله المولى) يضم المير وقبح الواو واللام مثقلا (قوله بطلانه)
 اى الرهن (قوله وزمه) اى الزاين (قوله قيمته) اى البيع (قوله عنه) اى الاشتراط ٦٩ (قوله أولى) بفتح الهاء اى بالطلان

(قوله عوضه) اى البيع
 قيمة كان او مثلا (قوله انه)
 اى الرهن (قوله عوض)
 اى قيمة او مثل (قوله
 وظاهره) اى المذهب (قوله
 به) اى باشرطه اى بيع
 فاسد الخ (قوله لو شرط)
 بضم فكسر (قوله عليه)
 اى المباح (قوله فقلن) اى
 المباح (قوله) اى الشرط
 (قوله فله) اى المباح (قوله
 عنه) اى الرهن (قوله
 فاداه) اى الرهن لرب الدين
 (قوله انه) اى الزاين (قوله
 فانه) اى الزاين (قوله
 بسترده) اى الرهن (قوله
 وهو) اى قول ابن شاس
 لو شرط عليه رهن في بيع الخ
 (قوله عنه) اى كلام ابن
 شاس الذى تبسعه الغزالي
 (قوله وقلته) اى كلام ابن
 شاس (قوله عند قوله) اى
 ابن الحاجب (قوله او يعمل
 له) ضم ابن الحاجب ويحوز
 على ان يقرضه او يبيعه او
 يعمل له ويكون قبضه
 الاول رها (قوله يبيع)
 بضم ففتح فكسر مثقلا

لا يثبت لاجل النكاح فاذا كان في عهده فلا يحتاج للزوي في غير محتاج له على المشهور والعري
 يشد اليامعنى التي تقدم الكلام عليها وقال المصنف في او بطلت ان مات قبل الحوز والخ
 يكسر المير وسكون النون هبة لغير شاة او بقرة او ناقة عصابة التسيطة التحفة هي الناقعة أو الشاة
 بغيرها الرجل لرجل يتقنع بلبنها مائة وقال الهامنة بفتح فكسر والهدية هي العطية بسبب
 فرح أو فزع كمرس ونقاس وموت والارفاق ارفاق الجار يجدا راسق او طريق أو فاع يبنى
 فيه والعدة بكسر العين وخفة الدال صدوع ابن عرقه اى اخبار عن انشاء الختم معروف اى
 المستقبل والوقايها ما يلوب اتفاقا ابن رشد وان لم يدخل بسبب اى المسبب أو بشرط دخوله بها
 فيه رابعه لا يقتضى بها مطلقا والاحد هبة خدمة العبد والصله العطية للذي رحم والحياء
 بكسر الميم والمدا يطعمه الزوج ولوى الروح حبيب النكاح وهو في العدة لا يحتاج لحوز
 وبعده يقتضى له الاطعام اعطاه الامام ارضا فان مات الامام قبل حوزها استل النظر فيها المولى
 بعده قوله المشهور واقتدار الكفاية كذا في التسخ ولعل الصواب عدم اقتدار الكفاية كافي
 ابن عرقه وابن عبد السلام والتوضيح وبدل عليه قوله أولا كالمالة اذ هي الكفاية (و) بطل
 (باشرطه) اى الرهن (في بيع فاسد ظن) الرهن (فيه) اى البيع الفاسد (الزوم) ظن البيع
 المرهون فيه واولى ان يظن لزومه فالرهن باطل فلراهنه اخذ من مرته من ظن ان عليه دين
 فدفع لصاحبه رهنه فانه ثبت ان له لادين عليه فله اخذ منه ومنه البيع القرض الفاسد
 وظاهره ان شاس بطلانه ولو فوات المبيع وزمه قيمته او مثله فلا يكون رهنه فليارمه ولا مفهوم
 لاشترطه بل عنه اولى توهم العمل بالشرط ومفهوم ظن الزوم انه ان علم انه لا يارمه وفات
 المبيع فالتاخر على هذا القول كونه رهنه في عوضه وما مشى عليه المصنف خلاف المعتمد
 والمذهب انه يكون رهنه في عوض المبيع الفاسد وظاهره اشترط الرهن ام لا ظن الزوم لا
 غ اشابه اقول ابن شاس لو شرط عليه رهن في بيع فاسد ظن لزوم الوقايه فله رهنه في الرجوع
 عنه كما لو ظن ان عليه دين فاداه ثم تبين انه لادين فانه يسترده او هو نفس ما وقعت عليه في وجب
 الغزالي وقد اصاب ابن الحاجب في اضراجه عنه صفحا ونقله في التوضيح عند قوله او يعمل له ولم
 يعر عليه ابن عرقه بقبول ولا رد خلاف عاده وما اراده الا تخالفا للمذهب ابن عرقه الذى
 ان كان الرهن يدينار بن قضى اسدهما او يثن عدين استحق اسدهما او رد بعيب او علة فغن
 عبد بيع بها فاسد افكانت قيمته تحمين فالرهن رهن بمائتي وقال ابن يونس ابن حبيب ابيع
 ابن القاسم فبين ايتاع بها فاسد اعلى ان تبين رهنه فغن او فاسد ادنه اياه وقبضه فانه
 استحقه من الغرامة لانه عليه وقبض البيع وكذا ان كان البيع موصيا والرهن فاسدا على ان

(قوله عليه) اى كلام ابن شاس (قوله اياه) اى مالى الجواهر تبعه الغزالي (قوله قضى) بضم فكسر (قوله استحق) بضم التاء
 وكسر الحاء (قوله اورد) بضم الراو شد الدال اى اسدهما (قوله قيمته) اى العبد (قوله بمائتي) اى من غن العبدان وقيمة
 المبيع بها فاسدا (قوله رهنه) اى الرهن المرتين (قوله اياه) اى الرهن المشتراط (قوله وقبضه) اى المرتين الرهن (قوله فانه)
 اى المرتين (قوله) اى الرهن (قوله لانه) اى الرهن (قوله عليه) اى الرهن صله وقع

(قوله وقوله) اى كلام ابن يونس (قوله ثم قال) اى الخط (قوله اختالف) يضم التامع كسر اللام (قوله قفضى) اى الرهن (قوله احدهما) اى الدينين (قوله فاشترى) يضم التامع كسر اللام (قوله احدهما) اى العبد من (قوله او كان) اى الرهن (قوله قفضى) اى الرهن احدهما اى المحقق الثلاثة (قوله فانه) اى الشان (قوله بقره) اى الحق المقضى (قوله قولان) سبباً خبره فمن القسمة (قوله يقبض) اى المرتين (قوله نصفه) اى الرهن (قوله جميعه) اى الرهن (قوله وعلى هذا) اى شرط نصف الرهن المقابل للدين الاول (قوله يقبض) يضم الباء وفتح الفاء وسد اضعاف المجهة اى يقسم الرهن على ثغى العبد من ثغاب العبد الباقي يتبقى رهنا فى ثغمة وما نابا لعبد المستحق او المرود ويصير ربع رهنه (قوله وهن) اى الزوج (قوله ثم تطلق) اى الزوج (قوله قبل الدخول) اى ينقطع عنه نصف الصداق ٧٠ فانه يرجع له نصف الرهن (قوله انه) اى الرهن كله (قوله بما) اى الدرهم (قوله

قلت) اى السلم (قوله سواء) اى فى القيمة (قوله كان) اى المرتين (قوله به) اى الرهن (قوله كان) اى المرتين (قوله والباقى) اى من الرهن وهو ربع (قوله هو) اى المرتين (قوله اسوة) الغرما اى فى ربع الرهن (قوله انه) اى المرتين (قوله يكون) اى الرهن (قوله ذلك القديم) اى الثلاثين درهما التى هى صرف ثلاثة ارباع الدين (قوله فى كونه) اى المرتين (قوله بجميعه) اى الرهن (قوله او ثلثه) اى الرهن (قوله فقله) اى نص ابن يونس (قوله فيها) اى المدونة (قوله من يبيع او قرض) ياندين (قوله على انه) اى الرهن (قوله يشكك) اى الرهن (قوله فله) اى المرتين (قوله خطاب للمرتين) اى الرهن (قوله يميز) اى الرهن (قوله يثاق) اى الشرط الفاسد (قوله وينقض) يضم الباء وفتح القاف (قوله اصل

ولا ينظر) يضم الباء وفتح القاف (قوله به) اى الرهن (قوله ولك) خطاب للمرتين (قوله وان) خطاب للمرتين (قوله به) اى الرهن (قوله يري) اى الرهن (قوله هذا) اى نقض الرهن والمرهون فيه (قوله لانه) اى المرتين (قوله من ثغى السلفة او الرهن) بيان ما (قوله ما سلف) اى مثله (قوله ثم) يضم فكسراى اطلع (قوله فسحق) يضم فكسراى (قوله عليه) اى بشرط الرهن (قوله ولو كان الرهن بعد صفة البيع والسلف) مفهوم اذا كان الرهن فى اصل البيع والسلف (قوله ويحق البيع) اى ثغته او ثغته (قوله به) اى الرهن

(قوله فاشد) اى رب الدين (قوله منه) اى الدين (قوله يؤخره) اى رب الدين المدين (قوله انه) اى اخذ الرهن والتأخير مقبول قول المضاف لفاعله (قوله لانه) اى تأخيره واخذ الرهن (قوله سلف) اى يتأخر الدين (قوله يفتق) اى هو التوثيق بالرهن فى الدين (قوله به) اى الدين (قوله ان قبض) بضم فكسر اى الرهن مما لفته فى انه لا يكون رهنا به (قوله مسئلة الكتاب) اى قول المدونة ومن لك عليه دين الى اجل من يسع او فرض فركه به رهنا على انه لم يشك الى الاجل فالرهن للبيدك (قوله على انه) اى الرهن (قوله لفت) اى وصف (قوله ورتد) بضم فتحة مثله (قوله والرهن) عطف على المسئلة (قوله ففعل) بضم العين (قوله فكلاهم) اى ابن شاس الخ حال (قوله على) بضم العين (قوله فكلم البيع الفاسد) اى في وجوب فضه ورد المسلك (قوله فيفسخ) اى الرهن (قوله مع قيام السلعة) اى لو جوب ردها لباقيتها فلا يبقى في خدمة مشترىها الرهن شئ للمرتهن البالغ يتوقى بالرهن فيه فيبىب ردها عنه (قوله ينقل) بضم فسكون فتفتح اى الرهن اى من الثمن (قوله فان كانت) ٧١ اى القيمة (قوله وان كانت) اى القيمة

اجل فاشد منه رهنا على ان يؤخره الى ايعلم من الاجل انه لا يجوز لانه سلف يفتق قال غبار بن القاسم ولا يكون الرهن رهنا به وان قبض فى نفس التفرم وموتها ابو الحسن حل ابو محمد وابن يونس مسئلة الكتاب عنه اى فى أصل المقدّم قال الخطوط والرجاى وما اذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيح مثل ان يقع البيع على نعت الفساد يفتق الى اجل فبرهنة الثمن وهاهنا صحيحا الى الاجل فيفسخ البيع وترد السلعة مع القيام وارهن الى رايه فان كانت السلعة بغير البيع الفاسد فالمرتهن احق بالرهن من الغرماء حتى يقبض القيمة قولوا وحدا انتهى فعلم من هذان المصنفان ان ابن شاس وكلامه مخالف للمدونة بجمع ما تقدم قوله (تنبيهات) الاول علم ان السلف الفاسد حكمه حكم البيع الفاسد (الثاني) اذا قلنا لا يطل الرهن فى البيع الفاسد فتارة يفسخ وهذا مع قيام السلعة وتارة ينقل القيمة اذا كانت السلعة فان كانت مساوية للثمن فالامر ظاهر وان كانت اقل فهل يكون جيع الرهن رهنا به وهو مذهب المدونة وهو المشهور والاول وان كانت اكثر كان الرهن رهنا فى قدر الثمن منها فقط (الثالث) لا يقال لاختلافه بين كلام المصنف والتقول المتقدمة لانه لا يراهم من إعلان الرهن منع التوثيق به حتى يصل بعين شبه لا يقال لامعنى لصحة الرهن الا ذلك ولا معنى لبطالانه لعدم ذلك وهذا ظاهر ونهنا عليه لوجه بعض الناس (الرابع) ابن حبيب ان وقع الرهن فاسدا بعد قيام البيع فلا يحض به المرتهن لانه يخرج من يده شياء هذا الرهن (الخامس) ابن يونس فان حل الاجل فى مسئلة الكتاب ولم يدفع اليه المرهون فيه فانه يصير كأنه باعه الرهن بعا فاسدا فيفسخ ما لم يفتق ويكون احق به من الغرماء قال مالك رضى الله تعالى عنه فان حل الاجل والرهن يبدل او يبدل من قبضته لم يتم له ملك الرهن بشرطك فترده الى ربه وتأخذ بذلك بحسبه حتى تأخذ دينك ابن يونس فان كانت الرهن يبدل بغيره بالسوق فاعلى فى الحيوان والسلع والهدم والبشائر والفرس وانقلع فى العقارة لا تردده ولزم منك قيمته يوم حل الاجل لانه يسع فاسد يومه

يدفع اى الرهن (قوله اليه) اى المرتهن (قوله فانه) اى الراهن (قوله كانه) يقع المهر وشبهه لكون اى الراهن (قوله باعه) اى الراهن المرتهن بالدين (قوله فيفسخ) بضم الباء اى يسع الرهن بالدين (قوله ما يفتق) اى الرهن يبدل المرتهن بغيره بالسوق فاعلى اى فان كانت فلا يفسخ (قوله ويكون) اى المرتهن (قوله به) اى الزهن (قوله والرهن يبدل) خطاب للمرتهن حال من الاجل (قوله فيقبضه) ناه الخطاب للمرتهن والها والمرهن (قوله لك) خطاب للمرتهن (قوله بشرطك) اى ان لم يفتق ذلك يفتق فهو لك (قوله فترده) اى الرهن والخطاب للمرتهن (قوله به) اى الراهن (قوله لك) خطاب للمرتهن (قوله والهدم الخ) عطف على حواله (قوله فلا تردده) اى الرهن لراهنه (قوله ولزم منك) اى يا مرتهن (قوله قيمته) اى الرهن (قوله لانه) اى شرط كون الرهن للمرتهن بالدين ان لم يوفه عند حلول اجله (قوله يومه) اى حلول الاجل

(قوله والسطة) أى المبيعة يعاقبها وأهو الرهن (قوله مقبوضة) أى قبضها مشتمل على ما هو مشتملها (فتقاصصه) أى الرهن (قوله يبتك) أى الرهن فيه بما صحت الرهن بقيمة (قوله يترادان القرض) أى بين الدين وقية الرهن فإن فضل الدين القيمة رد الرهن فله المهرين وإن فضلت القيمة الدين رد فضله المهرين (قوله اختف) ضم التاء وكسر اللام (قوله إذا كان) أى الرهن المشروط أخذها بالدين إذا لم يوف (قوله يبدأ من) أى توقف (قوله به) أى الرهن (قوله عنه) أى الرهن (قوله لانه) أى الامين (قوله وكه) أى المهرين (قوله لانه) أى الامين (قوله وسوزه) أى الامين (قوله) أى البالغ (قوله فله) أى دية الخطأ (قوله فاقته) أى الخاني (قوله وطن) أى الخاني (قوله ديه) أى الخطأ (قوله لزمت) أى الخاني (قوله بها) أى الدية (قوله لزومها) أى الدية (قوله لانه) أى الرهن ٧٢ (قوله نلن) أى الرهن (قوله وصار) أى الرهن رهنًا (قوله فله) أى الرهن

(قوله على ذلك) أي كونه صحيحاً (قوله نغره) أي المصنف (قوله عرفنا) أي اطلاعنا (قوله على هذا) أي الرهن في القديم عليه
 والجديد (قوله السبق) أي الجليل (قوله بعض) أي السبق الجليل (قوله مراده) أي المصنف (قوله اختصاصه) أي الرهن
 (قوله به) أي الجليل (قوله وحسبه) أي الرهن (قوله قد بينه) أي الجليل (قوله ان فات) أي: بينه الجليل (قوله المذهب) أي المعتقد
 (قوله فيهم) يضم فسكون فتح (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله به) أي كونه مراده بعينه اختصاصه به عن الغرض في الجليل
 صله يندفع (قوله كلام المصنف) أي قوة وصح في الجليل (قوله يؤيد) يضم فتح فكسر متعلا أي بقوى (قوله الاعتراض)
 أي الجلب للمواقف (قوله عليه) أي المصنف (قوله في قوله) أي المصنف (قوله وباشترطه) أي الرهن (قوله انه) أي الرهن

(قوله في حوزة) اي الرهن (قوله فيه) اي - وز الرهن (قوله ومقابل) اي المشهور (قوله لا يطل) اي الرهن بموت رادنه أو فله قبل حوزة اذا كان قبل جد الرهن فيه (قوله فرق) يضم فكسر مختلفا (قوله ينهما) اي الرهن والهبة (قوله يدع) يشغ الدال اي يترك (قوله يقوم الغرماء) اي على الراهن (قوله يسعه) اي الرهن (قوله به) اي رادنه (قوله قابله) اي الرهن ببيعهم به (قوله يتقضى) يضم فسكون فتح (قوله يسعه) اي الوهن (قوله به) اي الرهن (قوله فيها) اي المدونة (قوله سمروا) بيان لبعده (قوله يفتك) صلة زهرتك (قوله قبضه) اي الرهن ٧٤ (قوله ولك) يا مرمتهن (قوله اخذه) اي الرهن (قوله منه) اي الراهن (قوله) عالم تقم الغرماء اي على الراهن قبل اخذه منه (قوله) فسكون يا مرمتهن (قوله) اسوتهم اي مساويا الغرماء في تخصصهم في الرهن بنسبة ديونهم (قوله فان باعه) اي الراهن الرهن (قوله تقبضه) اي الرهن يا مرمتهن (قوله) يسعه اي الرهن (قوله) اخذه اي تكلف الراهن (قوله لان ترك) يا مرمتهن (قوله اباه) اي الرهن بلا قبض (قوله باعه) اي الراهن (قوله تسلك) يا مرمتهن الرهن (قوله ذلك) اي يسعه (قوله يسلك الاول) اي الذي اشتراط الرهن فيه (قوله لا يتقضى) يضم فسكون فتح فيبقى ذلك بالارهن (قوله لو كانت) اي الامة الموهونة (قوله خلافة) يضم الميم وفتح الخاء المعجمة وثد اللام فتسمر ما عليه (قوله اذنه) اي المرمتهن (قوله كونها) اي الامة (قوله كالاذن) اي من المرمتهن (قوله كذلك) اي

الرهن (قوله رادنه) قبل حوزة (أو فله) اي قيام غرماء الراهن عليه (قبل حوزة) اي الرهن للمرمتهن ان تراخي في حوزة ولم يجده قبل (ولو جسد) المرمتهن (فيسه) اي حوزة الرهن على المشهور وهو قول المدونة ومقابل لا يطل كالشهور في الهبة وقرقي ينهما على المشهور بان الرهن لم يخرج من ملك الراهن فلم يكف الجسد في حوزة والموهوب يخرج من ملكه وواجه فكفى الجسد في حوزة وظاهر كلام المصنف ولو كان الرهن بشهر وطابق البيع وهو كذلك عند ابن القاسم ابن عرفة ابن سائث اشتق ابن القاسم ويخرون في المشتري بعينه في البيع يدع المرمتهن قبضه حتى يقوم الغرماء أو حتى يبيعهم به قابله ابن القاسم وقال يخرسون يتقضى يسعه ويكون المرمتهن أحق به من الغرماء بمجرد جعله مضمون للارتان حصته من الثمن اذ وقع البيع عليه اه وفيها وانعت من رجل سلعة على ان يتركه بعد ميمونا بفك ففارقك قبل قبضه لم يطل الرهن ولكل اخذه منه وهما لم تقم الغرماء فسكون اسوتهم فان باعه قبل ان تقبضه مضى يسعه وليس لك اخذه من غيره لان ترك اياه حتى باعه كتسليمك لذلك ويسلك الاول لا يتقضى (و) يطل الرهن (بأذنه) اي المرمتهن للرهن (فوط) لاشته الموهونة ولولم يطأها في التوضيح لو كانت بخلافه وتذهب وتجي في سواها في المرمتهن فوطتها رادنها بغير اذنه يطل الرهن على المشهور جعلوا كونها بخلافه كالاذن في وطئها (او) بأذنه في (اسكان) اذ امره موهونة أو سائت بذلك (او) في (اجارة) للذات الموهونة من عقار أو حيوان أو عرض ان اسكنه أو أجروا فاقضاه قبل (ولو لم يسكن) يضم فسكون فكسر على المشهور وهو قول ابن القاسم الخطير يدولم يؤبر ولطمأ قال في المدونة والمرمتهن منع الراهن ان يسقي زرعه بما الرهن منه بمنزلة وقتا ووان اذنه ان يسقي به زرعه خرجت من الرهن وكذلك من اوتهم دارا فاذن له ان يسكن أو يكرى فقد خرجت من الرهن حين اذنه ولو لم يسكن ولم يكرى وفي كتاب الرهن منها وكذلك اذا ارتمته أرضا فزرعها الراهن بأذنه وهي يبدل نرجت من الرهن أبو الحسن بن يدو كذلك اذا كانت في يد غيره كأمين أو غيره وقوله فزرعها ليس بشرط وكذلك ان لم يزرع ولم يسكن ولم يسكن كاتال في جريم البئر ابن الحاجب لو اذن الراهن في وطع لطل الرهن وكذا في اسكان واجارة الموضع مقتضاها ان مجرد الاذن كاف في البطان وهو نصها في جريم البئر أو اشار بالواي قول أشهب لا يطل الا بالسكنى والكرام وسكن بعضهم مثلنا بالقرق بين كونه يبدل لا يطل بالاذن او يبدل المرمتهن فلا يطل بالاذن لو جود صو وقالو زرعه ابن رشد تفسير اجمع به بين قول ابن القاسم واشهب طلق اجل زرعه ما لله تعالى في هذه المبطلات وفيها تفصيل فيها

عالم تقم الغرماء اي على الراهن قبل اخذه منه (قوله) فسكون يا مرمتهن (قوله) اسوتهم اي مساويا الغرماء في تخصصهم في الرهن بنسبة ديونهم (قوله فان باعه) اي الراهن الرهن (قوله تقبضه) اي الرهن يا مرمتهن (قوله) يسعه اي الرهن (قوله) اخذه اي تكلف الراهن (قوله لان ترك) يا مرمتهن (قوله اباه) اي الرهن بلا قبض (قوله باعه) اي الراهن (قوله تسلك) يا مرمتهن الرهن (قوله ذلك) اي يسعه (قوله يسلك الاول) اي الذي اشتراط الرهن فيه (قوله لا يتقضى) يضم فسكون فتح فيبقى ذلك بالارهن (قوله لو كانت) اي الامة الموهونة (قوله خلافة) يضم الميم وفتح الخاء المعجمة وثد اللام فتسمر ما عليه (قوله اذنه) اي المرمتهن (قوله كونها) اي الامة (قوله كالاذن) اي من المرمتهن (قوله كذلك) اي

الداف الرهنه (قوله من عقار الخ) بيان الفات (قوله زرعه) اي الراهن (قوله منه) اي الراهن (قوله من يراخ) ما يطل بيان ما (قوله وان اذنه) اي المرمتهن للرهن (قوله لمها) اي البئر أو القضا الموهونة (قوله لمها) اي المدونة (قوله لو اذن) اي المرمتهن (قوله نصها) اي المدونة (قوله واشاد) اي المصنف (قوله يكون) اي الرهن (قوله جعله) اي الثالث (قوله قولي) يشغ الذم من قول بلان لاشاذته (قوله وفيها) اي هذه المبطلات

(قوله منه) اي الرهن (قوله الثاني) أي مبطّل الحوزة فقط (قوله الاول) أي مبطّل الرهنه (قوله هذين) أي الاعارة المطلقة والاذن في البيع (قوله الثلاثة الاول) بضم الهمز أي الاذن في الوطء والاذن في الاسكان والاذن في الاجارة (قوله لتصرف كلامه) جواب لو (قوله كلا) بضم الكاف (قوله هو) اي استكلا على ذهن الديب ٧٥ (قوله الثلاثة المتقدمة) اي الاذن

في الوطء أو الاسكان أو الاجارة (قوله تناقولا الخ) على لا يقال (قوله كذلك) اي الثلاثة في الدخول (قوله فقها) اي المدونة (قوله وطئها) اي الرهان امته (قوله فقها) اي بدلها (قوله لفظها) اي المدونة (قوله عزه) اي طئ (قوله قال) اي ابن رمال (قوله وله) اي المرتين (قوله اخذها) اي الامه (قوله منه) اي الرهان (قوله مستندهم) اي ابن الحجاب ومن تبعه (قوله في ذلك) اي ابطال الرهنه بمجرد الاذن في الوطء (قوله لمن) لمدونة يان ما (قوله قوله) اي ابن رمال (قوله ومنه) اي قول ابن الحسن (قوله شرحها) اي المدونة (قوله فيه) اي كلب سريم البئر (قوله في ذلك) اي الاذن في الاسكان أو الاجارة (قوله ونها) أي المدونة (قوله فيه) أي كلب سريم البئر (قوله فحقى) بضم فكسر (قوله اي المرتين) قوله (قوله بده) اي الرهن (قوله في كلامه) اي الحصف (قوله تركهما) اي

ما بطل الرهن من أصله ومنه ما بطل حوزة فقط والمرتبين بده حوزة بالقضاء ان لم يحصل منه مفوت من الثاني الاذن في الوطء والاسكان والاجارة ومن الاول الاعارة المطلقة والاذن في البيع مع التسليم فلو قدم هذين وعطفهما على ما بطل الرهن من قوله وبطل بشرط متاف وأخر الثلاثة الاول بعد قوله وعلى الراد الخ ينطبق على الجميع قوله في الرد لتصرف كلامه وطابق النقل كما في المدونة وغيرها الآن يقال أجل استكلا على ردهن الناظر الديب كلامه وهو بعيد يحتاج لوصي يسفر عنه ولا يقال الثلاثة المتقدمة تدخل في واختصارا لا نقول كذلك البيع اختيارا على ان مسئلة الاذن في الوطء تبطل فيها ابن الحجاب وليد كرها في المدونة الامع الجمل فظاهرها الغوال الاذن في الوطء فقها ومن ذهن امته ثم وطئها فاحصلها فان كان وطئها باذن المرتين او كانت مخرطة مذهب وتبطل في حوائج المرتين فقها ثم ولد الرهان ولا رهن المرتين فيها اه واقتصر ابن عرفة على لفظها ولم يعرج على كلام ابن الحجاب بحال ولم يقل في لفظها قال انظر ههنا مع كلام خليل وابن الحجاب اه الثاني في عزه والمدونة نظرا لما مسئلة الوطء فقد بحث فيها ابن رمال في شرحه مثل بحث طائ قال اذا أحبلها بطل الرهن من أصله وأما اذا حبسها فبطل حوزة فقط وله أخذها منه وأما اذا يكن الاجرد الاذن دون وطء فالرهن وسوزة خصان معا خالفا لابن الحجاب وضيع وح اذلا مستند لهم في ذلك اه ومستندهم في ذلك القاصم على خاف سريم البئر من المدونة في الاذن في الاسكان وقوله اذا لم يحبلها بطل الحوزة فقط خلاف ظاهر قول أبي الحسن على قولها ثم وطئها فاحصلها يعني وكذلك اذا حبسها لا تنصرف الرهان في الرهن باذن المرتين يبطل الرهن ومشكلا لا ينبغي شرحها وأما الاذن في الاسكان والاجارة فعيل أولم يفعل فلم يرد في المدونة الا في كلب سريم البئر وايس فيه الا ان ذلك يخص من الرهن ونها فيه واذن المرتين للرهن ان يسكن او يكرى فقد تنجزت الدار من الرهن وان لم يسكن او يكرى في ق عند قوله واجارة مانص من المدونة ابن القاسم من اذتن رهنه فقبضه ثم واجره من الرهن فقد خرج من الرهن ابن القاسم واشتب ان قام المرتين بده قضى له اه فظاهره ان قوله ابن القاسم الخ من كلام المدونة وليس كذلك وانما نقله ابن تونس عن الموازية فقال بعد قوله فقد خرج من الرهن ابن الموازي ابن القاسم الخ فاختصره ق على عادته ولعل هذا هو الذي اوهم من حتى عز ذلك المدونة واقفه اعلم (هذه تنبيهات) الاول د ينبغي ان في كلامه هذا من الاول دلالة الثاني ومن الثاني دلالة الاول لقوله او اسكان يريد اسكن وقوله ولو لم يسكن يريد أو يسكن غرضه لفت ونشر غيره تب (الثاني) لو قال بدل ولو لم يسكن ولو لم يفعل لسكان أسكن الثالث اذا بطل الرهن في ذلك كله بقي الرهن بلا رهن فأذا في ضيق ان هذا هو الرابع ولما كان الاذن في الاسكان والاجارة مبطلا وفي تركهما خبر على الرهن في كماله من هذا فقال (ولو لا) أي ما ذكر من الاسكان والاجارة فهو ههنا مما يمكن فيه النسيابة (المرتين

الاسكان والاجارة (قوله يخلص) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من الاسكان الخ) يان ما (قوله مما يمكن فيه النسيابة) يان بجوه ههنا

(قوله) اى المرتين (قوله ذلك) اى الاسكان ونحوه (قوله اذنه) اى الراهن (قوله فى المتنى) بهن التاف خبر مقدم (قوله نحن)
اى المرتين (قوله هو) اى الراهن (قوله عليه) اى الراهن (قوله واذكرهما) اى القولين (قوله وراى) اى فى المتبعية (قوله
انه) اى المرتين (قوله بذلك) اى عدم كرا المرتين (قوله شرحه) اى بهرام على هذا المختصر (قوله يطل) يضم فسكون
اى الرهينة (قوله راءه) اى الابطال (قوله اعترضه) اى بهرام (قوله كذلك) اى الذى فى شرح بهرام من وقف بطلان الرهينة
على بيعه (قوله وانما) اى وقف بطلانها على بيعه قال (قوله وان لم يعقد) اى الراهن (قوله فيه) اى الراهن (قوله له) اى
المرتين (قوله لم) بفتحة مثقلا (قوله ويدخل) اى الاذن فى البيع (قوله فى قوله) اى المصنف (قوله المستلتم) اى اذن المرتين
للاهن فى بيع الراهن ولم يبعه واذنه ٧٦ فيه مع بيعه (قوله فيه نظر) خبر قول (قوله اذ لم يسكنكم) اى اين عرفة (قوله اوما)

اى س وج (قوله فيه) اى
كلام ابن عرفة (قوله اسله)
اى المرتين الراهن (قوله
ليبيع) اى الراهن الزهن
فهذا صادق بوقوع بيعه
وعده فاشعل على المستلتم
كما قال س وج (قوله قوله)
اى المرتين (قوله فله)
اى الاذن فى بيعه (قوله
لتجبل - فى) اى من غنمه
للاسقاط حتى فى رهنه
(قوله وسقطه) اى قوله
انما غنمه الخ عطف على
قبول (قوله لا بشرط الخ)
على سقوطه (قوله نقل)
يسكون الغاف مبتدأ فى
قبول (قوله فولى) ففتح الادم
منغى لانها كانت (قوله
فهو) اى كلام ابن عرفة
(قوله صريح فى المستلتم)
لعمله اسله رهنه
ليبيع كما تقدم والله اعلم
(قوله اذنه) اى المرتين

(قوله) اى الراهن (قوله يبع) اى الراهن (قوله بقاء) اى المرتين (قوله يده) اى المرتين (قوله وقال) المصنف
اى المرتين (قوله) اى الراهن (قوله يبع) اى الراهن (قوله لاجائه) اى الراهن (قوله يله) اى الراهن (قوله والايمان عطف
على احياه (قوله ولوزادت) اى قية الراهن (قوله الابه) اى الراهن الذى زادت قيمته على الدين (قوله عليه) اى الراهن الذى زادت
قيمه على الدين (قوله ولا ياتها) اى قية الراهن على الدين (قوله فى ضمانه) اى الراهن المبيع عطف على قيمته (قوله يكونه) اى
الراهن (قوله او عدمه) اى الضمان عطف عليه (قوله يكونه) اى الراهن (قوله يشبه) يضم فسكون فكسر اى الراهن الذى ياق به
بدا الراهن المبيع (قوله قيمته) اى الراهن الثانى (قوله كقيمه) اى الراهن الاول

(قوله انه) اى ابن القاسم (قوله انه) اى الرهن الثاني (قوله وان زادت) اى القيمة (قوله لانه) اى الشان (قوله الا حتى) بعد الهمز وكسر انشلا المعجمة اى المرتهن (قوله بذلك) اى الرهن الذى زادت قيمته على الدين (قوله عليه) اى زائد القيمة (قوله عقده) اى بيعه او قرضه (قوله معناه) اى قولها يشبه الاول (قوله فانه) اى الرهن المرتهن (قوله بمثل) اى الاول فانه لا ينافى عليه مما لضمان قيمته على المرتهن (قوله هو) اى هذا المعنى (قوله نلاحظها) اى المدونة (قوله ظاهر) غير مقدم (قوله باعتبارها) اى المعائن فى القيمة والضمان مستندة مشوئ (قوله وانه) اى الشان الخ ان يباح لمبا قبله (قوله لان قولها) اى المدونة لم يجعله قوله وتظاهر الخ (قوله وشبهه) بقتحات مثقلا اى المصنف (قوله فتكون) اى قيمة الرهن المأخوذة من الخافى عليه (قوله هو) اى الرهن ابره زده وقوله لعوده لغير آل (قوله فيه) اى الدين (قوله انه) اى الرهن ٧٧ (قوله بها) اى الجناية عليه (قوله بان

المصنف قولها قيمته كقيمتها يدل على انه يريد ان يمثله الاول فى القيمة وان زادت على الدين لانه قد رضى الاستدراك عليه وعقده ولهذه الزيادة فائدة قد تنفع فى السوق فى الاجل وتقبل معانان كان الاول لا ينافى عليه مما لضمان قيمته على المرتهن فبانه يمثله هو وتظاهرها ظاهر من جهة المعنى اعتبارا بما عاوانه الايمن المعين لان قولها يشبه الرهن الذى بيع اى اى انه مما لا ينافى عليه وقولها وقيمتها كقيمتها ظاهر فى اشتراط مساواة القيمة وشبهه فى بقا عوض الرهن وهذان لم يأت برهن كالاول فقال (كقوته) بفتح القاء وسكون الواو مصدر فأت اى تلف الرهن (ب) سبب (جناية) عليه من اجنى (و) قد (أخفت) بضم فكسر (قيمتها) اى الرهن من الجاني عليه تتكون رعتا فى الدين المرهون هو نفسه ان لم يأت الرهن برهن كالاول ومفهوم قوته انه ان لم يفت بها بان كانت على بعضه او عييته فلا يلزم الرهن الاتيان بمثله وهو كذلك ويجعل الارض رهنه مع الرهن اى القاسم ارش العبد الرهن وعن ابن رشد اتفاقا فانه عوض بعضه ومفهوم قوله واخذت قيمته انه ان لم تؤخذ قيمته فلا يلزم الرهن مثله ويبقى الدين بلا رهن وان كان يمتد على الرهن فانما ان يعمل الدين اوباقى برهن مثله ويجعل قيمته رهنيا على عمله ونفس ابن رشد على ان الجناية ان لم تنصف بان برئ على غير شين فدية نحو الجائفة الراهن ولا شئ للمرتهن منها (و) بطل الرهن (بعارية) اى اعارة المرتهن الرهن راعهنا واقرهنا بانه قاله المازرى لان اذنه يكون ان يده فيه لنتفع به بلا عوض (اطلقت) بضم الهيمز وكسر الهمزة اى لم تنفد باجل ولا عمل ينقض قيل سألوا اجل الدين لاحقية ولا سكا بان يكون العرف فيها ذلك لانه لا يمتد على اسقاط المرتهن حقه هذا هو المشهور ومذهب المدونة وصرح بمفهوم اطلقت لكونه مفهوما غير شرط فقال (و) ان لم تطلق واعاره الرهن (على) شرط (الرد) للمرتهن قبل حلول اجل الدين بان تنفد باجل الرهن ينقض قبله او قاله اذا فرغت حاجتك فرده الى ذله أخذ من الراهن (او) رجع الرهن راعهنا (اختيار) من المرتهن بغير اعارة ليداع او اجارة واتقصد عدم قبل حلول اجل الدين (له) اى المرتهن (أخذه) اى الرهن من واهنه وجهه

(قوله يده) اى الراهن فى اعارة الرهن (قوله يده) اى الراهن (قوله فيه) اى الرهن (قوله لنتفع) اى الراهن واقره (قوله) اى الرهن (قوله لاحقية ولا سكا) راجع لعدم تقيدها (قوله ذلك) اى الاطلاق (قوله لانها) اى الاعارة المطلقة الخ على ابطالها الرهنية (قوله هذا) اى بطلان الرهنية بالاعارة المطلقة (قوله بموجب) على كل المشهور (قوله وصرح) بقتحات متصلا اى المصنف (قوله تطلق) بضم فسكون فتفتح مخففا اى الاعارة (قوله واعاره) اى المرتهن الراهن (قوله يدها) بقتحات متصلا اى المرتهن الاعارة (قوله قبله) اى حلول اجل الدين (قوله وقال) اى المرتهن (قوله) اى الرهن (قوله الى) بشد الباء (قوله ذله) اى المرتهن (قوله اخذه) اى الرهن (قوله بغير اعارة) فهو عطف متعلقا على ما خاص بالواحد فله فيه (قوله يدها) اى الاجارة

(قوله حلقه) أي المرتين (قوله انه) أي المرتين (قوله ذلك) أي ايجاد الرهن للرهن (قوله الوهن) أي رهنه (قوله وشبهه) بفتح الشين والموحدة أي المرتين عطف على حلقه (قوله وكونه) أي قيام المرتين بأخذ الرهن (قوله عنه) أي القسي (قوله يرجع) أي المرتين (قوله فان قام) أي المرتين (قوله قبله) أي انقضاء الإجارة (قوله وقال) أي المرتين (قوله جهلت) بضم تاء المتكلم (قوله ذلك) أي ايجاد الرهن لرهنه (قوله واشبه) أي المرتين (قوله حلقه) أي المرتين على جهلة ذلك (قوله ورقة) أي المرتين الرهن (قوله قال) أي ابن رشد (قوله عليه) أي المرتين (قوله لم يتطله) أي الاجارة للرهن (قوله اخذ) أي الرهن من إضافة المصدوق لمفعول ٧٨ طلب المضاف الى فاعله (قوله قبله) أي قيام غرماء الرهن عليه (قوله وهو)

رهنًا كما كان بلايين وله أخذته قبل انقضاء مدتها ايضا لكن بعد حلقه انه جهل ان ذلك نقض الرهن وشبهه فيما حلقه عليه وكونه قبل قيام غرماء الرهن عليه قاله اللغوي في التوضيح عنه وانما يرجع في الاجارة ان انقضت مدتها فان قام قبله وقال جهلت ان ذلك نقض لرهنه واشبهه فيما قال حلقه ورده عالم بيقم الغرماء اه ويقوه لابن رشد قال لابن عليه الا في صورة واحدة وهي صورة الاجارة قبل انقضاء مدتها اه فان قلت تقدم ان الاجارة للرهن بطل الرهن ولم يتطله هناك ما تقدم محله اذا قام الغرماء على الرهن قبل طلب المرتين اخذته من رهنه وما هنا محله اذا طلب المرتين اخذته من رهنه قبله بدليل ما تقدم فان قلت كيف يتصور اجارة الرهن لرهنه وهو ملكه وعقله قلت يتصور ان كثر اكرأ المرتين الرهن من رهنه ثم كراعه واستغنى من قوله اخذته فقال (الا) اذا تلبس الرهن (يقونه) بفتح القاف وسكون الواو أي الرهن يتصرف الرهن فيه (بكتفى) او كناية او بالاد (او حسن) بضم الخاء المهملة والموحدة أي قسيس (أو تدبير) أو سيع قاله قت و ح (او) (قيام الغرماء) أي اصحاب الدين على الرهن عطف على فوه الواو الحسن او موت الرهن الزراري او رهنه عند غريم آخر فليس للمرتين اخذته من الدين القاسم واشبه ويجعل الرهن الدين المرهون فونه في غير قيام الغرماء والموت وما تقدمه ما قال المرتين اسوة الغرماء ابن عبد السلام في التقويت بالتدبير نظرا لانه لا يمنع ابتداء الرهن فكيف يمنع استقراره وأجيب بان معنى منعه هذا انه يمنع المرتين من بيعه الا ان فريذاله ليعو نه سو زاتهما المدير وقسمه ان المصنف جعله لما تعانم الرد فالصواب الجواب بان التدبير يمنع هنام الرهنه لانضمامه الى ما هو مبطل في الجملة وهو رد الرهن لرهنه اختيارا (و) ان عاد الرهن لرهنه (غصبا) عن المرتين (له) أي المرتين (اخذته) أي الرهن من رهنه اخذها (مطلقا) عن تقييده بعدم فوه بكتفى الخ ووجه رهنًا كما كان الخط ظال الشارح وسواها فبات كرام لا قام غرماءه أم لا وقضوه في التوضيح في شرح قوله فلو عاد اختيارا وانقل قوله ما فات بجاء كراولا كلف ماخذته اذا فأت بعق وقضوه وكان الرهن ملصقا فان غايته كونه بمنزلة عتق الرهن الرهن وهو يسد همتنه وسأق معنى عتق المورس وكذا به ويجعل الدين فكذا ما هنا ع قد يفرق بان الرهن يحصل في اخذته من المرتين غصبًا على قصده ابطال رهنه فعمول يقتضيه مقصود ويجوز خلاف عتقه العبد المرهون وهو

أي الرهن (قوله ملكه) أي الرهن (قوله وعقله) أي الرهن (قوله له) أي رهنه (قوله له) أي رهنه (قوله يتصرف الرهن) صله فونه وانه سببه (قوله فنه) أي الرهن (قوله او كناية) (الجم) بان ما دخل بالكاف (قوله والموت) عطف على قيام (قوله نهما) أي قيام الغرماء والموت (قوله لانه) أي التدبير (قوله لا يمنع) بفتح الباء أي التدبير (قوله ابتداء الرهن) أي فدين سابق عليه مطلقا وما تشر عنه على ان ياع يعلموت (قوله فكيف يمنع) (قوله التدبير) (قوله اشتراؤه) أي الرهن (قوله منه) أي التدبير (قوله انه) أي التدبير (قوله لمن يه) أي المدير (قوله فنه) بضم فتح (قوله له) أي (قوله ليعو نه) أي المرتين (قوله فوه) أي المرتين (قوله فوه) أي المرتين (قوله فوه) أي الجواب الذي كور (قوله)

بعله أي التدبير (قوله لانضمامه) أي التدبير (قوله مبطل) أي للرهنه (قوله وجهه) أي الرهن عطف على اخذته (قوله سواء بيد فات) أي الرهن (قوله ليعو نه) أي من نحو العتق والتعصيص (قوله قوله) أي ابن المطايع (قوله قوله) أي المصنف والشارح (قوله ماخذته) أي المرتين (قوله غايته) أي الرهن الغاصب (قوله وهو) أي الرهن (قوله مضى) بضم فسكون فشد الباء (قوله وكاتبه) عطف على عتق (قوله ويجعل) أي المورس (قوله فكذا) أي عتق المورس وكذا به في موضع ما ويجعل الدين (قوله يفرق) بضم فسكون فتح (قوله يحصل) بضم فسكون فتح (قوله في اخذته) أي الرهن (قوله على قصده) أي الرهن مله يحصل

(قوله فيه) أي الفرق (قوله تظر) أي لا تأخذ الراهن الرهن وهو يدمر ثم يصرح في إبطال رهنه (قوله عما لم) أي من غير الراهن فإن كان موصى عنه ويحل الدين (قوله فيها) أي العارية (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله عوده) أي الرهن (قوله لأن الغصب الخ) عليه بقا عوده الخ (قوله نقض الاختيار) أي لا اختيار وهذا شامل للغصب وغيره مما لا اختيار فيه (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله ولو جوعه) أي الرهن (قوله دون اختيار) صادق بنفسه وغيره (قوله لا يطل) يضم فسكون فكسر (قوله حوز) أي الزمن أو المزمين ٧٩ (قوله لقولها) أي المدونة (قوله صدق) يضم

فكسر مثقلا (قوله وهو)

أي المزمين (قوله كان

وجه) أي الرهن الآخر

(قوله وبه) أي الراهن

(قوله به) أي العبد الراهن

(قوله أن كان) أي المزمين

(قوله حازه) أي المزمين

العبد (قوله يعلم) أي المزمين

(قوله أنه) أي العبد (قوله

يقال) أي في جواب التصريح

(قوله مراده) أي المصنف

(قوله وفيه) أي الجواب

(قوله من رهنه) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

(قوله بغيره) أي المزمين

سدمر ثم فانه لم يحصل منه ما وجب الجلب على قصده إبطال رهنه حتى يعامل بنقض قصده البناء فيه فظهر الصواب ما أخذنا ح من تقديمها على ما في (تنبيهات) الأول طئي قوله أو اختيارا لا يصح ما فيه من الر كأك لا العارية المطلقة أو على الزمن جعله الاختيار وتبع فيها ابن الحاجب فلو قال واختاروا فله أخذ أن لم يثبت بعقودته وبرواقم الغرماء لا يعارية المطلقة كما عبر ابن شاس لأجاد الثاني طئي قوله وغصب الخ قسم اختيارا إلا أن عبارة فاصرف تلقا عوده بغير غصب ولا اختيار لأن الغصب أحسن من نقض الاختيار فلو قال والافله أخذ مطلقا لم يكن كلامه طاهر أي والا لا ينك الرجوع اختيارا فله أخذ مطلقا وما أحسن قول ابن عرفة وجوعه الراهن دون اختيار لا يطل حوزة لقولها في القطعة أن ابن العبد الراهن صدق المزمين في إبقائه ولا يخلط وهو على حقه فان وجده وبه فقامت الغرماء كان المزمين أولى به أن كان حازه قبل إبقائه إلا أن يعلم أنه يداهنه فتركه حتى قامت الغرماء ٨١ إلا أن يقال مرادها بالغصب ما قابل الاختيار وفيه تكلف الثالث قسم قوله أنه أخذته عدم أخذته ويحل فيه الرابع إذا خلص الراهن من الرهن في مسهلته المصنف لم الراهن ما قبل فيمن عتق وغيره لا رد المزمين في هذه الحالة من رد القرم ووده ودا يضاف وذ كرهض مفهوم قوله وادته في وده فقال (وان وطئي) الراهن أمته المزمين (غصبا) عن مرمته فان لم يحصلها بقت رهنها وان اسبلها (قوله) أي الراهن الواطن أمته (سو) لأنه من أمته (ويحل) فثبت مثقلا الراهن (الملى) بفتح الميم وكسر اللام وشدا النصبة (الدين) المهرن هو فيه (أو قيمتها) أي الأمانة للمزمين لأنه أن كان الدين أقل يقول لا يلزمي زائد عليه وان كانت قيمتها أقل يقول لا يلزمي إلا أن الأمانة ما حنت عليه (والا) أي وان لم يكن الراهن مليا (يقى) يشفع فكسر تخففا أو يضم فكسر مثقلا الراهن الذي هو الأمانة على رهنه المتأخر من ولادتها وحلول أجل الدين فتباع كلها أن لم يحصل الوفا لأب والابيع منها ما يوفيه وعتق باقيها قال ابن رشد ونقله في التوضيح وذكر أبو الحسن خلافا في عتق باقيها وإيقافه بعض أولاد فان لم يولد من يتباع بعضها بيعت كلها وقضى المزمين والباقي لراهنها يصنع به ما يشاء قاله في التوضيح وقال ابن رشد تصدق لأنه عن أولاد وقبل يتابع كلها وان هو جد من يتباع منها بقدر الدين لضررها يتبع بعض عتقها فان لم يشفعها الدين أتبع المزمين الراهن بإبقائه فانه في المدونة ولم يتبع حاملا لراهنه لئلا يدينه ويتم أمومتها ولولاها وان جنبها هو وهو كبرها ولا يصح استثناء في البيع ثم وهذا إحدى المسائل التي يتبع

(قوله فتباع) أي الأمانة (قوله به) أي بيع جميعها (قوله والا) أي وان حصل الوفا فبعضها (قوله منها) أي الأمانة (قوله به) أي الدين (قوله وإبقائه) أي أبقاها (قوله بعض أولاد) حال من أبقاها (قوله بعضها) أي الأمانة (قوله والباقي) أي من غيرها (قوله به) أي باقي غيرها (قوله ووجد) يضم فكسر (قوله منها) أي الأمانة (قوله لضررها) أي الأمانة (قوله بإبقائه) أي الدين (قوله ولم يتبع) أي الأمانة (قوله حاملا) حال من تأتى فاعل يتابع (قوله حاملا) عليه عدم بيعها حاملا (قوله وان جنبها الخ) عتقها لراهنه (قوله وهو) أي جنبها الخ حال (قوله ولا يصح استثناء في البيع) جواب ما يقال يتابع حاملا ويستثنى جنبها (قوله وهذه) أي الأمانة المهرنة

التي ومثلها رايها بدون اذن مرتين اختلفت منه (قوله بطوطها احدهما) اي الشر يكتف قصصا منه (قوله معسر احال) من احد (قوله المرفوعة) تمتامة (قوله ليعبها) اي لوطا الذين من تحتها (قوله فوطتها) اي القفلس (قوله منه) اي وط القفلس (قوله وهو) اي سيدها الخ حال (قوله عديا حائل) ٨٠ حاليين من بعض (قوله وهو) اي العامل (قوله يجر) صلة شامل (قوله من ضمير)

بيان هذا الجمل (قوله علمه) بضم فسكون (قوله مقلس) فاعل احيل (قوله مرفوعة) مفعول احيل (قوله بكسر اللام) (قوله يدرا) اي يدفع (قوله من ولد) بيان ما (قوله المسحقة) بفتح الحاء الموحدة (قوله وهو) حامل (قوله الفارة) بضمين مبهمة اي خاطبها (قوله وفيها) اي (قوله ولها) اي امة الخ حال (قوله له) اي امة المكاتب الخ حال (قوله منه) اي المكاتب (قوله فيبيع) اي ولها (قوله عكسها) اي (قوله فيه يجره بالام) المحكوم فيه يجره بالام (قوله جنتها) (قوله واعقتها) اي العبد امته (قوله اعقته) اي السيد العبد (قوله لانه) اي جنتها (قوله للسيد) اي سيد العبد (قوله اعقته) اي العبد امته (قوله عكسه) اي العبد امته (قوله لاهل) اي المملوك (قوله سيدها) (قوله ثم قال) اي غ (قوله وامت) اي العبد (قوله حامل) اي من العبد (قوله ونصب) اي كلامها (قوله اعقته) اي الامه (قوله المانزون) اي

انهم ام الولد والثانية امة الشر يكتف بطوطها احدهما معسرا والثالثة امة القفلس المرفوعة ليعبها فوطتها اختلفت منه والرابعة الامه الحلية بطوطها سيدها بعد اعلمه بجنتها قصصا منه وهو معسر والثامسة امة مقيمت عديين وطتها بضم ورثته عديا عالمالدين قصصا منه والسادسة امة القراض بطوطها العامل قصصا منه وهو عديم ونظمتها فقلت تباع ام الولد • في ستة فاجتهد احيلها رايها او الشر يك فاعمد او احد الوراث او • مقارض فقيد او مقلس وان جنت • سلمه فاستد وزيد امة المكاتب فاضفتها فقلت وامت سيدها • مكاتب فاعمد قال في التوضيح لان تجعل لها فالتعمن وجه آخر فجدامة شامل يجر واضفتها فقلت وهذه الست لها • فائدة ناسدي قن يجر حامل فاظفره لتقدي غ وقد جاد بعض الاذكياء من لقيناه اذ نظم النظم المذكور في هذا الجمل من التوضيح فقال رحمه الله تعالى تباع عند مالك ام الولد • في ستة من المسائل تعد وهي ان احيل حال عليه • بمائع الوط وحال عدمه مقلس مرفوعة للفرما • او اهر من مرفوعة للفرما واين مديان اما السر ك • او الشر يك امة للشر ك او عامل القراض بمسرك • او سيد جانية مسك لك في هذه الستة تحمل الامه • سر اولادها عنهم املا منه والعكس جاء في محمل فرد • وهو • محمل حره بعيد في العبد يقضى ما له من معتقه • وما درى السيد حتى اعتقه قالام برة ومالك السيد • يشعل ما في بطنها من ولد الخط ويضاف اليها الامه المسحقة وهي حامل والامة الفارة وامة المكاتب اذا مات عنها وفيها روافد بالكاتب ولها ولعنه فيبيع امه ويوفي الكاتبة وذ كر غ • هنا المسائل التي تباع فيها ام الولد وذ كر عكسها في محمل واحد كافي التوضيح ونفسه وذلك في العبد اذا وطى جاريته وحملت منه واعقها ولم يعط سيدا باعنا قها حتى اعقته فان عتق العبد امته ماض فتكون سره والذي في بطنه ارقب لانه السيد قال في الجلاب ولوا اعقها بعد عتقه لم يمت حتى تضع حملها والقد اعلم اه كلام التوضيح ثم قال وظاهر كلامه في التوضيح ان الجنين لا يعتق ولو اعتق السيد العبد وامتة حامل وهو الذي يفهم من كلام المدونة ونفسه ولو اعتقه المأذون بعد ان عتق لم يجعل لها ذلك وكانت حدود واحد وامة حتى تضع فترك الولد السيد الاعلى وتعتق هي بالعتق الاول فيها بغير احداث حتى اه واذا كان هذا الحكم فيما اذا اعقها العبد بعد عتقه فاسري ان يكون ذلك • عكسها اذا اعقها في حال رقه لان رقه لا يعتقه بعد عتقه اقوى

لحق التجار (قوله لها) اي الامه (قوله ذلك) اي كونها سر: (قوله فيها) اي الامه حال من العتق الاول (قوله بغير الخ) صلة من تعتق (قوله هذا الحكم) اي ايقافا سر يتعاهل ولادتها (قوله اعقته) اي العبد امته (قوله بعد عتقه) اي العبد (قوله ذلك) اي ايقافا سر يتعاهل وضعها (قوله اذا اعقته) اي العبد امته (قوله رقه) اي العبد (قوله لان عتقه) اي العبد امته (قوله بعد عتقه)

(قوله صاحب التكملة) أي قاله الثوري مكمل شرح البساطي لموته قبل تكمله (قوله فهو) أي دون أذنهما (قوله وتلق) أي الرهن (قوله ثم ان كانت) أي قيمة الرهن (قوله سقط) أي الدين (قوله ويرى الامين) أي من قيمة الرهن (قوله وان زادت) أي قيمة الرهن (قوله عليه) أي الدين (قوله ويرجع) أي الامين (قوله به) أي الرائد الذي غرمه للرهن (قوله) أي الرهن (قوله ينقله) أي الرهن (قوله قد رده) أي الدين ٨٤ (قوله منها) أي القيمة (قوله وان نقصت) أي قيمة الرهن (قوله عنه) أي

الدين (قوله منه) أي الدين
 (قوله بقدرها) أي قيمة
 الرهن (قوله ياقبضه) أي
 الدين (قوله سله) أي الامين
 الرهن (قوله او قبله) أي
 سلول الدين (قوله بعده) أي
 سلول الدين (قوله فان سلمه)
 أي الرهن التسليم (قوله
 قبله) أي سلول الدين (قوله
 قبله) أي الرهن (قوله يما)
 أي الامين والمرتبين (قوله
 ويوقف) يضم الوقفية أي
 القيمة (قوله كالاول) أي في
 قيمته وضمانه (قوله واخذها)
 أي القيمة (قوله فان سلمه) أي
 الامين الرهن (قوله أخذت)
 أي الرهن (قوله فيهن)
 أي الامين (قوله) أي
 المرتب (قوله لانها) أي القيمة
 (قوله فهي) أي القيمة (قوله
 تعدى) أي الامين (قوله عليه)
 أي الدين (قوله وان قدمه)
 أي الرهن الخ (قوله) أي
 أي كونه يقابضه (قوله
 فيها) أي المدونة (قوله لتقول)
 أي الحسن الخ (قوله) علمه لا يقيد
 الرهن الخ (قوله يقبل) يضم
 ففتح متغلا (قوله لمن نلهم)
 أي الرهن الخ (قوله مانع)
 قيمته (قوله هذا) أي اعتبارا بغيره (قوله هلا) أي الامين (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله رهن) يضم
 ففسر (قوله لانه) أي الصوف التام (قوله تقصد) يضم التام (قوله غير) أي التام (قوله لانه) أي البنين (قوله شرط)
 أي الرهن (قوله لما قضته) أي شرط ان ماله لا يكون رهنا

فان سلمه) أي الامين الرهن لاحدهما (دون اذنهما) أي الرهن والمرتب على سبيل التوزيع
 أي سلمه للمرتب بدون اذن الرهن أو للرهن بدون اذن المرتب صاحب التكملة فهو قريب
 من قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى اى قالت اليهود كونوا هودا والنصارى كونوا
 نصارى فان سلمه (الممرتبن) بلا اذن الرهن وتلق (ضمن) الامين (قيمه) أي الرهن للرهن
 ثم ان كانت قدر الدين سقط عن الرهن ويرى الامين وان زادت عليه ضمن الامين الزائد ولو كان
 الرهن لا يقابض عليه لتعديه بتسليمه للمرتب بلا اذن الرهن ويرجع به على المرتب الا ان تشهد
 له سنة بتلقه بلا قعد ولا تقرب وسطا الدين في قدره من وان نقصت عنه سقط منه بقدرها واتبع
 المرتب ياقبضه الرهن وهذا اذا سلمه للمرتب بعد سلول الدين او قبله ولم يعلم الرهن الا بعد فان
 عليه قبله فله تعريم انهم ما شاء القيمة لتعديهما الامين بالدفع والمرتب بالاخذ وتوقف يد امين آخر
 والرهن الاتيان برهن كالاول واخذها فان سلمه للمرتب بلا اذن الرهن ولم يتلق فللرهن
 اثنان وجهه عند امين آخر (و) ان سلمه الامين (الرهن) بلا اذن المرتب وتلق (ضمنا)
 أي الامين القيمة للمرتب (أو) ضمن له (البن) أي الدين المرهون هو نفسه فمضنه اقلها ما قاله
 في المدونة ابن بونس وغيره لانها ان كانت اقل فهي التي تعدى عليها وان كان الدين اقل فليس
 المرتب يطلب زائد عليه ولا يقيد المصنف الرهن بكونه يقابضه وان قيد به فبغيره فبغيره
 أي الحسن ضمان الامين ضمان عدم الا يقبل بين ما يقابضه وما لا يقابضه عليه (تتبعات)
 الاول ان اطلع المرتب على تسليم الامين الرهن رهنه قبل حلول اجل الدين وقبل تلقى الرهن
 وقبل حصول مانع الرهن من قلبه وموته ومرضه المتصل به وجنونه فلم يرتب اخذ وجهه
 عند امين آخر وان حصل للرهن مانع او تلقى الرهن وهو محل الضمان الثاني محلا ايضا ما لم يعلم
 المرتب به وبسكت فانه في تمام عيسى ونقله ابن بونس الثالث الظاهر ان قيمته تعبير يوم
 هلا كما يؤخذ من هذا من معاص عيسى في تسليم الامين الامه المرهونة لراهنه بلا اذن مرتبها
 ووطئها الرهن انه يغير قيمتها يوم وطئها والله اعلم فاذاها الخط عب والجاري على القواعد
 اعتبارها يوم تعدى (و) ان رهنه غم (الدرج) في رهنها (صوف) على ظهورها (تم) يفتح
 المتناقأ استحق الجز يوم العقد عند ابن القاسم لانه ساعه مسئلة تقصد الرهن وقبل
 لا يدرج لانه غلة ومفهوم ثم ان غيره لا يدرج وهو كذلك اتفاقا (و) ان رهنه أحمى حمل
 ادرج في رهنها (بنين) لانهم كثرها واسرى ما حلت به بعد رهنها فانه في المدونة ابن المواز
 لوسط ان ماله لا يكون رهنا ليجزئنا قسمة مقتضى العقد فاحل بعضهم ولا يدرج البيض
 لتكرار الولادة (تم) (و) ان رهن النخل بالما المبيعة او المملة ادرج في رهنها (فرض خفل)

(قوله انه) أى المصنف (قوله الممثلين) أى فرخ العمل بالماء المهمله وفرخ الفعل بالماء المججمة (قوله افرخ) بضم الراء (قوله فرخ) بفصاحته منفلا (قوله ابرن) بضم فكسر منفلا (قوله تفرق) بضم فكسر متحقفا (قوله الاطلاق) أى السكرت عن شرط الانتداب و اوعلمه (قوله سبق الرهن الدين) من اضافة المصدر لمتعلقه ٨٣ وتكمل عليه بنسب مقبولة (قوله والا فلا) أى

في الجلباب فرخ الفصل والشجر رهن مع أصولها وانظاره تكلم على الممثلين قاله تت
الخط المعنى صحيح هو اعترى المججمة وبالمهمله في القاموس الفرخ وله الطائر وكل مغص من
الحيوان والنبات والجمع افراخ وافرغ وفرغ وافرغته وفرغان وفرغ الزرع نبت
افراشه (لا) تندرج في الرهن (غلة) بفتح الغين المججمة وشدا للام للرهن كبرية عتار وحيوان
ولبن وجبن ومن وعسل لعل الا ان يشترط الرهن دخولها (و) لا يندرج في رهن الشجر (غرة)
ان لم توجد لعل العقد بل (وان وجدت) بضم فكسر الثرة رهن الشجر وظاهره ولو ابرن
وهو كذلك على المنه وروى بين الصوف والثره بقر وقمتها ان الثرة بعمل الراهن وتلقته
ولا عمل له في الصوف وبين الجنين والثره بان السنة حكمت بان غلة الرهن راحته والجنين ليس
غلة بل كجزء وشار بالمبالغة لقول ابن القاسم في البسطة تندرج قاله تت (و) لا يندرج في
الرهن (مال عبد) مرهون موجود معه رهنه فاسرى ما يستقده بضمه * (تسكت)
ما تقدم كله عند الاطلاق فان شرط الدراجة او عدمه عمل به اتفاقا ولا يشترط في صحة الرهن
سبق الدين فيجوز سبق الرهن الدين والى هذا اشار بقوله (وان تهن) اى ما كان يستلم
شياء يكون رهنه عنده (ان افترض) المرتهن مستلما راحته او غيره ما لا بان يقول شخص لا تخذ
هذا رهنه عندك فنياً افترضه انما لك واقفا بقرضه منك فلان فان افترض رهن والا فلا
(و) ان تهن ان (باغ) اى يجوز ان يستلم شياء يكون رهنه عنده في الفنى انما جعله كذا فافهمه
او غيره بضم موجبل قاله في المدونة قال في التسكت ويكون رهنه بعلدا بمن قليل او كثير
ما لم يجاوز رقيقته بخلاف ما يبعه اودائه وانما جعل به في المدونة بزمه اذا ثبت مبلغه فافهمه
تت (او) ان تهن ان (يعمل) المرتهن معلوماً معلوماً رهنه بقرضه معلومة يكون النسيء المستعمل رهنه
فنيا ان عمل ذلك العمل قاله السبطي ويحصل ان فاعل يعمل ضمير الراهن بان يعمل
المستأجر الاجرة العامل وياخذ منه رهنه باخر فاعل انما هو وترك العمل غ كذا فاعيا
رأى تاه من النسخ وفيه قلق وعبرة ابن الحاجب اى اذا قال ويؤجره على ان يقرضه او يبيعه
او يعمل له ويكسب بقبضه الا قول رهنه كذا عباة ابن عرفة اذا قال حال المازى ويتقرر
الرهن والقرض قبل انعقاد الحق الذى يؤخذ به الرهن خلافاً للشافعى رضى الله تعالى عنه وفيها
ان دفعت لرجل رهنه بقرضه فاعل رهنه فلا يجوز له اذا كان الاوهمان في عقد الجارية بل (وان في
جعل) بضم فسكون بان يجامع على عمل معلوم يجعل معلوم ويرتهن العامل عن الجاعل رهنه
في الجعل الذى يزمه بتمام العمل او يجعل الجاعل الجعل ويرتهن من العامل رهنه في الجعل
طنى اطين من يستدبه من شرابه على ان المراد بقوله وان في جعله أى في عوض جعل
والراهن اما الجاعل ليجعل له في الجعل الذى يستحقه تمام العمل واما الجعول له في الجعل
الذى اخذته قبل العمل وانه لا يصح كون المعنى عمل جعل لان العمل في الجعل ليس بلازم ولا

(قوله اطبق) اى اتفق (قوله بعدد) بضم الباء (قوله شرحة) اى المثل (قوله بقوله) اى المصنف (قوله يستحقه) اى الجعول له
(قوله اخذته) أى العامل (قوله وانه) أى الشان صنف على ان المراد

(قوله ثم قال) أى طنى (قوله وهذا) أى انشاقهم على أنه لا يصح كون المعنى على جعل (قوله ثم قال) أى طنى (قوله وهذا الشرط) أى كون المرحوم به لا مأموراً بإلزام الزوم (قوله وأخرج) أى ابن شمس وابن الخياط بشرط الزوم أو الإلزام (قوله الكاتبة) فلا يصح الرن به إلا بالنسبة لا مأموراً بآية الزوم (قوله تعقبه) أى شرط الزوم والصبر ودة السه (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله نسبه) أى أخرج الكاتبة قوله بصحت أى نسبته (قوله فهو) أى أخرج الكاتبة قوله وتبع ابن شمس (قوله الضميمة) أى الشرط المذكور (قوله كونه) أى الشرط المذكور (قوله) أى المكاتب (قوله على هذا) أى حواجز تحجيز المكاتب نفسه وخالف ظاهر (قوله لا على المشهور) عطف على قوله فى قوله من قال (قوله أنه) أى المكاتب الخ بغير المشهور (قوله من) (قوله ذلك) أى تعقبه نفسه (قوله) أى المكاتب (قوله لم) أى شقها متعللاً بـ ابن عبد السلام (قوله اشتراط الزوم) أى المرحوم به (قوله في أحوال الكاتبة) أى شرط الزوم (قوله فهو) أى الكاتبة (قوله عنده) أى ابن عبد السلام (قوله

كونه لازماً بيان ما (قوله وقال) اى ابن عرفة (قوله فيه) اى المرهون به (قوله سال) جنس (قوله كلى) بعد
فصل يخرج الحزق المعين (قوله ليشمل) اى حد المرهون به (قوله حقيقته) اى الحزق المعين (قوله لانه) اى الحزق المعين (قوله
استوفى) يضم التامه كسر الفاء (قوله ليشمل) يضم المامه كسر الخاء المعجمة (قوله لانه) اى الرهن (قوله عليه) اى المكاتب (قوله
لامه) اى المكاتب (قوله لاهو به) اى الرهن (قوله لاهو به) اى الرهن (قوله عليه) اى المكاتب (قوله لاهو به) اى
المكاتب عن أداء الكتابة (قوله فكذلك) اى اداءته الكتابة اى لاهو به عليه فربما يحال (قوله بهجنز) اى المكاتب
عن ادائها (قوله صار ملكه) اى المكاتب (قوله وهذا) اى صبره وملكه ملكه السبيده (قوله بهجنز) اى المكاتب عن
ادائها

(قوله بعد أخذ الرهن) صلة بمنز (قوله في عارهن) فيه صلة أخذ (قوله أو بعنه) أي الرهن عطف على ما (قوله أنه) أي الشأن (قوله على المكاتب) أي بعض الرهن (قوله لأنه) أي الرهن (قوله بدعاه) أي المكاتب (قوله به) أي الرهن (قوله ولا على سيده) عطف على قوله على المكاتب (قوله لأنه) أي السيد (قوله أخذ) أي الرهن (قوله هو) أي الكفاية (قوله منها) أي الكفاية (قوله لا على) أي كراهة (قوله لعجز المكاتب) صلة بترد (قوله بارتها) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله لما علة ابن عرفة) علة خاد (قوله أنه) أي كراهة (قوله للشاهرة) (قوله وأن لم يكن) لازما (قوله فهو) أي كراهة (قوله الشاهر) (قوله قال) أي طي (قوله واستدل) أي طي (قوله له) أي كون المراد بالآيل إلى الزوم الرهن فيه بعد لزومه (قوله نفسه) أي استدلاله (قوله لأن قوله) أي المصنف (قوله على أنه) أي الآيل للزوم (قوله ومعه) أي الرهن قبل الزوم (قوله للزوم) أي الرهن ٨٥ في معين (قوله حقيقته) أي المعين (قوله

بعده أخذ الرهن) في عارهن فيه أو بعنه ضرورة أنه لا رجوع للرهن على المكاتب لأنه لم يملكه به ولا على سيده لأنه إنما أخذ في الكفاية وهي لا يرد ما أخذ منها لعجز المكاتب ٨٥ والظاهر أن المصنف سادع عبارتهما لما علة ابن عرفة وأعلم البنا أن اعتراض ابن عرفة بالرهن في كراهة المشاهدة غير ظاهر لأنه وإن لم يكن لازما فهو آيل إلى الزوم وادعى طي أن المراد بالآيل إلى الزوم أن ابن رهن فيه بعد لزومه لا ابتداء خال وهذا أمر ادمشروط الزوم واستدل به بكلام ابن شاس وابن فرحون وفيه نظر لأن قوله وارثهن أن اقترض الخ ليدل على أنه رهن فيه قبل الزوم أيضا ومنه كراهة المشاهدة فالظاهر ما لا ينه عن السلام والله أعلم (لا يصح الرهن في) شيء (معين) يضم الميم وفتح العين والياء منقلبا كثيرا ب معين وبأخذ به رهننا ابن عرفة للزوم منه انتفاء حقيقته أو حقيقة الرهن لأنه إن استوفى من الرهن بطلت عينه وإن لم يستوف منه بطل كون الرهن متروضا فيه قبل بطل حقيقة الرهن (أو في متقنه) أي المعين كما ذكرناه في دعائه وبهنا وارثاته في متقنه رهننا فلا يصح لأن النعمة لا تقبل الاشتغال بعين ولأن المتصور من الرهن التوقف للاستيفاء محال استقام المعين أو متقنه منه أو من غيره ولا يتقضى بالمعيار المعين يؤخذ به رهن لأنه انما هو في قيمته بالتدعي عليه والتقر بطله لا في عينه قال في المدونة وإن استعيرت دابة من رجل على أنها مضمونة عليك فلا تنضمها وإن رهنها رهننا فخصيتا من رهنها والرهن فيه لا يجوز فإن شاع الرهن عنده فخصه اذ لم يؤخذ على وجه الامتلاء أو الحسن قوله لا يجوز زاي لا يتخذ ولا يلزم وقال أشهب مرته هو رهن ومرة الدابة بتجارتها به فهو رهن وإن كان بأمر من الله تعالى تغير تعدل بكن رهننا اذ لا يضمن ثم قال فيها ويجوز الرهن بالمعاريعة التي يغاب عليها لأنها مضمونة أو الحسن كان يقول لا أعرف إلا أن تعطيق رهننا على تقدير هلاكها وفيه من استأجر عسدا أو أعطى بالاجر فترهنها جاز أو الحسن لأنه يجوز الرهن بين المناقح كما يجوز بين الأعداء (و) لا يصح الرهن في جنس (الجم) أي مال مؤجل بالهلال بسبب (كراهة) أي عتق على خال مؤجل (من اجنبي) أي غيبه المكاتب لأن الصبي ليس لازما للاجنبي حالا ولما لا يشرط المهر رهن فيه لزومه الرهن حالا أو لا وهو ممن اجنبي صحة

على أنها) أي الدابة (قوله عليك) باستعير (قوله فلا تنضمها) أي الدابة بطلان الشرط (قوله وان رهننا) شفع تام خالها المستعير (قوله فخصيتا) أي الدابة أن تلفت بلا تعدد ولا تفرط منك (قوله عنده) أي رب الدابة (قوله فخصه) أي رب الدابة الرهن (قوله هو رهن) أي صحيح لازم (قوله بعينه) أي المستعير هاهنا بعد تعدد على الوفرط فيها (قوله وان كان) أي بقها (قوله لم يكن) أي الرهن (قوله رهننا) أي خصها لازما (قوله اذ لا يضمنه) أي المستعير ما كان من الله تعالى (قوله فيها) أي المدونة (قوله كان يقول) أي العسر (قوله هلا كأي) أي تعدد عليك أو تفرط بطل فيها (قوله فيها) أي المدونة (قوله لزومه الرهن) من إضافة المصدر لفعله وتكمل عمله بنصب مفعوله

(قوله فيه) أي شتم الكتاب (قوله اطلاق) أي عن تشبيهه بكونه من غير المكاتب (قوله عدم) مقعوك اطلاق المضاف لقوله (قوله صته) أي الرهن (قوله فيه) أي شتم الكتاب (قوله خلاف) خبر اطلاق (قوله نصها) أي الدونة (قوله وهو) أي صها (قوله منه) أي المكاتب (قوله تبعين منها) تصوير لتبعيتها (قوله الترخيخ) حلا لاشترط تعيينها (قوله في الاجارة) لان منفعة الرهن في مقابل بعض المثلن جامع في العقد يسع والجاره (قوله غائته) أي شرط منقعة الرهن في غن المبيع (قوله فيقال بها) أي المنفعة (قوله بعض المثلن) أي والقد بالنسبة لهذه الجارة وبعض المثلن الآخر في مقابل الثمن والعن والقد بالنسبة لهذه يسع (قوله وهو) أي اجتماع البيع والاجارة (قوله باثر) أي لاستوالمها في الاحكام (قوله لانه) أي اخذت من الرهن في القرض (قوله زادة المنفعة) اضافته البيان (قولهها) ٨٦ أي منقعة الرهن (قوله لانها) أي تبرع الراهن بها وانته لتأنيث خبره

حال (قوله وهو) أى ضامته (قوله لانه) أى الرهن الذى اشترطت منفعته (قوله وهو) أى ضامته (قوله وهو عدم ضامته) أى التاميز بين ضامته (قوله كاش) أى باقى (قوله وهو) أى عدم ضامته (قوله منهم) أى التاميز بين ضامته (قوله ضامته) أى الرهن منصوصا فى لفظه (قوله بضمه) أى الرهن منقول ضامن وهذا قول ثالث (قوله وهو) أى ضامن بضمه فقط (قوله قال) أى التولس (قوله ستقر) يضم الباء مع الفاء (قوله ضامته) أى الرهن (قوله فان كان) أى المذهب (قوله مرهنة) بضغ الهاء (قوله تضمن) يضم التاء (قوله يغلب) يضم ففتح مقفلا (قوله غل) أى التردد (قوله منفعته) أى الرهن (قوله وتلق) أى الرهن (قوله ضامته) (قوله فان تلق) أى الرهن (قوله تجسب) يضم التاء أى المنفعة (قوله بذلك) أى سبل منفعة الرهن لرهنه (قوله أو نساوى) حط على ترك جرح

(قوله قبله) أى الثمن (قوله ثم امتنع) أى المشتري انراهن عطف على اشترى (قوله اذا المؤمنون الخ) على اجبر عليه (قوله كذلك) أى البيع فى الجبر على دفع الرهن المعين المتروط فيه (قوله مثله) أى الرهن (قوله مثله) أى الدين (قوله لهذا) أى جبر الراهن على دفع رهن ثقتة (قوله وشبهه) أى البائع كالزير والمعد والمقرض (قوله علم) بضم العين (قوله عين) بضم فكسر مثله (قوله المرتهن) فاعل حيازة الخاف لقوله (قوله او الامين) عطف على المرتهن (قوله من فلس الخ) بيان مانعهم الاقطاء الاربعة غير منونة لاضافتها (قوله المتصلين) نعمت جئون ومرض (قوله ان حيازه) أى الرهن ٨٧ الخ مفعول دعوى المضاف لفاعل (قوله

رهن ثمن معين فيه ثم امتنع من دفع الرهن (أجبر) بضم الهمز وكسر الموحدة الراهن (عليه) بضم عين (قوله الرهن للمرتهن أو الامين) ان شرط (بضم فكسر الراهن) بضم وعين (بضم فكسر مثله) الرهن كهذا الثوب اذا المؤمنون عند شرط وطهم عب ولام فقهوم للبيع اذا القرض كذلك (والا) أى وان لم يبيع الرهن المشروط فى البيع والقرض (فهرن ثقتة) بكسر المثلثة أى بوقى بالدين واعتبره من مثله يلمز الراهن دفعه للمرتهن ولامين ابن عبد السلام هذا هو المذهب وقال ابن الحاجب لا يجبر الراهن ويخبر البائع وشبهه فى فسخ البيع وقامعته بلا دهن ابن عرفة اراد بثبته المسقف عب علم عا ذكره المصنفان الراهن يجبر على الرهن المشروط سواء عين أم لا لان المدين يجبر على عينه فلو حذفت قوله عين كان أولى (والحوز) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو أو أقرض أى حيازة الراهن المرتهن أو الامين ودعواه (بعد) حصول (ماتعه) أى الحوز من فلس أو موت أو جئون أو مرض الراهن المتصلين بجئون ان حيازه قبله (لا يقيد) الحوز بعد مانع اختصاص المرتهن بالرهن فيخاصه فيه ما شرعاه الراهن ان لم يشهد الامين للمرتهن يسبق حوزة مانعه بل (ولو شهد الامين) الذى يسهله الراهن انه حازه قبل مانعه لانه شاهد على فعل نفسه فهى فى الحقيقة دعوى وإشارة بالوقلة وتضمنون تقبل شهادة فى الدين والراهن طلق ليس مراده حدوث الحوز بعد المانع لان هذا فهم من قوله وبطل بوث رادنه ونفسه قبل حوزة بل مراده ان وجوده عند المرتهن بعد المانع لا يفسد دعواه انه حازه قبله وعليه نأى المبالغة فى قوله ولو شهد الامين وهذا معنى قول ابن الحاجب ويؤيد المرتهن بعد الموت والقبض لا يثبت بها الحوز وان اتفاقا لا يثبت انه حازه قبل انخرش يعنى ان المرتهن اذا ادعى فيها هو محوز زبده انه حازه قبل حصول المانع القائم الآن بالراهن فانه لا يعمل بقوله ولا يخص به عن الغرام ولو شهد الامين الذى وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معاينة البيعة قبله (وهل تكن بيعة على الحوز) أى القبض (قبله) أى المانع وان لم يحضروا التحويل ولا عاينوه لان الاصل كونه بتحويل الراهن ابن عات (وبه) أى القول بكفاية بيعة الحوز (عجل) بضم فكسر أى سكم (أو) لا تكن بيعة على الحوز لاحتمال انه بلا ان الراهن ولا بد من بيعة على (التحويل) أى تسليم الراهن المرتهن للمرتهن ولامين قولان ذكرهما ابن تومر وغيره ابن ناجي يكتفى شاهد واحد اذا كان يد المرتهن اتفاقا وان كان يد غيره كفى باختلاف (وقبها) أى المدونة (دليلهما) أى مقيد القوانين

والمرتهن على ان حوز قبله (قوله انه) أى المرتهن (قوله حازه) أى الرهن (قوله قبل) بالضم حذف المضاف اليه وثمة معناه (قوله القائم) نعمت المانع (قوله بذلك) أى حوزة قبل المانع (قوله وهو) أى فعل نفسه (قوله) أى الحوز (قوله قبله) أى المانع (قوله كونه) أى الحوز (قوله انه) أى الحوز (قوله شاهد واحد) أى على التحويل (قوله انه) أى الرهن (قوله كفى) أى الواحد

(قوله الاول) اى كتابة سنة الحوز (قوله هبما) اى المدونة (قوله سائر) اى مسمى واعتبر (قوله بقضى) بضم الباء وقع الضاد (قوله بذلك) اى دفع الهبة للموهر به (قوله منعه) اى الواهب الموهوب له قبضها (قوله وجب الخ) خبر ظاهر (قوله كذلك) اى الهبة فوجزوا القبض بدون اذن الراهن (قوله الثاني) اى شرط سنة الحوز (قوله ظاهر عوم الخ) تنازع فيه بعد قيل وقال (قوله لا يقضى) بضم الباء وقع الضاد (قوله الحوز) اى الحائز لما كان او امره تمنا او موهوا بالواجب عليه (قوله ان يجزى الاشهاد) اى على الحوز الخ خبر ظاهر (قوله والاقرار) اى الحوز (قوله لغو) خبر ان (قوله الحوز) ملة لغو (قوله يجزى) اى يقع ويذكر (قوله المذاكرات) اى بين العلماء كالدروس (قوله دونه) اى التصويز (قوله لبقا ملة الراهن) اشارة لوجه الفرق بين الراهن والهبة (قوله بخلاف الهبة) ٨٨ اى فيكنى فيها الحارزون التصويز ونحو وجهها عن مالك الواهب (قوله

اشار) اى المستفت بهذا
اى وفيها دليلهما (قوله
كلامهما) اى المدونة (قوله
وفيه) اى كلامهما (قوله
اقر المعطى) بكسر الطاء
مثل الواهب والمصدق
والحبيب والراهن (قوله
ان المعطى) اى بفتح الطاء
(قوله عليه) اى المعطى
بالكسر (قوله ثمرات) اى
المعطى بالكسر (قوله
أى الحوز (قوله وروته) اى
المعطى بالكسر (قوله
اى كلامهما (قوله
عليهما) اى القولين (قوله
وجعل المصنف) اى
توضيحه (قوله وهى) اى
عبارة ابن الحاجب (قوله
انه) اى المرتين (قوله قبله)
اى القلس والوجوه (قوله

اذ اوجد) بضم فكسر (قوله مسلة) نائب فاعل (قوله موته) اى الدين (قوله وادى) اى من يده القهوم
السلعة (قوله لهما) اى السلعة (قوله لهن) اى فى الدين الذى له على صاحب المثل او القلس (قوله فى ذلك) اى كونه ارثا عنده
(قوله يتقاررا) اى الراهن والمرتين (قوله يعلم) بضم الباء (قوله انه) اى المرتين (قوله سائر) اى الراهن (قوله قال) اى الباسي
(قوله انه) اى الراهن (قوله ووجد) بضم فكسر (قوله يده) اى المرتين (قوله اخلص او مات) اى الراهن (قوله انه) اى الحوز قبل
الماتق (قوله ولله) اى الحكم المصور بحكم الراهن اذا ثبت وجوده يدرى منه قبل موت وفلس وانه (قوله قول محمد) اى
لا يتقمه الامعاء سنة الحوز (قوله لفظه) اى محمد (قوله خلافه) من ان منعه مع سنة التصويز (قوله انه) اى الشأن (قوله وان لم
يجزى) اى الشهود (قوله الحليزة) اى التصويز (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله انه) اى المرتين (قوله سائر) اى الراهن

(قوله المعلوم) أي التبادر (قوله أنه) أي الشأن (قوله من الاحتمال) بيان ما (قوله فصل) يضم العين (قوله وسئل) أي كلام
السط (قوله لاجز) أي مضى الرهن وتنته (قوله ويخرج) أي الرهن (قوله من ادارته) أي الراهن (قوله على أنه) أي الرهن (قوله
يده) أي المرتهن (قوله وقد سازه) أي المرتهن (قوله وان لم يحضر) أي الشهود (قوله لانه) أي الرهن (قوله وكذلك)
أي الرهن (قوله فنقله) أي المصنف (قوله غ) أي قال (قوله اشار) أي المصنف (قوله قراره) أي الرهن (قوله بعده) أي
نقله (قوله فادعى) أي المرتهن (قوله أنه) أي المرتهن (قوله قبضه) أي الرهن (قوله قبضه) أي نقله (قوله فادعى) أي
تقدم حوزا المرتهن الرهن على نقله (قوله فادعى) أي المصدق عليه ٨٩ (قوله قبضه) أي الصدقة (قوله في محنته)
أي المصدق (قوله به) أي

المفهوم من المعاني أنه لا بد من الشهادة على التصور ٨٩ الحط ما ذكر من الاحتمال في انقضاء
الحاجب بانه مثله في لفظ المدونة فعمل صحة قوله وقع ادلهم اوسقط اعتراض الشارح و غ ٨٩
الثاني ومثله في حاشية الناصر ونص ابن عات ان كانت الحيازة بالمعنا نقيض ويخرج من ادارته
في ادارة المرتهن وملكه والعمل على انه اذا وجد سيد وقد سازه كان رهنا وان لم يحضروا
الحيازة ولا معنوا لانه صار مقبوضا وكذلك الصدقة اه فتقوله به على اشارة لكلام ابن عات
غ اشار بقوله وقيل ادلهم القول بالمقدمات ولا تنفع الشهادة في حيازة الرهن الا بجماعة البينة
لان في تقار المقارنتين بالحيازة اسقاط حق غيرهما اذ قد قبض الرهن فلا يقبل اقراره بعده
بالحيازة ولو وجد الرهن بيد المرتهن بعد نقله الرهن فادعى انه قبضه قبله وجمعه القرامطى
على الاختلاف في الصدقة توجد بيد المصدق عليه بعدموت المصدق فادعى قبضه في محنته
وفي المدونة دليل القولين معا ولم يتعلق به حق القرامطى وجب تصديق الراهن وقبول اقراره
لا صدق حاز الرهن فيكون شاهدا على حقه الى مبلغ قيمته اه ونقله السطى فانت ترى المصنف
نزل كلام ابن رشد في غير محله اذ رد دليل المدونة لبينة الموزع التصور وانما قال ذلك ابن رشد
فيما اذا وجد الرهن يدر منه بعد نقله الرهن فادعى انه قبضه قبله ولا يشته ثم قال وفي
النواويس مطرف واصبح في الرهن يوجد سيد مدر منه بعد موت راعته قبيل قوله في حوزة في
محنته وكذا الهية خلاف قول ابن حبيب وابن المباشرون لا يقبل فيها ثم قال ابو الحسن
سبب اختلاف الاستصحابان استحباب مالك لا يتقل عنه الا يقين واستصحاب ان هذا الانتقال
كان وجه جازاه فاقبل هذا كله مع تنزيل المصنف تحت حقيقة قبض الرهن المازرى
نقل التصرف فيه عن راعته لم رهنه فاقبل نقله تحت بدء ابداء من وما لا ينقل كالرهن بصرف
التصرف فيه عن راعته لم رهنه وان كان يتابعه متاع راعته فان والى الراهن التصرف فيه
يطل حوزة وان خص به المرتهن قبيل حوزة وقيل نظر (د) اتباع الراهن الرهن قبيل حوزة
عنه (مضى به) أي الراهن اذا باعه راعته قبيل (قبضه) أي الرهن من راعته (ان فرط)
بفصلت مثقالا (مرتهنه) أي الرهن في قبضه من راعته وبقي دينه بلا رهن اتفاقا (والا) أي وان
لم يفرط مرتهنه في قبضه بان جعل طلبه وباد الراهن بيعه (فتاويلان) في فهم قولها وان بيعت
من رجل سلعة على ان يرهن عندك في غنما مبيعوا فارتك فارتك قبيل قبضه لم يسل الراهن ولك

١٢ منح ش: أي المرتهن (قوله به) أي المرتهن (قوله كالرهن) بفخ الراعي المتزل (قوله بصرف) يضم فيكون قطع قوله
وان كان (أي الرهن (قوله ولي) بفخ فكسر أي نولى وبشر (قوله به) أي التصرف فيه (قوله حوزة) أي الرهن (قوله عنه) أي
الراهن (قوله دينه) أي المرتهن (قوله بعد) أي مرتهنه (قوله طلبه) أي الرهن (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله قوله) أي
المدونة (قوله سلعة) أي جنس معلوم الى اجل معلوم (قوله مبيعونا) اسم جده المشتري (قوله فتاويلان) أي المشتري (قوله قبضه) أي
مميز الرهن (قوله به)

منه أى المشتري قوله سالم
تقم الغرامة أى على المشتري
لتقليبه قوله فتكون
أما البائع قوله اسوتهم
أى الغرامة فى ميعون ان
فأما قبل أخذ من الراهن
قوله فان باعه أى الراهن
ميوونا قوله وليس لك
يا مرتين قوله عليه اى
الراهن قوله لان ترك
ايها المرتين قوله اياه اى
ميوونا عند الراهن قوله
ويجلك يا مرتين قوله
قولها اى المدونة قوله
على انه اى المرتين قوله
فان فان اى الراهن قوله
على مضيه اى البيع قوله
ويجيز اى المرتين قوله
وامضاته اى بيع المرتين
قوله فتصاات
منقلا قوله انه اى المرتين
قوله وعلى الاول اى المضى
قوله تأول فتصاات منقلا
قوله لمضيه اى المرتين
قوله اى المرتين قوله
على انه اى المرتين قوله
فيه اى حوز الراهن قوله
أن لم يشرط اى المرتين فى
حوز الراهن قوله فليس له
اى المرتين قوله فونه
بفتصاات منقلا قوله كان
اى المرتين قوله قصد
بفتصاات منقلا قوله
البايعين : ان المرتين قوله
على قسم العين

أخذ منه وهما ما لم تقم الغرامة فتكون اسوتهم فان باعه قبل قبضك اياه مضى به وليس لك
عليه رهن غيره لان ترك اياه سبق باعه كسليك اياه عليك الاول غير منقضى فقههم ابن اى
زيد وابن القصار وغيرهما قولها لان ترك اياه الخ على انه فرط فى قبض الراهن لقوله لان ترك
ايها الخ ولولم يشرط ولم يتراخ لم يفسد البيع ولا يبطل الرهن والمرتين رد البيع ان اراد فان
فان لم يشتريه كان غنمه رهنه ما كانه وهذا فهم ابن القصار وفهمه ابن اى زيد على مضيه وجعل
القرن رهنه وفهمه ابن رشد وغيره على ظاهره من مضى البيع مطلقا فرط أم لا ويخصر فى بيعه
الاول بين فضته واشذسلعته ان كانت فائضة وقيمة ان كانت لانه انما باعها بشرط هذا الرهن
العين فلما قوته كان أحق بسلعته وامضاته وباقادينه بلارهن قال ابن رشد هذا معنى ما فى
كتاب الرهن من المدونة وقد أدخله بعضهم فى كلام المصنف فقال ما مضى يتحقق ما هنا ان
الشيوخ فى فهم المدونة ثلاث طرق الاولى اذ لم يشرط مضى البيع ولا مطابقة لرهن آخر
ويجيز فى نسخ بيعه الاول وامضاته وهذه طريقة ابن رشد ومن معه الثالثة مضى البيع وان
لم يفت والقرن رهن وهذه لابن ابي زيد والثالثة تخيير المرتين بين رد بيعه وامضاته ان لم يفت
فان كانت فالقرن رهن وهذه لابن القصار فحصل انه ان لم يشرط فى المضى والتخيير قولان وعلى
الاول فهل يسقط طلب الرهن ويخصر فى فسخ البيع الاول أو يكون القرن رهنه فان قولان فقوله
ومضى به قبل قبضه أى وليس له طلب رهن آخر اتفاقا فان فرط وان لم يشرط فهل الحكم
كذلك أو هو ما لا مضى فقط والقرن رهن واما التفسير فى رد الامضاء الاخران لابن اى
زيد وابن القصار فلهما المدونة على التثريب فقط قوله لا تأول أى وان لم يشرط فى الامضاء
وسقط الرهن وعدم الامضاء على هذا الوجه الصادق بالامضاء ورهن القرن والتخيير بين الرد
والامضاء متماثل المقام فانه قد ثبت فيه الانتهاء والاقلام ٨١ واستخصه الشيخ المستأوى
أقاده البتالى قال فى التوضيح تأول ابن القصار وغيره المدونة على ان المرتين فرط فى قبض
الرهن لقوله لان ترك اياه الخ ولولم يكن منه فريط ولا تأول ان كان له مقابل فى رد البيع فان كانت
يسد شتر به كان القرن رهنه وتأولها ابن اى زيد على انه تراخى نفسه وان لم يتراخ فبادر الراهن
للبيع لم يبطل الرهن ومضى البيع وكان القرن رهنه وتأول ابن رشد ان لم يشرط فليس لرد البيع
واغما له فسخ البيع عن نفسه لانه انما دخل على ذلك الرهن بعينه فلما قوته الراهن ببيعه كان
أحق بسلعته فحق كلام المصنف وان لم يشرط فى امضاء البيع وسقط الرهن كما فى التثريب
وهذا تأويل ابن رشد وامضاه وجعل غنمه رهنه ما كانه وهذا تأويل ابن اى زيد وعدم
امضاء فالمرتين رده وجعل الرهن رهنه كما كان وهذا تأويل ابن القصار (تبيينات) الاول
قيد ابن الموارز وغيره امضاء بيع الرهن وعدم طلب الراهن رهن آخر بما ذال البائع السلعة
فأول بقت يده فلا يلزم تسليها فرط أم لا حتى ياتيه رهنه الثاني علم بما تقدم من شيىء المدونة
لم يتحقق وان المرتين اذ لم يشرط لا يبطل حقه بالكلية وانما اختلفوا هل لرد البيع ان
لم يشتروا أخذ الراهن وان كانت كان القرن رهنه أو ليس لرد البيع فان أول بقت ويحكون
القرن رهنه وعلى ما قاله ابن رشد ليس لرد البيع الصادر من الراهن فى الرهن ولده فسخ البيع عن
نفسه وتقل عن الموارز ليس لرد بيعه ويوضع لرهن مكانه الثالث كلام ابن رشد فى المشترط

(قوله المرتين) فاعل قبض المضاف لقوله (قوله عينا كان) أي الدين (قوله كان) أي الدين (قوله لضره) أي المرتين (قوله به) أي بيع الرهن (قوله بقده) أي الدين (قوله لانه) أي الاجل (قوله به) أي المرتين (قوله فان باعه) أي الرهن الرهن الخ مفهوم ناقلا ودينه عرضا من بيع (قوله مطلقا) أي كان الدين من قرض او من بيع ٩١ (قوله والعرض) عطف على الدين (قوله

(قوله المرتين) فاعل قبض المضاف لقوله (قوله عينا كان) أي الدين (قوله كان) أي الدين (قوله لضره) أي المرتين (قوله به) أي بيع الرهن (قوله بقده) أي الدين (قوله لانه) أي الاجل (قوله به) أي المرتين (قوله فان باعه) أي الرهن الرهن الخ مفهوم ناقلا ودينه عرضا من بيع (قوله مطلقا) أي كان الدين من قرض او من بيع ٩١ (قوله والعرض) عطف على الدين (قوله

في البيع أو القرض وأما المطروح به بعد ما حكم به حكمكم مع الهبة قبل قبضها وسأني في قوله وان باعه بعد علم الموهوب له فالتنوع المعطى ووبت بفتح الماء وكسر هاء قال هذا هل الثمن للرهن ولا يكون رهنا أو يكون رهنا فله عاوض وغرم واحدة الرابع هذه المسئلة في بيع الرهن المدين والمالو باعه على رهن مضمون ثم يبيع رهنا ثم باعه فلا كلام أن يبعه ماض ويكرهه إلا بان يملكه الله أعلم فأخذه الحط (و) ان باع الرهن (بعده) أي قبضه المرتين بلاذنه (قوله) أي المرتين (قوله) أي بيع الرهن (ان بيع) الرهن (في) (أقل) من الدين المروهن فيه عينا كان أو عرضا من بيع كان أو قرض لضره به (أو) بيع بقده أو كثر وكان (دينه) أي المرتين (عرضا) من بيع إذا يلزم المرتين قبله لانه حق له أيضا فان باعه بقدر الدين العيين مطلقا والعرض من قرض فليس للموتمن ودينه يتقبل دينه ان شاء (وان الجاز) المرتين بيع الرهن باقلا أو بائنا ودينه عرض من بيع (فيجمل) يقتضات مثلا أي اخذ المرتين دينه المروهن فيه قبل اجله من ثمن الرهن فان وقى به فذلك والا تباع الرهن بما يقا له من دينه بعد سلفه انه انما الجاز ليحجل هذه طرقة ابن رشد واقتصر عليها لان مذهب المدونة (و) ان دبر الرهن الرقيق المروهن (في) الرقيق الرهن رهنا (ان دبره) الرهن بعد رهنه عند ابن القاسم وقال ابن وهب التدبير كالتدبير فيجمل المورس الدين واختاره مضمون عب ابسر الرهن او اعصر قبضه المرتين ام لا هذا ظاهره كظواهر المدونة لكن ظاهر كلام ابى الحسن ان يحل كلامها ان دبره بعد قبضه لا يقال تقدم ان رهن المدبر جازا ابتداء فلا يترجم بطلان الرهن بطر والتدبير فلا تامة للقبض على هذا الا نأقول انما يبيع زوهر المدبر ابتداء محبت كان انما يباع ان مات سيده ولا مال له يستوفى منه الحق وامان كان على ان يباع اذا حل الحق وسيده حتى والدين متأثر عن تدبيره فهذا المختنع وامطر والتدبير فلا يمنع من بيعه اذا حل الحق ان لم يدفع الرهن الدين المرتين (و) ان اعتق الرهن رقيقه المروهن (مضى عتق) الرهن (المورس) رقيقه المروهن (و) ان كان به مضت (كأبته) أي المورس ويجعل الرهن الدين المروهن فيه للموتمن فيه ما ولا يلزمه قبول رهن آخر وظاهره اعتقه او كاته قبل قبضه او بعد وهو كذلك واشعر تعبيره بما مضى بعدم الجواز ابتداء وصرح به النسي وفي المدونة سبواه فآخذت الحط اذا قد قبضه على انه لا يجوز زابته وكذا تدبيره قبله في التوضيع عن المدونة وغيرها وظاهر المصنف سواء كان ذلك قبل الحلو او بعده في التوضيع وهو ظاهر المدونة وصرح به ابن القاسم في العتية وهو في مباح عيسى (فيجمل) يقتضات مثلا (الرهن الدين المرتين) ظاهره ولو زاد على قية الرهن ابوالحسن وهو ظاهر تاويل ابن نونس ولا يلزم المرتين قبول رهن آخر لان فعل الرهن بعد رضا بتجديده وحل تجديده ان كان مما يجمل كالعين مطلقا والعرض من قرض

(قوله على ان يباع) أي المذبر (قوله وسيد) أي المذبر الخ حال (قوله من يبعه) أي في حياته سيد (قوله رقيقه) أي الرهن مفعول عتق (قوله نسيب) أي العتق والكناية (قوله ولا يلزمه) أي المرتين (قوله به) أي علمه انما ابتداء (قوله وكذا) أي اعتاقه في عدم جواز ابتداء (قوله ذلك) أي الاعتاق والمكاتب (قوله بعد) يضمن فتم مثلا (قوله بتجديده) أي الدين (قوله ان كان) أي الدين (قوله مطلقا) أي من قرض او من بيع (قوله والعرض) عطف على العين

(قوله) اى التجميع (قوله والام) اى وان كان محالاً يجعل ولهر من المزمين يتجسد (قوله وترهن) بضم التاء اى قيمته (قوله واثباته) اى الراهن (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) اى الراهن (قوله والام) اى وان لم يوسر (قوله منه) اى المقت والمكاتب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ويعتق باقية) اى الرقيق (قوله ووفى) بضم فكسر مثلاً (قوله منه) اى غنمه (قوله) اى باقى الثمن (قوله منه) بضم ففتح مثلاً ٩٢ (قوله يسع بعضه) من اضافته المصدر لقوله (قوله بعد ابله) اى الذين صله يسع

(قوله يسع) بكسر الواو
جواب ان (قوله فضل) اى
زيادة (قوله لا يكون) اى
يوجد (قوله انه) اى ما قلته
عن اشهب (قوله وانه) اى
كلام اشهب (قوله عزاء)
اى ما قلته الموضع عن اشهب
(قوله بعسر) بضم فسكون
فكسر (قوله قبل) اى
الكناية (قوله اشها) اى
الكناية (قوله اخذ) بضم
فكسر اى الذين (قوله منه)
اى مال السيد (قوله تقتض)
بضم فكسر اى كآفته
(قوله يسعها) اى كآفته (قوله
فه) اى الذين (قوله فيها) اى
كآفته (قوله) اى الذين
(قوله لانه) اى الرقيق (قوله
انه) اى السيد (قوله اخذ)
بضم فكسر (قوله منه) اى
المال (قوله بعته) اى السيد
(قوله وان لم يكن له) اى السيد
(قوله فضل) اى زيادته
الذين (قوله منه) اى السيد
(قوله وقضى) بضم فكسر
(قوله واعتق) بضم الهمز
(قوله) اى السيد (قوله
سندت) اى حين حاله الاجل
(قوله نص) بضم النون

(قوله عليها) اى امة العبد (قوله وروى) بضم فكسر (قوله قد خلت) اى اتمته (قوله واولى) بفتح الهمز اى فى منعه لاشبهه
من وطئها (قوله وروى) بضم فكسر اى امة العبد (قوله وعلقت) اى منعه من وطئها (قوله وروى) اى امة العبد (قوله منه) اى
العبد (قوله لانه) اى ردها (قوله وطئها) اى العبد اتمته المرونة (قوله السوداء ثلث) اى الص على ردها معه ووطئها فى حاله
المرونة وروى ردها ووطئها (قوله يستقر) اى منعه من وطئها (قوله فلا تقل له) اى العبد (قوله ذلك) اى ردها (قوله بلا ان) صلة

وطي (قوله) اي المرتين (قوله فيما) اي الامة المرحومة (قوله لو ادعى الجهل) سبالغة في حملوطها بلائذ (قوله وان انت قوله) اي من وطء مرتين (قوله من) يضم فكسر اي ولدها (قوله) اي ولدها (قوله وكان اي الولد (قوله عليه) اي المرتين (قوله وكذا) اي وطء المكره في اجاب ارض النقص (قوله وهي) اي الامة بكر حال (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله وهي) اي طوعها (قوله ان عليه) اي المرتين (قوله مطلقا) اي بكرة كانت او ثيبا (قوله قولها) اي المدونة (قوله لو كان) اي الولد (قوله لاختلص) اي الجارية (قوله) اي المرتين (قوله اخذ) يضم فكسر (قوله لوطها) اي الجارية (قوله ان عليه) اي عدم عتق الولد وورثته ابدا ان كان تاحي (قوله فيها) اي عدم عتق الولد وورثته (قوله مانع احتمال) اضافته للبيان (قوله حلبة) صلة تاني (قوله العتق) صلة رفع (قوله انظر الباني) نصه عقب بالعتق لانه في رفع حلبة الوطء ٩٣ انما يرفع بعض مقتضيات الملك وهو الوطء يحفظ

لا مطلق الاستماع بالملوك

من الاستعداد والاجارة والبيع وغيرها وفي اجاب العتق يرفع مقتضيات الملك كلها من الوطء ومنطلق الاستماع ولا يلزم من اجاب وصف ما امرأ اختيارا بغيره امر الشدا كلام ابن عرفة والحقان حرمتهما معا لمصلحة واحدة الحكم بينهما حلبة احدهما فقط ووجه سقوطه واقعا علم ان كونه بين حكمين لا يتوقف الا على اجتماع حلبة وحرمة وهذا اعم من كون الحلبة مضافة للملك والحرمة

مضافة للنكاح كما هو الواقع ومن عكسه اي حرمة الملك

وحلته النكاح وهذا ايتبا حكم بين حكمين فالوضع ذلك التحليل لسد فيه

لا شبهة فيها بالنسبة للملك والوطء وان ائت ولد من معها وبيع لانه ابن زنا فلا نسب له بالمرتين قال في المدونة وان وطئها اي المرتين الامة المرحومة عنه فقلت منه حد ولو يلحق به الولد وان مع الامة ورثتها وطلب للراهن ماقتها الوطء بكرة او ثيبا اذا كرهها وكذا اذا طاوعته ومجى بكرة فان كانت ثيبا فلا تثنى عليه والمرتين وغيره في ذلك سواء ٨١ ابن ونس والصواب ان عليه ماقتها وان طاوعته بكرة كانت او ثيبا وهو اشنع الا كراه لانها لا تعد مع الاكرام لان في الطوع هي زانية فقد ادخل على سدا عيا فوجب عليه غم فمما وغير هذا في كتاب المكاتب ان على الاجنبي ماقتها بكل حال وقال اسم بان طاوعته فلا تثنى عليه مماقتها بكرة كانت او ثيبا كالمرة ٨١ ابو الحسن فهي ثلاثة اقوال في الطوع احدها لا تثنى عليه بكرة كانت او ثيبا وهو قول ابن القاسم في سماع سمعون الثاني عليه ماقتها بكرة كانت او ثيبا وهو ظاهر ما في كتاب المكاتب من المدونة في بعض الروايات وما اذا غصها فلا اختلاف ان عليه ماقتها بكرة كانت او ثيبا وان كانت صغيرة تصدع ثلها فهي في حكم المغتصبة ٨١ فيحصل ان عليه ماقتها في الاكرام مطلقا في الطوع ان كانت بكرة على الربيع الذي هو مذهب المدونة وان كانت ثيبا فخرج ابن ونس ان عليه ماقتها ايضا وقوله فقلت ابو الحسن يريد وكذا ان لم تلد منه يعني يحدسوا حملات لم تلد في المدونة وان اشترى المرتين هذه الامة وولدها لم يمتنع عليه ولدها لانه لم يثبت نسبه له ابن عرفة وقولها لا يصح بقولها لو كان جارية فلا تجل له ابدا اذ ربما اخضعه عدم عتقه اباحه وطئها كقول عبد الملك وجواب بعض المغاوبة بانه حكم بين حكمين لا يمتنع مقوله على منصف ويترك فيها بان تاني مانع احتمال النبوة في حلبة الوطء اخضع من تانيه في رفع الملك بالعتق ٨١ وانظر الباني ويحد المرتين بوطء المرحومة في كل حال (الا) حال وطئها (بائن) من ردها في وطئها فلا يحد امر اعادة قول عطاء مجبوزا التحليل (وتقوم) يضم القوية ورفع القفاف والواو مشددة الامة المأذون في وطئها على المرتين لرفع اعارة الترح وحدها (بلواك) لفظ سريابان المبالاة

الصورتين بالغة وجواب عما قاله ابن عرفة بان هذه الصورة لا يمكن ان تكون حكمين لان حرمة الملك لا تتألف الا بلا حصة البنوة وهذه لا تأتي معها حلبة النكاح اذ يلزم من حرمة الملك حرمة مقدره ولا يلزم من حرمة الوطء حرمة كل منفعة غيره كما يتبينه هناك المنع اذا اثنى في حلبة النكاح وابطلها فان تاتي فيها منافع كثيرة واذا اثنى في رفع الملك لم يبق منفعة فلذا حكم بتأثيره في الحلبة دون رفع الملك وهذا معنى قول ابن عرفة يفرق بينهما لا يخفى عقب كلام ابن عرفة قبل بحال ان يكون ابن القاسم راى في منع الوطء ان لا يجرى على احد قول مالك رضي الله تعالى عنه افاده الاباحي (قوله على المرتين) صلة تقوم (قوله لرفع اعارة الترح) صلة تقوم (قوله وحدها) اي منفردا من نائب فاعل تقوم (قوله لفظه) اي الولد لعدم تقويمه (قوله بائنا) صلة تقويمه

(قوله) أی المرتین تنازع فیہ اذن واصل (قوله) أی عدة الامة (قوله من حقہ) أی المرتین (قوله) أی المرتین (قوله) علیه) أی الراحن (قوله ولزمته) أی المرتین (قوله وبقاص) أی الراحن (قوله لعل) بضم فسکر (قوله منہ) أی الراحن (قوله اذن) أی الراحن (قوله) أی الامیز (قوله فیہ) أی سح الرهن (قوله بعدہ) أی العقد (قوله لانه) أی اذنه بعدہ (قوله) اكرام الراحن) من اضافة المصدر لتعقوله (قوله علیه) أی الاذن (قوله اذنه) أی الراحن للامیز فی سح الرهن (قوله یتوهم) بضم الباء (قوله فیہ) أی اذنه فیہ (قوله ذلک) أی اكرام الراحن علیه (قوله لضرر ورثة) أی الراحن علی یتوهم الخ (قوله یتاعلیه) أی الراحن بسبب ضرر ورثة (قوله من الحق) ینابا ٩٤ (قوله ونظاره) أی كلام المصنف (قوله فیہ) أی سح الرهن (قوله منہ) الراحن بسبب ضرر ورثة (قوله من الحق) ینابا ٩٤ (قوله ونظاره) أی كلام المصنف (قوله فیہ) أی سح الرهن (قوله منہ)

[illegible]

(قوله مؤامرة) أي مشاورة (قوله على قولين) مسلة اختلف (قوله ذلك) أي وكيل المرتين على بيعه (قوله لازم) أي الراهن (قوله ليس له) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتين (قوله بعاله) بفتح اللام أي المرتين (قوله في ذلك) أي بيع الراهن (قوله من ليقن) بيان ما (قوله وهو) أي الحق الذي له (قوله العتاق) بفتح الميم ممدود أي التبع (قوله عنه) أي المرتين (قوله أن ألق) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله أو إسقاط) عطف على إسقاط (قوله أن أنكر) أي الراهن الدين (قوله أو غاب) أي الراهن (قوله هوذا) أي لزوم التوكيل الراهن (قوله أن ذلك) أي شرط المرتين وكيه على بيع الراهن في البيع (قوله في) أي الراهن (قوله عزله) أي المرتين من وكيه على بيع الراهن (قوله واختلف) بضم التاء (قوله بعه) أي المرتين الراهن (قوله في ثلاثة أقوال) مسلة اختلف (قوله فذكرها) أي ابن رشد الأقوال الثلاثة (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله اختلف) بضم التاء (قوله من غير مؤامرة) مسلة بيع (قوله لأن) أي التوكيل المرتين على بيعه ٩٥ وأنه تأتت خبره (قوله فاجتبه) أي الراهن

المنعلة اضطراب (قوله أنه) أي الراهن (قوله أو غاب) أي الراهن (قوله به) أي الدين (قوله في) أي الراهن (قوله بضم) بضم الميم (قوله المضاد) بضم الميم (قوله دينه) أي الراهن (قوله ذلك) أي المذكور من إداد الراهن أو غيبه وعدم وجود ماله بضم منه دينه (قوله ذلك) أي البعث عما ذكر (قوله فاشبهه) أي حكمه ببيع الراهن (قوله حكمه) أي القاضي (قوله برهه) أي الراهن المرتين (قوله يوكله) أي الراهن المرتين (قوله بيعه) أي الراهن (قوله بعد الإجل) مسلة بيعه (قوله لأنه) أي طوع

مؤامرة سلطان على قولين أحدهما أن ذلك لازم ليس لعزله عن بيعه لأنه في ذلك من الحق وهو إسقاط العتاق عنه في الرق إلى السلطان أن ألقه وإسقاط الأثبات عنه أن أنكر أو غاب وهذا قول اسمعيل القاضي وابن القصار وعبد الوهاب والشافعي أن ذلك لا يجوز ما يشاء بوجهه عزله واختلف على هذا القول ابن بابه قبل عزله في ثلاثة أقوال فذكرها ثم قال وإنما اختلف في توكيل الراهن المرتين على بيع الراهن عند حلول الإجل من غير مؤامرة السلطان لأن ما ذكره اضطراب لاجتهاده إلى إبقاء ما أشعروا واستقرض ما استقرض لأن الراهن لا يباع على الراهن إلا إذا ألق في بيعه أو غاب ولم يوجد له مال يقضى منه دينه فيحتاج إلى الجعش عن ذلك وعن قرب شبهته أو بعده هو ذلك لا يفعله إلا القاضي فاشبهه حكمه على الغائب وأما لو طاع الراهن المرتين بعد العقد بان برهه وهذا ما كوله على بيعه بعد الإجل لما زان اتفاق لا ينعبر وقمن الراهن إلى المرتين في الراهن والتوكيل على بيعه أه نقله الخط قال وفيه ما يرجع لقوم بعده فإن كان في عقد البيع فليس له بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدون مضي بأكبر ح به في رسم شك من سماع ابن القاسم ولقهوم أن لم يقبل أن لم تأن فإنه ليس للأمين ولا المرتين بيعه بلا إذن الحاكم فإن باعه بدون مضي بأكبر ح به في المدونة (ولا يعزل) بضم التيمية وفتح الزاي (الأمين) على الراهن المأذون له في بيعه وغير المأذون له في نفسه إلا باذن المرتين في عزله قال في البيان هذا ظاهر المذهب فليس للراهن وحده أو المرتين وحده عزله ولو ألق منه ينال راداعلى عب كان اتفق على عزله فهو لهما وليس للأمين عزل نفسه في صورتيه (وليس له) أي الأمين على الراهن (أيضا) عند موته أو سقرد (ب) حفظه (أي الراهن) لغيره إذا خلع فيه للمتراهتين وهما لم يرضيا إلا بما سمعه والأحسن ولا يتعدا بصاؤه به لأنه لا يباينهم عدم الجواز أبدا لعدم التفوذ بعد الوقوع ومثله القاضي بخلافه في غلبة الغير والوصي وأمام الصلاة الذي ولاد السلطان

الراهن بذكر (قوله قال) أي الخط (قوله فإن كان) أي إذا كان (قوله الراهن المرتين في بيع الراهن) (قوله ليس له) أي المرتين (قوله والقوم) عطف على القوم (قوله قاله) أي الراهن أن لم أت (قوله المأذون) نعمت (قوله وغير) عطف على المأذون (قوله هذا) أي بوقف عزل الأمين على الراهن على رضا الراهن والمرتين (قوله خان اتفاقا) أي الأمين والمرتين (قوله فهو) أي عزله (قوله صورتيه) أي الإذن في بيع الراهن وعنده (قوله لغيره) أي الأمين مسلة أيضا (قوله فيه) أي عند الراهن (قوله وهما) أي المتراهنان (قوله والأحسن) أي في عبارة القن (قوله أيضا) أي الأمين (قوله به) أي الراهن (قوله لأنه) أي الشأن (قوله ومثله) أي الأمين على الراهن في عدم نفوذ أيضا (قوله القاضي) فلا يتعدا بصاؤه به لقتله (قوله الخليفة) أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا أيضا ما خلافة (قوله والخبر) بفتح الخاء تحت أي الذي خبره الروي في عهده زبنيه أنه لا يبايع المظنر فيها (قوله الوصي) أي على نحو يتم قلنا أيضا به

(قوله منطه) أى الإيصه (قوله انه) أى الشأن (قوله والمعتق) أى الضابط (قوله لسان) أى استحق (قوله لا يخاف) يشفق فكون
فكسروا بضم فسكون ففتح (قوله وبسحق) صنف على بوى (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان كان) أى الوكيل (قوله
المقام) بضم الميم (قوله من يده) أى ابن عمر زعمه أخضر (قوله أخذته) أى الضابط (قوله مقيد) بضم الميم (قوله الحكماء) بضم
الحاء وشد الكاف (قوله من ادات) أى الذين المرهون قب (قوله أواله) بفتحات مستقلاً أى مائل الرحمن (قوله أوغاب) أى
الراهن (قوله أهر) أى المالك (قوله عنده) أى الراهن (قوله أواله أوغاب) أى الراهن (قوله عليه) أى الراهن (قوله عنده) أى
المالك (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل عليه) أى الميرثن (قوله عنده) أى القاضى (قوله أى الراهن) (قوله على قولين) صلة
اختلف (قوله وذلك) أى الاختلاف (قوله انه) ٩٦ أى ناسب ولاق وأمكن عادة كونه أى الراهن (قوله أى الراهن

(الراهن) أى الراهن (قوله انه) اثبات ملك الراهن (قوله لا يشترط) بضم ن فتح أى اثبات ملك الراهن (قوله فنه
 سلمها) بفتح ن مفتحة أى الاقرار الاربعة (قوله ليس) أى الراهن (قوله منه) أى الراهن (قوله ذلك) أى اثبات التمن الذى
 يسير به من مثله (قوله انه) أى الشأن (قوله كونه) أى الراهن (قوله عليه) أى الراهن (قوله لو فيه) أى عدم اشتراط كونه أولى
 ما يباح عليه (قوله انه) أى ابن عرفة (قوله انه) أى ابن عرفة (قوله لاخذنه) أى ما اختاره ابن عرفة (قوله خلافه) أى ما اختاره
 ابن عرفة (قوله هو افقه) على خلاف (قوله منه) أى الراهن (قوله فانه ار

فيه ناصريهما) على انظر الخ (قوله فيه) أي الرهن (قوله لا يجوز) أي يه بعرض أو طعام (قوله ان باعه) أي الرهن
 (قوله ماعليه) أي الراهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله فضل) أي زيادة على الدين المرهون فيه (قوله دان) أي القالب
 (قوله فيه) أي الدين (قوله ثم قدم) أي القالب (قوله قضاء) أي الدين (قوله يجعل) يضم الجيم أي برة (قوله
 منها) أي المتراهنين (قوله لانه) أي طالب البيع ٩٧ (قوله لان غلته) أي الرهن (قوله) أي دراحه

فيه ناصريهما وظاهر النظر فيه فان حكم بيع بعضه من غير قصد في باقية بيع بعضه والا
 بيع جميعه الرابع في المشتق اذا أمر الامام ببيع الرهن فبيع بعرض أو طعام فقال ابن
 القاسم في الموازية لا يجوز وقال اشهب ان باعه بمثل ماعليه لم يكن فيه فضل فذلك جائز وان
 كان فيه فضل لم يميز بين تلك القسطه وبغير المشتري فيما بين ان شامتك به وان شامره ضرر
 القسمة وان باعه بغير ماعليه لم يميز اه انطاس البرزلي من اثبت دينه على غائب وبعث
 داره عنه ثم قدم وان ثبت انه قضاء فقال الشئبي البيع نافذ وكراب فتكون عن أبي الوليد
 المرتضى اذ باع الرهن ثم ثبت الرهن انه قضاء فان البيع ينقض الباطل في البيان اذ لو يرد
 من يبيع الرهن لا يصح فقال ابن القاسم انحل على طالب البيع نعم حاله صاحب المسألة
 والراهن يوجد في المثل من غير الرهن وقال عيسى على الرهن لو جوب القضاء عليه اذ اعدا
 الحط (و) اذا أفتق المرتضى على الرهن نفقة محتاجا اليها (ربيع مرتبه) أي الرهن على راحه
 (ينفقه) أي المرتضى أو الراهن (في خدمه) أي الراهن لا في عين الرهن عقارا كإن الرهن
 أو حيوانا فان ذلك الرهن في الاتفاق بان قال له أفتق عليه بل (ولو ياذن) الزاين (له) أي
 المرتضى في الاتفاق على الرهن على المشهور ولان غلته لم يرد له الغلة عليه النفقة في المدونة
 لما كرضى الله تعالى عنه وان اتفق المرتضى على الرهن بأمره أو بغيره أمره جميع بما اتفق
 على الراهن اه حاضرا كان أو غائبا ملما أو معلما وظاهرا أو لولوا زاد نفقته على قيمته وهو
 كذلك وظاهره ولو مؤثر فيجوز وهو في المدونة وأشار بولقول اشهب ان اتفق على بلا
 اذن نفقته في عين الرهن (وليس) الرهن (رهنا به) أي ما نفقه المرتضى في كل حال (الا ان
 يصرح) الراهن (بانه) أي الرهن (رهنا بها) أي النفقة بان قال له الرهن رهنا بنفقه عليه
 فمكون رهنا بها (وهل) لا يكون الرهن رهنا به اذ لم يصرح بانه يكون رهنا بها ان لم يقل ونفقتك
 في الرهن بل (وان قال) الراهن اتفق ونفقتك في الرهن (فان طام الغرماء اختص بقدر الدين
 من الرهن وحاصصه بالنفقة في باقية لانه ليس رهنا بها أو كونه ليس رهنا بها ان لم يقل ونفقتك في
 الرهن فان قال فهو رهن به فيخص المرتضى عن الغرماء بالمرح بالنسبة بالنفقة ايضا في الجواب
 (تاويلان) الاول لان شبلون وابن رشد والثاني لان يونس وجماعة في فهم قولها عقب ما تقدم
 ابن القاسم ولا يكون ما اتفق في الرهن اذا اتفق بأمره الا ان يقول اتفق على ان نفقتك في
 الرهن فاذا قال ذلك فله حصة بنفقه وبغيره لانه لا يقوم الغرماء على الرهن فلا يكون
 المرتضى أحق بنفقه عن دينه لاجل نفقته اذ له في ذلك أم لا الا ان يقول اتفق والرهنا بها

١٢ من حيث قول مالك رضي الله تعالى عنه وان أفتق المرتضى على الرهن بأمره أو بغيره أمره جميع
 اتفق على الراهن (قوله في الرهن) خبر يكون (قوله اذا اتفق) أي المرتضى على الرهن (قوله يقول) أي يرد به (قوله فاذا قال) أي يرد
 (قوله ذلك) أي اتفق على ان نفقتك في الرهن (قوله فله) أي المرتضى (قوله حصة) أي الرهن (قوله بنفقه) عن دينه (قوله زيادة
 الرهن عن دينه) (قوله لاجل نفقته) أي المرتضى على الرهن (قوله اذن) أي الرهن (قوله) أي المرتضى (قوله في ذلك) أي الاتفاق
 على الرهن (قوله يقول) أي الراهن

(قوله فلهما) أي المدونة (قوله انه) أي الشأن (قوله وجعل) أي ابن ونس (قوله وترتيبه) أي الكلام (قوله وله) أي المرتين
(قوله حسبه) أي الرهن (قوله بعد انفقته) أي المرتين على الرهن (قوله وعارهنه) أي الرهن الرهن (قوله فله) أي الدين
(قوله فبخلته) أي الرهن (قوله لاجل نفقته) أي المرتين على الرهن على لاجل حقيقة النفقة (قوله اذن) أي الرهن (قوله في ذلك)
أي الاتفاق على الرهن (قوله الا ان يقول) أي الزاين (قوله فذلك) أي المذكور من انفق على ان تنفقت في الرهن وانفق
والرهن رهن عا انفقته (قوله فلهما) أي ٩٨ المدونة (قوله من انما) أي المسئلة (قوله هذا) أي انفق وتنفقت في الرهن

(قوله انه) أي المرتين (قوله
بانخذها) أي النفقة (قوله
قبل الرهن) صلة الواجبة
(قوله فلهي) أي النفقة
تقر بيع على كلام المصنف
هنا الخ (قوله في اذنا
تسقة العقار هنا نقل)
تقرع على فقه متسورة
الخ (قوله لانه) أي نفقة
العقار (قوله هذا) أي كونه
غير واجبة ما يليه (قوله
كانت) أي نفقة العقار (قوله
لا في ذمة) أي الرهن (قوله
التقريب) أي بين نفقة
الحيوان ونفقة العقار
(قوله الواجبة) نفق النفقة
(قوله باقية) خبر النفقة
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة
(قوله رجع) أي المرتين
(قوله عليه) أي الرهن
(قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة
(قوله وانما) أي نفقة
العقار (قوله فلهما) أي
نفقة العقار (قوله له) أي
الرهن (قوله تكون) أي
نفقة العقار (قوله في

انفقته رهن اه طي فلهما ابن ونس على انه لا فرق بين قوله انفق على ان تنفقت في الرهن
وقوله والرهن رهن عا انفقته وجعل في الكلام تقديم او تأخيرا وترتيبه ولا يكون ما تنفق في
الرهن اذا انفق باخره لانه له وله حسبه بما انفق به رهنه نفسه الا ان يقوم الغرماء على
الرهن فلا يكون المرتين احق منهم بفصلته من دينه لاجل تنفقه اذنه في ذلك ام لا الا ان
يقول انفق على ان تنفقت في الرهن وانفق والرهن عا انفقته رهن فذلك سواء او يكون رهنها
بالنفقة فافترق على ان تنفقت في الرهن انفق لتتبع وتاخذ تنفقت من الرهن بمنزلة من
يعطى ربا لسلعة ويقول بعها واستوفى من ثمنها نفقاس المانع قبل البيع او بعده
وقبل قبض الثمن فانه اسوة الغرماء لان يقول له رهن في ذلك رهن ما يملك بين البيع ثم قال
طى فلهما ابن شبلون على ظاهره انما ثلاثة اقسام لا يكون رهنها الامع التصريح
لامع قوله انفق وتنفقت في الرهن اذ معنى هذا انه ياخذها من الرهن لان الرهن رهن بها فله
عياضه (تنبيهات) والاول طي كلام المصنف هنا في النفقة الواجبة على الرهن قبل الرهن
فهو مقصور على نفقة الحيوان في اذنا نفقة العقار هنا نقل وما غير واجبة ولذا كانت
في الرهن لا في ذمة الواجبة في ذمة وقالوا في نفقة العقار على القول بجبره على اصلاحه
تكون في ذمة ويدل على هذا التقري بيقول ابن عرفة والنفقة على الرهن الواجبة قبل رهنه
بأنه يصد ثم قال مفرعا على ذلك فان اتفق المرتين باخره او بغيره امر رجع عليه ثم ذكر نفقة
العقار وانما في الرهن لا في ذمة الرهن على القول بعدم لزومها له وعلى اللزوم تكون في ذمة
الا انه تكلم على الفقرة المأو رة يده فقط لا على عموم العقار والظاهر انه لا فرق وما قلناه قربة
الشيخ ابن عاشر في حديثه كلام المصنف فانه قال في قوله رجع مرتبه ينفعته في الذمة يعني
ان شأنا الواجب على المالك لو لم يكن المملوك رهنه بديل قوله لا في وان اتفق مرتين على
كسبه وقال في قوله وان اتفق مرتين على كسبه رأى مما تنفق سلامته على النفقة ولا تلزم
مالك لو لم يكن رهنه انفقته وبعدم اللزوم فارتفعت هذه قوله رجع مرتبه ينفعته في الذمة اه
وموصوب وله اخذه من ابن عرفة ويدل على هذا التقري بذكر المدونة كماله على حدة
فقال وان اتفق المرتين على الرهن باخره او بغيره امر رجع عا انفق على الرهن ولا يكون
ما اتفق في الرهن الى ان قالات واما المنفق على الضالة فهو احق بها من الغرماء حتى يستوفى
نفقته اه ويدل بقرينة بين الرهن والضالة على ان كلامه هنا في نفقة الحيوان فقط ثم بعد

ذمته) أي الرهن (قوله الا انه) أي ابن عرفة (قوله يده) أي الرهن (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله نحو
لا فرق) أي بين نفقة المأو رة يده ونفقة سائر العقارات (قوله فانه) أي ابن عاشر (قوله وقال) أي ابن عاشر (قوله نفقته)
فاعل تلزم (قوله وبعدم اللزوم) صلة فارتقت (قوله وهو) أي ما قرره ابن عاشر (قوله وله) أي ابن عاشر (قوله اخذه) أي ما قرر
به (قوله ذكر) بكسر فسكون فاعل يدل (قوله فقات) أي المدونة (قوله فهو) أي المنفق على الضالة (قوله بها) أي الضالة (قوله
تفرقه) أي ابن القاسم فاعل يدل (قوله على ان كلامه) أي ابن القاسم

(قوله يترهما) فاعل المتأخر (قوله من ان العقاد كالحیوان) بيان ما (قوله لانه) أي الزمان (قوله رهنه) أي العقار (قوله وهو)
 أي الزمان (قوله فكأنه) بفتح الهمزة وتشديد النون أي الزمان (قوله لهما) أي لزمان المرتين اقول فيه ان مقدار كلام ابن روفة
 وغيره ان سبب التفرقة بين الحيوان والعقار وجوب الاتفاق على الاول دون الثاني لان الزمان وعلمه والله الموفق (قوله
 واعترضه) أي القول بان قوله وليس رهنه باس مستفاد من قوله في الفقرة قوله كإثرائه بالحق (قوله كونه) أي الدين المرهون
 فيها (قوله لانه) أي الدين (قوله فانه) أي المرتين (قوله يقيه) أي الزمان (قوله بزيادة) أي من الدين على الزمان (قوله في ذمته)
 أي الزمان (قوله وهذا) أي اتباعه بما زاد في ذمته (قوله من كونه) ٩٩ أي الزمان (قوله لهما) أي النسقة (قوله واعترض)

[illegible]

(قوله وان لم يصرحوا بها) أى التأويلين حال (قوله الصيغة) أى الرهن (قوله لاحت) أى المعنى المختص بالرهن كالكتابة
 للانسان (قوله وهو) أى خاصته وزد كبر خبره (قوله من حيلة) أى المرتين (قوله) أى الرهن (قوله من سواه) أى
 المرتين من غير ما يشاء (قوله وان دهن) بضم فكسر (قوله فانهارت) أى انهدمت (قوله وزرع) أى لما دخل بالكاف
 (قوله عليه) أى الرهن صلة (قوله على الدين) صلة بئى (قوله عنها) أى النفقة (قوله فهو) أى الباقي من ثمن الرهن
 (قوله له) أى راحته ان لم يكن عليه بن ١٠٠ لغیر المرتين (قوله وغرمائه) أى الراهن ان كان عليه بن لغیر المرتين (قوله

عقد (الرهن للفظ) من مادته (مصرح) بضم الميم وفتح الصاد المهملة والراء متعلا (به) وهو
 الا على تأويل ابن شالون وابن ر: لدعوى اقتضاه الى لفظ مصرح به وهو الا على تأويل
 ابن تومس (تاويلان) لازم من كلامهم في المسئلة المتقدمة وان لم يصرحوا بها قاله طحى
 النما على لم يصرحوا بانها حاتوا ويلان والافان لظفر في ذلك بين القاسم واشهب صرح به
 ابن رشد وابن عرفة وغيرهما ابن عرفة الصيغة ما دل على خاصته وهو اختصاص من حيزه
 عن سواه وفي لزوم كون الدلالة مطابقة او تنكبي دلالة الالتزام قول ابن القاسم واشهب (وان)
 رهن شجر او زرع يثمر فانهارت (قوله) اتفاق مرتين على كعب (زرع) خفف عليه (التلف)
 بهتدم بقر واستاع الراهن من اصلاحها (بئى) بضم فكسر من الرهن (بالنفقة) عليه على
 الدين فيستوفى من ثمن الشجر والزرع النفقة وما فضل عنها كان في دينه فان بقي بعد وفاته شيء
 فهو له باو غرمائه فان قصر عنها فلا يبيع الراهن بقسطها وعبر بالشجر ليشعل النخل وادخل
 الزرع بالكاف فان اتفق عليه باذن الراهن او بدون علمه فنفته في ذمته (وقوت) بضم
 القوية والهمز وكسر الواو مشددة أى هيئت المعروفة (على عدم جبر الراهن عليه) أى
 الاتفاق على الرهن الشجر او الزرع الذى انهارت بقره (مطلقا) عن التقييد بالتطوع فلا يصير
 عليه ولو كان مشترطا في عقد البيع أو القرض ويغير المرتين في اتفاقية للاصلاح ويسد به
 وتره كوقدم هذا التأويل اقوه عندهم وان رد بعضهم (و) تاويلها ابن رشد ايضا (على التقييد)
 لعدم جبره على الاتفاق (بالتطوع) بالراهن بعد العقد للبيع أو القرض واما المشروط فيه فيجبر
 على الاتفاق عليه لثقل حق المرتين به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وعلى هذا ان
 اتفق المرتين فنفته في ذمة الراهن طحى التبدية مفرقة على عدم الجبر فلو قدمه لكان أولى
 واما حسن قول ابن الحاجب في اجباره قولان واذا لم يجبر فاتفق المرتين في الشجر يسد
 بالنفقة ومفهومه خيف أنه لو لم يصف عليه موافق عليه المرتين فلا شيء له (وضمته) أى الرهن
 (مرتين ان كان) الرهن (بئى) أى المرتين حال كون الرهن (بما يغاب) بضم اوله (عليه) أى
 يمكن اخفاؤه مع وجوده على (ولم تشهد) للمرتين (بئى) بضم فكسر (قوله) أى الرهن او سرقة فضيعة
 بهذه الشروط الثلاثة ان لم يشترط الراهن ضمانه بل (ولو بشرط) المرتين (البرائة) من ضمانه
 لانه لا يمتنع عليه ما ين القاسم وشرطها يقربها وأشار بلوغها لاشبه بعدم ضمانه ان شرطها اياه
 على انه ضمان اصالة الشيء والمأزى انما يحسن خلافا فيما فى الرهن المشروط في عقد البيع

فان قصر أى عن الرهن
 (قوله عنها) أى النفقة عليه
 (قوله فلا يبيع) أى المرتين
 (قوله بفسلها) أى النفقة
 (قوله فان اتفق) أى المرتين
 (قوله عليه) أى الرهن
 (قوله له) أى الراهن
 (قوله فنفته) أى المرتين
 (قوله في ذمته) أى الراهن
 (قوله بالتطوع) أى الراهن
 (قوله فلا يجبر) أى الراهن
 (قوله عليه) أى الاتفاق
 على الرهن (قوله ولو كان)
 أى الرهن (قوله في اتفاقية)
 أى المرتين على الرهن (قوله
 به) أى ما أتفقته المرتين على
 الرهن من ثمنه على الدين
 المرحون فيه (قوله وتره)
 أى الاتفاق (قوله وقدم)
 يقضاه مثقلا أى المصنف
 (قوله هذا لتأويل) أى
 عدم جبر الراهن على الاتفاق
 على الرهن مطلقا (قوله وان)
 رده) أى هذا التأويل الى حال
 (قوله بئى) أى عقد

البيع والقرض (قوله فيصير) أى الراهن (قوله وان كان الانسان الخ) حال (قوله التبدية) أى بالنفقة على او القرض
 الرهن من ثمنه (قوله فلو قدمه) أى المصنف عدم الجبر على التبدية (قوله لانه) أى الرهن (قوله يمتنع) بضم ففتح (قوله عليه) أى
 الرهن (قوله او سرقة) أى الرهن يان لما دخل بالكاف (قوله لانه) أى ضمان المرتين الرهن (قوله وشرطها) أى البرائة (قوله
 يقربها) أى التهمة (قوله بعدم ضمانه) أى المرتين الرهن (قوله ان شرطها) أى المرتين البرائة (قوله لانه) أى ضمان المرتين
 الرهن (قوله خلافا) أى ابن القاسم واشهب

(قوله ويرد) أي تقسيم اختلافهما بالتطوع به (قوله اتفاقهما) أي ابن القاسم واشبه (قوله الشرع) أي البراءة (قوله لا يما) أي العارية الخ (قوله اتفاقهما الخ) (قوله الاتفاق في العارية) أي على أعمال شرط البراءة (قوله طرفة) خبر سكاية (قوله لا يما) أي العارية (قوله وضعه) أي الرهن (قوله فيه) أي محله المتأخر (قوله) أي المرتين (قوله بذلك) أي وضعه فيه واسترقاقه (قوله فيضعه) أي المرتين الرهن (قوله كنه) أي المرتين (قوله فلا يقال الخ) تضييع على أي به أثر (قوله يعلم) بضم الباء (قوله ليس به) أي المرتين (قوله واختلف) بضم التاء (قوله في كونه) أي قول محمد بن وهبان التاربغوسي به (قوله وهذا) أي كونه خلافا (قوله المستف) فاعل ذكر المضاف للفعول (قوله ومثل) يكسر فسكون (قوله أنه) ١٠١ أي المرتين (قوله وضعه) أي الرهن

(قوله) أي المثل المتفرق

(قوله واحترق) أي الرهن

(قوله) أي عدم ضمانه

(قوله طرطوشة) بضم

الطاسين المهملة وسكون

الراء والهمزة (قوله

قال) أي الباجي (قوله أنه)

أي الرهن (قوله برقه) أي

الرهن (قوله يكون) أي

المرتين (قوله يصدق) بضم

فتحتان متصلا (قوله

استرقاقه) أي الرهن (قوله

من) نائب فاعل يصدق

(قوله عرف) بضم فكسر

(قوله) أي التصديق

صلة أقيمت (قوله وكفره)

عطف على استرقاق (قوله

أين) بفتح الهمز والميم

(قوله ذلك) أي تنوأي

(قوله فتعقب) بفتحات

متصلا (قوله الشارح) أي

جرام (قوله أنه) أي

المصنف (قوله الخسل)

بفتحات متصلا معجم الخلاء

(قوله ثم قال) أي الشارح

أو القرض ما لا الرهن المتطوع به فلا يصح من خلافه ساقب لان تفاوته به مع روق واستطاع الضمان مع روقه وان فهو احسان على احسان فلا وجه للقول ويؤيد اتفاقهما على أعمال الشرط في العارية بل لا يما مع روقه وحكاية الاتفاق في العارية بطر يقطن طر يقطن حكاها المصنف في باب ما يقول له وان شرط قبضه ترد وعطف على شرطه فقال (او علم) بضم فكسر (استرقاق محله) أي الرهن الذي اعتد وضعه فيه وادى المرتين أنه وضعه فيه واحترق ولائته لم بذلك فيضعه لاحتمال كنهه وان لم يضعه فيه (الايقاه معضه) أي الرهن حال كونه (محرقا) بضم فسكون فتح أي به اثر اطرقت فلا يقال الصواب غير محرقة مع علم احتراق محله فلا ضمان عليه لا تتأه التهمة حينئذ واه ابن حبيب عن اصبح عن ابن القاسم زاد محمد بن وهبان يعلم ان النار بقرع به وساخت في كونه تفسيراً لقول ابن القاسم او خلافاً وهذا مقتضى عدم ذكره المصنف ومثل بقاء بعضه محرقة بقاءه مقطوعاً او كسوراً وميلاً (وأنتي) بضم الهمز وكسر القوية (بعده) أي الضمان (في) صورة (العلم) باسراق محل الرهن مع دعوى المرتين أنه وضعه به واحترق أنتي به الباجي حين استرققت اسواق طرطوشة وادى المرتين ان الرهن احترق في حوائثهم وخالفهم الرهونون قال وعندي أنه ان كان مجامير العادة برفقه في الحوائث التي يكون متعلقاته عليها فاحرى ان يصدق في احتراقه من عرفه استرقاقه وأنه في رواية عن ابن ابي نجر يشمل ذلك اه تعقب الشارح المصنف بأنه اخل بقول الباجي ان كانت العادة الخ ثم قال نعم كلامه هنا موافق ما ذكره المازري لما فتح الزوم المهدي سنة ثمانين وأربع مائة وشبهوا الأموال وصفت الخوصات مع المرتين والصناع وفي البلد مشايخ متوافرون علماً أنتي بجمعهم بتكليف المرتين والصناع اليه أن ما عندهم اخذه الزوم واقتب بسلام الضمان وكان القاضي يعتقدوا أي لكن يوقفت في العمل به لكثرة من خالف حتى شبهه عنه عدلان ابن شيخ الجماعة السويدي أنتي بما أقيمت به ثم قدم كالب التقي فذكر كنهه في الاختراق مثل ما أقيمت به وذكر كلام الباجي السابق والذي ذكره المازري معترض بما قاله الشارح قاله ثم طرقت جعل في كنهه محله هو المثل الذي يوضع فيه الرهن عادة ثم قال وبما قرنا به محل الرهن يدفع قول الشارح وما صاحب التكملة ان المصنف اخل الخ وسبقه بذلك غ ثم

(قوله كلامه) أي المصنف (قوله هنا) أي في هذا التتمير (قوله يوافق) أي في عدم التقيد بالاعتداد (قوله المهدي) بفتح فسكون فكسر مثقال المهدي سنة ثمانين أعمال تونس (قوله سنة الخ) صلة فتح (قوله في البلد) أي المهدي الخ (قوله متوافرون) أي كثر (قوله عندهم) أي المرتين والصناع (قوله وكان القاضي الخ) حال (قوله يوقفت) بفتحات متصلا أي القاضي (قوله بها) أي تنوأي (قوله عنده) أي القاضي (قوله مقدم) بفتح فكسر (قوله كالب التقي) بمن اضافته المعنى لاصحه (قوله فذكر) أي الباجي (قوله فيه) أي التقي (قوله ذكر) أي المازري (قوله وسبقه) أي أنتي (قوله بذلك) أي جعل محله هو المثل الذي يوضع فيه عادة

(قوله مستلق) بفتح التامع مفتاح مسئلة بلانون لاضاقته (قوله هو) أى الفرق (قوله عامة فى مسئلة المازرى) أى فلا يلزم من إطلاقها إطلاق مسئلة الباجى (قوله عند عقد الرهن) صلة اشتراط (قوله الداخلة) نعت أحوال (قوله به) أى الجمع (قوله لانه) أى الرهن (قوله يسفر) صلة موت ١٠٢ (قوله تكذيبا صريحا) مقول مطلق ميعون عام له يكذب (قوله فانه) أى

المرتحن (قوله بضمها) أى الذاب (قوله صدقه) أى غير المدلول المرتحن (قوله زاد) أى الباجى (قوله ويحلف) أى المرتحن (قوله قال) أى الباجى (قوله وهو) أى الاكتفاء بخبارهم برؤيتهما دايمة بغير علقين انهم الرهن (قوله أنها) أى الدابة التى رآها سبعة (قوله أمرا) أى التى رآها سبعة (قوله لها) أى البرهونة (قوله فيستحب) بضم الباء وقع الحاء المهملة (قوله مطلقا) أى من تشييده بعدم رؤيته عنده بعد (قوله يرى) بضم الباء أى الرهن (قوله عنده) أى المرتحن (قوله بعد ذلك) أى قبضه (قوله بضمها) أى قيمة الرهن (قوله رؤيته) أى الرهن (قوله عنده) أى مرتنه (قوله كان) أى الرهن (قوله وان كان) أى الرهن (قوله وفق) بضم فكسر مثقلا (قوله يع) بضم الباء (قوله لانه) أى المرتحن الخ صلة أولى (قوله عليه) أى مافى الصفة (قوله تهمة) خبره اسم الرهن (قوله تشييده) أى الرهن (قوله العمل) خبر الفرق (قوله تعلق) أى العمل (قوله فيكون) بالنصب فى وما جواب التثنية (قوله فيكون) أى ضمانه (قوله منه) أى أخذه (قوله بل أخذ) أى الرهن (قوله تهما) أى الماخوذ لثمة (قوله فليسفر) بضم فكسر مثقلا (قوله فى حكمه) أى الرهن (قوله وجعل) بضم فكسر الخ خبر ليرتبط فيه

ذكر الشارح فرقا بين مسئلة الباجى والمازرى وهوان الصبية عامة فى مسئلة المازرى ثم صرح بمقاهيم الشر وطال الثلاثة المتقدمة فى قوله ان كان سيده الخ بالمعاصرة عليها والتفصيل فى بعضها فقال (ولا) أى وان لم يكن الرهن بيد المرتحن بان كان يدا أمين أو متمر وكافى موضعه كثيرا فى رؤس شجره وازرع بارضه وسقينة عبرها وعرض فى بيت من دار الرهن مغلق عليه ومفتاحه بيد المرتحن أو لم يكن بمفتاح عليه بان كان عقارا أو حيوانا أو شهدت بنية بكفره أو وجد به بغيره أو أثر الحرق وعلم احتراق محله أو علم احتراق محله فقط على تقوى الباجى (فلا) بضمه المرتحن ان لم يشترط الرهن ضمانه على المرتحن بل (ولو اشتراط) الرهن على المرتحن عند عقد الرهن (ثبوت) أى الضمان على المرتحن هذا مذهب المدونة والوازنية واسقنت من احوال عدم ضمان مال لا يغاب عليه الداخلة تحت والا فلا فقال (الان) بضم المرتحن تلقى الدابة البرهونة عنده (يكذب) أى المرتحن (عدول) بضم العين والدال جمع عدول وأراد به ما يشغل عدلين وعدلا وما تين لانه مال (فى دعواه) أى المرتحن (موت دابة) مرهونة عنده يسفر وأحضر تكذيبا صريحا بان قالوا بانها أو ادعها أو عندنى محل كذا أو ضمانا قالوا لنعمل موت دابة لو لم يكن ملازمون له يسفر وأحضر فانه بضمها ومفهوم عدول انه لو كذب غيرهم فلا يضمن لانهم لم يكتفوا بالشهادة المازرى لو كذب غير عدول لم يتقبل الحكم من نفسه بقتل تكذيبه بتكذيب قوم ليسوا بعدول المو صدقه لنا كدظن صدقه عدولا كانوا أو غيرهم ويكتفى فى نفسه بغيره بخبارهم انهم رآوا دايمة وان لم يعلموا انها الرهن كذا فى المجموعة ومثله للباجى زاد ويحلف انها هى قال وهو الصحيح اذا كانت الشهادة على صفة تغلب على الظن انما ليست غير الرهن بيد المرتحن أو يكون أمرا محتملا لها ولغيرها على السواء فيستحب الحكم بعدم ضمان مال لا يغاب عليه أفاده تت علم بين المصنف وقت ضمان ما يغاب عليه د قسه خلاف فقبل بضم قبه يوم قبضه مطلقا أى وهو الرابع كافى التوضيح وقيل الان يرى عنده بعد ذلك بضمها يوم رؤيته عنده اه فان تكررت رؤيته عنده ضمانا يوم آخر رؤيته الثانية ان كان مثلبا ضمن مثله وان كان مقوما فاقبضه يوم ضاعه أو يوم ارتبته فلا وفقه ما بان الاول اذا ظهر عنده يوم دعوى ثلته والثانى اذا لم يعلم متى ضاع (و) اذا كان الرهن بيد المرتحن ما يغاب عليه وادعى ثلته ولم تشهد بنية (حلف) المرتحن (فما يغاب عليه) وأولى فى غيره لانه اذا حلف مع غرم القيمة فالوى مع عدمها كذا فى العتبية وحل بعضهم المدونة عليه ووجه عين مع ضلعه تهمة على الرغبة فى تشييده والفرق بين ضمان ما يغاب عليه دون غيره العمل الذى لا اختلاف فيه تعلقه بالثبوت رضى الله تعالى عنه فى موطنه ولان الرهن لم يؤخذ لثمة ربه فقط فيكون ضمانه ربه كالوديعة ولا لثمة الا لا خذ فقط كالمقرض فيكون منه فقط بل أخذت من مافى ما توسط فى حكمه وجعل ضمانا لا يغاب عليه من الرهن لعدم تهمة المرتحن

خبره اسم الرهن (قوله تشييده) أى الرهن (قوله العمل) خبر الفرق (قوله تعلق) أى العمل (قوله فيكون) بالنصب فى وما جواب التثنية (قوله فيكون) أى ضمانه (قوله منه) أى أخذه (قوله بل أخذ) أى الرهن (قوله تهما) أى الماخوذ لثمة (قوله فليسفر) بضم فكسر مثقلا (قوله فى حكمه) أى الرهن (قوله وجعل) بضم فكسر الخ خبر ليرتبط فيه

(قوله لئتمه) أي المرتين (قوله يمينه) أي المرتين (قوله ظاير والتقسيم) تفرع على تقسيمه انه تلف الجذوى تلفه ولا يعلم موضعه بدعوى ضياعه (قوله ظليس المراد الخ) تفرع على ظاير والتقسيم (قوله انه) أي المرتين (قوله يمينه) أي التلف وعدم علم الموضوع (قوله حقه) أي المرتين (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر الكاف (قوله انه) أي المرتين (قوله لمه) أي التلف (قوله بها) أي الدالة (قوله ورد) بضم الراء أي الجواب (قوله به) أي المرتين (قوله وهو) أي ضمان التعدي (قوله الاول) أي ضمان الرهن (قوله بها) أي الدالة (قوله وماتى عليه المصنف) أي من حلف المرتين ولو لم يمتهم (قوله وعليه) أي قول حزين ملة حل (قوله ويحلف) أي الرهن (قوله عليها) ١٠٣ أي الدالة (قوله فان حلف) أي الرهن

عليها (قوله على مرتبه) ملة اسطر (قوله حتى يسله) أي المرتين الرهن ملة اسطر (قوله فالمرشح للمالفة) بتفريع على تقدير واو قبل ان يقضى أي وليس الموضوع لشرط ما يقتضيه سقوطها (قوله فترزنا أي بتقدير الواو في كلام المصنف (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله وان يرى) أي الرهن (قوله ما زدتنا) أي بقولنا او اخذت المرأه فخالج (قوله وان اراد المصنف (قوله كالوديعة) أي في عدم الضمان (قوله يمينه) أي الرهن الذي يرى داهنه من الدين المرون فيه والوديعة (قوله قبضا) أي الوديعة الخ خيرا الفرق (قوله وقضه) أي الرهن عطف على قبضا (قوله لهما) أي الرهن والمرتين (قوله باخذ الدين) أي من المرتين

وما يقاب عليه من المرتين لئتمه وصيغة يمينه هنا مختلفة فصلى (انه) أي الرهن (تلف بلا دالة) بضم الدال وسكون اللام أي كذب في دعوى تلفه (و) انه ضاعو (لا يعلم موضعه) في دعوى ضياعه ظاير والتقسيم فليس المراد انه يجمع بينهما وظاهر سلفه منهما كان لا لهما عين استظهار واستشكل قوله بلا دالة بان مقتضاه انه لا يضمن اذا بطلت مع انه يضمن وأوجب بان المراد السبب ورد بان يحلف تلف بسببه أم لا واجب بأنه مع عدم الدالة يضمن ضمان الرهن ومعه ضمان التعدي وهو يختلف الاول بالنظر لو ثبت الضمان وبان المراد بها الاختفاء ومادى عليه المصنف قول ابن حزمين عياض وعليه حل بعض الشيوخ المدونة وهو أحد ثلاثة أقوال تأتبعها لا يخفى الا ان يدعى الرهن علم لئتمه ويحلف عليها فان حلف حالف له المرتين كافي بان عرفة تأتبعها يحلف المتهمة غيره (واسطر ضمانه) أي ما يقاب عليه على مرتبه حتى يسله به (و ان قبض) المرتين (اليمين) من الرهن (أو وهو) المرتين الدين للرهن أو اخذت المرأه فخالج بقاوتين فسادوه فسقط قبل الدخول وفي نكاح تنقوض وطلقتها قبل الدخول فالمرشح للمالفة كما قررنا ولو قال وان يرى من الدين لشمل ما زدتنا وأشار لدفع قوه من الرهن بعد قبض الدين أو بهت بصير كالوديعة والفرق بينهما قبضها المصنف الامانة ونفع ربهما وقبضه ونفعها لهما الرهن باخذ الدين والمرتين بالتوثر به فيه فاذا ذهب البناني قوة فالمرشح للمالفة الخ فيه نظرا لانه لا استقر اوقبلها الخ الاولى نسخة ان قبض بلا واو الخط يعنى ان من له على شخص دين يبرهن وذهب الدين المدين ثم ضاع الرهن ضمنه المرتين فانه لا ينقسم واشبه فادو رجوع الواهب في مالوه به لانه لم يهبه ليتبع ذمته ببقية الرهن فيقال صفة بيمينه فان زادت قيمة الرهن دفعه للرهن وان زاد الدين فلا شيء له عليه وانظر هل يوافق ابن القاسم اشبه على ما ذكره وفي التواوير اذا تلف الرهن وجبت قيمته انه مقتال أشبه الرهن اسحق بالدين الذي ذمته من غرما المرتين حتى يستوفى منه القيمة التي وجبت له وقال ابن القاسم ليس اسحق به واستحق من احوال ضمان المرتين الرهن بعد قبض الدين أو بهت فقال (لان بحضرة) بضم الحاء وكسر الصاد المجعلة أي المرتين الرهن (أو) بدعوه أي المرتين الرهن بعد برائه من الدين (لاخذ) أي الرهن بدون احضانه (فيقول)

اشبه لم يتنعم به (قوله أي الرهن (قوله نه) أي الدين (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا استقر) أي لضمان (قوله قبلها) أي القبض والهبة ونحوهما وفيه ان استقر وقبلها محقق لاشك فيه وشر وري لا يحتاج للخص عليه فالقوله لانه لا لعدم استقر وقبلها (قوله وهو) أي المرتين (قوله نه) أي الرهن (قوله فاد) أي أشبه (قوله فيما وجه) أي الدين (قوله لانه) أي الواهب (قوله لتسليم) أي الرهن (قوله ذمته) أي المرتين (قوله ففقا صه) أي المرتين الرهن (قوله بيمينه) أي الرهن (قوله دفعه) أي الرهن من قيمة الرهن (قوله له) أي المرتين (قوله عليه) أي الرهن (قوله يستوفى) أي الرهن (قوله نه) أي الدين (قوله أي الرهن (قوله ليس) أي الرهن (قوله به) أي الدين (قوله بعد برائه) أي الرهن تنازع فيه بضمير ويدعوه

(قوله الثانية) أي يدعو لاختنه (قوله فلا يضمنه) أي المرتين الرهن (قوله وان لم يقل) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله دعاه) أي المرتين الرهن (قوله لاخذنه) أي الرهن (قوله براهنه) أي الرهن (قوله ضلته) أي الرهن (قوله بعدداه) أي براهنه الرهن من الدين (قوله لم يقل) أي الرهن (قوله بوجوده) أي الرهن (قوله لم يقل) أي الرهن (قوله اذعت) بضم الهمال وكسر العين (قوله لعل اعترافه) صله لا عدم (قوله واستمر) أي اعدامه (قوله وأطرأ) أي الاعدام (قوله) أي الرهن (قوله لا تهمه) أي الرهن (قوله وعدم تصديقه) أي الرهن (قوله في اعترافه بجنايته الرهن (قوله بالنسبة لدين المرتين) خبر عدم (قوله فيؤاخذ) أي الرهن (قوله) أي الرهن (قوله لسيده) أي الرهن (قوله لاسلامه) أي الرهن (قوله في جنايته) خبر عدم (قوله وفداؤه) أي الرهن (قوله بارش جنايته) (قوله وان يسع) ١٠٤ أي الرهن (قوله لسيده) بضم فكسر مثله لا أي الرهن (قوله لاسلامه) أي الرهن (قوله الجاني (قوله

المرتين في الثانية (تركه) ان الرهن (عندك) بامر تهن فلا يضمنه وان لم يقل ودعيه لانه صار اعترافا دعاه لاخذنه قبل براهنه من الدين استقر ضلته وانما حضره بعدداه فلا يضمنه ولم يقل تركه عندك ومثل استحسانه شهادة بينه وجوده عند المرتين بعددوا الدين ولا يقوم لقوله يدعو ولاخذناه حتى قال بعددوا الدين تركه عندك وتلق برئ منه دعاه لاخذنه أم لا (وان يسع) الرهن (الرهن) بعد سبائزته للمرتين أي ادهيت عليه جنايته نفس أموال (واعترف راحته) بجنايته (لم يصدق) بضم فتضم مثله لا اذعته في اعترافه بجنايته الرهن (ان اعدم) الرهن ويحجز عن وقفاه الدين المرون نفسه ولو بعضه حال اعترافه واستقر وأطرأ القبل الاجل لاثامه على تظلمه الرهن من مهرته ودفعه في الجناية وبقامدين المرتين في ذمته بلا رهن وعدم تصديقه بالنسبة لدين المرتين وامانا بالنسبة للجبني عليه فيؤاخذ بقاؤه فان خلاص الرهن من الدين تعلق به حق الجبني عليه فيخير سيده بين اسلامه وفداؤه وان يسع في الدين اتبع مستحق الجناية الرهن بالاقل من ثمنه واروش الجناية (والا) أي وان لم يكن الرهن معدما خير بين اسلامه لمستحق الجناية وفداؤه مع بقاءه وهذا الجاني وقد افاد هذا بقوله (يق) الرهن على رهنه ساقطا حق الجبني عليه منه (ان فداؤه) أي الرهن الرهن بارش الجناية (والا) أي وان لم يفد الرهن الملى متى ايضا متعلقا به حق الجبني عليه (اسلم) بضم الهمز وسكون السين وكسر اللام الجاني الرهن (بعد الاجل ودفع الدين) لمستحق ارش الجناية فان اعدم قبل دفعه أو فاسد فالمرتين أحق به لان القرض ان الجناية لم تعرف الا باقرار الرهن وتوثق المرتين به سباز عليه فاذا حل الاجل والرهن على سبب على دفع الدين وعلى اسلامه للمستحق ظاهري المدونة ابن عرفة لو أي من فداؤه أولا وهو على من اراده حين الاجل وتنازع مستحق الجناية ظاهرا انه ليس بذلك اذ لو كان كان من المستحق اه وسبقه اليه او الحسن ويحل قوله والا ينفى الخ ان اعترف الرهن الملى انه جاني وهو من كما افادته تعليق الحكم بالوصف فان اعترف بعدد الرهن انه جاني قبله ثم رهنه او اعترف بجنايته ثم رهنه بغير رهنه فان فداؤه وان أبي حلف انه

(قوله لو أي) أي الرهن (قوله من فداؤه) أي الجاني (قوله ولا يشدا لواء) (قوله وهو) أي الرهن (قوله الجاني مارضى (قوله لم اراده) أي الرهن فداؤه الجاني (قوله فنازع) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله لير له) أي الرهن (قوله فذلك) أي القضاء (قوله اذ لو مات) أي الجاني (قوله كان) أي الجاني أي ضلته (قوله لم يسبقه) أي ابن عرفة (قوله لاله) أي منع الرهن من القدر بعد الاجل بعد امتناعه منه ابتداء (قوله قوله) أي المصنف (قوله لانه) أي الرهن (قوله وهو) أي الرهن (قوله الجاني (قوله تعلق الحكم بالوصف) أي في قوله من الرهن (قوله فان اعترف) أي الرهن (قوله لانه) أي الرهن (قوله قبله) أي الرهن (قوله ان فداؤه) أي السيد الجاني (قوله لو كان أبي) أي السيد فداؤه الجاني (قوله لم يسبق) أي السيد

(قوله واجبر) يضم الممزكسر الموحدة أى السبل (قوله اسلامه) أى الجاني في جنائيه (قوله يعجل) يضم قفح مثلاً أى يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه قرضاً مطلقاً واصلين بيع (قوله وان كان) أى الحق (قوله لا يعجل) أى لا يقضى على مستحقه بقبوله قبل اجله لكونه عرضاً من بيع (قوله بها) أى الجناية (قوله وان كان) أى المقتول (قوله غيره) أى عبد الرحمن (قوله اولاً) يشد الواو (قوله بين فداءه) أى ماله (قوله يضره) (قوله ومن) ١٥٠ يضم فكسر (قوله يضره) يضم

ما رضى يحمل جنائيه واجبر على اسلامه وقبيل الحق إن كان مما يعجل وان كان مما لا يعجل ولم يرض مستحقه فتعجيله لفاقره بالقسبة للمرتين ويخبر الجاني عليه بين تغريمه قيمته يوم رهنه اتعديه بين صرعه حتى يحمل الاجل ويبيع قتيبه بقتنه أو الأرض ان كان اقل اقله عب (وان ثبتت) جنابة الرهن (واو عتقا) أى الترافع انما كان المقتول عبد الرحمن فلا يقبله حتى يعجل الدين فانه من عرفه وان كان غيره فقد تعلق بالعبد ثلاثة حقوق حق لسببه وحق للمرتين وحق لولى الجناية فيضرب سبده أو لآلته ماله بين فداءه واسلامه فان فداءه بغير رهنها جاله (و) ان لم يقدمه (أسله) أى اراد السداد اسلامه لمستحقى الجناية خبره رهنه بين اسلامه وفداءه فان اسلمه رهنه (أيضاً) أى كما اسلمه الراهن (فهو) (لحقه عليه) أو ولىه (بجمله) بكسر اللام أى مع رهنه ماله معه أم لا زاد في المدونة وسبق دين المرتين بجمله أى بدارهن ابن يونس وليس للمرتين ان يؤذى الجناية من مال العبد إلا أن يشاء سبده زاد في التمسك وسواء كان ماله العبد مستطراً ادخله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه ولى الجناية قد يضره فغرم السبد عوضه لان رضاميقه اليه كدفعه من ماله وما اذا أراد ذلك الراهن وأياه المرتين فان لم يكن ادخله مستطراً في الرهن فلا كلام للمرتين وان كان مستطراً ادخله فنه فان طلب المرتين فداءه كان ذلك له وإلا لم يعلم العبد كان ذلك للراهن فانه تمت ونحوه للشارح (وان فداءه) أى المرتين الرهن من الجناية (بغير فداءه) أى الراهن (فقداه) أى المال الذى قدى المرتين الرهن به من الجناية (فدقيقته) أى الرهن فقط على المشهور ومذهب المدونة واختار ابن القاسم وابن عبد الحكم مذهب المدونة أى الدين لاني ماله أيضاً لانه انما اتفكه ليرده الى ما كان عليه قبل جنائيه وهو انما كان مرهوناً بدونه ماله كما قال (ان لم يرض) يضم الما وفتح الهاء العبد (بجمله) بكسر اللام والمال رضى الله به الى عنه فداءه وفي رقبته وماله ما واختره ابن المواز وأكثروا الاصحاب ووضعه في التوضيع ويضعون ولا يذكرونه هنا أو الما ورضى بجمله لعادته وكان القداء منهم ما اتفقوا وما اذمه الراهن فلا يتعلق القداء بها مطلقاً قاله وقت تظهور غرة الخلاف فيبارهن في حسن بدون ماله وهو بخسرون وفداء المرتين بدون اذن الراهن بمضنة وعشرين ويصير رقبته بمضمين فعلى المشهور يأخذ المرتين الخمسة والعشرين التى فداءها من الخمسين التى يبيع بها أو يأخذ الخمسة والعشرين الباقية منها من دونه ويحاصص بالخمسة والعشرين الباقية منه في الخمسين التى هي ماله وعلى مقابله يأخذ الخمسة والسبعين من المائة التى هي مجموع عن الرقبة والمال والخمسة والعشرون الباقية منها لباقي الغرام فمهم من قوله في رقبته انه لو زاد القداء على غنسه لم يتعلق بذمة الراهن لاحتجابه على المرتين بان الصواب حينئذ

١٤ منج ث وهو) أى ماله (قوله منها) أى الخمسين التى يبيع بها بالخمسة والعشرين (قوله من دونه) صلة يأخذ (قوله ويحاصص) أى المرتين باقى غرامه الراهن (قوله منه) أى دونه (قوله ماله) أى العبد (قوله وعلى مقابله) أى المشهور (قوله الخمسة والسبعين) أى التى هي مجموع الدين والقداء (قوله منها) أى المائة (قوله وفهم) يضم فكسر (قوله لم يتعلق) أى زاد القداء (قوله لاحتجابه) أى الراهن (قوله حينئذ) أى حين زيادة فداءه على غنسه

(قوله لانه) أى العبد (قوله وهو) أى جواز بيعه قبل الاجل (قوله هذا) أى استحسان النعمى ببيع قبل الاجل (قوله وهو) أى ما كان عليه (قوله فهو) أى زائد الثمن (قوله حقه) أى الرهن (قوله فيه) أى العبد (قوله وهو) أى القدام (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله عليه) أى قول مالك ١٠٦ وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله الخ) أى فى رقبته فقط (قوله مطلقا)

أى عن تقسيمه بنفسه على كونه رهنا بالقداء (قوله ينتقل) أى المشتري (قوله عنه) أى الأمر (قوله لاتكون) أى السلعة (قوله هى) أى السلعة (قوله به) أى ماذن (قوله فيها) أى الرهن والدين (قوله وان تعدد) أى مالك الدين (قوله فيه) أى الدين (قوله معنى التوزيع) أى صحة الرهن على الدين بنسبة كل دين مجموعها فان كان لاحد منهم ثلاثة ولا تسران ولا تسر واحد نصف الرهن رهن فى الثلاثة وتلتد رهن فى الاثنين وسدس رهن فى الواحد فان قضى الثلاثة او سقطت ابراء أو هبة أو تقو هو ما رجع نصف الرهن لراهنه وان قضى الاثنين أو سقط رجع ثلثه وان قضى الواحد رجع له سدس (قوله فيها) أى تعدد الرهن أو الرهين (قوله عنها) أى للدونة (قوله قبل) أى لابن القاسم (قوله قال) أى لابن القاسم (قوله واستشكل) أى قول ابن القاسم فكذلك مستشكل (قوله وذلك) أى جولان يد الرهن مع المرتين (قوله لانه) أى ابن القاسم (قوله لانه) أى بقا الحصة تحت يد الرهن (قوله فلا يمكن) أى من فقتن متناز تولى من ذلك أى بقا الحصة تحت يده (قوله بها) أى الصورة المتقدمة (قوله حكمها) أى البقا فى الجلة (قوله فان كان) أى الرهن (قوله قسم) أى قسم (قوله والى) أى وان كان الرهن لا يتقسم (قوله يبيع جميعه) أى الرهن

اسلامه فى جنائيه (ولم يسمع) يضم ففتح أى الرهن الجاني الذى فداء المرتين بدون اذن وراهنه (الانى) انتهاء (الاجل) للدين المرهون فيه أى بعده قال فى المدونة لانه انما يرجع على ما كان مرهونا عليه وقال حصون يباع قبل الاجل النعمى وهو احسن المصنف فى التوضيح هذا مناف لتوجيه المشهور برجوعه لما كان عليه وهو بعهده الاجل فان زاد نفعه على القداء والدين فهو الرهن (ولم يسمع) أى القداء وهو سلف فى ذمة الرهن ولو زاد على قيمة الرهن قاله محمد بن (فليس) الرهن (رهنا به) أى القداء وهو سلف فى ذمة الرهن ولو زاد على قيمة الرهن قاله محمد بن المواز قال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ما يكون رهنا بالقداء وهو المذهب ولو قال بكاذبه لمضى عليه علم افاذه انه يجرى فيه قوله فقداؤه الخ ابن عرفة وقفاه بان ربه فى كونه رهنا فمافداه به مع دس مطلقا وان قص على كونه رهنا بالقداء انقلا الشيخ عن الموازية قول ابن القاسم مع مالك رضى الله تعالى عنهما ويجمع اشبه المتطلى خالف كل من ابن القاسم واشبه بقوله فمن أمر من يشتريه سلعة بتقديتها عنه قال ابن القاسم لاتكون يد المأمور رهنا فمادفع وقال اشبه به رهن به ابن عرفة ويحجب لابن القاسم بان الدافع فى الجنابة مرتين فان شجب عليه حكم وصفه ولا شجب بتقدم اختصاص الرهن بمال العبد قبل جنائيه فان شجب وعدم تقدم اختصاص الأمر بالسلعة قبل الشراء (و) ان قضى بعضهم فكسر (بعض الدين) المرهون فيه سواء قضاء الرهن أو نأته وبقي على الرهن بعضه (أو سقط) بعضه عن الرهن بغير قضاء ابراء أو هبة أو صدقة أو طلاق قبل تمام (جميع الرهن) رهن (فيما بين) من الدين بعد قضاء بعضه أو سقوطه ابن عرفة لان كل رهن من الرهن رهن بكل رهن من الدين الذى رهن فيه معنى الكلمة فهما لا يجمع التوزيع ان اتخذ مالك الدين وان تعدد ولا شركة بينهم فسمعى معنى التوزيع وظاهر كلام المصنف سواء اتخذ الرهن أو تعدد كتاب وهو كذلك تم كتب ظاهرا أيضا سواء اتخذ الرهن أو تعدد الرهن أو تعدد وليس كذلك فهما فى رضىيه عنها اذا أقرضاهما واشترطا ان رهنهما فلا بأس به قبل فان قضى أحدهما بدنه فهل له أخذ حصصه من الرهن قال مالك رضى الله تعالى عنه فى وجيل رهن دارا لهما فى دين ففى أخذ حصصه من الدين فله أخذ حصصه من الدار فكذلك مستشكل اه واستشكل بجولان يد الرهن مع المرتين الذى لم يعاد منه وذلك لميل لوزن الرهن واجب بأنه انما يتكلم على خروج حصص المرتين الذى استوفى حقه من الرهن وأما كون بقاها تحت يد الرهن لا يميل الى فوز بده كرهوا المتفادى مما تقدم انه لميل وحقيقة فلا يمكن الرهن من ذلك بل تباع الحصة ويجعل تحت يد أمين أو المرتين الآخر وتقدم وخير بجميعه ان فى الرهن وشبهه بمس الصورة المتقدمة بما فى حكمها فقال (كاستحقاق بعضه) أى الرهن نأقيه رهن بجميعه الدين فان كان يتقسم قسم بين الرهن والمستحق وبقيت حصص الرهن رهنها ولا يبيع جميعه وبقيت حصص الرهن

(قوله من ثمة) أي الرهن بأن حصة (قوله وطبع) بضم فكسر (قوله عليا) أي حصة الزاهن من ثمة (قوله ولو كانت) أي حصة الرهن (قوله ومن جنسه وصرفته) أي الدين (قوله أنه) أي الشأن (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله فان كان) أي الرهن (قوله معينا) أي الرهنية (قوله خير) بضم الخاء المهملة (قوله تحت منقلا) (قوله والآن) أي وان غير الرهن (قوله كاجر) أي بين شخصيه ولوفات وامضاته وبقامديه بلارهن ١٠٧ (قوله ويدرب الدين الخ) حال (قوله

مقول) بضم الميم الأولى وفتح الثانية (قوله أحدهما) أي رب الدين والدين (قوله أنه) أي المتقول (قوله والاخر) عطف على أحدهما (قوله الله) أي المتقول (قوله فيه) أي الدين (قوله سواء كان) أي نافي الرهنية (قوله عدمها) أي الرهنية (قوله ولو صدقته) أي مدعيها (قوله وقيد) أي عدم تصديق مدعيها (قوله واستظهره) أي تقييده النسي (قوله عكسه) أي دعوى الدين الرهنية ورب الدين نفي (قوله يتصور) بضم الصاد (قوله بفتح) بضم الفتح (قوله وتقع رب الدين الخ) حال (قوله هو) أي مال الدين الخ حال (قوله يدعيها) أي الرهنية (قوله لضعفه) بفتح فسكون أو بضم ففتح فكسر متقلأ المال (قوله رب) فاعل على الأقل ومفعول على الثاني (قوله شيئا) أي الرهنية (قوله بفتح) بضم الفتح (قوله والنون والميم) أي بساط (قوله بنية) بضم الجيم وشد الموحدة (قوله على) بضم

من ثمة وهنا وطبع عليا وظاهره ولو كانت في بالدين ومن جنسه وصرفته وهو كذلك عند ابن القاسم وقال اشهب بجل الدين للمرتين اخاءه ت ومفهوم بعضها انه ان استحق الرهن كله زالت رهنيته فان كان معينا واستحق قبل قبضه خير مرتبه من فسخه ولوفات وامضاته وبقامديه بلارهن وان استحق المدين بعد قبضه ولم يغفر الرهن بقي الدين بلارهن والاخر المرتين كاجر وان استحق غير المدين بعد قبضه فعلى الرهن خلقه على الارجح ولا يتصور استحقاق غير المدين قبل قبضه والتلف كالاستحقاق (و) ان كان لشخص دين على آخر و يسدب الدين متقول للمدين وادعى أحدهما انه رهن في الدين والاخر انه ليس رهن فانه (قوله المتقول) المعبر المعروف به (المدعى) بكسر العين (قوله الرهنية) سواء كان المدين أو رب الدين اذا لاصل عدمه فاعلى مدعيها اثباته وظاهره ولو صدقته الماد فهو كذلك وقصد الله التضييع اذا لم تصدقه العادة واستظهره في التوضيح فان قلت أمدعوى رب الدين الرهنية والمدين شيئا فظاهر واماعكسه فكيف يتصور وتقع رب الدين انما هو فيها والمدين انما هو في شيئا قلت يتصور في تلقى المال المدين يسدب الدين وهو ما يقابل عليه ولا ينبغي نقله فالدين يدعيها لضعفه رب الدين ورب الدين يتقيا لبقا الضمان عن نفسه قال في المدونة وان كان سعد المرتين بطل وجبة هؤلاء النقط فقال المرتين أو دعوى النقط والجهة رهن وقال الرهن النقط رهن والجهة هي الودعية فكل منهما مدعى على الآخر فلا يصدق الرهن في تضييع المرتين لما حال ولا يصدق في المرتين ان البسطة رهن ويأخذها ربا ابن يونس يريد ويعلقان (تتبعان) الأول علم ما تقدم ان القول قول نافي الرهنية بينه والثاني علم بما تقدم ايضا لانه لا فرق بين كون المختلف فيه واحدا أو متعددا ولم الرهن رهنية بعضها وانكر رهنية الآخر قال في الشامل وصدق نافي الرهنية كبهض متعدد * الثالث بقا النسي المستلزم بما اذا لم تصدق العادة المرتين فان صدقته فالقول قوله كبيع الخبز وشبهه يدفع اليه الخاتم ويضوه ويدعى الرهنية فالقول قوله ولا يقبل قول صاحبه انه ودعية المصنف وهو ظاهر فاحتمله في الشامل وظاهر كلام ابن عرفاته خلاف وتقول عن ابن المطار قولنا اننا ونصه ولو ادعى حائز نسي اذتم له وربه ايداعه فالذهب تصدقه النسي ان شهد عرف فلان تصدق كالنقل في الخاتم ويضوه ابن المطار لو ادعى حائز بعد نسي انما رهن وقال بينهما بل أحدهما صدق ولو ادعى حائز بعد رهن جمعه وقال ربه بل نصفه صدق حائزه (وهو) أي الرهن باعشار قبضه ولو شهدا وفات في ضمان مرتبه أو كان قاتلا كالشاهد الرهن أو المرتين المختلفين (في قدر الدين) المرون فيه لال المرتين أشخفه وثيقته يد والشان انه لا يتوثر في الابتداء أدبته أو كقران قال الرهن في عاقبة المرتين في مائتين صدق من شهد الرهن له وعدل كالدقوة وابن المطاج

العين (قوله وصدق) بضم فكسر متقلا (قوله وقيد) بضم ففتح فكسر متقلا (قوله وهو) أي تقييده النسي (قوله أنه) أي تقييده النسي (قوله وتقول) أي ابن عرفته (قوله ونصه) أي ابن عرفته (قوله تصدق) أي المال (قوله وصدق) بضم فكسر متقلا (قوله وفات) أي الرهن الخ حال (قوله وعدل) بضم ففتح فكسر متقلا (قوله المصنف

(قوله والفرق) أي بين فوائده في ضمان مرتبه ولوائه في ضمان راحته (قوله يفرم) أي مرتبه (قوله ورتب) بفتح متعلا
 أي المستف (قوله الذي شهد الرهن) له (نعت مرتبه) (قوله لثبوت) أي دينه (قوله بشاهد) أي الرهن (قوله ومقابل) أي الشهود
 (قوله إذا حلقه) بفتح متعلا أي الرهن (قوله ليسقط) أي الرهن عليه يحلف الرهن (قوله كفة يسح) إضافة لميلان (قوله
 وصحبه) أي حلف الرهن بعد حلف المرتين (قوله وعمل) بضم العين (قوله فان نكل) أي الرهن (قوله فيجعل) بضم الياء (قوله
 بشوله) أي المرتين (قوله ان حلف) أي المرتين (قوله او نكلا) أي الرهن والمرتين ١٠٩ (قوله من قدروا الدين) أي ما

(قوله ولو زادت قيمته) أي
 الرهن (قوله سلمه) بضم
 متعلا أي الرهن الرهن
 (قوله) أي المرتين (قوله
 ادعاء) أي المرتين (قوله
 ما ادعاء المرتين) أي من قدر
 الدين (قوله قيمه الرهن)
 سلمه زاد (قوله ووافقت
 أي قيمه الرهن (قوله ما أخذ)
 أي الرهن الرهن (قوله
 ودفع) أي الرهن (قوله
 فان نكل) أي الرهن (قوله
 فان نكل أي المرتين (قوله
 بقوله) أي الرهن (قوله إذا
 حلف) أي الرهن (قوله
 أو نكلا) أي الرهن
 والمرتين (قوله من قيمه
 الرهن) سلمه نقص (قوله
 ونقص قيمته) أي الرهن (قوله
 وكذا) أي سلمه ما في أخذ
 المرتين الرهن ان لم يشك
 راحته بقيته (قوله أخذ)
 أي الرهن الرهن (قوله ما)
 أي القيمة تنازع قيمه اتسك
 واخذ (قوله لأنه) أي
 ما حلف المرتين عليه (قوله

شاهدا بقدر الدين والفرق انه اذا فأت في ضمان مرتبه يفرم قيمته فتقوم مقامه واذا فأت
 في ضمان الرهن فلا يضمن قيمته فلا يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين بالرهن فانقول قول
 المدين ورتب على كونه كالشاهد ثلاثة أحوال للرهن فقال (و-حلف مرتبه) أي الرهن الذي
 شهد الرهن لا بقدر دينه (وأخذه) أي المرتين الرهن في دينه لثبوت به بشاهد وعين على الشهود
 لان المدعي يحال اذا أقام عليه شاهد أو حلف مع قاضي حلف المدعي عليه معه ومقابل يصح
 الزاين اذا حلقه المرتين ليسقط عن نفسه كافة يسح الرهن ولان المرتين يضمن استحفاظ
 الرهن أو ظهوره عليه وصحبه يحاسب فان نكل المرتين عن الحلف مع الرهن حلف الرهن وعمل
 بقوله فان نكل أيضا على يقول المرتين أيضا فعمل بقوله ان حلف أو نكلا (ان لم يشك)
 أي الرهن الرهن بما ادعاء المرتين وشهد به الرهن من قدر الدين وظاهر قوله أخذ
 ولو زادت قيمته على ما ادعاء وهو كذلك لان الرهن قد سلمه بما ادعاء وأشار الى الحاله الثانية
 بقوله (فان زاد) ما ادعاء المرتين على قيمه الرهن ووافقت دعوى الرهن (حلف الرهن)
 وأخذ ودفع ما أقربه فان نكل حلف المرتين وعمل بقوله فان نكل أيضا فعمل بقوله الرهن
 فيجعل بقوله اذا حلف أو نكلا وأشار الى الحاله الثالثة بقوله (وان نقص) ما ادعاء الرهن
 عن قيمه الرهن ونقصت قيمته عن دعوى المرتين بان قال المرتين رهن على عشرين والرهن على
 عشرة وقيمة الرهن بخمسة عشر (حلفا) أي المتراهن ويسد المرتين بالحلف لان الرهن
 كالشاهد للمرتين الى قيمته يحلف كل منهما على تقي دعوى الآخر ويحقق دعواه يقدم
 النقي على الاثبات (وأخذه) أي المرتين الرهن في دينه وكذا ان نكلا (ان لم يشك) أي
 الرهن الرهن (بقيته) يوم الحكم فان اتسك أخذ بها لا بحلف عليه المرتين لأنه زاد عليها
 واعتبرها انك بما فقط لذلك وأخذ فيما سطر بحلف عليه ولو زادت قيمته عليه لتسلم الرهن
 الرهن له به وشهادة الرهن له تمت فتكفي في قوله حلفا لجمال لا حلفه حلف كل على طبق
 دعواه وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في المطاوع به قرره الشارح وتفسيره بين سلمه
 عليها وحلقه على قيمه الرهن فقط وهو قول ابن المواز (فان اخلفا) أي المتراهن (في قيمه)
 رهن (ثالث) عند مرتبه لتشهد على الدين وألغيرها المرتين حيث توجه عليه غرضها
 (وإسماءه) أي كالمتراهن صفات الرهن لاهل المعرفة ليقوم وجهها (ثم) ان اتفق على
 صفاته (قوم) بضم فكسر متعلا الرهن من أهل المعرفة وقضى بقولهم واختلف هل يكفي

عليها أي القيمة (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله فك) أي الرهن (قوله ما) أي قيمته (قوله فانك) أي ياتد حلف
 عليه المرتين عليها (قوله وأخذه) أي المرتين الرهن (قوله بما حلف) أي المرتين (قوله قيمته) أي الرهن (قوله عليه) أي
 ما حلف المرتين عليه (قوله) أي المرتين (قوله به) أي ما حلف المرتين عليه (قوله وشهادة الرهن) حلف على تسليم (قوله)
 أي المرتين (قوله وألغيرها) أي القيمة (قوله فمرها) أي القيمة (قوله ليقوم وجهها) أي أهل المعرفة الرهن
 (قوله بجمعها) أي صفاته (قوله وقضى) بضم فكسر أي حكم (قوله بقولهم) أي أهل المعرفة (قوله واختلف) بضم التاء

(قوله واحد) أي من أهل المعرفة (قوله لانه) أي التقويم (قوله لانه) أي التقويم وانه ثلاثين شهرا (قوله هو) أي عدم كتابة الواحد (قوله وقوله) أي المصنف (قوله باق) أي في باب التسمية وكذا قاسم لا يقوم (قوله لا يدعي) بضم الهمزة وسكون الدال وفتح العين (قوله باشرطها) ١١٠ (قوله اختلف) بضم التاء (قوله على انه) أي التقويم (قوله

واحد لانه خبرا ولا يدعي اثنين لانها شهادة قتل وهو المعتمد مخلوقه ما باق لا يقوم هو في مقوم المشترك باوث وأغيره تقسمته امين ناجي لا يدعي للتقويم جماعة اذ اقل باشرطها واما اختلف هل يكتفى واحد او لا يشاعل انه خبرا وشهادة (فان اختلفا) أي المتراهنان (في صفته) أي الرهن الثالث بان وصفه الرهن بما يقتضي ككثرة قيمته في قفريهما المرتين وأقلتها في شهادتهما بقدر الدين ووصفه المرتين بما يقتضي قلتها في الأول وكثرتها في الثاني (فالقول) المعمول به (للمرتين) بينه ولو ادعى شيئا سيرا إلا غارم زاد ما شهب إلا ان يظهر كذبه بقوله ما دعه اجد وهذا اذا كان التواصف لتغيريم المرتين القيمة فان كان لشهادتهما بقدر الدين فالقول للرهن لانه غارم والله أعلم (فان تجاهلا) أي المتراهنان صفات الرهن الثالث بان قال كل لاهل صفاته الا ان (فالرهن بما) أي الدين الذي هو رهن (فيه) فلا يبيع أحدهما الا بشرط يشرى على هذا اجل أصغر حديث الرهن بنافيه الشيء لان كلا منهما لا يدري هل له شيء عند صاحبه أم لا ومفهوم تجاهلانه لو وصفه أحدهما وتجاهل الا بخر لعل وصف الوارصف بينه فان نكل فالرهن بما فيه (واعترفت) بضم التاء وكسر الموحدة (قيته) أي الرهن الشهادة بقدر الدين المتنازع فيه (يوم الحكم) بين المتراهنين المتنازعين في قدر الدين عند ابن القاسم (ان يني) الرهن لان الشاهد انما تعتبر حالته يوم الحكم بشهادة فكذا الرهن (وهل) تعتبر قيمة الرهن الثالث (يوم) حصول (التلف) له لان عينه كانت شاهدا فقل ان تلفت فامت قيمتها فاعلمها في الشهادة وروا عيسى في الموازبة عن ابن القاسم (أو) تعتبر يوم (القبض) لمن راعه لانه كشاهد وضع خطه وما نفعه بغير خطه وتغير بعد التيوم كسبه وروا عيسى عن ابن القاسم في المدونة (أو) تعتبر قيمته يوم عقد (الرهن) وهذا ابن القاسم أيضا الباقى وهو اقرب لان الناس انما يرهون ما يساوى الدين المرهون فيه غالب وهذا الخلاف (ان تلف) الرهن في الجواب (أقول) ثلاثة كلها لابن القاسم (وان اختلفا) أي المتراهنان (في) كيفية قبض دين (مقبوض) لصاحب دينين على مدين واحدا أحدهما برهن والآخر بلا رهن حال القبض أو بعده (فقال) الرهن) المقبوض (عن دين الرهن) فقط فقد خلص الرهن من الرهنية فاعلمته انصرف فيه والدين غير المرهون فيه باق في ذمتي ما وفيه اذ اخل أجله وقال المرتين من دين غير الرهن فقط وما زال الرهن رهنا في ذمتي ولا ينفك واحدا منهما فان كان تنازعهما بعد قبضه (وزع) بضم فكسر متغلا أي قسم المقبوض على الدينين نسبة كل عدد منهما لمجموعهما (بلحقهما) أي المتراهنين ان كان تنازعهما بعد قبضه ونكلو لهما كحلقهما فان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بالباقي على الناكل وان كان حاله وزع بلاعين وسوا عمل الدين أو أحدهما ولا استوى أجلهما أو اختلف تقارب أو تباعدهم وكذلك في المدونة وقال القسبي وزع اذا ادلا أو اجملا باجل واحد أو عتق اربين والا فالقول للمدين القضاء عن الحال أو القريب وظاهر نقل ابن عرفة

أي القبض (قوله فاعلمته) أي الرهن (قوله فيه) أي الرهن (قوله ولا ينفك لواحد منهما) أي المتراهنين والموضع حال (قوله منهما) أي الدينين (قوله لمجموعهما) أي الدينين صفة نسبة (قوله كحلقهما) أي في التوزيع (قوله وان كان) تنازعهما قوله حاله أي القبض (قوله والا) ان حل أحدهما أو اجملا بعتبا عدلين

(قوله عنه) اى النسي (قوله انه) اى تفصل النسي (قوله وقد) تفحات مثلاً (قوله عنه) اى الحال (قوله واسلمها) اى
 الدين (قوله الخ) (قوله قسم) بضم فسكس اى القبض (قوله بينهما) اى الى السنين (قوله هي) اى المائة (قوله اى
 التراجيح) (قوله المان) اى منه القضاء (قوله اى ادى المرحن) اى من انا من المائة التى لاوه فيها وارهن اى المائة المرحون
 فيها (قوله المتقى) اى المرحن (قوله فلاول) اى السنين (قوله عشرون) اى لان السنين ثلثا السنين

والموضع عنه انه المذهب ونص التوضيح وقيد القضي ما في المدونة بما اذاحل الدينان اول محللا
ونص ابن عرفة النسي اهل احد احد ناقطه قال قول من ادعى القضاء عنه وان محللا
واجلها واحد او متعارب قسم بينهم فاذا اظهر المذهب وفي المدونة وان كان على رجل
مشتان فزكها بما تمنع جاهدنا ثم فاصل مائة وقال هي التي فيها الرهن وقتله أنت هي التي
لا رهن فيها وقام الغرما اولم يقسموا فان المائة يكون نصفها بما تارة الرهن ونصفها لما تارة
الآخرى ان يونس يريد بعد ان يصالا فان ادعى البان وقال اشبه القول قول المقضي
ابن رشد فان قلنا او نكلا قسم المقبوض بين المالكين وان سلف احدهما ونكل الآخر فقول
قول الحالف فان كان الاول ستم والثاني ثلاثين واقتضى ثلاثين فلاول عشر وثلاثين عشرة
ونصوه في النوازل ابن القاسم ولو اختلفا عند القضاء في أي الحقيين يد المقتضا بغير الامر
عندى على هذا الاختلاف الا انه لا يمين في شيء من ذلك وشبه في التوزيع اذا اختلفا في مقبوض
فقال (كالحالة) يقع الحيا المهمة فيمثل صورتين احداهما مدني يمينان احداهما عليه
اصالة والآخرى حالة قضى مائة وادعى انها مائة الاصالة وادى القابض انها مائة الحالة
الثانية مدني يمينان اصالة واحداهما يمينة والآخرى يد ونصوه قضى مائة وادى انها مائة
الحالة وادى القابض انها مائة غير الحالة فيطابقان في صورتين وبوزع المقبوض بين الماتمين
وقيد النسي بما تقدم عنه وان يونس الاول يسير الغريم والكفيل ونص المدونة ومن لم يلى
رجل اقدم درهم من قرض وأقدم درهم من كفالة قضاء ألفا ثم ادعى انه القرض وقال
المقتضى بل هي الكفالة قضى نصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة وقال غيره القول قول
المقتضى يمينه لانه موثق مدعى عليه او قال المارثي الله تعالى عنه في حقين احداهما
بجمالة والآخر بالاحالة وكذا حق يمين وحق لا يمين أو الحسن معناه سلف لم يقسم به
في (فروع الاول) هـ اذا ادعى احداهما قضا من كذا والآخره قضا من هـ فاقول فاحسن
القول قول من قال انه ميم به وبش على المالكين والاموال فان اختلفا على الإهم فض
عليهما بالاولى هـ (الثاني) هـ فاقول عيسى شل عن هـ فاذن ونحوه على رجل ولم يلى به مثله
فدفع الأب لابنه ما عليه ليدفع له فقال هذا حاله على أي ادعى القابض انه اعتد نفسه
قضا عن الابن وأكره قول الابن فقال القول قول القابض يمينه الآن وفي الابن يمينه تشهد
له أنه قال هذا عن أي قلت فان أتى بيمينه على أمره يمينه ادفعه عنه قال لا يشعه الابينة الدفع
عيسى الا ان تشهد بيمينه ان المدفوع مال الاب ابن رشد هـ يمين على ما قال لان الابن مدع وقد
حكمت السنة ان اليمينه على المدعي واليمين على المكره (الثالث) هـ حتى ابن رشد قول يمين
عليه عشرتان لرجلين فكل من قضى عنه ودفع للرجل ككل عشرته فقل فقال الوبكل هي

[illegible]

«(باب أحكام القلس)»
(قوله والتولين) عطف
على إحاطة (قوله العدم)
بضم فسكون (قوله
ماخوذ) أي القلس (قوله
استعمل) بضم التاء
وكسر الميم أي القلس (قوله
مطلقاً) أي عن نفسه بكونه
ذهباً أو فضة (قوله مقلد)
بضم فسكون فكسر (قوله
كانه) بفتح الهمز وشد الثون
أي القلس بفتح القاف واللام
منقلاً (قوله يترك) بضم الدال
وفتح الراء (قوله) أي القلس
(قوله فدلنا) أي الآياتان
(قوله وهو) أي الدين
حال (قوله فقال) أي النبي صلى
الله عليه وسلم (قوله حدث)
بفتحات منقلاً (قوله وقال)
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(قوله إنما) أي الآيات (قوله
أن ذلك) أي التشديد في الدين
(قوله والناس) بضم النون
المجتمعة (قوله فوقي) بضم
التاء والواو وكسر القاف منقلاً
(قوله فيها) أي المقدمات
(قوله فهو) أي الآيات (قوله
لا) أي الله سبحانه وتعالى
فرض (قوله من تضادين
الح) بيان ما (قوله ذلك)
أي الجنس (قوله فيها) أي
المقدمات (قوله يسع) خبر
كان (قوله من الدين) بيان ما
(قوله كان) أي النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله من الاقتداء) بيان ما (قوله ذكر) أي في المقدمات

لقلان وقال المولى لا يخبر أحدهما قبول قول الوكيل والثاني إنما بينهما ولا يعتبر قول الوكيل
والله سبحانه وتعالى أعلم ٨١ من الخط
«(باب) في بيان أحكام اساطة الدين على المدين والتفليس الأعم والتفليس الأخص»
عياض معنى القلس العدم ما خور من فلوس الثمن أي ساو صاحب فلوس بعد أن كان ذا
ذهب وفضة ثم استعمل في عدم المال مطلقاً يقال فلوس بفتح الهمز واللام الرجل فهو مقلد وفي
التخفية القلس من القلوس القياس كانه لم يترك شيئاً يتصرف فيه إلا التافه من ماله وفي
المقدمات القلس العدم والتفليس الأخص قيام غرماء المدين عليه والتفليس الأخص حكم
الحاكم بخلع المدين من ماله لغرمائه والقلس بفتح التاء واللام منقلاً بمعنى الأعم من قام عليه
غرماء أو بالحق الأخص المحكوم عليه بخلع ماله لغرمائه والقلس بسكون القاف وكسر اللام
من لاله «(قوله الأولى)» في المقدمات قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا بدت أن يمتنعين
وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فقلنا على جواز التمسك إذا تمعنا من غير صرف ولا قصد
وهو يرى أن ذمته في عيادته ثم قال وقد استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين
فقال اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم وقدما كثر من ذلك فقيل له تتوكلت على الله فقال إن الرجل
إذا كثر عليه الدين حدث فكذب وأعدى فأخف وقال إن الدين هم بالليل وذلل بالنهار وقال عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه يا أيها المدين فان أهلكهم وأتروهم يدي بفتح الراء وسكونها
أي زرع «(الثانية)» ذكر في المقدمات آثاراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشديد في
الدين ثم قال لا يحتمل أنها فبين تدان في صرف أو فساد وهو يعلم أن ذمته لا تقع على عيادته قصد
اتلاف مال غيره وقد ورد من أخذ أموال الناس وهو يريد اتلافها أو أنفقه الله ويحتمل أن ذلك
من النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرض الزكاة ونزول الآية التي واصل «(الثالثة)» في المقدمات
من تدان في غير صرف ولا قصد على ما كان ذمته في فقهه المدين وغيره عن أدائه حتى لو فقه
الامان ان يوفيه من بيت المال أو من سهم الغارمين من الزكاة ومن الصدقات كلها إن رأى
ذلك على مذهب ما لا يرضى الله تعالى عنه الذي رأى أن جعل الزكاة كلها في صنف واحد يجوز
وقد قيل لا يجوز فنية دين ميت من الزكاة فيؤديها الامان من التي «(الرابعة)» فتح أيضاً يجب
على كل من عليه دين وغيره عن أدائه الوصية بأدائه عنه فان أوصى به وترك فآؤه فلا يجبس عن
الجنة وعلى الامام وآؤه فان لم يوفقه فهو المسؤول عنه وفي التهديد في شرح الحديث السابع
عشر لعيسى بن سعيد قال إن الذي يجبس به صاحبه عن الجسنة واقعه أعلم هو الذي ترك وقام عليه
يوص به أو قد رعى أدائه ولم يؤده أو أدانه في غير حق أو في صرف ومات ولم يؤده وأما إن ادان
فسحق وأوجب لآفته وعصره ولم يترك وقام فان الله تعالى لا يجبس به عن الجسنة لأنه فرض على
السلطان أن يؤديه عنه من الصدقات ومن سهم الغارمين ومن التي الرابع على المجلد والله
أعلم وفي التخيرة الأحاديث الواردة في الحبس عن الحق في الدين منسوخة بما فرضه الله تعالى
على السلطان من قضائين الميت المعسر وكان ذلك قبل فتح القتوسات (الخامسة) فيها أيضاً قد
كان الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام يسع المدين فيما عليه من الدين
على ما كان عليه من الاقتداء بشرائع من قبله فيما يزل عليه من شيء وذكر مصداق ذلك

(قوله ثم قال) أى فى المقدمات (قولهم من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما (قوله بقوله تعالى) صلة تعين (قوله منه) أى رب الدين (قوله له) أى ديب الدين (قولهم يطلق بعضهم فسكون ففتح أى الغريم (قوله فيكون) أى غريم (قوله بالعكس) أى بمعنى مقعول باعتبار الدفع إليه ابتداءً أو بمعنى فاعل باعتبار دفعه انتهاء (قوله سمع) بقتضات أى تسير (قوله الحال) بشد الادم (قوله وهو) أى من أحاط الدين بحاله (قوله سمعنا) أى التبرعات (قوله له) أى ١١٣ من أحاط الدين بحاله (قوله فلا يجوز له) المدونة (قوله فلا يجوز له) المدونة (قوله فلا يجوز له) المدونة

ثم قال نسخ الله تعالى ما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى وإن كان ذو عسر فقد غفرنا إلى عباده (الغريم) بفتح الغين المجهدة أى رب الدين واحداً أو متعدداً ففعليل ما بمعنى فاعل باعتبار الدفع منه ابتداءً أو بمعنى مقعول باعتبار الدفع إليه انتهاءً أو يطلق على المدين أيضاً فيكون بالعكس في الصحاح الغريم الذى عليه الدين يقال أخذ من غريم السوء ما شغ بالنون وقد يكون الغريم أيضاً الذى له الدين قال كثير

قضى كل ذى دين فوق غريمه * وعنه يمتلئ معنى غريمها

(منع) بسكون التاء مصدر منع بضمهم لاضاف لمفعوله (من) أى مدين أو المدين الذى (أحاط) أى سادى أو زاد (الدين) بفتح الدال الحال أو المؤجل ولو بعد كفى المدونة وسلة (أحاط بحاله) بكسر الهمزة أى المدين فحرف الدين منعه (من قهره) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحسيس أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضاً قال فى المدونة ولا يجوز له عتق ولا صدقة ولا هبة إذا أحاط الدين بحاله ولها فى كتاب العتق ولا يجوز لى أحاط الدين بحاله العتق ولا هبة ولا صدقة وإن كانت الدين التى عليه إلى أجل بعد وفى المقدمات ما قبل التماس فلا يجوز له اتلاف شئ من ماله بقدر عرض فيما لا يرضه مما لم يجز العادة يشعه من هبة أو صدقة أو عتق أو ما أشبه ذلك لا ماله من نفقة ذاته أو يه ونفسه ولا ما جرت العادة به من كسر لسان أو ضحية ونفقة عيدين دون سرف فى الجوع وقال ابن رشد فى معارج عيسى من الرضا إن علم أن ما عليه من الدين يفتقر ما سيد من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شئ من المعروف هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وغيره ما به قال ابن القاسم ١١ وهذا قرر كلام المصنف فقال يعنى أن من أحاط الدين بماله ممنوع من التبرع ومرا د مقبل تقليه وأما بعده فانه ممنوع من التصرف المالى وما ذكره المصنف من هنا إلى قوله وقل من الأحكام التى إلى أحاط الدين بماله فعلها أو عدمه فمراده بما قبل تقليه ١١ وفى رسم البيوع من مباح أصبح مائنه سمعت ابن القاسم يقول فى رجل عليه دين محيط بماله وبعضه فتمحل بماله فهو يعلم أنه مستغرق أنه لا يسهه ذلك فيما يشه وبين الله تعالى والجملة أيضاً عند عبد الله المقسوخة لا تجوز رد أحاسن ناحية الصدقة ابن رشد قوله فى الذى أحاط الدين ببعض ماله حاله لا تجوز معناه إذا كانت حالته التى تمحل به لا يصحها ما أفضل من ماله على الدين الذى عليه وأما أن كان يجعلها الذى يفضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهى جائزة فى الحكم ما تفتق فى فعلها ١١ البنى لى أحاط الدين بماله ثلاث حالات الأولى قيل التماس فى المقدمات فاما قبل التماس فلا يجوز له اتلاف شئ إلى آخر ما تقدم وفيها أيضاً من أحاط الدين بماله لا تجوز له هبة ولا صدقة ولا عتق ولا اقراء بدين لمن يتهم عليه ويجوز بيعه واتباعه

قضى كل ذى دين فوق غريمه * وعنه يمتلئ معنى غريمها (منع) بسكون التاء مصدر منع بضمهم لاضاف لمفعوله (من) أى مدين أو المدين الذى (أحاط) أى سادى أو زاد (الدين) بفتح الدال الحال أو المؤجل ولو بعد كفى المدونة وسلة (أحاط بحاله) بكسر الهمزة أى المدين فحرف الدين منعه (من قهره) أى المدين بصدقة أو هبة أو عتق أو تحسيس أو نحوها وهو ممنوع منها من الشارع أيضاً قال فى المدونة ولا يجوز له عتق ولا صدقة ولا هبة إذا أحاط الدين بحاله ولها فى كتاب العتق ولا يجوز لى أحاط الدين بحاله العتق ولا هبة ولا صدقة وإن كانت الدين التى عليه إلى أجل بعد وفى المقدمات ما قبل التماس فلا يجوز له اتلاف شئ من ماله بقدر عرض فيما لا يرضه مما لم يجز العادة يشعه من هبة أو صدقة أو عتق أو ما أشبه ذلك لا ماله من نفقة ذاته أو يه ونفسه ولا ما جرت العادة به من كسر لسان أو ضحية ونفقة عيدين دون سرف فى الجوع وقال ابن رشد فى معارج عيسى من الرضا إن علم أن ما عليه من الدين يفتقر ما سيد من المال فلا يجوز له هبة ولا عتق ولا شئ من المعروف هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وغيره ما به قال ابن القاسم ١١ وهذا قرر كلام المصنف فقال يعنى أن من أحاط الدين بماله ممنوع من التبرع ومرا د مقبل تقليه وأما بعده فانه ممنوع من التصرف المالى وما ذكره المصنف من هنا إلى قوله وقل من الأحكام التى إلى أحاط الدين بماله فعلها أو عدمه فمراده بما قبل تقليه ١١ وفى رسم البيوع من مباح أصبح مائنه سمعت ابن القاسم يقول فى رجل عليه دين محيط بماله وبعضه فتمحل بماله فهو يعلم أنه مستغرق أنه لا يسهه ذلك فيما يشه وبين الله تعالى والجملة أيضاً عند عبد الله المقسوخة لا تجوز رد أحاسن ناحية الصدقة ابن رشد قوله فى الذى أحاط الدين ببعض ماله حاله لا تجوز معناه إذا كانت حالته التى تمحل به لا يصحها ما أفضل من ماله على الدين الذى عليه وأما أن كان يجعلها الذى يفضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهى جائزة فى الحكم ما تفتق فى فعلها ١١ البنى لى أحاط الدين بماله ثلاث حالات الأولى قيل التماس فى المقدمات فاما قبل التماس فلا يجوز له اتلاف شئ إلى آخر ما تقدم وفيها أيضاً من أحاط الدين بماله لا تجوز له هبة ولا صدقة ولا عتق ولا اقراء بدين لمن يتهم عليه ويجوز بيعه واتباعه

١٥ منع ث الدين بماله الخ قال (قوله انه) أى الدين (قوله مستغرق) أى ما سيد من المال (قوله انه) أى الدين الموصوف بما تقدم بكسر الهمزة مقعول يقول (قوله لا يسهه) أى لا يجوز له (قوله ذلك) أى التحل بجملة (قوله عند عبد الملك) صلة مقسوخة (قوله وراها) أى الجملة (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله وفيها) أى المقدمات

(قوله بجبر) يضم المواقف الجبر (قوله وسد) يفتح الحاله الموهله وشد الحال (قوله هو) أى حد التقليس (قوله عليه) أى الدين الذى احاط الدين بحاله (قوله خات) أى اقراره لغير ضمانه (قوله والى هذه) خبر الاشارة (قوله بعينه) أى الناشئ من معاملة الآخرين (قوله قال) أى ابن رشد (قوله الحالتين الاخيرتين) أى التقليس الاعم والتقليد الخاص (قوله لغرامته) صلة خلق (قوله لجبره) على خلق (قوله موجب) يفتح الجبر (قوله مقتضى التقليس الخاص وقوته) (قوله منع) يفتح فكون خبر موجب (قوله عليه) أى التقليس الخاص ١١٤ (قوله عماله) (قوله لاسق) (قوله بعده) أى التقليس الخاص صلة معاملة (قوله والاعم)

(الخ) خبر جسد (قوله فابن رشد الخ) جواب ان عنى (قوله عنهما) أى القسطين (قوله جسد) أى ابن عرفة من ونسب
 إضافة المصدر لقاعلة (قوله جسد) أى الاخص من إضافة المصدر للمفعول (قوله ابن رشد) فاعل جسد (قوله ليجسد) أى الاخص
 (قوله يصحك) صليحة جسد (قوله يصطع) صليحة حكم (قوله بل جسد) أى ابن رشد الاخص (قوله اذهو) أى التسمية وذكره كمثل ذلك كثيره
 (قوله وقال غيره) اى ابن رشد الخ مفعول قال (قوله اشتق) بضم التاء (قوله قولها) اى الدعوة (قوله يخلص) بضم الياء مفعول
 الثاني واللام متعلا (قوله اختلف) بضم التاء مفعول قال

(قوله قولان) نائب فاعل نسب (قوله بالقيام) أي قول بأنه يكون مقفاً ساجعاً رديماً (قوله من قوله) أي أخذ من قول
 ابن القاسم فيها (قوله ويجبسه) أي من أطاط الدين بماله عطف على القيام أي وقول بأنه يكون مقفلاً يجبسه (قوله من قوله)
 أي أخذ من قول ابن القاسم فيها (قوله وأما إقراره) أي من أطاط الدين بماله (قوله أذا حبسه) أي من أطاط الدين بماله (قوله عليه)
 فقال (أي ابن القاسم) (قوله وقال) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله أذا قاموا ١١٥) وروى (أي الزمراء) (قوله عليه)
 أي من أطاط الدين بماله
 ونسب الكتاب قولان بالقيام من قوله ماله بقدمه رديماً الأولين ويجبسه من قوله أذا رفعوه
 للسلطان حتى حبسه فلهذا وجه التفسير وقال أبو الحسن أيضاً وأما إقراره بالدين لن يتم
 عليه وسعوا بقباعه فذلك كلما رزق ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنه سماه
 تشاوراً في تقاضيه وأما ما يقبل عندنا صبحه وفي شرح الحلاب قبل لابن القاسم إذا
 حبسه أهل دينه فارق الحبس أي قبل إقراره فقال إذا صنعوا به هذا ورفعوه للسلطان حتى
 حبسه فلهذا وجه التفسير ولا يجوز إقراره بالدين وقاله ماله في كتاب محمد وقال أيضاً إذا
 قاموا وروى عليه على وجه التفسير ابن المواريز بطالوا دينه وبين ماله وبين البيع
 والشراء والأخذ والعطاء طئي فلهذا التصريح كله تأدب على أن التفسير واحد يترتب
 عليه ما ذكره كرويس أعم وأخص وكلهم مطبقون على أن المسائل المتنوعة بعد التفسير مستوية
 فيه وإن اشتقوا في تفسيره ولأترام يقولون هذا تفسير يمنع من كذا وهذا تفسير يمنع
 ومن غيره وقام له منصفه ابن النجاشي والظاهر صحة التفسير بهما لقرب أحكام الأعم عليه
 سواء وجد لأخص أو لا فاعتمده باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق واصل الإشكال للوأنغي
 إذا قال ما حاصله أن تعريف الأعم دأبه الانطباق على الأخص وليس الأمر هنا كذلك لأن
 جنس الأخص حكم الحاكم كجنس الأعم قيام الزمراء وهما متباينان الرصاع يمكن الجواب
 بأن الأعم والأخص هنا باعتبار الأحكام لا باعتبار الصدق ولا شك أن الأول أخص من
 الثاني في كلام ابن عرفة يعني أن الأول إذا ثبت منع من كل ما منعه الثاني دون العكس أم
 كلام النجاشي وقيل نظران طئي نفي انقسام التفسير وأدعى أنه واحد مختلف في تفسيره
 وأنه مستوفى الأحكام وهذا محذور فان الحكم ترتب عليه أحكام لا يترتب على القيام كقول
 المؤجل وبيع السلع والحبس وقال أصبغ معفت ابن القاسم يقول ماله رضي الله تعالى
 عنه ما في رجل قام عليه غرام أو ففلسه فباعهم وأخذوا ماله ثم دأبه آخرون أن لا تراعى
 بما فيه بمنزلة تقبيل السلطان ثم قال ابن القاسم هو عندى تقبيل كقبيل السلطان سواء
 أم فهذا نص صريح من ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنه في أن التفسيرين قسمان
 وأن حكم الحاكم يخلع ماله وقسمته هو الأصل والله أعلم والوأنغي أثبت القسمين وتساوفاً
 في الأحكام وإنما توقف في الأعم والأخص والله الموفق (تسبيحات الأول) مقوم
 قوله أطاط الدين بماله من لم يحيط الدين بماله لا يمنع من تبرعه وهو كذلك (الثاني) مقوم
 قوله أطاط الدين بماله من لم يعلم أن الدين أطاط بماله فلا يمنع من تبرعه وهو كذلك
 المبدأ ابن هشام لو دأب وأصدق عليه ديون لا يدري هل بقي ماله بهما لا يخفى حتى يعلم أن
 والآخر بكسر التاء المحممة أي الغرم المتأخر (قوله أول) يفتح الهمز أي الحق (قوله يده) أي القاسم (قوله هو) أي تقبيل
 الزمراء وقباحتهم فيديهم (قوله وقسمته) عطف على خلع (قوله هذا نص صريح الخ) أي فسقط طئي على ابن عرفة (قوله
 يبعث) بضم فكسر (قوله لا يمنع) بضم النون (قوله فكمس) بضم الفاء (قوله يعلم) بضم الهمز (قوله يخلع)
 أي أطاط الدين بماله (قوله وهب وأصدق) أي المدين (قوله عليه) أي المدين ديون الخ سئل (قوله لا يدري) بضم الياء ونخ
 الرام (قوله يذ) أي مطلق تبرعه (قوله يعلم) بضم الياء

(قوله عليه) أي المدين (قوله من الدين) بيان ما (قوله واحتج) أي استدلل ابن زرب (قوله فقلت) أي دفعه (قوله جائز) أي نافذ (قوله لهما) أي دونه (قوله أنه) ١١٦ أي المدين (قوله لا يخاف عليه القلس) تفسير لقائم الوجه (قوله فان أفعاله) أي المدين

ما عليه من الدين يستغرق ماله قاله ابن زرب واحتج عليه بما في سماع عيسى فبين دفعه لمطالعة نفقة سنة ثم قلس بعد ستة أشهر ان كان يوم دفع النفقة قائم الوجه لم يظهر في دفعه لسرف ولا محاباة ذلك جائز ابن رشد اراد بقوله قائم الوجه جائز الامر بان يكون القلس مأمورا عليه مع كونه دونه ولم يتحقق انهم لم يفرقة لجميع ماله فيقوم من قوله هذا ان من تصدق او وحب وعلمه دون لقوم الا انه قائم الوجه لا يخاف عليه القلس فان أفعاله جائزة وان لم يتحصن اليهود وقد رما معه من المال والديون وبهذا كان يفتي ابن زرب ويحجج بهذه الرواية ويقول لا يتخلوا أحد من ان يكون عليه دين وقوله صحيح واستدلاله حسن واما ان علم ان ماله من الديون فيترق ما يدين من المال فلا يجوز له حبة ولا عتق ولا شي من المعروف ويجوز له ان يتزوج ويتق على ولده الذين نازبه نفقتهم ويؤدى منه عمل جرح خطأ وعدا لقصاص فيه ولا يجوز له ان يؤدى عن جرح فيه قصاص هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم وفي سماع اصبح اذا كان الرجل قائم الوجه يبيع ويستترى ونسرف في ماله فماله وصدقته ماضية ولو علم ان عليه دين نكس كثيرة نفى على الجواز حتى يثبت انه لا وفاء له بما فعل من المعروف (الثالث) أفهم قوله الذين ان من اطاعت التبعات بماله لا قلس وهو كذلك قاله احمد بن نصر الداودي انظر كلامه في الكبير قاله فت طعن احمد بن نصر من يدين على من اغترقت التبعات ما يدعوا يعلم منتهى ماله فلا يجوز لاحد ان يقتضي منه شيئا مما له عليه لوجوب الحصص في ماله ولا يجوز لآخر شي لا يدرى هل هو ام لا وهذا ظاهر في عدم تقليده اذا قاده قسم ماله على دينه والقرض انهم لا يباخونها يقول ح لا دليل فيه على عدم تقليده غير ظاهر البنائي عج ومن تبعه انما قالوا لا دليل فيه على عدم الحجر عليه وهو كذلك اذا لا يلزم من عدم تقليده عدم الحجر عليه بنعته من التصرف فيما يده عب وفي ابي الحسن فيه خلاف هل حكمه حكم من حجر عليه القاضي او حكم من اطاع الدين بماله فعلى الاول لا يصح منه قضاء بعض غراماته ولو بعض ماله ولبن لم يقضه الدخول مع من قضاها بالخاصة كغراما المقتلس وعلى الثاني يصح قضاؤه لبعض غراماته ببعض ماله ويحل الخلاف حيث لم تعلم اعيان التبعات لاشخاص معينين البنائي يفتي على انه كالمقتلس منعه من التصرف في ماله مطاوعا على انه كن اطاع الدين بماله منعه من التبرع به فقط (و) للفرم منع المدين ولو لم يحط الدين بماله من (سفره) أي المدين (ان حل دينه) أي القريم (ينبغيه) أي المدين وايسر ولم يكل على قضاؤه ولم يفسره مؤسرا فان كان معسرا او وكل من يقضه في غيبته من ماله واضعفه على او لم يحل يغيثه قلس لغرض منعه من مسقره الا ان يعرف بالمدونة اذا تحقق ارادته السفر واما ان خشي سفره وغيبته لمحلل الدين ودلت عليه قرينة وانكره فلغرضه بخلافه على عدم ارادته فان نكل او كان لا يتوقع البنين الغموس كان حلالا المال (تنبهات) الاول غ الضمير محرفه يعود على المدين لا يقصد كونه اطاع الدين بماله فيها ولا تمنع غرك من بعد الضمير الذي يحل دينك قبل قدومه منه ولا

(قوله بنظره) أي خبر قول (قوله يتنعم من التصرف الخ) فهو بر الجبر عليه (قوله فيه) أي من اطاعت التبعات بما يدين (قوله فعلى الاول) تنقعه أي كونه كن حجر عليه القاضي (قوله فعلى الثاني) أي كونه كن اطاع الدين بماله (قوله تعلم) بضم التاء (قوله فقها) أي المدونة

(قوله يورب) أي يرجع (قوله قد) يشتمل متقلا (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله لا يقبل) يضم الياء وفتح الواو (قوله هو) أي الوكيل الخ حال (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام (قوله فهم) يضم القاف (قوله أنه) أي الدين (قوله بها) أي غيبته (قوله قليس له) أي رب الدين (قوله منعه) أي الدين (قوله به) أي الاتهام (قوله وسجله) أي التقييد بالاثام (قوله المذهب) فيمنع قلة لانه محله يقبل بعدة قلة محله مطلقا (قوله وكذا) أي صاحب الشامل في جعله التقييد المذهب ١١٧ (قوله وقلمه) يضم الميم أي

أقامته (قوله شئ) يضم الخاء المعجمة (قوله عرف) يضم العين (قوله صنع) يضم الميم (قوله يرى) يضم الياء (قوله يحمل) بكسر الخاء أي حاول (قوله لورثك) يضم فكسر عطف على حلف (قوله مثل) يضم فكسر (قوله فقال) أي اوبراهيم (قوله يشق) فكسر متقلا أي ظاهرة (قوله وان لم تكن فاطمة) مبالغة (قوله فان نكل) أي المطلوب (قوله كاذ) يضم فكسر متقلا (قوله انطاه غيره) من اضافة المصدر لرفعوه الاول (قوله من القراء) بان غيره (قوله ذينه) مقول ثان لاعطاء (قوله لانه) أي الاعطاء قبل الاجل (قوله فهو) أي اعطاء الذين قبل اجله (قوله يتفق) يضم الياء وفتح القاف (قوله على رده) أي الذين المعطى قبل ائنه للمدين (قوله لان) أي المانع (قوله فيه) أي ما يبدل المدين (قوله قصر) يشتمل مختلفا (قوله السيوري) يفتح السين

تخضع من قرينه الذي يؤيده قبل محل اجل دينك (الثاني) غ قيد بعض السيور منه من السقر البعيد بعد وكيل من رقيه ابن عبد السلام ظاهرها منعه منه ولا يقبل منه وكيل لكن التقييد تنجيه ان ضمن الوكيل الحق وهو على ما كان للمدين مال يمكن القضاء منه بسهولة عند حلول الاجل ح ما قاله ليس بظاهر فان اهل المذهب كلهم مصرحون بهذا التقييد (الثالث) اذا وكل المدين من يوفيه ذينه في غيبته فهل له عزله ابن عبد السلام فيه يزيد واختار بعض المحققين انه عزله الى قبل لا مطلقا واصل المذهب انه اذا تعلق بالوكلاء لا لاحد الغنيين قليس له عزله (الرابع) فهم من كلام المستنفذ الاخرى ان صاحب الدين الحال منع مدنيه من سفره حتى يقضيه بشهو كذلك (الخامس) مفهوم حل بغيته انه ان كان لا يحل بها قليس له منعه من سفره ولا تخليفه وفي مباح عيسى انه يحلفه انه لم يرد القرار من الحق الذي علمه وانه نوى الرجوع عند الاجل لقضاء ما عليه ابن يونس بعض اصحابنا انما يخلف الممتهم بقيد به ابو الحسن الدوقية وكذا الشيخ ابو جعفر مختصره وسجله صاحب الشامل المذهب ونصه ولحق الذين منع المدين من سفره حل فيه الا ان يكل من يوفيه لان كان لا يحل بعده وحلف انه لم يرد قرارا وان بينه العود لقضائه عند الاجل وقبل ان اتمهم والاقلا اه وكذا النسخي ونصه ومن عليه دين موجب وأراد السقر قبل حلوله فلا يمنع اذ بقي من اجله قدر سيرة ورجوعه وكان لا يجئى لندوم مقامه فان شئى ذلك منه أو عرف بالندم عن الاثام في يحمل وان كان موسرا وله عتار فهو بالخيار بين ان يعطى جلا بالقضاء أو وكلا البيع ويكون التداء يقبل الاجل بقدر ما يرى انه يكمل الاثام او عند محل الاجل وان أشكل أمره هل اراد بسقره نقيا ام لحاقه الله ما يسافر قرارا وانه لا يتأخر عن العود عند محل الاجل وترك (السادس) هذا كله في الدين الموسر اما العسر فليس لغريمه منعه صرح به اهل المذهب في باب الحج (السابع) مثل ابو ابراهيم في دين موجب فزع ان المدين اراد السفر وانكر المدين فقال ان طام الطالب شبهة يئنه وان لم تكن فاطمة حلف المطلوب ما اراد سقرا وان نكل كلف جلا ثقة المال (و) له منعه من (اعطاه غيره) أي المانع من القراء ذينه (قبل حلول اجله) لانه تسلف فهو تبرع بعض القرويين ويتفق على رده (ار) اعطاه (كل ما) أي المال الذي (يبد) أي المدين لبعض غرماة فليس به من غرماة منعه اتفاقا لانه فيه حقاغ كذا في التوضيح ونسب الاول لبعض القرويين والثاني للسيوري واصله لما زرى ونصه باختصار ابن عرققصر السيوري الخلاف في قضاء بعض غرماة على اسماك بعض ماله ليعمل به الناس قال ولو قضى ما يبد بعض غرماة لم يجز اتفاقا للمعنى الذي فرق به بين اعتاقه وقضائه بعض غرماة من ان قضاء بعض غرماة يؤدي الى النقصة في عمله له واذا عمل بماله جلا لا اعتاقه ثم قال

الماله وضم الشائقة (قوله على اسماك) حله قصر (قوله فعامل) أي المدين (قوله به) أي بعض ماله الذي اسماك (قوله قال) أي السيوري (قوله ولو قضى) أي المدين (قوله ما يبد) أي كله (قوله فرق) يضم فكسر مختلفا (قوله بين اعتاقه) أي من احاط الدين بماله (قوله وانه) (قوله من ان قضاء بعض غرماة الخ) بان المعنى الذي فرق به بينهما

(قوله انه) أى من اطاط الدين بماله الخ بقوله ردأيت (قوله يختلف) يضم اليه موقع اللام (قوله لانه) أى المدين (قوله على ذلك) أى فيجعل الدين قبل اجله (قوله يرد) يضم فقعه (قوله وهو) أى الوجه الآخر (قوله يجاب) أى عن قول ابن عرفة لان رد ما زاد يؤدى الى الضع وتقبل الخ (قوله المدين) تفسير لثابت فاعلم منهم (قوله الكذب) صلة منهم (قوله في اقراره) أى المدين (قوله لقوة الخ) أى اتهم (قوله واحصيه) ١١٨٠ عطف على قرابته (قوله حكاها) أى النسخي الخلاف (قوله ثم قال) أى النسخي.

(قوله وان لا يجوز) أى اقراره لمهم عليه (قوله بقصة) يفتح القاف وسكون القاف (قوله فيه) أى اعطاه بعض ما سدد بعض غرمائه بعد حلول اجله (قوله من اتفاق الخ) بيان لقوله جواز أى اعطاه بعض غرمائه الخ (قوله على انه) أى التشارف في نفسه (قوله التشارف في نفسه) قوله عليه أى تغلبه (قوله على انه) أى تشارفهم في ابن عرفة وفي بعض قضائه بعض غرمائه ثم قالهم التشارف في نفسه (قوله قضاه) أى المدونة (قوله قضاه) أى من اطاط الدين بماله (قوله أو رهنه) أى من اطاط الدين بماله لا البعض غرمائه (قوله لم يأت) أى نافذ شريطة قضائه أو رهنه (قوله ذلك) أى قضاء البعض أو رهنه (قوله القرمه) أى باتهم (قوله لمعه) أى القرم الذى قضاه أو رهنه المدين (قوله فيه) أى المدون (قوله قضاه) أى قوله لو ليس أى القول المرجوح عنه

الماروي ورايت في تعالقي بعض القرويين انه لو عمل دينا لبعض غرمائه قبل حلول اجله يختلف في رده لانه لم يعمل على ذلك وحكيته في بعض الدروس بحضرة بعض المفتين فقال ردى من وجه آخر وهو ان قيمة المؤجل اقل من عدد المجل فالراى على قيمته حبة ترد اتفاقا وهو صحيح رضى النظر هل يرد كله أو ما زاد ادع مدده على قيمته مؤجلا ابن عرفة في جعله لا يجل نظر نظرا لان رد ما زاد يؤدى الى الضع ويجعل قيمه ال فاسد على آدى بان كتاب فاسد على الله تعالى والاضحى يمنع مانع الام اه وتامل هل يجاب بان ما تجر اليه الاحكام ليس كالدخول عليه قصد او شبهه في منع القرم من اطاط الدين بماله فقال (كأقارده) أى من اطاط الدين بماله (ال) شخص (منهم) يضم الميم وفتح المثناة شدة ال الهاء المدين بالكذب في اقراره يدين له (علمه) بقوة قرابته كايه وابه أو حصته كوجه وصديقه فلغريه منه (على المختار) لغيره من خلاف حكمه ثم قال وان لا يجوز أحسن (والاصح) الذى قضى به قاضي الجماعة بقصة وشهره السبلى ومفهوم أنهم عليه انه لا يمنع من اقراره بان لا يتم عليه وهو كذلك اتفاقا حكمه بان عرفة (لا) يمنع من اطاط الدين بماله من اعطاه (بعضه) أى المال الذى سده له بعض غرمائه فصار له بعد حلول اجله وأشار بعضهم للخلاف فيه خافى الكافي من اتفاق مالك واصحابه ورضى الله تعالى عنهم على جواز ذلك طار يقة وظاهر المصنف ولو تشارف الغرماء في تغلبه وهو كذلك على انه ليس تغلبا وسمع عيسى ابن القاسم ما لم يتشارفوا عليه وهذا على انه تغلب (و) لا يمنع من اطاط الدين بماله من (رهنه) أى بعض ماله لبعض غرمائه وظاهره كالدونة ولو تبين فله وهو كذلك ففيها قضاء لبعض غرمائه أو رهنه جازما لم يغلبه وقد كان مالها رضى الله تعالى عنه بقوله اذا تبين فله فليس لذلك يدخل الغرماء معه فيه وليس بشئ ابن القاسم وعلى اجازته جاعة الناس الخط هذا اذا كان مهيما واما ان كان مريضاً لا يجوز قضاؤه ولا رهنه في مذهب ابن القاسم بخلاف يعموا ابتداعه قاله في المقدمات الرراجى اذا كان المقرض مريضاً فلا يخاف من كونه مديناً أو غير مديناً فان كان مديناً فانقصه به بالمعاوضات جازت قولوا واحداً عالم بحجاب وتصرفه في المعارف ممنوع قولوا واحداً لا الاجازة الورثة وفي قضائه ورهنه ثلاثة اقوال المتع لان القاسم والجواز في التفرع بين التفصيل بين القضاء والرهن وحكم الولد اه ويعنى بالمعارف المعروفة كالصدقة والعق وتقل الاقوال الثلاثة ابن رشد واما اذا لم يكن عليه دين واستحدث في مرضه دينا يبيع أو قرض ورهن فيه فلا كلام في حصته أو ثلثي المجموعة فان كان الراهن حين رهنه مريضاً فليس يضار له لان بيع المريض جائز لم يحجب فيه فكذلك رهنه لانه كالبيع وبسببه كان اه عب لم يمين حد البعض الذى لا يمنع من اعطائه وهو ان يبقى بعده ما تمكن

(قوله بشئ) أى يعمل عليه (قوله وعلى اجازته) أى قضائه أو رهنه بعض غرمائه (قوله هذا) المعاملة أى جواز (قوله ان كان) أى من اطاط الدين بماله (قوله فان كان) أى المريض (قوله في المعارف) جمع معروف (قوله وفي قضائه) أى المريض (قوله وبسببه) أى البيع صلة كان أى حصل الرهن (قوله لم يمين) أى المصنف (قوله حتى) أى قد

(قوله سابق) أي من ديون الغرماء (قوله ربحه) أي الباقي بقا الدين (قوله عليه) أي ابقا ما تمكن العامة به ليعلموا على ربحه (قوله لا يبرم) بضم الباء أي الدين (قوله بصر بكة) أي التبرع بما في يده ١١٩ لتسبيل ربحه بجمع ما على (قوله

ولا ياتي) أي الزامه بصر بكة

الباقي قلنا (قوله لا يبرم)

بضم الباء أي الدين (قوله

لأنه) أي الدين (قوله

تصرف) بفتح التاء متفلا

(قوله تقسيمه) أي جواز

تروجه (قوله في بعضه) أي

فأيد بعبارة بعضه وأوردته

بعض غرمائه (قوله ولا يبرم)

بضم الباء (قوله له) أي الجواز

مطلقا (قوله ان الخطاب

بعد ان ذكر الخ) فيه ان

ما ذكره فحين لا دين عليه

وليس كلام عب فيه بل

فحين احاط الدين بماله (قوله

على انما) أي الكفاية (قوله

محلها) أي التوليد (قوله

لم يفتح الامم خفة الميم

(قوله بعد) بضم العين (قوله

من هذا) أي منعها ان كانت

باقل من قيمته (قوله وان قبل

الخ) حال (قوله ذلك) أي

التزوج (قوله ونص) حذف

على ظاهر (قوله ولا ين

رشد) خبر مقدم (قوله

ولو كان) أي صدقاتها (قوله

به) أي ان ارد صدقاتها على

صدق مثلها (قوله على

انه) أي الزاد على واحدة

(قوله اتفاقه) أي من احاط

الدين بماله (قوله فيلبرت

العامة) صلة (اتفاق) قوله

أي حجة القرينة

العامة به قاله ذى لوقا ما نقي أو جرم ما على البعض ربحه وعليه فسلم بصر بكة ولا ياتي قوله لا ياتي بضم الباء لا لأنه هذا تصرف في بعضه ولا يمنع من احاط الدين بماله من ربحه بعض غرمائه أو لغرمهم بعض ماله في معاملة واحدة مشترطة الرهن لمن لا ياتيهم عليه والرهن صحيح واصاب وجه الرهن بان لا يبرم كثيرا في قليل فلا يمنع مع وجود هذه الشروط الستة ١٥ الثاني قوله فيسلم بصر بكة الخ فطرط اهر وقوله في معاملة واحدة مشترطة فيها الرهن الخ لم ادر ان ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة وضع وغيرهم الجواز مطلقا ويبدل له ان بعد ان ذكر الجواز في الصحيح والاختلاف في المرض قال وأما اذا لم يكن عليه دين ثم استحدث في مرضه ذينا يسع أو قرض ودعه فيه وهما فلا كلام في حصته ١٥ وأيضا اذا ثبت ان العامة واحدة وانما اصاب فيها وجه الرهن فلا وجه لاشتراط كونه لا ياتيهم عليه ولو كان مريضا لم يجز معاملته من ياتيهم عليه اذا لم تكن بحاجة ١٥ اقول الشروط الخمسة غير كونه لمن لا ياتيهم عليه كالحاظر لا يضي التوقف فيها من حفظ حجة واقعه اعلم (وفي جواز) كتابته) أي من احاط الدين بماله لرقبته كآية مثله بالجملة ياتي على انما كالسبع ومنعها ياتي على انما كالسبع (قوله ان ذكرهما في توضيحه) بضم زعرب محلهما اذا كان به بكتابة مثله لا باقل فتقع قطعاً ولا يكره قبوز قطعاً ثم ظاهره بصر بجمع سواء كانت كآية مثله قد وقفته واقل ولوقبل فتعها ان كانت اقل لما بعد في كلام الشارح عن النسخ ما وقر بيمين هذا وان قيل انه ضعيف (وله) أي من احاط الدين بماله (التزوج) والتفقه على الزوجة وليس لذل بعد تفقيهه في المدونة ليس للمفسر ان يتزوج بالمال الذي فلس فيه وله ان يتزوج فيما بعده وفي المقدمات يجوز اتفاقه أي من احاط الدين بماله على غير عوض فيلبرت العادة بقوله كالتزوج والتفقه على الزوجة ثبت ظاهره تزوج من تشبه حاله او لا اصدقها مثل صدقاتها او اكرهوا كفلت على ظاهر المدونة والعناية ونص النسخ والسكافي ولا ين رشد تقسيمه بزوج بيمين تشبه حاله واصدقاتها مثل صدقاتها ولو كان اكثر لكان لغرمائه ان يربحوا عليها به (وفي جواز) تروجه) أي من احاط الدين بماله (او بها) ياتي على ان الزاد على واحد من الامور الحسية ومنعه مما زاد على واحدة ياتي على انهم التوسع تردد لا ين رشد (وفي جواز) اتفاقه في (تطوعه) أي من احاط الدين بماله (بالج) ومنعه (تردد) لا ين رشد قال في المقدمات يجوز اتفاقه للمال على غير عوض فيلبرت العادة بقوله كالتزوج والتفقه على الزوجة ولا يجوز فيما قبل العادة بقوله كالكرام في التطوع واظهر له ان يصح التريضة من اموال الغرماء ام لا وان كان ياتي ذلك على الاختلاف في الجمل هل هو على الفور او على التراخي وهل ان يتزوج أربع زوجات وتدير ذلك ام ح وما ذكره الشارح عن المقدمات لم تضع عليه شيئا ان رشد لم يتردد في بيع التطوع وانما تردد في حجة التريضة وسماه المصنف تطوعا باعتبار القول بالتراخي وان كان الرض ساقط عنه لعدم استطاعته ح والعجب من تردد ابن رشد في بيع التريضة وقدر في التراد على انه لا يصح التريضة قال في باب الاستطاعة قال ابن الموار قال مالك رضي الله

ولا يجوز أي اتفاق المال على غير عوض (قوله له) أي من احاط الدين بماله (قوله وان كان ياتي ذلك) أي حجة القرينة عطف على له ان يصح الخ (قوله هل له ان يتزوج الخ) عطف على هل له ان يصح (قوله قال) أي الشيخ

(قوله من روي ابن نافع) أي عن مالك بن نافع عنه (قوله فلا بأس أن يحج) أي لأن الظاهر واجب (قوله وجعله) يقع
 الواو وسكون الجيم أي حاله (قوله جلد) يقع الميم وسكون الهمزة أي قويا (قوله عاتق) أي مانع وإضافته للبيان (قوله المدين)
 تفسير لثاقب فاعل قلس (قوله المدين) ١٢٠ تفسير لثاقب قلس (قوله المدين) تفسير لثاقب قلس (قوله هذا) أي قولنا

على عشرة أيام (قوله مقابلته) أي غاب (قوله يوم) عطف
 على مقابلة (قوله تنصه) أي المصنف (قوله والذى
 قلته) أي من أساطير الدين
 بجمله (قوله تقليبه) أي
 العبد (قوله غيره) أي
 السيد (قوله وإنما ذلك)
 أي تقليبت المأثور لغيرها
 (قوله والخبر عليه) أي
 العبد المأثور لغيرها (قوله
 كل من خبر الخبر والجملة
 المقصود لتفنيها فاعل يأت
 (قوله وهو) أي الوجوب
 (قوله النفس) أي طلب
 تقليسه (قوله وقره) أي
 التقت (قوله لا يجوز) أي
 تقليسه (قوله فنه) أي
 تقليسه (قوله وإذ لا) أي
 المدين عطف على هك
 (قوله وأما وجوبه) أي
 تقليسه (قوله به) أي
 تقليسه (قوله فهو) أي
 الوجوب (قوله لإذ لا) أي
 التقليس (قوله فهو) أي
 التقليس (قوله وجوب)
 أي التقليس (قوله فإن علم)
 بضم العين أي ملاء الغائب
 مفهوم أن يعلم (قوله وهو)
 أي علم تقليس معاصم
 الملاحة من ترجمه (قوله

منه) أي قول المصنف وأغاب (قوله في ذلك) أي الكشف عن حاله كالظاهر (قوله النفس ثلاثة أقسام) وبعبارة
 حال (قوله حدها) بفتح حاء متعلا (قوله يكشف) بضم الياء وفتح الشين (قوله يعلم) بضم الياء (قوله قلس) بضم قاف فسر متعلا

(قوله قال) أي ابن رشد
 (قوله فغيبه بعدت) أي
 وان علم ملائته (قوله لان
 قرب) أي موضع الغائب
 بان كان على ايا يسيرة فلا
 يفلس (قوله كان علم تقدم
 يسر) أي متوسط الغيبة
 تشبهه في علم تقليه
 (قوله وشك) بضم الشين
 (قوله في قدره) أي ماله
 (قوله او وجوده) أي ماله
 (قوله وفيه وفاء) أي في حقيقته
 حال (قوله انه) أي الشان
 (قوله هو) أي التقليس
 (قوله بذلك) أي تقسام
 التقليس الى عام وخاص
 (قوله فيه) أي التقليس
 (قوله بانه) أي التقليس
 (قوله وهذا) أي يكون
 التفرع على مطلق التقليس
 (قوله متوالها) أي ابن
 شاس وابن الحاجب (قوله
 (قوله) أي المصنف (قوله
 بجر عليه) خبر معنى (قوله
 وان كان في التوضيح)
 واو الحال واسم كان ضمير
 خلس وفي التوضيح صلة
 قرر (قوله قتال) أي ابن
 عبد السلام ونظيل (قوله
 يجعل) أي ابن عبد السلام
 والموضع

وبعدة وحدها ابن رشد بشره ونحوه قال ولا خلاف في وجوب تقليه وان علم ملائته وهذا
 طرقة ابن رشد واما النسخ وابن الحاجب فاطلقا في الغيبة البعدة وتحكيانها الخلاف طلقا
 من غير تقسيم بشره تألم ونحوها ونقل في التوضيح كلام ابن رشد جميعه ومضى عليه في الشامل
 ونفسه وفلس فغيبه بعدت كشره او توسطت كشره تام وجهل تقدم يسره لان قرب
 وكشف عنه كان علم تقدم يسره على المشهور * الثاني غيبة ماله كغيبة النسخ من بعدت
 غيبة ماله وشك في قدره او وجوده فلس وان علم وجوده وفيه وفاء فقال ابن القاسم لا يفلس
 اه نت ح في التوضيح اما لوجود الغريم وغاب المال فان ذلك يوجب تقليه اذا كانت
 غيبة بعدة اه ونقل في الشامل * الثالث ح في الشامل واستوى يسر علم من بعدت
 غيبته كان قريب على الاظهر كيت ونقل في التوضيح * الرابع نت في كبره وشار التقليس
 الخاص وهو حكم الها كم يتعلم ماله لغرما له ليجز عن قضاؤه فله فلس الخ طي
 ومثله فلس وقد علم انه لا شيء من التقليس اخص واعمل هو واحد ثم تقرر حكم المصنف
 بذلك يقتضي ان التفرع بين قوله فغيبه من تصرف مالي الخ على حكم الها كم يتعلم المال الذي
 جساؤه تقليس خاص وليس كذلك بل هو مفرع على مطلق التقليس وتقدم الخلاف فيه هل
 هو تراهم في تقليه او رفعهم لقاضي اوجبه وليس في شيء من هذه الاقوال قول بانه
 حكم الها كم يتعلم ماله وهذا هو الذي يدل عليه قول ابن شاس وابن الحاجب واذا انتهى الغرما
 او بعضهم الجبر على من ينقص ماله عن دينه الحال جبر عليه ثم قال ولغير احكامها منع
 التصرف في المال المورود والمصنف نسج على منوالها ما يقتضي قوله فلس يجبر عليه بسبب
 طلبه بدناحل وتقدم من كلام ابن رشد واى الحسن الاختلاف في حد التقليس انه يجز
 القساورا والرفع ولا يحتاج الجبر عليه لحكم ما كم وهو الذي يدل عليه كلام هو لا موان كان
 في التوضيح قرر كلام ابن الحاجب بان الها كم يجبر عليه ونحوه لابن عبد السلام ولا ينافي
 ما قاله ما ذكرنا اذ لا يبعد الا جبر والمتعمق موقوف على حكم الها كم وبذلك اختلناه قول ابن عمره
 في حد الاعم قيام دين الخ فانتصر على مجرد اتمام ورتب عليه المنع وهو صواب وتقدم
 منازعتنا له في جهة اعم وفي تفرع منع التبرعات فقط عليه والا فظهر في نفسه صحيح ما افقنا
 تقدم من كلام الاقمة ثم ان ابن عمره لما عرف الاخص بما تقدم قال يمنع ما يمنع الاعم وطلق
 يسره وشرائه وقال في الاعم يمنع التسععات وتقدم ردنا له وقوله ان البيع والشراء يمنعهما
 الاخص غير ظاهر اذ يمنع الاعم ايضا على تسهره والحاصل ان كلام ابن عمره في هذا الخلل فيه
 نظره قد بينا الحق الذي لا غبار عليه فثبت في هذا المجال فانه ملة افكاره فتمت فضلا والكل
 لله اقول ببول الله وقوله لا شاك ان حكم الها كم يتعلم مال من اساطير الدين بماله ويجز عن قضا
 ما عليه تقليس اخص وشره قيام الغرما وهو التقليس الاعم وبشره كان في حكم وهو المنع
 من التصرف المالي بها وصلة وينتد الاخص بجاوئ الموحيل وقضية المال والمجلس ونحوها
 ولو كانت هذه الاحكام ترتب على مجرد القيام والتشاور لم يصتاجوا لرفعها للها كم ولم يظهر
 قولهم لو كنهم فقصموا الخ اذ لا يصتاجون لتكثرت ولو كان التقليس مجرد القيام او التشاور فيه
 لم يظهر قولهم شرط التقليس طلب الغرما ولا قولهم فلس ولو غاب مع ان امر الغائب لا يحكم

فيه الا القضاة فتقسم ابن عرفة التقليل الى اعم واخص هو الحق الذي لا شك فيه وموضح
به ما لا و ابن القاسم في جماع اصبح رضي الله تعالى عنهم وتقدم تصبه وياتي ايضا في شرح
ولو كنهم الغريم فباعوا الخ وروده خطا صريح هو الله سبحانه وتعالى اعل واشار لشرط التقليل
معلقا لها بيقول فقال (بطليه) اي الغريم تقلل من احوال الذين يمالان وافق الطالب باقي
الغرماء بل (وان اي) بفتح الهمز والموحدة اي منع تقليله (غيره) أي الطالب والى ان
سكت ابن الموارث ان يدفع الايون للطالب دينه من مال محدبهم او من اموالهم فلا يقاس قال
في المدونة واذا قام رجل واحد على المديان فله ان يقلبه كقيام الجماعة وقال ابن عبد السلام
في شروط التقليل احدها ان يقوم عليه من الغرماء واحد فاقوله فله غيره ايضا قال في
التوضيح واخذ من قول المصنف القس الغرماء انه لا يكون للقاضي ذلك الا بطلبهم وانه لو اراد
الغريم تقليل نفسه لم يمكن له ذلك اه وكذا فهم هذان قوله هنا بطليه ومن قوله اول
الباب والغريم منع الخ عب نعم المدين طلب الحكم بتقسيم الدين بقدر وسعه بعد ثبوت
حصر موصفه عليه وان لم يطلبه غريم والشرط الثاني كون دين الطالب (ديناحل) اصالة
او بانها اجله فلا يقاس دين مؤجل بعض الشيوخ دينه فاعمل لانه اي فليس المدين بسبب
طلب غيره بتقليله لاجل دين حال وهو اولى من جعل ضمير طلبه راجعا للغريم على انه فاعل
الطلب ومفعوله دينه اذ لا يلزم من طلب الدين طلب التقليل وهم قد جعلوه شرطا احترازا
من طلب المدين او الحماكم تقلبته دون الغرماء فلا يقاس فيها مال ذلك الادوار واحد من الغرماء
تقليل المدين وسببه وقال بعضهم قد جعله سببا حتى لو اراد حبه اه (زاد) الدين الحال
الذي للطالب تقلبته (على ماله) أي المدين فانه ت عب وهو ظاهر سببا في المصنف ونحوه
قول ابن محرز ان قام به من حبل دينه ومن لم يحصل فلا يقاس الا ان يفتقر ما حبل ما يده اه
البيان في ضيق ذكرنا انها صور اه الاولى ان يكون له قادمه الحال والمؤجل فلا يقاس اه الثانية
ان يتقص ما يسهل من الحال فلا شك انه يقاس اه الثالثة ان يكون ما يسهل مقدار الحال فقط
فلقروين في تقلبته قولان اه الرابعة ان يكون يسهل مقداره في الحال ويقض عنه فضله الا
انما لا يفي بالمؤجل الذي عليه فذكر الخمي أن المعروف انه يقاس وفي الموازنة انه لا يقاس
وليس يحسن وقيد الخمي ما في الموازنة بان تبقى يسهل فضله يعامله الناس عليها ويجزئه الناس
بسيما ويرى من تنبته لها ما يقضي به الدين المؤجل واذا كان المعروف في هذه المسئلة انه
يقاس فتقلبه اذ لم يكن يسهل المقدار الحال اولى اه وظاهر ابن عرفة ان تنقيده الخمي هو
المذهب ولعله توفيق بين القولين اه وفرقه في هذه الحال بين الحال والمؤجل يدل على ان المراد
بالحال ما يشمل دين الطالب وغيره خلاف ما قد به ز تهما لت وبدل لذلك ايضا قول المصنف او
يقى ما لا يفي بالمؤجل ولا دليل له في كلام ابن محرز ونص ابن عرفة بتقرر التقليل الاخص بتوجه
طلب ذي دين المدين باز يدعي ملكه المدين فان كانوا جماعة متفقين فواضع فان طلبه احدهم
ودنهم دينه اقل من مال المدين فكذلك اه وهو صريح فيما قلناه (او يقي) من مال المدين
بعد قضاء ما حبل عليه (ما) أي قدر يسير (لا يقي) بفتح التثنية وكسر التاء أي لا يوفي (الدين
المؤجل) ولا يرضى بغيره ز يقي به ابن محرز ولم يفضل عن الحال الا يسير لارجح في تحريكه

(قوله وروده) أي طلق على
ابن عرفة (قوله الايون)
بعد الهمز ضم الموحدة
جسم آب بعد الهمز أي
المتعوز التقليل (قوله
واخذ) بضم الهمز وكسر
الخاء المجهمة (قوله المصنف)
أي ابن الحايك (قوله
انه) أي الشان (قوله ذلك)
أي التقليل (قوله الغريم)
أي الدين (قوله جعلوه)
أي طلب التقليل (قوله
فيها) أي المدونة خير مقدم
(قوله حبس) بضم فس
(قوله به) أي التقليل
(قوله ومن لم يحصل) عطف
على من حبل دينه (قوله)
أي المدين (قوله المدين)
مشعول طلب المضاف
لقاضيه (قوله ازيد) صلة
طلب (قوله فان) أي
الغرماء (قوله فان طلبه)
أي التقليل (قوله دونهم)
أي دون باقيهم (قوله دينه)
أي طالب التقليل واره
للحال (قوله فكذلك) أي
اتفاقهم على طلب تقلبته
في تقلبته (قوله بغيره)
أي الباقي من مال الدين بعد
وقام ما حبل عليه (قوله)
أي المؤجل

(قوله منه) أي مال الدين (قوله المذهب كله) أي أهله كلهم (قوله وقف) أي وقف مضى (قوله تصرفه) أي المقتل في المال المقتل فيه (قوله انه) أي المقتل (قوله في الخلاب) خبر مقدم (قوله سعه وشراؤه) أي المقتل (قوله باين) أي نافذ (قوله تاول) بفتح تاء مثقلة (قوله كلامه) أي ابن الخلاب (قوله يان مراده) أي ابن الخلاب (قوله وفي معاملته) أي المقتل (قوله ثابها) أي الاقوال (قوله بالثقة) أي صحته بالمال أي وأولاه بصحته مطلقا ١٢٤ وثانيه اعدم بصحته مطلقا (قوله سابق) أي

له ادعوى الاخرين فبقسط على المعروف من المذهب واولى ان ساوى ماله الخال ولم يبق منه شي للمؤجل ومفهوما انه ان بقى ما بقى بالمؤجل فلا يفتل وهو كذلك ونظائر كلام المصنف تقليس له ولو اني جعيل وهو كذلك (ففتح) يضم الميم وكسر التثنية أي يمنع المقتل بالمعنى الاعم وهو قيام غرامته عليه او بالمعنى الاخص وهو حكم الحاكم عليه بفتح ماله لغرامته ليجزى عن ادمادونهم (من) كل (تصرف مالي) أي في المال الذي فلتل فيه ولو بجماعه وضد دون ضمانه كبيع وشراء وكراه واكره ابن الحاجب فيمنع من التصرف في المال الموجود خليل استرازا مما لو يدفاه لا يمنع من تصرفه فيه كاتزامه عطية شي ان ملكه اللهم الا ان يملكه ويذهب ياق عليه فلم يمنع من ذلك اذ دخل في التصرف الكساح ونص عليه في المودعة وفي التوضيع في المقدمات وما بعد التفتل فلا يجوز له بيع ولا شراء ولا اخذ ولا عطاء ابن عرفة المذهب كله على وقف تصرفه على قطر الحاكم ردوا وامنضاه هذا نقل النعمي والمنازري وابن رشد وغيرهم من حفاظ المذهب وفي التوضيع الذي اقتصر عليه المنازري وابن شامس ان يبعه وشراؤه لا يضر وفي الخلاب يبعه وشراؤه ما لم يوجب ولم اقتض على غير هذين القروان على ان بعض شراح ابن الخلاب تأول كلامه بان مرادهم من ظهر عليه المقتل قبل ان يجبر الحاكم عليه اه واما قول ابن الحاجب وفي معاملته ثابها بالنقدور بها بما سبق لا بما يذهب فقال فيه ابن عبد السلام يعني ان في محتمة معاملة المقتل اربعة اقوال الصحة مطلقا ومقابلها والثالث تصح اذا كان ما يخذ المقتل نقدا ولا تصح اذا كان مؤجلا والرابع اذا كان ما يخذ لا يصرح له التلف ويبقى عادة كالبيع ولست على وقوع من نسبة هذه الاقوال الى المذهب بل رأيت من الحفاظ من يتركها او المنع هو الذي يعرف في المذهب ولا جيل ذلك يحرم على المقتل ولو كان يصنع سعه وشراؤه ما كان للعر عليه كغير فائدة وانما حكيت هذه الاقوال في مستغرق النعمة بالحرام او الغصب على القول بان حكمه حكم من احاط الدين بما لا يحكم المقتل وهو الاظهر ومنهم من رأى حكمه حكم المقتل فمنع من معاملة مقتله مطلقا هكذا حرره بعض المحققين اه وكذا انكر ابن عرفة نقل ابن الحاجب وقال من آمن النظر والبعث علم ضم ودية عدم وجودها في المذهب وكل المذهب على وقف تصرفه الخ ما تقدم واقفا علم وصريحهم ما في فقال (لا) يمنع المقتل من تصرف (في ذمته) بان يشتري شيئا بشئ مؤجل معلوم فيها او يقتصر كذلك أو يقرأ ويلتم كذلك ابن الحاجب وتصرفه شارطا ان يقضى من غير ما يجز عليه فيه جميع ابن عبد السلام يريد كمالوا اشتري شيئا على ان يدفع عنه من غير المال الذي يجز عليه فيه ولو كان ذلك بعد التقضية لم يصح للشرط الذي قاله المصنف ولو قبل لا يحتاج اليه مطلقا لان الحكم بقتضيه ما بعد وفي التوضيع يعني اذا اشتري شيئا

بضم فكسر (قوله عنه) أي المقتل (قوله فيه) أي المال الذي يبعه (قوله صحيح) خبر تصرفه (قوله ذلك) أي الشرع (قوله التقضية) أي حصة ما يبدد المقتل على غرامته (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله اله) أي الشرط الذي قاله المصنف (قوله مطلقا) أي عن تقضية تصرفه بكونه بعد التقضية (قوله لان الحكم) أي الشرع (قوله يقتضيه) أي كون تقضية تصرفه فيه من غير ما يجز عليه فيه (قوله ما بعد) يضم الذين جواب لو

(قوله كسم بسم) نضم أولهما وسكون ناهما وكسر ثالثهما (قوله اليه) أي القاص (قوله منه) أي أخذ رأس مال السلم والتمزاج المبني إلى أجله (قوله لانه) أي الخلع (قوله ونيه) أي الخلع (قوله لذلك) أي كونه طلاقا ليس تصرفا مجردا عليه فيه (قوله ومن العدة) ختم مقدم ١٢٤ (قوله وما دام) أي المدين (قوله قائم الوجه) أي بقسطه لا بالآخر ولا بالأم

15

(قوله من الدين) بيان ما (قوله كالنوت) مشبه بالنقل في إيجاب حلول المؤجل (قوله مطلقا) حال من دين أي سواء كان عبدا أو عسرا (قوله متأخرا) جمع متأخر بلا نون لأضافته (قوله لعدم حمله) أي الدين منه تميز (قوله فيه) أي الموت والنقل (قوله خلاف) خبر ميميل (قوله ثم قال) أي أين عرفة (قوله أي القلنس) قوله ١٢٥

وجيم بضم فكسر فيها (قوله ويرج) بضم فكسر (قوله قوله) أي التأخير (قوله من ان من مات الخ) بيان ما (قوله فضعه) أي الدين (قوله ليعن) بضم ففتح معقلا أي وارثه (قوله ان اتقدم) أي وارثه (قوله أو تعدد) أي وارثه (قوله ان كان) أي حصل في التركة (قوله ولا يتخص) أي الثامن (قوله لان معضا الخ) علة لا ياتي الخ (قوله لم يتوفى) أي القلنس أو المات (قوله فيصل) أي دين الكراء (قوله فلا تفي) أي المكري (قوله وان كان) أي القلنس (قوله خاصص) أي المكري (قوله عايقه) أي البعض الذي استوفاه القلنس من منفعة (قوله من الكراء) بيان ما (قوله وخبر) أي المكري (قوله باقية) أي الكراء (قوله وركه) أي عن شئ عطف على أخذ (قوله به) أي باقية (قوله مجاز) حال من مائة (قوله ولا يجمل) بضم الهمزة (قوله لشرطه) أي التجمل (قوله وأعره) أي التجمل

والاذا قتل رب الدين مدته عدا فلا يجمل دينه وما نقل في دينه أو مائة فلا يجمل به ما له من الدين للمؤجل (تبيينه) الأول ما ذكره المصنف هو المعروف من المذهب وقيل لا يجمل المؤجل بتقليس الدين ولا يجره وقيل يجمل بهما إن لم يأت القلنس بجعل المؤجل وقيل يجمل العين دون العرض ابن عرفة والمذهب حلول دين القلنس المؤجل بتقليسه كالنوت مطلقا وميل السويرو وبعض متأخري المغاربة لعدم حمله فيها خلاف المذهب ثم قال القليبي إن أقر القلنس بجعل القلنس فاقباس مقامه عليه لاجله لأن تعجيله انما هو خوف أن لا يكون له عند الاجل شئ ولا ين رشفون مضمون لاجلها صحت ذوالدين العرض المؤجل ببقية الحابل على ان يقضى لاجله وهو بعد قات في حلول المؤجل بتقليسه ثالثها ان لم يأت بجعل ورايهما ان لم يكن عرضا للمعروف والسويرو فيه وفي الميت والنسي ومضمون الثاني في التوضيح لو قال بعض القراء لا يريد حلول عروضي وقال القلنس حكم الشرع بحلها فلا أثر لها قالوا للقول للقلنس ويجبر المستحق على أخذها قاله في المواريث والعتبة واعتز به القليبي بان الحلول انما هو ملحق برب السلف فيبقى ان القول به في تأخيرها وفي الشامل فلا وراد بعضهم تأخير سلفه منع وجيم على قبضه ويرج قوله ١٢٥ الثالث لو قال الورثة ناتي بجعل وفؤدى عند الاجل ونقسم التركة كما لا ان لم يكن لهم ذلك قاله ابن نافع تنقل في التوضيح الخط قوله لم يكن لهم ذلك أي جبر على الغرماء لا ياتي ما ذكره في باب الضمان من ان من مات وعليه دين فضعه وارثه ليعن من التركة كجائز ان ترد أو تعددوا القرم الضامن النص ان كان ولا يتخص بالفاضل ان كان لان معنى هذا ان رضى الغريم وبالع على حلول المؤجل بالنقل والموت فقال (ولو) كان الدين المؤجل على المكري القلنس أو المات (دين كراء) لعقار او حيوان او عرض وجيم لم يستوفى منفعة فيحصل المكري وموته والمكري اخذ عين شئ في القلنس ثم لم يستوفى من منفعة فلا تفي لمن الكراء وان لم يأخذ عين شئ في القلنس أو مقام خاص بكراته مالا وان كان استوفى بعض منفعة خاص بها يقاله من الكراء او شري في اخذ عين شئ فسقط باقية وتر كذا في خاصص به حالا كما يخصص في الموت وبأخذ مائة بالخاصص مجازا كما هو مفاد المصنف ونحوه في المدونة وهو المشهور كما شرعها وقال ابن رشد بالخاصص به وقت مائة بالخاصص فكلما استوفى شئ من المنفعة اخذ المكري ما يؤول به من الموقوف ولا يجمل كلام المصنف على استيفاء المنفعة المقابلة للكراء ولا على ما وجب تعجيله لشرطه او عرفة لانه لا يقال فيه ما حل به والموت ما حل وقيدنا الكراء بالوجبة ليكون لازما لا ينقص بموت احد المتعاقدين وان حل اذ لو كان مشاهرة لم يكن لازما فلا ياتي فيه حل به والموت ما حل اذ عصب الثاني ما حله عليه هو ظاهر المصنف والمدونة وصريحه ابو الحسن ومقابلة اختيار ابن رشد في المقدمات والتوازل اقلر ضيق (و) طبق وما في خسن من تقييد كلام المصنف بالاستيفاء غير ظاهر ونص على قوله ولو

أي التجمل عطف على شرطه (قوله لانه أي الشان الخ) علة لا يجمل الخ (قوله فيما) أي ما استوفت منفعة وماتير طعيبه أو عرف (قوله من تقييد كلام المصنف الخ) بيان ما (قوله غير ظاهر) خبر ما

(قوله تقدمه) أى تعجيله (قوله هـ) أى تقدم (قوله كاسر) أى باقى (قوله وكذا) أى المستوفى من مقبضه. فإنه كسائر الابدون بلا خلاف (قوله او كان) أى تقدم (قوله لعل) أى المذكور من المستوفى من مقبضه والمشرط او المعاد تقدمه (قوله ساهله) أى غير ذلك (قوله اذ ظاهرها) أى المدونة (قوله لعمري) أى قولها اذ انفس المكترى فصاحب الدابة اسبق للمناع (قوله شمتان) أى المكترى (قوله قبل ان ينسئ) أى وقبل ان يهل اهل الكرام (قوله فانه) أى الكرام الخ خيرون وبالجملة فاعل يتوهم (قوله ولقوله) أى المدونة عطف على لقوله (قوله وان مات المكترى) أى دار امثاله لستكم (قوله وقد سكن) أى المكترى الدار اهل (قوله ورثته) أى المكترى (قوله الكرام) فاعل لازم لقوله لعمري ١٢٦ أى قولها لازم ورثته الكرام (قوله عونه) سبب يهل (قوله وقبل لايحل) أى الكرام

دين كره أي ولو كان المؤجل دين كراهوا المراد بالموجل ما لم يتسوف منقته ولم يشترط تقديمه
ولم يكن عرفه مواء كان موجلا لم لأما المتسوف منقته فلا خلاف أنه كسائر الديون يصل
بالموت والقبض وكذا المتسوف تقدمه وكان العرف والخلاف في غير ذلك فظاهر الكتاب حلوله
توقه إذا قلنا المتكبر فصاحب الدابة أحق بالمباع إذا ظهرها فجميع الحق وقلنا قبل
الاستيفاء أبو الحسن يقوم منه أن من أكرهه إذا بغي من مؤجل ثم مات قبل أن يسكن فأنه
يحل بعمته وأقول لها وإن مات المتكبر وقد سكن أو لم يسكن لازم ورثته الكراه أبو الحسن
يرث نعمته إن الكراه يصل فيما ترك المتبجونه اه وقيل لا يصل ويحاصص في القلبي ثمانية
وقف فكل ما سكن المتكبر شيادفع له بحسبه وسبب الخلاف كون العوض لم يقبض أبو
الحسن اختلف في الديون التي أعضاها غير مقبوضة هل تصل بالموت أم لا وظاهر الكتاب
نفيها هل اه وقال في المقدمات وأما ما لا يمكنه دفع العوض فيه ويمكنه دفع ما يستوفى منه
مثل أن يكره الرجل دارا بالثقة أو يكون العرف فيه النقد فقل المتكبر قبل قبض
الدار أو بعد القبض وسكن البعض من السكنى فأوجب ابن القاسم في المدونة للمكره
الحاصصة بكرامع أي من السكنى إذا شاء أن يسلمه وله منه في العينة ودعى قياس هذا أن قلنا
بل قبض الدار فلكمكر أن يسلمها ويحاصص بجميع كراهه وهذا قياس قول أشهب الذي
أي قبض أوائل الكراه قبضا لجميع الكراه قبضا أخذ الدار للمكره من الدين وأما ابن
الحاصص القاسم فأقسام على أصله أن يحاصص الفرما بكرامع أي ويأخذ دار ويلزمه أن يسلمها
ويحاصص الفرما بجميع الكراه ولو لم يشترط في الكراه النقد فلا كان العرف فيه النقد
يجب على المذهب المتقدم إذا حاصص أن يوقف ما وجب في الحاصصة فكل ما سكن نسما أخذ
قدفده اه فخرج أن يرد بالقول المقابل الذي أشاره المصنف بالبالغة وهكذا فصل في نوازل
نصفه ومن أكره دارا استعين معلومة بنجوم خات أو قلنا فالأصح في النظر أنها لا تصل بعمته
لا لتقليسه إذ لا يصل عليه ما يقبض به دعوه وهو أصل ابن القاسم لأنه لم يقبض الدار
مضال السكاهة فأنى على مذهبه أن الكراه لا يصل بعمته وينزل ورثته منزله اه وهذا اختيار
وأوه الجاردي على مذهب ابن القاسم اه مد اعترافه بهذا ابن القاسم في المدونة والعبدية زاد

بون المسمى (قوله)
 وبخاص (أى المكبرى)
 بمرافعة غراما المكبرى
 قما له (قوله فانه أى)
 المكبرى بالخاصة (قوله دفع)
 له) أى المكبرى (قوله)
 العوض أى المتفقة
 (قوله باختلاف) بضم التاء
 (قوله بالتقد) أى الحال
 (قوله فبه) أى الكراء
 (قوله بالتقد) أى التجيل
 (قوله اذاشاه) أى المكبرى
 (قوله ان يسلمه) أى
 المكبرى الدار (قوله وله)
 أى ابن القاسم (قوله ان
 قلس) أى المكبرى (قوله ان
 يسلمها) أى الدار بالمكبرى
 (قوله بخاص) أى
 المكبرى غراما المكبرى
 (قوله فمميز) اى اشبه
 (قوله بخاص) اى المكبرى
 (قوله) أى المكبرى
 (قوله ان يسلمها) أى الدار
 للغرام (قوله ولو لم يشرط)

ای المکتری (قوله ولا كان العرف فيه) ای الکرام قوه ما سبب فی الخاصة ای للمکتری (قوله سکن) فی
ای المکتری (قوله أخذ) ای المکتری من الموقوف (قوله بقدره) ای المسکون (قوله فعل) ای ابن رشد (قوله بنجوم) ای
یکرامی و قبل بانه معلومه (قوله فئات و فئس) ای المکتری (قوله انها) ای النجوم (قوله ما لم یقین) ای الفئس (قوله بعد)
بالضم عند حذف الضاف الیه و معناه (قوله هو) ای عدم الخلول (قوله اصل) ای طاعة (قوله لانه) ای ابن القاسم
(قوله مذهب) ای ابن القاسم (قوله بوجه) ای المکتری (قوله ورثه) ای المکتری (قوله وهذا) ای الذی طاله ابن رشد (قوله)
ای ابن رشد (قوله بانه اعترافه) ای ابن رشد (قوله زاد) ای ابن رشد

(قوله بضمهم) أى روية المكنى (قوله فقه) أى المكنى (قوله على مذهبه) أى ابن القاسم (قوله لانه) أى المكنى (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله فقه) أى المكنى (قوله وهذا) أى قوله ابن سلها وبخاصة الغرام (قوله من قوله) أى ابن القاسم (قوله صا) أى ابن القاسم (قوله صته) أى ابن القاسم (قوله لانه) أى شهاب (قوله وقال) أى ابن رشد (قوله لانه) أى الشافعى (قوله عليه) أى المكنى (قوله يومية) أى المكنى (قوله وذلك) أى ينجب جميع الكرام المكنى ١٢٧ (قوله لانه) أى القاسم (قوله من)

في روايته الا ان يقول رب الدار لا ارضى بغيرهم فله نسخ الكرام واخذارو باقى على مقعبه
في التعليل انه باخذارو ولا يسلمها ويخاصص الغرام بذكرها الا براضهم ومرضو له ان
يسلمها ويخاصص الغرام مو هذا اضطراب من قولوا برى ان على غير اصله ورجوعه الى
مذهب اشبه لانه رأى ان قبض الاوائل من الكرام قبض السبع وخالف موضع آخر
من نوازلهم رأيت لبعض الشيوخ ان جميع الكرام اجعلوا للمكثري من تركه المكثري لا تفل
عليه جوده البون المؤيد ذلك غير صحيح لانه افعالهم لم يلق قبضه وعرضه وما بين من الكرام
لم يقبض عوفه لانه منافع قبض شيئا بعد شيئا اه فالتكرير جعل قول ابن القاسم
في المدونة غير صحيح وذلك لما هو متيقن وقد قضى هو على انه لا يجوز للانسان ان يعتمد على الرواية
حتى يعلم صحها يتي اذا كان من أهل الاجتهاد في الترجيح كقولنا بغيره بكلامه من قصر ترتيبه
عن رتبة اذاعه ده عا لم تان تقريره غير غير رتبة بل جعل الخلاف استبقاء المنفعة وقد
علم انه محل وفاق واعتقد فيما يستوفى على كلام ابن فرسون وهو خلاف مذهب ابن القاسم
في المدونة والعناية وان وافق اختصار ابن رشد ولا يعدل عن الرواية لا اختصار أحد الشيوخ
وابن فرسون لم يذكر على انه المذهب بل على انه قول قبل به على عادته في الغاية ما ياتي به
اللفظ من غير تشديد المذهب وروصفه قال قلت رجل مات ولا يعلل دينه الاعتدال اهل الدين
قلت هذا في الرجل يكثر دواعي الاجتهاد درهم فيها عند اقتضاء الاجل ثم مات قبل ان يستوفى
السكنى فتخلل المائدة المتعجزة وتلزم الورثة على حسب ما زلت المكثري بخلاف ما راى الذين
ذكره أبو ابراهيم الاعرج اه فليعرضه الا لا ابن ابراهيم واذا قلنا المدين وهو غائب حل
ما عليه من الدين المؤجل سواء قدم من نفسه وهو معلوم (أقدم) القلس (الغائب) حال كونه
(ملياً) فقد حل المؤجل عليه لان الحاكم حكم بتقليبه وهو موجود وقد مره ملياً فحسب حكمه
ولا تقع المدين دعواه تبين خطئته بملأته هذا ظاهر كلامه أصبح واختار بعض القرويين انه
لا يعلل ما عليه لان الغيب كشف خلافهما حكمه فصار ترككم تبين خطؤه ابن عبد السلام
الاول اقرب لان الحاكم حين قتله بالخاصة كان يجوز ما تقدم ظهر الا ان يضافه حكم
واحد وقد وقع الاتفاق على ان من قبض شيئا من دينه المؤجل لا يرشد ذلك اذا قدم ملياً فكذلك
ما بين قتله في التوضيح (وان ادعى القلس الاخير على شخص وأكره وشهد له رجل
او امرأتان وانك القلس) بضم الميم وفتح القاف واللام متقلا عن العين (حلف كل) من غرامه
(ك) خلفه هو (أى القلس في كونه على جميع المشهود به لا على منبأ منه فقط لحالوه محل
القلس ولا يكتفى حلف بعضهم لانه لا يحلف شخص ليس بحق غيره (و) كل من حلف من

(حكمه) أى الحاكِم بتقليبه (قوله خطته) أى الحكم (قوله هذا) أى ماضى الحكم بتقلبه - (قوله انه) أى الشأن (قوله عليه) أى القائل (قوله الاول) أى ماضى حكمه واول ما عليه به (قوله وانكره) أى المضى عليه المال (قوله) أى القائل (قوله فى كونه) أى الخلف منه - كاف التشبيه (قوله مناه) أى الخالف (قوله عنه) أى المشهوده (قوله لجلاله) أى الغنى الخ لجله حلقه على جمع المشهوده (قوة بعضهم) أى الغرام (قوله لانه) أى الشأن (قوله مقسوما) حال من الملقوف عليه

(قوله على جميعهم) أي القرماء بحسب تدويرهم (قوله لا جميع دينه) حلف على حصته (قوله من غرماته) أي المقلص بيان غيره (قوله منه) أي المدعي عليه (قوله غرمها) أي المدعي عليه حصته لنا كل (قوله لان نكوله) أي المدعي عليه (قوله ونقسم) أي حصتنا لنا كل (قوله ياخذ) أي الخالف (قوله من القرماء) بيان من (قوله العود) بمفعول مطلق (قوله فني تحكيته) أي العائد للعين بعد نكوله عنها (قوله عده) أي تحكيته منها (قوله انه) أي المقلص (قوله فيه) أي الدين ناشئ به (قوله بدئي) بضم فسكسر مثقال (قوله جبر) ١٢٨ أي وارثه (قوله عليها) أي العين (قوله فان ابى) أي الواثمين (قوله ان كان) أي الوارث (قوله)

القرمء (أخذ حصته) من الخلو ف عليه مقسوما على جميعهم لا جميع دينه الذي على المقلص ان حلفوا كلهم بل (ولو نكل) عن العين (غيره) أي الخالف من غرماته (على) قول ابن القاسم (الاصح) عند ابن أبي زيد وقد بين لنا كل على المدعي عليه فان حلف بنقطته حصتنا لنا كل وان نكل غرمها لان نكوله كشاهد ثمان ونقسم على جميع القرماء من حلف ومن نكل ولا يتحصن بها لنا كل وأشار بولول قول محمد بن عبد الحكم بأخذ جميع دينهم الخلو ف عليه اذا نكل غيره وان طلب من نكل من القرماء العود للعين فني تحكيته منها قولان لان المباحثون وسطرف أظهرهما عدمه كإسبا في آخر الشهادات وافهم قوله نكل المقلص انه المطلوب بالعين ابتداء وهو كذلك وانه لو نكل المدين قبل فقلبه لا يحلف غرماء وهو كذلك قاله سطر وابن المباحثون وانه في الحى وهو كذلك والمثان شهدة بين عدل أو امرأان فان كان فيه فضل عن دين القرماء بدئي وارثا بالعين وليس القرماء مجبر عليها فان أي حلف القرماء أخذوا دينهم ولوارث العود للطلب لأخذ الفضل عن القرماء ان كان اعتقد حال نكوله انه لا يفضل شيء منهم ودلت قرينة على صدقه ومن نكل من الورثة يسقط حصته بعد حلف المدعي عليه وقوله حلف كل يشل العبي وهو قول وقد سل حلفه وقيل يؤخر شدة ويشل المجهود غير العبي وهو كذلك على المشهور وقيل يؤخر لانكسك الخبر عنه ووافى به (و) ان اقرار المقلص دين لغريم فليس لهم (قيل) بضم فسكسر (اقراره) أي المقلص الاخص او الاعمال لا يتهم عليه ان اقر (بالجلس) الذي فليس فيه (او قر به) بالعرف و (ان) كان (تبدينه) الذي فليس به (ياقرار) منه (لا) يقبل اقراره لغريم ان ثبت دينه الذي فليس به (بينه) عند مالك ورضي الله تعالى عنه وعليه جلت المدونة واختار بعض الشيوخ قبوله وهو ظاهر كلام ابن الجاب واستظهره ابن عبد السلام خليل لكن الذي نص عليه محمد وجعلوا عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين باقراره فان كان بينه فلا يقبل وان كان بالجلس ولما في الموازية قول ثالث ان من اقره المقلص ان كان علم منه البتة ما وداينة وخلطة حلف المقره ودخل في الخصاص مع من له بينة اه وافهم قولنا بالجلس اقر به ان اقراره بعده يعد لا يقبل وهو كذلك ابن عرفة بعد نقول كثيرة كلام طويل قلت حاصله انه قبل قيام القرماء عليه ان لا يتهم عليه ماض اتفاقا ولن يتهم عليه فقه نقلا للحنى وبعد القسم عليه وقيل الحكم بجبره ان لا يتهم عليه فقه نقل للحنى والشيخ الثلاثة الا قول بعد اظهر عليه مقبول على من ليس دينه بينة ان قاربها اقراره وفي قبوله على من دينه بينة كذلك ولغوه

عرفته النسي والشيخ في لغوه دخول اقراره على دين القائم عليه بينة بمجرد دقاهم عليه او بسببهم اياه ثالثها ثلثها بتمامه ان حاولت به بينة ما له ومنعوه البيع والشراء (قوله و بعد اجره عليه) أي اقراره ان لا يتهم عليه بعد اجره عليه (قوله ان قاربته) أي اقراره اجره عليه ان كان يجلس بمقاربهين (قوله و في قبوله) أي اقراره ان لا يتهم عليه (قوله كذلك) أي اقراره على من ليس دينه بينة في الشراط مقاربه او مقاربه

(قوله بئيل) بضم فسكون ففتح أى اقراه (قوله علم) بضم العين (قوله تفاض) أى قبض دين (قوله منه) أى القلس (قوله من المال) بيان لما (قوله عليه) أى القلس (قوله وفيها) أى الدويرة (قوله دخل) أى القرية (قوله به) أى المال المقرب به (قوله دابنه) أى المقر (قوله وما بعد) أى وأما قر به بعد (قوله من مال) بيان لما (قوله فان ائاد) أى المقر (قوله ذلك) أى قلبه (قوله دخل) أى المقر بعد التامس (قوله من الواين) بكسر الهمزة (قوله وعين) بفتح مثقالا أى القلس (قوله فان قال) أى القلس تصوير لعميته (قوله عنت) بفتح فسكون مثقالا (قوله وفيها) أى القراض والوديعة (قوله تعينه) أى القلس القراض والوديعة (قوله ان) أى القلس (قوله بئيل) بضم فسكون ففتح ١٢٩ أى قوله (قوله علم) أى تعينه

ثالثها يقبل أن علمه تقاض منه للشيء مع نقل ابن رشد عن ابن حبيب وتقريره (وهو) أي ما أقره القلس به ولم يقبل إقراره به يكون الذين القلس به ميسرة وأبعد إقراره به عن مجلس تقليسه لانه (في فخته) أي القلس وفيه مما يتجدد من المال لان الحجر عليه ما عمو في المال الذي سدد وقت تقليسه ابن عرفة وفيها من أقر قبل قبل القلس بمال دخل به مع من دأ به ميسرة وما بعد القلس لا يدخل فيها لعدم من قال ان اقامه لا بعد ذلك دخل به مع من بقي له من الاولين (و) ان كان القلس عام فراض أو مودعا بالغر وعين مال القرض أو الودعة بان قال هذا قرض فلان أو هذ مودعة فلان (قبل) يضم تكسر (تعيينه) أي القلس (القرض الودعية) قامت) أي شهدت (بئنه) علة (بأمله) أي عقد القرض أو الابداع عينت البينة برهاناً لأهذا قول ابن القاسم ومفهوم تعيينه أنه لو قال فلان في مالي قرض أو وديعة لم يقبل وهو كذلك في الأحوال مفهم ان قامت ببئنه باصه عدم قوله ان لم تقم به وهو كذلك وقال أسمعني يقبل ان كان لي لايتم عليه وأفهم قوله باصه أنه لا يثبت بئنه البينة وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا يضمن تعيين ابن عرفة وفي المقدمات وأقر عين كقوله هذا قرض فلان أو وديعة ففي بقوله ثلثها ان كان لي أصلها بئنه صدق في التعيين ثم قال وقبل الثالث مقسر الاول وقيد الاول بأنه مع عين المقترض وكونه لايتم عليه (والختام) القضي من الخلاف (قبول قول الصانع) ثبوت تعيين مهمة القلس في تعيين معنواة لادايهم (بالبئنة) باصه لعدم جريان العادة لاشهاد عليه القضي قول ابن القاسم يقبل أحسن لان الصانع تستبرئ مثل هذا وليس العادة لاشهاد عند الدفع ولا يثبت ذلك الا من قولهم (وجز) يضم فذكر على القلس (أيضاً) أي كالحجر عليه (ولا) ان يتجدد (أي القلس (مال) بعد اخذ المال الذي سدد وقت جعله على غرما ثم وثقت لهم بشاى اسر متجدد عن أصل مال كرجح في مال تركه يده بعض غرما ثم أو من معاملة جديدة أو عن غراض كبران ودية وصديقة وميسرة وارشان جناية لان الحجر الاول قاصر على المال الذي كان سيده وأما المال المتجدد فيصرفه الى ان يتجدد عليه فيه ومفهوم الشرع عدم تجديد الحجر عليه ان لم يتجدد مال ولو طال الزمان ان ناجى به العمل والداعي في حلالته يتجدد بعدة أشهر لانتقال الكسب (واثنا) حجر القلس باخذ ما سيده وسلفه انه لم يكتم شيئاً أو قصد بقاء الغرام عليه ان حكم الحاكم بكشفه قبل (ولو بلا

١٧ مخ ث
لم يصنعوه لهم (قوله ذاك) أي كون هذا الصنوع لقلان (قوله قوام) أي الصانع
بشدا الواو (قوله تصدق) أي المال (قوله أصل مال) اختصه لسان (قوله إن الخير الأول الخ) على تعبد الخير (قوله
تصرف) أي القلس (قوله به) أي عدم تعبد الخير عمله لم يتبدد مال خير العمل (قوله هلا) يكسر السين والياء
وشدا اللام جمع حبل كذا في كتبه التي قد قبلها واقع لم ير أجهان أحاج اليها (قوله يبيد) بضم فح مخ عتلا أي الخمر
القلس ولو يتبدد لعل أي القلس (قوله رشفه) أي ألقى القلس (قوله تفتد) أي ألقى القلس (قوله الغرام) أي ألقى
تصدق (قوله له) أي عدم اختصه لا اعتصم به تصديق (قوله بشك) أي ألقى (قوله هه) أي القلس

(قوله لاحتياجه) اى فى الجبر (قوله وقره) اى قول ابن الحاجب وى: **تسلك الخ** (قوله بانه) اى الشان صله قور (قوله
 اختلف) بضم التاء (قوله عنه) اى القلس صله يتسلك (قوله حكم ماكم) اى بشكه (قوله بما يده) صله منكم (قوله من عرض
 الخ) بيان ما (قوله باشتياع) صله ذاتن (قوله الذين) نفت خبره ومما الاضافة للضمير (قوله وارادوا) اى الذين تدين منهم
 بعد (قوله من معاملتهم) اى الاخرين ١٣٠ بيان ما (قوله فيه) اى ما يده من معاملة الاخرين (قوله فيه) اى الفاضل (قوله

لان تفليسهم) اى الاولين
 الخ عله عدم دخولهم مع
 الاخرين (قوله فيما بينهم)
 اى بالرفع لماكم (قوله ان
 الاخر) بضم الهمزة وفتح
 الخا المجهمة جمع آخر اى
 لغراما لاخرين المعاملون
 له بعد تفليس الخ مشعول
 يقول (قوله ابن) اى
 الظاهر (قوله ذلك) اى
 التفليس (قوله ان يجدوا)
 اى عسى ان يجدوا القرض
 (قوله) اى المدين (قوله
 المستد) بفتح السين والالف
 اى التليل التافه (قوله
 يكشف) بضم فسكون ففتح
 اى يحكم كشفه بلاساكم
 (قوله فيه) اى الخافون
 (قوله فهو) اى تفليسهم
 اياه فيما بينهم (قوله على
 القلس) صله بنائية (قوله
 خالف) اى ماله (قوله اليه)
 اى وجوب كون بيع ماله
 بحضرة (قوله انه) اى كون
 بيعه بحضرة (قوله لانه) اى
 بيعه بحضرة (قوله بعدد
 ثبوت الخ) صله بيع (قوله
 منهم) اى الغرماء (قوله

وحلف) عطف على ثبوت (قوله وانه) اى دينه (قوله عليه) اى المدين (قوله مال) مفعول بيع (قوله لقضاء
 الخ) عطف على بيع (قوله ثبوت) خبر شرط (قوله وحلف) عطف على ثبوت (قوله كمين بقاء الدين الخ) تشبيه فى الشرطية (قوله
 وثبوت ذلك القلس) عطف على عين ولى ثبوت الاول (قوله اه) اى كلام ابن عرفة (قوله مباركة) بفتح الميم وشدة التثنية اى
 قال (قوله هذه العين) اى المطلوب من كل غريم على بقا دينه الى الان (قوله وهم) اى انتم اه (قوله واجبواها) اى عين القضاء

(قوله هذا) أي كونه بين منكر (قوله حاضر) فهو مهاله لو كان غائباً كانت عين مهاله بين قضاء وهذا ظاهر (قوله وادعى قضاء الخ) فهو مهاله لو لم يدع القضاء وهو حاضر انهم قضاء وهذا يؤيد الاول ١٣١ الثاني (قوله الاستاذ في الفن)

عنه اخبار (قوله هذا) أي كونه السبع بخيار (قوله منه) أي القاضي (قوله فله) أي المشتري (قوله لقول) يشفع اللام من قول بلانون لاضافته (قوله عليه) أي الجواز (قوله المصنف) أي قال (قوله في) أي الكتب (قوله هنا) أي في دين القس (قوله فكمه) أي أي بها (قوله ومنه) أي أي بها والله تعالى عن (قوله محمد) أي قال (قوله أبي) يشفع الهمز وكسر (قوله قاسم) كان مضاف (قوله علياً) أي ثياب جسده (قوله من الدين الخ) يان ما (قوله القس) نفث الصانع (قوله وعنه) أي بيع آتته (قوله إذا كان) أي الصانع (قوله وقلت) يشفع القاف واللام مثقلا (قوله كبرية) نفث الثاقب (قوله اموية) أي منسوبة لأمير المؤمنين نفث الثاقب (قوله الدين تنازع) فيه مد بروهق (قوله بعد الدين) تنازع فيه المدبرو الحق (قوله قبل) يضم فكسر (قوله انه) أي ولد الامه (قوله منه) أي القس (قوله عليه) أي التكبس (قوله لانها) أي دونه (قوله قوله) عطف على لانها الخ

عن القرام على غيره انه قضى واسقط مثلاً وبهذا قول ابن رشد اذا كان المداوب حاضر وادعى قضاء مما ثبت عليه بين طالبه بين منكر لا عين قضاء اه وبيع ماله (بالخيار) الحاكم (قوله) من الايام في جميع السلع التي لا يسدها التاخير الاستاذ في الفن المصنف ولا يتخصص هذا ببيع سلع القس فكلما بيعه الحاكم على غيره فهذا سبيله ابن عرفة والعادة ان يبيع القاضي على خيار وان لم يشترطه الا ان يجعل المشتري منه العادة فله القيام بالتخير زدا أو أمضاه وبيع ماله ان لم يكن كتابيل (ولو) كان ماله (كتاباً) فيجوز بيعها على المشهور بظاهره ولو احتاج اليها فليست كآلة الصانع لان شأن العلم ان يحفظ اه وأشار لوقول ماله رضي الله تعالى عنه بكرة بيعها وسمته وشهر بعض الاشياخ جوازها معني عليه المصنف في التوضيح الخلاف في بيعها هنا على الخلاف في بيعها من حيث الجبل فكمه ماله الذي الله تعالى عنه مرة ومنه أخرى والمشهور الذي عليه الجهور جواز بيع الكتب محمد بن عبد الحكم قد سمع كتب ابن وهب بثلاثمائة دينار واهبها بناترو اقرؤن حاضرهم وغيرهم فلم يذكره وكان أبي الوصي (او) كان ماله (قوله) يشفع الموحدة في قول حدثت فوه لاضافته الى (جمعه) أي القس الذين يصلحون فيها ويحللها فبيعها ماله كما على القس (ان كوت قيمتها) عب يجعل بالنظر لهما ويحتمل بالنظر لهما جها يشتري لهن ماله ولا يبيع من ثياب جسده المالا منه ويحتمل في الدونة لان القرام علموا عليها وظهر انه لا يترك بيعها كثر من قريش واقتلوا المراد بها اه تت عب وهو قصور فقد قال ابن عبد البر المراد بها قاض ورداه ووجبه ورداه اه تت وبيع على القس ما كان للقبضة كدار وخدامه وادبته وسمه وسلاحه وخنقه ومحفظة الحط في المقدمة يبيع ماله من الدين المرحلة الا ان ينقذ القرام على تركها حتى تقبض عند حلولها (وقد سيع آلة الصانع) ثوب وعين مهاله القس وعنه (زدد) لبعده الجهد الصانع مجله اذا كان محتاجاً لها وقت قيمتها فان لم ينجح لها أو كوت قيمتها يبعث بالزدد ابن ناجي بلغي ان شيخنا البهدي اختار قول المأزري ارى انها لاتباع اذا كانت قيمتها يسيرة ولا غنى عنها فاتباع مرأب الكادين فانها تساوى بثوب الثاقب الكبرية كثلاثين ديناراً كبرية الضرب أميرية فهم يعملون عليها كالدار (وأورج) يضم الهمز وكسر الجيم (رفقه) أي القس الذي لا يبيع لسابقة بريقه وفيه خدمة كثيرة كدبر وبعته لاجل قبل الدين ورواه واه من غيره بعد ولا تهملهن وأما القن والمدبرو الحق لاجل بعد الدين فيباعون فيه ويؤاجر عليه رقيق غيره الذي اخدمه اليادجاء ومدة لأم من مرجعه بعد فيباعون فيه ماله ابن عرفة (بختلاف مسئوته) أي القس فلا توافر عليه اذ ليس له فيها الا اخذ امه غيره ماله ابن عرفة (بختلاف مسئوته) أي القس فلا توافر عليه اذ ليس له فيها الا الاستتاع ويسير الخدمة في المقدمة ان ادعى ان امته اسقطت منه فلا يصدق الا بالمرأين أو شوقيل فليس له وان كان له ولا يبيع قبل قوله انه منه (ولا يلزم) يضم التثنية ونفع الزاى القس بعد اخذ ما يده (يتكسب) بغير اوعل توفية ما بقي عليه لفرمان من دينهم ولو قد عليه لانها انما علق بئنه لا يبيده وقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وسوا

القس (قوله لتوفية) على التكسب (قوله لغرمائه) صلة بفي (قوله من دينهم) أي القرام يان ما (قوله عليه) أي التكبس (قوله لانها) أي دونه (قوله قوله) عطف على لانها الخ

(قوله هذا) أي عدم الزامه بالتكسب (قوله عليه) أي التكسب (قوله لانه) أي الصانع (قوله عليه) أي التكسب (قوله لا التاجر) فيه أنهم عاملوه على التكسب أيضا (قوله وعلى التاجر) صله تكلم (قوله وال) أي وإن كان من عمله شرط في معاملته تكسبه (قوله لازمه) أي التكسب المناس (قوله لانه) أي شرط التكسب (قوله لان منفعته) أي القضا (قوله له) أي الرب الدين (قوله عنه) أي القلس (قوله ضرره) ١٣٢

السلف (قوله عنه) أي المدين (قوله من منه) أي القرض الخيان ما (قوله لانه) أي السلف الخ علة لا يردده (قوله له) أي القلس (قوله بالشفعة) صله أخذ (قوله لانه) أي الاستنفاع (قوله لاديه) نعم عدا (قوله لان العمل الخ) علة ولا عفو لاديه (قوله الذي) نعم رقيقه (قوله له) أي القلس (قوله وهو) أي القلس (قوله كذلك) أي وهو صحيح (قوله بعامل) بعينه الميم أي القلس (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قلغرماء) أي المحبس عليه (قوله يبعه) أي الحبس (قوله عليه) أي القلس (قوله المحبس عليه) أي الحبس (قوله لهم) أي الغرماء (قوله يبعه) أي الحبس (قوله وهو) أي منهم من يبعه (قوله قوله) أي ابن رشد (قوله ما في السماع) أي من يهضم الحبس على القلس (قوله ويرد) يضم ففتح أي التناقض ما في السماع وقوله في أم ولد ومدره (قوله لانه) أي الحبس (قوله ملكه) ينفتح مثقلا (قوله الذي وعدمه) أي حصول مقتضى الجبر (قوله لوقته) أي حصول مقتضى الجبر (قوله القلس) تفسير أقاعل وهب ولم يورد مع عوده على غير ما لمن التماسه (قوله قبل الحاطة) صله وهب (قوله بجاله) أي القلس صله الحاطة (قوله بعدا) أي الحاطة الذين بجاله (قوله فلهم) أي غرماء القلس (قوله رده) أي الموهوب

عامله غرما وعلى التكسب أولا هذا هو المذهب وقال النعمي يجبر عليه الصانع لانه وعمل عليه لا التاجر وعلى التاجر تكلم ما لترضى الله تعالى عنه وعمل الخلاف أن لم يشترط في معاملته تكسبه والازمه لانه شرط فيه غرض ومالية أكاده عب الباني فيه منظور والظاهر انه لا يلزم له عمل لظاهر الآية (و) لا يلزم للقلس (تسلف) لمال يقضى به دين غرما عب ولا قبول هبة ولا صدقة ولا سلف من غير طلب ثم المصنف لو اراد احد قوامدين الطالب ليرجع به على القلس فليس للقلس الامتناع منه لان منفعته لا للقلس الا ان يقصد القاضي عنه ضرره اه بعض مشايخي ظاهر كلامهم ان الامتناع عب ان اراد احدان بدسلف الرب قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين بلا عنة فلامقال للقلس فانه في التوضيح ولا يرد ما مضى في القرض من منعه لقصد تقع غير المقرض وقد قصد هذا التسلف تقع القلس وهو غير المقرض لانه لما شرط الرجوع على القلس صار القرض له فليس النفع في هذا القرض الا للمقرض في المعنى وإن كان في الظاهر المقرض رب الدين والنفع للمدين الباني فيه تقرر اذا نفع للمدين اصل لان الموضوع انه معدم فتأخيره واجب سلف رب الدين أم لا وما مضى في القرض في المدين غير المعلوم فلا حاجة لجوابه (و) لا يلزم (استنفاع) أي أخذ القلس نصيب شريكه في عقار بعد بيعه لغيره بالشفعة ليرجع فيه ما وقع فيه دينه كله أو بعضه لانه تكسب (و) لا يلزم (عفو) عن قصاص وجب به من جان عليه أو على وليه عدا لاديه (و) أخذ (لديه) من الجاني ليقضى به ما دينه كله أو بعضه لان العمد الذي يقتض منه لمال فيه اتاقيه القصاص أو العفو بجائنا وفهم من هذا منعه من العفو عما فيه دية كالخطا والعمد الذي لا قصاص فيه وفيه دية كجائنة وآفة وهو كذلك في نص الجواهر (و) لا يلزم (انتزاع مال رقيقته) أي القلس الذي لا يباع وجعل له الشارح انتزاع ماله كدبر قبل الدين وهو صحيح ومعنى لا جمل بعد كذلك اذ لم يعامل الا على ما يملكه بالفعل ابن عرفة وفيه ليس لغرماء القلس جبر على انتزاع مال أم ولده أم مدره ابن زرقون في سماع ابن القاسم من حبس حبسا وشرط ان للعبس عليه بيعه فلغرماء ماله عليه وهذا يعارض ما تقدم قال ابن عرفة ابن رشد روى محمد ليس لهم بيعه وهو لا يقي على قواه لا يجبر القلس على انتزاع مال أم ولده ولا مدره ابن عرفة مقتضى قوه شافا في السماع انزلها في أم الولد والمدر ويرد يحصل متعلق الجبر في السماع لانه ملكه البيع وعدمه في أم الولد والمدر لوقته على الانتزاع (و) لا يلزم باعتصار (ماويه) القلس قبل الحاطة الذين عاله (الولد) الصغرا والكبير وحاز الولد قبل الحاطة الذين عاله أمه وأما ماويه له بعد ها وقبلها وحاز بعد ها فلهم رده (و) يضم فكسر مثقلا (بيع الحيوان) الذي

(قوله أي لا يستأني به الخ) تفسير العارفين بتعجيل بيعه (قوله فلا يثاق) أي تعجيل بيعه تفرع على تفسيره (قوله أنه) أي الحيوان (قوله لأنه) أي الحيوان الخ على تعجيل بيعه (قوله وفي ذلك) أي الاستئناس به كالأستئناس بعقاره وعرضه (قوله فليس المراد) أي من تعجيل بيعه الخ تفرع على التفسير المتقدم (قوله لأنه) أي ماؤه مه صاحب السككة على ولأنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام (قوله من رطب فاكهة) يخف فسكون من إضافة ما كان صفة بيان ما (قوله وطرى لهم) ١٣٣ كذلك (قوله فلا يستأني

الذي يجوز بيعه على المقلس أي لا يستأني به كالأستئناس ببيع عقاره وعرضه فلا يثاق أنه لا بد من التذام عليه أياما يسيرة لأنه يسرع له التغير ويحتاج إلى مؤنة وفي ذلك نقص لمال الغرماء فليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب السككة لأنه لم يقل أحد نت ما يحتج فوائده من رطب فاكهة وطرى لهم فلا يستأني به الأيام اليسيرة ويسير العروض كسوط ودلو يباع من حينه البناني مثل الحيوان العروض ابن يونس ما لا ترضى الله تعالى عنه يستأني في بيعه ربع المقلس يتسوق بها الشهر والشهرين وأما الحيوان والعروض فيسوق بها يسيرة والحيوان أسرعها وبيع ابن القاسم يستأني بالعروض الشهر والشهرين من مثل الدور ابن رشد لفظه مشكل لاحتماله أن العروض يستأني بها الشهر والشهرين كالدور ويحتمل أن قوله مثل الدور وتفسير العروض مخفاه أن العروض التي هي الدور يستأني بها الشهر والشهرين فيخالف الحيوان ويحتمل أن يكون معناه أن العروض التي هي كالقور في كثرة الخن يستأني بها الشهر والشهرين (واستوفى) بضم القوقية وكسر النون أو يفقهها أي تريض واستعمل (ب) بفتح (عقاره) أي المقلس فينادى عليه (كالشهرين) ثم يباع بالخيار ثلاثة أيام ابن عرفة التبعي لبيع مال المقلس بالحضرة يستأني به لشهر ما لا ترضى الله تعالى عنه يستأني في القور والارضين الشهر والشهرين وفي الحيوان والعروض يسيرا أو الحيوان دون العروض القضي أن كان العطاء الأقل مستوفى لا ترجى عليه زيادة ويرى أن البداية مقدأولى خوفا من ثقل رأيه عن الشراء أمضى ذلك وكذا أن أخذ بعض الغرماء بما لا ترجى بعده من مادة ثم قال ابن عرفة في الاستئناس بالعروض الشهرين أو الأيام اليسيرة كالحوان اختلاف وكون الحيوان لا يستأني به إلا اليسير لأجل كثرة الثقة والتفرق العروض أن يستأني بالربيع الكثير الثمن منها الشهر والشهرين وما دون ذلك الأيام اليسيرة ويسير الثمن كالحبل والدلو والوسط يباع من ساعته اهـ قال كاف في كلام المصنف استقصائية كما قال البساطي (وقسم) بضم فسكس مال المقلس المجتمع من ناضه وغن مبيعه على غرمائه (نسبة الدون) يحتمل أن مراده نسبة ماله للدون بان يجمع الدون وينسب ماله لجموعها ويعطى لكل غرم من مثل تلك النسبة من دينه ويحتمل أن مراده نسبة الدون لجموعها أي نسبة كل دين له ويعطى لكل غرم من مثل نسبة دينه من مال المقلس فلو كان لغرم خسون ولا خرماته ولا خرماته وخسون ومال المقلس مائة وعشرون فيصومع الدون ثلثمائة ببالوجه الأول تنسب مائة وعشرين للثلاثمائة وخمسين فتعطي كل غرم خسادينه فخرج الأول عشرون والثاني أربعون والثالث ستون وبالوجه الثاني تنسب الخمسين للثلاثمائة

(قوله كثرة الثقة) إضافة للسان (قوله الكثير الثمن) تفسير الرقيق (قوله منها) أي العروض بيان الرقيق (قوله يباع من ساعته) شعر يسير (قوله ناضه) أي ذاتها ويرد ردها المقلس (قوله على غرمائه) أي المقلس ماله قسم (قوله له) أي المقلس (قوله مثل تلك النسبة من دينه) فان كان المصنف الدون فمعطى لكل غرم نصف دينه وان كان ثلثا فمعطى لكل غرم ثلث دينه وان كان سدسها فمعطى لكل غرم سدس دينه وعلى هذا القياس (قوله) أي مجموع الدون (قوله من مال المقلس) بيان مثل تلك النسبة

(قوله وجه) أى طريق وكيفية (قوله ان كان) أى دينهم (قوله ما) بفتح اللام أى الغريم (قوله من دين) بيان ما (قوله على تركها) أى الدين التى المقلس على غيره (قوله ويجعل) بضم جيم ففتح فسكون (قوله ان كانت) أى دينهم (قوله على جميع) (قوله ان اختلفت) أى دينهم فى الصفات (قوله حلت) أى دينهم

١٣٤

تجدد ما سلفا تدهلى صاحبها عشرين ندس المائة والعشرين وتنسب المائة للثلاثمائة فتكون ثلاثمائة على صاحبها ثلث المائة والعشرين أو بعشرين والمائة والخمسون نصف الثلاثمائة فلصاحبها ستون نصف المائة والعشرين ابن عمر فى المقتدات وجه التخصيص صرف مال الغريم من جنس دين الغرماء ذنان بران كان ذنانهم أو دراهم ان كان دراهم أو طعاما ان كان طعاما فان اختلفت أصناف دينهم صرف المال عيناً ذائفاً أو دراهم بالاجتهاد ان كان الصنفان جارين بالبلد وباع ماله من دين مؤجل الا ان يتفق الغرماء على تركها لحلولها ويجعل جميع دينهم ان كانت بصفة واحدة أو قيمتها ان اختلفت حلت أو لم تحل لان التقاسم اقتضى حلولها ككلوت هذا قول ابن القاسم وقال حصنون العرض المؤجل يقوم يوم التقاسم بقدره على أن يقبض لاجله وهو يفسد لان المال لو كان فيه وفاة لعجل له حقه أجمع وإذا غاب فى العروض فليزم فى العين المؤجل وهذا الوجه هو لا غيبة فقد رد المال المقلس من الدين قدردما يصير لكل دى دين من دينه ١٥ (بلاينة) شاهدة: (بحصرهم) أى الغرماء فلا يتوقف قسم مال المقلس بينهم عليهم بخلاف قسم تركه الميت بين ورثته فيتوقف على بينة حصرهم اتفاقا والفرق ان الورثة معه يؤمنون للبيان والمعارف وأهل بلدهم بخلاف أبواب الدين فان الغالب على المدعين اخفاءهم (واستثنى) وجوبها فيما يظهر باجتماع الحاكم (٥) أى القسم (ان عرف) بضم فكسر من أراد قسم ماله أى اشهر بين الناس (بالدين) بفتح الهمزة أى الدين من غيره والاستثناء (فى) القسمة بسبب الموت فقط أى لاقى القلس أيضا لحاضر أو قريب غيبة كبعدها ان لم يخش عليه دين والاستثنى فانه ان رشح فى المفهوم ففصل أو اراد بالبعدها يشمل المتوسط وتظاهره الاستثناء مع المنعشة وان لم يعرف بالدين فانه عيب مات فى المتن ورواه ابن وهب وروى غيره بسبب ما فى القلس ككلوت النجى وهو احسن فان لم يكن معروفا بالدين قسم بالاستثناء وان فرق بين الميت والمقلس ان ذمة المقلس باقية فان ظهر غريم لحقه متعلق بهم او الميت خرجت ذمته وان المقلس حتى يظهر يغريه الغائب ان كان (٥) أصبغ اذا فليس المديان أو مات فودى عليه ياب السجدة وفى وقت اجتماع الناس ان فلا فاقلس أو مات فن له عند دين او قراض او ودية أو بضاعة فله فى ذلك لقاضى (و) اذا كان بعض الدين عرضا وطعاما أو كانت كلها عرضا واختلفت صفاتها أو اطعمة كذلك (قوم) بضم القاف وكسر الواو ومقتلدين (بخلاف المتقد) أى الذان بران والدرهم وهو العرض والطعام سواء كان العرض مقوما أو مثليا وتعتبر قيمته (يوم الحصاص) بكسر الحاء المهملة أى الخاصة والقسمتين الغرماء بقتل من صنف ما ريد قسمه ويحاسب صاحب الخالف بقيته (واشترى) بضم الشافى وكسر الراء (أى صاحب بخلاف التقد منه) أى جنس وصفة دينه الخالف للتقد (بما) أى التقد الذى يخصه (أى يخرج ويؤب صاحب الخالف بالحاجة

(قوله أو قيمتها) أى دينهم
أولم يقل أى دينهم (قوله
حلولها) أى دينهم (قوله
العرض) يسكون الرأى
(قوله يقوم) بضم قفتح
مقتل (قوله وهو) أى
قول حصنون (قوله لان
المال) أى الذى يدا المقلس
(قوله وفاة) أى دينهم
(قوله لعجل) بضم فكسر
مقتلا (قوله) أى دى
العرض (قوله وان اختلف
أى حصنون أى اخذ دفع
المؤجل لاجله (قوله فليزم
أى القول بالتأخير (قوله
وهذا) أى تأخير العين
المؤجل لاجله (قوله هو)
أى حصنون (قوله بينهم)
أى غرماء المقلس (قوله
هنا) أى بينة - حصرهم
(قوله وجوبا) بيان الحكم
الاستثناء (قوله يعرف)
بضم الياء وفتح الراء أى
للمقلس (قوله ما فى المتن)
أى من الاستثناء فى الموت
لا فى القلس (قوله ورواه ابن
وهب) أى عن مالك رضى
الله تعالى عنهم (قوله غيره)
أى ابن وهب عن مالك رضى
الله تعالى عنهما (قوله
وهو) أى الاستثناء فى

القلس والموت (قوله فان لم يكن معروفا بالدين) مفهومان عرف بالدين (قوله بها) أى ذمة المقلس
(قوله ان كان) أى وجد غريم بالمقلس (قوله عرضا) بفتح فسكون (قوله كذلك) أى العروض فى اختلاف الصفات (قوله بفتح
صفة قوم (قوله بالخاصة) صفة يخص

(قوله بقسمة دينه) حصة الخاصة (قوله في مال) حصة الخاصة (قوله فان كان) أي مال البت أو القلنس (قوله وعليه) أي القلنس
 أو البت (قوله كذلك) أي العرض في مساواتها بتدنيار (قوله كذلك) ١٢٥

بقسمة دينه في مال القلنس أو البت فان كان مائة دينار وعليه الشخص مائة دينار ولا تعرض
 يساوي مائة دينار ولا تعرض لمثل ذلك دفع لصاحب النقد ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار
 واشترى لصاحب عرض مثل عرضه بنسبة واحدة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً ولصاحب
 الطعام كذلك وهذا مع الشاحة وأما مع التراضي فيجوز أخذ صاحب الخلف النقد الذي
 خصه بالخاصة إذا لم يمنع منه مانع كما يأتي (و) أن يشتري لصاحب العرض أو الطعام منه حتى
 وشخص أو غلا (مضى) القسم أو التوفيق (ان رخص) بضم الخاء المججمة حتى ما إذا اشترى
 بخاصته يكون المشتري بالغنى كترخصه فلا تخصمه الغرماء في الزائد (أو غلا) نوع
 الطعام أو العرض حتى إذا اشترى له بخاصته يكون المشتري بالغنى أقل مما يخصه فلا يرجع على
 الغرماء فيلخصهم فلا تراجع بين الغرماء قاله الباجي وابن رشد قالوا لا أن يصير له كرم
 حتى يقره القاضل للغرماء فيخصصون فيه يوافقونهم واما فيما بين المدين وصاحب الخلف
 النقد فيكون الحساب بما اشترى لا بمنته فان اشترى له قدر دينه فلا شيء له على المدين وان اشترى
 له أقل منه اتبع المدين بما يقفه في التوضيح الباجي وصاحب المقدمات أن تأخر الشراء حتى غلا
 أو رخص فلا تراجع فيه بين الغرماء إلا أن يكون فيما صار له كرم من جميع حقه فبد القرض
 إلى الغرماء وانما يكون الحساب بينهم وبين الغرماء وقال المازري لو تغير السعر حتى صار
 يشتري له أكثر مما كان يشتري له يوم قسمة المال فالزائد بين الغرماء ويدخل معهم فيه كمال طراً
 للقلنس وذهب ابن الماجشون إلى أن هذا الفضل الذي حدث باختلاف السعر يستبد به
 هذا الغرماء للوقوفه المال ويشترى به بما بقي في ذمة القلنس بناء على أصله ان نصيبه
 الموقوف عن الدين اه الخطوط كلام ابن الماجشون ليس قولنا كما لو حقه صاحب
 الشامل هو الذي يحكمه الباجي وابن رشد (و) أن كان لبعض الغرماء أوجههم دين عرض
 أو طعام وكان اشترى في عقد أمه له كونه جيداً (هل يشتري) بضم التحتية وفتح الراء جبا
 خصه بالخاصة بيقينه (في) صورة (شرط) كونه من (جيد) يفتح الخيم وكسر التحتية مقلداً
 ونائب فاعل يشتري (أدناه) أي الجيد رقة بالمدين قاله ابن عبد الحكم (أو يشتري له) (وسطه)
 أي الجيد لأنه العدل بينهما لأن شراء الأعلى يضر المدين وشراء الأدنى يضر دين الدين في الجواب
 (قولان) يجب ولم يعمل على القالب أن وجد كما قال في السلم وحل في الجيد والردى على القالب
 والأخا لوسط قلنس المسلم به هذان دون ما عاير وبقيده ما هنا بما إذا لم يكن غالب أو ما هنا في
 غير السلم ومثل شرط الجيد شرط الدين (و) أن رضى صاحب الدين غير الدين بأخذ ما نابه في
 الخاص عن (جاء) أن يؤخذ (المن) بفتح المثلثة والميم أي النقد الذي خصه بالمخاصة في
 كل حال (الائتماع) شري كما أو سلم ذاتها في عرض أو طعام ونابه بالخاصة دراهم أو تسلم دراهم
 في أحد هما ونابه بداناً غير فلا يجوز له أخذ ما نابه في صورتين لأنه صرف مؤخر أو سلم في
 طعام ونابه نقد قلنس له أخذ ما نابه يبيع طعام المداوضة قبل قبضه فلا أخذه هنا كالاقضام
 عن المسلم فيه السابق في باب السلم في قوله وبغير جنسه ان جاز سعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم
 فيه مثلاً فيكون يسلم فيه رأس المال بتاعلي أن الحاكم نائب عن القلنس فلم يدفع دخوله
 في قسم مال القلنس بين غرمائه

وصفة بثلاثة وثلاثين
 ديناراً وثلاث ديناراً
 وهذا أي شراء مثل
 العرض والطعام بمخصص
 صاحبه بالخاصة بنسبة
 دينه (قوله منه) أي أخذ
 النقد (قوله لم يشتر) بضم
 الهاء (قوله منه) أي
 الطعام أو العرض (قوله
 قال ابن الباجي وابن
 رشد (قوله) أي
 العرض أو الطعام (قوله
 في التوضيح) خبر مقدم
 (قوله يشتر) أي الذي الدين
 الخلف (قوله بينهما) أي
 رب الدين والمدين (قوله
 يعمل) بضم فسكون
 فتح أي الجيد (قوله وجد)
 بضم الواو (قوله قلنس
 الخ) عليه لم يعمل (قوله
 يقصد بضم الباء الأولى
 وفتح الثانية مقفلاً (قوله
 عننا) حال من (قوله
 أحدهما) أي عرض
 وطعام (قوله ونابه) أي
 المسلم (قوله جاء) أي الخاصة
 (قوله فلا يجوز له) أي المسلم
 (قوله لانه) أي أخذ ما نابه
 (قوله قلنس) أي المسلم
 (قوله أخذه) أي النقد
 الذي نابه بالخاصة (قوله لانه)
 أي أخذ النقد عن الطعام
 (قوله دخوله) أي الحاكم
 في قسم مال القلنس بين غرمائه

(قوله لقيامها) اي الزوجة (قوله عنه) اي زوجها (قوله حكم) بضم فس كسر (قوله بها) اي ثقة الولد (قوله هذا) اي عدم
 محاصرتهم بثقة الولد (قوله لم تكن بنفسه) اي حكمهم باين راي عدم سقوطها بغير زنها (قوله وهو) اي الزوج (قوله والا)
 اي وان كانت بنفسه وهو على قوله انه اي التقيد بعدم الحكم بها (قوله مقابل) اي للمشهور (قوله يصحكم) بضم الهمزة (قوله
 بها) اي ثقة والده (قوله عليه) اي زوجها (قوله كان) اي الزوج (قوله ١٣٧ ملأ) اي حال انشائها على والده (قوله
 حكاية) اي الباجي (قوله
 ثقة) اي الباجي (قوله
 انها) اي الزوجة مفعول
 حكاية (قوله ووجه)
 يقتضيات مثلاً اي الباجي
 (قوله وان قسم) بضم
 فس كسر (قوله لمعلم) اي
 غيرهم (قوله فانه) اي
 غيرهم (قوله الاولى) بضم
 الهاء (قوله والمستحق)
 يفتح الحاء الملهمة (قوله
 ويجمع عنه) عطفي على
 بالحة (قوله بعده) اي
 انقلس (قوله في هذا)
 اي المبيع بعده اي المستحق
 منه (قوله عليه) اي المدين
 (قوله وله) اي المدين (قوله
 وان كان) اي البيع (قوله
 فيهما) اي البيع قبل
 التسلف والبيع بعده
 (قوله هذا) اي التقليل
 (قوله انه) اي المدين
 (قوله ودينه) اي الدين
 الذي على المدين (قوله
 وهو) اي تقلد مع
 مساواته وما يبعد (قوله
 فيهما) اي السابطين
 (قوله وهو) اي رجوع
 الطارئ يجمع عنه

أقبلها عنه واجب وظاهر عدم محاصرتها ولو حكمهم باو في هذا ما لم تكن بنفسه
 وافقت وهو على والا خاست بها اه لكن ظاهر انه مقابل ولا يتخصص بتقسيمها على والده
 الا ان يحكمهم عليه وكان طلياً وتسلقت فتخصص البنائي انظر هذا في متقى الباجي حكاية
 عن اصبح بعد نقله رواية ابن القاسم انها لا تخصص بثقة الابوين مطلقاً ووجه كلامهما
 وهو على التوضيح (وان قسم حال مفلس او ميت على غرامته ثم ظهر دين عليه فغيره لم يعلم
 بقتلهم فانه يرجع على المتضمنين المحصلة التي تنويه لو قاسمهم وافهم قوله ظهر انه لو حضروا
 بقتلهم فلا يرجع عليهم وهو كذلك (أو) يسع ما لو قسم عنه على غرامته ثم (استحق) بضم
 المنة و كسر الحاء الملهمة ثقاف اي مبيع على مفلس او ميت ان كان مبيعاً بعد تقبلسه بل
 (وان) كان مبيعاً (قبل فله) الرجوع (رجع) الغريم (الظاهر في الاولى) والمستحق منه في
 الثانية على المتضمنين (بالحة) التي تخصصه لو قاسمهم في البيع قبل التقليل ويجمع عنه في
 المبيع بعده لا قسمهم عين ماله ولان الماله في هذا انما يبينه وبين المالك كماله كان عليه
 عشرون لاشين لكل واحد عشرة وله سلعتان يبع كل سلعة منهما عشرة وأخذ كل واحد
 عشرة ثم استحق احدى السلعتين رجوع من استحق منه السلعة على كل منهما بثلاثة وثلاث
 ان كان البيع قبل التقليل وان كان بعده يرجع على كل منهما بخمسة ولا يخفى ما عن عدم
 ولا حاضر عن غائب ولا حيا عن ميت فلهما الترضي هذا على انه يقلس ودينه مساو لما يدينه
 وهو خلاف ما مر البط او يحمل على ما اذا كانت قيمتهما حين تقبلسه تنقص عن عشرين ثم
 زادت حين البيع واسترجع قوله ظهر عن حضر القسم ما كآ بلا عذر ما لمع لمع مقامهم فلا
 رجوع لهم عليهم بشئ لان سكوته بعد رضاعته يقدّمه في ذمة التقليل وبالغ على البيع قبل
 التقليل لانه عدم الرجوع فيه لان المتضمنين يقولون لمن استحققت السلعة منه انما قسمنا
 حال المفلس ولم تستحق انت شيئاً منه وقت القسمة انما لم استحقا فكل بعدا ووجه رجوعه
 عليهم ان الغيب كشف ان كان يستحق بمحاصرتهم وقتها وأما المبيع بعد التقليل فلا ينوهم
 فيه عدم رجوعه عليهم لا قسمهم عين ماله فله الرجوع عليهم بجميعة لان الماله انما لم
 يبينه وبين المالك قاله القنبي ويخبر في شرح السوداقي البنائي وهو الصواب لقول ابن
 عرفة معنى قول ابن شاس وابن الماجبان ظهر عن الرجوع على كل واحد بما يخصه وكذا
 لو استحق مبيع هذا هو نقل الشيخ في الموازنة لا مبيع ولا مبيع بثنه ظاهر في رجوعه بجميعة
 ما اشتراه جميع على التقليل رجوع بثنه على الغرامات فله رجوع بثنه فقط فقد اختلفا
 والحاصل ان المبيع بعد التقليل يرجع بجميعة عنه والمبيع قبله يرجع به عنه فقط فقد اختلفا
 في هذا الحكم واتفقوا انه لا يأخذ بمال من عدم ولا حاضر عن غائب ولا حيا عن ميت والله

١٨ من ث الذي اشترى به بعد التقليل (قوله رجع) اي الغريم الذي ظهر (قوله على كل واحد)
 أي من المتضمنين (قوله وكذا) اي كظهره ورجع في الرجوع على كل واحد بما يخصه (قوله هذا) اي الرجوع في الاستحقاق على
 كل واحد بما يخصه (قوله استحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله جميع الخ) ملأ (قوله اخلفا) اي المبيع قبله والمبيع بعده

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله بحق الطائري) أي من المقسوم (قوله تسبع) أي الطائري (قوله بما فضل عن ديونهم) أي الغرما
 إذا لاحق الورثة فيه لتقدم قضاء الدين على الأثر (قوله قسمتها) أي المدونة (قوله حضرها) أي القسمة (قوله ولا يأخذ) أي
 الطائري (قوله أي وارث) ١٣٨ تفسير لها مثله (قوله في الأول) أي طرور وارث (قوله وموصى له) تفسير لها

أعلم ابن عرفة وفيها أن طرور غريم على غرما بعد قسم مال المدين عليهم وعدم العلم بالطائري
 وشهرة المدين بالدين تسبع كلامهم بما يجب له لو حضر معهم فيصار لهم ولو لا يجب له لو غاب
 ما فضل عن ديونهم بحق الطائري تسبع الورثة بما فضل عن ديونهم زاد في قسمها ولا يتبع المني
 بجالي المعدم اه وشبهه في رجوع الطائري على المطرقة عليه فقال (كوارث) طرأ على مثله
 بعد قسمة التركة (أو موسى له) يشغ الصادقا (على مثله) بكسر فسكون أي وارث في الأول
 وموصى له في الثاني بعد قسمة التركة في الأول والموصى به في الثاني فيرجع الطائري على المطرقة
 عليه بخصته لو حضر هارلا بأختم لم ينع مع علم الخ (وان اشترى مدين عليه (أو) لم يشتر
 به (أو) وارثه) (ولا الدين أو وصيه بأنه مدين لغير الخاضع بن (واقض) الوارث أو الوصي
 التركة لغيرهما الماضرين أو قبضها الوارث لنفسه أو قبضها الوصي ثم طرأ غريم (ودفع)
 القريم الطائري (عليه) أي الوارث أو الوصي المقبض لغيره والقباض لنفسه بخصته لتقدمه
 بالقباض أو القبض بالشهرة والعلم (واخذ) بضم الهمز وكسر الهمزة المقصودة (على)
 عن وارث (معدم) وحاضر عن غائب وحى عن ميت (ما يجوز) بضم و زاي أي يتعددين
 الطائري (ما) أي القدر الذي (قبضه) الوارث إلى المرجوع عليه لنفسه بأن تنقص عنه
 أو أسواقا جائزين الطائري ما قبضه الوارث إلى لنفسه رجوع عليه الطائري بما قبضه فقط
 وكذا يقال في القبض ويحتمل أن فيه احتياجا كقبضه أو قبض عقبه قبض دليل
 ما قبضه وحذف أو قبضه عقب قبضه دليل القبض الأول ويرجع بقية دينه على بقية الورثة
 وتقدم في الغرما لا يؤخذ على من معدم وقرق بمساواة الغرما الطائري في الاستصفاق
 والوارث لا يستحق الأما فضل عن الدين (ثم) إذا غرم الوارث المقيم مع الشهرة والعلم (رجع)
 الوارث (على القريم) الذي قبض منه أولا فاله مال كرضي الله تعالى عنه في كتاب المديان
 من المدونة (وفيها) أي المدونة أيضا عن بن القاسم (الدائم) في الرجوع (بالغريم) الذي
 قبض من الوارث أولا أي يرجع المائري أولا عليه بما قبضه لو حضر فإن رجعه عدما يرجع
 على الوارث بما قبضه ثم يرجع الوارث على الغريم الأول (وهل) بينهما (خلاف أو) هما
 محمولان (على التخصير) للطائري في الرجوع على الوارث أو الغريم في الجواب (تأويلان)
 الأول للجمعي والثاني لابن بونس (تقييات) الأول ملطى قوله وان اشترى مدين الخ
 المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها في ترك ما لا يفي ديونه والتفصيل نفسه اما من ترك وفاة
 وقضى الوصي أو الوارث بعض غرما ثم مات ما بقي فليس للباقيين رجوع على من قبض من
 الغرما يعني إذا سبق وقام مدين الباقي ظاهرا في المدونة وهل الباقي رجوع على الوارث نفسه
 تفصيل ذكره أبو الحسن في شرحها ونصه للجمعي ضاع البقية على ثلاثة أقسام أن أمسكها
 الوارث لنفسه وهو ما يدين الطائري ضمنها مطلقا وكذا أن لم يعلم ولم يقم فيه على ضياعها

بيان (قوله إذا مسكها) أي البقية (قوله وهو) أي الوارث الخ حال (قوله ضمنها) أي الوارث البقية وان
 (قوله مطلقا) أي ولو قامت بنية على ضياعها إلا أنه مطلقا (قوله وكذا) أي أمسا بكها لنفسه عالم بالطائري في ضمها (قوله)
 أن لم يعلم أي الوارث بالطائري

وان قامت فلا يضمنها وقال اشهب يضمنها مطلقا على اصله في ضمان ما يغاب عليه من الرهن
والعارية النسيئة الاول اصوب وان اوقفها الغريم فلا يضمنها او اختلف هل يصيبها من
وقته قاله اشهب او من الميت قاله مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم اه قال راجح
التميز الميت وهذا لا يبايض قوله الا في وان تلف نصيب غائب الخ لانه فيما عهده القاضى من
مال المقتلس كالقاي المدونة الثانية طي قوله واخذني الخ هذا خاص بالوارث القابض
لنفسه لا بقيد الشهرة والعلم بل مطلقا كما قرره من وكذا في المدونة وابن شاس وابن الحاجب
وغروهم ولا يعارضه ما يأتي في التجميع من قوله ومن اعسر فعليه ان لم يعمل لانه معترض كآية
عليه الخط هناك فتعديج بح كلام المستغنى في الوارث القابض والمقبض قاتلا في قوله مالم
يجاوز ما قبضه او اقبضه تكلف بلا مساعده نقلا الثالث غ اشغل كلام المستغنى على
ثلاثة أقسام الاول طو والغريم على الغرماء وهو المراد بقوله وان ظهر دين او استحق مبيع
وان قبل فله رجع بالحصة الثانية طو الوارث على الوارث والموصى له على الموصى له وهو
المراد بقوله كوارث او موصى له على مثله الثالثة طو والغريم على الوارث والوارث شريان
مقبض لغريم من الغرماء قابض لنفسه وقد اشار الى الوارث المقبض بقوله وان اشهر ميت
دين واعلم وادته واقبض ربيع عليه والى الوارث القابض بقوله واخذني عن معدم مالم
يجاوز ما قبضه وباقي كلامه خاص بالوارث المقبض فان قلت فاي قرينة تصرفه لانه قبض دون
القابض قلت ذكر الرجوع على الغريم يعني ذلك فان المدافع هو المقبض دون القابض والله
تعالى التوفيق الرابع البياضي قول ز يمكن ان يكون في كلامه احتياك الخ هذا الوجه
غير صحيح أيضا كاذي قبله لاقتضائه ايضا ان اخذ الخ الى من المعدم في الوارث القابض لنفسه
مشروطا بالشهرة والعلم وليس كذلك كما ذكرناه الخامس البياضي قوله واخذني عن معدم مالم
يجاوز ما قبضه الصواب انه مقبض هنا كافي ق وغ وان قوله يوسع على الغريم وصل بقوله رجع
عليه لان قوله واخذني الخ خاص بالوارث القابض لنفسه لا بقيد الشهرة أو العلم بل مطلقا
كما تقدم في كلام طي (فان غاب غريم وقت التهمة وعزل القاضى له نصيبه وتلف نصيب)
غريم (غائب عزل) يضم فكسر من القاضى أو نائبه عند القسم (ف) ضمانه (منه) اى الغائب
لان القاضى أو نائبه كوكيل عن الغائب ابن عرفة وفيها مع غيرها ينبغي للقاضى ان يقبل ان
غاب من غرماء المقتلس حله ثم ان هلك كل منته وشبهه في كون الضمان من وجه الدين فقال
(كعين) اى ذانير أو ذراهم (وقت) يضم فكسر من مال المقتلس (ل) ينقسم على (غرمائه)
وتلف فضمنهم من الغريم لامن المقتلى أو ترك الميت لتقصير الغريم في عدم قبضه مع تمتعها
للقسم (لا عرض) وقت الغرماء قبلت فضمنه من المقتلى أو تركه في قول ابن القاسم وروايته
عن مالك رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة ابن رشد معنى قول ابن القاسم ان العين من الغرماء
ان كان دينهم عينا ومعنى قوله ان العروض من الدين ان كان دين الغرماء ليس بمال لاله اه
وفوه في أى الحسن (وهل) عدم ضمان الغريم العرض الموقوف مطلقا سواء كان مثل دينه
أم لا وعليه فهمه النسيئة والمأزى والباي أو صدمه في كل حال (الا ان يكون) العرض
(يكسب) وصفه (دينه) أى الغريم الموقوف له فيضمنه الغريم لان الحصة فيه كالعين بدون
المدونة

(قوله وان قامت) اى يئنة

على ضياءها (قوله فلا

يضمنها) اى الوارث البقية

(قوله يضمنها) اى الوارث

البقية مطلقا اى ولو لم

الطارئ وقامت بينة

بضائعها (قوله أصله) اى

قاعدة اشهب (قوله من

الرهن الخ) بيان ما (قوله

وان اوقفها) اى الوارث

البقية (قوله واختلف)

بضم التاء (قوله مصيبها)

اى البقية (قوله قال راجح

الخ) انه رجع على عزو الثاني

(قوله وهذا) اى كونه من

الميت (قوله لانه) اى الا في

(قوله لا يشد) اضافته

البيان (قوله لانه) اى الا في

(قوله يعني) يضم ففتح

فكسر متقلا (قوله ذلك)

اى المقبض (قوله له) اى

الغائب (قوله عند القسم)

صله عزول (قوله وفيها) اى

المدونة (قوله من غرماء الخ)

بيان (قوله كان) اى

ضمان الخطا الموقوف (قوله

منه) اى الغائب (قوله

فضله) اى العرض

(قوله وعليه)

اى الاطلاق (قوله نعمه)

اى قول ابن القاسم في غير

المدونة

استباح اليسع وهذا فهم بعض القرويين وابن رشد في الجواب (تأويلان) وروى اشبه
 ان ضحان التافه من المتأسس حتى يصل للفرمان كان أو عرضاً وهو قول ابن عبد الحكم
 واختاره النعمي وابن عبد السلام أخاده ثم طعن اعتر بسلام المصنف فجعل التأويلين
 في كلام الدولة قاعداً للضمير عليهما وليس كذلك بل التهام في كلام ابن القاسم في غير الدولة
 وقدا عرضت المواك كلام المصنف فأتانا نظر قوله تأويلان فانه ما لبس على الدولة ٨١ ولم
 ينسب ما في توضيحه لها ولا ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا غيرهم والحاصل ان المسئلة غير
 منصوص عليها في الدولة ولعل اصله فقهه النعمي منذ ذكر الضمير الذي مرجحه قول ابن
 القاسم وكذا رأيت في كبره وفي بعض النسخ من مصنفه (وترك) يضم القوقية وكسر الهمزة
 أي القاسم من ماله الذي أريد قسمه على غرماته (قوته) يضم القاف وسكون الواو أي القاسم
 نفسه (وترك) أيضاً الثقة الواجبة عليه (غيره) كزوجته وولده وولدو امهات أو اولاده وخدمه
 (الظن بسمته) المازري التحقيق ان يترك له الى وقت يؤدي الاجتهاد ان يحصل له في مثله ما تافى
 منه معيشته وفي التوضيح فهو المشهور وروى الشامل للظن بسمته هو المشهور وليس
 خلافاً له ثم عاب المراد الواجبة اصالة بزوجته أو قريباً ورق لا يباع كولد ومدبر فلا تسلط
 لغرماته على قدر كفايته لانهم على ذلك عاملوه لا بالالتزام لسقوطها بالقاسم أو الموت في الشامل
 من له صنعة يثق بها على نفسه وأهل لا يترك له شيء وقيل الثقة كيومين خوف عطله (و) ترك
 لم يترك تارمه نفقته (كسوتهم) ابن عرفة فيها يباع على القاسم على عرضه الاما لا بد منه من
 ثياب جسده فواجبته ان كانت له قيمة وان لم تكن لهما تلك القيمة فلا تملك ولا ابن القاسم
 في سماعة ترك له كسوة ولأنه وفي كسوة الزوجة شك سمعون لا يترك له كسوة زوجته
 ابن رشد شك مالك رضي الله تعالى عنه في ذلك في المختصر النعمي لابن القاسم في سماعة مالك
 وليس في الثقة لهما أحق بهما من الولد فاذا تركت كسوة فترك كسوتهم الأولى وعلى قول سمعون
 لا تترك لها الا تترك للولد وهو أبين وحسبهم ما كان عليهم واشتد ان كانت ثياب أهل وولده متعلقة
 هل تجدد لهم ولا يرى ان يستألفه كسوة وكسوة مالك كان يجتزى به قبل ذلك ابن رشد شك مالك
 رضي الله تعالى عنه فيها المألوف بقاها فهي كالنقطة بعد المدة المؤقتة (كل) من القاسم وبين تارمه
 نفقته (دستا) بفتح الدال المهملة وسكون السين المهملة ثمانية فوقية أي ملبوسا (معتادا) لثله
 في القاموس الدست الدشت ومن الثياب والورق وصدر البيت عبراً ثم قال الدست العجرا
 ومراده بقوله أولاً الدست الدشت انه يطلق على العجرا كاللثام فاذا نه يطلق على
 الثوب الخ واما الدست بالسين المعجمة فيطلق على العجرا لا غير وكذلك في الاصحاب المطا
 بعض الدست القميص والعمامة والسراويل والكعب أي الدماص ويزاد في الشاة اجبة
 فله الذوق في منهاجه ويزاد بعض شرحه الدراعة التي تلبس فوق القسم من ان كانت تالين
 بجاه ونقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يترك له الطيلسان ان كان تركه لا يخل
 بجماله الشارح ويزاد المرأة مقنعة وازارها غيرهما على يد جمالها انخرنبي واما ثياب
 الزينة فلا تترك له ولان تارمه نفقته على المشهور قال في الاستعانة لا يترك له الاما وارى

(قوله اعتر) أي نت (قوله
 يجعل) أي نت (قوله فاذا)
 أي نت (قوله عليا) أي
 في قوله فقههما النعمي
 والمازري (قوله فانه ما)
 أي التأويلين (قوله
 ينسبهما) أي التأويلين
 (قوله لها) أي الدولة (قوله
 من ماله) صلة ترك له حال
 من قوته (قوله انه) أي
 الوقت (قوله) أي القاسم
 (قوله لا بالالتزام) عطى على
 اصالة (قوله فيها) أي الدولة
 (قوله من ثياب جسده) بيان
 ما (قوله ثوبا) بفتح الموحدة
 معنى بلا تارك لا يتركه
 عطى على كل (قوله ثم قال)
 أي ان عرفة (قوله في ذلك)
 أي ترك كسوة زوجته (قوله
 لانها) أي الزينة (قوله بها)
 أي الكسوة (قوله لا تترك)
 أي الكسوة (قوله لها) أي
 الزينة (قوله لا تترك) أي
 الكسوة (قوله وحسبهم) أي
 كافى الاولاد والزينة (قوله
 فيها) أي كسوة الزينة (قوله
 معربات) ينضم ففتح مثلاً
 أي استعملت العرب في
 الهاء التي وضعت لها في
 لفقه غيرهم (قوله الدماص)
 بكسر الميم

(قوله طوطي) أي إلى نصف ساعة (قوله مقنعة) بكسر الميم (قوله سلا) أي وأخبره عن يعقوب عليه (قوله فشعل) أي كلام المصنف
تفرع على مثله (قوله من أصوله) الخ بيان من (قوله أبوه) تفسيره نائب فاعل يسع (قوله في الدين) يشع الدالة على يسع (قوله
تلا يعقوب) أي أبوه (قوله عليه) أي القلس (قوله به) أي أياه (قوله استغفره) أي أمه (قوله والاه) أي وإن لم يستغفر الدين الأب
(قوله منه) أي أياه (قوله بقدره) أي الدين (قوله باقه) أي أياه (قوله بعنه) أي أياه (قوله والاه) أي وإن لم يوجده من يشتري
بعنه (قوله عنه) أي أياه (قوله أبو) تفسيره نائب فاعل وهب (قوله الرقيق) ١٤١ نعت أب (قوله قبوله) أي القلس (قوله

عورته بين الناس وتجويزه الصلاة إلا أن يكون في الشئ ويخاف موته فترك له ما يقبه البراءة
اه ومثل الموت الضرر كما هو ظاهر عجب وهو قيس وطوطيه فوقه وعلمته وسر أو دل ومدا
وزاد في الشئ ما يختلف هلالاً وشديد أذى وتزاد المرافقة مقنعة وأزادوا وغيرهما ما يليق
بمحالها (دولورث) القلس الاخضر والاهم (أباه) الرقيق مثلاً فشعل كل من يعقوب عليه من
أصوله وفروعه وحاشيته القريبة (يسع) بكسر الموحدة أو في الدين فلا يعقوب عليه بنفس
ملكه كالتحاق بقرمائه به أن استغفره الدين والاه يسع منه بقدره وعقوبته إن وجد من يشتري
بعنه والاه يسع جميعه وعاقب القلس ما يليق من عنه (لا يباع أبوه في الدين) أن وهب) يضم فكسر
أبو القلس الرقيق (ه) أي القلس فيعتق بمجرد قبوله هبته (أن علموا هبه) أي الأب (أنه) أي
الأب (يعقوب عليه) أي القلس لأن واهبه قصد عقبه يستدل به في دينه فأن لم يعلم عقبه عليه
يسع في الدين ولو علم أنه أبوه والصدقة كالهبته في شئ ما عاين في ذلك لا ينقسم إلى أن يرى أو أن
مفسداً ورث أمه أو وهب فماذا يكون للفرع ما من مفسد قال إن ورثته فلا يعقوب عليه أن كان الدين يجمع
بجمله والدين وأوله كنفى فأخذه وأما أن وهب لم يعتق عليه وليس لأهل الدين نفسه شئ لأنه
لم يوجبه له أخذ فأهل الدين اه من البيان واقتصر عليه ابن عرفة وألقاه أعلم وسكت عن شرائه
من يعقوب عليه وهو ممنوع ابتداءً بعد وقوعه فاسد عند ابن عبد السلام وصحح موقوف على
نظر الفرع ما في نقل الشارع ونظر الحاكم على نقل ابن عرفة والصواب الوسط أن رده الغرماء
فأخروا واجزأه ببيع في الدين كأيض عليه المصنف في باب العتق بقوله لا يارث أو شراؤه وعلمه
دين فيباع الخ والله أعلم (وسيس) يضم فكسر ونائبه خبير القلس طفي هذا هو الصواب إذا هو
المحدث عنه وهو ملاين شام وابن الحاجب لعلهما جنس القلس من أحكام الجبر عليه وقول
ابن عبد السلام في كون الجنس من أحكام القلس نظر لأن أحكام الماهية تابعة لها ما في
الوجود وأما في الزمان وعلى التقديرين لا يبحس القلس لأنه ثبت فلسه فضلاً عن أن يحكم عليه
به وجب انتفاء فكيف يبحس وبالجملة فألوان الخبوسين بالدين يذكرها المصنف إلا أن وليس
القلس واحد أمته اه فيه نظر لأن مراد ابن شام وابن الحاجب يكون الجبر لم يؤمداً للجنس
يحتل به ثبت العصر لا مطلقاً وقد صرح ابن شام بهذا فقال الثالث حسه إلى ثبوت أساره
ولاشك أنه والحال أنه لازم للعبر قال فيها ويبيع الإمام ما ظن به من مال قبره زعفر ما رواه
ويحس فيما بين اثنين لدهد أو تهتم اه وقوله لأنه إن ثبت فلسه الخ يقتضي أن القلس
(قوله وهو) أي شراؤه القلس من يعقوب عليه (قوله وقوعه) أي شراؤه من يعقوب عليه (قوله رده) أي شراؤه من يعقوب عليه (قوله
هو) أي القلس (قوله لعلهما) أي ابن شام وابن الحاجب (قوله عليه) أي القلس (قوله لأنه) أي القلس (قوله للمصنف) أي
ابن الحاجب (قوله منها) أي أنواع الخبوسين (قوله فقه) نظر شير قول ابن عبد السلام (قوله هذا) أي بقصد حسه لعدم
ثبوت عصره (قوله أنه) أي الجنس إلى ثبوت العصر (قوله في تزوجه) أي يتقده (قوله ليليني) أي من ديونهم (قوله أنهم)
يضم فكسر أي بأشغالهم (قوله وقوله) أي ابن عبد السلام

(قوله لم يبين) أي في التوضيح (قوله ذلك) أي الوجه الذي علمناه رد كلام ابن عبد السلام (قوله عب) أي قال (قوله وتقدمه) أي عود وتقدم حسبي المدين مطلقاً (قوله جلالة) أي يجعول الحال الخ على حسبه (قوله يدينه) أي يجعول الحال (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الدين الخ بيان ١٤٢ لصيغة عينه (قوله بعد نبوت عمه) حال من بين (قوله يتوقف عليه الخ) خبران

موقوف على إثبات العدم وليس كذلك لما عرفت من لفظها وقد اعترض كلام ابن عبد السلام في ضيق ولم يبين ذلك عب مقتضى نقل الشارح عن ابن رشد أن خبر حسبي للمدين مطلقاً لا أحاط الدين بما له لم لا يتقدمه أيضاً التبصر فليس فادمنه أن التقليل لا يتوقف على ثبوت العسر وهو ظاهر قول المصنف وقل إلى قوله يطلبه الخ الثاني خبر حسبي للمدين هذا هو الظاهر لأن من جملة هذا التقسيم ظاهر الملازمة ومعه غاية حسبه (لثبوت عسر) فإن ثبت وجوب الظاهر وأفاض شرط حسبه بقوله (أن جعل) بضم فكسر (حاله) أي المدين ولم يصلح حل هو ملء أو معدم جلالة على الملازمة سواء كان دونه عن معاوضة أو لا تقدمها للغالب وهو التكب على الأصل وهو التقدير لأن الإنسان لا يفتقر إلا لما له في تركه تكسب غالباً وهو مفهوم الشرط عدم حسبه أن علم عسر وهو كذلك لوجوب الظاهر (و) أن (لم يبال) المدين (العسر) أي تأخير الحسب (له) أي إثبات عسر حال كونه آتياً (بجعل) بفتح الحاء المهملة أي ضمنه (بوجهه) أي ذات المدين قاله أبو عمران والتونسي وعياض وغيرهم في ضيق عياض لم يبين فهم أهل الجمل بالوجه أو بالمال والصواب أن يكون بالوجه هكذا نص عليه أبو عمران وأبو إسحق وغيرهما من القرويين والأندلسيين ولا يقتضي النظر غيره وتقل بعضهم عن التسليم أنه يكفي بجعل المال إلى أن يثبت العدم فإن يجز عن جعل المال يحسن على المشهور والمعمول به (فقر) الجمل بالوجه المدين الذي على مضيقه (أن لم يأت) الجمل (به) أي المضيق أن لم يثبت عدمه بل (ولوا ثبت) الجمل (عدمه) بضم فكسر أي فقر المضيق كذا قاله المصنف هنا تعالى بن شد في المقدمات بناء على أن عين المدين أنه لا مال له بعد ثبوت عدمه يتوقف علمه بثبوت عدمه وقد تعذر منه وقال في باب الضمان لا يفرم أن اثبت عدمه أو موته في غيبته بناء على أن العين استحسان وهذه طريقة الشيخ ذكرهما في توضيحه وابن عرفة وصاحب الشامل وصنيع المصنف يقتضي رجحان ما مشهور به من الشياطين طريقة الشيخ بعض مشايخ البناني وبها العمل يقاس ومحلها من لم ينظر به كتب المال والأعراف اتفاقاً وعطف على جعل حاله فقال (واظهر ملاؤه) بالذ أي عني المدين بسبب جمال لسه وخدمه ولم تعلم حقيقة أمره فحسب (أن تقاس) أي ادعى قلبي نفسه وقال لا شيء لي يدينني ولم يعد بقضائه ولم يبال العسر لثبوت عسرهم بجعل والأقل لا يحسن وحل ولو بالوجه كجهول الحال وهو لأن القاسم أو بالمال فقط وهو لصحون ووقف شيئا بجعل الأول على غير المالد الثاني على المالد (وأن وعد) من ذكر من يجعول الحال وظاهر الملازمة (بقضاء) للدين المطلوب منه (وسأل) أي طلب (تأخير) الحسب زماناً يسيراً (كالوم) وأدخلت الكاف وما آخر فقط (اعطى) أي أقام المدين (جلباً بالمال) وأخر قاله مصنون وقال مالك رضي الله تعالى عنه يوقر فلا تار بما وخسافاً المسبوط وهو أحسن ولم يكتب بجعل الوجه لظهور قدرته على الوفاء لو عده به قاله ت وهو شيدان المذهب الأول (والا) أي وأن لم يأت بجعل بالمال (محسن) بضم فكسر حتى يأتي بجعل بالمال أو يقضى

(قوله وقد تعذر) أي لعين (قوله منسه) أي المدين بغيره (قوله وقال) أي المصنف (قوله لا يفرم) أي الجمل الدين (قوله أن اثبت) أي الجمل (قوله عدهما وموته) أي الدين (قوله في غيبته) أي الدين صلة أثبت (قوله بناء على أن العين) أي على أنه ليس له مال لا يفرم (قوله ذكرهما) أي العريقتين (قوله وما) أي طريقة (قوله وعلها) أي طريقة الشيخ (قوله طريقة الشيخ) (قوله والما) أي وأن ظن بالمدين كتب المال (قوله غريم) أي الجمل (قوله بعد) بفتح فكسر (قوله بجعل) صلة العسر (قوله والما) أي وإن وعد بقضائه أو سأل الصبر لا إثبات عسرهم بجعل (قوله ولو بالوجه) أي كان الجمل الذي أتى به (قوله وهو) أي ترك حسبه أن أتى بجعل بوجه (قوله وهو) أي شرط كون الجمل بالمال (قوله ووقف) بضم فكسر مثلاً (قوله الأول) أي ألاكتفا بجعل الوجه (قوله والثاني)

أي شرط جعل المال (قوله من يجعول الخ) بيان من (قوله وأخر) بضم فكسر مثلاً أي حسبه (قوله ما عليه في المسبوط) خبر مقدم (قوله وهو) أي قول مالك (قوله يكتب) بضم الياء (قوله الأول) أي قول مصنون

(قوله المنع) يضم فسكون فكسر (قوله والاعتد) يضم فسكون ففتح (قوله تلقى) يقتضات مثقلا (قوله ثمانية) يفتح المائة
(قوله لا يسجن) يضم الياء ففتح الجيم (قوله في الحديد الخ) بيان ما (قوله معين) يضم فكسر (قوله يومين) يضم فسكون ففتح (قوله
يكن) أى يوجد بيت مال (قوله ومثله) أى معلوم الملا (قوله يصدق) يضم ١٤٣ ففتح فكسر مثقلا (قوله

مأعاه الحط في المنع يحبس الاخرى فيما يجب عليه اذا كان يعقل ويكتب او يشهد وهو
كالصبي ويحسب الاعمي والمقصود من لا يدبر له ولا رجليه وجميع من به وجميع لا يتبعه ذلك من
الحبس والظاهر ان معنى قوله ومن به وجميع الخ ان من به مرض فانه لا يتبع من حبه والله اعلم
ابن عرفة تلقى الاشياخ بالقبول ما في غلبة ما يزيد لا يسجن في الحديد الا لمن يسجن في دم قلت
وكذا من لا يؤمن هرو به ٨١ وانظر اجرة الحباس على من فاقى ما رغبنا انصارا والظاهر انها كاجرة
عون القاضى من بيت المال فان لم يكن فعلى الطالب ان لم يلد المظالم ويحقق قاله ابن فرحون
في تصريفه والله اعلم وشبهه في السجين فقال (كلام الملا) بالملا فيسجن حتى يوفى ما عليه معشون
ويضرب بالدرّة المرة بعد المرة ابن رشد ولا يضمنه من الحسب والضرب الاجل غار ومثله
في ضيق عن عياض وقطعة في الصفة ومثله عن باخذ الاموال بقصد القناعة ثم يدعى ذهابها
ولم ينظر ما يصدق من احتراق منزله او سرقة او نحوها (واجبل) يضم الهمز وكسر الجيم
مثقلا المدين الاجتهاد غير المناس علم ملاؤه او ظهر واجهل حاله اذا طلب التاجيل (ليبع
عرضه) يفتح فسكون مقابل المعتد (ان اعطى) أى اقام المدين (جلا بالمال) واستبعد كون
مجهول الحال له عرض (والا) أى وان لم يكن بصحيل بالمال (سجن) وليس الا لام يبيع عرضه
كبيع على القلس (وفي حلقه) أى المدين ولو قلسا لم يعلم عنده ناض (على عدم الناض)
بالتون والناد المجبة المثقلا أى انادنا وادراهم وعدم حلقه عليه (تردد) في التثنيات
اختلف هل يحلف على عدم اختفاء الناض اذ لم يكن معروفا به فقال ابن دحون يحلف وقال
ابو علي الحداد لا يحلف وقال ابن زبيب يحلف ان كان تاجر او اقل او هذا على الخلاف في عين
التهمة (وان علم) يضم العين المدين المعتنع من وقام عليه (بالناض) الاولى لا (يوخر) يفتح
الناء المجبة مثقلا عن الحبس ولا يحلف (وضرب) يضم فكسر معلوم الملا علم بالناض ام لا
(مرة بعد مرة) باجتهاد المالك في العدد يجلس او يجالس ولو أدى الى اتلافه فقله بالدد
(وان شهد) يضم فكسر (بعضه) أى المدين مجهول الحال أو ظاهر الملا يقل في أى الحسن
لا يثبت العصر الا بشهادة اكر من عدلين كالتشديد والسفه وصفة الشهادة ان يقول الشاهد
(انه) أى المدين (لا يعرف) الشاهد (له) أى المدين (مالا ظاهر او لا باطنا) وجواب ان شهد
بعضه (حلق) المشهود به العصر مثقلا (كذلك) أى ما شهد به الشاهد في نفي العلم بان يقول
بالحق الذى لا اله الا هو لم اعرف في مالا ظاهر او لا باطنا والمذهب انه يحلف على البت فقد اقتصر
عليه ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه في المقنن ذكر في ضيق الخلاف وروى ابن سائون حلقه
على نفي العلم واعتضه ابو علي في شرحه وعلى ما لمه متف ان ترك من العين ظاهرا او باطنا فلا
تعد دلائها على نية الحلف وان امتنع منه فلا يجبر عليه ما اطلب بهما ابتداءا لزيادة الارهاب
التي رد بها اوجب ظاهرا ما استقام ولا اقل بوجوبهما (تثنيات) الاول هذه احسن
المسائل التي يحلف فيها المشهود به نية ومنه ادعى المراد على زوجة الغائب بالثقة ومنها

الحلف (قوله منها) اي ظاهرا وباطن (قوله طلب) يضم فكسر (قوله بها) اي ظاهرا وباطن (قوله ولذا) اي ربا انظروا
ما اخافه على قيل الخ

(قوله وضابطها) أي البينة التي تختلف معها من شهدت هي (قوله بظاهر) أي فقط (قوله فانه) أي الثاني (قوله يستظهر)
 يضم اليامرفق الهام (قوله واثبتا) أي الوالدان (قوله لا بين) عطف أي بعدلين (قوله فهم) يضم القاطن (قوله انه) أي الشاهد
 (قوله قطع) أي الشاهدان المشهوده ليس له مال ظاهر ولا باطن (قوله يعرفه) أي الشاهد المشهوده (قوله سألته) أي
 المشهوده (قوله الكتاب) ١٤٤ أي وثيقة الشهادة بعمره (قوله فان قال) أي الشاهد (قوله بظانها) أي الشهادة

(قوله حلهما) أي الشهادة
 (قوله لانهما) أي الشهادة
 بيان ظاهرهما يحدق من
 (قوله ولو نص) أي الشاهد
 (قوله عليهما) أي الزوجة
 وولدها (قوله كتب)
 بسكون المنة مضارع ضاع
 لقاعه (قوله أن المدين مليء
 بالحق الذي كتب عليه)
 مقبول كتب (قوله حسن)
 خبر كتب (قوله فان ادعى)
 أي المدين (قوله عنما)
 يضم فسكون أو بفتحين
 أي فقرا (قوله به) أي
 العدم (قوله انه) أي المدين
 (قوله لها) أي بنته ألعلم
 (قوله تنقعه) أي المدين
 (قوله لانه) أي المدين (قوله
 لولاه) أي شهادته بالملاء
 (قوله انه) أي المدين (قوله
 في عينه) صله زائد (قوله
 به) أي ما وجدته (قوله انه)
 ادعى أي دى الدين (قوله
 عليه) أي المدين (قوله
 انه) أي المدين (قوله
 وانكر) أي المدين (قوله
 وليات) أي دى الدين (قوله
 بينة) أي على استناد
 المدين (قوله عليه) أي

المدين (قوله لولاه) أي الزيادة (قوله للاحقه) أي الميزن (قوله وهذا) أي كون فائده الزيادة ما ذكر (قوله سأل)
 تركها أي الزيادة (قوله فوجب) أي الزيادة (قوله عليه) أي المدين (قوله فان نكل) أي الطالب (قوله انه) أي الطالب (قوله وان
 صدقه) أي الطالب (قوله لانه) أي دى الدين (قوله فان نكل) أي دى الدين (قوله بهذا الجين) أي عين الطالب انه لم يعلم عدم
 مدنيه (قوله وهو) أي عدم القضاء بها (قوله حاله) أي المدين (قوله لبعده) أي المدين (قوله عنه) أي دى الدين

(قوله لاهامة) أي المدين (قوله لها) أي دار (قوله يعلمه) أي تفتيش دار المدين (قوله لها حكاى) أي في زمن وتليه القضاء (قوله يساجه) بموحدة تميم قرية من أعمال تونس (قوله وما إليها) أي المسئلة ١٤٥

(قوله بحسبه) أي المدين
(قوله وسأل) أي المدعى
(قوله تفتيشه) أي جيب
المدعى عليه (قوله فقه)
أي الجيب (قوله وانكره)
أي تفتيش الدار (قوله
عنه) أي ابن القاسم
(قوله يكشفه) أي من
أساطير الدين عليه (قوله التي)
بضم الهمزة وكسر القاف
أي وجد (قوله من متاع
النساء) أي ما
كان (أي المتاع (قوله لها)
أي ذو حشيه (قوله من
عروض تجارة) أي المدين
يأمن (قوله ولا يصدق)
أي المدين (قوله لها)
أي العروض (قوله لها) أي
المدين (قوله ما راجه ابن
سهل) أي تفتيش دار
المدين (قوله قدمت) بضم
فكسر مثقلا (قوله فان
لم تبين بيته الماميد)
مفهوم ان بيت
الاول) أي ظاهر الملاء
(قوله والثاني) أي معلوم
الملاء (قوله لها) أي بيته
علمه (قوله لاهة قضاء
الطيف المغارة) علة ضد
الح (قوله ومع أنه) أي الشأن
(قوله وهو) أي الخوف
(قوله ايم) بفتح الهمز
وكسر الباء مشددة أي
لازوج لها (قوله قيمها) أي

سأل) ريب الدين (تفتيش داره) أي المدين لاهامة باه اشقى ما فيها (قوله) تمكينه) منه
وعنده (تردد) ابن تاجي العمل عندنا بعدم والحفوت كاد ارعدنى ووقت ما حكاى حسنة
يأجسه وأنها اخف وهى رجل ادعى على من علمه دين ان يجيبه ما لارسل تفتيشه فقال
الفرج لاشي فيه فحكمت بتفتيشه ففرج جديقه شىء والكيس من هذا المعنى ولا يصح في
هذين وشبههما البناء اتقى بتفتيش الدار فقهها لطيلة وانكره ابن عات وابن مالك ابن سهل
وانا اراء حسنة فحين نأظره الامداد والمطل وقد استظهر ابن رشد تفتيش داره وعزاه لابن
شعبان ونصه وفي قول ابن القاسم في رواية اصبح عنه وذلك ان السلطان يكشفه ويلغ من
كشفه ما لا يسلطه هو لا ما يقوم من الامام ان يفتش عليه داره وكذلك قال ابن شعبان انه
يفتش عليه داره واختلق التأخرون في ذلك والظاهر ان تفتش عليه داره فما التي فيمان
متاع النساء قاعدته وزوجه كان لها وما التي فيمان عروض تجارة يسع لفرمانه ولا يصدق
ان ادعى انها ليست له وما التي فيمان الصروض التي ليست من تجارته فادعى انه وبيعة
عنده او عاوه او ما اشبه ذلك يرى ذلك على ما ذكره من اختلاف في غير موضع فالتسلب
الاقتصاوى ما راجه ابن سهل وابن رشد (و) ان شهدت بيته بملاء المدين وبيته يعلمه
(ربحت) بضم فكسر مثقلا (بيته الملاء) بالمعنى بيته الصدم (ان بيت) بيته الملاء
سبه بان قاله مال بن يثنه اخفاء لانها ناقصة وشبهته شاهدته لم ابن عرفة فقلت بيته
مال باطن اخفاء فقلت انتفاها البناء هذامعنى قوله ان بيتك ولم تسبه له المواق فان لم تبين
بيته الملاء سمعته رحمت بيته الصدم ينتسبه ام لا والذي جرى العمل به بتقديم بيته الملاء
وان لم تبين سبه فانه حج (واخرج) بضم الهمز وكسر الراء من الصين المدين (المجهول)
حاله الذي لم يعلم لا وهو لا علمه (ان حال سجنه) بفتح السين وطوله يعتبر (بقدر الدين) فله
وكره (وال) الشخص المدين قوة وضعفة وخشونة ورفاهية ويحلى سبيله بعد حلقه
على شفو ما تقدم لان طول الصين بمنزلة البيضة بالعصر ومفهوم المجهول ان ظاهر الملاء
ومعلومه لا يخرج ان بطول الصين وهو كذلك لكن الاول يخرج بيته يعلمه والثاني
لا يخرج بها بل ابا الاداء والموت وبيته بذهاب ما له المعلوم بخصوصه ولما كان جميع
ما تقدم من احكام هذا الباب لا يخص الرجال ويحصى في التسامد كما يخص بين فقال
(وحسب) بضم فكسر (النساء) المسلمات (عند) امرأة امينة وذات رجل (امين) زوج
اوابا وابن ونظره كلامه ان ذات امين يحلف على امينة فبمذبحوا ازال الحس عن لذات الامين
وان لم تكن هي امينة لا قضاء العطف المغاير فمع انه لا بد من امانتها ايضا واجيب بان
المعطوف عليه محذوف وهو ايم ومنفردة عن رجال فيستفاد منه كونها امينة سواء كانت
وحدها ام لا (و) حسن (السيد) في دين عليه (المكاتبه) ان لم يحل من فحرم كآبته ما بقي دينه
ولم يكن في قيمه ما بقي به ولا يقامه السيد جبر اعليه بها اذا كان دينه حالا واختلقت
قيمتها وقيمة الدين اختلافا لا يجوز المقاصة معه ويحس السيد لبعده اذا شهد شاهدته
ولم يحلف السيد لشهادته وحس السيد لكاتبه لاسرائه نفسه وما هو لان الحقوق لا يراى

١٩ منغ ت كآبته (قوله لها) أي دينه (قوله ولا يقامه) أي المكاتب (قوله لها) أي كآبته (قوله دينه) أي المكاتب

(قوله فيه) أى المأذون (قوله له) أى المأذون (قوله لانيها) أى الكتابية (قوله لانيها) أى الكتاب (قوله له) أى السيد (قوله حسبه) أى الكتاب (قوله فيها) أى الكتابية (قوله انراى) أى السلطان (قوله انه) أى الكتاب (قوله هذا) أى حسن السيد في دين مكتابه (قوله اذا كان) أى الدين (قوله من الكتابية) أى ما (قوله يحبس) أى السيد في دين مكتابه (قوله كل حال) أى سواء كان الدين أ كثر من الكتابية أم لا ١٤٦ (قوله يبعها) أى السيد الكتابية (قوله عليه) أى السيد (قوله ليعبها) أى السيد

فيها الحرية ولا علوا لمرة دليل حسن المسلم في دين الكافر وهذا يقتضى حبس السيد ليعبها المأذون المدين اذا احتجج بقوله بنه لما له على سيدده وحبس المكاتب لسيدده في دين غير الكتابية لانيها الاعلى القول بانه لا يجوز الا السلطان فله حبسه فيها ان راي انه كتم ما لا رغبة في الهجز او الحسن ويحبس التقي المأذون له في التجارة فاذا عب الباني والسيد كتابته كذا في المدونة فقال ابن عرفة ابن حجر زعن مصنون هذا اذا كان أكثر مما على المكاتب من الكتابة وان كان مثلها فاقول فلا يحبس لان للسيد بيع الكتابية بتقد ابن عبد الرحمن هل يحبس على كل حال ان لم يبعها لان الحاكم يضيق عليه ليعبها ولا يبعها عليه الحاكم لانه لا يبيع الاعلى القلبي ابن عرفة الحق ان البيع على القلبي جبري وعلى المدين اختياري (و) يحبس (المدة) لوله ولد له دون حق الاب في الجثة (و) يحبس (الولد لانيه) واولى لانه لان حقها أكد (لا) ثبت ولا يجوز (العكس) أى حبس الوالد بنسب الوالد واولد يعززه الحاكم بغير الحبس من حيث الدلدل من حيث حق الولد ويستقيم من عدم حبسه مستثنان احدهما اذا اخذ الاب مال وله وادعى ذهابه وعلى الولد ان يوقف وقاؤه على ما اخذ الاب من ماله فيحبس الاب لتعلق حق الاجنبى بما اخذ قاله في المقدمات ثانياً فيما يحبس الاب لامتناعه من اتفاقه على ابنة الصغير ونحوه ابن نويس ويحبس الاب اذا امتنع من النقطة على ولده الصغير لانه يضرمهم ويقتلهم ابن عبد الحكم يحبس الاب في دين على الابن ان كان له يد مال اه وشبهه في الثبوت والنفي فقال (كالمين) فيحبس الولد لو ادعى لا العكس لانه يحبس ولا يقتضى به الولد ان يشرع ولا يمكن منه على المذهب وقوله الا في ولد حديا به وفسق ضعيف (الا) العيين (المقلبة) من الولد على ابيه ان ادعى الوالد على ولد يجرى وتوجهت العيين على الولد رد دعواه فتكدرت على الوالد فيصطقها الوالد اتفاقاً وكشهادة شاهد الولد يجرى على ابيه ولم يحلف معه الولد فردت على الوالد فيصطقها الرشدهادة الشاهد قاله عب الباني هذا غير صواب وتدصرح ابن رشد بان مذهب المدونة انه لا يحلف الاب في شيء مما يلعنه الولد عليه ونصه وقال طرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم ومصنون لا يقتضى تحلفه اباه ولا يمكن منه ان ادعى اليه ولا ان يجده في حديقته عليه لانه من العقوق وهو مذهب مالائ رضى الله تعالى عنه في الدوقية في العيين في كتاب المديان وفي الحنفى كذب القذف وهو اظهر الاقوال لقول الله تعالى ولا تنهرهما وقل لهما الآية ولما جاءه ما برؤا والدين من شد النظر اليهما الى احدهما وقدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبين لولد على والده ويشهد لبعته قوله عليه السلام انت وما لك لا يترك وقدرى عن ابن القاسم

الكتابية (قوله ولا يبعها) أى الكتابية (قوله عليه) أى السيد (قوله لانيه) أى الحاكم (قوله لان سقها) أى الام (قوله أكد) أى من حق الاب (قوله أنه) بضمتين مثقلاً أى ما مل الوالد يدين ولده (قوله ويجزوه) (قوله من عدم حبسه) أى الوالد يدين ولده (قوله من ثاله) أى ولده (قوله ان كان له) أى الابن (قوله يبعه) أى الاب (قوله لانيه) أى تحلف الوالد (قوله به) أى تحلف الوالد (قوله ولا يمكن) يفتح الميم والكاف مثقلاً أى الولد (قوله منه) أى تحلف والده (قوله له) أى الابن (قوله فسق) فكسر مثقلاً أى الابن (قوله) ضعيف (قوله) دعواه أى الولد (قوله) فنكدرت أى الولد (قوله) فردت أى العيين (قوله) معه أى الشاهد (قوله) هذا أى قول زوكشهادة شاهد الولد يجرى الخ (قوله)

انه) أى الشان (قوله ينفقه) أى الولد (قوله دعى) أى الولد (قوله لانيه) أى تصليف والده (قوله يبعده) أى في الولد والده (قوله) أى الولد (قوله عليه) أى والده (قوله لانيه) أى تصليف والده (قوله دعى) أى منع تصليف الولد والده وسعه (قوله لانيه) أى بكر الام وخطة الميم عطف على لقوله (قوله انه) أى الشان (قوله ما بر) أى يبر (قوله شد) أى فتح (قوله النظر) أى العيين (قوله لانيه) أى الولد (قوله روى) أى فكسر

(قوله انه) أي الولد (قوله بعضي) يضم فسكون ففتح (قوله له) أي الولد (قوله بخلقه) أي والده (قوله يعبه) أي والده (قوله عليه) أي والده (قوله ويحده) أي والده عطف على بخلقه (قوله قدله) أي والده (قوله يكون) أي الولد (قوله به) أي بخلقه والده أو حده (قوله ولا يعذر) يضم فسكون ففتح أي الولد (قوله فيه) أي بخلقه والده وحده (قوله وهو) أي مامري عن ابن القاسم (قوله منه) أي اعقوب (قوله وهذا) أي عدم بخلقه الولد (قوله منكل) أي الولد (قوله ويردها) أي الولد المين (قوله عليه) أي والده (قوله له) أي والده (قوله لا يقضيه) أي والده (قوله عليه) أي والده (قوله عيته) أي والده (قوله يمينه) أي والده (قوله قتلته) أي والده (قوله قتلته) ١٤٧ بكسر التثنية واحدا لخاله أي عطية الولد (قوله لها) أي بنته

في كتاب الشهادات انه يقضى له بخلقه في حق يدعيه عليه ويحده في قدسه ويكون عاقابه ولا يعذره ببطله وهو بعد لان العقوق من الكفار فلا ينبغي ان يكون منه احد وهذا فيما ادعاه الولد على والده وامان ادعى الولد على والده فشكل عن المين وردها عليه او كان له شاهد يصح على ولده فلا خلاف انه لا يقضى له عليه في الوجهين الا بعد عيته وكذا ان تعاقب يمينه حتى لغرضه قتلته المين باتفاق كدعوى الاب تلحق صداق ابنته وطلبه الزوج يجها زها كدعوى زوج البنت على ابيها لقتله لها انعقد عليه نكاحا وانكر الاب (او) الا المين (المتعلق بها) حق لغرضه أي الولد كدعوى الاب تلحق صداق ابنته وطلبه زوجها يجها زها أو أنه اعادها شيئا من الجهاز في السنة الاولى فيعطف الولد (ولم يفرق) يضم ففتح ففتح متغلا في السين (بين) كالاخرين من الاطراب (والزوجين) المحبوسين في حق علم ما (ان خلا) السين فلا يجاب الطالب للفرق فان لم يخل حبس الرجل مع الرجال والمرأمة مع النساء البناي هذا قول ابن المازي وقوله الا في خلاف زوجة قول مصنون وجعله ما ابن رشد خلافا واستظهرها المصنون ونقل ابن عرفة كلامه وقبله وجع المصنف بينهما لانهما عندنا بسا اختلاف لعدم تواردهما على محل واحد ونحوه لما في في الحق ووجه ما لابن المازي انه لم يقصد بكونه لعمه ادخال الراحة عليه والفرقة وانما قصده استبقاء الحق منهما والتفرق ليس بشروع (ولا يمنع) يضم المثناة ثابته ضم المحبوس (مسبل) يفتح السين وشدا لام لا يفتحي فعله حله يتخلص به من حبسه والامع (د) لا يمنع (خادما) يخدمه في مرض شديد لا يخفف ولا في صحة عقله في بوضعه من ابن المازي وتبعه مشر اسحه وظاهره عدم مراعاة العرف وكونه اهلا لان يخدم (بخلاف زوجة) غير محبوسة ففتح من سلامها عليه حيث دخلت لبيتها عنده وهو محبوس في حق غيرها والا فلا تنع غ هذا قول مصنون وليس مخالفا عند المصنف لقول محمد فوفه اذ لم يتوارد على محل واحد لكن ابن رشد جعله خالفا وقول مصنون اظهره وقبله ابن عرفة (واخرج) يضم الهمز وكثيرا المصنون من السين (الافامة) (حد) شرعى عليه فعل موجه في السين من قذف او قتل او سكر او زنا او سرقة (أو) (لذهاب عقله) أي المصنون لعدم شعوره بالفتن المقصود من عيته وغاية ممكنة خارجة (لعوده) أي العقل فباع في السين (واستحسن) يضم المثناة ثابته

لم يقصد يضم فسكون ففتح (قوله بكونها) أي الزوجة (قوله لعمه) أي الزوجة في السين (قوله ادخل) نائب فاعل يقصد (قوله عليه) أي الزوج (قوله والفرقة) أي الزوج عطف على ادخل (قوله به) أي كونهما (قوله منها) أي الزوجين (قوله تعليمه) أي السلم المحبوس (قوله والام) أي وان شئ تعليم السلم المحبوس حيلة يتخلص بها من حبسه (قوله منع) يضم فكسر (قوله عليه) أي زوجهما (قوله عنده) أي زوجهما (قوله وهو) أي الزوج (قوله لا) أي وان كان محبوسا في سجنهما (قوله فلا تمنع) أي زوجته من بيتها عنده (قوله هذا) أي بخلاف زوجة (قوله بسطة) أي قول مصنون (قوله ثلاثة) أي قول محمد (قوله قبله) بكسر الهمزة أي بجهلها بخلاف (قوله فعل) أي السين (قوله لم يجبه) بكسر الجيم أي سببه (قوله من قذف الخ) بيان موجه

(قوله) أى الثالث (قوله منها) أى قرب القاربة وثلاثة الأرض (قوله حذنه) أى جدار (قوله الجاني) أى كمال (قوله)
الاستحسان مقبول نقل (قوله لمقرطها) أى الجمعة (قوله عنه) أى السبعون (قوله ولها) أى الجمعة (قوله بالاولى) ينفع
الهمز (قوله لا يخرج) أى السبعون (قوله حج) فدين لقرض املى او بنجد (قوله فان أكرم) أى من أساط الدين بانه (قوله به)
أى الحبر (قوله لمن) بضم نكسر ١٤٨ (قوله وهو) أى الذين الخ حال (قوله البلد) مقبول فتح (قوله

(عليه) أى المسجون (قوله)
 مهمما) أى اسمر وقته (قوله)
 نارب) أى أربط وأسدقة)
 لاثقون فى الثلاثة لاضافتها
 (قوله) أى الثن
 الثابت) نعمت مال (قوله)
 (أى الخسر) (قوله)
 او بعده) أى خله (قوله)
 فى اللقدمات) خير مقدم
 (قوله) يعين) أى المال
 (قوله) أى النزم (قوله)
 تقوم) أى تشهد (قوله)
 عليه) أى عين المال
 (قوله) أى المال (قوله)
 واختلف) يضم التاء (قوله)
 (بعد) أى التقليل (قوله)
 على ثلاثة أقوال) صلة
 اختف) (قوله اصلها)
 أى بيع السلعة (قوله قبل)
 يضم تنكير (قوله) (قوله)
 أى القلنس (قوله) (قوله)
 أى السلعة (قوله) (قوله)
 وان لم يكن على اصلها) (قوله)
 (قوله) أى القلنس (قوله)
 (قوله) أى يائه (قوله)
 (قوله) أى يائه (قوله)
 (قوله) أى الت (قوله)
 المسح (قوله) (قوله)
 صلة

(قوله هذا) أي الحديث (قوله مرسل) بضم فسكون ففتح أي يحذف من سنده العجائب الذي رواه عن زهول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ورواه) أي الحديث (قوله عباد) بفتح العين المهملة وتشديد الميم تصح وتصحح (قوله بنحو) أي الحديث المتقدم سال من هاهنا (قوله قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان كان) أي أنها (قوله فاني) أي من ثم (قوله امرئ) أي شخص (قوله هل كان) أي مات (قوله وعنده) أي الهالك الخ سال (قوله استأجر امرئ بعينه) أي ابتاعه منه (قوله اقتضى) أي البائع (قوله منه) أي ثمنه (قوله فهو) أي البائع (قوله وأصحاب ابن شهاب) ١٤٩ أي الراون عنه هذا الحديث مستأجراً

مضاف إلى مضاف (قوله ففصل المتاع أسوة القرماء) عبد القاسم هذا مرسل ورواه أبو داود ومن طريق اسمعيل بن عيسى عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه قال فان كان قضا من ثمنها شيئاً فاني فهو أسوة القرماء وما امرئ هل كان وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئاً ولم يقتض فهو أسوة القرماء ثم قال ابن عرفة أبو هريرة حدثنا المرطام مرسل ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأصحاب ابن شهاب منهم من أرسله ومنهم من وصله ابن رشد ان قلنا متاع سلعة قبل قبضها فباعتها أو قبل موت مبتاعها وان قبضها فباعتها أو قبل قبضه فباعتها أو قبل قبضه فباعتها ثم قال ابن عرفة ابن حارث انفقوا على ابن بن وجد قس سلعة في قبضها متاعها اخذها عن ثمنها وبلغ على اخذ ثمنها ما لم يخرجه في القس فقال (ولو) كان ما لم يخرجه الثابت كونه سنة وطبع عليه كافي الرهن أو اقرار القس به قبل نفسه على الشهود (مسكوكاً) أي أنما أو دوراهم عرفتها بالينة يعني اذ كانت مطبوعاً عليها اخذها القس رأس مال لم يخرجه اخذها عند ابن القاسم فباعتها على السلعة وأشار بالمبالغة لقول الشيب ليس له اخذها لان الاحاديث انما هي من وجده سلعة او متاعه والمسكوك لا يطلق ذلك عليه عرفاً (و) للجماع من سمي به وقلنا مشترى بغير دفع ثمنه أخذه ولو رفقاً (أي) من المشتري بناء على ان اخذته بغير دفع ثمنه وعلى انه ابتاعه يسع لا يجوز وهو المشار إليه بالمبالغة والحق قول اصعب ليس له الا الخاصة فلا يجوز له تركها أو اتباع الابن لانه دين دين ابن رشد هو اظهر الاقوال واولاها بالصواب وإذا رضي بالتمتع اخذها مالاً بقر (رهن) أي الاتي البائع الذي رضي باخذ ثمنه (ان لم يجد) أي البائع الاتي قاله ابن القاسم وليس له طلبه على انه ان وجد ما اخذه في ثمنه وان لم يجد يرجع للصاحبة لانه ضرر لباقي القرماء بتركهم التصرف حتى يتطرح له يحمده ولا وقال الشيب له ذلك ولا اخذ القرماء من مال في القس ثلاثة شروط احدها قوله (ان لم يجد) بفتح الهمزة وسكون الفاء أي الشيء المأخوذ (قرماء) أي القس بفتح القاف الذي على القس فان قدومه على القس بل (ولو) بالهمز) قلنا له اخذها قاله ابن الماجنون ومثله في الموازيه وزادوا بضمها التي ووسطه به جملة ان ابن القاسم ليس لهم ذلك واليه اشار بالمبالغة ابن عرفة كان اذ غرماء اخذها بغير ثمنها فانك لهم دوره وفي كون دفعه من حيث شاءوا تعيين كونه من اموالهم ثالثها من مال القس لان حارث عن ابن القاسم فيها واشيب وابن كثة وراهما المأخوذ وراهم ابن رشد عن اشيب

الغرماء قالوا: أخبرهم من جماع اشيب من كتاب السلم (قوله) أي ديب الاتي (قوله ذلك) أي طلب الاتي على انه ان وجد اخذ في ثمنه والاخاص به (قوله بتمه) صلة يشترط قوله (زاد) أي ابن الماوار (قوله وان يضمنوا) أي الغرماء قوله ويطعوه (قوله ما البائع) (قوله) أي الفتن صلة جملة (قوله ذلك) أي قد اذ وجدها لهم (قوله غرماء) أي القس (قوله اخذها) أي السلعة (قوله) أي البائع (قوله دفعه) أي الفتن (قوله شأوا) أي الغرماء (قوله كونه) أي الفتن (قوله من مال القس) أي تعيين كونه من مال القس (قوله لا ينسحب) راجع الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله واشيب) راجع الثاني (قوله وابن كثة) راجع الثالث

الغرماء قالوا: أخبرهم من جماع اشيب من كتاب السلم (قوله) أي ديب الاتي (قوله ذلك) أي طلب الاتي على انه ان وجد اخذ في ثمنه والاخاص به (قوله بتمه) صلة يشترط قوله (زاد) أي ابن الماوار (قوله وان يضمنوا) أي الغرماء قوله ويطعوه (قوله ما البائع) (قوله) أي الفتن صلة جملة (قوله ذلك) أي قد اذ وجدها لهم (قوله غرماء) أي القس (قوله اخذها) أي السلعة (قوله) أي البائع (قوله دفعه) أي الفتن (قوله شأوا) أي الغرماء (قوله كونه) أي الفتن (قوله من مال القس) أي تعيين كونه من مال القس (قوله لا ينسحب) راجع الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله واشيب) راجع الثاني (قوله وابن كثة) راجع الثالث

(قوله ذاك) أي قد أوتوا (قوله يحطونها) أي يسقطون الزيادة (قوله دفعه) أي الزوج (قوله) أي مهرها (قوله) أي العقد (قوله) أي النصف (قوله) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج (قوله عسره) أي الزوج (قوله يلزمه) أي الزوج (قوله دفعه) أي المال (قوله) أي الزوج ١٥٠ (قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله بها) أي العصمة (قوله وقلس) أي الجاني (قوله

(هـ) أى الحق (قوله)
 أى التماس (قوله)
 لقوطه أى التماس
 (قوله وه) أى المستحق
 (قوله فرمائه) أى الجاني
 (قوله بهذا) أى صلح
 التماس (قوله بقاءه) أى
 الشئ المأخوذ (قوله وأفاده)
 أى الثالث قولون كان
 الخ) حال (قوله فلا يدخل)
 قمره مع على لينقل
 الخ (قوله ولا يسرع فيه)
 منه) حال (قوله فان خاط
 بمثله) مفهوم يتفرع له
 (قوة الفروض) بفتح الفين
 المحجمة والراء (قوله ووق
 القطع) أى عدم القوت به
 (قوله مع تقصيل) أى مع
 القوان يتقصيل (قوله
 فلتن) بضم فسحة (قوله
 هـ) أى الاجبة (قوله فيها)
 أى الاجرة (قوله وه) أى
 الاجبة (قوله فيها) أى
 الاجرة (قوله ان الرأى
 الخ) بيان كلام ابن القاسم
 يحذف من (قوله فقال)
 أى عبد الجبار (قوله
 معناه) أى كلام ابن
 القاسم (قوله ردها) أى
 الرأى المناسبة (قوله
 ليثا) أى عند ردها (قوله)

وان قبست ای المائسة قوله يده) أي الرامي قوله ومثله) أي الرامي قوله فهو) أي الرامي قوله كالصانع) أي فيها في كونه أحن) أي عليه) أي مكنه به) أي الخ حال قوله مكنه به) أي الحانوت قوله أحن) أي بجانبه قوله في المذونة) خبر مقدم

(قوله وليسوا) أى ارباب الحوائث والدور (قوله فيها) أى الدور والحوائث (قوله فلا يكون) أى مستحقاً (قوله فهو) أى الراد (قوله) أى العيب (قوله وما على أنه) أى الراد العيب (قوله اراد) أى المشتري (قوله الراد) أى العيب (قوله فواقر) أى المشتري (قوله) أى قصد الراد العيب (قوله نقض البائع) أى قبل الراد (قوله فحقى كونه) أى المشتري (قوله فيها) أى السلفة (قوله فان (وفي) أى فيها البائع أى فقد حصل المقصود (قوله والام) أى وان لم يرد فنها البائع (قوله صاحب) أى المشتري ثمراء البائع (قوله وعدمه) أى كونه أسبقاً (قوله وعلى الثاني) أى عدم احتيقه بها (قوله فحقى تخيير) أى المشتري (قوله فاما كما) أى السلفة المعبة (يجمع غنما (قوله ولا يرجع) أى مستحقاً (قوله وردها) عطف على اما كما (قوله والخاصة) أى فيها (قوله يرد) أى البائع (قوله اما) أى المشتري (قوله فانه) أى الراد العيب (قوله) أى المشتري ١٥١

(قوله هذا) أي الحكم بان من اخسله قدين ورددها بسبب ولم يشتر ثم احق فلما باعها لا يكون احق بها (قوله في حينها) أي المسئلة (قوله لانا) أي استحبابه لنقل في عينها (قوله تعقبه) أي المصنف (قوله هذا) أي الحكم بعدم استحبابه الرادع بسبب (قوله فلا معنى له) أي من حيث المبالغة المتقدمة وهم خلاف الحكم فيما بعدها (قوله لانه) أي المصنف (قوله بين التقديرات) أي الشرابيه (قوله والدين) أي اخذ السلعة فضايعته (قوله في البيع القاسد) صلة يترق (قوله اذا يعت بالثقة) أي ثم ردها على بائعها لتقاسمها (قوله يكون) أي رداها (قوله احق) أي بان سائر غير ما بائعها (قوله فلا يكون) أي رداها (قوله لانه) أي بانهم (قوله آت) أي اطلع (قوله هذا المسئلة) ١٥٢ أي مسئلة الرديع (قوله التفرقة) أي بين المشتراة قاسداً وابتدوا المشتراة

البيع القاسد الذي ذكر فيها ثلاثة اقوال تمت وهذا وان كان واصل لكنه يحتاج لنقل في عينها ولذا تعقبه الشارح فاعلنا هذا في المسئلة ذات الاقوال الثلاثة الاسمية آخر الباب في السلعة تشتري فاسداً ويطلع على عيب فيها فبيد البائع مطلقا بفصل في الثالث بين اخذها من دين فلا يكون احق بها او عن تقديمه فيكون احق بها وهو الثاني في التوضيح وهم وانما هو في مسئلة القاسد كما قال الشارح طي انظر قوله تشتري فاسداً ويطلع على عيب لان مسئلة البيع القاسد لا عيب فيها وانما ردت للقاسد فالجواب اسقاط ويطلع على عيب وعبارته في كبره كصغره الحظ واما قوله ان اخذت من دين فلا معنى له لانه لا يحكي بان الرديع لا يكون احق بالسلعة المشتراة بالتقديرات في باب اولي اذا اخذت من دين فلو قال وان اخذت بالتقديرات كان آت وان كان الذي يترق بين التقديرات في البيع القاسد قال اذا يعت بالتقديرات يكون احق واذا يعت بالدين فلا يكون احق على ان لم يقع في خلاف في هذه المسئلة كما قال غوثنا في كروا التفرقة في البيع القاسد اللهم الا ان يجعل كلامه على القول الاول في كلام ابن رشد وهو ان الرادع السلعة بالبيع يكون احق بها ويكون التشبيه في كلامه واجبا لاصل المسئلة فخصم المبالغة فيخذ ويكون المعنى ان الرادع السلعة بالبيع يكون احق بها ولو كان اخذها من دين ولم يشترها بالتقديرات وهذا هو المتبادر من حل ابن غازي المسئلة والله اعلم عيب بالغ على الخاصة في هذه المادعة وهم انما احق بها لكون الغالب فيما يؤخذ من دين اخذها بكون قيمته كخند ما يساوي عشره في عشر من فاشدوا رفق بالقليل اذ لو ردت لبيع بعشرة فمشتراة بقي العشرة فخذ في ذمته واخذها انقطع عنها بخلاف بيع التقديرات فان الغالب فيه خلاف ذلك واما دفع وهم انه لا ياخذها ولا يخاصص بدنه الماخوذ عنه لزم انه لا يدخل مع ما بعده فقلت وان اشارت لتفلاف واقتصرت الخرشى على الجواب الاول والله اعلم (وهل القرض) أي الشيء المقرض لشخص ثم فلس قبل وفاته ووجدته مقرضه بعينه (كذلك) أي الشيء المرود بسبب فان صاحبه ليس احق به ويخاصص القرض ما فيه ان كان قبضه المقرض بل (وان لم يقبضه) أي القرض (مقرضه) من مقرضه لزوم عقده مجرد القول هذا قول ابن الموزون وشهره المازني (او) القرض (كالبيع) أي البيع في الفرق بين صكون التقليل او الموت قبل قبضه فربا حق فيه سماعا وبعده

كذلك بين في القول الثالث فيها (قوله في البيع القاسد) صلة كروا (قوله اللهم) اشارة لعداها في الاقوال المعطوف عليه مشبهة في عدم اخذ عين الشيء لان قوله وهل القرض كذلك مشبه بالرود بسبب في عدم الاخذ (قوله يجعل) بضم فكوت مفتوح (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وهو) أي القول الاول (قوله يكون احق بها) أي سوا اشتراها بتقديرات (قوله ويكون التشبيه في كلامه) أي في قوله واذ السلعة عيب (قوله لاصل المسئلة) أي قوله للفرع اخذ عين شيئا ممازعه في القليل (قوله هذا) أي الماخوذ من دين (قوله انه) أي اخذ السلعة من (قوله لكون الغالب فيما يؤخذ من دين) صلة

نورهم احسبها (قوله اخذ) أي الماخوذ خبر (قوله في ذمته) أي القليل (قوله وياخذها) أي السلعة (قوله فله تبقت) أي العشرة (قوله عنها) أي ذمته (قوله انه) أي الرديع ما اخذها من (قوله لا ياخذها) أي السلعة التي ردها (قوله لزمهم) أي الرادعة لزمهم انه لا ياخذها ولا يخاصص بدنه (قوله فليست وان) أي هذه المبالغة لتفلاف أي ردهم فترجع على اما لفتح وهم الخ (قوله ثم فلس) أي الشخص المقرض بفتح الراء (قوله وفاته) أي القرض (قوله ووجدته) أي الشيء المقرض (قوله في ان صاحبه الخ) صلة كاف التشبيه (قوله ويخاصص) أي المقرض بالكرسر (قوله فيه) أي الشيء المقرض بالفتح (قوله ان كان) أي الشيء المقرض (قوله عقده) أي القرض (قوله فيما) أي التقليل والموت (قوله وبعده) أي قبضه

(قوله فقه) ای المتراض بالکسر (قوله اخذ) ای الشئ القرض (قوله وروا) ای ابن القاسم عطف علی قول (قوله وعامة)
عطف علی ابن القاسم (قوله لمن ذکر) ای مالک و ابن القاسم وعامة الاصحاب (قوله كلامه) ای ابن زیند (قوله ونصه) ای ابن زیند
(قوله کانا) ای العین والعرض (قوله من انه) ای الرجل الخ یا من (قوله ثم قال) ای ابن زیند (قوله انه) ای الرجل الخ یا من
مذهب ابن القاسم یجوز من (قوله فارد) ای غیره (قوله فهو) ای غیره ۱۵۴ (قوله) ای مالک الا قدومه

فأخذه في القلنس باللوت وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه
وعامة أصحابه في الجواب (خلاف) ذكره الشارح وانظر قول المازني قول ابن الموازي
المشهور مع موزن الثاني لم ذكر وقال عجم مقتضى نقل في محله وابن عرفة الثاني
ببرج واما المرجح قولان ربه أسوة الغرما مطلقا واسبقه مطلقا في أم لأفاده عب
الثاني صرح ابن عقدة بترجيح الثاني وق لم يتقل كلامه كله وقسمه مذهب ابن القاسم وروايته
عن مالك رضي الله تعالى عنه وأما أصحابه أن الرجل أحق بالعين والعرض في القلنس كانا
من يسع أو قرض خلاف ما ذهب إليه ابن الموازي أنه أحق بالعين والعرض إذا كانا من يسع
وأسوة الغرما إذا كانا من قرض ثم قال والصحيح مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك أنه أحق
في القلنس بالعرض والعين كانا من يسع أو قرض يدل على صحة قوله صلى الله عليه وسلم
قلن قادر لما له بعينه فهو أحق به من غيره لأصلى الله عليه وسلم عمن بقوله قادر لما له
ولم يخص قرضوا ولا بها ووجه مذهب مالك أن المواز قول النبي صلى الله عليه وسلم
باع متاعا فاقلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فهو أحق به من غيره ما حدث
لأنه يجعل هذا الحديث تخصصا للحديث الأول وميناه في أن المار به البيع دون القرض
وهو بعيد لأن الخاص لا يجمل على تخصص العام إلا إذا كانا معا رضاء اه على أن
القول الثاني المرجح عند عجم لم نقله ابن رشد ولا ابن عرفة ولا التوضيح (وله) أي
باع سلمة ولم يقبض ثمنها حتى رهنها مشترى في دين عليه ثم قلن (فك لمن) يدفع الدين
الرهن فيه وأخذته فسلطت عنه عن رهاقه القلنس (وإذا فكه) (خاص) فأك الرهن
غرما للرهن (بشدائه) أي المال الذي قدى الرهن به وله تركه والخاصة بثنه ومن يار رقبا
لم يقبض ثمنه حتى يحن وقلن مشتر به قبل إسلامه لم يستحق الجناية لأنه بعد بصفه
فقدما منه من الجناية وأخذته فسلطت عنه عن القلنس (ولا) يخص البائع غرما
القلنس (بشدائه) بكسر القاء وقهها مة وادعوا هذا العبد (الماني) على نفس أو عضو أو مال
عند مثريه وقرق ابن ونس بين المشتريين بأن الرهن من سبب المشتري والجناية لم يتعلق
بثمنه من ثمنها ابن الحجاب ولا يصح بقاء الماني إذا لم يسد القلنس ابن عبد
السلام يعني أن العبد إذا جنى عند المشتري ثم قلن المشتري فك هذا العبد فكركمه إذا
رهن ثم قدى وأما يقتصر الحكم في حصة السدنة لأن البائع لأخاص هنا
ويخاص في مسئلة الرهن لأن الذي اداف مسئلة الرهن كان في ذمة المشتري والجناية لم تكن
في ذمته واما كانت في ذمة العبد فلا يرجع البائع على المشتري وهو مراد المصنف بقوله
لأخاص المنة لخط الحط عبوعارة المصنف وابن الحجاب توهم أنه يرجع على المشتري

٢٠. منح ت ای دفعه السید (قوله والجنازة) ای ارضها (قوله فخذت) ای المنقري (قوله
واثما كانت) ای الجنازة (قوله ب) ای فدا الجاني (قوله هو) ای عدم رجوع البائع بفدا الجاني على المنقري (قوله
الصنف) ای ان الحاجب (قوله انه) ای السید (قوله ب) ای فدا الجاني (قوله على المنقري) ای مع انه لا يرجع عليه

(قوله لانهما) اي ابن الحجاب والمصنف الخ علة توهم انه يرجع به (قوله نشأ) اي ابن الحجاب والمصنف (قوله الاعم)
اي الرجوع (قوله وان اسلمه) اي المشتري الجاني (قوله قبله) اي فلسه (قوله فأت) اي الجاني (قوله فليس له) اي
يأتمه (قوله فداؤه) اي الجاني (قوله حيثئذ) اي حين عدم تقاضيه (قوله لا رد) بضم نون ففتح (قوله والاو) بفتح الهاء
اي الاحسن في التعبير (قوله لان الرهن الخ) علة الاولى (قوله بانه) اي المصنف (قوله ثم قل) اي مشتريا (قوله ثم ردها)
اي السلعة (قوله مشتريا) ١٥٤ أي لثاني (قوله لمشتريا) اي الثاني الذي لم ينسلس (قوله من مشتريا)
اي الاول الذي فلس

لانما اتفقتا الخاصة التي هي أخضر من الرجوع ولا يلزم من بقي الأخضر نفي الاغم مع
ان نفي الاغم هو المراد أي لا يرجع بقضاء الجاني فان قضاء المشتري قبل فلسه قلبا نفع أخذه
بما وان اسلمه قبله فأت على بأنه فليس له فداؤه لان تصرف المشتري حيثئذ ماض لا يرد كبعضه
والاولى وما حصل يشكك لان الرهن ليس مقدما وانما هو مفكوك واجب بانه عبر بالقدار
لما ذكره قوله لا قضاء للجاني لكون الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال
من الانس يعوذون برجال من الجن فلهذا ذكر ان الجن لا يقبل لهم رجال اه (و) لم يباع
سلمة ولم يقبض عنها حتى باعها مشتريا ثم قلل لخاص بها غراما بمنها ثم ردها مشتريا
على المثل بعيب (نقص) بفتح فسكون وبالصاد المجعلة اي فسق (الخاصة) التي حصلت
بشبهه وبين غراما للمثل (ان ردت) بضم الراء السابعة على المثل (بعيب) قديم ظهر
لمشتريا من مشتريا او فساد المثل الثاني او قلل المشتري الثاني واختار المشتري الاول
اخذه في اخذها البايع الاول لانه انما خاص بمنها الهدم وجودها بيد المشتري الاول بجميع
ثمنه ولا ريب له وان لا ينقض الخاصة ويستقر على اداها لئلا ينقضها ان ردت على المثل بسببه
او صدقة او وصية او شراء او اقاله وارث والنزاع ان الربا المبيع ينقض البيع فكذلك باقية
عند المثل والرد للمثل والفساد ملحقان بخلاف ردها بسببه ونحوها فانه يتجدد ملك
(و) لم يباع سلعة ولم يقبض عنها حتى فلس مشتريها ووجدتها فاقبضها فأتها حتى ظهر
لها عيب حدث فيها عند المشتري (ردها) أي السلعة على المثل أو تركها ان اطلع
عليه قبل اخذها (والخاصة) لغراما ثم بجميع ثمنها (بعيب سموا) أي لا يدخل لا شيء
حدث فيها عند المشتري (أو) ثانيا (من) جنابة (مشتريا) أي المبيع عادلهيته أم لجنابته
على ما ذكره (أو) ثانيا (من) جنابة (اجنبي) أي غير المشتري (لم يأخذ) المشتري (اوشه) أي
قبضة العيب من الاجنبي الجاني (أو أخذ) أي المشتري من الاجنبي (وعاد) المبيع
(لهيته) فتم للصورة الارش كالقوله (والا) أي وان لم يعد لهيته أخذ ارشاه لم أقوله
وعاد لهيته راجع لقوله لم يأخذ ارشه وقوله واخذوا الاي وان لم يعد سوا اخذ ارشاه لم
هذا يحصل ما في التوضيح وقرره عاب وابن عاشور والفقائي والحدف المصنف قوله لم يأخذ
ارشاه واخذها لكان اخضر (ف) يأخذها ويحاصص (بنسبة نقصه) اي قيمة المبيع معيبا بما
نشان جنابة الاجنبي من قيمته سلبا بسبب العيب الناشئ عن جنابة الاجنبي من الثمن

صلة مشتريا (قوله
اوتسار) عطف على عيب
(قوله او فلس) عطف
على عيب (قوله بجميع
ثمنه) اي البايع الاول
صلة يأخذ (قوله ولا
ارشاه) اي البايع الاول
(قوله وله) أي البايع
الاول (قوله وليس له)
اي البايع الاول (قوله
نقصها) اي الخاصة
(قوله والفرق) اي بين
ردها بعيب اوتسار
او فلس الثاني وبين ردها
بسببه او صدقة او وصية
او شراء او اقاله وارث
(قوله به) اي الربا المبيع
(قوله ووجدتها) اي
البايع سلعته (قوله
فأخذها) اي البايع
السلعة (قوله نظره)
اي البايع (قوله فيها)
اي السلعة (قوله اوتركها)
اي السلعة (قوله له)
المثل (قوله ان اطلع)

اي البايع (قوله عليه) اي العيب المحدث فيها عند المشتري (قوله لجنابته) أي المشتري (قوله فيها) أي
أخذ ارشه وعدمه (قوله فتقوله وعادلهيته راجع الخ) تبرع على فيما عتب وعادلهيته (قوله والحدف الخ) تبرع
على يحصل ما في ضيق وقرره عاب وابن عاشور والفقائي (قوله فأتها) أي البايع السلعة (قوله ويحاصص) اي البايع
غراما مشتريا (قوله بنسبة نقصه) أي مثلها (قوله من قيمته) أي المبيع (قوله سلبا) صلة نقص (قوله بسبب) صلة نقص (قوله
من الثمن) بيان لئلا يمتنع

(قوله ان شاء) أى البائع أى اخذها والمحاصة بالاربع (قوله وان شاء) أى البائع (قوله ردها) أى البائع السلعة على القلس
 (قوله فعلم) بضم العين (قوله انه) أى البائع (قوله فى الصور الاربع التى قبله) أى يظهر تعيينها بشعائير أو من مشتريها
 أو من اجتناب وعادلهيته أخذ ارشته أم لا (قوله واستشكل) بضم التاء (قوله لا يبق) بضم فسكون فتفتح أى لا يؤخذ الارش
 (قوله فى الجراحات الاربع) أى الخائفة والامة والموصفة والمنقلة (قوله تعقل) بضم فسكون فتفتح أى يؤخذ عقلها (قوله
 فلواخذها) أى البائع السلعة (قوله فوجد) أى البائع فى السلعة (قوله حادنا) أى فيها عند مشتريها (قوله فقه) أى البائع
 (قوله ردها) أى السلعة (قوله وبما حصل) أى بفتحها غير ما مشتريها (قوله أو حبسها) أى امساك السلعة لنفسه فى مقابلة
 غنها (قوله ولائى) أى البائع فى هذا بله عيب الحادث عنده مشتريها ١٥٥ (قوله فاخذها) أى السلعة

ان شاء وان شاء ردها وحاصص بمحجم غنها فعلم من كلام المصنف ان له فى الصور الاربع التى
 قبله والاردها والمحاصة بجميع غنها وله أخذها بجميع غنها ولا ارش له واستشكل قوله أو أخذ
 وعادلهيته بتمه به لا يعقل ربح الا بعد برقه على شين أو يجب بتمه ويرى فى الجراحات الاربع
 التى تعقل وان عادت له غنها ابن الحاسب فلواخذها فوجد عيبا حادنا فلوردها وبما حصل
 أو حبسها ولائى له ابن عبد السلام يفتى لو ردد البائع سلعته بالمشتري بعد التنازل
 فاخذها منه ثم اطاع على عيب حدث عند المشتري فللبائع رد السلعة على المشتري والمحاصة
 بفتحها وله القلس ولائى له بالبيع الحادث عند المشتري ولم يخذ كالتعلق عليه اه ونحوه
 فى التوضيح (و) لمن باع سلعة وقبض بعض غنها وقلر مشتريها قبل قبض باقية ووجدها باقية
 عنده (رد بعض غن قبض) بضم فكسر (وأخذها) أى السلعة وله تركها والمحاصة ياتي
 غنها بسواء كان المبيع منخدا أو متعديدا (و) لمن باع سلعا ولم يقبض غنها حتى فليس مشتريها
 ووجد بعضها باقية عند القلس وبعضها فأت (أخذ بعضه) أى المبيع القائم عند القلس
 (وحاصص) بالمبيع غرها القلس (د) مقابل البعض (القائمت) من المبيع من غنها مقوما كان
 ومثلها وجه الله فقه لا وما وتعتبر القسمة يوم الاختوار كان قبض من غن المبيع المتعدد
 التى فأت بعضه بعضه واداد اخذ البعض الذى لم يشت فلابد من اخذه حتى رد ما باعه
 قبضه من الثمن لانه مقبوض عنهما مثلا باع عبد بن بشارين وقبض منها عشرة ووات
 احدها فلا يخذ العبد القائم حتى رد حصته من العشرة التى قبضها وله ترك القائم والمحاصة
 بجميع غنها لم يقبض بعضه او يباقيه ان كان قبض بعضه ويحل اخذ البعض القائم ان لم
 يقبض الغرما منه او باقيه ولومن ما لهم فان قدره فله يحتصون عنه به الى مبلغ فدان فلا
 يحاصصهم فيه غن من القائمت او باقيه ولا يحتصون فيها حصصهم فيه لان ما قدره سلف فى
 ذمة القلس قولان مرجحان وشبه فى اخذ البعض والمحاصة بالقائمت فقال (كبيع ام) ادعية
 او عرهما من مشتريها وحدها بعد ان (ولدت) عنده فليس قبل دفع غنها وبقي ولها عنده
 عليها اهل الاول اخذوا لوجع يخصصه من غن الام والمحاصة بما يقابلها منه وله ترك والمحاصة

والقائمت (قوله منها) أى العشر من قوله حدها (أى لعبد من قوله فلا يخذ) أى البائع (قوله حصة)
 أى القائم (قوله وله) أى البائع (قوله بفتح) أى ان لم يقبض شيئا من غنها (قوله أو باقيه) أى غن القائم ان كان قبض بعض غنها
 (قوله عنه) أى البائع (قوله بفتح) أى البائع القائم (قوله فى مبلغ فدان) بضم فسكون فتفتح قوله له يحاصصون قوله له يحاصصهم أى البائع الغرما
 (قوله فتيه) أى النائم (قوله بفتح) أى غن المائت أو باقيه (قوله من شترتها) بضم فسكون فتفتح قوله له يحاصصون قوله له يحاصصهم أى البائع الغرما
 بعد ان (ولدت) بضم فسكون فتفتح قوله عنه أى مشتريها (قوله بفتح) أى مشتريها (قوله من غنها) أى غنها (قوله وله) أى البائع
 الاول (قوله تركه) أى الولد

(قوله يقوم) بضم ففتح متصلا (قوله مقدرا) بضم الميم ففتح الفاقه واللام متصلا (قوله وجوده) اى الولد (قوله يومه) اى
 يومها الاول (قوله فى الاول) بضم الهمز اى صورتها احدها (قوله فى الثانية) اى صورته ببيع الولد (قوله) اى
 جيبه (قوله فان وجدها) اى البائع الام وولدها (قوله ان لم يجدها ان شاء) اى وان شئت كما هو حاصل بالنزول
 ولم يقض (قوله) اى البائع (قوله غنم) ١٥٦ اى الشجر (قوله ونلس) اى المشتري (قوله فان بقيت) الخ مقوم بذل الفرة

(قوله بانته) اى الشجر
 (قوله اخذها) اى الفرة
 (قوله ولم يقض) اى البائع
 (قوله غنم) اى المبيع
 (قوله حتى استغله) اى
 المبيع (قوله ونلس) اى
 مشتريه (قوله لانها) اى
 الفلة (قوله من الثمن)
 انما (قوله لم يرد) اى
 يوم شراها اصلها (قوله فلا
 يأخذها) اى الفرة (قوله اذا
 جدها) اى المشتري الفرة
 قبل تقبله (قوله وكانت)
 اى الفرة (قوله فاقعة) اى
 يد القلس (قوله يحاصص)
 اى البائع غرمه القلس
 (قوله بما ينوبها) اى الثمن
 الموردة (قوله من الثمن)
 بيان (قوله وان لم يجدها
 اى القلس الفرة (قوله وفيها)
 اى الاصول الخ حال (قوله
 ثم قلس) اى المشتري (قوله
 وان جندت) اى القرميثة لانه
 فى اضافة البائع له اى قوله
 (قوله) اى الدونة (قوله
 من صوف) بيان ما (قوله

بجميع غنمها ويقوم الولد بيبته يوم القيام مقدرا وجوده يوم بيعها الاول والام يوم بيعها
 الاول بان يقال ما قسمة الام يوم البيع الاول فان قيل اربعون قبل وما قسمة الولد بيبته
 الا نومه فاذا قبل عشرون فجميعه وعهما ستون الا ربعون ثلثها والعشرون ثلثها فان
 اخذ الاول فهو ثلث الثمن ويحاصص بثلثه (فان) كان (مات احدهما) اى الام وولدها
 عند المشتري (او) كان (باع) المشتري قبل تقبله (الولد) وبقت الام عنده حتى قلس
 وقام بانتهما بيبتهما فلا حصه من الثمن للميت فى الاول ولا للورث فى الثانية فيقضى بائع الام بين
 اخذ الحى منهما بجميع الثمن فى الاول والام به فى الثانية وبين ترك الحى فى الاول والام
 فى الثانية والمحاصص به فان وجدها معا اخذها ان شاء لان الولد ليس غنمه على المشهور (و) ان
 باع شخص اخر غير موثرا ومثرا بغير موثر ولم يقض غنمه حتى جند المشتري الثمن وقلس (اخذ)
 القلس (الفرة) اى فاز بها بما جند اذا اخذ البائع شجرة فان بقيت على الشجر الى وقت قلم
 باذنه بغيره فلبايع اخذها مع الشجر على المشهور وقبل تغربت بتأخيرها (و) باع شيئا له غنمه
 ولم يقض غنمه حتى استغله مثرو به مدة وقلس اخذ القلس (الفلة) اى فاز بها بلا عرض لانها
 من الخراج والخراج تابع للضمان (الاصوفا) على غنم مبيعة (ثم) يفتح المشتري اى كل الصوف
 واحصى الجز يوم البيع وجزه المشتري ثم قلس قبل دفعه عن الغنم فلا يقوز به المشتري فلبايع
 اخذهم الغنم فان كانت فله الخاصة بما قايله من الثمن ومفهوم ثم ان غير التام يعقوبه المشتري
 ان كان جزه فان بقى على ظهر الغنم فهو للبائع اقتماعا قاله فى التوضيح (او) الا (فطرة ماورد)
 وقتشرا تمام الشجر فلا يقوز به المشتري فلبايع اخذها مع شجرها ان كانت فاقعة على
 اصولها والخاصة ببقاياها من الثمن ان جردت المازدى اما الفرة الموردة فلا ياخذها
 مع لاصول اذا جدها وكانت فاقعة بعينها ولكن يحاصص بما ينوبها من الثمن وان لم يجدها
 فهو للبائع لا تقطع حتى يشتريها من قبله وهى على اصولها ابن رشد ان اشترى
 الاصول وقع الفرة قد مات ثم قلس فالبائع احق بالفضل والفرة وان جندت ما كانت فاقعة
 كشرطعتين ولا خلاف فى هذا بين ابن القاسم واشهب ابن عرفة وفيها ما جرد القلس من
 صوف وحليه من لبن مما استرده باذنه منه فله فلاحى لبائه فيه اقول ما لا يرضى القلة فقال
 عنه فى الصوف فى الزكاة انه غنمه بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من غير يوم البيع ولو
 جند وقال غيره ان جنده فهو غنمه وقاله اشهب فى الصوف وتقلها ابو سعيد وقال غيره ان

وحليه) يحلف على جزه (قوله من لبن) بيان ما سلبه (قوله مما استرده) تنازع فيه بين وحليه (قوله غنمه) جند
 اى القلس حله استرده (قوله فلا شئ لبائه فيه) خبرها (قوله بخلاف تام الصوف يوم البيع وما بر من غير يوم البيع)
 اى فانها للبائع لانها ما حست من الثمن (قوله ولو جند) اى القرميثة لانه البائع (قوله وقال غيره) اى ما لا يرضى القلة فقال
 عنه (قوله ان جند) اى الثمن المورر يوم البيع (قوله فهو) اى الثمن (قوله وقاله) اى الكون غنمه (قوله فى الصوف) اى اذا جرد
 (قوله وتقلها) اى الاقوال (قوله وقال غيره) اى اشهب

(قوله فهما) أي الثمرة والصوف (قوله ان جذها) أي الثمرة (قوله استغفاه) أي المكثري (قوله وان فلس) أي المكثري (قوله من المنفعة) بيان ما استوفى (قوله من الكراه) بيان مقابل ما استوفى (قوله وثمنا) أي المبدية (قوله مشتري نافع) من إضافة اسم النافع لفعوله (قوله قبل قبضها) مفعول فلس (قوله ثمنها) أي النافع (قوله ثم فلس) أي المكثري (قوله لانه) أي الزرع (قوله عنها) أي الأرض (قوله وحارته) أي الأرض (زرع) (قوله وسوزها) أي الأرض (قوله انه) أي مكثري الأرض (قوله لا يقدم) أي مكثري الأرض (قوله ثمنه) أي زرعها (قوله في الموت) أي موت المكثري (قوله هو) أي المكثري (قوله اسوة الغرماء) أي في زرعها (قوله المرتين) أي في زرعها (قوله عليهم) أي غرماء المكثري ١٥٧ (قوله انه) أي زرعها (قوله نبياح) أي زرعها (قوله ثمنه) أي الزرع (قوله فلا يلزم (الخ) تشريع على معنى تقديم رب الارض في زرعها

جدا للثمرة وبر الصوف فهما كالغلة الصقل وقال يحيى ان جذها فترا رومكياته وان جذها رطبار في قيمته بدران فأت (و) من أ كرى دابة أو أفضا ولم يقبض الكرا حتى فلس المكثري قبل استيفائه المنفعة (أخذ المكثري) ان شامز دأبته وأرضه فيسقط الكرا من المكثري ان شامز كهاو خاص بالكرا ولو موثلا لمولاه القلس وان فلس بعد استيفائه بعض المنفعة فله كبرى أخذ دأبته وأرضه والمخاصة يقابل ما استوفى من المنفعة من الكراه وله تركهاو والمخاصة بجميع الكراه ابن عرفة وفيها مع غيرها ان فلس مشتري منافع قبل قبضها ثمنها حتى في المقدسات وينسخ العقد كسعة يدافعها (و) ان اكثري أرضا لزراعة بدين واستأجر عاملا بدين ودين الزرع النابت فيها في دين ثم فلس (قدم) بضم فكسر متغلا مكثري الأرض بكرائها (في زرعها) لانه نشأ ثمنها وزرعها كزروعها (في صورة طرو) (القلس) المكثري قبل دفع ثمنها ومفهوم القلس انه لا يقدم فيه في الموت وهو كذا ويكون هو الساقى أسوة الغرماء ما يقدم المرتين عليهم ومثل الزرع الشجر والبناء كإفاده قول ابن يونس لان الأرض لما ائتمرت الزرع فكبار ربها بامعه ومعنى تقديم رب الأرض في زرعها انه يكون رهنها في الكرا استيعاب ويؤخذ الكرا من ثمنه فلا يلزم كراه الأرض بما يخرج منها (ثم) بعد استيفاء المكثري كراه الأرض من ثمن زرعها بدينه في رقبته (ساقبه) أي الزرع عابرة معلومة ذلولاً لما استعقب به فليس المراد تعامل المساقاة له بشرط في الزرع فإخذ نصيبه منه قبل المكثري في القلس والموت (ثم) إلى الساقى (مرتته) أي الزرع فيقدم على باقي الغرماء في القلس والموت ابن عرفة الشيخ روى اشبه في الموازية ومطرف في الواضحة من اكثري او شال زرعها واستأجر اجيرا ودين زرع ابن حبيب وقبضه المرتين ثم فلس قرب الأرض والاجير يخاصان دون المرتين وروى أمصغ عن ابن القاسم مشط في العتبية وقاله أمصغ وتلقاه الاشياخ بالقبول وتعتبه ابن عبد السلام بان رب الارض والاجير ان يجعل كل واحد سلمته بعد ترك وجهان يندم بتقديم مرتتهما عليه ما وان جعل كل واحد يدينها بطل الرهن فيها والترض صحتها وسوز هذا شط في حجاب باختبار الثاني ومنع كونه مغلوبا لاختلاف القرض وبيانه انها في قياس يفرقه حقهما من الزرع كن لم يتخرج سلمته من يده ضرورة كون الزرع في الأرض وهي كبدته وبقيامه الاجير على الزرع والرهنية في هذا القدر باطله ممنوع فرض

الأرض والاجير (قوله كن يدينها) أي سلمته لمشتريها الذي فلس قبل دفع ثمنها (قوله ثمنها) أي سلمته لتقليص رهنه قبل حوزة مرتته (قوله فان فرض) يفتح الفاء مسكون الراء (قوله صته) أي الرهن (قوله وسوزها) أي وهو مقسوز (قوله خلف) بضم الخاء المجهول فتصها ومسكون اللام أي باطل أو مرعى خلف الظاهر (قوله الثاني) أي جعلهما كل ليفهما (قوله كره) أي الثاني (قوله انها) أي المكثري والاجير (قوله من الزرع) بيان ما (قوله هو) أي الأرض (قوله كبدته) أي المكثري (قوله وشايد الاجير) عطف على كون (قوله والرهنية في هذا القدر) أي التي يستغرقه من المكثري والاجير (قوله باطله) خبر الرهنية (قوله ممنوع خبر مقدم (قوله فرض) مبتدأ

(قوله ص) اي الرهنية (قوله فيه) اي ما يستره فمستعمل الزرع (قوله ذلك) اي ما يستره فمستعمل الزرع (قوله وهو) اي ما زاد على ذلك (قوله اسم) بفتح السين واللام مثقالا (قوله انه) اي رب الارض (قوله قد له) اي من استصنعه (قوله انه) اي المستصنع (قوله حتى يستوفى) ١٥٨ اي الصانع (قوله اجرة) اي الصانع (قوله من ثمنه) اي المصنوع (قوله لانه)

لصنوعه (قوله فيها) اي ابرة صانعه (قوله ولا يكون) اي الصانع (قوله فيه) اي مصنوعه (قوله اضاف) اي الصانع (قوله جميع) بمفعول ثل (قوله وبعضه) اي مصنوعه عطف على جميع (قوله انه) اي الصانع (قوله منه) اي بعض المصنوع الذي يسه (قوله الجميع) اي ما يدوم ابد (قوله قدرا) الا من الابرة (قوله كل) اي من الباقي يده والذى يدل له (قوله وهذا) اي كون الصانع اثنى عايدة (قوله قبله) اي العمل (قوله وتصل) بفتح التاء والصانعة مثالا (قوله وبها) بفتح الموحدة وشدة النون (قوله في الحكم) صلة كلف التشبيه (قوله وبين) فتعان مثالا (قوله تنص المصنوع) اي تنص قيمته مصنوعا من قيمته غير مصنوع (قوله يكون) اي الصانع (قوله حتى) اي جليد (قوله ما تخرج) اي الصانع من عنده واضافه

لصنوعه (قوله فيها) اي ابرة صانعه (قوله ولا يكون) اي الصانع (قوله فيه) اي مصنوعه (قوله اضاف) اي الصانع (قوله جميع) بمفعول ثل (قوله وبعضه) اي مصنوعه عطف على جميع (قوله انه) اي الصانع (قوله منه) اي بعض المصنوع الذي يسه (قوله الجميع) اي ما يدوم ابد (قوله قدرا) الا من الابرة (قوله كل) اي من الباقي يده والذى يدل له (قوله وهذا) اي كون الصانع اثنى عايدة (قوله قبله) اي العمل (قوله وتصل) بفتح التاء والصانعة مثالا (قوله وبها) بفتح الموحدة وشدة النون (قوله في الحكم) صلة كلف التشبيه (قوله وبين) فتعان مثالا (قوله تنص المصنوع) اي تنص قيمته مصنوعا من قيمته غير مصنوع (قوله يكون) اي الصانع (قوله حتى) اي جليد (قوله ما تخرج) اي الصانع من عنده واضافه

لصنوعه (قوله وقية عمله) اي صانع مبتدأ او صانع اليه (قوله يكون) اي الصانع (قوله بها) اي قية عمله (قوله يترك) ايضاً فترك كون (قوله في حقه) اي الصانع (قوله وتقل) اي خليل (قوله ثم قال) اي في التوضيح (قوله لانه) اي الصانع (قوله والمصنف) اي من الخاسب

كرامها ثم فلس بكرها وماتت حق (ب) الدابة (المعينة) عنده فقد الكرامة قبضها لم لا تقام
 تعيينها مقام قبضها حتى يستوفى منفعته ثم تنضم لغرامها (و) المكري دابة غير معينة وقد
 كرامها ثم فلس بكرها أو ماتت حق (بغيرها) أى المعينة (ان) كانت قبضت يضم فكسر
 من مكروها قبل تغليسها أو موهو استقرت به ككرها حتى حصل أحداهما ان لم يدرك المكري
 لدواب قبضت المكري بل (ولو أدبرت) يضم الهمز وكسر الدال الى كان المكري يدل الدواب
 ضمت المكري بان تركه وماعل دابة (الذى يلزم على غيرها وهكذا هذا هو المشهور وقول مالك
 وضى الله تعالى عنه وأشار بولول قول اصبح لا يكون أحق بها ان أدبرت وعارض التونسي
 المشهور بقول مالك وضى الله تعالى عنه فى الراى انه ليس أحق بالدواب فائدة وأراء اختلاف
 قول وفرق ابن ونس بان الراى لم يتعلق حقه بعين الدواب بل بنعمة المكري بخلاف
 مكري الله فقد تعلق حقه بعينها بتعيينها أو قبضها (و) من اكترى اية ليعمل عليها وفلس
 أو مات قبل دفع كرامها (ز) أى الدابة (أحق بالمحمول) عليها اذا كان ربه معها سواء كان
 المكري معها أم لا بل (وان لم يكن) ربه (معه) بان سلمها المكري على المشهور (ما) دام
 المحمل عليه او (ليقبضه) أى المحمول (ر) قبض تسلم تسلم المسافة فان قبضه به كذلك
 فربها أو ما تقر ما عليه يتم بالقرب فان قام بالقرب فهو أحق بالمحمول ابن القاسم والسنة
 كالدابة يجمع الحل (و) من اشترى سلعة فاشترى اسدا ودفع عنها البائتها أو اخذها فى دين
 عليه ثم فلس بالبائتها قبل فسخ معها وهى بغير شترها أو بالبائتها (فى كون المشتري اسق بالسلعة)
 فى نفسه من الغرام بحيث (يسقط) يضم الضمة أى يستقيم معها الفسخ (الفسخ بالبيع) الواقع
 عليها وهذا قول مضمون (ولا) يكون أحق بها لانه اخذها عن شئ لم يتم وهذا قول ابن الموارث
 (او) يكون أحق بها (فى شرائها) (الانقذ) لا بالدين الذى فى ذمة البائتها وهذا قول ابن
 الماجشون (اقول) وابقص ابن رشد والمأزى على الاولين (تنبيهان الاول) ه لخط القول
 بأنه أحق قتله ابن ونس عن رواية ابن الموارث عن ابن القاسم فينبى الاقتصار عليه الثانى طلق
 اوفى التقداى ابتاعها بقتل انا ابتاعها بدين هذا معنى القول الثالث الفصل لاما قاله بعض
 الشراح وهو الذى يفهم من كلام تمت والشرح والتوضيح من ان المراد اخذت عن دين فى
 ذمة البائتها اذا المسئلة ليست مفروضة كذلك قال فى القدمات واختلف فى اشترى سلعة يبعها
 فاسد اقل قبل ان يردا عليه المتابع هل يكون أحق بها حتى يستوفى غنم او هو قول مضمون
 أولا لا يكون أحق بها او هو قول ابن الموارث ان كان ابتاعها بغيره فواحق بها وان كان ابتاعها
 بدين فهو اسوة الغراما وهو قول ابن الماجشون (والمتكسر) ان عرفة الاقوال الثلاثة
 قال فان قلت هل معنى الشراء اجل فى القول الثالث ان المؤجل هو الثانى أو السلعة قلت
 ظاهر لفظه ان يمرر الاول وظاهر قول الشيخ فى التوارد الثانى قال عن ابن الماجشون من ان
 ان باعها بغيره فاستأجرها حق بدينها قد يستوفى حقه من اخذها بدين دخل مع الغرام فى غنم
 لانه كان بدين كدينهم فرجع اليها كان اه قلت فقول لانه كان له دين كدينهم نص فى ان نفسه
 كان له دين على النفس وهذا لا يتقرر الا والسلعة بمؤخره لم يهلك ابن رشد غير قولى محمد
 ومحمون وكذا المأزى ولم يبعها اه كلام ابن عرفة وعلى الثانى فرضها ابن عبد السلام

(قوله هو) أى الشئ (قوله

أحداهما) أى الموت والفس

(قوله لم يدر) يضم فكسر

يبدل (قوله وقول) صنف

على المشهور (قوله فائدة)

سال من التونسي (قوله

وفلس أو مات) أى المكري

(قوله فان قبضه) أى المحمول

(قوله كذلك) أى قبض

تسلم (قوله عليه) أى البائتها

(قوله وهو) أى السلعة

(قوله ففلس) أى المتابع

(قوله يكون) أى المتابع

(قوله الاول) أى ان المؤجل

هو الثانى (قوله الثانى)

ان المؤجل هو السلعة

(قوله قال) أى الشئ (قوله

وهذا لا يتقرر الا والسلعة

مؤخرة) فيه ظن من وجهين

الاول انه يتقرر والسلعة

مؤجلة فيبطل الحصر الثانى

انه يلزم على تأخر السلعة

فيمرر بدين وهو ممنوع

قال صواب انه لا يتقرر الا

والسلعة بمؤخره تسلم معها

بغيره يتقرر لمؤجلها على وجه

البيع ومما سيلها على وجه

السلام واقفا علم (قوله وعلى

الثانى) أى تأجل السلعة

صلة فرضها

(قوله لا) اي ابن عبد السلام (قوة في السلم) أي فيما إذا سلم شخص في سلمة الى أجل ودفع رأس مال المسلم اليه وقبضها بعد حلول أجلها ثم أراد ردها قال السلم فوجد الجليل اليه مقلد أقهل يكون المسلم أحق برأس ماله ولا (قوله من الأيام) بثبوتها
تخصه اي إجماع خلاف فرضها او وجود حد اي عدم تميز فرضها بان ما (قوله قولها) اي المقدمات (قوله لا يتباعها الخ) سلمة
أحتل (قوله لا يتباعه) علة بتقرر ١٦٠ (قوله وهذا) اي ابتاعها لمدين بتقرر في ذمة مبتاعها ابتاعه (قوله لا) اي المشتري

(قوله كان) اي المشتري
(قوله دين) اي في ذمة
البائع (قوله كديتهم) اي
الغرماء (قوله نص) خبر قول
(قوله غنه) اي المشتري
(قوله ني) اي قول ابن
المجاشر (قوله هو)
اي قول ابن المجاشر
(قوله عليه) اي طي (قوله
ما شرح به ز) اي قوله دفع
غنها واخذها في دينه
في ذمة بائعها (قوله هو)
اي ما شرح به ز (قوله
يقعهم) بضم فسكون ففتح
(قوله ولم يقعهم) اي الباني
(قوله هو) اي كلام ابن
هرقة (قوله وقهرهم) عطف
على كلام (قوله ولا اشكال
في) اي من حيث فرض
المسئلة وتصورها وان كان
فيه ما تقدم وانها علم (قوله
لانه) اي الشان (قوله اشبه)
اي الثمن (قوله فهذا) اي
وهو احق بثمنه بان (قوله محل
الخ) صلة تقييد (قوله فيها)
اي المسئلة السابقة (قوله
أول يعرف) بضم فسكون
ففتح اي الثمن (قوله انه)

لانه فرضها في السلم فقد علت فرض المسئلة وبه تعلم ما في قول تمتع الشارح في قوله وان
اخذت عن دين يقبل في الثالث بين اخذها عن دين الخ من الأيام اه كلام طي قلت
لادليل في كلام المقدمات لادعاء طي لاحتمال قولها ابتاعها لمدين لا يتباعها لمدين كان في
ذمة بائعها وهو المتبادر ولا يتباعها لمدين بتقرر في ذمة مبتاعها ابتاعه وهذا لا يصح انه المراد
ولا يصح فرض المسئلة به اذا اشترى فيه لم يتقرر له دين على المقلد حتى يقال هو احق بالسلمة
في دينه او لا وفي النقد لا في الدين بل هو مدين للمقلد تعين ما قاله الجماعة بقوله وان للمجاشر
لانه كان له دين كديتهم نص في ان غنه كان هديا على المقلد كما قال ابن عرفة فلا شاهد فيه لاطي
هل هو شاهد عليه الجماعة الباني ما شرح به ز هو الظاهر وهو الذي يشهد من ضيق ومن عبارة
التوارد التي نقلها ابن عرفة وما فهم ابن عرفة بتشكيل نص ابن عرفة بعد ذكر الاقول الثلاثة
فان قلت الى آخر ما تقدم قلت قد عقل الباني ايضا عن عدم صحة فرض المسئلة في ابتاعها لمدين
بتقرر على مشتريها ولم يفهم كلام ابن عرفة على وجهه كطى فاستشكله وهو نص في كلام
الجماعة وفرضهم المسئلة ولا اشكال فيه والكمال لله وما توفيق الاباق عليه وكلت واليه
نصيب (و) ان اشترى شخص سلمة شرافا فاسد ودفع غنها للبائعا ثم اراد ردها لالتصايفها فوجد
بائعها مقلدا او مات غنه يده لم يفت (هو) اي اشترى السلمة بتقشر فاسدا في المسئلة
السابقة (احق بثمنه) الذي تقدمه بائعته في موت بائعها وقبضه قاله في التوضيح عن ابن رشد
وتبعه الشارح د لانه لما نسب البيع اشبه الوديعة فهذا تقيد للمسئلة السابقة بان محل
الاقول فيها اذا فاق الثمن بالمقلد أو لم يعرف بعينه والحاصل انه تارة يكون احق بثمنه
مطلقا وهذا اذا كان موجودا لم يفت وعرف بعينه وتارة يكون أسوة الغرماء وهذا اذا فاق الثمن
السلمة وتعدوا الرجوع بين غنها وتارة يكون احق بالسلمة على الرابع وذلك اذا كانت السلمة
فاقمة وتعدوا الرجوع بين غنها (و) من باع سلمة بسلمة ثم فاس المشتري واستحققت السلمة
التي اخذها منه البائع فهو احق (بالسلمة) التي دفعها للمشتري الذي فاس ان وجدها بعينها
(ان بيعت) السلمة (بسلمة واستحققت) بضم التام وكسر الحاء السلمة التي اخذت من المشتري
الذي فاس لوقوع البيع بشئ معين وتعدوا اخذه وما كان كذلك فسبح فيه البيع باستحقاقه
فقد انتقض البيع الذي اوجب خروج سلمته عن ملكه الباني لو كان وهو احق بثمنه مطلقا
كك السلمة ان بيعت بسلمة الخ كان الاولى (وقضى) بضم فكسر أي حكم على رب الدين اذا
استوفاه ومعه وثيقة به (باخذ المدين) باعتبار ما كان (الوثيقة) المكتوبة بالدين عليه من
رب الدين ومن تقرر محزنته اذا قضاه حقه وامتنع من دفعها له لتلايه يقوم بها عليه مرة أخرى

اي المشتري (قوله مطلقا) اي في القل والموت (قوله وهذا) اي كونه احق به مطلقا (قوله اذا كان) اي الثمن
(قوله وعرف) بضم فكسر اي الثمن (قوله وهذا) اي كونه أسوة الغرماء (قوله وذلك) اي كونه احق بالسلمة (قوله وهو) أي
المشتري (قوله مطلقا) اي عن التقيد بالمقلد (قوله ومعه) اي رب الدين (قوله به) اي الدين (قوله من رب الدين) صلة اخذ
(قوله محزنته) اي رب الدين كوكله (قوله وامتنع) اي رب الدين (قوله من دفعها) اي الوثيقة (قوله له) اي المدين (قوله تلا
يقوم) اي رب الدين علة قضى باخذها (قوله به) اي الوثيقة (قوله عليه) اي المدين

(قوله يتكسب) يضم الياء (قوله عليها) أي الوثيقة (قوله ربا) أي الوثيقة (قوله سقوطها) أي الوثيقة (قوله منه) أي ربا (قوله
 أبيض) أي ربا (قوله صوته) أي الوثيقة (قوله لا يقضي) يضم الياء (قوله على) أي ربا (قوله خصم) يضم فكسرا أي كتب
 (قوله منه) أي الدين (قوله) أي ربا (قوله الدين) أي ربا (قوله وال) أي وان (قوله كانت مصيبة) أي ربا (قوله يخرج) أي ربا (قوله ما بهما
 الحماي) أي الاسم (قوله) أي ربا (قوله لمنفعة الدين المتقدمة) أي أن من دعوى ربا ١٦١ سقوطها منه ضم شاملا على

ويكتب عليها بخطيب الدين أو العدل ان انما قد قضى التلايدى بها سقوطها منه كما ياق
فر يبا يخرج صورته من سجل القاضى ان كانت مسجلة ويدي عاخره وقيل لا يقضى
عليه بدفعها المدين ولو خصم عليه التلايدى المدين يودي ان مادفعه لرب الدين سقط منه
(أو قطعها) ان لم تسجل والاضى ما خذوا خصوما عليها التلايدى غير ما قال صاحب التكملة
الخارج من قطعها وكا برامة جنب ما تنفعه المدين التقدمة وتقرّب الدين باحتيال موت
يقته وادعاء المدين ان مادفعه لفسد والخزم وثيقة المرأة ان يشهد عليها معا أو يكتب لهما
ويقتل مع قطع الوثيقة القديمة مسئل ابن عبد السلام عن كان عليه حق بسك وتنازع
معو بعد دفعها في قطعها وتسلطها لكتابة عليه بقضا ما فيه وقامه عندر بقا الذي
عليه العمل من القولين فقال العمل على الثاني خوف لوقوع ان يسأل المدين رب الدين هل
قبض منه شيأ لم اقل ان قال قبضت من دين كان لي عليك فلا يصدق ويدي أنه اسقموه قال لم
أقبض بحلف غوا (لا) فعنى على الزوجة أو من نزل منزلها بدفع وثيقة (صدق قضى) بضم
فكسبو لا يقطعها اذ هو الشهور والعمل به بل تبقى بخصوص ما عليها لا انتفاع الزوجة ووليها
بها من حيث الشرط وخلق السلب ان اختلف فيه وقد كتب حال العقد ولومات الزوجة
ولا اعتبار صدق أخوها بعد اقامها وان كتب بها ما لا يخرج موافق الزوج او طلاقه انتفع بها
معرفة اقتضا عندهم التزوج (و) ان وجدت وثيقة الدين يدين المدين غير مخصص عليها وادعى
دفع ما فيها وانكر ربها القبض وادعى انها سقطت عنه ولا ينفذ المدين (ر) أي الوثيقة
(دعا) من المدين (ان ادعى) بها (سقوطها) منه ولا يصدق المدين في دعواه قضاء ما فيها
واستلامها من دين ما عليه دفع ما فيها ان سدر به على بقائه اذا الاصل في كل ما كان بالمدان
لا يبرأ منه الا بانها بالاداء منتمية ودفعه أو هبته أو نحوها (و) فعنى (الراهن) باعتبار ما كان وجد
(يدفعه) وادعى أنه دفع الدين المرهون فيه أو استسلم من رهنه وانكر ذلك المرهون وادعى
سقوط الرهن منه فيقضى الرهن (يدفع الدين) المرهون فيه أو يادعه لدفعه المرهون ان طال
الزمان كمشرة الياء والأخا قول المرهون (يدفعه) لا خلاف في التسطه لو يقر المرهون بدفع الرهن الى
الراهن وادعى ثلثه أو سقوطه فاقول قوله لقول واحد اذا كان قبله عليه ما يقرب ولا
اختلاف بينهم اذا طال الامران القول قول الراهن ابن تومسون في التسطه لو كان رب الدين
أخذ من الغريم رهنه بدفعه اليه وادعى أنه أعطاه الرهن ولم يوفه الغريم حقه وقال الغريم
لم يدفع الرهن الى الجدي قبض دينه فقال ما لى رضى الله تعالى عنه في الضنية ارى ان يحلف
الراهن ويسقط عنه ما ادعاه رب الدين وكذلك لو أنكر رب الرهن قبض ثمن دينه وقال
دفعت اليه الرهن على أن يأتي بحتى فلم يفعل لكان القول قول الراهن على هذه الرواية

قولهم ان القول قول

١٦٢

المرتهن الخ بيان ما (قوله قسامه) اى المرتهن (قوله عليه) انه

الراهن (قوله قوله) اى
المرتهن (قوله قوله) انه لا ينفق
لرب الدين بيان ما (قوله
قوله) بضم فسكون (قوله
ذلك) اى بقاء الدين (قوله
حلقه) اى المدعى عليه
انه وقاه دينه (قوله يحلف) اى
المدعى (قوله قوله) اى فقد
الوثيقة (قوله وفوق) يقتضيان
مختلفة (قوله انه) اى الشان
(قوله فى الاولى) بضم الهمز
(قوله كذبة) شتات مختلفا
اى المدعى (قوله بان الدين
الخ) صله العرف (قوله
المشهود عليه) تنازع
فيه مطلوب بوجه (قوله يوقى)
يفتح التاء (قوله من عدم
دعوى الخ) بيان ما (قوله
وهو) اى شاهدا (قوله
باضاقته الضمير) صله يشعل
(قوله بجمعها) اى الوثيقة
صلى يشهد (قوله من الدين)
بيان ما (قوله الدال) نفت
عدم (قوله وذكروا) اى
طس (قوله ثم قال) اى
طس (قوله انه) اى الشان
(قوله باقراره) اى المدعى
(قوله لاستتاده) اى المدعى
فى دعواه قضاء الدين الذى
اقر به (قوله ذكر) بضم
القال المجببة اى وثيقة
(قوله ذكر) اى الشاهد
(قوله انه) اى العسكر
(قوله وسال) اى الشاهد

خلاف ما فى نوازل حصون من أن القول قول المرتهن اذا كان قسامه عليه بالقرب ولا اختلاف
بينهم اذا اختلف الامر ان القول قول الراهن والقول الاول انهم من قول حصون ولولم يقر
المرتهن يدفع الرهن لراهن وادعى ثقله واسقوطه لكان القول قوله لقول واحد اذا كان قسامه
عليه بالقرب اه فجعل الخلاف بين مالكو حصون مدعى الله تعالى عما ائتمروا به من ان لا يقر
المرتهن يدفع الرهن له وادعى انه لم يوفه طاله الخط وشبه فيما تضمنه قوله ولراهن الحمن انه لا يقر
لرب الدين فقال (كوثيقة) فقدت فلم يرد يدرب الدين ولا المدعى (تصديها سقوطها) وان
دينه باق على الدين وانكر ذلك المدعى فلا يقر له على المدعى عليه بعد حلقه البتة الظاهر
ما حل عليه صاحب التكملة وهو ما اذا زعم رب الدين سقوط الوثيقة وادعى المدعى القضاء
فالقول للمدين بيمينه وهذا ظاهر التمسك فى كلام المصنف فكون فقد الوثيقة من يدرب الدين
شاهد المدعى بالقضاء يحلف معه وعارضه غ ب قوله قبله ولها ردها وفرد بعض بينهما ما فى
الاولى لما وجدت الوثيقة يد المدعى فخر مخصوص عليها كذبة العرف بان الدين لا يقتضى الا بكتب
قسامه عليه بخلاف هذه وادعى طس هذا الجمل واخرج به نص الكافى ونص المبلى من
الكافى اذا كتب الشاهد الوثيقة وطولب بها وزعم الشهود عليه ان الكافى ان الشاهد فى هذه المسئلة لا يشهد
ادوا الدين اه قل غ وغيره قلتم حتى كلام الكافى ان الشاهد فى هذه المسئلة لا يشهد
ويشهد منه ان القول للمدين اذ لو كان من واخذ باقراره يمكن منع شهادة الشاهد فادخلوا اقتضاها
اقراره وضع الاستدلال به خلافا لمن منع كونه حجة واذا صرح جل كلام المصنف على غيرهم
يجوز لحاله عليه ز تباعج من عدم دعوى المدعى القضاء ولعله جدواه (ولم يشهد) اى لا يجوز
أن يشهد (شاهدا) اى الشاهد الذى كتب شهادته بخطه فى الوثيقة وهو يشعل الشاهدين فاكثر
باضاقته الضمير عافيه من الدين (الاي) رويها (اى) لاحتمال قسامتها كلها وقسمه
وكتب ذلك عليها يحضر ربه الدين او عدلين تت صاحب التكملة هذه مسئلة مستقلة اى
من زعم سقوط وثيقته وطالب بعافيه او زعم المشهود عليه مد الدين فلا يشهد شاهد الحق الا
بعد حضور الوثيقة التى فيها خطه كذا فى كافى اى ر ا ه وظاهر تقرير الشرح ان قوله
كوثيقة الخ مسئلة واحدة القول فيها قول المدعى اذا زعم ربه ان الشاهد لم يقبض ما
فيها وقال للمدين بل اقبضته واستمع شاهدا ان يشهد ابعاده اذ اقراره اى وعلى حال
قبضها اشكال لان المدعى مقر الدين مدع قضاة قسامه قسامه البيان للقضاء والله اعلم طس لا
اشكال لان الاقرار به عارضه عدم وجود الوثيقة فقال على قضاء الدين وذكروا كرضر المتبعية
عن الكافى المتقدم قال فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لاستناد المدعى له كذا الناس
فلا اشكال بان تأمل وانصف ومعنى قول اى عمر يشهد ولا عبرة بشهادته لتصديق المشهود
عليه فكأنه قال يصدق فاطمى لم يشهد على تصديقه دليل آخر كلامه والا فانه اذا دعا
لانا فمضى الاقرار والمشهد عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادته ويمكن جعل قوله ولم يشهد
شاهدا لاني على غير فرض اى عروان صورة المسئلة ان المشهود عليه منكر لاصل الدين ففى
كتاب الاستغناء ابن حبيب عن ابن الماجشون فحين انشده فى ذكره كراهه ضاع وسال

الشهود

(قوله لانه) اى المزد (قوله مات) اى مرتدا (قوله وله) اى ابن عبد السلام (قوله فاته) اى الترافى (قوله اسبابه) اى الخبر
 (قوله ورد) بضم الراء وشدة الالاء ردا بن عرفة على ابن عبد السلام (قوله لانه) اى المزد (قوله يثق) بضم فسكون فثقير (قوله
 عليه) اى المتدزمين استنباطه (قوله قضى) بضم فسكون ففتح (قوله دونه) اى المزد (قوله عنه) اى ماله (قوله واذا تاب)
 اى المزد (قوله شبه) اى ماله (قوله وهذه) اى الوازم (قوله فلما فتح) اضافته ليسان (قوله وتبع المصنف فى التوضيح) اى فى
 زيادة الرد (قوله والمدير) عطفيه ام (قوله والمحقق) بفتح التاء (قوله الخدم) بفتح الدال (قوله كان) اى وجد او هو (قوله
 وبين) اى المحدثون (قوله والا) اى وان لم يكن له اب او حين بعد بلوغه عاقل رشدا (قوله ان كان) اى وجدناكم (قوله ثم ان
 كان) اى اخاف من جنونه (قوله ١٦٤) حجر بضم فسكون (قوله لاحدهما) اى الصبا والمذنب (قوله والا) اى وان

اتفاقا بالفاحصنا التصرف
 فى المال (قوله اختلف)
 بضم التاء (قوله طبان)
 يكسر طاء المهملة وشدة
 الموحدة آخره ونون (قوله
 منقذ) بضم فسكون فكسر
 وبإهمال الال (قوله يفتح)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 فيه) اى السبع (قوله خلافة)
 بكسر طاء المهملة وموحدة
 اللام ووجيد الموحدة اى
 خديعة (قوله خرج)
 بفتح تاء مثقاله (قوله عليه)
 اى من يفتح (قوله ذلك)
 اى الخدوع (قوله بعد) بالضم
 عند حذف المضاف اليه
 وفتح معناه (قوله ويشترى)
 القدر اى بعد المعاملة (قوله
 بالاشتراط) اى اشتراطه
 حين معاملة ان معاملة
 لا يتبينه وان يبيع له كما
 يبيع الناس وان يشتري
 منه كما يشتري من الناس
 وان غنه فاعقل بالزعم (قوله ويشهد) بضم فسكون فكسر اى على اشتراطه (قوله ليعنه)
 وتارة فيه اشتراط ويشهد (قوله فيستغنى) بضم الهمزة (قوله اى اشتراطه) (قوله ذلك) اى غنائه (قوله وان كان)
 اى من يفتح (قوله ذلك) اى خديعة (قوله ذلك) اى الخدوع (قوله اهر) بضم فسكون (قوله وهو) اى من يفتح (قوله اتزع) اى
 ماله (قوله قوى) بفتح القاف والواو مثقاله (قوله وهو) اى الخمر (قوله خوله) اى من يفتح (قوله وهو) اى ضابطه من يجبر
 عليه (قوله فى الخيرة) بضم المهملة (قوله مقدم) بضم المهملة (قوله ويغنى) بضم الهمزة (قوله علم) بضم العين (قوله لونه) اى من
 يفتح (قوله دونه) بفتح الدال المهملة وكسر الراء وشدة التنية اى معرفة

وانه ان غنه فاعقل بالزعم (قوله ويشهد) بضم فسكون فكسر اى على اشتراطه (قوله ليعنه)
 وتارة فيه اشتراط ويشهد (قوله فيستغنى) بضم الهمزة (قوله اى اشتراطه) (قوله ذلك) اى غنائه (قوله وان كان)
 اى من يفتح (قوله ذلك) اى خديعة (قوله ذلك) اى الخدوع (قوله اهر) بضم فسكون (قوله وهو) اى من يفتح (قوله اتزع) اى
 ماله (قوله قوى) بفتح القاف والواو مثقاله (قوله وهو) اى الخمر (قوله خوله) اى من يفتح (قوله وهو) اى ضابطه من يجبر
 عليه (قوله فى الخيرة) بضم المهملة (قوله مقدم) بضم المهملة (قوله ويغنى) بضم الهمزة (قوله علم) بضم العين (قوله لونه) اى من
 يفتح (قوله دونه) بفتح الدال المهملة وكسر الراء وشدة التنية اى معرفة

(قوله قوة) جنس (قوله متفعله) فعل مخرج سا والواو التي ليست كذلك (قوله الاتي) اي والفتى المشكل (قوله وظهره) اي عجم (قوله ولذا) اي اعتبار الفرق منه (قوله قال) اي عجم (قوله لها) اي المرات (قوله رتبة) يعني الراوسكون الجيم (قوله الراي) يعني الراوسكون الهمز اي الفهم (قوله الادو الثاني) ايها كراي الرجال للكمال عقله لرضي الله تعالى عنها (قوله انه) اي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله المتجرات) بكسر الجيم مثقالا (قوله من النساء) ١٦٥ بيان المتجرات (قوله زين) بكسر

والله اعلم اه من اسط (والصبي) الذي كرمه عليه بالقسبة لنفسه ويقتضى الجبر عليه (البالوغه) المازري البالغ قوة فخصت للشخص تنقله من حال الطفولية الى حال الرجولية عجم الاحسن الى غيره المشمل بالوغ الاتي وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية وله بها اعتبار ما اشتهر عند العوام ولذا حال الاحسن والاتى الصالح الرجل خلاف المرأة ويقال لها رتبة ويقال كانت عائشة رضي الله تعالى عنها رتبة الراي وقال ابن الاثير وفيه اي انه لم يكن للمتجرات من النساء اي الذي يشتمن بالرجال في زين ويشتنن فاما في العلم والراي فمحمود يقال امر ارجله لئن انتهت بالرجال في الراي والمعرفة فاذا بلغ الصبي اتمك عنه بمجرد بلوغه الجبر عليه لنفسه فذهب حديثا الا ان يخاف عليه هلاك اوقاد فينته اوه او وصيه او المتولن ايجون واما الصدية فيستمر الجبر عليها بالقسبة لنفسه الى بناء زوجها بها خلافا لقول ابن الحارث بلوغه الانطوف وظاهر المستفاد من الحارث ان الاتي لا تنصف بالشمل السببه وهو مخالف لنفسه افاده عب البثاني قوله وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية الخ الصواب اسقاط ما الى آخر هذه المسودة لان كلام الصالح وابن الاثير انما يقيد وصفه بالرجولية اذا انصف بوصف من اوصاف الرجال لان مجرد بلوغه يسمى رجولية كابوجهه وهدى عجم قلت رده ظاهر باعتبار كلام ابن الاثير لا باعتبار كلام الصالح البثاني قوله خلافا لقول ابن الحارث الخ انظر هذه التذلل وعبارة ابن الحارث وينقطع الصبي البالغ والرشد بعد الاختيار وفي الاتي ان تتزوج ويدخل بها على المشهور اه ضيق اي وينقطع جبر الصبي فهو على حذف مضاف ابن عرفة والابتلاء للرشد مطلوب الشيء في كون ابتلاص في ولايته بعد بلوغه او قبله ولا يجدد الا بهر مع المقدادين وهو ابن لقول الله تعالى وابتلوا السائلين والمازري والاشهر انه بعده القضي اختلف يختبر بدفع من ماله ليختبره فظاهر قول ماله رضي الله تعالى عنه منعه لقوله ان فعل لم يلحقه قيمدين ولا فلما يدوصه وابتلاه غيره وقال يلحقه الدين فيما يسهه المازري في اشارات الاشياخ اضطراب في اختيار بدعي من ماله ثم ذكر كلام القضي وقال هذا التصريح غير لازم بدعي يكون الدفع مباحا ولكن القراما لم يداو على ما يسهه فلذا لم يقض له به قلت كذا رده في غير نسخة ومقتضى قوة قد يكون الدفع مباحا الخ انه تعقب على تخرج مخرج الدفع من عدم تعليق الدين وما زعمه دليل على ذلك غير صحيح في نفسه وهو قوله القراما لم يداو على ما يسهه لان الثابت نقصه لانهم عاموا على ما يسهه وفي المعونة لولي السقه او الصغير دفع ماله ليختبره به النسخ يريد الصغير الذي قارب البلوغ ان رأى دليل رشده ومقتضى كلام الشيلبي وغيره من الموثقين انه الذهب قال لوصي ان يدفع لبيته بعض ماله

والله اعلم اه من اسط (والصبي) الذي كرمه عليه بالقسبة لنفسه ويقتضى الجبر عليه (البالوغه) المازري البالغ قوة فخصت للشخص تنقله من حال الطفولية الى حال الرجولية عجم الاحسن الى غيره المشمل بالوغ الاتي وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية وله بها اعتبار ما اشتهر عند العوام ولذا حال الاحسن والاتى الصالح الرجل خلاف المرأة ويقال لها رتبة ويقال كانت عائشة رضي الله تعالى عنها رتبة الراي وقال ابن الاثير وفيه اي انه لم يكن للمتجرات من النساء اي الذي يشتمن بالرجال في زين ويشتنن فاما في العلم والراي فمحمود يقال امر ارجله لئن انتهت بالرجال في الراي والمعرفة فاذا بلغ الصبي اتمك عنه بمجرد بلوغه الجبر عليه لنفسه فذهب حديثا الا ان يخاف عليه هلاك اوقاد فينته اوه او وصيه او المتولن ايجون واما الصدية فيستمر الجبر عليها بالقسبة لنفسه الى بناء زوجها بها خلافا لقول ابن الحارث بلوغه الانطوف وظاهر المستفاد من الحارث ان الاتي لا تنصف بالشمل السببه وهو مخالف لنفسه افاده عب البثاني قوله وظاهره ان الاتي لا تنصف بالرجولية الخ الصواب اسقاط ما الى آخر هذه المسودة لان كلام الصالح وابن الاثير انما يقيد وصفه بالرجولية اذا انصف بوصف من اوصاف الرجال لان مجرد بلوغه يسمى رجولية كابوجهه وهدى عجم قلت رده ظاهر باعتبار كلام ابن الاثير لا باعتبار كلام الصالح البثاني قوله خلافا لقول ابن الحارث الخ انظر هذه التذلل وعبارة ابن الحارث وينقطع الصبي البالغ والرشد بعد الاختيار وفي الاتي ان تتزوج ويدخل بها على المشهور اه ضيق اي وينقطع جبر الصبي فهو على حذف مضاف ابن عرفة والابتلاء للرشد مطلوب الشيء في كون ابتلاص في ولايته بعد بلوغه او قبله ولا يجدد الا بهر مع المقدادين وهو ابن لقول الله تعالى وابتلوا السائلين والمازري والاشهر انه بعده القضي اختلف يختبر بدفع من ماله ليختبره فظاهر قول ماله رضي الله تعالى عنه منعه لقوله ان فعل لم يلحقه قيمدين ولا فلما يدوصه وابتلاه غيره وقال يلحقه الدين فيما يسهه المازري في اشارات الاشياخ اضطراب في اختيار بدعي من ماله ثم ذكر كلام القضي وقال هذا التصريح غير لازم بدعي يكون الدفع مباحا ولكن القراما لم يداو على ما يسهه فلذا لم يقض له به قلت كذا رده في غير نسخة ومقتضى قوة قد يكون الدفع مباحا الخ انه تعقب على تخرج مخرج الدفع من عدم تعليق الدين وما زعمه دليل على ذلك غير صحيح في نفسه وهو قوله القراما لم يداو على ما يسهه لان الثابت نقصه لانهم عاموا على ما يسهه وفي المعونة لولي السقه او الصغير دفع ماله ليختبره به النسخ يريد الصغير الذي قارب البلوغ ان رأى دليل رشده ومقتضى كلام الشيلبي وغيره من الموثقين انه الذهب قال لوصي ان يدفع لبيته بعض ماله

دليلا (قوله له) اي المازري (قوله لان الثابت) على غير صحيح (قوله نقصه) اي قوله القراما لم يداو على ما يسهه (قوله لانهم عاموا) على ما ثبت نفسه (قوله له) اي الصغير (قوله يسهه) اي الولي الصغير (قوله له) اي المال (قوله لاي) اي الولي (قوله دليل) اي امانة (قوله رشده) اي الصغير (قوله من الموثقين) بيان غير (قوله انه) اي جو اخباير المال (قوله قال) اي الشيلبي

(قوله نادى) أى الوصى (قوله استقامته) أى التيمم (قوله فان تلف) أى المالكين التيمم (قوله فلا يضمنه) أى الوصى المال
 (قوله وان لم يسلح) أى التيمم (قوله لا اختيار) أى المال (قوله ضمنه) أى الوصى المال الذى دفعه ليجته لا اختياره بما فاقته (قوله
 ويضطر ضامه) أى الوصى المال الذى دفعه للتيمم لا اختياره (قوله كره) أى كناية الوصى (قوله عقد) أى وثيقة (قوله
 معرفة) أى قول ذكر (قوله يهديه) أى العقد (قوله انه) أى التيمم الخ فيقول معرفة (قوله اختياره) أى التيمم المال (قوله وفيها)
 أى الدونية بمعرفة (قوله ان دفع) أى أولى التيمم (قوله) أى التيمم (قوله من ماله) أى التيمم بيان ما بعد (قوله فلا يلقه) أى
 التيمم (قوله) أى المال المنفوع به (قوله يلقه) أى التيمم (قوله فيه) أى المال الذى يسلح (قوله يده) أى التيمم (قوله ان
 معاملته) أى الذى دأبه (قوله مالا) أى مقول يذفع (قوله منه) أى المال
 ١٦٦ (قوله من) (قوله الزائد)

يختبر به كسيتن ديارا ولا يكفر جدا ان رأى اسقامته فان تلف فلا يضمنه وان لم يصلح
لاختياره ضمنه ويطهها به كروى عقد الاشهاد معرفة شهديه انه ممن يصلح اختياره
وفيها ان دفع له من ماله المختبره فلا يضمنه فدين الحق عن القاسي بلحقه فيه ما عومل
فيه بقدر ما عومل فيه دين الان يكون بيده كعدم دفعه له ولا يفيكون حتى التذدياته
في الزمان كان من معاملته اياه ثم قال ابن عرفة الشيخ الوصي ان يدفع للشيء ما لا يختبر به
ولا يضمن الوصي ما تقص منه ابن حبيب وصدق الوصي فيما دفعه اليه ان اشكره اذا علم ان
البيع كان يضر قلبه بلزم منه انه مصدق في انه انما دفعه الا انه اهل للاختيار بذلك فلم تقم
بينة بخلافه زاد ابن عات وقل لا يقبل قوله الاشينة كدفع المال كله والى النفقة اذا لم يكن
في عمله المصلحة عن ابي عمران انما يجوز ذلك في الشيء ان جعل معتم برقه والاشين
الوصي وعزى لوق الدفين فما اختبر به الشيء لاشبه وابن الجبشون قلت في حقوق الدين
فه ثالثها ان عومل بتدليها ومال الشئ ابن القاسم رضى الله تعالى عنه والقاسي المأزى
صحة اختياره ان اذا استقل بنفسه في تعديت ويدبر طاعة مدفع له من العين لشره غداه
ولطرقه فان نفسه مسلل الرشدا مدفع له من ماله ما يتقرر فيه لاشق رضى الله تعالى
عنه ان كان من ابناء الملوك والوزراء الذين لا يليق بهم الرشيد مدفع له من اقله وولاه
مختبر به والمرافق يختص بنصره في امور الفرض وقالة الشافعي تضمنه قولنا الفرض
حصول ما تدل عليه قرينة الاحوال فلو ان الابن بلغ معلوم الرشدا زال جهره ولو لم يشهد اياه
بالمطاعة وان بلغ معلوم السعداء جهره وان بلغ مجهول الحال في ذلك اذعى
الرشد قولان وقد اطلت ابن عرفة فاعلموا ان شئت وكرام الصنف كما من علامات
البلوغ منها عشرة بين الاثنا عشر ومنها اختص بالاشى عاقلها بالاولاد لا يشومهم ان
العلامة مجموعها فقال (ثمان عشرة سنة) وان بقاها والشمى بالاشول في الثامنة عشر
الحظ هذا هو المشهور من احوال خمسة البرزلى اختلف في السن أى الذى هو علامة البلوغ
ففى رواية ثمان عشرة وقبل سبع عشرة وزاد بعض شرح الرسالة ست عشرة وتسع عشرة

التي هي واثبات الحسنة
 قوله وما لا الخ راجع لما في الحوى وهو عدم لحوق الدين فيه مطلقا (قوله والناقص) راجع لثالث قوله وروى
 اختياره اى البنية (قوله انه) اى التيميم (قوله دفع) بضم فكسر (قوله اى التيميم) بضم فوكسر (قوله فيه) اى ما دفع
 له (قوله يتنظر) بضم فتنظر (قوله ان كان) اى البنية (قوله من اتقاه الخ) بيان لما يستتبعه (قوله تصدق) بضم النون
 المعجمة (قوله الفرض) بفتح الفاء المعجمة والراء (قوله ينهد) بضم فوكسر (قوله اى السعة) بضم السين (قوله كذلك) اى معلوم
 المعنى (قوله يهره) بضم هاء (قوله مشقة الخ) وهى ثلاثة الختان عشر تسعة والاحتلال والاثبات (قوله يخص بالثاني) اى ان يخصص
 الاول (قوله عاقلنا) سال من فاعل ذكر (قوله ليها) اى العلامة (قوله هذا) اى كون علامة ثمان عشر (قوله اى تلف) بضم التاء

(قوله طه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) من انه عرض وعمره خمس عشرة على رسول الله الخروج لبعض الفسوات فاجازته (قوله انه) اي عرضي الله تعالى عنه (قوله امره) بضم ففتح معذودا جمع امر (قوله الاجناد) بفتح الهمز وسكون الجيم فنون جمع جنده (قوله ولعله) اي عرضي الله تعالى عنه (قوله انه) اي الشخص (قوله في ذلك) اي شأن نباته عاتيه ابنا تاو ضيا (قوله هو) اي قد يصفه في ذلك (قوله بين) بفتح فكسر متفلاي ١٦٧ ظاهر (قوله في كلام) خبر مقدم (قوله انه) اي الشخص

وروي ابن وهب خمس عشرة تلذبت ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ابن عبد البر هذا فحين عرف مولده واملن جهل مولده لم يعلم سنه او بحجة العمل فيس على ما رواه وافع عن اسلم عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امره الاجناد ان لا يضر بوالجوزة الاعلى من حوت عليه الموصى اه وله كني بحريان الموصى عن نبات العانة فظاهر انه يصدق في ذلك وهو بين وفي كلام زروق انه يصدق في السن ان ادعى ما يشبهه اذا جهل تاريخ ولادته البرزق سئل النحوي عن معنى قولهم علامة البلوغ سبع عشرة واثمان عشرة فاجاب النسبة الى السنة بالاشول فمع ان كل سنة وتخرج ولو يوم فلا ينسب اليها وقد وقع في الاحاديث ما يقتضي النسبة الى السنة الكاملة كحدث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما حديث قال اجزئي التي على عليه وسلم وان ابن عمر واثنان عشرة واثنان عشرة (او الحظ) بضم الحاء المهملة واللام اي الاثر الى الترميم من ذكر او اثنان في البقعة والظاهر ان المسألة اذا حصلت الامن بالغ ونص عليه الشافعية (او الحظ) بضم الحاء المهملة واللام اي لا يثبت في النكاح على فريج الاتي وعلى اعلى الذكر ان الشئ لا يرغب وولوف في زمن لا يثبت في مثله عادة لاهل الاط او النسبة لآخره عن البلوغ ابن العربي المشهور كون الآيات علامة اه والمراد به الشباب اذ هو القاهر لنا المعنى المسدود اذ لا اطلاع له عليه (وهل) هو علامة مطلقا في حق الله تعالى وسق الاكدي وهو علامة (الافقحة) اي الله تعالى وهو ما لا يتغير فيه الحكم من صلاته وصوم وشوهم وكذا ما ينظر فيه بالنسبة لما بينه وبين الله تعالى فليس بعلامة فيه فلا ياتم بفعل ما نهى عنه ولا يترك ما وجب في الجواب (تردد) الحظ صرح في التوضيح بان المشهور انه علامة مطلقا وظاهر كلامه هنا كذا في تصديره وهو ظاهر الاحاديث ولعل التردد في حلق الآيات واما الآيات التي تقدم وصفه فلا يوجد الا في بالغ والله اعلم وزاد القرافي في المعلومات نق الاط وغيره فرق الاربعين الاثني عشر بعض المغاير في اخذ خطأ وينسب ويديره رقبته ويجمع طرقيه في اسنائه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والاقل وهذا وان لم يكن منصوبا فقد رأيت في كتب التفسير ما يؤيد من انه اذا بلغ الانسان تغلق خفيه ويضم صوته تغلق رقبته ويبر كتمين العوام فسدته اه البناي ما قرره ز هو ظاهر المصنف وخلافه في من ابن رشد والظاهر انه طرقة وان المصنف اشار بالتردد لها وطريقة المازني وكذا في ضيق ونفسه المشهور ان الآيات علامة طارة المازني وغيره ولعله حديث في قرية حيث قال صلى الله عليه وسلم انتموا الى الموزنة من جرت عليه الموصى فاضربوا فضته وبما الذي رضي الله تعالى عنه في كتاب التفسير انه ليس علامة على البلوغ ونحوه لان القاسم في كتاب القطع وسجل في المقدمة هذا الاختلاف فيما بينه القرافي عطف عليه (قوله فرق) بفتح فككون (قوله من الانث) بيان الارضية (قوله بعض) عطف على القرافي (قوله خلاف) عطف على ظاهر (قوله انه) اي كلام ابن رشد (قوله لها) اي طرقة ابن رشد (قوله لو ذكرها) اي الطرقة (قوله في تلك) بضم ففتح واجام الظاهر من اليهود (قوله انه) اي النبوة (قوله فيه) اي الشخص

(قوله قال) اي ابن رشد (قوله من وجوب الصلاة الخ) بيان ما قوله انه (اي النبات) قوله علامات (اي على البلوغ) قوله يصدق
 بضم فتحة متعلا (قوله عنها) اي الاحتلام والحيض والحمل (قوله ينظر) بضم فسكون فتحة (قوله المرأة) بكسر فسكون معدودا
 (قوله وانكره) اي النظر في المرأة (قوله قائلا) حال من ابن القطان (قوله صورتها) اي في المرأة (قوله جهل) بضم فسكون (قوله
 التامخ) اي الولادة (قوله فان اريب الخ) مفهوم الشرط (قوله ادعي) بضم فسكون (قوله ليدع) بضم فتحة اي فافكره (قوله
 تصديقه) اي المراتب (قوله ما يشهد) ١٦٨ اي تصديق المراتب المطلوب (قوله وتبعه) اي عجز (قوله قال) اي عجب (قوله
 لاصل) اضافته للبيان (قوله

واسئني) اي من التصديق
 في شأن البلوغ (قوله فيفتظر) اي ليس بعلامة ١٦٩ (وصدق) بضم فسكون متعلا الصبي في اخباره بانه بلغ اول مبلغ الخط
 زروق فاما الاحتلام والحض والحمل فلا خلاف في كونها علامات ويصدق في الاخبار
 عنها قضاوا شيئا طالبا كان او مطلوبا وكذا عن الاثبات ولا يصح شفع عورته وقال ابن
 العربي ينظر في المرأة وانكره ابن القطان لقبحه الحديث قائلا لا ينظر للورد ولا في صورتها
 ويصدق ان ادعي ما يشبه حيث جهل التامخ (ان اريب) بضم الفتح ونفع الراء اي يشك
 في صدقه فان اريب في صدقه فلا يصدق سواء كان طالبا كدعيه ليقسم له في القيمة
 او مطلوبا كما كان ادعي عليه بلوغه ليدع قالة تت عجز المعتمد تصديقه اذا كان مطلوبا لقوله
 على الله عليه وسلم ادروا الحدود والكلمات وفي كلام في ما يشهد وتبعه الخرش وعب
 قال فان اريب فيه فلا يصدق فيما يتعلق بالمال ويصدق في الجناية لهدم الجدا بالشبهة وفي
 المطلاق فلا يلزمه استحباب الاصل صباه في مفهوم تفصيل واستقوى دعوى الجهل فيفتظر
 ظهوره ان كان خفيا وبذلك قوله ولا تنقض بدعواها الجهل بل يظهره وحركته قالة وفي
 الخط انها تصدق ١٧٠ الخط ومنه اي البرزق سئل السوردي عن البكر اليمانية يدان التكاح
 وتدعي البلوغ هل يقبل قولها او تكشف فاجب يقبل قولها ١٧١ (و) ان تصرف صبي بميز
 او سقيه في المال بغير اذن وليه (للولي) عليه من اب او وصيه او مقدم القاضي والقاضي
 (د تصرف بميز) بما وضة كبسيع والجار في عقار او غيره وله امضاؤه ظاهره ولو كان سدادا
 وهو كذلك عند اصبح لقوله على وجهه الحديث والتضمن واشرقت فيه بانه راد باطل وهو
 كذلك ومفهوم ميزان من لا تميز له اخرى وقد رد الجاني في البيعة من تصدق على قيم مولى
 عليه واشترط عدم الجبر عليه فيه لوصي او غيره فله شرطه ابن فرحون وبه الفتوى وفيه
 خلاف اقاده تن الثاني ذكر ح هذا الفرع عند قول المصنف الا في ولغيره من اذن
 له القبول الخ وجعل العمل بالشرط هو المشهور ثم قال واعتذر هذا وضف بقوله تعالى
 ولا تؤنوا السفهاء اموركم وقال في التزامه معقب هذا الفرع قلت في هذا نظر لانه شرط
 لا يجوز لان اشاعة المال لا يجوز والحال قد السقيمه على المال اضلعة فالعواب بطلان
 الشرط والله اعلم الخط اراد المصنف بالمميز المحصور صغيرا كان او بالغاسقما ولو صرح بهذا
 فقال رد تصرف بميز محصور لكان ابنه والظاهر ان الام لا باحة وان له الرد والامضاء وهذا

تصدق الخ) اي ما (قوله مولى) بضم فتحة متعلا (قوله واشترط) اي التصديق (قوله عليه) اي ان يقيم (قوله
 فيه) اي مال الصدقة (قوله فله) اي التصديق (قوله يوه) اي العمل بشرطه (قوله وفيه) اي العمل بشرطه (قوله هذا) اي الصدقة
 على قيم بشرط عدم الجبر فيها (قوله وجعل) اي الخط (قوله ثم قال) اي الخط (قوله اعترض) بضم فسكون (قوله هذا) اي العمل
 بشرط التصديق على قيم عدم الجبر فيمن تصدق به عليه (قوله وضف) بضم فسكون متعلا (قوله وقال) اي الخط (قوله التزامه)
 اي كناية التي في بيان الالتزام وان احكامها (قوله في هذا) اي العمل بالشرط المذكور (قوله وان له) اي دلي المحصور

(قوله يرى) اى الولي (قوله شهوته) اى الولي (قوله فهو) اى الولي (قوله هما) اى الاليت والارث (قوله عليه) اى الولي
 (قوله لا يجوز) اى لا ينفذ (قوله من جهة) الخ بيان لمعروف (قوله وان اذنه) اى الصغير (قوله فيه) اى المعروف فبالنقطة فى عدم
 جوازها (قوله فان باع) اى الصغير الخ (قوله مما يخرج) اى من المال الخ بيان ما (قوله يوقف) بضم فكسر اى يوقفه
 (قوله فان ادركه) اى الولي بيع الصغير ويخوه (قوله اياه) اى الولي بيع الصغير ويخوه (قوله بخلافه) اى السداد (قوله له)
 اى الصغير (قوله غفل) بضم فكسر (قوله عنه) اى تصرف العبي ١٦٩ (قوله يوقف فكسر اى

الصغير (قوله امره) اى
 يلوغه ويشدوقك الخ رحمه
 ان كان محجورا فهو وصي
 (قوله قل) اى المحصور
 (قوله ذلك) اى تصرفه
 (قوله او رده) اى تصرفه
 (قوله خلافه) اى السداد
 (قوله فانه) بفتح النون محذورا
 اى زادة (قوله ولاولى له)
 حال (قوله يوقف) اى ولى له
 (قوله واختلف) بضم التاء
 (قوله فقط) اى المحصور (قوله
 له) اى من زال حجره (قوله
 كل بعد الهمز اى صار) (قوله
 ذلك) اى السداد (قوله ان
 ذلك) اى الرد (قوله الميزن)
 تفسير لقاعل افسد العائد
 على غير ما لم يرد لم يظهر
 المراد (قوله من مال غيره)
 بيان ما (قوله المقصد) بفتح
 السين (قوله من مالكم
 الرشيد) صلة يؤمن (قوله
 انه) اى الميزن (قوله امن)
 بضم فكسر مثقالا (قوله
 انه) اى غير الميزن (قوله
 كل من) اى في ضمان ما

بكون محسب ما يرى فيه المحلطة لا يجب شهوته واختاره قتي الجواهر لا يتصرف الولي
 الا بما يقتضيه المحلطة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هي احسن فهو معزول بظاهر
 النص من غير الاحتسان اه وظاهر كلامه ان الاليتة والرد في جميع التصرفات وليس
 كذلك انما يحل ما في التصرفات المالية بمعرض واما التبرعات فتقتضي عليه ردها قتي
 المتقدم لا اختلاف بين مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم ان الصغير الذى لم يبلغ الحلم من
 الرجال والمهملين من النساء لا يجوز في ما له من موهبة ولا صدقة ولا عطية ولا عتق وان
 اذن له نفسه الاب والوصى فان باع او اشترى او فعل ما يشبه البيع والشراء لم يجز على
 عرض ولا يقصد فيه الى معروف وقيل له فان رده سدادا او عطية اياه وان رآه
 بخلافه رده وان لم يكن له ولى يقدم له ولى يستر له بالاجتهد وان غفل عنه حتى ولى امره فله
 اياه ذلك وروى عنه المشهور في المذهب وان كان سدادا اذا آل الامر الى خلافه بمحوالة
 سوق او غما فيما باعه او نقصان فيما ابتاعه (و) ان تصرف الميزن في ما له بمحوالة ولا ولى له
 ولى ولا يميز تصرفه قبل رده فله اى المميز رده تصرفه (ان رتشد) بفتح الراء والسين
 المحممة اى راد سدادا الكا امر نفسه ان كان تصرفه بغير عين او بين حنث فيها قبل يلوغه
 بل ولو تصرف قبل يلوغه بين حنث فيها بعد يلوغه) رتشد على المشهور وهو ان يقع تصرفه
 الموقوع (او وقع) تصرفه قبل يلوغه (الموقع) بفتح الميم ويكون الواو وكسر القاف اى وافق
 الصواب والسداد فله رده بغير رده على المشهور في المقامات واختلف ان كان فعله سدادا
 وتظارعا كان يلزم الولي ان يرد له فله ان ردهم يقتضيه اكل الامر الى خلاف ذلك بمحوالة
 سوق او غما فيما باعه او نقصان فيما ابتاعه او ما يشبه ذلك فالمشهور والمعلوم في المذهب ان ذلك
 له وقيل ان لا يمس له (وضمن) بفتح فكسر الميزن (ما) اى شأنا (اقتصد) الميزن من مال غيره
 (ان لم يؤمن) بضم التحتية وفتح الهمز والميم مثقالا اى لم يجعل الميزن امانة (عليه) اى المال
 المقصد من مالكم الرشيد ومفهوم الشرط انه لا يضمن ما آمن عليه وهو كذلك على المشهور
 ومفهوم الميزن ان غير الميزن لا يضمن ما اقتصد ما كان او مالا رده كذلك على قول ثمانية
 كلهم قالوا هذا دار المال واية الدم على عاقلته وانهم قوله ضمن ان اياه لا يتبع ذلك وهو كذلك
 وانهم ان كان عمالا يضمن كلهم فلا يضمنه وهو كذلك ابن رشد عقبه ما تقدم ويلزمه ما اقتصد
 وكسر عمال يؤمن عليه واختلف فيما اقتصد وكسره مما اتفق عليه ولا يلزمه بعد يلوغه ورشه

٢٢ من ث امن له (قوله اهدام) اى عدم ضمان (قوله ودية الدم) اى الذى
 اتفق عليه الميزن (قوله فعل عاقلته) اى غير الميزن (قوله بذلك) اى ما اتفق عليه الميزن (قوله لو انه) اى الشان الخ عطف على ان اياه الخ
 (قوله ان كان) اى ما اتفق عليه الميزن (قوله لا يضمن) بضم الباء (قوله فلا يضمنه) اى الميزن (قوله ويلزمه) اى الميزن (قوله عمال يؤمن)
 بضم ففتح مثقالا اى الميزن بيان ما (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اقتصد او كسره) اى الميزن (قوله مما اتفق) بضم التاء وكسر
 الميم اى الذى يضمن ما (قوله ولا يلزمه) اى الميزن

[illegible]

(قوله نه الحظ) غير كلام (قوله) ای صبیح (قوله نه) ای كلام الربا ای (قوله لاه) ای كلام الربا ای (قوله باعه) ای سقی
 العی (قوله واقتنه) ای العی (قوله ای العی) (قوله یبذنه) ای التین (قوله نه) ای العی (قوله نه) ای العی (قوله ای) (قوله ای)
 التین (قوله فان سیاهه) ای الحظ (قوله نه) ای التنبه الشامن (قوله نه قال) ای السنوی (قوله ونه) ای الربا ای (قوله من
 اقولوا فاعاله) ای السقه بیان ما (قوله کبه وشره) ای السقه (قوله علیخرج عن عوض) بیان ما (قوله نه) ای السقه
 (قوله یظنله) ای السقه (قوله ذلک) ای سعه وبقول (قوله فان ذلک فعل) ای القاضی (قوله ذلک) ای تقدس من یظنله

(قوله ملك) أي السقية (قوله كان هو) أي من ملك أمر نفسه (قوله كان رد) أي من ملك أمر نفسه (قوله كان) أي من ملك أمر نفسه (قوله اتفق) أي قبل ملكه أمر نفسه (قوله أو السلعة) أي التي اشتراها (قوله ١٧١) فلا يشع) يضم الياء فتح التاء

حتى ملك أمر نفسه كان هو غير في رد ذلك وإجازته كان رد سماعه وأبقاها مع كان اتفق الفن الذي
 باع به أو السلعة فلا يتصور أن ينفي التي فيها لا بد منه أو في غيره كان اتفق في غيره واجبه بما
 هو عنه في حق فلا يبيع به ولا يتقرر في ذمته وإن اتفق فيما لا بد منه مما يلزمه فألغى من ماله
 قبل يبيع به في حاله أو لا على قولين متأولين على المدونة ولا خلاف أنه لا يبيع به في ذمته ١٥
 المراد منه وقال قبل هذا ولا خلاف عند نافي المذهب أن جنابة الصغير على المال لا لزوم له
 وذمته ١٥ قوله وظاهره ولو كان الذي باع به من مال الغير يساوي كثير الخ هذا صرح به القسبي
 وغيره في التوضيح عند قول ابن الحاجب ومن أودع صديقا أو سقيها أو اقضه أو باعها فأنه
 فلا يضمن ولو أذن له وله وبما لا يضمن إلا لصاحب السلعة سيطر عليها محجوراً عليه ولو ضمن
 المحجور عليه لبطانته فأنه طهر القسبي وغيره إلا أن يصرف ذلك فيما لا بد منه من ماله ما مال
 لم يرجع عليه ما لا يقل عما أتلفا أو صوناً من ماله ما كان ذهب ذلك المال ثم إذا غره فلا يرجع
 عليها فيه ١٥ وبالرجوع بالآل صرح ابن عبد السلام أيضاً وهو ظاهر قوله والمقول فيما يتلقه
 المحجور ثلاثة أقوال الخ هذه الأقوال سكاها ابن رشد في الجنون والصغير غير المميز أو الحسن
 وابن الحاجب وابن عرفة فالصغير غير المميز مثل الجنون في المال والدم وعلى القول الأول منها
 وهو أن جنابته ما على المال في حاله ما على الدم على عاقبته إلا أن تكون أقل من الثلث ففي
 مالهما ساقها كليهما في هذا كما في ابن عرفة وهذا هو الأرجح لقوله في التوضيح تعالى ابن عبد
 السلام وأقول الأول أظهر لأن الفضل من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف
 زاد ابن عبد السلام ولا أفتيز القائلين هذا مقتضى ما اقتصر عليه ابن الحاجب في القصاص
 من قوله ولا تقصص على صبي ولا جنون بخلاف السكر وعمد هما كخطا فيجب دية على عاقبته
 ابن أفتى الثلث والاقنى ما لها وذمته ١٥ أي أن تبلغ الثلث في مال الجناني أو ذمته من صبي
 أو جنون كما شرح به ابن عبد السلام اللقائي فظاهر ابن الحاجب أنه لا فرق بين الجنون وغيره
 كما قال في ضيق المساوي وعليه فأنه ثابتة للجميع فلا يشترط فيها التمييز فضلاً عن التكليف
 ١٥ وبرجحان هذا القول يظهر أن قوله وضمن ما أفسد الخ يشمل المميز وغيره والجنون والله
 أعلم (وهي وصيته) أي الصغير المميز شبه في الصحة فقال (كوصية) (السقية) أي
 البالغ الذي لا يحسن التصرف في المال لأن الخمر عليها الإجماع ولو جرح عليه ما تم الكفا
 لغيرهما (أن لم يخطأ) يضم الضميمة وفتح الخاء المعجمة وكسر الهمزة مشددة فيحتل أن القائل ضمير
 الصغير المميز لم يخطئ عنه قبل وبعد ويحتمل أنه ضمير السقية لقرينه وقيد القسبي به ويؤيد هذا
 عادة المفسرين إرجاع الشرط لما بعد الكاف ويحتمل أنه ضمير الأجداد المذكورين الصادق
 بكل منهما ونسب القسبي عدم الخطأ بإيصاله بقرينه لله تعالى وأصله رحم وأوعر أن الخطأ
 بأن يذكر في كلامه ما بين عدم معرفته ما ابتدأه ومفهوم الشرط أنه إن خطأ لم تصع وعلمه غير
 واحد أو اختلف في من من يجوز وصيته فقيل عشر أو اثني عشر أو سبع وهما لا يرضى الله تعالى
 عنهما وإذا ذاقا وهو لا ينظر لحال كل باقراد ماله أشار القسبي واستظهر
 ما دل على عدم معرفته ما بدأ به على تفسير أبي عمران (قوله وعليه) أي عدم صحة وصية الخطأ (قوله أو الخلف) يضم التاء
 (قوله يخطئ) يضم فسكون فتفتح (قوله واستظهر) يضم التاء وسكون الهاء

[illegible]

(قوله وأمه) اى كنهه
 والصبر وقوه (قوله وهو قاطن
 الخ) سال (قوله الى) يشد اليه
 (قوله سائر) اى باقى (قوله
 مختلف) بفتح الهمزة (قوله
 هذه) اى الرشد (قوله فهو)
 اى السقه (قوله يتهدى)
 اى لرشد والسقه (قوله)
 واعترض) اى خيل (قوله)
 قال) اى خذل (قوله هو)
 اى قول ابن الحاجب
 صرف المال فى الذات
 المحرمات (قوله ذكر) اى
 خذل (قوله لفظ المدونة)
 اى قولها صفت من يجبر
 عليه من الاسرار ان يكون
 يذره ماله سرفا فانه من
 الشرب او السق وغيره
 (قوله وقال) اى قيل (قوله)
 (قوله قوله) اى قيل (قوله)
 (قوله) اى المصنف (قوله)
 انه) اى الصبي (قوله وان)
 ظهر رشده) اى حفظه
 المال وحسن تصرفه
 بمبالغة (قوله لكن لزمته)
 الى عليه لوصى
 او مقدم قاضى الى انه
 يخرج الاشكه بعد بلوغه
 ورشده (قوله فاعلم) بضم

العین (قوله ٤٤) بضم العین (قوله علی) ی ما علم من رتد اوسته (قوله وان جهل) بضم کسر (قوله اختلف) بضم من
 (قوله ٤٥) التام (قوله انه) ای اوله (قوله دلم) بضم الما (قوله يستغنی) بضم الیاء (قوله النون) ای من (قوله ای) حفظ حال ای الیاب بضم
 (قوله ٤٦) ای الیاب (قوله ذلک) ای اطیر علیه (قوله وهی) ای الوقت ای یجوز لا یجبر علیه فیه (قوله فلا یسک) اطیر علیه (قوله ٤٧) یستغنی
 (قوله وان کان سافداً المال) مال (قوله وهی) ای سوا ازجر الیاب علی ایضه (قوله یسک) ای اطیر (قوله ٤٨) بضم العین

(قوله) أي الأب (قوله ذلك) أي يجيد الجبر على ابنه (قوله الملم) أي البلوغ (قوله من) أي الملم (قوله وضرب) أي جبر الأب (قوله يديه) أي ابنه (قوله وأشهد) أي الأب (قوله ولايته) أي الأب (قوله عليه) أي ابنه البالغ (قوله فذلك) أي يجيد الأب الجبر على ابنه البالغ الشبه أو القريب من بلوغه (قوله) أي الأب (قوله جبره) أي أبيه (قوله بذلك) أي العبد ويدلوا لإنهاء (قوله برشد) بضم ففتح فكسر مثلاً أي الابن (قوله عليه) أي ابنه (قوله بعد) بضم العين (قوله) أي الابن (قوله نفسه) أي الجبر عليه (قوله من أب) صفة توصي (قوله فاض) صفة مقدم (قوله لينظر) أي المتقدم عليه ١٧٣ لتقديره (قوله) أي النبي (قوله يتصرف) أي المتقدم (قوله

من العام فليس له ذلك إلا سنة تنهيه بدسفه اه وقال المتعالي ليس للأب الجبر على ابنه إلا باحد وجهين أما أن يكون شبيهاً من الملم أو قريباً منه وضرب على يديه وأشهد سقاً ولا يشبه عليه فذلك جائز ولا يزال إلا بقاء الجبر بذلك إلى أن يرشده أو به أو يحكم كماكم باطلاقة وعلى هذا بين أهل الواقع وقائدهم وانفقدت به أحكامهم والوجه الآخر أن يكون الأب اغتال الجبر عليه حتى بعد سن الاحتلام فليس له نفسه إلا عند الامام (و) المجهور الوصي أو مقدم يستقر جبراً على (فك وصي) من أب أو وصي (أو مقدم) بضم الميم وضع القاف والهاء الـ مشدد على يمين من فاض لينظر بالمصلحة ويتصرف في حالها الجبر بعد بلوغه وظهور رشده ولا يحتاج التقدم إلى إذن القاضي في ذلك جبراً المازي وهو المشهور وقال ابن زريق يحتاج لأنه فيه لانه فانه لا عليه إلا أن يكون المجهور ومعه وغاير راشد ابن راشد به العمل اليوم أو الحسن انتظار فان جبر الأب أقوى من جبر الوصي لأن جبر الأب هو الأصل وجبر الوصي مقبس عليه وجه لومع هذا جبر الأب ينشك جبرد البلوغ والرشد ولا يحتاج لذلك الأب وجبر الوصي لا ينشكهما إلا بشكهما وجه هذا وجه بان جبر الأب جبر أصالة بلا جعل ولا إدخال أحد جبر الوصي يجعل وإدخال ولا يعترض بتجديد الأب الجبر على ولده الذين فما كثر من الاختيار سقاء الجبر الأصلي عليه اه وقولوا ولا يعترض الخ صريح في أن الأب إذا جدد الجبر على ولده فانه ينشك جبرد بلوغه ورشدته لكن ما قلناه ابن سهل والمتعالي أقوى منه والله اعلم فأخذه الثاني الخط إذا مات الوصي قبل الفلج وتصرف السبقه به دموته فالذي جرى به العمل أن تصرفه حينئذ كصرفه قبل موته إلا أن يعرف فيه وجه الصواب ذكره البرزلي واستغنى من قوله لا ولي رد تصرفه فقال (الا) تصرفه (ب) ككدرهم شرعي (بعيشه) أي قوت الميز وعيش ولده وورثته وام ولده في خبز ولحم وبقولهم وماله وحليبهم ونحوها فلا يجبر عليه ولا يرد تصرفه فيه إذا أحسنه وأما الثقة فزوجته وشادها متعالي لها فاله ابن ناجي الحار يثما الشبهت غير المجهور عليه فان كانت امته دفعت لـ مديها وأخرج من تصرف المميز الشامل للمبالغ الشبهه فقال (لا) أي ليس لولي الشبهه رد (طلاقة) أي السبقه زوجته لا لأنه على المذهب خلا كان أو غيره (و) ليس مرد (استلحاق نسب) من البقية فهو ليس له لأنه لا يضاف (و) ليس مرد (قوله) أي النسب من الشبهه لـ لولده أو لـ نفسه (و) ليس مرد تعبير (عق مستوفيه) أي السبقه على المشهور إذ ليس فيها إلا الاعتناء وسيراً لخدمة ونفقتها ككفرتها ويضعها مالها ولو كثر على الرابع ومعهوم مستوفيه أن عق

ولده الجبر (قوله كصرفه قبل موته) أي في عدم النفوذ (قوله يعرف) بضم الـ ياء وقع (الـ) (قوله) أي تصرفه (قوله عليه) أي المميز (قوله فيه) أي نحو الدرهم تـ نزاع فيه يجبر وتصرف (قوله أحسنه) أي المميز التصرف (قوله زوجته) أي المميز (قوله لها) أي زوجته (قوله فان كانت) أي زوجة المميز (قوله دفعت) أي فقته (قوله لانه) أي طلاق الشبهه (قوله) أي الشبهه (قوله كان) أي الطلاق (قوله لانه) أي استطاع مجهول النسب (قوله) أي الشبهه (قوله فيها) أي أم ولده (قوله ويضعها) أي أم ولده (قوله مالها) أي أم ولده في الحق

سبب (قوله في بنه وماله) أي الشبه به تلازم (قوله من حد الخ) بيان (قوله كان)

اى الطلاق (قوله فيه) اى
 الظاهر (قوله فيه) النظر
 اى المصلحة (قوله فان
 رأى) اى وليه (قوله عنه)
 اى ظاهره (قوله ان) بعد
 الهمز (قوله ولا يجوز) اى
 السفيه (قوله كان) اى
 السفيه (قوله ثم قال) اى
 ابن رشد (قوله فان كان)
 اى الابلاء (قوله فيه) اى
 السفيه (قوله هو) اى
 السفيه (قوله فيها) اى العين
 (قوله لزمه) اى الابلاء
 السفيه (قوله واما ان كان)
 اى السفيه (قوله وان كانت)
 اى عينه (قوله وان كانت)
 اى عينه (قوله ثم قال) اى
 ابن رشد (قوله ولا يلزمه)
 اى السفيه (قوله واختلف)
 بضم التاء (قوله في مالها)
 اى اهلها (قوله انى اعتقها)
 (قوله على ثلاثة احوال)
 صلة (قوله لا يلزمه)
 اى السفيه (قوله عنه)
 اى اهلها (قوله ولا يجوز)
 اى لا يلزمه
 (قوله اقراره) اى السفيه
 (قوله يقصر) اى السفيه
 (قوله) اى الدين (قوله)
 يسه (قوله السفيه (قوله
 يوقف) بفتح الفاق (قوله)
 والاى وان لم يكن لولى
 (قوله عنه) اى مال لرضى
 الله تعالى عنه (قوله ان
 طالع بعد قردود) مفهومه انما يعمل قبل خاتمة (قوله عنه) اى ابن القاسم

(قوله قول) الشيخ الاميني قول بلائون لاشاقته (قوله وهما) أي القبولان (قوله هو) أي تخيريهما (قوله ظاهره) أي المصنعة (قوله الممثل) يضم الميم الاولى وفتح الثانية أي الذي لاوصيه له ولا مقدمه قوله ١٧٥ انهم يضم فكسر عى عرف

(قوله والا) أي وان لم يتصل
 معهما بلوغه (قوله معان)
 يضم فكسركم فكسر قوله
 به أي السقه (قوله ينظر)
 يضم فكسركم ففتح (قوله)
 من البلوغ الخ) بيان ما
 (قوله وهما) أي البلوغ
 والرشد (قوله على) يضم
 العين (قوله واقلها) أي
 الكثرة (قوله نعمها) أي
 الترتيب والانساق (قوله
 يرى) يضم الهمزة (قوله قبل)
 بكسر الموحدة (قوله ولم
 يذكر) أي ابن عرفة (قوله)
 افتكها أي الجبر من
 الاقبياد كمر (قوله ولو
 ضمن) بفتحات متفلا (قوله
 شهود) فاعل ضمن (قوله
 تجديدا) بالميم (قوله نعمها)
 أي الاثمن ايها (قوله)
 علمهم أي الشهود مقول
 ضمن (قوله) أي نعمها
 اي لو شهد الشهود الذين
 ترتب على شهادتهم بتجديد
 الجبر عليها من ايها انها
 سقيمة (قوله وهو) أي
 الحكم (قوله كذا) أي
 الظاهر من كلام المصنف
 (قوله من انه) أي الشان
 الخ بيان قوى ابن القطان
 والاصلي (قوله ليس له)
 اي ايها (قوله كذا) أي
 تجديد جبره قوله الاثبات

المجسوتون وقيل ثلاثة ابن أي زمين الذي ادركت عليه العمل انه لايجوز فعلها حتى يزجها
 في بند زويها مثل الستين والثلاث وتنفذ في التوضيح فاعلمها بابل هذا امر دونه (وعليها)
 أي قول ما للثوابين القاسم رضى الله تعالى عنهما (العكس في نصرته) أي السقيه (اذا رشد)
 وتصرف (بعده) أي الجبر وقيل فكه فهو مردود على قول مالك رضى الله تعالى عنه لانه مجبور
 عليه وماضى على قول ابن القاسم لرشد مردو السقه صاحب التسكئة وهما منصوران
 لا تخيران كما هو ظاهر الخط وقس في المقدمات في اليم الممثل أربعة أقوال احدها قول
 مالك رضى الله تعالى عنه وكبر اصحابه ان افعاله كلها بعد بلوغه باثرة نافذة وشيدا كان
 أو سقيها معان السقه أو غير عمله اتصل بفهمه من حين بلوغه أو سقه بعد ان انس منه الرشد
 من غير تفصيل الثاني لطرفين ابن المجسوتون ان كان متصل السقه فلا يجوز ولا يجازي وزنه
 ما لم يكن يسمع سقه وخدعة مثل بيع ما بالعبادة لا يجوز ولا يبيع بالنسيان ان انس من
 غير تفصيل بين معان السقه وغيره والثالث اصبح ان كان مملأه فلا يجوز ولا يبيع له
 جازت اتصل مفهمها لا وذهب ابن القاسم الى انه ينظر له يوم يبعه فان كان رشدا اجازت افعاله
 وان كان سقيها التجز (وزيد) بكسر الزاي على ما يتفك الخبر به عن الذك من البلوغ وظهور
 الرشد في الاب وهما الف في ذي الوصي والمقدم (في) فكذا جبر (الاقبي) شرطان احدهما
 (دخول زوج) بيان ان لم يدخل بها فهي على الجبر ولو علم رشدها ولا يجزى لاختيارها بئس
 بالثون بعد المثل على المشهور عند ابن رشد وعياض وغيرهما وشهران الحاجب اختيارها
 بسنة بالثون بعد المثل وصرح ابن فرحون بتشهيه وضبط قوله بسنة بالتاء أي سنة اعوام
 بعد المثل ليوافق ما به العمل قاله ابن أي زمين الا ان يجدد الاب عليها جبر اقبل ذلك وقال
 ابن القاسم سبعة اعوام بعد البناء يعرفه العمل عندنا (و) الثاني (شهادة العدول) أي
 اربعة كثرها الذي جرى به عمل المؤمنين قال في المسئلة ولا يجزى في ذلك عدلان كايين في
 الحقوقي على هذا العمل وعليه درج صاحب النسخة ابو على في حاشية شرحها وحاصل
 ما ذكره ابن مهمل والجزي في قوله وانقذه في هذا ان تكسرها الشهود في الترتيب والسفه شرط
 وأقلها عند ابن المجسوتون اربعة ويجوز فيهم ما شهادة الرجال والنساء والرجال فقط ولا بد ان
 يكون الشهود من الجنان ومن يرى انه يصل ذلك الا ان يفقدوا وشهد الاباعد (على صلاح
 حالها) أي حسن تصرفها في المال وسداده كافي الموطا والادوية فتفتك جبرها ولو قرب دخولها
 على المشهور ان لا يجدد الاب جبرها بل (ولو جدد ابوها جبر) عليها (على الاربع) عند ابن
 نونس من الاختلاف في اقف على هذا الترجيح لابن نونس وذكر ابن رشد في المقدمات ان القياس
 انه ليس لاب تجديد جبرها على قول من حلفوا بآفعالها حاد من النسيان مع ان المصنف
 أنشرب هذا من القول بالصديق السن وقد قبل ابن عرفة قياس ابن رشد وليد كرشه الابن نونس
 فني هذا الترجيح فطر من وجهين احدهما نسبه لابن نونس والثاني تقر به على غير القول بالتهديد
 واقه اعلمت ه (تبيين) الاول ظاهر كلام المصنف افتكها كولو ضمن شهود بتجديدها
 علمهم وهو كذا خلافا لقول ابن القطان والاصلي من انه ليس له ذلك الاثبات نسفها

مفهمها فيه نظير فان سياق الكلام في اشتكك الجبر عما تقدم بتجديدا جبر عليا من ايها انتفاء بيان فتواها =

بعدم اشكاكه به بعده اذا شهدت شهود بعلمهم بسقوها ولا نعتقها ثبت بشهادتها السنة ثم رأيت طي كتب عائشة
 الصواب اسقاط قوله وهو كذلك اتفاقهم على اعتبار التبعيد اذا ضمن شهودا التبعيد بعلمهم بسقوها كما في بن رشد وغيره ونص
 ابن مرقه عن ابن رشد القول الثامن لابن القاسم وبما فعل عندنا ورابعة احوام بعد البناء وقال ابن ابي زمن الذي ادركت
 عليه الشيوخ اى بعض سنة احوام السبعة ما لم يبعد الاب عليها السنة قبل ذلك وهو قريب من الثامن لخالها بعد هذا
 الامد محمول على الرشد حتى يعلم خلافه وقوله ما لم يبعد الاب عليها السنة به كان يقضى ابن زرب وقوله ابن العطار وقال ابو عمرو
 الاشيلي لا يابىه الا ان يعنى شهود يجسد بسقوها عليهم بسقوها وبه اقضى ابن القطان وهو القياس على قول من حد بلواز
 افعالها لا يصح ما يليقها ايا على الرشد فلا يصدق الاب في ابطال رشدها بعد واسقوها اه طي فقد ظهر لك ما قلتم
 انه اذا ضمن شهود بتجديد ١٧٦
 مفرغ على قول من حد
 بلواز افعالها حد
 والحنف لم يرجع عليه
 (قوله لطف) اى الحنف
 (قوله على الاظهر) اى
 يدل على الارجح (قوله
 حيث قال) اى ابن رشد
 (قوله القياس) اى ليس
 لاب الخ طي واما ابن
 بنس فلم يتكلم على هذا
 قبل المصنف المتوخذه
 كما قال غ من وجوب
 تفريره على القول
 بالتجديد ونسب لاب بنس
 (قوله هذا الحكم) اى
 اشتراط دخول زوج بها
 (قوله في غيره) اى
 المعنف طي اما المعنفه
 فقوم تعنيسها مقام
 دخول زوج بها ونص ابن

الثاني حقه ان يقول على الاظهر لان المرجح هنا انما هو ابن رشد حديث قال القياس اى ليس
 لاب عليها تجدد جبرها على قول من حد بلواز افعالها حد من السنة لانها لهما
 يالوفا اليه على الرشد واجاز افعالها فلا يصدق الاب في ابطال هذا الحكم عندنا علمهم بسقوها
 الا ان يعلم صفة قوله الثالث شغل قوله الاتهام المعنفه وان الحاجب جعل هذا الحكم في غيرها
 الرابع نسب الشارح الترجيح لاب بنس ونقل عنه ما قدمناه عن ابن رشد وما قدمناه
 عنه هو في مقدمته فان كانا اتفاقا على تلك العبارة فانما نسب على الارجح والاظهر والاظهر وبق
 ظن من الكتاب اه كلام تمت الخامس الخط الظاهر ان كلام المصنف في ذات الاب
 والوصى واما المهملة فقد تقدم حكمها والمشهور فيه ما يختلف على ما في البيان ذكر في كل
 من ذات الاب والمهملة سبعة اقوال وذكر المشهور ومنها في كل واحد ونفسه وقد اختلف
 في هاتين اختلاف كثيرا فقل في ذات الاب انها تخرج بالحض من ولاية ابيها وقبل لا تخرج
 به حتى تزوج ويربها عام ونحوه بعد الدخول وقبل عامان وقبل سبعة وقبل لا تخرج وان
 طالت اقامتها مع زوجها حتى يشهد العدول على صلاح حالها وقبل تخرج بالتعديس وان
 لم يدخل بها تزوجها واختار في حد تعديسها فقبل اربعون وقيل من جنس السنتين وقبل
 افعالها جائزة بعد التعديس اذا اجازها الولي فهذه سبعة اقوال وقبل في السبعة المهملة ان
 افعالها جائزة بعد دخولها وقبل لا تخرج حتى يربها بعد الدخول العام ونحوه او العامان ونحوهما
 وقبل لثلاثة احوام ونحوها وقبل حتى تدخل ويشهد العدول على صلاح حالها وقبل اذا
 غبت وان لم تزوج واختلاف في هذه من ثلاثين سنة الى الخمس والسنتين وهو زمن انقطاع
 الحيض فهذه ستة اقوال ويخرج فيها سابع وهو ان تجوز افعالها بمرور سنة احوام من
 دخولها والمشهور في البكر ذات الاب انها لا تخرج من ولاية ابيها ولا تجوز افعالها وان تزوجت
 الحاسب وفي الاخوان تزوج ويخل الزوج بها على المشهور ثم تبلى بعد سنة وقبل كذا كروا اما المعنفه حتى
 قال رشد لا يفرق ابن عبد السلام بين اى التي تقدم له انما هو في البكر التي لم تعنس اما هي فلا يحتاج معها الى تزوج لانها قد صل لها
 من علو السن ما يقوم مقام الزوج وزيادته فيكفيها رشدها وسد (قوله ونقل) اى الشارح (قوله عنه) اى ابن بنس (قوله عنه)
 اى ابن رشد (قوله فان كانا) اى ابن بنس وابن رشد (قوله على الارجح والاظهر) فانه ان احدهما مناسب اية القول لم يحدث قلت
 ولم يقل حيث اختار احدا لاربعة اشياء اى (قوله والا) اى وان لم يتفق على تلك العبارة (قوله فلو) اى على الارجح (قوله فيما)
 اى المحصور لآب ووصى واما المهملة (قوله تختلف) يكسر اللام (قوله قد ذكر) اى في البيان (قوله قد ذكر) اى في البيان (قوله منها)
 اى الاقوال السبعة (قوله واسد) اى من المحصورة والمهملة (قوله ونفسه) اى البيان (قوله اثبات) بضم التاء (قوله هاتين) اى
 المحصورة والمهملة (قوله من ولاية ابيها) صلة تخرج (قوله به) اى المحض (قوله بها) اى المرأة (قوله ونحوه) اى العام

الحاسب وفي الاخوان تزوج ويخل الزوج بها على المشهور ثم تبلى بعد سنة وقبل كذا كروا اما المعنفه حتى
 قال رشد لا يفرق ابن عبد السلام بين اى التي تقدم له انما هو في البكر التي لم تعنس اما هي فلا يحتاج معها الى تزوج لانها قد صل لها
 من علو السن ما يقوم مقام الزوج وزيادته فيكفيها رشدها وسد (قوله ونقل) اى الشارح (قوله عنه) اى ابن بنس (قوله عنه)
 اى ابن رشد (قوله فان كانا) اى ابن بنس وابن رشد (قوله على الارجح والاظهر) فانه ان احدهما مناسب اية القول لم يحدث قلت
 ولم يقل حيث اختار احدا لاربعة اشياء اى (قوله والا) اى وان لم يتفق على تلك العبارة (قوله فلو) اى على الارجح (قوله فيما)
 اى المحصور لآب ووصى واما المهملة (قوله تختلف) يكسر اللام (قوله قد ذكر) اى في البيان (قوله قد ذكر) اى في البيان (قوله منها)
 اى الاقوال السبعة (قوله واسد) اى من المحصورة والمهملة (قوله ونفسه) اى البيان (قوله اثبات) بضم التاء (قوله هاتين) اى
 المحصورة والمهملة (قوله من ولاية ابيها) صلة تخرج (قوله به) اى المحض (قوله بها) اى المرأة (قوله ونحوه) اى العام

(قوله بما تفنخ) صله تعلق (قوله منه) أي الجبر (قوله من أب) صله الوصي (قوله هو) أي ظاهر صله قرر (قوله هو) أي كونه
 بقصد الدخول صله قرر (قوله يعرف) بضم فكسر (قوله المستثنين) أي ترشيد الأب وترشيد الوصي (قوله أنه) أي
 قوة ولم يعرف (قوله بالثانية) أي ترشيد الوصي (قوله فيها) ١٧٧ أي الثانية (قوله هو) أي
 تنقسمه بالثانية صله قرر

(قوله في التبطة) خبر مقدم
 (قوله استنفذ) بضم التاء
 (قوله أنه) أي ترشيدها
 بعده (قوله أي الوصي
 قوله وعليه) أي المشهور
 (قوله صدق) بفتح الهمزة
 (قوله في ذلك) أي وشدها
 (قوله هي بكر) حال (قوله
 زعفر) بضم فسكون فتفتح
 (قوله في) بفتح الواو
 وكسر القاف وشدها
 (قوله الثانية) أي ترشيد
 الوصي (قوله فرجوعها) أي
 المبالغة (قوله الأولى) بضم
 الهمزة أي ترشيد الأب (قوله
 الأولى) بفتح الهمزة (قوله أنها)
 أي المبالغة (قوله في الأولى)
 بضم الهمزة (قوله فيها)
 أي الأولى (قوله أنه) أي
 مقدم القاضي (قوله هو)
 أي جواز ترشيد مقدم
 القاضي (قوله لا يعتبر)
 بضم الياء وفتح الواو
 ترشيد مقدم (قوله بعده) أي
 ترشيد مقدم (قوله لا يعتبر)
 بضم فسكون فتفتح
 فيها أي المدة (قوله أنار)
 أي المصنف (قوله أي
 قوله وفي مقدم القاضي

حتى يشهد العدل على صلاح امرها والذي جرى به العمل عندنا كون أفعالها باقية إذا مر
 بها سبعة أعوام من دخول زوجها على روائه مضافة لابن القاسم والمشهور في الكبر البنية
 المهمة أن أفعالها باقية إذا عشت أو مضى لدخول زوجها على العلم وهو الذي جرى به العمل
 فإن عشت في بنت زوجها جازت أفعالها باقية إذا عطلت ردها أو جهل حالها أو ردت أن علم
 سفها هذا الذي اعتقد في المسئلة على تنجاق قولهم اه ثم قال الخط واما التبعة ذات الوصي
 من ابها أو المقدم من القاضي في المقدمات لا يخرج من الولاية وإن عشت أو تزوجت ودخل
 بها زوجها وبالرأى ما وصفت حالتها حتى تطلق من الجبر التي أمرها بما يصح إطلاقها به منه
 وقته بينما ذلك قبل هذا أو هذا المشهور في المذهب المعمول به اه الخط وهذه البغية من
 كلام المصنف والقاعده (الولاية ترشيدها) أي بنته البكر المبالغة (قبل دخولها) بزواجها وأولى
 بعده وشبه في جوازها فقال (ترشيد الوصي) من أب أو وصي لمجبرته قبل دخولها وأولى بعده
 هذا ظاهر وبه قررته ثم قال عيب الوصي ترشيدها بعد الدخول لا قبله على المختللا
 لتت وظاهر المصنف ونحوه للترشي طي قول ثم قبل الدخول له بعد الدخول إذ
 المسئلة مقروضة هكذا في كلام التبعية وغيره به قرر فخرج أن عرف ردها بل (ولم
 يعرف) بضم فسكون فتفتح (ردها) في المستثنين طي الصواب أنه خاص بالثانية لأنها
 اختلاف المشار إليه بل وبه قرر ج في التبطة اختلاف هل الوصي ترشيدها بعد البناء
 فالشهران له وعليه العمل والوصي مصدق في ذلك وإن لم تعلم البنية ردها وقبل ليس بذلك
 الأبعد إثبات ردها قال ابن القاسم في سماع أصح وهو لعبد الوهاب واختلاف ترشيد
 الوصي المأهول بكر فقيل بذلك كالأب وقبل ليس بذلك حتى يدخل زوجها ويعرف من
 حالها ماوجب إطلاقها وقال أحد بني بني ليس الوصي ترشيدها قبل دخول بيتها إلا أن تنفس
 فإن التنفس باق في ذلك كله اه وبهذا يصح قوله قبل دخولها اه قلت إذا رجعت
 المبالغة الثانية فرسوعها الأولى أولى بل تبصر الأب على السداد لشقته غايه لأمراتها
 في الأولى مجرد دفع التوهم لعدم الخلاف فيها والله اعلم (وفي) ترشيد مقدم القاضي خلاف
 فقيل يجوز ترشيد الأب والوصي لأنه ولاية وهو لمصنون في العتية ولغير ابن القاسم
 في المدونة وقيل لا يعتبر وأفعالها بعد مرد ودمت نفس أو تنجح وتقيم مدة بيت زوجها
 مدة يعمل أمرها عليها على الرشد شقي أشد به لقول المصنف اختلاف في مقدم القاضي هل
 ترشيدها بعد البناء فالشهر ليس بذلك الأبعد إثبات ماوجب إطلاقها وبعد أمر القاضي
 لم يبرحاً دخلها في الولاية فاض فلا يجوز أن يطلقها منها إلا فاض وقال ابن زرب وغيره
 ونحوه لعبد الوهاب وقبل انتقال من غير أن فاض وإن لم يعرف ردها إلا بقوله ونحوه في
 كتاب محمد اه وفي التوضيح وأما المقدم من القاضي فالشهر رده كوصي الأب لأن
 القاضي جبره الخلل الكائن بترك الأب تقديم وصي لهذا الولد على ما قرره المأزى وغيره

٢٢ مخ ث خلاف (قوله ليس له) أي مقدم القاضي (قوله في) أي ترشيدها
 (قوله أي المقدم) قوله أي الترشي (قوله يعرف) بضم فسكون فتفتح

(قوله وأما تقرير نت) فنه وفي مقدم القاضي هل هو كهما لأن له عليهما ولاية وهو لم يمتحن في البيعة وقول غير ابن القاسم في المدونة أليس كهما وأما عليهما مردود على نفسه أو ما لم يتزوج وتقيم مديته على أمرها فبما على الرشد خلاف اه (قوله ذكر) أي نت (قوله وهذا غير ملتزم مع كلام المصنف) فيه أنه حيث لم يصغر شيدوه فقد رفع ولا ينع عليه فقد صارت غير مولى عليهما في غير فيها الخلاف المذكور وهو ملتزم مع كلام المصنف (قوله لقوله) أي نت (قوله كهما) أي الأب والوصي (قوله) اذ لم تعرض مضمون ولا غير مقدم القاضي أصلا) فيم نظر لتسليم لابن زور وغيره وعبد الوهاب وكل من سجد له ليس كهما وقوله في ضيق المشهور أنه كوصي الأب على ما قرره المأزوي وغيره (قوله يجوزنا) أي لم يطرأ جوده بعد بلوغه عاقل رشيد والاقوليه الحاكم (قوله كان) أي ١٧٨ المجبور (قوله غدا) بفتحات مشقلا (قوله كان لم يكن) أي الأب

(قوله هما) أي بلوغه وروشه (قوله وقدم) بفتحات مشقلا (قوله مقدم) بفتح الدال (قوله لو بلغ) مقول وقدم (قوله لو بلغ) أي الابن (قوله به) أي الابن (قوله يثبت) أي سقمه ابنه (قوله ويقدمه) أي القاضي الأب (قوله) أي ابنه (قوله ان رأى) أي القاضي (قوله ذلك) أي تقديم الأب على ابنه (قوله لا ين) سداد الابن (قوله وهو) أي الأب الرشيد المسلم (قوله) عليه) أي ابنه (قوله إذا كان) أي الأب (قوله) أي الصبي خرو مقدم والجله (قوله صبي) (قوله لمن أب) صلبه وصي أو نعت (قوله) كافر (قوله وصي) (قوله) أو سقيه (قوله) عطف على كافر فهو نعت لوصي (قوله) مهمل (قوله أو وصي) عطف على مهمل فهو سقيه (قوله قال) أي في الصفة (تنبه)

وأما تقرير نت فتغير ظاهر لان اختلاف الذي ذكر في البيعة غير المولى عليهما هل افضلها بارة اذ بلغت الحيض أو مردود على نفسه كافي التوضيح وغيره وهذا غير ملتزم مع كلام المصنف ولا معنى لقوله كهما اذ لم تعرض مضمون ولا غير مقدم القاضي أصلا (والوق) على المجبور يجوزنا كان أو صبا أو سقيا (الاب) الرشيد كذا قيد المصنف كلام ابن الحاجب فان لم يكن رشيدا فهل يكون ناطره ناطره على بيته أو لا لا يتقدم مستأنف قولان افاده نت وعبارة عب على المجبور صبا أو سقيا ليطرأ سقمه بعد بلوغه رشيد أو خوجه به من حجر به الأب المسلم الرشيد لا لبلوغه والحدوث والام والم وهو الم الابن أو قدم الحاكم على من طرأ سقمه بعد بلوغه ورشد وخوجه من حجر به مقدما نظره في ما له بالحليلة السبيل لو بلغ رشيدا ثم حدث به السقمه فان الأب يثبت عند القاضي ويقدمه للنظر له رأى ذات وهو أحسن بالتقديم عليه اذا كان من أهل النظر وكذا يقدم الحاكم على صبي له وصي من أب كافر أو سقيه مهمل أو ذى وصي على ما له العمل وفي التحقيق الوصي على الاب السقيه وصي على اولاده قال

ونظر الوصي في المشهور * منسحب على في المجبور
مبارة الظاهر والله اعلم انه في حياة الأب فقط وأما بعد موته فلا يكون ناطره على نفسه لان نظره لهم كان يصيب التسع لنظره لا يهيم (وله) أي الأب الوصي على ولده الصغير أو السقيه أو الجنون (السبع) لشي من مال ولده المجبور لسنفق عنه على ولده أو يقضى به دينه (مطلقا) عن تقديمه بغير العقار ان بين الأب وبينه يهيم (وان لم يذكر) الأب (سقيه) أي السبع على ولده نت اطلق المصنف وعزاه في توضيحه لظاهر المذهب أو عر ان كل ما في الكتاب عن بيع الأب شيأ من متاع ولده اطلق القول ببيو انه الان يكون على غرضه النظر وإذا استل عن بيع الوصي شيأ من متاع مجبوره قال لا يجوز بيعه الان ان يكون نظرا وحيث كان الأب محولا في بيعه السد اذ فلا اعتراض لولده بعد رشده في ما باعه عليه قاله ابن القاسم (مهمل) نعت سقيه (قوله أو وصي) عطف على مهمل فهو سقيه (قوله قال) أي في الصفة (تنبه)

(قوله انه) أي انصبا على مجبور مجبوره (قوله في حياة الأب) أي المجبور لو سقيه (قوله فلا يكون) أي الوصي على الأب (قوله به) أي الأب التي مات (قوله ان نظره) أي وصي الأب (قوله لهم) أي اولاد مجبوره (قوله كان) أي النظر (قوله لنظره) أي الوصي (قوله لا يهيم) أي البنين المجبوره (قوله ليق) أي الأب (قوله ثمة) أي المبيع (قوله به) أي عن المبيع (قوله دينه) أي الولد (قوله بين) بفتحات مشقلا (قوله وعزاه) أي الاخلاق (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله وإذا استل) أي الامام أو ابن القاسم (قوله قال) أي الامام أو ابن القاسم (قوله به) أي الوصي متاع مجبور (قوله الان يكون) أي بيعه (قوله نظرا) أي سدا اذا وعلته للمجبور (قوله به) أي الابن متاع ابنه

(قوله نفسه) اي الاب (قوله وهو) أي جواز بيع الاب متاع ابنه لثمنه الاب (قوله لكنه) اي اصنع (قوله رج) اي اصنع
 (قوله عنه) اي جواز بيع الاب متاع والده لثمن الاب (قوله ان باع) اي الاب متاع والده (قوله نفسه) اي الاب (قوله ويحقق) اي
 ثبت (قوله ذلك) اي يعملة ثمنه نفسه (قوله فسحق) اي يبيع (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله له) اي الاب على (قوله فان كانت)
 اي المتفعة (قوله واجبة) اي الاب على (قوله كسبه) اي دخلت الكفاي مع متاع والده لثمنه الاب (قوله فانه لا)
 مال (قوله) قوله اي لانه (اي الاب (قوله لا يبيع) اي متاع والده (قوله بالنظر) اي المصلحة (قوله عليه) اي الاب (قوله وعليه)
 اي هذا المراد صلة (قوله لا يبيع) اي المتاع (قوله لا يبيع) اي المتاع (قوله لا يبيع) اي المتاع (قوله لا يبيع) اي المتاع (قوله لا يبيع) اي المتاع
 يحتاج اي الاب (قوله ذلك) اي متاع الابن (قوله كن) اي يبيع (قوله بئز) خبر يبيع (قوله من غير قصر) اي يبيع الاب
 متاع (قوله وهو) اي الاب (قوله يجوز) اي يبيع متاع والده (قوله فليس) ١٧٩ مراد المصنف الخ (قوله يبيع على

• (تنبيه) • اطلاقه جواز البيع يجعله لثمنه نفسه وهو قول اصنع لكنه رجح عنه
 لقول ابن القاسم ان باع لثمنه نفسه ويحقق ذلك فسحق ابن عوفه في ثمنه لثمنه غير واجبة فان
 كانت واجبة فلا يفسخ كسبه دارا متركة بينهما لا تنقسم على قوله وان لم يذكر كسبه
 اي لانه لا يبيع الا بالنظر وليس عليه بيان وجه النظر هذا مراد المصنف بالسبب وعليه
 قرره الشارح لانه قال اذا كان على وجه النظر فلا يحتاج ان يذكر السبب الذي يبيع ذلك لانه
 وفهمه قول ابن رشد يبيع عقارا لانه الذي في حجره ان كان على وجه النظر جائز من غير
 قصره على وجود معدود وهو محمول على النظر حتى ثبت خلافه اه فليس مراد المصنف
 بالسبب ما يأتي في بيع عقار التيم وقال ابن عبد السلام وظاهر المذهب ان الاب يبيع
 عقاره وغيره ولو ضمنه الوجه الانية ولغيرها اه فله ان لا يبيع الاب السبب وهو النظر
 لكنه لا يبيعه كماله عليه اذا تعهد هذا القول ثبت وتبعه ج قوله وان لم يذكر كسبه
 منتقد اذ مقتضاه انه لا يبيع كون وجهه لسبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك ليس كذلك
 وكانهم صافه ان المراد بالسبب ما يأتي فقط وقد علم انه ليس بمراد قول ابن عوفه
 لثمنه نفسه ويحقق ذلك فسحق اطلق في الفسخ فظاهره كان الاب موسر الم لا وهو كذلك عند
 ابن القاسم ابن رشد وحكم ما بعه الاب من مال ولده الصغير في مصلحة نفسه او باع به حكم
 ما وبه او تصدق به من مال ولده فيفسخ في القيام وحكمه في القوان على ما ذكره في الهبة
 والسدقة فعنه اذا عزم يرجع على الاب بالنظر وقال قبل هذا فرق ابن القاسم بين ان يعتق
 الرجل عبد ابنه الصغير او تصدق به او يتزوج به فقال ان العتق ينفذ ان كان موسرا
 ويغرم التبعة لانه ويردان كان معلما الا ان يطول الامر فلا بد اصنع لاحتمال ان يكون
 حدث فاحتمال ذلك بمر لم يصلم به فان علم انه لم يزل عديما في ذلك الطول فانه يرد وقال

(قوله وادى) اي الاب (قوله حكم ما وبه) اي الاب من مال ولده خبر حكم (قوله او تصدق) اي الاب (قوله ولو حكمه) اي ما بعه
 الاب من مال ولده (قوله غير انه) اي الولد (قوله اذا عزم) اي الولد (قوله ملابحه ابو ملشترية) (قوله يبيع) اي الولد (قوله وقال) اي ابن
 رشد (قوله فرق) يفتنحان مختلفان (قوله الصغير) لغت ابنه (قوله او تصدق) اي الرجل (قوله به) اي عبد ابنه (قوله او يتزوج) اي
 الرجل (قوله به) اي عبد ابنه (قوله فقال) اي ابن القاسم عطف على فرق (قوله كان) اي الرجل (قوله ولو يغرم) اي الرجل (قوله
 القيمة) اي لما اعتقه الرجل من رقيق (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا اي اعاق الرجل رقيق ولده (قوله ان كان) اي الرجل
 (قوله الامر) اي الزمن بعد اعاقه (قوله فلا يرد) بضم ففتح اي اعاقه (قوله ان يكون) اي الرجل (قوله له) اي الرجل (قوله
 خلال) يكسر انشاء المصيبة اي اثناء (قوله ذلك) اي الزمن الطويل (قوله يسر) فاعل حدث (قوله لم يعلم) بضم الباء (قوله به)
 أي يسره (قوله فان علم) بضم العين (قوله انه) اي الرجل (قوله فانه) اي اعاقه رقيق ولده (قوله يرد) بضم ففتح

(قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله الصدقة) أي من الرجل عال وله (قوله ترد) يضم ففتح مثلاً (قوله كان) أي الرجل (قوله
 المتصدق) بفتح الدال (قوله باع) حلة تلبس (قوله فلا يلزمه) أي المتصدق عليه (قوله وإن كانت) أي الصدقة (قوله يسهل) أي
 المتصدق عليه (قوله والاب عديم) حال (قوله غرم) أي المتصدق عليه (قوله قيمتها) أي الصدقة (قوله ولا يرجع) أي المتصدق عليه
 (قوله بها) أي القيمة التي غرمها (قوله وإن كان) أي المتصدق به (قوله فاعتقه) أي المتصدق عليه العبد (قوله أن كان) أي الاب
 (قوله والاب) أي وإن لم يكن الاب لمسا (قوله رد) يضم الراء (قوله عتقه) أي المتصدق عليه (قوله يتناول) أي يطول الزمان بعد
 اعتاقه (قوله وإن كانت) أي الصدقة (قوله فأولدها) أي المتصدق عليه الجارية (قوله لرسته) أي المتصدق
 ١٨٠

الصدقة ترد موسراً كان أو معدماً فإن تلقت الصدقة بيد المتصدق عليه باع من السماء فلا
 يلزمه شيء وغرم الاب القيمة وإن كانت يسهل باستملاكه أو كل والاب عديم غرم قيمته ولا يرجع
 بها على الاب وإن كان عبداً فاعتقه مضى عتقه وغرم الاب قيمته إن كان مالاً والاب عديم عتقه
 إلا أن يتناول بمنزلة عتاق الاب وإن كانت جارية فأولدها المتصدق عليه لمسته قيمتها إن لم
 يكن للاب مال بمنزلة ما قوته باستملاكه أو كل هذا الذي يأتي على مذهب ابن القاسم في القسمة
 من الدونة وقال غيره في التزويج المأثوق به دخل ولم يدخل موسراً كان الاب أو معدماً
 ويتبع الابن أبه بقيته قال في قسم الجواب يوم أخذه وأصدقه امرأته بدم تزوج عليه
 لا يؤد دفعه لأنه يسع من البيع كذا قال ابن القاسم فظاهره وإن لم يقضه المرأة فوري أصبح
 عن ابن القاسم الابن أحق به من المرأة ما تقضيه ويظل في يدها بعد قبضها فإن قام بعد قبضها
 يوم أو يومين والامرأ القريب فهو أحق به ويكون كالاستحقاق ويتبع المرأة الاب بقيته
 وسواء على مذهب ابن القاسم في هذه الرواية تدخل الابن المرأة أم لا وفيه قطري فبين دخوله
 بها وعلمه ووراءه مالك رضي الله تعالى عنهم وقال ابن القاسم الابن أحق بدخل جهنم إلا
 قبضت أم لا طلال الأحرار لاوهذا الاختلاف إذا كان الابن مفسراً والأخلاق ووجه أحق به قولاً
 واحداً فالمحصل على مذهب ابن القاسم لا فرق بين يسر الاب وعسر في العتق وعلى هذا ويرى
 المصنف بقوله كأيته ان يسروا وأشار ابن رشد بقوله على مذهب ابن القاسم في القسمة من الدونة
 أقولها وإذا فاسم للصغير أو مغانى لم يجر محاباة فيها ولا حته ولا صدقته من مال ابنه الصغير ويرد
 ذلك وإن جلد بنيه وترد الصدقة وإن كان الاب موسراً اهـ فظهر أن قول ابن القاسم هذا هو
 المعتمد وللأخوين التفريق بين يسر العسر والعسر في البيع والرهن والهبة والصدقة والتزويج
 فاضاً ذلك مع البسار ورد امع الاعساء وأطلق جـ يجب كلامهما من النوادر وتقول
 ابن القاسم المعتمد وهو مذهب الدونة وما ينبغي لذلك البشأن إن نأى قولها في القسمة ترد
 الصدقة وإن كان الاب موسراً الخ المغربي يعني وكذلك الهبة وعملها أو مغانى كره هو المشهور
 واحد الأقوال الثلاثة ثم ذكر قول الأخوين في التفريق بين يسر العسر والعسر مطلقاً وقول
 أصبح بالضم من غير تفرق مطلقاً ثم قال قال في التكت قال أبو محمد الفرق بين عتق الاب

عليه (قوله قيمتها) أي الجارية
 (قوله فقهه) بفتحات مثلاً
 (قوله في القسمة) أي
 كأيها (قوله من الدونة)
 بيان القسمة (قوله وقال
 غيره) أي ابن القاسم (قوله
 في التزويج) أي يرقق
 الولد (قوله) أي الرقيق
 (قوله دخل) أي الرجل
 بها (قوله بقيته) أي الرقيق
 (قوله أخذ) أي الاب
 الرقيق (قوله وأصدقه)
 أي جعل الاب الرقيق
 صداق زوجته (قوله يوم
 تزوج) أي الزيل (قوله
 عليه) أي الرقيق (قوله
 لا يؤد دفعه) أي الرقيق
 للزوجة (قوله لأنه) أي
 التزويج به (قوله وإن لم
 يقضه) أي الرقيق (قوله
 أحق به) أي الرقيق (قوله
 ويطل) أي الرقيق أي
 زمن خاتمه (قوله فإن قام)
 أي الابن (قوله فهو) أي الابن

(قوله به) أي الرقيق (قوله وفقر) بفتحات مثلاً (قوله ورواه) أي مطرف الفرق بين المتناول وعنده (قوله والاب)
 أي وإن كان الاب موسراً (قوله غاني) أي الاب في قسمته (قوله فيها) أي القسمة (قوله وللأخوين) أي مطرف وابن الماجشون
 (قوله فامسها) أي الأخوان (قوله ذلك) أي البيع والرهن والهبة أو الصدقة أو التزويج (قوله ورداً) أي الأخوان ذلك
 (قوله يجب) أي نقل (قوله كلامهما) أي الأخوين (قوله وترك) أي الحط (قوله هو) أي قول ابن القاسم (قوله المغربي)
 أي قال أبو الحسن الصغير في شرح الدونة (قوله هما) أي الهبة والصدقة (قوله وما ذكره) أي رد الهبة والصدقة (قوله ثم)
 ذكر (أي المغربي) (قوله ثم قال) أي المغربي

(قوله وثبت صدقته) أي الأب (قوله جله) أي ولده (قوله وأهنته) أي مال ولده (قوله لأن العتق الخ) صلة شبه القرق (قوله أوجب) أي أثبت (قوله الانتقاد) أي من ثبوت وجوب لكلام المصنف (قوله ثباته) ١٨١ أي الوصي (قوله عنه) أي الأب

(قوله من الأرض الخ) بيان
 (قوله من الأرض الخ)
 بيان ما (قوله والهدا) أي
 شرط بيان السبب صلة
 ذهب (قوله معنى) بضم
 فكسر (قوله فليأخوه)
 أي من أموال تجارهم
 (قوله محمولة) خبر أفعال
 (قوله النظر) أي الصلوة
 لم يسجد (قوله خلافة) أي
 النظر (قوله) بضم الراء
 (قوله بعد) بضم فسكون
 فتعق (قوله خلافة) أي غير
 النظر (قوله هذا) أي محل
 بيع الوصي على خلاف
 النظر (قوله خلافة) أي
 النظر (قوله قولها) أي
 المدونة (قوله شخص) بكسر
 للمجهول وسكون القاف
 وأعمال الصاد أي نصيب
 اليتم أي الشراب (قوله
 ربه) أي عقار اليتم (قوله
 ذلك) أي بيع عقار اليتم
 من وصيه (قوله نظر) أي
 مسألة لم يسجد (قوله هذا)
 أي قولها وأوجب الوصي شخص
 اليتم الخ (قوله هذا) أي
 محل فعل الوصي على خلاف
 النظر (قوله وهذا) أي
 فهمهم أن مذهبها محل فعل
 الوصي على خلاف النظر
 (قوله هذا لا يجوز له) أي

عبدانها المصير عن تقسيم بين صدقة جله أو هبة للناس لأن العتق أوجب الأب على نفسه
 عتق شيء ينتجه وهو ملك الولد أو انتقاد العتق على نفسه فذلك خلق منه لنفسه مال ولده أو
 يتكلم مال ولده بالمعنى ما قبل ذلك وأزنا ما والاهبة والصدقة فأنما يخرج ذلك من ملك
 ولده إلى ملك غيره بغير عوض ولده ولا نفسه اه وقال المسند إلى الانتقاد معنى على أن المراد
 بالسبب هنا أحد الأسباب التي في قوله وأنها يباع عقاره الخ فيثبت بقرينة الاعتراض بأن
 يقال لا يشتري في جواز بيع الأب وجود سبب من الأسباب التي تقتضي الاعتراض ذكره وأما
 إذا قلنا مراده مطلق السبب فلا شك في اشتراط وجود سبب أي سبب كان إذا لعل الأب
 فيها يثبت من بين الله تعالى أن يبيع مال ولده بدون سبب أصلا وعلى هذا فلا انتقاد على المصنف
 (م) بل الأب في الإلزام على العبد والسبي (وصيه) أي الأب ثباته عنه وصي وصيه أن قرب
 بل (وأن بعد) بضم العين وصي الوصي (وهل) الوصي (الأب) في حل تصرف عنه مجهول حاله
 على السداد مطلقا لا يشترط فيه ذكر سبب تصرفه لأن ثبت خلافة والى هذا ذهب جماعة
 من الأندلسيين وغيرهم (أو) هو مشبه في كل شيء (الاربع) بفتح الراء وسكون
 الموحدة أي العقامل الأرض وما اتصل منها من شارب شجر (ت) يصرف فيه (ب) شرط (يان
 السبب) ليسعه والى هذا ذهب أبو عمران وغيره من القرويين في الجواب (خلاف) أي قولان
 مشهران هذا ظاهر ظني ثم أن من شهر شافى في هذه المسئلة وأما هو اختلاف للمأخرين
 قاله التردد هذا ظاهر التوضيح وغيره قال في معنى الحكم أفعال الأوصياء فيها أعوه من
 غيرهم محمول على النظر حتى يثبت خلافة فان ثبت خلافة لم يبيح هذا مذهب ابن لبابة
 وابن العطار وغيرهما وقال أبو عمران وغيره من القرويين ببيع الوصي على غير النظر
 حتى يثبت خلافة أبو عمران وهذا في النزاع خاصة لما غيره فاحتمل على النظر حتى يثبت
 خلافة اه لكن في وثائق أبي القاسم البلزرى في قول الوصي محمول على السداد حتى يثبت
 خلافة هذا هو المشهور اه ونحوه لا يفترون فيكون المصنف أشار بخلاف هذا لكن
 اقتصر من شهر المقابل الثاني قال أبو الحسن في شرح قولها ودية الوصي شخص اليتم كبيع
 وبه لا يجوز ذلك لا ينظر بمانعه عياض قال بعضهم يظهر من هذا أن فعل الأب محمول
 على النظر حتى يثبت خلافة وفعل الوصي محمول على غير النظر حتى يظهر النظر وهذا المعنى
 في النزاع خاصة كذا قال أبو عمران وغيره قال أبو عمران وهذا معنى ما في كتاب محمد وناق
 المدونة يفسره اه فهذا يدل على أنهم فهموا أن هذا مذهب المدونة وهذا يقتضي ترجيح
 وإتمام ابن رشد بيع الأب عقار بغير مخالفة بيع الوصي عقار بغيره إذا لا يجوز له أن يبيع
 عقاره للأوصياء ومعلومه ما هو الحال العلم بعد ما اختلف المتأخرون هل يصدق الوصي
 فتح الم لا يقل يصدق فيها ولا يزمه إقامة بينة عليها وقيل لا يصدق فيها ولا يزمه إقامتها عليها
 وأما الأب فيجوز له بيع عقار ابنه الذي في حجره إذا كان يبيع على وجه النظر من غير حصر
 وجوهه في ذلك بعدد يبيع محمول عليه حتى يثبت خلافة مملوك أو مملوكا على هذه

الوصي (قوله عقاره) أي المحبوس (قوله بعدها) بفتح العين وشدة الجال (قوله فيها) أي أوجوه (قوله يبيع) أي الأب (قوله محمول
 عليه) أي النظر (قوله مملوكا) كان أي الأب

(قوله شرط) أي من المخاصن (قوله على أية) أي المحضون (قوله أنه) أي المخاصن (قوله جعله) أي الاب المخاصن (قوله عليه) أي المحضون (قوله لا يعرف) يضم فسكون عطفت على شرط (قوله به) أي تصرف المخاصن المحضون (قوله فهو) أي اكتمالهم على قيامهم من ذكر بناتهم (قوله من ذكر) بمفعول إيصال المضاف لفاعله (قوله به) أي كون الاعتماد المذكور كالمصاحصة أفتى (قوله فتنال) أي ابو الحسن (قوله تصرف الخ) خبر شأن (قوله بتركون) أي اهل البادية (قوله بأنهم) أي الأكابر (قوله يقولون) أي يشتركون للأصغر (قوله بقوله إيصال) أي من الابصر يح ١٨٣ (قوله في البادية) صلة بتنزل (قوله تنزل) أي ابو الحسن (قوله لو ذكر)

حكمه البناني صوابا ترددا انتظر عطف على الاب او على فاعل باع فقال (لاحضن) أي كاتل ومرب يتيهم معل (بجد) أو أم أو عم فلا يبيع متاع محبته مطلقا ولا يقاسم عنه الا بشرط على أبيه أنه لا يبيعه الا اذا جاهد وصبا عليه او عرف به كمادة اهل البادية بترك احدهم الوصية على اولاده اتكالا على قيام جدهم او عمهم أو أخيهم الرشيد بناتهم فهو كإيصال الاب من ذكر كقوله الطبري عن أبي محمد صالح وبه أفتى ابو الحسن في آخر مسئلة من وثاقه فقال شأن اهل البادية تصرف الأكابر على الأصغر بترك كون الإيصال اكتمالهم بأنهم يفعلون بقوله إيصال قال لا يخفى الكسر مع الأصغر في البادية بتنزل منزلة الوصي بهذا العرف على هذا وجوه ثم نقل رواية ابن غانم من مالك رضي الله تعالى عنهم بأن الكافل بمنزلة الوصي بدون هذا العرف و ذكر قول أبي محمد صالح هذه الرواية في نسخة لاهل البوادي لانهم هم لاهل الإيصال ابن هلال وبه أقول واتخذ القتيابي في بلدنا لها كالبادية (وعل) يضم فكسر (بإيصال) يبيع (البسيم) من مال اليتيم من المخاصن تمت وفي العتية جواز به قال اصمغ ولذا تعقب الشارح لفظ الأمضاء لاقضائه عدم جواز ابتداء وعموم قوله مخصص بشمل الذكر والاشي واقربب والاجنبى البناني ابن هلال في بيع المخاصن على محضه التيم اضطراب كثيرا الذي جرى العمل به ما لا يصح من التفرين بين القليل والكثير فيعزى التافه البسيم ثم قال فعل ما جرى به العمل لا يبيع الا بشرط من معرفة الخصلة وصغر المحضون والحاجة المرجحة للبيع وتقاهة المبيع وانه احق ما يباع ومعرفة السداد في الثمن ونه عليه هذه الشروط بينة معتبرة شرعا وهذا المعنى مستوفى في كتب الموقنين وفي التوضيح اذا قم على المتابع فيما ابتاعه من الكافل فعليه اثبات هذه الشروط واديان انه اتفق الثمن عليه وادخله في مصلحته فان اختلف شرط من هذه الشروط فله محضون به مدرسته الطارقي رد البيع وامضاته قاله ابو الحسن الا كون الثمن اتفق عليه ونقله في المعيار أيضا واقطاع (وفي حده) أي قدر البسيم الذي يرضى به من المخاصن (تردد) نحوه ابن الهندي بعشرة دنانير وابن العطار بعشرين ديناراً وابن زوب بثلثين ديناراً ابو الحسن الصغير على الثاني الاكثر فان قيل كان المخاصن غير وافي في البيع وولاني النكاح مع ان البيع اقوى من المبالغة بان النكاح لا يستقل الكافله ويستأذن الزوجة قهراً الذي يباشره الكافل بمجرد العقد بخلاف البيع فانه لا يذون قهراً الكلفة وان اذن التيم فمغلا يعتبر ذاته فلو جاز من الكافل لا استقل به (ولولي) الاب وغيره (تردد) القسمة أي الاختيار الشفعة الثابت لمجوره في النقص الذي يباعه

في خصاله) أي المكحول (قوله الثاني) أي التيمد بعشرين (قوله لم) بكسر ففتح (قوله البسيع) يضم الموحدة (قوله به) أي النكاح (قوله فيه) أي النكاح (قوله فانه) أي البيع (قوله به) أي البيع (قوله انه) أي التيم (قوله فلو جاز) أي النكاح (قوله لا يستقل) أي المكحول (قوله به) أي البيع (قوله وغيره) أي الاب وصبا كان أو مقصداً (قوله الثابت) تعقب التشعق (قوله في النقص) صلة التشعق

(قولهم عقارب الخ) بيان الشخص (قوله ان كان الترك نظرا) اي مصلحة المصنوع بشرط في جواز ترك الولي التشفع (قوله ويسقط به) اي ترك الولي التشفع (قوله حق البقيم) اي التشفع (قوله وان تركه) اي الولي التشفع وهو قطر البقيم (قوله انه) اي البقيم (قوله به) اي التشفع (قوله عليه) اي الصغير (قوله له ان كان) اي الصغير (قوله لها) اي الالهة لتنفقة او قضاوين (قوله ان كان) اي الصغير (قوله ان تركه) اي القصاص (قوله له) اي الصغير (قوله به) اي القصاص (قوله بهما) اي التشفع والقصاص (قوله واعلى ولبه) اي محجوره (قوله يعوض) بضم ففتح ففتح ففتح متعلا اي الولي (قوله لمن ماله) اي الولي (قوله تظلم) اي قد مر فعل ثلث لمعوض (قوله قوله) بضم صفتان مشتقان اي الولي محجوره (قوله يعوضه) اي الولي (قوله وان اعتق الولي) اي غير الاب بدليل ذكره (قوله الاب يعده) (قوله ان كان) اي عتقه (قوله واخره) اي الولي ولا يدخل فيه الرقيق بدليل ما يليه (قوله لا من مال الرقيق) بل وان اتزاعه منه المصنوع وباقائه رفقاه (قوله فان اعتقه) اي الولي رقيق محجوره بلا عوض مفهوم يعوض (قوله ١٨٤ رد) بضم الراء اي اعتاقه (قوله لانه) اي اعتاقه بلا عوض (قوله فيها)

اي المدونة (قوله على النظر) اي المصلحة للمجور (قوله ولا يجوز) اي الوصي (قوله ان يعتقه) اي الوصي رقيق محجوره (قوله ما اخذ) اي الوصي المال (قوله من) اي رقيق محجوره (قوله اذ لو شاء) اي الوصي (قوله لا تنزهه) اي المال من الرقيق لمجوره (قوله اقامه) اي الوصي الرقيق (قوله وقبلا) اي لمجوره (قوله ولو كان) اي اعتاق الوصي رقيق محجور (قوله يازع) اي اعتاقه (قوله على النظر) اي المصلحة للمجور (قوله ظاهرا) اي المدونة (قوله جوازها) اي اعتاق الوصي رقيق محجور على ما نحن

شير به من عقارب الخ القصة ان كان الترك قلنا ويسقط به حق البقيم فلا يقوم به اذ اشد فان كان الاخذ نظر اقلس للولي تركه وان تركه اذ اشد ان قيامه بكاسي في قوله اواسط اب او وصي بلا نظر (د) له ترك (القصاص) الثابت للصغير من بانه عليه او على وليه واخذ الدين ان محتاجا لها والقصاص ان كان غنيا وان تركه الولي فلا بعد رده القيام به وان تركه الولي التشفع والقصاص على وجه النظر (فينسقطان) فليس للمجور قيام به ما بعد رده والسبب ينظر لنفسه في شأن القصاص كاتقدم (ولا يعفو) الولي بزمانا عن غنا على محجوره او على وليه عمدا او خطأ الا ان يعوض المحجور عليه من ثلثه فليس بموقوفه يعفو عنه في المصلحة (د) ان اعتق الولي رقيق محجوره (مضى عتقه) اي الولي غير الاب رقيق محجوره الناجم عن نفس الولي اوعن محجوره ان كان (يعوض) من مال الولي واخره لا من مال الرقيق فان اعتقه بلا عوض رد لانه اتلاف لمال المجور فيها الوصي ان يكتب عبد من يملكه على النظر ولا يجوز ان يعتقه على مال يأخذه منه اذ لو شاء لا تنزهه وابطاه رقيقا ولو كان على علق من اجني يازع على القتل كبسه غ الا ان ظاهر ما جوازها ابتدا بمختلف ما هنا وانه استروح من قوله ولو كان على علق من اجني يازع بعد الوقوع وشبه في الماضي فقال (ك) اعتق (ايه) اي المجور رقيقه بلا عوض من مال الاب ولا من مال غيره فيعفى (ان ايسر) الاب ويغرم قسمة النكاح عتقه من ماله لولد فان كان معسر ادر عتقه في المدونة ولا يجوز ما هو بواحد وتصديق او اعتق من مال ابنته الصغير ويرد ذلك كله الا ان يكون الاب موسرا في العتق فيصير ذلك على الابن ويضمن قيمته في ماله ولا يجوز في الهبة وان كان موسرا لوقتها ايضا وان اعتق عبدا فيميز ان كان لاب مال والام يجوز الا ان يوسر قبل النظر فيه قيمته ويقوم عليه ولا يجوز في الهبة وان كان موسرا تت اجني (قوله ما هنا) اي قولنا المستنفذ ومضى الخ فانه هوهم عدم جوازها ابتدا (قوله كانه) بفتح الهمز فقي وشدة التوثيق الى الصنف (قوله استروح) اي فهم (قوله انه) اي الجواز (قوله رقيقه) اي المجور (قوله ويغرم) اي الاب (قوله من ماله) اي الاب (قوله فان كان) اي الاب معسرا مفهوم ان ايسر (قوله رد) بضم (قوله عتقه) اي الاب رقيق وله (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ولا يجوز) اي لا يعصى ولا ينفذ (قوله ما هو ب) اي الاب (قوله او تصديق) اي الاب (قوله او اعتق) اي الاب (قوله من ماله ابنته الصغرى) بانه (قوله يرد) بضم ففتح ففتح متعلا (قوله فيعز) اي يتصدق بعض (قوله ذلك) اي اعتاقه رقيق وله (قوله بضم) اي الاب (قوله قسمة) اي الرقيق الذي اعتقه الاب (قوله ماله) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي لا ينشد تصرف الاب في مال وله (قوله وان كان) اي الاب موسرا لميل الفقة في عدم جواز هبة (قوله ونفيا) اي المدونة (قوله وان اعتق) اي الاب (قوله والام) اي وان لم يكن للاب مال (قوله الا ان يوسر) اي الاب (قوله فيه) اي اعتاقه وقيم (قوله بضم) اي يعنى اعتاقه (قوله ويقوم) بضم ففتح متعلا اي الرقيق الذي اعتقه الاب من ماله وله (قوله عليه) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي تصرف الاب (قوله وان كان) اي الاب

اجني (قوله ما هنا) اي قولنا المستنفذ ومضى الخ فانه هوهم عدم جوازها ابتدا (قوله كانه) بفتح الهمز فقي وشدة التوثيق الى الصنف (قوله استروح) اي فهم (قوله انه) اي الجواز (قوله رقيقه) اي المجور (قوله ويغرم) اي الاب (قوله من ماله) اي الاب (قوله فان كان) اي الاب معسرا مفهوم ان ايسر (قوله رد) بضم (قوله عتقه) اي الاب رقيق وله (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ولا يجوز) اي لا يعصى ولا ينفذ (قوله ما هو ب) اي الاب (قوله او تصديق) اي الاب (قوله او اعتق) اي الاب (قوله من ماله ابنته الصغرى) بانه (قوله يرد) بضم ففتح ففتح متعلا (قوله فيعز) اي يتصدق بعض (قوله ذلك) اي اعتاقه رقيق وله (قوله بضم) اي الاب (قوله قسمة) اي الرقيق الذي اعتقه الاب (قوله ماله) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي لا ينشد تصرف الاب في مال وله (قوله وان كان) اي الاب موسرا لميل الفقة في عدم جواز هبة (قوله ونفيا) اي المدونة (قوله وان اعتق) اي الاب (قوله والام) اي وان لم يكن للاب مال (قوله الا ان يوسر) اي الاب (قوله فيه) اي اعتاقه وقيم (قوله بضم) اي يعنى اعتاقه (قوله ويقوم) بضم ففتح متعلا اي الرقيق الذي اعتقه الاب من ماله وله (قوله عليه) اي الاب (قوله ولا يجوز) اي تصرف الاب (قوله وان كان) اي الاب

(قوله في تفسيره) اى اعتناق الابير فسق وله الخ تفرع على تعبير المدونة بالحوار المقصد جوازها ابتداء واصله لا ينزى كما
تقدم (قوله من تقديم وصي الخ) بيان شأن الوصية (قوله ان كان) اى الوصى به (قوله المدخل) بضم فسكون بنسخ (قوله بمصر)
بضم الياء وفتح الصاد المهملة (قوله علم) بضم العين (قوله الغائب) ١٨٥ فاعل يشعل (قوله المقود)
مفعول يشعل (قوله بطم)
بضم الباء (قوله زوجته)
اى المقود (قوله من كثر
الخ) بيان معصية (قوله اسكر)
بضم فسكون (قوله لخر)
صله حد (قوله فان لم يتزوج)
اى الرقيق (قوله له) اى
سيدة (قوله غلط) بنسخ
انها المحببة والطاعة المهمة
اى عظم وصعوبة عمله
اختصاص الحكم فيها
بالنقض (قوله عزها) اى
نسبة العشرة لتقاتلها (قوله
لان البيع الخ) على تفسير
تبرع عمار بالثمن ذى الوصى
(قوله فيه) اى الثمن ذى
الوصى (قوله وغيرها) اى
المدونة وابن رشد (قوله من
الاغنة) بيان غيرها (قوله
وغير) اى ابن عسرة
عطف عليه (قوله لانه) اى
الحاكم (قوله لاجلته)
اى الممل (قوله فيه نظر)
خير قول من
وقوله من اى س و ز
وحج (قوله يقتضى الخ)
خير قول من (قوله من ثقة
الخ) بيان حاجة (قوله
او فاعدين) اى على الثمن
(قوله) اى الذين (قوله

فى تفسيره ببعض مساحته وانما يحكم اى يجوز حكمه ابتداء (فى الرشد) بضم الراء وسكون
السين المهملة اذا تنوع فيه (وضد) اى الرشد وهو السفه (و) شأن (الوصية) من تقديم
وصى ومن الوصى اذا تعدل يحصل الاشتراك فى التصرف او يستقل به كل منهما او منهما
ومن دخول الحمل فى الوصى به ان كان حيويا واعدمه ومن محبتها وعدها (والحسن) بضم
الحاء المهملة والموحدة وسكونها اى الوقف (المعقب) بضم الميم وفتح العين والفتحة اى
المدخل فى مستحقه العقب اى الذرية التى تحدث فى المستقبل كبن على فلان وولده وعقبه
ومقهور المعقبان غير مكس على فلان وفلان لا يختص الحكم فيه بالثقة وهو كذلك ومثل
المعقب الحسن على من لا يتحصر كالقفر ام (وامر) اى شأن (الغائب) الذى علم موضعه ولا يشعل
الغائب فى الاسطلاح المقود الذى لم يعلم موضعه ولا حاله وتقدم ان زوجته ترفع للقاضي
والوالى والى الماء وجاعة السلي (و) شأن (السب) بفتح النون والسين اى الاتساب لآب
ممن والوالى لا يرفع الوارود والرتب على الاعتناق التى هولجة لكلمة النسب لا يباع ولا يوجب
(وحد) بفتح الحاء المهملة وتشديد الال اى عقوبة معينة كبر من ككفر اسكر او وقف
او زنا او سرقة او سواها ونحوها طر او رق متزوج فله غير سيدة فان لم يتزوج او تزوج ملة
سيدة فله حده ما باقى (وقصاص) فى نفس او ضرر (ومال يميم) وفاعل يحكم (القضاء) بضم
القاف والياء والصاد المهملة جمع فاض لظن هذه العشرة نفس على الثمانية الاولى ابو الاصبح بن
سهل وزاد ابو محمد صالح الاخير بن فالة تنطى فيه نظر لان الذى زاد ابو محمد صالح الحد
والقصاص وما عداهما نص عليه ابو الاصبح كذلك فى اصل ان الاصبح بن سهل وكذلك نقله
ابو الحسن فى شرح المدونة فى قوله اولا يتولى الجرا الا القاضي وزاد بعد الثمانية قال الشيخ ابو
محمد صالح والنظر فى الحدود والقصاص اه وقد احسن من عزوها (وانما يباع) بضم القصة
(عقابه) بفتح العين المهملة اى الثمن ذى الوصى لان البيع مخصوص بهذه الوجوه خاصة
بما هو مصرح به فى المدونة وكلام ابن رشد وغيرهما من الاغنة كابن عرفة وغيره اما الماهمل
فتقدم ان الحاكم يقول امره وانه يبيع لاجلته فقط فقول من اى عقار الثمن الذى لا وصى
له او وصى على احد المشهورين ونحوه لزانى وتبعهما ج فيه نظر وقوله من على احد
المشهورين يقتضى ان المشهور لا يخرى بقوله البيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك وتقدم
ما فى ذلك فالة ملى (لحاجة) تعلقت بالقيم ثقة او فاعدين لا وفاهه الامن غنة (او غبطة)
بكسر العين المهملة وسكون الموحدة فى غنية غنة بنادته على الثمن المتأد قدر ثلثه مع كونه
حلالا وقوله ان يزيد اضعاف الثمن لغيره مقصود ان عرنة ابن قنوح سجنون ويكون مال
المبتاع حلالا لطلبه المتطلى عنه ان كان مثل عمر بن عبد العزيز قلت الاخذ بظاهر هذا واجب
التعذر ابو عمران ان علم الوصى ان مال المسترى كماله وحيث ضمن وان لم يعلم فلا يضمن
وله الزام المبتاع تمحالا او يبيع الدار عليه ويزيد فى البيع للغبطة ربما وانه يعرض عليه

٢٤ من مبحث من غنة اى العقار (قوله لئله) اى الثمن المعتاد (قوله كونه) اى الثمن (قوله وقوله) اى المدونة
الخ دفع به ايراده على قدر ثلثه (قوله غنة) اى سجنون (قوله ان كان) اى المبتاع (قوله وبانه) اى الوصى (قوله عليه) اى الثمن

(قوله بئنه) أي العقار له يعرض (قوله ما) أي عقار نائب فاعل يعرض (قوله منه) أي المسع (قوله أنه) أي الاب (قوله يسع) أي عقار ولده المحجور له (قوله محجور مصلية) أي ولده سان غيرها (قوله كالنجر) أي التجارة (قوله به) أي عن العقار (قوله الربع) بفتح الراء (قوله ونعم) أي الاب (قوله من ١٨٦ سلمه) أي ولده سان غيره (قوله محجور) خبر فعل (قوله يدفع) بضم الياء

(قوله فتباع) أي مصلية
 القيم (قوله يشتري) بضم
 الهمزة (قوله له) أي القيم (قوله بئنها) أي
 الحصة (قوله يساع) أي عقار
 القيم (قوله عليه) أي القيم
 (قوله منه) أي العقار
 (قوله فيبعه) أي ومسه
 (قوله كان) أي عقار
 القيم (قوله لسكاه) أي
 القيم (قوله كان) أي
 عقار القيم الذي بين ذمين
 (قوله فلو غاب) أي
 فالمصلحة في إبقائه (قوله
 وهو) أي العقار (قوله
 يشتري) بضم الهمزة (قوله
 الزاء (قوله) أي القيم
 (قوله) أي المال (قوله
 كان له مال الخ) مفهوم
 ولما له (قوله) أي عقار
 القيم (قوله نصير) أي
 عقار القيم (قوله أن هذا)
 أي خشيته (قوله) أي
 مستقل أي عن خشيته
 انتقال العمارة (قوله وعده)
 أي خشيته (قوله) أي
 التي قبله أي خشيته
 انتقال العمارة (قوله
 واحدا) فيه أنهم امتنانان
 (قوله أن يتي) بضم الياء
 وفتح الفين (قوله عليه) أي

بئنه ما هو أقبل منه واما الاب فقد تقدم انه يسع لهذه الوجوه وغيرهما مما هو مصلية
 كالنجرية في التوضيح عن ابن عبد السلام ظاهر المذهب ان الاب يسع على ولده الصغير
 والمستهبة الذي في حجره او غيره لاحد هذه الوجوه او غيره ما وقفه في ربيع ولده وغيره من
 سلمه محجول على الصلاح وانما يحتاج الى احد هذه الوجوه الوصي وسده ١٨٦ ونقل عن ابن
 رشد نحوه (او لكونه) أي عقار القيم (موقفا) بضم الميم وفتح الواو والظاء المجتمعة فناء أي
 عليه مال يدفع كل شهر او كل عام فيباع ويشترى بئنه عقار غيره وظف (او لكونه حصة)
 أي جزأ من عقار يقبل التسعة اما ان اشترى بئنه السبع ام لا فتباع ويشترى بئنه عقار كامل
 لا يشترى فيه (او لكونه قلت) بفتح القاف واللام مثقلة (غلبة) بفتح الغين المجهمة واللام
 مثقلان والواو مالاغلة اصل فيباع ويشترى بئنه ما كثر ثقله في توضيح يساع في الذين
 الأول ان لا يعرود عليه منه شيء فيبعه ليعرض عليه ما هو مد عليه منه شيء الثاني ان يبيعه
 ليعرضه ما هو مد منه وثلث لا يترجون فائلا يشترى به لكثرة فائدته (او لكونه بين)
 ربيع (ذمين) فيباع ويشترى به ربيع بين ربيع مسلين ان كان لسكاه فان كان للكرامه فلا يساع
 لغاؤه غالبا (او لكونه بين) بفتح السين (بضم الميم) بضم الميم وفتح الواو والظاء المجتمعة فناء
 ويشترى به ربيع بين جيران عدول (او لارادته) أي القيم في العقار (يعا) تصديه
 وهو لا يتقسم (و) الحال (لاماله) أي القيم يشتري به نصيبه بئنه فيباع نصيب القيم مع
 نصيبه بئنه وان لم يشتريه بئنه خلافه فان كان له مال في بئنه نصيبه بئنه بئنه بئنه
 ولا يساع نصيبه (او لنشبه انتقال العمارة) بكسر العين المهملة أي سكنى الناس عن العقارات
 المهاجرة فيصير منفردا لا يتقرب به (او خشيته) ان الراب (على عقار القيم) (و) الحال (لاماله)
 أي القيم يعمر به (اوله) مال يسمر به (و) الحال (السبع) وشراء عقار آخر لا يحتاج لتعبر
 (اوله) أي اصله من التعمر لكثرة كلفته وت ظاهره ان هذا وجه مستقل وعده الشراح
 مع الذي قبله واحدا وزاد في الطرووسها وهو خشيته ان يبني عليه من سلطان او غيره وابن ابي
 ربيع وابن زباد كرون الداء والحصة مثقله بخلافه لا في اجزائها او قد يقال استغنى المصنف
 عن هذا بالموظف وابن الطلاع خشيته النزول واهل المصنف استغنى عن هذا بما يخشى انتقال
 العمارة وقله ما دام في طولا وتختصر او لتقتصر على المختصر وهو

اذا يسع ربيع القيم فيبعه • لاشياء يصحها الذي بئنه
 قضاء وائتفاق ودعوى مشترك • الى البيع فيما لا يسيل لقبه
 وتعرض كل او عقار محجور • وخوف نزول فيه او خوف هلمه
 وبذل الكثير الحسل في ثمنه • وشقة تقع فيه او ثقل غرمه
 ونزول جوار الكفر او خوف عطله • لحفاظ على فعل الصواب وحكمه
 ونظمها ابن عرفة بقوله

عقار القيم (قوله الطلاع) بفتح الطاء المهملة مثقلا (قوله قضاء) أي لمن على القيم
 (قوله ودعوى) أي طلب (قوله محجور) بفتح الراء الاولى مثقلا أي لا تؤطف عليه (قوله نزول) أي من ظلام

(قوله لقوة) يسكون الواو (قوله وما يقي به الخ) حال (قوله به) أي العطار (قوله برجي به) أي ختمه (قوله ودعوى شريك) أي إلى البيع (قوله بلاغ) أي من مال التيمم (قوله لداخ) أي إلى البيع (قوله مفاصل) أي في العطار المشترك (قوله في ماله) أي الرقيق صلا جبر (قوله كان) أي ماله (قوله مضعا) أي الرقيق لماله (قوله لسه) أي الرقيق صلا جبر (قوله لانه) أي سيدهم (قوله لتزاهم) أي المال (قوله منه) أي الرقيق (قوله وحشا) حلف على انتزاع (قوله غيب) أي الرقيق (قوله يملكه) أي الرقيق (قوله وكثرته) أي المال عطف على ملك (قوله وسواء كان) أي الرقيق ١٨٧ (قوله جبره) أي السيد (قوله عنه) أي الرقيق (قوله لصاؤو

لروما) تنويع الاذن (قوله ككتاب) مثال للماذون له (قوله لروما) (قوله فهو) أي الماذون له (قوله في مضى) صلا كفى التشبه (قوله لانه) أي السيد (قوله اقتهه) أي السيد الرقيق (قوله وان لم يذ كره) حال (قوله قسه) أي السيد (قوله له) أي السيد (قوله فان كان) أي الربح (قوله الرابع) أي الاذن في التجريم (قوله السيد) الربح السيد (قوله الثاني) أي الاذن في التجريم (قوله السيد الربح السيد) ملك السيد المال من إضافة المصدر لقاعه وتكميل عليه تصب مقفولة (قوله لا يجره) أي المال (قوله عنه) أي ملك السيد (قوله لا العكس) أي لا يلزم من اذنه في التجريم (قوله جواز في ماله) أي السيد (قوله فان صرح) أي السيد (قوله له) أي السيد (قوله غيره)

ويصح عطار عن تيمم لقوة • وهدم وما يقي به غير حاصل ودون ولا مقضى منه سواء قل • وشرك به برجي به ملك كامل ودعوى شر يك لا سبيل لقوته • وذى عن حل كسر وطائل كذا للمار عن شيع وما خيف غصبه • والدار في دور اليهود الأراذل وماله وتطلب أو تفسد مفسر • نغذاه جبراً باع عن سؤال للسائل ودعوى الشريك البيع قيد بعضهم • بلاغ عن بعض أفعال مفاصل (جبر) يضم فكسر (على الرقيق) في ماله قليلا كان أو كثيراً بما حوذاً وغيره ما مضى أو ما قفلاً له السيد لأن له انتزاعه منه وسقافى زيادة قيمته عليه المال وكثرته وسواء كان قننا أو ذاتاً تابعة حرية (الامار) تنوع جبر عنه (بأذن) من سيده في التجارة أيضاً أو لروما ككتاب النسخ المدبر والمعتق لاجل وام الولد كالقن ان كان الاذن في كل الأنواع (ولو) كان (قوة) مخصوص كالز (فهو) كوكيل مقوض • يضم الميم وفتح القاء والواو متقلا في معنى تصرفه في جميع الأنواع على المشهور لأنه أقدمه للتجارة مع الناس ولم يعلموا اختصاصها بنوع وأقبح قوله في نوع أنه لوازنة في صنعة كالقصور لا يكون ذاتي التجارة ولو لا في المدانة المصنف لو قال له اذني الغلة فلس اذنا في التجارة وشبهه بالوكيل المقوض وان لم يذ كره فيما تقدم اتكالا على شهرته حكمه الاتي • (تنبهات) (الأول) • الماذون من اذنه السيد في التجريم (قوله نفسه سواء كان وجهه له أو لسله) أو قال السيد على ان الربح الرقيق فان كان السيد فوكيل لاما ذون أخاه أو الحسن والفرق بين الرابع والثاني ملك السيد المال في الثاني وشروط ربحه لسيده لا يخرجه عنه وان اذنه في التجريم لسيده بآله التجريم على نفسه لا العكس • الثاني تشبه بالوكيل المقوض انما هو في مضى تصرفه بعد وقوعه لا في جواز قدومه عليه • لمع قدومه على التجريم في غير ما عينه له فان صرح بفتح غيره وتصرف فيه رد تصرفه ان أشهر والأول • الثالث تشبه بالوكيل المقوض لان أو كالة لا تنعقد بغير ذلك حتى يخص او يعين كما في اختلاف الاذن الرقيق في التجارة فيكون في اذن المطلق • الرابع في كتاب النسخا من المدونة يصدق الرقيق في دعوى اذنه سيده في التجارة وظاهره مبالغ اشبهت في كتاب المدان أنه لا يصدق • اذنا قيد بعض القرويين المشهورين انه ان خصه بنوع مضى تصرفه في جميع الأنواع بان لا يشهره ولا يعلنه فان أشهر وأعلنه فلا وتقله عن المقسمات

أي تصرفه في غير ما اذنه فيه (قوله وتصرف) أي السيد (قوله فيه) أي غير ما اذنه (قوله لروما) أي سيدهم (قوله تصرفه) أي السيد (قوله ان أشهر) أي سيدهم المتع من غيره (قوله والو) أي وان لم يشهر متع من التصرف في غير ما اذنه فيه (قوله يشهره بالوكيل المقوض) أي ولا يجعله وكيلا (قوله في كتاب) خبر مقدم (قوله يصدق) يضم ففتح متقلا (قوله لانه) أي الرقيق (قوله يفتقن) مثقلا (قوله من انه ان خصه) أي السيد (قوله الاذن في التجارة) المشهور (قوله بان لا يشهره) أي السيد (قوله الخصيص صلا قيد (قوله فان أشهر) أي السيد (قوله وقله) أي التشديد

(قوله ولا يجوز له) أي الرقيق (قوله وان لم ياذن له في التصار بالدين) أي الغنم في جوازها (قوله وان لم ياذن له الا في نوع واحد منها) مخالفة في لزومه ما دبر فيه في جميع الأنواع (قوله وهو) أي عدم اعتبار تصديره عليه في التصار بالدين (قوله انه) أي العبد (قوله ليس له) أي العبد (قوله اذا جهر) أي السيد (قوله عليه) أي العبد (قوله به) أي الدين (قوله على قوله) أي حصن (قوله الا ان يشهر) أي السيد (قوله ذلك) أي الجهر (قوله الوجهين) أي التصار بالدين والتجارة في نوع من الأنواع (قوله وهو) أي قوله بعض شيوخ حنابلة صحيح (قوله لانه) أي الشأن (قوله لا يدري الناس الخ) مفهومه انهم لو علموا انه اقتصد بالتجارة في نوع خاص باشهاد السيد ذلك واعلانه ونصرف في غيره فلا يلزمه (قوله في البيان) خبر مقدم (قوله دليل) أي مدلول (قوله ويحتمى) (قوله انه) أي السيد (قوله لو اعلن واشهر) أي السيد (قوله اذنه) أي السيد (قوله عليه) أي السيد (قوله في التجارة) قوله ثم تبي (قوله في غيره) أي ما اذنه (قوله فلا يلزمه) أي العبد (قوله فيه) أي لزوم ما دبر فيه (قوله لانه) أي اعلانه قصر اذنه على شيء (قوله فعل قوله) أي المدونة (قوله لا ينقعه) أي السيد ١٨٨ (قوله بقصر اذنه) أي على شيء (قوله ان الاشهاد ينقعه) فاعل يأتي

ونصها ولا يجوز له ان يتجر الا ان ياذن له السيد في التجارة فان اذنه في جميعها لانه ان يتجر بالدين والتقد وان لم ياذن له في التجارة بالدين ولزومه ما دبر فيه في جميع أنواع التجارة وان لم ياذن له الا في نوع واحد منها على مذهب ابن القاسم في المدونة اذ لا فرق بين ان يتجر عليه في التجارة بالدين ويحصر عليه في التجارة في نوع من الأنواع وهو قول اصبح في التجرة في الدين وذهب حصن الى انه ليس له ان يتجر بالدين اذا جهر عليه في التجارة وكذلك لا يلزم على قوله اذا جهر عليه التجارة في نوع من الأنواع الا ان يشهر ذلك وبعثه في الوجهين جميعا فلا يلزمه قاله بعض شيوخ حنابلة وهو صحيح في المعنى فأنهم من المدونة والعقبة وفي المدونة لانه لا يدري الناس لا في أنواع التجارة اقصد وفي جماع اصبح لانه قد نصبه للناس وليس كل الناس يعلمون بعصاهن بعض في البيان دليل قول اصبح كالمدونة اذ لو اعلن واشهر بقصر اذنه على شيء ثم تجر في غيره فلا يلزمه في ما له ما دبر فيه ويدخل فيه اختلاف بالغة لانه من باب التصدير فعلى قوله لا يتجر على العبد الا السلطان لا يتغير اعلانه بغير اذنه وبأنه على قول حصن للسيد ان يتجر على عبده ان الاشهاد ينقعه ابن عرفة يريد بتجريمه الاول بانه لا يلزم من اغواطجر على من ثبت الاذن له فيه وعمل به لقوله فيما كان اذنه قبل العمل به ثم قال في لزوم تخصيص السيد بتجريمه بدووع وقوله فيم ثالثها ان اعلن به ورابعها الغنى ان كان العبد يرى انه لا يتصل بمساحده والا فالتالي انظر الحط (وله) أي الرقيق المأذون له في التجارة (ان يضع) يفتح الخمسة والسادس الى يسقط بعض دين له (وله) ان (يؤثر) دينه الحال الى اجل قريب الغنى ان لم تكن الرخصة ويبعد التأخير ويرجع الفرق في حسد الكثرة والعبد الحط هذا هو المشهور وروى عنه حصن لانه ان كان عن غير فائدة

(قوله يريد) بضم فتح (قوله) أي ان يشهد (قوله الاول) أي عدم (قوله السيد اعلانه قصر اذنه) على نوع من قولها لا يتجر على العبد الا السلطان (قوله بانه) أي الشأن الخ صله يريد بتجريمه (قوله فيه) أي التجرة (قوله به) أي الاذن (قوله لغوه) أي الجهر فاعل يلزم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ثم قال) مفعول لتخصيص المضاف لفاعله (قوله بنوع) صله لتخصيص (قوله ولغوه) أي التخصيص عطف على لزوم (قوله فيم) أي تجريمه كل نوع (قوله اعلن) أي السيد (قوله به)

أي التخصيص (قوله ان كان العبد يرى الخ) أي لزوم التخصيص (قوله والا) أي وان كان العبد يرى انه يتخلف فواضع ما حله (قوله الثاني) أي لغوا التخصيص (قوله انظر الحط) انه عقب كلام ابن عرفة واحتج حصن كماله بان السيد لو دفع له بعه ما لقرضانه يصير ما أدناه ولا يباع القراض بدين لمن حروا لمن عبدا فان شرط على عبده ان لا يبيع دينه كان بمنزلة ما عاينه فان باعه فهو مستعد فلا يعضى عداؤه على سيده ابن رشد القراض الذي استجبه لا يلزم ابن القاسم طبعه اذ اخذ الله منه ويقول اذا دفع السيد الى عبده قراضا فدين فيه الناس فهو في دينهم الا ان يعلموا انه قراض فلا يكون لهم وكذلك اذا علموا قراض الذين عاملوا بالدين ان ما يده قراض فلا شيء لهم فيموت يتبعون ذمته يدونهم وان لم يعلموا فمترق الحرمن العبدان الممر يلزمه ضمان المال فلما صح بحماضه قرضه ما فيه والعبد لا يضمن لسيدته فمترق قرضه ما وعده اذ لم يعلموا القرض بعه بعد اعلانه (قوله هذا) أي جواز تأخير الدين الى اجل قريب (قوله ومنعه) أي التأخير (قوله لانه) أي التأخير

(قوله وراض) أى منه لانه تبرع وهو لم يؤذنه فيه (قوله ولا) أى وان كان عن قائلة (قوله فهو) أى التامع (قوله التامع) أى كونه قائداً (قوله فانه) أى منع التامع لقائمه (قوله المجرى) أى تامعه (قوله فانه) أى المجرى (قوله لجمدة) بفتح الجيم وواضحة البيان أى وتألف الناس لعامة (قوله الاول) أى فتح الصاد (قوله وسكونها) أى التثنية (قوله الثانى) أى كسر الصاد (قوله الناس) معقول بضمف (قوله بعالم) بالصله بضمف (قوله ونحو) أعو بضمف (قوله فى الدونية) خبر غوه (قوله فى الدونية) خبر مقدم (قوله ذلك) أى اعتقاد من ربه (قوله الطعام) مشعول بضمف (قوله يعلم) أى العدد (قوله ذلك) أى اعطاهم الطعام (قوله ولا) أى الصدق (قوله الا ان ياذن بسد) أى فى منع الطعام ودعاء الناس اليه (قوله الا ان يشعل ذلك) أى صنع الطعام ودعاء الناس اليه (قوله الماذون) أى فى التجارة فاعل بفعل (قوله لويه) ١٨٩
أى قولاً أى الحسن هذا مودع

فواضع والاقهوسلف بر تقوا واجيب باختيار الثاني ولا يلزم عليه المنع لانها منفعة غير محققة
وايضافه من مقروض بالقرض لا يجوز له تأخير الايمان طلبا للمجدة التامة او اقلها (و) ان (يضيف)
بضم التحتية ونفع الضاد للمجدة وكسر هاو التحتية على الاول مثقفة وسكرها على الثاني الناس
بطعام يدعهم اليه ولو عقيقة لولده وهو في المدونة طنى في المدونة ليس للبعد الواسع الحال
ان يعين عن ولده ويطلب فلان الطعام الا ان يعلم ان سبده لا يكره ذلك ولا ان يصنع طعاما يدعوه
اليه التام الا ان يأذن له السيد الا ان يفعل ذلك المأذون استلذا في التجارة فيجوز ابو الحسن
قوله الا ان يفعل ذلك المأذون استلذا في التجارة فيجوز هذا اي بعد على غير العقيقة طنى وبه
تأمل ما في قول ت ت وس ولو عقيقة وانه غرضه من اقلها وجعل جواز الوضع والتأخير
والتشيف (ان استأنف) المأذون بها التجارة فهو راجع الثلاثة ومفهوم الشرط المنع منها لم
يستأنف بها لاه (تنبيه) في المدونة لا يجوز للبعد ان يعين من ماله عارية مأذونا كان
او غير مأذون وكذلك الطليعية ابن عرفة وفيها لا يعين شيئا من ماله بغض اذن سبده الصلح عن
محمد قال غيره لا باس ان يعيدوا به للكان القريب ا (و) ان يأخذ الرقيق المأذون له
في التجارة (قراضا) بكسر القاف اي مالا يتجر به فيجوز معطوهم من ربحه ويؤثره كغرضه
اسبده فلا يضطرب فيه ولا يقيمه ان عتق اسبده منافع نفسه فاشبهه اجارة تنقسم والمسافة
كالقراض (و) ان (يدفعه) اي الرقيق المأذون له في التجارة القراض لان اسبده ودفعه من
التجارة المأذون له فيها ابن عرفة وفيه استلزام الاذن في التجارة اخذ القراض واعطاه متلا
المستقلى عن ابن القاسم وانتهب شيئا على التجرة او اجارة او ايداع للغير اه وله التسرى وقول
الوديعة مواخذة القطعة وهبة الثواب لا لا تركل والالتقاط للعد الاذن (و) ان (يتصرف)
اي الرقيق المأذون له في التجرة (في كمية) وسدقة ووصية بعمارة عالية لغرضه او
وسدقة وتقومها واهل نص على هذا وان علم من قولنا الاذن دفعه وهم قد خوله فيه
لغيره بعده (واقيم) بضم الهمزة وقع الميم اي فهم (منها) اي المدونة (عدمه) اي الرقيق

على طارفة وقته ومنه فتران ما لا يتصل ذلك لانهما كان اصل المال ليس وما يتوجه انه لا يعرف نفسه فندفع هذا التوجه
 بوجهين ان الاول يعرفه ولو لم يكن اصله له واقطاع على مراد صاحب التسكيت انهم ان جله ما فيه جعله الجبر والاذن
 فلا حاجة لذكرها وسبق ذلك ابن عرفة عيب له نص على هذا وان دخل فيما جله لانهما كان طارفاً وما يتوجه ان ليس
 لنا على الاذن (قوله من قولها) اى المدونة (قوله وهب) بضم فكسر (قوله لغترقه) اى المأذون (قوله فغرماءوه)
 اى المأذون (قوله اى ما وهبه) (قوله لهم) اى غرمائه (قوله يده) اى المأذون (قوله تراجعه) اى المأذون (قوله جرحه)
 اى المأذون (قوله وقته) اى المأذون (قوله قتل) بضم فكسر اى المأذون (قوله يده) اى المأذون (قوله من تراجعه)
 بانما (قوله ذلك) اى الاخذ في دينهم (قوله وهب) بضم فكسر (قوله تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال
 متفلا (قوله عليه) اى العبد ١٩٠ (قوله اوصى) بضم نون وكسر كيم (قوله اى العبد)

المأذون في التجارة (من) قولها اى الهبة اقامه بعض من قولها وما وهب للمأذون
 وقد اعترقه قد دين فغرماءوه من عله من سببه ولا يكون لهم من عمل بدني ولا من تراجعه وأوش
 جرحه وقته ان قتل وما فضل يده من تراجعه وانما لهم ذلك في حال وهب العبد او تصدقه
 عليه او اوصى به فقه العبد اه والاخامة من قولها فقه لان ظاهره استعلاء بالقول
 (الرقيق) (غير من) اى رقيق (اذن) بضم الهمز وكسر الذا (له) في التجرة (القبول) للهبة
 واصدقة والوصية (بلاذن) من سده فيه وليس لغه المأذون له التصرف في كهية الا اذن
 سيده الا ان يشترط معطيه عدم التجرة عليه كالمسقة والصغير قاله ابن عبد السلام ابن
 لقيس العمل بشرط المعطى المذكور خلاف قول الله تعالى ولا تؤنوا السفهاء اموالكم
 واجيب بان النهي في الآية قدس بقوله تعالى التي جعل الله لكم قياما اى تحتاجون لها فانه
 فقههم انهم لا يحتاجون لغيرها عطاء ولهم وهذا على ان الصفة مخصصة وقاموا بها
 كاشفة (والجرح عليه) اى الرقيق المأذون في التجارة اذا قام غرماءوه عليه وطلبوا تنفيليه
 او اراد سيده منعهم من التصرف وبطل اذنه فقه (ك) التجرة على المدين (الحرف) في كون الذي
 يتولاه القاضي لا القرماء ولا السيد وقبول اقراره لا يميم عليه قبل التقليل لانه ومنعه
 من التصرف المالك الى غيره هذا محام وليس لسيده اسقاط الدين عنه بخلاف غير المأذون
 فليسه اسقاط الدين التي تدعى به لانه عنه قاله ابن رشد وقيل لسيده التجرة عليه بغيرها كم
 لاه ملكه وفهم ابو الحسن المدونة عليه التمسى هذا اذا لم يطل تجره ابن عبد السلام لا يثبت
 العدول عنه وتزداد النورى في كونه خلافاً وتقسيد او ظاهراً كلام ابن شاس الاول على
 فرض ت المسئلة في التجرة قيام القرماء وذكروا خلافاً فيه ثمة الشارح بوجهه جميع من
 وقت عليه من شراره واصله قوله في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وهو في قيام القرماء
 جعل الله لكم قياماً قوله

(قوله) اى المال (قوله)
 فقهه بضم الموحدة
 اى العبد المال (قوله)
 استقلاله اى العبد
 (قوله) اى القول
 (قوله) الاذن سيده
 اى له في التصرف (قوله)
 معطيه اى الرقيق (قوله)
 عليه اى الرقيق في
 العلية (قوله كالمسقة)
 والصغير اى شرط
 معطيه عدم التجرة عليها
 في العلية (قوله القرماء)
 بفتح القاء والراء (قوله)
 قيد بضم فكسر متفلا
 (قوله) اى الاموال
 (قوله فيه) اى القيام
 (قوله وهذا) اى الجواب
 (قوله الصفة) اى التي
 جعل الله لكم قياماً قوله

انها اى الصفة (قوله وبطل) عطف على منع (قوله اذنه)
 اى السيد (قوله) اى العبد (قوله فيه) اى التصرف (قوله في كون) جملة كاف التشبيه (قوله يقول)
 مضاف الى كون قوله اقرأه اى العبد (قوله قبل التقليل) اى اقرار قوله ومنعه اى العبد عطف على كون (قوله غير هذا)
 اى المذكور (قوله محام) بيان غير هذا (قوله سيده) اى المأذون في التجارة (قوله لانه) اى العبد المأذون (قوله لملكه)
 اى السيد (قوله عليه) اى استقلال سيده بالتجارة (قوله هذا) اى استقلال سيده المأذون بالتجارة (قوله تجره) اى
 المأذون (قوله عنه) اى تقسيد التمسى بعدم طول زمن تجره (قوله النورى) بضم النون وفتح الواو وسكون المشا وكسر الواو
 وشد الياء (قوله في كونه) اى كلام التمسى (قوله الاول) اى كونه خلافاً (قوله وهو) اى الرقيق المأذون في التبعة (قوله)
 في قيام القرماء اى عليه تنفيليه كالمز

(قوله والجر) أي علمه أي منعمن التصرف وباطل الإذن في التصارة عطف على قيام (قوله كالجر) أي في أنه لا يخله ولا يجبر عليه إلا ما ذكر (قوله بغير السهم) أي على العبد المأذون في التجارة أي يبطل أذنه في التجارة و منعمن تصرفه قلة (قوله أنه) أي العبد المأذون في التجارة (قوله ذلك) أي الجبر عليه (قوله مذكّر) أي الموضح (قوله فقل) أي خليل (قوله بهذا) أي جعفر مستثنى من سائر (قوله وهو) أي تقرير بن عبد السلام (قوله عليه) أي العبد المأذون في التجارة (قوله لأن ابن المصباح الخ) غلة لتبين ذلك بقل كلام ابن شاس (قوله اختصار) أي كلام ابن شاس (قوله ووجه) أي كلام ابن شاس (قوله بعد ذلك) أي السد (قوله أي العبد في التجارة) (قوله وإن اعتقك الذر ما به) أي العبد الملقه (قوله ويمنعه) أي السد العبد (قوله أمه) أي العبد (قوله تكون) أي الفاضل (قوله أي سيفه) (قوله وهو) أي سيفه (قوله أحدهم) أي الترمذ الكوفي دة (قوله فنتأرهم) أي سده غرامه فاعليه ١٩١ (قوله وهو راعى العبد) أي يتنعم

(قوله اذن) أي السيد (قوله) أي العبد (قوله ويشتر) أي العبد بان يسجد في الصلاة، قوله ذكر، أي اخرج حقل
اطرف (قوله عن من خالطه واعلمه) أي العبد (قوله ذل) أي غير العبد (قوله يسع) يضم فسكون فكسر أي السلطان
الناس (قوله ذل) أي جبر العبد (قوله وبظهوره) أي السلطان جبر العبد الناس ليتجسس ما علمته (قوله منه) أي كلام
ابن شاس (قوله هر) أي اذن له (قوله وهذا) أي كونها مستثنين (قوله لو انا) أي جعلها مستثناة واحدة علمه اقصر (قوله
قولها) أي الموثنة (قوله على وله) أي يحجوه لصره واسقمه (قوله نفعه) أي الولي يحجوه (قوله لشهره) أي السلطان
الصي والسقمه (قوله وسع) يضم فسكون فكسر (قوله به) أي جبر الولي (قوله ويشتر) يضم فسكون فكسر (قوله
على ذل) أي اخرج له، الولي (قوله فهو) أي سمع او افشاه (قوله وكذلك) أي اخرج الولي حقله في انه لا يجبر عليه

(قوله به) أي المأذون (قوله يعلم) بضم الميم (قوله ذلك) أي الظن (قوله منه) أي العبد (قوله على يده) أي الكراهة (قوله تقتل
 ابن حنبل عن ابن القاسم) أي أنه لا يجوز زوجه إلا عند السلطان (قوله فيها) أي المدونة (قوله دين فاعل خلق) قوله ويجعله
 من التجارة) تفسير لصبر عليه (قوله دينه) أي المأذون (قوله في ماله) أي المأذون (قوله دونه) أي المأذون (قوله يتكون)
 أي سدم (قوله هو) أي المأذون (قوله في هذا) أي التمسك (قوله وانه) أي المأذون (قوله فيها) أي السنتين (قوله وان
 يطرق عليه) أي المأذون (قوله واللا) ١٩٢ أي ولو كان فيها شاة حرة (قوله له) أي المأذون (قوله من ذكر) أي أم ولد

فوقه السلطان للناس وأمر به فبطاف به حتى يعلم ذلك منه أو الحسن لا يثبت هنا على يده
 ١٩١ وانظر مع نقل ابن حنبل عن ابن القاسم ثم قال فيها وإذا خلق المأذون دين يفتقر ماله
 فليسده أن يجبر عليه ويعتق من التجارة وقد ينه في ماله ولا يثبت السدة في ماله إلا أن يفضل عن
 دينه شي أو يكون السدة دونه فيكون أسوة الغرما وليس الغرما أن يجبروا عليه وإنما لهم
 أن يقوموا عليه فيقتلوه وهو كالطرق في هذا أبو الحسن يعني ليس للغرما أن يجبروا عليه
 الطر الذي يجبره السيدان عنه ومن سائر التصرفات في ماله وأما الطر الذي هو التمسك
 قبولهم طر فقد ظهر للثمن كلام المدونة أيضا المستثنى وأنه فيها كالطرق وأن الطر عليه
 لا يقتضي قيام الغرما فافهم فقد زلت فيه أقسام وأطنا بالنقول أيضا بالحق والله الموفق
 (وأخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجهمة الذين الثابت على المأذون في التجسس سواء جبر عليه
 أم لا (أي) أي المال الذي يده) أي المأذون من ماله الذي له سلاطة عليه سواء كان يده أم لا
 فان بقي شيء فهو لسيده إن شاء أخذوه وإن شاء أبقاه يده إن كان غير مستوفى بل (وان) كان
 ما يده (مستوفى) أي أم ولد المأذون سواء أم ولدها قبل الإذن أو بعده إن اشتراها من مال
 التجارة أو ربحه لأنهم آمن ماله ولا يشترى بغيره أو بالإكراه أو شرف من سدها أو كسوته
 أصوله وقروعه وحاشيته القريبة وإن كانت أم ولدها حاملا فلا يتابع حتى تلد لأن جنبها السدة
 وله بيع من ذكر كفر الدين لكن إذا نسيه لم يرض القبول بأنها تكون أم ولدان عتق وان باع ولا
 اذنه مضى لأن رضى الخلاف اتفاه وفي الابتداء ولا يباع ولده لأنه لسدة لاه وإن بيع فسبح
 بعه لا اتفاق على عتقه عليه إن عتق وإن كان اشتراها من تراجعه وكسبه فلا يتابع في دينه
 لأنها السدة وشمل كلامه من اشتري زوجته حاملا منه أو مع ولده منها وعليه دين لكن يتابع
 في بيع ولدها وإن حدث الدين بعد شرائها قال ولد السدة ويتابع بعد ولادتها إذا لا يجوز استثنائه
 مع ولدها بعد تنقو عهنا العلم ما يخصها فهو للغرما وما يخص ولدها فهو للسدة ولو بيعت في الدين
 ثم ظهرت حاملا فليسد فضحه على الصحيح طرقة في حملها أو قبل لا يشترى وشمل الدين دين سيده
 فيما خص به الغرما ولا يتخصصهم بعباد فعه لغيره إلا أن يعامل به بعد بلف أو يبيع صحيح ابن
 عرفة ولو باع ولده بغير إذن سيده رد يسه إذا لا خلاف في عتقه عليه إذا عتق قلت بل لأنه
 محض ملك سيده وبيع أصبح ابن القاسم لا يتابع أم ولد لغير ماله وهي حامل بل حق قطع
 لأن ما في بطنها ليس له ولا يجوز استثنائه فان لم يكن عليه دين جازي بها باذنه وإن كانت حاملا

وأصوله وقروعه وحاشيته
 القريبة (قوله بأنها) أي
 مستوفى (قوله إن عتق)
 أي المأذون (قوله وان باع)
 أي المأذون من ذكر (قوله
 يلاذنه) أي السيد (قوله
 مضى) أي يسه (قوله ولده)
 أي المأذون (قوله لاه) أي
 ولده (قوله وان بيع) أي
 ولده (قوله على عتقه) أي
 ولده المأذون (قوله عليه)
 أي المأذون (قوله إن عتق)
 أي المأذون (قوله وان كان)
 أي المأذون (قوله اشتراها)
 أي المأذون أم ولده (قوله
 وعليه دين) حال (قوله
 لكن يتابع في بيع ولدها)
 استدراك على ما قبله لرفع
 إجماع يسه فيها فيدون
 ولدها وبيع ولدها لأنه لسدة
 أمه ولا يثبت منه لسدة أمة
 (قوله) وإن حدث الدين
 بعد شرائها (أي) من تراجعه
 وكسبه (قوله لسدة)
 أي المأذون (قوله ويتابع)
 أي الأمة في الدين (قوله)

مع ولدها) مله يتابع (قوله بعد تنقو عهنا) أي الأمة ولدها كل وسده (قوله يعلم) بضم الميم (قوله ما يخصها)
 وفي
 أي الأمة (قوله طرقة) أي السيد (قوله فيما خص) أي سيده (قوله به) أي دينه (قوله ولا يتخصصهم)
 أي سيده (قوله) أي السيد (قوله يعلم) أي السيد (قوله بعد) أي التبر (قوله ولو باع) أي المأذون (قوله رد)
 بضم الراء (قوله على عتقه) أي ولد المأذون (قوله عليه) أي المأذون (قوله عتق) أي المأذون (قوله لاه) أي ولده (قوله استثنائه)
 أي الجمل (قوله عليه) أي المأذون (قوله يلاذنه) أي السيد

(قوله كل) اي من الغرماء السيد (قوله فان لم يمنع) مفهوماً ان منعه الدين (قوله نهى) اي العتبة (قوله وهما) اي التأويلان (قوله وهب) اي ضم فكسر (قوله) اي المأذون (قوله ان ثبت) اي الاعطاء لمقبل قباضه (قوله والدين) اي الذي على المأذون (قوله قدر ماله) اي المأذون (قوله والا) اي وان لم يثبت كرون الاعطاء لمقبل الدين (قوله ذل) اي لا يخص سيد بما وجبه (قوله هذا القيد) اي شرط كون الهبة بعد الدين (قوله لغيه) اي نت (قوله) اي نت (قوله نه) اي هذا القيد (قوله) اي هذا القيد (قوله وغره) اي نت (قوله محرقاً) بفتح الهمزة من كلام (قوله وتكلف) بفتح التاء مثلاً اي ز (قوله) اي كلام الشامل (قوله سيد) اي المأذون (قوله عبارته) اي الشيء الذي رهنه المأذون عند سيد في دين تدائمه منه (قوله وكاها) اي نسخة رهنه (قوله عليها) اي نسخة رهنه صالحة تشرح ١٩٣ (قوله بذلك) اي واخص سيد بما رهنه (قوله

اذ باع) اي السيد (قوله ثم اخذ) اي السيد (قوله منه) اي عبده (قوله من فاعل لما قبل (قوله بقدر مال السيد) اي بحسب العادة في معاملته الناس استبرزه عن بيعه سلعة بغير كسر في تدعى بيده لا يشبه المتبادر في نص المدونة الا في (قوله وسمايته) اي السيد (قوله بايعته منه) اي لا يباحته (قوله نهى) اي السيد (قوله وان كان) اي الرهن (قوله وان كان) اي الرهن (قوله ذلك) الوصف المذكور (قوله لم يكن) اي السيد (قوله به) اي الرهن (قوله وان كانت له) اي السيد (قوله على الرهن) (قوله وقيل لا يكون) اي السيد

وفي التوضيح اذا قام الغرماء على المأذون وأتمته حامل منه فقال اللغوي يؤخر بيعها حتى تضع ويكون دله السيد وتباع ولا يدع السيد تقويم كل واحد ما يقراده ليعلم كل ما يبيع به ملكه وشبه في الاخذ في الدين فقال (كعبته) اي الرهن المأذون في الحيازة من جهة او صدقة عليه او وصية له فتؤخذ في دينه (وهل) اخذها منه (ان) كان (منه) بضم فكسر اي اعطى المأذون الهبة او اوصية او الوصية (الدين) بها فان لم يمنع له نهى لسيد كتراجه (او) يقضى دينه بها (سلطاناً) من التقييد بعبته للدين في الجواب (تأويلان) الاول الثاني لابن أبي زيد نت وهما فيما وجبه له بعد قضاء هم قال في الشامل واخص سيد بما وجبه قبل قيامهم على الاصح ان ثبت سيئته والدين قدر ماله والا فلا طي لافوق بين ما وجبه قبل قيامهم وبعده كما هو ظاهر اطلاق الآية ولم أر هذا القيد لغيره ولا سلف له في ولا معني وغره كلام الشامل الذي نقله محرقاً كما هو في الزرقاني وغيره وتكلفه معني بيه السمع وشرحه مؤلفه على هذا التعريف والذي رأيت في نسخة عتيقة من الشامل واخص سيد بما وجبه بالرأى ما لا دون بعد الهامو كانت المصالح وعليها شرح المدني شارح الشامل فقال أشار بذلك النواذير قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا باع لعبده المأذون له سلعة ثم أخذ منه رهنه فلقى العبد دين فان كان دين السيد بقدر مال العبد وما يبعته به بامعة فله هو أحق بالرهن اذا كانت عليه بنية وان كان على غير ذلك لم يكن أحق به وان كانت بنية وقيل لا يكون أحق به وهو اوصية الغرماء اه وهذا هو المتعين في كلام الشامل ولا يصح غيره وقد قال في المدونة ولا يخص السيد غرماء بعد مصادرة الرهن مال فقبر به الا ان يكون عامه بذلك فاسلفه او باععه يعاصيها بغير محايات وان دفع العبد الى السيد رهنه في ذلك كان السيد أحق به وان باع من سيد سلعة بغير كثير لا يشبه المعتاد بما يعلم انه لو بيع لسيد ما لغرماء احق بما قبله بعد الا ان يبيعه به اي يشبه البيع فهو يخص السيد الغرماء اه فقول الشامل والدين قدر ماله هو قولها يعاصيها وقولها يشبه البيع وقوله والا فلا هو قولها بغير كثير لا يشبه النقي وقد تبيح على كلام الشامل وتبيح من نت (لا) يؤخذ دين المأذون

٢٥ مذج ث (قوله به) اي الرهن (قوله هو) اي السيد (قوله اسوة الغرماء) اي في الرهن (قوله وهذا) اي الذي شرح به المدني (قوله من مال) اي انما (قوله فقير) اي العبد (قوله به) اي المال (قوله الا ان يكون) اي السيد (قوله عامه) اي السيد (قوله بذلك) اي المال (قوله فاسلفه) اي السيد (قوله وان باع) اي السيد (قوله في ذلك) اي من السلف او البيع (قوله به) اي الرهن (قوله وان باع) اي العبد (قوله يعلم) بضم الياء (قوله وليع) اي ادخل (قوله لسيد) اي لا يستحقه (قوله يبيعه) اي السيد (قوله العبد) (قوله نهى) اي السيد (قوله به) اي الرهن (قوله قولها) اي المدونة (قوله وقولها) اي المدونة تعطى على قولها

(قوله فيه) أي دين المأذون (قوله غلته) أي المأذون (قوله لسخولها) أي غلته (قوله استهلكه) أي المأذون المال (قوله كان) أي المأذون (قوله وغدا) أي قبيح الصورة (قوله فيها) أي المتعدى والوعد (قوله إذا استهلكها) أي الوديعه المأذون (قوله إنها) أي الوديعه أي عوضها (قوله في ذمتي) أي المأذون أي سوا ما أتلفها أو خطأ أو سواها كان وغدا لا (قوله أنه) أي المأذون (قوله أنا استهلكها) أي المأذون الوديعه (قوله فهي) أي الوديعه (قوله في رقبته) أي المأذون (قوله لا يتبع) بضم الهماء أي يوصف الوديعه (قوله في أن لسيده) أصله كتاب التسميه ١٩٤ (قوله كلام) مقبول تقرير (قوله بالانتزاع) أصله تقرير (قوله صواب) خبر

تقرير (قوله من نص الخ) بيان ما (قوله أن الخ) بيان أن (قوله في المأذون) (قوله غلته) أي المأذون (قوله لسخولها) أي غلته (قوله استهلكها) أي المأذون (قوله كان) أي المأذون (قوله وغدا) أي قبيح الصورة (قوله فيها) أي المتعدى والوعد (قوله إذا استهلكها) أي الوديعه المأذون (قوله إنها) أي الوديعه أي عوضها (قوله في ذمتي) أي المأذون أي سوا ما أتلفها أو خطأ أو سواها كان وغدا لا (قوله أنه) أي المأذون (قوله أنا استهلكها) أي المأذون الوديعه (قوله فهي) أي الوديعه (قوله في رقبته) أي المأذون (قوله لا يتبع) بضم الهماء أي يوصف الوديعه (قوله في أن لسيده) أصله كتاب التسميه ١٩٤ (قوله كلام) مقبول تقرير (قوله بالانتزاع) أصله تقرير (قوله صواب) خبر

(قوله منه) أي الذي (قوله وعده) أي جواز تركه منه (قوله بها) أي ذمها (قوله وغلته) أي كلام المصنف وجواز (قوله لقوله) أي المصنف على جملته (قوله الخ) (قوله لأن معناه الخ) على ما عليه قوله لجله على غير المأذون (قوله وهو) أي الرقيق (قوله سيئته) أي حين تجزعه بالسيده على أن يجعله لسيده (قوله أنه) أي سيده (قوله وكلام) عطف على (قوله بغيره) أي جعله على غير المأذون (قوله وهو) أي الرقيق (قوله تجزعه) أي الرقيق (قوله نفسه) أي الرقيق (قوله حيث أنه) أي حين تجزعه في مال نفسه والريح لسيده (قوله ليجزعه) المناسب إبداله بمأذون (قوله بغيره) أي كلام ابن الحاجب

(قوله لان ذلك) اى شرب الخمر اكل الخنزير والعجوة فما (قوله) اى السيد (قوله عليه) اى المكاتب (قوله قوته) يسكون الواو (قوله صابنه) اى المستف (قوله ومرا دهما) اى ابن الحجاب وخليل (قوله ما فى) اى العبدية (قوله من ذلك) اى تجره اى كتمير ما من (قوله جواز) اى اخذ ما فى به من ذلك (قوله) اى السيد (قوله فكيف) اى الذى (قوله بالجل) صله يوافق (قوله اختصار) اى كلام القضى (قوله وتبه) اى ابن الحجاب (قوله كلامهما) اى ابن الحجاب والمحدث (قوله عليه) اى كلام القضى (قوله اذا كان) اى العبد (قوله لانه) اى العبد (قوله فان تجر) اى العبد (قوله بالفضل) اى الزاد على رأس المال (قوله فان جهل) ١٩٥ اى السيد (قوله ما دخل

عليه) اى العبد (قوله من الفساد) يان ما (قوله في يمينه) اى العبد (قوله استحسن) بضم التاء مكرس السين (قوله) اى السيد (قوله فان اذن) اى السيد (قوله) اى عبيد القضى (قوله فجر) اى العبد (قوله كالعبد المسلم) اى فى جواز اخذ ماله (قوله يرض اليه) بضم اليه (قوله فالحكم) وقع الهم (قوله اذا تجر) اى الذى (قوله باع) اى الذى (قوله من ذلك) اى الربا وتجرف كتمير (قوله هذا) اى التفصيل المتقدم (قوله تجر) اى الذى (قوله فكاهما) اى ابن الحجاب وخليل (قوله) اى جواز التمكن (قوله فيه نظر) له لخاصته لقوله لا يمنع السلم عبيد النصر اى من

وجواز فكيفه ان تجر لنفسه بدل عليه المبدونه ونصها ولا يمنع السلم عبيد النصر اى من شرب الخمر اكل الخنزير او بيعهما او شراهما او باقى الكنية لان ذلك دينهم اه عياض قبل مراده بعبده هاتما كنيته اذ لا تجر له عليه وقيل هو فى ما ذون له يتجر عمال نفسه وقيل فى قوته وقيل فى مال تركه سيده وتوجه له اه طى نحو عبارة ابن الحجاب ومرا دهما به دم التمكن منع اجبد السيد ما فى به من ذلك وبالتمكن جواز له لاحقة التمكن اذ لا يوسع غ تكمينهم التجر مطلقا فملا كز فى غير مملوكة فى الوكالة ومنع ذمى فى بيع وشرا وتفاض وبالجل اى ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم ان يستجر الخمر او باقى ما باقى له فى الوكالة وبذل على الذى قلناه كلام القضى واقتصر عليه فى الجواهر وقصد ابن الحجاب اختصارا وتبينه المصنف فيعمل كلامهما عليه ونص الجواهر القضى لا يتبقى للسيد ان يأذن لعبد فى التصارة اذا كان غير مأمون فيما يتولاه امالاه يعمل بالربا او يتجوز فى معاملته او نحو ذلك فان تجرور مع عمل بالربا تصدق السيد بالفضل فان جهل ما دخل عليه من الفساد فى يمينه استحسن له التصديق بالربح بلا اجبار وعالم بالشرضى الله تعالى عنه فى الكتاب لا يرى لمسلم ان يستجر عبيد النصر اى ولا يامر به بيع شئ لقوله تعالى واكلهم الربا وقهره وامن القضى فان اذن له تجر مع المسلمين فما فى به كالعبد المسلم ويختلف اذا تجر مع اهل دينه فارى وتجر فى الخمر فعلى القول بالربا انهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا بايع مسلما وعلى القول بانهم ليسوا مخاطبين به ليسوع السيد ما فى به من ذلك وكان لابن عمر رضى الله تعالى عنهما عبيد نصر اى بيع الخمر هذا اذا كان تجر له نفسه فان تجر لسيده فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله اه فكاهما فهما من قوله وكان ابن عمر اخرجوا لتمكن حقيقة في فقر كلامهما به وعليه فلامعه فهم لقوله فى كتمير اه كلام طوى البناء فيه نظر واقعه اعلم (و) حجر (على) ينقص (مريض) او من تنزل منزله بلسل تشبه لهما (حكم الطب) اى فنه اواهله (بكثر الموت) اى لا يتجهب منه لاعتقاده ولولم يغلب عندنا كثر خلافا للمازرى ولا يلزم من الكثرة الغلبة حقيقة الا فى الشئ كثر اذا اسوى وجوده عدمه والغلبة زيادة الوجود على العدم ابن الحجاب والخوف ما يحكم الطب ان

شرب الخمر اكل الخنزير وبيعهما وشراهما او باقى الكنية لان ذلك دينهم ولا يمرض هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لا يرى للمسلم ان يستجر الخمر لان هذا فى تجارته وبيعها ينافى عن سيده وكذا قول المصنف ومنع ذى الخم وقول القضى هذا اذا كان تجر لنفسه فان تجر لسيده فلا يجوز شئ من ذلك لانه بمنزلة تولى السيد ذلك البيع لانه وكيله (قوله لهما) اى المريض قوله كسل وقول نه حى قو يؤمن تنزل منزله بقوله وحامل سنة ويجوز اقتلا او قطع ان خيف موته وسائر صف القتال (قوله فنه) بفتح الفاء وشبه الفون اى علمه وقوا عدم (قوله منه) اى الموت به (قوله اعتقاده) اى الموت منه (قوله ولولم يغلب) اى الموت منه

(قوله كثير) نائب فاعل يقال (قوله حصوله) أى الموت (قوله منه) أى المرض (قوله لا كونه) أى الموت (قوله ومثل) بفتح مثقل (قوله ينخل) بفتح فسكون فتح مثقلا أى يرقو ويضعف (قوله معوى) بكسر ففتح منسوب للمعا حصوله فيها (قوله أخاف) أى الأسد (قوله فيها) أى السقينة (قوله فسلطت) بضم فسكسر مثقال أى الحمى (قوله عليه) أى الأسد (قوله فيه) أى دخولهما فى السابع ١٩٦ (قوله وبهذا) أى دخوله فى الشهر السابع (قوله وهو)

الموت به كثير خليل مراده الكثير ما يشتر الموت عنه فلا يتعجب من حصوله له لا صكونه الغالب من حال المرض كما هو ظاهر كلام المازرى ومثل للمرض الذى حكم الطب بكثرة الموت به فقال (كسل) بكسر السين المهمله وشدة الام مرض يفعل به البدن فكان الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية (وقولنج) بضم القاف وفتحها وفتح الهمزة وكسر هاء مرض معوى يعسر معه خروج النفل والريح قاله فى التماموس قوله معوى بكسر الميم والواو وفتح نسبة للمعا لحلوله فيها ويقال فيه قولون وليس يعزى وفى زهرة داود التوفيق لريح غلظت يجتسب فى الامساك مثله ذات الجنب وشال دم (وحى) بضم الحاء المهمله وشدة الميم (قوة) أى مجاوزة العادة فى الحرارة وازواج البدن مع المداومة فأتا فى يومها بعد يوم لتخاف وأول سحر نزلت بالأرض حتى الأسدي فبنته سيدنا فوح عليه الصلاة والسلام أخفى من فيها فسلطت عليه فقتلته (د) مرأة (حامل) جنين بتمام (سنة) من الأشهر ودخلت فى السابع ولو يوم ويكنى فيه أخبارا فلا يسأل الله أفسر عباض المذهب ونقل المشطى بدخوله فى السادس ابن عبد السلام وهو ظاهر قول ابن الحاجب والحامل تبلغ ستة وكلام المصنف يحفظهما أخاذه انت وقصره على الأول فأتا فى الحامل التسوية لثلاثة أشهر وهى التى نسبها إلا إذا أتت على جميعها ابن عرفة وعزا ابن الحاجب فى الخوف بلوغ حمل المرأة ستة أشهر المشطى الحامل كالصغيرة حتى تدخل ستة أشهر وقبل تدخل فى السابع وقال ابن شهاب حتى يأخذها الطالق وبه أخذ الداودى وقال ابن السبى هى بمنزلة المرض من أول حملها ثم قال ودخولها فى السابع هو الذى قصر به عباض المذهب ثم قال وهو الصواب لأنه نص الوطائى فأنظره (د) يحجر على (محبوس لقتل) ثبت عليه وجوبه بأقراره أو بيمينه عاذا ولا يحجر على محبوس بيمينه حتى يفتق امره (أو) محبوس (لقتاع) من خلاف اثبتت سرابته فيصير عليه (ان خيف) عليه (الموت) بسبب القطع ثم ظاهره عطف لقطع على لقتل فيفسد الحجة على من حبس للقطع ان خيف موته به ويحتمل ثلث قطع بمحذوف عطف على محبوس أى أو مقرب لقتاع كافى الدونة ولا يلزم من الحجة على المقرب له الحجة على من حبس له لان الحوف على المقرب أشد ومشهوره عدم الحجة على من لم يخف موته به (أو) مقرب لقطع للمحبوس له ان خيف على المقرب لقطع الموت ويحوى للفرشى (د) يحجر على شخص (حاضر صرف القتال) وان لم يصبه بجر لاصف النظارة أو أورد أو التوجه للقتال والنظارة الذين ينظرون المغلوب من المسلمين المجاهدين فيمنعونه والراودون الذين يردون من فرمن المسابر أو أسلحة لمسلمين والتوجه للقتال فيمنع ملاقاته العدو الباقى لمر فى صف الراص أو رأى أن لا يثبت له هذا الحكم الأكبر كونه فى صف المقاتلة ومثل حاضر صرف القتال

أى دخوله فى السادس (قوله يحفظهما) أى دخوله فى السادس ودخوله فى السابع (قوله وقصره) أى كلام المصنف (قوله على الأول) أى دخولها فى السابع (قوله فى السابع) أى ما يخاف الموت به (قوله بلوغ) مقفول عزا (قوله ستة أشهر) مقفول بلوغ (قوله وبه) أى أخذها الطالق (قوله صلة أخذ) (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فأنظره) أى ابن عرفة نفسه قلت فى ابن عرفة نفسه قلت فى السواب تنقل عباض لانه نص الموطأ واستدل عليه بقوله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحاله وفصله ثلاثون شهرا فى الحكم لها بالمرض الخوف بدخوله فى السادس أو السابع فأنها بالطلاق لنقل المشطى والمازرى مع الداودى وجميع عيسى ابن القاسم بلوغها ستة أشهر بقرولها ولا يسأل الله عن ذلك (قوله)

موجب) بكسر الجيم أى سببه (قوله بقراره) أى اقبل صلة ثبت (قوله خلاف) أى بدله انتهى ورجله الساس اليسرى (قوله به) أى القطع (قوله قرب) بضم الميم وفتح القاف والراصة (قوله أى القطع) (قوله هذا الحكم) أى الجبر (قوله ومثل حاضر صرف القتال) أى فى الحجة عليه

(قوله انه) اى الويا الذى اذهب الثلث (قوله قال) اى البرزى (قوله بانهم) اى الناس من الويا الذى اذهب ثلثهم (قوله كالاخصه) اى فى عدم الجبر عليهم (قوله به) اى انهم كالاخصه (قوله كلامه) اى القباب (قوله وكلام) عطف على كلامه (قوله منها) اى المذ كورات (قوله بها) اى المذ كورات (قوله هذه) اى الجرب وما بعده (قوله زادت) اى اشئت (قوله واوله) اى المتناول عطف على آخر (قوله ان عقبه) اى اول المتناول ١٩٧ (قوله يخوف) خبر اول (قوله يدل الخ) خبر قول (قوله وقد) مبتدأ

الناس من الويا وهو الذى اذهب ثلثهم وثلثهم اى به البرزى قال انه كل مرض قال واقتى صاحبنا القاضي العدل ابو مهدى عيسى قاضى الجماعة بانهم كالاخصه حتى يصيهم المرض المسد كورواقتى به ابو العباس القباب ونقل كلامه ابن هلال فى توازنه وكلام البرزى قاله البنائى (لا) يحجر بجنس مرض (جرب) ورد مدحى يوم بعد يوم وربع بكسر الراء تأتى رابع يوم او ثلث تأتى ثالث يوم وربع وسداسى وقاطع الغلبة السلامة منها والموت بها نادر وكلام القضى والتوضيح والشرح يدل على عدم الجبر بهذه ولو اعقبت الموت او زادت عليه بعد التبرع وقول ابن عرفة آخر المتناول اى كالفالج واوله ان عقبه الموت يخوف يدل على ان غير الخوف اذا عقبه الموت به يخوف قويد فى المذونة كون الفالج والبرص والجذام والقرح من الخوف بعد عدم اقامته واضنا فان اقامه واضنا وبلغ عليه حد الخوف عليه فله حكم الخوف (ولا) يحجر على (ملج) بضم الميم وفتح اللام وكسر الجيم الاولى اى صارت فى النجبة اى الماء الغزير الغامر (بحجر) ملح او نيل او فرات او دجلة او بطن بصرى فى سفينة او عاقما يحسن العموم فان لم يجدنه فكسرى يخوف فيما يظهر انظر د ان كان البحر ساكنا يبل (ولو حصل الهول) اى خوف الفرق بشدة الراجح وكثرة الراجح على المشهور وأشار بالمبالغة لقول مالك بن ندى الله تعالى عنه يحجر عليه اذا حصل الهول حقيقة لا مجيئه وقته مع عدمه والخبر على المريض (فى غير موته) اى المريض (و) تغير (تداويه) اى المريض فلا يحجر عليه فيما اذهما قويدنه (و) فى غير (معاوضة مالية) فلا يحجر عليه فى المعاوضة المالية كبسج وشرا مؤثرات ومساقاة واجارة وكراوات كراوى بغير محاباة زائدة على الثلث ومن غير المالية كشحاح والتمتع واصل القصاص (و) ان تبرع المحجور عليه لمرض او نحوه ولو يتق (وقف) بضم الواو وكسر القاف (تبرعه) ولو بنائه فى كل حال (الا) ان يكون تبرعه (ادل) اى من ماله (مامون) اى من التغير (وهو العقار) يفتح العين اى الارض وما اتصل به من شاموشجر ولا يوقف وينفذ الا حيث جعل الثلث لياخذ المتبرع له ولا يتنظر موت المتبرع فان حل بعينه نفذت فاجل فان مات المتبرع فلا يبقى غير ما نفذ من مرضه صفة بنية تفرق بانيه (فان مات) من وقف تبرعه من مال غيره مأمون فهو راجع لمقبل الاستثناء (فى يخرج تبرعه من الثلث) معتبرا يوم التنفيذ وان وسعه او ما يسهه الثلث منه لانه معروف صفة مال مرضه (والا) اى وان لم يتبين صفة من مرضه صفة بنية (مضى) تبرعه كله ولو زاد على الثلث وليس له الرجوع فيه لانه يثله ولجميعه وصية وليست من التبرع الذى فيه التسهيل لانه اوقف ولو كان له مال مأمون لانه له الرجوع فيها (و) يحجر (على الزوجة) الحرثا الشديدة بدليل ما تقدمه من جبر الرقيقة لسيدها والسفينة لولها (لزوجها) البالغ الرشيد لحقه فى التبرع (قوله نية) اى المتبرع (قوله لانه) اى المريض (قوله بنية) بضم النون متفلا اى تجزئه (قوله وليست) اى الوصبة (قوله التسهيل) اى يكون له مال مأمون (ولا) (قوله فيها) اى الوصبة (قوله بدليل) اى على تقدير الوصفين واضنا قيليان (قوله لمن يخرج) اى ان (قوله لانه) اى الزوج الخ لانه يحجر عليها

(قوله لحقه) أى الزوج الرقيق (قوله يوم التمتع) أى صلاة زاد (قوله والواجب) عطف على المعامضة (قوله فيه) أى الواجب (قوله) فإن كانت أى كماله الزوجة (قوله وليس له) أى الزوج (قوله ردها) أى كمالها له (قوله وأحبسها) عطف على خروج (قوله) كمالها) أى الزوجة (قوله كعطلها) أى الزوجة فى انزال زوجها (قوله عبارة) أى ابن عرفة من حيث تشبيهها (قوله) يعطىها فإنه ليس زوجها (قوله) ١٩٨ فى عطيتها (قوله) أى الزوجة (قوله زنتها) أى الكفالة الزوجة (قوله)

عنهما (قوله لان) اي زوجه (قوله ارثه) اي متبرعه (قوله وليس لها) اي الزوجه (قوله وله) اي
 متبرعه (قوله كالمغزو) السقيم (الخ) واجب المعنى (قوله والفرق) أي بين الزوجه والمغزو (قوله ان تصرفها) اي
 الزوجه (قوله كسفر) قد زال (الخ) اي الزوج (قوله بعده) اي زال (الخ) اي المتبرع (قوله يكسر القاء
 علقه عليه) (قوله من اصبته) أي السيد المرحوم (قوله الحق) يكسر هذا قوله ويستند إلى أي يكسر قوله (قوله الحق) يكسر هذا

(قوله فاسم المصدر) أى عتق الخ تبرع على تقدير دفعه (قوله أنه) أى عتق (قوله وأولى) بفتح الهمز (قوله ان علم) أى سببه (قوله بها) أى تبرعات العبد (قوله وسكت) أى سببه (قوله فى كتاب) خبر مقدم (قوله لعبد) أى من يذلل ما يليه (قوله كفاية) فاعل يجوز (قوله معلوم معروف) أى تبرع بيان خبر ذلك (قوله فان فعلوا) أى العبد ومن عطف عليه أى تبرعاً (قوله بغير إذن) أى السيد (قوله فلا يجوز) أى لا يحضى فعلهم (قوله وان عتقوا) مبتدأ فى عدم لزومهم (قوله وان لم يرد) أى السيد تبعهم (قوله لزمهم) أى العبد ومن بعدهم (قوله ذلك) أى تبرعهم (قوله عليه) أى تبرعهم ١٩٩ (قوله ولا يجوز) أى المأذون له (قوله

معرفة) أى تبرع (قوله فاسم المصدر) مضاف للشاعلة ومفعوله محذوف ويحتمل أنه مضاف للمفعول بعد حذف فاعله أى السيد أى عتق السيد عبده بعد أن تبرع العبد بتبرعات لم يعلها أسببه حتى اعتقه ولم يستثن ماله فحضى تبرعاً وأولى أن علم بها وسكت حتى اعتقه فى كتاب كفاية المدونة ولا يجوز لعبد ولا مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد كفاية ولا عتق ولا هبة ولا صدقة ولا غير ذلك ما هو معروف عند الناس الا اذا كان السيد فان فعلوا بغير إذنه فلا يجوز أن يردده السيد فان رده فلا يلزمه وان عتقوا وان لم يرد حتى عتقوا لزمهم بذلك علم به السيد قبل عتقهم أو لم يعلم اه وفى كتاب المأذون له فى التجارة من المقدسات ولا يجوز له معرف الأماير الى التجارة فاما هبته او صدقته او عتقه فموقوف على إجازة السيد او رده فان لم يعلم بذلك حتى يعتق مضى فلزم ذلك العبد ولو لم يكن لسيداه يرد (و) كتبرع من اساط الدين بما له قبل (وقال الدين) الذى احاط بهاله (بغير إذنه) أى رب المحيط بمال التبرع ولم يعلم به الدين بتبرعه او علم ونسكت حتى وقاه ذنبه فقد مضى تبرعه ان بقى ما تبرع به سببه قاله فى المقدسات ونصها اذ لم يعلم السيد او علم ولم يقض برد ولا إجازة حتى عتق العبد والمال سيدته ان كان له ولا علم فى ذلك نص خلاف وقال فى تبرع المديان بغير إذن غرامه ان ذلك يشق عليه ان بقى ذلك المال بسيداه الى ان ارتفعت عنه المنع بزوال الدين (وله) أى الزوج (رد الجميع) أى جميع ما تبرع به زوجته وامضاه (ان تبرعت بزوج) من ثلثها وورد الزائد فقط وامضاه الثلث الا اذا كان تبرعها بعتق رقبة واحدة زائدة على ثلثها فليس له رد الزائد فقط لثأليه لعتق بعضها بلا تكميل قاله مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما فى المدونة ابن نافع سواء كانت الزيادة كثيرة او يسيرة ولا ين القاسم فى المدونة ايضا ان رد على الثلث كاله بشار وما خف مضى وان كثرت فله رد الجميع وفرق فى التوضيح بين تمكين الزوج من رد الجميع ان تبرعت بزوج وعدم تمكين الواو منه ان تبرع المريض بزوجا بامكان تدارك الزوج بوجبة التبرع بثلثها بخلاف الميت وبين تمكينه هنامنه وعدم تمكينه فى دعوى الاب بعد السنة اعلمتم او صدقته فى ثلثها بقوة شبهة الاب وقد علم ان رد السيد وفى الصقيرو السقير رد ابطال ورد الغرام رد بابقاء الزوج رد بابقاء عتق الشهير وروا ابطال على نقاله ورد القاضى كدمن ناب عنه ونظم هذا ابن غازى فقال
أبطال منبيع العبد والسقي * برد مولا ومن يليه
واوقف فعل الغريم واختلف * فى الزوج والقاضى كبذل عرف

الزائد فقط (عطف على رد الجميع (قوله بعضها) أى الرقبة (قوله مضى) أى جميع ما تبرعت به (قوله فرق) بفتحات شققا (قوله منه) أى رد الجميع (قوله بامكان) صلة فرق (قوله وبين تمكينه) أى الزوج عطف على بين تمكين الزوج (قوله منه) أى رد الجميع (قوله وعدم تمكينه) أى الزوج من رد الجميع (قوله بعد السنة) صلة دعوى (قوله اعلمتم) بفتحات شققا (قوله وسدقته) أى الزوجية ابها مال (قوله بقوة) عطف على بامكان (قوله علم) بضم العين (قوله رد ابطال) خبر ان (قوله هذا) أى الحاصل (قوله مختلف) بضم التاء (قوله كبذل) بضم فسكون ففتح (قوله عرف) بضم فسكون

(قولہ ورجہ فکسر (باب الصلح) • (قولہ و احکامہ) ای الاقسام (قولہ و ما يناسبها) ای الاقسام (قولہ و هو) ای الصلح (قولہ و اصل) ای معناه الاصلی (قولہ السکال) ای ثم نقل القطع المنازعة للمسلمية ثم صا حقیقة اقنوه (قولہ انتقال) یس (قولہ عن حق) ای مالى اقنوه فصل مخرج الانتقال عن مکان و زمان وهذا الصلح على اقرار او بينة (قولہ و ادعوى) محط على حق وهذا الصلح على انكار (قولہ یعوض) فصل مخرج الانتقال عن حق ادعوى بلا عوض (قولہ رفع نزاع الخ) فصل مخرج الانتقال عن حق و ادعوى الغیر الذل (قولہ و) ای الصلح (قولہ یשל بعض البیع) ای ذل بطر و یتمتع خیر قول (قولہ یخرج عن الصلح الانكار) ای فلم ینکس و یتمتع خیر قول (قولہ و ابراء) ای من جسیع الحق و المذهب (قولہ و اسقاطا) ای ابض الحق و المذهب (قولہ تقسیم) خیر قول (قولہ) ای الصلح (قولہ لاتعريف) فیہ اشتم عدو التقسیم من انواع التعریف و د بعضهم ای الرسم بخاصة انقسام العرف الیه (قولہ فلا یزوم) بضم الیماء یزوع یع تقسیم الخ (قولہ تقضه) ای ابطال طر (قولہ لعدم ۲۰۰ اندراجهما) ای السبع و الهبة (قولہ مورد التقسیم) ای الصلح (قولہ

(سدم) اى اى من الصلح
(قوله لانه) اى احداثي
عرفه (قوله لايشمل الصلح
على بعض الحق) اقول ليل
شمله اصدق الحق بوجهه
ايضا (قوله لا تسان ان الصلح
هو الانتقال بل هو المعاوضة
الخ) هذا يتوقف على
تحقيق الفرق بين الانتقال
والمعاوضة وتبينهما
والظاهر انهما افتاد
معناها واقعا على قوله
(يع) اى ان كان الانتقال
الذات (قوله واجازة)
اى ان كان الانتقال عن
ذات المتصرف وقوله هبة
اى ان كان الانتقال عن
كل اليه (قوله نفوس)
بعض اليه وضع السفن

والقائمة تقرأ بالصلى (قوله فان الغالب الخ) فسهلته لتخرج الغلبة المذكورة على فرض تسليها وحسنه
 لا تدفع الاعتراض لوجوب انعكاس الحدوث على كل فرد ولا يذو وجوده (قوله فهو) اى حد اذ عرفه (قوله وفيه) اى قول
 طي لانهم ان الصلح هو الانتقال الخ (قوله روى) يضم فكسر (قوله كعب) بفتح فسكون (قوله سدر) بفتح الحاء المهملة
 والواو او اسكون الحال الاولى (قوله) اى كعب (قوله عليه) اى ابن ابي سدر (قوله سبغ) بكسر السين المهملة وسكون
 الجيم فقاى استر (قوله بحرة) يضم الحاء المهملة وسكون الجيم (قوله تنادى) اى التلى صلى الله عليه وسلم (قوله فقال)
 اى التلى عليه الصلاة والسلام (قوله فقال) اى كعب (قوله فأنشأ) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فان) بفتح فسكون
 بفتح الضاد المججمة وسكون العين اى اسقط (قوله الشطر) بفتح الشين المججمة وسكون الطاء المهملة اى النصف
 (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى لان ابي سدر

(قوله وحسنه) بقتضات مثلاً (قوله صرم) بقتضات مثلاً (قوله أخل) بقتضات مثلاً (قوله وحسنه) أى الصلح على صلح
ووجه (قوله واجبة الدية) راجع لمريم (قوله أو واجبه) راجع لكرامته (قوله لئننى) صلته صرم (قوله نذب) أى دعاه
(قوله إليه) أى الصلح (قوله) أى القاضي (قوله) أى الصلح (قوله منهما) أى التنازع (قوله ورد) بضم الراء (قوله أبه)
أى الصلح (قوله وأوسطه) أى الحق (قوله) أى من له الحق (قوله أن أبه) أى كره الصلح (قوله أحدهما) أى
التنازع (قوله فلا يلزم)

٢٦ م م عليه الما هنا (قوله كان) اى المأخوذ صلحا (قوله وان كان) اى الذى به (قوله الحارث) نعم صوره او الاجاره (قوله كذلك) اى الثوب والحدو وان فى التعين (قوله يفر) اى الذى عليه (قوله به) اى الذى به (قوله كذلك) اى التدقيق التحصيل (قوله لانه) اى الصلح عوض (قوله فيفسد رطله) اى الذى يفسد رطله على هذه

(قوله قبل فلسه) عطف على قبل مونة (قوله هذا الاشتراط) أي القبول المدين قبل موت رب الدين (قوله فلسه) (قوله لمع لده) أي المدي عليه (قوله أو انكاره) أي المدي عليه عطف على اقرار (قوله أو سكوت) أي المدي عليه عطف على اقرار (قوله ادفع لي خسين الخ) مقول قال (قوله بعد) بأضم عند حذف المضاف الموقوفة عنه (قوله واختلف) بضم التاء (قوله قسم) أي المصنف (قوله وهو) أي الصلح (قوله وان كان) أي المصالح به (قوله فقه) أي الصلح واتته تأنيث خبره (قوله وان كان) أي الصلح (قوله فقه) أي الصلح (قوله هذه الاتسام) أي البيع والاجارة والهبة (قوله الصلح على اقرار الخ) أي فالاقسام تسع من ضرب ثلاثة في ثلاثة (قوله فهو) أي السكوت (قوله لاحدهما) أي الاقرار والانسكار ولو قال واما في الانسكار والسكوت فبالنظر ٢٠٢ للمدعي به لكن (قوله ذكرها المصنف) أي بقوله ان

جاء على دعوى كل وظاهر الحكم (قوله اشتراط) أي في جواز الصلح (قوله كون المدعي به معناه حاضر) أي السالمة من فسخزين قد ينوع معين بتأثر قبضه (قوله وهو) أي الكتاب (قوله به) أي زيد (قوله لانه) أي الصلح (قوله فسخزين في دين) أي وان كان المدعي به معناه بالزعم معين يتأثر قبضه (قوله في الذمة) راجع للثلاثة (قوله من قرض راجع للثلاثة) (قوله في غير الطعام) أي العرض والحيوان ولا يجوز في الطعام لا امتناع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله بذائير الخ) صلح (قوله مخالف الخ) أي لا موافق لانه اما ضاع ونجس واما لتبقر فقار (قوله لمع لده) أي الصلح (قوله او عن طعام عطف على دين (قوله او عكسه) أي صلحه عن دراهم بذائير أو قبل (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يفت) أي المصالح به (قوله او قيمه او مثله) أي المصالح به (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله والا) أي وان لم يرد الممنوع الذي لم يفت ولا عوض الغائت (قوله عنه) أي ابن عسرة (قوله وان وقع) أي الصلح (قوله بغيره) أي شتمت عليه او انظره الفساد لم يتحقق في جهة معينة كما في (قوله ادرك) بضم الهمز أي المصالح به (قوله بعد ثمان) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال أي قرب (قوله مطرف) بضم ففتح فكسر مثقال آخره فاه (قوله بعد ثمانه) أي القبض (قوله كصلح عن دين الخ) مثال الصلح بغيره

من جهة (قوله او عن طعام عطف على دين (قوله او عكسه) أي صلحه عن دراهم بذائير أو قبل (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يفت) أي المصالح به (قوله او قيمه او مثله) أي المصالح به (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله والا) أي وان لم يرد الممنوع الذي لم يفت ولا عوض الغائت (قوله عنه) أي ابن عسرة (قوله وان وقع) أي الصلح (قوله بغيره) أي شتمت عليه او انظره الفساد لم يتحقق في جهة معينة كما في (قوله ادرك) بضم الهمز أي المصالح به (قوله بعد ثمان) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال أي قرب (قوله مطرف) بضم ففتح فكسر مثقال آخره فاه (قوله بعد ثمانه) أي القبض (قوله كصلح عن دين الخ) مثال الصلح بغيره

(قوله واشترط) أي في الصلح (قوله تقرر) أي بشاؤها على أصلها حتى تصير تقرر (قوله وقرر) أي فسر (قوله مطلقا) أي عن تشديده بطول زمانه (قوله كلامه) أي المصنف (قوله يتق) بضم الياء وفتح القاف أي يجنب (قوله من أوجه الفساد) أي ما لم (قوله جهلا) مشعول دح أي اترك الصلح بمجهول (قوله وفسخا) أي الذين في دين (قوله ونسا) أي أربا الفساد (قوله ووسطا) أي الضمان وأزيدك (قوله ضح) أي ودع ضح وبجهل (قوله ان صالحت) أي اردت الصلح (قوله دح) أي اترك (قوله الا انه) أي المصنف (قوله هنا) أي قباب الصلح (قوله نعمه) أي المصنف المجهول أي على باب الصلح (قوله ولكن ٢٠٣ هذا) أي اشتراط معرفة المصلح عنه استدراك على وكذا

من جهة واشترط تقرر على أحد القولين السابقين في قوله قباب الصلح وهل المزمع كذلك وعليه الأكثر أو كالبيع القاسد تأويلان وقرر ق المكره والمختلف فيمخرج المذهب لان المكره حقيقة لا يتصور فسخته مطلقا البتة ابن عرف عن ابن رشد المكره وما ظاهره النفس غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل منهما على صاحبه ذانيراد درهم فيصطلحان على تأخير كل منهما صاحبه لاجل الخرشى المراد بالمكره هنا المختلف فيه وبالمرام المتفق عليه والافا المكره حقيقة جائزة لا يتصور فسخته قريب أو بعد وكراهة التزني لا تتأني هنا طفي والبنائي المناسب لجاز بقا التفرع بدل الواو وقد اشغل كلامه هنا على ما يتق في الصلح من أوجه الفساد المشار إليها بقول القائل

جهلا وضحا وناسا وضاح * والبيع قبل القبض ان صالحت دح

الانه ليجز الجهل هنا وقد قدمه قبل هذا في التوضيح وكذا اعتبر معرفة ما يصلح عنه فان كان مجهولا فلا يجوز له الا اشتراط في المدونة في صلح الزوجه عن ارضها معرفة تجميع التركة اه لكن هذا ان امكن معرفة ذلك فان تعذرت جاز على معنى القائل اذ هو غاية القدر وثقله المصطلح على أي الحسن (و) جاز الصلح (عن ذهب) في القصة سال (ورق) بكسر الراء أي قصة ساله مجهلة (او) عكسه (أي الصلح عن ورق في القصة سال بذهب) بال مجهول (ان) صالحت الحام الممثلة واللام شددت أي المصالح عنه والمصالح به وهو صرف في القصة وشروطه المألوف (ويجمل) بضم وكسر مثله المصالح به بالقول ان لو آخر لكان صرفا مؤخر او هو مجموع فان اجلا معا او احدهما منع لانه حينئذ صرف مؤخر ومثل الصلح الجائر فقال (ك) صلح (ماتت دينار ودرهم) واحداة مجهلة بانه ل (عن مائتيهما) أي الدينار والدرهم مئتي مائة سقطت ثوبه لاضافته والمائتان حالتان في المدونة فمن لك عليه مائة دينار ومائة درهم حالتان فصالحته عن ذلك على مائة دينار ودرهم جاز لذلك اخذت الثانية قضاء عن دينارين واخذت درهمين دراهمك وهضمت باقيها بخلاف التبادل بانه نقدا * (تنبه) * ذكر هذه الصورة وان دخلت في التي قبلها الخلقا ثم وذكر ملع الاستغناء عنها بقوله وعلى بعضه جهة للصلح على كل فرع بانقراده فانه ت * (تنبهات الاول) * طفي ان حلا وبجل سبع ابن الحاحب في تنبيه ضمير حلا وافراد ضمير بجل مرام الاعتبار الذي دعاهما لتنبيه الاول يجرى في الثاني فانه ابن عاشر البتة اما تجهيل المصالح به فظاهر واما تجهيل المصالح عنه فظهر انه يحصل الحاصل الا ان يصور باخذ العوض من المدي

سبع) أي المصنف (قوله دعاهما) أي ابن الحاحب وشابل (قوله يجرى) أي الاعتبار الذي لتنبيه ضمير حلا وهي السلامة من الصرف المؤخر (قوله في الثاني) أي ضمير بجل مرامه في الثاني مسلم ولكن الثاني مجهول بال فعل لانه في ذمة المدي عليه فاشترط تجهيله اشتراط لتبصيل الحاصل وبحصل الحاصل محال فاشترطه بصرفه فوجب افراد ضمير بجل (قوله بصور) بضم الياء وفتح الصاد والواو ومثله لا أي تجهيل المصالح عنه (قوله باخذ العوض) أي لما دفعه المدي عليه للمدي (قوله من المدي) صله اخذ قباخذ المدي عليه من المدي في صورة الصلح عن ذهب بورق ذهب بعوض الورق وفي عكسه ورخص الذهب التي صالح به

(قوله لرفع نزاع المدعى عليه) على الأخذ بالعوض من المدعى وزاوجه المرفوع باخذه العوض انكاره الذهب : والورق الذي صالح عنه ودعواه ان مادته المدعى قرض او رأس مال سلم او قراض مثلا (قوله يشترط) أي في الصلح عاتقته دينار ودرهم عن مائتهم (قوله وهو) أي اشتراط الحلول (قوله لانه) أي الصلح (قوله لانه) أي الشان (قوله وان كان الاوضح) حال (قوله غير جردة) أي عن شاهد (قوله فهو) أي ٢٠٤ كلام المصنف خبره مقدم (قوله ايمان) بفتح الهاء مزج بين (قوله جواز) أي الصلح عن البين (قوله وهو) أي جواز الاقتداء من البين بمال مع علم البراءة (قوله وطلب) أي المدعى (قوله منه) أي المدعى عليه (قوله فالحلف) أي المدعى عليه (قوله فان صالح رأى المدعى بماله (قوله ويجزئته) أي المدعى عليه (قوله على غيره) أي المدعى عليه (قوله وان دخلت في التقي قبله الخ ذخواه باعتبار تقريره اشتراط الحلول والتجمل وقد علمت فاداه (الرابع) ع ب قوله ودرهم عطف على مائة ولا يتوهم عطفه على دينار مع قوله عن مائتهم ما ليسكون التثنية الصلح على البعض وتترك بلطف المدونة وان كان الاوضح كدرهم ومائة دينار عن مائتهم (و) يجوز الصلح (على الاقتداء) (من) حلف (بين) طلبت منه مرد دعوى مجردة أو مع شاهد فهو قول ايمان المدونة ونذره ومن رسته بين واقتدى منها بالمال يجوز ظاهرها كالصنف جواز ولو علم براءته نفسه ابن ناجي وهو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءته وطلب منه العين فليخلف ولا يصالح بشئ من ماله فان صالح اثم من أربعة اوجه اذ لا يلزم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام من اذل نفسه اذله الله واضاعة المال وتجريته على غيره مواطاعه ما لا يصلح له ورد بان ترك الحلف عز لا اذلال وليس الصلح عليه اضاعة مال لانه لمصلحة ولان الاضاعة المنهى عنها ازالة بخصوصه واغراق لا ترك لمن ينتفع به من فهو طاعط طريق والاغراء مواطاعه ما لا يصلح ليس على المصالح منها مائتي انما السبيل على الذين يظنون الناس ابو الحسن لا قال اطعمه ما لا يابل لانه يقول دفعتم عن نفسي الظلم والاصل في هذا ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم من اقتدى ونهم من حلف ا و جعل الشارع ما ذكر في التوضيح من ابن هشام تقييد او جزم به في شاملة المطووع وغير ظاهر ولم ار شيئا يعارض هذا الاطلاق بل رأيت ما يقويه ابن عرفة في كتاب الاستصقا وحكمه الوجوب عند تيسر اسباب في الربع على علميين مستحقه وعلى بينة مباح كغير الربع لان الحلف مشقة وفي مسائل البرزلى من شهده شاهد بحق واختمت فقرانه يحصل له بها العلم بقول الشاهد انه يصفق ويستحق وله ترك الحلف والماله هذه وليس من اضاعة المال وذلك خصوص ما آخرى فانظرو

لرفع نزاع المدعى عليه المختار للمصالح عنه فحينئذ يظهر شرط تجبيله والله اعلم (الثاني) ه ط في قول تشترط الحلول والتجمل اما الحلول فمهم وهو نص المدونة لئلا يردى الى وضع وتجمل واما التجمل فلا يشترط كما صرح به ابو الحسن وغيره لانه ليس يبيع وانما هو قضاء وحطية فلا مهمة في التأخير ابو الحسن عن ابن يونس وسواه اخذ منه الدرهم نقدا واخره ما واشتد منه المائة دينار نقدا واخره ما لانه لا يباعه هنا وانما هو قضاء وحطية فلا مهمة في ذلك ولو كانت المائة دينار او المائة درهم لم تحل فلا يجوز لانه وضع وتجمل ع ب قول تشترط الحلول والتجمل خلاف ما لابن يونس من انه لا يشترط التجمل ان كان على اقرار فكل كلام المصنف ظاهر حيث صالح بجعل مطلقا ويجزئ الصلح على اقرار فان كان على انكاره وامتنع لانه لا يجوز على ظاهر الحكم فلو صالح عن مائتهم ما يمانية دينار ودينار فان كان قد اجاز لان المائة قضاء من المائة والله ينادي صرف المائة درهم وان كان مؤجلا امتنع لانه صرف مؤخر (الثالث) ه ط في قول تشترط وان دخلت في التقي قبله الخ ذخواه باعتبار تقريره اشتراط الحلول والتجمل وقد علمت فاداه (الرابع) ع ب قوله ودرهم عطف على مائة ولا يتوهم عطفه على دينار مع قوله عن مائتهم ما ليسكون التثنية الصلح على البعض وتترك بلطف المدونة وان كان الاوضح كدرهم ومائة دينار عن مائتهم (و) يجوز الصلح (على الاقتداء) (من) حلف (بين) طلبت منه مرد دعوى مجردة أو مع شاهد فهو قول ايمان المدونة ونذره ومن رسته بين واقتدى منها بالمال يجوز ظاهرها كالصنف جواز ولو علم براءته نفسه ابن ناجي وهو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءته وطلب منه العين فليخلف ولا يصالح بشئ من ماله فان صالح اثم من أربعة اوجه اذ لا يلزم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام من اذل نفسه اذله الله واضاعة المال وتجريته على غيره مواطاعه ما لا يصلح له ورد بان ترك الحلف عز لا اذلال وليس الصلح عليه اضاعة مال لانه لمصلحة ولان الاضاعة المنهى عنها ازالة بخصوصه واغراق لا ترك لمن ينتفع به من فهو طاعط طريق والاغراء مواطاعه ما لا يصلح ليس على المصالح منها مائتي انما السبيل على الذين يظنون الناس ابو الحسن لا قال اطعمه ما لا يابل لانه يقول دفعتم عن نفسي الظلم والاصل في هذا ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم من اقتدى ونهم من حلف ا و جعل الشارع ما ذكر في التوضيح من ابن هشام تقييد او جزم به في شاملة المطووع وغير ظاهر ولم ار شيئا يعارض هذا الاطلاق بل رأيت ما يقويه ابن عرفة في كتاب الاستصقا وحكمه الوجوب عند تيسر اسباب في الربع على علميين مستحقه وعلى بينة مباح كغير الربع لان الحلف مشقة وفي مسائل البرزلى من شهده شاهد بحق واختمت فقرانه يحصل له بها العلم بقول الشاهد انه يصفق ويستحق وله ترك الحلف والماله هذه وليس من اضاعة المال وذلك خصوص ما آخرى فانظرو

(قوله بها) أي القرائن (قوله انه) أي الخلف (قوله له) أي المشهود له (قوله وليس) أي ترك الحلف (قوله (او) وذكر) أي الحلف (قوله فانظرو) أي الحلف قال عقب ما تقدم وفي مسائل البيوع عنه الشيخ عن ابن النصار لا يجوز صلح الوصي من الايام في عين القضاء حتى يرى المزمع من المصالح على انه يصفق وان ظهر له العزيمة على ان العزم لا يصفق فلا يصالح لذلك

له لا يهتف وتعرف عن رتبته وعلمه بأشراق الأحوال والآشارات والكلام وتقوم ذلك وفيها أولها ابن رشد فاعلم بعض من
 المصالح عن الغائب هل يجوزها أحد فقد رأيت لبعض من لا يعتد به من المؤمنين الجزم إذا شهد فيها بالسداد للغائب مثل أن
 يثبت عليه حتى يلائم رتبته عن الاستبراء فيدعى إلى المصالحة عنها بما يشهد فيه بالسداد والقرينة وبين المجهور الذي يثبت
 على جواز الصلح عنه بين إذا المصالحة بما يمتنع وما هو ماضية وهو سائغة للصبر دون الغائب الجواز تقتضي سائر القضاة انزل
 الله تعالى بطا عنه وقت عليه ولا يجوز ترك الغائب المصالحة عنه إذا لم يقضها الله هذا هو النص من عليه الروايات
 ومن يخالف ذلك من المؤمنين يرى أنه فقد اخطأ ومصالحة الوصي عن المجهور عليه بخلاف ذلك كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق
 وفي المقتصد المحدث في تلخيص العقود في الكلام على بيع صاحب الموارث إذا كان في الورثة زوجة ولها كالماتها تأخذ
 بمذهبهم ما وحلقها عين القضاء قلب بعد واهم بينهما في ذلك وأصلحت ٢٥ فلانة مع صاحب الموارث

والموصى له والوارثين
 المذكورين على إسقاط عين
 القضاء بأساطله نصف
 كالمات وأقله أو كذا أصلها
 صحبناث عند القاضي
 السداد والتفريق لجماعة
 المسلمين (قوله مقتضى)
 بفتح تضاد الهمزة (قوله من
 المدعى عليه) صلة السكوت
 (قوله من أجل صلة السكوت
 (قوله من حبس الخ)
 صلة مقتضى (قوله وهو)
 أي السكوت (قوله كالقرار
 والمات (أي ما أقوله
 فيه) أي الصلح على السكوت
 (قوله جعله) أي صلح
 السكوت (قوله لهما)
 أي الأقرار والاتكال (قوله
 كونه) أي السكوت (قوله
 لهما) أي الأقرار والاتكال

(أو) الصلح على مقتضى (السكوت) من المدعى عليه عن أجله دعوى المدعى عليه من
 حبس وتغير وهو عند ابن حمز كالقرار والاتكال فيشترط فيه شرط صلح الاتكال الثلاثة
 الأكتمية مذهب الإمام المذنب رضي الله تعالى عنه وهو جهة حكمه مثلها كونه محققا لهما
 فان ادعى عليه بما ينافي حكمه لم يصح له ما ينافي حكمه من غير خلاف بل بالنظر في دعوى المدعى وأما بالنظر
 إلى المدعى عليه فيصير لأن حكمه حكمه حكمه انكراه وان ادعى عليه بعشرة أو ادب من فرض
 فسكت ثم صلح به درهم ففتنح بالنظر إلى المدعى عليه لاحتمال إقراره بعد دونه من بيع
 أخاه عيب البناني قوله وهو عند ابن حمز كالقرار والاتكال الخ ظاهر كلامه غ انما قاله
 ابن حمز زعمنا بل راجع وان راجع قول بعض حكم السكوت حكم الإقرار على قول مالك
 وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما معا وكذا قال في كبره ونصه وأما حكم
 السكوت فكذلك فتنح عن عيبان ان حكمه حكم الإقرار القاكهاني وهو المشهور
 واعتبار ابن حمز زعمنا حكم المعاوضة في الأقرار واعتبره بشرط صلح الاتكال اه فجعل
 كلام ابن حمز مقابلا للمشهور طئي وهو ظاهر اذ لا معنى لاشتراط الشرط الثلاثة
 على أنه كالقرار اذ لا يمكن أن يقال فيه منع على دعوى المدعى دون المدعى عليه انظر طئي
 وقوله وان ادعى عليه بعشرة أو ادب من فرض فسكت إلى قوله ففتنح بالنظر إلى دعوى
 المدعى عليه الخ فله قولنا اذ انزلنا السكوت منزلة الإقرار فالمدعى عليه موافق للمدعى
 وان نزلنا منزلة الاتكال على قول ابن حمز واعتبرنا فيه الشرط الثلاثة فلا دعوى للمدعى
 عليه بحال فلا يعتبر منع من جهة كما سرح بما بعده اذ قال فان لم يجب بشئ فالشرط جواز
 على دعوى المدعى فقط اه وأما مجرد الاحتمال فلا يعتبر واعتبر ح عبارة ابن حمز
 فالتأثير اعتبر فيه الوجود الثلاثة فقد اعتبر فيه حكم المعاوضة في الأقرار كما يظهر ذلك بادي

(قوله فلا يجلب بالنظر لدعوى المدعى) لانه صرف مؤثر (قوله لان حكمه حكمه حكمه) أي فقد اقتضى من العين
 (قوله ففتنح) أي الصلح (قوله إقراره) أي المدعى عليه (قوله وانه) أي للمعلم (قوله قول) بفتح اللام مفتي قول بلاتون
 لاضافته (قوله ان حكمه) أي السكوت (قوله حكم الإقرار) أي فقط (قوله وهو) أي أن حكم السكوت حكم الإقرار فقط
 (قوله فيه) أي السكوت (قوله واعتبر) أي ابن حمز (قوله فيه) أي السكوت أيضا (قوله فجعل) أي تت (قوله وهو) أي
 جعل كلام ابن حمز مقابلا للمشهور (قوله على أنه) أي السكوت (قوله فيه) أي السكوت (قوله على دعوى المدعى دون
 المدعى عليه) أي لموافقة المدعى عليه المدعى (قوله انظر طئي) ليس في هذا مقدمة وما يقر (قوله وقوله) أي عيب (قوله فيه
 قتل) خبر قول وقوله جهته (قوله المدعى عليه) (قوله كما سرح) أي عيب (قوله فقال) أي عيب (قوله جواز) أي الصلح (قوله
 فيه) أي السكوت (قوله الوجود الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل واحد على ظاهر الحكم (قوله فيه) أي السكوت

(قوله يريد) أي ابن عمر (قوله فيه) أي السكوت (قوله الأوجه الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله قول أصبح) أي يجوز إذا لم يتفق دعوها على فساد بان اتفقت على الصحة أو اقتضت احداهما الصحة والأخرى الفساد (قوله فيه) أي السكوت (قوله باعتبار ظاهر الحكم) تصوير قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واستشكله) أي انبان قول مالك رضي الله تعالى عنه فيه (قوله والاول) أي وان لم يكن المنكر صادقا (قوله عليه) أي المنكر (قوله فيه) أي الصلح على الانكهار (قوله ثلاثة) نائب فاعل بشرط (قوله هو) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منها) أي الثلاثة (قوله اذنعناه) أي الانكهار أو السكوت (قوله على) أي المدعي (قوله أوجمل ٢٠٦) كلامه (أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واجاب) أي المدعي عليه (قوله بفرض) أي المدعي به (قوله فان

ليجب) أي المدعي عليه (قوله جواز) أي الصلح (قوله فيه) أي الصلح (قوله الشرطين الاولين) أي جواز على دعوى كل (قوله الشرط الثلاثة) أي الجواز على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله ان يدعي عليه بعشرة حال الخ) فهذا جائز على دعوى المدعي لآخذه بعض حقه واسقاطه بانه في صلحه بشئنة وشراثة العرض الحال بدينه في صلحه به وعلى دعوى المدعي عليه لاقتداء من الوين بشئنة او عرض وعلى ظاهر الحكم الاثمنة في اخذ البعض واسقاط الباقي او شراء العرض الحال بجميع الدين (قوله تأخير) أي المدعي (قوله بها) أي اللأمة (قوله منها) أي المأنة (قوله شهر) صلة تأخير (قوله فهو) أي الصلح (قوله آخر) يفصلان منقذ (قوله فقط) أي في تأخير به (قوله واخر) واسقط عنه بعض حقه (أي في تأخير بمقتضى بن يدان به (قوله ويتنوع) أي الصلح (قوله لانه) أي الصلح (قوله واسقط) عطف على سقوط (قوله يحلف المدعي عليه) صلة السقوط (قوله فهذا) أي الصلح (قوله عند الامام) أي لاشتراطه جوازه على ظاهر الحكم (قوله وجاز) عند ابن القاسم أي لا كسفا له يجوز على دعوى كل (قوله أصبح) أي لادم اتفاق دعوها على فساد (قوله يتنوع على دعوها) أي فهو متفق على منعه (قوله لمن يسع) أي من فرض (قوله بطعام مؤجل) أكثر من طعامه (فيقتنع على دعوها لانه فسح دين في دين وتسليل جوف قعنا

بفصلان منقذ (قوله فقط) أي في تأخير به (قوله واخر) واسقط عنه بعض حقه (أي في تأخير بمقتضى بن يدان به (قوله ويتنوع) أي الصلح (قوله لانه) أي الصلح (قوله واسقط) عطف على سقوط (قوله يحلف المدعي عليه) صلة السقوط (قوله فهذا) أي الصلح (قوله عند الامام) أي لاشتراطه جوازه على ظاهر الحكم (قوله وجاز) عند ابن القاسم أي لا كسفا له يجوز على دعوى كل (قوله أصبح) أي لادم اتفاق دعوها على فساد (قوله يتنوع على دعوها) أي فهو متفق على منعه (قوله لمن يسع) أي من فرض (قوله بطعام مؤجل) أكثر من طعامه (فيقتنع على دعوها لانه فسح دين في دين وتسليل جوف قعنا

(قوله بذنايهم مؤبد) أي فمتنع على دعواهما لأنه صرف مؤخر (قوله أو يدراهم أكثر من دراهمه) أي فهو ممنوع على دعواهما لأنه فسخ دين في دين وتسليف بنفس (قوله الاتفاق) أي من ماله وابن القاسم وأصبح رضي الله تعالى عنهم (قوله على فسادته وفسدته) أي الصلح (قوله لأنه) أي الصلح (قوله سلف بزاده) أي في الصلح عن الطعام يطعمهم أكثره لاجل وعن الدراهم يدراهم أكثره من أجل (قوله صرف مؤخر) أي في صلحه عن الدراهم بذنايهم لاجل (قوله فهذا) أي الصلح عن الذنايهم بالدراهم المؤجلة (قوله مجتمع عند ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما) أي لعدم جواز على دعوى كل منهما وأعلى ظاهر الحكم (قوله يجوز عندنا) أي المدعي (قوله فمتنع على مجتمع) (قوله المدعي عليه) يفتح العين (قوله و أراد) أي المدعي عليه بالفتح (قوله أن يصلحه) أي المدعي (قوله فهذا) أي الصلح (قوله جاز على دعوى المدعي) أي لجواز بيع طعام القرض قبل قبضه (قوله ويمنع على دعوى المدعي عليه) أي بالفتح لا امتناع بيع طعام السبع قبل قبضه (قوله فمتنع) أي الصلح عند ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما أي لعدم جواز على دعوى كل منهما وامتناعه على ظاهر الحكم (قوله ويجوز عندنا) أي لعدم اتفاق دعواهما على منعه (قوله لا يمتنع له) خبر قول (قوله إلا اطلاع عليه) ٢٥٧ أي خطاب الله تعالى له لا يمتنع له

(قوله وعلى تسليفه) أي (قوله لا يمتنع عليه) أي خطاب الله تعالى (قوله فمتنع على دعوى المدعي عليه) أي المدعي عليه وحده أن يدعى عليه بعشر ذنايهم فيسكنها ثم يصلحه بما تدرهم مؤبد فمتنع على دعوى المدعي لأنه صرف مؤخر ويجوز على دعوى المدعي عليه لأنه انما اقتضى من العين فهذا يمنع عند ماله وابن القاسم ويجازي عندنا أصبح أن لم يتفق دعواهما على فساد وماله المنع على دعوى المدعي عليه وحده أن يدعى عليه بعشر ذنايهم من قرض وقال المدعي عليه من سلم وأراد أن يصلحه بدراهم وتقو له ما يجله فذهبنا جاز على دعوى المدعي ومنع على دعوى المدعي عليه فمتنع عند ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ويجوز عندنا أصبح أفاده عب البناي قول ز أي الشرعي وهو خطاب الله تعالى الخ لا معنى له إلا اطلاع عليه وعلى تسليفه فان فرضناه الجواز صار المعنى أن جاز على ظاهر الجواز لا معنى له وان فرض غيره فلا معنى له أيضا ألا يكون الجواز على ظاهر المنع مثلا قالنا ظاهر المراد بالحكم ما يطرأ بينهما في الخاصة ويجلس الفصل وقوله مثال ما يمنع على دعواهما الخ طلق انتظار كرههم في المثل الاقراء المختلط بالانكار مع أنه لا يجوز على دعوى كل منهما فاسرى على ظاهر الحكم فالصواب الاقتصاد في التمثيل على ما يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر وهو الانكار المحض اذ هو محل الخلاف ثم استدل بقول بعضنا بعد ذكر الخلاف بين ماله وابن القاسم ماله وحكم النسكوت حكم الاقرار على قولنا جميعا فلو وقع من صلح سرام على الاقرار أو السكوت فيفسخ على كل حال كالبيع وكذا

(قوله الاقرار المختلط بالانكار) مقبول ذكر المضاف فافعه أي كدعه أو يدراهم وطعام فافعه المدعي عليه الدراهم وصالح يطعمهم أكثر لاجل أو الطعام وصالح يدراهم أكثر لاجل أو بذنايهم لاجل (قوله مع انه) أي الصلح في الاقرار المختلط بالانكار (قوله فاسرى) أي اسحق وأولى أن لا يجوز (قوله فالصواب الاقتصاد في التمثيل الخ) تقرير على مع أنه لا يجوز على دعوى كل الخ (قوله أحدهما) أي المتنازعين (قوله وهو) أي ما يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر (قوله الانكار المحض) أي غير المختلط بالاقرار (قوله اذ هو) أي الانكار المحض أي الصلح عليه (قوله الخلاف) أي بين ماله وابن القاسم وأصبح (قوله ثم استدل) أي طلق (قوله بعد ذكر الخلاف) صله قول (قوله ماله) مقبول قول المضاف لقوله (قوله وحكم النسكوت) أي الصلح عليه (قوله حكم الاقرار) أي الصلح عليه (قوله قولنا) أي ماله وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (قوله من صلح سرام) أي ما كان (قوله على اقرار أو السكوت) صله صلح (قوله فيفسخ على كل حال) خبر ما (قوله كالبيع) أي الحرام (قوله وكذا) أي الصلح الحرام على الاقرار أو السكوت في استحقاق القسم على قولنا على كل حال

(قوله من صلح حرام) بيان ما (قوله في صلح الاقرار) صله وقوع (قوله في صلح له) أي المدعي عليه المدعي على الاقرار المختلط بالانكار (قوله فيما) أي مصالح عنه (قوله به) أي المصالح عنه (قوله الاقرار) فاعل انفراد (قوله لم يميز) جواب الو (قوله فاعترف) أي اقرار المدعي عليه (قوله وانكر) أي المدعي عليه (قوله منهم) أي المصالح بطعام أو كبر لاجل أو بدنا به لاجل أو يدراهم أو كثر لاجل (قوله فيما) أي مصالح عنه (قوله اقرارهما) أي المتنازعين (قوله وهو) أي الصلح المذكور (قوله بما) أي الصلح الذي (قوله لم يختلف) بضم الياء وقع الملام (قوله فيه) أي تقر به (قوله حقهما) أي المتنازعين (قوله اختلف) بضم التاء (قوله احدثهما) أي المتنازعين (قوله وذلك) أي وقوع القساذ في حق أحدهما فقط (قوله المحض) أي المسمى بمختلط باقرار (قوله اه) أي تم كلام عياض (قوله فيما ذكر) أي من مثال دعوى دراهم وطعام الخ (قوله وقع) أي الصلح الخ خبر الصلح (قوله فهو) أي الصلح في الاقرار المختلط بالانكار (قوله كالصلح في الاقرار المحض) أي في الاتفاق على منعه (قوله اه) أي تم كلام طي (قوله فيه) أي كلام طي (قوله اما) ٢٠٨

تعلل النظر (قوله ما يجوز الخ) اسم ان مخر وجاز تقديم خبرها لكونه جارا ويجزورا (قوله كالثال الاخير عند ز) أي دعواه عشرة أو ادب بثمان قرض واققرار المدعي عليه بها وانكاره كونها من قرض (قوله فلا وجه الخ) تفرع على فان من صور الاقرار الخ (قوله واما ثانيا) بفتح الهمزة وشد الميم عطف على اما والا (قوله ز) أي طي (قوله من ان الصواب الخ) بيان ما (قوله ليس بصواب) خبر ان الاولى (قوله شروط الجواز) أي بقوله ان جاز على دعوى كل الخ (قوله

ما وقع من صلح حرام في صلح الاقرار المختلط بالانكار فصالحه هو الاقرار لم يميز بين ادعى على رجل بطعام من سبع ودراهم فاعترف بالطعام وانكر الدراهم فصالحه بطعام أكثر من طعامه لاجل او اعترف بالدراهم فصالحه بدنا به لاجل او دراها أكثر من دراها لاجل فكل واحد منهم مصالح يحرم اذا الحرام ا فحصل فيه اقرارهما فله بعض شيوخنا وهو ما يختلف فيه لان الحرام وقع في حقه ما جعلها وانما اختلف اذا كان يقع القساذ في حق أحدهما فقط وذلك في الصلح على الانكار المحض اه فالصلح في الانكار المختلط بالاقرار فيما ذكر وقوعه فصار وقع فيه الاقرار فهو كالصلح في الاقرار المحض اه البناني فسه نظرا اما أولا فان من صور الاقرار المختلط بالانكار ما يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر كالثال الاخير عند ز فلا وجه لقصر اختلافه على صور الانكار المحض واما ثانيا فان ما ذكره من ان الصواب الاقتصاد في التمثيل على محل الخلاف ليس بصواب لان المستفاد لم يذكر خلافه وانما ذكر شروط الجواز فاقضى منه وهو ما صور الايمن التمثيل لها منها ما هو محل خلاف ومنها ما هو محل اتفاق ولا يقال الصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض فلا يندرج هنا لاننا قلنا كان المقر به في هذا غير المدعي به واما كجوازه على دعوى أحدهما دون الآخر كذلك أدرجوه في صلح الانكار وجوه او افه سره بختلاف الاقرار المحض فلا يمكن فيه الجواز على دعوى أحدهما فقط والله اعلم (ولابهل) المال المصالح به (لنظام) فيما بينه وبين الله تعالى قدّمته مشغولة به بالمعلوم وظاهر كلامه ولو حكمه بما كبراه وهو ظاهر اذ قوله للنظام يشعر بان الحكم وقع فيما ظهر ميتا لف باطنه فهو

مفهوما) أي الشرط (قوله لها) أي الصور (قوله منها) أي الصور (قوله ولا يقال الصلح على الاقرار الخ) دفع لتوهم قوله (قوله فلا يندرج) أي الصلح على الاقرار المختلط بالانكار (قوله هنا) أي في الصلح على الانكار تفرع مع على كالصلح على الاقرار المختلط بالانكار كالصلح على الاقرار المحض (قوله لانا نقول الخ) على الاقبال (قوله المقر به) بفتح القاف (قوله في هذا) أي مثال ز الاخير (قوله غير المدعي به) بفتح العين لان ادعى به طعام من قرض والمقر به بفتحها من سلم (قوله كذلك) أي صلح الانكار المحض في امكان جوازه على دعوى أحدهما دون الآخر (قوله ادرجوه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله فيه) أي صلح الانكار المختلط بالاقرار (قوله شروطه) أي صلح الانكار المحض (قوله فيه) أي الاقرار المحض (قوله للمال) تفسيرا لفاعل يعين (قوله فيه) أي النظام (قوله قدّمته) أي النظام (قوله به) أي المال المصالح به (قوله ليراه) أي جواز الصلح (قوله وهو) أي المنع مع الحكم (قوله فهو) أي لاجل النظام

(قوله فالاولى) بضم الهمز (قوله أشهد) أى قبل الصلح أنه صلح مع غيره وأنه غير ما تزعم له ولها أيضا الجسه ليطعن ويقر بحجة الذى جحد (قوله صكه) أى دفع الصدا المأمرة وشدا الكاف أى وثيقة حقة (قوله ثم وجدته) أى صكه (قوله بعد) أى الصلح الصلح ونقضه (قوله به) أى الصلح (قوله وأشهد مرا) أى على قيامه ٢١٠ (قوله القبول) أى الرجوع عن

بأنها حضرت (قوله فلا
قامه) جواب لما (قوله
شهد) بضم فسكس (قوله
فلا تسجع) بضم التاء (قوله
بعداشاد المظلوم) صلته
صلح المقدر (قوله على ذلك)
أي أقرا مرورا بوجهه علانية
(قوله وشر) عطف على
يظنه (قوله فبرع) عطف
على (قوله في الثانية)
أي أو بقرس (قوله شخه)
أي المصنف (قوله بذلك)
أي تمكن المظلوم من قض
الصلح فيها (قوله وهو) أي
تمكن منه (قوله الأولى)
بضم الهمز أي كان ليعلم
(قوله فيها) أي الأولى (قوله
هو) أي اختصاه بالثانية
(قوله لانه) أي الاختصاص
(قوله عليه) أي الاختصاص
(قوله أن يكون) أي المصنف
(قوله يشهدا) بضم الياء
وكسر الهاء (قوله إبداع)
بكسر الهمز وسكون المنة
جنس وأضافه الشهادة
فصل مخرج إبداع غيرها
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله لم) بضم العين (قوله
أنه) أي المدعى (قوله
يلعبه) أي المدعي عليه

(قوله في عبده) أى المدعى عليه المدعى (قوله) أى المدعى (قوله بها) أى بيته إذا قلت
عن (قوله أنه اعصابه صالحة الخ) مفعول اشهد (قوله لأخذه) أى الطالب (قوله ياقراره) أى المطلوب (قوله ولتقوا قراره) أى
المطالب (قوله تنقلوا) معنى نقل بالون لأضافته

(قوله عن شخصون) راجع الاول (قوله وابن عبد الحكم) راجع الثاني (قوله قائلا) اى الصلح (قوله يجعل) يضم اليه
 ونفع الميم (قوله وعليه) اى الاول (قولهوا كثرهم) اى الموقنين (قوله غيره) اى الاول (قوله له) اى الاول (قوله منين) يضم
 ففتح فسكون (قوله لا يتبع اشهاد السراخ) بيان الثاني (قوله ينصف) يضم فسكون ففتح (قوله وليد كز) اى المبطل (قوله
 بوضعة) اى اسقاط (قوله فهو اى الطالب (قوله ملتزم) بكسر الهمزة (قوله وانه) اى الطالب (قوله انما يشهد له) اى الصلح (قوله
 لغير) اى الطالب (قوله) اى الطالب (قوله وشروطه) اى الاستعانة (قوله تقدمه) اى الاستعانة (قوله وقته) اى الاستعانة
 (قوله يومه) اى الاستعانة (قوله هو) اى الاستعانة (قوله يومهما) اى الاستعانة (قوله فان اتفقا) اى يومهما (قوله لم
 اليوم) اى الذى حصل الاستعانة فيه (قوله ورجوعه) اى الطالب (قوله عليه) اى الانكار (قوله تساقطا) اى الطالب والمطالب
 (قوله لانه) اى الطالب الخ خبر قوله (قوله اذا استعزى) اى الطالب (قوله وقال) اى الطالب (قوله متى شهدنا الخ) مفعول
 قال (قوله فانما يشهد له) اى الاشهاد بقطع استرعائه الخ جوابه بنى ٢١١ (قوله لم يضمه) اى الطالب

عن معن وابن عبد الحكم قائلوا الاول احسن والظاهر احق ان يجعل عليه قلت وعليه
 عمل الفتاوى والموقفين واكثرهم يحكم عن المذهب غيره وسكن المبطل في اليه عن ابن منين
 عن اصمغ لا يتبع اشهاد السراخ من لا يتبعه عنه كالسلطان والرجل القاهر وليد كز
 الثاني قالا قول ثلاثة وعلى الاول اصل حقيقة الاستعانة عندهم وهو المسمى في وقتها ابدان
 هو اشهاد الطالب انه طلب فلان وانه انكره وقد تقدم انكاره بهذه الينة وغيرها وانه
 مهما ان يشهد بتأخيرها يا يثبته اوبو خبيثة منته اوباسقاط خبة الاستعانة وغير ملتزم
 لشي من ذلك وانه انما يشهد لغيره بمقتضى شرطه تقدمه على الصلح فيصير تعيين وقته يومه
 وفي اى وقت هو من يومه خوف اتحاد يومهما فان اتفقا دون تعيين جزاء اليوم لم يشهد استعانه
 المبطل وابتدع ولا يتبع الاستعانة الا مع ثبوت انكار المطالب ورجوعه بعد الصلح الى
 الاقرار فان ثبت انكاره وتقدم عليه بعد صلح لم يشهد استعانه وشيا وقرول العوام صلح المنكر
 اثبات لحق الطالب بصلح وقوله في الصلح تساقطا الاستعانة والاستعانة في الاستعانة لانه اذا
 استعزى وقال في استعانه متى شهد بقطع استرعائه فانما يشهد له لتكسب اقراره فيه لم يضمه
 اسقاطه في الصلح استرعائه ولو لم يشهد في استعانه انه متى اسقط استرعائه فهو غير ملتزم به كان
 اسقاطه في صلحه استرعائه مستقلا لا شئ عليه واذا قلت انه قطع الاستعانة والاستعانة في
 الاستعانة ثم استعزى وقال انه متى شهد بقطع الاستعانة فهو غير ملتزم به انما يشهد له لتكسب
 اقراره فيه لم يشهد الا الاستعانة في الاستعانة زاد المبطل وقال غيره واحسن الموقنين فيه
 تنازع والاحسن ما قدمناه قلت ولا ينبغي ان يشهد كلام في هذا من كور في كتاب الحبس اه
 في هذا من كور في كتاب الحبس) نص ابن عرفة في كتاب الحبس وجمع ابن القاسم من لحق عبد الله او الحرب فقال اخرج الى
 وانت حر فالخرج قال انما اردت ان اعترضك قال ان كان شهد انه اراد ان يستنقذ فلاتعني عليه ولا تهرز ابن رشد
 هذا اصل محتاج فيه قال مالك فحين لم على رجل حق فجدد فصالحه وشهد غيب فانه في السر انما يشهد له لانه
 بجمده تخلف ذهاب سحره وانه على سحره ان حضرت بيته ان الصلح يلزمه ولا يتنفع بذلك وقال اصمغ لا يتبعه في الغيبة البعيدة
 وللمرءين هذا الخلاف يكتب في الاصل سلطان واسقط عنه الاستعانة والاستعانة في الاستعانة ومن الكتابين يزيد
 ما تكرروا وتماهى ولا معنى فلان الاستعانة وان يشهد قبل الصلح سر انما يشهد له لوجه كذا وانه غير ملتزم بالصلح والاستعانة
 في الاستعانة ان يشهد انه لا يلزم الصلح وانه متى صلح واشهد على نفسه في كتاب الصلح ان ان اسقط عنه الاستعانة في السر
 فانه غير ملتزم بذلك ولا يسقط عنه القسم به فلا يصور ذلك منزلة لانه وهذا الاستعانة انما يقع عند من وانه انما يقع فيخرج
 على غيره ومن وما يخرج من عرض لا يتبع انفا اه

عن معن وابن عبد الحكم قائلوا الاول احسن والظاهر احق ان يجعل عليه قلت وعليه
 عمل الفتاوى والموقفين واكثرهم يحكم عن المذهب غيره وسكن المبطل في اليه عن ابن منين
 عن اصمغ لا يتبع اشهاد السراخ من لا يتبعه عنه كالسلطان والرجل القاهر وليد كز
 الثاني قالا قول ثلاثة وعلى الاول اصل حقيقة الاستعانة عندهم وهو المسمى في وقتها ابدان
 هو اشهاد الطالب انه طلب فلان وانه انكره وقد تقدم انكاره بهذه الينة وغيرها وانه
 مهما ان يشهد بتأخيرها يا يثبته اوبو خبيثة منته اوباسقاط خبة الاستعانة وغير ملتزم
 لشي من ذلك وانه انما يشهد لغيره بمقتضى شرطه تقدمه على الصلح فيصير تعيين وقته يومه
 وفي اى وقت هو من يومه خوف اتحاد يومهما فان اتفقا دون تعيين جزاء اليوم لم يشهد استعانه
 المبطل وابتدع ولا يتبع الاستعانة الا مع ثبوت انكار المطالب ورجوعه بعد الصلح الى
 الاقرار فان ثبت انكاره وتقدم عليه بعد صلح لم يشهد استعانه وشيا وقرول العوام صلح المنكر
 اثبات لحق الطالب بصلح وقوله في الصلح تساقطا الاستعانة والاستعانة في الاستعانة لانه اذا
 استعزى وقال في استعانه متى شهد بقطع استرعائه فانما يشهد له لتكسب اقراره فيه لم يضمه
 اسقاطه في الصلح استرعائه ولو لم يشهد في استعانه انه متى اسقط استرعائه فهو غير ملتزم به كان
 اسقاطه في صلحه استرعائه مستقلا لا شئ عليه واذا قلت انه قطع الاستعانة والاستعانة في
 الاستعانة ثم استعزى وقال انه متى شهد بقطع الاستعانة فهو غير ملتزم به انما يشهد له لتكسب
 اقراره فيه لم يشهد الا الاستعانة في الاستعانة زاد المبطل وقال غيره واحسن الموقنين فيه
 تنازع والاحسن ما قدمناه قلت ولا ينبغي ان يشهد كلام في هذا من كور في كتاب الحبس اه
 في هذا من كور في كتاب الحبس) نص ابن عرفة في كتاب الحبس وجمع ابن القاسم من لحق عبد الله او الحرب فقال اخرج الى
 وانت حر فالخرج قال انما اردت ان اعترضك قال ان كان شهد انه اراد ان يستنقذ فلاتعني عليه ولا تهرز ابن رشد
 هذا اصل محتاج فيه قال مالك فحين لم على رجل حق فجدد فصالحه وشهد غيب فانه في السر انما يشهد له لانه
 بجمده تخلف ذهاب سحره وانه على سحره ان حضرت بيته ان الصلح يلزمه ولا يتنفع بذلك وقال اصمغ لا يتبعه في الغيبة البعيدة
 وللمرءين هذا الخلاف يكتب في الاصل سلطان واسقط عنه الاستعانة والاستعانة في الاستعانة ومن الكتابين يزيد
 ما تكرروا وتماهى ولا معنى فلان الاستعانة وان يشهد قبل الصلح سر انما يشهد له لوجه كذا وانه غير ملتزم بالصلح والاستعانة
 في الاستعانة ان يشهد انه لا يلزم الصلح وانه متى صلح واشهد على نفسه في كتاب الصلح ان ان اسقط عنه الاستعانة في السر
 فانه غير ملتزم بذلك ولا يسقط عنه القسم به فلا يصور ذلك منزلة لانه وهذا الاستعانة انما يقع عند من وانه انما يقع فيخرج
 على غيره ومن وما يخرج من عرض لا يتبع انفا اه

(قوله سائر) أي الدنانير (قوله كذلك) أي قدر صرف دينار لا (قوله لانها) أي الزينة على جواز صلها (قوله فان حازوه)
 أي الورثة الموهوب (قوله هبها) أي الزينة (قوله تحت) أي هبها (قوله عنه) أي صرف الدينار (قوله ما اخذته) أي من
 الدنانير (قوله من الدنانير) بيان نصيبها (قوله ويحبها) عطف على اخذها (قوله من الدراهم الخ) بيان مظهرها (قوله بما
 زاد) صلها (قوله من الدنانير) بيان ما (قوله من صرف دينار) ٢١٣ تتنازع فيه كقول (قوله فم)

بكره الامم فخرج الملم (قوله
 كثر) أي اذنت على
 صرف دينار (قوله هبها)
 أي الدراهم والعرض
 (قوله امتنع) أي الصلح
 (قوله فالشرط) أي ان
 قلت الدراهم الخ تخرج
 على ما تقدم من الترخ
 (قوله قل) أي الصالحه
 عن مودتها (قوله واكثر)
 أي الصالحه (قوله لانه)
 أي الصلح (قوله حكمه) أي
 العرض (قوله في العين)
 أي الدنانير والدراهم (قوله
 في غيرها) أي العين (قوله
 قريب غيبته) أي غير العين
 تصور لحضوره حكم (قوله
 بحيث يجوز التقديسه)
 أي غير العزل تصور بقرتوب
 غيبته (قوله بشرط) سالم
 التفرؤ من ابن الشرط
 هنا فكل الشارح جعل
 عقد الصلح على التخييل
 شرطاً من (قوله سلامة
 الخ) على وحضر عب
 وحضر جمع الترخ حقيقة
 في العين وحكم العرض
 بان كل قريب الغيبة بحيث

انكسر أي مبرأ الزوجة (منه) أي الذهب كعشر دنانير من ثمانين ديناراً مع فرع وارث
 او اربعين مع علمه حاضرة كلها فان غابت كلها او بعضها فلا يجوز الا اذا اخذت حظها من
 الحاضر فقط (فأقل) من مودتها خمسة من ثمانين او اربعين حضر العرض والدراهم لم لا
 كان حظها من الدراهم قد صرف ديناراً لا قيمة حظها من العرض كذلك لانها انما اخذت
 حظها او بعضه من الدنانير ووجب حظها من الدراهم والعرض لباقي الورثة فان حازوه قبل
 ماتت هبها تحت والا فلا (واكثر) من مودتها من الذهب كعشر من ثمانين او اربعين فيجوز
 الصلح (ان) حضرت التركة كلها (قلت) بفتح الناف واللام أي قسمت (الدراهم) التي ورثتها
 عن صرف ديناراً وقلت قيمة العرض عنه او كان ما اخذته من ثمانين ديناراً واحداً
 بحيث يجمع البيع والصرف في دينار لاخذها نصيبها من الدنانير ويصحبها باقي الورثة
 حظها من الدراهم والعرض بما زاد على حظها من الدنانير على وجه يجوز اجتماع البيع
 والصرف فيعان قلت اذا كرت الدراهم وقلت قيمة العرض عن صرف ديناراً فقد اجتمع
 البيع والصرف في كرتين ديناراً فبإزاء قلت لانه لما قل العرض صار غير متظور اليه فكانه
 لم يوجد الا الصرف فان كرت الدراهم وقيمة العرض واخذت عنهما كرتين ديناراً امتنع
 لا اجتماع البيع والصرف في كرتين ديناراً فالشرط راجع لقوله او اكثر فقط (لا) يجوز
 صلها بشئ (من غيرها) أي التركة (مطلقاً) أي سواء كان الصالح به ذهاباً او فسخاً قبل او كثر
 حضرت التركة كلها لم لا يبيع ذهب وقضه وعرض ذهب وقضه وهذا بانضال وفيه
 وبالنسبة ان غابت التركة كلها او بعضها ولو العرض لان حكمه حكم النقد اذا صاحبه
 (الا) صلها (بعرض) من غير التركة فيجوز (ان عرفا) أي المصطلحان (جميعها) أي التركة
 ليكون الصالح عنهما معلوماً (و) ان (حضر) جميع التركة حقيقة فقط في العين أو ولو
 خفي غيرها بقرب غيبته بحيث يجوز التقديسه بشرط السلامة من التقديس في الغائب بشرط
 (و) ان (اقر المدين) بما عليه ان كان في التركة دين ولو عرضاً (وحضر) المدين وقت الصلح
 اذ لو غاب لا احتل انكاره اذ حضر وظاهره انه لا بد من حضوره ولو ثبت اقراره في غيبته وهو
 كذلك لا احتلال انكاره اذ حضر وظاهره انه لا بد من حضوره ليعلم ان عليه ديناً ببيع وهو يحقق
 انه لا مدقغ نفسه ولا اطلاع على حاله فقد لا ترضى بمعاملته وكان بمن تأخذ الاستحكام
 الشرعية وكان العرض الصالح به مخالفاً للعرض الذي على المدين لانه لو وافقه لكان سلفاً لها
 بمنفعة لان الغالب ان ما يسلطها اقل من سلفها (بنسبة) قوله عرفا جميعها شرعاً
 في قوله او كرايضاً قاله البنا وهو ظاهر (و) بازال الصلح للزوجة وغيرها (عن) حظها من

يجوز التقديسه بشرط ما به حكم الماشهر وعلة الشرط الثاني سلامة من التقديس في الغائب بشرط اداء الظلم والفرق بين العين
 وغيرها (قوله لا لزواج) أي المدين (قوله اقراره) أي المدين (قوله في غيبته) أي المدين صلته ثبت (قوله انه) أي المدين (قوله
 مدقغاً) أي في البينة الشاهدة باقراره المدين (قوله ليعلم) بضم الهمزة (قوله وهو) أي حضوره (قوله انه) أي المدين (قوله في غيبته)
 أي المدين (قوله ولا اطلاع الخ) سلف على ليعلم (قوله وكن) أي المدين

(قوله يذهب) صلة الصلح (قوله كونه) أى الصلح (قوله وحظها) أى الزوجة الخ حال (قوله منه) أى الدين (قوله فى اشتراط الخ) صلة
كأن تشبه (قوله أو غيرها) أى النفس بحالها لا لمقدرة (قوله لو كانت) أى الجناية (قوله معينا) بفتح الهمزة (قوله قدره) أى
المصلحة (قوله لا غير) المطلخ كأن دم العمد يجوز الصلح عنه بمقابل أو كثرته على أنه لا يجوز الصلح عنه بمقتضى مقرر هذا
مذهب ابن القاسم فى المدونة ٢١٤ خلافا لابن نافع قال فى كتاب الصلح منها لا يجوز الصلح عن جنايته عمدا على شرة

لم يبد صلاحتها فان وقع
او ترفع القصاص وقضى بالدية
بكالو وقع النكاح بما وفات
بالبناء فمقتضى بسداد
المثل وقال غيره يعضى اذا
وقع وهو شبه بالخلف لانه
ارسل من بدله القدر ما كان
له ان يرسله بنفسه عوض
وليس كمن اخذ ضعا ودفع
فيه غمرا اه أبو الحسن
القدر هنا بن نافع وقوله عمد
ليس بشرط وكذلك انطلقا
واتخاذ كراعهما لا يتوهم
انه يجوز فيه الفرار بآبق او
شارداو بنين وماله معناها
لاهل ليس مالا او عرض لتعليل
ابن نافع لانه يلزمه فى سائر
التصرقات لا يجوز له ان
يهب للمناعه بلا عوض
اه وجعل كلام المصنف
على انه أراد ان ادعى
دينا لا يجوز ان يصلح عنه
بغيره ليس فيه كبرية فائدة
لانه معلوم من قوله اول
الباب ان بيع (قوله لا يجوز)
أى الصلح برطل من شاة
(قوله منه) أى الصلح
(قوله منه) أى الرطل (قوله)
ويجوز اه أى الصلح (قوله)

حيث قد أى صحت الصلح بغيره ما حية أو مدونة (قوله يعضى) بضم الهمزة وفتح الشافى (قوله المغيرة) القصاص
بضم الهمزة وكسر القين المجعلة (قوله يعضى) أى الصلح (قوله يحكم) بضم الهمزة وفتح الكاف (قوله برطل) أى الجاني من رطل
المستحق (قوله عا) أى الجاني لبلد المستحق (قوله وان كان) أى الدم (قوله أراد) أى الجاني

(قوله في نفسه أو عضوه) أي المأخوذ منه (قوله له) أي الذي له (قوله بعامله) أي الذي بعامله
المأخوذ (قوله وليس) أي صلبه (قوله عليه) أي اتفاقه على من ذكر (قوله لم يكسر) فتح ٢١٥ (قوله قدّم) بضم فكسر متغلا

(قوله لهم) أي الغرماء

حال (قوله انه) أي المأخوذ

قوله وان كان أي للمدين

الخ حال (قوله مطلقا)

على أي اقرارا وانكارا (قوله

فيه) أي المقوم المصالح به

(قوله أخذ) بضم فكسر

(قوله عليه) حال من هاء

قيمة (قوله فخرج)

بالنصب في جواب التي

(قوله بها) أي الدية أو القيمة

(قوله مطلقا) أي وسواها

بمعنى عدم عهد او خطا او

غيره على اقرارا وانكارا

(قوله) أي المقوم المعين

(قوله لها) أي الزوجة

(قوله عليه) أي الزوج (قوله

بقيته) أي المقوم المعين

(قوله فيه) أي المقوم المعين

(قوله أو استحق) أي المقوم

المعين (قوله منه) أي الزوج

(قوله له) أي الزوج (قوله

شفا) بكسر الشين الموحدة

وسكون الفاق أي برأ

من عقاب مشترك (قوله

أخذ) بضم فكسر (قوله

منها) أي السبعة (قوله

صالحا) أي صلح عدم

على اقراره صلبه على انكاره

(قوله عتقان) أي ما قوطع

بعد عدم قوطع به مكاتب

(قوله بضعان) أي الصداق

والخلع (قوله) أي المذكو

(قوله به) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

(قوله كوفي) أي المذكو

القصاص الواجب في نفسه أو عضوه أو ذوا أو تلافيا له فيما لم يعامله عليه كهبته وعقته وليس
كاشاقه على نفسه وعلى من تازمه فقتلهم لأن الغرماء عاملوه عليه فإن قيل لم تقدم حق الغرماء
على حفظ نفسه وأعضائه وهم مؤخرون عن القوت التي يحفظ النفس والجسد فجوابه انه
ظاهر بجنايته فلا يلحق ظلمه غرماء لانهم لم يعاملوه عليه ولم ينظم في القوت مع اضطرابه اليه
ومعاملتهم عليه فانه في الأخيرة فان كان الدين غير محيط بمال المأخوذ فليس لغرمائه منته من
الصالح لقدرة على وقاؤه به بجانب ولو يتصرفه وان كان لا يلزمه التكسب (وان) صالح
يقوم عن جنباته محمدا مطلقا أو خطا على انكاره (رد) بضم الراء وشدة النال شيء (مقوم) بضم
الميم وفتح القاف والواو ومشددة كعبه أو قوس أو يوب معين مصالح بعين جنابة محمد مطلقا
أو خطا على انكاره صلبه (بعب) ظهر فيه بعد الصلح (أو استحق) بضم القوفية وكسر
الحاء المهملة ذلك المقوم المعين المصالح به أو أخذ بشقعة (رجع) راد بعيب أو المستحق
منه بالتقح على دفعه (بقيته) أي المردود بعيب أو المستحق معتبرة يوم عقد الصلح نقله الخط
عن أي الحسن سلبا صحيا لا بما صولح عنه أو ليس بل نهاية الممددية ولا التقصام في الانكار
قيمة فخرج بها وأما الصلح على اقرار في غير الدم يرجع في القربة ان لم يفت وبوضه ان
فان وفي الدم يرجع للدية فان كان المقوم المصالح به المردود بعيب أو المستحق موصوفا يرجع
بثله مطلقا ونسبة في الرجوع بقيمة المقوم المردود بعيب أو المستحق فقال (كسكاح) بصدق
مقوم معين ظهر به عيب فردته الزوجة على زوجها أو استحق منها اقلها الرجوع عليه بقيته
يوم عقد النكاح سلبا صحيا (و) كزخل يقوم معين رده الزوج على الزوجة بعيب ظهر
قبلا أو استحق منه فله الرجوع على زوجته بقيته يوم الخلع سلبا صحيا وكذا ان كان الصداق
أو الخالع به شقعا أخذ بشقعة فأخذ الشقيع بقيته وكالسكر والخلع بقيته التظاير
السبعة التي استقامها المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض بخلع من يده
أو قيمته الانكاح وخطعا وصلح محمد أي عن اقرارا وانكارا ومقاطعة عن عهد او مكاتب
او عرى ٨١ والطريق على كل منها الماعيب أو استحقاق أو أخذ بشقعة فهي إحدى
وعشرون مسئلة من شرب ثلاثة في سبعة قتلها غ في بيت وهو

صالحا عتقان وبضعان معا • عمري لارش هوض به ارجعا
(وان قتل جماعة) قتلا معصوما بعد اعدوا انما كانوا لهم بقتال أو استوت افعالهم أو لم يتغير
(أو قتلوا) عضو معصوم كذلك (جاز) للعبيد عليه أو وليه (صلح كل) من الجماعة القائلين
أو القاطعين (و) جازلا (العقود) أي كل وجزاءه انقصا من كل وتره كوضوحه وجزاءه
صلح بعض والعقود عن بعض والقصاص من بعض ففي المدونة قال ابن القاسم اذا قطع
جماعة بدرجل أو برحمة بعد صلح احد منهم والعقود عن شامتهم والقصاص من شاء
وكذلك الأولاد في النفس وأما عكس كلام المصنف وهو اتحاد المأخوذ وتمسك المأخوذ عليه
فروبيعي عن ابن القاسم من قتل رجلا من عدا أو ثبت عليه فصالح أولياء احداهما على الدية

والخلع (قوله) أي المذكو (قوله به) أي المذكو (قوله كوفي) أي المذكو (قوله كوفي) أي المذكو
بقتل أي المصنف للقصاص (قوله وهو) أي عكس كلامه (قوله لو ثبت) أي القتل (قوله عليه) أي القاتل

(قوله القود) أي القصاص (قوله ورد) بضم ففتح (قوله إلى ورثته) أي القاتل (قوله لانه) أي القاتل (قوله وقته) أي القاتل (قوله بجمعهم) أي القاتلين ووجه قتله بعض المقتولين الخ جواب ما قال إذا رد الإرباب المصلحون المال المصلح بلورثة القاتل لزم ضياع دم موثرهم (قوله جمال) صلة صالح (قوله عن النفع أو الجرح فقط) صلة صالح (قوله كان) أي المستحق (قوله لقاطع) صلة رد (قوله لانه) الصلح الخ (قوله الولي رد الخ) الولي (قوله لانه) أي الولي (قوله وليس له) أي الولي ٢١٦

وهو راعن دم وقام أولياءه بالقتل فلهم القود فان استعادوا بطل الصلح ورد المال إلى ورثته لانه انما صلحهم على حياته ومقتله بعض المقتولين قتل بجمعهم (وان) جتي شخص عدا عدونا بقطع أو جرح أو (صالح) شخص (مقطوع) عضواً وجروحاً عدا عدونا فأطاعه أو جرحه بحال عن القطع أو الجرح فقط (ثم زى) بضم النون وكسر الزاي المجهمة أي سال دم المقتوع (خات) المقتوع (فالولي) أي مستحق دم المقتوع أو الجروح الذي مات واحداً كان أو متعدد (الاله) أي القاطع (رد) أي المال المصلح به للقاطع أو الجرح (رد) القصاص أي (القتل) للقاطع (بشامة) بفتح الشاف أي حين يمتصها الولي لان قطعته مات لان الصلح انما كان عن القطع وقد كشف القريب ان الجنابة على نفس كاملة وأقسامها التآثر الموت عن القطع وله امضاء صلح المقتوع بما وقع به وليس له حينئذ اتباع للقاطع بشئ زائد عليه فيما من قطعته عدا فصالح القاطع على ما لم ثم زى خات فلا وليا ان يقتلوا ويقتلوا ويردوا المال ويطلب الصلح وان أو أن يقتلوا كان لهم المال الذي أخذوه فقطع البسده اه وشبهه في تشييع الولي فقال (كم) صلح مقطوع يده متلا خطاً أو مجروح بوجهه متلا خطاً ثم زى ثمات فيخبر أولياءه وبين القسامة على انه مات من قطعته أو ربحه (أخذهم) أي الولياء المقتوع أو الجرح (الدية) المكاملة للقتل من عاقلة الخاني (في) جنابة (انلطا) ويرجع بمخالصه وعلمهم الدية ما على واحد من عاقلته وبين امضاء صلح بما وقع به وأعاد ضمير الجمع على الولي القود إشارة إلى ان المراد به الجنس الصادق بتمتد وكلام المصنف في الصلح على الجرح دون ما يؤزل اليه والامتنع في انلطا وكذا في عدته قصاص على ما ينتظره الخط وهو احد قولين يأتيان في المتن وأما ما لا قصاص فيه فان وقع عليه وعلى ما يؤزل اليه حتى الموت امتنع أبداً وان وقع عليه وعلى ما يؤزل اليه دون الموت فان كان نفسه شئ مقدّر ففي جوارقه قولان وان كان لا شئ فيه مقدّر لم يصلح عليه الا بعد برئه قاله عيب البناني قوله والامتنع في انلطا الخ أي اتفاقاً فان لم يبلغ الثلث وعلى احد القوانين ان يبلغ ثلث الدية ونص ابن رشد على اختصار ابن عرفة الصلح في الجسرات على تزامها للموت في انلطا فيكون الثلث كالموضع لا يجوز اتفاقاً لانه لا يدري يوم الصلح ما يجب عليه فيقتل وان وقع فان برئ فقبه أرسته فان مات قاله على عاقلة بفسامة وفيما يبلغ الثلث فيمنعه وجوارقه فلا ابن حبيب مع قول صلحها والجوارقه أظهر وما لا قود فيه لا يجوز على تزاميه للموت قاله ابن حبيب وعلى الجرح دون تزاميه للموت اجازة ابن حبيب فيما نفع عمل سمي قال حرمة عليه وعلى ما ترى اليه دون الموت وهره قال عليه فقط اه وقد نقل ح كلام ابن رشد مبسوطاً فانتظره

العبد الذي لا قصاص فيه (قوله لانه) أي الخاني (قوله فانتظره) أي الخط نصه في كتاب الصلح من المدونة فنقول قطعته عدا الصالح القاطع على ما لا يخذه ثم زى فيها ثبات فلا وليا ان يقتلوا ويردوا المال ويطلب الصلح وان أو أن يقتلوا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع البدن كذا لو كانت موضعة خطأ فلهم ان يقتلوا ويستحقوا الدية على العاقلة ويرجع الخاني فيأخذ ما هو يكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع البسده لا وليا حين نكلوا عن القسامة

فعدادت الجنابة نفسا فاختلوا في ورد المال فليس له ذلك ولو لم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الاوليا قطع البد ولا يشعرون
فذلك لهم وان شاءوا اتصموا وقتلوه او الحسن اى تزايد وتراى الى الهلاك واسلته زيادة تريان الدم وقد عاد الصنف هذه
المسئلة في باب الجنابات فقال فان عصفان يوحى ما وصالح فجات فلاولاه القسامة والقتل ويرجع الجنابى فيها اخذ منه
وذكرها ابن الحجاب هناك وتكلم عليها في التوضيح وهذا ان وقع الصلح على الجرح دون مازاى اليه بوقته لانه اقول
هذا وانما ليس اليه التمسك بالصلح لاني اخطا ولا في العمد وثالثها الفرق بين العمد فيضرون فيه والخطا فلا يضرهم وليس لهم
الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فهو يقتل كلامه المصنف وابن عرفة وفيها المصنف لا دلل خلاف
عز وابن رشد قال واما اذا صلح عن الجرح ومات اى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذى دون الثلث كوضبة
فلا خلاف ان الصلح فيه على مات اى اليه من موت او غيره لا يجوز لانه ان مات كاتب الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صلح
ما يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فيفسد معنى موعده واتباع فيه مقتضى حكمه لو لم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضوعة
وان مات فالدية على العاقلة بقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية فقهه قولان علم جواز هذه الرواية وعند ابن حبيب في
الواضحة والثاني جوازها ما جرح العمد فانه القصاص فلصالحه فيمضى على وضع الموت ياتر على ظهر ما صلح المدونة
ونص ابن حبيب في الواضحة خلاف ما في هذه الرواية ويروى انه اذا كان للمقتول العفون دمه قبل موته بانه ان
يصلح منه بئسائه واما جراح العمد التى لا قصاص فيها فلا يجوز الصلح فيها على الموت حكم ابن حبيب في الواضحة ولم
اعرف اخص خلافا واما الصلح على الجرح دون الموت فايها ابن حبيب ٢١٧ في الدية بمسألة كذا لموتة والمقتلة

والجائسة قال في موضع
الصلح فيه جاز على مات اى
العمد دون النفس وقال
في موضع آخر لا يجوز الدية
بعينه لا فيقترأ اليه من
زيادته ولا في الصلح فيه لا لانه
مسئلة لا يعبر به فهذا
تفصيل الخلاف في هذه
المسئلة اه وبهذا يعلم ان

قول ز على ما استظهره المصنف غير صواب لا لقضاياه انه استظهر المتع وليس كذلك بل
المستظهر الجواز لا المتع والذى استظهره هو ابن رشد كما تقدم لاح فأنظره ونص ح قوله
وان صلح مقطوع ثم تزيى فجات فالاولى لانه ردوه والقتل بقسامة كخذهم الدية في الخطا قال
في كتاب الصلح من المدونة ومن قطع يده عمد ان صلح القاطع على مال اخذه ثم تزيى فجات
فلاولاه ان يتصموا ويقتلوا ويردوا المال ويصلح الصلح فان اباوان يشعروا كان لهم
المال الذى اخذوا في قطع البد كذلك لو كانت موصوفة خطأ فله ان يتصموا ويقتلوا
على العاقلة ويرجع الجنابى فيأخذ ماله ويكون في العقل كرجل من قومه ولو قال قاطع البد
للاولياء من نكلوا عن القسامة قد عادت الجنابة نفسا فاختلوا في وردوا المال فليس له ذلك

٢٨ مخ ت قول المصنف وان وجب ليرض جرح عمدا فصالح في مرضه بلوشه او غيره ثم مات من مرضه بازل من
وهل مطلقا وان صلح عليه الاما يؤول السه تأويلان ليس معارضا للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح
فقط ثم تزيى فيه ومات منه وهذه المسئلة تكلم المصنف فيها على صلح مريض عن مرضه عمدا ومات من مرضه لان مرضه
فصلحه لان وجهه مطلقا وسال عن مرضه فقط او عنه وما يؤول اليه او اقامه يبرور اذا كان عنه فقط وتأويل الفعل الثاني
ان كان صلح عن الجرح فقط فان مات من مرضه لم يملكه ورثته وان تزاى الجرح فجات حكمه ما تقدم في المسئلة الاولى
وان كان صلح عنه وما يؤول اليه فصلحه باطل ولا يعمل فيه بقتضى الحكم لو لم يكن صلح على الاول ان كان صلح عن الجرح
فقط فحكمه ما تقدم وان صلح عن الجرح وما يؤول اليه ومات من مرضه لم يملكه وان تزاى فيه فجات منه فلا كلام لاولاه
وليس معنى هذا التأويل انه اذا صلح عن الجرح فقط ثم تزاى فيه ومات فان الصلح لازم لورثته اذ لم يقتل احد به فاجتاحت
والله اعلم (قوله انه اى الخطا (قوله المستظهر) يشغ الهام (قوله قطعت) يضم فكسر (قوله فيها) اى الدية (قوله يتصموا) اى
يقتلوا (قوله ياترهم) قطعته مات (قوله يقتلوا) اى القاطع (قوله ويردوا المال) اى الصلح عليه القاطع لورثته (قوله لهم)
اى الاولياء (قوله اخذوا) اى اخذوا موزتهم المقطوع (قوله موصوفة خطأ) اى صلحها الجنابى الجنى على جرحه ثم تزيى ومات
منها (قوله فله) اى اوله الجنى عليه (قوله ماله) اى الجنابى الذى صلح به الجنى عليه (قوله يكون) اى الجنابى (قوله قاله) (قوله له)
لدى الدية (قوله من قومه) اى الجنابى (قوله عادت) اى صارت (قوله له) اى القاطع (قوله ذلك) اى قتله جبراعى الاولياء

(قوله ولو لم يكن أى القاطع (قوله صالح) أى المتطوع عن قطع يده (قوله فقتل) أى القاطع (قوله لهم) أى اولياءه المقطوع (قوله ذلك) أى اتقوا (قوله فذلك) أى قطع يده (قوله والى قوله) أى فيه اصله اشارة (قوله فيها) أى المدونة (قوله تزايد) أى القاطع (قوله ثم قال) أى الخط (قوله وفيها) ٢١٨ أى المسئلة (قوله هذا) أى بخير الاولياء الذى مضى عليه المصنف احدها (قوله فيه)

أى الصلح (قوله به) أى الصلح (قوله ذكرها) أى الاقوال الثلاثة (قوله كلامه) أى ابن رشد (قوله قلت) فائدة الخط (قوله عزاه ابن رشد) أى لها (قوله قال) أى الخط (قوله من موت الخ) بيان ما (قوله فهدى) أى المصالح (قوله على ذلك) أى ماترأى الجرح البسه (قوله غير أى اطلع (قوله واتبع) بضم الشاء وفتح الموحدة (قوله حكمه) أى الجرح (قوله فان برئ) أى الجرح (قوله فعليه) أى الجراح (قوله وان مات) أى الجرح عليه (قوله ففبه) أى الصلح عليه وعلى ماترأى البسه (قوله انه) أى الصلح (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله وضع) أى اسقاط (قوله ومأنص عليه ابن حبيب) عطف على ظاهر (قوله به) أى العمد الذى فيه القصاص (قوله لانه) أى الشأن (قوله وما الصلح فيه) أى العمد الذى لا قصاص فيه (قوله قال) أى ابن حبيب (قوله من زيادة) بيان ما (قوله به) أى تقدم مرضه صلة تقرر (قوله هذا) أى وان وجب المرض على رجل جرح الخ (قوله الرجل) تفسيره لفاعل صالح خصوص (قوله المرض) منه ولو لم يصالح (قوله على برسه) صلة صالح (قوله منه) أى الارض تنازع فيه اقروا كثر (قوله وان لم يكن له) أى المرض مال معبأة فى جوارحه وعقودها ناعن جوارحه عدوا لانه لا مال فيه وانما فيه القصاص والعقوبات

ولو لم يكن صالح فقال ذلك لهم وشاء الاولياء قطع اليد ولا يسهون فذلك لهم وان شأوا أقصوه أو قتلوه اه والى قوله وقال قاطع الدماء أشار الى المسئلة بقوله لانه وقوله فيما ترى قال أبو الحسن أى تزايد وترأى الى الهلاك وأصله من زيادة جرمان الدم ثم قال وهذا اذا وقع الصلح على الجرح دون ماترأى البسه وفيه ثلاثة أقوال هذا والثانى انه ليس لهم التمسك بالصلح لاقى الخطا ولا فى العمد والثالث الفرق بين العمد فخيرون فيه والخطا فلا يخيرون وليس لهم الا التمسك به ذكرها ابن رشد وعز الثالث لابن القاسم فى المدونة ونقل كلامه المصنف وابن عرفة قلت ونص المدونة المتقدم كالقول الاول خلاف ما عراه ابن رشد قال وأما اذا صلح على الجرح وماترأى اليه فقال ابن رشد فيه تفصيل اما جرح الخطا الذى دون الثالث كالمسئلة فلا خلاف ان الصلح فيه على ماترأى اليه من موت أو غيره لا يجوز لانه ان مات كانت الدية على العاقلة فهو لا يدري يوم صلح ما يجب عليه وما لا يجب عليه وان وقع الصلح على ذلك فسخ منق عمره عليه واتبع فيه مقتضى حكمه ولو لم يكن صلح فان برئ فعليه دية الموضوعة وان مات فالدية على العاقلة وتقسامة وان بلغ الجرح ثلث الدية ففقه قولان أحدهما انه لا يجوز وهو قوله فى هذه الرواية وظاهر ما حكى ابن حبيب فى الواضحة والثانى أنه جائز واما جرح العمد فافيه انقصاص فالصلح فيه على وضع الموت جائز على ظاهر ما فى صلح المدونة وما نص عليه ابن حبيب فى الواضحة خلاف ما فى هذه الرواية والجواز فيه أظهر لانه اذا كان المقتول العفو عن دمه قبل موته جاز صلحه عنه بمشأه واما جرح العمد الذى لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح فيه على الموت حكمه ابن حبيب ولا عرف فيه نص خلاف واما الصلح نفسه على الجرح دون الموت فاجاز ما بن حبيب فيه بالدية مسماة كالمأومة والمقتلة والمخاتفة قال فى موضع الصلح فيه جائز على ماترأى البسه عباد بن النعمان وقال فى موضع آخر لا يجوز الا فيه بعينه لا على ماترأى البسه من زيادة ولا يجوز الصلح فيها لادنية مسماة الا بعد البرئ هذا فتحصل الخلاف فى هذه المسئلة (وان وجب) أى ثبت (المشخص (مريض) ظاهره بل سمعته تقدم مرضه على برسه وبه قرره الخط وس وعج وب طوى هذا لفظ المدونة فقال أبو الحسن المرض هذان ذلك الجرح بخلاف الذى قبله اصله بعد البرئ ثم تزي برسه اه ومقالة أبو الحسن هو ظاهر كلام الامم وهو المأخوذ من العتبية وغيرها (على رجل) مثلا (جرح) بفتح الجيم (عدا) عدونا وفى بعض النسخ بالاضافة (فصلح) الرجل المريض على برسه (فى) حال (مرضه) من الجرح (ب) مال قدر (ارشه) أى دية الجرح (أو غيره) أى الارض صادق باقل وأكثرته (ثم مات) المريض (من مرضه) من ذلك الجرح (جاز) صلحه ابتداء (ولزم) صلحه بعد وقوعه فليس لوارثه نقضه اذ لم يرض العفو عن جوارحه عدا عدا وانا محبان وان لم يكن له مال (وهل) جوارحه (مطلقا) عن التمسك به عن

مرضه صلة تقرر (قوله هذا) أى وان وجب المرض على رجل جرح الخ (قوله الرجل) تفسيره لفاعل صالح خصوص (قوله المرض) منه ولو لم يصالح (قوله على برسه) صلة صالح (قوله منه) أى الارض تنازع فيه اقروا كثر (قوله وان لم يكن له) أى المرض مال معبأة فى جوارحه وعقودها ناعن جوارحه عدوا لانه لا مال فيه وانما فيه القصاص والعقوبات

قوله وهذا أي جواز مطلقا وقوله وإياها أي المدونة وقوله عليه أي الجواز ما لم يأت (قوله الجرح) فتجزي الفعل على غنما وترك الأبرار لعدم اللبس (قوله وعلى هذا) أي تنقيح الصلح بكونه عن ٢١٩ خصوص الجرح صلة جرح (قوله

يدع) بفتح الدال أي يتروك
(قوله ما ل) بعد الهمز
واضاحته للبيان (قوله
ونقله) أي التاويل
(قوله على أنه) أي ابن رشد
(قوله المسئلة الأولى)
بضم الهمز أي وإن صلح
مقطوع ثم نزي الخ (قوله
لأن الأولى) بضم الهمز الخ
عليه ليست هذه معارضة
لأولى (قوله على التاويل)
الثاني أي تنقيح الصلح
بوقوعه عن خصوص
الجرح (قوله على التاويل)
الأولى أي إطلاق جواز
صلح المريض (قوله ما تقدم)
أي في المسئلة الأولى (قوله)
وإن مات من مرضه) أي
لأن برحه على تقرر الخط
ومن تبعه (قوله هذا) أي
قول الخطوط على التاويل
الأولى الخ (قوله تقرر أن
المرض من غير الجرح الخ)
من إضافة المصدر لقوله
والبيان (قوله مرقا) أي
الخطوط من فاعل المصدر
(قوله أنه) أي كونه المرض
قبل الجرح (قوله قال) أي
عباس (قوله على الجرح)
وما تراه إليه (أي الصلح)
عليه ما سله قصر (قوله)
فهذه (أي كلام عباس
قوله من ذكر أن المرض
أي غير الخطوط ومن تبعه

خصوص الجرح فيجوز عنه وما يؤول إليه أيضا وهذا ظاهر المدونة وعلما عليه بعض
شراحها كابن رشد وابن العطار (أو جواز) (أن صلح عليه) أي الجرح (نقط لأن) (أن صلح
عنه) (وعن ما) أي الموت الذي (يؤول) الجرح (إليه) وعلى هذا جعلنا أكثرنا حيثما
الجواب (تاويلان) ونصها (أو) وجب ليرض على رجل براحة عقد صلح في مرضه على أقل
من الدنيا ومن أوش تلك البراحة ثم مات من مرضه فذلك ما تزلزم إذ لم يقول العفو
عن دم العمدة في مرضه وإن لم يدع مالا أو عياض تأويلها الأكثر على أن الصلح على البراحة
قط لا على الموت وتأويلها ابن العطار على ما ل الموت ونقله ما بين عرفه وكلام ابن رشد المتقدم
يدل على أنه تأويلها على ما تأويلها عليه ابن العطار (تبيينات) الأولى ما لم يست هذه
معارضة للمسئلة الأولى لأن الأولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نزي ومات منه وهذه
المسئلة تكلم فيها على أن الصلح إذا وقع من المريض عن برحه عمدا ومات من مرضه لا من
الجرح أن الصلح جائز لزم ولا يقال هذا صلح وقع من المريض في نظر نفسه هل نفسه مما مات أم لا
الثاني على التاويل الثاني أن وقع الصلح على الجرح فقط ومات من مرضه لزم الصلح للوثة وإن
نزي الجرح فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة الأولى وإن صلح عليه وعلى ما يؤول إليه الصلح
باطل ولا يعمل فيه بما يقتضي الحكم لو لم يكن صلح الثالث على التاويل الأولى أن وقع الصلح على
الجرح فقط فحكمه ما تقدم وإن مات من مرضه لزم الصلح وإن صلح عنه وما يؤول إليه لزم
الصلح فلا كلام للأول وليس معنى هذا التاويل أنه إذا صلح على الجرح فقط ثم نزي نفسه
ومات أن الصلح لازم للوثة إذ لم يقل بذلك أحد فبما علمت وأقنع أعلم أنه كلام الخطوط في هذا
على تقرر أن المرض من غير الجرح وإن مات من مرضه لأن الجرح مفسر بقاءه بين هذه
والتي قبلها وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن وشلاف ظاهر كلامهم ولما ذكر عباس
التاويلين ذكر قوانين في جواز الصلح قبل البر قالوا على هذين القولين قصر أصحابنا الخلاف
في الصلح على الجرح وما تراه إليه وهي هذه المسئلة بعينها يعني مسئلة المصنف التي فيها
التاويلان فهذه الأدلة على أن المرض من الجرح ولم أر من ذكر أن المرض هناك من غير الجرح
الرابع ع من في قولهم مرضه يعني في فهمي نظرية زمانية لأنه إذا تحقق أن موته من
مرضه لم يأت قوله وعلى ما يؤول إليه وقول في معنى بالسببية لا يخرج عن معناها
الأصلي فلا يكتفي في المبادئ وهم خلافه من أنه إذا مات بسبب المرض يكون الحكم ما ذكره
المصنف والأمر بخلافه وقال النثرشي قوله ثم مات من مرضه من سببية أي بسبب مرضه أي
كان سببه موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه إجمال ولا إجمال مبق على جهل من نظرية
وقال في كبره وبعدي ما فهم من مرضه أي لا يشوب الجرح والأصل أن موته من مرضه
إذا شك فيه أنه والنثرشي تبع الخط كما علم مما تقدم عنه في التامس ع وبأن وجب ليرض
برحه عمدا على مرضه كما تدل عليه عبارته وماطرو المرض على برحه عمدا فسد تركبه
خلافه ليقص من الجراح أي بقسامة أو عليه نصف الدنيا أي بغية قتله قاله ع وهو
ظاهر وقرره شيخنا في على أنه لا فرق بين تقدم المرض عن الجرح وتأخره عنه وإن ما ياتي
هنا من غير الجرح

(قوله على ماذا كره) صلة بشكل (قوله من ان المرض من الجرح) -يان ما (قوله وانه) الى المرض (قوله منه) الى الجرح (قوله ويجوز الصلح) الى اي ايه (قوله ويلزم) الى الصلح الورثة (قوله ان الصلح الخ) مفعول تأويل (قوله معناه) الى ان الشان (قوله يتناقض) عطف على بشكل (قوله من تخيه الاولياء) -يان ما (قوله فانت) الى الجرح (قوله منه) الى الجرح (قوله ويتقاضى) عطف على بشكل ايضا (قوله وان قطع) الى الخافي (قوله يده) الى الجني عليه (قوله فعننا) الى المخطوع (قوله منه) الى القطع (قوله فلا لولائه) الى المتعاطع (قوله فعقوه) الى المخطوع (قوله بل ظاهر المذهب) اضرب انتقاله عن لزوم الصلح اذا صلح عن الجرح فقط ثمات منه الى ثبوت الخيارات وصلاح عنه ومعايول اليه (قوله وتبعه) الى ابن شامس (قوله بلعنا) سالمين ابن الخاحب (قوله فقال) الى

ابن الحاجب (قوله فقال) ای
ای المعتقد (قوله يخبرون)

اي المصلح (وهو يتصور)
اي ثورته المجروح بين
القصاص والقصاص وامضاء
الصالح (قوله ولو قال اي
المجروح (قوله ذلك اي
عقوب عن الجرح وعما
تراي اليه (قوله ثم ذكر
اي خليل (قوله فيه اي
الصالح عن الجرح وما يؤول
اليه (قوله وهو) اي جواز
الصالح بغير اتم اليه
(قوله من المنع) بيان
قوله (فصل) بفتحة مثقلا
(قوله انه) اي ابن القاسم
(قوله على ماله) اي ابن
القاسم صله توافق (قوله
فظهر لك الخ) فتري يدعي
وان الجراحات العمد التي
فيها القصاص الخ (قوله
وهو) اي تاو يبل ابن
الطار (قوله اتخذه) اي
اختاره وحشي عليه (قوله
حتمت) اي حين مرض

عنوت عن الطرح وعا

ای خلیل (قوله فیہ) ای

الصالح عن البحر وما يؤول
إليه (قوله وهو) أي جواز

الصالح عماتراوات اليه
(قوله من المنعم) سانما

قوله (فصل) بفحات مثقلا
قوله انه اي ابن القاسم

قوله على ماله) ای ابن

لما رآه (الخ) تفريع على

بها القصص الخ (قوله

ای تاویل این
مطابق (قوله) ای

خماره و مشی علیہ (قوله
حقیقہ) ای حین فرض

المستثله في الصلح عن الجرح وما يؤول اليه (قوله وهو) اي فرضها في الصلح عنه وما يؤول اليه المصنف

(قولودكر) بعضهم فسكرو (قولوفي كلامها) اى القيسروض فى الصلح عن الجرح (قوله رجع) بفتحها متعقلا (قوله قال) اى
 عاصم (قوله وقوله) اى ابن القاسم فى المدونة (قوله غات) اى قوله واخرج (قوله ان ذلك) اى الصلح خيرا قوله وقوله لا تاترك (اى
 قوله) لاجرا (قوله من التفتت) اى ابن القاسم (قوله اى جرح) قوله واخرج (قوله اى عرفه) قوله لفظا (الزوم) اضافته للبيان (قوله
 مع) اى الزوم (قوله لفظا) اى قوله عكر (قوله لفرق الى الحسن بن الحسين) اى بيان الاول صالح فيها عن الجرح
 باعتبار انه من نزى فأت وهذ صالح فيها عن جرحه ثم مات من مرضه (قوله عرفه) اى اى الحسن بن الحسين

(قوله من البعث الخ) بيان ما (قوله بكلام) صله تبين (قوله على) ٢٢٤ الجرح والنفس اى الضلع عنهما

المصنف مسئلة تزوج الجرح في باب الديات تبعه الابن الحاجب وابن شاس هذا محضر ثامن
البحث في المسئلة وتحتاج لمزيد يصرح واقفه الموفق بكلام عباس بن النان في قول المصنف
وجله مطلقا مشاحة لان ابن العطار يتأوله اعلى الاطلاق بل على الجرح والنفس معا وكان
المصنف فهم انه اذا جاز عنده علمها فجواز عنده على الجرح فقط اولى وهو كذلك من جهة
الحكم لكن يتبع ما جل عليه المشايخ لفظ الكتب ويقتضيه ولا بعدوه اه الثاني قد
اسقط ابن عرفة في اختصار كلام المدونة لفظ اللزوم ونقصه وفيما يصلح المريض على اقل من ارض
الجرح والديه جائز عصاض تأوله الاكثر على ان يصلح على الجراحة فقط لاعلى ما لم الموت
وتأوله ابن العطار على ما لم الموت اه السابع في العتية لان القاسم لا يجوز ان يصلحه
بشي من الجرح والموت ان كان لكن يصلحه بشي معلوم ولا يدفع اليه شيان عاش اخذ
ما يصلحه عليه وان مات نفسه القسمة والدية في الخطا والقتل في العمداه الثامن الذي
في الخطا عجب وغيره ما انه ان يصلح على الجرح فقط جاز على كل من التأويل فان مات
من مرضه لم يصلح الورثة وان تزويجات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى وان يصلح عليه
وعلى ما يؤول اليه فعلى التأويل الثاني يصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن يصلح على
التأويل الاول يلزم الصلح وان تزويجات فلا كلام للاوليه (وان قتل شخص عمدا عداونا
وله ولان فاصلح احد) (الاولين المقتول عافيه قصاص ما عن الدم كله بدية أو أقل أو أكثر
واما عن حصته فقط بقدر ما يتوبه من الدية أو أقل أو أكثر (فأولوى) (الاخر) بفتح الخاء
المجبهة اطلب ما وجبه (الدخول معه) اى الولي المصالح فيما يصلح به جميعا فخذ منه
ما يتوبه ولو كان المصالحه قليلا (وسقط القتل) عن الجاني بصلح الاول فليس للاخر
القصاص وله عدم الدخول معه واتباع الجاني نصيبه من دية الممدولس للمصالح الدخول
معه فيه ولا تخر العقوبتان وان عفا الاول مجانا فلا تخر العقوبات اتباع الجاني نصيبه من
دية عمدا لا القتل لسقوطه بعفو الاول الخطا يعنى ان من قتل عمدا وله وليان فاصلح أحدهما
عن حصته بالدية كلها أو أكثر من اقل الولي الاخر ان يدخل معه فيما يصلح به بان يأخذ نصيبه
من القاتل على حساب دية العمدو يضعه الى ما يصلح به صاحبه ويقسمان الجميع كله هو
المصالح به كما ذكر ذلك ابن عبد السلام في باب الديات وله ان يترك المصالح ما يصلح به ويتبع
القاتل بحصته من دية عمده اقول ابن القاسم وقال غيره ان من يصلح على شي اختص به
وهذا القول في المدونة ايضا قال فيها ومن قتل رجلا عمدا وله وليان فاصلح أحدهما على
عرض وغيره فلا تخر الدخول معه فيه ولا سبل الى القتل وقال غيره ان يصلح عن حصته
على أكثر من الدية أو على عرض قلا أو أكثر فليس له غيره وليس لصاحبه على القاتل الا بحساب
ديته اه قال في صحيح ابن عبد السلام (وعفا البعض على جميع الدية فليأتين نصيبهم على
حساب دية عمدهم يصفون كل ما حصل لهم ويقسمونه كلهم اجتماعا على الصلح اه الثاني
الاولى تقديم قوله سقط القتل على قوله فلا تخر الدخول معه فيه فسقطه وان لم يدخل الاخر
مع الاول وشبهه سقط القتل فقال (كدعواك) اى ادعائك يا ولي الدم (صلحه) اى قاتل
وليك عمدا عداونا بمثل قدر الدية أو أقل أو أكثر فانكسر القاتل الصلح فسقط القتل كاللحم

(قوله عمدا) صله صلح (قوله كلاما) تنبيهه فيما السقوط

(قوله واستعفه) اى المال (قوله فان نكل) اى المستحق (قوله لان دعوى الولي) اى الصلح (قوله اخذاه) اى الولي (قوله
 ويصحتاقه) اى الولي (قوله فاخت) يضم فكسر اى الولي (قوله يعطى) يخضع المذمى الولي (قوله يدينغ) اى الصلح (قوله من
 ماله) اى الصلح صله يدينغ واينما صلح به (قوله الاعتراف) اى يته (قوله وهو) اى عدم جعلها الاعتراف (قوله من الصلح به)
 بيان (قوله وسواء كان) اى المدفوع (قوله عليه) اى المقر الصلح (قوله من المذمى) بيان ما (قوله قدمت) يضم فكسر اى المذمى
 (قوله عليه) اى المقر للصلح (قوله اراقل) عطف على قدر (قوله منه) اى ما عليه منها (قوله ويؤخره) اى الصلح (قوله واكثر)
 عطف على قدر (قوله منه) اى ما عليه (قوله ولا يرجع) اى الصلح (قوله ثار) اسم ان مؤثرا لان خبره جار مجرور (قوله
 ولتقر به) اى الدافع عطف على لان ٢٢٢ لدفعه (قوله ولانه) اى الدافع عطف على لان لدفعه (قوله ولمراعاة الخلاف)

ان حلف الجاني فان نكل حلف مستحق الدم وصحقه فان نكل فلا شيء له لان دعوى الرمي
نقضت امرين اقراره بالعصو واستحقاقه المال فاخذنا بقره ولو يعطى المال يجسر رد عواء
(وان) لقرمك طاعن بقتله تسخطا (صالح) الشخص (المقر) على نفسه (يقتل) (خطا)
وصلة صالح (عالة) أي الصالح المقر (لزمه) أي المقر الصالح الصلح فليس له الرجوع عنه
(رجل) يلزمه الصلح (مطلقة) عن تقسيده بالدفع فيدفع الصلح عنه من ماله بما على ان العاقلة
لا تتحمل الاعتراف وهو المشهور (أو) انما يلزمه (مادفع) من الصلح به سواء كان قد راع عليه
من الدنيا اذا قصت عليه وعلى عاقلة أو أقل منه ولو يلزمه تكميل ماله أو أكثره ولا يرجع
بما زاد عما عليه لان نفسه يتأويل أو أقل بقره على دفعه قبل العلم ولا نه كستطوع وقرعاعة
الاخلاف وباقه على عاقلة بقسامة أو لما في المقول بما على حمل العاقلة الاعتراف وهو وان
كان ضعيفا فاجنب عليه فهو ولو لا غيرة في هذا في الجواب (تأويلان) الاول اني عمران
والثاني لان محرز في فهم قوله ولو أو أقل بقره يقتل رجلا خطأ ثم يثبت نفع الصلح الاول على
مال قبل ان تنزم الدية العاقلة بقسامة وتضمن ان ذلك يلزمه فالصلح جائز وقد اختلف عن مالك
رضي الله تعالى عنه في الاقرار بالقتل خطأ فنقل على المقر في ماله أو كسبه على العاقلة بقسامة في
روايتي ابن القاسم وأشهب أبو الحسن قوله جائز أي لان ناذر وانظر بماذا يلزم أبو عمران
بالقعد أو أو احسن بالدفع وتضمن على المصنف التمسيد بظن الزوم الخطأ اختلاف فيمن أقر بقتل
خطأ على أربع روايات الاولى انه انهم بارادة اغنام أو ارب الثقتل كاخيه وسد بقتله فلا
يصدق وان كان من الاصل صدق ان كان تقدمت أو نالهم بارثما على ذلك ثم الدية على
عاقلة بقسامة فان لم يسمعوا الاثنى لهم الثالثة انما على المقر في ماله الثالثة لا شيء عليه ولا
على عاقلة الرابعة تنص عليه وعلى عاقلة فخالصه غرمه وما أصاب العاقلة فلا يلزمها
حكمها ابن الجلاب بخلاف كمال الصنف على القول بان المقر باطلا انلزمه الدية وتضمن عاقلة
بقسامة ذلهم واتصمر عليه وديات المدونة وابن الحاجب أيضا وذكر فيها التقدم ثم قال

مثنى روية بالانون (قوله وبي على الصنف) اى فاة (قوله اختلاف) يضم فكسر (قوله الاولى) يضم الهمز اختلف
(قوله لانه) اى المقر (قوله لانه) يضم فكسر اى المقر (قوله كاشبه) اى المتقول (قوله فلا يصدق) يضم ففتح مثلاً اى المقر (قوله
وان كان) اى المقر (قوله لصدق) يضم فكسر مثلاً (قوله ان كان) اى المقر (قوله يهيم) يضم ففتح مثلاً (قوله بارشانه) اى اخذ
رشوت (قوله على ذلك) اى الاقرار (قوله بقسامه) اى من اولها المتقول (قوله فاعلم) يضم هاء (قوله لانه) اى
الدية (قوله عليه) اى المقر (قوله فنعض) يضم ففتح مثلاً اى تقسم الدية (قوله عليه) اى المقر (قوله اصاحبه) اى المقر (قوله
حكاه) اى الاقوال الاربعة (قوله فخذ) اى الصنف (الخ) تفرع على بيان الاقوال الاربعة (قوله على القول) خبر ما (قوله
ليه) اى عدم لزوم الدية المقر (قوله وما قلته بقسامه) (قوله فذ كر) اى الخط (قوله ثم قال) اى الخط

(قوله على أنه) أي المقر (قوله يلزمه) أي الصلح المقر (قوله قد لا ينفق) أي المقر أو صاحب له (قوله لأنه) أي المقر (قوله التزمه) أي المقر المال الصالح له (قوله وواجهه) أي المقر المال الصالح له (قوله ذكره ما) أي التأويلين (قوله اليماني) أي التأويلين (قوله أنه) أي المقر الصالح (قوله هذا) أي أنه لا يلزمه شيء (أي) (قوله الأصل له) يعني الملام (قوله الأصل) بكسر هاء (قوله قتل) تفسيره إبانة ثبت المستتر فيه (قوله الصالح عنه) يشكوه (قوله سنة) صلاته ثبت (قوله له) أي ٢٢٣ الصالح عليه (قوله يلزمه) (قوله ليهله) أي

اختلق الشيوخ في تأويل المدونة تناولوا أقرعاً عن أنه يلزمه ماذن وفي المذيع لانه
التره وأرجحه على نفسه وتأوله ابن حجر زعي أنه يلزمه ماذن دون ما يلزمه ذكرهما
أوالحسن وأشار إليه المصنف بقوله وهل مطلقاً أو ماذن تأويلان وذكر أوالحسن قولاً آخر
أنه لا يلزمه شيء ويرجع ماذن على العاقبة والقاهران هذا بخلاف ما قلناه من عدم المدونة والله
أعلم (لا) يلزم المال المصالح به المصالح (إن ثبت) اقتصر نخط المصالح عنه يمينه (ويجوز) ينقح
فكسر أي اعتد القاتل المصالح به لانه (لزومه) أي العقل المصالح عنه لهجه (وصلف)
القاتل المصالح أنه اتصافه لقتله لزومه الدية العرفي لا يمين ثبوت أنه يجهل ذلك (ورد) يضم
الروشد الدال المال المدفوع صلح المصالح ما عدا ما يخصه مع العاقلة فلا يرد له تطوعه
بتهجيله ولا يبعد فيه بجهله (إن طلب) يضم فكسر القاتل أي طلبه أوله القاتل (هـ) أي
الصلح (مطلقاً) عن التقييد بوجود المصالح به يبدأ أوله مفترضة أنه كان باقياً ومثله أو قيمته
إن قاتل به هاجم لأنه كالغالب في الصلح (أو طلبه) أي القاتل الصلح (ووجد) يضم فكسر
ما دفعه القاتل لأوليه لصلح المصالح به كله أو بعضه فغيره وما فات به هاجم عنه فلا شيء له فيه
كتيب على صدقة طائر الزوم الأناية قاله تـ وتجيبه للعاقلة من الدية ولا يرجع عليها
بما حسب لها قاله الهاروني وقال البيهقي يرجع عليها بما حسب لها ومقتضى نقل الشارح
وق أنه لا يجب له ولله القاتل شيء منه فهي ثلاث مقالات أظهر هاجم من قبل القاتل الآية
قاله مع عب قد يقال لا تظهر من جهة العقل ما قاله البيهقي (وان جات من طائر آخر
في مال من ولد من فاضل أحدهما لعل على خطبه فاقربه أو انكره و (أحد احدولين) مثلاً
(وارثنين) فخصاً كالخطا ليهما في (الولد) ماضية به (بالأكثر) ماضياً أحدهما مع
أقران من الدعي عليه المال المصالح به بل (أو ماضية) عن انكراه من الدعي عليه المال
الدعي به (فخاصة) أي احد الولدين المصالح به والولد الآخر مثلاً (الدخول) مع المصالح
في المصالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض أو عدم الدخول معه ومطالبة المقر بخصته
كلها من المقر به وت تركها له المصلحة عنها في حالة الاقرار أو ما في حالة الانكار فإن كانت
له دية أو ظاهراً أو أخذ سخطه أو ترك أو أوصالح عن موافقته يمكن له دية فليس إلا العين الدعي عليه
فإن حاق بربى وإن نكل وحلب الوارث أخذ نصيبه أو ترك أو أوصالح عنه وإن نكل فلا شيء له
ويرجع المصالح على الغريم بما أخذ منه إن دخل معه أخوه تـ لا فرق في الوارثنين بين
كونهما ولدوين أو غيرهما ولا بين كونهما اثنين أو أكثر وقد تبين المصنف المدونة في فرضها
في ولدوين وفي بعض الفسخ ولدين ولذا قال فخاصة وفهم منه أنه يجب وهو واضح وشبه في

ما مات (قوله) أى المصالح (قوله ولا يرجع) أى المصالح (قوله عليه) أى عاقبته (قوله حسب) بضم فس (قوله لها) أى العاقبة (قوله) أى الشأن (قوله منه) أى القاتل (قوله فمأخ) أى الخلف المدعى عليه (قوله أحدهما) أى الولدين (قوله نالما) تنازع فيه أو أراد مدعى (قوله له) أصله أنكار (قوله من ذهب) أى ما (قوله أو أحد الولدين) الذى لم يسلح (قوله معه) أى المصالح (قوله) أى الذى لم يسلح (قوله بينة) أى على المال المدعى به (قوله فان حلف) أى المدعى عليه (قوله وان نكل) أى الوارث (قوله اخذ) بضم فس

(قوله عن نصيبه) أى الشريك صلح (قوله لا اله الا الحق غير المكتوب) قوله (عالم) أى عين (قوله من غير الطعام الخ) أى عرض (قوله اومن نبي الاقرضه) عطف على من نبي الخ (قوله من عين الخ) أى شق (قوله بما يكال الخ) أى ان غيرهم (قوله منته) أى الحق المستقر أى انما (قوله فيه) أى القاضى (قوله أشراكه) أى يتفق المهر جمع شر بك (قوله لا اله الا الحق) قوله (فيهما) أى الشرى يكن (قوله هذا) أى اشتراكهما فى الباقي على المدين (قوله قوله) أى المصنف (قوله ما تقدمت) أى عن ابن عبد السلام (قوله لعلنا البعض على جمع الآية فلا يفتن نصيبهم على حساب دية عدمه) يفتنون كل ما حصل لهم ويقسمونه كأنهم اجتمعوا على الصلح (قوله ورد) أى بضم الراء والفتح (قوله بعضهم ما قاله ابن تونس) خلاف الظاهر الخ (قوله ولما شاركه) أى المصالح (قوله العجبة) أى العجوبة (قوله رب) أى المصالح رب الدين الآخر (قوله فى حصته) الآخر) جمل المهر وفتح الظاء ٢٢٤

(قوله بجزای ای الصبح جواب اذ) (قوله ولاخيه) ای الولد المصالح (قوله سمه) ای الولد المصالح (قوله فمعا اخذ) فلا
 ای الولد من الخلق (قوله فذكر) بضم فك مذكور (قوله بكتاب) خبر كل وابجله سال (قوله لا اله الا الحق الخ راجع لقوله اوبغير
 كتاب (قوله اورونا ای الولد) (قوله سمه) ای الحق بیان ما (قوله يدخل فيه) ای القبول من الخبران (قوله الاخر) هذا المزمع
 وقع انشاء المجعده ای الولد الذي يوصاح (قوله وكذلك) ای المذکور من الولدین الذين صالح أحدهما في ان لاخيه المدخول
 معه فيما عليه (قوله ان كانوا) ای المشتري كون في الدين (قوله يدخل فيه) ای المال به (قوله يتخصص) بفتح الياء وانما المجعده
 ای يخرج بتخصصه المدين (قوله فانه شهد) ای الشاخص (قوله عليهم) ای أشرا که ما استأذهم

(قوله فلا يذبحون) أي الاشرار (قوله لانه) أي الشاخص (قوله لا يذبحون) أي الامام (قوله فان فعلوا) أي الاشرار
 انشروا (قوله والتوكيل حصل المقصود) قوله (أو أي وان لم يفعلوا) (قوله لا يذبحون) أي الامام (قوله
 منه) أي الشاخص (قوله عليه) أي الشاخص (قوله منهم) أي أشرار (قوله المقتضى) بكسر الصاد فاعل بضم
 قال (أي ابن ابي زمنين) (قوله لاحدهما) أي الشريكين في طعام البيع (قوله فيه) ٢٢٥
 في المدونة (قوله في صدرها)

فلا يذبحون فيما اقتضى لانه لو دفعهم الى الامام لاصحهم بالتزويج او التوكيل فان فعلوا والا
 حتى يبينه وبين اقتضاه حقه ثم لا يدخل احدهما منهم فيما اقتضى اذ ابن ابي زمنين وغيره
 انما استثنى الطعام هناك من قوله الا ان يشخص المقتضى بعد الاعذار الى اشرار في التزويج
 معه ولو اولى كاله فامتنعوا ان يشهد عليهم فلا يذبحون فيما اقتضى قال فاذا كان الذي على
 الغريم طعاما من بيع فلا يجوز لاحدهما ان يأذن صاحبه في التزويج لاقتضاه حقه خاصة
 لان اذنه في التزويج مقاسمة له في الطعام والمقاسمة فيه كبيعته قبل استيفائه فلذلك قال في
 صدرها غير الطعام والادام وقال عبدالحق يحتمل عندى استثناءه الادام والطعام انما هو
 لما ذكر من بيع احدهما نصيبه او صلته منه لانه اذا كان الذي لهما طعاما واداما فلا يجوز
 لاحدهما بيع نصيبه او صلته منه لان ذلك بيع الطعام قبل قبضه هذا هو الذي يشبهه
 اراده والله اعلم طي عياض في تفسيره انما استثنى هذا الطعام من بيع لان اذنه في التزويج
 لاقتضاه نصيبه مقاسمة والمقاسمة فيه كبيعته قبل قبضه قال ابن ابي زمنين وغيره وفي قصة
 الاسدي لما لاقى الله تعالى عنه خلاف هذا وهو اصل متنازع فيه هل القصة بيع أو تبرع
 حقوقه او عمران وغيره على انه راجع الى مال المسئلة من بيع احدهما نصيبه من غريمه
 ومصلحته اياهما كما ذكرنا في الكتاب وكرره بلفظه فقال من غير الطعام والادام فاصح
 من ذلك على ذلك في رواية ابن ابي عمير اذ كان ذلك بيع الطعام قبل استيفائه اذ ثم قال طي
 فصدق قول من قال قوله الا الطعام في وجهه استثنائه تردوا بأشارته لتردد قول ابن ابي زمنين
 وابي عمران وعبدالحق والاقوي تاويلان واستثنى من قوله فلصاحبه الدخول معه فقال (الا
 ان يشخص) بفتح التحتية والهاء المعجمة أي يخرج بشخصه وذاته أي يسافر للمدين الفاض
 منه (ويعذر بضم التحتية وسكون العين المعجمة وكسر الهمزة أي يقطع العذر الشاخص
 اليه) أي صاحبه المشاركة له في الدين بان يرفعه لعاكم أو يشهد عليه بنية (في طلب
 التزويج) معه الى المدين لاقتضاه بينهما منه (أو اولى كاله) أي وكيل القاعد الخارج وغيره
 على اقتضاه نصيبه من الدين (فيمتنع) القاعد من التزويج والتوكيل فلا يخلص القاعد فيما
 قبضه الخارج من الدين لان امتناعه منهم دليل على رضاه بعدم دخوله معه فيه واتباعه ذمة
 المدين بتبعية من الدين ان كان عند الدين غير ما اقتضاه الخارج منه بل (وان لم يكن) عند
 المدين مال (غيره) (المال المقتضى) بفتح الصاد المعجمة أي الذي اقتضاه الخارج من الدين
 نت فهم من قوله يشخص انه لو كان المدين حاضر واقتضى احدهما منه شيئا فخل معه
 الا ان شام من قوله يعذره اليه انه لو خرج له بدون اعذار لخل معه وهو كذلك في المشتكين

اي المسئلة (قوله الادام
 والطعام) مقول استثناء
 المضاف لقاعدة (قوله هو)
 اي استثناء الادام والطعام
 (قوله لما) بكسر الهمزة وفتح
 الميم (قوله من بيع احدهما)
 اي الشريكين في الدين
 المتحيزين ما (قوله أو صلته)
 أي احدهما عطف على بيع
 (قوله منه) اي نصيبه (قوله
 لانه) أي الشان (قوله ان
 ذلك) اي بيع نصيبه أو
 صلته عنه (قوله يشبهه)
 بضم فسكون ذ كسر (قوله
 مقاسمة) بخير (قوله فيه)
 اي طعام البيع (قوله
 وهو) اي قسمة طعام البيع
 وذكره لذكر خبره (قوله
 متنازع) بفتح الزاي اي
 مختلف (قوله وجهه) اي
 الاستثناء (قوله ما ل) بعد
 الهمزة (قوله من بيع الخ)
 بيان ما ل (قوله الكتاب)
 أي كتاب الفسخ (قوله من
 ذلك) أي عنه (قوله هذا)
 أي المذكور في الكتاب
 (قوله يبين) بضم ففتح

مخ ٢٩
 توكيل (قوله وغيره) أي الخارج (قوله لان امتناعه) أي القاعد (قوله منها) أي الخارج والتوكيل (قوله على رضاه) أي
 القاعد (قوله لدخوله) أي القاعد (قوله معه) أي الخارج (قوله فيه) أي ما قبضه الخارج من الدين (قوله واتباعه) أي القاعد
 عطف على عدم (قوله نصيبه) أي المدين صلة اتباع (قوله من الدين) بيان نصيبه

(قوله فصل) : بقائه متقلا (قوله وهو) أي الماضى (قوله مثله) أي الغائب (قوله علمية) أي المتخفى (قوله فيه) أي المتخفى بالفتح (قوله وان كان) (قوله وان كان) ٢٢٦

جميعه ما في كتاب الخ عليه
الدخول (قوله وعنده) أي
دخول أحدهما في اقتضائه
الاستيعاب عليه (قوله
صاحب التكملة) أي التورى
مكمل شرح الساطي
(قوله الكتاب) أي المدونة
(قوله المتفرق) بضم الميم
وسكون الفاء وكسر الراء
(قوله ويوجب الخ) خبران
(قوله ورد) أي عدم إيجاب
الاشتراك في الكتاب
الاشتراك في الاقتضاء (قوله
أبازه) أي جمع الرجلين
سليعتيهما في البيع (قوله
انه) أي الشأن (قوله موسى
وجه الصفة) حال (قوله
فيهما) أي السليعتين (قوله
وجد) بضم فكسر (قوله
شرط جواز جمع الرجلين
سليعتيهما) أي في البيع
بأن دخلا على قسم ما يجه
المستترى من الثمن نصفين
أو على أن ثلثه لا يدخل
ونكته لعدم اقتران السليعتين
ودخلا على أن الثمن يقسم
بجسب القيتين (قوله كانت)
أي المسئلة (قوله منه) أي
دينهما بيان ما (قوله لان
اختياره) أي غير القايض
الخ لعله لا يرجع ان اختار

ويعرف في المدونة وقال عجم المدار على الاعذار وان لم يكن سطر طي عبارة المدونة كعبارة
المصنف فقال أبو الحسن فصل في الغائب وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعذار وعنده (أو)
الان (ان يكون) الدين المشترك مكتوبا (مكتابين) نصيب أحدهما بكتاب ونصيب الآخر بكتاب آخر
فلا يدخل أحدهما فيها فيقتضيه الآخر من مدينهما لأن تعدد الكتاب كالقسمة قال في المدونة
والحق إذا كان بكتابين كان لكل واحد ما اقتضى ولا يدخل عليه فيه شر بكة وان كان من شيء
أصله مشترك بينهما أو بإعطاء صفقة (و) لو كان لشخصين دينان على شخص واحد وكتباهما
في كتاب واحد ولا شركة بينهما فيهما اقتضى أحدهما من مدينه مادسه كله أو بعضه
ففي دخول أحدهما فيها اقتضاء الآخر (مالس) مشترك (لهمما) بأن جمعا سليعتيهما
في البيع (وكتب) بضم فكسر غنما (في كتاب) واخذ لان جمعهما في كتاب واحد صيرهما
كشرك فيهما وعنده (قولان) الاول لصحون فالصاحب التكملة ظاهر الكتاب وصريح
قول صحون ان الاشتراك بالمكاتبة في المتفرق يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لان أي
يؤيد لوجبه ولكل ما قبضه ورد ابن ونس بان السكابين يقرقان ما أصله الاشتراك في قبضه ان
يجمع الكتاب الواحد ما أصله الاقتراض (تكتك) لم يبق حفظ بعض ما في قول صحون فقال
كان ينبغي للمصنف أن لا يعادل كلام الشيخ أبي محمد بحث ابن ونس وان كان ظاهر المدونة
قالوا ان يقول بعد قول أبي محمد ويرجع خلافه وهو ظاهر ما قاله ت ح ابن ونس وهذا اذا
جمعا سليعتيهما في البيع على قول من أبازه لانهما كالشركيين قبل البيع الا ترى انه لو استصقت
سليعة أحدهما وهي وجه الصفقة كان للمشتري نقض البيع كالأكثرين يكن ثبتهما فكذا
يكون حكمهما في الاقتضاء حكم الشريكين وقال أبو محمد ان أي زيد لا يوجب المكتبة في كتاب
واحد الشر كدينهما ولكل واحد ما اقتضى اه قلت اذا كانت هذه المسئلة مقرعة على القول
بجواز جمع الرجلين سليعتيهما في البيع فلا حاجة لذكرها لانهم مفرعة على غير المشهور واقه اعلم
اه كلام ح النافى ان واحد شرط جواز جمع الرجلين سليعتيهما كانت مقرعة على المشهور
وقط بحث ح (و) ان كان دين مشترك واقتضى أحد الشر يكن نصيبه كله أو بعضه من
مدينهما وسليعة شريكه فلا يرجع (للا رجوع) للشريك الذي لم يقبض على القايض نصيبه مما قبض
(ان) كان (اختار) غير القايض ان يأخذ (ما) بقى (على الغريم) أي مدينه ما منه ورضى
باختصاص القايض بما قبضه ان لم يترك الغريم ولا ماله بل (وان هلك) الغريم نفسه أو ماله لان
اختياره اتباع الغريم كالمعاملة ولا يرجع له بعدها (وان كان) الشر يكن مائة على مدين
(و) (صالح) أحدهما (على عشرة) وقبضه لا (من خصبه) فلا شريكه (الاخر) الذي لم يصلح
(اسلامها) أي ترك العشرة للمصالح واتباع المدين بخسسه (أو أخذ خمسة من شريكه)
المصالح (ويرجع) الاخر الثاني لم يصلح على المدين بخسسه أو روى عن قيام الحسن الثاني (و) يأخذ
الاخر المصالح من المدين (خسنة) بدل الخمسة التي أخذها منه شر بكة لانها كانت استصقت
منه وهذا الصلح على اقرار أو كمينه أو أمافي الصلح على انكار ولا يثبت فلا اثر أخذ خمسة من

(قوله ويرجع) أى شريكه (قوله يثلمها) أى التلمسة (قوله القدرض) بفتح القاف وسكون الراء (قوله انه) أى الآخر (قوله فالتا هزراة) أى الآخر (قوله يطالبه) أى المدين يحمسين (قوله سقى يحلف) أى المدين (قوله كين) أى فى لزوم اليافى حالته الثلاثة وعرايه بطرق كانت على النوت (قوله من عرض او حيوان) بيان مستهلك (قوله المفسوخ عنه) أى المصالح به (قوله المفسوخ) أى القيمة المصالح عنها (قوله والا) أى وان كان المفسوخ فيه من جنس المفسوخ وكان قدره أو أقل منه (قوله انه) أى المصالح (قوله بها) أى القيمة (قوله بعضها) أى القيمة (قوله هو) أى الاظهار وحده ومع اسقاط البعض (قوله مؤخر) نعت ذهب (قوله فيوز) أى الصلح (قوله لئلا) أى المعروف ٢٢٧ وحسن الاقتضا بمجوز

الاقتضا وبه مع اسقاط البعض (قوله منها) أى القيمة (قوله لئلا) أى الصلح (قوله انه) أى الصلح (قوله لئلا) أى الصلح (قوله عكسه) أى يباع بذهب وصالحه بوزن مؤخر فينتج فعلا انه صرف مؤخر (قوله فى القوم) طى فلا يصح فرضها فى الطعام لانه مثلى يقترب للمثل باسم لانه فاعذ العين عنه فسد دين فى دين ولا يصح جعله على الجراف لانه يقتضى انه لا يجوز الابداهم وذا نير بشرطه مع انها على اختصار ابن ونس ومن استهلك له صغر فحق لا يعرفان كلها اجازان يأخذ بقيمتها ما من طعام غير جنسها أو عرض تقدا الى ان قال وامالى كيل لا يشك الهادى من كيل الصبر فلا بأس به وكانه

شريكه ويرجع يثلمها على المدين ولا يرجع للآخر على الغريم بشئ لان الاتكلاف لم يثبت بشئ يرجع تجميعه منه قاله عب والخرشى البناى وقبسه نظرا اذا قرض الله لمصالح قالوا هزراة يطالبه سقى يحلف أى يؤدى اوصالح وأنت فون تحسين مع اضافته على لغة استعمله كين (وان) أهلك شخص مقوما وزمته قيمته حالفه (صالح) عنها (ب) مال (مؤخر) بفتح الخاء المعجمة الى اجل معلوم (عن) قيمته قوم (مستلك) بفتح اللام من عرض او حيوان (ليجز) صله لانه فسخ دين فى دين وهو ممنوع ان كان المفسوخ فيه من غير جنس المفسوخ أو كان المفسوخ فيه أكثر من المفسوخ والا بآثاره يقول (الا) ان يصلح (بدرهم) مؤخر وهو (كقيمته) أى المستهلك (فاقل) منها فيجوز اذ هو حيثما انظار به أو مع اسقاط بعضها وهو معروف وحسن اقتضا (أى) بذهب كذلك أى قدر قيمته فاقل مؤخر فيجوز ذلك فان صالحه بدرهم أو ذهب مؤخر كقترضه المتع لانه سلف برقهما وأشار شرط الجواز فى المستثنين بقوله (و) الحال (هو) أى المستهلك (من) جنس (ما) أى شئ أو شئ (يبيع) أى يجوز بيعه (به) أى المال المصالح به وهو الدرهم أو الذهب احترازا عما لو كان المستهلك يباع بالوزن فاشترطها مؤخر او عكسه كما فى المدونة قول كقيمته على ان المستهلك مقدم طوى المسئلة مقرضة فى المدونة وغيره فى القوم واسقط المصنف قد كونه يباع به بالبلد وهو قديم معتبر قال ابو الحسن وإذا تارة تكون القيمة ذهباً وتارة فضة وشبه بما تقدم تشبيها ما نال (كم) صلح غاصب (عبد) امانة (أبى) من عند الغاصب يجوز فيتمتع لانه فسخ دين القيمة المترتبة على الغاصب بمجرد قبضه فى دين المصالح به المؤخر الابداهم أو ذهب قدر قيمته فاقط وهو مما يباع به الحطيس هذا مثالا لما قبله وأعمله شبهه فى جواز الصلح نظرا الى القيمة أى وكذلك يجوز ان تصالح من غصبك عبدا وأبق منه على دنائره مؤجلة أو دراهم مؤجلة اذا كانت الدنانير أو الدراهم كقيمته فاقل قال فى كتاب الصلح وأن غصبك عبدا فاقب منه فلا يجوز ان تصلحه على عرض مؤجل وامالى دنائره مؤجلة فان كانت القيمة فاقل جاز وليس هذا من بيع الابن لان الغاصب ضمن قيمة العبد بمجرد استلامه عليه فالصلح عنه فسخه لانه فسخ بيعه لان الصلح على غيره المدعى به يبيع ويبع الابن ممنوع والله اعلم طوى هذا هو المتعين فى تقرير كلام المصنف لو افترضناه

أخذ بعض حقه (قوله قدس) اضافته لبيان (قوله بالبد) هذا هو القيد الذى اسقطه المصنف (قوله فانه ابو الحسن) فيه يظهر منه ان التقويم انما يكون بالدين الجارى فى ذلك البلد (قوله من عند الغاصب) صله آبن (قوله بمؤخر) صله صلح (قوله دين القيمة) اضافته لبيان (قوله بمجرد) صله التزب (قوله فى دين المصالح به) صله فسخ و اضافته لبيان (قوله قيمته) أى الابن (قوله وهو) أى الابن (قوله مما يباع به) أى المصالح به بالبد (قوله منه) أى الغاصب (قوله فلا يجوز ان تصلحه على عرض مؤجل) أى لانه فسخ دين القيمة فى دين المصالح به (قوله وليس هذا) أى الصلح بدنانير او دراهم قدر قيمته أو أقل (قوله وهذا) أى ما شرح الخطيبه كلام المصنف

(قوله وصالحه) أى الجاني الجني عليه (قوله بينه) أى الحال (قوله لأنها) أى موضحة العدد (قوله فيها) أى موضحة العدد (قوله لأن قاعدته) أى ابن القاسم (قوله لاخذ) بضم فكسر (قوله يوزع) بضم الياء وفتح الواو والراء أى يقسم الشخص (قوله عليه) أى العلوم والمجهول ٢٢٨ (قوله فى ترجمه) أى المصالح به صلة كاف التشبيه (قوله بينهما)

الموتة فهذه المسائل كما يتبع فيها المصنف نفس الموتة ولما يذ كرها ابن الحاجب ولا يباين شاس (وان) حتى شخص على آخر موضحة عددا وموضحة خطأ أملاوا (صالحه) (بشخص) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف تصادف معاملة أى من عدا مشترك بينهما وبين آخر (عن) موضحة (بضم الميم وكسر الصاد المعجمة وفتح الحاء المهملة والقوة شين) موضحة موضحة حذف فوه لا ضافته أى جرح أظهر العظم بأزالته عليه من جلد ولم نشأت أحداهما عن قول (عده) والاخرى عن فعل (خطا) وأراد مشترك الجاني أخذ الشخص المصالح به بالشفعة ومعلوم ان موضحة العدد لا بد لها انغامها القصاص او العقوبات او تجايات العدد موضحة موضحة الخطا نصف عشرة دية النفس (فالشفعة) فى الشخص لشريك الجاني (نصف قيمة الشخص ويديه او شفعة) الخطا يدفع الشفع المعنى عليه نصف قيمة الشخص فى مقابلة نصف الشخص المصالح به عن موضحة العدد لأنها ليس فيها مال متدري يدفع لها بضادية موضحة الخطا وهو نصف عشر الدية المكاملة فى مقابلة نصف المصالح به عن موضحة الخطا عند ابن القاسم لأن قاعدته إذا أخذ الشفعة فى مقابلة معلوم كدية الخطا ويجعل كجرح الصمدان يوزع عليهم ما نصين نصف المعلوم ونصف المجهول وتعتبر القيمة يوم الصلح وهذا إذا كان الصلح على اقرار او بينة فان كان على انكار فالشفعة بقية جميع الشخص كما تقدم (وهل كذلك) أى المصالح به عن معلوم ويجعل متقين كون متقين فى قسمه نصفين بينهما (ان اختلف الجرح) كقتل نفس خطأ وقطع يدها وعكسه صالح عنهم ما يشق من مشترك واراد الشريك أخذ بالشفعة وهذا قول ابن عبد الحكم (او) ان اختلف الجرح يقسم الشخص بينهما على قدر دينهما فإخذ الشفع بجمه سمانية دينار لأنه المصالح به عن دية البدن وثلى قيمة الشخص المصالح به ما عن دية النفس فى صورة العكس لأن دية البدن المقطوعة خطأ سمانية دينار ودية النفس لو كانت خطأ الف دينار ومجموعهما ألف وخمسة مائة نسبة لانها ثلثان والجمعة سمانية ثلث وعلى هذا أقس صورة الاصل فإخذ به دية النفس الف دينار وثلثانية الشخص وعلى هذا أكثر القرويين (وأما يلان) والله صافه وتعالى أعلم (باب) فى بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها (شرط صحة الحوالة) عياض وغيرها مأخوذة من الأصول من شئ إلى شئ لأن الطالب يتحول من طالب قربة إلى طالب غير قربة عن ابن عرفة الحوالة طرح الدين عن ذمة غيره فى أخرى ولا ترد المقاصة أدلت طرحاته فى أخرى لا تمنع علق الدين بذمة من هو له الهط ولا يشمل حوالته من تصديق بشئ أو وهبه أو حال به على من له عليه مثله إذا بطل لفظ الدين على الهبة والصدقة عرفا وهى حوالته فى التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب فلو حال البائع على المشتري طنى الطرح مفرغ على الحوالة لا تنقسم أو دعه فى الجواب من أحكامها

أى العلوم والمجهول (قوله عكسه) أى قتل نفس عددا وقطع يدها (قوله ثلثه) أى الشخص (قوله وثلى) عطف على خمسمائة (قوله ٤) أى مجموعهما (قوله فإخذ) أى الشفع الشخص (باب الحوالة) (قوله) أى الشرط (قوله لأن الطالب) أى الحال الخ عليه مأخوذة الخ (قوله طرح) جنس وأضافته للدين فصل يخرج طرح غير (قوله بثلى) فصل شرح طرح الدين فى معين أو جمعا (قوله ولا ترد المقاصة) أى على طرف الحد (قوله أدلت) أى المقاصة (قوله طرحا) أى الدين (قوله ولا يشمل) أى حد ابن عرفة الحوالة (قوله وأحال) أى الواجب أو المتصدق (قوله به) أى الموهوب والمتصدق (قوله) أى الواجب أو المتصدق (قوله مثله) أى الموهوب والمتصدق به (قوله لا يطل الخ) علة لا يشمل (قوله لفظ الدين) أضافته للبيان (قوله)

أما

الطرح مشعر على الحوالة مبنى على أنه براءة ذمة المحيل وتحول الدين عنها إلى ذمة الحال عليه وهو مجموع وانما طرح الحال الدين عن ذمة المحيل بوجوده فى ذمة الحال عليه ويرتبط عليه براءة ذمة المحيل بما يأتى عن البنائى (قوله وكده) أى الطرح (قوله من أحكامها) أى الحوالة

(قوله حكمها) اى الحوالة (قوله انما) اى الحوالة (قوله لانها) اى الحوالة (قوله لانها معروف) علمه ترخيصها (قوله ليست
 من الذين يدين) ظاهر المتع انما منه (قوله لانه انتمذه الحيل الخ) لا ينج انما ليست من الذين يدين (قوله ففى) اى
 الحوالة الخ (قوله يعه على) بانتمذه الحيل بمجرد اعادة ظاهر
 ٢٢٩ (قوله من باب النقد)

[illegible]

(قوله هو) أى اشتراط حضور المال عليه (قوله هل هي) أى الحوالة (قوله فسلك) يضم فـ تكون مفتوح (قوله علمه ولا حضوره) أى الحال عليه لعل المراد لا يشترط حضوره يجلس المقعد فلا يحتاج ما بآقى (قوله) أى الهبل (قوله لانه) أى التمهيد (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله كونه) أى الحال عليه (قوله الشيخ) أى ابو الحسن (قوله ذكره) أى شرط الحضور والافتراق (قوله يقيد) يضم الياء الاولى وفتح الفاء الثانية مثقلا (قوله) أى الشرط (قوله ما ليد ذكره) أى به (قوله المشدلى) يفتح الياء والشين والذال المعين ٢٢٠ مثقلا (قوله فى الطر) خبر مقدم (قوله لانه) أى الشأن (قوله برامته) اسم تكون (قوله والا) أى

وان لم يثبت دين (قوله فهو) أى الحوالة (قوله فى الاولى) يضم الهمز أى صورة انتفاء دين الهبل على الحال عليه (قوله فى الثانية) أى صورته انتفاء دين الحال على الهبل (قوله بالقطعة) أى الحوالة (قوله سبه) أى المكاتب الاعلى (قوله معقول حواله المضاف لفاعله (قوله على مكاتبه) أى المكاتب (قوله اذابت) أى تحجز السيد الاعلى صله جواز (قوله الهبل) أى المكاتب الاعلى (قوله والمحال عليه) أى المكاتب الاسفل (قوله لانه) أى الشأن (قوله صا) أى على الهبل (قوله وانفق) يضم التاء وكسر الفاء (قوله لزومه) أى الدين (قوله لكونه) أى عقد الحوالة (قوله المكاتب) أى الاعلى (قوله بيت) يضم الياء (قوله يعجز (قوله عقه) أى الاسفل (قوله به) أى لازم

بيع الدين وهو قول ابن القاسم أولا وهو قول ابن الماجشون والموتشيين الاندلسيين أيضا القولان وفى المتبعة عن مالك رضى الله تعالى عنه ايجاز فالحوالة مع الهبل بضمعة الحال عليه ولعل الخلف سبى على الخلاف الذى بين الشيوخ هل هي مستثناة من بيع الدين بالدين فبذلك سبها لمالك البيوع أو هي اصل بنفسه اه كلام التوضيح وقال ابن سلون ولا يشترط رضا الحال عليه عند جهور العلماء ولا يشترط علمه ولا حضوره على المشهور وفى الاستثناء لا يجوز الحوالة على الغائب وان وقعت فسقط حتى يحضر وان كانت مئة لانه قد تكون للغائب من ذلك برامته وفى المشتمل لا يجوز الحوالة الاعلى حاضر مقر اه وعلى قول ابن القاسم اقتصر الوارث فى خصمه ونسبه ولا يجوز ان يحال احد يقيد على غائب لانه لا يدري ما حاله وما له ولا يجوز ان يحال به على ميت بعدموته وهو بخلاف الحالى الخاص لان ذمة الميت قد قامت وذمة الحالى موجودة اه وعليه اقتصر صاحب الارشاد وصاحب الكافي والمسطبى وابن قنوج وقيله ابن عرفة وفى المدونة لا بأس ان تكترى من رجل داره أو عبد يدين حال أو مؤجل على رجل آخر مقر حاضر مالى وقيله عليه ان شرعت فى السكنى والندمة ابو الحسن شرط هنا كونه حاضر امقر أو لم يشترطه فى بعض المواضع الشيخ بحث ذكره يقيد به ما ليد ذكره اه المشدلى قوله مقر حاضر مفهوما لو كان غائبا لم يجز الحوالة فى الطر عن ابن ابي زيد الطرطرى لا يجوز الحوالة على غائب فان وقعت فسقط لانه قد يكون للغائب من ذلك برامته (و) شرط صحة الحوالة (ثبوت دين) للخصم على الحال عليه وكذا الحال على الهبل والافهى حاله فى الاولى وكذا فى الثانية لاسواله ولو وقعت بالقطعة ووصف دين (لازم) فلا تصح الحوالة على دين على مسمى أو سقيه تدان به بغير اذن وله أو رقبى بغير اذن سبه فان قيل قد صرح فى المدونة بجواز حوالة المكاتب الاعلى سبه على مكاتبه الاسفل اذ ابتعت على الاعلى مع ان مالى الهبل والحال عليه غير لازم فالجواب انه بتجديد الحق صادر سالما بالنظر الى الهبل وانفق عدم لزومه بالنظر الى الاسفل الحال عليه ان يكون بين المكاتب وسبه ولذا امتنع أن يحال اجنبى على الاسفل قبل ان يثبت عتقه واستحزبه أيضا عن صرف دينار بدينهم وحال غيره على خلاف التصحيح المماثل فى الصرف وهو يوجب فضه فالدرهم لم يلزم الحال عليه والمراد بثبوت الدين بقرينه بيته أو اقراره قبل الحوالة وان لم يكن على الاقرار مئة أو أكثر بعد ذلك بدليل قوله ويتحول الخ وما ذكره المصنف شرط فى صحته كما قد مره وهو يقتضى اللزوم هنا ويشترط فى تمامها كون الدين اللازم عن عوض مالى من خالف زوجته بحال وحال به ذابدين

(قوله عليها) أى الدراهم (قوله فلا تصح) أى الحوالة (قوله هو) أى عدم علمه المناجرة فى الصرف (قوله فضه) أى الصرف (قوله وما ذكره المصنف) أى ثبوت الدين (قوله فى صحته) أى الحوالة (قوله وهي) أى العصة (قوله تقتضى الزوم) أى اقبول المصنف الا قد يتحول حق الحال على الحال عليه وان افلس أو جحد (قوله هنا) أى فى الحوالة واحتجز به عن غير الحوالة فلا تقتضى صحته لزومه (قوله ويشترط فى تمامها) أى الحوالة (قوله به) أى المال

(قوله عليه) أى الخالغ (قوله فانت) أى الخالة (قوله قبضه) أى المال (قوله لمبا) أى الخالعة (قوله ربيع) أى إلى الحال (قوله المضور) أى مضور والخال علمه (قوله والاقرار) أى من الخال علمه بالدين (قوله نظري) أى لان الشر وظافته شرطت في الصحة أو لا لزوم لافى اصل العقد ولا ان الصحة والازم يتنافيان مسئلة وان اعلم به بعد مع جمع انتفاء التوثيق (قوله بعد) بالنضم عند حذف المضارف (قوله مقتنع) يضم

٢٣١ فسكون فكسر (قوله رسامه)

ای جواب الزرقانی (قوله

ای الحال (قوله عليه) ای المحمل (قوله نزل) بضم نكسر مثقلا (قوله بعدهم) ای الدین (قوله شبهه) ای الدین (قوله فیه) ای
 الرجوع الحال علی المحمل انقلس الحال علیه اومات (قوله بينهما) ای قول ابن القاسم وروایة ابن وهب (قوله بان جواب) حصة
 جميع (قوله انه) ای الحال (قوله فهو) ای الرجوع (قوله له) ای الحال

(قوله ثلاث مسائل) اى فى الاجالة من لادين عليه و الحال عليه (قوله اعله) اى المحل الحال (قوله واشترط) اى الحى
 (قوله فيها) اى الحالة (قوله حسب ما يله) ضم اليه (قوله وجعل) بفتح فسكون (قوله بين) ملة جعل (قوله تبع) اى تمت
 الخ خبر جعل (قوله فيه) اى العمل (قوله فولى) بفتح اللام مفتوح قول بلاون لاواقته (قوله وهو) اى الوفاى (قوله لايرجع) اى
 الحال على المحل اذ علم الحال بعد الدين على الحال عليه وقيل الحالة عليه (قوله يرجع) اى الحال على المحل (قوله لمع العلم)
 من الحال لدراة الحال عليه من ٢٣٢ الدين (قوله وشروطه) اى المحل (قوله الرامة) اى عين الدين الحال به

اى الحال (قوله فان لم يسمع) اى الحال بعدم الدين على الحال عليه (قوله لم تصح) اى الحوالة (قوله فحقها) اى الدفوعة الله
 (قوله وان احل) خطاب لى الدين وفاعله ضم المدين (قوله اى) اى المدين الخبل (قوله قبله) بكسر ففتح اى بسببه (قوله
 فليست) اى العتقة (قوله وعلى هذا) اى عدم علم الحال عدم دين الحال عليه حتى يتناول (قوله من ثبوت) اى الدين (قوله والوا)
 اى وان لم يثبت الدين (قوله ان الحوالة) اى على من لا دين عليه (قوله والوا) اى وان لم يرض (قوله ان حقه) اى التوصل له (قوله
 عليه) اى الجبل (قوله وارب) اى التوصل له (قوله سائر) اى لازم (قوله ولا يسمع) اى التوصل له

(قوله انه) اي المتحمل له (قوله عليه) اي الغريم (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله على التقليل) اي خاصة على حمل (قوله لقول ابن القاسم فيها) اي الله ونة اي بعدم الرجوع الى غير التقليل على حمل رواية ابن وهب على التقليل فلا خلاف بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب على هذا ايضا (قوله انه) اي الثاني (قوله يموت او يقلس) اي المتحمل (قوله على انهما) اي المتحمل والمتحمل له (قوله وهذا) اي تأويل قول ابن القاسم بانهما الغريم من الدين (قوله في) اي التأويلات (قوله الثاني) اي تأويل قول ابن القاسم بغير الموت والتقليل (قوله والثالث) اي تأويل قول ابن القاسم بانهما الغريم من الدين (قوله يبرح) اي المتحمل على الغريم (قوله مع العلم) اي من المحال براءة المحال عليه من الدين (قوله وبشرط البرائة) اي من الدين المحال به من المحال على المحال (قوله يوق) بضم الياء وفتح القاص متعلا (قوله بينه) اي قول اشهب (قوله يمثل التأويل الثاني) اي استثنائه الموت والقلس من عدم الرجوع عند ابن القاسم (قوله وعليه) اي التأويل ٢٣٣ الثاني صله تأويل (قوله تارة) اي قول ابن القاسم (قوله

انه لا يرجع عليه الا ان يموت المحل او يقلس ثم قال فن الناس من حمل رواية ابن وهب عن مالك في الدونة على التقليل لقول ابن القاسم فيها ومنهم من قال معنى ما ذهب اليه ابن القاسم انه لا يرجع المتحمل له على غيره الا الاول الا ان يموت او يقلس ويحتمل عندى ان يقول قول ابن القاسم على انهما قاضيا برأ الغريم جميعا من الدين حله فابن القاسم امتنع على غير الوجه الذي تكلم عليه مالك في رواية ابن وهب وهذا سائق يمكن بحتمل احدى ثلاث تأويلات وعزا ابن يونس الثاني لمحمد الثالث لابي عمران وقال اشهب في كتاب محمد يرجع في القلس والموت مع العلم وبشرط البرائة فقال ابن يونس يحتمل ان يوق بينه وبين قول ابن القاسم غشيل التأويل الثاني وعليه تأوله بمحمودا يمكن فيه التأويل الثالث لانه شرط البرائة كقول ابن القاسم بخلاف رواية ابن وهب ويعد كرامن كلام ابن رشد وابن يونس علم ان التوفيق الذي في كلام المصنف موجود بين قول ابن القاسم ورواية ابن وهب كما وجد يشوب بين قول اشهب خلافا لما في النكاح موجود في رواية ابن وهب والله اعلم (و) بشرط صحة الحوالة (صيفها) اي الحوالة ابن عمر قوهى ما دل على ترك المحال منه في ذمة محسب بثلاثة فتمه المحال عليه واختلف الشارحان هل لا يشترط التصريح بلفظها وهو قول ابن رشد لا تكون الا بال تصريح بلفظها او ما يوجب منابه لخدمته حقا وانابرى من دينك وشبهه على هذا درج الشارح او يشترط وعليه معنى البساطى فقال لابد ان يقع عقددها بلفظها ووقع في كلام ابن القاسم ما يدل عليه حيث قال انما الحوالة ان يقول اأحلتك بحقتك على فلان وبرا منه بعد ما قال فيمن أمر بربلا ان يأخذ من رطل كذا وأمر الاسترخاء فليس يجوز ان يقال في موضع آخر لو قال خذ من هذا حقتك وانابرى من دينك ليس يجوز ان يقره هذا ظاهر كلام المصنف اه تم طق الشارح والبساطى قراءة على ان شرطها كونها بلفظها لكن لما في الشارح بكلام ابن رشد

٢٠ من ث ففسر (قوله بينه) اي قول ابن القاسم (قوله وجوده) اي توفيق المصنف (قوله وحي) اي صيغة الحوالة (قوله ما) اي شي ينس في الحسد (قوله دل على ترك المحال منه) فصل يخرج مادل على غير ذلك (قوله بلفظها) اي فصل يخرج مادل على ترك المحال منه في ذمة المحل بلا عوض او بعوض غير الدين (قوله الشارحان) اي بهرام والبساطى (قوله بلفظها) اي مادة الحوالة (قوله وهو) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها (قوله وعلى هذا) اي عدم اشتراط التصريح بلفظها صلا دوج (قوله الشارح) اي بهرام (قوله وبشرط) اي التصريح بلفظها (قوله وعليه) اي اشتراط التصريح بلفظها صلا مشى (قوله عليه) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله حيث قال) اي ابن القاسم (قوله بعد ما قال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله وهذا) اي اشتراط التصريح بلفظها (قوله قرأ) اي الشارحان كلام المصنف

(قوله دل) أي إثباته بكلام ابن رشد (قوله نسفه) أي عدم شرط انقضائها (قوله له) أي الشارح (قوله هل مراده) أي المصنف (قوله يصيغها) أي الحوالة (قوله وعليه) أي كون مرادها تعاقب التعقد بالانقضائها محل (قوله لكنه) أي الشارح (قوله وهو) أي كلام البيان (قوله ذلك) أي توقف انعقاد ما على لفظها (قوله وأمراده) أي المصنف بصيغتها (قوله أنه) أي الثابت (قوله فيها) أي الحوالة (قوله من لتظليل الخ) أي سواء كان من مادتها أم لا (قوله وهذا) أي توقفها على لفظ دل على ذلك (قوله) سواء كان من مادتها أم لا (قوله وعليه) أي مافي البيان حصة التخصيص (قوله فذهب) أي المطلوب (قوله به) أي الطالب (قوله المخرجه) أي مدني الطالب (قوله وقال) أي الطالب (قوله) أي الطالب (قوله من هذا) أي الغريم (قوله واورده) أي الطالب (قوله به) أي الطالب (قوله) ٢٣٤ (قوله فتفاضوا) أي طلب الطالب الغريم أن يقتضيه سهم (قوله فتضاء) أي الغريم

الطالب (قوله ولم يمتنه)
 اى التزم الطالب (قوله)
 منه اى حقه (قوله فلو اراد)
 اى الطالب (قوله صلى)
 الاول اى الجبل (قوله)
 فذلك اى الى رجوع على
 الاول (قوله اى الطالب)
 (قوله وليس هذا) اى قول
 المطالب للطالب خذ حقك
 من هذا وقاضى الطالب
 من التزم (قوله لانته)
 اى الطالب (قوله ان
 يقول) اى الطالب للمطالب
 (قوله لم يمتل عليه) اى
 التزم (قوله وانما اردت)
 اى بقاء ائمنه (قوله)
 اكفركم التقاتلى اى
 اقوم بعنك واربعك منه
 (قوله ان يقول) اى الجبل
 (قوله بذلك) اى التحويل
 (قوله والوا) اى وان لم يقل
 الجبل ذلك (قوله رجم)

اى الحال ان شه (قوله عليه) اى الحميل (قوله واستظهر) اى الخط
 (قوله بعد ذلك) اى الخط صله استظهر (قوله اشترط ذلك) اى لفظ الحواله (قوله الشيخ) اى ابوالحسن (قوله رضا
 الحميل والمحال) شرط واحد (قوله وان تكون) اى الحواله (قوله بانها الحواله) اضافته لبيان (قوله اصل دين) اضافته
 لبيان (قوله وان لا يفر) اى الحميل المحال (قوله سم) اى الحواله (قوله علم) اى الحميل (قوله عنده) بضم فكون اى عقوه
 (قوله فان لم تكن) اى الحواله (قوله عنده) اى اى الحسن والمناسب تأخيرها بان يقال كانت حاله عنده (قوله ويرجع) اى
 المحال (قوله وعند ان يشهد) صله ببدأ (قوله ما قبل) بضم فكسر (قوله أولاً) بشالواو ونعنه قال يحيى قال ابن القاسم
 فربما لم يلحقه بمراد الحق الخ

(قوله سلمه) يتبعات معتقلا أى ما قبله الباطلى (قوله اذا قال) أى الذى (قوله) أى ذى الدين (قوله فهى) أى قوله اتبع الخ
وانته ثلثين خيره (قوله قال) أى البعض (قوله فلما أقم) أى المدين (قوله النص) أى فى الحوالة (قوله كان) أى ما لى به (قوله
ذلك) أى الدين (قوله ذلك) أى ما لاه البعض (قوله بالين) بفتح فكسر مثلاً أى الظاهر (قوله فذلك) أى انصرف لى (قوله
أتبعه) بفتح الهمز والموحدة وسكون المثناة بينهما أى احلته (قوله ثم قال لطف) أى بعد نقل عبارة الى الحسن (قوله
والاول) أى قول ابن رشد (قوله ويؤيده) أى قول ابن رشد (قوله على) بنسب اليه (قوله من) الدين (قوله خذ) قوله يقول أى
المحال (قوله) أى الحيل (قوله سلمه) أى فلان (قوله لانه) أى الدين المحال به (قوله ادى) أى التوصل لى به (قوله الى تعمير ذمة
ذمة) كذا فى عب وهو غلط ظاهر اذ هو يسع ذمة ذمة فالصواب ابدال تعمير ببيع كفى عبارة ابن رشد ونصها بشتى
بلوازاها أن يكون دين المحال حالاً اذ لم يكن حالاً كان يسع ذمة ذمة فقد خله ٢٢٥ ما نهي عنه من الدين دين وما نهي

عن من بيع الذهب والذهب
أروا الورق والورق لا يدايدان
كان الدينان ذهاباً وأورقاً
الآن يكون الدين الذى
ينتقل اليه حالاً ويشترط
ذلك مكانه قبل ان يفتقراً
مثل الصرف فيصور اه
وقال صاحب شرط الحوالة
الى لا تصح بدونها أربعة
أولها حلول الدين المحال به
فلا تصح اذا لم يحل وصاوت
الدين بالدين حقيقة ومصاد
الاعتناء بهذا الشأن أملاً
مستترة من بيع الدين
بالدين فهو لازم له الا انه اذا
حل المحال به كان ذلك
محلاً للرخصة قال النبي صلى
الله عليه وسلم واذا اتبع
احدكم على على مئذنين
وقبضه حتى لا ينال تجوز
الحوالة الامن دين حل لان

الحوالة او ما يورب مثله مثل ان يقول له خذ من هذا حقك وان ابرى من ذلك وما أشبه ذلك
اه فلو وقع لآين القاسم ما لفته الباطلى ما قال ابن رشد هذا والعجب من تت كيف لم يرد
قال بعض الشيوخ اذا قال له اتبع فلان ابعثك فهى حوالة فتقوله صلى الله عليه وسلم ومن اتبع
على على فليقبض قال فلما أتى بلفظه بنسبه النص كان حوالة اذا كان ذلك على المحال عليه ابن
رشد وليس ذلك بالين وانما الذى فى ذلك ان يقول قد اتممتك على فلان واما اذا قال اتبع فلان
فمفسر على قولين وهما هل الامر يحتمل على الايجاب ام لا يختلف فيه قول صاحبنا الله
تعالى عنه اه والقولان اللذان أشار اليهما هو الروايتان فى قول البائع خذ هذا الثوب
بكذا هل هو ايجاب للبيع كقوله بعتك ام لا فهم عبارة الى الحسن من شرط الحوالة كونها
بلفظ الحوالة والاطلاق ونصه وللراى مقابلوا اثاره ومشرط كونها برضا المحيل والمحال وكونها
بلفظ الحوالة وكونها على اصل دين وان لا يفر بالاحالة على من علم عدمه ثم قال لطف والاول
الظهور والله اعلم ويؤيده قول ابن شاش ان فى بلفظه يحتمل الحوالة والاولى كقوله خذ هذا لى
على من الدين الذى لى على فلان فقال ابن القاسم للمحال ان يرجع على المحيل ويقول له انما
طلبت منه ثياباً بعتك لى انما حوالة ابرأتك منى والله اعلم (و شرط صحة الحوالة (حلول
الدين (المحال به) وهو الدين الذى للمحال على المحيل لانه ان كان مؤبداً لادى الى تعمير ذمة
ذمة فليزىم بيع دين بدين المنى عنه وبيع ذهب بذهب او ورق بورق ليس يدايدان كان الدينان
ذهبا او ورقا الا أن يكون الدين المحال عليه حالاً ويشترط قبل افتراقهما مثل الصرف فيصور
الخط يعنى انه يشترط فيها كون الدين المحال به حالاً ووقع فى السلم الثانى من المدونة ما يؤهم
خلافه ونصه ولو استقرض الذى عليه السلم مثل طعامك من اجنبى وسأله ان يوفيك وأحالته به
ولم تقل انت الاجنبى فذلك جائز قبل الاجل وبعد مفارقتهم على ابن عبد السلام حين
اقرأه هذا المحل انه خلاف المذهب من اشتراط حلول المحال به قبل محضره ولا غيره جواب ثم

المحل والظلم انما يصح فيما حل اه (قوله انه) أى الشان (قوله فيها) أى الحوالة (قوله من) الدين (قوله الثانى) قوله
خلافه أى شرط حلول المحال به (قوله السلم) أى السلم فيه (قوله مثل طعامك أى الذى أسلفت فيه فهو خطاب للسلم (قوله من
اجنبى) سلمه استقرض (قوله وسأله) أى الذى عليه السلم الاجنبى (قوله ان يوفيك) أى الاجنبى ما قرضه المسلم اليه اياك
يا سلم (قوله وأحالته) أى السلم اليه يا سلم (قوله) أى السلم فيه على الاجنبى المقرض (قوله ولم تقل انت) يا سلم (قوله
الاجنبى) ان يعطيك مثل السلم فيه وياخذ مثله من السلم اليه والا امتنع لبيع طعام المعادضة قبل قبضه (قوله فذلك) أى
المذكور (قوله هذا المحل) أى من المدونة (قوله انه) أى الجواز قبل الاجل (قوله من اشتراط حلول المحال به) بيان المذهب
(قوله فلم يحضره) أى ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أى ابن عبد السلام من حضرى المجلس

(قوله بان أى ظهر (قوله سر) أى جوابه (قوله بان شرط الحلول الخ) تصور ليسر (قوله فى الحوالة الحقيقة) خبران (قوله) أى المكاتب (قوله هذا) أى جواز الحوالة بالكتابة الحالية (قوله فى الصفة) فلا يجوز الحوالة بالتعبد على يدي ولا يمكنه لانه بدل وشتر ولا يذهب على ورق ولا عكسه لانه صرف مؤثر (قوله والمقدار) فلا يجوز الحوالة بعشرة على تسعة ولا عكسه لانه رافض (قوله طعاما من سلم) فان كانا أو أحدهما طعاما من سلم نعت لانه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله نزل) أى الحوالة (قوله اذ لم يصل) أى الحال به (قوله لم نعو) مسلة نزل (قوله لا) أى وان لم نزل الحوالة تاخر الجمل الى مجموع (قوله يازنت) أى الحوالة المتأخر الجمل كالحالة على حال يقبض حالا (قوله بشرط) بضم الباء وفتح الراء (قوله لجوازها) أى الحوالة (قوله لانه) أى دين الحال ٢٣٦ (قوله كانت) أى الحوالة (قوله لمن الدين بالدين) بيان ما (قوله من بيع الذهب

بالذهب الخ) بيان ما (قوله التى يجوز) أى الحوالة (قوله بها) أى الشروط (قوله ولا تصح) أى الحوالة (قوله يذهبها) أى الشروط (قوله فلا تصح) أى الحوالة (قوله اذ لم يصل) أى الدين الحالية (قوله وصارت) أى الحوالة (قوله بهذا) أى شرط حلول الدين الحالية (قوله انها) أى الحوالة (قوله فهو) أى بيع الدين بالدين (قوله لها) أى الخوالة (قوله الا انه) أى الشان (قوله ذلك) أى الحوالة وذكر ما ذكره خبره (قوله انعم) بضم فسكون فكسر (قوله لا تنعم) بكون لام (قوله ففتح المشاين مثالا) أوبفتح الأولى وسكون الثانية مخففة فاصلة

قال ابن عرفة ثمران لى سريان شرط الحلول فى الحوالة الحقيقة التى هى على أصل دين وهذه مجاز لا تنها على غير أصل دين فهى حالة ويشترط حلول الدين الحالية ان كان غير دين كتابة بل (وان) كان كتابة أى بقومها الحال المكاتب سيدها على دين على اجنبى فتصح الحوالة فيها ان حلت حقيقة ناقضا شهورها وأصحابان يجوز سده عقته الخط هذا مذهب ابن القاسم وشافعه غيره فى ذلك ابن جزى فى قوانينه الحوالة على قسمين حالة قطع وحالة اذن فاما الحالة القطع فلا يجوز فى المذهب الا بلاثثة شروط الاول كون الدين الحالية به قد سئل الشان كون الدين الحالية به ما واول الحال عليه فى الصفة والمقدار الثالث كون الدين ليسا معا ولا احدهما طعاما من سلم واما الحالة الاذن فهى كالتوكيل على القبض والاقطاع فغيره على حال به ما يصل ولا تبرأ ذمة الجمل حتى يتبض الحال من الحال عليه ماله ويجوز للصبر عزل الحال فى الاذن عن القبض ولا يبرأه فى حالة القطع طوى اشتراط حلول الحالية به حيث قول اذ لم يصل الى مجموع والايات ابن رشد بشرط لجوازها كون دين الحال حال لانه اذ لم يكن حالا كانت بيع ذمة بذمة فذهب لماعنى عن دين الدين بالدين وطعن عن بيع الذهب بالذهب أو الورق بالورق لا بد ان يصدق كان الدين ذمها أو ورعا لان يكون الدين الذى يتقبل السه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل ان يتفرقا مثل الصرف فيصور عباس شروط الحوالة التى يجوز بها ولا تصح بدونها الردية اولها حلول الدين الحالية به فلا تصح اذ لم يصل وصارت الدين بالدين حقيقة وعرضا لا تخفى هذا انما من اصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لازم لها لانه اذا حل الحال به كان ذلك محل الرخصة عباس فى قوله صلى الله عليه وسلم مطلق الفى ظم واذا أتبع أحدكم على ملى فليقبض حجة على انه لا يجوز الحوالة الا من دين حل لان المطل والظلم انما يصح فيما حل وفى التوضيح الحوالة رخصة فقطصر فيها على مورد هاهنا به حلول الحال به الذى استقره اعيانهم واحد من قوله صلى الله عليه وسلم مطلق النفس ظم الحديث فان خرجت عن محل الرخصة فأجرها على القواعد فان كانت الى مجموع منعت والايات ظاهرا برشد وأطلق النعم من أطله اذ لم يصل

الوحيد على الاول وقتها على الثانى (قوله على انه) أى الشان (قوله لان المطل والظلم الخ) على ذمة حجة الخ وفيه نظر لان فان علم قبول الحوالة ليس مطلقا ولا مطلما وانما هو امتناع من معروف حسن الاقتصار وانه أعلم (قوله فيها) أى الحوالة (قوله موردها) بفتح فسكون فكسر أى موردها (قوله به) أى موردها (قوله الذى استقره) أى فهمه نعت حلول (قوله غير) أى أكثر (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) مسلة استقرا وفيه نظر لم كان لفظ الحديث واذا استتبع أحدكم فليقبض أى طلب منه أن يحصل بمعا عليه بماله على غيره فليقبض اتم الاستقرا وما الله أعلم (قوله فان خرجت) أى الحوالة (قوله فظاهرا) بقطع الهمزة أى الحوالة (قوله فان ادت) أى الحوالة (قوله منوع) أى كسبه دين فى دين أو سرف مؤخر أو بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله منعت) بضم فسكون أى الحوالة (قوله لولا) أى وان لم تزد الى مجموع كالحالة بمؤجل على حال يتقبضه مكانه (قوله يازنت) أى الحوالة (قوله المنع) أى اللو العجز جمل (قوله لمن أطلقه) أى المنع عن تقسيده بآدابها المنوع (قوله اذ لم يصل) أى الدين الحالية

(قوله لان حقيقيا) أي الحوالة (قوله فتمتدئة) أي والاصل منهما الاقرب ورد الرخصه هو حلول المال به (قوله الحق) أي الحال عليه (قوله يعترضها) أي الحوالة (قوله عن أصلها) أي ينعى تمتدئة الى ينعى تمتدئة بخاصة (قوله وعلى التجبيل) صلة يجمل (قوله قولها) أي المدونة (قوله السلم) أي السلم فيه (قوله مثل طعامك) أي الذي أسألت فيه (قوله وان اجنبي) صلة استقرض (قوله وسأله) أي الذي عليه السلم الاجنبي (قوله وان فنيك) أي الاجنبي مثل طعامك باسمك (قوله أو أرحا) أي الذي عليه السلم باسمك على الاجنبي (قوله به) أي طعامك المثل فيه (قوله ولم تسان أنت) خطاب للسلم (قوله ذلك) أي دفع مثل الطعام الذي على السلم اليك ويرجع عليه بعوضه فان سألته فلا يجوز لانه ينعى طعام السلم قبيل قبضه (قوله قبيل الاجل) أي ان يجمل الاجنبي الطعام للمسلم ودفعه لمكانه فلو رجع من ينعى دين دين الى ينعى دين ينعى (قوله به) أي جعله على التجبيل صلة تعلم (قوله عليه) أي ابن ٢٢٧ عبد السلام (قوله حين اقرأته) أي ابن عبد السلام صلة أورد

ابن عبد السلام صلة أورد (قوله هذا المحل) أي من المدونة (قوله ان كلامها) أي المدونة بيان ما يخفف من (قوله من اشتراط الخ) بيان المذهب (قوله قد يضر) أي ابن عبد السلام (قوله ولا غيره) أي من الحاضرين بمجلسه (قوله جواب) أي عما أورد (قوله فتمتدئة) أي قول ابن عرفة بغيره (قوله لانها) أي الحوالة في صورة المدونة المذكورة (قوله فهو) أي القرض (قوله كان) أي الدين الحال عليه (قوله بان يجعله) أي السيد (قوله مكاتبه) أي السيد (قوله عليه) أي المكاتب المحل

لان حقيقة تمتدئة وتجبيل الحق يخرجها عن أصلها وعلى التجبيل يجمل قولها في السلم الثاني ولو استقرض الذي عليه السلم مثل طعامك من اجنبي وسأله ان يوفيك أو أرحاك به ولم تسان أنت الاجنبي ذلك جائز قبل الاجل ويعد به تعليل جوابها وأورد بعض أهل درس ابن عبد السلام عليه حين اقرأته هذا المحل ان كلامها هذا خلاف المذهب من اشتراط حلول المال به فلا يضره ولا غيره جواب وقول ابن عرفة بان يسهه بان شرط الحلول التام هو في الحقيقة التي هي على أصل دين وهذا مجاز به لان المست على أصل دين فهي حاله فتمتدئة نظر لانها على أصل دين باستقرضه اذ القرض يلزم بالعقد ويجبر على دفعه فهو دين حقيقة (لا يشترط في صحة الحوالة حلول الدين الحال عليه) كان كآية أو غيره فانهم يشترط في الحوالة على الكتابة كون الحال هو السيد بان يصير مكاتبه يجعل عليه على كتابة مكاتب المكاتب فلا يصح ان يجعل السيد اجنبيا عليه دين على مكاتبه نص عليه التونسي ونقله في التوضيح وهوى ابن شاس وابن الحاجب لان القاسم اشتراط حلول الكتابة الحال عليه السيد واعترض عليه ما حكيه من شرط حلوله بان الكتابة الحال عليه لا يشترط ابن القاسم ولا غيره حلولها ولم يعرف من قال به ونص المدونة ابن القاسم وان حال المكاتبك بالكتابة على مكاتبه وله عليه مائة راعلى الاعلى فلا يجوز الا ان يفتحق الاعلى وان لم يفتحق الاعلى جائز بشرط تجبيل العتق قال في المدونة فان عجز الاسفل رفق ولا ترجع على المكاتب الا على بشئ لان الحوالة كالبيع وقد فتحت رتبته وهذا كله بشرط كون الحال السيد لاجنبيا التونسي والمكاتب جائز له ان يجعل سيده يجعل من كتابته على ما يجمل وان كان الحال اجنبيا لم يجز وهي لو حلت بمقتضى الحوالة عليه من الاجنبي لان الحوالة انما تجزى في الاجنبي اذا حل على مثل الدين وهو نافذ بغير المكاتب الحال عليه تصير الحوالة على غيره ناس الدين كآلو كان

(قوله على كتابة مكاتب المكاتب) صلة تجبيل (قوله له) أي الاجنبي (قوله عليه) أي السيد (قوله على كتابة السيد) نائب فاعل الحال (قوله واعترض) بضم فكسر يجمل (قوله عليه) أي شرط كون الحال على الكتابة السيد (قوله فاعل الحال) (قوله واعترض) بضم فكسر (قوله عليها) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله من شرط ما لوها) أي الكتابة الحال عليها بان ما (قوله بان انما الحال عليها) صلة اعترض (قوله به) أي شرط ما لوها (قوله بالكتابة) صلة حال (قوله على مكاتبه) أي المكاتب صلة حال (قوله له) أي المكاتب المحل (قوله عليه) أي مكاتب المكاتب الحال عليه (قوله الاعلى) أي المكاتب المحل (قوله يفتحق) أي السيد (قوله لاعلى) أي من المكاتبين (قوله يفتحق) أي المكاتب الاعلى (قوله على المكاتب الاعلى) (قوله رفق) بضم اراء (قوله لاف) خطاب للسيد (قوله رفق به) أي المكاتب الاعلى (قوله من كتابته) بيان ما صله تجبيل (قوله على ما لم يجعل) صلة تجبيل (قوله وهي) أي الكتابة

(قوله فاحاله) أى الرجل الاجنبى (قوله) أى الدين (قوله على مكتبته) أى الرجل (قوله لانه) أى المكتب (قوله منها) أى
 الحوالة بيان ما (قوله هو) أى ما رخص فيه منها (قوله اصل الحوالة) اضافته للبيان (قوله بتدعى) بضم الياء (قوله خفف)
 بضم فكسر مثقالا (قوله منها) أى الكتابة بيان ما (قوله مطلقا) أى كآية كان أو غيرها (قوله بحال) صله بجعل (قوله لمن
 كآته) بيان ما (قوله على نجوم مكتبته) أى المكتب صله بجعل (قوله حال) أى ابن القاسم (قوله والا) أى وان لم يتحل الكتابة
 المحال بها (قوله فهو) أى الحوالة وقد كرتلذ كبره (قوله غيره) أى ابن القاسم (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا يتجوز) أى
 الحوالة بالكآية (قوله يعنى) بضم الياء وفتح التاء المكتب (قوله الحلول) أى لا كآية المحال بها (قوله ان من شرط المحال به
 الخ) بيان ما يجوز من (قوله غيره) ٢٣٨ أى ابن القاسم (قوله انها) أى الكتابة (قوله واخاره) أى رأى غير ابن القاسم

على رجل دين لاجنبى فاحاله به على مكتبته فلا يتجوز ذلك لانه قد يجهز فتصير الحوالة قد خالفت
 ما رخص فيه منها وهو كون المحال عليه من جنس المحال به فان قيل قد اذن في بيع الكتابة
 للمكاتب وغيرها مع امكان ان يشتري كآيته تارة وروقه اخرى قيل اصل الحوالة الترخصة لانها
 دين يدين فلا يشترط فيها ما خفف منها اه كلام التوضيح ونفسه في الشامل بقوله وحلول
 محال به ثم قال لا محال عليه مطلقا والمكاتب ان يتحل سببه لا يجنبها بحال من كآته على
 تجوز مكتبته وان لم يتحل البناء وفي التوضيح واما الكتابة المحال بها فاشترط ابن القاسم في
 المدونة حلوها حال والا فهو فسخ دين في دين وعال غيره فيها لا يتجوز لان يمتنع مكانه لان ما على
 المكاتب ليس دينا ثابتا فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما تقدم ان من شرط المحال به
 الحلول ورأى غيره انه ليست دينا ثابتا واختاره محضون وابن ونس وغيرهما وحكى عبد الحق
 عن شيوخه انه انما اختلف ابن القاسم وغيره اذ استكان شرط تعجيل العتق وعن شرط بقائه
 مكتبته عند ابن القاسم فسخ ما لم يفت بالاداء وعند غيره يصحك بتعجيل العتق واما ان اساله
 بشرط تعجيل العتق فلم يختلف في جوازها بشرط عدمه فلم يختلف في منعها ابن عرفة لا يتجوز
 حاله بكآية وتجوز الحوالة اليها على اصل دين وفي شرطها لم يحلوها قول ابن القاسم وغيره فيها
 وهو به محضون والصقلى والغنى بعض شيوخ عبد الحق ان لم يتحل الكتابة واحال عليه سببه
 بشرط تعجيل عتقه أو بشرط عدمه لم يختلفا فيها وان لم يشترط افعال ابن القاسم تقسم في يد
 ما لم يفت بالاداء وغيره يصحك بتعجيل العتق ثم بعد مدة اطلعت على تمام كلام ابن عرفة فوجدته
 نص على ان ما تقدم انما هو في حالة المكتب سببه على دين له على اجنبى واما اذا حاله على
 مكتبته فلا بد من تعجيل عتق الاعلى حلت كآيته أولا ونص به ما تقدم عنه وفيها ان احوال
 مكتبته بكآته على مكتبته بقدرها لم يتجزا لبيت عتق الاعلى فان عجز الاسفل رقت الصقلى
 يريدون ان لم يتحل كآية الاعلى لشروط تعجيل عتقه المازرى قالوا لادع في لشرط تعجيل عتقه لان
 الحكم بوجبه الصقلى عن بعض الفقهاء القياس ان لفظ الحوالة لا يوجب تعجيل العتق وهو
 قول غير ابن القاسم وأشار المازرى للاعتذار من شرط تعجيل العتق بما تقر به ان الحوالة انما

(قوله لانه) أى الثان (قوله) بقاءه أى العبد المتحل
 (قوله تفسخ) أى الحوالة
 (قوله بالاداء) تصوير
 لقواتها (قوله اساله) أى
 المكاتب سببه (قوله فلم
 يختلفا) أى ابن القاسم
 وغيره (قوله جوازها)
 أى الحوالة (قوله عدمه)
 أى تعجيل العتق (قوله وفى
 شرطها) أى الحوالة بالكتابة
 (قوله بجوازها) أى الكتابة
 (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله وصوبه) أى قول
 غيره فيها (قوله لآل) أى
 المكاتب (قوله عليها) أى
 الكتابة (قوله سببه)
 بمسؤول آحال (قوله
 عتقه) أى المكاتب
 (قوله عدمه) أى تعجيل
 عتقه (قوله لم يختلفا) أى
 ابن القاسم وغيره (قوله
 قيسما) أى شرط تعجيل

العتق بشرط عدمه لكن اتفقا في الاول على جوازها وفي الثاني على منعها (قوله وان لم يشترط) اوجبت
 أى المكتب وسببه تعجيل العتق ولا عدمه (قوله تفسخ) أى الحوالة (قوله وغيره) أى ابن القاسم عطف عليه (قوله يصحك)
 بضم الياء وفتح الكاف (قوله له) أى المكتب (قوله اساله) أى المكتب سببه (قوله على مكتبته) أى المكتب (قوله كآته) أى
 الاعلى (قوله عتقه) أى ابن عرفة (قوله فيها) أى المدونة (قوله على مكتبته) أى المكتب صله بحال (قوله بقدرها) أى كآته
 (قوله لم يتجز) أى الاشالة (قوله لوق) بضم الراءى الاسفل (قوله لك) خطاب للسبب (قوله وان لم يتحل كآية الاعلى) سالفه في
 جوازها (قوله بوجبه) أى تعجيل عتقه (قوله تعجيل العتق) أى للاعلى (قوله وهو) أى تعجيل العتق بالحكم

(قوله كذلك) أي محتشدة بآية فخذها حاله عليه (قوله فاقترع) بضم فسكون (قوله إلى الشرطة) أي إلى الحوالة (قوله بالعق) أي بجعلها (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله على الجبل) نعت عشرة (قوله على خمسة) ملة الإحالة (قوله) أي إلى النعت خمسة (قوله على المال عليه) نعت ثمان خمسة (قوله وأخضعة) عطفي على خمسة (قوله على الجبل) نعت خمسة (قوله على) نعت خمسة (قوله من عشرة) نعت خمسة (قوله) أي الجبل ٢٣٩ نعت عشرة (قوله على المال عليه) نعت

أوجب وراثة الحمل من حيث كونها على محقق ثبوتية في حصة الحمل عليه والحال عليه هذا ليس كذلك لا احتمال بل هو الأسفل فلا يصلح نفس الحال عليه فضعف إيجاب هذه الحصة الوارثة الموجبة للعق فافتقر إلى شرطها بالعق (و شرط الحواطة (تساوى الدين) الحال به والحال عليه (قدرا) باليجل بعشرة ذنانة ودرهم على مثلها على أقل منها ولا على أكثر منها فليس المراد تساوى ما على الحمل الماعى الحال عليه حتى تتعنى الحصة بتعنى من على الحمل على حصة له على الحال عليه أو فضعفه على الحمل على خمسين عشرة على الحال عليه كما توهم وانما المراد تساوى ما توهمه خمسين الحصة عليه الحال به بان لا يكون أقل منه ولا أكثر (و تساوىهما (صفة) بان يكونا محمدين أو يزيدين فلا يجال يزيدى على محمدي ولا عكسه زاد الشارح تساوىهما جملتها كذهيب أو فضة فلا يجال ذهب على فضة ولا عكسه السامع يستغنى عن هذا بتساوىهما صفة ورتبة لا يلزم من تساوى الصفة اتحاد الجنس كذنانير ودرهم محمدين أو يزيدين (وفى) جواز (تقوله) لا على صفة (على الأدنى) صفتها بالا أكثر قدرا على الأقل قدرا ومنعته (تردد) على الجواز بأنه معروف والمتع بتأديته للتنازل بين العيين المطيعين ان الاشياخ المتأخرين ترددوا فى جواز تقوهم من الدين الاعلى الى الأدنى فذهب يريدها ومن الكثير الى أقل منه واكثر الشيوع على الجواز وظاهر كلامه فى التوضيح وكلام غيره ان التردد جازى القول من الكثير الى القليل بل صريح كلامهم ذلك فان صاحب المقدسات القائل بالنسب شرطهما فحقا هما فى الصفة والقدر لا فى الأقل وأكثر ولا أفضل اه قلت هذا والله أعلم اذا كانت الحصة الجملة الكثير على القليل كاحلثك ثلثة الى الثلث على فلان بعشرة رضى عنده اما ان قال له اسقطت عنك تسعين من المائة واحلثك بالعشرة المايقة على عشرة رضى على فلان قال لها امراته لا بتأديته التردد والله أعلم فى التوضيح ماذا كره المصنف أى ابن الحاسب من جواز القول بالا على على الأدنى موافق لكلام القمى والمازرى وابن شامس وجهه أنه أقوى فى المعروف اه وقال ابن رشد على عايش لا يجوز وأما القول من الأدنى الى الأعلى فصال فى التوضيح وقع فى بعض نسخ ابن الحاسب فى قوله فيجوز بالا على على الأدنى موضع عن عن نفى يعنى على ولا يصح كونها معناه لان المعنى حيثما فيجوز ناخذ الأعلى عن الأدنى وهذا لا يجوز صرح به غير واحد اه ابن عرفة يشترط ان لا يسبق الدين وفى شرط تساوىهما فى الصفة والقدر ومقتضى جواز كون الحال عليه أقل أو أدنى قول المقدسات شرطها تمامها فى الصفة والقدر لا فى الأقل ولا أكثر كروا لأدنى وأفضل ونص القمى مع المازرى والتبلى وقال شرطها تساو كونها على دين واتحاد جنس الدين واتحاد قدرهما وصفهما أو كون

(قوله اقوى) اى ازيدوا من الضلوع على المساوى (قوله من فاعل وقع (قوله فهو) اى من (قوله كونه) اى من (قوله) سبقت) اى حين يقام على معناها (قوله صنف الدينين) كذا هيىن او دينين لا يتصور بذهب على زوق ولا عكسه (قوله مطلقا) اى سواء كانا من بيع او من قرض او اسدهما من بيع والاخر من قرض (قوله شرطها) اى الحوالة (قوله ونص النسي) صنف على قول اى على حوا الضلوع بالاعلى على الاذن وبالا كقولى الاقل

(قوله لكم) بضم فكسر (قوله لتقاضى) أى الصالح عليه (قوله فان قبضه) أى الحال الحال عليه (قوله نفسه) أى الحال (قوله وهما) أى الدينان (قوله أحدهما) أى الدينين (قوله قبضه) أى الحال الحال عليه (قوله أقرهما) أى الخيل والحال (قوله فيصير) أى الحوالة (قوله الثلاثة) أى الخيل والحال والحال عليه (قوله يدخلها) أى الحوالة (قوله وان كان خير من مثنى) حال (قوله كونها) أى ٢٤٠ الطامعين (قوله أحدهما) أى الطامعين (قوله لنذا) أى صكونه المذهب صله

الحال عليه أقل أو أدنى ٥٠ (قوله) فى التوضيح حيث حكم بالمتع فى هذا الفصل فأنما ذلك إذا لم يقع التقاض فى الحال فان قبضه فيه جائز ففى الموازنة إذا اختلف الدينان فى الصنف أو الجردة وهما طعام أو عرض من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض فلا تصح الحوالة وان حلا محمد إلا ان يقبضه قبيل إقرارهما فتصير لآلى الطعام من بيع فلا يصح ان يقبضه الأصاحبه وكذلك ان كان أحدهما ذهاباً لا يتروقا فلا يصح له وان حلا الآن يقبضه مكانه قبل إقرار الثلاثة وطول المجلس (و) شرطها (ان لا يكونا) أى الدينان الحال به والحال عليه (طعاما من بيع) فلا يدخلها بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وأقرطعاً وان كان خيراً من مثنى لكونه اسم مجلس صدقاً على الكثير أيضاً كما وإنشاء فى السلم نظراً لتعدد الخيرة وشمل متعلوقه صورتين كونهما من قرض ويكفى فى هذه حلول الحال به بالاتزان وكون أحدهما من بيع والاخر من قرض ويكفى فى هذه حلول الحال به عند التأصص الإبان القاسم رضى الله تعالى عنهم أجمعين فاشتراط حلولهما ابن عرفة السقلى وقوله أصوب فهو المذهب فلذا اقتصر عليه المصنف وتبعه فى الشامل ابن عاشره المنع من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه فى كون أحدهما من بيع قائمه فى جوازها فيها البتة وبوجهه ان قضاء القرض بطعام ليس ببيع جائز وقد تقدم فى كلام المصنف وقضاؤه من قرض قلت هذا ظاهر إذا كان الحال به من قرض والحال عليه من بيع لا فى عكسه والله أعلم (لا) يشترط فى حصص الحوالة (كشفه) أى الحال (عن) حال (ذمة) الشخص (الحال عليه) من غنى وفقير واشتغال بدين أو غير الحال عليه وعدمه فتصح الحوالة مع عدم الكشف عنها فى المتصلة عن مال رضى الله تعالى عنه إجازة الحوالة المتع الجهل بذمة الحال عليه وجهه العسمى وغيره المذهب ونصه أجاز ما لا رضى الله تعالى عنه الحوالة مع الجهل بذمة الحال عليه بحيث لا يدري أموسر هو أو مسر الماترى شرط بيع الدين علم حال ذمة المدين والا كان غرضاً باختلاف الحوالة لانهم معروف فافتقر فيها القروى فهو لا ينونس (ويتموزل) مجر دعة الحوالة (حق) الشخص (الحال على) الشخص (الحال عليه) ان لم يكن مقلداً بل (وإن) كان قد (أفلس) الحال عليه حين الحوالة بدليل الاستثناء بعده وأولى أن طرأ عليه بعدها ان استقر الحال عليه على الفور بالدين بل (أو) أى وان (محمد) الحال عليه الدين الذى عليه للحصول بعد الحوالة فلا قبلها سبب لا يشتهيه لعدم ثبوت دين عليه والا لهدال وأود يتوصل بقائه التفرع فى كل حال (الأن يعلم الخيل بأفلاسه) أى الحال عليه (فقط) أى دون الحال غير بيع على الخيل لأنه غرضها وإذا حالها غير بيعك

اقتصر (قوله من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه) بيان على المتع (قوله فى كون أحدهما من بيع) خبر على (قوله جوازها) أى الحوالة فى كون أحدهما من بيع (قوله وجهه) أى الجواز (قوله من غنى وقصر الخ) بيان حال الذمة (قوله وعدمه) أى الاشتغال به (قوله عنها) أى الذمة الحال عليها (قوله وجعله) أى جواز الحوالة مع جهل حال ذمة الحال عليه (قوله لا يدري) أى الحال (قوله هو) أى الحال عليه (قوله والا) أى وان لم يعلم حال المدين (قوله كان) أى بيع الدين (قوله بخلاف الحوالة) أى فلا يشترط فى جوازها علم حال ذمة الحال عليه (قوله لانها) أى الحوالة (قوله ان لم يكن) أى الحال عليه (قوله الاستثناء) أى الا ان يعلم الجهل بأفلاسه فقط (قوله فلسه) أى الحال عليه (قوله بعدها) أى

الحوالة (قوله بعد الحوالة) صله محمد (قوله حيث لا ينتبه) أى الدين قيد على (قوله لعدم ثبوت دين عليه) أى الحال عليه على عدم حصص الحوالة علىه إذا جحد قبلها ولا ينتبه عليه (قوله والا) ينتج الهمز (قوله فيرجع) أى الحال ان شاء (قوله لأنه) أى الخيل (قوله غرضه) أى الحال (قوله فيها) أى المدونة خبر مقتضى (قوله غيرك) أى مدينتك

(قوله على من عليه دين) أي الغريق (قوله باتباعه) أي الغريق الأسفل المحال عليه (قوله فلا ترجع) أي المحال (قوله عليه) أي غريقك (قوله يشق) أي من الغريق المحال به (قوله في غيبة المحال عليه) أي قبل أن يدفعك الدين المحال به (قوله علمه) يضم فسكون أي يقرر المحال عليه قبل ذلك (قوله أنه) أي المحال (قوله وأما) أي قبل أن يأخذ منه المحال به (قوله أنه) أي المحال (قوله وهذا) أي الصلح بشرط الرجوع أن أفلس الخ (قوله قوله) أي قول المغيرة (قوله هذا) أي الوفاء بشرط الرجوع (قوله مسئلة الفلس) أي علم عود المحال على المحل أن أفلس المحال عليه بعد الحوالة (قوله لغزو) خبر حدوث (قوله لا يجب تنزهها) أي الحوالة أي قوة تفسير لغزو (قوله كانه) يفتح الهمزة وشد النون (قوله في) ٢٤١ أي قول المغيرة (قوله أنه) أي

على من عليه دين فرضيت باتباعه فلا ترجع عليه بشئ في غيبة المحال عليه أو علمه أو الحسن النفسى الآن يشترط المحال أنه يرجع على المحل أن أفلس المحال عليه أو بخلافه أو مات فله شرطه وهذا قول المغيرة ما نجي ونقله الباجي على أنه المذهب وقال ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافا وفي التوضيح مسئلة الفلس صحيحة المدونة وغيرها وقدها المغيرة فقال الآن يشترط المحال الرجوع على المحل إذا أفلس المحال عليه فله شرطه ابن عمر تحدثوا فلس المحال عليه لغزو لا يجب تنزهها أو يجمع مضمون المغيرة أن شرط المحال أن أفلس المحال عليه يرجع على المحل فله شرطه ونقله الباجي كانه المذهب ابن رشد هذا صحيح لم أعرف فيه خلافا ابن عرفة يفتيه نظرا لأنه شرط من ناقض لعقد الحوالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد أنه يشده وفي بعضها يبقو الشرط ويصح العقد كالبيع على أن لا تحجة ابن سلون أن أفلس المحال عليه قبل الإزالة عليه ولم يعلم بذلك المحال فله الرجوع على المحل ولا تزمه الحوالة فإن انعقد في الوثيقة بعد معرفة المحال بالإزالة المحال عليه وموضع من المال فلا يرجع له بوجه وإن كان أفلسه بعد الإزالة فلا كلام للحاصل المطلق إذا علم جميعا بفسقه فلا يرجع له عليه قاله مالك رضي الله عنه فمأخوذ إذا علم المحال وحده فإن جهلا فليس جميعا فالتى يفهم من كلام المصنف أنه لا يرجع له عليه بل هو صريح فيه وهو الذي يفهم من كلام عبد الحنفى الذي نقله أبو الحسن والموضع وغيرهما بل هو صريح فيه ابن عبد السلام اعترض هذه المسئلة وغير واحد بأن فلس المحال عليه أن كان عبثا فله الرجوع علم المحل به أم لا وإن لم يكن عبثا فلا يرجع له مطلقا وأجيب بأنه عيب مع علم المحل لغزوه وأجاب عبد الحنفى بأن الحوالة معروف فسهل على المحل الآن يعرف في أن يشده كلام ابن سلون السابق بهذا (و) أن ادعى المحال علم المحل بفلس المحال عليه وانكروا المحل (حلف) المحل (على نفسه) أي العلم (أن ظن) يضم الظن المحجة (به) أي المحل (العلم) أي أن كان مثله يظن به أنه يعلم حال المحال عليه والا فلا يخلف وإن اتهمه المحال به هذا هو الذي يفقه الثقل والظاهر منه في دعوى المحل علم المحال فلس المحال عليه ووقع على قوله ويعتقد الخ فقال (فلا حال) شخص (تابع) شيئا معلوما بمن معلوم (على مشتر) ذلك الشيء (إلا ظن) الذي اشتري به قبل قبضه منه (ثم رد) يضم الرأوس الدال على بقاءه المحل يمتنع (ب) سبب (عيب) قديم اطلع عليه المشتري بعد البيع

٢٤١ منج ث (قوله بان فلس المحال عليه) صلة اعترض (قوله في) أي المحال (قوله به) أي فلس المحال عليه (قوله لا يمكن) أي فلس المحال عليه (قوله أنه) أي المحال (قوله علم المحل) أي فقط (قوله سهل) يضم فكسر مثقلا (قوله غير) أي المحل المحال بصويبه على من علم فلسه وحده بدون بيان الحاصل (قوله والا) أي وإن لم يظن به علم حاشيهم (قوله لو أن اتهمه المحال به) أي العلم بانفق عدم خلفه (قوله ونزع) يفتحان مثقلا (قوله على مشتر) صلة حال (قوله بالظن) صلة حال (قوله قبل قبضه) أي الظن صلة أسأل (قوله منه) أي المشتري (قوله ثم رد) أي المبيع

(قوله لانها معروف) مسلم ولكن من الحال لامن الحال عليه (قوله أى عدم الانقضاء) تفسيره للغير المضاف اليه (قوله وهو) أى الخلاف الذى اختاره النحوى (قوله هذا الخلاف) أى فى الانقضاء وعدمه (قوله مقتد) بفتح الميم (قوله لو لم) أى البائع (قوله ثم يبعها) أى السلعة بلاذن مشترىها (قوله ولو حالته) أى البائع (قوله عليه) أى المشتري الثانى (قوله وانما) أى الاحالة (قوله ولو حال) أى البائع (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى الرجل (قوله واستحق) أى الرجل (قوله فقال) أى ابن رشد (قوله) (أى الحال (قوله قبل) ٢٤٤ بكسر ففتح (قوله من الاختلاف) أى بين ابن القاسم وأصحابه أى من محله (قوله لم يكن)

أوبسبب فساد البيع أو بسبب قالة (أو استحق). يضم المثناة وكسر الحاء المهملة المسبب من المشتري، الحال عليه قبل دفعه، الثمن للبائع (لم تنفسخ) الحوالة عند ابن القاسم لانها معروف فيلزم المشتري دفع الثمن ويرجع بوضعه على ياتعه المبيع (واختبر خلافا) أى عدم الانقضاء وهو الانقضاء الخط وتنفسخ عند اشبه واختاره الأئمة ابن المأواز وغيره فقوله واختبر غير جار على قاعدة من وجهين لأن مادة الاختيار والنحوى وصيغة الفعل لا تختاره فى نفسه وليس النحوى اختيارا وهذا الخلاف بين ابن القاسم وأصحابه متصوص واختار القول لثب ابن المأواز وغيره (تنبيه) هذا الخلاف مقتد بنظر البائع أنه ملك ما باعه وأما لعلم انه لم يملكه كبيع سلعة لرجل ثم بيعها لآخر وحالته عليه بينهما فلا خلاف انها باطلة ويرجع الحال على المحل قال ابن رشد فى نوازله وقتله فى التوضيح والشامل وابن ملون وقصه سئل ابن رشد عن باع حصص من كرم وحال عليه بينهما فابتاع رجل انه ابتاع الحصص من المبيع قبل بيعه للعصا عليه واستحق الحصص ونسخ البيع فقال اذا كان الامر على ما وصفت فتتقضى الاحالة ويرجع الحال بدسبه على الذى حاله ولا يصح كون له قبل الحال عليه شىء لوقط الثمن بالاستحقاق وهذه المسئلة خارجة عندي من الاختلاف لكون الاستحقاق فيها من جهة المبيع بخلاف ما اذا لم يكن من جهته وقد كتبت سئل عنها من مدة فاجبت فيه بما جلت هذا الجواب فى المعنى وان خالفه فى اللفظ (و) ان ادعى الحال على المبيع انه حاله على من ليس له عليه دين وادعى المبيع انه حاله على من له عليه دين يهدم موت الحال عليه أو جونه أو فله أو غيبته ولم يعلم موضعه فى القول للمصير) يعين (ان ادعى عليه) أى المبيع الحال (فى) بفتح النون وسكون الفاء أى عدم (الدين) للمبيع عند (الحال عليه) فان حضره وكما يوافق قول احدهما فهل يكون شاهدا له أم لا وهل يجزى فى المالى والماليسر أم لا فان قيل تقدم ان شرطه ان يثبت دين لازم فخصضا تكلف المبيع باثباته فجاوبه ان رضا الحال بالحوالة ابتداء تصديق منه بثبوت فصار مدعى والمبيع مدعى عليه فقبل قوله يعينه وان قبض شخص دين شخص آخر من مدينه وادعى رب الدين انه وكل القايض على قبضه او انه أسلفه اياه وادعى القايض انه أحاله عليه مدين كان له عليه ولا يثبت لاحدهما (لا) يعمل بقول الجم (فدعواه) أى المبيع (وكالة) أى توكلا للعصا على قبض دينه من الحال عليه وانكار حالته له عليه دين عليه للعصا (أو دعواه) (سانا) أى تسليمنا الحال ما قبضه من الحال عليه مع صدورنا على الحوالة من المبيع للعصا فالقول للقايض بينه انه من دينه حاله ان أشبه كون مثله يدين

أى لاستحقاق (قوله وان حاله فى اللفظ) حال (قوله) بعصموت الحال عليه) تنازع فيه الثعلبان ادعى وادعى (قوله ولم يعلم) يضم السامان من هاء غنيمته (قوله الحال) نفس تفاعل ادعى المستغنى (قوله فان حضر) أى الحال عليه (قوله وذكر) أى الحال عليه (قوله يكون) أى الحال عليه (قوله) أى من واقع الحال عليه (قوله) يجزى) أى كونه شاهدا لمن واقع (قوله الى) أى الحال عليه الى ما لم يخ (قوله تقتضاه) أى شرطها (قوله) بآبائه) أى الدين على الحال عليه اذا الاصل عدمه (قوله ابتداء) حلة وضى (قوله منه) أى الحال (قوله بثبوت) أى دين الحال عليه (قوله فساد) أى الحال (قوله قبل) يضم فكسر (قوله) أى المبيع (قوله وانكاره) أى المبيع (قوله حالته) أى

المبيع (قوله) أى الحال (قوله عليه) أى مدينه (قوله يدين عليه) أى المبيع صلة (قوله الحال) (قوله الحال) صفة دين (قوله او دعواه) أى المبيع (قوله صدور) أى قبل قبض القايض الدين من الدين (قوله لفظ الحوالة) اضافته للبيان (قوله من المبيع للعصا) صلة صدور (قوله انه) أى ما قبضه (قوله من دينه) خبر ان (قوله حاله) خبر ثان لان (قوله ان اشبه) أى القايض (قوله مثله) أى القايض

(قوله والوا) أى وان لم ينسبه كون مثل القايض بداين المحيل (قوله هذا) أى كون القول للقايض ان أسببه بعينه (قوله) (قوله) صله قول (قوله وتخرج) عطف على قول (قوله فى السلف) صله تخرج (قوله عليها) أى الو كالمطلعة تخرج (قوله) (قوله) يضم فكسر مثقلا (قوله عليه) أى قول ابن القاسم فى السلف (قوله ان القول له) أى المحيل نائب فاعل تخرج (قوله) (قوله) على (قوله) أى قول ابن القاسم (قوله يتبع فيه) خبر ما (قوله وغير) أى مقابل (قوله قول) خبر غير (قوله المشتان) أى دعوى السلف ودعوى الو كالة (قوله على هذا) أى استواء المشتانين (قوله لهما) أى للمشتانين (قوله قول) أى منصوص (قوله) (قوله) يضم فكسر (قوله فيه) أى كل منهما (قوله من الاخرى) أى قولها المنصوص فيها فى مسألة السلف قول منصوص لابن القاسم ان القول للمحيل وقول ان القول للقايض تخرج على قول ابن ٢٤٣ المجتوشون فى الو كالة ان القول للقايض

وفى الو كالة قول منصوص
لعبد المالك ان القول
للقايض وقول ان القول
للمحيل تخرج على قول
ابن القاسم فى السلف القول
للمحيل (قوله ويصح)
صلى يندفع

باب الضمان

(قوله بيان الضمان) أى
تعريف ماهيته (قوله)
واحكامها أى الاقسام
(قوله لها) أى الاقسام
(قوله الحالة الخ) الاقفاظ
الاربعة كلها يفتح أولها
(قوله كقول الخ) يفتح أوله
وكذا الثلاثة بعده (قوله)
قبل يفتح فكسر (قوله)
أما يكسر الهمز وتده الميم
لتنويع الشغل بالحق
(قوله ابتداء) أى كافى
ضمان المال (قوله وانها) أى كافى ضمان الوجه

المحيل والاقول بيب المال بعينه انه وكله واسمونه هذا قول عبد المالك فى الو كالة وتخرج التمسى
فى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول فى السلف للمحيل وتخرج عليه ان القول له
فى الو كالة والذى ينبغى الجرى عليه فاده عب البناء ما اقتصر عليه المصنف يتبع فيه قول ابن
الغرابيه انه الاصح أى فى الو كالة والسلف قال فى ضيق اراد الاصح قول ابن المجتوشون فى
المبسوط فى الو كالة وغيره الاصح قول ابن القاسم فى الغنية فى السلف التمسى المشتان
سواء على هذا فى كمالهما قول وتخرج فيه قول آخر من الاخرى وينصح ابن
الحاجب فى السلف يندفع قول ز ينبغى له الجرى عليه أى المنصوص فيه أى السلف والله
سبحانه وتعالى اعلم

باب فى بيان الضمان واقسامه واحكامها وما يتعلق به

(الضمان) أى حقيقته شرعا المازى والحال والاضمان والتمتع والزيادة كالمطلعة
واحدة فى اللغة تقول العرب هذا كقول وجبل وخمين وزعيم هذه هى الاصطلاحات وتقول
العرب ايضا قيل عبقى ضيق (شغل) يفتح الشين وسكون الفين المجمعين أى مصدر شغل
يقضه مما مضى لقضوه لجنس شغل الضمان وغيره واضانته (لذمة) فصل تخرج لنفعل
غيرها ونفعل ذمة (أخرى) أى مع الاول فصل ثان تخرج الحوالة والبيع والاجارة والسكاح
واتلوع ونحوها (بالحق) أما ابتداء وانها فتشمل ضمان المال وضمان الوجه وضمان الطلب
والحق للعهدة أى الاول الذى شغلته به الذمة الاول فاندفع ايرادها غير مانع لشموله
بيع تخرجين تبيع سلعته أخرى بدى ايضا والتشريك فيما اشترى وأوردناه يشمل التولية
ويجانب بغير وجهها أخرى كالحوالة وان دفع بقول وانها ايرادها غير جامع لعدم شموله
ضمان الوجه وضمان الطلب وتبع المصنف ابن الحاجب فى تعريفه بما ذكره وعرفه ابن عرفة
بقوله الحالة التزام دين لا يسطعه أو يطلب من هو عليه لمن هو له وقول ابن الحاجب تابع العبد
الواهب يشغل ذمة أخرى بالحق لا يشمله لان شغل الذمة لازم لها الانتفاء لانها مكتسبة والشغل

والطلب (قوله فتمثل) أى الحد تفرع على اما ابتداء الخ (قوله فاندفع ايرادها) أى الحد الخ تفرع على وفى أول الحق للعهدة
الخ (قوله لشموله) أى الحد الخ تفرع على غير مانع (قوله والتشريك فيما اشترى) عطف على بيع (قوله وأورد) يضم الهمز وكسر
الراء (قوله انه) أى الحد (قوله بغير وجهها) أى التولية من الحد (قوله تعريفه) أى الضمان (قوله بما ذكر) أى شغل ذمة أخرى
بالحق (قوله وعرفه) أى الضمان (قوله التزام) جنس واصله لدين فصل تخرج التزم غيره (قوله لا يسطعه) أى الالتزام الدين
فصل تخرج الحوالة (قوله أو يطلبه) عطف على دين أى الملتزم من اضافة المصدر لاقا (قوله من) أى مدي يامشعل طلب (قوله)
(قوله) أى الدين (قوله لمن) أى شخص صله طلب (قوله هو) أى الدين (قوله لايشمله) أى الحالة خبر قول (قوله لها) أى الحالة
(قوله لانفسها) أى الحالة (قوله لانها) أى الحالة

(قوله يؤدى) أى ضلته (قوله لو ضلته) أى المكاتب والمأذون السيد (قوله هما) أى المكاتب والمأذون (قوله قد دفع الخ) تقرير على ومراعاة هما الخ (قوله بأنه) أى المصنف (قوله لخلق) أى المكاتب والمأذون أى عن التقيد بعدم الحجر عليهم ما قبل (قوله المعطوف عليه) أى المكاتب والمأذون (قوله للتشبيه) أى لانهما لسان أهل التبرع (قوله المعطوف) أى الزوجة والمرضى (قوله للقتل) أى لانهما من أهل التبرع بالثالث (قوله فهى) أى السكاف (قوله وان ضخت نوبها) بالغة فى عدم الزوم (قوله وان كان كل الخ) حال (قوله ولوله) أى ولو كانت كفالت الزوجة (قوله هو) أى الزوج (قوله لو لوله) أى ولو كانت كفالة المريض لورثته (قوله فيها) أى لادونه خير مقدم (قوله فيها) أى لادونه خير مقدم (قوله عطيا) أى اعطا الزوجة (قوله بآخرة) أى لادونه خير عطية (قوله وكذا) أى عطيا زوجها جميع ما هاهنا الزوم (قوله كذا لها) أى الزوجة (قوله عنه) أى نوبها (قوله يرد) أى ابن القاسم (قوله يذهب) أى الزوج لزوجه فى كفالة ٢٤٥ بن ثمن ثلثها (قوله فيها) أى

(قوله وأموت بسيد) أي الرقيق بان كان أولاد أو أولادهم غيره أو مديرا برأسه ثلث مال سيده (قوله أو افنض جل رقبته) في الماتق لاجل (قوله أو حوّل معان عليه) أي عتقه في الماتق عتقه على شيء (قوله أو عتق) أي من السيد برقبته (قوله أو اذل) برده سيده (يقض فضع فضع مثلا (قوله نعمته) أي الرقيق (قوله بغير إذن) أي سيده في شأنه مسلمته (قوله قبل عتقه) صله يرد (قوله فان رده) أي سيده نعمته قبله (قوله سق) أي الضمان (قوله نعمته) أي الرقيق (قوله وان لم يصح) أي السيد (قوله) باسقاطه (أي الضمان (قوله ان رده) أي السيد تصرفه بلائنه (قوله بعد) أي فن (قوله ما هو معروف) أي تبرع عيان غير ذلك (قوله فان فعلوا) أي ٢٤٦ تبرع العبدون بعده (قوله فلا يجوز) أي يعني فعلهم (قوله فان رده) أي السيد فعلهم (قوله) (قوله) أي فعلهم (قوله)

المحمّل الخ استدرأ على جوازها عن سائر رفع إيجابها استواءهما في الرجوع أو في عدمه
الرجوع
أي المحمّل (قوله عليه) أي المحمّل (قوله أو تابعه) أي المحمّل (قوله) أي ما إذا داهمه (قوله أن كان) أي المحمّل (قوله يتحمل)
أي المحمّل (قوله عنه) أي المحمّل (قوله ياتيه) أي المحمّل (قوله لا يوافقها) أي الميت الخ الخ ثبت (قوله فليس له) أي المحمّل (قوله
عنه) أي الميت (قوله طرأ له) أي الميت (قوله يمتها) أي الجالعة عن ميت معسر (قوله يمتها) أي الضامن وضامته (قوله الأول)
أي الضامن (قوله والثاني) أي الضامن الضامن (قوله وعكسه) أي الأول وجهه والثاني يعال

(قوله وليس) أي التفسير يكونه مما يجعل (قوله في التأخير) له في التجهيل إذا الموضوع ضمان المؤجل حالا (قوله لا لا تخر) أي المدين (قوله في بقاء الدين في ذمته) له في عدم بقاءه في ذلك (قوله وتظهره فأنته) أي الضمان (قوله وتعتب) أي اعتبر ضمن ابن عبد السلام (قوله اليه) أي أجله (قوله مطلقا) أي سواء كان الدين من قرض أو من بيع (قوله والى أجل دونه) أي أجله (قوله والدين عين الخ) حال (قوله كذلك) أي أعطاهم جيل به لأجل في الجواز (قوله وان كان) أي الدين عرضا (قوله أي ضمان) الحال مؤجلا تفسيره لمكة (قوله كأجل) يفتح فكسر مثقال الخ مثال ضمان الحال مؤجلا (قوله بالدين) صلة (قوله ليس) قوله لانه أي التأخير بالزمان (قوله لتكنه) ٢٤٨ أي رب الدين (قوله منه) أي المدين (قوله له) أي رب الدين (قوله وان انتفع الخ)

و ليس بين فان رب الدين لا يأخذ زيدا في نفس الحق ولا منفصلة ينتفع بها وانما قصد التوثيق وذلك يدل على انه لا غرض له في التأخير ولا غرض لا تخر في بقاء الدين في ذمته وتظهره فأنته مع التأخير لا مع التجهيل وتعتب بمخالفته التقليل عرفه وعطاءه جيل بدين قبل أجله اليه جائز مطلقا والى أجل دونه والدين عين أو عرض من قرض كذلك وان كان عرضا من بيع والتفسير تنفع الطالب بالتجهيل جائز ولتنفع المطلوب بإسقاط الضمان لا يجوز (و يجوز عكسه) أي ضمان الحال مؤجلا كأجل مدينك بالدين شهر أو أثنائه منه (ان أسير غريمه) أي مدين المضمون له بالدين المال لانه كأبداء تسليف بضامن التمكنه من أخذ حقه منه (أو) أسير غريمه بالدين الحال (أو) أي وكان لا (موسر الغريم (في الأجل) بان كان يسير مضمونه حتى يسقط الأجل الذي ضمنه اليه لانه وان انتفع بثبوته بالضمان لم يحصل تسليف بتأخير له في جوب انظار لمسه فان كان يسير في الأجل بغيره أو مرن من بيت المال مثلا فلا يصح ضمانه عند ابن القاسم لان تأخير مدينه ليس تسليف جزئيا بوثقه بالضمان فيما قبل يسره بما على ان اليسر المتركب كالحاصل وأجازاه شهاب لان الأصل استصحاب عسره ويسره المتركب قد لا يحصل فهو معسر ثم ع بضامن ابن عرقه وعطاءه أي الجيل بعد سؤله لتأخير مدينه موسر جائز وكذا ان كان معسرا والتأخير لم يري يسره اليه أو بعده وفي جواز لم يري يسره قوله فلا شهاب وابن القاسم (و) ان كان الدين حالا والمدين موسر يسره ومعه معسر يعضه ضمانه (ب) البعض (الموسر) يفتح السين به فقط مؤجلا (أو) ضمانه بالبعض (المعسر) يفتح السين به ان استقر عسره ما في جميع الأجل (لا) يفتح ضمانه (بالجميع) أي الموسر به والمعسر به معا على تأخير بالموسر به لانه تسليف بتأخير به يرتفع التوثيق بالضممان في المعسر به ابن عرقه وان كان موسرا بالبعض فالمحالة به. وتخره جائز وكذلك إذا عاهه معسر به على تجهيل ما هو موسر به وعلى تأخير ما يجوز قلت وهو معقول قول ابن الحاجب وان كان موسرا بالبعض جائز ضمان احدهما بالجميع ابن عبد السلام فيه نلرا فرض ان عسره لا ينتقل الى اليسر في الأجل لانه لو كان موسرا بالجميع لجاز ولو كان معسرا به لجاز أيضا قلت لا يفتح سقوط احتياجه لانه اذا كان معسرا بالجميع فلا عوض من المحالة به. وإذا كان موسرا بالبعض فالعوض عنه موجود

حال (قوله بتوثقه) أي رب الدين (قوله بغيره) أي المقار (قوله فلا يصح ضمانه) أي بالحال مؤجلا (قوله وعطاءه) أي الجبل (قوله إضافة المصدر لتعوله) (قوله بعد سؤله) أي الدين صلة اعطاء (قوله لتأخير) أي للدين علة اعطاء (قوله والغريم موسر حال (قوله جائز) خبر اعطاءه (قوله وكذا) أي اعطاء الجبل بعد سؤله لتأخير الغريم موسر في الجواز (قوله ان كان) أي الغريم (قوله أو بعده) عطف على اليه (قوله وفي جواز) أي اعطاء الجبل بعد سؤله لتأخير (قوله والمدين موسر يعضه الخ) حال (قوله بتأخير الخ) تصوير لتسليف (قوله تنفع التوثيق) إضافته البيان (قوله وان كان) أي المدين (قوله به) أي البعض

الموسر به (قوله لو تخره) أي رب الدين المدين بالموسر به (قوله جائز خبر المحالة (قوله وكذا) أي الضمان بالموسر به في الجواز (قوله بجهل) أي ضمانه (قوله هو) أي المدين (قوله وعلى تأخير) أي ما هو موسر به (قوله احدهما) أي الموسر به والمعسر به (قوله بالجميع) أي الموسر به والمعسر به (قوله فيه) أي منع ضمانه بالجميع (قوله لجاز) أي ضمانه بالجميع (قوله به) أي الجميع (قوله لجاز) أي ضمانه (قوله احتياجه) أي ابن عبد السلام (قوله لانه) أي المدين (قوله نعمته) أي المحالة

قوله يجعل) هو تأخير البعض الموصى به (قوله وسلف) عطف على ضمان أى تأخير البعض الموصى به (قوله تعاضوا) هو التوثق
بالضامن فى البعض الموصى به (قوله لا يعين) يضم ففتح مثلاً (قوله كوديعه الخ) أى ضمانها (قوله ان نالت) أى الوديعه
أوما بعد لها (قوله بعينها) أى الوديعه مثلاً (قوله لا يستأكله) أى الائتمان بعينها بعد نالتها (قوله فان ضمن) أى الضامن (قوله
من العوض) أى ما (قوله ص) أى الضمان (قوله يجعل) يضم فسكون (قوله ياتى) أى ضمانه (قوله ليس) أى الضامن
(قوله وأما يستأخره) أى ما ياتى به من ضمانه (قوله فيدخل الوجه) أى ضمانه تشرى على وأما استأخره (قوله وكل
الكلبى) عطف على الوجه (قوله لا الجرف الحقيقى) عطف على ما ياتى به منه (قوله كالعين) يضم ففتح مثلاً (قوله لا
الحقيقى) (قوله من غير العين) مفهومه صحة ضمان العينين فى التقيام مثله ٢٤٩

وهو تأخير ما لبعض الذين هم موسر به فيسلفه ضمان يجعل وسلف تركه انفسا حقا غير غير
واحد وأشار البعض فيه بقوله معقلنا بصح (دين) الابعين كوديسة وعاربه وقال قراض
وشركة على أن ثمن تلقى في الضامن بعينه الاستعمال فان ضمن ما تبرع على تلقاه بعدد او
مقر طر من العوض صح ولزم (الازم) كقراض وتعي مسيح وأجرة مستأجر فلا يصح الضمان في
دين غير لازم كدين على رقيق اوصى اوسقه ثدا به بغير اذن سده ووليه (أو أثل) جهنم
ولابدل الثانية باء كاتم أي صائر (البه) أي اللزوم يجعل ان عرفته الضمون ما يأتي ثله من
الضامن أو ما يستأنزه تدخل الوجه وكل الكلي لا يلزم في الحقيق كالعين من غير العين ولذا
جازت بعمل المسافة لأنه كل حسادات عليه اجور تمام غيرها ووقف فيه بعض المقينين
وقها لا يجوز الكفالة بما ابتعته من شيء بعينه وتجاوز عما ذكره من درك في المبيع فيغرم الثمن
حين الدرك في غيبة البائع وعدمه وصرح فيهم لازم فقال (لا) يضع الضمان بخوم (كأية)
لعدم لزومها الا ان يجعل سسده عققه أو يشترط تغيير عققه على تقدير رجوع فيصع ضمه لها
للزومها وان اداها الضامن فله الرجوع بها على المكاتب قال في الشامل لا كأية على المعروف
الاشرع فيعمل العتق أو كانت بجمها واحدا قال الجبل هو على ان يجر (بل) تضع الكفالة
(ب) كجبل أي عوض عمل معلق على ان تمام بقوله ان جتني بعدي الا ان قلت عشرة ذنوب مشلا
فيصع ضمانه انها لو قبل الشروع في العمل كافي بان عرفته الشامل لأنه أثل لزوم فلذا مثل
به غ فان قلت أو قال بدين لازم أو أثل يجعل لا كأية لسكان أحسن قلب بل صنيعه أسس
لعطفه دابن على يجعل اذهما مثلان لا أثل اليه واقتضى حسن اللقاء ان لا يقدمها ما طول
التبرع في الثانية وفي بعض النسخ لا كأية بل يجعل يجعل والمعنى على هذا لا يجوز الضمان
بكأية بل انما يجوز بعوض عتق يجعل لا يجوز يجعل فهو كقول في المدونة ولا يجوز الكفالة
بكأية المكاتب وامان يجعل عتق عبده على مال فتجاوز الكفالة به وكذا من قال جعل عتق
مكاتبك أو أباي كآية كقيل ولا رجوع به على المكاتب وأما الجبل فلم يوقف في عبده على

٣٢ مَخْ ث وصرح) بفتحات منقلا (قوله لعمروهما) أى الكتابة على
لا يصح الضمان بها (قوله يجعل) يضم ففتح فكسر منقلا (قوله عتقه) أى المكاتب (قوله يشترط) أى السبل (قوله فيها) أى
الكتابة (قوله وانادها) أى الكتابة (قوله لعاق) نعت عوض (قوله فيها) أى العشرة (قوله لانه) أى الجعل (قوله لئلا)
أى كونه آتيا الى الزوم عليه مثل بفتحات منقلا (قوله به) أى الجعل (قوله الى) أى الامتثال الى الزوم (قوله انهما) أى الجعل
وإين (قوله اليه) أى الزوم (قوله لا يقدمهما) أى على كتابة (قوله لطول التقرير) على اقتضاء حسن الالتفات عدم
تقديمهما على الكتابة (قوله يجعل) يضم فسكون (قوله به) أى المال (قوله كذا) أى تجعل عتق العبد على ما في جواز
الكفالة (قوله على الخ) صلة (قوله له) أى التكيل (قوله به) أى ما اذاءه التكيل

(قوله فيه) أي الجعل (قوله وقد در المصنف) صفة يعجب من ثباته (قوله برل) بفتح فكسر مثقلا من الزلل (قوله به) أي المصنف (قوله في ذلك) أي النعمان يجعل (قوله وكذلك) أي ابن رشد في تقرير كلام ابن الحاجب (قوله فاعلان) سالم من ابن عبد السلام (قوله ولم يفتح) أي يكتب ابن عبد السلام بتقرير كلام ابن الحاجب (قوله حتى زاد) أي ابن عبد السلام (قوله بها) أي الجعالة (قوله بعد العمل) أي شروعه لتمامه (قوله في هذا) أي قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل وتقريره ابن عبد السلام (قوله أولا) بشد الواو (قوله فهو) أي الجعل (قوله وان لم يكن دالغا) حال (قوله فليسلم) أي الجعل (قوله فهو) أي الجعل ٢٥٠ (قوله فهو) أي قول ابن شاس لا يجوز ضمان الجعل (قوله من انه) أي الجعل الخريان مذهب ابن القاسم (قوله

رواية في المدونة ولا في غيرها ولكن نص المازري على جواز الضمان فيه وقوله در المصنف حيث لم ير له نقل ابن شاس واتباعه في ذلك وذلك ان ابن شاس قال لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل وتبعه ابن الحاجب وقرره ابن رشد التقيص وكذلك ابن عبد السلام قال لان الجعالة قبل العمل ليست بعقد متبرم وأثبت الكتاب ولم يفتح حتى زاد في جواز الجعالة بها بعد العمل انظر لان الخيار للعامل بعد العمل فقال في التوضيح في هذا انظر اما ما اولاه ورواها فيمكن دينا لان ما في الحال فليسلم فهو آكل الى الزور واما ما ثانيا فهو خلاف قول المازري ومن الحقوق المالية ما ليس بعقد لازم كالجعل على مذهب ابن القاسم من انه لا يلزم بالاعتد كقوله ان يمتن بعدى الا بفتح عشر تدان في هذه التصحح الجعالة به أيضا قبل الجعي بالآتي فان جاء به لم يمتحله به وان لم يأت به سقطت الحالة اه واما ابن عرفة فلم يذكر كلام المازري وقال قول ابن شاس وابن الحاجب لا يجوز ضمان الجعل الا بعد العمل لا عرفه لغيرها وفيه نظر ومقتضى المذهب عندى الجواز لقول المدونة مع غيرها بصحة ضمان ما هو بمحل الثبوت استقبالا وتوجيه ابن عبد السلام نقل ابن الحاجب بقوله لان الجعالة قبيل العمل ليست بعقد متبرم فاشتبهت الكتابة بربدان حاله الكتابة تؤدي الى الغرم بما لانها ليست شيئا قابلا والجعل مهما غرمه الجعل رجوعه لانه بعد تقريره دين ثابت وفي وجيز الغزالي في ضمان الجعل في الجعالة وجهان (و) يصح الضمان عن قال الشخص (داين فلان) اي عامله بدين بان تقرضه أو تسله أو تبنيه بفتح مؤجل وأنضامته فيما تعمله به (و) ان دأبته (لزم) الضمان (فما) أي دين أو الدين الذي (ثبت) تدان منه من القول له ابن عرفة من يحمل القلان بماله قبيل فلان في لزوم غرمه ما أقربه فلان باقراره أو وقفه على شئ بنية نقله الضمى قول ابن القاسم في الدهم طيبة والمدونة قالوا الاول احسن في البراز وما العادة المداينة فيه بنية وجمع عيسى رواية ابن القاسم من قال أنا جليل بما يبيع به فلان فلا يلزمه شئ مما يبيع به الا بنية لا باقراره وكذلك من شكى البسمه على رجل فقال لماعلمه على لم يلزمه ما أقربه المطلوب الا ما ثبت بنية ابن رشد مشله قوله من قال لرجل يبيع فلان فاعلمه ما يبيع به من شئ فانما ضمان غنمه لزمه اذا ثبت ما يبيع به زاد غيره على وجه التفسير انما يلزمه ما يشبه ان يدان غنمه المحمول عنه ولا خلاف عندى فيه ولا في مسئلة الشكوى انظر تمامه في الخط هذا قول ابن القاسم في المدونة

كقوله ان يمتن الخ
مثال الجعل (قوله فهذا)
أي الجعل (قوله به) أي
الا بفتح (قوله لزم) أي
الجعل (قوله وقال) أي
ابن عرفة (قوله انظرهما)
أي ابن شاس وابن الحاجب
(قوله وفيه) أي قول ابن
شاس وابن الحاجب لا يجوز
ضمان الجعل الخ (قوله
الجواز) أي لضمان الجعل
(قوله نقل) مقول توجيه
(قوله بقوله) أي ابن عبد
السلام صله توجيه (قوله
يرد) بضم ففتح مثقلا خبر
توجيه (قوله الى الغرم)
أي من الجعل (قوله ههنا)
أي بالرجوع من الجعل
بعوض ما يوزنه بحالة
(قوله لانها) أي الكتابة
(قوله لانه) أي الجعل
(قوله بعد تقريره) أي
الجعل على الجاعل بقلم
العمل (قوله دين) خبر

(قوله تقرضه) بضم فسكون فكسر (قوله تسله) بضم فسكون فكسر (قوله وان دانته) أي المقول له وقال فلانا (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله غرمه) أي المتحمل (قوله باقراره) أي فلان صله لزوم (قوله وقفه) أي الغرم (قوله على شئ) أي ما أقربه (قوله في العياطة) والمدونة تشرى على ترتيب الكتب (قوله قال) أي التخصي (قوله والاول) أي اللزوم بالآقرار (قوله فلا يلزمه) أي القائل (قوله شكى) بضم فكسر (قوله له) بشد الباء (قوله لم يلزمه) أي القائل (قوله قوله لها) أي المدونة (قوله المحمول) نائب فاعل بدين (قوله تمامه في الخط) لا يناسب نقله هنا الطول (قوله هذا) أي لزوم ما ثبت بينه ما لمنا

(قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله انما يلزمه) أي الحجيل (قوله من مداينته الخ) بيان (قوله هذا) أي
 المحفوظ (قوله هذا) أي الضمور (قوله شيوخها) أي شارحوا المدونة (قوله الزوم) تفسيره نائب فاعل بقيد المستوفيه
 (قوله فعاين) أي بالبينه انه عامليه (قوله وهذا) أي التقيد بعامليه بمثله (قوله فتقول الغير) أي غير ابن القاسم فيها
 انما يلزمه المتعاقب مداينته ومعاملته (قوله وفاق) أي تقول ابن القاسم (قوله ولا يقيد) أي لزوم ما ثبت (قوله بذلك)
 أي كونه معتادا في معاملته مثله (قوله وهذا) أي عدم تقيد بذلك (قوله من تقدم) أي ابن بونس وابن رشد والمنازري (قوله
 من شارحها) أي المدونة غير (قوله فهو) أي قول الغير (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله من حله) أي قول الغير (قوله على
 انه) أي قول الغير (قوله فانه) أي المصنف (قوله تنقله) أي تأويل الخلاف (قوله عنه) أي ابن عبد السلام (قوله به) أي كلام ابن
 عبد السلام (قوله الشارحان) أي بهرام والباسط (قوله فلم) بضم العين (قوله ان ٢٥١ حله) أي قول الغير (قوله تقسدا)
 أي تقول ابن القاسم (قوله

وقال غيره وقع انما يلزمه ما جرت العادة فيه من مداينته أو معاملته هذا المثل هذا (و) اختلف
 شيوخنا في جواب (هل يقيد) بضم القصة الأولى وفتح الثانية مثقلة للزوم فيما ثبت وصلة
 يقيد (ع) بعامليه) مثل الضمور وهذا تأويل ابن بونس وابن رشد والمنازري وهو الاظهر فتقول
 الغير وفاق قاله ابن عبد السلام ولا يقيد بذلك وهذا تأويل غير من تقدم من شارحيها فهو
 خلاف في الجواب (تأويلان) وانكر ابن عرفة الثاني قال لا إذ كرم حله على الخلاف بل نص
 ابن رشد والصقل على أنه وفاق اه فعمدة المصنف في ذكر التأويلين كلام ابن عبد السلام فما
 يظهر فانه نقله عنه في التوضيح وفسره الشارحان التأويلين فعمل ان حله تقيداه هو المذهب
 والمعرفه منه فالراجح الاول (وله) أي من قال داين فلا تأويلنا ضامنه (الرجوع) عن الضمان
 (قبل) حصول (العاملة) بين الضمور وهو المحفوظ لا لزامه الضمان فيما لا ينال به فانه الفصي
 وظاهره سواء اطلق أو قيد بقدر كانه هو كذلك على احد قولين متساويين في التقيد بقدر
 والا فلا رجوع وقوله قبل العاملة أي قبل علمه فان عامليه وما تلازم رجوع الضمان لزمه
 عامليه في اليوم لا عامليه فيما بعده فانه الجزري وهذا ظاهر اذا حملنا عامليه به بدا كانه
 أو يقيد به وفاقا يقيد بعامليه بمثله وأما على القول الثاني فلا فائدة فانه عب وفي قوله
 وأما على القول الثاني الخ فلان الفائدة ظاهرة عليه أيضا بخلاف من قال بلد على
 منكروه (الحق) على ما دعيت به (وأما ضامن) به فلا رجوع له ولو قيل لزمه لانه أحل تقصير
 المدعي عليه وهو إذا قال للمدعي احلف وخذ فلا رجوع له قال ابن بونس قال مالك رضي الله
 تعالى عنه فمن قال لرجل احلف ان الذي تدعيه قبل أي حق وأما ضامن ثم يرجع انه لا يتبعه
 رجوعه ويلزمه ذلك ان حلف الطالب وان مات كان ذلك في ماله فان أقر الطالب بما غرم
 الجبل غرمه فهذا وان أنكره فليس يخلطه فان نكل غرم وليس له تخلف الجبل اذ لا علمه
 ولانه ان حلف الطالب لانه قد حلف وألا أشبهت بمن عيّن التهم التي بالتكول عنها يفرم اه من
 أبي الحسن وأشار الضمور فيه ايضا فيجعله شرطاً فقال (ان أمكن استيفاءه) أي الحق الضمور

ولو قيل لزمه أي المدعي (قوله لانه) أي من قال احلف الخ (قوله المدعي عليه) بضم العين (قوله وهو) أي المدعي عليه (قوله
 قبل) ينكره فتعبر (قوله ثم يرجع) أي من قال احلف الخ (قوله انه) أي القائل الخ فتقول قال (قوله لا يتبعه) أي القائل (قوله
 ويلزمه) أي القائل (قوله ذلك) أي المدعي به (قوله وان مات) أي القائل (قوله ذلك) أي الخلف عليه (قوله في ماله) أي القائل
 (قوله غرم) أي المطلوب (قوله له) أي الجبل (قوله ذلك) أي ما غرمه الجبل (قوله وان أنكره) أي المطلوب ما غرمه الجبل (قوله
 تخلطه) أي المطلوب (قوله فان نكل) أي المطلوب (قوله غرم) أي المطلوب للجميل عوض ما غرمه الجبل للمطالب (قوله وليس له)
 أي المطلوب (قوله ولا) أي المطلوب (قوله لانه) أي الطالب (قوله وألا) بشد الواو (قوله بمنه) أي الطالب (قوله بالتكول
 عنها) صلة بغيره (قوله يجبهه) صلة اشار (قوله فقال) عطفت على اشار أي ايراد الاشارة

قوله (وهذا) أي أن أمكن استيفاء ثمنه (قوله منه) أي أن أمكن استيفاء الخ (قوله ومعه) أي الحدود والمغنيات الخ
 قوله بالشرط السابق أي يدين (قوله بما أترعته) أي المعينات والحدود الخ (قوله بهذا القدر) أي أن أمكن استيفاء وقوله
 لآخراجه أي ما أترعته (قوله) أي هذا القصد (قوله أذهو) أي الضمان (قوله وكذا) أي المعينات فإنها لا تطلبها الذم
 (قوله لأننا) أي الحدود ونحوها (قوله الفرض) بفتح الفين المجمة والراء (قوله من ذكره) أي يدين (قوله الدين) فتنسب لنا بفاعل
 جعل المستغنى به (قوله ما) ٢٥٢ أي الذي (قوله ذاب) أي ثبت (قوله قبل) بكسر ميمه (قوله ففتح) أي الرسل

(قوله علي) يشد الباء (قوله من ماله) اى الجليل (قوله وان كان) اى خروج العلم (قوله انه كان) اى
 اى التكفل (قوله وان كان) اى التكفل (قوله علم) بضم العين (قوله يعرفه) اى من الدين (قوله وعلمها) اى معرفته
 (قوله وان جهل) اى المختص (قوله يذكر) اى كتب في وثيقة النضات (قوله وسببه) اى ذكر في رسال المختصين ضلته (قوله
 كونه) اى الجلالة (قوله باصره) اى الدين (قوله اوصوها) اى المدونة (قوله واضحه) اى خيرة اوصوها (قوله من العلماء) اى خبر مقدم
 (قوله الذي) اى منقول (قوله وان) اى كونه (قوله انما) اى باصره (قوله كسب الخ) اى قوله (تعمل) بفتح ثمانية

(قوله من غير المدين) صلة اداء (قوله بلاذنه) أى المدين صلة اداء (قوله فى الاولى) بضم الهمزة أى ضمة بلاذنه (قوله بالمؤدى عنه) بفتح الدال (قوله فى الثانية) أى ادايته عنه بلاذنه (قوله بطلمه) أى الدين (قوله وسجبه) أى فى الدين (قوله لمؤديه) صلة يرد (قوله ان كان) أى المال (قوله فان فات) أى المال (قوله رده) أى المال لمؤديه (قوله والرذ) عطف على المتع (قوله فغير) أى مشراؤه (قوله فان فات) أى عن الدين (قوله رده) بضم ففتح (قوله الخ) أى فان تعذر بغيره البائع اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع المشتري (قوله منها) أى المدونة (قوله بيان) ان مضى اداؤه (قوله منع) بضم ٢٥٣ فكسر (قوله من ذلك) أى الاداء

(قوله وكذا) أى الاداء
عنتا فى المتع (قوله ورد)
بضم الراء (قوله علم) بضم
العين (قوله يعلم) بضم الياء
(قوله باقراره) أى المؤدى
أو المشتري (قوله قبل ذلك)
أى الاداء أو الشرط (قوله
عليه) أى الضرر (قوله
فان لم يعلم الخ) فهو ان
علم (قوله وعنه) أى ابن
يونس صلة نقل (قوله ضرر)
مفعول قصده (قوله والبائع
الخ) حال (قوله بذلك) أى
قصده المشتري (قوله والدين
قوله يسه) أى الدين (قوله
ومضيه) أى بيع الدين
(قوله ويبيع) أى الدين (قوله
أو لا يشترط علم بافعه الخ)
هذا هو التاويل الثانى الذى
طواه المصنف دلالة
التاويل الذى ذكره عليه
(قوله فغير) بضم الفاء
بيع الدين (قوله وهو) أى
رديه مطلقا (قوله بعد
سجوده) صلة انكر (قوله
فان ثبت بها) مفهوم ان

أى الدين ليه من غير المدين بلاذنه فيصح اذا اداه عنه (وقفا) بالمضون فى الاولى وبالمؤدى عنه
فى الثانية (لا) يصح العتق ولا التأدين ان ضمه اودى عنه (عنتا) بفتح العين المهملة والنون
مختصة ففوقه أى لأضراره وبطله وسجبه لعداوة بينهما (فغير) بضم الفاء مفتحة وفتح الراء مشددة
الدال الحال الذى اداه الرب الدين لمؤديه ان كان باقيا بعنه فان فات رده عوضه وان تعذر رده
بغيره المدفوع له اقام الحاكم من يقبض من المدين ويدفع المؤدى عنه وشبهه فى المتع العتق
والرذة فقال (كسرته) أى الدين عنتا فغيره فان رده عوضه الخ ما تقدم ابن عرفة وفى كتاب
الميلان منها من ادى رجل دينا فباعه امره مائة ان فعله رفا بالمطلوب وان اراد الضرر بطلمه
واعناه لعداوة بينهما منع من ذلك وكذلك ان اشترى دينا عليه لم يميز البيع ورد ان علم ابو الحسن
قصده الضرر من افعال القالب فالحايع لم باقراره قبل ذلك او بقرائن تدل عليه (وهل) بدشراء
الدين عنتا (ان علم بافعه) أى الدين بقصد مشتريه بشرائه العتق فان لم يعلمه فلا يرد ويبيع الدين
على المشتري لخص ليس ينفعه بين المدين وعداؤه لرفع ضرره (وهو) أى التسديد يعلم بافعه
(الظاهر) عند ابن رشد من خلاف من تقدمه غنما وقت على هذا الترجيح لابن يونس وعنه
تقليد التوضيح فان لم يقبله ابن رشد فموايه وهو الاربع ابن عرفة لو ثبت قصده المشتري الذى
ضرر المدين والبائع جاهل بذلك ففى فسخ بيعه ومضيه وبيع على مشتريه نقله عبد الحق عن
بعض القرويين وغيرهم مع السقلى ولا يشترط علم بافعه قصده مشتريه الضرر بشرائه فغيره وان لم يعلم
بافعه وهو ظاهر ما عند ابن يونس وغيره فى الجواب (تاويلان لا) يلزم الضامن شئ ان ادى
شخص دينا (على) شخص (غائب فضمن) شخص آخر الغائب فيما ادى عليه به (ثم انكر) لغائب
الدين بعد حضوره فلا يلزم الضامن شئ الا ان ثبت الدين بينه (أو قال) شخص (ال) شخص
(مدعى على) شخص (منكر) بكسر الكاف لما دعى به عليه اطلقه اليوم وانما أتت به غدا
ولان لم أتت به (أى المدعى عليه المنكر) (اغدا) أى فيه (فأضامن) ما ادعت به عليه (ولم يأت)
القائل (به) أى المدعى عليه المنكر فى الغد فلا يلزم القائل شئ ان لم يثبت المدعى به على المدعى
عليه (بينه) فان ثبت بها يلزم الضامن مائت (ودل) يلزم الضامن مائت (باقراره) أى المدعى
عليه لانه كعادته للينة عليه قال بعضهم وهو مدلول الكتاب ولا يلزم الضامن مائت باقرار
المدعى عليه عاصى لواقع المتكفل عنه بعد فلا يلزم الضامن شئ وهو نص كتاب محمد وعنه جل
بعضهم الكتاب فى الجواب تاويلان ونظائر كلام المصنف انها فى المستلزمين لم يذكرهما الشارحان

لم يثبت بينه (قوله لانه) أى اقراره (قوله عليه) أى المدعى عليه (قوله وهو) أى لزوم الضامن باقراره المطلوب (قوله
الكتاب) أى المدونة (قوله ولا يلزم الضامن الخ) هو التاويل الثانى الطولى دلالة ذلك قوله (قوله بعد) بالضم أى بعد
الكفالة (قوله فلا يلزم الضامن شئ) أى لا تهم المطلوب بالكذب فى اقراره (قوله وهو) أى عدم لزوم التكفل شئ باقرار
المكفول (قوله وعليه) أى عدم لزوم صلة حل (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله انها) أى التاويلين (قوله فى المستلزمين) أى
جبين الغائب وشبهان المنكر (قوله ولم يذكرهما) أى التاويلين (قوله الشارحان) أى هرام والباسطى

(قوله الثانية) أى ضمان المنسكرك (قوله ولوزاد) أى المنسكف (قوله الشرط) أى ان لا يثبت بينة (قوله وما بعده) أى وهل باقراره
 ناويلان (قوله بقسم) بضم الباء وفتح الهماء المخفية كلام (قوله ذلك) أى رجوع الشرط وما بعده للمدعيين (قوله الاول) أى
 بضم الهمز (قوله لهم) أى الشارحين ومن تعبهما (قوله ولى زومه)

من انوار البيان
أى الحق (قوله بها) أى
بينة (قوله هنا) أى فى المسئلة
المشبهة (قوله لانه) أى
القرار (قوله على نفسه)
أى المقر (قوله للمدى)
صلة قوله (قوله واخلف) أى
القائل (قوله ومن كتاب
المجدد الخ) بيان لما قاله فى
المفيدة (قوله فيخلق) أى
المستقر صاحبه بعدم
موافقته الى اجل المسمى
(قوله يلزمه) أى الخلف
(قوله قال) أى عيسى (قوله
وسئل) أى عيسى (قوله الى
الموافقة) أى الاتفاق (قوله
وهو) أى السلطان (قوله
يسماها) أى الموافقة تبعين
زمنها (قوله أحدهما) أى
الخصمين لا آخر (قوله
فيقول) أى الآخر (قوله
قال) أى عيسى (قوله ذلك)
أى ان لم أوفك فذعر السحق
(قوله يلزمه) أى القائل (قوله
ثم قال) أى للمدى عليه
(قوله قبلى) أى كسر ففتح أى
يقضى (قوله عليه) أى القائل
اجلنى الخ (قوله والاولى)
بضم الهمز (قوله اذهنا)
أى الكلام (قوله اذهنا)
أى وفى بعضى ادى (قوله
لفرض) بفتح الفاء وسكون
الراء (قوله ثم قال) أى للمدى عليه (قوله قبلى) أى كسر ففتح أى وفى
أى الاتنايه (قوله عليه) أى للمدى عليه (قوله ففتحهم) بضم الفاء

• **القائمة**

(قوله ترب) معقول صلح المضاف لفاعله (قوله عند) صلة الاضغ (قوله فينزل) يضم ففتح متعللا (قوله عن) دنا نريد دنا نريد (قوله دينة) لانه حسن اقتضاه (قوله وعكسه) اي صلحه عن دنا نريد دينة دنا نريد جديده لانه حسن قضاء (قوله فيها) اي الصورتين (قوله طعام السلم) اي المسلم فيه (قوله ولا يجوز) اي الصلح باذي او اجود (قوله بشرطه) علم باضافته للضمة جواز بيعه قبل قبضه ويبيعه بالسلم فيه متاجزة وسالم من المال فيه (قوله وكذا) اي المذكور في جواز الصلح عن من المدين وامتناعه من مضاعفه (قوله الاولى) يضم الهمز اي ٢٥٦ الصلح عن طعام السلم باذي او اجود منه بعد حلول الاجل (قوله عقب) صلة

اي الضامن رب الدين (عنه) اي المدين او الدين (يا) اي المال الذي (جاز للغيرم) اي المدين صلح رب الدين به (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين غير الاربعه الذين قدمهم المصنف فينزل الضامن منزلة المضمون فيوز صلح الضامن بعد الاجل من دنا نريد جديده دنا نريد ديشة وعكسه بطاوة المضمون (تكتب) تعقب الساطي كلام المصنف بصورتين يجوز الصلح فيما للغيرم ولا يجوز للضامن احداها طعام السلم الذي حل اجد له يجوز للغيرم الصلح عنه باذي او اجود كما في المدونة ولا يجوز للضامن الثانية يجوز صلح الغيرم بغير الجنس بشرطه ولا يجوز للضامن وكذا الصلح عن دنا نريد درهم وعكسه ويجاب عن المصنف بانه لم يستثن هاتين السمتين لانه لما ذكر الاولى في توضيحه عقب قوله ما جاز للغيرم ان يدفعه جاز للضامن قال لكن قال المازري لم يطرده هذا في الجواز في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل ان يصلح من له الدين اذ حل الاجل بطعام اجود مما تقبل به او أدى منه وان فعل ذلك قضاء عن الغيرم لا يشترطه لنفسه لانه يبيع الطعام قبل قبضه اه فلم يعتمد ما ذكره المازري عنه او اما الثانية ففي التوضيح قبل هذا بنحو صفة اختلاف قول المدونة اذا صلح على مخالفة جنس الدين نفسه في السلم الثاني و اجازة في الكفالة ابن عبد السلام وهو اقرب لان الباب باب معروف ومالا يجوز للغيرم دفعه عوضا عليه لا يجوز للضامن فلو ضمنه في عوض من سلم فلا يجوز للضامن الصلح عنها قبل الاجل باذي صفة او قدر الدخول ضع وتجب ولانما لا يقبل الاجل للدخول ط الضمان و ازيد قاله تمت طي لانه يبيع الطعام قبل قبضه زاد في المدونة لان المطالب مخير ان شاء اعطى الجليل مثل ما أدى او ما كان عليه وقوله لم يعتمد ما ذكره المازري عنه اففيه نظر اذ في المصنف لا مستند له في مخالفة المدونة وقوله يختلف قول المدونة اذا صلح على الخ اي والدين حين ابن عرفة وفي منعه عن عين بمثل وجوازه قولنا له او كذا التها ونص سلها وان كان كذلك ما قد ينار من قرض فصالحك الكفيل عنها قبل الاجل او بعده بشئ يرجع الى القيمة جاز ذلك ويرجع الكفيل على الغيرم بالاكل من الدين او القصة لما صلح به وان صالحت الكفيل بطعام او بما يقضي فثمة لم يجوز لان الغيرم بالخيار ان شاء اعطاك مثله او الدين اه ونص كذا التها ومن تكفل بما تدين نار هاشمية فاداهام شقية وهي دونها برضا الطالب يرجع بمثل ما أدى ولو دفع فيها عرضا او طعاما فالغيرم مخير في دفع مثل الطعام او قبة العرض او ما زانه من أصل الدين اه فكلاهما في المصالحة عن العين بمثل كما قال ابن عرفة خلافا لتعميم ابن عبد السلام اما المصالحة عن العين يقوم بخاتمة كما تقدم في نص سلها وحكي المازري

ذكر (قوله قوله) اي ابن الحاجب (قوله قال) جواب لما (قوله هذا) اي الجواز اي ما جاز للغيرم الصلح به (قوله) جاز للضامن الصلح به (قوله) في الطعام صلة يطرده (قوله) فانه اي ابن القاسم (قوله) وان فعل ذلك الخ (قوله) في الطعام (قوله) لانه يبيع الطعام الخ (قوله) منع (قوله هنا) اي في هذا المختصر (قوله هنا) اي المدونة (قوله) واما الثانية (قوله) الصلح بغير الجنس بشرطه (قوله) هذا اي قول ابن الحاجب (قوله) ما جاز للغيرم ان يدفعه الخ (قوله) اذا صلح اي الجليل (قوله) اي الاية (قوله) و ذكره كذا غيره (قوله) ان شاء اي المطالب (قوله) اعطى اي المطالب (قوله) مثل معقول فان لا على (قوله) اي الجليل (قوله) او ما كان عليه اي المدين (قوله) عطف على ما أدى (قوله) في منعه اي الصلح (قوله) وجوازه اي الصلح عن

عين بمثل (قوله هنا) اي المائدة بنار (قوله يرجع) اي الشئ المصالح به (قوله جاز ذلك) عليه اي الصلح (قوله وان صالحت الكفيل) اي عن مائة الديار (قوله اعطاك) خطاب للكفيل (قوله مثله) اي الطعام (قوله) قسمة بكمس ففتح فسكون (قوله هو) اي القسمة (قوله دونها) اي الهاشمية (قوله برضا الطالب) صلة أدى (قوله يرجع) اي الكفيل على المكفول (قوله فيها) اي الهاشمية (قوله من أصل الدين) بيان ما (قوله فكلاهما) اي ما في الكتابين

(قوله عليه) أي جواز الصلح عن العينة بقوم (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله وفيه) أي الصلح (قوله للكتفيل) صلة المصالحة (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله ونبت) أي ذكر الطعام (قوله ان الصلح عقرم) مفعول أخذ (قوله فلا يرذني) الخ تبرع على اراد المسئلة المتفق عليها (قوله عليه) أي جوازها (قوله وقيله) بفتح فكسر (قوله وان ٢٥٧ كان الخلاف في الخ) حال (قوله فيها)

أي المصالحة من بين بقوم

(قوله عند غيره) أي المازري

(قوله ثم قال) أي البناي

(قوله والى منع الخ) صلة

رجع (قوله وكذا) أي صلح

الكتفيل عن عين يقوم في

رجوعه بالاقل (قوله سوخ)

أي الكتفيل (قوله بطل) أي

اسقاط (قوله اوصفة) عطف

على قدر (قوله فلا يرجع)

أي الكتفيل (قوله بذل)

أي دنع (قوله يدفع الدين)

صلة ترى (قوله او به)

أي الدين عطف على دفع

(قوله) أي الضمون (قوله

او ابراه) أي الضمون (قوله

منه) أي الدين (قوله او

موت) أي الضمون (قوله

منه) أي الدين (قوله لان

طلبه) أي الضامن (قوله

وهب) أي رب الدين الضامن

(قوله أخذ) أي رب الدين

الدين (قوله منه) أي

الضامن (قوله لعدم) يضم

فسكون أي فقرر (قوله

وتت) أي المدة (قوله برئ

الضامن الخ) جواب ان

(قوله من ترك الضامن)

صلة يحمل (قوله مستحقه)

أي الدين (قوله) أي الدين

(قوله في ماله) أي الضامن

صلة خاص (قوله ان قل)

عليه الاتفاق وقيله ان عرفه واما المصالحة عن العرض بعرض أو عين فقال ابن عرفة وفيه منعه عن عرض بعين أو عرض بخلافه لسماع عيسى ابن القاسم ونقل ابن رشد واما المصالحة عن المثلي بمثلي من غير جنسه كقرع من مخ ابن رشد في قولان بالجو ازوالنوع وهذا قلم ان البساطي أطلق في منع المصالحة بفعل الجنس الكفيل وفيها تفصيل وقول تمت فدفع هنا على ما استقر به ابن عبد السلام يلزم عليه مخالفة المشهور ولان ما في سلمها هو المشهور وكأخر ح به ابن زرتون وقيله ان عرفته وما في كمالها مضطرب عياض سقط عند ابن متاب ذكر الطعام هنا وثبت في كثير من النسخ وقدرها لا ينبغي قوله أو طعام لا يوجب اه والظاهر ان المصنف أراد المسئلة المتفق عليها وهي المصالحة بالمقوم عن العين ولو رد المصالحة بالمثلي لقوله ويرجع بالاقل منه أو قبته وقد أخذوا من عبار ابن الحاجب التي كهذه ان الصلح يقوم فلا يرذني بمنزلة كز واما الصلح عن الذهب بالورق وعكسه فقه قولان بالجو از والمتع ذكره ما في المدونة ويرجع البساطي بقضائه متفق عليه وأيس كذلك اه كلام طفي البناي المصالحة بالمقوم عن العين نص على جوازها في المدونة وسكى المازري الاتفاق على قوله ابن عرفة وان كان الخلاف موجود انهما مندرج كافي التوضيح اذا قل ان الملو ان فيها هو الرابع ثم قال قال في التوضيح الباسي والى المنع المصالحة بالدرهم عن الدينار وبالعكس رجع ابن القاسم وأشهب وأصحاب اه وأما صله عن طعام رجع باجود منه أو أدنى فان منه الضامن دون القرم ذكر في المدونة ونقل في صحيح بعدد كرم الكفيل كالقرم فيما يجوز من الصلح وينع عن المازري ما نصه لكن لم يطرده في المدونة في الطعام من السلم فانه منع الكفيل ان يصالح اذا سلم الاجل بطعام أيجاد أو أدنى منه وعلمه بأنه بيع الطعام قبل قبضه لمسؤول الشرايين الخ (ورجع) الضامن اذا صلح عن العينة بقوم (بالاقل منه) أي دين العين (أو) من (قيمة) أي المقوم المصالح به فانما كان أقل يرجع به في الجواز اذا صلح الكفيل رجع بالاقل من الدين أو قيمة ما صلح به وكذا لو سوخ بخط قدر من الدين أو صفة فلا يرجع الا بما بذل اه (وان برئ) من الدين (لاصل) أي المضمون يدفع الدين الذي عليه لمستحقه أو هبته او ابراه منه أو موته ملابو الطالب واره او اصاله على دين ثابت لازم (برئ) منه الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون (لا) ثبت (عكسه) أي لا يلزم من برائه الضامن برائه المضمون فان اسقط رب الدين الضامن عن الضامن أو هبته او اصاله على الدين أو اذنته منه لعدم المضمون أو غيبته او كان الضامن مقدرا بحدوثه أو المضمون حاضر على ميراث الضامن دون المضمون (ويحمل) يضم العين وكسر الميم منقطة الدين المؤجل المضمون (يجوز الضامن) له أو فلسه قبل حلول أجله من تركه الضامن وصال مستحقه به غرامة الضامن في حالة ان فلس نحراب ذمته وحلول ماله به بموته أو فلسه ولو حضر المضمون ملابو (ورجع وارثه) أي الضامن على المضمون (بعد) تمام (اجله) أي الدين فلو مات الضامن عند حلول أجله أو بعده والمضمون حاضر على مالا يؤخذ من تركه الضامن شيء من الدين

٢٢ مخ ث أي الضامن (قوله نحراب ذمته) أي الضامن الخ على عمل الخ (قوله ماله) أي الضامن (قوله على المضمون) صلة رجع (قوله اجله) أي الدين (قوله او بعده) أي الملول (قوله والمضمون الخ) حال (قوله من الدين) يان شيء

(قوله من ماله) أي المضمون (قوله لا ت) أي - لاول ماعليه بموته (قوله فان لم يترك الغريم الخ) مفهوم ان تركه (قوله ذمته) أي الكفيل (قوله على احد) صلة لا يعطى (قوله قولي) بفتح الهاء مثنى قول بلا تون لاضافته (قوله وهو) أي عدم طلب الضامن اذا حضر المضمون ملياً (قوله وبه) أي المبرجوع اليه صلة اخذ (قوله وعليه) أي المرجوع اليه (قوله له) أي مال الذي رضي الله تعالى عنه (قوله فيما) أي المدونة (قوله له) أي المضمون له (قوله لهما) أي الضامن والمضمون (قوله وبه) أي مطالبة من شامتهما صلة صدر (قوله ولا يطالب) أي الضامن (قوله له) أي الغريم الخ سال (قوله بعدى) يضم فسكون ففتح (قوله لانه) أي الغريم الغائب (قوله حيثئذ) أي حين كونه ذاملاً حاضر بعدى فيه (قوله فيؤدى) أي الدين (قوله من ماله) أي الغريم (قوله ونصها) أي المدونة (قوله للغائب) أي ٢٥٨ المضمون (قوله بعدى) يضم الياء وسكون العين المهملة وفتح الدال

المهملة أي يسلط الحاكم رب الدين على اخذ ماله (قوله فلا يتبع) أي رب الدين (قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله في تثنيته) أي مال الغريم الغائب (قوله والظاهر فيه) أي مال الغائب مطلقاً تثنيته (قوله بعد) يضم فسكون أي عسر وصعوبة (قوله فيؤخذ) أي الدين القاسم (قوله تسمية) أي لقول ابن القاسم (قوله وكذا) أي حملنا قول الغير على التفسير (قوله له) أي قول الغير (قوله ادركنا) بسكون الكاف (قوله من الشيوخ) بيان من (قوله وبه) أي قول الغير (قوله وفي بعض النسخ) أو لم يعد (قوله اثباته) وهو الذي اصلحت الشرح عليه بعد ان كتبت شرحه على نسخة تبعاً لتت (قوله وهو) أي ما في بعض النسخ أو لم يعد الحاجب اثباته عليه (قوله اثباته) أي المال (قوله وفيها) أي المدونة (قوله في طلب الجليل) أي أو لم يطلب الغريم (قوله لوقته) أي طلب الجليل صلة تراجع (قوله به) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ورواه) أي الوقف على العجز عن طلب الغريم (قوله ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله في ان الكفاية الخ) بيان لقول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضي الله تعالى عنه (قوله واستوثقوا) أي الكفيل والمكفول (قوله لانه) أي الشأن (قوله قضى) يضم فكسر (قوله عنه) بفتح العين المهملة ومدودا أي تعبا (قوله ظاهره) أي اصناف لا يطالب الضامن ان حضر المضمون ملياً (قوله ولو كان) أي المضمون (قوله وليس كذلك) أي بل الحكم بطلب الضامن اذا حضر المضمون ملياً ما طالا كثير الددد (قوله ليس كذلك) خبر قول (قوله لم يكن) أي المضمون

كالخ (أو) موت (الغريم) أي المدين المضمون فيجبل الدين الذي عليه من ماله ذلك ويجهل (ان ترك) (الكفيل أو الغريم وقامه) أي الدين فان لم يترك الغريم وقامه فلا يطالب الكفيل بالدين حتى يتم اجلا فلا يلزم من - لاول الدين على المدين بموته - وفله سلوة على الكفيل لبقاء ذمته (و) ان حل اجل الدين ولم يدفعه المدين (لا يطالب) الضامن بالدين المضمون فسمه (ان حضر الغريم) أي المدين المضمون حال كونه (موسراً) بالدين على - أخذ قولي الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وهو المرجوع اليه المشهور وبه اخذ ابن القاسم وعليه العمل وبه انضامه فيها ايضاً لمعالمه من شامتهما وبه مسدودا بن الحاجب ولا يطالب ايضاً اذا غاب الغريم ولما مال حاضر بعدى فيه أي يساط الحاك كره ب الدين على اخذ ماله حيثئذ يفتقر الماضر الى فيؤدى من ماله كما في المدونة واليه اشار بقوله (أو) غاب الغريم (و) (بعد) أي يشق ويصعب (اثباته) أي مال الغريم الغائب (عليه) أي الطالب ولا النظر فيه ونصها وان كان لغائب مال حاضر بعدى فيه فلا يتبع الكفيل وقال غيره الا ان يكون في تثنيته والظاهر فيه بعد فيؤخذ من الجليل ابن رشد قول الغير تفسيره لاختلاف وكذا اصله من ادركنا من الشيوخ وبه العمل وفي بعض النسخ أو لم يعد اثباته أي أو غاب الغريم - وضمر ماله ولم يعد اثباته عليه أي الطالب الخط وهو الصواب لان المراد ان في مطالبة الضامن مشروطاً بأحد شيئين أما حضور الغريم - ومسا الوضو ماله - ذالم بعد على الطالب اثباته للمالجوب والنظر فيه ابن عرفة وفيها رجع مالك رضي الله تعالى عنه عن تحجير الطالب في طلب الجليل دون الغريم لوقته على العجز عن طلب الغريم واخذه ابن القاسم ورواه ابن وهب ابن رشد قول مالك الذي اختاره ابن القاسم رضي الله تعالى عنه ما ظهر ان الكفاية لا تلزم الكفيل مع ملاء المكفول عنه وحضوره واستوثقوا في الدلالة ان قضى المكفول له على الكفيل قضى في الجليل الكفيل على المكفول عنه فانتفاء المكفول له على المكفول عنه أولى واقل عناء طق قول صحيح ظاهره ولو كان كثيراً لطل والددد وليس كذلك ليس كذلك لان التقيد بما اذا لم يكن ملدا ذكره ابن

(قوله ونفسه) أي التمسيد بغير الملد (قوله لو كان) أي المضمون (قوله فله) أي الطالب (قوله وهو) أي كلام الغير (قوله وإن قال ابن عبد السلام الخ) حال أو بعد الفتح (قوله في عهده) أي كلام الغير (قوله وسيله) أي كلام الغير (قوله تنقيدا) أي كلام ابن القاسم (قوله) أي كلام الغير (قوله إذا قال) أي ابن رشد (قوله وهو) أي كونه تنقيدا (قوله بالتغيير) صلة تجرى (قوله عندنا) أي شاس (قوله تصدق به) أي الشامن (قوله لا قرار) أي الطالب (قوله بعدته) بضم فسكون أي فقر المضمون (قوله فله) أي الطالب (قوله طلبه) أي المضمون (قوله هذا) أي قول المصنف والقول ٢٥٩ له في ملاته (قوله فانه) أي ابن رشد

(قوله لعنه) أي مصنون (قوله ان القول الطالب) أي في عدم المضمون (قوله وهو) أي قول مصنون (قوله اظهر) أي من قول ابن القاسم ان القول للضمن في ملاته (قوله غمره) أي الزعيم (قوله بثبت) أي الزعيم (قوله ما يسقطه) أي غمره (قوله ولكن المصنف الخ) هذا كلام المصنف (قوله هنا) أي في التخصيص (قوله ومن كان القول قوله) أي سواء كان طالبا أو ضامنا (قوله وبهم) بضم فسكون (قوله هذا) أي ان لا عين على من القول قوله (قوله الثانية) بفتح الميم (قوله عنها) أي البيهقي (قوله الغريم) (قوله عليه) أي الكفيل الغريم (قوله لانه) أي مصنون (قوله ونفسه) أي المصنف (قوله والفرع) حاشي (قوله) أي صاحب الدين (قوله وفاه) مضمون (عطف على عليه

الحاجب بقيل التي للفرع ونسبه ابن شاس لغير ابن القاسم ونفسه قال غير ابن القاسم لو كان ملدا لما فله اتباع الجيل وكلام الغير هو في المدة وهو عند ابن شاس وابن الحاجب والمصنف خلاف كلام ابن القاسم وان قال ابن عبد السلام في عدم خلافا فظهر وجهه في الشامل تنقيدا البنائي فظاهر كلام ابن رشد المتقدم ان التنقيد به هو المعتقد ان قال واستواء في اللدد وهو ظاهر كلام المتبني ايضا فمما تورط على عجم (تنبيه) بالتغيير الذي يرجع عنه الامام يرى العمل عندنا كما ذكر في شرح العمليات عن سديد العربي القاسم والله أعلم وان تنازع الشامن والمضمون في ملا المضمون (قوله) أي الشامن (في ثبوت ملاته) أي المضمون عند ابن القاسم فليس الطالب طلب الشامن تصديقه في ملا المضمون ولطالب المضمون لا قرار به عدمه الا ان تشهد بینه بصله طلب الشامن او تجدد مال المضمون فله ما له حيث هذا خلاف ما استظهره ابن رشد في مواضعه فلهذا ذكر عنه ان القول للطالب الا ان يقيم الجيل بينه بعلام الغريم ابن رشد وهو اظهر لقوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فوجب غمره حتى بقى ما يسقطه ولكن المصنف استظهر في توضيحه القول بان القول للضمن في ملاته ومشي عليه هنا ومن كان القول قوله فهل يبين الملام او من صرح بثنى في ذلك والظاهر انه لا عين فيه الا ان يدعي عليه خصمه العلم ويقوم هذا من قول القديس مصنون القول قول المتكلم له وعلى الكفيل اقامة يثبته ان الغريم على ما نجزه على وجب عليه الغريم قال اذا لم يعرف الغريم مال ظاهر فالجيل غارم البنائي استظهره ابن رشد فان المتبني هو الذي عليه العمل ونفسه واذا طالب صاحب الدين الجيل بدنه والغريم حاضر فقال له الجيل شائك بغير عزم هو يملك وقال صاحب الدين الغريم معصم وما جده لا لا الذي عليه العمل وقاله مصنون في العتية ان الجيل يغرم الا ان يثبت بيسر الغريم وملا مقبره فان بجز حلفه صاحب الحق ان ادعى عليه معصمة بيسره على انكار معرفته بذلك وغرم الجيل له رد العين فان ردها حلف الجيل ويرى وقال ابن القاسم في الواضحة ليس على الجيل سبيل حتى يبدأ بالغريم اه فبان بهذا ان الراسخ خلاف ما عليه المصنف وقد علم من عادته انه لا يعتمد استظهار نفسه وما استظهره من عدم العين الا بدعى العلم بصرحه المتبني كما تقدم واقامه علم (واقاد) رب الدين (شرطا) أي اشتراط (الخ) أي تغريم (اجما) أي الشامن ومضمونه (شاء) الاخذ منه مبدأ على الآخر ولو حضر مليا على المشهور وفاقته هذا الاشتراط بالنسبة

المعمل (قوله ان الجيل يغرم) خبر الذي (قوله يثبت) أي الجيل (قوله فيما) أي الجيل (قوله فان بجز) أي الجيل عن اثبات بيسر الغريم (قوله) أي الجيل (قوله ان ادعى) أي صاحب الحق (قوله عليه) أي صاحب الحق (قوله بيسره) أي الغريم (قوله على انكار معرفته) أي صاحب الحق صلة حلف (قوله) أي صاحب الحق (قوله ليدرك العين) أي على الجيل (قوله فان ردها) أي صاحب الحق (العين على الجسد) (قوله فبان) أي ظهر (قوله علم) بضم الميم (قوله عاده) أي المصنف (قوله) أي المصنف (قوله لا يعتمد) أي في هذا التخصيص (قوله استظهار نفسه) أي في توضيحه (قوله من عدم العين الخ) بيان ما (قوله صرح به المتبني) خبر (قوله مبدأ) بضم ففتح مثقلا مع وزا من أجهما (قوله ولو حضر) أي الآخر (قوله على المشهور) صلة فاذا

(قوله لانه) اى الجمل (قوله فان اختار) اى رب الدين (قوله هذا) اى افادة شرط اخذها معاشا (قوله وبه) اى العمل بشرط أخذ
 أياهما شاملا قال (قوله لا يجوز الشرط المذكور) اى لا يعمل به (قوله لكونه) اى الجمل (قوله أولا) اى اولى بين الشرط فائدة
 (قوله لانه) اى الجمل (قوله وان قال) اى الجمل (قوله فهو) اى الحق (قوله على) اى بشد اليه (قوله عليه) اى الجمل (قوله فلو ناس)
 اى الغريم (قوله الدين) تشارع ٢٦٠ فيه فلس واقتصر ويجوز قوله لا يطالب) اى الجمل (قوله بان يقول) اى

الضامن (قوله) اى
 المستحق الخ تصور رابط له
 المستحق يتخلصه (قوله
 وسكوته) اى المستحق (قوله
 او تأخيره) اى المستحق
 المضجون عطف على سكوته
 (قوله اما ان تأخذ ذلك
 الخ) منقول ويقول (قوله
 وظاهره) اى المصنف (قوله
 انه) اى الضامن (قوله
 ذلك) اى طلب المستحق
 يتخلصه (قوله رب الدين)
 مفعول طلب للمضاف لقوله
 اى اى طلبه الغريم
 يتخلصه فقد سكنت منه
 (قوله فيه) اى كلام المصنف
 (قوله لانه) اى رب الدين
 (قوله لان الكفيل الخ)
 عليه لاحاجة الخ (قوله غير
 ان قوله بعده لا يتسلم المال
 البسه لا يلاقيه) اى طلب
 الفسلس رب الدين كل
 الملاية اذ لا يتوهم من كون
 الضامن له طلب رب الدين
 يتخلصه كونه طلب
 المضجون بتسلم المال له
 يحتاج لنفيه لدفع التوهم
 والاستدراك على كلامه
 صريح في طلب الضامن
 رب الدين الخ رفع ايهامه لا يتم ما به عدم كل الملاية (قوله لكن يتفرع عليه) اى وله طلب المستحق على
 استدراك على الاستدراك قبله لرفع ايهامه عدم تفرع ما به عدم (قوله) اى كلام المصنف (قوله وقول ابن عبد السلام)
 مطلق على كلام الخ (قوله فسكنت) اى رب الدين (قوله عليه) اى الغريم (قوله أو نفس) اى رب الدين

على
 رب الدين الخ رفع ايهامه لا يتم ما به عدم كل الملاية (قوله لكن يتفرع عليه) اى وله طلب المستحق على
 استدراك على الاستدراك قبله لرفع ايهامه عدم تفرع ما به عدم (قوله) اى كلام المصنف (قوله وقول ابن عبد السلام)
 مطلق على كلام الخ (قوله فسكنت) اى رب الدين (قوله عليه) اى الغريم (قوله أو نفس) اى رب الدين

(قوله على تأخيره) أى الغريم (قوله هو) أى ثبوت الطلب (قوله الممان) مقول طلب المضاف لقاعله (قوله الاصل)
 الى المضنون (قوله انما طوبى) أى الضامن (قوله وليس له) الى الضامن طلب الاصل يتخلصه (قوله يطلب) بضم فسكون ففتح
 الى الضامن (قوله هو) أى كلام الجواهر (قوله لعلها) أى الدونة (قوله الطعام) أى السلم (قوله من الغريم) أى السلم
 المده المضنون (قوله ليوصله) أى الكفيل الطعام (قوله الى ربه) أى السلم المضنون له (قوله له) أى الكفيل (قوله طلبه) أى
 المكفول يدفع الطعام له (قوله يوصله) أى المكفول الطعام (قوله ويبدأ) أى ٢٦١ الكفيل (قوله ليؤديه) أى الضامن
 المال على تسليطه اليه (قوله
 وان سلمه) أى المضنون
 المال (قوله) أى الضامن
 (قوله فضاغ) أى المال
 من الضامن (قوله لتتبعه)
 أى الضامن الخ اليه فضاغته
 (قوله فهو) الى الضامن
 (قوله انه) أى رب المال
 (قوله بغيره) أى رب
 المال (قوله لانه) الى
 الضامن (قوله حيثن)
 الى حين ارساله بالمال
 له (قوله السلم) أى
 الطعام المسلم فيه (قوله
 سلمه) الى الضامن (قوله
 فان كان) أى الطعام (قوله
 قائما) الى يد الضامن
 (قوله الاصل) أى المكفول
 (قوله من كونه) أى
 القوات (قوله بتلف)
 كخرق وسرقه وغصب وخرق
 (قوله أو اختلف) كما كل
 الضامن ويبيع واعطائه
 (قوله فان كان) أى القوات
 (قوله فهو) أى الضامن
 (قوله مسدق) بفتح الدال
 (قوله عليه) أى الضامن
 (قوله في الحالة) صفة العهد (قوله في التبديته) صفة اختلف (قوله وان كان) أى القوات (قوله فهو) أى الكفيل (قوله
 للاصل) أى المكفول (قوله بينه) أى الكفيل (قوله فان غرمه) أى الكفيل الطعام (قوله فانه) أى الطالب (قوله باع) أى
 الكفيل (قوله له) أى الكفيل (قوله من الطعام) بان حاله (قوله ياخذ) أى الاصل (قوله منه) أى الكفيل (قوله فليس له)
 الى الاصل (قوله ذلك) أى دفعه مثل الطعام وأخذ الثمن (قوله ان يقبضه) أى الكفيل الطعام من الاصل (قوله والوكالة) الى
 للطالب (قوله يقبضه) أى الكفيل الطعام على معنى الوكالة

على تأخيره فليعمل ان لا يرضو بذلك ويقول رب الدين امان تطلب حقك من الغريم مجبرا
 والانا سقط على الحالة لان في ترك المطالبة بأدين عند وجوبه ضررا بالجلد لاحتمال ان يكون
 الغريم موسرا الا ان يؤمير فيما يستقبل وانما انقص المطالبة اذا كان الغريم موسرا واما ان
 كان معسرا فلا مجال للعمل لان الطالب لا يطلب على الغريم في هذا الحال اهـ واما طالب
 الضامن المدين ان يتخلص الدين الذي عليه فلم يتعرض له المصنف وفي الجواهر للكفيل اجبار
 الاصل على تخلصه اذ طوبى وليس له قبل ان يطلب اهـ ونقوله القر في ذخيرة المصنف
 في توضيحه قلت وهو محتمل لقولها في السلم الثاني ليس للكفيل اخذ الطعام من الغريم بعد
 الاجل ليوصه له الى ربه وله طلبه متى يوصله الى ربه ويرأى من حالته اهـ وهذا هو الملام
 لقول المصنف لا يتسلم المال اليه فلو قال المصنف وله طلب المدين يتخلصه عند اجله لا يتسلم
 المال اليه لكان حسنا اهـ (لا) ليس للضامن طلب المضنون (ب تسليم المال) المضنون منه
 (الاسم) أى الضامن عند حلول الاجل ليؤديه للمضنون له (و) ان سلمه فضاغ (ضغنه) أى
 الكفيل المال (ان اقتضاه) أى اخذ الكفيل المال من المضنون على وجه الاقتضاء
 وانقص لتزله من ماله صاحب المال فهو وكيل عنه بغير اذنه قصد (لا) بضم الكفيل
 المال الذي استلمه من المضنون ان (ارسل) بضم الهمزة وكسر السين أى الضامن أى أرسله
 المضنون (هـ) أى المال له ربه لانه حيثن امين للمضنون فضاغ المال على المضنون حتى يصل
 له به السط هذه المسئلة في السلم الثاني من الدونة وقد اشيع الكلام عليها لركا كفى في شرح
 مشكلات المدونة ونصه لا يتخلو قبض الضامن من الطعام من الذي عليه السلم من خصة وجه
 الاول ان يقبضه على معنى الرسالة فلا يتخلو الطعام من كونه قائما بسد أو فاقنا فان كان
 قائما الطالب بخير ان شاء اتبع الكفيل وان شاء اتسع الاصل ولا خلاف في هذا وان فات
 الطعام فلا يتخلو من كونه بتلف أو اختلف فان كان بتلف فهو مسدق ولا ضمان عليه ويقت
 عليه الطالب بالوكالة خاصة ثم يجزى على الخلاف في المهور وفي الحالة في التبديته المطالبة وبان كان
 بالتزيم من الكفيل فهو ضامن للاصل مثل ذلك الطعام فان غرم الكفيل الطعام للطالب
 فلا تراجع به وبين الاصل فان غرمه فلا يصل فانه يرجع على الكفيل بمثل طعامه أو اخذت
 ان باعه ولا خلاف في هذا الوجه وان غرم الكفيل الطعام للطالب بعد ان باع ما حيثن
 الاصل فان اراد الاصل ان يدفع لمثل ما غرم من الطعام وياخذ منه الثمن فليس له ذلك
 الثاني ان يقبضه على معنى الوكالة فاذا اقتبضه برخصة الاصل قول واحد فان الطالب

(قوله بعه) أى الطعام الممل فيه (قوله عليه) أى الطعام (قوله على الطالب) صله وقع (قوله وهذا) أى وقوع الحكم بالقضاء على وجه صحيح صله يقول ٢٦٢ (قوله من قوله قبضه بحكم الخ) بيان (قوله وابتدأه) أى الطعام (قوله وله) أى

طالبه (قوله منهما) أى الكفيل والاصل (قوله بعه) أى الطالب (قوله ان كان) أى الطعام (قوله منه) أى الطعام (قوله باعه) أى الكفيل الطعام (قوله لانه) أى اخذته (قوله منه) أى الكفيل (قوله بعه) أى الكفيل (قوله له) أى الطالب (قوله استألفهما) أى الاصل والكفيل (قوله انه) أى القبض (قوله احدهما) أى القوابن (قوله اصلين) أى فاعلتين (قوله احدهما) أى الاصلين (قوله اتفاقهما) أى المتألفين (قوله فقه) أى المال (قوله آخر) أى القابض (قوله ادعى) أى القابض (قوله عنه) أى القابض (قوله منه) أى القابض (قوله والاصل) أى القواعد (قوله وهذا) أى الاصل (قوله قبل) (قوله المنظر) أى المتع (قوله عليه) أى الكفيل (قوله لا يصدق) أى الاصل (قوله وقد) مات الاصل والكفيل (قوله بضم) (قوله بضم) فسكون (قوله) أى القبض (قوله لم يذكر) أى الركاكى (قوله لانه) أى الكفيل (قوله عليه) أى الاصل والكفيل (قوله اتهم) بضم المشقة (قوله اختلف) بضم الهمز (قوله فهو) أى الكفيل (قوله يمينه) أى الكفيل (قوله فيه) أى قلعه (قوله له) أى المطاوع (قوله على الدفع) أى للدفع

ان (قوله له) أى الكفيل (قوله يمينه) أى الكفيل (قوله فيه) أى قلعه (قوله له) أى المطاوع (قوله على الدفع) أى للدفع

(قوله في كلام ابي الحسن خلافه) خبر قوله (قوله قال) ابي ابراهيم الحسن (قوله قوله) ابي ابن القاسم (قوله قال) ابي ابن وضاح (قوله معناه) ابي قوله بقضاء سلطان (قوله لملا) ابي وغيره لم يبدل ما يليه (قوله ان كان) ابي الكفيل (قوله في هذا) ابي التائب (قوله بقية الطالب الخ (قوله القرض) يفتح القاسم وسكون الراء (قوله محله) يفتح فكسر اى حله (قوله والطالب خائب) حال (قوله وقال) ابي الجبل (قوله ان يئس) اى المضمون (قوله هو) اى المضمون الخ حال ٢٦٣ (قوله مدحه) يضم فسكون اى فقرة (قوله قبل قدومه) اى

ان الكفيل ضامن سواء قبضه بيمينه حاكم أو برضاه عليه الحق في كلام ابي الحسن خلافه قال قوله بقضاء سلطان قال عبد الحق قال ابن وضاح انكر مضمون هذا اللفظ وقال ليس للسلطان هنا حكم قالوا رأت فيما اسلاه به من مشاجرة ان معناه ان يعقب الذي له الحق غيبة بعسفة ويجعل الاجل ويقوم الكفيل على المكفول ويقول اخشى ان يعدم قبل قدومه فاعظم في نظر الحاكم فان كان المكفول مليا فلا شئ عليه الكفيل وان كان يخاف عليه العدم أو كان ملدا قضى عليه بدفع الدين وبراءته وبعده عند عدل أو عند الكفيل ان كان تقوى فله ان يهرج عن ابن مسلة أو ابراهيم الان في هذا الحالة المستلثة عن وجهه اذ لا ضمان في هذا القرض ومثله الكتاب فيها الضمان اه وفي التفسير اذا أراد الجبل أخذ الحق بعد حله والطالب غائب وقال ان شاء ان يئس وهو عن يخاف عدمه قبل قدومه ولا يخاف الا انه كثر اللبس والمطل ممكن منه فان كان امينا اقر عتمده والاودع ويبرأ الجبل والغريم وضمان المال من الغائب لا بد قص له بالحاكم وان كان المجلوب مليا وقفا فلا يؤخذ منه شئ لعدم الضرورة (وزنه) اى الضامن (تأخير ربه) اى الدين من إضافة المصدر لقوله ومفعوله المضمون (المعسر) ابن رشد ولا كلام للضامن في هذا اتفاقا لوجوب انتظار المعسر وثبه المصنف على هذا لما لا ينجح الضامن بان تأخيره اسقاطا للضمان عنه فاذا ان التأخير يلزمه ولا تسقط عنه الكفالة (او) تأخير ربه المضمون (لنوسر) بالدين فيأزم الضامن (ان سكت) الضامن على ما لا تأخير زمانا يرى عرفا ان سكوته فيفعل على رضاه يقام ضمانة الى الاجل الذي أخر اليه (أو لم يعلم) الضامن بالتأخير حتى حل الاجل الذي أخر به الدين المضمون اليه فالضمان مسقط على الضامن (ان حلف) ربه الدين (انه) اى ربه الدين (لم يؤخره) اى المضمون حال كونه (مسقطا) للضمان عن الضامن الغنى وان لم يعلم الجبل بالتأخير حتى حل الاجل حلف الطالب انه لم يؤخره ليدسقط الكفالة فيكون على حقه هذا قول ابن القاسم ومجمله اذا كانت خدمة الغريم يوم حلول الاجل الاول والثاني سواء ولو كان مواسم يوم حل الاجل الاول ثم اعسر الا فلا شئ له على الجبل لتقر به حتى تلف مال غيره ولم يعلم الكفيل فيعذر ايضا اه فان نكل منقط الجلالة قاله ابن يونس وابن رشد وغيرهما ولو أشهد ربه الدين حين التأخير انه لم يسقط الجلالة قال ظاهر انه لا يحلف قاله المصنف (وان أنكر) الضامن التأخير حتى عليه (حلف) الطالب (انه) اى الطالب (لم يسقط) الطالب الجلالة بتأخير المضمون (وزنه) اى الضامن الضامن وسقط التأخير وبني الغريم حالا فان نكل لزمه التأخير وسقط الكفالة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها الكفالة ساقطة بكل حال سواء حلف أو نكل وقبل لازمة بكل حال نقله ابن رشد وابن عرفة ومنه وان أخره مليا فحسب حله ففي سقوط حالته وبقيتها قاله ان اسقط الجلالة صح تأخير ربه بالاحلف ما أخر الاعلى بقائه وسقط تأخير وان نكل

(قوله هذا) اى المدكور (قوله غيره) اى ابن القاسم (قوله فيما) اى المدونة (قوله وان أخره) اى الطالب غيره (قوله مليا) حال من الفعل (قوله فانكر) اى التأخير (قوله حله) اى الغريم (قوله حالته) اى الجبل (قوله وبقيتها) اى حالته (قوله ان اسقط) اى الطالب (قوله والى) اى وان لم يسقطها (قوله حلف) اى الطالب (قوله ما أخر) اى الطالب غيره (قوله وان نكل) اى الطالب

السامي (قوله هذا) اي
استشكال السامي (قوله
غيره) اي ابن القاسم (قوله
سقوطها) اي الكفاية (قوله
في الوجهين) اي حلقه ونكوه
قوله ثبوتها) اي الكفاية
قوله فيها) اي الوجهين
(قوله نقل ابن الحسن) اي
والكفاية تساقط بكل حال
(قوله فيه) اي نقل اي
الحسن (قوله فيه نظر) اي
قول السطوطي بالجهل خبر (قوله
يسقطها) اي الكفاية
بكل حال (قوله قوله) اي
ابن رشد (قوله فان لم) اي
الجهل تأخير الغريم (قوله
فانكر) اي الجهل تأخير
الغريم (قوله لم تنزهه) اي
الجهل (قوله والاول) اي وان
لم يقب التأخير مع سقوط
الكفاية (قوله ولان حلقه)
اي الطالب الخ عطف على لان
ابن رشد الخ (قوله هو) اي
الحلق (قوله لسطل) اي
الطالب (قوله اختصره)
اي كلام البيان (قوله
واخل) تفصيص مثقالهم
الضاد اي السطوطي (قوله فيه)
اي كلام البيان (قوله
وقوله) اي ابن رشد (قوله
ابن رشد) فاعل فهم المضاف
لفعله (قوله الغريم) اي

غير ابن القاسم (قوله القولان) اى الاول والثانى (قوله والا) اى وان لم يبر الطاب الجميل من
جماله (قوله له) اى الطالب ذلك اى التاخير

(قوله وأخر) بفتح الألف معناه لا (قوله به) أي الدين (قوله فليس له) أي رب الدين (قوله تأخير الغريم) مقول بقصد (قوله له) أي رب الدين (قوله وإن نكل) أي رب الدين (قوله لزومه) أي رب الدين (قوله من أنه لا يطلب الجبل الخ) بأن المشهور (قوله) كقوله أي الضامن (قوله) أي الضمون (قوله دينارين) أي إلى شهر ٢٦٥ (قوله وعشرين درهما) أي أو دفع له ديناراً في عشرين

عبد السلام لأنه لم يقل كلام ابن رشد على وجهه بل اختصره فطوى القلم وكيف يصح أن يعزى لأن رشد ثبوت الجملة بكل حال وهو قد قال إن علم فأنكر فلا تزنه الجملة فتأمل منطفاً والحق
أحق أن يقيم والله الموفق وتبعه البنايت تتبعه سككت المصنف هنا عن قول ابن رشد هذا
كلامه في التأخير الكثير وأما السيرة فلا حجة للضامن مع ذكره في موضعه (و) إن حل أجل الدين
وأخبره الضامن (تأخر) بفتحة التاء مشقلاً (غيره) أي مدين ربه الدين (سبب) تأخيره أي
الجبل فليس لطلب الغريم إلا بعد حلول أجل التأخير في كل حال (إلا أن يحلف) وبالله أنه
لم يقصد بتأخيره الجبل تأخير الغريم فله طلب الغريم وإن نكل (لزمه تأخير الغريم) أيضاً واستشكل
قوله تأخر الخ فإنه لا يأتي على المشهور من أنه لا يطلب الجبل مع حضور الغريم وبسره وأوجب
بأنه آخره والمدين عسر أو غائب فإيسر الغريم أو حضر في أثناء الأجل ملأه لطلب حتى يحل
أجل تأخير الضامن (وبطل) الضامن (إن فسدت) العقد الذي ترتب عليه مال (محمّل) يضم
إليه الأولى وفتح القوية والخامسة والميم الثانية أي فعمل (به) الضامن عن الدين الذي
ترتب الدين عليه كقوله ادفع له ديناراً في عشرين درهما إلى شهر وأما الضامن
له فله حالة فائدة عند ابن القاسم في المدونة والعلمة وفي روايته عن مالك رضي الله تعالى
عنه ما سواه كان الضامن في العقد أو بعده تأخراً في الثاني وعلى المشهور في الأول فلا يلزم
الضامن شيئاً في الموازية كل حالة وقعت على حرام بين المتبايعين فإول أمرهما وبعد
فهو ساقطة لا يلزم الجبل شيئاً على المتبايعين بحرام ذلك أو جهله علم الجبل بذلك أو جهله
بظاهره وسواء لم يمتثل له فقهه لقوانه أم لا وصرح ابن سائون والجوزي حيث لم يعلم
المتحمل بقصد الجملة أنه يلزم الجبل الجملة فالتعليق لا أن علم (أو) أي وبطل الضامن أي لم يمتثل
يلزم الجبل به شيء (إن فسدت) الجملة نفسها بانتقار حكمها أو شرط أو وجود ما نهى فم يصد المعلق
والمعلق عليه فلا اعتراض بتعليق الشيء على نفسه ومثل للجملة القاسية فقال (ك) جملة
(يجعل) يضم الجبل ويسكون العيز أي عوض (من غير ربه) أي الدين (للمدين) بأن كان من ربه
ومن المدين أو من أجنبي للضامن لأن الضامن إذا غرم ببيع بمثل ما غرمه وأزاد الجبل وهذا
سلفين يادة ولأن الضامن أحد الثلاثة التي لا تكون إلا لله تعالى والثاني القرض
والثالث الجماعة طوقه صادق بثلاث صور ومفهومة أنه إن كان الجبل من ربه أو من أجنبي
للمدين فإنه جائز بشرط حلول الأجل في الأول فهذه النسخة صحيحة الأخادع البشائي في
التوضيح لا يجوز للضامن أن يأخذ جعلاً سواء كان من ربه الدين أو من المدين أو من غيرهما
المأزى للضامن علقان أو ألهما أن ذلك من بيعات الغرور لأن من أخذ عشرة على أن يفصل جملة
له درهم قبل من يتحمل عنه أو يقبض فيفسر ما تقول بأخذ الألف عشرة أو يسلم من القرامة
ويقربها عشرة ثابتاً ما دام بين أمرين ممنوعين لأنه إن أدى الغريم الدين كان له الجبل

٢٤ منج ث
قوله في (الاول) أي كون الجبل من ربه (قوله في ضم) خبر مقدم (قوله كان) أي الجبل (قوله إن ذلك) أي أخذ الضامن الجبل
(قوله تأخيرها) أي العطين (قوله أنه) أي أخذ الضامن الجبل (قوله له) أي الشان (قوله له) أي الضامن

(قوله وان ادى الضامن) اى الدين (قوله ورجع) اى الضامن (قوله به) اى ماداه الضامن (قوله كانه) بفتح الهمزة وشد النون اى الضامن (قوله اسلف) اى الضامن ٢٦٦ الدين (قوله فكأن) اى ادا ورجوعه واخذه الجعل (قوله والبطان)

أى الضامن (قوله علم رب الدين) أى باخذ الضامن ببعلا من غيره (قوله والا) أى وان لم يعلم رب الدين أخذ الضامن ببعلا من غيره (قوله ورد) أى الجعل (قوله رد) أى الجعل (قوله على ثلاثة أوجه) ١- يقتق (قوله يقتق) بضم الياء وفتح اللام (قوله به) أى الجعل (قوله اخرج) أى البائع (قوله واختلف) بضم الياء (قوله اذا علم) البائع اى باخذ الضامن ببعلا من المشتري أو من اجنبى (قوله فلسفته) اى امضاء بعضها بلا جازة لورد (قوله واصله) اى كلام شارح التفتة (قوله انظر الخط) فيه كلام طويل لا يناسب نقلها (قوله الصورة الثانية منها) اى من اجنبى لمدنيه (قوله داخله فى منطوق المصنف) لصدقه بنى وبه مدنيه بان يكون الجعل من اجنبى او المدين الجعل وبقى به وشيوت مدنيه بان يكون الجعل من اجنبى لمدنيه وهذه الصورة الثانية من صورتى المفهوم عند

بالا لان ادى الضامن ورجع به على المضمون صار كانه اسلف ما ادى ورجع الجعل فكأن سلفاً بزيادة اه والبطان مقيد بكون الجعل من رب الدين ومن غيره وعلم رب الدين والا زمت الجملة ورد الجعل قال فى شرح التفتة اعلم ان الجعل ان كان للعين رد الجعل قول واحد او يفتقر الجواب فى ثبوت الجملة وسقوطها وفى صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فصار تقتط الجملة ويثبت البيع وثالثه تنبأ الجملة والبيع والثالث يقتضيه فى الجملة والبيع جميعاً فان كان الجعل من البائع كانت الجملة ساقطة لانها يعرض والبيع صحيح لان المشتري لا مدخل له فيها فعل البائع مع الجعل وان كان الجعل من المشتري اى او من اجنبى ولم يعلم البائع به فالجملة لازمة كالبيع لان الجعل غير البائع حتى يخرج سلطته واختلف اذا علم البائع فقال ابن القاسم فى كتاب محمد تقتط الجملة بربو بغيره البائع فى سلطته وقال محمد الكشاف لازمة وان علم البائع اذا لم يكن له فى ذلك سبب واصله التمسى انظر قول ز ومفهومه صورتان الخ الصورة الثانية منها ماد داخله فى منطوق المصنف وليست من مفهومه وقد علم جوازها فتدعى على التطويق وتفسد بها هذه التفتة اعنى من غير مدنيه غ فى كثير من النسخ او فسدت كجعل وان من غير مدنيه كدنه ما فى النسخ المعجمة واليه والراء وزيادة وان وكدنه بكاف التشبيه فهو كقوله فى توضيحه لا يجوز للضامن ان يأخذ ببعلا من رب الدين والمدين وغيرهما وفى بعض النسخ وان من مدين ربه لمدنيه بالعين الممهلة والنون والدال ولمدنيه باللام وهو ايه على هذا لان من غير مدنيه بلا التانيية حتى يطابق قوله فى توضيحه اختلف اذا كان رب الدين اعطى المدين شيأ على ان اعطاه جعلا فاجاز ما بان القاسم واشبه وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وفى العتية عن أنهم لا يصح وعنده ايضا انه كرهه وقال التمسى وغيره الجواز اى من الخطا هاتان الفتحتان اللتان ذكرهما غير مشهورتين والتفتة المشهورة من غير مدنيه كانه لا واسقاط وان وغير البائع المجهول والراء بالمولد بلام الجرو هذه معناه فاسد لان ادل على ان الضامن بنفسه اذا دفع غريب الدين للمدين جعل على ان يعطى رب الدين جعلا وهذا لا يصح لانه تقدم فى كلام ابن غازى ان الجعل لو كان من رب الدين للمدين يصح فاسى ان كان من غيره ولو كان بدل اللام كفى صحت لانها ترجع الى الاولى غير انه يدعى فيها انه اذا كان الجعل من من غير مدنيه اى حرويا فاولى النسخ واحسنها التفتة الاولى التى ذكرها ابن غازى ويدخل فى قوله بكجعل جميع الموارد التى لا يجوز فيها الجملة لدشول القاسدين الكفيل والطالب والمطاب ويطل الضمان بجعل للضامن ان كان الجعل مالا (وان) كان الجعل (ضمان مفهونه) اى الضامن من اضافة اصدوقا له ومفعوله محذوف اى الضامن بان ضمن احدهما الاخر لفتخته الا سحر بان تدان رجلان د ثلثين رجل او من رجلين ويضع كل منهما صاحبه فباعه لرب الدين فبئع اذ اشترى ما ذلك لان اتفق بدون شرط ويجعل تقديره مفعول المصدرين الضامن بان بقوله اخفى وانما انهم لك مدنيه واستثنى من المبالغ عليه فقال (الا فاضمانها) (فى) عن قرب علمه بسبب (اشترائى) معين مشترى (بينما) اى المتضامين بان يشترى شيأ معا مشتركا

عب وشيوت مدنيه ونفى المدين بان يكون الجعل من ربه الجعل (قوله وقد علم) بضم العين (قوله جازاها) اى بينهما الصورة الثانية (قوله ترد) اى الصورة الثانية (قوله لهما) اى الصورة الثانية (قوله وعنه) اى اشبه (قوله انه) اى اشبه (قوله اوله) بشد الواو (قوله من المبالغ عليه) اى ضمان مضمونه

(قوله البائع حله) يضمن (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله في المسائل الثلاثة) أي الشراء والبيع والقرض (قوله لانه) أي الشان (قوله مما استبح) أي الضمان يجعل (قوله فيها) أي الثلاث (قوله به) أي ٢٦٧ الجمع (قوله فيمثل الاثنين) تفرير واراد به ما فوق الواحد

بينهما بالتصديق بين معلوم مؤجل علمه إلى أجل معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه السائق فيجوز له حمل السبق (أو) تضامته في عرض أو طعام ترتب علمه بالسوية (بمعناه) لاجل معلوم على وجه السلم فيجوز زهوا الصحيح عند ابن رشد وشبهه في الجواز فقال (كقرضهما) أي تسلف شخصين شيئا بينهما بالسوية وتضامتهما فيه فيجوز (على الأصح) من الخلاف عند ابن عبد السلام قال وهو الصحيح عندهي والمذهب ابن أبي زمين وابن العطار خلا فالابن القطار وأمسقا غير منقصة وت وقد نابا بالسوية في المسائل الثلاثة لانه لو كان لاحدهما أكثر مما لآخر ليرى الآن يضمن أحدهما أقدر ما ضمنه الآخر فقه فقطض عليه ابن عبد الحق عيب جائز في الأمور الثلاثة ليعمل المضمن في مستثناة مما استبح والجواز فيهما مقيدان يضمن كل واحد صاحبه في قدر ما ضمنه فله الآخر أو الامتنع فإذا اشترا بشاعلى أن لاحدهما الثلث والباقي لا تفرق من كل منهما صاحبه في جميع ماله ليعجزوا عن ذوات الثلث نصف ماله صاحبه جاز (وان تعدد حلال) بضم الحاء المهملة وفتح الميم مدوذج جعل وأراد به ما فوق الواحد فيمثل الاثنين أيضا لذين يخذوه في وقت واحد وحل الاجل وغاب الغريم أو أناس (اتبع) المضمون له (كلا) من الجملة (بخصته) أي الجمل المتبع فقط من قسمة الدين المضمون فيه على عددهم فلا يكون بعضهم جلا عن بعضهم بليل ما بعد فلا يؤخذ من على حصة معدوم ولأمن حاضر نصيب غائب ولأمن حق ظممت بأن قال أحدهم ضمانه على شأنا وافتق الباقى أو قبل لهم اتفقون فلا نقاوا واجعا ثم دفعة واحدة أو متعاقبين في كل حال (الآن بشرط) المضمون له في عقد الضمان (جالة بعضهم) أي الجملة (عن بعض) فله اخذ جميع حقه من بعضهم ان غاب غيره أو أعدم وان حضروا المداين جميع حقه فقط فان كان خال مع ذلك أي كم شئت اخذت حتى منه فله اخذ جميع حقه من شامتهم ولو حضر غيره مليا وأقسام المسئلة أربعة تعددهم بالشرط فلا يشع كالا لا يحصته تعددهم واشتراط جالة بعضهم وقال أيكم شئت اخذت حتى منه فله اخذ من شامه ولو حضروا المداين تعددهم بشرط جالة بعضهم عن بعض ولم يقل أيكم الخ فباخذ جميع حقه من حضر مليا ان غاب الباقى أو أعدم وان حضروا المداين جميع حقه لا يحصته تعددهم ولم يشترط جالة بعضهم عن بعض وقال أيكم شئت اخذت حتى منه فله اخذ من شامه ولو حضروا المداين وشبهه في اخذ الحق من شامه المضمون له اخذ من المضمون ومن الاستدعاء فقال (كترتهم) أي الخلاف في الجالة بان ضمن واحد بعد واحد فله اخذ من شامه ولو حضروا جميعا المداين أعدم المضمون أو غاب وسوا شرط جالة بعضهم عن بعض أم لا علم المتأخر بالتقدم أم لا غ كانه بشرط قوله في المدونة ومن أخذ من غيره كقبلا بعد قبيل فله في عدم الغريم أن يأخذ بجميع حقه أي الكتميلين شاء (ورجع) الضامن (المؤدى) بضم الميم وفتح الهمز وكسر الدال مثقال ومفعوله محذوف للعلية أي الدين المضمون فيه (بغير) التقدير (المؤدى) بفتح الدال مثقال (عن نفسه) أي المؤدى ولابد لمن يغير الخ قوله (بكل ما) أي القدر الذي (على) الشخص (الملقى) بفتح الميم وسكون اللام وكسر القاف وشدا اليه (ثم سواء) أي المؤدى الملقى بالكسر فيه ما فنيا إذا دعاه عن صاحبها الغائب إذا كانوا جلا مفر ما يدل عليه الاتي وأرجل فقط

كانه) بفتح الهمز وشدا النون أي الم. نص (قوله عدم) بضم فسكون أي فقر (قوله عا داء) حله. واو (قوله إذا كانوا) أي الجملة

(قوله في هذا) أي الجملة فقط (قوله أنزبت) انضم فكون فكمس (قوله مفرعا) يضم ففحق فكمس مقفلا للاحال من المصنف (قوله لها) أي مسئلة المدونة (قوله على ما تقدم) أي إلا أن يشترط حال بعضهم من بعض وروح المردى بغير المردى عن نفسه بكل ما على المتي ثم واد (قوله لبقائه) صلة اشتري وابتداء ليعوض (قوله بالماله) صلة اشتري ابتداء وابتداء للمصاحبة (قوله الدافع) تفسير لفاعل في المستتفيه (قوله ٢٦٨ احدهم) مفعول لفي (قوله أي الدافع) تفسير لفاعل اخذ المستتر منه (قوله لما لي)

(قوله) أى الملقى (قوله) أى لأربع مائة (قوله فلذلك) أى المذكورين كونه تخصصه مائة أصالة والثلاث
ومائتان حالة على بطلابه الخ (قوله بطلابه) أى الدافع الملقى (قوله فإذا أخرها) أى الدافع الثلاثة (قوله لهنه) أى الملقى
(قوله منها) أى الدافع والملقى (قوله فإذا قضى) أى الدافع والملقى (قوله بطلابه) أى الدافع والملقى (قوله إذا لم يلق) أى
الثلاثة (قوله الحالة) على بطلانها وأقسامه (قوله فإذا أخذنا) أى الدافع ومقتضه (قوله نعم) أى الدافع ومقتضه

قوله طابوه) أى الثلاثة الرابع (قوله لهم) أى الثلاثة (قوله هو) أى الرابع (قوله هما) أى المائتين (قوله معهم) أى
لثلاثة (قوله فطابوه) أى الثلاثة الرابع (قوله بصسته) أى الرابع (قوله منهما) أى المائتين (قوله وهى) أى حصته من
لمائتين (قوله كذلك) أى خسون (قوله طابوه) أى الاربعة الخامس (قوله المجموع) أى مائة وعشرون (قوله انهم)
أى كلام بعض مشايخ نت (قوله جعله) أى نت (قوله ونحو) عطف ٣٦٩ على طريق آخر (قوله وهم)

ولثالث أيضا مائة فإذا اتى هؤلاء الثلاثة رابعا طابوه جماعة عن نفسه ويبقى لهم مائتان هو
جملتهم معهم فطابوه بصسته منهما بطريق الجملة وهى خسون ويقاسم الثلاثة هذه
المائة والخمسين اثلاثا فيبقى لكل خسون والرابع أيضا كذلك وهى التى دعيها بطريق الجملة
فأباقى مائتان فإذا اتى هؤلاء الاربعة ثامسا طابوه جماعة عن نفسه وبعشرين من المائة
السادسة لان الخمسة جملة ما اقتضى هذه العشرون الى المائة ويزرع المجموع على الاربعة
فتنبو ثلاثا وثلاثون ويبقى لكل عشرون وللثامس ايضا عشرون ومجموعها مائة فيأخذها
الخمس من السادس إذا نظروا به ويقاسمونها الخمسا فينظر كل مجموع حقه ٨١
(تنبية) هذا العمل نحوه على الطنيزى وقد تعقبه ابن عرفة انظره في الكبير قاله نت
في الصغير طنى جعله ما ذكره بعض مشايخه طريقا آخر لا يناسب كلام المصنف ونحوها
لعمل الطنيزى وهم بل هو صور من صور التراجع تناسب كلام المصنف وقد خذ منه وليست
طريقا أخرى لان صور التراجع غير مختصرة فيذكر قال ابو الحسن في شرح المدونة
اعلم ان وجوده التراجع لا يقتصر بينهم فى عدد اذ قد يلتقون على رتب مختلفة وصورته
لان صاحب الحق اما ان يلتقى جميعهم او يلقى خمسة منهم او اربعة او ثلاثة أو اثنين او واحدا
واذا تقى اربعة منهم أو أقل فآخذ ما له من لى فان ذلك القريم اما ان يلتقى سائرهم جميعين
او مقترقين فى كل واحد من بابي المتقين او مجتمعين فى جانب ومقترقين فى آخر والاتفاق على
اقسام كثيرة ثم ذكر كيفية التراجع فى هذه الصور الى ان قال وان لى اثنين منهم واحد ارجعا
عليه بما ادباعه من اصل الحق وبثلث ما ادباع اصحابه بالجملة وان كانوا ثلاثة فلقوا واحدا
رجعوا عليه بما ادباعه واربعة ما ادباع اربعة اصحابه بالجملة ٨١ باختصار واطال فى ذلك
فقد ظهر ان هذه وجوه مفرقة على طريق الفقهاء وغيرهم لا اختلاف فيها وليس تنوعها
طريقا متماثا لغيره والاختلاف بين الفقهاء والطنيزى حيث اتى احد الاثنين الثالث على
الاتفاق وكدان بعدد حسابهم ومفروض فى كلام بعض وابن عرفة وغير واحد اما ان
لقباء معا كقارض بعض مشايخ نت فلا خلاف فيها ولا تقول ما قال الطنيزى ونص ابن
عرفة وشايخ تراجعهم فى ثمن ما ابتاعه ومما ملين رجوع كل غريم من لى نفسه بما غرم عنه
من ثمن ما ابتاعه وبما وجب مساواته اياه بما غرمه بالجملة عن غيره ثم فى رجوعه عليه
بذلك على مقتضى حال لقاء الغريم من لى فقط او على مقتضى ما يجب على كل واحد منهما
مع كل من غرم لوقتهم رب الحق جميعين قولنا لا اكثر وتقول عياض حيث قال لوليت فالى النسبة
ثلاثهم فيها يأخذة بجميعين فضاء هاهنا فى خاصته وبخصته وسبعين نصف مائة وخمسين اداها
بالجملة اذ لك مائة وخمسة وعشرون وعلى هذا حسب كل الفقهاء المسئلة فى التراجع بينهم

على مقتضى حال الخ (قوله قال) أى عياض (قوله فقها) أى المدونة (قوله ياخذ) أى الثانى الثالث (قوله فقها) أى
الثانى الخسین (قوله عنه) أى الثالث (قوله فى خاصته) أى الثالث (قوله اداها) أى الثانى الخمسة والسبعين (قوله
وعلى هذا) أى الوجهة صله حسب (قوله بينهم) أى الجملة

(قوله الفارسي) صيغة نسب أي المتسوب للقرض لا اشتغال به بل القراض (قوله هذا) أي الوجه الذي حسب التقهه المسئلة
عليه في التراجع عنهم (قوله) أي أحد الأولين (قوله كأنما) يفتح الهمز وشدة التون (قوله باجتماع بعضنا بعض) أي مؤسسية
(قوله فعل) يشد الباء (قوله منته) أي المال (قوله غرمتم) أي الماتين يفتح تا خطاب الواحد (قوله عنى) ملة غرم (قوله وأدفع)
مضارع (قوله لفتنه) بضم تاء المتكلم (قوله قبله) يكسر تاء الموحدة أي كلام الطنيزي (قوله هو) أي كلام الطنيزي الخ خال (قوله
لأن ما) بعد الهمز أي كلام
الطنيزي (قوله غرمه) أي الثالث (قوله على) (قوله) أي الطنيزي

٢٧٠

وقال أبو القاسم الطنيزي الفارسي هذا غلط في الحساب والواجب إذا اتفق الثالث مع أحد
الأولين أن يقول له الثالث نحن كأننا اجتمعنا معا باجتماع بعضنا بعض ولو اجتمعنا معا كان
المال علينا ثلاثة أضعاف من مائتين غرمتم أنت وصاحبك عنى خدمتك وأدفع لصاحبك
مائة إذا لفتنه وكذا في بقية المسئلة قلت قبله عارض وغيره وهو غلط التقهه لأن ما لعدم
غرم الثالث شيئا بالجملة لأن جملة ما غرمه على قوة في لقائه الثانية مائة ونحوها واجبة عليه
بالترمو استواءهما في التزام الجملة لوجب استواءهما في القرم بها واستواءهما فيه بوجوب
رجوع الثاني على الثالث بما قال التقهه (و) إذا كانوا أحلا غرم ما بين ضعف أو تضاعف
مال عليه بشرط حالة بعضهم بعضا وإذا بعضهم الحق لم يعلم القرم وأغيبته وإلى المؤدى
أحد اصحابه فهل لا يرجع (المؤدى على الملقى) (أي القدر الذي يخصه) (أي المؤدى) (أيضا)
أي لا يرجع عليه إذا كانوا أحلا غرمناه (إذا كان الحق) المضمون (على غيرهم) أي الجملة
المشترطة حالة بعضهم عن بعض (أولا) يشد الواو ومنه تأييدنا وسويعهم بالياء بالجملة (وعليه)
أي عدم رجوع المؤدى بما يخصه على الملقى (الاكتم) وهو المقتد وكيفية التراجع على هذا
التأويل أول الفصل ثلاثة عن واحد بثلاثمائة وغرمه أحدهم ثم في آخرها أخذت مائة
عن نفسه وخمسين بحالة الثالث ومن اق منهما الثالث أخذت منه خمسين والتأويل الثاني
طوأم المصنف تقديره يرجع بما يخصه وكيفية الرجوع عليه أن الغارم الأول يأخذ من
الملقى الأول مائة وخمسين بالجملة وإذا اتفق أحدهما الثالث فبأخذت منه خمسة وسبعين وإذا لفتنه
الآخر طوأمه بمخصصة وسبعين فيقول له الثالث دفعك لصاحبنا الذي لفتني قبل خمسة
وسبعين ساو بذلك فيما يبق لك زائد أمثلها فخذ نصفه سبعة وثلاثين ونصف ما تم كل من اق منهما
الذي يدفع الأربعة وسبعين أخذت منه اثني عشر ونصفا فيستوي الجميع في أن كل واحد
منهم دفع مائة بالجملة فظهر الفرق بين التأويلين في كيفية تراجعهم في المثال المذكور وكلام
من وقت عليه من التراجع في هذا المثل غير ظاهر ولا وافي بالمقصود فلو قال المصنف وهل
كذا أن كان الحق على غيرهم لكان أولى باختصاصه وأقارب ما به هذه المسئلة على الأولى
في جميع ما ذكر فيها من قوله ورجع المؤدى إلى قوله ثم ساواه قاله المستأوى رحمه الله تعالى
طبق قوله وهل لا يرجع بما يخصه الخ أي إذا أخذ من أحدهم ما يخصه فقط فهل لا يرجع به
بأنه كان الحق عليهم ويرجع به هذا هو الصواب في تقرير كلام المصنف وبه تظهر عمدة
الخلاف والمسئلة هكذا لمعرضة في كلام ابن رشد ونصه فان جعل المال بالجملة على مصفقة

(قوله منته) أي الثالث (قوله ويرجع) أي الغارم (قوله بما يخصه) أي الغارم (قوله عليه) أي التأويل واحدة
الثاني (قوله أحدهما) أي الغارم ومقتضيه (قوله فخذ) أي أحدهما (قوله منته) أي الثالث (قوله لو أذا لفتنه) أي الثالث (قوله
مثلا) أي خمسة وسبعين (قوله نصفه) أي الباقي (قوله سبعة وثلاثين ونصفا) بيان نصفه (قوله أولى) يفتح الهمز (قوله الأولى)
بضم الهمز (قوله فيها) أي الأولى (قوله من قوله ورجع الخ) بيان

(قوله منه) أي المال (قوله بشرط) أي الممول له (قوله قال) أي المضمون له (قوله قولي) بفتح اللام من قول بلاون لأخاثة
(قوله كليهما) أي قولي ثالث (قوله من المال) بيان ما (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله ذلك) أي ما يتو به منه نائب فاعل
المأخوذ (قوله من أصابعه) أي من (قوله له) أي المأخوذ منه ما يتو به (قوله ذلك) أي الرجوع على من يضمن أصابعه (قوله والى
هذا) أي الرجوع المأخوذ منه ما يتو به على من وجد من أصابعه ذهب (قوله ذلك) أي الرجوع (قوله) أي المأخوذ منه
(قوله وهو) أي عدم الرجوع (قوله منه) أي المال - بيان ما (قوله منه) أي عدم الرجوع (قوله كلاً) - بيان من الستة (قوله) وأما
فرضها أي المسئلة (قوله أحدهم) أي الكفلا فغير الغرام (قوله فيه) ٢٧١ أي أخذ جميع الحق من أحدهم

(قوله وان كان جمع الخ)
حال (قوله من المحققين)
بيان جمع (قوله فسرهم)
أي القرع (قوله فيه) أي
أخذ جميع الحق من أحدهم

(قوله كعياض الخ) تخيل
لجمع المحققين (قوله أنهم)
أي عياض من بعد (قوله
ولعلمهم) أي عياضاً ومن
تبعه (قوله فرفوه) أي كلام

ابن رشد (قوله وان بعد)
بضم السين الخ حال (قوله
وطأه) أي وأقن (قوله
على التصريف) صلة وتطأه

(قوله فانه) أي الشأن الخ
سنة عليهم حرفوه (قوله
ونصها) أي المدونة (قوله
فقط) أي غير الغرام (قوله
انها) أي المدونة (قوله وان

ينسب) أي ابن رشد (قوله
ويترك) أي ابن رشد (قوله
نفسها) أي المدونة (قوله
وبه) أي نصها صلة يظهر

(قوله لهما) أي تمت وشيئة (قوله انهما) أي تمت وشيئة (قوله بذلك) أي التقرير (قوله من تقديم اسخر في التحقيق) أي
كعياض ومن تبعه (قوله والخل) أي نصافي الثلاثة الحلا فقط (قوله وسهل) يسكنون العين مصدر مضاف لقطع (قوله غير
ظاهر) خبر جعل (قوله بتقديم عن المسنوي) أي من مرة اختلاف في دفع احدهم الحق كله (قوله ما هو) بفتح ما مفتحة مثلاً فاعل
انذفع (قوله ثم قال) أي البناني (قوله سائناً) بضم السين مثلاً (قوله فيه) بفتح السين مثلاً (قوله القرض المتقدم) أي دفع احد الحلا
جميع الحق (قوله ثم رثما) أي التاويلين (قوله فيه) أي القرض المتقدم (قوله ثم قال) أي البناني (قوله لهما) أي طي (قوله فوفيه)
أي طي (قوله وان كان صريحاً حال) (قوله فانه) أي كلامه خبره (قوله لسكونه) أي صاحب المدونة (قوله فيه) أي كلامه

واحد قبل كل واحد منهم ما يتو به من موزعاً على عددهم الا ان يشترط ان كل واحد منهم
جبل عن صاحبه او عن اصحابه قال بجميع المال اول يقل فيؤخذ منهم كل واحد
بعد الغريم و يأخذ منهم شاعلى احدى قولي ثالث رضى الله تعالى عنه وعلى كليهما ان اشترط
أخذاهم شاة فان اخذ احدهم بما يتو به من المال فاختلف هل للمأخوذ منه ذلك ان يرجع
على من وجد من اصحابه حتى يساو به فيه فقيل لذلك والى هذا ذهب ابو اسحق وقيل ليس
ذلك وهو الصواب لان ما يتو به منه انما اداه من نفسه ومثله في كلب ابن المواز وهو الا ترى
على ما في المدونة تقدّر ابن القاسم في الستة كلاً ٥١ نقله أبو الحسن وق وأما فرضها
في أخذ جميع الحق من أحدهم فلا يظهر للثلاث فيه معنى ان تأمل وأتصف وان كان جمع من
المحققين ففرضه فيه كعياض وابن عبد السلام وابن عرفة بل وجميع من وقت عليهم الا ان
رشد مع أنهم لم يتناولوا كلامه ولعلمهم حرفوه وان بعد وطأه هؤلاء الأئمة الاجلاء على
التصريف فانه لا يصح فرضهم والحق احق ان يتبع وكلام المدونة صريح فيها ففرضه
لاتاويل فيه ولا خلاف ونصافي الثلاثة الحلا فقط ان اخذ من أحدهم جميع المال يرجع
القائم على صاحبه اذ اقتضاها بالتأويل وان لم يترك احدها رجع عليه بالنصف ٥١ فالتأويل
انما صرح به في جميعه وهو كلام ظاهر لاتاويل فيه ولا خلاف فلو كان الخلاف فيها
فرضه لكانوا على نصها لزيد على ان يقب الى التونس وابن المواز وسما عا في زيد ويترك
نصها وهذا ظاهر وبه يظهر لك ما في تقريرت وبعض مشايخه من ان يطبق لكن العدول
لهم انهم ما سبوا فان بذلك من لم يقدم راسخ في التحقيق والكمال لله تعالى والجل ليس محملاً
للتاويلين اذ لا يروى ولا عليها وسجلت في كبره تبعاً للبساطي نصها التقدم محل التأويلين
غير ظاهر ٥١ الثاني وان دفع جماعاً تقدم عن المسنوي ما هو له به طي ثم قال فسلنا وجود
الاختلاف في فرض ابن رشد كاشته لكن لا يلزم منه عدم التأويلين في القرض المتقدم وقد
علمت عثرهما فيه ثم قال قلت العجب كيف جلد عدم فهمه مرة الخلاف في فرض الجماعة على
التجاسر عليهم بما تخطتوا التصريح بكلام المدونة السابق وان كان صريحاً في رجوع الاول
على الثاني بالنصف فانه قابل للتأويل لسكونه من رجوع احدهما على الثالث فلا دليل به

(قوله لهما) أي تمت وشيئة (قوله انهما) أي تمت وشيئة (قوله بذلك) أي التقرير (قوله من تقديم اسخر في التحقيق) أي
كعياض ومن تبعه (قوله والخل) أي نصافي الثلاثة الحلا فقط (قوله وسهل) يسكنون العين مصدر مضاف لقطع (قوله غير
ظاهر) خبر جعل (قوله بتقديم عن المسنوي) أي من مرة اختلاف في دفع احدهم الحق كله (قوله ما هو) بفتح ما مفتحة مثلاً فاعل
انذفع (قوله ثم قال) أي البناني (قوله سائناً) بضم السين مثلاً (قوله فيه) بفتح السين مثلاً (قوله القرض المتقدم) أي دفع احد الحلا
جميع الحق (قوله ثم رثما) أي التاويلين (قوله فيه) أي القرض المتقدم (قوله ثم قال) أي البناني (قوله لهما) أي طي (قوله فوفيه)
أي طي (قوله وان كان صريحاً حال) (قوله فانه) أي كلامه خبره (قوله لسكونه) أي صاحب المدونة (قوله فيه) أي كلامه

(قوله ولا) أي هذا اللفظ (قوله منون) خبراً ولا (قوله الشارحين) أي بهرام والبساطي (قوله هو التأويل الثاني) أي الرجوع
 بخاصته (قوله الضمان) تفسيره لفاعل صم المستتر فيه (قوله صمته) أي ضمان الوجه (قوله لانه) أي الزوج (قوله فخرج)
 أي الزوجة (قوله على) بشد لا (قوله ومنه) أي ضمان الوجه في أن الزوج رده (قوله قبليه) بفتح فسكون (قوله وزاد) أي الحظ
 (قوله ولو شرطت) أي الزوجة في ضمان الوجه (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله على أن لا مال عليها) أي أن عجزت عن
 احضار المضمون (قوله رده) أي ٢٧٢ تكفلها (قوله لانه) أي زوجها (قوله تحبس) بضم التاء وفتح الموحدة

(قوله وامنع) بضم الميم
 (قوله منها) أي الزوجة
 (قوله شين) بفتح فسكون
 أي عار (قوله على) بشد لا
 (قوله لانه) أي الزوج (قوله)
 تحملها أي الزوجة (قوله)
 ضامن الوجه (قوله فاعل
 بى المستتر فيه (قوله سأك)
 أي نصف (قوله مقارئة)
 بقاضاى أي صرا لا ماله
 بها (قوله الامتناع) أي من
 دفع ماله (قوله ليرأى) أي
 ضامن الوجه بتسليم المضمون
 فيه (قوله بقدر) أي المضمون
 له (قوله منه) أي المضمون
 (قوله لانه) أي المكان (قوله)
 لانه أي الغريم المسجون
 (قوله بيجن) بضم الميم
 وفتح الجيم (قوله لانه) أي
 المضمون له (قوله بيجن)
 أي المضمون (قوله قوله)
 أي ضامن الوجه (قوله
 منه) أي المضمون (قوله وهو)
 أي المضمون (قوله لانه) أي
 الغريم (قوله فلا يمكن) أي
 المستحق (قوله منه) أي

لطف والله الموفق في الجواب (تأويلان) تت * (تنبيه) * أولاً في كلام المصنف منون كذا
 رأيته بخط الاقضي مضموناً باللفظ وهو الموافق لكلام المصنف على ما قرأناه وأما بغير
 تبين نفسا لقوله لا يرجع على نفسه كما هو ظاهر كلام الشارحين فيعكس النقل اذ يصير ماعليه
 الاكثر هو التأويل الثاني وليس كذلك (وصح) الضمان (الوجه) أي الذات أي الأمانة
 بالدين وقت الحاجة اليه ولا اختلاف في صحة عندنا وتبع ابن الحاجب في تفسيره بضم وعبر
 ابن عرفة بجاز كالارشاد وفي الشامل وجزا وجهه والعضو المعين كالجميع اذ لا فرق بين الوجه
 وغیره (و) ان ضمنت زوجة بالوجه (الزوج رده) أي ضمان الوجه ولو بغير مال لانه يقول قد
 فخرج للتفتيش على المضمون واحدة وموذلك عارعي ومثله ضمان الطلب وأما ضمان المال
 فقد تقدم صحة في قدر ثلث ماله الحظ ظاهره ولو كان المال المضمون فيه دون ثلثه وهو
 ظاهر في التوضيح وابن عرفة والشامل عن ابن عبد الحكم وقبيله وزاد ولو شرطت عدم
 الغرم في التوضيح ولو تكفلت ذات زوج بوجه وجعل على أن لا مال عليها فلزوج رده لانه
 يقول قد تحبس وامنع منها وخرج الضمومة ذلك شين على فمنع تحملها بالطلب أيضا واقفه
 أم (ورب) ضامن الوجه (بفسله) أي المضمون للمضمون له فارق المدونة بكان فيه سأك
 وأما مكان لا سلطان فيه وفي حال قننة او منازعة او بكان بقدر الغرم على الامتناع ليرأى أفاده
 تت ويرا بفسله في مكان بقدر على تخليص حقه منه فيه ان كان بغير بيجن بل (وان) سلمه
 (بيجن) بكسر السين أي محل مسجون فيه حال المدونة لانه يسجن له بعد مقام حاجب
 فيه الباجي سواء كان بيجنه في دم أو غيره ويكنى قوله برئت منه السبك وهو في السجن فشا ذلك به
 كان بيجنه في حق أو تعديا النعمي ولو تعديا ابن عرفة في التعدي نظر لانه مظنة لخرابه
 برفع التعدي عنه فلا يمكن منه وفيه نظر لا يمكن بكان كنه في الحين فان منع منه جرى مجرى
 موته في التوضيح النعمي والمأزى سوا مسجون بحق أو باطل لا يمكن بكان كنه عند القاضى
 الذي حبسه فارمغ هذا الطالب منه زمن الوصول اليه فيجوز ذلك مجرى موته وموته يسقط
 الكفاة * (فروع) * ان احضره بزاوية لا يمكن اخرجه منها فانه يقع به الحكم والعمل أنه
 كاحضاره بربابه حال في نظم العمليات

وضامن مضمونه قد احضره * بموجب اخرجه تصذرا
 يكفي مالم يضمن الاحضاره * يجلس الشرع بذلك المتعة

المضمون (قوله بوجه) أي تخليداً بغيره (قوله منع) بضم فكس أي المضمون له (قوله منه) أي
 المضمون المسجون (قوله بى) أي منعه (قوله مجرى موته) أي المضمون في سقوط ضمانه عن ضمان وجهه (قوله فان منع)
 بضم فكس (قوله منه) أي المضمون (قوله اليه) أي المضمون (قوله ذلك) أي منعه (قوله موته) أي المضمون (قوله موته)
 أي المضمون (قوله يسقط) بضم فكس (قوله احضره) أي ضامن الوجه مضمونه (قوله اخرجه) أي المضمون (قوله
 منها) أي الزاوية (قوله لانه) أي احضاره بزاوية (قوله بى) أي ضامن الوجه

(قوله لا) أي المضمون (قوله كوكيله) أي الضامن (قوله فان سلم نفسه بدون امره) مفهوماً ان امره به (قوله به) أي تسليم نفسه
(قوله ولو قال) أي المضمون (قوله فيهما) أي تسليم نفسه وتسلم اجنبى بدون امر الضامن (قوله يرد) بضم فكسر (قوله قبوله)
أي المضمون (قوله حتى يسلمه) أي المضمون (قوله) أي الساب (قوله ولو قبله) بفتح فكسر أي الطالب المضمون (قوله الطالب)
خبره مقدم (قوله) أي الطالب (قوله غيراً) أي الغريم (قوله امره) ٢٧٣ أي المضمون (قوله به) أي

أه باني (أو بتسليمه) أي المضمون من زيادة الصدرا فاعله ومفعوله (تسليمه) أي المضمون
المضمون لغيره الجليل به كافي المدونة وزاد في اللوازية (ان امره) أي الضامن المضمون (هـ)
أي تسليمه نفسه المضمون لانه كوكيله فان سلم نفسه بدون امره فلا يبرأ الضامن به ولو قال
سألت نفسي نية عن يحمل لي كالمسألة اجنبى بدون امر الضامن على المتهور فبما ابن عرفة
في الموازية اذالم يرد الطالب قبوله حتى يسلمه الجليل ولو قبله برئ كن دفع نيا عن اجنبى
للطالب ان لا يقبله الا بشروط الغريم وقبوله غيراً زاد الصلح عن محمد ان انكر الطالب
كون الجليل امره بتسليمه نفسه فان شهد به احد برئ الجليل وفي التام لموانكر الطالب
امره برئ ان شهد به احد وشروط برام الجليل بتسليم المضمون (ان حل الحق) المضمون به
اذ لا تلتحق احضاره قبل حلوله قاله المازري وغيره محج أي على الغريم كافي الشرع
ولو كان مؤجلاً على الضامن بان امره وحلف انه لم يقصد به تأخير الغريم قاله بعض شيوخنا
وكان رأى ان ضامن الوجه كشأن المال في هذا (و برئ بتسليمه) (بغير مجلس الحكم) ان لم
يشترط المضمون لمعنى الضامن لتسليمه بغير مجلس الحكم فان اشتراطه فلا يبرأ الا بتسليمه قاله في
الكافي (ولو احضره في مجلس الحكم فوجد المضمون غائباً فلا يبرأ لعدم التسليم الا بالشرط
الضامن سقوط الضامن عنه باحضاره ولو لم يجده ولا وكيله لكنه يشهد على احضاره ويرأ
على أحد اقولين بظواهره سواء بقي مجلس الحكم بماله وخرب ولم يجر فيه الاحكام وهو كذلك
على المشهور قاله قت ع فان خرب وانتقل العمران لغیره ففي برأته باحضاره فيما
خرب وعدمه اقولان مناهجهم اعادة اللفظ أو المعنى ذكره في التوضيح (و برئ بتسليمه)
(بغير بلده) أي الاشتراط ان يهزم من يشترط (ان كان به) أي بلد التسليم (ما تم) شره يخلص
الحق فان لم يكن به ما تم فلا يبرأ به وقبل لا يبرأ به حكمهما ابن عبد الحكم المازري وهذا
الخلافاً يجري عندي على الخلاف في الشرط الذي لا يقيد ابن عبد السلام قد يكون هذا
الشرط مفيداً بان كان البلد المشتراط احضاره فيه موضع سكنى البدنة او كان الحق غير معين
والطالب غرض في اخذ في محل الاشتراط ان عرفه ولو شرط احضاره بلداً فاحضره بغيره
حيث تناله الاحكام ففي برأته باحضاره فيه قولان حكمهما ابن عبد الحكم وبفهمهما ذكر
برأته لا يرى اذ لم يشترط احضاره ببلد معين وأحضره في غير بلد الضمان مما يأخذه الحكم
فيه وهذا مستلزم المدونة والله اعلم واذا أحضره برئ ان كان ملزماً بل (ولو) كان (عدياً)
هذا هو الشهود وأشار ولو اقول ابن الجهم وابن البلاء لا يبرأ باحضاره عدماً (والا) أي
وان لم يبرأ الجليل بوجه مما تقدم (أعزم) بضم الهاء وكسر الراء الضامن الحق المضمون فيه
فاندمر (قوله يسلمه) أي المضمون من زيادة الصدرا فاعله ومفعوله (تسليمه) أي المضمون

وعلمه (قوله يسلمه) أي المضمون من زيادة الصدرا فاعله ومفعوله (تسليمه) أي المضمون
أي الضامن (قوله باحضاره) أي المضمون (قوله فيه) أي غير بلد الشرط (قوله باخذنه) أي المضمون (قوله لو شهد) أي برأته
بأحضاره بغير بلد الضمان الذي يأخذ فيه الحكم ولم يشترط احضاره ببلد معين (قوله لو كان) أي المضمون (قوله الضامن)
تفسير كتاب فاعل أعزم المستتر (قوله الحق) مفهوماً ان لا يغرم

(قوله فان عدت الخ) مشهور ان ثبوت (قوله في حضوره) الى الغريم (قوله في) يقتضيت مشددا (قوله فينا) الى المداومة (قوله ولو اذناه) الى ايجاد الحاكم (قوله لانه) الى الحكم بغير الضامن على لا يسط (قوله فان كان) الى ضامن الوسيه (قوله ثم احضره) الى الضامن المفعول (قوله معنى) الى الحكم بغيره (قوله الشرط) الى ان حكم (قوله انه) الى الشان (قوله اخره) الى الضامن المفعول (قوله فانه) ٣٧٤ الى احضاره (قوله يسط) يضم اليه (قوله عنه) الى الضامن (قوله واختلم)

بعض الناس قوله لعبد الملك
 راجع القول الاول قوله
 وغيره راجع القول الثاني
 قوله وهذا أى عدم سقوط
 الغرم عن الضامن بأخضاره
 المضمون بعد الحكم به
 على المهور وبعد دفعه
 اتفاقاً (قوله فان كان) أى
 المضمون (قوله رد) ضم
 الراء (قوله منه) صلة علمه
 قوله وهذا) أى سقوط
 غرم الضامن بثبوت عدم
 المضمون الغائب وانته
 لتأنيث خبره (قوله استتار)
 خبران (قوله بغيره) أى
 الضامن (قوله ولو لايت)
 أى الضامن (قوله لعدمه)
 أى الضمور (قوله فيقته)
 أى الضمور (قوله على أنها)
 أى عين الدين مع يشة
 عدمه (قوله يلزمه) أى
 الضامن (قوله سابق
 الحكم الموت الخ) تحصل
 لما قبله (قوله فقط) أى
 وليس بعد إثبات ثبوتية
 قوله) أى في غيبته (قوله
 فلهذا الذات المكشوفة)
 على سقوط الغرم بوج
 المضمون (قوله إلى) ضم

(قوله هو) أي المضمون (قوله يمكن) يقتضات مثلاً (قوله لستم) أي المضمون (قوله ولا) أي وإن مات قبل الأجل لمن يمكن
احضاره قبله عند الأجل من البلد الذي مات به أن لو كان حياً (قوله سقط) أي الضمان (قوله هذا) أي قول ابن القاسم (قوله فهو)
أي ويرجع به (قوله وما إذا غرم) أي الضامن (قوله في المدونة) بخبره قدم (قوله لو غرم الجبل) أي الدين (قوله ثم أثبت) أي الجبل
(قوله قبل القضاء) صلة أثبت (قوله لانه) أي الشان (قوله لو علم) يضم العين (قوله أنه) أي الغريم (قوله عليه) أي الجبل (قوله ما
كان) أي الغريم (قوله يرجع) أي الجبل (قوله لانه) أي الغريم (قوله كان) ٢٧٥ أي الغريم (قوله بجملة) أي المضمون
(قوله ان كان) أي ضمان

أخرج لحل الأجل وهو بالبلد وعكس الطالب منه والاسقط وصريح ابن رشد بان هذا خلاف
ما في المدونة (و) أن حل الأجل ولم يحضر ضمان الوجه المضمون وحكم عليه بالغرم وغير
ثم أثبت الضامن موت المضمون أو عدمه عند حلول الأجل (رجع) الضامن الذي حكم عليه
بالغرم وغرم فيه جمع (به) أي ما غرمه إذا ثبت أن الغريم مات قبل الحكم أو أعدم حين حل
الحق فهو راجع لأثبت العدم والموت كافي طبع وإما إذا غرم لرب الدين في غيبة الغريم
بالقضاء ثم أثبت موته أو علمه لا يرجع لثبته كافي طبع في المدونة لو غرم الجبل ثم أثبت
بميتة أن الغريم قد مات في غيبته قبل القضاء رجح الجبل على رب الدين بما أدى لانه لو علم أنه
مات حين طلب الجبل لم يكن عليه شيء وانما تقع الحجة بالنسب ما كان حيا الحط واقتل إذا
غرم ثم أثبت أنه كان عدما قبل القضاء هل يرجع عليه أم لا والله اعلم الباقى لم اجد في طبع
رجوعه في أثباته أنه كان عدما قبل القضاء (و) صرح الضمان (بالطلب) أي التفتيش على
المضمون واعلام المضمون له بجملة عند حلول الأجل أن كان له مال بل (وان) كان (في) ثان
(أخصاص) من نفس اوديتها ألا يلزم ضمان الطالب الا طلب المضمون بما يقوى عليه ابن
عرفه حالة الطلب لا تجب غرم حال وأشا وصغته بقوله (كبقول الضامن) (أناجل عليه)
أي المضمون أو على طلبه أو لا ضمن الا طلبه أو على احضاره أو التزم باحضاره أو أنما طلب
عليه (أو اشترط) الضامن (في) أي عدم ضمان (المال) بالتسريح بأن قال ضمن وجهه
لا المال الذي عليه (أو قال) الضامن (لا ضمن الأوجهه) أي المضمون فلهذا ابن المواز
عرفه وصغته جمل طلبه ومرا دفة ومثله قولها أناجل الوجه أطلبه فان لم أجده مرتين
المال وفي التقديمات عن ابن المواز فائل لا ضمن الأوجهه لا يلزم ابن رشد في نظرنا لا فرق
بين أنما ضمن لوجهه ولا ضمن الأوجهه في ضمان الوجهه عليه ومن ضمن الوجهه ضمن المال
كلا لفرق بين اسقط في فلان القدرهم وما أسقط في الألف درهم وانما يصح قوله إذا كان
اسكلامه بسيط يدل على اسقاط المال مثيل أن يقال فعمل لتأجبه فلان فان بحث به برئت
من المال فقوله لا ضمن لكم الأوجهه وشبه ذلك اه (وطلب) أي ضامن الطالب المضمون
وجواباً (أي شيء أو الشيء الذي) (قوى) بفتح الضمة والواو وسكون الفاف أي يقدر
ضامن الطالب (عليه) عند ابن القاسم سواء علم موضعه أو وجهه في البلد وقر به وقيل على
مسافة يومين وقيل وإن بعد ما لم يتقاسم وقيل على مسافة نحو شهر وهذا على نقل النسخ
عند حلول الأجل (قوله برئت) بفتح التاء (قوله أي ضامن الطالب) تفسيره لفاعل طلب (قوله المضمون) تفسيره لفعوله (قوله
وجواباً) بيان لحكم عليه (قوله أي شيء) فذكر (قوله أو الشيء الذي) فهو موصول مفعلة حذف (قوله أي يقدر ضامن
الطلب) أنه غير يقوى وقاعدة الاستغنية (قوله أي الضامن) (قوله موضعه) أي المضمون (قوله أو وجهه) أي الضامن
موضع المضمون (قوله في البلد) صلة طلب (قوله بعد) بضم العباء أي موضع المضمون (قوله ما يتقاسم) أي بعد موضعه
(قوله هذا) أي ما قدم من سواء علم موضعه أو وجهه إلى هنا

الطلب (قوله إذا لا يلزم ضمان
الطلب الخ) علمه صحت وان
في خاص (قوله لصيغة
أي ضمان الطالب (قوله أو
على طلبه) يشد المال (قوله
أو على احضاره) يشد المال
(قوله أو التزم باحضاره)
أي المضمون تمت ومنها على
احضاره أو التزم باحضاره
ويجوز عما يشعر بالطلب وليس
نصافه (قوله التصريح)
صلة اشترط (قوله وصيغة)
أي حالة الطلب (قوله
قوله) أي المدونة (قوله
لا يلزم) أي الضمان (قوله
في ضمان الوجهه) صلة لا فرق
(قوله عليه) أي الضامن
(قوله ضمن المال) أي إن لم
يحضر المضمون ولم يشتم موته
ولا عدمه عند حلول الدين
(قوله قوله) أي ابن المواز
(قوله كلامه) أي الضامن
(قوله تجمل) يقتضات مثلاً
سكن اللام (قوله فان بحث)
بفتح التاء (قوله أي فلان

(قوله ما ليس عليه) أي الضامن (قوله طلبه) أي المضمون (قوله جعل الطلب) أي تيسر لقاعل حلقة المستتر فيه (قوله ادعى) أي ضامن الطلب (قوله وكذا) أي ضامن الطلب (قوله) أي المضمون (قوله جعل الطلب) أي تيسر لقاعل خرم (قوله المال) مقصود (قوله جعل الطلب) أي تيسر لقاعل خرط (قوله في مضمونه) صلة خرط (قوله بعد سألوا لاجل) صلة خرط (قوله هرب) أي المضمون (قوله ولعلهم) بضم الهمزة (قوله ما) بضم الميم (قوله موضعه) أي المضمون (قوله من الطالب) صلة هرب (قوله فهرب) أي المضمون (قوله) بضم الهمزة (قوله يحمي) أي المضمون (قوله من جس) وأضر بـ) يات (قوله أنه) أي ضامن الطالب (قوله يبيد) أي الضامن (قوله في) أي الطالب (قوله لقيه) أي الضامن المضمون (قوله ووتره) أي الضامن المضمون (قوله فانه) أي الضامن (قوله في) أي الضامن (قوله) أي الضامن (قوله عليه) أي الضامن (قوله لمقاد) بضم الميم (قوله) أي الضامن (قوله المغم) (قوله انه) ٢٧٦

هذا أى المغرم (قوله انه)

وعزا ابن رشد للمدونة وغيرها انه ليس عليه طلبة ان يعد او يحل موضعه (وحذف) جعل
الطلب اذا ادعى اهل الجدل مضونه وكذا جعل الطلب وصيغة عينه انه (ما قصر) بقتضات متقلا
في الطلب ولادلس وانه لم يعلم محلا (وغرم) بفتح فكسر جعل الطلب المال الذي على مضونه
(ان فرط) بقتضات متقلا لاى امر الجمل المحضون يروى من الطالب فحرب ولم يعلم موضعه
(او حرب) بقتضات متقلا لاى امر الجمل المحضون يروى من الطالب فحرب ولم يعلم محله
(وعوقب) بضم العين وكسر القاف اى يؤدب جعل الطلب الذي فرط او هرب بمارى
السلطان باجهاه من حسن او ضرب الخط ظاهر كلام المنصف جمع التعزيم والعقوبة
والذى في الرواية اى يعبس اذا فرط في الطلب حتى يجهده واما اذا ثبت فقر يله فنه بان
اقسه وتركه او عسبه وهره فانه يفرغ المال فقط لم يذ كر في هذا عقوبة هيج اذا كان المحضون
فيه ضمافا فانه ان اذوجب عليه القرم بقر يله يفتنى به عدم ولكن مفاد ابن عرفة
انه لا غرم عليه و يفتنى أن يعاقب اه الباني هذا قصور فان ابن رشد دائما قال في ضمان
الطلب في القصاص ان الضمان يلزمه طلب المكحول قال وقال عثمان البني اذا مكش
بشئ في قصاص او جراح فانه ان لم يجبي عليه رسته الفدية وارش الجراحة وكذا في مال الخاني
اذ لا قصاص على المكشول اه فانت رما انما عاز الزوم الفدية لغثمان البتي وهو خارج عن
المذهب وفي التعيين ان لشي عليه ان لم يات به الاعثمان التي قال زعمية النفس في القتل وارش
الجراحات ولا يصح في القاصي المتصف على الناس بالقتل واخذ المال فتؤخذ ويعطى حيلة
بما عليه من قتل واخذت فانه يؤخذ الجليل بما يؤخذ به القاص الا انه لا يقتل فضل بن مسلمة
هل اراد يؤخذ للمال خاصة او به وبالفدية في القتل عباس وهو على التأويل الثاني موافق
لعثمان البتي اه تت تكمل بقى نوع من الضمان لم يذ كر المنصف هنا واذ كر
في المدونة وسماه ضمان الدرك فقال ومن تكمل لوجبل عا ذكره من درك في جارية ابتاعها
من رجل او دارا وغيرهما يذ كر ذلك ولزمه الثمن حين الدرك في غيبة البائع وعلمه وأطال في ذلك
فاقلزمه (وجل) بضم الميم المهملة وكسر الميم الضمان (في حطاق) بضم فسكون ففتح قول

(قوله اودا) أى اصبح (قوله هو) أى اصبح (قوله على التأويل الثاني) أخذ الجمل باليدية فى القتل الضامن صلة موافق (قوله هنا) أى فى المختصر ومقومه انه ذكر فى غير (قوله الدرك) بفتح الدال وسكون الراء أى ضمان المسح من صبا أو استحفاظ (قوله تكمل) بفتحة التاء مكمل بفتحة الميم بفتح الميم (قوله من درك) يان ما (قوله اودار) عطف على ياربى (قوله جاز) أى مضى وزم (قوله ذلك) أى الضمان (قوله وزنه) أى الضامن (قوله حين الدرك) أى الاستحفاظ او الرد بسبب (قوله فى غيبة البائع) فلهذا فيه لزوم ودرك (قوله وعلمه) بضم نسيكون أى فقير البائع (قوله الضمان) تفسير لتأنيده فاعل حل (قوله مطلق) ضامن من اضافته ما كان صفة

المزاج (أحوال) أي ان رشد

(قوله) أي الضامن:

(قوله) أي المضمون (قوله)

(مؤلفه) ای-ایموناو
 ایتنا ای-ایموناو

لزمیه) ای الصائم (قوله
سأله عنه في ذلك

وكانت (أى الدينة) (لولة)

ای الضامن (فوله تراه) ای

این رشد (فولسوهو) ای

عَمَّانُ بْنُ ابْنِ أَبِي قُحَيْشٍ (قوله عليه)

أى ضام-ن الطلب فى

فصل من نفس أوجرح

(قوله به) أى المضمون

(قولہ بالخیر) ای عثمان

الضامن (قوله ولا صيغ)

خبرمقدم (قولہ قدم بخذ)

بعض الماء (قوة أبو يعقوب)

بکے الطاء اقدارہ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل اح) بیان کیا (قرآن
ذات) اُمّ المؤمن (قرآن)

الآن، في وقتنا هذا،

الایه) ای الجلیل(قوله

لا يقتل) بضم الباء وفتح

التاء (قوله فضل) أي قال

(قوله أي عن التقيد بالخ) تقدير يتعلق مطلق لسان المطلق عنه (قوله اولها) أي حمل وزعيم وأدين (قوله كذلك) أي المذ كور
قبله في فتح اوله وكسر ثانيه (قوله والحيطة) بأعمال الحام والطام وديف الحفظ (قوله لقوله) أي ابن تونس (قوله هو) أي الحمل
على المال (قوله لقوله) أي ابن رشد ٢٧٧ (قوله هو) أي حمل المطلق على ضمان المال (قوله الصفة)
أي السعالة (قوله فيها) أي

الضامن أي عن التقيد بالمال والوجه والطلب (أنا اجل أو) أنا (زيم أو) أنا (أدين) يفتح
اولها وكسر ثانيها او انجم الذا (و) أنا (اقبل) كذلك (وعندي والى) يشد الياء (وشبهه) أي
ما ذكر من الصيغ كلها يشد الياء وصير كون بالتون من كسبه يكذا وكثيل وضامن وغير
بهيمة فرائين مهملين فيها تختص حياض وكلاهما من انفظ والحيطة وصله جل (على)
ضمان (المال على الاربع) عند ابن ونير لقوله هو الصواب (و) على (الانظر) عند ابن
رشد لقوله هو الاصح ابن عرفة الصفة مادل على الحقيقة عرفا فثمان قال أنا اجل بثلان
أو زيم أو كليل أو ضامن أو قبيل أو هو لك عندى أو على أو الى أو قبلي فهي جملة لازمة ان
أراد الوجه وان أراد المال لزمه عاض ومثله قبيل وأدين وعوين وصير وكونين وعلى
لفظه الملم العرى عن بيان لفظ أو قرينة على المال والنفس نقل عياض عن شب وثمان
ابن رشد الاصح الاول لقوله هو الله عليه وسلم الجليل غارم واستقر بقوله مطلق عال قيد بالمال و
الوجه والطلب فلا يزمه ما قبله بلقنا أو قرينة في التوضيح ينبغي ان يعتمد على الالفاظ التي
يستعملها أهل العرف في الضمان اهو تنص من منطوق كلامه وصفه ومه ثلاثة أحوال الاول
عروا السبعة عن التقيد بالمال والوجه لثمانية وهذا محل الخلاف والترجيح والثاني تقيد بها
بأحد هما لفظا وللاختلاف في اعتبار ما قبله والثالث تقيد به في ولا خلاف في اعتباره أيضا
كما في نص السابق وان أوهم كلام المصنف انه من محل اندلاق وقد تعقب الساطي الصنف
بهذا واقطاعه (لا) تحمل صيغة الضمان على ضمان المال (ان اخلفا) أي الضامن والمضنون
له بان قال الضامن انما ضمنت الوجه وقال المضنون له بل ضمنت المال فاقول قول الضامن
لان الاصل برأيت ضمته قال في التوضيح والشاشرح وقال الساطي ظاهر كلام ابن ونير انه بحث
لقوله ينبغي ان يكون القول قول الجبل (و) ان ادعى شخص على آخر بحق وأكسر المدعى
عليه وطلب المدعى من المدعى عليه نو كليل ثقة حتى يأتي بينته القافية خاتقان هرويه (م)
الاولى لا (يجب) يفتح الدام وكسر الجيم على المدعى عليه المنكر وادعى المدعى غيبة بينته وطلب
من المدعى عليه نو كليل فضاة مأمون خوفا من هرويه اذا حضرت بينته فلا يجب على المدعى
عليه (وكليل) أي نو كليل (للقصومة) منه اذا حضرت بينته المدعى وغاب المدعى عليه وسد
المصنف في آخر الشهادات اختلاف الشيوخ في فهم نص المدونة في هذه المسئلة (ولا) يجب
على المدعى عليه المنكر (كليل بالوجه) للمدعى عليه (ب) سبب مجرد الدعوى صله يجب
المتقى وذكر أبو علي ان العمل جرى بالزام المظلوب بصحبه بالدعوى سواء ادعى الطالب
قريب بينته أو بعدها يثاني (الا) شهادة (شاهد) واحد وزعم المدعى انه لشاهد آخر وطلب
الامهال للاحضاره وقال أخاف هروب المطلوب فلأنت نو كليل أو كليل بوجه فيلزمه لتقوى
دعواه الشاهد وسبأ في آخر الشهادات انه يجب كليل بالمال مع الشاهد فانه تت الحظ
الاستفهام ارجع للكفيل كما يشبههم من كثافة المدونة وفي كتاب الشهادات من اخلاف
أي على انضمام (قوله لتقوى) يفتح التام والقاف وكسر الواو متعلا (قوله دعواه) أي المدعى (قوله انه) أي الثاني (قوله يصيب)
أي على المدعى عليه (قوله فيهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله منها) أي المدونة

(قوله هذا) أي الذي مشى عليه المصنفين عدم وجوب كفايل وجهه بغير الدعوى (قوله وانه) أي الشان الخ بيان خلاف هذا
(قوله ولوليات) أي المدعى (قوله كلامها) أي المدونة (قوله وكلام) عطف على كلامها (قوله عليه) أي كلامها (قوله في كونه)
أي كلامها في الشاين ملة كلام (قوله وانه) أي الشان (قوله يجب جيل بالمال) أي مع الشاهد (قوله وقال) أي ابن هشام (قوله
منه) أي كلام المصنف (باب الشركة) (قوله والأولى) انضم الهمز (قوله وهي) أي الشركة (قوله والاقتراح)
وديف الاختلاط (قوله وشراعا) عطف على لغة (قوله من اثنين فأكثر) والمراد أن يأذن كل منهما أو منهم إلا أن يرد دليل في
التصرف لهما (قوله لا اثنين) هذا الهمز وفتح الثون الأولى وكسر الثانية منقذ آذن عند الهمز (قوله في مالهما) أصله التصرف
(قوله أو يدينهما) عطف على في مالهما وهذا في شركة العمل (قوله أو على ذمتها) عطف على في مالهما وهذه شركة القرض
القاسد ثلاثان الحد يجلها أيضا ٢٧٨ (قوله أنهما) أي لا اثنين (قوله لهما) أي لا اثنين (قوله فنعما)

أي المالين (قوله في مالهما) أصله مجموع (قوله أو يدينهما) عطف على في مجموع (قوله أو على ذمتها) عطف على في مجموع أيضا (قوله من
الربح) بيان ما (قوله لهما) خبر ما (قوله لا آخر) مفعول وكسل المضاف لفصله (قوله على التصرفه)
أي الملو كل خاصة فصله وتعالى أعلم

(باب في بيان حقيقة الشركة وأقسامها واحكامها وما يناسبها)
(الشركة) يفتح الشين مع سكون الراء وكسرها وبكسر الشين وسكون الراء الأولى أفصحها
وهي لغة الاختلاط والاقتراح وشراعا (أذن) من اثنين فأكثر (في التصرف لهما) أي لا اثنين
في مالهما أو يدينهما أو على ذمتها (مع) بقاء تصرف (أنفسهما) لهما فنعما أي أن يأذن كل
منهما أو منهم إلا أن يصر في مجموع من مالهما أو يدينهما أو على ذمتها وما ينشأ عن
انصرافهما من الربح لهما وانصرافهما فقله لا اثنين شمل الشركة وغرها وقله في
التصرف فصل يخرج الأذن في غيره وقوله لهما أصله التصرف فصل يخرج كفايل كل من
شخصين الأخر على التصرف في له وقوله مع أنفسهما فصل ثلاث يخرج دفع كل من شخصين
ماله لا آخر لتجزيه بجزءين وجهه ابن عرفة الشركة لا عمية بقرمقول بين مالكيها فكثر
مالها فقط والاختصة بيع مال كل بعضه بعض كل الآخر يوجب حصه تصرفه في الجميع

لقول فصل يخرج بقرمقره كتب ولا ولاية (قوله بين مالكيها) فصل يخرج بقرمقره
مقول بين غير مالكيها كوصيين وكذا من (قوله ملكا) بفتح الميم بقرمقره (قوله فقط) أي لا تصرف فصل يخرج بقرمقره
بين مالكيها ملكا وتصرفا وهي شركة التجارة فاشتمت الأعمية فالناسب اسقاط فقط لتثبت الأعمية (قوله والاختصة) أي
المسبوبة لأخص نسبة جزئي لكله (قوله بيع مال كل) جنس (قوله بعضه) أي الكل مفعول بيع المضاف لخاصة فصل يخرج
بيع مال كل كله (قوله بعض لكل الآخر) أصله بيع فصل يخرج بيع مال كل بعضه بكل آخر (قوله يوجب) أي البيع
(قوله تصرفه) أي البائع (قوله في الجميع) أي جميع الكلين فصل يخرج بيع مال كل بعضه بعض كل آخر غير موجب بصفة
تصرفه في جميعهما

(قوله في الاولى) يضم الهمز الى الاعمى (قوله شركة الارث) اي شركة الورثة فيه (قوله والغنية) اي شركة الخبيث في الغنية (قوله لا شركة الخبير) اي لا يدخل في الاولى الشركة في المال للخبير به (قوله وهما) اي شركة الارث والغنية وشركة الخبير (قوله في الثانية) اي الاختصة (قوله على العكس) اي لا دخول والخروج السابقين في دخول في الثانية شركة الخبير لا شركة الارث والغنية (قوله وشركة الابدان) اي الشركة في العمل بها (قوله والحرج) اي الشركة في الزرع باعتبار العمل (قوله في الثانية) اي يدخلان في الاختصة (قوله وعوضه) اي وباعتبار عوض العمل اي فاعله وما يترب عليه (قوله في الاولى) يضم الهمز الى يدخلان في الاعمى (قوله وقد يتبينان) اي الاعمى والاختصة (قوله الاولى) يضم الهمز الى الاعمى (قوله في الثانية) اي الاختصة (قوله فيها) اي المدونة خبير مقدم (قوله ليس لاحدهما) اي الشريكين (قوله بقاوض شريكا) اي اشارة لشركة مدة اوضة في مال الشركة (قوله) اي احد الشريكين (قوله ان يشاركه) اي الاجنبي (قوله دون اذنه) اي شركة (قوله) وقول ابن الحاجب اي في تصرف الشركة (قوله قبلوه) بكسر

الموحدة اي ارتضاء شارحوه
(قوله طرده) اي استلامه
معرفة (قوله وليس شركة)
فهو غرامع (قوله وهو)
اي ضمان لمن الشريكين
مال الا ان اذاهلك (قوله)
يتقى المزمع اي يستلزمه
ويدل عليه (قوله وعكسه)
اي استازام يتقضى معرفه
عطف على ما رده (قوله)
الجميع بفتح الجيم وسكون
الموحدة (قوله كالورثة)
اي شركة في ما روه
(قوله وشركة المتاعين شيا)
بينهما عطف على شركة
(قوله وفد ذكرهما) اي
ابن الحاجب شركة الجميع
وشركة المتاعين شيا بينهما
في الباب (قوله لا اذن

فدخول في الاولى شركة الارث والغنية لا شركة الخبير وهما في الثانية على العكس وشركة
الابدان والحرج باعتبار العمل في الثانية ونبة عوضه في الاولى وقد يتبينان في الحكم
فشركة الشريك بالاولى ما روه بالثانية ممنوعة فيما ليس لاحدهما ان يقاوض شريكا كان
اذن شريكه وان يشاركه في حصة يعينها دون اذنه وقول ابن الحاجب اذن في التصرف لهما
مع انفسهما قبلوه وبطل طرده بقول مالك شي لا تراذنت لثاني التصرف نفسه معي وقول
الاخر مثل ذلك وليس شركة اذ لو هلك ملك احدهما لم يضمنه الاخر وهو لازم الشركة وتفي
اللازم يتقضى المزمع وعكسه بخروج شركة الجميع كالورثة وشركة المتاعين شيا بينهما وقد ذكرهما
اذا اذن في التصرف لهما ولذا اختلف في كون تصرف احدهما كفاصبا ام لا مع ابن
القاسم ليس لاحد مالكي عبدا ضربه بغير اذن شريكه وان هلك ضمنه الا في ضرب لا يثبت في
مثله او ضرب ادب وقال حصون يضمنه مطلقا ولو بضربه واحدة كاجنبي ابن رشد اي مال
رضي الله تعالى عنه شركة كشبهة تنقطع الضمان في ضرب الادب وهو ظاهر من قول حصون
لان تركه بغير اذنه عليه مزرع احد الشريكين يتاوه في ارض بينهما بغير اذن شريكه
في كونه كفاصبا بغير مزرعه وشاؤه ولا شبهة الشركة فلا المزرع وان لم يفت الا بالان وعليه
اكرام نصف شريكه وله حصة ثلثه قالها وعليه قول ابن القاسم في ايلاد العبد امة منه وبين
من نصف قيمته اجماعه في وقته وقول حصون هو دين في ذمته يتبع عما نقص نصف ثمنه
نصف قيمتها اه واجيب عن ابطال الطرد بتعلق لهما بالتصرف كما تقدم وعن ابطال العكس
بان سياق ابن الحاجب دل على ان قصد حد شركة الخبير وانما المقود لها الباب وذرعها

في التصرف لهما) علة خروجهما من التعريف (قوله ولان) اي علم الاذن التصرف لهما علة اختصا بضم التاء (قوله)
احدهما) اي الشريكين بالوجهين المذكورين في المشترية بينهما (قوله كفاصبا) اي تصرفه (قوله مالك) بفتح الكاف مفتوح
مالك بلا نون لاضافته (قوله وان فعل) اي ضرب احد الشريكين العبد فله (قوله ضمنه) اي الضارب العبد (قوله يضمنه) اي
الضارب العبد (قوله شركته) اي الضارب (قوله وهو) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) اي الخلاف بين مالك
وحصون رضي الله تعالى عنهما (قوله في ارض بينهما) تنازع فيه زرع وشاؤه بغير اذن شريكه تنازع فيه زرع وشاؤه (قوله في
كونه) اي الزارع او الباني (قوله ولا اي اوليس كفاصبا (قوله له) اي الزارع (قوله الابان) بكسر الهمزة وشدة الموحدة اي
الوقت المعتاد للزرع (قوله وعليه) اي الزارع (قوله له) اي الباني (قوله وعليه) اي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله في ايلاد)
خير مقدم (قوله امة) مقدر على ايلاد المضاف انما علة (قوله تصف قيمتها) اي الامتصاص في ايلاد (قوله جنابة في ذمته) حال من
نصف او من ضمير في الخبر (قوله هو) اي نصف قيمتها (قوله يتبع) يضم اليه بفتح الواو فتح الموحدة اي العبد (قوله وانما) اي شركة الخبير

(قوله فيه) أي الباب (قوله جاذر) أي فقط (قوله في استثنائه) أي ابن عرقم من إضافة المعدول لقاعدة وتكميل عمله حسب
 مشعر لمخر مقدم (قوله شركة التبر) أي إخراجها من الأعيه فقط (قوله لأن قاعدة) أي المخرج على نظير (قوله صدقة) أي الأعم
 (قوله على الأصح) أي وإن اوجبه بغيره في تباينهما (قوله نهى) أي شركة التبر (قوله فيه) أي الإعيه (قوله والا)
 أي وإن لم تدخل فيه (قوله لم لا فقط) الأولى الاقتضار على فقط (قوله وحكمها) أي الشركة (قوله تجزأها) أي الشركة (قوله
 البيع والو كلاً) أي الشركة (قوله لا تجزأها) (قوله وجودها) أي الشركة (قوله بعيد) خبر عرض (قوله ودليلها)

٢٨٠

أي الشركة (قوله نهى)

فيه استطراد والله أعلم بالخط الظاهر ما معنى تسمية الأولى أعمية مع خروج بعض أنواع الشركة
 عنها جاذر والله أعلم قلت إذا حذف قوله فقط ظهرت الأعيه والله أعلم الرصاع في استثنائه
 شركة التبر نظراً لأن قاعدة الأعم صدقة على الأصح فهي داخله فيه والالتقي عمومه فالأولى
 حذف لم لا فقط والله أعلم ابن عرقم وحكمها الجواز تجزأها البيع والو كلاً وعروض
 وجوبها بعيد بخلاف عروض موجب حرمها وكراهة ودليلها الإجماع في بعض صورها
 وحديث أبي داود بسنده إلى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إن الله يقول يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فمن أكله من غير حق
 عبد الحق وحكمه بكونه عنه والحكم في مستدركه وفيه خرجت من بينهما ابن شاس وأركانها
 ثلاثة الأولى العاقدان ولا يشترط فيما بينهما الأهلية التوكيل والتوكيل فان كل واحد منهما
 متصرف لصاحبه باذنه وتبعه ابن الحاجب وقيل بن عبد السلام وغيره والمصنف فقال (وإنما
 تصح الشركة من أهل التوكيل) لغرض من تشبه على التصرف في قباله (و) أهل التوكيل من
 غير في التصرف في مال الموكل وأهلها البالغ العاقل الحر الرشيد المسلم غير العدو ابن عرفة
 وتبعوا كلهم وجوز الغزالي ويرد بوجوب زيادة وأهل البيع لأن كلاً منهما بائع لصاحبه بعض
 ماله ولا يستأثره أهلية الو كلاً لغيره أو توكيل الأعمى اتفاقاً ولو كلاً وتقدم الخلاف في جواز
 بيعه اه وذكره غ كلاً في كتبه على المصنف الخط لا يحتاج إلى زيادة أهلية البيع لأن بيع
 الأعمى جائز على المشهور والمصنف امتنع عن عليه ثم لو اقتصر على أخذ اللقطن فقال لو آمن
 أهل التوكيل أو أهل التوكيل ليكني أذن من جاز تصرفه في نفسه يوزن كلاً ولا يجوز كلاً
 إلا المانع ومسائل المذهب وأخصه فان قلت قد يجوز للشخص التوكيل ولا يجوز كلاً
 كالأعم فإنه يجوز كلاً ولا يجوز كلاً عن مسلم وكالعدو فإنه لا يصح كلاً عن عدوه كالأشار
 إلى هذا ابن شاس وابن الحاجب لله ولهما إلا أن منع ما قال ابن عبد السلام فلعل المصنف أراد
 إخراج ذلك من الشركة أيضاً قلت أما أولاً فعلى تسليمه فكان يمكنه أن يقتصر على قولهم
 من أهل التوكيل لأنه يستأثر أهلية التوكيل وأما ثانياً فلا نسأل أن الذي والعدو ليس من أهل
 التوكيل لأن ق كلاً ما امتنع بالنسبة إلى بعض الأشخاص فقط وأيضاً لا يحتاج إلى ذلك في
 هذا الباب لأن الظاهر جواز مشاركة العدو والظاهر من كلام المدونة صحة مشاركة الذي وإن لم
 فعل إبداء قال فيها في كتاب الشركة ولا يصح لمسلم أن يشارك ذملاً إلا أن لا يبيع الذي على بيع
 ولا شراً ولا قضاء ولا اقتضاء لا يحضر المسلم ابن عرفة القضي فان وقع اشتب صدقه به

أي أهل التوكيل (قوله أما ثانياً) عطف على أما ولا (قوله فلا نسأل) بضم ففتح فكسر متقلاً (قوله لأن ق كلاً) ان
 أي الذي والعدو والحق لا نسأل المخرج (قوله بعض الأشخاص) أي المسلم والعدو (قوله الذي) إخراج العدو (قوله
 لأن الظاهر جواز مشاركة العدو والمخ) على لا يحتاج المخرج (قوله تصليح) أي تجزأ (قوله فيها) أي المدة (قوله في كتاب الشركة) بدل
 من قبل (قوله فان وقع) أي شارك المسلم ذملاً (قوله أصيب) بضم الصاد وكسر الهمزة (قوله صدقته) أي المسلم (قوله بوجه) أي الذي

(قوله ان شك) أى المسلم (قوله فى علمه) أى الذى (قوله به) أى ماله (قوله ثم قال) أى المخط (قوله به) أى جواز مشاركته الذى اذالم
 يجب على بيع المخط (قوله والا) أى وان لم يتولد ذلك (قوله يتوزن) أى الشركة (قوله والا) أى وان لم يكونا صليحين مشهورين
 بالتقوى والدين والنقل (قوله وفيها) أى المدونة (قوله ان لم يؤذن له) أى العبد ٢٨١ فى الشركة (قوله فلا يضمن) أى العبد

(قوله وضعة) أى خسر
 (قوله ولما) أى الخسر
 والعبد المشترك كان (قوله
 بهما) أى البيع والشراء
 (قوله وان اتفرد) أى الخمر
 (قوله ذلك) أى البيع
 والشراء (قوله فان كانا)
 أى الشريكين (قوله منهما)
 أى العبدين (قوله الشركة)
 تقسم لتعاقل لزمن المستغنى
 (قوله من قول) بيان ما
 (قوله أو فصل) عطف على
 قول (قوله شهر) بفتح
 مفتعلا (قوله هذا) أى زومها
 بالقول (قوله العين) بضم
 فكسر اسم كتاب (قوله
 جازق) أى الشركة بالقول
 غير لازمة (قوله لزومها)
 أى الشركة (قوله كاثو)
 أى باقى (قوله وهى) أى
 الشركة (قوله هذا) أى
 زومها بالقول (قوله فى
 الكتاب) أى المدونة
 (قوله غيره) أى ابن القاسم
 (قوله نها) أى الشركة
 (قوله خليل) أى قال فى
 ضيعه (قوله انه) أى
 الشأن (قوله ومرا دابن
 يونس الخ) أى ومرا دابن
 رشد اشبه بالانتم باعتبار
 الاستمرار عليها (قوله

ان شك فى علمه الربا بجميع ماله ان شك فى علمه فى خبره والا فلا شيء عليه اه وقوله القرافي
 والقاهران حكما مشاركة المسلم الذى لا يحاط على دينه فى التسديد بالبيع كذلك ثم قال فخصى
 هذا ان شركة الذى اذالم يغب بصفة بل وجاز توصل ح به فى الشامل فقال وكرهت مشاركة
 ذى ومتمهم قد شبه ان يولى البيع والشراء والاجازت والله اعلم واقضى كلام المصنف صحة
 مشاركة النساء قال فى المدونة ويتجزأ الشركة بين النسا مويهن وبين الرجال النسي يريد ان
 كانت متجانة أو شابة ولا يتشابه فى التجارة لان كثر متجانة الشابة لا يجل يخصى منها الفتنة فان
 كان بهما واسطة فلا بأس ابن عرفة يروى واسطة مائة ابن الهندي انما يتجزأ بين الرجل
 والمرأة اذا كانا صليحين مشهورين بالتقوى والدين والفضل والا فلا أو الحسن أو مع ذى محرم
 وفيه يتجزأ شركة العبد المأذون لهم فى التجارة النسي ان لم يؤذن له يولى البيع والشراء
 فلا يضمن وضعة المال ولا تملكه وكذا ان وليا معا البيع والشراء موزن كل واحد منهما واعتاقا
 عليهما لم يفرق المر بهما وان انفرد بتولى ذلك شري رأس المال ان هلك أحدهما خسر اه فان كانا
 عبيدين فلا ضمان على من تولى ذلك منهما ولا يضمن العبد المال الخ ان ضاع وأشار للركن الثانى
 وهى السبعة بقوله (وزمت) الشركة (بجديد) عليها (عرفا) من قول (كاشركا) وتعاملتانى
 هذا المالك على كذا ويقيم أو فعل كخط المالكين والعمل بينهما مثل ما يدل عرفا لشارة المهمة
 شهر هذا فى العين وقيل جازق لا تنزى الا بالخط البناء لزومها بالقول هو الذى لا يونس
 وعياض ونصه فى التبيينات الشركة عقد يلزم بالقول كاثر العقود والمعاوضات وهى رخصة
 فيها الذى يختص بها هذا مذهب ابن القاسم فى الكتاب ومذهب غيره انها لا تنزى الا بالخط
 اه وقال صاحب العين أبو اسحق ابن عبد الرزيع فى لزومها بالقول انه المشهور عن مالك
 واصحابه رضى الله تعالى عنهم وقال ابن عبيد السلام المذهب لزوم شركة الاموال بالعقد دون
 الشروع اه وهذا خلاف قول ابن رشد هى من العقود الجازقة فلكل منهما أن يفصل
 عنها متى ما وقع للشي خليل واظهاره لا مخالفة بينهم ومرا دابن يونس ومن واقفه انها
 تلزم بالعقد باعتبار الضمان أى اذا هلك شيء بعد العقد فضاعته منها خلا قال قال لا تنعقد
 الا بالخط اه الخط الظاهر ان كلام ابن يونس ومن واقفه على ظاهره مخالفة لكلام النسي
 وابن رشد اه ووقع العوق بوقفا آخر وهوان الزوم بالعقد باعتبار بيع كل واحد منهما
 بعض ماله ببعض المال الآخر وعدم الزوم باعتبار ان لكل واحد منهما أن يفصل متى شاء وهو
 صريح ابن رشد واذا اقتصا ما صار بينهما لان كل واحد يجمع فى عين شيته فاذا
 اخرج أحدهما اعتنا بالآخر عروضا للشركة لزومهما بالعقد فان اقتصلا فلكل واحد منهما
 نصف العين ونصف العرض وأشار للركن الثالث وهو المال الذى يشترط به وعبر عنه ابن
 الحاجب بالمثل فقال وعلمها المال والعمل بقوله نصح (بذهين) من الشر بكن (أو) (ورقين)
 معهما بكسر الراء ان (اتفق صرفهما) أى الذهبين أو الورقين وزومهما ويغتر الفضل اليسير

رفق بتقديم القامعلا بفتح (قوله يشترط) بضم الياء وقع لزوم (قوله
 عنه) أى المال (قوله بقوله) صله أشبار (قوله وعلمها) أى الشركة

(قوله احدثها) أي الشر بيكن (قوله صر فمها مختلف) حال ومقهوره ما ان اثنق صر فمها يجوز (قوله وها) أي الهاشي والعمشي والمحدثي واليزيدي (قوله فيما ذكر) أي اختلاف صر فمها الكثير (قوله كسفاض الماين) أي عدا أوزناني عدم الجواز (قوله ولو جعل) أي الشر يكان (قوله ينما) أي الشر بيكن (قوله ليجز) أي تشاركهما (قوله اذ صر) أي الشر يكان (قوله وها) أي الذهبين أو الورقين في يسع بعض احدهما بعض الآخر (قوله وحكمها) أي الذهبين أو الورقين في يسع بعض احدهما بعض الآخر (قوله الوزن) أي شرط التساوي فيه وأجله حال (قوله في يسع والشر ك) صلة حكم (قوله ما نزل) أي حصل الاشتراك لذهب ٢٨٢ أو ورقين مختلفين في الصرف اشتراكا كثيرا فان العمل (قوله بشدورين) رأس

قوله دليل) أي على نعت العرض بغير طعامين واضافه للبيان (قوله ما بأن) أي على بلا طعامين
 قوله ونخل) أي وبعرضين مطلقا (قوله من القيم) بيان ما قوله وبقدرها) أي التي مسئلة يكون (قوله) أي العرض (قوله
 والا) أي وان لم تتوا القنآن أو القيمة والعين (قوله فلا يقوم) بضم فتح مسئلة أي العرض (قوله يخرج) بضم فسكون فكسسر
 قوله ما ياع عرف- خبر رأس (قوله لأنه) أي العرض (قوله على ملكه وضاعه) أي يخرج جه (قوله ما يسه) أي العرض
 قوله لوهم) أي فيهمهم ان هجت (قوله وليس كذلك) إذا لم تعتبر قعته في الفاسدة بل غنه؛ إلى ما بعده

(قوله نعم) أي عبارة المصنف (قوله أذ قال) أي ابن الحجاب (قوله فقرأ ما له) أي يخرج العرض (قوله عبدة الحق وابن بونس) بيان الصقلين (قوله فان لم يعرفا) أي المتبايعان (قوله ووجه) أي كلام المصنف (قوله على هذا) أي عدم معرفة ما يجب به العرض (قوله فائدة) حال من الشركة (قوله أذهب) أي طعامه (قوله ولو خلط) أي الطعام (قوله فقرأ ما له) كل واحد قيمة طعامه يوم خلطه أقول يجوز لانه تعالى رفته بينهما هذا انضج كلام المصنف وظهر انه لا إشكال فيه وان قيمة العرض تعتبر في الفاسدة يوم فواته فان قبل بيعه وتكون هي رأس مال يخرج جود ان يشت فقرأ ما له ما يباع به عرضه لبقائه على حاله الى يومه (قوله انظر فائدة قوله لا فات) أقول فائدة النص على مخالفة القيمة الفاسدة فان قبل بيعه (قوله استقرى) أي انهم التام وكسر الراء أي تتبع (قوله وليس كذلك) بل هو كذلك بينهما ولو خلط قبل ٢٨٣ يوم فقرأ ما له كل واحد قيمة طعامه

يوم خلطه (قوله) أي الشريكان تقسم لائق خلطاً (قوله ما ترجاه) تقدير لمفعول خلطاً (قوله بعضه ببعض) بدل عما أخرجه (قوله حقيقة) واجمع لخلطاً (قوله يجعلهما) أي المالين المخرجين للشركتهما (قوله فهو) أي ان خلطاً الخ تقرب على بيع السخول (قوله عليه) أي القدر (قوله لونه) بمقتضى قوته عدد اذ (قوله التام) يكون عدد اذ أي الزيادة (قوله لانه) أي ان القاسم يكون احدهما أي الشريكين (قوله فهو) أي المشتري بقية الراء (قوله نعم) أي الشريكين (قوله وما ضاع) أي من مال أحدهما (قوله فهو) أي الضائع (قوله لازمها) أي الشركة (قوله وهو) أي لازمة

الحجاب أي من اذ قال فلو رفته فأسد فقرأ ما له ما يبيع به عرضه وقال الصقليان عبد الحق وابن بونس فان لم يعرفا ما جعت سلطتنا ما به فلكل واحد قيمة عرضه يوم يبعوه على هذا بعيد اه وفي المدونة اذا وقعت الشركة في طعام فأسد فقرأ ما له لكل واحد ما يبيع به طعامه اذهب في ضمانه حتى يباع ولو خلط قبل بيعه فقرأ ما له لكل واحد قيمة طعامه يوم خلطه ملحق انظر فائدة قوله لا فات لان عادة المصنف على ما استقرى من كلامه اذ اني شياً فاقمنا بكتبه على من قال به ولم أر من ذكر ان القيمة لتعبر في الحقيقة يوم القوا مع ما ترجمه عبارة ان القيمة في الفاسدة تعتبر يوم القوا وليس كذلك كما اشار اليه غ وان اشترك شخصان أو أكثر شركة بحقيقة ثم تاف مال أحدهما أو بعضه ضمنه شريكه معه (ان خلطاً) أي الشريكان ما أثر جاد الشريكة به بعضه بعض حقيقة بل (ولو حكا) يجعلهما في بيت واحد لا خلط فهو شرط في تقدير كل عليه قوله عقبه والافاتا من وبه قال الخط ظاهر انه شرط في حصول الشركة بينهما بالنسبة الى الرضى وانفساره وليس كذلك وانما هو شرط في الضمان قال الزجاج ذهب ابن القاسم الى ان الخلط شرط الانقضاء في التوام أي الهلاك لا في التام لانه قال ما اشتراه أحدهما بما قبل الخلط فهو بينهما وما ضاع فهو من صاحبه اه وقال ابن عرفة في شرط ثبوت لازمة وهو ضمان المشترك بينهما بالخلط المحكي فضا عن المحكي أو بالمسعى قول ابن القاسم وقصره فيها والحكم كون المالين في حوز واحد ولو عند أحدهما واقفا علم البناء ظاهر المصنف ان الخلط شرط في الزوم وهو قول بصحون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب المعونة لكنه خلاف المشهور ومذهب المدونة كالتقديم في كلام عياض فلا يعمل عليه كلام المصنف فلو اتاوه ح ثم قال وحاصل انه بعدل زومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكا كما الضمان منهما (والأ) أي وان لم يحصل خلط للمالين لاحقيقة ولا حكا لنف المالان أو أحدهما (ف) المال (التاف) ضمائه (من ربه) خاصة (وما) أي العرض الذي (اتبع) أي اشتري للتجارة بغيره أي التالف (فهو مشترك بينهما) أي صاحب السالم وصاحب التالف كما في المدونة فان ربح فلهما وان خسر فعليهما (وعلى التاف) بفتح اللام وكسر هاء أي الذي تلف مال (نصف الثمن) الذي اشتري به العرض ان كانت شركتهما

(المشترك) بفتح الراء (قوله نعم) أي الشريكين (قوله بالخلط) صلة شرط (قوله فضلاً) أي زائداً (قوله أيا لمسعى) أي نصف (قوله فيها) أي المدونة حال من قولنا (قوله المالين) أي المشتركين هما (قوله حوز) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وانحجام الراء (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله لكنه الخ) اشتد السخط ودرج عليه الخ لرفع ابعامه ان المشهور قوله ومذهب المدونة عطف على المشهور (قوله فلا يعمل عليه) أي قول بصحون تقرير على لكنه الخ (قوله فلذا) أي كونه قول بصحون خلاف المشهور الخ عمله تأمل (قوله تأمله) أي كلامه انصف أي صرفه عن ظاهره من كونه شرطاً في الزوم (قوله ثم قال) أي الباقى (قوله انه) أي الشائع (قوله زومها) أي الشركة (قوله فائدة ان) أي المالين (قوله نعم) أي الشريكين (قوله والا) أي وان لم يكن بالتبعية

(قوله) أى ذى التالىف (قوله نوال) أى المصنف (قوله لخلعهما) أى التصرف لهما مساو (قوله وهذا) أى التفصيل (قوله وهذا) أى الاطلاق (قوله فالحارى (الخ) تقرىع على ف فهم قوله الخ (قوله من الخط) صلة منقذ بفتح القاف (قوله من اهل المذهب) بيان من (قوله ان الخلاف (الخ) خبر حاصل (قوله هو بن) يزود بالخ) خبر ان (قوله عده) خبر الجمله بعده والجمله خبر ان يزود (قوله ان اشترى) أى ذوالسالمه (قوله وهو) أى ذوالسالم وواو للعامل (قوله لايصل) أى ذوالسالم تلف ما أخرجه صاحبه (قوله فهو) أى ذوالسالم (قوله يلزمه) يضم اليه وكسر الزاى أى ذوالسالم ذوالالتالف (قوله حسنه) أى ذى التالىف (قوله مما اشترته) أى ذوالسالم به بيان حسنه (قوله واخر) أى ذوالسالم (قوله به) أى المشتري بالسالم بفتح الراء (قوله

أى الساعه (قوله) أى ذو السلام (قوله وإن لم يعلم) أى ذو المال (قوله فهو) أى السلعة (قوله بينهما) وابن
أى الشريك (قوله لم يلاوشتي) أى أحدهما بصره سلعاً (قوله فالتا الصراة الأخرى) أى بعد شرائه تشبيهه فى انهما بينهما
(قوله قالوا) أى ابن بنو وعبد الحق (قوله عنه) أى ابن رشد (قوله للمشتري) خبر الضمير (قوله بخلافهما) أى ابن بنو
وعبد الحق إذا ضمير مع العلم عندهما صاحب التالف (قوله فى عزوها) أى القولين (قوله فيضم) أى المشتري (قوله وإن علم)
أى المشتري بالتلف قبل شرائه (قوله يخص) أى المشتري (قوله به) أى مشترهما (قوله لا أسر) أى صاحب التالف (قوله)
مع العلم أى من المشتري بالتلف بالشرائه (قوله ليدى) أى المشتري (قوله أنه) أى المشتري (قوله لنفسه) أى خاصة (قوله
البيع) أى اشترى (قوله بها) أى سرته (قوله بشرطه) أى عدم علمه بالتلف بشرطه (قوله حين شرائه) (قوله عند ابن رشد) صله تليق
بالمعنى

(قوله انه) اى من سلت صرته (قوله بالتجار) اى فى الزام شرىكه بحصته (قوله يه) اى تخيير من سلت صرته فى الزام شرىكه بحصته صله قرر (قوله كلامه اى المصنف (قوله عليه) اى تخيير ذى السالم (قوله ساق) اى تت (قوله وقد نقل) اى الشارح (قوله لفظه) اى ابن رشد (قوله باصطلاحه) اى المصنف (قوله عليهما) اى التاويلين (قوله فانه) اى الشان (قوله أحدهما) اى الشرىكين (قوله على الشركة صله اتباع (قوله وتلفت الصرة الاخرى) اى قبل الشراء (قوله والمالان متفقان) اى وزنا وصره فاسال (قوله بينهما) اى الشرىكين (قوله لانه) اى المشتري (قوله يه) اى التلق (قوله فشرىكه) اى المشتري (قوله بشرىكه) اى الشرىك المتشترى (قوله فيها) اى الامه (قوله وأيدعها) بقصصات ٢٨٥ مخففا اى شرىك متشترى الامه الامه (قوله بشرىكه) اى الشرىك المتشترى (قوله فيها) اى الامه (قوله وأيدعها) بقصصات ٢٨٥ مخففا اى شرىك متشترى الامه الامه

(قوله) اى مشتريها

(قوله الان يقول) اى

المشتري (قوله يه) اى

الامه (قوله) اى المشتري

(قوله وان لم يعلم) اى

المشتري (قوله يه) اى

الامه بينهما اى الشرىكين

(قوله وهذا) اى التفصيل

المقدم (قوله أصل) اى

قاعدة (قوله هذا) اى

القى فاما ابن يونس وعبد

الحق (قوله قال) اى ابن

رشد (قوله وهو) اى

المشتري (قوله يعلم) اى

تلق مال شرىكه (قوله

فهو) اى المشتري (قوله

بازمه) بضم فسكون

فكسر اى المشتري

شرىكه بحصته منها (قوله

ما اشتراه) اى حصه (قوله

منه) اى المشتري يفتح

الراء (قوله أو يتقرر) اى

المشتري (قوله يه) اى

ما اشتراه (قوله لانه) اى

وابن يونس والذى فى المقدمة انما بالخيار وبه قرر الشارح كلامه هنا ودرج عليه فى شامله
ثم ساق كلام الشامل المتقدم وهو ظاهر لان الضمير عند ابن رشد فى مقدمته للمشتري وهو
السالم صرته كما علمت وكفى الشامل وقد نقل لفظه على وجهه ولم يشبه عليه فى صغيره والله
تعالى التوفيق للحق الا ان باصطلاحه تاويلان ولم اتفق عليهما على ما ذكره المصنف فانه قال
فى المدونة وان بقيت كل صرة يسد بها حتى اتباع احدهما بصره امة على الشركة وتلفت
الصرة الاخرى والمالان متفقان فالامة بينهما والصرة من ربحها ابن يونس قوله فالامة بينهما
يريد به ان يدفع لشرىكه نصف ثمن الامه انما اشتراها على الشركة بعض اصحابنا ان اشتراها بعد
التلق عالما به فكره بخيرين ان يشركه فيها او يدعه لهما لان يقول انما اشتريتها لنفسى يه
له وان لم يعلم بالتلق حتى اشترى الامه فهى بينهما كالواشترى ثم تلت صرة لا تشر وهذا على
اصل ابن القاسم ابو الحسن ولا يثبت عكس هذا قال ان اشترى بعد التلق وهو لم يعلم فهو
بالتجار بين ان يذمه ما اشتراه ما يتفرده لانه يقول لو علمت تعلقه لم اشترى لنفسى وما اشترى
بعد عمله تلق ما خرج من صاحبه فهو خاصة اه قالوا ويل الاول فى كلام المصنف الذى اشار
اليه ويقول ويل الان يعلم بالتلق فهو عليه هو الذى يتناسب ما ذكره ابو الحسن عن ابن رشد
والحق ان ما ذكره من ان ما اشترى بالسالم يكون بينهما على اذ لم يعلم بالتلق فان علمه فهى له
خاصة الا ان كلام المصنف يقيد انه اذ لم يعلم فالسعة بينهما بالاجتماع لاحدهما وكلام ابن رشد
يقيد ان المشتري يخبر فان قبل قول المصنف بعد الا ان يدعى بفهم منه انه بالخيار قلت ليس
كذلك لانه اذا اقرانه اشترى للشركة ولم يدع الاخذ لنفسه فكلام ابن رشد يقيد انه يخبر وكلام
المصنف يقيد انه لا يخبر وانه بينهما وما واول ويل الثانى فى كلام المصنف الذى اشار اليه يشوبه
أوملأناه هو الذى يتناسب ما ذكره ابن يونس الا ان كلام المصنف يقيد انه بينهما ولا يخبر
لاحدهما وما اشترى بعد العلم بالتلق او قبله وما ذكره ابن يونس يقيد انه ان اشترى بعد عمله
التلق يخبر شرىكه الذى تلت صرته فى شركته وتركهها والله أعلم وقصص الشركة ان حضر
ما خرج كل منهما على (ولو غاب فقد احدهما) اى الشرىكين الذى شارك به عندما للتراب
القاسم رضى الله تعالى عنهم فى المدونة وهو المشهور واستحسنه اللغوي وقيد بعض شيوخ

المشتري (قوله لو علمت تعلقه) اى مال شرىكه (قوله وما اشترى) اى ذوا السالم (قوله بعد عمله) اى ذى السالم (قوله فهو) اى المشتري

بالتلق (قوله) اى المشتري (قوله من ان ما اشترى بينهما) بيان ما (قوله على الخ) خبر ان (قوله لان كلام المصنف الخ)

استدراك على قالوا ويل الاول هو الذى يتناسب ربح ايهما لم يشترعهما (قوله لان كلام المصنف الخ) استدراك على والتاويل

الثانى يتناسب ما ذكره ابن يونس رفعه ايهما استوعبهما (قوله وقصص الشركة) افاد ان المعلقة فى العصة المتقدمة فى قوله انما

تخص من اهل التوكيل الخ وهو المتعين عدمها فى المفهوم (قوله وهو) اى قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله

المشهور) بضم قايه فساد ما يستحسنون (قوله واستحسنه) اى قبله مالك وابن القاسم

(قوله فان بعد الخ) مفهوم ان لم يعد (قوله هو) اى قبضه (قوله عكسه) اى حضوره لا يستلزم قبضه (قوله فان تغير بالحاضر الخ) مفهوم ولم يتغير بحضوره (قوله لجه) اى ولوعاب نقدا أحدهما (قوله في لزومها) اى الشركة (قوله واعترضاها) اى فت وس (قوله باقتضائه) اى جعلها مبالغة في لزومها (قوله عدم لزومها مع البعد او التغير قبل) اى وهذا لا يصدق بصحتها (قوله معها) اى فقط (قوله وجهه اى عجز ولوعاب الخ) (قوله مبالغة في جوازها) اى لفسد مدعها في القوم (قوله الاولى) شيخ الهمز (قوله كونه) اى ولوعاب الخ (قوله المتقدمة) اى فى انما تصح الخ ليشد عدم صحتها في المفهوم (قوله في الشركة) خبر مقدم (قوله نقل) يسكون الشاف مصدر مضاف لقاعله مبتدأ مؤخر (قوله بصحتها) متعول نقل (قوله ومنعها) عطف على بصحتها (قوله عنه) اى يحضون (قوله والصقل) عطف على التوسى (قوله الفساد) عطف على الكراهة فقبضه عطف معمولين على معمولين لعامل واحد ولا خلاف في جوازه ٢٨٦ (قوله في كون) خبر مقدم (قوله انما يتغير زالى الغائب) متعول قول المضاف

لقاعله (قوله ووقف) عبدالحق يقدرين اشارة المصنف لهما بقوله (ان لم يعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان عطف على قرب (قوله) نقيدا (خبر كون المضاف الى اسمه) (قوله نقل) مبتدأ في كون (قوله انه) اى قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله فيها) اى المدونة (قوله انظر غامه) نفسه القضى قول محضون على أصله انما لم يابى بالمدونة أحسن اذ لو كانت مباينة ما جازت بدنا في ردها من الملتزمين ولا في الحرث بانراجهما الزريرة واتراج أحدهما العمل والاخر الاالات والبقير للاتفاق على منع قد من طعام يشله ومع أحدهما عمل بقر ومع الآخر على يد قلت انما عمل التوسى

عبدالحق يقدرين اشارة المصنف لهما بقوله (ان لم يعد) النقد الغائب زاد في توضيحه جدا فان عطف على قرب (قوله) نقيدا (خبر كون المضاف الى اسمه) (قوله نقل) مبتدأ في كون (قوله انه) اى قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله فيها) اى المدونة (قوله انظر غامه) نفسه القضى قول محضون على أصله انما لم يابى بالمدونة أحسن اذ لو كانت مباينة ما جازت بدنا في ردها من الملتزمين ولا في الحرث بانراجهما الزريرة واتراج أحدهما العمل والاخر الاالات والبقير للاتفاق على منع قد من طعام يشله ومع أحدهما عمل بقر ومع الآخر على يد قلت انما عمل التوسى

والصقل قول محضون بشرطه المخلط وهو في الغائب متعذر وفيه الاحتجاج ابن القاسم على جوازها فيما عاين ان شارك في خمسة اذ درهم ألف غائبه ثذآ ألف وخمسة حاضرة فنقر بذلك لحل الات الغائبة فليست ترى بالجميع غير اقل يجد انه فاشترى على حره فقط فكل من سها من الربح بقدر ما له فيمن حره قلت فيسكه هذا انظر لان ذلك حكم كونها فائدة بصدوقها (قوله من أحدهما) اى الشر يكين (قوله لاجتماع الشركة والصرف) عليه لا تصح (قوله خبر) خبر احتجاج (قوله بين) بكسر اليا مشددا (قوله انما تنضم بصحتها) اى الشركة (قوله ان كانت) اى القعود (قوله عنها) اى الشركة اى والصرف لم يصرح عنها فلا يمنع بصحتها (قوله هذا) اى شرط التلويح عن في منه اى قوله (قوله) اى ابن عبد السلام (قوله فله) اى كون غير الخارج غير مانع (قوله لاجل شريك الصرف وشده) عليه مقدرا اى واما الصرف فيمنه غير خارج عن (قوله التي) تعين مفعول اى لم يعتبر (قوله محضون) فاعل التي وهو المحضور فيه بانما

(قوله فيما أجازوه) خبر مقدم (قوله من الشرك بذهين أو ورقين) بيان ما (قوله بلا) اسم ان مؤخر (قوله بناخير) نعت بلا (قوله لجلولان كل الخ) علة بلا بناخير (قوله ونفسه) أي ما أجازوه (قوله هو) أي اجتماعهما (قوله لبقا على كل واحد الخ) علة عدم المنابذة (قوله هو) أي اجاعاهم المذكور (قوله وكأنهم) يفتح الهمز وشد التون أي أهل العلم (قوله المعين) بضم فكسر فقصص من كلام المقدمان الجواب عن الاشكال ما مر رخصة للضرورة (قوله لا يزم) أي الاشتراك بطعامين (قوله) وبجيت (بضم فكسر (قوله فيه) أي التعليل للزوم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله هذا) أي التعليل ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله ودا أجازها) أي الشركة بطعام معين وأعرض (قوله باعتباره) أي بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله) وهي) أي الشركة (قوله والا) أي وان ليست في القيمة اختلافا كثيرا (قوله تمتج) ٢٨٧ بضم التاء أي الشركة فيها (قوله) قائلا) أي ابن القاسم (قوله

فما أجازوه من الشركة بذهين أو ورقين بدلنا خبر بلولان بكل منهما على نقده وفيه اجتماع الشركة والبدل وهو يؤدي إلى البدل بناخير وفي المقدمات أجمع أهل العلم على إجازة الشركة بائنا نعين كلا الشركين والداهم من كلهم ما جعلا ولم يعتبروا عدم المنابذة بينهما في ذلك لبقا على كل واحد منهما على ما عاين سبب الشركة وهو اجاعا على غير قياس وكأنهم رخصوا في التقول لأن أصول الأيمان والناس محتاجون إلى المعين في أموالهم وأما الطعام فلا يس كذا فلا يس للشركة فيه ضرورة ١٥ (ولا تصح) بطعامين من الشركين ان اختلافهما أوصفة أو قدرا بل (ولو اتفقا) أي الطعامان نوعا وصفة على المشهور الذي رجع إليه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لانه يزمه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه أذ كل واحد منهما باع للآخر بعض طعامه بعض طعام الآخر وفي البعض الذي باعه كل منهما تحت يده فاذ أسع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه وبجيت فيه بان هذا في الشركة بطعام معين وأعرض وقد أجازها في الدونة وأوجب باعتبارها في هذه تبعية الطعام التقدير والعرض ابن عرفة وهي بطعامين من صنف واحد تختلف القيمة كثيرا بمجموعة الصنف اتناها والافروى ابن القاسم في الدونة تمنع قائلا ليجزئ من ذلك بقاءه وقال ابن القاسم فيها ما عرفت لكرامة فيها وجها وعلمه ابن الموارز بخط الطعام بالبدل الذي هو عيبه الحق ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه وإسجمل بانتقار الشركة إلى استواء القيمة والبيع إلى استواء الكيل ولا يكادان وجدان وزاد في المقدمات ان الاجاع على جوازها بعينين على غير قياس فلم يقس عليه مالك رضي الله تعالى عنه في هذا القول جوازها بطعامين أو بالحسن اختلاف الأغراض في الطعام مطلقا لفسخ بيعه باستيفاقه وعدم اختلافها في العين لعدم فضه فيه فصار معقالات الطعام كتنظيمه بخلاف معقالات العين ونظم غ المسئلة وعلمها فقال

شارك بعين العين والطعام • والثان للعين • والا لتمام
للتقل والخلط والارث والغرض • وعلى وان كلاما قبض

الشركة (قوله على غير قياس) خبر ان (قوله عليه) أي جوازها بعينين لأنها رخصة والرخصة لا يقاس عليها (قوله لو أوالحسن) عطف على فاعل زاد المستوفيه (قوله اختلاف) عطف على ان الاجاع الخ (قوله يبعه) أي الطعام (قوله باستيفاقه) أي الطعام (قوله اختلافها) أي الأغراض (قوله فضته) أي بيع العين (قوله فيه) أي الاستيفاق (قوله معقالات) بفتح اللام بمعنى معقالات بلا تون لضافته (قوله وعليها) جمع عطف على المسئلة (قوله شارك) أي ابرأ الشركة (قوله بعين العين) أي كذهين وورقين (قوله والطعام) أي ابرأ الشركة بجس الطعام (قوله والتالي) أي جوازها بجس الطعام (قوله للعتق) أي ابن القاسم (قوله) لا الامام) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانتقل) أي الاجاع على جوازها بعين العين على غير قياس (قوله والخلط) أي للبعد بالردى (قوله الارث) أي القيمة (قوله والغرض) بفتح الفين المجعولة والراء اختلافه في الأطعمة (قوله بلان كلا) أي الشركة (قوله ما قبض) أي الطعام الذي اشترى من شركته لجلولان يباعه عليه فان بيع لأجنبي فقد بيع قبل قبضه

(قوله في جوازها) أي الشركة (قوله بنائب) أي من أحد الشريكين (قوله ودراهم) أي من الأستر (قوله وطعامين مختلفين) أي منهما (قوله وعرضين كذلك) أي مختلفين (قوله ومنهما) أي الشركة عطف على جوازها (قوله قولي) بفتح الهمزة بلا نون لاشتراكه (قوله في الأولين) أي ذنوبهم ودراهم وطعامين مختلفين (قوله وهما) أي الطعان (قوله وأصله) أي كلام ابن عرفة (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ذلك) أي الاشتراك لذنوبهم ودراهم وطعامين مختلفين وبعرضين كذلك (قوله لأنه) أي مصنون (قوله دخلا) أي الصرف والبيع (قوله فيها) أي الشركة (قوله وهي) أي المضاربون (قوله كبر خيرة) أي الأخصى (قوله القراض) أي (قوله وإن كان) أي ٢٨٨ أخلاق التصرف (قوله بغير) بضم ففتح مثقلا (قوله إذا دخلا) أي الشريك كان (قوله

على عمله) أي المفرد بشئ (قوله) أي المفرد بشئ (قوله فيه) أي مال الشركة (قوله فيها) أي المدة بغير مقدم (قوله يكونان) أي الشر بـ كان (قوله) واحد (قوله لا بد منها) أي الشر بـ يكن (قوله حال) أي (قوله لا يفسد) بضم الهاء (قوله ذلك) أي بضم أواحد (قوله يبين) أو عرض (قوله لا يفسد) عندنا أي المفارضة (قوله لأحدهما) أي المتفاوضين (قوله التبرع) تفسير فاعل استأنف المستوفى (قوله فأن لم يستأنف) بستانبه مفهوم ان بستانبه (قوله منع) بضم فكسر أي تبرعه (قوله ويحسب) أي التبرع به (قوله عليه) أي التبرع (قوله يضمنه) أي التبرع (قوله فيما) أي المدة بغير مقدم (قوله

والمال بالتقل نقل الأجاع في العين وبالأرض القيمة التي تشتمل الشركة إلى الاستعواضها وبالقرض اختلاف الأغراض في الطعام وتنكير على التكتير ابن عرفة في جوازها بـ نائب ودراهم وطعامين مختلفين وعرضين كذلك ومنهما في الجمع ثلثها يتجوز في العرض فقط الأول مالك ومصنوع والثاني لا يذعن ابن القاسم في الموازية والثالث لاسد قولي مالك وابن القاسم لاجتماع عشرين في الأولين وهما علم التسليم والبيع والشركة وانقرأده في العرضين هي البيع والشركة له وأصله لابن رشد في رسم تقديمه من سماع عيسى قال أجاز ذلك مصنون لأنه لم ير أع في الشركة عدم التسليم ولا الصرف والشركة والبيع إذا دخل فيها ولما كانت الشركة كسنة أقسام مقاضة وعنان وجبري وعمل وذم ومضاربة وهو القراض ذكرها مرتبة كذا أو فرد الأخير باب فقال (ثم) بعد لزومها بـ الماهة قال (انطلقا) أي الشر بـ كان (التصرف) لكل منهما في جميع ما يتجران فيه بأن جعله كل منهما صاحبه في حضور مواعينه وبلاذنه وعمله وفي الشراء والبيع والاكتراء والكرامات ونحوها ان كان الاطلاق في جميع أنواع ما يتجران به بل (وان) كان (يبيع) واحد وما يتجران به كالبيع بالزاد أو العطرية (هي مقاضة) بفتح الواو لا غير أي تسمى بهذا (ولا يفسدها) أي المقاضة بضم أوه (انفراد أحدهما) أي الشر بـ يكن (بشئ) من المال يتجران به متخاصمة نفسه إذا دخل على عمله في حال الشركة بغير ما ألحق فيها بـ كان متفاوضين ولا أحدهما عين أو عرض دون صاحبه ولا يفسد ذلك المقاضة بينهما وفي التوضيح ولا يفسد عندنا وجود مال لأحدهما على حده خلافا لابي حنيفة قرض الله تعالى عنه (وله) أي أحدهم بـ في المقاضة (ان يتبرع) بشئ من مال الشركة بغير أن يشريه (ان استأنف التبرع) أي التبرع للتصاريح مال الشركة ونحوه في المدونة فان لم يستأنف بـ متأنف بـ منع ويحسب عليه مما يخصه (أو) ليس متأنف به لها (خف) أي قل التبرع به (كعادة آل) برت العادة بإقرارها كدلو وقاس وروح (ودفع كسرة) من رقيق الفقه وشربها مع اعادة غلام للصومق دابة ومفهوم خف منع التكتير أو أن آخر أحدهما غراما بـ أو وضع منه نظر أو استتلافا في التجارة ليستمر منه في المستقبل جاز وكذا وكيل البيع إذا فرض إليه وما مضى بغير مقوض إليه من شرك أو وكيل فلا يلزم ولكن يلزم الشريك

على عمله) أي المفرد بشئ (قوله) أي المفرد بشئ (قوله فيه) أي مال الشركة (قوله فيها) أي المدة بغير مقدم (قوله يكونان) أي الشر بـ كان (قوله) واحد (قوله لا بد منها) أي الشر بـ يكن (قوله حال) أي (قوله لا يفسد) بضم الهاء (قوله ذلك) أي بضم أواحد (قوله يبين) أو عرض (قوله لا يفسد) عندنا أي المفارضة (قوله لأحدهما) أي المتفاوضين (قوله التبرع) تفسير فاعل استأنف المستوفى (قوله فأن لم يستأنف) بستانبه مفهوم ان بستانبه (قوله منع) بضم فكسر أي تبرعه (قوله ويحسب) أي التبرع به (قوله عليه) أي التبرع (قوله يضمنه) أي التبرع (قوله فيما) أي المدة بغير مقدم (قوله

آخر) بفتح مثقلا (قوله أحدهما) أي المتفاوضين (قوله بنائب) أي من أحد الشريكين (قوله ودراهم) أي من الأستر (قوله وطعامين مختلفين) أي منهما (قوله وعرضين كذلك) أي مختلفين (قوله ومنهما) أي الشركة عطف على جوازها (قوله قولي) بفتح الهمزة بلا نون لاشتراكه (قوله في الأولين) أي ذنوبهم ودراهم وطعامين مختلفين (قوله وهما) أي الطعان (قوله وأصله) أي كلام ابن عرفة (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ذلك) أي الاشتراك لذنوبهم ودراهم وطعامين مختلفين وبعرضين كذلك (قوله لأنه) أي مصنون (قوله دخلا) أي الصرف والبيع (قوله فيها) أي الشركة (قوله وهي) أي المضاربون (قوله كبر خيرة) أي الأخصى (قوله القراض) أي (قوله وإن كان) أي ٢٨٨ أخلاق التصرف (قوله بغير) بضم ففتح مثقلا (قوله إذا دخلا) أي الشريك كان (قوله

قوله أو وضع) أي استألف أحدهما عطف على آخر (قوله) أي المخرج (قوله ومنه) أي الدين (قوله فأن لم يستأنف) بستانبه مفهوم ان بستانبه (قوله منع) بضم فكسر أي تبرعه (قوله ويحسب) أي التبرع به (قوله عليه) أي التبرع (قوله يضمنه) أي التبرع (قوله فيما) أي المدة بغير مقدم (قوله

(قوله ورد) بضم الباء مستقلا (قوله منسج) أى تأخير أو وضع (قوله وثمها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فيها) أى المدونة وخبر
مقدم (قوله إذا كان المال) أى المشترك (قوله يحتاج) بضم النون (قوله فيه) أى المال (قوله ذلك) أى الألبان أو الأقران
(قوله فيه) أى المال (قوله هتما) أى التبريك (قوله فلا يخبر) أى القاضى (قوله تنافقه) بفتح النون أى دواجه
(قوله ولا يبعد) أى المتفاوض (قوله) أى البائر (قوله السه) أى باد الرواج (قوله أو يبلغه) أى المتفاوض (قوله يعرف)
بضم فسكون (قوله تله) أى كلام القضى (قوله أنه) أى كلام القضى (قوله لها) ٢٨٩ أى المدونة (قوله عما أودعه) أى
نصيب (قوله فان مات
المودع) بفتح الدال (قوله
ولم توجد الوديعة) أى فى
تركه (قوله كانت) أى
الوديعة (قوله فى ذمته) أى
المودع (قوله كان) أى
المودع (قوله وأما بداعه)
أى المتفاوض (قوله فان
كان) أى إبداءه (قوله
يودع) أى مال الشركة
(قوله القندق) أى الخان
المعدلى الخراب
والزباب (قوله ولا يؤمن)
أى القندق (قوله فذلك)
أى الإيداع (قوله) أى
المتفاوض (قوله أنه) أى
المصنف (قوله قدم)
بفتح التاء مستقلا (قوله أنها)
أى المتفاوضة (قوله وغره)
بفتحات مستقلا أى خدع
البساطى (قوله لها) أى
المدونة (قوله لأنها) أى
الشركة (قوله غير شركة)
مفاوضة فى تلك السلعة
بعضها) أى ما يقابلها
(قوله فالتما) أى فى جميع
مال الشركة (قوله فنى

فى حسنة ويرد صنيع الوكيل الآن بهلك ما صنعتها الوكيل فبضمته اه وفيها أيضا ليس
لاحد المتفاوضين ان يعبر من مال الشركة الا ان توسع له فيه شريك أو يكون شيا خفيا كعارية
غلام يسقى دابة ويحوى مغار حواء لا بأس به والعارية من المعروف الذى لا يجوز لاحدهما فعله
فى مال الشركة الا باذن الاخر الا ان يرضيه استئلا للتيارة وان وهب أحدهما أو اعار على
المعروف ضمن حصته شريك الآن بفتح اللام استلاف فلا يضمن (و) أنه أن يدفع بضم فسكون
ففسكر أى يدفعه من مال الشركة ان يشتري به بضاعة معلومة من بلد كذا ويرسلها أو يقدم
بها للشريك (و) له ان (يهازل) أى يدفعه من مال الشركة ان يعجز عنه بضم فسكون
ربحه فيها لا احد المتفاوضين ان يضع ويقارض دون اذن الاخر القضى اذا كان المال واسعا
يحتاج فيه الى مثل ذلك فان لم يكن فيه فضل عنهما فلا يخبر عنه نظرا لما اذا شريكه أو فشى
بارع عليه أو بلغه تنافقه فى بلد آخر ولا يجوز للقر به الى سبلا أو يبلغه عن صلح صلاحه بيلدبعث
ما يشبه ان يستعين به من مثل ما يابدهما ومثل هذا يعرف عند نزوله قوله أو الحسن وظاهره ان
واقفها (و) له ان (يودع) بضم التاء وكسر الدال مال المتفاوضة عند أمين (العذر) كعدم
جد أو حدوث جوار أو موت أو حدث فتنه أو سقوط دخول حمام (والا) أى وان لم يكن الإيداع لعذر
وضاع المال (ضمن) المودع بالكسر نصيب شريكه مما أودعه القضى لا يجوز لاحد الشريكين
ان يودع بضم أم من مال الشركة الا لعذر وكذلك احد المتفاوضين ولا يقول الوديعة اختارا
بالعذر فان مات المودع ولم توجد الوديعة كانت فى ذمته كان مقاضا ملا وفيها وأما بداعه
فان كان لعذر كغزوله لبلد فإى ان يودع اذعزله القندق ولا يؤمن من السرقة فذلك له وان
أودع لعذر عذر ضمنه أو الحسن فذلك له أى علمه وانما قال ذلك ليلفح فهم انه لا يجوز
أعلم (وله) أن (يشارك فى) مال من مال الشركة (معين) بضم الميم وقع العين والتضحية مشددة
شركة غير مقاضاة كذا فى المدونة ولذا قال البساطى لا يضمن التقيد بغير المتقاضاة
قدم أنها تكون فى المعين طنى بل ولو لمقاضاة فى المعين وغره قولها ولا يجوز لـ دهما ان
يقاضوا شريكا الا باذن شريكه وأما ان شاركه فى سلعة بعينها غير شركة مقاضاة فالحال انها
تجارت من التجارات اه وليس عندهما ما يتبادر منها غير شركة مقاضاة فى تلك السلعة بعينها
بل مرادهما من غير ان يشارك شركة مقاضاة أى يكون فالتما فى شرحها القضى مشاركتها
فالتما ان شاركه فى شئ معين سلعة أو عبدا أو دنانير بغير جهام مال الشركة فشاركه فى آخر
ليخبر فى ذلك جاز فان جعله فالتما لا يجوز فله فيها غير مقاضاة أى يجعله فالتما أو الحسن

منه ث شرحها) أى المدونة (قوله القضى) أى قال (قوله مشاركتها) أى المتفاوض (قوله فالتما) بفتح التاء
المضاف لقوله (قوله ان شاركه) أى المتفاوض الثالث (قوله سلعة أو عبدا) أى شئ معين (قوله أو دنانير) بفتح النون أى شئ معين
(قوله بغير جهام) أى المتفاوض الدنانير (قوله ليخبر) أى الثالث (قوله فى ذلك) أى الشئ المعين أو الدنانير المترجم من مال الشركة
(قوله جاز) جواب ان (قوله فان جعله) أى المتفاوض الثالث (قوله فالتما) أى المتفاوضين فى جميع مال الشركة (قوله فله فيها)
ففى) أى المدونة (قوله أى يجعله) أى الثالث (قوله فالتما) أى فى جميع مال الشركة كقوله على ما نقله شارحها عن القضى

(قوله في قولها) أي المدونة (قوله لان دفعه) أي المفاوض (قوله موسع) بفتح السين منقلا خبرا (قوله أي المفاوض (قوله فيه) أي لئلا كور (قوله ملك) بضم الميم منقلا أي المفاوض (قوله هذا الشريك) أي الثالث (قوله ذلك) أي غلبك الثالث التصرف في مال الاول (قوله عليه) أي الاول (قوله فجعل) أي ابو الحسن (قوله جعله) أي الثالث (قوله لثالثا) أي في جميع مال الشركة (قوله فصع هلاك المصنف) أي جواز شركة المفاوض في معين عن تنقيدها بغير مقاومة تفرع على كلام المصنف وأما الحسن (قوله وتبعه) أي المصنف على الإطلاق (قوله وفسد التقييد) أي بغير المفاوضة (قوله وقول الباطلي) عطف على التقييد (قوله وفيه) أي رذلي على ٢٩٠ الباطلي (قوله هو) فسد به ليصح عطف أو شريكه على فاعل باعها المستتر فيه ولو اقصر على به لكني

في قوله اول واحد المتفاوضين ان يضعه ويقارض دون اذن الآخر ابن يونس لا: دفعه البضاعة ومقارضة غيره وشركته في سلامة مينة أو في سلم من التصاريح موسع له فيه وأما شركته شركة مقارضة فتعني هذا الشريك التصرف في مال الشريك الاول ولم يجز ذلك عليه ٥١ فجعل محل المنع حيث جعله لنا فصاعداً بطلان المصنف كما أطلق غيره وتبعه في الشامل وفسد التقييد وقول الباطلي لا بد من التقييد ٥١ الثاني وفيه نظرا لاحتفال الكلام ابن يونس والمعنى لما قاله الباطلي أيضا والله أعلم (و) له ان (يقبل) بضم القيم الثانية الاولى وكسر القاف ويكون الثانية أي يرد سلعة الشركة بغير الذي باعها به هو أو شريكه (و) له ان (ولي) بضم اللام والتخفيف والواو وكسر اللام مشددة أي يبيع سلعة مشتركة بغير ثمنها إذا باعها كسادها وخسرها ولعل هذا معنى قول المدونة ما لم يحجب (و) له ان (يقبل المبيع) أي المراد به يبيع يبيع يبيع قديم ظهر العشرة بعد شرائه من أحد الشرركين أو من جماعته ان رضى شر بكميل (و) ان (أبي) شريكه (الآخر) يقوله ويحتمل ان المعنى ان المفاوض اذا ظهر له عيب قديم فيها اشتراه أو شريكه فله قوله وعدم رد عليه بالثمن وان أبي الآخر قبوله ورده عليه في المدونة وان استرعى أحدهما عيبا فوجده عيبا فرفضه هو أو شريكه لم يرد ذلك الآخر فان رده متاعه ورفضه شر بكميل لزم رضاه لانه لو اشتراه عالمانيه بزم الشريك (و) له ان (يقبل) في حال المفاوضة ويزم ما قبله الآخر ان كان اقراره (لن) أي شخص (لا يتهم) بضم التحتية وفتح القوقية مشددة المقر (عليه) بالكذب في اقراره لانه كان اجنبيا غير ملاطف للمقر أو بعيدا عن القربة كذلك فان أقبل منهم عليه كاي به واولاده وصديقه فلا يقبل اقراره (و) له ان (يبيع) سلعة من مال المفاوضة (بالدين) لاجل معلوم على المشهور (لا يجوز له) (الشراء) السلعة للمفاوضة (به) أي الدين على سوى ابن الحاجب تبعه ابن شماس الشراء بالبيع في ابو اوتار تعقبه ابن عبد السلام بقوله ما قاله في البيع لثبته المشهور ومذهب المدونة وأما الشراء بالدين فقال المال الذي افقه تعالى عنه في المدونة كره أن يجزأ ما لا على أن يقرب به بالدين ومفاوضة فان فعلا فاشترى به كل واحد منهما قيمتهما وان جاوز رؤس أموالهما فإن هذا من كلام المصنف غير ان بعض الشيوخ قال اذا كان الشراء على التقديس اليومين والثلاثة جاز وهذا لا بد الناس منه ٥١

(قوله كسادها) أي تاجر يبيعها (قوله فله قوله) أي المبيع (قوله وعدم رده) أي المبيع (قوله احدهما) أي المتفاوضين (قوله فرفضه) أي العبد قوله (هو) أي المشتري (قوله ذلك) أي العبد (قوله الآخر) أي من الشرركين (قوله فان رده) أي العبد (قوله بانه) أي المبيع (قوله بانه) أي العبد (قوله المقر) تفسير لما تبطل على يتم المستتر فيه قوله بان كان أي من اقر المفاوضة (قوله اجنبيا) أي من المقر (قوله كذلك) أي غير ملاطف للمقر (قوله فان اقران منهم عليه) مفهوم من لا يتهم عليه (قوله سوى) بفتح السين والواو منقلا (قوله في الجواز) على تساوي (قوله تعقبه) أي ابن الحاجب

(قوله ما قاله) أي ابن الحاجب (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله يجزأ) بضم فسكون فكسرى فقيحه الشر بكميل (قوله بغير) أي شر بكميل (قوله به) أي المال المخرج (قوله فعلا) أي ابترا الشر بكميل بالخروج والدين (قوله أي الدين) (قوله منهما) أي الشر بكميل (قوله وان جاوز) أي المشتري بالدين (قوله هذا) أي كلام المدونة (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله الشراء) أي بالدين (قوله على النقد) أي الدفع (قوله وهذا) أي الشراء على التقديس ثلاثة أيام

(قوله قد اشتهر كاشرة حقيقة على مالهما) تفيد ليكونهما شرا عند (قوله يدين) صلة اشترى (قوله ولا مال لهما) حال (قوله فلا يجوز ذلك) أي اشتراهما أي التقدم عليه واهو وقع مضي كالأل اصبح جواب اما (قوله قوله) أي اين نشد (قوله فيما قاله ابن شمس وابن الخطاب) أي جواز الشر ابايدين (قوله رذ كره) أي جواز الشر ابايدين (قوله وعليه) أي جواز الشر ابايدين صله درج (قوله ورد) عطف على ضعف (قوله وان الجواز) عطف على ضعف (قوله من مال المفاضة) نعم تدقيق (قوله فلا يجوز) أي كاتبه (قوله لاحدهما) أي التفواضين (قوله على انها) أي الكتابة (قوله عتق) أي ويجوز زعل انها يسح (قوله منه) أي المال المفاضة (قوله فلا يجوز) ٢٩٢ أي العتق (قوله ولو) أي كان المال المتق عليه (قوله لانه) أي المفاض

كالا كلف (قوله فضيلة) إلى المستعار (قوله عليه) أي المستعمر (قوله لانه) كالا كلف (قوله كذا استأجرت) ينفع ثأما (قوله غيره) أي أن القاسم (قوله لا يضمن) أي مستعمر الدابة (قوله ظاهره) كالا كلف (قوله الدابة) أي كلام الدابة (قوله وهذا) أي ضمان الدابة المستعارة (قوله أصله) أي قاعدة أن القاسم (قوله انه) أي لا يوافق عليه الخ إن أصله يحذف من (قوله لا يضمن) يضمن إليه أي لا يوافق عليه (قوله محذوف) ينفع الحاله الجملة وتسكون الميم وأعمال السن عصب مثناة

(قوله ما يشترط) حله يظهر (قوله بعد شرطه) حله يظهر (قوله في توقيفه) أي الرخصة كلف التشية (قوله وانما خرج) عطف على
 شره (قوله السابق) نفت اثبات (قوله فليس) ضمير غيبته الخ (قوله يربع على) تفسير ضمير غيبته بالشر يك الغائب الخ (قوله فهو)
 أي كلام المصنف (قوله على حد قول الله تعالى) أي في عود الضمير على تعلق المفعول به عليه لآي عنه فهو عندى درهم ونقشه
 (قوله أي آخر) يضم فكسر ٢٩٤ متفلا (قوله قدمه) أي الغائب (قوله لانه) أي الغائب (قوله له) أي الغائب

(قوله بجهة) أي سقط الرد
 عليه العيب كيمينه من
 بيعه وتبريه من عيب رقيق
 طالبت أقامته عنده ولم يعلم
 عيبه (قوله ما قدمه)
 مفعول (قوله من قوله)
 ثم قضى الخ) بيان ما (قوله)
 قوله) أي صاحب المدونة
 خبر اصل (قوله من المدونة)
 بيان كآب الشركة (قوله)
 ومن ابتاع عبدا من
 احدهما أي المتقاضين
 الخ مفعول قول المضاف
 لقوله (قوله فظهر) أي
 اطاع المتابع (قوله عيه)
 أي العبد (قوله وان
 كان) أي باعتبه (قوله)
 فليست (بضم الباء) فتح
 الظاهر أو يفتح الباء وكسر
 الظاهر (قوله أي الغائب)
 (قوله فان كان) أي العيب
 (قوله رد) يضم الزاء (قوله)
 وان كان) أي العيب (قوله)
 والا) أي وان لم يتم المتابع
 منته على انه كان عند
 المتابع (قوله ويرى) أي
 الشريك (قوله فان نكل)
 أي الشريك (قوله عليه) أي
 الشريك (قوله لتصوص

في مبيع عيب قديم لم يشترطه بعد شرطه في توقيفه على اثبات شره بعد تواتر خبر الشراء السابق
 في قوله في مبيع الرد العيب ثم قضى ان اثبت عهده مؤرخة وصحة الشراء الخ واذا شرط الرد
 على الشريك غير المتوفى بقوله ان بعدت غيبته أي الشر يك الغائب الذي توفى يبيع المبيع
 كعشر قالا يام بين البلدين مع أمن الطريق واليومين مع خوفه وان لم تطل غيبته فليس ضمير
 غيبته للغائب المشبه به فهو على حد قول الله تعالى وما يعمرن معمر ولا يتقصن من عمره أي
 معمر آخر والا) أي وان لم تبعد غيبة الشريك الذي توفى البيع (انظر) يضم التوقفة
 وكسر الظاهر المجعدة أي أخر الدال على قدمه لانه ادرى بامر البيع ولتلا تكون له جهة طلق
 قوله ان بعدت غيبته راجع لقوله فبرد على حاضر لم يتول والضمير للغائب لا يقيدانه المتقدم فهو
 من باب عندى درهم ونقشه ولا يرجع لقوله كالغائب لان التقصيل بين قرب الغيبة وبعدھا
 اتخاذ كره في المدونة في غيبة الشريك المتقاضين واذا بقوله كالغائب ما قدمه في العيوب من
 قوله ثم قضى ان اثبت عهده مؤرخة وصحة الشراء الخ وهذا حاصل تقريره ونصه أصل
 ما اشار اليه قوله في آخر كآب الشركة من المدونة ومن ابتاع عبدا من احدهما فظهر على عيه
 فظهره العيب على ياتمه ان كان حاضرا وان كان غائبا غيبة قريبة كاليوم وغو فليست نظر له
 له جهة وان كانت غيبته بعدة فأقام المشتري منه انه ابتاع على بيع الاسلام وعهده نظري
 العيب فان كان قد عاين المحدث مثله بعد شرائه بعد على الشريك الآخر وان كان يحدث
 مثله فعلى المتابع البينة ان العيب كان عند البائع والا حلف الشريك بالحق ما علم هذا العيب
 كان عند ناو يرى فان نكل حلف المتابع على التائه ما حدث عنده ثم رد عليه اه فبسبب
 ان كل واحد وكسل للآخر ورد واحد العيب على حاضر لم يتول البيع لتعذر وجود الغائب
 الذي تولى حال كونه هذا الرد كارد على كل غائب في اقتضار المشتري الراد الى اثبات انه ابتاع
 بيع الاسلام وعهده ثم تبعه على ان الرد على الحاضر الذي لم يتول انما هو ان بعدت غيبة شريكه
 الغائب والا انتظر فاشترط راجع المشبه لا المشبه به وبهذه القضية يكون كلامه معطافا
 في المدونة متضمنا لقصود نصها فقد دره ما الطف اشارته فان قلت وأين تقدم له الغائب الذي
 احال عليه قلت قوله في خيار النقصه ثم قضى ان اثبت عهده مؤرخة وصحة الشراء فان قلت
 عود الضمير في غيبته على الغائب المشبه به في قوله وجه هذا القضية قلت سلما عود عليه ولم
 يرد للغائب من الشريكين المفهوم من السياق قصدا اراد الله من باب عندى درهم ونقشه وقد
 قيل بضم هذا في قوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدره وفي قوله سبحانه وما يعمر
 من معمر ولا يتقصن من عمره والله سبحانه وتعالى أعلم (والرعي) في مال الشركة (والنسر) فيه
 ينس من الشريكين (بدر) أصل (المالين) المشتركين ما جوا وبأنا وبأول (وتقد)

نصها) من اضافة المشبه به المشبه (قوله يربع) يضم فكسر متفلا أي يعكر (قوله) الشر
 عوده أي ضمير غيبته (قوله عليه) أي المشبه (قوله قصدا) يضم القاف أي غايته (قوله وجوا) أي شرطا ليان حكم
 قسمه بقدرهما (قوله تساوبا) أي المالان

(قوله عقدها) أي الشركة صله شرط (قوله ويقضي) أي عقد الشركة المشروط فيه التفاوت (قوله كانه) بفتح الهمز وشذ النون أي المصنف (قوله وسويل) بفتح السين مثقلا (قوله هذا) أي اطلاق اجر العمل على حقيقته وبجائز (قوله قرينة) اضافته للبيان (قوله للاثمه) أي ولكل الخ له كونه قرينة على جمع الحقيقة والجزاير اجر العمل (قوله وزيادة العمل الخ) حال (قوله الثالث) أي من المال المشترك فيه (قوله فهو) أي المذكور من التبرع والسلف والهبة بعد العقد (قوله ولا يجوز) أي التبرع والسلف والهبة (قوله فقهية) أي العقد (قوله لتوافقهما) أي الشريكين ٢٩٥ (قوله انهما) أي التبرع الخ يجوز اذا (قوله بعده) أي العقد (قوله قال) أي صاحب الدونة (قوله انهما) أي الشخصين (قوله عقدا) أي الشركة (قوله لانه) أي مدعى التلف أو الخسر الخ على تصديقه (قوله عليه) أي مال الشركة (قوله فتيده) أي تصديق مدعى التلف أو الخسر (قوله فان اتهمه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله حله) بفتح الحاء مثقلا (قوله وان ظهر كذبه) أي مدعى التلف أو الخسر (قوله عطف على احدهما) أي بالتلفين (قوله بالتلفين) عطف على النصف فقهية (قوله على النصف فقهية) عطف معمولين على معمولين لمعاملين مختلفين وقسمه خلاف بالجواز مطلقا والمنع كذا في الجواز ان كان أحد المعاملين جارا وتقدم كفي الدارين زيد والحجر عمر (قوله له) أي القاتل بالتلفين حال

الشركة (بشرط) أي اشتراط (التفاوت) أي قسمة الربح والخسر بقدر المالين في عقدتها ككون مائة لاحدهما وخمسين للآخر وشرطا قسم الربح بالنصف وكون المالين مستويين وشرطا لاحدهما ثلث الربح والآخر الثلثين ويقضي قبل العمل وان عملا قسم الربح بقدر المالين (ولكل) من الشريكين (أجره لا آخر) غ كانه أطلق أجر العمل على حقيقته وبجائز خفقتسه الاجرة التابعة للعمل وبجائز الربح التابع للمال وسهل له هذا قرينة قوله ولكل للاثمه على الجائزين وزيادة العمل لا تصور ومنهما كذا زيادة الربح فاذا كان لاحدهما الثلث والآخر الثلثان وشرطا المناصفة في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح وصاحب الثلث على صاحب الثلثين بأجر سدس العمل (وله) أي أحد الشريكين (التبرع) لشريكه بقى من الربح أو العمل وهذا مفهوم قوله شرط (وله) (السلف) لشريكه (وله) (الهبة) لشريكه وتنازع التبرع والسلف والهبة (بعد العقد) للشركة يأتي على ان الاطلاق للعقد ليس كالواقع فيه فهو معروف ولا يجوز فقهية لتوافقهما على الصناد الخ طاهر كلام ابن عرفة وابن غازي انهما لا يجوز بعد العقد وقد صرح بجوازه بعده في كتاب شركة الدونة قال بعد ان ذكر انهما اذا عداها على شرط التفاوت فسد ما نصه ولو صح عقد التفاوت ضمن في المال ثم قطع الذي له الاقل فعمل في الجميع جاز ولا يجر له (وان) اذى أحد الشريكين تلف بعض مال الشركة الذي يسده أو خسره وكذبه شريكه (في القول لمدى التلف) بلا تخيير بل بخوض رقة والخسر بالتبرع لانه آمن عليه وفي التوضيح عن الجواهر فقيده بعد ظهور كذبه فان اتهمه شريكه - لمقه وان ظهر كذبه ضمن (و) ان ادعى أحدهما حاشي أمضى لنفسه خاصة والآخر أنه اشتراه للشركة فالتقول (لا تحذف) بعد الهمز وكسر الهمزة المحجمة شيء (لا تائق) أي مشبه ومناسب (له) من طعام ولباس لا عرض وعقار وسواها غير عاقل أو عاقل ولولا تلافاه لاستغنائاه عنه باجرة فلا يصدق أنه اشتراه لنفسه فطهر بركة الفخول معصية في غير الطعام واللباس الاثني (و) ان قال أحدهما المال مشترك فبينا بالنصف والآخر بالتلفين له أو للثلاث فلا فرق القول (لمدى التلف) بين (وجل) يضم فكسر أي الاشتراك (عليه) أي النصف (في) حال (تنازعهما) أي الشريكين في كون شركتهما بالنصف أو غيره غ لعلنا أشار بقوله ولدى النصف لقول ابن نويس وإذا اشتريته من ساهبه من يتره من شركته ثم اختلفا فقالا شركتنا بالربح والآخر بالنصف وقالوا فقتناه أو أضعرتنا بغير نطق بالقول قول من ادعى منهما بالنصف وان لم يدعه أحدهما رد إليه أصل شركتهما في انقضاء

من الثلثين (قوله لا آخر) أي مدعى النصف (قوله أي الاشتراك) تفسير لائب فاعل حال المستقر به (قوله له) أي المصنف (قوله من ساهبه) أي شريكه معه (قوله عن يتره) أي المسؤول الخ بيان من كان الشرائع سوق السلعة للتجارة بالبلد السائل من تجارها (قوله اختلفا) أي المسؤول والسائل (قوله فقالا) أي المسؤول (قوله والآخر) أي السائل (قوله فاقام) أي السائل والمسؤول (قوله) أي عدال الفسر بلك (قوله وان لم يدعه) أي النصف (قوله بتره) بضم الزا (قوله اله) أي النصف

(قوله وان كانوا) أى المتنازعون (قوله فعلى عددهم) أى بقسم المتنازع فيه (قوله ثم قال) أى ابن ونس (قوله عن يازمه ان
 بشركه) يسان وجلا (قوله ذل) أى الاختلاف (قوله كانت أى الشركة (قوله وقال) أى ابن ونس (قوله لاق) أى الرشد
 (قوله ثم زعم) أى المقر (قوله انه) أى الغائب (قوله هو) أى الغائب (قوله فانه) أى الغائب (قوله قول) خبرا (قوله فيها)
 أى الموازية (قوله سلم) يضم فكسر مثقلا (قوله ويقسم) يضم الياء مفتوحا السين (قوله بينهما) أى نقيض (قوله عليه) أى قول
 ابن القاسم (قوله وجهلت) يضم فكسر أى الملاحظة (قوله ودخل باحداهما) أى وجهلت (قوله ولم تنقض العدة) أى الملاحظة
 (قوله فلم يدخل بها الصداق) ٢٩٦ وثلاثة أرباع الميراث لانها تقدمه كاه وان الملاحظة غيرها ولم لها غير المدخول

بها نصفه وتنازعهما
 النصف الا تفر فقسم
 النصف المتنازع فيه
 بينهما (قوله ولغير
 أى المدخول بها (قوله
 ربه) أى الميراث (قوله
 وثلاثة أرباع الصداق)
 لان الوارث يسلم له نصفه
 ويأخذ نصفه الا تفر
 بدعواه انما المطلقة تقسم
 النصف بينهما (قوله
 غيرها) أى ابن القاسم
 واشتب (قوله بينهما) أى
 المتنازعين (قوله كالمدخول)
 بان يجعل المتنازع
 فيه لدى الثلثين ويزاد
 عليه نصفه لدى النصف
 ونسبة الواحد لجموعهما
 ثلثان والنصف له ثلث
 فدى الثلثين ثلثا السدس
 ولدى النصف ثلثه ونصف
 من خمسة عشر لدى
 الثلثين أحد عشر ولدى
 النصف سبعة (قوله وقد
 تركها) أى العين (قوله
 عليه) أى ابن الحاجب (قوله بانه) أى ما قصص عليه ابن الحاجب (قوله لو كان) يفتح الهمزة وتدرون (قوله
 لم) أى العين (قوله) أى مدعى مال من الثلثين (قوله ثم اخذ) أى المالك على الثلثين (قوله النصف) أى الذى سلمه
 خصه (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله عنه) أى الاشكال (قوله وانما بنى) أى أشهب (قوله انصم) أى مدعى النصف
 لدى الثلثين فلا وجه لا يقاب الحكم به على يمينه (قوله الشئ الذى ادعاه لنفسه) مقعول ارث (قوله فيتنص) أى الحائز
 (قوله) أى المتنازع فيه

وان كانوا ثلاثة فعلى عددهم وهكذا ما كانوا ثم قال وأما ان أشرك رجلين في ساعة اشتراهما من
 يازمه ان بشركه ثم اختلفا هكذا فان كان ذلك فيماتوا ولم يطقا به كانت بينهما نصفين أيضا
 وان كانوا أكثر فعلى عددهم وقال قبل هذا ولو أقر أن فلانا الغائب شركه ثم زعم انه شركه
 الرابع أو انما هو شركه في مائة دينار فانه شركه بثلث النصف اه ما قصدت قلهم كلام ابن ونس
 مما يمكن ان المصنف قصد الإشارة اليه فان قلت يصير على هذا تكرار مع قول آخر فصل الخبار
 وان أشركه حل ان أطلق على النصف قلت تكرار مع ما ملأ أوهن من تكراره
 مع ما به وجهه على تنازعهما عب وما مضى عليه المصنف قول أشتب في الموازية وقال ابن
 القاسم فيها من سلمه شئ اخذته ويقسم المتنازع فيه بينهما موشى عليه المصنف في الصداق
 حيث قال لان طلق إحدى زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل
 بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث ولغيرها ربه وثلاثة أرباع الصداق وقال غيره ما يقسم
 المتنازع فيه بينهما على الدعوى ان لم يكن أدأدهما كاهول موشى عليه في الشهادات اه
 الباقى قول ز يمين الخ هذان تمام قول أشتب وقد تركها ابن الحاجب كالصنف فاعترض
 عليه ابن عرفته خلاف قول أشتب الذى مضى عليه عبارة التاميل اولى وها هو لو ادى
 الثلثين والا تفر النصف دفع لكل ماله وقسم السدس بينهما وقيل يحلقان ونصف اه
 وكان المصنف اسقط اليمين لاستشكل ابن عبد السلام لها بان حلف من ادعى الثلثين ثم يخذ
 النصف لا يحتمل الاصول وتبعه في التوضيح واتصل عنه ابن عرفته بما صاله ان أشتب لم يبين
 على رأى دعواه والارم ان يقول كآ قال ابن عبد السلام وانما بنى على رأى قساوهم فى الحوز
 والقضا بالهوز لا يستقل الحكم به دون عين الحائز اه وفيه نظر اذا النصف يملكه انصم
 (و) ان حاز أحد المتقايضين شأوا دعى اختصامه به وقال شركه هو من مال المفاوضة فالقول
 (ل) مدعى (الاشترى الثمن) أى الشئ الذى (يد) أى حوز أحداهما (أى الشريكين دون قول
 مدعى لنفسه فى كل حال (الا) شهادة (يؤسسه على كونه) أى مدعى الاختصاص الشئ
 الذى ادعاه لنفسه فيخص به ان قالت الينة تعلم تأخره عن اشتراكها بل (وان قالت)
 الينة الشاهدة بأثره (لانعلم تقدمه) أى الارث ولا تأخر (لها) أى عن الشركة وأما ان قالت

(قوله ادخله) أى المتنازع فيه (قوله فيها) أى الشركة (قوله فلاقسام ثلاثة) مرروث قبلها القول فيه على اشتراك الالبينه على عدم ادخالها ومرورث بعدها ومرورث بديله مقدمه على ما لا تأخره عنها القول فيها على الاختصاص (قوله وحسن) بفتح الحاء والهمزة متفلاو آخره فون (قوله الشقاق) بفتح الشين المجعولة وشد الناف الاول (قوله بذلك) أى الشهادة على تصرف المفارضة (قوله اقرا) أى الشريك كان (قوله بها) أى المفارضة (قوله الى آخر العقد) أى انه ما يكتسب الوثية (قوله انما شهادة ناقصة) مقول انتهى بحدف الباء (قوله لا يجب) ٢٩٧ أى ثبت (قوله معرفتهم) أى الشهود

(قوله بها) أى المتناوضة
(قوله ان كانت) أى
معرفتهم بها (قوله بانها)
أى على عقد المفارضة
(قوله او اقرار) أى من
التفاضين (قوله عندهم)
أى الشهود (قوله بذلك)
أى المفارضة (قوله أن
يعرفوا) أى الشهود
(قوله ذلك) أى التراض
(قوله يذكر) بضم فسكون
تفتح أى يحكى ويكلمه
(قوله وهذا) أى الساع
بها (قوله عامل) أى مثبت
(قوله شهدت) بضم التاء
أى حضرت (قوله الشورى)
أى التشاور ومن العلم
(قوله بهذا) أى المتقدم
(قوله تفسر) بضم فسكون
متفلا (قوله لانه) أى الشان
(قوله يحسن) بفتح فسكون
ضم (قوله يستل) بضم
الباء (قوله عن وجهه
معرفتها) أى الدول صلة
يستل (قوله عليها) أى
المفارضة (قوله اعاد)

نسلم فقههم عليها القول على الاشتراك لان اشهادا بغيره بعد ادخالها فلاقسام ثلاثة وذكر شرط كون القول على الاشتراك فيما قبل الاقوال (ان شهد) بضم فسكون (المفارضة) بين الشريكين المتنازعين أى يتصرفان معا تصرف المتناوذين والاقراء منهما بها والاول ان يشهد بعد المفارضة بينهما مايل (ولو لم يشهد) بضم الفتحية وفتح الهاء (بالاقرار) بينهما (بها) أى المفارضة على الاصح منه المصنف من الخلاف وهو قول ابن مهمل فاشار بالاصح لقوله فى توضيحه وهو الظاهر وأشار بولع خلاف ابن القطان وابن دحون وابن الشقاق بقوله ما لا يكتفى بذلك ولا بد ان يقول الشهود أقرا عندنا بالمفارضة واشهد انهم اوص ابن سهل فى احكامه انتهى ابن القطان بان الشهود اذا قالوا نعرف انهم ما شريكان متناوذين فى جميع أموالهم الى آخر العقد انما شهادة ناقصة لا يجب اقصاء بشركة منهم ما ذكره يسروا معرفتهم بها ان كانت باقية من المتناوذين أو باقرار عندهم بذلك يجوز ان يعرفوا ذلك بما عاينوه كرواد غير عاملين ولا سيما كان الشهود من غير العلم بهذا وهذا ثمة شهدت الشورى فيها وقد نزلت وقال ابن الشقاق وابن دحون بهذا وتعد الحكم به وأبقى ابن مالك لانه يحسن ان يدل ثلثان من عدول البينة التى قبلت بها الشهادة عن وجه معرفتهم بالمفارضة المذكورة فان فسروا انهم اصلها اعلام المتناوذين اياها بذلك أعلنت الشهادة وتاب الحاضر منهم ما عن الغائب وذلك لان هذا أمر قريب فهو اتم وأطيب للنفس واولى او الاصح قوله أتم هو قول ابن القطان فى رثائقه قال فى بعض عقودها الاوصياء يسمى يعرف الايصاء المذكور ثم قال ان قلت من يعرفها بشهادة اياها علمه فهو أتم وهذا يدل على ان الشهادة تامة عندهم وان لم يبين الشاهد الوجه الذى علم به ذلك وذكر هو وابن زئين وابن الهندى فى مواضع من كتبهم عن يعرف الايصاء وعن يعرف التوكيل من غير تعيين وأخبرنى ابن عتاب عن اى عمر الاشيللى انه أفتى فى مثل هذا ان الشهادة تامة بمولها وشهودها ككلام ابن زيادوفى المدونة اذا ثبت ان المفارضة ولم تشترط تعيينها فالتعويل على هذا اولى من التعويل على قول ابن الشقاق وابن دحون الذى سلكه ابن القطان فى جوابه عنهما اه كلام ابن مهمل (و) ان أحدا أحد المتناوذين ما تمثلا من مال المفارضة وادعى ردها وكذبته شركة فى ردها له وادى انها باقية عند اخذها قال قول (ان شريك) بضم الميم وكسر قاف أى شهرة (بينة) على شريكه (باخذها) من مال الشركة أى الاخذ انه ردها وكذبته شركة فانه قوله

٣٨ من ش بضم فسكون فكسر (قوله قال) أى ابن القطان (قوله عقودها) أى وثائقه (قوله فلاوصياء) صلة عقود (قوله ثم قال) أى ابن القطان (قوله ان قلت) أى كبت فى الوثية (قوله وهذا) أى قوله ثم (قوله بتدعى) أى ابن القطان (قوله هو) أى ابن القطان (قوله لانه) أى التشارك (قوله وادى) أى الاخذ (قوله ردها) أى المائنة (قوله له) أى مال المفارضة (قوله وكذبه) أى الاخذ فى دعواه ردها (قوله وادى) أى شريك الاخذ (قوله انها) أى المائنة (قوله عند اخذها) بعد ادائها من وكسر الحاء

(قوله فلا يبرأ) أي لا تخذ قوله بها) أي الماتة (قوله عنده) أي لا تخذ (قوله المصنف) أي قال في ضيق (قوله قصد) أي الإسماد (قوله للتوق) أي تلوق دعوى الردفان ادعاء فلا تقبل دعواه الإيمنة (قوله معه) أي الشهاد للتوق (قوله عليه) أي الرد (قوله فلا الأولى) بفتح الهمز (قوله لشهد) أي شريك لا تخذ (قوله بها) أي الماتة (قوله عنده) أي لا تخذ الماتة (قوله رابعاً) حال من أشهد بقصدته للتوق (قوله ريع على ان مراد محمد بالاشهاد (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله صاحب) أي شريك (قوله يعلم) بضم الياء (قوله سبقها) بضم الميم أي عن الميت (قوله انه) أي أي الماتة (قوله لم يشغلها) أي يدخلها (قوله فهو) أي الماتة (قوله في حصته) أي ٢٩٨ لا تخذ (قوله لا يبرئه) أي لا تخذ له على رد مال المقاضاة (قوله أو أيت)

أي أخير (قوله انه) أي لا تخذ (قوله قبضها) أي أخذ الماتة من مال المقاضاة (قوله وها) أي المتفاوضان (قوله بغيران) أي بجال (قوله في حصته) أي لا يبرئه (قوله لا تخذ المال التي شهدت عليه باخذه) قوله هذا) أي التي في المدونة (قوله بقده) أي عدم اللزم مع طول المدعة (قوله بقوله) أي محمد (قوله ان شهد) أي اخذها (قوله واما اقراره) أي لا تخذ (قوله فكال) أي من عدم اللزم مع طول (قوله انه) أي لا تخذ (قوله وثق) بفتح التاء (قوله في ضيق) خبر مقدم (قوله لم يشهد) بضم الياء (قوله تشهد) بضم التاء (قوله فلا) أي لا تجمع شهادتهم من قبول دعوى الرد (قوله علم) بضم العين (قوله لا يبرئه) أي انقضت (قوله انه) أي السقوط بطول الزمان (قوله فإني) أي الوديعه (قوله بغيران) أي لا تخذ (قوله معه) أي الشهاد للتوق (قوله فلا يبرأ) أي الوديعه (قوله لا بدفعها) أي الوديعه لم تدعها الكسر (قوله فان مات الشريك) أي لا تخذ بغير مال الشريك (قوله من مال الشريك) بيان ما قرره ولم يوجد أي ما اخذ في كره (قوله على انه) أي المأخوذ (قوله عنده) أي في ذمة (قوله اخذ) (قوله واما إذا كانت) أي الوديعه (قوله بها) أي الماتة (قوله من مال المقاضاة) (قوله مضى) فاعل يكتفي (قوله فرق) بضم التاء

الزمان (قوله فإني) أي الوديعه (قوله بغيران) أي لا تخذ (قوله معه) أي الشهاد للتوق (قوله فلا يبرأ) أي الوديعه (قوله لا بدفعها) أي الوديعه لم تدعها الكسر (قوله فان مات الشريك) أي لا تخذ بغير مال الشريك (قوله من مال الشريك) بيان ما قرره ولم يوجد أي ما اخذ في كره (قوله على انه) أي المأخوذ (قوله عنده) أي في ذمة (قوله اخذ) (قوله واما إذا كانت) أي الوديعه (قوله بها) أي الماتة (قوله من مال المقاضاة) (قوله مضى) فاعل يكتفي (قوله فرق) بضم التاء

(قوله ردها) أي الماتل المفاوضة قوله بخلاف المدوع بالفتح أي فلس ما ذناه في التصرف في الوديعة فيحصل له علم
 ردها (قوله علم) بضم العين (قوله ان هذا) أي ادعاه ما أخرجه من مال المفاوضة له اذ لم يشهد بالتبني وقصرنا المدع (قوله هو)
 أي الاخذ بتصريف (قوله فيه) أي المال المشترك (قوله لعل) بضم العين (قوله انه) أي الشان (قوله الا بالاشهاد) أي على رفع
 يديه عنه (قوله ويمن) أي الدافع (قوله كونه) أي الصدق (قوله لفاقول) أي في صورته الاصل (قوله لها) أي المفاوضة (قوله
 هذا) أي تصديق المدعو عنه فان من المفاوضة (قوله وللدافع) عطف على المدوع (قوله فانه) أي الصدق (قوله انها)
 أي المفاوضة (قوله وأهه الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بانه) ٢٩٩ أي المدفع (قوله من ماله) أي

المدفوع عنه (قولاً وبيراً)

أى المدفوع عنه (قواسمه)

أى المدفوع (قولنى)

المواد) خبر مقدم (قوله

(وهو) آى اخوه الخ حال

(قوله صدق) منه قول دفع

(قوله امرأته) أي الاخ

المُدْفُوع عَنْهُ (قوله
إِنْ كُنْ أَتَى النَّاسَ قِتْلًا

وَمِنْهُ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَهُ كَلِمَةُ السُّلْطَانِ

قاله) أي المدفوع (قوله من
قاله) أي المدفوع (قوله من

مالا يخوه) أع. البقاء

عنه (قوله حمة مات الدافع)

غالبہ مذکور (قولہ و رشتہ)

ای الہ افع (قولہ اولنا) ای

الدافع (قوله فاجاب) أى

مَحْنُون (قوله وهما) أَيْ

الاخوان الخال (قوله)

اقاما) أى المتفاوضان (قوله

لا يطالب) أي: لا دافع (قوله

أخاه) أي المدفوع (قوله

(من ذلك) أي المدفوع (قوله

وان کا۔) ای قیام ورنہ

الدافع (قوله بحضره ذلك)

ای دفع (قوله دلت) ای

من مال المدفوع عنه (قوله
الحق) أي بنته

(قوله) ادع ان الصداق

المصنف: (قوله: قوله) أ.

مستقیم (عوضی) ۱۱۱

على أنه رد هاهنا لاف المودع الثاني علم من هذا أن هذا التماس قد يحدث كان المال المشترك تحت يد الان أخذوه ينصرف فيه فيحصل على أنه رد البعض الذي أخذوه وأما لو علم أنه لم يصل اليه فلا يبعد والطا هراة لاف قربين الماتة وجيع المال المشترك إذا أخذته حبيسه تحت يد هان كان الاسم قد فصله لتوثيقه فلا يبرأ إلا بالاشهاد والافلا الثالث ابن الحجاب ولواقر التبرك ان يعدم مات من المال المشترك ففرق ابن القاسم بين طول المدفوع هرا ولواخذ ما أخذها فلا يبرأ إلا بالاشهاد ادها هرا لاف قربين كون الاشهاد اهلينا والقهاق وشبهه في ان القول قول المدعى الضمان للمقاوضة قتال (كدفع صدق) من أحد المتقاضين (عنه) أي الآخر لو يبين كونه من مال المدافع او المدفوع عنه أو من مال الشركة ثم ادعى المدافع أو ورثته ان ماله من مال المدافع او المدفوع عنه انه من مال المقاضضة وأنه رده اليه أو عكسه أي ادعى المدفوع عنه انه من ماله الخاص به والمدافع أو ورثته انه من مال المقاضضة فالقول للمدفع عنه (فأنه) أي الصداق المدفوع (من مال المقاضضة) وبطابق به المدفوع عنه في كل حال (الان يطول) الزمن بين دفعه والتنازع (كسنة) فيصدق المدفوع عنه في رده لها ويبرأ منه وهذا في صورة الاصل ولادافع أو ورثته في انه منها في صورة العكس في كل حال (الا) شهادة (بينة) بأن الصداق المدفوع حصل للمدفع عنه (من كارت) اوهية او صدقة او خلع او ارش خباية او غنمة او غيرها هاتة تضي المدفوع عنه ماله ويبرأ منه ان قالت البينة علمنا تأخره عن المقاضضة بل (وان قالت) البينة الشاهدة بانه من كارت (لا نعم) تأخر عنها غ في التوادع ابن مضمون سئل مخنون عن رجل دفع عن اخيه وهو شريكه مقاضضة صدق امرأته ولم يذكر كراهه من ماله او مال اخيه أو مال المناوضة حتى مات لم تخرج قلم في ذلك ورثته وقالوا هو من مال ولينا نجا ب اذا دفع وهما مقاضران ثم اخاماسين كثير في تقاضيهما لا يطلب اخا بئس من ذلك فهذا ضعيف ان كان يحضر ذلك فذلك بين سنا طرين وبسبب به الباقي الا ان يكون لهجة ا هتقى كلام المستفت القول بل ادعى ان الصداق المدفوع من المقاضضة الا في وجهين احدهما اشار اليه بقوله الا ان يطول كسنة كانه اعتقد في التبديلة على مفهوم قول سعيون وان كان يحضر ذلك فذلك بين موارى ان ما عارض هذا المفهوم قوله في مقابله سنيين كثيرة

و يحاسب به) أى الشطر الذى من مال الدافع (قوله الباقي) أى من الأخوين (قوله) أى الباقي (قوله)

المدفوع ملكه بغير ائو هبة او صدقة او نحوها متاخر عن المفاوضة ولا قدرى تقدم ولا تاخر

من مال المفاوضة) أى سواء كان الدافع او المدفوع (قوله وكأنه) أى المصنف (قوله ورأى) أى،

مصحفون بيان ما (قوله في مقابله) اي وان كان بالحضرة (قوله سنيين كثيرة) مفعول قول

(قوله غير مقصود) خبران (قوله وثانيهما) أي الوجهين (قوله في تشقيق) أي شرح (قوله كلامه) أي خبط (قوله من الشريكين) نص واحد (قوله يدين) صلة أقر (قوله تدايناه) أي الشريكان الذين (قوله وأنه) أي الدين (قوله دعتهما) أي الشر يتيك (قوله من الشركة) صلة تنفرق (قوله وانكسر) أي الدين (قوله شريك) أي المقر (قوله ووارثه) أي الشر بلك (قوله فان كان) أي المقر (قوله فله مقره) يفخ (قوله انفاق) (قوله لمعه) أي المقر (قوله اهل الخلف) عطف على اقامته (قوله يستحق) أي المقر (قوله غير) أي المقر (قوله من مال المفاوضة) ٣٠٠ تنازع فيه اتفاق واكتسى (قوله ان كانا) أي الشر يتيك (قوله

مفتي) يفخ (قوله انفاق مفتي) متفقين بالان لا ضافته (قوله انفاق) أي المالك (قوله والمبوس) (قوله لم يرا) (قوله العاديتان) أي الغلة النفقة والكسوة عله (قوله ودخلوها) أي الشريكين (قوله عليه) أي الانفاق (قوله فاستسهل) بضم التاء وكسر الهاء أي استغنى (قوله منهما) أي الشريكين (قوله بالعرف) صلة تقاربا (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تنفقتهما) أي الشريكين (قوله ان كانا) أي الشريكين (قوله ذوى) يفخ (قوله الواسطي) ذأى صاحب (قوله ولو كانا) أي الشريكين (قوله هذا) أي الغلة تنفقتهما (قوله منهما) أي الشريكين (قوله ان تجب) قابل (قوله احدهما) يفخ (قوله الشريكين) (قوله قراره) أي وطئه (قوله وسعرا على) حال (قوله لانه) أي الذي في قراره (قوله وان كان الآخر)

أي الذي خرج للغير أي بطله أغل سعر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي والكسوة من النفقة فهذه (قوله التزمت) بضم التاء كسر الزاى (قوله وفيها) أي المثلثة (قوله في النفقة) أي مصنفها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله النفس) يفخ (قوله انفاق وكسر السين المهملة مثله لا وشد الما مع من الحرير (قوله والشوكي) يفخ (قوله الشين المهملة وسكون الواو وكسر الكاف) وشيد اليانح (قوله آخر منه مقصود) (قوله والوحي) يفخ (قوله الواو وسكون الشين المهملة تنوع عطره بجزير

(قوله وأسقط) أي المصنف (قوله شرطاً) أي في الغاء نفقتهما (قوله وهو) أي الشرط الذي أسقطه (قوله بينهما) أي الشرط يمكن (قوله ذكر) بضم فسكون، قوله من الغاء النفقة) بأن ما (قوله فإن كانت) أي الشركة (قوله على الثلث) أي لأحدهما ولا أكثر (قوله) فإن كانت الثلث لكل واحد من ثلاثة أو أربع لكل واحد من أربعة الغتب (قوله على ذلك) أي إنشائه بقدر عيالها يسبها في المستقبل (قوله ولو كان) أي إنشائه بقدر عيالها الخ ٣٠١ (قوله كالسلف) أي تسلف أي

فهذه لا تلحق وأسقط شرطاً وهو كون المال بينهما مناصفة فقط ابن عبد السلام كل ما ذكر في هذا الفصل من الغاء النفقة انما هو إذا كانت الشركة على النصف فإن كانت على الثلث فحسب نفقة كل واحد منهما النصف وإن اشتركا على الثلث والثلثين وتساوا في العيال فلا يتحقق صاحب الثلث الأية، ويحتمل ولا يجوز أن يتحقق بقدر عيالها يسب بذلك في المستقبل ابن عرفة هذا ان عقد الشركة على ذلك ولو كان تطوعاً بعقد الشركة كان كالسلف (والقوله) أن لم يتقارب العيال زماناً خلتها ساعد أو ساءت اختلافاً غير متقارب (حسباً) أي الشرط كان ما انفق على عيالهما لم تستويا ابن عبد السلام أنا كني أحدهما بغير شرط الطعام وغلظ البأس والآخر بصدقه صاحب كل ما نفقه وشبه في الحسب فقال (كأشرف أحدهما) أي الشريكين (٥) أي العيال أو الاتفاق فيحسب على أحدهما نفقته على عياله أو نفقه ابن عرفة وفيها أن كان لأحدهما عيال وولد وليس للآخر عيال ولا له حسب كل ما انتفق اهـ ومثله في الشراح وق وغيرهما ابن عرفة وفيها ما اشتري من طعام أو كسوة لنفسه ولعياله فليأته أخذته عن قدر عليه منهما لأن مال كل واحد في الغنى عنه قال انه يلحق النعمي ان تساوى العيالان في العدد وتباين في الرن بحسب ما يفضل كتيان في العدد وان كانت على ما يقتل واشترى من مال الشركة فربحها للشركة وخسارها على مشتركيها وان علم بالقبول وزن الثمن فلا أثر منعه الاعلى المصاحفة (وان اشترى) أحد الشريكين (جاءه بنفسه) لاستخدامها ووطئها أو لم يطأها أو دفع عنها من مال الشركة (فلا أثر ردها) أي الجارية للشركة ولو تركها للمشتري بها الثمن الذي اشتراها به في كل حال (الا) إذا كان اشتراها (لوطاً) بإذنه أي الآخر فليس له ردها للشركة فيخص المشتري بها فله ربحها وعليه خسران بشرطه اسأله نصف ثمنها وكذا إذا اشتراها بإذنه للخدمة فله ابن يونس وأبو الحسن ونصه الوجه الثاني ان يشتري بنفسه ما ذكر شره على ان يضعه ان هلك فهو ربحها وعليه خسارها فهذا اقداسه شره يكتفون بها في الخسار وعليه نقصان وامان اشتراها ما ذكر شره يكتفون بها على انها للشركة بمعنى ان الربح لهما وإن سارة عليهما فخص النصف على انها كالمطعم فان لم يطأها ردت للشركة وان وطئها زمته فيتم جبراً علىهما فاشترى هذا الذي قبله في أنه اشتراها لنفسه واقترا من الأول اشتراها بدون أن يشريه وللهذا قال غ مافي بعض النسخ من قوله الا لوطاً او باذنه بغير التظليل بالله وعطف أحدهما على الآخر بواو بدل قوله الا لوطاً اتم فائدة تحسبها يظهر بالتأمل وذلك ان هذه النفقة مقبلة اشتراها لنفسه في كلا الوجهين لكن في الأول بدون إذن شره وفي الثاني بإذنه وتقيدان التخصيص في الوجه الأول محلها ما يبطأ (وان وطئ) أحد الشريكين (جارية)

المشترى (قوله ثمنها) أي لامة (قوله فلا شر) أي الذي لم يشتري (ولم يها) أي لامة (قوله له) أي مشترى (قوله ربحها) أي لامة (قوله وعليه) أي مشترى (قوله وكذا) أي شرائها لوطاً بإذن شره (قوله بإذنه) أي شره (قوله كالمطعم) بضم ففتحاً مثلاً (قوله فان لم يطأها) أي المشتري لامة (قوله ردت) بضم الراء أي لامة (قوله زمته) أي لوطاً (قوله فيتمها) أي لامة (قوله عليها) أي الشرط يمكن (قوله هذا) أي الفرع (قوله من قوله الخ) بأن ما (قوله الخ) أخيراً

(قوله قومت) بضم نكسر مثقال (قوله عام) أي الشر بكنز (قوله رد الخ) علة قومت (قوله وجوبا) بيان لحكم تقويها
 (قوله ان كان) أي واطؤها (قوله لا نه) أي واطتها (قوله في الوسيه الاول) أي واطتها باذن شريك (قوله منه) أي واطتها (قوله
 ويتبع بضم الياء) وقع الموعدة أي ٣٠٢ واطؤها (قوله عليه) أي واطتها (قوله نه) أي المدونة (قوله في الوجه

الثاني) أي جلهما وصلته
 بالان (قوله ان شريكه)
 أي واطتها (قوله بتصبية)
 أي من الامة (قوله وان تابعه)
 أي واطتها (قوله وان تابعه)
 أي الواطئ (قوله فاستخدم)
 أي شريك واطتها نحن
 نصقها (قوله ان كان) أي
 نحن نصقها (قوله ككفا)
 بفتح الكاف أي مستويا
 (قوله ويتبعه) أي غير
 الواطئ (قوله في قولهم)
 وطلته) أي احد الشريكين
 (قوله من المدونة) بيان
 مهات الاولاد (قوله هذا)
 أي تخير الآخر في إقامتها
 وتقويهما (قوله قوله) أي
 ما للشرى الله تعالى عنه
 (قوله علم) بضم العين (قوله
 انه) أي الشان (قوله على
 ان الرج الخ) صلة شراء
 (قوله ومثلها) أي شرائها
 لوطتها على أن الرج لهما
 وشرائها للشركة بالان
 وطلتها ثم وطلتها (قوله
 ويعاقب) أي واطوها (قوله
 عليه) أي وطلتها (قوله وان
 كان) أي واطوها (قوله
 عقوبته) أي الجاهل (قوله
 وفيها) أي المدونة (قوله ان

جئت) أو الامة المشتركة من وطء احد الشريكين (قوله قومت) بضم نكسر مثالا (قوله يوم وطلتها) (عنان)
 صلح قومت (قوله ان كان) أي واطوها (قوله نه) أي واطتها (قوله في) أي الامة (قوله نه) أي واطتها (قوله منها) أي الامة
 (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ثم رجح) أي ما للشرى الله تعالى عنه (قوله شريكه) أي واطتها

[illegible]

(قوله مما يشتره) بيان نصبي (قوله لانه) أى دفع للمأمور عن نصيب الآخر مما اشتراه الدافع (قوله يتسلفه) أى المأمور الآخر المتصور بمرور (قوله ونيابته) أى المأمور (قوله عنه) أى الآخر (قوله الآخر) بعد الهمزة كسر الهمزة تفسر فاعل يقل المستر فيه (قوله وحق) أى المتعة (قوله بينهما) أى الآخر والمأمور (قوله ونيابته) أى الآخر (قوله مادفعه المأمور عنه) أى عوضه (قوله نقد) أى حالا (قوله فان كان) أى الآخر (قوله باع) أى الآخر نصيب المأمور (قوله فله) أى الآخر (قوله في توليه) أى الآخر (قوله ولو ظهر) بضم نكسرى اطلع (قوله عليه) أى الآخر (قوله نقد) أى من المأمورين الآخر (قوله وهما) أى الآخر والمأمور (قوله من عن نصيبه) ٣٠٤

أى البائع عنها (قوله عوضه) أى الممن وأعمالهما يستقر في ذمة الآخر (قوله اشتريتها) بفتح تاء ماضى المأمور (قوله صيرتها) بفتح تاء أى السلفة (قوله فهو) أى احبسها (قوله لاحتياجه) أى الرهن (قوله من أحد التاويلين) بيان ما رآه قوله أى الآخر (قوله الهمز وكسر الميم) (قوله المشتري) مفعول أول لاسلف (قوله ثمن مذلول) لأن لاسلف (قوله عما يشتره) أى لا أمروا المأمور ببيان نصيبه (قوله بان قال) أى الآخر (قوله له) أى المأمور (قوله تنسرت) بفتح التاء (قوله لانه) أى اسلاف الآخر المأمور (قوله خلفه) أى سعد مور كنه (قوله بوزاره) أى اسلاف الآخر المأمور (قوله ومنه) أى تسلف الآخر المأمور (قوله) أى الآخر (قوله) أى الآخر يتسلف

المأمور (قوله حيث لانية) أى لا آخرى تسلفه المأمور (قوله في العتبية) خبر مقدم (قوله انه) وتعليقه أى مالكاً رضى الله تعالى عنه (قوله هذا) أى طلب (قوله اسلفه) أى الرجل أخاه (قوله ويخرج) بضم الباء وكسر الراء أى الرجل من خلفه (قوله منته) أى الذهب الذى اسلفه أخاه (قوله ويشاركه) أى الرجل أخاه (قوله) أى ما أخرجه (قوله ويغيران) أى الأخوان المشتركان (قوله بهما) أى الذهبين (قوله قال) أى مالكاً رضى الله تعالى عنه (قوله إذا كان) أى يتسلف الرجل أخاه (قوله على وجه الصلة) أى إضافة اللسان (قوله منته) أى الرجل (قوله له) أى الرجل (قوله اليه) أى أخيه (قوله) أى أخيه (قوله بذلك) أى التسليف والمشاركة (قوله ان كان) أى الرجل (قوله اليه) أى أخيه

(قوله أحدهما) أى العملين (قوله بان بأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله) تصور بالمعنى المراد من تساويهما فيه (قوله فليس المراد الخ) تفريع على التصوير (قوله بان يقال ان لم يتساوى في العمل الخ) تصور بالتفصيل في المفهوم (قوله فان لم يحصل) أى تعاون (قوله صاين) بكسر الدال (قوله فقال) أى المستول (قوله ذلك) أى منع الآخرين من مشاركته في مصيده (قوله) أى نائب الشبهة (قوله لا نه) أى الشر كفى في الاصطلاح (قوله لانهم متى اشتركوا الخ) صلة بشرط (قوله تفاوتت) القدر البين (قوله لا احتمال) ٣٠٦ رواج على أحدهما دون عمل الآخر (قوله عليه) أى شرط اتحاد المكان صله بترج

(قوله وهو) أى اشتراط اتحاد المكان (قوله واختلف) بضم التاء (قوله السكاين) أى المدونة والعتبة (قوله وهو) أى كونهما متحققين (قوله يجعل الخ) صلة وقاف (قوله تفاوتت) بفتح النون (قوله أحدهما) قوله بعمامها (قوله يكنى) قوله فيما (قوله) أى الصكاين (قوله او يجتمعان) أى شريك العمل (قوله لرفقه) أى حلوته (قوله به) أى العامل (قوله لسته) أى الحلوته (قوله او قر به) أى الحلوته (قوله باقية) لفت آله (قوله هذا) أى هدم شرط الاشتراك في الآلة (قوله عليه) أى قول معنون (قوله فيها) أى الآلة (قوله وهذا) أى شرط الاشتراك في الآلة (قوله وتاولها) بفتحات (قوله لاى المدونة) قوله (قوله) أى قول ابن القاسم (قوله قد نصيبه) مقعول (قوله منها) أى

(ان اتحد) العمل كصاين (أو) اختلف (وتلازم) بان يلزم من رواج أحدهما رواج الآخر كنسج واصلاح غزل بتمتعه للنسج لان اختلف ولم يتلازم اذ قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر فإخذنا أحدهما غلة الآخر باطلا (وتساوى) أى العادلان (فيه) أى العمل بان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر عمله في المقدور فتمتعه في التلازم فان عمل أحدهما الثلث والآخر الثلثين فلا دلل ثلث الغلة والثاني ثلثها فليس المراد خصوص استواء العملين أو هذاهو المراد في مقهرمه تفصيل بان يقال ان لم يتساوى في العمل فان أخذ كل من الغلة بقدر عمله جازت والاقل (أو) لم يتساوى في العمل (وتقاربا) فيه عرفا كعمل أحدهما زيادة عن النصف أو الثلث يسيرا والآخر النصف أو الثلثين فان استلجام الصنعة لئلا يخرج كل بقدر عمله (و) ار (حصل التعاون) منه ما في العمل فان لم يحصل فلا تجوز في العتبة سئل عن صاين معهم شباك فقال بعضهم تتعاون وما أصبنا فتنسب أحدهم بشبكة فآخذ مصيدا وأتى أن يعطى الآخرين فقال ذلك وليس لهم شيء مما أصاب لانها شر كفى لا تجل ابن رشد لان شركة الأبدان لا تجوز إلا فيما يحتاج الاشتراك فيه إلى التعاون لانهم متى اشتركوا على أن يعمل كل على حدة كان من الغرايين وتضع باشتراك الشرط السابقة كانا بجانك بل (وان) كانا (بمكاين) ان اتحدت الصنعة كما في العتبة وشرط في المدونة اتحاد صنعتيهما وسكانهما وعليه دعى ابن الحاجب ابن ناجي وهو المشهور واختلف هل ما بين السكاين خلاف وهو رأى الشئ أووافق يحصل ما في المدونة على ما سبق واحد أو سويقين تفاهما واحد وتقول أيدهما بعملهما فمما أو يجتمعان بكان لاخذ المصنوعات ثم يأخذ كل واحد بعضا يذهب بها الحلوته بعمله لرفقه بسعة أو قر به من منزله ونحو ذلك (وفي جواز اخراج كل) شر بي العمل (آلة) لها قدر كآلة التجارة والساعة باقية على ملك منخرجهما ذاتا متعة هذا قول حصون وتاول بعضهم المدونة عليه أو لا يدمن اشتراكهم فيها بلك أو كامن غيرهما وهذا قول ابن القاسم وغيره وتاولها لبعض آخر عمله تناو ولاز قولان (و) في جواز (استقجار) الآلة المملوكة لأحد الشر يكنى أى استقجار غير المالك (من) الشر يك (الآخر) المالك لا لا تقدر نصيبه منها عياض وغيره هذا ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور (والأول) في صحة الشر كفى العمل المحتاج لآلة لها بال (من) اشتراك الشر يكنى في الآلة (ملك) لهما (أو) (بكره) لهما من غيرهما وهذا لأن القاسم وغيره وثقوات المدونة عليه أيضا (تاو بلان) وقولان فقد حذف المصنف أو لا يدمن ملك أو كرامتاو بلان من الأول لآلة المذكور في هذا

الآلة بيان قدر نصيبه (قوله هذا) أى جواز استقجار أحدهما من الآخر قد نصيبه (قوله وهو) أى جواز عليه استقجار أحدهما من الآخر (قوله لهما) أى الشر يكنى (قوله لهما) أى الآلة (قوله من غيرهما) أى الشر يكنى (قوله أو لا يدمن ملكا تاو بلان) أى هذا اللفظ مقعول حذف (قوله من الأول) أى في جواز اخراج كل آلة صله وحذف والمقرع عليه الحل السابق (قوله المذكور) أى أو لا يدمن ملكا أو كرامتاو بلان (قوله في هذا) أى واستقجار من الآخر

لا يشتركان في بعض روايات المدونة (وهي) يجوز اشتراكهما ان اشتركا في الخارجين على
 أوكراسن فمهما (ان افترقا) أي الصائدان في المكان أو الاصطياد أو لا يجوز (رويت)
 يضم فكسر المدونة (عليهما) أي الجواز وعدمه ان افترقا البناء انظرهما ولا يجوز ان يشتركا
 على ان يصدا يانجهما أو كليهما الا ان يكلار عليهما أو يكون الكلبان أو البازان أو كليهما
 واحد لا يفترقان في غير عيب ضروري أو ياب أو عزا أو رواية أو لا كثر الصغى ولو روايته عن
 شيوخه في على معني أو جعلها ابن يونس وابن عتاب والنعمي وابن رشد في الظاهر وهل ان افتقا
 في الملك والطلب وأحدهما كاف انظر الحط ونصه مقتضى كلامه انه لا بد في شركة الصائد
 من اشتراكهما في البازين ثم هل يجوز ان افترقا أو لا يدمع ذلك من اجتماعهما في ذلك
 قولان رويت المدونة عليهما وقد يشهد هذا الفهم من كلام التنبينات لكن اذا تأملته وجدته
 يدل على انه رويت على قولين أحدهما انه لا بد ان يشتركا في البازين وان لا يفترقا بان يكون
 طلبهما واحدا والثاني ان الشرط أحدثش انما ان يشتركا في البازين فتجوز ان يشتركا في افتراق
 أو يجتمع في الطلب فتجوز ان لا يشتركا في البازين ولفظ المدونة ولا يجوز ان يشتركا
 على ان يصدا يانجهما أو كليهما الا ان يكلار عليهما أو يكون البازان أو الكلبان طلبهما
 وأحدهما واحدا لا يفترقان عارض كذا في رواية ابن يونس عن شيوخه بعض بابو في بعض الروايات
 ويصكون البازان فلي هذا لا يشترط الصائدان وان اشتركتا كالصائدين وهو موقوف
 كتاب محمد وأما على رواية أو فاستدل منه الاشياخ على ان الاشتراك اذا حصل بينهما فلا يلزم
 اجتماعهما ويجوز الافتراق ويستدل منه أيضا على ان التساوي في الاكثير يجمع الاشتراك
 وان لم يشتركا فيهما فاستدل منه أيضا على ان أحد الآخرين كاف ونص النعمي على ان
 أحدهما كاف فقال وان كانت البرائة والكلاب يشتركا في البازان افتراقا في الاصطياد وان
 لم يشتركا في البرائة والكلاب يانز الشراكة ان كان البصير معا يتعاونان ولا يشتركان
 فيكون مضمون الشركة عارضا ولا يجوز ان افتراقا فلا قال المصنف وصائدتين وهل
 ان اشتركا في البازين ولم يشترقا أو أحدهما كاف رويت عليهما كان موقفا بالروايتين
 وعلى رواية أو اختصرها ابن يونس وابو سعيد وغيرهما ثم ذكر ابن يونس عن ابن القاسم من
 رواية محمد بن المواز قولاً كالرواية الأخرى التوثيق وكذلك ان كان أحدهما انزولا لا يشتركان
 وكانا يتعاونان في الصيد يجوز (و) كذا قرين (اشتركا) بغير على كذا (أي مدقون)
 جاهل (ومعند) ذهب أوقفه أو غيرهما بقرع وقران التجدد الموضع المشطى لا يجوز ان
 يعمل هذا في غير معدن وهذا في غار سواه (و) ان اذن الامام لتخص في العمل في معدن
 وأخذ خارج لنفسه ومات المأذون له قبل تمامه (ليسحق وارثه) أي المأذون له (بقبته)
 أي المعدن (و) يرجع حكمه للامام (أعطى المعدن (الامام) لمن تأسس وارث
 الاول أو غيره (وقيد) يضم فكسر مثقلا أي عدم استحقاق وارثه بقية المعدن (ع) اذا
 (ليد) أي يظهر التليل بعمل مورثه أو يقارب البذر فأنيدا أو قارب بدوه بعمله لم يخرج شيئا
 أو أخرج منه وان زاد العرف على مقابل عمله فيما يظهر استحق وارثه بقية التي ان يشرع
 التليل التخيلا أو قارب وان مات مورثه بعد ان اخرج كاه فلا يستحق وارثه بقية العمل الحط

(قوله لفظها) أي المدونة
 (قوله رويت) يضم فكسر
 أي المدونة في قوله أو
 يكون الكلبان الخ (قوله)
 أي نسب عارض
 (قوله ولو روايته) أي عارض
 (قوله على معنى أو) صلة
 حله (قوله فالظاهر) أي
 في صيانة المصنف (قوله)
 تأملته) أي كلام التنبينات
 (قوله ويجدته) أي كلام
 التنبينات (قوله على انما)
 أي المدونة (قوله فعلى
 هذا) أي رواية ويذكرنا بالروايات
 (قوله على ان الاشتراك)
 أي في البازين أو الكلبيين
 (قوله فقال) أي النعمي
 (قوله لفظها) أي الاشتراك
 في الاصطياد (قوله على
 رواية أو) صلة اختصر
 (قوله وأخذ) بفتح فسكون
 عطف على العجل (قوله)
 قلناه) أي العمل (قوله)
 حكمه) أي المعدن (قوله)
 من وارث الاول أو غيره)
 يسكن من (قوله البذر)
 يضم الموصوف والبال وشد
 الواو

(قوله المقتد) بضم قفتح فكسر مثقلا (قوله منهم) أي الشريرين في حشر معدن - إن من (قوله بعدا) رواه (النيل) من إضافة المعدن والفاة وتكمل ٤٤ بحسب معقوله (قوله من المعدن) بيان خلفه (قوله أن يقطعها) أي المعدن (قوله يرى) أي يشاء الامام اقطاعه (قوله ويتر) أي ٣١٠ الامام (قوله فيه) أي المعدن (قوله للمسلمين) أي مصالحهم (قوله قلت) بضم التاء ضمير التكميل يحضون أي

والمقتد بذلك القابض ولقظ المدونة على اختصار ابن يونس ومن مات منهما بعد اذ رواه (النيل) فلا يورث من ماله المعدن والمعدن ان يقطعها من يرى ويترقبه للمسلمين ١٥ في التكت بعض القرويين عن القابض أنه قال معنى قول ابن القاسم أدركنا انهما أخيرا واطسما فليس لورثة الميت التمداد على العمل في المعدن لا باقطاع من الامام لهم وألغى عنهم ولم يتكلم ابن القاسم على انهما لم يجزئيا ١٥ فحق كلام المصنف ان قوله في المدونة لا يتحقق واورثه بقبته يريد به في الانيال التي لم تبد واما النيل الذي بدا وعمل فيه وأقارب ان يبدوا لورثته والله اعلم البتة لفظ التهدي قلت في مات منهما بعد اذ رواه (النيل) قال مالك بن النضر أنه تعالى عنه في المعدن لا يجوز بيعها الا اذا مات صاحبها الذي علمها اقطاعها الامام غيره فأرى المعدن لا يورث اعضاء له أراد أنه لم يدرك الا لم يجزئ عن مسئلته وانما الجواب عن حكم المعدن في الجمله فان أدرك النيل كان لورثته ١٥ طق ولما كان قوله ان مات منهما بعد اذ رواه النيل شافي القصد المذكور رجلا القابض على ان المدرك أخيرا واطسما فلو بقيت عنه بقية ماصح القيد المذكور (و) ان استخرج احد شرى العمل عليه في شيء في غيبة شريكه (زمه) أي الشريك الذي كان غائبا حين عقد الاجارة العمل في (ما يقبله) أي يستاجر على عمله صاحبه أي شريكه في العمل اذ لا يشترط فيها عقد هما معا (و) (زمه) ايضا (ضمانه) أي ما يقبله (صاحبه) ان استراعى الشريك ولو (تقاصلا) من الشركة قال في المدونة وما يقبله أحد الشريرين الصنعة لزم الاخر عمله وشعبه فيؤخذ به وان افترا قاله النعمان عقد الشريك كان الاجارة على شيء ثم مرض أحدهما أو مات فعلى الاخر ان يوفي بجميع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل مضمون في القيمة أو على اعيانها لانهما على ذلك اشتركا اجدا بان كان المراد أنه تلقى قبل المفصلة فالباغلة ضامنة وان كان المراد أنه تلقى بعدها فهو مضمون لان ضمانه من هلك يدمو ويحجب بان المراد تلقى بعدها وضمانه كضمان الوصين اذا اقطاع المال وضاع ما عنده أحدهما فضضانه عليه ما لتعدى واضع اليد باستقلاله بالتصرف فيه والاخر يرفع يده عنه ١٥ وقرره الحط بتلقه قبلها وتأخر الطلب به بعدها ونفسه يعني ان أحد شرى يكي العمل اذا قبل شيئا لعملة لزمه شريكه الاخر ان يعمل معه ولا يشترط ان يعقد معا وان لم أحدهما الضمان فيما أخذ صاحبه وان افترا كما اذا أخذ أحدهما شيئا لعملة فتلزمه فصارا لخاصة صاحبه يطلب به الذي دفعه فان ضمانه عليه معا قال في المدونة وما يقبل احد الشريرين الى آخر ما تقدم البتة في المصنف تباع المدونة في المبالغة والله اعلم (وأنفي) بضم الهمز وحسب الشرع المجمع أي لا يعتبر (مرض) احد شرى العمل (كيومين) الوقت (غيبتهما) أي الومين من أحدهما ومنها لما عمل أحدهما في مدة مرض الاخر وغيبته فأبتر تقسيم بينهما (لا يلقى مرض أحدهما وغيبته) (ان كثر) أي طال زمن المرض

عدم ضمانهما ما تلقى قبل المفصلة حتى يبالغ عليه (قوله فهو) أي الضمان (قوله وقرره) أي الترت او القرع (قوله قبلها) أي المفصلة (قوله به) أي الضمان (قوله بعدها) أي المفصلة (قوله ونفسه) أي الحط (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله ليعصلا) أي الشريرين (قوله من أحدهما) بيان أوصله غيبة (قوله ومنها) أي على التعاقب

(قوله ان لم يعقد افعال)

الشركة الخ فان عقد افعالي
ذلك فلا يجوز زلوهما على
التفاوت (قوله ما قاربهما)
أي المومن (قوله حكمهما)
أي المومن (قوله قولها)
أي المدونة (قوله ولم يبينه)
أي التفاحش (قوله
وكأنه) يفتح الهمز وسد
التون (قوله في غيبة البائع)
صلة الرد (قوله ان القريب
الخ) فاعل تقدم (قوله
بينهما) أي الثلاثة
والعشرة (قوله من الاواب)
بيان ما (قوله منها) أي
الكثيرة (قوله وما مشركه
المال) أي اذا مرض
أرباب فيها أحدهما (قوله
والفضل) أي الزائد أي
على اجرة العاقل (قوله
بينهما) أي الشريكين
(قوله لان المال) أي المشترك
(قوله بجره) أي الفضل
(قوله فان كانت) أي
الشركة (قوله للمعاقد)
بضم الميم وفتح القاء أي
الصحيح (قوله المؤلف) يفتح
الميم وضم الهمزة المربوض
(قوله وان كان) أي المرض
(قوله أحدهما) أي شريكي
العقد (قوله فذلك) أي
رجحه (قوله لم يبينه) بضم
فكسكون ففتح (قوله يعمل)
بضم الباء (قوله ولو لهما)

أي العادة

او الغيبة قال في المدونة اذا مرض أحد شريكي الصنعة ارغب يوما او مومن فعمل صاحبه
فالعامل بينهما لان هذا امر جائز بين الشريكين كما لا يخفى من ذلك وطال فان العامل ان احب
ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل بائز ذلك ان لم يعقد الى اصل الشركة ان من مرض منهما
او غاب غيبة بعد عقد فاعل الآخر بينهما (تنبيهات) هـ الاول قوله كيومين يقصد ان ما قاربهما
له حكمهما وقد اقتصر في المدونة على اليومين فلعل المصنف اعتمد على مفهوم قوله في
الشيء الثاني الاما تخاف من ذلك وطال ولم يبينه وكأنه أحاطه على العرف وقد تقدم عن ابي
الحسن في الرد على احد الشريكين ما بعه الاخر في غيبة البائع ان القريب الثلاثة
والعبد العشرة وان ما بينهما يلحق بما قاربهما هـ ويبقى مثله فيما يشبهه من الاواب الثاني
ضمير غيرتهما ارجع الى اليومين سواء كانت من أحدهما او منهما على التماثل الثالث هل
يلحق من الكثيرة يومان النساطي ظاهر كلامهم انه لا يلحق منها شي الخط بأقرب فيه الخلاف الا في
في القولة التي بعدهم الرابع علم من قول النعمي مرض أحدهما اومات ان الموت كالغيبة
والمرض وعلمه فينبغي ان يقال ان عمل بعدموته مومن التي وان كثرة لا يلحق الخامس علم من
قول النعمي ثم مرض أحدهما الخ انه لا فرق بين أخذ الذي الذي بعده لان فيه في معهما
أمر مرض أحدهما والله اعلم السادس ابن حبيب هذا في شركة العمل واما في شركة المال
فلا نرى عمل نصف اجرة عمله على شريكيه والنفل بينهما لان المال بجره وقال الرباعي ان مرض
احد الشريكين فان كانت ماله بينهما فالرجح للعامل بجره عمله لان سبب الرجح المال واما
الدنية فان كان المرض مما الغالب التسامح فالحرج بينهما ولا شيء للمعاقد على المؤلف وان
كان كثر فهو ليس يكون المعاق متطوعا للمؤلف قولان اشبه متطوع به وابن القاسم ليس
متطوعا فالحرج بينهما ويختص باجرة عمله هـ والمؤلف هو المريض السابع النعمي ان
عقد احدهما اجارة بعد طول المرض او الغيبة فذلك له وحده لا تقطاع الشركة وخمسان ماله
ان لم تنقطع الشركة علمه ما وان انقطعت علمه وحده وتغلبا بنونس عن بعض واقره الثامن
لم يفهم من قوله لان كثر كيف يعمل وكلام الشارح وهم اختصاص العامل باجرة ما عمله وليس
كذلك وليس في المدونة ما يدل عليه وقد صرح النعمي وغيره بأن معناه ان الاجرة يسما
وللعامل بجره عمله النعمي ان عقد الشريكان الاجارة على عمل ثم مرض أحدهما اومات
أرغب ففعل الاسترا في يجمع ذلك العمل سواء كانت الاجارة على ان العمل في النعمة أو في
أعمالهما لا يشتركا معهما في ذلك ولا دخول مستأجرهما عليه ولا نهما متضامنان فيان أحدهما
ما يلزم الآخر وان كانت الاجارة في العصة ثم مرض أحدهما مرضا خفيفا وطويلا أو غاب
أحدهما الى موضع قريب أو بعد ففعل الصحيح والحاضر انقسام الجميع العمل وكذا اذا عقد
الاجارة على شيء في أول المرض ثم برأ عن قريب أو بعد وفي سفر أحدهما الى مكان قريب ثم رجع
عن قريب أو بعد ففعل ذلك سواء في أو في السفر فالحاضر انقسام الجميع العمل هذا في حق
الذي له العمل وكذلك في الشيء الذي عقدا عليه فهو بينهما متضامنان في الوجهين جميعا ويشترط
الرجوع في رجوع الذي يعمل على صاحبه فان كان المرض خفيفا والسفر قريبا فلا يرجع
بشيء على صاحبه لان العادة العنوة على مثل ذلك ولو لاهل الرجوع عليه باجرة عمله وان طال المرض

قوله وعليه يكسر الموحدم قوله) اى الحط من اضافة المصدر لقاعدة خبر الاول (قوله وكلامه) اى الشارح الخ حال (قوله ان احب ان يعطى صاحبه الخ) ٣١٢ مفهومة انه ان احب ان لا يعطيه شيان اجر ما فعل في غيبته الطويلة

او مرضه الطويل فله ذلك وجهنا ذكره اياها الحسن (قوله فهو) اى اى الشارح المتقبل (قوله) اى العامل (قوله واذا تقبلا) اى الشريك ان احب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل باذن ذلك ابو الحسن وان لم يجب فلا يعطيه ابن يونس بعض القرويين اذا تقبل احدهما شيئا بعد طول غيبته صاحبه او مرضه فهو له واذا تقبلا جميعا فمما احب احدهما غيبة طويلة كانت الاجرة بينهما ويرجع المعلن على شريكه باجرته متشبه لانه كان جليلا لصاحبه بالعمل اه وشعور القسنى الثاني قوله كلامه فى المدونة الخ مع انها مصرحة بالمراد الثالث جزمه بان الاجرة بينهما اطلاقا فى ذلك واستبداله بكلام القسنى مع تفصيله لبعض القرويين وقد نقل هو كلامه وفيه التفصيل المذكور وامتنعه عن الجرح ان الرجم بينهما وبطلان ما عليه من غير تفصيل فلا يعمل عليه لانه خلاف كلام المدونة وتلافى تفصيل بعض القرويين والقسنى والظاهر انه تقرير عن عند نفسه على قول ابن القاسم وقد تبعه عجم ومن بعده الا ان يقال عمل كلامه فيما قبله او احدهما قبل الغيبة الطويلة والمرضى الطويل ويدل على ذلك انه لما فرغ من تقرير كلام المصنف ذكر التفتيات كمال التبيين الثامن قال القسنى ولو عتد احدهما الجارة بعد طول المرض او السفر كان ذلك هو حلالا للشركة حيث ذكنا تقطعت اه فهذا يقيد اطلاقه ولا ولكنه بعد لان القسنى فرض الكلام اولاً لم يعتقد اه واحدهما قبل الغيبة الطويلة او المرض الطويل وذكرا انه يكون بينهما ويرجع باجرته نصف العمل ثم ذكر حكم ما قبله احدهما بعد السفر او المرض الطويل وتكون ما جليلا عليه كلامه بعيدا جزم عجم ومن تبعه بان الاجرة بينهما ويرجع عليه نصف اجرة العمل ولم يفصل (وقسدت) شركة العمل (ب) سبب اشتراطه اى لكون كثير المرض او الغيبة ومفهوم اشتراطهما ان لم يشترطاهما او ادصاحبه ان يعطيه نصيبه مما عمله باذنه هو كذلك فقيها واذا مرض احدهما فى الصنعة او غاب يوماً او يومين فعمل صاحبه فالعمل بينهما لانه امر بائتين الشريك اما تقاضا من ذلك وطال فان العامل ان احب ان يعطى لصاحبه نصف ما عمل باذن ذلك او لم يعتقد اصل الشركة على ان من مرض منهما او غاب غيبة بعد تقاضا لاسم بينهما وان اعتد على هذا فيجوز الشركة فان زل ذلك كان ما اجتماعهم من العمل بينهما على قدر عملهما وما انفرد به احدهما فهو خاصة اه زاد اقرأى عقب قوله فيجوز للغير ابن يونس ان كلامهما المذكور يريد قل او كثر ثم قال طال بعض فقهاء ثنائى القرويين ان لم يعتقد اى هذا لا يثنى ان يكون التداء الذى لوصع هذا كان بينهما ان يكون بينهما او يكون الواحد على ذلك للعامل وحده ويتسامح في الشركة النصبة عن التفاضل اليسير او ما افسدت الشركة فلا يسمح في ذلك اه وقال القسنى لا يكون قلة القدرة وهذا التفاضل مبنى على ان جزم الجمله هل يستقل بنفسه ام لا لكن بعد على انه وهو يثنى وهذا هو الخلاف الذى اشرت اليه فى التبيين الثالث من

القول

(قوله فمن اشتغل بالسيرة) قوله لا يباع (قوله وذلك) اى الفضل اليسير (قوله ذلك التداء) اى اليسير (قوله) اى من مرض او غاب طويلا

(قوله فيفسد) يفسد الياسكر السن اى اقترا احدلعلمابكبرالآلة (قوله اى اى يبرالآلة (قوله وه) اى انانقلوع
احدهما يفسرها لا يفسدها صلة فثوبكبرها يفسدها (قوله وقينه) اى الانساذكبره (قوله وه) اى تصبدها لاشراط
(قوله اها) اى المدونة (قوله فنها) اى المدونة (قوله تطاول) اى تمض (قوله القضاير) اى المشتركن فى تقضى الشايب
(قوله على صاحبه) صلة تطاول (قوله بشى ثامه) صلة تطاول (قوله لوسن الماعون) سان ثامه (قوله والمودة) بكسر الميم (قوله مايز
ذلك) جوابان (قوله لا يلقى) بضم الهمزة فى الغنى الجمجمة (قوله فى طلكها) اى الالة (قوله اها) اى الالة التى لا يلقى مثلالها
(قوله ثم قال) اى والاسن (قوله فلهما) اى المدونة (قوله وه) اى كون ٣١٣ الطوع حال العدمه قترأى

٤٠ متح ت (قوله الشارح) ائمه ابرام والباسطه (قوله معنى) مقبوله
 لجل (قوله ذئ) أى اليونان (قوله مختصر) أى لامل (قوله عباد) أى على اليونين (قوله باقى) أى على اليونين (قوله
 والى هذا) أى قول بعض القرو بين الفاء اليونين والضم بعده معلة أشار (قوله ونحوه) أى مافى لكلمه (قوله وفى الشام)
 شبه مقسم (قوله فيها) أى الشركة الفاسدة بسبب اشتراك كلاً لآ (قوله ذئ) أى ابرام (قوله ما أقف عليه) شبه ما الخ (قوله
 فم) أى اليسير (قوله كلام بعض القرو بين الخ) تخرج على تقديم كلام بعض القروين لادخال الخ (قوله موانى) لكلام
 النفسى أى على عدم الفاء اليونين فى الفاسدة (قوله فانه) أى النفسى (قوله فاه) أى النفسى (قوله كلامه) أى النفسى

على المقوعن مثل ذلك كانت شركة فاسدة ولو فسدت الشركة منهما من غير هذا الوجه لكان
 التراجع بينهما في قريبي ذلك وبعبارة اه ولم اقف على القول بلفظ الوهمين في الفاسدة بعد
 حرجة الشئ وابن نونس وإي الحسن والرجاء والذخيرة وابن عرفة ولقد كرهه المصلحة
 في التوضيح فقل المصنف اراد ان يقول وهل يلحق الوهمان كالقضية تردد ويكون ضاربه
 وهل يلحق الوهمان من المدة الملوحة حكما بلحقان في القضية وهو الذي قاله بعض القرويين
 اول بلحقان وهو الذي نسبهما الحسن للشئ والله اعلم وذكر شركة الاعم وتسمى شركة الوجوه
 ايضا فقال (و) فسدت الشركة (بأشراكهما) اي الشخصين (بالدم) بكسر الهمزة
 المعجمة جمع دمة بكسر هاء وشدة الميم وهي ان يتفقا على (ان يشتريا) ما يتسرا لهما أو
 أحدهما (بالمال) مشترك بينهما يدفعان منه ثمن ما يشتريانه أو أحدهما ويكون غنمه دينا
 بذمتها وبين الحكم بعد الوقوع فقال (وهو) اي ما اشترياه واحدهما مشترك (بهما)
 عند ابن القاسم وقال تضمنون ما يشتريه احدهما بالدم بغير مال على ان يسديا ثانيا احدهما
 بالمال او لا ويعمل الاذان ان كان صنعة واحدة فالما بالدم بغير مال على ان يغني كل واحد
 منهما ما ابتاع الاخر فلا يجوز كائنا يلدوا او يولدوا بغير كل منهما للصاحب في الرقيق
 او في جميع التجارات وبعضها وكذا اشترى كهما بمال قليل على ان يسديا ثانيا احدهما
 فالصاحب يتحمل عن نصف ما اشترى وأتمم عليك بنصف ما اشترى الا ان يشتري كل واحد
 سلع معينة حاضر أو غائب فبما عاينها بدين فيبوز ذلك اذا كانا حاضرين لان العقد وقت
 علم ما وان ضمن احدهما عن صاحبه فذلك جائز اه او الحسن قوله وكذلك ان اشترى كمال
 قليل ليس بشرا قال فيما ياتي أو كره ان يخرى لهما لا على ان يخرى به وبالن من مائة فان فعلا
 نهما اشترى كل واحد منهما فينهما وان جاوز رأس ماله ما ١ والمراد بالكره المنع قال فيها
 فاذا وقعت بالدم نهما اشترى فبما عاينها على ما عدا او تفسخ الشركة من الا ان او الحسن التفسخ
 دليل على ان المراد بالكره المنع وفي سماع عيسى في الرجل قال الصاحب اقع في هذا الحاقوت
 تبسج فيه وانا اخذ المتاع وجسبي والضمنا على وعليك قال الرجح بينهما على ما تعامل عليه
 وبأخذ احدهما من صاحبه اجرة ما يقضيه في العمل ابن رشد هذا كما قال ان الرجح تابع
 للضمان اذا عمل بما تدينه كما يتبع المال اذا عمل بما تخرجه كل واحد منهما من المال اه
 وفي المدونة وان اقعدت صانعا في حاقوت على ان تنتقل اليه المتاع ويعمل هو بخارزق اقه تعالى
 فهو منك كالفقير فلا يجوز اه وفي سماع عيسى في رجل قال اقعدي في حاقوت وانا اخذت ذلك
 متاعا تبسه ولك نصير وجهه او ثلثه فلا يصلح فان عمل عليه فقل في الحاقوت اجرتكته والرجح
 كاه الذي اجلسه في الحاقوت ابن رشد هذا كما قال لان الجارة فاسدة من اجل ان الرجح تابع
 للضمان فان كان ضمان السلع من الذي اجلسه وجب كون جميع الرجح وللعامل اجرتكته
 افاد الخط وذكر المصنف تفسيره انما اشترى الشركة الوجوه فقال (وكيسج) شخص تاجر (وجسبه) أي
 مرغوب في الشراء منه مشهور بين الناس (مال) أي عرض تاجر (خامل) بجمجمة أي خفي
 بين الناس لا يرقبون في شراءه ووضعه وصلة يسج (يجوز من وجهه) أي مال الخامل كلته لانها
 جارة بآجر متجهولة وان نزل فلرجحيه جعل مثله بالعاما بلطف والمشتري ردا للسلعة ان كانت

(قوله واحد هما) عطف
 على الف وبشرائه لم يوج
 التمسك بالهاء (قوله وبين)
 بفصاحت متقلا (قوله في
 المدونة) خبر مدم قوله
 ان كان أي عليها (قوله
 تعمل) بفصاحت متقلا قوله
 وأكره أي يخرى بالانتماء
 (قوله ان يخرى) بضم
 فسكون فكسر (قوله
 ياجوز) بالزاي أي تعدى
 وزاد (قوله فيما) أي المدونة
 (قوله وجسبي) أي يدين
 في ذم (قوله من المال)
 بيان ما (قوله تنقل) أي
 تنقل وتنجب اليه المتاع
 (قوله ويعمل هو) أي
 الصانع (قوله وانا اخذتلك
 متاعا) أي اشتريه بدين أو نقد
 (قوله أي عرض) بفتح العين
 وسكون الراء (قوله لانها)
 أي يسج الخامل يجوز ربحه
 وأثنته لتأنيث خبره فساد

(قوله وقسرت) بضم فسكون مثقلا (قوله ونسب) أى ابن شمس (قوله الاول) أى تنقسم بركة الوجه ويبيع وجهه مال خلال
(قوله والثاني) أى تنقسم هابشركة الدم (قوله المشبه) بضم فتحة مثقلا فيها ٣١٥ (قوله فيه) أى الفساد (قوله باجر)

بضم فتحة جمع بجر: (قوله
وبين) بضم واو مثقلا (قوله
فيها) أى الأكرية (قوله بان
نذفع من نقص الخ) تصور
لتساويهم فيها (قوله وجهلوا
انه) أى الاشتراك بينهم
بها (قوله فيقسم) بضم
فسكون فتحة (قوله متاعه)
أى بعضه (قوله بمتاع
صاحبه) أى بعضه (قوله
ثلاثي) بفتح التاء لثلاثي
ثلاث لا تون لاضافته (قوله
ذلك) أى المذكور من
الرحى والبيت والداية
(قوله ما نرى صور) أى
الرحى والبيت والداية (قوله
مختلفا) أى كراؤده (قوله
قسم) بضم فسكون (قوله
المال) أى الثاني من
علمهم (قوله فيها) أى أعمال
الأيدي (قوله فضل) أى
زائد (قوله ذلك) أى الكرا
(قوله وظاهرها) أى المدونة
(قوله لها) أى الشركة بها
(قوله نصيبه) أى بعضه
(قوله نصيب صاحبه) أى
بعضه (قوله عليه) أى
ظاهرها لصلها (قوله
جلها) أى المدونة (قوله
وتأولها) أى المدونة (قوله
على انما) أى الشركة (قوله
واحتج) أى حصون (قوله

فاعتدوا فان لم يزل من الاقل من ثمنها وان قيمته ان الوجه غشه ابن الحاجب ولا تضع شركة الوجه
وقسرت بان يبيع الوجه مال الخامل بعض ربحه وقبل هي شركة الدم بشرطان ويبيعان
والربح بينهما من غير مال وكلهما فاسدة فتقسم وما اشترياه فيمنع ما على الاشهر اه وشقوه
لان شمس ونسب الاول لبعض اهل العلم والثاني لعبد الوهاب وعطف على المشبه في القسامة
مشبه آخره فقال (وكشركة) (ذى) أى صاحب (رحى) أى آلة طحن الحب (وذى بيت)
تنصب الرضى فم (وذى دابة) أى بعرا وفرس وبغال وجاروا بقره تدور بالرحى (لبيعوا)
أى الثلاثة في طين الحبوب التي تأتيم باجر يقسمون بينهم بالسوية لكل واحد ثلث فمى
شركة فاسدة (ان لم يتساوا الكرا) للرحى والبيت والداية بان كان كرا الرحى اثنين والبيت
واحدا والداية ثلاثة وبين حكمها بعد وقوعها فقال (وتساوا في الغلة) التاشق من علمهم
لان رأس مالهم عمل ايديهم وقدمت كراؤدها (وترادوا) بفتح التاء فقسروا به المال المستدة
(الأكرية) للرحى والبيت والداية أى يتساوون فيها بان يدفع من نقص كرا مشبهه عن شى صاحبه
نصف الفضل بينهم فادفع ذو البيت واحد الى الداية في المثال ونص المدونة وان اشتركت
ثلاثة احدهم برضى الآخر فادفعوا لا تسويت على العمل ايديهم والغلة بينهم فعملوا على ذلك
وجهلوا انه لا يجوز فيقسم ما صادوه بينهم ان لا ثمان كان كرا البيت والرحى والداية بعد ذلك
وتضع الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه الا ترى ان الرحى والبيت والداية
لو كانت لاحدهم فأكرى ثلثي ذلك من صاحبه وعملوا جزئ الشركة وان كان ما نخرج
مختلفا قسم المال بينهم اثلاثا لان رؤس أموالهم أعمال ايديهم وقد تنكأوا فاجروا بجمع من له
فضل كرا على صاحبه فيجزون ذلك منهم وان لم يصيروا شرا لان ما نخرجوا مما يكرى
قد كرى كرا فاسدا ولا يراجعون في أعمال ايديهم لتساويهم فيها اه وظاهرها انها لا تجوز
ابتداء حتى يكرى احدهم نصيبه بنصيب صاحبه لكنها ان وقعت صحت ان تساوت الاكرية
وعليه جعلها ابو محمد وقصروا عليها حصون على انها تمتنع اذا كان كرا هذه الاشياء مختلفا
واحتج بقوله وتضع الشركة لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه وقال ابو محمد معنى نص
انها تقول الى الحصنة لانهم تجوز ابتداء وعلى تأويل حصون معنى المصنف لان مفهوم الشرط
اعنى قوله ان يتساوا الكرا انه اذا تساوى الكرا يازرت وقوله وتساوا في الغلة قابل لان
يكون بنا القرض المستقضى المسئلة ولا يكون تقرر الحكمها بعد وقوعها كما قال ابن تيمية وصفه
التراد ذكرها ابن يونس عن ابن زيد وظلها ابو الحسن والشارح في الكبير قاله الخطبت
وكشبة الرجوع ان جميع الاكرية وتفض على جميع الشر كما يسقط ما على كل واحد ورد
من عليه شى المستقضى فان كان كرا الرحى ثلاثة والبيت اثنين والداية واحد امثلا فالجوع ستة
تفض على الثلاثة بالسوية فيكون على كل اثنان فلصاحب البيت مثل ما عليه فلا يدفع شأ ولا
ياخذ شأ وصاحب الرحى عليه اثنان وله ثلاثة فتدفع على صاحب الداية الواحد (وان اشترط)
بضم المثاق وكسر الراء في عقد شركة ذى الرحى وذى البيت وذى الداية وتأبى فاعل اشترط

وعلى تأويل حصون) صله معنى (قوله انه) أى الشان (قوله لجمع) بضم التاء وفتح الميم (قوله وتقص) بضم تاء أى تقسم (قوله
ويسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله ما على كل واحد) أى من كرا ماله

(قوله وحمل) يفتح فكسر أى ذوالداية وحدم (قوله صاحب الرضى) أى وأصاحب البيت (قوله وأصاب) أى العامل من الإبر
سواء كان رب الدابة أو رب البيت (قوله) أى العامل (قوله وعلمه) أى العامل (قوله لا تخرين) يفتح الخاء المعجمة
(قوله وليس هذا) أى قول ابن القاسم (قوله بالين) يشد المثناة أى الظاهر (قوله وأصاب) أى العامل من الإبر (قوله
مقتضوا) أى مقصوما (قوله على قدر أجرة الرضى والدابة) فإن كانت أجرة الدابة ثلاثة وأجرة الرضى واحد فاذن على الدابة
ثلاثة أرباع الفلّة وعلى الرضى ربعها (قوله فأصاب الرضى) أى صاحب (قوله من العمل) أى ما (قوله ويرجع عليه) أى ذى الرضى
(قوله العامل) أى ذوالداية (قوله نفسه) أى مقابله (قوله ما يرجع عليه) أى الذى يوجب ذال الرضى فى المثال ويرجع العمل ويرجع
عليه ذوالداية العامل يرجع أجرة مثله وإن كان العامل ذال الرضى يرجع على ذى الدابة بثلاثة أرباع أجرة مثله (قوله لأن
صاحب الرضى ليس منافعهما) أى (قوله من العامل) أى ذى الدابة (قوله وانما قال)

(أعرب الدابة) وحده وحمل وحدم (قوله) الناشئة من عمله (أى رب الدابة وحده) وعلمه
أى رب الدابة (كراؤها) أى الرضى والبيت المحمّل ذال ابن القاسم فى المدونة ولا خصوصية
لرب الدابة وانما ذكره المصنف لذكره فى المدونة وقد قال الشافعى وكذلك إذا كان العامل
صاحب الرضى فعلى قول ابن القاسم يكون ما أصاب له عليه أجرة المثل لا تخرين وليس
هذا بالين وأرى أن يكون ما أصاب مقتضوا على قدر أجرة الرضى والدابة فأصاب الرضى من
العمل يرجع عليه العامل فيه أجرة مثله لأن صاحب الرضى يرجع منافعهما من العامل وانما قال
هو أجرة أولئك بعض ما نأجره فأنما نأجره على ما أصابها ثم يرجع ما جعلا أجرة البيت
أه وكذلك أن كان العامل رب البيت وهو ظاهر لأن الفلّة تابعة للعمل فى هذا الباب والله
أعلم (وقضى) بضم فكسر أى حكم (على) شخص (شريك) استخرج من العارة (فأبى) أى عقار
(لا يتقسم) كتمام ويرجع استحالة العارة وحده قضى (أن يصير) بضم ففتح فكسر متغلا
مع شريكه (أى العارة) (أو) بأن (بيع) نصيبه من بيعه ربح والمضى بأمره القاضي
بالتعمير بالأحكام عليه فإن أضى حكم عليه بالبيع فالتقسيم على بيعه وهو البيع
فما سئل المصنف بمضى الأمر بالنسبة للتعمير بمعنى الحكم بالنسبة للبيع فالوللتنوع
ولا يتولى القاضي البيع طلق ظاهر المصنف أنه يقضى عليه ما أحدهما وليس كذلك إلا أن
يقال المراد بالقضا الأهرى يؤمر بأحدهما فيكون قول ابن الحبيب والمشتري كما لا يتقسم
يلزم أن يصير أو يبيع والأباع الحاكم عليه بقدر ما يصير أه ابن عرفة وإن دعى أحدهما بى
ملا يتقسم بالأصلح أمر الأبي فإن أبى فى جبره على بيعه من يصله أو يبيع القاضي عليه
من خطه بقدر ما يلزمه من العمل فيما بين من حقه بعد ما يبيع عليه منه ثلثها إن كان مليا
جبر على الإصلاح والأقالول لابن رشد عن ابن القاسم ومالك ومختون ثم ذكر ما تقدم من

استقرأ (قوله حكم) أى القاضي (قوله عليه) أى الأبي (قوله فاستعمل) أى القضا الخ تقرير
ابن
على بأمره القاضي بالتعمير الخ (قوله فلو) أى فى أو يبيع (قوله أنه) أى القاضي (قوله عليه) أى الأبي (قوله أحدهما) أى
التعمير والبيع مبهما (قوله بأن) أى الشرى فيه (قوله ولا) أى وإن لم يصير ولم يبيع (قوله بشرى) يفتح الشافعى متفق شريك
بلا تخرين لا يباع مبهما (قوله بضم فكسر) (قوله لا) أى بعد الهمز أى الممتنع من إصلاحه (قوله) أى أصلا جمع المدعى له
(قوله فإن أبى) أى استقرأ (قوله فى جبره) أى الأبي (قوله عليه) أى الأبي (قوله من خطه)
أى الأبي فإن قدر (قوله من العمل) أى ما (قوله فيما بين) صلة العمل (قوله من حقه) أى الأبي (قوله ما) (قوله بعد ما يبيع
عليه) أى الأبي (قوله فى) (قوله منه) أى خطه (قوله ما) (قوله إن كان) أى الأبي (قوله لا يمكن مليا) (قوله فالأول)
أى جبره على بيعه من يصله (قوله ثم ذكر) (قوله ابن عرفة)

(قوله واخبرته) أي بمن عرفه فقد علمه ابن المصنف (قوله يسع بعض خطه) أي الذي (قوله مرتباً) بفتح الميم المثناة حال من المتعول وكسر هـ حال من الفاعل (قوله وهو) أي يسع بعض خطه (قوله عليهما) أي أيابته الإصلاح وإيابته البيع (قوله فهو) أي يسع بعض خطه المرتب عليهما (قوله ان صح) بشرط صحة ما بعد وجوده (قوله لان المطلوب) أي بالإصلاح (قوله فمعه) أي البيع وحسنه فلا يسع القاض من خطه بقدر ما يعبره الإيعاد أيابته البيع أيضاً (قوله لكن مقتضى) بفتح الضاد الموحدة (قوله استثنى) ضم التام وكسر النون (قوله من ذلك) أي أمر أي الإصلاح ثم ٣١٧ جموع السهم (قوله المتركان)

أى شرى بك (قوله من النسخ الخ) أى ما قره والا) أى وأن لم يعمل فى نصيبه مثل ما جعله صاحبه (قوله ورنه) أى النسخ (قوله ولو كان) أى شرى بك (قوله ولما حضر) أى شرى بك (قوله أنكر) أى وسق (قوله ولبيد) أى شرى بك (قوله) أى شرى بك (قوله ان يدعوه) أى الموصى (قوله الى يبعه) أى المركب (قوله فخان صار) أى المركب (قوله امر) بضم فكسر أى الموسى (قوله ان يصح) أى يتخرج (قوله فينزل) بضم الفاء فتح الرأى وسق ما لم يركب (قوله وهذا) أى جواز مع المركب

(قوله تحت الماء) أي الغائص فيه (قوله ونقله) أي كلام النحوي (قوله وأجاب ابن رشد) أي عن أصل المسئلة الذي سئل عنه
بعضون (قوله نصف ما اتفق) أو نصف ما زاد في المركب أي بسبب أصله من شلاقية مائة وأصله مائة فإنه صارت قيمته ثلاثمائة
فانه يعطيه نصف المائة التي أصلها مائة وواحدون فانه يعطيه نصف الخمسين التي اتفقت قيمته (قوله لانه) أي
شريك المخلط (قوله) أي المخلط ٣١٨ (قوله به) أي المركب (قوله وخذ) أي من غنمه (قوله ما زاد) أي بأصله من

الباقى بينما (قوله إذا
اختلف) أي صاحب الأسفل
(قوله نفسه) أي السقف
(قوله فأدعاه) أي السقف
(قوله منهما) أي صاحب
الأسفل وصاحب الأعلى
(قوله لنفسه) لئلا خذنا قضاة
إذا تمهم (قوله وان يحكم
عليه) أي صاحب الأسفل
(قوله أنه) أي السقف (قوله
له) أي صاحب الأسفل
(قوله لئلا يرميه) أي صاحب
الأسفل (قوله بناؤه) أي
السقف (قوله أنه) أي
السقف (قوله منهما) أي
ذو العلو وذو السفل (قوله
وإدعى) أي كل واحد منهما
(قوله أنه) أي السقف (قوله
ليوجب) أي المدعى (قوله
عليه) أي صاحبه (قوله
بنيانه) أي السقف (قوله
وها) أي ضعف وخلط
(قوله واختلف) يضم التاء
(قوله إذا كان) أي صاحب
السفل (قوله فهل يضمن)
أي صاحب العلو (قوله
لانه) أي الشان (قوله
لم يتقدم) بضم الهماء أي
لم يرفع إلى الحاكم ليضلع علوه
(قوله إليه) أي صاحب العلو (قوله والاول) أي الضمان (قوله وان تقدم) يضم التاء والفاء وكسر الهمزة مثلاً
أي يرفع ملكه وأمره بالإصلاح (قوله ولم يسلط) أي صاحب العلو بعد مضى زمن يسع الإصلاح (قوله فضمن) أي صاحب العلو
(قوله وكذلك) أي كون سبب انهدام السفل وهاء العلو في التفصيل المتقدم (قوله به) أي السقف

يؤول إلى معرفة سؤال المركب تحت الماء ١٥ ونقله ابن عرفة وأجاب ابن رشد بأن الذي لم يجد
ما يجعله في نصيبه أن يأخذ من شريك حصته من الكراء وله منعه من السرف حتى يعامله عليه
أو يتفصل بينهما وقصة غنمه العزق والدواب والعبد كالمركب الخط والظاهرة لانه معارضة
بين كلام النحوي وابن رشد لأن حاصل كلام النحوي أنه لا يقضى للشريك الذي لم يجد ما يجعله
بحسب كراهي الآخر ولا يضمن من السرف مطلقاً ولا يقضى للآخر بالسرف مطلقاً بل إمامان
يتراض على كراه أو على شيء ولا يسع عليهما واقعه أعلم الرابع أذا زرع أحد الشريكتين
بعض الأرض المشتركة بفرد أو شريك في جماع عيسى إذا كان الشريك حاضرًا فانه يعطى
بالقمار كدراخين بزرعه ونقله في النوادر الخامس ابن بونى في مركبتين يضمن نصيبين
شرباً سائلاً حتى صار لا يتقنع به فاضطربه أحدهما بغير إذن شريكه قال فالشريك بالخيار
إما أن يعطيه نصف ما اتفق ويكون المركب بينهما أو يأخذ من شريكه نصف قيمته بشر أن شاء
شريكه ذلك فإن ما يقع الذي اتفق بقدر ما زاد من نفقته فيه مع حصته الأولى فإن كانت قيمته
شرباً مائة ومصلوحاً مائتين فللذي اتفق ثلاثة أرباعه ابن بونى والذي ادعى أن شريكه يخرجه
أن يعطيه نصف ما اتفق أو نصف ما زاد في المركب ويشتركان به في هذا ما زاد لأن له أن يقول
له بعد الآن وخذ ما زاد وشبه في الأمر بالتصميم والقضاء بالسبع أن يقال (كذي) بناء
(سفل) أي مختص وعليه بناء الآخر فيؤمر ذو السفل بتسليمه فإن أبي قضى عليه يبيعه (أن
وهي) بفتح الواو أو الهاء أي ضعف واشرف على السقوط وخسرت سقوط الذي عليه في جماع
ابن القاسم في المنزل بين الرجلين لأحدهما العلو وللآخر السفل فينكسر سقف البيت
الأسفل فعلى صاحبه إصلاحه وكذا لو انهدم جدار الأسفل فعليه بناؤه وتشيده ابن رشد
هذه مسئلة صحيحة مثل ما في المدونة وغيرها ولا اختلاف أعلم فيها ودليل صحة قوله تعالى
ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليموتهم سقفاً من فضة فلما اضاف
السقف الميت وجب أن يحكم بالسقف لصاحب البيت الأسفل إذا اختلف فيجمع صاحب
الأعلى فأدعاه كل منهما لنفسه وان يحكم عليه أنه يبنيه بناءً أو أن تقبل كل واحد منهما عن
نفسه وادعى أنه لصاحبه ليجب عليه بنيانه (فخرج) إذا كان سبب إدمان السفل وهاء العلو
فان كان صاحب السفل حاضرًا لم يلزمه تسكيم فلا يضمن صاحب العلو واختلف إذا كان غائماً
فان كان وهاء العلو مما لا يضمن سقوطه فهل يضمن أو لا يضمن لأنه لم يتقدم إليه النحوي والاول
أحسن وان تقدم إليه ولم يصلح ضمن اتفاقاً وكذلك ان كان سبب انهدام العلو وهاء السفل
١٥ من التوضيح وابن عرفة (عليه) أي ذى السفل (التعليق) لا على أي حله على خيب
وهو وحسب بيتي السفل (د) عليه (السقف) الساترة له ألا يسمى السفل بيتاً الآية (تجيب) (هـ)

ممع
أي يرفع ملكه وأمره بالإصلاح (قوله ولم يسلط) أي صاحب العلو بعد مضى زمن يسع الإصلاح (قوله فضمن) أي صاحب العلو
(قوله وكذلك) أي كون سبب انهدام السفل وهاء العلو في التفصيل المتقدم (قوله به) أي السقف

(قوله لانه) أى الرماض (قوله عليهما) أى ذى العلو وذى السفل (قوله وهو) أى كونه عليهما (قوله لانه) أى الرماض (قوله متولى) أى يكسر الهمزة (قوله لا فاخته) (قوله بالحكم) أى القضاء (قوله بالاول) أى انعلى ذى السفل (قوله رقية) أى للرماض (قوله يلقى منها وذو الاعلى) (قوله والمثنى) أى انه عليهما (قوله ان كان) أى الرماض (قوله فى الشتاء) أى لارقيه (قوله بالسفل) نعم (قوله يلقى فيه) أى الرماض (قوله نعمت ثمانه) (قوله على رب السفل) خمس كون المضاف لاجه (قوله الجلبج) أى الرماض (قوله عن شعاع) أى صبغ لاشوب (قوله نفل) (قوله وقول اصبغ) عطف ٢١٩ على شعاع (قوله وعليهما) أى

البناء (قوله المتنازع) يخضع الرأى تحت السقف (قوله بعدهم) تنازع فيه متنازع واخذ (قوله الا اسفل) -يان ما يحذف
من (قوله) أى السقف (قوله للقاء) عطف على لما تقدم (قوله وضعه) أى السقف لجهة القضاء (قوله فيه) أى وضع السقف
(قوله المتنازع) يكسر الرأى (قوله رآكم) فاعل المتنازع (قوله بزمامها) صلة القائذ (قوله والسائق لها) أى العاطف
على القائذ (قوله ما ضاعها) أى المتنازعان العاطفة

(قوله المتنازع) يفتح الزاي (قوله ولا) يشد الواو صلة يستوفى (قوله هذا) أي كون الغلة لهم بعد استيفاء النفقة (قوله قدمه) أي على غيره من أقوال المسئلة (قوله ورجمه) عطف على قدمه (قوله فاعلمها) أي اصلها (قوله ذاتي الباقي) أي من الشركاء فاعلمها (قوله وعليه) أي مقبوعا (قوله تفصيلهم) يتم الاكثر بإضافته للتبعية (قوله شرابا) حال من تصيبهم (قوله وعنه) أي ابن القاسم (قوله يكون) أي مقبوعا (قوله بزيادة) أي في قبيلها (قوله فله) أي مقبوعا (قوله وباقيتها) أي غلتها (قوله يدخل) أي في ثلثها (قوله) معه أي مقبوعا (قوله يدفع) أي ٣٢٠ مريد الدخول (قوله) أي مقبوعا (قوله من قبيلها) أي الرعي (قوله ذلك اليوم) أي الذي أراد فيه الدخول معه فيه

على جنبها قضى بها لمن على ظهرها الاعرف أو قرينة وأولى سنة (لا) يقضى بالذابة لشخص (متعلق) بكسر اللام (بليام) للذابة المتنازع في ملكها الاعرف أو قرينة وأولى سنة (وان) اشترك جماعة في رعي ونزوت في انعام أي أصلح (أحدهم) أي الشركاء (رعي) مشتركة بينهم (اذ) يسكون الذال أي حين (يا) أي امتنع شر يكافهم من اصلاحهم معه (خالفت) للرعي بعد اصلاحها (لهم) أي الشركاء بسبب انصيابهم فيها (ويستوفى) مقبوعا (منها) أي الغلة (ما) أي المال الذي (أنته) بمقتضاها فاعلمها أولاً ثم تقسم غلتها بينهم الخط هذا خلاف ما قدمه ابن الحاجب ووجه ابن رشد نفس ابن الحاجب وإذا انتهت رعي المشتركة فاعلمها احدهم ذاتي الباقي فمن ابن القاسم الغلة كلها مقبوعا وعليه مارة تفصيلهم شرابا وعنه أيضا يكون شر يكافي الغلة بزيادة بعمارتها فان كان قبيلها عشر قوب بعد عمارتها خمسة عشر فله ثلث غلتها بعمارتها وباقيتها بينهم ومن اراد ان يدخل معه يدفع لهما شوبه من قبيلها ذلك اليوم وقيل الغلة بينهم ويستوفى منها ما اتفق اه ونص ابن رشد بعد ذكر المسئلة وبما فيها من الخلاف فخصص فيها ثلاثة أقوال احدها انه يخصص بالثقة في الغلة انه لم يمت الرعي أو يخفق سدها والثاني انه لا يخصص بها في الوجهين والثالث الغلة بينهما وكلها مروية عن ابن القاسم وعلى انه لا يخصص بها في الغلة ثلاثة أقوال احدها كلها للعمال الأثرين بشر يكاد الدخول معه وبأنيبهما يجب عليه ولا كراهية في حفظ شر يكاد من الرعي فهي بمنزلة يترعها ماؤها وانتهت ناحية منها فأراد احدها الشر يكاد العمل والى صاحبه فضل لمن إلى اعمل معه أو بيع عن يعمل فأني يشوبه بين العمل وحده فالملك للعمال حتى يدفع له نصيبه من النفقة فكذلك الرعي وهو قول ابن القاسم ووجهه قوله لا كراهية عليه لحظ شر يكاد من الرعي انما لا كراهية مادامت مهادومة وانما صار لها الكراهة باصلاحها والثاني ان الغلة للعمال وعليه كراهية شر يكاد من الرعي وهو قول عيسى ووجهه انها ذكرى ابن عمرها وقد عرها العامل وان تقع به فوجب عليه خمسة شر يكاد كرها هو اظهر والله اعلم فلا خلاف بين قول عيسى وقول ابن القاسم الاتخاذ من كراهية نصيب الاتي والثالث ان الغلة بينهما ولغير العامل بقدر حظه من الرعي ثوبه والعمال بقدر حظه منها ايضا وقد عرجه إلى ان ير بشر يكاد الدخول معه وبأنيبهما يجب عليه فيما عمل اه ونقله ابن عرفة وقال بعده لا يخفى على من فهم هذا التخصيص لاجال كلام ابن الحاجب الخط

(قوله ويستوفى) أي مقبوعا (قوله منها) أي غلتها (قوله من الخلف) بيان ما (قوله) فخصص (بفتحات متغلا (قوله فيها) أي المسئلة (قوله) انه أي اصلها (قوله) يخصص بالثقة في الغلة (قوله) كانت قيمتها ثلاثة والثقة واحد انه ربع غلتها (قوله بها) أي النفقة (قوله فيها) أي غلتها في الوجهين أي انه قدمها وانفخر اقسدها (قوله بينهما) أي الشر يكاد (قوله وكلها) أي الأثوار الثلاثة (قوله في الغلة) خبر مقدم (قوله) كلها أي الغلة (قوله ولا كراهية) أي العامل (قوله) من الرعي بيان حفظ شر يكاد (قوله فهو) أي الرعي (قوله وعلى) يفتح اللام متغلا (قوله بينه) أي مريد العمل (قوله حتى يدفع) أي الباقي (قوله) أي العامل (قوله نصيبه) أي الباقي (قوله من النفقة) بيان

تصيب (قوله) أي ابن القاسم (قوله انها) أي الرعي الخ خبر وجهه (قوله من الرعي) بيان حسنة (قوله وهو) واعقد أي كون الغلة للعمال وعليه كراهية شر يكاد (قوله انها) أي الرعي (قوله عليه) أي العامل (قوله من كرها) بيان حسنة (قوله وهو) أي قول عيسى (قوله ولغير العامل) أي منها (قوله للعامل) أي منها (قوله منها) أي الرعي ثوبه (قوله لهما) ان ير بشر يكاد (قوله) أي العامل (قوله) أي العامل في الغلة الناشئة بعمله (قوله وبأنيبه) أي مريد الدخول للعامل (قوله عليه) أي مريد الدخول (قوله ونقله) أي نص ابن رشد (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله بعده) أي نص ابن رشد (قوله لاجال) فاعل يخفى

(قوله هنا) أي في المختصر (قوله والناس) أي ان الغلة بينهم بعد استقضاء الشفعة منها (قوله الزاهم) أي شريك المصلح (قوله منه) أي المصلح (قوله او انفراد) أي المصلح (قوله وهو) أي الثاني (قوله لاستزاه) أي الاول (قوله داره) أي مفعول بدخول (قوله بخرجه) أي صاحب الدار فهو التوب (قوله هذا) أي الضام بدخول الدار لخراج ما فيه القدر مال كان لم يخرجه مال كان (قوله فليس له) أي رب الدار (قوله منه) أي رب الشيء (قوله من دخوله) أي الدار (قوله منه) أي الاصلح في القضاء على (قوله الدار بدخوله) (قوله اخراجها) أي الدابة (قوله منها) أي الدار ٣٢١ (قوله لشمله) أي الكلام يعود

الضحية للاصلاح (قوله فاذكر) أي القضية بدخول الدار لخراج ما فيها لا يخرجها ما الاربع (قوله ونقد) عطف على ماذكر (قوله المشاور) بفتح الواو (قوله لمن خير مقدم) (قوله له) خير مقدم (قوله اليه) أي الحائط (قوله لاقتاده) أي تظلال الحائط (قوله طر) بفتح الطاء المهملة وشذراة أي تلبس (قوله فتمعه) أي الحار مراد الطر (قوله منه) أي الطر (قوله تظير) بضم فكسر (قوله فله) أي رب الحائط (قوله ذلك) أي الطر (قوله والا) أي وان يصح الحائط له (قوله انه) أي كلام ابن قنوح (قوله لانه) أي كلام المشاور (قوله في الجدار) الجوار فيه تظير الظاهر انه في جدار الحائط فيه

واعتد المصنف هنا على قوله في التوضيح ناقلا عن ابن عبد السلام اثر كلام ابن الحبيب والقول الثالث مروى عن ابن القاسم ايضا وهو قول ابن المباشون والثاني قال ابن دينار ابن عبد السلام والثالث اقواها عنده وفي الثاني الزاهم التبرامنه بغير اختيارهم او انفرادها كثر الفلح عنهم وهو اقوى من الاول لاستزاهم بجر ملهم عنهم ولم يجعل لهم الاية لخراب فان قيل الثالث ضعيف ايضا لان متولى التفتحة يخرج من يدهما اتفاق دفعة واحدة فواحد من الغلة مقطوعا قبل هو الذي ادخل نفسه في ذلك اختيارا ولولا رفعهم الى القاضى حكم عليهم بما آله عيسى عن مالك الشاان يسلموا او يبيعوا ممن يبيع والله اعلم (و) قضى على جوار (بالاذن في دخول جواره) داره (الاصلاح جداره ونحوه) أي الجدار كتحسينه واداء الاصلاح كخراج توبه الواقع في الدار لم يخرجه له لكن هذا ليس خاصا بالجدار بل كل من وقع له شيء في داره من حكمه كذلك ابن عرفة عن النوادر ووقع الرخ في حديقته دار آخر فليس له منعه من دخوله الاشياء ان لم يخرجه له او الساطي مثله دخول دابة في داره ولا يستطيع اخراجها من الاماالكها الحط وهو واضح فهو الضحية على الاصلاح احسن لشمله اذ كرا ايضا ونقد الجدار من بيت الجدار ابن عرفة في طر رابن عات عن المشاور ان له حائط بدار رجل الدخول اليه لاقتاده من المشير في دار رجل ابن قنوح من ذهب الى طر حائطه من ناحية دار جوار فتمعه تظير فان كان الحائط يحتاج الى الطر فلهذا والافطار منعه ابن عرفة هذا كالخالف لقول المشاوره الدخول لاقتاده الحط كلام المصنف قريب من كلام ابن قنوح والظاهر انه لا يخالف كلام المشاور لانه في الجدار الذي في دار الرجل ولا يمكنه النظر اليه الا من دار جاره ويؤيده تشبيهه بالشجرة وكلام ابن قنوح في الجدار الجوار وهذا يمكنه نظره من دار نفسه والله اعلم ابن عرفة في النوادر لان محضون عنه في جوابه حبيبا من اراد ان يطر حائطه من دار جاره فليس له منعه من دخوله لطره ابن حارث ليس له الطر لانه يقع في هوا جاره الا ان يضمت حائطه ما يقع عليه الطر اه ومن اراد ان يطر داخل داره وجاره حائط فيها فتمعه فليس له منعه من ان يقبضه تقاطعه ولا يخرجه ابن حبيب محضون ليس له ان يمنع جاره الدخول لطر جداره وله منعه من ادخال الجلس والطين ويقع في حائطه كونه لاخذ ذلك ابن فرحون في تبصرته فان اراد طر

وبين جاره ككلام المشاور (قوله عنه) أي محضون (قوله في جوابه) أي محضون (قوله حبيبا) مفعول جواب (قوله) أي جاره (قوله منه) أي مراد الطر (قوله من دخوله) أي الدار (قوله لطره) أي الحائط (قوله له) أي رب الحائط (قوله لانه) أي الطر (قوله يفت) أي رب الحائط (قوله ليس) أي يظن (قوله ولجواره) حال (قوله فيها) أي داره فأراد طره لانه من داخل داره (قوله فتمعه) أي الجوار مراد الطر (قوله منه) أي الطر على حائطه (قوله فليس له) أي الجدار (قوله منه) أي مراد الطر (قوله منه) أي الطر (قوله لانه) أي الطر (قوله تقاطعه) أي مراد الجار (قوله ولا يخرجه) أي الطر (قوله ويقع) أي رب الجدار

حائطه فذهب جاره الى ان يمنع من الخولى فله ذلك وليس لمنع البناء والاجراء الذين
يتولون ذلك بانقسم ويقال لصاحب الحائط مصلهم جارتهم واما أنت فلا تدخل دار
لكراهم بارت دخولك فيها فان منع ادخال الطين ونحوه من الباب امر صاحب الحائط بفتح
موضع في حائطه ليدخل منه الطين والطوبو المضرب مما رما يصحح الحائط اليه ويغني
الطين في داره ويدخله الى دار جاره من الموضع الذي فتحه فاذا اتم العمل بنى ذلك الموضع
وحسنه (و) اذا كان حائط مشتركا وطلب احد الشرع كاقسمته قضى (بقسمته) اى الحائط (ان
طلب) بضم فكسر قسمته هذا مذهب ابن القاسم بشرط عدم الضرر وقيل له ان كان لكل
جزء عليه قال ان كان جذوع هذا من هنا وهذا من هنا فلا تستطاع قسمته ويتقاربانه
كالا ينقسم من العرض والحيطان والعقار وصفة قسمه عند ابن القاسم ان يقسم (طولا) اى
باعتبار امتداده من جهة المشرق لجهة المغرب أو من جهة الجنوب الى جهة الشمال لاعتبار
ارتفاعه من الارض الى جهة السماء فاذا كان طوله عشرين ذوا وعرضه ذراع اخذ كل
واحد عشرة بعرضها بالقرعة و (لا) يصح قسمه (بطوله) اى امتداد الحائط من جهة المشرق الى
جهة المغرب ومن جهة الشمال الى جهة الجنوب (عرضا) اى باعتبار عرضه بان يصير نصف
عرضه من أوله لآخره لاحدهما ونصف الآخر لآخره بالقرعة لاحتقال اخرجهما قسم كل
منهما في جهة الآخر فيعتدوا الان تقاع مما اخترجهما بالقرعة غ اى ولا بقسمه طوله عرضا
فاذا كان الجدار جارا لمن المشرق الى المغرب مثلا على صورته شرافات ومخمس فلا يقضى
عليها بقسمه على ان يأخذ أحدهما جهة الشرافات والاخر جهة المخمس ولكن يقسم
على اخذ أحدهما الجهة الشرقية بشرافاتهما ومشاهاوا والاخر الجهة الغربية كذلك فقط
عرضا على هذا متعلق بالمضاف المقدس اى قسمة يجوز تعلقه فقط قسمة الظاهر وفي نسخة
بقسمته ان طلبت عرضا لا بطوله ويرجع في المعنى الاول وهو يصوم على اثبات الصفة التي ظاهرها
النفسى وابن الهندي وحكاها ابن العطار عن عيسى بن دينار ويستم هذا الوقوف على نصوصهم
وذلك انه قال في المدونة وقسم الجدار ان لم يكن فيه ضرر أو الحسن بعض بالقرعة وأما
بالتراضى فيعوز ان كان فيه ضرر وباقى الاعتراض الذى في قسم الساحة بعد قسم البيوت
لانه قد يقع لكل منهما الجهة التي تلى الآخر الا ان يقتسم على ان من صار له جهة الآخر
يكون للآخر على الجبل وقال القمى صفة القسم فذا كان جارا لمن المشرق الى المغرب ان
يأخذ أحدهما طائفة مما على المشرق والاخر طائفة مما على المغرب وليس القسمة ان يأخذ
أحدهما مما على القبلة والاخر مما على الجوف لان هذا ليس بقسمة لان كل ما يضعه عليه
أحدهما من خشب وشبهه فتنقله ومضرة على جميع الحائط ولا يصح التول والضرر بما عليه
الا ان يريد ان يقسمه الا على مثل كون عرضه شبرين ففى كل واحد على اعلاه اعمام عليه
لنفسه ويكون هذا انضماما لا على وجه الحائط على الشركة الاولى فاذا انهم اقتسموا أرضه
واخذ كل واحد نصفه مما عليه ابن عرفة وصفة قسمه عند القمى ان يقسم طول الارض وقال
ابراهيم ظاهر المدونة قسمه عرضا لقوله وكان يقسم قال واطولوا ليقسموا وان قل وقال

(قوله فله) اى الجدار (قوله
ذلك) اى دخول جاره داره
(قوله وليس) اى الجدار
(قوله فنيا) اى داه (قوله
فان منع) اى الجدار (قوله
أمر) بضم فكسر (قوله
هذا) اى القسمة بقسم
الجدار (قوله قال) اى ابن
القاسم (قوله قال) اى ابن
القاسم (قوله لمن العرض
والحيطان الخ) بيان ما
(قوله وصفت قسمه) اى
الجدار (قوله طول) اى
امتداد الجدار من المشرق
الى المغرب أو الجنوب الى
الشمال (قوله اخرجهما)
اى القرعة (قوله فبه) اى
قسمه (قوله باقى) اى
على قسمه بالقرعة (قوله
في قسم الساحة) اى قسمة
الدوائر التي بين بيوتها اى
بالقرعة (قوله لانه) اى
الشان (قوله الجوف) اى
وراء القبلة (قوله الاولى)
بضم الحز

(قوله ان تصرف) أى فى الحائط المشترك (قوله تنهار) أى يقطع جانبها (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله من) يفتح فكون أو يفتح فكسر (قوله بجهد المالك) صلة منع (قوله من تصرفه) أى أحد الشرى بكن صله منع (قوله فيه) أى المشترك (قوله المزمومة) أى التصرف ٣٢٤ فيه بدون اذن شرى بكن (قوله الاخوان) أى قاله طرف وابن الماحشون (قوله

مالك) يفتح الكاف مفتى
 مائل بلا نون لأضافته (قوله عليه) أى الحدار (قوله وان كان) أى الجمل على الحدار المشترك (قوله فلا يجوز) أى البناء الذى لا يصرف طريق المسلمين (قوله فى العتمة) خبر مقدم (قوله فزان) يفتح الزاى ويصكون الواو ويونين بينهما ألف (قوله سألته) أى مالك راضى الله تعالى عنه (قوله وزعم) أى جاره (قوله) أى الجار القائم (قوله) القائم خبر مبدئ مقدم (قوله إلى الهدم) صلة سبل (قوله فقال) أى مالك (قوله وذكر) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أمر) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله) أى الكبير (قوله بهدمه) أى فاق بطريق المسلمين (قوله إليه) أى السلطان (قوله من يسلكه) أى الطريق المسمى (قوله ولم يكن) أى البناء (قوله أول يمكن) أى فى الطريق سعة (قوله فباعا) يجر بالصدق (قوله) أى الشان (قوله من الطريق) أى الشان (قوله تعاد) أى الطريق (قوله وقول المسلمين عطف على قول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الأبرجة) جمع برج بيت الحمام والصل (قوله فامر) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله) أى الكعب (قوله فهدم) يفتح فكسر أى الكعب

يجر بالصدق (قوله) أى الشان (قوله من الطريق) أى الشان (قوله تعاد) أى الطريق (قوله وقول المسلمين عطف على قول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الأبرجة) جمع برج بيت الحمام والصل (قوله فامر) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله) أى الكعب (قوله فهدم) يفتح فكسر أى الكعب

(قوله فيسلم) بضم الياء وفتح الدال (قوله وتعاد) أي الطريق (قوله وان كان) أي البناء (قوله لانه) أي ابن رشد المذمومة لا ينافي (قوله ما) أي فضاه بنفس (قوله بين يدي بنائها) أي خار جاً منها فصل يخرج ما بين يدي بنائها داخلها فيها (قوله فاضلا عن غير الطريق المعدل المردود) فصل يخرج الفضاه الخارج منها بين يدي بنائها الذي لا فضل فيه عن غير الطريق (قوله كان) أي القضاء (قوله لاني) أي القضاء (قوله ما بين يدي بالها) أي فقط (قوله فتقولها) أي المدونة (قوله وان

قسما) أي الشريكان
(قوله فهي) أي الاجنحة
(قوله ولا تعد) أي الاجنحة
(قوله وان كانت) أي
الاجنحة (قوله كانه)
يقض الهمز وسد الثوب
أي ابن عرفه (قوله به)
أي نفس القنائه (قوله
مقتعه) بضم فسكون
فكسر (قوله مقبلاها
ومدبرها) بضم فسكون
فكسر فيهما (قوله من
سماع ابن القاسم) خبر
مقدم (قوله سئل) بضم
فكسر (قوله يكرها)
بضم الياء (قوله أذلك)
أي أكرأوها (قوله نهى)
أي الاقضية الخ حال (قوله
فقال) أي مالك الرضى الله
تعالى عنه (قوله ما) بفتح
الهمز وسد الميم (قوله
وضع) بضم فكسر (قوله
يمكن) بضم ففتح مشغلا
(قوله وان يتبعوا) بضم
الياء أي أهلهم ووضع شي
به (قوله وان لا رباب الاقضية
الخ) بيان ما يهدف من
(قوله يكرها) بضم الياء
(قوله لانه) أي الشأن (قوله
لم) أي ارباب الاقضية

(قوله هذه الصفة) أي عدم تضييق الطريق على المارة (قوله به) أي القضاء (قوله لم يعمل) يحضر به الصديق (قوله ولا
هذه الكلية) أي ما كان للرجل الانتفاع به كان له كراؤه (قوله به) أي القضاء (قوله فإراد) أي رباب الدارين (قوله يخافا) بكسر
الثوب فيم ثم قل أي ساطل (قوله فقال) أي مالك (قوله لانه) أي رباب الدارين الخ ما يهدف من (قوله من الناس) بيان المارة

ولا غيرهم التوضيح احتزج عايشه بمأبستهم خليل وعلى هذا فلا ينبغي ان يشتري من هؤلاء
الذين يقرضون ان يشرب في الشوارع عند انالهم فصباب الطريق وقاه سبدي ابو عبد الله بن
الحاج رحمه الله تعالى انما روى ابن وهب انه صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع من
طريق المسلمين أو أقتنعهم شربا من الارض طوقه الله من سبع ارضين وقضى عمر بالقبلة لارباب
الدور ابن حبيب أي بالانتفاع بالمال والمساكن وجلس الباعة للبيع الخفيف
وصرح عريضي الله تعالى عنه بكم جسد ادى السوق فامر به فهدم وقال يصفون على الناس
السوق اه ولعل المراد بالمساكن ذلك التي تبني الى جانب الابواب وامام الحواشي السادسة
ان ريشة أقبنة الدور المتصلة بالطريق ليست تلك لارباب الدور كالاملاك المحوزة فاذا كان
لقوم فيه وغابوا فاختص مقبرة في حقهم ان يعودوا الى الانتفاع به بالرعي فيها اذا قدموا الا ان
مالكا كلهم درسها اذا كانت جديدة مسفة لم تندرس ولم تعف لقوله صلى الله عليه وسلم لان
يتبع احدكم على الرضخ خير له من ان يتبع على قبر اخيه وقوله الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه
في شبهه فلو كانت من الاملاك المحوزة وفي قبره اذ نسهم كان من حقهم تشييدها وتحويلها
الى مقبرة المسلمين (وقضى شفاء الدور السابق) الباع من الباعة الخفيف ان نازعه لاحق
له واختلف اذا قام منه ناويا للعود اليه فسقط غيره اليه فقبل الاول احق به حتى يقضى غرضه
وقيل هو وغيره سوا من سبق اليه فهو أولى به وفي الشامل وللبيعة وغيرهم الجلوس فيمألف
والسابق احق من غيره كصندوق سقط حقه ان قام لانبذ عوده والاقول لا ونحوه في
التوضيح وذكر غرض قولين فمن قام من الباعة من المجلس ناويا للرجوع اليه في غدا فذكر
المأوردى عن مالك رضي الله تعالى عنه انه احق به حتى يتم غرضه وقيل هو وغيره سوا من سبق
فهو أولى به وهذا الذي اختص المصنف عليه حيث قال وقضى السابق وشبهه في القضاء السابق
فقال (كصندوق سقط حتى يلمن سبق للجلوس به) (فروع الاول) العوف من وضع بمجدبشا
لجرحه لقرض حتى يأتي اليه للصلاة فيخرج على ان التغيير بعد احياء الخط سابق في الاجبة
انه ليس بالاحياء ونص في المدخل على انه لا يستحق السابق الى المسجد بارسال جصادته اليه
وانه غاصب لذلك المثل قال في فصل السابق في ذم الطول والتوسيع فيه ان احدهم اذا كان
في الصلاة فان ضم فوبه وقع في النهي الوارد عنه وان لم يفضعه أقرض على الارض وامسك
به مكانا ليس له ان يمسكه لانه ليس له في المسجد الاموضع قيامه ويصوده وجالسه وما زاد على
ذلك فليس له المسلمون فاذا بسط شيئا لم يمسك عليه احتياجا ان بسط شيئا كبيرا السعة فبه فيمسكه
موضع رجلين أو أكثر فان هابه الناس لكبره فوبه وتباعدا منه ولم يأمرهم بالقرض منه
فمسكه ما هو أكثر من ذلك فان بعث جصادته الى المسجد في اول الوقت أو قبله ففرشت فيه
وتأخر الى ان يمتلي المسجد الناس ثم يأتي فيخطي وقاهم فقع في محذوران جلة منها غصبه
ذلك الموضع الذي فرشت به الصلاة لانه ليس له جرحه وليس لاحد فيه الاموضع صلاته ومن
سبق فهو أولى ولم أعلم احدا قال ان السابق للصلاة وانما هو لئلا آدم فوقع في القصب لبعثه
السابق في ذلك المكان ومنما ينقض وقاب المسلمين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من خطي
رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم وراه الامام احمد وقال عليه الصلاة والسلام

(قوله فاختص) بضم التاء
وكسر الخاء المجهلة (قوله
الرضخ) بفتح الراء وسكون
الضاد المجهلة أي الحجارة
المحمدة (قوله وقوله) أي
التي صلى الله عليه وسلم
(قوله فلو سكنت) أي
القبرة (قوله وتحويلهم)
أي الاموات (قوله من
الباعة) بيان السابق
(قوله واختلف) بضم التاء
قوله تام أي السابق
(قوله) أي القناء (قوله
البه) أي القناء (قوله
فسقطه) أي السابق (قوله
به) أي القناء (قوله هو)
أي الاول (قوله حقه) أي
السابق (قوله ان قام) أي
السابق (قوله عوده) أي
السابق (قوله الا أي وان
السابق (قوله المفسقه)
قام بنية عوده المفسقه
غيره اليه (قوله) أي
المسجد (قوله التغيير)
أي تحويله الموان باجاء
بلاية (قوله بعد) بضم
الضاد (قوله العبد)
وشد الدال (قوله) أي
التصغير (قوله) أي
الضم

(قوله انه) أى من وضع نحو قوله فى موضع من المسجد (قوله بذلك) أى الوضع (قوله فانه) أى القرطبي (قوله يكر) بضم ففتح فكسر مثقال (قوله الامر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله روى) بضم فكسر (قوله فيجلس) أى الغلام (قوله فيه) أى المجلس (قوله فاذا به) أى ابن سيرين (قوله فقام) أى الغلام (قوله منه) أى المجلس (قوله ثم قال) أى القرطبي (قوله من ارسل بساطا) او سجدت بسطة فى موضع من المسجد ٣٢٨ أى فهو أحق به (قوله ونقله) أى كلام القرطبي (قوله شخصيه) أى على جواز

من تحت ربة أخيه جعله الله جسرا رواه الامام احمد وناظر كلام القرطبي في تفسيره في سورة المجادلة انه يفتح السبق بذلك فانه قال اذا أمر انسان انسانا أن يكر الى الجامع فياخذ له مكانا يقعد فيه فاذا جاء الامر يقوم له منه المأمور ويقعد الامر فيه فلا يكره لما روى ان ابن سيرين كان يرسل غلامه الى المجلس في يوم الجمعة فيجلس فيه فاذا جاء فقام له ثم قال وعلى هذا من ارسل بساطا أو سجدت بسطة فى موضع من المسجد اه ونقله ابن فرحون في تاريخ المدينة محتجابه الخطا ويترجمه ارسال معجابه على ارسال الغلام غير ظاهر فالصواب ما تقدم عن صاحب المدخل من ان السبق بالقرض لا يعتبر الثاني القرطبي اذا قعد انسان فى المسجد فلا يجوز لغيره ان يقعه ويجلس فى مكانه الثالث القرطبي اذا قام القاعد فى مكان من المسجد ليجلس غيره فيه فان كان الموضع الذى قام اليه مثل الاول فى القصة لم يكره وقامه والا كراه لا يشاره غيره فى عمل الآخرة الرابع ابن فرحون يندب للقاضي والعالق والمفتي اتخاذ موضع من المسجد للجلاس فيسبى ينهى اليهم من ارادهم وفى المداكر ان الامام مالك رضى الله تعالى عنه كان له موضع يجلس فيه من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكان الامام عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهو المكان الذى كان يضع فيه قرأه النبي صلى الله عليه وسلم اذا عكف الخافى فى القلعة للتقليد لان أبى جرة رضى الله تعالى عنه ان اتخذ العلماء المساطب والمداكر فى المسجد للتعليم والتذكير جائز وهم أحق به واقرار العلماء فى جوامع مصر من ذلك دليل على جوازه وأما الموضوع لطلب الامرة كعلى القرآن فلا حق فينبى ازالته والله اعلم السادس اذا جلس انسان فى موضع من المسجد ثم قام لقضاء حاجه أو تجديد وضوءه يرجع اليه فهو أحق به بقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به السابع اذا عرف موضع من المسجد يجلاس انسان فيه لتعليم علم أو قضا وسبغ غفره اليه فى يوم فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من عرف بالموضع أحق به وقال الجمهور وهو أحق به استحسانا لا وجوباً ولعله مراد مالك رضى الله تعالى عنه (و) قضى على جار (سذكره) بفتح الكاف فى الاشهر وضعها وشد الواو أى طاعة (فتحت) بضم فكسر أى أحدث فقها أو يشرف منها على خارفة (أو يد) بضم فكسر (مد) بفتح السين المهملة وشد الال كذلك منونا (خلفها) أى داخلها من ناحية من فتحها وابقاؤها مقروحة من ناحية يارده بربضه اذ لا يكر ذلك عند الامام مالك وابن القيس رضى الله تعالى عنهما الا اذا لزم ضرورة الى ادعائها فتحها فى المستقبل قدمها واستدل عليه بقصتها من جهة يارده ومفهومه فتحت ان القصة لا يشقى بسدها وهو كذلك على المشهور فى المدونة ومن فتح فى جداره كوة أو بابا يضر بجاره فى الاشرف

الارسل والاحقية (قوله) غير ظاهر خبر يترجمه (قوله من ان السبق بالخ) بيان ما (قوله اقلد) بكسر الهمز وسكون القاف اصله بضم الموحدة وخسفة الراء أى حلقة تتجصل فى انتب الناقة الخزمة ويربط بها حبل تشابهه فيها قرينة تشبيه التقليد بناقة فى الارتكاب على سبيل المكنية وهذا قبل العلية (قوله وهم) أى العلماء (قوله واقرار العلماء الخ) لاجحة اليه بعد تواتر اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم وانظافه الراشدين المسترطبة الجمعة فى المسجد النبوى والمكى واستمراره الى الآن (قوله من ذلك) أى التاب والمساطب شأن ما (قوله فلا حق) أى محدث وبدعة (قوله ولعله) أى الاستحسان (قوله وشرف) بضم فسكون ففتح أى يطلع (قوله منها) أى الكون فى الجلة حال (قوله)

عليه

كذلك أى السين فى الاعمال (قوله اذا لا يكر)

ذلك أى سجدتها لالتصا بسدها كلها (قوله اذ ذلك) أى سجدتها وابقاؤها مقروحة من ناحية الجار الخ علة عدم كفايته (قوله بدعة) أى وسيلة (قوله فى المدونة) خبر مقدم (قوله يضر) أى المتوخ كوة كأن و بابا (قوله الاشرف) أى الاطلاع

(قوله عليه) أي الجار (قوله منه) أي المتزوج (قوله من) يضم فكسر (قوله فلا ينع) يضم الماء (قوله ينع) يضم الماء (قوله) وان رضى) أي الجاران (قوله بذلك) أي التكتف (قوله هو) أي ما أتى به بعض الفقهاء (قوله جبر الحديث) أي ما يقع الدال من الحديث والابتنال والاصل عليه أي ان رضى بالاحداث عليه ما يشرف به عليه (قوله أي يحدث البنيان) فبأن المكشفاً لحديثه لا يحدث (قوله طول المدة) أي بعد الاحداث والحديث عليه ما كت به بعد أكثر من سبعمائة (قوله لانه) أي المشرف أقدم (قوله الثاني) أي الحديث عليه (قوله مدة حيازة ٣٢٩ الضرر) أي عشر سنين عند

ابن القاسم بلا مانع من التكميل وبه القضاء (قوله وقوى) بفتح القاف والواو مثلاً (قوله الطلوع) فاعمل يجب (قوله من جهة) الاطلاع على العورات) صله يجب واشتاقه للبيان (قوله أوكد) أي أقوى خبر التقط (قوله بسداها) أي الكوة (قوله هو) أي الكوة أي القضاء بسداها الخ حال (قوله بقر بها) أي الكوة من رؤس الناس (قوله ففي المدونة الخ) علة مقصود الخ (قوله ومن رفع نيانه) أي على بناء جاره (قوله كوى) يضم السكاف وفتح الواو جمع كوة (قوله يشرف) يضم فسكون فكسر (قوله منها) أي الكوى (قوله منضم) يضم فكسر (قوله فان نظر) أي الواقف على السرير (قوله ولا) أي وان لم ينظر الواقف

عليه منضم فاما كوة قديمة أو باب قديم لا منفعه له فيه ومعه مضرة على جاره فلا ينع منه أبو الحسن الكوة بفتح الكاف وضمة الميم والفتح أشهر وهي عبارة عن الطاق ابن يونس رأيت بعض فقهاءنا يفتي ويسخس أن له منفعه عن التكتف وان كانت قديمة وان رضى بذلك فلا ينع كلاً رضاءهما بما لا يهيل لهما وهو خلاف المتصوص والصواب جبر الحديث على السر على نفسه أي يحدث البنيان أبو الحسن القديم طول المدة لانه أقدم من جاره وفي تضمين الصانع القديم ما سكوت الثاني مدة حيازة الضرر أو التقدم على نيانه وافتى ابن ترفة بقيد الكوة القديمة وقوى ابن عبد التورق على بسداها ولكن مذهب المدونة عدم القضاء بسداها وان كان فيها ضرر على الجار ابن يونس وهو المتصوص ابن فرحون وهو المشهور ابن الهندي اذا كان الرجل كوة قديمة يشرف منها على جاره فلا قيام لها ورفضها يجب في التحفظ بالدين التطوع يقتضيه من جهة الاطلاع على العورات والتحفظ بالدين أو كمن حكم السلطان (تبيين) الأول اطلق المصنف القضاء بسداها وهو معتد بقر بها بحيث يمكن التطلع منها بلا تكلف في المدونة ومن رفع نيانه وفتح كوى يشرف منها على جاره منع وكسب عمر رضى الله تعالى عنه في هذا ان يوقف على سر رفاقاً انظر الى ما في ادوار منع والا فلا ينع وقال مالك رضى الله تعالى عنه يمنع من ذلك ما فيه ضرر أو ما لا ينال النظر منه الا بتكليف فلا ينع عياض الموابداً السرير السرير المعلوم ومثله الكرسي وشبهه لا السلم لان في وضعه ايذاء والصعود عليه تكلف لا يفعل الا لهم ولا يهيل عودوه لكل أحد ومعنى قوله ان نظر الخ أي اطلع من الكوة واستبان منها من دار الاخر الوجود فان لم يستبين الوجود فليس ذلك ضرراً أبو الحسن قول مالك يمنع من ذلك ما فيه ضرر رأى سواء كان سريراً أو غيره الثاني ابن ناجي ظاهر قول الرسالة فلا يفعل ما يضر بجاره ومن فتح كوة قديمة يكشف جاره منها وان كان يشرف منها على بيتان جاره فانه يمنع وهو أحد ثقل ابن الحاج في نوازه قال ولا خلاف ان له ان يطلع على المزاد الثالث المستند الى ما بسد الحاكم تزال شواهد قطع عتبة الباب لان ان تركت وطال الزمان ونسي الامر كانت حجة للحدث على انه انما غلقه ليعيده متى شاء وحكى ابن رشد في كنية قطع ضرراً بالاطلاع قولين أحدهما وجوب بسدوا لآثاره خوف دعوى قديمة لسماع اشبه الثاني عدم وجوب بسدوا لاكتفاء بجعل ما بسده امامه قاله ابن الماجشون التطبي اذا حكم بسد الباب انزلت اعنابه وعضادته حتى لا يبق له أثر فالحصون

على السرير الى ما في ادوار جارة (قوله ينع) يضم الماء (قوله ينال) يضم الماء أي يدرك (قوله لان في وضعه) أي السلم (قوله عليه) أي السلم (قوله لا ينع) يضم الماء (قوله لا ينع) أي السرير شمل السلم وليس يراد لما تقدم (قوله من فتح كوة الخ) بيان ما (قوله هو) أي منع ما يشرف على بيتان الجار (قوله فتنظر) بفتح اللام مع فتح النون لا ضائقه (قوله قال) أي ابن الحاج (قوله لانه) أي العتبة (قوله ان تركت) أي لم تقطع (قوله ونسي) يضم فكسر (قوله كانت) أي العتبة (قوله امامه) بفتح الهمز (قوله عضادته) بفتح ضادته أي جوانبه

(قوله من اطلاع الخ) بيان ضررا (قوله بعد اذ) أي غيره (قوله من الاحداث) بفتح الهمز جمع حدث (قوله وعلم أي جاره
(قوله عشرة أعوام) تنازع فيه يسكنو يعارض (قوله بلا عذر الخ) تنازع فيه يعارض ويذكر (قوله بعدها) أي عشرة
الأعوام (قوله هذا) أي سقوط ٣٠ القيام بسكون عشرة الأعوام بلا مانع منه (قوله سكوت عشرين سنة) أي

الرابع ابن فرحون من أحدث ضررا على غيره من اطلاع أو خروج به من حاض قرب
جداره أو غيره من الاحداث المضره وعلم بذلك لم يسكنو ولم يعارض فيه عشرة أعوام ونحوها
بلا مانع من القيام فلا قيام بعده وهو كالاستحقاق هذا مذهب ابن القاسم وقال أصبغ
لا ينقطع القيام في احداث الضرر الا بعد سكوت عشرين سنة ونحوها وبالأول القضاء ابن
رشد استقصى في حاشية الضرر المحدث فحصل لا يحاز أصلا والله ذهب ابن حبيب وقبل يحاز
بما يحاز به الاملاك عشرة أعوام ونحوها فله أصبغ وقال أيضا لا يحاز الا بعشرين سنة ونحوها
وكان ابن زوب يستحسن فيه خمسة عشر عاما ويروي عن ابن المباحثون وقال حصون
يحاز بأربع سنين لأن الجار قد يتعاقل عن جاره في نحو السنين وقيل ان كان ضرره بعد
واحد فهو الذي يحاز بالسكوت وإن كان يتزايد كالطعور في الجانب الحائط فلا يحاز والله
التوفيق الخامس من أحدث عليه ضرر في ملكه فباعه فله فهل يقتل المشتري ما كان
للبيع أم لا قولان وقيل بشرق بين كون بعه بعد خصامة المشتري القيام وكونه قبله
فلا قيام له على هذا اقتصر في الشامل يقتل وحل مبتاع محل بائع خاسم وبأن قبل الحكم
لا قبل قيامه (و) قضى (بفتح) احداث ذي (دخان كحمام) بشد الميم وقرن وطبخ وبجدة
وبجدة (و) قضى بفتح احداث ذي (رائحة) كربة (كدياغ) ومذموم وسقط وهو حاض
الساكن ان قلنا ما الفرق بين الرائحة والنجان والكل دكان وشعور قلت الفرق انه
على النجان المحسوس بالبصر وبالرائحة المحسوس بالشم وان كان الكل دخانا والنجان يضر
غير الشم كسويد الثياب والجحطان وشبهها (و) قضى بفتح احداث (أند) بفتح الهمز
والذال المهملة وسكون النون أي موضع لدوس الزرع ونذرت به (قبل) بكسر القاف وفتح
الموحدة أي مقابل باب (يت) الحط لا مقهور لقبول وكذا احداثه جنب بيت من أي جهة
والنجان كالبيت فله ابن فرحون وغيره (ثنية) ابن الهندي ان قام رجل على جاره في شئ
اراد احداثا أو ادعى أنه يضره وشهدت يشته به يضره بالاطلاع أو غيره فلا يمنع جاره من عمل
ما اراده وإذا تم عمله وثبت الضرر قضى عليه بهدمه اذا طلبه جاره ولم يكن له مدفع (و) قضى
بفتح احداث كل شئ (مضر بجدار) لجار خوف سقوطه أو دهنه أو تضييعه كطاحون
ومر حاض ومدق (و) بفتح احداث (اصطبل) بكسر الهمز وسكون الصاد المهملة وفتح الصاد
كذلك وسكون الموحدة أجهى معر بمعناه بيت الخيل ونحوها صاحب المقدمات بالابن
قنوح يمنع من احداث اصطبل عند بيت جاره لضرر يول الدواب وزبلها وسرقتها باللسل
والهار المانعة من النوم واعترض بالله مستغنى عنه لانه ان كان منعه لرائحة فقد دخل في قوله
ورائحة كدياغ وان كان لاضراره بالخطان فقد دخل في قوله ومضر بجدار وان كان للضرر
بالصوت ففساد ما يفي عنتم من قوله وصوت ككمدوا أجيب بانه اراد النص على مانع عليه
المتقدمون (أو) احداث (حانوت) بجماعه ماله وضمن النون آخره مثناة فوق أي محل معد

بلا مانع (قوله وبالأول)
أي قول ابن القاسم (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله
المحدث) بفتح الهاء (قوله
عشرة أعوام) بيان ما يجازيه
الاملاك (قوله وقال) أي
أصبغ (قوله فيه) أي
حوزا للضرر (قوله روى)
بضم فكسر أي حوزة
بضمه عشر عاما (قوله
أحدث) بضم فسكون
فكسر (قوله له) أي
بالضرر (قوله يفرق) بضم
فسكون بفتح (قوله وقرن
الخ) بيان ما دخل بالكاف
(قوله كربة) حذف لعله
(قوله ومذموم الخ) بيان
ما دخل بالكاف (قوله
وان كان الكل دخانا) حال
(قوله والنجان) أي
البساتين (قوله اراد) أي
جاره (قوله وادعى) أي
الرجل القائم (قوله انه)
أي الشئ الذي اراد جاره
احداثه (قوله فلا يمنع)
بضم السين (قوله قضى)
بضم فكسر (قوله طلبه)
أي الهدم (قوله أي)
المحدث (قوله وهنه) بفتح
الواو والهاء أي شغفه
(قوله كذلك) أي الصاد

في الاهمال (قوله عرب) بضم فتحه متقلأ أي استعملته العرب فيما وضع هوله في العجمة (قوله يمنع)
بضم الياء (قوله واعترض) بضم التاء أي ذكر الاصطبل (قوله بانه) أي الاصطبل (قوله بانه) أي المنصف (قوله محل) بضم

(قوله لادامة الجلود به) فصل يخرج الرجل المعد للجلوس في بعض الاوقات (قوله شهادة) أي من عدلين بين المتعاملين بما في بلاد المغرب (قوله لقوله في مقابلته باب يسكة نفذت) على محمول على السكة النافذة (قوله الابياتك) مفهومة انه ان لم يسكب يتبع في السكة غير النافذة (قوله لانه) أي الابياتك (قوله في غير النافذة) أي والمنع هنا الغير المتكسب في غير النافذة فهو عين مفهوم الابياتك والتعليل لان ما هنا مستغنى عنه مفهوم الخ (قوله في آخر كتاب القسم) خبر التفسير (قوله لمن المدونة) بيان كتاب القسم (قوله ذلك) أي فتح باب أو حاوئ مقابل باب جاره ٢٣١ (قوله تفصيل) أي بين تنكيه وعدمه وكون السكة

لادامة الجلود به ليسع أو مصنعة أو شهادة (قوله بكسر القاف) فريدة أي مقابل (باب لادار غ كذا هو في كثير من النسخ معطوفاً واولاً أنفع على نص في احداث اصطبل في قبالة الباب وفي بعض النسخ وحاوئ بالواو ومعطوفاً على دخان وعلى كل حال فكلما هنا محمول على السكة غير النافذة لقوله في مقابلته باب يسكة نفذت على ان ما هنا مستغنى عنه مفهوم قوله آخر الابياتك لانه في غير النافذة والتفصيل الذي ذكره في آخر كتاب القسم من المدونة ابن رشد يتصل في فتح الرجل بالابا وحاوئ في مقابلته باب جاره في السكة النافذة ثلاثة أقوال أحدها انه ذلك جمل من غير تفصيل قاله ابن القاسم في المدونة واشبه في العينية ثلثها ليس بذلك جمل الا ان تنكيه قاله محضون ثلثها ذلك ان كانت السكة واسعة قاله ابن وهب في العينية والواسعة سبعة أذرع وسئل ابن رشد عن رجلين مجاورين بينهما فاق نافذة فحدث أحدهما في داره بابا وحاوئين في مقابل باب دار جاره ولا يخرج أحد من داره ولا يدخل الأعلى نظراً من الذين يجلسون في الحاوئتين المذكورين لعل صناعتهم وذلك ضرر بين يشبهه صاحب الدار وكشفه لعله قاجاب اذا كان الامر على ما وصفت فيؤمر ان يسكب باباً وحاوئيه عن مقابلته باب جاره فان لم يشد على ذلك ولا وجد السكة لا ترك ولا يحكم عليه بقطعها اهـ وقوله ابن عرفة الخ هذا القضي التسوية بين الحاوئ والباب وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة البرزلي في الرواية التسوية بين الحاوئ والباب وان الخلاف فيهما واحد حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وروايت في التعليقة المنسوبة للمازني على المدونة عن السجوري وغيره من القرويين ان الحاوئ أشد ضرراً من الباب لانه لا ترمي الجلود فيه وأنه يمنع بكل حال ووقعت بتونس وأفتى ابن عرفة بالتسوية والصواب ما قاله بعض القرويين (و) قضى بقطع ما أضر (من) أغصان (شجرة يجدار) الجدار (ان تجدت) أي حدثت الشجرة بعد الجدار تفاق (والا) أي وان لم تجد ديان تقدمت على بناء الجدار (ففي) القضاء بقطع أغصانها التي أضررت بالجدار الحادث عليها وعدمه (قولان) مطرف يقضي به وبه قال جماعة واستظهر في السان وقال ابن الماحسون لا يقضي به لان باقي الجدار دخل على ذلك وتعدى على حريمها واما أصلها فقال مطرف ان كان على حال معاملة اليوم من ان تسلطه فلا يقطع قاله ابن عرفة ابن رشد ان كانت الشجرة قد عتقت قبل الجدار فليس للجدار قطعها ولو أضررت بجداره وفي قطع ما أضرته

التعليقة (قوله ان الحاوئ الخ) سدت مسامعك وأبت (قوله وانه) أي الحاوئ (قوله يتبع) يضم اليه (قوله وقت) أي المستقلة (قوله بالتسوية) أي بين الباب والحاوئ (قوله يقضي) يضم اليه وقت الضاد المججمة (قوله) أي قطع الأغصان المضرة بالجدار الحادث عليها (قوله وبه) أي القضاء بقطعها صله قال (قوله واستظهر) أي القضاء به (قوله ذلك) أي طول الأغصان وأضرارها بالجدار (قوله وتعدى) أي الباني (قوله على حريمها) أي الشجرة (قوله واما أصلها) أي الشجرة المضرة بجدار الجار (قوله من أبساطه) بيان ما (قوله وفي قطعه) أي الجار (قوله به) أي الجدار

(قولمن أخصائنا) بيان ما (قوله لانه) أي الباني الخلة عدم قطع أخصائنا (قوله هذا) أي ملول أعضائنا (قوله حان) أي الباني (قوله ذلك) أي محل بناه (قوله الأول) أي المصنع (قوله ولومنع) أي ما أحسنه الجبار (قوله الثلاثة) أي الشمس والقمر والاربع جمعاعن جاره (قوله فدت) بضم الفاء مفتوحة واللام (قوله عليه) أي جاره (قوله وكواها) أي غره (قوله ومنع) أي البناء المرتفع (قوله فخره) أي جاره ٣٣٢ (قوله) أي ما جاره (قوله فلا تمنع) بضم الفاء وجواب من رفع (قوله تمنع) بضم الميم

منعوله (قوله كالصوب) بكسر الواو منقلا (قوله لى ما تنقله عن الشافعية) قوله واو اشتد وام
 لى صوت ككمد (قوله فى ضرب الرخ) فى مقدم (قوله منع) يضم فكسر لى من اجدث الرخ جواب من (قوله رماصوتها)
 لى الرخ (قوله وقع) فاعل يؤق (قوله لانه) لى النعال أو الضرب الرخ انفعول قال (قوله اختلاف) لى لقول مطرف وابن
 الماجن (قوله لانه) لى ابن القاسم (قوله وجه الاول) لى عدم المنع (قوله انما ذلك) لى عدم المنع

(قوله ليرد) يضم الموحدة وسكون الراء على شخص (قوله هذا القارئ) أي الذي رفع صوته بقرائته في مسجد ليل المسجود هو عمر بن عبد العزيز فخلط على سعيد قرائته في مسجد سرايه (قوله عنى فقد آذاني) أي رفع صوته بقرائته (قوله فقرا) أي عمر (قوله فسكت برد) أي عن طرده عن عليا به لانه امر المؤمنين (قوله ويحك) كلفه نضرا (قوله فقال) أي برز (قوله) أي سعيد (قوله لما كرر سعيد امره بطرد القارئ) (قوله ذلك) أي التراجع بين سعيد وبرد في شأنه ٢٢٢ (قوله فاخذ) أي عمر (قوله ولم يفته)

ولم يحك الصلبي غم فقل ابن حبيب عن الآخر ولم يقبله بشئ ابن رشد ضررا لاصوات كالحمد ادوا الكجد والتدافى حكى ابن حبيب أنه لا يمنع وزوا مطرف وذهب بعض الفقهاء المتأخرين إلى منع ضرر الصوت واحتج بقول سعيد بن المسيب ليرد اطرد هذا القارئ عن فقه آذاني ابن عرفة مع انهيب كان عمر بن عبد العزيز حسن الصوت ويخرج في آخر الليل يصل في المسجد فقرأ أجورا فقال سعيد بن المسيب ليرد اطرد هذا القارئ عن فقد آذاني فسكت برد فقال سعيد ويحك باردا اطرد هذا القارئ عن فقد آذاني فقال له ان المسجد ليس لخاصة انما هو للناس فسمع ذلك عمر فاخذ غلبه وتغنى ابن رشد امر سعيد بطرد القارئ عنه يريد من جواره لامن المسجد بجله ولم يفته كلكه من الخلاف فليزله وقوته في الحق وقلة مبالاة الامة ولم يأت عمر رضي الله تعالى عنه من قوله لفضله وانقياده للقي ابن عرفة انظر هذامع قول مالك كان الناس في الزمن الاول يتواعدون انقيادهم لاسفارهم بقيام القر اما المسجد لايحار تسع اوصواتهم من كل منزل واستدل به ابن عات على جواز رفع الصوت بالذكور في المباحية وقال ابن رشد استدل بعض الشيوخ بهذه الحكاية على ان الاصوات من الضير التي يجب الحكم بانزالها على الجار بقطعه عن جاره كالحمد ادين والكلايين والتدافين وشبه ذلك وليس دليل بين لان ما يقعه الرجل في داره مما يأتى به جاره بخلاف ما يقعه في المسجد ورفع صوته لتساوي الناس في المسجد ولورفع رجل في داره صوته بالقران فليوجب طرده منه وبالرواية عن موصوفه انه ليس للرجل منع جارا لحد ادمن ضرب الجار الذي في داره وان ضربه قتل وقال في رسم المكاتب من سماع عيسى رأيت لابن دحون لم يختلف في الكجد والطعان انما لا يفتيان وان كان محمد بن ابيضر راسما الجيران فان اضربا بالنامع السطحي في خبائه في يزد عن مطرف ما أتى حالكارضى الله تعالى عنه الحداد جوار الرجل يعمل في بيته وليس بينهما الا حائط يضرب الحديد البيل والنهار مؤذى جاره فيقول لا أقدر ان اقام فهل يمنع من ذلك قال لا هذا رجل يعمل لمعايشه لا يريد ذلك الضرب ابن عاتب تنازع شيوخنا قديما وحديثا فمن يجعل يداره وحى وشبهها بما له دوى او صوت يضربه جاره كالحمد ادوشه فقال بعضهم يمنع اذا جعل في الليل والنهار وقال طائفة لا يمنع وقال ابو بكر بن عبد الرحمن ان اجتمع ضرران اسقط الا كهو منع بالنيار وقاله ابن عبيد بن ربه وقال ابو بكر بن عبد الرحمن ان اجتمع ضرران اسقط الا كهو منع الرجل من الانتفاع بماله وصنعتة اشد ضررا من التأذي بدوى ما يصنع ابن عاتب الذي آقوله واتقلد من مذهب الله تعالى عنه ان جميع ما يضرب الجار يجب قطعه الارض البناء المانع من الریح وضوء الشمس وما في معناه فلا يقطع على مذهب ابن الهلبيم الا ان يثبت

يختلف يضم النانو فتح الادم (قوله وان كان) أي صوتهما (قوله فخذ لا) يشغ الدال (قوله فانتاج) يشغ الهمز (قوله فان اضرب) أي الكمد والطين (قوله منع) يضم فسكسر (قوله في شأنه) ضم مقدم (قوله فيقول) أي جارا للحداد (قوله يمنع) يضم الياء أي الحداد (قوله من ذلك) أي ضرب الحديد (قوله قال) أي حاله رضي الله تعالى عنه (قوله لا) أي لا يمنع من ذلك (قوله عماله دوى الخ) يان لشبهها (قوله اسقط) يضم الهمز (قوله ومنع) يشغ فسكون (قوله وصنعتة) أي تركها (قوله اشد) ضم منع

قد صدحه ضرره وجاهه وكذا كل ضرر يؤل القساد كالكلد والنداف ثم قال وفي المجلس قضى
 شيوع التقاضي بطول مدة الكاين اذا استغنى عنهم الجيران والاولى اولى ثم قال ابن عرقلة قلت
 ففي احوال حدوث صوت الحركة ومنعه مطلقا تلكها ان عمل بخارج الاليل واربعا ان خف ولم يكن
 فيه كبير مضرة (و) لا يمنع الجار من احدث (باب) الدار (بسكة) بكسر السين وشدة الكاف أى
 طريق (نافذة) أى يخرج منها الى جهة أخرى ظاهره واسعة كانت أو ضيقة وهو كذلك خلافا
 لابن وهب وسوله كان الباب المحدث مقابل باب غيره أو ما تلاعبه وهو كذلك خلافا لسنون
 وشهوم نافذة ان احدث باب بسكة غير نافذة بطار منعه منسدان قابل باب له لان لم يقابل
 رسيض المصنف بهذا فيها وإما في السكة نافذة تلك ان تفتح ما شئت أو تحول بابك حيث
 شئت منها اه وكذا في العتبة (و) لا يمنع من جهة جانب واحد على سكة نافذة من احدث
 (وروش) بفتح الراء والشين المجععة وسكون الواو آخره نو أن جنى حاس إلى أعلى الحائط لتوسعة
 الدار أو الطلع على السكة بشرط رفعه من رؤس المار من رصافنا الجوهري الروشن الكوة
 المحكم الروشن الرف الباسي ما خرج من الصنادير أو الإخضع على الحيطان إلى طرق المسلمين
 روى ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما لأبى سبه إلا أن يكون الجناح باسفل الجدار
 حيث ينصرف أهل الطريق فيفتح (ولا) يمنع (من سابط) بفتح السين المهملة والموحدة والطاء
 المهملة أى سقف خاطين متقابلين بينهما سكة بالنسبة (لن) له الجائمان للسكة المتقابلان
 الأيمن والأيسر من دارين مثلا ومن المجموعة قال ابن القاسم قال مالك لأبى سراج
 الصنادير أو الإخضع على الحيطان إلى طرق المسلمين قال ابن القاسم روى بالبدن نقل سكرتها
 واشترى مالك دار الهاصكر اه تقطع التوادير والجواهر ومع أصبح ابن القاسم له
 داران بينهما طريقان يبنى على جداريهما عرفة فوق الطريق وانما يمنع من الاضرار بتضييق
 الطريق ابن رشد هذا ان رفع بانه رصافا ورواس المار كالمقصور في الزاوية وكذا الإخضع
 اه مواق كان الروشن والسابط محدثين (بسكة) نفذت إلى جهة أخرى (والا) أى وان لم
 تحسن السكة التي احدث فيها الباب أو الروشن أو السابط نافذة بان سد آخرها (ف) السكة
 (كالمالك لجمعهم) أى الجيران فلا يجوز لأحدهم احدث روشن أو سابطا بها الا باذن باقيهم
 وقال كالمالك لانها ليست ملكا لهم والالكان لهم تغييرها بغيره ونحوه (فائدة) في الزخمة
 هو الوقت وقت وهو الموات موات وهو المملوك للملك (الابا) احدث بسكة غير نافذة
 فليس الجار منه ان (تكب) بضم النون وكسر الكاف مشددة أى أسبل عن مقابلة باب الجار
 سينا أو شيئا لا فان فتح مقابله فله منعه ان عاتل حصل ابن رشد في فتح الرجل بابا وتحويله عن
 موضعه في زقاق نافذة ثلاثة أقوال أحدها انه لا يجوز بحال الا باذن باقيهم ذهب إليه ابن زرب
 وأما من المدونة ويبرى العمل بقرطبة فأنه ان له ذلك الا باقيا قابل بابا سار أو يقر بغيره
 بحيث يقطع مر فعا عنه وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب ثالثها تقول باب له على هذه
 الصفة اذا سد الباب الاول وليس له ان يفتح فيه بابا يمكن قبل بحال وهذا دليل قول أشهب في
 سماح زوران ويحصل في فتح الرجل بابا أو ساقو تافى مقابلة باب سار في زقاق نافذة ثلاثة أقوال
 أحدها ان ذلك ليس له من غير تفصيل وهو قول ابن القاسم في المدونة وأشهب ههنا والثاني ليس

(قوله بطول مدة) بضم الطاء
 الأولى المهمة وفتح الهمزة
 وسكون الثانية وكسر
 الطاء الثانية (قوله يمنع)
 صلة قضى (قوله والاول)
 أى عدم منعهم (قوله اول)
 بفتح الهمزة (قوله مطلقا)
 أى عن تفصيله بالتمار
 وعدم كبير مضرة بالنسبة
 للاول ومن تفصيله بالليل
 وكبير مضرة بالنسبة للثاني
 (قوله ان عمل لها) شرط
 في لقوه (قوله ان شئت)
 شرط في لقوه (قوله كانت)
 أى السكة (قوله المحدث)
 بفتح الدال (قوله فى) أى
 المدونة غير مقدم (قوله
 لا بأس) أى الروشن
 (قوله يمنع) بضم النون (قوله
 احدث) بضم فسكون
 فكسر (قوله حصل)
 بفتح ثقل (قوله ثلاثة)
 منقول لصل (قوله ثلاثة)
 فاعل تحصل (قوله ان ذلك)
 أى فتح الباب والموات

فذلك جله من غير تفصيل الا ان يشكبه وهو قول جنون والثالث ان ذلك لما كانت السكة
واسعة وهو قول ابن وهب وهما السكة الواسعة ما فيها سبعة اذ عرقل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الطريق المتماضية اذ عرروا ما بين ابي شيعة بن عباس رضي الله تعالى عنهما ما فيها
اثنان فان تفتح في سكة صغيرة فاذ بها باقيل باب جبارك أو ساوي به ولتحول بابا هنا كما اذا منعك لانه
يقول الموضع الذي تريد ان تفتح فيه بابك في فيه مرقق افتح فيه باب في حسترة ولا ادعك ان تفتح
الذي اناي وقر به فتعذلي فيه الجحش وشبهه هذين الضرر فلا يجوز ان يحدث على جاره
ما يضربه وأما في السكة النافذة فكأن تفتح شافت أو تحول بابك حشاشفت وفي المجموعة
لابن القاسم وأشباهه يمنع من غير النافذتين ان يضرب جبارك ان يفتح قبالة أو يقرب من باب
ولا يمنع ما يضربه من ذلك وأما النافذة فقد ان يفتح فيها ما شئت من الأبواب أو يقدها ابن
عروة لكأن كالمسطى الحديث السابق في تحديد الطريق قال المتماضية الواسعة ١٥ الخط المظ
على ما ذكره ان التمسكة بل رأيت في هامش نسخة منها تأمل المتماضيات وتقسيم المتماضيات الواسعة
ذكر في فتح الباري ولكنه خلاف المشهور وعند أهل اللغة وتروى الحديث قال في الصحاح في
فصل الهمز من باب العتل والمتماض الطريق العاصم وتجميع الطريق أيضا تسليما ومبدأ انتهى
وقال المطر في القربى طريق منتهى الناس كثيرا وهو مفعول من الاتمان وتفسره دار
الحلال التي تحل كثيرا وفي النهاية في باب المجمع مع الماء وفي حديث القطعة ما وجدت في طريق
متماض فعره سنة أي طريق مسلول وهو مفعول من الاتمان والم زائد وبه الهمز انتهى
يعني ان ما ذكره في باب المجمع مع الماء على الطالب على عاذته وقال النور في تهذيب الاسماء
واللغات في باب الميم وفي الحديث بطريق متماض بكسر الميم وبفتحها همز مفعول وتوسل فمقال مبتدأ
بما سكة كافي فظاهر قال صاحب المطالع معناه كثير السلوك علة مفعول من الاتمان ١٥
وفي فتح الباري المتماض بكسر الميم وسكون التختية والمدوزن مفعول من الاتمان والم زائدة
أو عرو والشيء المتماض أعظم الطرق وهي التي يكثر من الناس بها وقال غيره في الطريق
الواسع وقيل العامرة ١٥ وأريت في البيان والمسطة ويختصر ابن عرفة بانه المثلثة وليس
تظاهر في الصحاح المتماض الأرض السهلة والجمع مستعمل ههنا وههنا ونحوه في القاموس
وليس هذا جارا هنا (و) (الاصحود) بضم الصاد والعين المهيمل أي في (نخلة) أو بجيرة غيرها
في داره يشرف الصاعد على دار الجيران فلا يمنع منه اذا كان لاصلاحه أو حتى غرها
ويحتمل مرعط فاعلى مانع (واتد) أي اعلم الصاعد على الفضة المشرقة الجيران (بطاوعه) علمها
وجو بالستر واما يكرهون اطلاع اصحابها علمه ابن نونس مطرف وابن المباحثون ومن
صعد في شجرة لبعضهم فادرى منها ما في دار جاره فلا يمنع منه ولكن يؤذن جاره ونحوه لابن وهب
نقله المواق الخط في المسائل المقطوعة عن مطرف أحسن أن يعلمهم لو حق عن الجواروا لم
يشعل قلاشيه من قناري ابن زرب غي أجوبة ابن زبدان في هاشمته العن صومعة
أحدثت في محضه فساكنها بعض الجيران الكنف عليه فعمل ففهم لاقبال وقد أبا في اشتغالين
في داره شجرة تعودوا لاجلهم فترامع الأتدأر بطاوعه وأوقات الطلوع الا اذا من معلومة وفي مدة
قصيرة وانما هو لاها غاليا أهل الصلاح ومن لا يقصمضر فاجاب ليست الصومعة في المسجد

(قوله المتاع) بكسر
 الميم وسكون المشددة
 عمدا وادى التي رأتها الناس
 بكثرة ويكثروا بهم فيها
 (قوله نهيا) أى اللذنة
 مقدم (قوله منعك) أى
 جارك (قوله لانه) أى جارك
 (قوله على) ابتدأ به (قوله
 انه) أى الجار (قوله يتبع)
 بعضهم اليه (قوله منى) أى
 الصعود (قوله يهر) أى
 صعود (قوله وجوبا)
 تصير معكم انذارا للظاهر
 من مفسدة الفعل (قوله
 صعد) بكسر العين (قوله
 يؤذن) أى يعلم (قوله أحب)
 بينهم فكسر (قوله لموضع)
 حق) اضافته للسان (قوله
 سأل) أى ابن رشد (قوله
 احسنه) بينهم فكسروا
 فكسر (قوله قد اباح الخ)
 حال (قوله صعدوا) مفعول
 اباح (قوله فاجاب) أى ابن
 رشد

(قوله فيها) أي الصومعة (قوله عليها) أي الصومعة (قوله منصورة) خبر الراوية (قوله فيها) أي الراوية (قوله وان كان) أي الشان (قوله يطلع) بضم الباء مفتوح الألف (قوله منها) أي الصومعة (قوله من بعض نواحيها) أي الصومعة (قوله يتبع) بضم الياء (قوله فيها) أي الصومعة (قوله هذا) أي المتع من معودها (قوله في ان الاطلاع) أي على عورات الجوار وما لا يجب الاطلاع عليه (الخ) بيان لاصل ما لترضى الله ٢٣٦ تعالى عنه (قوله وكذلك يجب) أي ان يتبع من معودها (قوله من اصحابه) أي

قال رضى الله تعالى عنه (قوله ان من احدث في ملكه الخ) معقول رأى (قوله لا يقضى عليه بسده) خبر ان (قوله الموضعين) أي المادوا والمحدث في الملك (قوله فيه) أي المتار (قوله هذا) أي جواز الاطلاع مع البعد الكثير الذي لا يتبين معه الاختصاص ولا الهيات (قوله ان حقيقته من التقدير واسمها خبر الشان معذوف دليل لام ليلى (قوله بخار) صلة اعارة (قوله بينهما) أي اطلعوا والشين (قوله في الجدار المعار) صلة غرض (قوله اليه) أي الجدار المعاد (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان خبرهما (قوله روى) بضم فكسر أي خشي (قوله نال افراد) بفتح الخاء والشين واتاه (قوله وايضا) بضمها والاضافة لهما (قوله روايته) أي الخبر (قوله عنها) أي اطلعته صلة

كاشفيرة قد اراد ان لا يطلع على الثرة فادرو الصعود في الصومعة للاذان يسكر حرارا في كل يوم والراوية عن مالك في جماع اشبه رضى الله تعالى عنها ما لم يتبع من الصعود فيها والرق عليه منصورة على تلك والفتي فيها صحيح فيما أقول وان كان يطلع منها على الدور من بعض نواحيها دون بعض فيمنع من الوصول منها الى الجهة التي يطلع منها الابصار بين تلك الجهة وبغيرها من الجهات ١٤ والرواية عن حنظلة في جماع اشبه من كتاب الصلاة يتبع الصعود فيها ابن رشد هذا صحيح على اصل ما لترضى الله تعالى عنه في ان الاطلاع من الضرائين التي يجب القضاء بقطعها وكذلك يجب عند من رأى من اصحابه ان من احدث في ملكه الاطلاع على جاره لا يقضى عليه بسده ويقال بخار ما رعى نفس في ملكك والفرق بين الموضعين ان المماريس طسك الموزن وانما تضعده فيبقى الثواب والاطاعة على حرم الناس بمظنر ولا يصل الا دخول نافذة من الخبير بمسبنة وسوا كانت الدور على القرب أو البعد الا بعد كثير لاثنين معه الاختصاص ولا الهيات ولا الكور من الاناث فلا يعتبر الاطلاع معه وقد كان بعض الشيخ يستدل على هذا بقوله عائشة رضى الله تعالى عنها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلى الصبح بغلس فينصرف القصاص لثقات بمرطون لا يعرف من الغلس والله سبحانه وتعالى اعلم (ويجب بضم فكسر الجار على المشهور وروى قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وتاب فاعل يجب اعارة بخار) أي الجار بخار (الجار غرض) أي ادخال خشبة بفتح القاء والشين المحجيين وبالناسفرد أو بينهما والاضافة لهما مجعاف في الجدار المعاد لا يستادله أو يجعل سقف عليه لغير الموطأ والصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يتبع أحدكم جاره ان يفرز خشبة في جداره نوى بالافرد والجمع أو هريرة لما نكسروا وهم عند روايته ما الى اكم عنهم الخ مخرجين والله لا رين بها بين كافكم روى بالثناة فوق جمع كنف بكسرهما وبالتون جمع كنف بضمها حله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه على النذب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وقال الشافعي وأجدودا وادوا نوررضى الله تعالى عنهم معنى الحديث الواجب اذا لم يكن فيه ضرر لاصحاب الجدار محجيين بقول ابن هريرة رضي الله تعالى عنه والله لا رين بها بين كافكم وهو اعلم يعني ما روى وما كان وجوب عليهم غير واجب وبالله قضاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالارفاق وقولا يصل مال الخ في الخليلك والاسلام لا في الارفاق بقضاه من رضي الله تعالى عنه به وقوله لا ينمسلة والله لا رين به ولو على بطلك ولم تمنع اهلك ما يتقعه ولا يضرك وبقضاه من ربه لا ين عرق على ابن زيد أيضا وقال

معرضين (قوله بها) أي الخليفة (قوله ففتحها) أي الدون (قوله حله) أي الخبر (قوله منه) أي المسلم (قوله وهو) أي أبو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله يعني ما) أي الحديث (قوله روى) أي أبو هريرة (قوله وما كان) أي أبو هريرة (قوله وبالله) أي عدم منع الجار من الفرز في الجدار عطف على يقول أي حرورية (قوله وقوله) أي الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في الخليلك) خبر قوله (قوله وبقضاه من رضي الله تعالى عنه) عطف على يقول أي حرورية (قوله به) أي الفرز (قوله وقوله) أي حرورية رضي الله تعالى عنه (قوله ليرين به) أي الجذر (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم

(قوله لا يفتني) أي الجبار (قوله معته) أي جابر من غرر خشفة في جداره (قوله وان معته) أي الجار جارهم من غرر خشفة في جداده (قوله فلا يقضي عليه) أي المانع (قوله به) أي الغرر (قوله في ضيق) ضمير مقدم (قوله ولا ينصرها) أي التعلق المساجد حال (قوله وسوا نغرز جارها) أي المساجد عطف على جزاء التعلق (قوله ونقله) أي ابن عتاب الجواز (قوله قال) أي ابن عتاب (قوله ذلك) أي المذكورين التعلق وقرن الخشبة بمحاطله (قوله وهو) أي المتع (قوله له) أي الحديث (قوله فهو) أي ما يطلبه الحمار (قوله عليه) أي مانع ما يطلبه جارهم فتح باباً وأراقان بما أوطرق ٢٣٧ (قوله) أي ما يطلبه حمار (قوله

[illegible]

(قوله لا يكون) أي ما في البابين (قوله من قوله) أي ما للرضي الله تعالى عنه (قوله أي) أي ما للرضي الله تعالى عنه (قوله يكن تغابن) أي في شراهما الآخر ٣٣٨ والجبر والابز والنشب ونحوها (قوله أوفيه) أي اشتراها (قوله والتأويلان) أي

بالخلاف والوافق (قوله الثاني) أي تأويل الخلاف (قوله قوله لا يرجع له) أي المعبر (قوله الآن) أي في الفرز (قوله الجدار) أي المأذون في غرض النشب فيه (قوله والعروة) أي الأرض المأذون في البناء فيها (قوله والعرض) أي من ريشدان بن زرقون (قوله فيها) أي المستثنى (قوله وتبعهما) أي ابن رشد وابن زرقون (قوله مستثنى) يقع التامني مسئلة بلائوت لأصاغت (قوله لاه) أي الشأن (قوله ذلك) أي دفع الثقة والقيمة (قوله الأفيها) أي مسئلة العروة

• (فصل في الزراعة) •

(قوله شركة) جنس (قوله في الحزن) فصل يخرج الشركة في غيره (قوله والثاني) أي الشركة في الحزن صلة غير (قوله بالاول) أي الشركة في الزرع (قوله وقد سئل) أي ابن القاسم الخ (قوله دليل) خبر قول (قوله قال) أي القرطبي (قوله الحزن) يقع الميم والماء المهملة أي الجسد واختصاص المظهر

الحط ليس بظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
• (فصل) في بيان أحكام الشركة في الزرع • (لكل) من الشريكين في الزرع (مسح) عقد (الزراعة) بضم الميم وفتح الزاء ابن عرفة للزراعة شركة في المهر والثاني بيع الشيء وغيره وعبر بالاول كثير جمع عيسى ابن القاسم وقد سئل عن رجلين اشتراكا في زرع ورعى وروى البزار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم زرعتم وليقل حرثت وروى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرس مسلم فرسا ولا يزرع مسلم زرعاً فاما كل منه انسان ولا دابة ولا شيء الا سكاته صدقة البرز في حديث آخر لا يزرع أحدكم زرعاً ثم يزرعونه أم نحن الزارعون القرطبي في تفسيره قوله تعالى كمثل حبة الأذلة دليل على ان اخذاً الحزن من أعلى الحرف المتخلفة للكتاب ويستقل بها العمال ولهذا ضرب الله تعالى المثل بها قال وفي الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها عنه صلى الله عليه وسلم قال القوم والزرع في شيايا الارض يعني الزرع وفي حديث ممدح النخل من الر مضات في الوصل والمطعمات في المثل قال والزراعة من فروض الكفاية فيجب على الامام ان يجبر الناس عليها وما في معناها من غرس الشجر وعن عبد الله بن عبد الله قال لقي ابنه بهاب فقال ادعني مالاً اعلمه فاشأ يقول أقول لعبد الله يوم لقيته • وقد شد أحلاس المني مشرقاً

(قوله قال) أي القرطبي (قوله أحلاس) يقع الهمز وسكون الميم مع حار بكسر فسكون ما يجعل تنبيه على ظاهر الدابة للركوب أو الجمل عليه (قوله مشرقاً) بضم ففتح فكسر متقلداً أي ذاهبا إلى جهة المشرق حال من فاعل شد

(قوله ملكها) أي ملكها وهو الله سبحانه وتعالى (قوله المئب) يضم فسكون ٣٣٩ فسكر (قوله المبلغ) يضم ففتح فسكر

منقلا (قوله لانمك)
بضم العين مع فحة
(قوله قال) أي القرمي
(قوله جرب) يضم فسكر
(قوله فانمك) منقلا
مفهوم ان لم يسد
(قوله هذا) أي وقضوا
على البذر (قوله ونص)
عطف على قوله (قوله عنه)
أي ابن القاسم (قوله تائم)
أي الشركة في الارع (قوله
وبه) أي قول ابن كثة
صله جرت (قوله يتناول)
أي يتفضل (قوله أحدهما)
أي الشريك (قوله قال)
أي ابن حبيب (قوله وفي
لزمها) أي الشركة في
الزرع (قوله ابن رشد)
أي ابن حصون رابع الأول
(قوله وابن كثة) راجع
لثاني (قوله وهو) أي
قول ابن كثة (قوله لزوم)
مفعول رواية المناف
تساعله (قوله وقول ابن
القاسم الخ) راجع لثالث
(قوله سماعه) أي ابن
القاسم من إضافة المصدر
للمفعول وفاعله أصبغ
(قوله وقال) أي ابن حنن
(قوله المزارعة) تفسير
لضالع صم الستريفة
(قوله ولا تقول الخ) حال
(قوله من عدل أو يقر)

تتبع خبايا الارض وادع ملكها • لعالم وان تجاب قترقا
القرملي يستصحب برمي البذر ان يقول عقب الاستعانة فرائم ما تحفرون انتم تزعمونه ام
يخبر الزارعون بل الله تعالى هو الزارع المئب المبلغ اللهم صل على سيدنا محمد وارضوا خيرة
وجنتنا ونصره واجعلنا لاتعلم من الشاكرين اه قال وهذا القول امان للزراع من جميع
الافات الدود والجرب وغيره مما سمعته من ثقبوبير بوجود كذلك واختلف هل الافضل
الزراعة لكثرة تناولها أو الفراسة لها وماها البرزلى ويستحب ان ينوى عند زرع
أو يقرمه ان يتنقع به جميع المسلمين ليصل له ثوابه مادام قام على اصوله وان خرج عن ملكه ولا
تلتزم المزارعة بمجرد عقد هاتل كل قسمتها (ان لم يسد) يضم التخصيص ويكون الموحدة ففتح الفال
المجبة أي يجعل البذر بالارض فان بذلرت ابن رشد هذا معنى قول ابن القاسم في المدونة
ونص رواية أصبغ عنه في العتية وقال ابن الماجشون وابن كثة وابن القاسم في كتاب ابن
حصون تائم بمجرد العقد وقال ابن كثة في المبسوط لاتلزم الا بالعمل بذرا كل أو غير وجه جرت
الفتوى بقرطبة واتموقع هذا الاختلاف في المزارعة لانها شركة واجارة كل واحد منهما
مقتضية للاحرى بكيفية الافضل فيها عنهما فاختلف أيهما تغلب فن غلب الشركة لم يرها لزومة
بالعقد ولم يميزها الا على السكان والاعتدال الا أن يتناول أحدهما على صاحبه بما لا افضل
لغيره ومن غلب الاجارة لم يرها بالعقد وأجاز التفاضل بينهما ولم يراع التكافؤ غير ابن حبيب
قال ما لم يتفاضل الامر بما يتفاضل بشبه في البسوع وقال حصون ذلك جائز وان تفاضل
الفضل في قيمة الكراء لم ينفرد أحدهما بشيء بل لم يصرح صاحبه عوضا عنه فلا يجوز
والقياس على القول بتغليب الاجارة والزام العقد أي جواز التفاضل بكل حال قاله ابن رشد
خليل ومنشأ الخلاف دوران بين الشركة والاجارة ابن عبد السلام الاقرب عندي انها شركة
حقيقة لانها امر كمن شركة الاموال والاعمال ابن عرفة وفي لزومها بالعقد أو الشروع
فالتنهاب الا بالاذن ولا ينشأ من حصون مع ابن الماجشون وابن القاسم في كتاب ابن حصون وابن
كثة في المبسوط وجه جرت القضا بقرطبة وهو على قياس رواية علي لزوم الجعل بالشروع وقول
ابن القاسم مع سماعه أصبغ ولم يعلم ابن حنن عن ابن القاسم غير الأول وقال اتفقوا على
ان عقداها بالعمل أفادها لخطا (وهي المزارعة) ان سلم بكسر اللام أي المترارعا أي
عقدتهما الشركة في الزرع (من كراء الارض) شق (ممنوع) كراهية وهو الطعام ولزم
تمتته الارض كالصن وعمل القيل وما تنبت ولا تقول اقامتها ولو غلب طعام كقطن وكان
(و) ان (قابلهما) أي الارض شق (نساو) لكر التهام عمل يد أو يقرع عند الامام مالك رضي الله
تعالى عنه وأصحابه حصون وهو صواب فالساو افشروط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء
الشرط على عدم المانع ومفهوم حسا فيه تفصيل فان قابلهما كثر من كراهتها بكثر فسدت
ويسر اعتقاده فادهت (و) ان (تساويا) أي اشر كان فيمليضه والارض مشتركة بينهما
أو مسأحة لعموم الناس أولا حدهما كراهية لا يسر لا خطبة وقال حصون لا يبغي أن تأتي
الارض وان لم يكن لها كراء ق فيها مالك رضي الله تعالى عنه لاتصح الشركة في الزرع

يان مساو (قوله وهو) أي قول مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (قوله فسدت) أي الشركة (قوله والارض مشتركة بينهما)
حال (قوله تائي) يضم التاؤد ففتح العين المجبة (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

(قوله يخرجا البذر بينهما) يضم فسكون
فكسر اى الشر يكان
(قوله ويتساوى) اى
الشر يكان (قوله سواء) اى
متساويان (قوله ولو كرهوا)
اى الشر يكان (قوله أو
كانت) اى الارض (قوله
لهما) اى الشر يكين ملكا
(قوله وكرهوا) اى
الذ كورين يقررون الخ
حال (قوله كتب الاحكام)
اى الموثقة في خصوص
احكام المعاملات (قوله
ونها) اى المدونة (قوله
فيلتقي) يضم اليه وكسر
الفين المجهمة (قوله من
العمل والبذر) يسانما
(قوله وقومته) اى العمل
(قوله لا) اى لا يجوز (قوله
بين) بكسر الهمزة (قوله
فهو) اى وتساوى (قوله
عنه) اى وقابلها مساو
(قوله شرطهما) اى اشتراط
المترايين خبر المراد وهو
من اضافة المصدر لفاعله
ومفعوله قسم (قوله
ما ذكر) اى الارض والبذر
والعمل (قوله يعكس مام)
اى بان كانت اجرة الارض
خمين والبقر والعمل مائة
(قوله به) اى التساوى
(قوله وهذا) اى وقابلها
مساو (قوله) اى تساوى
(قوله ذلك) اى كون البز
مطابقا للشرج

الا ان يخرجا البذر بينهما فمقن ويتساوى بقية اكرية ما يخرجه بعد ذلك ممثلا ان يكون
لاحدهما الارض والاخر البقر والعمل على أحدهما اذا تساوى البذر بينهما
فمقن وان اخرج أحدهما الارض والاخر البذر والعمل بينهما وقية البذر وكذا الارض
سواء يخرجه لاه اكرية نصف ارضه بطعام ولو اكرى بالارض من اجنى أو كانت له مائة اكرية
يخرج أحدهما البذر كله والاخر البقر والعمل وكذا اختلفت وقية البذر سواء اذا سلم
المتزارعان في قول مالك رضى الله تعالى عنه من ان الارض لواحد والبذر من عند الآخر جازت
الشركة ان تساوى ولم يفضل أحدهما الا خريش في عمل ولا نفقة ولا منفعة محضون ان
تفاضل في العمل تفاضلا كثيرا فالشركة تفسد والبزير بينهما وان كان التفاضل
يسيرا فمفسدة الشركة كما اجاز مالك رضى الله تعالى عنه ان تلقى الارض التي لا كرامها بين
ونس بعض قهاتنا القرويين اذا اخرج أحدهما الارض والاخر العمل فله حصة مائة اكرية
بالعقد واجاز محضون ان يكون كراء الارض اكرية من قيمة العمل لان ذلك اجابة لما يحتاج فيها
الى التساوى يلزم كل واحد ان يذرع صاحبه للزوم الشركة وتقبل اهل كتب الاحكام ان
التي جرى به العمل ان المتزارعين اذا سلما من كراء الارض بما يخرج منها فلا بأس بالتفاضل
وهو قول عيسى بن دينار وفيه ما لا يرضى الله تعالى عنه في رجلين اشتركا في البرج فيخرج
أحدهما أرضا لها قد رمن الكراء فلها صاحبها ويقتل لان قيمته بعد ذلك من العمل والبذر
فلا يجوز الا ان يخرج صاحبه نصف كراء الارض ويكون جميع العمل والبذر بينهما بالسوية
او تكون أرضا لا يخطب لها في الكراء فيجوز ان يلحق كراءها لصاحبه ويخرج ما عداها
بالسوية بينهما محضون ان اخرج أحدهما الارض والبذر والاخر العمل وقيمة مساوية بقيمة
كراء الارض والبذر باذ قال ابن حبيب لا بعض القرويين قول محضون هو الاشبه وليس
قول ابن حبيبين واذا اخرج أحدهما الارض والاخر العمل فهذه اجابة لما قلناه من مقتضاها
قوله وتساوى اعم من قوله قبل وقابلها مساو فهو من عن ح قوله وتساوى الاشك في اغناها
عن قوله وقابلها مساو فشرطها شيان كما قال أبو الحسن الصغير لا تصح المزاوعة الا بشرطين
ان يسلما من كراء الارض بما يخرج منها وان يعتد لهما بعد ذلك عب المراد بقوله وقابلها
مساو شرطهما قسم الرمح على قدمها اخرج له كان تكون اجرة الارض مائة والبقر والعمل
خمين ودخلا على ان لرب الارض الثلثين ولرب البقر والعمل الثلث فيجوز ان يدخل على
المتصف لم يجز وان كانت قيمة ما ذكر يعكس مام جاز ان دخلا على ان لرب البقر والعمل الثلثين
ولرب الارض الثلثين والشرا دخلا على المتصف فمفسدة لمتنوله مما على التفاضل وان كانت اجرة
الارض خمين والبقر والعمل كذلك بازان دخلا على المتصف فان دخلا على الثلث والثلثين
افسدت فالمراد بالتساوى ان يكون لكل منهما النصف وهذا يقتضى عنه قوله وتساوى بالان
المراد بذلك طي ليس المستتر في صحة المزاوعة الا بشرطين واما قوله وقابلها مساو فهو
مستدرج في قوله وتساوى يقتضى عنه كما قال غ وغيره واما قوله فلو خلا فليس من شرطها لان
شرطها ما كان عاميا في جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور ولذا قال المستفت ان كان ولذا

(قوله الاشتراك) يقع الهمز جمع شريك (قوله قلته) اى ابن الحجاب (قوله الا انه) اى ابن الحجاب الخ استلواك على توسع
 المصنف ابن الحجاب لرفع اجماعه ذكر ابن الحجاب وتساويا ايضا قوله عنه (اى وقابلها مساو (قوله وهو) اى ما يفتى عنه
 (قوله بجناح كلامه) اى ابن الحجاب تفرع على ليدكر ما يفتى عنه (قوله انه) اى الشان (قوله لا يعترض) يضم اليه ونفع الراء
 (قوله لوقوع الاول في مركزه) على لا يعترض باغنا الخ (قوله لا يفتى عن المتأخر) حال (قوله لاختلافه) اى ابن الحجاب (قوله
 بشرط التساوى) اضافته لقياس (قوله قومه وهو وتساويا) اى فان لم يتساويا ٢٤١ فسد (قوله لا تسر) صلة تفرع (قوله

وان كنت عندك) اى ابن
 القاسم الخ سال (قوله مراعاة
 الخ) على لا تشدد (قوله
 تفاضلا) اى فضل احدهما
 الا تفرقا فالتاخر على
 غيرهما (قوله فان كانا) اى
 المتزادان (قوله اعتدا) اى
 الشركة (قوله الاعتدال)
 اى مساواة الخارج المخرج
 (قوله وبشرط) اى محضون
 (قوله واى) بفتح فكرك
 اى وعد (قوله قول ابن
 القاسم) خير مقدم (قوله
 في جماع قول) اى قوله
 ان كانت الشركة الخ
 مقبول قول المضاف لقاعله
 (قوله نظير) مبتدأ فى قول
 (قوله على اصله) اى ابن
 القاسم (قوله ان المزاوعة
 الخ) بان اصله يحذف من
 (قوله هذا) اى قول ابن
 القاسم ان كانت على غير
 شرط طلق الخ (قوله على
 انما) اى المزاوعة (قوله
 تلزم بالعقد) اى عند ابن
 القاسم (قوله لا دلالة)

قال في الجواهر ولها شرطان الاول السلامة من مقابلة متفعة الارض او بعضها بالاجور
 كراؤها به الثاني التعادل بين الاشتراك في قسمة المخرج او قيمته بحسب حصص الاشتراك فلا
 يجوز ان يكون لاحدهما الثلث والربع او غيرهما من الاجزاء على ان لا يخرج مالا يكون
 قدر ذلك الجزء الا ان يكون التفاوت ويسمى الاثر به فلا تشدد المزاوعة وتبع المصنف ابن
 الحجاب في قوله وقابلها مساواته قال بشرط ان يكون ما يقابلها معادلا لكرامتها الا ان لم
 يكروما يفتى عنه وهو التساوى في المخرج فجاء كلامه حسنا اه قلت شاع انه لا يعترض باغنا
 المتأخر عن التقدم لوقوع الاول في مركزه ولا يفتى عن المتأخر فاحتجج للثاني فصنيع المصنف
 احسن من منيع ابن الحجاب لاختلافه بشرط التساوى واقفا على ما استثنى من قومه وتساويا
 فقال (الا ان يكون عدم التساوى (لترجع) من أحد شركي المزاوعة زيادة على أو قدرهما
 يخرج بالآخر (بعد العقد) فلا تنقسم عند ابن القاسم وان كانت عندك لا تلزم الا باليد مراعاة
 للقول بلزومها بالعقد قاله ابن رشد في ابن حبيب ان تفاضلا فيما أخرجه المتزادان فان كانا
 اعتدا على الاعتدال جازما فضله أحدهما الاخر طوعا قلا او كان اعتدا لافى الزريعة
 محضون ان وضع العقد جازا ان يتفاضلا ولم يفرق بين زريعة وغيرها وكذا الواسط أحدهما
 الاثر بعدد حصة العقد من غير واى ولا عاذا الشجر يدعجون لانها تلزم بعقدها كالبيع ابن
 رشد في قول ابن القاسم في جماع عيسى ان كانت الشركة على غير شرط سلف ثم مالها يسلفه
 الزريعة فتعمل فلا بأس به فنظر على أصله ان المزاوعة لا تلزم بالعقد وقال به ضمهم هذا يدل على أنها
 تلزم بالعقد لا دليل لمن هذه الرواية وانما تلزم المزاوعة اذا كان السلف بعد العقد وان
 كانت عند غير لازمة به مراعاة لقول من رآها لازمة به واعلمها مائنا لزومها به فبعدت التهمة
 عنهما فلا حاجة لقول غ (قوله لا تبرع بعد العقد اى بعد العقد اللازم باليد وقال عهدة
 البناني فيه فنظرنا المصنف انما قصد بهذا ما ذكره ابن القاسم في العتمة ويبحث فيه ابن رشد
 وأجاب عنه وهو لا شك مراد المصنف ونص العتمة من جماع عيسى ابن القاسم وقد مثل عن
 ويلج ان اشتراك في حث فقال أحدهما لا أثر أسلفى بعد عقد الشركة ابن القاسم الشركة فاسدة
 للسلف الذى أسلفه من الزريعة ان كانا اشتراكا على ذلك فان كانت الشركة على غير سلف ثم
 سأل ذلك فتعمل فليس به بأس والشركة حلال جائز اذا كانت قبعة العمل مكاثرة لقبعة الارض
 ابن رشد في قوله فليس به بأس فنظر على أصله من أنها لا تلزم بالعقد لان القياس عليه أن لا يجوز

اى لزومها بعقدها عند سال (قوله وان كنت عندك) اى ابن القاسم الخ سال (قوله به) اى عقده (قوله مراعاة الخ) على لا تشدد
 (قوله ولعلمها) اى المتزادين (قوله لزومها) اى المزاوعة (قوله به) اى عقدها (قوله عنهما) اى المتزادين (قوله فلا حاجة
 لقول غ الخ) تفرع على وانما لا تسد مراعاة (قوله بهذا) اى الاتبرع بعد العقد (قوله وهو) اى ما ذكره ابن القاسم
 في العتمة (قوله وقد مثل) اى ابن القاسم (قوله بعد عقد الشركة) صلة قال (قوله ابن القاسم) اى قال (قوله على ذلك) اى شرطا
 الاسلاف (قوله ذلك) اى يسلفه (قوله فضل) اى سلفه (قوله من أنما لا تلزم بالعقد) بان أصله (قوله عليه) اى أصله

(قوله اذ قد ذكر فيها) أي هذه الرواية الخ (قوله هو) أي ما دل على أنها التلزم بالعقد (قوله لأن من يراها لازمة) علة ذكر فيها على أنها التلزم بالعقد (قوله فعل) يضم العين (قوله منه) أي كلام ابن رشد (قوله صلحه) أي مذهب ابن القاسم (قوله هو) أي جواب ابن رشد وحقيقته مذهب ابن القاسم صله يسقط (قوله بحث اللقائي) أي الأمر قال الجبسن المصنف كصفه الزوم بالبدور جوز ٤٤٩ التطوع بعد العقد (قوله بحث طي) أنه قوله الآخر بعد العقد بالزوم

بالبدور فهو لأن غايته وقد قال بعض أهل النظر هذا من قوله يدل على أنها التلزم بالعقد عنه ولا علة أن المراد بالبدور علة حيث قد نقل فائدة التبرع بعد علم العمل وإنما كلام الأئمة في التسرع في العمل بعد المساواة فيه وإذا رتبوا ما ذكره المصنف على قول مضمون بالزومها بالعقد وعلى القول بالزومها بالعمل كافي ضيق ولم يرد من فرعها على القول بالزومها بالبدور وما ذكره المصنف أن التبرع بعد فروع العمل خلاف فرض المسئلة (قوله فيه نظير) جواباً أم (قوله بالنسبة) صله التبرع (قوله معطوف) نعمت فإن فعل (قوله بشرط أن) نعمت سلم (قوله أي وحصل) تفسير لفعل المحذوف المعطوف (قوله قرأته) أي خلط (قوله أنه) أي خلط (قوله منهما) أي الشريكين (قوله وردهما) أي البذر (قوله وعليه) أي قولهما صله يتفرع (قوله لا يكتفي) أي طرح البذر في جهتين مقترنتين (قوله خلطهما) أي البذر (قوله بن) يفصح عن نقل (قوله أنه) أي الشأن (قوله ذلك) أي عدم تفرع أحدهما عن الآخر (قوله مشيراً) حال من فاعل بن (قوله من كفاية الخ) بيان ما (قوله كونه) أي المال المشترك (قوله فقال) أي مضمون (قوله وقال) أي مضمون (قوله هو لا يفتد) أي ويؤثرها بالاعتز (قوله ومن كآب) خبر مقدم (قوله واحدة) أي من الزرع (قوله يفتن) (قوله الأخرى) أي من الزرع (قوله يفتن) (قوله فهو) أي الشركة وذكره لئلا يكتفي به

وعند وجهين مقترنتين (قوله خلطهما) أي البذر (قوله بن) يفصح عن نقل (قوله أنه) أي الشأن (قوله ذلك) أي عدم تفرع أحدهما عن الآخر (قوله مشيراً) حال من فاعل بن (قوله من كفاية الخ) بيان ما (قوله كونه) أي المال المشترك (قوله فقال) أي مضمون (قوله وقال) أي مضمون (قوله هو لا يفتد) أي ويؤثرها بالاعتز (قوله ومن كآب) خبر مقدم (قوله واحدة) أي من الزرع (قوله يفتن) (قوله الأخرى) أي من الزرع (قوله يفتن) (قوله فهو) أي الشركة وذكره لئلا يكتفي به

(قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله الشركة جائز مخطأ ولا يخطأ) مقول قول المصنف قاله (قوله لاحتجته) أي قول ابن القاسم عليه سكت الخ (قوله أولاً) يشد الواو (قوله وهو) أي مضيه بعد ٢٤٣ وقومع استعاضة ابتداء (قوله وهو)

أي الجواز (قوله أصلهما)

أي مآل وابن القاسم رضي

الله تعالى عنهما (قوله

واختلف) بضم التاء (قوله

فذكر) أي الضم (قوله

يفتح الادم مضي بلا

قون لاضاقته (قوله على قول

مضنون) أي الثاني ياشترط

الخط (قوله وهو) أي حله

على قول مضنون الثاني

(قوله عليه) أي قول مضنون

الثاني (قوله يعرف بضم

فككون ففتح (قوله واليه)

أي مضنون حله عزز (قوله

عليه) أي قول مضنون

(قوله عدم اشتراطه) أي

الخط (قوله فيها) أي شركة

المال (قوله لم يدر) أي تبع

(قوله شرطها) أي المزارعة

(قوله منها) أي الشركة

(قوله في شرطها) أي

الشركة (قوله يخلطها)

البذر (قوله كذا لهما)

أي البذر غير خبر به (قوله

مضنون) خبران

(قوله بل ليس) أي الخط

الحكمي (قوله لندخلها)

أي مآل وابن القاسم (قوله

فيهما) أي شركة المال

وبشر مكرراً (قوله

أصلهما) أي المآل

(قوله فيه) أي أحدهما

(قوله في ثبوتها) أي الشركة

(قوله وقرول ابن القاسم فيها)

أي المدونة

راجع الثالث (قوله فإذن)

أي ابن عرفة (قوله هو كل)

أي من ابن القاسم ومضنون (قوله ليس كذلك) خبرها

وعند ابن القاسم الشركة جائز مخطأ ولا يخطأ ابن عبد السلام لعل المصنف اتفاسكت عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة الشركة جائز مخطأ ولا يخطأ لا حجة الجواز لا تقدم على ذلك ابتداء وأنه ممنوع وأولئك ان وقع مضى وهو الظاهر من تقريره ٨١ وقال الضمى فصل اختلاف إذا كان البذر من عندهما هل من شرط الصحة أن يخطأ قبل الحرث فأجاز مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الشركة إذا أخرجها أو شعيها وان لم يخطأ وهو أيضاً أصلهما في الشركة في الفراهيم والدنانير واختلف عن مضنون فذكر مثل ما تقدم ٨١ فأشار المصنف إلى أن الخطأ يكفي فيه إخراجها والبذر ولو لم يخطأ كما عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأدعوا مضنون ومضنون الثاني بولو وجعل الشارح كلام المصنف على أنه متى على قول مضنون وهو غير ظاهر ولا يأتى عليه ما قرعه المصنف بقوله فإن لم يثبت الخ واقع أعلم متى قوله ومخطأ يذن كان الخ هذا الشرط انما يعرف لمضنون واليه عزز في الجواهر واقتصر عليه فتبع ابن الحاجب والمصنف ومذهب مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما عدم اشتراطه لاحتياطه ولا حجة على أصلهما في شركة المال ومضنون على أصله في اشتراط الخط فيها فتكمل طرأ أصله وإذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخط وسكت المصنف عن قول ابن القاسم في هذه المسئلة الشركة جائز مخطأ ولا يخطأ على ما حكاه بعض القرويين ٨١ وما عزا لابن القاسم عن بعض القرويين هو كذلك في ابن يونس بعد أن نقل عن مضنون شرطه الخط البذر وأوجه في بيت أو حله جميعاً إلى القدان فعمل منه ابن القاسم لم يشترط الخط لاحتياطه ولا حجة وقال الضمى الخ انما تقدم عنه وقال ابن عرفة وإذا كان البذر مشتركاً في شرطه لم يخلطه قولاً مضنون وعيسى عن ابن القاسم مضنون جميعه في بيت أو حله جميعاً القدان أربعة كل واحد في ظرفه فزعموا أحداً من الآخر كخطهما ٨١ فظهر للمضنون هذه النقول ان شرط الخط الحكمي عند مضنون فقط ووقع للمصنف في موضعه ما يتخلف هذا فانه قال في قول ابن الحاجب والبذر المشترك شرطه الخط كالمال ما منه ولما كان الخط ظاهراً في عدم تميز أحدهما عن الآخرين انما ليس المراد ذلك بقوله كالمال فأشار إلى ما قدمه وهو ان يكون تمت أياً منهما أو أحدهما وهكذا قال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما الضمى واختلف عن مضنون فقال مرة الخ انما تقدم فظاهره ان مالكاً وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما قالوا بشرط الخط الحكمي هنا وفي شركة المال وليس كذلك بل ليس بشرط في الصحة عند هاتين كما عرفت وإذا قال ابن عرفة في شركة المال في شرطه ما يخلط الحكمي المقيد بعدم تميز أحدهما عن الآخر أو مجرد اجتماعهما في حوزة واحد لئلا يخلط أو شراء كل عامه على الشركة أو أحدهما فقط في ثبوتها فانه الضمى عن الغيرة عن مضنون وقول ابن القاسم فيها ٨١ فأفاد ان اشتراط لمضنون فقط وقول ابن القاسم فيها عدمه وكل على أصله في شركة المال وفي شركة الزرع فانه نسب في التوضيح لابن القاسم ليس كذلك ولا

(قوله اجتماعهما) أي المآل (قوله هذا) أي اجتماعهما في حوزة (قوله في ثبوتها) أي الشركة (قوله فيه) أي أحدهما

(قوله الغير) أي قديان ابن القاسم فيما راجع للاول (قوله من مضنون) راجع للثاني (قوله وقرول ابن القاسم فيها) أي المدونة

راجع الثالث (قوله فإذن) أي ابن عرفة (قوله هو كل) أي من ابن القاسم ومضنون (قوله ليس كذلك) خبرها

(قوله) اى خلل (قوله غيبه) اى مناسبه لابن القاسم (قوله ذاك) اى التسويب لابن القاسم (قوله وعلى ما قال) اى شطيل صله
 لا يصح (قوله كلامه) اى المصنف (قوله حيث ذك) اى حين شرط الخلط المحكى عند ابن القاسم (قوله فيها) اى القولين (قوله
 فقال) اى الخط (قوله الى قوله) اى محضون (قوله على قول محضون) اى الذى خالف فيه مالك وابن القاسم رضى الله تعالى
 عنهم (قوله وهو) اى حل الشارح ٣٤٤ (قوله فظاهره) اى كلام الخط (قوله اذال) اى تمت مصدر (قوله ولم يتبقه) اى الخط

(قوله) اى كلام القضى
 (قوله من اتحاد القولين)
 ما (قوله قولى) يخفى
 اللام (قوله انه) اى الشان
 الخ مقول قول المضاف
 لقاعله (قوله وابن شاس)
 عطف على ابن ونس (قوله
 غير صواب) خبر حمل (قوله
 وقوله) اى ز (قوله غير
 صحيح) خبر قول (قوله
 الظاهران المصنف اراد
 فى ضيق حمل كلام ابن
 الحاجب على الراجح) هذا
 لا يمكن فى كلام ابن الحاجب
 لتصريجه بان الخلط شرط
 بقوله واليدرا لشرطه
 الخلط ولا يمكن فى كلام
 المصنف لعطفه الخلط على
 الشرط المحقق عليه وهى
 السلامة من كراه الارض
 بمجنوع وبالفقه على
 شرطية الخلط بقوله ولو
 باخرجهما (قوله وهو)
 اى الراجح (قوله تغييره)
 اى ابن الحاجب (قوله فى
 كلامه) اى ابن الحاجب
 (قوله فرار من جملة على
 ضعيف) علة تنفيه (قوله
 منه) اى الجمل المذكور (قوله قولى) بشخ الام (قوله فيها) اى قولى محضون (قوله لان مراده) اى محضون او
 (قوله بعد) المناسب حين (قوله بطلانه) اى عدم اشتراط الخلط لا قبل الزراعة ولا حينها (قوله اذ قال) اى محضون فى قوله الاول
 باشتراط الخلط (قوله هي عند ابن القاسم صحيحة) اى وواقعه محضون ايضا (قوله على الاول) اى شرط الخلط (قوله وليس
 بصواب) فيه ان كلام المصنف نص فيه وان كان التصرع بعد عمله بمقابله

او
 (قوله بعد) المناسب حين (قوله بطلانه) اى عدم اشتراط الخلط لا قبل الزراعة ولا حينها (قوله اذ قال) اى محضون فى قوله الاول
 باشتراط الخلط (قوله هي عند ابن القاسم صحيحة) اى وواقعه محضون ايضا (قوله على الاول) اى شرط الخلط (قوله وليس
 بصواب) فيه ان كلام المصنف نص فيه وان كان التصرع بعد عمله بمقابله

(قوله ثم قال) اى حصون (قوله تجوز) اى الشركة بطعامين مختلفين (قوله ونقله ابن عرفة) نصه الصقلي عن ابن حصون
لا يجوز أن يخرج أسلحهما فجاءوا لا تحشرهما أو سلبا أو اعتدلا فيما بعد ٣٤٥ ذلك فان نزل فلكل واحدا أسلحته

وتراجعان في الأكرية ثم
قال بعد ذلك انه غير نزال
بعض القرويين من لم يجز
الشركة بالذات والدرهم
لجيز المزارعة بالطعامين
المختلفين ولو اعتدلت قيمتهما
لعلم حصول المناجزة لبقائه
يدل واحد على طعامه
ولكل واحدا أسلحته طعامه
ولا يكون التمكن قبضا
كالشركة القاسمة بالعرض
لا يضمن كل واحد سلعة
صاحبه وانما يشتركان
بأثمان السلع التي وقعت
الشركة بها فائدة (قوله
شريك) يشع الكاف من
شريك بلاون لأضاقه
(قوله أخرج) بضم الهاء
وكسر الراء (قوله النخاع)
فاعل أصابة المضاف لقوله
(قوله وعند ابن القاسم)
صلة جازئة (قوله ولوعلم)
بضم العين ذلك اى عدم
نات أحد البذرين (قوله
ولم يلزم) بضم الاء اى رب
البذر الذى لم يثبت (قوله
وقبله) بكسر الواو (قوله
وزاد) اى خليل (قوله
زاد) اى شارك في الزرع
(قوله فان دل) اى المزارع
بجلا يثبت (قوله عليه)
اى المدلس (قوله يثبت)

أوصني من القطنية فقال حصون لكل واحد ما أسبغ بذره ويزا جعان في الأكرية ثم قال
تجوز إذا اعتدلت القيمة القصوى ويبدو المكلف ذكره ح ح والطلاق جازا أيضا إذا كان
بذل الشعير فولا خلا قال تعنت الشركة بالقبض والقول اتفاقا فأداه عب وتعام عانة ح
وتقوله ابن عرفة عن ابن يونس عن حصون وزاد بعده قال بعض القرويين من لم يجز الشركة
بالذات والدرهم لم يجز المزارعة بطعامين مختلفين ولو اعتدلت قيمتهما لعدم حصول المناجزة
لبقائه يد كل واحد على طعامه ولكل واحد ما أسبغ طعامه ولا يكون التمكن قبضا كالشركة
القاسمة بالعرض لا يضمن كل واحد سلعة صاحبه وانما يشتركان بأثمان السلع التي وقعت
الشركة فيها فائدة اه والله الموفق (فان لم يثبت بذرا أحدهما) اى شريك المزارعة (وعلم) بضم
فكسر صاحب البذر الذى لم يثبت بأن بذل بذره في ناحية مقبرة عن الناحية التي بذل لا تستمر
فيها وعلت الناحيتان (لم يقبض) بضم التثنية وقع السبين (ه) اى البذر الذى لم يثبت فيها
أخرج للشركة ويضع على صاحبه (ان غرت) صاحب البذر الذى لم يثبت شركة بأن كان علم
انه لم يثبت لأصا به الفشان مثلا كبروا الشكان (وعليه) اى الفان لشركة (مثل نصف) البذر
(التاب) والزرع بينهما ابن عبد السلام وينبغي الرجوع على القارضة في قيمة العمل المصنف
ويرجع نصف كراء الأرض التي غر فيها (والا) اى وان لم يفر صاحب البذر الذى لم يثبت شركة
بأن لم يعلم علته (فعل على منهما) اى الشريكين لا تستمر (نصف بذرا الآخر) فعل صاحب
البذر الذى ثبت مثل نصف البذر الذى لم يثبت وعلى صاحب البذر الذى لم يثبت مثل نصف
البذر الذى ثبت (والزرع) مشترك (لهما) في صورتين غ أصل هذا ما نقله ابن يونس عن اى
احسن ونصه بعض القرويين وعند ابن القاسم خلطا ولم يخطأ الشرع كجائزته وإذا جعلت
الشركة في هذا فنبت زرع أحدهما ولم يثبت زرع الآخر فان غر منه صاحبه وقدر علم أنه
لا يثبت فعليه نصف بذره صاحبه والزرع بينهما ولا عوض له في بذره وان لم يعلم أنه لا يثبت
ولم يفره فعل الذى ثبت بذره ان يفره لصاحبه مثل نصف بذره على أنه لا يثبت يأخذ منه مثل
نصف بذره الذى ثبت والزرع بينهما على الشركة غره أو يفره ولو علم ذلك في امان الزراعة وقدر
صاحبه فأنخرج نذرية يعلم أنهم لا يثبت فلم تثبت فضلعها منه وعليه أن يخرج مثل مكملهما من
زرعة تثبت فزرعها في ذلك القلب وهما على شركتهما ولا غرم على الآخر فالغراوان لم يغروا ولم
يعلم فخرج جميعا قعيرا آخر فيزعمان في القلب ان أحبا وهما على شركتهما ابن عبد السلام
سكت في الرواية عن رجوع المحرو على القارضة في قيمة العمل فعلم يثبت ان كان العمل على
المحرور ويبقى ان يكون له الرجوع عليه بذلك لانه غرور بالفعل وقيل في التوضيح وزاد وينبغي
أن يرجع عليه بنصف قيمة كراء الأرض التي غر فيها ابن عرفة ذكر ان ابن يونس مليل على الخلاف
ونفسه ابن حبيب لو زرع بجلا يثبت تثبت شعير صاحبه دون شعيرة فان دلس ورجع عليه
صاحبه بنصف مكملته من شعير صحيح ونصف كراء الأرض الذى أبطله عليه وظاهره أصبح وقال
ابن حصون مثله الا لكراهة فليذكر مظهر قول ابن حصون سقوط الكراء وهو ظاهر قول

اى بمثل (قوله من شعير) اى مثلايان مكملته (قوله ونصف كراء الأرض) مصنف على
نصف (قوله وظاهره) اى المذكور (قوله مثله) اى قول أصبح (قوله فليذكر) اى ابن حصون الكراء وهو اى سقوط

(قوله أنه) أي الغار الخ مفعول قول المضاف لقاعه (قوله دل) أي البائع (قوله فيه) أي يسع العبد بعثمان من رقبته (قوله فسرق) أي العبد (قوله فرده) أي المبتاع العبد (قوله فذل) أي المسرور (قوله في ذمته) أي العبد (قوله بعيب السوس) أي بكته ومضافته للبيان (قوله فلا رجوع له) أي المبتاع (قوله قال) أي الشعبي (قوله ولو أكرها) أي المملوك مدلسا بسوسها ووضع المكري طعما فاستأس فيها (قوله لزج) أي المكري (قوله عليه) أي المكري يعوض المستأس (قوله حسنة) يضم الدين وشدة التوثيق طريقة (قوله رهنه) ٣٤٦ أي الكيفية (قوله فيها) أي الزراعة (قوله البرقي) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر القاف وشدة

الياء (قوله ان المزارعة الخ) خبر ظاهر (قوله كلفها) أي المدونة (قوله وبهذا) أي جوازها صلة أتى (قوله حسنة) بفتح الحاء والدة الالمهتين وسكون الضمة (قوله فيها) أي المدونة خبر مفعول (قوله ان كثيرا) أي المزارعين (قوله واو كانت) أي الأرض (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله جاز) أي الاشتراك (قوله من الزرع) بيان ما (قوله يان زاد الخ) تصوير لفظ الشرط بصورتين (قوله ما يأخذ) أي العامل (قوله منه) أي الزرع (قوله وأساواها) أي ما يأخذ منه نسبة بذره (قوله ثالثي) أي المساوي (قوله وثلي) بفتح المثناة مفتحة ثلاث بلا تون لاضافته (قوله والثلث) أي الزائد (قوله كذلك) أي مثال الثاني في إخراج أحدهما العمل وثلث البذر والآخر الأرض وثلثي البذر على أن يأخذ العامل ثلث الزرع والاول كذلك على أن يأخذ العامل ثلثي الزرع ومفهوم أن لم ينقص الخ أنه ان نقص ما يأخذ العامل عن نسبة بذره كآخر جملتي البذر على أن يأخذ ثلثه فليأخذ ثلثه الأرض ببعض البذر فمحضون وابن حبيب اذا اشتراك رجلان فخرج أحدهما الأرض وثلثي الزريعة والآخر ثلثي الزريعة والعمل على أن يكون الزرع بينهما مقين ابن حبيب أو على الثلث والثلثين فذل كما بدأنا إذا ساوى العمل وماضله من الزريعة كراه الأرض

أحدهما العمل وثلث البذر والآخر الأرض وثلثي البذر (قوله أنه) أي الشان (قوله كآخر ج) أي العامل لان (قوله ثلثه) أي الزرع (قوله لثاثة الأرض) أي بعضها وقومها في مقابلة العمل وبعض البذر (قوله على أن يكون الزرع بينهما مقين) فيكون مال العامل من الزرع زائدا على بذره (قوله على الثلث الثلثين) أي في الزرع يحتمل الثلث لصاحب الأرض فتكون مال العامل منه زائدا على بذره ويحتمل الثلث للعامل فيكون ماله منه مساويا لبذره (قوله وماضله) أي والبذر الذي مع العمل التي فضله وزاد عليه شريك العامل (قوله فيه) أي فضلا متساويا (قوله من الزريعة) بيان ما (قوله كراه الأرض) مفعول ساوى أي مع ماله من البذر الزائد على بذره العامل

(قوله تزي) بضم قفتح مثقال (قوله مناقضته) أى التسمى (قوله بأنه) أى بمحداصله ترد (قوله انما قال) أى بمحداصل المذكور
(قوله هذا اللفظ) أى المتنازعين (قوله ان نزل) أى التشاؤك بالارض والبذر والبشر والاعتناء بالثمن أحدهما والعمل من
الآخر (قوله كانه) بفتح الهمز ٢٤٨ وشدة النون (قوله قبضه) بفتح مثقال (قوله نصف البذر) أى ونصف متعنة

الارض والبذر جازت الشركة اذا سوا باقت ترد مناقضته عهد بأنه انما قال في المتنازعين ولا
يصدق هذا اللفظ الا بان يأق كل منهما بزيادة ابن حبيب ان نزل فالزعر عرب الارض والبذر
واللا ترأجر مثله الا ان يقول تعالى تنازع على ان نصف ارضي ونصف بذرني ونصف بقري
كرا نصف علف فالزعر بينهما كانه قبضه نصف البذر في أجرته وضعه والصواب قول مصنون
اذا دخل على وجهما الشركة وان يعمل الما يذر على املاكهما جاز وان كان على ان يعمل على
ملك صاحب البذر ولا ترملت ما يضر ح فسد قولوا واحد لانه أجر نفسه مجهول قلت
قوله فسد قولوا واحد انص في معنى اجازة مصنون انما هي اذا كان على ان يعمل البذر على
املاكهما ابن عبد السلام هذه مسئلة الخامس يلد وقال فيها ابن رشد ان عقد ابا بلفظ
الشركة جازا تعاها وان كان بلفظ الاجارة لم يجز اتفاقا وان عرى العقد من القتلين فاجازة ابن
القاسم وارى انه تحقيق المذهب قلت جواب ابن رشد في مسئلته ما فيه ما تقول في رجلين
اشترى كافي الزراعة على ان جعل احدهما الارض والبذر والبقر والثاني العمل ويكون الربع
للعامل فأجاب بالتفصيل المتقدم وما نقله ابن عبد السلام عنه من ان ابن القاسم اجازها
ومنعهما مصنون وهم لان نص ابن رشد بجده ابن القاسم على الاجارة فلم يجزه واليسذهب ابن
سبيب وجده مصنون على الشركة فاجاز هذا تفصيل المسئلة ٨١ وزعم ان مسئلته عرفناها
مسئلة مصنون ومحمدية فطر من وجوه الاول ان مسئلته ليس فيها اختصاص رب الارض
بشي من قلة الحرث ومسئلة عرفناها في رتبة في زمنه وبعد وقبله انما هي على ان كل التين رب
الارض والبذر والثاني ان مسئلته مصنون ومحمدان المنفرد بالعمل اخرج معه البقر ومسئلة
عرفنا الا باق العامل فيه الا بعمل يده فقط وكونه كذلك يصنع اجيرا ويمنع كونه شريكا ولا لالة
جواب ابن رشد عن المسئلة التي مثل عنها على خلاف ما نقلناه ونحوه قول التسمى ومثله ان كان
من عندا أحدهما العمل فقط ترد بما يأتي من اقوال اهل المذهب حسبا بأن في كلام ابن يونس
ان شاء الله تعالى الثالث ان ظاهرا اقوال اهل المذهب ان شرط الشركة كون عملهما مشعونا
لا معنانيا عامل معين ومسئلة عرفنا انما يدخلون فيها على ان عملهما معين ينش عملهما وساملهم
على هذا خوف الاعتراض بقوله فيفتقر في مسئلته عرفنا الى قولنا بالصحة وليس كذلك ولقد اجاد
ونص شيخ شيوخنا الشيخ الفقيه المصنف ابو عبد الله بن شبيب بن عمر الهناتقي الهكوري
حيث سئل عن مسئلة المجلس في الزرع يجز مسمى من الزرع هل تجوز ام لا وهل ينقض عذرا
في باحته تعذر من يدخل على غيره فاجاب بأنهم الاجارة فاسدة وليست شر كمال الشركة
تسمى الاشتراك في الاصول التي هي مستند الارباح وعدم المساعدة على ما يجوز من ذلك
لا ينقض عذرا لان غلبته في ذلك وامثاله انما هي من افعال حلة الشريعة ولو تعذروا انصحب
عقود وروى القصاد لما استقروا على فسادهم وان حاجة الضعيف للفقوى أشد فقال الله تعالى
فلنأمن الذين ارسل اليهم ولنأمن المرمين فلتنصن عليهم بعلوم ما كانوا يتبين والوزن يوشد

القدر والالة (قوله في
أجرته) أى نصف عمله (قوله
وضعه) أى شراكه بالنصف
(قوله لو ان كان) أى
الاشتراك (قوله ولا تر)
أى العامل (قوله انما هي)
أى الاجارة (قوله اذا كان)
أى الاشتراك (قوله عرى)
أى خلا (قوله القتلين) أى
الشركة والاجارة (قوله
فاجاب) أى ابن رشد (قوله
عنه) أى ابن رشد (قوله
اجازها) أى الشركة (قوله
ومنعهما) أى الشركة (قوله
وهي) بفتح الهاء أى غلط
(قوله له) أى العقد (قوله
وزعمه) أى ابن عبد السلام
(قوله قبضه) أى خبز زعمه
(قوله مستثنى) أى
مصنون ومحمد (قوله في
زمنه) أى ابن عبد السلام
وبعد وقوله (قوله وكونه)
أى العامل (قوله كذلك)
أى ليس له الا بعمل يده
(قوله يسخره) أى العامل
(قوله كونه) أى العامل
(قوله عن المسئلة) صلة
جواب (قوله على خلاف)
صلة دلالة (قوله ونحوه)
أى جواب ابن رشد (قوله

تدال) خبر دلالة (قوله تعذر) فاعل ينقض (قوله فاجاب) أى الهكوري (قوله الارباح) بفتح الهمز الحق
جمع (قوله في ذلك) بيان (قوله لا ينقض عذرا) خبر عدم

(قوله عكس ذلك) اى

حقيقتهما انفراد أحدهما
بإخراج المال والأثر
بالعمل (قوله بعكس
ذلك) اى كون قائمتها
معاملة القدر وزنا
أوعدها كعشرة دنانير
(قوله هي شركة وإجارة)
أى اجتمع فيها الشركة
والإجارة (قوله غلب)
بفتح مثقلا (قوله به)
أى عقدها (قوله كان) أى
عقدها (قوله وهو أى
لازمها (قوله بالها) أى
الإجارة (قوله مجهول)
لاختلافه باختلاف كثرة
الزرع وقته وسلاية
الزرع ورخلته (قوله
المستف) أى ابن الحجاب
(قوله منه) اى علمها
(قوله وهو به) اى الصقلى
قول مجهول (قوله) أى
كراه الأرض (قوله من بذر
وقر وعمل) بيان غيرها
(قوله فيها) أى المدونة
خير مقدم (قوله فلا يجوز)
أى اشتراكهما (قوله
وهذا) اى الفساد (قوله
فالتناسب) تفرع على
ورجح (قوله شبه) يفتح
السنة والمودع مثقلا
أى فى عدم العصة (قوله
وعن هذا) صلة عبر (قوله
خطب) أى أجرة كثرة
(قوله لم يجز) اى

الحق ثم قال ابن عرفة بعد نصوص طويلة قلت تقر بكون ما قالوه هو الصواب ان حقيقة
الشركة متباينة لحقيقة الإجارة لان حقيقة الشركة عدم انفراد أحدهما بإخراج المال والأثر
بأخراج العمل والإجارة على عكس ذلك وحكم الشركة ان قائمتها يجب ان تكون معاملة
لمستحقها بطريق نسبة بعض الشيء اليه كالتصاف لعرفة القدر وزنا أوعدها كعشرة دنانير
وحكم الإجارة ان قائمتها يجب ان تكون معاملة لمستحقها بعكس ذلك والمزارة قال ابن رشد
هي شركة وأجور قن غلب الشركة لم يجعلها لازمة بعقدها ومن غلب الإجارة جعلها لازمة به اذا
تقرر هذا فحكمه لم يتقرر أحد ههنا فى المزارة بإخراج مال كان شيئا بالشركة بايتنا ضرورة
اشتغالها على خاصة الشركة وكما انفراد أحدهما بإخراج المال والأثر بالعمل بطل كونها
من اربعة لان تنافلا زعمها حينئذ وهو اشتغالها على خاصة الشركة وصارت محض إجارة قلنا لئلا
حينئذ ايهما فيجب كونها فاستدلنا بحكم الإجارة وجوب كون قائمتها معاملة القدر وزنا
أو عدها (تنبه) هـ ابن الحجاب والعمل المستتر هو الحزن لا الحصاد والدراس على الاصح
لا يجهول وعن ابن القاسم والحصاد والدراس التوضيح ما صحبه المصنف هو قول مجهول
وكذلك قال التوفسى وابن يونس انه الصواب لان الحصاد والدراس مجهولان وقال القسطنطين
كان العرف بالبلدان الحصاد والدراس والتعصبة على العامل وكان ذلك كله مع جميع العمل
مسوا لذكره الأرض جاز على قول ابن القاسم ولم يميز مجهولان لا ليدرى كيف يكون ابن
عرفة وعمله مأخوذة الزرع قبل تعلمه يسهه وفى كون الحصاد والدراس منه وعدمه فلا يجوز
شرطه تنقلا الصقلى عن ابن القاسم ومجهولان فالتا لا ليدرى هل يتم ولا كيف يكون وهو به
لانه قبل ويكثر وكذا شرط التقاء هـ وشبهه فى عدم الصحة المدلول عليه بقوله لا الإجارة الخ
فقال (كلفاء) بغير مبهمة أى عدم حسب كراه (أرض) لمقد من أحدهما (وتساوى) أى
الشريكان فى (غيرها) أى الأرض من بذر وقرو وعمل بدفلا نصم شر كهما لا تخولهما على
التفاوت فيما ان اخرج أحدهما أرضا لها قدر من الكراه أو الفها لها صاحبه واعتدلا فيما به
ذلك من العمل والبذر فلا يجوز حتى يعطى شريكه نصف كراه أرضه (أو لاحدهما) أى
الشريكين (أرض رخصة) اى قليسة الكراه (وله) اى يخرج الأرض الرخصة (عمل) يسه
وقر ولا تنزير البذر فاستدلنا بقوله الأرض بعض البذر وهذا قول ابن عبدوس ورجح ابن
يونس وأشار الى ترجيحه بقوله (على الاصح) فالتناسب ابدال الاصح بالارجح ومفهوم قوله
أرض وعمل انه لو كان لأرض وبذر ولا أثر العمل جاز هو كذلك اذ لم تقابل الأرض البذر
بخطا فمسئلة المطوق ولذا خص المصنف العمل بكونه من صاحب الأرض كما هو فى الرواية
قاله طى غـ أو لاحدهما أرض رخصة وعمل على الاصح الظاهر انه معطوف على قوله كلفاء
أرض فهو ايضا مشابه بقوله الإجارة وعن هذا عبر فى توضيحه بقوله اذا اخرج أحدهما البذر
والأثر العمل والأرض فان كانت الأرض لها خطب لم يجز وان لم يكن لها خطب فقولان
الجواز لمصنف وهو مبنى على جواز التطوع بالتساقط فى العقد المتع لئلا يفسد ويرأى انه
يستهلك كراه الأرض لم يخرج منها ابن يونس وهو الصواب هـ فاعل الاصح تصريف الاربع
فى ابن يونس فى باب آخر من المدونة اذا اخرج أحدهما الأرض والأثر البذر فلا يجوز الا ان

اشتركا كهما (قوله فى العقد) صلة التطوع (قوله آخر) نصت ما

(قوله يعني) أي اشتراكهما
(قوله وإن كانت) أي
الارض (قوله المصع)
بكسر الميم (قوله وتقل)
أي أبو علي (قوله ففسد)
أي الباني (قوله من)
شربطى بفتح الطاء مفتي
شرط بلانن لاضافته أي
سلامتها من كراء الارض
بمعنوع وتساوي الخرج
والخارج (قوله غير) بضم
فكسر الميم (قوله أي)
العمل) تفسير الضمير
(قوله وهو) أي الغير
(قوله صاحبه) أي البذر
(قوله وإن أوهه كلامه)
خال أو بالغة (قوله فهو)
أي كان له بذواخ فترجع
على إذا انضم الخ (قوله)
لاطلاه هنا) أي قوله
والانفصال (قوله فرض)
بسكون الراء (قوله افغى)
عن قوله مع عمل خبر
فرض (قوله في المقدمات)
خير مقدم (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله على ستة)
صلة اختلف (قوله منه)
أي ابن القاسم (قوله انه)
أي الزرع (قوله فان كانوا)
أي الشراكاء في الزرع
(قوله منها) أي البذر
والارض والعمل (قوله)
واختصار عطف على
مذهب (قوله انه) أي

تكون أرضا لا كراء لها وقد تساوا بقياسها فانما خرج هذا البذر وهذا العمل وقسم ما سواهما
جائز لان الارض لا كراء لها وان كراء ابن عبدوس هذا وقال انما اجاز ما للرضي الله تعالى عنه ان
تلقى الارض اذا تساوى باق اخراج البذر والعمل فأما ان كان يخرج البذر يخرج الارض
يعني وان كانت لا كراء لها انذخه كراؤها بل يخرج منها الاثرى أن لو اكرت هذيع بعض ما
يخرج منها بل يخرج وهذا هو الصواب اه الباني أبو علي كلام ابن نونس يدل على ان المصع هو
ابن عبدوس لا ابن نونس فلفظ الاصم في محله ونقل كلام ابن نونس فانظر نفسه (وابن فسدت)
المزارة لعدم شرط من شرطي صحتها وغيره على اقبل العمل فسيخت وان عملا (ونكافا) أي
الشريكان (عملا) أي تساوى عملهما في القيمة وكانت الارض من احدهما والبذر من الآخر
على ان الزرع بينهما فمقتضى (في الزرع) بينهما) أي الشريكين لكل نصفه (وتزادا) أي
الشريكان (غيره) أي العمل وهو الارض والبذر فعلى صاحب الارض مثل نصف مكيه
البذر لصاحبه وعلى صاحب البذر نصف كراء الارض وفسدت لقابله الارض البذر حب
وان عملا معا وتفاوتا فيه فالحكم كذلك على المقدمه الاولى وعملا بل وتكافؤا وان اوهه كلامه
وان لم يعمل معا بأن اتفردا أحدهما بالعمل ولا يدخل فيه عملهما بل وتكافؤا وان اوهه كلامه
لانه خلاف المقدمه (في الزرع كله) للعامل وحده اذا انضم لعمله شيء لمساخره بقوله كان له
بذرا الخ فهو كالنصف لا طاقه هنا (وعليه) أي المتقرب بالعمل المختص بالزرع (الاجرة) للارض
التي اتفردوا بخرها فان كانت كلها للعامل فالحكم عليه مثل البذر سوا (كانه) أي المتقرب
بالعمل (بذوع عمل) أي عمله الذي اتفرد به والارض للآخر وفسدت لقابله البذر بعض
الارض غرض الكلام في العامل وحده افغى عن قولهم عمل (او) كان له (ارض) والبذر
للآخر وفساد المقابلة الارض بعض البذر (أو) كان (كل) من البذر والارض (الحل) من
النشر يكون والموضوع على أحدهما فقط وفساد ذلك لفساد على التفاوت فالزرع للعامل
وحده وعليه لشر يكمل مكيه بذرو كراء أرضه في المقدمات اختلف في المزراعة القاسمة
اذا قامت بالعمل على ستة اقوال أحدها ان الزرع لصاحب البذر يؤدي لصاحبه كراءها
اخرجهو والتاقي انه لصاحب العمل وهو تأويل ابن أبي زيد قول ابن القاسم فيما حكاه عنه
ابن المواز والثالث انه ان اجتمع شيا من ثلاثة اصول وهي البذر والارض والعمل فان
كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيا منهنها واتفرد كل واحد منهم بشي منها كان الزرع
بينهم ثلاثا وان اجتمع لاحد منهم شيا منهنها دون صاحبه كان الزرع له دونهما وهو مذهب
ابن القاسم واختار ابن المواز على ما تأوله أبو إسحق والرابع انه يكون ان اجتمع شيا من
من ثلاثة اشياء على هذا الترتيب وهي الارض والبذر والعمل والخامس انه يكون ان اجتمع له
شيا من أربعة اشياء على هذا الترتيب أيضا وهي الارض والبذر والعمل والبقر والساحس
قول ابن حبيب ان القساذن سلم من كراء الارض بل يخرج منها كان الزرع لصاحب البذر
اه بلفظه ابن عرفة ونسب ابن الحاحب الستة للباجي وهو وهم شاعن تقلسه ابن شاس
وغلظه بقوله الشيخ أبو الوليد انه الباجي غ في التصكيل ويقرب الاقوال الستة للفظ
أن تقول

الزرع (قوله هو) بفتح الهاء أي غلط (قوله يقرب) بضم ففتح كسر مثله لا

الزرع

(قوله لا تزارع) أي العمل (قوله الباذر) أي ذى المذر (قوله أو لسوى) أي غير (قوله الخبار) بضم الميم وبهام الخاء
وكسر الموحدة أي من يسكرى أرضه بما يخرج منها (قوله عاب) بوحدة أي عمل وأرض وبذر (قوله عات) بثلاثية أي عمل
وأرض وبذر (قوله ناعب) بثلاثية أي فو بواض وعمل وبذر (قوله فهم) بفتح فس (قوله الرضى) بفتح الصاد المججمة (قوله
غير ظاهراً) خبر قول • (باب الوكالة) • (قوله بصيغة المصدر) أي بكسر الصاد وربط التاء (قوله بصيغة الفعل الماضي) أي
بفتح الصاد وفتح التاء (قوله لغة) خبر كسر والأقرب نفسه على التميز أو نزاع الخلاف (قوله واصطلاحاً) عطف على لغة (قوله
نيابة) أي إقامة بندر (قوله ذى حق) فصل يخرج النيابة عن لاحق له (قوله غير ٢٥١ ذى امره) بكسر فسكون أي اماره
وحكم (قوله ولا عبادة) عطف على امره وأمره كذا

الزروع للزرار ع أول البادر • في فاسد أو لسوى الخبار

أومن له حقاً من إحدى الكلم • عاب وعات ناعب لمنهم

ومر ادع الخبار هنا الذى يعطى أرضه بما يخرج منها والعينات للعمل والاتقات للأرض والمالان
للبدن والشأن للغيران اه البناء انما اقتصر المستفاد عليه موافق للقول الثالث في كلام
القسدسات وهو الرضى فقول لا يوافق قولان الاقوال الستة غير ظاهر والله سبحانه
وتعالى أعلم

• (باب في بيان احكام الوكالة) •

صفة) في بعض النسخ بصيغة المصدر وفي بعضها بصيغة الفعل الماضي (الوكالة) بفتح الواو
وكسر هاء الفعل المقتطع والكناية عن الضمان قال الله تعالى لا تتخفوا من دوني وكيلا قليل ما فطنا
وقيل كانوا وقيل ضامنا قاله بعض واصطلاحاً قال ابن عرفة نيابة ذى حق غير ذى امره
ولا عبادة لغیره فیه غیر مشروطة بعونه فتخرج نيابة امام الطاعة اميراً وقاضياً واصحاب
الصلاة والوصية فلا يقال للنيابة في حق ذى امره وكالة لقول التميمي تجري الوكالة في اقامة
الحدود لان اقامة الحد مجرد فعل لا امره نفسه هذا ظاهر استعمال الفقهاء وجعل ابن
رشود له الامر وكالة ونحوه قول بعض استعمال لفظ الوكالة في عرف الفقهاء في النيابة
خلاف ذلك ومن تأمل وأنصف علم صحة ما قلناه لانه المتبادر لادع عرفاً وبأقوالهم الفرق
بين أن يقال فلان وكيل أو وصي ويحتمل ان يقال للنيابة مساوية للوكالة في العرف فتعبر فيها
بمادور فيقال هي جعل ذى امر غير امره التصرف فيه لغیره الموجب لحق حكمه بما علة
فعله فتخرج نيابة امام الطاعة اميراً وقاضياً أو امام الصلاة لعدم لحق حكم فعل النائب
في الحكم أو في الصلاة المباح والوصية للحقوق حكم فعله اغمى المباح لح الظاهر انه
اسقط من النسخة المتقول من عاقب قوله لغیره فیه اماماً له أو التصرف كما يظهر هذا بتأمل
الكلام الا قمن أو اهلج البناءي غير ظاهر اذا التعريف تام بغير هذه الزيادة وقد تنازعت
فصح كثيراً على سقوطها واظهار هذا التعريف غير جامع فلو قسم من اقسام الوكالة
منه وهو وكيل الامام في حق لقبيل شخص فلو اسقط ذى من قوله ذى امره وجعل غير متعلق
خلاف ذلك أي قول التميمي لا تجري الوكالة في الامر (قوله ما قلناه) أي من ان الوكالة لا تطلق على النيابة في الامر او الصلاة

او الوصية (قوله فتعبر فيها) أي الوكالة (قوله نيابة) (قوله هي) أي الوكالة (قوله غير امره) (قوله فیه) (قوله
أي الامر (قوله الموجب) نعم التصرف (قوله حكمه) أي التصرف (قوله بما علة) أي التصرف مقبول لحق (قوله كانه)
بفتح الميم وشدة النون أي بما علة (قوله فعله) أي الماحل الامر بنفسه (قوله الوصية) عطف على نيابة (قوله انه) أي ابن عرفة
(قوله اما) بكسر الميم وشدة الميم (قوله ما علة) مقبول اسقط (قوله او التصرف كانه) عطف على ماله (قوله تنازعت) بضم
أي توافقت (قوله منه) أي التعريف (قوله أي الامام) (قوله قبل) بكسر ففتح

(قوله لعلها) أى وكالة الامام فى حق لقب شخص (قوله وحكمها) أى الوكالة (قوله ابنتى) أى طلب منك (قوله آية) أى علامة على صدق (قوله يسكونه) صلح صحبه (قوله وتقبه) أى الحرب (قوله فيه) أى ابن احمق (قوله وماه) أى وصف ابن احمق (قوله وقال) أى مالك (قوله نشناه) أى ابن احمق (قوله لها) أى الوكالة (قوله سائر) أى باقى (قوله متعلقها) بفتح اللام (قوله بها) أى الوكالة فتجب لتوقف الواجب عليها (قوله والصدقة) فتدب الوكالة عليها (قوله والبسم المكره) فتكره الوكالة عليه (قوله والحرام) قسم الوكالة ٢٥٢ عليه (قوله فيه) أى التى المولى فى صلح النيابة (قوله القرب) بضم قفتح

بضم ق فيه كذاه الزكاة والنضصة والاهداء والرى بضم (قوله وتقبه) أى التمسى (قوله الا انه) أى المازرى (قوله اضاف) أى لسب (قوله ذلك) أى الحكم (قوله قال) أى المازرى (قوله الا انه) أى الحج (قوله أى الحج للطلاق فيه (قوله ونقض) بضم فسكون ففتح (قوله قوله) أى المازرى (قوله بقبولها) أى المدونة صلح ينقض (قوله والايمان) بفتح الهاء جمع عين (قوله منها) أى الايمان خبر اللعان والايلاء (قوله فيه) أى المثال (قوله له) أى المولى (قوله به) أى الدين (قوله عنه) أى فلان (قوله ونزع) بضم ن مفتوحا (قوله على الظهار) أى فى عدم صحة التوكيل عليه (قوله الاطلاق الثلاث) أى لثبتيه عن غير ما ذكرناه (قوله قوله) أى فى صحة التوكيل عليه (قوله بضم ففتح متقلداً قول ابن عبد السلام لا يدري الوكيل حقه ما يصلح عليه (قوله قياه) أى ابن عبد السلام (قوله وجهه) أى ابن عبد السلام (قوله فيه) أى قياس الظهار على الطلاق (قوله بالقرق) صلح يرد أى بين الظهار والطلاق (قوله غير خاص به) أى المولى نعم الحق الذى عليه (قوله وليس كذلك) أى عملاق فيه اوصى عليه خاص به (قوله لا يصلح) أى التوكيل فيه

بضم ففتح متقلداً قول ابن عبد السلام لا يدري الوكيل حقه ما يصلح عليه (قوله بعله) أى احتراز (قوله ذلك) أى حقه ما يصلح عليه (قوله قياه) أى ابن عبد السلام (قوله وجهه) أى ابن عبد السلام (قوله فيه) أى قياس الظهار على الطلاق (قوله بالقرق) صلح يرد أى بين الظهار والطلاق (قوله غير خاص به) أى المولى نعم الحق الذى عليه (قوله وليس كذلك) أى عملاق فيه اوصى عليه خاص به (قوله لا يصلح) أى التوكيل فيه

(قوله تصح) أي الو كلة (قوله فيه) أي التوكيل في الإقرار (قوله لزمه) أي الموكل ٢٥٣ (قوله ما قرئ) أي وكيله (قوله أنه)

أي الموكل (قوله لا يلزمه) أي الموكل (قوله إقراره) أي الموكل (قوله وهذا) أي الخلاف (قوله وبين) بقضات منتقلة (قوله أياها) جنسي (قوله نعم لا يتعين فيه الباشرة) فصل يخرج مانتعين الباشرة فقه فلا تصح الو كلة نفسه (قوله فتبين) أي الو كلة (قوله والطلاق) ظاهره ولو الثلاث يؤيد التقييد (قوله إلا أنه) أي الإبره (قوله) أي الحج (قوله واداه) عطف على هاميه (قوله وتذكره) أي انضبة وهدى (قوله ادعوا) أي الشركاء (قوله يقيمون) أي الشركاء (قوله انحصار) أي الشركاء (قوله) أي الخواهر خير مقدم (قوله أياها) أي الو كلة على النصوص (قوله إلى) حضوره (قوله) أي التمس (قوله بعذر) بضم فسكون فكسر أي القاضي (قوله السيرة) أي الطريقة (قوله عندهم) أي القضاة (قوله كان الأعداء) أي الموكل عليه (قوله ثم ترك) بضم فكسر أي الأعداء (قوله عليه) أي الموكل (قوله لا يندى) أي الشان (قوله أنه) أي الشان

احترامه وجبت عليه بمن لقعه فكل غيره على ادائهم فأنهم أحق عليه ولا يجوز نفسه التوكيل لأن حلفه غير مفرح حلقه فهو غير الحق الواجب عليه وفي أوائل أصح تصح في الإقرار ولو لم يحلف ابن رشد في خلافه ابن عاتق في المسألة لا يحرر برى العمل عندنا أنه إذا جعل الموكل لو كلة الإقرار لزمه ما قرره عليه عند القاضي وزعم ابن خويزنדה أن يحصل ذهب مالك أنه لا يلزمه إقراره وهذا غير الحق الموقوف بين يديه فإل التباية فقال (من عقد) بفتح العين ويكون القاف كسكاح ويبيع وشراء وإجارة وسجالة وقرض ومسا فاقترن كذا وصدة وهبة ونحوها (ورفع) لعقد يصور نفسه أو يبيع (وقبض حق) للموكل وقضا حق عليه (وعقوبة) بضم العين كقوله قصاص وتاديب (وسوالة) ختم الموكل على مدينه (وابراه) لمن عليه حق للموكل أن كان معلوما (وان جعله) أي الحق المبرأ منه (الثلاثة) أي الموكل وكيله ومن عليه الحق في ابن الحاجب الو كلة في الباشرة في المباشرة فتجوز في الكفالة والحوالة والجمالة والتكاح والطلاق والخلع والصلح ابن شاس وأنواع البيع والشركة والمسا فاقترن سائر العقود والتسوخ ويجوز أيضا التوكيل بقض الحقوق واستقضا الحدود والعقوبات والتوكيل بالإبراء لا يستدعي علم الموكل ببلع الدين المبرأ منه ولا علم الو كيله ولا علم من عليه الحق ابن عمر فقد كسر ورى من المذهب أنه لا يحضر ترك والقول لا مانعة للقرينة (وج) عن الموكل القسي لا تجوز الو كلة في الأعمال المحضة كالصلاة والعابز عن الحج لمرضه إلا أنه نفذ الوصية به واداه تركه كذا (د) صرح بوكيل شخص (واحد) فقط (في خصوصه) بين الموكل وغيره فلا تكمن واحد جمع ابن القاسم مالك القاضي أقدم تعالى عنهما أن ادعى شريكهما على رجل حقا وقالوا للقاضي من حضر من أياهما فليس له بذلك القول مالك رضي الله تعالى عنه من قلده دخمه عند القاضي ثلاثا فليس له أن يترك الأمر وفي رواية أنه ادعى أمرا لا يسد رجل فلا يخصه كل واحد لنفسه بل يقيمون رجلين يخصهما ابن رشد كالأيجوز للرجل أن يوكل وكيلين يخصهما عنه لا يجوز أن غاب عن أحدهما فخصم له الآخر وفهم من قوله في خصوصه جواز توكيل أكثر من واحد في غيره ما هو كذلك التيطي لا يجوز لرجل ولا امرأ أن يوكل في الخصام أكثر من وكيل واحد ٥١ ولا يخص أن يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها انرضى خصمه بل (وان كره) بفتح فكسر (خصمه) توكيله التيطي أن أراد شخص التوكيل على الخصام فإنه ذلك طالبا كان ومطلوبا بأذهار المشهور الذي جرى به العمل في الجواهر يجوز التوكيل بالخصومة في الإقرار والانتكار برضا خصمه وبغيره ما في حضور المستحق وغيبته ولا يشترط إياهما عند الحاكم أن حضورا أيضا لو أحكم ابن زياد فدين أراد أن يعذر إليه في توكيله خصمه فلا يلزم أحد من القضاة ولا غيرهم من السلاطين ضربا لحد جلا في توكيل وإتمام السيرة عند القضاة أن يشب التوكيل عندهم ثم يسمع من الطالب ويشتريه بما به ابن الهندي الأعداء إلى الموكل عليهم تمام الو كلة فإن لم يعذر إليه جاز ابن عاتق كان الأعداء من الشان القديم ثم ترك ابن يشر ترك لأنه لا مانع من الإقرار بالخصومة أو عليه في آخر الأمر فاستغنى عنه ولا يلزم سهل هذه نكتة حسنة (لا يجوز التوكيل في الخصومة) أن قاعد (الموكل) (خصمه) (بين يدي القاضي) (كثلاث) من المجالس لا تنقاد للقائلين بينهما وقرب اتصال خصومتهما والتوكيل

(قوله ما قرئ) أي وكيله (قوله أنه) أي الموكل (قوله تصح) أي الو كلة (قوله فيه) أي التوكيل في الإقرار (قوله لزمه) أي الموكل ٢٥٣ (قوله ما قرئ) أي وكيله (قوله أنه)

(قوله في) أي طول الخصومة (قوله لهما) أي الخصمين (قوله منه) أي التوكيل (قوله واعتكاف الخ) بيان لما دخل بالعتكاف (قوله لهما) أي أداه ٣٥٤ لعلوا الخصام (قوله قال) أي ابن رشد (قوله إذا كان) أي الشان (قوله فان فرضه

يؤدي إلى طولها ولا يخبره فليس لاحدهما التوكيل بعد الماخذة ثلاثا (الا) طريان (عذر) كمرض أو سفر المتبطل أن ناسم الرجل عن نفسه وقاعد خصمه ثلاث محاسن والعقدت الخالات يمتسا فليس له بعد ذلك أن يكل من يتكلمه إذ انما معه صاحب منه إلا أن يرض أو يريد السفر ابن الطار وتاريخه العين في السفر أنه لا يسافر فلو كسل فان شكل عنهم بجه توكله الإبراهيمي (و) أن قاعد خصمه ثلاثا وأراد السفر والتوكيل (حلف في كسفر) واعتكاف ومرض خفف أنه ما قصد للتوكيل (وليس له) أي الموكل (حيث) أي حين قاعد وكسبه خصمه ثلاثا (عزله) أي الوكيل عن مكانه في الخصومة لذلك (ولا) أي وليس (له) أي التوكيل (عزل نفسه) على الأصح عند ابن رشد قال الموكل أن يعزل وكسبه عنهم شيئا إلا أن تمكن الوكالة في الخصام فليس له عزله عنها وتوكيل غيره أو خصامه بنفسه إذا كان قاعد الوكيل خصمه المرتين والثلاث إلا من عذره أو هو المشهور في المكان الذي لا يكون للموكل أن يعزل وكسبه عن الخصام لا يكون للتوكيل أن يحل عن نفسه إذا قبل الوكالة (ولا) أي وليس الوكيل في الخصومة (الأقرار) على موكله لنفسه (أن لم يفرض) موكله (له) أي الوكيل في الوكالة (أو) أن لم يجعل (الوكيل) أي الوكيل (أقر) أن فرضه في التوكيل أو جعله الإقرار أنه الإقرار عليه ويلزم موكله ما أقر به طبعه على المعروف ابن عبد البر وبه جرى العمل في التوضيح المعروف من المذهب أن الوكالة على الخصام لا تستلزم الوكالة على الأقرار إذا لم يجعله الله فلو أقر فلا يلزمه وهذا في غير القروض إلا ما قاله في الكافي ابن عرفة في فوائده أصح الوكالة على الخصام لا تشمل صلحا ولا أقرارا فلا ينعى أحدهما من الوكيل إلا أنص عليه من موكله ولبيد ذكر ابن رشد خلافاً له في النامد يلزمه ما أقر به على الأصح أن كان من معنى الخصومة التي وكل عليها والإقرار قبل على الأصح ابن عتاب وغيره أنما يلزمه أقراره فيما كان من معنى الخاصة التي وكل عليها ابن سهل هذا هو الصحيح الخط لا شك أن ما قاله ابن عتاب هو الظاهر لأن الوكالة تقتضي وتقييد العرف ولا شك أنه قاض ما من وكل على الخاصه وتوكل عليه الأقرار أنما يريد فيما هو من معنى الخصومة التي وكل فيها (تعيينات) الأول منع عزل الوكيل بسلطة عايد الخصم ثلاثاً عند بعضهم فقدمه موكله ومصلحه خصمه والأند عزمه ابن فرحون للموكل عزل وكيله ما لم ينشأ الخصومة فان كان الوكيل قد نأب خصمه ونأب له عند الحاك ثلاث مرات فأكفر فليس له عزله إلا أن يظهر مرضه غش أو تدخيل في خصومته وميل مع الخصم له فله عزله وكذلك لو وكاه بآخر فظهر غشه كان عياله أو ينقض وكالته - اه - ونقل ابن عرفة عن المتبطل الثاني فهم من كلام المصنف أن الوكيل في غير الخصام لو وكاه عزله ولم يعزل نفسه متى شاء وهو كذلك ابن عرفة أن ابن رشد للموكل عزل وكسبه ولو كسل أن يحل عن الوكيل متى شاء أحدهما اتفاقاً لا في وكالة الخصام فليس لاحدهما بعد أن انتأب الخصم والقروض والخصوص إليه سواء اه ابن فرحون وإن كاتب الوكالة بغير عوض فهو معروف من الوكيل تنازه إذا قبلها والموكل عزله إلا أن تكون في الخصام وسبباً في المصنف وهل لاتنزه وإن وقعت باجرة أو جعل فكسبه والام لا يلزم تردد

في التوكيل الخ مفهوم الشرط (قوله وبه) أي لزوم الموكل ما أقر به عليه وكسبه مسلمة جرى (قوله) في التوضيح خبر مقدم (قوله لهما) أي الصلح والاقراء (قوله عليه) أي أحدهما (قوله في النامد) خبر مقدم (قوله يلزمه) أي الموكل (قوله ما أقر به) أي وكسبه (قوله أن كان) أي ما أقر به (قوله ووكيل) بضم فسره مثلاً (قوله) والأي وان لم يكن إقرار الوكيل من معنى الخصومة التي وكل عليها (قوله لا يقبل) بضم الياء ونفع الموحدة أي لا يلزم ما أقر الموكل به وكيله (قوله تقتضي) بضم فتحة مثلاً وكذا اقتصد (قوله) انه أي العرف (قوله) وكل يقتضي مثلاً (قوله لا يقبل) بضم الياء مثلاً خبر منع (قوله) غشه أي الوكيل عطف على غش (قوله لهما) أي الموكل (قوله لا) أي وان غش الوكيل موكله وماله مع خصمه (قوله فله) أي موكله (قوله عزله) أي الوكيل بضم مساعد

الثالث

الخصم ثلاثاً (قوله فسم) بضم فسره (قوله له) أي الوكيل في غير الخصام (قوله) فليس أي العزل (قوله لهما) أي الوكيل والموكل

(قوله) به أي التوكيل (قوله لاحد) أي غير موكله (قوله ذلك) أي عزل نفسه (قوله وان كانت) أي الوكالة (قوله تلهما) أي الموكل ووكيله (قوله التخلي) أي عن الوكالة (قوله وتسكون) أي الوكالة ٣٥٥ (قوله من منع عزل الخ) بيان ما

(قوله أحد) خبر ما (قوله) حصلها بقتضات متفلا (قوله انشاب) بكسر الهمز (قوله يشرف) بضم فسكون فـ كسر (قوله له) أي المتطلى (قوله لا يشغ) اللام (قوله وتاهما) أي قول اصبح (قوله جازت) خبر الوكالة (قوله وكذا) أي الوكالة في الجواز انما سبق (قوله خطة) بضم الخاء المجتمعة أي حرفة (قوله فوري) جوازها (قوله على) انضمام (قوله لذلك) أي المذكر (قوله تاهما) الطالب الخ (قوله او لها) جوازها (قوله تاهما) لهما (قوله قال) أي ابن عرفه (قوله له) أي التوكيل (قوله فيصاوب) أي الوكيل عنه أي موكله (قوله علم) بضم العين (قوله او لها) بشد الواو (قوله له) أي التوكيل (قوله لا يشغ) أي القاضي (قوله التامم) أي أحد فقهاء المدينة السبعة رضي الله تعالى عنهم (قوله ابن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم (قوله من) الحسين (قوله فوري) خبر من

الثالث في النوازل والموازيج والوكيل في غير الخصام عزل نفسه متى شاء من غير اعتبار رضا موكله الا ان يتفق به من لاحد ويكون في عزل نفسه ابدالاً لثالث لم يلحق فلا يكون لذلك لانه قد تبرع عنه فاعه وان كانت بعض من في اجارة تلهما بقدها ولا يكون لواحد التخلي وتكون بعض من مسمى والى اجل مضروب وفي عمل معروف الرابع ما ذكره المستنف من منع عزل وكيل الخصام بعد المقامة ثلاثاً احد احوال خمسة حصلها ابن عرفه بقوله بعد كلام شيوخ المذهب في منع العزل بعد انشاب الخصام او بمقاعده ثلاثاً لانهما عاقبة منه مقامة تثبت فيها الطبع وانها علم يشرف على غنام الحكم وتسلمها على الحكم لابن رشيد الغني والمتطلى عن المذهب ولعن أحد قولي اصبح وتاهما ومحمد انضمام ابن عرفه الوكالة على انضمام لمرض الموكل او سقوره او كونه امرأة لا يخرج مثلها جازة اتفاقاً المتطلى وكذا الوكالة اعذر يشغل الامرا وخطة لا يستطيع مفارقتها كطباية وغيرها وفي جوازها التفرقة ذلك تاهما للطالب لا المطلوب المعروف مع قول المتطلى هو الذي عليه العمل ثم قال وعلى المعروف في جوازها متطلاً وان بعد ان تعقد بينهما ما يكون من دعوى واقرارا فلا ينسمل قاتلاً ذكر ابن الطوارق ان لا ينزل قبل الجاوبة ان كان الموكل حاضر او اصبح عندي ان لا يمكن منه لان الله قد ظاهر نفسه وحراده ان يحدث عنه ما فيه تشبب ونص ابن سهل ان اراد انضمام أو احدهما في أول مجلس جلسا فيه التوكيل نفسه اختلاف في الفقه من رأى ذلك لهما او لاحدهما ومنهم من رأى ليس لهما ذلك الا بعد ان تعقد بينهما اقرارا وانكاراً متصفاً ومن احدهما وهو الصحيح ابن الهندي يقول من قاله ان وكل قبل ان يجيب اصبح لانه قد اجيز بالخبر ابن الطوارق التوكيل قبل الجاوبة اذا كان الوكيل بالخطرة فيصاوب عنه فان لم يكن فيقال بعد الادب قبل الان ما تأمر به وكيك ان يقوله منك فان في علم الله ذلك المتطلى والظاهر ان مرادهم بهذا الذم الوكالة في اول الامر حتى حضر عند القاضي اما لو وكلا ولا فلا كلام فيه والظاهر ايضاً ان مرادهم بالجلسا ثلاثاً عند المالك السادس ابن فرحون من وكل ابتداء ضرراً لنفسه فلا يمكن منه السابع ابن فرحون بمحمد ابن تايبة كل من ظهر منه عند القاضي ابد ونشغب في خصومة فلا ينبغي له أن يقبل في وكالة ولا يصل ادخال الادد على المسلمين ابن سهل الذي ذهب اليه الناس في القديم والحديث يقول الوكلاء الامن نهاره من تشبب ولا يفتيب على القاضي ابعاده وان لا تقبل له وكالة على أحد الثامن في المتطلى كرم الله تعالى عنه لانه في العيشة ان الخصومات قال مالك كان القاسم بن محمد يذكره لنفسه المصومة ويترضاها وكان اذا اترعه أحد في شيء قاله ان كان هذا الشيء في فهو لك وان كان لك فلا تخدعني عليه وكان ابن المسيب اذا كان يمشي بين رجلين لا يصاحبه ويقول الموعد يوم القيامة مالك رضي الله تعالى عنه من علم ان يوم القيامة يحاسب فيه على الصغير والكبير ويعلم ان الناس وفون حقوقهم من المستأث وان الله عز وجل لا ينجي عليه شيء فليطلب بذلك نفسا فان الامر أسرع من ذلك وما بين وبين الآخر قوما فيها الاخرى وروى عنك حتى تفسى ذلك كلمتي كالمك كانت فيه ولا عرفت ابن شيبان قال رضي الله تعالى عنه من خاصم رجل سوء ابن مسعود رضي

(قوله لانها) أى التوكيد وانته لتأنيدهم (قوله لاعلم بها) أى حقيقيا بان علمهمها اولا ولم يشأ (قوله نزع) بفتح فسكون
 فكسر أى توب (قوله عليها) أى انطبوعه (قوله فى النص) أى للوثيقة (قوله عليه) أى موكلة (قوله عنه) أى موكلة (قوله
 فان لذكر) أى المولى فى التوكيد ٣٥٦ (قوله نصحه) أى المولى (قوله يضطرو) أى المولى (قوله هذين القصصان) أى

الله تعالى عنه كفى بذلك الظلم ان لا تزال لخاصة وأقاله أو المرداء أيضا عن عائشة رضي الله تعالى عنها قال التي ضل عليه وسلم انقض الرجال الى الله تعالى الا لانخصم التاسع ابن العطار لا يصلح للرجل أن يوكل بأه لا يطلبه حقالها اسمها تلاب العاشرين عزل وكله فأراد خصمه قوه كيه فإى الأول لاطلاع على عوراء وجوه وضومائه فلا يقبل قوه ولو نلصمه قوه كيه فإله فى الاستغناء ابن فرحون ينفى أن لا يكتفى من نو كيه لا نه صاوكه رد مولا وكل عدو على عدوه الحادى عشر ابن فرحون لا يجوز الو كاله مذهبهم بدوى الباطل والانهاد عنه ابن الرمى فى احكام القرآن فى قوله تعالى ولا تكن للثنتين حسيان انباية عن الميم المبطلى فى الخصومة لا يجوز لقول الله تعالى رسوله واستغفر الله ان الله كان غفورا راحيا وفى السبعة ينفى كيه لوكيل على الخصومة أن يحتفظ بدو لا يوكل الا فى المبطى قبل فيه يثبته أنموكة فعمى حتى قد فسد به فجمع السبعة عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه أنه قال من حالت شفاعته عند حمن حدوده فقل له خذ الله تعالى فى امره ومن تكلم فى خصمه لا علم له بالام يزل فى مصيبة الله تعالى حتى يزعز (ونلصمه) أى الموكل بالكرسى خصومة (اضطرار) أى الموكل (البه) أى جعل الاقرار كيه عليا بان يقول له لا اقر قوه كيه لا اخاصه حتى يجعله الاقرار المشطى قولنا فى النص وكه على كذا وكذا وعلى الاقرار عليه والانسار عنه هو عما لا يمت التوكيل فى الخصام الا به فان لم يذ ك الاقرار والانسار كان نلصمه أن يضطره الى التوكيل على مدين الفصلين هذا هو القول المشهور بالمعسول به عند القضاء والمحكم ابن العطار وجاعتمن الاندلسيين من حق النخصم أن لا يخصم الوكيل حتى يجعل موكله الاقرار (قال) المازرى من نفسه (وان قال) الموكل لو كيه على الخاصة (أقر) بنسخ الهمز وكسر القاف وفتح الراء فقلنا فى امرنا به (حتى بالث) مثلا (قوله) كيه اقر منى بالث (اقرار) من نفس الموكل بالان سوا اقر وكيه عنه بأولا الخط هكذا نقل ابن شاس عن المازرى وكلام المازرى ليس صريحاً فى قوله من على ما نقله ابن عرفة المازرى لو قال لو كيه اقر عنى فقلنا بان ذلك من نفسه كونه اقرارا من الامر وجهان للثاشعة والقاهران ما نقل به الوكيل كاتنطق من الموكل بقوله اقر عنى فاضاف قول الوكيل لنفسه وقد قال اصنخ من وكل وكلاه وجهه فى الاقرار عنه كنهه فما اقر به الوكيل يلزم موكله ونظاره انه يقول كذا فى اقر عنى وقول ابن عبد السلام ليس فإذا كرم من قول اصنخ كيه شاهد بان به شخص دعوى من شرب ليل فى مقابله مستند عليه واستشهد المازرى واضع لانه لا فرق بين امر الموكل وكيه بفعل شرب وبين جعله ذلك الامر به كقول به هذا الثوب اوجلت يه يدك هذا انا جلتا قول المازرى على أن قول الوكيل ذلك كقول موكله فكيف كان موكله يلزم اقرار الوكيل لو كيه ما كوله على الاقرار عنه وهذا ظاهر قول القاهران أن ما نقل به الوكيل كاط من الموكل لقوله اقر عنى وان جلتا على ما فهمه ابن

اصبح من وكل وكلا وجهه في الاقرار عنه كنفسه فما أقرب به الوكيل يلزمه (قوله لانه) أي الشان (قوله) شاس ذلك) أي فلان عندما يكل الف (قوله كقول مولكه) أي فلان عندي البت (قوله حاصله) أي كلام المازني (قوله لمولكه) صله لزوم (قوله وهذا) أي كون اقرار الوكيل كاتقار مولكه (قوله قوله) أي المازني (قوله لمولك حلتنا) أي كلام المازني

(قوله من ان قوله افرغى اقراره بذلك) بيان ما (قوله فانه المازرى) الى عن الشافعية (قوله واستقره) الى المازرى (قوله بعض الاصحاب) الى اصبح (قوله واليمان) بفتح الهمز: (قوله واعليه) الى المولى (قوله به) الى المولى (قوله فانه حق عليه) الى خاص به (قوله وخبر) بضم الخاء مثقال (قوله عليه) الى التهارق عدم صفة ٢٥٧ التوكيد عليه (قوله الطلاق الثلاث)

(قولهم ما) أى المستتب ثابته (قوله استحقاقه) أى النائب (قوله حصته) اسم ان (قوله وصى) أى وصته ولايته (قوله يكونه) أى الولاية (قوله يلقى) بضم فسكون فكسر أى يعطى (قوله من الاجرة) بيان ما (قوله بها) أى الاجرة (قوله ذلك) أى قضاء دينه بالاجرة وسؤال الناس ٣٥٨ (قوله الموصى) بكسر الصاد (قوله لثامنه) مفعول قال (قوله شجينا) أى المتوفى (قوله

هذا) أى ايجار المخرج الذى وقد دينه بالاجرة وتسمى فى الجنابة (قوله مراده) أى صاحبها (قوله بذلك) أى العمل (قوله استحقاق) خبر مقتضى (قوله لانه) أى للتوفى (قوله اخذه) أى الجواز (قوله فى الباب) بضم اللام اسم كلب خبر مقدم (قوله من أركان الوكالة) خبر مقدم (قوله لفظاً) بنسب (قوله يدل على التركيل) فصل يخرج به (قوله من قولنا وفضل) بيان ما (قوله تصرف) بضم الصاد مفتحة لا مفعول على السكون (قوله هذا) أى المذكور من بيان الصفة (قوله) أى مادل عليها من المولى (قوله من جانب الوكيل) بيان ما بعده (قوله قولها) أى إلى وكالة (قوله فوراً) ملة يفترون (قوله منه) أى الباب (قوله قوله) أى التركيل (قوله أى القبول) أى الخراج بمن طويل (قوله المقيرة) بفتح الخاء المجهدة والمتشبهة أى التى خبرها فبجها فى مقامها فى محبة وقلبتما (قوله والملكة)

يقض الميم التثنية اللام مفتحة أى إلى ملكها زوجها عصمة (قوله فان اجابته فى المجلس قبل) بضم فكسر أى وان فى انقضى المجلس ولتجب فى قبول اجابته بعد جوابه (قوله) أى الباب (قوله من هذا اللفظ) أى الدال على التوكيل

(قوله فان سواه كلام المصنف) أى قوله بتأويل من أنه يان لصنفه الوكالة التى تنعقها (قوله هو الظاهر) خبرنا (قوله) وعليه أى ما سواه منه صلح حمل (قوله هو هذا) أى كلام المصنف (قوله هو هذا) أى حمله على كون الموكل فيه معلوما لا يعرف (قوله قوله) أى المصنف (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونعم هذا (قوله الى ذلك) أى حمله على كون الموكل فيه معلوما لا يعرف (قوله فانه) أى لا يجبر وكنك (قوله فيما قال) أى الشارح (قوله هذا) ٣٥٩ أى لا يجبر وكنك (قوله على

معناه) أى كون الموكل فيه معلوما (قوله الاول) أى جليل (قوله يان مثال صفة) الوكالة بلفظ يدل عليها عرفا (الخ) تصوير السليمن (قوله يعنى) أى المصنف بجليل عرفا (قوله هو) أى كلام السالط (قوله من ان المتبرع) يان ما (قوله وبيع) بفتح الراء وسكون الموحدة أى مسكن (قوله والاخ) حال (قوله لانه) أى الاخ (قوله وكيل) أى من أخته (قوله محمول) خبر تصرف (قوله وعدا) أى اركان الوكالة (قوله فيصيح) أى التوكيل (قوله مطلقا) أى فى كل قابل للنسابة (قوله وكافة الضد المأذون) أى توكله من غير سببه (قوله وفى توكل الاجتناب) من اضافة المصدد لقاعله واحترمه عن توكل السيد بعد المذکور بعد (قوله غير المأذون) مفعول توكل (قوله وفى النوادر) خبر مقدم (قوله لزمت) أى الصد (قوله

فى المصنف من القول فان وقع بالقوى وقواض وان تأخر فى لغوه قولنا على الروايتين فى لغو التخصيص بانقضاء المجلس المازى التحقق الرجوع لاعتبار المقصود والعادة هل المرامن اللفظ استدعا الجواب عاجلا أو لو كان مؤثرا اه وخوفه فى التوضيح الثانى الخط ما سواه كلام المصنف هو الظاهر وعليه حمله السالط وحمله الشارح على كون الموكل فيه معلوما بالعرف وهذا اتفق عنه قوله بعد بل حتى يفرض أو يعين بضم أو قرينة وتخصص وتقييد بالعرف وبالما الشارح الى ذلك قوله لا يجبر وكنك فانه ظاهر فيما قاله ويمكن جعل هذا على معناه مع جعل الاول على ما قلنا يان يقال صفة الوكالة بلفظ يدل عليها عرفا وليس مطلقا بل يدل عليها كائنا فى أى صيد المطلق مع التقويض والتعيين والاعم لا يدل على الاخص اه ويحتل أن المصنف أراد بجليل عرفا ما يدل على الوكالة وعلى الموكل فيه لانه يصعب أن يتعلق بالركن الثالث أى الموكل فيه كفى الجواهر والتخيرو يصح تعلقه بالركن الرابع الذى هو الصيغة والمعنى فصح الوكالة بتأويل على الوكالة وعلى التبعين والاعم لا يدل على الاخص اه ويحتل وكنك هذا يدل على ما قلناه واقه اعلم الثالث السالط يعنى ليس للوكالة صيغة خاصة بل كل ما يدل لغيره او عرفا فلها تنعق بعد فان خالف العرف للصفة فالتعريف العرف اه وهو راجع لما قلناه من أن المعتبر العرف الرابع مما يدل على الوكالة عرفا العادة كما اذا كان ربع بين أخ وأخو والاخ يتولى كرام وقبض مسنين متطاوله ثم تنازعنا فى قول قوله انه يدفع لاختصاصهما ابن نجيب عن شيخه لانه وكيل بالعادة ابن رشد وقصر الزوج فى مال زوجته محمول على الوكالة حتى ثبت تعدى الخلفاء اركان الوكالة أربعة الموكل والوكيل وتقدم شرطهما عند قوله باب الشركة انما قصص من أهل التوكيل والتوكل والثالث الموكل فيه وأشار اليه بقوله فى قابل النسابة والرابع الصيغة وأشار اليها بقوله بجليل عرفا وعدا جماعة ثلاثة المأذون الذى فى قابل الوكالة العاقدان والمقود عليه والصيغة والعاقدان الموكل والوكيل وشرط الموكل جواز تصرفه فيما وكل عليه فيصيح من الرشد مطلقا ومن المحبور فى النصوصة السادس تقدم فى باب الشركة ان وكالة العبد المأذون له بائز توفى توكل الاجتناب غير المأذون له طرئان وفى النوادر اذا وكل السيد عبدا لمسته الوكالة وان لم يقبلها (لا) قصص الوكالة (يجبر وكنك) الخالى عن التقويض والتعيين (بل حتى يفرض) بضم فكسر مثقلا أى الموكل للوكيل فى التوكل عن نفسه جميع حقوقه التابعة للنسابة أو يعين ابن شماس وقال وكنك أو أنت وكيل ليجز حتى يقيد بالتقويض أو بالتصرف فى بعض الأشياء وهذا قول ابن ونس وابن رشيق القدماء قال وهو قولهم فى الوكالة ان قصرت طالت وان طالت قصرت أبو الحسن

وان لم يقبلها) أى العبد الوكالة (قوله لو قال) أى الموكل (قوله ليجز) أى التوكيل (قوله يقيد) أى الموكل (قوله هو هذا) أى كون الوكالة لا تنعقد بكنك أو أنت وكيل حتى يفرض أو يخصص (قوله قال) أى ابن زيد (قوله قولهم) أى أهل المذهب (قوله قصرت) أى صفتها كونك تقوى بشا (قوله طالت) أى عمت كل حق للموكل وعليه قابل للنسابة (قوله طالت) أى صفتها كونك على بيع دارى التبع كان كذا (قوله قصرت) أى اخضعت ببيع الدار بالذات كونه

(قوله فرق) بفتح فسحقا (قوله فيها) اى الواكلة (قوله قال) اى ابن رشد (قوله لانا) اى الوصية قال فى المقتدمات اذ اوبل الجبل الرجل وكلمة المطلقة بل بضمه بنى مدون شئ فهو كرهه فى جميع الاشياء وان شئ يعا او ابتاعا ورشاما ووشاما ووشا من الاشياء فلا يكون وكلا الانفاسى وان قال فى آخر كلامه كالقوله ضرورة انما يرجع لاسمى جهة وهذا قولهم فى الواكلة اذا طالت قصرت واذا قصرت طالت ٣٦٠ ٣٦١ (قوله ورد) انضم ففتح متغلا (قوله غره) اى السداد (قوله الى) بشد اليه

فوق ابن رشد بنو اوين الوصية بوجهين أحدهما العادة قال لانها تقتضي عند اطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الاشياء ولا تقتضي عند اطلاق لفظ الوكيل الرجوع الى التلذ وهو محقق الثاني ان الوكيل متى التصرف فلا بد ان يقي لنفسه شيئا فيقتدر ان يتم بما بقي والموصى لا تصرف له الا بعد الموت فلا يقتدر ان يتم برأوا فرض الموكل لو وكيله تصرف الوكيل (فيحتمل النظر) أي المحدث والمحققين تصرف الوكيل لموكله وهو بصرفا عند امور غير موقوت كل حال (الان يقول) الموكل فوضت كل التصرف (غير النظر) فيحتمل النظر أيضا في ابن بشير وابن شاس ان قال وكنك جالي من قليل وكثير فقلت الموكل جميع الاشياء ومضى فعله فما اذا كان نظرا والمال ينظر فهو معزول عنه ما لا ان يقول افع ما شئت ولو كان غير نظر ابن عرفة تبعهما ابن الحاجب وقيله ابن عبد السلام وابن خرون ومقتضى اصل المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر لانه فساد وقيد واسع الفرق قبل يد صلاحه يخلو عن الفساد ونقل القضي عن المذهب منع توكيل السفيه اه خلل نفسه نظر اذا باذن الشرع في السفه فينبغي ان يضمن الوكيل اذا لم يحل له ما اذا اه وفيهم ابن فرحون كلاما ابن الحاجب ومن تعبد بخلاف ما فهمه ابن عرفة والمصنف فقال اثر هذا امثالو كالة التوضي ولفظ ما يقتضي العموم ومعناه قال فكل وكنك جالي تعاطيه من بيع وشراء وطلاق وعق وقليل الاشياء وكثيرها جازل افعل في ذلك كله بشرط كونه على وجه النظر وعكسه هو معزول عنه ما لعادة الان بقوله افعل ما رأيت كان نظرا عند اهل البصر والمعرفة أوضر نظروا ليس مراده افعل ما شئت وان كان معها كافهمه صاحب التوضيح اه الخط هذا انما يتبع على منع توكيل السفيه وهو احد طريقتين وأما على جواز توكيله فراجع فيه الى كلام التوضيح واخى ان النظر هنا مقامان أحدهما جواز التوكيل على هذا الوجه والثاني معنى افعال الوكيل وعدم تضييقه فاجوز ان التوكيل على هذا الوجه فان أريد به الاذن فيها هو سمع عند الوكيل فالتأثير انه لا يجوز ولا يقي التوقف فيه وان أريد به الاذن فعبارا ما لو كان صوابا وان كان سمعاً عند الناس فان كان وكيله معلوم السفه فلا يجوز أيضا وان كان على خلاف ذلك جاز وأما معنى افعال الوكيل وعدم تضييقه فالتأثير ان افعاله ما شئت ولا بد ان عليه في شيء لان موكله له فيه وقد قال في كتاب الجراح فين أذن لاسنان في قطع يده فقطعها لا اؤد عليه لانه له فيه خالما لآخرى وهذا والله أعلم هو الذي اورد ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب بل هو التبادر من قولهم معنى أي وان كان لا يجوز ان يبادر ان يقي وجهه لخل

(الخ) يانما (قوله وعكسه) أي ماعلى غير وجه النظر (قوله هو) أي الوكيل (قوله مراده) أي المولى كلامهم (قوله وان كان) أي مات متبرع (قوله ويرجع) انضم اليه الموقوف الجسيم (قوله على هذا الوجه) أي فعل النظر وغيره (قوله وعدم تضييعه) أي الوكيل عطف على معنى (قوله فيه) أي عدم جواز (قوله وان كان) أي الوكيل (قوله على خلاف ذلك) أي غير معلوم السبق (قوله لا تفرق) أي خصوص (قوله عليه) أي القاطع (قوله لانه) أي المتطوع (قوله) أي القاطع (قوله فيه) أي القاطع (قوله وهذا) أي معنى فعل الوكيل وعدم تضييعه (قوله هو) أي المعنى وعدم التحين

(قوله كلامهم) أي ابن بشر وابن شاس وابن الحاجب (قوله من المدونة) بيان كآب الشركة (قوله من بشر يك أو وكيل) بيان مقوض اليه (قوله على وجه المعروف) صلة مضمعه وإضافته لبيان (قوله فلا يلزم) أي المعروف المقوض خبر ما (قوله ولكن يلزم) أي المعروف (قوله الشريك) أي الذي صنع المعروف (قوله في حسنة) أي الشريك صلة يلزم (قوله ويرد) انضم اليه وفتح الراء (قوله قوله) أي ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب (قوله وان كان فيه ٣٦١) مصلة في نفس الامر (قوله قوله

قوله) أي التبرعات (قوله منها) أي التبرعات بيان ما (قوله ولم يكن فاعله من أهل القين والتبرك) حال (قوله علم) انضم العين (قوله يقبل) انضم فكسر (قوله يضمن) يفتح فسكون فكسر أي يحيط (قوله التبرع) أي العين (قوله والا) أي وان لم نقل مراده كونه عاملاً بثبوت المال (قوله فهو) أي كلام الكافي (قوله ابتداء) أي الموكل والوكيل (قوله ثم قال) أي الموكل (قوله مقام) انضم الميم (قوله وان قال) أي الموكل (قوله ومعانيه) أي التوكيل (قوله عطف على وجوه) (قوله كان) أي قوله (قوله وتلقه) أي كلام ابن رشد (قوله زد) أي ابن رشد (قوله لا يشتد) يفتح فكسر مثلاً أي يخرج (قوله وأن) أي الموكل (قوله) أي الموكل (قوله أن يوكل) أي الموكل (قوله عنه) أي الموكل (قوله فلو لم يذكر) أي الموكل (قوله فقي دخوله) أي توكل

كلامهم على الجواز ابتداء من ذلك قال في كآب الشركة من المدونة وما صنعه مقوض اليه من بشر يك أو وكيل على وجه المعروف فلا يلزم ولكن يلزم الشريك في حسنة ويرد مضمع الوكيل الآن بآب ما صنعه الوكيل فيضنه الوكيل فإذا كان الوكيل ممنوعاً من التبرعات فيمكن أن يقال معنى قوله لم يضمن بعض النظر أي ما فيه مصلحة تعود بقيمة المال للتبرعات كالعتق والهبة والصدقة الآن يقول وكذلك وكالة مقوضة وأذن ذلك أن تفعل جميع ما تراءى وان كان غير نظير أي ليس فيه مصلحة تعود بقيمة المال وان كان فيه مصلحة في نفس الامر ففرض التبرعات فلا يقال فيها ما صنعه وفاد إلا أنما تفاسخ منها وخرج عن الحد ولم يكن فاعله من أهل القين والتوكيل والحق علمه (تبيين) الأول علم من كلام المدونة المتقدم أن الوكيل المقوض ممنوع من التبرع فأمره غيره وفي الكافي ما نصه وأما الوكيل المقوض إليه فله أن يقبل ويؤخر وان يضمن الشيء على وجهه النظر يثبته في المعروف والصدقة إذا كان له وجه له فله كله محمول على النظر حتى يبين خلافه فإذا بان تعديه أو فساد مضمعه وما خلف نفسه الوكيل المقوض اليه أو غيره ما أمر به فهو مسئول وكاله تضمنه إن شاء الله الحظ ينبغي أن يحصل قوله ويرد مضمعه في المعروف والصدقة إذا كان له وجهه محمول على أن المراد إذا كان له وجهه يعود بقيمة المال كالأمر في الشريك أنه يحضه الاستبلاف للتجارة والافهوه ومخالف المدونة وأما علمه الثاني إذا ابتداء وكالة شيء معين ثم قال وكاله وكالة مقوضة وأما مقام نفسه وأن لم يتركه وجعل له النظر عماراً فأنما يرجع التقويض إلى ماله ولا تعداه لأن ذلك كله محمول على ما جاءه وعاد إليه وإن لم يسم شيئاً بالكلية وأما قال وكاله وكالة مقوضة فهذا التوكيل تام في جميع أمور الوكالة فمجرد فصله في كل شيء من بيع وشراء وحمل وغيرها قاله ابن رشد قال وان قال وكالة مقوضة جامعة لجميع وجوه التوكيل ومعانيه كان ابن في التقويض ونقله ابن عرفة زائدة المتقدمان وهذا أقوالهم في الوكالة إذا طالت قصرت وإذا قصرت طالت وتقبل في التوضيح والعرض عن ابن الحاجب عن ابن عاتق الثالث السعي اختصار لفظ التوكيل الشامل للعامان يقول وكل فلان فلاناً أو كلاً مقوضاً جامعاً لمعاني التوكيل كله لا يشتد فصل من فصوله ولا يخرج من فروع أصل من أصوله وأما ما سقروا دونه أن يوكل عنه من شاء بما شاء من فصوله فلا يذكر يوكل غيره عنه ففي حشوه فيه اختلاف للمعتقدين بعضهم لم يحفظ فيه قولاً لأمده منهم ولا ظهوراً أن التوكيل لأن الموكل أن يميزه ويجهل بمشائره الأربع ابن ناجي في شرح المدونة حيث كان الوكيل التوكيل قائماً بكل أمثاله ظاهر ما في التوكيل أنه لا يشتد مساواته في الإمامة وظاهر ما جاء اشتراط مساواته في قبول الوكيل المقوض التصرف في كل شيء لو كان (الاطلاق) لزوجه موكله (وانكاح) أي تزويج (بكره) أي موكله بكسر فسكون

٤٦ من غريمه (قوله فيه) أي تقويض التوكيل (قوله فيه) أي يوكل الوكيل المقوض (قوله أنه) أي الوكيل المقوض (قوله أنه) أي الوكيل المقوض اليه (قوله ميزته) أي موكله (قوله ما في التوكيل) أي باب من المدونة (قوله أنه) أي يوكل الوكيل (قوله مساواته) أي يوكل الوكيل (قوله أنه) أي الوكيل (قوله إجازتها) أي المدونة (قوله مساواته) أي يوكل الوكيل (قوله أنه) أي الوكيل (قوله فيها) أي الإمامة (قوله والوكيل) خبر مقدم

(قوله بأنهم) أي الإيعة (قوله أن ذلك) أي إطلاق زوجة مولا (قوله) أي وكيله (قوله أنه) أي الوكيل (قوله المولى) تنصير لقاعل يعين (قوله وكيله) صلة يعين (قوله ما رواه) بفحاشات متعاقبة ليعين (قوله لفظ) تنصير لقاعل تخصص المستوفيه (قوله العام) أي الشامل لما يصح به لا يحصر نعمت لفظ (قوله بها) أي السلعة (قوله به) أي سوقها الخاص بها (قوله لفظ المولى) تنصير لقاعل تبدي المستوفيه (قوله المطلق) يفخ اللام أي الموضوع للمعاملة بلا قيدت لفظ (قوله فبقده) أي المطلق (قوله لا يقي الثياب) من إضافة ما كان صفة (قوله ومعتاد الأسواق) من إضافة ما كان صفة (قوله ليهما) أي السلعة صلة معتاد (قوله لفظ) جنس ٣٦٤ (قوله يستغرق الصالحه) فصل يخرج المالا يستغرق الصالحه كالمهر وأقسام الجنس

(وبسبب دارالسكن) أي موكله (وبسبب عبده) خدمته (أو أي موكله فلا يدخل واحد من هذه الأربعة في وكالة التفويض العامة الجامعة) ابن فرحون منهم يستقيم من الوكالة الموضوعة بسبب دارالسكن وطلاق الزوجة وبسبب العبد القائم بأمر الموكل وزواج البكر لان العرف خاص بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة وإنما جعلها للوكيل بآثار خاص وفي الأبواب ان فوض إليه جميع أمور دويله بسبب طلاق زوجته فظاهر ما في الجواهر ان ذلك له والذي حكاه ابن أبي نزرة أنه معزول عرفاً عن طلاق الزوجة وبسبب دارالسكن وتزوج البنت وعق العبد وعطف على فوض (أو بعين) يضم القضية الأولى وكسر الثانية شدة الموكل لو كلفه ما كلفه عليه (نفس) كوكنتك على كذا (أو بترقة) دالة على تركه على شيء معين ابن الحاجب شرط الموكل شيئاً ان يكون معلوماً بالص أو الشقة أو العادة فلا قال وكنتك فلا شيء حتى يقيد بالثوب يضم أو بامر (وتخصص) بفحاش متقلاً لفظ وكالة العالم كائناً في الأبواب فيخصه العرف بما يليق به حال موكله وكسب هذه السطة في أي سوق ولها سوق خاص فيخصه العرف به (وتقيد) بفحاش متقلاً لفظ الموكل المطلق وتنازع تخصص وتقيد قوله (بالعرف) كائناً فواجب هذه السطة في سوق فيقيد العرف بالثوب ومقتضى الأسواق ليس بها أو العام لفظ يستغرق الصالح بل بالصر وتخصصه صرعه على بعض أفرادها والمطلق لفظ المال على الماهية بالقيود وتقيد تعيين بعض أفرادها واذا خص لفظ الموكل أو قبضته معنى (فلا بعده) ينفق فسكون يضم أي لا يجوز أو كذا ذلك الشيء المعين بالصر في غير (الام) اذا وكله (على بيع الشيء) من (فله) أي الوكيل (طلب الفتي) عن اشتري منه الشيء الذي وكل على بيعه (ولو) (قبضه) أي الفتي منه ويبرأ المشتري يذمه لهذا اذا قل من الوكيل بالقدرة والتمسك فلا يضمنه ابن الحاجب وكالة الوكيل المطالبة بالفتي وقبضه خليل يعني ان التوكيل على البيع يستلزم كون الوكيل له المطالبة بالفتي وقبضه فالوسم المبيع ولقبضه فهو وتقدر قبضه من المشتري ضمنه (تبييناً) الأول قوله لطلب الفتي يقتضي ان عبده وليس كذا في كماله عليه قوله في التوضيح لوسم المبيع ولقبض الفتي ضمنه الثاني قيد في التوضيح لزمه قبض الفتي ما اذا لم يجر العادة تعدد قبضه أو عوراً لو كانت العادة في الراجح ان وكيل البيع لا يقبض منهما فلا يبرأ المشتري يدفعه اليه وفي الشامل وله قبض عن ما وكل في بيعه إلا العادة ابن فرحون

والمنكر في الاثبات
 (قوله بلا حصر) فصل
 خرج أحده العدد (قوله
 وبخصمه) أي العالم (قوله
 القنط) جنس (قوله والذال على
 المباحة) أصل خرج القنط
 الذال على غيرها كالعام
 والتذكر. وعلم الشخص
 (قوله بلا قيد) فصل خرج
 علم الجنس (قوله وقصد
 تعين بعض افراد) أي
 المطلق (قوله خصص)
 يضم فكسر مثقال (قوله
 قيد) يضم فكسر مثقال
 (قوله بنوع معين) تنازع فيه
 خصص وقد (قوله أي
 لا يجاوز الوكيل ذلك الشيء
 المعين) تفسير الفعل وقاعه
 المستتر مقصود (قوله البارز
 قوله بالتصرف) حمله بعد
 قوله إلى غيره) أي المعين
 حمله بعد (قوله نعمت) أي
 الوكيل (قوله نعمت) أي
 المشي (قوله بيقفه) أي
 التقي (قوله إلى الوكيل
 قوله وإذا اتف) أي التقي

(قوله فلا يعضه) اى الوكيل الثمن (قوله عا) بفتح فسكون فكسر (قوله وقضه) اى الثمن عطف على المطالبة الوكيل
(قوله فلو لم يسلم) ختمات مثقالا اى الوكيل المسع للمشتري (تولوه ولم يبيع) اى الوكيل (قوله ثنه) اى المبيع (قوله تعذر) بضم تاء
مثقالا (قوله قضه) اى الثمن (قوله ضنه) اى الوكيل الثمن (قوله وليس كذلك) قد يقال بل هو كذلك ويحصل الوكيل البائع
على المشتري بضم منعه والذي في التوضيح اذا لم يبيعه ولم يحصل البائع عليه حتى تعذر قبضه واقفه اعلم (قوله ثنها) اى الرابع
(قوله يذمه) اى غناه (قوله لا) اى وكيل بها (قوله وله) اى الوكيل (قوله وكل يضم فكسر مثقالا

(قوله غنم) اى العقار (قوله من مشتره) اى العقار (قوله منه) اى الوكيل (قوله واغرام) اى الوكيل (قوله فعلى يه) اى العقار (قوله فلا يمكن) يضم فتحة مثقالاى الوكيل (قوله منه) اى قبض غنم (قوله فليس له) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله ذلك) اى قبض غنم (قوله فيجزى به) اى وكيل بيعها (قوله وهذا) اى وكيل بيع الدار والعقار (قوله فله) اى وكيل بيع السلع (قوله فتنها) اى السلع (قوله ولو اقتصر) اى المستغنى (قوله بالشرأه) اى عليه (قوله بقبضه) اى ابن شاس (قوله وقبضه) بكسر الهمزة (قوله وفى قبضه) اى قول ابن شاس اى الوكيل بالشرأه (قوله قبض المبيع) (قوله فله) اى الوكيل (قوله لا يجب) اى دفع الغنم على الوكيل (قوله لا يجب) اى قبض المبيع على الوكيل (قوله فرقوا) بفتح الفاء (قوله استحقا) (قوله قبض الوكيل غن) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله وعدم صحة) عطف على ٣٦٣ وجوب (قوله نقد) اى مجهل مهر

(قوله عليه) اى قبض
نقدها (قوله باله) اى
الوكيل الحاصله فرقوا (قوله
لم يطلع) اى الوكيل (قوله
عليه) اى العيب (قوله
على باله) صله زرد (قوله
بدون الخ) صله زرد (قوله فان
عينه) اى بين وكيله على
شرائه منه ومن ان لم يعينه
قوله واغتفاره اى العيب
(قوله لفرقه) بفتح الفاء
المجهول اى الوكيل (قوله
واختلف يضم التام) قوله
له (قوله الوكيل (قوله ورد)
اى المبيع (قوله لانه) اى
الوكيل (قوله واذا الرزم)
اى الوكيل (قوله وبه) اى
الرد (قوله فالتخلص) يضم
فتحه فكسر مثقالاوى بفتح
الاول والثالث وسكون
الثاني (قوله منه) اى
الضمان (قوله بفرقه) اى
الوكيل (قوله فيحكم) اى
الحاكم (قوله له) اى الوكيل

الوكيل على بيع الدار والعقار ان اراد قبض غنم من مشتره منه واغرام منه اى وكيل
بيعه فلا يمكن منه لان العرف والمعاداة ان وكيل بيع الدار والعقار لا يقبض غنم فليس له ذلك
الا بتركيل خاص على قبضه الا ان يكون اهل بالدرت عا دتسم بان متولى بيعها يتولى قبض
غنمها فيقبض بها قامة يمتنع الى وكالة على المبيع وهذا بخلاف وكيل بيع السلع فله قبض غنم ولو
اقتصر على قوله فله قبض الغنم لا يقتضى عن قوله فله طلب الغنم (أو) الا اذا وكل على (استأمنه)
اى الوكيل (قبض المبيع) من بائنه ابن عرفة ابن شاس والوكيل بالشرأه قبض المبيع
وتبعه ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون وفى قوله مطلقا نظر ومقتضى المذهب
التفصيل فحب صحيح عليه دفع الغنم يجب عليه قبض المبيع وحب لا يجب لا يجب للثبته التى
فرقوا بين وجوب قبض الوكيل غن ما باعه وعدم صحة قبض ولى الثبته نقد وليته دون
وكيله عليه بانه فى البيع هو مسلم المبيع لم يتاعه وليس لولى كذلك فى الشكاح اه اخط ما باله
ظاهرو سبب كرا المستغنى الموضوع الذى يجب على وكيله فيه دفع الغنم (و) الوكيل على الشراء
(رد المبيع) بسبب تقدم لم يطلع عليه حال شرائه على اذ لم يرد ان موكله (ان لم يعينه) اى
المعيب (موكله) حين وكيله على شرائه فان عينه فليس له رد الا باذن موكله اتفاقا لا احتمال
علم الموكل بالعيب واغتفاره افرضه فى المبيع واختلف اذ لم يعينه فقال ابن القاسم له رد لانه
ضامن لخالفه الصفة وقال اشهب ليس له رد مولد له رد فله موكل وقوله وتضمن الوكيل قبضه ان
فأت او غير ان واذا الرزم الضمان بعدم الرد عند ابن القاسم وبه عند اشهب فالتخلص منه
ورفعه للمعكم فحكمه باحد المذهبن فيسقط الضمان بالمذهب الاخر (وطول) ووكيل
الشراء أو الباع (يقين وممن) ولو صرح بانه وكيل (ما لم يصرح) الوكيل حين الشراء أو
البيع (بالرأه) من دفعه الغنم أو الممن فان صرح بما لا يطالب به حنثذ وانما المطالب به
موكله ابن الحاجب ويطالب الغنم والممن ما لم يصرح بالرأه والعهد ما لم يصرح بالوكالة
فى الذراع فى التدليس بالعيوب سنها قال الامام مالك لترضى اقمه الى عنه من ابتاع سلعة قبل
واعلم بانها انه انما يشترى بالطلاق فالتن على الوكيل نقدا كان وموجلا حتى يقوله

(قوله باحد المذهبن) اى مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب (قوله فيسقط الضمان) اى عن الوكيل (قوله بالمذهب الاخر)
اى الذى لم يحكم الحاكم به لرفع حكمه الخلاف (قوله ووكيل الخ) تفسير لنا بفاعل المستتر (قوله الوكيل) نفسه
لفاعل يصرح المستتر (قوله من دفعه) اى الوكيل (قوله فان صرح) اى الوكيل (قوله بها) اى الباع (قوله لا يطالب) اى
الوكيل يقين ولا يقين (قوله به) اى الغنم (قوله والعهد) اى ضمان العيب والاستحقاق عطف على الغنم (قوله ما لم يصرح)
اى الوكيل (قوله فى الذراع) صله يصرح (قوله فى التدليس) اى كايه خبر مقدم (قوله منها) اى المدعى بيان التدليس (قوله)
ابتاع اى اشترى (قوله واعلم) اى المتابع (قوله انه) اى المتابع (قوله كان) اى الغنم (قوله يقول) اى المتابع (قوله اى بائنها

بمرض الخ) بان مخالفة (قوله بشد غير) بالاضافة للامه (قوله ويانه) أى حكم المخالفة (قوله انه) أى الوكيل (قوله قيمته) أى المبيع (قوله الامر) بدهلهمز وكسر الميم (قوله فعلة) أى بيع وكيله بمرض أو بتقدير البلد (قوله وباخذ) أى الامر (قوله سلها) أى المدونة (قوله وفيها كالتها) أى المدونة خيرة مقدم (قوله ان باع) أى الوكيل ما وكل على بيعه بمرض قوله ولم يفت) أى المبيع (قوله فليس له) أى الموكل (قوله فتمضيه) أى الوكيل (قوله ويبيع) أى الموكل (قوله في اجازته) أى الوكيل (قوله او تقتضه) أى بيعه (قوله وان فات) أى المبيع (قوله خسر) أى الموكل (قوله فيما بيعت به) أى أخذوا من عرض (قوله أى وأتقد غير البلد) أى ما (قوله فيها) أى السلعة (قوله ورسل) بضم فتحة فكسر متعلاى الموكل (قوله وهو) أى حافى وكالتها (قوله وفاق) أى لما فى سلها (قوله البلد) أى الذى يبيع الوكيل به (قوله المطلق) نعت التوكيل (قوله فى سلها) أى المدونة الثانية (قوله ولم يصف) أى الامر (قوله) أى المأمور (قوله ذلك) أى الموكل ٣٦٥ على شرا مائة كان أو بوا (قوله فان اشترى) أى الوكيل (قوله

بمرض أو بتقد غير البلد ويانه انه يضمن قيمته ان فات الا ان يبيع الامر فعله واخذ ما باع به كذا فى سلها الثانية وفى كالتها ان باع بمرض ولم يفت فليس له تمضيه ويخفى فى اجازته بيعه وأخذ ما بيعت به او تقتضه واخذ سلعته وان فات خسر فيما بيعت به من عرض او تمضيه الوكيل فجمعها ويسلم العرض للوكيل عماض وهو وفاق وان اختلف نقد البلد فبقي اعتبار غالبه (و) تعين فى التوكيل على الشراء المطلق شئ (لا تقي) اى مناسب (به) اى الموكل ق فى سلها الثانية ما لى مرضى الله تعالى عنتم من امر رجلا يشترى له جارية او بوا ولم يصف له ذلك فان اشترى له ما يصلح أن يكون من ثياب الامر وخدعه ما زولم الامر وان ابتاع له ما لا يشبه أن يكون من خدمه ولا من ثيابه فذلك لازم للمأمور ولا يلزم الامر الا ان يشاء ويعين اللاتقى فى كل حال (الا ان يسمى) الموكل للوكيل (الثن) الذى يشترى به ما وكله على شرا ثم يقتص المسمى عن ثمن اللاتقى ولم يمكن أن يشترى به الا ما يلقى (فتردد) أى تأويلان فى جواز شرا ما يلقى وعدمه ابن ونس بعض القرويين ان سمي الثمن ولم يصف فلا يلى ما اشترى به كان يشبه ولا يشبه لانه قد ان له قد وذلك وقال بعض اصحابنا ينبغي ان لا يلزم الا ان يشترى به ما يشبهه وان سمي الثمن خاصة والمستل على أربعة اوجه ثانيا ليسم ولم يصف فلا يلزم ما يشترى به ما يشبهه من ثيابه وخدمه وثالثها أن يسمى ويصف فلا يلزم ما يشترى به المسمى أو فوقه سيم أو دونه بقليل أو كثير ورابعها أن يصف ولا يسمى فلا يلى ما يشترى به من الثمن (و) تعين فى التوكيل المطلق على بيع أو شرا (من المثل) للمبيع أو المشتري ق فيها ما لى مرضى الله تعالى عنه ان باع الوكيل او ابتاع بالاختيار بين الناس بئله فلا يلزم كسبه الامه ذات الثمن الكتيبة بخسيسة دنانير ونحوها ابن القاسم ويرد ذلك كله ان لم يفت فان فات لازم الوكيل القيمة ولو باع ما يشبهه بجزءه ابن عرفة المازرى فى كون التسمية للثن مسقطه عن الوكيل النداء والاشهاد والمبالغة فى الاجتهاد ام لا ابن بشير لوامر ببيع سلعة بثن سله

أى الموكل (قوله ما يشترى) أى وكيله (قوله مما يشبهه) أى الموكل (قوله يان ما) (قوله يسمى) أى الموكل (قوله يان) (قوله لم يصف) أى الموكل السلعة التى وكل على شرا (قوله فلا يلزمه) أى الموكل (قوله ما يشترى) أى وكيله (قوله يصف) أى الموكل السلعة (قوله ولا يسمى) أى الموكل (قوله من الثمن) يان ما (قوله فيها) أى المدونة خيرة مقدم (قوله بجالا اختيار بين الناس بئله) أى باع يقتص أو شرا بزيادة (قوله فلا يلزمك) خطاب للموكل أى بيع الوكيل ولا شراؤه (قوله ويرد) بضم فتحة مقتضى متعلاى (قوله ان لم يفت) أى المبيع أو المشتري (قوله فان فات) أى المبيع (قوله القيمة) أى وان فات المشتري لزوم الوكيل غنمه (قوله ولو باع) أى الوكيل (قوله التسمية للثن) أى فى التوكيل على البيع (قوله النداء) أى على المبيع (قوله والاشهاد) أى المبيع (قوله الام) أى لاسقط تسمية الثمن التدا على المبيع واشهاد والمبالغة فى الاجتهاد فى بيعه

(قوله امضاؤه) أى البيع (قوله رده) أى البيع (قوله يمين) بقضات مثقلا (قوله والائق) عطف على قصد (قوله ونحن المثل) عطف على قصد (قوله باقل منه) أى على التباين بطله (قوله برأ عليه) أى على التباين بطله (قوله الموكل) تقسيم للنائب فاعل خبر المستتر فيه (قوله في الرد) صله خبر (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله الياء) بند للياء (قوله يضمن المأمور) أى الحقيقة (قوله لا تحرم) بهذا الهمز وكسر الميم (قوله فصله) أى بيع المأمور بعرض أو نقد غير البلد (قوله ولو أمره) أى الموكل وكله (قوله فاشترها) أى الوكيل للسلعة (قوله فله) أى الموكل (قوله به) أى ما اشتراه وكله (قوله يدفع) أى الموكل لو كله (قوله ادعى) أى الوكيل للبايع فغلبنا انتزاه ٣٦٦ (قوله لاسم) أى الفلوس (قوله بها) أى الفلوس (قوله لها) أى خفيقة الغن

(قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله واشترى) أو باع الوكيل (قوله بفلوس) تنازع فيه اشترى وباع (قوله ففى) أى الفلوس (قوله الآن تكون) أى السلعة للموكل على بيعها أو شرائها (قوله فيها) أى خفيقة الغن (قوله فيه) أى التخيير (قوله ليسله) بضم فسكون فكسر أى الوكيل الذهب (قوله) أى موكله (قوله فصرفه) أى الوكيل الذهب (قوله واسلها) أى الوكيل النقصة (قوله فان كان) أى الشان (قوله قبضه) أى الطعام من وكله (قوله وتركه) أى الطعام لوكله (قوله وان لم يقبضه) أى الوكيل الطعام (قوله فبعضه) أى الوكيل الطعام (قوله فبعضا مثقلا) (قوله فترعه) أى الوكيل (قوله ليسا) أى الموكل ووكيله (قوله لانه) أى اخذ الطعام (قوله) أى الطعام (قوله قبل قبضه) أى الطعام (قوله وصح) عطف على بيع (قوله ويكون) بضم

اى اسلام النقصة (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله الياء) أى وكيله (قوله لك) أى لا يملك (قوله فان كان) أى صرفها (قوله وكان) أى الصرف (قوله افضل) أى من الدنانير (قوله ذلك) أى صرفه (قوله والام) أى وان لم يكن الصرف نظرا (قوله كان) أى الوكيل (قوله لمستعديا) أى بسرفه الدنانير (قوله ونحن) أى الوكيل (قوله وزمه) أى الوكيل (قوله تنازعا) أى خطاب للموكل ووكيله (قوله فان) خطاب للموكل (قوله الان يكون) أى الطعام (قوله فانت) خطاب للموكل (قوله فاشدته) لى الطعام (قوله منه) أى الوكيل (قوله فيه) أى التخيير

(قوله مخصصات) يضم المير وفتح الحاء المججمة والصادين المهملين (قوله كالشترى) يفتح الراء (قوله فان خالف) اى الوكيل ما خصصه موكله (قوله يبيعه او يشرائه) اى الوكيل (قوله فيضير) اى موكله (قوله لو قال) اى الموكل (قوله فيها) اى السوق (قوله وفي الموازية) شرب مقدم (قوله الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وضمها) اى الجارية تمتد (قوله كانت) اى الجارية (قوله الموضوعين) اى المسعى والمشتري (قوله فله) اى الوكيل (قوله من ٣٦٧ الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله وان امره) اى الموكل وكسبه

بضم كسر مثقلا اى عينه الموكل كاشترى القرض القلاني فاشترى له غيره فلو كاله انما يرد به والزيادة يصح كسر الراء كبيع اقلان ذباغ افسره ق ابن الحاجب مخصصات الموكل متبعة كالشترى والزمان والسوق فان خالف فانما يرد الموكل (او) بخلافه يبيعه او يشرائه (في سوق) غير السوق الذى عينه موكله البيع او الشراء فيضير (او) بخلافه في (زمان) عينه موكله البيع او الشراء فيضير باع او اشترى في غيره فيضير موكله ق ابن شاس مخصصات الموكل معتبر ولو قال باع من زبده لا يبيع من غيره ولو خصص بالزمان تعين ولو خصص سوقا تعينت فيها الاغراض تخصص وفي الموازية من امر بشر امارة موصوفة فيله فاشترى اياها ليدفعه خير الا حر في اخذها وضمانهم المأمور زاد ابن حبيب كانت بالموضع المسعى ارضى أو أغلى وقال ابن الماجشون ان تساوى سعر الموضوعين فليس يتعد وضمانهم الا حر (او) خاف (بيعه) اى الوكيل (من) (أقل) محاسنى له موكله ولو يسيرا فيضير موكله لان الشان في البيع طلب الزيادة ق جمع عيسى ابن القاسم وان امره ان يبيعه بعشرة نقدا فباعه بائنة فقام عليه تمام العشرة لا البقية ابن شيراز اقل على بيع فباع باقل فهو متعد ولو نقص البسمل (او) خاف في (اشترى ما كثر) محاسنى له (كثيرا) فيضير وأما يسيرا فلا لان الزيادة البسيرة تستغنى عنها الشراء لتعصيل القرض والى هذا ذهب صاحب تهذيب الطالب وجعله وظاهر كلام ابن الحاجب تساوى ما ذكره أو الحسن عن الثقات والتساوى عن بعضهم ويحمله كلام المصنف يحذف كسر الميم الاولى لانه لثاني الخط ونحذفه مقيدان لا يؤدى الى فسح دين في دين ولا يبيع طعام المحالصة قبل قبضه وبعد التزام الوكيل الزيادة كما سياتى ق فله المالك رضى الله تعالى عنه ومن أبيع مع رجل أر بعين ديناراً في شرائها بزيادة وتوصفها فاشترى اها بأقل من الثمن أو يصفه أو بزيادة دينار أو دينارين أو ما يشبهه ان يزداد على الثمن لم يمت الا حر ان كانت على الصفة وكانت عيباً تماته ان مات وان زاد زيادة كثيرة لا يزداد مثله على الثمن خير الا حر في دفع الزيادة واشتد الجارية فان أفي لم يمت المأمور وغيره الا حر ما أبيع معه وان هلكت قبل ان يتخاطب الا حر فيضير لمن المأمور ويغرم للاحر ما له واستثنى من قوله با كثر فقال (الا كذا دينارين) يزدحما الوكيل (في) شرائها واكل على شرائها (أو بعين) ديناراً فلا يضره موكله لان الزيادة يسيرة فتعذر تعصيل القرض وفي بعض النسخ لا يزداد دينارين بلا التام قبل الاستئمانية الخط وهو احسن فهو يخرج من قوله باقل قاله تمت طي كذا في الفسخ وكذا في كسبه واهله من قوله با كثر كما في الاستثناء اذ لا فرق بينهما (وصدق) بضم فسح مثقلا الوكيل (في) دعوى (دفعهما) اى الدينارين الذين زادهما على الاربعين

الثن (قوله فان ابي) اى الا حر دفع الزيادة (قوله لم يمت) اى الجارية (قوله وغيره) اى المأمور (قوله للاحر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله لو هلكت) اى الجارية (قوله الا حر) بعد الهمز وكسر الميم (ويغرم) اى المأمور (قوله القرض) يفتح القين المججمة والراء (قوله الوكيل) تفسيره نائب فاعل صدق المستتر فيه

(قوله من ماله) أي الوكيل دفع (قوله البائع) حله دفع (قوله أن لم يسلم) أي الوكيل (قوله وهو) أي الوكيل ما كت (قوله غيبا) أي الزيادة (قوله فلذا) أي استلزام تصديقه في دفعها تصديقه فيها علم لم يصرح (قوله هي) أي قبول قوله فيها (قوله قال) كال أي الوكيل (قوله فزنت) بضم ثاء أي من ماله (قوله في السلعة) أي غيبها (قوله ولم يلم) بضم الميم (قوله حلف) أي الوكيل (قوله على الآخر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله بذلك) أي الذي زاد (قوله لاه) أي المأمور (قوله نفسه) أي ما زاد (قوله وفي هذا الحساب) أي نصف العشر (قوله ٣٦٨) يزده أي البير المتعاد (قوله يقبل) بضم فسكون فتفتح (قوله أن ذكر) أي الوكيل (قوله ذلك)

أي المزمع موكلة بالشرع من ماله البائع أن لم يسلم المبيع لموكلة وكذا (أن ساهله) (مالم يطل) الزمن بعد تسليمه وهو ساهكت فان طال فلا يصدق في التزويج هل يصدق الوكيل في دفعه الزيادة اليسيرة ترد فيه التوسل ويلزم من تصديقه في دفعها قبول قوله فيها فلذا لم يصرح به المصنف ق ابن تونسان قال زدت ديناراً ودينارين على الميز بعين في السلعة التي اشتريتها لم يعلم الأمن قوله حلف على الآخر بذلك لانه كالأذن له فيه وليست الزيادة اليسيرة محصورة في هذا الحساب إنما يتلوا ما زاد في مثله بعد أن لا يجب على الوكيل أن يزده إنما هذا إذا زاد لم موكلة ابن شاس يقبل قول الوكيل أن ذلك قبل تسليم السلعة أو قرب التسليم ولا يصدق في كره بعد الطول (ه) تنبيه هالمط هذا كله مستفاد من قوله ويخصص وتفيد العرف واتخاذ كره لبيان الحكم بعد الوقوع قوله والأخير الخ فت ذكر مسألة الاتفاق مع فهمهم قوله ويخصص بالعرف للنص على سبيلها ولو تب عليه قوله الآن يسمى قتردين عاشر هذا لا يندرج فيما قبله فلا يجري العرف بقصر الداية على المحار وقاله اشتراكية فلا يشتري له الأجار فان كان أفراد الجار متقاوة فلا يشتري الأجار لا تقبله فالآن أنخص بمعاقله أنه معتبر في كل فرد بخصوصه الباني لعل ح رأى العرف انحصار النسبة للوكيل وابن عاشر رأى عرف البلد وما ذكره ح ظاهر (وسبب خالف) الوكيل (في اشتراكية) بأن اشتري غير لائق أو غير ما عينه موكلة (لزمه) أي الاشتراء الوكيل ويدفع غنمه من ماله (أن لم يرشه) أي المشتري يفتح للم (موكلة) وشبهه في لزوم الوكيل فقال (ك) المشتري بالفتح (ذي) أي صاحب (عيب) أي عيب يعيب بغير علمه الوكيل حين يشترى (أو يرضى به) ولم يرشه موكلة فيلزم الوكيل في كل حال (الآن يقبل) يفتح فكسر وشذ اللام (المسبب) (و) الحال (هو) أي الشراء (فرصة) بضم الفاء وسكون الراء واحمال الصاد أي ينادر الوقوع كقوله أو خص فيلزم الموكل (أو) خالف الوكيل (في بيع) بأن باع بأقل مما سمي له (فيغير موكلة) فيرد موكلة أمضاها لم يفت المبيع فان فات فله كره تغريمه تنقص ما باع عن المسمى أن كان المبيع غير بوي بل (ولو) كان (ربو) أي يحرم فيه ما لتقبل بأن كان طعاما مقتا لم يخرأ أو ذهباً أو ورقاً بعه (بشله) أي الربوي ق ابن تينيران خالف الوكيل في البيع فباع ربو بربوي كعين بعين أو طعام بطعام فهل لا شران يرضى بفضله قولان وهما على اختلاف في انحصار الحكمي هل هو كالشرطي التسمي أن باع طعاما بطعام فبايزان القسام لا شران يأخذ الطعام الثاني ومنعه اشبه وقال ليس للأمر الامتثل طعامه وقد

أي الوكيل (قوله ذلك) أي المزمع (قوله تسليم) السلعة) أي موكلة (قوله قرب) بضم فسكون (قوله ولا يصدق) بضم فتفتح (قوله مشغلاي الوكيل (قوله ذكره) أي المزمع (قوله الطول) أي من التسليم (قوله هذا) أي ويعتبر في المطلق فقد البلد إلى ما هنا (قوله الوكيل) تفسير لقاعل خالف المستتر فيه (قوله الاشتراء) تفسير لقاعل لزم المستتر فيه (قوله الوكيل) تفسير لفتح قوله البارز (قوله يفتح) أي الوكيل (قوله غنمه) أي المشتري بالفتح (قوله من ماله) أي الوكيل (قوله أو) ورضى به أي لم يطله حين شرائه بل بعلمه ورضيه (قوله فيلزم) أي غنمه (قوله فيلزم) أي المشتري يفتح الزا (قوله لسمى) أي الموكل (قوله) أي الوكيل (قوله فيرده) أي البيع (قوله

قوله) أي الوكيل (قوله كان) أي المبيع (قوله لا شر) بعد الهمز وكسر الميم (قوله يفضله) أي اشتد وكيفية (قوله وهما) أي القولان (قوله الحكمي) بضم فسكون أي النسب العلم لاقتضائه إياه (قوله كالشرطي) أي المصوب للشرط لثبوته (قوله باع) أي الوكيل (قوله لا شر) بعد الهمز وكسر اللام (قوله ومنعه) أي أخذ لا شر الطعام الثاني (قوله وقال) أي اشبه

(قوله قوله) أي اشبه (قوله قال) أي اشبه (قوله مرة) أي يكرأ (قوله ودخل) أي العبد (قوله بها) أي الحرة (قوله ثم زنت)
 أي الحرة زوجة العبد (قوله قيل أن يجيز السيد) أي نكاح عبده الحرة (قوله فقال) أي أشبه (قوله أن أجاز السيد) أي تزوج
 عبده الحرة (قوله رجعت) بضم فكسر أي الحرة (قوله وان رد) أي السيد نكح عبده الحرة (قوله فبغله) أي أشبه العقد
 (قوله إذا أجاز) أي السيد العقد (قوله كآته) بفتح الهاء وشد التنوين أي العقد (قوله فبغله) أي جعله منعقد من الأول
 مرة يجوز (قوله فيها) أي المدونة غير مقدم (قوله على الاشبه) تنازع فيما عا وابتاع (قوله من الثمن) بيان (قوله فلا يلزم)
 أي بيع الوكيل أو ابتاعه (قوله لا تمر) أي لا تمر (قوله مرة) أي لا تمر (قوله مرة) أي لا تمر (قوله مرة) أي لا تمر (قوله مرة)
 أو ابتاعه (قوله السلعة)

اختلاف قوله في هذا الأصل قال في العبد يتزوج حرة بلا إذن سيده ودخل بها ثم زنت قبل
 أن يجيز السيد فقال أن أجاز السيد رجعت وإن رد فلا ترجم فجعله إذا أجاز له كأنه منعقد من
 الأول ففعل هذا يجوز فلا تمر أن يأخذ الطعام الثاني ومحل ضمير الموكل (أن لم يترجم الوكيل)
 لموكله (الزائد) على ما عا وعلى البيع وعلى ما عا الموكل في الشراء فان التزيم فلا خيار لموكله
 (على الأحسن) عندنا في عبده السلام من اختلاف في فيها ان باع الوكيل أو ابتاعه على الاشبه
 من الثمن فلا يلزم الأمر ودمعنا تمت السلعة فلزم الوكيل قيمتها ابن بشر ان قال ان أتت
 ما نصت فهل يترجم بعض البيع قولان أحدهما لا يلتفت لقوله لتعديه في البيع والثاني
 أن لذلك ان لم يقصد الأمر ابن عرفة لم يترك المشتري غير قول ابن حبيب ليس للمأمور
 أن يلزم الأمر بالمشتري بما امره ويحيط الزيادة نعم ابن يونس لانها عطية سنه لا يلزمه بقوله
 ابن عبد السلام هذه المسئلة كسئلة من امر ابن يونس بما لزمه بوجه بالثمن في غير بيع إلى هذين
 القولين ابن عرفة الظاهر انهما مختلفان ولا يبرى من القول بقبول ان تمام الأمور في البيع
 القول بقبول ان عكسه في النكاح لان في قوله في النكاح غشاضة على الزوج والزوجة
 والولد ان حدث وهذا المعنى وجب جرى القول لا الأمر أو بالبيع الموكل (ان زاد)
 الوكيل (في بيع) على ما عا لموكله كعب هذا بعشرة فباعه باني عشر (أو نقص) الوكيل عا
 معي (في اشتراء) كعشر بعشرة هذا الشيء فاشترأ بعشرة لان هذه مصلحة للموكل في ابن
 بشر ان خالف في بيع زيادة كقوله بعبه بعشرة فباعه باني عشر أو بعبه بعشرة إلى شهر فباعه
 فقد افقولا نصيبان على الخلاف في شرط ما لا يقيد به أم لا ابن عرفة هذا كما قال (أو)
 أي ولا خيار للموكل ان دفع لوكيله عشرة وقاله (اشترأ) أي العشر سلعة كذا (فانترى)
 الوكيل السلعة التي سماها موكله بعشرة (في القيمة ونقصها) أي دفع العشرة للبائع (ولا)
 خيار للموكل (عكسه) أي المذكور بان دفع الموكل لوكيله عشرة وقاله اشتريه كذا
 بعشرة في القيمة ودفع العشرة بعد الشراء تخالف الوكيل ما أمره بموكله واشترى السلعة
 التي سماها الموكل بعشرين العشرة في ابن شاس اذا أسلمه لها وقال اشتريها كذا فاشترأ

٤٧ فتح أي الثمن (قوله اقله) أي الأمور الصداق (قوله في قوله) أي ان تمام الأمور الصداق (قوله غشاضة)
 باهمافين والنفادين مقتوح الاول أي نقصا وبطلة وعارا (قوله ان حدث) أي من ذلك النكاح (قوله وهذا المعنى) أي
 النشأة (قوله ليرى المقول لا تمر) أي عدم قبول الانتمام في الصداق (قوله أسروا) أي من بر على البيع حال من القول
 لا تمر (قوله لان هذه) أي الزيادة على المسمى في البيع والحطية عنه في الشراء المبلغ لا يصح أن زاد على قوله قولان
 أي يلزم الموكل فعل وكيله وعكسه (قوله كما قال) أي ابن بشر (قوله بان دفع الموكل لوكيله عشرة في البيع) تصور بعكسه (قوله)
 اذا أسلم) أي الموكل (قوله له) أي وكيله (قوله وقال) أي الموكل (قوله فاشترأ) أي الوكيل الشيء الموكل على شرائه

(قوله وسلم) يقع فكسر متلا عطف على اشتر (قوله فاشترى) أي الوكيل (قوله صح) أي أن بشر أو ما هو المولى (قوله فيها) أي الضربين (قوله فأنه) فاعل ظهر (قوله فانه) أي الشأن (قوله يعمل) بضم الماعرف مع الميم (قوله على قوله) أي المولى (قوله فيها) أي السبية (قوله نزال) أي المأذني (قوله ورسمه) أي شرطه (قوله فرض) فاعل ظهر (قوله لو دفع) أي المولى لو كبل (قوله فدفعتها) أي الدنانير (قوله أن يكون) أي الوكيل (قوله كسبها) أي من حلال (قوله أود) أي ابن عبد السلام (قوله فانه) الوكيل (قوله يتبد كون الخ) اضافته للسان (قوله مطلقا) أي عن التقيد بقيام الدنانير والدراهم (قوله وهو) أي أودنه الحكم عليه بكم التعدي مطلقا (قوله ظاهر كلامه) أي ابن عبد السلام (قوله ورد) بضم الراء أي كلام ابن عبد السلام (قوله فانه) أي الشأن (قوله عليه) أي الوكيل ٣٧٠ (قوله حسنتذ) أي حسن فوات الدنانير والدراهم (قوله عليه) أي الوكيل

قوله بضمه أى إلى المولى
 قوله الآخر بالضم والموا كسر
 قوله دفعه أى المولى
 الديار قوله أى موكبه
 قوله بالسراة صلة أفراد
 قوله لامتاع البائع منه
 أى الأفراد على مكن الخ
 قوله المولى بضمه والباء
 ضم المستوفى قوله من
 الثمن يان حسنتا قوله
 عنداين القاسم صلة خبر
 قوله ثمانان أى الشان
 قوله من وكل بضم وكسر
 مثقلا قوله بصها أى
 الحارة قوله لمست الأولى
 بضم الهمز أى المولى قوله
 والآخر بضم فكسر قوله
 فى الأخرى صلة الخبر
 قوله بالناو بضم الناء
 قوله والا أى وان
 اشتراهما بفتح وهما
 بالصفة قوله غرهما أى
 شراهما قوله زمنا أى
 الشان قوله الآخر بضم

(قوله حكيم) بفتح الحاء المهملة (قوله حرام) بكسر الحاء المهملة وإيجام الزاي (قوله امره) أي النبي صلى الله عليه وسلم حكيم
 (قوله أن يشتري) أي حكيم (قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فاشترى) أي حكيم (قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله وبيع) أي حكيم (قوله منهما) أي الشارين (قوله وأناه) أي حكيم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فندى) أي النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله) أي حكيم (قوله فكان) أي حكيم (قوله فإخذ) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فبها) أي الشار (قوله
 ولا مرة) أي النبي صلى الله عليه وسلم حكيم (قوله على ذلك) أي ٣٧١ يبعه شاتيد يار وأنياته به (قوله على
 ملكه) أي حكيم (قوله

الخييار) اسم كان (قوله
 قلت) بضم التاء الخ فأنه
 ابن عرفة (قوله حصين)
 بفتح فسكون (قوله فقال)
 أي النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله) أي حكيم
 (قوله شيب) بفتح الشين
 المهملة (قوله عروة) بضم
 فسكون (قوله قال) أي
 شيب (قوله أعطاه) أي
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عروة (قوله قال) أي عروة
 (قوله) أي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (قوله من
 الأمر) بيان ما (قوله
 قتال) أي النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله صفقة)
 بفتح الصاد المهملة وسكون
 القاء أي بعة (قوله فكان)
 أي عروة (قوله قلت)
 التاوة فأنه ابن عرفة (قوله
 من المسلم إليه) صلة أخذ
 (قوله لأنه) أي أخذ الجبل
 الخ علة لاخبار (قوله

يحدث حكيم بن حزام أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يشتري شاتيد يار فاشترى في شاتين
 يار وبيع واحدة منه بدينار وأناه بشاتود يار فندى به بالبركة فكان لو اشترى له تار بالبر
 فيه فلو أن الشاة المبيعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وصارت على ملكه لم يأخذتها ولا أقره على
 ذلك وقيل إن الشاة المبيعة لو لم تكن على ملك حكيم لم يأخذها ولا أقره النبي صلى الله عليه وسلم
 على بيعها أو انما بيعها على ملكه وكان النبي صلى الله عليه وسلم الخييار في قبولها لأن الشراء كان
 له صلى الله عليه وسلم قلت حديث حكيم لم أعلم إلا من طريق الترمذي عن أبي حصين عن حبيب
 ابن ثابت بن حكيم بن أبي حازم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له أخصبة
 يد يار فاشترى الأخصبة فخرج فبها دينار فاشترى أخرى مكانها بخلاف الأخصبة والديناراني
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال له بضع الشاة وتصدق بالله يار قال الترمذي حديث حكيم
 لا أعرفه إلا من هذا الوجه وروى البخاري عن شيب بن عروة قال سمعت أبا بكر من واحد
 يحدث عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً المشتري شاة قال فاشترى شاتين
 فبعت أحدهما بدينار وبحث بالشاة والديناراني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن له
 ما كان من الأمر فقال مالك الله في صفقة عينك فكان يترجأ إلى سوق الكوفة فبيع
 الربح العظم قلت فالاستدلال بحدوث عرو وهو الصواب لا يحدث حكيم وقول ابن القاسم
 هو في سماعة عيسى ابن رشيد قول محمد بن خلف قول ابن القاسم هذا (أو) أي ولا تخاراك
 يا موكل أن دفعت لك مائة ولا قلت له أسلفه كذا فأسلفه فمعه (أخذ) الوكيل بغير أمره
 (في سلك) يا موكل الذي وكلته عليه (جبل) بالمسلم فيمن المسلم إليه لأنه وثيق وصحيفة لك (أو)
 أخذك في سلك (رهن) بالمسلم فيمن المسلم إليه لذلك (وضمته) أي الوكيل الرهن الذي يغاب
 عليه الذي أخذ من المسلم إليه في سلك أن تلف (قبل ملك) يا موكل (ه) أي الرهن (ورضاك)
 يا موكل (ه) ومفهوم قبل ملك به الخ إن ضمته بعد هـ ما منك وهو كذلك زاد في المدونة وإن
 ردته لم يكن للوكيل حصة ف في ابن القاسم من أمرته إن يسلم لك طعام فقهه وأخذ
 رهنًا أو جلا بغير أمره لئلا يثمة زيادة وثوق وهو قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ابن
 القاسم فإن حلف الرهن قبل ملكه فهو من الوكيل وإن حلف بعد ملكه به رضاك فهو منك وإن
 ردته لم يكن للوكيل حصة (وفي) تخيير الموكل وعنده عند قوله لو كره هذا الشيء (ذهب)
 تخالفه وابعه بدراهم (في) بعه (بدراهم وفي عكسه) أي المذكور بأن قال له بعه بدراهم فباعه

لذلك أي التوفيق والمصلحة (قوله أي الوكيل الرهن) تفسير أفعال ضمن المسترومة قوله البارز (قوله إن ضمته) أي الرهن
 (قوله بعدهما) أي علم ورضا الموكل به (قوله ردته) أي الرهن (قوله لا) (قوله حبه) أي إبقاء الرهن تحت يد من وثقه
 فيبيع عليه رد له رهنه (قوله فيها) أي المدونة خضع مقدم (قوله يار) أي لزم المسلم فيه الموكل (قوله لأنه) أي أخذ الرهن
 أو الجبل (قوله هو) أي الزوم السلم الموكل (قوله وعدمه) أي التخيير (قوله قوله) أي الموكل (قوله بأن قال له بعه بدراهم
 الخ) تخيير يار بعه

قوله على انهما) الذهب والورق (قوله تساويهما) اي الذهب والفضة (قوله وعنده) اي تساويهما (قوله عليهما) اي التزويج
 (قوله انهما) اي الذهب والفضة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله امره) اي المولى وكسبه (قوله وما بع) الخ) حال (قوله في
 القيمة) صلة مثل (قوله ان) اي تصرف الوكيل (قوله انهما) اي الذهب والفضة (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله انه) اي معين
 الذهب والفضة للبيع او الشراء (قوله لغرض) بفتح الغين المجتهدة (قوله الا) بضم الا (قوله كسر) بضم الكاف (قوله يعلم) بضم الهمزة (قوله
 فيه) اي التناقص (قوله ذات) اي
 ٢٧٢ المبيع (قوله لا امر) بضم لام (قوله يعلم) اي شرا او كسبه (قوله

ويشترى) بضم الباء (قوله
 على انهما) اي الذهب
 والفضة (قوله لانه) اي
 الشأن (قوله فقلها) اي
 المودع بالفتح (قوله انما) بضم
 ودرهادرهم) اي فقلها
 (قوله ليس) اي المودع
 بالفتح من ضمان (قوله انما
 بردهادرهم) (قوله فقلها)
 اي واس المال درهم (قوله
 قبولها) اي الدرهم (قوله
 عليه) اي المولى (قوله ليس
 كفاة او غيرها) بضم الهمزة (قوله
 انه) اي المولى (قوله فقلها)
 بضم الهمزة (قوله لا يخلو
 على عدم فعله) (قوله يتقسط)
 اي المولى (قوله كسبه)
 فاعل فعل المضاف لفعله
 (قوله اي) اي فصل (قوله
 كسبه) اي فعل (قوله ووكيل
 على فعله) اي وفعله وكسبه
 (قوله نه) اي الحالت
 المولى (قوله الا ان يكون)

اي الحالت (قوله غير فعله) اي وفعله وكسبه (قوله بلى) بفتح فس (قوله الهين) صلة
 تقاض (قوله من مسلم) صلة تقاض (قوله لم يرته) اي الذي (قوله شرطها) اي البيع والشراء والتقاض (قوله وتعمده)
 اي الذي (قوله غائبا) اي الشرط والموانع (قوله نه) اي المدونة خبير مقدم (قوله نصرانيا) اي مثلا (قوله
 لعلهم) اي الكفار (قوله لاي) اي البا (قوله النصراني) اي مثلا (قوله الهين) اي سبيده (قوله يهره) اي السبيده
 الكافر (قوله يغيب) اي الذي (قوله يباقيه) اي هاقه المسلم الذي على خدمة الشجر ثلثه (قوله يباقيه) اي
 المسلم (قوله نه) اي الذي (قوله تراها) اي لا يتغير فيه نصفه مثلا (قوله لاي) اي المسلم (قوله تعاوض) اي
 تعامل ويتبر

(قوله لان الدرهم) اي التي دفعها الوكيل (قوله لما تعدى) اي الوكيل على الاسلامها في قيمها امرته بسلامته (قوله عليه) اي الوكيل (قوله فيما لا يتجمل) اي المسلم فيه (قوله اسم) اي الوكيل (قوله لما ذكرنا) اي فسبح دين فدين (قوله بعه) اي الطعام فاعل يذبل (قوله لموسى المأمور) اي ما اسلم فيه المال الذي دفعته (قوله) اي المأمور (قوله ليس لك) اي ايا امر (قوله ولاه) اي المأمور (قوله لثلاث ثلثا) اي ايا امر (قوله على البائع) اي المسلم اليه (قوله ما دفعت اليه) اي عرضة (قوله من الثمن) يان ما (قوله امر) بضم فسبح (قوله لم يلم) بضم فسكون فسبح (قوله قال امر) بضم فسبح (قوله

الرضا) اي بما اسلم فيه
وكيسله (قوله السلعة) اي
واس المال (قوله وكذا)
اي دفع الثمن القائم المعروف
بعينه في تحصيل الآخر في
الرضا بالمسلم فيه وبدد السلم
واخذ من ماله (قوله وان لم
يبلغ) اي الا امره اليه
المأمور (قوله وفات) اي
واس المال (قوله وان كان
اي المال (قوله) اي الامر
(قوله الرضا) اي بسلم المأمور
(قوله واكل) بضم فسبح
مقتلا (قوله فان فعل) اي
باع الوكيل ما وكل على بيعه
نفسه او يجوده (قوله
فيلزمه) اي الوكيل (قوله
منه) بضم الخ يان من (قوله
وان اسلمه) اي الوكيل
المال الموكل على اسلامه
ففي موضع صرف (قوله الى
فويسته) اي الوكيل (قوله
جاز) اي سلمه ولزم موكله
(قوله فيه) اي اسلامه
لن ذكر (قوله بعه) اي
الوكيل (قوله ولاه) اي
بضم نفسه (قوله وبيع)

اي بيعه لنفسه (قوله ولو سعى) اي الموكل (قوله) اي وكيله (قوله الثمن) اي الذي وكله على البيع به (قوله بيه) اي حق
المبيع (قوله منه) اي المسمى (قوله عدهما) اي الرغبة (قوله فيه) اي المبيع باقرن المسمى (قوله بعت) بضم فسبح (قوله لمن
الاجاز الخ) يان من (قوله فله) اي المعروف معه (قوله اتفاهه) اي المال (قوله على نفسه) اي المبعوث معه (قوله من اصوله
الخ) يان من (قوله وان اشتراه) اي الوكيل من يعتق على موكله (قوله فيها) اي المدونة (قوله فان كان اي المأمور (قوله عالما)
اي عتقه عليك (قوله ويستقره) اي المأمور الرقيق الذي يعتق على موكله (قوله ساع) اي الرقيق (قوله عليه) اي المأمور

(قوله ضمن) أي المأمور (قوله لا تمر) بالمد والكسر (قوله ان هذا) أي قول البرقي ان هذا المأمور يقتضي المأمور
 منه لا تمر (قوله ان تمر هذا) أي قول يحيى بن عمر بن ابي المأمور بستره وبيع عليه في الفتن (قوله ما تملك) أي من مال الموكل
 والموصى (قوله من ربه) أي الموكل أو الموصى ضمناه (قوله يتبعه) أي يفرم ٣٧٥ القاضى قيمته لان الخطأ في المال

عق السبد ضمن لا تمر عنه ابن يونس ظهر لي ان هذا هو الجارى على قول ابن القاسم
 ابن عمرز هذا يدل على عدم شراء المرمي بعق عليه وعلى ان ما تملك على يد وكيل اوصى
 دون عدمه من ربه لان المأمور وفي هذا خلاف كخطا القاضى في مال عن اجتهاد هل قيمه
 ام لا وفيها وان ابتاع من يعتق عليك غيره المزمك وعق عليك (و) منع (و) كبله) أي
 الوكيل غيره المقوض فيمالك هو قيمه في كل حال (الا) حال (ان لا يلبس) الفصل الموكل عليه
 (به) أي الوكيل فيجوز ان يلبس به ظاهره سواء علم موكله انه لا يلبس به ام لا وهو كذلك
 (أو) أي والابن (يكفر) الفصل الموكل فيه بحيث يجزى على الوكيل استقلاله فيه فله ان يلبس
 من يعتقه عليه لان يستقل به بخلافه من لا يلبس به فويل من يستقل به في ابن رشد
 الوكيل المقوض العلم احفظ في جواز ان يلبس به ونصا واختلاف فيه المتأخرون والظاهر
 ان له ان يوكّل ابن عمرز احفظ خلافا في الوكيل على شيء مخصوص انه لا يجوز له ان يلبس
 غيره الا ان يكون له على ذلك نفسه وفيها ما يقتضى الله تعالى عنه من وكيلا رجلا يلبس
 له في طعامه فويل الوكيل غيره يجوز ان لا يجوز لا تمر ان يرضى بشعه اذ يعتقه صار ان
 في ذمته ففسد فيه فمالا يتبعه فذلك فسح الدين في الدين الا ان يكون اجل السلم قد حبل وقض
 له ما سلم فيه فلا بأس ان يأخذ منه لسلامته من الدين في الدين ومن يسع الطعام قبل قبضه
 سجنون لا يجوز لا تمر ان يرضى بفعل المأمور الا ان يكون مثله لا يتولى السلم نفسه فيجوز
 لا تمر ان يرضى بفعل المأمور ابن يونس اراد ان لا يفعل ما جاز له فلم يخله في ذمته من ابن
 شاس علم الموكل يجوز الوكيل باقراده عما وكله عليه او عدم مباشرته في ذمته فويل الوكيل
 غيره ولا يوكّل الا أمنا ابن عبد السلام هذه القريضة تسوغ له الاستعانة بوكيل ولا تسوغ
 له ان يجعل وكلا او وكلا يظفرون فيها كان يظفروا فيه والقريضة الاولى تسوغ له ذلك
 ثم قال ان يكون للوكيل الاعلى النظر على من قيمته ابن الحاجب والوكيل بالتعيين لا يوكّل
 الا فيما لا يلبس به او لا يستقل به لكن في خمل احقر بالتعيين من المقوض فله ان يوكّل على
 المعروف وفي البان قول ابنه لا يوكّل قال والظاهر ان له ذلك لان الموكل احله على نفسه
 فكان كالوصى اه ثم قال الخط ففصل من هذا ان الوكيل المقوض يجوز له ان يوكّل
 على ما رجحه ابن رشد وغيره واما الوكيل غيره المقوض فان كان ممن يلى ما وكل فيه بنفسه
 فليس له ان يوكّل فيه وان كان ممن لا يلبس به ان يلبس بنفسه فان علم موكله بذلك فله ذلك ويجعل
 لموكل على علمه بذلك ان اشهر به ولا يصدق في انه لم يعلم به وان لم يشهر بذلك فراه بالوكالة
 دل على انه يتولى حق يملكه موكله انه لا يتولى وهو متعبد بالتوكيل وضامن للمال و به يجوز
 على عدم علمه (و) اذا وكل الوكيل لعدم الباقية والكثرة فوكيله وكيلا عن الموكل الا ان
 (قد يفرز) الوكيل (الثاني يفرز) للموكل (أو كبله) (الاول) وكله وكل وكيلا بعد وكيلا (و)

عطف على يجوز (قوله بجيزه) أي الوكيل و كبل غيره غير على (قوله هذه القريضة) أي المخرج من الاستقلال (قوله والقريضة
 الاولى) بضم الهمزة أي عدم مباشرة عاقبة (قوله ذلك) أي وكيلا من يظفر فيها كان يظفر فيه (قوله لم قال) أي ابن عبد
 السلام (قوله وكاه) بفتح الهمزة وشدة النون أي الموكل الاول

(قوله وهو) أي ما يذهب إلى هذا (قوله مدمعا فاصطهما) صفة تصريفه (قوله لكنهم) أي أهل المذهب (قوله أنه) أي الشأن (قوله) أو أنه أي عدم انقزال الثاني بعزل الأول (قوله ولا يشهم) أي يخطئ (قوله ثم قال) أي اسلط (قوله وليأذنه) أي الرجل غير أهله (قوله الرجال) أي الرجال (قوله جعل) أي الموكل ٣٧٦ (قوله أي وكه) (قوله وسنزلان) أي الوكيل وكه (قوله من طلم موكل

(مؤكده) يان ما (قوله يانزه)
 اى وكيل الوكيل (قوله)
 دفعه) اى المال الذى قبضه
 (قوله قبضه) اى المال
 (قوله منه) اى وكيل
 (قوله سواء كان)
 اى حريه قبض المالمين
 وكيل الوكيل (قوله) اى
 مؤكل مؤكده (قوله يمينه)
 صلت ثنت (قوله وليس له)
 اى وكيل الوكيل (قوله)
 منه) اى دفع المال لى ايراد
 قبضه منهما (قوله بان وكل
 قلائق الخ) تصوير يتيده
 به (قوله وجوانه) اى رضاه
 (قوله فى قولها) اى المدونة
 (قوله جعلها) اى المدونة
 (قوله وبعد) بالضم عند
 حذف الحذف للمدونة
 معناه (قوله عليه) اى وكيله
 (قوله بان زاد) اى الوكيل
 (قوله عليه) اى السعي
 (قوله كدفعه) اى الموكل
 (قوله) اى وكيله (قوله)
 فاسلم) اى الوكيل (قوله)
 فيه) اى الطعام او غيره
 (قوله اذ يتعبه) اى الوكيل
 (قوله عليه) اى الوكيل
 (قوله له) اى تصرف الوكيل
 (قوله فليست) ههنا مكررة
 الخ) تفريع على اى

الثمن الخ (قوله بهما) أي الخاتمة من الثمن والخاتمة في الإسلام فيه (قوله وفيها) أي المدونة. (قوله عقبيه) ولم
أي نصها السابق وهو وإن دفعت إليه دراهم ليس لها التي في ثوب هروي فاسلمها في يدا ط شعرا و يشتري التماسا و فاسلمها

قطع علم وأغير ما عثره يدواؤ في الثن ما لا يزاد مثله فليس الشأن في تحريكه وتطاوله بما لا سلم فيه من عرض وأطعم ما يودفخ إليه ما لا دمن الصرام الخ (قوله ولم تصفه) أي الجارية مثلا (قوله) أي الكل (قوله من طعام) بيان ما (قوله لا يشترى) بضم الياء وفتح الراء (قوله من جارية أو ثوب) بيان ما (قوله لانه) أي الشأن الجارية تلك ان ترك الخ (قوله تصفه) أي بالنسب فجواب التي (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد التنوين أي الكل (قوله ولاك) بشد ٣٧٧ اللام أي ترك لها ابتداء بفتح

ولم يشقهها فان اسلم في غير ما امر به من طعام او فملا الشربة لثلاثين جارية او قوب فثلاث
انتركة ولا يملك الفخ او ترضي به وتذيق اليه الفخ لانه يجب له عليه دين فتمضموا كونه
ولا ولا يصبر هذان بؤسوك بالتي وان ترضي قبله لانه لا يملك ما عليه الفخ الا برك فثلاثة
سبع مائة دينار له ووليته قنأخر الفخ نفسه من دين ٨٥ وتقرير في المستفاهلها مشور
فالجوعها كما في المدونة واستغنى بقوله او لا والرضا بضاقت في سلم الخ لكان احسن لان
الخافقة تشمل جميع ذلك واتقاهم وعطف على بمنالته وعلى جهده فقال (او) اى
ومنع رضا الموكل (بدن) باع به وكده ما امر به بمضقد او اطلق ولم يصر تقيدا ولا موقفا
(ان) كل قد (فان) المبيع يدمشتره لانه فسخ دين في دين وان كانت القيمة اقل كما هو
القالب ازم اضاها الفضل اذ تبعدها عا والمسي وديا عليه حال ان ليس لموكله الرضا بالدين
الى اجله على المشهور وقيل يجوز لموكل الرضا بالدين وقيل للموكل ان يقرض المسمى او
القيمة ان لم يصره ويقر الفخ الموكل لاجله ومفهوما قوله ان فان ان ايجت فلا يستعزم له
بالدين وهو كذلك لانه يستند كذا مع من الموكل به فيضير بيزد البيع واخذ سلسته
وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في تقييده (و) حيث منع الرضا بالدين (بيع) الدين الموكل
بغير حال ثم بيع العرض بمقدار حال (فان وفي) بفتح الواو والقامش شدا عن الدين (بالقيمة)
السلعة الموكل التي لم يصر لها ثمنان حتى التوكل على بيعها (او) وفي (التسمية) اى الفخ
المسمى لها احسنه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لم يوف عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
باقل (غرم) بفتح الفخ المجسمة وكسر الراء او كسبل غلم القيمة والتسمية وان بيع الدين
يا كثر من القيمة او التسمية فجميعه للموكل اذ لا يرجع المعنى على مال غيره (وان بال) اى
طلب الموكل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القيد والذى جهدا للموكل حين
التوكل لسانه من مالها (او) (غرم) القيمة للسلعة الموكل التي لم يصر لها ثمنان حتى
التوكل من ماله حاله وان لا يباع الدين (ويصبر) الموكل حتى يحل اجل الدين ليضيقها) اى
الموكل التسمية او القيمة التي غرمها لموكله من اشترى بالدين الزاد عليها (ويضع) الموكل
لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بعماله او كسبل
(ان كانت قيمته) اى الدين لو بيع وقت السؤال (منها) اى التسمية او القيمة (فاقل) اذ
ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثره مؤلف ومفهوما الشرط انه لو كانت قيمة الدين اكثر من
التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بعماله او كسبل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
التسمية او القيمة في كثره مؤلف لانه هو باقى الدين وهذا بافضل كالم لو كانت التسمية
او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان اخي عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

ان تتركه ولا يملكك الفتن اذ هو حق به وتوقع اليه الفتن لانه يجب لك عليه دين فتتصوره
ولاك ولا يجوز ضمانك وتترك الفتن وان تراخيت قبله لانه يملك ما عليه الا الرضا فكفاه
بيع مؤتمن بالدين له ووليته قناخير الفتن فسد دينه ٨١ وتفرق في المستغله ما مشواش
فلوجهما كافي المدونة واستغنى بقوله اولوا والرضا بما قلته في سلم الخ لكان احسن لان
الخاتمة تشمل جميع ذلك والظاهر وعطفك في مخالفتك وعلى وجهه فقال (او) اى
ومنع رضا الموكل (بدن) باع به وكيله ما امره ببيعه بمقدار اطلق ولم يسم تقيدا ولا موقفا
(ان) كان قد (فان) البيع يدمر تبه لانه فسخ دين في دين وان كانت القية اقل كما هو
الغالب ازم بالرضا بالفضل اذ تبعه بصادق المسمى يتناحله حال اقل من موكله الرضا بالدين
الى اجله على المشهور وقبل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للموكل ان يقتر لمسمى او
القية ان لم يستمر يرقى الفتن الموكل لاجله ومفهوم قوله ان فاته ان لم يمت فلا يمنع رضه
بالدين وهو كذلك لانه حينئذ كانه بيع من الموكل به ففسخ بغيره من البيع واخذ سلطته
وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في توضحه (و) حيث منع الرضا بالدين (بيع) الدين الموكل
بغير رضائهم يبيع العرض بغيره حال (فان وفي) يفتح الواو وافاء مشددا عن الدين (بالقية)
لسلطة الموكل التي لم يستعملها تخاضع التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) اى الفتن
المسمى لها حسنة فلا كلام للموكل (والا) اى ان لو عرف عن الدين بالبيعة والتسمية ان كان
بالق (غرم) بفتح الفتن المحجمة وكسب الرأه الوكيل علم القية او التسمية وان يبيع الدين
باكثر من القية او التسمية فيجعله للموكل اذ لا ربح للمعتدى على مال غيره (وان جال) اى
طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القيد الذى جعله الموكل حين
التوكيل لسانه من ماله حال (او) غرم (القية) سلطة الموكل التي لم يستعملها تخاضع
التوكيل من ماله حال وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اى
الوكيل التسمية او القية اى غرمها لموكله عن اشترى بالدين اى اذ علمها (ويبيع) الوكيل
لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القية او التسمية (جاء) للموكل الرضا بعلمه الوكيل
(ان كانت قيمته) اى الدين لو يبيع وقت السؤال (مثلا) اى التسمية او القية (فان) اذ
لم يسم فيه ترك قليل حال لاخذ كثيره (و) لمفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثر من
التسمية او القية فلا يجوز الرضا بعلم الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
التسمية او القية فيكون موزع لاهو باقى الدين وهذا ما فضل كالم كان التسمية
اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان في عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

ولاك ولا يبرح زمانا يؤخرك التي وان راى قبيله لانه لا يلزمك ما سلمه الى الارض فكذلك
 ولا مؤثقه بل يه وتولية فأتاه في نفسه دين بدين ٨١ وتقرير المستغلهامشوش
 فليجهمما كافي المودنة واستغنى بقوله اولو والرضا خالفته في سلام الخ لكان احسن لان
 الخافقة تشعل جميع ذلك واقطاعه وعقلى بمخالفته وعلى جهاده فقال (او) اى
 وضع رضا الموكل (بدن) باع بوكيله ما امره ببيعهم تقدا واطلق ولم يسم تقدا ولا مؤجلا
 (ان) كان قد (فان) المبيع يدعته بملكه فسخ دين في دين وان كانت القيمة اقل كما هو
 الغالب لم ايضا بار بالقتل اذ تبعه بصادا المسمى يتابعه حال اقل من لو كاله الرضا فالدين
 الى اجله لم المشهور وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للموكل ان يقرض المسمى او
 القيمة ان لم يسم ويقر الثمن للموكل لاجله ومفهوم قوله ان فات انه ان لم يمت فلا يمتعه وزله
 بالدين وهو كذلك لانه يستند كائنا ما بيع من الموكل به فخصر بدين البيع واخذ سلحته
 وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في وضعه (و) حيث صنع الرضا بالدين (بيع) الدين الموكل
 بعرض حال ثم يبيع العرض بتقدي حال (فان وفي) يفتح الواو لقاء مشددا عن الدين (بالقيمة)
 لسلعة الموكل التي لم يسم لها تخانح التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) اى الثمن
 المسمى لها حسنه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لم يوف عن الدين بالقيمة والتسمية ان كان
 باقل (غرم) يفتح الثمن المحسنة وكسبر الراء الوكيل علم القيمة او التسمية وان يبيع الدين
 باكثر من القيمة او التسمية فجميعه للموكل اذ لا ربح للمعتدى على مال غيره (وان سأل) اى
 طلب الوكيل (غرم) بضمن فسكون اى دفع (التسمية) اى القصد والذى جهاد الموكل حين
 التوصل لساكنه من ماله حال (او) غرم (القيمة) لسلعة الموكل القلم لم يسم لها تخانح
 التوكيل من ماله حال وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اى
 الوكيل التسمية او القيمة اى غرمها للموكلة عن اشترى بالدين الزاد عليها (ويبيع) الوكيل
 لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاء) للموكل الرضا بملكه الوكيل
 (ان كانت قيمته) اى الدين لو يبيع وقت السؤال (مثلها) اى التسمية او القيمة (فان) اذ
 لم يسم فيه ترك قليل حال لاخذ كثيره مؤلف ومفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثر من
 التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بملك الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسمية او القيمة في كونه مؤلف لادهاه بالى الدين وهذا ما فضل كالم لو كانت التسمية
 اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر فقيمة الان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

بيع مؤتلف الدين له وولاية قنأخير التي نفسد بين دين ٨١ وتقرين المستفلهما مشور
 فلو جعها ما كافى المدونة واستغنى بقوله أو لا وعلى الخالفته في سائر الخ لكان احسن لان
 الخالفته تشمل بيع ذلك واقطاعه وعطف على ما يفتننه وعلى جهاده فقال (او) اى
 وضع الرضا الموكل (بدين) باع به وكيله ماله مبيع بمقتداوا طلق ولم يسم نقدًا ولا مؤجلًا
 (وان) كافى (الدين) المبيع بعد ثبوت قبه لانه فسخ دين في دين وان كانت القية اقل كما هو
 الغالب لزم الاضطرار فقال (ان) بعد بيعه ماله لم يسمى ويتابعه ماله فليس لموكله الرضا فالدين
 الى اجله بل المشهور وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للوكيل ان يلتزم لمضى اى
 القية ان لم يسم ويبيق التي المؤجل لاجله ومفهوم قوله ان خات انه ان لم يفت فلا يمنع روضه
 بالدين وهو كذلك لانه سيثبت كانه سيع من الموكل به فيضه بغير البيع واخذ سلحته
 وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في توضيحه (و) استحسنت الرضا بالدين (بيع) الدين المؤجل
 بغير رضائى ثم بيع العرض بمقتداها (فان) في (بيع) الواو والقضاء متشددان غن الدين (بالقية)
 لسلعة الموكل التي يضمن لها تخاسن التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) اى التمن
 المسمى لها حسنه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لم يوف غن الدين بالقية والتسمية بان كان
 باقى (غرم) بفتح الغن المحسنة وكسب الرأه الوكيل تمام القية والتسمية وان بيع الدين
 ما كثر من القية او التسمية فمعه الموكل اذ لا يرجع المعتدى على ماله غرمه (وان سأل) اى
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القدر الذى جهما الموكل حسين
 التوسكيل لاسهته من ماله حال (او) غرم (القية) السلعة الموكل التالى لم يسم لها تخاسن
 التوكيل من ماله حاله وان لا يباع الدين (ويصير) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اى
 الوكيل التسمية او القية اى غرمه لموكله من اشترى بالدين الزاد عليها (ويغرم) الوكيل
 لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القية او التسمية (جاز) للموكل الرضا بماله الوكيل
 (ان كانت قيمته) اى الدين لو بيع وقت السؤال (منها) اى التسمية او القية (فان) اذ
 لم يسم فيه ترك قليل حال لاخذ كتبه مؤجل ومفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اقل كثر من
 التسمية او القية لا يجوز الرضا بماله الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسمية او القية في كونه مؤجل لاروه بالدين وهذا ما فضل كالأو كانت التسمية
 اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا انى عشر فلما اخذ الوكيل من وكيله

يسع موصوفه من وجوبه فاحذر من تشبيهه بغيره
 فلو جمعها كما في المدونة واستغنى بقوله اولاً والرضا بخلافه في سلم الخلكان احسن لان
 الخالفه تشمل جميع ذلك واقعا ولم يعطف على مخالفته وعلى جهله قتل (او) اى
 وضع رضا الموكل (بدن) باع به وكذا ما امره ببيع نفسه او طلق ولم يسع نقدا ولا مؤجلا
 (ان) كما قلناه (فات) المبيع يدمرته بل لا يفسد فدين او كان كانت القيمة اقل كما هو
 الغالب ازم ايضا بالفضل اذ يفسد بغير المال المعنى يتابعه كالانليس لموكله الرضا فالدين
 الى اجله في المشهود وقيل يجوز لمالك الرضا بالدين وقيل للوكيل ان يلتزم للمسي او
 القيمة ان لم يسع ويبيع الثمن المرجى لاجله ومعه موقوفه او ان كانت له ان يفت فلاجتمع رضى
 بالدين وهو كذلك لانه يستند كائنه يسع من الموكل به فيضرب بغير البيع واخذ سلطنته
 وامانة بالدين الى اجله نص عليه في صحيحه (و) حيث سنع الرضا بالدين (يسع) الدين المؤجل
 بمرضى حاله ثم يسع العرض بقصد حاله (فان في) بفتح الواو والقاء مشددا عن الدين (بالقعة)
 لسلعة الموكل التي ايسمها ائتمنا من التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) اى الثمن
 المسعى لاجل نفسه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لو يوفى عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
 باقيل (غرم) بفتح الثمن المحسنة وكسب الرأه الوكيل علم النفعه او التسمية وان يسع الدين
 ما كثر من القيمة او التسمية فجميعه للموكل اذ لا يرجع المعتدى على مال غيره (وان سأل) اى
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القدر الذى جهاه الموكل حين
 التوسكل لاجل نفسه من المال (او) غرم (القعة) لسلعة الموكل القلم يسع لها تخاضع
 التوكيل من ماله حاشا وان لا يباع الدين (ويصير) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اى
 الوكيل التسمية او القيمة او الغرمه لموكله من اشترى بالدين الزاد عليها (ويغنى) الوكيل
 لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بعلمه الوكيل
 (ان كانت قيمته) اى الدين لو يسع وقت السؤال (منها) اى التسمية او القيمة (فان) اذ
 ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كتموه لومهم الشرطه لو كانت قيمة الدين اى اكثر من
 التسمية او القيمة للايجور والرضا بعلم الوكيل اذ يلزمه دفع ما زاد قيمة الدين على
 التسمية او القيمة فى كتمه موه لا هو باقى الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسمية
 او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا ان اثني عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

فلو جمعها جاز في المذمومة واسعى بغيره ولو ارضى بخاصة في حق كذا
الخاتمة تشمل جميع ذلك وانها عالم وعطف على مخالفتها وعلى وجهها فقال (او) اى
وضع رضا الموكل (يدين) باع وبكده ما امره به بمعه نقد او اطلق ولم يمس نقدا ولا مؤجلا
(ان) كان نقد (فان) المبيع يدمشتم به لانه فسخ من دين دين وان كانت القيمة اقل كما هو
الغالب ازم باضرار بالتسل اذ تبعه بدارا للمسي ويتابعه حال انقلس لموكده الرضا بالدين
الى اجله على المشهور وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للموكل ان يفتقر للمسي او
القيمة ان لم يستمر ويرى الثمن الموكل لاجله ومفهوم قوله ان فان انه ان لم يفت فلا يمتنع روضه
بالدين وهو كذلك لانه يستند كائنا ما سعى من الموكل به فخصر به بغير البيع واخذ سلحته
وامضاته بالدين الى اجله فص علفه بوضعيه (و) حيث منع الرضا بالدين (بيع) الدين الموكل
بمرض فان لم يبيع العرض يتعدال (فان في) بفتح الواو والقائه شديدا عن الدين (بالقيمة)
لسلعة الموكل التي لم يمتنع بها عن ان يحسن التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) اى الثمن
المسمى لاجل حسنه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لو يوفى عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
ياقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء الوكيل غلم القيمة والتسمية وان سعى الدين
ياكثر من القيمة والتسمية فغصمه للموكل اذ لزم للمعتدى على مال غيره (وان سأل) اى
طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القدر الذي جهاد الموكل حين
التوكيل لاجل حسنه من مالها (او) غرم (القيمة لسلعة الموكل التي لم يمس لها عن غنا حسنه
التوكيل من ماله طاروا ان لا يبيع الدين (ويصير) الوكيل حتى يحل اجل الدين (لقبضها) اى
الوكيل التسمية او القيمة اى غرمه لما لو كانه عن اشترى بالدين ان اذ عليها (ويضع) الوكيل
لموكده (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة والتسمية (جاء) للموكل الرضا لسله الوكيل
(ان كانت قيمته) اى الدين لو بيع وقت السؤال (منه) اى التسمية او القيمة (فاقل) اذ
لمس قيمته اقل قليل حال لاخذ كثيره مؤلف ومفهومه ان شرطه ان لو كانت قيمة الدين أكثر
التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بسله الوكيل اذ يترتب فسخ ما اذا نفعه الدين على
التسمية او القيمة في كونه مؤلف لارهاه بقاء الدين وهذا ما فضل كالمو كانت التسمية
او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان اثني عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

(قوله) مسقذين
 الوكيل وهو المسمى بغير قوله
 وقوله) عطف على بيع
 (قوله) أي الخاتفة
 في السلم فيه والخاتفة في
 القن (قوله) بهما) أي
 المستثنى (قوله) ولا يند
 (قوله) صوابه) مقبول
 (قوله) أي الرضا
 بالدين الذي يباع به
 (قوله) عليه) أي الوكيل
 (قوله) لا) نفث نان للدين
 (قوله) أي الرضا بالدين
 (قوله) حيثن) أي حين
 عدم فوات المبيع (قوله)
 (أي الدين (قوله) بغير
 أي الموكل (قوله) واصله
 أي يبيع سلته (قوله) بالدين
 تقسم لائب فاعل يبيع
 المستوفيه (قوله) حينه
 أي التوكيل (قوله) الوكيل
 تقسم لفاعل غرم المستوفيه
 (قوله) غلام القية) أي

وضع رسالته الموكل (بدن) باع بركة ماله ببيعته نقدًا وأطلق ولم يمس به نقدًا. وموضع
 (ان) كان نقد. المبيع بدسترة ماله فسخ دين في دين وان كانت القيمة أقل كما هو
 الغالب. لم يضر بأرباب الفضل إذ تبعدها صار للمسيح يتناحله ما لأفليس لموكله الرضا فالدين
 إلى أجله على المشهود وقبيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقبيل للموكل ان يتم للمسيح أو
 القيمة ان لم يتم ويبقى الثمن الموزع لأجله ومفهوم قوله ان فأتى فأتى فلا يمنع وضله
 بالدين وهو كذا لأنه سيحدث كأنه باع من الموكل به فبصر بدين البيع واخذ سلطته
 وأما ما للدين إلى أجله نص عليه في وضحه (و) حيث منع الرضا بالدين (بيع) الدين المؤجل
 بعرض حال ثم بيع العرض بقصد حال (فان في) بفتح الواو والقامه شدا غن الدين (بالقعة)
 لسلطة الموكل التي ليس لها امتحان التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) ان الثمن
 المسيحي لما حسنه فلا كلام للموكل (والا) أي وان لو بوف غن الدين بالقيمة والتسمية كان
 باقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء الوكيل قلم القيمة أو التسعية وأن بيع الدين
 بأكثر من القيمة أو التسعية فبغمه للموكل اذ لا يرجع المعنى على ماله غرمه (وان سأل) أي
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون أي دفع (التسمية) أي القصد الذي جعله الموكل حين
 التوكيل لامتحن ماله (الار) غرم القيمة لسلطة الموكل التي ليس لها امتحان
 التوكيل من ماله حاله وان لا يباع الدين (ويصير) الوكيل حق يحمل أجل الدين (لقبضها) أي
 الوكيل التسعية أو القيمة التي غرمها لموكله عن اشترى بالدين اراد عليها (ويضع) الوكيل
 لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة أو التسعية (بأن) للموكل الرضا على ماله الوكيل
 (ان كانت قيمته) أي الدين لو بيع وقت السؤال (منه) أي التسعية أو القيمة (فأقل) إذ
 هو قيمته أقل حال لاخذ كتمه مؤجل ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين أكثر من
 التسعية أو القيمة فلا يجوز الرضا بمسئله الوكيل اذ لا يبرمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسعية أو القيمة في كتمه مؤجل لانه هو باقي الدين وهذا ما فضل كماله لو كانت التسعية
 أو قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الآن اثني عشر فلما اخذ الوكيل من وكيله

(ان) كان قد (فان) المبيع يدمر ثم يلاه فسخ من قبل دين ان كانت البضاعة مضمونة
 الغالب ازم ايضار بالفضل اذ يتعدى صار للمسي يتنا عليه حال اقل من لو كسل ان ياتر لمسي او
 الى اجه على المشهود وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للوكيل ان ياتر لمسي او
 القية ان لم يسم ويبيق الثمن المرجل لاجله ومفهوم قوله ان فان كانت البضاعة فلتجتمع وضه
 بالدين وهو كذلك لانه يستند كائنا بيع من الموكل به فبغير يرد البيع واخذ سلطته
 وامضاته بالدين الى اجه نص عليه في توضيح (وحيث منع الرضا بالدين (بيع الدين المؤجل
 بدو من حال ثبيع العرض بقدر حال (ان في) بفتح الواو والقامته ددا عن الدين (بالقبة)
 لسلطة الموكل التي لم يسم لها امتحان التوكيل على بيعها (او) وفي (التسمية) الى الثمن
 المسي لها احسنه فلا كلام للموكل (والا) اي وان لو عرف عن الدين بالقيمة التسمية بان كان
 باقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء الوكيل علم القيمة او التسمية وان بيع الدين
 باكثر من القيمة او التسمية فبغيره للموكل اذ لا يرجع المسمى على مال غيره (وان سأل) اي
 طلب الوكيل (غرم) بفتح فسكون اي دفع (التسمية) اي القصد الذي عهدا للموكل حين
 التوكيل لساكن من مالها (او) غرم (القيمة) لسلطة الموكل التي لم يسم لها امتحان حين
 التوكيل من ماله حاله وان لا يبيع الدين (ويصير) الوكيل حتى يحل اجل الدين (لغيرها) اي
 الوكيل التسمية او القيمة التي غرمها لوكاه عن اشترى بالدين ان راد عليها (ويضع) الوكيل
 لوكاه (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاء) للموكل الرضا لسله الوكيل
 (ان كانت قيمته) اي الدين لو بيع وقت السؤال (منه) اي التسمية او القيمة (فان) اذ
 اس قيمته قليل حال لاخذ كتمه موكل ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين اكتم
 التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بغيره لسل الوكيل اذ يترتب فسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسمية او القيمة في كتمه مؤخر لانه هو باقي الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسمية
 او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا انني عشر فلما اخذ الوكيل من وكيله

الغالب ازم ايضا بان القفل اذ يفتح بغير المسمى يتناطع له حال ان ليس له موكله الرضا بالدين
الى اجله على المشهود وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل لا للوكيل ان يلتزم للمسمى او
القيمة ان لم يسمه ويبقى الثمن الموزع لاجله ومفهوم قوله ان خات انه ان يفت فلاحتمت وعنده
الدين وهو كذلك لانه يستند كائنا سمع من الموكل به فبغيره بغير البيع واخذ سلحته
وامضاته بالدين الى اجله نص عليه في توضيحه (و) حيث منع الرضا بالدين (بيع الدين الموكل
بغيره) حال من يبيع العرض يتفقد حاله (فان وفي) يفتخ الواروا فقامه شديدا عن الدين (والتيه)
للمصلحة الموكل التي لم يسمه بافتناح من التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) الى اثن
المسمى لها حسنه فلا كلام للموكل (والا) اي وان لم يوف غن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
ما قبل (غرم) يفتخ الثمن المضمرة وكسبره الى الوكيل على غن القيمة او التسمية وان سمع الدين
ما تضمن القيمة او التسمية فبغيره للموكل اذ لا يبيع غن القيمة او التسمية (وان سمع) اي
طلب الوكيل (غرم) بضمنه فمكون اى دفع (التسمية) الى القدو الذي يحام الموكل حين
التوكيل لساكن من ماله (الار) غرم القيمة للمصلحة الموكل التي لم يسمها فتناحق
التوكيل من ماله ساقون لا يبيع الدين (وبسم) الوكيل حتى يحل اجل الدين (للمضيها) اي
الوكيل التسمية او القيمة او غرمها لموكله ان اشترى بالدين الراد عليها (ويفتخ) الوكيل
لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بسلامه الوكيل
(ان كانت قيمته) اي الدين لو بيع وقت السؤال (مثلا) اتمه التسمية او القيمة (فانال) اذ
ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثره مؤلف ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين اكثر من
التسمية او القيمة فلا يجوز الرضا بسلام الوكيل اذ لا يبرم مفسخ ما اذا تبيعة الدين على
التسمية او القيمة في كثره مؤلف لاهو باقى الدين وهذا ما يفضل كالم كانت التسمية
اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته لان اثنى عشر قلنا اخذ الموكل من وكيله

الى اجله على المشهود وقيل يجوز للموكل الرضا بالدين وقيل للموكل ان يلزم المسمى اى
 القيمة ان لم يسم ويبيح الفتن الموجب لاجله ومفهوم قوله ان غاياته ان يفت فلتاقتضيه
 بالدين وهو كذلك لانه يستند كائنا سمع من الموكل به فبغيره بدين البيع واخذ سلعته
 وامضاه بالدين الى اجله فص عليه في تضييعه (و) حيث سمع الرضا بالدين (س) الدين المؤجل
 بعرض حال ثم يبيع العرض بثمن قد حال (فان في) بفتح الواو والقائه شديدا عن الدين (والقيمة)
 للسلعة الموكل التي ايسرها بائنا نحن التوكيل على معنا (أو) وفي (التسمية) اى الفتن
 المسمى لها حسنه فلا كلام للموكل (والا) اى وان لو لم يفت عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
 باق (غرم) بفتح الغين المجسمة وكسب الراء او كسل غلام القيمة او التسمية وان يبيع الدين
 يا كثر من القيمة (والتسمية فسخه للموكل اذ لا يبيع المعتدى على مال غيره (وان سأل) اى
 طلب الموكل (غرم) بضم فسحه على دفع (التسمية) اى القدوالى فسخه للموكل حين
 التوكيل لاسعته من المال (او) غرم القيمة للسلعة الموكل التي لم يسلها غنا نحن
 التوكيل من ماله حاله وان لا يبيع الدين (ويسم) الموكل حتى يحل اجل الدين (لبيضا) اى
 الموكل التسمية او القيمة التي غرمها لملكه عن اشترى بالدين الراد عليها (ويضع) الموكل
 لملكه (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسعة (جاز) للموكل الرضا بسلعته او كسل
 (ان كانت قيمته) اى الدين ولو بيع وقت السؤال (مثلا) أحد التسعة او القيمة (فان) اذ
 ليس قيمة ترك قليل حال لاخذ كثر مؤجل ومفهوم النطر ان لو كانت قيمة الدين اى كثر من
 التسعة او القيمة فلا يجوز الرضا بسلعته او كسل اذ لا يبرء مفسخ ما اذا تسعة الدين على
 التسعة او القيمة اى كثر من مؤجل لاهو باقى الدين وهذا لا يفضل كالأو كانت التسعة
 او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا ان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

التي (قوله جمعها) اى
المستثنى (قوله والا) بئند
الواو (قوله ما امره) بمفعول
يا ع (قوله لانه) اى الرضا
بالدين الذى يباع به وكسبه
(قوله هلته) اى الوكيل
(قوله لانه) نعمت ثلثين
(قوله لانه) اى الرضا بالدين
(قوله حشنة) اى حين
عدم فوات المبيع (قوله
ب) اى الدين (قوله ضمير)
اى الموكل (قوله واما ضامته)
اى يبيع سلته (قوله لانه)
تفسير لائب فاعل يبيع
المستوفى (قوله حسنه)
اى التوكيل (قوله الوكيل
تفسير فاعل غرم المستوفى
فنه (قوله غلم القية) اى

بالدين وهو كذللك لانه حينئذ كان له من الموكل به فبغيره يرد البيع واخذ سلته
وامضاته بالدين الى اجله فص عليه في وضعه (و) حينئذ الرضا بالدين (بيع) الدين المؤجل
بغير حال ثم بيع العرض بتفد حال (فان وفي) بفتح الواو والقائه متداغا عن الدين (بالقعة)
للسلعة الموكل التي لم يمت لها تخاضع التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) اي ان
المسعى لها حينئذ فلا كلام للموكل (والا) اي ان لو عرف عن الدين بالبيعة والتسمية بان كان
باقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء او كسر غلم القية او التسمية وان بيع الدين
يا كتر من القية او التسمية بغيره للموكل اذ لا ربح المعتدى على مال غيره (وان بال) اي
طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اي دفع (التسمية) اي القصد الذي جعله الموكل حين
التوكيل لانه من ماله حال وان لا يبيع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل اجل الدين ليقبضها) اي
الوكيل التسمية او القية التي غرمها لوكاله عن اشترى بالدين الزائدا عليها (ويضع) الوكيل
لوكاله (الباقى) من الدين بعد اخذ القية او التسمية (باز) للموكل الرضا بسله الوكيل
(ان كانت قيمته) اي الدين لو بيع وقت السؤال (مثلها) اي التسمية او القية (فان) اذ
ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كثيره (و) وفيه النمرط او لو كانت قيمة الدين اكثمن
التسمية او القية فلا يجوز الرضا بحل الموكل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
التسمية او القية في كونه مؤجرا له وهو باقي الدين وهذا ما فضل كمالو كانت التسمية
او قية السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان في عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

وامضاته بالدين الى ابله نص عليه في وضعه (و) حيث سعى الرضا الدين (يع) الدين الموكل
بصرف حال ثم بيع العرض بتقد حال (فان وفي) يفتح الواو ولفاء مشدداً عن الدين (والتيه)
للسلعة الموكل التي ايسم لها تخانين التوكيل على معها (أو) وفي (التسمية) اي التخن
المسمى لها حسنه فلا كلام للموكل (والا) اي اوان لو لم يفتح عن الدين بالتقية والتسمية ان كان
بالق (غرم) يفتح الغن المحسمة وكسب الرأه الوكيل علم التقيه او التسمية وان بيع الدين
يا كترين التقيه او التسمية فمعها للموكل اذ لا ربح للمعتدى على مال غيره (وان جال) اي
طلب الوكيل (غرم) بضمن فسكون اي دفع (التسمية) اي القدو الذي جهما الموكل حين
التوسكيل لساكنه من ماله حال (او) غرم (التقيه) السلعة الموكل التي ايسم لها تخانين
التوكيل من ماله حال وان لا يبيع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اي
الوكيل التسمية او التقيه التي غرمها لموكله عن اشترى بالدين الزاد عليها (ويبيع) الوكيل
لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ التقيه او التسمية (جاز) للموكل الرضا لسله الوكيل
(ان كانت قيمته) اي الدين لو بيع وقت السؤال (مثلها) اي التسمية او التقيه (فاقل) اذ
لمس قيمته قليل حال لاخذ كثيره (و) لم يفهم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثمن
التسمية او التقيه للايجور والرضا لمسل الوكيل اذ يلزمه دفع ما زاد قيمة الدين على
التسمية او التقيه في كونه مؤجـ لا هو بالي الدين وهذا ما فضل كالمو كانت التسمية
اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا ان اثني عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

بعض حال ثم يبيع العرض بتدخاله (فان ربي) بفتح الواو والقاء مشددا عن الدين (والقصة)
 للسلعة الموكلة التي يبيئها باعتناح التوكيل على بيعها (أو) وفي (التسمية) الى التمن
 المسعى للاحسنه فلا كلام للموكل (والا) اي وان لم يوف في الدين بالتقعة والتسمية فان كان
 باقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء الوكيل علم التقعة والتسمية وان يبيع الدين
 ما كثر من القعة او التسمية فجميعه للموكل اذ لا ربح للمعتدى على مال غيره (وان سأل) اي
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اي دفع (التسمية) اي القدر الذي ساءه الموكل حين
 التوسكيل لساغته من مالها (او) غرم (القصة) السلعة الموكلة التام بسم لها غناحين
 التوكيل من ماله حاة وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حتى يحل اجل الدين (ليقبضها) اي
 الوكيل التسمية او القعة او الغرمها لموكله من اشترى بالدين ان اذاعها (ويبيع) الوكيل
 لوكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القعة او التسمية (جاز) للموكل الرضا بفساده الوكيل
 (ان كانت قيمته) اي الدين لو يبيع وقت السؤال (منها) اي التسمية او القعة (فانفل) اذ
 لمس قيمته ترك قليل حال لاخذ كتبه مؤد لومفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثمن
 التسمية او القعة للايجور الرضا بفساد الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسمية او القعة في كونه مؤد لاراهو باقي الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسمية
 او قعة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته لان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

بأنه لو كان البيع صحيحاً لكانت القيمة المأخوذة من المالكين
للمسحوقين التي أيسمتها امتحاناً على تركها على بيعها (أو) وفي (التسمية) أي الثمن
المسحوق له أحسنه فلا كلام للموكل (والأ) أي وان لو يوفى عن الدين بالقيمة والتسمية بان كان
بأقل (غرم) بفتح الغين المحجمة وكسر الراء الوكيل غلام القيمة أو التسمية وان بيع الدين
يا كتر من القيمة أو التسمية فبمعها للموكل اذ لا يرجع المعنى على مال غيره (وان سأل) أي
طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون أي دفع (التسمية) أي القدر الذي ساءه الموكل حين
التوسكيل لساخته من مالها (أو) غرم (القيمة) للموكل التي أيسم لها تخاسين
التوسكيل من ماله حاشاً وان لا يباع الدين (ويصير) الوكيل حق يحمل أجل الدين (ليقبضها) أي
الوكيل التسمية أو القيمة التي غرمها لموكله ما اشترى بالدين أو ائتمدها (ويغنى) الوكيل
لموكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة أو التسمية (جاء) للموكل الرضا على ما له الوكيل
(ان كانت قيمته) أي الدين لو بيع وقت السؤال (منها) أي التسمية أو القيمة (فأفل) اذ
لمس قيمته قليل حال لاخذ كتمه مؤ. ولم مفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكتر من
التسمية أو القيمة لا يجوز الرضا على مال الوكيل اذ يلزم دفع ما زاد قيمة الدين على
التسمية أو القيمة في كتمه مؤ. لانه ما في الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسمية
أو قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشرة قيمته لان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

المستوفى (أي قيسم كماله) **قوله** (والا) **قوله** (اي وان لم يوف عن الدين القيمة) **قوله** (ان كان
 المبيع لها حصة فلا كلام للموكل) (والا) **قوله** (اي وان لم يوف عن الدين القيمة) **قوله** (ان كان
 باقل (غرم) يفتح الغن المحجمة وكسر الراء الوكيل غلم القيمة او التسعة وان بيع الدين
 باكثر من القيمة او التسعة فبغمه للموكل اذ لا يرجع المعنى على مال غيره (وان سأل) **اي**
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون **اي** دفع (التسعة) **اي** القدر الذي جهدا الموكل حين
 التوسكيل لساختم من مالها (او) غرم (القيمة للسلعة الموكل التي يسلم لها غناحين
 التوسكيل من ماله حاله وان لا يباع الدين (ويبيع) الوكيل حق يحل اجل الدين (ليقبضها) **اي**
 الوكيل التسعة او القيمة التي غرمها لوكاله عن اشترى بالدين اراد عليها (ويغض) الوكيل
 لوكاله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسعة (جاز) للموكل الرضا على ما له الوكيل
 (ان كانت قيمته) **اي** الدين لو بيع وقت السؤال (منها) **قوله** (تسعة او القيمة) (فانفذ) **اذ**
 لمس قيمته ترك قليل حال لاخذ كتم مؤلف ومفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثر من
 التسعة او القيمة فلا يجوز الرضا على ما له الوكيل اذ يلزم من دفع ما زاد قيمة الدين على
 التسعة او القيمة في كتم مؤلف لاهو باقي الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسعة
 اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشرة قيمته لان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

بالقر (غرم) بفتح الغين المجمعة وكسر الراء وكيل غلام التهمة او التسمية وان يسع الدين
 ما كثر من القية او التسمية فيجبه الموكل اذ لا يصح التمسك على مال غيره (وان سأل) اى
 طلب الوكيل (غرم) بضم فسكون اى دفع (التسمية) اى القصد والنزاع مما هو الموكل حين
 التوصل لساكن من ماله (الار) غرم (القية) بلسعة الموكل القلم يسلمها غناحين
 التوكيل من ماله حاله وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حق يحل اجل الدين (المقبضا) اى
 الوكيل التسمية او القية او غرمها لملكه على اشترى بالدين الرائد عليها (ويغنى) الوكيل
 لوكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القية او التسعة (جاز) للموكل الرضا يسلمه الوكيل
 (ان كانت قيمته) اى الدين لو يسع وقت السؤال (مثلها) أعده التسمية او القية (فأفل) اذ
 ليس قيمته قليل حال لاخذ كثره مؤ. لوم مفهوم الشرط ان لو كانت قيمة الدين اكثمن
 التسعة او القية فلا يبيع الرضا يسلم الوكيل اذ لا يزمه مسح ما زاد قيمة الدين على
 التسعة او القية في كثره مؤ. لاهو باقى الدين وهذا ما فضل كالم كانت التسعة
 او قية السبعة عشرة والدين خمسة عشر وقية الاثنى عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

[illegible][illegible]

طلب الوكيل (عزم) يضم مسكون الى دفع (التسمية) الى الصدارة الى محامو قاضي حسين التوسكيل لساكنهم من المال (ار) غرم (القيمة للسلعة الموكلة التي ليس لها غنا حقيقي) التوكيل من ماله حاله وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حق يحل اجل الدين (المقبض) الى الوكيل التسمية او القيمة التي غرمها لوكاله على اشترى بالدين الراد عليها (ويضع) الوكيل لوكاله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسعة (جاء) للموكل الرضا على ماله الوكيل (ان كانت قيمته) الى الدين لو بيع وقت السؤال (مثله) اعم التسعة او القيمة (فأقل) اذ ليس قيمته قليلة حال لاخذ كثير مؤجل ومفهوم الشرط انه لو كانت قيمة الدين أكثر من التسعة او القيمة فلا يجوز والرضا على الموكل اذ يلزمه دفع ما زاد قيمة الدين على التسعة او القيمة في كثيره مؤجل لانه هو باقي الدين وهذا ما فضل كماله كانت التسعة او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيمة الان اثني عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

التوكيل لاهلهم من المال (أو) غرم (التعبئة السلعة الموكلة التي ليس لها مستحق التوكيل من ماله حاليًا) وان لا يبيع الدين (ويبيع) الوكيل حتى يحل اجل الدين (للقبض) اى الوكيل التعبئة او القيمة اى غرمها لو كانه اشترى الدين اى اراد عليها (ويضع) الوكيل لوكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة والتعبئة (جاء) للموكل الرضا على ما له الوكيل (ان كانت قيمته) اى الدين لو بيع وقت السؤال (مثلها) اى التعبئة او القيمة (فأفل) اذ لم يس قيمته قليل حال لاخذ كميته - ول وصفه الم شرط انه لو كانت قيمة الدين اكمن التعبئة او القيمة فلا يجوز الرضا على ما له الوكيل اذ ينقص ما زاد قيمة الدين على التعبئة او القيمة في كونه مؤجدا له وباقى الدين وهذا ما فضل كآلو كانت التعبئة او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الا ان اثني عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

التوكيل من ماله جالوتان لبيع الدين (ويصبر) الوكيل حتى يحل بجل الدين (بعضه) أي الوكيل التسمية أو القيمة التي غرمها لوكاله عن أشقيا الدين أو ائذ عليها (ويضع) الوكيل لوكاله (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة أو التسمية (جاء) الموكل الرضا على ماله الوكيل (ان كانت قيمته) أي الدين لو بيع وقت السؤال (مثلها) أي التسمية أو القيمة (فأفل) اذ لم يسقير ترك قليل حال لاخذ كثير مؤجل وسقوط الموطر له لو كانت قيمة الدين أكثر من التسمية أو القيمة فلا يجوز والرضا على ماله الوكيل اذا لم يفسخ ما زاد قيمة الدين على التسمية أو القيمة في كونه مؤجلا وهو باقى الدين وهذا ما فضل كآلو كانت التسمية أو قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان غنى عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

الوكيل التسمية او القيمة التي غرمها لوكاه من اشغى الدين الزائد عليها (ويضع الوكيل
لوكاه (الباقى) من الدين بعد اخذ القيمة او التسعيرة (جاء الموكل الرضا بماله الوكيل
ان كانت قيمته) الى الدين لبيع وقت السؤل (مثله) أى التسعيرة او القيمة (فأقل) اذ
ليس فيه ترك قليل حال لاخذ كتموهو ل وسفهو الم الشرط انه لو كانت قيمة الدين اكتمن
التسعيرة او القيمة للايجور الرضا بماله الوكيل اذ يلزمه فسخ ما زاد قيمة الدين على
التسعيرة او القيمة في كتمه مؤد لارهو بالى الدين وهذا ما فضل كالم لو كانت التسعيرة
او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة غرمه وقيته الا انى عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

لوكله (الباقى) من الدين بعد اخذ القية او التسمية (جاء) للموكل الرضا بفساده الوكيل
(ان كانت قيمته) الى الدين ولو بيع وقت السؤال (مثله) ان التسمية او القية (فان) اذ
لمس قيمته قليل حال لاخذ كثيره ولو دفعه فور السطره ولو كانت قيمة الدين اكثمن
التسمية او القية للايجور والراضى لمال الوكيل اذ يلزم دفع ما زاد قيمة الدين على
التسمية او القية فى كل كونه مؤجلا لاهو بالى الدين وهذا ما فضل كالموكل كانت التسمية
او قية السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا اننى عشر فلما اخذ الموكل من وكيله

(ان كانت قيمته) الى الدين لو بيع وقت السؤال (منها) هذه التسبحة او القيمة (قائل) اذ
 ليس قيمته قليل حال لاخذ كتمه مؤ. ولم مفهوم النمرطه لو كانت قيمة الدين اكتمن
 التسبحة او القيمة للايجور الرضا قيم لال الوكيل اذ ينزف مفسخ ما زاد قيمة الدين على
 التسبحة او القيمة في كتمه مؤ. لاجره باقي الدين وهذا او فاضل كالم كانت التسبحة
 او قيمة السلعة عشرة والدين خمسة عشر قيمته الان اثني عشر فلما اخذ الوكيل من وكيله

أبس قبيح ترك قليل حال لاخذ كتموؤل ول مفهوم النذر انه لو كانت قيمة الدين اقل لكرم
 التسعة او القيمة فلا يجوز الرضا بجلال الوكيل اذ ينزع مفسخ ما اذا نفعه الدين على
 التسعة او القيمة كتموؤل لا هو باقي الدين وهذا بافضل كمالو كانت التسعة
 او قيمة السلفة عشرة والدين خمسة عشر فحينئذ لان اثنى عشر فلما اخذ الوكيل من وكيله

التسعة او القيمة فلا يجوز الرضا بملأ الوكيل اذ لم يمسح ما زاد فيه قيمة الدين على التسعة او القيمة كما تضمنه مؤرخ. والوهو باقي الدين وهذا بافضل كما لو كانت التسعة تفسير لقابل غرم المستحق فيه (قوله علم القيمة من وكيله)

التسعة والاعية في كثرته مؤيد. لاهو باقي الدين وهذا بافضل كمالو كانت التسعة
اوقية السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيمة الان اثنى عشر فلذا اخذ الموكل من وكيله

او قبة السلعة عشرة والدين خمسة عشر وقيته الا ان اثنى عشر فاذا اخذ الموكل من وكيله

٤٨ منج ت التسمية) يقول غرم (قوله بقميه) اى النثن (قوله من ماله) اى الوكيل
 صله غرم (قوله عن اشترى بالدين) صله يقبض (قوله فيه) اى الرضا بما ماله الوكيل (قوله الشرط) اى ان كانت قيمته مثله
 فأنزل (قوله انه) اى الشان (قوله فى اكونه) صله فسحق (قوله وهو) اى الاكثر

فَأَنزَلَ (قوله أنه) إِي الشَّان (قوله في أَثَرِهِ) صَلَ فَنَسَخَ (قوله وهو) إِي الْاَكْثَرِ

فأقل (قوله انه) ای الشان (قوله في اكثر منه) صله فسخ (قوله وهو) ای الاكثر

فأول (قوله انه) اي السالك (قوله في) لدرمه (قوله فسمع) قوله (قوله) اي انه

(قوله سلمها) أي التسمية (قوله وأقل) أي من التسمية (قوله) أي الوكيل (قوله وإذا لم يسم) أي المولى (قوله لها) أي السلطة (قوله فباعها) أي الوكيل السلطة (قوله) أي المؤجل (قوله لا أمر) بالمدوا الكسر (قوله نرضاه) أي الأمر (قوله لم يجر) أي رضاه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أمرته) أي الوكيل (قوله فاعلمها) أي الوكيل السلطة (قوله وأرعاها) أي الوكيل السلطة (قوله فان أدرك) أي المولى (قوله البيع) أي السلطة التي باعها وكيه يعرض أو عين لأجل قبل قوتها (قوله فسخ) أي المولى البيع واخذ سلطته ان شاء وان شاء لم يفسخ بيعها بالعرض والعين المؤجل وصدا إلى حلول أجله وقبضه من هو عليه (قوله وان لم يدرك) أي المولى سلطته لقوتها بعد مشترتها (قوله يبيع العرض) أي المؤجل الذي باع الوكيل السلعة (قوله أو قبضت الدنانير) أي المؤجل الذي باع الوكيل ٢٧٨ السلعة (قوله فان كان ذلك) أي عن العرض في صورتين (قوله ومثل التبعة) أي السلطة لموكله

عشر وصرح في بعض النسخة عشر وياخذ منها خمسة فقد ترك اثنين استخفهما حالا لياخذ منهما عند الأجل خمسة وما شئ عليه المستف قول ابن القاسم ومنع الشب الرضا يقول الوكيل مطلقا ولو كانت قيمة الدين مثلها أو أقل فادخله في الباين القاسم من وكنته على بيع سلعة لم يجز له ان يبيعها بدين ابن الموزا إذا لم يسم لها فاختارها بدين مؤجل فرضى به الأمر فان كانت السلعة فاقعة المشتري لم تقف فرضا بدين وان قامت لم يجز وفيها الملك رضى الله تعالى عنه ان أمرته ببيع سلعة فأسلمها في عرض مؤجل أو باعها بدين مؤجله لم يجز يبعه فان أدرك البيع فسخ وان لم يدرك يبيع العرض بعين نقدا أو يفت الدنانير بعرض نقدا ثم يبيع العرض بعين نقدا فان كان ذلك لمثل التبعة أو التسمية فأكفر ان سميت كان ذلك مائتة وما نقص من ذلك ضمنه الأمور وروى عيسى لو أمره ان يبيعها بشرة نقدا فباعها بخمسة عشر لأجل بيع الدين بعرض ثم يبيع العرض بعين فان نقص عن عشرة غرم ثمنه لو كان أكثر منها فهو للأمر ولو قال للمأمور لا أمره بالسلعة عشرة نقدا وانتظر بالخمسة عشر حلها فأقبض منها عشرة وادفع لك الخمسة الباقية فرضى الأمر فان كانت الخمسة عشر لو سميت بعشر فقلل جازا إذا جهل الشتر وان كانت بتابع باني عشر لم يجز لانه فسخ دنانير في خمسة إلى أجل (وان أمر) بضم فكسر الوكيل (بيع سلعة) سمى لها ثمناء لا فاعلمها) أي الأمور والسلعة (في طعام) مع الرضا به لفسخ دين فدين وبيع طعام المداوضة قبل قبضه (أغرم) بضم الهمز وسكون الفين المجعلة وكسر الراء (المأمور) (التسمية) أي الثمن الذي عمله الأمر للسلعة حاله ان كان سمى له (أو أغرم) (البيعة) ان لم يسم (واستوفى) بضم الفوقية وكسر التون أي استعمل (بيع) (الطعام) المسلم فيه (لأجله) ليعلم جواز بيعه قبل قبضه (ف) إذا سل إليه (بيع) الطعام المسلم فيه بعد قبضه من المسلم له ان سألوا عنه التسمية أو القيمة أخذه المأمور عرضا مغرمه لا أمره وان نقص عنها (غرم) المأمور (النقص) أي استغرمه عليه لانه قد غرم التسمية أو القيمة أولا (و) إذا علمه (أو الزيادة) (لأن) يأمر فيه المالك رضى الله تعالى عنه وان أمرته أن يبيع سلعة فاعلمها في طعام أغرمه

جاء) أي الرضا (قوله إذا جهل) أي للمأمور (قوله وان كانت) أي الخمسة عشر (قوله لانه) أي الأمر (قوله الوكيل) تفسير لنا تباعل أمر المستقب (قوله سمى) أي الأمر (قوله منع) بضم فكسر (قوله) أي إسلامها في الطعام (قوله و يبيع طعام الخ) عطف على فسخ (قوله المأمور) تفسير لنا تباعل أغرم المستتر فيه (قوله حاله) من التسمية (قوله أخذته) أي عن الطعام (قوله وان نقص) أي عنه (قوله عنها) أي التسمية أو القيمة (قوله لانه) أي المأمور (قوله) أي استغرمه (قوله ولا) يشد الواء (قوله وان زاد) أي عن الطعام (قوله عليها) أي التسمية والقيمة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان أمرته) أي الوكيل (قوله فاعلمها) أي الوكيل السلطة (قوله أغرمته) أي الوكيل

الان

(قوله الآن) صلة اخرته اى وقت الخلاء على اسلامها فيه (قوله ثم استوفى) بضم التاء (قوله الطعام) اى الى اجله (قوله استوفى) بضم التاء اى قبض الطعام من المسلم اليه (قوله ثم يسع) اى الطعام (قوله الزيادة) اى فى غنى الطعام على التسمية أو النعمة (قوله لا) اى ما موكل (قوله والنقص) اى من التسمية أو النعمة (قوله عليه) اى الوكيل (قوله لان هذا) اى طعام السلم الخ (قوله استوفى الخ) (قوله اقباضه) اى الدين (قوله له) اى مستحقه (قوله تقريط الوكيل) على نفسه (قوله بترك الاشهاد) صلة تقريط (قوله عليه) اى الاقباض (قوله عدمه) .

٣٧٩

(قوله اقباضه) اى الوكيل
(قوله المبيع) مفعول
اقباض (قوله وبجده)
اى المبيع (قوله والنحن)
عطف على المبيع (قوله
كذلك) اى بلا اشهاد
(قوله وبجده) اى نحن
(قوله حكم اقباض الدين)
خير حكم اقباض المبيع
(قوله لو اسلم) اى الوكيل
ما موكل على اقباضه من صلته
او نحن (قوله ولم يشهد)
الوكيل على اقباضه (قوله
ضمن) اى الوكيل عوض
ما اقبضه (قوله واوقف)
اى الوكيل الدين اى بلا
اشهاد بقصد اللغو (قوله
فكذلك) اى اقباض
السلعة او الدين بلا اشهاد
فى ضمان الوكيل (قوله
الترك) اى عدم الاشهاد
على اقباض الدين (قوله
فينا) اى اللغو خير مقدم
(قوله ضمان الوكيل)
اى الذى اقبض ولم يشهد
(قوله تقريطه) اى
الوكيل (قوله والى ان

الآن التسمية أو النعمة ان لم تسع ثم استوفى الطعام فاذا حصل اجله استوفى بجميع فكانت الزيادة والنقص عليه أو الحسن لان هذا لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما تقدم ابن يونس بعض اصحابنا انما يكون على المأمور أن يسع من الطعام بمقدار النعمة أو التسمية التى رتبته والى التبدليس عليه بيعه الآن بشا لان بقية الطعام لا تخر (و) ان وكلمة على اقباض دين فان قبضه المستحق ولم يشهد عليه وانكر مستحقه قبضه منه وحلف على عدمه (ضمن) الوكيل الدين (ان اقبض) الوكيل (الدين) المستحق (ولم يشهد) الوكيل بضم الضميمة وكسر الهاء شاهدان على اقباضه فهو انكر المستحق قبضه لتقريط الوكيل بترك الاشهاد عليه وظاهره ولو كانت العادة بترك الاشهاد عليه وهو كذلك على المشهور وقيل لا يضمن ان كانت العادة عدمه وحكم اقباضه المبيع بلا اشهاد وبجده والنحن كذلك وبجده البائع حكم اقباض الدين بلا اشهاد وفى بعض النسخ حذف مفعول اقبض فبم الدين وغيره وهذا إحدى طريقتين فى المذهب وهى طريقة الربا اى ونصه فان بجده النحن بجده فهل يصدق بالخلف على قولين أحدهما انه لا يصدق ويضمن لتقريطه بترك الاشهاد قاله ابن القلزم فى الكتاب وهو مشهور المذهب والثانى انه يصدق ولا يضمن قاله عبد الملك ان الوكيل والمبعوث معه مال بالدفعة لرب لم يزعم دفعه له وانكر المبعوث له دفعه لان العادة اليوم ترك الاشهاد على مثل هذا وابن القاسم ضمنه فى الجميع ابن الحاجب لو اسلم ولم يشهد لمجده المشتري السلعة أو البائع النحن ضمن ولو اقبض الدين فكذلك وقيل الآن تكون العادة الترك والطريقة الأخرى انه لم يختلف فى سقوط الضمان ان جرث المادة بترك الاشهاد وانما الخلاف اذا جرث بالامر من أول تركه عادته وهذه شبه ان تكون النسخى وأى الحسن (تنبيهان) الأول فيها ضمان الوكيل ولو صدقه الموكل فى الدفع لتقريطه الثانى يحمل ضلعه اذا دفع بمحضرة وكلما والا فلا يضمن فى كتاب القراض واذا دفع العامل ثمن سلعة لا يضمنه البائع وحسب السلعة فاعامل ضمنه وكذلك الوكيل على شرائه سلعة يدفع الثمن لا يضمنه البائع فهو ضمان ورث المال أن يفرهما وان علم رب المال يقبض الثمن باقراره عندهم بجده أو بغير ذلك وبطبيعة ما يقضى له الا أن يدفع الوكيل بمحضرة رب المال فلا يضمن وقاله ابن الحاجب فى الودعة وتقدم فى الجملة عن البيان فقوم وعطف على اقبض فقال (أو) اى وضمن الوكيل ان (باع) الوكيل (بكل طعام) وعرض (فقد) اى حال الوصفه (باع) اى عرض (لا يباع) عادته (ب) اى كل طعام (وادعى) الوكيل (الاذن)

دفع بمحضرة موكله ولم يشهد (قوله فلا يضمن) اى الوكيل اى لان التقريط حيث تضمن الموكل (قوله العالم) اى فى القراض (قوله وحسب السلعة) اى حتى يقبض منها (قوله يفرهما) اى السائل والوكيل (قوله باقراره) اى البائع يقبضه (قوله عنده) اى رب المال (قوله بجده) اى البائع (قوله ويطلب) اى يصل (قوله له) اى رب المال (قوله ما يقضى له) اى رب المال به اى على العامل او الوكيل (قوله وعرض) اى ان لم يلد على الكفاف

(قوله ولا يشئنه) أي الوكيل (قوله عليه) أي اذن موكله في بيعه بكم طعام (قوله وهل ذلك) أي اشأله (قوله في ذلك) أي بيع الوكيل بكم طعام مدعيان اذن الموكل فيه وانكر موكله (قوله انه) أي الشان (قوله ما بيع) أي من طعام او عرض (قوله واقتصه) أي بعه (قوله قيمته) أي المبيع ٢٨٠ (قوله وقال) أي المأمور (قوله لا تمر) يعني كسر (قوله فان كانت) أي السلعة

لن من موكله في بيعه بكم طعام (فتوزع) يضم الثمن وكسر الزاي أي انكر موكله اذنه في بيعه بذلك ولا يشئنه عليه الخط ولم يبيح المصنف درجة الله تعالى ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام المبيع أو قوامه الحكم في ذلك ان كان المبيع قائمًا ليخص الموكل في اجازة البيع واخذ ما بيع به او اقتصه واخذ مبيعه وان كان فان خشي اخذ ما بيع به او اقتصه الزاي أو كبل قيمته قال فيها ان باع المأمور سلعة بطعام او عرض نقداً وقال بذلك امره حتى وانكر الامر كان كانت مما لا يتباع بذلك ضمن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة فلا يضمن المأمور ويضطر الامر في اجازة البيع واخذ ما بيع به أو اقتصه البيع واخذ سلعته وان كانت قائمة في غير ما اخذ ما بيع به من طعام او عرض أو اقتصه الزاي أو كبل قيمته وتسليم ذلك اليه أو ائتمن قوله ضمن فليطهره قامت السلعة ام لا وليس كذلك وانما معنى قوله ضمن اذا قامت السلعة تقوى الغير وفاق قال في التنبهات فتقوله ضمن أي قيمة السلعة مريم مع قوامها وما اذا كانت قائمة فخير في اجازة بيعها واخذ ما بيع به ورد واخذها بصدعيته انه لم يأن في ذلك تجسأ في ويؤخذ من كلام عاصم الآتي وقوله فقد اشتهر به ما اذا باع ذلك الى اجل فلا يجوز له الرضا به ولا اخذ الثمنه كما تقدم ثم قال في التنبهات انظر اذا كان المأمور يعلم المشتري انها لغيره واحتاج الى اثباته وانطباعه فهل هو قوت وهو الاشبه وكذا لو ثبت وزنه العين وانما النفي لا يشكل فيه اذا علم المأمور المشتري بتعديده اه وهذا باقيا على هو الذي أشار اليه بقوله وادعى الاذن فتوزع فأراد ان يقبضه على ان منازعته في الاذن ومخاصمته فيه وتوجيه العين عليه بسبب ذلك قوت يوجب الغصان ولذا لا يرد كره السلعة قائمة اذا قامت ولو لم يرد التنبه على هذا لما كان كرهه المسئلة فائدة لاستفادتها بما تقتضيه (نزع) في المسائل المقروطة للموكل وبيع وكبله بغير فاحش وتضمن الوكيل الثمنه ان تلف المبيع اه من المزري وفي النسخة نزع قال على البصري في تعليقه اذا باع الوكيل عمالا يشترى به الناسد وقاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يضمن ذلك عادة وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضمن لان اسم البيع يتشابه لانه اسم وجوابه هو مومع قد العادة وكذلك منع مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما يضمنه بالدين وجوزوه ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه من الاطلاق وجوابه ما تقدم قلت وهذا على ما تقدم والله أعلم (او) أي وضن ان (انكر) الوكيل (القبض) لما وكل على قبضه من ثمن او مئمن او دين (فقامت) أي شهدت (الهيئة) عليه يقبضه فادعى ثقه بلا تعد ولا تضرر او دفعه لموكله (فشهدت) له منه أخرى (بالقبض) او المدعى الذي ادعى قبضه من ثقه ولا تضرر منه التلبس كذب ما انكره القبض هذا هو الصحيح المشهور وشبه في الضمان بانكار القبض وشهادة منه مع شهادة منه أخرى بالبرائة بعد ذلك فقال (كلديان) أي المدعي عليه يدين فينكر التدين فنكس هذه الهيئة فيسدى

(قوله بذلك) أي الطعام او العرض (قوله ضمن) أي المأمور قيمة السلعة ان كانت قائمة (قوله من طعام او عرض) أي ما (قوله قيمته) أي السلعة (قوله ذلك) أي الطعام او العرض (قوله اليه) أي المأمور (قوله وقال) أي خبر قول (قوله ودد) أي بيعها (قوله واخذها) أي السلعة (قوله بعد بيعته) أي الامر (قوله له) أي المأمور (قوله في ذلك) أي يعاها عرض او طعام (قوله لم يعلم) يضم اليه (قوله انها) أي السلعة (قوله واحتاج) أي المأمور (قوله الى اثباته) أي انها لغيره (قوله فيه) أي انها لغيره (قوله لو ثبت) أي انها لغيره (قوله وزنه) أي الامر (قوله العين) على انه لم يأن في ذلك (قوله عليه) أي الموكل (قوله وتضمن) عطف على رد قوله لزمه أي الوكيل (قوله من ذلك) أي المبيع بغير فاحش (قوله يضمن) ادل مراده يلزم موكله والاقتصه جميع عليها واقعا على قوله

الوكيل (تضمن لقائل انكر المستتر فيه) قوله وكل يضمن فكسر مثقال (قوله من ثمن الخ) بيان ما (قوله عليه) أي الاقباض الوكيل (قوله بقبضه) أي الوكيل ما انكر قبضه (قوله فادى) أي الوكيل (قوله تلفه) أي ما قبضه (قوله أو دفعه) أي ما قبضه عطف على ثقه (قوله ليكذبها) أي بينة التلبس (قوله بانكاره) أي الوكيل (قوله فيه) أي التدين (قوله فيدي) أي المدعيان

(قوله ب) اى الإقباض (قوله فلا تنفعه) اى بئنة الانقباض المتيان (قوله ما نكاهه) اى المديان (قوله عليه) اى المديان (قوله بدفعه) اى الدين (قوله ادعى) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله ب) اى الحق (قوله قضاءه) اى الحق (قوله في هذا الاصل) اى من انكر حقاقت عليه به بينة فادعى قضاءه او اقام بينة اخرى به (قوله بانها) اى البينة الثانية (قوله بانها) اى البينة الثالثة (قوله لم ينفذ) اى خليل (قوله تشهده) اى ابن زرقون (قوله يتعاقب التهمة) اى كالدن (قوله اربع) بفتح الراء (قوله انصار (قوله يضي) بضم الياء وسكون القاف وكسر الصاد المجهمة اى وودى ٣٨١ (قوله عليه) اى الاصل اى اعدام (قوله

الاقباض وقشده به بينة اخرى فلا تنفعه) كذا فيها بانكاره والتدين ويحكم عليه بدفعه لمن شهدته البينة الاولى البرزلى مثل ذلك من ادعى عليه بحق فأنكره ثم اقر به وادعى قضاءه هو بمثابة من انكر حقاقت عليه به بينة فادعى قضاءه الخلاف في المستثنين سواء ما ذكره المصنف هو المشهور وقيل في هذا الاصل تقبل البينة الثانية وذكر في التوضيح في باب الوكالة مسائل بين فيها بانها الاتسع ثم ذكر في كتاب الوديعه هذا الاصل وذكر فيه خلافا وذكر عن ابن زرقون انه قال ان المشهور وانما تنفعه ولكن لم ينفذ تشهده وفي التوضيح في باب الوديعه اما من انكر شيئا يتعلق بالتهمة او انكر الدعوى في الربع او فيما مضى الى الحد ثم رجع عن انكاره لا مرام اذ علم عليه بينة قضى اربعة اقوال الاول لا ينفع تقبل منه في جميع الاشياء الثانية لا تنفع ابن القاسم في كتاب العان من المدونة لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالثة لا ينفع الموارث تقبلت في الحدودون غيره الرابع تقبل منه في الحد والاصول ولا تقبل منه في الحقوق من الدين وشبهها من النقولات وهذا قول ابن القاسم في المدونة (هـ) (تبيينه) الاول ابن عرفة الشيخ ان قال ما وادعى شيئا فلا تنفع بينته وان قال مالك عندي من هذه الوديعه شئ فتسمع بينته الخط وهو ظاهر جاز في جميع مسائل هذا الباب ففي تبصرة ابن فرحون من ادعى على رجل دينان سلف او قراض او وديعة او بضاعة او سائر ما ذكره من اوجه اربعة او صدقة او من الحقوق تجدد أن يكون عليه شئ من ذلك فلا يخاف ان تقوم عليه البينة أقروا دى فيه وجه لمن الوجه يريد اسقاط ذلك من نفسه لم يتعمد ذلك وان قامت بينة على ما زعمه اخبر الان جهودا ولا كذب بينته فلا تنفع وان كانت عدولا الثاني وكذا الحكم ان لم يقر وقامت بذلك بينة فاقام هو بينته على رد السلف او الوديعه او القراض او البضاعة او السائر اوعلى هلاك ذلك فلا تنفعه لانه بانكاره ككذب فذلك كلفه هذا قول الرواة اجمعين ابن القاسم واشهب وابن وهب ومطرف وابن الماجشون الثالث ان قال لا سلفك على ولا ثمن سلعتك ولا عندي وديعة ولا قراض ولا بضاعة فلا ينفع ذلك عليه البينة اقرب زعم انه رد الوديعه والسلف وغيرهما على يد به عليه وادعى هلاكه واقام بينته على ذلك فهنا تنفعه البينة لان قوله مالك شئ اراده في وقتي هذا واما الصورة الاولى فقد قال فيها ما وادعى او ما سلعتك فليس مثل قوله في هذه ما أتى على سلف ابن حبيب وهذا عمل اعلم فيه خلافا عند الرواة الا انى رايت في كتاب

التفرقة بين قولها ما وادعى شيئا ولا تنفع بينته وبين قوله مالك عندي من هذه الوديعه شئ فتسمع بينته ظاهر وهو جاز في جميع مسائل هذا الباب فقد قال ابن فرحون من ادعى على رجل دينان الى آخر ما في الشارح عنه (قوله اول) يشد الواو (قوله وان قال) اى المدعى عليه بسلف او عندي وديعة او قراض او بضاعة (قوله على) يشد الياء (قوله ذلك) اى المدعى به (قوله زعم) اى المدعى عليه (قوله ادعى) اى المدعى عليه (قوله هلاك) اى المدعى به بلا تعد ولا تقريط ان كان وديعة او بضاعة او قراض (قوله على ذلك) اى الذى اعدام من زاده هلاله

(قوله من المتأخر) بيان كذب الاقضية (قوله موضع) اي اسم بلد (قوله وكتب) اي الباعث (قوله معه) اي المبعوث. (قوله) واشهد اي الباعث (قوله عليه) اي المبعوث (قوله غفل) اي المبعوث (قوله فلما قرأه) اي المبعوث اليه (قوله سأله) اي المبعوث اليه المبعوث (قوله عن الذهب) اي ٣٨٢ العشرين ديناراً (قوله فخلعه) اي المبعوث معه المبعوث اليه (قوله اياه) اي

الذهب (قوله ثم انه) اي المبعوث (قوله نسأله) اي المبعوث (قوله وقال) اي الذي ارسل (قوله) اي الرسول (قوله ان كنت دقت) بفتح الدال (قوله الى) بشد الباء (قوله وارى هذا) اي الحكم باله ليس على الرسول الا الذين بعدهم الارسل (قوله الرعي) بضم الراء وفتح العين المهملة وسكون الهمزة وكسر النون وشديا التسبب (قوله بعد) اي ما تقدم عنه (قوله) مزين بضم الميم وفتح الزاي وسكون الهمزة (قوله) انه اي ابن مزين (قوله) قبل بفتح فاء (قوله) يشته اي الذي عليه (قوله وان جده) حال (قوله) وقال اي الذي عليه (قوله) بهذا اي التبريق بفتح الباء والماء وجماد الحق (قوله) الانكار اي التعامل (قوله) لان هذا اي التقييد بضم الحاء وواو الاصول (قوله) فلو كان كله صله التصرف (قوله بان وكله الخ) تصوير غير المحقوض اليه (قوله) وكلت بضم الواو وكسر

الكاف مثقالاً (قوله ما قبضته) تفسير لقاء لقب المسترفه (قوله من دين او ثمن الخ) بان ما (قوله لاحتمال كذب دفعه الوكيل الخ) انه لم يرد الغريم (قوله ففعل له) اي الغريم (قوله فوصفا) اي المدونة (قوله وقال اي الوكيل (قوله يرى اي المدين (قوله انه) بشد الباء (قوله من المال) صله يرى (قوله وقال الرجل) اي المدين (قوله دفعته) اي المال (قوله اليه) اي الوكيل

اي المودع بالفتح (قوله وسواء كل) اي اذعاه الرد (قوله ذلك) اي التقيض (قوله وسواء كان) اي الوكيل (قوله ومذهب) عطف على قول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله متاعه) اي موكله (قوله على أربعة أحوال) صلة اشختلف (قوله قوله) اي الوكيل (قوله انه) اي التنازع في الرد ٣٨٤ (قوله صدق) اي الوكيل (قوله بدونها) اي المدين (قوله لان لفظ صدق) إضافة البيان (قوله ليستعمل) بضم الهمزة

وسواء كان بقرينة ذلك بالايام البسيرة او طال وسواء كان مقوضا له ام لا هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه ومذهب المدونة وفي المسئلة اربعة أقوال ابن رشد اختلف في الوكيل يدي أنه دفع اليه موكله ما قبضه من غرامته او ما باع به متاعه على اربعة أقوال احدها القول قوله يمينه جله بلا تفصيل والثاني أنه ان كان بقرينة ذلك بالايام البسيرة فالقول قول الموكل أنه ما قبض شيئا على الوكيل اليمين وان لم يباعد الامر كالشهر فالقول قول الوكيل يمينه وان طال الامر جدا فلا ينسب على الوكيل وهو قول مطرف والثالث ان كان بمحض ذلك بالايام البسيرة صدق الوكيل يمينه وان طال الامر جدا صدق دون يمين وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم والرابع قسرة اصبع بين الوكيل على شيء يمينه فعليه البيعة وان طال الامر والمقوض يصدق في القرب يمينه وفي البعده ونحوه على هذا فلو قال المستف والقول قول مالك ان حسن لان لفظ صدق انما يستعمل فيما يصدق فيه بلا يمين (فتبينات) هذا الاول عبد الوهاب صدق الوكيل والمودع والمرسل بالفتح نفي ما لان باب الاموال قد اتفقوا عليه فكان قولهم مقبولا فيما بينهم وبينهم كذا عامل القراض موثق بالفتح في رد القراض ما بين وبين المالك الا ان يكون الواحد منهم اخذ المال البيعة لتوثق فلا يبرئه دعوى رده الا ان تكون البيعة لا ينال ريب المالك ما ياتنه حين استوثق عليه بالبيعة الثاني قوله كالودع اشار به واقفا على ان الوكيل انما يصدق في رد ما وكل عليه رده اذا قضيه بغير شاهد او ما عاقضه باشهاد فلا يصدق في رده الثالث ظهور من كلام ابن رشد المتقدم أنه لا يمين المدين طال الزمان أم لا ولا الظاهر من كلام ابن عرفة قسرة موكله كما يقسم من كلام ابن رشد وصرح به البرزلي وهذا ظاهر موكله عليه لتوثق بعض أهل العصر فيه حتى أطلقته على النص انما من ابن ناجي يقوم من قول المدونة ومن ذبح اضيقك بغير امر منك ولهذا أو بعض المالكية يكتسبون بها فذلك يجزأه اذا كان ربع بين اخ واخته ونزول الاخ عقد كالمه وقبضه سنين متطاولة ثم طالته اخته بمنها من الكراهة في جميع المدة المذكورة وزعمت أنها لم تقبض شأنه وادعى فقه لها فانه يقبل قوله بيمينه اذ هو وكلها بالعادة وقفت جديته المهدية وانقي فيها ابن عرفة بجواز كراهة بلا دليل وتأخر الحكمين بما حيا مات ابن عرفة فاقضى فيه ابو مهدي بيمينه ما قضى بالتقوى بين قسرة حتى وصل ونس قسرة ابو مهدي ما اتقى به ابن عرفة فكسب بيمينه رأى وجهه الله تعالى انه وكل بالعادة فقبل قوله به أقول وقطع ما اتقى به وامره ان يحكم بما اتقى به ابن عرفة وقال ما خالفته في حياته فلا خالفه بعد موته واقفا أعلم وصحت كان الوكيل والمودع بالتقوى صدق في دعوى الرد وطلب أحدهما برديا بطله لكل والودع باليمين كسر (فلا يؤخر) اي الوكيل والمودع بالفتح رده اليه (لا شاهد) عليه ما ليس له ان يقول لا راد حتى

قبول قوله صدق أقول (قوله وقطع) بضم القاف (قوله متقلا) اي ابو مهدي (قوله ما اتقى به) اي ابو مهدي (قوله) أشهد وامره اي ابو مهدي القاضي (قوله وقال) اي ابو مهدي (قوله ما خالفته) اي ابن عرفة (قوله وطلب) بضم فكسر (قوله) أحدهما اي الوكيل والمودع بالفتح (قوله عليه) اي الرد

(قوله اشهد) بضم فسكون فكسر (قوله) اى الوكيل أو المودع بالفتح (قوله) اى الاشهاد عليه (قوله لهما) اى الى الوكيل والمودع (قوله شهدا) بضم فسكون فكسر اى الوكيل والمودع (قوله لانهما) اى الوكيل والمودع (قوله لفسقطها) اى العين (قوله تبع) اى المصنف في قوله فلا يؤثر الاشهاد (قوله ابن هارون) اى قال (قوله وفيه) اى قول ابن شاس وابن الحجاب لا يؤثر للاشهاد (قوله ابن عبد السلام) اى قال (قوله وان كان الخ) سال ٢٨٥ (قوله وشارح ابن الحجاب) اى ابن هارون وابن عبد السلام (قوله فرق)

اشهد عليه اذ لا يقع فيه ابن عبد السلام وابن هرون والمصنف لو قيل لهما تأخير الفجع حتى يشهدا لكان حسنا لانهما يقولان لم يشهدا لتوسعت علينا العين فلتا تأخير لفسقطها الباقى تسع ابن الحجاب وابن شاس ابن هرون وفيه نظرا ابن عبد السلام ينبغي أن يكون للوكيل أو المودع مقال في وقت الدعوى على البينة وان كان القول لهما لان البينة تسقط العين عنهما ابن عرفة ما ذكره ابن شاس هو نفس الغزالي ولا يجوز ان ينقل عن المذهب ما هو نفس لغير المذهب لاسبابها اصول المذهب تقتضى خلافا حسنا أشار اليه المازري وشارح ابن الحجاب (ولاحد الوكيلين الاستبداد) اى الاستقلال فيما يقع عليه من موكله دون اطلاع الوكيل الآخر بخلاف الوصين ونورق بعدد النظر من الموصى في الردون الموكل ان ظهر منه على امره عزله (الان شرط) من الموكل ان لا يستبدد احدهما فنتج شرطه فانه ابن الحجاب وجاعة وتعقب المصنف ابن الحجاب قائلا بل ليس لاحدهما الاستبداد ومنه لان عرفة ولم يراى الشارح قوة التعقب قال في شامه ولا يستبدد احدا الوكيلين وقيل لذلك فالتفت في ابن عرفة يجوز ترك كل واحد على غير انضمام ابن الحجاب تابعه لابن شاس لاحد الوكيلين الاستبداد حاله يشترط خلافا ابن عبد السلام يعنى ان امر الوكيلين يخالف الوصين فانه لا يجوز لهما الاستبداد ونحوه لابن هرون ابن عرفة لم يعرفه لغيرهم وظاهر المدونة خلافا فقيها لو ان رجلا امر بجليلين يشتركان في تسليعة او شيعة ان قبض احدهما واشترى فان ذلك غير لازم للموكل في قول ما لا يرضى الله تعالى عنه ومع يحيى ان مات احدهما كان على تقاض فلا يتقاضى الباقي دون اذن القاضى بهرام العجب ان المصنف اعترض كلام ابن الحجاب وتبعه هنا غ فنيبه ان يكون قال هنا ولا احد الوكيلين بزيادة الشافعية عطف على قوله فلا يؤثر للاشهاد واسقطها الناقل ويمكن أن يكون تبع من ذكره فامشدا لسان حاله

وهل انا الامن غزاة اخوت * غويت وان ترشد غزاة ارشد

الباقى احسن لما جعل عليه الوكيلان المرتبان واما الوكيلان في آن واحد فلا يس لاحدهما الاستبداد الا بشرط يمكن جعله على هذا يعطى الاستد ادعى نائب فاعل منع أو يقتدر لا قبل لاحد وكلاهما بعيد والله اعلم (وان) وكانت شخصا على سبع سلع (ثم) البقية الشخص (وباع) اى اهل الوكيل لا آخر (فالاول من البعدين هو اللازم والثاني بيع فضولى لا انتقال السلعة فانه شترى الاول بالبيع الاول في كل حال (الا حال تبلى المشتري الثاني) (يقضى) اى في نقيضه (قوله وتبعه) اى المصنف ابن الحجاب

٤٩ من ث (قوله هنا) اى في هذا المختصر (قوله فنيبه) بضم فسكون فكسر اى بشرط قوله ان يكون اى المصنف (قوله قال) اى المصنف (قوله هنا) اى في المختصر (قوله واسقطها) اى لا النافعة (قوله ان يكون) اى المصنف (قوله من ذكرنا) اى ابن شاس وابن الحجاب (قوله يحصل) بضم الباء وفتح الهم اى كلام المصنف (قوله الوكيلان) خبر احسن (قوله ويمكن) بضم فسكون فكسر (قوله حله) اى المقتضى (قوله على هذا) اى منع استبداد احدا الوكيلين في آن واحد (قوله يعطى) صلة (قوله وكلاهما) اى الجليلين الاخيرين (قوله بيع فضولى) اى في نقيض المشتري الاول في امضاءه واخذفته ورده واخذها منه

يقول (والله اعلم) وان علم البائع أو المشتري السبع الأول (قوله فيها) أي المدونة خيرة مقدم (قوله فيها) أي السلعة (قوله لا تمر) يعكس (قوله أحيى) أي بالاضمار (قوله فهو) أي الثاني (قوله هو) أي الثاني (قوله والا) أي وان علم التالف أو الذي يباعه سبع الأول (قوله ثم يباع) أي البائع ٢٨٦ (قوله فهي) أي السلعة (قوله لأنك لم تسلمه) أي المال عليه الامتناع (قوله لأن

منه البيع الاول والاقي الاول كذا قال الوليد فيها ومن امر رجلا يبيع لسلعة قضاها الاخر
وباعها المأمور وقال البعین احق الان يقبض الثاني السلعة فهو احق كمنكح الوليد
الاول احق في المنكح الا ان يفضل له الثاني (تبيين) الاول اهل الاقوال احق الثاني احق اذا
قبض السلعة ولم يبيع الاول هو والا يباع الثاني على الاقوال احق طافى في رسم ندرست من
عاب ابن القاسم الثاني اذ باع الوكيل أو الموكل شخص غراب على آخره في الاول على كل
حال فالباين رشح في الرسم المذكور ونقدوا على الحسن والخصم واقهر (و) ان درست لرجل مالا
وكلته على اسلامه في سلعة موصوفة أو غير موصوفة لرجل احل الحسن وغاب وركب في ذلك (ف) ياموكل
(قبض سلمه) اى الشئ الذى اسلامه في وكيلا (ك) في غيبة وكيلا ويبرأ المسلم المذمومة لك
(ان ثبت بيئته) لان ذلك كالمسلمة ليس المسلم الا الاستماع من دفعه لا لانك تسلمه
راس المال لان اسلام وكيلا كاسلامك ومفهوم بشرطه ان لم يثبت بيئته فليس لك قبضه
جبا عن المسلم اليه وهو كذلك فان اقر المسلم اليه بان او كبل بينه ان التسلم لتفعل يكون
شاهدا بحلف الموكل معه يقبض المسلم قبضه منه لان الاقرار به لنفع تفرغ فقبضه من
المسلم به قولان في فيما الماتررض الله تعالى عنه ولك قبض ما سلمه في وكيلا لا يغير
حضره ويبرأ المسلم اليه اذا دفعه اليه ان كانت بيئته انه اسلامه في الاقوال المأمور أو أولى قبضه
منك ابو الحسن ابن روض القاسبي وافر الذي عليه الطعام بان المأمور عرشفه منه لك فلا
يجبر على دفعه لا ولا يكون شاهدا لان في شهادته منفعة لنفسه لانه يجب ان يفرغ ذمته
ورأى بعض اصحابنا بان يؤمر بالبيع الثاني في المأمور فصدقه برأى الاخره ثلثه بعض
القرويين في حاله القاسبي فهو ليس بشئ وقال بعض القرويين شهادته حاقرا فاذا كان عدلا
فقبله معه المقبول يقبض منه ولا يباح في ذلك اذا حل الاجل انصحه من تفرغ ذمته
بذمه القاضى في غيبة المسلم لخاصة انه اختار فعل قبضه عليه باقراره اولا وعلى الثاني فهل
يكون شاهدا لا ولا قولان وبهم في المأمونة بعدم القضاء عليه باقراره (و) ان تصرف شخص في
ملك غيره مبيع او شرا او كرا أو كرا أو كرا أو كرا او داهى ان المالك اذن في ذلك وانكر المالك الاذن
فيه (فاقول لك) بامانك انما تصرف فيه غيرك في عدم الاذن بما تصرف فيه (ان ادعى)
المتصرف (الاذن) منك في التصرف الذى حصل فيه وانكرت الاذن نسك بالاصل (و) ان
وكلته في التصرف في ملكك تصرف فيه وادعى (صفة) اى التصرف وما قلته منها بان يباعه
وقلت لم آمرك ببيع بل رهنه مثلا وانما يعرض او طعام وقلت بل يبتد او يوجل وقلت بل
يجال او يقدور وقلت بل باكره فالقول لك في ان ينشأ اذا تنازل على اصل الاذن أو صفته
أو قدره فالقول فيه قول الموكل فلا وقال وكنتى وقال لا آخر ما وكلتك فالقول قوله وان
باع المأمور سلعة بطعام او عرض فقد اقال به امرتى وانكر الامر فان كانت عمالا يباع بذلك

اسلام و كذا الخ) غلطه في
الاستماع (قوله فقول يكون)
اي المسلم اليه (قوله منه)
اي المسلم اليه (قوله لان)
اقرني اي المسلم اليه (قوله)
اي المسلم اليه (قوله تنق)
تقرنخ اقامته لبيان
(قوله منته) اي المسلم اليه
(قوله فبغير حضرة) اي
الوكيل له قبض (قوله
دفعه) اي المسلم اليه (قوله
انه) اي الوكيل (قوله فنيه)
اي اليه قبضه (قوله انه) اي
يا موكل (قوله والي) اي وان
لم تكن لي بنته انه اهل قبضه
لها (قوله بضيه) اي المسلم
قبضه (قوله بان المأمور اى
أقر (قوله عنده) اي الذي
عليه الطعام (قوله انه) اي
العام (قوله يا جميع) اي بضم
الياء وقع الموحد حتى الذي
عليه الطعام (قوله على
دفعه) اي الطعام (قوله ولا
يكون) اي الذي عليه
العام (قوله انه) اي من
عليه الطعام (قوله والي)
وان لم يدعه (قوله فم) اي
من عليه الطعام (قوله)
اي المأمور (قوله شهادته)
اي من عليه الطعام (قوله)

فمن
 (قوله لم يترك) أي من عليه الطعام (قوله دفعه) أي الطعام (قوله غمك ما لا يصل) علمه
 (قوله فغيا) أي الصفوة (قوله إذا تناخا) أي الموكل والوكيل (قوله قويه) أي الآخر (قوله دفعها) أي الدوقه (قوله
 (قوله أم) (قوله الأمر) بمعنى كسر (قوله خان كانت) أي الساعه (قوله يملك)

اي العرض أو الطعام (قوله ضمن) اي الأمور قيمها ان فاتت والاخير الامر ٣٨٧ في امضاء البيع واخذنا بيعته وورقه

ضمن وقال غيوان كانت قائمة فاعترض ضمن ويحضر الامر في الرد والامضاء فان فاتت خيرة في اخذ
ما بيعته ويضمن الوكيل قيمتها باض قول الغبر وفاق وفيها المالك رضي الله تعالى عنه اذا
باع الوكيل السلعة وقال بذلك امر في رجا وقال رجا بيل امر تلك برهنا صدق رجا بيمينه
فاتت او لم تقف واستغن من قولها والقول لا فقال (الان) تدفع ثمن الشخص ولو كله على شراء
سلعة في قبضه (يشترى) الوكيل (بالثمن) الذي دفعته له بعد امثلا (نزعت) باموكل (انك
امرته) اي الوكيل (بشراء) غيره (اي ما اشتراه الوكيل كسوي) (وعلق) الوكيل على انك
امرته بشراء ما اشتراه لابشره وغيره فاقول قول الوكيل ابن القاسم لان الثمن مسمك كمنوت
السلعة فان تشكل المأمور عن العين فاقول قول الاثيروا الظاهر انه بعد بيعته وهذا اذا فات
الثمن فان بقي سيد البائع وقد اعلم الوكيل ان ثمنه فان ثمنه فاقول للموكل اتفاقا فانه النسي
والرجوع ايا فاعلم لخط وشبه في كون القول للوكيل فقال (كقوله) اي الوكيل (امرته) (بشراء)
(بيعه) (اي الموكل على بيعه) (بعشرة) (من الدراهم مثلا) (وقدر) (اشبهت) (العشرة) ان تكون
ثمنه (وقت) باموكل امرته ببيعته (بالكم) (من العشرة) كائني عشر (وقدر) (فان المبيع) فوانا
مصورا (يزوال عينه) فاقول للوكيل بيمينه فان حلف برئ لانه مدعي عليه الضمان وان تشكل
حلف الامر وغرم الوكيل اثنين وان تشكل ايضا فلا شيء له ومفهوم اشبهت انه لو ادعى الوكيل
ما لم يشبهه فلا يصدق ويحلف الموكل فان تشكل فاقول قول الوكيل وهل يمين او لا قولان لا ي
الموازيان يمين ومفهوم يزوال عينه علم نوانه بنحوه فهو كذلك وصريح بمفهوم فان
فقال (اولم يفت) ما عاينه الوكيل (ولم يحلف) موكله على ما ادعاه فاقول قول الوكيل وهل
يمين او لا قولان في فيما لابن القاسم ان دفع اليه الف درهم فاشترى بها ثوبا وقال
بذلك امرته في زنت انت ما امرته ان لا يخطئة فاما المأمور ومصدق بيمينه اذا لقي مسمك كمنوت
السلعة ابن حبيب وقاله مطرف وابن الماجشون وبه اقول وفيها المالك رضي الله تعالى عنه
اذا باع الوكيل السلعة بعشرة وقال بذلك امر في رجا وقال رجا باموكل (الابن) عشرة فان
فاتت حلف المأمور برئ ابن القاسم ما لم يبيع بما يستصكر وفوتها خاز وال عينها وكذلك
دوى التمسليسون عن ابن القاسم قال مالك رضي الله تعالى عنه فان لم تقف حلف الامر
واخذها ابن المرافان تشكل فله عشرة (وان وكلته) اي مريد السقر الى جهة تجلب
الجوارى منها على شراء جارية (لثمن) تلك الجهة التي اراد السفر اليها (فبعث) (المأمور) (بها)
اي الجارية اليك (فوطقت) بضم الواو وفتح الهمزة وسكون التاء مك او عجز ورجعها (ثم)
قدم المأمور (من سقره متلبا) (بجارية) اخرى وقال المأمور (هذه) الجارية الاخرى
التي قدمت بها التي اشترى بها (لثمن) (بأمر) (الجارية) الاولى بضم الهمزة التي بعث بها
(ودبعت) عندك (فان لم يمين) المأمور حين بعث الجارية الاولى انها ودبعت (وحلف) المأمور
على انها ودبعت (اخذها) اي الوكيل الجارية الاولى وتزول تلك الجارية الثانية التي قدم بها
في كل حال (الان تقوت) الجارية الاولى (بصكوكه) منك (او تدبير) او عجز ورجعها وكذا تلا
باخذها في كل حال (الالبينة) تشهد بالوكيل على ان الاولى ودبعت فباخذها لم قيمة وله ان
كان (ولزمك) باموكل (الامة) (اخرى) التي قدم المأمور بها في فيما لابن القاسم ومن وكل

الخ) بيان ما أدخله الكافي (قوله فيها) اي المدونة

(قوله فبعث) أي الوكيل (قوله بها) أي الجارية (قوله إليه) أي موكله (قوله فوطئها) أي التوكل الجارية (قوله فقال) أي الوكيل (قوله هذبة) أي التي قمت بها (قوله بين) بفتح تاء مثقلا (قوله ذلك) أي كون الأولى وديعة (قوله بها) أي الأولى (قوله فأن لم تنق) أي الأولى بكونها منهم فتوث بكونه (قوله حلق) أي المأمور (قوله وأخذها) أي الأولى (قوله ودفع) أي المأمور (قوله إليه) أي الأمر (قوله منه) ٣٨٨ أي الأمر (قوله وأخذ) أي المأمور (قوله أن لم تكن له) أي المأمور (قوله بها

تقدم) أي الأيلا بدو تعبير
عنها وكنّا بفتح كاف
ولوأفام) أي الوكيل الخ
مبالغة (قوله فتر بطله)
أي المأمور (قوله فكانه)
بفتح الهاء وشد التو
المأمور (قوله فيها) أي
الدوة (قوله فبعث) أي
المأمور (قوله بها) أي
الجارية (قوله إليه) أي
الأمر (قوله فأن لم تكن له)
للمأمور (قوله قال) أي
المأمور (قوله فأن لم تكن له)
الجارية التي أرسلها قال
(قوله فأن لم تكن) أي
الجارية التي بعث بها (قوله
لم تكن له) أي المأمور (قوله
فيها) أي الدراهم (قوله
الدوة) مقعولة تأويل
المضاف لقاعة (قوله فأن لم تكن له)
بفتح تاء (قوله فأن لم تكن له)
فيها) أي الدوة (قوله
فبعثها) أي الدراهم فبعثها
(قوله إليه) أي الرسل (قوله
في طعام) صفة يسم (قوله
فقد) أي اسم المأمور
الدراهم في طعام (قوله
الباقي) أي المسلم إليه

(قوله لانه) أي المأمور (قوله أمينة) أي الأمر (قوله أن لم يقبض) أي الأمر (قوله السلم) أي المسلم
فيه (قوله قبضه) أي الأمر السلم (قوله فلا يقبل) بضم النون وفتح الموحدة (قوله عليه) أي الموكل (قوله ذلك) أي قبول
قولوكه عليه (قوله سواءين) بفتح تاء مثقلا (قوله ذلك) أي كونه وكلا (قوله) أي المسلم إليه (قوله فلا يقبل) أي
المأمور (قوله يتهم) أي الأمر إليه (قوله أبدا) أي الدراهم (قوله لانه معزول) أي من الوكالة

(قوله وكل) يضم فكسر مثقلا (قوله فقهه) يفتح فكسر (قوله مقبول) خبر ان (قوله فنان) اي ما قبله (قوله الاخر) بعد فكسر (قوله فاذا ابدلها) اي الدراهم (قوله انه) اي المأمور (قوله فيها) اي ٣٨٩ الدراهم (قوله انه) اي الاخر (قوله

بقراءته محمول عليه واما القوس فلا خلاف ان قوله في ان ما قبله مقبول فنان الاخر البديل الثالث عياض اذا ابدلها الاخر فلا يمين على المأمور الا ان يدعي الاخر انه ابدلها فتستحق فيها ما يصور وفي الموضع وحكي اشبه بان يبدلها بعد يمين البائع انتهى لانها قد خرجت من يد امينها وجابت عنه ابو الحسن اصل قول اشبه لاحتمال ان يتشكل البائع عن يمينه فيسقط ابدلها معن الاخر وقال الرباعي وهل ذلك لازم بعد يمين البائع وهو قول اشبه لانه غلب عليها والثاني انه لا يمين عليه الا ان يدعي الاخر انه قد ابدلها (والا) اي وان لم يعرفها مأمورا (فان قبلها) بكسر الموحدة اي مأمورا الدراهم من المسلم اليه لتبديلها والامتنع من ابدلها (حلفت) يا آثروني في مقعولة في قوله ما دفعت الاجساد في علك (وهل) تحلف حلفا (مطلقا) من التقييد بعدم مأمورك وهو ظاهر المدونة (او) انما تحلف (لعدم) يضم فسكون اي غير (المأمور) واما مع يسر فلا تحلف واليهما ابو عمران ومفعول حلفت (ما دفعت) يفتح فله خطاب الاخر (الاجساد في علك) وظاهره ولو كان صراخا وهو كذلك وقيل يحلف المراقب بتاوان حلفت كذلك (لزمه) اي الدراهم المأمور في الجواب (تاويلان) ق ابن القاسم وان لم يعرفها المأمور وقيل هو حلف الاخر انه ما يعرف لها من دراهمه وما اعطاه الاجساد في حله ويرى وابدلها المأمور لقبوله اياها عياض قيل حلف الاخر هنا هو على احد التقويلين في ايمان التهم وقيل بل وجد المأمور عدينا لذلك حلفه ولو كان المأمور وسرا لم يكن البائع على الاخر سبيل (والا) اي وان لم يقبلها المأمور وللشروع انه لم يعرفها (حلف) المأمور سلفا (كذلك) اي حلف الاخر في ان صفتها ما دفعت الاجساد في علك ويرى ق ابن القاسم وان لم يقبلها المأمور ولا عرفها حلفا المأمور انه ما اعطاه الاجساد في حله ويرى (وحلف) بفتحات مثقلا فاعله (البائع) ومفعوله محذوف اي الاخر انه لم يعرفها من دراهمه وأنه لم يدفع له الاجساد في حله فان حلف برئ ايضا وزنت البائع (وفي المبدأ) يضم الميم وفتح الموحدة متشددتا تحلف من الاخر لانه صاحب الدراهم والمأمور لانه الذي باعها فلهذا اذا لم يعرفها ولم يقبلها المأمور ولا الاخر (تاويلان) ق ابن القاسم البائع ان يحلف الاخر انه ما يعرفها من دراهمه وانما اعطاه الاجساد في حله ثم تزم البائع ابن يونس بعض اصحابنا الرتبة ان يبدأ بيمين الاخر والمستسلة في غالب ايمان الموازن على المدونة انه يبدأ بيمين المأمور لانه الذي باعها وله عيبه على ان يبدأ بيمين المأمور لان الوكيل هو الذي يولى معامله فلهذا يقول لا حلف الاثلاث لاحكامه بين وبين الاخر وله ان يحلف الاخر لاقراره ان هذا وكله وهذا دراهمه فلهذا يحلفه ما يبدأ بيمينها الحظ ذكر الرباعي في المسئلة ثلاثة اقوال تسدئة الاخر وتسدئة المأمور ونخبر البائع حال وثبوت المدونة على كل واحد منها ويطهر من كلام المصنف انه لم يذكر الاثبات بلين الاولين تسدئة المأمور وهو الذي في كتاب محمد وتاول او محمد المدونة عليه ما خسر ما عله وتسدئة الاخر ولم يعزه الرباعي لاحد واتخذ ذكره وقال ثبوت المدونة عليه والثالث تاويل ابن يونس (تكميل)

وجود المأمور رصة حلف (قوله حلفه) بفتحات مثقلا اي البائع الاخر (قوله ان يبدأ) اي البائع (قوله له) اي البائع (قوله

منها) اي الاخر والمأمور (قوله فقهه) اي البائع (قوله قال) اي الرباعي (قوله منها) اي الاقوال الثلاثة

(قوله وغرم) بضم غاء مفتوحة مثلاً (قوله ولا رجوع له) أي الأصغر (قوله بئمه) أي الأصغر المأمور (قوله فمقلقه) أي الأصغر المأمور
(قوله ثم حله) أي المأمور (قوله اذ هو) أي الوكيل (قوله نأتمه) أي موكله (قوله وقد شرع) أي ماله (قوله فلا تصرف)
أي الوكيل (قوله فنه) أي المال (قوله لا. ٣٩٠) بانه (أي الوارث) (قوله ولو أشرف) أي الوكيل (قوله كان) أي الوكيل

(قوله فيما) أي المدونة
(قوله لم يدفع) أي الأصغر
(قوله) أي المأمور (قوله
فذلك) أي شرأ الوكيل
(قوله لو شره) أي الأصغر
(قوله وهو) أي الوكيل
(قوله وعليه) أي المأمور
(قوله ان ما باع واشترى)
أي المأمور (قوله ولم يعلم)
أي المأمور (قوله بئمه) أي
الأصغر (قوله لم يعلم) أي
المأمور (قوله بئمه) أي
الأصغر (قوله وهو) أي مضي
تصرفه (قوله وعليه) أي
مضي تصرفه (قوله وعليه)
أي مضي تصرفه (قوله وهو)
أي عدم مضي تصرفه (قوله)
أو عزله (أي الموكل وكله
(قوله ولم يعلم) أي الوكيل
(قوله أنه) أي الوكيل (قوله
وهو) أي العزل بنفس عزله
(قوله من المدونة) أي كتاب
الشركة (قوله وان لم يعلم
هو) أي الوكيل (قوله
لا يبرأ هو) أي الوكيل
(قوله عليه) أي الوكيل
(قوله بسبه) أي الوكيل
(قوله لأنه) أي الوكيل
(قوله بين) بضم باء مثلاً
(قوله في حقه) أي الوكيل
(قوله بنفس) صلة تنفص
(قوله إليه) أي الوكيل (قوله

ان بدأ بالأصغر فكل حلف البائع وغرم الأصغر ولا رجوع له على الماء. ولا لأن بئمه
يشتد بها فيجعله وان نكل البائع لم يكن له ان يحلف المأمور ولا نكوله عن عين المرأة كقول
عن عيين المأمور وان بدأ بالمأمور ونكل حلف البائع وابدأه المأمور ثم حله تحلف الأصغر
أم لا قولان ظاهره البراءة والحسن (وانعزل الوكيل بعوت موكله ان علم) الوكيل
موته اذ هو نائبه على التصرف في ماله وقد خرج من ملكه وصار ملكا لوارثه فلا تصرف فيه
الا بانه ظاهره ولو أشرف على فصل الخصومة وظاهره أيضا ولو قبل قبض من ماباعه وظاهره
كان مخصوصا ومفوضا وهو كذلك على المشهور في ان عرفه المروءة انعزل الوكيل
بعله بعوت موكله فيها لان انقسم من أمره ولا يشتري لسلعة لم يدفع فنه اذ دفعه لا فخرها
الوكيل بعد عوت الأصغر فذلك لازم لو شره الا ان يشتري بها وهو عالم بعوت الأصغر فلا تلزم الورثة
وعليه غرم الثمن لان وكالته قد انقضت قبل شرائه وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه
فمن لم يوكله بسلعة من السلعة المتاع ان ماباع واشترى بعد عوت الأصغر ولم يعلم بعوته فهو لازم
لورثته وما باع واشترى بعد علمه بعونه لا يلزمهم لان وكالته قد انقضت (والا) أي وان لم يعلم
الوكيل بموت موكله وتصرف في المال بعده (في مضي تصرفه النعمي وهو ظاهر المدونة
وعليه جعلها عامة الاشياخ وعدمه وهو قول ابن القاسم وجعله عليه بعضهم (تأويلان) ق.
ابن رشد اذا يعلم الوكيل بعوت موكله وعزله ولم يعلم بعونه فتنقض العزل ان عزله بنفس العزل
او الموت وهو قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة في الذي جرح على وكيله فقبض من
غرمائه بعد عزله وهو لا يعلم بذلك انه لا يبرأ من الدفع اليه وان لم يعلم هو بعزله هذا هو ظاهر
قوله وعلى ذلك كان الشيوخ يعملون به وعليه جعله التنوين فاذا لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه
فنكذلك لا يبرأ هو وللغرماء الرجوع عليه وان تلف المال بسبه لانه اخطأ على مال غيره فهذا
بين ان الوكيل تنفص في حقه وهو حق من عامله ودفع اليه بنفس العزل او الموت وقيل لا ينزل
في حق احد الا بوصول العلم اليه فينزل في حقه بوصول العلم اليه وفي حق من يابسه اودفع
اليه بوصول العلم اليه وهذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الوكالته من المدونة
في مسئلة الورثة المتقدمة وكذلك يبرأ من دفع اليه اذا لم يعلم بموت موكله على قياس قوله وعلى
قول الامام مالك هذا الوكيل موت موكله فباع وعلم المشتري بذلك فثلث السلعة
المسماة عنده فنه الوكيل لا تنسخ الوكيل كذا في حق السلعة منه ولو لم يعلم الوكيل بعونه وعلم المشتري بكتابه
عليه ان يرد الغلة اذا أخذت السلعة منه لتعديدها بما باع ما قد انقضت الوكيل فنه في حقه
(وفي عزله) أي انعزال الوكيل (بعزله) أي الموكل وكله (ولم يعلم) الوكيل بعزله فلا يشتد
تصرفه بعد كفاية شركة المدونة وعدمه حتى يعلم فينقض تصرفه بعد موكل عليه وهو لابن
القاسم واشتهب قال صاحب المدين وهو المشهور (خلاف) في الشهرة اذا فترسكتها
مشهورا أيضا في ابن القاسم في كتاب الشركة ينزل بنفس عزله وموت موكله ابن رشد

من المدونة بيان قال كانت (قوله فلا تنفذ تصرفه) أي الوكيل (قوله له) أي موكله (قوله بعده) أي عزله هذا
(قوله وعليه) أي انعزاله (قوله حتى يعلم) أي الوكيل (قوله موكله عزله

(قوله ظاهر قوله) أي ابن القاسم (قوله وعليه) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حال (قوله وهو) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله وعليه) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله وهذا) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله وان لم يعلم) أي الوكيل (قوله بذلك) أي عزله أو موت موكله (قوله في حقه) أي الوكيل (قوله بعلمه) أي عزله أو موت موكله (قوله وان لم يعلم) أي الوكيل (قوله ان علم) أي الوكيل عزله أو موت موكله (قوله كونه) أي الوكيل (قوله وان لم يعلم) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله (قوله وعنه) أي عطف (قوله وعزاه) أي عدم انزاله بجهوت موكله (قوله

لا يشهد تقويض) تفسير

للاطلاق وإشانتة للبيان

(قوله فيها) أي المقدمات

(قوله بعزله) أي الوكيل

(قوله بجهوت) أي موكله

(قوله هو) أي الموكل

(قوله ولي السبع) أي تولى

السبع وباشير (قوله انزاله)

أي الوكيل (قوله بنفس

عزله أو موت موكله) هذا

هو القول الأول المعروف

(قوله وأوع عليه) أي الوكيل

(قوله بذلك) أي عزله أو موت موكله

أبداً أو موقتاً حتى حق الوكيل

يل ولو في حق مدين موكله

هذا هو القول الثاني (قوله

بأنه يعلمه) أي الوكيل بعزله

أو موت موكله (قوله فقط)

أي لا في حق مدين موكله

والأوضح تأخيرها عن في

حقه أي الوكيل (قوله وفي

حق المدين بعلمه) أي المدين

ببطل الوكيل أو موت

موكله (قوله وفيه) أي الموت

(قوله بعلمه) أي الوكيل

بعزله أو بطلان ريشته ابن

القاسم (راجع لأقول) (قوله

قائل) حال من ابن رشد

(قوله وعليه) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حال (قوله وحمل الشيخ) أي قول ابن القاسم

(قوله والتونس) عطف على الشيخ (قوله ناقل) حال من النسخ (قوله وابن رشد مع جماع محققين عن أشبه) راجع للثاني

(قوله ولله مقدمات عن قول مال الترنسي) راجع للثالث (قوله ورواية النسخ) راجع للرايع (قوله أو كالة) تفسير

للفاعل المستتر في تازم (قوله في الزوم مجرد العقد) صله كلف التشبيه (قوله في عدمه) أي الزوم (قوله في) أي العقد (قوله بغيرا)

هذا ظاهر قوله وعليه حمله الترنسي التمشي وهو ظاهر المذهب وتصل ابن المنذر الاجماع عليه هذا قول اول القول الثاني لاشبه بعزله أو موت موكله مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله القول الثالث بعزله بنفس عزله أو موت موكله مع علمه بذلك في حقه فقط وفي حق المدين بعلمه وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه اول وكالاتها مع ابن القاسم في الشر يمكن القول الرابع بعزله بنفس الموت وان لم يعلم وفي انزاله ان علم وواه النسخ ١٥ ومقتضى كلام ابن رشد ان الثاني الرابع لم يشهر باختلاف الاول والثالث فانتظر هذا مع انظر المصنف ابن عرفه والمعرف انزال الوكيل بعلمه بجهوت موكله ونقل النسخي والمنازري وابن رشد وغيرهم عن مطرف لا يعزله به لا بقيد كونه مقوضاً اليه ونقله ابن شاس وابن جرير عنه بقيد كونه مقوضاً اليه وعزاه ابن رشد في جماع مصنفين لابن الماجشون ومطرف مطلقاً لا بقيد تقويض وكذا في المقدمات قال فيها ولا يصح بعزله ان كان هو البائع فلا يقضي الثمن لا يوجب الوارد وان كان الوكيل ولي السبع فهو على وكالاته حتى يعزله الزرث قلت فالقول الأول أربعة المعروف وتلاق عن مطرف وقول أصحسب ثم قال ابن عرفه في تقرير انزاله بنفس عزله أو موت موكله أو مع علمه بذلك ولو في حق مدين موكله ثالثاً بعلمه فقط في حقه وفي حق المدين بعلمه وروايته بنفس الموت فيه وبعلمه في العزل لا ينشئ عن ابن القاسم في كتاب الشركة قائل عليه حمل الشيخ والتونس مع النسخي عن ظاهر المذهب ناقل عن ابن المنذر الاجماع عليه وابن رشد مع جماع مصنفين عن أشبه وللمقدمات عن قول مال رضي الله تعالى عنه أول وكالاتها مع ابن القاسم في الشر يمكن بعزله في حق مدين موكله لم يعلم فلا يشتمه افتراقهما من حفظ من يدفع له ويرجع على من دفع له بما غرم للغائب وان لم يعلم فلا يشتمه ورواية النسخي (وهل لا تلتزم) الو كالة الموكل ولا الوكيل فكل منهما سلطه والرجوع عنهما سواء وقعت باجرة أو جعل أو بلا جرة ولا جعل (أو ان وقعت) الو كالة (باجرة) معلومة على عمل معين كتوليته على تقاضي دين قدومه كذا من فلان باجرة معلومة (أو جعل) معلومة على تقاضي دينه من غير بيان قدومه أو تعيينه دون من هو عليه (فإن) كالة باجرة أو كالة بعلم (كهما) أي الاجارة في الزوم مجرد العقد والجماعة في عدمه وبالزوم بالشروع الجاعل للمبجول له (والا) أي وان لم تقع باجرة ولا جعل بان وقعت بغير عوض (لم تلتزم) الموكل ولا الوكيل وه ذا تمام القول الثاني فليس محكوماً مع قوله لا تلتزم في الجواب (تردد) لامتارين في التلزل عن المتقدمين في ابن بشير ان كانت الو كالة جبراً كالوصية أو ولاية التيم لم يكن الوكيل

قائل) حال من ابن رشد (قوله وعليه) أي انزاله بنفس عزله أو موت موكله صله حال (قوله وحمل الشيخ) أي قول ابن القاسم (قوله والتونس) عطف على الشيخ (قوله ناقل) حال من النسخ (قوله وابن رشد مع جماع محققين عن أشبه) راجع للثاني (قوله ولله مقدمات عن قول مال الترنسي) راجع للثالث (قوله ورواية النسخ) راجع للرايع (قوله أو كالة) تفسير للفاعل المستتر في تازم (قوله في الزوم مجرد العقد) صله كلف التشبيه (قوله في عدمه) أي الزوم (قوله في) أي العقد (قوله بغيرا)

أيضا اضطرار من المولى (قوله الانصراف) أي من التوكيل وعزل نفسه (قوله بعوض الموت الموصى) أي وقبول التوكيل (قوله وان كانت) أي الوكالة (قوله انه) أي الشان (قوله ولا يجوز) أي الوكالة بعوض (قوله فهو) أي الوكالة وكذا كبر خبره (قوله ما التزمه) فاعل يلزم (قوله مطلقا) أي عن تشييد بقيد (قوله في قبولها) أي الوكالة (قوله بها) أي الوكالة (قوله قبل) بفتح فسعر (قوله لا تحرم) بفتح فسعر ٣٩٤ (قوله انها) أي السلعة (قوله اشتراها) أي السلعة (قوله هذا) أي الخلاف

في كونها لا تحرم وألما بمرور (قوله بعزل نفسه) أي ولا (قوله ثلاث) أي عزله نفسه (قوله موكلا) بفتح الكاف (قوله خان كان) أي الوكيل (قوله مقوضا) بفتح الواو (قوله والا) أي وان صرح فيها الوام (قوله فسحق) أي الى عزله واموت موكله (قوله فان مال) أي جنون الموكل (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أي الزوج (قوله انزاله) أي الزوج (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله والدة) أي من الوكيل (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أي الموكل (قوله فعله) أي الوكيل (قوله الانزال) أي من الوكالة (قوله وقامه) أي التوكيل (قوله لفظا) إضافة للسان (قوله مسقرة) خبر الوكالة (قوله يسئل) بضم الياء (قوله فان كان) أي موكله (قوله فهو) أي الوكيل (قوله انه) أي المأذون في التجارة (قوله يودع) بفتح الغال (قوله عمله) أي غير المأذون في التجارة (قوله

الانصراف بعوض الموت الموصى وان كانت اختار اقا كان بفتح فان كانت على سبيل الاجارة فالتصور انه ليس لاحد من المتعاقدين عليها الرجوع عنها وان كانت على سبيل الجعالة فقبل انها لازمة من الطرفين وقيل محلها من الطرفين وقيل لازمة للبائع دون المفعول له ابن رشد ان كانت الوكالة بعوض فهي اجارة تلزمها جميعا ولا يجوز الاجارة مسماة أو أجل مضروب على معروف وان كانت بغرض عوض فهو معروف من الوكيل بازنة لا قبل الوكالة ما التزمه ولو كلفه عزله متى شاء الا ان تكون الوكالة في الخصام اه ابن عرفة عند الوكالة لا غير لازم للموكل مطلقا غير ان الخصام والوكيل يخبر في قبولها فان تأخر قبوله عن علمها افتقر على قولين لما لارضى الله تعالى عنه فان قبل الوكيل بغرض عوض فقال ابن زرقون في الوكيل على شرائه سلمه بغير اشتراط الوكيل لنفسه فروى اصبيح عن ابن القاسم ان السلعة لا تصرف وروى ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لو وكيل وقاله ابن المايحون قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ويصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه ابن زرقون هذا مضى على أصل حل الوكيل ان يعزل نفسه قالته وروى ذلك ابن ابي بكر باور (تنبيهات الاول) عزله الوكيل بتمام الموكل عليه اذا كان موكلا على شيء مخصوص فان كان مقوضا فلا يعزل الا بعزل موكله أو موته أو مضي ستة أشهر هذا اذا لم يصر في الوكالة بالوام والاستقرار والاستقرار في القوانين (الثاني) ابن عرفة المأذون جنون الوكيل لا يجب عزله ان يرتكب الجنون الموكل وان لم يبرأ فان طال نظر السلطان على كل أمره ومطلق الزوج لا يجب عزله اعم وكلفه مطلقا الا ان يعلم انه لا يرضى فعلها بعد طلاقها والا يظهر انزاله عن وكالتها بطلانها قال ابو الرتبة والاول ان يعلم انه لا يرضى فعله بعد رده (الثالث) ابن عرفة في الانزال يناول مدة التوكيل كسنة أشهر وشهاده قول ابن نهيل رأيت بعض شيوخنا يستكثر امساك الوكيل على الخصومة ستة أشهر ويخوها ويرى تجديد التوكيل على قول المتبلى الوكالة على الخصم اذا سقط من رسمها لفظ داخمة مسقرة وان طال امدها كسنة أشهر سقطت الا بتوكيل ثان ونقل ابن سهيل عن مضمون من اقام بتوكيل على خصومة سنتين وقد انشأ الخصومة قبل ذلك او ينشئها الا بعد مضي سنتين يسئل موكله عن بقاءه توكله او عزله فان كان غائبا فهو على وكاته ابن قنوح ان خاصم واسقر خصامه من غير تلاعنح تجديد توكيل (الرابع) اذا وكل عبد اعلى عمل وطلب سيده أجره ابن حجر زان كان ما ذواله في التجارة فلا يبرقه على من وكله لانه مأذون له في هذا المقدار لا ترى أنه قد يودع فيصطفه لوديعه بغير ان سيده ولا يكون له في ذلك اجر وما غير المأذون له فيبقى أن يدفع من وكله اجرة له سيده الشيخ الا أن يكون عمله لا خطبه ككون المسلم اليه في العزل هذا العبد فلا يكون له أجره قال في كتاب الاجارة كتابا

ككون المسلم اليه أي الذي وكل العبد على الاسلام اليه (قوله لا يكون له) أي سيد العبد المسلم (القدح (قوله اجرة) أي على اسلام العبد من أن عزله في كتاب السلم الثاني من المدونة ومن وكل عبد أمأذون له في التجارة أو محجورا عليه يسلم له في طعام فتعمل بذلك جازا أو الحسن ابن حجر زان المأذون له لا يبرقه على من وكله في ذلك لانه مأذون له في هذا

المقدار الا ترى انه قد بدع فصفه الدعيه بغير اذن سنده ولا يجوز ان يكون في ذلك ابروا ما غير المأذون فيه يعني ان تكون له
 الاجرة تدفع له من وكاله الى سنده الشيخ الا ان يكون له ذلك لا يحط به ككون المسلم اليه في المنزل هذا الصنف لا يكون له
 اجرة كما قال في كتاب الاياديه كتابه القدر والتعل (قوله والمجازي) قال وقد ابا في الكتاب وكلا الصنفين لو لم يكن لول كل عدا
 اجنبي والعبد او كل مجبور عليه لكان له يد مطلقا لاجل ان في ما يؤول من سعيه في القدر لكونه معه ومنافعه على كماله عليه
 قدس لغيره ان يملكها ولا ان ينتفع بها دون سعيه وامان كان الصنف ما ذكروه في القباير والسبي في مثل هذا انما يتناهى من
 مصالح تجارتهم ومن جعله ما تنفعه اذن السند له فيه فانه لا يرتفع على من وكاله واقه صباه وتعالى اعلم (باب الاقرار) هـ
 (قوله ان كان) أي المقلخ في صور لكونه مكلفا في مجبور عليه في المعامرة المالية (قوله وهم) بكسر الهمزة أي مظل
 (قوله وتوبته) أي الناصر (قوله اذا جبر عليهما) أي الزوجه والمريض الخ (قوله هو) أي الاقرار (قوله
 أصلها) أي معناها الاصل الخ خبر هذه المادة (قوله لان الاقرار) أي الشرعي الخ ٣٩٣ علة لتسميته ويان لتأنيته

لقوى (قوله ثبت) يضم
 الباء (قوله ينكح) يضم
 ففتح فكسر مثقال (قوله
 يدفعه) يضم فتح فكسر
 مثقال أي اتفقها الاقرار
 الشرعي (قوله مكانه)
 بفتح الهمزة وشب التثنية
 (قوله عندهم) أي اتفقها
 (قوله نكح) يضم فكسر
 (قوله بداهته) أي
 الاقرار (قوله لا مقتضى)
 بفتح الصاد المعجمة الخ علة
 من نصف لا يصحها (قوله
 مدعيها) أي بداهته (قوله
 انه) أي الاقرار (قوله قول
 بوجب حقا على قائمه) أي
 وهذا لا يصلح قربة بانه لعدم
 اطرافه لصدقه بغير الاقرار

القدح والتعل ١٥ ونحوه للخبي والمجازي واقه اعلم
 (باب) في بيان احكام الاقرار
 (بواحد) يضم التثنية وقد الهمز وفتح انشاء الجملة أي يلزم يضم التثنية وفتح الزاى الضمير
 (الكاف) يضم الميم وفتح الكاف واللام مشددا أي البالغ الما قبل حال كونه (بلاجر) عليه
 في الملبوط فبان كان سرا شيدا غير مفاس ولو زوجة او مريض في زائد الثالث طلق وهم
 السارح في اخراج الزوجه والمريض بقوله بلاجر وتبعه تن وغيره اذ لا جبر على سائر
 الاقرار ولو في زائد الثالث اذ ليس هو من التبرع ١٥ وتبعه البناء فاقاله فقوله بلاجر في
 المعامرات فتدخل الزوجه والمريض واقه علم واصله يؤخذ (بقرار) أي المكلف بلا جبر في
 القبرية هذه المادة وهي الاقرار او القراء والقراء والقراء اصلها السكون والتبوت لان
 الاقرار ثبت المطلق والمقاربت الحق على نفسه والقرار محل السكون والقرار البر وهو سكن
 المعام والاعضاء والقارورة يستقر فيها المانع ابن عرفة لم يمتز فزوه مكانه يدعي عندهم
 ومن نصف لا يصح بداهته لان مقتضى حال مدعيها انه قول بوجب حقا على قائمه والاظهاره
 نظري فيعرف بانه خبر بوجب حكم صدقه على قائمه فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل افراد
 الوكيل ويخرج الانشاء ان كبت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولزامها الاخبار عنها
 بلفظ بعث وطلقت واصلت ونحو ذلك والرواية والشهادتين والتسديف كقوله زيد ان قائمه وان
 أو بوجب حقا على قائمه فقط فليس هو حكم مقتضى صدقه ١٥ البناء قوله ونطق الكافر
 بالشهادتين فيه الجزم بانه منه انشائي يجوز الرضا فيه التلخيص ورد به بعض المحققين على ابن عرفة

٥٠ مفتح
 (قوله انه) أي الاقرار (قوله يعرف) يضم مفتاح مثقال (قوله خبر ستر)
 شامل غير الاقرار أيضا (قوله بوجب حكم صدقه) فصل يخرج القذف فانه خبر بوجب حكم كذب (قوله على قائمه) فصل
 يخرج الشهادتين لانه خبر بوجب حكم صدقه على غير قائمه (قوله فقط) فصل يخرج الرواية فانه خبر بوجب حكم صدقه
 على قائمه وغيره (قوله بلفظه) أي قائمه (قوله أو لفظ نائبه) أي المقر بالمعلوم من السابق لادلائل اقرار الوكيل (قوله فيدخل
 اقرار الوكيل) تفريع على أو بلفظه نائبه (قوله ويخرج الانشاء ان) تفريع على خبر (قوله ونطق) عطفي على بعث
 (قوله ولا زعمها) أي الانشاء ان الخ حال (قوله فقط) اضافته للبيان (قوله والرواية) عطفي على الانشاء ان وترو حقا فقط
 (قوله والشهادة) عطفي على الانشاء ان وترو جهاب على قائمه (قوله والقذف) عطفي على الانشاء ان وترو به بصدقه
 (قوله هو) أي الحكم الواجب (قوله بانه) أي النطق بالشهادتين (قوله انه) أي الكافر (قوله ويرون) يختص مثقال (قوله
 فيه) أي نطق الكافر بهما

(قوله) أي التمسك بهما (قوله) أي الكافر (قوله) أي الإيمان القلبي (قوة المعرفة) أي على أنه من قبيل العلوم
 (قوله) وأحدث النفس الخ) أي على أن من تابعها (قوله) أي المعرفة (قوله) أعرفه (قوله) تنازع فيه القبول والاذعان
 (قوله) وإذا كان أي الإيمان القلبي (قوله) كذلك أي المعرفة وأحدث النفس التابع لها (قوله) أي الإيمان القلبي
 (قوله) فهو أي الكافر التام في الشهادتين (قوله) مضمونها أي الشهادة (قوله) وأصعب (قوله) فهي أي شهادة
 الكافر (قوله) الأخبار يخلف المزمع (قوله) متدخل أي شهادة الكافر (قوله) غير دفعه أي الإقرار (قوله) وأما كونها
 أي شهادة الكافر (قوله) لا الثبات بضم الميم (قوله) ما في الاعتقاد أي المعرفة وأحدث النفس التابع لها (قوله) فلا يصح
 أي كونه منها (قوله) أي ٣٩٤ حاشي الاعتقاد (قوله) أي الشهادة (قوله) وأن كان أي الثبات (قوله) فهو

أى الخو لنفسه (قوله)
معناها) أى الشهادة (قوله)
فإنه) أى كون المشايخ
أى الخو لنفسه (قوله)
لنفسه كل مرأى) ع
الزوم (قوله) أى
كون كل إقراراته (قوله)
بها) أى الشهادة (قوله)
وكذا) أى الكفران
فانقسم الخواص اعتقاده
(قوله) أى الشهادة
(قوله) أى كونها
اشتمال (قوله) أى الما
(قوله) لأن هذا العلم
التيها (قوله) المكر
بغير إراء (قوله) أى
المكر (قوله) لا يكون
الاقترار (قوله) يضم
فقط قطع آخر متغلا
الخوف بضع الوستلا
(قوله) إراء) علمه
(قوله) أى أخذ المكر
بأقراره (قوله) أى

أقرار المكره (قوله بقرق) بضم فكون فتفتح (قوله عين) بفتحان متغلا أى المكره (قوله لمن قتل الخ) 4
 بيان ما (قوله المذخور) أى المكره (قوله من يسع الخ) بيان ما (قوله مطلق) بضم اللام أى عن الجبر (قوله امكانه) أى الاحتلام
 (قوله تصدق) بضم فسكون متغلا (قوله معرفته) أى الإجمال (قوله بسببه) أى السبب (قوله والبلد) بضم فتفتح فسكون متغلا
 أى الذى يضع المالك فى المثلوق (قوله والمنس) بضم فتفتح متغلا (قوله وهو) أى المريض (قوله اشارة) بضم الهمز (قوله
 فيها) أى الاقرار بالشهاد وقوله دعوى (قوله والاول) وان لم يكن حكمه قاصرا على قاتله (قوله فيه) أى الخبير (قوله له) أى
 قاتله (قوله والاول) أى وان لم يكن فيه فتح قاتله (قوله المحرقة) بضم الثاقف (قوله الثاقف) بضم الثاقف (قوله المقر) بكسر الثاقف

(قوله فلا يسلم) بضم فتح مثلاً (قوله هذا) أى شرط أن لا يكتب القرية المقر (قوله اذ لا يصح الخ) على شرط عدم تكذيب القرية المقر (قوله يكذب) صلة بهم (قوله لا كد قرابة) علمه بهم من اضافتها مكانة صفة (قوله أودعة) مطلق على كذب (قوله هذا الشرط) أى لهم (قوله ناصر) صلة اقرار (قوله لا يلحقه) أى المقر (قوله فيه) أى الاقرار والامر (قوله وليج) أى تليس (قوله يأنه) أى غير المحبور اقراره اقرار (قوله يعرف) بضم الياء وفتح القاء اول عبارة الكافي كصاحبة المصنف فلا وجه لتعقيبها (قوله لا يقبل اقرار المريض الخ) مفهومه ان ٢٩٥ اقرار الصبي غير القابل من بهم

له ابن شاس من شرط المرأة أيضا ان لا يكذب المقران كذبة فلا يسلم المقر به ويقرب المقر
ابن عرفه اذ قبل الشئ عن حشون اذ لا يصح دخوله في العقد فاما أحد خبر الا في المبران
للمريض أي وعدم الاتهام انما شرط في اقراره
وقوله اقتران زوجية في هذا النية لا يحتاج في غير محجور لا يكذب الاقرار من
الكل ما قال اقتران المحجور بامر لا يلفظه فيه فتمت ولا يلزم به ولا يحتاج الى
معاينة قبض المال الا ان يكون المقر به ممن يعرف بالظهر والتعدي ان الما يجب لا يشترط اقرار
المريض بل يتم عليه وتقدم في الغرم منع اقراره اتم عليه طلق قوله ولم يتم مستغنى عنه
بقوله بلاجر اذ هو مخرج للمريض كالمال في الحواهر المقر ينقسم الى مطلق ومحجور فاما طلق
ينفذ اقراره والمحجور عليه سنة العشي والمجنون والمذرو والمأسي والعبد والمريض وهو محجور
عليه في الاقرار بل يتم عليه اه اعدم الاتهام انما يشترط في اقرار المريض الثاني وفي نظر
بل الظاهر ان هذا التقيد لا يمتنع لجل الضرر المتقضي فيما تقدم على الجرفي المعاوضات كآية م واه
اعلم بانما يتعبر بعدم الاتهام في اقرار المريض والصحيح المحجور عليه الثاني يعني بالمحجور عليه
المفلس وفيه نظران اقراره بل يتم عليه لان لا يلزم له ان يصاحبه المقر به و يشبهه في ذمته كما
تقدم في القس خلاف ما اوجهه كلامه ههنا بطلانه فاصواب ان عدم الاتهام انما يتعبر
في اقرار المريض والله اعلم ومثل ان رواخذ خبرا اربعين يتوهم فيه عدم موأخذ به فقال
(كالمعد) غير المأذون يؤخذ بانقاره في (غير المال) كجرح او قتل عدا ما يجب فيه قصاص
اوحده كقتل ذرير قاتل النسبة للقطع لانغم المسروق ويقتضيه في غير المال على ان التفرقة
بين المال وغيره شرعية يعني ان السرقة محررة على العبد بالنسبة للمال فلا تنفذ فيه فمعلوم
يجز عليه بالنسبة الى نفسه في قتل او جرح او ما أشبهه فان يؤخذ بانقاره به وقد يجمع الامران
في شئ واحد فنؤخذ به في بعض دون بعض كالسرقة فيقطع ولا يغرم ولم يقيد العبد بغير المأذون
لان قوله بلاجرأعني عنه وبهذا الدفع قول الشارح ينبغي أن يقيد العبد بغير المأذون قاله
تت ويتمه انخرى وبوبه ان قوله بلاجر يشهد بتسديده للمأذون لا تغرمه ولا قال العدوى
الاولى أن يقول ان تسديده بغير المال يشهد بتسديده بغير المأذون لان المأذون يصح اقراره المال
وقهرو يكون فيها يضمن مال الصادرة لا في غير موقته لانها مال له وما زاد على مال الصادرة
فهو في ذمته وليس لسيده اسقاطه عنه فانه كآب المأذون منها وما عاها المأذون فلا يصح
اقراره بالمال ولا يلزم في ما هو يكون في ذمته ان عتق الا ان يسقط سيده أو السلطان قاله في
انصرفه أي العبد قوله

فيه) أى المال (قوله عليه) أى العبد (قوله فإخذ) أى العبد (قوله أبى أى ما يعلق بالنفس (قوله الاخران) أى ما يعلق بالنفس وما يعلق بالمال (قوله نحن) أى خيبر والمأذون (قوله هو يكون) أى ما تفرغوه (قوله من مال الصلوة) شأن (قوله لانها) أى غنة ووقت لسيد (قوله فذمت) أى المأذون (قوله لسيد) أى المأذون (قوله اسأله) أى ما تفرغ للمأذون به (قوله نحن) أى المأذون (قوله فيها) أى المدونة يان كلاب

(قوله حجر الرق) من اضافة المسبب (قوله يلقى) بضم الهمزة وكسر الفين المجهمة (قوله يلقى جنابها) اي المدونة (قوله من قطع الخ) بيان ما (قوله صدق) بضم فسكون متغلا (قوله آل) عبد الهزم (قوله من عبد الخ) بيان المأذون (قوله يدين او ودعية الخ) صلة اقرار (قوله لازم) خبر اقرار (قوله ياتز) خبر اقرار (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله مصدق) يفتح الدال (قوله ويحلف) أي السيد ٣٩٦ (قوله فليصدق) أي السيد (قوله لا) خطاب ليل اقرار العبد له (قوله يقيم) بضم

البار وفتح الهاء (قوله من اشارة) بيان ما (قوله ودفع) اي المستحب أو أخرس (قوله من عدم لزوم اقراره) أي الأخرس (قوله هذا) أي لزوم اقرار الأخرس (قوله لو ارث) أي قرب يشأه أنه يرت لو لم يكن له سبب (قوله غير وارث) أي بالفعل حال من وارث (قوله مطلقا) أي عن قصد مدان بره ولد (قوله وها) أي القولان (قوله منها) أي المدونة (قوله ساقته) أي ابن ملون (قوله أنه) أي الثالث (قوله لمن بعد الابد) اي ايضا (قوله باحكامهم) أي الأقرب والمساوي والتوسط (قوله بفسد) بالضم عند حذف الحذف اليه وتبني معناه (قوله وقد) أي المصنف (قوله يعنى) أي باول لم بره (قوله لاجلهم) أي بسلام المصنف ان اراد به الاجنبى (قوله انه) أي الثاني (قوله اقراره) أي المريض (قوله له) أي الاجنبى (قوله أوجب) يفتح فسكون حلت على املاى كالخ لا بضم شقيق (قوله غير ظاهر) خبر تشيل (قوله فغند) أي تش قال

(قوله الابد) مبتدا (قوله الذى) من شأنه الارث خبر الابد (قوله ولذا) أي كون الابد معناه من شأنه الارث وورث بالفعل او يجب عليه تعالى ان يت

(قوله وهذا) أي فهمت دخول المجهوب في الابد (قوله من اشتراطه) أي المصنف الخ كلامه بيان ظاهر المصنف (قوله وهو) أي وجود الولد (قوله فيه) أي الاقرار بالابد (قوله ذلك) أي شرط ٣٩٧ وجود الولد في الاقرار بالابد (قوله

واعتماده) أي المصنف

(قوله في هذا) أي اشتراط

وجود الولد في الاقرار

بالابد (قوله وهو) أي

ابن رشد (قوله ذلك)

أي وجود الولد في الاقرار

بالابد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فانه) أي ابن

قال سواه استغرق الولد المال أولا وهذا اعتراض يظهر كلام المصنف من اشتراطه في الاقرار بالابد وجود ولد وهو غير مشترك فيه اذ لا يستدل للمصنف في ذلك واعتقاده في هذا على كلام ابن رشد وهو ليس شرط ذلك فانه حال وان أثر الوارث أبعد كقوله لعصبة وله ابنة أولا وخ لا بلام وله أخ شقيق أولا وخ شقيق أولا بلام وله أم جازا قراره امتناعا اه واعتقده ابن عرفه أيضا ولا يخالفه وانما شرط وجود الولد في الاقرار له لاطفاء والتقريب غير الوارث فكلامه السالحي هو الصواب والجاري على كلام ابن رشد بقوله لا بد أي مع كونه وارثا للتعامل والتقريب غير الوارث هو قوله أولي لم ير منه سواء كان لارث أصلا أو جبا وهو معنى قول ابن رشد لتقريب غير وارث اه البناني وهو لا ينعارض قولنا لاقرار بالمجهوب بمشروط وارث ولو نفسه فنرفع ما في المواقف عن ابن رشد منه ابن رشد ان أقر المريض لوارث أبعد من المقر له من الورثة مثل أن يقر لعصبة وله أب أو أخ لا بلام وله أخ شقيق الخ قوله أن يقر لعصبة وله أب هكذا أتبع كثير من نسخ المواقف فقط ولا بد على من يقول لا يرث لحب العصبية الأب أو أخ نقل كلام ابن رشد بلفظه وأبنته وهو خلاف ما رأيت في نسخ ق واقعه أعلم قلت والذي في نسخة ق التورانيها بلفظه وأبنته (أو) أقر المريض (أو) شخص (مجهول حاله) مع المريض المقر له حل هو قوله وأبنته أو غير وارثه أو جباي ملاحظة وغيره فيؤخذ بقاؤه ان ورثه (ه) (تبينه) (ه) الشرط في قول المصنف أولان ورثه ولا يقدح في إقراره للملاطف وغير الوارث والمجهول في الاقرار بالابد وتلخيص كلامه ان اقرار المريض لغير زوج حصة أقسام الوارث لتقريب غير وارث الملاحظ لمجهول لا يجنبى قاله ت ابن رشد فان اقرار المريض لمجهول فان ورثه وليس جاز من رأس ماله وان ورثه بكلافة فحق كونه من الثلث مطلقا أو من رأس المال ان قل وان كثر بطل ثلثه ان أوصى بوقته حتى يأتي طالبه من رأس المال وان أوصى ان يتصدق به عنه بطل مطلقا لاط سواه أوصى ان يتصدق به عن صاحبه أو بوقته فنفق شرط واقعه أعلم (ه) (تبينه) (ه) ظاهر كلام المصنف انه اذا لم يكن له ولد لا يصح اقراره بالمجهول وفيه ثلاثة أقوال ذكرها في البيان والمقتضات وتخلها في التوضيح وليس فيها قول بعدم الحصة مطلقا كما يفهم من كلام المصنف أحد هان اقراره بجزان أوصى ان يوقف حتى يأتي طالبه وان أوصى أن يتصدق به عنه لم يصح والثاني انه من الثلث والثالث انه ان كان يسير الفرض من المال وان كان كثيرا بطل وظاهر كلامه التسلل ان فيها قول لا لا بطلان مطلقا وكأنه اعتد على ظاهر كلام المصنف اه قلت جوابه انه من باب التخصيص في القوم واقعه أعلم طي عبارة ابن رشد أولان لا يعرف وفي رسم ان خرجت مثل من رجل أوصى ان عليه لأنا لا يعرفون وفرض المسئلة انهم غير حاضرين ولا معروفين فالعين وإذا قال ابن رشد قدس وتبعه ابن عرفه فان كان ورثه لجزان اقراره من رأس المال أوصى ان يتصدق به عنه أو بوقته هب مفهوم مريض ان اقراره الصحيح صحيح بلا شرط وهو الموافق لما سمن ان قوله لم يتهم انما هو شرط في اقرار المريض ولقول ابن عسبة البر وكل من أقر لوارثه أو لغير وارث حتى يمتنع من المال أو الدين أو البر أو أن أوقف أو أن

حصة اقرار الصحيح (قوله من ان قوله لم يتهم الخ) بيان ما (قوله ولقول ابن عبد البر) عطف على لما س (قوله في حصة) أي للقر صله اقر (قوله الدين) بفتح الدال

(قوله فاعل المخرج خبر كل من (قوله لا تخلفه) أي القتر (قوله فيه) أي القرار وقوله والجنح والزوارث) أي المقررة (قوله فيه)
أي اقرا الصنيع (قوله المعاشية) صلة يحتاج (قوله استأنذني في صحتي) أي يبيع حق ويحبض عنه (قوله مطلقا) أي عن التقييد
بإتمام إيه عليه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم إتهام إيه عليه (قوله لم) بضم العين (قوله هورت) بضم الواو (قوله
يردأته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) خبر ما فع اسم الإشارة أو فتع المعلوم (قوله أنه) أي الشأن (قوله
لا شيء) أي المقر لا يقتر العاقف ٣٩٨ (قوله له) أي القتر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله وإن يكون) أي المقر

(قوله) أى الزمان (قوله يمل) يضم فسكون فكسر (قوله يلزمها) أى العين (قوله أى الأب ولو
 (قوله) أى ابنه (قوله به) أى الدين (قوله يعرف) يضم فسكون فتفتح (قوله أصله) أى الدين (قوله وان ابنه) أى الزوج الخ
 مبالغة (قوله واتفردت) أى الزوجة (قوله وظاهر) محض على ابن (قوله في هذا الحال) أى جهل ظلمتها (قوله فقط) أى
 دون حال لغيره لها فلا يشترط في اعتبار أقوالهما أن ابنه ابنه وعدم اقترادها بالمعبر

(قوله ما إن يكن لغيره ما إلخ) تصوير لا تقدر أجاله البعير (قوله مقلتا) أي من أواله غيرا (قوله من رجوع الضد إلخ) لأن قاعدة (قوله نعمها) أي القرأها لمن الآن (قوله نظر العدا) أي القرأها إلخ على مؤن أخذت به (قوله وعلمها) أي للواضع (قوله متابع) أي طريق (قوله أنه) أي الشان (قوله أنضم) بضم العين (قوله لمي) أي الزوج (قوله لها) أي القرأها (قوله وصايتها) بفتح الصاد المهملة وموحدة في أي شئ تميل (قوله وثنته) ٣٩٩ بفتح النون المجموعه والموزنة بفتح النون المعجمة (قوله ما عاصمته) أي ما عاصمتها (قوله

[illegible]

(قوله قريه) أي الوارد (قوله منه) أي الممر (قوله كاسي) أي باقي (قوله سقط) أي بطل إقراره (قوله من إقرار الزوج) أي لزوجته الخ يان (قوله وألروجة) أي لزوجها (قوله من التفصيل الخ) يان ما فيها (قوله لا تخوف إقرار المريض) خبرها (قوله علم) بضم العين (قوله قام المقره) بفتح الفاقه (قوله وسأله) أي ابن القاسم (قوله يدين) صله بقر (قوله في صحت) صله بقر (قوله الرجل) أي المقر (قوله الذي أقر) أي الرجل (قوله قال) أي ابننا القاسم (قوله ذلك) أي طلب الدين الذي أقر الرجل فيه (قوله) أي المقر بالفتح (قوله إذا أقر) أي الرجل (قوله في صحت) أي الرجل المقر (قوله وروايت) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله المشهور) نعم ثمان عن (قوله أنه) أي الشأن (قوله لا شيء) أي المقر (قوله وأن أقر) أي الرجل في صحت مبالغة (قوله عليه) أي المقر (قوله هات) أي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون (قوله دفع) أي المقر (قوله باع) أي المقر (قوله) أي المقر (قوله حال من رآسا) أي رآه فقال وبعوا أخذنا المقر عنه (قوله لو أخذ) أي المقر

أوجع (و) لا يصح إقراره لقترية (الاقرب) المعقر من إبقره كإقراره لأمه مع وجود اخته ابن
 رشان إقراره لو ابتغى غريمه منه كسائر الورثة (و) إقراره من سائرهم بسقط (تتبعه ان الاول) حكم
 إقراره ولو جازع زوجها حكم إقراره الزوج لها (الثاني) حكم ما تقدم كلامه إقرار الزوج
 أو الزوجة أو بعض الورثة لبعض وما فيه من التفصيل والخلاف انما هو في إقرار المريض أما
 إقرار الأصح فصحيح ولا تمتنع به ولا تفصيل سواء أقر قبل علمه أم لا ورثه كالأمة أم لا سواء
 قام المقر في صحة أو مرضه أو بعد موته هذا هو المذهب هو من إقراره المصيرين في
 رسم البرائة من جماع عيسى بن حماد القوي وأصله ومات عن الرجل بقوله وأمر أهله
 أو بعض من ربه بدفن في حصة ثم يموت الرجل بعد سنين فيطلب الوارث الذين إقراره به
 قال ذلك إذا إقراره في حصة ابن رثته إذا المعلوم من قول ابن النباش وروايته عن مالك
 رضي الله تعالى عنه ما المشهور في المذهب وهو المسبوطة من كاتبة والخزوي وابن أبي اسلم
 ومحمد بن مسلمة إلا أنه وإن إقراره في حصة إذا لم تقسم عليه بينة حتى هلك الأب يعرفه
 فدفع له رأسا وأخذ من مورثه شيئا فأعرف ذلك والأقارب في وهو قول له وبه من النظر
 لأن الرجل يتم من ابنه بدفن في حصة لم يتبق به من ورثته على أن لا يقوم به حتى يموت
 تكون ورثة لوارثه أو قال في جماع أصبح وستل من الرجل يموت ويقول عنه وأمه وتقوم
 الأمهين لها أن إقرارها به في حصة قال لا كلام لأمه قلت أريد أن يطلب منها الممن أن ذلك
 ما كان ولو جازعها على الحكم فقلنا لها ابن رثته هذا هو المشهور في المذهب أن إقرار الرجل
 لوارثه بالدين في الحصة جازع لو لم يقم به الإبدع موه ثم ذكر قول ابن كاتبة والخزوي وابن أبي
 حازم ومحمد بن مسلمة وقال ابن سلق في باب إقراره بدين من إقراره وأقره في حصة بنسب
 من المال والدين وقض اثنتان المبيعات إقراره بدين عليه لا تمتنع فيه ثمرة ولا ينظر في دليل
 والاجتهاد والوارث في ذلك سواء ركز القريب أو البعيد أو تصديق في إقراره في الحصة سواء

(قوله) ای الدین (قوله) موت ای المقر (قوله) فکون ای اقرا (قوله) و صفة
لوارث ای تحیلای مصداق (قوله) وقال فی معاص (اصبع) ای ابن القاسم (قوله) و سئل ای ابن القاسم (قوله) دین (ها) ای علی
ابن ابراهیم (قوله) کان ای ابیها (قوله) اقرا ای ابیها (قوله) ای ای ابن القاسم (قوله) قال ای ابن القاسم (قوله)
قلت ای قال اصبع لاین القاسم (قوله) آیات ای اخیری (قوله) ان طلب ای عه (قوله) منها ای الآخر (قوله) ان قلت
ای اقرا و ابن ابراهیم علیه فی صفة (قوله) ما کان و لیس ای تحیلای الوسیة لها (قوله) قال ای ابن القاسم (قوله) فلا تلزمها
ای البین الام (قوله) نیز ای ماض ناقلاً زمره (قوله) و ان لم یتم ای المقر (قوله) ای الدین (قوله) موت ای المقر (قوله) تم
ذكر ای ابن رشد (قوله) فی صفة ای المزملة (قوله) فقر (قوله) فقر و ابن ابراهیم علیه) خبر کل (قوله) یظن ایضم ففتح

(قوله الى حماية) صله يحتاج (قوله وقال) اي ابن تلون (قوله التصدير) بيان من مثله (قوله لوارث) صله الاقرار (قوله اذا لم يقيم) اي المقر (قوله به) اي الدين (قوله موته) اي المقر (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فهو) اي الاقرار (قوله والام اي وان لم يعرف وجهه وسببه (قوله وتول) عطف على المشهور (قوله وعدم الصلة) عطف عليها (قوله ويختار) عطف على قول (قوله لا يدم) بضم الياء (قوله هو) اي اشتهر بما ذكر (قوله وتولج) اي ٤٠١ تزويج على ابياته (قوله فهو) اي ما شهد به (قوله ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه في حصته يسع شيء وقدر غنمه الى معاناة المنة قبض الثمن ٥١
 ٥١ وقال في فضل التصدير الاقرار للوارث اما ان يكون في الصلة او في المرض فان كان في الصلة فنتبه قولان اسدخما ان يؤخذ من تركته في الموت ويحاصص به القرابة في القس ولا يقول ابن القاسم في المدونة والعينة والثاني انه لا يحاصص به القرابة في القس ولا يأخذ من تركته في الموت وهو قول المدنين للتمتة ٥٢ فحصل ان الاقرار في الصلة للوارث اذا لم يدمه الاب بعد موته ان كان يعرف وجهه وسببه فهو جازي اتيها والافقيه قولان الصلة وهو المشهور وقول ابن القاسم في المدونة والعينة وهي رواية المصريين وعدم الصلة وهو قول المدنين ويختار ابن زنجاني احكام ابن سهل فين اشهد هو صحيح انه اشترى هذه الدار لا يملكها في دين ابن مال الابن واشهد انه يكره له ويقبلها باسمه والابن صغير لا يملكه مال بوجه من الوجود هو تولج فهو بين الورثة ٥٣ وما في ابن سلون من قوله سئل الفقيه بقرطبة عن رجل باع من امولة اوزوجته نصف داره في حصته واشهد على البيع وقبض الثمن ثم توفي وقام اخوه واثبت عقد ان اياه لم يزل ساكنا في الدار الى ان مات وبعد اذ اخذ له وانه كان يقول لا ورثة شيئا فاجاب ابن عتاب اذا ثبت سكه لها فذلك بطل العقد ولا حق لها في الثمن اذ هذا ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار اسقاط الحازنة وهذا حال من تقدم من شيخنا وبه قال اصبيغ وابن رشد واجاب ابن الحاج ما عقد من ذلك غريبا زولا فافذ ما ثبت من السكنى يبطل به وسع ذلك فان البيع لم يتغن معاشة قبض الثمن وذلك معاشة تار فيه ويظن به قصد الى التولج والتدبيرة وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم سئل ما للرضي الله تعالى عنه عن اشهد في حصته في قد بقيت منزله هذا من امر آقي واخي او ارضي بمل عظيم لم يرا حذ من الشهود الثمن ولم يزل يد الماشع الى ان مات فقال لا يجوز هذا وليس بها وانما هو تولج وتدبيرة وصية لوارث وهذا نص في التاتاة اه كلام ابن سلون كل ذلك ما في على رواية المدنين ولا ياتي على رواية المصريين والمشهور المعلوم من قول ابن القاسم في المدونة والعينة ان اقرار الصبي لا تلحقه تهمة ولا يظن به تولج سواء كان له ميسل ومجبة للمقره ام لا نعم ان كان له ميسل يحلف المقر بها كان ذلك وتليما وانه دفع الثمن كما قال ابن عاصم وغيره وما زلت اذهب من اجوبة هؤلاء النسوخ وعدم تنسبهم على مذنب ابن القاسم المشهور في المدونة والعينة وما في احكام ابن سهل اصله لا يصح ان يركب الرضا من العينة وقد جعله معين الحكم مخالفا لقول ابن القاسم ونفسه اذا اشترى الاب لابنه الصغير في جهر ربعا وغيره وقال ان المال لابن وان عرف الشهود الوجه الذي ذكره الاب او عرف غيرهم

٥١ من ت بطلان العقد صله (قوله لم يزل) اي المبيع (قوله فقال) اي ما لرضي الله تعالى عنه (قوله لا يجوز) اي لا يتخذ (قوله هذا) اي الاشهاد بالمبيع لابنه او ورثته او زوجته بمل عظيم (قوله كل ذلك) اي التقدم عن احكام ابن سهل وابن سلون (قوله والمشهور) مبتدأ (قوله ان اقرار الصبي الخ) خبر المشهور (قوله ولا يظن) بضم الياء (قوله يحلف المقر) بفتح القاف (قوله ذلك) اي الاقرار (قوله لوائه) اي المقر (قوله ونفسه) اي اصبيغ (قوله ربما) بفتح الراء اي مقارا

(قوله وجها) أي الأعلی صدق في أن المال لاشبه (قوله يعرف) يضم اليه وقع الرأ (قوله له) أي الابن (قوله والام) أي وان لم يعرف
 للابن مال (قوله لورثته) أي المشتري (قوله ان مات) أي المشتري (قوله فيه) أي الغلام (قوله من قول ابن القاسم) بيان للمشهور
 (قوله من الاختصاص) بيان ما (قوله وتتبع) عطف على الاختصاص (قوله من الفتاوى) بيان ما (قوله فانه) أي المستنفذ (قوله
 واجب) أي حج (قوله بانها) ٤٠٢ أي الفتاوى (قوله يخصص) يضم اليه وقع الرأ المجهمة والصاد الممهلة (قوله

أحدهما) أي الزوجين (قوله
 من دين) بيان ما (قوله
 الاصدقة) جمع صدق (قوله
 لكن في المدونة الخ)
 استدلوا على وطلاقه
 يشعل الاصدقة لرفع ابهامه
 انه لامعارض له (قوله
 وابطاها) أي المدونة (قوله
 لانه) أي غير المزيل (قوله
 انه) أي غير المزيل (قوله
 في ذمته) أي الزوج (قوله
 الشيخ) أي ابوالحسن (قوله
 وفي المقرب) بفتح القاف
 والراصة (قوله فان قالت)
 أي الزوجة (قوله لا) أي
 لا يقبل (قوله وهو) أي
 عدم قبول قولها (قوله
 فقال) أي ما لترضى الله
 تعالى عنه (قوله غير الحسن)
 أي سوء العشرة (قوله يدين)
 أي الزوجين (قوله أو مهر)
 على الزوجين (قوله إذا اقررت)
 أي الزوجة (قوله وهو)
 أي الزوج (قوله لها) أي
 الزوجة (قوله من غيره) أي
 الزوج (قوله وبينه) أي
 الزوج (قوله بينهما) أي
 الزوجين (قوله كالأمة)

عبد الحق (قوله لاطلاقها) أي المدونة (قوله قولها) أي المدونة (قوله يعرف) يضم اليه وقع الرأ لا يتم
 (قوله منه) أي الزوج (قوله لها) أي الزوجة (قوله انقطاع) أي مصل (قوله فذلك) أي اقرارها (قوله لبيان) أي نافذ (قوله
 وان عرف) يضم فكسر (قوله لها) أي الزوجة (قوله ولها) أي الزوجة (قوله فلا يجوز اقراره) أي الزوج (قوله
 من الورثة) بيان غيرها (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الزوج

(قوله لا يتهم) يضم الياء موضع الهماء الزوج (قوله ولم يعرف) يضم فسكون فتفتح عطف على ما يكن لمؤلفهما (قوله ان يتر) اى الزوج ماله يتهم بخلاف الباط (قوله اليها) اى الزوجة (قوله بجالة) اى الزوج (قوله ثم تات) اى المودة (قوله وصل هذا) اى حكم لانتر (قوله قدام) اى وجود (قوله فهذا) اى الاتهام (قوله ذلك) ٤٠٣ اى بطلان الاقرار (قوله من علم) يضم

أليتهم اذ لم يكن له ولعنها ولم يعرف بانقطاع مودة الهان بنقر الهيا بالعن ولده ثم قالت واصل
 هذا قيام التهمة فاذا ايرسهن بنقر المودون من برثعته جاز اقراره فهاذا اصل ذلك اه قال
 فانما لها وجبت مخالفة التقسيم ان برثعته لا اطلاقا في اقرار الميراث بل بعض ورثته وتقسيدها
 في مجهول الحال مع زوجته يكون الوهم غير ها وتقسيد هان على الانقطاع الهيا يكون الزوج
 بعينه وبين ولده تقامق قولها في غير هان الورثة فقال لا عياض كذا في رواية ابراهيم بن محمد
 عن عثون وفي رواية يعقبي عن عمر وعليه انخصر ها الوسيدان بنون بعض اصحابنا الفرق
 بين الورثة وغير هان الورثة ان الورثة في الفقة اقوى لبقا بينهم والورثة تنقطع بلون
 والطلاق عياض وعندنا بر مباح أكثر من اريء ان يجوز لساطة لا فقل لها غير هان الورثة
 فتمت لها ويدل على هذا قوله بعد واصل هان فها قال في الاولى الميراث على مذهبا ورثته تقسم
 ابن رشد ان يقبضه اختياره واهوا اياه اقدم قال وشبه في عدم الزم الفقه اياه بقوله
 لا الماوى واذا يقبل فقال (قوله للمدعي عليه المنكر المسمى على اخرى) بما عتديه على (السنه)
 مثلا (واقتر) التهمة فلا يعقل هذا اقرارا (ورجع) المدعي (لنصومته) في الاستغناء ان
 قال اقتص المائة التي لي قبلك فقال ان آخر حق به سائسة اقررتك بها وان ما لحقتني عنها
 صلحتك لم يلزم ويحلف في التشبيه راجع المعنى في قوله لا الماوى والاقرير وعلى في الزم
 يتقر قوله ورجع لنصومته والذي في الاستغناء من قال لرجل اقتص المائة التي اترما تقدم
 ملحق فقرر في الاستغناء المسئلة في التعبير بالماضي فلو عدا المصنف به لانه عدم الزم
 في المضارع لا في الماضي وشارنا غار في المواق للورثة على المصنف بنقل كلام الاستغناء (وزم)
 الاقرار (لجل) في بطن امرأة (ان وطئت) يضم الواو من زوج اوسد مسرسل عليها
 (وضع) يضم فكسر اى اوله الجمل (لا فله) اى الجمل وورثة أشهر الاجسة اياهم مشه لا بن
 الماحب تبعا لناس ومفهوم لا فله اى لورثه لا كورثته والحال انها وطئا فلا يلزم الاقراره
 وهو كذلك وتغيبان بن عبد السلام وابن هرون قولهم لا فله ان حكم آفله حكم مازاد عليهم
 فغير خلاف في صوبه ان يعرفوا العجب من الشايعين حيث اقبوا المقتضى على ظاهره فانه غ في
 بعض النسخ ووضع لاق من آفله وهو الصواب (والا) و اى وان لم يطأ ان لم يكن لها زوج
 ولا سيد مسرسل عليها (ف) يلزم الاقراره ان رضعت (لا كره) اى الجمل وهى اربع سنين أو
 خمس على اختلاف وان رضعت لا كره فلا يلزم الاقراره ولا فله منه يلزم الاول فتصل ان رضعت
 لاق من ستة أشهر الاخسة بأما يدل على وجوده يوم الاقرار قطعاً ووضع لا كره من الخمس
 أو الاربع يدل على عدمه يوم الاقرار ووضعه فيها ينم ما محقق لهما ولكن يحتمل على الوجود
 اذا تخلف اضافته للزنا فانه المأزى قال الاقرار للمع ان قد عياض قوله ليهذا الجمل عندي
 ما متد بنا من وصية اوصى بها الومبران صح وان قيل عياض يتبع بطل قوله ليهذا الجمل مائة
 عليه اى آفله (قوله و صوبه) اى التعقب (قوله الشايعين) اى بهرام والبساطى (قوله) اى الجمل (قوله وهى) اى اربعة
 وثلاثة تأتت نجه (قوله لا كره) اى من اكره (قوله منه) اى اكره (قوله يلزم) اى الاقرار (قوله لا فله) بضم الفاء (قوله
 فتصل) بضم الفاء متفلا (قوله قال) اى المأزى (قوله اوصى) يضم الهمزة كمر الصاد (قوله صح) اى الاقرار بحوايان

(قوله لزمه) الى المقر ما اقرب (قوله) اى الجمل (قوله به) تنازع فيه تصديق وأوصى (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله لزمه) اى
 المقر والجله جواب ان (قوله ما قال) اى المقر به نائب فاعل اخذ (قوله ووجه الخ) حال (قوله ما ذكر) اى ما اقرب (قوله
 وان كان) اى زوجها (قوله احدهما) اى التوأمين (قوله ان وضع) بضم فكسر اى الجمل (قوله بينهما) اى التوأمين (قوله به)
 اى المقر به (قوله) اى الجمل (قوله لقال) اى المكتف غير المهجور عليه (قوله وترك) اى ابواه المعرضى (قوله عليه) اى المقر
 (قوله تقسم) اى المائنة التى اقر الرضى بها (قوله يقسم النصف) اى نصف الجزء الثالث (قوله يقسم المال على اثني عشر)
 اى لان الذكر يدى الثلثين ٤٠٤ ومقامهما ثلاثة والاثنى نصف والنصف ومقامه اثنان والحاصل من ضرب

دينار عاملى بها ابن حصنون من اقر بشىء الجمل فان ولد لاق من ستة اشهر من قوله لزمه وان
 قال وحبته ذلك او تصدق او اوصى به اخضته ما قال وان وضعه لا كثر من ستة اشهر
 وزوجها امرس عليها بل يلزمه ما ذكر وان كان معز ولا عنها فقد قيل لا يجوز الاقرار ان وضعته
 لما تله النسا وذلك اربع سنين (وسوى) بضم السين وكسر الواو مشددة (بين وتأميه)
 اى الجمل فى قسمة ما اقرب به له ولو كان احدهما ذكرا او لا شرا حتى فى كل حال (الا لبيان الفضل)
 للذكر على الاثنى بان قال من دين لايه ابن حصنون ان وضع توأمين فالأقرار بينهما بالسوية
 وان وضعت احدهما مستقلا على به وكذا الوصية له والهبة والصدقة ابن شاس لوقال
 ان اوصى اى هذا الجمل وترك مائة فأكثها فاما تدين عليه فان وضعت ذكرا او اثني فالمال بينهما
 ولذا كمثل حظ الاقربين وقيل تقسم ثلاثة ابراء للذكرين وللأثني من والجزء الثالث بدعه
 الذكر كله والاثنى نصفه ومثل نصفه للذكر فيقسم النصف بينهما لتدعيمهما فيه فيقسم المال
 على اثني عشر للذكر خمسة وللأثني خمسة بالاول اقول قال ابن عبد الحكم ونفسه ابن عرفة
 وان كان الحامل زوجة فلها منه وان ولدت مستقلا فاللصبة الميشت بين صبغ الاقرار الصريحة
 بقوله (بلى) يفتح اللام وشدا اليه كذا لقلان (او فى ذمى) او عندى كذا لقلان (أو اخذت)
 بضم التاء (منك) كذا ويلزمه ما اقرب به ان لم يقل ان شاء الله بل (ولو قال) المقر عقب صبغة من
 هذه الصبغ (ان شاء الله تعالى او قضى او اراد او يسر او احب لان الاستثناء المشقة لا يبعد
 فى غير اليمين بالله ابن حصنون اجمع أصحنا اذا قال لقلان على القدر هم ان شاء الله اوله عندى
 او موى لزمه ولا يستعنه الاستثناء ابن المواز ابن عبد الحكم اذا قال ان شاء الله فلا يلزمه شئ
 ولكنه ادخل ما وجب الشك فله فى الاستثناء وشارب ولو لوقول ابن المواز ابن عبد الحكم
 لا يلزمه فى بعض النسخ زاد بل قال المصنف قل ان يوجد للامام نص فى مسائل الاقرار فلذا
 تجدا كثرها مشكلا الساطى اكثر هذا الباب لا يمين عبد الحكم ابن عرفة الصبغة الصريحة
 فى الاقرار اكتسفت وغصبت وفى ذمى الروايات فى على كذا ابن شاس ان قال لقلان على
 او عندى التفهوا اقرار فى المعتمد كقول تعالى لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى فقد وقع
 ابره على الله اه تقه ق وقال القدر ابن عرفة ونصه الصبغة مادل على ثبوت دعوى المقر
 من لفظ المدعى عليه او كتبه او اشار به يدين او ودعية او غير ذلك الصريحة اكتسفت وغصبت

اثنى فى ثلاثة اثنان
 للذكر اثنان والاثنى واثنان
 الثالثة يدعى الذكر
 وقسم له الاثنى واحدا منها
 وتنازعه فى الثاني فيقسم
 بينهما نصفين ولا نص
 للواحد قسرب اثنى مقام
 النصف في ستة اثني عشر
 للذكر اربعة والاثنى اربعة
 والاربعة يدعى الذكر
 وتنازعه فى اثنى منها
 فيقسم بينهما لكل
 واحد فيقسم لاربعة
 حصة (قوله بالاول) صلة
 اقول (قوله زوجة) اى لاي
 حلهما الجمل لايه (قوله
 قلها) اى الزوجة (قوله
 وان ترك) بضم فكسر اى
 الجمل (قوله البت) اى اى
 الجمل (قوله بين) بفتح
 متغلا (قوله اوله عندى)
 اى كذا ان شاء الله (قوله
 أو موى) اى لقلان كذا ان
 شاء الله (قوله لزمه) اى
 المقر ما اقرب أى لقلان

جواب اذا (قوله فلا يلزمه) اى المقر (قوله كانه) بضم متغلا اى المقر (قوله ادخل) اى فى صبغة اقراره وفى
 (قوله الشك) اى فى اقراره (قوله المصنف) اى قال فى صبغ (قوله ان يوجد) اى لم يوجد (قوله الامام) اى ما لى المدعى الله تعالى
 عنه (قوله فلذا) اى عدم وجود نص للامام فم اعلمه بغير الخ (قوله اكتسفت وغصبت) بضم التاء فنهما (قوله ونصه) اى ابن
 عرفة (قوله المقر) بفتح القاف (قوله من لفظ المدعى عليه الخ) بيان ما (قوله او كتبه) بفتح فسكون (قوله بين الخ) صلة دعوى
 (قوله كتسفت وغصبت) بضم تاء ما

(قوله وفي ذمّي) عطقتني نسفتني (قوله كذلك) أي الذي كورمن نسفتني وعاطفت عليّ في الأمر خبر الإقرار
(قوله وادع) أي فلان عندي أي كذا (قوله ورهن) أي فلان عندي كذا (قوله كذلك) أي الذي كورم الأمر خبر الإقرار خبر
ادع ورهن عندي (قوله عندي الف) أي فلان (قوله وادع) أي الاتساق لفلان (قوله الإقرار) خبر عندي أو على (قوله قاله)
أي الذي كورمن بن عندي الف أو على الإقرار (قوله تسميه) أي عندي ٤٥ الف أو على (قوله بهما) أي عندي

الياء (قوله ففقال) أى المدعى (قوله فهو) أى المأذون (قوله بقرن) أى القائل الموقن (قوله الخ) أى المدعى (وله الأنان
 الألب) أى المطلوب (قوله فتنزهه) أى الطالب (قوله فهو) أى أليس اقترضنى (قوله ففقال) أى المسؤول (قوله فأنه بقرنه) أى
 المقر (قوله أما) بفتح الألف وخفة الميم (قوله ففقال) أى الخطاب (قوله فتنزهه) أى المال المقر (قوله إن ادعاء) أى المال
 (قوله لا نحل) كونه الاستهلاك (الخ) على لا نحل (قوله إذا كان) أى الاستهلاك

(أو) قاله (ليست لي ميسرة) فأقر ابن شماس إذا قاله أفضى العشرة التي لي عليك فقال
ليست لي ميسرة أو أرسل رسولك بقبضها أو أظفر في يها فكلمه أقراراً ذككته قال ثم وسأله
المسألة أو الصبر أو امر ما أترتها أو ادعى العصر ابن محضون وابن عبد الحكم من قال لرجل
أعطني كذا فقال نعم أو سأعطيك أو أبعثك إليه أو ليس عندي اليوم أو أبعث من يأخذني
فهو أقرار وكذا أعطى فيه شهر أو أو تقضى به ولقظ ابن شماس ساهلي فها درن تقضى لم أجد له
ابن عرفة وفي الاستغناء عن ابن محضون وابن عبد الحكم ان قال أفضى العشرة التي لي عليك
فقال لم يحل أجله أو حتى يحل فأنما تلزمه إلى الاجل ابن عبد الحكم ولو قال اتزن أو اجلس
فاستعد أو زن لنفسك أو يأتي وكيلي بن لك فليس بأقرار ان حلف لأنه لم يفسد ذلك إلى انه الذي
يدفع إليه ولو قال اتزها مني أو ساهلي فها الزمة لأنه نسب ذلك إلى نفسه وعن ابن محضون
وابن عبد الحكم من قال لرجل أعطني الألف درهم التي لي عليك فقال انما أبعث به إليك أو
أعطيكها فقد أتممت تلزمه (لا يلزم الاقرار بقول الشخص (أقر) يضم الهمز وشدة الراء بكذا
فلان ابتداء وجوب المثل قال لي عليك كذا الألف وعدغ لا النافعة من كلام المصنف ومما رده
من قال أقر بصيغة المضارع المثبت يلزمه أقرار ولم أجد هذا القرع هكذا لاهل المذهب وإنما
رأيت في وجيز الفزالي لو قال أنا أقر به فقبل انه أقرار وقبل انه وعد بالاقرار والذي في مقيد
الحكام لابن حشام ان من قال أنا أقر بك بكذا على اني بانيلز لا تافى في التحديق والرجوع
عن هذا الاقرار لزمه الاقرار ما لا كان الذي أقر به أو طلاً فأه وأقصر في على محاذاة التثنية
بكلام المقيد (أو) أي ولا يلزم الاقرار بقوله (على) بفتح الهمزة وشدة الياء (أو على فلان) جواباً
للمن قال لي عليك كذا الشيخ عن محمد وابن عبد الحكم من قال لرجل لي عليك عشرة قدرهم فقال
على أو على فلان حلف ولا شيء عليه وعلى اصل محضون ان قال لك على كذا أو على فلان لزمه
دور فلان نفسه في الترضي وكذا لا يلزمه شيء إذا قال على أو على فلان لم قال لي عليك مائة
للتزديد في الكلام رسوا كان فلان حراً أو عبداً كبيراً أو صغيراً ابن المواز الا ان يكون صغيراً
جداً كان شهر فانه يلزمه الاقرار كقوله على المائة أو على هذا الخرف فانه يلزمه الاقرار وسواهم
على أو اخره والتفصيل بضعف وضوء لمب (أو) أي ولا يلزمه الاقرار ان لم قال له لي عليك
مائة (من أي شرب) أي نوع (تأخذها) أي المائة التي ادعت على بها (ما بعدك) ما تعجبه
وابعد بفتح الهمزة والعين فعل تعجب أي شيء عظيم صبرك بعيداً (منها) أي المائة التي ابن محضون
اتزن أو اتزها ما بعدك منها فليس بأقرار ابن عبد الحكم قوله اتزها كقوله اتزن وانتقد لأنه لم
ينسب ذلك إلى نفسه تمت وهو محتمل أنه اجاب به معاً وبكل واحدة كان به من فواضح
وكذا الثاني وأما الاول فقال ابن عبد السلام الاقرب انه أقرار ولا اله يحلف انه لم يرد الا لا التاكيد
أو التلحيم أو شبهه (وفي) كون قوله (حتى يأتي وكيلي وشبهه) أي أو كليل كعلاحي (أو) قوله
(اتزن أوخذ) جواباً لمن قال له أفضى المائة التي لي عليك أقرار أو هو قول محضون وابن عبد الحكم
لأنهم نسب ذلك لنفسه وهو قول ابن عبد الحكم (قولان) فان زاد مني عقب اتزن أوخذ
فقال ابن عبد الحكم لزمه الاقرار لتسببه لنفسه في ابن شماس لو قال المدي لي عليك
القب فقال المدي عليه من أوخذ أو حتى يأتي وكيلي بن لك لم يكن أقراراً ويحلف فاه ابن

(قوله كانه) بفتح حاء مثلاً
(قوله فاه اب معرفة) نسه
ولفظ ابن شماس عنه ساهلي
فها درن تقضى لم أجد له
التوارد ولا في نقل المانزي
اهر قوله لانه أي أقر قوله
وعد أي بالاقرار أو أقرار
(قوله وهو) أي كلام المصنف
(قوله أنه) أي الذي عليه
(قوله بها) أي من أي
(قوله بها) أي الذي عليه
شرب تأخذها ما بعدك
منها (قوله فان كان) أي
الجواب (قوله فواضح) أي
كونه ليس أقراراً (قوله
وكذا) أي جوابه بها في
كونه ليس أقراراً (قوله
بالتاني) أي ما بعدك منها
(قوله وأما الاول) أي من
أي شرب تأخذها (قوله
من دواوين الملكية)
بيان ما (قوله في صواب)
شبه قول (قوله لم يرد كروا)
أي عجب وناجوه (قوله
وقال أي المضر

عبد الحكم ابن عرفة لو طال حتى ياتي بكي فقي كونه اقرارا او لاصحون وابن عبد الحكم
ولو قال له اجلس فزني كونه اقرارا انتقال المازي عنهم او شبهه في القولين فقال (ك قوله
للت على الت) مثلا (فيما اعلم) او اعتقد (أو اظن) او فيما اظننت او حسبت او رأيت او رأي
(او علمي) او اعتادى فقال مصنون اقرار وقال ابن الموارز ابن عبد الحكم هوشك وليس
بأقرار قياسا على الشهادت وتورد مصنون بان الشك لا أثر له في الاقرار طئي تسمية المصنف
بين العلم والظن نحوها لا بين الجواب تعالى ابن شاس وأثره شر احه وابن عرفة وكذا النقل
في جميع ما وقت عليهم دواوين المالكية فقول عجم ومن تبعه ومن بعده يستفاد من النقل
ان اختلاف اذ اقال فيما اظن او في ظني فان قال فيما اعلم او في ظني فانه يلزمه قطعاً غير صواب
ولم يذكر وانفلا... استفاد منه ما قالوا سوى عكسهم يقول ابن الموارز ابن عبد الحكم لانه شك
قالوا لانه شك لا ياتي في قوله فيما اعلم او في ظني وهو عكس غير صحيح اذ لا شك ان قوله في ظني أو
فيما اعلم فيه ضرب من الشك ولذا لا يكتفي به في الجين التي يطلب فيها القطع (و) ان قال لقلان
على القسم من غير اقرار او ميسرة أو مرفوعة أو مرفوعة باله من قرض أو من بيع صحيح
(لزم) الاقرار (ان فوكر) بضم التو وكسر الكاف المقتر (في) سبب قرب (القب) في
نمته اقربها وقال عقبه (من غير) (او خنزير او ميسرة أو مرفوعة أو مرفوعة باله من قرض أو من بيع صحيح
المقرة وقال من قرض أو من غير اقرار او ميسرة أو مرفوعة أو مرفوعة باله من قرض أو من بيع صحيح
اعترافه بتعمده ونمته ومعقبه بغيره وهذا هو الصحيح عند من ببعض كلام المقر واعضد
من لا يعرضه فقال ابن عبد السلام الاقرب عدم لزومه لارتباط آخر الكلام بالوله ومتهوم ان
توكران المدعي ان شمل ذلك خلا يلزم عليه شيء وهو كذلك ان شاس الباب الثالث في تعقيب
الاقرار بغير نمته وله صور الاول اذ اقال على الف من غير اقرار او ميسرة أو مرفوعة أو مرفوعة باله من قرض أو من بيع صحيح
شي الا ان يقول الطالب بل هي من غير برأ وشبهه فيلزمه مع عين الطالب فان قال اشترت خرا
بالقب فانه لا يلزمه ونحوه في التوادع ابن مصنون وابن عبد الحكم (او) اي ولزم الاقرار ان
قال على القسم من غير (عبد) ونحوه مما يصح بهما بتعمده منك (ولم اقبضه) أي البسلك
ويعد قوله لم اقبضه ندما وتعقب الاقرار بغير نمته ان شاس ولو قال على القسم من غير
عبد ثم قال لاقبض العبد فقال ابن التاسم ومصنون وغيرهما يلزمه الف ولا يصدق في عدم
القبض وقيل القول بقوله وعلى البائع البينة انه سلمه العبد وشبهه في الزويم فقال (ك اقراره
بالقبو دعواه) اي المقتر عقبه (الزبا) بنده بين المقر وفيها (واظام) المقر (بنه انه) اي المقر
(زبا) اي المقر (في الف) متلزمه الف التي اقربها على الاصح لعدم التحسين (لا يلزمه الف
ان اظامها) اي اشهد المقر البينة (على اقرار المدعي) (انه) اي الشان (لم يقع بينهما) اي
المدعي والمدعي عليه (الاقرار) ويلزم الاسل قولاً واحداً ان شاس لو اقر على نفسه
بمال من غير مرفوعة ثم اظام بيته أنه ربا وانما اقرانه من غير مرفوعة الزمته المال باقراره أنه
من غير مرفوعة لا يقرب منه على اقرار الطالب انه ربا وقال ابن مصنون تعقل منه البينة ان
ذلك ربا ويرد المدعي ما قال بالاول قال مصنون ابن عرفة لم أقص على هذه المسئلة في التوادع
ولا في كتاب الدعوى والصلح من العتبية (او) أي ولا يلزمه الاقرار ان قال (اشترت) خرا بالقب

(قوله عقبه) أي على الف
مثلا (قوله لا يصح به)
يان ما (قوله ربا) أي
المقر (قوله المقر) بفتح
التاسم (قوله وقال) أي المقر
له (قوله لا يصح به) بيان
نحوه (قوله فانه) أي المقر
(قوله بعض) بضم ففتح
فكسر مثلاً (قوله رومه)
اي الاقرار المقر (قوله
ذلك) اي كون الف بما
يصح به كالمقر (قوله عليه)
أي الاقرار (قوله اي
تعب الاقرار بغير نمته
قوله الاولى) بضم الهز
(قوله بفتح) بفتح الموحدة
واعلم ان اي على ملبوس
(قوله اي المقر) اي المقر
فيها اي الالف (قوله
وبالاولى) اي لزيم الاقرار
مسئلة طال

(قوله تنقل) خبر قول (قوله ولو اقر انه اشترى الخ) مفعول نقل المضى انما فعله (قوله قبل) بضم فكسر (قوله وعلى) بضم فكسر مثقلا (قوله وبه) اى التعليل ٤٠٨ (قوله ولا يشد الواد) (قوله انه) أى الشأن (قوله منهما) أى الشاهدين (قوله

وهو) أى ان لا يلزمه
 الاقرار (قوله باخلق) بضم
 الهمز وفتح الهمز (قوله
 صدق) بضم فكسر مثقلا
 (قوله كسر) بفتح
 متعقبا (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله لانه) أى
 المقر (قوله بهنهم) بضم
 الهاء وفتح الهاء (قوله
 يخرج) بفتح الياء ومن
 الراء (قوله فى تفرقه) بضم
 اى ابن القاسم (قوله قال)
 اى ابن القاسم (قوله قال)
 اى ابن شمس مثقلا التفرقة
 (قوله لان الاول) اى القائل
 على الفيد بنار وعلى فلان
 وفلان (قوله وان كان) اى
 قوله وعلى فلان وفلان
 الخ منسبا الى اى وأما الثاني
 فآقرا ولا على نفسه وعلى
 غيره ثم على غيره فقط واقرار
 على غيره غير معتبر فالتى
 اقراره على نفسه ايضا
 (قوله وعلى قول ابن
 القاسم) صلة بآق (قوله
 وان كان خلاف الرواية)
 حال (قوله فان لم يعلم) بضم
 الباء الخ مفهوم الشرط
 (قوله تنظر) بضم فكسر
 (قوله علم) بضم العين (قوله
 ذلك) أى ذهاب عقله بالبرسام
 (قوله صدق) بضم فكسر
 مثقلا (قوله يمكنه) بضم ففتح
 فكسر مثقلا أى المطلوب منه الطالب (قوله لمنه) أى المطلوب (قوله سمع أئيب) أى مالكا لرضى الله تعالى عنهما اشترى

في ابن عبد الحكم لو قال اشترت خرايا بالف درهم لم يلزمه شيء لانه لم يقر ان عليه شيئا (او)
 قال اشترت عبدا بالف ولم يقضه) ابن عرفة قول ابن الحاجب يختلف قوله اشترى عبدا
 بالف ولم يقضه هو نقل الشيخ عن ابن القاسم لو اقر انه اشترى سلعة وان لم يقضها نسقا متباها
 قبل قوله وعلى بان الشراء الجبر عن القبض لا وجب عبارة الزمة بالتمن المصنف وفيه بحث
 لا يحنى الخط كله يشروا الله اعلم الى ما تقرران ضمان المبيع الصحيح الحاضر الذى لا حق
 توفيقه ولا عهدة ثلاث ولا شرط خیار يقتل المشتري بمجرد العقد ولكن تقدم اذ اتنازع
 المتبايعان فحين يسد بالتسليم ما فى ذم ان يجبر المشتري على تسليم الثمن والا فلهذا يقتضى
 قبول قوله في عدم القبض لاختصاصه بان من حق البائع ان يمنع من تسليم المبيع حتى يقضى
 ثمنه وذكر ابن فرحون انه لو قال الشاهدان ثمنه ان له عنده ما تأخذ بشارين ثمن ساعة اشترىها
 منه فقال ابن عبد الحكم لا يقبل ذلك منهما ولا يلزمه العين حتى يقولوا قبض الساعة (أو) أى
 ولا يلزمه الاقراران قال (اقررت لك بكذا) أى ألف مثقلا (واناصى) اذا فاهة نسقا متباها بان
 رشده هو الاصح ولو قال اقررت لك في ثوبى او قبل ان اخلق صدق بعينه وقال صنون
 لا يصدق في ثوبى صنون من قال لرجل كنت غصنتك ألف دينار واناصى لزمه ذلك وكذا
 لو قال كنت اقررت لك بالف دينار واناصى ابن رشد قوله غصنتك ألف دينار واناصى لاختلاف
 في لزمه لان الصبي يلزمه ما افسد وكسر وقوله كنت اقررت لك بالف واناصى يخرج على
 قولين احدهما انه لا يلزمه اذا كان كلامه نسقا وهو الاصح وعليه قوله فاهة طافقت واناصى انه
 لا يلزمه واذا اقر بالخاتم لرجل وقال النصلى او بالبقعة وقال البنائى والى الكلام نسق
 والثاني انه يلزمه وان كان كلامه نسقا لانه يهمن ان يكون استلزم ذلك وصلة بكلامه يخرج
 عما قرره وعلى ذلك قول ابن القاسم في سماع اصغ في تفرقه بين قوله فلان على ألف دينار
 او على فلان وفلان وبين قوله لفلان على وعلى فلان او على فلان ألف دينار قال لان الاول
 اقر على نفسه بالقدين بشار فلا يقبل قوله بعد ذلك او على فلان وفلان وان كان نسقا وعلى قول
 ابن القاسم في هذه المسئلة يأتى قول صنون في هذه الرواية وهو قول ضعيف وما فى المدونة
 اصح وأولى بالصواب فالمرسلتان مشقة قتان وانما قوله كنت اقررت لك بالف دينار واناصى
 مثل قوله كنت استلق امتك واناصى لان الوجهين جميعا يستويان في انهما لا يلزمه في حال
 الصبا اه فاعتمد المصنف تصحيح ابن رشد وان كان خلاف الرواية فلاذ اعطى على ما يتفق
 فيه الزوم وشبهه في عدم الزوم فقال (كم) قوله اقررت لك بالثوبى (ألم يعلم) بضم الميم وفتح
 الموحدة والسين المهملة ويكون الاختلاف يلزمه (انعم) بضم فكسر (تقدمه) أى البرسام
 وهو نوع من الجنون (هـ) أى المرققان لم يعلم تقدمه لزمه اقراره في القسند اذا قال
 اقررت لك بالف دينار وانا ذاب العقل من برسام تنظر فان كان علم ذلك اماه صدق
 والا فلا (او) أى ولا يلزمه الاقراران (اقر) بفتح الفاء طلب منه اعارته او يبعه او يهبه
 (اعتذرا) للطالب حتى لا يمكنه منه الخربى وجب بشرط كون السائل ممن يعتذر اليه
 والا لزمه طلق لم يذكر في السماع هذا الشرط ولا ابن رشد واقره البنائى في سبع اشبه من

(قوله من الشكر) بيان ما (قوله واجب) خبر حسن (قوله ان يشعه) أي حسن القضاء فاعل واجب (قوله ذلك) أي الشكر
(قوله عليه) أي القضي (قوله له) أي ٤١٠ الشكر (قوله في انه) أي المكلف الخ بيان اصل اشبه (قوله المتخشي) بكسر

الشاد المهمة (قوله فلا
يلزمه) أي المقر (قوله دفعه)
أي الذين (قوله نفسه) أي
القرض (قوله ونحوه) أي
كلام المضعف (قوله
وانكروه) أي الشريكين
دين البيع ودين القرض
(قوله لا اعرفه) أي الشريكين
بينهما (قوله بل قوله) أي
اجل المثل (قوله من ان
الاصل في القرض الحلال)
بيان اصل الشافعية (قوله
قسه) أي قول ابن عرفة
لا أعرفه غيره (قوله سبقه)
أي ابن الحجاب (قوله
كلامه) أي ابن شماس (قوله
في ان حكم القرض
الحلال) صله كلامه واصل
منه (قوله صدق) بضم
فكسر مثله أي المتابع
(قوله والوا) أي وان ادعى
المتابع امرًا بعيدًا يثبت
مثله (قوله صدق) بضم
فكسر مثله (قوله منهما)
أي المتابع والمتابع (قوله
ادعى) بضم الدال وكسر
الهمزة (قوله فادعى) أي
المدعي عليه (قوله القرض)
يكسر الراء (قوله هذا)
أي القرض (قوله اذا غابت
السلعة) خبر محتمل (قوله
والا) أي وان لم تفت السلعة
(قوله فسحق) بضم فسح
تريه بكلامها) صله (قوله لم) بضم العين (قوله يلزمه) أي المقر

من جماع عيسى من هذا الكتاب بان من أقر بالانقضاء لاصدق في انه اقتضاه من قوله وان
كان اقراره على وجه الشكر وفي كآب الشهادات من المدونة وفي جماع مضمون من هذا
الكتاب بان من أقر بلف ادعى قضاءه على وجه الشكر انه يلزمه والقرض بين القضاء
والانقضاء ان السلف معروف بيلزمه شكركم لقوله تعالى ان اشكر لله ولولا الله لهلك وقوله تعالى
ولا تنسوا الفضل بينكم وقوله عليه السلام لا ذوق السلام من أركت السيد فليشكرها فليحل
المقر بالسلف على انه انما قصد الى ادعاءات من عليه من الشكر لفاعله لا الى الاقرار على نفسه بما
يجب للسلف عليه وأنه قضاء اياه وحسن القضاء واجب على من علمه من ان يفعله فلا يجب
على القضي ان يشكره فلا يجب ذلك عليه وجب ان لا يكون له في ان يقر في الدعوى وهذا على أصل
ابن القاسم وعلى اصل اشبه في انه لا يؤخذ بما كرهه آق به يكون القول قول المتخشي وقاله
ابن الماجشون تصافي هذه المسئلة (و) ان أقر بدين من يسع وأقرض وقال انه مؤجل لم يحل
أجله (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة (أجل مثله) أي الدين الذي أقر به اذا كان (في يسع)
واتكرر البائع التأجيل فلا يلزمه دفعه حتى يحل أجله ابن الحجاب على الاصح ومفهوم أجل
مثله انه ان ادعى اجلا زائدا على أجل مثله فلا يقبل وهو كذلك ويحلف المقر به بأخذ مسالا
(لا) يقبل أجل مثله اذا ادعى في قرض ويحلف المقر به بأخذ مسالا لان الاصل فيه الحلال
ونحوه لابن الحجاب وابن عبد السلام وانكر ما بن عرفة قال لا اعرفه لغير ابن الحجاب
ولا فرق بين القرض وغيره بل قوله في القرض لا في الاصل في القرض لا في السبق والتقدم وغالب
القرض التأجيل لخط ما ذكره ابن عرفة صحيح لاشك فيه وما ذكره ابن الحجاب والمصنفان
يأتى على أصل الشافعية من ان الاصل في القرض الحلال طى فيه نظير بل سبقه ابن شماس
وابن الحجاب اختصر كلامه في ان حكم القرض الحلال دون ذكر خلاف فيه واصل التفرقة
بين القرض وغيره في المدونة ففتحها ومن ابتاع سلعة بفن وادى عنه مؤجل وقال البائع بل حل
فان ادعى المتابع أجل القرض لا يثبت فيه صدق بينه والصدق البائع الا ان يكون السلعة
أمر معروف تباع عليه فالقول قول مدعيه منها ومن ادعى عليه قرض حل فادعى الاجل
فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع اه وحمل قولها في البيع اذا غابت السلعة
والافسخ كاتقدم في اختلاف المتابعين وبكلامها رد حجج على ابن عرفة وقد نقل غوت
وغيرهما كلام ابن عرفة وأقره حتى قال الخط ما ذكره ابن عرفة صحيح إلى آخر ما تقدم عنه ولم
يستحضروا كلامهم ان الغالب عليهم الحفظ مسائلها والكمال لله تعالى زاد الباني وما في
المدونة نقله ابن ونس وابن سهل في احكامهم الكبرى وابن الحاج في نوازله عن كتاب ابن شجبان
وابن شماس وبه علم ما في كلام ابن عرفة (و) قبل من المقر بالفحمة عاطق عليها بنامعنا
بان قال لقلان على الف ودرهم (تفسير الف في قوله لقلان على الف ودرهم) او بوجه
أو رغبنا أو شاة أو عبيد ويلزم ما يفسر به لا غيره ولا يكون المعطوف المعين مفسر للمعطوف
عليه المهم سواء فسر بما اعتدوا به غيره هذا قول ابن القصار ق أن شماس لو قال له على
الف ودرهم ولم يسم الاثنى من أي جنس هي فقال ابن القصار لا يكون الف درهم الزاد تفسيراً

لائق

(قوله تقسيمه) أى المقر (قوله) أى المقر (قوله خان قال) أى المقر (قوله قبل) بضم فكسر (قوله وأحلف) بضم فسكون فكسر (قوله ذلك) أى الذى خبره (قوله أن خالقه) أى المقر (قوله وقال) أى الدعى (قوله حمرجا) بضم فسكون فكسر حال من فاعل أمر (قوله بعضه) أى النشئ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله محمد) ٤١١ بكسر الخين المعجمة (قوله وإلى يستحقه)

الاقبال يكون الاتساق موكولا الى تفسيره فيقال له أسى جنس شئت فان قال أدبرت ألقى
جزوة رأأت فيضة قبل منه وحالف على ذلك ان خلفه المدعى وقال الاتساق دراهم وكذلك
قول قال له على ألقى وعبد أدراؤوب لم يكن المعطوف تفسيره المعطوف عليه وفي كتاب ابن
مختون اذا قال فلان على عشرة قوتف درهم وبين العشرة عشرة قدر درهم ونصف درهم
انظر الجواهر (و) ان أقر شئ يخرجها بيضة نسقا بالفضل قبل اخراجها و اسحق الباقي الاسم
في قوله فلان عندى (خاتم قصه) بكسر الفاء ونقها (الى) أوجبها بطائى أوسف غمده الى ولم
يختمه ~~فكأنه~~ فلان عندى باب سامع الى اذا قاله (نسقا) أى متصلا بارتاج فان لم
يقه نسقا فلا يقبل قوله فنى قى ابن شاس قول له عندى خاتم وسياه ونه قصه فقال ما أدبرت
فنى فلا يقبل لأن يكون كلامه نسقا ونص التهذيب ومن أقره غصبل هذا الخاتم ثم قال
فصلى أو أقره لا يجوز ثم قال وبطائى الى أو أقره لا بد منه قال وبشأوه الى فلا يصدق لأن
يكون كلامه نسقا (الا) اخراج بعض ما قره (فى غصب) كقوله غصبت هذا الخاتم فنى فلان
فصلى (فى) قبول اخراجه وهو قول ابن وهشوم واقصوده وهو قول ابن عبد الحكم
(قولان) الخط كذا ذكرهما فى موضعه كأنه يبين المسئلة فى المدونة ونصه من أقره
غصب هذا الخاتم ثم قال ونصه الى أو أقره بجمية ثم قال وبطائى الى أو أقره وقال بشأوه الى
فلا يصدق لأن يكون كلامه نسقا اهـ ونقل ابن الحسن عن أشهب نحو قول ابن عبد الحكم
أهـ لا يصدق ونقل عن ابن القاسم فى معاصيصه خلاف قوله فهو قاله فيها أصم وأولى
والله أعلم البناى أربهما مقبوله لأنه الذى فى المدونة واقتصر عليه ابن ونس ومقاله لابن
عبد الحكم ومعاصيص وذكر ابن رشد ان السماع ضعيف وإن ما فيها أصم وأولى وكان
المستعمل يقتضى كلام المدونة وابن ونس وابن رشد والأقال ولوغصبل (لا) يقبل تفسيره
ما فيه من صيغة اقره (يجذع وبابى) قوله فلان (من هذه الدار والأرض) الى هذا
رجع مضنون عن قولها ولا يقبل وشبهه عدم القبول فقال (ك) تفسيره الملم بجذع وأباب
مع تفسيره يلفظ (فى) بدل من بأن قال فلان فى هذه الدار والأرض ثم نشره بجذع وأباب فلا
يقبل (على الاحسن) عندنا الضعف وهو قول مضنون وقال ابن عبد الحكم يقبل لأن
لفظ نسقا بخلاف من قاله للتبعض قى ابن شاس قول له فى هذه الدار وقى فى هذا الخط
أوفى هذه الأرض ثم فسر ذلك بغيره من ذلك قبل تفسيره قليلا كان أو كثيرا شاعا كان أو معنا
ولو فسر بغيره ذلك كتفسيره هذا المذع أهـ وهذا الباب المركب وهذا الثوب الذى فى الدار وهذا
الطعام وسكنى هذا البيت فقال مضنون مرة يقبل تفسيره فى جميع ذلك ثم رجع فقال لا يقبل
منه وقد أثبت لسقافى الأصل ابن الحارث وبه فى هذه الأرض والدار والأقال والخط سقافى وقصره
بجذع وأباب مركب وشبهه فثالثها الفرق بين من وفى الخط كلامه بقتضى ان الخلاف

أوبد بـ (قوله على) أى حصون حلة ترسج (قوله أولا) بشد أولا صلة قول (قوله يقبل) أى تقصره ويجزع أواباب
(قوله قبل) بضم فكسر (قوله ثم رجع) أى مضنون (قوله وقد أثبت) أى المقر (قوله) أى المقر (قوله فى الأصل) أى الدار والأقال
أو الأرض (قوله فثالثها) أى الأقوال أى وأوله القبول لسقافى بنى أومن وثانها علمه كذلك (قوله بين من) أى فلا يقبل
(قوله وفى) أى يقبل (قوله كلامه) أى خلل

(قوله في قوله) أي المقر (قوله لكن لما كان القول بقبول تفسيره ملح) إشارة للجواب عن المصنف (قوله فيها) أي الأرض والدار والحائط (قوله في قوله) يفتح اللام معنى بلانون لا سابقته (قوله هذا) أي لزوم نصاب الزكاة (قوله على هذا) أي اختلاف (قوله لاجال) لاحتمال نصاب الزكاة نصاب السركة ٤١٢ (قوله الثاني) أي نصاب السركة (قوله من الاستغناء) خبر مقدم (قوله مات) في قوله له في هذه الدار وما قبله لمن هذه الدار حتى فلا خلاف فيه وليس كذلك فان محتون

اختلاف قوله اذا قال له من هذه الدار حتى او في هذه الدار فقال مرة فيقبل تفسيره بما ذكر ثم يرجع فقال لا يقبل ذلك منه وقال ابن عبد الحكم ان قال من لم يقبل وان قال في قبل فلا خلاف في قوله في وقوله من لكن لما كان القول بقبول تفسيره في من انما هو القول المرجوع عنه لم يلتفت اليه والله اعلم فصار كالعدم فلذلك لم يذكر الخلاف الا في قوله في هذه الدار ابن عرفة في تقرير القول الثالث فيها انظر لان الباب المركب فيها كالجزء منها ولم يترك المازري في مسئلة الدار غير قوله في محتون (و) لو قال فلان على (مال) لزمه (نصاب) لزم كاتمن مال اهل القوم من ذهب أو ورق ابن عبد السلام هذا هو الاظهر في المذهب وقيل نصاب السركة اذ هي القطع وبه يصل البضع وعلى هذا في قوله نصاب اجال وقال ابن القصار لان من مال الذي الله تعالى عنه الذي وجه النظر الثاني (والاحسن) عند الاجري وغيره (تفسيره) أي المال القربة وقبول مانس به ولو بقراط اوسجة ويحصل على مانس به ان خالقه المقر في من الاستغناء ابن المازني اوصى ان عليه فلان مالا لا يمين كم هو حتى مات فان كان بالشام او بصرى قضى عليه بعشرين ديناراً او في العراق بما تقي درهم بعدعين المدي وعن ابن وهب ان اقرا فلان في هذا الكيس مالا اعلى عشرين ديناراً منه وان كان فيه دراهم ماتا درهم أخذها وحلف وعن ابن محتون ان قال له مال فهو مصدق فيما يقول مع يمينه عندنا وعند أهل العراق واختاره الاجري وعزاه في المعونة لبعض اصحابنا يزاد قوله فسر به قبطاً اوسجة ابن عرفة وفي كون الواجب في الاقرا مال نصاب زكاة مال اهل القوم من العين ذهباً وفضةً وأما فسر به المقر ثالثها نصاب السركة ربع ديناراً وثلاثة دراهم للمازري عن الاظهر مع قول محمد في الوصية به مع اصبح عن ابن وهب في الاقرا به وابن محتون مع اختياره الاجري وابن القصار فأتى بالانص فيهما الثالث رضى الله تعالى عنه في المعونة والثاني لبعض اصحابنا يزاد ولو فسر به قبطاً اوسجة قبيل المازري ومقتضى النظر رد الحكم لمقتضى اللغة أو الشرع أو عرف الاستعمال قلت تقدم منها في الايمان ما في المعونة قال بعض اصحابنا على قول محمد ان كان المقر من اهل الابل أو البقر أو الغنم لزمه اقل نصاب منها اوسجة في التفسير فقال (كم) اقرا به (اشئ) فلان فيقبل تفسيره ولو باقل الاشياء (و) كاقرا به (كذا) فلان ابن عبد السلام فيقبل تفسيره بواحد كمل لا يميز فوقعه المصنف والشارح ابن عرفة في منع تفسير كذا بيزم نظراً وانما يمنع ذلك اذا ذكر مصافاً والقرض كونه مفرداً في المازني شيء اوسق في قوله له عندي شيء اوسق في غابة الاجال لان اللفظ شيء يصدق على ما لا يصح من الاجناس والمقادير فيجب على المقر تفسيره بما يصلح له ان يخاص يقبل تفسيره بما قبل ما يجوز لانه يحتمل لكل ما يطلق عليه شيء مما يقول المازري قوله عندي كذا كقول عندي شيء أو له عندي واحد

أي الموصى (قوله فان كان) أي الموصى (قوله قضى) بضم فكسر (قوله عليه) أي المقر (قوله الثاني) يكسر الميم وفتح التاء معنى بلانون لا سابقته (قوله اعلى) بضم الهمزة وكسر الطاء (قوله من) أي المقر (قوله من) أي الكيس (قوله فيه) أي الكيس (قوله أخذها) أي المقر (قوله درهم) (قوله فهو) أي المقر (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله من العين) بيان نصاب (قوله اومانس به المقر) عطف على نصاب (قوله ربع دينار) بيان نصاب السركة (قوله) أي المال (قوله الاجري) فاعل اختيار المضاف لمفعوله (قوله وابن القصار) عطف على الاجري (قوله قال لاجال) من ابن القصار (قوله فيها) أي المسئلة (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله الحكم) أي في المال (قوله في الايمان) يفتح الهمزة أي بابها (قوله قول محمد) أي ان المال نصاب زكاة قوله ذلك أي تفسيره كذا بيزم (قوله والقرض) يفتح القاء

وسكون الراء (قوله من الاجناس) بيان ما (قوله يقبل تفسيره) أي شيء (قوله لانه) أي شيئاً (قوله فيقبل) مما يقول بيان ما

(قوله المقرة تفسير) لثائب فاعل مجن المستتر فيه (قوله فيه) أى التفسير ٤١٣ (قوله قبل) يضم فكسر (قوله كانه)

بضمات منفلا (قوله من لفظي) بيان ما واضاته البيان (قوله ثمات) أى المقر (قوله ولم يسل) يضم الهاء أى المقر من تفسير الشئ أو النيف أو كذا (قوله مفردا) حال من شئ قصد لفظه فهو معرفة (قوله العرف) خروج (قوله المقصود) أى فى العرف (قوله هذا الترجمة) أن الذى قاله ابن عبد السلام (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فكاه) بفتحات مشقلا أى خللا (قوله من العقود) بيان ما (قوله يعرف العربية) أى لافين لا يعرفها (قوله ويسدها) أى العربية لافين لا يقصدها (قوله فيه) أى الاقرار (قوله من البغاديين) بيان غيره (قوله تفسير) خير ظاهر (قوله فيه) صلة المراد (قوله بحسب) صلة (قوله بعدها) أى (قوله الكتابية) قول من التفسير (قوله أى التفسير) ما (قوله صدق) يضم فكسر متعلا (قوله يسمي) يضم فتح فكسر متعلا (قوله وقد قال) أى مضنون (قوله قال) أى مضنون (قوله وفى قوله) أى المقر (قوله يتلوه) يضم فكسر فتح (قوله وفى قوله) أى مضنون

فقبل منه ما يصدق عليه أحد الانفاظ الثلاثة وفى الصحاح كذا كاه عن الشئ وتكون كاهية عن العدد (و) ان امتنع المقر من تفسير ما لزمه تفسيره (مضن) يضم فكسر المقر (ه) أى التفسير والام للتعليل والاعناية المازرى فان امتنع من التفسير مضن حتى يسر وعطف على المشبه فى التفسير متبعا آخر فيه فقال (و) كاه اقراه (بضمه ونيف) بفتح النون وكسر المثناة مشددة وسكون ما بين العقد من تفسيره على ما هو بقبول ولو بدرهم اوداقي ابن عرفة ابن مضنون من اقر بعشرة دراهم ونيف قبل قوله فى تفسير النيف ولو قل فسر بدرهم اوداقي وقوله المازرى كاه المذهب (ق) وانظر ليد كرخيل تفسير الفسرة فكما حكم الالف فى قوله وقبل تفسير القدر (وسقط) ما يحتاج الى التفسير من لفظ شئ أو كذا ونيف (فى) قوله فلان عندي (ماتة شئ) أو كذا أو نيف (ق) ابن الماجشون من اقر بعشرة دراهم ونيف أو بمائة دينار ونيف (ق) ثمات ولم يسل قال شئ ماقط ويلزمه ما شئ ويختلف المطلوب ابن عرفة والفرق بين شئ مفردا ومعطوفا ان لقوم مفردا يروى الى احوال اللفظ المقربه واذا كان معطوفا لم من الالهمال لاعماله فى المظروف عليه ابن عبد السلام وجه سقوطه العرف اذ المقصود بعندى مائة وشئ مثلا تحقيق ان عنده مائة كاه كما يقال فلان رجل ورع أو رجل وقصص أى كامل فى الجولية فإذا لم يكن عرف بذلك لا يسقط وتبعه المصنف ابن عرفة هذا الوجه خلاف تعليل ابن الماجشون بانه مجهول وقال ابن راشد قوله ثمات ولم يسل يقتضى انه لو عاش يستل ومقتضى نقل ابن شاس انه لا يستل وقوله فى التوضيح غ فكاه اعتدتها فى اطلاقه قل ابن شاس وابن الحاجب (و) لو قال فلان عندي (كذا درهم) لزمه (عشرون درهما) لان المقر لا منصوب بالخمسين والعشرين والتسعين وما بينهما من العقود الاصل رامة النعمة فلا تسفل الا بمحقق وهو العشرون هشا (و) لو قال فلان عندي (كذا وكذا) لزمه أحد وعشرون لان العدد المغلوف من أحد وعشرين الى تسعة وتسعين والمحقق هنا أحد وعشرون (و) لو قال فلان عندي (كذا كذا) لزمه (أحد عشر) لانه أول العدد المركب فهو المحقق وهذا ظاهر فمن يعرف العربية يقصدها بكلامه مضنون لا يعرف هذا التفصيل ويرجع فيه الى العرف (ولو) قاله على (يضم) بكسر الموحدة وقصدها وسكون الضاد المجهمة من الدراهم لزمه ثلاثة لانها اقل البضع اذ هو منها الى تسعة (او) قاله عندي (دراهم) لزمه ثلاثة لانها اقل الجمع ابن عرفة المازرى ظاهر قول ابن عبد الحكم وغيره من البغاديين المالكين تفسير المراد بهذه الكتابة أى كذا يصيب اعراب ما وقع بعدها من التفسير فى كذا درهم اقل الجمع ثلاثة وكذا درهم عشرون درهما وفى قوله كذا درهم المنقص ابن القصار لافض فيه ويحتمل ان يراده درهم وقال بعض يلزمه فيه ما تدرهم قلت فى عيون المسائل لان القصار من قال على كذا كذا درهم قال ابن عبد الحكم يلزمه أحد عشر درهما وفى كذا وكذا أحد وعشرون درهما وفى كذا درهم عشرون درهما الشئ عن كتاب ابن مضنون من قال على كذا وكذا درهم صدق فيما يسمى مع بينه وقد قال يلزمه اقل ما يكون فى اللغة قال وفى قوله على كذا وكذا درهم اود يشاروا يتلوه اقل ما يقول كذا وكذا من العدد فكون عليه نصفه من الدراهم ونصفه من الدراهم وفى قوله الاخر القول قول المقر مع بينه المازرى هذا حكم (قوله من العدد) بيان ما (قوله من الدراهم) بيان نصفه (قوله من الدراهم) بيان نصفه

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أقله) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله ان قسره) أي البضع (قوله منه) أي أقله أي أقله أي فلا يقبل
تفسيره (قوله أكثره) أي البضع أي الخلاف فيه (قوله ان قال) أي القدر (قوله) أي المقابلة (قوله بقسره) أي أكثره
البضع (قوله منه) أي أكثره أي لا يقبل (قوله وحدها) بضماء متقل (قوله كجاء لم يصفها بذلك) أي كسره في لزوم ثلاثة
(قوله في المعونة) شبر مقدم ١٤٤ (قوله قولين) أي في دراهم اودناير كثيرة (قوله درسا) أي حشر نادر درس (قوله يلزمه)

أي من اقر دراهم كثيرة
(قوله لان اصله) أي فاعنه
(قوله في مال عظيم) أي
الاقرباء (قوله هو) أي
قول بعض شيوخ في
دراهم كثيرة ما تادروهم
(قوله انها) أي دراهم كثيرة
(قوله لانه) أي لزوم العشرة
(قوله قال) أي ابن عبد
الحكم (قوله ولو قال) أي
المقر (قوله لا يقص) بضم
فكسوك فقطح أي يقص
(قوله ويجهت) بضم فكسوك
فقطح (قوله وقوله) أي ما
تقدم (قوله عنه) أي ابن
عبد الحكم (قوله قال)
أي ابن الموارز (قوله فرجع)
أي ابن عبد الحكم (قوله
فيها) أي المسئلة (قوله
لتفسيره) أي المقر (قوله
بذلك) أي تفسيره (قوله
قلت) الجهد كلام ابن
عرفه (قوله فيها) أي المسئلة
(قوله ثلاثة) أي لزوم ثلاثة
(قوله فقط) أي دون زيادة
عليها (قوله من قول ذلك)
أي لزوم ثلاثة فقط صلة
يخرج (قوله اسروا) أي
لان دراهم جمع كثر ونفت
بكثرة وما ابل وبقرافا جمع (قوله باطلاق) صلة المتعارف (قوله حلف) أي المقر (قوله عما) بضم
فكسر أي العرف والسباق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله ان قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم
فكسر (قوله والام) أي وان كان بعض الاصناف الغلب

بكتيرة وما ابل وبقرافا جمع (قوله باطلاق) صلة المتعارف (قوله حلف) أي المقر (قوله عما) بضم
فكسر أي العرف والسباق (قوله في المعونة) خبر مقدم (قوله ان قال) أي المقر (قوله ومات) أي المقر (قوله حكم) بضم
فكسر (قوله والام) أي وان كان بعض الاصناف الغلب

الحاجب ان لم يكن متعارف قال شرعي ومقتضى ما تقدم ان الواجب ما قهره المقترب منه
 (د) لو قال له على درهم مغشوش أو ناقص (قبل) بضم فكسر منه غشه ونقصه (وصل) المقترب
 قوله مغشوش أو ناقص بصيغة اقراره فلا يزم درهمه خالص من الغش ولا كامل الوزن وان لم
 يصح فلا يقبل ويؤاخذ بما اقرب به خالصا كمل الوزن قاله ابن المازني قوله في التوضيح ويجوز
 ان المعنى انه يجمع بين مغشوش وناقص في صيغة اقراره بان قال له على درهم مغشوش ناقص
 فقبل ان وصلهما ابن عرفة لوارقه مقيد الزمه بقدمه ما صدق عليه الشيخ عن ابن عبد الحكم
 لوارقه درهم ووجه نفسه درهم صدق مع عبته ان وصل كلامه المازني ان قيد اقراره بدناير
 او داهم بصيغة فلا يؤخذ بغيرها الا ان يقر بها تمنا ليسبح ويخالفه المقترب فيرجع لاختلاف
 المتبايعين في الثمن وان اقره في ذمته من قرض قبل ان يقبضه عما يقرضه الناس منهم وان
 قيده بما قاله البان لا يقرضه فخرج على نقل ابن منصور فمن اقر بقرض فلوس قيد ما بانها
 القلوس الكسفة في قبول قوله قولان لا يصح بانها ولو وصل اقراره بكونها ودية ثم ذكر بعد ذلك
 انها زيوف او هارج قبل قوله بخلاف تقييده بكونها غصبا ثم ذكر انها زيوف او هارج فلا
 يقبل ابن منصور لان المقترب الغصب ذكر ما وجب تعلقه بالذمته بخلاف الودية وان فسرهما
 بانها رصاص او نحو فلا يقبل منه وحكي عن ابيه انه لا فرق بين وصفه بكونها زيوف او رصاصا
 الا ان يصفها بما لا يطلق عليها اسم درهم كقوله على رصاص شخص لا فضة فله ان لا يقبل منه
 وتقييده بانها ناقصة عن وزن البلد او هارج غير متصل باقراره لا يقبل الا ان يكون اقراره بها
 ودية حسبي ذكرا ابن منصور عن ابيه ولان عبد الحكم ان اقر بداهم ودية ثم قال هي
 مغشوشة في قبول قوله قولان لابن القاسم (د) لو قال له على (درهم مع درهم أو) درهم
 (تحت) درهم (أو) درهم (نوقه) درهم (أو) درهم (عليه) درهم (أو) درهم (قبله) درهم (أو)
 درهم (بعده) درهم (أو) درهم (ودرههم أو) درهم (ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة ق
 من الاستغناء لوقاله على مائة درهم ثم درهم قضى لهما ولو قال له على درهم مع قفيز حنطة
 قضى له بالجميع ولو قال درهم على درهم أو تحت درهم أو فوق درهم قضى له بدرهمين ابن شاس
 لو قال درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه
 درهمان (وسط) الدرهم أي لا يزم المقترب (في) قوله له على درهم (لا) أي ليس على درهم
 (بل) على (دنانير) او بل دينار ووزنه الدنانير او دينار فضل سقط المقترب الاول
 ويجوز ان لا يقر الاول والمعنى ان من اقر بشئ ثم تعادى ولا اضرب بل الى اعظم منه سقط
 الاقرار الاول وثبت الثاني ق من الاستغناء خصون من قال بفساد على ألف لابل الفان
 لزمه الفان وان قال لابل خمسة قبل قوله ان كان نسقا واحدا وان كان بعد سكوت أو كلام
 فلا يصدق وكذلك على درهم لابل نصفه وقال غيرنا ان قال له على مائة لابل مائة لزمه
 ثلثمائة في القياس لكثرة وندسج ان عليه مائتين ابن عبد الحكم ان قال له على درهم
 بل درهمان لزمه درهمان ابن منصور ان قال له على درهم لابل دينار ففي زيادة قوله دينار
 وسقط الدرهم (د) لو قال له على (درهم درهم) ذكرا الدرهم من ثبوت إضافة الاول والثاني
 أو يؤكده به (أو) قال له على درهم (يدرم) لزمه (درهم) واحد في كل من الصورتين لاحتمال

(قوله ان الواجب) لم
 خبر مقتضى (قوله وان لم
 يصح) مفهوم ان وصل
 (قوله لوارقه) أي الذي تارة
 او الدرهم (قوله لزمه)
 أي المقترب (قوله ما صدق)
 أي المقترب به عليه فاعل لزم
 (قوله صدق) بضم فكسر
 منقلا (قوله فخرج)
 بضم فخرج (قوله وان اقر
 به) أي الذي تارة والدرهم
 (قوله قبل) بضم فكسر
 (قوله ان قيد) أي المقترب
 (قوله فخرج) بضم فخرج
 (قوله هارج) جمع هرج في
 القاموس الهرج الباطل
 والردى (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله تعلقها) أي
 القلوس (قوله وان فسرهما)
 أي القلوس (قوله وحكي)
 أي ابن منصور (قوله أنه)
 أي منصور (قوله أنه)
 الشان (قوله لزمه) دراهم
 اضافته للسان (قوله من
 الاستغناء) خبر بضم فكسر
 قبل (بضم فكسر)

(قوله الاولى) يضم الهمز الى درهم درهم (قوله والثانية) اي درهم درهم (قوله وصفا) كذهب (قوله وصفا) كحصى (قوله وصفا) كسبيا (قوله فتلازمه) اي المقر (قوله ويحذف) اي المقر (قوله فان اختلفنا) اي المائتان (قوله نوعا) بان كانت احداهما ذهابا والاخرى فضة (قوله واصفة) كاتمة مضافة ومائة يردية (قوله وصفا) كاتمة من سبع ومائة من قروش (قوله قولي) اي ابن القاسم (قوله مائة) اي اللازم للمكتوب مائة (قوله فقبله) بكسر الموحدة (قوله وصورة) بفتحها متصلا اي بين ابن عبد السلام كلام ابن ٤١٦ الحاجب (قوله بانه) اي المقر (قوله ولم يذكر) اي المقر (قوله سيبا) اي المائة (قوله

ثم اشهد) اي المتشهد الاول (قوله) اي المقر الاول (قوله وكذا) اي ابن عبد السلام في قبول كلام ابن الحاجب وتصوره (قوله وتبعوا) اي ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون (قوله ذات) اي لزوم مائة فقط فيما ذكر (قوله وهو) اي لفظ ابن شاس (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله خلاف) خبره ان (قوله ذلك) اي لزوم مائة وهو لازم مائتين (قوله لا تلازمه) اي المقر (قوله اذ كان) بفتح الهمزة جمع ذكر (قوله اشهد) اي المقر (قوله هـ) اي المقر (قوله فقبله) بفتح الصاد المهملة (قوله الكاف) اي كآب (قوله لزمه) اي المقر (قوله واي مافي التوارد) محمد (اي ابن حصون (قوله قال) أي محمد (قوله ومثله) اي مافي التوارد (قوله

الاولى اضافة البيان أو التوكيد والثانية به العوض أو السببية (وحلف) المقر (ما وأدهما) أي الدرهم من مائة بآثاره لا احتمال الاول حذف العاطف والثانية بما المصاحبة والمعية في ابن شاس اذا طال على درهم درهم وأدرهم بدرهم فلا يلزمه الادرههم واحدا والطلاب ان يحلفه ما لا يدرهمين وشبه في لزوم واحد والحلف فقال (كشاهد) على نفسه (في ذكر) ضم فسكون أي وثيقة يتركبها ما فيها (عاتمة) لا يرد (و) اشهاد على نفسه في ذكر آخر (عاتمة) لا يرد أيضا والمائتان مستويان صنفان وصفا وسببا فتلازم مائة واحد ويحلف على الأخرى ان ادعاها المقر له فان اختلفا نوعا وصفة أو سببا متامعا ابن عرفة ابن الحاجب لو أشهد في ذكر جماعة وفي آخر جماعة آخر قوله مائة فقبله ابن عبد السلام وصورة مائة أشهد في وثيقة جماعة رجل ولم يذكر سيبا ثم اشهد له في وثيقة أخرى جماعة من غير ذكر سبب وكذا ابن هرون وتبعوا في ذلك لفظ ابن شاس وهو وهم وعقله لان المتصور في عين المسئلة خلاف ذلك في التوارد عن كتاب ابن حصون من أشهد رجل في موطن جماعة ثم اشهد له في موطن آخر جماعة فقال الطالب هـ مائتان وقال المقر هـ مائة واحدة فقال أصحابنا جعلا لا تلازمه الامانة بخلاف اذ كانا حقوقا لو أشهد له في موطن جماعة في مكان آخر جماعة لم تلازمه مائتان وهو لفظ محمد اذا كان الحقوق أموال ومثله لا ينشأ ابن القاسم في جماع عيسى من كتاب الشهادات في درهم رجل صبا لو اشهد رجل على نفسه قوما ان عليه لفلان مائة دينار ثم اشهد المقر آخر ان له عليه مائة دينار ثم اشهد آخر ان له عليه مائة دينار لزمه ثلثمائة ان طلبا الى الحق قال اصبح يعني اذا اشهدهم مقتوفين وادعى انهما مائة واحدة وارى ان كان له كتب في كل شهادة فهي أموال مختلفة وان كان كآبا واحدا فهو حق واحد وان كان بغير كتب فهي مائة واحدة ويحلف وكذا ان تقارب ما بين ذلك مثل ان يشهدنا قوما ويقوم الموضع آخر فيشهد آخر ان ابن ردد قول ابن القاسم يلزمه ثلثمائة ان طلبا الى الحق ياتي على القول بان الشهادة لا تلقى وانه ان شهد شاهد رجل ان فلانا أقره بجماعة في يوم كذا وآخر انه أقره في الغد بجماعة وثالث أقره بجماعة فحلف كل على شاهد ويصنع ثلثائة واما على أنها تلقى فما أخذ في هذه المسئلة مائة واحدة لا اجتماع الشهود عليها بل تلقى الشهادة ويحلف الطالب ما عليه شيء او ما له على الامانة واحدة أشهد له بانها عاذا بعد عاذا بعد شاهد ولا يلزمه غيره بان أخذ في مسألة الكتاب مائة واحدة ويحلف الطالب ما عليه الامانة واحدة وقاشمها يشهد بعد يشهد فان نكل حلف الطالب انها ثلثة حقوق وأخذ الثلثائة قوله لزمه ثلثائة ان طلبا الى

(قوله له) أي المتشهد (قوله كتب) بفتح فسكون (قوله فبهي) أي الاذكار (قوله وان كان) اي المكتوب (قوله فهو) الحق (قوله المكتوب) قوله وان كان) اي الاشهاد (قوله فبهي) اي المكتوب واثنتان اثبت خبره (قوله ويحذف) اي المقر (قوله وكذا) اي تعدد الاشهاد بلا كتب في ان اللازم مائة واحدة وحلف المقر (قوله ذلك) اي الاشهاد المتعددة (قوله اقره) أي الرجل (قوله فيصنف) اي المقر (قوله على انها) اي الشهادة (قوله ماله) اي الطالب

(قوله تفرقة صحيحة - خبر تفرقة (قوله انه) اي الاشهاد المتعدد (قوله فانه) اي الشان (قوله عليه) اي المطلوب (قوله وفيها)
اي الاشهادين (قوله وانه كتب) بكسر الهمزة وسكون التون (قوله بما شهد) اي الفرع على نفسه (قوله لكل جماعة) مفقول
اشهد (قوله كتابا) مفقول كتب (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله ان يأمرهما) ٤١٧ اي الجاعتين (قوله ههنا) اي امر

المشهود به الجاعتين يكتب
كل حصة ما شهد به
(قوله من ان الامر) بعد
فكسر الواو سان ظاهر
(قوله تقدم أو تأخر) أي
الاكثر (قوله فانه ان
كان الاكثرا ولا يشد الواو
أي وأولها زمنا للثلاثة
مطلقا فانه يترجم الاكثر
مطلقا (قوله لم يصح) أي
الثاني (قوله مطلقا) أي
عن تقدمها بقدمها (قوله
عزوه) أي الشيخ (قوله ولا
يؤخذ) أي الثاني (قوله
في غير كتاب الاقرار) صله
نقل (قوله اضطر بالخط)
مفقول قولها اضطر بالخط
(قوله في هذا) أي تعدد
الاشهاد بجاعة فلان (قوله
وأخر) بدله همز وكر
الخط المجهمة (قوله قوله) أي
مال الذي الله تعالى عنه
(قوله لان ذلك) أي قول
محمد اضطر بالخط لا
يؤخذ (قوله قد يؤخذ)
أي الثاني (قوله من قولها)
أي اللينة (قوله والأي
وان لم يجز (قوله بغير بين)
أي لاجتماع الشاهدين
عليها (قوله لم يصح لخطها

الخريد بعينه انها ثلاثة حقوق وأخذ الثلاثة فان نكل حلف المطلوب انها حق واحد
وادى مائة وتفرقة اصبح في الحق بين كونه في كتاب واحد وفي جميع الشهادات أو كتب في كل
شهادة كتاب تفرقة صحيحة اذ لا اختلاف انه ان كان في كتاب واحد فانه حق واحد وكذا
لا اختلاف في انه ان شهد قوما في كتاب ان عليه فلان مائة ثم شهد في كتاب آخر بمائة ثانية
ثم شهد في كتاب آخر بمائة ثالثة فقام الطالب بالكتب الثلاثة فانه يقضى عليه بالثلاثة
وان مستحقة لاختلاف اذ شهد قوما بعينه بغير كتب وبغير مائة من الزمان وان كتب
صاحب الحق بما شهد عليه كل جماعة كما على حدة ليخرج بذلك عن الخلاف قلت وهذا
نفس بخلاف نقل ابن شاس التقدم عن المذهب تحقيقه الثاني حاصل المسئلة ان صورها
ثلاث احدها ان يشهد المقر جماعة ثلثان لفلان على مائة ثم يشهد آخرى بمثل ذلك فلا تترجم
الامائة ان حلف ولم يكتب الثانية ان يأمرهما المقر بكتابة ما شهد به فانه يكتبه في
ذكرين والمذهب في هذا لزوم المائتين خلاف ظاهر المصنف الثالثة ان يأمرهما المقر
بالكتابة بان حال لكل جماعة اكتبوا الى ما سمعتم من فلان فلا تترجم المقر الامائة واحدة فان
أريد تصحيح كلام المصنف حمل على هذه لك في التوضيح قرر المسئلة على ظاهرها من ان
الامر بالكتابة المقر واقفا على (و) أو شهد على نفسه لفلان (بجاعة) في زمن (و) أشهد في
زمن آخر (بجاعتين) لزمه (الاكثر) فقط سواء تقدم أو تأخر وقال اصبح ان تقدم الاكثر
لزمه الجميع وان تقدم الاقل لزمه الاكثر فقط ان الحجاب وبجاعة ثلثين في فوطين فانها
ان كان الاكثر ولا لزمه ثلثائة ابن عرفة قول محمد تترجمه للثلاثة مطلقا والثالث لاصبح
ولم يعرف الثاني الا لابن الحجاب ولم يصح ابن شاس ق فانتظر اختصار المصنف على قول
لم يصح ابن شاس فضلا عن غيره ونص ابن عرفة عقب نص ابن الحجاب قلب تقدم عزوا الشيخ
لزم ثلثائة مطلقا محمد وعزوه الثالث لاصبح ولا عرف ثبوت الثاني وهو لزوم أكثر
الاقرار بن قسط في المذهب نصا الا لابن الحجاب ولم يصح ابن شاس ولا يؤخذ من نقل الشيخ
قول ابن محنن في غير كتاب الاقرار اضطر قول مال الذي الله تعالى عنه في هذا وأخر قوله
انه لا يلزمه الامائة لان ذلك انما هو راجع لاقرار بجاعة ثلثين وقد يؤخذ من قولها من أقام
شاهدا بجاعة وشاهدا يفتن فان شامع مع شاهد المائة وقضى بهما ولا أخذ من
بغيرين لم يجعل لهما الاق أكثر الاقرار بن أو في أقلهما الا في مجموعهما هذا ظاهر
المدينة وقال السعدي بعض شيوخنا هذا اذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلسين وادعى
الطالب المان حلفه مع كل شاهد واخذ مائة وخمسين (و) أو قال على (جمل) يضم الجمل
وشد اللام أي أكثر (المائة أو قوما) يضم القاف وسكون الراء أو نحوها (لزمه) (الثلاث)
منها (فنا) كتر منها (بالإيهاد) من اداكم محننوعا لا أكثر لكن انما كروم في الوصية

منع
٥٢
مجموعهما (قوله اذا كان) أي الاقرار المتعدد (قوله حلف) أي الطالب (قوله وأخذ) أي الطالب (قوله لزمه) أي المقر (قوله
منها) أي المائة (قوله نعمهما) أي الثلثين (قوله عليه) أي لزوم أقومين الثلثين (قوله لزمه) أي لم يزلوا أكثرين الثلثين

(قوله هو) أي الوصية ذكره كبر شجرة (قوله يقتصر) يضم الموقوف المصادق المصلحة (قوله يعطى) يضم اليه ويقع الطاه
 أي المقر (قوله يصدق) يضم ٤١٨ اليه ويقع المال (قوله فيه) أي ما أراد (قوله نشر) أي القبر (قوله هو حق) أي المدعي

(قوله يعنى مع) أو السبعة
 (قوله سوى واحد) أي
 يحصل في سبعة (قوله
 وضرب الحساب) تضيق
 للتصنيف (قوله قول
 محزون) أي مائة (قوله
 صواب) خبر قول (قوله
 كذلك) أي المتفرقة معرفة
 الحساب (قوله والأي
 وان لم يعرف المقر والمقر
 الحساب (قوله نقل) بفتح
 اللام معنى نقل بلائون
 لأصله (قوله قوله)
 عطف على أول (قوله
 أعرفه) خبر أول نقل
 (قوله يؤخذ) أي أول نقل
 ابن الحبيب لزوم عشرين
 في عشرة في عشرة (قوله في
 قوله) أي المقر (قوله
 مخرج) أي تأويل (قوله
 أعطائها) أي الداهم
 العشرة (قوله فيها) أي
 الداهم والعشرة (قوله والمجلس
 للداهم والداهم المالح) حال
 (قوله قبل) بكسر ففتح
 (قوله هذا) أي لزوم الطرف
 (قوله وعدم لزوم) أي
 الطرف (قوله القريصين)
 أي فرع الثوب وفرع
 الزيت (قوله عصبة) بفتح
 العين المهملة أي عصبة
 (قوله شكارة) بكسر الشين

وهو موافق للأقرار هنا وقد يقتصر على الثلثين في مصنون من أقر من ضمنه ان ثلثان
 عليه جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة ومائة الأقسلا والأشياء فقال أكثر
 أصحابنا يعطى من ثلثي المائة إلى أكثر بقدر ما يرى الحاكم أين يشهد في الخلق هذا كله
 فحين مات وتعدت سواه عن مراده وأما الحاضر فيستل عن مراده يصدق فيه عينه ان
 نازعه المقر به بأن ادعى أكثر ما نشره وحقق دعواه أو لا فعل أحد قولين في الجواب العين
 عليه اه (وهل يلزمه) أي المقر (في) قوله على (عشرة في عشرة عشرين) وهذا أقرب
 لعرف العامة الذين يريدون في معنى مع (أو يلزمه مائة) هذا قول مصنون في الجواب (قولان)
 ابن عرفة المازري من قال له عندي دينار أو درهم في درهم فلا يلزمه عند مصنون سوى
 واحد ولو قال عشرة دراهم في عشرة دراهم لزمه مائة درهم وقال ابن عبد الحكم يلزمه العبد
 الأول ويسقط ما بعده ان خلفه لم يرد به التضعيف وضرب الحساب على حال القسط على
 المعنى القوي والعرفي ابن عرفة قول غير واحد من شيوخنا ان عرف المقر الحساب لزمه
 قول مصنون انما قال صواب ان كان المقر كذلك والأقوال نقل ابن الحبيب وعشرة في
 عشرة تقبل عشرين وقيل ثمانية وقبوله ابن عبد السلام وابن هرون لم أعرفه ولا ابن شاس
 الآن يؤخذ من نقل الشيخ في ترجمته من قال غصبتك وباقي ثوب ماله من ابن عبد الحكم في
 قوله ثوب في عشرة ثواب قبل لا يلزمه الا ثوب واحد وقيل أحد عشر ثوباً نقل في كرف
 العطف الشيخ عن مصنون لو قاله عشرة دراهم في عشرة دراهم فلا يلزمه الا عشرة دراهم لان
 لقوله مخرجاً بقوله أعطائها فيها والمجلس مختلف وعبارة ابن شاس ولو قال عشرة في عشرة
 سئل المقر قال اقرضني عشرة في عشرة أو في عشرين أو باعني عشرة بعشرة أو بعشرين
 لزمه عشرة عينه على ما زعم وفي قول مصنون يؤخذ بمائة درهم من قبل الحساب ابن
 عبد السلام ان كان المقر من أهل العلم بتصرفه العدد فبين ان يلزمه ما يخرج به الضرب
 ولا يقبل منه غيره اذا كان كلامه مع من له وفي الزامه ذلك اذا تكلم مع عاقل نظر (و) لو قال
 عندي ثلثان (ثوب في صندوق أو زيت في جرة) لزمه الثوب أو الزيت (في لزوم نظره) وهو
 الصندوق والمرة هذا قول مصنون وابنه وجاءه فحين قال غصبتك من فلان ثوباً في مندبل
 وعدم لزومه قاله ابن عبد الحكم (قولان) في كل من القريصين ابن شاس ان قال له عندي
 زيت في جرة فكان مقر بالزيت والنظر ولو قال ثوب في صندوق أو في مندبل فقال ابن
 عبد الحكم يكون مقر بالثوب ودون الوعاء وقال مصنون يلزمه الوعاء أو بضائره قاله عندي
 على في نفق كان مقر بالعلل والزق إذا لا يستغنى عنه ابن عرفة المازري ان أقر بزي وعاء
 يستغنى عنه وينتقل بآتقائه كقول غصبت ثوباً في يدي أو ثوباً في مندبل أو ثوباً في شكارة ففي
 تقرير الأقرار بالوعاء قولاً لمصنون وغيره قلت لم يصح في المعنيين المذهب غير وفي النوادر
 من والثاني لا من عبد الحكم قال في كتاب ابن مصنون لو قال غصبت ثوباً في يدي أو ثوباً في شكارة
 المجلس صدق الغاصب فيه ولو قال ثوباً في عشرة ثواب أو في ثوبين فضلاً ذلك لم يعرف

المجمعة أي أخرى أو ثوب (قوله غيره) أي قول مصنون (قوله الثاني) أي عدم تقرير الأقرار بالطرف
 (قوله فيه) أي المجلس (قوله لانه) أي الشان

(قوله ان الشباب الخ) نائب فاعل معروف (قوله هو) أي نفى الخلاف في الجرة ٤١٩ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله

من كلام الناس ان الشاب تكون في ثوب وعلامة ولاية لا ثوب في ثياب وعامة وفي قوله ثوب في عشرة اوثاب قولنا اوجه حالنا بآيتمه الاثوب وقيل يلزمه احد عشر وقول ابن الحجاج في ثوب في صندوق اوفى عند بل قاروم غلظه قولنا بخلاف زيت في بر قطار هرق الخلف في الجرو وهو وهم تتبع في ظاهر لفظه ان ابن سنان في الشيخ فيقول في مضمون وابن عبد الحكم فضلا لا يلزمه الاحتياط في القول فلان عندي (دابة في اصطبل) غ اشابه لبقول القرافي وافقوا على انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل او غلظه في بستان فان الخلف لا يلزمه ابن عرفة الشيخ عن ابن عبد الحكم لفظ الكرم محمول ارضه والبستان يشمل شجرة وارضه ومنه لفظ الخلف يشمل موضع اسلمها وطريقها وما بين الخلف من ارض الفلان يشمل شجرة وارضه ومنه لفظ فيشمل املا دون الارض بينهما اوثاق عشرة واصل من هذا الصمم قولنا باصلها ابن مضمون لو قال شجرة هذا البستان فلان فله باصل من الارض في احد حق في مضمون وقوله الاثر له الشجرة دون الارض ولان مضمون من قال هذه الامة لفلان وله على كذا لا انسا فهو كاقال يذكرك منه لو قال هذه الامة لفلان وليذكر كواله ولو قال له اني في يدك ولوشهدت اليك ان هذه الامة لفلان وليذكر كواله ليقضي بها ولو قال فلان اليك هذه الامة لفلان في عشرة اوثاب قولنا على شرط كقولنا على (ان ان استخلفه افضال استخلفها (او) قاله على آف (ان عارف) ثوبه مثلا فاعاره (لم يلزم) الاتق القلتره يقول ظنت انه لا يستخلفه ولا يدري وشبهه في عدم الزوم فقال (ك) قوله على آف (ان حلف) حلف فلا يلزمه ان كان ذلك في غير الدعوى عليه بفلان كان ابتداء له بقول ظنت انه لا يحلف بالاطلاق مفهوم في غير الدعوى لانه كان فيها وحلفا ربه وانظر له ذلك في غير الدعوى عليه عند الحامى وان لم يوجه الحكم العين عليه او بعد توجيهها عليه لاجله ان عرفة الشيخ كان ابن مضمون من قال فلان على ما تدرهم ان حلف او اذا حلف او متى حلفا وحين اوعى معني اوفى عينه او بعينه حلف فلان على ذلك وكل المقر فلا يخفى في اجابته ومن انكر ما دعي عليه فقال له ادعي حلفا وان ترى اوفى حلفا وان ترى مع عينك اوفى عينك حلف برئ لو قال له الطالب لا تصف لم يكن لذلك وكذا ان قال الطالب لمدعي احق وانقر لم الحلف لزمه ولا يرجع من قوله وقاله ابن عبد الحكم قال فلان حلف مطلقا او بطلاق او عتق او وصقة او ان استجمل ذلك او ان كان يعلم ذلك او ان اعترف داره او ذا بنتا فاعاقل ذلك (او) قاله على آف ان (شهد له) فلان فتشده فلا يلزمه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقيد ابن القاسم رحمه الله تعالى بما اذا شهد (غير العدل) قال واما العدل فتقبل شهادته بما ابن عرفة الشيخ ابن عبد الحكم او ان شهد به على فلان فتشده به عليه فلا يلزمه لو قال ان حكم به على فلان فقام كالمعقوب عليه لزمه المطلق مفهوم غير ان يدل انه اذا كان عدلا لزمه ما شهد به عليه بغير تشديده والذي حمله ابن رشد انه اذا قاله في وجه التكبك لصاحبه وتزبه الشاخص الكذب فلا اختلاف ان يلزمه ما شهد به عليه سواء لم يقله على وجه التكبك نفسه ثلاثة احوال احدها انه لا يلزمه ما شهد به عليه كان يصدق ما نازعه فيه صحيحه ولا يصفقه الا ان يحكم عليه بشهادته مع شاهد آخر او بين المدعي وهو قول ابن القاسم وابن الماجشون

شهد فلان علي ج (قوله يحكم) بضم اليا وفتح الكاف

(قوله فهو) أي القائل

(قوله من قول) بالتورين

(يائنا) (قوله وأعمل)

(التورين) (قوله يحمل)

(شبر هو) (قوله فيما نازعه)

(عطف على فيما نازعه)

(قوله من حدود أرض)

(الح) يائنا (قوله في أن)

(أي القائل أن شهد فلان)

(الح) (قوله إذ لا يتصف)

(بضم الباء مع اللام واللام)

(أبدال لأب) (قوله من هنا)

(أي المتخصصين) (قوله)

(واختلف) بضم التاء (قوله)

(فلم) بضم العين (قوله من)

(أي فحصل ابن رشد (قوله)

(أنه) أي الشأن (قوله قبل)

(شهادة عليه) أي ولا بد

(لحكم عليه من شهادة)

(عبدل آخر) أي بين

(قوله)

(أولاً بشد الواو) (قوله المقر)

(تفسير لقائل حلف المستر)

(فيه) (قوله وأفعهما) أي

(أغلاهما) (قوله وحلقه)

(أي المقر) (قوله عليه) أي

(شكه) (قوله فكيف) أي فلا

(قوله بشال) أي المقر

(قوله أطمه) أي المقر

(قوله ولا) بشد الواو

(قوله وقال) أي أشهب

(قوله ولا يمتنع) حلف على

(بغية) (قوله في بضم الكاف)

(وشد الراء في الصلوص)

(والكر بضم الكاف للعراق)

(وسنة أو غار جارا وهو

ستون قفيرا أو أربعون إريدا

وأصيح وعيسى بن دينار والثاني أنه يلزم ما يشهد عليه كأن يصدق ما نازعه فيه خصمه
 أولا يؤخذ منه دون بين المدعى وهو قول مطرف والثالث أنه يلزم إذا كان يصدق معقر فذلك
 وهو قول ابن دينار وابن كثة واختار مصنفون وسواء كان الشاهد في هذا كملغلا
 أو مضبوطا أو نصرانيا وقد قيل لا يلزم القضاء بشهادة النصراني بخلاف المضبوط وأذا لم
 يتبين من صورتهما التثبت من غيره فهو فيما نازعه فمن قول قائله وأفعله يحمل
 على التثبت حتى يتبين منه الرضا والقرار المحكم به على نفسه على كل حال وفيما نازعه من
 حدود أرض أو دين على آية وما أشبه ذلك يحمل على غير التثبت حتى يتبين منه التثبت
 ولا اختلاف في أنه إن رجع عن الرضا بقوله في جميع ذلك قبل شهادة وذلك بخلاف الرضا
 بالتصميم إذ لا يتصف فيه بغيره ليس أو أحدهما إن يترع بعد الحكم واختلف له الرجوع قبل
 الحكم اه فعمله أن الشاهد إذا كان عدلا فلا يلزم ما يشهد به بعد إقراره على الرجوع
 إلى هو قول ابن القاسم وإنما قصر المصنف على غير العدل لأن شهادة لا تؤثر أصلا لإسقاطها
 ولأنه آخر آراء عيين وأول كلام التوضيح وهو أنه يلزم ما يشهد به العدل بمجرد شهادته حيث قاله
 وأما العدل فيقبل عليه اه ويمكن أن مراده تقبل شهادته عليه وقرب من هذا قول
 النوار ابن القاسم أن كان الشاهد عدلا قبل عليه الشك في أشار الحطال المناقشة في استراط
 في العداة بأن شهادة العدل من باب التوثيق بالثبوت لاقراري مذهب ابن
 القاسم (و) لو قال فلان عندي (هذه الشاة) وهذه الشاة (لزمته) أي المقر (الشاة) التي أقر
 بها أولا (وحلف المقر عليها) أي التاقة إنما ليست المقر فلو ظهر وسواء أدى المقر لأرضهما
 أولا كما بقي المقر على إقراره أو رجع عنه وحلقه وأضع إذا زال شكهما على فاقته عليه
 فكيف يحلف أن الشاة ليست للمقر ولما قال في توضيحه فيما قاله وتقرر لا يفي ولو قدم التاقة
 بأن قال هذه التاقة وهذه الشاة لزمته التاقة بلا عين ابن عرف في الإقرار واحد أمرين
 أحدهما طراب الشيخ عن مصنفين من قال لرجل هذه الشاة أو هذه التاقة لزمته الشاة وحلف
 ما التاقة محمد بن قال له أعلمهما أشبهما شئت بلا عين الآن يدعي الطالب أرضهما أو كليهما
 فيصالح المقر ولا يلزمه إلا ما قرره أولا وقاله أشهب وقال أيضا أن أعلم المقر على شك أخذ
 المقر لمشا منهما دون عين فإن رجع المقر قال ما المشي منهما وأدعاهما الطالب قضى به بغية
 أدعاهما وقال أشهب إذا دعاهما ابن عبد الحكم القول قول المقر مع عينه فإن قال ما المشي منهما
 وأدعاهما الطالب قضى به بغية أدعاهما لا يمتنع ولصنفون من قال له على ألف درهم بعض
 أو سدر لزمته البعض وحلف في السود ابن عبد الحكم وقيل يلزمه الأقل ويحلف على الأكثر
 وكذا على ألف درهم أو خمسة فإن نكل حلف الطالب وأخذ الأقل فإن نكل فليس له
 إلا الخمسة وكذا ألف درهم وأوصفها مصنفون أن قال له على كحظقة أو شعير (لزمته الحظقة
 وحلف في الشعير) وإن قال له على ألف درهم دينار أو كحظقة لزمه الألف في إجماعهم مصنفون
 ويلزمه الدينار ويحلف في الكرو فإن نكل حلف الآخر وأخذ الكرو مع الألف والدينار
 وإن نكل الطالب سقط الكرو وأخذ الألف والدينار (و) لو قال هذا الثوب أو العبد مثلا
 (خصته من فلان) كزبدتم قال (لا) أي لم أعصبه من زيد بل خصته (من) شخص (آخر)

(قوله أولا) بشد الواو (قوله ويقيم) يضم الياء وقع الياء أي المقر (قوله في إخراجهم) أي المقر به (قوله عنه) أي المقر الاول (قوله من مذهب ابن القاسم) بيان المعروف (قوله عليهما) أي المقر به أولا والمقر له ثانيا (قوله أنا) أي المقر به (قوله فكما تقدم) أي المقر به للاول والثاني قيمته (قوله وأخذته) أي المقر به (قوله ثم قال) أي المقر (قوله أنه أي الشأن (قوله بعد عينه) أي الاول (قوله بقيته) أي العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله وضرر) أي المقر ٤٢١ (قوله وبالاجماع) صلة ترد قوله

معين كعمرو (فهو) أي المقر به (المتخصص الاول) منهما المقر به أولا ويتم في إخراجهم عنه ثانيا (وقضى) بضم فسح (المتخصص المقر له) (الشأن بقيته) أي المقر به ان كان مقوما وبطله ان كان مثليا على المعروف من مذهب ابن القاسم ولا عين عليهما وقال عيسى ان ادعاء المقر له الثاني فله تخليف الاول فان حلف فكما تقدم وان نكل حلف الثاني وأخذوا شي على المقر ابن رشد هذا تفسير لقول ابن القاسم ابن شاس ان أقر انه غضب هذا العبد من فلان ثم قال لا بد من فلان في كتاب ابن حنبل انه يقضى بالعبد الاول بعد عينه ويقضى بالآخر بقيته يوم غصبه في إجماعهم ابن حنبل قال غصب العبد من زيد بل من عمرو فهو الاول وغرم للثاني قيمته وبالاجماع رد حنبل قول أشهب من قال غصبته من زيد وعمرو بل من فلان العبد زيد ويحصل شك فيه ويوجب يجوز كون العطف للاضرب عن كون الشك بين الاولين لكنه بين الاول والاخير لا للاضرب عن الشك الى الحزم فانه للاخير اتفاقا في قوله غصبته من زيد وعمرو بل من زيد على انه بينهما نصفي المقر له أولا والاضرب اوجب ان يذيقته اجمع لضرب الشركة أو ضعه وصف بقيته بعد حلف كل منهما لصاحبه ان لا يحلف نفسه ونكولهما كلفهما فان نكل مستحق النصف وحلف الآخر اختص به وغرم للثاني كل نصف قيمته لا لثلاثة علمه التبع التي أقره به أولا بالاضرب عنه لكنه نصه لغريمه ولو نكل مستحق جميعه كان له نصفه ونصف قيمته على المقر (و) قال (لن) هندي (أحدونين) معنيين أو إحدى هاتين الامتنين والثلاثين (عين) بضمها متعلا المقر أحدهما المقر له لاحتمال لفظه الاجام والشك وله دعوى زوال الشك فان عين أحسنهما أخذه المقر به بلا عين وكذا ان عين ادناهما وصدق المقر وان شاك في حلف المقر ودفعه وان نكل حلف المقر له وأخذ الاعلى (والا) أي وان لم يعين المقر ويثق على شك (فان عين المقر له أجودهما حلف) بهند ما بين القاسم وان عين الادنى أخذه دون عين (وان قال) المقر له (لا أدري) عين فوي منهما (حلفا) أي المقر والمقر له (على نفي العلم) منهما عين المقر به (واشتركا) أي المقر والمقر له في التوبين بالنصف ونكولهما أو نكول أحدهما كلفهما ابن حنبل ومن قال فويين سده أحدهما فلان فان عين له أجودهما أخذه وان عين ادناهما فصدقته كذلك دون عين وان كذب حلفه وان شك وادعى المقر له أدناهما أخذه دون عين وان ادعى أجودهما في أخذه بين أو دونها فقلان ابن رشد عن ابن القاسم ومحمد بن كنان في دعاه عيسى يحلفان فان حلفا لا ونكلا أو حلف أحدهما كاشف ريكن والاستثناء هنا أي في صيغ الاقراء (كم الاستثناء في صيغ (غيره) أي الاقراء كالطلاق والعق في كونه بأحدى أدوات مخصوصة وشرط اتصاله والتعلق به

اولا بشد الواو (قوله بالاضرب عنه) صلة اتفق (قوله لكونه) أي النصف صلة الاضرب (قوله لغريمه) أي التا كل (قوله نصحه) أي المقر به (قوله له) أي المقر (قوله بين المقر به) صلة العلم (قوله سماعه) أي ابن القاسم من إضافة المصدر لقوله (قوله كالطلاق والعق) تخيل لغيره (قوله كونه) أي الاستثناء (قوله كاشف التهمة) (قوله بشرط اتصاله) أي الاستثناء المستثنى منه عطف على كونه (قوله به) أي الاستثناء

(قوله وقصده) أى الاستثناء (قوله وعدم استغراقه) أى الاستثناء المستثنى منه (قوله من الاقرار) أى المقر به (قوله) لا يستغرق أى المقر به (قوله كانه) أى الاستثناء (قوله فعل قواعد) أى الاستثناء (قوله منه) أى بضه (قوله وبجواز) أى اختصار (قوله تحصيله) أى الكلام على الاستثناء (قوله في غير العدد) كانه لان هذا الشئ الا عشرة (قوله وفى كونه) أى الاستثناء (قوله فيه) أى العدد (قوله كعين) أى الاستثناء في غير العدد في جواز الا بالاقبال مطلقا (قوله وقصر جوازه) أى الاستثناء من العدد (قوله الكسر) أى الكسور (قوله اوشبهه) أى الكسر (قوله بترتين) أى كعشر مثلاً الاسعة (قوله فوقى) بفتح اللام (قوله استثناء الاكثر) أى كعشرة لانه (قوله واحد) أى ابن حنبل رضى الله تعالى عنه (قوله المازرى) أى قال (قوله) بانه أى ابن الماجشون (قوله في حكمه) أى الاستثناء الاكثر (قوله وانه) أى ابن الماجشون (قوله قال) أى ابن الماجشون (قوله فى قوله) أى المقر (قوله انما) ٢٣٣ تلزمه) أى المقر (قوله والمصنف) بفتح الفاء (قوله ورد) أى الاجماع (قوله وان

فاعلم أي سبب يجوز له ض استثناء المعطوف (قوله فضلا) أي وقيل يجوز من البعض في الاشتغال
 فضلا (قوله من الأكثر) أي عن يجوز من الأكثر (قوله لا يتفق على منعه) أي الاستثناء الخ عليه ينقرر السؤال
 يجوز (قوله سواء) أي الاستثناء في المعطوف (قوله بان الثلاث الخ) حله قالوا (قوله الثلاث) بيان لأحدى العبارتين
 (قوله واحد أو واحد أو واحد) بيان العبارة الثانية (قوله صح) أي الاستثناء (قوله في الثلاث) أي منها (قوله صح) أي
 الاستثناء (قوله في المعطوفات) أي منها (قوله وبان خصوص الخ) عطف على بان الثلاث الخ (قوله على هذا) أي التعليل بان
 خصوص الواحد ليس مقصودا عند العقلاء (قوله أنه) أي المقرر (قوله ان قال) أي المقرر (قوله أنه) أي المقرر (قوله لا يلزمه)
 أي المقرر

(قوله قيته) أى المستثنى
(قوله وفهم) بضم فكسر
(قوله) أى سقطت قيته
(قوله والى) أى وان كانت
قيته قدر الألف أو أكثر منه
(قوله الثانى) أى الثوب
(قوله الاول) أى العبد
(قوله وعلى) بضم هاء
الاستثناء (قوله قيته) أى
القبح (قوله) أى الله تعالى
(قوله بضمهما) أى العبد
والثوب (قوله قيته) أى
الموصوف من المائدة دينار
(قوله لغو) بقول اختار
(قوله وعده) أى المتر عطف
على لغو ويجعل إياه ماض
عطف على اختار (قوله
الرشد) بضم راء لعل أياً
المسترفضة (قوله طرف)
بفتح الراء (قوله وهذا) أى
المدى به بعد الأبرام (قوله
ناق) أى المدى (قوله فى
النوادر) بضم نون (قوله
قبيل) بكسر فتح (قوله
فهو) أى اقتراده (قوله
جائز) أى نافذ (قوله عليه)
أى المتر (قوله فى أبعثنا)
تنازع قيمة زبر برى (قوله
قبيل) بكسر فتح (قوله
يستأنف) بضم الهمزة
التون (قوله وهو) أى فلا
(قوله فى) (قوله) أى القصر
(قوله هو) أى فلا (قوله
قبيل) بكسر فتح (قوله
قال) أى القصر (قوله) أى

عنه ابن عبد الحكيم عن أشبه قوله غيب هذه الدار لقلان ونحوها على أوت منتهى أو قال
فى الجبة بطائى أذا نسق الكلام مثل قوله هذا الخاتم لقلان وفصل (و) صاع الاستثناء
(بغير الجنس) المستثنى منه (كما قوله لقلان على (أى العبد) على الأصح وغيره
ابن راشد بالشه ورغيف وصف ويقوم وقطر قيته من الاقصر والخال (وسقطت قيته) أى
العبد من الألف وفهم منه ان قيته أقل من الاقصر والا كان استثناء مستغنياً لبيان
استقامته وصكنا له عندي عبد الأقو باقطر حية الثانى من قية الاول ابن عرفة
والاستثناء من غير الجنس المازى مذهبنا صحت ابن حصون لوقال على ما ندينار العشرة
ذاتير متفق على جواز فيسقط المستثنى من المستثنى منه بصره فما وعلى حصته فى القصر من
الدينار تسقط قيته منها وكذا فى ما ندينار العبد الاقصر بأصبعه المتر وقطر قيته وكذا
فى على عبد الأقو باقطر حية الثانى من الاول واختار بعض حذاق الاشباح لغو
استثناء من غير الجنس وعده نادماً (وان أياً) الرشيد غير المحجور (قوله) بضم الفاء كناية
عن علم شخص كريد (عما) أى كل حق ثبت (له) أى الرشيد المبرى بكسر الراء (قوله) بكسر المصاف
وقرر الموصدة أى جهة المبرى بفتح الراء مطلقاً (أو) أياً (من كل حق) لغيره برى مطلقاً
(أو أياً) الرشيد فلا يولد ذكر البراءة بان اقتصر على قوله أياً (برى) المبرى بفتح الراء
أياً (مطلقاً) عن التقييد بنوع من الحقوق المالية (و) برى (من) الحقوق لبدنية أيضاً
مثل حد (القذف) والاعتصاف فى نفس أو طرف أو المبلغ الأمام أو بلغه أو اراد المقتذوف
سرقته لا الشقة على قاذفه (و) برى من الحقوق المالية التى يقرها الأتلاف كقرم مال
(السرقة) لا قطعها إلا به حتى الله تعالى لا المسروق ماله وان أياً بصيغة محاسن ثم ادعى المبرى
بالكسر على المبرى بالفتح حتى نسبته اول يعلم حين الأبراء وأدى ان أياً ما كان محاسن
الخصومة وهذا غير (فلا تقبل دعواه) ان لم يأت بمثل (وان) أياً (بمسك) بفتح الصاد
المهمة وشدا الكفاى وثيقة مكتوبة على المبرى بالفتح بما دعى به عليه فى كل حال (الا) ان
يأخذ (بينة) قسم (انه) أى الحق المدعى بتعدد دعى المبرى بالفتح (بعده) أى الأبراء يقتصر دعواه
الحق فى النوادر من كتاب ابن حصون ومن أقر أنه لاسحق لقبيل فلا نزع له فهو جازع عليه وفلان يرى
فى اجاعا من كل قليل وكثير دين أو ودعة أو عارية أو كفالة أو غضب أو نرض أو اجارة أو غير
ذلك ثم قال وان أقر أنه لاسحق لقبيل فلا نزع له أو ودعة أو عارية أو غضب أو نرض أو اجارة أو غير
ذلك الا ان تقوم البينة انه فعله بعد البراءة وان أقر أنه لاسحق لقبيل فلا نزع له أو ودعة أو عارية أو غضب أو نرض أو اجارة أو غير
ولا حسد ولا ارض ولا كفالة يتيسر ولا عيال ولا دين ولا مضارب ولا شركة ولا ميراث ولا دار
ولا ارض ولا رقيق ولا شئ من الاشياء من عروض أو غيرها الا ما يستأنف بعد البراءة
اجاعا حصون اذا قال فلا نزع له من كل حق على عده أو قال على عده أو على عده أو لا حق
فى قبيل ففك كل سواء وهو يرى من كل شئ من امانة أو ضمان محجوداً أو استحسن فى قوله هو
برى من حقه قبيله ولم يقل من جميع حقه ثم قال انما أرى من بعض حق وبقى البعض انه
لا يصدق والبراءة جازعة فى اجاعا فى جميع حقه اه وهو معنى ما اشار اليه المستحق مثل
ذلك اذا قال وهذا آخر حق على عليه فى النوادر محجوداً عبد الحكيم اذا شهدت بنت رجل ان

(قوله وطلب) غففت على حق (قوله ثم اراد) أي المبرئ بالكسر (قوله فبطله) أي المبرأ بالفتح (قوله وادعى) أي المبرأ بالكسر
 (قوله فليس له) أي المبرأ بالكسر (قوله ذلك) أي تخليفه (قوله عليه) أي الإبراء ٤٢٥ (قوله فانه) أي الطالب (قوله عليه)
 أي الطالب (قوله وطلبه) أي الطالب (قوله وطلبه) أي الطالب (قوله وطلبه) أي الطالب
 فلا نأبرأ من جميع الدعوى وانما اتكل على طلب من جميع المعاملات ثم اراد ان يحلفه
 بعد ذلك وادعى انه قد غلط أو نسي فليس له ذلك وبذلك ان شهد عليه يد كحق مسي
 وفي الكتاب انه لم يبق عليه ولا قبله حق ولا عتده او شهدوا الله لم يبق بينه وبينه معاملة غير
 ما في هذا الكتاب فليس له بعد ذلك ان يحلفه على عدم ذلك مما يريد مما قبل تاريخ الكتاب
 وكذلك لو قال الذي أقر بالحق ليس هذا الذي ادعى على وغلط في الحساب فليس له ان يحلف
 رب الحق على ذلك ولو كان ذلك ما صنعت البراءة لاقطعت المعاملة (وان أبرأه مما عهده برئ
 من الامانة) ودعيه كانت اقراضا وبضاعة او نحوها (نأبرأ) (من الدين) غ سكت عن
 اقتضاه دعوى وقال المازري اذا قال مالي حق قبل على أبرأه من سائر الحقوق كانت
 ديناً في ذمته او امانة عنده واذ قال مالي عند حق فالامر عنده ان كذلك خلافاً لا ينفق
 رضي الله تعالى عنه الذي خصه بالامانة وان قال مالي عليه حق فقال مصون بيم الدين
 والامانة وقال ايمه يحض المصون كالمدين والمعاري المضمونة وعندي ان لفظه على ما كانت
 تقتضي الوجوب ادخل مصون فيها المضمون والوديعة والقراض اذ يجبردها كالدين
 وصرف ايمه على نفس المال لا يدفعه نفس الوديعة ليست على المودع وان كان عليه ردها
 والحق في هذه الالتفات الى المرام بهذه الالتفات في اللغة او الاستعمال او عرف الغلط
 اه فتأمل مع ما في صماح ابي زيد لو ان رجلاً شهد شاهدان لعتد بعشرة وشهده آثران
 له عليه عشرين فجمع كل شاهد عينا واخذ الثلاثين ايمه شهدا بين لان قول احد
 الشاهدين له عند خلاف قول الآخر عليه لان لفظه عند تقتضي الامانة على تقتضي
 اليمين فكل واحد منهما ما شهد على زيدية برأشه عليه الاستدراك ان يحلف مع كل واحد
 منهما ويستحق الثلاثين وان شامرد اليمين على المطلوب في الجمع وليس له اخذ العشرة دون
 عين اذ لا يجمع عليها الشاهدان بخلاف شهادة احدهما ان له عليه عشرة والاثران له عليه
 عشرين فله اخذ العشرة دون عين لاجتماع الشاهدين عليها وان شاء ان يحلف مع الشاهد
 الذي شهد له العشرين يأخذها وهذا اذا كانت الشهادة ان يجلس واحد واقف واحد
 اختلفا فيه فقال احدهما اقره بعشرة وقال الآخر بعشرين وان كان الاثبات جملتين فهما
 حقان فله الحلف مع كل واحد منهما ويستحق ما شهد به ولو قال الشاهدان انه حق واحد
 لم يطلت شهادتهما ولو زعم الطالب انهما حقان وان زعم ان احدهما حق حلف به مع واحد
 ما حلف عليه (تتبعات الاول) الخطاب ما ذكر ما بين رشد المصنف من انه لا تقبل دعوته بعد
 الا برأه المعروف من المذهب وما ذكر ما بين عات وقوله صاحب الطراز في مبادئ الوصع من
 يقع من انه لو اتفق عشرين شخصين انه لم يبق بينهما دعوى ولا حجة ولا عيب ولا عتبه بوجه من
 الوجود ثم ادعى احدهما على الآخر الا انهما لم يقطعا بينة اياه البرزلي فلي هذا يقتصر
 صاحب به ولا يضره الا الشهادة على الا برأه الا انهما لم يقطعا بينة اياه البرزلي فلي هذا يقتصر
 الذي ذكره اقطاط البينة الحاضرة والقائبة في السر والاعلان ومن اقام بينهما بينة فهو زور وانك

٥٤ من ت
 انه اي الشان الخ فاعل انقذه (قوله فعل في هذا) اي الذي كراين
 عات وتقه صاحب الطراز له يشتر (قوله يقتصر) يضم اليه فتح القاف (قوله آتكة) بدل الهمز وكسر القاء كاذبة

(قوله وهي مصينات) حال (قوله ان الاسقاط الخ) بان ما يذف من (قوله منه) اي الاسقاط (قوله اذا عمت) يضم فكسر مشقلا
(قوله بانه) اي التعميم (قوله انه) اي الشأن (قوله يقوم به البرئ) بالكسر (قوله انه دخل في البرائة) مفعول قول المضاف
لقاعله (قوله انه) اي المطلوب ٤٢٦ (قوله لا يلزمه) اي المطلوب (قوله من ادعى عليه) يضم الدال وكسر

لا عمل عليها البرزق وما قال ابن عات خلاف المشهوره (الثاني) ظاهر كلام المصنف بل صرح به
وظاهر كلام المازري الذي نقله غ ان الابرار يتقبل الامانات وهي مصينات وفي الضميمة
ما يخالفه ونصه الا برأ من المعين لا يصح فلا يصح ابرأ من داري التي تحت يدك لان ابرأ
الاسقاط والمعين لا يسقط ثم تصح فيها الهبة وشحوها ١٤ وهو ظاهر في نفسه الا ان المراد
بقول القائل ابرأ من داري التي تحت يدك اسقطت مطالبتهم بولايتك انما يتقبل الاسقاط
فالكلام على حذف مضاف مع ان ما ذكره القرافي خلاف ما صرح به ابن عبد السلام في أول
كتاب الصلح ان الاسقاط في المعين والابرأ مع منه لانه يكون في المعين وغيره والله أعلم
(الثالث) اذا عمت المبارعة بعد الخلع فأنقذ ابن رشد بانه راجع لجميع الدعوى كلها
المتعلقة بالخلع او بغیره والتي غير بانه يرجع الى أحكام الخلع خاصة ذكره البرزق في مسائل
العلم (الرابع) المخطئ من هذه النصوص انه ان كان الحق الذي يقوم به للمبري قيل
تاريخ البرائة فلا اختلاف ان القول قول المطلوب انه دخل في البرائة ونظامه كلام ابن رشد
انه لا يلزمه عين ولو ادعى عليه الطالب انه نسبه او غلط بما تقدمه من التوارد ونقله ابن بطال
برمته ورايت محكمه باعلى هامش النسخة في حقوق العين خلافه وهو قولها العمل انظر نوازل
ابن الحاج والمفيد والله سبحانه وتعالى أعلم (الخامس) المخطئ من ادعى عليه بشئ فزجر به ولم
ينكره وقال عقيب دعوى المصحح ونال عليه ايضا من اوشى بهما فلا يكون ذلك اقرا ناله
ابن فرحون عن المازري (السادس) المخطئ في السكوت هل هو كالاقراءم لافق
العقبة سئل عن رجل جاءه قوما فقال اشهدكم اني على فلان كذا ذابوا وفلان معهم ما كتبتم
يقول نعم ولا ولم يسأله التهم وجمي يطلب ذلك منه فقال لا شئ لك على فقال ذلك لازم له السكوت
حين الاشهاد عليه ابن رشد اختلف في السكوت هل بعد انقضى التهم واقرا على قوانين
مشهورين ونصوص ابن القاسم في غير ما موضع من كتبه أحد هما انه اذن وتأنى بها
ليس باذن وأظهرهما انه ليس باذن لان في قول النبي صلى الله عليه وسلم والكرت تستأذن
في نفسها واذنهما صحت اذ لا على ان غيرهما يختلفا في الصمت وقد اجتمعوا على هذا في النكاح
فوجب ان يقاس ما عداه عليه الا ما يعلم ستر العادة ان احدا لا يسكت عليه الا برضا منه
فلا يختص في السكوت عليه اقرار به كمن يرى حل امرأته ويسكت ولا ينكره ثم يذكر بعد
ذلك ما شبه ذلك اهم قال وفي مذهب ابن رشد ابن القاسم في سئل عن مدعوه هل لا بد منه
شئ فقال لا قبل ولا امرأته وهي سامعة ما كتبه فانما يتحقق انصفا على الالان وتأنى
ان قامت له اية بينة ولا يضرها سكوتها قال وقال ابن القاسم فيمن قال لرجل فلان السأكن في
منزلنا لم يسكنه فقال لا سكنه بلا كراهي السأكن سامع لم ينكر ولم يعترف ادعى ان المنزل له فقال
لا يقطع سكوت مدعوه ان أقام البينة ان المنزل له لا يقطع لانه يقول غلطت انه بلا علة زاد ابن
سلون كتب شجرة الى مضمون فيمن ادعى بعتق أمته وهي سامعة ما كتبه فلما ماتت قالت انسرة

العين (قوله سئل) اي ابن
القاسم (قوله اشهدكم)
بضم فسكون (قوله وفلان
معهم) حال (قوله ثانيا) اي
المشهد (قوله ذلك) اي
المشهد (قوله منه) اي
فلان المشهد عليه في حضرته
وسكونه (قوله فقال) اي
المطوب (قوله فقال) اي ابن
القاسم (قوله ذلك) اي
المشهد (قوله اي المشهد
عليه (قوله اختلف) يضم
التاء (قوله على قولين) صلة
اختلف (قوله دلائل) اسم
ان مؤخر (قوله على هذا)
أي ان صحت غير البكر ليس
اذنا (قوله عداه) أي النكاح
(قوله عليه) أي النكاح
قوله بمنسقر) بكسر القاف
أي مستقر ودام كان صفة
للعادة فتقدم عليها واشيف
اليها (قوله يختص) يضم
الياء وفتح اللام (قوله ثم
قال) اي المخطئ (قوله مذهب)
بضم فسكون فتفتح (قوله ثم
قال) اي ابن رشد (قوله ثم
ادعى) أي الساكن (قوله
فقال) أي ابن القاسم (قوله
سكوت) أي الساكن (قوله
دعواه) أي الساكن ان
مسكنه (قوله أقام)

فقال

قال (قوله شجرة) فاعل

الساكن (قوله ولا يضر) أي الساكن (قوله لانه) أي الساكن (قوله شجرة) فاعل
كتب (قوله قالت) أي المرأة الموصى بعقبتها

(قوله فقال) أي يفتنون (قوله قسم) بضم فكتم (قوله لم يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله به) أي دفعها الرسول (قوله فسكت) أي سبها (قوله ثم طالبه) أي ربه بالدعوة المودع بالفتح (قوله بها) أي الدبقة (قوله فانه) أي دبرها (قوله يقبضه) أي الرسول (قوله يفترمه) أي المودع الكسر المودع بالفتح مثل الدبقة وأقمت (قوله ولوع) أي دبرها (قوله به) أي قبض الرسول (قوله وقال) أي دبرها (قوله فيطلبه) أي ربه بالتفاضل أي المال • (فصل الاستحقاق) • (قوله لا اقرا) جنس (قوله بالنسب) فصل يخرج الاقرار بغيره (قوله وأقره) أي الاستحقاق (قوله ادعاء المدعي) جنس ٤٢٧ (قوله انه أب لغير) فصل يخرج ادعاء غيره ذلك (قوله يقبضه) أي الاستحقاق (قوله به) أي الادعاء (قوله لانه) أي الشأن الخ لا يقال (قوله هذا) أي طلب الحق (قوله اوله) أي معناه (قوله غلب) أي الاستحقاق

فقال لا يضركم ما كذبتم اذ كر البرزى عن التوسى ان من له دين على ميت قسم بعض عقار وهو حاضر حين قسمته لم يتكلم ثم تكلم بعد ذلك واعتذر بانه ترك الكلام فان باقى العقار لم يقسم فانه يقبل منه ذلك ابن سهل اذا دفع ودبقة لرسول بغير نيته ثم جاء بها فاعلم به فسكت ثم طالبه بها فانه يجلف ما أمر الرسول بقبضها وما كان سكوتها رضا بقبضه ثم يفرم مولوعه به وقال للدافع مالا فان القابض يحتال في المال الذي قبضه منك كان رضا بقبضه فيطلبه به ويرى الدافع ومنه في النوادر والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل) في بيان أحكام الاستحقاق وهو الاقرار بالنسب واقره ترجع لاختصاصه بأحكام ابن عرفة الاستحقاق ادعاء المدعي انه أب لغيره فيخرج هذا إلى أو أول فلان الرصاص لا يقال الاستحقاق طلب الحق والادعاء اخبار فكيف يقسم به لانه يقال هذا أصل في اللغة وغلب في عرف القضاة على ما ذكره ابن عرفة ق روى ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهما الاستحسان دعة أعيانهم وهذا الباب أكثر محمول عليه البناء ابن رشد الاستحسان الذي كثيرا استعمله الحق يكون أغلب من القياس وان يكون طرف القياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمحي يؤثر في الحكم فيقتض به ذلك الموضع والحكم بقلة الظن أصل في الأحكام ومن الاستحسان مراعاة الخلاف وهو أصل في المذهب منه قولهم في التكاثر المختلف فيه فضحه طلاق وفيه الارث وهذا المعنى أكثر من ان ينحصر واما العدول عن مقتضى القياس في موضع من المواضع استحسانا للمعنى لثباته في الحكم فهو مما لا يجوز بالإجماع لان من الحكم بالهوى المحرم بنص التنزيل قال الله عز وجل ياد اود اتاحل مالك خلدته في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فضل من سبيل الله ان الذين يصلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب انما يستطيق الاب) ابن القاسم وغيرة اذا أقر رجل بآبنا اقراره وخلق به مقفرا كان أو كبره انكره الابن أو أقره فها من ولد عنه وصي فاعتقه ثم استلقه بعد طول الزمان خلق به وان كنهه الولد لا الام اتفاقا لا الجدل على الشهور وسكن البايح وغيره من أشبه ان الجدل يستلحق وتأوله ابن رشد يجعله على قول الجدل او هذا حتى فنى نوازله أصبح قلت فان استلحق ولد له فقال هذا ابن ابن وابنه ميت هل يلحق به اذا كان له وارث ثم عرف بالحق به اياه لصلبه قال لان ولد الولد في هذا بمنزلة الاخ والعصبه والمولى لا يجوزوا استحقاقه اذا كان له وارث معروف وذلك ان ابنه لو كان حيا فأنكر ان يكون ابنه لم يكن له بعد استحقاقه ابنه شهدا كما قال انه لا يجوز زوال حل ان

أي المدونة (قوله ولد) بضم فكسر (قوله وتأوله) أي قول أشبه يستلحق الجد (قوله فان استلحق) أي الجدل (قوله فقال) أي الجدل (قوله وابنه) أي الجملت حال (قوله يلحق) أي ولد الولد (قوله به) أي الجد (قوله له) أي الجد (قوله معروف) أي ثابت (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله اذا كان) أي الجد (قوله وابنه) أي الجد (قوله فأنكر) أي الابن (قوله يكون) أي المستلحق يفتخ لماله (قوله لانه) أي الابن (قوله لانه) أي الشأن بيان ما يحدف من

(قوله يلقن) يضم الياء وكسر الهمزة (قوله هو) اى ولده (قوله له) اى الولد صلة منكر (قوله به) اى الجلد (قوله فان قال) اى الجلد (قوله فلا يصدق) يضم ففتح مثلاً اى الجلد (قوله وان قال) اى الجلد (قوله صدق) يضم فكسر اى الجلد (قوله انما يصدق) يضم ففتح مثلاً (قوله يختلف) يضم الياء وفتح الهمزة (قوله ولا يصح) اى الاستحقاق (قوله سامعت) يضم ناء المكمل ما لم يوصى الله تعالى منه (قوله وتقول) اى ان عرفته (قوله انه) اى ولد (قوله انما) اى الام (قوله لها) اى الام (قوله حكم) يضم فكسر (قوله نسبت) اى الولد (قوله به) اى الولد (قوله انهما) ٤٢٨ اى والدين (قوله واخنت) اى الام (قوله منها) اى المدونة (قوله

وصدقها) اى الرجل المرأة
 (قوله نسبه) اى الرجل
 - الى المرأة (قوله منها)
 اى المدونة (قوله فابلق)
 اى الولد (قوله بها) اى المرأة
 (قوله ولا يصح) يشتم ففتح
 مثلاً (قوله اقرى عليها)
 اى نقاه عنها (قوله سائر) اى
 باقي (قوله هو) اى يحسن
 فصل بل يصح العطف على
 المستقر (اى قوله له)
 المقر (قوله انه) اى الشأن
 (قوله يتوجب) اى يستحق
 (قوله به) اى اقراره (قوله
 آخر) فاعل اقرى (قوله قام)
 اى الآخر (قوله انه) اى
 الآخر (قوله وارثه) اى
 المقر (قوله بلك) اى
 الاسلام (قوله وكأنه)
 يقتضات مثلاً اى المقر
 (قوله ولوارثه) اى المقر
 حال (قوله فيها) اى المدونة
 خبره دم (قوله لا يعرف)
 بضم سكن ففتح (قوله
 كذب) اى الذى (قوله فنه)
 اى اعنائه (قوله فلن) اى
 الولد (قوله به) اى الذى
 (قوله) اى الولد (قوله او

هو اى الولد (قوله الحمولان) اى الجاولون (قوله علم) ضم العين (قوله انه) اى المدى (قوله انه) اى الولد اى
(قوله لغره) اى المدى (قوله دخلها) اى السلق بكسر الحاء (قوله لحي) اى اختار (قوله عرف) ضم فكسر (قوله وادعاء)
اى الولد (قوله كانه) ضمضات متتلا اى المدى (قوله فاه) اى الولد (قوله انها) اى المرأة التى ادى رجل ان ولدها عليه (قوله
لغره) اى المدى (قوله لبيد) ضم الياء اى المدى (قوله لانه) اى الذى (قوله فتهاد) اى الولد (قوله عن نيه) اى الولد

(قوله ويظله) اى الاستلحاق (قوله مانع العقل) اضافته للبيان (قوله ككونه) اى المدعى (قوله والعادة) عطف على العقل
 (قوله ككونه) اى المدعى (قوله ولد) بضم نكسر (قوله أو الشرع) عطف على العقل (قوله نسبته) اى الولد (قوله لغيره) اى
 المدعى (قوله فيها) اى المدوية خيرة مقدم (قوله ثم اقر) اى البائع (قوله انه) اى الصغير (قوله صدق) بضم فسكون مثله اى البائع
 في دعواه اوله (قوله ولو لم يولد) اى الولد (قوله عنده) اى البائع (قوله كذبه) اى البائع (قوله ولد) بضم نكسر (قوله وأقر)
 بضم فسكون (قوله أمه) اى الولد (قوله فيها) اى المدوية (قوله في استلحاقه) صلة مكذب (قوله لاتهامه) اى المستلحق بكسر
 الحاء (قوله لاتهامه برفع ملك ماله عنه) فيه انه لا يلزم من صحة استلحاقه ٤٢٩ رفع ملك ماله عنه اذ لو الامتنع
 زوجها الا حق بايه وعلو

زوجها الا حق بايه وعلو
 السد لها (قوله لاتهامه برفع
 الولاد عنه) فيه انه لا يلزم
 من صحة استلحاقه رفع ولاء
 مولاه عند اذوله الامتنع
 زوجها التى اعتقه ماله
 مولى له ولا حق بايه (قوله
 فى الصورتين) اى كونه رقا
 لمكذبه وكونه مولى له
 (قوله فى الباطن) صلة يلحق
 (قوله كونه) اى المستلحق
 بالفتح (قوله فان حكمه) اى
 المستلحق بالفتح (قوله اربع
 على لكنه يلحق به (قوله
 وان اعتقه) اى المستلحق
 بالفتح (قوله فيها) اى المدوية
 خيرة مقدم (قوله غيره) اى
 المستلحق بالكسر (قوله
 فلا يصدق) اى المستلحق
 فى استلحاقه (قوله كذبه)
 اى المستلحق بالكسر (قوله
 لرقه واولاده) اى الصبي
 (قوله ان اعطاه) اى الدار
 الصبي (قوله عتق المشتري

اى الابن فى استلحاقه) العقل لصغره) اى الابن عتق استلحقه الاب عليه تنكذه وبغيره ان شاس
 بالحس بدل العقل (أو) لم تنكذه (العادة) لكون المستلحق بكسر الحاء يدخل البلد الذى
 ولديه المستلحق يقتضها (أو) لم يكدبه (الشرع) كاستلحاق معروف القسب ابن عرفه ويظله
 مانع العقل ككونه ليس باسن من ادعى انه اشاء والعادة ككونه لم يدخل حث ولمن ادعى
 انه اشاء والشرع كشهيرة نسبته لغيره فيها من باع صغيرا ثم قرأ انه اشته صدق في قول مالك رضى
 الله تعالى عنه ولو لم يولد عنه الا ان يشين كذبه يكن ولدا برضى شرك وأقره فادعاه من لم يدخل
 تلك البلدة قطا وتقدم بينه ان امه لم تزول زوجة لقلان حتى ماتت وان شهدت انها لم تزل ملكا
 لقلان فلا ادري ولعله تزوجها وفيها مما يشين كذبه به ان يكون الولد أبه معروف (و) ان (لم
 يكن) المستلحق بالفتح (فما لكذبه) اى المستلحق بالكسر فى استلحاقه فان كان رقما لكذبه فلا
 يصدق فى الظاهر فى استلحاقه لاتهامه برفع ملك ما لكه عنه (أو) اى لم يكن (مولى) بفتح الميم
 اى علمه ولا بالعقل لمكذبه فان كان مولى لمكذبه فلا يصدق فى الظاهر لاتهامه برفع ماله ولا عنه
 (لكنه) اى المستلحق بالفتح (يلحق) اى المستلحق بالفتح (به) اى المستلحق بالكسر فى الصورتين
 فى الباطن اذ لا يتبع كونه ابنا بل استلحاقه ومولى له بعتقه او رقما لمكذبه المستلحق
 بالكسر عتق علمه وان اعطاه ماله كوث المستلحق بالكسر فيها لابن القاسم ان استلحق صبي
 ملك غيره او بعد ان اعطى غيره فلا يصدق ان كذبه الحائز رقما ولو لاته ولا يرثه الا سنة ثبتت
 وفيه لابن القاسم ان ادعاه بعد عتق المتباع الام والوصفي ذلك والحقت به نسب الولد ولم ازل
 عن المتباع ما ثبت له من ولائهما ورد البائع الفنى لانه ممن أم ولد وكذلك ان استلحقه بصفومتها
 فانه يراد الفنى لانه ممن أم ولد وقيل لابن القاسم ان رأيته من باع صبي ولد عنه فاعتقه المتباع
 ثم استلحقه البائع ان تقبل دعواه وتقتض السبع فيه ولا يفتق قال اى ان لم يشين كذب البائع
 فاقول قوله محزون هذه المسئلة اعدل تولف هذا الاصل وفيه المالك رضى الله تعالى عنمن
 باع صبي ولد عنه ثم اقر به وذلك انه ابه لم يق به ورد الفنى الان يشين كذبه ابن عبد الرحمن
 ويرجع المشتري على البائع بيقعة الولد الى يوم استلحاقه فمن تعمد طرح ولده وقيل بل هو من
 اشترى عبدا فاستحق بجمرة لا يفرم اجر خدمته فكذلك هذا اربع ينقته صغيرا كان

الام والولد) من اضافة اسم الصدور اما علوه كعمل عليه نسب حقوله (قوله ذلك) اى عتق الام والولد (قوله والحقت) بضم تاء
 المتكلم ابن القاسم (قوله) اى البائع (قوله ولم ازل) بضم نكسر (قوله ومن ولائهما) بيان (قوله صومها) اى الام (قوله
 ارايت) اى خبري (قوله ولد) بضم فسكون (قوله فاعتقه) اى الصبي (قوله ينقض) بضم فسكون ففتح
 (قوله نفسه) اى الصبي (قوله ولا يفتق) بضم الدوا ففتح التاء اى الصبي (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله اعدل) اى احكم (قوله
 قوله اى ابن القاسم (قوله ولد) بضم فسكون (قوله ثم اقر) اى البائع (قوله انه) اى الصبي (قوله انه) اى البائع (قوله) اى البائع
 (قوله ورد) اى البائع (قوله كذبه) اى البائع (قوله كان) اى الولد

(قوله غيرهما) اي ابن عبد الرحمن ومخالفة (قوله ان كان) اي الولد (قوله رجوع) اي المتباعد (قوله لو كان) اي الولد (قوله) باخذاه (اي الولد) (قوله او ثبت) اي سجد امه (قوله وذكر) اي ابن يونس (قوله مثله) اي الثالث المفضل (قوله فلا يصدق) يضم ففتح مثقالا (قوله ثبت) يضم فسكون فكسر (قوله واشار) اي ابو الحسن (قوله ولد) يضم فكسر (قوله بيعها) اي أمته (قوله يثمل ما يثقل به الخ) صله (قوله ولد) (قوله ولم يطلبه) اي ولدها (قوله كذبه) اي المستطلق (قوله فهذا) اي الولد (قوله به) اي المستطلق (قوله ولم يطلب) يضم الياء (قوله ولد) يضم فكسر (قوله فهذا لا يثقل به عند ابن القاسم) اي ان ٤٣٠

أكبر او قال غيرهما ان كان صغيرا لخدمة فميرجع به بفقته وان كان فيه خدمة وأقر المتباعد باستخدامه أو ثبت سنة فلا نفقة له والنفقة بالخدمة ابن يونس وهذا أعدها وذكروا أنه عن مصنون أخاده في الخط قوله ولم يكن رعا لمكذبه أو مولى أصكته يثقل به كذا في النسخ التي رأيناها ونظاها متدافع لأن أول الكلام يقتضي ان شرط الاستطالق ان لا يكون المستطلق رعا لمن يكذب المستطلق أو مولى له وأنه ان كان كذلك لا يضيح الاستطالق وقوله أتمركته يثقل به مناقضة فلا يضيح جعله على قول ابن القاسم في المدونة ولا على قول أشهب قال ابن القاسم في المدونة من استطلق صديقا مالا غيره أو بعد ان اعتقه غيره فلا يصدق اذا كذبه الحائز لرقه أو ولاته ولا يرثه الاينة ثبتت ابو الحسن هذا الوجه الثالث لابن يونس وأشار الى قول ابن يونس استطلق الولد عند ابن القاسم على ثلاثة أوجه هو ان يستطلق ولدا ولد عنده من أمته أو ولده بعد بيعها يثمل ما يثقل به الانسان ولم يطلبه المتباعد ولا يرجع ولم يثبت كذبه فهذا يثقل به بالاختلاف والثاني ان يستطلق ولدا لم ولد عنده ولم يعلم انه ذك أو لا أمه بشر أو لا نكاح فهذا يثقل به عند ابن القاسم اذا لم يثبت كذبه ولا يثقل به عند مصنون والثالث ان يستطلق ولدا ولد في ملك غيره أو بعد ان اعتقه غيره فهذا لا يثقل به عند ابن القاسم وقال أشهب يثقل به ويكون ابنا له ومولى بان اعتقه أو بعد ان ملكه اه فالصواب حذف قوله لكنه يثقل به لكونه جاريا على قول ابن القاسم في المدونة أو عدم اشتراط ما ذكرناه يثقل به عن استطلاقه مع بقائه رقا ولا تملأه لكونه جاريا على قول أشهب كما نقله ابن يونس عنه ووقع لابن القاسم ايضا في اول سماع من كتاب الاستطالق ضوء وقال ابن رشد هو الأصح اذ لا يمتنع كونه ولدا له مقربا للمستطلق له وعبد الذي هو في يده وقال هو خلاف ما في كتاب أمهات الاولاد من المدونة البناي كلام المصنف لا يجري على قول ابن القاسم ولا على قول أشهب إنما أشهب فلا نه قال يثقل به مع بقائه رقا أو مولى لمكذبه ولم يثقل به من تقدم له عليه أو على أمه ملك ومن لم يتقدم له ذلك وايضا قول أشهب ليس في المدونة والمصنف عز ما هنا لم يثبت قوله ومنها ايضا الخ وما ابن القاسم في المدونة لانه موضع ليس هذا التقصيل واحدا منها الاول من استطلق صديقا مالا غيره فإنه لا يثقل به اذا كذبه الحائز له الثاني من باع صديقا ثم استطلقه فإنه يثقل به ويقتض السبع والعق الثالث فمن ابتاع أمه فولدت عنده فاستطلقه البائع فإنه يثقل به ويقتض السبع ان لم يبع عتق والامضى للعتق والاولاد للمتباع والمواضع الثلاثة في المصنف ونقل لفظها في وح

أ كذب المستطلق ماله
أو مولا (قوله لا يكون جاريا
على قول ابن القاسم) عليه
الصواب حذف لكنه
يُثقل به (قوله أو عدم اشتراط
عطف على حذف (قوله
لما ذكر) اي ان لا يكون رعا
أو مولى لمكذب (قوله
لا يكون جاريا على قول
أشهب) عليه أو عدم اشتراط
ما ذكر (قوله عنه) أي
أشهب (قوله ضوء) أي قول
أشهب فاعل وقع (قوله
هو) أي قول أشهب (قوله
اكونه) اي المستطلق بالفتح
(قوله وقال) اي ابن رشد
(قوله من المدونة) بيان
كتاب أمهات الاولاد (قوله
ولم يثقل) اي أشهب (قوله
ملك) فاعل تقدم (قوله
ذلك) اي المالك (قوله ليس
هذا التقصيل واحدا منها)
فيه انه في الموضع الاول
وانفسه في الثاني القاسم ان
استطلق صديقا مالا غيره
او بعد ان اعتقه غيره فلا

يصدق ان كذبه الحائز لرقه أو ولاته ولا يرثه الاينة ثبتت كذا في النسخ التي رأيناها ونظاها متدافع لأن أول الكلام يقتضي ان شرط الاستطالق ان لا يكون المستطلق رعا لمن يكذب المستطلق أو مولى له وأنه ان كان كذلك لا يضيح الاستطالق وقوله أتمركته يثقل به مناقضة فلا يضيح جعله على قول ابن القاسم في المدونة ولا على قول أشهب قال ابن القاسم في المدونة من استطلق صديقا مالا غيره أو بعد ان اعتقه غيره فلا يصدق اذا كذبه الحائز لرقه أو ولاته ولا يرثه الاينة ثبتت ابو الحسن هذا الوجه الثالث لابن يونس وأشار الى قول ابن يونس استطلق الولد عند ابن القاسم على ثلاثة أوجه هو ان يستطلق ولدا ولد عنده من أمته أو ولده بعد بيعها يثمل ما يثقل به الانسان ولم يطلبه المتباعد ولا يرجع ولم يثبت كذبه فهذا يثقل به بالاختلاف والثاني ان يستطلق ولدا لم ولد عنده ولم يعلم انه ذك أو لا أمه بشر أو لا نكاح فهذا يثقل به عند ابن القاسم اذا لم يثبت كذبه ولا يثقل به عند مصنون والثالث ان يستطلق ولدا ولد في ملك غيره أو بعد ان اعتقه غيره فهذا لا يثقل به عند ابن القاسم وقال أشهب يثقل به ويكون ابنا له ومولى بان اعتقه أو بعد ان ملكه اه فالصواب حذف قوله لكنه يثقل به لكونه جاريا على قول ابن القاسم في المدونة أو عدم اشتراط ما ذكرناه يثقل به عن استطلاقه مع بقائه رقا ولا تملأه لكونه جاريا على قول أشهب كما نقله ابن يونس عنه ووقع لابن القاسم ايضا في اول سماع من كتاب الاستطالق ضوء وقال ابن رشد هو الأصح اذ لا يمتنع كونه ولدا له مقربا للمستطلق له وعبد الذي هو في يده وقال هو خلاف ما في كتاب أمهات الاولاد من المدونة البناي كلام المصنف لا يجري على قول ابن القاسم ولا على قول أشهب إنما أشهب فلا نه قال يثقل به مع بقائه رقا أو مولى لمكذبه ولم يثقل به من تقدم له عليه أو على أمه ملك ومن لم يتقدم له ذلك وايضا قول أشهب ليس في المدونة والمصنف عز ما هنا لم يثبت قوله ومنها ايضا الخ وما ابن القاسم في المدونة لانه موضع ليس هذا التقصيل واحدا منها الاول من استطلق صديقا مالا غيره فإنه لا يثقل به اذا كذبه الحائز له الثاني من باع صديقا ثم استطلقه فإنه يثقل به ويقتض السبع والعق الثالث فمن ابتاع أمه فولدت عنده فاستطلقه البائع فإنه يثقل به ويقتض السبع ان لم يبع عتق والامضى للعتق والاولاد للمتباع والمواضع الثلاثة في المصنف ونقل لفظها في وح

التفصيل
والتفصيل
(قوله من المستطلق صديقا مالا غيره الخ) فيه حذف وتماه أو بعد ان اعتقه غيره فلا يصدق ان كذبه الحائز لرقه أو ولاته ولا يرثه الاينة ثبتت اه ولا شك ان هذا هو الذي ذكره المصنف والاول (قوله عنه) اي المتباعد (قوله والا) اي وان وقع عتق (قوله مضى) اي السبع (قوله للعتق) اي لاجل تشوف الشارع للعبرة (قوله والمواضع الثلاثة في المصنف) ينافي قوله قبله ليس هذا التقصيل واحدا منها وقوله بعده والتفصيل المذكور لا يجري على واحد منها

(قوله هل يرضع) اى التفصيل المذكور (قوله لان الموضع الثانى فيه البيع والعق لا الحوق فقط) أقول اجتماع البيع والعق والحق لا ينافى التفصيل فى العوق بعبته ان صدق جائز الولاء البائع وعدمها ان كذبه وهو الذى ذكره المصنف والله اعلم (قوله ثم قال) اى الانسان (قوله وانما جملة) اى لكهذه الخ (قوله فبعد جددا) * (تنبيه) * بشرته بقوله فان كان رقا وأومولى فكذبته فى الظاهر ولكنه يلحق به فى الباطن الى دفع التناقض فى كلام المصنف والله اعلم (قوله من شرط ان لا يكون رقا ولا مولى المكذب) بيان ما (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله ولد) بضم فكسر ٤٣١ (قوله فقال) اى ابن القاسم (قوله قوله) اى البائع (قوله اعدل) اى احسن واحكم (قوله قوله) اى اقوال ابن القاسم اذ المفسر المضاف للضمير من صنف العام (قوله هذا) اى قول بصون هذا اعدل قوله فى هذا الاصل (قوله

والتفصيل المذكور لا يجرى على واحد منها فان قيل هل يصح بناء على جمع العوق وابي الحسن بين الموضعين الاولين قلت لا يصح لان الموضع الثانى فيه البيع والعق لا العوق فقط والموضع الثالث فيه التفصيل بين وقوع البيع دون عقد فبعض ومعه فلا ينقض ثم قال وذكر طبع انه يحتفل كون قوله لكنه يلحق به اى ان اشتراه كما ساقى فى قوله وان اشتري مستطقة الخ وانما جملة راجعا للمطوق وقوله جددا والله اعلم (وفيها) اى المدونة (ايضا) اى كما فى فنها ماسبق من شرط ان لا يكون رقا ولا مولى لمكذبه قول آخر انه (يصدق) بضم ففتح مقلا المستطق بالكسر وان كان المستطق بالفتح رقا أو مولى لمكذبه فينقض بيعه ان لم يعتقه مشتريه بل (وان اعتقه) اى المستطق بالفتح (مشتريه) من مستطقة بالكسر فينقض عتقه وردد مستطقة ويصح استحقاقه (ان لم يستدل) بضم التثنية وفتح القومية (على كذبه) اى المستطق فى استحقاقه بعقل أو عادة أو شرع الخط خالف فى المدونة بعد نصها المتقدم فى المسئلة الاولى قبل لان القاسم فى باب آخر رأى يتصن باع صبياء ولد عنده فاعتقه مستطقة ثم استطقت بآثمه الاولى فدعاه ووفى بعتقه فقال ان لم يتبين كذب البائع فاقول قوله ابن يونس يعضون هذا اعدل قوله فى هذا الاصل اه وظاهر هذا انه يخالف نصها المتقدم وكلام المصنف يقتضى انه جله على الخلاف وهو المفهوم من كلام ابن عرفق فانه قال ولو استطقت بآثمه بعد عتقه مشتريه فقال ابن القاسم اول الباب ان كذبه من اعتمقه فلا يصدق وقال بعده ان لم يتبين كذب البائع قبل قوله هو قول اشهب وورد بجمه يعضون وقال هو اعدل قوله اه وفرق أبو الحسن بينهما فى الاول لم يعلل آثمه فليس معه قرينة تصدقه بخلاف هذه اه وهذا الفرق غير ظاهر لما ساقى ولو فرق بينهما بان الاول لم يدخل العبد فى ملكه والثانية كان فى ملكه كان آيين فان جميع المسائل الاربعة التى قال فيها فى المدونة انه يلحق به كان العبد أو أمه فى ملكه والظاهر جله على الخلاف وهو المفهوم من كلام الرباجى والقول الثانى هو الظاهر الموافق لمسايق جله فى المصنف وهو المأخوذ من كثير مسائل المدونة قال فيها من باع صبياء ولد عنده او لم يولد عنده ثم استطقت بعد طول الزمان لحق به ورددته الا ان يتبين كذبه فظاهر هذا هو املا آثمه ام لا وهذه المسئلة أشار اليها المصنف بقوله اى باعه ونقض ثم قال فيها من ابتاع امه فولدت عنده ما ينمو بى اربع سنين ولم يدعه فادعاه البائع فانه يلحق به ويرد البيع ويعود أم ولد له ان لم يتم فيها وان ادعاه بعد عتق المبتاع الام والولد الملقب به نسب الولد ولم أزل عن المبتاع ما

الاولى بضم الهمزة اى قول ابن القاسم ان استطق صبياءه لآثمه أو بعد ان اعتقه غيره فلا يصدق ان كذبه حائز لرقه او لولائه (قوله لم يعلل) اى المستطق (قوله امه) اى الصبي (قوله فليس معه) اى المستطق بالكسر (قوله بخلاف هذه) اى قولها من باع صبياء ولد عنده فاقول قوله ان لم يتبين كذبه (قوله غير ظاهر) اى لعدم ملكه امه فى هذه وقبه انه ملكها قوله فيها وانما جملة (قوله وليبعه) اى المبتاع الولد (قوله فادعاه) اى الولد (قوله فانه) اى البائع (قوله له) اى البائع (قوله لم يتم) اى البائع (قوله فيها) اى الامة بعبته (قوله وان ادعاه) اى البائع الولد (قوله الملقب) بضم التام (قوله به) اى البائع (قوله ولم ازل)

يضم فكسر (قوله من ولائهما) أي لامة وولدها بيان ما (قوله موتهما) أي الامة وولدها (قوله ولو اعق) أي المتباع (قوله قوله)
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله وقبلته) يفتح فكسر أي قوله (قوله ولحق) أي الولد (قوله به) أي البائع (قوله ورد) أي
 البائع (قوله لا قراره) أي البائع (قوله المعنى) يفتح التاء (قوله والحقت) يضم التاء (قوله واخذ) أي البائع (قوله وان لم يهتم)
 أي البائع (قوله فيها) أي الام (قوله نائتها) أي الام عـ لم يهتم فيها (قوله ورد) أي البائع (قوله وان اتهم) أي البائع (قوله
 فيها) أي الام (قوله فلا ترد) أي الام (قوله اليه) أي البائع (قوله ولاته) أي غيره عطف على ملك (قوله فان كان المستحق) أي
 بالفتح (قوله ملكه) أي مستحقه بالكسر (قوله فانه) أي المستحق بالفتح (قوله وان كان) أي المستحق بالكسر (قوله فانه)
 أي المستحق بالفتح (قوله به) ٤٣٢ أي المستحق بالكسر (قوله يسه) أي المستحق بالفتح (قوله وان اعقته)

أي المستحق بالفتح (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله وكان) أي الولد (قوله قوله) يضم فكسر (قوله) أي الولد (قوله هو) أي الولد (قوله فانه) أي الولد (قوله) أي مستحقه بالكسر (قوله فانه) أي الولد (قوله) يضم ففتح متحلا (قوله اليه) أي بانه (قوله) ولد) أي محموله (قوله) مستحقه حال من نائب فاعل (قوله وانه) أي الولد (قوله أم ولد) أي مستحقه (قوله وان كان الولد قد اعق) يضم الهمز بانه (قوله المستحق) بالفتح (قوله ولو كان) أي المستحق (قوله قبله) يكسر الموحدة (قوله) أي كونه لا كلام له (قوله رد كرت) يضم التاء (قوله المستحق) بالفتح (قوله اذا كان) أي المستحق (قوله طاروا) يضم طريق (قوله الاولى) يضم الهمز (قوله والحق) يفتح

الحام الملهمة وسكون الزاوي كسر القاصم (قوله اشتراطه) أي تصديق المستحق (قوله عدمه) أي اشتراط تصديقه (قوله يشترط) يضم الياء والراء أي تصديقه (قوله فيها) أي المدققة بيان امهات الاولاد (قوله ولد) يضم فكسر (قوله لحن) أي النبي (قوله) أي مستحقه (قوله وان كنه) أي المستحق (قوله فيها) بيان المدققة بيان الشهادة (قوله يصف) أي الذي عليه (قوله) أي الذي (قوله لامن فوق) أي معتمده بالكسر (قوله ومن أسفل) أي معتمده بالفتح (قوله يصجد) أي أبوه أو بنوه أو كونه مولاه (قوله الله) أي المدي

اشباع
 الخاء الملهمة وسكون الزاوي كسر القاصم (قوله اشتراطه) أي تصديق المستحق (قوله عدمه) أي اشتراط تصديقه (قوله يشترط) يضم الياء والراء أي تصديقه (قوله فيها) أي المدققة بيان امهات الاولاد (قوله ولد) يضم فكسر (قوله لحن) أي النبي (قوله) أي مستحقه (قوله وان كنه) أي المستحق (قوله فيها) بيان المدققة بيان الشهادة (قوله يصف) أي الذي عليه (قوله) أي الذي (قوله لامن فوق) أي معتمده بالكسر (قوله ومن أسفل) أي معتمده بالفتح (قوله يصجد) أي أبوه أو بنوه أو كونه مولاه (قوله الله) أي المدي

(قوله ابتاع) اى اقلعه (قوله عليه) اى المدهى عليه (قوله ويقضى) يضم المرفوع الضاد (قوله) اى المدهى على يده يثبت له به
 البينة من يثبته أو يثبت له أو يثبت له مولده (قوله من النوادر) بيان كآب الاقارب (قوله فان لم يكن) اى الولد (قوله نسب)
 مستلقه (قوله كنية) اى مستلقه (قوله وان سمى) اى المرأة (قوله غيره) اى مستلقه (قوله وحضر) اى من سمته المرأة
 (قوله فادعاه) اى المسمى (قوله كان) اى المسمى (قوله ان كانا) اى المرأة والمسمى (قوله والا) اى وان لم
 يكونا طرفين (قوله فتنظر) بضم فسكون (قوله يعرف) يضم فسكون فتنزع (قوله يجوزها) اى المرأة (قوله فان لم تكن) اى المرأة
 (قوله كان) اى الولد (قوله سمها) اى مستلقه وسمهاها (قوله هذا) اى قوله فان لم تكن فى سبابة أحد كان ولدنا الخ (قوله
 بشرط) صلة القول (قوله يقبوت) ضله شرط (قوله لم) مفعول نكاح المضاف لقاعده (قوله ولمسكه) عطف على نكاح اى
 المستلق (قوله ايماها) اى لم يلقها (قوله وهو) اى قوله فان لم تكن فى سبابة أحد الخ (قوله لا يشد الواو) (قوله قميا) اى
 الدقنة خبر مقدم (قوله ثم ادعاه) اى اللان (قوله مونه) اى الولد ٤٣٣ (قوله عن مال) صلة موت (قوله فان كانه)

اى الولد (قوله ضرب) يضم
 فسكر اى المدهى (قوله
 الحد) اى لثقف زوجة
 (قوله ولىق) اى الولد
 (قوله به) اى المدهى (قوله
 وان لم يترك) اى الولد (قوله
 قوله) اى المدهى (قوله
 لانه) اى المدهى (قوله
 يضم) يضم الياء وقع الهاء
 اى المدهى (قوله ميراثه)
 اى الولد (قوله ويحد)
 المدهى حد نفسه وزوجته
 (قوله ولا يرثه) اى المدهى
 الولد (قوله من الاستثناء)
 خبر مقدم (قوله عن مال)
 اى عتق ماله
 مات (قوله به) اى ولد
 الملائنة (قوله ولم يترك)

ابتاع البينة عليه ويقضى به وفى باب الاقارب بالولم من كآب الاقارب من النوادر محتمل ادعى
 فى ولده من امراته وولد منها فقالت بل هو ولى من غيرك ولم تسم أحداً فان لم يحزه نسب لى
 بمستلقه ان لم يثبت كنية وان تمت غيره وحضر فادعاه كان أحق به ان كانا طرفين ولا ينظر
 من كان يعرف يجوزها فان لم تكن فى سبابة أحد كان ولدنا ولا ينظر بواحد منهما قلت هذا
 يأتي على القول بشرط الاستسقاء بنبوت تقدم نكاح المستلق أم الولد وأمسكه ايماها وهو
 مناف لقوله ولا ان لم تسم أحد الخ الولد بمستلقه فتأمله ويلحق بمجهول النسب مستلقه
 ان كان حاسب (أو) اى وان مات المستلق بالفتح ق فيه من نفي ولد البهتان ثم ادعاه بعد موته
 عن مال فان كان له ولد ضرب الحد ويلحق به وان لم يترك ولد فلا يقبل قوله لانه يمتهم فى ميراثه
 ويحد ولا يرثه ومن الاستثناء أنشب اذا مات ولد الملائنة عن مال وموال ثم اقربه الملائن ولم
 يترك ولداً ولا ولداً لا يصدق لهما ميراثه ميراث الولد والمال لنفسه وقد وجب لاهمه ومواله
 أو المملكين ان لم يكن له وارث وان كان ترك ولداً أو ولداً ذكر أو أنثى صدق ولىق به وورث
 نصيبه مع نفيه أو ناته ويضرب الحد فى المثلثين بحد حلق به الولد أو لم يلحق وكذا من باع أمة
 حاملاً ثم أقر بعد موت ولدها بأنه فلا يصدق ان لم يترك ولد ولا ولداً (و) اذا استسقى ميتاً
 (ورثه) اى المستلق بالكسر المستلق بالفتح (ان ورثه) اى المستلق بالفتح (ابن) الخط
 ظاهره ان هذا الشرط انما هو فى امرته منه أو مانسبه فلا حق به وان لم يرثه ابن وهو كذلك كما
 صرح به أبو الحسن فى كآب العان وفيه خلاف وظاهر كلام المصنف انه انما يرثه اذا ورثه ابن
 ذكره وان لو ورثه بنت أو غيره لا يرثه وهو خلاف ما تقدم فى العان فانه قال فيه وورث

منع ث اى ولد الملائنة (قوله فلا يصدق) اى الملائن فى اقراره به (قوله لهما) اى الملائن (قوله وقد وجب)
 اى ثبت الميراث (قوله لاهمه) اى ولد الملائنة (قوله وهو اليه) اى معقبها الكسر (قوله أو المملكين) اى بيت الممل (قوله ان لم
 يكن له) اى ولد الحقيقة (قوله وان كان) اى ولد الملائنة (قوله صدق) يضم فسكون متعلاى الملائن فى اقراره بولد لاهمه
 (قوله ولىق) اى الولد (قوله به) اى الملائن (قوله وورث) اى الملائن (قوله نصيبه) اى الملائن من تركه وتكاد القى أقرب بعد
 لعانه فيه (قوله مع نفيه أو ناته) اى الولد (قوله وضرب) يضم فسكون اى الملائن (قوله الحد) اى لثقف زوجته (قوله فى
 المثلثين) اى مستلق ترك الولد ونسبته صدمه (قوله ان لم يترك) اى الولد (قوله هذا الشرط) اى ان ورثه ابن (قوله فان لم يرثه) اى
 الملائن (قوله منه) اى الولد (قوله وأمانسبه) اى الولد (قوله به) اى الملائن (قوله وان لم يرثه) اى الولد (قوله نفيه) اى لوق
 النسب اذا لم يرثه ابن (قوله انه انما يرثه) اى المستلق (قوله اذا ورثه) اى المستلق (قوله وانه لو ورثه) اى المستلق
 (قوله ولا يرثه) اى المستلق المثلث (قوله) اى المصنف (قوله فانه) اى المصنف (قوله قال فيه) اى العان

(قوله المستطيق) يكسر الحاء (قوله ان كان له) اى الميت (قوله اولم يكن) اى ايمت وله (قوله ثم ادعاء) اى الملاعن الولد المتنى (قوله بعد موته) اى الولد (قوله عن مال) صفة موت (قوله فان كان له) اى الولد (قوله ضرب) يضم فكسر اى الملاعن (قوله اخلد) اى لقد فزجته (قوله ولىق) اى الولد (قوله به) اى الملاعن (قوله وان لم يترك) اى الولد (قوله قوله) اى الملاعن (قوله لاتهمه) اى الملاعن (قوله في معارته) اى الولد (قوله ووجد) اى الملاعن (قوله زوجته) قوله ولا يرثه اى الملاعن الولد (قوله فضل) يعلم الضادى قال (قوله غيره) اى طالب غير فضل (قوله وله) اى المستطيق (قوله وهذا) اى التفصيل (قوله واما السبب فلا حق) اى مطلقا (قوله الشيخ) اى قال ابو الحسن (قوله على هذا) اى نفى الحاق النسب كل تهمة (قوله ان يرث) اى المستطيق (قوله وان لم يكن له ولد) كثر ماله (قوله فله) اى ابن عرفة (قوله كلامها) اى المدونة (قوله انه) اى الشأن (قوله فلا يرث) اى الملاعن (قوله معها) اى بنت الملاعن فيه (قوله فانه) اى المريض (قوله اقراه) اى المريض (قوله لانه) اى الاقراء (قوله انما) اى البنت فتنتي تهمة ٤٣٤ في اقراءه لصديقه الملائقة بشدة شفقته على بنته (قوله به) اى الولد الميت

المستطيق الميت ان كان له ولد اولم يكن وقل المال وما في اللعان هو الموافق لما في المدونة واما الحسن في كتاب اللعان ونصها ومن ثنى ولدا بلعان ثم ادعاء بعد موته عن مال فان كان له ولد ضرب الحد وخلق به وان لم يترك وله اخلا قبل قوله لاتهمه في ميراثه ويحد ولا يرثه ابو الحسن فضل بن مسلمة الا ان يكون المال يسيرا غيره او يكون ولده عبدا وهذا انما هو في الميراث واما النسب فلا حق لان الحاق النسب يبقى كل تهمة الشيخ كان ينبغي على هذا ان يرث ولكن سبق المتنى الى هذا الولد ابن عرفة في باب اللعان عقب نقله كلامه اظاهر كلامها لو كان الولد بنتا وذكر بعض المغاربة عن أحد من شاله انه ان كان الولد بنتا فلا يرث معها بخلاف اقرار المريض لصديق ملاطيف فانه ان ترك بنتا نص اقراره لانه ينقص قدر امرها ابن حبان اتفقوا فمن ثنى الولد ولاعن فيه ثمت اى الولد عن مال هو له وافر الملاعن به انه يلحق به ويحد وان لم يترك وله اخلا يلحقه واشتق في الميراث فنقول ابن القاسم فيما يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك وله اخلا قبل قوله لاتهمه في ارثه وان ترك وله اخلا قبل قوله لانه نسب يلحق به وروى البرقي عن أشهب ان الميراث قدر ترك لمن ترك ولا يصحبه ميراث وان ترك ولدا او ابراهيم فضل ان كان المال يسيرا قبل قوله ثم قال وما ذكره ابن حبان من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات مثله لان القاسم وابن المواز وأصبح أبو ابراهيم وغيرهم من القاسمين انما يصح ان لم يكن له وفي ارثه فقط وأما نسبة فتب باعترا فاه وقد صرح بهذا في نوازل حصن من كتاب الاستطابق ونصه حصن في ابن الملاعنة يهلك عن بنت وعصبة ثم يستحقه الملاعن تطق ائمة الميت يجدها ويرجع الجد على العصبة والنصف الذي أخذوا من ميراثه ولده ابن شاذان كما قال لان استحقاقه الميت الذي لا عن به استحقاق لابنته مستطيق يجدها وهذا مثل ما في المدونة ان الملاعن له

الملاعن فيه قوله انه) اى الولد (قوله) اى الملاعن (قوله ويحد) اى الملاعن (قوله وان لم يترك) اى الملاعن فيه (قوله فلا يلحقه) اى الملاعن فيه (قوله واشتق) يضم التاء (قوله فيها) اى المدونة (قوله وجوبه) اى قبول الميراث (قوله وهو) اى كلامه فيها الدال على وجوبه (قوله قوله) اى ابن القاسم (قوله ان لم يترك) اى الملاعن فيه (قوله فلا يقبل قوله) اى الملاعن (قوله لهمته) اى الملاعن (قوله في ارثه) اى الملاعن (قوله تنازع فيه قول تهمة ونصه قوله في ملوقه به

(قوله وان ترك) اى الملاعن فيه (قوله قبل) يضم فكسر (قوله قوله) اى الملاعن (قوله الميراث) اى من مال الملاعن فيه (قوله ترك) يضم فكسر اى تركه الملاعن (قوله لم يترك) اى الولد الملاعن فيه من الورثة (قوله ولا يحسبه) اى الملاعن (قوله ميراث) اى من الملاعن (قوله قوله وان ترك) اى الملاعن فيه (قوله قبل) يضم فكسر (قوله قوله) اى الملاعن (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان ما (قوله مثله الخ) خبر ما (قوله من القاسمين) بيان غيره (قوله انما بينهم) اى الملاعن (قوله ان لم يكن له) اى الملاعن (قوله في ارثه) اى الملاعن فيه (قوله وهو المحصور فيه) قوله فقط (قوله كد العصر) قوله واما نسب (قوله الملاعن فيه) قوله باعترا فاه اى الملاعن (قوله بهذا) اى اتهامه انما هو في ارثه دون نسبه لثبوته باقراه (قوله حصن) اى قال (قوله يستحقه) اى ابن الملاعنة (قوله يجدها) اى الملاعن (قوله ولده) اى الملاعن فيه (قوله لان استحقاقه) اى الملاعن (قوله استطابق) خبر ان (قوله لا يثقه) اى الملاعن به (قوله وهذا) اى قول حصن في ابن الملاعنة (قوله مثل) بكسر فسكون (قوله ان الملاعن الخ) بيان ما يجذف من

(قوله يعلمونه) أى الولصلة استحاق (قوله ولا يقيم) أى الملائع (قوله مع الولد) أى الابن (قوله وان كانته) أى الملائع (قوله مع) أى الابن (قوله وان ورث) أى الملائع (قوله معها) أى البنت (قوله لكانه) أى ابن رشد (قوله يمتنه) أى الذكر (قوله غير) غايل ورث (قوله لوق) خزان (قوله هوذا) يتلو قسب الولد (قوله عليه) أى العبد (قوله مات) أى العبد (قوله ثم استحقه) أى العبد (قوله فاطه يلقى) أى العبد (قوله به) أى ياتعه (قوله ورث) أى ياتعه (قوله يمتنه) أى العبد (قوله ان كانته) أى العبد ٤٢٥ (قوله فان كان) أى وللا العبد

القبول والنقض (قوله من المدققة) بيان كآباءها من الاولاد (قوله فاعتقت) بضم الهمز وكسر الاء (قوله دعوا) أى البائع (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله مطلقا) أى عن تقديره بأنه شئ (قوله أى البائع) (قوله مطلقا) أى عن التشديد لعدم حسنة فيها (قوله التى بعدها) أى وان باعها فقلت الخ (قوله أربعين الخ) بيان أقصى أمد الخلق (قوله أى البائع ولها) تفسير لفاعل المستعمل والقول البارز (قوله بان قال هو ابنه) تصوير لاستحقاقه (قوله ولها) تفسير لفاعل نفي المستقرفة

(قوله بانها) نفس لثابتها على يصدق المستقره (قوله بانها) نفس لثابتها على اهلهم المستقره (قوله فيها) اى الامه صله
 اهلهم (قوله فيها) اى الامه خبر بدم (قوله لثابتها فيه الانساب) اى لاقبل من اقصى امد الجمل (قوله ولم يدعه) اى المتابع الولد
 (قوله فانه) اى الولد (قوله فيه) اى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله ان لم يمتهم) اى البائع (قوله فيها) اى الامه (قوله ان اهلهم)
 اى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله اليه) اى البائع (قوله بجمته) اى الولد من ثمنه وامه (قوله ولا زدهى) اى الامه (قوله البائع
 (قوله حتى يسلم) بفتح فسكون اى البائع (قوله العدم) بضم فسكون اى القتر (قوله السباية) باهال الصاد ومو حديثاى
 شده الحبة (قوله فيها) اى الامه (قوله ولو كان المستلق) بكسر الميم (قوله لحن) اى المستلق بضمها (قوله فيه) اى المستلق
 (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله بجمته) اى المستلق (قوله وان لم يمتهم) اى المستلق (قوله فيها) اى الامه (قوله) اى المستلق
 صلت بفتح اللام وضمها (قوله فرغت) ٤٣٦ بفتح فضم اى خفت فى عملها ونشطت فيه (قوله وهو) اى المستلق الخصال

(قوله فلتد) بضم التاء ففتح
 الراى الامه (قوله له) اى
 اى بانها (قوله ويرد) بفتح
 فضم اى بانها (قوله عليه)
 اى بانها (قوله وان كان)
 اى بانها (قوله غيرهم)
 اى فيها (قوله وهو) اى
 بانها او له المال (قوله لحن)
 اى ولد الامه (قوله فيه) اى
 بانها (قوله واتبع) بضم
 فكسر اى بانها (قوله
 بجمته) اى الولد (قوله ولم
 اقر) اى بانها (قوله فيه) اى
 الولد (قوله ولا ترد) بضم ففتح
 (قوله اليه) اى بانها (قوله
 وكذب) اى المستلق بالكسر
 (قوله حين استلحق) صله
 كذب (قوله فالتى) بضم
 الهمز وكسر الفين المجهه
 اى استلحق وتلقى المستلق
 بالفتح رغم المالكه (قوله ثم

ففتح مثقالا بانها (فيها) اى الامه التى باعها واستلق ولها نصارت اى ولد (ان اهلهم) بضم
 الفوقيه مشددة وكسر الهمزة بانها (فيها) (سبب) (محبة) منه لها (أو) سبب (عدم) بفتح العين
 والداى الى فقد (نحن) لهما من دينا تفاقه مبالغة بضمه من مشتركا (أو) سبب (وجاهة) اى
 نجاهة او جال وحسن (ورد) بانها فتمت المشتريا ابن ونس اعترافه بانها اى ولد البائع
 (وطوقه) اى البائع (الولد) الذى استلقه لوطا (مطلقا) عن التقيد بعدم اتمه منها بفتح
 مما تقدم او بعدم عتقها وبجبة الولد ق فيها ومن اتباع أمة وولدها أو باعها بلا ولعقودت
 عن عملها لحن فيه الانساب ولم يدعه وادعاه البائع فانه يلحق به ويرد اليه وتعوده اى اى ولد
 ان لم يمتهم فيها قال ابن القاسم ان اهلهم فيها وهو على علم يرد اليه الا الولد بجمته ولا زدهى حتى يسلم
 من صلتين العدم والسباية فيها ولو كان المستلق مديا لحن به واتبع بجمته وان لم يمتهم فيها
 بسباية ولا يصحلت في بطنها وفرغت وهو على فلتد اليه ويرد الفتن والاقعة عليه فى الولد وان
 كان غيرهم وهو عدم لحن به واتبع بجمته يوم اقره يرد على الحصة ولا ترد الامه اليه ٨٤
 ابن ونس (وان) استلق رجل رقيقا فغيره وكذبه مالكة فالتى استلحقه ثم اشترى (المستلق
 بالكسر مستلقه) بالفتح (و) الحال (المالك) جاز على المستلق بالفتح (لغيره) اى المستلق
 بالكسر وكذبه المالك حين استلحقه فالتى ثم اشترى (عتق) بضمها المستلق بالفتح على
 مستلقه بالكسر لاعترافه بأنه ابنه والاب لا يستقر ملكه على ابنه وقوى الحكم بمقتضى
 بالتمسكه فقال (ك) عتق الرقيق على (شاهد) له بالعتق على مالكة فقليل شهادته (وردت)
 بضم ففتح مثقلا (شهادته) اى الشاهد بالعتق لما منع فاهم ثم اشترى الشاهد الرقيق المنهودة
 فعتق عليه لاعترافه بجمته ق فيها ان استلق ابن أمة لرجل وادى فكسها وكذبه
 السيد فلا يلحق به ولا يشت نفسه منه الا ان يشتريه فيلحق به ويكون سرا كن ركن شهادته
 يعتق بعد ثم اشتراه ولانه أقربائه ولا يشكاح لايصرام وان اتباع الام فلا تكون اى ولد ابن

اشترى اى المستلق المستلق (قوله لاعترافه) اى المشتري (قوله بأنه) اى الرقيق (قوله بانها) اى المشتري
 (قوله وقوى) بفتح مثقلا اى المستلق (قوله بالتمسكه) صله قوى (قوله له) اى الرقيق (قوله على مالكة) اى الرقيق (قوله فيه)
 اى الشاهد (قوله فعتق) اى الرقيق (قوله عليه) اى الشاهد (قوله فيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله ان استلق) اى المكلف
 الحر الرشد (قوله بان أمة) بمفعول استلق (قوله لرجل) نف أمة (قوله وادى) اى المستلق (قوله فكسها) اى الامه (قوله
 وكذب) اى المستلق (قوله فلا يلحق) اى ابن الامه (قوله به) اى المدعى (قوله نسيه) اى ابن الامه (قوله فمته) اى المدعى (قوله
 الا ان يشتريه) اى المدعى ابن الامه (قوله فيلحق) اى الولد (قوله به) اى المشتري (قوله ويكون) اى الولد (قوله ردت) بضم
 ففتح (قوله ثم اشترى) اى الشاهد العبد (قوله ولانه) اى المدعى (قوله بأنه) اى ابن الامه (قوله وله) بضم فكسر (قوله وان
 اتباع اى مستلق ابن الامه (قوله الام) اى الامه (قوله فلا تكون) اى الامه (قوله ام ولد) اى المتباعد (قوله به) اى المستلق

(قوله ان كانا) الى الزوجان (قوله قبل) يضم فكسر (قوله لم نلتا) اي عن تقسيدهما الطائفتين (قوله نهو) اي المتعبر به (قوله وارثه) اي المتبر (قوله كذب) اي المتبر (قوله الاربعه) اي الزوجه والزوج والرجل والمرأه المتقران بمقتضى بكرة التام (قوله فانه) اي اذا القرص (قوله نهو) اي القوله وتذكره لئلا يخفى (قوله فقول) بفتح اللام (قوله فانه) اي ابن القاسم (قوله لماني) (قوله المعقره) بفتح القاف (قوله اذا كان) اي القوله (قوله كان) اي مال الميت ٤٣٨ اي يدخر عن الوارث المعروف

قوله وهذا) اى جعل المال
لبت المال (قوله قولى)
بفتح الهمزة (قوله ان المال
لبت المالدون القبره)
سانا أحد قولى به حذف
من (قوله استجب) بضم التاء
وكسر الهمزة (قوله ثم) بفتح
الثمثة نظرف مكان (قوله
بصرف) بضم فسكون
فتفتح (قوله عتاب) بفتح العين
المهملة وشدة التثنية فوق
آخره موحدة (قوله عقد)
اى وثيقة (قوله فقال) اى
ابن عتاب (قوله نعم) اى
العقد (قوله نعمه) اى
المقرض والمقرضه (قوله اى
المقرضه (قوله لا) اى وان
يصلح صاحب الوارث
قوله نعمه) اى المقرض
قوله غيره) اى ابن عتاب
قوله ارثه) اى المقرضه (قوله
وعزاه) اى الارث بالاقرار
قوله نعمو) اى لفظ مختار
قوله تترجم) اى على نفسه
بالقضى (قوله اسم فاعل)
اى وان صلح لكونه اسم
مفعول فى غير هذا المعنى
بإول الحركة التارقية بينهما
الاعلال (قوله عند) اى

تم
 (قوله) اى الارار (قوله) لانه اى الطويل (قوله) صدق اى المقر (قوله) غلام يكنى اى المقر
 (قوله) القاف (قوله) المقر) ينغى القاف (قوله) اوى اى من بيت المال (قوله) هذا اى تقدم المقر به على بيت المال (قوله) لان اى المقر
 (قوله) هوها اى الضمان (قوله) ذاك اى الارار (قوله) كان اى طول اقرارها (قوله) سواد اى صعبته بكسر الهمزة
 (قوله) فلامض اى المقر (قوله) قال اى المقر (قوله) فلان اى غير مولود (قوله) وارثه اى المقر (قوله) غيره اى المقر به

(قوله ثم مات) أي المتمر (قوله فقال) أي صحنون (قوله لا يكون له) أي المتمر لم يمتدح الم (قوله ولابن) أي ابن الم (قوله بالملك) أي في كونه شقيقاً لأولاد (قوله لانه) أي المولى (قوله قبله) أي صحنون (قوله في مرض) صلة قال (قوله ثم قال) أي المتمر (قوله فلان) أي غير مولى (قوله فقال) أي صحنون (قوله أنه) أي الشان ٣٩ (قوله إذا كانه) أي المتمر (قوله بارئه) أي المتمر (قوله لغو) خبر

ثم مات فقال لا يكون له شيء ولا يرث بالملك والراث للمولى لانه قد اعتقده الم ولا يقبل له فان قال فلان مولى في مرض ثم قال بعد ذلك فلان ابن عي لا وارث لي غيره ثم مات فقال يؤخذ بقايراه للمولى ولا يكون الذي أقر بأنه ابن عيشي (تنبيهات) الأول الخط ظاهر قوله وارث أنه إذا كان له وارث معروف لا يرثه المتمر به اتفاقاً وان كان الوارث المعروف غير محصط بآثره وليس كذلك ابن عرفة اقراره له وارث يحصط بآثره ولو لم يلحقوا اتفاقاً وان لم يكن له وارث أو كان ولم يحصط كذا بنت فقط في أعمال اقراره فولان لابن القاسم في سماعه من الاستلحاق مع ابن رشد عن قوله نعم غيرهما وصحنون في نوازه والياحي عن مالك وجهه وصحبه رضى الله تعالى عنهم وأصبح وأول قول صحنون وثانيه مامع أنشبه وعلم من هذا قوة القول بالارث وان جعله التسلي شاذ لأن ابن عرفة عزاه لقابله لصحنون في قوله الثاني مع أنشبه وعزاه القول بالارث الجماعة المذكورين قبله وقال في مختصر الحنفى وبه أفتى ابن عتاب وقال به العمل وقال التسلي هو شاذ واستحسنه بعض القرويين في زمانه فآله لا ليس ثم ثبت مال الثاني ابن عرفة المعترف بثبوت الوارث وعندهما اتفاه يوم موت المتمر لا يوم الاقرار فآله أصبح في نوازه ولم يحصط ابن رشد غيره الثالث ظاهر كلام المصنف ان المرات للمقر له على القول به لا عين وهو كذلك أي قول فان ابن رشد قال قد قبل ان المرات لا يكون له الا بعد عينه ان ما قر به المتوفى حق ويقوم ذلك من كتاب الولاء وذكر ابن سهل ان ابن مالك كان يفتي به وحصل ابن عرفة آخر كلامه في ذلك ثلاثة أقوال فصل في ثالثها بين ابن المتمر وجه نسبة المقر له هذا أخى معين فلا عين وعندهم تعجب العين الرابع ان بين المقر وجه نسبة المقر به اليه كقوله هذا أخى شقيق أولادى وأولادى فواضع وان أجل كقوله هذا أخى وأبن عي فقال ابن عرفة في ذلك اضطراب ابن رشد الذي أقول به على مذهب ابن القاسم إذا قال فلان وارث ولم يفسر حتى مات ان له جميع المرات ان كان المقر عن ينزل به انه لا يفتي عليه من يرثه عن لا يرثه والا فلا يرثه بقوله فلان وارث حتى يقول عي أو ابن عي الشقيق أو للاب أو مولى اعتقنى أو اعتقواى أو اعتق من اعتقنى أو ما شبهه وكذا ان قال فلان أخى فآله الا لشهادة بالمعرات كقوله أشهدكم ان هذا أخى برئى أو بقال له هل لك وارث فيقول نعم هذا أخى وشبه ذلك وأما ان قال عي غير سبب هذا أخى أو فلان أخى فلا يرث الا للسبب لاحتمال كونه أخاه لانه ولو يثقل فلان أخى أو هذا أخى وانما مجموعه يقول ما أخى فلا يجب له بذلك معرات لان الرجل قد يقول أخى حملن لا قرابة منه ومنه الا ان تقول المدق السنون وكل واحد يدعو صاحبه باسم الاخ أو الم فثبتوا زمان انظماس ان مات المقر به في حياة المقر ثم مات المقر وقام أولاد المقر له هذا الاقرار فلا يجب لهم به معرات المقر إذ لم يقر الا بالصبه الآن يشهد أنه ان لم يكن باقيا حين موته قوله

مقتلاً قوله آخر صلة حصل (قوله ذلك) أي عينه (قوله فصل) بفتح مثقال (قوله وجه) فمقول بيان مصافاً لظاهر قوله بالمقره صلة اتصال (قوله فبرجل معين) صلة اتصال (قوله وعندهم) أي بيان وجه اتصال نسبهما إلى الرجل معين (قوله اليه) أي المقر صلة نسبة (قوله وان أجل) أي المقر (قوله إذا قال) أي المقر (قوله المقر به) بفتح القاف (قوله فلا يجب) أي ثبت (قوله به) أي الاقرار (قوله يشهد) بضم فسكون فكسرى المقر (قوله أنه) أي المقر به (قوله موته) أي المقر (قوله قوله) أي المقر به (قوله بفتح

(قوله وورثته) عطف على يتو (قوله الولد) أي المقرب (قوله ياته) أي ولد المقرب (قوله لارث) أي المير (قوله به) أي ولد الولد (قوله الولد) فاعل يقر (قوله هو) أي الولد ٤٤٠ (قوله مستلقه) أي ولد الولد (قوله ويكون) أي الولد (قوله قد عرفت) (قوله وورثته) عطف على يتو (قوله الولد) أي المقرب (قوله ياته) أي ولد المقرب (قوله لارث) أي المير (قوله به) أي ولد الولد (قوله الولد) فاعل يقر (قوله هو) أي الولد ٤٤٠ (قوله مستلقه) أي ولد الولد (قوله ويكون) أي الولد (قوله قد عرفت)

الذكور يتوابعهم وورثته المحطون بغيرائه فاعله في المستطبة ابن سهل أقر أكثر أهل بطليوس
ان الولد يرث الميراث وغيره وادعى أهل بطليوس وان مالك وابن عتاب أقنوا بأنه لارث وانه
أعلم • السادس ابن رشد لا يجوز الاقرار بوارث اذا كان وارث معروف التسبب والاولاد الا
في خمسة اوضاع الاقرار بولد أو ولد أو أب أو جد أو زوجة معها ولد فان أقر بولد خلق به نسب
وان أقر بولد أو ولد فلا يلحق به الا أن يقر به الولد فيكون هو مستلقه أو يكون قد عرفت أنه ولد
فيكون استلق هو الولد واذا أقر بأب فلا يلحق ويرثه الا اذا أقر به الأب فيكون الاب هو الذي
استلقه وان أقر بجد فلا يلحق به الا أن يقر بالجد بأنه ويقربوه فيكون كل واحد منهما قد
استلق ابنه وان أقر بزوج له أو له اقرب فاقراءه بالولد يرفع حمة اقراره بها فقرته وان لم تثبت
الزوجة ولا عرفت وبالله تعالى التوفيق • السابع ان اقراءه الشبه لا تحوانه وارثه لا وارث
غيره فقد اقراره الاول و بطل الاقرار الثاني فاعله في المستطبة • الثامن اذا لم يكن هناك وارث
ودفع الميراث للمستلق على احد المشهورين تباشض وثبت انه وارث معروف فانه يأخذ
المال من المستلق فاعله الجوهر واقعه اعلم (وان قال) المكلف (لولا دأمت) الثلاثة أي في
شأنهم (احدهم) أي اولاد الامه (ولدى) ومات القاتل ولم يبين الولد الذي اقرب به (عنتي) بقتل
الولد (الاصغر) كله لا يبرى بكل تقدير سواء كان هو المقرب وعنته ظاهر أو كان غيره وعنته
لاه ودام ولد وحكمه حكم امه في العتق بعوث السيد (د) عنتي (ثلاثا) بضم الميم والثلاثه والام
أو كونهما عنتي ثلث كذلك حذفت قوله لاضاقته الى الولد (الوسط) لانه يبرى بتدبيرين كونه
المقرب وكونه المقرب الا كبر ورق بتدبير كونه الاصغر (د) عنتي (ثلاثا) الولد (الاكبر) لانه يبرى
بتدبير واحد وهو كونه المقرب ورق بتدبيرين كونه الاوسط او الاصغر ممنون من قال في
ثلاثه من اولاد امته احدهم ولدى فالصغير منهم حر على كل حال لانه ان كان استلق الصغير
فالوسط والصغير حران بغيره الام وان كان المستلق الاوسط فالصغير حر وان كان الصغير
فالصغير الاوسط عبدان فبعضهما الشك وقال المغير في موضع آخر يعقن الاصغر وثلاثا الاوسط
وثلاثا الاكبر لانه ان كان اكبر فكلهم اسرار وان اراد الاوسط فهو والصغير حران
وان اراد الاصغر فهو حر وحده فالاصغر لا تجده الاسر في هذه الاحوال والاوسط ثابت
العتق في حالين ويرق في حال فيعتق ثلاثه والا كبر ثابت العتق في حال ويرق في حالين فيعتق ثلثه
وقال ابن عبد الحكم يعقون كلهم بالثالث نقله ابن بونس الخط هكذا قال مصنون في قوله
وحصل ابن رشد في شرحها ان الاصغر يبرى بلا خلاف وفي الاوسط والا كبر أربعة أقوال احدها
ما في اوزان مصنون وهو ما ذكره المستنف وهو اضعفها قال لا تلحق علما بان المستلم يبرى ذلك
ولم يمتعه لفظه والثاني القرعة والثالث انهما يعقون ايضا للثالث وتخرج من المسئلة الاسمية
أعني قوله وان أقربت الخ واستظهره وظهر كلامه انه غير منصوب وقد ذكر في التوارد عن
ابن عبد الحكم والرابع أنه لا يعقن واحدهما • (فرع) هـ في اوزان مصنون لا يثبت التسبب

بقتل متقلا أي الولد
والله المقرب الولد (قوله
آه) أي ولد الولد ولدى أي
الولد (قوله أبوه) أي المير
(قوله به) أي المير (قوله
أقر) أي المير (قوله به)
أي الولد واجله تمت ولد
(قوله فاقراءه) أي المير
(قوله بها) أي الزوجة
(قوله عرفت) بضم فسح
(قوله لارث) صله أقر
(قوله لارث) أي المير
(قوله غيره) أي الاثر
(قوله ودفعت) بضم فسح
(قوله المستلق) بالفتح
(قوله هو) أي الاصغر
(قوله أركان) أي الاصغر
(قوله غيره) أي المقرب
(قوله لانه) أي الاصغر
(قوله وحكمه) أي ولد ام
الولد (قوله كونه) أي الوسط
(قوله كونه) أي المقرب
(قوله كونه) أي الاكبر
(قوله كونه) أي المقرب (قوله
من اولاد امته) بان ثلاثه
(قوله لانه) أي المستلق
(قوله وان كان) أي
المستلق (قوله فبعضهما)
أي الكبير الاوسط (قوله
لاه) أي المير (قوله فهو)
أي الاوسط (قوله فهو)

أي الاصغر (قوله وحصل) بفتحات متقلا (قوله شرحها) أي التوازن (قوله أنها) أي الاكبر والوسط واحد
(قوله وتخرج) بفتحات متقلا أي ابن رشد الثاني (قوله واستظهره) أي ابن رشد الثاني (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله لانه)
أي الثاني (قوله كبره) أي الثاني (قوله لانه) أي الثاني (قوله منها) أي الاكبر والوسط

(قوله فيها) اى قولوا يصنعون (قوله من المراثي) يان حظ (قوله بينهم) اى الاولاد الثلاثة بشر يكون (قوله باهم) اى الاولاد الثلاثة (قوله بعد) يضم اليامو رفع الراء (قوله منهم) اى الاولاد الثلاثة (قوله قسم) يضم فكسر (قوله فيهم) اى الاولاد الثلاثة (قوله بعدا عاينهم) ينفع الحسنى (قوله خان حلف بعضهم) اى وكل بالقيم (قوله اخضعن) اى الخالق (قوله اى المراثي) (قوله وان قالوا) اى الاولاد الثلاثة (قوله المت) فاعل ارادوا عائذ ٤٤١ من محدوف (قوله منهم) يان من (قوله على

٥٦ من ت (قوله يا أمة قوله عند الاول) اي ذى الزوج (قوله زوجت) امة (قوله وامت)
اي الرجل (قوله امدعما) اي الولدين (قوله وبق الاخر) اي من الولدين بلا مدح (قوله النسب في ابتلاقة) صلة معرفة
(قوله واهم) بضم فكسر (قوله) اي اُمّ الوالد كناية المستبطن عليه (قوله ياله) صلة ولدت (قوله منها) اي الرجلين

(قوله والواجب ان يلقن بكل واحد منهما ما ادعاء) اي بلا فاعله (قوله ايما) اي الولدين (قوله على هذا) اي واذا ولدت زوجة
 ورجل وامرأة آخر (قوله في ذلك) اي عدم الحكم بهما في اولاد الخمر (قوله فيلقن الولد صاحب القرائن الصحيح دون القاسد)
 مكتوبة في عدتها من ملاقاة قبل حصة وولدت اسنة أشهر من ولدت الثانية فانه يلقن بالاول بلا فاعله لان القرائن هي لولاء فرائش
 الثانية فبالاول المدة وقصرها (قوله وذلك) ٤٤٢ اي قوة القرائن وذلك كغيره (قوله هنا) اي في اختلاف اولاد زوجة مرة

لرجل وولادة آخر (قوله
 اذا لم يزل واحد القرائن
 على الآخر) فاحتج على
 القافة (قوله لصحتهما) اي
 القرائن (قوله علمت)
 بضم فكسر (قوله كبر الولد
 اي التنازع فيه) (قوله والى
 من الموالاة اي انتسب
 (قوله في ذلك) اي بلوغه (قوله
 مدخل) بضم فسكون فكسر
 آخره بضم (قوله لان المراسي
 بفتح العين (قوله فيما) اي
 القافة (قوله هو) اي
 ادراك الشبه (قوله بهم)
 اي بنى مدخل (قوله في ذلك) اي
 بنى مدخل (قوله في ذلك) اي
 علم الشبه (قوله السافة)
 بكسر السين المهملة فتحة
 تحته ثم فاء (قوله السافة)
 بكسر العين المهملة فتحة
 تحته ثم فاء (قوله زجر) اي
 اطاعة (قوله جارية) اي بنتا
 (قوله والام) اي وان ولدت
 زوجة الرجل وولدت امته
 (قوله وماتتا) اي الزوجة
 والامته (قوله احدهما) اي
 الولدين (قوله في الحقود)
 اي من الولدين (قوله به)
 اي الرجل (قوله الآخر)

اي من الولدين (قوله بالآخر) اي من الرجلين (قوله اي الرجل لا يشبه المتقدم) اي كونه
 ذا الزوجة بل رجل آخر على حدتي درهم ونصفه (قوله فقال) اي الرجل ذو الزوجة (قوله ولا يعرفه) اي بعينه (قوله الخ)
 اي دعيهما القافة في الحقود ليقهره لغير الآخر بالآخر

(قوله الاول أم الولد) ظاهره ولول الرجل الاول (قوله ما هو أعم) أي شامل للحر والامة (قوله فيه) أي كلام طلق (قوله
 وبهات) يضم فكسر (قوله وكلتا هما) أي الزوجة وأم الولد (قوله تدعيه) أي الابن وتسب البنت الاخرى (قوله فتسبها)
 أي الابن والبنت معاً أي الرجل (قوله يرثه) أي الرجل ان ماتت وهمما حيان (قوله ويرثها) أي الرجل الابن والبنت ان ماتا
 وهو حق (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله فانهم) أي النافذة (قوله وتصل) بضمها متفلة (قوله يفرق) بضمها فكون فتح (قوله
 في واحدة) أي من المسائل الاربع (قوله يسوي) بضم فتح متفلة (قوله ذاحل) أي فرض الطاهر وابن عرفة (قوله كان)
 أي فرضهما (قوله من نزع المصنف) أي والظاهر أنه غيره (قوله الزوجة الرقيقة) أي فرض ان له زوجة رقيقة وأم الولد
 ولولها غلامين واختطفا وماتت وقال الرجل هما ولداً أي ولم يعرف ابن ٤٤٣ الزوجة من اين أم الولد (قوله ولاته) أي
 الشان عطف على اولها الخ

(قوله أي امرأة الخ) إشارة
 الى ان من يحصل كونها
 تكوون كونها موصولا لقوله
 وخشيت أي خافت المرأة
 (قوله لكرامته) أي زوجها
 (قوله فطرحتها) أي وضعت
 المسراة تبتها (قوله لها) أي
 فيها (قوله ولم تعرف) أي
 المرأة (قوله تسبها) أي
 البنتين (قوله لتعلق) بضم
 التاوس كسر الحاء أي القاعة
 (قوله) أي الزوج (قوله
 احدهما) أي البنتين
 (قوله لبارية) أي بنتا (قوله
 في سفره) أي زوجها (قوله
 فيعتث) أي المرأة (قوله
 بها) أي الجارية (قوله
 خادمها) أي أمها (قوله
 تطرحها) أي التلام
 الجارية (قوله ففعلت) أي
 طرحت التلام الجارية على
 باب القوم (قوله فوافي)

قوله وامة آخر قعين حل كلامه على ما قلناه خلاف ما ينظر من قول الباطني لم يرده الاول
 ام الولد لا الرقيق وقوله كأنه لم ير بزوجة رجل ما هو أعم الخ فيه نظر اذا لامة المتزوجة كالحرمة
 البتاني فيه نظر ابن عرفة ابن ميسر من وضعت زوجته وأم ولده في لسة ابناء وبتا وبهات
 من ولدت الابن وكلتا هما تدعيه فتسبها معاً ثابت يرثه ويرثها ثم قال واعلم ان القافة تعلق
 الابناء بالامهات فقد قال حصون انهم يلحقون كل واحدة بولدها اه وتصل من كلام ز
 ان المسائل اربع شرق بين الاما والحر ارقى واحدة وهي ان تصد الولد تعدد الاب ثلاث
 يسوي فبين الاما والحر ارقى وهو تعدد الولد تعدد الاب والام ومع تعدد الاب فقط اربع
 تعدد الام فقط والله اعلم قول مستعينا بالله تعالى ذاحل على زوجة رجل وامة آخر كان عين
 فرع المصنف وقوله اذ لو كانت امة الرجل نفسه ولدت منه فلا طاعة لاتحاد الاب مجموع اذ ولد
 الزوجة الرقيقة رقب لسيدها وولد امة المملوكه ترقتدهى القافة لتغير الخ من الرقيق وان
 لا تحجبها وما ولده لا يلزم من لحوق نسبهما بايها ما لاتحاد عدم الاحتياج للقافة اذ يحتاج لهما
 لتعين لكل ام ولدها كما قاله حصون والله اعلم (وعن ابن القاسم) رحمه الله تعالى (فبين) أي
 امرأة او المرأة التي ولدت بنتا وخشيت من زوجها فطرحتها لكرامته البنت فطرحتها على باب
 المسجد مثلاً على ان يلتقطها من يبيعها فاحضر زوجها الزمها بالاتيان فذهبت لهما
 فوجدت مع ابنتها التي طرحتها بنتا (أخرى) ولم تعرف بنتها من هي منهما ف (الانطلاق) أي
 الزوج (واحدة) منهما قال ابن القاسم ومحمد وقال حصون تدعى القافة لتعلق به احدهما
 ق الشيخ عن كتاب ابن ميسر من حلق بزوجة الحامل ان ولدت المرتجلة لا غني عنك
 غيبة طوله ولدت بارية في سفره فيعتث بها خادمها في جوف الليل تطرحها على باب قوم
 فتعلق فتقدم زوجها فوافي الخادم راجعة فانكر خروجها ليلاً وحقق عليها فاخبرته فردها
 لتأ بالبيعة فوجدت مسيتين فانت بها فاشكل على الام ايها ما هي منها فقال ابن القاسم
 لا تعلق واحد منهما وقاله محمد وقال حصون تدعى القافة لهما به أقول الخط كذا فعل ابن
 الحاجب ذكرها عقب التي قبلها ونسبها لابن القاسم لكن زاد وقال حصون القافة فتعلق في

أي صاف ولا في (قوله لسلام) نازع فيه راجعة وخروج (قوله وسحق) أي شدد الزوج (قوله عليها) أي الخادم (قوله
 كاشيرة) أي التلام الزوج بطرحها الجارية (قوله فوجدت) أي الخادم (قوله ايها) أي الصبيتين (قوله هي) أي بنتا (قوله
 خما) أي الصبيتين (قوله تدعي) بضم فسكون فتفتح (قوله لهما) أي الصبيتين (قوله به) أي دعا القافة مسلة أقول (قوله
 ذكرها) أي مسلة من وجدت مع بنتا أخرى الخ (قوله التي قبلها) أي اذ ولدت زوجة رجل وامة آخر الخ (قوله ونسبها) أي
 من وجدت بنت (قوله لكن زاد) أي ابن الحاجب استدال على كذا فعل ابن الحاجب بلع ايلها الاقتصار على ذلك (قوله
 وقال حصون القافة) مقول زاد

(قوله كاشه) بصفات متقلا اى ابن الحجاب (قوله بهذا القوم) اى من وجدت الخ (قوله الاول) اى ان وقتت فوجدت جرس الخ (قوله لعافىهما) اى الفرعين (قوله كاشه) بصفات متقلا اى ابن الحجاب (قوله من الثانية) اى من وجدت الخ (قوله في الاول) بضم الهاء من وقتى وامة آخرة فخرج (قوله هو) اى يخرج الخ لا من الثانية فى الاول (قوله أنه) اى الثانى (قوله بهما) اى المستثنين (قوله فى الاول) بضم الهمزة (قوله غزاهم) خبر قول (قوله اعماها) اى العاقبة (قوله فى هذه) اى من وجدت مع هذا بتأخ الخ (قوله غزاهم) اى العاقبة لا تكون من الجرائم (قوله الكلام) اى العاقبة لا تكون من الجرائم (قوله فى مقرونة فى عدتها) اى ظهر بها جمل عن كونه من ذى العدة فاقطع يعلق به بلا عاقبة لصفة فاشه ولا يلحق بالثانى لعدم صفة فاشه (قوله فى ذلك الطهر) اى الذى وطئ فيها بها (قوله فادعيها) اى البائع والمشتري (قوله دعيت) بضم فكسر (قوله) اى اولها ٤٤٤ (قوله قبل حيفة) اى من دعيتها (قوله لىق بالاول) اى بلا عاقبة (قوله

فتوى الصائفة والمعدة التزوجة الموطون قبل حصة وولي يمكن لحوقه بقضى الصدقة عليه بملقه بلافاقة لخصه فراه لكل
دون الثاني (قوله هو) أى اعامل به (قوله معلوم) خبران (قوله في هذه المسئلة) أى اختلاط ولد زوجة تولى أمه آخر (قوله
ثم قال) أى طلق (قوله اعراضه) أى تمت (قوله وان العارضة) أى بين اختلاط ولد زوجة وتولى أمه آخر الذى عبت الصائفة
وبين وحدهم منها يتنافى فتعاضد الزوج بلافاقة (قوله مائة قدم) مفعول أرادوا أى التزوجة في عدم قابيل حصة
الأنثى ويطبق الاول (قوله ولا يشهم) يضم الموضع الهاو (قوله أن المراد) أى يشولهم لاسمكون الصائفة بين الحرائر (قوله
من قوة) أى المنصف (قوله ان موضوعها) أى الصائفة على لا يشهم الخ (قوله يطوقها الشريكان) أى فى طهر واحد وتلد ولدا
يتضاعف (قوله أى الحررة الواحدة) أى التزوجة في عدم قبل حصة التي ولدت ولدا لاحتساب الاول (قوله والجميع) أى فى قولهم
الحرائر (قوله المراد) أى الحررة (قوله ما عدا هذا) أى القرص

(قوله سوتين) بطلن المرتين (قوله محققين) اى سوتوا مرتين (قوله لاطفي) بضم التاء كسر الحاء (قوله ثمان مات) اى الاب (قوله اذ لا تقدر) اى القافة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله ومعهما) اى القافة (قوله فيه) اى الولد (قوله فى قصرهما) اى القافة خبر مقدم (قوله فيه) اى الولد (قوله سماع اصبح ابن القاسم) من اضافة المصدر لقاعدة وتكميل عمله بسبب مقوله (قوله ونقل) عطف على سماع (قوله ان مات) اى الولد الخ مقول نقل المتألف لقوله (قوله دعى) بضم دى بكسر (قوله) اى الولد (قوله ردهما) اى سماع اصبح ونقل الصلح (قوله فيها) اى المسئلة ٤٤٥ (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله انه) اى الشان (قوله يكتفى)

لكل واحد قزوج واختلط ولدهما مرتين أو مرتين أو مختلفتين وكذا بين الامتين من غير شك كل واحد سببها وبين الحرية الامة كما هو فرض المصنف اذ فى هذا كله لا مزية لاحد القرابين على الآخر وهذا الذى قلناه هو المتحصل من كلام ابن رشد وغيره والله الموفق وانما تعقد القافة فى الحاق (على) مشبهة (اب) سى اوست (لم يذوق) بضم التثنية وفتح القاف لا على شبهة عصبية الاب المدفون خلافا لمتألفه قاله ت ق حصون وعبد المظلل لاطفي القافة الولد الا لا يحى فان مات فلا كلام للقافة ذل من جهة قرابته اذ لا تعقد على شبهة غير الاب المطا اختلف فى قصر القافة على الولد الحى وعمومها فيه حيا وميتا ابن مرقى وفى قصرها على الولد حيا وعمومها فيه حيا وميتا سماع اصبح ابن القاسم ان وضعه تأملنا فى القافة فى الاوقات لان السماع فى حق حصون ان مات بهد وضعه حيا دعى له القافة قلت يستعمل ردهما الى رفاق لان السماع فى حق حصون ان مات بهد وضعه حيا دعى له القافة لا ينشأ على نقل خلافه فيما الى التوضيح والمشهور انه يكتفى بالثالث الواحد وقيل لا بد من اثنين وان اقر عدلان من ورثة ثبت كل اثنين واخوين او جدين (بثالث) مساو لهما فى الاستحقاق كابن واخوهم ثبت النسب والميراث من الميت ومفهوم الشرط انه لو اقر غير عدلين فلا يثبت به النسب وهو كذلك اجماعا حكاه ابن بونس (تنبيهان) الاول تعبيره باقر كابن الحجاب وابن بونس وابن زرقون وغير واحد صوابه كما قال ابن شاس والحرفى ان شهدوا ابنه لان الانسان يجوز اقراره بما يظن مدون تحقيق ولا يثبت بذلك الثانى ثبت النسب والميراث بعدلين اجنبيين لكن قوله بثلثا لشعر بانهم من النسب ولا خصوصية لهما بذلك قاله ت ق اى نسب المقر به بشم اذ هما واخذ جميع مورثه من جميع المال وان كان المقر من لا يثبت النسب بشهادة ثلثه واحد وان كان عدلا ولا منهم جماعة غير عدول ولا من نسائهم وليس الجميع بشهادة فاجع اهل العلم ان النسب لا يثبت بقولهم واختلفوا فى الذى يفرمونه لمقر به بذهب اهل المذنبون من تابعهم الى ان المقر يستوفى جميع ما يوجب له مال الاقرار فان بين فيه شى مما كان ياخذ فى الانكار يدفعه الى المقر به وان لم يستقل شى فلا توفى المقر به (و) ان اقر (عدل) واحد (يختلف) المقر به (معه) اى العدل المقر (ويرث) الميت مع المقر (و) الحال (لانسب) ثابت باقرار العدل وحلقته مثله لباى والطرطوشى وابن شاس وابن الحجاب والفتحية وابن عبد السلام فى التوضيح المذهب خلافا لنقل العلماء قديما وحديثا

يؤخذ من اقرارهم قوله فاجع اهل العلم الخ جواب ان كان المقر من لا يثبت (قوله يده) اى المقر (قوله فى الانكلا) اى تقدير اكتماله ماقر به (قوله يده) اى المقر الباقي الخ جواب ان بقى (قوله وان يستقل) اى المقر يتقدر انكامله ماقر به (قوله) اى المقر به (قوله باقرار العدل) مسئلة ثابت (قوله وحلقه) اى المقر به (قوله مثله) اى كلام المصنف (قوله وفى التوضيح) خبر مقدم (قوله خلافا) اى ما قاله بالجماعة السابقون (قوله لنقل العلماء) علة المذهب خلافا

(قوله ان العدل) اي القربوراث معه (قوله كعبه) اي العدل القربوراث معه (قوله في انه) اي الشان ملة كفاف التشبيه (قوله من حصة القتر) اي بقدر ما تكامل من قربه بيان ما (قوله بقا قرانه) اي القرب ملة نقص (قوله ولعل) اي المصنف (قوله هنا) اي في هذا المختصر (قوله ان قرت بقات الخ) بيان ما (قوله لجل) ملة اقر (قوله بانه) اي الرجل (قوله باها) اي اليقين (قوله وهما) اي التبان عدلتان حال (قوله حلف) اي الرجل المقر (قوله وورث) اي الرجل المقر (قوله عنهما) اي اليقين (قوله سلم) بضماء مثلاً (قوله هذا) اي عدل بحلقه معه وورث (قوله من المدونة) بيان كتاب الولاء (قوله ومن مات الخ) بمفعول (قول المضاف لقاعه) (قوله احدهما) اي الابن (قوله باخته) اي القتر (قوله فليعطها) اي الابن المقر (قوله ما يده) اي الابن المقر (قوله بها) اي الاخت (قوله لانه) اي الاخ المقر (قوله على هذا) اي الذي في كتاب الولاء فهو ان المقر به ليس له الامتناعه الاقارب من حصة القتر (قوله ونافقه) ٤٦٦ اي الباجي ما في كتاب الولاء (قوله فقتل) اي الباجي (قوله شهاده) اي القتر العدل

(قوله وأخذ) أي القمرة
(قوله منهما) أي الولدين
(قوله نسبته) أي القرية
(قوله وأوجه) أي
الباب (قوله على هذا) أي
حلق القمرة مع شهادة
المقر العدل وأثره مع ثابت
النسب (قوله وعصمه)
بفحشاء مثقالا أي قواه
(قوله ولوأقرت الثنتان) أي
مقول قولها لثالث القاطعة
أي معقول (قوله) أي معقول بكسر
التاء (قوله حلف) أي فلان
المقر (قوله من ولده) أي
ذي ولده. إن أحد (قوله ولا
يبحث) أي القمرة (قوله
أي أقرت النسب
(قوله وعافي النوادر)
منطق على عافي كآب الولد
(قوله) أي ألهما فيكون
ديهما (قوله يكونا) أي
البتان (قوله ربع ما يدها)
غنية وفي الأقسام (قوله وإن كانتا) أي البتتان (قوله حلف) أي الإنا القرية (قوله هذا القول) أي الذي منى عليهما
(قوله اتعن) أي تقوى عاني كآب الولدين المدونة وعافي النوادر عن الموازي (قوله كأنها) بفحشاء مثقالا (قوله فقدر)
منهم ففتح مثقالا (قوله أنه) أي النصف (قوله ويسم) يضم فسكون ففتح (قوله ثلثه) أي النصف (قوله فخذ) أي القرية
ثلث النصف (قوله وثلاثه) أي النصف وذلك أن التكرار من اثنين وأقرار أحدهما من ثلاثة وسطهما خمسة المقر سهمان
بمقداره من مكر الثلاثة فقد تنصفه أقره سهمان يدفعه المقر به (قوله عاصي) بفتح الموحدة مثني بلاون لضافته (قوله
وأكره) أي المقر به (قوله أخوه) أي المقر (قوله ثم ضرب) بفتح الهمزة والراء (قوله أخى) أخوه (قوله فالمقر به) بفتح التاني
قوله لاعترافه) أي المقر (قوله) أي الأول (قوله) أي نصف أيت أنه (قوله واضرا به) أي المقر (قوله عته) أي الأول

(قوله لا يستقله) اى الاول (قوله لانه) اى اضربه عنه (قوله لا عتراه) اى المقر (قوله) اى الثانى (قوله به) اى يصف
 مايق (قوله فان اضرب) اى المقر (قوله فله) اى الثانى (قوله ما ورثه) اى المقر (قوله قيده) اى المقر (قوله وقيل) اى الثانى
 (قوله جميعه) اى مايق فى يد المقر (قوله لان كلامهما) اى الاول والثانى (قوله يقول) اى المقر (قوله على) اى يستدل به
 (قوله لمورثي) بفتح فسكون فكسر (قوله وعليه) اى أن الثانى جميع مايق يد المقر صله بأق (قوله بما يبدى) اى يشقه (قوله
 حين شره غيره) اى المقر الاول متعلق بما يتعلق به يبد (قوله فكان) اى اقرار الثانى (قوله لمعه وارث) اى ثابت نعمت وارث
 (قوله بوارث) صله اقرار (قوله واكره) اى ادخ الذى أقرت الام به (قوله من تركها) بيان حسنها (قوله لا عتراه) اى الام
 (قوله) اى الاخ الذى اقرت به (قوله به) اى السدس (قوله منه) اى السدس ٤٤٧ (قوله لا عتراه) اى المنكر (قوله فى

الموازيه) خبره عدم (قوله
 فاقرت الام باخ) آخر المبت
 اى وانكره الاخ الثابت
 (قوله أخرجت الام) اى
 أعطت الاخ الذى أقرت به
 (قوله المستلحق) بفتح الحاء
 (قوله هو) اى السدس
 (قوله منه) اى الاخ الذى
 أقرت الام به (قوله وراه)
 اى اشتراكهما فى السدس
 عن مالك رضى الله تعالى
 عنه (قوله الاول) اى
 اختصاص المقر به بالسدس
 (قوله قال) اى محضون
 (قوله المقر به) بفتح القاف
 (قوله ونصفه) اى السدس
 (قوله قلت تقدم لنا الخ)
 هذا كلام ابن عرفة (قوله
 عمل) بضم العين (قوله
 وقف) اى الاخ الثابت (قوله
 على اقرارها) اى الام (قوله
 فان صدقها) اى الاخ
 الثابت الام فى اقرارها بالاخ

لا يستقله لانه بعدد ما (ولا مقر به) الاثنى نصف مايق) يد المقر لا عتراه به فان اضرب
 عن الثانى أيضا لثالث فله نصف مايق وهكذا ق محضون لو ترك ولدا واحدا فقال لاحد
 شخصين هذا أى على هذا أى فى الاول نصف ما ورثه عن أسه والثانى نصف مايق فى يده وقيل
 لجميعه ابن زيد وهذا أصح فى النظر لان كلامهما يقول لانه أنت أفلقت على مورثي وعليه يأتى
 قول ابن القاسم فى مباح عيسى ووجه قول محضون أن المقر بالاخ يأتيا أمّا آخر بما يسلمه بين
 شره غيره فى الارث فكان كقتر وارث معه وارث وارث (وان ترك) سبب (أما وأثنا) ثابتي
 (فاقرت) الام (باخ) آخر المبت وانكره الاخ الثابت (فله) اى المقر به (من) حسنة (بها) اى
 الام من تركها (بها) (السدس) لا عتراه فله به ولا شئ منه للمنكر لا عتراه فان الثالث كله للام
 هذا مذهب الموطا وعليه العمل ابن عرفة الشئ فى الموازيه من ترك أسه وأمّه فاقرت الام باخ
 آخر المبت أخرجت الام نصف ما يدها وهو السدس قال مالك رضى الله تعالى عنه فى الموطا
 وعليه الجمع ممن أصحبه بأخذه المستلحق وقال ابن القاسم وأصبح هو بينهما وبين الاخ
 الا شرو ورواه ابن القاسم وابن وهب محمد الاول قولنا وهو قول مالك وكلى أحسبه رضى الله
 تعالى عنهم وذك محضون فى النسخة القول الذى أنكره محمد قال يأخذ المقر به نصف السدس
 ونصفه للمنكر قلت تقدم لنا فى اختصاص الحرفية أن فى كون نصف ما يد الام للمقر به أو ينفه
 وبين الاخ الثابت نصفين ثالثا وقف نصف الثابت فان صدق الام عمل على تصديقه ورابعها
 وقف على اقرارها فان صدقها عمل عليه وان كذبها كان السدس للمقر به وان شك كان بين
 الاخيرين هذا نقل الحرفي وعزا ابن رشد الاول للمقر اض ومالك وجماة ممن أصحبه رضى الله
 تعالى عنهم قال وهو أظهر الاقوال واختار محمد والثانى لاصح والثالث لصحون ولم يحفظ
 الرابع قال وقوله محضون أخش الاقوال لانه ان كان لا يأخذ نصف السدس الا أن يعطى
 أو كونه فلا معنى لتوقيفه ثم قال ابن عرفة فظاهر نقل الشئ قول محمد انه مستلحق من ترك أسه
 وأمه وأقرت الام باخ منصوبه فى الموطا ويتبعه ابن شاس وابن الحاجب وابن هرثوم وابن
 عبد السلام وليست بجوده فى الموطا بحال وانما فى الموطا كون الواجب على المقر اعطاه

التاصر (قوله عمل) بضم العين (قوله عليه) اى تصديقه بان يعطى للام السدس ويقسم الباقي بين الاخيرين وقصص من اتى عشر
 (قوله وان أكنه) اى الثابت الام (قوله وان شك) اى الاخ الثابت فى صدق اقرار الام (قوله كان) اى السدس (قوله
 للبراض) بضم الفاء وشد الراء جمع قارض (قوله قال) اى ابن رشد (قوله وهو) اى الاول (قوله واخشا) عطف على أظهر
 (قوله لم يحفظ) اى ابن رشد (قوله قال) اى ابن رشد (قوله لانه) اى الاخ الثابت (قوله ان كان) اى الاخ الثابت (قوله
 لا يأخذ) اى الاخ (قوله يعطى) اى الاخ (قوله ثابته) اى نصف السدس (قوله مستلحق من ترك أسه) اى الاخ
 (قوله ويتبعه) اى الشئ (قوله وليست) اى مستلحق من ترك أسه الخ

(قوله مقنعه) يضم فكون فكسر (قوله به) اى المستطوق بالكسر (قوله نسب) فاعل لنق (قوله والحد) عطف على حقوق (قوله بالرجوع) اى عن الاقرار ٤٥٠ (قوله معه) اى الحد (قوله لا يسقط بالرجوع) تقسيرا لازم (قوله معه) اى الحد

(قوله منها) اى مسائل
اجتماع طرق النسب والحد
(قوله ثم استفت) يضم
التاء وكسر الحاء (قوله
وأقر) اى المشتري (قوله
بطلب عنها) ملة تخلصه
(قوله فقال) اى المشتري
(قوله في بيتها) اى من زناها
(قوله بانه) اى ابنا (قوله
لغير رشدة) بكسر الراء
وسكون الشين اى ليس
من ما حرم زواجه الذي ولدته
على فراشه (قوله عن
الميراث) اى من زوجها
التي هو ولي في الظاهر (قوله
مورثتهم) اى بنت زوجها
وامهاتها واخوانه (قوله
ذلك) اى كونه ليس ماء
(قوله ذلك) اى التعق
عن امه وتقرر عودات
مخارجه (قوله والى) اى وان
لم يتعق عن ذلك (قوله
الثلاثة) اى نفسه والزانية
والرائى (قوله اول) يضم
فكسر مثقلا اى الحديث
(قوله بهذا) اى العامل
بعمل والده (قوله ينتظر
امه) اى في زوجها

• (باب الابداع) •

(قوله عرق) بضم العين مثقلا

(قوله مصدرها) اى الابداع
التي المودع يفتح الدال (قوله نقل)
ونقل الذين من ذمة لا تدرى بجواله ونحوها

استحقاقه ثم ان مات الابن ورثه عصبته اية المستطوق بالكسر قاله ابن رشد وابن بطال في مقنعه
الثالث في المقتنع اذ المستطوق رجل لا يلحق به نسب اولاد المستطوق بالفتح ومن في قوله
ثم استحقاقه ثبت نسبة منه الرابع مجتمع حقوق الولد والحد في مسائل خابطها كل حد
ثبت بالاقراء بسقط بالرجوع فالتب ثابت معه وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع فالتب
لا يثبت معه من ان اولاد امه ثم اقر بعضهم فخلط به الولد لانهما بالتب على اسقاط نسبه
ويحد ومن ان اشتري امه واولادها ثم استحققت بغيره او اقرته وطلم اعلمنا بغيره فيا فخصد
ويطوق به الولد ومن ان اشتري احدى جاريين على ابنة لمارق اى احدهما واقره انه اختار
واحدة ثم يطوق الاخرى وجعلت منه فيصير يطوق الولد به ومن ان اشتري جارية وطلم اغصامه
فيها يطلب عنها فقال انما ادعيت اباه او امتي عليا فخصد ويلحقه مولدها ومن ان تزوج ام
امرأته او اولادها على فخصد ويلحقه مولدها ذكرها في معنى الحكم والتوضيح ابن عبد السلام
هذا انما يصح اذا لم يعلم بغيره ما قبل نكاحه اياها فان علمه قبله فهو زنا محض لا يلحق معه الولد
ومن ان اشتري جارية واولادها ثم اقر بامه وطلم اعلمنا بعقوبته عليه ومن ان تزوج امرأته
واولادها ثم اقر بانه كان طلقها ثلاثا وتزوجها قبل محلل اعلمنا ومن ان تزوج امرأته او اولادها ثم
اقر بامها الخامسة وان علم حرمتها قبل تزوجها اقادها لخطب تصومها وان طلم السهيل في
شرح السيرة اذا بلغ الصبي واستخبره امه بعد تزوجها بانه لغير رشدة فليتعق عن الميراث وعن
تقرر عوداتهم او علم ذلك بغيره وجب عليه ذلك والا كان شر الثلاثة كماله في الحديث ابن
الزنا شر الثلاثة وقد اول بوجه هذا اقر بها اه وقيل في تأويله اذا عمل بعمل والده وقد
بما التصريح به في بعض رواياته وفي كتاب ابن حبيب الشعبي ولدا الزنا خير الثلاثة اذا اتى الله
تعالى فليل فقيل انه شر الثلاثة قال هذا قاله كعب لو كان شر الثلاثة لم تنتظر امه بولادته
وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انما قيل
شرهم في الدنيا ولو كان شرهم عند الله تعالى ما انتظر بامه ان تضعه وقال عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه اكرموا ولد الزنا واحسنوا اليه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هو عيل من
عبد الله تعالى ان احسن احسن الله تعالى اليه وان اسامعوق وقال اعتقوا اولاد الزنا
واحسنوا اليهم واستوصوا بهم اقادها لخط واقه اعلم

• (باب في ان احكام الوديعه وما يتعلق بها) •

وعرف المصنف مصدرها الاستلزام بمعرفته معرفتها فقال (الابداع) اى حقيقته شرعا (توكيل)
جنس مثل ما رآه (يحفظ) فصل يخرج التوكيل بغيره واضافته الى (مال) فصل يخرج
التوكيل يحفظ غير المال كالتوكيل يحفظ الولد والزوجة ابن عرفة الوديعه بمعنى الابداع نقل

مجرد

(قوله انواعه) اى التوكيل (قوله بمعنى الابداع) احتزبه عن عبا بن

يضع الثمن وسكون القاف جنس واضافته فصل يخرج نقل المثل بغيره او هبة او صدقة
ونقل الذين من ذمة لا تدرى بجواله ونحوها

(قوله مجرد) بضم فتح مثقال كلمة تقدم واضيف لساكنه وموصوفاه واخرجه التوكيد والابصار والرهن والابوة والاعمال والاعاقرة وقصوها (قوله لك) أى مملوكة فصل يخرج نقل مجرد حفظ مالا يملك كقوله زوجة (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح أى يمكن نقله حسناصل يخرج نقل مجرد حفظ المقار (قوله يدخل) أى فى الماد (قوله ابداع الوثائق) أى لانها مملوكة (قوله بذكر) بكسر الهمزة الموحدة أى المشقة على بيان (قوله يخرج) أى من الماد (قوله حفظ الابصار) أى نقله وإضافته للبيان (قوله لانهما) أى الابصار والو كالة الخ يخرج حفظ الخ (قوله من) أى مجرد للحفظ (قوله حفظ الرابع) بفتح الراء عطفت على حفظ الابصار (قوله تابعين) بفتح العين حال من ابن شاس وابن الحاجب أى فى تعريف الابداع (قوله يسلط) بضم فسكون فكسر خبر قول (قوله عكسه) أى كون عكسه مملو والمقدم محدود بمفعول مقدم (قوله مادخل) أى ابداع الوثائق بذكر الحق وقى فاعل ينقل أى لانها ليست مالا فقد اتفق عند المدعى من المدود فلم يزل من عدم المدة عدم المدود فليس لهما (قوله وطرده) أى كون وجود المد لملا والو وجود المدود عطف على عكسه (قوله يخرج) أى حفظ الابصار والو كالة العطف على مادخل من باب عطف معمولين على معمولين لاسمال واحد فقد وجد عكسهما فى الابصار والتوكيد على مال ولو جديهم مالا ابداع فليس مانعا (قوله ومعنى لفظها) أى الودية أى الشئ المودع فى القف عطف على معنى الابداع (قوله مثقال) بضم فسقات مثقال جنس (قوله نقل مجرد حفظه) ٤٥١ فصل يخرج المبيع والمتعلق به

بمجرد حفظ ملك ينقل فمدخل ابداع الوثائق بذكر الحق وقى يخرج حفظ الابصار والو كالة لانها مالا بزيته وحفظ الرابع وقول ابن الحاجب كائن شاس تابعين للترالى استبانة فى حفظ المال يسلط عكسه مادخل وطرده مخرج ومعنى لفظها مثقال نقل مجرد حفظه ينقل وهو المستعمل فى عرف الفقهاء ولا يتناوله لفظ ابن شاس اى المطلق قوله ينقل مفعول مثقال فلو قدمه اليه لكان ابن ويدخل فى حده استخبارا راس للتاع ونحوه واخرجه حفظ الرابع من الودية فتر ظاهر فى كتاب الهمة من المدونة اذا قلت قلت وقبضت فى الارض الغائبة لم يكن حوزا وذلك كالاشهاد على الاقرار بالحوزا لان يكونه فى يدك ارض اودا ايا رقيق بكرة اوعا رما ودية وذلك بلدة آخر فهو لك ذلك فان قولك قلت - حوزا اى وهذا ارض الوائى على ابن عرفة فصال يقضى قول ابن عرفة فى مختصره راد اعلى ابن الحاجب ان حفظ الرابع ونحوه عمالا ينقل يسلط طردها بن الحاجب قال ودعوى الق والتشريف هذا المقام بعد اى المشدالى وجه النقض على ابن عرفة بحسب هذه المدونة أن ظاهر قوله او دية رجوعه للارض

عرفه فحفظ الرابع مع من اضافة المصد ولقاعه وتكميل على نصب مفعوله (قوله من الودية) صله اخراج (قوله غير ظاهر) خبر اخراج (قوله فى كتاب الهمة الخ) غير ظاهر (قوله من المدونة) بان كتاب الهمة (قوله اذا قلت) بفتح تاء تخطب الموهوب له (قوله قلت) بضم تاء التامك الموهوب له (قوله وقبضت) بضمها (قوله فى الارض الغائبة) أى عن المجلس الموهوب له (قوله لم يكن) أى قول الموهوب له قلت وقبضت (قوله حوزا) أى للارض الموهوب به مقبلة المانع الطائى بعد لواعها كونه وتقليسه وجنونه ومره الى موته (قوله وذلك) أى قولك قلت وقبضت (قوله كالا شاهد على الاقرار بالحوزا) أى بدون معاقبة كونه لايه حوزا (قوله الا ان يكون له) أى الواجب (قوله فى يدك) خطاب الموهوب له (قوله ارض) اسم يكون مؤخر وشبهها يدك (قوله بكرة) متعلق بعالمه فى يدك (قوله اوعا رية) أى اعادة (قوله او دية) أى ابداع (قوله وذلك) أى المذ كور من الارض والها راو الرقيق (قوله فهو لك) أى حال ما ذكر (قوله ذلك) أى المذ كور فقلت قلت (قوله لهذا) أى قولها يكون له يدك ارض اودا ايا رقيق بكرة اوعا رية او دية صله ترد (قوله فقال) أى الوائى (قوله يقضى) أى قوله المذ كور (قوله رادا) حال من ابن عرفة (قوله ان حفظ الرابع ونحوه الخ) بمفعول قول المضاف لقاطعه (قوله عمالا ينقل) بيان نحوه (قوله يسلط الخ) خبر ان (قوله قال) أى الوائى (قوله الق والتشريف) أى المرتب باطلاع بكرة ارض وعار يقدار ودية رقيق فلا يدل على ان الرابع مودع (قوله فى هذا المقام) صله دعوى (قوله بريد) خبر دعوى

(قوله عنده) أي صاحب المدونة (قوله فهو) أي التوكيل على حفظ الربع (قوله الدخول) أي في حد الأيداع (قوله لفتح) أي للنقض على ابن عرفة بتوليها (قوله النقض) أي لكلام ابن عرفة بقوله المذكور (قوله الجميع) أي الأرض والدار والريق (قوله متزوج) خبر قول (قوله الكلام) أي كلام المدونة (قوله لقب ونشر) أي مرتب (قوله هذا) أي القبول والنشر (قوله وان كان تمكلاً) حال (قوله كما قال) أي الواوغي (قوله عنه) أي الظاهر (قوله عنده) أي الظاهر (قوله انراج العطار) أي التوكيل على حفظه (قوله قوله) أي المصنف (قوله شرطه) أي الأيداع (قوله وقوله) أي الأيداع (قوله ساجدة) خبران (قوله ونظن) عطف على ساجدة (قوله صونها) أي الوديعة (قوله من القابل) صلة صونها (قوله فيصير) أي الأيداع بتفريع على شرط الحاجة ونظن ٤٥٢ صونها (قوله = المبدال) تشبيه في جواز (قوله ويجوز أن يودع) يفتح

وإمامها فضع كون الربع عنده مما يفتح أي أنه قبل اشتراط كون المودع مما ينقل فهو مراد الدخول لا مراد الخروج وأما قوله ودعوى القابل فهو استبعاد دفع مقدرة قد ير أن يقال لأن صحة النقض وقولكم أن رديعة تراجم الجميع مجموع بل الكلام فيه أقول ونشر قوله عارضاً تراجم الأرض والدار وقوله أو رديعة تراجم للريق المتخذ لهذا وإن كان تمكلاً الآية بعيد كما قال لكونه خلاف الظاهر ولأن دليله يصرّف عنه فوجب الوقوف عنده ٨١ ولأنه ذكر أحد تراجم العقار من حكم الوديعة والله أعلم * (تنبهات) * الأول ابن عاشر قوله وتوكيل يقتضي أن الأيداع شرطه صحة التوكيل والتوكيل وليس كذلك ابن عرفة لأن الظاهر أن شرطه باعتبار جواز دفعه وقبوله لسجدة القابل ونظن صونها من القابل فيجوز من صحتها على ما ان ثبت يده كالمبداء المحجور عليه ويجوز أن يودع ما خفيته يمدوده أن ظن صوته يد أحدهما لا احترامهما وثقتها كالأول المحترمين وبعيدهم عند نزول بعض التلقين في البلاد أو اتفاقاً لأرباب القوافل والأصل في هذا التصريح المأخوذ على حفظ المال والنهي عن إضاعته وشرطه باعتبار ضمان القابل عند موجب الضمان وتبعه عند عدمه مع جبره وجبر القابل * الثاني الخلف في الكتاب أركانها ثلاثة الصيغة والمودع والمودع أما الصيغة فهي لفظ أو ما يقوم مقامه دال على الاستئابة في حفظ المال وفي النسخة الشافعي رضي الله تعالى عنه الوديعة تقتضي الإيجاب والقبول كالأمانة وأصلها تقتضي عدم الاشتراط فيها كما تقر في البيع ٨١ واتفق أن رجلاً لا يسأل موضع آخر إمامه متاعاً وذهب فتركه الخاسر فضاء فالظاهر أنه يضمنه فلا تسكوته حين وضعه على قبول إيداعه عنده * الثالث إن عرفه حكم الأيداع وقبوله الأمانة وقد يرضى وجوبه كما أنه فقد مال موجب هلاكه أو فتر أن لا يودع مع وجوده قابل له قادر على حفظه موصوفته كإيداع مقصوب من قبله لا يقدّر على جده ليدل به أو للفقراء أن كان المودع مستغرق القدمه فقد تركه بعض الأئمة

الحال (قوله ما خفيته) نائب فاعل يودع (قوله) يد مودعه بكسرهما (قوله ظن) بضم الظاء (قوله يد أحدهما) أي الصبي والعبد المحجور تنازع فيه يودع وصون (قوله لا احترامهما وثقتها) أي الصبي والعبد على ظن صوته يد أحدهما (قوله المحترمين) يفتح الراء (قوله لقائه الأعراب القوافل) من إضافة المصدر لفاعله وتكمل عليه نصب مفعوله (قوله في هذا) أي خوار الأيداع (قوله التصريح) خبر الأصل (قوله وشرطه) أي الأيداع (قوله القابل) بكسر الموحدة أي الأيداع عنه (قوله موجب) بكسر الجيم

أي سبب (قوله وثقتها) أي الضمان عطف عليه (قوله نفسه) أي موجب الضمان (قوله عدم) خبر شرط قبل (قوله جبره) أي القابل (قوله وجبر) عطف على جبر (قوله القابل) أي المودع بالكسر (قوله في الكتاب) أي المدونة خبر مقدم (قوله أركانها) أي الوديعة بمعنى الأيداع (قوله والمودع) بالكسر (قوله المودع) بالفتح (قوله لفتح) بنفس (قوله دال على الاستئابة في حفظ المال) فقط فصل يخرج كل لفظ دال على غيرة ذلك (قوله فيها) أي الإيجاب والقبول (قوله أمامه) يفتح الهمز (قوله أي الجالس) (قوله يضمنه) أي المتاع (قوله تسكوته) أي الجالس (قوله إيداعه) أي المتاع (قوله عنده) أي الجالس (قوله وجوبه) أي الأيداع (قوله موجب) نص فقد (قوله) أي المال (قوله حفظه) أي المال (قوله وصوفته) أي المال (قوله وصوفته) أي الجالس عطف على وجوبه (قوله جده) أي المقصوب من مودعه (قوله ليدل به) أي المقصوب عليه تجده (قوله له) أي المقصوبات عليه (قوله والفقراء) أي أن يطمئنه (قوله كان المودع) بالكسر

(قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله رها) أي الودبة (قوله) أي مستغرق الذمة (قوله يضمنها) أي المودع بالشئ الودبة للفقهاء
 (قوله يستل) يضمن (قوله عليه) أي المسؤول (قوله ينفق هلاكها) مصلة يضمن (قوله ينفقها) أي الرقعة (قوله تعرض)
 بقصاتها متغصلا (قوله ونه) أي الإيداع عطف على وجوبه (قوله وجبه) أي الإيداع (قوله كرهه) أي الإيداع عطف على
 وجوبه (قوله يجره) أي الإيداع (قوله يضمن) أن المستثمر (قوله ضرره) أي الغاصب (قوله أن لم يقبلها) أي الودبة (قوله
 منه) أي الغاصب (قوله سرق) يضمن فكسر متاعه (قوله ثراي) أي المروق ٥٢٣ منه (قوله فاشتره) أي الرجل الثوب
 (قوله مننه) أي الجندی

(قوله ولما فرقه) أي الجندی
 الرجل (قوله تأمله) أي
 الرجل الثوب (قوله فرجع)
 أي الرجل (قوله وقال) أي
 الرجل (قوله وصل) أي
 الجندی (قوله له) أي الرجل
 (قوله وأخذ) أي الجندی
 (قوله على أنه) أي الرجل
 (قوله يجب عليه) أي الرجل
 (قوله لأنه) أي الرجل (قوله
 رده) أي الثوب (قوله وفي
 المدة) خبر مقدم (قوله
 فهلك) أي الشئ (قوله عند
 المودع) (قوله له) أي
 أي الغصوب (قوله تضمن
 المودع) (قوله بالفتح) (قوله إلا أن
 يتعدى) أي المودع بالفتح
 يتعدى (قوله فلا يضمنها
 على الودبة) (قوله بالفتح) (قوله له) أي
 المودع (قوله كالمعد) أي في
 الشفان (قوله وأودع) يضمن
 فتكون فكسر (قوله برار)
 يكسر بضم جمع جرة (قوله
 فيها) أي الجرار (قوله له)
 قرارير) جمع قارون عطف

قبل وديعة من مستغرق ذمته ثم رهاه يضمنها للفقهاء ابن شهبان من مثل قبول وديعة فلا
 عليه قبولها وإن لم يرد جديده قلته ما لم يرض عليه قبولها ينفق هلاكها إن لم يقبلها مع قدرته
 على حفظها كرقعة فليمن يجره من أغار عليها وأذى حرمة حاضرة تعرض ظالم لبعض أهلها
 ونهه حيث يضمن ما وجبه دون تحقيقه وكراهه حيث يضمن ما جبره دون تحقيقه ٥٢٤
 ابن المسمى استشاره في قبول وديعة ثوب من غاصب يضمن ضرره إن لم يقبلها منه فقال
 له ابن المسمى يا أبا نكت قد رد على غريمها فخذها منه وتصدقها على المسكين وإذا
 طلبها المودع فأغرمه عوضها من ماله وقد سئل أصحاب حضون عن رجل سرق متاعه ومنه
 ثوب يدعي ثراي الثوب في يد جندی فخرم بأهوه به فاشترامه بسبعة قدان بولما فارقته تأمله
 فوجد فيه ثوبه ففرج إلى الجندی وقال ناظنته ثوب فاشترته ثم تبين له غيره فقال له
 الجندی لا بأس عليك وحل منطقتك وصيبتها دأبنا به وعد سبعة من أخطأها له وأخذ الثوب
 فاتفق أصحاب حضون على أنه يجب عليه أن تصدق بالثوب وبقيمة الثوب لأنه رده إلى غير
 مالك وفي المدة ونعم غصب شيئا وأودعه فله عند المودع وليس له تضمين المودع إلا أن
 يتعدى والودبة أمانة فلا يضمنها المودع إلا إذا تعدى عليها وأشار المستأجر إلى جهة من أسباب
 التعدى عليها فقال (تضمن) يضمن التوبة وسكون الضاد المجعدة وقع للم المودبة أي يضمنها
 المودع بالفتح (سبب) (سقوط شئ) منه (عليها) فأنقلها ولو خطأ لأنه كالمعد في أموال الناس
 (لا) تضمن (إن أنكرت في حال) (قالها) (قالها) (مثلا) بقية شرط أن نقلها نقلًا عامًا لا نقل
 مثلها فأنقلت فضمنها فأنقلها عليها في اشبه وعبد المثلثين أودع برار فيها إدام أو قوارير
 فسقط من يده عليها شئ فأنكرت وأدعى شئ في يده يغيرها فأصابها فأنكرت فضمنها
 ابن الحاجب واستودع برار وشبهها فقلها نقل مثلها فأنكرت فلا يضمنها ولو سقط من يده
 شئ فكسر فضمنها لأن اجتناب خطا (و) تضمن (سبب) (خطاها) أي الودبة يغيرها له ولغيره
 خطا يحسر معه تغيرها من غيرها (الخطا) (تضمن مثلها) جنس وصلة فلا يضمنها الخطا قوله
 تضمن مثلها شاملا لخطا حيل جنس يضمنه الممثل الحق الدراهم بثلثها فأنقلها بثلثها بثلثها
 (و) الخطا بغير جنسها مع تغيرها منه بغير كفة (خطا) (دراهم يدانير) وقيل بثلث
 فلا تضمن إذا كان الخطا (الاحراز) أي الحفظ فيما هذا ظاهره هنا وفي التوضيح أنه قد في
 الأولى فقط وكأنه رأى هنا أنه لا فرق بينهما (ثم أنقلب بعضه) أي التخلو بثلثه أو بغير جنسه

على جرار (قوله من يده) أي المودع بالفتح (قوله عليها) أي الجرار أو القوارير (قوله يضمنها)
 القوارير (قوله استودع) يضمن التام وكسر الحال (قوله له) أي المودع بالفتح حال من غيرها (قوله له) أي الخطا (قوله فيها)
 أي خطاها بثلثها وخطا دواهم يدانير (قوله هنا) أي رجوع الاحراز لخطاها بثلثها وخطا دواهم يدانير (قوله هنا) أي في هذا
 المختصر (قوله وفي التوضيح) خبر مقدم (قوله أنه) أي الاحراز (قوله الأولى) يضمن الهمز أي خطاها بثلثها (قوله وكأنه) أي
 المصنف فثبتت منفلا (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله أنه) أي الشان (قوله يضمنها) أي خطاها بثلثها وخطا دواهم

ببنائير (قوله يشك) خطاب للمودع والكسر والمودع يصح (قوله كذلك) أي يشك (قوله بما هو غير محال لها) أي الودعة
 بيان ما (قوله ببنية) أي المخلوط من مقاتلين (قوله ولوعرفت) أي دراهمك (قوله والرغ) أي الوضع في محل واحد ينقله عليها
 (قوله لأن المودع بالكسر) قوله على مثل ذلك أي المخلوط صله تدخل (قوله او دعه) بضم الهمز (قوله ولانه) أي المودع
 بالفتح (قوله عليها) أي الودعة (قوله ترد) أي المودع بالفتح (قوله مثلها) أي الودعة على محل إيداعها (قوله ثم ضاع) أي مثلها
 (قوله فلا يلزمه) أي المودع بالفتح ٤٥٤ (قوله وان كانت) أي المصلحة التي خلطت (قوله مختلفة) أي في الصفة (قوله فنفيد

الاجرا) اضافته البيان
 (قوله في الصورة الاولى)
 أي خلطها بمثلها (قوله وأما
 الثانية) أي خلط دراهم
 بنائير (قوله فليذكر) أي
 قعد الاسرا (قوله وقيل
 انه) أي قعد الاسرا (قوله
 وليس هذا) أي يخصص
 الاسرا ببعض صور الاولى
 انخلط خلطة بمثلها (قوله
 الشيخ) أي ابو الحسن قال
 (قوله قال) أي ابو عمران
 (قوله وكذلك) أي الطعام
 في شرط الاسرا (قوله اذا
 كان هذا) أي الخلط الخ
 خبر قوله (قوله من النظر)
 أي المصلحة والسداد خبر
 كان (قوله لان جمعها)
 أي الطعام من مالا خلة
 كونه من النظر (قوله وهو)
 أي كون جمعها اسرا لهما
 وارفق الخ (قوله من تعد
 أو أخذها لنفسه) بيان لقب
 هذا (قوله فانه) أي المودع
 ضامن جواب اذا (قوله ولا
 فرق في هذا) أي التفصيل

المتبرعة (قوله بالتالف) يشك) بالخاصة بقدر المالكين والسالم كذلك لعدم تميز مال أحد كما من مال
 الاخر (الآن يميز) مال أحد كما من مال الاخر كالدرهم والدنانير فصفة كل مال من ربه
 في المواهر الثالث من أسباب التقصير في حفظ الودعة خلطها بما لا يميز عنه مما هو غير محال
 لها خلط قمح بشعر وشبهه وأما خلطها بجنسها المماثل لها جودة ورداة كخلطة بمثلها أو
 ذهب بمثلها أو بما يميز عنه ولا يخلط به كذهب بورق فلا يضمن وفي المدونة ومن اودعه من ذنائب
 أو دراهم فخلطها بمثلها ثم ضاع المال فلا يضمنه وان ضاع بعضه كان ما ضاع وما بقي يشك لان
 دراهمك لا تعرف من دراهمه ولوعرفت بعينها كانت مصيبة دراهم كل واحد منه ولا يفرجها
 الخلط وان اودعته منخلطة خلطها بمصلحة فان كانت مثلها وخلطها بالاسرا فزواله عن الرفع فذلك الجبيع
 فلا يضمن لان المودع على مثل ذلك دخل وقديش على المودع ان يبيع ما اودعه على حسنة
 ولانه لو تعدى عليها كما بان ثم ودعته ثم ضاع بعد رده فلا يلزمه شي فخلطها بمثلها كردها
 فلا يضمنه اذا ضاعت وان كانت مختلفة فبعض وبكذلك ان خلط حنطك بشعر ثم ضاع
 الجبيع فهو ضامن لانه قد افاتم بالخلط قبل هلاكها لانها لا تميز ليس خلط صنف واحد من
 عين أو طعام غ فقيده الاسرا انما ذكر في الصورة الاولى وأما الثانية فليذكر فيها أصلا اه
 وقيل انه خاص ببعض افراد الصورة الاولى كالمنطه وما شابهها وأما الذنائب والدراهم فلا
 يشترط كون خلطها بالاسرا خلط وليس هذا يصح فقد قال أبو الحسن في شرح قولها المتقدم
 ومن اودعته ذنائب أو دراهم فخلطها الشيخ يعني على وجه الاسرا زواله عن الرفع لا على وجه التفات
 قاله أبو عمران في الطعام بعينه اه وأراد انه أعلم بقوله قاله أبو عمران في الطعام بعينه ان اما
 عمران لمساتكم على قولها في الطعام وفعل ذلك به على الاسرا قال وكذلك الذنائب والدراهم
 وفي التسيبات قوله في المنطه اذا خلطها على وجه الرفع والاسرا فلا ضمان عليه اذا كان
 هذا وشبههم من النظر لان جمعها اسرا لهما من تفرقهما وارفق لهما من شغل عزمين بذلك
 وكما هما وسر استهما وهو المراد بالرفع وان الخلط اذا كان لقبه هذا من تعد او أخذها لنفسه
 فانه فيه ضامن ولا فرق في هذا بين الطعام والدراهم وقوله لان دراهم هذا لا تعرف من دراهم
 الا ترى على انها غير مختلفة وان خلط الدراهم المختلفة لا يضمن به لانها تميز كذا يجب
 لو شغل ذنائبه وعينه وبعدها درهم في كسر فلا يضمن اه فتأمل فقيدها على ان الاسرا قد
 في صورتين معا وانه أعلم التمس اذا خلط الدراهم بمثلها او الطعام بمثلها ثم ضاع كانا شريكين
 في الباقي بقدر مال كل واحد منهما واختلف في هذا مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما

بين الخلط من النظر كونه من غير (قوله على انها) أي الدراهم (قوله غير مختلفة) أي في الصفة (قوله لانها
 لا يضمن) أي المودع بالفتح (قوله ب) أي الخلط (قوله لانها) أي الدراهم المختلفة في الصفة (قوله تميز) أي يميز بعضها من
 بعض (قوله في صورتين) أي خلطها بمثلها او شغل الدراهم بالذنائب (قوله ثم ضاع) أي بعض المخلوط (قوله كانا) أي المودع
 والمودع (قوله مال كل واحد منهما) أي نسبتهم لهما معهما

(قوله لا يبعها) أي المودع بالكسر والمودع بالفتح له كائنا من كان (قوله وأشار) أي بقوله اختلف في هذا ما لا وابن القاسم
رضي الله تعالى عنهما (قوله قولها) أي المودعة (قوله) حال من دينار (قوله منها) أي الدنانير المائة أو الواحد (قوله نفسها) أي
ذو المائة وذو الواحد (قوله نفسه) أي الدينار الضائع هل شره كان (قوله اراد) أي ابن القاسم وابن مسلة (قوله يدعيه) أي
الدينار (قوله تلقاها) أي قبل ردها لمحل ابداءها (قوله دفع تعطب بمنه) مسلة استقاع (قوله قبل) يقافوا وحدا يقول (قوله
واختلف) بضم الخاء (قوله في استعماله) أي فيما يعطب فيه غالباً ٤٥٥ (قوله ما من الله تعالى) بضم الهاء (قوله) بضم
الهمزة (أي المودع) قوله بعد

كفاسمب راجع لقول
معتون (قوله واعتبار غالب
السلامة) راجع لقول ابن
القاسم (قوله وهو) أي
اختصاصه بالرقين (قوله
تعطيلها) أي المودعة بقولها
لأن العلامة لو اراد الخروج
لمثل هذا لانع (قوله فان
ليشدد على ذلك) انه مضموم
الشرط (قوله الوديعه)
تفسير لتأنيب فاعل ترد
المستفيدة (قوله) تنازع
فيه اتفق وسائر (قوله لمحل
ايداعها) مله ترد (قوله
موجب) بكسر الميم أي
سبب (قوله تصديقه) أي
المودع بالفتح (قوله علمه)
أي الد (قوله فيها) أي
المودعة خبر مقدم (قوله
اولاً) بشد الواو (قوله ولو
كان) أي المودع (قوله
ما استهلك) أي منة لمحل
ايداعه ثم هلك ماله فيه
(قوله وان ضاعت) أي الوديعه
يصددها لمحل ايداعها
(قوله وهو) أي المودع

لا نهما كائنا من كان قبل الفسايح وجه بازو وأشار الى قولها في تضمن الصانع قال ما لا يرضى
الله تعالى عنه من اختلط لهديار بما لا يرضى عنه من ضاع منها دينار فلهما فيه شره كان صاحب
الواحد يجزئ من مائة وواحد وصاحب المائة يجزئ من مائة وواحد وقال ابن القاسم وابن
مسلة لصاحب المائة تسعة وتسعون ديناراً ويقسمان ديناراً ابن يونس أراد اولو لم يلحق الا
دينار فلهما فيه مائة تسعين لكل واحد يدعيه نفسه (هـ) اذ اخطت الوديعه بما لا يجوز
خلطها به وقتنا بضمها فليس معناه انه لا يضمنها الا اذا تلفت بل يضمن بمجرد خلطها قال القاسم
اذا كان عند رجل دينار فحشيع يخلطها ماضين لكل واحد مثل ماله اه حط (د) تضمن
(ب) سبب (استقاع) أي المودع بالفتح (جها) أي الوديعه وتلقاها امثلة كانت قطعاً ماله
أو مقومة كدابة تركها وفوب ليسه فيما تعطب بمنه فان استعجبها فبما لا تعطب بمنه فقلت فلا
يضمنها في المودعة من اودعك عبد اقيعت في سقر أو امر يعطب في منته ضخته واما ان بعته
لشرا قبل أو غير من حجة تقر بمن مثلك فلا تضمن لأن العلامة لو اراد الخروج لمثل هذا فلا
يجزئ منه ابن ينجي أراد بقوله يعطب بمنه ما لا يرضى عنه من ضاع منها دينار فلهما فيه شره كان
في ضمانه وأما لو بعته فيما يعطب فيه نادراً فالصحيح انه لا يضمنه واختلف اذا هلك في استعماله
ما من الله تعالى فقال معتون يضمنه وقال ابن القاسم لا يضمنه بما على انه بالعبداء كفاسمب
واعتبار غالب السلامة اه البناء والتأخران هذا التفصيل خاص بالرقين وهو الذي يقيد
تعطيلها وانه أعلم (أو سقره) أي المودع (جها) أي الوديعه فقلت منه فيضمنها (ان قدر) المودع
بالفتح (على) ردها رجا أو ايداعها عند شخص (امين) فان لم يشدد على ذلك وخشى تلفه يتركها
فلا يضمنها قاله القاسم ويضمنها بالاستقاع والسق في كل حال (الا ان ترد) بضم القوفه وفتح
الراء مرشد المال الوديعه التي اتفق أو سافر المودع بالفتح بمحل ايداعها حال كونها (مسألة) من
التلف والتعيب ثم تنف بعد ردها فلا يضمنها المودع بالفتح لأن موجب ضمانه هلاكه لا الإيجد
استفاة أو سقره بها وظاهره تصديقه في دعوى رد مسالة بلا اشتباذه عليه وهو كذلك وسواء
كان سقره تلفه أو اختاره أو بآرة طاف في السكافي فيهما ومن اودعته دراهم وسخطه
أو ما يكال أو يوزن فاستهلك بعضها ثم هلك باقيا فلا يضمن الاما سمل لا اولو لو كان قدر
ما سمل لا فلا يضمن شأن ما ضاع وهو صدق انه رد فيها ما اخذ منها كصدقه في ردها ذلك
وفي تلقاها وكذلك لو تنسف جميعها ثم رد منها ما كان البرى كأن اخذها على السلف أو على
غيره ولا شيء عليه ان هلك بعد أن ردها ولو كانت ثيابا فليس بها حق بلت أو أسهل لهما ثم رد

(قوله لمصدق) بفتح الدال (قوله انه) أي المودع (قوله فيها) أي الوديعه (قوله ما اخذ) أي سمل (قوله كصدقه) أي المودع
(قوله في ردها) أي الوديعه (قوله البلى) خطاب للمودع بالكسر (قوله وفي تلقاها) أي الوديعه عطف على في ردها (قوله
تسلف) أي المودع (قوله اخذها) أي الوديعه من إضافة المصدر لمفعوله (قوله ولا شيء عليه) أي المودع (قوله ان هلك)
أي الوديعه أي في محمل ايداعها (قوله بعد ان ردها) أي المودع الوديعه لمحل ايداعها (قوله ولو كانت) أي الوديعه

(قوله اختلف) بضم التاء (قوله في القمع او الشعر) أى المودع (قوله وما شبهه) أى من المكليات (قوله في الجواز) أى جواز تسلفه المودع (قوله انه) أى المودع (قوله لانه) أى ابن القاسم (قوله اذا تسلف) أى المودع (قوله ذلك) أى نحو القمع (قوله ان يخرج المثل من ذمته) أى يرى هل ابداعه (قوله ذلك) أى تسلف نحو القمع (قوله عنده) أى ابن القاسم (قوله كالعروض) أى تسلفها في الاستئجار (قوله المنع) أى تسلف نحو القمع (قوله انه) أى المودع (قوله تسلف نحو القمع) أى مفعول قول الخفاف لقاعله (قوله يرى) أى المودع (قوله تسلف نحو القمع) من ضمان الوديعة (قوله برده) أى ما تسلفه هل ابداعه (قوله اباحه) فاعل يجي (قوله ذلك) أى تسلف نحو القمع (قوله ينظر) بضم النون فتح الظاهر (قوله فى المودع) أى بالسكر (قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أى المودع (قوله ذلك) أى تسلف نحو القمع ٤٥٧ (قوله فيما بينه) أى المودع (قوله وبين) (قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أى المودع (قوله ذلك) أى تسلف نحو القمع (قوله بالفتح) (قوله او

المودع) بالفتح (قوله او معه) أى المودع بالسكر (قوله لانه) أى تسلف وديعته (قوله علم) بضم العين (قوله عنه) أى المودع (قوله بالفتح) (قوله او بالسكر) (قوله الكراهية) تسلف وديعته (قوله فلا يجوز) أى تسلف وديعته (قوله لانه) أى المودع (قوله عليه) أى بالسكر (قوله بالفتح) (قوله ذلك) (قوله تسلف وديعته) (قوله الدفع) أى الوديعة (قوله او قال) أى بالفتح (قوله احذر ان) (قوله احذر ان) (قوله تسلفها) أى الوديعة (قوله لم يتصف) بضم الياء (قوله الام) (قوله عنه) (قوله بالفتح) (قوله لانه) (قوله تسلف) (قوله امره) (قوله المودع بالسكر) (قوله

تسلف الوصي مال اليتيم فانه اثم ١٨ التمسى اختلف في القمع والشعر وما شبهه هل يلحق بالذات في الجواز وظاهر قول ابن القاسم في المودعة انه ان تسلف القمع والشعر والزيت واشياء ذلك مضمرة على وجه التسف لانه اجاز اذا تسلف ذلك ان يخرج المثل من ذمته كالدراهم فلو كان ذلك عنده كالعروض لم يصح اخراج المثل من الذمة ولم يجز السلف الباجي الاظهر عندي المنع ويحى على قول القاضي أى يكره ان يبرأ برده اباحه ذلك النسخ وأرى أن ينظر الى المودع فان كان علمته انه لا يكره ذلك فيما يشترطه بين المودع او مضمرة كرم طبع جاز ان كان علمت منه الكراهية فلا يجوز لانه لو جرح عليه ذلك حين الدفع أو قال أحذر ان تسلفها لم يختلف في منعه منه وان أشكل أمره كره وشبهه تسلف في تسلفه المتقدم بقامه فقال (كالتجارة) في الوديعة من المودع بالفتح فصر في القول مطلقا ومن المصد في التقيد المثل وتكرهه في ضمان المولى قاله الصبر البناي وهو الصواب ونحوه لا ينكره وأما في الذمة من الكراهية ونقصها ومن اودعته لا تقصره قال رحمه وليس عليه ان يصدق به وتكره التجارة بالوديعة ١٩ فالتحاشى في وديعة المال الى التقيد لانه موضوعها لا مطلقا (و) ان تجبر المودع بالفتح بالوديعة ويرى فيها (الريح) أى المودع بالفتح اذ لو تسلف بضمها وانخرج بالضم ان في لفظها لا يتغير بالقطعة في السنة ولا بعدها كالوديعة وفي الموطأ قال مالك رضى الله تعالى عنه اذا استودع الرجل مالا فابتاع به لنفسه مودع فيه فان ذلك الربح له لانه ضمان للمال حتى يؤديه الى صاحبه في الاستد كرهذا قول مالك وربعة والثلث وأبى يوسف رضى الله تعالى عنهم انه اذا رد المال ظاهرا للربح غاصبا كان للمال والمستودع عنه وقعدى فيه الباجي قوله فان ذلك الربح له اراد به اذا كان ذلك المال عننا وهذا عندي موقوف على ان الذات غير والدراهم لا تتعين بعضها ولذلك قال انه لو كانت الوديعة ما عاها فباعه بنى فان صاحبه يتخير بين امضاء البيع وأخذ الثمن أو يرفضه مثل طعمه بوجه ذلك ان هذا مما يتعين بالصفة يرتفع

٥٨ من ث كره بضم فكسر أى التسلف (قوله من المودع) ملة التجارة (قوله فصر) (قوله من الكراهية) بيان ما (قوله فصر) أى المودع (قوله به) أى المال بلا اذن به (قوله له) أى المودع بالفتح لان الخراج بالضم ان (قوله عليه) أى الموصى بالفتح (قوله به) أى الربح (قوله هو) أى نصها (قوله لانه) أى للمال (قوله موضوعها) أى الذمة (قوله في لفظها) أى الذمة خبر مقدم (قوله لا يتغير) أى المقتط (قوله استودع) بكسر الهمزة (قوله فابتاع) أى الرجل (قوله به) أى المال (قوله فيه) أى المال (قوله له) أى المودع بالفتح (قوله السد) كثر خبر مقدم (قوله لانه) أى المودع بالفتح (قوله طلب) أى حل (قوله له) أى المودع (قوله كان) أى التبرير (قوله له) أى المال (قوله هذا) أى الطعام

(قوله وهو) أى المعنى الآخر (قولان للمودع) بالفتح (قوله لم يطل) أى بقى في الغداه (قوله على المودع) بالكسر (قوله لانه) أى المودع بالكسر (قوله امره) أى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله بها) أى البضاعة (قوله يضمنه) أى المودع بالفتح (قوله أو يأخذ) أى المودع بالكسر (قوله لانه) أى المودع (قوله امره) أى المودع (قوله فأراد) أى المودع (قوله عليه) أى المودع بالكسر (قوله غرضه) أى المودع (قوله يضمنه) ٤٥٨ ملة غرضه (قوله يستأجر) أى المودع بالفتح (قوله يرجعها) أى البضاعة

(قوله فلم يكن) أى
المودع بالفتح (قوله ذلك)
أى الاستئثار برجعها (قوله
فيها) أى البضاعة (قوله
فان تالت) أى البضاعة
(قوله ضمنها) أى المبيع
معه البضاعة (قوله وان
رجع) أى المبيع معه (قوله
لان المبيع) بكسر الصاد
(قوله طلب) أى اراد
بالبضاعة معه (قوله قطعه)
أى رجع المبيع (قوله)
أى المبيع معه (قوله هو)
المتقى (قوله فاعل المبيع
المال) نائب فاعل المبيع
(قوله أى المال) (قوله
صاحبه) أى المال (قوله
غرض) بضم فسكسر (قوله
المودع بالفتح) تفسير فاعل
برئ المستوفيه (قوله
تسلته) تفسير لنائب فاعل
الحرم (قوله لم يلدع) صلة
رد (قوله وهو) أى غير الحرم
(قوله لا يصدق) أى المودع
بالفتح (قوله ردها) أى
الوديعة لم يلدعها (قوله

قد بضم فسكسر مثلاً (قوله لم يلدع فيه المكروه الخ) عطف على يدخل (قوله ويخرج) عطف على يدخل (قوله الثالث
وتلق المدم العين) من اضافة المصدر لقاعه وتكميله ٤٥٩ ينصب مقوله عطف على يدخل (قوله المدم) فاعل تلق المضاف
للقوة (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله وفيها) أى المدينة (قوله لو كانت) أى الوديعة (قوله انه) أى المودع (قوله يبرأ)
أى بردي الحر (قوله وقيل لا يبرأ) أى بردي الحر (قوله ان كانت) أى الوديعة (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله فلا يصدق)
أى في دعواه (قوله هو على برائه) أى المودع رد الوديعة غير الحرمة (قوله أو بها) أى يبيع (قوله لقول الشيخ) أى قوله فيها
راجع لا لقل (قوله ظاهرها) أى المدينة (قوله فيها) أى العين (قوله والشيخ) بن محمد بن ابن الماجشون في المتن (قوله راجع للتألف

(قوله وقال) أى النعمى (قوله اشهاد) أى المودع يسلف الوديعه (قوله موده) أى المودع بالفتح (قوله فغير) أى المودع وردها
 بل ايداعها (قوله يشهم) يضم الياء مفعولها (قوله مطلق) يفتح اللام ففت اذن قوله (قوله) أى الاحتياج (قوله اليه) أى سالكه
 (قوله كسائر) أى باقى (قوله عنه) أى الباقى (قوله اودع) يضم الهمز (قوله ذلك) أى انه لا يبرئه الاردها (قوله) أى
 الشان (قوله ذلك) أى تسلف منها ان شئت (قوله هو) أى رب المال (قوله ٥٩ فلا يبرأ المسلف) يفتح اللام (قوله الارده) أى
 الثالث اختيار القول بعزمه وقال الا ان يكون اشهاد موقوف موصفا لخلق المودع فغيراً وان لم
 يشهد على ردها اه الحظ ولم اقف على من اخرج المعدم من البراءة اذا تسلف التقفد والمثل
 ورده الاما يفهم من كلام ابن الحاجب واستثنى من البراءة رد غير المحرم فقال (الا ما استلفه
 المودع من الوديعه (بائن) من المودع في تسلفه مطلق عن التقيد بالاحتياج (او) مقيد به
 كان (يقول) المودع بالكسر (ان احببت) بالمودع بالفتح التسلف شئ من الوديعه (تخذ) منها
 ما تحتاجه سلفاً تسلفها كلها وبعضها ورد مثل ما تسلفه لكاته فضاع فلا يبرأ برده لانه
 استلفه من مالكة فلا يبرئه الارده اليه كسائر الدون الباقى بعد ما تقدم عنه وهذا
 اذا تسلف من الوديعه بغير اذن صاحبها واعلم ان اودع وديعه وقيل تسلف منها ان شئت
 تسلف منها وقال ردتها فتسلف قال ابن شعبان لا يبرئه رده اياها الا الى ربها ووجه ذلك انه اذا
 قال ذلك ردها المال صار هو المسلف فلا يبرأ المسلف الارده اليه وعندي انه يبرأ رده الى
 الوديعه لانها كانت على حسب ذلك عنده قبل ان يتسلفها فاذا ردها الى ما كانت عليه برئ
 من ضمانها (و) ان اخذ المودع بعض الوديعه باذن مطلق او مقيد ورده وضاع مع الباقي
 (ضمن) المودع بالفتح البعض (المأخوذ قطع) أى دون البعض غير المأخوذ فلا يضمن فيها
 ومن اودعته مدرأهم او حنطه او ما يكال ابو زون فاسمكت بضمها ثم هلك باقيا فلا يضمن الا
 ما استهلك والاولى كل قدر ما استهلك فلا يضمن شيان ضاعت وهو مصدق انه ردتها ما اخذ
 منها (او) أى ويضمنها ان ضاعت (ب) سبب وضع (قول) يضم فسكون آت من حده يستحيل
 على الباب لتع قصه متلبس (ب) (ب) من المودع بالكسر للمودع بالفتح عن وضعه على ما
 فيه فوضعه عليه فسرق فيضمنها الا غرأه السارق بوضعه ومعه ثم ينهى أنه ان لم يفته عنه
 فلا يضمنه ابن عبد الحكم من قال ان اودعه وديعه ابعدها في تالوتك ولم يقل غيرها فلا
 يضمن ان قفل عليها ولو قال لا تمتنع لعلها لا يضمنه الا ان السارق برؤية القفل اطمع (و) (أى
 وتضمن (ب) سبب (وضع) المودع (ب) (و) عام (تخاص) فسرقت منه (في) صورة (امر) (أى
 المودع بالكسر بوضعه (ب) (و) عام (تخاص) لان وضعه ما في التخاص يبرى السارق ابن عبد الحكم
 لو قال ابعدها في سطل فخار فاعلم ان سطل من تخاص ضين وفي العكس العكس (لا) تضمن
 الوديعه (ان) (و) (أى) المودع بالفتح (قولا) على ما فيه الوديعه فسرق ابن عبد الحكم ان قال
 اقل عليا اقلوا واحدا اقل عليا اقل عليا فلا يضمنه ابن بونس السارق اطمع اذا كانت
 بقتل لانه على كثره القتل عليه وشدة الخوف عليه فيجب الضمان ابن الحاجب واقل
 واحدا اقلقت اثنين قولان خليل القول بثنى الضمان لان عبد الحليم وعليه اقتصرت
 الجواهر وزاد الا ان يكون فيه اغرام المص فيضمن والقول بالضمان مال ابنه ابن بونس ولم
 عنه (أى) وضعه (قوله ويقل) أى المودع (قوله فلا يضمن) أى المودع بالفتح (قوله علميا) أى الوديعه (قوله يضمنها) أى المودع
 بالفتح الوديعه (قوله اطمع) أى ان يطمع في المال (قوله وفي العكس) أى امر بوضعه ما في تخاص فوضعه في تالوتك
 (قوله البعض) أى عدم ضمانها (قوله فتقتل اثنين) أى فسرق (قوله قولان) أى بالضمان وعنده (قوله وعليه) أى على

الضمان ملة اقصر (قوله لوسم) ، بفحات مثلاً اى المودع بالكسر (قوله اليه) اى المودع بالفتح (قوله وقال) اى المودع (قوله) اى المودع بالفتح (قوله يد) اى المودع بالكسر (قوله يجعلها فى الكرم) اى أمره (قوله تورك) يضع التا والواو ضم الراس مثلاً فى عقب صدره اى افعاله (قوله بقوله) اى السبلى ملة تورك (قوله غير ظاهر) خبر تورك (قوله كان) اى كـ (قوله وسظه) اى المودع (قوله كان) اى وسطه (قوله عنه) اى ابن شعبان (قوله والاول) اى ضاينها (قوله قال) اى ابن رشد (قوله وساعلمها) اى الوديعه ٤٦٥ (قوله عنه) اى الحبس (قوله لقته) اى المودع بالكسر المودع بالفتح (قوله

اعلم منصو ما في الشامل وبشكل نه اعنه واختير سقوطه لان لم يثبت اوزاد قفلا الا في حال اغتراف الص (او) اي ولا ضمان على المودع ان (عكس في صورة (القفا) بان امره وبوضعها في خاص فوضه في غار فسرقت فلا يضمنه (او امر) المودع بالكسر المودع بالفتح (ربط) لا ودية (بكم) بضم الكاف وشد الياء المودع بالفتح (فاخذ) المودع بالفتح الوديعه (بالد) سرقته منه فلا يضمن لان اليد اوصون من الكسب اين شاس لوسله الدرهم وقاله اربطها في كلف فاخذها في يد فاخذها غاصب من يده فلا يضمنه لان اليد حرزها هنا الا ان يربط يجعلها في الكسب اخفاها عن غاصب فظن يحجبها في اليد ووثله الساطي على المستبد بقوله لم أر زيادة في طر او لا يفيظ ظاهرا لان المصنف ليس مقيدا بالانقصار على الرواية وقد قال ابن شعبان لو ربطها في داخل كده او خارج كنه حرزا ولو شد في وسطه كان حرزا ولو وثق عليها السراويل بغير شد لم يكن حرزا حتى هذا عنه ابن عرفة وشبهه في عدم الضمان فقال (كروضة في (جيبه) اي المودع بالفتح سرقته فلا يضمنه (عل الخمار) عند الثمن من الخلاف البناني ابن عرفة في الزاهي لو جعل المودعة في جيب قميصه ضمنه او قيل لا والاول احوط ولما ذكر في المقدمات كلام ابن شعبان قال اختياره صحيح لان الجيب ليس من العادة ان ترفع اليه الودائع وجعلها فيه معرض لتلفها الثمن لو تسب في غيرته ضمنه اجمعه في وسطه ففعلها في كما هو جيبه ضمنه وان لم يسترط حسب يجعلها ففعلها في كده او في عمامته فلا يضمن وفي جعلها في الجيب نظر ابن عرفة لاختلاف في عدم ضمانه اليوم لانه الاغلب من حال الناس ابن عبد السلام الاقرب سقوط الضمان في الجيب فانه اوصون لها ولا سيقا لباس اهل المغرب وتبلغ التوضيح وزاد واما الذي يقاله المكثوم عندنا فالكم احفظ منه وتأمل هذا مع مذكور عرفنا ١٥ وعازد المصنف الثمن من الاختيار فقد اشار المواق الى اعتراضه بقوله عقب ما تقدم عنه ١٥ ما ألفت للثمن ١٥ فقل صوابه على الاجمعي شي رايه الى ما تقدم عن ابن عبد السلام واهل علم (و) تعني (ب) (انسانا) اي الوديعه (في موضع ادخالها) ابن يونس وروى اصبح عن ابن وهب من استودع ودية في المسجد اوفى المجلس فجعلها على نفسه فذهبت فلا يضمنه اقلت المضيغ اذ لم يربطها قال ويقول لا خطي من قلتي بها في طرف رداءه قال يقول ليس على رداءه اقلت فان كان عليه رداء قال لا يضمن كان عليه رداءه ارمي يكن ابن سيب مظهر وابن الماجشون ان نسفا في موضع دفعت اليه قيمه وقام يضمنه انها جناية وليس كسقوطها من كده او يده من غير نسيان

قال) ای ابن وهب (قوله يقول) ای المودع بالفتح (قوله لا يشد الباس) قوله قلت فان كان عليه ای لاخذها المودع (قوله قال) ای ابن وهب (قوله ان نسبها) ای المودع (قوله انما) بضم فكسر ای المودع (قوله لا عليه) ای المودع بالفتح (قوله فيه) ای الموضع (قوله واطام) ای المودع وتر كما فاضعت (قوله بضمها) ای المودع (قوله في جواب ان نسبها) قوله لانها) ای نسبها وانما لتأنيدهم (قوله وليس) ای نسبها في موضع ايداعها

(قوله أسياه) اى الضمان (قوله وان كان الثانى أمينا) مباغة فى الضمان (قوله ان أودعت) بضم الهمز وكسر الهمزة (قوله عنده) اى المودع (قوله وحفظهما) اى زوجته وأخته مطع على الإبداع (قوله اى المودع) قوله وحفظه اى قول ابن القاسم ان اعتسدا (قوله على خلافه) اى قول الامام (قوله وحفظهما) اى أغير الخدمة والعبد (قوله كونه زوجة والامة) اى فى عدم الضمان (قوله وعليه) اى جعلهما كالزوج والامة صلا دوج (قوله وأعطت) بضم الهمز وكسر القاف (قوله كونهما) اى الزوج والامة (قوله والاى وان لم يعتبر كونهما اخصصين (قوله فهى) اى التام (قوله لازمة) اى واجبة (قوله موجب) بكسر الجيم اى سبب (قوله ضمانه) اى المودع (قوله اياها) اى الوديعة (قوله تصرفه) اى المودع (قوله فيها) اى الوديعة (قوله بغير اذن) اى من المودع ٤٦٣ (قوله أو جدها) اى الوديعة مطع على نصفه (قوله فما زوجهما) اى

التصرف والجد قوله
 (قوله ايداعها) الى المودعة
 بالفتح (قوله اياها) الى
 المودعة والاعذري غيبة
 وبها منقوله مورثان
 ايداعها اعذري ايداعها
 اعذري حضر قديم واقومها
 ايداعها اعذري غيبة بها
 لاضمان عليه غيب (قوله
 يوجب خصاته) الى المودعة
 (قوله اياها) الى المودعة
 (قوله وضيها) الى المودعة
 (قوله ضمن) الى المودعة
 بالفتح المسافر المال (قوله
 ومن شأنه) الى المودع بالفتح
 (قوله ايداعها اليها) الى
 وجهه او ائتمها لمودعة
 (قوله لمته) الى
 المتبوع (قوله اودعها)
 الى دفع الزيج او وجهه
 والسبب لانه قوله

عندهما) اى المودع (قوله والقيام) اى التصرف فيه اى المودع (قوله يضمنها) اى المودع (قوله اى الابداع
 (قوله يسبها) اى العورة (قوله ان بقيت) اى الوديعة (قوله او لا يذنه) اى الاندما (قوله فلا يوجب) اى ابداعها (قوله
 فان تقدمت) اى المودعة الخ مفهوم حدثت (قوله وعلمها) اى العورة (قوله خاف المودع) بالفتح (قوله او لا) عطف على عورة
 (قوله ذلك) اى الخوف (قوله والمودع) بالكسر (قوله) اى ما يضاف منه (قوله) اى المودع بالفتح (قوله لغنيته) اى
 مودعها (قوله) اى مودعها (قوله فيها) اى المودعة (قوله واخاف) اى المودع ٤٦٣ (قوله منزله) اى المودع (قوله ودعا)
 اى الوديعة الخ حال (قوله

عندهما والقيام به يضمنها واستثنى من ابداعها الغرض وبسبب وادعة معادين به فقال (الا
 ابداعها (العورة) ينقض العين المهمة وسكون الواو اى صفة وحالة يتبعها ضياح الوديعة بسببها
 ان بقيت في محلها كانه دام الدار وزيادته وشجاروته من يتخلى شره (حدثت) اى تجددت
 العورة بعد الابداع فلا يوجب ضمانها فان تقدمت على الابداع وعلمها المودع بالكسر فليس
 للمودع بالفتح ابداعها فان ادعها فاضنها ق (الضمي) اذا خاف المودع عورة منزلة او جازوا
 وكان ذلك امر احدث بعد الابداع جازله ان ودعها ولا يضمنها وان كان ذلك مقبلا قبل
 الابداع والمودع عليه لم يكن له ابداعها فان ادعها فاضنها (او) اى والابداعها (ل) لارادة
 (سفر) من المودع بالفتح (عند) يهزم عن (الرذ) اى رذ الوديعة لمودعها لغنيته ولا يركل
 له فلا يوجب ضمانها ق فيها ان اراد المودع بالفتح سفرا واخاف عورة منزله ورجع اغائب
 فليودعها ثقة ابن عرفة ظاهره ولو كان دينه في ثفته فسفره وخوف عورة منزله عذر او محمد
 ولا يضمنها ولو دعها بغريضة ابن ونس كدفعه لزوجه ومناجحه وينبغي على اصولهم ضمانه
 ان تقيم ثبته لثبته لغريمه دفع اليه لثبته لمودعه ومفهوم الظرف داخل فيمن قبل
 الاستثناء وظاهره كالمدة لا فرق بين العين وغيرها وتردد السالطي في جعل الهز عن
 الرذ قد في هذا فقط اوفى التي قبلها ايضا البناء كلام المدونة ضريح في رجوعه لهما كما في
 ق وبنى قال هذا الرد وما ذكره السالطي من ان ظاهر الروايات انه في السرة فقط وقبول
 ذلك قصور ومع قولها وان اراد سفر او اخاف عورة منزله ولم يكن صاحبها حاضر ان دعها اليه
 فليودعها ثقة ولا يبرئها بالتلف ثم لا يضمن اه وبالفتح على عدم الضمان بالابداع لعذر حدث
 فقال هذا ان ادعها بمحض ريل (وان ادع) المودع بالفتح الوديعة لغريمه (يسفر) ابن
 عاشر الظاهر ان ادع البناء الفاعل راجع لقوله العورة حدثت وأشار به لقوله المدونة واذا
 ادع مسافرا في سفره ما لا ادع فضاع ضمن ابن القاسم واشبه الا ان يضمره العصوص
 فيسلم لمن يجوبه اه وللهي ان من ادع وديعة تحت يده لمؤذنه فلا يضمنها ولو ادعها لتعريف
 السفر اه البناء وفيه يتحقق التكرار مع ما تقدم على ما هو الصواب (وجب) على المودع
 بالفتح اذا خاف على الوديعة بن عورة منزله التي حدثت او اراد السفر او ادع الوديعة عنده
 فيجب عليه (الاشهاد) لعديلين (معينة) (المعذر) الذي حدث ولا يكتفى قوله شهدوا اى

ان ظاهر الروايات) بانها (قوله انه) اى هزم عن ردها (قوله وقبول) عطف على ذا (قوله ذلك) اى ما ذكره السالطي (قوله تصور)
 خبره او عطف عليه (قوله لمع قولها) اى المدونة (قوله وان اراد) اى المودع (قوله واخاف) اى المودع (قوله ولم يكن
 صاحبها) اى الوديعة (قوله فبردها) اى الوديعة بالنسب في جواب التي (قوله اليه) اى صاحبها (قوله فادع) اى المسافر
 المال ثمة (قوله فضاع) اى المال (قوله ضمن) اى المودع المال الذي ادعها وثقة (قوله بشرطه) اى المودع (قوله يسلمه)
 اى يودع المال

(قوله فيها) أى المدونة (قوله لا يصدق) أى المدوع بالفتح (قوله لا يذاع) أى من المدوع عند ثقة (قوله والوجه) عطف على الإيداع (قوله أوجبه) أى الإيداع (قوله هو) أى الوجه الذى أوجبه (قوله برئ المدوع) جواب أن ثبت (قوله فيها) أى المدونة (قوله من أودع ودية) ٤٦٤ أى عنده (قوله غيره) أى المدوع ملة أودع شامل إيداعها العذر وغيره (قوله ثم استردها)

أى المدوع الأول الأوديعة (قوله منه) أى المدوع الثانى (قوله ما أتق) أى مثله ثم ضاع (قوله لا التزام) أى المدوع الأول (قوله فلا يسقط) أى حفظها (قوله منه) أى المدوع الأول (قوله منه) أى الشر (قوله أن يأخذها) أى الوديعة (قوله ولو ادعى) أى المدوع بالفتح (قوله أذنه) أى المدوع بالكسر فيبعضها (قوله وانكسر) أى المدوع بالكسر الأذن (قوله عليه) أى الأذن (قوله فيها) أى المدونة (قوله لو قال) أى سائر المال من ربه بوديعة أو قراض (قوله ذلك) أى المال المدوع أو المقترض (قوله إلى ربه) أى المال ملة رددت (قوله ضمن) أى المدوع بالفتح أو العامل الذى رده أن ضاع من رسوله قبل وصوله إليه (قوله ربه) أى المال (قوله امره) أى المدوع أو العامل (قوله بذلك) أى إرساله (قوله فى المدوع) بالفتح (قوله بآئنه) أى المدوع (قوله زعم) أى الرجل (قوله أن ربه) أى الوديعة (قوله امره) أى ربه الرجل (قوله باخذها) أى الوديعة (قوله من المدوع) قوله وصيها فصدقه أى الرجل (قوله ودفعها) أى المدوع الوديعة (قوله له) أى الرجل (قوله فضاغت) أى الوديعة (قوله منه) أى الرجل (قوله امره) أى الرجل باخذها (قوله فيها) أى الوديعة (قوله له) أى المدوع (قوله له) أى ربه

الرجل (قوله امره) أى الوديعة (قوله امره) أى ربه الرجل (قوله باخذها) أى الوديعة (قوله من المدوع) قوله وصيها فصدقه أى الرجل (قوله ودفعها) أى المدوع الوديعة (قوله له) أى الرجل (قوله فضاغت) أى الوديعة (قوله منه) أى الرجل (قوله امره) أى الرجل باخذها (قوله فيها) أى الوديعة (قوله له) أى المدوع (قوله له) أى ربه

(قوله فهو) أى المودع (قوله وكذا) أى ميوتهما من الولاية الضمان (قوله اقر) أى المودع (قوله به) أى ايداعها (قوله عليه) أى المودع (قوله به) أى ايداعها (قوله وادعى) أى المودع بالفتح (قوله لهما) أى اوديعة لهما (قوله لم يرد) أى قوله لا يتجدد أى المودع (قوله لو تمثال) أى المودع (قوله لتقبل) بضم فسكون (قوله به) أى الايداع (قوله وكان) أى المودع (قوله بعد) أى الايداع (قوله اولاً) بشد الواو (قوله لانه) أى المودع بالفتح (قوله ولا تلحق) بضم الميم والفتح الظاهر (قوله تكذيبها) أى الشبهة معقول (تضمن المضاف لقاعة) (قوله واستحسنه) ٤٦٦ أى قبول منه الرد (قوله وعدهم) أى قول منه الرد (قوله لتكذيبها) أى شبهة

تسلة هاته اثنى فيها بعدوه (قوله وسته) اى اصنامها (قوله هى) اى الوديعه (قوله فيه) اى الموضوع العمل الذى عمله (قوله وقله) بكسر الموحدة (قوله وتعهيم) اى ابن الحجاب وابن عبد السلام وابن حرون (قوله مات) اى المودع (قولهها) اى الوديعه (قوله لم يوجد) اى الوديعه فى تركه (قوله ضمن) اى المودع الوديعه (قوله ما يتلوا) اى الوديعه المودع (قوله كعشر سنين) مثال لتلاها (قوله فقله) بكسر الموحدة اى كلام ابن الحجاب (قوله باطلاعه) اى عن التقيد بكونها بائنه (قوله لفظ) تنازع فيه فهم وحمل (قوله وكذا) اى ابن حرون فى قبول كلام ابن الحجاب باطلاعه (قوله وان) اى

ابن عبد السلام (قوله لفتحه) اي ابن الحجاب (قوله فقال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي ضمان المودع ووجه بلا يباهمها وعدم وجودها في تركه (قوله لان الاصل الخ) علة لتشكك ذلك (قوله على ذلك) اي المذكور وهي الامانة (قوله قصارى) بضم الصاد الفاء اي غايه (قوله هذه القرينة) اي عدم يباهمها وعدم وجودها بتركه (قوله شككا) اي في كون المودع تسلفها (قوله ولاجل هذا) اي ان اصل المقيوم على الامانة بقاؤه عليها وطرح الشك في تميمه (قوله موجب الضمان) بكسر الهمزة اي سمي (قوله ولو وجب) اي الضمان (قوله وراي) اي ما لا رضى الله تعالى عنه (قوله من الاختلاف) بيان ما (قوله وهذا) اي كلام ابن عبد السلام (قوله على فهمه وجهه) اي ابن عبد السلام (قوله سواء كانت هذه الوديعة الخ) بيان الاطلاق (قوله بل ظاهر المدونة الخ) الاوضح وان كان ظاهر المدونة (قوله وهو) اي ذلك الظاهر منها ٤٦٧ (قوله كونها) اي الوديعة التي لم

العمل باطلاق لفتحه فقال استشكل ذلك به ضمن لان الاصل فيما قبض على الامانة ان يصدق على ذلك وقصارى هذه القرينة ان وجب شككا والزم لا تعم بالمشك ولاجل هذا استثنى مالك رضى الله تعالى عنه بقوله ما لم يتقدم لضعف موجب الضمان في الاصل ولو وجب محققا ما ساق هذا الطول وراي ان هذا الطول يدل على ان رجاء اشدنا وما يشبه هذا من الاحتمالات المنقضة الى الاصل في سقوط الضمان ثم قال ابن عرفة وهذا يدل من تأمله على فهمه وجهه نظرا ابن الحجاب على الاطلاق سواء كانت هذه الوديعة ثابتة سينه او باعتبار المودع وليس الامر كذلك بل ظاهر المدونة في كتاب الوديعة والقرائن وهو ثبوت كونها في ذمتهم مطلقا كانت سينه او اعترافا لكن هذا الاطلاق بقيد مباح ابن القاسم مثل عن الوديعة يترجمها الذي هي عنده دون دينه عليه قال ماذى رضى الله تعالى عنه لهذه الاو ووجه ما رأيت لومر عليها عشرين سنة ثم مات فقام رجا عليها ما رأيت له شأنا وكافرا بتركيه ان كان قرضا ان ذلك له وهورا يلو كان انما لثلاث السنة وشبهها ثم مات ثم طلب الذي أقره لرايته في ماله اه ابن رشد وهذا كما قال ابن من أقر ووديعة دون ان يشهد عليها عليه ثم مات ولم يجد ان لاشي عليه ان طالت المدلة لو كان كاسيا وادى رد هالكين القول قوله بينه ثم قال ابن عرفة فنقل ابن الحجاب قول مالك رضى الله تعالى عنه ما لم تتقدم دون تقيد ثبوت الوديعة باقرار المودع غفلة أو غفلة والتعقب على شارحيه أشد (و) ان ادعى شخص ان له وديعة عنده ماتت ووجدت في تركته مكتوبا عليها انها للمدعى (أخذها) أى استحق المودع بالكسر ان يأخذ رديته من تركته المودع بالفتح (ان ثبت بكتابة عليها) أى الوديعة (انها) أى الوديعة (له) أى المودع بالكسر وقد تنازع في انها لم تثبت بكتابة (ان ثبت ان ذلك) أى المذكور من الكتابة (خطه) أى المودع بالكسر (أو) ثبت انه (خط) المودع بالفتح (الميت) قاله اصبيغ وقال ابن القاسم يأخذها ان وجد عليها خط الميت لا خط المودع ابن دسوق خشية ان يكون بهض الورقة

(وهو) اي عينته من طلبها ان كان قريبا (قوله راي) اي مذهب ابن القاسم (قوله لو كان) اي الشان (قوله انما ذلك) اي الاقرار بالاداء (قوله ثم مات) اي المودع ولم يوص بها ولم يتركه (قوله ثم طلب) اي الوديعة (قوله الذي اقر) اي المودع (قوله لرايته) أى المال القريبه (قوله في ماله) أى الميت (قوله يشهد) بضم الياء رفع الها (قوله بها) اي بجمايع ادياعها (قوله عليه) اي المودع (قوله لانه) اي المودع (قوله وادى) اي المودع ردها على بعد طول الزمن (قوله لكان القول قوله بينه) اي المودع ابن دسوق فان مات لزم الكسور ورتبه ان يحلف مع علم لها سبيا ولم يحصل مع الطول لانه تصرف فيها بما يعلقها بمقتضى لان الاصل برأيتها فلا تعسر الاقين وكان القياس هذا ولو لم تطل المدته تقتر يقه بين القرب والبعد استحسن ووجه قوة الظن بالمذمع الطول وقال الطول عشرين سنة وقال في وضع آخر عشرين سنة وقال في السنة وشبهها ان يابسر (قوله غفلة) اي غير متيقظ (قوله شارحيه) اي ابن هرون وابن عبد السلام (قوله أشد) شيخ التعقب لان وظيفة الشارع تبين الكلام والغير بدو تحقيق

المسائل (قوله انهما) أي الوديعة (قوله) أي مدعيها (قوله فكتب) أي مدعيها (قوله بقوله) أي المدعي (قوله هو يحدوها) أي الوديعة الوديعة (قوله كإحدى) أي المدعي (قوله لاني له) أي المدعي (قوله منها) أي الوديعة التي وحدثت في تركه الميت (قوله لا يقضي) يضم اليها وقع الضاد قوله وجد يضم نكسر (قوله ان لم تكن) أي الكتابة (قوله يخطه) أي المدعي (قوله المتوفى) يفتح الهمزة وقوله وجدن يضم فكسر أي الوديعة (قوله فهو) أي الوديعة (قوله هو يحد) يضم فكسر (قوله وان كان) أي الكتاب (قوله له) أي الشان (قوله يقضي له) أي مدعيها (قوله كونها) أي الوديعة (قوله المستودع اسم) أي المتوفى (قوله واخذ) أي الميت (قوله منها) أي المدعي (قوله ودفعها) أي الوديعة (قوله له) أي ودفعها للكسر (قوله بضرته) أي الظالم (قوله المصدر) (قوله لوسي) أي المودع بالفتح ٤٦٨ (قوله بها) أي الوديعة (قوله دفعها) أي المودع الوديعة (قوله واضح) يخبر قول

ان رجها له فكتب عليها اسمه وظاهره ولو انكرت هذه الوديعة ما لكانت عليها دون غيرها في جميع أوزيد بن القاسم من هات وتكذبا نعت ولم يرض فتوجه من رثها ووديعة فلا ن وفيها كذا وكذا دينار وواحدة أنه استودعها أياه لا يقوله هو يحدوها عند الهلاك كإحدى لاني منها ابن رشد لا يقضي لمن وجد عليها اسمها لم تكن يخطه ولا يخط المودع فان كانت بخط المتوفى الذي وجدته عنده فهي لمن وجد اسمها عليها اتفاقا الأعلى رأى من لا يرى الشهادة على الخط وان كان يخط مدهي الوديعة فقال أصبغ أنه يقضي به جامع كونها في حوزة المستودع اسمه واخذت على ذلك جلا (و) قضين (بضمه) أي مثنى المودع بالفتح (ج) أي الوديعة (لصاحب) يضم الميم وكسر الهمزة أي ظالم أو فقها أي المودع الذي صادره ظالم لا يخطد ماله ظالم دفعها له بضرته ما بين عرفه قول ابن شاس لوسي بها المصادرها وضمنها واضح لتبنيه في نقلها ولم يعلم نفس المصلحة الا للفرز إلى نص الوحي السلس من موجبات الضمان التيسير وذلك ان يقضى في مضمة أو يطل عليه سارفاً ويسمي إلى من يصادر المال فيقضين (و) ان أرسل شخص بمال إلى بلد فقبل وصوله ولم يوجد المال في تركه فانه يقضين (عوض) الشخص (المرسل) يضم الميم وفتح السين المال معه (البلد) بضمه لشخص معين أو يشرقه على فقرائه (ان لم يعمل) المرسل معه (اليه) أي البلدان مات قبل وصوله ولم يوجد المال في تركه فيؤخذ عوضه منها جلا على أنه استلقه وانفقته ومفهوم الشرط أنه ان وصله ومات بعد وصوله بمقتضى فبادفع المال للمرسل اليه ولو وجد تركه فلا يقضين ويحمل على أنه دفعه للمرسل اليه فذهب المال رضى الله تعالى عنه وان بشت بمال إلى رجل يلد فقدمها الرسول فخطبها وزعم الرجل ان الرسول لم يدفع اليه شيئا فلا شيء في تركه الرسول ذلك العين على من يجوز أمره من ورثته انه ما يعلم شيئا ولو مات الرسول فقبل ان يبلغ البلد ولم يجد المال أثر فانه يقضين ويؤخذ من تركه الشيء وبه هذا في الطريق مودع ووصوله يصل على أنه امتثل ما وكل عليه بدفعه والا لشهادته عليه وقد يفتي على ورثته من كان اشهد على دفعه

(قوله لتسببه) أي المودع بالفتح (قوله تلفها) أي الوديعة (قوله من موجبات) بكسر الميم أي اسباب ثبوت (قوله ياتيه) يضم فكسر أي المودع المال (قوله عليه) أي المال (قوله) أي المال (قوله) يعطيه أي الرسول المال (قوله أو يشرقه) أي الرسول المال (قوله على فقرائه) أي البلد (قوله عوضه) أي المال (قوله منها) أي تركه (قوله على أنه) أي الرسول (قوله استلقه وانفقته) أي الرسول المال (قوله) أي الرسول (قوله ان وصله) أي الرسول البلد (قوله ومات) أي الرسول (قوله يكتنه) أي الرسول (قوله فيها) أي الالة (قوله دفعه) أي الرسول المال (قوله) أي الالة

(قوله يلد) أي آخر نصه بدل (قوله قدّمها) أي وصل البلد (قوله مات) أي الرسول (قوله بها) أي فلا البلد (قوله وزعم الرجل) أي المرسل اليه المال (قوله لاني) خطاب للمرسل بكسر السين (قوله من يجوز أمره) أي الرشد (قوله من ورثته) أي الرسول يات من (قوله ما يعلم شيئا) بيان لصيغة عين من يجوز أمره (قوله فانه يقضين) أي الرسول المال (قوله ويؤخذ) أي عوض المال (قوله من تركه) أي الرسول (قوله هذا) أي التفسير بين موت الرسول بعد وصول البلد وموت قبله (قوله أنه) أي الرسول (قوله مستودع) بفتح الميم (قوله هو يحدوها) أي الرسول البلد المرسل اليه ماله (قوله على أنه) أي المدعي (قوله وكل) يضم فكسر متفلا (قوله بدفعه) أي المال للمرسل اليه (قوله عليه) أي المدعي (قوله على ورثته) أي المودع (قوله من كان اشهد) أي الرسول فاعلى يفتي

(قوله فلا يضمن) أي الرسول (قوله بهت) بضم فكسر (قوله ثمان) أي المبعوث معه (قوله لم يوجد) أي المال (قوله المبعوث معه) تأمل ثمان المضاف لمفعوله (قوله مطلقا) أي عن تقديده بموته قبل وصوله (قوله عكسه) أي الثاني يضمن أن مات بعد وصوله (قوله الصلح عن جميع أشوب) زاجع الاول (قوله ويضمنون) تأمل الثاني قوله رويها (أي المدونة) قوله ولها والمواريث (راجع الثالث (قوله ونها) أي المدونة (قوله مات) أي الرسول (قوله من ورثته) أي الرسول يسان من بعده (قوله ما يعلم لأشبا) مفعول حذف (قوله لضعفته) أي الرسول (قوله أن أقام) أي الرسول بالبلد الذي قضى الوديعة فيه (قوله بعد قبضها) أي الوديعة (قوله هو) أي الوديعة (قوله لو أنه) أي الرسول (قوله لو أنه) أي بالضعف مطلقا (قوله على اختلاف) أي لما في المدونة من ضجانه أن مات قبل وصوله (قوله وتاؤل) بفتح تاء مثقلا ٤٦٩ (قوله قولها) أي المدونة أن مات بعد وصوله لا يضمنها

فلا يضمن بالثالث ابن عرفة ومن يثبت معه بمال ربح بل يلدغات ولم يوجد في تركته وانكر المبعوث له قبضه ففي ضمانه المبعوث معه مطلقا وان مات قبل وصوله البلد ثالثا عكسه الصلح عن جميع أشوب ويضمنون تأمل قوله رويها أي يوافقها ولها المواريث وفيها أن مات بعد وصوله لم يضمن ورثته من كل فمهم كبير ما يعلم لأشبا النعمو يحسن تعينه يومه بالطريق أن أقام بعد قبضها وهي عين ومثله يصرف في الوديعة عاوض حل الأكثر قول أشوب على اختلاف وتأول حديث قولها على أنه قيام تأول وان الذي على أصله في القرب ان يضمن وكذا ضمن في الموازية قلت فغلي عد التأويل قولها وهو فعل ابن رشد الاقوال خمسة الثلاثة واختيار النعمي وتأويل حديث (و) يضمن (ب) سبب اتقاء المودع بالفتح بها (يكسب الثوب وركوب الدابة) اذا تلقت الشارحان هذا مستغنى عنه بقوله فيماسبق واتقاهما بت فتد بالاعادة ليرتب عليه قوله (والقوله) أي المودع بالفتح بينه (أنه) أي المودع بالفتح (ردها) أي الوديعة لعلها بعد اتقاهما حال كونها رسالة من التلف والعيب ثم قلت بعد ردها فلا يضمنها (ان) مكان (أقر) المودع بالفتح (بالقول) أي ليس الثوب وركوب الدابة مثلا فان انكره وشهدت عليه بنية فادعي أنه ردها مطلقا لا يقبل قوله محمد ان المودع بالفتح يركوب الدابة وليس الثوب وقال هك بعدل يردده فهو مصدق وهو قول أصحابنا ابن عرفة لو هك ما لبسه المودع من ثوب أو ركبه من دابة ففي تصديقه مع يمينه أنه هك بعد ردده ان ثبت باقراره وان أنكره وقامت عليه بنية ضمن فخصه معاملة الا يمينه انه نزل عنها وهي سليمة ثالثا يضمن حتى ردها لمحمد فأثلا هو قول أصحابنا وكاتب ابن مضمون وبعض أصحاب ابن يونس (وان أنكرها) أي المودع بالفتح الوديعة بلاذن مودعها بالكسر شخص يركبها أو يحمل علم امتاعا (المكة) المشرقة مثلا فاقتمعها المكترى (ورجعت) الوديعة (بها لها) أي كانت عليه سالمة (الا انه) أي اكرها (حسبها) أي ائتم الوديعة (عن) يبعها وكانت حاضرة حتى (اسواقها) التي ارتفعت قيمتها

القبل (قوله فادعي) أي المودع (قوله أنه) أي المودع (قوله ردها) أي الوديعة (قوله لا يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله قوله) أي المودع (قوله وقال) أي المستودع بالفتح (قوله هك) أي الشيء المودع فهو أي المستودع بالفتح (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله من ثوب) يان ما لبسه (قوله من دابة) يان ما ركبه (قوله في تصديقه) أي المودع (قوله مع يمينه) أي المودع (قوله ان ثبت) أي لبسه أو ركبه (قوله بقراره) أي المودع (قوله وان أنكر) أي المودع لبسه أو ركبه (قوله لو مات) أي شهدت (قوله عليه) أي المودع لبسه أو ركبه (قوله وتضمنه) أي المودع (قوله مطلقا) أي عن تقديده بانكاره ومقام بينه عليه (قوله أنه) أي المودع (قوله عنها) أي الدابة (قوله لمحمد) راجع الاول (قوله وركب ابن مضمون) راجع الثاني (قوله وبعض أصحاب ابن يونس) راجع الثالث (قوله لتخصيص) صله اكرها (قوله فيها) أي اسواقها

(قوله الوديعه) مفعول كما انضاف للقاعه (قوله فهو) اى الكرام (قوله لانه) اى الشان (قوله ملكه) اى المودع (قوله الوديعه) مفعول ملك المضاف للقاعه (قوله فيها) اى للوديعه (قوله قانت) خطاب للمودع بالكسر (قوله من مودعها) مسبوقة بدفع (قوله الشخص) مفعول دفع (قوله ذاك) اى الامر (قوله ففعل) اى ذمها (قوله فلان) (قوله به) اى دفعها (قوله فلان) (قوله فهو) اى المودع (قوله ويحسد بها) اى امره به (قوله حلف المودع) اى انك امرته به (قوله وان غرما) اى الوديعه (قوله فله) اى المدفع (قوله فيأخذها) اى الوديعه ٤٧٠ (قوله انه) اى المودع بالكسر (قوله امره) اى المودع بالكسر (قوله بالمودع) (قوله يفتق) (قوله يدفعها) اى الوديعه (قوله ودفعها) اى المودع (قوله الوديعه) (قوله فلان) (قوله فيضنها) اى المودع الوديعه (قوله بامرهم) اى المودع (قوله به) اى دفعها (قوله فلان) (قوله مدحها) اى المودع (قوله فان كنت اشهد) يفتح فانها (قوله فانه) اى الشان (قوله يشهد) بعض ففتح شين متعلا (قوله من رأس) اى جسد مفعول يتخذ (قوله المال) اى التركة (قوله لو لم تشهد) بعض فسكون فكسر اى على ذلك (قوله ولو فسرق) يفتحات متعلاى الامور (قوله بانه) اى المال (قوله بعد موتك) مفعول فرق (قوله ضمنه) اى الامور الباقى (قوله الذى فرق به بعد موتك) (قوله بالفرق) (قوله ولو نازعوه) اى وورثه الا امره بالوديعه (قوله المأمور فى امره) يفتح (قوله لعين) اى المأمور (قوله فاسرق) اى وما يلقى

(فذلك) بامودع بالكسر (فتبتا) اى الوديعه معتبره (يوم) عقد (كراته) اى المودع بالفتح الوديعه اذ هو يوم التمدى عليها (و) اذا أخذت قيمه يوم كرايتها (فلا كراه) لك فهو للمودع بالفتح لانه قد تبين ملكه الوديعه يوم كرايتها (أو) لك (أخذته) اى كراه الوديعه الذى اكرها به المودع بالفتح (و) لك (أخذها) اى الوديعه مع كرايتها (ق) فيها الابن القاسم ومن أودعته ابلا فأكراها الى مكة ورجعت بها الى الانه حسبا عن اسواقها وما فعلت بها (قانت) مخبر فى تعيينه قيمه يوم تعديده ولا كراهك واتخذها وتأخذ كراهك هاو كذلك المسعر يذيق المساقه او المكسرى (و) تضمن (٢) سبب (دفعها) اى الوديعه من مودعها بالفتح (لشخص) غيرك حال كونه (مدحه) انك بامودع بالكسر (امره) اى مودعها بالفتح (به) اى دفع الوديعه لذلك الشخص وانكرت ذلك (وحلفت) بامودع انك لم امرته به (والا) وأى ان لم تصلف على عدم امرك (حلف) المودع بالفتح انك امرته به (و) ان حلف (برئ) من ضمانها وان لم يحلف ضمنها فى كل حال (الا) نهاده (مئنه على الامر) منك بدفعها لذلك الشخص هذا على ضبطه بالنقص وسكون الميم ويحذف المدوس الميم فلا يضمنها المودع واذا غرم المودع بالفتح عوض الوديعه (رجع) المودع بالفتح (على القايض) يعرض ما غرمه ان شاء (ق) فيها الابن القاسم من اودعته وديعه فادى انك امرته بدفعها الى فلان ففعل وانكرت انت ان تكون امرته به فهو ضمن الان تقوم مئنه انك امرته به أشهب وسواء اودعته مئنه أو بغير مئنه صحتون ويحلف بها فان نكل حلف المودع وبرئ وان غرما المدفع فله أن يرجع على الذى قبضها فيما أخذها منه (تسببات) (الاول) ه لومات المودع بالكسر وادعى المودع بالفتح انه امره بدفعها الى فلان ودفعها له فريضتها ويحلف الوارث على نفي عليه بامرهم (الثاني) فى كتاب صدفاتها ودفعته فى حال صحتك ما لا ين يفرقه فى سبل الله تعالى أوفى الفقراء ثم انت قبل انفاذه فان كنت اشهدت على ذلك فانه ينقض ما فات وما يلقى من رأس المال وان لم تشهد فالأقرب لورثتك ولو فرق بآقيه بعد موتك ضمنه لو ارتكع عاص معناه ان الوديعه مقررون بذلك ولو نازعوه لمن مارق وما يلقى ان لم يشهد بعد ان يحلف منهم من يدعي عليه بذلك ممن يظن به علم بذلك أو الحسن اى نازعوه فى امر المسته (الثالث) التمسى ليس على المودع بالفتح ان يسلم الوديعه بامارة المودع بالكسر ولا يكتبه وان اعترف المودع انه خطه الا أن يشهد الرسول عند الحاكم انه خط المودع محمدلان صاحب الحق لو كان حاضرا لم يأخذها حيزه لانه بما يبرأ به يردان من حقه الا برأوا شاهده على القايض لانه

(قوله ان لم تشهد) اى الامر على امره (قوله منهم) اى وورثه الامر (قوله من يدعى) اى المودع (قوله لا بذلك) اى الامر (قوله ممن يظن) يضم فتح بيان من (قوله به) اى القنع (قوله وان اعترف) المودع بالفتح (قوله انه) اى الكتاب (قوله خطه) اى المودع بالكسر (قوله ثبت) يضم الياء كسر الموحدة (قوله لم يأخذها) اى الوديعه (قوله يشهد) يضم الياء كسر الميم اى المودع بالكسر (قوله انه) اى المودع بالفتح (قوله يبرأ) اى المودع بالفتح (قوله يشهد) اى المودع بالفتح (قوله واشهد) اى المودع بالفتح (قوله لانه) اى المودع

(قوله جده) اى المودع بالكسر الامارة والكتاب (قوله الا ان يعترف المودع) بالفتح (قوله انه) اى المودع بالفتح (قوله لصاحبها) اى المودع بالكسر (قوله يتسلمها) اى الوديعه (قوله بذلك) اى الامارة والكتاب (قوله اودى) اى المودع بالفتح (قوله قبله) اى المودع (قوله اودى) اى المودع بالفتح (قوله فان لم تكن) اى الوديعه (قوله لا يجوز) اى وضامه دفعه الرسول بلا ما رواه كتاب (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال (قوله الاخر) اى المودع بالفتح (قوله لا يثبت) اى عند الحاكم (قوله قوله) اى المودع بالكسر (قوله ثم يكون) اى المودع بالكسر (قوله اذ صدق) اى المودع بالفتح (قوله كان له) اى المودع بالفتح (قوله وان قال المودع) بالفتح (قوله بينه) اى المودع ٤٧١ بالكسر (قوله اجماعا) اى المودع بالفتح (قوله فان والصدق عليه) (قوله فان

لا يبرأ اذا جحد المودع الا ان يعترف المودع انه رضى لصاحبها بتسليمها بذاتها ورضى الا ان يتسلمها بذلك قبله ما رضى به وان رضى ان يدفعها الرسول بغير ما رضى ولا كتاب والوديعه عين والمودع موسر جائز رضاء ورضه ما لم يرضه من ذلك فان انكر المودع ان يكون ارسله فام المودع بالتسلخ فان لم تكن عينها والمودع معسر لم يجوز رضاء لان ذلك ضرر راعى صاحبها ان قال لم يثبت الا ان يكون الرسول ثقة ما وناهي بقلب على الظن صدقه فممن من قبضها ويلزم الاخر ما رضى به الرابع اذا دفع المودع الوديعه لغير المودع بامارة او كتاب لا يثبت او يجرد قول الرسول ثم قدم المودع وانكر بعثه قال قول قوله بينه انه لم يبعثه ولم يكن به ثم يكون بالتدبير بين ان يفسر الرسول او المودع فان اغرم الرسول فلا يرجع بها على المودع واختلف اذا اغرمها المودع هل يرجع بها على الرسول فقال ابن القاسم في المدونة اذا صدق الرسول ودفع اليه ثم قدم المودع وانكر واغرم المودع كان له ان يرجع بها على الرسول وقال اشهب في مدونته لا يرجع بها وقال ابن المواز اذا دفع بالكتاب او امانة ثم انكر المودع وسقط ثم اغرم المودع كان له ان يرجع على القابض وعلى قول اشهب لا يرجع عليه وان قال المودع ان رضى ان ادفعها الى فلان صدقة عليه وانكر صاحب ذلك وان يكون اذنه في اخرج اجماعا يدفعه قال قوله بينه ثم يفرمها اليهما شاء فان رجع على مستلفها فلا يرجع بها على الرسول واختلف اذا رجع بها صاحبها على الرسول هل يرجع الرسول على من قبضها منه فعلى قول اشهب لا يرجع عليه وقال عبد الملك يرجع وأرى الرجوع في هذه الاسئلة الاربعة مستقرة فاقسط رجوعه على كل موضع يعترف فيه المودع بان القابض قبض قبضا صحيحا بان دفع له بخط المودع او امانة او بقوله اذ دفعها المصدق عليه وان كان دفعها له بمجرد قوله ارسلى اليك فخرج عليه لانه يقول جلت قوله على ان المودع مصدق له ولو علمت انه يفتلك اذ دفعها اليك ان القاسم في المسائل المقطوعة لا يجوز للمودع دفع الوديعه بامارة او كتاب فان فصل وجه المودع وانكر حلقها امر ولا كتب اليك بذلك وانه لاحق له عليه وخرم مثلها اوقعتا ثم يرجع المودع على القابض منه ولا ينعيم منه تصديقه فعلى فيه ولا معرفته بعضه ما يبيع وشهادته بذلك قاله ابن سهل اه وذكرا في موضع آخر ثم قال وكذا

بالكسر (قوله بذلك) اى دفعها الرسول (قوله وخرم) بقتضات مستقلا اى المودع بالكسر المودع (قوله مثلها) اى الوديعه ان كانت مثله (قوله اوقعتا) اى الوديعه ان كانت مقومة (قوله ثم يرجع المودع) بالفتح (قوله فعلى القابض) اى يتسلخ ما غرمه للمودع بالكسر (قوله ولا ينعيمه) اى المودع بالفتح (قوله منه) اى الرجوع (قوله تصديقه) اى المودع الرسول (قوله فيا فاقى) اى الرسول (قوله به) اى الامارة والكتاب (قوله ولا معرفته) اى المودع بالفتح (قوله ما يبيع) اى الرسول (قوله وشهادته) اى المودع بالفتح (قوله بذلك) اى حصة ما يبيع (قوله وذكرا) اى ابن سهل المسئلة (قوله ثم قال) اى ابن سهل (قوله وكذا) اى المودع بالفتح فيما تقدم

(قوله عليها) أي الصدقة
(قوله وقت) أي الصدقة
(قوله) أي البعوث إليه
(قوله فان نكل) أي المبعوث
إليه (قوله لتسكه) أي
الباعث (قوله ونكول)
عطف على نكل (قوله وان
شهد) أي الرسول (قوله انه)
أي المال (قوله) أي
الباعث (قوله وتمعه) أي
الباعث (قوله هو) أي
الاصل (قوله وعدم عطف
على قبول (قوله تعديه) أي
الرسول (قوله هو) أي
قبول شهادة مطلقا (قوله
أتممه) أي الرسول (قوله
حشدن) أي حين بقاء المال
(قوله فان لم يبق المال الخ)
مفهوم الشرط (قوله
شهادته) أي الرسول (قوله
لأتمه) أي الرسول (قوله
تعملهما) أي التأويلين (قوله
بها) أي الصدقة (قوله وان
بعثت) بفتح التاء (قوله
فقال) أي المبعوث إليه
(قوله تصدقت) بضم التاء

(قوله) اى المال (قوله) اى الباعث متفلاي المبعوث اليه (قوله) اى البعث الرسول
 (قوله) اى المبعوث اليه (قوله) اى الرسول (قوله) اى المبعوث اليه (قوله) كيف يحلف اى المبعوث اليه على انه
 صادق عليه (قوله) ولم يحضر اى المبعوث المدفع بالباعث المال للرسول (قوله) قال اى ما لا يرضى الله تعالى عنه
 (قوله) شهادة اى الرسول (قوله) لانه اى الرسول (قوله) اراد اى اثبت (قوله) فاما بفتح الهمزة والمد اى التصديق
 عليه (قوله) فتبادته اى الرسول والتصديق (قوله) فكذلك اى املا المبعوث المعنى حواشيه ان شهادة الرسول بالتصدق

(قوله عدم) يضم فسكون (قوله لانه) اى الرسول (قوله وذلك) ان الامر به الهزم وكسر الميم (قوله هو) اى الرسول (قوله ولا يؤخذ) الامر بالملا وكسر (قوله من الدفع على وجه الادعاء) بيان ما (قوله قال) اى الملق (قوله لانه) اى الامر (قوله) اى الرسول (قوله يستلزم) يضم اليه وفتح اللام (قوله لانه) اى الرسول (قوله بها) اى الوديعه (قوله انه) اى اى (قوله امره) اى وجه الامر (قوله ذلك) اى عدم ضمان الرسول (قوله بعد) بالضم عند حذف الضاف اليه ونسبة معناه (قوله بدفعه) اى الرسول (قوله المال) قوله وانما (قوله اى الرسول والمدفوع اليه) قوله لانه (قوله اى الرسول ٧٣) (قوله يسقط) يضم فسكون فكسر اى يتم الرسول باسقاط قوله

الرسول منه بالدفع في عدم المشهوده ابن بولس وعلى هذا التأويل يقول اشهبه ووافق لقول ابن القاسم وكذلك على ابو محمد يقول ابن القاسم وعلى غيره قول اشهبه انما يجوز شأنه لانه دفعه فعلا يؤمر به وذلك ان الامر انما امره ان يدفع على وجهه ايداعه فدفع هو على وجهه التذلل فلا يجوز شأنه ولا يؤخذ الامر به غير ما اقر به من الدفع على وجه الادعاء قال وابن القاسم انما يجوز شأنه لانه ان دفعه فدفع والمال حاضر لم يستلزم بدفعه على وجهه لتلك (تنبيهات الاول) • تحت هذا التأويل ان ايسا كعادته بل عاده في مثل هذا ان يقول وهل خلاف او وفاق تأويلان • الثاني عياض ظاهر المدونه جواز شأنه بكل حال وعلى هذا تأويله القاضي سمعيل وهو قول عبد الله بن عبد الحكم لانه لم يتمه لا قراره لانه امره بالدفع الى من ذكر وذهب مضمون الى ان معنى ذلك ان المال في يد الرسول به لم يدفعه او انما سماه حاضر والمال حاضر ولو اتفق المبعوث اليه لم يجوز شهادة الرسول لانه يسقط الضمان عن نفسه وقال اشهب لا يجوز شهادة الرسول لانه يدفع عن نفسه الضمان وتأويل ابو محمد يقول اشهب بقرين من قول مضمون بان المتصدق عليه عدم وقد اتلف المال ولا بد منه الرسول على الدفع واماره هو على اقامت الرسول منه على الدفع فتشاهد جائز وجعل به ضم قول ابن القاسم واشهب وفاقا على نحو ما ذهب اليه مضمون وتأويله ابن ابي ذر وهو مضمون كتاب محمد الثالث ابو الحسن انظر به يحلف هنا وهل هي عين نجوس او انما يحلف اذا تحققت في ذلك عنده او غلب على ظنه واختلف في الحلف على غلبة الظن على قولين ذكرهما الشافعي في كتاب الشهادات الرابع فيما ان اودعك مالا وقال تصدق به على فلان واقربه به حلف فلان مع شهادتك واستحققه ان كان حاضر وان كان غائبا فلا يجوز شهادته ان كانت غيبه تنتفع أنت في مثلها او الحسن فان كانت غيبه لا تنتفع في مثلها فتعبروا بالشهادة لا رتفاع التهمة عند ما سأل بعض شيوخنا فقلت رأيت ان قال المودع بالفتح للطلان خذها من يدي لا اريد ما كما يقال ان كان قال ذلك لالحسين اقر بشهادته قال الحاكم اودعني فلان كذا وكذا وقال تصدق به على فلان الغائب فتشاهد جائز وان شهد ولم يذكر ذلك ثم اقر بقوله هذا فيهم ان يكون قاله ليقى القلة عنه التي قد بطلت شهادته ابو الحسن فلو قدم الغائب واراد ان يقوم بشهادته قال ابن شعبة لا تقبل لانها قد روت (و) تضمن (يدعوى الرد) من المودع بالفتح للوديعه (على وارثك) يمدوع اى اليه تنازع فيه دعوى والردان الوارث لم يدفعها للمودع ولم ياتفه عليها ابن شاس امدعوا المدعى غير من اتقه كدعوى الرد على وارث

اى يتم الرسول باسقاط قوله (قوله) وثأول (قوله) المتصدق عليه عدم الخ) يدل من بقرين الخ (قوله) وقد اتلف اى المتصدق عليه (قوله واما) بفتح الهمز وشدا (قوله) وهو اى المتصدق عليه (قوله) الخ صاف (قوله) الخ صاف على ذهب اليه الخ (قوله) وهو اى اتوافق (قوله) جعله اى المبعوث اليه (قوله) يحلف هنا اى وهو لم يحضر دفع المال للرسول (قوله ذلك) اى اى المال امره بدينع المال اليه صدقة (قوله واختلف) يضم التام وكسر اللام (قوله وقال) تصدق به على فلان الخ اى ثم اقر هذا وقال انما امره بدفعه وديعه (قوله واستحق) اى فلان المال (قوله كان) اى فلان (قوله كان) اى فلان (قوله) اى فلان (قوله) اى فلان (قوله غيبه) اى فلان (قوله) بفتح التاء اى

٦٠ من ش اخبرني (قوله خذها) اى الوديعه (قوله فقال) اى بعض الشيوخ (قوله كان) اى المودع (قوله ذلك) اى خذها من يدي الخ (قوله هذا) اى خذها قاله اى خذها الخ (قوله القلة) يكسر القام وشدا التون اى التهمة (قوله واراد) اى القاتب (قوله يقوم) اى القاتب (قوله بشهادته) اى المودع (قوله لانما) اى شهادته (قوله روت) يضم الراء (قوله امدعوا) اى المودع بالفتح

(قوله اووكيه) اي المالك عطف على وارث (قوله فلا تقبل) يضم فسكون فتفتح جواب اما (قوله وكذلك) اي دعوى المودع ردعها على وارث المودع في عدم قبولها الاينة (قوله او العاقل) اي في القراض (قوله المال) اي المودع او المتراض به (قوله لو تبيع) اي المالك ردعها لم يوسع (قوله لا يصدق ان) اي المودع والعاقل (قوله ولو كان قبضه ائتمنة) ساقطة في عدم تصديقه (قوله لا) اي المودع (قوله دفعها) اي الوديعة (قوله ولو ادعى) اي المودع (قوله وارث المودع) بالفتح (قوله لرد) اي من وارث المودع بالفتح (قوله على المودع) بالكسر ٤٧٤ (قوله وعلى وارثه) اي المودع بالكسر (قوله لهما) اي المودع ووارثه

(قوله لم ياتهما) اي وارث المودع (قوله ذلك) اي الدفع مقبول مقدم (قوله عليه) اي الدفع (قوله ضمن) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله قبض) اي الدافع (قوله ذلك) اي المال (قوله له) اي الاصرع (قوله بلاينة) اي وكسر (قوله بلاينة) اي ودفعه بلا بغير حجة المدفوع (قوله فلا يضمن) اي الرسول (قوله هذا) الشرط اي شرط الرسول الدفع بلاينة (قوله ضمن) يضم فسكر (قوله جميع الصور) اي الصدقة والسلف والصلح (قوله المبيع والمضاع) (قوله فيها) اي الصور (قوله وفيه) اي السلف (قوله فان كان) اي المدفوع اليه (قوله انه) اي الرسول (قوله بيا) اي بتسديق المدفوع اليه (قوله وان كان) اي المدفوع اليه (قوله له) اي الرسول (قوله بتسديقه) اي المرسلي

المالك اووكيه فلا تقبل الاينة وكذلك دعوى وارث المودع ردعها على المالك فتفتقر الى البينة ايضا وسواء كان القبض في جميع هذه الصور بينة او بغير بينة وفي الموازنة ان قال المودع او العاقل ردعت المال لوصي الوارث لو تبيع فلا يصدق ان الاينة او اقرار الوصي ولو كان قبضه ائتمنة يضمنه لان دفعها الى غريم قبضه ائتمنة ابن الحالب ولو ادعى الردي على الوارث فلا يقبل وكذلك دعوى وارث المودع الردي على المودع او على وارثه لانهم ائتمناه كالتيمن ابن عبد السلام فاعلى اذ مات المودع والمودع وادعى وارث المودع ردعها على وارث المودع (او) اي وقضين دعوى النفع الى المرسل اليه المتسكن يضم الميم فنها وكسرين الاول وكاف الثاني فتح ان دفع اليه المال دفعه الى الرجل فقال دفعته اليه وانكر ذلك الرجل فان لم يأت بالدافع بينة تشهد عليه ضمن ذلك سوا قبض ذلك منه بينة او بغير بينة ولو شرط الرسول ان يدفع المال الى من اصرته فقهه بلاينة فلا يضمن وان لم تقبل منه بينة بالدفع اذ ثبت هذا الشرط بالحق الحسن مفهوم المتكروا فامر المرسل اليه ببراء الدافع وقضاها ايضا من بعث معه رجل اليه فلا يضمن صدقة او صلة او فتن مبيع او لبتاع فلا يضمنه فقال دفعته له وكتبه الرجل فلا يبرأ الرسول الاينة او الحسن مفهوم قوله كذبه انه لو صدقه لبرئ وظاهره ميم جميع الصور يوزكر فيها السلف وقضاها الحسن امانة الى ذمة فان كان قائم الذمة فلا اشكال انه يبرأ وان كان غريب الذمة فعلى ما تقدم وما امله ارفع السلفة فلا اشكال انه يبرأ بتسديقه وعلى المتقدم من دفع الامانة الى غيره اليد التي دفعها اليه فطعمه الاشهاد التي على ردي القيمة فان لم يشهد فلا يصدق في الدفع اذا انكره القابض ولم يحفظ في هذا الوجه من خلاف الاقول ابن الماسكوشون فحين بعث بضاعته مع رجل الى رجل انه لا يلزمه الاشهاد في دفعه اليه وبصدق وان انكره القابض كان دينا واصله ويمكن ان يقول ابن القاسم مثله بالحق من سئل الاول في كتاب الوكالات فان اقرب القبض وادعى التلف فلا يجتأروا ما ان يكون قبض الذمة والى امانة فان كان بضال الى امانة فاختلاف فيه قول ابن القاسم انه لبرأ لبرأ الدافع بتسديق القابض والمصدق من الاصره وقال حرة لا يبرأ الدافع الا باقامة بينة على الدفع او اتمان القابض بالمال وقاطعه بالشرع الله تعالى عنه في الموازنة واما ان كان قبض الى ذمة مثل قوله ادفع الوديعة التي عندك الى فلان سلفا او تسليما في سلمة ادلى ما منع وعمل فيها فلا كان كانت الذمة شرعية فاختلف فيه فقيل يبرأ الدافع بتسديق القابض وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل لا يبرأ بتسديقه اياه

نقرا ب

اليه (قوله فطعمه) اي الدافع (قوله الاشهاد) اي على الدفع (قوله يشهد) يضم فسكون فتكسرى نقرا ب الدافع على دفعه القابض اليه الذي دفعها اليه (قوله الى رجل) صفة بعث (قوله انه) اي المبعوث معه الخ فمفعول قول المضاف لقائه (قوله كان) اي المدفوع له (قوله فان قرأ) اي المبعوث اليه (قوله قبض) الى ذمة كالمسار (قوله الى امانة) كالوديعة (قوله من الاصره) بمجدو كسر (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله قوله) اي الاصره (قوله له) اي المأمور (قوله فان كانت الذمة) اي المدفوع اليه (قوله تبيع) اي بتقليس (قوله فاختلف) يضم التاء

(قوله ثالثة) أى الدافع (قوله اذا دعى) أى التائب (قوله ولو بغير) أى الدافع (قوله فان كانت) أى التهمة المدفوعة اليها (قوله)
عنه أى الدافع (قوله وان كانت) أى التهمة المدفوعة اليها (قوله ثالثة) أى الدافع (قوله اذا دعى) أى التائب (قوله بغير) أى
الدافع (قوله ومن ذمة الزمة) كادفع السلف الذى بذلت الى فلان سلفاً او غنا السلف كذا او راس مال السلف كذا لا يملك كذا
(قوله ومن امانة الى امانة) كادفع الودعة التى عندك الى فلان ودية (قوله ومن امانة الى زمة) كادفع الودعة التى عندك الى
فلان سلفاً او راس مال سلم (قوله ومن ذمة الى امانة) كادفع السلف الذى عندك ٢٧٥ الى فلان ودية (قوله او لم يفت) أى
المؤمن معه مال الى رجل

ظراب ذمته وأما إن دفع مائت في القعدة فإن دفعه إلى أمانة قائ له لا يبرأ بتسديق القاض
 إذا أدى القاض والظهير الأمانة للينة على معانة الدفع وأما إن قاض المبله هذا نص
 ما في المدونة لم يعرف نفسه خلافاً لأن يدخله الخلاف بالقاض على الأمانة وإن دفع إلى ذمة
 قائ كانت قائمة قائ له لا يبرأ بتسديق القاض بالاتفاق وإن كانت خربة قائ له لا يبرأ بتسديق
 القاض إذا أدى القاض إلا أن يشترط على الدفع هذا الذي يجمع عندى على ذمهم ولم
 يعرف غيرنا خلاف إلا أن يدخله الخلاف بالقاض على الأمانة فهو أربعة وجوه ومنع من
 ذمة إلى ذمة ومن أمانة إلى أمانة ومن أمانة إلى ذمة ومن ذمة إلى أمانة اهـ وقوله إذا دفع من
 ذمة إلى أمانة لا يبرأ بتسديق القاض إن أدى القاض أراد والله اعلم في غير الوكيل المفوض
 ابن الحاجب ما لم يمت والرسول ودفع الوديعة إلى من أمره بها بقعه اليه وضاعت وانكر وجهها فدفعها
 فلا يصدق في دفعها اليه الأمانة على معانة الدفع فإن لم يقمها ضمن ولوصدقة المرسل اليه في
 قبضه منه اهـ فقول المصنف المتكسر مفهومه أن إن ينكر لا يضمن وكأنه اعترض ما تقدم
 عن المدونة وما نسب ابن رشد إلى ابن القاسم وترك ما شئ عليه ابن الحاجب لقوة الأول
 (تنبيهات الأول) في إطلاق المصنف الرد على هذه المسئلة على الإيصال بالساعة وأما ما ادعى
 الإيصال • الثاني عند الحق إذا شرط الرسول أن لا يضمنه على دفعه شفعه وإن شرط أن لا يضمن
 عليه فلا يضمنه لأنه التامية تنظر فيها حين وجوب توجهها فكأنه شرط سقوط أمره لجيب يمد
 بخلاف شرطه تركه الأشهاد وذكر ابن حبيب فيما رواه الثالث إطلاق المصنف هنا الخلفان
 بترك الأشهاد هو المشهور ومقابلته إن كان الرد على عمله صدق المدوع الرابع تصديق رب
 المال لا يثبت الضمان بترك الأشهاد انتمس فيها أن أمره بتسديق في قوم معينين فصدق
 بعضهم وكذب بعضهم ضمن حسنة من كذب ولوأمرته بتسديق على غيره معينين صدق بينهم وإن
 لم يأت يمينه ابن يونس أراد إذا كان متهماً وقاتله أو الحسن وشبه في الضمن فقال (كردموى
 المدوع بالتفريق والوديعة (علق) يا ودع فلا تقبل ويضعها (إن كانت) أي المدوع
 بالكسر (ينة) شاهدة على المدع والمدوع بالفتح (مقصودة) للتوثيق على المدوع خوفاً من
 دعواه أو هافاً بما تمتهه فإن أدى ضياعاً صدق قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وجميع
 أصحابه لا لقائه على حفظها ومفهومه الشرط أنه إن قبضها بلا يمينه أو يمينه غير مقصودة
 أو مقصودة لتعريف التوثيق وأدى ردها فصدق فيه في فيها ومن يمد وديعة أو اقراض لرسل

(قوله فهو) أى المودع بالفتح أو العامل (قوله مقدق) يشق الال (قوله ولو قبضه) أى المال المودع أو المترفع (قوله فقال) أى المودع أو العامل (قوله ضاع) أى المال (قوله سرق) بضم فسح (قوله مدق) بضم فسح فكسر مدق لا (قوله فنفى) أى الامانات صلة التقوى (قوله والاداء) عطف على التقوى (قوله الشاهد عليه) أى الاداء (قوله من الحضرة الخ) أى من (قوله فانه) أى الدافع (قوله قصد) بضم فسح (قوله لم) أى السنة (قوله لم يقصد) بضم فسح (قوله الصاد) (قوله شهادتهم)

افاده
 اى على ردعها (اي قوله عوفى) اى المودع الفسخ (قوله ممدوق) بفتح الدال
 اى فى دعوى ردعها بنجلها بلائيه (قوله سبما) اى الناف والنضاب (قوله وسبما) اى كلام المصنف (قوله انه) اى المودع (قوله
 واحناج) اى الشارح (قوله وقدره) اى كلام المصنف

(قوله لو قال) أي المودع (قوله إذا دعي) أي المتهم (قوله تنقيل) بضم فسكون فتفتح أي دعوا وردها (قوله عنه) أي المودع (قوله أو ادعى) أي المودع (قوله أنه) أي غير المتهم (قوله لأنه) أي مدعى الرد (قوله الدعوى) أي بضم الدال (قوله في دعوى التلف أو الضياع) أي في حلف في دعوى أحدهما أقوال (قوله هذا) أي حلقته في دعوى التلف والضياع (قوله تنقيبه) أي المذكور من دعوى التلف أو عدم العلم بالتلف والضياع (قوله به) أي الحلف (قوله لكنه) أي المصنف (قوله في هذا) أي الاحتمال الثاني (قوله يقوته) أي المصنف (قوله فيه) أي كلام السامعي (قوله تنظر بل حلف المتهم متفق عليه) أي وما غير المتهم فلا يحلف في دعوى الرد ولا في دعوى التلف أو الضياع كما هو ظاهر المصنف (قوله موضع الخلاف) أي في حلف المتهم وعدمه (قوله الانتفاء) أي على حلف المتهم (قوله ولذا) أي كونه سبق قلم ٤٧٧ عليه أصح بضم الهمزة وكسر اللام (قوله به) أي التسهم (قوله ما قاله

السامعي) أي من حلف غير المتهم في دعوى الرد (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله لحكاية صاحب البيان الخ) صلة ما قاله السامعي هو الصواب أقول هذا ظاهر

على تفسير السامعي المتهم بالسامعي في حفظ الوديعة (قوله ما أعلن تبسره على من لم يتحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التمسك فلا يظهر نزاعاً ولا وجه للخلاف من صدقه ربما في دعواه الرد والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله واعترضت بضم التاء (قوله وبينه) بفتح متعلأى (قوله الاعتراض (قوله سنة) أي معقودة للتوثيق (قوله قراض (قوله صدق) بضم

أخذه تمت في نوازل أصبح لو قال المودع ما ادعى الرد دتم السدأم تلتف فلا يضمنه إلا أن يكون اتعاه أو دعه إياها ميسنة فلا يبرأ إلا بالبرر وتعدو بحلف ما هي عنده وتلتف معها إليه أو تلتف طلق ما حله الشارح عليه هو الموافق للقول في المسئلة مفروضة كذلك ولذا قال ج. الصواب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاجب (وحلف) (المودع بالفتح) (المتهم) بفتح الهاء أي بالسامعي في حفظ الوديعة إذا دعي ردّها حلت تنقيل منه أو ادعى عدم العلم بالرد أو الضياع وظاهر كلام المصنف أن غير المتهم لا يحلف والمتقول أنه يحلف في دعوى الرد لا يتعارض لأنه متحقق عليه الدعوى وفي دعوى التلف والضياع مشهورها يحلف المتهم دون غيره ويحتل أن هذا مرداد المصنف لتعقيبه ولكنه على هذا يقوته حكم المين في دعوى الرد قاله السامعي ثم فيه تنظر بل حلف المتهم متفق عليه في دعوى الرد وفي دعوى التلف على المشهور وقول الشارح في الوسط دعوى الرد موضع الخلاف والتلف موضع الاتفاق سبق قلم ولذا أصح في بعض نسخة طلي ليس المراد من شأنه التساهل في حفظ الوديعة بل الذي لم يتحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التمسك مع كونه غير معروف فالحلف والصالح وقوته ونظر بل حلف المتهم متفق عليه أي آخر ما قاله السامعي هو الصواب لحكاية صاحب البيان وابن عرفة وغيرهما الاتفاق على الحلف في دعوى الرد والطلق أو سواء كان متهماً أم لا واعترضت عبارة ابن الحاجب وبينته في التوضيح في فيما لا ثالث رضى الله تعالى عنه ولو قبضه أي الوديعة أو القراض بينه فقال ضاع مئى صدق أراد ولا يمين عليه إلا أن يتم فيحلف أو يموجد والله أصحاب المال رضى الله تعالى عنهم عن ابن عبد الحكم وأن نكل المتهم عن اليمين ضمن ولا ترد اليمين ههنا ابن يونس الفرق بين دعوى الرد ودعواه الضياع على أحد القولين أن رب الوديعة في دعوى الرد يدعى يقضائه كاذب فيصنف متهماً كان أو غيرهم وفي دعوى الضياع لا علم له بحقيقة دعواه أو اتعاه هو معلوم من جهة المودع فلا يحلف إلا إذا كان متهماً وهذا هو الصواب ج. هذا إذا دعي التلف ولم يحقق وجهه عليه الدعوى أنها باقية ثم قال فإن نكل فمرد ولا ترد اليمين وأما في دعوى الرد فيحلف باتفاق ابن عرفة وحيث قبل قوله في الرد فلا خلاف أنه يمين واعترض على ابن الحاجب

فكسر متغلا (قوله أو اد) أي المالت رضى الله تعالى عنه (قوله عليه) أي قاض الوديعة أو القراض (قوله بهم) بضم الباء فتفتح الهاء أي بكنه في دعوى الضياع (قوله أو لم يموجد) أي قال (قوله ابن عبد الحكم) أي قال (قوله ضمن) أي المتهم عوض الوديعة أو القراض (قوله ولا ترد) بضم فتفتح (قوله على أحد القولين) أي بعدم حلف مدعى الضياع إذا لم يتم مدعى الرد إذا لم يتم (قوله أنه) أي مدعى الرد (قوله فيحلف) أي مدعى الرد (قوله لا علم له) أي رب الوديعة (قوله هو) أي شأن الوديعة (قوله فلا يحلف) أي المودع (قوله ثم قال) أي الحلف (قوله فإن نكل) أي المودع عن اليمين (قوله فمرد) أي المودع عوض الوديعة (قوله فيحلف) أي المودع (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) أي المودع (قوله أنه) أي قبل قوله

(قوله في ذلك) أي حلف المودع في دعواه الرضا إذا كذب بها قاتل (قوله واشتغال كاهه) أي ابن الحاجب حلفه يشكرون (قوله
 الفقهى) أي المؤلف في الفقه احتج به عن مختصر الأصوف وغيره من مختصراته ونص ابن عرفة قال ابن الحاجب وفي يمينه
 ما لشهاده ورجل المودع قلت قرأ من عهد السلام وغيره بان الأول أنه يحلف ولا يقرم والثاني أنه يقرم ويشكر كهدون
 سلفه وبالدوية والثالث أنه لا يقرم حتى يحلفه وبالدوية قلت وجود الأقوال الثلاثة في دعوى الشف واضع الأول
 بناء على عدم وجه بين التهمة والثاني على وجهها وعدم انقلابها والثالث على انقلابها أو ما دعوى الردة تقدم تحقيق
 المذهب في ذلك وحيث يقبل قوله فلا خلاف أنه يمين ولا في انقلابها أن نكل وظاهر كلام ابن الحاجب أن حلفه في دعوى الردة
 قولين أشهرهما حلفه وأنه أن نكل في غرضه دون حلفه وبالدوية قولان وقول ابن هريرة في نكل ابن الحاجب هذا الخلاف
 في دعوى الردعما انفرجه أصوب واشتغال كاهه على مثل هذا كان محققا وشيوخنا يشكرون كتاب ابن الحاجب الفقهى
 وأما علم (قوله بيا) أي المأمور من ٤٧٨ المال (قوله الأبيينة) تشهد له بالدفع للرجل (قوله ولو شرط) أي المأمور (قوله

يظهر) يضم فسكرن ففتح
 (قوله لم يكن) أي يوجد
 (قوله بعد) بالضم (قوله
 شرطه) أي المأمور (قوله
 هذا) أي قوله ولو شرط أن
 لا يمين عليه لم يتعمد شرطه
 (قوله القضاء) أي اقترض
 أو تنجس بسبب لاجل قوله
 وتنازه أي العين المودع
 على ردها بها (قوله فإن
 حلف) أي المودع على
 ردها بها (قوله صدق)
 يضم فكسر مثقلا أي
 المودع (قوله على المشهور)
 حلفه (قوله هذا)
 أي فإن نكل حلفت (قوله
 أن نكل المقيم فلا ترد العين)
 أي ويقرم المقيم عبرة نكله

عوض الدوية مقول نقل المضاف لقاعه (قوله وما نقل غيره) أي ابن ونس عطف على نقل (قوله) وقول
 ونسقط (أي العين (قوله وإن لا ترجع) أي تدين التهمة (قوله فأبضها) أي الدوية (قوله بغير يمين) أي متوجه بقامسة
 فأبض (قوله ردها) أي الدوية تقرر بها ما تمعول دعوى المضاف لقاعه (قوله ولة) خبر دعوى (قوله مع يمينه) أي فأبضها
 (قوله يحلف) أي المودع على ردها (قوله يعلم) يضم الياء (قوله أن المودع) بالكسر (قوله نعمنا) أي الدوية (قوله فيه) أي ما بين
 ابداء أو طلبه من المودع (قوله) يضم العين (قوله من ذات يده) يان ما (قوله عليه) أي المودع (قوله عشرة) أي من
 الأوامر بين ابداء أو طلبها (قوله عدم حلفه) مقول نقل المضاف لقاعه (قوله مطلقا) أي عن تصيد بطول مدتها وأنه
 (قوله أن كان المودع) بالفتح (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله ولو ص) أي نقل ابن الحاجب (قوله ثلاثة) ضمها بين مطلقا
 وقسميل الفقهى ونقل ابن الحاجب عدم حلفه مطلقا (قوله هو) أي نقل ابن الحاجب الخ يان الثلاثة (قوله ودعواه)
 أي المودع (قوله ضاعها) أي الدوية (قوله فيها) أي الدوية (قوله مقبولة) خبر دعوى (قوله بيينة) أي مقبولة لتوثق
 (قوله خلفه) أي المودع (قوله إن كان) أي المودع (قوله ثم قال) أي ابن عرفة

(قوله خلاف) خبر قول (قوله عدم) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله مطلقا) أي ولومهما (قوله قال) أي التثنية (قوله لاه) أي المودع (قوله ولما سكي) أي التثنية (قوله الأول) أي حلقه (قوله يبين) بفتح الياء أي يظهر (قوله وعبر) أي العنق (قوله على الثالث) أي حقه ان كان معهما (قوله ان نكل) أي المودع (قوله ضمن) أي المودع عوض الوديعة (قوله ولا ترد) بضم ففتح (قوله اختلف) بضم التاء (قوله تعلقها) أي العين بغير التهمة (قوله رهو) أي تعلقها بغير التهمة (قوله في غيرها) أي المودعة (قوله اشبه) أي قال (قوله ارتحق) أي البين (قوله ونسقط) أي ٧٩ العين (قوله اذا ضغفت) أي التهمة (قوله وان لا ترجع) أي

لا ترد العين على المدعي
(قوله ترد) بضم ففتح
(قوله في رهو) أي عين
التهمة (قوله مشهور)
خبر بالخلاف (قوله ولفي)
(بمنه) أي المودع (قوله
أنه يخلط ولا يفرم) أي
ان يكتل (قوله ولفي)
انقلابها) أي لا خلاف
في انقلابها (قوله قبلها)
أي عبارة ابن الحبيب
(قوله أصوب) أي من
ظاهر كلام ابن عبد السلام
خبر قول (قوله ولفي) أي
الرسول المال (قوله له)
أي المرسل اليه (قوله
وأكثر) أي المرسل اليه
(قوله استلامه) أي المال
(قوله لمنه) أي الرسول
(قوله على من أرسل) صلة
شرط (قوله لمن أرسله)
صلة شرط (قوله المرسل)
بكر السين (قوله ولفي)
عطف على اقرار (قوله
الوديعة) تفسر فاعلا
تلف المستتر به (قوله

وقول ابن الحبيب المتهم بحال بانه اختلف نقل التثنية عدم حلقه مطلقا قال لاه
أمنه ولما سكي الأول قال الامام يبين جل بالصلاح والتميم وعبر عن الثالث بقوله وقيل يخلط
الا أن يكون عدلا الشيخ عن ابن عبد الحكم ان نكل ضمن ولا ترد العين هـ على ردها ولا ين
زور عن اختلاف في تعلق العين بغير التهمة ففي تضمن الصانع والشركة تعلقها وهو قول ابن
القاسم في غيرها اشبه لا تتعلق قلت في آخر كلام ابن رشد في اجوبته الاظهر ان تلقى اذا قوت
التهمة ونسقط اذا ضغفت وان لا ترجع اذا خلطت وفي صما عيسى ان العين ترد في التهمة
والخلاف في رد هار في حلقها ابتدا مشهور ابن الحبيب وفي عينه ثالثها المشهور بخلط
المودع وقرره ابن عبد السلام وغيره ان الأول أنه يخلط ولا يفرم والثاني انه يفرم يكتله دون
حلقه وبوديعة والثالث انه لا يفرم حتى يرد الوديعة قلت وجود الاقوال الثلاثة في دعوى
التلف واضح الأول بناء على عدم وجه عين التهمة والثاني على وجهها وعدم انقلابها
والثالث على انقلابها وأما في دعوى الردف فقد تقدم تحقيق المذهب في ذلك وحيث يقل قوله لا
خلاف أنه يبين ولا في انقلابها ان نكل وظاهر كلام ابن الحبيب ان في سلمته في دعوى الرد
قولين أشهرهما حلقه وأنه ان نكل في غرضه دون حلقه وبوديعة قولان وقول ابن عبد
السلام في شرح العبارة التي ذكرها ابن الحبيب وهذا الخلاف موجود في عين التهمة فظاهر
قبولها وقول ابن هرون في نقل ابن الحبيب هذا الخلاف في دعوى الردفما اقتربه اصوب
واشتمال كابه على مثل هذا كان محققا وشيئا يشكرون كاتب ابن الحبيب القهقي
واقه اعلم (د) ان أرسل رجل مال الى آخر وسله بلامنة وانكر استلامه من فالا ضمان
على الرسول (ان) كان (شرط) الرسول على من أرسله بالمال حين إرساله (الرفع) الشخص
(المرسل) بفتح السين (اليه بلا) اشهاد (بينة) عليه اذا ثبت الشرط باقرار المرسل او بينة قال
الامام بالترضی الله تعالى عنه لو شرط الرسول ان يدفع المال بعريضة فلا يضمن لقول رسول
الله تعالى صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شرط وطهرهم (د) تضمن (بقوله) أي المودع بالفتح
المودع بالكم (تألف) بكسر اللام الوديعة قبل ان تلقى بفتح فسكون أي قبل ان تلقى
أي بالامر مثلا وصلة قوله (بعدم منه) أي المودع بالفتح (دفعها) أي الوديعة للمودع
باب كسر لصدا بدار بها وأولى بلا عذر روى اصبح عن ابن القاسم فمن له عسر جل مال
وديعة تطلب منه فاعذر بشئ وان يركب الى موضع كذا فليقبل عذره قصاصا بخلاف ان
لا يعطيه ثلاث اليه فلما كان في عذر قال ذهبت قبل ان تلقى ضمن لانه اقربها وان قال لا ادري

لعذره علة منع (قوله ابداه) أي اظهره المودع (قوله تطلبه) أي المودع المال (قوله لمنه) أي المودع (قوله فاعذر)
أي المودع (قوله وانه) أي المودع (قوله فقبل) أي المودع (قوله عذره) أي المودع (قوله تصاصا) أي المودع والمودع
(قوله خلف) أي المودع (قوله لا يعطيه) أي المودع (قوله ذلك) أي المال (قوله اليه) صلة يعطيه (قوله قال)
أي المودع

(قوله ذهب) أي ضاعت الوديعة (قوله ضين) أي المودع المديونة (قوله لانه) أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله قال) أي المودع (قوله حلق) أي المودع (قوله عليه) أي المودع (قوله ويحلف) أي المودع (قوله بها) أي الوديعة (قوله حينئذ) أي المودع أو المودع (قوله ان قال) أي المودع (قوله حلق) أي المودع (قوله ان شاء الله) أي المودع (قوله الوديعة) أي الوديعة (قوله لانه) أي المودع (قوله نعمتها) أي الوديعة (قوله اياه) أي مودعها (قوله يكون) أي الشأ (قوله كان) أي المودع (قوله لا يستطيع) أي المودع (قوله فيه) أي الآخر (قوله الرجوع) أي لعل الوديعة ليس لها مودعها (قوله ربه) أي الرجوع (قوله عليه) أي المودع (قوله ان قال) أي المودع (قوله ترجع) أي المودع (قوله الله) أي المودع (قوله فقال) أي المودع (قوله ثلثت) أي الوديعة (قوله عليه) أي المودع (قوله وكذلك) أي المذكور في عدم ضمانه (قوله لو قال) أي قول المودع (قوله لا أقضها) أي الوديعة (قوله ٤٨٠) أي حكمه (قوله عليه) أي المودع (قوله لانه) أي المودع (قوله في

ذلت ای زقیف دفعه‌عالی
السلطان (قوله يقول) ای
المودع (قوله خفت) ضم
تله (قوله شغبه وکواه)
ای المودع (قوله وسلف)
ای المودع (قوله عله) ای
المودع وقت تلفها (قوله
على انهما) ای الودیعة
(قوله قبله) ای لقبه (قوله
ولیعلم) ای المودع تلفها
حين نقیسه (قوله اوسله)
ای لقبه عطف علی قبله
(قوله هو) ای الحاكم
(قوله اذا كان) ای الحاكم
(قوله منسلطها) ای
الودیعة (قوله تملقت)
ای الودیعة (قوله اتاناه)
ای الحاكم (قوله ان
تسكن) ای الودیعة مینة
بان كانت بلا مینة اویسنة

مقصودنا بالاسم ادا وبينة مقصودة لغبر التوتو (قوله لان القول قوله) اى المودع في ردعاه
 سلطان
 فاعلم ان بعضها حتى ياتي الحاكم (قوله مستند) اى من كونها بالابينة توتو (قوله فليس له) اى المودع (قوله الشرط) اى ان لم
 يكن بينة (قوله انه) اى المودع (قوله انه) اى المودع (قوله يشهدا) بضم الياء وكسر الهمزة اى المودع البينة (قوله
 واستمع) اى المودع (قوله منه) اى الرد (قوله انه) اى المودع (قوله عليه) اى المودع (قوله لو ان) اى المودع (قوله من
 فيها) اى المودع (قوله انه) اى المودع (قوله ان) اى المودع (قوله وان كان قضى ابينة) اى مقصودة
 لتوتو من بالغة في ضمانها (قوله ونفسه) اى الضمان (قوله وان كان) اى قضيا (قوله غيرا) بالغة في نفسه (قوله ان كان) اى
 قضيا (قوله بغير بينة) اى مقصودة لتوتو (قوله بطيها) اى المودع من المودع (قوله والراهن) عطف على رب (قوله
 بطيها) اى الراهن (قوله في كذا) اى الرهن (قوله ذلك) اى المذكور ومن الوديعة ادا والراهن

(قوله هند) اى التى قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان زوجى شيعى ولى عصية منه انا خدمت ماله ما يكتى صبيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذنى من ماله ما يكتىك وصبيته لك الماعروف (قوله ولم يشهد) بضم فسكون فكسرى اى الموصى (قوله عليها) اى الوصية (قوله فان خنى له) اى الوصى (قوله دفع) فاعل خنى (قوله ذات) اى الموصى به (قوله حتى لا يتبع) بضم (بضم) الباموقع الموحدة اى الوصى (قوله به) اى الموصى به (قوله دفعه) اى الموصى به (قوله الصغير) اى الموصى له (قوله نهو) اى دفعه (قوله اى الوصى) (قوله لانه) اى أخذ اجره فحفظها (قوله ستم) اى طرقتها (قوله ونظر وجهها) اى الودعية (قوله عليه) اى حفظها (قوله عن اسمها) اى ودية (قوله اطردت) اى ٤٨٣ استمرت (قوله باطراحها) اى اسقاطها

(قوله اجرته) اى حفظ الودعية (قوله وجهها) اى اطراد العادة بحفظها عليه سقطت (قوله سقطت) اى اجرته فحفظها (قوله والام) اى وان لم تقرر العادة باطراحها (قوله اى المودع بالفق) (قوله اذا كانت) اى الودعية (قوله يشغل) بفتح الباء والغين المجمة (قوله فطلب) اى المودع (قوله موضعها) اى الودعية (قوله فذلك) اى اخذ الاجرة (قوله اى المودع) (قوله المصنف) اى ابن الحلاج (قوله هذا) اى استحقاق اخذ اجر محلها (قوله اى اخذ اجر محلها) (قوله بضم) اى بضم (قوله بركى) بضم اليه (قوله المصنف) اى خليل (قوله اى كلام ابن عبد السلام) (قوله فها) اى فى هذا المختصر (قوله

عاقبتهم فعاقبوا بئبل ماعوق به ولديت هند وقيل معنى لا تخن من خائلك لا تأخذ فو حقك اه وخلاص كلام ابن تونس وكلام المازرى وشيخ جواز الاخذ وفى المقدمات اظهر الاقوال باساحة الاخذ ابن تونس مالى بدنى الله تعالى عنه في ميت اوصى لصغيره نايبر ولم يشهد عليها الا الوصى فان خنى فقد دفع ذلك حتى لا يتبع به فقد دفعه دون السلطان وكذلك لو دفعه فلم يقبل شهاده السلطان تخنى لم يدفع ذلك فهو له (ولا) اى وليس المودع بالفق (اجرته فحفظها) اى الودعية لانه ليس من ستمها ونظر وجهها باخذ الاجر عليه عن اسمها ابن عبد السلام اما اجرة الحفظ فقد اطردت العادة باطراحها وان المودع لا يطلب اجرته وبهذا سقطت والا فالحفظ يجوز الاجر عليه لان المذهب جواز الاجرة على المراساة (بختلاف) اجرة (محلها) اى الودعية فقامودع بالفق اخذها ابن الحلاج اجرة موضعه اى دون حفظها اى اذا كانت على شغل منزلا فطلب اجرة موضعه فذلك له ابن عبد السلام اطلق المصنف وغيره هذا وعندى انه يقصد بمن يقتضى حاطب الاجرة كما هو مذهب المدونة فى ريب الدابة باذن رجل فى ركوبها فقولوا كسها انكار كسها عارية وقولوا لم يجرها انكارها باجارة قالوا لربها ان كان مثله يكرى الدواب ولم يعد المصنف به هاهنا انه ذكره فى موضعه واقره قال تمت (ولكل) من المودع بالكسر والمودع بالفق (توك) اى اداع (ها) اى الودعية بعد وقوعه فليها اخذها والام ابن ردها ابن شامس الا بداع من حدث انه مباح للفاعل والقابل وقد عرض وجوبه الى ان سوما تقدم (وان ادوع) ذومال ماله (صبا) وصفاها او اقرضه (اى الصبي) او السفيه (واباعه) اى الصبي او السفيه بضم مؤحل او واسله فى مؤحل (تتلف) المال المودع او المقرض او المبيع من الصبي او السفيه (لمرضن) الصبي او السفيه شأمنه ان قيل ذلك بغير اذنه اهله بل (وان قيله) (بائذنا اهله) وهذا بعد التوقيع ويكره لهم انهم فيه لانه تقرير باتلاف المال فى فيما لا ين انقاس ومن ادوع صبا وودعية باذن اهله او دونه فضاقت فلا يرضيها ارادو كذلك السفيه لان اصحاب ذلك سلطوا عليه على اتلافه مالى مرضى الله تعالى عنه ومن باع منه سلمة فانتقلها فليس له اتباعه ببنتها وكذا الوباغ الصبي سلعة وقبض ثمنها وتلقه فالمبتاع ضمن السلعة وليس له قبل الصبي شئ من ثمنها الفنى لاتباعه على صبي ولا على سفيه الا ان يثبت انهما

مع انه اى المصنف (قوله ذكره) اى كلام ابن عبد السلام (قوله للفاعل) اى المودع بالكسر (قوله والقابل) اى المودع بالفق (قوله وجوبه) اى الابداع (قوله قبيل) بكسر الموحدة (قوله لهم) اى اهل الصبي (قوله اى الصبي) (قوله فيه) اى قبول الودعية (قوله لانه) اى انهم فيه (قوله او بدونه) اى اذن اهله (قوله ذلك) اى المال المودع (قوله ليد) اى الصبي (قوله منه) اى الصبي (قوله فان قلها) اى الصبي (قوله فليس له) اى البائع (قوله اداعه) اى الصبي (قوله ببنتها) اى السلعة (قوله واتلقه) اى الصبي عن السلعة (قوله وليس له) اى المبتاع (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله من ثمنها) اى السلعة (قوله شئ) (قوله على صبي ولا على سفيه) اى استلقاها لا او قبلها من سلم او ودية او ابتاعها لاجل (قوله انهما) اى الصبي والسفيه

(قوله انفقاً) أى الصبي والسقه (قوله ذلك) أى المال (قوله لهما) أى الصبي والسقه (قوله فتيهتان) بضم التاء مفتوح
 الموحدة (قوله فان ذهب) أى المال الذى صونه (قوله واذا) أى الصبي والسقه (قوله فلا يتبعان) أى الصبي والسقه (قوله
 فيه) أى المال المقاد (قوله فلا يتبعن) أى الصبي ما تلقته أو ضعه (قوله لانه) أى الصبي (قوله مسلط) بفتح اللام (قوله عليه)
 أى المال (قوله وكذلك) أى الصبي فى عدم الضمان (قوله الوديعه) تفسر اقفا على تعلق المستقره (قوله ولا يتأتى) بضم التاء
 وقع النون (قوله به) أى تفرغ معروض الوديعه (قوله لا تملق) أى الوديعه (قوله برقبته) أى المأذون له (قوله اسقاطها)
 أى عوضها (قوله عنه) أى ٤٨٤ المأذون (قوله من وديعه) بيان ما (قوله يده) أى المأذون له (قوله ففى) أى غرامة

عوض الوديعه (قوله فى
 ذمته) أى المأذون (قوله
 اودعه) أى المأذون (قوله
 تطوع) أى طاع (قوله
 ذلك) أى عوض الوديعه
 (قوله عنه) أى المأذون
 (قوله فيها) أى الوديعه
 (قوله وانما) أى الرقيق
 غير المأذون له الوديعه
 (قوله فان اسقطه عنه)
 مفهوم الشرط (قوله فلا
 يتبع) بضم التاء مفتوح
 الموحدة أى غير المأذون اذا
 اعتق (قوله به) أى عوض
 الوديعه (قوله ففى) أى
 غرامة عوض الوديعه
 (قوله يشنه) أى يسقط
 عوضها (قوله عنه) أى
 العبد المحجور (قوله والعبد
 فى الرق) حال من هاء يفسخه
 (قوله فذلك) أى يفسخ عوض
 الوديعه (قوله به) أى يسقط
 (قوله ذلك) أى تعلق عوض
 الوديعه بغيره (قوله به)

أفقاً ذلك فما لا غنى لهما عنه فتيهتان فى المال الذى صونه فان ذهب واذا غيره فلا يتبعان
 فيه ابن عباس من اودع عند صبي شيئاً باذن اهله او بغير اذنه ثم ما تلقه الصبي أو ضعه فلا يتبعن
 لأن مسلط عليه كالو أقرضه أو باعته وكذلك السقه (و) أن اودع ما لا يندفعه رقيقاً مأذون له فى
 التجارة فالتسقه (تعلق) الوديعه أى قيمتها أو مئلتها (بذمة) الرقيق المودع الفسخ (المأذون) له
 من مال كماله الرشد فى التجارة فتلقتنا (عاجلاً) أى حالاً فتؤخذ من ماله الآن كالمحرور لا يتأتى به
 عتقه ولا تعلق برقبته ولا بعامل سيده الذى يده وليس لسيده اسقاطها عنه فى قيم المالك
 رضى الله تعالى عنه ما اتفق المأذون له فى التصرف من وديعه يسقط عنه فذمة لافرقته لان
 الذى اودعه تطوع بالايديع وليس لسيده ان يفسخ ذلك منه (و) ان اودع وقفاً غير مأذون له
 فيها وألقها تعلقت (بذمة غيره) أى المأذون له لا عاجلاً بل (اذا اعتق ان لم يسقطه) أى
 ما تعلق بذمة غير المأذون (السيد) عنه فان أسقطه عنه قبل عتقه سقط له به به فلا يتبع به
 فى فيها المالك رضى الله تعالى عنه وان اودعت عبداً محجوراً عليه وديعه فالتسقه ففى ذمته
 ان عتق بوماله لان يفسخه عنه السيد والعبد فى الرق فذلك لان ذلك به به فبسقطه عن
 العبد فى رقه ولا يتبع به بسقطه عنه (وان) كانت وديعه يسقطه وادعاهما اثباتاً من لا (قال)
 المودع الفسخ (هى) أى الوديعه (لاحداً) خاصة (ونسبه) فلا أعلمه الآن (تخافاً) أى يحلف
 المتنازعان فيها كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه (وقسمت) بضم فسكون الوديعه
 (بينهما) أى المتنازعين فيها نصيبين ونكولهما خلفهما وياخذها الخاف وحده فى
 ابن نونس مع عيسى ابن القاسم فبين سيده وديعه مائة ديناراً فادرجلان كل واحد منهما
 يدعيها لنفسه خاصة ولم يدريان هى منهم ما قال تكون بينهما بعد ايمانهم ما قل نكل منهما فلا شئ
 لهماى كماله الخاف محمد لوقال دفعتهما لاحداً ونسبه وانكر افضها حلقاً وغرم لكل مائة
 ومن نكل فلا شئ لهما نكلاماً فابى على المقر الامانة يقتسمان اودعين عليه لانه هو اى
 الميعين ودها بعد ان وجب عليه فان رجع المودع وقال احلف انما لهما فله ذلك فان قال
 احلف انما ليست لواحدهما فلا يدين غرمه مائة يقتسمانها او كذا كانت المائة عليه دينا
 فياخذ كذا فاداه ابن عرفة ولو قال فى مائة دينارين عليه لا يرى أقلان هى ام أقلان

أى العبد يقتص فتيهتاى وازالة عيبه حتى لسيده (قوله مائة دينار) بيان وديعه قومه ولم يدري أى
 المودع (قوله لهما) أى الوديعه (قوله منهما) أى الرجلين (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله تكون) أى الوديعه (قوله بينهما)
 أى المدينين (قوله وهى) أى الوديعه (قوله لو قال) أى المودع (قوله دفعتهما) أى الوديعه (قوله وانكر) أى المتنازعين فى الوديعه
 (قوله سلقاً) أى المتنازعين على مدم قضيا (قوله وغرم) أى المودع (قوله عليه) أى المودع (قوله لانه) أى المقر (قوله هو)
 يؤكدها (قوله ردها) أى المقر الميعين على المتنازعين (قوله عليه) أى المقر (قوله ذلك) أى الحلف على انهما لواحدهما (قوله فان)
 قال) أى المودع (قوله فيما ذكرنا) صلة كالف التثنيه (قوله أقلان) بفتح هاء الاستفهام وكسب لام البحر (قوله هى) أى المائة

(قوله فاعاها) أى المائة (قوله غرم) أى الدين (قوله كالودعة) أى فى لزوم المقرائة واحدة تقسم بينهما حلقا وأزكلا ويحتسب بها الحالف وحده (قوله عكسه) أى الوديعه كالدين فى غرم المقراتين لكل واحد مائة بعد حلقهما (قوله التفرقة المذكورة) أى يلزم مائة فى الوديعه ومائتين فى الدين (قوله وغاب) أى المودع (قوله الوديعه) تفسير ثلثين فاعل جعل المستر فيه (قوله قلت) أى قال حصون لابن القاسم (قوله عند) خبر ذلك مقدم (قوله ذلك) أى المال المودع (قوله لهما) أى الرجلين بيان من (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله فى الوصين) أى على مال (قوله فان لم يكن) أى الوصيان (قوله وضعه) أى المال (قوله واره) أى المال المودع أو المضع (قوله لهما) أى المال المودع (قوله والاعقل) أى المال الذى يفتح المال (قوله والماملان) يفتح الميم أى عاملان اقراض (قوله المال) أى المودع عندهما (قوله والقراض) أى المال الذى يتجران فيه بعض ويجه (قوله الوصيان) أى على مال (قوله اذا اقتسمه) أى ٤٨٥ المال المرصى عليه (قوله لم) يقتضات

مثقلا (قوله بالاستقلال) عطف على يتسلم (قوله فى التبيات الخلع) بفتح فسكون أى خلع السلطان المملين غير العبدلين ووضعه يد عديلين (قوله عند عدم العدالة) العائزين للمال غيرهما (قوله مختص خبر الخلع) (قوله البر) بفتح الموحدة أى العدل (قوله والقاصر) أى القاصر (قوله ولاوصى) بفتح الصاد (قوله لهما) أى

المودعان (قوله الوصين) أى على مال (قوله لا يكون) أى المال المودع (قوله ولا يتزوج) بضم الباء وفتح الزاى أى المال المودع عندهما (قوله لهما) أى المودعين (قوله فيه) أى

الاستحقاقا عاها كلاهما وحلقا غرم مائتين لكل واحد مائة لان الوديعه فى امائته والدين فى ذمته أين عرقه ابن رشد فى كون الدين كالوديعه أو عكسه فالثاني التفرقة المذكورة (وان اودع) ذو مال عند الاثنين) ووديعه وتنازعا فى حازتها لحفظها لله وغاب (جعلت) بضم فكسر الوديعه (يد) أى فى حيازة الشخص (الاعقل) منهم فان استوى فى العدالة جعلت بينهما ما يجعلها فى محل يقفلن واخذ كل واحد مئتا فى فيها قلت فالرجل يستودع الرجلين بعضهم ما عند من يكون ذلك منهما فقال قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الوصيين يجعل المال عند عدلهما ما لم يرض الله تعالى عنه فان لم يكونا عدلين وضعه السلطان عند غيرهما ويطلب وصيهما اذا لم يصكوا عدلين ابن القاسم لم أسع مع مالك رضى الله تعالى عنه فى الوديعه والمضاعف شيئا واره أمثلة سمعون ان اقسام المودعان والماملان المال والقراض فلا يضمان يحصى ولا يضمن الوصيان اذا اقتسموا وقاله ان شئب وقال ابن حبيب يضمن كل واحد ما سلم وما صار يده لانه تصدى بتسلم ما سلم بالاستقلال التصرف فيما بين يده فى التبيات الخلع عند عدم العدالة مختص بالوصيين لان الابداع مشروع عند البر والقاصر ولاوصى القاصر وقاله القاضي اسمعيل هما بخلاف الوصيين لا يكون عند أحدهما ولا يتزوج منهما ولا يقتسمانه ويجعلانه حيث يشقان به وأيديهما فيه واحدة اه

• (باب فى بيان أحكام العارية) •

ابن عرفة الجوهري العارية بقا التشديد كأنه منسوبه إلى العارلان طلبها عاروا العارية مثقل العارية يقال هم يتعرون العواري بينهم وقيل مستعار يعنى متعاررا رأى متداول وفى بعض حواشي الصحاح ما ذكر من انهم العاروان كان قيل فليس هو الوجه والصحيح انهم المتعاوران الذى هو المتداول وزنه افعله ويجعل انهم عاروا وماذا قصده فوزنها فاعولة او فاعلية على القلب ولما ذكر ابن عبد السلام كلام الجوهري انكر عليه كونها منسوبة إلى

المال • (باب العارية) • (قوله كلها) بفتحات مهموز مثقل (قوله استدول) بفتح الراء (قوله لمن انهم انهم العار) بيان ما (قوله وان كان قيل) حال (قوله فليس هو الوجه) خبر ما (قوله وزنه افعله) أى فاقها اصله عن بدل من واوصلها عور به فابدلت الواو الفا قصر كما عتب فتح (قوله فوزنها فاعولة) فاقها زائدة واسلمها عاروه فابدلت الواو بالاجتماع مع الماموسق احدهما بالسكون وأدغمت الياء فى الباء وابدلت الضمة كسر لتناسب الياء (قوله وأفعلة على القلب) أى بتقديم اللام على العين فاقها اصله بدل من اللام المقدمة على العين فاقها صاعروية فقدمت اللام على العين فصارت عور بفتحة الواو والقصر كما عتب فتح فصار عارىة وهذا ظاهر على تخفيف الياء (قوله انكر) أى ابن عياض السلام (قوله عليه) أى الجوهري (قوله كونها) أى العارية

(قوله لانه) أى الثانى (قوله المتخصص) يضم الموقوف الخالص المجعلة والصادق المأمور (قوله سنده) يكسر السين (قوله تداولناه) تحسبه تدورنا (قوله المحكم) يضم فسكون فتفتح (قوله هو) أى كونهما من العار (قوله وليس) أى قوله لم يتبعون (قوله وضعه) أى أصله (قوله نرد) يضم فتفتح (قوله والعارية) عطف على العارية (قوله ما تداولوه) تفتن لكل من العارية والعارية (قوله لوى) أى العارية اصطلاحاً (قوله مصدرا) حال من المبتدأ على مذهب سيبويه (قوله تغليك) جنس وإضافته لمنفعة فصل يخرج تغليك ذات (قوله موقوفة) أى موقوفة بأجل معلوم كسهر ولا تكلم المعطى فصل يخرج تغليك منفعة غير موقوفة (قوله لا بعوض) فصل يخرج الجارية والكراه (قوله تغلغل) أى فى العارية (قوله العمرى) يضم فسكون مفعولاً أى تغلغل المنفعة حسنة المعطى بالتفخ بلا عوض (قوله والأخدام) أى تغلغل خدمة رقيق حسنة المعطى بالتفخ بلا عوض تقرير على موقوفة (قوله لا الحس) أى لانه لا يكون موقوفة وساقى المصنف انه يكون موقوفة عليه فدخل أيضاً (قوله واحدا) عطف على مصدرا (قوله مال) جنس (قوله موقوفة) ٢٨٦ فصل يخرج مالا منفعة (قوله موقوفة) فصل يخرج مالا منفعة غير موقوفة (قوله

ملكك) يضم فسكر (قوله لا بعوض) فصل يخرج الموقوف والمكرى بالتفخ (قوله موقوفة) يضم فسكون (قوله طردهما) أى الموقوفة وجود الحدين وجود محمد وهما فوجودان يدونه فليجرا (قوله يارث) منقطة عن حصلها بعوض بان أكثرى قبض أرضا أوداراً أو استأجر ما ينقل غير مضمون وحوا ومات قبل استيفائه منفعتها فورث عنه فصدق على ارثه تغلغل منفعة موقوفة بلا عوض وعلى المكرى والمستأجر فى هذه الدورة

العار لانه لو كان كذلك لقالوا يتبعون لان العار عنه ما عتلت فى التخصص لان سنده مائه وتعودنا العوارى وتعودنا الشئ تداولناه وقيل العار بتم من ذوات السبا لانه عار على صاحبها وقد تعبر وهما يتم قلت وهذا نص بانها من ذوات الباطل لكل حال ابن سدة فى المحكم والعارية المنفعة قال بعضهم انها من العار وهو ضعف غيره قوله يتبعون العوارى وليس على وضعه اتعاهى معاقبة من الواو الى الداء قلت وقد ريان الاصل عدم المعاقبة اه وفى رد على ابن سدة يثبث هذا فى القاموس والعارية مشددة وقد تخفف والعارية ما تداولوه بينهم والجمع عوارى مشددة وقد تخفف ابن عرفة وهى مصدرها تغلغل منفعة موقوفة لا بعوض قد دخل العمرى والأخدام لا الحس واسما مالا ومنفعة موقوفة ملكك بلا عوض وتنقض طردهما يارث منفعة عن حصلها بعوض لحصولها للوارث بلا عوض منه ويجب بان عموم نى العوض لانه ذكر فى سماع التذخير بها لانه بعوض لملك العين من الميت وقول ابن شمس وابن الحبيب تغلغل منافع العين بغرض يطل طردها بالحس وعكسه بانه لا يتناولها الا مصدرا والعرف انما هو استعمالها احوال الشئ المعار البنائى قوله واورد على التعريف انه صادق الخ لا يحتاج اليه لان لفظ التغلغل لا يشعها اذا الارث ملك لا تغلغل وانظر من ابن اخرج ابن عرفة الحس فان أخرجه من لفظ منفعة كما فهمه الرضا قال لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة فحسبه نظرم وجهين أحدهما ما فى التوضيح ان الحس عليه ملك المنفعة دليل انه يؤاير غيره فانها حال حل المنفعة على ما فهمه من المعنى الاخص يخرج العارية التى اشترط بها على مستعملها انتفاعه بها بنفسه فقط فيسبغ التعريف غير جامع وان أخرجه بقوله موقوفة

مال ذو منفعة وقت ملكك بلا عوض (قوله لحصولها) أى المنفعة الخ اعلة تنقض طردها بارثها (قوله منه) وهو أى الوارث لثقت عوض (قوله نى العوض) من اضافتها كان صفة أى العوض المنقضى (قوله لانه) أى العوض الخ اعلة عموم العوض (قوله تخريجها) أى المنفعة أى انها من حد العارية بخبران الاول (قوله لانه) أى المنفعة (قوله لانا) أى الذات المستأجرة او المكررة لثقت عوض (قوله من الميت) نعمت ان لمعوض (قوله تغلغل منافع العين بغرض عوض) مفعول قول المؤلف لتعاضده (قوله يطل طرده) أى استلزامه محمد وسير قول (قوله بالحس) لمذهبهم موقوفة الخخرج له يطل (قوله وعكسه) أى استلزامه عدم عدمه وعطف على طرده (قوله بانه) أى قوله ما تملك منفعة بلا عوض صفة يطل (قوله لا يتناولها) أى العارية (قوله والعرف الخ) حال (قوله استعمالها) أى العارية (قوله لا يشعها) أى الصورة المودة (قوله قالوا) حال من الرضا (قوله فيه) أى الحس (قوله نظرم) جواب ان أخرجه من منفعة (قوله ان الحس عليه الخ) بيان ما يجد من (قوله يارث المنفعة) أى فى الحس لثقت ولا يملكها فى الحس لثقت (قوله على ما فهمه) أى الرضا (قوله من المعنى الاخص) أى الانتفاع بالنفس فقط يثاننا (قوله يخرج العارية) الخ خبران

(قوله لا يشترط فيه التأيد) فيه ان ابن عرفة يشترطه نفسه فلذا أخرجه من حشد العار يشترطه (قوله فيها) أى الاعارة
تفريع على او بإجارة أو عارية (قوله أوصى) بضم الهمزة وكسر الصاد (قوله من سكني الخ) أى انما (قوله فلا تصح) أى الاعارة
تفريع على بلا جهر (قوله كسنى) أى اعارته (قوله بعددها) أى الاعارة (قوله لمستها) أى الاعارة عطف على وجوبها (قوله
لكونها) أى الاعارة (قوله وكراحتها) أى الاعارة عطف على وجوبها (قوله نباح) ٤٨٧ أى الاعارة (قوله لمستها) أى الاعارة (قوله لمستها)

وهو الظاهر ورد عليه ان الحبس لا يشترط فيه التأيد لان يقال ان المؤقت من افراد
العارية والله اعلم (صحيح وثيق عار) شخص رشيد (مالك منقصة) تبعها مالك الذات او بإجارة
او عارية فلا يشترط فيها مالك الذات في وصايا المدونة الساقية للرجل ان يؤجر ما أوصى فيه
من سكني دار او خدمة عبد صالح كون مالك المنفعة (بلا جهر عليه) ان كان مالك الذات
والمنفعة او المنفعة فقط بإجارة بل (وان) كان (مستعرا) فلا تصح من يجبر عليه أصغر
اوسفه او ورق او دين أو زينة أو مرض أو من مستعير جبر عليه المبيع ابن ونس العارية
جاءت مندوب اليها لقوله تعالى وأفعواوا الخبر وأقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل معروف
صدقة ابن عرفة وهي من حيث ذاتها مندوب اليها لان احسان واقه يجب المحسنين ومرض
وجوبها كغنى عنها ان يتحقق فلا كنه بمسئرها وحرمت الكون لمعينة على معصية وكرامتها
لكونها معينة على مكروم وواجب لغنى عنها وقس نظرا لاحتقال كراهتها في حقها (تنبيهات
الاول) القرطبي من الغلو منع السكنى عن أهلها وكذلك غيرها (الثاني) الحطام هذا
باطور ما هو اصم من اظهر المتقدم في باب الشغل جبر المعبر على المستعير من الاعارة فلا تصح اعارته
ان سلون العار في مندوب اليها أو تصح من كل مالك المنفعة وان حلكها بإجارة أو عارة
ما لم يجبر عليه في ذلك ومن استأجر شيئا لثمن أو كراهة فان يبيع له في تلك الدار ويكرهه الآن
يشترط عليه ان لا يقبل ذلك (الثالث) عيب قوله بلا جهر متعلق ببيع لا يندب لاجلها ان
التجبر عليه تصح منه وليس كذلك (الرابع) عيب قوله وان مستعير ما بالغة في البعثة لاني
الندب اذا اعارة المستعير مكروهة ان لم يجبر عليه والا فلا تصح (الخامس) مثل الجبر الصريح
الجبر الضمني فهو لا لا اختراك أو لو لا صد اقتك ما عرتك افاده عيب (لا) تصح اعارة شخص مالك
انتفاع بنفسه فقط كعبد عليه لملكه ومستعير شرط عليه معبر ان لا يبيع لغيره ولا تصح
إجارة أيضا ومن هذا النزول عن الوظيفة بشئ يأخذه فلا يصح لان من له الوظيفة مالك انتفاع
واما ما أخذ من قسم الزواجات من الجواز فقد ضمه ابن فرحون افاده عيب البنائى قوله فلا
يصح الجع هذا هو مقتضى التقدم لكن ذكر البرزى بعد قوله من ابن شد جواز الانتفاع على رفع
الأيدي في المعادن ما نسبه هذا ونحوه يدل على جواز ما يقبل اليوم في البلاد الشرقية من بيع
وظيفة في حبس ونحوه من مرتبات الابتداء فانه يرفع يده خاصة وقد مضى لنا عن أشياخنا انه
لا يجوز لوجين احدهما ان اسقط لملك الانتفاع فلا يجوز له فيه بيع ولا هبة ولا اعارة
الثاني على تسليم جواز بيعها فحق يجبه ولا يدرى ما فيها ولا قدر ما يستحقه منها وقد قدم

أخذ بضم فكسر (قوله من قسم) بفتح فسكون أى قسم الزوج الميت بين الزوجات (قوله من الجواز) أى انما (قوله فقد
ضمه) بفتح من متحلا جوابا (ما) (قوله في المعادن) أى منها يعنى ان أقطعه الامام معدنا يجوز له ان يرفع يده عن ملكه بغير مال
(قوله هذا) أى جواز الانتفاع على رفع اليد عن المعدن (قوله يعل) بضم الهمزة وفتح العين (قوله من بيع ووظيفة في حبس)
يكن (قوله ونحوه) أى الحبس (قوله من مرتبات) بفتح التاء الاولى يسن ونحوه (قوله انه) أى بيع ووظائف الاحباب
ونحوه (قوله المسقط) بضم فسكون فكسر (قوله أى المسقط) أى المسقط (قوله فيه) أى المسقط

(قوله ومن شرطه أى الاسقاطا قوله ان يكون) أى المسقط له (قوله جيشه) أى المسقط (قوله المقرى) بفتح الميم والقاف متقلا وكسر الراء وتشديد اللام (قوله قبالة أى الجارية) أى الجارية (قوله لانه) أى المدارس (قوله يستثنى) بضم الياء وفتح النون (قوله من ذلك) أى المنع من قبالة المدارس (قوله من ازال الضيف الخ) بيان ما (قوله ان عدم) بضم فكسر (قوله نفسه) أى بيت المدرسة (قوله واذا اراد) أى الساكن فى بيت المدرسة (قوله يتفق غيره) أى بكتابه (قوله فانه) أى الساكن (قوله منه) أى بيت المدرسة (قوله وباخذه) ٤٨٨ أى بيت المدرسة (قوله على انه) أى الغير (قوله من اهله) أى مستثنى

السكنى فيه (قوله حيث كان) أى اخذه (قوله والخلو) بضم الخاء المجهمة واللام شدد الواو (قوله من ملك المنفعة) خبر الخلو (قوله هو) أى الخلو (قوله صورته) أى الخلو (قوله أى المصعد) (قوله عليه) أى المسجد (قوله يكرى) بضم الياء وفتح الراء (قوله بئلائين) أى كل شهر (قوله يستكنه) أى العقار (قوله لا صلاح المسجد) بفتح الجيم (قوله ويجعل) أى الناظر (قوله علىه) أى العقار (قوله ادافع المآل لا صلاح المسجد) بضم الجيم (قوله دافع الدراهم) بضم الدال (قوله من خلوها لو انيت) بيان ما (قوله فقد قال بعض شيوخنا) أى ما يقع بمصر الخ خبر (قوله وما) بضم الواو (قوله أى المستأجر) بضم الميم (قوله ملحوظة) بضم الميم (قوله أى جوارها) بضم الجيم (قوله المستأجر) بكسر الميم

(قوله فائدة) أى الخلو (قوله انه) أى الشان (قوله سواء كان) أى من له التصرف (قوله يجرى بها) أى المثل الذات المؤثرة (قوله عنه) أى من له الخلو (قوله وان كانت الاجارة متشاهرة) بفتح الشاف (قوله يستثنى) بضم فكسر (قوله ملحوظة) أى خلوه (قوله فانه) أى الواز (قوله يستثنى) أى الواز (قوله فانه) أى الخلو (قوله يستثنى) بضم فكسر (قوله واذا امانت) أى من له الخلو (قوله فانه) أى الدين (قوله منه) أى الخلو

(قوله وسكنه) أي المستاجر المحل (قوله فهل تلوذه) أي الساكن (قوله ونقض) أي تقسم أجرة المثل (قوله فاجاب) أي س
(قوله بمثل) صلة تقع (قوله بالجلسة) بفتح الجيم وسكون اللام (قوله أي الجلسة) (قوله فهي) أي
الجلسة (قوله قابل) أي صالح ومتين (قوله بان مراده) أي ابن الحلاب ٤٨٩ (قوله بر) يضم ففتح الخ خبره وواب (قوله
لا يصح) نفت كلام (قوله

كذلك) أي كلام ابن
الحلاب في حصة الجواب
عنه بمثل جواب ابن عبد
السلام شيان (قوله هذا)
أي اعترض ابن عرفة
على جواب ابن عبد السلام
(قوله هي) أي القرينة
(قوله وهو) أي القرينة
وذكر تسد كبره
(قوله فلا تعار المكليات
الخ) فترعى على تعريف
الشمسي الاعانة (قوله
كالمرئي) ادخلت
الكاف الحلاب والقطان
والدهان (قوله يجعلها)
أي المكليات والموزونات
والعدودات (قوله ليري)
بضم الهمزة وكسر الراء
وقتها (قوله فهذه) أي
المكليات والموزونات
والعدودات (قوله تعين)
بضم التاء (قوله عليه) أي
تفهم أي لانها حوازي
لامقرضات ابن عرفة
الشمسي يجوز عارة العين
على بناء السجري
لنظرها لان بقصد البشارة
أو من غل ماله ليلتزم ملاذ
فلهذا ان كان ليلام

المحل واستاجر من ناظر الوقت وسكنه مدة فهل تلوذه أجرة المثل وتضطر على انخلو الوقت
فاجاب بقوله يلزم المستاجر الذي سكن أجرة المثل وتقسيم بين الوقت وانخلو وجوب مالهما
اه وكذا أفق معظم شيوخنا ان منفعة مافيه المثل متركبة بين صاحب المثل والوقت بحسب
ما يتفق صاحب المثل والناظر على وجه المصلحة كما يزعم قنوي الناصر اه الثاني
بمثل القنوي المذكور وقت الفتوى من شيوخ خاص المتأخرين كالشيخ القصار
وابن عاشر وابي زيد القاسمي وعبد القادر القاسمي واضربهم ويعبرون عن المثل والمدة كور
بالجلسة وجرى العرف بها المأرا ومن المصلحة فيها عندهم كراهي التبعة وقد اشار
لهما في التوضيح في باب الشفعة وصلة (اعارة زمن) أي (الذهل) أي مسحق (التبرع عليه) بالنسبة
للمعار وهذا هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كالتبرع مسليا
ولا رده والده وقول ابن الحلاب اهل التبرع عليه قاصر لان الكافر والولد اهل التبرع عليه
وجواب ابن عبد السلام بان مراده بالاستعجار يفضو صيته مردان كل كلام لا يصح كذلك اعنة
تفسيره بما يصح اه الثاني انما يقال هذا حيث لا قرينة على التبرع وهو موجود فتعاني
كلام ابن الحلاب والمصنف وهو ليعقبه بقوله لا كذا مسليا ومنعول اعارة المضاف لقائه قوله
(عينا) أي ذاتا (لا يستقام) (منفعة) معناه بقائه الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة
(بحاجة) التقى الاعارة جهة المنافع دون الرقاب ابن شاس فلا تعار المكليات ولا الموزونات
وانما يكون فرضها لانها لا تواد الا لاسعلاك اعينها الان يستعيرها كالتبرع يجعلها بين يديه
امري انه ذوال منفعة البائع والمشتري فبذلك تعين اذا لم تقم المنفعة على نفسها ولا تضمن
مع التمسك عليه ومن شروط المستعارة كون الانتفاع به مناجاة فلا تعار الجوازي للتعين بين
ويكره اخذ دام الامه الا لغيره أو مرأة أو صبي وذكر بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال
(لا تصح اعارة) كذا يكسر المذال المجعلة والهمزة مشددة قيقا (مسليا) لا ذلال المسلم للكافر
وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال عز وجل وقه
العز قول رسول الله ومنين واولي لمربي ودخل بالكاف المحصف واللاح لقتل مسلم والانا
لشرب فهو غير (و) لا تصح اعارة (جارية لوط) (لا جاع على انه لا يعمل الا بملك تام) ونكاح
والاسن ابدال الوط بمقتض وهذا وما بعده مفهوم مباحة (أو) أي لا تصح اعارة جارية
(لخدمة) (جارية) غير محرم لها تاديب الاختلاصها لظاهر مولاها مولاها واهل ولو كانت
الامة متعاقبة أو كان الرجل خيضا فانيا والشمسي جوازها لما سون ذي الامل وشقهم غير محرم
جواز اعارتها لغيرها وهو كذلك الانتفاء المانع الشمسي شرط عارية خدمة الامة كزنا من
لا تقضي شتمه من كذا أو صبي وذي محرم ككاتب وخاب وابن اخ وجد وعم ثم هو لا من
الانتفاع بالخدمة على شريطة من فغن كان منهم يصح منه ملك وبقية الخدم جاز له استداده ومن

٦٢ من
بالندوة ما إلى أجل فغير لا يجوز الاعانة عليه (قوله سبها) أي يستعير (قوله هو)
أي اذلال المسلم للكافر (قوله له) أي الوط (قوله لتاديبها) أي اعارتها لخدمته (قوله لا لاختلافه) أي غير المحرم (قوله بها)
أي الجارية (قوله جوازها) أي اعارتها (قوله كزنا) أي الصارية (قوله لمين) أي الامة (قوله الخدم) يضم فسكون ففتح

(قوله وهبت) يضم فكسر (قوله واجارة الرجل المرأة) من اضافة المصدر لقاعله وتكمل له ينصب مقعوله (قوله عز يا) يفتح فكسر (قوله وان كانت) أي المرأة (قوله لأرب الرجل فيها) نعت متبالة أي المتبالة التي لأرب فيها في الجواز (قوله هو) أي الرجل (قوله الأولى) يضم الهمز أي الاعارة لظهور (قوله والثانية) أي خدمة غير محرم (قوله ظاهر) خبر مخصص (قوله الثالثة) الاعارة لظلمة من يعتق ٤٩٠ الرقيق عليه (قوله بينهما) أي الامنة والعبد (قوله قرض) أي فيضته المقترض

وقوله وت ينفقه بينه بلا تعدولا لقرينته (قوله لانه) أي الشان (قوله لا يفتح بها الا باهلا لا اعيانها) أي الا ان يستعيرها صريحا لعله اقامه ليرى الناس انه ذوال فريغون في العرف منه فلا يفتن بها اذا شهد بينه بشفاه بلا تعدله ولا يقر بطل قوله او ايمان اى اشارة عطف على مناوله (قوله كذلك) اى نوما او يمين (قوله او يكون اجارة) اشارة لاحتمال اتر كونه خبر يكون محذوف (قوله انه) اى الشان (قوله لان احدهما عوض الخ) عليه اجارة (قوله انما) اى العقد على عمل نحو غلام يعمل آخر (قوله فيما قرب) أي من الزمن (قوله عبد الاثر) بالاضافة (قوله التصار) نعت عبد (قوله يعمل) اى العبد (قوله اى الرجل (قوله اليوم) صلة يعمل (قوله هل ان يعطيه) اى الاخذ الاخر المأخوذ منه (قوله عهده

اى الاخذ (قوله التباط) نعت عبد (قوله هل) اى الاثر (قوله لك) بكسر الكاف ادى (قوله وعلى هذا الاصل) بغير اى يقع التامومها (قوله وعنت) يضم فكسر متعلا (قوله وصقة) مضاف على المبتلى (قوله والاى وان انتقت الشرط او بعضها (قوله يفسخ) يضم فكسر ففتح (قوله منها) اى عهده (قوله انه) اى التعاون على العمل (قوله واقتضى) يقع الضاد مضاف على القول (قوله من نوب الخ) بيان ما (قوله من العروض) بيان غيره

(قوله ان ذلك) اي ما يقاب عليه (قوله فهو) اي المستعير (قوله وعليه) اي المستعير خيرا ما قصه (قوله وان كان) اي الفساد (قوله ضمن) اي المستعير (قوله فبئس) اي الممار (قوله الا ان يقيم) اي المستعير (قوله ان ذلك) اي الممار (قوله سببه) اي المستعير (قوله فلا يضمن) اي المستعير (قوله منه) اي المستعير (قوله فيضمن) اي المستعير (قوله وعزاء) اي لغو شرطه فيه (قوله وله) اي ابن القاسم (قوله وهو) اي لغو شرطه فيه (قوله لانه) اي شرطه في ضلته (قوله معروف الاعارة) اضاق به البيان (قوله لانه) اي المستعير (قوله فله) اي المستعير (قوله ولو شرط) اي المستعير (قوله في ضلته) اي المستعير ما يقاب عليه مدعيها تلحقه بلائنه (قوله فله) اي شرطه في ضلته ٤٩١ (قوله واعماله) اي شرطه في ضلته (قوله

جماعه) اي اعماله من اضافته المصدق لشعوله وتمكيله رفعه عليه (قوله وخبره) عطف على نقل (قوله من نقل) صلة تخريج (قوله عدم اعماله) اي شرطه في ضلته منقول نقل الخلق لفاعله (قوله شرط الصانع) اي عدم ضمان ممنوعه (قوله لانه) اي الشأن (قوله اعلم) بضم الهمز اي شرطه في ضمان الصانع ممنوعه (قوله الا بشرطه) اي عدم ضمانه (قوله ان شرط) اي المستعير (قوله) اي المستعير (قوله والاول) اي لغو شرطه (قوله وقت ضلته) اي المستعير (قوله الرقبة) اي الذات (قوله يمينه) اي المستعير (قوله لانه) اي المستعير (قوله يقيم) بضم الساكن فتح الهاء (قوله على اخذها) اي العارية (قوله والا) اي وان لم ير عند

ادعي المستعير ان ذلك هلك او سرق او تصرف او انكسر فهو ضمان وعليه فيما افسد فسادا يسيرا ما قصه وان كان كثيرا ضمن قيمته كله الا ان يقيم فيه ان ذلك هلك بغير سببه فلا يضمن الا ان يكون منه تفريط فيضمن (وهل) يضمن المستعير المغيب عليه اذا لم تكن له بينة بثلثه ان لم يشترط فيه بل (وان شرط) المستعير (تسليمه) اي الضمان فشرطه لغو وعزافه للمقدمات لابن القاسم في بعض روايات المدونة ولهوا شيب في التسمية يوسف بن عمرو هو المشهور وان شرطه في ضلته فلا يضمنه لانه معروف بالمعروف والاعارة تحككه التسمية والمنازى وغيرهما عن ابن القاسم واشتبك في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين في ان يرشد ان اشترط المستعير ان لا ضمان عليه فمما يقاب عليه بشرطه باطل وعليه الضمان قاله ابن القاسم واشتبك في التسمية وابن القاسم في بعض روايات المدونة بين عرفة ونقله الجلاب عن المذهب في غير نسخة من التسمية ابن القاسم واشتبك ان شرطه مصدق في تلف الشيا وبشيها فله شرطه ولا شيء عليه (تنبيه) الاول ابن عرفة ولو شرطه في ضلته في لغو واعماله نقل الجلاب عن المذهب مع جماعه اصبح من ابن القاسم واشتبك ويخرج ابن رشد عن نقل الشيخ عن أشب عدم اعماله في شرط الصانع لانه لو اعمل للماعل عامل الا بشرطه فيدخل على الناس الضرر قلت وفي غير نسخة من التسمية ابن القاسم واشتبك ان شرطه مصدق في تلف الشيا وبشيها فله شرطه والاول احسن قلت ما قلناه عن ابن القاسم واشتبك خلافا نقل غير واحد عنهما واليه من ابن رشد وشارح ابن الجاب في عدم التنبه عليه الثاني لم يذكر له استغناء وقت ضلته ولا من يضمنه في المقدمات اذا وجب على المستعير ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انتقضاء أجل العارية على ما يقتضيه الاستعمال المأذون فيه بعد عينه لقد ضاعت ضايعا لا يقدر على رد هالته بهم على اخذها بقيمة ما يغير وضامها وفي الناحل وحسن ضمن المستعير الماعل فان رآه البضعة عنده فلا تخرويق ولا افاريه الا كبرين قيمته يوم قبضه او تلفه ولو تلف قبل الاستعمال غرم قدر ما بقي منه ويحيط عنه قدر استعماله في هذا الاعارة ان ان لو استعمله ولو باع فشرطه بقدره ولو تلفه المبيع بعد قبض المستعير وقبل استعماله فهل يضمن قيمته ويستأجر للمستعير من امثله واشترى له مثله او يضمن قيمته تلك المتاع وهو الحسن وقال اذا تلفه قبل قبضه فلا شيء عليه كالواهب يبيع التوبيل قبل قبضه

(قوله منه) اي الممار (قوله عنه) اي المستعير (قوله ولو باعه) اي المستعير الممار (قوله فشرطه) اي المستعير بشرطه المبيع في ضمان الممار (قوله بقدره) اي بقتة استعماله (قوله ولو تلفه) اي الممار (قوله فهل يضمن) اي للمعير (قوله فبئس) اي الممار (قوله منه) اي قيمته (قوله منه) اي الممار (قوله اي المستعير (قوله او يضمن) اي الممار (قوله اذا تلفه) اي الممار (قوله قبل قبضه) اي الممار (قوله مستعير) فاعل قبض (قوله عليه) اي المعير (قوله يبيع التوبيل قبل قبضه) اي المبرح به

(قوله منها) أى العربيه بيان ما (قوله يوم العاربه) حمله فحقان (قوله قياسها) أى العاربه (قوله النفسى) فاعل قياس المضاف
 لقوله (قوله عنده) أى المستعير (قوله يومئذ) أى يوم رؤيتها (قوله قلت) أى قيمتها (قوله فان لم تر) أى العاربه عندها المستعير
 (قوله وقيمتها) أى العاربه الخ حال (قوله غرم) أى المستعير (قوله يكذب) أى المستعير (قوله وان كانت) أى قيمتها (قوله فى
 اليومين) أى يوم اعارتها يوم ضياعها (قوله على العكس) أى للقرض السابق ان كانت ثمانية يوم اعارتها وعشره يوم
 ضياعها (قوله اخدم) أى المعر المستعير (قوله منها) أى العاربه (قوله جميعها) أى قيمته
 جميعها (قوله ان لم يقصدها) أى العاربه (قوله باقيا) أى قيمته (قوله ذلك) أى استعمالها فاعل نهض مضافا لقوله (قوله
 ولو ثبت استهلاكه) أى المستعير ٤٩٢ (قوله اياها) أى العاربه مبالغه فى ضمان قيمه باقيا (قوله لانه) أى المستعير (قوله به

أى استعمالها (قوله فيها)
 أى العاربه ماله شرك
 (قوله انه) أى المستعير
 (قوله يفرم فيها) أى
 العاربه (قوله ان كانت)
 أى العاربه (قوله اجنى)
 فاعل استهلاك المضاف
 لقوله وان اهلكها
 أى العاربه (قوله المستعير)
 فاعل قبض المضاف
 لقوله (قوله فى غرمه)
 أى المعر (قوله قيمتها) أى
 العاربه (قوله منها) أى
 قيمتها (قوله مثل)
 فاعل يستأجر (قوله الأولى)
 بضم الهمز (قوله لى)
 المستعير (قوله منها) أى
 قيمتها (قوله مثلها)
 فاعل يشترى (قوله يفرم)
 أى المعر المستعير (قوله
 امة) أى (قوله اخذها)
 أى الامه (قوله ولواهلكها)

أى المعر العاربه (قوله مستعيرها) فاعل قبض المضاف لقوله (قوله فى كونه) أى اهلا كها
 المعر قبل قبضها (قوله كاهلا كها بعد قبضها) أى فى الأقوال الثلاثة (قوله اولاً يفرم) أى المعر (قوله لى) أى المستعير (قوله
 قولى) بفتح اللام متنى بلاون لاشاقته (قوله الوهوب لى) فاعل قبض (قوله أى المنصب عليه) تقتصر للغير (قوله لى الذى
 لا يمكن اختاؤه) تفسير ما لا يناف عليه (قوله ان لم يظهر كذبه) شرط فى لا غيره (قوله ان لم يشترط المعر عليه) أى المستعير ضمانه
 تقدير لما قبل المبالغه (قوله ولو شرطه) أى المعر ضمان ما لا يناف عليه (قوله خافه) أى المعر الاخير (قوله لا يضمن) أى المستعير
 (قوله من حيوان الخ) بيان ما (قوله وهو) أى المستعير (قوله فى تناقه) أى لا يناف عليه (قوله اصابه) أى ما لا يناف عليه
 (قوله عنده) أى المستعير (قوله الا ان يكون) أى التناق (قوله بتعديه) أى المستعير (قوله ان شرط) أى المعر (قوله لا يضمن)
 أى المستعير (قوله ما يناف عليه) بيان فهو هما (قوله ولا يضمن) أى المستعير (قوله لانه) أى العبد (قوله لهما) أى كونه

عروض

(قوله الأستاذ واحدا) أي ثبت أنه كان معه في اللقاء بينة أخرى (قوله بالثانية قول محضون لابن شهادة) البينة أنه ضرب به ضرب بطله (ط) جعل ثبات وجهي الواو والنون المصنفين على قول محضون فيه نظرا لزوم بيانه على خلاف القصد وبذهب المدونة ولا يجانبا أن يرشد جعل قول محضون بعد الأقوال وقصد كرتي ضعه كلام البيان على الصواب بإقامة ابن عرفة وغيره والأحسن في تقرير كلام المصنف قول شارح كلام المصنف يفعل مستلقت أحدهما بطريق التخصيص وهو السبب والثانية بطريق التضمن كالقاس ونحوها وهو الذي اقتضاه التشبيه عليه فقوله أن شهدانه معه في اللقاء عائد على السبب وقوله أنه ضرب به ضرب بطله عائد على القاس ونحوه وبصر المصنف أفعالا مذهب المدونة

أه يعنى في السبب وأما في الناس فهو موافق قول ابن القاسم في العتبة والقاهر من المدونة ويقولها ويعرف أنه كان معه في اللقاء بمبينة ولذا عبر ابن رشد بذلك وعزا لها ونص على نقل ابن عرفة أن رشد أنها قولها في السبب لا يصدق إلا في القاتل بمبينة

الاستدانة كان معه في اللقاء فنقول ٢٩٤ تمت قولها يعرف اعم من البينة فيه نظرا وكذا قول بعضهم ومثل البينة قسام

(قوله من قاس و قهرو) . بان ما (قوله في خضلة) اى المستعير (قوله يقيم) اى المستعير (قوله انه) اى المستعار (قوله من قاس و تصدقه) اى المستعير عطف على خضلته (قوله قولنا) سيندأ في خضلته و تصدقه (قوله قولنا) اى ابن حبيب (قوله اصلحه) اى المعارضه (قوله قولها) اى الدعوة (قوله لا يصدق) اى المستعير (قوله انه) اى السلف (قوله مع) اى المستعير (قوله انه) اى المستعير (قوله به) اى السلف (قوله هوذا) اى قول حصن (قوله ابدها) اى الاقوال الاربعه (قوله و اوصي بها) اى الاقوال الاربعه (قوله مع يمينه) اى المستعير (قوله وكذا) اى السلف فى الاقوال الاربعه (قوله المستعير) يتقدم لقائل فعل المسترفه (قوله في فعله من المعمر) صلات المأثور (قوله معاه و اضربا) اى الدابة (قوله من المستعارة) بان ما (قوله فعطيت) اى الدابة (قوله) اى جله (قوله فهو) اى المستعير (قوله وان كن) اى ما جعل عليه (قوله مثله) اى ما استعاره (قوله فلا يضمن) اى المستعير الدابة اذا عطيت منه (قوله بن) يفتح للموصوفه انعام (الزى اى منسوب من غنوقه) (قوله و كفلان) اى من استعار دابة في التفصيل السابق

(قوله منع) بضم فكسرا
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله فلا يشمل الخ) تقرير على فى الجمل (قوله
 سن) بفتح السين والنون
 اى طريق (قوله لانه) اى
 الانتقال الى بلدا آخر (قوله
 هنا) اى فى الاعارة (قوله
 الحزونة) بضم الحاء المهملة
 اى الصعوبة (قوله وقال)
 ابن القاسم فيها اى
 المدونة (قوله المستعير)
 تفسير لقول زائد المستر
 فيه (قوله يوم اعلمتها)
 اى اذا كانت الزيادة يومها
 والاضوم الزيادة (قوله
 لانتفاء الضرر) اى عن
 المعبر (قوله اضر) حال
 من غيره (قوله ولائى) اى
 اى ربه (قوله غيرها) اى
 قيمتها (قوله غير اى كراه
 الزائد (قوله ومعرفته) اى
 كراه الزائد (قوله
 الرديف) تفسير لنا ب
 فاعل اتبع المستقر
 (قوله والرديف على) حال
 (قوله الشرط) اى ان
 اعدم (قوله انه) اى
 الشان (قوله بها) اى
 الاعارة (قوله منها) اى
 المردف والرديف (قوله
 هذا) اى قول اشهب
 (قوله من ان عليه) اى
 الرديف الكراه الخ
 قول ابن القاسم (قوله فيمنع) اى الموهوب به (قوله وهذا) اى التفسير بين عدم التعدي وملا

من استكرها لجل اوركوب فاكرها من غيره فى مثل ما اكرها له تعطب فلا يضمن وان
 اكرها لجل حنطة فركبهم فحطب فان كان ذلك اضر وانقل شن والافلا بن جرقه فيها ان
 استأجرت فوباته الى الليل فلا تعطيه غيرك ليلسه لاخلاف الناس فى اللبس والامانة
 وكراه ما للرضى الله تعالى عنه ملكوى دابة لركوبه كراه الفرو ولو كان اخف منه ولمنع
 فى الاجارة فاحرى فى العارية ابن شيبان من استأجرا دابة فلا يركبها غيره وان كان مثله
 انفسه والمحال طوى قوله ومثله هذا فى الجمل كما هو فرض المسئلة فيها وغيرها فلا يشمل
 المثل فى المسافة كليل عليه قوله فى كراه الدابة او ينقل للبدوان سالت الابانة ليعرى
 كلامه على سن واحد لانه اذا منع فى الاجارة فاحرى هنا فى جماع مصنون روى على من استأجر
 دابة الى بلد فركبها الى غيره فحطب فان كان ماركها الممثل الاول فى السهولة فلا يضمن ابن
 رشيد هذا لعل انه غير متدين بالوانه ان يعله ولا ين القاسم فى المسئلة انه يضمن
 بركوبها الفريما استأجره له وهو اقل على قوله فى الراجل من كراه الدابة الى ليلسه
 ان يركبها الى غيره قوله فى آخر جماع ابن القاسم من المجل والاجارة تختلف فحين استأجر دابة
 لموضع فركبها الى مثله فى الحزونة والسهولة والبعد فهلك فروى على لاشعان عليه وقوله
 عيسى بن زيد يشارك المسئلة وقال ابن القاسم فيها يضمن ٨١ فانت ترى الضمان هو قول ابن
 القاسم وهو الحارى على مذهب المدونة فجعل حج ومن تبعه كلام المصنف شامل للمسافة وانه
 الراجح غير ظاهر ٨٢ وتبعه البنانى (وان زائد) المستعير على ما استأجره له (ما) اى شيئا
 (تعطب) العارية (ب) (هـ) فحطب (فله) اى المعطى المستعير (فيها) اى العارية فقط
 يوم اعلمتها (أو كراه) اى الزائد المتعدي به فقط لانتفاء الضرر بالتصيير ابن يونس واذا
 استأجرها لجل شئ فعمل غيره اضر فان كان الذى زادهما تعطب بثلثه فحطب غيره فان
 تضمنه قيمتها يوم تعديه ولا شئ فغيرها أو أخذ كراه الزائد ولا شئ فغيره ومعرفته أن يقال كم
 كراهها فيما استأجره له فان قبل عشرة قيل ولم كراهها فيما قبل عليها فان قبل خمسة عشر
 دفعه لانتفاء الزائدة على كراهها استأجره له وشبهه بالتصيير بين أخذ القيمة وأخذ كراه الزائد
 فقال (ك) من استأجر دابة لركبها مسافة معلومة وقضى يارداف (رديف) خلقه عليها
 تعطيه وعطيت فغيره بها بين أخذ قيمتها يوم اردافه واخذ كراه الرديف ق فيها ان
 استأجرها لركبها الى موضع معين فركبها واردف ودعا خلقه تعطيه بثلثه وعطيت فغيره بخير
 اخذ كراه الرديف فقط واخذ قيمتها يوم اردافه (واتبع) بضم القوقبة مشدد فكسرا الموحدة
 الرديف ومثله اتبع (هـ) اى كراه الرديف (ان اعدم) اى انقصر المستعير المردف والرديف
 مل (و) الحال ان المردف (الميم) الرديف (بالاعارة) بان غلن ان مردفه مالها لان انقطاع
 كالمعدى الاموال ومضموم الشرط انه ان كان المستعير ملها والرديف غير ملها فلا يتبع
 الرديف وهو كذلك وان كان الرديف عالما بالاعارة اتبع المصير من شامها وكذا ان اعدم
 المستعير ولم الرديف الاعارة ق اشهب ولا يلزم الرديف بشئ وان كان المستعير عديا ابن
 يونس بعض شيوخنا هذا خلا فى قول ابن القاسم من انه عليه الكراهى عدم المستعير
 غصبيا وهو مذهبنا الموهوب به فيمنع فى عدم القامب وهذا اذا لم يعلم الرديف انها

(قوله فهو) اى الرذيلة

(قوله كالشعير) اى حق

الضعان (قوله الاعارة)

تقسير ليعمل لزم (قوله

كذا) اى سنة مثلا (قوله

المعير) تقدير لمفعول لزم

(قوله ويدخلها) اى

الاعارة (قوله في عدم لزوم

المعية بالقول) بيان للشاذ

(قوله اجبت) ضم الهمز

وكسر الجيم مثقلا (قوله

لزومها) اى الاعارة (قوله

ليبنى او يسكن) اى

المنشعر (قوله ولم يضرب)

اى بسم المعير (قوله فليس

له) اى المعير (قوله اخرج)

اى المستعير (قوله من

الاجل) بيانها (قوله

وان لم يؤجل) اى الاعارة

(قوله فالتالى) اى يلزم

قدرة معارضة (قوله والا

اى وان اعارها لغير البناء

والسكنى (قوله فالاول)

اى جواز ردّها بقرص

قبضها (قوله وغرس

بيان لمادخل الكاف

(قوله لانه) اى المعير اقيم

(قوله له) اى المستعير

(قوله وان كان العرف

يقصد) بيان (قوله فليس

هو) اى قصد العرف (قوله

قيا) اى المدونة (قوله

والا) اى وان لم يعطه قية

ما اتفق (قوله تركه) اى

المعير المستعير (قوله من

الامد) بيانها

مستعارة فان علم فهو كالشعير فلم يما اضعين من شامتهما (والا) اى وان لم يكن الزا اذ معا
تعتب به سواء حصلت أو سلت أو كان مما تعطب به وسلت (له المعير) (كرامة) اى الزا اذ فقط ابن
يونس وان كان ما جعلها له لا تعطب بشيء فليس له الاكرام الزا اذ قلنا تعطب من أمر الله تعالى
لأن الزا اذ (ولزم) الاعارة (المقصد) (باجل) معلوم كسكنى دار شهر المعير (لانتقائه) اى
أور كوب من مصر لكثرة (أو) المقصد (باجل) معلوم كسكنى دار شهر المعير (لانتقائه) اى
العمل أو الاجل ق اى عرفة الزا اذ الاعارة لازم فقها من الزم نفسه معروفا لزمه ويدخلها
الشاذ في عدم لزوم المعية بالقول القضى ان اجبت الاعارة بمن أو انقضاه عمل لزم السبه
(والا) اى وان لم تقصد الاعارة بفعل ولا بمن كعزتك هذه الارض أو الدار أو الثوب أو الدابة
(له العمل) أو الزمان (المعاد) في مثلها لا لزوم المعير لان المعادة كالشرط وظاهره لزومه بمجرد
القول وهو أحد القولين وهو المشهور وهذه عبارة ابن الحاجب وروى المصطفى عن ابن
القاسم ان كانت الدابة لىبنى أو يسكن ولم يضرب باسلاف فليس له اخراجه حتى يبلغ ما يشار
لله من الاجل ابن يونس صواب لان العرف كالشرط اى عرفة وان لم يؤجل كعزتك هذه
الارض أو الدابة أو الدار أو العبد أو الثوب في حصة وذهاب ولو بقوم قبضها ولزم قدر الاعارة
ثالثها ان اعارها يسكن او يبنى فالتالى والا فالاول لابن القاسم فمع اشبه بالتالى افعيرها
والثالث لابن القاسم فى المعاطبة (و) ان اعار شخص شخصا اخر اياها غرسا او غرسا فيها بلا
ذكر اجل ويبنى او غرسا المستعير فيها (له) اى المعير الذى يقصد بفعل ولا اجل (الاخراج) اى
اخراج المستعير مع اعارته (فى) اعارته (كسكناء) وغرس (ان دفع) المعير للمستعير مثل
(ما اتفق) المستعير فى البناء أو الغرس لانه ائتم له ما لا غاية له وان كان العرف يقصد فليس هو
كتقدير الشرط فها من اذنت له ان يبنى فى ارضك أو يغرس فى ارضك اى ارجعه بقرب
ذلك كما لا يشبه ان يعيره الى مثل تلك المدة القربى فليس له ارجاعه الا ان تعطب ما اتفق
كذا فى كتاب العارية (وفى) اى المدونة ايضا فى كتاب آخر به (قيمة ما اتفق) والتركه الى مثل
ما يرى الناس المنفعة من اى مثله من الامد (و) اختلف المشايخون (هل) حاقى الموضعين
(خلاف) وهو تاويل غير واحد (او وفاق) باسناد ثلاثة اوجه الاول (قيته) اى ما اتفق (ان لم
يشتره) بان كان ما يبنى به أو غرسه من عنده وما اتفق ان اشتراه بغيره (والتالى قوله) (أو) قيمته
(ان طال) الزمان على البناء أو الغرس قبل ارجاعه لتغيره وما اتفق اذا كان بالقرب جدا
والثالث قوله (أو) قيمته (ان اشتراه) اى ما يبنى به أو غرسه (بغيره) (بغيره) قيمته العدل
وما اتفق ان اشتراه بلا غن أو بغيره يسير البناء ظاهر المصنف ان هذا تاويل الثالث تاويل
بالوافق كالذين قبله وكذا ذكره ابن رشد والذى لعبد الحق اتها ويل خلاق بقوله لابن يونس
واضحه بعض اصحابنا فى هذين القولين ثلاث تاويلات وذكر التاويل الاولين وقال فعلى هذين
التاويلين لا يكون اختلاف من قوله الثالث ما اتفق اذ لم يكن فيه تفاوتين أو كان فيه تفاوتين
يسمى ومنه رأى ان القيمة اعدل اذ قد يسامح من فيها يشتره ومنه يتبين فيه فاذا اعطى قيمة ذلك
يوم شرائه لم ينظر فيكون على هذا خلاف من قوله اه تقطعوا الحسن طاقى وقد تقدم لنا كلام
على ذلك آخر الشرح فراجع فى الجواب (تاويلات) (ه) (تقنيات) الاول ظاهر قوله ما اتفق

(قوله بخلاف الاستحقاق) صوريته ابتاع أرضا وكرها البناء وأغرس من شجرة معلومة ثم استحققت بعد بنائها وأغرسها فاستحق
 أخذ البناء أو الغرس ببقية قائمها إلى تمام مدة الكراء (قوله فانه) أي المستحق (قوله إذا أعطاه) أي المستحق المكتري (قوله
 قيمته) أي البناء أو الغرس (قوله هي) أي قيمته (قوله المدة) أي الكراء (قوله إذا أعطى) أي المالك المستعير (قوله قيمته) أي البناء
 أو الغرس (قوله قولها) أي المدة (قوله من مبتاعها) صله أكرى (قوله يدهما) أي البناء أو الغرس (قوله فلهما) أي
 مستحقها (قوله ضاكره) أي بقية المدة (قوله أكرى) أي كراءها المكتري من المبتاع (قوله فان أمضاها) أي مستحقها كراءها (قوله كان
 له) أي دبرها (قوله وأمره) أي دبرها المكتري بعد عظيم مدة كرائه (قوله أو أخذها) أي البناء أو الغرس (قوله وله فسخ كراءه) بقية
 مقابل فلهما أمضاها كراءه بقية المدة (قوله وأمره) أي المكتري (قوله بقلعهما) أي البناء أو الغرس (قوله أو أخذها) أي
 البناء أو الغرس (قوله ببقيةهما) أي البناء أو الغرس (قوله فان ابى) أي دبرها ٤٩٧ (قوله أخذها) أي ببقية ما فاقين (قوله
 أعطاه) أي المستحق (قوله
 فان ابى) أي المكتري
 أعطاه قيمة أرضه (قوله
 فسر مكان) أي المستحق
 بقيمة الأرض والمكتري
 ببقية بنائه وأغرسه قائما
 القيام مدة كرائه (قوله
 وكذا) أي القيمة عند
 ارادته أخذها فاقم إلى
 نهاية مدة الكراء (قوله
 إذا وجبت الشركة بينهما)
 أي المستحق والمكتري في
 الأرض والبناء أو الغرس
 (قوله ببقيةهما) أي البناء
 والغرس أي بقيمة الأرض
 (قوله وقاله) أي التقيد
 يكون قيمتهما فاقين إلى
 غاية وقت الكراء (قوله
 فيه) أي تقسدهما بالحق
 (قوله فقال) أي الصقل

انه لا يعطيه امره وقامه على البناء أو الغرس وفي توضيحه عن جديس إذا أعطاهما اتفق ببقية
 أمره مثله في قيامه لا دراب الأرض فليجدا يتفق ويخبر عن القيام ولو لا ذلك لاشتمل على
 عن القيام لا بعد أرضه فإذا استوى البناء أو الغرس أخرجه وقال هذه تقتل (الثاني)
 أو الحسن إذا أعطاه قيمته قائما فلهما على التأيد بخلاف الاستحقاق فانه إذا أعطاه قيمته قائما
 فاقمها إلى تمام المدة طئي عبارة التوضيح وقالوا إذا أعطى قيمته قائما فلهما على التأيد
 بخلاف أول مسئلة كتاب الاستحقاق فانه إذا أعطاه قيمته قائما فاقمها إلى تمام المدة قالوا
 والفرق أن ما في الاستحقاق المستحق لم يأذنه وإنما أذن له غيره وهذا لأن من زب الأرض
 ٨١ ومسئله الاستحقاق هي قولها أول كتاب الاستحقاق من أكرى أرضا البناء أو الغرس
 من مبتاعها واستحققت بعد فلهما فلهما أمضاها كراءه المدة فان أمضاها كان له فسخ كراءه
 المدة وأمره بقلع البناء أو الغرس أو أخذها ببقية مما قبله بغير فسخ كراءه بقية المدة وأمره
 بقلعهما أو أخذها ببقية ما فاقين فان أبى أخذها قبل المكتري أعطاه قيمة أرضه فان أبى
 فسر مكان ٨١ فقال بعد الحق قيمتهما فاقين انما على ان يقلعها إلى غاية وقت الكراء
 وكذا إذا وجبت الشركة بينهما ببقيةهما وقاله غير واحد من شيوخنا ٨١ ويحدث فسخه له قتل
 فقال انظر كيف تقوم البناء على قلعها إلى عشر سنين فان قلت بكم بين مثله على أن يقلع إلى
 عشر سنين فالقيمة لا تختلف سواء قال إلى سنة أو إلى عشر سنين سنة أو قال ابن القاسم يدفع
 السه قيمة البناء قائما إلى بعد وقت وانما يصح ذلك على تأويل ابن حبيب المقاتل معنى ذلك
 قائمها وما زاد البناء في قيمة الأرض يقال عليه كقيمة الأرض براحا فان كانت مائة قبل كم
 قيمتها هذا البناء على ان يقلع لعشر سنين فيقال مائة وخمسون فعلم ان قيمة البناء من
 وعلى تأويل ابن القاسم بكم بين مثل هذا البناء فيقال خمسون أو مائة فهذه قيمة البناء
 (قوله بيني مثله الخ) فانه هذا ليس تقويمه إلى البناء قائما

وانما هو تقويمه إلى بيني به والذي في نصها أخذها ببقية ما فاقين (قوله فالقيمة لا تختلف) هذا ظاهر إذا كان التقويم إلى
 بيني به وهذا خلاف نصها بقيمة البناء أو الغرس وهذه تختلف باختلاف طول مدة كراءها وتغيرها باختلاف الانتفاع بها
 واعتلاهما بذلك (قوله ولو لا) أي استواء القيمة سواء كان القلع بعد سنة أو بعد عشر سنين... سنة على تأويل ابن القاسم (قوله
 قيمة البناء قائما) هذا صريح في ذلك ابن نويس ويصعب تقديره بعد الحق وشيوخه واقفا على (قوله وانما يصح ذلك) أي
 تقديره بعد الحق وبعض شيوخه (قوله على تأويل ابن حبيب الخ) هذا الحصر باطل فانه صريح على نصها بأخذها ببقية ما
 وقول ابن القاسم يدفع إليه قيمة البناء قائما (قوله وعلى تأويل ابن القاسم بكم بيني مثل هذا البناء) فيه ان هذا خلاف
 نصها بأخذها ببقية ما فاقين وخلاف قول ابن القاسم يدفع إليه قيمة البناء قائما

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله أنه) أي التوسى (قوله ياتى) أي قيمته (قوله على بقائه) أي البناء والقوس (قوله إلى الامد المذكور) أي كما قال عبد الحق وشيوخه (قوله وقال) أي ابن عرفة (قوله والمعروف في بناء المشتري وغيره قيمته قائما) أي اذا استصحت عنه الارض التي اشتراها ابن عرفة عقب هذا المازى ذكر شيخنا عبد الحميد اقبل فبين بين وجه شبهة ان قيمته بناءه متقوسا وانلته الله عن شذبه الى القاسم السورى (قوله ان معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبنى به) فيه ان مذهب ابن القاسم وقص المدونة قيمة البناء قائما المتبادر منه قيمة نفس البناء المختلفة بتأسيسه وتأجيله بمن طول او برمن قصير وفهمه على هذا عبد الحق وشيوخه والتوسى والمافرى وغيرهم وشروء بان المراد قسامة الى غاية امد الكرايم بصفت الصقل بصرة عن ظاهره موجب على قيمة ملهى به وهي لا تختلف بتأسيس البناء ولا بئانج له ٤٩٩ بطويل ولا قصير وتبعه ابن عرفة

وصوبه هرا او يطل فهم
ابن يونس وابن عرفة قول
ابن القاسم والمدونة قائما
واقه اعلم (قوله واطلت
الح) هذا كلام طلق
(قوله يختلف للمدونة)
أي الحكم بان له اخراج
بالقرب بشرط ان يدفع له
ما تائق او قيمته (قوله
الان ابن يونس صوبه)
أي لزوم المعتاد اشارة
للجواب عن المصنف (قوله
فكلامه) أي المصنف
(قوله فلو قال) أي المصنف
(قوله تقرير) أي كلام
المصنف (قوله بما ذكره
ن) نصه (والا تكن
مقدونا حلهما كغير ذلك
هذه الارض) فالمعتاد
في مثلها لان بالقول لان
العرف كالشرط وهذا
قيمة اعرابنا او غرس

في ذلك ثم قال بعد كلام نقله عن التوسى حاصله انه فسر قيمته قائما بانها على بقائه في الارض الى الاسد المذكور لا بما يبنى به بخلاف ما تقدم الصقل وقول الصقل هو الصواب حسبا تقدم وقال بعد كلام نقله عن المازى وكل هذا تخطي والصواب ما تقدم الصقل حسبا قرناه والمعروف في بناء المشتري وغيره قيمته قائما على ما تقدم تفسيره في العارية والذي في العارية هو قيمة ما يبنى به وهو قول المصنف ان دفع ما تائق او قيمته وحسنه لا ياتي في قبضه عبد الحق المذكور اذ لا تختلف القيمة حسبا اشارة الصقل والحاصل ان مذهب ابن القاسم هو المعروف في المذهب ان معنى قيمة البناء قائما قيمة ما يبنى به لا فرق بين العارية والاستحقاق من مشترا وسكت وحسنه لا ياتي في قبضه المذكور عن عبد الحق ولا الفرق بين العارية ومبشلة الاستحقاق اذ الكلام سواء ولا تختلف القيمة بذلك كاعلت واطلت لان لم ارض نكلم على المسئلة من السراج واقه الموفق (الثالث) ه البناءي قوله والافلعتا يختلف بظاهره للمدونة لان ابن يونس صوبه وقوله وله الاخراج موافق للمدونة فكلامه متاقت فلو قال والا فلما تعادلى الارض ونحوه الى الاخراج في كنهه لا ياتي فله غ ح وكلام غ صحيح لا غير اعليه وتاول ع ح قبا للبسطي تقريره بما ذكره لزوم ان المدونة ولم يرتفع ح لا يحتاجه الى تقدير كثير (وان) اعادوا رضالبناء او غرس مدة معلومة ففعل ولا انقضت مدة البناء والقوس) يفتح الفين المحجمة وسكون الراء المسترطبة في عقد الاعارة والمعتاد ان اطلقت (ف) حكم بناء المستعير وغيره (ك) حكم بناء غرس ذي (الفصل) للارض في اختيار مال كها في تكليف الباني والغاوس يقطع بناءه وغيره ونقل نقضه وتسوية الارض ودفع قيمته مضلوعا لبيته وغارسه مع رجا منها اجرة القلع والتسوية ان كان الباني والفاوس لا يتولاهما بنفسه ولا يفعله ق فم الابن القاسم ان اردت ارجاعه بعد امد يشبه انك امرته الى مثله لان تعطيه قيمة البناء والقوس مقلوعا محبب معطوط اجر القلع والامر به بقلعه الان يكون بمالاقية له ولا تنفع فيه اذ قطع مثل الجص فلا شئ الباني فيه وكذلك لو ضربت

وحصل لان لم يحصل ولان معلوم لغرضه ما على المذهب كذا به لكر كواب وعبد نفعه ثم ذكر ما هو الاستثنان قوله والافلعتا فقال (وله الاخراج في كعبته) وغرس ولو ضرب الاعارة لغيره حبا يفسد ان دفع ما تائق فكتبه قال والافلعتا في معار لينا او غرس وحصل لان ابن يونس ما تائق فلا يلزم المعتاد له ارجاع المستعير وتكليف بناءه او غرسه مع دفع جميع ما تنفعه على البناء والقوس (قوله فقل) أي بنى او غرس المستعير (قوله المسترطبة) نعمت مدون (قوله في قبضه مال كها) صلة كاف التشبيه (قوله في تكليف) صلة تنصير (قوله بقلع) صلة تكليف (قوله نقضه) بكسر النون أي منقوضه (قوله ودفع) عطفت على تكليف (قوله لبيته) صلة دفع (قوله مطروحا) حال من قيمة (قوله منها) أي قيمته (قوله لا يتولاهما) أي القلع والتسوية (قوله ارجاعه) أي مستعير الارض بعلمياتها او غرسها

(قوله بلغه) أي المستعير علم الأجل (قوله ههنا) أي عند ضرب الأجل (قوله لا أرض غيره) صله أخذ (قوله الباني) نعمت
 الاستخذ (قوله فيها) أي الأرض تتنازع ٥٠٠ فيه الباني وما عطف عليه (قوله أو غيرها) أي الأرض عطف عليها (قوله أنه لم

يعرفه وآخرون) بيان لصيغة
 يحتمل النافعة لدعوى
 خصمه المثبتة دعواه (قوله
 لم دفع دعوى الاستخذ) على
 بين (قوله فان نكل) أي
 الاستخذ (قوله فان نكل)
 أي المالك (قوله أي
 المالك (قوله مثله) أي
 المأخوذ (قوله وادعى)
 أي الرابك (قوله أنه)
 أي الرجل صاحب الدابة
 (قوله منه) أي الرابك
 (قوله لأنه) أي الرابك
 (قوله عليه) أي دبره (قوله
 مثله) أي دبره (قوله
 يكذب) أي دبره (قوله
 شرفه) أي دبره (قوله
 الأزم) بفتح الهمزة واللام
 وسكون الزاء بل بلسان
 جمر القلزم (قوله فيه) أي
 السباع (قوله وذلك) أي
 تصديق المستعير (قوله إذا
 ركب) أي المستعير
 المسافة التي ادعاها (قوله
 وإن لم يركب) أي المستعير
 المسافة التي ادعاها (قوله
 بعد) بالضم عند حذف
 المضاف السبعون معناه
 (قوله قال) أي الساكن
 أو المتمدن بفتح الحال (قوله
 فهو) أي الساكن أو المتمدن
 (قوله يدعى) أي الساكن

لأما قوله (قوله ههنا) أي عند ضرب الأجل وان اعطته قبعة ذلك قاعاً (وان
 ادعاها) أي الأجرة (الاستخذ) هذا الهمز وكسر الخاء المجعولة لأرض غيره الباني أو القارس أو
 الزارع أو الساكن فيها أو غيرها كالدار والدابة والثوب (وادعى المالك) للأرض أو غيرها
 (الركاء) ولا يخفى لاحدهما على دعواه (قال القول) المعتبر المحكوم به (له) أي المالك لأن الأصل
 المعاوضة (يعين) من المالك أنه لم يعرفه وآخرون لم دفع دعوى الاستخذ في كل حال (الأن يأنف) أي
 يتعاضى ويتعالى (مثله) أي المالك في المنزلة والعلمة (عنه) أي الكرامة القول للاستخذ بينه
 أنه ما كراه ولقد اعاده فان نكل حلف المالك وأخذ الكرامة التي ادعاها فان نكل فله كرامته
 افاده تت في فيها الابن القاسم ومن ركب دابة رجل إلى بلد وادعى إليه اعارة اياها وقال ربه
 بل أكره ما منه قال القول قول ربه ابن يونس لأنه ادعى عليه معروفاً بين القاسم الآن يكون مثله
 لا يكرى الدواب لشرفه وقدره اه ابن الحارثي لأن يكذبه العرف ابن عبد السلام ليس
 مرادهم أن لا تكون عادة المالك أن يكرى ما تناسل فيه بل مرادهم مع ذلك أن يكون شرفه
 يائي الكرامة فيه ويأنف من مثله وتبته في التوضيح والمختصر قلت وهو من ابن القاسم طي
 قول تمت فان نكل أخذ كرامته تبع فسه الشارح وعزاه لاشبه وهو كذلك في التوارد
 ونفسها وان كانت الدابة للشرب العظيم التي يأنف مثله من كرامته صدق الرابك مع
 بينه فان نكل حلف ربه وأخلف الكرامة التي زعم ربه فان نكل أخذ كرامته فله اشبه اه
 وانظر هل هو فاق أو خلاف اه وقوله الباني وشبهه ان القول للمالك فقال (كأن تنازع
 المالك والمستعير في زائدنا سافه) بأن قال المالك أعر تلك الدابة لترك من مصر إلى العقبة
 وقال المستعير بل إلى الأزم لا فاق القول للمالك (ن لم يركب) أي لم يركب المستعير القدر الزائد
 على المسافة التي وافقه عليها المالك بان تنازعا عند العقبة أو قبلها (والا) أي وإن زاد المستعير
 أي ركب المسافة الزائدة على ما قال المالك بان تنازعا بعد بلوغ الأزم والمستعير واكتب
 عليهما (ف) القول للمستعير في نفي الضمان إذا تمت الدابة في المسافة الزائدة على ما قال المالك
 (و) في نفي (الركاء) للمسافة الزائدة على ما قال المالك بان بلغت الأزم ملحة عند ابن القاسم في
 ابن القاسم وجدت في مسائل عبد الرحيم ان مالكا مرضى الله تعالى عنه قال فعين استعارة دابة
 فركبها إلى موضع فلما بلغه زعم ربه أنه اعارة اياها إلى حونه أو إلى بلد آخر فاق القول قول المستعير
 ان ادعى ما يشبه مع بينه وكذلك في جماع ابن القاسم فصاروا قال ابن القاسم فيه وذلك إذا
 ركب ورجع وان لم يركب بعد فاعلم به صدق مع بينه ولكن أمكنه ذلك أو بعد عنه عبد القيد
 سنة قال هي المدفونة وقلت أنت شهر فهو مصدق مع بينه لأن يدعى عليك ما لا يشبه ولو لم
 يقبض المسكن ولا بعد فانت مصدق مع عينك ابن يونس وهذا من قوله يؤيدان القول قوله
 في زعم الضمان والركاء لان مستعير الدابة لو ثبت عداؤه لمجاوزة للحد التي استعارها فأنتم
 الدار باهرم افقة تعالى في تلك المدة فلا يضمنها لانه انما تعدى على السكنى فلا يكون اسوأ
 حالاً من غاصب السكنى فكيف يجب لم يثبت عداؤه فإذا ثبت أنه لا يضمن فلا يبقى الآن يكون

أو المتمدن (قوله ولو لم يقبض) أي المستعير (قوله من قوله) أي ابن القاسم رضي الله تعالى عنه قال من القول
 فاعلى يزيد الراجح للبعد (قوله قوله) أي المستعير

(قوله قوله) اى المستعير (قوله وان ركب) اى المستعير (قوله بل قال) اى ربه (قوله انه) اى فى المداين القاسم (قوله فلتقى) يضم التاموز فى الغن المججمة (قوله فلسطين) يفتح القاسم واللام وسكون السين وهاهنا الطاء تروى (قوله من نساوى الحكم) اى فى موافقة الرسول ومخالفته سان ما (قوله هو بالنسبة الخ) خبر ما (قوله صحيح) خبر هو (قوله ففطيت) اى الدابة (قوله ضمها) اى الرسول الدابة (قوله وان قال) اى الرسول (قوله بذلك) اى ركوب ٥٠١ المستعير الدابة الى فلسطين صله امر

(قوله امر) اى المعير
(قوله واكتبه) اى الرسول
(قوله فلا يكون الرسول شاهدا) اى على المعير
(قوله لانه) اى الرسول
(قوله خصم) اى المعير
(قوله وطه) اى غمامها
الى هنا صله قصر (قوله ضامن) اى الدابة (قوله الان تسمى) اى المستعير (قوله على ما تميم) اى المستعير (قوله فليس الحكم) اى فى موافقة الرسول المستعير ومخالفته (قوله متاوبا) اى الحكم فى الموافقة ضمن المستعير وفي المخالفة ضمان الرسول (قوله ويكون) اى المصنف (قوله عليها) اى عدم الزيادة وانه لاكتسابه التائت من المضاف اليه (قوله قال) اى ابن عبد السلام (قوله منه) اى قول اشهب (قوله ثم ذكر) اى اى بن عبد السلام (قوله على رواية الاكثر) اى المدونة يعلم الزيادة (قوله وذكر) اى ابن عبد السلام (قوله فقال) اى ابن عبد السلام (قوله

القول قوله فى السكنى ورفع الكراه طق فى نفي الضمان والكراه صرح به رد قول اشهب القول قوله فى نفي الضمان فقط لافى نفي الكراه الباقى فى ضيق اى وان ركب الى الغاية فقال ابن القاسم فى المدونة القول قول المستعير ان ادعى ما نسبته مع عنه وهذا الحكم ليدكر فى المدونة ان ابن القاسم قاله بل قال وحدث فى مسائل عبد الرزيم ذلك ثم ظاهر الحال انه قائل بذلك وذكر ابن رومى ان مقتضى قول ابن القاسم ان القول قول المستعير فى سقوط الضمان والكراه ان يصحون واشهب قال القول قول المستعير فى سقوط الضمان فقط والقول للمعير فى الكراه يصح المستعير لاسقاط الضمان والمعير لاخذ الكراه وبالنسبة الى كون القول قول المالك اذا تنازعا فى زائد المداينة قبل ركوبها وكون القول قول المستعير بعد ان كان قبضها المستعير بنفسه من ماله المعير بل (وان كان قبضها برَسُول) من المستعير المعير (مخالف) للمعير اذا تنازعا قبل الزيادة المستعير ان تنازعا بعد ما قبضها لانه لا شاهد على فصل نفسه ق اشهب بن يعسر سولا الرجل يعمر دابة الى برقة فاعاد فرجها المستعير الى برقة فعطبت فقال المعير انما امرته الى فلسطين وقال الرسول الى برقة فشهدا الرسول هنا لا تجوز للمستعير ولا عليه لانه لا شاهد على فعل نفسه ويحلف المستعير انما استعارها الى البرقة ويبسط عنه الضمان فى التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب برَسُول موافق ومخالف ما ذكره من نساوى الحكم هو بالنسبة الى اشهب صحيح واما عند ابن القاسم فى المدونة فحين بعث رسولاً الى رجل يعمر دابته الى برقة فقال الرسول الى فلسطين فعطبت عند المستعير واعترف الرسول بالسكنى ضمها وان قال بذلك امرته واكتبه المعير فلا يكون الرسول شاهدا لانه خصم وقت المصلحة هنا فى اكثر الروايات وعليه اقتصر البرادى وزاد ابن ابي زيد فى مختصره والمستعير ضامن الا ان تكون له مينة على ما زعم وصحت هذه الزيادة فى رواية يحيى بن عمرو على هذه الزيادة فليس الحكم متساويا ١١ كلام ضيق وأصله لا بن عبد الحكم لكن لا يتأتى جرى كلام المصنف على مذهب ابن القاسم فى المدونة ويكون درج على رواية اكثر فى عدم زيادة الضمان اذا المخالفة لاشهب انما تافى عليه والمناذكر ابن عبد السلام قول اشهب قال لابن القاسم فى المدونة ما يقرب عنه ثم ذكر فقط اشهر ولفظ المدونة على رواية الاكثر وذكر الزيادة المذكورة فقال فاوثرت هذه الزيادة اشكالا على ابن القاسم لانه وافق اشهب على سقوط الضمان فى المسئلة السابقة ومخالفة فى هذه ١٥ فظهر لك ان لا حاجة لى كلام المصنف على قول اشهب وان قول تمت وعليه درج المصنف لافى قول ابن القاسم فيه ما غرر ظاهره وقهره فيه انه للمدونة على ثبوت الزيادة المذكورة مقتصر عليه وما ذكرنا من ان رواية الاكثر

لانه اى ابن القاسم (قوله على سقوط الضمان) اى بن المستعير (قوله فى المسئلة السابقة) اى قبض المستعير الدابة بنفسه وركوبه المسافة التى دعاها (قوله ومخالفة) اى ابن القاسم اشهب (قوله فى هذه) اى موافقة الرسول للمستعير (قوله عليه) اى قول اشهب صله درج (قوله فيها) اى المدونة (قوله غير ظاهر) خبر ان (قوله وغيره) اى تمت (قوله فيه) اى قوله عليه درج المصنف الخ (قوله نه) اى تمت (قوله عليه) اى ثبوت الزيادة المذكورة (قوله من ان رواية الاكثر على سقوطها) بيان ما

(قوله هو كذا) خبريا (قوله هذا زيادة) أي المستعبر ضامن الخ (قوله في كذا) بدل من في كسنا الخ (قوله وليست) أي هذه الزيادة (قوله هت) أي هذه الزيادة (قوله هو) أي هذه الزيادة (قوله داخلها) أي الزيادة المذكورة (قوله واستطفا) أي إلى الزيادة المذكورة (قوله يحلف) أي المستعبر (قوله أنه) أي العير (قوله ما عاره) أي العير الرسول (قوله الرسول) فاعل وداناف لقعه (قوله هو) أي ٥٠٢ مالا يضمنه (قوله لعيره) هل زد (قوله وانكره) أي الرد (قوله يصدق) أي

[illegible]

(قوله كله) لو كيدما (قوله وسد) بقضائه مثلاً (قوله ثم قال) أي ابن نونس (قوله وسيدمك) حال أي ارساله (قوله رفته) أي العبد (قوله بكتانيته) أي العبد (قوله ولو كان) أي زمن الارسال (قوله ذلك) أي عوض ما اخذه (قوله لو سالت) بضم تاء التكلم محذون (قوله عنها) أي المسئلة (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله غرم) ٥٠٣ أي السيد عوض ما اخذه العبد

(قوله وان انكره) أي سببه ارساله (قوله لانه) أي العبد (قوله اراد) أي ابن القاسم (قوله اخذه) أي العبد (قوله عنها) أي الدونة (قوله لها) أي الدونة (قوله ومذهب) الدونة (قوله والمعتد وقد صرح ابن رشد بان حجاج عيسى هذا يخالف لمه دونة نفسه باختصار ابن عرفة في الوكالة في مسئلة تشبه هذه في كون القول قول الموكل فيعقب ما ذكره ويضرب الوكيل أو قوله لتصديق الدافع فهو لان لا يفتي على ما في الدويبة من منع قول اشهب وسماج محزون ابن القاسم في كتاب السارية وجماعه عيسى فيه اه فعلى المصنف الجري على مذهب الدونة اه طي (قوله الاول) أي انكارهم ارساله (قوله فكنا تقدم) أي من يخالفه مذهب الدونة (قوله وما الثاني) أي قبله وعليهم العيين

ولا عليهم (اليعين) وان قال (أي الرسول (اوصلته) أي المستشار (لهم) أي الباعثين وانكروا ايضاً (فعلية) أي الرسول العيين انه أو صلهم (وعليهم) أي الباعثين (اليعين) انه لم يصلهم وبرئوا الباني ما ذكره المصنف في هذه المسئلة كله نص سماع عيسى ابن القاسم وسد به ابن نونس ثم قال وقال محزون عن اشهب اذا قال العبد سيدي أرسلني وأوصلت العارية اليه او تلفت وسيدمك فذلك في رقبته بكتانيته ولو كان حراً كان ذلك في ذمته وسالت عنها ابن القاسم فقال ان أقر السيد بار ما غرم وان انكره فذلك في رقية العبد لانه خدع القوم أبو عمران اراد ان ثبت اخذه المارية بينة وقال ابن رشد ما في حجاج محزون هو الذي يأتي على ما في كتاب الدويبة منها اه فتبين ان ما مضى عليه المصنف يخالف لها والمقدمة في الدويبة في قوله ولو بدفعه امدعيانك امرته الى قوله ورجع على التبايض طي ومذهب الدونة هو المعتقد قول المصنف وعليه العيين الخ طي لا يأتي على المشهور سواء انكر الارسال أم لا أما الاول فكما تقدم وأما الثاني فلان الرسول يدفع لغير السيد التي دفعت اليه بغير اشهاد فيغرم على المشهور صريح به في معنى الحكماء وقول الخط والزرقاني ان أقروا بالارسال ضمنوا غير ظاهر (ومؤنة) بفتح الميم وضم الهمزة أي ما يصرف في (اخذها) أي العارية أي جعلها مكان مستعيرها (على المستعير) قاله في المقدمات ق ابن رشد ابرئ رجل العارية على المستعير وشبه في كونها على المستعير فقال (كمؤنة ردها) أي العارية لمكان معيرها فانها على مستعيرها ايضاً (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ق ابن رشد اختلف في اجرة رد العارية فقبل على المستعير وهو الاظهر لان العير تبطل مع رد قافلا بغير امر فمعرفة صنعته (وفي) كون (علف الدابة) المستعارة وهي عنده مستعيرها عليه أو على معيرها اذ لو كان على المستعير لكان كراماً وربما يكون علفها كراماً من كرامتها في زمن الغلا ففتني المعروف وتصبر كراماً (قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية أحدهما على الآخر كما هما أبو الحسن الصغير وظاهر كلامه طالت مدة العارية أم لا وهو كذلك وقال بعض المقتبين هو على المعير في الدابة والبلتين وعلى المستعير فيما زاد عليها قاله تنق في الاستغناء بعض اصحابنا من استعارة دابة أو شاة نفقة فذلك على صاحبها وليس على المستعير منه شيء لانه لو كان على المستعير لكان كراماً ويكون العلف في الفلاة أكثر من الكرام ويخرج من عارية الى كرام أو بعض المقتبين لا في الدابة والبلتين فذلك على المستعير وقبل ايضاً في الدابة والبلتين على ربه او امان في المنة الطويلة والسفر العبد فعلى المستعير كنفقة العبد الخدم وكأنه أقيس واقه اعلم البناء الاثنى باصلاحه التعير بالقرود وتقدم جوابه مراراً بان مراده ان وجد في كلاً مني فهو اشارة الى كذا واقه سبحانه وتعالى أطم

• (باب) في بيان حقيقة الغصب واحكامه (الغصب) أي حقيقته شرعاً او ما لفته فهو اخذ إتيه (قوله عليه) أي مستعيرها (قوله اذ لو كان) أي العلف (قوله وتصبر) أي العارية (قوله كراماً) أي مكناً (قوله هو) أي العلف (قوله صاحبها) أي معيرها (قوله منه) أي العلف (قوله لانه) أي العلف (قوله ربه) أي معيرها (قوله ركانه) بفتح كاف (باب) الغصب •

(قوله غير متعنة) فصل يخرج أخذ متعنة ظاهراً فإنه تعدل لأخصب (قوله مخرج أخذه) أي المال تبرع على قهر (قوله غلة) يكسر الغنن الجمعة (قوله غلة) أي أخذ الغلة (قوله لانه) أي أخذ الغلة (قوله وسراية) عطف على غلة تبرع على رجل لا ينفذ قتال (قوله مختصراً) يكسر الصادح من ابن الحاجب (قوله أخذ المال الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله يبطل الخ) خبر قول (قوله طرده) أي كونه يذمهم وجوده وجوده معرفته (قوله يأخذ المتافع كذلك) أي عدواً ناقهراً صلة يبطل (قوله كسكني ربيع) يقع الرائي عقار عدواً ناقهراً (قوله وليس) أي المذكور من مكنتي ربيع أو غيره الخ حال فقد وجدته الحد واتبعت عنه الحدود (قوله وتعقب) يضم التماس كسر العين أي قول ابن الحاجب أخذ المال عدواً ناقهراً من غير سراية (قوله تبركبه) أي حطاب ابن الحاجب (قوله وهو) أي التركيب (قوله وقف) أي توقف (قوله معرفته) أي الحدود (قوله منه) أي الحدود (قوله اعمه) أي الحدود ومفهومه أن وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى اعم منه وأخص من أعد ليس تركيماً بل هو لازم في كل حد فإن معرفة الحدود تنوقف على معرفة ٥٠٤ جنسه الأعم منه وفصله الأخص من جنسه الأعم منه (قوله ذكر القيود)

إلى الإلقاع مفعول قول المضاف لقاعله (قوله يحرف السلب) أي كقول ابن الحاجب من غير سراية (قوله لا يصح له) أي ذكر القيد يحرف السلب خبره (قوله أجالاً) أي خفة (قوله يرد) يضم فتح متفلاً خبر قول (قوله الإضافي) المضاف لشيئاً من (قوله الثبوت) مفعول محتملاً (قوله ولذا) أي أخذه ماذ كره له نص (قوله وورد) أي العلم الإضافي (قوله في كلام العرب) صله صم (قوله والقرآن) صلف على كلام (قوله) والناسية أي الخاصة (قوله من الماهيات الجلية)

من ظالم الجوهري غيب الشيء أخذه ظوا أو انحصار مثله (أخذ) يقع فكون مصدر مضاف لقوله جنس ثل العرف وغيره وضافته (مال) فصل يخرج أخذه غيره أخذ (قهر) فصل ثل يخرج أخذ مال بلا قهر أو استمراء وقبل له وصدة وعار به وودية ورهن أو سرقة أو اختلاس (تعدى) أي ظالم أقبل ثالث يخرج أخذ مال قهرًا أي حق كاختذ بن وودية ودية وأرض خذناه وعوض متلف ومسروق ومغضوب عن هو عليه قهر (بالسراية) أي مقابلة فصل رابع يخرج الحراية ابن عرفة النصب أخذ مال غير متعنة ظاهراً لا ينفذ قتال يخرج أخذ غلة أن لا قهر فيه لأنه محرم مال كسراية وقول ابن الحاجب مختصراً كلام ابن شاس أخذ المال عدواً ناقهراً من غير سراية يبطل طرده بأخذ المتافع كذلك كسكني ربيع وخبره وليس غصبا بل تعدى وتعقب بتركيبه وهو وقف معرفته على معرفة حقيقة أخرى ليست اعم منه ولا اخص من اعمه وقول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم يحرف السلب لا يصح له تغير بل يجب أجالاً فإنه لا تشايق قول مثل ذلك في حد أو رسم الإلقاع رديان لعدم الإضافي فيقيد في ما كان محتملاً الثبوت أخذه تظاهراً ولا يصح ووروده في النعوت في كلام العرب والقرآن كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين والخاصية من الماهيات الجلية اصطلاحية يضع كونها عدمية وذلك لم يتعقب الأشياخ حد القاض القاسم بقوله جل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو نفيه أو نفيها بأشياء على قيد من علمين مع كثرة إيراد الاستثانة عليه وفي الذخيرة تعرف بعضهم القصب بأنه رفع اليد المستحقة ووضع اليد العادة قهر أو قبل وضع اليد العادة قهر أو ينفذ

أي الجعول لغير الخاصة (قوله اصطلاحية) صفة كاشفة للجلية (قوله يصح كونها عدمية) خبر ثان الخاصة على (قوله ولذا) أي هذه كون الخاصة عدمية على التي عصبه (قوله القاسم) مفعول جمل المضاف لقاعله (قوله بقوله) صله حد (قوله جل معلوم على معلوم) أي من حيث صورهما كحل التبدل على الثمر والأرض على البر (قوله في إثبات) صله جل (قوله لهما) أي المعلومين (قوله أو نفيه) أي الحكم (قوله عنهما) أي المعلومين (قوله بأمر جامع) صله جل (قوله بينهما) أي المعلومين (قوله من إثبات حكم الخ) بيان لأمر جامع (قوله أو نفيها) أي الصفة (قوله بأشياء) أي الحد الذي كورصه يتعقب (قوله على قيد من علمين) أي أوقفه عنهما أو نفيها (قوله عليه) أي الحد الذي كورصه إراد أقول بجل الله وقوله قول ابن عبد السلام ذكر القيود في الرسم يحرف السلب معناه والله أعلم بخلع على ما ليس اعم من المعرفة ولا اخص من اعمه وهو التركيب الذي ورد وهو أفاضة العلم الإضافي في حق الثبوت لا يكفي في التعريف المقصود منه شرح الماهية وإن كفي في النص المقصود منه مجرد التيقين أنه علم (قوله رفع اليد المستحقة) يكسر الحاء المهملة الخ أو رده عليه أنه يشعل التعلى

(قوله رآب الاموال) اضافته البيان (قوله والادلال) بكسر الهمزة واهمال الهمزة اي لهاية ثلثة تحتية (قوله لسان) اي كلام (قوله من ذوات الخ) بيان ذلك اي الغصب في كلام العرب على اخذ كل جملة بغير رضا مالكة ذاتا كان ومنفعة (قوله غنائه) اي الغصب (قوله استعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله ايمان) اي ذوات (قوله المتلكات) بفتح الهمزة والاضافة اليه لبيان (قوله وغير ما يجب) عطف على غير ما خرج به استلزام من دين وودعية ودية وواو شرطية وجاية وعن من غلب ومسرور ومضروب عن غلبه (قوله من غير سلطان) احترازه عن الحرابة (قوله وقوة) تفسيره لطلان (قوله واستعمل) بضم التاء وكسر الميم (قوله على عينه) ووصافها اي المتلكات ٥٠٥ اي بغير رضا ارباب على وجه التهر

من غير ذي قوة (قوله كالقراض الخ) اي اذا تعدى عليها من اذن له في وضع يده عليها امثلة للمتعدي التي لم يد على ما تعدى عليه (قوله وقرق) بضم القاف وتشقيقا (قوله غصبه) اي استلزام على الغصب (قوله يوم التعدي) اي سواء كان هو يوم الاستلام او متاخر عنه (قوله وان التعدي يضمن كرامة التعدي عليه) اي ولو لم يستعمله (قوله وابرجه) عطف على كرامته (قوله بل حال) اي سواء استعمل الشيء أم لا (قوله وقال) اي ما لك رضي الله تعالى عنه (قوله لا كرمه) اي ان لم يستعمل للغصب (قوله حرمته) اي الغصب (قوله في الدين) صلة ضرورية (قوله لان حفظ الاموال الخ) في بيان حرمه الغصب متعلقا بالغائب وحفظ

على التعريفين ان الغاصب من الغاصب غاصب على الثاني لاعي الاول لكونه لم يرفع اليد المستحقة (تنبيهات الاول) والمراد بالاختلاص الاستيلاء على المال وان لم يحزه الغاصب لنفسه بالقبول فاذا استولى الظالم على مال شخص قهر التعدي فاقا استلزامه غصبه ولو اقام موضع الذي وضعه فيه به (الثاني) في المتكاتب المتعدي على رقاب الاموال السبعة اقسام لكل قسم منها حكم يخصه وهي كلها يجمع على تحريرها وهي الحرابة والغصب والاختلاس والسرقة والخيانة والادلال والاحد (الثالث) في التنبيهات الغصب يطلق في لسان العرب على اخذ كل ملك بغير رضا صاحبه من ذوات او منافع وكذلك التعدي شر او جها او اختلاسا وسرقة او خيانة وقهر اخره ان استعمل في عرف الفقهاء في اخذ اعيان المتلكات بغير رضا اربابها وغير ما يجب على وجهه التهر والغلب من غير سلطان وقوة واستعمل التعدي عرفا في التعدي على عينها او منافعها سواء كان للمتعدي في ذلك يد اذن اربابا او لم يكن كالقراض والودائع والايارة والصناع والبناء وغيرها والقرق التفرقة بين الغصب والتعدي يوم يومهما ان الغاصب يضمن الغصب يوم غصبه لانه يوم وضع عليه والتعدي يوم التعدي وان الغاصب يضمن القرض والسرقة لا يضمن الا الكثير وان التعدي يضمن كرامة التعدي عليه وأجره بكل حال عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال في الغاصب لا كرمه عليه وفي هذه الاصول اختلاف بين أصحابنا معلوم (الرابع) ان عرفه معرفة حرمته في الدين ضرورية لان حفظ الاموال احدى الكليات التي اجتمعت للمال عليها (وآداب) بضم الهمزة وكسر الهمزة مشددة (غاصب غير) بضم ففتح فكسر مثقلا ولو صيا بضر او حبس باجتماع الحائكم دفع القصاص بين الصائد كذا يديه على الزنا والسرقة وغيرها حقيقة للاصلاح وتهذبا للاخلاق ونضرا للهائم للاستصلاح والتهديب ومفهوم بمنز عدم تأديب غيره في ان يرتد بغير على الغاصب في الله تعالى الادب والسجن على قدر اجتهاد الامام ليتناهي الناس عن حرمات الله تعالى الا ان كان صغيرا يبلغ الحلم فان الادب يسقط عنه الحديث ورفع القلم الحديث وقبل ان الامام يؤذيه كما يؤذيه الصغرى في المكتوب ويؤخذ في حق المعصية منه وان كان صبيلا لا يقبل وقبل ان ما صابه هدر كالجمعة الجماء من معرفة ويؤذيه فاعلم انه ظلم ان رتدوا القضي وابن شعبان وغيرهم في حق الله تعالى الادب والسجن بشد

٦٤ منحت المال الواجب على صاحبه وان لم يحفظ الواجب صيانة المال عن تلفه بغير حرق او غرق بحيث لا يقع به احد لا متعمد غاصب او غاصب او غاصب (قوله يضرب) صلة تأديب (قوله اجتهاد) تنازع فيه ضرب وسيس (قوله دفع القصاص) صلة تأديب (قوله كذا يديه) اي الميز (قوله لطف) الله تعالى على عيبه (قوله الادب) فاعل يجب (قوله على قدر اجتهاد الامام) تنازع فيه الادب والسجن (قوله ليتناهي الناس الخ) لا يجب الادب والسجن (قوله يؤذيه) اي الصغرة (قوله صابه) اي الصغرة (قوله فاعلم) اي الغصب (قوله لانه) اي الغصب (قوله في حق الله تعالى) خبر مقدم (قوله والسجن) بفتح السين

(قوله ادب) أي الصغير (قوله عنه) أي الصغير (قوله وثبوت) أي ادب الصغير (قوله كايؤدب) أي الصغير (قوله في حالته)
 أي المدونة (قوله ما كسر) أي الذي فاعل يلزم (قوله من متاع) بيان ما (قوله أو أفسده) عطف على كسر (قوله ضغنه) أي
 الصبي (قوله وفيها) أي المدونة (قوله للمودع) بالتفع (قوله وفي دياتها) أي المدونة (قوله أن بلغ) أي أرض جناتيه (قوله الثالث)
 أي ثلث الأدب (قوله في ماله) أي الصبي (قوله بها) أي الأدب (قوله ودمه) بضم فسكون (قوله أن كان) أي الصبي (قوله من مال)
 بيان ما (قوله من الدم) بيان ما (قوله فيؤدب) أي المادي (قوله له) أي الصالح (قوله لجناتيه) أي الذي (قوله على عرشه)
 بكسر العين المهملة أي موضع المدح ٥٠٦ والقلم من الصالح (قوله منها) أي المدونة بيان كتاب الغصب (قوله وهو) أي

الرجل المدي عليه (قوله)
 يتهم بضم الياء وفتح الهاء
 (قوله به) أي الغصب (قوله)
 عوقب أي المدي (قوله)
 سرقها أي المدونة (قوله)
 فان كان أي المدي عليه
 الغصب (قوله بهذا) أي
 الغصب (قوله ادب) بضم
 فكسر مثقلا (قوله ذلك)
 أي الغصب عليه (قوله أنه)
 أي المدي (قوله وان لم يكن)
 أي ادعاه (قوله إذا كان)
 أي ادعاه (قوله المدي)
 بفتح العين (قوله وغرمه)
 بفتحات مثقلا (قوله وعدم)
 حلقه أي الجهول (قوله)
 واستظهر بضم التاء
 وكسر الهاء (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله عنها) أي
 المدونة (قوله وان كان) أي
 المدي عليه الغصب (قوله)
 بذلك أي الغصب (قوله)
 فسه أي التهم به (قوله)
 فلا يقضي أي الأما بالغرم
 (قوله عليه) أي التهم (قوله)
 حتى يرد أي الامام (قوله)

كسائر باقي الحقوق (قوله في هذا) أي ادعاه الغصب (قوله هدد) بضم فكسر مثقلا (قوله وسجين) بضم فكسر قدر
 مخففا (قوله فخرج) بضم فسكون فكسر (قوله إذا كان) أي المصوب (قوله تعرف) بضم فسكون فتفتح (قوله به) أي التهم
 (قوله وان كان) أي المدي عليه الغصب (قوله به) أي الغصب (قوله وان كان) أي التهم بالغصب (قوله الادب) فاعل يلزم
 (قوله من التكت) بيان كتاب السرقه (قوله لمعز) بضم فكسر مثقلا أي فائق إقرانه (قوله المدي عليه) بكسر العين
 (قوله ورتهم) بفتح الهاء (قوله فيصاف) بضم فكسر مثقلا (قوله ومهدد) بضم فكسر مثقلا (قوله وسجين) بضم فسكون فتفتح

(قول من ادعى عليه) يضم الدال وكسر العين (قوله رجع) أى الحكم شفع (قوله الى سالة) أى المدعى عليه (قوله فان كان) أى المدعى عليه (قوله وان لم يعرف) يضم فسكون ففتح أى المدعى عليه (قوله بذلك) أى النصب (قوله سالة) أى المدعى عليه (قوله وان كان) أى المدعى عليه (قوله بذلك) أى النصب (قوله يحلف) يضم ففتح مثلاً (قوله فترز) يضم فسكون (قوله واختلف) يضم التاء (قوله على ثلاثة اقوال) صلة (اختلف) (قوله عين) بضم تاء مثلاً (قوله فكمس) يضم فسكون (قوله يعرف) يضم فسكون أى النصب (قوله من اسلم) صلة (قوله فكمس) يضم فسكون أى النصب (قوله من اسلم) صلة

قد مرى الى ما كمن الاجتماع فيه ورجل متوسط الحال بين هذين عليه العين اء التمسى من ادعى عليه الغصب فالحكم في تعليق العين به وعقوبته يرجع الى حاله فان كان معروفاً بالغير والصلاح عوقب المدعى وان لم يعرف بذلك واشكل حاله فلا يعاقب المدعى ولا يحلف المدعى عليه وان كان ممن يشبه ذلك وبسببه التلن يحلف ولا يعاقب المدعى فان نكل حلف المدعى وانطق وان كان معروفاً بالعدوى والغصب يحلف ويضرب ويضمن فان عادى على الخلود ترك واختلف اذا اعترف بعد التلميد على ثلاثة اقوال قيل لا يؤخذ باقرار عين المدعى فيه اولى بعينه لانه مكره وقيل ان عين المدعى فيه اخذ به والا فلا وقال صنون يؤخذ باقراره عين المدعى فيه لم يضمنه قال ولا يعرف هذا الا من يبلى به اى التضام ومثاله ان ذلك الاكره كان بوجه ما تزاد اكان من الحق عقوبته وضمنه اذا عرف من حاله اخذ باقراره وانما الاكره الذى لا يؤخذ به ما كان ظلم ان يضرب ويهدم لا يجوز فعل ذلك به وقد اجمع الناس ان من اسلم بعد القتال والسيف اثم مسلم كالطالع بغير اكره لانه اكره بحق ولو اكره على الاسلام فلا يكون سلامه اسلاماً ان رجع عنه وادى انه كان الاكره لان الغنمة التى عطفتم لهم فتع اكرههم فما اكرههم ظلم ابن فرحون اذا كان المدعى عليه بذلك ليس من اهل التهمة فلا يجوز عقوبته تنافوا واختلف في عقوبة متهمه على قولين والصحيح انه يعاقب ثم قال قال الباجي اذا كان المدعى عليه مجبور الحال فظاهر المذهب ان لا ادب على المدعى وعليه العين وفى الواضحة انه يحصى سميده عين افاده الحط (وضمن) الغاصب الشيء المقتصوب (ب) مجرد (الاستيلاء) عليه وسوؤه ولوثف بسمارى اوسنا به غيره لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترده لان على الوجوب وقد رتبته على الله عليه وسلم على وصف الاخذ فاذا دانه سبب الغشيان ق ابن عرفة مجرد حصول المقتصوب في سوز الغاصب بوجبه شهاده ولوثف بسمارى اوسنا به غيره عليه ابن ونس يضمنه يوم خصه وان هلك من ساعته ما به من الله تبارك وتعالى اوسنا به غيره او كان دارا فانه تمت ابن عرفة مجرد الاستيلاء هو حقيقة الغصب فيجب الضمان روى ابن وهب عن عصب عبد الله بن وقته ضمنه وقاله ابن القاسم فيمن غصب داراً فلم يسكنها حتى انتهت غرضتها وقاله أشهب وذلك ككفى العروض وغيرها ونص ابن عرفة ومجرد حصول المقتصوب في حوز الغاصب بوجبه ضمانه ولوثف بسمارى اوسنا به غيره عليه قضيا امامات من الحيوان وانهم من ربيع يد غاصبه

(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ضم (قوله لان على الوجوب) صلة على الحديث (قوله وصف الاخذ) اضامة لبيان (قوله انه) أى الاخذ (قوله ضمانه) أى الغاصب المقتصوب (قوله يضمنه) أى الغاصب المقتصوب (قوله ما به من الله تعالى) صلة (قوله اوسنا به غيره) عطف على امر (قوله غيره) أى الغاصب (قوله او كان) أى الغاصب (قوله بوجبه) أى الاستيلاء (قوله ضمانه) أى الغاصب العبد (قوله الحيوان) بيان ما (قوله من ربيع) بفتح فسكون أى منزل بيان (قوله يد غاصبه) تنازع عليه مات وانهم

(قوله بغيره) أي الغاصب (قوله يضمن) ٥٠٨ أي الغاصب (قوله يضمن) أي الغاصب (قوله وان تعيب) أي الغاصب (قوله)

يقرب غصبه أو يفرقه بغيره يضمن قيمته يوم غصبه وان تعيب يضمن تمام قيمته ان
المحجب ويكون التقرب المباشر أو بآليات اليد العادية كالباشر أو كالتسلل والا كالأثر
والأثر أو بآليات اليد العادية في المتقول بالنقل وفي القمار بالاستيلاء وان لم يكن قلت
قالوا صير يكون عائد على الضمان ابن عبد السلام قوله إثبات اليد العادية في المتقول
بالنقل هذا الوجه من وجهي إثبات اليد العادية سبب اتقانا وهو نقل ما يمكن نقله كالمليون
والتياب ينقلها الغاصب فتمثل تحت يده بأمر من الله تعالى وقوله في القمار بالاستيلاء
وان لم يكن هذا مذهب مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما خلاف مذهب أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه قلت كاصل كلام ابن المحجب وشارحيه ان غير العاقل لا يتقرر فيه
الضمان بغير الاستيلاء وليس المذهب كذلك بل بمجرد وهو حقيقة الغصب ويجب نفي
غصبه أمة أو غيرهما من المتعلقات فاستولى عليها بالتكليف من التصرف فيها دون وجهها
روايات المذهب واضحة هذا من تأملها من قول الباقين روى ابن وهب في المجموعة من
غصب عبد أخا من وقته بغيره بغيره وقاله ابن القاسم فمن غصب دارا فلم يملكها حتى
انتهت من قيمتها قلت كذا في التوارد قال ومثله في الموازية ابن عبدوس وقاله
اشتب ذلك كله في الدروس وغيرها اه غ تباع ابن المحجب ابن شمس وجارهما
منسوبة على من وال وصير الفزاني في هذا المحل وكلام المسنف هنا سالم من ذلك وان كان قوله
بعد هذا أو بغيره يحمل الإشارة اليه (والإم) أي وان لم يكن من الغاصب استيلاء على الغصب
(تتروك) في الضمان وعدمه وقد يثبت لهذا من فتح باب دار فيها دواب وأهلها فيها فذهب فلا
ضمان عليه عند ابن القاسم في المدونة لوجود الحافظ ويضمن عند أشهب ان كانت مسرحة
لتيسر خبر وجهها قبل علم أهل الدار واختاره جماعة قاله الشرح وتبعه ثم وهو ظاهر
سياق المسنف وان كان لا يناسب تغييره بتروك وقال غ أي وان لم يكن الغاصب بمعايل
كان غير غير فقد ترد المتأخرون هل الخلاف في تضمينه كما في نقل ابن المحجب أو في الخرج له
إلى القميز كاذكر ابن عبد السلام وذلك ان ابن المحجب قال وأما غير المميز فنقل المال
في مالهم والدم على عاقبته وقيل للمال مدر كالمجنون وقيل كالأهمل فندر فقال ابن عبد
السلام جعل مورد الخلاف في هذه المسئلة عدم القميز وهو حسن في القصة غير ان الروايات
لاتساعده وانما رضوا التصديق فيها بالسنين فقبل ابن سنان وقيل ابن سنان وتوصف وقيل
غير ذلك وقوله الموضع وأشار إليه هنا وأما ان يعرفه فقال قوله والروايات لاتساعده وقد نقل
ابن رشد اذ قال لا اختلاف في ان حكم الصبي الذي لا يعقل ابن سنان وتوصف ونحوه في جنائبه
على المال والدم حكم المجنون الذي لا يعقل سواء وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال
أحدها ان جنائبه على المال في أموالهم وعلى الدم على عولقهم الا ان يكون أقل من الثلث
في أموالهم والثاني انه يهدق في المال والدم والثالث تفرقه في هذه الرواية بين المال
والدم وأما ان كان الصبي يعقل فلا اختلاف في ضمائه ما جنح عليه من المال في العمد
وانطأ وان عده في جنائبه على الدم خطأ عليه من دية تلك في ماله ما ناض عن ثلث الدية
وعلى عاقبته الثلث فأكثر وأما الكبير المولى عليه فحكمه في جنائبه في الأموال والدماء

وقبله يكسر الموعدة (قوله يرد) بضم فتحة خبر قول (قوله لا اختلاف) بضم الناء

(قوله ما قبله) بكسر الموحدة (قول من قول ابن الحاجب) بيان ما (قوله ونسبه) أى كلام المتقدم (قوله اختلف) بضم التاء (قوله ان كان) أى الغاصب (قول من الاموال الخ) بيان ما (قوله جرهما) ٥٠٩ بضم الجيم (قوله لبيان) بضم الهمزة

حكم المالك امر نفسه فغضى ما استملكه من الاموال ويختص منه فيما جناه عدما من الفداء
 هـ (تبيه) هـ قد علمت من كلام ابن رشد هذا ان الاقوال الثلاثة فى الصبي التى لا يعقل وفى
 الجنون على حد سواء وكذلك سرح بها فى الجنون فى اولى رسم من سماح اشبه وفى رسم
 مرض من سماح ابن القاسم وذلك خلاف ما قبله ابن عبد السلام وغيره من قول ابن
 الحاجب وقيل المالك حذر الجنون المقتضى انما لا تجرى فى الجنون ولم يتنازل ابن عرفة
 لهذا البحث وان لم يعلقه ولا حزمه ان ابن الحاجب اختصر هنا كلام ابن شاس المختصر
 لكلام المتقدم ونسبه اختلافه ان كان صغيرا لا يعقل فقبل ما اصاب من الاموال والدماء
 حذر كالجمعة العمد التى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم جرما جبارا وقيل ما اصاب
 من الاموال فى فاته وما اصاب من الدماء فعملة العاقلة ان بلغ الثلث وحكم هذا حكم الجنون
 المغلوب على عقله هـ وهو ارجح لما فى البيان لان المعنى وحكم المعنى الذى لا يعقل حكم
 الجنون فجر بان الاقوال الثلاثة واختصار ابن شاس لا يأتى هذا التاويل لانه نقل ما فى
 المتقدم على ترتيبه وخلفه بقوله للجنون فلا يتبع انطبق هذا التشبيه على المسئلة كلها
 حتى يرجع لما فى البيان ولما قسم ابن الحاجب ان التشبيه فاصر على القول الذى يليه
 وقدم وانقول المعنى فليسا له من فتح الله تعالى به فى الانصاف والحق وبالله تعالى
 التوفيق طى الا انه يعكر على غ ان التردد فى اختلاف الطرق يكون موضوعا واحدا
 ويختلف الطرق فيه والموضوع هنا متعدد منهم حتى اختلف فى السن ومنهم من
 سكت فى الضمان وعدمه ومن سكت فى عمل لا يتعرض للعلل الا شرع ان ما قبله ابن عبد
 السلام لا يعطى بقرده ابن عرفة فظاهر ان الخلاف فى الموضوع وشبه فى الضمان فقال
 (كان) يقع الهمز ويكون التوهم حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (مات)
 عبده مقصوب يد غاصبه ساعة غصبه فيضنه غاصبه (او قتل) بضم فكسر (عبد) تنازع
 فيه مات وقيل قصاصا قبله عبدا بعد غصبه فيضنه غاصبه طى كذا قرأ ابن فرحون
 كلام ابن الحاجب وهو ظاهر اذ لو جنى قبل غصبه وقتل قصاصا بعده فلا وجه لثبته
 الغاصب فى النادر عن محمد لوجى الصبي قبل غصبه جناية يؤبعده اخرى على رجلين
 فقال اشبه بغيره فان امله لهما مع الغاصب يصف قيمته يوم غصبه الا ان تكون
 اكتم من ارض جانيته على التالى وان شامدا لاربعين وتبع غاصبه الاقل من ارض الثانية
 ووصف قيمته يوم غصبه هـ ونقد ابن عرفة فهذا يدل على ان الخيانة السابقة على غصبه
 لا يضمنها الغاصب ق فيها لان القاسم مالم تكن الحيوان او لم يضمن من الرب يد غاصبه
 بقر غصبه او بغيره بقره بقر سبب الغاصب فانه يضمن قيمته يوم غصبه ابن عرفة موت
 الغصوب يحق قصاصا واربعة كونه (او ركب) الغاصب الدابة المتصو به قبل كذا فيضن
 قيمته يوم غصبها وهذا علم سابقه بالاولى ابن شاس من موجب الضمان اثبات اليد
 فى القول بالنقل الا فى الدابة فيكتفى فيها اركوب ويثبت الغصب فى العقار بالقبول
 وازواج المالك بالاستيلاء عليه وان لم يسكنه (او ذبح) الغاصب الحيوان المتصوب فيضن
 أى فى المتصوب (قوله وازواج) أى اتراج (قوله عليه) أى العقار (قوله وان لم يسكنه) أى الغاصب العقار

هذا (قوله هو) أى كلام
 المتقدم (قوله يقول)
 بفتحات مثلاً (قوله ان
 عرفة) فاعل رد المناق
 لقوله (قوله اذ لو جنى) أى
 العبد (قوله يد) أى غصبه
 (قوله الغاصب) فاعل ضمان
 المضاف لقوله (قوله فان
 اسلمه) أى بى العبد البعد
 (قوله لهما) أى الرجلين
 الجنى عليهما (قوله تبع)
 أعيد به (قوله فاته) أى
 العبد (قوله الا ان تسكنه)
 أى قيمته (قوله وان شام)
 أى به (قوله فله) أى
 العبد الجانى (قوله وتبع)
 أى به (قول من الجنون)
 أى القسوب بيان (قوله
 من الربيع) بفتح الراء
 المقصوب (قوله شرب
 غصبه) تنازع فيه اثمهم
 ومات (قوله فاته) أى
 الغاصب (قوله يحق قصاص
 اوسا) امانته البيان
 (قوله كونه) أى امر من الله
 تعالى قوله الغاصب
 (قوله هوذا) أى ضمان
 المقصوب الهالك بركوبه
 غاصبه (قوله علم) بضم العين
 (قوله الاول) بفتح الهمز
 (قوله موجب) بكسر الميم
 أى سبب (قوله اليد) أى
 المتعدية (قوله بالقبول)
 أى فى العقار (قوله وان لم يسكنه) أى الغاصب العقار

(قوله وان شاء) أي المصوب عنه (قوله أخذ) الحيوان (قوله أي المصوب عنه) (قوله غيرة) أي المذبح (قوله لانه) أي
 القاصب (قوله يضمن) أي المصوب (قوله وكان له) أي القاصب (قوله من ان ذبحها) أي ان شاء المصوب فقولت بيان ما (قوله
 يوجب) أي على القاصب (قوله بقره) يكسر للوحدة (قوله عنه) أي القاصب تنازع فيه مات والموت (قوله ولا يحصل)
 أي الضمان الفصل (قوله حتى) أي اوداد المصنف (قوله به) أي دكب (قوله انه) أي الركوب (قوله ويكفي في الدابة الركوب)
 (قوله فقد اوقعه) أي المصنف اوركب (قوله مناقضته) أي
 مقول قول المصنف لانه

اوركب (قوله في هذا)
 اي ان اوركب موجب
 الضمان صله بأقوله
 وأصله أي الاشكال (قوله
 وتقبه) أي ما ذكره ابن
 الحاجب وابن عبد السلام
 (قوله من ان ذبحها الخ)
 بيان ما (قوله فيها) أي
 اوركب أودج (قوله
 لانه) أي الثاني (قوله من)
 أي مسئلة الذبح (قوله هو)
 أي الاشكال من الوجه
 الذي ذكره (قوله في
 الأولى) يضم الهمز
 اوركب (قوله في الثانية)
 أي اودج (قوله فقول)
 أي تت (قوله من شاربه)
 بيان جماع (قوله على أنه)
 أي المصوب عنه (قوله
 الذبح) فاعل نقص (قوله
 الزامه) أي القاصب (قوله
 انه) أي المصوب عنه
 (قوله بذلك) أي اشدها
 وما تقصها الذبح (قوله
 محمد بن مسلمة) أي الثاني
 شيخ مالك رضي الله تعالى

فتم يوم غصنه ان شاء المصوب عنه وان شاء أخذ مذبوحا ولا شيء غصنه ثم في قوله اوركب
 أودج اشكال لانه يضمن بمجرد الاستيلاء ابن عرفة الجلاب من غصبة شاة وذبحها ضمن
 قيمتها وكان له أكلها وقال محمد بن مسلمة لربها اخفها وما بين قيمتها لمذبوحة وجبة ثم قال
 ابن عرفة ما ذكره ابن الحاجب وابن عبد السلام من ان ذبحها فوت يوجب قيمتها لم أعرفه
 الا في نصائل فخر جيا معجزة المازني في طعن القاص ثم قال قوله وقال بعضهم عن ابن
 القاسم انه ربه اخذ هذا الابن القاسم في رسم الصبرة وقيل ابن دعلج لم يرد على ما ولا ذكر في
 ان ربه اخذها مذبوحة خلافا لابي الاشكال ان قوله كان مات الخ مثال لمفوت التي
 يوجب الضمان عنه لان الاستيلاء موجب للضمان ولا يحصل الا بفوت فتقوله اوركب دابة
 ان غصنه ان مجرد الركوب مفوت فليس كذلك وان غصنه في الجموع موجب للضمان ويكون فقوله
 ابن الحاجب ويكفي في الدابة الركوب فقد اوقعه في غير محله مع مناقضته لمفوت ومن بالاستيلاء
 وعلى هذا ياتي اشكال تت وأصله لابن عبد السلام والتوضيح وتقبه ابن عرفة قال لا محالة
 من ان ذبحها مضيت يوجب قيمتها لم أعرفه نصا فقول تت فيها اشكال الخ فيه نظر لانه
 لا اشكال في هذين الوجه الذي ذكره وانما هو في الأولى على وجه كما سبق وانما الاشكال
 في الثانية من انكار ابن عرفة للاحاطة فتقوله ولا قال ابن عرفة الخ فيه نظر ثم ان جماعا من
 شاربه فزرو على انه في الذبح بالخيار في أخذها مذبوحة وما تقصها الذبح اواز ازامه قيمتها
 وليس كذلك بل المعقده ان اختار اخذها فليس ان ياخذها ما تقصها وانما القائل بذلك
 محمد بن مسلمة فقط التمسك ليس ان ياخذها مذبوحة ولا شيء أو يرضه قيمتها قال مالك
 وأصحابه وأخذ به محنتون في الجموعة وقال ابن القاسم قال محمد بن مسلمة له اخذته وما بين
 قيمته مذبوحا ٥١ ونحوه في النوادر ولم ينعز ابن شاس ولا ابن الحاجب أخذها وما تقصها
 الابن مسلمة ولا فرق فيما ذكر بين النصب والتعدى (أودج) المودع بالفتح (ودبعة) ثم
 تلتك اوشاعت فيضتها لانه صار ناصبا لها يجدها ابن شاس يجدها من مالها بعد طلبها
 والتفكير من ردها موجب للضمان بخلاف يجدها من غيره (اواكل) من شخص الطعام
 المصوب حال كونه متلبا (بلاعل) باله مقصوب فانه يضمنه ان كان القاصب عديما ولم
 يشدد على قسره ثم لا يرجع الاكل على القاصب مباشرة تلافاه فان كان ملدا فانه متعصب
 لتسببه في اتلافه فيها مال الرضى الله تعالى عن من غضب طعنا اوداما او شيئا ثم رهب

منها (قوله) أي المصوب عنه (قوله أخذ) أي المذبح (قوله لانه) أي المودع (قوله لها) أي الودعة ذلك
 (قوله يجدها) أي الودعة (قوله موجب) ثم يجدها (قوله من غيره) أي مالها (قوله كونه) أي الاكل (قوله باله) أي
 الطعام (قوله فانه) أي الاكل (قوله يضمنه) أي الطعام المصوب (قوله ولم يشدد) أي المصوب عنه (قوله على قسره)
 أي القاصب (قوله مباشرة) أي الاكل (قوله تلافاه) أي الطعام (قوله فان كان) أي القاصب (قوله ملدا) أي وقد والمقصوب
 منه على قسره (قوله يضمنه) أي القاصب المأكول (قوله لتسببه) أي القاصب

(قوله ذلك) اى المصوب (قوله فا) اى الموهوبه (قوله ولم يعلم) اى الموهوبه (قوله ذلك) اى الموهوب (قوله فليرجع) اى المستحق (قوله بذلك) اى مثل الموهوب (قوله ان كان) اى الواهب (قوله لم يعلم) اى وقدرا المستحق على تقسيم الواهب (قوله وان كان) اى الواهب (قوله لم يقدر) اى المستحق (قوله عليه) اى الواهب (قوله يرجع) اى المستحق (قوله بذلك) اى مثلا الموهوب (قوله يتبع) اى المستحق (قوله ايعا) اى الواهب والموهوبه (قوله له) اى المستحق (قوله ان للمستحق الخ) مفعول قائل (قوله ايعا) اى البائع والمشتري (قوله يندى) اى المستحق فى الرجوع (قوله فلا يتبع) اى المستحق (قوله) اى المكبرى (قوله بشره) اى الاخذ المكبرى فى الارض التى اكرها معا بما (قوله وقد علم) اى المكبرى (قوله) اى اخيه الطارئ (قوله فاعلم يرجع) اى الطارئ بالمحاباة (قوله على اخيه) ٥١١ اى المكبرى (قوله ان كان) اى الاخذ

المكبرى (قوله فان لم يكن له)

اى المكبرى (قوله يرجع) اى الاخذ الطارئ (قوله) اى ما الترضى الله تعالى عنه (قوله فى هذا) اى فرع الكراهة (قوله انه) اى المستحق (قوله ولا) يشد الواو (قوله فهو) اى الموهوب (قوله وبه) اى قول اشهب بصله اقول (قوله ولم يقدر) اى المستحق (قوله على تقريعه) اى المكروه بالفتح (قوله والا) اى وان كان المكروه بالفتح ملابسا مقدورا على تقريعه (قوله فبغته) اى المكروه بالفتح المتألف بالفتح (قوله) اى العمل بضم العين وشد الميم (قوله ليخرج) اى يضم فسكر (قوله له) اى اليه (قوله يدفعه) اى يخرج المتاع (قوله اليه) اى العامل (قوله عزل) اى فسكر (قوله منهما) اى العامل والخارج (قوله فله) اى المباشر (قوله اى المتاع) اى المباشر (قوله هذا) اى اخذ المباشر من العامل عوض المصوب (قوله انه) اى عوض المصوب (قوله يمكن) يضم فتفتح متعلا (قوله يمكنه) اى المباشر (قوله منه) اى عوض المصوب (قوله اكره) يضم ثم كسر (قوله لهلكه) يفتح فسكر فتفتح (قوله ففعل) اى المكروه بالفتح (قوله ذلك) اى روى المال فيه لهلكه (قوله باذن ربه) اى المال (قوله بلا اكره) اى ربه (قوله عليه) اى الراى (قوله اكره) يضم ثم كسر (قوله فان كان) اى القاطع (قوله على الامر) بدفعه (قوله المكروه) بالكسر (قوله قوله) اى ابن رشد

ذلك لرجل فا كل الطعام والادام وليس الشيا حتى ابلاها ولم يعلم بالتقسيم ثم استحق ذلك رجل فليرجع بذلك على الواهب ان كان مليا وان كان عديما ولم يقدر عليه وجع بذلك على الموهوبه ثم لا يرجع الموهوبه على الواهب بشئ ابن المواز وقال اشهب يتبع ايعا شاة كما قال الامام مالك دضى اقدتعالى عنه فى المشتري بأشكل الطعام وأليس الشيا بان للمستحق ان يتبع ايعا ما ويندى بأيعاشه ابن القاسم وان كان الواهب غيبا غاصت فلا يتبع الا الموهوب المتتبع ابن يونس هذا خلاف فى مكبرى الارض يحا فى كراتها ثم يطرأ له اخ يشركه وقد علم به اولى يعلم فاعلم يرجع بالمحاباة على اخيه ان كان ملقا فان لم يكن له مال يرجع على المكبرى قد ساءى فى هذا بين المتعدي وغيره وهذا أصل فى المدونة انه يرجع لاولعلى الواهب الا ان يعلم فم يرجع على الموهوب الا ان يكون الموهوب عالما بالمقتضى فهو كالفاسد فى جميع اموره ويرجع على ايعاشه ابن يونس وقول اشهب اقبس ولا يكون الموهوب احسن حال من المشتري وبه اقول (أو اكره) شخص شخصاً (غيره على التلف) اى ائلاف شئ لغير المكروه فيضفيه المكروه بالكسر ان كان المكروه بالفتح عديما اولى يقدر على تقريعه والا فيضفيه تقديدا للمباشر على المتسبب ق سئل يحتون عن رجل من العمال اكره رجلا ان يدخل بيت رجل ليخرج منه متاعا يدفعه اليه فاخرجه ودفعه اليه ثم عزل ذلك العامل الفاسد فلم يقصوب منه طلب ماله من شاة منها فان اخذ منه المباشر فله الرجوع به على من اكرهه والمباشر طلب العامل اذا كان المقصوب منه غاليا به يقول أنا ماخوذه اذ اياه صاحبه ابن رشد فى هذا الظاهر ومقتضى النظر انه وقت صاحبه عديما من ولا يمكن منه المباشر ابن عرفة الاظهر يمكنه منه ولحقون اضمامن اكرهه على روى غيره فلهلكه ففعل ذلك باذن ربه بلا اكره فلا شى عليه ولا من اكرهه وان اكرهه ربه على الاذن فالتفاعل ضامن فان كان عديما فالضامن على الذى اكرهه ولا يرجع له على التفاعل اذا ايسر ابن عرفة مضمون قوله ان كان عديما انه لا يرجع على الامر المكروه وهو خلاف قوله فواذله ويرق

اى العامل (قوله فخرجه) اى الرجل المتاع (قوله ودفعه) اى الرجل المتاع (قوله اليه) اى العامل (قوله عزل) اى فسكر (قوله منهما) اى العامل والخارج (قوله فله) اى المباشر (قوله اى المتاع) اى المباشر (قوله هذا) اى اخذ المباشر من العامل عوض المصوب (قوله انه) اى عوض المصوب (قوله يمكن) يضم فتفتح متعلا (قوله يمكنه) اى المباشر (قوله منه) اى عوض المصوب (قوله اكره) يضم ثم كسر (قوله لهلكه) يفتح فسكر فتفتح (قوله ففعل) اى المكروه بالفتح (قوله ذلك) اى روى المال فيه لهلكه (قوله باذن ربه) اى المال (قوله بلا اكره) اى ربه (قوله عليه) اى الراى (قوله اكره) يضم ثم كسر (قوله فان كان) اى القاطع (قوله على الامر) بدفعه (قوله المكروه) بالكسر (قوله قوله) اى ابن رشد

(قوله بينهما) أي الأكرام على الضعف والأكرام على الرعي فيها كذا (قوله الأمر المكره) بالكسر فيما (قوله كونه) أي الأمر المكره (قوله ليس ما كذا) بعد الهمز (قوله الأمر) عند فكسر (قوله) أي المال (قوله غرمه) أي الأمر (قوله استناد) أي التفاعل (قوله المكره) بالفتح (قوله من أكره الأمر) بالمد (قوله لهما) أي المالك والتاعل (قوله فعل المكره) بالفتح (قوله) وان كان) أي فعل المكره بالفتح (قوله وسعى) كان) أي أذن المالك (قوله لهما المكره عليه) بالفتح (قوله كان) أي المكره عليه (قوله والمكره) بالفتح (قوله يلتفت) بضم الياء وفتح القاف (قوله من أنواع التهديد) بفتح الهاء (قوله على أنه) أي الشأن (قوله نسال) أي التاعل (قوله أخفاؤه) ٥١٢ قاعل وجب (قوله أفسده) أي تقبضه (قوله بهديد) بفتح الهاء

بينهما بان المال المكره على اخذه قبضه الأمر المكره في مسئلة نوازه فناسب كونه أحد الفرعين على السوية انظر ابن عرفة ونصه عقب ما تقدم والمال المكره على اخذه في مسئلة ابن حصون ليس ما كذا لا تتعاقب الأمر به فتناسب كون غرمه مشروطا بشئ التفاعل فان قلت في ضمان التفاعل مع استناده لأذن المالك للمكره على اخذه فنظرنا كل من فعل التفاعل وأذن المالك متعيب عن أكره الأمر لهما فان كان فعل المكره لغوا فلا ضمان على التفاعل وان كان معتبرا كان أذن المالك معتبرا ومتى كان معتبرا لم يكن التفاعل متعيبا فلا يضمن قلت يجب بيان المكره عليه ان كان قولنا كان لغوا وان كان فعلا كان معتبرا حسبما تقدم في باب لا المكره ما يأتي ان شاء الله تعالى في الزنا والمكره عليه في حق التفاعل فصل وجب اعتبار وفحق المالك قول وجب لغوه فكأنه لم ياذن له الخلف في المسائل المتروكة العمد وانقطاع الأكرام في أموال الناس سواء وجب ضمانها وهون خطاب الوضع فلا يشترط التكليف والعلم فلا فرق في الاتفاق بين الصغير والكبير والجاهل والعالم والمكره والغائب ولا يلتفت للضرب والحبس وغير ذلك من أنواع التهديد والأكرام في مال نفسه بغير الرجوع فيه اه وفي النوادر اتفق العلماء على أنه لو باعنا لم يطلب انسا من تخلفه قبله او يطلب ودية انسا ان اخذها فغصبا فسال عن ذلك وجب على من علم ذلك أخفاؤه وانكارا لعلمه اه ابن تيمية يجب الكناية لا تقلد مسلم او ماله ابن عرفة الشيخ محمد بن حصون قولهم الكثير والصدق لا يباح في الضرورة كما ابحت الميتة افسدوه باجاعتهم معناه على ان من أكره بهديد يقتل أو قطع عضوا أو ضرب يضاف منه ثلثة على أخذه مال فلا بد دفعه لمن أمره واكرهه انه في ستمتن اخذ مال الرجل ودفعه اليه ويضمن الأمر ولا يضمن المأمور خالفنا وانما يسهه هذا مادام حاضر اعند الأمر فلا ورسله ليقتل ذلك تخلفنا ان نظريه ان يقتل به ما حديه فلا يسهه فعل ذلك لان يكون معه رسول الأمر تخاف أن يرد ماله ان لم يفعل فيكون كالمانر محمدان رجا المكره الاخلاص ان لم يفعل فلا يسهه الفعل كان معه رسول ام لا وان لم يامن نزول الفعل به وسعه كان معه رسول ام لا وان هدده عن ان يأخذ مال مسلم بدمه فاني قتله كان عندنا في سعة وان اخذه كان في محبة (واشهر يترعدنا بيان حقها

(قوله يقتل) صله حميد (قوله يضاف منه) أي الضرب ينت ضرب (قوله تلقه) أي المكره (قوله على أخذ) صله كره (قوله يدفعه) أي المكره بالفتح (قوله انه) المكره بالفتح خبر ان يهدف القاء (قوله اليه) أي الأمر المكره بالكسر فيما (قوله ويضمن الأمر) نال (قوله غايه) أي المكره بالفتح (قوله هذا) أي اخذ مال الرجل ودفعه المكره بالكسر (قوله مادام) أي المكره بالفتح (قوله عند الأمر) نال (قوله فلا ورسله) أي الأمر المأمور (قوله ذلك) أي اخذ مال الغير ودفعه اليه (قوله تخاف) أي المأمور (قوله ان نظريه) أي الأمر (قوله) أي المأمور (قوله ان يترعدنا) أي المأمور (قوله يقتل) أي المأمور

أي الأمر (قوله فلا يسهه) أي المأمور (قوله ذلك) أي اخذ ما دفع (قوله) أي المأمور (قوله في رسول الأمر) بالمد (قوله تخاف) أي المأمور (قوله يترعد) أي الرسول المأمور (قوله اليه) أي الأمر (قوله لم يفعل) أي المأمور ذلك (قوله فيكون) أي المأمور (قوله كالخاضر) أي مع الأمر في سعة ذلك (قوله رجا المكره) بالفتح (قوله الاخلاص) أي من ضرر الأمر (قوله فلا يسهه) أي المكره (قوله) أي المأمور (قوله ان هدده) أي الأمر المأمور (قوله على ان يأخذ) أي المأمور (قوله) أي الأمر (قوله فاني قتله) أي المأمور (قوله) أي الأمر (قوله كان) أي المأمور (قوله وان اخذه) أي المأمور (قوله لا يدفعه) أي الأمر (قوله كان) أي المأمور

(قوله اذنه) أى المالك (قوله فيها) أى البئر (قوله تنسيبه) أى حافرها (قوله فى ملكه) أى الحافر (قوله غيره) أى الحافر فاعل ارى
(قوله الاول) أى المباشر (قوله الثانى) أى التسبب (قوله فيه) أى الغرم (قوله وارداه) أى المعين (قوله غيره) أى الحافر
(قوله فيها) أى البئر (قوله ثلثات) أى المعين (قوله فى القصاص) صلة تبيان (قوله منها) أى الحافر والمردى (قوله وضمان)
عطف على القصاص (قوله ان كان) أى المعين (قوله غيره) أى الاذى ٥١٣ (قوله حيث لا يجوز) أى الحرفه سخر

(قوله ضمن) أى الحافر
(قوله بذلك) أى الحفر (قوله
اذنه) أى الرجل (قوله
فيه) أى الحفر (قوله
داره) أى الحافر (قوله
أوجعل حباله) أى فى داره
(قوله يعطى) تنازع فيه
جفر وجعل (قوله ج) أى
الحفرة والحبال (قوله)
أى الحفر والجعل (قوله
فهو) أى الحافر والمحال
(قوله لثلاث) أى العاطب
(قوله لانه) أى الحافر
(قوله ج) أى الجعل (قوله
من سارق الخ) بيان ما
(قوله نسب) بضم النون
والصاد المهملة جمع نصاب
أى سكاكين (قوله يده)
أى الجنان (قوله به) أى
أرض اله (قوله من دابة
الخ) بيان من (قوله به)
الجنان (قوله فهو) أى
فاعل ما ذكر (قوله ولورثه)
أى باب الجنان لغرضك
(قوله فهو) أى الحفر (قوله
تيزوت) أى سقطت (قوله
غيره) أى الحافر (قوله

قطر ين المسلمون أوف ملائ غيره بغير اذنه فتلف فيها أدى او غيره فضمنه حفرها تنسيبه في
ثقله ومفهوم قد عدا الله لوقحها في ملكه او لا غيره بأذنه فلا يضمن ما يملك فيها وهو كذلك
(و) ان حفر بئرًا لعباد او ردى غيره فيها آدميا او حيوانا (قديم) بضم فكسر متفلا في
الضمان الشخص (المردى) بضم الميم وسكون الراء كسر الدال أى المسقط على الحافر لان
المردى مباشر والحافر متسبب والاول مقدم على الثانى فيه في كل حال (الا) الحافر تعديا
(١) قصد اتلاف شخص (معين) بضم ففتح مثقلا وادغمه فيها ثلثات (٢) الحافر والمردى
(سيان) بكسر السين وشد التنوين في القصاص منهما ان كان المعين آدميا وضمان القصاص
كان غيره ابن عرفة فهم سابع غيره ما من حفر بئرًا او غيرها حيث لا يجوز له اوجبت يجوز له
لما لا يجوز له ضمن ما يملك بذلك ق وضمانا للرضى الله تعالى عنه من حفر حفرًا في دار
رجل بغير اذنه فعطبت به انسان ضمنه الحافر واذا حفر حفرًا في داره او جعل حباله ليعطى
بها سارقًا فعطبت به السارق او غيره فهو ضامن لذلك اشبه لانه احقر لى الاصل فالتدريس
الله تعالى عنه وان جعل في حائطه حفرًا للسياج او حباله فلا يضمن ما يعطى به من سارق او
غيره وان جعل ياب جنانه تعسبا تدخل في رجل من يملكه واتخذ تحت عينه صميرين يدخل
اورش ما يرد به لائق من يملكه من دابة وانسان واتخذ تحتها كلبا عقورا فهو ضامن لما
لما اضيق من ذلك ولورثه لغرضك فلا يضمن ما يعطى به ككافر يترقى داره لاجلته لا لارصاد
سارق فهو متفرق ابن شاس يجب الضمان على من حفر بئرًا في حقل عدوانا تترد فيه بهيمة
أو انسان فان ردها غيره فعلى المردى تعدد العايبا على التسبب ابن عرفة وكذا نقله
الطوطوسى في مسئلة حل القصاص الآتية وعارضها ابن عبد السلام بنحوه يشوبه مضمون بين
المكره غيره على ان يخرج مال بدل من يده ويوقعه له مع ان المكره متسبب والمأمور مباشر
واجب ان التسبب بالاكراه اشهد من التسبب بالحفر قلت الحق انهما سوا في مسئلة يستحسنون
مباشرة معا ضرورة مباشرة الاكرام المكره أخذ المال من يخرجه واستقر ان يده والاخذ
من الغاصب العايب بالغصب غاصب ق قوله الالعين فسيان هذا قول القاضي أى الحسن ابن
شاس وقال ابن هرون يقتل المردى دون الحافر تقليدا للمباشرة ابن عرفة الاظهر على الرواية
ابن القاسم يقتل المردى الا ان علم بتقديم فعل الحافر وقصد فقتلان معا كينة الزرعم
القاضي العالم بورداه (أوف قد عدا) قد (ثلاثا بابق) فابق فيضمته الفاتحة سوا ابق عقب
قصدا وبعده ومفهوم ثلثا بابق انه لو قد نكالا فلا يضمن من فتح قيدة ق ق لقتلهم من حل
عبد من قيد قيد به عرف اباقة فذهب العبد ضمن (او) ففتح بابا (على) حيوان (غيره عاقل)

٦٥ من ث بين المكره بكسر الراء أى والمكره بالفتح (قوله انهما) أى المكره والكسر والمكره
بالفتح (قوله مباشرة الاكرام المكره) بالكسر فمع ما من اضافة المصدر لفاءه وتكميل عمله تسبب مفعوله (قوله يقتل المردى)
أى دون الحافر (قوله الا ان علم) أى المردى (قوله وقصد) أى الحافر (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله لقتلهم) أى
المعدونة (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا أى العبد (قوله به) أى القيد (قوله ضمن) أى الفاتحة العبه

(قوله من جهة أو طير) بيان غير قابل (قوله فذهب) أي الحيوان (قوله ابتاه) أي خال الرباط الرق (قوله فأسقطه) أي الرق رجل أي فسأل رزيمته على الأرض (قوله اشتراكمها) أي الخال والمسط (قوله أذاعلم) بضم العين (قوله أنه) أي الرق (قوله ولو لي) أي الرق (قوله لم يحصل) ٥١٤ (قوله الأخوين) أي مطرف وابن الماجشون (قوله ربه)

من جهة أو طير فذهب فيضنه الفاتح تسببه في ضامه ق في لقطه من فتح باب قصص فيه طير فذهب الطير ضمن ومن حل دواب من مرانها فذهب ضمنها كالسارق يدع باب الحانوت مفتوحا وليس فيه ربه فذهب ما في الحانوت فالسارق يضمنه (الا) فتحه (بصاحبه ربه) فذهب ما فيه فلا يضمنه الفاتح الا الطير لانه لا يمكن رد معاداة ق في لقطه من فتح باب دارها دواب فذهب فان كانت الدار مسكونة فيها أهلها فلا يضمن وان لم يكن فيها أولياها فيضمن ولو كان فيها ربه نائما فلا يضمن وكذلك السارق يدع الباب مفتوحا وأهل الدار في نائم أو غير نائم فلا يضمن ما ذهب به عند ذلك وانما يضمن اذا ترك الباب مفتوحا وليس أرباب البيت فيه ابن عرفة المازري في حل رباط رق ملوه زيتا رجل أبقاه مستندا كجراحه فأسقطه رجل فقال أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه لا ضمان على من أسقطه بقل أدى أو ربح وضمنوا من أسقطه بغير قصد اتلاف ما فيه لانه المباشر اتلافه وفيه نظر والاولى اشتراكمها في ضامه اذا علم أنه لو سقط مروطا لا يذهب ما فيه ولو بقي محلول لا يسقطه أحد لا يذهب ما فيه لان التلف انما حصل بفعله ما ولو انقرد أحد حدهما لم يحصل فهما رجلين أخر شيئا ففقد أحدهما من عزز لو انقرد أحد حدهما لا يقدر على إخراجها فانهما يضمنانه معا الصقلي لا يضمن حبيب عن الأخوين من جلس على فوب رجل في الصلاة فقام ربه وهو تحت المجالس فتقطع لضمان على المجالس اذا لم يجد الناس من هذا الباب في صلاتهم قلت والظاهر كونه منهما كحكم مجلس على صيد محرم فقتله في لقطه من فتح باب قصص فيه طير فذهب الطير ضمن (أو فتح حرزا) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء أي مئلا وأجالتنا أو مطمورا أو قبرا مئلا فيه مال وتركه مفتوحا فذهب منه شيء فيضمنه فاتحه قال الشارح على التفصيل السابق ثم بين ما يضمنه الغاصب فقال (و) يضمن الغاصب الشيء (المثل) بكسر فسكون أي المكيل والموزون والمعدود اذا عيبه أو أتلفه اذا سارى سعره وقت نفعه من سعره وقت خصه بل (ولو) خصه (بغلاء) وحكم عليه به وقت رثه فيضمنه (بمثله) أي المثل كيلا ووزنا أو عددا وصفة وكذا عكسه ق ابن رشد المثل المكيل والموزون والمعدود الذي لا يتخلف أعيان عدده كالجوز والبص في المال رضي الله تعالى عنه من نصب رجل طعاما أو ادا ما فاستهلكه فعليه مثله بوضع خصه منه فان لم يجد هذا مثله لزمه أن يأخذ مثله الأذن يصطلم على أمر جائز الشيء اختلاف أن خصه طعاما في شدة ثم صار إلى رخاها يضمن مثله أو قيمته وعلى أنه يفرم قيمته فيفرم أعلى القيمة المازري المشهور ان الحكم لا يقع بذلك ويقضى بثلثه اه الخط هذا اذا كانت الغصوب أما اذا كان موجودا يدايد الغاصب وأراد ربه أخذه والغاصب اعطاه مثله فله ربه أخذه ان يشد اذا كان الحرام فائتمنا أخذه لم يشد ربه يضمنه إلى ربه وماله كسواء كان له أي الغاصب مال حلال أو لم يكن ولا يجل لأحد

أي الثوب (قوله وهو) أي الثوب (قوله فتقطع) أي الثوب (قوله كونه) أي ضمان الثوب (قوله) منها ما أي ربه والمجالس عليه (قوله على التفصيل) أي بين خصوصيات الجزع وعدم حضوره وبين كون الحيوان طيرا أو غيره (قوله) بين بقتضات مثلاً (قوله) وحكمه بضم فكسر (قوله عليه) أي الغاصب (قوله به) أي غرم مثله (قوله وكذا) أي تعريفه في وقت الرضا ما غصبه في وقت الغلاء في اعتبار وقت خصه (قوله عكسه) أي تضمنه وقت غلاء ما غصبه وقت رثه (قوله) فاستهلكه أي الغاصب الطعام أو الادام (قوله فعله) أي الغاصب (قوله) مثله أي الطعام أو الادام (قوله هذا) أي موضع خصه (قوله لزمه) أي الغاصب (قوله بثلثه) أي المقتصوب (قوله يصطلم) أي الغاصب والمقتصوب

منه (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله هل يضمن) أي الغاصب (قوله مثله) أي الطعام (قوله وعلى أنه) أي الغاصب (قوله بثلثه) أي طريان الرضا أو الغلاء (قوله ويقضى) بضم الباء وفتح الصاد أي على الغاصب (قوله بثلثه) أي سواء رخص أو غلا (قوله أما اذا كان) أي المقتصوب (قوله عند أخذه) بعد الهمز بأكبر الخاء (قوله ربه) بضم الراء

(قوله ان يشتر به) اى المصبوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله ان كان) اى المصبوب (قوله ولا يباعه) اى الغاصب
 (قوله فيه) اى المصبوب (قوله ان كان) اى المصبوب (قوله ولا ياكله) اى المصبوب (قوله ان كان) اى المصبوب
 (قوله منه) اى المصبوب (قوله ولا يأخذه) اى المصبوب (قوله منه) اى الغاصب (قوله) اى الاخذ (قوله
 عليه) اى الغاصب (قوله وهو عالم) اى بأنه مفسوب (قوله سبيله) اى حكمه (قوله لان ذلك) اى اخذ المصبوب
 بوجه مما تقدم الهى عنه (قوله صاحبه) اى المصبوب (قوله فى اخذه) اى المصبوب (قوله كذلك) اى المذكور
 فى منع التابع والاخذ (قوله لو اقامه) اى الغاصب المصبوب (قوله مثل ان يكون) ٥١٥ اى المصبوب (قوله ولو اقامه)

اى الغاصب المصبوب
 (قوله يلزمه) اى الغاصب
 (قوله ب) اى الاقامة (قوله
 ربه) اى المصبوب (قوله
 فى اخذه) اى المصبوب
 (قوله مضى) بكسر الصاد
 المهملة وسكون الفاء اى
 نحاس أسفر (قوله لما)
 بنقطة الميم وفتح اللام الخ
 جواب لو اقامه الخ (قوله
 من العلماء) بيان من (قوله
 عليه) اى ربه (قوله
 وبعدمه) اى التكوين
 (قوله لاضافته) اى عرق
 (قوله) اى ظالم (قوله
 الابار) يشق الهمز معدودا
 جمع بقر (قوله والعينون)
 بضم العين والياء ثم فون
 جمع عين (قوله ممكن) بضم
 فكسر مثقلا (قوله من
 ذلك) اى اخذ عين
 دراهمه اودائيه (قوله
 واراد) اى ربه (قوله
 اخذها) اى بعثها (قوله)

ان يشتر به منه ان كان عرضا ولا يباعه فيه ان كان عينا ولا ياكله ان كان طعاما ولا يقبل
 منه شايه ولا يأخذه منه فى حق كان له عليه ومن فعل شام من ذلك وهو عالم كان مبدله سبيل
 الغاصب لان ذلك لا يطع تخيير صاحبه فى اخذه وكذلك ايضا لو اقامه الغاصب اقامة لا تطع
 تخيير صاحبه فى اخذه مثل ان تكون شاة فبذبحها أو بقعة فبينها دارا أو ثوب فبغيبه
 أو بصبغه أو ماشيه ذلت ولو اقامه اقامة يلزمه القتيعة والمثل فيماله مثل وسقط خياريه فى
 اخذه عند بعض العلماء كقصة صاعها حلبار مضروعة قد حوشب صنعه وابت او اوابا
 وصوفوس يروكان عمله ثيابا ماشيه ذلك لما جاز لاحد ان يشتر به بخلاف من قال من العلماء
 لرب هذه الاشياء اخذ فضته مصوغة وصفره مصنوعة وخشبته معمولا وصوته وصوره وكنه
 منسوب جادون شئ يكون عليه الغاصب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق
 سوى يتقون عرق على ان ظالماته وبعد له لاضافته وفى التكت عرق الظالم ما يحدث فى
 المصبوب ابن شعبان العروق أربعة ظاهران البناء والغرس وبالطنان الاكابر والعينون
 ابن بشير اتفقوا على ان الله تعالى والدرهم تعين بالنسبة الى من كان له امر اما اوقية شبهة فاذا
 اراد من هو من اهل الخراج عين ذائبة ودراهمه من الغاصب الذى ماله سرام اوقية شبهة
 ممكن من ذلك يتحقق وفى الجلاب ومن غصب دراهم فوجد هاربها بعينها او اراد اخذها وابت
 الغاصب ابن ربه او اراد رد مثلها فذلك الغاصب ودراهمه من الغاصب الذى ماله سرام اوقية شبهة
 لرب ادون غاصبها وقال غيره لم يقل هذا ابن القاسم فيه وانما قول عليه هذا فى البيع ولا شبهة
 وهو ما فى كتاب السلم فحين اسلمته فى طعام ثم اقاله قبل ان يفرق ودراهمك فيده فادراهمك يعطيك
 غيره فذلك لو ان كنت شرطت عليه استرجاعها بعينها سليمان البحرى ما فى الجلاب عن ابن
 القاسم خلاف المشهور التمسك فى شرح الجلاب والفرق اعني فى كتاب الشقعة مليل على
 ان لم اخذها فعلم مما تقدم انه ليس للغاصب ان يحبس المثل ويدفع مثله حيث لم يحصل فيه
 مقوت والله اعلم (و) اذا غصب مثليا فاباه وفان وانعدم المثل بقوات اباه (صبر)
 المصوب منه (لوجوده) اى المثل فى اباه فى العام القابل عند ابن القاسم فيه فليس له طلب
 الغاصب مثله قبل اباه وقال شبهة ذلك ابن عرق لو فقد المثل حين طلبه ففان ابن القاسم

واراد اى الغاصب (قوله فذلك) اى رد مثلها (قوله هذا) اى ان الغاصب منصرف عن العين المصوبة وزود مثلها مع
 وجودها يده (قوله تقول) بضم التاء والهوز كسر الواو مثقلا (قوله ولا شبهة) اى فى حال المنتع من رد العين سال (قوله لو ان
 كنت شرطت عليه استرجاعها) مبالغة (قوله عنها) اى المدتوية (قوله فعل) بضم العين (قوله فيه) اى المثل (قوله اباه) بكسر
 الهمزة وشدة الواو وحده اى وقته المعتاد له (قوله وفان) اى اباه (قوله عند ابن القاسم) صلة صبر (قوله فيها) اى المدتوية سال
 من قول ابن القاسم (قوله فليس له) اى المصبوب عنه (قوله بمثل) اى المصبوب (قوله) اى المصوب عنه (قوله ذلك) اى
 طلب مثله بل اباه (قوله فقد) بضم فكسر (قوله حين طلبه) صلة فقد

(قوله بأشيلية) صله غرم (قوله وجهه) أي التين عطف على غرم (قوله فقبله) أي ابن رشد (قوله رده) أي التين من إضافة المصدر إلى مفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله هو) أي التين (قوله في ضمائه) ٥١٧ أي الملاح (قوله إليها) أي سنة

(قوله فقال) أي ابن رشد
(قوله هذان) أي الذي افق
به غري (قوله وماقتله)
بضم التاء (قوله فلا رده)
بضم الميم وفتح الراء أي
مثل المصوب (قوله)
أي المصوب منه (قوله)
لأنه) أي الحكم به ببقية
(قوله قال) أي الشارح
(قوله لتكفيه) أي الغاصب
(قوله ردها) أي الخشية
من جده أي عدن (قوله)
أوأخذها) أي الخشية
فبقية (قوله فنه) أي تقرير
الشارح (قوله صدر)
بفتح متغلا (قوله إذا
حكم بضم فكسر (قوله)
فربجد) بضم فكسر
(قوله ثم ذكر) أي الشارح
(قوله ثم قال) أي الشارح
(قوله وأأخذها) عطف
على أن يكلفه (قوله)
وتنظيره) أي أنت (قوله)
لأنه) أي الشارح (قوله)
ونصه) أي الشارح (قوله)
أنه) أي الشأن (قوله ليس
له) أي المصوب منه
(قوله ثم ذكر) أي الشارح
(قوله وإن كان كلامه)
أي الحقيقة حال (قوله)
وفي المقوم) صله ذكر

من أشيلية إلى سنة فعمله إلى سلابغرم الملاح مثل التين بأشيلية وجهه إلى سنة فقبله ألقى
غرمك بوسوب رده الملاح إلى سنة وهو في ضمائه حتى يصل إليها فقال ذلك هذا ابن حبيب وما
قلته هو قول ابن القاسم (فتبيناهن الأول) نت قوله ولارده مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده
(الثاني) ه الشارح يحتمل أن المصنف أراد بقوله ولارده أن المصوب منه مثلي ولم يوجد مثله
وحكمه ببقية ثم وجد المثل فلا رده لأنه حكم مضى قال وإنما يأتي هذا على قولنا أشبه رده
خلاف قول المغيرة من غضب خشية من عدن وأوصلها الجدة بجائده بنار فلزم أن يكلفه ردها
أو أخذها بصحتها اه تت فيه نظران كلام المصنف في المثل والخشية من المقوم طلق
الشارح صدور بقوله يحتمل أن يريد أن الغاصب إذا حكم عليه بالتمتع لعدم المثل على القول
بذلك ثم وجد المثل فإنه لا رده لأنه حكم مضى ثم ذكر الاحتمال الذي تقر به تت ثم قال رده
خلاف قول المغيرة من غضب خشية من عدن وأوصلها الجدة بجائده بنار فلزم أن يكلفه ردها
أو أخذها بصحتها فقال تت وفيه نظران كلام المصنف من المثل والخشية من المقوم اه
وتظهر في كلام الشارح فيه نظران لا يترتب كلام المصنف على المثل كما قرره تت ونصه ويحتمل أن
يردده ليس له أن يلزم الغاصب أن يرد المثل إلى بلد الغصب اه ثم ذكر بعد ذلك خلاف
المغيرة وإن كان كلامه في المقوم وجهه فاعلم في قول تت ومثل به مثال لأنه لم يمتثل للاحتقال
الذي ذكره ولما ذكر الشارح الاحتقال قال ويحتمل غير ذلك وأنت إذا تأملت كلام الآية
تأمل فتبين نظرك أن قول المصنف ولارده لا يحمل به هنا وإنما حمله منذ ذكر المقوم إلا ذاعنى
لهذه الآية إذا كان ليس له أخذ فكبف يترجمه أن له أن يلزمه رده حتى يحتاج إلى نفسه وكيف
يضاف المغيرة فنه ولا صرح تت بأنه مستغنى عنه بقوله وصبر لبلده وفي المقوم ذكر ابن
عزقة فقال ومعلوم المذهب أنه ليس له جبر الغاصب على رده لبلد الغصب والمغيرة قلن
تقل خشية من عدن إلى آخر ما تقدم وهكذا فرض المسئلة ابن التلساني في شرح الجلاب وكذا
غيره من أئمة المذهب ذكرها المصنف في معرض المثل في توضيحه ومختصره تبع فيه ابن عبد
السلام إلا أنهم لم يصرحا بغيرها في المثل فعمل ابن عبد السلام ذكرها في معرض الكلام
على المثل على سبيل الاستطراد بخلاف المصنف في توضيحه فإنه لما تكلم على المثل قال فرغ
فلو أراد المصوب به تكليف الغاصب برده إليه لمكان الغيب فليس ذلك على المتصور
ملا فالمغيرة اه فقط فرغ يدل على أن كلامه في المثل ويرى على ذلك في مختصره مع أنه
يقل خلاف المغيرة في الخشية كما تقدم وهذا يظهر لك أن تقرير الشارح بالمثل لاسفاهم
فيه بل مجرد اعتقار بظاهر كلامه والله الموفق وسلمه لبنائى وشبهه عدم الرد فقال (كأيا رده)
بإزاء أي إضمار المصوب منه من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (يعه) أي الغاصب
من إضافة المصدر لفاعله أيضا ومفعوله قوة منصوبا (معينا) بعيب قديم سابق على غبه
(زال) عيبه عند المشتري من الغاصب ولم يعلم المصوب منه بزاله حين إجارته به ثم عابه

(قوله ذكر) أي لارده (قوله انه) أي الشأن (قوله ليس له) أي المصوب (قوله على رده) أي المصوب (قوله هو) أي ابن
إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله تباع) أي المصنف فيه خبر ذكر (قوله الا انها) أي المعنف وابن
عبد السلام (قوله ثم على) أي المصوب منه (قوله) أي زوال العيب

(قوله وأراد) أي المصوب منه (قوله فلا ردة) أي المصوب عنه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها) أيض (نفت أمة) قوله (قباها) أي الغاصب (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربه (قوله فقال) أي ربه (قوله فلا يجزئ) أي ربه (قوله فلا يلتفت) (قوله وأراد) أي المصوب منه (قوله فلا ردة) أي المصوب عنه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها) أيض (نفت أمة) قوله (قباها) أي الغاصب (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربه (قوله فقال) أي ربه (قوله فلا يجزئ) أي ربه (قوله فلا يلتفت)

بضم الباء وفتح القاء (قوله المسافة) أي التي أكرى بها (قوله فهي) أي الدابة (قوله وأجاز) أي ربه (قوله لانه) أي ربه (قوله فيقول) أي ربه (قوله في الأولى) بضم الهمز أي التي ذهب يابض عينها عند المتابع (قوله في الوجهين) أي ذهابه عند الغاصب (قوله وذهابه عند المتابع) (قوله المعلوم) نفت عدم (قوله وقيل) صله نصي (قوله بعد غصبا) صله صيغت (قوله وإقاله) أي ربه (قوله فله) بفتح مثالا (قوله أي عهده بخوزيت) (قوله فاعلمه) أي الغاصب (قوله السويق) غير ملتوث (قوله يراضا) أي ربه وغاصبه (قوله أن يأخذ) أي السويق الملتوث بخوص من (قوله ويعطيه) أي ربه (قوله السويق الغاصب) (قوله من من وعسل) يانما (قوله لانه) أي أخذ ملتوثا ودفع مثل مالت به (قوله الطعنين) أي الريزين (قوله فلو ضرب) أي الغاصب (قوله فلا يجوز) أي المصوب منه (قوله لانه) أي المصوب عنه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها) أيض (نفت أمة) قوله (قباها) أي الغاصب (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربه (قوله فقال) أي ربه (قوله فلا يجزئ) أي ربه (قوله فلا يلتفت)

يجوز له أي المصوب منه (قوله لانه) أي المصوب عنه (قوله عنه) أي العيب (قوله بعينها) أيض (نفت أمة) قوله (قباها) أي الغاصب (قوله ثم علم) ٥١٨ أي ربه (قوله فقال) أي ربه (قوله فلا يجزئ) أي ربه (قوله فلا يلتفت) بضم العين

(قوله والزرع) اي الغاصب (قوله دجاجة) اي الغاصب (قوله ولاشي) اي اى دجاجة (قوله من حضائته) اي الذكر بيان ما قوله عليه (اي دجاجة) (قوله لانه) اي الغاصب (قوله من اراقها) بيان الواجب (قوله نخرج) بفتح ناء متعلا (قوله هذا) اي دجاجة بفتح دال وادغامه (قوله لانه) اي الغاصب (قوله لا يجوز أحد) اي لم يجز أحد قبله في صبرونه ملكه فهذا لعل اعدم ردها المقصود منه ابن عرفة المازري يخرج بعض متأخري هذا الاشياخ وهو الشيخ أبو الطيب عبد المتيم في مسلم غصب مسلما خرافة فقلت خلافا فقال من أوجب من أصحابنا اراقها ومنع ٥١٩ حازها من تخليها افتدائي حوزها

فاذا غصب مسلما فقلت الطر وحضنه يض غير لكانت الفراع الغاصب وعليه أجره الحظن وهو المذكور قبل الاستثناء ق أشهب من غصب بضعة فحشنها تحت دجاجة تخرج منها دجاجة فعليه بضعة مثلها كغاصب القمح يزرعه فعليه مثل القمح والزرع ولو غصب دجاجة فباضت منه فحشفت يضها فخر اخها بها كالأولاد ولو حضن بض المقصودة تحت دجاجة للغاصب ويض دجاجة تحت المقصودة فحشفت من القرايج الغاصب والمجاجة بها وله مثل يضها وفيما حشفت كرام مثلها ابن الموازع فاقصها الآن يكون نقصا ما نالها من اقيمت يوم غصبها ولاشي له من يضها ولا من فرار بجها ولو غصب حمامة فزوجه اذكر الفهاضت وأفرخت فالحمامة وقرأ خمارها ولاشي اغاصبها انما اذكره من حضائته ولربها فيما حضنت من يض غير هاقية حضائتها ولاشي له فيما حضنته غير ما من يضها وانما عليه يض مثل يض حمامة الآن يكون عليه في أخذ مثل يضها ضرر في تكلف حمامة تحضنه فله ان يغرم الغاصب قيمتها البيض (و) كز صبر غصب و (تخمر) بفتح تاء متعلا اي صار خرا بعد غصبه فله بصبره لكونه انما يتعلا بما لا يجوز تحكه المازري ان غصب مسلما من مسلم خرا فارقها فلا يضنها لانه فعل الواجب من اراقها التي وجبت على من هي فيه ولو أسكها حتى تحطت لوجب عليه ردها من غصبها منه وقد خرج هذا شيوخنا في هذا خلافا لانه كن وضع يده على طائر لا يجوز أحد الشيء من غصب خرافة فقلت لربها أخذته وان غصب عصير افتخمر امره بقت عليه وغرم مثله (و) ان قتلت (بفتح تاء متعلا اي صار العصر المقصوب مثلا) (خير) بضم فسكون متعلا مالكة بين أخذ عصير مثله أو أخذ مثلا الشيء من غصب عصير افتقتل خير ربه في أخذه وأخذ مثله وشبه في الضمير فقال (كتلها) اي صبره والخر خلا بعد غصبها حال كونها (الذي) بضم ياء بين أخذ الخمل وتركه وأخذ قبة الخمر على الأشهر لاني أخذته مثل الخمر وقال عبد الملك تعين أخذ الخمل (وتعين) بفتح تاء متعلا أخذ الخمل الذي تحولت الخمر المقصودة اليه حال كونها (الغير) اي الذي وهو المسلم فقط هذا امر ادعوان تعقبه الشارع بان غير الذي يشمل الجبري والمهادن وهو هيا مع انهم كالذي في الضمير فلو قال كتلها لكان أحسن أشهب ان غصب مسلما خرا الذي كتلها خرا الذي في أخذها خلا وقيمها يوم غصبها وفيها المالكات رضي الله تعالى عنه لو استهلك مسلم خرا الذي أغرم قيمتها المازري ان غصب مسلما من مسلم خرا وأسكها حتى تحطت لوجب عليه ردها من غصبها منه ابن عرفة من غصب خرافة فقلت لربها

عنده بقت ملكا له لانها صارت بقتها كطائر رحل في حوزة ولم يتقدم عليه ملك ولا يجوز من لم يوجب اراقها على من حبسها للقتل فقد اعتبر من هي سده فان قتلت سده الغاصب ردت لحازها الاول وما قاله الشيخ أبو الطيب ينظر الى ما اعلم به ابن القاسم لما قال ان مالكا قال ان أجبراً بقتها فانه يكتلها وقال ابن أبي زيد انما وجبت ان غصب منه لان الغاصب لم يكن لربها صنعة فوجب ملكها له قلت لو نسب في تخليها كانت له وتصبر فيتمسرها ثم تخليها اياها كصبي قد فتوحش فتصيب في صيده اجني في كونها بقتلها عند الغاصب له اوراقها لانها ان تصيب في تخليها لتخرج عبد القم والمعرف ومفهوم فقتل أبي محمد

(قوله نارجا) اي انخر (قوله أخذته) اي اثل (قوله اهر بقت) اي انخر (قوله عليه) اي الغاصب (قوله مثله) اي الصبر (قوله مالكة) تفسير كاتب فاعل خرا المستقر به (قوله فضية) اي الذي (قوله لاني أخذته) اي الذي من اضافة المصغر لفاعله وتكميل عمله نصب مقعوله (قوله أخذ الخمل) تفسير لفاعل تعين المستقر به (قوله هذا) اي المسلم (قوله مراده) اي المصنف بغير الذي (قوله ان تعقبه الشارع) حال (قوله مع انهم) اي الجبري الخ (قوله خير) بضم فسكون متعلا (قوله اغرم) بضم فسكون فكسرى اي المسلم (قوله انه) اي كلام المصنف

(قوله مبينا للفاعل) أي وهو ضمير الغائب (قوله بالرفع) المناسب بالنصب معطوف على كاف كقولنا اسم بمعنى مثل مقبول ضيع (قوله للناصب) أي وهو كلف كقولنا فاعله اسم بمعنى مثل وغير بالرفع عطف عليه (قوله وأشار) أي المصنف (قوله به) أي وان ضيع كقولنا (قوله ثم ضاع) ٥٠٠ أي الغزل (قوله فانه) أي الغائب (قوله بانه) أي الغائب (قوله غرمة) أي

الغائب من إضافة المصدر
لفاعله (قوله فتمت) أي
الغزل لم يقبل (قوله وكذا)
أي الغزل (قوله وتلف)
أي الخلى (قوله وبه) أي
المصنف (قوله مبينا للفاعل)
أي ضمير الغائب (قوله)
أو للناصب) أي كاف كقول
(قوله الأول) أي البناء
للفاعل (قوله ورفعه) أي
غير (قوله على الثاني) أي
البناء للناصب (قوله عمل
الكاف) أي فاعله ضمير على
الأول ورفعه على الثاني (قوله)
وكانه يقتضيان متغلا
كلام المصنف (قوله من باب
عطف الخ) أي في تقدير عامل
يصح انسابه على المطرف
(قوله أي أوفوت) يقتضيان
متغلا تفسير العامل القدر
(قوله أولا) يشد الواو (قوله)
فر) بفتح الفاعل المستغلا
(قوله إذا قال) أي ابن عرفة
(قوله فني كونهما) أي انجر
(قوله هـ) أي الغائب
(قوله وعلبه) أي كونه عليه
(قوله لقره وغيره) أي
لأفاد العطف الفاعل (قوله)
على أصل) أي بناء عليه

(قوله ان السبعة الخ) بيان أصل غير الخ بحدف من (قوله وأصل) مبتدأ (قوله ان الثاني الخ) خبر أصل
(قوله فهما) أي الغزل والخطي (قوله عليه) أي أصل ابن القاسم تم فاعله في الذخيرة يقضي بالمثل في غير الثلاث أي في أربع
مسائل هذه وإذا هم بناء وجب عليه أعادته وان دنف في غيره وجب عليه محرمته ومن قطع في بارقه وزيد خامسة فهو
الجزء إذا تلفت ثم رقيته (قوله لشي عليه) أي الغائب (قوله لشي عليه) أي جلد الميتة (قوله لانه) أي جلد الميتة

(قوله فان كان) اي المصوب (قوله والظلم) مطبق على تجاوز (قوله) ٥٢١ اي المصوب منه (قوله اخذ) اي تكليف

الغاصب (قوله ورد) مصدر

مضاف لمصوبه اي ارجاع

وقوله تعديا (قوله ليس

بشيء) خبره (قوله ان اراد)

اي غ انة لا خصوصية

(قوله بذلك) اي انما عه

بالقيمة ان قتله تعديا (قوله

وان اراد) اي غ (قوله)

اي الكلب (قوله بذلك) اي

اعتبار قيمته يوم غصبه (قوله

فهو) اي رده للكلب

(قوله ما قاله) اي غ (قوله

تبيع فيه الشارح) خبر

يجعل (قوله هنا) اي كونها

مبالغة في غير مثلي بقتله

يوم غصبه (قوله به) اي

كونه مبالغة في وغير مثلي

بقتله يوم غصبه صله قر

(قوله وعليه) اي كونه

مبالغة في وغير مثلي الخ

(قوله فانه) اي وخبر في

الاجنبى (قوله وكر) اي

طى (قوله نصه) اي تنه

(قوله ثم قال) اي طى (قوله

وقوله) اي تنه (قوله غير

صواب) خبر قول (قوله بها)

اي المبالغة (قوله الكلام)

فاعمل بوقت (قوله اذا

كانت) اي الاسباب

(قوله لم يوقت) بضم ففتح

فكسر مقلا اي يحدد

(قوله بان كلب الماشية)

صلة بوقت (قوله فيها) اي

ان يدع فليس فيه الاقيمة يدفعه والصواب ان يلزمه قيمة ذلك كلبه لولا الاستفاعة والله اعلم
(او) ان كان (كلية) ما زودنا فيه لصدا أو راسة ماشية أو زودع القمى فان كان كلب أو فلا
يغرم قيمته وعلى الغاصب القاتل الكلب المأذون فيه قيمته يوم غصبه ان قتله بعد غصبه بطل
(ولو قتله) اي الكلب المأذون فيه قتلا (تعديا) من فاعله عليه بعد غصبه قبل قتله هذا قول
ابن القاسم وأشهب وهو المذهب وقال ابن القاسم أيضا وصحون لربه أخذه قيمته يوم قتله
ومفهوم تعديا انه لو قتله دفعه عن نفسه حين عدا الكلب عليه ولم يكن له التماس منه الاقتله
فلا شيء عليه وهو كذلك فاذا ملط ونصه في بغض السخى تعديا يجر داخله على عداه فيقتل
العين المهمة والمدهو تجاوز الحد والظلم فاعله في الصباح وفي بعض النسخ ولو تعديا للمشتاتين
فوق أو ولو اقتصت آخره والحق انه يضمن المقوم بقتله يوم غصبه ولو قتل الغاصب للمصوب
تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب وقال صحون وابن القاسم أيضا في أحد قوله له
أخذه القيمة يوم القتل كالاجنبى غ قوله ولو قتله تعديا راجع لقوله بقتله يوم غصبه ورده
للكلب كافي الشامل ليس بشئ تن ان اراد انه لا خصوصية للكلب بذلك وان اقتتل
كالغصب في اجاب القيمة على القاتل فقد تقدم ان اتلاف المقوم يوجب قيمته فلم يقدره غير
ما تقدم وان اراد ان المتعدي يتقو به يوم غصبه فلا خصوصية له بذلك ايضا لان المصنف اعطى
حكما كليا يعمه وغيره ويخو مافي الشامل واذا كان كذلك فهو نبي حسن وايضا لكلام اغما
هو في مجرد قتل بغير غصب فلا يأتى ما قاله واقتاعلم وانما ذكر المصنف هذا في الكلب لانه يوم
عدم قيمته طى يجعله مبالغة في الكلب تباع فيه الشارح والصواب انها مبالغة في قوله وغير
مثلي بقتله يوم غصبه ولو كان الغاصب قتل المصوب تعديا منه وهذا قول ابن القاسم وأشهب
وقال صحون وابن القاسم في أحد قوله له أخذه بقتله يوم قتله كالاجنبى هذا هو الموافق
لكلام ابن الحاجب وابن شمس والمدة وفيه قرار ملط وغيره عليه يقرع قوله وخبر في الاجنبى
فانه اشارت للقرع ببر قتل الغاصب والاجنبى ولا خصوصية للقتل فلو عبر بالاتلاف كان
الحاجب لكان اعم وأصل هذا التقرير لابن غازي ويتحمل عليه تن في كبره ووز كرمه
المتقدم ثم قال وقوله انما هو في مجرد قتل بغير غصب غير صواب اذ هو خروج عما الكلام فيه ولا
يخص المبالغة حيث اذا خلاف بشرة اليه بها ويقوت المصنف الكلام على الغاصب اذا قتل
المصوب وهي مسئلة مشهورة وتعمامة في كلام ابن الاقمة ابن الحاجب وغيره والخلاف فيها معنى
على عدم اعتبار تعدد الاسباب في الضمان اذا كانت من فاعل واحد والله الموفق (تنبيهات
الاول) لم يوقت الامام المأذون في قتله ما عدا في المدونة في اثمان الكلاب بان في كلب
الماشية شاة في كلب السيد اربعة من درهم او في كلب الزرع فراق من طعام يفتح القامو الراسة
عشر دراهم او انما قال في قتله قيمته (الثاني) اطلق الكلب اعتداه في قوله تعديا أو
بعد ان غير المأذون فيه قتله ما عدا (الثالث) لهاتين المدة مستثنى لظن ان في لزوم القيمة مع
استناع البسح وهي يرا المشية ولم لا الضحية وغير الذي والثمة التي لم يحدد صلاحها ولم
الزرع قبل بدو صلاحه والمدر (و) ان جنى على المصوب غير غاصبه فالتعصا (خير) بضم اخاء

المدونة (قوله اطلق الكلب) اي عن نفسه بكونه مأذونا في اقتاده (قوله لهاتين
المستثنى) اي جملته المستثنى المدونة والكلب

(قوله البخاري) نعت غير (قوله يقيته) ملائحة اتباع (قوله لمصلو لميب الضمان) علة خيري الا جسي (قوله تمهما) أي التماسب والباطي (قوله الفصيح الخ) بيان سبب الضمان (قوله انه) أي الشان (قوله لا خياره) أي المقصود بهتمه (قوله واما) أي المقصود بهتمه (قوله قولي) فتح اللام مضى بلاون لاضافة (قوله على انه) أي الشان (قوله هو) أي عدم اعتبار تعدد أسباب الضمان من واحد (قوله العكس) ٥٣٢ أي قيمته يوم الفصيح عشره ويوم الجناية خمسة عشر (قوله لا أخذه) أي الزائد (قوله سالكونه) أي

الجمعة وكسر الختمية معتلة المصوب منه (في) اتباع (الاجنبي) أي غير القاصب الخالي على
المصوب بقمته يوم جنايته والقاصب بقمته يوم غصبه لموصول سبب الضمان من كل منهما
القاصب من القاصب والاتلاف من الخالي ومفهوم الاجنبي انه لاخباره في اتلافه القاصب
وهي المسئلة السابقة المشار اليها بالبالغة على الصواب وانما له قمته يوم غصبه وهو المعقد
من قول ابن القاسم نحالي انه لا يعتبر تعدد اسباب الضمان من واحد قال في التوضيح وهو
الصواب (فان تبعه) أي المصوب منه القاصب واخذ منه قمته يوم غصبه (تبع هو) أي
القاصب (الخالي) بقمته يوم جنايته فان سارت قعة المصوب يوم غصبه قمته يوم الجناية عليه
فالحكم ظاهر وان لم تتسبوا (فان أخذ خبره) أي المصوب (اقل) القعتين من القاصب أو من
الخالي واخذ القاصب أكرهما من الخالي بان كانت قمته يوم غصبه خمسة عشر يوم والجناية
عشرة أو بالعكس واخذ خبره العشرة من القاصب أو من الخالي (قله) أي وب المصوب
(الزائد) على أقل القعتين المتبالتا كترهما كالخمس في المثال أي أخذ مال كونه (من القاصب
فقط) بان كانت قمته يوم القصب خمسة عشر يوم والجناية عشرة يوم أو أخذها به من الخالي
ففرج على القاصب بخمسه تمام قمته يوم غصبه ومفهوم فقط ان ليس له الزائد حال كونه
من الخالي بان كانت قمته يوم غصبه عشر يوم والجناية خمسة عشر يوم من القاصب
عشرة فليس له أخذ الخمسة لأن القاصب ولأن الخالي على المشهور في فنيه ابن القاسم من
غصب امة فزاد قيمتها عند انقضت ثم قلها فاقام عليه قيمتها يوم غصبها فقط ولو قلها عند
القاصب احتج وقها او مثلاً كمن قمته يوم غصبها فترها أخذها القائل بقيمتها يوم قلها
بمخلاف القاصب فان كانت قيمتها او مثلاً أقل من قيمتها يوم غصبها كان له الرجوع بتمام قيمتها
يوم غصبها على القاصب ابن المازولي كان انما أخذ قيمتها يوم غصبها وكانت أقل من قيمتها يوم
قلها فلا يرجع له على قائلها بشئ والقاصب طلب القائل بجمع قيمتها يوم قلها (و) من
غضب عود أو خشباً أو حجرًا أو في عليه بانه (أي) المصوب منه (هدم بناء) ولو عظم
كالنصور وقال اشبه بالهدم العظمى (عليه) أي المصوب وأخذوه ولتركه القاصب
وأخذ قمته منه يوم غصبه فان امتنع القاصب من دفعها مع رضائ المصوب به فقال ابن
القصار لا يلزم دفعها وهدم بناءه ودفع المصوب له به وقال القسبي عدا الجدي يلزمه دفعها
لان هدم بناءه اضعاف افعال في قبضه غضب خشبة أو حجرًا يعني عليها فترها أخذها وهدم

المقصود منه (قوله انه)

اعمالشان (قلمی ۴)

ای المقصود منہ (قرآن)

[illegible]

فيلسوفه) ای ربه (قوه

عنده) ای عاصیها (قوله

اوقتت ای هیئتاعنده

(قوله ثم قتلها) أي القاصب

الامة (قوله عليه) أى

غاصبہا (قوله ولو قتلها)

ای الامۃ (قوله وقيمتها)

ای الامۃ الخ حال (قوله)

یومئذ) ای یوم قتلها (قوله

فلا ريباً) أى الأمة (قوله

اخذ) أي الزام (قوله

يقومها) أي، الأمة (قومه)

منه لاف الغاص (أ)

القاتل فليس له ما يخونه

قوله: «فأمرنا أن نأخذ»

بما يوم لمتها والمبايا حدة
بقية ان في ايدك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَتَد) ای یوم قضاها (قوله

سكانه) ای رجا (قوله

يوم غضبها) حال من قيمتها

(قوله على الغاصب) صلة

ارجوع (قوله ولو كان)

ی رچھا (قولہ لو کانت) آی

النساء
 (قوله فلا رجوع له) أي دبرها (قوله عدم ينه) أي الزام القاصب به عدم مدفع
 ليعود أو لاختب أو لغير المقصوب عنه (قوله ينضم فكسر) قوله وأخذته أي المصوبين عوداً وجراً وأختب
 مطع على عدم (قوله أي) المصوبين عنه (قوله ترك) أي المصوب (قوله وأخذ قيته) أي المصوب (قوله منه) أي غاصبه
 قوله من دفعها أي القمية (قوله أي) أخذ القمية (قوله لا يبرئه) أي القاصب (قوله دفعها) أي القمية (قوله له) أي
 القاصب (قوله ينه) أي القاصب (قوله يبرئه) أي القاصب (قوله دفعها) أي قمية المصوب

(قوله فله بأخذ) أى الثوب (قوله أو تضيقه) أى الغاصب (قوله قيمته) أى الثوب (قوله أى المصوب منه) قوله عين شبه أى أخذه (قوله يفتق) يضم المصوب فى التام قوله يهجم يضم المصوب فى الدال (قوله والهجم والفتق أى يجرى قوله) ان (قوله أى المصوب منه) قوله ان يضيقه أى المصوب منه الغاصب (قوله وكان) يفتق متغلا (قوله أو أنشأ) أى الغاصب (قوله لجرى) يضم الجيم (قوله تمون) يفتح التاء والمصوب فى الواو متغلا أى أو تكاب وتقدم (قوله قلدر) بكسر فسكون أى ويتعدى آخر اجسمته (قوله أو لا الغير) أى الضيق القم. (قوله واستحققت) ٥٢٣ أى ثبت ان انشبة مثلك لغير

البناء وكذلك ان غصب ثوبا وجعله لها رتبة فله بأخذ أو تضيقه قيمته أو يجمعده عين شبهو يفتق له الجبة ويهجم له البناء والهجم والفتق على الغاصب وظاهر هذا انه أيضا ان يضيقه قيمة الخشبة وكان الغاصب أقاتها بالتمام قيمها وانظر لوانشبة قيمته على لوح مصوب أو غصب خطا خاط به جرحا هل يفرج على ثوب من اخف الضررين المأزى من هذا الكيش يدخل رأسه فى قدر غير به والديار يقع فى اناء الغير ولا يقدر على اتراجه الا بكسر الاناء ومن الحماوى ما لا يرضى الله تعالى عنه من اتباع خشبة يرقى عليها واستحققت فليس ربحا قلها للضرور لان الباقي ليس بغاصب ابن عرفة ادخال الغاصب لواحى سقينة أنشأها كاطير المبنى عليه بناء معتبر ان كان زعمه لا يستلزم موت آدمى ولا اتلاف مال لغير الغاصب ويجب اتلاف فى هذا اعتبار أشد الضررين باعتبار ان الضرور من يلحقه من حيث كونه غاصبا وغير غاصب وكذا غصب شيط شيط به جرح ان لم يستلزم زعمه اتلاف عضو آدمى محترم أو حدوث مرض به مخوف فان لم يستلزم ذلك واستلزم تأخير به لفتق فيه بين الشافعية ومن هذا ادخال كيش رأسه فى قدر لغيره لا يشعب من أحد مال كيهما فلا يضمن أحدهما صاحبه شيئا وهو من جرح الجحمة وكذا ادخل بى ثابى وداة غير به لا يمكن ان يجرى من ألبكرى بها وكان شخبنا اذا ذكر هذه المسائل يحكى ان جلين اجتمعا فى مضيق لا يمكن نخبة أحدهما الا بضر الآخر فحكهم بعض القضاة بضر أحدهما ويشتر كان فى الباقي كلام روح من السقينة لخصتها ومنها ان عمل الغاصب الخشبة بافعله قيمتها وان غصب أرضا فغرسها أو بنى بها شيئا ثم استحقها قبل للغاصب اقلع الاصول والبناء ان كان لك فيه منفعة الا ان يشارب الارض ان يعطيه قيمة البناء والاصل مقلوبا وكل ما لا منفعة فيه للغاصب به دقله كلبص والنقش فلا تثنى فيه وكذا من حفر بئر أو طمر افلا تثنى له فى ذات اه (و) له (غلة) مصوب (مستعمل) يضم الميم الاولى وفتح الثانية من رقيق ودابة ودار وغيرهما سمى استعماله الغاصب أو اكره على المشهور عند المأزوى وصاحب المعين وهو الصحيح للاحق للغاصب وروى المأزوى لاضمان على الغاصب مطلقا ويرجى تغلب ان تراج بالاضمان ومفهومه مستعمل انما له غلة ولم يستعمل كارقيق لا يستعمله والدار بقلتها والارض بيورها والدار يجب بها لان زعمه غلته وهو المشهور وقل تغلزه ومرويه الاشياخ واختلف فيمن غصب دنانيره او دراهمه واقتضاها الغاصب وانقر بها فقبيل لاشئ له الا رأس ماله وشهر وقال ابن حارث افقوا ان الربح للغاصب فيما غصبه من

(قوله مطلقا) أى عن التقيد بعدم استعماله (قوله ويرجى) يضم فكسر متغلا أى عدم ضمان الغاصب غلة المصوب مطلقا (قوله تغلب ان تراج بالاضمان) أى من عليه الضمان فله الغلة واضافته للبيان (قوله لان زعمه) أى الغاصب (قوله وهو) أى عدم لزوم غلة مال يستعمل (قوله تغلزه) أى الغاصب غلة مال يستعمل (قوله ومرويه) يفتق متغلا (قوله وانقر بها) يضم التاء (قوله غصبت) يضم فكسر (قوله لاشئ له) أى المصوب منه (قوله وشهر) يضم فكسر متغلا (قوله ان الربح) أى على ان الربح

(قوله وقيل له) اي المنصوب عنه (قوله رجه) اي المال المنصوب (قوله لو كان) اي المال (قوله يده) اي المنصوب عنه (قوله له) اي (قوله هذا) اي اخذ قيمة المنصوب وقلته (قوله وان عزاد الخ) حال او مبالغة (قوله لاه) اي اخذ القيمة والفلة (قوله من قتل الخ) بيان ما (قوله من الحيوان) بيان ما (قوله من البين) بيان ما (قوله فانه) اي الغاصب (قوله يرد) ينفخ فم (قوله ما اغضب) اي المنصوب (قوله لمستهقه) صفة يرد (قوله وما كل) اي الغاصب (قوله يرد) اي الغاصب للمشتق (قوله المثل) اي ما (قوله القيمة) عطف على المثل (قوله وان ماتت الامهات) اي المنصوب (قوله ولا شيء له) اي ردها (قوله من ولدها) ٥٢٤ بيان ما (قوله وان شاء) اي ردها (قوله واغن) عطف على الوالد (قوله من صوف

مال او سرقة والخسارة عليه وقيل له رجه ان كان الغاصب معسرا وقيل له مقدار ما كان يربح فيه لو كان يمدون ظاهر كلام المصنف ان الفلة للمغصوب منه ولو هلك المنصوب هو كذلك فأخذ غلة المنصوب وقته ونحوه في الكافي اقاده تنطى لا ينبغي له ان يعتمد هذا وان عزاد في الكافي لاصحاب المال رضي الله تعالى عنهم لانه خلاف مذهب ابن القاسم في المدة فيها وما اثر عند الغاصب من نقل او شجر او تناسل من الحيوان او جز من الصوف او حلب من اللبن فانه يرد ذلك كله مع ما اغتصب لمستهقه وما يرد المثل قيمته مثل والقيمة فيها لا يقضي فيه بمثله وان ماتت الامهات وبقي الوالد او ما يربح منها وحلب شجرها فاما ان اخذ قيمة الامهات ولا شيء له في باقي من ولد او صوف او ابن ولا في نفسه ان بيع وان شاء اخذ الوالد ان كان ولدا واغن ما بيع من صوف او لبن ونحوه وما كل الغاصب من ذلك فليس عليه مثله فيعاه مثل والقيمة فيها يقوم ولا شيء عليه من قبل الامهات الا ترى ان من غصب امة شجرها فها فقلت عند المتابع ثم ماتت فليس له بها ان يأخذ او لادها وقيمة الامت من الغاصب وانما لمأخذتها من الغاصب او قيمتها يوم غصبها او يأخذ الوالد من المتابع ولا شيء عليه ولا على الغاصب من قيمة الام ثم يرجع للمتابع على الغاصب بالن اء واقتصر ان يرشد في بيته ومقدماه على هذا وكذا ابن رقة ولم يرجع ابن رشد على باقي الكافي على ان صاحب الكافي معترف بان ما نقله تنافي خلاف مذهب ابن القاسم فانه حتى قولين أحدهما ان اخذ القيمة فلا غلة له قال وهو قول ابن القاسم والثاني ان له اخذ القيمة مع الفلة قال وهو الصحيح وعليه جمهور أهل المدر من اصحاب مالك وغيرهم فابن عرف في فروع الغاصب غلة المنصوب خمسة اقوال فيها لا ابن القاسم وكل ربيع اغتصبه غاصب فمكناه أو اغتله وأرض فزرعها فعليه كراهي ما سكن اوزوع لنفسه وفروع ما كراهي من غيره ما لم يصاب وان لم يسكنها ولا اتبع بها ولا اغتله فلا شيء عليه ابن القاسم وما اغتصب من دواب او رقيق او سرقة فاستعملها شهر او طال مكثها بدماء او كراهي قبض كراهي فلا شيء عليه في ذلك ولما قبض من كراهي وانما ربحها عين شبهة وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها لم تتغير في بيدها ولا يتطرق تغير سوقها وانما المكتوى والمستعير يملأ المسافة فلهما بعيدا أو يجيبها اليها كثيرة ثم يرد بها جملها فلهما فيها

الخ) بيان ما (قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله الامهات) اي التي ماتت من ولد او ابن او صوف واخذ ردها (قوله وانما له) اي ردها (قوله فانه) اي صاحب الكافي (قوله ان اخذ) اي المالك (قوله قال) اي الحافظ ابو عمر بن عبد البر في الكافي (قوله هو) اي انه ان اخذ القيمة فلا غلة له (قوله قال) اي ابن عبد البر (قوله في فروع) يضم فسكون مصدر مضاف لقاعده ونائب مفعوله خبر محضة (قوله فيها) اي الدون فخير مقدم (قوله يرد) ينفخ فسكون اي منزل (قوله او ارض) عطف على ربيع (قوله فعليه) اي الغاصب (قوله وفروع) يضم فسكون عطف على كراهي (قوله من غير) صلة (قوله وان لم يسكنها) اي الغاصب

الدار والارض المنصوبة (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله من رقيق) بيان ما (قوله يبيع) اوردته عطف اغتصب (قوله فلا شيء عليه) اي الغاصب (قوله في ذلك) اي استعملها او طول مكثها (قوله لو) اي المنصوب عنه (قوله من كراهي) بيان ما (قوله وليس له) اي ردها (قوله ان يلزمه) اي الغاصب (قوله اذا كانت) اي الدواب والرتيق (قوله لم تتغير في بيدها) تفسير لكونه على حالها (قوله ولا يتطرق) يضم فسكون ففتح (قوله سوقها) اي قيمتها (قوله وما المكتوى والمستعير) اي دابة (قوله يملأ) اي يذهب الى الكثرة او المستعار (قوله او يجيبها) اي اداها (قوله يرد بها) اي المستعير والمكتوى الدابة (قوله بجملها) اي بغية متفرقة

(قوله حبسه) اى المكترى أو المستعير (قوله اياها) اى الدابة (قوله بعد المسافة) مسلة حبس (قوله ربه) اى دجها (قوله فى
الوجهين) اى اخذ قيمتها واخذها مع كراهية حبسها (قوله فى مثل هذا) اى حبسها اياها كثيرة (قوله اذارى حاجبها) اى العاية
(قوله لم يطلع) يضم تا المالك ابن القاسم (قوله واغتنه) اى السارق أو الغاصب (قوله قيمتها) اى الدابة (قوله نعمها) اى
السارق والغاصب (قوله الفرق) اى بين الغاصب والسارق والمكترى والمستعير (قوله ان الغاصب) اى والسارق (قوله انه)
اى الغاصب الخ بيان المشهور ويحذف من (قوله من ربيع وحيوان) بيان ما (قوله وهو) اى المشهور (قوله فانه) اى ابن
القاسم (قوله لا يرد) اى الغاصب (قوله بتشهيره) اى ضمان الغاصب غلة ٥٢٥ ما استعمله واغتنه (قوله من المتأخرين)

بيان غير (قوله ربه) اى
المغصوب منه (قوله واغتنه)
اى العبد المغصوب (قوله
صيده) اى مصد العبد
(قوله وان كان) اى
المغصوب (قوله وعليه) اى
الغاصب (قوله استقامه)
اى الغاصب (قوله ربه) اى
المغصوب (قوله وان كان)
اى المغصوب (قوله
بالا لآن) اى فى ان صيده
لغاصبه وعليه ابر استقامه
به (قوله وان كان) اى
المغصوب (قوله العبد) اى
فى ان صيده ربه (قوله ربه)
بالا لآن) اى فى ان صيده
لغاصبه وعليه ابر استقامه
به (قوله لم يطلع) يضم
الباء وفتح اللام (قوله ان
التي الخ) مسلة يختلف
يتقدم فى (قوله فان الصيد
للمتعدى) خبران (قوله
وعليه) اى المتعدى (قوله
فبعته) اى المتعدى العبد
(قوله ان الصيد لصاحب

يتقدم فى اخذ قيمتها يوم التعدي او ياخذها مع كراهية اياها بعد المسافة وله فى الوجهين على
المكترى الكراهة الاولى والسارق او الغاصب ليس عليه فى مثل هذا قيمته ولا كراهة اذارى حاجبها
بجها لها ولو لا ما قاله مالك لم يطلع على السارق والغاصب كراهية كونه اياها واغتنه قيمتها اذا حبسها
عن اسواقها كالمكترى ولكن اخذ قيمتها بقول مالك يعنى الله تعالى عنه اه الباقى
الفرق ان الغاصب غصب الرقبة فضيئته اذن من متاعها بخلاف المكترى والمستعير فتعدي
على المتاع فضيئتها الخط قوله وعليه مستعمل هذا هو المشهور وان يضمن غلة ما استعمله من
ربيع وحيوان وهو خلاف مذهب المدونة فانه قال فى كتاب الغصب لا يرد غلة العبد والدواب
وقال فى كتاب الاستدقاق لا يرد غلة الحيوان مطلقا وما شئ عليه المستنف قال فى التوضيح
صرح المازنى ومالك المين وغيرهما بتشهيره وشهره ابن الحاجب وقال ابن عبد السلام
هو الصحيح عند ابن العربى وغيره من المتأخرين (و) له (صيد) اى مصد (عبد) مغصوب
اتقانا (و) (صيد) (جرح) كاز وكذب على المشهور ابن بشر ان كان المغصوب عبدا وامره
الغاصب بالصيد فلا خلاف ان صيده له وان كان آله كسيف ورمح فلا خلاف ان صيده
لغاصبه وعليه ابر استقامه به وان كان فرسا فقد الحقه بالآلات وان كان جارا كالبايزى
والكلب فبطل على العبد وبالآلات قولان ابن رشد لم يختلف ان الذى يتعدى على فرس او
قوس او ثيل فيصيده فان الصيد للمتعدي وعليه ابر مثل القوس والقفوس والثيل ولم يختلف
ايضا فى من تعدي على عبيد فبعته بصطاد ان الصيد لصاحب العبدواختلف فى من تعدي على
كلب او باع صطاده ولا ظهر قول ابن القاسم انه كن تعدي على عبيد فارسله بصطاده لان
العمل انما هو للكلب والبايزى لانهما هما التابعان الصيد الاخذان له وانما للمتعدي فى ذلك
الارسال والاشلا مائة فوجب كون صاحب الكلب والبايزى احق بالصيد لان له في صيده
شبهتين الاتباع والاخذ وليس للمتعدي فيه الا التصريض على ذلك على ما قول من مذهب
ابن القاسم فى المزاورة الفاسدة ان الزرع يكون فيه المثل اخرج شئ من ابر عرقه وقهره
الغاصب غلة المغصوب مطلقا بنفسه ثالثة غلة الرابح والغنم والابل لا العبد والدواب
ورايها ما استعمل لا ما استغل وخامسة غلة الرابح والثلث لا غلة العبد والحيوان ثم قال
وفى المقدمة اختلف فى غلة المغصوب فقال اشبه حكمها حكم المغصوب تازمه قيمتها يوم

العبد يذل من من يتقدم فى (قوله واختلف) يضم التاء (قوله نه) اى المتعدى على الجارح (قوله كن تعدي على عبد) اى فى
ان صيده له (قوله لان العمل) اى الاصطبا (قوله نعمها) اى الكلب والبايزى (قوله ان تولد) يضم الهمز وكسر الواو مثلا
(قوله ان الزرع الخ) بيان ما يتقدم من (قوله نعمها) اى المزاورة الفاسدة (قوله مطلقا) اى سواء كان ربيع او حيا او قحقا او
شعيرا (قوله ونفسه) اى غر غلة المغصوب مطلقا (قوله استغل) اى استعمل بنفسه (قوله ثم قال) اى ابن عرقه (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله تازمه) اى الغاصب (قوله قيمتها) اى الغلة

(قوله قبضتها) أي الغلة (قوله وأكلهم) عطفت على قبضتها (قوله ما أنتم) أي القيمة (قوله وان تلق) أي الغصوب (قوله حكمها)
 أي شبه الغصوب (قوله على أنها) أي غلة الغصوب (قوله لا قبضتها) أي الغاصب الغلة (قوله وان ادعى) أي الغاصب (قوله
 تلقها) أي الغلة (قوله وان كان) أي الغصوب الخ من الغلة (قوله على هيئته وخلقه) أي الغصوب (قوله وهو) أي التولد على
 الهيئته (قوله برده) أي انه نصب ٥٦ التولد على هيئة الغصوب (قوله منه) أي الغصوب (قوله وشبهه) أي المذكور (قوله

برده) أي التولد للغصوب
 منه (قوله خير) يضم فكسر
 متقبلا (قوله قبضته) أي
 الغصوب (قوله قبضته) أي
 الرد (قوله برده) يضم ففتح
 (قوله أرى) أي الغاصب
 (قوله لم أعلمهم) فحري به
 الصدق لاحتقال خلافه
 يعلمه (قوله أنه) أي الغاصب
 صلته اختصوا بتقدير في
 (قوله القاعة) أي الأرض
 انشائية (قوله هذا) أي
 غرم غلة القاعة (قوله)
 أي الغصوب منه (قوله)
 كان كانت) أي الأرض (قوله)
 فله تسبعا) أي للشر يكاب
 الأرض (قوله دفع) أي
 البائي أو الفارس (قوله)
 وان وقع) أي تناؤه أو غمره
 (قوله خير) يضم فكسر
 متقبلا (قوله وقت) أي
 الآية والمفروقات (قوله)
 فيقوم) يضم ففتح متقبلا
 (قوله فينتظر) يضم فسكون
 ففتح (قوله يصله) يضم
 فسكون فكسر (قوله)
 فغمره) أي الغاصب
 (قوله له) أي الغصوب
 منه (قوله رأى) أي محمد

قبضتها أو أكثر ما أنتم إليه وان تلقت بأمرهما وى والذين قالوا حكمها بخلاف حكم
 الغصوب اختلقوا بعد اجاعهم على أنها ان تلقت بمنه لا قبضتها وان ادعى تلقها فلا يصدق
 وان كان محال لا يغال عليه ويحصل اختلافهم ان ما تولد عن الغصوب على هيئته وخلقه وهو
 الولد فان الغاصب يرد ما تولد منه على غير هيئته وهو السمن واللين والصوف وشبهه في كونه
 للغاصب ويوجب برده قولان وان تلق الغصوب خبر ربه في اخذ قيمته ولا شيء في الغلة
 واخذ الغلة دون قيمته وما كان غير متولد كالأكربة والخرابا في وجوب بردها ونقصه ثالها
 يردان أرى أو استعمل لان عطل ورابعها ان أرى لان اتفق او عطل وخاصها الفرق
 بين الحيوان والاصول اه (و) له (ك) اراض بنت دارا أو فهو هاو صكته الغاصب
 أو استعملها النعمي لم أعلمهم اختلقوا فمن غصب ارضا أو بناها حتى سكن أو استغل انه لا يعرف
 سوى غلة القاعة وهذا اذا كانت الأرض لم خاصة فان كانت مشتركة وفي فيها أحد الشر يكن
 أو غرس فليقتسمه فان وقع تناؤه أو غرسه في حصته دفع لشر يكة ابردا الأرض فيعاضى وان
 وقع في حصته شر يكة خرمين وقت في حصته بين دفع قيمته مقايضا أو أمره بقلعه قاله ابن
 القاسم وحكى النعمي اختلاف من غصب بنا مورا أو صلته وان غلة اقل اشوب ما زاد في غلته
 فللغاصب كساحه نعمرها أو قال لمحمد الجع لاله البث وراق اصبح اشوب النعمي وهو ابن
 فيقوم الاصل قبل اصلاحه فينتظر ما كان يؤجر به عن يصله فيغمره وما زاد على ذلك
 فللغاصب ورأى محمد ان جمع الغلة للغصوب منه وله اخذ الدار وصلته ولا شيء عليه الآية
 ما لو نزعها كانت له قيمته ورأى المالكي يستحق البناء بقيته منقوضا فتكون غلته له وشبهه فان
 كرا الاصل الخربيل يصله للمالك والزائد الاصلاح للغاصب فقال (كركب) يقع الميم
 والكاف وسكون الراء أي سنية (نخر) يشق التون وكسر التاء المجهمة أي بال مخرب غصبه
 واصلته واستغله فغلة الاصل للمالك والزائد للغاصب بان يقال كم تساوى اجر تخفرا لمن
 يعمر ويصغله فغلة لمن الغاصبه فله اشوب وقال محمد الجع للمالك النعمي الاول ابن
 ابن راشد اقبس ابن عبد السلام الثاني أظهر (و) اذا اخذ المالك المركب (أخذ) معه بلا
 عوض (ما) أي الصلح به الذي (لا عين) أي ذات له) يعقله (قاعة) أي لها قيمة كالزنت
 واللقطة أو اماله عين قاعة كليلال والجاذب والسواوي والقلاع والهلب الذي يرمى
 في البحر ليس المركب من السيرة للغاصب اخذه ان كان المركب في حرسه بلد الغصوب منه
 وان كان في غيره ووقفه سيرة الى بلد الغصوب منه عليه ولم يجد بدله يبره اليه في ذلك
 الموضع فيضرب المركب بين دفع قيمته في ذلك الموضع كيف كانت وتولية للغاصب ابن عرفة

(قوله ان يصله) صلة كرا (قوله للمالك) خبر ان (قوله له) المالك (قوله اماله عين قاعة) ففهوم ما لا يعزله
 قاعة (قوله الهلب) بكسر فسكون أي الخطاف (قوله وان كان) أي المركب (قوله سيرة) أي المركب (قوله عليه) أي ماله عين
 قاعة (قوله وليجد) أي الغصوب منه (قوله يبرهها) يضم ففتح فكسر أي المركب (قوله به) أي ماله عين قاعة (قوله الهلب)
 أي بلد الغصوب ومنه (قوله في ذلك الموضع) صلة يجيد (قوله قيمته) أي ماله عين قاعة (قوله كانت) أي قيمته (قوله وتولية)

اي ماله عين فاقعة صفت على دفع (قوله وانفق) اي انما صيب (قوله ثم اغتسل) اي الغاصب (قوله فيه) اي المركب (قوله فانه به) اي المركب (قوله اخذه) اي المركب (قوله غلته) اي المركب (قوله عليه) اي ربه (قوله والارجل) اي الجليظ (قوله اخذ) يضم فكسر (قوله وان كان) اي المركب (قوله يرد) يضم ففتح (قوله فربه) اي المركب (قوله فصد سحر ورايح) ضم على (قوله فانه به) اي المركب (قوله صيد) (قوله به) اي صيد (قوله بها) اي الشبكه ونحوها (قوله الضمير) اي الجرو وبالدال (قوله عليها) اي الغلة (قوله ثم رجع) اي ابن القاسم (قوله انه) اي الشان (قوله لا ينظم) يضم فسكون ففتح (قوله في رجوعه) اي الغاصب (قوله فيها) اي الغلة (قوله رجع) اي الغاصب (قوله به) اي ماله (قوله على ٥٢٧ المصوب) قوله ما يهاون اي ما انقعه (قوله

لو غصب مر بكار باوا انفق في خلفيته ورقبته واتمه ثم اغتسل فيه غلة ككثرة قماره اخذه مصلوحا لجميع غلته ولا غرم عليه فيما اتفق الغاصب الا في الصاري والارجل والحبال وماله نحن ان اخذ الغاصب اخذه وان كان موضع لا يوجد فسه آله التي لا يقيمها في جرحه حتى يرد الى موضعه وما لا يرد بل موضع الذي حله اليه الا من شقة فربه محرق في اخذ ذلك بقتله (و) له كراهه (صيد شبكه) وشركه وروح وتيل وقوس وحبل وسيف مفصولة فمصيد جرحه ودرع عطف على ارض والارديه هنا الاصطيد واما المصيد بها فهو الغاصب اتفاقا وفي بعض النسخ قوله صيد شبكه والظهير للغاصب والصيد بصي الفصيد يلزم عليها انتسب مرجع ضميره فانه فيما تقدم راجع للمقصوب منه وهذا راجع للغاصب ولا يستفاد من هذه النسخة ان على الغاصب كراهه الشبكه وفي بعض النسخ لا صيد شبكه اي ليس المقصوب منه ما صيد بشبكه فهو للغاصب وعليه اجرهما ابن بشار ان كان المقصوب آله كسيف فلا خلاف ان الصيد للغاصب ومثل السيف الشبكه والحالات (وما) اي المال الذي (انفق) ماله الغاصب على المقصوب كملف المانية المقصوب وهو ثمة الرقيق المقصوب وكسوته وسحق الارض المقصوبة وعلاجها وحصد الزرع المقصوب ودرسه وتذكرته وسحق الشجر المقصوب وعلاجه كائن (في الغلة) المقصوب لا يتعداها الذمة المقصوب منه فان لم يكن للمقصوب غلة او زادت الشقة عليها فلا رجوع للغاصب على المقصوب منه هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والموازية ثم رجع في الموازية الى انه لا شيء للغاصب من الغلة في النفقة واختاره ابن الموارث المصنف الاول اظهر لان الغاصب وان ظلم لا ينظم ابن عرفة وعلى غرم الغاصب الغلة في رجوعه بالنفقة فيها طريقتان الشئ في رجوعه بشقة العبد واداءه والسقي والعلاج ثلاثة ابن القاسم في الموازية يرجع به ما يهاون والغلة ثم قال لا يرجع به الحائط ان كان يصيب لو كان يدر به استأجر فهو كطعام العبد وان كان لا يستأجر له لان عبيد ادواب ولم يستعملهم بعد غصب الحائط لم يكن عليه شيء وان كان عنده بعض ذلك رجع ما يجزى ربه الحائط عنه من ذلك وان استعملهم جميعهم بعد غصب الحائط كان عليه اجر ما حمله الغاصب ما يهاون الاجر الذي اخذه فعيم ولا يصنع في الواضحة من تعدى على رجل فحق له شجرة او حوت ارضه او حصه زرعته سألها بجر ذلك ان كان بعب هذه الاشياء لابان يستأجر عليها فعليه اجرها وان كان يبي ذلك

اي ربه الحائط (قوله ذلك) اي الاحتاج اليه عمل الحائط (قوله رجع) اي الغاصب على ربه الحائط (قوله من ذلك) اي الاحتاج اليه بيان ما لو كان استعملهم اي عبيد الحائط ودوابه في غيره (قوله عليه) اي ربه الحائط (قوله لاجر ما حمله الغاصب) اي الحائط (قوله لهما يهاون) اي اجر ما حمله الغاصب (قوله اخذه) اي ربه الحائط (قوله فيهم) اي استعمال عبيد ادواب الحائط (قوله سألها) اي المتدبر بعب هذه الاشياء (قوله ذلك) اي العمل الذي تعدى به (قوله فطيه) اي ربه الاشياء (قوله وان كان) اي ربه الاشياء

(قوله ذلك) اى العمل (قوله الاقل) اسم ان (قوله هو) اى المصنوع منه (قوله قلت) بضم ناء المتكلم اى عن عرفة (قوله ثالث الاقوال) اى فى مسئلة الحائط (قوله اختياره) اى الغنى (قوله اختياره) اى ابن رشد (قوله لانه) اى قول اصبح (قوله قولها) اى المدونة (قوله يرجوع) صلة قول (قوله بما اخذ) صلة يرجوع (قوله الغلة) صلة يرجوع (قوله قال) اى الصقل (قوله وقاله) اى يرجوع الغاصب بما اتفق وسقى وعالج وروى فى الفقه (قوله لانه) اى الغاصب (قوله من ذلك) اى الذى اتفق عليه (قوله وان كان) اى اتفاقه مع مباحة الغلة فى انه لا يثنى له (قوله قال) اى محمد (قوله اذلس) اى ما انقضى الخ (قوله ولا يقدم) اى الغاصب (قوله على اخذه) ٥٢٨ اى ما ترتب على اتفاده (قوله ولا هو) اى ما ترتب على اتفاده (قوله قلت) بضم ناء المتكلم اى عن عرفة (قوله

بنفسه) اى من يلى ذلك فلا يثنى عليه وارى ان على المصنوع منه الاقل من اجابة المثل فيما عمله الغاصب او ما جوه به بعد ما والفقهاء قلت الاظهر ان ثالث الاقوال هو اختياره كمد ابن رشد فى كثير من المسائل اختياره قولاً ولا يصح جعل قول اصبح مثلثاً لانه فى غير مسئلة غاصب لنفسه قوله تعدى مفسراً له بقوله فسق الخ الصقل لما ذكر قولها يرجوع الغاصب بما اخذ وسقى وعالج وروى فى الفقه قال وقاله شبيب وقال ابن القاسم ايضا لانه لى لمن ذلك وان كان سبب الفقه واخذ به محمد قال اذلس يعين فاقعة ولا يتقدم على اخذ ولا هو عمله قيمة بعد قلعه قلت وعزاه ابن رشد ايضا لصنعون وابن الماسحون (و) اذا كان لسان شوب مقوم سامه اخصاص يتقدم واحداً من الثمانية او اذ اهرامه ونعصبه غاصباً واثقله (فهل) يلزم الغاصب الثمن الذى سامه الاخصاص (ان) كان (اعطاء) اى سام المصنوع منه (فسه) اى المصنوع المقوم (متعدد) بضم الميم وكسر الال الى (عطاه) اى عتاه واحداً كمسرة (ق) بضم الغين الغاصب المصنوع (ه) اى العطاه الواحد لا يقتضيه وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال بصنعون بضمه بضمه (اى) بضمه (بالا كثرته) اى العطاه الواحد من المتعدد (ومن القيمة) وهو قول عيسى (تردد) من المتأخر بن فى قول عيسى هل هو خلاف اقوال مالك وصنعون رضى الله تعالى عنهم فالاقوال ثلاثة اوهو تقسيم له اقول مالك رضى الله تعالى عنه بالعطاء اى ان كان كثر من القيمة فان كانت اكثر فيها كما قال بصنعون وقول صنعون القيمة اى ان كانت اكثر فان كان الثمن اكثر فسه كما قال الامام فلا خلاف بينهما فى المعنى واصل المسئلة مع ابن القاسم مالك رضى الله تعالى عنه ما فى العتية من تسوق بسبعة فاعطاء غير واحد يثمنان اسم ملكها رجل فليضن ما عطي فيها ولا ينظر الى قيمتها اذا كان عطا مقدوا على الناس ولو اراد السبع به باع لان هذا يعين القيمة وقال بصنعون لا يلزمه الا القيمة وقال عيسى عليه الا كثر من الثمن او القيمة افاده تمت ونحوه لعل زاد فظاهر كلام العتي وابن وفس ايضا ان المسئلة لا يضمن الاما عطي فيها سواء زاد على القيمة وانقص وكلام ابن رشد خلافه قال قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا ينظر اقيمته لعتائه ان كانت اقل فان كانت اكثر فيها فقول عيسى بضمه الا كثر مقسّر لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فانما لا يتردد ودهم فى فهم كلام مالك رضى الله تعالى عنه فلو قال وعن مالك

قوله
وعزاه اى عدم رجوع
الغاصب بما اتفق فى الفقه
(قوله من الثمانية) بيان
قدر قوله ونعصبه اى
المقوم (قوله لانه) اى
الغاصب للمقوم (قوله
لقول) بفتح اللام مشق
بلاون لاضافته (قوله
لهما) اى قول مالك
وصنعون رضى الله تعالى
عنهما (قوله ان كان) اى
العطاء (قوله فان كانت)
اى القيمة (قوله فيها) اى
القيمة (قوله فيها) اى الثمن
(قوله بينهما) اى مالك
وصنعون رضى الله تعالى
عنهما (قوله لسمع ابن
القاسم مالك رضى الله
تعالى عنهما) من اضافة
المصدر لفاعل وتكميل
عمله بنسب مقوله (قوله
من تسوق الخ) مفعول ثان
لسمع (قوله فليضن)
اى المسئلة (قوله اعطى)

بضم فسكون فكسر (قوله فيها) اى السبعة (قوله ولا ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله اذا كان) رضى
اى ما عطي فيها (قوله لو اراد) اى المالك (قوله به) اى ما اعطى فيها (قوله لا هذا) اى التواطى على
عطاء وطعيد (قوله تعين) بضم ففتح فكسر مثقلاً (قوله لا يلزمه) اى المسئلة (قوله عليه) اى المسئلة (قوله زاد) اى العطي
بفتح الفاء (قوله وفس) اى المعطى (قوله قال) اى ابن رشد (قوله ان كانت) اى قيمتها (قوله اقل) اى ما عطي فيها (قوله فان
كانت) اى قيمتها (قوله كثر) اى ما اعطى فيها (قوله فيها) اى القيمة (قوله فاشاؤ) اى المصنف (قوله فلو قال) اى المصنف

(قوله فلو وجد) أي المصوب منه (قوله الفاصب خاصة) أي ليس معه المصوب (قوله فله) أي المصوب منه (قوله نعمينه) أي الفاصب فله المصوب (قوله قبله) أي المصوب منه (قوله أن يغرمه) أي الفاصب (قوله لم يكن له) أي المصوب منه (قوله ذلك) أي تغريم الفاصب المثل أو القيمة (قوله القتل فوت) أي سببها وشيئ (قوله ليس له) أي المصوب منه (قوله يسرق) أي تغريمه (قوله فيضه) أي المسروق مع السارق (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فليس له) أي المصوب ٥٣٠ أو المسروق منه (قوله بجمله) أي الطعام (قوله أراد) أي مالك رضي الله تعالى

إلى موضعه ابن الحاجب فلا يوجد الفاصب خاصة فله نعمينه ابن عرفة قبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال الشنقي أن المصوب منه الفاصب بغير البلد الذي غصبه فيه يعني وليس معه المصوب فأراد أن يغرمه المثل والقيمة لم يكن له ذلك عند ابن القاسم اه وتقدم قول ابن رشد أن القتل فوت في الرقيق والعروض دون الحيوان وقال البلباسي روى ابن القاسم ليس له إلا أخذ العبد والدواب ويصير في البز والعروض في أخذ عيها أو قيتها ابن نويس روى ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم قال في العروض والطعام والرقية يسرق فيصيده ربه بغير بلد قال أما الطعام فليس له أخذه وإنما له أن يأخذ الفاصب والسارق بجمله فهو موضع سرقته وأما العبد والدواب فليس له أخذهم إلا حديث وجدهم لا غير ذلك أراد أن لا يتغيروا وأما البز والعروض فربما يتغير بين أخذهم وأخذ قيمته فهو موضع سرقته وأن يشب بغيره في الحيوان والطعام أيضا (ال) خيار للمصوب منه (ان هزل) يفتح الهمزة وشيئا أو كسر الزاى أى رقت (جارية) عندنا شيئا عادت لعينها فليس المصوب منه إلا أخذها (أؤنسى عبد) مصبوب (صنعة) عند الفاصب (ثم عاد) العبد لمعرفتها فليس له إلا أخذه وتبع المصنف في هذا ابن الحاجب وابن شاس وأكره ابن عرفة معرفة ذلك في كتب المذهب قال تلام أوقف عليه غيره مما قى ابن شاس لو هزلت الجارية ثم سمعت أؤنسى العبد الصقة ثم ذكرها حصل الجارية ابن عرفة لا يعرف في المذهب تصانيف هذا إلا لابن شاس وابن الحاجب بل الفزالي قال في وجبته ولو هزلت الجارية ثم سمعت أؤنسى العبد الصنعة ثم ذكرها وأبطل صنعة الأناثم أعاد منسلة في حصول الجارية وجهان ابن عرفة لا يظهر أن الأناثم لا يتغير بذلك وصنعة الفاصب عندى يتغير على ما تقدم من الخلاف في الموضع عندى على الودعة ثم يعيدها حالها إلى المثل منها مقتضى قوله ما إن الهزال في الجارية فيوجب على الفاصب ضمانها لم أوقف عليه لغيرهما ومفهوم قوله لو أمس شصتة فهرمت فهو فوت مع قوله في سألها الثاني أن هزال الجارية فهو خلاف هزال الدابة بخلاف ذلك (ارخصام) أي الفاصب المصوب (قوله تقصم) تخنصه فليس له إلا أخذه وعدم تقصمه صادق ببقائه بها لو بزيادة ومفهومة أنه ان تقصم يقصم تقصم على المسائل الثلاث في الجواهر وزاد يعاقب غ هذا جزم ابن شاس وابن الحاجب والقضى رسم العربية من سماع عيسى من كتاب المصوب قال ابن القاسم من عدا على غلام خصما فزاد في تخنصه فانه يقوم على قدر ما تقصم منه المصلحة ابن رشد أراد أن اليرد نعمينه واستأجر حسبه ومعنى قوله يقوم على قدر ما تقصم منه المصلحة أي ما تقصم منه عند غير أهل الطول

عنه (قوله البز) يفتح الباء
واجماع الزاى (قوله أخذ) أي المصوب أو المسروق
(قوله فيضه) يضم ففتح فكسر متغلا (قوله قال) أي الفزالي (قوله ولو هزلت الجارية) أي المصوبة
(قوله أؤنسى العبد) أي المصوب (قوله أو أبطل) أي الفاصب (قوله صنعة) الأناثم أي الخاص شيئا
(قوله أعاد منسلة) أي بصناعتها (قوله عندى) صله يتغير (قوله من الخلاف في الموضع) يفتح الموضع
بيان (قوله ثم يصيدها) أي مثلها لحمل حقلها (قوله منها) أي الودعة
(قوله قولهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله ان الهزال) أي المستمر
(قوله عليه) أي إيجاب هزال ضمانها على غاصبها
(قوله لغيرهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي حرما (قوله في

سألها) أي المدونة (قوله لغو) أي غير مبيت (قوله خلاف) خبر مفعول (قوله ذلك) أي قولها ما إن هزال الجارية فيوجب ضمانها على غاصبها (قوله ويعاقب) أي الفاصب يقصم العبد (قوله فانه) أي الغلام (قوله يقوم) يضم ففتح متغلا (قوله أراد) أي ابن القاسم (قوله إذا لم يرد) يضم فكسر أى ربه (قوله نعمينه) أي التقصم (قوله واستأجر) أي ربه (قوله حسبه) أي أخذ عبده (قوله الطول) يفتح الطاء أي الرافعية

(قوله من الاعراب الخ) بيان غير أهل الطول (قوله ينظر) يضم فكون تغيم (قوله من الزيادة) بيان ما (قوله فيحصل) يضم
فككون فتغيم (قوله ذلك) اي (الان في القيمة) (قوله منها) اي القيمة مثلاً قيمته غير محض غير تخصصه من فزاد انحصار
عشره فتنه بالعشر ين تكون نصفه فيضم المتصدق نصف قيمته غير محض ٥٢١ حجة (قوله عليه) اي المتعدى (قوله)

من الاعراب وشبههم الذين لا رغبة لهم في النقصان وقال حصون معناه ان ينظر الى عدد في
يتقص من مثله النقصان فانه متص منه كان على الجاني على هذا الجني عليه ذلك الجز من قيمته وقد
تأول بعض الناس ان المعنى في ذلك ان ينظر الى ما يقع من الزيادة في قيمته فيحصل ذلك نقصاً
منها يكون عليه غرمه وذلك بعيد لوجهه في النظر والذي وجه النظر ان يكون عليه ان
خصه بقطع انفسه وذكره جميع قيمته وان قطعه ما جيبا فقيته من ان يكون عليه في الحر
اذا قطع ذكر ما انفسه ديتان قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه في المأمومة والخاتمة
والحق في الموضحة انه يحسبكون عليه في ذلك كما من قيمته بحساب الجز من ديتيه وقال ابن
عبدوس اذا زاد النقص فلا غرم عليه ولا يصح ذلك على المذهب وانما على على قياس قول من
قال انه لا شيء عليه في المأمومة والخاتمة وشبههما لا نقصان فيه بهدريته ابن عبد السلام
كلام ابن رشد في هذا الفصل حسن وقول ابن عبدوس هذا هو الذي حكاه ابن الحاجب زاد
في التوضيح تعالى بن شاس ومع هذا اقتصر عليه هنا ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب
الخطاب من خصي عبد اقتصه ذلك فله ما بين قيمته كبراحه وان زاد فيه نظر الى ما يتقص
من اوسط منتهه فيحصل عليه فان كان عشراً كان له عشرون ابن رشد اوله بعضهم على انه ان
زاد النقص في ثلثه في الجاني ثلث قيمته وان زاد فيه مثل ثلثه أو أكثر غرم جميع قيمته
وهو بعيد في المعنى وان ساعده القفظ وانما معناه ان ينظر الى ما يتقص منه النقص الذي زاد
في قيمته ثم كان يتقص منه ليرغب فيه من أجل خصائه الا لا شك في نقص النقص بعض
منافعه فإراد في الرواية ان ينظر الى ما يقتض منه النقص ليرغب فيه لاجل خصائه وقال
حصون ان زاد فيه نظر الى عدد في يتقص مثله النقص فقال ما يتقصه ان لو أخصي فقال
حجة فيضم الجاني خمس قيمة العبد الجني عليه وفيه نظر لانه يتقص من قيمة العبد النقص
الرائع أكثر مما يتقص من قيمة الوثن فأولنا من قول مالك رضي الله تعالى عنه أخص
ولا يضمن عبدوس ان لم يتقصه فلا غرم على الجاني والى أقول ان لم يتقصه فعل الجاني جميع
قيته لان النقص يقطع التسليم وفيه في الحر كال الدية فيكون فيه في العبد كمال قيمته قياساً على
موضحة ونقلته وما مومته اه الخطأ في أخذ بما هنا ان النقص ليس مثله ولو كان مثله
لمعنى على النقص وغرم له به قيمته كما قال في كتاب النصب من الدية ومن تعدى على عبد
رجل فقتل عنه أو قطع له ياروخا أو يارحش فها كان من ذلك سدا فاحسب في حق نفسه
كبيرة مئة فانه يضمن قيمته وبقية عليه وكذلك الامة اه (ابن جليس) شخص (على قوب
غيره في سلامة) وقام صاحب التوب فاقطع فلا شيء على الجاني لانه عاقبه بالويل ولا يجيب
الناس من هذا في الصلوات الجالس فله عبد الملك ومطرف وعليه فلا خصوصية لقوله
في صلاة غ كذا ابن يونس عن ابن حبيب عن مطرف وابن الجاشون زاد ابن عرفة وأخذ

يضم فككون اي جز من خمسة (قوله لانه) اي انقصا (قوله ان لم يتقصه) اي انقصا العبد (قوله وفيه) اي قطع التسليم (قوله
فككون فيه) اي قطع التسليم (قوله فيه) اي العبد (قوله فانه) اي المتعدى (قوله عليه) اي المتعدى (قوله عليه) اي التعديل
يعصم بالويل في الجالس وعدم الخلو من فية (قوله أخذ) يضم فكسر

(قولهم قواها) اى المدونة (قوله المصلطمين) اى على نرسين (قوله فى مال الآخر) ختم ضمان (قوله ضمان الخالص على الثوب وحده) نائب فاعل أخذ (قوله وقاله) اى ضمان الخالص وحده الثوب (قوله منها) اى المدونة (قوله يكوته) اى ضمان الثوب (قوله منها) اى الخالص عليه ولا يملك قطعاً بغيره ما (قوله وعلا المصنف) اى فى توضيحه (قوله بان صاحب الخ) محله عمل (قوله المباشر لقطعه) اى بقبامه والاخر جالس (قوله ثم قال) اى عيب (قوله والفرق) اى بين الثوب والتعلل (قوله ولو انذر) اى الحامل ٥٣٢ الناس (قوله عدمه) اى الضمان (قوله لمعه) اى الانذار (قوله استندت) بضم

من قواها ضمان موت فرس أحد المصلطمين فى مال الآخر وحده ضمان الخالص على الثوب وحده وقاله بعض الموتى من عند نفسه لا باخذ منها والاظهر كونه منها تحريم حبس صيدا لحرم فقتله عيب وعلا المصنف عدم ضمان الخالص أيضا بان صاحب الثوب هو المباشر لقطعه والخالص سبب سببا ضعيفا والمباشر يقدم على ذى السبب الضعيف بخلاف السبب القوي فيضمان ما كما يستقول والتسبب مع المباشر ككره ومكره ثم قال وهذا اختلاف من وطئ على نعل غيره فمضى صاحب النعل فانقطع فيضمن الواطئ قطة القطوعه وارث نقص الاخرى فيها يظهر والفسر ان المصلحة ونحوها يطلب الاجتماع في اختلاف الطرق ولا حق له من اجتماعه ومثل وطئ التعلل قطع حامل حطب شياب ما در بطريق كافى المدونة وشرحها وظاهره ولو انذر وينبغي عدمه معه كذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه ومثل مسئلة المصنف ا عدم الضمان فتح باب استندت بجره يتبعه فلا تكسرت فقد نفي الضمان عنه ابن رشد فقال لم اذكر فيه نصا لاحد ويجوز فيه على اصولهم قولان تضعين الفاضل وعده وبه كنت اقضى ابن عرفة ونقل ابن سهل عن ابن ابي زبيل ما نصه روى عن مالك بن النضر الله تعالى عنه فى رجل وضع جرة حذاء باب رجل ففتح الرجل بابه ولا علم بالجرة وقد كان صاحبه وغير ممنوع ان يفتح بابه ويتصرف فيه فانكسرت الجرة فتضمن مالك رضى الله تعالى عنه ليس هو فى نفس مسئلة ابن رشد لان قوله حذاء باب رجل مع قوله اخرا ان يفتح بابه ويتصرف فيه ظاهري في أن الجرة لم توضع على خشب الباب بل بقربه ولذا قال ابن رشد لم اعرف فيها نصا وقرق بعض الشيوخ بين فتح الباب المعهود فتحة فلا يضمن وبين فتح المعهود عدم فتحة فيضمن قلت ولا يخرج على موت المصلطمين روية المحرم لانه حق لله تعالى الشعبي من ائق بقرم مالا يجب فقتضيه بغيره قاله اصمغ بن خلدل اه عيب اختيار ابن ابي زيد الضمان فى مسئلة ابن رشد وهو ظاهر لان الخطا والمد سواه فى أموال الناس البنايذ كراؤوا الحسن مسئلة ابن رشد وحكى فيها قولين منصوبين ونسبها لابن سهل ثم قال وظاهر كلام ابن رشد انه لم يقف على ما حكاه ابن سهل ويحتمل انه وقف عليه ثم ايدى كرا الان اه والظاهر مالا فى الحسن وانهم اسوا والله أعلم ويدل له ما ذكره عن ابن ابي زيد قوله الواوئى ونصه مسئل ابو محمد بن ابي زيد عن الترقى بن الذى جعل جرة على باب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فيضمنها الفاضل وبين من يفتنوا فى دار من بارة فاحترق منه الدار ويوت الجيران فلا يضمن حسبا فى كتاب الدور وكل من فاعل ما يجوز له فعله من فتح الباب وايقاد التنور فقال الترقى فانفتح

فكسرت فكسرت (قوله فيه) اى الضمان (قوله قولان) فاعل يجزى (قوله وعدمه) لى تضعينه عطف عليه (قوله وبه) اى عدم ضمانه صلة ائق (قوله روى) بضم فكسرت (قوله حذاء) بكسر الحاء الموحدة اى قبالة (قوله ليل رجل) اى علق (قوله ولا علم بالجرة) حال (قوله وقد كان) اى فتح بابه (قوله فضمنه) بفتح متقللا اى ففتح الباب (قوله ليس هو) اى نقل ابن سهل خبره (قوله فتس مسئلة ابن رشد) اى فلا معارضة منها (قوله ظاهر) خبران (قوله لم توضع على خشب الباب) اى نقل ابن سهل (قوله ولذا) اى كونه ظاهرا فى أن الجرة لم توضع على خشب الباب عليه قال (قوله ونسرف) بفتحان عطف (قوله قلت) بضم تاء التكلم ابن عرفة (قوله من روية المحرم) من إضافة المصدر للمفعول

بعد حذف فاعله اى السيد يعنى ان السيد اذا رأى محرما فتنع عن رؤيته فتنع جزاؤه على المحرم (قوله لانه) اى يرى الله تعالى عليه لا يفتخى (قوله فتضئ به) بضم فكسرت (قوله غرمه) جواب من أوخبره (قوله ونسبها) اى أبو الحسن القزوينى (قوله ثم قال) اى أبو الحسن (قوله منه) اى التنور (قوله منها) اى فاضل الباب وباب التنور (قوله من فتح الباب وبقا: التنور) بيان ما (قوله فقال) اى أبو محمد عطف على مثل أبو محمد

(قوله فهو) أي خالق الباب (قوله فبه) أي أول فعله (قوله منها) أي المدونة (قوله إذا علم) أي ناسب الشبهة (قوله أنه) أي
الشان (قوله ما عرفناه) أي الصبر والسارق المال (قوله وضمنه) بفتح ض منقلبا أي الدال (قوله وقديحت) أي الغاصب (قوله
فضمنه) بفتح ض منقلبا أي الدال (قوله ولم يضمنه) بضم ف منقلبا أي الدال ٥٣٣ (قوله وهو) أي لا في باجتماعهم

والباب كان فعله وحجابه على الجرة في قوروا وحده ومباشر لكسر هوا الباني أول فعله جازر
ولاحنا فيه وانما نشأت بعد ذلك فليس بمباشر فافتقرا الواو في لم يفت ابن رشدي كلام ابن
أي زيد وقد ذكر ابن سهل رواية عن مالك بن أنس قال قال الله تعالى عنه ابن عرفة في حرم البئر من
أرسل في أرضه ماء وأثار فوصل لأرض جاره فأنذرعه فان كانت أرض جاره بعدة يؤمن
أن يصل إليها ذلك فتعاملت النار برحم أو غيره فأسرقت فلا شيء عليه وإن لم يؤمن ذلك لم يجرها
فهو ضامن وكذا الما وما قتلت النار من نفس فملي عاقلة مرسلها ومنه الشيخ عن ابن القاسم
في المجموع المازري عن نصب شيعة لم يضمنه التائب فان فيها انسان ضمنه معناه إذا علم
أنه لا يكاد يسلم من الضرر فعلى آدمي اه (أو دل أصا) بكسر الهمزة واللام وشد الصاد المهملة أي سارعا
على مال فسرقة أو دل غاصبا على مال فغصبه ولولا دلالة ما عرفناه فلا يضمنه الدال أبو محمد
وضمنه بعض أصحابنا ق أبو محمد من أخير بطمر رجل سارقا أو أخير بغاصبا وقد بحث عن
مطمرة أو ما خلفه عليه رجل ولولا دلالة ما عرفناه فضمنه بعض متأخري أصحابنا ولم يضمنه
بعضهم أبو محمد أو ما لرجل باقي السلطان باسم يقوم ومواضعهم وهو يعلم أن الذي يظلمهم به
السلطان ظلم فينا لهم بسبب تفرقه بهم غرم أو عقوبة قاراضا من الماغرم مع العقوبة
الموجبة إن يؤسر أثيب أذال يحرم محرما على مسد فقتله المدلول عليه فعلمها الجزاء جميعا
وإن القاسم قال لا يجزى على الدال فعل هذا الخلاف تجرى مسائل الدال فيمقتل كمال المازري
في ضمنه المنسوب يقول كصع في قال فعلمها من افتا طيبا وكثير من أراد صب زيت في ثامن
عليه مكسور ربه صحيح وكذا الدال على حال اختاره ربه عنه قولان كقول ابن القاسم وأشب
في لزوم الجزاء من دل محرما على مسد فقتله بدل لانه الحط انظر كيف شئنا على أنه لا يضمن
مع أن الذي يحرم به ابن رشيدانه يضمن ولو أكره على ذلك وهو الذي اختاره أبو محمد كما
سما في ولعل المصنف شئنا على هذا القول هنالان يفهم من كلام ابن ونيس أنه الجازي على
مذهب ابن القاسم في دلالة الحرم على الصيد وأصل المسئلة في النوادر وتقتل فيها القولين
بالتضمين وعدمه ثم قال بعدهما قال أبو محمد وأنا أقول بضمينه لأن ذلك من وجه التفرع وكذا
قتل البرزقي عن ابن أبي زياد أنه أفتى بالضمن (أو) غضب مصوغا وكسره (وأعاد) الغاصب
شأ (مصوغا) بعد كسره (على حاله) الذي كان عليه فلا شيء عليه عند ابن القاسم وأشب
وقال محمد يضمن قيمته بمجرد كسره واستظهر عن ابن ونيس الصواب حين كسر حليما أغصبه
ثم رد على هتته أن عليه قتله لأن هذه الصباغة غير ثق فكانه أفتا الحل ففعله فقتله يوم
أفاته قاله ابن المازري قال أثيب لانه قيمته يأخذ ربه (و) أن أعاده (على غيرها) أي
حاله الأول (فقتلته) أي المصوغ بضمينها غاصبه ق ابن المازان صاغه على غير هيئته فلا
يأخذ ربه وليس له إلا أخذ قيمته يوم غصبه وشبه في لزوم القيمة فقال (ككسره) أي المصوغ

ا كره بضم الهمز (قوله على ذلك) أي المذ كوروهي الدلالة (قوله وهو) أي ضامن الدال (قوله هذا القول) أي علم ضمان
الدال (قوله لانه) أي الشان (قوله أنه) أي عدم ضمان الدال (قوله بعدهما) أي القولين (قوله بضمينه) أي الدال (قوله
بالضمن) أي على الدال (قوله واستظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي قول محمد (قوله فكانه) بفتح ف منقلبا

(قوله غائبه) فاعل كسر المناسف والقوة (قوله قلنا له) أى الغائب (قوله لهذا) أى لزم وقبته الغائب بكسره بلا عاده
 صله ترجع (قوله وما ل) أى ابن القاسم (قوله المستوفى) بفتح القاء (قوله منفتحها) نائب فاعل مستوفى (قوله فانه دمت)
 أى الدار (قوله من شيرعها) أى المتعدى (قوله فلا يضمن) أى المتعدى (قوله وما لك بشار) أى والبشر يقدم على المتسبب
 (قوله عن) أى غائبه (قوله أى) أى غائبه (قوله فى قبينه) أى غائبه (قوله تتنازع عبيد) أى وكل (قوله بجاه) أى
 الطعام (قوله أكرهه) أى الغائب المالك (قوله على) أى كره (قوله الطعام المنسوب) (قوله لبرئ) أى الغائبين من ضلله
 (قوله ما) أى الغائبين من ضلله (قوله لغيره) أى ابن شاس (قوله من ذلك) أى لا كره له بحسب بيان ما بعده

(قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 عند القاص (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 المتعدي (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 أو استأثرها (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 (قوله فمعه) اسم موصول متبدا (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 بأكراه (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به
 (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به (قوله فمعه) أي أورد به

(قوله بينهما) أى المتعدى والغاصب (قوله في هذا الوجه) أى الضمان بالحس عن السوق (قوله لو كان) أى الغاصب (قوله في النص اليسير) أى في بدن المقتضوب (قوله يجب أن يضمن) أى الغاصب (قوله لئلا) أى مال (قوله بينهما) أى الغاصب والمتعدى (قوله لئلا) أى ابن القاسم (قوله من دواب الخ) بيان ما قوله (قوله وسرق) عطف على اغتصب (قوله وطال الخ) عطف على اغتصب أو سأل من موقوفه (قوله يده) أى غاصبه أو سارقه (قوله فليس له) أى المقتضوب الخ (قوله ان يلزمه) بضم فسكون فكسر أى الغاصب أو السارق (قوله قيمته) أى المقتضوب أو الموقوف (قوله إذا كان) أى المقتضوب أو الموقوف (قوله ولا ينظر) بضم فسكون فتفتح (قوله فيخير بها) أى الدابة بين كرايتها وفيها (قوله ثم قال) أى ابن رشد (قوله فيخير بها) أى بين كرايتها وفيها (قوله وليسين) عطف على ليسين (قوله انه) أى هذا الفعل ٥٢٥ (قوله ذلك) أى التخصيص بما بين قيمتها (قوله كالمسافر) مثال للمتعدى

(قوله ونحوه) أى المسافر
 كالمسافر والمودع والفتح
 (قوله وليس مقصوده) أى
 المصنف (قوله فليس) أى
 قوله أو يرجع بها من سفر
 ولو بعد (قوله لما تقدم)
 أى قوله وظله مستعمل
 (قوله ومن جهة) أى أو يرجع
 بها من سفر ولو بعد (قوله
 يحتاج أن يقدم ما تقدم)
 أى وظله مستعمل (قوله
 بذلك) أى بغیر الزمنا
 والدواب (قوله ابن الحلاج)
 أى قال (قوله فلا يلزم)
 بضم فسكون فتفتح (قوله
 سواها) أى الدابة (قوله
 وفي الجميع) أى الغاصب
 والمكتنى والمستعين
 (قوله قولان) أى قول
 بغیرهما بين اخذها

الغاصب ابن ونس القياس ان لا فرق بين ما في هذا الوجه ولا يكون الغاصب أحسن حالاً من المتعدى وكانا يضمن في النص اليسير فكذلك يجب أن يضمن في نقص السوق وقد عفا ابن القاسم الى المساواة بينهما حالاً ولو خفف مخالفة الامام مالك رضي الله تعالى عنه (أو غصب دابة وسافر بها) (الغاصب بها) أى الدابة (من سفر) ولم يتغير عن حالها الذى غصبها وهى بغير فلا يفرق بينهما ولا كرايتها ان قصر السفر بل (ولو بعد) بضم السين أى طال اقاده تثب ق ابن القاسم ما اغتصب من دواب أو رقيق أو سرق وطال مكنته يده فليس له ان يلزمه قيمته اذا كان على حاله ولا ينظر الى قصر سوقه بخلاف المكتنى والمستعين يتعدى المسافة تعدى يدهم اغتصب بها ونقله ابن رشد ثم قال وسكنى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأبى عن سافر غاصب الدابة سقرا بعدا ثم رداهما بالهاجر بها ابن الماجشون أمر المكتنى والغاصب واحد لاط قوله أو يرجع بها من سفر ولو بعد هذا داخل تحت قوله وظله مستعمل وانما ذكر هنا ليسين ان هذا الفعل من الغاصب ليس يثبت وجوب تخيير قيمتها وقبها وليسين انه وجب ذلك من التعدى كالمسافر ونحوه وليس مقصود ما لا كراعى الغاصب فليس ما هو ضلما تقدم ومن جهة على نفي الكراعى عن الغاصب كما هو مذهب المدونة يحتاج ان يقدم ما تقدم بذلك ابن الحلاج لما عده بعض ما يكون فوتاً بوجوب تخيير السبعة فيها وفي قيمتها ما نصه ولو رجع بالدابة من سفر بعد ما غاب فلا يلزم سواها عند ابن القاسم بخلاف تعدى المكتنى والمستعين وفي الجميع قولان ابن عبد السلام ستاق مسئلة المدونة التى ذكرها المصنف بعده اشارة الى قوله فان استغنى واستعمل الخ ابن عبد السلام هذا الحصر الذى أعطاه المصنف حيث قال لم يلزم سواها بحيث ان يقع على ظاهره فلا يكون على الغاصب كراعى مقروء على الدابة ويحتمل انه اراد نفي قيمة الدابة التى يختار فيها رب الدابة في التعدى لا كرايتها اهـ ولذا ذكر ابن الحلاج الاقوال فى الفقه قال فى كلامه

وكرامتها استعملها تعدياً وبين تركها واخذ قيمتها يوم التعدى عليها (قوله مسئلة المدونة) أى قوله وما اغتصب أو سرق من دواب أو رقيق فاستعملها شهراً أو طالت ملكتها يده أو أكرها وقبض كراها فلا يثنى عليه في ذلك من كرايتها وانما لم يثنى عليه وليس له ان يلزمه قيمتها اذا كانت على حالها التمتع في بدن ولا ينظر الى تغير سوق (قوله وانشاء) أى ابن عبد السلام قوله وستاق مسئلة المدونة الخ (قوله لا يفرق) أى ابن الحلاج (قوله فان استغنى واستعمل الخ) أى ضمن على التهور ويروى الا فى العبيد والدواب ويروى لا يضمن مطلقاً الغرض ابن الحلاج (قوله المصنف) أى ابن الحلاج (قوله حيث قال) أى ابن الحلاج (قوله يحتمل ان يثنى) أى الحصر الخ (قوله ويحتمل) أى الحصر (قوله انه) أى ابن الحلاج (قوله اراد) أى ابن الحلاج (قوله لا يفرق) أى لا كرايتها (قوله عطف على قيمة) أى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أى ابن عبد السلام (قوله فى كلامه) أى ابن الحلاج

(قوله هنا) حال من كلامه أى قوله ولورجع بالذات من سفر يعيد بها الهام فلا يلزم سواها (قوله وأما المصنف) أى خليل (قوله
 أولا) يشد الواو (قوله وهو) أى المشهور (قوله فيجعل كلامه) أى خليل (قوله هنا) أى ورجع به من سفر ولور بعد (قوله
 على نقي الضمان) أى الذات الداية بنزعم قيمتها لا على نقي غرم كرائم اليوافى كلامه أولا (قوله إلا أن يجعل كلامه الأول) أى وله
 غلة مستعمل (قوله على مذهب المدونة) أى عدم ضمان الفاضل غلة الرقيق والدواب (قوله ويقتد) أى كلامه الأول بغير
 الرقيق والدواب (قوله فيصيح) أى جل ورجع به من سفر على نقي كرائم أيضا (قوله تقررت) أى ورجع به من سفر
 بنقي الضمان والكرام (قوله نعميه) ٥٣٦ أى نت (قوله فى قوله) أى خليل (قوله وله غلة مستعمل) أى جعله شاملا

له الرقيق والدواب وغيرهما
 (قوله والجواب) أى عن
 التناقض (قوله ما ذكره)
 أى خليل (قوله هنا) أى
 ورجع بها الخ (قوله مذهب
 المدونة) أى وما ذكره أولا
 بقوله وله غلة مستعمل
 هو المشهور (قوله من
 دواب اورقني) بيان
 (قوله وليس له) أى ربحا
 (قوله أن يلزمه) أى
 (قوله الفاضل أو السارق
 من التعميم) أى بقوله
 وله غلة مستعمل بيان ما
 (قوله وان كان خلاف
 مذهب المدونة) حال (قوله
 انه) أى الفاضل (قوله
 فيكون) أى المصنف
 (قوله انه) أى المصنف
 (قوله بين) بفحاشات متقلا
 (قوله وليس مقصوده) أى
 المصنف (قوله انه) أى
 ربحا (قوله فيصالح الخ)
 جواب أما (قوله لانه)
 أى المصنف (قوله بديل

هنا يستعمل وأما المصنف فلم يذكره ولا إلا المشهور وهو ضمان غلة المقصوب المستعمل مطلقا
 فيجعل كلامه هنا على نقي الضمان إلا أن يجعل كلامه الأول على مذهب المدونة ويقتد به فيصيح
 والله أعلم طي تقرير تت يناقض تعميمه في قوله وله غلة مستعمل والجواب أن ما ذكره
 هنا هو مذهب المدونة نفسها وما عصب وأسرقت من دواب اورقني فاستعملها بنهر أو طال
 مكثها يدمأ أو أكرها وقبض كرائمها لا نقي عليه في ذلك من كرائمها أو غلها بها عين شيه وليس
 له أن يلزمه قيمتها إذا كانت على حالها لم تنقص في بدن ولا ينظر إلى نفسه سوق وما قد علم من التعميم
 هو ما شره ابن الحجاب والمنازى وصاحب المعين وقال ابن عبد السلام هو الصحيح وان كان
 خلاف مذهب المدونة لأن مذهبها أنه لا يرده الرقيق والدواب بخلاف الدور والأرضين
 والابل والغنم ولك أن تخص قوله وله غلة مستعمل بغير الدواب والرقيق فيكون جارا على
 مذهبها في الموضعين وتقرير تت في الموضعين تتبع فيه الشارح وأصله للوضوح في قول ابن
 الحجاب ولورجع بالذات من سفر يعيد بها الهام يلزمه سواها عند ابن القاسم وأما تقرير الخطأ
 لقوله أو رجع به من سفره بينه أن هذا الفعل ليس بثبوت وجب خسارهم فيها وفى قيمتها
 وليس مقصوده أنه لا كرامة على الفاضل فيصعد عن سياق المصنف لانه قصد محاذاة المدونة
 بديل لتبنيه بالسارق بديل ذكر الكرامة في المستأجر ونحوه فافاد أن مراده من الكرامة في
 الفاضل فهو وكقولها عقب ما قلناه عنها ولم يكن على الفاضل والسارق كرامة ما يكمن
 الدواب بخلاف ما سكن من الربيع وأورع وأما المكثى والمستعير يتعدى المسافة تبعيدا بعيدا
 أو مجيبا إياها كثيرة ولم يركبها ثم يرد بها فجاءها فربحها حتى فى أخذ قيمتها يوم التعدي وأخذها
 مع كرامة حسيبه إياها بعد المسافة وله في الوجهين على المكثى الكرامة الأولى والسارق أو
 الفاضل ليس عليه في مثل هذا فيقول كرامة إذا ردها بجهاها ابن القاسم ولولا ما حقه ماله لعلت
 على السارق كرامة كونه إياها أو أخذته قيمتها إذا حسيبها عن أسواقها كالمكثى ولكن أخذ
 فيها يقول ماله رضى الله تعالى عنه ونصها تعلم ما في قوله وله في تعدى كسائر الخ من الإجمال
 وقد تولى تفصيله الخطاب ووج وشبه في نقي الضمان فقال (سارق) دابة سافر بها ورجعت
 بجهاها فليس لها إلا أخذها ولو تغيب وسوقها أو طال حبسها على مذهب المدونة (وله) أى
 المالكات (فإن تعدى كسائر) بكسر الهمزة دابة المسافة التي استأجرها لها أو لجل كذلك

تشبيهه أى الفاضل قصد الخ إضافة دليل للسان أى في غرم الغلة (قوله بديل ذكر الكرامة) هذا وادخلت
 دليل التشبيه بالسارق في غرم الغلة (قوله فافاد أن مراده) أى المصنف أو رجع به من سفر ولور بعد (قوله فهو) أى ورجع
 به من سفر (قوله ولم يكن) الأولى ولا يكون (قوله من الدواب) بيان ما (قوله وأورع) أى من الأرض (قوله ولم يركبها) حال (قوله
 وله) أى ربحا (قوله في الوجهين) أى أخذ قيمتها يوم التعدي وأخذها مع كرامة حسيبه (قوله ونصها) صلة تعلم (قوله من الإجمال)
 بيان ما (قوله المسافة) مفعول تعدى المضاف لقاعه (قوله أو لجل) عطف على المسافة (قوله كذلك) أى الذى استأجره

(قوله لها) تنازع فيه مستأجر ومستعار (قوله والجل) عطف على المسافة (قوله كذلك) أي المستعار له أو المستأجر له (قوله الداية) تفسير لقائل سأل المستوفيه (قوله رجا) تفسير لتائب فاعل خير المستوفيه (قوله في كراهه) أي أخذ (قوله معها) أي الداية (قوله وفي قه) أي أخذها (قوله ثم ردها) أي الداية (قوله إن شاء) أي رجا (قوله بعد المسافة) أي المسكونة والمارة لها صلة حبس (قوله وإن شاء) أي رجا (قوله يتخلف السارق والغاصب) أي الداية وأورقني سائر رجا ويرجع بها إلى هائل ليس رجا إلا أخذها بعينها بلا كراهه (قوله فلما) بكسر الهمزة وتشديد الميم (قوله فجنه) يقتضيان مثلاً أي رجا بها مكرمها واستعيرها (قوله عليه) أي المكسرى أو المستعير (قوله له) أي رجا (قوله مثل البريد اليوم) ٥٢٧ تأمل مع قوله ولا ملاحقة له أراد سلا في مسافة قصيرة جدا

وإدخلت الكافي المستعير (كراهه الزائد) على المسافة المستأجر أو المستعار لها أو لجل كذلك (إن سالت) الداية على المشهور (والا) أي وإن لم تسلم (خير) يضم الخاء المحجمة وكسر القصبة مشددة قريب (في) كراهه (أي الزائد معها) وفي قه (أي الداية معقولة) وقته (أي التعدي) ابن القاسم في المكسرى والمستعير تعدى ثم ردها إلى هائلان رجا بها بغير أن شاء أخذها مع كراهه حسبه أما بعد المسافة وإن شاء أخذ قه يوم التعدي يتخلف السارق والغاصب وفيها لا ين القاسم وإن زاد مكسرى الداية أو مستعيرها في المسافة ميلا أو أكثر فمطعت ضمن وخير رجا فاما ضمنه قه يوم التعدي ولا كراهه في الزيادة وأخذ منه كراهه الزيادة ولا قه عليه وله على المكسرى الكراهه الأولى بكل حال ولوردها بجلها والزيادة يسيرة تمثل البريد واليوم وشبهه فلا يلزمه قهيا وإجماله كراهه الزيادة اه (قوله وفي قه) كسائر كراهه الزائدان لم تعني به الزائد البعير (وإن تعيب) يقتضيان مثلاً أي المصوب المقوم بسماء وهو في صورة غائب إن كثر عيبه بل (وإن قل) عيبه على المشهور من مذهب المدونة ومثل اللعب القليل بقوله (ككسر) أي تنكسار ورخا نهد رجا (يقع النون وسكون الهاء مفتوح) كذا حذف فوه لاضافته أي ثدي الحاراية وكسائر حيز غصبا فاقه (أو جى هو) أي الغاصب (أو) جنى (أجنى) على المصوب وجواب إن تعيب قوله (خير) يضم الخاء المحجمة وكسر التثنية مثله المالك (فيه) أي العيب وقه اجبال وقته صلها في الصورة الأولى وهو تعيب بسماء ويختر بين أخذ المصوب بلا أرض لعيبه وتركه وأخذ قه يوم غصبه قال فيها وما أصاب اللعة يد غاصها من عيب قل أو كثر بامر من الله عز وجل فرج اختر في أخذها معيبة أو أخذ قه يوم غصبا وليس الغاصب أن يلزم رجا أخذها ويعطيه ما قصها إذا اختار رجا أخذ قهيا اه (وذكر هذه الصورة ابن الحاجب ولم يحك فيها خلافا وفي الصورة الثانية وهو تعيب بجناية الغاصب فيغيره بين أخذها وأخذ أرض الغنا يضمن الغاصب وتركه وأخذ قه منه يوم غصبه هذا مذهب المدونة قال فيها ولو كان الغاصب هو الذي قطع يد الحاراية فرجها أن يأخذها وما قصها أو يدعها أو يأخذ قه يوم غصبا ابن يونس قوله وما قصها أراد يوم الجناية وذكر ابن الحاجب في أقوالين هذا أو لأن القاسم وما ياله لا شوب وهو أنه ليس له إلا

وإدخلت الكافي المستعير (كراهه الزائد) على المسافة المستأجر أو المستعار لها أو لجل كذلك (إن سالت) الداية على المشهور (والا) أي وإن لم تسلم (خير) يضم الخاء المحجمة وكسر القصبة مشددة قريب (في) كراهه (أي الزائد معها) وفي قه (أي الداية معقولة) وقته (أي التعدي) ابن القاسم في المكسرى والمستعير تعدى ثم ردها إلى هائلان رجا بها بغير أن شاء أخذها مع كراهه حسبه أما بعد المسافة وإن شاء أخذ قه يوم التعدي يتخلف السارق والغاصب وفيها لا ين القاسم وإن زاد مكسرى الداية أو مستعيرها في المسافة ميلا أو أكثر فمطعت ضمن وخير رجا فاما ضمنه قه يوم التعدي ولا كراهه في الزيادة وأخذ منه كراهه الزيادة ولا قه عليه وله على المكسرى الكراهه الأولى بكل حال ولوردها بجلها والزيادة يسيرة تمثل البريد واليوم وشبهه فلا يلزمه قهيا وإجماله كراهه الزيادة اه (قوله وفي قه) كسائر كراهه الزائدان لم تعني به الزائد البعير (وإن تعيب) يقتضيان مثلاً أي المصوب المقوم بسماء وهو في صورة غائب إن كثر عيبه بل (وإن قل) عيبه على المشهور من مذهب المدونة ومثل اللعب القليل بقوله (ككسر) أي تنكسار ورخا نهد رجا (يقع النون وسكون الهاء مفتوح) كذا حذف فوه لاضافته أي ثدي الحاراية وكسائر حيز غصبا فاقه (أو جى هو) أي الغاصب (أو) جنى (أجنى) على المصوب وجواب إن تعيب قوله (خير) يضم الخاء المحجمة وكسر التثنية مثله المالك (فيه) أي العيب وقه اجبال وقته صلها في الصورة الأولى وهو تعيب بسماء ويختر بين أخذ المصوب بلا أرض لعيبه وتركه وأخذ قه يوم غصبه قال فيها وما أصاب اللعة يد غاصها من عيب قل أو كثر بامر من الله عز وجل فرج اختر في أخذها معيبة أو أخذ قه يوم غصبا وليس الغاصب أن يلزم رجا أخذها ويعطيه ما قصها إذا اختار رجا أخذ قهيا اه (وذكر هذه الصورة ابن الحاجب ولم يحك فيها خلافا وفي الصورة الثانية وهو تعيب بجناية الغاصب فيغيره بين أخذها وأخذ أرض الغنا يضمن الغاصب وتركه وأخذ قه منه يوم غصبه هذا مذهب المدونة قال فيها ولو كان الغاصب هو الذي قطع يد الحاراية فرجها أن يأخذها وما قصها أو يدعها أو يأخذ قه يوم غصبا ابن يونس قوله وما قصها أراد يوم الجناية وذكر ابن الحاجب في أقوالين هذا أو لأن القاسم وما ياله لا شوب وهو أنه ليس له إلا

٦٨ منج ث يختر (قوله رجا) ذكره لثد كبر خيره (قوله من عيب الخ) بيان ما (قوله بامر من الله تعالى) صلته أصاب (قوله في أخذها معيبة) أي بلا أرض لعبها (قوله وفي الصورة الثانية) صلته يختر وأجله عطف على جله يختر في الصورة الأولى (قوله تعيبه) أي المصوب (قوله يأخذ) أي المصوب (قوله وتركه) أي المصوب (قوله وأخذ قه) أي المصوب (قوله يمنه) أي غاصبه (قوله يدعها) يقتضيان مثلاً أي يترك الحاراية لغاصبها (قوله يأخذ) أي رجا من غاصبها (قوله قهيا) أي الأمانة (قوله فيها) أي الصورة الثانية (قوله هذا) أي تخيير رجا بين أخذها وأرض قصها وأخذ قهيا يوم غصبا (قوله وهو) أي قول الشهب (قوله أنه) أي رجا

(قوله وجعله) اي قوله لا شئ (قوله وفيه) اي حقه المذهب (قوله اي الجارية) اي المقتضية (قوله ثم ذهب) اي الاجنبي
(قوله ولم يقدّر) بضم فسكون يفتح (قوله عليه) اي الاجنبي (قوله له) اي ربه (قوله ان يضعه) بضم ففتح فكسر مثقالا
ربه الغائب (قوله فيها) اي الجارية ٥٢٨ (قوله عليها) اي الجارية (قوله اخذها) اي الجارية (قوله واتبع) اي ربه

(قوله للغائب) صلته ترفع
(قوله خير) بضم فكسر
مثلا (قوله القيمة) اي
اخذها الثوب بلا صبيغ
يوم غصبه (قوله والثوب)
اي اخذه (قوله ودفع قيمة)
الصبيغ (اي الغائب) قوله
واذا صبيغ (اي الغائب
قوله بين القيمة) اي اخذها
وثلا الثوب لغائبه (قوله
والثوب) اي اخذ قوله
ودفع قيمة الصبيغ) اي
لغائبه (قوله لا شئ عليه)
اي ربه الثوب (قوله فلا
شئ عليه) اي ربه الثوب
في صبيغه (قوله له) اي ربه
الثوب (قوله انه) اي
النائب (قوله فيلا ذكر)
اي اخذ قيمة الثوب وتركه
لغائبه واخذ الثوب
ودفع قيمة صبيغه لغائبه
(قوله ما قيدناه) اي من
علمه تنقص قيمة الثوب
بصبيغه (قوله المصنف) اي
ابن الحاجب (قوله قوله)
اي ابن الحاجب فاعل يدل
(قوله لانه) اي تنقص قيمته
بصبيغه (قوله لحدوته) اي
التنقص (قوله منه) اي

الغائب (قوله فخره) اي الغائب (قوله منها) اي المدونة بيان تعيين الصناع (قوله ولان) خطاب
للمقصود منه ثوب (قوله لمدته) اي الغائب بضمها طه بلا غم ابر (قوله قلت) بضم فاء التسكين ابن عرفة (قوله فيما)
اي الصبيغ والخطاطة (قوله فاشبه) اي الصبيغ (قوله فيها) اي الارض تنازع فيه بن وعرض (قوله اذا حكم) بضم فكسر
(قوله عليه) اي الغائب (قوله فان كان شأنه) اي الكلفة (قوله فان كان شأنه) اي الكلفة (قوله الشئ الثاني) للخصيفه

أخذها بغير ارض وأخذ القيمة وجهه الباطني المذهب وفيه نظر لان الاول هو مذهب المدونة
كما علمت ولم أر من رجع الثاني ولا من شهر وفي الصورة الثالثة وهو تعيينه بينا بين اجنبي بخير به
بين اخذه واخذ ارض عبيده من الاجنبي او اخذ قيمته من الغائب يوم غصبه ويتبع الغائب
الحقاني الارض يوم جليلته قال فيها ولو قطع ندها أي الجارية اجنبي ثم ذهب ولم يقدر عليه فليس
لرّبها أخذ الغائب بما قصدها لانه يضعه قيمتها يوم غصبها ثم للغائب اتباع الحقاني بما جازى
عليها وان شاع ربه اخذها واتبع الحقاني بما قصدها دون الغائب اه وذكرها ابن الحاجب
ولم يصل فيها خلافا أيضا افاده الخط وشبه في التصير قال (كصفه) اي الغائب فوايض لم
تنقص قيمته بان زادت أو بقيت بها فخير المصوب منه (في) اخذ (قيمه) اي خير يوم غصبه
(أو اخذ قوله) مصوغا (ودفع قيمة الصبيغ) بكسر الصاد المهملة أي ما صبيغ به كالزعفران
لغائب وان تنقص قيمته بصبيغه بخير به في اخذه وارض نفسه او اخذ قيمته يوم غصبه ابن
الحاجب واذا صبيغ الثوب خير المالك بين القيمة والثوب ودفع قيمة الصبيغ وقال أشبه
لا شئ بحمله في الصبيغ مالم يوقعه فلا شئ عليه وان اخذه قال في التوضيح يعني اذا
صبيغ الغائب الثوب فزادت قيمته أو لم تزد ولم تنقص فذهب المدونة ان يحكم المالك فيما ذكر
ويدل على ما قيدناه كلام المصنف قوله في قصده مالم يوقعه الخ وهو ظاهر لانه عيب فكسائر
العيوب اه قوله لا زادت ذلك عيب الخ فهو لا ين عبد السلام واذا كان عيبا فالظاهر ان يفرم
الغائب الارض اذا اختار ربه الثوب اخذ مدونه منه وقد تقدم ان مذهب المدونة تعريه
الارض مع اخذ السلمة اذا كان العيب منه ابن عرفة في تعيين الصناع منها ذلك اخذ ما خطه
الغائب بلا ضرر ابر الخطاطة لمدته قلت الفرق بينهما ان الصبيغ بادخال صنعة في القصب
فاشبهه البناء والخطاطة فحرم على فاشبهت التزويق (و) ان غصب ارضا بن أو غرس فيها فخير
مالكها (في) اخذ بناءه اي الغائب او غرسه (ودفع قيمة نفسه) بضم النون وانما الضاد
اي البناء والغرس منقوضا (بعد سقوط) ابر في كلفه بضم فسكون اي نقص البناء والغرس
وتسوية الارض (لم يتولها) اي سائر الغائب الكلفة بنه ولا بناءه اي لم يكن شأن ذلك
بان كان شأنه الاستجار عليها اذا حكم عليه فان كان شأنه ثوبا بنه أو بنحو سنده
فلا يستطع من قيمة النقص شئ وسكت المصنف عن الشئ الثاني وهو كيف الغائب بهدم
بناؤه أو قلع شجره ونقل اقتضاه وتسوية الارض في فناء المالك رضى الله تعالى عنهم غصب
أرضا غرس فيها غرسا بن فيها بناء ثم استحقها ربه اقبل الغائب اقلع الاصول والبناء ان كان
لثمنه منقوض الا ان شاء صاحب الارض ان يعطيه قيمة البناء والاصل مقلوبا ان الموازي بعد
طرح ابر القلع فلا شك ان يرضه هذا اذا كان الغائب ممن لا يتولى ذلك بنفسه ولا يعيده

الغائب (قوله فخره) اي الغائب (قوله منها) اي المدونة بيان تعيين الصناع (قوله ولان) خطاب
للمقصود منه ثوب (قوله لمدته) اي الغائب بضمها طه بلا غم ابر (قوله قلت) بضم فاء التسكين ابن عرفة (قوله فيما)
اي الصبيغ والخطاطة (قوله فاشبه) اي الصبيغ (قوله فيها) اي الارض تنازع فيه بن وعرض (قوله اذا حكم) بضم فكسر
(قوله عليه) اي الغائب (قوله فان كان شأنه) اي الكلفة (قوله فان كان شأنه) اي الكلفة (قوله الشئ الثاني) للخصيفه

(قوله وقيل انه) أى الشان (قوله لا يحيط) أى لا يسطع (قوله من ذلك) أى قبة الاصل والبناء مقولما (قوله فيها) أى المدونة (قوله ذلك) أى عدم حط البر الفلح (قوله لو هدم) أى البناء (قوله ان يأخذه) أى المهدوم (قوله لعرق) بكسر فسكون معنونا او مضافا (قوله فلاشئ له) أى الغاصب (قوله وكذا) أى بالقيمة له بعد قوله فى ان الغاصب لا يملك فيه (قوله من يش) أى ما (قوله فعليه) أى الغاصب (قوله وقهوه) أى بالتقويت (قوله انه) أى الغاصب ٥٣٩ (قوله فلاشئ عليه) أى الغاصب (قوله فعليه) أى الغاصب

(قوله) أى الحر (قوله)

وساير (قوله) أى باقى (قوله بعد

النساء) حالى من الطلاق

(قوله فلا غرم عليهم)

أى الشاهدين الرابعين

عن شهادتهما على الزوج

يشططه تزويجه بعد بئانه

بها وسلك الحاكم عليه به

وتفرقه منه وبين زوجته

لانهم لم ينفوا عليه مهرها

لان الزوج لم يملكه كاله

بئانها (قوله وكذا) أى

رجوع شهادى الطلاق

بعد البناء فى عدم الغرم

(قوله فى منتهى) أى لا غرم

(قوله من وجب رضاهما

فصح نكاح) بان كانت

زوجته تزوج الرضعة او

امه او اختها ويتعشلا

لعدم نفوذ مهرها اذ

لامهرها لم يفسخ نكاحها

قبيل بئانها (قوله من

التزويج) أى بان ما (قوله

لم اعرفه لاحد) خبر ما (قوله

فله) أى زوج الامه (قوله

الصدائق) أى الخدم من

بائها (قوله لا) أى من

الصدائق (قوله مسئلة كتاب الغصب

أى من زوج الامه على سيدها

بغير موافقة المالك بعد تفرقه

عوضا فيها الطالب بتعمد

انفلاذها ولا يلزم من سقوط المالك

بغير موافقة المالك بعد تفرقه

عوضا فيها الطالب بتعمد

انفلاذها ولا يلزم من سقوط المالك

بغير موافقة المالك بعد تفرقه

عوضا فيها الطالب بتعمد

انفلاذها ولا يلزم من سقوط المالك

بغير موافقة المالك بعد تفرقه

عوضا فيها الطالب بتعمد

وانما يستأجر عليه وقيل انه لا يحيط من ذلك اجر القلم على مذهب ابن القاسم فيها والى هذا ذهب ابن دحون وعلى ذلك بان الغاصب لو هدمه لم يكن للمغصوب منه ان يأخذ به القيمة بعد الهدم وان لم يكن فى بيان الغاصب غايه قيمة اذا قلعه فليس للغاصب على المغصوب منمنى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ونفسا وكل غلام منقعة فيه للغاصب بعد قلعه كالخص والنقش فلاشئ له فيمؤكد اما حشر من يتر ٥٥ خاصة ان المغصوب منه اخذ مالا قيمة بعد قلعه بلا عوض (و) ان غصب حرة أو أمة ووطئها يضمن (منفعة البضع) بضم الموحدة وسكون الصاد المجهمة أى الفرج بالتقويت أى الوطئ فعليه صدق مثلها ولو ثبانا كانت حرة وما نقص من قيمتها كانت أمة (و) ان غصب شخص سحر أو استعمله فى عمل فيضمن منفعة الشخص (الحرة بالتقويت) أى الاستعمال ومفهوما انه ان لم ينفوت البضع بان لم يطل الحرة ولا الأمة فلاشئ عليه ولو اختلى بها ومنعهما من التزويج والولادة وهو كذلك ولو كانت الأمة راقعة وكذا ان لم يستعمل الحرة فلاشئ عليه ولو عطله عن عمله تطول به ان شاس منفعة البضع لانضمن الا بالتقويت ففى وطء الحرة مهر مثلها ولو كانت شيئا فى الأمة ما نقصها وهكذا منقعة بين الحرة ان عرفه قوله لا يضمن الا بالتقويت فهو مقتضى قولها فى السرقة وساير الروايات ان رجوع شهادى الطلاق بعد البناء لا غرم عليها وكذا فى متعمد ارضاع من يوجب رضاهما فصح نكاح واختصاره ابن الحاجب فقال ابن عبد السلام فى منع حرة أو أمة التزويج فلا يضمن صدقا قال ما علم من خلافه تقدم كتاب النكاح ما يفرغ منه خلاف لبعض الشيعة ان عرفه قوما أشار اليهم من التزويج لم عرفه لاحد ولم عرف فى النكاح ما ياسب هذا الاصل وهو منع منفعة النكاح تعديا الا قول القمى فى الموازية ان باع السيد امرأته المتزوجة بموضع لا يقدر زوجه على جميع ما فيه فله الصداق ولا يرى لزوجة فى جميع ذلك اذا كان الامتناع منها أو من سيدها ان كانت أمة ابن عرفه وأشارة ابن عبد السلام الى تنجزه مسئلة كتاب الغصب على ما اختاره القمى غير تمام وهذا لان القمى لم يقل بقرينة المنفعة بالعضون من حيث ذاتها انما اختار سقوط عوض المالك بعد تفرقه عوضا فيها الطالب بتعمد انفلاذها ولا يلزم من سقوط المالك بالبعدى بثبوت المالك عن مجرد منفعة البضع لانه غير مالى ولم يحصل له عوض مالى وقال ابن خرون اثر كلام ابن الحاجب وخرج فيه بعضهم ان عليه قيمة ما عاها من المنافع كاله ان نقلها والهدى عن ماله بعد تفرقه كاله ما زوى وهذا ايضا لم اعرفه للمازرى انما ذكرنا غايه غاصب على راقعة مثق ووطئه اياها فى ضمانه اياها قولا لا لاخوين

الصدائق (قوله مسئلة كتاب الغصب) أى غصب حرة أو أمة ومنعهما من التزويج بلا موافقة المالك غاصبا (قوله على ما اختاره القمى) أى من زوج الامه على سيدها بغير موافقة المالك بعد تفرقه عوضا فيها الطالب بتعمد انفلاذها ولا يلزم من سقوط المالك بالبعدى بثبوت المالك عن مجرد منفعة البضع لانه غير مالى ولم يحصل له عوض مالى وقال ابن خرون اثر كلام ابن الحاجب وخرج فيه بعضهم ان عليه قيمة ما عاها من المنافع كاله ان نقلها والهدى عن ماله بعد تفرقه كاله ما زوى وهذا ايضا لم اعرفه للمازرى انما ذكرنا غايه غاصب على راقعة مثق ووطئه اياها فى ضمانه اياها قولا لا لاخوين

المهجمة وشدة النكاح (قوله لاخوين) أى بارف وابن الماجشون

(قوله له) أي المازري (قوله بعد البناء) حال من الطلاق (قوله غرما) أي شهدي الطلاق (قوله لا تلاهما) أي شهدي الطلاق بعد البناء (قوله هي) أي منافع البضع (قوله غرمتا) أي الكبرى والصغرى (قوله له) أي الشان (قوله عليها) أي الكبرى (قوله قلت) بضم تاء التسمك ٥٤٠ ابن عرفة (قوله في تركته) أي ابن شاس (قوله وليس هو) أي العيب (قوله

فيكف) بضم الباء وقع
اللام منتقلا (قوله اغرم)
بضم فسكون فكسراى
بأنعم (قوله دينه) أي الحر
(قوله بطيلة) بضم
الطاء الأولى وقع اللام
وكسر الطاء الثانية
المعلمين (قوله بذلك) أي
اغرام بالغ الحر الذي تعدد
ربوعديته كلمة (قوله
بعد) بضم فتح منتقلا (قوله
ابن) بضم فسكون (قوله
منه) أي الحر البيع (قوله
ادى) أي دفعه (قوله
يقر) أي الحر (قوله
أى لمن اراد يعه (قوله
ويقتسان) أي القتر والقتر
له (قوله ثمة) أي الحر (قوله
فعل) أي اقر الخريفيه
وباعه المقر له (قوله وهاك
البائع) أي ولم يترك شيا
اوتقد كذلك او قل كذلك
(قوله وصوب) بضم فسكون
منتقلا (قوله فقد ذكر) أي
المستنف (قوله فيها) أي
منفعة غير الحر والبضع
(قوله مشهورا) وهو مفهوم
وله انشا وله غلة مستعمل
(قوله ومصوبا) بفتح الواو
وهو منطوقها هنا (قوله

هذا) أي وغيرها بالقوات (قوله ولا) بشد الواو (قوله والمصوب) بفتح الواو (قوله هذا) أي وغيرها
زائدا بالقوات (قوله وقد قال) أي ابن الحاجب (قوله هذا) أي وغيرها بالقوات (قوله قوله) أي مفهومه (قوله لانه) أي ما تقدم
(قوله فقرمه) بضم فاء منتقلا أي الظالم الغاصب (قوله غرمه) فاعل يجيب (قوله بان وجعلها كما مضى الخ) تصوير لظلم الشاكي

(قوله من المصوب عنه) ملة اشترى (قوله اذا عرف) أى الغائب (قوله فقيهه) أى المصوب (قوله وبذل) أى أعطى
 الغائب (قوله فيها) أى قيمة المصوب (قوله وهذا) أى جواز شراء الغائب المصوب الغائب (قوله عنه) أى الشان
 (قوله وهو) أى عدم اشتراط رد ٥٤٢ المصوب له في حصة بيعه (قوله به) أى ولو غاب (قوله الى قولها) أى المدونة (قوله

منه) أى غاصبها (قوله
 فيقتل) أى غنها وهي
 غائبة (قوله وصفها) أى
 الغاصب الجارية (قوله
 لانها) أى الجارية (قوله
 في ضمانه) أى غاصبها (قوله
 اذا عرف) أى الغاصب
 (قوله وبذل) أى الغاصب
 (قوله فيها) أى القيمة (قوله
 على أصل السلامة) اضافته
 للبيان (قوله ووجوب)
 بطلان على أصل (قوله هذه
 المسئلة) أى جواز شراء
 الغاصب مفسوبه الغائب
 (قوله قبله) بفتح فكسر
 (قوله عنه) أى خلا
 (قوله للمصوب منه)
 صله غرض (قوله فان مو
 نه) مفهوم الشرط (قوله
 فان علم) بضم العين (قوله
 انه) أى الغاصب (قوله
 اخضاها) أى الامة (قوله
 وان لم يعلم) بضم الميم (قوله
 بين) بكسر الهمزة (قوله
 فله) أى ردها (قوله قال)
 أى اشتب (قوله) أى
 ردها (قوله اخضاها) أى
 الامة (قوله وقوم) بضم
 فكسر متغلا أى المصوب

حتى مات فهل يلزم الشا كشي أم لا اه قلت الظاهر انه ضمن برئيات قوله كبر بعه الخ
 فقد قالوا لا مفهوم للبيع بل كل من فعل بغيره فلا تعذر رد ومعه فهذا حكمه والله اعلم
 (وملكه) أى الغاصب للمصوب (ان اشتراه) أى الغاصب المصوب من المصوب عنه ان
 مكان المصوب حاضر يلد شرابه بل (ولو غاب) المصوب يلد آخر لان الأصل سلامته
 واشاروا لوقول اشبه انما يجوز شراره غائبا اذا عرف قيمته وبذلك ما يجوز بذله فيها وهذا على
 انه لا يشترط في بيع المصوب لغاصبه رد له به مدة وهو احشق التردد المتقدم في قوله الامن
 غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد غ اشار به الى قولها في كلب الضرف ولو غلب جاريها
 ان تبعه امنه وهي غائبة يلد آخر يقتل اذا وصفتها لانها في ضمانه والله اعلم في ذلك ايب
 واشار بالاغماء الى خلاف اشبه القائل انما يجوز ان تبعه امنه وهي غائبة اذا عرف القيمة
 وبذلك ما يجوز فيها والقولان مبنيان على اصل السلامة ووجوب القيمة ابن عبد السلام دللت
 هذه المسئلة على ان ليس من شرط بيع المصوب من غاصبه ان يخرج من بين غاصبه ويرى
 يدبره مستأشهر كما ذكره حاشيته بهضم وقيل في التوضيح مع انه قال اول البدع
 ومصوب الامن غاصبه وهل ان رد له به مدة تردد (او) أى ومملكه ان (غرم) بفتح الغين
 المجهية وكسر الراءى دفع الغاصب (قيته) أى المصوب للمصوب منه بان ادنى اياقه
 او قلعه وغرمه قيمته فانه عليه (ان لم يعرفه) بضم القيمه ونفع الميم وكسر الواو مشددة أى
 يكذب الغاصب في دعواه تلقا المصوب او اياقه فان موقعه للمصوب منه رد القيمة واخذ
 عين منه ق قيا الان القاسم لوقضى على الغاصب القيمة ثم ظهرت الامة بعد الحكم فان
 علم انه اخضاها فارجع اخضاها ورد ما اخذ وان لم يعلم ذلك فلا يأخذها رجا الا ان تظهر افضل من
 الصفه يأمر بين فله الرجوع بقيتها وقاله اشبه قال ومن قاله اخضاها فقد أخطأ (و) ان
 غاب المصوب ووصفه غاصبه وقوم عليه بحسب وجهه ثم ظهر انه كمل بما وصفه به بأمر
 بين (رجع) مائسا للمصوب (عليه) أى الغاصب (بفضله) أى زيادته على القيمة التي قوم بها
 (أخضا) الغاصب سب (ها) أى القضاة وهو الوصف الموجب لها غ اشار به لقول ابن
 القاسم فيها الا ان يظهر افضل من تلك القيمة يأمر بين فارجع الرجوع بقيتها القيمة وكان
 الغاصب راسه القيمة فحده بها عما مضى في بعض رواياتها رجا الجارية أخضاها ورد ما اخذ
 وان شاعركها وجبى ما اخذ من القيمة وسمل ابن عرفه ثلثة أقوال الاول المحصل رده
 في تمام قيمتها المدونة وثاني تخفيفه فيه وفى أخضاها ورد ما اخذ وهو الذى انكروه اشبه
 والثالث تخفيفه فى أخضاها وفى التمسك بما أخض فقط بعض رواياتها قال وعبره المازرى عن
 الاول بالنسب وروى بغيره مقابله فيتملك كلابه الاخيرين وكان يضى انما جري القولين على

(قوله عليه) أى الغاصب (قوله انه) المصوب (قوله بين) بالكسر (قوله يظهر) أى المصوب (قوله وكان) القول
 يضمن تشددا (قوله من القيمة) بان ما (قوله وحصل) بفتح حاء متغلا (قوله فيها) أى السئلة (قوله فيه) أى تمام قيمتها (قوله
 قال) أى ابن عرفه (قوله عن الاول) أى تعين أخضاها (قوله القيمة) (قوله مقابله) أى الاول (قوله فيتملك) أى المتقابل (قوله الاخيرين)
 أى تخفيفه فى أخضاها بقيتها واخذها ورد ما أخض تخفيفه فى أخضاها والتسليم بما أخض فقط (قوله القولين) أى النسب وروى مقابله

من انتهب صرة ثم قال كان فيها كذا وادعى المغصوب منه أكثر قال قول للغاصب بيمينه وسمع
ابن القاسم ان انتهبها وطرحها في متلف قال قول المنتهب منه ابن يونس اذا طرحتها ولم
يفتحها ولم يدبرها فيها قال قول قول المنتهب منه بيمينه فيما يشبه لانه يدعى تحقيقا وان غاب
الغاصب عليها وقال الذي فيها كذا وكذا قال قول له بيمينه ت يدخل في متلفهما في القدر
مستثنان الاول غاصب صرة يفتحها في البصر مثلا ولا يدري ما فيها ولم يفتحها أولا ياتى بها يدعى
رهبانها كذا ويخالفه الغاصب قال قول للغاصب بيمينه عندما الرضى الله تعالى عنه ابن
ناجي وعليه الفتوى لامكان معرفته ما فيها باطلاع سابق أو يحبسها وقال طرف وابن كاتبة
واشبه القول لرهبانها بيمينه ان اشبه لادعائه تحقيقا والاكثر تخمينا وان غاب عليها قال قول له
بيمينه الثانية قوم آثاروا على منزل رجل والناس يتظرون فذهبوا بجابيه ولم يشهد أحد بعين
المنسوب بل بالآثارة والتهب فقال ابن القاسم لا يعطى المنتهب منه بيمينه وان ادعى ما يشبه
محمدا به يقول الثالث في الصرة وقاله أشهب وعبد الملك وقال طرف القول للمغار عليه بيمينه ان
اشبه والمدونة محتملة لهما ففتحها عن مال اذا انتهبها وأغصها بيمينه ثم قال كان فيها كذا
وادعى رهبانها أكثر قال قول للغاصب بيمينه ولم يبين هل طرحها في متلف ام لا اه واخذوا حد
من المقرين ضمن الجميع كالسراق والمخاريق وشبه في التصديق في دعوى التلف والقدر
والصفاة ايمان فقال (م) شخص (مشتريه) أى الغاصب المغصوب ثم ادعى تلفه أو قدره أو
صفته وشافه المغصوب منه قال قول للمشتري بيمينه وسو اعلم ان البائع له غاصب أم لا وظاهره
سواء كان مما يغاب عليه أم لا والذي في العتية وابن الحاجب لو ادعى البائع له غاصب أم لا وظاهره
لا يغاب عليه من رقيق وجوان ولا يصدق فيما يغاب عليه ويختلف الله الذي لا اله الا هو لقد
هلك ويفرم قيمته الا ان باقى يمينه على هلاكه من غير سببه وأقروا في توضيحه قال وكذلك يفهم
من المدونة قبل واذا صدق فيما لا يغاب عليه فالحال ذلك اذا لم يظفره كذبه كارهى والموادى
واطلاق هنا افاده ثم ق من رسم اسأذن من مباع عيسى سئل ابن القاسم رضى الله تعالى
عنه عن رجل اشترى سلعة فأقام آخر يمينه انها اختصبت منه فزعم المشتري انها هلكت قال
ان كانت سوانا فوه ومصدق وان كانت مما يغاب عليه فلا يقبل قوله وأحلف انها هلكت وعليه
قيمتها قبل فان كان باعها قال ليس عليه الا نعمتها وقوله مقبول في الفتن ابن رشد هزمسلة
محمدة جديدة وقوله يختلفان ادعى تلفها بخلافه ان يكون شيئا ومثله يجزى في المرتين
والمستعير والصانع يدعون تلف ما يعاب عليه وبين من يضمن من ما يعاب عليه فقال (ثم غرم)
المشتري قيمة المغصوب معصية بالنسبة (له) ما لها يوم أس (رؤية) روى المغصوب عنده عليها بعد
شرائه بخلاف الصانع والمرتجى يدعى ضايعه بعد رؤيته عنده بعد شهر مثلا فان يضمن قيمته
يوم قبضه لانها قبضها على الضمان وانما غيبا ما تمسكها في استهلاكها فاشبه المتعدي بخلاف
المشتري فقد صدق عليه الملكية فلا يبرئهم الحظ ظاهرا ان القول قوله في التلف والثالث
والقدر ويختلف القول انه يصدق في هلاكه لا لا يغاب عليه ولم يذكر كرواحقه لكن شهوة
بالهون والموادى فاقضى الله بحلفه وان كان مما يغاب عليه فيحلف على التلف ويقرم القيمة
وقيل لا عين عليه وقالوا اذ باعه يلزمه تخلفه وقوله مقبول في قدره هذا ما رايت في المسئلة في

(قوله ثم قال أى التهب
(قوله فيها) أى الصرة
(قوله انتهبها) أى الصرة
(قوله متلف) يفتح ويكفر
(قوله أى وضع تلف كاذب
او جبر او بضم فسكون
فكسر (قوله التهب)
بضم الميم وفتح الهاء (قوله
لانه) أى المنتهب منه
(قوله عليها) أى الصرة
(قوله أى الغاصب
قوله قضاهما) أى
المغصوب منه والغاصب
(قوله انتهبها) أى الصرة
(قوله بجفزة يمينه) تنازع
فيه انتهب ونصب (قوله
ثم قال) أى التهب أو
الغاصب (قوله فيها) أى
الصرة (قوله المغصوب)
مفعول مشتري (قوله ثم
ادعى) أى اشتري المغصوب
(قوله وخالفه أى المشتري
(قوله علم) أى المشتري
(قوله سواء) أى
المغصوب (قوله انها) أى
السلعة (قوله اقتصبت)
بضم التاء وكسر الصاد
للهمة

(قوله وهو) أي القاصب (قوله) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وضعف) بفتح الواو ثقلًا (قوله الثاني) أي أخذ
الغن من المشتري (قوله فليس له) أي المتاع (قوله ذلك) أي رد البيع (قوله غيبته) أي الغصب منه (قوله وله) أي المتاع
ذلك أي رد بيعه (قوله لتضره) أي المتاع (قوله قدومه) أي الغصب منه (قوله إذا غصب) بضم فس (قوله المشتري)
يفتح إياه (قوله فهل ذلك) أي الغصب أي ضامته (قوله لهما) أي الشريكين (قوله وأوصا) أي ضامته (قوله أخذ) بضم
فس (قوله الغصب) أي الغصب (قوله لهما) أي الشريكين (قوله وهذا) أي أن المأخوذ منهما والباقي منهما
لهما (قوله وأوصاه) أي المشتري (قوله الرقيق) بضم الراء (قوله لم يعمل عتق) أنضاف إلى فاعله (قوله وأخذ) أي الرقيق عطف على
نقض (قوله واتباع) بضم الاء (قوله ٥٤٦) (قوله وإن أجاز به) أي المشتري عتقه (قوله عليه) أي عتقه (قوله لمن شهادة

لغاصب وهو قهراً واجاز المشتري البيع نقبل لاشئ له على المشتري وقيل بأخذ الثمن منه اه
وضعت في التوارد الثاني وانكره * (تبيين) الاول اللغوي ان علم المتباع ان باعه غاصب
واراد البيع قبل قدم الغصب منه فليس له ذلك اذ قرر بتخييه وذلك اذا بعدت
تضرره بالسرا لقدمه الثاني اذا غصب المشتري باسم احد الشرى يكن فهل ذلك منهما
أو خاص بين أخذناهما من ابن زيد الى عندى ان المأخوذين ما والباقي بينهما وهذا أقوى
السورى ويبحث فيه البرزلى (و) ان اشتري شخص ورقان من غاصب واعتقه فله (تقص)
بغير التون وسكون اتفاق آخر ضد جمعة أى فسخ ورد (عق المشتري) الرقيق الذى اشتراه
من الغاصب وأخذوه يرجع المشتري بغيره على الغاصب (د) له (اجازة) بالزاد أى امضاء
وتتف ذعت المشتري واتباع الغاصب بغيره يوم غصبه أو بئنه الذى قبضه من المتباع وان
أجازة فقدت عتقه وماتت بغيره من شهادته أو ترضى عنها ما بين المازان ورثت الامة الاحرار
وشهدت الشهادات ثم أجاز ملكها بيعها أو أخرج الغاصب فيها فلا تقضى من ذلك وان
أخذها سيد هاتفت ذلك كله ولو قطعت يدها فاقصت على انهاره ثم أخذها سيد هاربع
القصص منه على عاقلة الامام بديو يرجع سيدها عليه بما قصصها افاده تنق في التذهب
من غضب أو مقبىة افتقر بهما وقد اعتقه المتباع فلا أخذها وتقص عتقه ناقصت أم زادت
وله ان يجيز البيع فان أجازة فقدت عتقه بالعدا الاول (و) من اشترى شامقصو باعها عالم
والمقصد عدا أو خطأ أو تلف بسموى (ضمن) شخص (مشتري) قيمة اشتراكه لغصب بغيره
يوم جباية عليه والحال له (إعلم) حين شرائه كونه مغصوباً (في) اتلافه بقول (عد) كالكل
طعام أو آلات بل بغيره وهدم شامقصو مفهوم (إعلم) انه ان اشترا ما بالغصبه حكمه حكم غاصبه
كاساسى ونظر ابن بونى في فقره قيمته يوم بليه باه غير متعدية هو هذا السبب وما أورد من
ولم يقص ولا شئ عليه واما تخفيض قيمته اتلافه واجب بالمال حصل هلاكه بانفاقه لم يفرق
فيه بينه وبين التعدى الا ان ابن القاسم شبهه بقتله فلما كان عليه قيمته يوم بليه وكالى كان
مروهاً أو مودعاً عنده وحكم المصنف بضمين المشتري لاشئ قول ابن المالح بغير

المالك

(قوله تفسير) خبر تفرقة (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله لم يفرق) أي ابن القاسم (قوله وعليه) أي الوفاق صلة جل (قوله فقبله) بكسر الموحدة أي الموهوب له المصنوب (قوله منه) أي الغاصب (قوله فيه) أي ضمان المصنوب وغنائه (قوله أوقبله) بكسر الموحدة (قوله منه) أي غاصبه (قوله وهو) أي المتاع والموهوب له (قوله فهو) أي المتاع والموهوب له (قوله في الغلة) أي يدره للغلة موهوب من صلة كاف التشبيه (قوله والضمان) أي المصنوب (قوله وغنائه) عطف على قيمة (قوله على المشهور) صلة بئى (قوله لانه) أي الغاصب (قوله وهذا) أي تقديم الغاصب (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي الموهوب (قوله إجماعا) أي الغاصب ٥٤٨ والموهوب له (قوله نشاء) أي المالك (قوله ونشأ) أي المالك (قوله لانه) أي الغاصب (قوله منه)

ابن رشد تفرقة ابن القاسم في جماع عيسى تهـ بر قوله في المدونة اذ لم يفرق فيها بين عمد وسخطا ابن عرفة ظاهر كلام الشيخ ان قول أشهب وفاق لابن القاسم وعليه حمله بعضهم (و) ان مات الغاصب أو وهب المصنوب لشخص فقبله منه (ف) وارثه (أي الغاصب) وهو موهوب (أي الذي وهب الغاصب المصنوب له حكمه ما في ضمان المصنوب وغنائه) (كم حكمه) (هو) أي الغاصب فيه (ان علم) أي وارثه وهو موهوب بنفسه لان علمهما به صرهما خاصين بتعديدين في امتلاكهما على المصنوب ابن عرفة فيها مع غيره ما من اتباع ضمان غاصبه أو قبله منه هبة وهو عالم أنه غاصب فهو كالغاصب في الغلة والضمان (والا) أي وان لم يعلم موهوبه بنفسه (بدئ) بضم فكسر (بالغاصب) في تفرقه قيمة المصنوب الموهوب وغنائه على المشهور لانه هو المصلحة عليه وهذا قول ابن القاسم فيها او قيل يبدأ بالموهوب لانه المباشر وقيل بخير المالك في اتباع أمه اشاء (و) ان بدئ بالغاصب (رجع) المصنوب منه (علمه) أي الغاصب (بغلة) المصنوب المستغلة (وهو موهوب) أي الغاصب التسمية اتفاقا لان هبته لا تسقط عنه المطالبة القرينة عليه بدئ غصبه ثم لا يرجع بها على الموهوب (فان اعسر) الغاصب (ف) يرجع المالك بالغلة (على الموهوب) فمن الغاصب لم ياترته انفاقا والموهوب له الرجوع بها على الغاصب ان أسر فله في البيان ق فيها لابن القاسم من اتباع دار أو عيدين غاصب ولم يعلم فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للمتبع بضعائه وكذلك اذ ورثه عن ابيه مثلا ولم يدبره كان له فاستغله زمانا ثم استحق فالغلة للوارث ولو وهب ذات لا يبرر جعل فان علم ان الواهب لا يسهو الذي غصب هذا الشيء من المستحق ومن مورثه فغلة ما مضى للمستحق فان جهل أمر الواهب اغصابه هو م لا فهو على الشراء حتى يعلم انه غاصب ومن غصب دارا أو عيدين فهو هم لرجل فاعتلهم وأخذ كراهم ثم قام مستحق فان كان الموهوب له عالما بغصبه فله مستحق الرجوع بالغلة على إجماعنا وان لم يعلم الغصب فله مستحق ان يرجع أو لا بالغلة على الغاصب فان كان عديدا رجع بها على الموهوبه وكذلك من غصب فوفا وطعا ما فهو لرجل فأكلة وأليس للثوب حتى يبله أو كانت دابة فباعها دار كل غنما ثم استغنت هذا الاشياء بعد فواتها يدر الموهوب له فغلى ما ذكره وان الغاصب نفسه اعتل العبد وأخذ كراه الدار لمسه ان يراد بالغلة والكرام المستحق ولومات اغصاب وترك هذه الاشياء فاستغله وله كانت هذه الاشياء موهبا

أي الغاصب (قوله منه) أي الغاصب (قوله عليه) أي الغاصب (قوله ثم لا يرجع) أي الغاصب (قوله في) أي الغلة (قوله لم ياترته) أي الموهوب (قوله اتلانها) أي الغلة (قوله بها) أي الغلة (قوله لا يسر) أي الغاصب (قوله ولم يرجع) أي المتاع (قوله استحق) الغيب (قوله وكذا) يضم التاء (قوله وكذا) أي ايقاعه مضموبا غير عالم غصبه في فوزه بغلته (قوله ورثه) أي المصنوب (قوله كان) أي صار المصنوب (قوله له) أي ابيه (قوله فاستغله) أي الوارث المصنوب (قوله استحق) بضم التاء أي المورث (قوله ذات) أي المصنوب (قوله لا يسهو) أي الوارث (قوله فان علم) أي الوارث (قوله فان جهل) أي الوارث (قوله)

امر الواهب) أي لا يسهو (قوله فهو) أي الموهوب (قوله لانه) أي الواهب (قوله على إجماعنا) أي للمستحق الغاصب والموهوب له (قوله وان لم يعلم) أي الموهوب (قوله أولا) يشاء أو (قوله فان كان) أي الغاصب (قوله بها) أي الغلة (قوله فوجه) أي الثوب أو الطعام (قوله فأكلة) أي الرجل الموهوب له الطعام (قوله وأليس) أي الموهوب (قوله فباعها) أي الموهوب له الدابة (قوله كل) أي الموهوب له (قوله ثم استغنت) بضم التاء (قوله ما ذكر) أي يرجع المستحق على الغاصب فان اعلم فغلى الموهوب له (قوله لانه) أي الغاصب (قوله يدر) بفتح فضم أي الغاصب

(قوله في علمه) يضم صكونه أى يقرر (قوله انه) أى المتحقق (قوله له) أى المتحقق (قوله ذلك) أى التصح والشياب والاشاة (قوله ولا يوضع) أى لا يسط (قوله عنه) أى المتباع (قوله لاه) أى المتباع الخ على بوضع (قوله وان هلك) أى المتصوب (قوله واتفاهه) أى المتباع عطف على سبب (قوله فان لم يعلم) أى المتباع (قوله وقامت) أى شهدت (قوله بينة) فاعل عام (قوله عليه) أى المتباع (قوله ولا يضمن) أى المتباع (قوله من الحيوان الخ) أى من (قوله والربع) بفتح الراء (قوله يديه) أى المتباع (قوله سيدنا كل) أى الطعام المتصوب أى الشاة (قوله وأليس) أى التوب ٥٤٩ العنصوب حتى ابتلاه (قوله لاضن) أى

[illegible]

(قوله حاترا) باعمال الحامل ذابذ (قوله لاجتماع الشاهدين) علمه جعله حاترا بلاعين (قوله فليس له) أى المدعى (قوله قفيتها)
 أى السلعة (قوله حلف) أى المدعى على أنهما ملكه ولم تتقبل عنه بناقل شرعى (قوله كلامه) أى عياض (قوله) أى
 المتنازع فيه (قوله انما شهد به) أى شاهد الملك (قوله وانك مالكة) أى المدعى به (قوله لان شاهد الملك) أى عيىن القضاة
 (قوله انها) أى السلعة (قوله وهذا) أى حلف المدعى عيىن (قوله على ثبوت الواو) أى قبل عيىن القضاة (قوله الشارحين)
 بفتح الحاء أى هيرام والبساطى (قوله الامرين) أى الملك ودم الخروج عنه (قوله فيها) أى العين (قوله الاولى) بضم الهمز
 (قوله فيها) أى الاولى (قوله نقص) ٥٥٠ فاعل دخل (قوله وتضمن) بضم ففتح فكسر متعلا (قوله واكثرهم) عطف

على اى سعيد (قوله قال)
 أى ابن القاسم (قوله
 لاأراهما) أى شهادة
 احدهما انه غصبها منك
 وشهادة الآخر انها جارىتك
 (قوله ثم ادقوا حدة) أى
 ملققة مع قيام الجارية
 بحيث يقضى لك بأخذها
 بعد عيىن قضاء (قوله فان
 دخل الجارية نقص الخ)
 فترجع على المتنى وهو
 كونهما شهدا فواحدة تقوى
 متنى (قوله حلف) أى
 المدعى (قوله واخذ) أى
 المدعى (قوله قفيتها) أى
 الامة (قوله ان شاه) أى
 المدعى (قوله لم يجعلهما)
 أى ابن القاسم الشهادتين
 (قوله اذ لم ينقصا) أى
 الشاهدان على الغصب
 علمه لم يجعلهما شهادة
 واحدة (قوله فيضمنه) أى
 المدعى المدعى عليه قفيتها
 بالتصديق جواب الذى (قوله)

حاترا والمعنى واحد يعنى بلاعين فى الصورة الثانية مع قيام السلعة لاجتماع الشاهدين على
 حوزة المشهود فان قامت أو تعيىت فليس له ان يضعف المشهود عليه قيمته الا اذا حلف مع شاهد
 الملك وهذا الذى درج عليه المصنف هنا مع قسبه ما فى التنبيهات لعمى ان وتقل غ كلامه
 وساقى وعطف على ذابذ حاترا بلا فقال (لا مال لك) فى السائلين لان شاهد الغصب لم يثبت
 لك ملكا لاحتمال انك جرت بما يدعى أو عارة أو رهن أو اجارة فى كل حال (الا ان تحلف)
 يا مدعى (مع شاهد الملك) ان ما شهد به حق وانك مالكة له (و) تحلف أيضا عيىن القضاء (انك لم
 تبعها ولم تصدق بها ولم تبيعها ولم تقصر عن ملكك بوجه من الوجوه لان شاهد الملك لم يثبت
 لك غسبا لاحتمال انها جرت عن ملكك بوجه مما تقدم وهذا على ثبوت الواو كافى
 الا قهسى من مسودة المصنف وكثير وعند الشارحين بغيره واخيه عيىنا واحدة يجمع
 الامرين فيها غ هاتان مستثنتان اما الاولى فقال فيها فى المدونة وان أفت شاهد ان فلانا
 غصبك هذه الامة وشاهد آخر على اقراره انه غصبك هاتمت الشهادة أو الحسن أى قت
 الشهادة بالغصب ويقضى للتيهان غير عيىن القضاء فى تتم الملك اذ قد تكون بيده ودعوى
 أو عارة أو رهنا أو اجارة واما الثانية فقال فيها فى المدونة لو شهدا أنه أهداه أمنا أو شهدا أنه
 انه غصبك فقد اجتمع على ايجاب ملكك اياه فغضى لك بها ولم يصح على ايجاب غصبك
 فان دخل الجارية نقص كان لك ان تحلف مع الشاهد بالغصب وتضمن القاصب القيمة هكذا
 اختصرها او يعدوا أكثرهم تبعه الاى محمد والذى فى الامهات لو اتى أفت شاهدا على انه
 غصبها وأفت آخر على انها جارىتى قال لاأراهما شهدا فواحدة فان دخل الجارية نقص حلف
 مع الذى شهد انه غصبها واخذ قيمتها ان شاء قال عياض لم يجعلهما شهادة واحدة قائم يتقفا
 على الغصب فيضمه القيمة فى الثبوت ولا على الملك فما أخذها بعد عيىن القضاء فى القيام انه لم
 يقوتها وانما ملكك اذ لم يشهد شاهد الغصب بالملك التام واذا شهد شاهدان بالملك التام ما حكم
 لربها حتى يحلف عيىن القضاء انما ما جرت عن ملكه ولو قت الشهادة بالغصب لم تتم بالملك اذ
 يقول لأدري انها ملكه وله لها عتدم ودعوى عارة أو رهن أو اجارة أو اتمارأته أخذها
 من يده وقد ذكر ابو عمران عن اصبغ ابن ابن القاسم رجع عني كتاب الغصب وقال أراهما

فى الثبوت (قوله لاجتماع الشاهدين) علمه جعله حاترا بلاعين (قوله فليس له) أى المدعى (قوله قفيتها)
 أى السلعة (قوله حلف) أى المدعى على أنهما ملكه ولم تتقبل عنه بناقل شرعى (قوله كلامه) أى عياض (قوله) أى
 المتنازع فيه (قوله انما شهد به) أى شاهد الملك (قوله وانك مالكة) أى المدعى به (قوله لان شاهد الملك) أى عيىن القضاة
 (قوله انها) أى السلعة (قوله وهذا) أى حلف المدعى عيىن (قوله على ثبوت الواو) أى قبل عيىن القضاة (قوله الشارحين)
 بفتح الحاء أى هيرام والبساطى (قوله الامرين) أى الملك ودم الخروج عنه (قوله فيها) أى العين (قوله الاولى) بضم الهمز
 (قوله فيها) أى الاولى (قوله نقص) ٥٥٠ فاعل دخل (قوله وتضمن) بضم ففتح فكسر متعلا (قوله واكثرهم) عطف
 على اى سعيد (قوله قال)
 أى ابن القاسم (قوله
 لاأراهما) أى شهادة
 احدهما انه غصبها منك
 وشهادة الآخر انها جارىتك
 (قوله ثم ادقوا حدة) أى
 ملققة مع قيام الجارية
 بحيث يقضى لك بأخذها
 بعد عيىن قضاء (قوله فان
 دخل الجارية نقص الخ)
 فترجع على المتنى وهو
 كونهما شهدا فواحدة تقوى
 متنى (قوله حلف) أى
 المدعى (قوله واخذ) أى
 المدعى (قوله قفيتها) أى
 الامة (قوله ان شاه) أى
 المدعى (قوله لم يجعلهما)
 أى ابن القاسم الشهادتين
 (قوله اذ لم ينقصا) أى
 الشاهدان على الغصب
 علمه لم يجعلهما شهادة
 واحدة (قوله فيضمنه) أى
 المدعى المدعى عليه قفيتها
 بالتصديق جواب الذى (قوله)

(قوله ولم يقل) أي ابن القاسم (قوله لاها) أي الشهادته (قوله فقامها) أي الامه (قوله علمي) أي الامه (قوله اى) أى القائم
(قوله علمكها) أي الامه (قوله حتى يخلص) أي القائم انها ملكه (قوله آخر) أي مد عمر (قوله يشاهدن) صلة خبر قوله
عليه أي الملقب (قوله واراد) أي الاقي يشاهد على ملكه المتنازع فيه (قوله معه) أي شاهدا على ملكه (قوله كان) أي
الاستقرار (قوله بالشاهدين) والشاهد وحلف معه (قوله به) أي المتنازع فيمن حاز يشاهدها ينقص من متواتر بقرارد
المدي عليه بنسبة او شاهد بنصيبه وآخر بملكه (قوله الان يصاف هذا) أي الاول (قوله واختلف) بضم التاء (قوله هل
يمتنع) أي الاول (قوله لو يرجع) بضم فتحه نعتا (قوله عليه) أي حلقه مع شاهد ٥٥١ ملكه (قوله الشاهدان) أي ملك

شهادة واحدة لما قلناه وجعلها في الرواية الأخرى شهادة واحدة ولم يقل ثامة لأنها لو سمع
في جماعة قد سمع يد القاتل عليه يدون الحكم به على ما حتى يصح مع شاهد البصيرين القضاء
حتى لو سمع آخر شاهدين على المثل أو شاهد عليه وراد أن يحلف معه كما أحق به لأن يحلف
هذان مع شاهد المثل واختلافه في عينه مع شاهد المثل معارض لشاهدين على غاير أو يرضى به عليه
الشاهدان وعلى هذه الرواية الأخيرة في المسئلة اختصرها أبو محمد وقال فقد اجتمعوا على إيجاب
المثل ويصحها على إيجاب الغصب وتبعه أكثر المختصرين في وقد قال بعد هذا إذا شهدوا له
غصبه منه فقد شهدوا له وإنه قالوا لا لأدري أي الغصب منه أم لا ثم قال ما كنت تراه
عليه وهذا إنما أراد رواها الله بتقديمه على ما قلناه ١٥ وقد ظهر لك أن قوله
وجعلت ذيلها مال الكل أجمع للمسلمين وأن قوله إلا أن يحلف مع شاهد المثل خاص بالثامة
ألا شاهدك في الأولى والله سبحانه وتعالى اعلم في فيما بين القسام وأن أفت شاهدان
فلا نغصبك هذا الأمة وشاهد آخر أنها فقد اجتمعوا على إيجاب مملوك لها فنعطي له شاهد
أن يحلف أنك ما بعته ولا وهبته كما استحق شأسته وذلك إذا دعاها الغاصب لنفسه لأنما
يجمع على إيجاب الغصب ابن ونس وقال بعض الفقهاء شهدناه من مخالفة فإذا لم يفت حلف
مع أي الشاهدين شه فإن حلف مع شاهد الغصب حلف لقد شهدته شاهد بحق وردت في يده
بالحازن فقط لأنه لم يثبت له ملكا وشاهد المثل لم يثبت له غصبا أذ يمكن أن يكون خرجت عن
ملكه وينسب إلى الذي هي يسهل على يجمعها على مال ولا على غصب حلف بما قد سميان القسام
ولودخل الجارية نقص كان للثان تحلف مع شاهد الغصب ونقض الغاصب القيمة قوله
وجعلت ذيلها مال الكل كرهذا في المدونة وظاهر ما تقدم لابن ونس أن البعض الفقهاء
معارض لها وأما هو إذا حلف مع شاهد الغصب وبذلك كرسيدنا الشيخ خليل أنه يحلف على
أنه يرى أن ابن ونس اعتمد كرهذا على عدم التحقيق وأن الشهادتين مختلفتين فلا يبرهن الحلف
مع أحدهما انفراد كل شهادة وأما على مدعى عليه المصنف من التلقين فلا يحتاج إلى عين مع
شاهد الغصب لأن الشهادتين تمت على الحوزة فإن ثبت كرهما المصنف مع بل قال وجعلت ذيلها فقط
فما قاله الشارحان من التخصير بين الحلف مع شاهد المثل والحلف مع شاهد الغصب وهم وأعلم
أن المصنف سلك في هذه المسئلة طريقين أحدهما في التلقين وكونه شهدا قبالا للغير وأما وطريق

أي محمد) مبتدا (قوله أنها شهادة تامة) خبر مطلق أي محمد (قوله ونقل ابن يونس) عطوف على ما في المذونة (قوله وهم) متبع
فكسر أي غلط (قوله وهو) أي حمل كلام المصنف على ما نقله ابن يونس البياضي في ثلاثة أقوال قولنا لا يلتصق والثالث
بعده (قوله وجد) بضم فكسر ٥٥٢ (قوله فيه) أي البياض (قوله تليده) أي المصنف (قوله لا لقهسي) بيان تليده (قوله

بخطه) أي لا لقهسي (قوله
الأكراه) تفصيل لقاعل لأن
المستتر فيه (قوله لعداته)
أي المدعي عليه عمله غير
لأن فيه (قوله عندنا)
صله تعلق (قوله كذا)
أي المعلق الأفعال (قوله
بسبب الخ) صلة حدث
(قوله عليه) أي ما كتبه
اللقهسي (قوله الشارحان)
أي هرام والباطني (قوله
يه) أي الأكراه (قوله
وهي) أي المدعية الخ حال
(قوله وان اتت متعلقة به)
مفهوم بلا تعلق (قوله
فهذا) أي التعليل به (قوله
يسقط) بضم فسكون
فكسر (قوله لما) بكسر
اللام وخفة الميم (قوله
من فضيحة تقيس) بيان ما
(قوله وان ادعت على)
فاسق مفهوم على غير
لأن فيه (قوله كان) أي
من تعلقت به (قوله عنه)
بفتحات متفلا (قوله ميز)
بضم فكسر مثقال (قوله
عنه) أي الغصب (قوله
الانتفاع) جنس (قوله
بلك الغير) فصل يخرج

أي محمد وأي سعيد وكثير من المختصين أنها شهادة تامة يقضي بها المالك مع عين القضاء انظر
التبنيات ونغ فقد نقل كلامها والعلامة البياضي والمالم يفتق في كلام التبنيات اعترض
على المصنف بأنه خالف ما في المذونة ونقل ابن يونس وهو الماشران فخلا كلام المصنف على
ما نقله ابن يونس وهو غير صحيح لتصریح المصنف بالتلفيق ولعدم ذكره العين (وان ادعت)
أمر أم (استكراها) أي أكرها على الزنا بها كذا وجد في نسخة المصنف وبعده اضطرار عن
الكافة فكتب فيه تليده اللقهسي بخطه (على) رجل (غير لأن فيه) إلا كره على الزنا عداته
وصلة ادعت (بلا تعلق) منها بالرجل الذي ادعت عليه عندنا (ما حدث) بضم الحاء المعجمة
وشد الذال كذا بسبب قذفها (له) أي المدعي عليه غير اللاتقي به ولم يتكلم عليه الشارحان وفي
الناهل وحدث مدعية الأكراه على ما لا يتسميه ونظر الحال كما أنهم اه وفي غصب
المقدمات ان ادعت الاستكراه على رجل صالح لا يليق به ذلك وهي غير متعلقة به فلا اختلاف
فيه لا تعلق على الرجل وإنما تحله حد القذف وحد الزنا ان ظهر بها حال وان لم يظهر بها حال
فيخرج وجوب حد الزنا عليها على الاختلاف في حد من اقربوطاه وادعى أنها اشتراها
أو بوط مرقودا هي أنه تزوجها فيحد على مذهب ابن القاسم إلا أن يرجع عن قوله ولا يصح على
مذهب أشهب وهو من قول ابن حبيب في الواضحة وان اتت متعلقة بهذا الرجل الصالح
فهو لا يسقط منها حد الزنا لما يلتصق من فضيحة نفسها وتحده القذف عند ابن القاسم
وان ادعت على فاسق ولم تأت متعلقة به فلا تحله حد القذف ولا تحده الزنا أيضا إلا ان يظهر
بها حال ولا صداق لها وينظر الامام في أمره وان اتت متعلقة بهذا الناسق قطع عنها حد
القذف وحد الزنا وان ظهر بها حال انظر المقدمات فقد طال هنا وذكرها ابن عرفة في فصل
الصدق افاذ غ وق الحط مفهوم قوله بلا تعلق أنه لو تعلق به لا تحله ومفهوم غير
لأن فيه أنه لو كان لا تقا به لا تحله ولو لم تعلق به وفي الأكمال ولو ادعت أمر أنتم هذا عندنا
على أحد من المسلمين حدث له القذف وكذا لها ولا تقبل دعواها ولا تعلقه بغيره بقوله إلا أن
تأتي متعلقة به تدعى مستغنية لاول حالها وكان لم يشهر بغيره ولم يعرف به كذا ما ان جاءت
متعلقة به لا يليق ذلك به فلا تعلق عليه واشتد عندنا في حد هذا القذف فقبل تجد وقد لا تحده
لما يلتصق من فضيحة نفسها ولا حد عليها الزنا وبعض أصحابنا في المتهرب بذلك مثل صاحبة
جزير أم أحمد الزنا على كل حال ولا تصدق بمتعلقها وفضيحتها تقسم إلا أن لم تزل متفضية بها
وهذا صحيح في النظر اه والمأني الكلام على الغاصب عقبه الكلام على المتصدى
لنائبها فقال (و) الشخص (المتصدى) بكسر الذال المهملة ابن عرفة المتصدى المازي هو
غير الغاصب أحسن ما يميز به عنه ان المتصدى الاتباع بلك الغير بغير حق وقد نزلت الرتبة
أو اتلافه أو بعض مدون قصد تلك قلت وحاصل مسائل المتدعي أنه الانتفاع بحال الغير دون

الانتفاع بلك النفس (قوله بغير حق) فصل يخرج الانتفاع بلك الغير حتى كأي ذكره اموارها حق
واحد ام وعرى (قوله دون قصد تلك الرتبة) فصل يخرج الغصب (قوله أو اتلافه) عطوف على الانتفاع (قوله قلت) بضم
تاء التكلم ابن عرفة

(قوله خطوه) اى الانتفاع بمال الغير دون حق فيه (قوله والتصرف) عطى على الانتفاع (قوله فيه) اى مال الغير (قوله اذنه) اى الغير (قوله مقامه) اى القاضى (قوله افقدها) اى المالك والمالك القاضى وهم جماعة المسلمين عليه السلام فيقوم مقامه (قوله قيدخل) اى فى تعريف العدلى بالانتفاع بمال الغير دون حق فيه والتصرف فيه بلا اذن ماله ولا اذن قاض ولا اذن جماعة عند عدم المالك والقاضى تبرع عليه (قوله القارض) ينتفع بالراه اى عامل القراض (قوله وسائر) اى باقى (قوله الاحرام) يضم ففتح حمود واجمع اجبر (قوله والايجاب) اى غيرا المقارضين والاجرام عطى على المقارض (قوله لغيره) اى التعدى (قوله هذا) اى جان على بعض (قوله دابة) تنازع فيه مكتوى ومستعبر (قوله المساافه) معقول تعدى المضاف لفاءه (قوله لها) تنازع فيه اكثر واستعار (قوله تعدى عليها كلها) على ليشمل (قوله ادخالها) اى تعدى المكتوى والمستعبر دابة (قوله هاذ مفهومه الخ) على ادخاله فى الباب (قوله اختصر) اى خلیل (قوله هنا) اى فى cor والمتعدى جان على بعض غالباً (قوله

٧٠ منج ث (قوله ورد) يضم ففتح مفتحا لاى كون جنابة المكبرى والمستعمل على كل الغاية (قوله بان من اجزاها) أى الدابة (قوله وخاتما) أى المكبرى والمستعمل (قوله) أى ملكها (قوله ولنا) أى كون ملكها من اجزائها (قوله فرق) بقعان مخففا (قوله نها) أى المدونة (قوله العبد) أى ذاته (قوله ورقبته) عطف على خدمته (قوله بعلمه) أى الخدم والفتح (قوله فله كذا نظره) أى العبد معه فرق (قوله الجنبانة عليه) أى العبد الذى ربهت خدمته لم رجل ورقبته لا تحريمه عطف على زكاة (قوله ان تصب السكى) أى تقضى عليها بان سكن البيت يتغير ان مالكه (قوله علم) يضم العين (قوله بين المتدى والغائب) أى بان المتدى يقصد بمجرد الافتتاح لملك الذات والغائب تلك الذات (قوله هو) أى الفرق (قوله لو مارده) أى بقوة كليا (قوله ضامنا لرقبة) أى وهذا يقتضى ثلثها (قوله ناقلها) أى فلذا نحن رقبها (قوله وصف النقل) اضافته لسان (قوله نحن درجة الاعتبار) اضافته لبيان (قوله انه) أى المتدى

(قوله قال) اى ابن شاس (قوله فقط) اى دون الذات (قوله المتعدى نفسه) يفتح الال (قوله لقد قاله تعالى) ضله هلاك (قوله) نامر معاوى ضله هلاك (قوله وتقدم) بفتحات مثقلا (قوله فى العاربه) ضله تقدم (قوله على لغو ضانه) اى المتعدى خيم نقل ابن الحاجب (قوله بذلك) اى ٥٥٤ هلاكه يسماوى لانتسب له فيه ضانه (قوله بهذا) اى التحقيق ضله تعين

(قوله لان الهلاك الخ) علة
تبيين هذا الخ (قوله لا يعلم) يضم الياء (قوله يعلم) يضم الياء (قوله لا ينسبه) اى المتعدى (قوله وقاسه) اى ابن عبد السلام (قوله واضع رده) خبر قياسه (قوله بما تفرق) ضله رد (قوله من ذلك) اى الذى تفرق به اهل المذهب بين ما (قوله لازم) يشيخ الميم مثلى لازم بلانون لاضافته (قوله قصد) خبر لازم (قوله يقتصر) يضم الياء وفتح القاف (قوله نعمه) اى قصدت (قوله الرتبة) قوله البراءة خبر لازم (قوله وقت) اى وقت (قوله ضانهما) اى الذات (قوله فيها) اى الذات (قوله بالتصرف) ضله التصرف (واضانه ذات فى الموضوعين) البيان (قوله المتعدى) تفسير لقاعل افاض المستتر فيه (قوله يتعدى) ضله افاضات (قوله وروايه) عطف على الروايه (قوله لانه) اى قطع ذنب واذا ن دايمة ذى الهمة او طلسانه علة التشيل بلما شيت المقصود (قوله ضانهما) اى الدابة والطلسان (قوله للمتعدى) يفتح الال (قوله الغرض) يفتح الغين الجمعه والراء (قوله قل لينا به) فتعاسر (قوله اللين) خبر كان (قوله قيمه) يبطله اى تقابل بينهما (قوله غزيرى) يفتح الغين معنى غزير بلانون لاضافته (قوله عيني) يفتح الون معنى عين بلانون لاضافته

أربعضها وهو خلاف نقل ابن شاس عن المذهب قال لو نصب السكني فقط فانه سدت الدار الاموضع سكتة فلا يضمن ولو انهم سددوا مسكنه لضمن نفسه وانما يحقق في ذلك اجراء المسئلة على حكم هلاك المتعدى فيه مدة التعدى بامر معاوى لا تنسب فيه للمتعدى وتقدم تحصيله في العاربه فتقول ابن الحاجب على لغو ضانه بذلك ونقل ابن شاس على ضانه بذلك وهذا اثنين للضعف مناقضة ابن عبد السلام بين مسئلة التعدى بالسكني ومسئلة التعدى بالركوب لان الهلاك في زمن التعدى بالركوب لا يعلم كونه يغرب المتعدى والهدم يعلم كونه لا ينسبه وقياسه في آخر كلامه التعدى على النصب واضع رده بما تفرق به اهل المذهب بين التعدى والغصب من ذلك اعتبار لازم ذى الهمة لا لازم ذات الغصب قصدت الارقبة قل يقتصر معه في الضمان الى نقل ولازم ذات التعدى البراءة من قصدت ذات فاناب وقت ضانهما على التصرف فيما بالنقل (فان افاضات) المتعدى بتعديه النعم (المقصود) بما تعدى هو عليه (قطع) ذنب (دابة ذى همة) اى عظيمة وعلمترة كقاضي وامام (أو) قطع (اذنها) على الرواية المشهورة عن الامام الثالث رضى الله تعالى عنه ورواية ابن عبيد عن مطرف وابن الماجشون واصبغ ووصوها للنهي (أو طلسانه) اى ذى الهمة يفتح الطاء الهمة واللام وسكون التهمة اى ما يجعله على راسه في السطاطة مع البرد وقلنسوة لانه اتلاف للنفقة المقصود منهما اذ بهما ذكر لا يتفق مع ما ذوا الهمة والدابة تشيل بغلة والفرس والجار الفارس ونسخة الاقضية والسايط بغلة بدل دابة (قطع) (ابن) خبر (شاقهوا المقصود) من من اقتناها وكذا تقلله عند مطرف وابن الماجشون واصبغ ومفهوما هو المقصود منها انه اذا لم يكن هو المقصود منها فالتلافه وجب ارشاه فقط (و) كقطع عيني معنى عن حذف تونه لاضافته (أبعد أو) قطع (بذيه) وجواب فان افاضات المقصود (قوله) اى مال المتعدى عليه (اخذه) اى المتعدى عليه (و) اخذ ارض (نقصه و) له تركه للمتعدى واخذ قيمته منه يوم تعديه في النهي المتعدى على اربعة اوجه يسر لم يبطل الغرض المقصود منه ويسر ابطال ذلك منه وكثير لم يبطل الغرض منه وكثير ابطال ذلك منه قال يسر الذي يبطل الغرض المقصود منه نفسه خلاف ابن القصار يضمن جميعه فان قطع ذنب دابة القاضي واذا نضاهما وكذا مركوب كل من يعلم ان مثله لا يركب مثله ذلك فذلك لسواء وسواء كانت الدابة حمارا أو بغلا أو غرهما أو لفرق بين المركوب والملبوس كقتالسة القاضى وطلسانه وعامته وكذا من يعلم انه لا يلبس مثل ذلك الخفى عليه ولا يستعمله فيما قصد به فهذه الرواية المشهورة عن مالك رضى الله تعالى عنه ابن نونس عن الاخوين لو تعدى على شاة مارى قل لينا به فان كان عظم ما تراده اللين ضمن قيمتها شاموها وان لم تكن غزيرة اللين فالتامين مانتصها وأما الشاة والقرعة فالتامين ما مانتصها وان كانتا غزيرى اللين لان فيهما مانتصها غزيرة باقية وفي المدونة من نفاع عيني عبد رجل أو قطع يديه جميعا فقد ابطاله ويضمن الجراح قيمته وبعث عليه وان لم

(قوله الواحدة) أى من اليمين (قوله أى المتعدى الغرض) تفسير للذاعل المستترة ٥٥٥ والمفعول البارز (قوله ومنه)

بفتح تحت مثقلا (قوله

الرقيق) تفسير للقاعل

عق المستتر فيه (قوله

الرقيق) تفسير لنا ثب فاعل

قوم (قوله من التقرير)

صلة منع (قوله ان الحاني

الخ) مفعول قول المضاف

لقاعل (قوله انما هذا اذا

طلب سببه) خبر قول

قوله وأما ان (أى

سببه) قوله (قوله) أى سببه

(قوله هذا) أى قول

بعض الفقهاء انما هذا

الخ (قوله انما اختاره)

عطف على الصواب (قوله

انه) أى الجاني (قوله

افسده) أى الرقيق بخبايته

عليه (قوله ان يفرغ الجاني

قيته الخ) خبر الصواب

والختار (قوله فهو) أى

سببه (قوله فيها) أى

الدابة (قوله من ذلك)

بيان فساد (قوله فيه)

أى العبد (قوله فاه) أى

المتعدى (قوله عليه) أى

المتعدى (قوله فالتناسب

الخ) تفرع على انما هو

في معنى قول ابن القاسم

فيها (قوله ويفرغ) أى

المتعدى (قوله تنصه) أى

الثوب (قوله المتعدى)

مفعول لزوم (قوله

واستحسنه) أى لزوم اجرة

الطيب المتعدى (قوله

هذا) أى عدم لزوم امر طيب

يظهر مثل ان يبقا له عنا واحدة أوجدع انفه وشبهه فعليه ما ينقصه ولا يعتق عليه ابن رشدان
قطع الواحدة من صانعين قيمته اتفاقا (وان لم يبقه) يضم فكسر أى المتعدى الغرض
المقصود من المتعدى عليه (قوله) ان (قوله) أى المتعدى عليه يستحقه مالك من المتعدى
ومثل ان يبقا له قيمته بقوله (كان يبقا له) أو ناقة ولومقصود امتناعه لان فيها منافع غيره وقال
ابن الماجشون ان البقرة المقصود كلب الناة (قوله) قطع (بديعبدو) قاع (عنه) أى العبد
فلا يبقا الغرض المقصود منه لبقا منافعها بما في يديه وعينه ظاهره ولو صانعا وهو
مذهب ابن القاسم وطريق ابن رشد من سماع أصبغ انه ان قطع يد المانع أو قطع عينه
يضمن قيمته انما قال (قوله) ان (قوله) أى المتعدى على رقيق غيره بقطع أو ف (عق) بفتح رقيق (عليه)
أى المتعدى (ان قوم) يضم فكسر مثقلا الرقيق (عليه) أى المتعدى ان اختار سببه فترتبه
قيته ومقهور من قوم عليه انه ان اختار سببه أخذ وأرض تنصه فلا يعتق وهو كذلك وهذا
في غير بقيت الغرض المقصود وأشار الى المقتب يقول (ولا منع لصاحبه) أى الرقيق
المتعدى عليه بقطع أو ف من التقرير والعق على المتعدى (في) المتعدى (القاض)
المقوت الغرض المقصود كقطع يديه أو قطع عينه (على الاربع) عند ابن يونس من اختلاف
ق ابن يونس عن بعض الفقهاء معنى قول ابن القاسم ان الجاني على العبد جناية بمقتضى يفرغ
قيته ويعتق عليه اتفاقا اذا طلب سببه وأما ان أى فاه أخذ العبد وما تنصه وليس العتق
بما روي العبد لا يضمنه ابن يونس هذا اخلاق ظاهر قول ابن القاسم واشتب والصواب
من هذا الذى اختاره انه اذا أفسده هكذا ان يفرغ الجاني قيمته ويعتق عليه ما احب سببه
أو كره لان قيمته عوضه فهو مضاد في ترك قيمته صحى ما واخذ ما لا يتنصه واحرام العبد العتق
وان لم يفسد من مثل ان يبقا عينه الواحدة أو يقطع يده الواحدة ولم يذهب بها أكثر منافعها
فيخبر سببه من أخذ وما تنصه لانه يتنصه به أو يفرغ الجاني قيمته ويعتق عليه ادب له لتعديه
وظله كآمال الامام مالك واشتب رضى الله تعالى عنهما وأما ان كانت الجناية يسيرة مثل ان
يجرد اذنه أو يقطع اصبعه ولم يفسد ذلك فليس عليه الامتناع طى فاختلاف ابن يونس
وبعض الثوريين انما هو في معنى قول ابن القاسم فيها ومن تعدى على عبد رجل فقتل عينه
أو قطع لهما رجلا أو جرحه في معنى كان من ذلك فسادا فاحش حتى لا يبق فيه كبير منفعة فانه
يضمن قيمته ويعتق عليه اه فالتناسب لاصطلاح المصنف تأويلان لكن الجاني يقتصر ابن
يونس على ذلك ويصل المراتب بلا ثمن فسادا فاحشا وكثيرا غير مقصود وسير ارا اذا لم يفسد
الاشارة الى اختاره ولذا اقبل القاض اشارته الى ان غيره المنع فيه والله أعلم (ورقا) بالطاء
اصل المتعدى (الثوب) الذى خرقة بتعديه عليه ورقيه في السيرة اتفاقا في الكثير على ظاهر
التعدي بالسارة والكثرة يفرغ أرض تنصه بعد رقيه في السيرة اتفاقا في الكثير على ظاهر
القيمة (رق) لزوم (اجرة الطبيب) الذى يداوى المتعدى عليه بقطع أو ف من المتعدى تنزيلا
للتعدي من زلة الرق واستحسنه الثمن وعدم لزومه لان الرق يفتحق بشفه بخلاف التطبيب
ابن عبد السلام هذا ظاهر المذهب صحه في الشامل وشهر بعضهم (قولان) لم يطلع المصنف

(قوله كما قال) اي ابن القاسم (قوله منهما) أي الثوب والحيوان (قوله ترجع) أي الذات المعنى عليها • (باب الاستحقاق) •
(قوله وهو) أي الاستحقاق (قوله كتبها) أي المدونة (قوله وعرفته) بفصاحتها مثلاً أي ابن عرفة الاستحقاق (قوله ملأني) أي
في الظاهر اذ لا يرفع الملك في الواقع ذلك (قوله بثبوت) صلة رفع وأومسية (قوله بغير عرض) صلة رفع وبأوله للاستحالة
(قوله من أنواع) بيان غيره (قوله واضافته) ٥٥٦ أي رفع (قوله غير الملك) كالاعارة والرهن والإيداع والنكاح والوكالة
(قوله حريته) أي الشيء

(قوله ما عرف) بضم فكسر
شققاً (قوله لعين) بضم
فتحة مثلاً (قوله معصوم)
أي محترم ماله كسليم وذو
(قوله بعد سمعه) صلة عرف
(قوله من الغنمة) بيان ما
(قوله فانه) أي ما عرف
لعين الخ صلة مخرج رفع
ملك ما عرف الخ (قوله
أومن وقع في غنمه) عطف
على مشتركه (قوله لا يثبت)
أي ان يسع (قوله وأثبت)
أي ان قوم واعلى بعض
الميش في غنمه (قوله
هو) أي الاستحقاق (قوله
المدعي فيه) بفتح العين (قوله
سيه) أي الإخراج (قوله
اعتصار الهبة) لوجود
التعريف فيه دون
الاستحقاق فليس مطرداً
ولانها (قوله استحقاق)
مدعى الحرية أي برقبته
قبلها فهي من إضافة المصدر
لبنوعه بعد حذف فاعله
(قوله وهو) أي الاستحقاق
مدعى الحرية بثبوت رقبته
قبلها (قوله ليشمله) أي

• (باب بيان احكام الاستحقاق) •

ويؤتى بان احكامه على معرفة حقيقته وسببه وشروطه وموانعه وحكمه ابن عرفة وهو
من ارجح كتبها وعرفه بأنه رافع ملك الشيء بثبوت ملك قبله أو سبه كذلك بغير عرض قوله رفع
جنس مثل المعروف وغيره من أنواع الرفع واضافته للملك فصل مخرج رفع غير الملك وقوله بثبوت
ملك قبله فصل ثان مخرج رفع الملك بعق أو صدقة أو هبة أو بيع أو نكاح أو ذراع أو بناءة
أو نحوها من اسباب رفع الملك وقوله أو سبه عطف على ملك أي أو رفع ملك شيء بثبوت سبه
ومعنى قوله كذلك قبله وقوله بغير عرض فصل ثالث مخرج رفع ملك ما عرف لعين معصوم بعد
يبعه أو ضمنه من الغنمة فانه لا يؤخذ من مشتركه أو من وقع في سهمه لا يثبت وأثبتته التي قوم
بها وقال في الباب هو الحكم بانخراج المدعي فيه من يد حائز الى يده مدعية بعد ثبوت سبه
وشروطه وانتفاء موانعه في تكميل التقييد في بعض الحواشي هل يرد عليه أي قمر يثاب
عرفة اعتصار الهبة اه ويرد عليه ايضاً غير متعكس لعدم شموله استحقاق مدعى الحرية
وهو استحقاق شرعي وقد يقال يشمله لان مدعى الحرية يعقل ما عتق نفسه واستحقاقه برقبته
يرفع ملكه عنها فأقاده البناء العدوي ليشتمل ان ابن عرفة أو اريد ذلك للسكان الاخصر ان يقول
رفع ملك بثبوت ملك أو سبه فالتظاهر انه اريد بقوله أو سبه كذلك استحقاق مدعى
الحرية برقبته بالتقدير أو رفع سبه كذلك أي بثبوت ملك قبله فان قلت يلزم على هذا انه
ليذكر الاستحقاق بغيره فالجواب ليس له رأى انه ليس استحقاقاً حقيقياً وان اطلاقه عليه

التعريف استحقاق مدعى الحرية بثبوت رقبته قبلها (قوله ذلك) أي رفع الملك بثبوت الحرية قبله (قوله
انه) أي ابن عرفة (قوله استحقاق مدعى الحرية برقبته) مفعول اراد (قوله على هذا) أي كون مراده استحقاق مدعى الحرية
برقبته (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله ليشمله) أي ابن عرفة (قوله انه) أي استحقاق المسترق بغيره (قوله وان اطلاقه) أي
الاستحقاق (قوله عليه) أي رفع الحرية بثبوت الحرية قبلها

(قوله انه) أى الشأن (قوله بقضى له) أى مستحق الارض (قوله بأخذته) أى الزرع (قوله بل بأمره) أى المستحق الزارع (قوله قاتل أبي) أى الزارع قلعه (قوله انه) أى المستحق (قوله أخذته) أى الزرع (قوله ليس له) أى المستحق (قوله باقائه) أى الزرع (قوله هو) أى منعت باقائه بكمراه (قوله لانه) أى باقائه بكمراه (قوله له) أى الزرع (قوله لانه) أى الشايع (قوله أخذته) أى الزرع (قوله له) أى الزرع (قوله باقائه بكمراه) صله بيع (قوله على تبقيته) صله بيع (قوله وذلك) أى بيع الزرع قبل بدو صلاحه على تبقيته (قوله ونخرج) بضم فكسر متفلا (قوله يسوانه) أى باقائه لزاده بكمراه (قوله ونظف) بفتح مفتلا (قوله نفسه) أى نخر يجعل ان من ملك ان ملك لا يبعد مال الكاوع لوجه النظر ان المستحق ان اختار ابقاء الزرع فعدمه كماله بالفعل باقائه لزاده بكمراه بيعه على التبقيته (قوله فيخرج) بضم ففتح متفلا أى جواز ٥٥٩ ابقائه لزاده بكمراه (قوله غير) بضم الغاء المجعولة وكسر المثناة تحت مفتلا (قوله اذعله) أى عدمه عدمه متلاصقة تصور (قوله لا يصور هنا) بيع الزرع الخ ابقائه ان هذا ظاهر اذا خبر في ابقائه لزاده بكمراه او بين ابقائه لنفسه وبين تكاثر زاده ببقائه وليس كذلك انما يحرم بين الاخيرين فاذا ختار اولاهما وابقاهم لزاده بكمراه فباعه قبل بدو صلاحه على تبقيته (قوله ومنع) عطف على جواز (قوله ان انشاا للمستحق) بيان ظاهرة بمحض من (قوله انشاا) أى المستحق (قوله امره) أى المستحق (قوله فاضرب) بضم فس كسر أى الزرع (قوله ولورعى البهائم) صباغة فى الاستقاع به (قوله) أى قله (قوله سواه) (قوله ان لم يمت) بفتح الضمنية وض الفاء أى عصى (وقت ما) أى الزرع الذى (تراد) بضم القوية الارض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كالوزعت محمدا وأراد المستحق زرعها مقتنا أو بقاء ابن رشد القياس ان قله بعد خروج ابان الزرع اذا كانت الارض فعل لزرع المغائى والبقول وتبين ان رب الارض لم يقصد اضرارا لغاصب أو المتعدى بشكليه بقلع زرعها وانما رغب فى الاستقاع بارضه للمقتناة والبقل اذا قد تكون المتفعة بهذا كفرن المتفعة بالزرع وفى نوازل اصبح خلاف هذا وحل عليه عبد الحق وغيره المدونة ان المراد وقت ما زرعها فيها الغاصب والمتعدى فقط وظهر تقرير الشارح لاجل كلام المستحق على هذا وقرر البساطى بالاقول افاده ت طى تبنيه غ شيل قوله ما زاد له الزرع والمغائى والبقل وغيرها من جنس ما زرع المتعدى فيها ومن غير جنسه وهذا خلاف ما لاصبح فى نوازه وخلاف

اخذانه بقضى له بأخذته ولو اراد الزارع قلعه وليس كذلك بل بأمره بقلعه فان ابقى قله اخذ به غير شئ كما فى توضيح وظاهر ايضا انه ليس له باقائه لزاده بكمراه وهو كذلك عند ابن المواز لانه بيع قبل بدو صلاحه لما كان المستحق اخذ مجانا كان باقائه بكمراه يعالقه فى الحقيقة بالكرام على تبقيته وذلك وع الفرور خرج جواز على ان من ملك ان ملك لا يبعد مال الكاوع وطريقه البساطى فيخرج على ان من خير بين شقين فاختار احدهما لا يبعد متفلا اذعله لا يصور هنا بيع الزرع قبل بدو صلاحه على تبقيته ومنع ابن المواز على عدمه متفلا افاده ت طى قوله وليس كذلك بل بأمره بقلعه الخ فيه نظرو الصواب ابقاه كلام المستحق على ظاهره ان انشاا للمستحق ان شاا امره بقلعه وان شاا اخذ مجانا كما فى ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح وغيرهم ابن يونس ابن القاسم واشهب ان كان الزرع صغيرا اذا قلع لا يتبع به قضى به لرب الارض بالغن ولا زريعة ولا شئ وما عا زاد للتوضيح ليس فيه ونهه وان كان قيامه بعد الزرع وقبل ظهوره او بعده وقبل الاستقاع به فله ان امره بقلعه او يأخذ ابن القاسم واشهب بالغن ولا زريعة ١٠ (والا لم يبلغ الزرع حدا الاستقاع به ان استحق الارض بعد بلوغه طوراً يتبع به فيه اذا قلع ولورعى البهائم (قوله) أى المستحق (قوله) أى امر زاده به (ان لم يمت) بفتح الضمنية وض الفاء أى عصى (وقت ما) أى الزرع الذى (تراد) بضم القوية الارض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كالوزعت محمدا وأراد المستحق زرعها مقتنا أو بقاء ابن رشد القياس ان قله بعد خروج ابان الزرع اذا كانت الارض فعل لزرع المغائى والبقول وتبين ان رب الارض لم يقصد اضرارا لغاصب أو المتعدى بشكليه بقلع زرعها وانما رغب فى الاستقاع بارضه للمقتناة والبقل اذا قد تكون المتفعة بهذا كفرن المتفعة بالزرع وفى نوازل اصبح خلاف هذا وحل عليه عبد الحق وغيره المدونة ان المراد وقت ما زرعها فيها الغاصب والمتعدى فقط وظهر تقرير الشارح لاجل كلام المستحق على هذا وقرر البساطى بالاقول افاده ت طى تبنيه غ شيل قوله ما زاد له الزرع والمغائى والبقل وغيرها من جنس ما زرع المتعدى فيها ومن غير جنسه وهذا خلاف ما لاصبح فى نوازه وخلاف

المزروع فيه (قوله بان استحققت الارض الخ) تصور لثنى التنى (قوله بلوغه) أى الزرع (قوله به) (قوله قله) أى الطور (قوله قلع) بضم فكسر أى الزرع (قوله ولورعى البهائم) صباغة فى الاستقاع به (قوله) أى قله (قوله سواه) (قوله ان لم يمت) بفتح الضمنية وض الفاء أى عصى (وقت ما) أى الزرع الذى (تراد) بضم القوية الارض (له) سواء كان من جنس زرع المتعدى أم لا كالوزعت محمدا وأراد المستحق زرعها مقتنا أو بقاء ابن رشد القياس ان قله بعد خروج ابان الزرع اذا كانت الارض فعل لزرع المغائى والبقول وتبين ان رب الارض لم يقصد اضرارا لغاصب أو المتعدى بشكليه بقلع زرعها وانما رغب فى الاستقاع بارضه للمقتناة والبقل اذا قد تكون المتفعة بهذا كفرن المتفعة بالزرع وفى نوازل اصبح خلاف هذا وحل عليه عبد الحق وغيره المدونة ان المراد وقت ما زرعها فيها الغاصب والمتعدى فقط وظهر تقرير الشارح لاجل كلام المستحق على هذا وقرر البساطى بالاقول افاده ت طى تبنيه غ شيل قوله ما زاد له الزرع والمغائى والبقل وغيرها من جنس ما زرع المتعدى فيها ومن غير جنسه وهذا خلاف ما لاصبح فى نوازه وخلاف

مازريه الغاصب فيها اومى غيرها (قوله من أن المراد بان مازريه الغاصب فيها) بيان ما (قوله واقصر على هذا) اى اعتبار خصوص بان مازريه فيها (قوله فعله) اى خيللا (قوله هنا) اى في هذا المختصر (قوله ثم ساق) اى غ (قوله فله) اى ابن رشد (قوله وتبعه) اى غ (قوله ما قال) اى غ (قوله ولو أراد) اى المصنف (قوله انه) اى غ (قوله فله) اى عبد الحق (قوله لهما) اى ضيق وابن فرحون (قوله وان كان) ٥٦٠ اى الشان (قوله وهذا) اى كون مرادهم بان مازريه فيها خاصة (قوله

مبين بضم ختم متشكلا
(قوله المستخرجة) بفتح
الراء (قوله حفظت) بضم
التاء (قوله فقوله) اى
عبد الحق (قوله اى الذى
شأنه ان يزرع فيها) اى
سواء كان من جنس مازريه
الغاصب فيها أولا (قوله
بقوات الابان) تصوير
لعبارة اهل المذهب (قوله
انه) اى رب الارض (قوله
ثم قالت) اى المدونة (قوله
على عاتقها) اى الارض
(قوله منها) اى الارض
(قوله وورد) اى كلام طي
(قوله ونصها) اى العتية
(قوله فقام) اى الرجل
(قوله عليه) اى الزارع
(قوله فاراد) اى الرجل
القائم (قوله وقال) اى
الرجل (قوله يمكنه) اى
القائم (قوله الاستقاع بها)
اى فى اى وقت من السنة
(قوله فليس له) اى القائم
(قوله بذلك) اى قطع زرع
المتعدى (قوله بعد ابان
الزرع) اى الذى يزرعه
المتعدى (قوله وان كانت
أرض سقى الخ) مبالغة

(قوله وانما له) اى القائم (قوله ذلك) اى قطع زرع الغاصب (قوله ولا حجة) اى القائم (قوله والكرامة) الى
اى القائم (قوله ووقت ما تراه لم يفت) حال (قوله كان) بضم فكسر مثله (قوله به) اى القلع (قوله عليه) اى القلع (قوله
بان فأت وقت ما تراه لم يفت) تصوير لثبتي (قوله فزرعه) اى المتعدى (قوله فيها) الارض

(قوله قلعه) الزرع (قوله قلع) ای الزرع (قوله فلا ينفع) بضم الیاء مفتوح التاء (قوله قد ثبت الزرع) حال (قوله فان قام) ای
ربما (قوله يدرك) بضم الیاء مفتوح الراء (قوله فله) ای ربها (قوله قلعه) ای الزرع (قوله یولی) بفتح فسحة ای تنویب یا منابر
(قوله لو ان كان) ای الزرع (قوله فغنی) بضم فسحة (قوله به) ای الزرع ٥٦١ (قوله لو ان كان) ای الزرع (قوله لم یزک) ای

المتانتهام عند الامام مالئرضى الله تعالى عنه واپس المستحق قلعه اذ لو قلع فلاقب
بالارض في ثلث السنة في ابن بولس ابن القاسم من لعدى على ارض رجل تزوجها انقام
وجها وقد ثبت الزرع قائم اى بان يدركه الحرق فله قلعه يريد على قلعه زاد عوان فالت
الابان فله كراءه اشهب وكذلك غاصب الارض ابن القاسم واشهب وان كان صغيرا
اذا قلع لا ينتفع به قضى له رطب الارض بلاغين ولا زربعة ولا شئ اى الموان لو كان صغيرا جدا
في الابان فادار ادب الارض تركه واخذ الكراء فلا يجوز ذلك لانه يحكم له رطب الارض فكأنه
يسع زرع من ربه صلاحه بكره الارض ابن القاسم واذا كان في الابان هو اذا قلع ينتفع به
فارب الارض اخذ الكراء وأمره بقلعه الا ان يترضا على امره يجوز ان يرضى الزارع ان
يتكربل الارض جاز اذا رضى وب الارض واذ لم يكن في قلعه تنفع تركل رطب الارض الا ان
يأثم قامر به بقلعه عبد الوهاب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لرق غلام حق وهذ اعرق غلام
ولان تناهضه عرقه ولو كان زرع ولا شبة فيه فلا يس له ماشا الهام لى ربه اهان قام عليه وقد
فالت الابان للزراع لو لا ينتفع المالك بارضه ان قلع الزرع فقلع بقلعه وليس لقلعه وانما
له كراءه وارضه والقول الاول اصح لقوله صلى الله عليه وسلم ليس لرق غلام حق وقال الامام
مالئرضى الله تعالى عنه ان الزرع اذا سبل لا يقطع لان قلعه من التساد العالم للناس كما تنفع
من شجر التين من الابل عانقوه الجولة وذوات الغنم القسم خال غيرهم ولا يحسن على نلقى
الركبان واحتكار الطعام لمصلحة العامة تنفع الخاص من بعض منافع المانع من ضرر
العامة الخنى ان زرع الغاصب فله مستحق اخذ الارض قبل الحرق وبعدوه لا عوض عليه
عن الحرق بانزاده واخذ الزرع اذا لم يبرأ و يرد لو لم ينفع ان يقطع وان قلع وان كان فيه
منفعة فهو للغاصب واختلف اذا أحب المصوب منسه ان يقطع قيمته مقلوعا وبقره له
ذلك وان يكون ذلك اوصوب لان النوى من بيع الزرع قبل بدو الصلاح على البقاعين يرب
للقائمتا ولا يدرى هل يسلهم وهذا يدفع قيمته مطر وحاشبه في حكم استحقاق الارض المزروعة
قبل قوت الابان فقال (ك) استحقاق الارض المزروعة من شخص (ذى) اى صاحب (شبة)
من وادرت او مشتر لم يلزم الغصب قبل قوت الابان حاشا ان قلعه كراءه استلحقه او ليس له
قلعه زرعه ولا اخذه بغيره مقلوعا في هالان القاسم من اكثرى اراضين للبناء او الزرع
او الفرس قبى فيها اوزرع واغرس وكانت تزرع السنة كلها ثم عام مستحق قبل تمام الامر
فان كان الفرس كراءه امتياغا فالت له بالعمان الى يوم الاستحقاق والمستحق ان يجير كراء
بشبة المداة ويسحق وان كانت اراضا تزرع في السنة مرة فاستحقوا ه من زرع وقبل قوت
ابان الزرع فكره ان يملك المدة للمستحق وليس لقلع الزرع لان المكترى زرع فيها وجه شبة
طنى لثان سبق الوارث مناعى الخلافه ولو كان وادرت غاصب لان الكلام في لزوم كراءه السنة
ولا يؤمر بقلعه زرعه ولا فرق في هذابين وادرت الغاصب وادرت غيرهم وانما يتره فان في الفقه

ت (هـ) اى المستحق (قوله قلع زرعه) اى ذى الشبهة (قوله وكانت) اى الارض (قوله الامر) اى الزرع (قوله فالفلة هـ) اى مبتاعها (قوله فاستصفاها) اى دبرها

٧١

٣٦٠ . ٣ منج الحليل

(قوله وان كان) اي وارث الفاضل حال (قوله مطلقا) اي عن تنقيده بالقسم لعدم قلم زرع (قوله على المذهب) اي لاغية
 لعل المذهب (قوله واما قولها) اي ٥٦٢ المدونة جواب عن نوع من مخالفتها ما تقدم (قوله ثم استحقوا) بضم التاء

(قوله وكذا) اي المتاع في

قوله بالغلة (قوله فخصول

على وارث المجهول) جواب

اما (قوله الذي لم يعلم) بضم

الباء نعت كاشف للمجهول

(قوله من كونه غاصبا او

متعديا الخ) بيان حاله (قوله

نارث) صفة شبيهة (قوله قبل

فوات وقت مات اده) صلة

استحقاق (قوله والمكرى)

عطف على المسحق (قوله

احدث) اي المكترى

(قوله فعليه) اي المكترى

(قوله بين) بكسر المثناة

تحت مشقة (قوله وان فسر

الحراثة) اي في ان وازدادة

نفس للبيان (قوله وان لم

يزرع) مبالغة (قوله

فوت) خبر ان (قوله اثار)

اي المستغنى (قوله بهذا)

اي وفاتت بغيرها الخ

(قوله فاستحق) بضم التاء

اي الثوب والعبء (قوله

او بما يوزن) عطف على

بشوب (قوله بعينه) راجع

لثوب وما عطف عليه

(قوله يزرع او يحرق) اي

المكترى الارض (قوله

وان كان) اي الاستحقاق

(قوله وفي كراه الارضين)

عطف على في الاستحقاق

(قوله بعينه) راجع للعبء

ايضا (قوله فاستحق) اي العبد والثوب

فوارث الغاصب لاغية له وان كان صاحب شبهة بالنسبة لعدم قلم زرع ووارث صاحب
 الشبهة أو المجهول ذو شبهة مطلقا وقد قال في التوضيح وارث الغاصب لاغية له بافتراق وقال
 ابن عبد السلام على المذهب واما قولها في كآب الاستحقاق ومن ابتاع دارا أو عبدا من
 غاصب ولم يعلم فاستغفلهم زمانا ثم استحقوا غائلته للمبتاع بضاعته وكذا ان ورثهم عن ابيه ولم
 يدر بم كآف الاية فاستغفلهم ثم استحقوا غائلته للوارث فمعمول على وارث المجهول الذي لم
 يعلم اهو غاصب ام لا ولذا اضبط قوله يدر بالنساء لان نائب (او) استحقاقا ارض من ورثه ومن
 شخص (جهل) بضم فكسر اى لم يعلم (حاله) من كونه غاصبا ومتعديا أو ذا شبهة بارث وشرأ
 غيره عالم بغصبائه قبل فوات وقت مات اده فعليه كراسته لمستحقهها وليس له قلم زرع ف
 فيها وان استحقها بعد ان الزاوة وقد زرعها مشترى او موكمته فلا كراسته لمستحق في تلك
 السنة وكرأها الذي كراها ان لم يكن غاصبا وكانت في يده بشرأه وارث وكذا ان سكن
 الدار مشترى او كراها امدا ثم استحقها رجل بعد الادب فلا كراسته وكرأها للمبتاع واذا
 كان مكري الارض لم يعلم اغاصب هو ومبتاع فزرعها المكترى منه ثم استحقها رجل في ان
 الحرق فمكتة بها كالمشتري يعني في الغلة حتى يعلم أنه غاصب (وان) اكترى شخص ارضا بما
 يعرف بعينه كعبدا أو بوعين ثم استحق الكرا فان استحق قبل حرثها والعمل فيها انفسخ
 الكرا أو اخذ المستحق عين شئ الذي اكتر به الارض والمكري ارضه وان استحق بعد
 حرثها (فانت) الارض اى لا يفسخ كراؤها (سبب) حرثها (فقبل) استحقاقه وقتها (فما)
 اى الحكم الذي (بين مكرو) بضم الميم (ومكتر) فلا يفسخ الكرا أو اخذ المكري كرا مثل
 الارض من المكترى ف فيها من اكترى ارضا بشئ بعينه فاستحق قبل ان يزرع ويحرق
 انفسخ الكرا وان كان بعد ما حدث فيها عا لفعليه قية كراه الارض ابن يونس فان قال
 مستحق ذلك الشئ لم يزرعه واخذ الارض محررة فذلك له بعد ان يؤدى الى الحارث قية
 حرته ويصير كانه استحق الارض وقد قالوا فيمن استحق ارضا بعد حرثه انه يدفع قية الحارث
 وياخذها فان اى قبل الحارث اعطه كراسته فان اى اسلمها بغيرها المستحقها غ السباق
 يعطى ان هذا في استحقاق الارض كآلذى قبله والذي بعده وانما فرضه في المدونة في استحقاق
 ما اكرت به فقال ومن اكترى ارضا بعد اد أو بشوب ثم استحق او بما يوزن من ثمنها او
 حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق قبل ان يزرع او يحرق انفسخ الكرا
 وان كآب بعد ما زرع او احدث فيها عا لفعليه قية كراه الارض عباس هو بين ان نفس
 الحراة وان لم يزرع فوث بين المكترى والمكترى فانت ترى المصنف قد استعمل عبارة
 عباس بعينها الخط اشارة الى قولها في الاستحقاق ومن اكترى ارضا بشوب او بعد
 فاستحق او بما يوزن من ثمنها او حديد بعينه يعرفان وزنه ثم استحق ذلك فان كان استحق
 قبل ان يزرع او يحرق انفسخ الكرا وان كان بعد ما زرع او احدث فيها عا لفعليه قية كراه
 الارض وفي كراه الارضين ومن اكترى ارضا بعد اد أو بشوب فاستحق بعد الحارث او الزاوة

فعله

(قوله فعله) أي المكري (قوله مثلها) أي الأرض (قوله عرفا) أي المكري والمكري (قوله ينقض) أي يأخذ المصنف شئنا
والمكري أرضه (قوله الآن يكون) أي المكري (قوله فعله) أي المكري (قوله فيه) أي كرا الأرضين (قوله فاستحق) بضم
التاء أي العبد أو الثوب المعين (قوله فعله) أي المكري (قوله بين) بكسر الشين مفتحة (قوله أن) أي أن (قوله نفس
الحراثة) إضافته للبيان (قوله وإن لم يزرع) مبالغة (قوله فوت) خبر (قوله كما وزعت) بفتح التاء متعاطفة للمكري (قوله ولم
يختلف) بضم الهمزة مفتحة اللام (قوله ذلك) أي الحرت أو الزرع بالاولى ٥٦٣ (قوله لانه) أي الشان (قوله وألا الأرض)

عطف على الكراه

(قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله

أو نفسه) عطف على

كراؤها (قوله بعد حرتها)

صلة المستحق (قوله من

مكتريها) صلة أخذ (قوله

قلها) أي حرتها (قوله

والهم) أي أجل وأكبر

(قوله فقال) أي ابن القاسم

(قوله فخرم كراها) أي

وأزرعها (قوله من العمل)

بيان (قوله لاني) أي

من استحق الأرض منه

(قوله وإن زبلها) أي جعل

فيها زبالا لتقربها مبالغة

(قوله لانه) أي الزبل (قوله

استحق) بضم الشين وكسر

اللام (قوله فيها) أي الأرض

(قوله أذليس) أي المستحق

منه (قوله فلا يظلم) بضم

المثناة وفتح اللام (قوله على

غير أصل) أي فاعده خبر

قول (قوله قوله) أي ابن

القاسم (قوله أن يكونا)

أي المستحق والمستحق منه

(قوله ببقية كراها) إضافته

البيان (قوله ببقية) أي

فعله كرا مثلها وكذلك أن كراها بجدي وأوصاف ونحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان
الكراه ينقض الآن يكون قد زرعها أو حرثها أو أحدث فيها عملا فعليه كراه الأرض وقال
فيها أيضا ومن كثر أرضا بعد أو بشوب بعينه فاستحق بعد الحرت أو الزراعة فعليه كراه
مثلها وكذلك أن كراها بجدي ونحاس بعينه وقد عرفنا وزنه فان الكراه ينقض الآن
يكون زرعها أو حرثها أو أحدث فيها عملا فعليه كراها مثل ٨٠ عياض هو بين أن نفس الحراثة
وإن لم يزرع فوت للمكري كراها مثل كراها وزعت ولم يختلف أن ذلك فوت بين المكري
والمكري فلهذا أمر إذا المصنف ولا يصح جعل كلامه على استحقاق الأرض المكتراة لانه إذا
استحققت الأرض لم يبق للمكري كلام حرت الأرض أو لم تحرث والله اعلم (والمستحق) بكسر
الحاء المهملة للكره المعين أو للأرض (أخذها) أي الأرض المستحق كراؤها المعين وأنفسها
بعد حرتها من مكتريها (ودفع كراها الحرت) المكتريها الذي حرثها (فإن أي) أي امتنع المستحق
من دفع حرتها (قبل) بكسر فسكون (له) أي المكتري (اعط) المستحق (كرامنة)
وأزرعها فان أعطاه ذلك فواضع (والا) أي وإن لم يعطه ذلك قيل له (أجلها) أي الأرض
المستحق (بالشيء) الذي في حركتي في بي سأل ابن القاسم عن استحق أرضا وقد قلها الذي
كانت سده وأنهم حرثها بالزرع فقال المستحق فليباران شأما أعطاه قيمة عمله وأخذها فان ابن
قبل الذي استحق في يده أن شئت فخرم كراها وان شئت فاسلمها لهما فليباران العمل ولا شيء لك
وقال فعنون لاني له وإن زبلها لانه اسم لك فيها ابن رشد قول ابن القاسم أصح أذليس يعمد
وإنما عمل وجهه فليظلم عمله وقول ابن القاسم وإن شئت فاسلمها ولا شيء لك على غير أصل
قوله بل ينبغي إذا أن يكونا نكر مكلفي كراها ذلك العامرب الأرض ببقية كراها غير
محرومة ووزب الحرت ببقية وفيه أهال ما لترضى الله تعالى عنه من أحيا أرضا وهو يظلمها أو أن
ثم استحققت قبل المستحق ادفع قيمة عمله فان أن يفسد مكان فيها هذا ببقية أرضه وهذا ببقية
عمارته ابن تونس السواب أن يقوم لكل واحد حيشته على حدة ولا تقوم الأرض بعمارته
العمان أن تقل لا تزيد الخط يصح أنه أراد مستحق الأرض أو مستحق الثوب أو العبد المكتري
به أوهما معا لان حكمهما واحد أو الحسن ابن تونس بعض فقهاءنا القرويين أن أراد
مستحق العبدان يبيع بغير خدم ببقية الأرض ويأخذ الأرض أن لم تحرث المكانة ذلك وان
حرت كان له أن يدفع إلى المكتري حق حرثه ويأخذ الأرض لانه كسحق لمنعه وتوابعه
منعها باقية فهو كمن استحق أرضا بعد أن حرثها لمكتريها أي أنه يدفع إليه حق حرثها ويأخذ

الحرت (قوله فيها) أي الأرض (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله لانه) أي المصنف (قوله أراد) أي يقول والمستحق (قوله أن
أراد مستحق العبد) أي الذي أكرمت الأرض به (قوله أن يبيع) مقعولا (قوله ذلك) أي أمضاء يبيع بخدمها أو أخذها
(قوله كان له) أي مستحق العبد (قوله حق) أي أجره (قوله لانه) أي مستحق كراها (قوله فهو) أي مستحق كراها المعين
(قوله لانه) أي مستحق الأرض (قوله إليه) أي مكتريها

(قوله فان امتنع) اي مستحق الارض من دفع اجر الحارث (قوله فان امتنع) اي المكسرى من دفع كرامسته (قوله واعترض) اي ابن رشد (قوله قوله) اي ابن القاسم (قوله يجعله ما) اي المستحق والمكسرى (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله وهذا) اي جعله ما شريك (قوله على اصله) ٥٦٤ اي قاعدة ابن القاسم (قوله المسئلة كلها) اي قوله وفاتت في رها

الح (قوله ونقل) اي الشارح (قوله وقرر) اي الشارح (قوله عرض) بفتحات مثقالا بمجم الضاد (قوله) اي الشارح (قوله قال) اي الخط (قوله كلامه) اي المصنف (قوله وهكذا) اي الخط (قوله التعريض بالشارح) (قوله قال) اي ابن غازي (قوله ان هذا) اي وفاتت بجرها (قوله اي اللدنة بفتحات (قوله تعمين) بفتحات مثقالا (قوله ما) اي استحقاق الارض واستحقاق الاجرة (قوله في بعضها) اي السنين تنازع فيه فروع وغرس وبخ (قوله ثم استحققت) اي الارض (قوله قبل تعلمها) اي السنين (قوله مضى) اي الكراه (قوله فيما) اي السنين الباقية (قوله بلغة الكراه) صلة النسبة (قوله لان امضاء) اي المستحق (قوله في حصته) اي كراهه (قوله عليه) اي المستحق فاقب فاعل يشترط (قوله ما يخصه) اي باقي السنين (قوله لانه) امضاء ولم يعلم النسبة (قوله فضة) اي الكراه (قوله ليجز) بضم فكسر (قوله في بعضهما) اي السنتين صلة جمع (قوله يوم) الاشارة (قوله من المكسرى) صلة استقد (قوله مضى) اي المستحق (قوله كراه) باقي المدونة (قوله يقضى له) اي المستحق (قوله باخذ) اي كراهي في المدونة

امضاء ولم يعلم النسبة (قوله فضة) اي الكراه (قوله ليجز) بضم فكسر (قوله في بعضهما) اي السنتين صلة جمع (قوله يوم) الاشارة (قوله من المكسرى) صلة استقد (قوله مضى) اي المستحق (قوله كراه) باقي المدونة (قوله يقضى له) اي المستحق (قوله باخذ) اي كراهي في المدونة

(قوله من غرائب) بانا كثر ما هم من متاع أو أوارثه (قوله لم يتقدمه) أى المكترى المكترى كراه السنة (قوله أنه) أى المستحق (قوله فإن أجاز) أى المستحق (قوله عليه) أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله أدى) أى المكترى (قوله لم يقع) أى المكترى الأول (قوله ان كان) أى المستحق (قوله ولم يفت) أى المكترى الأول (قوله به) أى المستحق (قوله ويخو) أى الدين (قوله ولا يرد) يفتح فضم أى المكترى الأول (قوله لانه) أى المكترى (قوله يرد) ٥٢٥ بفتح فكسر (قوله يستحقه) أى

البيت (قوله عليه) أى

المكترى (قوله عدمه) بضم

فكسكون (قوله يعلم) بضم

الياء (قوله فيها) أى المدونة

(قوله لم يعلم) أى خصيه

(قوله استحقوا) بضم التاء

(قوله فان علم) أى الوارث

(قوله جعل) بضم فكسر

(قوله فهو) أى الواهب

الجهول امره (قوله حتى

يعلم) بضم الياء (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله

المستحق) بفتح الحاء (قوله

له) أى مستحقه (قوله به

أى التثنية (قوله على ثلاثة

أقوال) صلة اختلف (قوله

له) أى مستحقه (قوله ان

الغلبة الخ) مفعول قول

المضاف لقائه (قوله بها)

أى الذات المتنازع فيها (قوله

للطالب) أى للمدعى (قوله

المستحق) بفتح الحاء (قوله

بينه) أى الذى بينه (قوله

وبينه) أى بين الأصل (قوله

غلبته) أى المستحق (قوله هو)

أى عدم وقف الأصل والفتة

(قوله لا يتحول) أى لا يتغير

(قوله ولا يتحول) أى يتنقل

المستحق ما مونا بان كان عدلا لميا حسن المعاملة ق فيها ومن اكترى دارا ستمن غرائب
فلم يتقدمه الكراه حتى استحققت الدار ق نصف السنة فكمرا ماضى المكترى الاول والمستحق
فمضى ما بقى او الرضا به كراه بقية السنة فان أجاز الكرا فمضى بقى المكترى فمضى فمضى
من عهدته اذا لاضر وعليه لانه يسكن فان عطيت له ارادى بحساب ماسكن ولو اتقدا الاول
كراه السنة كلها فمضى الى المستحق حصه كرا ماضى المداة ان كان مامونا ولم يفت من دين يحمط
به ويخو ولا يرد باقى الكرا على المكترى أو يمحط وغره فان كان المستحق غير مامون قيل
للمكترى ان شئت ان تدفع الى المستحق كرا بقية المداة وتسكن فان ادى قيل للمستحق ان شئت
ان يتجر الكرا على ان لا تأخذ الا كرا ماسكن كلسكن شأ أخذت بحسابه ولا انكأ الفسخ
لكراه بقية المداة ان يونس له يرد يد فى دار يخاف عليها الهدم وأمان كانت صحيحة البناء فله
ان يتقدم ولا يحجج المكترى من خوف الدين لانه أحق بسكنى الدار من جميع الغرماء العدوى
يردان يقال يخاف المكترى ان يستحقه آخر فيضعب عليه ما استحقه المستحق الاول لا لاختلال
عدمه أو مصله فلا وجه لبحث ابن يونس (والفتة) الناشئة من المستحق بالفتح (ل) حازر قيل
استحقاقه (دى) أى صاحب الشبهة (فى حوزة ككترى مستر) أو الجاهل حاله الذى يعلم
أغاصب هو وأوشبهه منتها استحقاقها (الحكم) الاستحقاق ثم يكون يوم الحكم المستحق
ق فى الحديث ان اراج الضمان ومعيانا المشتري التثنية الذى اغتله ولو له فى يد ماسكن
ضمانه منه ومضاع عليه التثنية التى تقدمه فيه فالفتة له بضمانه فيها لان التامس ومن اتباع دارا
أو عبيدا من غاصب ولم يعلم فاستعلم زمانا ثم استحقوا فالفتة للمبتاع بضمانه وكذلك اذا
ورثه من أياه ولم يدربجا كالأياه فاستعلم ثم استحقوا فالفتة للوارث ولو وهب ذلك لايه
رجل فان علم ان الواهب لايه غصب هذه الاشياء من مستحقها او بمن هذا المستحق وارثه
فغصبه ماضى للمستحق فان جهل امر الواهب أغاصب هو ام لا فهو على الثراء مستحق يصلح له
غاصب الخط فى التقديمات اختلف فى الحد الذى يدخل فيه التثنية المستحق فى ضمان مستحقه
وتحس كون غلبته له وجب التوقيف به على ثلاثة أقوال أحد هاتى قضى به له وهو الذى
يأتى على قول الثالث فى المدونة ان الغلبة لآذى في يديه حتى يقضى به للطالب وعلى هذا القول
لا يجب توقف الأصل المستحق بوقفه بحال منه وبينه ولا توقف غلبته وهو قول ابن القاسم فى
المدونة ان الرابع الذى لا يتحول ولا يتحول لا يتوقف مثل ما يجوز ولزول وانما توقف وقائع من
الاحداث فيها والقول الثانى ان يدخل فى ضمانه اذا ثبت بشهادتين او شاهدا وامرأين
والثالث اذا شهد له شاهد واحد واختلف فى الحد الذى تكون به التثنية فى استحقاق أصلها
غلبه يستوجبها المستحق منه يلوغها اليه اما بالحكم والقضاء واما بثبوت الحق بشهادة

(قوله يصول) أى يتغير (قوله ولا يزول) أى يتنقل (قوله وانما توقف) أى الرابع (قوله له) أى التثنية المستحق (قوله فمضى له) أى

المستحق (قوله اذا ثبت) أى ان المستحق المستحق (قوله له) أى المستحق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله أصلها) أى الشجر

الذى أثمرها (قوله غلبته) خبر تكون (قوله يستوجبها) أى يستحقه المستحق منه (قوله يلوغها) أى التثنية (قوله له) أى الحد

(قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله بالحكم) صلة يستوجبها (قوله واما بثبوت الحق الخ) عطف على اما بالحكم

(قوله وإما بان يشهد المستحق) عطف على إمام الحاكم (قوله فروي أبو زيد الخ) عطف على اختلف في الحد الخ (قوله ويرجع) أي
 المستحق منه على المستحق (قوله المستحق منه) بفتح الميم (قوله وان اشتراه) أي المستحق منه الأصل (قوله بعده) أي إياها الفترة
 (قوله وان عطف) أي الفترة قبل الفترة (قوله ويرجع) أي المستحق منه (قوله عليه) أي المستحق (قوله وغيره من هه) حال (قوله
 واشترطها) أي المشتري الثروة أي ثم استحق الأصل (قوله ويرغم) أي المشتري (قوله مكملها) أي المشتري (قوله ويرغم) أي المشتري
 عرفها) أي المشتري المكمل (قوله والام) ٥٦٦ أي وان لم يعرف مكملها (قوله وان كان) أي المشتري (قوله ويرغم) أي المشتري

(قوله وان كانت) أي من يد
 يشترها من المشتري (قوله
 وان كانت) أي الفترة يد
 متاعها خبر أي المستحق
 (قوله في أخذها) أي الفترة
 (قوله أو اتفاد هه) أي
 المشتري (قوله وأخذتها)
 عطف على اتفاد (قوله وهذا)
 أي تغيير المستحق بين أخذها
 من متاعها واتخاذها
 وأخذتها ما دامت أمانة
 (قوله على أنها) أي الفترة
 (قوله وأما على أنها قصير
 فترة) أي المتباعد (قوله
 قلائد) أي المستحق
 (قوله من الغن) بيان (قوله
 عنه) أي المستحق منه (قوله
 يده) أي المستحق منه
 (قوله وأمرته) عطف على
 غاصب (قوله اشتراها بعد
 الأبار) فحينئذ (قوله
 وبه) أي اشتراها من غاصب
 (قوله اشتراها) أي الأصول
 (قوله قبل المراه) أي
 الفترة (قوله اشتراها) أي

شاهدين وإما بان يشهد المستحق شاهد واحد على الاختلاف المذكور في ذلك فروي أبو زيد
 عن ابن القاسم أن الفترة للمستحق بالمعنى وفي كتاب ابن الجوزي ما ليس ويرجع عليه بالسق
 والعلاج وعلى مافي المدونة في الروايب عالم تطلب أن يشتري المستحق منه الأصل قبل الأبار
 القروان اشتراها بعد الفترة للمستحق على مذهب ابن القاسم وان جئت ويرجع عليه بالسق
 والعلاج وعلى مذهب انشبه الفترة للمستحق بالمعنى فان جئت فهي المشتري وان اشتري
 الأصل وفرة من هه واشترطها ففي كتاب ابن الجوزي في الموارز الفترة للمستحق كيف كانت يست
 أوجدها وبيعها أو أكلها ويرغم مكملها ان عرفها والا فتهت وان كان باعها بغير مكملها الذي
 باعها بان قامت وان كانت يد متاعها شري أخذها أو اتفاد هه وأخذتها وان تلفت عند
 المتاع فليس الاثني وهذا على أنها لا تصير غلة للمتباع الا ليس اوالجذاذ وأما على أنها
 تصير غلة له بطبيعته فلا حق له فيها إذا أزهت عند البائع لأنها صارت غلة له بطبيعته وأما أخذ
 المستحق الفضل وحده ويرجع المستحق منه على البائع بما يوجبها من الثمن ويسقط عنه ما تاب
 الفترة قبلها يده إلا ان يكون اشتراؤه وإما بان غاصب واشترى اشتراها بعد الأبار على مذهب
 ابن القاسم وفيه ثلاثة أحوال أحدها ان يكون المستحق منه اشتراها قبل أبارها والثاني
 اشتراؤها بغيرتها بعد الثالث اشتراؤها بغيرتها بعد ازها متاعها وطبيعتها الثقة القياس جرائها
 على هذا الاختلاف في الغلة فعلى القول الأول لا يجب للمقتضى عليه الرجوع بشئ منها على
 القضي لأنه لا إجماع اتفاق على مافي شعلة غلته وعلى القول الثاني يجب له الرجوع عليه بما
 اتفق بعد ثبوت الحق بشهادتين أو شاهد واحد أمين لوجوب الضمان عليه وكون الغلة له
 من حيثئذ وظاهر المدونة أن لا فرق بين الثقة والغلة في كونها تابعين للضمان وهو القياس
 والصواب وفرق في رسم حل حيمان رواية عيسى بن النخعة والغلة فقال الثقة بمن تصير إليه
 والغلة للذي هو فيه لأن الضمان منه ومشي المصنف على هذا في باب الشهادات فقال والغلة
 له لقضاء الثقة على المقتضى به والله أعلم ومثل لئى الشهية فقال (كوارن) الحظ ظاهره
 ان الغلة للوراث سواء كان وارثا من غاصب أو من مشتريه كذا قال وارث الغاصب لا غلة
 له اتفاق سواء اتفق بنفسه أو أكرى لغيره قاله ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح وصرح به
 النعمي ويقيم هذا من قوله في باب الغصب ووارثه وهو به كهور في الاستحقاق منها ومن

الأصول (قوله بعده) أي الأبار (قوله فعلى القول الأول) أي الذي مشى عليه المصنف ههنا ان
 الغلة لئى الشبهة المجهول الحكم (قوله لا يجب) أي لا ثبت (قوله منها) أي الثقة (قوله لأنه) أي القضي عليه (قوله وعلى
 القول الثاني) أي ان المستحق يدخل في ضمان مستحقه بشهادة شاهدين أو شاهد واحد أمين (قوله يجب) أي يثبت (قوله له) أي
 المقتضى عليه (قوله عليه) أي للمقتضى (قوله لوجوب) أي ثبوت (قوله عليه) أي المقتضى (قوله له) أي المقتضى (قوله
 حيثئذ) أي حين ثبوت شهادتين أو شاهد واحد أمين (قوله والصواب) عطف على القياس (قوله بمن تصير) أي الذات
 المتنازع فيها (قوله له) أي المتنازع فيه (قوله ومثل) بفتح هاء (قوله منها) أي المدونة بيان الاستحقاق

(قوله ولم يعلم) أى المتابع فغصبه (قوله فاستغلهم) أى المتابع العبد والاراد اللاحقة (قوله ورثهم) أى العبد والارادة (قوله عليه) (قوله ولم يدري) أى الوارث الخ فمعه انه لو علم غصبه فلا تكون الفعلة ٥٦٧ (قوله ويرجع) أى المصوب عنه (قوله عليه)

أى الغائب (قوله فان

أعسر) أى الغائب (قوله

اذا وحب) أى الغائب

(قوله كالشترى) أى من

الغائب غير الغائب

فوز بالغة وعدم الرجوع

بها على الغائب البائع

(قوله ليس) أى الموهوب

(قوله مثله) أى المشتري

(قوله ويرجع) أى المشتري

(قوله فان أعسر) أى

الغائب (قوله أو فاني) أى

الغائب (قوله وهو) أى

قول ابن القاسم (قوله في

وارثه) أى الغائب (قوله

ب) أى الغائب (قوله ذلك

أى الموروث (قوله لايه)

أى الوارث (قوله جعل)

أى الوارث (قوله جعل)

بضم فكسر أى الواهب

(قوله الفعلة) أى التى استغلها

المشتري من المصوب

(قوله بالغائب) أى جعله

(قوله فيها) أى المصلحة

(قوله ولم يعلم) أى المتابع

الغيب (قوله فاستغنى

بضم التاء كسر الحاء (قوله

استغنى (قوله المقتل) أى

من الحبس (قوله عليه

أى الوارث (قوله لفت

أى الغيب (قوله وهذا

ابتاع دارا أو عبدا أو دابة من غائب ولم يعلم فاستغله زمانا قال له المتابع بضعه وكذا إذا
ورثهم من إياه ولم يدري ما كانوا لايه فاستغله ثم استحقوا الفعلة لا وارث ٥٦٨ (و) كخص
(موهوب) لمن غاصب الخطأ إذا كان الغاصب وسرا فان كان معسرا فيرجع
المستحق على الموهوب لايه بالغة كما تقدم في باب الغيب من قوله ويرجع عليه بقله موهوبه فان
أعسر فعلى الموهوب له التمسى اذا وحب ما غصبه فاعطاه الموهوب له فقال الشبب الموهوب له
كالشترى وقال ابن القاسم ليس منه ويرجع على الغاصب فان أعسر فاني على الموهوب له
وهو ابن ولا فرق بين الموهوب له العاقل والغيب وورث الغاصب ولا يقتضيان وارثا له بل
ما يلزم الغاصب فكذلك الموهوب له العالم به ٥٦٩ قالوا رثنا ما وارث المشتري أو وارث
الموهوب له أو وارث ذى الشبهة ولا يترشده كذلك والله أعلم وفيها ولو روي بذلك لايه بدل
وجعل أصرا الواهب جعل على الشتر (و) كخص (مشتري) غاصب الخطأ يعنى ان الفعلة
المشتري من الغائب اذا لم يعلم بالغصب يرد ولا يرجع المستحق على الغاصب بالقله من يوم
يبيع على المشهور الذى صرح به ابن الحبيب وغيره (ان لم يعلم) أى وارث غير الغائب
والموهوب له والمشتري بالغيب في قسمين ابتاع من غاصب ولم يعلم فاعطاه المتابع ابن زب
من ورثه حالا فاستحق بعبادته وارث ما اغتزل ولا يرجع عليه على قول ابن القاسم انهم مل هو
قوله في المدونة حين اشترى بكر أو ثوبا ثم استحق بغيره فاعطاه على لاهدق ولا ما قصها
ومفهوم ان لم يعلم انهم ان علموا فاعطاه المستحق وظاهره ان المشتري الوارث والموهوب له
والمشتري وقال ابن ناجي عن ابن عمر ان لا يتظر لمرة الموهوب له وانما يتظر لمرة الناس ثلاثا
وأما المشتري فاقنا يتظر لمرة نفسه فان كان عارفا بان البائع غاصب فلا فاعطاه ولا كانت له
(بخلاف ذى) أى صاحب (دين) على ميت طرأ ذوالدين (على وارث) المدين وقد ترك عقارا
استولى عليه ووارثه واستغنى ثم ظهر دين على الميت فترك العقار وغلته فترك الوارث لذي الدين
العقار وغلته فهذا يخرج من قوله والفعلة لذي الشبهة كوارث فكذلك قال الأوزاعي طرأ عليه
ذو دين فلو قال بخلاف وارث طرأ عليه ذو دين لكان أولى لانه أنسب بالانراج محاصر وظاهر
هذا ان غلة التركة لذي الدين ولو نشأت عن غير الوارث أو وصيه وهو كذلك فإذا كانت التركة
تلقاها ذنار وغير الوارث أو وصيه فيها فصلت ستا فاذ ذنار وظاهر على الميت ساقطة ذنار
دينا فيستحق ذنار الدين جميع الساقطة التى بيد الوارث أو وصيه عند ابن القاسم وقال الخزرجي
لا يستحق الا الثلاثة التى تركها الميت فقه أبو الحسن في كتاب النكاح قاله د البناي قوله
ظاهر هذا الكلام ان الفعلة لذي الدين ولو نشأت عن غير الوارث الخ فقه طر والذى انفصل
عنه شيخنا شيخنا العلامة متسبداً أجدر بالخارج كأدائه بضمه ان الرخ للإتزام للرب الدين
وان مالى غير صحيح والله أعلم الخطأ أشار الى ما في معاصي في الورثة يقتسمون التركة
فتعفى في أبيهم ثم يصر عليهم دين يستغنى بها بئانها ثم يردون ما أخذوا بئانها ولا ضمان عليهم
فيما نقص الا ان يستعملوا كعقوبتهم عوضه وكذلك الموصى لهم بئانها بئانها أو أمانا بئانها

قوله (قوله عليه) أى العقار (قوله وارثه) أى المدين (قوله واستغنى) أى الوارث العقار (قوله فغنى) بضم فسكن ففتح
(قوله فغنى) أى بخلاف ذى دين على وارث (قوله فخرج) بضم فسكن ففتح

(قولهم غيبرهم) أي غيبر الورثة والموصي لهم (قوله لهم) أي الورثة والموصي لهم (قوله ثم قال) أي الحط (قوله والبساطي) عطفت على الشارح (قوله ففتح) أي الدين (قوله فيه) أي الدين (قوله ورثه) أي الدين نعت ملكا (قوله فاختله) أي الملك (قوله ثم استحق) بضم التاء وكسر الهمزة أي الملك (قوله من يده) أي ب الدين (قوله فاته) أي الدين (قوله ورد) بفتح فم (قوله فغير صحيح) أجواب ما ٥٦٨ (قوله وفيه) أي غناه والغرماء (قوله بعد) بضم الواو وحذف (قوله ومقتضى)

يقع الضاد (قوله بعد) نالضم عند حذف الحذف السبه وتيمناه (قوله في شرحه) أي متناع يحي (قوله تنقص) بضم فسكون (قوله القصة) أي بين الورثة (قوله بطرق الغريم) أي الذي دين على الميت (قوله مالهك أو تنقص) أي التركة (قوله المنصوص) نعت المشهور (قوله) أي ابن القلم (قوله وأشار) أي ابن رشد (قوله من حيوان) بيان ما (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله من هلك يده) أي وحده فلا تاتي بآبعده (قوله فالت) أي المسدودة (قوله اضطر) أي اختلف (قوله قولها) أي المدونة (قوله من حكاية ابن رشد) الاتفاق (قوله بيان ما (قوله وقد تله) أي كلام ابن رشد (قوله ان الضمان الخ) بيان المشهور بحذف من (قوله ان الغلة) أي الورثة خبر الظاهر (قوله اعترضه) أي كلام طي (قوله وصوب) بفتحات متفلا أي بعضهم (قوله وقال) أي بعضهم (قوله فانه) أي البيان (قوله فانه) أي البيان (قوله اذا طرأ الغريم) أي بعد قسم الورثة التركة (قوله فانه) أي الشان (قوله قصة) أي قصة (قوله من انه) أي الشان (قوله ان المراد به الخ) علة وهذا لا يباوض ما حكاه الخ (قوله وهذا) أي ان المراد لا يضمنونه للغرماء على أصله

عن قسم الورثة التركة (قوله فانه) أي الشان (قوله قصة) أي قصة (قوله من انه) أي الشان (قوله ان المراد به الخ) علة وهذا لا يباوض ما حكاه الخ (قوله وهذا) أي ان المراد لا يضمنونه للغرماء على أصله

عن المدونة وقول ابن رشد اضطرب قول ابن القاسم ليس مراده في الضمان وعدمه بل مراده
 انه قال بانقضاء القسمة مرة وقال مرة بعدم اتناضها كما صرح به في المقدمات واذا علمت
 انهم لا يفتنون العاوي الغرما كما هو منصوب عليه في غير ما دون حتى في ابن الحلاب وابن
 عبد السلام ووضيغ ظهر ذلك ان الفلة ليست لهم وانما هي للفرما يتكامل بينهم بها كما فهمه ح
 ولا يكون منها الورثة الا ما فضل عن الدين واما استظهار طي غير صحيح لانه بناء على اساس
 وعبرة ابن رشد في نوازه بعد ذكره انقضاء النسبة بين الورثة بطرق غير عليهم نصا وهؤلاء
 الذين اقصوا احوال الميت ضامنون لما كانوا واسمهم كوا من ذلك واما ما ذهب بسماوي فلا
 ضمان عليهم فيه لصاحب الحق الطارئ عليهم ولا بعضهم لبعض وكذلك اذا جنى على شيء مما يبد
 واحدهم ثم يشعرون الذي جنى عليه اه وعبرة المقدمات نصها فاما القسمة فتقتض على رواية
 أشهب عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما لحق الله تعالى ولا تقتض عند أشهب وضمن
 واضرب قول ابن القاسم في استقضاء ما قال انه انتقض بين جميعهم فيخرج الدين الطارئ
 من جلة المال ثم قسم الباقي ثم قال ولا خلاف بين جميعهم في ان الورثة لا يفتنون بالقسمة
 التلقيا بمر من السماع اذ الحق الدين اهور شبه في عدم استحقاق الفلة الموهوم من قوله بخلاف
 ذي دين على ورثته فقال (كوارث طرأ على) وارث (منه) في الاستحقاق وأولى على من هو
 محبوب به بعد استقلال المطر وعليه التركة فان المطر عليه لا يختص بالفلة فان كانا متساويين
 في الاستحقاق فيقتسمانها وان كان الطارئ يجمد المطر وعليه جميعها للطارئ قال د
 قالوا طرأ عليه من قبله كان أولى فيضين المطر وعليه الفلة للطارئ التي تخصه في كل حال (الان
 ينتفع) المطر وعليه بقية وكان في نصيبه ما يكتبه هذا هو الصواب وما في التوضيح وقت
 وبغيره والخبر وان لا يكون في نصيبه ما يكتبه فخر يقر من الناقل لاشك فيه شبه علميا
 وطى والبناء على ما يعلم بالطارئ وأن يقوت الابان فيما له ان فلا يجلس بالطارئ المطر وعليه
 بانقضاء ق ابن رشد ان طرأ على الوارث من هو أحق منه بالوراثة فلا خلاف انه يرد ما اقتل
 وسكن لا تقام نزوح الضمان عنه فان طرأ عليه من هو شريك في المراث فاختلف قول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه اذ اسكن ولم يكر والاصح وجوب الكراء عليه في حصة الوارث
 الطارئ عليه وفيما ان اسحق الارض بعد ابا ان الزراعة وقدره مما اشتريها او مكرهه
 فلا كراء له من ذلك في تلك في السنة وكذا قال الذي اكرها ان لم يكن غاصبا وكانت في يده بشرا
 أو براء وكذا ان اسكنه الله امته بها او اكرها امدان استحقها رجل بعد الامد فلا كراء
 له وكذا هو المبتاع واذا كان مكرى الارض وارثا لم يجر له أو علمه فانه يرجع على
 اخيه بصحة من الكراء ما كان سكتها هذا الوارث أو زرع فيها لنفسه ثم طرأ اخ له لم يجر له فلا
 كراء له عليه وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن ورث دارا فسكتها ثم قدم اخ له لم يجر له
 به فلا شيء في السكنى ابن القاسم والكراء في هذا بخلاف السكنى (وان غرس) ذوالشبهة
 (أو جنى) في أرض من استحققت (قبل المالك) الذي استحقها من ذى النسبة بعد غرسه او بناءه
 بها (اعطه) أى الباني أو الغارس بشبهة (فيمته) أى البناء أو الغرس حال كونه (فانما) وخذ
 الارض بينهما أو غرسها (فان أبى) أى امتنع المالك من اعطاه فبقية البناء أو الغرس فانما (فله)
 (قوله بل مراده) أى ابن
 رشد (قوله انه) أى ابن
 القاسم (قوله انهم) أى الورثة
 (قوله لهم) أى الورثة (قوله
 يتكامل) بضم فتح مثلا
 (قوله منها) أى الفلة (قوله
 من ذلك) بيان ما (قوله اذا
 جنى) بضم فكسر (قوله في
 الاستحقاق) صلة مثله (قوله
 بعد استقلال) صلة طرأ
 (قوله التركة) سمعول
 استقلال الحاضق لقاعه
 (قوله فان كانا) أى الطارئ
 والمطر وعليه (قوله لم يجر
 أى المطر وعليه (قوله انه)
 أى المطر وعليه (قوله يرد)
 بقضاض المير والمطر
 (قوله ما اقتل) أى جمعه
 اذ لا حق للمطر وعليه مع
 الطارئ (قوله اذا سكن)
 أى المطر وعليه (قوله
 والاصح) أى من قول
 الامام (قوله ونما) أى
 المدونة (قوله ان لم يكن)
 أى الذى اكرها (قوله
 وكانت) أى الارض (قوله
 فلا كراء) أى المستحق
 (قوله لم يجر) أى المطر وعليه
 (قوله أى الطارئ) قوله
 او علم (قوله المطر وعليه قوله
 به) أى الطارئ (قوله فانه)
 أى الطارئ (قوله بعد غرسه)
 صلة استحق (قوله بشبهة)
 تنازع فيه الباني والغارس

(قوله فيها) تنازع فيه بيني وعمرس (قوله يهدم) يضم فكون ففتح (قوله فقال) أي ممنون متكررا على السائل (قوله من يعطيه) أي الباني بشبهة (قوله قيمته) أي البتاء (قوله قلت) يضم ثم المتكلم ابن عبدوس (قوله لا) بفتح الهمزة مخففة صرف عرض (قوله يكونان) أي الباني والمتصدق ٥٧٠ (قوله فأنكر) أي ممنون (قوله ذلك) أي كونهما شريكين (قوله يكون ذلك) أي اشتراكهما

أي الفارس أو الباني بشبهة (دفع قيمة الأرض) لما لكها خالية من الفرس والبنا (فان أي) أي امتنع الباني أو الفارس من دفع قيمة الأرض (فهما) (شريكان) المالك بقية أرضه والباني والفارس بقيته بناءه أو فرسه وهذا قضى سيدنا الإمام عمر رضي الله تعالى عنه والمعتبر في التقويم (يوم الحكم) ق المازي في كون قيمة البناء يوم بناءه أو يوم الحما كقولنا لا ولم يشهر ابن عرفه قولا منهما (الارض المحبسة) التي تروى أو غرس فيها ذؤشبة (فلا يقال) للناظر عليها أعطه قيمته فأنما فان الجالح ويتعين (التنقض) أي هدم البناء وقيل الفرس على الباني أو الفارس ق فيها من بني داره مسجد ثم استحقها رجل فله هدمه ممنون كما فيها إلى ان التنقض لما كان لله تعالى لا يأخذ قيمته ولكن يأخذ ويجهل في مسجد آخر ومن بني في أرض فثبت انها حبس فان يناميهم ابن عبدوس كيف يهدم بناءها ويحسبها فقال من يعطيه قيمته قلت ألا يكونان شريكين في الأرض والبناء فأنكر ذلك فقال بعض من حضر يكون ذلك يعالجبس وممنون يسع فله ينكر ذلك فقلت له يعلى الحبس عليه قيمة البناء فله بذلك الخط يعنى الا الأرض المستحقة بحبس فليس الباني الاجل انفاضة قال في التوضيح بعد ذكر مسئلة الاستحقاق واختلاف فيها وهذا كله ما لم تنقض الأرض بحبس فليس الباني الاجل انفاضة اذ ليس ثم من يعطيه قيمة البناء فأنما وليس له ان يعطى قيمة الأرض ولا يكونان شريكين لأن من يسع الحبس اه وهذا اذا لم يوجد من يعطيه قيمة التنقض فان وجد من يعطيه ذلك قيد فله ولا امتناع لمن ذلك كما صرح بهذا في أحكام ابن مهمل ونصه عن ابن حبيب عن مطرف فبين بني مسجد اوصى فيه نحو الستين ثم باعه من نفسه وبناءه أو تصدق به قال يسع ما فعل ويرد إلى ما كان عليه مسجد وهو كالمس لله تعالى لا يجوز بيعه ولا تحويله والباني نقض بناءه وان شاء فليحسب في تركه وان أراد نقضه فاعطاء محسب قيمته موقعا ليقرب المسجد اجبر الباني على ذلك الاما لا حاجته منه فلا بد من نقضه فبترك ذلك كله قلت فنقض المسجد الاول لا يجب على من نقضه ان يعيده كما كان قال عليه قيمته فأنما لا تمتنع في نقضه وهدمه ثم يبنى بذلك القصة ابن حبيب قال في اصبح مثله (و) من اشترى امه وأولادها ثم استحق برقيتها الفهر (ضمن) المشتري (قيمة) الامه (المستحقة) برقيتها مستحقها (و) ضمن قيمة (ولها) أيضا المستحقها والمعتبر في تقويمهما (يوم الحكم) والى هذا رجع مالك رضي الله تعالى عنه ق فيما لا يرضى الله تعالى عنه من ابتاع أمه أو ولادها ثم استحق فليستحقها أخذها ان شاء مع قيمة ولدها عينا يوم الحكم وعلى هذا جاعة الناس وأخذ به ابن القاسم محمد وهو قول على رضي الله تعالى عنه ثم رجع مالك رضي الله تعالى عنه فقال يأخذ قيمه أو قيمة ولدها يوم يستحقها زاد ابن يونس لان في ذلك ضرر على البائع واذا أخذت منه كان ثارا عليها

قيته) أي البناء (قوله ليقرب) يضم فكسر مقللا (قوله اجبر) يضم فكون فكسر (قوله على ذلك) وعلى أي قبض قيمته (قوله المستحقها) مله ضمن (قوله والى هذا) أي ضمان المشتري قيمة الامه المستحقة ولدها يوم الحكم له رجع (قوله عيدا) حال من ولدها العموم باضافته للضمير (قوله وعلى هذا) أي أخذها وقيمة ولدها ورا يوم الحكم (قوله لان في ذلك) أي أخذها وقيمة ولدها (قوله واذا أخذت منه) أي المشتري قيمة الامه وولدها

(قوله كأنه) بفضاضة مثله (قوله له) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيها) أي الأمة (قوله ولأنه) أي الأمة (قوله)
من أن السيد إذا استحق بصرية الخ - يان ما (قوله من خراج الخ) - يان ما (قوله فلا يرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي
السيد (قوله فيها) أي الكاثر (قوله برحه) أي المكاتب (قوله ارشه) أي جرح المكاتب (قوله فقه) أي المكاتب (قوله عليه)
أي السيد (قوله وكذا لو كان له) أي السيد (قوله اشتراه) أي السيد مال السيد (قوله منه) أي السيد (قوله تصدق) بضم التاء
والصاد وكسر الهمزة المتقلبة (قوله به) أي المال (قوله عليه) أي السيد (قوله وهب) بضم فس كسر أي المال (قوله له) أي السيد
(قوله فاقترعه) أي المال (قوله فقه) ٥٧٢ أي السيد (قوله عليه) أي سيده (قوله به) أي المال الذي اقترعه سيده منه (قوله

ثم استحققت ثلاث أوجرة فلا تثنى عليه للوط لا صدق ولا ما تصدق ولا ما تصدق ابن تونس كأنه رأى لما
وطئت على المثل لم يكن لها صدق وكذلك يقولوا غنمها ان الغلة للمشتري والاشبه ان لا غلة
لهذا لا ضمان عليه فيها ولأنها لو امتلكت رجعت بغيره لخط ما ذكره المصنف هو المذهب من ان
السيد إذا استحق بصرية لا يرجع على سيده بما اغتله منه من خراج وأجرة وعمله ولا بصرية
ما استخدمه فيه وكذا لو كانت بصرية استحق بصرية بعد قبض السيد الكاثر فلا يرجع عليه بها
بخلاف بصرية وأخذ السيد ارشه فله الرجوع عليه بالأرش الذي أخذ من بصرية وكذا
لو كان له مال اشتراعه أو أفاضه السيد من فضل خراج أو صدق به عليه أو وهبه
فاقتزعه سيده فله الرجوع عليه بالسيد ما لا واستخيره بما لا فاستغاده فيه وقال
الشيخ فقهته أنه لا غلة عبيد وكنت أرى أن في اقتزاعه من ثلث فليس له الرجوع في ذلك كله
وأما ان قال له اتغير مع المال لنفسك فليس له الأرش من ماله واختلف إذا أعطاه وتصدق
عليه بعد ان اعتقه وهو يرى أنه لو لم يستحق بصرية أو لثقل له الرجوع به بذلك وقيل
لا يرجع له عليه فله جميعه في رسم يدبر من مبالغ عيسى من كتاب الاستحقاق وكذلك الأرض
المستحققة بحبس لا يرجع بغيرها على القول بالحق به صرح به ابن رشد في مسائل الحبس من فوائده
قال في التوضيح وهو الذي جرى به العمل وهذا إذا لم يعلم المشتق من يد المالك فله الرجوع عليه
واستغله ف يرجع عليه بقلته إلا إذا كان بائع الحبس عليه فان كان شرطاً على المالك
فلا يرجع له بقلته ولو كان المشتري عالماً بذلك ذكر ابن سهل ونصه ابن العطار إذا فسخ بيع
الحبس فقلته في ما سبق قبل ثبوت تحبسه للمبتاع لا يرجع عليه بشئ من إذا لم يعلم بالحبس
بعد حلفه أنه لم يعلم به وما كان في رؤس الشجر من الثمر وقت الاستحقاق فهو والذي ثبت له أصل
التحصيل في حين ثباته وان كان في باب الحرق فعليه كراه الأرض وان كان بائع الحبس عليه
علمه يرجع عليه بالثمن فان لم يكن له مال وثبت عليه معلق للمبتاع واخذ من غلة الحبس عاماً
بهام فان مات الحبس عليه قبل استيفاء الثمن يرجع الحبس إلى من يشتقه ولم يكن للمبتاع شئ
منه فان كان بائع الحبس كبراً على التحصيل عوقب بالادب والسجين على بيعه ان لم يكن له
عذر ابن سهل ينبغي ان كان مالاً كان نفسه مع ذلك ان لا يكون له طلب المبتاع بشئ من

أما لو وهبه أي السيد
(قوله استخيره) أي السيد
صيده (قوله بماله) أي دفعه
له فيتحيز به كيفية تصرفه
فيه (قوله فاستغاده) أي
رجع السيد (قوله فيه) أي
المال الذي دفعه له سيده
(قوله وقال) أي السيد
(قوله انما دفعته) أي
المال (قوله اليه) أي
السيد (قوله لو كنت) بضم
التاء (قوله اشتراعه) أي
المال من السيد (قوله تصدق
بضم التاء) أي السيد
وأما ان قال أي السيد
(قوله له) أي السيد
فليس له أي السيد
(قوله بعد ان اعتقه)
تنازع فيه اعطى وتصدق
(قوله وهو) أي السيد
(قوله فقلته) أي السيد
(قوله عليه) أي السيد
(قوله لا يرجع) أي مستحقها
(قوله وهذا) أي عدم

الرجوع بغير ما استحق حبساً (قوله فان قال) أي المشتق من يده (قوله به) أي الحبس (قوله عليه)
أي المشتق منه (قوله الحبس عليه) بفتح الموحدة (قوله فان كان) أي الحبس عليه المبتاع الحبس (قوله فلا يرجع له)
أي الحبس عليه (قوله بقلته) أي الحبس (قوله بقلته) أي الحبس (قوله لا يرجع عليه) أي المبتاع (قوله إذا لم يعلم) أي المبتاع
(قوله حلفه) أي المبتاع (قوله من الثمن) يان ما (قوله فقلته) أي المشتق منه (قوله يرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي
البائع (قوله فان لم يكن له) أي الحبس عليه (قوله عدده) بضم فسكون أي قدره (قوله حلف) أي الحبس عليه (قوله واخذ)
أي المبتاع (قوله مالاً كان نفسه) أي ربه

قوله وان علم اى المتاع الخ الجنب الغلة (قوله واقتبت) يضم تاما المتكلم ابن العطار (قوله بذلك) أى ان لا يطلب البائع المتاع
 ن الغلة بنفى وان علم المتاع انه حبس (قوله بهذا) أى قولا للمتاع بغير الحبس ان باعاه له الحبس عليه الرصيد العاشر بتخصيصه
 ان علمه المتاع (قوله حبس) يضم فكسر متقبلا (قوله فقال) أى الاولوى (قوله لا يرد) يشق ضم أى المسترى (قوله
 لشريك أى البائع (قوله منها) اى الغلة (قوله هذا) اى عدم ردم مشتري الحبس من محبس عليه رصيد عالم بتخصيصه غلته
 قوله حبسا) يضم فكسر متقبلا (قوله يرد) يضم ففتح (قوله يعطى) يكسر الطاء (قوله واقتنوا) أى على يده الشراء (قوله علمه)
 اى المتاع الحبس (قوله من الاتفاق) بيان ما (قوله وتسويغ) صلة خالف ٥٧٢ (قوله وعكبنه) اى العلم عطف على

تسويغ (قوله وفيه) اى
 فوز بالغلة (قوله اذ علمه)
 اى المتاع (قوله مضنه)
 اى الشراء (قوله ثمه)
 اى المتاع (قوله بانه)
 اى الحبس (قوله بانه)
 اى القين (قوله فى السلف)
 اى فى مقابلة الاستفاد به
 نمت منقصة (قوله ذى
 شبهة اى كبتاع ووارث
 قوله من هجر الخ) بيان
 النقص (قوله تقوم) يضم
 ففتح متقبلا (قوله بيه)
 يضم فكسر فكسر
 (قوله من قيمة الهدم)
 صلة ابراء (قوله لانه) اى
 الشأن (قوله انه) اى
 مكربه (قوله انه) اى
 المكترى (قوله له) اى
 المكترى (قوله بيه) اى
 الهدم (قوله فلا يلزمه)
 اى المكترى (قوله واوغنه)
 اى النقص (قوله وفات)
 فان لم يبق له نسخ يسه
 واخذوه ورجع مشتره

الغلة وان علم حين ابتاعه انه حبس وقد نزلت بشرطية واقتبت فيما بذلك وخالفنى في ما غترى
 وخلافه خطأ ٥١ وصرح بهذا المنفذ الى ونصه مسئل الاولوى عن حبس عليه حبس فباعه
 والمشتري عالم بانه حبس فاستغله مدة ثم نقض البيع فقال لا يرد الغلة لان البائع عالم فهو واجب
 الغلة الا ان يكون له بشر يك أو يكون الحبس معقبا فلتسوية كتصميمها ٥١ البتة هذا
 مخالف لما فى الفتحة اذ قال فيها

وما يبيع من عبيده حيسا • يرد مطلقا ومع علم أما
 واختلف فى المتاع هل يعطى الكرا • واتفقوا مع علم قبل الشراء

ابن الشاطبى ما أتى به قبل من معارض لما نقله الشيخ من الاتفاق على رد الغلة اذ اعلم قبل
 الشراء وما قاله ان يسهل لا يخلون قلرو والظاهر رجحان قول من خالفه فى تسويغ الغلة العالم
 بالتخصيص قبل ابتاعه وعكبنه من غرة عقد باطل لاشبهة فيه ٥١ البناء وفيه سلف بر تقعا
 اذ علمه بالتخصيص قبل الشراء دخول على فضنه ورجوع غنمه له بعد غيبة له فعه عليه وهو سلف
 والغلة منقصة فى السلف ٥١ (وان) اكترى شخص دارا مسلام من ذى شبهة (وهدم)
 (الاحكتر) اى الدار هدمها (تعديا) بان كان بغير اذن مكر يهاجم استحقت الدار (فلم يستحق) على
 المكترى المتعدى بالهدم (النقص) يضم النون وبالضاد المجعلة اى المنقوض من هجر وآيو
 وخشب ونحوها (وقيمة) اى ارض قص (الهدم) بان تقوم الدار سلامينة ومهدومة
 ويلزم الهادم ما بين القمتين ان لم يبره قبل الاستحقاق مكربه بل (وان) كان (ابراء) اى
 الهادم (مكربه) يضم فكسر فكسر اى الذى اكرى له من قيمة الهدم لانه تبين انه لاحقه له
 ومفهوم تعدى بانه ان لم يتعد فى الهدم بيان اذن له فيه مكر به فلا يلزمه ارض الهدم وليس
 للمستحق الا النقص ان يبق اوغنه ان يبيع وفات ونسبة فى غرم المتعدى وان ابراء الحائز فقال
 (كسارق عبيد) باضافة اسم السارق لمفعوله اى رقب من متاع ابراء المتاع من قيمته (ثم استحق)
 يضم التام وكسر الحاء المهمله العبد فلم يستحقه قيمته على سارقه لاصل متاعه ق فيها لان
 القاسم من اكترى دارا فهدمها تعديا ثم قام مستحقها فله اخذ النقص ان وجد فاعلموا قيمة
 الهدم من الهادم ولو كان المكترى قد ترك للمكترى قيمة الهدم قبل الاستحقاق لرجع بها المستحق
 على الهادم كان مليا او معدا لان ذلك لم يمتد به بهديه ولا يرجع على المكترى اذ لم يتعد

بذنه على باعته (قوله من متاع) صلة سارق (قوله ابراء) اى السارق نمت سارق (قوله من قيمة) اى العبد (قوله العبد) تقسم
 لتائب فاعل استحق (قوله فلم يستحقه) اى العبد (قوله على سارقه) ولم تسقط عنه بابرام متاعه لتبين انه لاحقه له فيه (قوله
 فله) اى مستحقها (قوله وهدم) اى النقص (قوله وقيمة الهدم) عطف على النقص (قوله قبل الاستحقاق) صلة ترك (قوله
 بها) اى قيمة الهدم (قوله كان) اى الهادم (قوله لان ذلك) اى ارض الهدم (قوله ذمه) اى الهادم (قوله ولا يرجع) اى
 المستحق (قوله اذ لم يتعد) اى المكترى

(قوله وفعل) اى المكربى (قوله يجوز له) اى فى الظاهر (قوله فسرقه) اى العبد (قوله منه) اى مبيعه (قوله قتل) اى مبيعه (قوله) اى السارق (قوله قبضه) اى العبد (قوله يبيع) اى به (قوله فى التنيات) خبر مقدم (قوله قبضها) اى الدار (قوله يبيعه) اى ارضا غير مبيته (قوله من البناء) بيان ما (قوله يثيق) بضم فسكون ففتح (قوله يابض) اى الهادم (قوله يفرغ) اى الهادم ٥٧٤ (قوله) اى المستحق (قوله ثم قال) اى ابو الحسن (قوله يفرغ) اى الهادم (قوله

له) اى الهادم (قوله كثر نعمت افساد (قوله افان) اى الانسداد نعمت ثمان لاقصاد (قوله منها) اى السلعة (قوله يفرغ) اى المتعدى (قوله قبضها) اى السلعة (قوله تكون) اى السلعة (قوله) اى المتعدى (قوله هو التاويل الثاني) اى يفرغ المتعدى قيمة البناء التى افسده (قوله ثم استحق) بضم التاء اى مدعى الحرية (قوله بريقته) اى كونه رقيقا (قوله فى) اى المستحق (قوله فيها) اى المدونة (قوله فله) اى العبد (قوله فله) اى العبد (قوله الان يكون) اى عمله (قوله استأجره) اى العبد (قوله اله) اى العبد (قوله لانه) اى مستأجره (قوله اامة) العبد (قوله الى البلد الذى نزل به (قوله واستأضفت) اى اشهرت (قوله والا) اى وان لم تطل اقامته مع استضافة سريته (قوله يفرغ) اى الدافع مرة ثانية (قوله قال) اى عبد الحق (قوله بارضه) اى البانى فى الظاهر (قوله ثم تعالى استحقها) اى الارض (قوله غيره) اى البانى (قوله فله) اى مستحق الارض (قوله له) اى مستحق الارض (قوله ثم استحقها) اى الدار (قوله فله) اى مستحق الدار (قوله هدمه) اى المسجد (قوله وعقده) عطف على بيعه (قوله كانه) بضم كاف معقلات اى ابن القاسم (قوله لا يابض) اى البانى (قوله ياشق) اى البانى النقص

وفصل ما يجوز له وهو كن ابتاع عبدا فسرقه منه رجل قوله لا يبيعه ثم قام به فلما باع ببيع السارق خاصة فى التنيات قوله قيمة الهدم قبل عاين قبضها ببيعة وانقضاء وقتها بذلك البناء وقيل ما افسد من البناء وعقدان حبيب يثيق فى البناء وقيل ما اخذ النقص من مستحقها ثم يفرغ له ما افسد من الهدم او الحسن قول بعض عاينها ببيعة يعنى مع الانقضاء ثم قال ورأى به اى القول الاخير فى كلام التنيات فى موضع آخر ياخذ النقص مستحقه فعلى ما فى التنيات يفرغ قيمة البناء فلما يكون النقص كالتدنى على سلعة ما فساد كسروا فان المقصود منها يفرغ قيمتها وتكون له وعلى ما فى الموضع الاخر يكون هو التاويل الثانى واخرى من قوله وقطعنا فقال (بخلاف) شخص (مستحق) بكسر الهمزة المهملة تخضع (مدعى) بعض المم وشد الدال وكسر العين (حرية) لنفسه نزل بالاد واستعمله شخص فى اعمال ثم استحق بريقته لشخص فله اخذ بغيره عن استعمله (الا) العمل (القبيل) كسفى دابة وشرا ما كاهة اولهم من سوق قريب فى فم الوزل عبيده وادى الحرية فاستأجره رجل فعمله على امله مال من بناء وخرس وغيره بغير ابر او وهبه ما فله اذ استحقها اخذ قيمة عمله عن استعمله الآن يكون على لاله كسفى الدابة ونحوه وفى كتاب محمد انما ياخذ قيمة عمله ان كان قائما فان قال فلا شئ به ونظاهر مسواط اقامته وهو مدعى الحرية أم لا وفى التكت اذا استأجره رجل فى عمل ودفع اليه الاجرة ثم فى سببه وقد تلف العبد الاجرة فلا غرم على الذى استأجره ان كان نظاهر الحرية لانه لم يتعدى الدفع اليه وكذا سكى بعض من تقدم من الشيوخ الا انه قال ان طالت اقامة العبد واستأضفت حريته والا غرم دفع الاجر ثمانية وثلاثة غيره وقال يفرغ على كل حال لان العبد باع سلعة مملو لا يفرأه فلا يبرأ من دفع اليه لانه دفع لغير مستحق قال وهذا عندى اقبس والاول اشبه بنظاهر المدونة فبا ساعلى من مات فانه قد وصل اليه ويعت تركه ثم استحققت رقيقته اه كلام الشارح (و) بنى مسجدا بارضه ثم استحقها غيره فله (هدم مسجد) وبأخذ البانى نفسه يجعله فى مسجد آخر وله ابقاؤه مسجدا فى فم الابن القاسم من بنى داره مسجد ثم استحقها رجل فهدمه كن ابتاع عبدا فاعقته ثم استحق فله ببيع وعقده مضمون كله فالى ان النقص لما كان لله تعالى لا ياخذ قيمته ولكن ياخذ ما يجعله فى مسجد آخر (و) ان اشترى شخص سلعة ما فحققة واحسن (استحق) بضم التاء وكسر الهمزة المهملة (بعض) منها (حكمه) (حكم المبيع) وفى نسخة المبيع وفى اخرى العيب وهى افض على المقصود فى التفصيل بين وجبه الصققة وغيره فان كان المستحق وجبه الصققة فلا يجوز التمسك بالباقي حصته من الثمن وان كان غيره فيجوز وفيها قال الامام مالك رضى الله

(قوله له) أي الثمن (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة (قوله اراد) أي محمد (قوله الصفقة) أي معلقتهما (قوله ان كان) أي العبد (قوله من الثمن) بيان ما زكاه وهذا) أي وله رد احد عيدين الخ (قوله يجوز ان يتكس الخ) صلة قول (قوله كذا) أي له رد احد عيدين الخ (قوله ونصفه) أي إلى أبي سعيد (قوله او قبله) أي قبضه (قوله فان كان) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله وان لم يكن) أي المستحق ٥٧٦ (قوله وانما الرد الباقي) أي وانما الذي في رد الباقي بدون فله (قوله فله) أي إذا رد فله (قوله لان ظاهره) أي قول

الاسترخاء بكذا فمضاهيها يحمل بعضها محمد وان كان الثمن عمالا ينقسم ربح بقية الحصة التي قابلت منه المستحق اراد مثل كون الثمن عبدا وقد استحق ربع الصفقة فيرجع ربع قيمة العبد ولا يرجع في عبته ان كان قائما للضرر والشركة وقاله ابن القاسم فمن وجد عبدا ببعض الصفقة (و) ان ابتاع عيدين في صفقة واحدة فاستحق ايجوزهما اقل (له) أي المبتاع (ردا احد عيدين) اشتراهما في عقد واحد (استحق) بضم التاء وكسر الحاء (افضلهما) وله التكسك بالباقي بما يقابل من الثمن وهذا بخلاف قوله بـله وان استحق بعض تكاليف فله ما هنالك قول انهم وابن حبيب يجوز ان يتكسك بالباقي بخصته من الثمن وما تقدم قول ابن القاسم الخط كذا قال ابو سعيد في تهذيبه وله ومن ابتاع عيدين في صفقة واحدة فاستحق احدهما بجزءية بعد ان قبضه او قبله فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان لم يكن وجهها الزم له الباقي بخصته من الثمن أو الحسن ايسر في الامهات فله رد الباقي وانما رد الباقي فله صفقة بـله لان ظاهره رد الدولة التماسك فهو كقول اشهب وابن حبيب ٥١ وما وزع على ابي سعيد رد على المصنف وقوله (بجزءية) لانه مجهول له اذا استحق احدهما بركة كذا وقد دخل في قوله وان استحق بعض فكالمعاليب وانما شبه عليه لانه تدبرتهم انما صفقة بعت حلالا وحرما فترد كما هو ولم ترد كلها لانها لم يدخل على ذلك والله اعلم غ كذا فرض الاستحقاق بجزءية في المدونة أو الحسن لم يرد من باب صفقة بعت حلالا وحرما لانها لم يدخل في ذلك فخل ذلك من قبيل العيوب وكذا من اشترى شاتين مذوحتين فوجد احدهما غرزا كمة او قلبي خل فوجد احدهما خرا او دارا فوجد بعضهما صامقا فترد او غيرها ٥٥ فكالمعاليب قد وجد الوجه المشكل وشبه بما تقدم في التوصل في البعض المستحقين كونه وجه الصفقة فلا يجوز التكسك بالباقي بخصته من الثمن وكونه غير وجهها فيعوز ذلك فقال (كان) اشترى عبدا مثلا ثم اطلع على عيب يبيع رده فاراد رده فاصالح) البائع المشتري (عن عيب) ظهر في العبد الذي اشتراه او اراد رده به (ابعد آخر) مثلا ثم استحق احدهما فانكناهما بما في صفقة واحدة فان كان المستحق منهما وجهها فلا يجوز التكسك بالباقي بخصته من الثمن والاجاز غ والخط الذي في كثر النسخ كان صالح بكاف التشبيه وهو الواجب لا يخالف ما في المدونة والمعنى ان حكم من اشترى عبدا ثم اطلع على عيب قديم فصالح عنه بعد آخر ثم استحق احدهما بحكم اشتراهما في صفقة واحدة قال في المدونة من اشترى عبدا واصاب به عيبا فصالحه البائع عن العيب بعبد آخر دفعه اليه ساجز وكانهما في صفقة فان استحق احدهما فله قبض الثمن عليهما ويتزهل هو وجه الصفقة أم لا على ما ذكرنا ابو الحسن وبني في ابتاع عيدين في صفقة وشبه المصنف

أي العبد (قوله عنه) أي العيب (قوله احدهما) أي العيدين (قوله بحكم اشتراهما) أي شرب (قوله فصلهما) أي المشتري (قوله دفعه) أي المشتري العبد الآخر (قوله كانهما) أي العيدين (قوله احدهما) أي العيدين (قوله فله قبض) بضم الفاء وفتح القاف أي يقبض (قوله عليهما) أي العيدين بحسب قيمتهما (قوله ويتزهل) بضم فسكون (قوله هو) أي المشتري

(قوله هذه المثلثة) أى المثلثة الصلح (قوله يتبين) أى مثله الاستحقاق جربة (قوله كلامهما) أى أى سعيدة وخليل (قوله في المثلثة الاولى) أى المتعبد بها وهوان المشتري التمسك بالباقي بخصمه من تخمها وارده والمتن وجه الصفة (قوله به) أى العبد (قوله منه) أى العيب (قوله أحدهما) أى العبد (قوله بيلها) أى ٥٧٧ حكم العبد (قوله ان كان) أى العبدان (قوله مكافئين)

٧٣ مخ ث (قوله منه) أى المدي عليه (قوله رجوع) أى المدي (قوله يقبضه) أى ما أثر به المدي عليه (قوله أنه) أى المدي (قوله في شئ) أى الذى اقرب له المدي عليه (قوله يقبضه) أى الصالح به (قوله فاسحق) أى الصالح به (قوله يقبضه) أى الصالح به عن دم العمد (قوله لعوضه) أى دم العمد المالح عنه

(قوله راجع) أي المسمى (قوله فلا قال) أي المستقيل في عروضة (قوله هذا الكلام) أي والافني عروضة كأنكار على الاربع (قوله
لاه) أي المسمى (قوله لا يصح تشبيهه) ٥٧٨ مسألة الانكار به (أي لان الرجوع في الانكار بعوض المصالح به لا بعوض

الانكار فلم يثبت فكيف يتوهم انه يأخذ فيتمين ان يكون المراد عوض المصالح به واقعا علم
(ولا يرجع) (الى النسب) للرجوع كما تقدم فليكن راجع المصالح راجع الله تعالى في هذه المسائل
كلها اختصارا للمدونة ثم ساعد العباد فلا قال في قيمته مطابق قوله فان كانت يتغير بسوق
أوبدن وهو عرض وأحيوان اخذ قيمته اه ولما نقل في نظرها قال انظر هذا مع قول خليل
والافني عروضة وقال غ لا يتحول هذا الكلام من نظراته ان اراد بعوضه قيمة المقربة القاصت
ان كان من ذوات القيم ومثله ان كان من ذوات الالئ فالهذه اصح في نفسه ولكن لا يصح
تشبيهه بمسألة الانكار به وان اراد بعوضه عوض المستحق فليس بصحيح في نفسه ولكن تشبيهه
مسألة الانكار به صحيح اه وقوله الثاني وقد اشار الى دفع استشكل غ بتقريره السابق
وقوله وهذا يفرق ذهن الطالب بالخ وتبعه ز وهو ظاهر وان قال الثاني انه لا يدفعه واقعه
أعلم (و) ان استحق (ما) أي المصالح عنه الذي (يد المدعي عليه في) الصلح على (الانكار يرجع)
المدعي عليه على المدعي (بما) أي عين المصالح به التي (دفع) المدعي عليه المدعي ان لم يثبت
(والا) يان فأت بتغير سوق او ذات (ف) يرجع المدعي عليه على المدعي (بقية) ان كان معقوما
ومثله ان كان مثليا سواء كان ذلك بحضرة الصلح أو بعد طول (و) ان استحق ما يد للمدعي
عليه (في) الصلح على (الاقرار) من المدعي عليه بالمدعي بالمدعي الاول (لا يرجع) المدعي
عليه على المدعي (بشيء) لا قراره ان المدعي بالمدعي الاول الذي صلحه وان الذي اتى
ظلمه في ق فيها لابن القاسم ان كان الصلح على الانكار واستحق ما يد المدعي عليه فليرجع
بما دفع ان لم يثبت فان كانت بتغير سوق أو بدين وهو عرض وأحيوان يرجع بقيمته أشبه بان
اصطالح على الاقرار فاستحق ما يد المدعي عا بالمدعي والحكم فليرجع على المدعي بما دفع اليه
الطاوى لا يرجع بشيء لانه افترقه للمدعي وانما اخذته ظلمة قال وهذا قول أهل المدينة على
سأكنه افضل الصلاة والسلام وابن أبي ليلى ومن قال بقوله أبو الحسن والعمل عندنا اليوم
على ما في كتاب الطاوى والمدينين أنه لا يرجع ويقال للمستحق من يده تأخذ النصفة وترجع
على الباع بالثمن أو بخصام ثم لا يرجع لآه الخط وانظر ما معي قوله ويشال المستحق من
يده الخ واقعه أعلم وفي معنى الحكم اذا أعذر الذي أتى في يده العبد أو الهابة فالصواب ان
يقول لا رجعة في الان لا يرجع على من باع في فان ادعى مطلقا في الشهود أجل فان جهر حكم عليه
ثم لا يرجع له على البائع لان قيمته عليه انما هو بالينة التي أعذره فيها فاذا اعان فيها بالاقيام
له او امرح ابن سلقون بان المستحق منه شيء وادعى فيه واقعه اوجز منه لا يرجع له على
بأتمه واقعه أعلم وشبه في عدم الرجوع فقال (كعله) أي المشتري شيئا واستحق منه بالينة
والحكم (صحة ما أتاه) الذي اسمه المستحق منه بما ذكر فلا يرجع المشتري على بآتمه بشي
عند ابن القاسم وأشبه لصحة ان المستحق ظلمه وقال غيره هاه الرجوع عليه (لا) يتق
رجوع المشتري على بآتمه بغير المنقح (ان قال) المشتري حال قيام المستحق عليه هذه (داه)

المدعي به (قوله عوض
المستحق) أي المصالح به
(قوله لا يرجع) أي المدعي
عليه (قوله بما دفع) أي
المدعي عليه (قوله البه)
أي المدعي (قوله لا يرجع)
أي المدعي عليه (قوله لانه)
أي المدعي عليه (قوله انه)
أي المدعي به (قوله اخذ)
بضم فكسر أي المدعي به
(قوله منه) أي المدعي عليه
(قوله قال) أي الطاوى
(قوله وهذا) أي عدم
رجوع المدعي عليه (قوله
انه) أي المدعي (قوله
للمستحق) بفتح الحاء (قوله
الصفة) أي من وثيقة
الاستحقاق (قوله فان
ادعى) أي من التي يدينه
العبد أو الهابة (قوله في
الشهود) أي باستحقاق
العبد أو الهابة (قوله اجل)
بضم فكسر مثقلا (قوله
فان جهر) أي عن اثبات
الظن (قوله حكم) بضم
فكسر (قوله عليه) أي
من التي يدينه العبد أو الهابة
(قوله انه) أي من التي يدينه
العبد أو الهابة (قوله لان
قيمه) أي من التي يدينه
العبد أو الهابة (قوله عليه)

أي بآتمه (قوله فيما) أي البينة (قوله بها) أي البينة (قوله واستحق) بضم التاء أي الشيء الذي اشتراه (قوله
منه) أي المشتري (قوله المستحق) بفتح الحاء مقول ملأ الحذف لقاطع (قوله منه) أي المشتري (قوله بما ذكر) أي البينة
والحكم (قوله غيرها) أي ابن القاسم وأشبه (قوله بغير المنقح) بفتح الحاء (قوله قيام المستحق) بكسر الحاء

(قوله هذا) اى هذه دار (قوله له) اى المشتري (قوله واخر) اى المتاع (قوله بذلك) اى صفة تلك الباعة (قوله فيها) اى بالإضافة
 (قوله بذلك) اى المبيع (قوله اليه) اى بانه (قوله ثم استحق) بضم التاء اى المبيع (قوله فلا يرجع) اى المتاع (قوله لانها) اى
 إضافة المبيع الى البائع (قوله له) اى المشتري (قوله وان اضاف) اى المشتري ٥٧٩ (قوله اليه) اى البائع (قوله

اى البائع لان هذا لا يبيده له حصته بل يباعه في السطحي من اتياعه ملكا وعرصه فذلك الباع
 هو اقرضك فلا يلزم بحوزة له ولا اثم له فان دفعه منه دانع فحسبته من المبيع فانه يحسنون
 وقولنا انما يتبع منه جميع المداين لا اقرضه الى البائع بان يقال داره لا اختلاف فيها
 فقل ان ذلك انشئ بطلب الباع ثم استحق من المبيع فلا يرجع على البائع لانها اقرار بصدق ما
 البائع والمبايع وقال ابن الهندي ان مدعيه لا اصول له الرجوع على البائع وان اضاف
 المبيع اليه والبايع على هذا ماضى عليه اهل العلم في عقد الوفاق يفتقرون اى المشتري فلا من
 فلا من سحبه املا ك قال غير واحد هذا هو الصواب لان ليس في اضافة ذلك الى البائع اقرار
 من الملتزم بطلب البائع له وانما لم يمتداه برجموه لان الميثاقه سر بطلب البائع للبيع ثم
 استحق من يده في رجوعه الى البائع وروايات وانما القضاة الرجوع هذا في صريح الاقرار
 فكيف في هذه الاضافة التي لا تختلف الا بعد وقال ابن طولون غير الاصول من الرقيق والواب
 والعروض تكفي في استحقاقها بعرض بدها مما خرج من ملكه حتى الا ان خالف هذا
 فلا يضمن العين انه ملحق ذلك من ملكه فاذا ثبت الاسترعه واليمين اعذوا الذي انى ذلك
 يبدون ادعى مدفعا لجهته لم الرجوع له بعد ذلك على من اتياع منه ان لم يبدو على حل ذلك
 عليه لانه قد ا كذب ما ثبت وان لم يدع مدفعا رجوع على من اتياع منه وتكتب أعذوا فلا
 فيما ثبت فقال لا يقال في ذلك ولا مدفع الا الرجوع على من اتياع منه (و) اى بيع عرض
 بعرض ثم استحق أحدهما فلا يرجع المشتري منه (في) بيع (عرض) يسكون الرأ قضاء مهمه
 كعبد (بعرض) كحل (بما) اى العرض الذي (خرج من يده) اى المشتري منه ان لم يثبت
 لاتساق البيع (أو) (بقيته) اى التي خرج من يده ان فأت وكان من القرومات والافضل
 ق فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنهما يباع عبدا بعد فاستحق أحدهما من بيعتاه
 أو رده بسبب فانه يرجع في عبده الذي اعطاه فباعه ان وحده وان فأت بغرسوق أو بدنه
 يكن له الا في يوم الصفه ولا يجمع لاحد في هذا خيار في أخذ السلعة أو رقيها أو بالحسن
 البيع صحيح وانما راجى يوم التفض في البيع القاسد والامية على احد القولين واستحق من
 الرجوع بما خرج أو بقيته فقال (الاكراه) اصدقيا فيه عرضا ثم استحق من يده اقبل البناء
 أو بعده فلما الرجوع على زوجها ببقية العرض المشتري لا يضمنه اقبل البناء وسدق قولها
 بعده (و) (الاخلا) بضم الخاء المعجمة مالا بغيره ثم استحق فلزج الرجوع على دانع
 للعرض بقيته لا للبيعة ولا لجمع المثل ق فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه تزويج
 المراء يفتقرون من دوافراد الشفع أخذت ما أخذت ببقية الا بعد اذ مثلها من نخل
 ببعده فاستحق أو وجدته عينا فأت بده وترجع على الزوج ببقية العبد لا بغير مثلها وابق
 فبقية واخضع هذه الترتبة اشبه واستحق عقاب أو بغيره فانما ترجع ببقية (و) (الا صلح)
 بان يجنيها عليه أو يوليها من يرضى أو قبل (عد) لاديه بمقدور على اقرار أو انكار بعرض ثم

المرض (قوله يقيض) يكسر الشين المجرية وتكون القاف اى جـ (قوله اخذه) اى النقص (قوله اوديت) اى الزوجة (قوله به) اى العبد (قوله فاتها) اى الزوجة (قوله تزد) اى العبد (قوله اوليه) اى الجنى عليه (قوله لادله) اى البرج (قوله) على اقوال الخ صله صلح (قوله بعرضه) صله صلح

(قوله ذلك) اى الشئ المعين (قوله بيقينه) اى العبد (قوله لا يرد) بضم ففتح منتقلا (قوله وهذا) اى مضمي العتق (قوله بين) بفتح فكسر منتقلا (قوله لانه) اى الشئ المعين (قوله كانه) بقتضات منتقلا (قوله انتزعه) اى السيد المالك من العبد (قوله وعلى هذا) اى قول ابن القاسم الذى يرجع اليه (قوله بيقينه) بضم ففتح منتقلا (قوله استحق) اى العوض (قوله عليه) اى المكاتب (قوله الى) بشد الهاء (قوله يرد) بضم ففتح منتقلا (قوله يرجع) اى السيد (قوله عليه) اى العبد (قوله ذلك) اى العوض والحيوان الموصوف أو الطعام ٥٨٠ (قوله وان قاطع) اى المكاتب (قوله فاستحق) اى العبد (قوله) اى العبد

استحق فله عين عليه أو وليه الرجوع على الخاني ببيعة العرض المستحق ولا يرجع القصاص في
 فتح الامام مالكي رضي الله تعالى عنه من صالح عن دم عدلى عبد جاز ذلك فان استحق العبد
 رجوع بيقينه اذ لا من معلوم لعوضه ولا سبيل الى القتل (أو) عرضا (مقاطعا) بضم الميم وفتح
 الطاء المهملة (يعني) بفتح (عبد) قن ثم استحق العرض فللسيد الرجوع على العبد ببيعة
 العرض المستحق وليس له الرجوع الى مالك العبد ق وان اعتق عبده على شئ بيقينه ثم استحق
 ذلك فاعتق ماض لا يرد وهذا بين لا شك فيه لانه كانه مال انتزعه ثم باعتقه اه انظر هذا
 فانه يقيده لا يرجع على العبد بشئ ونقل الخبيزي عن ابن الموازي ان ابن القاسم يرجع الى
 رجوع السيد على عبده ببيعة العرض المستحق وقاه أعجب وعلى هذا ينزل كلام المصنف
 واقه أعلم (أو) عرضا مقاطعا عن كابة (مكاتب) ثم استحق فللسيد الرجوع ببيعة العرض
 عليه لا ينجو المكاتب في فيها المالك من كاتب عبده على عرض موصوف أو حيوان أو طعام
 فقتضه واعتق العبد ثم استحق ما دفع العبد من ذلك فأحب الى أن لا يرد العتق ولكن يرجع
 عليه بثلث ذلك وقال في كآب المكاتب وان قاطع سيده على عبده فاستحق فليرجع السيد على
 المكاتب ببيعة العبد الخط في كآب العيوب من المدونة واذ ابتعت عبدك من نفسه ببيعة له
 فقتضتها ثم استقت أو وجدت بها عيبا لم يكن لانه ردها عليه واذ كانت انتزعت منه واعتقه ولو
 ببيعة نفسه ما وليست له يومئذ رجعت عليه ببيعة الا ببيعة كآل قاطعت مكاتبك على امانة
 يديه فقتضها واعتقه وغت حريته ثم استقت أو وجدت بها عيبا فالتزج عليه ببيعة ادينا
 وهذا كالنكاح بها بخلاف البيوع اه قوله ولو ببيعة بها نفسه وليست له يومئذ ابن يونس
 قال يحيى وهي بعينها في ملك غيره وقوله كآل قاطعت مكاتبك الخ اراد واقه أعلم يجوز ان قاطع
 المكاتب على عبد في بيده فان استحق أو وجد به عيبا يرجع ببيعةه لا خلاف في هذا لان سيده كان
 غيره فادعى أخضا له فهو بخلاف القن وان اعتق عبده على عيب موصوف فاستحق أو وجد به
 عيب يرجع عليه بثلث قيمته ابن يونس فصار ذلك على ثلاث مراتب في المعين لا يرجع عليه
 بشئ وفي الموصوف يرجع بثلثه وان كان لغيره يرجع بيقينه اه وقوله أبو الحسن مع بنية
 التنازل والله سبحانه وتعالى أعلم البناء في فصل كلام المصنف على المعين مطلقا سواء كان في
 يده أو في يده غيره واقه أعلم ولعل الصواب على المعين في غيره فقل لانه اذا كان معينا في يده
 لا يرجع عليه بشئ واقول البناء في أول القولة وانما يعمل على ما اذا قاطعه على عبده معين في

(قوله ثم استحققت) اى
 الامة (قوله بها) اى الامة
 (قوله لك) خطاب السيد
 (قوله ردها) اى الامة
 (قوله عليه) اى المكاتب
 (قوله وكألك) خطاب السيد
 (قوله انتزعتها) اى الامة
 (قوله منه) اى المكاتب
 (قوله واعتقه) اى
 المكاتب (قوله ولو ببيعة)
 اى المكاتب (قوله بها)
 اى الامة (قوله وليست)
 اى الامة (قوله) اى
 المكاتب (قوله رجعت)
 بفتح التاء خطاب السيد
 (قوله عليه) اى المكاتب
 (قوله ببيعةها) اى الامة (قوله)
 لا بيقينه) اى المكاتب (قوله)
 واعتقه) اى المكاتب
 (قوله ثم استحققت) اى
 الامة (قوله بها) اى الامة
 عيا (قوله فأك) خطاب
 للسيد (قوله عليه) اى
 المكاتب (قوله وهذا)
 اى عتق المكاتب على امة
 في يده (قوله بها) اى الامة

(قوله وهي) اى الامة التي بعته نفسه بها (قوله لغيره) اى العبد (قوله فان استحق) اى العبد (قوله
 أو وجد) اى السيد (قوله بها) اى العبد (قوله يرجع) اى السيد (قوله بيقينه) اى العبد (قوله سيده) اى المكاتب (قوله ما له)
 اى المكاتب (قوله فهو) اى المكاتب (قوله يرجع) اى السيد (قوله عليه) اى العتق بالفتح (قوله بثلثه) اى العبد (قوله في)
 المعين) اى الذى في ملك العبد (قوله لا يرجع) اى السيد (قوله عليه) اى العبد اذا استحق ما قاطعه (قوله وان كان) اى العبد
 المقاطع (قوله لغيره) اى العبد (قوله يرجع) اى السيد (قوله بيقينه) اى العبد المقاطع به

ملك الغير كافي المدونة بعد فعله خاص بالمقاطعة لعل تشوف الشارع للبرية والاقتد
 انصواع على عدم صحة بيع معين في ملك الغير لغيره والعجز عن تسليمه واقعه سبحانه وتعالى أعلم
 (أو) عرضا لمصالحه (عري) يضم العين الملهمة وسكون المبيع مقصورا الى منفعة فهو دار
 وهما بالكلية لا يمتثل لاحيالة الموهوب له ثم استحق العرض المصالح به أو وجده عيب أو كان
 شقصا فأخذ بالشفعة فلمعرويه بشفعة العرض على الواهب أو الشائع الخط اراد ان يمنعه
 رجلا حيا نهذا ثم اعطى المعمر بكسر الميم الثانية المعمر بفتحها عدا عوضا على ما جعله لمن
 المعمر ولا يجوز ان يعطى رجل عبد الرجل المعمر دارا فليس هذا امر اذناه واقعه أعلم الخط
 ذكر المصنف في نظام السابعة الصلح على الانكار اذا استحق العتي المصالح به انطرح
 تكلم المصنف هنا على استحقاق ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي النكاح والخلع وصلح
 العبد عن اقراره واصله عن انكاره والقطاع والكفاية والمعرويه وسكت عن الاخذ بها بالشفعة
 وعن الرد بها بسبب وقد مر في باب الصلح ثلثا وثلاثون مقهى احدى وعشرون مستقلة واقعه
 أعلم (وان) نزل عبد للمدعي الحرية وأوصى بتفرقة مال ورجع عنه ثم مات (أو) ماتت
 الهمة وكسر القاء (وصية) شخص (مستحق) يفتح الحاء الملهمة (برق) لشخص بعد موته
 صورتها ان يختص بالولد او ذى انا سر او وصية وماتت أو ماتت وصيته ثم استحق
 شخص برقيقته (لم يضمن وصي) انفذ وصيته بعد موته لمستحق ما انفذ وصرفه في مصرفه
 (و) لم يضمن شخص (طاح) حج نابة عنه بأمر قاضيها به ما أنفق في حجه (ان عرف) يضم
 فكسر المستحق بالفتح بالحريه بين الناس ومفهوم الشرط انه ان لم يعرف بما يضمن الوصي
 والحاج تصرفه في مال المستحق بالكسر بلا ذنب وهو كذلك نص عليه الباقى (وأخذ السيد)
 المستحق بكسر الحاء ما وجده من تركته لم يبيع و (ما يبيع) منها (ولم يفت) يدمشقه بوجه
 اخذ (بالثمن) الذي يبيع به قبله لمتريه وشبه في النفوذ فقال (كشخص) مشهود بموته
 في غيبته يثبت تركته من رقيق وغيره وموت زوجته ثم قدم حيا فنفذ بيع ما فات (ان)
 عذبت بيته) الشاهد بجوته بان انه صرعا في معركة القتلى وتزله زوجته ياخذ ما وجده
 من متاعه لم يبيع وما يبيع ولم يفت له أخذه بالثمن وما فات من متاعه بتغيره بوجه او كانه
 او تدبر ما أو ايلاد مضى يبيع ويرجع بيته على من قبضه (والا) اي وان لم تعذر بيته بان
 تعلمت الزوجه (أو) المشتري متاعه (كالغائب) في تحية المالكين أخذ بيته واجازة يبيع
 وأخذت منه وذكرة مفهوم لم يفت فقال (وما فات) من متاع من مات معروف بالحريه ثم استحق
 برقيقته يدمشقه بغيره (فالثمن) الذي يبيع به (له) اي المستحق يرجع به على البايع ومثل
 لقوات فقال (كالودر) المشتري الرقيق او كانه او اعتقه (او كبر) بكسر الباء (مغير) عند
 المشتري في قبالها القاسم رجعا لفقته من اوصى بجميع اوصيه ثم مات فبقيت تركته
 وانفذت وصيته ثم استحق رقيقته فان كان معروف بالحريه فلا يضمن الوصي ولا متولى الحج
 شأ ياخذ السيد ما وجده فانما من تركته لم يبيع وما يبيع وهو قائم بدمشقه فلا يأخذ
 السيد الا بشفعة ويرجع بالثمن على البايع كذلك قال فيمن شهد بموته بشفعة ترك
 وزوجه زوجته ثم قدم حيا قال ذكر الشهم وما يعذرون به في دفع الكذب عنهم مثل وثيقته

(قوله وبعد) بالضم عنه
 حذف المضاف اليه فنية
 معناه (قوله فقلعه) اي
 الرجوع بشفعة ما في ملك
 غيره (قوله والا) اي وان لم
 يكن صاحبها فهو مشكل
 (قوله وهما) اي الشفعة
 (قوله لكها) اي الدار
 (قوله وجد) بضم فكسر
 (قوله وكان) اي المصالح به
 (قوله فأنذ) بضم فكسر
 (قوله الشائع) اي الاخذ
 بالشفعة (قوله اراد) اي
 المصنف (قوله من العوري)
 بيان ما (قوله فأنذ)
 صلح يضمن (قوله بالحريه)
 يفعل يضمن (قوله بالحريه)
 صلح عرف (قوله بدمشقه)
 صلح فان (قوله فان كان)
 (قوله ويرجع)
 اي الموصى (قوله فأنذ)
 اي المتاع (قوله فأنذ)
 فاعل
 شهد (قوله ثم قدم) اي
 المشهود بموته

(قوله ترد) يضم فتح (قوله اعتق) يضم الهمز (قوله يشبه) يضم فسكون فكسر (قوله دفعه) اى الذين (قوله اعرف) يصحقل
الضارع والامر (قوله ما ع في العام) ٥٨٢ اى ثم عرف لمصوم معين (قوله الاول) اى من وجد المتابع عنده (قوله كهي)

اى الغاصب (قوله لحد)
اى بواء الامة (قوله الثانى)
اى التصرف (قوله فكذلك)
اى الاول فى جعله كالمشتري
من الغاصب

• (باب الشفعة) •

(قوله تسميتها) اى الحقيقة
الشريعية (قوله بذلك) اى
شفعة (قوله شقة) اى كسر
الشين المجهمة وسكون
القاف اى جزأ (قوله ثلث)
اى المشتري (قوله يولي)
اى يعطى المشتري المار
أو الشريك ما اشتراه بمثل
ثمنه (قوله لتصل) اى
الجرا أو الشريك (قوله
عنه) اى المار أو الشريك

(قوله يشفع) اى المشتري
الجرا أو الشريك (قوله
فيه) اى ما اشتراه (قوله
ذلك) اى الاخذ (قوله
والاخذ) بعد الهمز كسر
الهاء المجهمة (قوله الرسم)
اى التبريف (قوله لرسم)
اى تعرف (قوله لهما) اى
الشفعة صلح تسم (قوله
واعترضه) اى رسم ابن
الحاجب (قوله للاخذ)
بقصر الهمز وسكون اللام
المجهمة (قوله بها) اى

فى معركة القتلى صريعا فيظنون موته أو مطعوناً ولم يشين لهم حياته أو شهدوا على شهادة
غيرهم فهذا ترد الاله زوجته وليس لمن متاعه الا ما وجد لم يسع وما يسع فهو أحق به بالثمن
ان وجدته قائماً وأما ان فانت عينه يسميتاعه أو فقير عن حاله في قبضته أو فانت بعثى أو تدبير
أو كابة أو ايلادن المشتري أو كبر صغير قائم له الرجوع بالثمن على من باع ذلك كله فان لم تأت
البينة بما تعذر به من شبهة دخلت عليهم فذلك كعهدهم الا وقلبا خبذ متاعه حيث وجدته
وان شاء أخذ الثمن الذى يسع به وتردد اليه زوجته ولا اخذ ما اعتق من عبداً وكتباً ودير
أو كبراً وأمة أو ولد فلما اخذها وقية وله هاهن المتابع يوم الحكم كلفه ويبيحها يدع
ابن ونس يشبه هذه المثلة مثله من باع الحمار كمتاعه في دين ثبت عليه في غيبته ثم قدم
وأقام بينة بأنه كان دفعه فلا يخذل شيان متاعه الذى يسع حتى يدفعه على متاعه ابن ونس
اعرف ان كل ما باعه الامام يظنه لرجل فاذا هو لغيره فربه أحق به بالثمن أصلاً ما يسع فى المقام
البنائى ويضعها المتقدم يظهر ان قول المصنف والافتكا للغاصب فيه قطرسوا اعداه من
وجد المتاع عنده أو المتصرف فى المال أما الاول فلم يصلح فيها كالفاسب كما رأيت اذ لو كان
كهو لم يولد لم يلقى الوالي بل هو كالمشتري من الغاصب ولا أخفى الواليه وسكبه فيها يخذ
الامة وقية الوالي على القول المرجوع عنه اذ هو الذى أخذ ابن القاسم كاتقدم وأما
الثانى فكذلك ولا يلزم من قولها كلفه وقية يبيحها يد المشتري الحكم بأنه غاصب فلو قال
المصنف والافتكا للمشتري من الغاصب لا يداو له سبحانه وتعالى أعلم

• (باب فى بيان حقيقة الشفعة وأحكامها) •

(الشفعة) يضم الشين المجهمة وسكون القاء ابن رشد فى المقدمات الاصل فى جميعها بذلك ان
الرجل المباحل مكان اذا اشترى حائطاً ومنزلاً أو شقفاً من حائط أو منزل أو ثاباً الجاور
أو الشريك فشفع اليه أن يولى له ما لم يصل له المثلث أو يدفع عنه الغير حتى يشفعه فيه فسمى
ذلك شفعة والاخذ شفعا أو الأخوة منه متقوعاً عليه اى حقه اشترط (أخذ شريك)
الخط تخم الرسم قوله من شفعه ملكه الا ان اشتراهما وضة عقاراً بمثل الثمن أو قبضته أو قبضة
الشخص ٥١ وهو قريب من رسم ابن الحاجب بأنها أخذ الشريك حصه جبراً شراءً واعترضه
ابن عرفة بأنه رسم للاخذ بها لا لهما لم يوحى غير اخذها الا انهما مروضة ولتفضيه وهو تركها
والعروض لشين متناقضين ليس عن أحدهما أو الا يجمع التقضيان ورسمها ان يعرف بأنها
استحقاق شريك أخفى يسع شريكه بتمه ٥١ الخط قد يقال انه غير جامع لخرج الشفعة
بقية الشخص البنائى ما قاله ابن عرفة غير ظاهر والظاهر ما قاله ابن الحاجب والمصنف
من ان الشفعة هى الاخذ بالثمن واستمع مروضة ولتركه الا لا يسع دق على ترك الاخذانه
شفعة قلت لا يخفى فى صحة ما قاله ابن عرفة وكلامهم صريح فيه وتعليل عدم ظهوره بعدم

الشفعة (قوله وحي) اى مباداة الشفعة (قوله لانها) اى الشفعة (قوله له) اى الاخذ (قوله ولتفضيه) صدق
اى عدم الاخذ (قوله وهو) اى قبضته (قوله والا) اى ولو كان عين أحدهما (قوله ورسمها) اى عرفها الشفعة (قوله انه) اى
تعريف ابن عرفة (قوله من ان الشفعة الخ) بيان ما (قوله فيه) اى ما قاله ابن عرفة (قوله ظهوره) اى ما قاله ابن عرفة

(قوله غفر له) خير غفر له (قوله بأنهم) أي الشفعة (قوله عليه) أي ترك الأخذ (قوله رأها) أي الشفعة (قوله لهما) أي الأخذ وتركه (قوله هو) أي دسم ابن الحجاب الشفعة (قوله لانه) أي دسم ابن الحجاب (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله وهي) أي العروض الخصال (قوله لا يفتني سقوطه) أي قول ابن هرون خبري لظهور عدم اقتضائه ذلك (قوله لذي نهم) صلي يفتني (قوله ونقض) بضم فكسر (قوله طرده) أي ملزومه دسم ابن الحجاب الشفعة (قوله بأخذ) صلي نقض (قوله مشتركا) مقبول أخذ الحظاف القاطع (قوله بما يقف عليه) صلي أخذ (قوله من غن) بيان ما (قوله إذ ادعى) صلي أخذ (قوله أحدهما) أي الشريكين (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله وجوابه) أي نقض طرده ٥٨٣ (قوله ليس بقوى) خبر جوابه أي لان الأخذ إنما يتعلق

صدق الشفعة على ترك الأخذ بما غفر له ظاهرة إذا من عرفه صرح بأنها لا تصدق عليه ولا على الأخذ وانما لم يروى له ما هذا ظاهر لا خفاء فيه والله أعلم ابن عرفه وقول ابن هرون في دسم ابن الحجاب هو غير مانع لانه يقتضي وجوب الشفعة في العروض وهي لا شفعة فيها لا يفتني سقوطه لذي نهم ابن عبد السلام ونقض طرده بأخذ أحد الشريكين مشتركا بينهما لا ينقسم بما يقف عليه من غن إذ ادعى أحدهما ليليه قال وجوابه بأن المأخوذ هو كل المشترك لا يفتني الشريك ليس بقوى قلت قوله جبراً يمنع دخوله لان قدرة كل منهما على الزيادة في نفسه قطع كون أحد منهما جبراً الخط قوله أخف شريك أي يميز شائع بالأذرع غير معينة ففيها خلاف قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا شفعة وبره ابن رشد وأفتى به وسكبه بأمره وبها اشبه ابن عرفه وفي كون حكمه القصد أو معطلا بما يأتي قل ابن العربي عن امام الحرمين وقول ابن رشد في أجوبته اجمع أهل العلم على انه لا جبر دفع ضرر الشريك الذي أدخله البائع وقبضه ما قاله بقوله يعقد كونه ضرراً للشريك أو القسم قول المتأخرين متعلق بجميع الشريكين مشاعاً من ربع ينقسم انقساماً كان الشريك مسلماً باع شريكه المسلم باع (قوله شقصه كاه باع شريكه المسلم للمسلم بل (ولو) كان الشريك (دعياً باع) شريكه (المسلم) شقصه كاه أو بعشه (أي) آخره وأشار بولواي قول ابن القاسم لا شفعة في هذه لان التصومصة فيها بين ذممين فلا تحكم فيها حتى يترافعا الناراضين يمكننا وشبه في ثبوت الشفعة فقال (ك) الشفعة بين شريكين ومشتري أحدهما (ذمين) بكسر الهمزة الاولى جمع ذى (قوله كوا) أي ترافعا الناراضين بينهم بحكم الاسلام فنصمهم بها بينهم وان لم يضا كوا الناراضين وكذا ان طلب بعضهم حكماً أو بغيره ق فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كانت دار بين مسلم وذى نفع باع المسلم حصته من مسلم وذى فله شريك الذي الشفعة كما لو كان مسلماً ابن يونس لا يفتني موضوع لان الزالة الضرر من المال فاستوى فيه المسلم والكافر كالرد للعيب ابن القاسم في الجموعة اذا باع المسلم شقص من نصراني والشقص نصراني فلا شفعة له لان نصيبه نصريان ولو باع النصراني نصيب من النصراني فله شفعة اريد لا خلاف قال ولو كانت بين ذمين لم أقض بينهما بالشفعة اذا تضا كمال البناء (تسويات) الاول علم ان تخصيص الذي

أي الشفعة (قوله على انه) أي حكم الشفعة (قوله وانه) أي نقل الاجماع على انه يدفع ضرر الشريك الخ (قوله لقلوه) أي ابن رشد (قوله كونهما) أي الشفعة (قوله لضرر الشريك) أي دفعه (قوله متعلق) أي الشفعة (قوله من ربع) بفتح الراء بيان مبيع (قوله ان كان الشريك) أي الأخذ بالشفعة (قوله أو ذمياً) عطف على مسلماً (قوله بين ذمين) بفتح الراء الاولى مفتي (قوله بها) أي الشفعة (قوله بينهم) أي القسمين (قوله وكذا) أي عدم ترافعهما النافي علم الحكم بينهما (قوله كوا كان) أي الشريك (قوله لانه) أي الشفعة وكذا كبره (قوله موضوع) أي مشرووع (قوله لو باع نصراني) أي المشارك لمسلم (قوله تبا) أي ابن القاسم (قوله ولو كانت) أي الشفعة (قوله علم) بضم العين (قوله تخصيص الذي) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي الصنف

(قوله لانه مختلف فيه) خبر تخصيص (قوله اختلف) بضم التاء (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فبردان) بضم الياء (قوله قضى) بضم فكسر (قوله واختلف) ٥٨٤ بضم التاء (قوله لا يقضى) بضم الياء ونوح الضاد (قوله فبردان) بضم الياء

(قوله شقعه الحبس) بفتح
 الموحدة (قوله على ملكه)
 اي الحبس (قوله سخطه)
 مقول حبس (قوله
 شريك) اي الحبس (قوله
 ولا الحبس عليه) بفتح
 الياء (قوله ياخذ) اي
 الشخص (قوله الحبس)
 بكسر الياء (قوله عتار)
 نعت شخص (قوله عن
 ميت) صلة ووث (قوله
 لا وارث له) نعت ميت
 (قوله او بائنا) عطاف على
 في عتار (قوله او عن
 مرشد) صاف على عن
 ميت (قوله الاخر) نعت
 الشخص (قوله له) اي
 السلطان (قوله اخذته)
 اي الشخص المبيع (قوله
 قتل) بضم فكسر اي
 المرد (قوله شقعه) مقول
 بيع المضاف لقائه (قوله
 ماء) اي الاخذه (قوله
 فيه) اي يت المال (قوله
 من عتار) بيان حصة
 (قوله بالميراث) صلة
 وقعت (قوله ان ياخذ
 نال الشفعة) اسم ان (قوله
 قال) اي ابن زريب (قوله
 وهو) اي القول ياخذ
 ناظر يت المال بالشفعة

(قوله لانه) اي ناظر يت المال (قوله ليس هذا) اي قول ابن زريب وخطا الخ (قوله لانه) والحبس
 اي محزون (قوله قاله) اي الاخذه بالشفعة (قوله له) اي صاحب الميراث (قوله ذلك) اي الاخذه (قوله له) اي الحبس عليه
 (قوله سوى) بفتح السين والواو منفلا (قوله الحبس) بكسر الياء

(قوله والمحبس عليهم) بقصصها اى فى انهما باخذوا لنفسهما الشفعة (قوله ياخذونه) اى الشخص (قوله ذلك) اى اخذته (قوله بها) اى الشفعة (قوله قبل) بكسر الباء (قوله يخبر به) اى ان يرد الاخذ بالشفعة للقبض على اخذ المحبس والمحبس عليه (قوله ابو الحسن) فاعل قبل (قوله وعرضه) اى يخبر به ان يرد oao فى الاجنبى (قوله بشرتك) اى البائع الشخص عليه (قوله فى لذات) راجع

والمحبس عليه ونصفه فى رتم كتب من معاص ابن القاسم ان اراد المحبس او المحبس عليهم ان ياخذوا بالشفعة لا تقسم لم يكن لهم ذلك وان ارادوا الحاقه بالمحبس فلهم ذلك وعلى قياس هذا لو اراد اجنبى الاخذ بالمحبس كان ذلك اه غ قبل يخبر به فى الاجنبى ابو الحسن الصغير وامر برفقة وعرضه القلتانى بان المحبس والمحبس عليهم كل منهما بشرتك اما فى اللذان واما فى المنفعة بخلاف الاجنبى ومدار الشفعة على الشركة البناء وهذا ظاهر فى فائده هذا مع تفريق الشيخ خليل رحمه الله تعالى بينهما عب ما ذكره المصنف فى المحبس عليه ذكر الشارح ما يشهد بعمدة لقوله انه مذهب المدونة والقول بانه كالمحبس ضعيف البتة قول ذكر الشارح ما يجيد اعتمادا غناية ما هناك ان المدونة ذكرت ذلك فى المحبس ولم تذكره فى المحبس عليه وانما قاله فيه الاخوان واصبغ ونص كلام ابن سهل وقع فى المتكلمة فى بعض الروايات جازى الامام بالرضى الله تعالى عنه من حبس ستمين دار على رجل وولده وولده وولده لا يباع ولا يوهب بفاع شريك الذى لم يهبس نصيبه فاراد المحبس اخذها بالشفعة فليس ذلك له ان يبيع له امل ياخذ به الا ان اراد اخذ ليطه بالاول فى نصيبه فله ذلك وان اراد المحبس عليهم اخذ فليس ذلك لهم لانهم لا يمل لهم ومثله فى معاص ابن القاسم وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون واصبغ ان اراد المحبس عليهم الحاقه بالمحبس فلهم اخذها بالشفعة لان المحبس هو الشريك اه فاعل المصنف فهم ما قلناه ابن حبيب على خلاف وقهه ان يرد على الوفاق والله اعلم (ولا اخذ الشفعة (جار) لمن باع داره مثلاً ان كان له ثلث تطرقا بل (وان ملك) الجار (تطرقا) بفتح التوقيف والطاء المهملة وضم الراء مشددة فتألف اى طرقتا الدار المبيعة بان كان شريكه البائع وملك طرقتا فاشفعة الحظ فى كتاب الشفعة من المدونة لا شفعة بالجوار والى الماسة فى سكة او غيرهما ولا بالشركة فى الطريق ومن لم يطرق فى دار بيعت الدار فلا شفعة فيها ابن يونس لانه اقله حق فى جوار لا فى نفس الملك (و لا شفعة) (ناظر وقت) فى شخص يملك لشريكه او اقتضاه ماله غ بهذا قطع فى التوضيح ان ليس لناظر وقت المصدان ياخذ بالشفعة وزاد فى الشامل على الاصم ولم ادر من اين نقله وليس يدخل ذلك فى قول ابن رشد لو اراد اجنبى ان ياخذ بالشفعة للمحبس كان ذلك له فاساعلى المحبس والمحبس عليهم وقبل هذا الازام ابو الحسن الصغير وان عرفة الحظ لا اشكال فى انه لا شفعة له على ما عسى المنصف عليه من ان المحبس عليه ليس لشفعة ولو لمحبس وقد يؤخذ هذا من قول ابو الحسن عند قولها المحبس عليهم ليس لهم الاخذ بالشفعة ابن سهل استدله على ان صاحب الموارث لا يشفع لبيت المال والمساجد والله اعلم البناء لم يقابل الاصم فى كلام الشامل هو تفرج ابن رشد المتقدم فى الاجنبى اذا نظر الوقت انخص منه وذلك واضم والله اعلم من قول فى الذى لا يرد شتان الاجنبى اذا اراد الاخذ بها للقبض فذلك لهما ساعلى المحبس والمحبس عليه اه

منح ث (قوله انه) اى الناظر وقهه ان المحبس عليه اى ان (قوله هذا) اى ان الناظر لا شفعة له الا لى من المحبس عليهم (قوله ابن سهل استدله على ان صاحب الموارث لا يشفع لبيت المال) مشعول الخلف لانه لا (قوله المتقدم فى الاجنبى) اى فانه يجرى فى الناظر الاولى (قوله منه) اى الاجنبى (قوله من قول فى) مشعول واضم

(قوله غير ظاهر) اى ان لم تقدر فله من الاستفهام (قوله قول) بفتح الهمزة مفتوح بلا نون لاضافته (قوله من ان لاحدهما ان بكري حسنة) بيان ما (قوله لا خلاف فيه) خبر ما (قوله من عدم الشفعة) بيان ما (قوله هو المشهور) خبر ما (قوله وفى الفهار) اى المشتركة اذا باع أحد ٥٨٦ الشريكين حسنة منها فى شفعة شريكه وحدهما (قوله والكاتب) اى

المشتركة اذا باع أحد الشريكين نصيبه منها فى استفقاع شريكه وحدهما (قوله وابلج) اى متعقة الارض الملوكة بالاجارة المشتركة اذا اكسرى أحدهما نصيبه منها فى استفقاع شريكه وحدهما (قوله لم يرد) بضم فكسر اى ابن الملبج (قوله سقوطها) اى الشفعة فى التمار والكثابة والكرا (قوله ووجودها) اى ثبوت الشفعة فيها سلمة قال (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وعدمه) عطف على ثبوت والسلمة رجع الضمير (قوله الاول) اى ثبوتها (قوله الثانى) اى عدمها (قوله ذلك) اى الاستفقا (قوله) اى ناظر الميراث (قوله بمنزلة) اى السلطان (قوله ولا لغيره) عطف على يضار (قوله لشريكه) سلمة شفعة (قوله لا لثواب) نفعية (قوله من وجوه المعاضات) بيان ما (قوله من المعاضات)

وقول غ وليس يدخل ذلك فى قول ابن رشد الخ غير ظاهر والله اعلم (أو) اى ولا شفعة لشريك فى (كراه) فان اكسرى شخصان دارا متلازم كرى أحدهما نصيبه من متعقة فلا شفعة فيه لشريكه على أحد قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وله الشفعة فيه على قوله الاخرى فيها لاين تقاسم ان اكسرى رجلان دارا بينهما فلا أحدهما ان بكري حسنة منها مالك رضى الله تعالى عنه لا شفعة فيه لشريكه ابن ناجى ما ذكره من ان لاحدهما ان بكري حسنة لا خلاف فيه وما ذكره من عدم الشفعة هو المشهور وقال اشهب وابن اوزة الشفعة ابن الملبج وفى الفهار والكثابة والجاره الارض لزوع قولان الموضع لم يرد خصوصية الجارة الارض لزوع بل كل كراه قولان مالك رضى الله تعالى عنه وبذهب ابن القاسم فى المدونة سقوطها وهو قول عبد الملك ومطرف والمذنب وبوبو جها قال مسرف واصبغ واشهب واختلف أيضا فى المساقاة كالكره والاقرب سقوطها فى هذه القروع لان الضرر فيها لا يواسى الضرر القار الذى وردت الشفعة فيه اه وأصله لابن عبد السلام (وفى) ثبوت الشفعة (لناظر الميراث) اى من ولاء الامام على النظر فى تركته لا وارث له أو باقية بعد القرض وعدمه (قولان) لم يطلع المستفد رحمه الله تعالى على رجيحة أحدهما الاول للمعتبرة والثانى لابن زبيب ابن رشد عليهما اذا لم يجعل السلطان له ذلك فان جعله فهو بمنزلة وصلة اشترى (من) اى شخص او الشخص الذى (تجدد) اى حدث وظرا (ملكه) على الشفعة فان اشترى اثنين أو أكثر دارا متلازمة فلا شفعة لاحدهم على غيره (اللازم) فلا شفعة فى مبيع يضاروه - ليت بيعه ولا لغيره قبل امضائه (اختيارا) فلا شفعة فى موقوف لشريك الموقوف ابن شمس من اركان الشفعة المأشور وهو كل من تجدد ملكه الا لازم باختیار استقر بالمصدق من رجاين اشتريادار معا فلا شفعة لاحدهما على الآخر واستقر باللازم عن المشترى بخلافه مع غيره لا شفعة فى بيع اختيارا لا بصدقه (بمعاوضة) فلا شفعة فى موقوف أو متصدق به على الاصغر عند ابن ونس وغيره ابن عرفة لا شفعة فيما حدث ملكه جهة لا لثواب ولا فى صدقة ونقل غير واحد الاتفاق على نفي الشفعة فى الميراث ابن شمس وتثبت الشفعة فيما ورثه من وجوه المعاضات باى نوع كان من القملسات كعهر وخلع وبيع وجران وصلح عن ارض حياته وقبلة تلف اودم وهذا وضحا وغيرهما من المعاضات وفيها لما الشفعة الله تعالى عنه ولا شفعة فى حبة الثواب الا به - بقبول العرض قبل فم الاجازة ان رضى الله تعالى عنه الهبة لقبه فواب مسمى قال لانه على وجهه التوقيف فى التكاح وفى القباس لا ينفى ان يجوز ولو كان قد اجازته الناس ان كان ما تجدد ملكه الا لازم اختيارا بمعاوضة غير موصى ببيع مملوكين بل (ولو) كان (موصى) بضم الميم وفتح الصاد الهبة

بيان خبرها (قوله لا صدق قبول العرض) اى لعدم لزومها قبله (قوله غلم) بكسر اللام مفتوح (بيعه) الميم (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله لانه) اى عقوبة الثواب بدون تعجبه (قوله على وجهه) اى طريق (قوله التوقيف) فى التكاح فى عدم اللزوم (قوله لا ينفى) ان عقوبة الثواب بدون تعجبه لانه بيع بمن يجهول (قوله قد اجازته الناس) اى الجمالية والتابعون واتباعهم فيها رضى

(قوله بان اوصى) اى الموصى (قوله لهم) اى الساكنين (قوله ونه) اى ماله (قوله فنيه) اى المقار (قوله لورثه) اى الموصى (قوله به) اى الموصى بيهم لساكنين (قوله يه) اى الموصى (قوله كان) يشغ

٥٨٧

(بيعه) اى الشخص (لساكنين) بان اوصى لهم ثلث ماله ونه عقارباعه وصيه تنفيذ وصيته وشتر عقته عليهم فبها الشفعة لورثته (على الاصح) عذابن الهندي (والشتر) عند النفسى وأشار بالباقة لقول مضمون لاشفعة فيه لان بيعه كبيع المتق البايح لو اوصى الميت الثلث فباع السلطان ثلثه داره فلا شفعة فيه لورثة اذ كان المتبايع قاه مضمون والظاهر عندى فى هذه المسئلة ثبوت الشفعة لان الموصى لهم وان كانوا غير معينين فهم اشراك باعون بعد ملك الورثة بقية الدار وقد بطنى ذلك عن ابن الموارز النسي اذ اوصى الميت باع تسعين دار من رجل بعينه والثلث بعه لم يكن لورثة فيه شفعة لان قصدا لتسعين ملكه اما الشفعة فلو صيته وجعل مضمون الجواب اذ اوصى ببيع نصيب ليعرضه فى الساكنين كذلك لان الشفعة فيه لورثة قال اذا كان المتبايع والقبض ان يستشفع لان الميت اقر البيع بعد الموت ولو لم يقع البيع فيه الا بعد الشركة (لا) شفعة لورثة في شخص من دار مالا يبيع لشخص معين (موصى) بمن مات (بيع جز) معلوم كتلك داره لانها تبطل الوصية ولو كان ثبت شرك في ثلث الدار ثبتت الشفعة في ذلك الجزء صرح به الشارح في كبره قاله الخط ومفعول ان هذا الحذف لقاعه قوله (عقارب) اى جراء من دار واراض وما تليها من بناء وشجر فلا شفعة في غير العقار من عرض وحيطان في ابن عرفة يتحقق الشفعة ببيع الشريك مشاعا من ربع يتقسم اثنا حاة وتعلق بعرض وفيها لما للعرض اقله تعالى عنه من كان يندو بين رجل عرض لا يتقسم فاراد بيع حصته قبل لشريك ببيع معه او اخذ بما يعطى فان رضى وباع او اخذ بما يعطى فواضع وان اى وباع شريكه نصفه مشاعا فلا شفعة لشريكه ابن سهل مذهب الامام للعرض الله تعالى منه ان مالا يتقسم من عروض وشجرها الا بشرى باع ويقتسم الشريك منه ومن اراد منهم اخذ بما يلحقه فلا ذلك فان تباشر واخيه تزايدوا فيه حتى ينفق على احدهم فياخذوه ويؤدى لهم انصباهم مما اخذ به ولشريك اخذ الشخص بالشفعة ان يبيع بعين او عرض او حيوان (بلر) ولو كان (متاقلا) يضم الميم وفتح القاف (به) اى المقار اى مبيعا به عقار ابن عرفة المتاقلة يبيع الشخص بعقار ابن رشدان باع الرجل شقصه من شريكه او من اجنبي باه ل او يشقص من اصله فبشرى اول الشريك فبها فذهب ابن القاسم رحمه الله تعالى وروايته من الامام مالك ورضي الله تعالى عنه ان في ذلك كله الشفعة وهو الصحيح تت ظاهر كلام المفسر واسم علم ان المراد المتاقلة لا المبيعة ام كان المتاقل معه شريكه في هذه الدار ولا دفع مع ما نقل به نقدا ولا للمالك للرضي الله تعالى عنه ايضا اذا قصد غير البيع فلا شفعة له ايضا اذا كان التناقل شرى شريكه في الدار وترك احدهما حصته في دار لا اخذ حصته الاخر فلا شفعة وان كانا غير شرى كعين فالشفعة وشهره ابن غلاب (ان انقسم) اى قبل العقار القسمة فلا شفعة فيما لا يقبلها كالحمام والطاووس والعصاة والحسنات والصغير ابن عبد السلام في الدونة ما يملكها بنو شدا الشفعة انما تكون فيما يتقسم من الاصول دون مالا يتقسم وهذا امر اختص فيه اصحاب الامام للرضي الله تعالى عنه في المدونة قال

عن تقيده سلم الاطلاق

(قوله فيها) أي المدونة خبر
 مقدم (قوله ولو) أي
 الجاهل (قوله من الأرضين)
 صلة (أحق) قوله أي أي
 امتنع (قوله من قبل)
 بكسر ففتح (قوله العلة)
 أي في مشروعية الشفعة
 (قوله بها) أي الشفعة (قوله)
 وعلى أنها أي العلة (قوله)
 مطلقا) أي عن التقيد
 بالنقسام (قوله بأنه) أي
 انعقاد (قوله والانعقاد)
 بأعمال المذنبين (قوله)
 عنه) أي الدين (قوله يوجد)
 يضم فكسر (قوله وال)
 أي وإن لم يوجد منه (قوله)
 فيها) أي المدونة (قوله ما)
 اشترى يضم التاوسكر
 الرأ (قوله أن كان) أي
 الشفيع (قوله لأنه) أي
 تحول البائع على الشفيع
 (قوله من دينه) أي البائع
 (قوله وجعل آخر) أي الشفيع
 (قوله أن كان) أي المشتري
 (قوله) أي المشتري (قوله)
 فيها) أي المدونة (قوله شفيع)
 يضم فكسر (قوله هو)
 أي الشفيع (قوله من)
 أي المشتري (قوله فإن لم)
 يجد) أي الشفيع (قوله)
 أي الشفيع (قوله ولو به)
 أي الشفيع (قوله فيه)
 إلى الرهن (قوله من)
 الشفيع (قوله فيها) أي

الامام مالك رضي الله تعالى عنه إذا كانت ثمة بين رجلين قبيل أحد هاتهما منتهما فلا
 شفعة لمصاحبه فيها (فيها) أي المدونة أيضا (الاطلاق) ليعقل الذي فيه الشفعة عن تقيد
 بشروطه (قوله في) أي لا يعلم مالك رضي الله تعالى عنه في الجاهل الشفعة ظهور (أحق) أن
 تكون فيه الشفعة من الأرضين لما في قسم ثالث من الضرر وقوله الا يعلم مالك رحمه الله
 اجمع رضي الله تعالى عنهم ابن الماجشون أقوالا لمالك من الشفعة في الجاهل من قبل أنه
 لا ينقسم وانما يرى فيه الشفعة الثاني في المقسمات ان القولين في الشفعة فيما لا ينقسم
 بناء على ان الدفعة دفع ضرر الشركة وضروا القصة وضروا لا يرفعون الجاهل فقبل ان
 العلة دفع ضرر القصة لاشفعة فيما لا ينقسم لانه لا يجاب للقيمة من ملها حتى يلزم ضرر
 الشر يشبه وعلى أنها دفع ضرر الشركة تنجب الشفعة مطلقا اذ ضرر الشركة حاصله فيما
 ينقسم وما لا ينقسم وفي الخبرين ان تقيد الشفعة بما ينقسم هو المشهور وان صاحب
 المعينة ذكر ان به النقسام هو قول ابن القاسم (وجعل) يضم فكسر أي حكم (به) أي الاطلاق
 صاحب المعين وفيه للشفيع ابن طرس وهو جرحه بقرينة وأقبحه فقهاها فأقدمت ابن طرس
 ابن طرس آخر فمن اتق به ان العمل عند أهل النوى بقرينة على الشفعة في الجاهل على
 فتح تحت الشارح في عزه ولصاحب المعين وهو سهو قال في المعين إذا كان من شأنه لا ينقسم
 ولا تنبأ فيه الحدود فلا شفعة فيه كالجاهل والارحام هو قول ابن القاسم وبه القضاء فان
 تراء قال ان القضاء بعدم الشفعة وهكذا عزاه في توضعه وعلمه أخذ (بمثل) بكسر فسكون
 (الذين) الذي اشترى الشخص به ان كان مثليا تقدا كان أو غيره ان دفعه المشتري من ماله
 البائع حين شرائه بل (ولو) كان الفين المثل (ديننا) على بائع الشخص لشتره ودفع له الشخص
 عوضا عنه فباخذ الشفيع بمثل ان وجدوا لا في قيمته قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 فيمن اشترى بعينه ولم يوجد منه ق فيهام غيره ما اشترى بعينه ومثلي قال الشفعة فيه بمثل
 فنه ومن ابتاع شفا بدين إلى اجل فالشفيع ان يأخذه الفين إلى ذلك الاجل ان كان مثليا
 او اقل بضامن تقملى ابن القاسم وان قال البائع للمبتاع ان ارضي ان يصحكون مالي على
 الشفيع إلى الاجل لم يصح لانه فسخ مالي بعمل من دينه في دين على رجل آخر عبد الملك ان كان
 انما اشترى الشخص بدين على البائع الحسنه فلا يأخذ الشفيع الا ببيعة الدين عرضا يدفعه
 الا ان الدين يمرض من العرض وكذلك ان لم يتم الشفيع حتى حل الاجل (او) (اقتبه)
 أي الفين ان كان مقوما كعبد افرس او عقار فيما اشترى بعد شفيع فيه بغيره وما اشترى
 بعرض فانما يتقرر لغيره يوم الصفقة (و) ان اشترى بدين مؤجل مع رهن او ضامن اخذ الشفيع
 (ب) مثله مثل (وهو وضامنه) ولو كان الشفيع أملا من المشتري تحسقا لقائل في
 اشبه ان اشترى بدين مؤجل يحصل أو رهن فقام الشفيع وهو املا منه فان لم يجد محلا
 او رهنه مثله فلا شفعة له ولو سأل رهن لاشك ان فيه وفاخلا يقبل منه الامثل الاول ولو كان
 برهن وجعل الجاهل رهن ولم يقدر على حمل فلا شفعة له (و) لا يتقبل (اي) (و) لا بد لاهل
 كاتب (عقد) يفتح فسكون أي وثيقة (شراء) في السطى وعلى الشفيع ابرة الدلال
 واجرة كاتب الوثيقة وغن ما كتب، وغرم ذلك كله المبتاع لانه بقل وصل إلى الابتاع فان

(قوله هذا) أي لزوم المعهود فقط **ملحوظ** (قوله لانه) أي المكس الخ لعله لزومه الشفيع (قوله فترقا) بضم فسكون (قوله) اختلف بضم التاء (قوله الخالف) بفتح اللام (قوله المتزوج) بفتح الواو (قوله ٥٨٩) وان استقر به الخ (قوله فيه)

أي السعد (قوله القود) بفتح القاف والواو أي القصص (قوله) أي القود (قوله فيها) أي بنائية انطفا (قوله مثلية) أي دانية أو دراهم (قوله مقومة) أي ابل (قوله على شخص) تنازع فيه منكم وصالح (قوله بقيته) أي الشخص (قوله لموض) أي الشخص (قوله فته) أي الشخص (قوله لانه) بضم فسكون (قوله فيه) أي الشخص (قوله اخذ) أي الشخص (قوله بقيتها) أي الابل (قوله في صحة فرض) خبر نظر (قوله على المذهب) صلة فرض (قوله ان اشتراه) أي الشخص (قوله بقيته) أي الحلي (قوله من الذنائب) بيان ما بلوازي بها جزافا (قوله) يحمل الخ (قوله لا تقول الخ) على لا يقال (قوله بقيته) أي جزاف النقدا (قوله وقسم) بفتح فسكون عطف على يقوم (قوله قيمتها) أي الشخص ومما شبه (قوله وعرضها) أي الدار المتقومة فيها (قوله بقيته) أي شبهة قيمة الشخص (قوله من قيمة العرض) أي من مجموعها

كان المتابع أدنى من الاجرة كثر من المعهودين الناس فلا يلزم الشفيع سوى المعهود بهذا أتى الامام ابن عتاب والامام ابن مالك والامام ابن القطان ابن سهل ولم اعمل لهم مخالفا وهو الحق ان شاء الله تعالى (وقد لزوم مثل (المكس) للشفيع وهو ما يؤخذ ظاهرا لانه مال مدخول عليه لم يتوصل المشتري للشخص الابه كبره الدال وعدم لزومه كونه ظاهرا (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه ق ابن يونس انظر لزوم المشتري على الشخص غراما لم يغرمه له الشفيع وقد اختلف فيه اشتري شأ من ايدي الموصوفين على اخذ به بغير او بغير غرم (او) يا قيمة الشخص) المشعوب فيه الذي اخذه الزوج (في كتمل) والزوجة في مهرها المال الخالف به والمال المتزوج به لاحد لهما قرب كلاه زوجهما تدفع لهما الخلق كثيرا ويرى راعب في زوجة يدفع لهما اضعاف مئتهما فالرجوع لقيمة الشخص اعدل ولا يشق بعد ادق المثل وان استقر به ابن عبد السلام (و) بقية الشخص المدفوع في (صلى جنازة) (عد) لان الواجب فيها القود ولا قيمة له ومفهوم عدم ان المدفوع في صلى جنازة خطأ ولا يشق بدينان كانت مثلية وبقيتها ان كانت مقومة وهو كذلك في فنيا لابل انقسام من تكلم أو خالف عن دم محمد على شخص فبقيته الشفعة بقيته يوم العقد اذا لزم معلوم لعوضه ويدلوا بيجوز الاستشفاع الابدع مرة بقيته ابن القاسم ان اخذ الشخص عن دم خطا فبقيته الشفعة بالدية فان كانت الماظة اهل ابل اخذه بقيتها وان كانت اهل ذهب اخذ بذهب بغيره على الشفيع كتبسيه على العاقلة (و) بقية الشخص يوم شرائه (في جزاف نقد) ق ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب ودراهم جزافا في صحة فرض هذه المسئلة على المذهب نظر لان الدنانير والدرهم لا يجوز بيعها جزافا وانما تسع ابن الحاجب فيه الشافعية وفي الموافقة ان اشتراء بجلى جزاف شفع بقيته وكذا السبايل والطعام المبرفان كان الحلي ذهبا قوم بقضه وان كان فضة قوم بذهب وتعتبر بقيته يوم الشراء به ابن عبد السلام لا يقال يحمل كلام ابن الحاجب على ما يتعامل به وزمان الدنانير والدرهم بلوازي بها جزافا لا تقول اداجل على هذا فالشفعة بقيته كالطعام المصر لا بقيمة الشخص وفرض كلام ابن الحاجب في الشفعة بقيمة الشخص واقه اعلم (و) اخذ الشفيع الشخص المبيع مع غيره صفقة (بما) أي القدر الذي يخصه (أي الشخص من الثمن ان صاحب الشخص غيره) في البيع بعد تقويمهما وقسم الثمن على قيمتهما ق فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه من اتباع شخصان دار وعرضها صفقة واحدة بين فالشفعة في الشخص خاصة بخصته من الثمن بقيته من قيمة العرض يوم الصفقة تغيرت الدار لكلام لم تغفر (ولزم المشتري الباقي) المصاحب للشخص في الصفقة بغيره من الثمن ق فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه وليس للشفيع اخذ العرض ولا ذلك عليه ان ابا ابن يونس على قول من يرى الشفعة كالاستشفاع فان كانت قيمة الشخص الحلي فالمتابع رد العرض على الباقي لانه استحق قبل صفقته وعلى قول من كبيع مبشدا فلا رد له بحال (و) اذا بيع الشخص بين مؤجل باجل معلوم فباخذه الشفيع مثل غنمه مؤجلا (الى ابله) أي عن الشخص (ان يصير) الشفيع مثل الثمن (او) لوسره هو (رضه) أي الشفيع ضامن لله (لى) بفتح الميم وكسر اللام

مع قيمة الشخص (قوله بغيره) (قوله من الثمن) بيان الحلي (قوله الحلي) أي اكثر الصفقة (قوله لانه) أي الاختلاف في

(٢) وشدا الصنية وفهم من قوله الى اجله ان الشئع لم يرقم حتى مضى الاجل وطلب تأخير الى اجل كالاول فانه لا يجيبه فقال وهو كذلك عند الامام لان الرضى اقتضاه ان يخرجه من صبيح وغير هذا الاول ضربا لهما معا ولطرف ومن واقعه يضرب له اجل كالاول وهو ما بين يونس وابن رشد وفيه اذا كان الفنى لاجل فلشئع اخذ بها الفنى لذلك الاجل ان كان مالا او فنى شام (والا) وى ان لم يكن الشئع مليا وى ان بضم على (يجل) بفتحات متقلبا للشئع (الفنى) للشئع منه فيها ان هـل الشئع الفنى المتاع طيس عليه ان يجهل البائع وليس للبائع ان يعصم نفسه وان لم يجهل سقطت شفعته في كل حال (الاى تساوى) اى المشتري والشئع (عدها) يضم فنكون اى فراقا لاسقط شفعته (على الاقتار) للتسوى من الخلاف الفنى اختلف اذا كان المشتري والشئع فقير زهر مثل الاول في التفرد ان الشئعة له اسمن لاهم وسرعان الصف الذى يشفع به ومفهوم تساوى ان كان الشئع اسقطا سقطت شفعته اتفاقا وهو كذلك قال ابن رشد (ولا تجوز اعادة البائع) من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف فاعه والاسل حالة المشتري البائع (ب) اى الفنى على الشئع لانه فسخ دين في دين ابن يونس ان قال البائع ان الارضى ان يبقى مالى على الشئع فلا يجوز لانه فسخ دين على رجل فدين على آخر وشبه في البيع فقال (سكان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مسدود مقرون بكاف التشبيه صلت (اخذ) مسحق الشئعة (من) شخص (الجنى) اى غير مستحق الشئعة (مالا ياخذ) الشئع بالشئع ويبيع ما ياخذ ما كان دفعه المال (ويبيع) الشئع ما اخذ من الجنى مع اخذ منه الفنى بجاه (ثم) اذا وقع ذلك سقطت شفعته فلا لاخذ له بذلك ويحمل ان المعنى انه ياخذ من الجنى مالا على ان ياخذ بالشئعة لنفسه وليس عرض الجنى في دفع المال للشئع الا ضرر والمشتري يبيع الشئع المال وبعبارة المدونة محملة لهما ايضا فانه في فيها الامام مالى الرضى الله تعالى عنه ومن وجب له شئعة فانما اجنى فقال خذها بشفعتك ومائته يانوارا رجلك فيها فلا يجوز ويردان وقع ولا يجوز له ان ياخذ بشفعته لغيره اه ومع الفرى ثمانين باع حظه وشربكه مفلس فقال له رجل اشفع وارجلك فاخذوا ربحه فان ذلك بينه لابقار الشئع ردان الشخص لمباعه ابن سهل قال اراد ان الشئع لاخذ لنفسه بميدفع اخذوا فغيره يمكن لذلك طنى الاحتمال الاول هو المنصوص عليه في معاق الفرىين وعليه يتوقف قوله ثم لا اخذه اذ هو ضرر ومن خذ في كلام ابن سهل والاحتمال الثانى يحتاج للتصص عليه وان كانت المدونة محملة له ويحتاج للتصص على انه لا اخذه فيه اه المساوى الظاهر في هذا صورته لانه لاسقط شفعته فلا يلقى فيها قوله ثم لا اخذه وسقط على اخذ فقال (ارباع) الشئع الشخص لاجنى (قبل اخذ) بالشفعة فقد سقطت شفعته فلا اخذها بعد بيعه في فيها الامام بالرضى الله تعالى عنه لا يجوز بيعه الشخص قبل اخذها يابا الشئعة لانه من بيع ما ليس منك وهذا بخلاف تسليمها للمشتري

أى الاختلفه (قوله السورة): أى صورة الاحتمال الثانى (قوله يه) أى الشفع (قوله أخذ) على
 (قوله) وشد الغلبة ليعنى أن هذا الطب لا يعين إلا أن يكون
 أى الشفع (قوله تلهمها) أى ترك الشفعة
 محفوظ من رواة المصنف

اى المشتري (قوله وجب)

اى ثبت (قوله ٤) اى

التشفيع (قوله والاى

وان لم يبيع شره (قوله

التشفيع) تغير لقاعل

يسقط المستتر فيه (قوله به)

اى اسقاطه (قوله قبله)

اى الشراء (قوله اسلم) اى

ترك (قوله ابطل) بضم

الهمزة وكسر الطاء (قوله

منه) اى التبرع (قوله فيه)

اى البناء (قوله منه) اى

البناء (قوله بها) اى الشفعة

(قوله من الدور الخ) بيان

ما (قوله من الدور الخ) بيان

ما (قوله هذه) اى الشفعة

فى شقص التبرع والبناء

المشترك بارض حبس او

معارف (قوله التبرع) اى

الامام (قوله بعد) بضم

العين (قوله اربع) خبر ما

(قوله الور) اى الشقص

(قوله لانه) اى شقصه (قوله

وغر) اى شقصه (قوله

النفس) اى من الابل

فى بيتها ان قطعت خنأ

(قوله تزويج) اى تصير

المشتري اربعا (قوله

فى الاحكام) اى الثبوت

بشاهد وبمين (قوله

حصرها) اى المتضمنات

(قوله انه) اى مال كل رضى

الله تعالى عنه (قوله مول)

بفتحات منقلا (قوله

عليه

على مال يأخذ منه فذلك لا يراد له ليس منه منقلا انما عمنه حواجبه ابن ورس
من باع منقصة التي يشترى به قبل ان يشفع فلا شفعة لانه كان قد علم ببيع شره والافه
الشفعة بخلاف اخذ الشفع من الامن المشتري لاسقاط شفعته (مال بعده) اى الشراء
(اليسقط) بضم التحتية وكسر القاف الشفع شفعته فصرفه فصرفه (قوله لانه) اى الشفعة
انه لا يجوز اخذ مال الا قبله وان وقع فلا تسقط شفعته ق فيها الامام ما لا ترضى الله تعالى
عنه واذا اسلم الشفع الشفعة بعد الشراء على مال اخذها جزوان كان قبل الشراء ابطل ورد
المال وكان على شفعته وشبهه بالفارق استحقاق اخذها الشفعة عن تجديد ملكه الا لازم
اختيار اربعا وشفعة قتال (كشخص) مشترك بارض حبس او معارة للشر كمال الفارسين
بها فاذا باع احد الشركاء نصيبه فليس له اخذها الشفعة (و) ك(بنا) مشترك بارض
حبس او بارض شخص (معبر) باع احد الشركاء نصيبه نصيبه فليس له اخذها ق
في الامام ما لا ترضى الله تعالى عنه الشفعة فيما يشترى بين الشركاء من الدور والارضين
والفضل والشعر وما يتصل بذلك من بناء او ثمر او اذخر قوم في ارض حبس عليهم ثمان
أحدهم فارد بعض ورثته بيع نصيبه من البناء لا خوته الشفعة فيه استحقاقه الامام ما لا
رضى الله تعالى عنه وقال سمعت فيه يشترى نت هذا حدى مسائل الاستحسان الاربع
التي استحسنها الامام ما لا ترضى الله تعالى عنه وليس بقية احد الا او الثانية الشفعة فى الشراء
والثالثة القصاص بشاهد وعين والرابعة جعل يدية الخه الاجرام شماس الابل وتظلمها
بعضهم فقال

وما استحسن التبرع ان عدا ربيع • فالاستحسان صاحب الور يشفع

بنا • وغر والقصاص بشاهد • واتقية الاجرام النفس تربع

وتظلمها غ فقال

وقال مالك بالاختيار • فى شفعة الانقراض والنفار

والجرح مثل المال فى الاحكام • والخمس فى اتملة الاجرام

ح فان قلت بقيت شفعة ذكرا فى الدوة وهى اذا هلك المراءت لها ولها بيتيم لاوصى له
فاوصت بالو لهو المال الى رجل فلا يجوز الا اذا كان المال يسير لقوسين دينارا فلا يزعم من
الوصى استحسنه ما ترضى الله تعالى عنه وقد عدها ابن ناجى جفا فى شرح الرسالة فقد كرهه
فالجواب ان الذى فى التوضيح وغيره ان مال الكايم يزل بالاستحسان الا فى الاربع وابعدها
متناهية او الحسن المسائل التي ليس بى اليها الامام ما لا ترضى الله تعالى عنه اربع فاعل
هذه التامسة بقية الهاضمة ج تظلمها تبعه الا بن ناجى فقط
وقى وصى الام بالسير • منها ولأولى الصغير

طى حصرها فى هذه الاربعة باعتبار انه ليس بى اليها ولا سلف لها كما يزعم من كلامه
رضى الله تعالى عنه فلا يابى ان استحسنه فاكثيرا حتى قال المبيطى الاستحسان فى العلم اغلب
من القياس وقال الامام ما لا ترضى الله تعالى عنه انه تسعة اعتبارا لعل ابن خوزيمنداد
عليه عول الامام ما لا ترضى الله تعالى عنه على عليه او ابو موسى نائل الا ان غير هذه الاربعة

عليه أى الاستحسان تنازع فيه عول وبخ

هكذا وانما هو ثبت لا يتغير ثم مع بقائه فلا شقة فيه لانه ليس باصل ثابت اصل ذلك
 ما ينقل ويحول وقد روي ابن القاسم في العتبية وغيرها الاشقة في الزرع لانه لا يجل يعسق
 ييس ويتثبت في الترة ان يثبت مع اصلها بعد زرعها وقوله يل (ولي) يثبت بعد زرعها حال
 كونها (مفرقة) عن اصلها مثل يبعها الاصل ثم يسع احدهما خطف من الترة وقوله
 الاصل يسع احدهما نصيبه متاويسع اصدما نصيبه متما به بشرطها اماها وحدها
 واشار بولوا الى قول اصبع ان يمت مفردة فلا شقة فيها واستحق من الترة فقال (الا ان
 تيس) الترة فلا شقة فيها وشمل كلامه مسئلتين يهما قبيل يهما وقبيل الشقيع بعده
 ويهما لاياسة ووجهها الملك فيما ارضى الله تعالى عنه ان يرشد المراد يسمها حصول وقت
 جذاها لتيس ان كانت تيس او الان كانت لتيس ابن عرفة ظاهر الروايات في غيرها
 الموضوع ان يسمها ارتفاع نفعها بقاها في اصلها الا حضور وقت قطاها فقد يحضر ويكون
 لبقاها في اذمة نفعه كالعين والمان عندنا (و) اذا يسع الاصل مع غرنه ويستقبل
 اخذ الشقيع بالشقة وقتنا لا ياخذها بما واخذ الاصل وحدها (ط) بنصب الحاء
 المهملة وشذ الطاء المهملة اي احسب عن الشقيع (حسها) اي الترة من تمام اصلها (ان)
 كانت (ازعت وابرت) يضم الهمز وكسر الواو حدة مشددة يوم شرها مع اصلها لانها
 حصنة من الترح ومفهوم الشرط عدم اطان الترة ما برزها وشرطها المتابع ثم استحق
 القاسم رجها الله تعالى اذا ابتاع التخل والقرما بورا رمز حصة واشترطها المتابع ثم استحق
 رجل نفعها نصف التخل ونصف الترة فاستحقها وان شاء المستحق الشقة في النصف الباقي
 فذلك وله اخذ الترة فالشقة مع الاصل ما لم يتخذ حثقا اخذ الاصل بشقعة بجمته من
 الترة بقية من مجموع قيمته مع قيمة الترة يوم الشقة لانها وقع لها حصنة من الترة (ونفا)
 أي المدونة ايضا (أخذها) أي الترة بالشقة (ما لم تيس او يتخذ) اختف (حل هو) أي ما في
 الموضوعين (خلاف) فرة قال ما لم تيس ومرة قال ما لم تيس او يتخذ ووافق الاول اذا اشتراها
 مفردة فالشقة ما لم تيس فان جذت قبيل يهما ففيها الشقة والثاني اذا اشتراها مع
 اصلها فالشقة فيها ما لم تيس أو يتخذ فان جذت قبل يهما فلا شقة فيها في الجواب (تأويلان)
 غ الاظهر ان يكون معناه في موضع منها اخذها ما لم تيس وفي موضع آخر منها ما لم يتخذ
 وكذا هو في الامهات فتعال عياض قال بعضهم فرق بين ما اذا اشتراها مع الاصل فقال
 ياخذها ما لم يتخذ واذا اشتراها وحدها قال الشقة فيها ما لم تيس وعلى هذا تأول مذهب في
 الكتاب وقال آخرون هو اختلافا من قوله في الوجهين فرة قال فيه ما سقى تيس ومرة قال
 حتى يتخذ وظاهر اختصار ابن ابي زئنين وابن ابي زيد وغيرهما التسوية بين هذه الوجوه وان
 الشقة فيها ما لم تيس لكن ابن ابي زئنين قال وفي بعض الروايات فان كان بعد يس الترة
 وجذها فانه نفسه على الخلاف في الرواية بماء كراهة لغيره وما اوسع خدقته قال في الموضوع
 الاثر ما لم تيس قبل قيام الشقيع وقال في الثاني فان قام بعد يس الترة وجذها لم يكن له
 في الترة شقة ابو الحسن هذه الرواية التي ذكرها عياض عن ابن ابي زئنين فان قلت ما جلبت
 عليه كلام المصنف تذكر ارفع قوله أولا الان تيس ولعله حاذى اختصارا في سببه فاشأنا

(قوله لعدم وجودها) أي الثرة (قوله فيه) أي الأصل (قوله ثم أتى) أي الأصل (قوله الثرة) تفسر كسابق فاعل أخذت (قوله الثرة) تفسر كسابق فاعل أبرد (قوله ٥٩) وفيها أي الفصل (قوله فكذلكنا) أي من أخذ المستحق لنفسه يملكه والتدفع

الآخر ينقته (قوله

في الموضع الأول بقوله إلا أن تيسر ولما في الموضع الثاني بقوله فلو أن أخذها مال تيسر ويحذف
قلت السبع على منوال الامهات وبوب ويرى مع قوله وهل اختلاف تالو بلان البنايت
الذي يظهر ان المصنف فهم الام على ما اشتهر به اوسع يدعي من ان التالو بلان في الموضع
ليس فقط وان ليس فقط على كل حال فجعل قوله هنا مال تيسر ويحذف كونه موضعاً
واحداً وما تقدم موضعاً آخر وعليه اقتصر اوسع هذا وغيره وان قال غ السبع على منوال
الامهات اصوب (وان اشترى) المبتاع (اصلاً) أي الفقرة (فما) أي دون الفقرة لعدم
وجودها وفي حين الشراء ثم تم وقام الشئ (أخذت) بضم كسر الفقرة مع اصلاً
بالشقة ان لم يزل (وان ابرد) بضم فكسر مثلاً الفقرة قبل قيام الشئ مع مال تيسر
ويحذف (ويجب) المشتري على الشئ (بالثمة) للقرن من تأخير وتسي ونحوها والقول في
قدرة الموقوفة بيمينه ما لم يظهر كذبه من ابتاعه لثلاً لثراً فلو انما غير ذرير ثم استحق
رجل نصفها واستشع نصف الآخر فان قام يوم البيع اخذ نصفه بملكه والنصف
الآخر يشقته بنفسه الفز ويرجع المبتاع على المبتاع بنفسه الفز وان لم يتم على عمل
المشتري فابرت وفيه الا ان يلزم اوقعه اذ لم ييسر فكذلكنا واخذ الآخر النصف وهو عليه المبتاع
فتمسكه وعلاجه فيما استحق واستشع فان قام به يمين الفقرة واجد اذ فلا شقة فيها
كسبها حذرها اخذ الاصول بالاشقة بنفسه الفز ولا يصح عنه للمقرض ان يبيع له ايام
السبع حتمين الفز وعطف على المشقة في الشقة مشبهاً آخرتها بعدد كاف التبع
لذلك فقال (وكثير) وعين شقة كذا (لنقسم) بضم فكسر قطع (ارضها) أي الميراث
نسق بتمامها باع احد الشركاء فيها نصيبه منها فذهب الشقة (والا) أي وان كانت قد قضت
أرضها (فلا) شقة فيه فالق في المدبرة وفي العتبة فيه الشقة فذهب الباقي الى ان ما فيها
خلاف مبنى على الخلاف فيما لا يقسم كالبر والعين والعتبة ومنهون الى الله فاق يوصل
ما في المدبرة على المتحدة وما في العتبة على المتحدة وان لبابة الى الوفاق يوصل ما في المدبرة
على بل لا فنتها وما في العتبة على بل لا فنتها وشار للتوفيقين والاشقة فقال (داولت)
بضم فكسر مثلاً أي المدبرة (أيضا) أي كما اولت سابقاً على ظاهرها ومخالف ما في الما
في العتبة (بالبر) المتحدة أي غير التعدد وغير ذات الغناء في فيها وان كان بينهما ارض
وتخلولها عين فاقسمها التخل والارض خاصة ثم باع احدهما نصيب من العين فلا شقة
فيه وهو الذي يفتيه ما به ان لا شقة في بشران لم يشعروا باع احدهم حصته من
العين او بالبر خاصة او باع حصته من الارض والعين بجهة افي ذلك الشقة ويقسم
شرب العين بالتد وهي القدر وقال ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في العتبة
ان الشقة في الماء الذي يسهه الورقة بينهم الاقلاد وان يكونوا شركاء في الارض التي تسقى
بذلك العين والحواف قال الامام رضي الله تعالى عنه ما حل كل قلب يشاقون بينهم دون
اشترائهم ابرئشان يسع حصص من البرمع الاصل ودونه ولم تقسم الارض نصيبه الشقة
انتفاها وان يسع بعد قسم الارض في المدبرة لا شقة فيه وسع جميع فيه الشقة ومنهون ليس

يصف الفز ويرجع المبتاع
على البائع بنفسه الفز
(قوله وبأخذ) أي المستحق
الشئ (قوله وعليه) أي
الشئ (قوله فيها) أي
الفترة (قوله حتمين) أي
بعديها (قوله وبأخذ)
أي المستحق (قوله الاصول)
أي نصيبها (قوله عنه)
أي المستحق (قوله لها)
أي الفترة (قوله لثلاً) أي
الايضاح (قوله وعين) بيان
لما دخل الكاف (قوله
فيها) أي البرأ والعين
(قوله منها) أي البرأ والعين
(قوله فيه) أي الصبيب
المبيع من البرأ والعين
(قوله فيها) أي المدبرة
والعتبة (قوله لثاً) أي
ما فيها (قوله يوصل) صلة
وفاق (قوله فيها) أي
الشريكين (قوله ان لا شقة
في بشر) بيان بجهن من
(قوله في ذلك) أي المبيع
سواء كان من الارض
والعين او من العين وحدها
(قوله لثلاً) بكسر القاف
وسكون الهم (قوله وهي)
أي القدر واتته لتأنيث
شبهه (قوله القدر) أي
التي تنقب من اسفلها
وعلاها وتعلق يتقاطر
ماؤها الى فراشه

هذا باختلاف ومعى الم. وقد تباينوا فيه فلا شقة فيها لاثم الاتقاسم ومعنى سماع يحيى أنها
 آثار كثيرة تقسم (لا) شقة في شقص (عرض) يفتح فسكون فسادا مجمعة مشتركة بأهه احد
 الشر كاتبة ابن جازر اتفقوا على اسقاط الشقة في العروض والامعة وما شبه ذلك اذا لم
 يطلع الشر على الثمن الذى وقف عليه الا بعد ان تمام البيع وأما قبل ان تمامه فالشر يك
 به الثمن الذى وقف عليه دفعة الضرب وليس هذا شقة لاثم أخفى يد المشترى وهذا أخفى
 يد البائع هذا حاصل ما ذكر وهو ظاهر ويخبر قول ابن عرفة كل مشترك لاشقة قيمة مفاع
 وبعض الشر كاتبة منه فلن يقي اخذه بالثمن الذى يعطى فيه بالبيع فسادا لاشقة قيمة مفاع
 والله اعلم (و) لاشقة في مجموع (كاتبه) مشترك باع بعض الشر كاتبة لاشقة منها ق ابن
 عرفة مقتضى كلام ابن شاس ان كتابا اقسام أحدهما حظه من كتابته ان ثم قولان
 لشر كاتبة ان يشق ولم يعرفه وانما في المذهب كون الكتاب اسق عايب من كتابته وفي المولما
 المكتاب اسق بكتابه من اشترى ان يرد أى بما يعطى فيه مال ينفذ البيع فيه اعلى رواية ابن
 القاسم وأما على رواية اشبه بظاهره انه اسق وان فذيعها وورى مطرف وغيره مملها
 (و) لاشقة في شقين (دين) مشترك باع بعض الشر كاتبة ق ابن رشد اختلف قول الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه في الشقة في الكاتبة والدين باعان هل يكون للمكاتب والمدين
 شقة في ذلك او هو جازى فى الاثر عن السابقان المديان اسق من شقوى الدين واختلف في
 هذا أصحاب مالائ رضى الله تعالى عنهم واطلاق الشقة في هذا الجواز (و) لاشقة لاصحاب
 (علاوى) صاحب (سقل) لاشقة في (عكده) اى لاصحاب سقل على صاحب علوا اذا باع
 أحدهما لاثم جازان ق فيه الاين القاسم وجه الله تعالى ومن له عودا ولا تخرمه لافلا
 شقة لاحدهما في باع الا تخرمه مال (و) لاشقة في شقص (نزع) مشترك باحد الشر يكن
 فيه وحده بل (ولو) بيع (بارضه) اى معها والشقة في شقص الارض بما ينوبه من الثمن
 وسواء بيع بهديه أو قبله عند ابن القاسم وقرى بين الزرع مع الارض والقرع التجران
 البائع اذا استثنى الثمرة قبل ابراهم يميز واذا استثنى الزرع جاز لانه تصدود وان لم يصححه
 منفردا حيث ذوبان الزرع ليس ولادة الثمرة ولادة ق فيه الامام مالك رضى الله تعالى عنه
 وأما الزرع المشترك اذا باع احدهم حصته منه بهديه فلا شقة فيه وهو لا يعا حتى يبيع
 ومن ابتاع الارض من زعمها الا خسر ثم قام شقيع بعد طيبه فاقا الله الشقة في الارض دون زرع
 بما ينوبها من الثمن بفتحها من قبة الزرع على غرضه يوم المصفقة لانه وقع له حصته منه في
 المصفة (و) لاشقة في شقص (بثل) يفتح الموحدة فسكون القاف كنس ويخل مشترك باع
 احد الشر كاتبة لاشقة في القول (و) لاشقة في جن (عرصة) يفتح فسكون فسادا مجمعة
 اى فصحة بين سوت الدوا السقلى مشترك باع بعض الشر كاتبة لاشقة البيوت أو بعددها
 (و) لاشقة في جن (عر) يفتح المئين وشدا الرأى مجهول مردلاد وهو موطر فيها المشترك بين
 الحدان باع بعض الشر كاتبة (قسم) بضم فكسر (متبوعه) اى المرور العرصة وأورد
 الضمير تأويلهما بذكر المتبوع والبار الذى يتوصل اليه لانه غ يبنى ان يرجع ضمير
 متبوعه لهما وأورد على ملاحظة ما ذكر في الرسالة لاشقة في عرصة قد قسيت يومها

(قوله وقتئذ) اى العرض
 (قوله به) اى العرض (قوله)
 فباع اى اراد ان يبيع
 (قوله يغنى) يفتح الطاء
 (قوله كتابا) اى الشر كات
 (قوله ثم) يفتح التثنية (قوله)
 المكتاب) اى الرقيق الذى
 اعتقه سبده على مال
 موجب (قوله من كتابته)
 اى مال (قوله فيما) اى كتابته
 (قوله منها) اى رواية
 اشبه (قوله منها) اى
 ذى العلوى وذى السقل
 اى الاثر (قوله به) اى
 الزرع (قوله من الثمن)
 اى ما (قوله يفرق) بضم
 فكسر (قوله بان البائع)
 صلا فرق (قوله وبان الخ)
 عطف على بان (قوله بفتحها)
 اى الارض اى نسبتها
 (قوله منها) اى قبة الارض
 (قوله لانه) اى الزرع (قوله)
 منه اى الثمن (قوله فيما)
 اى الارصة (قوله لهما) اى
 العرض والمر

(قوله من ساحة الخ) بيان حرافتها (قوله بالشركة فيقال يقسم) صله يستشقق (قوله لاجل بقائه الشركة فيها) صله يستشقق
 المقدر بعد لا (قوله فيها) اى الساحة وما به بدا (قوله لاثما) اى الساحة وما به بدا (قوله يتصرف) اى يدخل ويتوصل
 من الساحة (قوله وان كان) اى البائع ٥٩٦ (قوله فيها) اى الساحة (قوله فان باعها) اى الساحة (قوله وان باعها) اى

النهي ان قبعت يوت الدار دون حرافتها من ساحة وطريق و يبرر ما قبل حرافها احد
 الشر كاه خطه من يوتها بخرافتها التي تقسم فلا يستشقق فيما قسم بالشركة فيقال يقسم ولا في
 الساحة والطريق والبيوت والمجايل لاجل بقائه الشركة فيها من حرافتها ما قسم ومصلحته
 فان باع نصيبه من الساحة والبيوت والمجايل خاصة كان للشركة ان يردوا بيعه اذا كان البائع
 يتصرف الى البيوت لان في ذلك ضرر باهم وان كان قد اسقط تصرفه فيها وصرف يوته الى
 مرفق اخر فان باعها من اهل الدار باقية الشركة كاه الشفعة على احد القولين في الشفعة
 فيقال لا يقسم وان باعها من غير اهل تلك الدار كان لهم رد بيعه لان ضرر الساكن ان يحترق
 ضرر غير الساكن وله ان يبيع ويأخذ وان بالشفعة (و) لاشفعة في بعض (خبروا)
 مشترك باعها بعض الشركة فيه ادعى وغيره فيها لاشفعة في حيوان (الام) حيوانا (في كفاية)
 مشترك عاملا او معدا للعسل فيه في شصه الشفعة فيها الشقص الحائط مع عيسى بن
 القاسم من اشترى شقصا حائط به رقيق يعملون فيه لم يكن للشفيع الشفعة الا في الشقص
 ورققه لا في احدىهما في القسطنطين واما رقيق الحائط والراى حجر الحائطما الاختلاف
 في رجبوا الشفعة فيها اذا جامع الاصل فاذا انقرد المبيع فيها من الاصل لم يكن فيها
 شفعة باتفاق اه ولمثل ذلك في مجامع عيسى ابن عرفة هذا خلاف قول النعمي اختلف
 في رقيق الماء ورعى الدواب اذا بيعت بانفسر ادها ووسع الارض ويصنف على هذا في رقيق
 الحائط ودوابه انما بيعت مع الاصل او بانفسر ادها بن عرفة والراى يشبه بالارض من
 الحيوان البهي عن الموازية لو اقتضاها الحائط وباع ادها مع حطه من الرقيق والا لافلا
 شفعة فيه لا تحراو محمد عن الموازية لو بيع شيء من ذلك على حدة فيه الشفعة ما دام
 الاصل لم يقسم اه واما الشفعة في نفس دابة بيت الرعى والمصرع فلم اومن ذلك كما فاقطر
 ما فائدة الكاف في قول المصنف تكاثر الخارج لعله ادخل بالكاف فجاء ان المصرع والرعى
 والمجبة طي في دلالة الكاف على هذا انظر اذهاب المدونة لاشفعة في الرعى ولو بيعت
 مع ارضها ففهم اوليس في رعى الماشقة وليست من البناء انما هي حجر ملق ولو بيع معها
 الارض او البند التي قبعت فيه ففيها الشفعة دون الرعى بعت وسوا بمرها الله والادواب
 اه وانما ينشئ على قول اشبه بالشفعة في الرعى والمصرع والمجبة ففهم ادها ان يكونا
 كالرعى وقد قال غ واما الشفعة في دابة بيت الرعى الخ (و) لاشفعة في (ارث) اى شقص
 مودود لشر بل المثلث ابن عرفة نقل خبر واحد الاتفاق على نفي الشفعة في الميراث (و) لا
 شفعة في (هبة بلا ثوب) ابن عرفة لاشفعة فيها حيث ملكه لا ثوب فيه الا ثوب فيه (والا)
 (والا) اى وان كانت الهبة بثوب (فيها الشفعة) (عوضه) اى الثوب (بعد) ان
 يأخذ (اه) اى الثوب الواجب من الموهوب له لا قبله لعدم لزوم اللقب وجعل ابن عبد السلام
 الحكمية كخلفه ق النعمي من وهب شقصا للتوا في الشفعة لا يبيع ولكن

نصيبه من الساحة (قوله
 لهم) اى اهل الدار (قوله
 باعه) اى بعض الحيوان
 (قوله فيه) اى الحيوان
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله فيه) اى الحائط
 (قوله به) اى الحائط
 (قوله فيه) اى الحائط
 (قوله والراى) عطف على
 وقى (قوله بخر الرعا)
 اضاعته البيان او من
 اضافة للمسي لاسم (قوله
 فيها) اى الرقيق وبخر
 الرعى (قوله بخر) اى الرقيق
 والراى (قوله لوله) اى ابن
 رشد (قوله هذا) اى قول
 ابن رشد انما الاختلاف
 الخ (قوله اختلف) بضم
 التاء (قوله بيعت) اى الرعا
 او الدواب (قوله يختلف)
 بضم الدال وفتح اللام (قوله
 هذا) اى الاختلاف في
 الرعا والدواب (قوله هذا)
 اى دخول دابة الرعى
 والمصرع والمجبة (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 وليست) اى الرعا (قوله
 معها) اى الرعا (قوله فيه)
 اى المكان او البيت (قوله
 ينشئ) اى ادخال حيوان

لراوا المعصر والمجبة (قوله ففهم ادها) اى خارج المعصر والمجبة (قوله فيها) اى الهبة (قوله
 يعوضه) اى مثله ان كان مثله واقعه ان كان عقوما (قوله به) اى الثوب (قوله لاثما) اى هبة الثوب

لاشعة الابد التواب قامت الهبة اول وقت ولا يجب قبيل التواب وقبل القوت لان
 الموهوب له بالتباعد بين التملك والرد واختلق في الشفعة بهذا القوت وقبل التواب فقال
 ابن القاسم لاشعة حتى يدفع التواب او يقضى عليه ويعرف (و) لاشعة في مبيع بشرط
 (خيار) بلانق او مشترا وايضا لعدم زومه (الابد من قبضه) اى البيع بامضاء من له الخيار
 او بانقضاء زومه والنقص بدم مشتريه فيها لاشعة في بيع الخيار الابد من (ووجب) اى
 ثبتت الشفعة (لشخص) مشتريه بشرط (ه) اى الخيار ولا على مشتريه بابقه
 بل ثانياً امضى من له الخيار الكراء (ان) كان قد (باع) المالك ذرا امثلاً (نصفين) نصفاً
 (خياراً) ابدان (ثم) باع نصفه الاخرى (بلا) يخفى الموحدة وسكون المتأخر اى لازم اعتبارها
 (فامضى) بيع الخيار من له الخيار بناء على انفساد بيع الخيار واما قوله فيتم فقد تجد ذلك
 مشتري البتل على ملك مشتري الخيار واما على انه متصل والامضاء انشاء البيع وهو المتيقن
 فالشفعة لمشتري البتل لتجد ذلك مشتري الخيار عليه في القمى اذا كانت دار رجل فباع
 نصفه من رجل بالثمن باع النصف الاخر من آخر بثلث قبل المشتري الخيار فكانت
 الشفعة عند ابن القاسم لمشتري الخيار على مشتري البتل (و) لاشعة في نقص عقار مبيع
 (ببيع قد) لعدم شرط وجود ما يقع له لم ينقل ملكه لمشتريه في كل حال (الا ان يقول)
 الشخص بدم مشتريه بغير سوق او بد (فيه) الشفعة بالقية التي رمت للمشتري بالقوت
 ق فيه المالك الرضى الله تعالى عنه فبيع البيع الفاسد اذ لم يبق ولا شفعة فيه ولو لم يفسد
 بعد اخذ الشفع فبيع بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفع دخل مدخل المشتري واذ لم
 يفسد البيع الاول حتى فالتقص ولزم المتابع فتمتع بقبضه فقبضه حيثما الشفعة بثلث
 القية ابن الموانيس للشفع اخذ الا بدم مرفقة القية التي رمت للمشتري (الا ان
 بقيت للمشتري الشخص الذي اشتراه من اقطاعا (ببيع صحيح) فيه الشفعة (بالتن فيه)
 اى البيع الصحيح ومفهوم صحيح ان البيع القاسد لا يقوت الاول فيها وان باعها المشتري من
 غيره بها صحيحاً فذلك فون وللشفيع الاخذ في بيع الصحيح وبقراء الاولان القية وليس
 للشفيع الاخذ بالبيع الاول القاسد (و) لاشعة لاحد الشرى يكون على الا تنوع (تنازع)
 بينهما (في سبق ملك) لاحدهما على ملك الاخر بان ادعى كل منهما ان ملكه انصبيه من
 العتق المشترك بينهما سبق ملك الاخر نصيبه منه ولا يثبت لاحدهما في كل حال (الا ان نكل
 احدهما عن الخلاف على سبق ملكه وحلف الاخر على سبق ملكه فله الشفعة على التا كل
 وحلفهما او نكلواهما هو ما قبل الاستثناء من ابن شاس اذا ساق الشرى كان لهما
 ادعى كل واحد منهما ان شرعا لاخر متاخر وان الشفعة عليه فالقول قول كل واحد
 منهما في عصمة ملكه عن الشفعة ان حلفا او نكلا سقط قولاهما وان حلف احدهما دون
 الاخر قضى لمن حلف بالشفعة على من نكل ابن عرفة لم اعرف هذا الا للفرق الى اصول
 مذهباتهم وهي كاختلاف المتابعين في ردوا الحق (وسقطت) الشفعة (ان قاسم)
 الشفع المشتري في العتق المشترك بينهما ق النقص الشفعة تنقطع بسعة احدهما بسقاط
 الشفع حقه بالقول بان قال تركت مثلاً الثاني ان يقاسم بحله الشفعة الثالث ان يضى

(قوله والنقص بدم مشتريه)
 حاله وهو من ان اشقى
 وهو يدانقته لاشعة
 لاتساق بيعه (قوله أولاً)
 بشد الواب صلة مشتري
 (قوله بابقه) اى العقار
 (قوله ثانياً) صلة مشتري
 (قوله بناء على أن بيع الخيار
 منعقد) اى على وجه
 لشتره الخ (قوله واما قوله)
 اى بيع الخيار (قوله
 واما على انه) اى بيع
 الخيار (قوله عليه) اى
 ملك مشتري البتل (قوله
 قبل بكسر الموحدة) قوله
 (انه) اى البيع القاسد
 (قوله لملكه) اى الشخص
 (قوله الشخص) تقسيم
 لفاعل يقوت المستوفيه
 (قوله فقبضه) اى الشخص
 (قوله فبيع) بضم الياء
 (قوله بضم العين) قوله
 (فسخ) بضم الفاء (قوله
 فقبضه) اى الشخص (قوله
 حينئذ) اى حين فون (قوله
 من غيره) اى لغيره صلة باع
 (قوله فخذك) اى البيع
 الصحيح (قوله نصيبه) مقبول
 ملك المضاف للقائه (قوله
 اذا ساق) اى ساق كل منهما
 الاخر وتوافقا (قوله
 عصمة) اى منع (قوله
 الشفعة) تقسيم لفاعل

(قولهم طول) بيان ما عدم (قولانه) اى الشئيع (قوله تركها) اى الشفعة (قولهم هدم الخ) بيان ما (قوله تركه وجه)
 اى الشئيع (قوله البد) اى حلت مشتركة (قولهم مساومة) بيان ما (قوله الشئيع) معقول ابتداء (قوله اضافة لفاعله) (قوله)
 من المتباع (قوله ابتداء) (قوله مساومة) ٥٩٨ اى الشئيع (قوله) اى المتباع (قوله فيه) اى الشئيع (قوله مسقط)

شرا بقباع وما عطف عليه
 (قوله حقه) اى الشئيع
 (قوله يبيع) اى الشئيع
 (قوله بصريح اللفظ) من
 اضافة ما كان مفعولا
 لوباع احد الشريكين اى
 نصيبه (قوله هو) اى
 الشئيع (قوله او من غيره)
 اى الذى ابتاع من شريكه
 عطف على من الذى ابتاع
 من شريكه (قوله فاشفعه)
 اى الشئيع (قوله بذلك)
 اى يبيع شريكه صلا عاما
 (قوله لانها) اى الشفعة
 (قوله وحتى) عطف على
 قضاء (قوله وجب) اى
 ثبت (قوله) اى الشئيع
 (قوله ان باع) اى الشئيع
 نصيبه الذى (قوله هو)
 اى الشئيع (قوله لا يبيع)
 اى يبيع شريكه (قوله ان)
 يشد الباء (قوله بين) يشد
 المثناة (قوله كتب) اى
 الشئيع (قوله شهادته)
 اى الشئيع (قوله الشراء)
 صلا شهادته (قوله فى وقتها)
 اى البيع (قوله يسكون)
 صلا مسقط (قوله يكتب)
 شهادته اى الشئيع صلا
 قيد (قوله فيها) اى وقتها

صلا كتب (قوله انه) اى الشئيع (قوله علم) يضم المين (قوله شهرين) ظرف السات
 (قوله كتب شهادته) غير ان (قوله ان كتب شهادته فيه) اى يدل ان حضر (قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله خلاف) خبر قول
 (قوله لانه) اى ان القاسم (قوله فيها) اى المدونة

لكتب شهادته في عقد الشراة ثانيا اذ قال فيها والشفيع على شقعة حتى يترك ابو ابي من
طول الزمان ما يطره آخر ترك شفيعه واذا علم بالاشترار لم يطلب شفيعه سنة فلا يقطع ذلك
شفيعته وان كان قد كتب شهادته في الاشترار ومنه في التوضيح مع أنه قطع هنا يقول ابن رشد
زاد في عقبه وان كان قد كتب شهادته في الاشترار لم ير مالاً التسعة اشهر ولا السنة بكثير
الآية اذا باع بعد هذا يحلف ما كان وقوفه تركا لشفيعته ابن الموازي عن الامام مالك رضي الله
تعالى عنه يحلف في سبعة اشهر وخمسة ولا يحلف في شهرين واما اذا حضر الشراة لم يكتب
شهادته ثم قام بعد عشر ايام فاشد ما عليه أن يحلف ما كان ذلك منه تركا لشفيعته وبأشدها
اه من ابن زهر فانظر مع كلام الشيخ خليل رحمه الله تعالى وشيخه في سقوط الشفيعه
بسكون الشفيع سنة قال (كان علم) الشفيع سبع شريكه قصصه (غالب) الشفيع اى سافر
من بلد الشفيع ثم قدم بعد سنة فلا شفيعه في كل حال (الآن يظن) الشفيع حال شربه وفي
السفر (الآية) بفتح الهمزة وسكون الواو اى الرجوع من سفره (قبل) تمام (ها) اى السنة
(فريق) بكسر العين المهملة حله اى منه ما منع من الاوية قبل تمام فلا تسقط شفيعته (وان)
كان الشفيع حاضر وقت الشراة لم يكتب ما كان شفيعته قبل تمام السنة (حلف) بالله
تعالى ما كنت تاركاً لشفيعته (ان به د) بضم الهمزة قيامه من لزمه كسبعة اشهر فان لم يرد
فلا يحلف الحلف هذا اربع اقواله والاشقة والمحق اذا قلنا ان الشفيعه للعاشرة في السنة فانه
يحلف اذا كان قيامه بعيدا من العقد وسد العدي في ذلك لبعة الاشهر وما بعد هذا قال في
التوضيح وهل يحلف اذا تم سنة شفيعته في السنة تنقل في الكافي عن الامام مالك رضي الله
تعالى عنه انه ان قام عند رأس السنة فلا يحلف وروى عنه انه يحلف ولو قام بعد دجعة وفي
المدققة ولم ير مالاً التسعة اشهر وفي رواية السبعة اشهر ولا السنة كثيرا اى فاطما
لحقة في الشفيعه الا آية ان تاعد هكذا يحلف ما كان وقوفه تركا لشفيعته وفي الموازية عن الامام
مالك رضي الله تعالى عنه يحلف في سبعة اشهر وخمسة لاشهرين ابن العطار وابن الهندي
 وغيره حامن الموقنين ظاهر المدققة انه لا يحلف في السنة واذ قلنا ان الحاضر اذا قام بعد
البعدي في السنة يحلف فارى اذا علم وغاب وكان يظن الاوية قبل السنة فعين وقطله الشفيعه
بعد السنة فانه لم يفسأ لم يسقط شفيعته ولا يصح أن يكون قوله وسالف ان بعد واجمالا
قوله الا ان يظن الاوية قبلها فمضى لانه يصير قوله ان بعد لاهنى لاه الله أعلم طي قوله اذا
كان قيامه بعيدا من العقد يقتضى ان السنة تعتبر من حين العقد وصريح غيره بان من حين
علمه به بقرور عجم وهو ظاهر قول ابن رشد اختلف في الحد الذى تقطع به شفيعه الحاضر
بغيره بالسكون بعد العلم بالسبع على اربعة اقوال احدها سنة والحاصل ان المصنف ذكر في
هذا الفصل تجرى على مذهب المدققة تارة وعلى غيره تارة فقوله والافسنة علم انه خلاف
مذهب المدققة وكذا قوله وشهرين ان حضر الصفة وقوله الا ان يظن الاوية الخ قول
المدققة ونهها في الاول اذا علم بالاشترار ولم يطلب شفيعته سنة فلا يقطع ذلك شفيعته وان كان قد
كتب شهادته في الاشترار اه ولا يظن تقيد قوله وشهرين بكتابة شهادته كما هو نص ابن رشد
الذى بعده وان كان خلاف المدققة (وصدق) بضم فكسر متغلا الشفيع الحاضر (ان أكثر)

(قوله واذا علم) اى الشفيع
(قوله فان) اى سكونه سنة
(قوله وان كان قد كتب
شهادته في الاشترار) بمبالغة
في عدم سوطها بسكونه
سنة (قوله مع انه) اى خليا
(قوله هنا) اى هذا المختصر
(قوله الآيه) اى الثان
(قوله اذا تاعد) اى سكونه
(قوله هكذا) اى سنة (قوله
الشفيع) تفسير لقاع علم
المتنبيه (قوله الشفيع)
تفسير لقاع يظن (قوله
هذا) اى وحلف ان بعد
(قوله عند رأس السنة)
فارى ان قام قبلها (قوله
بضم الراء) (قوله
عنه) اى مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله وقوفه)
اى سكونه (قوله ركب)
بفتح تاء متغلا اى ان
كذلك (قوله علم) بضم
العين (قوله وان كان خلاف
المدققة) حال (قوله الشفيع)
ناصب فاعل صدق

(قوله لو افترسته الاصل) اي عدم العلم انه تصدق به في انكاره العلم (قوله يقبل) يضم فسكون ففتح (قوله بذلك) اي السبع (قوله فبماضه) اي شريكه النقص ٦٠٠ (قوله هو) اي الشفيع (قوله به) اي الشراء (قوله ولو كان) اي غير العالم

الشفيع الماخضر (عله) يسر شريكه نفسه لموافقة الاصل او الحسن بينه ق المتعطي والمخاضر التي لم يعلم بالاقتناع لا تنقطع شفيعته الا بعد عام من علمه فان قام بعد عدة بطول بطل بطل شفيعته وقال لم اعلم بالسبع فان قوله يقبل مع غيره الان ثبت علمه انه علم بذلك (لا) تسقط الشفعة بطول الغيبة (ان غاب) الشفيع عن بلد النقص (أولا) بشد الواو وميزنا اي قبل بيع شريكه نفسه فباعه هو غائب فله القيام بشفيعته بعد قدومه ولو غاب سنين كثيرة ق فيها الامام مالم يرض الله تعالى عنه والغائب على شفيعته وان طال غيبته وهو عالم بالشراء وان لم يعلم به فذلك اسرى زاد الحط ولو كان حاضر ابن ونس ابن المواظ له مالك وأحماءه وقد وصى أشبه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ينتظر ان كان غائبا وقضى عن عمر بن عبد العزيز يرضى الله تعالى عنه الشفعة للغائب بعد أربعة أعوام مالك الآن بطول الزمان بما يجهر فيه أصل السبع وتوثق فيه الشهود فإرى الشفعة تنقطع فاما في قرب الامر عارى ان المتابع أثنى الثمن لقطع الشفعة فلتقوم الارض على ما يرى من تمام يوم بيعها فإخذها به اه الزجر ابي قوله الآن بطول الخ فانه مالك في كتاب محمد بن النواذر من كتاب محمد بن دنان قال المتابع نسبت الثمن فأن مضى من الطول والسنين ما يندرس فيه العلم وتوثق فيه البينة وترفع فيها التهمة فالشفعة ساقطة وكذلك ان كان صغيرا أو غائبا وأمان كان على غيره ذلك فالشفعة قائمة بعبية النقص ابن عبدوس ابن الماحشون اذا جاء الشفيع الى البلد المتابع بعد طول الزمان فخلصف الولد ما عسده علم ذلك ثم ياخذ القعة وكذلك لو كان المتابع حيا وقال لأدري بكم اشتريت فلصاف المتابع فان نكل أخذ الشفيع ان شاء وقبل المتابع متى احببت حقه فخذ من حلقه فحقه يوم اسلمته الى الشفيع وان قال الشفيع لا يقبضه اذ لم يلغ عنه كغيره فلا بد ان يصف المتابع ما يعلمه او يضمن وقال غيره اذا اختلفا في الثمن فباعه المشتري بما لا يشبهه او جهلا الثمن استشفعه بعبية يوم اتمه (أو اسقط) الشفيع شفيعته (لكذب في) قدر (الثن) ثم ظهر دون ذلك فلا تسقط شفيعته (وحلف) الشفيع انه ما اسقط شفيعته الا لما أخبره من كفرة الثمن ق فيها لا من القام رحمه الله تعالى اذا أخبر الشفيع بالثمن فسلم ثم ظهر أنه دونه فله الاخذ بالشفيعو يحلف انه ما سلم الا لكثرة الثمن (أو) اسقط لكذب (في المشتري) يحتمل انه بكسر الراء قبل فلا ن اشترى شريكه فسلم ثم ظهر انه غيره ويحتمل انه بفتحه اما ان قبل لم يباع شريكه بعض شفعه او جمعه فسلم ثم ظهر انه باع الجميع في الاولى أو البعض في الثانية فله الشفعة ق فيها لا من القاسم ان قبل له فداشع فلا ن نصف نصيب شريكه فسلم ثم ظهر أنه اشباع جميع النصيب فله القيام بشفيعته ولا يلزم تسليم النصف الذي سلمه ان اراده للمتابع ابن ونس يقول الشفيع لم يضمن في عرض في أخذ النصف لان الشركة بعد قائمة فلما علمت انه اشباع الكل أخذت لارتضاع الشركة وزوال الضرر ابن المواز قلت فان سمي لي المشتري فسلمت فاذا هو غير من سمي في تبس في المروجهت في أخذ شفيعتي قال ذلك كائنا من كان الرجل غ يغلب على الثمن ان شفعة المستنف بالضم عند حذف الضاف

(قوله ينتظر) يضم فسكون ففتح اي الشفيع (قوله يجهر) يضم فسكون ففتح (قوله أصل البيع) اضافته البيان (قوله يرى) يضم النام (قوله فالتقوم) يضم ففتح متعلا (قوله من غابا) بيان ما (قوله فباخذها) اي الشفيع الارض (قوله به) اي ما قومت به (قوله من الطول والسنين) بيان ما مقدم (قوله ثمن) اي السنين (قوله ان كان) اي الشفيع (قوله قائمة) اي ثمة (قوله ثم ياخذ) اي الشفيع النقص (قوله فان نكل) اي المتابع (قوله اخذ) اي الشفيع (قوله تقسیر) لقاع اسقط (قوله اخبر) يضم الهمز (قوله كفرة الثمن) بيان ما (قوله فسلم) بخصات متعلا اي ترك شفيعته (قوله انه) اي الثمن (قوله دونه) اي ما أخبره (قوله فله) اي الشفيع (قوله ويحلف) اي الشفيع (قوله انه) اي المشتري (قوله في الاولى) يضم الهمز (قوله اراده) اي تسليم النصف (قوله به) بالضم عند حذف الضاف

ألمه وبقية ما عسده قائمة اي بعد اخذ (قوله قائمة) اي موجود (قوله فله) اي المتابع (قوله لا ارتضاع) او التبركة (اي ياخذ في) قوله سمي يشد الميم (قوله فسلمت) بخصات متعلا مضوم التام اي ترك الاخذ بالشفعة (قوله هو)

اى المشتري (قوله لعود الضعيف الخ) عليه يغلب على الظن الخ (قوله عليه) اى المشتري اسم فاعل (قوله اى الضعيف) قوله
 اتباعه اى الشخص (قوله انه) اى فلانا (قوله اتباعه) اى الشخص ٦٠١ (قوله اى الضعيف) قوله سمعنا اى

المبتاعين (قوله ولا يلزمه
 اى الضعيف (قوله انه)
 اى الضعيف (قوله على)
 بشد الياء (قوله لولم)
 بفتحة متقبلا (قوله لمن
 أب الخ) بيان من (قوله
 شقعة) مقبول لم (قوله
 زمة) اى الصبي (قوله
 ذلك) اى التسليم (قوله
 ولا قيامه) اى الصبي
 (قوله ولو كان له) اى
 الصبي (قوله من اخذوا
 ترك) بيان الامر (قوله لم
 يكن له) اى الصبي (قوله
 ترك) بضم تكسر (قوله
 اخذ) بضم تكسر (قوله
 بين) اى الصبي (قوله لمن
 كان) فاعل قصد (قوله
 ذلك) اى الاخذ (قوله
 باع) اى الولي (قوله الولي)
 نفسه (قوله اعل شفع) قوله
 فيباعه) صلة شفع (قوله
 فيه) اى الاخذ (قوله انه)
 اى الوصى (قوله اى
 الوصى (قوله مهمم) اى
 الاتيم (قوله لخل) اى
 الوصى (قوله الى) بشد
 الياء (قوله فنظر) اى
 الامام (قوله فان) اى
 الاخذ (قوله شقعة) قوله ان
 كان) اى الاب والوصي
 (قوله بينهما) اى الاب

ارفى المشتري او المشتري بلقطين الاول اسم مقبول والثاني اسم فاعل لعود الضعيف من قوله
 بعده او اتفراده عليه ولعل التامع من المصلحة ظن السكر واسقط احد اللقطين (او) اسقط
 لكذب (باخراده) اى المشتري ثم ظهر تعدده فلا تسقط شقعة في فيه الابن القاسم ان
 قيل له اتباعه فلا نسلم ثم ظهر انه اتباعه مع آخره التيام واخذ حسبهما ولا يلزمه التسليم
 الواحد ابن الموازنة يقول اني ان اخذت حسبة من لم اسلم له فقط بعض الشقص على ولعل
 بعضه يضييق لقلته (او اسقط وصي او أب) شقعة ثبتت لمجبود (بلانظر) اى مصلحة وتنع
 لمجبود بان كان النضر الاخذ فيه فاذا ردد المجبود فله الاخذ فيها ومفهومه بلانظر انهما لو
 اسقطا النضر سقطت وهو كذلك في في الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه وللصغير الشقعة
 يقوم بها ابوه او وصيه فان لم يكنوا فالامام يتولاه وان لم يكن له أب ولا وصي وهو مخرج
 لاسلطان فيه فهو على شقعة اذا بلغ ولولم من ذكرنا من أب او وصي او سلطان شقعة الصبي
 زمة ذلك ولا قيام له ان كبر ولو كان له أب لم يأخذ به الشقعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقد
 مضى ثلاث عشر سنين فلا شقعة للصبي لان والده يمتزله ان مات واختلاف قول اشهب في
 سكوت الوصي مدة تنقطع في مثلها الشقعة التامى اذا وجبت الشقعة للصغير فالامر فيها
 لولي من أب او وصي او من لم يكن من اخذ وترك فان ردد الصبي بعد ذلك لم يكن له اخذ تركه
 ولا ترك ما خذ الان بين ان الاخذ لم يكن من حسن النضر لفلان ولا له قصد المجابته من كان
 اشترى فلا يصح ان ارشد تنقص ذلك (و) ان كان عقار شتر كابين ولي ومجبوده او بين مجبودين
 لولي وباع عقص مجبوده او أحد مجبود به لمصلحة (شفع) الولي (لنفسه) فيباعه على مجبود
 لمصلحة (او) شفع الولي (لليتيم) مجبود لولي البائع فيباعه على يمين آخر مجبوده ايضا في
 عبد الملك اذا باع الوصى شقصا لاحد الاتيم فله الاخذ بالشقعة لباقيهم لا يدخل فيه من بيع
 عليه ولا يخرجه على الوصى بائنه بائع على غيره محمول كان له مهم شقص لخل في تلك
 الشقعة والرفع للامام احب الى فينظر فان كان خير لليتيم امضاء الخط يعني ان الاب او الوصى
 اذا باع شقص من في ولايته فان له ان يأخذ بالشقعة لنفسه ان كان شريكه او يأخذ لليتيم
 آخر مجبوده ان رتبته في المدققة من وكل رجلا يبيع لم شقصا أو يشتره والوكيل شقصه
 ففعل لم يقطع ذلك شقصه ابو الحسن فعلى ما في الكتاب اذا باع الاب شقص ابنه من دار بينهما
 فان الشقعة وكذلك الوصى ونص على ذلك التامى فقال اذا كانت دار بين رجل وله باع
 الاب نصيب نفسه فله ان يشفع فيه لو لموان باع نصيب وله فله ان يشفع فيه لنفسه وكذلك
 الوصى اذا كان شريك المجبوده ان باع نصيب نفسه فله اخذ بالشقعة لمجبوده وان باع نصيب
 مجبوده فله ان يشفع فيه لنفسه الا ان هذا بعد ان يرفع الى الامام لم ينع عن نفسه ثم منه
 يبيع نصيب مجبوده بنفسه ليشفع فيه لنفسه او يبيع نصيبه بغيره لياخذ لمجبوده بوطاة
 مع صباه فان فصل من غير رفع ليرفع له فان رآه سدا اعضاءه والاردو والاب والوصي في
 هذا واو قال ابن زريق ربيعة يعهم اسقاط لشقعة الاب يبيع حصته انبه الصغير من دار

وايه (قوله اى الاب (قوله انه) اى او انكر المشتري وحلفوا ان يبعه
 ٦٦ منح ث

مستركة بينهما والوصى ببيع حصة مجبوره واحدا المتفاوضين والوكيل على بيع شقص هو
شفعه فهو لا ملاشفعة لهم لان البيع تسليم بخلاف الشراء وقيل في الوكيل لا شفعة امر
وهذا خلاف ما فيها الا في احد المتفاوضين لانه قال فيما ياتي ليس لاحد المتفاوضين شفعة لغيره
باع الا آخر وعطف على ملاشفعة فيه فقال (او) ادعى مالك شقص عقاره انه باعه لفلان
(و) انكر المشتري (اي المدعي عليه الشراء) وحلف (المدعي عليه بالله الذي لا اله الا هو) انه لم
يشتر فلا شفعة لغيره في ذلك الشقص (و) لو (اقر به) (اي البيع) (بأذنه) (اي مدعي
ببيع الشقص) اذ لم يثبت البيع فلم يثبت ذلك المدعي عليه على الشقص في اهل هذا كان
مخرجا قبل وضعه لفسخه فالحقمة التامع بعدد فيها الا ان القام اذا انكسر المشتري الشراء
وادعاء البائع فقاما وتامعا فليس للشفيع ان يأخذ بالشفعة باقر ابا البائع لان عهدته
على المشتري واذا ثبت المشتري شراءه لشفعة للشفيع (و) ان تصد الشفعة (أي) اى
الشفعة بمعنى المشفوع فيه تقسم بين الشركاء الشفعة (على) قدر الانصبا (المشفوع
بها على المشهور) على عدد رؤسهم في فيها الإمام ما للشرى الله تعالى عنه القضاء في الشفعة
اذا وجبت للشركاء قسمتها بينهم على قدر انصباهم لا على عددهم اشوب لانها انما وجبت
لشركتهم لا لعددهم فيجب تقاضا لهم فيها بحيث تقاضا لهم في اصل الشركة فلا في العقار
مستركا بين ثلاثة لاحد منهم النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فان باع صاحب السدس
قسم على خمسة لصاحب النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان وان باع صاحب الثلث قسم على
اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولذي السدس واحد وان باع صاحب النصف قسم على ثلاثة
لذي الثلث اثنان ولذي السدس واحد (و) اذا كان مشتري الشقص أحد الشفعة (ترك)
بعض فكسر (لشريك) المشتري (حصة) من الشقص الذي اشتراه التي شفيع فيها لو بيع لغيره
فان اشترى ذو السدس النصف ترك له ثلثه وأخذ ذو الثلث ثلثه وان اشتراه ذو الثلث ترك له
ثلثاه وأخذ ذو السدس ثلثه وان اشترى ذو النصف السدس ترك له ثلاثة أجزاه وأخذ ذو
الثلث خمسة وان اشتراه ذو الثلث ترك له خمسة وأخذ ذو النصف ثلاثة أجزاه وان اشترى
ذو النصف الثلث ترك له ثلاثة أجزاه وأخذ ذو السدس ربعه وان اشتراه ذو السدس ترك له
ربعه وأخذ ذو النصف ثلاثة أرباعه في فيها الإمام ما للشرى الله تعالى عنه وان كان المبتاع
سهم متقدم حاصصهم وفي الجواهر اذا باع بعض حصة فلا يدخل البائع مع شريك في الشفعة
لانه رغب في البيع ورضى بتصرف مالك المشتري وكذا رابعه السلطان لقضاء دين عليه وهو غائب
لانه وكله او محمد لو باع بعض شقصه ثم باعه المشتري لثالثه الشفعة لانه رغب في البيع وقطعه لغيره
بالمشتري الأول دون الثاني فأداه في الشفعة (وطول) بضم الطاء المهملة وكسر اللام المشددة
(بالأخذ) بالشفعة وتركه (بعد اشتراؤه) اى الشقص لتضرر المشتري بترك النصف فيهما
اشترائه حتى يأخذ الشفع أو يترك في البعني المشتري وقف الشفع على الاخذ والترك
فان أبي جره لما لم يرضها قلنا في أراد الاخذ بالشفعة ولم يحضره الشئ أيتاوم به قال قال الإمام
ما للشرى الله تعالى عنه رأيت القضاة عندنا يؤثرون الاخذ بالشفعة في التقدر الوهمين
وللثلاثة رأيتهم حسنا ومذهبنا ابن المواز يثبتون هكذا اذا أخذت منه فاما اذا وقفه

(قوله مخرجا) بضم مخ
منشلا (قوله قسمتها) خبر
القضاء (قوله قسم) بضم
فكسر اى السدس (قوله
ثلثة) اى النصف (قوله
وان اشتراه) اى النصف
(قوله ثلثاه) اى النصف
(قوله اربعة) اى السدس
السدس (قوله ربعه) اى
السدس (قوله ثلثه) اى
البائع الاول (قوله ثلثه)
اى البائع الاول (قوله
الشفيع) تفسير لثاني
فاعل ما ولب (قوله فان اى)
اى الشفع الاخذ والترك
(قوله قلت) بضم زاء التكلم
معنون (قوله قال) اى ابن
القاسم (قوله الاخذ) بضم
الهمزة وكسر اللام المهملة
(قوله ورأيتهم) اى تأخيرهم
اليومين والثلاثة

(قوله له) أي الشفيع (قوله لاه) أي الشفيع (قوله بعد) بالغيم (قوله ذلك) أي نقض الهبة أو الصدقة (قوله له) أي الشخص (قوله فقام) أي المشتري (قوله الشريك) أي شريك الغائب وهو البائع (قوله

واخذ) أي الشخص المبيع (قوله فكانه) يقتضيت متغلا (قوله لان لم يمس) أي الواهب (قوله فهو) أي نصف غنما (قوله له) أي الشفيع (قوله به) أي الشخص (قوله لاخذ) عند الهضم وكسر الخاء أي الشخص (قوله بتسلم (قوله الثمن) أي المشتري (قوله وان لم يرض المشتري) أي يشتمنه (قوله الاشهاد) أي على الاخذ (قوله تسع) أي ابن شاس (قوله لفته) أي ابن شاس (قوله موافقة) أي كلام الغزالي (قوله وهذا) أي نقل كلام من مذهب بلذبح آخر (قوله هذا) أي ومك يحكم (قوله عن أو اشهاد) بالاختار (قوله النظر) أي التكلم فيه (قوله اطراف) غير النظر (قوله بك) أي الشخص (قوله له) أي الشفيع (قوله ويقول) أي الشفيع (قوله يلزمه) أي الاخذ (قوله الشفيع) أي الشفيع (قوله ان كان) أي الشفيع (قوله يعلم) أي الشفيع (قوله به) أي قد اذن (قوله يلزمه) أي الاخذ (قوله الشفيع) أي الشفيع (قوله وكذا) أي الشفيع

الامام فقال اخرون السومين والثلاثة لا تنظر في ذلك فليس ذلك له بل خذ شفعك الان في مقامك والاولا شفعك وقاله اشهب ومطرف وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رواية ابن عبد الحكم بنوخره السلطان السومين والثلاثة ليستروا سطره من ابن ونس (لا) بطلب الشفيع بالاختار أو الترتل (قوله) أي اشترى الشخص (و) ان طلب قبسه فأسقط شفعته (لم يلزمه) أي الشفيع (اسقاط) لانه اسقط حقا قبل وجوبه له في الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا حال الشفيع للمبتاع اشترى فسد سلك الشفعة واشهد بذلك في القيام بعد الشراء لانه سلم ما يجب له بعد ابن ونس ولا يضمن وهب ما لا يعلم نصحه فيه ابن رشد لهذا نظرا منها اسقاط الجارية قبل حصولها واليمين في دعوى القضاء واذن الزوجية في الزوج عليها وظنها في الميت وجهته ومورد الموصى لها الوصية في حدة الموصى وحده التقديف. له والرد بالمع قبل شوبه (و) ان وقف المشتري الشخص قبل قيام الشفيع (له) أي الشفيع (لاخذ) (نقض وقف) وشبهه جواز النقص فقال (كهي موصدة) من المشتري في الشخص قبل قيام شفعه فله ذلك واخذ به الشفعة (والثمن) الذي دفعه الشفيع في الشخص الموهوب أو المصدق به يكون (لعهاده) أي الموهوب له أو المصدق عليه (ان) كان (علم) الواهب أو المصدق بين الهبة أو الصدقة (شفيعه) أي الشخص الذي جعل هبة الثمن في فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اشترى شفعان داره شفيع غائب فقام الشريك شفعه الشفيع فله نقض القسم واخذ ولو في فيه المشتري بعد القسم مسجد افل شفيع اخذ وهدم المسجد ولو وهب المبتاع ما اشترى من الدار أو تصدقه كان للشفيع اذا قدم نقض ذلك والثمن للموهوب أو المصدق عليه لان الواهب علم ان له شفعان فكانه وهبه الثمن بخلاف الاستحقاق ابن الموارز وقال اشهب رجه الله تعالى الثمن للواهب أو المصدق به كالاستحقاق وهذا احب لنا وقاله خصون (لان) لم يعلم شفيعه بان (وهب دارا) بعشر ائمة (فاسحق) بضم المنة وكسر الحاء المهملة (انصفها) أي انصافها لا فريضة المشتري الواهب على بائعها يشفع غنما فهو للواهب والمشتري أخذ النصف الاثر بالشفعة وغنم للواهب ايضا لعدم علمه شفيعه فيهما من اشترى دارا فهو للرجل ثم استحق رجل نصفها واخذها بها بالشفعة ففني النصف المشتري للواهب بخلاف من وهب شفعان بغيره وهو يعلم ان له شفعان فهذا غنمه للموهوب لانه اخذ الشفيع (ومك) الشفيع الشخص (سبب) حكم من ما كبه به (أو دفع ثمن) المشتري ولم يرض به (أو اشهاد بالاختار) للشخص بالشفعة في ابن شاس (قوله لاخذ) بتسلم الثمن وان لم يرض المشتري وقضاء القاضي بالشفعة عند الطلب ويجوز الاشهاد ابن حرفة بتسليم في هذا الغزالي انظروا موافقة المذهب وهذا دون بيان لا يبين غ اصل هذا قول ابن شاس ما نصه الباب الثالث في كيفية الاخذ والنظر في اطراف الاول فيها بلاجه ويك بتسلم الثمن وان لم يرض المشتري بقضاء القاضي لانه الشفعة عند الطلب ويجوز الاشهاد على الاخذ بقوله اخذت وتلكت ثم يلزمه ان كان علمه بخلاف الثمن وان لم يعلم لم يلزمه فقال ابن الحاجب في اشعاره ويك بتسلم أو بالاشهاد أو بالقضاء فقال ابن عبد السلام

(قوله انه) أى الشفيع (قوله بات) أى الشفيع (قوله به) أى الثمن (قوله بها) أى الذات المبيعة (قوله وقال) أى ابن المراءى (قوله انه) أى الشفيع (قوله بعد اخذته) أى الشفيع النقص بالشفعة (قوله فأنش) بضم فكسر متعلا (قوله ثم بداه) أى الشفيع عدم الاخذ بالشفعة (قوله بقله) أى الشفيع من اخذ الشفيع بالشفعة (قوله بمعاقد مناه من النسيئة) أى من له ان يمكن للشفيع مال يباع خطه الذى استشفع فيه وخطه الاول الذى استشفع به حتى يتم المشتري جمع عنه (قوله بوقته) أى الشفيع (قوله فيقول) أى الشفيع (قوله ملك الشفيع) نائب فاعل يباح (قوله فذلك) أى بيع ملك الشفيع (قوله وان احب) أى المشتري ٦٠٤ (قوله ذلك) أى اخذ النقص (قوله انا اخذ) بعد الهمز وضم الخاء (قوله ولا يقول) انا

أخذ) بعد الهمز وكسر الخاء (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله به) أى الثمن (قوله يتفق) أى المشتري والشفيع (قوله على امضائه) أى النقص (قوله يلزم) بضم السين وكسر الراءى (قوله ذلك) أى الزام الشفيع الاخذ (قوله له) أى الشفيع (قوله نائب فاعل يباع) بضم ففتح (قوله ذلك) أى يرد النقص (قوله هذا المعنى) أى ملك الشفيع النقص يحكم الخ (قوله توسع) أى ابن شاس (قوله فيه) أى هذا المعنى (قوله عادة) أى ابن شاس (قوله لظنه) أى ابن شاس (قوله موافقته) أى كلام الغزالي (قوله اباه) أى المذهب (قوله وهذا) أى ذكر ابن شاس (قوله الفرسالى فى كتابه

يعنى ان الشفعة يملكها الشفيع باحدهما الوجه الثلاثة ومراعاة الاشهاد بمحضرة المشتري والافلا معني له ويصنع ان يفسر هذا الموضع بمقتضى ابن ورس عن ابن الموارنة اذ اخبره السلطان بفتح الشفيع اليومين والثلاثة ولم يأت به الى ذلك الاجل فالمشتري احق بها وقال عن اشهب وابن القاسم فى العتية انه اذا طلب التأخير به باخذ فأنش يرد له الى المشتري ان يقبله فالأخذ قد لم الشفيع فان لم يكن له مال يبيع خطه الذى استشفع فيه وخطه الاول الذى استشفع به حتى يتم المشتري جميع حقوه ولا أقالة الا لارضا المشتري وقال ابن رشد فى معارجي اذا وقف الامام الشفيع فلا يخلف من ثلاثة اوجه احدها ان يقول اخذت والمشتري وان اقلد لم يفرجه الامام فى دفع المال للمشتري فلا ياتي به فليس لاحدهما ان يرجع مع التزمية ويحكم على الشفيع بمقتضى العتية والوجه الثاني ان يوقه الامام فيقول اخذت ويسكت المشتري ويؤجله فى الثمن فلا ياتي به فهذا ان طلب المشتري ان يباع لغير الثمن ملك الشفيع فذلك له وان احب ان ياخذ شخصه كان ذلك ولا يعمل بالشفيع على المشتري والثالث ان يقول الشفيع انا اخذ ولا يقول انا اخذ ولا يقول اخذت فيرد له الامام فى الثمن فاختلف فيه اذ البات يقبل برجع النقص الى المشتري الا ان يتفق على امضائه للشفيع واتباعه بتمنه وقيل ان اراد المشتري ان يلزم الشفيع الاخذ كان لذلك ويبيع ماله فى الثمن وان اراد الشفيع ان يرد النقص لم يكن لذلك وهذا قول ابن القاسم واشهب والاولا بين اه ابن عرفة لما علم هذا المعنى الذى قال ابن شاس لاحد من اهل المذهب توسع فيه وجيزا لغزالي على عادة فى اضافة كلام الغزالي للمذهب لظنه موافقة اباه وهذا دون بيان لا ينبغي وظاهر كلامهم ان المملوك باحدهما الوجه هو نفس الاخذ بالشفعة لانفس الشخص ودوايات المذهب واضحة بخلافه وان ملك الاخذ نفسه انما هو بثبوت ملك الشفيع لنفس شائع من ربيع واشترائه غير متصا آخر فلهذا هو الموجب لاستحقاقه الاخذ وذا يكلفه القاضى اذا طلب منه الحكمه بالاخذ اثبات ذلك ابن فتوح والميتطى وغيرهما القضاة ابن فتوح واذا طلب الشفيع المتابع بالشفعة عند السلطان فلا يقضى له بها حتى يثبت عنه البيع والشركة أو يحضر البائع ويثبت عنه عدوه بقر الشفيع بالبيع والشركة ويقر

المؤلف على مذهب مالك (قوله كلامهم) أى اهل المذهب (قوله الوجوه) أى الحكم أو الدفع المتاع أو الاشهاد (قوله هو نفس الاخذ) خبران (قوله بخلافه) أى ظاهر كلامهم (قوله الموجب) بكسر الجيم (قوله ولما) أى كون موجب اخذته كمتصا شاعرا من ربيع واشترائه آخر منه (قوله يكلفه) أى يلزم الشفيع (قوله اذا طلب) أى الشفيع (قوله منه) أى القاضى (قوله اثبات) بمعنى قول يكلف (قوله ذلك) أى ملكه شخص الربيع واشترائه آخر منه (قوله فلا يقضى) أى السلطان (قوله له) أى الشفيع (قوله بها) أى الشفعة (قوله يثبت) أى الشفيع (قوله عنده) أى السلطان (قوله عينه) أى البائع (قوله لو يقر) أى البائع

(قوله عنه) أي المتابع (قوله فيبقى) أي السلطان (قوله عليه) أي المتابع (قوله إلا أن المذكورين) أي عن البائع وعن المشتري وعين الشفيع (قوله ثم رجع) أي الشفيع عن الأخذ (قوله أن كان) أي الشفيع (قوله لزمه) أي الأخذ الشفيع (قوله وان لم يعلم) أي الشفيع (قوله به) أي الثمن (قوله أنه) أي الشفيع (قوله رجع) أي عن الأخذ (قوله نسر) أي في ضميمه (قوله الأمور الثلاثة) أي الحكم والنفق والأشهاد (قوله وقد ذكر) أي خليل (قوله في هذا المختصر) أي الحاضر الذي نحن مشغولون فيه منته (قوله وجود ابن رشد الثلاثة) بقوله لزم أن الأخذ ٦٠٥ وعرف الثمن إلى والاشتغال (قوله ثم قال) أي متى (قوله هذا)

المتابع الأقباع على الأشاعة وبقى أيضا عنه عند مقتضى عليه بالشفعة دون ثبوت الشركة والأشاعة ولا بد من ثبوت البيع أو إقرار البائع به فنظر السلطان حينئذ في ما في الشفعة ولا يحكم بأقرار المشتري والشفيع حتى يثبت عنده البيع وما يترتب به تسهيل الحكم ويوجب انزال الشفيع إن ثبت عنده البيع على الأشاعة والشركة وذلك البائع لما به من المتابع وبقى عنه الأعبان المذكورين ابن عرفة وأما ملك الشفيع الشقص المتفرع فيه فلا علم فيه فصاحبا لما تقدم من نص المدونة كانه بشرى إلى قوله فيها وإذا طال الشفيع بعد الشرع اشهدوا في هذا أخذت شفعتي ثم رجع فإن كان علم الثمن قبل الأخذ لزمه وإن لم يعلم به فله أن يرجع ثم قال غ وأما المصنف فقد سئل عن قول ابن الحاجب إن معناه ملك الشفيع الشقص بأحد الأمور الثلاثة وكذا قال ابن رشد التقضي ورأيت في الكافي لابي عمر بن عبد البر ما نصه والشفعة تجب بالبيع التام وتسحق بإدائه الثمن وقد ذكر بعد هذا في هذا المختصر وجود ابن رشد الثلاثة من صراح يحيى طي مقعب ابن عرفة لا ياتي على تقرير المصنف كلام ابن الحاجب بل على تقرير ابن عبد السلام ثم قال هذا على تسليم مقعب ابن عرفة وهو غوسم وقوله وروايات المذهب واضحة بخلافه الخ غير ظاهر إذ فرق بين استحقاق الشفعة وملكها الذي هو ثبوتها وحصولها وكذا الأخذ فرق بين استحقاقه وحصوله الذي هو الراد على ملك الشفعة هو حصولها وهو نفس ملك الأخذ وحصوله ولذا عرفت في الجواهر بملك الأخذ وابن الحاجب في اختصاصه بملك بالضم العائد على الشفعة فالحاجة إلى عرفة سبيل ملك الأخذ بالشفعة من ثبوت ملك الشفيع لشخص شائع الخ ليس كذلك إنما هو سبب لاستحقاقها وقد سبق في مقعبه تعريفاً ابن الحاجب الشفعة بأنها الأخذ بشرى حصص الجازية إنما يتناول أخذها لا ما بها وهي غير أخذها لأنها معرفة وشفعة لثمنه وهو تركها وعرفها هو بأنها استحقاق شرى ملك أخذت من غير ملك فقد اعترف بأن الأخذ غير ما ليس معنى ملك الأخذ الإحصول وثبوته وكذا ملك الشفعة وقد قال أبو عمر في كتابه الشفعة تعيب البيع التام وتسحق وتلك بإدائه الثمن أو إقراره أو تسحق فيحصل فرق بين ما تعيبه وما تحصل به وهو ظاهر ويلزم من ملك الأخذ الذي هو حصوله وثبوته ملك الشفعة كذلك ملك الشخص المستقيم فيه وإذ عرفت في التوضيح ملك الشخص كافي مختصره وقال هكذا في الجواهر مع أن صاحب الجواهر إنما تكلم في ملك الأخذ أشارت إلى ثلث من تلامذتها وهو ظاهر ولذا ما تقرر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب لما تقدم قال وما قلنا من كلام ابن الموارز العتيبة يصح

الأخذ (قوله عرفت) أي الشفعة (قوله هو) أي ابن عرفة (قوله اعترف) أي ابن عرفة (قوله غيرها) أي الشفعة (قوله وليس معنى ملك الأخذ الخ) سأل (قوله تعيب) أي تثبت (قوله أو إقرار) أي أبو عمر (قوله كذلك) أي الذي هو حصولها وثبوته (قوله ملك الشخص) فاعل يلزم (قوله من تلامذتها) أي حصولها وحصول الأخذ (قوله ما تقدم) أي قوله يعني أن الشفعة يملكها الشفيع بأحد هذه الأمور الثلاثة (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله من كلام ابن الموارز العتيبة) بيان ما

(قوله هذا الموضع) أي قول ابن الحاجب وتلك تسليم بالاشهاد والقضاء (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله هو) أي كلام ابن رشد (قوله خجل) أي ابن عبد السلام (قوله من لزوم الأخذ) أي إن قول الشهاب (قوله فسد) مفعول ثان لجعل (قوله هو) أي جعله قول الشهاب وابن القاسم في العتبة (قوله ما يلزم من طلب الأخذ) أي إن صاحب جذاً من (قوله فيه تلو) خبر قول ابن عرفة (قوله الم) ٦٠٦ يقتضات مثلاً أي احاط (قوله لا) يقتضات مثلاً أي اكل (قوله مع أنه) أي

(قوله والأيوان كان على أكثر من ساعة (قوله فلا) أي فليس له التأخير لتظهر (قوله فان اي) أي فيه
 الشيع (الاخذ الترك) (قوله جبره) أي الشيع على الاخذ والترك (قوله الاخذ) تعبير لقائل لزوم (قوله التسبيع) تعبير
 لقائل عرف (قوله فان اخذ قبل معرفته) مفهوم ومعرف (قوله ثم) فاعل وفي (قوله لسوا) كان أي المسيح

(قوله لأحدكما) أي المستقرى والنفيع (قوله وأجل) بضم فكسر لئلا أي النفيع (قوله) أي الثمن (قوله فيها) أي المدونة (قوله إن قال) أي النفيع (قوله ثم جمع) أي النفيع عن الآخر (قوله لزمه) أي

فيه النقص أو النقص المشفوع به أو غيره (وإن أخذ المشتري أيضاً) (إن كان) (سلم) بقتضائه متقبلاً أي قال سألت به بقول الشفيع أخذت فلا رجوع لإحدهما (فإن سكت) المشتري بعد قول الشفيع أخذت ولم يقل سلت وأجل في الثمن الإجل ولم يأت به (فله) أي المشتري (رقبته) أي فتح أخذ الشفيع الشفعة وأخذ النقص وسقط شفعته في أن قال بعد الشراء أشهدوا بما أخذت بشفعتي ثم يرجع فإن علم قبل أخذ درهم وان لم يعلم به فإن يرجع النقص ظاهر قوله وإن يرجع أن له الأخذ قبل معرفة الثمن وفي الموازي أنه فاسد ويجوز على رده ابن رشد أن وقفه الحاك فقال أخذت وقال المشتري سلت فخرج من الثمن ربع عليه بمثل ما علمه من ماله في الثمن لا ردوا حقه منافي للأخذ والتسلم الإيتراضهما وإن سكت المشتري ولم يقل سلت فأجل الحاك فثمن فلم يأت به إلى الإجل فالمشتري بيع ماله الشفيع وأخذ شقصه (وإن قال) الشفيع (أنا أخذ) بصيغة المضارع وطلب التأخير (أجل) يضم ففسر مطلقاً (ثلاثاً من الأيام) (للقدر) أي دفع قال ابن أبي شيبة أنا أخذتهم (والأ) أي وان لم يأت بالثمن في الأيام الثلاثة (سقطت) شفعته ورجع النقص لشتره إلا أن يرضى المشتري بتسليمه للشفيع وأتباعه بفتح ابن الموازي أن أخذ الشفيع وطلب التأخير بالثمن فأخذه السلطان اليومين والثلاثة فإتات به في ذلك الإجل فأخذت المشتري أحدهم (وإن) اشتري شخصاً اشترى من عقارات من أشخاص أو (تحدث الصفة) أي عقد الشراء (وتعدت الحصص) المشتراء كتمدد دار وثلاث خان وسدس خان (و) تعدد (البائع) وأراد الشفيع أن يأخذ البعض ولم يرض المشتري (المشترى) (بضم) البعض وقبح الموحدة والعين المهملة أي ليس للشفيع أخذ بعض الحصص الشفعة وتوكل بعضها في أنها لا ينقسم وأشترى رجل ثلاثة أشخاص من دار وأورد في بلد أو بلدان من رجل أو من رجال وذلك في صفقة واحدة وتشفيع ذلك واحد فليس له أن يأخذ إلا الجميع أو يسلم ولو ابتاع ثلاثة ما ذكر كرامن واحد أو من ثلاثة في صفقة والشفيع واحد فليس له أن يأخذ من أحدهم دون الآخر ولأخذ الجميع أو يدع وقال أشهب ومثون في غير المدونة أن يأخذ من أحدهم وقال ابن القاسم مرة ورجع عنه ابن يونس بعض الفقهاء كلام أشهب هو الصحيح وشبه في عدم التبعض فقال (كتمدد المشتري) فقصوا أو اشترى من واحد أو سدد في صفقة واحد فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة من بعضهم فقط بل ما أن يأخذ من جميعهم أو يدع لبعضهم (على الأصح) عند تبعض الفقهاء غير الأربعة وهو الذي رجح ابن القاسم ومقابله لأشهب ومثون وقال ابن القاسم خرج عن موطنهم بعضهم غ هو أي المصنف اقتصره على مذهب المدونة مستغن عن قوله على الأصح فلا قال عوضاً من هذا كله ولقد تعدد المشتري لكان ابن واجر وقال غيره لو قال كتمدد المشتري رجح خلافه لكان أولى وأبعد في الظن قوله على الأصح أنما ينبغي أن يقولوا لم يشترعوا على نص المدونة الخطأ مفهوم قوله اتحدت الصفقة أنها لم تعددت لكان الحكم خلاف ذلك وهو كذلك فقها ومن اشترى حظاً لثلاثة من دار في ثلاث صفقات فلا شفيع أن يأخذ ذلك كله أو يأخذ أي صفقة شاة فإن أخذ الأولى لم يشفع معها البناء فيها أي الأولى

(قوله الثانية) أى شفعها (قوله صفته) أى المبتاع (قوله الأولى) بنضم الهمز (قوله الثالثة) أى شفعها (قوله شفع) أى
 المبتاع (قوله فيها) أى الثالثة (قوله بالأولى) بنضم الهمز أى شفعها (قوله والثانية) أى شفعها (قوله فنعصها) أى المدونة
 (قوله وشفع كل دار على حدة) حال (قوله فسلم) بفتح مفتاح (قوله أحدهما) أى الشفعين (قوله فلا تخر) أى من
 الشفعين (قوله ببعض صفته) ٦٠٨ أى يأخذ أحد الشفعين صفته فقط بعد تسليم الأول (قوله ابتداء يسع) أى

وان أخذ الثانية كان للمبتاع معه الشفعة بقدر حصته صفته الأولى فقط وان أخذ الثالثة
 خاصة شفع فيها بالأولى والثانية (فرع) لو تعدد الشفع فقط فنعصها من ابتاع شقصا من دارين
 في حصة شفع كل دار على حدة فسلم أحدهما فلا تخر أن يأخذ صفته في التي هو شفعها
 دون الأخرى أو الجنس تعددنا الشفع والشفقة واحدة والبائع واحد والمبتاع واحد
 وانظر إلى جعل المبتاع والبائع جهة ببعض صفته وظاهره وان كان الجزء المأخوذ بالشفقة
 جل المقتطوع وله اعتبار على القول بأن الشفعة ابتداء يسع (فرع) لو تعدد الشفع مع
 تعدد البائع في النوازل بن القاسم وأشبه من ابتاع شقصا من دارين رجل وحظان ساطع
 من آخر وشفعهما وأحفظ ليس الشفع الأخذ الجميع أو يترك ابن عبدوس عبد الملك محمد أنا
 أنكر أن يجمع الرجلان سلخهما في صفقة واحدة وليد ذلك أن علمه المشتري ما يفت به والة
 سوق أو يسع أو يأخذ الشفعة فينفذ ويقسم الثمن على الثقتين أشبه وكنه أن كانت
 الشفعة جامعة فليس لهم أن يأخذوا الفضل دون غيرها فأما أخذ الجميع أو تركوا فإن
 أخذوا الجميع على أن الفضل لأحدهما فلا تخر الدو فليس المشتري أن يأخذ ذلك ولا جهة
 وليس بقياس وهو استحسن وتفه من عرفة أيضا ولا منافاة بين هذا وبين ما في المدونة فإن في
 هذا تعدد الشفعة واشتر كوا في كل حصة والله اعلم وعطف على المسبة في عدم التبعض
 مشاهيه فقال (وكان) يفتح الهمز وسكون الثون حرف مسدودى صلبه (اسقط بعضهم) أى
 الشفعة أصح في الشفعة فليس لباقيهم التبعض بل أمان يأخذ الجميع أو يدعه (وأجاب)
 بعضهم فليس الحاضر الأخذ الجميع أو تركه ق فيها المأثر رضى الله تعالى عنه من ابتاع شقصا
 شفعان فسلم أحدهما فليس لأخر أن يأخذ بقدر حصته إذ ألى عليه المبتاع فأما الأخذ الجميع
 أو تركه وان شاء هذا القاسم أخذ الجميع فليس للمبتاع أن يقول لا تأخذ إلا بقدر حصتك
 ومن ابتاع شقصا من دار له شفعة فمحبب الواحد الحاضر إذا أخذ الجميع ومنعه المبتاع
 أخذ حظوظ الغائب وقال له المبتاع أخذ الجميع وقال الشفع لا تأخذ إلا حصتي فان الشفع
 في الوجهين أن يأخذ الجميع أو يتركه وان قال الشفع أنا أخذ حصتي وإذا قدم أصحابي
 فان أخذوا شفعهم والاخذت لم يكن ذلك أمان يأخذ الجميع أو يدعه فان سلم فلا أخذه مع
 أصحابه ان قدموا ولهم أن يأخذوا الجميع أو يدعه وان سلوا الواحد أو قبل له أخذ الجميع
 أو دعه ولو أخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فلهم أن يأخذوا كلهم معه ان أحدا والصغير إذا لم
 يكن لمن يأخذ الشفعة كالفائب بلوغه كقدوم الغائب (أو أراه) أى التبعض
 (المشتري) وأما الشفع فلا جواب المشتري إلا برض الشفع (وان أخذ الحاضر جميع
 ما يشفق فيه هو وشريكه الغائب ثم حضر الغائب (المن حضر) بعد صفته من الشفعة

لا استحفاظ (قوله من دار)
 بيان لفظ (قوله من رجل)
 صلة ابتاع (قوله وشفعهما)
 أى المظنين الحال (قوله
 أو يترك) أى الجميع (قوله
 انكر) بنضم فسكون
 فكسر (قوله وليد) يسكون
 فضع ففتح متعلا أى يشفق
 (قوله يفت) أى المبيع
 (قوله قسم) بنضم فسكون
 فتح (قوله وكذا) أى
 الشفع الواحد في
 أخذ الجميع أو تركه (قوله
 الفضل) أى حظ الحاضر
 (قوله فان أخذوا) أى
 الشفعة (قوله على أن
 الفضل) أى حظه (قوله
 لأحدهما) أى الشفعين
 (قوله المدور) أى حظها
 (قوله فيه) أى عدم
 التبعض (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله فسلم) بفتح
 متعلا (قوله أحدهما)
 أى الشفعين (قوله فأما
 يكسر) الهمز وشدا الميم
 (قوله غيب) بنضم ففتح
 متعلا أى غائبون (قوله
 فأراد) أى الحاضر (قوله
 الغائب) بنضم الفين

المجتمعة متعلا (قوله) أى الحاضر (قوله والا) أى وان لم يأخذوا شفعهم (قوله أخذت) أى (حصته)
 شفعهم (قوله لم يكن) أى الشفع (قوله ذلك) أى أخذ حصته فقط وأيقاف حصته الغائبين إلى قدمهم (قوله أما) يكسر
 الهمز وشدا الميم (قوله فان سلم) شفعان متعلا أى ترك الحاضر (قوله فان سلوا) بفتح متعلا (قوله كالفائب) خبر الصغير

(قوله فيها) اى الدونة (قوله من شفيعهم) بيان ما (قوله واخذوا) بضم التاء (قوله لان الذى حضر بعد غيبته الماع) علة كون عهده على من حضر ابتداء (قوله منه) اى الحاضر ابتداء (قوله بعدها) اى غيبته (قوله عنه) اى الغائب (قوله اى البائع) تفسير لقائل اقال المستغنى (قوله المشتري) تفسير لقوله البارز ٦٠٩ (قوله لاتباعهما) اى البائع والمشتري

(قوله الشفيع) تفسير لقائل يسلم (قوله او عكسه) اى اقال المشتري (قوله عليه) اى البائع (قوله لاتباع) اى البائع (قوله لاتباعها) اى الاطالة (قوله وما لموسلم بعدها) مفهوم قبلها (قوله ثم) بفتح المثناة (قوله اخذها) اى الشفيع (قوله الحصة) المشفوع فيها (قوله قبل القبض) اى قبضها (قوله المشتري) قبضها (قوله بعده) اى القبض (قوله منهما) اى المبتاعين (قوله فاخذ) اى الحاضر (قوله الغيب) بضم ففتح مقل (قوله اى القامتين) قوله كان (قوله اى القاد من غيبته) قوله على الشفيع (قوله اى الحاضر) (قوله لاتباعه) اى الحاضر (قوله فهو) اى الحاضر (قوله كان) اى الثالث (قوله وانه) اى القادم (قوله بغيره) (قوله وليس ذلك) اى الضابط بينهما (قوله ان القادم بخير) بيان (قوله اى اختاره) اى الذى اختاره (قوله رشده) بخير (قوله منه) اى قوله عليه او على المشتري (قوله هو) اى المصنف (قوله واصل الى) (قوله هو) اى المصنف

(حصة) من المشفوع فيه الذى اخذها الحاضر ان احب الاخذ فيها الواخذ الحاضر الجميع ثم قدموا اقلهم ان يدخلوا كلهم معه ان احبوا فياخذوا بقدر ما كان لهم من شفيعهم (و) اختلف في جواب (هل العهدة) اى ضمان من حضر بغيره ان ظهر فيها عيب او استحققت (عليه) اى الشفيع الذى حضر ابتداء واخذ الجميع لان الذى حضر بغيره انما اخذ حصته منه لا من المشتري ولان الذى حضر بعدها واسقط شفيعه فلا ترجع للمشتري بل تبقى لمن هو الحاضر ابتداء (او) (العهدة على المشتري) لان الشفيع الاول انما اخذ من المشتري حصة الغائب بابتداء عنه وشبه فيكون العهدة على المشتري فقال (كم عهدة) (غيره) اى من حضر بغيره وهو الحاضر ابتداء فعهدة على المشتري ان لم يقبله البائع بل (ولو اقاله) اى البائع المشتري فلا تسقط الشفعة بالاقالة وعهدة الشفيع على المشتري والاقالة هنا غير معتبرة لاتباعهما على اسقاط الشفعة هذا مذهب المدونة واثار بولوقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ايضا يجزئ الشفيع في جعل عهده على البائع او على المشتري بناء على ان الشفعة هنا يسع وهذا الخلاف في كل حال الا (ان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري ملته (يسلم) بضم ففتح فكسر مثقلا الشفيع شفيعه للمشتري وبتلك الاخذ بها (قبلها) اى الاقالة ثم اقال البائع المشتري او عكسه فان اخذ الشفيع بعد الاقالة من البائع فعهدة عليه ان الموأز لاتباعها صارت يساعدا على بعض باتفاق واما لموسلم بعدها فلا شفعة له لاسقاط حقه وليس ثم وجب ياخذ به في الجواب (تاويلان) فيما قبل الكاف غ قوله وهل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط هكذا في بعض النسخ وبه تصحح المسئلة على ما ذكر ابن رشد في المقدمات ونصها عهدة الشفيع على المشتري لا على البائع سواء اخذها من يد البائع قبل القبض او من يد المشتري بعده هذا مذهب اله مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم واذا باع المبتاع الشفيع اخذ الشفيع من شامنه ما وكذلك قال اشهب اذا غاب الشفعة الا واحد فاخذ جميع الشفعة ثم جاء احد الغيب كان بخيرا في كتب عهده ان شاعلى المشتري وان شاعلى الشفيع لانه كان بخيرا في الاخذ فهو كشتري من المشتري وان جاء ثالث كان بخيرا ان شاء كتب عهده على المشتري وان شاعلى الشفيع الاول وان شاعلى عليه وعلى الثاني فقبل قول اشهب هذا اخلاف مذهب ابن القاسم وانه لا يكتب عهده على مذهب ابن القاسم الاعلى المشتري وليس ذلك يصح عندى والصواب ان قول اشهب مفسر لمذهب ابن القاسم فنقول المصنف هل العهدة عليه او على المشتري هو التأويل الذى اختاره ابن رشد ان القادم بخير فاقومه للتخير وقوله او على المشتري فقط هو التأويل الذى ذكر ابن رشد وقطعه به عبيد الحلق في النكت وعلى هذه الصورة ذكر التاويلين في التوضيح فدل بعض من نسخ من المبيضة فلن تكرر احدى الجلسين فاسقطها واهذا المختار لان مقتضا ان التأويل الاول تعيين عهدة القادم على الشفيع الاول ولم ير من قاله ولا يفتنى على

٧٧ مخ ت ذكر ابن رشد) اى تأويل الخلاف الذى قال فيه ابن رشد وليس ذلك متنفذ يصح (قوله وعلى هذه الصورة) اى هل العهدة عليه وعلى المشتري او على المشتري فقط صلة ذكر (قوله وهذا) اى اسقاط احدى الجلسين

(قوله وليس له) أى الشفع (قوله هذا) أى الاستشفاع (قوله لانه) أى المشتري (قوله ان يأخذ) أى الشفع (قوله من ايهما) أى البائع والمشتري (قوله ان لا تكون له) أى الشفع (قوله ان تراه) أى المشتري (قوله وان سلم) أى بضاعت مثله (قوله وتعي) أى الاقالة (قوله فى عقار) حال من شفع (قوله بنقسم) نصف عقار (قوله واختلفوا) أى الشريك (قوله على مشاركته الاجنبى) صفة قديم (قوله احدهما) ٦١٠ (قوله عن جدتين باخ) اصلها اشاعره وتقول للثلاثة

عشر فلهما تسعين اثنان
والشفعتين شاة والزوجتين
ثلاثة (قوله احدى النساء)
صادق بالجدتين وبالزوجتين
وبالشفعتين (قوله وعكسه)
اى باع اثلا الاخت لآل
شفعهما فالشفعة للشفعة
وحدها (قوله اذى
السهم) تقسيم للضمير
(قوله من عاصب واجنبى)
بيان غيره (قوله تقرره)
اى تت كلام المصنف
(قوله قوله) اى المصنف
(قوله تنبو) اى تعدد
عنه اى عبارة المختص
خبر تقرير (قوله عموم) اى
عام (قوله بدوح المثال
فيه) اى العموم (قوله
وعلى هذا) صلة حل (قوله
فانه) اى خلسا (قوله
وراثته عن راثته) اى
وباع بعض اصل الوراثه
السفل حفظه (قوله اهل
الوراثه السفل) اى باقيم
(قوله لاولى) اى الشفعة فى
الشفص من اهل الوراثه
العليا (قوله لول) اى
الذى مات به بدموت ايه

(قوله قدم اخوته فى الشفعة) اى فى الشقص الذى باعه له الابن على عموم وشركائهم الاجانب (قوله ثم مقام
اعامه) اى البائع ولى من شركائهم الاجانب (قوله نشر كآؤه) اى الدائع (قوله فيها) اى المدونة (قوله احد الاعام) اى
لاولاد الابن الذى مات بدموت ايه وهم ابناء الميت الاول (قوله لبقيتهم) اى الاعام (قوله وقع من اخيم) اى الميت الثانى
(قوله لقباهم) اى بنى اخيم

(قوله قنصل) اي ابن القاسم (قوله واليه) اي دخول الاخص على الاعم صله اشار (قوله اشار) اي ابن الحاجب (قوله فهذا) اي دخول الاخص على الاعم (قوله مراده) اي المصنف بقوله ويدخل على غيره (قوله ويحمل) صله يشغل (قوله كلامه) اي المختصر (قوله على ثلاث مسائل) اي تقديم المشار في السهم والاختصاص على الاعم وذى السهم على العاصب (قوله والمصنف) اي خليل (قوله ينسج) اي في هذا المختصر (قوله على منواله) اي ابن الحاجب (قوله وقال غ) اي في شرح قول المصنف ويدخل على غيره (قوله وامادخوله) اي الاخص (قوله ورده) ٦١١ اي شرح غ (قوله قال اي تت

(قوله غير ظاهر) اي شرح غ (قوله والا) اي وان تم شرح غ (قوله لمخلت الزوجات في القرض السابق) اي جدتين وبنتين وقوجتين فباعت إحدى البنات شقصا (قوله لمع البنات) اي باقية من شفعة مائة مات إحدى البنات (قوله وهذا) اي عدم دخول الزوجات مع البنات (قوله لهذا) اي عدم دخول الزوجات مع البنات (قوله من قوله) اي العين (قوله من قوله) اي المصنف (قوله عليه) اي شرح غ (قوله كذلك) اي ذي القرض في دخول الاخص عليه (قوله غيره) اي ذي القرض (قوله من قوله) اي غيره (قوله وان كان هذا) اي الذي قرره غ (قوله لمخل) اي ابن الحاجب (قوله) اي كونها اربعة محرم (قوله وهو) اي جعلها

مخام ايسم فخص على ان الاخص يدخل على الاعم واليه اشار بقوله ويدخل على الاخص على الاعم ١١ كلام ضيق فهذا مراده في مختصره ويحمل كلامه عليه يشغل على ثلاث مسائل كقول ابن الحاجب والشرى لك الاخص أولى على المشهور ويدخل الاخص على الاعم في دخول ذوى السهام على العصبية قولان والمصنف ينسج على منواله وقال غ ويدخل الاخص على غيره من ذوى القروض وأما دخوله على العاصب فاقاد بقوله بعد كذا سهم على وارث اي عاصب ورده تت في كبير قال غير ظاهر والامخلت الزوجات في القرض السابق مع البنات ١٢ وهذا لا يرده على غ لان هذا علم من قوله وقدمت انك في السهم ثم يرده عليه أنه لا خصوصية للاخص في دخوله على ذوى القروض بل كذلك غيره من الورثة فتقل جدوى كلام المصنف اذ هو في الاختصاص ولا اختصاص هنا بما يأتي وان كان هذا خلاف ظاهر قول ابن الحاجب والشرى لك الاخص أولى على المشهور فان أسقطنا فالعامة كالجدة والزوجين والاختين ثم بقية الورثة ثم الاجانب فعمل المراتب اربعة او به قرره في توضيحه قال قوله فان اسقط هو تقرع على المشهور فتكون لبقية ذوى السهام ثم لباقي الورثة اي العصبية ان كان في القرض عصبية فان أسقط العصبية فالشرى كما الاجانب ١٢ وسمه ابن فرحون وهو غير صحيح بل ان اسقط الاخص المشار في السهم يدخل جميع الورثة ذوى السهام والعصبية في الجواهر فان باعت إحدى الجدتين أو الاختين أو الزوجتين شذعت الاخرى خاصة فان سلت شفع بقبية أهل السهام والعصبية فان سلوا شفعت الشرى كما الاجانب ١٢ وباقى منه في ما عيبي واقره ابن رشد في كتاب محمد وغيره موافق نصه وتعقب ناصر الدين ضيق فيما قاله وقره ابن عبد السلام على الصواب فقد انقضت مساواة جميع الورثة عاملا باوذا سهم في حصة البائع ان أسقط شرى لك الاخص فابن يكون الاخص يدخل على ذوى القروض ويختص بذلك لان الكلام في امتنازه يحتفظ شرى بكه ويدخوله على غيره ولذا قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويدخل الاخص على الاعم مانصه لما قرأنا الشرى لك الاخص أولى من غيره وانه اذا باع أحد الاخصين فلا دخول للاعم بين هاتين الاخص من يتأخر وانه اذا باع أحد الاعمين فلا يختص بالشفعة الاعم بل يدخل معه الشرى لك الاخص ١٢ ولا يكون هذا الا فيمناز كراعي المدة والله اعلم (و) دخل (وارث على موسى لهم ثم) على المشار في السهم اذا تزالت الشفعة (الوارث) ثم الموصى له (ثم الاجنبى) ق ابن شاس ان كان في الشرى

اربعاً (قوله فان سلت) بفتح ثمة لا (قوله فان سلوا) بفتح ثمة (قوله في كتاب محمد وغيره) نصه لو تزالت الشفعة لكانت واحدة واخوة لا مع عصبية فباعت إحدى الجدات أو بعض أهل السهام المقررة نصيبه فان شفعه لبقية اشرا كفي ذلك السهم دون غيره فان سلم بقبية أهل السهم كان بقية الورثة من أهل السهام والعصبية وان خصصهم في هذا الحق المبيع لاتهم فانما يتسببون اليه بالقبية فلا فضل لأهل السهام على العصبية (قوله امتنازه) اي ذي القرض (قوله ويدخوله) ان ذي القرض ملحق على جمل (قوله ان كان في الشرى ك) اي الذي باع أحدهم شقص من عقارهم فترك لهم

(قوله من) اى بائع شقه (قوله من) ٦١٢ . (الشرک) يان غيره (قوله فهو) اى شريكه الاخص (قوله اشفع) اى يقدم

في الشقة (قوله المورث) يفتح فكور فكسراى
 المورث الواحد يتشاقعون بينهم دون الشرکاء . (الاجانب) هم اهل السهم الواحد اولى
 من بقية اهل الميراث . وبالجملة فكل صاحب شرك الاخص فهو اشفع الا ان يسلّم فيشفع
 صاحب الشرك الذى يليه اى الذى هو اعم منه فان سلّم ايضاً فتنفع من هو ابعده منه وفيما
 للامام مالك رضى الله تعالى عنه لو ترك داراً عنه وبين رجل وورثته عصبه قبض اهل عصبه
 حصته قبل الشقة فبقيتهم احق بالشقة من الشرک الاجنبي لانهم اهل مورث فان سلّموا
 ففسد شرك الاخذوان تركوا الشقة واخترنا لا يباخذون الشقة النصف واخترنا
 الاخذان لا يباخذون الشقة من الشرک الاجنبي فباع احدى الاخيرين لا يباخذ الشقة بين الاخت
 الاخرى للاب وبين الشقة اذن اهل سهم واحد وان باعوا اباعوا الشقة فالتان لا يباخذون
 من العصبه وان باع العصبه فهن كلهن في الشقة سواء في المجموعة وان باع جميع الاخوات
 لا يباخذون الشقة احق من العصبه وفيما للامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا ورث الجدان
 السدس فباع احداهما فالشقة لصاحبها دون ورثة الميت لانهم اهل سهم واحد ابن
 الحبيب ودخل الاخص على اعم وفي دخول ذى السهم على العصبه قولان وفيما للامام
 مالك رضى الله تعالى عنه ان ترك ابنتين وعصبه قبضت احدى البنتين فاشفع من
 العصبه لانهم اهل سهم فان سالت العصبه احق من اشرکهم لانهم اهل مورث ولو باع
 احد العصبه فالشقة لبقية العصبه والبنات لان العصبه ليس لهم فرض مسمى وفي كتاب
 محمد وغيره لو ترك الميت جدان وزوجات واخوة لام وعصبه قبضت احدى الجدات او بعض
 اهل السهم المقروضة نصيبه فالشقة لبقية اشرائه كذا في ذلك السهم دون غيره فان لم يقبض
 اهل السهم كان بقية الورثة من اهل السهم والعصبه سواء في تحاصصهم في هذا الحق المبيع
 لانهم انما يتسبون اليه بالميت فلا فضل لاهل السهم على العصبه فان سلّم جميع الورثة
 فالشرکاء بعدهم ابن القاسم وقد كان الامام مالك رضى الله تعالى عنه يقول مررت في العصبه
 اهل سهم اصبحتم ثمت على ان اهل السهم المقروض هم الذين يتشاقعون خاصة وعليه جماعة
 الناس وروى اشهب من اوصى اقوم بثلاث حانطه او بسهم معلوم يتبع بعضهم فان شرکاه
 احق بالشقة فباع من بقية الورثة ابن القاسم للورثة ثم اوجب الاجانب ابن القاسم ان باع
 السهم ابن الحبيب الشرک الاخص اولى ثم بقية الورثة ثم الاجانب ابن القاسم ان باع
 بعض الموصى لهم دخل مع بقية اهل الميراث (و) ان تعدد البيع في الشقة ولم يعلم الشقيع
 او كان غائباً (أخذ) الشقيع النقص (بأبيع) شاء الاخذ به (وعهدته) اى ضمانه فان
 استحق أو ظهر عيبه (عليه) اى من اخذ بشرائه ق فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه
 من اشاع شقة صاعاً بابعه وتداوله الاملاك فاشفع اى اخذ به اى صفقة شاعه نقض ما بعده
 وان اخذها بالبيع الاخر ثبت البيوع كلها اذهب ان تباعه ثلاثة فخذها من الاول كسب
 وعهدته عليه ودفع من غن الشقة الى الثالث ماشاً ثم بعه لاه بقول لا يدفع الشقة حتى
 أقبض ما دفعته فيه ويدفع فضله ان كان للاول وان فضل للثالث حتى عما شاء ثم رجع به على
 الثالث (قوله) اى الفضل

(قوله وان اخذها) اى الشفع الحصه (قوله عليه) اى الثالث (قوله من بيع) بيان ما (قوله لانه) اى المشتري (قوله) اى
النقص (قوله فاعطاهما سنين) اى ثم اخذت منه الشفعة (قوله ثم اخذ) بضم فكسر اى النقص (قوله منه) اى المشتري
(قوله به) اى النقص صله (قوله) اى عدم نقصه صله (قوله) ٦١٣ (قوله معني) بضم الميم وكسر الفين المجعده

الثاني ولا تراجع بين الاول والثاني اقام بهما وان اخذها من الثالث كتب عهده عليه
وتم بقوله من بيع (ونقص) بضم فسكون فساد مجعده اى فسخ (ما) اى البيع الذى (بعده)
اى البيع الذى اخذ الشفع به وثبت ما قبله سواء اتفقت الاعيان او اختلفت فان اخذ الاول
نقص جميع ما بعده وبالوسط تمام قبله ونقص ما بعده والاخير تمت البياعات كلها (وله) اى
المشتري الماخوذ منه بالشفعة (غله) اى النقص المشفوع فيه الذى استغله اقبل اخذه
منه بالشفعة لانه كان ضامنا له وفى الحديث ان ابراهيم بن الضحان ق فى الامام مالك بن دى الله
تعالى عن من اشترى شقة صاع من ارض فزرعها فلشفع اخذها بالشفعة ولا كراطها للزرع
للزراع ومن اشترى لآخر فباعها فاعطاهما سنين فلاشى الشفع من الغله (و) ان اكرى المشتري
الشفعة وجبته او مشاهروا بشفعة كراه اشهر ثم اخذ منه بالشفعة قبل انقضاء مدة الكراه
ففى فسخ عهده (كرانه) اى المشتري به (قوله) اى عتاب وجاعة وعدم فسخه (قوله) اى
مغث وجاعة آخرون (تردد) للمتاخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين عليه منا هل
الشفعة استحقات قاله القريظيون او بيع قاله الطلبون ق تردد ابن سهل ان اكرى
الشفع مشترى به ثم قام الشفع فاعطاهما سنين فلاشى ذلك الكراه (قوله) اى ابن مغث وغيره
بعد فسخه (قوله) اى ابن عتاب وغيره يفسهه ونص ابن سهل ان اكرى الشفع مشترى به ثم قام
الشفع نزات بطليلة واكرامه لثمرة اعوام فاقى ابن مغث وابن رافع ورأسه وغيرهم ما به
المسألة فسخ الكراه اتماله الاخذ بالشفعة كعيب حدث بالنقص الشارفى وكنتم الى
قربة فاقى ابن عتاب وابن القطان وابن مالان انه اخذ بالشفعة وان يفسخ الكراه وقد
نزات مرة اخرى فاقى فيها ابن عتاب بفسخ الكراه لافى المدة البسيرة كشره فان علم
المتابع ان له شفعاً والافلا يفسخ الا فى الوجيبة الطويلة واما فيما يقارب كانه فهوها
فذلك نافذ لانه قبل ما جازله ابن سهل هذا الرجوع منه مما حكاه الشارفى عنه (و) ان نقص
النقص عند المشتري قبل اخذه بالشفعة بتغير سوق او بدت اوصفه ولو دخل المشتري لجمه
ملكه واخذها بالشفعة (قوله) اى لا يضمن المشتري للشفع (نقصه) بفتح التون واحمال
الصاد اى ما نقص من النقص ق فى جميع غيرها لا يضمن المتابع للشفع ما حدث عنده
فى النقص من هدم او سرق او غرق او ما غارس من عيب ولا يسقط عن الشفع شئ من
الثن لذلك ما اخذوا ما تركه (فان هدم) المشتري النقص (و) اى المشتري بطل ما هدم ثم
الثن لذلك ما اخذوا ما تركه (فان هدم) المشتري النقص (و) اى المشتري بطل ما هدم ثم
اخذ الشفع بالشفعة (قوله) اى المشتري (قوله) اى البناء حال كونه (قوله) اى يوم قيام
الشفع لتصرفه فى ملكه مع ما ينقص قيمة العروة ولا يضمن الثمن الذى اشترى به (والشفع
النقص) بضم التون وبالحام الصاد ان كان باقيا بينه ولم يبدل فيه فبانه والافقيته يوم الشراء
ق فى اوله هدم المتابع ق قبل للشفع خد جميع الثمن وقيمة ما عرفها الشفع يوم القيام
وله قيمة النقص الا قبل منقوضا يوم الشراء يصيب كم قيمة العروة ولا يضمن له قيمة النقص

(العروة) اى الارص (قوله من الثمن) بيان ما (قوله ان كان) اى النقص (قوله ولم يبدل) اى المشتري النقص (قوله) اى
وان كان المشتري ادخل النقص فيها (قوله فبقية) اى النقص للشفع (قوله فيها) اى الدوة (قوله يصيب) بضم الياء وفتح

السبد (قوله يقسم) يضم الياء مفتوح السين (قوله يمسقه) اى الثمن (قوله يحيط) يضم الياء اى يلصق بالشفيع (قوله عنه) اى الشفيع (قوله من الثمن) صلة يحيط (قوله ويضرب) اى الشفيع (قوله ما يقى) اى من الثمن المشتري (قوله فان لم يشعل) اى يضر الشفيع ما يقى من الثمن مع قيمة البناء ٦١٤ قائما (قوله قال) اى ابن المراءى (قوله قد يكون) اى المتباع (قوله

وقاسم) اى الوركل (قوله المشتري) مقول قاسم (قوله في المقار المتكثرة) صلة قاسم (قوله عليه) اى الغائب (قوله قسم) اى الغائب (قوله عليه) اى الغائب (قوله وهو) اى الغائب (قوله وقاسم) اى الغائب (قوله ان) اى الشفيع (قوله ان يكون) اى المشتري (قوله ثم استحق) يضم التاء (قوله واخذ) يضم فكسر (قوله فالتا والخاص) اى من الاجوبة (قوله يقول) المشتري (قوله الى الشفيع) قوله يري (قوله اى ابن يونس) قوله انه (قوله القاضى) قوله قسم عليه (قوله اى الغائب) قوله ولوعلى (قوله اى القاضى) قوله ذلك (قوله اى وجوب الشفعة للغائب) قوله يجره (قوله اى القاضى) قوله عليه (قوله اى الغائب) قوله قسمه (قوله اى القاضى على الغائب) قوله الشفعة (قوله لكان) اى قسم القاضى على الغائب (قوله اكسبه) اى الغائب (قوله اسقاط شفعته) قوله فلو جاز قسمه (قوله اى القاضى) قوله عليه (قوله اى الغائب) قوله ولما تقررت الخ (قوله عطف على لما كانت الخ

على

(قوله يمسقه) اى الثمن (قوله يحيط) يضم الياء مفتوح السين (قوله يمسقه) اى الثمن (قوله يحيط) يضم الياء اى يلصق بالشفيع (قوله عنه) اى الشفيع (قوله من الثمن) صلة يحيط (قوله ويضرب) اى الشفيع (قوله ما يقى) اى من الثمن المشتري (قوله فان لم يشعل) اى يضر الشفيع ما يقى من الثمن مع قيمة البناء ٦١٤ قائما (قوله قال) اى ابن المراءى (قوله قد يكون) اى المتباع (قوله

(قوله بهذا) اى الفقه القاضى وطلب حقه سمعته الخ (قوله واما اجوبة ابن شاس) اى الاول والثاني والرابع والسادس (قوله فقبلها) بكسر الموحدة (قوله وهو) اى الغائب (قوله فبان) اى ظهر (قوله حكمه) اى المتنتهى (قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم يفتح فيكون) قوله يصح (قوله يضم اليها) قوله كآتبنى) بمفعول ثان ٦١٥ ليعمل (قوله له) اى حقه كآتبنى

على ابطالها بهذا وأما جوة ابن شاس فقبلها ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون
واعترضوا ابن عرفة بان الأول ان كان معناه انه وكل في مقاصد مشتركة المعين في مقاصده
مطلق بشرط فهدى راجع لاحد جوا في محمد لا راجع للقسام فمقتضى قوله ان المقاصد مشتركة فبان
خطؤه وان كان معناه انه وكل في مقاصده فمقتضى قوله ان المقاصد مشتركة فبان
المستثناة والثاني واضح رجوعه لاحد جوا في محمد لا راجع للقسام فمقتضى قوله ان المقاصد
مشتركة فبان خطؤه والابن عرفة والسيد باطلان في ان قسمه لان كذب المشتري في دعوى الثمن
الكثير وفي دعوى الهبة يسيرة ومتعلقاتها ثمانية كقاصب يده عربة بنى ابن اوهو يده في
مالك فبان الهبة غاصب حكمه في ثمانية حكم القاصب المعلوم غصبه بشدة وقد استكمل في
الوضوح هذين الجوابين ايضا فانتقل وانظر لم يجعل المشتري اذا كذب في الثمن او اذى انما
صدقة ونحوها ما يثبت خلاف ذلك كالتعدي ولعله الاظهر فلا يكون الاقامة للنقص فاعلم
كلهم محمول على ما اذا كان ما يظهر من الثمن من خلاف المشتري اه وهذا الحمل لا يشبه
لفظ ابن شاس وقبلة لفظ المستصفنا وازا ابو الحسن الصغير جوا وابن آخر في فقال او
يكون قسم قسم رجل فزم انه وكيل الغائب او يكون القادرين ثلاثة احمدها غائب فاعلم أحد
الحاضرين في نصيبه فمقتضى المشتري مع الحاضر بطلان له بشرط غيره (وسط) يضم
الحالة الممهلة وشدة الحالة الممهلة أي اسقط (عن) النقص (الشفع ما) القدر الذي
(سط) عن المشتري من الثمن (ل) ظهور (عيب) بالنقص (أو) ساحط (الهبة) وبشرها
كبرج (ان سط) ذلك القدر (عادة) بين الناس (أو) لم يحط عاقده أشبه الثمن المتعاقدين
الناس مثل النقص الباقي (بصد) أي ما حط عن المشتري من الثمن كثره النقص باق
وسط البائع تسعما منه والمائة الباقية من معاملة له في ط التسعما عن الشفع
وباخذ بمائة في ابن شاس لو وجد المشتري بالنقص عيبا بعد اخذ الشفع لم يكن له طلب
أرشه فانه ذلك الشفع عليه رده هو حتى يدعي بأفعه ولو اطلع على عيبه قبل اخذ الشفع
الا انه حدث عنده عيب منه من رده فاحذر أرض العيب القديم وذلك الأرض يسط عن
الشفع قولوا واحدا وفيها ان اشترى شيئا بالثمن درهم ثم وضع عنه البائع تسعما درهم
بعد اخذ الشفع او قبله فظفر ان آتبه ان يكون من الشخص بين الناس مائة درهم اذا
تقايروا بينهم او اشترى واغترقا في موضع ذلك عن الشفع لان ما يظهر من الثمن الأول انما
كان سببا لقطع الشفعة وان لم يثبت ان يكون فتمم مائة ابن يونس او اد مثله ان يكون فتم
بلا غشاة او اد بعد مائة لم يحط بالشفعة شأوا كانت الوضعية البتاع وقال في موضع آخر ان
سط عن المتباع ما يثبت ان يحط باليوس وضع ذلك عن الشفع وان كان لا يحط مثله فهي
هبة ولا يحط عن الشفع شيئا ابن يونس وهذا هو الأول وسواء (ان استسقى) يضم الثلاثة
وكسر الحالة الممهلة (المن) المنوع في النقص وهو مقوم كعبدا وعرض او الثمن المثل

(قوله موضح) بضم فكسر جواب ان أشبه (قوله ذاك) أي التبع معاقبة (قوله أظهر) بضم الهمزة (قوله من الثمن الأول) أي
الآلاف سان (قوله وهو) أي الثمن

(قوله فخذ الشفع) صلة استحق ٦١ (قوله الشفعة) أى ببيع أصله استحق (قوله ببيعة) صلة استحق (قوله يرجع)

بهداخذ الشفع بالشفعة ببيعة المقوم أو بمثل المثل يرجع البائع المشتق من يده على المتابع ببيعة شفعه (أورد) بضم الراء وشد الهمزة الفتن المقوم أو المثل على المشتري (ببيع بعد) الأخذ (ب) أى الشفعة تنازع فيه استحق ويرد (رجع البائع) على المشتري (ببيعة شخصه) لأنه خرج من يده وهو له أن كان الفتن مقوماً بل (ولو كان الفتن مثلاً) فالله بمحمد وصحبه وغيرهما وصوبه جماعة وأشار بولولنا في كتاب محمد يرجع بمثل المثل المشتق والمعيب ق فيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه من اتباع شفعان دار بعد بيعه فقلت يلمه قصيته من بائع الشقص والشفيع أخذه ببيعة العبد وعهدته على المتابع لأن الشفعة وجبت له بعدة البيع فإن أخذه الشفع ببيعة العبد ثم وجد بائع الشقص بالعبد عيباً فله ردو ما أخذ من المتابع فبيعة شفعه وقدم على الشقص للشفيع بشفعة بخلاف البيع القاسم الذي سطر فيه الشفعة لأن البيع قد لعينه والعيب لو رضى البائع لم وإن استحق العبد قبل قيام الشفع بطل البيع ولا شفعة في الشقص وإن استحق بعد أخذ الشفع فقد مضى الشقص للشفيع ويرجع بائع الشقص على مباحه ببيعة الشقص كلها كانت أكثر مما أخذ منه من الشفع أو أقل ثم لا تراجع منه وبين الشفع إذا شفعة كبسع فلان ومن اشاع شفعة صالحة بغيرها فاستحق الحنفية قبل أخذ الشفع ففسخ البيع ولا شفعة في ذلك الشقص وكذلك إن اشاع الحنفية بين فاستحق بطل البيع ورجع الفتن وليس على بائعه الاتيان بمثلها وإن كان الاستحقاق بعد أخذ الشفع مضى ذلك الأخذ ورجع بائع الشقص على المتابع بمثل الحنفية ابن الموار هذا غلط بل يرجع بائع الشقص على متبائه ببيعة الشقص وقاله محسنون (الإ الفتن) (النقد) أى الفتن أو الدرهم المشتق من يد بائع الشقص والذي رد به يجب بعد أخذ الشفع أو قبله ف يرجع بائع الشقص على متبائه بمثل ببيعة شفعه ق فيها لابن القاسم أن غضب دراهم واشترى بها قمصاً كانت الشفعة فيه للشفيع لأنهم ان استحققت غرم مثلها ولا ينقض البيع عيب وهذه المسئلة قبل الاستثناء من أفراد قوله وفي عرض بعض مما خرج من يده وقبضه أى ان فات وقد فات الشقص هنا بأخذ ما بالشفعة وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل المسكوك فهذه المسئلة فيها زيادة بيان على ما تقدم وهو ان المثل يحكمه حكم المقوم الا النقد (وان) استحق فتن الشقص أورد يعيب بعد أخذ الشفع الشقص بالشفعة (لم ينقض ما) أى الأخذ بالشفعة الذي حصل (بين الشفع والمشتري) ببيعة الفتن المقوم ومثل الفتن المثل هذا قول ابن القاسم فيها إذا وجد البائع عيباً في الفتن ردوه وأخذ ببيعة الشقص وقدم مضى الشقص للشفيع وفيها أيضاً مضى الشقص للشفيع ولا تراجع بينهما وبين المشتري (وان وقع) الاستحقاق أو الرديع بل فتن الشقص (قبل) أخذ (ها) أى الشفعة (بطلت) الشفعة لا تقاض البيع الذي حصل بين البائع والمشتري إذا كان الفتن غير نقد ولا فلا يطل (وان) اخلفاً (أى) المشتري الشقص وشفيعه (في) قدر (الفتن) الذي اشترى الشفعة به بان قال المشتري مائة وعشر فقال الشفع مائة فقط ولاينة لا حدها (فأقول للمشتري فيها) (يشبه) كونه غنامة إذا لمثل الشقص (بين) من المشتري سواء اشبه الشفع ام لا وإن لم يشبه المشتري فأقول للشفيع أن أشبه ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى إذا اختلف

الشفيع

الشقص) تنازع فيه الاستحقاق والرد

الشفع والمبتاع في الثمن صدق المبتاع لانه مدعى عليه الآن بأقبحه لا يشبه عماليتان
 التماسه فلا يصدق الآن يكون مثل هؤلاء المولودين أحدهم في الدار الا لا يصدق
 فالقول قوله اذا اقبى ما يشبه ابن يونس لم يذكر هنا في اختلاف الشفع والمبتاع عينا ابن
 المواز ان اقبى الشفع انه حضر المباشرة وعلم ان الثمن اقل مما اقبى المشتري حلف المشتري
 وان كان لاحقة عنده فلا عين على المشتري ابن يونس هذا صواب لان احلافه من غير تحقيق
 ضرب من التهم التي لا تلزم العين فيها الا ان تليق به ابن القاسم وهذا ان اقبى ما يشبه ومثل
 للشبه فقال (ككبير) قد روي من نحو سلطان (يرغب) فيغني التهمة وضعا (في) شراء
 (مجاورة) كذا في خط المصنف وفي بعض النسخ في مجاورته وفي غرضه لذلك غ (يرغب) من
 للفاعل ومجاورة بكسر الواو اسم فاعل كقول المدونة الا ان يكون مثل هؤلاء المولودين يرغب
 احدهم في الدار الا لا يصدق به (والا) اي وان لم يأت المشتري بما يشبه (في) القول للشفع ان
 اشبه (فان لم يشبه) اي الشفع والمشتري (حلف) كل على نفي دعوى الآخر وتحقيق دعواه
 مقدما للثمن على الثابت (ورد) بضم الراء وشدد الدال الشفع (الى) الثمن (الوسط) اي
 المتوسط بين الناس لمثل الشفع بان يقوم قيمة عدل فيأخذ به ان شاء وتكولهما ككافة
 وان حلف احدهما وتكول الآخر فحق لهما في ان يرضدان في المشتري بما لا يشبه وأقبح
 الشفع بما يشبه ففي المدونة ان القول قول الشفع ابن يونس اختلاف ان في المشتري
 في حق الشفع بما لا يشبه وأقبح الشفع بما لا يشبه وأعدل الا كما يدل انهما يجعلا يأخذ
 الشفع بالقيمة ابن رشد وهذا معنى ما في المدونة الضمى ان اتماما بما لا يشبه - لما ورد
 في الوسط فمأخذ به (ويذكر) (وان) اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع مائتين
 والمشتري مائة وقتنا القول للمشتري ان اشبه بميمه فنكحل (مشتري) عن العين وحلف
 البائع وغرم المشتري مائتين (ففي الاخذ) الشفع بالشفعة (بما) اي القدر الذي ادعى
 المشتري) وهي مائة في المثال لانه اقربا مائة وان البائع ظلمه في المائة الثانية فبها قال ابن
 المواز (او) بما (ادعى) بفتح الهمز والدال مدد اي ادفع المشتري للبائع وهما المائتان وبها
 قال ابن عبد الحكم وأصبح لان المشتري يقول انما خلصت الشفع بالثمن الثانية فكأن
 اشترى به مائتين ولو خلصت لا تفسخ البيع وسقطت الشفعة (قولان) لم يطلع المصنف حجه
 الله تعالى على أر بجهة احدهما غ (ليس هذا مفرعا على اختلاف) المشتري والشفع بل
 على اختلاف البائع والمشتري يظهر بأدنى تأمل وأشاره لقول ابن يونس ابن المواز فان
 حلف البائع انه باعه بمائتين وتكول المشتري المائتين وأخذها الشفع عمالة لانه
 الثمن الذي أقر به المشتري وقال ان البائع ظلمه واخذ ما ليس عنده وقال ابن عبد الحكم
 واصبح بأخذ بمائتين ابن يونس لان المشتري يقول انما خلصت الشفع بهذه المائة الثانية
 ولو خلصت لا تفسخ البيع ولم يكن للشفع شفعة (وان ابتاع) اي اشترى شخص (ارضا
 به) شرط دخول (زرعهما الاخرى) في الاقباع (فاستحق) بضم التاء كسر الحاء المهملة
 (تسحقا فقط) اي دون زرعه (واستحق) اي اخذ المستحق النصف الاخر للشفعة لانه
 بين انه شرى ملكا للبائع (بطل البيع) في نصف الارض المستحق (وفي نصف الزرع) الذي في

قوله صدق) بضم فكسر
 مثله قوله لا) أي المبتاع
 قوله مدعى) بفتح العين
 قوله الآن يأتي) أي
 المبتاع قوله لا يشبه
 أي ان يكون مخالفا
 الشفع قوله الآن
 يكون أي المبتاع قوله
 وعلم أي الشفع قوله
 عنده أي الشفع قوله
 لانه أي المشتري قوله
 بانه أي الثمن قوله وبه
 أي اخذ ما ادعى المشتري
 صلة قال قوله وبه اي
 اخذ به أي قوله قال
 قوله هذا) اي وان تكول
 مشترك في الاختلاف قوله
 وأشار اي لجلسل قوله
 به اي وان تكول الخ

(قوله انه) اى نصف الزرع (قوله واستشفع) اى أخذ المشتق النصف الآخر بالشفعة (قوله ويطل) اى البيع (قوله) اى
النصف المشتق (قوله لا تفراده) اى نصف الزرع فى البيع على التبقية (قوله ويصير له) اى البايع (قوله) اى نصف الارض
المشعوق فيه حال من الزرع (قوله لم يكن له) ٦١٨ اى الشفيع (قوله شفعة) اسم يمكن (قوله ويرجع) اى نصف الزرع

الذى فى نصف الارض
المشعوق فيه (قوله نصيب
الزرع كله) اى البايع
(قوله يأخذ) اى الشفيع
(قوله من نصف الفئ)
يان ما (قوله بيقينه) اى
نصف الارض صله بيايل
(قوله يوم الصفقة) تنازع
فسمه الفئتان (قوله فان
أخذ) اى الشفيع (قوله
لانه) اى الزرع (قوله يرد
بفتح ضم) (قوله لما أخذ
المشتري) اى قدره (قوله
فى نصف الارض) تنازع
فسمه أخذ وشفيع (قوله
المشتق) بفتح الحاء مفتوح
نصف (قوله أخذ) بضم
فكسر أو بفتحات (قوله
استحق) بضم التاء أو
قضا (قوله قوله) اى محمد
(قوله وقال) اى بعض
القرويين (قوله هذا) اى
قول بعض القرويين (قوله
أصوب) اى من قول محمد
(قوله قطعا) اى بعضا
(قوله على أن يصرفه) اى
القطع اى بضمه (قوله الى
داره) اى المتاع الملاصقة
له (قوله ولا يكون له) اى

النصف المشتق (لقائه) اى الزرع (بلا أرض) اى لتبين انه بيع وحده بلا أرض على التبقية
وبينه كذلك فاسد لفرده فى فها لا ملزم بالشرط الله تعالى غنم من ابتاع أرضا بزرعها
الاخضر فاستحق نصف الارض خاصة واستشفع فالبائع فى النصف المشتق باطل ويطل
فى نصف الزرع الذى لا تفراده بالأرض فبذلك البايع نصف الفئ للمشتري ويصير له نصف
الزرع والمشتق نصف الارض ثم يصير الشفيع فى أخذ نصف الارض البايع فان أخذ
بالشفعة لم يكن له فى نصف الزرع به شفعة ويرجع البايع فيصير الزرع كله ابن المواز يأخذ
نصف الارض بما يقابل من نصف الفئ بيقينه وقيمة نصف الزرع على خر يوم الصفقة فان
أخذ نصف الارض بالشفعة كما وصفتنا يرجع الزرع كله البايع الذى زرعه لانه صغير لا يصلح به
بلا أرض ويرد البايع الفئ كله الى المشتري الا ما أخذ المشتري من الشفيع فى نصف الارض
وعلى البايع للمشتق كراء نصف الارض للمشتق دون ما أخذ بالشفعة اذا استحق فى ابان
الزراعة ابن يونس انكر بعض القرويين قوله يرجع الزرع كله البايع وقال للمشتري أن
يقسك نصف الزرع الذى قابل النصف لما أخذ بالشفعة لانه لم يقض بيه لان الاخذ
بالشفعة كبيع مستأدا ابن يونس هذا أصوب وشبهه فى بطلان البيع فقال (كشتم استخص
مشترا قطعا من جنان) بكسر الجيم اى بستان (بازام) بكسر الهمزة وادأى مقابلة
(جنانه) اى المشتري (البئس) اى الشفيع (له) اى القطع فزده هاء باعتبار تسميته اسمها
مثلا (من جنان مشتريه) اى الشخص وفيه اظهار فى محل الضمير (ثم استحق) بضم التاء وكسر
الحاء المهملة (جنانه المشتري) غ هكذا فى جميع النسخ التى رأينا وهو العواب والجنان
بكسر الجيم جمع جنة بفتحها كقصعة وقصاع والله تعالى التوفيق فقد انى ابن زيد وابن
القطاط يطلان بيع القطعة لبقائها بالإمر موصلا بها وفيه اظهار فى محل الضمير ايضا
فى من الوثائق المجموعة مانصه ابو عبيد الله سألنى ابن اى زيد عن ايتاع قطعا من جنة
على ان يصرفه الى داره ولا يكون لطريق على جنان بأمره وصرفه ثم استحق جنان
المتاع فحاشه بانه يقض ابن اى زيد زلت هذه المسئلة عندنا بالقرويين فاقبتهم
بهذا ابن عات عن أبى العباس الأسافى بقذا البيع وهى مصيبة زلت بالمتاع وتم الكلام
على مسئلة شيخ الارض بزرها الاخضر فقال (وردا البايع نصف الفئ) للمشتري لطلان
البيع فى نصف الارض المشتق وزرعه (وله) اى البايع (نصف الزرع) الذى فى النصف
المشتق (وشير) بضم الظاء المعجمة وكسر المثناة تحت شدة (الشفيع) الذى استحق نصف
الارض (أولا) بشد الواو ومثوا صله خير اى قبل تغيير المتاع واصله خير (بين ان يشفع) اى
بأخذ النصف البايع بالشفعة لانه ظهر شرى كالبايع يتجدد عليه ملك المشتري (أولا) يشفع فان

للمبتاع (قوله بانه) اى القطع (قوله وصرفه) اى ضم المتاع القطع الى داره الملاصقة (قوله
ثم استحق) بضم التاء (قوله جنان المتاع) اى الذى صرف القطع اليه (قوله بانه) اى بيع القطع (قوله بهذا) اى يقض بيع
القطع (قوله الأسافى) بكسر الهمزة وشد الواو حدث (قوله بقذا البيع) اى فى القطع (قوله يوم) بفتحات مثقلا اى المصف
(قوله لانه) اى المشتق (قوله عليه) اى المشتق

(قوله برد) يضم فتح خبره شرها (قوله بأن الخ) صلة ترد (قوله بالمشاع) صلة اختصاص (قوله ثابت) خبران (قوله لشعة) حال من فاعل ثابت المستتر فيه الراجع للاختصاص (قوله لها) اي الشركة صلة خاصة (قوله وأعرضا عما) عطف على خاصة (قوله لها) اي الشركة صلة عرضا (قوله ولما قبلها) اي الشركة عطف على لها (قوله فهو) اي اختصاص الشركة بالمشاع فربيع على خاصة الخ (قوله وأعم منها) اي القسمة عطف على مقدراي مساو لها (قوله لشرها) اي القسمة (قوله به) اي الاختصاص (قوله بثبوته) اي الاختصاص بالمشاع (قوله قولها) اي المدونة (قوله دارا) مفعول وارثن (قوله لشرها) اي البائنة مفعول بعث (قوله منها) اي الداريان حنلها (قوله فالأخرى) اي من الزوجتين (قوله فيه) اي الحظ المبيع (قوله من سائر) اي باقي صلة أحق (قوله فلولا اختصاصها) اي البائنة (قوله ما كانت) اي الأخرى (قوله وان عني) اي الغنبري (قوله ان يحين له الخ) مفعول عنى ٢٢٠ (قوله قضيه) اي ما عانا الخ جواب ان عني (قوله لعناية) اي معنى (قوله بعينها)

اي يدل عليها (قوله يسره) اي الفقه الذي بعينها (قوله اطراده) اي كون يعرف الغنبري مطردا بحيث يلزم من وجوده وجود القسمة (قوله باختصاص موصى به الخ) صلة يطل فانه قد وجد فيه التعريف ولم يوجد فيه القسمة (قوله المتقدم) نعم اختصاص (قوله واختصاص من تعدى الخ) عطف على اختصاص (قوله بما اتلف) صلة اختصاص (قوله لمن المشترك) بان ما (قوله المثل) نعم المشترك (قوله قدر سطر المتعدى) حال من ما (قوله بكتفه) اي المتعدى (قوله فيما) اي مشترك بين الشريكين (قوله في حفاضة) صلة تعلق (قوله غررا) اي

برد بان اختصاص الشركة بالمشاع ثابت حال شركته خاصة لها وأعرضا عما لاوله ابلها فهو مبين للقسمة وأعم منها فتشع ثمرتها به ودليل ثبوته مال الشركة قوله لمع غيرها ان بعث احدى الزوجتين أو ازيد دارا حنلها منها فالأخرى احق بالشعقة من سائر الورثة فلولا اختصاصها بمثلها ما كانت اشفع وان عني بقوله اختصاص الشركة ان يعين له ما كان مشاعا فقسمة عناية بقوله لمع يسهل ويسر ويظل اطراده اختصاص موصى به بعد من أكثر منه للتقدم ذكره واختصاص من تعدى على شريكه بالتلف من المشترك بينهما المثل قدر سطر المتعدى كتفه قدر سطره فيما في حفاضة غررا تلف قدر سطر الناقل منه اه وتعب ابن ناجي حديثا عرفة بن اشتري ومقتل من صبرة باخذها منها وهي ليست بقسمة وحده ينطبق عليها لان مسترى الوية صار مال كلهما في الصبرة البساطي في تعيين أحد التويين ان كان على الخيار فهو على شريكه وان كان على البت فليزم من أفراد القسمة غاية ما فيه ان لاحد الشريكين التعين وهو لا يفسد فيها الا فادعت في كبره اقول لا خفاء في عدم ورود هذين الايرادين على حد ابن عرفة ما يراى ابن ناجي فلان شراء الوية من الصبرة ليس بتصير مشاع من مملوك ما نكين عينها بل هو تصير بعض مملوك مائت واحد مملوك كالغنبري ما نكين كلف ينطبق عليه حده وتعليله لا ينفخ انطباقه عليه فعدواه ودليله باطلان وأما ايراد البساطي فلان المشهور في بيع النسيان الانهلال وان المثل للبائع وتعرف ابن عرفة مبنى عليه فتعين أحدهما ليس بقسمة لانه تصير مشاع من مملوك مائت واحد وعينا والله اعلم البناني لو قال مال مسكين فأكثر وحذف ولو زاد أو قبل بقرعة لكان أحسن والله أعلم (القسمة) الشريكة ثلاثة أقسام الاول (تباين) يفتح فوقية وله وفون وأختبة مضمومة عقب الآلف أو موحدة مكسورة ويلها همز على الاولين ويحتمل على الأخير لان كل واحد من صاحبه يجد دفعه له وهما وجهه وهما وهما فنهو على الاولين

تقلا غررا (قوله نعمت) اي التقدير (قوله من اشتري الخ) اي بشرائه فالاولى بشرائه (قوله باخذها) المقتبة اي المشتري الوية (قوله منها) اي له برة (قوله وهي ليست) الاولى وهو ليس (قوله وحده) بفتح الحاء موشد الال اي تقرق ابن عرفة (قوله عليها) الاولى على (قوله البساطي) اي بحث (قوله في تعيين أحد التويين) اي أخرجه من الحد (قوله ان كان) اي المشتري (قوله على الخيار) اي فصاحبه بين أخذهم وردهم (قوله فهو) اي المشتري (قوله قبله) اي الاختيار (قوله لو ان كان) اي التبره (قوله انه) اي تعيين أحد التويين (قوله فيها) اي القسمة (قوله وتعليله) اي ابن ناجي بقوله لان مسترى الوية نصار مال كلهما (قوله انطباقه) اي الحد (قوله عليه) اي شراء الوية (قوله فعدواه ودليله) اي ابن ناجي (قوله لو قال) اي ابن عرفة في الحد (قوله على الاولين) اي التوون والمناة (قوله على الأخير) اي الموحدة (قوله لان كل واحد) اي من الشريكين بيان ملكة التسمية بالاسماء الثلاثة (قوله هي) بتعني من متعلا (قوله فهو) اي الاسم (قوله على الاول) اي التوون عقب الآلف

(قوله وعلى الثاني) اى المتناقصت عنها (قوله وعلى الثالث) اى الموحدة بعضها (قوله لكن قلب مكافى) اى تأخير القاء
وهى الواو عن اللام وهى الموحدة استندوا على من الهبة لرفع ايهامه بقام ترتيب الحروف (قوله منهما) اى الشر يمكن قوله
ومثل) يقتضات مثلاً (قوله أحد الشر يمكن) يفعل خدمة المضاف لفاعله في مخرج الشارح وان كان منوفاً في التقى (قوله
أحد الشر يمكن) فاعل سكنى المضاف لفعله (قوله فى الاعيان) اى الذوات ٢٢١ المشترك بأن يأخذ أحدهما وقتاً

بخدمتهما مثل الاخر
تقال بالنون لان كل واحد منهما هى صاحبه بما ارادمو فقال بالياء ايضا لان كل واحد منهما
وهب لصاحبه الاستمتاع بحقه في ذلك الشيء مدغم معلومة وتقال بالياء التحية ما قد بين لان كل
واحد منهما هب لصاحبه ما طلبه منه والتماني قسمة المتافع المشتركة (في زمن) معلوم كيوم
أو أسبوع أو شهر أو عام ومثل لها بقوله (كلمة) رقيق مشترك بين اثنين أو أكثر أحد
الشر يمكن أو الشر كله (شهر) ويضمه الشريك الاخر شهر أيضاً وهكذا (وسكنى دار) أحد
الشريكين أو الشركاء (سكنى) والشريك الاخر كذلك وهكذا وزراعة أرض مأمونة الى
أحد الشريكين أو الشركاء والاخر كذلك وهكذا في ابن شاس القسمة ثلاثة أو خمسة ما
وهى ضربان منها ية في الاعيان ومها ية بالزمان ابن رشد قسمة المتافع لتجوز بالقيمة على
مذهب ابن القاسم ولا يصبر عليها من أباها ولا تكون الاعلى المراضة والمها ية وهى على
وجهين بالزمان مثل ان يتفق أن يستغل أحدهما الدابة ويستخذهما أو يسكن الدار
أو يحرث الارض مدة من الزمان والاخر مثلها أو أقل أو أكثر فهذه يفتقر فيها الاستغلال
والاستخدام الوجه الاخر ان يكون التباين في الاعيان بأن يستخدم هذا عبداً وهذا عبداً
أو يزرع هذا أرضاً وهذا أرضاً أو يسكن هذا داراً وهذا داراً أما التباين في الاستخدام فرزى
ابن القاسم يجوز في الشهر ان يقاسم وأكثر من الشهر قليلاً وأما التباين في الدور والارضين
فيوزن في السنين للمعونة والاجل البعيد ككراتها في ابن القاسم وجهه انهما مأمونة
الان التباين اذا كان في ارض الزراعة يجوز ان لا يكون مأمونة بما يجوز فيه التدغ
ان قلت قد قرر ابن رشد وعباس وابن شاس ان قسمة المها ية ضربان مها ية في الاعيان
ومها ية في الزمان فالاول ان يأخذ أحد الشر يمكن داراً يسكنها والاخر داراً يسكنها وهذا
ارضين زرعها والاخر ارضين زرعها والشر بى الثاني ان تكون المها ية في عين واحدة
بالزمنة كدار يسكنها هذا شهر وهذا شهر أو ارض يزرعها هذا سنة وهذا سنة وبذا انصرف
التوضيح كلام ابن الحبيب قاله اقتصر هنا على الزمان دون الاعيان حيث قال في زمن قلت
ينبغي ان يجعل كلامه على القسمين لان الزمن المعلوم لا يبدى فيه ما وعلى هذا قوله كقصة
صديقين يتناول صورتين احدهما ان يكون العبد الواحد بين الشر يمكن يستخدمه كل
منهما شهراً والثانية ان يكون لهما عبيدان يستخدم احدهما اسد العبدين شهراً والاخر
الاخر كذلك ولا يشترط مساواة المدين وانما يشترط حصرهما وافهم مثل ذلك في السكنى
جو اوافى الفقه متعاضداً ومجانيناً وهذا اوضحاً من انقصة ابن عرفة عياضاً اذ قال وقول عباس هى
ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الاعيان يهرهم والثاني عن الزمان وليس كذلك ومعه ان

(قوله وعلى هذا) اى حل كلامه على القسمين صلة يتناول (قوله جوازاً) اى المها ية في السكنى في الاعيان والزمان جائزة
(قوله ومنها) اى المها ية في الفقه ممنوعة في الاعيان وفي الزمان (قوله هذا) اى كون تحديد الزمان لا يبدى فيه في القسمين (قوله
اذ قال) اى ابن عرفة (قوله هى) اى المها ية (قوله بوم الخ) خبر قوله (قوله صرد) يقتضيه مثلاً اى خلو (قوله الثاني) اى
مقاسمة الاعيان (قوله ومعه) يفتح المعين اى المعنى الذى يجعل عليه قول عباس

(قوله لانه) اى الزمان (قوله العرض) بفتح العين المهملة والراء (قوله لان متعلقه) اى القسم (قوله به) اى الزمان (قوله يعرف) بضم فسكون (قوله يفتح) اى الشقة (قوله هو) اى المهايأة (قوله عن شريك) صلة اختصاص (قوله فيه) صلة شريك (قوله زمانا معنا) ٦٢٢ صلة اختصاص (قوله من متصلا) بيان مشترك (قوله يجوز) اى المهايأة

كان المشترك فيه واحدا فتعلق القسم بالزمان لانه وان كان المشترك قيمته متعديا متعلق القسم فيه بالزمان العرض لان متعلقه بالذات بعض احوال المشترك فيه ولا يفيد من الزمان انه يعرف قدر الاستقناع ونص ابن عرفة هو انواع الاول قسمة مهانة بالثمن وباليه وهى اختصاص كل شريك بثلاثة اشبع من شريكه زمانا معينا من محدد ومن متعدد يجوز فى نفس منفعة لانه غلته وفى حدتها ثلاثة اشبع من ابن عبدوس وروى ابن القاسم قول احمد الشريك فى العيد اخذ منه انا اليوم وانت غدا واشهر اشهر بتراب القاسم واكثر من شهر وشبهه محمدا بن عتيقوز خمسة ايام فاقل والربع ابن عبدوس عن ابن القاسم يجوز فى العود والارضين وما هو مأمون الهياؤ السنين المعروفة والاجل ككرانها وليس لاحد من اقسامه وان تهاؤا فى دورا وارضين على ان يسكن كل واحد وربع ناعينجاز وروى محمد بن يحيى بن عوف الهادي ان يقول غدا كسها غدا وكذا العبد وروى محمد بن ابي يوم واحد ابن عاتق قبل فى غلة الرجاويان وقول عياضى هو ضربان الخ الحاشية من عنده (كلا جارة) فى التزم وشروط تعيين المدة لا فرق بين الواحد والمتعدد كعبد بن يمينما يصدم احدهما احد الشرط يكون شهر او الاخر يخدم الشريك الاخر كذلك ولا يشترط تساوى المدين انما الشرط حصرهما الحاشية من هذا على ان قسمة الهياؤ اذا كانت فى زمن معين تكون لازمة كلاجارة وشمل كلامه المقسوم المتعديا غدا كل واحد منهما او منهم مقدم معينة والمقسوم المتعدد يأخذ كل واحد منهما او منهم واحد منهم مقدم معينة ولا يشترط تساوى المدين فيما وشهوم قوله فى زمن كلاجارة انما هو كالتن من غير تعيين زمن لا تمكن كلاجارة وهو يشترط الى قول ابن الحاجب فالاولى اى المهايأة لاجارة لازمة يأخذها كل واحد منهما او واحداهما مقدم معينة ولا يشترط ضرب الاجل لان كل واحد منهما ان يجعل مق شاه ولا يمكن تصورها بالمثال الاقل من مثالى اللازمة الا بان يأخذها احدهما ثمان الدار مثلا ولا يأخذ الاخر كذلك (لا يجوز) المهايأة (فى خة) للمشتك ان كانت باكثرين يوم بل (وليوم) كخذه غلته وما وانا اخذها ويوما هكذا الغرروا شاروا الى قول محمد بن سهل فى اليوم الواحد ان الموازى كانت الهابة مشتركين لا يجوز ان تقول له ما كسبت اليوم فلى وما كسب غدا فلك وكذلك العبد مشترك فى مال كل واحد كسفى دار (اي بدون تعيين مدة (قوله المصنف) اى ابن الحاجب (قوله يضر) بضم فسكون الامام ففتح اى يشتر (قوله يجل) بفتح قضم اى يشغ (قوله تصورها) اى غير اللازمة (قوله بالمثال الاول) اى المقسوم المتعدد (قوله الغرر) بكثرة الغلة فى يوم وقتها فى الذى يليه وبالعكس

قوله منفعة) اى المشترك (قوله وفى حدتها) اى المهايأة (قوله بفتح) اى الشقة (قوله هو) اى المهايأة (قوله عن شريك) صلة اختصاص (قوله فيه) صلة شريك (قوله زمانا معنا) ٦٢٢ صلة اختصاص (قوله من متصلا) بيان مشترك (قوله يجوز) اى المهايأة

من المرقى) وقوله ما بعد
ما بعده (قوله ما يغفر) اى
الحبس (قوله ايا هذا) اى
قسم الحبس للاعتقال
جبرا (قوله ان الحبس ينقسم
فيهم) اى الحبس عليهم
مفعول قول المناف لقائه
(قوله وبغرضك) عطف
على يقولهم (قوله من
الخواهر) بيان بغرضك
(قوله انه) اى الحبس (قوله
الى ذلك) اى منع قسم الحبس
للاعتقال (قوله يجرأ) بضم
فتحة مثقلا (قوله القسم)
اى جوارحه (قوله فى ان من
صاره شئ الخ) صلة كاف
التشبيه (قوله وانها) اى
المراضة (قوله وانه) اى
النأن (قوله بخلافه) بضم
فككون مكسر (قوله
فيه) اى المراضة (قوله
مقومنا) بضم فتحة فكسوس
مثقلا (قوله وانها) اى
المراضة (قوله وانه) اى
النأن (قوله على اخذ كل
واحد) اى غيره من
الشركة (قوله ما يبذلها) اى
اي مأخذ الاول (قوله
بإرضاء) تنازع عليه اخذ

واخذ قوله وهو) اى قسم التراضى (قوله ويقام فيه الفين) عطف على لا يقتضى به الخ (قوله انه) اى قسم التراضى بعد التقويم والتعديل (قوله انما) اى المراضاة (قوله ب) بضم الواحدة (قوله على الثلث) صلة قسم (قوله من عدم الجياخ) بيان لغير هذه السوية

(قوله ثم قال) اى ابن رشد

(قوله وان لم يكن) اى

الطعام (قوله وهو لا يجوز

فيه التفضل) حال (قوله

كصديق) يقع التثنية منى

بلا تون لاضافته (قوله فلا

يجوز) اى القسم (قوله وان

كان) اى الطعام (قوله بما

بينهم) بيان حظ (قوله بما يتبع

عليه حين فعله) بيان ما بين

لا تخرج المراضاة (قوله عند

مضنون) صلة تميز (قوله

وقول) عطف على الصحيح

(قوله هو) اى القرعة

(قوله وأطرب) اى أعلى

عطف على أصوب (قوله

قول ابن القاسم) عام

لقوله ما ضاقته (قوله فله)

اى قسم القرعة (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله

خلاف) خبر ذكر (قوله

وهو) اى المالباجي (قوله

به) اى التميز (قوله عليها)

اى القرعة (قوله به)

اى غلب الاثنين (قوله

واشترطهما) اى الاثنين

(قوله وان حسكنا) اى

القاسمان (قوله فهما)

اى الانسان (قوله لانه)

اى القاسم (قوله ورعله)

اى القاسم (قوله بالمساحة)

يكسر الميم اى كيفية

قياس الارض (قوله

والحساب) اى قواعد

(قوله والتعويم) اى

معرفة القيم (قوله هذا) اى المتقول عن الشافعية

التفاضل في القاسمة بخلاف البيع والتراخي كما رأينا وقال ابن رشد الصبرة الواحدة من
المكبل أو الموزون لا بخلاف في جواز قسمه على الاعتدال إلى الصكيل أو الوزن وعلى
التفضيل بين كان ذلك مما يجوز فيه التفضيل أم لا ويجوز للمكبل المعلوم والمجهول ولا
خلاف أن قسمه بقدر صكيل ولا وزن ولا يحوز لانه غير متوخا طرة وان كان طعاما متنا
مدخر ادخله أيضا التفضيل وقسمته بقدر ما ياتي في الموزون دون المكبل ثم قال وان لم يكن
صبرة واحدة وهو لا يجوز فيه التفضل كصديق فم شعير او مجموعة وسع امرئى ومغلول فلا يجوز
الاعتدال الكيل أو الوزن بمكالم معلوم وصحة معاومة وان كان مما يجوز فيه الفضل جاز
قسمه على التفضل بين والاعتدال بمكالم أو ميزان معلوم لا بمجهول لانه غير واجب قسم كل
صبرة وحدها ويجوز حينئذ بمكالم أو ميزان مجهول لان قسم الصبر ليس قسمه حقيقة متما
هو تميز اى فاذا احطت بهذا علم انك ان تجيب عن مناقضة ابن راشد بما قلناه وانما
تزد المناقضة من اصلها وتبقى القسمة بعاقبة في منع التفضل ولا يكره على هذا اجازتهم قسم
القفز على اثنين ويثبت لان قسمة الصبرة الواحدة ليست قسمة حقيقة فانه ابن رشد وهو ظاهر
لا اتحاد القسمة والقدر وهذا الجواب هو الواجب لا معارضة ولا تفكير اصلا فشد عليه يد
الشيخ ولذا اطلق صاحب المعين وغيره في المراضاة منعها فليجزم فيه الفضل اشارة الى ان
الصبرة الواحدة والقفز الواحد ليست قسمة حقيقة وقدا اقتصرح على كلام المعين
وكذا اطلق ابن رشد في موضع آخر قسم المراضاة الى وجهين بتعديل وبغيره فقال الوجهان
ببصاف الجنس الواحد وفي الاجناس المختلفة وفي المكبل والموزون الا ما كان منه متنا
واحد مدخر الاجيز للفضل فيه (د) النوع الثالث من انواع القسمة (قرعة) بضم القاف
وسكون الراء ابن عرفته هو فعل ما بين حفظ كل شريك مما بينهم مما يتبع علمه حين فعله وهذا
القسم هو المقصود من هذا الباب اذا لمهايات اجارة ولها باب والمراضاة بيع وله باب (وهي)
اى القرعة (تتميز) مشاع عندهم من عاص وهو الصحيح في مذهبا وقول اعتنا ابن
فرحون وهو المنته وروى الشامل هو الاصم والمالك في المدونة هي بيع القنمى وهو أصوب
وأطرب قول ابن القاسم فيه ابن عرفته ابن رشد وكذا اختلف في قسم التراضى بالتعويم
والتعديل دون قرعة هل هو بيع او تميز وقسم التراضى دون تعديل بيع اتفاقا والاعلم
ان قسم القرعة تميز وقسم التراضى بيع قلنا كذا الخلاف في قسمة التعديل والتعويم هل
تعتبر أو بيع خلاف ظاهر المالباجي في قسم الصبياني والعبوة للخص وهو قول بعض
هذه القسمة لا يجوز لان القرعة لان تميزه في قولهم يكن التميز خاصة القرعة لم يصح استدلاله به
عليها (وقضى) فى القسمة (قاسم) واحدا والاولى اثنان كما يشهد به نص المصنف بكنى وصرح به ابن
حبيب واشترطهما ابن شعبان ابن حبيب لايام القاضى بالقسم الا المأمون المرضى العارفين
وان كانا اثنين فهما أفضل وان لم يوجد الا واحد كنى وقال الشافعية يتبرأ في منصوب الامام
المرة والعصاة والتكليف والذكوة لانه حاكم وعلمه بالمساحة والحساب والتعويم ولا
يشترط في منصوب الشر كاهل الدولة والخر لانه وكيل ولم الاحظ ما يفتى هذا اى قاله
في الخيرة (لا) بكنى (قوم) بضم الميم وقع القاف وكسر الواو مشددة لخط الظاهر ايراد

(قولهم أروش) بضم الهمزة جمع أرش أى أسباعها التى هى العيوب الناشئة ٦٢٥ عن الجناية (قوله وقوله) أى أقبله

(قوله عنه) أى مالت رضى

أقنع تعالى عنه (قوله لانه)

أى أخبأه (قوله لمين)

بضم فتح منتحلا (قوله)

وشبه الرواية عطف على

شبه الشماطة (قوله وهو)

أى تعليل شبه الرواية

(قوله وشبه الحكم) عطف

على شبه الشهادة (قوله من

المسالم) سنان (قوله

ثم قال) أى القراف (قوله

التاجر) أى من حرقه

القصار فى السلم (قوله بها)

أى القبة (قوله وروى)

بضم فسّر (قوله انه)

أى الشان (قوله لايد)

أى فى التوقيم (قوله مطلقا)

أى عن التقيد بقرينة حد

على القبة (قوله ليعلم)

بضم الماء (قوله ثم قال)

أى القراف (قوله فيه) أى

كلام الخط (قوله وروى)

بضم فسكون فكسر

(قوله وكذلك) أى ابر

القاسم فى كونه على جمعهم

المع (قوله عندنا) أى بفاس

(قوله بأنه) أى ابر القاسم

(قوله توى) بضم فكسر

منقلا (قوله بأنه) أى قسم

الابر بحسب الانصبا

(قوله لاهم) أى الشركة

(قوله فى الاجرة) أى ثلثها

(قوله فان كانت) أى الاجرة

(قوله ويحده) أى الكره

(قوله لقاسم) بضم الفاء مع قاسم

بمقوم السلع المتلفة وأروش الجنايات وقومها وليس المراد به مقوم السلع المقسومة إذ
الظاهر من كلامهم ان القاسم هو الذى يقوم المقسوم ويعدله القرافى فى الفرق الأول من
قواعد فى الصور المركبة من الشهادة والرواية رابعها قوم السلع وأروش الجناية
والسروق والمقصوب وغيرهما قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه بكنى الواحد المقوم إلا
أن يتعلق بالقيمة حد كالسرق فلا بد من اثنين وروى عنه أيضا لا بد من اثنين فى كل موضع ومنشأ
الاختلاف حصول ثلاثة أشياء شبه الشهادة لانه الزام لمن وهو ظاهر وشبه الرواية لان المقوم
متصل لما لا يتناهى لا المترجم والخاص وهو ضعيف لان الشاهد كذلك وشبه الحكم لان
حكمه يتخذ فى القيمة والحكم يتخذ وهو أظهر من شبه الرواية فان يتعلق بأخباره حد معين
مراعاة الشهادة لوجهين أحدهما قوة ما يقضى اليه هذا الأخبار وبنى عليه من إباحة قطع
عضو معصوم وثانيهما أن الاختلاف فى كونه رواية أو شهادة تقديره بالحد ثم قال وخامسا
القاسم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه بكنى فيه الواحد والاحسن اثنان وقال أبو بصير
لا بد من اثنين وللشافعية فى ذلك قولان ومنشأ الاختلاف شبه الحكم أو الرواية أو الشهادة
والأظهر شبه الحكم لان الحكم استأنه فى ذلك وهو المشهور عندنا وعند الشافعية اه ابن
فرحون ابن القصار يقل قول التاجر فى قيم المتلفات الآن يتعلق به حد فلا بد من اثنين وروى
عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا بد من اثنين مطلقا مثال القيمة التى يتعلق بها حد تقوم
الفرض المسروق بل على كل بائع بائع قيمة التصا أم لا فلا بد فيه من اثنين ثم قال قال ابن القصار
يجوز تقليد القاسم على رواية ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه كما يقتل المقوم
لأروش الجنايات لم يرقه ذلك فعمل المصنف ترجمته عن الرواية الثانية فى المقوم والفرق بين
القاسم والمقوم ان القاسم نائب عن الحكم فاحتفى فيه بواحد والمقوم كالشاهد على القيمة
طى فيه نظروا الظاهر من كلامهم ان المقوم غير القاسم لتفرقهم بين القاسم والمعدل
فى القيمة

وأجر من يقسم أو يعتدل * على الرأس وعليه العمل

ولقد فى شرحه أجرة القاسم والمعدل فى القسمة وهو المقوم اه وهو ظاهر ان تصح كلامهم
البنائى قول طى انه خلاف ظاهر كلامهم غير ظاهر والله أعلم (وأجره) أى المال الذى يأخذ
القاسم على قسمة يقسم على الشركاء (بحسب العدد) أى قسمهم لا بحسب مقادير انصباهم
قاله ابن القصار والذى به العمل انه بحسب مقادير الانصبا ق فيها لأبى ان يستأجر أهل
موت أو مفسد فاسم برضاهم وأجره على جمعهم من طلب القسم ومن أباه وكذلك أجرة
كتاب الوثيقة ابن حبيب يكون الاجر فى ذلك على عددهم لا على انصباهم التاوى جرى
العمل عندنا بأنه بحسب الانصبا وقوى بأنهم فى المصالح لانهم اذا كانوا ثلاثة مثلا لأحدهم
العشر وبما كان ثلث الاجر فآزى من قيمة عشر المقسوم الا بكنى التصيب فى الاجرة (وكره)
بضم فكسر لقاسم أخذ أجرة القسم من المقسوم بينهم فان كانت من بيت المال أو من وقف
فلا يكره أخذها ويحده فى القاسم الذى قدمه القاضى القيمة كإلى المدققة والعنبة ابن رشد
فان استأجره الشر كالأجرة له أخذ الاجر فى كره مالك رضى الله تعالى عنه لقاسم القاضى

(قوله جاز) اي أخذنا لجر (قوله ومن هذا) اي أجزا القسمة اي ثلثه مرة قدم (قوله جعل) بضم فسكون مبنيا. وثم (قوله الشرط) بضم فتحة جمع شرطه اي ذو جهادهم أعوان الحاكم الذين يتبعون الحضور ونحوهم (قوله فان لم يفعل) اي يجعل السلطان الشرط انما كان من المال (قوله كان) اي أجزا الشرط (قوله احضاره) اي المطالب (قوله بضم فكه) بفتح فكه (قوله او يفتح فسكون) ف التقييده (قوله من سائر) اي باقي الخارج عن غيره (قوله الرابع) جمع ربع اي ثلث (قوله الاصول) اي التجبر (قوله بالمهم) اي القرعة (قوله عسقات) بضم فكه من فقهنا اي سويت (قوله الدارين) المشتركتين اللذين أريد قسمهما (قوله بينهما) اي التقيتين (قوله احدهما) اي الدارين (قوله فالتقير) نصه التقير ان اخذت قسمة الدارين كما تكون قسمة احدهما ما فهو الاخرى تسعين فلا بأس ان يقتصر على ان تكون قسمة الدارين سواء قلت ظاهر الروايات منع التعديل بل في قسم القرعة بالعين (قوله وبه أفتى ابن عرفة) ونصه في مختصره قال هو اي ابن رشد والباقي لا يجوز القرعة في شي مما يكمل أو يوزن وعزاه ابن زروقون له من قولهم قال وكذا عندنا ما قسم بالقصر لان ما تنسوى في المجلس والجمدة والقدر لا يحتاج الى سهم ٦٢٦ كانه تأخير الدرهم فالتقديم للباقي في قسم طم الاضحية خلافة تعامله

ابن اخذوا على القسم أجزا ابن القاسم وكذلك قسم الغنائم ولو كانت أجزا القسام من عرفة المقسم أنواع الأكل المكبل والموزونان كان صبرة واحدة فقال ابن رشد لاختلاف في قسمه على الاعتدال بالكيل او الوزن وعلى بين الفضل ولو لم يسه التفاضل ويجوز بالكيل والنضبة المجهولان ابن زروقون ابن الماحون يسم الرطب والتين والعنب على أكثر شاة في البلدان فزن أكبر محمد بن عبد الحسك لا بأس ان يقسم القاشي الزيت

ابن اخذوا على القسم أجزا ابن القاسم وكذلك قسم الغنائم ولو كانت أجزا القسام من عرفة المقسم أنواع الأكل المكبل والموزونان كان صبرة واحدة فقال ابن رشد لاختلاف في قسمه على الاعتدال بالكيل او الوزن وعلى بين الفضل ولو لم يسه التفاضل ويجوز بالكيل والنضبة المجهولان ابن زروقون ابن الماحون يسم الرطب والتين والعنب على أكثر شاة في البلدان فزن أكبر محمد بن عبد الحسك لا بأس ان يقسم القاشي الزيت

كلا وزنا في ذلك شاة وقال أشهب في المدونة يسع الزيت بالكيل فاما الوزن فان عرف ما فيه من الكيل فلا بأس وان اختلف فلا يخبر به بفعل الاصل المكبل قلت ذكره قول أشهب في البيع يدل على ان ما به يعرف القدر في البيع والقسم سواء هو خصال نص ابن رشد بالتقريب منها وهو الصواب ابن رشد لا يجوز قسمه بجزء واحد ونقصا وقسمه بجزء الا يجوز في الكيل ويجوز في الموزون ويخلف من الخلاف في بيعه فخر يا قلت منع التبر في المكبل عزاء الشيخ محمد وابن حبيب ابن رشد وان لم يكن صبرة واحدة وهو لا يجوز به التفاضل كصبر في فيه وشعره ومجولة ومعره وفتي ومغلون فلا يجوز الاعتدال الكيل بكمال معلوم أو الوزن بصفة معلومة ثم قال ابن عرفة الثاني العقار في جمع الدور في القسم بتقاربها أو ماضعها ويتساوى تقاربها التهام بما للباقي عن أشهب وابن القاسم في المجموعة ومحتون فالتان كانت احدها قاعة لا يجتمعها وان كان بها احدها أو جردعة ان كانتا في خط واحد وليست الدور كالارضين قد تكون الدور في خط وتقاطعها مختلف وقرب الدور الى الجامع خط وهو متباين الباقي الخط قد يدبر يستعمل بمعنى التقارب في الصفة فيقول انه أراد به الملة الواحدة (قوله وان اتفقت قيم ذلك) سائلة في امتناع جمعها في قسمة السهم (قوله انه) اي جمع الاصناف المختلفة في قسمة السهم (قوله وانما تقسم) بضم فسكون نفع

حدة البر على حدة والقسم على حدة والعروض على حدة الآن يتراضوا على شيء غيرهم
 وكذلك ان يجعلوا دنانير ناحية ومائة مثلهما ناحية من ربع أو عرض أو حيوان ويقترعوا
 وأما المتراضي فيترع على أنزادادان في موضع وان تفاخلتا في البناء كواحدة جديدة
 وأخرى رثة أو دار بعضها رثا وباقها جديدة فذلك يجمع في القسم لأنه نوع واحد من جد
 ودون القسم كقسم الرقعي على تفاوت وكل منف لا يقدّم من ذلك فان كان كل نصف من ذلك
 لا يحصل القسمة يبيع الجميع عليهم وقسم غنمهم الآن يتراضوا على قسم شيء غيرهم فيجوز
 ١٥ (و جمع) بضم فكسر في قسمة القرعة (دور) بضم الهمزة جمع دارمة ملاصقة في المالك
 رضى الله تعالى عنه ان كانت مواضع الدور مختلفة عما يتشاج الناس فيها الممران وغيره
 قسمت كل دار على حدة ثم الآن يتفق منها داران أو ثلاثة في الصفة والتفاق في مواضعها
 فتبيع المشقة في القسم ويقسمها فيها كل دار على حدة (أو القرعة) بفتح الهمزة وسكون
 الشافى وكسر الراء مخا مملوء جمع قراع بفتح الشافى أى ارض زراعية ليس عليها بناء ولا فيها
 شجر قاله الجوهري في فيها الابن القاسم رحمه الله تعالى والقرعة هوى التداين اذا كانت
 بين قوم فطلب بعضهم ان يجمعهم في القسم نصيبه منها في موضع واحد فان كان بعضها قريبا
 من بعض وكانت في الكرم سواء جمعت في القسم وجعل نصيب كل واحد في موضع واحد
 ولم يحصل لما للارضى الله تعالى عنه في قرب الارض بعضها من بعض حد أو اوى الميل وشبهه
 فرياق الحوائط والارضين وان كان القرعة مختلفة فهوى متقاربة او كانت في الكرم سواء
 وبينها مساعدا كاليمين قسم كل قريحة على حدة الحط في بعض النسخ وقرعة بالواو في
 بعضها أو اقرحة بالواو على النسخة الاولى قالوا يجمعى أو والمراد ان الدور يجمع على حدة
 والقرحة على حقوق لا يردان الدور يجمع مع القرحة ابن الحاجب وتجمع الدور المتقاربة
 المساكن المستوية التفاق والراعية هما دعا الله احدهم ثم قال وكذلك القرى والحوائط
 والقرحة يجمع ما تقارب مكانه كالسبل والحدود وتساوى في كرمه وعمونه بخلاف اليوم ابن
 عبد السلام لم يرد المصنف ان هذه الانواع التي ذكرها من قرى وسواها وقرحة يجمع في القسم
 ولكن كل نوع منها يجمع افراده الرابح اتفقوا على انه لا يجمع في قسمة القرعة الدور مع
 الحوائط والحوائط مع الارضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على حدة ويقسم بعضه الى بعض
 بشرط نذكرها ان كانت الدور الاقرحة حاضرة بل (ولو) كانت غائبة عن موضع القسم
 وتقسيم في غيبها (يوصف) عن يعرفها اربعة عدله المقوم والمعدل والقاسم فيها لا بأس ان يقتضا
 دارا غائبة على ما يوصف لها من سويتها وساحتها وميزان حصة ما منها بالصفة كما يجوز جعلها
 بالمستوفى مع الدور والقرحة شرط اشارها بقوله (ان تساوى) الدور والقرحة (قيمة ورغبة
 وتقلربت) مواضعها بان كان منها (كالميل) يكسر الهم (ان دعا اليه) أى جعلها في القسمة
 (احدهم) أى الشر كالميل يجمع خطه منها موضع واحد وان اياه غيره ان كانت كلها بلا اوصاف
 بل (ولو) كان بعضها (بمسلا) يشرب زرعهم ويعرق من نذارة الارض ولا يحتاج لسنن
 (و) بعضها (سجما) بفتح السين المهملة وسكون الحقة فامهله أى يشرب زرعهم يسج
 عليه من نخول لانهم جالس واحد له كذا زرعهم بالعشر واشار بول للقول بعدم جمعها

(قوله وكذلك) أى جمع
 الاجناس المتماثلة في قسمة
 السهم في المنع (قوله من
 ربع الخ) بيان ما (قوله
 وان تفاخلتا في البناء الخ)
 مبالغة في الجواز (قوله
 فذلك) أى الماذكورين
 الدور (قوله يجمع) بضم
 فسكون ففتح (قوله
 التفاق) بفتح الزون أى
 الكرم (قوله في الكرم)
 أى الجودة (قوله السه)
 أى الجمع (قوله لم يرد) بضم
 فكسر (قوله المصنف)
 أى ابن الحاجب (قوله
 من قرى الخ) بيان الانواع
 (قوله على انه) أى الشان
 (قوله عليه) أى الوصف
 (قوله المقوم) بكسر الواو
 (قوله والمعدل) بكسر
 الهم (قوله من يوم الخ)
 بيان ما (قوله وغيره) أى
 الشر يمكان (قوله
 حصتها) أى نصيبى
 الشر يكثر (قوله منها) أى
 الدار (قوله بالصفة)
 تنازع فيه يقتضيه ما يورثها
 (قوله وان اياه) أى جمعها
 (قوله لانها) أى البعل
 والنسخ على جواز جمعها

وفهم منه انهما لا يجعلان النضع وهو الذي يسقى زرعهما لانهما لا يكثر زرع نصف
عشره فبما ان القسم ربعه القسمة على ان دعا احدهما الاخر الى ان يقدم ما يقسم به ربع
او حيوان او رقيق او عرض او غيره اشتراكهم بحوث او شراء او غيره مع ربع
القسم من اياهم في الموطا والجموعة لا يقسم ما يستحق النضع والسوا فيهم ما يستحق بالعيون
ولا يقسم البصل مع السقي وان تقاربت الحواشي ويقسم كل واحد من هذه على حدة الا ان
يتراضوا ان يجمعوه في القسم فذلك لهم بمعنى دفعه ولا يصح بها اختلافها ويصير حكمهم
حار ونفس في القرعة وجو في الموطا قسم البصل مع ما يستحق بالعيون سجدون نضع الياضي
هذا هو مشهور المذهب لانهم ما كان العشر بخلاف النضع المأزكي نصف العشر واستثنى
من الدور التي تجمع في القسمة حبر اعلى من ايامان طلبه فقال (الاداء امر وفة بالسكنى)
لمؤثرهم دعا احدهم لآخر ادعاهما بالقسم وبعضهم لجمعها مع غيرها فسمها (قائل لمقردها) بكسر
الراء اي طالب افرادها بالقسم ليحصل لهما حظا ان احتلت القسم وتاول لا اكثر للدونة
عليه ابن ناجي وهو المشهور (وتؤزلت) يضم القوقبة والهمز وكسر الواو مشددة اي فهمت
الدونة (ايضا) اي كانوا مؤلزبان القول لمقردها (بخلافه) اي ان القول لن دونهما اذا
لم يكن المبتدع ادعياها يسكنها وهذا فهم ابن ابي زمنين فان كان له ادعيا اخرى كان يسكنها اجمعا
في القسم ولا يجاب من دعا لافرادها فادته تت مع هذا الس على ما ينبغي والذي يشبهه النقل
ان الثاني ترجح من الاول الذي هو لفضل وحدهم في قول تت وتاول الاكثر المدونة عليه
الخ زاذني كبر وهو ماقى كآب ابن حبيب اذا مات الرجل الشريف وتزكاد اركان يسكنها
ولها سمة يسكنها وتزك دورا غير هان كانت بالقرب منها اقتشاح الورقة في تلك الدار واراد
كل واحد منهما ان يقسم وحدها ان كانت تنقسم ويعمل في غيرهما ما ينبغي فجعل كلام
المصنف في تناول الاول موافق القول ابن حبيب واذا علم الاكثر نفع القول التوضيح عن
ابن عبد السلام والاكثر من لقيناه على ما في الواضحة ٨١ وكلام تت غير ظاهر من جهة
ان ما عزا له ابن عبد السلام لا اكثر من نفسه ليس هو تاول لاعلم بانفس كلام ابن حبيب ونفس
ابن عبد السلام والعبارة في المدونة ناقصة مطرقة والاكثر من لقيناه على ما في كتاب ابن
حبيب وساق كلامه المتقدم فمراده والله اعلم بكونهم على ما في كتاب ابن حبيب افرادها
بالقسم لا من كل وجه لان ابن حبيب قد يكون الزجل شر فحاول يقدره فيها ولم ادر من تناولها
على قول ابن حبيب لاني ابي الحسن ولا في ابن ناجي ولا في تقيت عداض وانما ذكرنا اولين
فضل وابن ابي زمنين وجعل ابن عرفة قول ابن حبيب ثالثا لما قلنا انها مقفلة وفي كون المعرفة
يسكن المبت كفسرها وقول قول مر يد افرادها ثالثا ان سكنان شر بها لها سمة لا ين
اي زمنين مع اكثر مختص بها ونفس وابن حبيب في تقرير المصنف في توضعه قول ابن
الحاجب لان تكون واحدة معرفة بفسخهم فقدر ان تشاؤا فيها يقول ابن حبيب نظر
وتبعه على ذلك الشارح واما ما سمع تت والله اعلم ثم عبارة ابن الحاجب اوفق بقولها
واذا اقتشاح الورقة في دهر من دورا هان كانت ايسكنونها فادراك كل وارث اخذ حظه منها فقرر فيها
المسألة في سخطهم لاني اقراد المبت بالسكنى وانهم تشاؤوا في افرادها وكل اوان اخذ حظه

(قوله يقسم) أي يقبل
القسمة (قوله من ربع الخ)
يان ما (قوله واشتراكم)
الخ (قوله جبر) يضم
الحجم وكسر الموحدة
(قوله ولا يصح) أي قسم
ما يستحق البصل (قوله
بها) أي القرعة (قوله
فيه) أي القسم (قوله
عليه) أي افرادها بالقسم
(قوله هذا) أي ترجيح
الاول فيثبت للاكثر
(قوله ان كانت) أي اداء
سكنه (قوله تنقسم) أي
تقبل القسم (قوله فجعل)
أي تت (قوله في تقرير
المصنف في توضعه الخ)
تقرير ولم ادر من تناولها
على قول ابن حبيب (قوله
لقرضها) بفتح القاء
وسكون الراء أي المدونة
من اضافة المصدر لقاعله
وتصحيح عمله حسب
مفعوله على اوفق بقولها
الخ (قوله وانهم تشاؤوا
في افرادها الخ) صنف
على في سخطهم

منها اختلاف عبارة المصنف وابن عرفة وانما عياض المدونة على ظاهرها وحكى عن بعض
 المشوخ تخصيص الساكنين بكونهم من أهل المدن والعصبة قال وهذا في غير الشريف
 اما الرجل الشريف فمساواة وصيته من سكنها ولم يسكنها اذ لمساواة في نفسها وجوب
 افرادها بالقسم (تنبيهات) الاول (طلى قوله ان تساوت قيمه ورغبة عبارة تأهل المذهب
 نفاذا ورغبة في المدونة فان كانت الدورية في النفاق والرغبة في مواضعها وتشاح الناس فيها
 سواء وكان بعضهم اقرب من بعض جعل في القسم وكذا عبارة النسي وابن رشد وابن تاش
 وابن الحليج وابن عرفة وغير واحد والمراد بالنفاق الرغبة والتشاح فهي ألقاظ متعارفة
 ولذا كتفى ابن عرفة بالنفاق فقال في جميع الدورية القسم بتقارب مواضعها او تساوى قفاها
 ثالثهما ا ه والمراد بالنفاق ان تكون كل واحدة تجعل مرغوب فيه القسي فان كانت
 احدها مما جعله تشريفة والاخرى مرغوب عنها فلا يجعلان ولم أر من غير الاستواء في القيمة
 فان اراد الاستواء في القدر بان يكون قدر قيمة هذه كقدر تلك لانهم يشترطونه فمضمون ان
 كان ثمة احدهما اجود جعلا ان كانت في غطاء واحد ا ه والمراد بالنفاق التقارب وعزا ابن
 عرفة ما درج عليه المصنف من اشتراط القرب وتساوى النفاق لسببونه وهو مذهب المدونة
 على تأويل بعضهم وان اراده الاستواء في الغلاء والرخس حتى لو كانت احدها اصغر فقدور
 نصف الاخرى تكون قيمتها قدر قيمة نصفها فهو يرجع الى النفاق والرغبة البنائي في بعض
 النسخ نقا بديل قيمة وهو الصواب اذ هو الذي في المدونة وابن رشد والتمنى وابن تاش وابن
 الحليج وغيرهم وعطف الرغبة على النفاق اما عطف تفسيره ولذا اقتصر ابن عرفة على ذكر
 النفاق وحصل النفاق على رغبة الاجانب والرغبة على رغبة الشريك اذ لا يلزم من اتحاد
 رغبة الاجانب اتحاد رغبة الشريك لان رغبتهم في مسكن موطنهم اكثر من رغبتهم في غيره
 ولو كان افضل منه واما الاستواء في القيمة فلم يشترطوه من كما يشهد كلام النسي (الثاني
 طلى جمع المصنف الدور والاقربة جعل كالميل حد القرب فيها والمدونة لم تحصله حداله
 الا في الاضيق والحوائط في الام لم يصد لنا ما لرضي الله تعالى عنه من قرب الارض بعضها
 من بعض وأولى الميل وشبهه قريبي في الحوايط والارض وفي التهذيب فالتقارب في اما كنه
 وتساوى في كرم من قري كسبة أو حوايط أو اقربة جميع في القسم والميل وشبهه في ذلك
 قريب واما الدور فلم أر فيها الا ما تقدم من قولها وكان بعضها قريبي من بعض ثم قالت وان
 اختلفت وكان بين البلدين مسيرة اليوم واليومين وتساوى المواضع في الرغبة والنفاق
 فلا يجعلان في القسم ا ه وقد نسخ ابن الحليج على منوالها فقال وتجمع الدور للنفاق
 المكان المستوية نفاذا ورغبة ثم قال وكذلك القري والحوائط والاقربة جميع ما تقارب
 مكانه كالميل ونحوه وتساوى في كرمه ونحوه ولما تكلم في توضيحه على قول ابن الحليج
 وتجمع الدور المتقاربة قال والنفاق قال في المدونة كالميل ونحوه مع ان المدونة لم تسلك
 على الحق في الدور وكان رأى انه لا فرق بين الدور وغيرها وسرى على ذلك في مختصره ابن فرحون
 لم يسلك ابن الحليج على القرب في الدور وأنس صاحب التوضيح في مختصره ان الميل قريب
 وهو ظاهر المدونة يؤخذ من قوله وان كان بين الدور مسيرة اليوم واليومين فلا يجعلان

(قوله وتشاح) عطف على
 النفاق (قوله فيها) أي
 الدور (قوله تشاح) أي الدور
 وكان بعضها) أي الدور
 (قوله جعلت) بضم فسح
 أي الدور جواب ان (قوله
 انهم) بكسر الهمزة
 انهم

(قوله هذا) أى الفصل بين العور يميناً وأو يمين (قوله فى المص الواحدة) أى الأنادا كسلما ليعمل فقد قيل ان طولها يوتان (قوله بينهما) أى البعل والسبح ٢٤٠ (قوله هذا) أى علم جمع البعل والسبح (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله ونص) عطف على الواضحة (قوله

من قسم البعل الخ) بيان
 تا (قوله هذا) أى المتقدم
 عن ابن زرقون وابن رشد
 (قوله من دار واحدة)
 بيان العلو والسفل (قوله
 له) أى القسم (قوله وضعه)
 أى جمعها (قوله ذلك)
 أى قسم العلو والسفل
 (قوله مفسراً) بفتح السين
 (قوله وما فى كتاب ابن شعبان)
 عطف على ما جاء (قوله
 والعلو) أى من منع جمع
 العلو والسفل فى قصة
 السهم (قوله) أى قسم
 العلو والسفل (قوله شين)
 أى من صنفين (قوله
 مرتفق بفتح الفاء (قوله
 اجازوه) أى جمع العلو
 والسفل (قوله بالسهم
 والمراضة) بيان للوجهين
 (قوله ووجهه) أى جواز
 جمعهما بالسهم (قوله
 بالقربة) صلة لقصة (قوله
 بحيث شوب الخ) تصوير
 لاختصاصها (قوله بان كان
 كل صنف فى جهة الخ)
 تصوير لثبوتها (قوله لينة)
 بكسر اللام وسكون
 المثناة تحت (قوله من الوان
 القم) بيان ما (قوله غيره)
 أى من الشجر كل (قوله فيها)
 أى الارض (قوله لا تفرق)

أو الواحد لا يتصور هذا فى المص الواحد وانما يتصور فى البداية وظاهر كلام بعضهم مثل
 ما تقدمناه من التقريب ١٥ وفى الأخذ الذى ذكره ونظر الذى قدسه من التقريب هو قوله
 وفى التقريب على التهذيب هذا انما يكون بين القري أى القرب بالميل ونحوه ما بين الدار
 فى البلد فى الاختلاف يحصل نصف الملل التقسرى أى فى قسم الدور وموضعها فان كانتا
 محلتين متقاربتين جمعنا كاتنا فى وسط البلد وطرفه وان كانتا احدهما وسطه والاخرى
 فى طرفه فلا يتجمعان هـ الثالث الساتى جرى المصنف فى قوله ولو به الخ على قول الباقى
 جواز الجمع بينهما هو مشهور المذهب لانهم ايز كان العشر لكنه خلاف قول ابن زرقون
 لاجتماع البعل مع الضعف والاعم السبح انشاقا الاعلى روى بالخط والزيوتة ومثله لا ينزود
 القصى هذا قول ابن القاسم وأشهب ابن عرفة سمع ابن القاسم لا يجمع الضعف مع السبح
 بالعين ابن رشد لم ينص هل يجمع ما سبق بالعين مع البعل أو لا ظاهره انه لا يجمع مثل ما فى
 الواضحة ونص ميعا أشهب خلاف ما فى الموطأ من قسم البعل مع العين اذا كان بينهما ١٥
 وظاهر هذا ان الراجح خلاف ما اعتقده المصنف واقعا علم (وقى جواز جمع العلو والسفل)
 فى القسم بالقرعة من دار واحدة الصالحين ومنعه (تا ويلان) وأما القراضى فإنا انشاقا
 طنى قول تمت وقى جواز قسمه بالقرعة أى أيا القراضى لان الوجهين بالقرعة يقول بالقراضى
 من باب أولى فاقصر تنص على المنوعهم فهو كقول عياض ذهب بعضهم الى ان ذلك انشاقا
 يجوز بالقرعة على ما يفسر العبد المثل وما فى كتاب ابن شعبان والعلة انه
 كقسم شينين اذ لا مساحة للعلو وانما هو مرتفق للسفل والا كذا جازوه على الوجهين بالسهم
 والمراضة وتوجهوا وعران وهكذا فى ابن عرفة (وأقر) القاسم فى قصة الشجر المختلف
 الاصناف بالقرعة (كل صنف) كشاف ورومان وشوخ وتخل (ان احتل) أى قبل واصل كل
 صنف لقسمه وحده بحيث شوب كل شريك شجرة قمتهم سواء كانت الاصناف فى حوائط أو فى
 حائط واحد وتعين بعضها عن بعض بان كان كل صنف فى جهة خاصة به (الا) اصنافا مجمعة فى
 (كحائط فيه شجر مختلفة) كصحنائى وبرقى وبجوة ولينة وتفاض ورومان وشوخ ولم يميز بعضها
 عن بعض بجهات واختلط بعضها ببعض كخلفه فزيتونة قمرانة قففا حنة وهكذا فتجمع فى
 قصة القرعة فى قبا الابن القاسم ان كان التفاح جننا على حدة والارمان جننا على حدة وكل
 نوع جننا على حدة وكل واحد يعمل القسم فليس كل جننا وحده بالقمة وأما الانحدار
 المختلفة مثل تفاح ورومان وشوخ وغيرها من انواع الفاكهة وكها فى جننا واحد مختلطة فانه
 يقسم كله مجتمعا بالقمة كقول ما فى النخل تكون فى حائط قبة الرنى والصحنائى والمجورور
 وانواع الثمراته يقسم على القيمة ويجمع لكل واحد حظه فى موضع واحد من الحائط
 والاتينات الى ما يصير فى حنط احدهم من الوان التردون غيره (او) كالأرض منلثة
 (بشجر متفرقة) فيها لم يفسر الشجر كاه عراث أو غيره فيجمع الارض مع الشجر فى القصة
 بالقرعة ولا تفرق عنه لئلا يقع شجر احده فى أرض الاخرى وعكسه فى قبا الابن القاسم
 رحمه الله تعالى ان ورت قوم أرضا فيها شجر متفرقة فهنا شجر قوهنا شجر قفادادوا قننها
 فليقسموا الارض والشجر فيما اذلو قسموا الارض على حدة والشجر على حدة صار لكل

شجرة

أى الارض (قوله عنه) أى الشجر (قوله فيها) أى المدونة (قوله صار) أى احتل ان يصير

شيعر في أرض ما تشبه (و جاز ان يقسم) (صوف على ظهور الغنم) (ان ينز) بضم الجيم وشهد
 الراي الى شرع في جزه من قسمه بل (وان) تاخر ان يشهد بعينه (لكنه صنف شرق) فيها لابن
 القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بقسمة الصوف على ظهور الغنم ان جاز ما لان والى أيام
 قريه يجوز بيعه اليها ولا يجوز فيما بعد تمت وبين حد القريب في البيوع الفاسدة فهو
 ما قال المصنف طي يبيته في الصوف بل في الزرع ولا اساق في كعبه كلامها قال وحكم
 الصوف كذلك (و) ان مات عن عرض ودين وله وارثان أو اودا قسمهما فيجوز في قسمة المراضاة
 (أخذوا برث عرضا) بفتح فسكون من تركه مورثهم (و) أخذوا برث آخر ديناً بفتح الدال منها
 كان لمورثهم على غيره يتبع المدين به (ان) كان قد (جاز بعه) أي الدين بحضور المدين
 واقراؤه بالدين ق فيما لابن القاسم رحمه الله تعالى ومن هلك وترك عرضا حاضرة وديناً على
 وابل شئ فاقسم الورثة فخذوا حدهم العروض واخذوا الباقيين ليجوز ان مال كرضي الله
 فان كانوا حاضرين مقرين وجمع بينه وبينهم جاز وان كانوا غائبين ليجوز ان مال كرضي الله
 تعالى عنه قال لا يشترى دين على غريم غائب قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان ترك
 ديناً على رجل فلا يجوز ان يقرضه ان يقتضوا الرجال فتصير ذمة بذمة وليقتضوا ما كان على
 كل رجل قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه سمعت بعض اهل العلم يقول الذمة الذمة لا تمتن
 وجه الدين بالدين طي زاديج على قوله وليقتضوا ما على كل واحد أي حيث جاز بعه كما
 هو ظاهر وكلام المسنف هذا يختلف قول ابن عرفة في ثمر بق القسمة فيدخل ماعلى دين
 ولو غابا لكن كلام المصنف فيما يجب الفتوى به وابن عرفة مقصوده بان ان ترمي القسمة
 بجري حتى على القول المقابل اه واما قوله غير صواب بل كلام ابن عرفة جاز على المشهور
 أيضا لان قسم ماعلى مدين واحد جاز ولو كان غائبا كابدل عليه كلام المدونة في باب الصلح
 في الشر كة الدين اذا شخص أحدهم دون الأعداء الى الم فلتشر كآته ان يدخلوا معه فيما اقضى
 أو يسلموا بما قبض ويتبعوا الغريم لان ذلك مة امة الدين أبو الحسن بن دلت هذه المسئلة على
 جواز قسمة الدين على غائب ولكن يحمل ذلك عنده محل يسع ماعليه وان كانت القسمة بها
 لان كل واحد منهم انما يأخذ نصيبه من الدين من نفس مدته فليس فيه يسع ذمة بذمة فان
 ثبت فلهما جميعا وان بطل فلهما جميعا فالأغريه فلهما اصل ان قسمة الدين مع غيره وهو
 منطوق المصنف حكمه تحكم يسع الدين وقسم الدين على رجال لا يجوز بحال لانه يسع ذمة
 بذمة وقسم ماعلى مدين واحد جاز ولو كان غائبا والمجيب من الرضا ع ثلوح الحدو حيث
 قال في قول ابن عرفة قد دخل قسم ماعلى مدين ولو غابا تأمل هذا مع ما ذكره في باب الصلح
 وهو مخالف للذهب المدونة وله لها امدان الرسم على ما يميم للمشهور وغيره اه فليت شعري أي
 كلام المدونة الذي جعله مخالفا لكلام ابن عرفة (و) يجوز (أخذ أحدهما) أي الشر يكتن
 (قطنية) كقول (و) (أخذ الاخرهما) نعم الواقتسمهما قطنية فآخذ هذا الخطة وأخذ
 هذا القطنية بدأ به جاز ولو كان هذا القسم وهذا القطنية فآخذ بغيره وطلب الصدا فآخذ بغير
 فيه الا ان يصحدها مكانها ابن حبيب ان كان في حقه أنه تأخير دخله يسع طعام غيره يسد
 (تنبية) ابن عاشر من قوله جاز صوف على ظهور غنم الى قوله ان اتفق القسمة صفة كافية

(قوله منها) أي القرعة

(قوله كان) أي الدين

(قوله يتبع) أي الوارث

(قوله) أي الدين (قوله)

(فيها) أي المدونة (قوله)

فان كانوا أي المدينون

(قوله يشبه) أي الوارث

(قوله بينهم) أي المدينين

(قوله جاز) أي القسم

(قوله كان) أي

الغرام (قوله لا يشترى)

بضم الباء (قوله وجه)

أي نوع (قوله واما قاله)

أي عجم (قوله شخص)

بكسر التاء المجهمة أي

سافر (قوله الهم) أي

شركائه (قوله امة) أي

قسمة (قوله ذلك) أي

قسم الدين (قوله عنده)

أي ابن القاسم (قوله عليه)

أي الغائب (قوله وان

كانت القسمة بها) حال

(قوله هما) أي الشر يكتن

(قوله فليس فيه) أي قسم

الدين على غائب (قوله فان

ثبت) أي الدين (قوله

فلهما) أي الشر يكتن

(قوله) أي قسم ماعلى

مدين غائب (قوله فيها) أي

المدونة

قصة المراضة وقوله بن خاص بالقرعة بليل لا اكمل وقوله وأغرا وزرع فيها وكذا ما بعده
 فمثل كلام المستنجد فيه فحاية الأحياء أقاده البتاني (و) يجوز (خيار) أي شرطه في
 التقسيم (أحدهما) أي المتخاين (ك) خيار (البيع) المشتراة قسمة في قدر مئة المختلفة
 باختلاف البيع من عقار ودين وبهم وعرض وفيما شطعه ق فيها الامام ما الرضى الله
 تعالى عنه لو اقتسم دارا أو رقعا أو عرضا على أن أحدهما الخيار أو ما يجوز شطعه في البيع
 في ذلك الشيء بخارز وليس لمن لا خيار له رد ذلك شرطه وإذا أبي من له الخيار أو هدم أو ساءم
 البيع فذلك كالبيع (و) يجوز أن كانت له شجرة في أرض غيره واقتلعت (غرس) شجرة (أخرى)
 في مكان شجرة من جنسها أو غيره (إن اقتلعت شجرة تلك من أرض غيره) بقلعك أو بخصو
 ريح وسيل (إن لم تكن) الشجرة التي أردت غرسها مكان المتقلعة (أرض من المتقلعة) فإن
 كانت مساوية لها أو خفيفة عنها كان كذا أرض بكثر غرسها أو فروعا فلا يجوز ذلك غرسها
 إلا برضا صاحب الأرض ق فيها الامام ما الرضى الله تعالى عنه إذا اقتلعت شجرة في
 أرض رجل من الرعي أو قلعتها أنت فذلك أن تقرر من مكانها أخرى ابن القاسم أي من سائر
 الشجر التي يعلم أنها لا تكون أكثر انتشارا ولا أكثر ربا بالأرض من الخلة ولا يفرس مكانها
 فلتسعين أو قلوا واحتاجت هذه الخلة لتدعيم ابن سراج ليس له أن يدعها إلا في حرمها وفي
 سمع ابن القاسم أن سقطت الشجرة ونبتت فيها أخواف فالتلوف أصاب الشجرة ابن رشد
 معناه أن نبتت في موضع الشجرة لأن من له شجرة في أرض غيره فله موضعها من الأرض وليس
 لقدرة حلهما لو عند الامام ما الرضى الله تعالى عنه وهو يقدم واحتجاج إليه الشجرة فإن
 كان فيها منفعة يفرسها في أرضه فله قلعها والأبهي رب الأرض ببيعها حطمان كان لها قيمة
 والأقبض يرثي وإن كان بقاؤها مضرا بمصل الشجرة كان لصاحب الشجرة قطعها بكل حال
 إلا أن يقطع الذي ظهر في أرضه العروق المتصلة بالشجرة حتى لا تضرب بها فذلك ويعطيه
 قيمتها إن كانت لها قيمة (تنبيهات الأول) سقى الشجرة التي في أرض غيره ما لا يملكها على
 مالكها فإن امتنع منه وبشر بمن ماصاحب الأرض فالتلوا هانه يلزمه أجر سقيها كما
 قاله صاحب البيان في رسم الشجرة من مئذع عيسى من جامع البيوع فمن اشتري زيتونة
 على أن يقلعها فتواني في قلعها حتى أثمرت فقال ابن القاسم الثمر ملكتها ابن رشد وعليه اجرة
 قيامه عليها إن كان يسقيها ولم ينسقها المطر قاله ابن القاسم وعليه كرام وضعها من الأرض
 إن كان غائبًا متفقا وإن كان حاضرًا على اختلاف الثاني ابن الحاج أن اتفق الميران على
 من يحرس لهم جنتهم أو كرومهم وأبي بعضهم منه فانه يحرمهم وأفتى به ابن عثيمين في
 الدوران اتفق الميران وأبي بعضهم إلا أن يقول صاحب الكرم أنا أحرسه بنفسي أو يحرسه
 غلام أو أختي فله ذلك الثالث أجر تامة الصلاة لا يحرم عليها من أياها ولا يصحك عليها
 لكرهها وإن الصلاة مع الجماعة سنة وينبغي في آخر تامة الجماعة أن تلتزم من أياها لأن
 شهودها فرض عن أقاده الحط وشبهه في الحوازي فقال (كفرسه) أي صاحب الأرض أشجارا
 (بجانب شهر لك الحاري في أرضه) فيجوز وليس له المنفعة منه ولو أضره لم يضره هذا ظاهر
 المدونة وقيدته الضمى على الأضر وهو مقتضى علم التشيه (و) أن كنت نهركم (جئت) ضم

(قوله فيها) أي المراضة
 والقرفة (قوله مئة) أي
 الخيار (قوله يقطع) أي
 الخيار (قوله كالبيع) أي
 الخيار (قوله فإن
 في قطع الخيار) مفهوم أن لم
 يكتأضر (مفهوم أن لم
 يمكن أضر) قوله فإن
 امتنع (أي سقيها) قوله
 (قوله منه) أي مالكها (قوله
 يلزمه) أي مالكها (قوله
 وقيدته) أي الحوازي (قوله
 وهو) أي التشييل علم
 الضرر

(قوله شعيرة) اي يدل حاقته (قوله فان لم تجد سعة) بينهم وان وجدت سعة ٦٤٣ (قوله والاي وان لم تجد سعة بين شعيرة)

(قوله فعله) اي شعيرة
 تطرح كاستنهرلك (قوله
 سنة) يضم ففتح متحلا
 اي عرف (قوله ينضف) اي
 حاقته (قوله فان لم تجد سعة
 كانت) أي العادة (قوله
 فلا تطرحها) اي الكفاية
 (قوله ودونها) اي بعدد من
 الشعيرة (قوله لمن مضى) اي
 حاقته يان متسما
 (قوله فان لم يكن) اي عتس
 (قوله فان ضاق) اي الكين
 (قوله عنها) اي الكفاية
 (قوله لعزل) يضم فكسر
 (قوله القريش) اي
 اشبه وابن نافع (قوله
 وان لم يعط) اي القاضي
 ماصار لكل منهم (قوله
 الا قوله) اي العدل (قوله
 وكذا) اي قضائه بما خبر
 به القاسم العدل (قوله
 مالا يشتره) اي القاضي
 (قوله وان اختلفوا) اي
 المتقسمون فيا سار لكل
 منهم (قوله بعد ان نفذ)
 اي القاضي (قوله رسم)
 اي كتاب (قوله ماضي
 حكمه) من اضافة ما كان
 صفة (قوله قولها) اي
 المدونة (قوله القسام)
 يضم القاف (قوله من بر)
 يان تقبيل (قوله ان اخذ)
 بعد الهمز وكسر الحاء
 المجمة (قوله الذين) بكسر

الحاء المجمة تركس الميم وفتح الشاء (اي طرح كاسته) اي التهر الذي يارض غيرك (على العرف)
 الجاوى بين اهل البلد سوا مجرى بطرحها بالارض التي بها التهر او غيره (او) لكن ان جرى
 العرف بطرحها بجاقته وكان جاقته شعيرة لماحب الارض (لم تطرح) أنت كاستنهرلك (على
 حاقته) وفي نسخة شعيرة وقصر عليها غ (ان وجدت سعة) تطرحها بما فان لم تجد سعة
 بعدد من الشعيرة ووجدت سعة فطرحها بما وان لم تجد سعة فان كان العرف الطرح بجاقته
 ق ان كان التهر عمره في ارض قوم فليس التهر منهم ان يقرسوا بجاقته شعيرة فاذا كنت
 نهرلك جعلت على سنة البلد في طرح كاسته فان كانت الطرح بصفته فلا تطرحها على شعيرة
 ان امتدت دون سنة صفته متعافا لم يكن قبيل الشعيرة فان ضاق عنها طرحت فوق شعيرة
 ان كانت طرحة بطرح طين التهر على حاقته (او الحسن) فان لم تكن سنتهم ذلك فعلى رب التهر
 جعلها الى حيث تطرح (او جاز) القاسم (او تراه) اي اخذ القاسم اجرة على نفسه (من بيت
 المال) ويزن من هذا اجواز اعطاء ناظر بيت المال الاجر فلقاسم كالقاضي والعامل والساعي
 وكل من تحصل به منفعة للمسلمين (لا يجوز) اي القاسم بخاص كل واحد من قسم
 بينهم اذا اختلفوا في ذلك لانها شهادة على فعل نفسه اذا عزل القاضي الذي ولده القسم واما
 ولم توجد الوثيقة ق سمع القريش ان الاقدم القاضي عدلا لقسم بين قوم فاحدهم بياصول كل
 منهم قضى به وان لم يعلم الا بعهده ابن رشد وكذا كل مالا يشتره وان اختلفوا بعد ان نفذت
 ما يشتره به القاسم ولم يوجد رسم اصل القسمة التي قضى بها فقولوا القاسم وحده مقبول عند
 القاضي الذي قدمه لاعتداده بالاجور وشهادة القاضي بعد عزله على ماضي حكمه وهذا
 معنى قولها لا يجوز شهادة لقسم فيا ساروا ابن عرفة ما قاله ابن رشد وقصر به المدونة مثله
 عن ابن الماجشون ابن حبيب وكذلك القاعد والمحاب والكتاب والناظر للعب لا يجوز
 شهادتهم عند غير من امرهم وحدهم ولا مع غيرهم كالاجور وشهادة المعزول فينا يذكره
 حكمه وهو نفسه يقول الامام ما لشرضي الله تعالى عنه وحاصل المسئلة ان شهادة القسام
 فيا سارها وبماهر القاضي جائز عند من ولو بعد اتمام حكمه بالقسمة عند اختلاف الورثة وضياح
 المستند الذي فيه القسمة ولا يجوز شهادتهم عند غير من امرهم ولا وحدهم ولا مع غيرهم والله
 اعلم (او جاز للمشتري كين على النوام) (في تقبيل) يفتح القاف وكسر القاف آخره زاي في المصباح
 التقبيل مكيال وهو غناية ككسا كسا وجعه اقفز وقفران قال والمكوك مكيال وهو ثلاث
 كبيبات والكيلة وسبعة اثمان منا قال والمنا الذي يكال به السمن وغيره وقيل وزن به
 رطلان وثلاثة منان وجعه اثمانا مثل سبب واسباب وفي لغة قير من بالتشديد وجعه
 اثمان وثلاثة منان على لفظه من بر مثلا (اخذ احدهما) اي التمر في التقبيل
 (ثلاثه) اي التقبيل والا شتر لثله بقعة للمراضة اذا غابته ان اخذ الثلث اخذ بعض حقه
 ووجب لشر يكة السمس غلم النصف الذي كان يستحقه ق ابن رشد الصبرة الواحد من
 مكيل او موزون لا خلاف في جواز قسمها على الاعتدال في الكيل والوزن وعلى التقبيل
 الذين كان ذلك مما يجوز فيه الفضل اومن الطعام المذخر الذي لا يجوز فيه الفضل ويجوز ذلك
 كله بالمكيل والمعلوم والمجهول وبالصفة والمعلوم والمجهول ولا خلاف ايضا ان قسمه برافضين

المتناقضات مثله اي الظاهر (قوله وان نفسه) اي الطعام

(قوله بشرطها) اي الغريه وهي الزيادة على الثلث (قوله في القسمة) ٦٣٥ صلة وجوب (قوله انها المتقدم) اي لو كان

يتبعها طامع مغلول وهو
صير قواحدة جائز ان يقتسمه
(قوله لارأيت) اي اخبرني
(قوله يا قسم) بضم الياء
وفتح السين (قوله فيجعل)
بضم الياء (قوله قال) اي
ابن القاسم (قوله يجمع)
بضم الياء (قوله يسقي)
بضم الياء وفتح الصاد
(قوله تضح) بفتح النون
وسكون الصاد المججمة اي
باله من نحو بشر (قوله
لانهما) اي البعل والسيح
(قوله يبدل) بضم قح
منقل (قوله في) اي الزرع
التي لم يرد صلاحه (قوله
بالنصر) ارجع للفرد الزرع
(قوله فان دخل على جده
عنه) مفهوم الشرط (قوله
وجه الخطار) بكسر الخاء
المججمة واهمال الطاء اي
الخطارة وامتناع اللسان
(قوله وان لم يقتشف)
حاجتهما اي الشريكين
(قوله اليه) اي المبلغ الصغير
مبالغة في جنون اقتسمته
(قوله وان اقتسمه) اي
المبلغ الصغير (قوله يعرف)
بضم الهمزة وفتح الراء (قوله
ذلك) اي القسم (قوله كما
يجوز) اي القسم (قوله
يبيداه) اي المبلغ (قوله
مكائهما) اي حين قسمه
بلا تأخير (قوله ولقهرهم)

كسب كاف التشبيه وهذه تقدم وجوب الغريه بشرطها في القسمة ايضا وهو تاويل على
عمران او الحسن عقب قصصهما المتقدم ظاهره وان كان الغنا كثيرا وقال ابو عمر ان معناه في
التقشف واما الكثرة فلا يجوز ان كان في ميرة قواحدة (و) جائز (جمع) بفتح فكون (و) بن
بفتح الموحدة وشدة الزاى اي شياب في قسمة القرعة ان كانت من صنف واحد بل (ولو) كانت
من اصناف (كصوف وحرير) وقطن وكان في فع الاين القاسم رحمه الله تعالى ارايت
من مات وترك ثياب حرير وقطن وكان وجبا بوا كسمة او قسم كل نوع على حدة ام يجعل
ذلك كله في القسم كنوع واحد قال ارايت ان يجمع الزكاة في القسمة فيجعل نوعا واحدا
فيقسم على القيمة مثل الرقيق عند الامام ما لث رضى الله تعالى عنه نوع واحد وفيهم الصغير
والكبير والهمزة والخارجة باله الفارقة عنهم متفاوتة منزلة النوعين واشد فالزعرى عنده
المنزلة وكذلك تقسم الابل وفيها اصناف والبقر وفيها اصناف فتقسم كلها في القسم على
القيمة عياض البقر بفتح الياء الماطقة في الكتاب على كل ما يلبس كان صوفا او خرا او كنانا او
قلنا او سحر او حنيطا او غير مخط (لا) يجوز ان يجمع في قسمة القرعة (كبل) اي ارض
يشرب زرعها يعرفه من نداوتها فيستغنى عن السقي (و) ارض (ذات) اي صاحبة (بئر)
يسقى زرعها بماء (او) ذات (غرب) بفتح الغين المججمة وسكون الراء اي دلوكية تخرج
الماء من البئر السقي الزرع لان زكاة زرع البعل العشر وزكاة زرع ذات البئر والغرب نصف
العشر ولو قسم هذا عند قوله ولو بعل وسما السكان احسن في الموطا يجوز قسم البعل مع
ما بين سبيح ادون نضج البياحي هذا مشهور المذهب لانهما كانا بزرع العشر ابن زريقون
لا يجمع البعل مع النضج ولا مع الصبح اتفاقا لا على رواية بيع الزرع قبل بدو صلاحه
بالنصر على ان يبيداه مكانهما ان كان يستطاع ان يبدل بينهما في قسمه نصرا (ولا) يجوز
قسم (عمر) على (نجر) (وزرع) فانما بوضعه بالنصرى (ان لم يبيداه) اي لم يدخل التقاسم على
جدا البئر او الزرع عقب قسمه بان دخل على اياه انه الى انهما طميه او اطلقا فان دخل على
جده عقبه جاز غ أشار بهذا المفهوم الى قوله لا بأس بقسمة المبلغ الصغير بالنصرى على
ان يبيداه مكانهما اذا اجتمع احق بخراجين وجه الخطار وان لم يختلف حاجتهما اليه وان
اقتسمه وفضل احداهما صاحبه بامر يعرف فضله جاز ذلك كما يجوز في المبلغ الصغير بل تخلط
ببلغ تختلج على ان يبيداه مكانهما ولقهرهم قولها قد لا بأس بقسمة الزرع قبل ان يبدو
صلاحه بالنصرى على ان يحسداه مكانهما ان كان يستطاع ان يبدل بينهما في قسمه نصرا
وذلك القضب والذين فان ترك الزرع حتى صار حيا اقتضى قسمه وقسم ذلك كله كدلا وشبه
في المنع فقال (كقصة) اي المذكور من الثمر والزرع (يا له) اي مع شعيرة او ارضه فلا
يجوز لانه بيع طامع ونصر او ارض عنلهما (او) قسم الزرع (قضا) بفتح القاف وشدة المنزة
اي حرم فلا يجوز لانه بعد تحقق محائليها (او) قسمه (ذرا) اي بالذراع والقسمة
والقدان فلا يجوز ذلك فيها الامام ما لث رضى الله تعالى عنه اذا ورث قوم نصرا او بخلا وفيها
نمرة فلا يسمون الفاروق الاصل ابن القاسم وان كان الثمر طمعا او بطلا الا ان يبيدوه مكانه
البياحي منع قسمها مع الطلع لانها كولي يجري فيه الربا ولا يجوز قسمه لادون الطلع لانها

عطف على الى قولها (قوله ذلك) اي الفرد

(قوله مسكن) ای غنیمت (قوله خلت) ای غیر الثابت غیر المور (قوله یمن) یکسر المتناهیة (قوله لا یستعمل) ای لا یحوز (قوله كذلك) ای الکتاب فی منع شمه (قوله فاعلم) ای بارضه (قوله یصیح) ای لیصد (قوله یروا) یختلف علی فاعلم (قوله جرم) ضم فکسر (قوله اخرج) ٦٣٦ ای من الماء (قوله وفسده) ای قفزه (قوله رطباً) بفتح فسكون (قوله فصد)

غرة لم توفى بان كان الثمر لم يسقط ان يكون طلعا او بطحا او قصبه مع القسطن قال الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه وكذلك الزرع لا يقسم مع الارض ولكن تقسم الارض والاصول
 وتترك الثمرة والزرع حتى يرد صلاحه ويحل فيه مفسوخة محتملة ويذهبون بقسمون
 غنمو لا يقسم الزرع فداين ولا مزارعة ولا قناتا الباقي حاصل المسئلة ان الاصول التي
 لم يزرعها لا يجوز قسمها لا ردها ولا مع غيرها لان قسمها وحدها فيه استثناء ما لم يزرع
 والمثبور ومنعه وقسمها مع غيرها فيه طعام وعرض طعام وعرض وحل الثمر التي لم يزرع
 طعاما لا يقول الله ابن ماريون واذا كان في الارض زرع مسكن او في الاصول غرة زرع
 ما ورثه لا يجوز تقسيمه في الارض والاصول بحال حتى توفى الثمر وتظهر الزرع لان ذلك
 مما لا يجوز استثنائه حكى هذا حصون في الثمر ابن ابي زينب وهو بين صحيح على اصولهم
 والزرع عندى مثله غ وأما الكنان ففي النواذر عن حصون لا يبدل قسم الكنان قسا
 وزرعته فيه او بعد زوالها حتى يذوق قسمه وعلى هذا اقتصر ابن عرفه وزاد في كون
 القطن قبل زواله حبه كذلك نظروا لحوط منعه وفي النواذر ايضا ابن حبيب يجوز قسم
 الكنان قاطعا يجمع وحرا ما قد جعل قبل احواله الماء وبعد ان جره وقبل نقضه ويعلم على
 التعديل والعصرى والرضا بالتفصيل القضى مالك في كتاب ابن حبيب كل ما يجوز فيه
 التفاضل فلا يأس بقسمته في غيره على التصريح بطاويبا وابسا والاراض مضمرا مثل القوا ك
 الرطبة وغر الباصور والكان والخطب والنوى والسنبع تمر باوان كان الكنان او الحناء قاطعا
 قبل ان يجمع أو بعد ما جمع طق وغر وزرع القربا ثناء المثلثة وتظاهره انه ارجح جميع القار
 وهو كذلك وجه جمع من الشراح على قسمه قبل طيبه في الثمر والزرع وهو يقول الحق فان
 اقتسم الزرع الاخر فداين على التصريح او اقتسم الثمرة قبل طيبها فذلك لهما اذا جدا
 وبهذا اذ لم يكنهما ولا يجوز زرع التأخير لهما واذا جدا من أراد التيقن منهما اجبره
 الاثر عليها اه وفيها لا يأس بقسم الزرع قبل بدو صلاحه بالتصريح على ان يجزأه مكنهما
 ان كان يستطيع ان يبدل بينهما في قسمه قصر او كذلك اقتضى التيقن قال ولا يأس بقسم
 البعل السفير بالتصريح على ان يجزأه مكنهما اذا اجمعتوا حتى يخرجوا من وجهه انظار
 وان اختلف حاجتهما اليه وان اقتسمه وفضل أحدهما صاحبه بأمر يعرفه بآثار
 يجوز فيه بل فله يبلغ فاختار على ان يجزأه مكنهما اه ثم قال وان تعم كلام المصنف
 في الثمر سواء كان قبل طيبه أو بعده في القوا ك التي يجوز فيها التفاضل فيبوز قسمها
 جميعا بطلها بالتصريح على ان يجزأه مكنهما قاطعا لا يجعثن قسم البعل بالنظر لان مالكا
 رضي الله تعالى عنه كرهه في القار والبقل ايسر في الخرص منها فاكرو قسمه وقال شبيب
 يقسمه اذا بدا صلاحه فقال عاصم قوله في البقل لا يجعثن بالنظر ثم ذكر قياس ذلك على
 قول مالك في منع قسمه القار بالنظر من غير النخل والصب ثم قال والبقل ايسر في القار

(قوله لا يعين) اي قسمه (قوله ايسمن النار) اي الى النار
 (قوله فاكره قسمه) اي البقل (قوله بيه) اي النمرص (قوله يقسم) اي البقل (قوله بيه) اي النمرص

(قوله فاختلقت) بضم التاء (قوله جله) اى سوا موقع على الجزء والتبعية (قوله ذاك) اى الجبل على التعميم لقال (قوله عليه)
 اى يحضون (قوله وقال) اى ابن عبدوس (قوله اذا كانت) اى التسعة (قوله دليل) اى مدلول (قوله بعد) بالضم (قوله انه)
 اى الزرع (قوله يه) اى الزرع (قوله فى غذائى) بفتح التاء مفتى فدان ٢٣٧ بلاؤن لاضافته (قوله بس) انظر ضبطه
 ومعناه قاله اقف عليه
 (قوله لنق) بكسر السين
 وفتح اللام ثقاف معلوم
 لكن بفتح فسكون (قوله
 سين) بفتح فسكون اى يظهر
 (قوله عنده) اى ابن القاسم
 (قوله وكلامه) اى ابن
 القاسم (قوله وان كان فى
 البقل) حال (قوله منعم)
 اى القسم (قوله والمراد
 بالتأخير) اى لا يلجز فيه
 غير البقل (خبران (قوله
 منهما) اى الشريكتين (قوله
 مكانه) اى حين القسم
 (قوله لئلا) خبر قسم (قوله
 بالحرص) صلة (قوله
 والثر) عطف على البقل
 (قوله كالصل) مثالا لما
 يحرم الفضل فيه (قوله
 ونحوه) اى من كل مصلح
 الطعام (قوله بها) اى التسعة
 (قوله لاه) اى الشان
 (قوله فيهم) بضم فسكون
 (قوله والسواران)
 المزدوجين (اى الشريكتين
 (قوله لا يخال) بضم الباء
 اى لا ينفو (قوله لا يقسم)
 بضم القاف وفتح السين (قوله
 بينهما) اى الشريكتين (قوله
 بينهما) اى الشريكتين
 (قوله
 اختلفت) اى قسمه (قوله الجبل) بضم الجيم اى سرج الفرس مثلا (قوله لخرج) بضم الخاء المجمعة وسكون الراء (قوله
 اختلفت) اى الاصناف المختلفة (قوله اولها) عطف على الفرس

التأخير إلى طيبها لأنه يبع طعام بطعام غير معالوي القائل ولا ضاعة المال كقسم بقوة
 وتارة تلقى آدمي كقسم دار صفة وجام ومصرعي باب ويجوز بالتراضي اذ لا دمي اسقاطا
 حقه بخلاف من الله تعالى فليس له اسقاطه (أو قسم) ثم علق (في أصله) أي الشجر
 (بالتنصر) بفتح الحاء الموحدة وسكون الراء آخره صاده ممله أي الحزب فلا يجوز للفر وشبهه في
 المنع فقال (كقسم) بقل بفتح الموحدة وسكون الشاف قائم بارضه بالتنصر فلا يجوز للفر
 فيها لأن القسم اذا ورث قوم بسلامة فلا يجزئ ان يقتسمه بالتنصر وليبعوه ويقتسموا
 ثمنه لأن مال كذا رضى الله تعالى عنه كقسم مائه تقاضل من الثياب بالتنصر فكذلك البقل
 واستغنى من الثمر في أصله فقال (الا فقر) بالثناة وسكون الميم أي البعل الذي قد بول إلى
 كوة بقرا (والغيب) فيجوز قسمهما في أصلهما بالتنصر لسهولة ترصهما وخفة غره
 لظهورهما وعدم استنادهما فيما لا امام مالم يرضى الله تعالى عنه اما غر الخزل والغيب
 فإنه اذا طاب وصل بينهما واحتاج أهله إلى قسمه فان كانت حاجتهم إليه واحدة مثل ان يريدوا
 كلهم أكله او يسهو رطباً فلا يقسم بالتنصر ابن القاسم لأنه اذا كانت حاجتهم إليه واحدة
 كان غيرة الطعام الموضوع بينهم فلا يقسمونه الا كلاً قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 اذا ورث قوم شجر غير الفضل فلا يقسمون ما عدا ريشه اذا طاب بالتنصر والقوا كمن
 الرمان والخوخ والقرصك وما شابهه لا تقسم بالتنصر وان احتاج اليه أهله وانما يقسم
 بالتنصر الخزل والغيب ان اختلفت حاجة أهله اليه فأراد بعضهم ان يشع وآخر ان يثر وآخر
 ان يأكل رطباً وحل يسهو اذا وجدوا عالم بالتنصر ابن القاسم اذا لم يثر الخزل والغيب
 فلا يقسم بالتنصر ويجزؤه ان أرادوا قسمه ثم يقسمونه كلاً وسأوى الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه في سماع أشبهه وابن نافع بن عمار الغيب والتين وغيرهما مما لا يجوز فيه التقاضل
 وإلى هذا السماع اشارة في المدونة بقوله وذكر بعض اصحابنا ان مال كذا رضى في قسم القوا
 بالتنصر وهذا السماع اظهر وأوضح في المعنى من رواية ابن القاسم ويجوز قسم غر الخزل
 والغيب (اذا اختلفت حاجة أهله) بان أراد بعضهم تهمه وبعضهم كلاً رطباً وبعضهم يسهو
 وبعضهم اهدام فلهذا ان شرط ان الحاجة اليه واختلافها فان لم يحتاجوا اليه او اختلفت
 حاجتهم فلا يجوز قسمه بالتنصر وان اختلفت بعامر جازيل (وان) كان اختلافها (بكثرة
 آكل) بقلته بعد الهمز وكسر الكاف او يقسمه وسكون الكاف واستظهر البساطي الاول
 اللغوي ان اختلف حاجتهم للفضل عمال أحدهما على عدل الآخر جازان يقتسمهما بالتنصر
 القسدر الذي يحتاج اليه كرهما عمالاً (و) اذا (قل) القرا المقسوم بالتنصر ابن عرفة في
 كراهة التنصر في الكثير رواية الباجي وظاهرها (و) اذا (حل) بفتح الحاء الموحدة واللام
 مشددة أي جاز (يسه) أي الثمر بطيبه ويند صلاحه فيها لا يقسم بالتنصر الا اذا طاب وحل
 يسهو (و) اذا (انقصد) بطور المقسوم بان كان كله (من يسر) بضم فسكون (أو رطب) بضم
 ففتح اشبه ان كان بينهم يسر ورطب فلا يجوز أخذ أحدهم اليسر والا سخر الرطب
 بالتنصر وليقتسموا كلاً منهم ما به وهذا شرطان اتحاد الطور وكونه من يسر ورطب
 وصريح يقتسمون ثمانية افعال (لا) يقسم بالتنصر ما قبلين (غر) بالثناة وسكون الميم ولو

(قوله لا) أي قسمه بشرط
 تأخرها إلى طيبها (قوله أو
 لا ضاعة المال) عطف على
 لا غر (قوله أي الأذى
 قوله قائم) أي بارضه
 (قوله من الثواب) بيان ما
 (قوله لسهولة الخ) علمه
 يجوز الخ (قوله انظروهما)
 علمه سهولة الخ (قوله
 لأنه) أي المذكورين الثمر
 والغيب (قوله اليه) أي
 المذكور (قوله كان أي
 المذكور (قوله شجرة)
 الخ أي مثراً (قوله لا تقسم)
 خبر القوا (قوله وان
 احتاج اليه) مبالغته في منع
 قسمه بالتنصر (قوله فأراد
 بعضهم) أي الورثة الخ بيان
 لاختلاف حاجتهم اليه
 (قوله يثر) بضم فتح فكسر
 مثقلاً (قوله اذا وجدوا
 عالم بالتنصر) علمه يقسم
 (قوله وسأوى مالك) أي في
 القسم بالتنصر (قوله فان لم
 يحتاجوا اليه) مضموم
 الشرطين (قوله القدر)
 مقحول يقتسمها (قوله
 منهما) أي اليسر والرطب
 (قوله به) أي التنصر

(قوله لانه) اى القسم بالقرعة (قوله ويجمع) بضم الياء اى الايض والاسود فى القسم (قوله على التساوى) اى فى الكيل (قوله الا اذا كان الاكثر اذى) اى لا يجوز نظروجهما من المعروف الى المكايسة لتدويران الفضل من الجانبين (قوله فان اى أحدهما) اى الجميع (قوله قسم) بضم فكسر جواب ان (قوله يجمع) بضم فكسر مثقالاى الشرى يكن (قوله المقابلة) اى المزايدة فى القرعة يتفق على أحدهما فيقتض به ويدفع لشرى به ٢٢٩ ما ينوب من القيمة التى أخذها (قوله هنا) اى المدونة (قوله هو) اى

البلع الكبير (قوله فى سرمة) صله كاف التشبيه (قوله فهو) اى معرفة حظه وذلك كغيره (قوله وان لم يجز) مسافة (قوله بجز) اى مضى قسمه (قوله يجمع) بفتح القاف (قوله لانه) اى المدونة (قوله يجمع) اى البلع (قوله واجازتها) اى المدونة (قوله قسم البلع الكبير) لانه الذى يؤخذ باجراره ولا يصرفه والبمع انما يحمل برهوه باجراره واصفران (قوله المصنف) اى قال فى توضعه مجيعان التناقض (قوله لانه) اى الذى طالب (قوله ولا يطل) اى القسم بأخيره بعد قسمه حتى يصير غمرا (قوله فانه) اى البلع الكبير (قوله اذا ترك) بضم فكسر اى بعد قسمه (قوله هنا) اى القرعة (قوله هنا) اى الشرى يكن (قوله الى بقاء القرعة) اى على اصلها حتى يصير غمرا (قوله يقدر)

اختلفت اقواعه كصحاى وبرى وبجوة وقسم) بضم فكسر غمرا النخل والغلب (بالقرعة) بضم القاف وسكون الراء (بالقرى) اى الحزب (الاجب) هذه القيمة لا يجوز الا بالقرعة وهو ظاهر قول اصحابنا لانه تميز حق ولان المراضاة مع محض لا يجوز فى المعلوم الا بضم ناجر وشتر هذا القسم تساوى الكيل وان كان بعضه افضل كالعنب الايض والاسود ويجمع على التساوى الذى يجوز ان يفضل احدهما على الآخر على وجه المكايسة فاما أخذ ماخره عشرة اوسق والاخر ماخره خمسة اوسق لانه معروف الا اذا كان الاكثر اذى (بالاجب) فان اى أحدهم قسم كل نوع على حده قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان يجزا المقواة وشبهه فى جزاء قسم القرعى اى بالقرص فقال (ك) قسم (البلع الكبير) فيها يجوز قسم البلع الكبير اذا اختلفت حاجته وهو كالبر فى حرمة الفضل ومن عرف حظه فهو قبضه وان لم يجزها وان حده بعد ثلاثة ايام او اكثر جاز ما لم يتركه حتى يرمى فان اذى بطل قسمه ونافض بعضهم بين قولها اذ اخل بهما واجازتها قسم البلع الكبير المصنف ولعلهم اعترضوا طواى الطبى هالاه يجوزنا أخيره بعد القسم الى ان يصير غمرا ولا يطل القسم بخلاف البلع فانه اذا ترك حتى اذى بطل القسم أو الجس من دعى الى قسم المزرعة بالقرص فذلك ومن دعى الى قسم البلع الكبير لا يجاب ولا يقسم بالقرص الا مراضاة والفرق انها ان كانت من جهة فادعى منها الى بقاء القرعة يقدر على ذلك اذا وقع القسم وان كانت بطل فلا يقدر والذى اراد البقاء على ما اراد لان بقاءها الى الطبى به بعد القسم فاعلم ذلك اه (و) اذا قسمت القرعة لاخلاف الحاجة ثم قسمت الاصول فوقع نصيب كل من القرعة فى اصل الاخر (سنى ذو) اى صاحب (الاصل) اصله وان كانت غمرا فمعه على المشهور وشبهه فى وجوب السق فقال (ك) سنى (بائع) اى الاصل (المستق) بكسر التثنية اى المشترط (قرعة) وجوب السق فقال (ك) سنى (بائع) اى الاصل (المستق) بكسر التثنية اى المشترط (قرعة) اى الاصل المبيع فسقعه عليه حتى يجز غمرا ويسله لشرى به فيها لئن القاسم وجه الله تعالى اذا اقسما القرعة كما وصفتنا بعد دقة الاصول كان على كل واحد منهم سق فله وان كان غمرا فغيره لان على صاحب الاصل سقعه اذا باع غمرا فقال مصنفون السق ههنا على رب القرعة لان القسم تميز حتى ابن تونس ما قال مصنفون هو الصواب وأما من باع اصل فله حائط دون غمرا فاسق على البايع لان البائع لا يسلم له الاصل حتى يجز البايع غمرا وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعطف على المنوع فقال (أوفيه) اى القسم (راجع) اى رجوع مالك رضى الله تعالى عنه وعطف على المنوع فقال (أوفيه) اى القسم (راجع) اى رجوع أحد المتقاعين بمال على الآخر لعدم تساوى القسمين فى القيمة كدارين قيمة احدهما مائة والآخرى جودون على ان من صارت له ذات المائة يدفع خمسة وعشرين ان صارت ذات

بفتح فـ يكون فكسر الخ خبر الما (قوله على ذلك) اى البقاء الى التفر (قولون كانت) اى القرعة (قوله ينسد) بضم فسكون فكسر (قوله اصله) مفعول سقى (قوله وان كانت غمرا فغيره) حائط (قوله على المشهور) صله سقى (قوله فسقعه) اى الاصل (قوله عليه) اى بايعه (قوله ههنا) اى فى القسمه (قوله هو الصواب) خبر ما (قوله القرعة) اى الاصل (قوله لعدم تساوى الخ) صله فساد

الخبين فلا يجوز لاه غرو اذ لا يدري كل من صاحب القسم هل يرجع أو يرجع عليه وهذا في
 قسمة القرعة وأما في قسمة التراضي فيجوز لانهما في القرو ويتبع بالقرعة في كل حال (الأن
 يقل) بفتح فكسر مثلاً ما يرجع به أحدهما على الآخر فيقتصر ويجوز انقسم المشغل عليه
 بالقرعة الضميمة لانه لا يضمنه ولا يلتزم في الغالب كون قيتي الدارين سوا خان اختلفت قيتا
 الدارين فكان بينهما سبر مثل كون قية أحدهما مائة والآخرى ثمان فلا يمان بغيرها
 على أن من تصوله التي قيمتها مائة يعطي صاحبه خمسة وتعيبه ابن عرفة قاله ونفسه ظاهر
 الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين وليس من شرط قسم الدور استقلال كل شريك
 بدوا كلمة وفي الرسالة وقسم القرعة لا يكون الا في قسم واحد ولا يؤدي أحد الشريك
 تخافان كان فيه تراجع فلا يجوز القسم الا بتراض مباح لا يجوز تعديل السهام بزيادة
 دواهم أو دنائهم أو غير ذلك من غير جنس المقسوم من إحدى الجهتين وجزء المصنف في
 وضعه بما قاله الشئى والله أعلم (أو قسم لين) ثم هو (في ضرر) بان يأخذ أحدهما شاة
 أو بقرة أو ناقة يملها والآخر شاة أو بقرة أو ناقة يملها فلا يجوز لانه قروي كل حال (الا
 لفضل بين) بكسر الهمزة أي ظاهر فيجوز بالتراضي أخذ أحدهما شاة أو آخر بقرة
 أو ناقة لا يعرف في فيها لا ينقسم رجح الله تعالى لا يجوز قسم العين في الضرر لانه
 مخاطرة وأما ان فضل أحدهما الآخر باعربين على وجه المعروف وكنان اذا هات ما يد
 أحدهما من القير يرجع فيما يد صاحبه فذلك جائز لان أحدهما ترك الآخر فلا يضره معنى
 القسم (أو قسمو ادا) مثلاً على ان نصيب أحدهم (بلا يخرج) بفتح الميم والواو وسكون
 انهاء الميمية اى بلا يخرج منه ولا يخرج من الباب الذي في نصيب الآخر ولا يمكن فتح باب
 آخر يخرج منه لاطاحة املاك الناس فلا يجوز (مطلقاً) اى عن التقيد يكون القسمة
 بالقرعة لانها الضامة مال فيها وان اقتسم ادا اى بتراض فخذ أحدهما دواها الآخر
 مقسماً على أن لا طريق لصاحب المؤخر على الخارج جازع في ما شرطه ورضاء ان كانه
 موضع بصرف اليه بابه والافلا وكذلك ان اقتسما على ان يأخذ أحدهما القرف على ان
 لا طريق له في السفل فلي ما ذكرنا وان اقتسما ارض على ان لا طريق لأحدهما على الآخر
 وهو لا يجيد طريقاً الاعلى فلا يجوز وليس هذا من قسم المسلمين (وصحت) القسمة لانه
 يخرج واحد ولا يمكن غيره (ان سكت) بضم فكسر (عنه) اى الخارج حال القسم بان لم
 يشترطوا شيئاً ووقع الخارج في قسم أحدهم وصار ملكاً لوجهه (ولم يرك) اى من وقع
 الخارج في نصيبه (الاتساع) بالروضة عند ابن القاسم وهو المشهور فان اقتسما البناء
 ثم اقتسما الساحة وليذكر كلا الطريقين فوقع باب الدارين حظ أحدهم ورضى بذلك صاحبه
 فان لم يشترطوا في أصل القسم أن طريق كل حصه ومدخلها فتح الخاصة فان الطريق بينهما
 على حاله أو فتح باب الدارين وقع في خطه وليا قيتهم فيه المعمر (و) ان اشترى كواقيما من حجر
 وطاب أحدهم قسم حجرهما بالمال (أو لا يجير) بضم التثنية وفتح الواو (المال) لانه اذا قسم حجر
 قسم حجرى بفتح الميم والواو وسكون الميم اى يملك بر (المال) لانه اذا قسم حجر
 لا يستوى جريده بل قد يجرى في بعضها أكثر من جريده في غير فليترك بعض الشريك

(قوله هل يرجع) بفتح الباء
 (قوله أو يرجع) بضم الباء
 (قوله وتعيبه) اى كلام
 الشئى (قوله ونفسه) اى
 ابن عرفة (قوله بالعين) صله
 التعديل (قوله بان يأخذ
 أحدهما شاة الخ) تصوير
 لقسم العين في ضرره
 (قوله بين) بكسر الشاة
 مثقلة (قوله وكان) اى
 الشان (قوله من القسم)
 بيان ما (قوله معنى القسم)
 اخافته للبيان (قوله لانه)
 اى القسم بالخروج وأنه
 لتأنيث خبره (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله ان كان
 له) اى صاحب المؤخر (قوله
 والا) اى وان لم يكن له
 موضع بصرف اليه بابه
 (قوله القرف) بضم ففتح
 جمع قرفة اى البيوت
 العالية (قوله على القسم)
 صفة سكت (قوله بان لم
 يشترطوا شيئاً) تصوير
 لسكت عنه (قوله فيها)
 اى المدونة فخره مقدم (قوله
 أصل القسم) اخافته
 البيان (قوله لم يرك) بكسر
 فسكون (قوله فيه) صله
 المعمر (قوله لانه) اى المال
 (قوله فيه) اى الجري المتعدد

(قوله فيه) اى الماء (قوله فيها) اى الدوة (قوله أصل العين) اضافته للبيان (قوله بالقلد) بكسر فسكون اى قد مرثوب
أسفله على ما سئل عن شفاط الملة منه الى فراغه (قوله وما علت) بضم تاء التكلم الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أحدا)
اى من الصباية والتابعين (قوله أجزائه) اى قسم مجرى الماء (قوله على اجزاء مختلفة) كصف وثلاث وسدس (قوله ولها) اى
القرية (قوله فسمت) بضم فسكسر (قوله منه) اى الماء (قوله لمع) بضم فسكسر ٦٤١ (قوله فيه) اى مجرى الماء (لانه)

اى قسم الجرى (قوله
واما فى محل جريه) عطف
على اما فى أصل العين
(قوله وهو) اى الحليز
فى محل جريه (قوله لانه) اى
الماء (قوله جواز) اى
الجرى (قوله وأصله) اى
القلد (قوله فيها) اى القدر
(قوله صادر) اى القلد (قوله
حققة) اى فى القدر (قوله
يتجزى) بضم فتح متعلا
(قوله به) اى القلد (قوله
العلاقة الخاصة) اضافته
للبيان (قوله تقدير) اى
تصوير (قوله فيه) اى قسم
الماء بالقلد (قوله ان يأمر
الامام رجلين الخ) خبر
تفسير (قوله أو يجمع الورثة)
اى مثلا عطف على يأمر
(قوله هما) اى الرجلين
(قوله أسفلهما) اى القدر
(قوله ينقب) كقوله
بعدان) بضم فسكسر فتح
منعلا اى يضران (قوله
انصدع القبر) اى يظهر
نوره (قوله لم) بفتح الهاء
والهمزة متعلا اى قرب (قوله

فيه الماء) اى يقسم أصل العين والابار وله كن يشتم شرها بالقلد ولا يقسم مجرى الماء وما
علت ان أحدا أجزأه وان دونوا قريه على اجزاء مختلفة ولها ماء ويجرى ما مرقوا أرضها
وما حوا وشرها ويشجرها فسمت الارض بينهم على قدر ما ورثهم منه أبو الحسن أطلق الجرى
هنا على الماء الجارى ولم يرد موضعه الذى يجرى فيه ٦٤١ ابن بابي أطلق الجرى هنا على الماء
الجارى وان لمع فيه من التقص والشر لانه لا يتأق الا بصليبين بين الصليبين اما فى
أصل العين وهو يؤدى الى تقص الماء وغوره ان صادف الحليز البوع واما فى محل جريه
وهو لا يضبط الانصب لانه قد يعرض فيه ما يميل به الى إحدى الجهتين البساطى اى لا يجبر على
قسم الارض التى على محل جري الماء اذا الماء لا يضبط له جريه لانه يفرض له من الرخ ما يميل
به عما كان ما تلامسه ومعه عدم الجبر جواز ما التراضى (وقسم) بضم فسكسر الماء المتقارن
(بالقلد) بكسر القاف وسكون الهمزة الماء المجهول فيها ثم استعمل فيها العلاقة الحالية ثم
المتعلقة حتى يفرغ الماء الذى فيها وأصله الماء المجهول فيها ثم استعمل فيها العلاقة الحالية ثم
صار حقيقه وقد يتجزى به الى آة اتصال كل ذى حق حقه لعلاقة الخاصة ابن حبيب تفسير
قصة الماء بالقلد ان تخا كوافه وأجمعوا على قسمه ان يأمر الامام رجلين ما مرقوا ويجمع
الورثة على الرضا بمائتا شذرا من قدران فخارا وشبهه فمقبان فى أسفلهما ينقب بمسكه
عندهما ثم يظلمتاها ويحعلان تحتها قصر يؤبسدان الماء فى جراد ثم اذا انصدع القبر صبا
الماء فى القدر فسيل الماء من الثقب فكلها ماء ان يفرغ صباحى يكون سيل الماء من
الثقب معتدلا للثبات وكه والليل كله الى انصداع القبر فيصباها ويشبان ما اجتمع من الماء
على مقام أظلمهما كلا أو وزنا ثم يحعلان لكل وارث قدر يحصل سهمه من الماء وينقبان
كل قدرهما بالثقب الذى نقيباه القدر الاول فاذا أراد أحدهم السقي علق قدره بجناحه وصرف
الماء كله الى أرضه فيسقى ما سأل الماء من قدره ثم كذلك يقسمهم ثم ان تشاحوا الى التبدنة
أسهموا ابن ونس قوله ثم يجعل لكل واحد قدر يحمل سهمه انما يصح ذلك اذا تسانت
افسباؤهم لان القدر كلما كبرت ثقل الماء فيه او قوى جريه من الثقب حتى يكون مثلى
ما يجرى من الصغرى أو كثر والذى أرى ان يقسم الماء بقدر أظلمهما فباخذ صاحب
النهم قدرا وباخذ صاحب عشرة الا سهم عشرة قدور وهذا بين وشبهه فى عدم الجبر ونقل
(كينا) (سنة) بضم السين المهملة وسكون القوفية اى حائط ساتر (بينهما) سكاغ شرط
بانه بينهما حين القسم ودعا أحدهما الاخر لانه فاني فلا يجبران شرط الا اشتراك فى بناءه

٨١ منحه
صا) يشدا الموحة اى الماء فى القدر (قوله الى انصداع القبر) اى ظهور نوره ومن
اليوم اى الثانى (قوله فيصباها) اى الجرار (قوله من الماء) بيان ما (قوله على مقام أظلمهما) اى تقام السمس فى المثال
اليتقدم (قوله كلا أو وزنا) ملة يضعان (قوله قدرا) بكسر القاف (قوله الاول) بضم الهمزة (قوله قدريه) بكسر القاف
(قوله ما سأل الماء) اى مدة سلانه (قوله أسهموا) اى اقترعوا (قوله سلى) بفتح اللام مثنى مثل بالانوين (قوله بقدر)
بكسر القاف (قوله قدرا) بكسر القاف

حينه جبر الآتي على شأهم الداعي من المجموعة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في
 الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما فلا يجبر على شائه ويقال لا تسرع على
 نفسك ان شئت وان كان مشتركا بينهما امر الآتي ان يفي مع صاحبه ان طلب ذلك وفي
 المقدمات اذا اقسام التمر بكان الدار لم يشترط ان يقيمها ما جاز فلا يصحك بذلك عليها
 ويقال له دعي الى ذلك اسرع على نفسك في حقلك ان شئت وان اشترطت ذلك لم يجدا ما خضع
 نصيب كل واحد منهما نصف بناء الجدار وان كان احدهما اقل نصيبا مع صاحبه وكذلك
 الحقة فتكون عليها بالسوا الى ان يبلغ مبلغ السرازم يجدا فيه حدا ولا اختلاف في هذا
 اجله اه وانما المتعلق ولم يرد عليه وقال القاضي الصواب ان يجعل كل واحد منهما متغيرا
 يستقره عن صاحبه ولا يجوز لهما الرضا بغيره بحجة لان فيه كشفا لغيرهم في تصرفهم
 ودخول بعضهم على بعض اه وأما الجدار بين الرجلين يسقط فحصل في شأه أربعة اقوال
 وتكلم عليه ابن عرفة في باب الشركة قال غ (و) اذ قسمت ترك بين نصيبه فقط لا يجمع
 القاسم في القسم (بين نصيب عامين) أو أكثر في كل حال (الانضمام) اي الورثة ولذا
 جمع الضمير مع ابن القاسم لا يجمع خطا اثنين في القسم ابن رشد هو قوله فيها ومعه ان لم
 يكونوا أهل سهم واحد القس يجرؤان يجمع نصيبين في القسمة بالتراضي ومنع ذلك ان
 القاسم في القرعة ومع القرعان الاخر تلام يرون الثلث فيقول أحدهم اقسام احسن
 على حدة فلا يجاب بذلك ويسمى ولا شوية جميعا الثلث ثم يقاسم بعد ان شاء ابن رشد
 لا خلاف في ذلك في أهل السهم الواحد كالبنات والزيجات ونحوهم وأما العسبة فقال ابن
 القاسم لهم ان يجمعوا نصيبهم ان أرادوا ذلك عددا (الا) أن تكون العسبة (مع ذى فرض
 كزوجة) وبث وأختوا فأخ لام (فيصنعون) يضم النصبة الى العسبة (أولا) بشد الواو
 منوا ويسمى سهمهم وبين ذى الفرض ثم يقسمون ثانيا انشاؤها لايجمع حظ رجلين في
 القسم الا ان ترك زوجة وولد اعددا أو عسبة غير ولا في سهم للزوجة على أحد الطرفين
 ويكون الباقي للولد أو العسبة وشبه في جواب الجمع فقال (كذى) اي صاحب (سهم) اي
 نصيب كنصف من فجدوا بالحق الشرية ومات عن سهمه (و) عن (ورثة) جميع الورثة
 ويسمى سهمهم وبين شرط نعمتهم ثم يقسمون ثانيا انشاؤها (تسبانا) الاول طي تفسير
 ضمهم رضاهم بالورثة تبع فيه الشارح وهو غير صواب لانهم ما عروا ما ظاهرا المصنف لابن القاسم
 في المدونة وهو لم يشترط رضاهم بالورثة بل العسبة فقط ابن رشد اختلف في جمع العسبة
 على ثلاثة اقوال أحدها أنهم كاهل السهم الواحد يقسم لهم حقوقهم ما يقسمون بعد ان
 شأوا وهو جماع أشهب وابن نافع والمذهب ابن حبيب في الواضحة والثاني أنهم ليسوا كاهل
 سهم واحد فلا يجمع حظهم في القسمة بالسهم وان رضوا أو أراءه قول المقرة والثالث لا يجمع
 حظهم في القسمة بالسهم الا أن يريدوا ان لا يقتسموا الى هذا ذهب ابن القاسم في المدونة لانه
 فسر قول مالك فيها فبن ترك زوجة وعسبة وترك أرضا المرأة يضرب لها بمقتضاها أحد
 الطرفين فقال عنه عندى ان كان العسبة واحدا وعددا لا يردون القسمة اه وقد نقل في
 توضيحه كلام ابن رشد فاباه أن اذ ارجع الضمير في رضاهم العسبة وهو قرره الشارح في وسطه

(قوله أحسن) يضم فكسر
 (قوله عليها) اي أحدهما
 ابن الجار (قوله ذلك) اي شأه
 (قوله يجدا) يفتح ضم
 (قوله أخذ) يضم فكسر
 (قوله وان كان أحدهما
 أقل نصيبا) مبالغة (قوله
 ولذا) اي عودا لضمير على
 الورثة فلا يجمع (قوله فيها)
 اي المدونة (قوله سهم) اي
 فرض (قوله القرعان)
 اي أشهب وابن نافع (قوله
 بعد) بالضم (قوله وبث
 الخ) ان ما دخل بالكاف
 (قوله تبع) اي تبع (قوله
 وهو) اي تفسير ضمير
 رضاهم (قوله لانها) اي
 الشارح و (قوله
 وهو) اي ابن القاسم (قوله
 اختلف) يضم التاء (قوله
 بعد) بالضم (قوله لانه)
 اي ابن القاسم (قوله وبه)
 اي ارجاع الضمير للعسبة
 صله قوله

(قوله وفي جمع العصبه الخ) مستأخر (قوله ان رضوا) اي العصبه (قوله وبعثناهم) اي نظم (قوله تقسيمه) اي اخذنا الفرض بقوله وهو الاجنبي (قوله الاختصاص) اي بالزوجه (قوله في هذا) اي مع العصبه (قوله لم يضمن الله) (قوله كلام ابن رشد المتقدم) اي قوله الثالث لا يصح - عليهم في القسمة السهم الا ان يردوا - لان لا تقسم (قوله وكان) يعقب الهمزة وشدة النون (قوله بها) اي مستأخر الزوجه (قوله فالام) ٦٤٣ اي ابن عبد السلام وختم (قوله اختيف)

وفي شامه وفي جمع العصبه ثالثها بيان رضا وفي ستمه الشيء اذا كان الولد عدداً من
الزوجه فقال الامام مالئ الرضى الله تعالى عنه مرتبهم كل سهم واحد منهم اثنان فالحاصل
للزوجه اخذته وما صار للولد استأفوه ان كان ينقسم والابا عوم فيها اي لكل واحد
سهم فيقسم على اقلهم وراى ابن القاسم انهم ليسوا كل سهم فيقسم على واحد ان تزوا
على ابن يجمعوا ويضرب بسهم واحد لا لاختلاف ذلك اه فلم يكن في قولهم ان القول
الثلاثة اشتراط ومراجع الورثه وبما تقدم تصان الصواب اساط الامم قوله لا يج
كزوجه اه (الثاني) متى قولت مع ذى فرض وهو الاجنى تقيدهم وهم الاختصاص
وليس كذلك بل جميع ذوى الترويض سواء في هذا كما يل من كلام ابن زبده المتقدم وقد قال
الشيخ عبد الرحمن الاحمورى في حاشيته الذى في الجواب الحسن وابن رشد انه اذا زوا بالجمع
جمع بينهم في سته الزوجه وقومها كالامم والجد اه وهو مراد المصنف ولذا فى الكافى
قوله كزوجه وكان تمت غرضه التوضيح بما لان عبد السلام واستثنى ابن القاسم سته
الزوجه من عموم المسئلة اه ففهم اختصاص الحكم بها وفيما لا ينظر لم يستثنى ابن
القاسم سته الزوجه فقط في التبعات ابراهيم استثنى في قول الامام مالئ الرضى الله تعالى
عنه لا يجمع بين نصيب اثنين في القسم وان اراد ابا ابن القاسم رحمه الله تعالى تأويله لا يجمع
بطريقهم اثنين اتفاقا واختلاف راي اذكر حاجتهم وفي قوله الامم العصبه اذا زوا اي اقل غيره
راى جمع اهل كل سهم في سهم واحد ويضرب بهم في ثواب ذلك اه كرهوه ثم بعد التباين بين
ان يسقوا شركه في سهم او يستأفوا القسمة فيما بينهم اه وقابل هذا ما عايناه في ابن
القاسم هذا على مالئ الرضى الله تعالى عنه خلاف قول مالئ الرضى الله تعالى عنه وما ارد
مالئ الرضى الله تعالى عنه لا يجمع الانصاف في واحد في جميع الاقسام بالقرعة وانما هذا فيما
هم فيه سواء في السهام فاذا اختلفت انصافهم فكان اقدم منهم الثلث والاخرين منهم
البس ولاخرين منهم النصف فانه يجمع اهل كل سهم بالقرعة عليه وان كرهوا ذلك كذا
فسره عن مالئ الرضى الله تعالى عنه في العتبة في جماع ابن ناقم واشهب وفي كتاب ابن حبيب
عن عبد الملتوطرف واصبغ قالوا وهو قول مالئ جميع اصحابه رضى الله تعالى عنهم اه
وقس العتبة الذى اشار اليه اشهب وسأله عن الاخوة لا يرون الثلث فيقولوا أحدهم
اقسموا على حصتي على حدة ولا تضعوا في اخوة فقال ليس ذلك حتى يقسم له ولا أخوة جمعا
الثلث ثم يقامهم بعد انشا وكذلك نزواج الميت بزوج الوفاة وكذلك الوصية الاخوة
وشبههم يقول بعضهم اسقوا على حصتي ليس ذلك لهم اه وفيه علة انه خلاف مذهبه ابن

وأخذوا إى عدم الجمع (قوله فيجمع فيسوا فى السهام) كأحادا عصبه والزوايا ولما نفاخا الأخوان والحداد (قوله)
 لقوم منهم (الثلاث) إى كنحو قلام (قوله ولا تحزن منهن السدى) إى بكلمات (قوله ولا تحزن منهن السدى) كشقيقة (قوله)
 وسألته) إى مال كارضى القبله إى عنه (قوله فقال) إى مال كرضى القبله إى عنه (قوله بعد) بالضم (قوله برثن الربيع أو الفجر)
 إى يقتولوا أحدا من الخصم إى الحسى على حديق ولا تفهمون لى فى الزوايا

(قوله ويهيم) بضم فسكون ففتح (قوله وان لم يرشوه) ما قلته أو حال (قوله والذي حكى عليه ابن رشد الاتفاق) خروج
 (قوله فلا خلاف) جواب أما أهل السهم (قوله الواحد) أى الشخص (قوله لكنه) أى الذى حكى عليه ابن رشد
 الاتفاق (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولا يجمع) إلى قوله هذا متعول قول المضاف لفاعل (قوله ثم قال) أى البنائى (قوله نقله)
 أى كلام عباس (قوله وهو) أى صاحب ٦٤٤ ابن رشد الاتفاق عليه الخصال (قوله وان استند) أى نقل الاتفاق الخصال

(قوله بما قلته عباس) صلة
 استند (قوله من الخلاف)
 بيان ما (قوله لكن لا يفتى
 رجحانه) استدرا لأهل
 وان استند ابن عمره لرفع
 اجماعه منه (قوله ولا)
 أى دلالة كلام عباس
 على رجحانه على تقرير (قوله
 عليه) أى المصنف (قوله
 وبين) بفتحان متحدا
 (قوله القاسم) تفسير
 لفاعل كسب المسترفه
 (قوله وليس) بفتحات
 متفلا (قوله ويرى) بفتحات
 متفلا (قوله القاسم) تفسير
 لفاعل رضى (قوله فان كان)
 أى الاسم الذى فيها (قوله
 أولاً) بفتح الواو (قوله
 وهى المذكورة) أى والمرأاة
 أى وأما الهياة والمرأاة
 فذكرنا مجرد تيم الاسم
 لأن الأولى جارية ولها باب
 والثانية بيع ولها باب (قوله
 وهى) أى القرعة (قوله
 يعين) بضم ففتح فكسر
 متفلا الخ تفصل يخرج
 الهياة (قوله بما يجمع عليه
 الخ) يخرج المرأاة (قوله
 فيجوز) بضم ففتح متفلا (قوله
 بالقيمة) بفتح على عدد (قوله فيجوز) بضم ففتح متفلا (قوله
 هو) أى المقسوم الذى هو (قوله متساو) أى قيمة (قوله وما اختلف) أى والمقسوم الذى هو مختلف قيمة (قوله ويرى) بفتح الجيم
 وكسر الراء آخره موحدة أى من روع من ناحية (قوله يعلم) أى فى القيمة بلودنه (قوله يرى) بفتح من ناحية أخرى (قوله ما فيها)

القاسم وإذا قال فى المدونة ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وإن أراد ذلك السابق فى مثل هذا
 يعنى الزوجة مع العصبه ويقهمن قوله فى مثل هذا عدم اختصاص الحكم بالزوجة كما علم
 والمصنف رحمه الله تعالى جازعلى مذهب المدونة وحام حول كلامها وأراد تأدية ذلك ثم
 تساعده العبارة ولذا قلنا تساعداً لبعضهم الصواب اسقاط الأو ويقول ولا يجمع بين رجلين إلا
 العصبه مع كزوجة والكامل لله تعالى البنائى جميع ذى السهم الواحد كالزوجة فى القسم وإن
 لم يرشوه هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق وتضمنه أما أهل السهم الواحد وهم الزواجات
 والبنات والأخوات والجدات والأخوة تلام والموصى لهم بخلاف الثلث فلا خلاف احفظه انهم
 يجمع حظهم فى القسمة بالسوية سواء أو بالانهم بمنزلة الواحد اهـ لكنه خلاف ما نصبره
 ابن القاسم فى المدونة قول ما لى رضى الله تعالى عنه فيها ولا يجمع حظ رجلين فى القسم وإن
 أراد ذلك السابق إلا فى مثل هذا أى العصبه مع أهل السهم قال فى التبيين الخ نصه المتقدم
 ثم قال نقله أبو الحسن وهذا الذى هو الذى حكى عليه ابن رشد الاتفاق وهو وان استند ابن
 عمره بما ذكره عباس من الخلاف لكن لا يفتى رجحانه من كلام عباس ولذا اقترحه غ وغيره
 فاعتراض طلى عليه بأنه خلاف المدونة غير ظاهر كيف وهو معنى قول ما لى رضى الله تعالى عنه
 الجماعة وبين صفة القرعة فقال (وكتب) القاسم (الشركة) أى اسمها على اسم فى ورقة
 صغيرة وليس عليها شيء مثلاً كالبنقة لعدم تجزئ بعضهم بعضاً وجرأ المقسوم أجراء
 مستوفى فى القيمة بعد سهام مقام أصغرهم نصيباً فان كانوا ثلاثة لأحدهم نصف وللثاني ثلث
 وللثالث سدس قسمه ستة أقسام (ثم روى) القاسم بنقة على أول قسم ثم يقضها ويظهر الاسم
 الذى فيها فان كان اسم صاحب السدس فالقسم الأول ثم روى بنقة ثالثة على القسم الثانى
 ثم يظهر ما فيها فان كان اسم صاحب الثلث فله القسم الثانى والثالث الذى يليه وتضمنت
 الأقسام الثلاثة السابقة لصاحب النصف فلا حاجة لرى ورقته عليها وإنما كتبت وصنع فيها
 ما تقدم لاحتمال روىها أولاً وثانياً وان كان فى البنقة الأولى اسم صاحب النصف كل لهما
 يليه ثم روى بنقة أخرى على أول الأقسام السابقة فان فيها اسم صاحب السدس فهو له
 وتضمن القسمان السابقان لصاحب الثلث وإن كان فيها اسم صاحب الثلث ثم على ما يليه
 وتضمن القسم الباقي أصاحب السدس ابن عمره الثالث قسم القرعة وهى المذكورة بالثلاث
 وهى فعل ما عين حظ كل شريك مما بينهم بما يجمع عليه حتى تقضى بقصراً المقسوم بالقيمة على عدد
 مقام أقلهم جرأ الباجى صفتها أن يقسم العدم على أقل سهام القرعة فقام مقسوم يقسم
 بالذراع وما اختلف يقسم بالقيمة ابن حبيب هذا قول جميع أصحابنا الفاضل روى جريب
 بعدل برينين من ناحية أخرى ولا بن عبد دوس عن يعقوب بن قيس الشجر تقوم كل شجرة

بالقيمة ستة يجرأ (قوله على عدد) بفتح الميم أى أحاده (قوله صفتها) أى القرعة (قوله لها) ويثمل
 هو (أى المقسوم الذى هو) قوله متساو أى قيمة (قوله وما اختلف) أى والمقسوم الذى هو مختلف قيمة (قوله ويرى) بفتح الجيم
 وكسر الراء آخره موحدة أى من روع من ناحية (قوله يعلم) أى فى القيمة بلودنه (قوله يرى) بفتح من ناحية أخرى (قوله ما فيها)

(قوله ومن عرف سهل كل شجرة) عطف على أهل المعرفة (قوله منظر) يفصح الميراث لله المجبة أي صورته حيث حسنة (قوله) بغير فائدة أي من الغنم (قوله بالعكس) أي لها فائض من الثمر لا منظر (قوله رفاع) بكسر الراء جميع رفعة أي قطع من ورق مثلا (قوله ويحمل) بضم التاء أي الرفاع (قوله طين أو شمع) أي مكعب كالسندق بحيث لا يتجزأ ما فيه بضمه من بعض (قوله) ثم ترى كل شدة في جهة أي على التعاقب لادفعه واحدة وان كان هو ٦٤٥ الفاضل من العيان لأن هذا قد يوتى

ويصل أهل المعرفة بالقيمة ومن عرف سهل كل شجرة قرب شجرة لها منظر بغير فائدة أخرى بالعكس فإذا قوم ذلك جمع القيمة فقسمه على قدر السهام ثم يكتب اسمه الشريك في رفاع وتجعل في طين أو شمع ثم ترى كل شدة في جهة ٨١ وجمع عيسى ابن القاسم كقيمة قسم الحائط أو الدار أو الأرض ان تقسم على أذنهم سهما ثم يضرب واحد في أحد الطرفين ثم يضرب لمن بقي قبله كذلك في أحد الطرفين بعد الذي عزل فإذا قسمهم أحدهم في شق ضم إليه تمام نصيبه حيث وقع سهمه حتى يكون نصيب كل واحد صحيحا كذا أفسر في مالت رضي الله تعالى عنه ووصف فإن كان أذنهم سهما أذا سدس قسمت الأرض ستة أجزاء متساوية بالقيمة وان كان بعضها أفضل ففضل بالقيمة على قدر تفاضها فقد تنكرت الأرض في بعض تلك السهام لرد أثمانها وتقل في بعضها لكرمها فإذا استوت في القيمة كتب كل اسم في سهم ثم أوسم في الطرفين معان خرج اسمه في طرف ضم له ما بقي من حقه عيسى ان احتلت الصكوبة القيمة قسمت على حدها ابن رشد قوله يقسم على أدنى سهامهم معناه ان كانت فرضته تقسم على أذنهم سهما كن تركت روبا أو أماً واختالام تقسم أسداسا ثم يضرب بها جهاتهم على الطرفين فإن خرج اسم الزوج في أحد الطرفين واسم الأم في الطرف الآخر كان لاخت السدس الباقي في الوسط وان خرج في الطرفين اسم الأم والاخت أو الأم والوسط للزوج وكذا ان خرج اسم الزوج والاخت على الطرفين فسهم الأم وسط وقبل ان يضرب بأحد أسداسهم على الطرف الواحد أبدأ وهو الثابت في كل روبايتها وان كانت فرضتهم لا تقسم على أذنهم قسمت على مذهب ابن القاسم على مبلغ سهام فرضتهم التي تقسم منها وان انتهى سهم أقلام نصيبا إلى عشرة أسهم أو أقل أمّا أكثر زوج وأم وابن وابنة نصع فرضتهم من ستة وثلاثين يضرب أسماءهم على الطرفين كما خرج منهم اسمهم على طرف أسدس منه كل سهامهم ثم يسهمون الباقي من خرج اسمه على طرف ضم له بقية حقه والباقي ما بقي وقيل لا يسهم إلا على طرف بعد طرف فإن تشاحوا في أي الطرفين يسهم عليه أولا أسهم على ذلك وهو قوله في أي كقيمة تعين المخذل أربعة أقوال السماع عيسى بطرح استين على الطرفين ويضم لكل ذي أسهم كل حقه فان بقي أحد أخضعه وان بقي اثنين طرح كل اسم على طرف وما بقي لمن بقي وان بقي أكثر كما فعل أولا ولا ين رشد كل روبايتها انما يسهم على طرف واحد عياض ولا ين أبي زمن عن روبا بن رباح فيها الأضراب على أي الطرفين كل من خرج اسمه كل حظه كان زوجة أمّا أو غيرها ثم يقسم ما بقي على أقل من بقي سهاموا يشدئ القسمة والقرعة على أي الطرفين فان كرها جئتو وقال يقسم على أقل الانصبا حتى تنفذ السهام وقال ابن لباية مذهبها ان أبدأ بأضرب على المخذل الأقل وسكاه فضل عن ابن الماجشون وقال المغيرة

أي عدد أجاد مقام أذنهم (قوله تقسم) أي الله أو الأرض (قوله يسامهم) أي باقتن من يتادق أسامهم (قوله أسما) منق اسم بلون لا ضائفة (قوله روبايتها) أي المدونة (قوله فرضتهم) أي العدد الذي حصت منه مستلهم (قوله على أذنهم) أي سهامه (قوله أسماؤهم) أي اثنين منها (قوله منه) أي الطرف (قوله أولا) يشد الواد (قوله ذات) أي الطرفين

(قوله انظر ان عرقه) لغة عرق عناق الشارح قلت انما هو الياض الاول لنقل محمد بن عبد الحكم قال وقال ابو محمد انما هذا اذا كانت القسمة بين ابن وزوجة وهذا الذي ذكره ابو محمد قد يكون مع الجماعة ايضا اذا كانوا اهل سهم كالعصبة لقول مالك رضي الله تعالى عنه في الجسم عرق قسمة الارض بين الزوجة والعصبة يضرب لها في أحد الطرفين ابن القاسم ولو كانت العصبة جماعة ابن حبيب لانهم اهل سهم واحد وقال المغيرة قطعي حقها حسب خروج طرف واحد غيره فانه ابن الماشون قلت هذا خلاف ما عزاها عصام بن الماشون وعلى الضرب على طرف في الضرب على طرفين لتعين الضرب على من خرج اسمه منها ما اثنان ان تشاء فسمي عن ابن عدوس وقيل عصام عن ابن لبابة لحصره اعتبارا لانشاء بينهم في قسم الابن ومن قبله الى جوف ومن شرق الى غرب لاختلاف اغراضهم فلما اقر قرب ملك أحدهم بما يصير له بمقتضى الاول لا الثاني والعكس ولها وفيها ان ضرب على أحد الطرفين ٦٤٦ فخرج اسمه في الضرب على الطرفين ثم تشاوا ضرب بأضالع الطرفين فان

بقى اثنان تشاوا على اى الطرفين فلا يتغير الى قولهما ويضرب القاسم على اى الطرفين شبه وظاهر قول الجلباد ان الاختلاف التقاسمان في القرعة على احدى الجهتين أقرع بين الجهتين فأيهما خرجت قرعة اسمها عليه خلافا ولو حصلت عاصم غير الاول (قوله انقسام) تفسير لفعل كتب (قوله القسمة) صفة مستوية (قوله بعدد أكاد) (الخ) حال من اجراء (قوله انقسام) تفسير لفعل أعطى (قوله استوت) انقسامهم) بأن كانوا عصبة مثلا (قوله ومن الاجزاء) بيان ما (قوله لاهما) اى للقسوم عليهم (قوله والجهات) اى اقسامها (قوله اى) اى الشأن (قوله على الجهات) اى ان كان القسم يحضر القسوم (قوله أو تكتب الجهات) اى ان كان القسوم غائبا عن مجلس القسم فتتوزل اقسام جهات القسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان جهاده لا يلزم وقوعه فيها لعل فله ولكنه لا ينتج علم كتبها كلها وان كان راد لا يتحقق وقوعه فيها كلها على البلى فيا بطل انعلم من جزء لا يقع الرى عليه وهذا يجب كتب اسم كل جزء بجهته (قوله في ثلاثة) سلم كتبها غير متباعدة فيحصل الابتداء بجزء مشرق في اول اربعة ويحصل الابتداء بجزء شمالي كذلك ويحصل الابتداء بجزء غربي كذلك ويحصل الابتداء بجزء جنوبي كذلك (قوله بل في اثنين) سلم ولكنكم ما غير معين فيعبري فتم ما ما يجري في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) سلم ولكنكم غير معين فاسم جزء لا يتحقق انه الاخير والاول والوسط فلا بد من كتابة اسمها جميع الاجزاء بجهاتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غير مو الله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدمت علت محتمة وبطلان كلامه

بقي اثنان تشاوا على اى الطرفين فلا يتغير الى قولهما ويضرب القاسم على اى الطرفين شبه وظاهر قول الجلباد ان الاختلاف التقاسمان في القرعة على احدى الجهتين أقرع بين الجهتين فأيهما خرجت قرعة اسمها عليه خلافا ولو حصلت عاصم غير الاول (قوله انقسام) تفسير لفعل كتب (قوله القسمة) صفة مستوية (قوله بعدد أكاد) (الخ) حال من اجراء (قوله انقسام) تفسير لفعل أعطى (قوله استوت) انقسامهم) بأن كانوا عصبة مثلا (قوله ومن الاجزاء) بيان ما (قوله لاهما) اى للقسوم عليهم (قوله والجهات) اى اقسامها (قوله اى) اى الشأن (قوله على الجهات) اى ان كان القسم يحضر القسوم (قوله أو تكتب الجهات) اى ان كان القسوم غائبا عن مجلس القسم فتتوزل اقسام جهات القسوم منزلة (قوله لان الرى لا يقع فيها كلها) ان كان جهاده لا يلزم وقوعه فيها لعل فله ولكنه لا ينتج علم كتبها كلها وان كان راد لا يتحقق وقوعه فيها كلها على البلى فيا بطل انعلم من جزء لا يقع الرى عليه وهذا يجب كتب اسم كل جزء بجهته (قوله في ثلاثة) سلم كتبها غير متباعدة فيحصل الابتداء بجزء مشرق في اول اربعة ويحصل الابتداء بجزء شمالي كذلك ويحصل الابتداء بجزء غربي كذلك ويحصل الابتداء بجزء جنوبي كذلك (قوله بل في اثنين) سلم ولكنكم ما غير معين فيعبري فتم ما ما يجري في الثلاثة (قوله لان الاخير لا يحتاج لضرب) سلم ولكنكم غير معين فاسم جزء لا يتحقق انه الاخير والاول والوسط فلا بد من كتابة اسمها جميع الاجزاء بجهاتها لاحتمال وقوع الرى على كل جزء بدلا عن غير مو الله اعلم (قوله بطلان تفسير الخ) بما تقدمت علت محتمة وبطلان كلامه

(قوله يكتب ست أوراق) بأحدها الأجزاء ولا يكتب أحدها المقسوم عليهم استغناء بصورتهم ووقع الشاذق اليهم عن كتب أمماتهم (قوله يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق) المناسب ورقة وينظر اسم الجزء الذي فيها فهو ويكمل له مما يليه وهكذا يقلع فيمن يبق فلا يلزم تفريق النصف والسدس (قوله ثم أورد) بفتح الهمز أى القائل ست أوراق الخ (قوله عليه) أى اعطاه صاحب النصف ثلاثة أوراق الخ (قوله له) أى الشان (قوله النصيب الواحد) أى كالنصف والثلث (قوله واجب) أى القائل المورد (قوله ثم قال) أى القائل المورد (قوله لا يتوقف القسم) أى على كتب الشركاء أى الحضور واشتغالهم واعطاهم (قوله ليس قصده لأبد الخ) الأولى محله إذا غاب الشركاء (قوله ليس مراد الأمانة) ٦٤٧ بل هو مرادهم المصلحة (قوله غير صحيح في نفسه) بل هو صحيح فعطى ذوال النصف بقدره ونظر ما فيها وتكمل النصف مما يليه وكذلك الثالث (قوله فقد علمت ما فيه) فقد علمت ما فيه (قوله وتعه) أى طلى (قوله قبلها) أى القسمة على اشتراء (قوله لانه) أى الشارح (قوله مجهول) أى وقت اشتراؤه (قوله الشارحان) أى هرام والبالي (قوله ونحوه) أى ما قرره الشارحان (قوله من هذه الشيا) أى ما (قوله له) أى الاجنبى (قوله فيها) أى الشيب (قوله في غير الخ) مله يار وهو المهور (قوله فيه) (قوله خامسة) وكذا لانها (قوله ان القسم الخ) على في غير وسط الشرك (قوله له) أى الشان (قوله وكذا) أى هذا التعليل في اقتضائه لانه في بين

المقسوم بجميع الأجزاء كالسنة في المثال المذكور فالتا لا يكتب ستة أوراق في كل ورقة اسم سدين مفعين ثم يعطى لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتين ولصاحب السدس ورقة ثم أورد على أنه قد يحصل تفريق النصيب الواحد وأجاب بما فيه ضبط ثم قال وهذه الطريقة لا يتوقف القسم فيها على كتب الشركاء أو قول الشارح أو كتب المقسومين مع الشركاء ليس قصده لأبد من ذلك بل لبيان ما قلناه من كلام الجواهر اه وهذا الذي ذكره ليس مراد الاعتقود هو غير صحيح في نفسه لمافيه من تحطيط الأجزاء ومراد الأمانة بالقرعة أخذ كل أحد حقه مجتمعا وتقرر تمت قوله أو كتب المقسوم بأنه من غير كتب أسماء الشركاء واستقله ارفه في كبره قائلا وما قررنا به أظهر ان كان مراده ما قال هذا القائل فقد علمت ما فيه وان كان مراده كتب الجهات على ما تقرر فاقوم بما تفرقه لانه المقروض في كلامهم كما قال الشارح واهه أعلم وتعه البناء (ومنع) بضم فكسر (اشتراء) الجزء (الخارج) أى الذى يخرج بالقسمة قبلها لانه مجهول وظاهره سواء كان المشتري شركاء أو اجنبيا وقرره الشارحان على منع شراء الاجنبى ونحوه قول التهذيب ولا يجوز لاجنبى ان يشتري من أحدهم ما يخرج له بالسهم من هذه الشيا بل لا شركة فيها وانما انما يخرج السهم في غير حفظ الشريك خاصة لان القسم بالقرعة عند الامام مالم يرض الله تعالى عنه ليس من البيوع والقسم بشارق البيع في بعض الحالات اه وهذا التعليل يقتضى انه لا فرق بين الاجنبى وغيره وكذا تعليل الشارح بجعل الخارج والبالي بأنه قد يخرج مالا يوافق عرضه وتقدر تسليعه من الدعا فانه تمت طلى قرره الشارحان على منع شراء الاجنبى اعتبارا بظواهر قضاها وتعهما تمت فكبيره وكانهم لم يقفوا على قول أى الحسن وكذا لا يجوز لاشريك شراء ما يخرج بالسهم لشر بده وقدرة الخط على الشارح بكلامه وتعه مع قائملا قصر الشارح و تمت كلام المصنف على شراء الاجنبى به الظاهر المدونة غير ظاهر ونص أى الحسن هذا جواب سؤال مقدركه قبل لم يأت من يخرج السهم بالقسم لاحد الشر يمكن لم يتجزه لاجنبى وكلاهما صحيح لان كل واحد من المتقامين باع بعض نصيبه ببعض نصيب الآخر وذلك مثل القسمة مجهول اذ لا يدرى أىهما يصير وما قدوره كالاجنبى

الاجنبى والشريك (قوله هو البالي) عطى على الشارح (قوله بأنه) أى الشان (قوله وتعدى) بضم الذال المجتهدة عطف على أنه قد الخ (قوله لفظها) أى المدونة (قوله وتعهما) أى الشارحين (قوله وكأنهم) بفتح الهمز وشدة التثنية أى الشارحان وقت (قوله بكلامه) أى أى الحسن (قوله قصر) يسكون الصاد (قوله كلام) مفعول قصر المضاف للقاعة (قوله على شراء الاجنبى) مفعول قصر (قوله تعا الخ) على قصر الخ (قوله غير ظاهر) خبر قصر (قوله هذا) أى كلام المدونة (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة التثنية (قوله ولا يجوز لاجنبى) أى يشترى (قوله وكلاهما) أى ما يخرج بالسهم لشرىك وما يخرج به لاجنبى اشتراء (قوله لانه كل واحد من المتقامين باع الخ) على كونه ما يخرج لاحد الشرىكين جميعا

(قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فانما تضارق البيع الخ) في قوة الاستدراك أو الاستثناء أي لكنها أو لأنها تضارق البيع الخ (قوله صحيح) نعم وجه أيضا (قوله فيها) اي المدونة (قوله كان) اي القسم (قوله ربيع) بفتح الراء (قوله في القسمة) تنازع فيه الجور والغلط (قوله فان كان) اي القاسم (قوله أمضاء) اي الامام القسم (قوله والّا) اي وإن أراد لم يعدل (قوله رد) اي الامام القسم (قوله بنبرة حكم الحاكم) ٦٤٨ اي العالم العدل في عدم تعقبه (قوله الجور) تصغير لفاعل يتفاحش

فقال وإن كانت القسمة عند الامام مآل الرضى الله تعالى عنه سعا فانما تضارق البيوع في بعض الحالات وقوله اذا شاركه لم يخلو كرهذا التقرير بين الشريك والجنبى وكذلك لا يجوز للشريك شرأما يخرج بالسهم لشريكه اه والله اعلم (و) اذا قسم المشترك بوجه من أوجه القسمة صحيح (لزم) قسمه فليس لاحد المتقاسمين نقضه في هذا اذا قسم القاضي بين قوم دورا أو ورقعا أو عرضا فلم يرض أحدهم بما أخرج السهم له أو نفسه أو قال لم أكلن ان هذا يخرج في نقد لزمه وقسم القاضي ماض كان فربح أو سبوان أو غيرهما (و) ان ادعى أحد المتقاسمين الجور والغلط في القسمة (تطر) بضم تكسر (في دعوى جور) اي عدول من القاسم عن الحق عدا (أو غلط) أي عدول عنه منه خطأ فان لم يظهر شيء منه ماضى القسم ولزم وان اعترف الشريك بقضى عليه بما يقضيه اعترافه (و) ان أنكر (حلف) المنكر على عدم ما ادعاه مقاسمه من جور أو غلط في فهذا الامام مآل الرضى الله تعالى عنه اذا خالو القاسم غلطت أو تعدل نظر الامام في ذلك فان كان قد عدل أمضاء والازد ولزم الامام مآل الرضى الله تعالى عنه قسم القاسم بغلته حكم الحاكم (فان تفاخس) الجور والغلط (أو وثبتا) بشهادة أهل المعرفة (نقضت) بضم فكسر القسمة على اى مع القام مع القوات يترادف في القيمة في معنى الحكام تنقض عالم ثقت الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان كانت مجازا كترابجا في ذلك الى القيمة ويقسمونها وان فأت بعضه وبقي سائرته على حاله قسم ما يقسم مع قيمة ما فأت اه ابن عرفة دعوى الغلط في القسم دون قيمة ولا تفاخس بوجوب حلف المنكر وبإحدهما وجب نقضه الباقي في القرب وفي معنى الحكام بعض الاندلسيين انما يقام بالعين فيما يقرب وأما ما به دمه وطال تاريخه فلا يقام فيه بين إبراهيم وأبراهيم وحديث العام وبقيته البناء والغرس أيضا وفي المعن اذا ثبت الغبن في القسمة استقضت عالم ثقت الاملاك ببناء أو هدم أو غير ذلك من وجوه القوات فان كانت الاملاك بما ذكرنا ربجا في ذلك الى القيمة يقسمونها وان فأت بعضه وبقي سائرته على حاله اقسام ما يقسم مع قيمة ما فأت اغاده الحط طي ونحوه لابن سبلون وزاد في مؤلفه ابن لاية اذا فأت المقسوم ببناء أو هدم أو بيع ماضى القسم ولا كلام للقائم بطل أو غبن ابن عبد الغفور والاول احسن ابن عرفة ابن حبيب فوجه البيع لغو ما يقسم ببناء ممتناع اه فلو فصل المصنفين القيام والقوت لمكان اولى وهذا في قسمة القرعة وشبهها في النقض فقال (كشعبة المراضاة) فنقض يتفاحش الجور والغلط أو ثبوتهما (ان) كانا (ادخلنا) اي المتقسمان في قسمة المراضاة (مقوما) بكسر الواو وسند دة فان لم يخل مضمونا فلا تنقض بذلك الحط ابن حبيب

(قوله القسمة) نفسر لتأثيرها على نقض (قوله) وبإحدهما اي البنية أو التفاحش (قوله نقضه) أي التسم (قوله في القرب) قيد في إيجاب نقضه (قوله معين) بضم تكسر (قوله ذلك) اي الترتيب (قوله العام) طي محل القيام بالعين بالم يطل الزمان فان طال فلا قبيله ولا تنجع دعواه خاله ابن سبلون إبراهيم لا يثبت بالنسبة الاقرب القسمة وأما بعد الطول والاستقلال فلا قسم ونحوه في معنى الحكام ولجسد الطول وكذلك ابن عاصم حيث قال والفن من يقوم فيه بعدا ان طال واستقل فتعدى وفي المقصد المحمود فان طال الزمان واستقل بكل انسان منهم خطه فلا يقام فيه بالعين والسنة في ذلك كثير اه الخط الباسي فهو ناقصه اعتبار حتى القرب ابن سبلون على ابن إبراهيم وحديث العام

ان (قوله صحيح) اي ابن القاسم (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله فانما تضارق البيع الخ) في قوة الاستدراك أو الاستثناء أي لكنها أو لأنها تضارق البيع الخ (قوله صحيح) نعم وجه أيضا (قوله فيها) اي المدونة (قوله كان) اي القسم (قوله ربيع) بفتح الراء (قوله في القسمة) تنازع فيه الجور والغلط (قوله فان كان) اي القاسم (قوله أمضاء) اي الامام القسم (قوله والّا) اي وإن أراد لم يعدل (قوله رد) اي الامام القسم (قوله بنبرة حكم الحاكم) ٦٤٨ اي العالم العدل في عدم تعقبه (قوله الجور) تصغير لفاعل يتفاحش

ان ادعى احدهم الغلط بعد القسم فان كانوا قسموا بالقراض بلا سهم وهم جائز والامر فلا
 يتنظر الى دعوى ذلك وان كان الغلط يمتدوا بنسبهم من امر ظاهر لانه كسب التساوي بينهم
 فيه الغبن وان قسموا بالسهم على تعديل القيمة فهو كسب المراجعة او عمران عما يصح قول
 ابن حبيب على وجه وهو اذا قولا القيمة بانفسهم وما ان كانوا ادخلوا بينهم من قوم لهم ثم
 ظهر فيها الغبن فنفس القسم لانهم وان مهرها تراشوا لم يدخلوا الاعلى التساوى اه وظاهره
 انهم اذا بدخلوا مقوما بينهم وقوموا لانفسهم لا يقيم فيها الغبن والظاهر ان هذا ليس
 بجراودا عما المراد ان قسمة المراضاة اذا كانت بلا تعديل ولا تقويم لا يقيم فيها الغبن في امرى
 كانت تقويم وتعديل في مقام الغبن فيها سواء كان التقويم من غيرهم او منهم القسمة دعوى
 الغلط في القسمة على اربعة اوجه احدها ان يعدل لاذلكتهم بقترعا او يأخذوا بقترعة ثم يدعى
 احدهم ما عطاها فهذا يتفرقه اهل المعرفة فان كان سواء او قريبا من السواء فلا يقض ولا
 فينقض والمقول قول عدلى الغلط والثاني ان يقول اهذه اذ ادرت كافي هذه وهذا العبد بكافى
 هذا من غير ذكر القيمة ثم يقترعا او يأخذوا ذلك بقترعة والجواب فيه كالاول لان مفهوم
 ذلك التعديل والمساواة في القيم وكذلك اذا قال اهذه اذ ادرت كافي هذا المتاع او هذه العبد
 ثم اخذ كل واحد منهم احد الصقيين بالقراض بقترعة ثم تبين ان القيم مختلفة والثالث ان
 يقول احدهما اخذ هذه اذ ادر هذا العبد او آت اخذ هذه اذ ادر هذا العبد من غير تقويم
 ولا ذكر مكافاة فان كانت القسمة بالقراض مضى الغبن على من كان في قصده الاعلى قول من
 لم يقضه في البيع وان كانت بالقترعة وهما عالمان به فسد تقسيم جبر اعلى مساوان لم يطلبه
 احدهما لانه غير روي كذا قالنا التساوى بحيث والقيام بالغبن فيها كالعيب والرابع
 اختلافهما في صفة القسم كقسمهما عشرة آواب فكان يد احدهما ستة وقال هي نصبي
 عليه اقسمتنا وقال الآخر واحدته الى وانما سلك غلطا فاختلاف فيها افعال ابن القاسم القول
 قول سائرهم يمينه انى عايشه لاقرا والاسم بالقسم واذا عايشه بعض ما يدعاه جبره وقال
 اشهب القول العاشر يمينه وقال ابن عديوس يشا لفان ويقامضان ذلك الثوب وحده ثم ذكر
 كلام ابن حبيب في هذا القسم الرابع وقال الرباعي ان ادعى احدهم الغلط في القسمة
 فذلك على وجهين احدهما ان يوا القسم بانفسهم والثاني ان يقدموا من يقسم بينهم
 فان تولوه بانفسهم ثم ادعى احدهم الغلط فذلك على اربعة اوجه وذكر هذه الاربعة
 التي ذكرها الشيخ ثم قال واما ان قدموا من قسم بينهم ثم ادعى احدهم ان القسم باء
 او غلط فقال ابن القاسم ان القسم فيها لا يلتزم الى قولهم بل يمس قسمة فان افرغ منها فنظر السلطان
 فيها فان وجد على التعديل مضى ما قسم ولا بد فان رضى جبرهم برده ونقض واستئناف
 القسمة بالقرعة او التراضي فلا يجوز لانهم قد قبلوا من معادهم لم يجهول وهو ما يتوخى لهم
 بالقسمة الثانية ولتراضوا بقبضه بشرط ان يأخذ كل واحد منهما معلوما معينا جاز وان وجد
 السلطان فيه غشفا فاحشا فنقضه قولا واحدا وان كان غير فاحش فقال ابن القاسم فيها يرد
 وقال اشهب لا يرد اه وفي التسميات القسمة على ثلاثة اشرب قسمة يحكم واجبار وهي قسمة
 القرعة وقسمة مراضاة وتقويم وقسمة مراضاة على غير تعديل وحكم هذه حكم البيع في كل

(قوله جائز) اي ما دون
 رشدهم (قوله الامر) اي
 التصرف (قوله ينظر) ينضم
 اليه موقع الكلام (قوله ذلك)
 اي الغلط (قوله وان كان
 الغلط بينة من امر ظاهر)
 بيان تعديلها (قوله لانه)
 اي قسم القراض (قوله
 والاى وان لم يكن مساويا
 ولا قريبا من التساوى
 قوله كالاتي) اي ينظر
 اهل المعرفة فان كان سواء
 او قريبا منه فلا يقض والا
 فنقض (قوله فاختلف)
 بضم التاء (قوله فيها) اي
 المسئلة (قوله القول العاشر
 يمينه) ظاهره وان لم يشبه
 (قوله ثم ذكر) اي القسمة
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله
 مراضاة وتقويم) اي
 وتعديل بدليل ما يليه (قوله
 وحكم هذه) اي المراضاة
 على غير تعديل

(قوله به) اي الضيق (قوله الوجهين الاولين) اي القرعة والمرضاة على تقويم وتعديل (قوله من ذلك) اي الضيق (قوله في
قصة التراضي) اي على تقويم وتعديل (قوله واشتق) يضم التاء (قوله الى آله) اي اليسير (قوله واي) بفتح الهمزة والياء
اي منع (قوله ذلك) اي العفوعن اليسير (قوله لانه) اي الضيق اليسير (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسرها (قوله سواء كان)
اي من شرط اتقاعه (قوله ولما) اي شرط اتقاع الطالب والاتي (قوله لفظ كل) اضافته للبيان (قوله لوقوع لفظ كل الخ)
عليه اودهم الخ (قوله من الشر ك) ٦٥٠ بيان واحد (قوله من الساحة) بيان ما يتقاع به (قوله هـ) خاضطر (اي اتقاع

شكل (قوله قسم) يضم
فكسر (قوله لكن قال
ابن سلون الخ) استندرك
على لانه رضى الضرر
لنفسه واختاره الخ لرفع
ايمانه جريان العمل به
(قوله الاول) اي اشتراط
اتقاع كل (قوله به) اي
الاول (قوله المديته) اي
المؤثرة بانوار رسول الله
صلى الله عليه وسلم (قوله
قيد) بفتحات مثقلا (قوله
وهو) اي تقصر عنه (قوله
ما) مثقل بكرة تامة
مؤكدة استقاع لافادة
عومه (قوله وهو) اي
الاكتفاء بى استقاع (قوله
أو يقيد) عطف على سبق
(قوله وهو) اي التقييد
باتقاع السكنى المعتادة
(قوله والذي جرى به العمل
الى صاحبه) مفعول قول
المناف لقاعله (قوله
لاتقسم) اي جبرا (قوله
من الساحة الخ) بيان ما
(قوله اعتاده) اي التقييد

خبر ظاهر (قوله وان) اي التقييد الخ عطف على اعتاده (قوله في نفسه) اي كون الاستقاع
بالسكنى الخ تقيد على وظاهر قوله الخ (قوله وفي الجبر) اي على القسم (قوله ولو لم يصير) اي بالقسم (قوله في خط) اي قسم
من الاقسام التي يخرج بالقرعة (قوله ما) مثقل بكرة تامة مؤكدة توجه لافادة عموم (قوله ولو لو واحد) اي ولو كان الاستقاع
لواحد من المتقين (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسرها (قوله منهن) اي ما لا ينقسم (قوله وطلب) اي مراد بالبيع
(قوله نصيبه) اي الشريك (قوله معه) اي مراد بالبيع

(قوله فاني) اي الشريك بيع نصيبه (قوله في كل ما لا يجبر الخ) متنازع فيه اجبر وشريك (قوله من حيوان الخ) يان ما (قوله اي
 آبي البيع) تقسيم لهما وشريك هو طالب البيع (قوله فاني) اي المدققة (قوله الاشر الم) بفتح الهمزة جمع شريك (قوله جبر)
 بضم فس كسر (قوله عليه) اي يسه (قوله لا تبي) عند الهمزة كسر الواو حدة (قوله يعطى) بضم الاء وفتح الطاء (قوله
 يدعوى) اي طلب (قوله فانه) اي لا يتقسم (قوله وقسده) اي الحكم بالبيع (قوله حمله) اي طالب البيع (قوله فانه) اي
 الاتي (قوله ولو التزم) اي الاتي (قوله الى عبيده) اي جعله وصيا عليهم ٦٥١ (قوله فاني) اي طالب (قوله الكبار) فاعل

دعا (قوله منه) اي العبد
 الوصى على الصغار (قوله
 فان رضوا) اي الكبار (قوله
 وان دعوا) اي الكبار
 (قوله جعبه) اي العبد
 (قوله ذلك) اي بيع جعبه
 (قوله بقبته) اي العبد
 الصغار (قوله او يدفع)
 الى الحاكم من مال الصغار
 (قوله يعرج) بضم فتح
 فكسر مثقلا (قوله عليه)
 اي كلام القسبي (قوله
 خلافة) اي كلام القسبي
 (قوله على أنه) اي الاثنان
 (قوله هذا الظاهر) اي
 جبر الاتي ولو التزم اداء
 النقص (قوله منها) اي
 المدققة (قوله لان الاجبار
 الخ) حمله لا تنقض (قوله
 يكر) بفتح فضم مثقل الراء
 (قوله اصل)
 الاصله خاضعة للبيان
 (قوله لا يبطال) صله يكر
 (قوله منه) اي العبد
 الوصى (قوله بالقبه) صله
 يشتري (قوله ذلك) اي

ليكر الفتن فاني اجبر (للبيع) اي عليه شريك في كل ما لا يجبر فيه على القسمة من حيوان أو
 عرض او عقار (ان تنقص حصته شريكه) اي آبي البيع ان يمتحل كونها (مقدرة) عن
 حصه الاتي اي نقص منها بعضهما من النكاح فيها اذا دعى أحد الاشر الم الى بيع
 ما لا يتقسم جبر عليه من اياه ثم لا تبي أخذ الجميع ما يعطى فيه سواء كانت شريكهم بارث
 أو شر أو غيره ابن عرفة المعروف بالحكم ببيع ما لا يتقسم يدعوى شريك فيه ليدخل على
 الشريك وقبده غير واحد تنقص من حظه متفرعا عن غنى بيع كله غ ظاهر ما لا يجبر على
 بيع نصيبه ٤ لا يتقسم ولو التزم اداء النقص لشريكه فأنما له مع قول القسبي وان أوصى
 ببنيه الصغار الى عبيده فدعى الكبار الى بيع انصباهم منه فان رضوا ببيع انصباهم خاصة جاز
 وبقي العبد على حاله الوصية وان دعوا الى بيع جعبه لان في بيع انصباهم باقتراءها بضا
 كان ذلك لهم على قول الامام مائة رضى الله تعالى عنه الا يرى الحاكم أخذ قبضته حسن
 نظرا او يدفع الى الكبار قدر ذلك البض فلا يساع على الصغار انصباؤهم اه ولم يعرج حمله
 ابن عرفة ههنا مع قوة عارضته البناء في تكميل التفسير لم يعرج عليه ابن عرفة لان في
 الوصايا وظاهر المدققة وغيره مخالفا على أنه يقال مسئلة العبد الوصى لا تنقض هذا الظاهر
 منها ومن غير ههنا لان الاجبار على بيع جميع العبد الوصى يكر على أصل الاصله لا يبطال واذا
 جاز ان يشتري الاصغر نصيب الكار منه بالقبه كأخذ ما يجاور المسجد لتوسيعه فلا يجبر
 ذلك في حصة شريكه غير العبد الوصى ثم نقل عن القادى ان مسئلة القسبي ليست خاصة بمسئلة
 العبد (تنبيه) ههنا البناء المناسب لقوله هذه المسئلة أن يقال ومن دعى لبيع حله ما لا يتقسم
 من عقار وغيره لنقص حصته ان يمتع مقدرة ممكن منه اذا كان في التشاور فيه ضرر
 لا في أخذه عما يعطى فيه قبل بيعه فان بيع مضى ولا يكون أحق الاجابة الشفعة كذا في
 المدققة والله أعلم ابن عبد السلام والموضع المذهب ان المبيع اذا وقف على ثمن بهسد المبدأ
 على جعبه ان ان أراد أخذ من الشر يكن ذلك الثمن فله ذلك سواء كان طالب بيعه أو آبيه
 وبه انقضاء وقال الداودي ليس القسمة الا لغير طالبه وعليه جابت المدققة (لا يجبر الشريك
 الاتي بيع نصيبه عليه اذا لم يتقسم من نصيب طالب البيع ان يبيع مفردا مما يخصه من ثمن
 الجميع (كر) بضم فتح الراء اي عقار (قوله) اي مقبني لكراته وأخذ جبره ابن رشد ولا يحكم
 ببيع ما لا يتقسم اذا دعى اليه أحد الاشر الم الا فيما كان في التشاور فيه ضرر بين كالأمر

اشترى نصيب الكبار للصغار بقبته (قوله ثم نقل) اي غ (قوله من عقار وعقاره) يان ما (قوله نقص الخ) حمله دعا الخ (قوله
 ممكن) بضم فكسر مثقلا جواب لمن (قوله منه) اي بيع جعبه ما لا يتقسم (قوله لا تبي) عند الهمزة كسر الواو حدة (قوله قبل
 بيعه) صله أخذ (قوله ولا يكون) اي الاتي (قوله الا تبي) عند فكسر (قوله بيع) مفعول الاتي (قوله عليه) اي بيع نصيبه
 (قوله على جعبه) صله تنقص (قوله من ثمن الجميع) يان ما يخصه (قوله ولا يحكم) بضم الباء ونقصها كأخاف (قوله لاله) اي
 يسه (قوله دين) بكسر الميم المشقة

(قوله الجاهل) نسبة الجاهل (قوله جاهل الغلة) - إن مثل الجاهل (قوله فلا) أي فلا يصحكم تبعة جواب ما (قوله أو الوليد) أي ابن رشد (قوله إلى أن من أراد) صله يذهب (قوله مقاديراته) أي المزايدات حتى يتصل بي أحدهما (قوله فلا يصح شره) أي على البيع أو المقايضة (قوله الأثر) بفتح الهمزة أي الشر كأم (قوله فيه) صله الأثر (قوله الاختصاص) مفعول بربيد (قوله ما) مبتدل وكيل لفعلة لا فاعله هو (قوله لأن) رشد (صله) نسب (قوله بعد) صله نسب (قوله فلو) أي ابن عبد السلام (قوله الإطلاق) أي عن التقييد بكون ٦٥٢ الربع لغير الغلة (قوله عن الجاهل) أي لم يخص بعضها منه (قوله كثر)

والحائط وأما مثل الجاهل والجاهل هو الغلة فلا اه في التبعيات كان شيخنا القاضي أبو الوليد يذهب في ربيع الفلات وما لا يحتاج إليه السكنى والافتراء إلى أن من أفراد في مثل هذا بيع نصيبه أو مقاديراته فلا يصح شره بكم بخلاف ما يراد للسكنى والافتراء ما لا تافع والسكنى فيه لأن ربيع الغلة إنما المراد منها الغلة ولا يخطأ من بعضها إذا بيع عن غنمه في بيع جاهلها بل ربيعاً كان الرغب في شره بعضها أكثر من الرغب في شره جميعها بخلاف دورا السكنى وما يريد أحد الأثر فيه الاختصاص به لمنفعة ما اه ولا ين رشد فيه ابن عبد السلام بعد ما قرران المذهب الإطلاق وأما ابن عرفة فنقل ما في التنبيهات ثم قال والمعرفان غن الجاهل أكثر في ربيع الغلة وغيرها لأن يكون ذلك كان عندهم بالاندلس وإن كان فهو نادراً يلزم على مقتضى قوله أن لا شفعة فيه اه ثم قال في التنبيه وكان الشيخ عبد الحميد الصائغ يفتي أن الجاهل على البيع أنما هو فاعل كان لطيف الثمن كالجار والحواشي وأما الرباع الكثيرة الأغان كالقنادق والجماعات التي ألصقت فيها أفضل وأرغب عند الناس من شره جميعها فاعله لا ينبغي أن يختلف في أفراد بيع نصيبه منها خاصة إذا لا يشك في ذلك يفتي لأن كثره من الناس يرغب في شراء النصيب من الجاهل والفتد في لعله غنمه ولا يرغب في شره جميعه لكن كثر غنمه وتعدده اه وجه ظاهر وجهه ما قاله ابن رشد وسقط اعتراض ابن عرفة عليه وأما اعلم (وأشترى) من أراد بيع نصيبه (بعضاً) منفرداً وطلب من شره بكم نصيبه معه قاي فلا يصح شره معه غن في التنبيهات يجب أن يكون الجاهل فاعلاً أو واشترى الأثر الجاهل وفي حقيقة فاعله أو واشترى كل واحد منهم من منفرداً أو بعضهم بعد بعض فلا يصح أحد منهم على أجمال البيع مع صاحبه إذا دعي إليه لأنه كاشترى منفرداً كذلك يبيع منفرداً ولا حاجة به هنا في نفس الثمن في بيع نصيبه منفرداً لأنه كذلك اشترى فلا يطلب فيه ما يخرج بكم من ماله عنه فله أن يعرفه ككأنه لم يسبق إليه إلا أنه قال فله والمعرف الحكم يبيع مالا تقسم دعوى شريك فيه لا يدخل على الشركة وقد عرفت وأحد يتنص من خطمه مفرده عن غنمه في بيع ككاه وقال المتبلى من أوصى بثلاثة للمساكين فباع وصبه ثلث أرضه فلا شفعة فيه لأن بيع الوصي كبيع الميت قاله محضون وقال غيره فيه الشفعة للورثة ابن الهندي وهو الأصح لدخول الشر على الورثة ورجمال لا تراجمه من ملكهم إذا دعي مشترى إلى مقامهم ولم يتقبل القسم ابن عرفة فقلبه نص في قبول دعوى البيع عن دخل على الشركة اه وأما يخطأ بعض المحققين مانه مطلق عياض اشتراط اتحاد المدخل في دعوى الشريك إلى البيع

أي من ثمن البعض المبيع وحده (قوله ذلك) أي مساواة عن البعض المبيع مفسر ما لم يخصه من غن الجميع (قوله وإن كان) أي وجد (قوله قوله) أي ابن رشد (قوله فيه) أي ربيع الغلة وانتظر ما وجه لزوم معناه إذا كان لا ينقسم كالجاهل فاعله ولا شفعة فيه على الجاهل أيضاً (قوله يفتي) بضم الياء (قوله الجاهل) صله يفتي بحذف الياء (قوله من أراد بيع نصيبه) بضم الياء (قوله اشترى المستتر فيه) (قوله ورث) بضم فسكن (قوله ائذاه) أي صاحبه (قوله إليه) أي أجمال البيع معه (قوله وعنه) أي عياض صله فقل (قوله فكاكه) يقع الهمز ورشد التون أي عياض (قوله يسبق) بضم الياء وفتح الياء أي عياض (قوله إليه) أي انتقسيد بشره الشر كاه الجاهل في صفقة (قوله لا)

أنه أي ابن عرفة (قوله قوله) أي كلام عياض (قوله دعوى) أي طلب (قوله وقيد) أي الحكم بالبيع (قوله وطريق حظه) أي إذا دعي إلى البيع (قوله فلا شفعة فيه) أي لورثة الموصي (قوله غيره) أي محضون (قوله وهو) أي ثبوت شفعة للورثة (قوله آل) بعد الهمزة أي صار (قوله لا تراجمه) أي العقار كله (قوله مستتر فيه) أي الثلث (قوله ولم يتقبل) أي العقار (قوله المدخل) يقع فسكون أي دخول الشر كافي ملك العقار بشرائه جله في صفقة (قوله في دعوى الشريك إلى البيع) أي

الحكم حاصله اشترط (قوله هذا) اى اشترط اتحاد المدخل (قوله فانه) اى التمسى (قوله لم يشترطه) اى اتحاد المدخل (قوله لانه) اى التمسى (قوله له) اى الشريك (قوله ما لا ينقسم) مشعول فان جعل (قوله خوف الخ) على جعل الاصل ما لا ينقسم (قوله بدعوى المشتري) اى شريكه الذى سبقه بملك نفسه (قوله للبيع) اى لاجاله ببيع السابق معه (قوله والمشتري اتحادا وحده) حال (قوله وقس عليه) اى التمسى المشتري ٦٥٣ الذى دخل وحده (قوله بدعوى البيع)

فهذا صريح على ان اتحاد المدخل ليس شرطاً فى دعوى الشريك الى البيع (قوله هذا) اى جعل الاصل فيما جعلت له الشفعة ما لا ينقسم وانظر ما مراده بالشفعة فان المشهور اختصاصها بما ينقسم (قوله من نصيبه) بيان للاكثر (قوله بان زاد) اى المبيع الخ تصور بلاكثر (قوله وبنا الخ) بيان ما دخل الكاف (قوله بتأين) بفتح التوقيع جمع ثاب كمان سراويل تغير بستره الاثنين وبعض التقنين (قوله واحد) صله رد (قوله أخذ السالم) بدفع كسر (قوله فضل) اى زائد (قوله على قيمة صله فضل صله رد محذوفة اى كان) اى العيب الخ تصور لكونه ليس بالاكثر (قوله واجدا لعيب) تفسير لقاعل ورجح المشتري (قوله على أخذ السالم) صله رد جمع (قوله من

وطريق التمسى خلاف هذا فانه لم يشترط لانه جعل الاصل فيما جعلت له الشفعة ما لا ينقسم خوف ان يدعى المشتري البيع والمشتري اتحادا وحده وقد جعله يدعى الى البيع وتكرر هذا فى كلامه فى باب تشافع الورثة والشركا من كلب الشفعة ٨١ على ان ابن عبد السلام عز قول عياض التمسى (وان وجد) احدا المتقاسمين (عياض الاكثر) من نصيبه الذى خصه بالشفعة بان زاد على نصيبه (قوله) اى واجدا لعيب (ردها) اى فسخ القسم ان كانت الاجزاء اثنتي عشر كاه فاقه ما يدعى لهم (نقت وابتداء القسمية) فان كان وجود العيب بعد ان (فان ما) اى النصيب الذى كان (يد صاحبه) اى واجدا لعيب (بكه دم) وبناء وقطع فوبتأين وغرس وقلع وتحييس وهبة وصدقة (رد) صاحب القات (نصف قيمته) اى القاتل من وجد العيب فى نصيبه معتبرة (يوم قبضه) اى القاتل (وما) اى النصيب الذى (سلم) بفتح فكسر من القوات وهو العيب (ينهما) اى الشر يكمن نصيبين وهذا فى الحقيقة تنقض القسمية ايضا لقيام قيمة ما فاق ما مقامه (وان فاق) ما يده (اى واجدا لعيب وهو المبيع) (رد) واجدا لعيب على الذى يدها السالم من العيب (نصف قيمته) اى المبيع يوم قبضه (وما) اى النصيب الذى (سلم) من العيب والقوات (ينهما) وهذا تنقض لهما ايضا فى الحقيقة المصنف وكذا لو فاق النصيبان معا فمجرد أخذ السالم نصف فضل قيمته على قيمة المبيع (والا) اى وان لم يكن العيب بالاكثر كان كان بالنصف او اقل فلا تنقض القسمية (رجع) واجدا لعيب على أخذ السالم من العيب (د) بمثل (نصف) قيمة النصيب (المعيب بما) اى النصيب الذى (فيده) اى أخذ السالم من العيب حال كون ذلك المائل (غنا) بفتح المثلثة والميم اى قيمة السالم (والا) يرجع (شريكاً) على عينه بمثل ذلك (و) النصيب (المعيب) مشترك (ينهما) اى الشر يكمن فيما لا ينقسم رحمه الله تعالى اذا اقسام شريكاً كان دوراً او ارضين او عرضاً او رقعة فوجد أحدهم بعض ما خذ عياضاً فان كان وجه ما فاقه أو أكثره رد الجميع واستأخذ القسم الا ان يفوت ما يد صاحبه ببيع او هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو بناء فرد قيمته يوم قبضه فقتسمان تلك القيمة مع الحاضر المرادود أين حبيب وان فاق بعضه رد قيمة ما فاق فكان ذلك مع ما بقيت بينهما وكذلك بعض النصيب المبيع رد نصف قيمة ما فاق منه لصاحبه وان كان العيب الاقل رده ولا يرجع فيما يدينه به وان لم يفت اذ لم ينتقض القسم ولكن يتقرر فان كان العيب قد رجع ما يده رجع على صاحبه بقيمة نصف سبع ما أخذت غناهم يقتسمان المبيع ولو بنى أحدهما فى حصته من الدار وهدم بعد القسم ثم وجد عياضاً فذلك قوت ورجع نصف قيمة العيب غنا على ما فسرناه (تبينه) البناءى المراد بالاكثر على

العيب صله السالم (قوله بمثل نصف) صله رجع (قوله على يده) بيان نصف المبيع (قوله فان كان) اى المبيع (قوله ولو كره) تفسير وجه ما فاقه (قوله حبس) يضم الحاء الباء اى تحييس (قوله ففرد) اى صاحبه (قوله قيمته) اى ما فاق (قوله ذلك) اى المقومه (قوله ينظر) يضم فسكون فتفتح (قوله ما يسله) اى المبيع (قوله رجع) اى أخذ العيب (قوله على صاحبه) اى أخذ السالم (قوله من الدار) بيان حصته (قوله بعد للقسم) تنازع فيه بنى وهدم (قوله فذلك) اى البناءا وهدم

(قوله من بعض النسخ الج) بيان نصف اولئك (قوله المستحق) يقع الجاء الموحدة (قوله من ينقص القصة) صفة متعريفه (قوة القصة) تسمية ثانياً ليعمل فتح المستوفى (قوله استحق) يضم التام (قوله نزل) اى نزل عليه لعله (قوله ان كان) اى العبد (قوله وان فات) اى العبد (قوله ربح) اى الشئ من يده (قوله عليه) اى صاحبه (قوله قيمته) اى العبد (قوله ولا خيار له) اى الشئ من يده نصف عبده ٦٥٤ (قوله استحق) يضم التام (قوله اسره) اى اقله (قوله وضروا الشوكه) اضافته

ما يصح به غي الثلث فأكثر فهو بمعنى الكثير لاحد بقية اسم التفصيل الالاه اذا كان النصف
فنوناً فالخيار له في الثلث بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب السليم من العيب وفي الرجوع
عليه في السالم بقدر نصف المبيع من السالم ويكون لصاحب السالم من العيب قدر ما يكون
لصاحب المبيع من السالم فلا ينتقص القسمة في الكل بل في البعض وان كان العيب أكثر
من النصف فلها الخيار بوجه آخر وهو الثلث بالمبيع فلا رجوع له وأوقع القسم من أصلها
وعليه نفى قول المصنف فله ردها لاجال والجملة على كل حال (وان استحق) يضم التام وكسر
الحاء المهملة (فوف اولت) من بعض أوصاف المقسوم بينهم (شبر) يضم التام المجهمة وكسر
الضمة شدة المستحق من يده بين نقصان القسمة وقبيلها والرجوع على صاحبه بمقتضى
المستحق المشرح ويحتمل تخديره بين نفسه والرجوع غير بكافه اياد صاحبه بقدر نصف
ما استحق من يده (لا) يحذف ان استحق (يرجع) يضم الرافع أقل منه ويرجع بنصف قيمته
(وفضحت) يضم فكسر القسمة (في) استحقاق (الاكثر) من النصف ولا خيار للرجوع
وتضم في استحقاق كل النصف بالاولى فيهما (الابن القاسم) رحمه الله تعالى انه اقتسم ما بين
فاخذها عبد اوهاذا عبد افاستحق نصف عبد أحدهما فلا ذى استحق ذلك من يده ان يرجع
على صاحبه برع العبد الذي في يده ان كان قائماً وان فارق عيبه برع قيمته يوم قبضه ولا
خيار له في غير هذا (او هو) لما استحق نصف ما صار له ذلك يمكن ذلك وبقائه بخلاف مبتاع عبد
يرد ما استحقاق البسر للبسر والشركة فيها أيضاً لا ينتقص القسم بالاستحقاق بل بنصيبه
فان استحق نصفه فلا ينتقص القسم ويرجع على صاحبه برع قيمته ما يدو لا ينتقص القسم
في هذا (غ ابن وونس) يلحق عن بعض فقهاء ثنائى القرو بين الله الذي انقص يوصل عندى في وجود
العيب أو الاستحقاق بطر ابعاد القسم ان ينظر فان كان ذلك كالرجوع فأقل رجوع حصصه عن وان
كان نحو الثلث والنصف يكون شره كالحصص ذلك فيما يد صاحب ولا ينتقص القسم وان
كان فوق النصف انقص القسم واستداه وحسن ابن وونس هذا التوصل وقال ليس
في الباب ما يخالفه الاستسالة المدار بأخذ أحد هملو دعوا الا آخر ثلاثة أن راعها فاستحق
نصف نصيباً أخذ هملو قاله برع ببقية ذلك فيما يد صاحب ولو قال برع فيما يد صاحبه
لاستوت المسائل وحسن التأويل ولم يكن في الكتاب تناقض ولم يذكر ما مضى اختصاراً
أجوبة الدون في هذه المسئلة قال فحسب ذلك اختلاف فيها المتأولون وحارفيهم التأملون
وكفر فيها كلام المدققين وتعاونت فيما عداها المحققين فذهب القرويون الى أن ذلك كله
نظر في بن السبع والقسمة فذهب الامام مالك وابن القاسم وفقه ائمتنا على عصبها المعلوم في
السبع ان الثلث كثير دونه وان القسمة على ثلاث درجات لمستوى مع البيع في البسر الذي

اللسان (قوله جل) يضم
 الجيم أى أكثر (قوله فان
 المستحق) يضم التاء (قوله
 أفسخه) أى ينسبه (قوله
 ويرجع) أى المستحق منه
 (قوله فى هذا) أى استحقاق
 النصف (قوله بعد
 القسم) تنازع فيه وجود
 والاستحقاق (قوله ينظر)
 يضم فسكون فتح (قوله
 ذلك) أى المعب أو المستحق
 (قوله يرجع) أى واحد
 المعب أو الملقى عنه
 (قوله يضمه) أى المعب
 أو المستحق (قوله وان
 كان) أى المستحق أو
 المعب (قوله يكون) أى
 واحد المعب أو المستحق
 منه (قوله ذلك) أى
 المستحق أو المعب (قوله
 وان كان) أى المعب أو
 المستحق (قوله وقال) أى
 ابن يونس (قوله يأخذ
 أسندهما) أى بها (الخ)
 تصور رسالة الهار (قوله
 قائمه الى ايام القاسم) قوله
 يرجع: أى المستحق منه
 (قوله فالتا) أى المستحق
 (قوله وحسن) يضم السين

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله في هذه المسئلة) أي طرأ أن الاستمارة على أحد النسخين بعد القسمة لا
(قوله طرأ) أي حال الملاءم والازدواج (قوله ما علم) نبت ذهب (قوله أن الثالث الخ) خبر مذهب (قوله يريد) يضم فتح (قوله أنه)
أي (قوله وأن القسمة الخ) عطف على أن الثالث الخ

(قوله ذلك) اى اليسير (قوله وفى الجبل) عطف على فى اليسير (قوله ويشتركان) اى اليسير والحقبة (قوله فلا شمع) بضم
 الهماء القسم (قوله عندهما) اى مائت وان القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله ويشارك) اى المستحق منه (قوله بذلك)
 اى يشترك نصف المستحق (قوله هذا) اى قول القرويين (قوله على هذا) اى تفصيل ابن بونس والقرئيين (قوله ما فيه) اى
 التفصيل بين الاكثر وغيره (قوله ولا ذكر) اى المصنف (قوله بانه) ٦٥٥ اى المستحق منه (قوله بمصدة ذلك) اى
 المستحق (قوله لعله) اى

المصنف (قوله ليرد) بضم
 فكسر (قوله لهذا الباب)
 اى المسئلة (قوله ان كان)
 اى المستحق (قوله يكون)
 اى المستحق منه (قوله
 يصح) اى المستحق (قوله
 بعد القسمة) صلة وجود
 (قوله القاطع) فاعل جاء
 (قوله رجع) اى المستحق
 منه (قوله كان) بفتح الهمز
 وشدة النون (قوله فيه) اى
 ما يدشر به (قوله ثلاثة)
 اى من الاقوال (قوله ان
 كان المستحق) بفتح الحاء
 (قوله وان كان) اى
 المستحق (قوله رجع) اى
 المستحق منه اى شريكه
 (قوله بقتله) اى نصف
 قبة المستحق (قوله رجع)
 اى المستحق منه على
 صاحب (قوله ليرد) اى
 اى المستحق منه (قوله
 ينقض) اى القسم (قوله
 ويرجع) اى المستحق منه
 (قوله بعد قسمهم) صلة
 طرف (قوله منها) اى التركة
 (قوله ان استقرها) اى

لا يردان منه وذلك الرابع وفى الجبل يرد منه اليسير وينسخ القسم ويقتصر فان فى الثالث
 والنصف ونحوهما فلا ينسخ عندهما فى استحقاق النصف أو الثلث أو يشارك بذلك فيما يد
 صاحبه وهذا المحو نقل ابن بونس فان قلت لودرج المصنف على هذا ما خصه بالاستحقاق ولا
 ذكر النصير فى الثالث والنصف بل كان يتعلم بانه يكون شر بكا بمصدة ذلك فيما يد صاحبه
 قلت لعله يرد خصوصية الاستحقاق وانما أراد ضبط الاقل والاكثر والمتوسط بينهما
 بالتسوية لهذا الباب وانه فهم أن قول القرويين ان كان نحو الثلث والنصف يكون شر بكا
 بمصدة معناه ان شامرفيه نظروا لله اعلم (تبيين) الاول الخط ظاهره لا فرق بين كون
 المستحق شامرفي جميع المقسوم أو فى حصص احدهم او معينا وليس كذلك انما هذا الحكم فيما
 اذا استقر معين او شامرفي من حصص احدهم فيفضل فيه على ما ذكره وفيه ما فيه عليه غ وغيره
 وأما اذا استقر جز شامرفي من جميع المقسوم فلا كلام لاحدهما على صاحبه لانه استحق من
 نصيب احدهما مثل ما استحق من نصيب الآخر وهذا ظاهر وقد اشار اليه ابن الحاجب بقوله
 وان استحق بعض معين الثاني عراض فى التبيين جاء فى مسنده وجود السبب والاستحقاق
 بعد القسمة فانما مشككة وأخو به مختلفة ومقاتل مطلقه اضطرر بسببها تأويل الشيخ
 فان وقع الاستحقاق بشامرفي فلا ينقض القسم واتبع المستحق كل وارث بقدر ما صار من حصصه ولا
 يتبع الخى عن العدم وان استحق نصيب احدهم بعينه فان استحق جميعه يرجع فيما يدشر به
 كان الملت لم يترك غير وان استحق بعضه فثلاثة لان القاسم قال مرة ينقض القسم كله ان
 كان المستحق حكمه وان كان يسر اربع بقتله وقال مرة يرجع فيما وى صاحبه فيما يد
 بقدر نصف ذلك المستحق كثيرا كان أو قليلا وقال مرة ينقض فى الكثير ويرجع فى اليسير
 شريكا والله اعلم وشبهه فى القسمة فقال (كطرق) بضم الطاء والواو وشدة الواو أى طربان (غريم)
 اى صاحب دين وحده على ورثة وحدهم بعد قسمهم تركه مورثهم فينقض القسم ويرجع
 الغريم على كل وارث بما اخذ منها ان استقرها دينه أو على ورثة وموصى لهما الثلث فكذلك
 (او طرق) بضم الميم وفتح الصاد (له بصد) من ذائبه ونحوها (على ورثة) وحدهم
 بعد قسمهم تركه مورثهم (او طرق وموصى له بعد وحده) على وارث وموصى له بالثلث مثلا بعد
 اعطاه الثلث الموصى له به وقسم الباقي على الورثة ابن القاسم تنقسخ القسمة بصلى الغريم
 أو الموصى له بقتله ثم يتبدأ القسم (و) المسخ مقسدا اذا كان (المقسوم) مقوما (كدار)
 أو بستان أو رقيق أو حيوان أو عرض لتعلق القرض بعينه فيها ان كانت التركة دارا وليس
 فيها عين فاقسمها الورثة ثم قدم وارثا وموصى به ثلث ينقض القسم كلوا لادجوا الدورى

التركة (قوله أو على ورثة الخ) عطف على ورثة وحدهم (قوله فذلك) اى ينقض القسم ويرجع الغريم على كل وارث وموصى
 لها اخذ منها ان استقرها دينه (قوله ابن القاسم) اى قال (قوله تنقسخ) بضم النون (قوله ويصلى) بضم الهمز
 الطاء (قوله يتبدأ) بضم الهم (قوله أو بستان الخ) بان لا يدخل بالكاف (قوله تعلق القرض) بفتح الفين المجدبة والراصة
 القسمة (قوله وليس فيها) أى التركة (قوله فاقسمها) أى الدور (قوله تنقض) بضم فكسر

(قوله القسم) تسمية لاسم مكان المستوفى (قوله فربع) نعم مثلاً فصاعداً على عتبات (قوله الغريم) تسمية لقاع ربع (قوله من أخذ شيئاً) بيان المضاف إليه كل الذي ناب عنه التنوين (قوله من ذلك) أي المثل يان شيئاً (قوله بما يتبعه) صلة ترجع (قوله ان كان) أي المأخوذ (قوله وان فات) أي المأخوذ (قوله من المأخوذ عليهم) بيان من (قوله به) أي ما يتبعه العسر (قوله ذمته) أي العسر (قوله عليه) أي العسر (قوله من المأخوذ عليهم) بيان من (قوله فان كانوا اثنين) أي الطارئ مفهوم الشرط ٦٥٦ (قوله بعد القسم) صلة طرا (قوله وان تركه عين الخ) حال (قوله

فانما يتبع) أي الطارئ
(قوله من حقه) بيان ما
(قوله من قول ابن القاسم)
صلة المشهور أو حال منه
(قوله المتصور) نعم
المشهور (قوله عليه) أي
الوارث أو المدين (قوله
بادء الخ) صلة يقتض
(قوله واحد) أي من
الورثة (قوله بعد قسمها)
أي التركة (قوله يسع) قوله
أي عبارة لاحقة الغن
الترك بينهما مع اشتراكهما
في نقص الثمن على في الحاماة
وقصد معروفا وعدم حله
في الغن (قوله ذلك) أي
الحاز بالقرينة (قوله فان
يسع بمجابهة) مفهوم بلا
غنى (قوله فكالية) أي
والاعتاق بعد القسم (قوله
لا ترد) بضم فتح (قوله
واختلف) بضم التاء (قوله
فقدفع) أي الواهب أو
المعتق قيمة ما وجبه أو
اصتقه (قوله ولا يرجع)
أي الواهب بما دفعه

القسم أو اقتصموا كل دار على حدة (وان كان) القسم (عينا) أي دنا تارة ودراهم (أو مثلاً)
أي مكلاً أو موزناً أو معدداً فربعين فلا يفسخ القسم (ورجع) الغريم أو الموصى به بعد
الطارئ (على كل) بمن أخذ شيئاً من ذلك بما يتبعه ان كان قائماً وان فات ربع بثلث (ومن
أعسر) من المأخوذ عليهم (فعله) أي العسر يرجع الطارئ ويتبع به في ذمته ولا يرجع بما
عليه على من المأخوذ عليهم (ان لم يعلوا) حين القسم الطارئ قائماً ان القاسم كان كافواً
عالمين به وقسموا رجوع الطارئ على المدين وعلى العسر وعلى الخ يتبع على الميت وعلى الحاضر
بما على القاتل لتدعيمه ويحل فسخ قيمة القوم ان لم يدفع الورثة أو بعضهم الطارئ حقه
فيما لا ينقسم ربحه الله تعالى اذا طرأ وارث أو موصى به بثلث بعد القسم والترك كعتين
أو عرض فانما يتبع كل وارث بقدر ما صار اليه من حقه ولا يتبع على المدين على المصمم (وان
دفع جميع الورثة) أو بعضهم الطارئ حقه (مقت) القصة هذا هو المشهور من قول ابن
القاسم المتصور من حقه في المدينة وفيها لكل واحد من الورثة ان يشك ما يساع عليه في الدين
بادءاً ما يتوبه فان قالوا واحداً أو ذوي جميع الدين أو الوصية عينا كانت أو طعاماً أو لا تتبعكم
بشيء ولا تنقصوا القسم لرغبة في حظه وقد قسموا وبعوا أو شيواً فاخذ له وشبهه في معنى
القسم وعدم فسخه فقال (كيعهم) أي ورثة الميت انصباهم من تركته بعد قسمها (بلا
غنى) أي بحال لا حقيقة الغن وما أدى ما الحامل للمصنف على ارتكاب الحماز بالقرينة
وعده عن عبارة المدونة وابن الحماز وغيرهما ويجوز الاختصار لا يسوغ ذلك فان يسع
بمجاناة فكالية فانه ان رددت والهبة لا تردوا اختلف هل يضمن الواهب والمعتق فقال ابن حبيب
فقدفع الغريم ولا يرجع على الموهوب له وذهب اشهب وسحقون الى انه لا يضمن فربع الغريم
على الموهوب له ويرد المعتق فان قلت اذا كان البيع مضي مطلقاً فقد ابد ابن الحماز والمصنف
بعد المجاناة قلت قولها وما مانع فعله منه لا قيمته ان لم يصاب بدل على أن عدم المجاناة قد في
اعطاء الثمن لا في الامضاء فتقول عبارته ما يدل على كيعهم مضي وعلم الثمن ان باعوا بلا
مجاناة ثم ظهر عليه دين فلا ينقض البيع ابن الواو فثبتون الدين بالبيع وان باع بعضهم
نصيبه ولم يمس بعضهم نصيبه (استوفى الطارئ) جميع حقه (مما وجد) من التركة
(خترأجمعوا) أي رجوع الوارث المأخوذ نصيبه في الدين على من باع نصيبه بما يتبعه من الدين
(ومن أعسر) منهم (فعله) أي العسر يرجع الطارئ بما عليه ويتبع ذمته ولا يأخذ من

قوله انه) أي الواهب والمعتق (قوله ويرد) بضم فتح (قوله مطلقاً) أي عن تقديمه بعدم المجاناة
قوله قوله) أي المدونة (قوله يدل) خبر قولها (قوله فتقول) بضم التاء (قوله لا مانع) أي ان الواهب وخليل
(قوله ذلك) أي بان عدم المجاناة قد في دفع الثمن (قوله عليه) أي الميت (قوله فلا ينقض) بضم الباء (قوله وان باع بعضهم)
أي الورثة بعد القسم (قوله منهم) أي الورثة يان من (قوله ويتبع) أي الطارئ (قوله ذمته) أي العسر (قوله ولا يأخذ)
أي الطارئ ما على العسر

(قوله غيره) أي المعسر (قوله فان كانوا عالين به) مفهوم الشرط (قوله أخذ) أي الطارى (قوله الاولى) يضم الهمز (قوله بعدها) أي التسعة (قوله نقض القسمه) خبران (قوله لانه) أي المصنف ٦٥٧ (قوله شبهها) أي المسائل الاربع (قوله

بإستحقاق لاكثر) أي في
نقض القسمه (قوله فبه) أي
النقض (قوله كونه) أي
المقسوم (قوله مثل) خبر
قوله (قوله به) شبهها أي
لتركه على ورثه فقط او على
ورثه وموصى لهم (قوله
ووجد) أي الغريم الطارى
(قوله فانه) أي الغريم
الطارى (قوله هذا) أي
الرجوع على الوريعا
يخصه فقط واتباعه
المعسر (قوله ما أخذه) أي
الى (قوله من التركة) بيان
ما (قوله وله) أي الى (قوله
قسمها) أي المدونة (قوله
وعليه دين) حاله هكذا
الجلتان عقبه (قوله فجعل)
بضم فكسر (قوله به) أي
الدين (قوله فترد) بضم ففتح
(قوله يوفى) بضم فتحة
(قوله وضم) بضم ففتح
(قوله الى ما أتلفه)
أي عوضه (قوله هو) أي
المجموع (قوله ويتبع) أي
الغارم (قوله مورثه) بفتح
أخذه بيان ما أكل وما
استهلكه (قوله من التركة)
بيان ما أخذه (قوله وم)
بفتح الهاء أي غلط (قوله

على غيره (ان لم يعاوا) أي الورثة بالطارى فان كانوا عالين به أخذ من المالى معالى المعسر المحل
ذكر المصنف رحمه الله تعالى أربع مسائل الاولى ان بطراً غريم على الورثة به ان اقتسموا
التركة الثانية ان بطراً موصى له بعدد على الورثة بعد القسمه أيضا الثالثة ان بطراً غريم على
الورثة والموصى لهم بالثلث بعد القسمه الرابعة ان بطراً موصى له بعدد على الورثة والموصى
لهم بالثلث بعدها أيضا وذكر ان الحكم في الصور الاربع نقض القسمه لانه شبهها بما ساق
الاكثر لكن شرط فيه كونه المقسوم مقوما كذا روي عن عبيد وثاب واحتراز عن كون
عينا ومثلا فلا تنقض وصرح به بقوله وان كان عينا ومثلا يرجع على كل من الورثة حصته
وشرط نقضا في المقوم ان لا يدفع الورثة أو أحدهم جميع الدين ولا العبد الموصى به وقوله
ومن أعسر فعليه ان لم يعاوا مشكل لاقتضائه ان التركة اذا كانت عينا ومثلا وطراً غريم
بعد قسمها ورجل بعضهم موصرا بعضهم معسرا فانه يرجع على الموصر حصته فقط ويتبع
المعسر حصته اذا لم يعاوا الدين وليس كذلك انما هذا في طرو غريم على غرما وارثا على
ورثه أو موصى له على موصى لهم وأما ان طراً غريم على ورثه ف يرجع على كل منهم بجميع ما أخذه
من التركة وله هو الرجوع على المعسر بجميع حصته سواء علوا الدين أم لم يعاوا وكذا قوله
بعد ومن أعسر فعليه ان لم يعاوا ففى قسمتها ومن هلك وعليه دين وتترك دورية فقاوم صاحب
الدين غائب يؤول الى الدين قبل التسعة أو لم يعاوا به فاقسموا ميراثه ثم علوا الدين فترد التسعة
حتى يوفى الدين ان كان ما تسعوا فاقما فان أتلف بعضهم خطه وبقي فليد بعضهم خطه فرب
الدين أخذ منه ما يسد فان كان دينه أقل مما يسد أخذ قدر دينه وما يسده هذا الوارث
بعد الدين الى ما أتلفه بقية الورثة فكان هو التركة وما بقي من الغارم فهو له ويتبع بقية الورثة
بقام مورثه من مال الميت بعد الدين ان بقي له شيء ويضمن كل وارث ما أكل وما استهلك مما
أخذ من التركة وما باع فعليه منه ان لم يجاب طفى قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعاوا
اظهاره وهم منه رحمه الله تعالى اذ لم يذكر في المدونة ولا ابن الحاجب ولا غيره من وقف
عليه بل اقتصر ابن الحاجب على قوله يوفى دينه مما وجدوا يترجعون ولم اره من قال في ترجعهم
من أعسر فعليه ان لم يعاوا اذ لا يخفى ان هذا الشرط لاستوائهم في العمل بل ظاهر كلامهم اتباع
كل حصته من غير تفصيل وان قيل محله التأخير فقاوم الذي قبله كاقلائه بغير عنه وقد
استشكله الحط بعد استشكل الذي قبله قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وما مانا بلديهم
من حيوان او هلك باهر من الله تبارك وتعالى من عرض وغيره فلا يضمن من هلك ذلك بسده
وضمانه من جميعهم ابن القاسم لان قسمه باطل للدين ثم قال وان قسم القاضى بينهم ثم طرأ دين
اتقض قسمه بغير أمر موهر ورجل ثم قال وان طرأ على الورثة وارث أو موصى له بالثلث بعد
القسم والتركة عين او عرض فاقما يتبع كل واحد بقدر ما يصير له منه حقه ولا يتبع الطارى
الى مبيع على المعدم كالغريم الطارى على ورثه ولكن كفر طرأ على غرما وقد قسموا اموال

٨٢ من وقف عليه) بيان غيرهم (قوله يديهم) أي الورثة بعد قسمه التركة (قوله من
حيوان) بيان ما (قوله من عرض) أي غيره) بيان ما هلك (قوله وضمانه) أي الميت والوالد (قوله ياتل) كقوله
الطارى على ورثه) رابع لا يتابع الطارى الى مبيع على المعدم (قوله وقد قسموا) أي الغرما

(قوله وان كان) أى ما قبضه الموصى له (قوله عدمه) أى الدين (قوله فخرج) أى الغريم الطارى (قوله وهم) يتبع الهاء أى غلط (قوله ويخرج) ضم فتحة فكسر مثلاً (قوله طلق) = عن التقييد يكون ٦٥٩ المقسوم مقوماً خبران (قوله ولأنه) أى

على الموصى له لا في عدم الورثة وان كان لا يخرج من الثلث بعدهم يرجع بالرائد على الثلث على من وجده ملبساً بالوصى لهم واما مقدار الثلث فلا يرجع على الموصى له الا في عدم الورثة قوله الله أعلم ٣ الثالث ملق قوله كطرد غريم الخ تشبيهه في الفسخ سواء كان المقسوم مقوماً أو مثلاً فقوله والمقسوم كدار الخ لا يصح هنا ولا بعده قوله أو وارث أو موصى له على مثله الخ كانه على ابن الحالب بته الا بن شمس ونحوه في المدونة وتقديمه هنا وهم من المصنف وأخرج المصنف لان المقض في طرد لغريم على الوارث مطلق ولأنه يأخذ المالى من المعدم ما لم يجزأ ما قبضه كما قدمه في باب الفسوخ ولا فرق بين علمه وعدمه فكيف يصح قوله من أعسر ان لم يعاولوا فانه هذا التفصيل في طرد الوارث على مثله ابن عرفة اذا رجع القادم على الورثة في المدونة يتبع على المالى في ككل حظه بالارث بما على المعدم بخلاف طرده على غرماه ابن رشد اختلف اذا طرد على التركة ذيراً أو وصية بعده فقسمها الورثة من ذنائب أو ذراهم وطعام أو عرض أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال أحدها تنقض القسمة ما في الله تعالى شاء الورثة أو لو اختلفوا أو نقص من جميعهم وما عدا جميعهم فيخرج الدين والوصية من ذلك وان بقي شيء فيقسم على الورثة وهذا قول مالك في رواية أشهب رضى الله تعالى عنهما الثاني نقضها الا ان يتفق جميع الورثة على عدمه واخراج الدين والوصية من أموالهم فذلك لهم وهو المشهور من مذهب ابن القاسم المنصوص في المدونة اه فصل منه ان قاعدة نقضها ولو كانت التركة مثلها الضمان من جميعهم اذا تلفت بسمارى وإذا كان الملقى قاتلاً بأيديهم فلا تنقض اذا قاتله ابن رشد ان وجد ما قبضه بأيديهم فلا ينقض قسمه من المكمل والموزون ولهذا قد ابن عرفة المسئلة أو بغير التلى اشارت الى ان غير الملقى ينقض مطلقاً وهو مع الهلاك الا أن ابن عرفة كلامه بقيد به بعضه بعضاً واما كلام المصنف فيحتاج الى وحى يسفر عنه بان يقال قيد بقوله كدار اشارت الى أن الملقى فيه تفصيل وهو عدم النقض مع وجوده والنقض مع هلاكه والله أعلم ولم ومن قيد الملقى كانه على المصنف فان رُدَّ دعم كاترى وأطلق ابن شمس وابن الحالب وغير واحد والجب من شره = كيف قرووه على ظاهره وأعجب منه قول غ رتب المصنف الطوارى كما في المقدمات ورتبها على ترتيب ابن الحالب لاصولها مع ان المصنف لم يرتبها كذلك وقد تنبه الملقاة مشرف الدين الطخيزى فاعترض على المصنف في قوله والمقسوم كدار الا انه لم يشف الغليل بيارد النقول وقد أورد نالك ما تقي وتقى والله الموفق (وان طرد غريم أى صاحب دين على مثله بعد شمس الماليت (أو طرداً) وارث) على مثله بعد القسم (أو طرداً (موصى له على مثله (أو طرداً (موصى له بجزء) كدس (على وارث) بعده (اتباع) الطارى (كلام) بضم الكاف وشدة اللام أى ككل واحد من المطرو عليهم (بصسته) التى قضه بالهامة ولا ينقض القسم ولا يغرم ملبساً مع عدمه فان وجد ما أخذوه قاتلاً بأيديهم أخذ من كل ما يجب له عنده ان كان مكيناً أو موزوناً أو معدوداً وان كان خيراً أو عرضاً أو عقاراً

التقييد بالهلاك (قوله وهو) أى الملقى (قوله مع الهلاك) أى لاعم الوجود (قوله قرووه) أى كلام المصنف (قوله منه) أى تقريره على ظاهره (قوله الا انه) أى شرف الدين (قوله على مثله) أى صاحب دين (قوله على مثله) أى وارث (قوله على مثله) أى موصى له (قوله بعده) أى القسم (قوله الطارى) نفسه لفاعل يتبع (قوله ولا يغرم) أى الطارى

(قوله هذا) أي اتباع كل بحسبه ٦٦٠ (قوله واما ان كان) أي المقسوم (قوله فحقبة التركة) تفسيره نائب فاعل اخرت

انقصت القسمة لتضربه بقبض حصة قاله فت الخط هذا ان كان المقسوم عت واما
ان كان دارا فلما يرى نقص القسمة فانه في المدونة وان الحبب ونفسه ولو طرأ وارث
والمقسوم كداره الفسخ وان كان عتار جمع عليهم ومن اعسر فعليه ان لم يعطوا به وقال
اشبهين اعسر فعلى الجميع في التوضيح قوله في الفسخ أي وفي مشاركة كل واحد بما يتو به
وتقدم لفظهما والباب (واخرت) بضم المهمز وكسر اللام المجهمة فحقبة التركة على الورثة
الذين أسدهم حل (لا) يؤخر (دين) أي يدفع من التركة لمستحقه وملة اخرت (أ) وضع (حل)
وارث (وفي) تأخير اخراج (الوصية) أي المال الذي اوصى به الميت لوضع الحل وتجهيل
(قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية احدهما ق ابن رشد من مات وترك امرأه جلهما
وارثه يجب ان لا يجعل قسم تركته حتى تستل فان قالت انها حامل وقت التركة حتى تضع
او يظهر عدم حملها بانقضاء عدة الوفاة ولم يظهر حملها وان قالت لا ادري اخر القسم حتى
يتبين ان لاجلها بجمعة او بعض امدال عدة ولا ريبه جلهما وكذا ان كان له ولدة فالت
زوجه تملأ الى متى لتحق على لم يكن لها ذلك واما الدين فيؤدي ولا ينتظر به الوضع الباجي هذا
هو الصحيح خلافا لابن أبن واما الوصية فسمع ابن القاسم لا تنفذ حتى تلد ورواه ابن أبي
وقال ابن مسلمة قال لان ما بهلك من رأس المال وما يرد منه اراد فيكون الموصى له استوفى
وصيته على غير ما يريه الورثة وروى ابن نافع تنفذ الوصية يؤخر قسم الارث حتى تلد وقوله
اشبه بانظر لم يجعل سماع ابن القاسم هو المشهور وقد روى ابن أبي اوس وقوله ابن مسلمة
غ اشار اقول ابن رشد فقضى على هذه الثلاث مسائل الدين يؤدي اتفاق ولا ينتظر به وضع
الحل والتركة لا يقسمها لورثة باتفاق حتى يوضع الحل والوصايا تختلف فيها اهل يجعل
انفذاها قبل وضع الحل ولا يجعل حتى يوضع الحل قال لم اعرف في الدين خلافا لا اماذ كرفه
عن بعض السموخ من الفاظ الذي لا بعد من الخلاف وقد قال الباجي شهدت ابن ابي حكم في
ميت عن امرأته ما حملها انه لا يقسم ميراثه ولا يؤدي دية ولا ينتظر به وضع الحل فاشكرت عليه فقال
هذا مذهبنا ولم يأت بحجة والصحيح ان يؤدي دية ولا ينتظر به وضع الحل ولا يدخله اختلاف
قول مالك رضي الله تعالى عنه في توقف الوصية الى وضع الحل على قول من رأى ذلك لهله
هي ان بقية التركة قد تنفذ في حال التصدق بل وضع الحل فيجب للورثة الرجوع على الموصي
لهم بثلث ما قبضوا ولهم مسمون وغير مسمون فلا يجدون من يرجعون عليه واما تأخير
الدين حتى يوضع الحل فلا توجب له بل يجب تعجيل ادائه خوفا من هلاك المال فيبطل حق
صاحب الدين من غير منفعة فيه للورثة واذا وجب قضاء دين الغائب بما وجده من المال مع
بقائه من ان تلف المال الموجود فامرى ان يؤدي الدين عن الميت من تركته لو جهين
احدهما ان الميت قد انقضت ذمته والشان ان الجبل لا يجب له في التركة حتى يولد سببا
ويستمل ما ارثا ولو مات قبل ذلك لم يورث عنه نصيبه والغائب سببه واجب في المال الموجود
ولو مات ورث عنه فاذا لم ينتظر الغائب مع وجوب المال الذي يؤدي منه الدين الا انه كان
امرى ان لا ينتظر الحل الذي لم يجب له في التركة حتى ومن قول ابن القاسم في المدونة وغيره

(قوله لوضع) مسلة تأخير
(قوله وتجهيل) أي اخراج
الوصية (قوله ان لا يجعل)
بضم فتحة مثقال (قوله)
تستل بضم التاء أي المرأة
(قوله وقت) بضم فسكس
(قوله آخر) بضم فسكس
مثقال (قوله فيؤدي) بفتح
الهمزة (قوله ولا ينتظر)
بضم الياء وفتح الفاء (قوله)
لا تنفذ بضم ففتح مثقال
(قوله من رأس المال)
خبران (قوله منه) خبر ما
(قوله لم) بكسر فتحة (قوله
لم) بفتح فسكون (قوله وقد
رواه الخ) حال (قوله فقف)
بكسر فسكون (قوله
يؤدي) بفتح الهمزة مثقال
(قوله حال) أي ابن رشد
(قوله في الدين) أي تعجيله
(قوله من الفاظ) بيان
ما ذكره (قوله انه) أي
الشان مسلة حكم يصف
الياء (قوله ولا يدسه) أي
وقام الدين (قوله ذلك) أي
توقف الوصية اليه (قوله)
ولهم أي الموصى لهم
(قوله فلا يجدون) أي
الورثة (قوله وجد) بضم
فكس (قوله له) أي
الغائب (قوله من المال)
بيان ما وجد (قوله ذمته)
أي الغائب (قوله يؤدي)

بفتح الهمزة مثقال (قوله لو جهين) على أخرى (قوله لو لم) بفتح اللام (قوله ولو مات) أي الحل (قوله ويرث) ان بضم فسكس (قوله أي الغائب مسلة وجوب

(قوله قضى) بضم فكسر (قوله ولم يجعل) بضم الميم (قوله بين) بكسر الشين (قوله ثم تعقبه) أى ابن عرفه بن رشد (قوله فقال) أى ابن عرفه (قوله ثم تغلبه) أى ابن رشد (قوله ابنين) مفعول ٦٦١ تغلب المضاف لقاعله (قوله وقوله)

ان من اثبت - فقال صغرى قضى ليه ولم يجعل للصغير وكل خصامه عنه في ذلك فاذا قضى على الصغير بعد وضعه من غير ان يقام له وكيل فلامعنى لا تتناول وضع الحمل بتأديته من المبت وهذا كما بين لا ريب فيه ولا اشكال وقد نقله ابن عرفه الى قوله من غير وجه منقعة في ذلك للورثة ثم تعقبه فقال في تغلبه ابنين وقوله لاجحة نظر بل هو الاظهر وبه العمل عندنا ودليله من وجهين الاول ان الورثة لا يجوزون قضاءه الا بحكم قاض به وسكهم متوقف على ثبوت موت المدين وعدد ورثته ولا يتصور عدد ورثته الا بوضع الحمل فالحكم متوقف عليه وقضاه الدين متوقف على الحكم والمتوقف على التوقف على امر متوقف على ذلك الامر الثاني ان حكم الحاكم بالدين متوقف على الاعذار لكل الورثة والحمل منهم ولا يتقرر الاعذار في جهة الاوى أو مقدم **وص** الاحكام لا يتجمل قبل وضعه فتأمل اه الخطا استدلال ابنين مبنى على انه لا يكتفى في الحكم بالقضاء ثبوت عدد الورثة الموجوبين والحمل وان لا يكون للعمل وهى الاولى وابن رشد لا يسلم وهو الظاهر وقد صرح في رسم مرض من جماع ابن القاسم من كتاب الدعوى والصلح بان الناظر على الحمل ان به صالح الزوجة على ميراثها ذالم يكن في نفسه غرر كأن يتكلم في زوجه حامل لابنين ونفسه ولا خلاف عندى ان الناظر على الحمل ان يجيز الصلح عليه وعقبه اذا رآه فطر له ولم يكن في نفسه غرر ولا فساد له الم الزوجة بتضييعه ولا في الناظر للعمل ان يصلح الزوجة عنه قبل وضعه اذا **كان** نصيبها معلوما وذ كر في رسم الفتى الثاني من وجماع اشوب ان الورثة اذا عروا للعمل ميراث ذ كر وقضى بواقبة التركة لارجوع لهم فيها عزو للعمل ان نقص ما يلزمهم أو هلك وان تلقوا فقبولهم يرجع عليهم ان وجدتهم أمهات وان اعدم بعضهم يرجع على الامهات فيقاسمهم فيما يلزمهم فان غلبا يلزمهم فله الرجوع لانهم لم يجز عليه ولو غلبا ما قبوله فلا يكور لهم قول فيه لانهم قد رضوا بما اخذوا فالقسمة لزمهم ولا تلزمه ولو كان العزم فأنظر قسم عليه لما زلت القسمة عليهم وعليهم ثم قال فين ترك زوجته حامل او ابويه الواجب وقف الميراث حتى تقع فان جعلوا الحمل ذ كر او عروا له ميراثه واقتسما ما بقى كانت على ما تقدم في التي قبلها اه (و) ان أراد الشر كانه قسم المشترك بينهم وفيهم صغير (قسم عن) (الصغير اب) لهم سلم لانه وليه لامه الا ان تكون وصية عليه من أبيه أو وصية ومفهوم صغير ان الاب لا يقسم عن ابنه البالغ الغائب (اووصى) من الاب أو وصية أو مقدم من الغائب على يقيم الاوصى له (وملتقط) بكسر التاء في ان القسمة في الابن القاسم رحمه الله تعالى ويجوز ان يقاسم عن الصغير أبوه أو وصية الدار والمقار وغيرهما ذلك بآراء ابن عرفة أو يفيد وفاته الامام مالك في ان الله تعالى عنه ولا يقسم الوصى على الاصغر حتى يرفع ذلك فيقسم بينهم اذا رآه فأنظر اذا قسم للصغير أبوه فاني فلا يجوز ما بينه وبينه ولا هبة ولا صدقة حتى لا يلبسه الصغير وذلك ان وجد ولم يفت عنه وان كان الاب عسرا فان ذلك ضمنه لاب ابن الحامى القسمة بالتدليل بين اليتامى جارة اذا ثبت السداد والقرعة أحسن وشبه في

ذلك أى القسم لغانى (قوله فاني) أى الاب بشرط ان الصغير القسمة (قوله محبته) أى الاب (قوله فيها) أى القسمة (قوله ورد) بضم فتح (قوله ذلك) أى المذكور من قسمة المحاباة والهبة والصدقة (قوله ان وجد) بضم فكسر (قوله وان كان الاب عسرا) بفتح الف (قوله في رد ذلك

(قوله فيه) أى القاضى (قوله عنه) ٦٦٢ أى الغائب (قوله ان طلبه) أى القسم (قوله شركاؤه) أى الغائب (قوله بلى)

أى تولى (قوله ذلك) أى القسم (قوله حظه) أى الغائب (قوله ويولى) أى القاضى (قوله لتفيع) صفة اعتدل (قوله واستشكل) بضم التاء أى جمع النخلة والزيتونة فى القصة (قوله لتولها) علمه بأولها بالقرعة (قوله وتولها اعتدلتا) عطف على قوله لتولها (قوله فيها) أى المدونة (قوله يتقسمهما) أى الرجلان (قوله والتزيتونة معا) قوله فقال أى ابن القاسم (قوله قسمهما) أى أجزأ قسمهما (قوله وان كرها) أى الشريكان قسم النخلة والزيتونة (قوله ذلك) أى الجدل على القرعة (قوله فلا يكون) أى القسم (قوله عليهما) أى النخلة والزيتونة (قوله نزوع) بضم النون أى ميل (قوله شرطه) أى ابن القاسم (قوله والى) أى وان لم يحفل كل صنف القسم (قوله لى) أى جمع الصنفين (باب القراض) • (قوله القراض) أى حقيقته (قوله مأخوذ من القرض) لأنه مزيد والقرض مجرد (قوله وهو) أى القرض (قوله لما فعله الشخص) بضم شئ القرض وغيره (قوله ليعازى عليه) فصل يخرج ما يفعل لغيره بمازاة (قوله من خيرا) أى ما (قوله او بشر) فيه انه لا يفعل للمبازاة (قوله فيه) أى المال

• (باب فى بيان القراض واحكامه وما يتعلق به) •

(القراض) أى حقيقته شرعا فى المقدمات مأخوذ من القرض وهو ما يفعله الرجل ليجازى عليه من خيرا او شر فلما اتفق صاحب المال والعامل فيه على ان يتفع كل منهما صاحبه اشتق

(قوله) أى المعنى الشرحى (قوله وهذا) أى القراض (قوله فى قول) خبز دليل (قوله قصه ابنه) فى الموطأ مالك بن زيد بن
اسلم عن أبيه أنه قال خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم فى جيش إلى العراق فلما قتلوا حرامى إلى
موسى الأشعرى رضى الله تعالى عنه وهو أمير البصرة فرحب بهما ووسل وقال لواء قدر لك على امرأتك فعليك لقلت ثم قال فى
هنا مال من مال الله تعالى أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فاسفكاه فتنازعان به متناعسان متنازع العراق ثم تبعته بالمدى سنة
فتؤدىان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكافة الا وودنا ذلك ففعل وكتب إلى عمر رضى الله تعالى عنه أن يأخذ
منهما المال فلما قدما باقيا فصارا فلما قدما إلى عمر قال كل الجيش اسلمته مثل ٦٦٣ ما اسفكاهما قال لا فقال عمر رضى الله

تعالى عنه ابنا أمير المؤمنين
خصك بالآلاف أبا المال
وربهم فكنت عبد الله
وقال عبد الله ليس لك هذا
يا أمير المؤمنين لو نقص المال
أو هلك أضنا فقال عمر
أداه وربهم فكنت عبد الله
وربهم عبد الله فقال
رجل من جلساء عمر لرجله
قراضا يا أمير المؤمنين فقال
عمر قد جعلته قراضا فأخذ
عمر رضى الله تعالى عنه
رأس المال ونفذ فربحه
عبد الله وعبيد الله ابنا عمر
رضى الله تعالى عنهم نصف
ربحه (قوله ابنه) أى عمر
رضى الله تعالى عنهم (قوله)
عبد الله وعبيد الله) بيان
لابنه (قوله لوجهه)
قراضا فعول قول المتألف
لتألفه (قوله لا لهم) أى
الصاية رضى الله تعالى عنهم
(قوله اللسان) أى الكلام
(قوله وأرباب البيان) عطف

له هذا الاسم وهو القراض والمقاربة بصيغة المفاعلة الآية على وقوع الفعل من الجانبين
وهذا اسمه عند أهل الجاهل وأهل العراق لم يقولوا قراضا البتة ولا يندمهم كتاب القراض وقالوا
مضاربة وكتاب المضاربة أخذ من قول الله تعالى وإذا شربتم فى الأرض من قولة تعالى
وأخرون يضربون فى الأرض وذلك أنه كان الرجل فى الجاهلية يدفع ماله إلى رجل ليضرب به
إلى الشام أو غيره فينتفع المتاع على شرط قصير ربحه بينهما وأولى قول الصحابة للامام عمر
الخطاب رضى الله عنهم فى قصة ابنه عبد الله وعبيد الله رضى الله تعالى عنهم ما أوجبه له قراضا
دليل على صحة هذه التسمية فى اللغة لأنهم هم أهل اللسان الذى نزل به القرآن وأرباب البيان
وإذا كان يحتج فى اللغة بقول امرئ القيس والتابغة وغيرهما من شعراء الجاهلية فالاحتجاج
بقول الصحابة رضى الله تعالى عنهم أقوى وأولى وفى الأخيرة إيهام القراض والمضاربة
لفظ القراض فقال صاحب العين بقال أنشئت الرجل إذا أعطيت له عطيًا للمقارض يعطى
الربح كما يعطى المقترض مثل ما أنقضه وقال غيرهم من المتألفين وهو المساواة ومنه تقارض
الشاعران إذا تساوا باقى الانشاد لأنهما يستويان فى الاستغفار بالربح وقبل من القرض الذى
هو القطع لأنك قطعته من ماله قطعة وهو قطع الشرا من الربح الحاصل بهما وغير
بالمقابلة المتضمنة حصول الفعل من فاعلين لا تساويا فى الربح أوفى القطع أوفى العقد أو
هى من الصبيغ التجارية عن أصلها نحو سافر وعاقاه الله تعالى وطارقت له أى جعلته طاقا
على طاق وأما المضاربة فهى أن كلامهما يضرب فى الربح شعيب وإمام الضرب فى الأرض
الذى هو السقر ابن عطية فرق بين ضرب فى الأرض وضرب الأرض أن الأول للتجار والآخر
لبيع والخزير والمراد بقربات كأن التأخير يقع من فى الأرض ومتاعها والمتقرب إلى الله تعالى
برى من الدنيا والمقارض بكسر الراء وبالفتح العامل والمضارب بكسر الهمزة العامل
ويقتضيه الربح المال عكس الأول وقال بعض اللغويين ليس لرب المال اسم من المضاربة
بخلاف القراض وحقيقته شرا (أو كليل) بشر فى التعريف مثل كل أو كليل (على خبر) يفتح
بالفوق وسكون الجيم أى شرا يبيع أصول ربحه فصل يخرج التوكيل على غيره (فى نقد)
أى ذهب وأفضة فصل يخرج التوكيل على خبر يبرض أو رقيق أو حبان فهو قرض فاسد

على أهل اللسان (قوله) أى القراض (قوله لفظ القراض) اضافته لبيان (قوله يقال) أى قول عمر يا
يقض الرأى أى المدفوع له المال ليخبر به يعض ويضرب (قوله هو) أى القراض
(قوله لأنهما) أى رب المال والعامل (قوله لأن) شطآن لرب المال (قوله) أى العامل (قوله هو) أى العامل (قوله عاقاه)
فيه الشاهد (قوله نعمنا) أى رب المال والعامل (قوله واما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله فرق) يفتح فسكون أو يفتح
فكسر (قوله أن الأول) أى ضرب فى الأرض خبر فرق على الأول وصلته على الثانى تقديره أياه (قوله والثانى) أى ضرب
الأرض (قوله وساتى) أى يافى (قوله كان) يفتح الهمزة وشدة النون (قوله وحقيقته) أى القراض

(قوله ورقة) بقتضات مثقالا القراض (قوله تمكين) جنين واضافته للمال فصل يخرج تمكين غيره (قوله لمن يجزئ) فصل يخرج تمكين مال الغير الصاية (قوله يجزئ من ربحه) فصل يخرج تمكين مال لمن يجزئ به بجميع ربحه او جحانا وبجز من ربحه غيره (قوله لا يلتزم) فصل يخرج تمكين مال للتجارة يجزئ من ربحه يلتزم اجارة (قوله فدخل) اى فى الحد (قوله عنه) اى الحد (قوله قولها) اى ٦٦٤ المدونة (قوله عليه) اى العامل (قوله هو) اى المأمل (قوله هذا) اى ضمت العامل (قوله ان قال) اى

(مضروب) اى مسكوك محتوم يختم الامام فصل يخرج التوكيل على تجر بنقد غير مسكوك فهو قرض فاسد (مسلم) بضم الميم وفتح السين واللام مثقالا اى مدفوع من رب المال للعامل فصل يخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب دين فئمة للعامل الرب المال فهو قراض فاسد (يجزئ) فصل يخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسكوك بجميع ربحه فهو قرض لا قراض او جحانا فهو معروف او بقدر معلوم فهو اجارة (من ربحه) اى المال فصل يخرج التوكيل على التجر بنقد مضروب مسكوك يجزئ من ربح آخر فهو قراض فاسد وعرفه ابن عرفة بقوله تمكين مال لمن يجزئ منه ربحه لا يلتزم اجارة فيدخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والودعية ويخرج عنه قولها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اعطى رجلا مالا يعمل به على ان يرجع للعامل ولا ضمان عليه فلا بأس به عدا صنفون هو ضمان كالسلف فضل هذا ان لم يشترط ان لا ضمان عليه محمدان قال خذ قراضا ولو ربحه فلا ضمان عليه وان قال خذ وعامل به ولا ربحه ولم يذ كر قراضا فهو ضمان البابى يجوز شرط كل الرجح لاحدهما على مشهوره ذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان ارد ادخاله على الله قراض قيل عقد على التجر بمال اموض ليس من غيره ربحه اه كلام ابن عرفة الخط يخرج من هذا الاخير ما شرط كل ربحه لمال وحكمه الجواز فى التوضيح لاختلاف بين المسلمين فى جواز ربه وهو يستثنى من الاجارة المجهولة ومن السلف متباعدة فى التنبها لاختلاف فى جواز القراض وانه رخصة مستتناة من الاجارة المجهولة ومن السلف متباعدة ابن عرفة ربه هذا والله ليس بمضون وكل سلف مضون وحكمة مشروعية الاحتياج اليه فرب ذى مال لا قدرة له على التجر به ووب قادر على التجر لا مال له فهو من المصالح العامة فى المقدمات كان القراض معروفا فى الجاهلية فأتى الاسلام لان الضرورة تدعو اليه للاحتياج للناس الى التصرف فى اموالهم ويتنمى بالتجر فيها وليس كل يقدر عليه بنفسه فيضطر الى الاستئانة عليه واهله لا يجدم يعمل لجارة معلومة بل ربه ان عادة الناس بالقراض فرخص له هذه الضرورة واستخرج بسبب هذه الالة من الاجارة المجهولة على نحو ما رخص فى المال فأتى بشرائها ربه بخرصها والشركة فى الطعام والتولية فيه ١٠ (تنبيه الاول) ابن رشد القراض جائز بالذات وبالوفاق وكذلك التفرق والاشبار اعنى تير الذهب والفضة فى البلد الذى يجزئ فيه ذلك ولا يتعامل فيه بالمسكوك الذى يسمى يجوز القراض بالقر بالبلد الذى يتبايعون بها فيه ولا خلاف فى ذلك ابو عمر روى انه سئل عن مالك رضى الله تعالى عنه ما جواز القراض بغير الذهب والفضة قال لان الناس تقاضوا قبل ان يضرب الذهب والفضة وروى ابن القاسم ان مالكا رضى الله تعالى عنه سئل فى ذلك واجازوه ولم يجز بالبايع وروى عنه فى المدونة

العامل (قوله ان قال) اى رب المال (قوله فهو) اى العامل (قوله لاحد هما) اى رب المال والعامل (قوله ادخله) اى فى حد القراض (قوله من هذا) اى الحد (قوله وحكمه) اى القراض (قوله جواز) اى القراض (قوله وهو) اى القراض (قوله ورد) بفتح زيم (قوله هذا) اى كونه سلفا بجمعة (قوله لانه) اى لحد (قوله مشروعية) اى القراض (قوله انه) اى القراض (قوله معروفا) اى معلوما معروفا (قوله فاقتر بضم فكسر (قوله عليه) اى التصرف والتجر (قوله فخرخص فيه) اى القراض (قوله واخرج) بضم التاء وكسر الراء اى استثنى القراض (قوله التفرق) بكسر ففتح جع تنفرد او قطع القصة غير المسكوك (قوله الاشبار) بفتح الهيم وسكون المثناة فوق وفتح جع تبر بفتح فسكون اى ذهب مبعوث كالرمل (قوله يجزئ منه ذلك) اى معاملته بين الناس (قوله فيه) اى البلد (قوله

قال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يضرب) بضم فسكون ففتح (قوله سهل) بفتحات مثقالا والعقبة (قوله فى ذلك) اى القراض بالتقاول والاشبار (قوله واجازه) اى القراض بالتفرق والتبع عطف تفسير (قوله ولم يجز) اى القراض (قوله وروى) بضم فكسر (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه

[illegible]

والعتبة الكرامه اذ في العتبة وانزل فلا يفسخه (الثاني) الحظ ظاهر قوله مضروباً
يجوز ان قراض به كان التعامل او بالبدونه بان ترض ان المضروب لا يتعامل به ويتعامل
بالسبب كما قال غالب بلاد السودان على ما قبله وتنفصل الشيخ احمد زروق في شرح الرسالة
عن التنبهات انه لا يجوز القراض به مستنداً له نفسه من كلامه فالتالي لم من صرح به
لا في التنبهات ولا في غيره على ان القاضي قال ولا خلاف ما جاء في التناوب والدرهم غير جائز
بالعرض ما كانت (الثالث) في التنبهات اختلاف في الشروط التي يصح القراض بها
فقدنا اثر وطه عشرة فقد درس المال للعامل وكونه معلوماً وكونه غير معصون عليه وكونه
بما يشاء اهل البلد من العين مسكوكاً كان او غير مسكوكاً ومعرفة الجزاء الذي تقارض عليه
من ربحه وكونه مشاعاً لا مقدر بعد ولا تقدر وان لا يخص احدهما بشئ معين سواء الا
ما ينظر اليه العامل من نفقة زوجة في السفر واختصاص العامل بالعمل وان لا يميز
عليه في عياداً فيصير يضر بالعمل وان لا يضرب له أجل اه قوله وكونه مما يتابع به الخ
ربما يقسم منه ما قاله الشيخ زروق ابو الحسن قوله ولا تقدر فيه ان شاس باله مثل ما قارض
به فلا تن قال القاضي فان تورث هذه الشروط جاز القراض وان اختلف شرط منها فسد اه
(الرابع) اول قراض كان في الاسلام قراض يعقوب ومولى الحرقم عثمان رضي الله تعالى
عنه وذلك ان عرضي الله تعالى عنه بعث من يقيم من السوق من ليس بشئ فاشقه فأنه يعقوب
فمن اقيم فغدا الى عثمان رضي الله تعالى عنه فأنه عثمان رضي الله تعالى عنه فأنه يعقوب
له ان جاز له من يعرض له فقل له المال لعثمان فقال قل فلم يبق غير زدين من ورأس المال
ومن ودوح و يقال اول قراض كان في الاسلام قراض عبيداًه وعبيداًه اشعرين
الخطاب رضي الله تعالى عنهم غير يبيش الى العراق قلباً قلنا ما على اى موسى الاشعرى
رضي الله تعالى عنه وهو امرى البصرة فوجب ما سأل ثم قال لو اقدر لك اى امرى فاشقه
لقلت ثم قال هل تامل من مال القراض ان انعمت الى امر المؤمنين فاشقه فاشقه فاشقه فاشقه
بمتاع من متاع العراق ثم تبعه الى المدينة فنزل بان ورأس المال الى امر المؤمنين ويكون
ربح المال لكافة لاودنا فقل وكتب الى عرضي الله تعالى عنه ان يأخذ منها المال فلما
قدما المدينة فاجابهم بقاود فقام رأس المال لعمرو قال كل الجيش اسلمتم الى اسلمتم
فقال لا لاقتال عريانا امر المؤمنين اسلمتم كذا ربح المال فسكت عبيداًه وقال عبيداًه

۸۴ مخ ت (قوله فقال) ای یعقوب (قوله بقم) بضم ق فخر (قوله شاه) ای یعقوب (قوله ای) فتح انور مفتی ابن بلا فور لا ضاعته (قوله خرجا) ای عبد الله وعبد الله (قوله فقال) ای رحمان الغفر (قوله فرحب) بفتحات متفلا ای قال مرحباً (قوله وسهل) بفتحات متفلا ای قال وسهل (قوله ثم قال) ای ابو موسى (قوله فقال) ای عبد الله وعبد الله (قوله ففعل) ای اسلف ابو موسى المال لعبد الله وعبد الله (قوله فكتب) ای ابو موسى (قوله ثم قال) ای عبد الله وعبد الله (قوله ففعل) ای عبد الله وعبد الله (قوله قال) ای عمرو رضی الله تعالی عنہ (قوله فقال) ای عبد الله وعبد الله

ہے، قوله (قل) ای عبد اللہ وعبد اللہ

(قوله مضافا) ثبت مضمونا او حال من ضميره (قوله فهو) اى تصرف ابو موسى (قوله النظر) ضم التوابع تعلق (قوله لمن الامراء) بضم فتح جمع امير بيان ٦٦٦ النظر (قوله نوابه) بضم التوابع مثله (قوله وان كان) اى امرهم (قوله فاراد) اى عرضى الله تعالى عنه

ما شئى الى هذا الامر المؤمنين لولا ان المصلح لافقص لضعفنا قتال ادياء فست عبد الله ايضا وراجعه عبد الله فقال رجل اى امر المؤمنين لوجعته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فاخذ نصف الربح وترك له ما نصفه فان قيل ابو موسى اى حكم عدل وقد تصرف بمصلحة لان المال صار مضمونا في ذمتها فاسلافه او لم من بعده امانة لا تضمن مضافا الى اكرام من يقبى اكرامه فهو تصرف بجمع المصالح فتعين تنفيذ قرضه ان عدم الاعتراض المظهر بين النظر من الامراء اما التولية فله النظر في امر نوابه وان كان سدادا او ان في هذا التصرف حكمة تتعلق بعمر رضى الله تعالى عنه بسبب انه اكرام لا يغيه فاراد ابطالها والذب عن عرضه بحسب الامكان وفى قوله لان المال صار مضمونا الخ نظر لان دفعه لهذا التصدي يصير مسفحة ومشهور مذهب الامام مالك رضى الله عنه منعه اوله قال البايع اى يرد ابو موسى رضى الله تعالى عنه امر ازال المال في ذمتها وانما اراد دفعه ههنا بالسلف وان اقتضى ضمانا المال وانما يجوز السلف مجرد دفع المتلف سواء كان السلف صاحب المال او غيره بمن له النظر عليه من امام او قاض او وصى او اب فلا يجوز ولا مال ابن سلف شيئا من مال المسلمين ليصرف في ذمة المتلف وكذلك القاضي والوصى ثم قال وفعل اى موسى هذا يحفل وجهين احدهما ان يكون مجرد دفع عبد الله وعبد الله وجاز لان المال ههنا بدنة من الوديعة لجماعة المسلمين فاستقره لفسادها فلها ما اياه فلو تلف ولم يكن عندهما الضمة اى موسى وثانها ان لا يى موسى النظر في المال بالتقوى والاصلاح واذا اساقفه فللامام بقضه فتقضى بعمر رضى الله تعالى عنه ورده الى القراض وقول عمر رضى الله تعالى عنه ان كل الجيش تعقب منه لعل اى موسى ونظره في تعميم افعاله وتبيين لموضع المظور منه وموضع المجابة من كونها اى امير المؤمنين وهذا ما كان عمر رضى الله تعالى عنه يتورع عنه ان يخص احد من اهل بيته او يمن بغيره بشئ من مال المسلمين وقوله اذى المال ويرحمه بهدا احتياج عبد الله اعراض عنه لان المضاعف معه يضمن المضاعفة اذ اشترى به نفسه وان دخلها تقضى بغيره ويرحمه الرب المال فان قيل كيف جعله قراضا وقد دخل على القرض وغاية الامر كان له رضى الله تعالى عنه اما الجواز فعمل اى موسى وترك جميع الربح له ههنا اوردته واخذ جميع الربح بقرابه عافى سراج الملوك للطرطوشى وهوان عمر رضى الله تعالى عنه جعل لانتفاعهما بمال المسلمين نصف الربح للمسلمين كان المسلمين ساعده ما فى العمل وهو مستند في تشطير جماله في امور اهلهم فهو كقراض ويصح القراض بالنقد المضروب المسلم بجزء من ربحه (ان علم) بضم فكسر (قدروها) اى المال المقترض به ويرى بجهاد المال فلا بد من علم عدده وجسمه وصحته واما الثاني فلا بد من علم نسبته لجملة الربح كثلثه وانصفه ابن عرفة وشروط المال كونه عن معلوم محرز او اصلها كالنقد وحيث التعامل بها التسمى جائزا ثانيا والافطارق وشروط ابن شاس كون المال معلوما احترازا من دفع صيرتة قراضا لان جهل المال يؤدى الى جهل ربحه وواضح من مقتضى الروايات وجوب ان يكون حظ العامل جزءا من الربح معلوم التسمية منه ان كان النقد غير مشغوش بل (ولو) كان النقد المضروب (مغشوشا) بدنى عنه ق البايع المشغوش من

(قوله باطالها) اى التهمة (قوله الذب) اى الدفع (قوله وفى قوله اى السائل) (قوله مسفحة) بفتح السين (قوله المهلين) بضم هاء ساكنة (قوله منه) اى المسفحة (قوله يرد) بضم فكسر (قوله ثم قال) اى البايع (قوله عندهما) اى عبد الله وعبد الله (قوله ما يورثه) (قوله اعراض) شبر قوله (قوله عنه) اى احتياج عبد الله (قوله تخلوا) اى عبد الله وعبد الله (قوله اما) بكسر الهمزة (قوله لهما) اى عبد الله وعبد الله (قوله اوردته) اى فعل اى موسى (قوله لانتفاعهما) اى عبد الله وعبد الله (قوله كان) بفتح (قوله الهمز وشدة التو) وهو اى هذا الوجه المذكور (قوله مستند) بفتح النون (قوله رضى الله تعالى عنه) (قوله راضها) اى العين (قوله كالنقد) بفتح شكون (قوله قطع القضية غير المضروبة بالتبر) (قوله بها) اى النقرة (قوله الا) اى وان لم تعامل بالنقد (قوله بشرط ابن شاس) من اضافة المصدر لتأوله وتكمل على نصب مقعوله (قوله واضح) شبر (قوله منه) اى الربح

(قوله من الذهب والفضة) بيان المفشوش (قوله به) أي المفشوش (قوله هو) أي منع القراض بالمفشوش صد حال (قوله ان كان) أي الفنى (قوله بيان) أي القراض بالمفشوش (قوله وان كان) أي الفنى (قوله هذا) أي الخلاف (قوله يمكن) أي الدنايهر أو الدراهم (قوله فان كانت) أي الدراهم أو الدنايهر (قوله فيجوز القراض بها) ٦٦٧ أي اتفاقا (قوله بالتقاسم) أي

من الذهب والفضة حتى عبد الوهاب لا يجوز القراض به مضر وبها كان وغير مضر وبه قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كان النصف فاعل جاز وان كان اكثر من النصف فلا يجوز وهذا اذا لم تكن السكة التي تعامل بها فان كانت التي تعامل بها فيجوز القراض بها لانها صارت أصول الامنان وقيم المتقات وقد يجوزوا القراض بالتقاسم فكيف سميته ولا خلاف عندنا في تعلق وجوب الزكاة بها ولو كانت عروضا لم تعلق الزكاة باعيانها ولا يترضى يجوز قطعها فيستحب سوقه الجارية في الخاصة ابن الحاجب ويجوز بالمفشوش على الاصح وظاهره مطلقا كالنصف ومقابل لا يجوز مطلقا وكذا في الترضيع وقوله وعزى مقابل الاصح لعبد الوهاب وان الباجي قبله بعدم التعامل به هذا كلامه في التوضيح والمنقول في الذهب في هذا الفرع ان القاضي اطلق المتع والباجي قيسد ولم يذكر قول الجواز بالمفشوش مطلقا ابن عمره ومنعه القاضي بالن من مفشوشه الباجي الاحتياط يتعامل بها في التوقيف المتكسر بها كالحالصة والاتفاق على تعلق الزكاة بها ابن الحاجب فيجوز بالمفشوشة على اصح وقوله ابن عبد السلام باطلاق قبضة القاضي والباجي على منعه حيث لا يتعامل به ابن شاس والضابط ان كل ما يختلف قيمته بالاوتقاع والاقتراض لا يجوز ان يجعل رأس مال له اما ان ترتفع قيمته فيصير بجميع الرخ او بعضه او تنقص قيمته فيصير ببعضه ربحا والله اعلم (يصح القراض بدين عليه) أي العامل فلا الدين ان يقول المدين لعل ليسه قراضا بنصف ربحه مثلا لانه سلف بزيادة ومفهوم عليه انه ان كان في غيره فتمه تقبيل راي (و) ان قال له ذلك (استمر) الدين على حاله في الضمان واستصاص الدين بربحها ان كان وعلمه خسر وهذا يحتزم مسل (مال يقبض) بضم المنة تحت وقع الموحدة الدين من المدين فان قبضه بيمينه ثم دفعه له قراضا صحيحا لثباته ثم تأخيره بزيادة وتحقق شرط تسليمه قبضه ودفعه فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان كان ذلك عند جيل دين نقلت له على به قراضا فلا يجوز ان نزل ذلك قال ربح للعامل وعلمه الوضعية وكذا لو أحضره فقال له خذ قراضا فلا يجوز الا ان يقبضه منه ثم يعيده اليه ابن القاسم خوف ان يكون انما يقصد أن يؤخره بالدين ويؤدو الودعة مثله لا في أخاف أن يكون انتق الودعة فصار تدبعا عليه ولا يجوز أن يقاضه مدين على غيره بقبضه ثم يعمل فيه الفنى ان كان على حاضر وموسر غير ماله (أو) (مال) (محضره) أي المدين الذي له (ويشهد) بضم فسكون فكسر المدين على احضار الدين وبرائته منه فيصير قراضه به بعد احضاره والاشهاد فان أحضره بلا شاهد فلا يصح على مذهبه كما تقدم وهو المشهور القضى القراض بالدين ان كان على العامل لا يجوز استدافان نزل ذلك احضر العامل المال وأشبه على وزنه وزلا عن ضمانه ثم عمل فيه كان الرخ يتعامل على ما دخل عليه وانما ضمانه من رب المال الحيا

كتاب فاعل يقبض المستر فيه (قوله ويحقق) عطى على اتفاق (قوله شرط تسليمه) اضافته للبيان (قوله قبضة) بضم المنة (قوله تحقق) (قوله ان كان) أي الدين (قوله أي المدين الذي) تفسير لقاعل المستر والمقبول بالدين (قوله الدين) تفسير لقاعل المستر (قوله منه) أي الدين (قوله قرضه) أي المدين (قوله به) أي الدين

(قوله) اى العامل (قوله ولو كان) اى العار (قوله بان كان) اى المودع بالفتح الخ خصوصاً تركوها يسا. غيره (قوله او دعهما) اى الوديعه (قوله عتقهم) اى المودع بالفتح (قوله انطباعه) اى وان يدعيه (قوله علمها) اى الرهن والوديعه (قوله) اى وان يدعيه (قوله لم) بضم فكسر اى نفاذه علمها (قوله يجعل) بضم الياء (قوله غايه) اى صباغها علمه (قوله) نفسها اى الرهن والوديعه ٦٦٨ (قوله بعد) بضم الموحدة تنويناً (قوله لم يرح ويستر) بضم اولهما واو فتح ما قبل آخرهما

ان قوله بان دفع اى الرب المال (قوله اى العامل قوله يدفعه) اى العامل المال (قوله ان قوله بويديهم) اى فلان الثمن (قوله اى العامل قوله ليعمل) اى العامل (قوله ب) اى الثمن (قوله على انه) اى العرض (قوله ويرد) بفتح فم اى العامل الرب المال مثله

(قوله بئلى) أى العرض (قوله أو يرضى) أى العرض (قوله قيمته) أى العرض (قوله فيها) أى المدونة (قوله ويضيق) أى القراض الجعول رأس ماله عرضاً (قوله وان يسع) أى العرض مبالغة فى فضته ٦٦٩ (قوله لم يعمل بالثمن) كان عمله فله

أجر مثله فى بيعه وقراض

مثله فى عمله (قوله فى بيعه)

أى العرض (قوله أو يقول)

أى رب المال العامل (قوله كلف)

بفتح فكسره مثلاً

(قوله من يسع) أى

العرض (قوله وياتيك

بالثمن) أى فتعمل به

قراضاً بآتيك وجهه (قوله

واعتدله) أى تقيد منع

جعل العرض قراضاً

بنوى العامل بيعه (قوله

أولاً ولا) أى لا يكاد ولا

يوزن (قوله ولا ينظر)

بضم الهمزة (قوله من الربح)

بيان (قوله ولو كان) أى

الدين (قوله وأجازه) أى

التوكيل على دين العمل

به (قوله حينئذ) أى حين

كوفه على حاضر على متغير

ملا (قوله وأعلى) أى

أو كان على أن (قوله أنه)

أى العامل (قوله وهذا)

أى الأمر ببيع السبعة

(قوله لك) خبر الربح

(قوله وعلبك) خبر

الوسعة (قوله فان اعتادوا

أخذته) أى العامل الخ

متهوم ولاعادة (قوله

صح) أى القراض ولك

شرك (قوله بها) أى

العادة (قوله فيما) أى

لشرك لئلا تجز (قوله من الربح) بيان (قوله تصادفاً) أى المتعارضان (قوله على ذلك) أى عدم تسعة الجزأين (قوله أنه)

أى العامل

ان يلقى غلواً يستغرق رأس المال والربح فيؤدى الى حرمان العامل من الربح او يرضى
فأشبه العامل بعض رأس المال ولا على أن رأس المال قيمته الآن واعتدله المتفاضل وكانه
والله تعالى اعلم للفرق وان يسعه ويكون منه رأس المال فيها ويضيق وان يسع مالم يعمل بالثمن
وقيد اللصمى المنع عما فى بيعه كانه وأجرة لها خطب وان كانت الاجرة لا خطب لها
أو كان يعمل أنه يتكافؤ ذلك ولولم يعطه اياه قراضاً أو يقول كلف من يسع وياتيك بالثمن ولم
يعتد المصنف تقيد اللصمى ونحوه خلافاً للمأزى لو قال خذ هذا العرض وامض به الى البلد
الفلانى وادفعه الى فلان يسعه وبقبض عنه فاذا قبضه فخدمته وعمله به قراضاً بينك وبينك
جاء بخلافه ولا يدخله الخلاف فى القراض بالعرض لان المدفع له العروض لا يتولى بيعها
يتقنه اعم من التوضيح واعتدله المصنف هنا لقول المأزى بالخلاف فقال ان تولى بيعه
واقه اعلم وفيها لاین القاسم رحمه الله تعالى لا يخفى القراض بطعام او عرض كان مما يكمل
أو يوزن أولاً ولا للفرق بفتح السوق عند المتفاضل ويضيق وان يسع مالم يعمل بتمنه فان عمله
فله اجر مثله فى بيعه وقراض مثله فى غيره ولا ينظر الى ما شرط لمن الربح وشبهه فى المنع فقال
(كان) يفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري حلقته (وكله) أى رب المال العامل (على)
قبض (دين) ممن هو عليه ثم يعمل به قراضاً لا يجوز ظاهراً ولو كان على حاضر على متغير ملا
وأجازه اللصمى حينئذ (أو) يدفع له (البصر) به العامل من غيره يتقدم آخر (ثم يعمل العامل
بما يقبضه قراضاً لا يجوز فان عمله بما قبضه من ثمن العرض أو من الدين أو الصراف (ثم) له
(اجر مثله) أى العامل (فى توليه) أى العامل يسع العرض أو قبض الدين أو الصراف فى ذمة
رب المال ولو تلف أو خسر (ثم) لها أيضاً (قراض مثله فى وجهه) أى المال فان تلف أو لم يربح
فلا شيء له فى ذمة رب المال فى قرضه وان دفعته السبعة تأخر لمصر فها ثم يعمل بها او على ان
يقبض من غير يملك ديناً ثم يعمل به فى الصراف أو التقاضى وقراض مثله ان عمله ابن
تحيب سواه قاله خذ هذا العرض قراضاً او بيعه واعمل به قراضاً له اجر فى البيع والتقاضى
وقراض مثله فى الثمن وقال عبد العزيز لا تدفع اليه سلعك وتقول قامت على بكذا فما كان
من ربح بعد ذلك فبينك وبينك وهذا اجر مثله فيما عمل والربح والوسعة لك وعلبك وشبهه
فى ان العامل قراض مثله فقال (كتر قراض قال رب المال العامل فيه) لك شركتك بكسر الشين
المجسمة وسكون الراء اى من ربح وجهه (و) الحال (للاعادة) لاهل بلد عمارى قدروا ما اخذته
العامل من الربح فان اعتادوا أخذه الثلث والتصف مثلاً صم وعمل بها (أو) القراض يجوز
(بهم) يضم الميم وسكون الموحدة وقع الهاء كاعل وكلمة من ربح وجهه ولاعادة فان عمل
فله قراض مثله فى وجهه فيما فى ثمن الاین القاسم رحمه الله تعالى ومن دفع الموجب لا قراضاً
ولم يسلمه من الربح ونصاً فاعلى ذلك فله قراض المثل ان عمل وكذلك ان قال لشركتى
المال لم يسلمه كان على قراض مثله ان عمل ان شاس ان كان له ما عدا ان يكون على الصف
او على الثلث فهم على ما اعتادوا (أو) قراض (اجل) يضم الهمز وكسر الجيم مثلاً اى جعل

لشرك لئلا تجز (قوله من الربح) بيان (قوله تصادفاً) أى المتعارضان (قوله على ذلك) أى عدم تسعة الجزأين (قوله أنه)

أى العامل

لعمله اجل محدود اما ابتداء كدفع المال في اول الحرم على ان لا يعمل به حتى يسأل ويحب
او انته كاهل نفسه الى رجب فان عمل فلا قراض مشله في فيه الامام مالم يرض الله تعالى
عنه ان اخذ قراضا الى اجل رد الى قراض مشله الا بهي لان حكم القراض ان يكون الى غير
اجل لانه ليس بمقدور ولا لكل واحد من تركه متى شاء فاذا شرط الاجل فكله قد منع نفسه
من تركه وذلك غير ما تزوج به لقرض مشله لقاعدته وكل فاسده اصل الى حكم صحيح اصله
قلت ولانه زاد غررا لعدم انفساط وقت ارتفاع السوق (او) قراض ضمن (ضمن) بضم الضاد
المجسمة وكسر الميم مشددة اى شرط على عامله ضمان راس ماله فلا يجوز ان يعمل فلا
قراض مشله التضمن اذا شرط على العامل ضمان القراض ان هلك اوانه لا يصدق في دعوى
هلاكه او ضياعه كان الشرط باطلا ولا ضمان عليه ان قال هلك او خسر قال ابن القاسم وفيه
قراض مشله (او) قراض قال نفسه رب المال للعامل (اشترى) براس المال (سادة فلان) ثم
بعها (ثم اخبر في بنتها) بفتح المثناة والميم الذي تبعه ماله فلا يجوز ان يعمل فلا قراض مشله في ربحه
وابره مشله في ثوبى الشر او البيع في ذمة ربه في فيه ان دفعت الماه الا قراضا على النصف
على ان يشتري به هيد فلان ثم يشتري به مائة مائة او غيرها او يبيع مائة ومائة بعد ذلك
قراض مشله (او) قراض قال نفسه رب المال للعامل لا تنتشر الا (دين) في ذمتك ثم دفع راس
المال الا لاسع الا دين فلا يجوز ربه قراض المثل ان عمل في فيه الا ابن القاسم رحمه الله تعالى
ان دفعت الى رجل قراضا على ان لا يبيع الا بالنسيئة فيباع بالنسيئة فلا يجوز ان يبيع الماوا فان نزل
كان اجرا ابن ونيس ليحب ابن القاسم ماذا يكون عليه ان نزل ومن مذهب في التصوير ان يرد
الى اجارة المثل ولم يكن خليل هذا بقوله او دين لقوله بفدو فيما قد غره ابره مشله (او) قراض
شرط رب المال على العامل به ان يغير (رما) اى نوع من السلع (يقبل) بفتح التحتية وكسر
الفاء وشدة اللام وجوده فلا يجوز ان نزل فسخ وان عمل فلا قراض مشله في ربحه ونفسه قال
الامام مالم يرض الله تعالى عنه لا ينبغي ان يقارض رجلا على ان لا يشتري الا لئلا ان يكون
موجودا في الشتاء والصيف فيجوز له لا يبعدها الى غيره البايح فان كان تعذر وجوده فقلته
فلا يجوز وان نزل فسخ ثم قال فيها فان اشترى غيرها امر به فقد تعدى فان ربح فلا يفسد ربح
قراض مشله وان خسر ضمن ولا ابره في الوضعة ولا اعطيه ان ربح اجارته اذ لم يات فترق
الربح وتزيد فيصل بتعدي الى ما يريد وشبهه في رد الى قراض المثل فقال (كاختلافهما) اى
العامل ورب المال بعد العمل في القراض الصحيح (في قدر) (ربح) المشرط للعامل
(وادعيا) اى رب المال والعامل (ما) اى قدرا (لا يشبه) بضم فسكون القدر المتعديين اهل
يلعبهما ان ادعى رب المال اقل منه جدا والعامل اكثر منه جدا فعدان الى قراض مشلهما
فان ادعى احدهما ما يشبهه قال قوله في فيه الامام مالم يرض الله تعالى عنه اذا اختلف
التقارضان في اجراء الربح قبل العمل فقال رب المال دفعته على ان التنازل للعامل وقال
العامل بل على ان التنازل الى رد المال الا ان يرضى العامل بقوله رب المال وان اختلفا بعد
العمل قال قوله لرب المال اذا جابجا يشبهه والا رد الى قراض مشله وكذا المساقاة وتقدم
بعضهم هذه النظائر فقال

(قوله رد) بضم فتح مثله
اى العامل (قوله لانه)
اى القراض (قوله لم يجب)
بضم زكسر (قوله)
مذهبه (اى ابن القاسم
(قوله رد) بضم فتح مثله
اى العامل (قوله لم يكن)
بفتح فسكون اى يرد (قوله)
هذا (اى رد العامل لاجرة
مشله ان نزل بل اراد رده
لقوله بعد وفيما قد غره
اى ربه مشله) اى لو كره في
خلال ما فيه قراض المثل
(قوله وجوده) بضم
لفاعل يلقى (قوله يكون)
اى البر (قوله لا يبعده)
اى لا ينعى العامل البر
(قوله فان ادعى احدهما
بما يشبه) مفهوم وادعيا
فلا يشبه

(قوله لكل قراض) أى
 عامل قراض (قوله فقلت)
 يضم فكسر متقلا (قوله)
 فانه) أى قراض التسل
 (قوله فان لم يكن) أى
 ربح (قوله يقرض) يضم
 فسكون ففتح مخففا
 (قوله فيهما) أى قراض
 التسل وارب التسل (قوله)
 عشر) يضم فكسرى
 أطلع (قوله موئل) يفتحات
 مثقلا (قوله فى المال)
 صلة بعمل (قوله فيه) أى
 المال (قوله كرهته) يضم
 تاء التكلم مالت رضى الله
 تعالى عنه (قوله احدهما)
 أى رب المال وعامله (قوله)
 شرطه) فاعل يجوز (قوله)
 لا يفسد) يضم الباء (قوله)
 يده) صلة ما نأه (قوله)
 وما رزق الله تعالى) أى
 من الربح (قوله فيهما) أى
 شرط المراجعة وشرط
 الامتن (قوله فحال
 القراض) ضمير (قوله)
 على (قوله والى عبد) أى
 رب المال (قوله ليكون)
 أى العبد (قوله عليه) أى
 الرجل (قوله لعله) أى
 العامل الغلام (قوله)
 وان كانا) أى الرجل
 والعبد

لكل قراض فاسد جعل مثله • سوى تسعة قد فصلت ببيان
 قراض دين او بمرض ومهيم • وبالشرك والتأجيل او بضعان
 ولا يشترى الا بدين فبشترى • بقصد وان يتناع عبدة لان
 وتعتبر فى اخلاعه بسديعه • فهذه ان عدت تمامه ان
 ولا تنسر الا ما يقبل وجوده • فشترى سواء ابيع لحسن بيان
 كذا ذكر القاضى عباس فانه • شبه بما روى صحيح لسان

(وقى) كل (ما) أى قراض (فسد) حال كونه (شبهه) أى المذكور (اجر مثله) أى
 العامل حال كونه فى الذمة (رب المال) ولو تلف واخسر بخلاف المسائل السابقة التى فيها
 قراض المثل فانه فى الربح فان لم يكن فلا شىء على ربه و يترق فيهما ايضا بان ما فيه قراض المثل
 اذا عثر عليه فى اثناء العمل لا يفسخ بخلاف ما فيه اجرة المثل فيفسخ وله اجرة مثله وبان
 العامل احق من القراءه لغيره قراض المثل واسوئهم فيما فيه اجرة المثل الا ما اشترط على
 العامل عمل يده كالسلطة فهو احق منهم لانه مسافع وهل تقدر به بمقابل منعه فقط او به
 وبمقابل عمل القراض قولنا فى شرح ابى الحسن على المدونة ومثل لما فيه اجرة المثل بقوله
 (ك) قراض مشغل على (اشترط) رب المال على العامل على رب المال عمل (يد)
 أى رب المال مع العامل فى حال القراض بالشرا او البيع وشحوه فلا يجوز وفيه اجرة
 المثل ق فيها للامام مالت رضى الله تعالى عنه من اخذ قراضا على ان يعمل معه رب المال
 فى المال فلا يجوز ان ينزل كان العامل اجيرا وان عمل رب المال فيه بغير شرط كرهته
 الا الصل الصبر ابن حبيب وكذا ان اسلم احدهما صاحبه او وهبه او فعل العامل
 بصاحبه شيئا من الفرق مما لا يجوز له ابتداء شرطه فذلك كله لا يفسد القراض ولا يفسد
 الربح غير ان الصانع ان عمل يده بغير الشرط فله اجرة عمله ومن الاستثناء ان اعطى صانعا
 يده مالا ليشترى جلودا ويعملها وما رزق الله تعالى فيه فله الاجرة فلا يجوز ابن ايوب ان وقع من
 غير شرط جاز يحل له الاجرة ابن عيسى له اجرة عمله وهو على قراضه الذى كان عليه
 وقاه ابن حبيب وفى مختصر القوارى يجوز ان يعطيه مالا يصنعه حلوا ويبيعه والقفل بينهما اذا
 اخذ الصانع اجر صياقته (او) قراض بشرط (مراجعتي) أى مشاوره العامل شخصيا (أمتنا) من جهة تريب
 الشرا او البيع (او) قراض اشتراط رب المال فيه على العامل شخصيا (أمتنا) من جهة تريب
 المال (عليه) أى الماله فلا يجوز وفيه اجرة المثل فيما ق فيها للامام مالت رضى الله تعالى
 عنه فلا يجوز ان تقلض رجلا على ان يشتري هو وتقد انت وتقبض غن مباح او يتصل
 معه غير المثل ذلك أمنا عليه واجبا القراض ان تسل اليه المال ابن حبيب فان نزل ذلك
 كان اجيرا (بمختلف) شرط عمل (غلام) يضم الغن المجسمة أى عبد او ولد لرب المال مع
 العامل فى مال القراض (غير عين) يفتح العين أى يأسوس على العامل بل لم يدع ساعدته على
 العمل فيجوز (بشئ) من الربح (4) أى الغلام ق وروى عيسى عن ابن القيسم اذا دفع
 الى رجل والى عبده مالا قراضا لكونه عبدا عليه اوله ماله فلا خبره وان كانا اثنين باجرين
 فلا بأس به ابن يونس حواب وليس بخلاف الاول وفيه للامام مالت رضى الله تعالى عنه يجوز

(قوله يشترط) أى العامل (قوله انظر) أى العامل (قوله عليه) أى رب المال (قوله يشترط) أى رب المال (قوله لمن عنده) أى العامل (قوله وأجاز) أى شرط المشاركة (قوله جملة) أى العامل (قوله يذيه) أى العامل (قوله ذلك) أى الخلط (قوله قهها) أى المدونة (قوله به) أى ٦٧٢ شرط الخلط (قوله وأن يجوز) أى شرط الخلط (قوله ويشترط) أى رب المال على

العامل (قوله يبيع) يضم
فكسكون فكسرى أى يعطى
العامل (قوله المال) أى
لمن أراد سفر البلعاشترى
به بضاعة وبأقربها للعامل
يبيعها ويكون ربحها
شهر بين رب المال (قوله
أو يقرض) أى العامل
بمال القراض عامل آخر
(قوله به) أى القراض
(قوله فان قال) أى ب
المال للعامل (قوله ان
شئت) أى الاضلاع أو
المقارضة أو المشاركة
قافصل (قوله فندع) أى
أترك (قوله فهو) أى قوله
ان شئت الخ (قوله ان
من رب المال للعامل
فيما ذكر (قوله فان كان)
أى الثاني (قوله من غيره)
أى الاول (قوله وهو) أى
العامل (قوله يعمل) أى
يطبق (قوله بهما) أى
المالين (قوله ذلك) أى
خلط المالين (قوله وبيع
ماتقة) أى غير معينة الخ
حال (قوله لاحد) أى
خطاب رب المال وعامله
(قوله ذلك) خطاب لرب
المال (قوله فلا يجوز)
أى القراض جواب

ان يشترط على زب المال ان يعينه بعسده او بدائنه في المال خاصة لا في غيره ابن بونى لان
المنفعة لهم جميعا فليست بزيادة انقرد بها ابن الموارث اختف قول الامام مالك رضي الله
تعالى عنه في اشتراط عون غلام برب المال واجارة البيت ومنعه عبد العزيز ولا بأس به عندي
ومنهو م ينصيب انه يجوز بلا نصيب بالاولى ومفهوما انه ان كان نصيب لرب المال فلا يجوز
(وكان) يفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التثنية يشترط برب المال
على العامل ان (يحيط) الثياب (أو يحترق) بالولد التي يشتريها بمال القراض لتجارة فيها ثم
يبيعها والربح بينهما فلا يجوز وفيه أجرة المثل فيم الابن القاسم ربه الله تعالى لا يجوز اشتراط
عمل يد العامل لخلاف او صياغة فان نزل كان أجيرا والربح لرب المال والوضعية عليه
(أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يشارك) العامل بمال القراض ذمال الباقي
منع ابن القاسم في المدونة ان يشترط في حال العقد ان يشترك العامل بماله من عنده وأجاز في
الواضحة الضعى لا بأس ان يخلط العامل مال القراض بماله او بمال قراض في يديه اذ لم يكن
ذلك بشرط فان كان بشرط فقه الاخير فيه وفي كتاب محمد لا بأس به الضعى وأن يجوز
احسن وعلى المتع ان نزل وفات بالعمل فليل قراض مثله وقيل أجرة تشبه ابن حبيب لا يصلح
ان يقترض ويشترط عليه ان يضع المال ويقترض أو يشارك به أحدا أو يجلس به في خانة
ويشبه ذلك فان قال ان شئت وان شئت فدع فهو اذن ولا بأس بالاذن في العقد ما لم يكن شرطا
(أو) قراض شرط فيه رب المال على العامل ان (يخلط) العامل بمال القراض جملة أو بمال
قراض آخر يده ثم يعمل فيما فلا يجوز وان نزل فقهه أجرة المثل في فيها المالك رضي الله تعالى
عنه ولو أخذ من رجل قراضا فله ان يأخذ قراضا من رجل آخر ان لم يكن الثاني يشغله عن الاول
فان كان يشغله عنه فلا يأخذ حثثنمن غيره شيأ ابن القاسم فان أخذ وهو يعمل العمل بهما
فله ان يخلطهما ولا يضمن ولا يجوز ان يكون ذلك بشرط من الاول أو الثاني وفيه من دفعته اليه
ما تين قراضا على ان يعمل بكل ماتقة على حد وبيع مائة لاحد كما وبيع الاخرى يشكك ا وبيع
مائة بعينها وبيع الاخرى للعامل فلا يجوز ويكون العمل اجيرا في المالك وكذلك
على ماتقة على النصف وماتقة على الثلث ويعمل بكل مائة على حد ولا يخفى اذ كان
لا يخلطهما وكذلك في مساقاة الحائطين حتى يكونا على جزوا حد (أو) قراض اشترط فيه رب
المال على العامل ان (يبيع) يضم (يضم) التسمية وسكون الموحدة كسر الصاد المجهمة أى يرسل
مال القراض مع رجل مسافر ليشتري له به بضاعة من بلد كذا فهنا ابضع العامل ضمن
ولو اذن له رب المال فلا بأس به ان يأخذ المال على ذلك (أو) قراض اشترط فيه رب المال على
العامل ان (يزرع) العامل بمال القراض فلا يجوز وان نزل فقهه أجرة المثل وان يشترط
عليه فيجوز له ان يثق بمال القراض في الزراعة ان كان موضع آمن وعسل ق فيها الامام
مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز لرب المال ان يشترط على العامل ان يجلس بالماله ههنا في

حائون

المستثنين (قوله وكذلك) أى المذكور في الامتناع (قوله على مائة) أى القراض
على مائة الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله على ذلك) أى شرط الاضلاع

(قوله القيسارية) بفتح

القاف وسكون الشاة

تحت واهمال السين

وكسر الراء وسكون الضمة

أى السوق المحيطة بسور

ولهان (قوله فلهما المال)

واجع للزوع والفضل

(قوله وعليه) أى رب

المال راجع للقساة

(قوله وهو) أى كلام ابن

عبد السلام (قوله كقولها)

أى المدونة (قوله أى أخذ)

جد الهمز وكسر التاء

المججمة (قوله سلعة)

مفعول اشترا (قوله أى

أخذ المال) تفسيرا لآء اعل

المستقر (قوله ربه) تفسير

للمفعول البارز (قوله

بالسلعة) صلة أخير (قوله

بأن قال) أى العامل

اشتريت الخ تصور

لاخبارهم بما (قوله من

ربح الخ) بيان ما (قوله

فله) أى العامل راجع

للمررب (قوله فلهما) أى

للخالد راجع للوضعية

(قوله وقاله) أى الجواز

(قوله استغنى) أى أى

السلعة التى اشتراها خالة

(قوله ولوصيه ذلك) أى

خلع الغش وحسن

فيه التبة (قوله فلهما) أى

السلعة التى اشتراها (قوله

منهما) أى البيع والشراء

(قوله فى غيره) أى الزمن

حانوت من البرازى أى السواقين يعمل فيه ولا يعمل فى غيره وأعلى ان يجلس فى القيسارية
 ارفعى ان لا يشتري الا من فلان أو على ان لا يتجر الا فى ساعة كذا وليس بخودها بامون أو على
 ان يزرع فلا يبيع ذلك كله فان نزل شئ من ذلك كان العامل اجيرا وما كان من زرع أو فضل
 أو خسارة فريب المال وعليه ولو علب المال انه يجلس فى حانوت فهو جازم لا يشترط عليه
 ولو زرع العامل من غير شرط فى أرض اشتراها من مال القراض أو أكثرها جازان كان موضع
 آمن وعدل فلا يضمن والمال حاضر به فى موضع ظلم وغير يرى انه خطر فانه ضامن ولو اخذ
 العامل خلا مسافة فاتفق عليه من مال القراض كان كالزرع ولم يكن متعلقا اه وحل
 ابو الحسن لا يبيع على المتجر فالعشر شرط فقط وقال قوله فى حانوت هذا اذا كان الحانوت
 صغيرا جدا واما اذا كان متصفا فليس بصغير القمى وكذا ان اشترط قسار به بعينه الا ان
 تكون كبيرة لا يتعدى جالسها فيها ابن عبد السلام اشترط الزراعة بمال القراض منه فى
 المدونة ويبنى ان يصدق ذلك بما اذا كان الزرع تفسيرا لمحاولة فى تلك الجهة بخلاف ما اذا كانت
 سهلة كما اذا شرط عليه التحرقى نوع من السلع اه طي وهو ظاهر كقولها لا يبيع ان تقارض
 رجلا على ان لا يشتري الا الميزان الا ان يكون موجودا فى الشاوية المصف فيجوز ثم لا يعود الى
 غيره وقولها وان قارضه على ان لا يتجر الا فى سلعة كذا وليس وجودها بامون فلا يبيع اه
 (أو) قراض شرط نفسه رب المال على العامل ان لا يشتري بمال القراض سلعة حتى يبلغ
 (الى بلد كذا) فلا يجوز وان نزل قوله بجره المثل فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من اخذ
 قراضا على ان يخرج به ابله كذا فاشتري منه متاعا فلا خسر فيه يعطيه المال ويقوده كما يقود
 الجعير ابن القاسم كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ذلك ان يجعير ما لا يشتري الى
 ان يبلغ ذلك الموضع (أو) اخذ شخص ما لا قراضا (بعد اشتراؤه) أى أخذ المال لسلعة التجارة
 ليدفعه فى غنما الذى رزقه بشرائها ويكون الربح بينه وبين رب المال مناصفة مشافذة (ان
 أخيره) أى أخذ المال ربه بالسلعة بانها بان قال اشتريت سلعة كذا من فلان اعطى
 غنما ادفعه لوالى يميننا مناصفة فدفعه له (هـ) هو (قرض) فاسد بجره النفع لقرضه فيجب رده
 فو اودا يحصل منه من ربح او وضعية فله وعليه ومعه مفهوم الشرط انه ان لم يتجر رب المال
 بشرائه ولم يمس السلعة ولا يات بها جاز وقاله ابن المواز في الامام مالك رضى الله تعالى عنه من
 اشتري سلعة وتجر من بعض غنما فالى الرجل فاحذ منه قراضا وهو يريد ان يدفعه فى قبضة
 غنما او يكون قراضا فلا حجة وخاف ان يكون قد استغنى ولوصيه ذلك الجواز وفيه اية ايضا والاتباع
 سلعة ثم سأل رجلا ان يدفع اليه ما لا يتقدمه او يكون قراضا بينهم فلا خسر فيه فان نزل زرع
 ود المال له به وما يكون فيها من ربح او وضعية فله وعليه (أو) قراض (عين) بفتح التاء مثقال رب
 المال نفسه للعامل (شخصا) يشتري من مسلح التجارة وتنتع من شرائها من غيره فلا يجوز وان
 نزل ففقه بجره المثل (أو) عين له (زنا) بالبيع والشراء او منعه منها فى غيره فلا يجوز وفيه اجر
 المثل (أو) عين له (محلا) بغيره كالتيسار في فلا يجوز وفيه اجره المثل وشبهه فى المنع والزرع اجر
 القتل بعد التزول فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون ثم فمصدري سلته (أخذ) شخص
 من آخر (ملا ليخرج) الا اخذ باله (هـ) (أى المال) (البلد) معين (فشتري) الا اخذ بالمال سلعا

(قوله فلهما) أى القراض الذى قد هـ له زمن ان اطاع عليه بعد اتمام العمل

مغ ت ٨٥

(قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي المال (قوله من يملكه) أي القراض (قوله فيجوز) أي القراض (قوله وان كان) أي البلد (قوله فيها) أي المدونة (قوله فلا ينبغي له أن يخرج) أي والعقد صحيح (قوله العامل) تفسير القاعل استأجر المستقر به (قوله وان استأجر) أي العامل (قوله عليه) أي القاعل الخفيف (قوله عليه) أي العامل (قوله فيها) أي المدونة (قوله من ذلك) أي الاستعجار (قوله فيها) أي أعمال (قوله اذا كان) أي المال (قوله لا يقوى) أي العامل (قوله عليه) أي المال أي العمل فيه وحسن (قوله من يملكه) مفعول TVه يستأجر (قوله بعض مؤنثه) أي المال مفعول يكتفي (قوله لمنه) أي ربح مال

القراض و ياقبها الى بلد العقد ليسعها فيه ويكون الربح بينهما فلا يجوز وان نزل فقهه اجرة المثل فيها من اخذها لافراض على ان يخرج الى بلد يشتري منه تجارة فلا خير فيه قال مالك رضي الله تعالى عنه يعطيه ويقوده كما يقاد العبد ابن القاسم انما كره لانه قد يجبر عليه ان لا يشتري الا ان يبلغ ذلك الموضع ابن الموازن فافرضه على ان لا يخرج به من بلد فان كان ذلك البلد ككبرا فيجوز ان كان غير متسع بل هو صغير فهذا التصبر فيها وللعامل ان يجبر بالمال في الحضر والسفر الا ان يقول رب المال حين دفعه بالنسيطة لا يخرج من ارض مصر ومن النسيطة فلا ينبغي له ان يخرج اهـ فالصغير ليس على الملاقه (وعليه) أي عامل القراض ما اعتيد كالشتر أي يسط السهقة ان اراد نظرها يشتريها ان اعجبته (والعني) للسلة بعد نظرها بمن ير بشرها (اللتحقين) عليه (الاجران استأجر) العامل على ما يلزمه فقهه بنفسه ابن شاس الركن الثاني العمل وهو عوض بر الربح المشروط للعامل ابن الحاسب عليه مأجرت العاقدة من شروطي وفعل خفيف وان استأجر عليه فالاجرة عليه وفيها للعامل ان يؤاجر اجرة الاعمال التي لا بد من ذلك فيها ويكرى البيوت والدور والارباب ان يتقو للعامل ان يستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى علمه من يملكه بعض مؤنثه ومن الاعمال اعمال لا يعملها العامل وليس مثله يعملها (ويان) ان يجعله العامل بر من ربح مال القراض (قل) يفتح القاف واللام عن حررب المال منه (او كثر) يفتح قضم أي زاده عليه فلا يشترط مساواته فلهذا ابن القاسم رحمه الله تعالى يجوز المقارضة عند الامام مالك رضي تعالى عنه على النصف والنحو واكثمن ذلك (و) اقل وان عقد رب المال والعامل القراض على بر معلوم النسبة من ربحها باز (رضاهما) أي رب المال والعامل (بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه أي بعد العقد والعمل (على ذلك) أي ما قل عن العقود عليه وزاده على ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وان اعطيه قراضا على النصف ثم تراضيها بعد ان عمل على ان يتصل العمل الثلثين فما ورك جاز قال ابن حبيب ان كان المال حين تراضيها عا لا يزاد ولا تنقص فمكره او لم يجز كره فلا بأس به وان كان فيه زيادة او نقص او كان في سلع فلا يجوز ابن نونس قول ابن القاسم اولى لان المال ان كان عينا فكانهما ابتداء لان العقد لان القراض لا يلزم بالعقد ولا شاعله مالم يشق في سلع او يظن به لتجارة وان كان المال في سلع فهي هبة تقو على احدهما صاحبه وهبة الجهول جائزة الخط ان كانت الزيادة للعامل فهو اسحق بها في الموت والقبض لقضيه فلا يجوز أي التراضي على خلاف ما عقد اعليه (قوله اولي) يفتح الهمز أي اقوى خبر قول (قوله ايها

القراض (قوله عليه) أي بر صوب المال منه (قوله مساواته) أي بر العامل (قوله) أي بر من الربح (قوله) أي بر رب المال عنه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من ربحه) أي مال القراض (قوله) أي العامل (قوله اراك) خطاب لرب المال (قوله حسن تراضيها) أي هل خلاف ما عقد اعليه (قوله لازادة) أي على رأس المال (قوله ولا تنقص) أي من رأس المال (قوله فيه) أي المال تنانزع فيه زيادة ونقص (قوله حركة) أي العامل المال أي عمل فيه بشر ابويع (قوله به) أي التراضي على خلاف ما عقد اعليه (قوله وان كان فيه) أي المال حين التراضي على خلاف ما عقد اعليه (قوله زيادة) أي على رأس المال (قوله او نقص) أي عن رأس المال (قوله) او كان أي المال (قوله)

فلا يجوز أي التراضي على خلاف ما عقد اعليه (قوله اولي) يفتح الهمز أي اقوى خبر قول (قوله ايها ان كان) أي حين التراضي على خلاف ما عقد اعليه (قوله فكانهما) أي رب المال والعامل (قوله الان) أي حين تراضيها (قوله ولكن شق) خبره (قوله ما يشق) أي العامل المال (قوله ينظر) أي يسانر العامل (قوله به) أي المال (قوله وان كان المال في سلع) أي حين تراضيها انفع ما دخل اعليه (قوله نهى) أي الزيادة (قوله بها) أي الزيادة (قوله اسحق) أي من غرم الرب المال (قوله في الموت والقبض) أي رب المال (قوله لقضيه) أي العامل

(قوله وان كانت) أي الزائدة (قوله تبطل) أي بوجوب العامل أو قلته (قوله يخرج) بفصاحتها (قوله بصحتها) أي الزائدة قرب
 المال بعد موت العامل أو قلته (قوله إلى النفوذ) أي الزيادة قرب المال بعد موت العامل أو قلته (قوله هذه المسئلة) أي
 تراصها بعد بقية ما عدا عليه (قوله من امتناع هذا الخ) بيان ما (قوله وأجاب) أي أبو الحسن عنه أي التناقض (قوله من
 اتهم بالخ) بيان ما (قوله موجود) خبرها (قوله لا يجوز اشتراط أكثر رأس المال على العامل) لأنه غير احتمال عدم ربح
 المال فيغيرها العامل من ماله ولينه لا تعيب العمل (قوله يشترطها) أي كذا رأس المال (قوله لأنها) أي كذا رأس المال
 (قوله وأجابه عليه) أي رب المال فاشترطها عليه مؤكداً (قوله واختلف) يضم ٦٧٥ (قوله على أربعة أقوال) صلة
 اشترك (قوله أنه) أي

اشترط كذا الربح على
 أحدهما (قوله لكل
 واحدهما) أي لرب المال
 على العامل وللعامل على
 رب المال (قوله وروايتي)
 أي ابن القاسم عطف على
 قول (قوله أنه) أي جز
 الزكاة (قوله سمى) أي
 معلوم (قوله على غيره) صلة
 مشتركة (قوله أنه) أي غير
 مشتركة أي على المشتروط عليه
 (قوله أو بينهما) أي
 المشتروط والمشتروط عليه
 (قوله أن) أي أن كان الربح
 بينهما (قوله انصافاً) أي
 نصفين (قوله انظره) أي
 ابن عرفة ونصه ومعى الجواز
 لو تفاصلا قبل وجوب باقي
 كون جزئها اشتراطها على
 غيرها وله أو بينهما انصافاً
 رابعتها الربح بينهما على
 تسعة أجزاء خمسة قرب

أما ما وان كانت لرب المال فبطل تبطل لعدم حوزها وخروج التسمية قولاً بصحتها في التلقين
 مائل المتأخرون إلى النفوذ قاله ابن عبد السلام والمصنف وتلقض أبو الحسن هذه المسئلة بما في
 القرض من امتناع هذا الخ المتقارضين وأجاب عنه بان الهدية هنا غير محقة لا يمكن أن عدم
 الربح بخلاف الهدية قائم امتنعة محقة البناء ما عدا لويه المتع في باب القرض من اتهم
 على قصد استدامة القراض موجود هنا وبعبارة لفظ تنبيه في المدونة هنا التراخي على رب
 قل أكثر وقال في باب الآجال وان فرضت رجلاً أو أسفنته ما لا فلا تقبل منه هدية أو أبو الحسن
 الفرق بينهما أن الهدية محقة وهذه متوهمة أو أنه في كآب الآجال لم يعمل وهنا على (و) جاز
 اشتراط (ز) كانه أي الربح المعلوم من قوله وجاهز الخ على أحدهما أي رب المال والعامل
 وإن اشترط على أحدهما فعلى كل نماز كانه إذا كان رأس المال وحصة ربه من ربحه
 نصاً ما ابن رشد لا يجوز اشتراط ز كذا رأس المال على العامل ويجوز أن يشترطها العامل على
 رب المال لأنها وأجابه عليه واختلف إذا اشترط أحد المتقارضين ز كذا رأس المال على صاحبه
 على أربعة أقوال أحدها أنه جائز لكل واحد منهما وهو قول ابن القاسم في المدونة وروايتي
 عن مالك رضي الله تعالى عنهم أنه ربح الجز سمى فان اشترطت الز كذا على العامل صار
 عمله على أربعة أعشار الربح ثلاثة أرباعه وان اشترطت على رب المال صار عمله على
 نصف الربح كسلاً (وهو) أي جز الز كذا المشتروط على أحدهما (أ) رب المال أو العامل
 (المشترط) بكسر الراء الز كذا على صاحبه (ان لم يجز) الز كذا في الربح لكون رأس المال
 وحصة ربه من ربحه أقل من نصيب الوفاة والعمل ورد رأس المال به قبيل تمام الحول
 أو لكون العامل ورقاً مثلاً ابن عرفة على جواز شرط ز كذا الربح على أحدهما وتفاضلا قبل
 وجوب باقي كون جزئ المشتروط على غيره أو له أو بينهما انصافاً أو بها الربح بينهما على تسعة
 أجزاء خمسة قرب المال وأربعة للعامل انظره (و) جاز أن يجعل (الربح) كله (لأحدهما) أي
 رب المال أو العامل (أو غيرهما) فيها قلت فان أعطيت مالا لأرضاعه ان ربحه للعامل وحده
 قال ذلك جاز وقد قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فعين الربح على رجل مالا ليس له على
 ان الربح للعامل ولا ضمان عليه أنه لا بأس به وكذلك ان أعطاه نخلاً لمسا فاعلى ان جميع

المال وأربعة للعامل السعقي عن رواية ابن وهب والقدماء له عن معن بن وهب قال وهو أعدل وقاله التوفسي في شرط
 ز كذا المسألة وعز الأخر لا ين عدوس وعز القدماء للواضحة أنه مشترط فأنما اشترط على العامل أخذ أربعة أعشار
 الربح وثلاثة أرباعه عشر مختلف نقل العقلي في الزكاة قبل ذكره الأقوال الثلاثة من الواضحة يخص الشرط برب عشر الربح
 ويقتسمان ما بقي وهو رابع الثالث وتوجه معن بن وهب ما حظ الزكاة يقتضي كونه كذلك لو كان حظهما في الربح مختلفاً
 ونفى الثالث قسم الربح على ما يجب لكل منهما منه بعد طرح حظ الزكاة من حظ من شرطت عليه ففي قراضهما بالتبعض
 تسعة وثلاثين للمشتروطين عشر وربع والثالث للعامل على مائة وسبعة عشر منها تسعة وثلاثون (قوله يجعل) يضم إليه
 (قوله قلت) يضم تأمل السكهم معن بن وهب (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله أنه لا بأس به) مفعول قال

(قوله به) أى أعطاه الثلث المساكين (قوله أى العامل) تفسير التفاعل المستغرق ضمن (قوله مال القراض) تفسير للمفعول البازر (قوله لاه) أى المال (قوله فانتقل) أى المال (قوله فان تضاعف الخ) ٦٧٦ مفهوم الشرط (قوله المال) تفسير لثابت فاعل

يسمى قوله فيه أى المال
قوله وهو أى العامل
قوله عون غلام رب
المال من إضافة المسند
لقاعده ومعقوله أى العامل
قوله على عمل القراض قوله
بهذا أى الكثير قوله
وذكر أى التقيد
بالكثير قوله فإلا أى
خلف له ضمه قوله
ومراده أى خليل قوله
ومراده أى ابن عبد
السلام قوله أى ابن
زرقون قوله عليه أى
قتيدان زرقون بالكثير
قوله وفى الكثير صلة
قروض قوله والى أى وان
كان معناه قوله الجواز
أى لشرط ما عمل غلام رب
المال أودأنيه قوله
مقيد بفتح المتناقلة
مفعول قوله انطص
اشتراط قوله فان اشتبه
أى خلف الغلام وأما عبارة
قوله رد بضم فتحة أى
العامل قوله يسما أى
المالين قوله عليهما أى
المالين قوله القاضل
تقسيم لقاعل خاف قوله
من السلع أى ما قوله
فيما أى السلع من مال
العامل قوله لخصه
القراض أى من المال

(قوله وزاد) : يحذف على حال (قوله من منه) أي العامل (قوله شارك) أي العامل (قوله بعده) أي الزائدة (قوله ان تقوم) بضم فتح متلاخ تصور لتقوم الموحل (قوله العيين) أي الموحلة التي زادها (قوله بعرض) بيان يقال لاهل المعرفة المائة الحمدتين الغناب الموحلة تشبه مئلا فاجتمع من سلعة كذا لاهل قالوا كذا فقال لهم راقية فحدث ان الغناب الحمدية لاهل لاهل قالوا كذا فاقى قيمة الموحل (قوله تقوم) أي العرض (قوله بشارك) أي العامل (قوله ان تقوم) (قوله مجموعها) أي القيمة (قوله بعاتنين نقدا) أي احداهما مال القرض ٦٧٧ والاخرى حال العامل (قوله صا) أي العامل

(د) ان اشترى العامل سلعة بمال القراض ويزاد من عنده بمجمله شارك القراض بنصدها وان اشترى بزيادته موجه (شارك) العامل القراض (ان زاد) العامل على مال القراض ثمتا (موجلا) بضم الميم وفتح الهزا وبضم متغلا بال جمل معلوم كقائه سلعة بمائتين احداها، حالفه على مال القراض والاخرى موجه بضم مشر مشرفا شارك (بقية) اى المؤجل الذى اذا بدى تقوم العين عرض ثم يقوم بعين ويشاركه بمثل نسبة هذه القيمة من مجموعهما مال القراض فيها لا بن القاسم رحمة الله تعالى اذا اخذ العامل مائة قراضا واشترى سلعة بمائتين نقدا صار شر يكامله بال المال فيكون نصفه على القراض ونصفه للعامل وان كانت المائة الثانية موجهة على العامل قومت المائة المؤجلة بال نقد فان كانت قيمتها خمسين يكامل بالثلث هكذا اصلها محنون وقاله ابن القاسم وأشهب وقال ابن القاسم ان يصار روى عن مالك رضى الله عنهما انه يشارك بمجازاة قيمة السلعة على مائة القراض وهو القاضى كانت المدونة عليه وهو رواية القاسم عن البايع والايالى هكذا النقل في تتبعات عياض وادى الحسن وابن عرفة والتوضيح ولا اجال في كلام المصنف أصلا فخلافا لما هو في تقوم بمائة او السلعة المشترية بالمائتين وكيفية تقوم بمائة المؤجلة ان تقوم أولا بعرض ثم يقوم العرض بقصد بان يقال كيشترى من نوع كذا من السلع التى وصفها كعبا بمائة موجهة الى شهر مثلا فيقال كذا ثم يقال هذا اذا بايع بال نقد كباوى فقال تخافون مثلا فبى قيمة المائة المؤجلة ولا يقوم النقد المؤجل بنقد لانه راو هكذا فقل ابن عرفة قالى كون العامل يشتري السلعة بمال القراض مع دين عليه لا شر يكافئها بقيمة الدين عرضا يقوم بعين نقدا أو يفضل قيمة السلعة يوم شرائها على مال القراض كعدمه رواه ابن القاسم وأشهب وسجع القرظين مع المجموعه والوازيه والمدونة فجعل الشارح القول تقوم الدين بعرض بخلافه لا تقول يقوم الدين غير ظاهر ودرج على ذلك فى شامله حيث قال قوم المؤجل وهل ينقد اسلفا أو بعرض ثم ينقد قولان وروى بمجازاة السلعة الخ أقامه على (تنبيه) محل مشاركة العامل بعد النقد وقيمة المؤجل اذا اشتراه لنفسه أو بصدق فيه قاله ابن رشد وقوله ابن عرفة أو للقراض وأجرب المالدفع الزائد اذا خابره اذا اشترى العامل للقراض ولو الق المؤجل صرح به ابن رشد وقوله ابن عرفة وأقره على فيه نظر اذا الظاهر انه لا ينجيز المؤجل وتعين المشاركة بقيمة لا شر اذا العامل دين للقراض لا يجوز له بان يرب على مال القراض) صله فضل (قوله فجعل) بفتح فسكون مصدر موصاف لقائه ومفعول القبول ومخالف (قوله فظهر غير جعل) قوله على ذلك) اى جعله خائفا (قوله يقوم) بضم فسكون متغلا (قوله وروى) بضم فسكون (قوله السلعة) اى قيمتها يوم شرائها (قوله اذا اشترى العامل نفسه) شيرجى (قوله فيه) اى اشتراه لنفسه (قوله وأل القراض) عطف على لنفسه (قوله) اى ربح المال (قوله أو أكثر) اى ابن عرفة ما نفعه من ابن رشد (قوله على) اى قال (قوله فيه) اى قول ابن رشد ان خابره اذا اشترى العامل للقراض ولو الق المؤجل (قوله أنه) اى ربح المال (قوله بقيمة) اى المؤجل

(قوله وعلى هذا) أي تعين المناوكة بقية المؤجل صله قرر (قوله والشاوي) عطف على (قوله فعلا) أي الشاوي و
 (قوله وهو) أي كون التضييق قيامه دفعه العامل فقد انقط (قوله شرأته) أي العامل بالدين للقراض (قوله محتملا) حال من رب
 المال (قوله ونه) أي بن رشد (قوله ٦٧٨) وأما إذا كان أي العامل (قوله كان) أي عذب المال ضامنا (قوله له) أي رب

المال (قوله) أي مال
 القراض (قوله نفسه) أي
 البلد الذي سافر إليه (قوله
 منه) أي البلد الذي سافر
 إليه (قوله لبلده) أي
 القراض (قوله بها) أي سلع
 السر (قوله فلا يعتبر) أي
 بغيره عليه بعد شغله
 (قوله لا يقارض) أي عامل
 القراض (قوله بالمال
 القليل) أي ولا بالكثير
 بالاولى (قوله رده) أي منعه
 من السر (قوله يظن)
 أي ينها (قوله التوفيق) أي
 السر (قوله وهو) أي
 العامل (قوله من ربح أو
 وضعه) بيان ما (قوله له)
 أي المالك (قوله ذلك)
 أي السؤال (قوله ان
 يستوجبها) أي يشتريها
 (قوله اذا لم يسم) أي
 السائل (قوله له) أي
 المؤول (قوله ففعل) أي
 أعطى عثمان رضي الله
 تعالى عنه الرجل مالا
 قراضا (قوله مقتضى) يفتح
 المضاد (قوله قولها) أي
 المدونة (قوله زراعتها)
 أي العامل بمال القراض
 (قوله حوازي يبيع) أي
 العامل نسل القراض خير
 مقتضى (قوله نفسه) أي يبيع بالعروض
 العا (قوله عليه) أي العيب (قوله على بائعها) صله تد (قوله والتمن عين) حال

المال فكيف يبيع وعلى هذا قرر ت في كبيره والشارح لجلل تصدير رب المال قيامه دفعه
 العامل من عنده نقدا فقط وهو الظاهر من كلامهم البنائي بل صرح ابن شد بوجوب اشتراكه
 بالدين للقراض ان أذن رب المال له بمعه لا ضمانه ونه للعامل اذا كان مديرا ان يشتري
 على القراض بالدين الى أن يبيع ويقضى وأما اذا كان محسنا فاشترى سلعة بجميع مال
 القراض فليس له ان يشتري غيرها بالدين على القراض فان فعل فلا يبيع كون على القراض
 وكان له ربحها وعليه وضعها وان أذن له رب المال في ذلك الآن يأنه ان يشتري على
 القراض على أنه ان ضاع مال القراض كان ضامنا ذلك فيجوز تركه كون السلعة على القراض
 اه خبت كان له الاذن في الشراء يدين بعت له انما رده وقوعه (و) بان العامل (سفره) بمال
 القراض لبلد آخر يغيره فيه أو يبيع فيه سلع القراض أو يجلب منه سلع البلد (ان لم يبيع)
 عليه ربه أي يمنعه من السفر به (قبل شغله) أي المال بسلع السفر بان لم يجر عليه أصلا أو
 بغيره بعد شغله به فلا يعتبر ومعه أنه ان يجر عليه قبل شغله فلا يس له السر به يحسن
 رحمه الله تعالى ليس للمقارض ان يسافر بالمال القليل سفر الا بان ذرب المال وقها لابن
 القاسم للعامل ان يغير بالمال في الحضر والسر وحيث شاء الا أن يقول له رب المال حين دفعه
 له السه القسطا لا يخرج من ارض مصر أو من القسسطا فلا ينبغي له ان يخرج قال الامام
 ما ترضى الله تعالى عنه ولرب المال رده ما لم يعمل به العامل أو يظن به السر ابن القاسم
 رحمه الله تعالى وكذلك لو تيجز واشترى متاعا يربيه بعض البلدان فهو قارب المال للعامل
 التوفيق وليس للورثة منعه وهو في هذا كوكيلهم (و) جاز القراض اذا قال العامل لشخص
 (ادفع لي) مالا قراضا فقد وجبت شيئا (رخيصا اشتريه) به فيها اللام ما ترضى الله تعالى
 عنه لو اتع سلعة ثم سأل رجلا ان يدفع اليه مالا يتقده فيها ويكون قراضا منه ما فلا يخبر به
 فان نزل زمعه رد المال له وما كان فهما من ربح أو وضعه فله وعليه وهو يمكن أسلفه رجل عن
 سلعة على ان ينفه مديرها ابن المواز لو كان ذلك قبل ان يستوجبها وقبل أن يبيع عليه
 ضمانها جاز اذا لم يسم له السلعة ولا يبيعها وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه ان رجلا قال
 له وحدث سلعة مبرجوة فاعطني قراضا اشأعها به ففعل (و) جاز (يبيع) أي عامل القراض
 سلع القراض (يعرض) يفتح العين المهملة وسكون الراء ابن عمر فمقتضى قوله ما عجزها
 يجوز كون العامل مديرا وقولها تجوز زراعتها حيث الامن جواز بيعه بالعروض بخلاف
 الوكيل ولم اذكر فيه نصا الا قول ابن شاس له ان يبيع بالعروض (و) ان ظهر عامل القراض
 عيب في سلعة اشتراها للقراض لم يطلع عليه شراها بزيادة (رده) أي العامل السلعة التي
 اشتراها على بائعها (يبيع) وان أي رب المال لتعلق حق العاقل بربها (والمالك) لمال
 القراض (قبوله) أي المبيع لنفسه ومنع العامل من رده (ان كان) المبيع (الجميع) أي جميع
 مال القراض (والثمن) الذي اشتري المبيع به (عين) أي ذاتها وأدواهم اذن من يجز به

(قوله ان يقول) اى العامل (قوله فان كان الثمن عرضا) مفهوم والثمن عين ٢٧٩ (قوله فيه) اى العرض (قوله واخذته)

اى العرض (قوله وليس

له) اى برب المال (قوله

أخذته) اى العرض (قوله

منه) اى العامل (قوله ثم

زده) اى العامل العبد

(قوله فرضيه) اى العبد

المعيب (قوله ذلك) اى

الرضا (قوله) اى برب

المال (قوله أخذته) اى

العبد (قوله كذلك) اى

معيا (قوله جبر) يضم

فكسر (قوله ما فيه) اى

العبد (قوله به) اى

العبد (قوله) اى العامل

(قوله ايت) اى اياه

(قوله وان جلد) اى

العامل البايع فى العيب

(قوله فهو) اى العامل

(قوله ان) اى اجم

اللعنة (قوله واختلفا)

اى الجزآن (قوله فى

القسمين) اى دفع المالكين

معاودفع واحده واد واحد

(قوله صلعه) اى اخلط

(قوله) اى المال (قوله

وان كانا) اى المالان

مبايعه (قوله ان كانا) اى

المالان (قوله هذا) اى

الجواز ان كان على جز

واحد ولو اشترط العمل

فى كل مال على حدة (قوله

منه) يضم فتع فكون

(قوله هو) اى اشتراط

الخلط فى المتقين والمتثلين

(قوله به) اى اشتراط الخلط

ان يقول لو ردده لانتفىض المال ولو كان لى أخذ منك فان كان الثمن عرضا فليس له ذلك لرجاء العمل
الرجح فيه ان رد العيب واخذت وليس له أخذ منه فيها الا ما لم يرض الله تعالى عنه اذا
اشترى العامل بجميع المال عبدا ثم يبيع فرضيه برب المال فليس ذلك لان العامل ان
أخذ كذلك جبر خسر ما فيه بوجهه الا ان يقول له ربي المال ان ايت فترك القراض واخرج
لانك اردت رده واخذت فليس في قصير القراض نقدا لى أخذ منك فاما ان فرضيه والافترق
القراض واخرج رأتا قبله بجميع ما لى ولو فرضى العامل بالمعيب على وجه النظر جاز وان ساء
فهو متحد (و) جاز السد (مقارضة عبده) اى معاقدته على دفع مال له ليخبر به بغير من ربه
(و) جاز ان استأجر شخصا لخدمة او عمل مقارضة (اجبره) اى دفع مال له ليخبر به بغير من
ربه فحق الابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس ان يشاوش الرجل عبده أو اجبره فأنقذه ان كان
مثل العبد وقال محسنون ليس الاجبر مثل العبد اذ يدخل فى الاجبر فسخ دين فى دين ابن
يونس معنى قول ابن القاسم ان كان الاجبر مثل العبد اذ املك المستأجر جميع خدمته
كالعبد وكان ما استأجره فبه يشبهه عمل القراض بان كان استأجره ليخبره فى السوق ويخذه
فى التجارة فقل هذا اذا عارضه لم ينقذه من عمل الى خلافه ولو كان استأجره لخدمة مع من
البنوا والقصار فنفقه الى التجارة فسخه فسخ دين فى دين كما قال محسنون (و) جاز ان أراد
القراض (دفع مالى) فى عقد واحد لعامل واحد كما تدرى أو أقدمهم (و) دفع مالى
(متعاقبين) اى أخذهم معا عقب الاستحار كان دفع الثانى (قبل شغل) المال (الاول) اى
شراء السلع به ان كانا بغير من متعاقبين كالثلث فى كل ريل (وان) كانا (بغير من) مختلفين
كصنف فى أحدهما وثالث فى الآخر (ان) كانا (شرطا) اى برب المال والعامل (خلط)
للمالين وقت العقد فى دفعهما معا وعند دفع الثانى فى الثالثة سواء اتفق برأهما أو اختلفا
فى القسمين ومفهوم الشرط انهما ان شرطاه عبده أو اطلقا فلا يجوز زهادهما والمعتدق فيها
لا بن القاسم رحمه الله تعالى وان عارضت رجلا على النصف فلم يعمل به حتى زده ما لا آخر
على النصف على ان لا يخططهما فلا يجوز ضمنون ويجوز على ان يخططهما الرجوعهما على
جز واحد معلوم وروى ابو زيد عن ابن القاسم انه لا يجوز على غير الخلط وان كانا على نصف
ونصف وقال ابن المواز ان كانا على جز واحد جاز ان يشترط أن يعمل بكل مال على حدة ابن
يونس هذا ظاهر المدونة واذا اشترط أن يخططهما جاز كانا على جز واحد أو جزين مختلفين
لا يبرج على جز حسبي مثاله لو دفع اليه مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف
على ان يخططهما فحسابه ان ينتظر أقل عدده نصف وثلاث صحيح تجده مائة وقد علم ان العامل
من ربح احدى المائتين نصفه ومن ربح الاخرى ثلثه فخذ نصف السنة وثلثاها وذلك خمسة
ورب المال تصد ربح المائة الواحدة وثلثا ربح الاخرى فخذ نصف السنة وثلثاها وذلك
سبعة فقصهما مع الخمسة فيكون اثني عشر فيقسمان الربح على اثني عشر جزا للعامل خمسة
اجزا وذلك ربع الربح وسدسه ورب المال السبعة اجزا وذلك ثلث الربح ودرهمه وقد غلط في
حسابه ابن مزين طئ قوله ان شرط الخلط شرط فى متفق الجزين ويختلفهما وهو
المعتد كمالى ابى الحسن وابن عرق غيبهما وهو ادا المصنف بوجه قرأ الشارح ولو أراد انه

(قوله به) اى جلد فى المتقين والمتثلين صله قور (قوله لو اراد) اى المصنف (قوله انه) اى اشتراط الخلط

شرط عدم الخلط (قوله ومهمة) ای الشرط (قوله ذاك) ای اجتماعه شیء من وجهه قبل تفصلهما (قوله من قطاع) عطف على من هجوم (قوله فیه) ای الوادی (قوله العامل) تنسیب لقاعل ضمن المستقیم (قوله من مال القراض) بیان (قوله الفقه السبعه) الخ جمیعهم ای احدهم بقوله الا لعل من لا یقتدی بأثره ٦٨١ فقیهه ضری عن الحق طرحه

مماثلة الجزء دليل على عدم الخلط (و) جاز (اشترعه) اى القراض سلعته (منه) اى العامل من يملك القراض (انصح) فصيحا بل يقصد بالشر التوصل الى اختصاصه بشئ ممن ربحه قبل تفاصلها ومفهومه انه ان قصد بشرائه منه ذلك فلا يجوز وهو كذلك لو طاع الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس ان يشتري رب المال بمن قرضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك مخصصا لغير شرط الباي سواء اشتراه بقدر أو بجزء من الموزن بذلك الى اخذ شئ من ربحه قبل الحاجة (و) جاز (اشتراه) اى الرب المالى العامل (ان لا ينزل) بالمال في حال سفره للتجارة فيه بل يد آخر (وانما) اى مكانا مختلفا يجتمع فيه السبل النازل من الجبال والارض المرتفعة ويجرى الى البحر الملح خوفا من جهوم السبل عليه وهو به فعيضه الى البحر قهرًا عنه ومن قطاع الطريق والصوص فان شأهم الكون فيه والاقتداره (أو لا عشي) وهو مسافر بالمال (بلسل) ظاهر ولو لم يقدموا خوفا من القطاع والصوص والتوهان عن الطريق (أو لا ركيب بحر) ملح وأعدب خوفان غرقه (أو لا إشباع) اى يشتري بمال القراض (سلعة) معينة كالزقن والطعام لقرض صحيح كنه دجها وشوف (الوضعية فيها) (ومن) العامل مانعًا وخسر من مال القراض (ان خالف) العامل ورب المال في شي مما بينهما عنه قال الفقهاء السبعة مع فقهاء التابعين مع مشيئة سيروا هم من نظر لهم أهل فقهه وفضل رضى الله تعالى عنهم يجوز رب المال ان يشترط على عامله ان لا ينزل به بين واد لا يسير به لبيل ولا يصحله في مجرولا يتابع بسلمة كذا فان فعل شيامن ذلك ضمن المال وشبهه في الخلفان فقال (كان زرع) العامل (وأسيق) اى جعل العمل نفسه عاملاً مساحة لشجر أو زرع يخرج من غيره فمال القراض فيما يلزمه وتنازع وعرض وساق (يجوز) بيع الحميم وسكون او افواه اى ظلم بالنسبة له اى العامل سواء كان موضع جور لغره ايضا ام لا فان لم يكن موضع جور له واجتهد وبسط يديه فلا يضمن ولو كان موضع جور لغره فيها ان خاطر بالزرع في موضع ظلم ضمن الخط يعنى اذا زرع العامل وأساق موضع جور وظلم له اى العامل اى في موضع يرى انه يظلم فيه فانه يضمن واختر بوقوله مما اذا كان الموضع فيه ظلم أو جور ولكنه كان يرى انه لا يظلم لوجاهته ونحوها واشابه لقوله في توضيحه في شرح قول ابن الحاجب وله ان يزروع ويساق ما لم يكن موضع ظلم فيضمن ظاهر كلام المنصف انه بمجرد كون الموضع موضع ظلم يضمن وفيما ان خاطر به في موضع ظلم وغرر فهو ضامن فداخذ خاطرة وقد يكون الموضع موضع ظلم ولا يبعد الزراع فيه مخاطرة لوجاهته ونحوها واذا ضمن لخاطره بزرعه في موضع ظلم فلا فرق بين كون الظلم من سبب الزراع أو من سبب الظلم قال الشيخ تعديه في أصل فعله واقفه أعلم (او حره) بفكحت مشتقا لى الخبر العامل بالمال (بعدموته) اى رب المال واتقاه ورثته محل كون المال (عبئا) اى ذات برأ

(قوله بلاذن) صلة قوله منهم (أي الورثة) قوله لا لخلال الخ) على شتمه (قوله وهو) أي المال الخ) حال (قوله وجوب) صفة على لخلال (قوله أنفسهم) أي الورثة (قوله) أي العامل (قوله به) أي المال (قوله أنه) أي المال (قوله كان) أي حين موت به (قوله منته) أي العامل (قوله منته) أي تحريك المال (قوله وهم) أي الورثة (قوله في ذلك) أي عدم منع العامل من تحريك الرض (قوله وسكته) أي المصنف (قوله بتمناه) أي العامل (قوله منته) أي التحريك (قوله فالاولى) بفتح الهمز (قوله ان لا يحرك) أي المال ٦٨٢ العين بعمود ربه (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليه) أي التبع (قوله بقول

ابن الحاجب) أي فالاولى ان لا يحرك (قوله خلاف) خبر قول (قوله قولها) أي فلا ينحل (قوله مانسبه) أي ابن عرفة (قوله قوله) أي ابن شاس (قوله ولذا) أي قول ابن شاس لا ينبغي الخ) صلة قال (قوله صاحب المال) مفعول شارك (قوله بلاذن) صلة شارك (قوله ان لم يكن) أي صاحب المال الذي شاركه العامل بجال القراض (قوله المودع) بالفتح (قوله فهذا) أي عامل القراض (قوله ان شارك) أي بجال القراض (قوله بفتح الهمز) وقد انون (قوله العامل) نفسه لفاعل باع (قوله بالتسبئة) أي تأخير الثمن الى أجل معلوم (قوله فان قبض) أي باع العامل بالتسبئة بلاذن ربه (قوله وهذا) أي ضمانه (قوله ما يشترط) أي البيع بالتسبئة (قوله في

دوام بلاذن منهم لاخلال القراض بموته وهو عين وجوب رد المورثة وانتهى بهم في العمل به ومعهوم عيناً انه ان كان مرضاً فلا يشتمه بضره ولا يورثه منعه منه وهم في ذلك كورثهم سواء وسكته بضعاً يدل على منعه ابتداء وقبل خلاف الاول ابن الحاجب فالاولى للعامل ان لا يحرك خلسل انما الذي فيها فلا يعمل بصيغة التي وظاهرها المنع وعليه جعلها التضيي وغيره ابن عرفة قول ابن الحاجب خلاف ظاهر قولها وقوله ان شاس على الصواب مثل ظاهر قولها اه طي انظر مانسبه لان شاس مع قولها اذا كانت المال عيناً عند موت ربه فلا ينبغي للعامل تحريكه بعدموته اه ولذا قال في توضيحه قول ابن الحاجب فالاولى ضوء في الجواهر ق فبقه الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا علم العامل بموت ربه المال والمال يبعه عيناً ابن ونس يرد وهو في بادرب المال لم يظن منه الفارة فلا يعمل به وان لم يعلم بموته حتى اشاع سلعاً مضى على القراض ابن ونس يرد وكذلك ان ظن به لسفر فقبض على قراضه سفل المال او لم يشغله (أوشارك) العامل بجال القراض صاحب مال بلاذن ربه المال فيضين ان لم يكن عاملاً آخر لرب المال بل (وان شارك) عاملاً آخر لرب المال فيضين كل منهما ما دفعه لرب المال فبقه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز للعامل أن يشارك بجال القراض أحد او ان عملاً جاعاً فان فعل ضمن ولا يجوز أن يشارك عاملاً آخر لرب المال كما لا يستودع المودع الدبعة عند من لم يعمده ودبعة ولا عند غيره وهذا ان شارك كائناً أو دعه غيره (أو باع) العامل شيئاً من سلع القراض (بدن) بلاذن ربه المال فيضين فبقه الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز للعامل ان يبيع بالتسبئة الا باذن ربه المال فان فعل بغير اذنه ضمن وهذا ما لم يشترط في أصل العقد أو لم يسن لأن يبيع بالمسلمين انما هي بالتقدي في الغالب فان وقع عقد القراض مبيعاً انصرف الى العرف اه فتوخمته أنه اذا كان العرف البيع بالدين انصرف المبيع هو وظاهر طي (أو عارض) العامل بجال القراض عاملاً آخر وتنازع وزرع وساق وشاولك وباع وعارض في (بلاذن) من ربه المال فيضين فبقه لا يفسخ العامل من المال بضاعة فان فصل ضمن ولو اذن لرب المال في ذلك جاز ما لم يأخذه ولا يشاركه في المال أو يقرضه بالاذن ربه المال فان عارض بغير اذنه ضمن (وعزم) العامل الاول (للعامل الثاني) الرائد على الجزاء الاول (ان دخل) العامل الثاني مع العامل الاول (على) بوزمن الربح (اكثرو) من الجزاء الذي دخل عليه العامل

أصل العقد) اضافته للسان (قوله لان يوع المسلمين) أي أصلها وأفعالها الخ) صلة ضامته (قوله العامل) تفسير لفاعل عارض (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا يضيع العامل من المال بضاعته) أي بلاذن ربه المال (قوله في ذلك) أي الإيضاح (قوله ما يأخذه) أي ربه المال (قوله من المال) العامل (قوله ولا يشاركه) أي العامل (قوله أو يقرض) أي العامل (قوله فان عارض) أي أو شارك (قوله ضمن) أي العامل خسره المال أو تلفه

(قوله من الرجح) ملة يتحقق (قوله فيها) اى المدونة خبر مقدم (قوله شرطه) اى شرطه (قوله هو) اى التسوية وذكره
 لنذكر خبره (قوله على العامل الاول) ملة يرجع (قوله بعض القرويين) اى قال (قوله يرجع) اى العامل الثانى على الاول
 (قوله ملة) اى الثانى (قوله لانه) اى الثانى (قوله باع) اى اجر (قوله استحق) ٦٨٣ بضم التاء (قوله واصل النسر)

اى معناه الموضوع هو له
 (قوله واراد) اى المنصف
 (قوله) اى النسر (قوله)
 يلبس المبالغة) اضافته
 البيان (قوله عليه) اى
 النسر (قوله بعمله) اى
 الاول (قوله حصته) اى
 الثانى (قوله يتوهم) اى
 قسم عطف على حصته
 (قوله يدخل) اى الثانى
 (قوله معه) اى الاول (قوله)
 ان كان) اى ما دخل عليه
 الثانى مع الاول (قوله)
 فنقصت) اى النقصون
 (قوله يتغير) اى الاول
 (قوله ودفع) اى الاول
 (قوله فنصارت) اى الثلاثون
 (قوله يعطى) اى رب المال
 (قوله وبأخذ) اى رب
 المال (قوله من ربح) الثانى
 حاله من العشرين (قوله)
 وعشرة) عطف على عشرة
 (قوله) اى الثانى (قوله)
 فيها) اى المدونة (قوله)
 المقارض) بفتح الراء
 وكسر هاء (قوله يعطى)
 فنكون (قوله فلا يستحق)
 بضم نون (قوله ولو كانت
 غائبة) اى (قوله) اى
 مقارضاها على النصف
 (قوله منها) اى الثانى

الاول جمع رب المال بان كان الاول ربحا والثانى نصفه على المشهور وقال اشهب يستحق
 الثانى ما دخل عليه مع الاول من الرجح ويرجع رب المال على الاول بما زاد أو ما لو دخل
 الثانى مع الاول على أقل مما دخل الاول عليه مع رب المال بان كان الاول نصفه والثانى
 ربحا لكلاهما الثلاثه الادباع لرب المال ولائى للعامل الاول فيه ان أخذ قراضا على النصف
 فتعدى فدفعه الى غيره قراضا على الثلثين ضمن عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه فان
 عمل به الثانى فرجح كان لرب المال نصف الرجح وللعاقل الثانى نصفه ثم يرجع الثانى يسوية
 شرطه وهو السدس على العامل الاول وكذلك فى المساقاة بعض القرويين الصواب ان يرجع
 فى المساقاة يرجح قيمة عمله لانه باع بثمنه واستحق ربحه واشبهه فى غرم العامل الاول للعامل الثانى
 تمام ما دخل معه عليه فقال (كسره) اى العامل الاول بعض رأس المال ودفع باقية بان
 يعمل فيه بلا إذن ربه فرجح قيمة ما يجبر النسر كله أو بعضه فيجبر المال برجح الثانى ويعطى ربه
 الاول حصته مما يجبر به النسر واصل النسر النقص بسبب التجرد وأراد به مطلق النقص سواء
 كان تجردا ونحوه قبله ليل المبالغة عليه بقوله اذا كان النسر بعمله بل (وان) كان النسر
 (قبل عمله) اى العامل الاول فى المال بنحو سورة ثم دفع باقية للعامل الثانى فرجح فيه ما يجبر
 خسر الاول كله أو بعضه فيجبر رأس المال من ربح العامل الثانى (والرجح) اى القدر الزائد
 منه على ما يجبر به رأس المال (الهما) اى رب المال والعامل الثانى على حسب ما دخل عليه
 رب المال مع العامل الاول ويعطى العامل الاول للثانى حصته مما يجبر به رأس المال ويقام
 ما دخل معه عليه ان كان أكثر مما دخل عليه رب المال مع الاول مثله يدفع رب المال للاول
 خمسين يعطى بها على ثلث ربحها فنقصت عشرين بغيره وأخوسرة ودفع الثلاثين الباقية
 لمن يعمل بها على نصف ربحها فنصارت بغير الثانى مائة وعشرة فرب المال خمسون وأس ماله
 والباقي ستون يعطى العامل الثانى ثلثها عشرين وبأخذ ثلثها أربعين ويعطى العامل
 الاول للعامل الثانى عشرة تعوض نصف العشرين التى جبر بها المال من ربح الثانى وعشرة
 أيضا تمام نصف الستين فيتم له أربعون وهى نصف ربحه وهو غائون فيها اذا أخذ المقارض
 المال على النصف فدفعه الى آخر على الثالث فالسدس لرب المال ولائى للمقارض الاول لان
 القراض جعل ولا يستحق الا بالعمل ولو كانت غائون دنا النسر الاول منها أو بعين ثم دفع
 الاربعين الى الثانى على النصف أيضا فنصارت مائة ولم يعمل الثانى فثلث ربح المال أحق بأخذ
 الثانى رأس ماله ونصف ما بقى وهى عشرة وبأخذ الثانى عشرة ويرجع على الاول بعشرين
 دنا ربحه تمام نصف ربحه على الاربعين وشبهه فى عدم استحقاقه من ربح الثانى فعطى
 قوله والرجح لهما اى والرجح لرب المال والعامل الثانى ولائى للعامل الاول لانه تعدى
 فقال (كحل) أخذ بعد الهزم وكسر انهاء المعجمة (مال) من ماله (لتنحية) لئلا يملكه كوكيل
 على التجرد ومبضم معه (فتعدى) على المال ينصرف فيه بغير ما أذن له فيه ماله فان ربح

(قوله ثم دفع) اى الاول (قوله فنصارت) اى الاربعون (قوله ونصف ما بقى) عطف على الثانى
 (قوله وهى) اى النصف وانتهى خبر (قوله الذى) نصت لعدم (قوله فقال) عطف على شبه

(قوله تظروا ما دخلا) أي رب المال أو وكيل أو المضيف معه، (قوله عليه السلام) وهو أن يرجع كل رب المال فدية له لا لأبيه من وجهه (قوله وعله فحمله خمس مقدرة) أي انظر التعدي (قوله بلاذن) تنازع فيه شارحو رباع (قوله من أخذ) أي المال (قوله لاها) أي التبعة (قوله) صفة أخفى (قوله ولا يكون) أي القارض (قوله) أي غائبه (قوله تعدي) عمله أو ليه (قوله فارق) أي تصدى القارض (قوله انذره بؤن الهما) أي القاصب والمودع الخ غلطه فارق الخ (قوله ورضخناه) يشققت متقلا أي سكتنا فيهما (قوله شرط) ٦٨٤: أي رب المال والعامل الأول (قوله كما يختص) أي العامل (قوله لانه) أي

فلاشئ لمن ربحه وان خسر فعليه خسره نظرا لما دخل عليه ابتداء بمقتضى ما عمل القراض
اذا اشترك ارباع بعدين مثلا بلا ان ربح المال فان خسر المال فعليه خسارته لتعديده وان ربح
خالف ربحه ومنه يربز الرب المال نظرا لما دخل عليه ابتداء الا اذا تعدى بالمقارضة فلاشئ لمن
الربح كما تقدم ومفهوم التهمة ان من اخذ له مالها كالودع بالفتح والوصى والغائب والسارق
واخبر فمعه فهو ربحه ومن خسر فعليه خسرته قال ابو محمد المكاره ضمانا لانه في تحرير
المال الى ما يشاء فان تركه الى غيره لم اخذ به فحينئذ لا وقتقصه وان ربحه بالتعدي الى ما عليه
دخله وبقائه لا يكون اولى به لتعدي الرب الى ما عليه فعلى الغائب والودع اذ لم يردن له مالهما
في تحرير المال لتعدي العامل فيه تعدي الوكيل والمضجع معه الحظ يعني ان العامل اذا
تعدي بوجه ما قلته تقدم وضمانه فلا يثبت بالربح والبقال كما يختص بالخسر يختص بالربح
كالغائب والودع بالفتح بل الربح على ما شرطنا على التوضيح لانه يتم على قصد الاستبداد
بالربح فهو ربح يقيض قصده ولان استبداده به يحمله على التعدي ليستقل بالربح
(لا) بنسار لرب المال العمل في ربحه (ان شاء) اى رب المال العامل (عن العمل) في مال
القراض (قبله) اى العمل خلفه وقد تعدي وعلى فقه فتنصير ربحه لانه صار ضامنا له
كالغائب ابن الحجاب ا مال الوثاع من العمل قبل العمل فاشترى فكالودع فربحها وعليه
غرمها بخلاف ما لو شاءه من سلعة فاشترىها ونحوه في الدونة وفيه اذ لم يشغل العامل المال
حق نهاده ان يتغير به تعدي فاشترى به سلعة فربح من المال والربح له لكن تعدي على ودعية
عنده فاشترى بها سلعة ففتحها والربح له بخلاف الذي نهى رب المال عن شراء سلعة وان
نهى عن شراء سلعة في عقد القراض الصحيح او بعقده وقيل ان يعمل به في شراءها فهو
متعد فلت تركها على القراض او تضييعه بالمال ولو كان قد فيها ما كان الربح بينهما على شرطهما
والوضعة عليه خاصة لا فرق بالمال من القراض حين تعدي عليه لكونه ربحه وكذلك ان
نسلف من المال ما ابتاع به سلعة لنفسه فيضربها بخسر وما ربح كان ينسلكا (او جنى كل) من
رب المال او العامل على مال القراض فان لم يربح بعضه او جميعه مصطف على نهى بعض الفسخ
ولو جنى كل غ وهو مطابق لما في ابن الحجاب والمطلب بهل (او اخذ) ا حدهما (شيا) من
ماله القراض (ة) الجاني والاخذ (كاجتنبي) جنى على مال القراض او اخذ شيا منه في الاتباع
بموضع ما جنى عليه واخذ به بلا غرم ربحه على فرض التجرب فهو مشارك المظوف عليه في

العامل الخ على وجه البيع
 بينهما (قوله لان استيفاءه)
 اى العامل الخ عطف على
 لاهتهم الخ (قوله اى
 الربح (قوله لانه) اى
 العامل (قوله) اى المال
 (قوة فاشترى) اى العامل
 نال السلعة لتجارة (قوة
 له) اى العامل وحده (قوة
 ران نيته) بفتح ناء مخطف
 وبالمال والاه العامل
 (قوة فى عقد القراض)
 صلتها (قوة ثم اشترها)
 اى العامل السلعة المنهية
 عن شرائها (قوة فهو)
 اى العامل (قوة متعدد)
 اى على المال (قوله فلان)
 خطاب لربها المال (قوة
 تركها) اى ابتداء السلعة
 (قوة او تضمنه) اى
 العامل (قوله المال) اى
 وتلك السلعة العامل فان
 زبعت اخضر بربحها
 (قوة ولو كان) اى السلعة
 (قوة باعها) اى العامل
 التبرع عن غير ما اقره

يعلم أي رب المال والعامل قوله عليه أي العامل قوله لأنه أي العامل قوله فرب المال
القرض أي أتيهم قوله عليه أي المال قوله أي العامل قوله وجه أي المال كله قوله وكذلك أي تعدي بشره
ما تهي عنه ويعد في فائه التمس واشتر كما في ال بيع قوله ان تلف أي العامل قوله من رب المال بيان المضاف
إليه كل الذي أتبعه التتوين قوله وهو أي لو يئس كل قوله والمطلب يقع فحسب أي الأمر قوله والاخذ بعد
فكسر قوله منه أي مال القرض قوله في الاتع صله كاف التثنية قوله فهو أي أويئس كل وأخذت

(قوله لهما) اي رب المال والعامل (قوله كان) اي انجني عليه أو لا تأخذ (قوله عليهما) اي رب المال والعامل على سبيل البذل
 اي على الخافق أو لا تخفهما (قوله وفي المال ربح) حال (قوله منه) اي مال القراض (قوله ضته) اي العامل (قوله ضته)
 اي مال القراض (قوله الشيخ) اي ابا الحسين (قوله اني انا) اي العامل (قوله قال) اي ابا الحسن (قوله الا انه) اي ما نقله
 العامل (قوله أو كله) اي العامل نصف المال (قوله اي النصف الذي ٦٨٥ يفرضه العامل (قوله ثم اكل) اي العامل

الارباح من كون الربح لهما بين الخاضع لوجوب العامل ورب المال على المال جنباً وأخذ
 شيئاً كان عليهما كاجنبي والباقي على القراض حتى يتقاضا ابن عبد السلام اراد ان ما جناه
 العامل أو رب المال وفي المال ربح لا بعدد مجاوي ما بقي بيد العامل رأس المال لان المقاصلة في
 الربح انما تكون بعد قبض رأس المال فاذا كان كذلك كان أخذ أحدهما كالأخذ الاجنبي
 يجب بده الى المال كبر ذلك من يد الاجنبي اده طفي ولا فرق بين كون الاخذ قبل شغل المال
 أو بعده قال في المدونة وليس ما استقلت العامل منه مشل ما ذهب أو خسر لان ما استقلت قد
 ضمنته ولا حصة فذلك من الربح أو الحسن في الامهات وما بقي بيد العامل يحصل به هو الذي
 على القراض وليس ما تسلم منه على القراض الشيخ أشار الى أنه لا يصح بقدر ما كان ربح
 فما تسلم ثم قال بعد قولها ولا حصة فذلك من الربح الا انه عام رأس المال وان تسلمت العامل
 نصف المال أو كله فان نصف الباقي رأس المال وربه على ما شرطاً وعلى العامل غرم النصف
 فقط ولا ربح له وإن أخذ ما قد قراضه ثم فتحه فانه ثم اكل مائة منه او يخرج في المائة الباقية
 فربح مالا خائفة في ضمانه ومارح وألا أو آخر بينهما على ما شرطاً ولو ضاع ذلك ولم يبق الا
 المائة التي في ذمته فبغير الرب المال ولا تعدد وجه الاداء ربح لا بعدد رأس المال وان اشترى
 بالقراض وهو مائة دينار عدا ارباً مائة ربحي عليه رب المال فخصته مائة وخمسين ثم
 باعه العامل بخمسين فعمل فيها ربح مالا أو وضع لم يكن ذلك من رب المال فبغير رأس ماله
 وربه حتى يحاسبه ويضاهيه ويحسبه عليه فاذا لم يعمل فذلك دين على رب المال مضاف الى
 هذا المال اده كلاًهما وقد نقله كله في الجواهر وابن عبد السلام ونقل بعضه في توضيحه فقول
 عجم هذا في الجناية يضاف الباقي وربه ويحسب الربح الحاصل في الباقي له خاصة ثم ذكر
 مسئلة العبد وقال فاذا باعه بخمسين وانصرفه اقصدت مائة وخمسين فانه يحسب على رب
 المال ما قصته جنباً عنه ولا يكون له ربح فيما أخذ العامل في القرض المذكور ما تضمن المائة
 والخمسين ويضع رب المال خمسين فيكون رب المال أخذ ماله وهي مائة وحصة من الربح
 وهي مائة وأخذ العامل حصته فلو كانت جنباً لرب المال بعد شغل المال فبغير الاجنبي
 ما كان لرب المال شيء من الخمسين ووجهها لان جنباً لرب المال قد استوفت رأس ماله
 وحصة من الربح غير ظاهر بل اذا انما نقله وجدته ثم اتينا وقول بعضهم ان كانت الجناية
 قبل العمل يكون الباقي رأس ماله وما بعده فقرأ المال على أصله لان الربح يجبر ولا يجبر
 الا اذا حصل ذلك قبله خطأ فأنش الله أعلم البتة وهو ظاهر اذا ربح لا يجبر الاخذ ولا الجناية
 لا قبل شغل المال ولا بعده العدوى حاصل الفتحة انه لا يجبر سواء كان قبل العمل أو بعده ونقل
 جنباً له امل أو أخذ ما جنباً لرب المال أو أخذ منه مائة جنباً لاجنبي أو أخذته وعلم انه

غير صحيح ومناقض لما قبله (قوله لرب الجناية رب المال قد استوفت رأس ماله وربه) غير صحيح لان رأس ماله مائة وربه مائة
 وخمسين مائة وخمسون (قوله غير ظاهر) خير قول (قوله فاجنبي) خير قول (قوله انه) اي الشان (قوله سواء كان) اي
 الاخذ والالتلاف (قوله انه) اي الشان

(قوله فخره وشرفه وعظمى) يضم اولها وفتح ما قبل آخرها (قوله فان عظامه) اى رب المال العامل (قوله فاخترى) اى الى العامل
 (قوله بها) اى الماتة (قوله بئذ) اى العبد (قوله فبقيته) اى العبد (قوله وباعه) اى العبد (قوله بها) اى الخنيز (قوله فتضم) اى
 الماتة وان خنزون (قوله به) اى الجنابة (قوله ويعطيه) اى رب المال (قوله وما امر الله) اى العامل (قوله ومنه) اى رب المال
 (قوله لتضمه) اى العامل (قوله عليه) ٢٨٦ اى جواز اثر اسمعنه لتضمه (قوله وباها) اى المدونة (قوله من غنها) اى

السلمة (قوله فيها) اى المدونة (قوله وصح القصد منهما) اى ربح المال والمال مباينة في الكراهة (قوله فان قيل اى اشترى بنسيئة (قوله ضمن) اى العامل ثمن ما اشتراه بنسيئة (قوله ياخذ) اى ربح المال (قوله شرأته) اى العامل (قوله اذا كان) اى العامل (قوله هو) اى المدير (قوله هـ) اى المدير (قوله شراؤه) اى المدير (قوله بـ) اى جواز شرائه يقيد المدير بدین (قوله والا) اى وان كان ما يشتر به لايحق يشتبه مال القراض (قوله قلابيون) اى شراؤهم دين (قوله هذا) اى لا يجوز اشتراؤهم دين (قوله بعينه) صلته شاركة (قوله لان هذا الخ) عليه للاصالة (قوله بقول) يضم اليه (قوله يخصص) يضم فتح (قوله نظره) يقع فكمسرى تأخير (قوله لانه) اى العامل (قوله اعطاه) اى العامل ربح (قوله نصف الربح)

ای فیلم اُ کلرب المال ربع مال بعضن (قوله ان نزل) ای حاصل شر ا العامل بدین (قوله للعامل) مال
وسعد راجع لربع (قوله وعليه) ای العامل راجع للوضیعة (قوله وهو) ای اختصاص العامل بالربع والخمس (قوله)
ای العامل (قوله انه) ای شر ائمه بدین (قوله یاذن) ای رب المال (قوله شترى) ای العامل بدین (قوله لانه) ای الشان

قوله يضعن) اى رب المال (قوله ذلك) اى الثمن المؤجل (قوله في ذمته) اى رب المال (قوله فيجوز) اى شرأؤم بين (قوله
لضمانه) اى العامل (قوله ويكون) اى ما اشتتر له بنأه (قوله أنه لاخير فيه) مفعول ١٨٧

حسنة) اى حين كون الاول
كثيرا يشغل الشاى عنه
(قوله هو) اى العامل
(قوله يحمل) اى يطبق
(قوله بهما) اى المالكين (قوله
فله) اى اصله (قوله
خلطهما) اى المالكين بلا شرط
(قوله رده) اى سخر به
المال سلعة القراض (قوله
بالتسعة) اى اخرى (قوله
بعض مال القراض) تنازع
فيه خسر وتلف (قوله لسنه)
اى مال القراض (قوله
الباقى) تفسيره لائب فاعل
يقبض (قوله لان هذا) اى
المدفوع (قوله القرض)
اى الحكم (قوله يقسم)
بعض فكون قفغ (قوله
ماهل) اى من رأس المال
أو اريح (قوله يعنى)
اى المقارض (قوله اصل
المال) نائب فاعل جبر
(قوله يشما) اى رب المال
والعامل (قوله وان سابه
الخ) اى بالغة (قوله انتزى)
اى العامل (قوله جميعه)
اى مال القراض (قوله
تلف) اى مال القراض
(قوله خافه) اى المال
ربه (قوله لايجبر) اى
ربه (قوله تلف) (قوله فيها)
اى السلعة التى اشتراها

مال القراض يضعن ذلك في ذمته فيجوز وتكون الساعية على القراض ابن عرفة هذا خلاف
ما تقدم للشمى من كون العامل في ذلك اسيرا وهو الصواب لاننا زيادة على القراض الاول بعد
اشتقاقه ابن رشد هذا في غير المذنب وأما المذنب الى اخر ما تقدم واقله (أو) اى ولا يجوز شره
العامل للقراض سلعا (ي) (ي) (أكثر) من مال القراض لضمانه الزائد في ذمته فيلزم أخذ
رب المال ربح ما لم يضعن ق فيها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في العامل يشتري
سلعة ما كثر من رأس المال لم يضعن ما زاد ديناو يكون في القراض أنه لاخير فيه (ولا) يجوز
العامل (أخذه) اى العامل مال قراض (من) شخص (غيره) اى رب المال (ان كان) العمل
في المال الثاني (يشغله) اى العامل (من) العمل في المال (الاول) والاباقر ق فيها الامام
مالك رضى الله تعالى عنه فواخذ من رجل ما لا قراضا فله ان يأخذ قراضا من رجل آخر ان لم
يكن الاول كثيرا يشغله الثاني عنه فلا يأخذ حسنة شأ من غيره ابن القاسم رحمه الله تعالى
فان أخذ هو يعمل العمل بهما فله خلطهما ولا يضعن ولا يجوز خلطهما بشرط من الاول او
الثاني (ولا) يجوز (يسع رب المال سلعة) من القراض (بلا إذن) من العامل فان نزل
فعامل رده ما حرق يسع الجميع بالنعم والرد ق فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يسع
رب المال عدا من القراض بغير إذن العامل وللعامل رده او ايجازه (و) ان خسرا وانف
بعض مال القراض ولغير العامل في باقية فرب (بضم الجيم وكسر الموحدة) خسرا (بضم
الهمزة) المجهية اى نقص مال القراض بسبب التجاربه (و) جبر (ما) اى القدر الذى (تلف) شىخ
القوية وكسر الهمزة اى هلك منه او سرق او غصب ان كان التلف بعد حله بل (وان) كان التلف
(قبل حله) اى للعامل بالمال في كل حال (الا ان يقبض) بضم التثنية وفتح الموحدة الباقى من المال
اى يقبضه ربه من العامل ثم رده فربح فيه فلا يجبر ربه خسر الاول ولا تالفه لان هذا
قراض مؤتلف ق لوقال وسير الخسران وماتلف وان قبل حله بالربح عالم يقبض لكان أين
ابن ونوس القضاء في القراض ان لا يقسم ربه الا بعد كمال رأس المال وان المقارض مؤتمن
لا يقسم ما هلك رده الا الآن يعدى فيه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه واذا ضاع بعض
المال يد العامل قبل العمل أو بعده أو خسرا أو أخفله أو العاشر فله ان يقرضه العامل
الا انه ان عمل بقية المال جبر بما ربه فيه اصل المال الباقي بعد تقادم رأس المال الاول كان
ينبغي ما لم يشرط ولو كان العامل قد قال رب المال لا أعمل حتى يجعل ما بقى رأس المال ففعلا
واسقطا لتخسر فهو ايد على القراض الاول وان سابه وأخضره عالم يقبض منه ثم رده
اله أصبح على باب الصفة والبرائة (و) ان تلف ككل المال أو بعضه (فله) اى رب المال
(ان تلف) يفتح الخ المجهية واللام فتعاضى دفع بدل ما تلف العامل ليعبره ويلزم العامل قبوله
ان تلف بعضه (فان تلف جميعه) اى مال القراض من يد العامل (لم يلزم الخلف) العامل
لاقتضاخ القراض وانقطاع المعاملة بينهما كذا في القسح التى وقتنا عليها ولعل صوابه فلا
يلزمه الجبر وغير المتعول للعامل فيطابق قول ابن الخليل ما لو اشتري بجمعه تلف قبل
اقباضه فأخذه فله جبر الثالث وقد قال فى المدونة وان تقدر تارب المال كان ما قد لا تن

(قوله ولوانه) أي الشأن (قوله منا بعض المال) أي بعشر أضعاف السلفة وقيل اقتباسه (قوله فاقمه) أي العامل (قوله وأولا) بشد الواو (قوله بعد) بضم فتح مثقال (قوله فاقمه) أي موجودة ثابتة (قوله فيها) أي العامل (قوله لانه) أي الشأن (قوله وهو) أي عدم لزوم قبول الخلف العامل (قوله جاز) أي موافق (قوله لعلي بن يونس المتقدم) أي قوله لانه لما ضاع الأول كله انقطعت المعاملة بينهما (قوله ما نقص) أي من لقم (قوله فله) أي رب المال (قوله ولا يلزمه) أي ان خلف رب المال (قوله فلهون أي) أي العامل قبول ان خلف أي ودفع ٦٨٨ فثمان مائة (قوله للعامل) راجع للرب (قوله عليه) أي العامل راجع للنقص

(قوله فأراد) أي العامل
(قوله فاقم) أي رب المال
(قوله فله) أي العامل (قوله
وانما يصح) أي الجبر
(قوله أي السلفة للعامل)
تفسير لقائل المستور
والمفعول البارز (قوله له)
أي العامل (قوله ردها)
أي السلفة (قوله وتكون)
أي السلفة (قوله وعنده)
أي الدفع (قوله ويخص)
أي العامل (قوله هي) أي
السلفة راجعا وخيرا (قوله
له) أي العامل (قوله يتبع)
أي السلفة (قوله عليه)
أي العامل (قوله فله) أي
عنها (قوله فله) أي العامل
(قوله عليه) أي العامل
(قوله فيها) أي المدونة
(قوله فخير) بضم فسكون
مثقال (قوله ربه) أي المال
(قوله عنها) أي السلفة
(قوله فان أي) أي يدفع
عنها (قوله وكانت) أي
السلفة (قوله أي العامل
(قوله العامل) تفسير

رأس ماله دون الذهاب ابن يونس لانه لما ضاع الأول كله انقطعت المعاملة بينهما فاقم دفع اليه
الآن رب المال شيئا فهو كابتداء قراض ولوانه انما ضاع بعض المال فاقمه رب المال بقية
عمن السلفة فهنا يكون رأس المال جميع ما دفعه اليه أولا وآخر اول يسقط ما ذهب لان
المعاملة بينهما تعد فاقمه فله تقاصلا فيها ثم يظهر كالم المصنف على ما في النسخ انه اذا تلف
جميعه فلا يلزم العامل قبوله لانه قراض مؤتمن وهو جازع قوله ولزمته فاقمه مع تسليم ابن
يونس المتقدم واقفه أعلم ق انظر ما نقص هنا لوقوعا ولوضاع المال بعد الشرايه فله الخلف
ولا يلزمه فان أخلفه فلا يجبر الا لرب ربه وان أي فرج السلفة ونقصها للعامل وعليه لوقوع
ابن عرفه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وأخذنا من قراضا فاقذه الصوص حسن فأراد
ما بين فاقمه لها الماتة لتكون هي رأس المال فان رأسه في هذا مائة وخمسون حتى يقبض ما بين
على المقابلة وكذلك لو رضى ان يبقى ما بين رأس المال فلا يتبع ذلك وأما لو أخذ الصوص جله
رأس المال فأعطاه ربه مالا آخر فلا يجبر في ذلك وهذا الثاني هو رأس المال وانما يصح اذا بقي
من الأول شيء (و) ان تلفا للمال كله واشترى العامل سلفة (لزمته) أي السلفة للعامل فليس
له رد على بائعها وتغيير رب المال في دفع عنها وتكون على القراض الذي دخل عليه وعنده
فيلزم العامل دفعه من ماله ويخص بها فان لم يكن له مال فاتباع عليه فيه فان رجعت فله وار
خسرت فعله فيها واذا اشترى العامل سلفة ثم ضاع المال كله خيرية في دفع عنها على القراض
فان أي لزم العامل الثمن وكانت له خاصة (وان تعدد) العامل في مال القراض بأن كانا اثنين
فا كذروهما (فأريج) يقسم بينهما أو ينهم (كالمعامل) فان كانوا مستوفين في العمل قسم
الربح بينهما بالسوية وان تفاوتوا فيه فتفاوتوا في الربح بحسب تفاوتهم في العمل فلا يجوز
استوائهم في الربح مع تفاوتهم في العمل ولا عكسه عند ابن القاسم في فيها لابن القاسم رحمه
الله تعالى وان فاضل رجلين على ان لا ينصف الربح ولا أحدهما لثمة ولا تسودمه فلا يجوز
كما لو اشترك العاملان على ذلك لان أحدهما يأخذ بعض ربح صاحبه بغير شيء أصح ويقسم
فان فاقم العمل كان نصف الربح لرب المال والنصف بين العاملين على ما شرطوا ورجع
صاحب السدس على صاحب الثلث باجارتة في فعل برئته وقاله ابن حبيب ابن المواز لو شرطوا
العمل على قدر اجزائهما من الربح لكان مكرها الا انه ان نزل مضى عما مضى فضل ظاهرها
انه لو كان عملهما على قدر اجزائهما من الربح جاز وشهو لمجد بعض معاشنا المتأخرين

لقائل تعدد (قوله عكسه) أي تفاوتهم في الربح مع استوائهم في العمل (قوله فاضل) بفتح
تخطاب رب المال (قوله ولا أحدهما) أي الرجلين (قوله لثمة) أي الربح الخ أي وعملهما مستو (قوله يفسخ) بضم
الياء (قوله برئته) أي الذي فضل به صاحب الثلث (قوله لو شرطوا) أي العاملان صلة (قوله من الربح) بيان اجزائهما
(قوله لكان أي القراض (قوله عما مضى (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله أنه) أي الشأن (قوله
جاز) أي القراض (قوله فلهو) أي قول فضل (قوله لجديس) بفتح فسكون فكذا انقضية فسين مهملة

الصواب

(قوله جواز) أي القراض إذا استوى علمهما ويرثهما من الربح (قوله أو أراد) أي عاين (قوله) أي بعض شيوته (قوله)
 وهذا) أي جواز عند استوائهما علماً وروحاً (قوله وعليه) أي المشهور (قوله هو) بفتح السين والميم (قوله القليل) أي
 من الربح (قوله الكثير) أي من الربح (قوله بفضل) أي أجرته (قوله يردان) بضم ففتح مقفلاً (قوله من لا) أي القائلون
 بردهما إلى حكم القاسد (قوله أجرين) أي لكل واحد أجره (قوله وأجرى) بالميم (قوله وهو) أي قول الترمذي (قوله العامل)
 تفسير لقاعاً على (قوله العامل) تفسير لقاعاً على (قوله) أي مال القراض ٦٨٩ (قوله في سفره) صلة (قوله) أي أنفق (قوله أنه)
 أي الشأن (قوله) أي
 المواب جوازاً وأراد به أن يرد هذا هو المشهور وعليه فإن خالفت أعمالهم أجزاء الربح
 وفات العمل فقال محمد وابن حبيب يقسم الربح على ما جموا ويرجع صاحب القليل على
 صاحب الكثير بفضل عمله وقال أحمد بن خالد بل على رب المال وقال جماعة بل يردان إلى
 حكم القراض القاسد ثم اختلف هؤلاء فقال الترمذي يكونان أجريين وقال فضل إماما
 قراض مثلهما ابن عبد السلام قول الترمذي أظهر وأجرى على قواعد المذهب لظاهره
 الجاري على قوله وفيما فسد غيره أجرته مثله (أنفق) العامل على نفسه من مال القراض أي
 يجوز للعامل أن يتفق على نفسه من مال القراض (إن سافر) العامل به من بلد القراض
 يرد آخر للتجارة به في سفره وقامت به بلد السفر حتى يعود لبلد القراض ومعه يوم الشرط أنه
 لا تنقذه أن ليسافر ولو في وقت سفره ثم يتجه به وهو كذلك في الدونة وغيرها وظاهره ولو شغله
 عن الوجود اتفقنا منها وهو كذلك وقال القسبي إن شغله عنها فلا إشفاق منه في ابن
 يونس التفتا إلى العمل النفع في مال القراض إذا انحصر للسفر به لا قبل ذلك وفيما للامام
 مالك رضي الله تعالى عنه إذا كان العامل مقيماً في أهله فلا تنقذه من المال ولا كسوت ولا
 يتفق منه في تجهيزه إلى سفره حتى يظن فإذا انحصر به من بلد كانت نفقته في سفره من المال
 في طعامه وفي قبضه ما لم يعرف من غير سفره إذا هاجر وأرجأه أن كان المال يعمل ذلك ولا
 يجاسب بما تنقذه في ربحه ولكن يني وسواه في قرب السفر أو بعده وإن لم يشترط أهله أن
 يرد ما بقي بعد الدونة إلى صاحبه فإذا وصل إلى صرة فلا يأكل منه (و) (إن لم يكن) العامل في
 سفره (يرجعه) التي تزوجها به فإن بقي بها فيه سقطت نفقته وفهم منه أن العقد لا يقطعها
 فهو الخرج بالمال إلى بلد فسكن بها فإذا دخل وأوطن ما غن يومئذ تكون نفقته على نفسه
 (و) (إن أحفل المال) القراض به لا إشفاق لكثرة فلا يتفق من اليسير ولم يجد الكثير
 وللا مالم يارضى الله تعالى عنه في الموزنة يرجع فيه للاجتهاد ووقع له السبعون قبل ولة
 يتفق في الخمسين وجع منه ما يعمل الأول في سفره وبعد الثاني على سفره ربحاً بن عرفة
 للعلمي أن كان سيده ما كان لجمع مجموعهما ولا يحمله أحدهما بالاجتهاد فلا تنقذه القاسم
 قوطاً بلحجة كل منهما بأنه إذا تدفع له ما لا يجيب فيه النفقة ابن عرفة لم أعرف هذه الرواية
 ٨٧ من ث الشرط (قوله وفهم) بضم الفاء (قوله منه) أي بين (قوله لا ينقطعها) أي النفقة
 (قوله فيها) أي الدونة (قوله ففكس) أي تزوج العامل (قوله دخل) أي العامل بزوجته (قوله وأطمن) أي البلد التي سافر إليها
 (قوله يومئذ) أي يوم دخوله (قوله نفقته) أي العامل (قوله على نفسه) خبر تكون (قوله بعد) بضم الباء (قوله الكثير) أي
 الذي يتفق منه (قوله يرجع) بضم فسكون ففتح (قوله فيه) أي الكثير (قوله له) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله جمع) بضم
 فكسر (قوله يده) أي العامل (قوله جمع مجموعهما) أي الاتفاق (قوله ولا يحمله) أي الاتفاق (قوله أنه) أي العامل (قوله
 النفقة) أي منها (قوله سقوطها) أي النفقة (قوله منها) أي صاحبها المالكين

(قوله لغيره) أى الغنى (قوله وهى) ٦٩٠ أى هذه الرواية (قوله أصل) أى عاقبة (قوله يلفه) أى الثالث (قوله ماله)

الغنى ولم أجدها فى النوادر وهى خلاف أصل المذهب فمن عنى على رجلين ما يلائق أرش
بنياته على كل منهما ثالث الدية وأرش مجموعهما يلفه ان ذلك فى ماله لاعلى عاقلته اه (و) ان
كان سفره (لغيره) أى زوجة (و) غير (حج) غير (غزو) (أى) جهاد الكفار بأن كان
لغيره المال فيما قبل للإمام مالك رضى الله تعالى عنه عند انجاء يأخوذون المال قراضا
ويشترون به متاعا يشهدون به الموسم ولولا ذلك ما خرجوا أهل لهم فى المال نفقة فقال لا نفقة
لحاج ولا لغاز فى مال القراض فى ذهاب ولا فى رجوع وان كان انفاقه من المال (بالعرف)
أى مناسبا لحال المال عادة بلا اسراف تقدم فى نصها فإذا شخص به من بلد كان نفقته محقرة
من المال فى طعامه وفيما يصلحه بالمعرف فى غير سفر وإذا وجدت الشروط وأنفق فما أنفق
(فى المال) القراض به لافضة ربه فان أنفق من مال نفسه ثم تلف مال القراض فلا رجوع له
على ربه وكذا ان زاد ما أنفق على مال القراض (واستفهم) العامل من مال القراض فى سفره
أى يجوز للعامل ان يستأجر من مال القراض من يخدمه فى سفره (ان تأهل) يتفحص مثل
الهأه أى كان أهلا لا يتأخذ خدمه به بأن كانت خدمته نفسه ترضى به لكونه من أكبر
الناس فيها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه للعامل أن يؤجر من مال القراض من يخدمه فى
سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه ابن عبد السلام للخدمة أحسن النفقة
وكل ما هو شرط فى الأعم فهو شرط فى الأخص (لا يتفق) العامل من مال القراض فى (دواء)
أرض أصابه فى سفره لانه خارج عن معنى العجاجة سمع القرضان أن يشرب الدواء ويحل الحام
من مال القراض فالما كانت هذه الأشياء يوم كان القراض ان لم يظفروا أو أخذ من سفره
كان كل من القراض وأما العجاجة والحام تخفيف ابن رشد قولهما كانت هذه الأشياء يوم كان
القراض أراد ما كان يؤخذ عليها فى الزمان الاول اعراض والواجب الرجوع فى ذلك
للعرف فى كل زمن وبلد فما العادة أن لا يؤخذ عليه عوض فلا يعطى عليه عوضا من مال
القراض وما العادة أخذ العوض عليه وقدره يسير تنكر جاز أن يعطى عليه عوضا من مال
المال عليه لانه يكرره بخلاف الدواء (واكتفى) العامل من مال القراض فى سفره جواز (ان
بعد) بضم العين أى طال سفره بحيث يتعب ثيابه التى عليه والحق يبعد سفره طول أقامته
بوضع للتجربة ومفهوم الشرط انه لا يكتفى فى السفر القرب ابن القاسم كما بين مصر ومدينا
وظاهر كلام المصنف ان جميع الكسوة وهو المذهب فى فيها للإمام مالك رضى الله تعالى
عنه للعامل أن يكتفى من المال فى بعيد السفر ان كان المال يعمل ذلك لاقر به لانه
يقوم بموضع إقامة يحتاج فيها الى الكسوة (تنبيه) اشعر كلامه بأن مال البضاعة
ليس كالقراض فى النفقة والكسوة منه وهو كذلك على قول من ثلاثة والثانى كالقراض
فيهما والثالث كراهتهما منه ابن عرفة فى كون البضاعة كالقراض فى النفقة والكسوة
وسقطهما فيها ثالثها الكراهة لسماح ابن القاسم مع رواية محمد بن رشد عن سماح القرين
ورواية أشهب وصوب هو والشمى الثانى ثم قال عن الغنى العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة
منه امان يعمل مكاتمة فلا شئ له أو بأجرة معاونة لائى غيرها (و) ان سافر العامل للتبر

والكسوة (قوله وسقطها) أى النفقة والكسوة (قوله فيها) أى البضاعة (قوله هو) أى ابن رشد
قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فيها) أى البضاعة

جمال القراض وقضاهما حجة له غير الحج والتميز والاهل وأشق على نفسه ما لا يسقر (وزع) بضم
 الواو وكسر الزاي اى المال اى قسم المال الذى أئتمقه على مال القراض لوسافره وحده وما
 كان ينقعه في سقره لماسجته لوسافرها وحدها فان كان الاول مائة والثاني كذلك فقسام
 ما أئتمقه بنقعه على مال القراض ونقصه على العمل وان كان دمج الاول مائتين والثاني مائة
 فقلناه على مال القراض وثلثه على العمل وان كان الاول مائة والثاني مائتين فعلى مال
 القراض الثلث وعلى العمل الثلثان ان كان قصده خروجه لثانين ما قبل تزوده واكثره
 الاول بل (وان) قصد الخروج الثاني (بعد ان) كثر وتزود للسفر الاول ق فيها الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه من غير زلست ربح مال أخذه قراضا من رجل واكثرى وتزود ثم أخذ قراضا
 لثانين غيره فليجب بنقعه ورويه على المالين بالحصص وكذلك ان أخذ ما لا قراضا فافره
 وبمال نفسه فالتفقه على المالين قال الامام مالك وان خرج في حاجة نفسه فأعطاه رجل
 قراضا له ان يقض النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سقره. ومبلغ القراض فباخذ من القراض
 حصته ويكون باقى النفقة عليه قال فى العتبية ينظر قدر نفقته في طريقه لحاجته فان كانت
 مائة والقراض سبعة مائة فعلى المال سبعة أثمان النفقة ابن عبد السلام في هذا التوزيع نظر
 اذ لا ينبغي أن تكون المحاصة بقدر نفقته في حاجته. مع مبلغ مال القراض فان نفقته في حاجته
 من أثرها كان بنقته في مال القراض من آثاره فينبغي كون المحاصة في الآثار بحسب
 مؤثراتها وعلى المحاصة أحد الأمرين مع المؤثر اه وتبعه الموضع ابن عرفة وجهه على
 العتبية ما في الموازية يجعل قرضه حاجته رأس مال يقض النفقة عليه وعلى القراض اه وفى
 المدونة نحو ما في الموازية يقتضيه وان خرج لحاجة لنفسه فأعطاه رجلا قراضا له ان يقض
 النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سقره من نفسه ومبلغ القراض وقال العوفي الصحيح حل قول
 ابن القاسم على ان الحاجة أقل من مسافة القراض أو أكثر والاطعمة فيها أكثر وأقل من
 الحاجة في القراض فلذا اعتبر القيمة لا اختلاف النفقة فلو شغل عن تساوى المسافتين
 والافاضتين لأجاب بما قاله في مسئلة الصلح عن مرضي عهده وخطأ أنه ما نصفا ان اه
 والحاصل انه ينظر كم نفقته لو ذهب في حاجته فقط وكم نفقته لو ذهب للقراض فقط ونقص
 النفقة على التفتين وهذا معنى ما في الموازية كآى ابن عرفة ونقصه في الموازية يجعل قضا
 حاجته رأس مال يقض النفقة عليه وعلى القراض اه افاده البناء وفيه نظرا ان كلام المدونة
 صريح بأن التوزيع على نفقة حاجته ونفس مال القراض كافى للعتبية وانما وجهه بتوزيع
 نفقة حاجته من ثلث رأس مال قراض آخر فلذا أفض عليها وعلى مال القراض ليدفع ابن عبد
 السلام والله أعلم (وان اشترى) اه امل للقراض (من) اى رقيقا (يعتق على ربه) اى المال
 لكونه أصله وأفرجه وأحاشيته القرضه قال كونه (علما) بشرائه له ابن عبد السلام هذا هو
 العمل المشروط بالاعلاء بعقده عليه (عتق) الرقيق الذى اشترى العامل للقراض (عليه) اى
 العامل لتعديده بشرائه لعلما (ان أبسر) العامل اى كان موسرا وقت الشراء فيغفر له
 المال رأس ماله وحصته من ربحه فيه قبل شراءه الرقيق ولا يؤمر بالمال (والا) اى وان لم
 يكن العامل موسرا حين شرائه (يسع) يكسره الواحدة من الرقيق (بقدر غنمه) اى رأس ماله

قوله وقضاهما عطف على التجر
 قوله اى قسم المال تبسیر
 لفعل ونائب فاعله قوله
 الاول اى مال القراض
 قوله والثاني اى ما أئتمقه
 في حاجته قوله كذلك
 اى مائة قوله قلناه اى
 ما أئتمقه قوله من غيره
 اى الرجل الاول قوله
 وان خرج اى أراد
 الخروج قوله يقض بنفع
 المسووم الثاني يقسم
 قوله طريقه اى سقره
 قوله ما في الموازية خبر
 وجه قوله يجعل قضا
 حاجته رأس مال بيان
 ما في الموازية قوله عليه
 اى قضا حاجته قوله فيها
 اى الحاجة قوله وجهه
 بنفقات متقلا قوله لرد
 بحث الحج عليه وجهه قوله
 العامل تقسيمه لثلاثة
 اشترى قوله للقراض
 صلة اشترى قوله لكونه
 اى الرقيق قوله أصله اى
 ربه المال قوله كونه اى
 العامل قوله اى بب
 المال قوله العامل تبسیر
 لفاعل أبسر قوله فيغفر
 اى العامل قوله عليه اى
 المال قوله ولا يؤمر اى
 الرقيق

كأن المدونة وابن الحاجب وغيرهما لا التفتن الذي اشتراه العامل به فلو عير بذلك لكان أولى
ويدل على إرادته رأس المال قوله (و) قدر (ربحه) أي الذي يستحقه رب المال من ربح
المال (قيل) الشراء (به) أي الرقيق وأما ربحه في نفس الرقيق ان كان كشرائه بمائة وقبضه
مائتان فلا يباع منه قدر نصيب رب المال منه إلا ربح الشخص في بيعه عليه (وعتق
باقية) أي الرقيق على العامل ومحمل بيع بعضه ان وجد من يشتريه ولا يبيع جميعه وكذلك
إذا لم يوجد من يشتري رأس المال والخاصة وانما يشتري بأكثر فباع منه بقدر ذلك مثاله
أصل مال القراض مائة وربع فباع قبل شراء القرب مائة وانتم بالماتنين وهو يساوي
ثلثمائة فباع نصفه بمائة وخمسين مائة رأس المال وانتم تسون حصه رب المال من المائة
التي ربحها قبل شراء القرب وبعث نصفه لان حصه العامل من الربح تسون أنفها على
نفسه بشرائه والمائة الزائدة في قيمة الرقيق هدر (و) ان اشترى العامل من يعتق على رب
المال حال كونه (غير عالم) بقرائنه لرب المال (فيعتق) على ربه أي المال المستوفى له ملكه
ولا يبيع على العامل لعذره بعدم علمه بقرائنه لرب المال (و) على ربه (للعامل ربحه) أي العامل
الحاصل (فيه) أي الرقيق الذي عتق على ربه على المشهور ومذهب المدونة فيه إلا ابن القاسم
رحم الله تعالى وإن اشترى العامل بأرباب المال ولم يعلم عتق على الابن وكان له رلاؤه وعليه
للعامل حصه ربحه ان كان فيه فضل وان علم العامل وهو على عتق عليه لزمه بالتعبد
والولاة لابن وبغرم العامل غنمه ابن المواز كان الثمن أكثر من القيمة أو أقل ابن يونس لانه
تعبد اتلافه عليه فوجب ان يفرمه له وهو ربحه بالشراء فان لم يكن للعامل مال يبيع منه
يقدر رأس مال الابن وحصه ربحه وعتق على العامل ما بقي منه عيج وعلى ربه للعامل حصه
من الربح الحاصل في المال قبل شراء الرقيق بالاولى وتبعه من بعده طي هراد المصنف
يقوله ربحه فيه الربح السالك قبل الشراء فهو كقولها وعليه للعامل حصه ربحه ان كان فيه
فضل أو الحسن ابن رشد يريان كان في المال ربح يوم الشراء مثل أن يكون رأس مال
القراض مائة فربح فيه مائة أخرى ثم اشترى بالماتنين فنصيب العامل منه على هذا التنزيل
الربح فغرم رب المال للعامل قيمة ربع العبد يوم الحكم ان كان له مال وبعث العبد كله عليه
وان لم يكن له مال بقي ربحه رقيقا للعامل بمنزلة العبد بين الشرى يكن يبعث أحدهما نصيبه
ولا مال له يقوم فيه نصيب شريكه هذا معنى كلامه في الكتاب وإرادته اهـ ومثله للفرغاني في
حاشيته على المدونة تأيلا وان لم يكن في الثمن ربح ولكن ان يبيع هذا ربح فلا شيء للعامل لانه
يعتق بنفس الشراء على رب المال حاله غير واحد من الشيوخ اهـ ونقل ابن عرفة كلام المدونة
وكلام ابن رشد المتقدم وأقره مقتصر عليه وقال قوله قيمة ربع العبد سواء ربح قيمة العبد اهـ
إذا علمت هذا فقول عيج ومن تبعه ربحه فيه وأولى ربحه فيه غير سواء اهـ الباقى قول ابن
رشد للعامل قيمة ربع العبد وتوجب ابن عرفة لربح قيمته صريح في أنه لا نصيبا من الربح
الواقع فيه ولا لم يكن له ان يربع الثمن في مثاله اهـ قلب وكذا قوله فنصيب العامل منه الربع
(و) ان اشترى العامل مال بمال القراض (من) أي رقيقا (باعتق عليه) أي العامل كماله وفرعه
وحاشيته القريبة (و) قدر (علم) العامل حال شرائه بقرائنه (عتق) بفحاش (الرقيق) على

العامل

(قوله بذلك) أي رأس ماله
(قوله يشتريه) أي يفضيه
(قوله والابن) أي وان لم يوجد
مشته بعضه (قوله وهو)
أي الرقيق (قوله المستوفى)
أي الرقيق (قوله ملكه)
أي رب المال (قوله ومذهب
المدونة) عطف على المشهور
(قوله ولم يعلم) أي العامل
قراءته لرب المال (قوله على
الابن) أي رب المال (قوله
له) أي الابن (قوله وعليه)
أي الابن (قوله فيه) أي
الاب (قوله فضل) أي ربح
(قوله وان علم العامل) أي
أبو ربح المال (قوله وهو)
أي العامل الخصال (قوله
عليه) أي العامل (قوله
لصته) أي العامل (قوله
ثمنه) أي الاب (قوله تلافه)
أي الثمن (قوله عليه) أي
الابن (قوله يفرمه) أي
الثن (قوله له) أي الابن
(قوله وهو) أي الاب (قوله
قيمة ربع العبد) أهل الاولى
ربح قيمة العبد (قوله له)
أي الابن (قوله عليه) أي
الابن (قوله ولا مال له) أي
من اعتق نصيبه حال (قوله
يقوم) بضم ق فتعني مثقلا
(قوله للفرغاني) جسر الفين
المجبة (قوله كماله) أي
للعامل

(قوله وبقيته) أي العامل (قوله بانه) أي الرقيق (قوله عليه) أي العامل (قوله ويؤذي) أي العامل (قوله أخذته) أي بايع
العامل (قوله حصل في المال ربح) أي قبل شراء العامل قريته (قوله عليه) أي العامل (قوله لئن) أي قريته (قوله فصرفي)
بفتح التاء متنى صورة بلاغون لاضافته (قوله وان اشترى) أي العامل ٦٩٣ (قوله عليه) أي العامل (قوله وهو)
أي العامل الخ حال (قوله)

العامل ربه مريب الما (بالا كثر من قيمته) يوم الحكم قاله ابن عرفة وفيه (ر) من (عنه)
لانه أخذ المال لتبعية فليس له اتلاف بعضه بشرا قريته برأيه من قيمته ابن رشد اذا اشترى
العامل من يعتق عليه وهو عالم موسر وقت ربح فانه يعتق عليه ويؤذي الرب المال رأس
ماله وحسنه من الربح يوم الحكم الا ان يكون منه الذي اشتراه به أكثر من قيمته يوم الحكم
فيؤذي الرب المال رأس ماله وحسنه من الربح من الثمن الذي اشتراه به لانه لما اشتراه وهو
عالم انه يعتق فقد وضعي أن يؤذي الرب المال ما يجب له من الثمن الذي اشتراه به من رأس ماله
وحسنه من الربح فيكون الرب المال أخذه الا كره هذا اذا حصل في المال ربح لتحقق الشركة
بين رب المال والعامل حقت في قريته فعتق عليه ماله كله منه ويكمل عليه ما لم يكرب
المال منه بل (ولو لم يكن في المال فضل) يفتح الفاء وسكون الضاد المجرعة أي ربح فاضل
على رأس المال لانه لما اشتراه عالم كان له استلف المال فلا يقال اذا لم يكن في المال فضل فقد
اشترى بماله غيره فدخل في ملكه شيء من حق يعتق عليه نصيبه ويكمل عليه ما لم يكرب
كما قاله القنطرة وأشار المصنف ولو افاذه الباني وقال طي المراد بالمال العبد المقتق ولو قال
ولو لم يكن فيه فضل لكان أبين وأشار المصنف بقوله القنطرة اذا لم يكن فيه فضل فلا يعتق عليه شيء
ويفتح عنه الرب المال ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو عالم موسر ولا ربح فيه فانه يعتق
عليه ويؤذي الرب المال الا أكثر من قيمته يوم الحكم ومن الثمن الذي اشتراه به لانه لما اشتراه
وهو عالم بانه يعتق عليه فقدر في أن يؤذي الثمن الذي اشتراه به ابن عرفة وان اشترى من يعتق
وهو عالم موسر وفيه ربح يعتق عليه وغرم الرب المال رأس ماله والا أكثر من حظه يوم الشراء
ويوم الحكم ولو لم يكن فيه ربح غرم الا أكثر من غنه وقيته يوم الحكم (والا) أي وان لم يعلم
العامل بقرابة قريته وقت شرائه ونفسه ربح (ق) يعتق عليه وينتبهه رب المال (بقيته) أي
الرقيق هذه عبارة ابن الحاجب قال في توضيحه ظاهره انه يغرم الرب المال جميع قيمته وليس
كذلك بل يعتق نصيب العامل من الفضل وعليه له ما يوجب من قيمته من رأس ماله ورجعه
(ان أبسر) العامل أي كان موسرا حين شرائه من يعتق عليه (فنهما) أي صوري علمه وعلمه
ابن رشد وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم موسر وفيه ربح فعتق عليه نصيبه ويقوم
عليه ما غرمه يوم الحكم فكذلك العبد بين الشرير يكتفي يعتق أحد هاتين نصيبه منه وهو على من يقوم عليه
سائر يوم الحكم وان اشترى من يعتق عليه وهو غير عالم وهو موسر ولا ربح فيه فيبايع ويذفع
الرب المال (والا) أي وان لم يكن العامل موسرا فيهما فلا يعتق عليه لغيره ولا يبايع
الرقيق كلها لان شرط الرب المال على ما يقابل ربح العامل و (يسج) بكسر الموحدة منه
(:) بقدر (ماوجب) أي ثبت الرب المال من رأس المال وحسنه من ربحه يوم الحكم وعنتق

(قوله ويذفع) أي الما رب (قوله ماله) نائب فاعل يذفع (قوله فنهما) أي اشتراه قريته عامنا عتقه علمه وشراؤه غير عالم (قوله فلا)
يعتق) أي الرقيق الذي اشتراه العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لغيره) أي العامل (قوله ما يقابل ربح العامل) أي
من الرقيق (قوله منه) أي الرقيق (قوله من رأس ماله وحسنه) أي رب المال يان ماوجب (قوله من ربحه) يان حسنه
(قوله يوم الحكم) صلته بوجب

(قوله فيه) اى المال (قوله واشترى) اى العامل (قوله عليه) اى العامل (قوله بالماثين) صله اشترى (قوله هو) اى العامل الخ حال من فاعل اشترى (قوله وقوم) بضم فكسر مفتلا اى الرقيق (قوله منه) اى الرقيق (قوله بائة وخمسة وعشرين) اى رأس المال وخمسة مدين بوجه (قوله باقية) اى الرقيق (قوله ذمته) اى العامل (قوله وان اشترى) اى العامل (قوله عليه) اى العامل (قوله هو) اى العامل الخ حال من فاعل اشترى (قوله ومعه) عطف على غير (قوله وفيه) اى المال (قوله فضل) اى ما بجزء (قوله منه) اى الرقيق (قوله كان) اى المال (قوله فيه) اى المال (قوله فباع) اى الرقيق كله (قوله يذيع) بضم الياء (قوله ما) نائب فاعل يذيع (قوله هذا) اى علم الفضل (قوله وتفضل) بفتح تاء مفتلا (قوله ونفخصها) اى الثمانية (قوله انه) اى العامل (قوله ان كان) اى العامل (قوله فيه) اى المال (قوله سواء كان) اى العامل (قوله يذيع) اى الرقيق كله جواب ان (قوله وسلم) بضم ففتحين مفتلا (قوله منه) اى الرقيق كله (قوله وان كان فيه) اى المال (قوله كان) اى الرقيق الذى اشتراه العامل (قوله بين الشريكتين) ٦٩٤ حال من العبد (قوله احدثهما) اى الشريكتين (قوله حظمه) اى العبد

وأدى بفتح الهمزة والمقتلاى دفع العامل (قوله من رأس ماله الخ) بيان الأكثر (قوله أو من الثمن) في
عطف على من رأس ماله (قوله وان يكن فيه) أى المال فضل ما بقى (قوله وان كان) أى العامل (قوله عالما) أى بالقرابة
حين شرأه الرقيق (قوله موسر) حال من فاعل عالما (قوله يبع عنه) أى الرقيق (قوله لرب المال) أى لاجل نفسه حقه
(قوله عنه) أى المالك (قوله اسلم) بضم فسكون فكسر أى الرقيق (قوله أو يبع) أى الرقيق كله (قوله وأسلمه) أى وب المال
(قوله عنه) أى الرقيق (قوله وبه) أى بالتفصيل المتقدم منه تعلم (قوله من التصور) بيان ما (قوله لأن قوله) أى المصنف (قوله
يبيع متخو فتمت) أى البيع (قوله مع أنه) أى البيع (قوله إن شاء) أى وب المال (قوله ولا خلافة) أى المصنف عطف على
لأن قوله يبيع (قوله هذا الحكم) أى يبيع ما وجب (قوله مع أنه) أى الحكم (قوله عنه) أى المالك (قوله يباع) أى الرقيق كله
(قوله وبه) بضم الباء (قوله) أى وب المال (قوله عنه) أى الرقيق (قوله في عدم العلم) أى من العامل بقرابة الرقيق (قوله
سواء كان) أى العامل (قوله ولا خلافة) أى المصنف عطف على تنبيذ

(قوله في ذلك) أي البيع واجب على من التمسيد يكون الفضل في المال (قوله وبها) أي أوجه البحث في كلام المصنف (قوله) أي أرب المال (قوله أنه) أي الشان (قوله من الأكثر) بيان ماله (قوله يتبعه) أي أرب المال العامل (قوله عا) أي أرب المال (قوله من الربح في الفتن) بيان ما (قوله في ذمت) أي العامل ماله يتبع (قوله لكنه) أي المصنف الخ أشار بهنذر (قوله العامل) تفسير لقائل اعتق (قوله وهو) أي العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله العامل) تفسير لقائل غرم (قوله هذا) أي أرب جمه (قوله مراده) أي من الحالب (قوله فيه) أي الرقيق (قوله فيه) أي المال (قوله فلا يعتد به) أي الخ (قوله ربح على أصل مراده بالفتح الخ (قوله لانه) أي العامل (قوله مراد) أي العامل ٦٩٥ (قوله وهو) أي العامل (قوله عليه) أي العامل (قوله لتقوته) العامل

(قوله الامه) مقبول اي (قوله على القراض) حله اي (قوله ان شاء) اي رب المال (قوله الامه) نفقه في القرض لتحمل (قوله ابعه) اي للعامل (قوله بقاها) اي القيمة (قوله في ذمت) اي للعامل (قوله فان حملت منه) مفهوم ان تحصل اشارة الى تقرر ضمان اعصر عليه ٢٩٦ (قوله ربح العامل) نفقه للفاعل المتبروا القرض المارز (قوله ان شاء) اي رب المال

(قوله منها) أى الأمانة (قوله)
 من رأس مالها (ع) بيان حاله
 (قوله لها) أى الأمانة (قوله)
 منه) أى العامل (قوله)
 هو) أى العامل (قوله)
 ويغرم) أى العامل (قوله)
 فيها) أى الأمانة (قوله فيها)
 أى القيمة (قوله فان كان)
 أى العامل (قوله من قيمة)
 أثبت) بيان ما (قوله له)
 أى العامل (قوله أخذ) يضم
 فكرر (قوله منه) أى المال
 العامل (قوله فيغير) أى
 يكمل (قوله وصارت) أى
 الأمانة (قوله وأله) أى
 العامل (قوله له) أى العامل
 (قوله فيها) أى الأمانة (قوله)
 فضل) أى على رأس المال
 (قوله واتبع) يضم فكرر
 أى العامل (قوله منها) أى
 الأمانة (قوله له) أى العامل
 (قوله سابقا) أى من الأمانة
 (قوله العامل) ينصب لفعل
 أجعل (قوله عرفتك)
 بفتحات متعقلا (قوله له)
 أى العامل بيان قول مالك
 بصدف من (قوله منه) أى
 العامل (قوله ما اشتراها)
 به) أى عوضه (قوله)
 ملاته) أى العامل (قوله)

ويتبع يضم البارخ للموحدة أى العامل (قوله) أى حاشق اهابه (قوله عده) يضم فسكون أى والزام
ضم فقر المامل (قوله على هذا) صلا على (قوله فقال) أى المصنف فى قصبة عطف على جل (قوله وهو) أى المصنف (قوله ثم قال)
أى ابن عده السلام (قوله من يتخير به المال الخ) بيان الذى قلناه (قوله هو ظاهر) خبره (قوله المصنف) أى ابن الحاجب

(قوله بعد) خبر الزام (قوله عليه) أي الثن (قوله بانه) أي العامل (قوله وأثبت) أي شرأوهما للقراض (قوله ظاهره) أي كلام ابن عبد السلام (قوله ان لم يقر) أي رب المال بشرأه للقراس (قوله به) أي شرأه القراض (قوله انه) أي رب المال (قوله الزامه) أي العامل (قوله انه) أي رب المال (قوله يلزمه) أي رب المال العامل (قوله به) أي الثن (قوله فلا) أي فلا يلزمه الثن (قوله وما نقله) أي ابن عبد السلام (قوله اذا حلف) أي العامل على شرأه القراض (قوله بتعيده) أي ابن عبد السلام (قوله كونه) أي رب المال (قوله ليس له) أي رب المال (قوله نظر) ٦٩٧ مجتبه في تبيده (قوله قولها) أي

والزام العامل الثمن بعد لانه لم يتعد عليه اذ اقرب المال بانه اشتراه القراض واوثت بينة
وظاهر كلام هذا القائل انه ليس له ابقاؤها على القراض وهو بعيد ابن عرفة ظاهر انه ان لم
يقر له قيمته في ان الزامه الثمن والصواب انه اغاي له به اذ انكسر العامل عن حلقة انه
اشتراه القراض فان حلف فلا وماتت له عن بعضهم هو مقتضى ما ياتي عن محمد اذا حلف وفي
سبعده كونه ليس له ابقاؤها على القراض نظر لوقاها في وطء أحد الشرى بكن أمة منهم بعد
اتباعها اها ان لم يسلمها للشرى بكن بالثمن وقال ابن ردها للشرى فليس ذلك وقال غيره ذلك وهو
ان القراض احرى لاختصاصه بغير زوال القراض وهذه الاحروقة تخرج بقول الفقيه
عالم القراض اى كلام ابن عرفة فبنى القول بالا بقاء في عامل القراض نصوصا بجا
فالصواب جعل كلام ابن الحاجب على ما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم اذ نقله لابن شاس
وهو متبوع ابن الحاجب غالباً ونحوه للمنطى ايضا فهو وان اتاع العامل ببال القراض
جارية او القراض فوطئها ولم يتحل فان كان غنيا قرب المال بخمرة عدل بالين ارضيته قيمتها
يؤمر وطئها أو ثمنها الذي اشتراها وان كان معسرا فقال ابن القاسم تباع فبها من قيمتها
وقد اعقد ناصر الدين في حاشية التوضيح كلام المنطى وقال عقبه وبطلان تخديره في
الابقاء على القراض غير منة ولهن بال المنقول في الامه يطوؤها الشريك ولم يتعد له لا يجوز
ابقاؤها للشرى والقراض أخرى صرح به ابن عرفة في المدونة وقد رد عج كلام ابن عرفة
وناصر الدين فقال قوله بل المنقول في الامه يطوؤها الشريك ولم يتعد له لا يجوز ابقاؤها للشرى
الخ فيه نظرا المصريح في باب الشرى كمان المعروف والمشهور ان الشريك غير الوافي
اذا لم يتحل ابقاها للشرى وقد تقدم ذلك في كلام المصنف فكل ما هنا واقف لما تقدم له
وكلام ابن عرفة غير ظاهر اه ورده غير صحيح لان كلام المدونة الذي استدله ابن عرفة اذا
اشتراه أحد الشرى يكتفى لغیر الشرى بل لنفسه وهي التي قال فيها في المدونة ليس له ان يردا
للشرى بعبد الوطء أحاق به ذلك كما تباه به ابن يونس كلام المدونة وقوله المعروف والمشهور
ان للشريك غير الوافي ابقاها للشرى وهو المتقدم في كلام المصنف انما ذلك في المشتراة
للشرى بمعنى علم أحد الشرى بكن فوطئها ومن تأمل كلامها وكلام ابن الحسن ظهر له
ما قلنا ولم يفرق عج بين المستثنين فقباس برز كلام من عظم قدره وانفع أمره في العلم بدون
امعان النظر وما ينبغي لذلك والهب منه انه سلك هذا التقصيل في باب الشرى وغفل

٨٨ مخ ث قوله عقبه) أى كلام المنطقي (قوله وبه) أى كلام المنطقي صله ظهير (قوله تخدير) أى رب المال (قوله هنا) أى فى الامة التى وطئها عامل القراض ولم يتحمل (قوله انه) أى الشاة (قوله اسرى) أى يهدم جواز ابقاء الامة التى وطئها العامل ولم يتحمل للشركة (قوله فقال) أى عجب (قوله قوله) أى ناصر الدين (قوله منظر) خبر قوله (قوله فكلامه) أى المنصف (قوله ورد) أى عجب (قوله وقوله) أى عجب (قوله بدون) صله بتجاسر (قوله له) أى عجب (قوله منه) أى عجب (قوله انه) أى عجب (قوله هذا التفصيل) أى بين اراء احد الشريكين امة لنفسه وشرا امة للشركة (قوله وغفل) أى عجب

(قوله عنه) أي هذا التخصيص (قوله وعلم) يضم العن (قوله أنه) أي الشأن (قوله عليه) أي ابن عبد السلام (قوله بالامة) صلة
 ود (قوله غير واضح) خبر رد (قوله وهذا) أي كون المشهور في المشتراة للشركة الخ (قوله يقوى) يضم ففتح فكسر مثقلا (قوله
 قتيبن) بفتح مثقلا (قوله من التحويل) بيان ما (قوله ليس عليه تحويل) خبر ان (قوله وان لم يتحمل) أي الامة من وطه
 عامل القراض (قوله وهو) أي العامل ٦٩٨ (قوله يضمه) يضم ففتح فكسر مثقلا أي رب المال العامل قيمة الامة (قوله

أوبتركه) أي التضمين
 (قوله وباقيها للشركة)
 صلة صرح (قوله وفي اتباعه
 الخ) بيان كلام ابن
 الحاجب (قوله وانه) أي
 التوضيح (قوله ومثاله)
 أي عدم الاتباع (قوله
 وقوله) أي كلام ابن
 الحاجب (قوله في ذمته)
 أي العامل لعدم وفاء غنا
 ان ايت بفتحها (قوله من
 جميع القيمة) أي لولد
 (قوله وأصل عطف) على
 قول (قوله يجعل) أي ابن
 عبد السلام (قوله وهو)
 أي جعل ابن عبد السلام
 (قوله وهذا) أي النص
 على انه ان اتبعه بفتحها
 لا يتبعه بجهة الولد صلة
 اعترض (قوله وان كان)
 أي العامل (قوله فان
 كانت) أي الامة (قوله
 يضمه) يضم ففتح فكسر
 مثقلا أي رب المال العامل
 (قوله ايها) أي الامة (قوله
 ويتبعه) أي رب المال
 العامل (قوله بفتحها) أي

عنه فهاو علم من كلام المبطل انه لا فرق بين شرائه لنفسه وشرائه للقراض وهو ظاهر كلام
 ابن عرفه وغير واحد وعليه يحمل كلام المصنف وانما التخصيص في التي احببت خلافا لما في
 التوضيح وان تبعه انت البناني من تأمل علم ان كلام حج ظاهر وان اعترض طئي عليه
 يتحمل وذلك لان موضوع كلام ابن عبد السلام في المشتراة للقراض فرد ابن عرفه عليه بالامة
 التي اشتراها أحد الشرى يكن لنفسه غير واضح وحيث صرح ابن المشهور في المشتراة للشركة ان
 لغير وانما ابقاها للشركة فالتى للقراض مثلها وهذا يقوى على ان ابن عبد السلام قتيبن
 ان ما ذكره طئي من التحويل ليس عليه تحويل على ان ما ذكره ابن عبد السلام هو ظاهر
 قول النوادر ما نصه وان لم يتحمل وهو على قرب المال بخير بين ان يضمه أو يتركه فله بعضهم
 قالوا لا تضمه هو ابقاؤه للقراض لا غير وباقيها للشركة صرح العبدوسى في شرح
 المدونة والله الموفق (الثاني) طئي قوله اتبعه به وبجهة الولد بهذا في توضيحه كلام ابن
 الحاجب وفي اتباعه بضمه من قيمة الولد قولان الاتباع بضمه يعني في اتباع رب المال العامل بضمه
 من الولد اذا كان العامل معسرا قولان الاتباع بعسسى الباي وهو أصل ابن القاسم وقوله
 لان حبيب اه فظاهر اتباعه بجهة الولد مع اتباعه بالقيمة وعلى هذا جرى هذا في مختصره
 وقرره ابن عبد السلام بقوله يعني حيث كان العامل معسرا وبقت من قيمة الامة بقيمة في
 ذمته فهل يلزم العامل من قيمة الولد بنسبة تلك القيمة من جميع القيمة فيه قولان احد هما ان
 ذلك يلزمه وهو قول عيسى وأصل ابن القاسم اه فجعل محل الاتباع بجهة الولد اذا بقيت
 من القيمة بقية وذلك اذا ايسرت في قيمتها ولم يبق منها او هو الصواب انص غير واحد على انه اذا
 تبعه بقيت الا يتبعه بجهة الولد وبهذا اعترض ناصر الدين على الموضع وتقرر بان عبد السلام
 هو مراد ابن الحاجب في الجواهر وان كان معسرا فان كانت مشتراة للقراض كان رب
 المال بالخير بين ان يضمه ايها او يتبعه بقيتها يوم وطئها في ذمته وليس لمن قيمة الولد ولا
 نفسه وطئها شي وبين ان يباع جميعها ان لم يترك في المال ربح قاله كان فيه ربح يبع
 منها بقدر راس المال وحصه ربه من الربح ويبقى ما يخصه من الربح بحساب أم الولد على
 الخلاف في ذلك ولونه نص عن ما يبيع منها من قيمتها يوم وطئها الاتية بذلك الغصان مع نصه
 من قيمة الولد وان شاء فاسلك بضمه من او اتبعه بما يبيع من قيمة الولد قاله عيسى القاضي أو
 الولد هذا ما اختاره ابن القاسم اه كلام الجواهر وأراد بالقاضي أي الولد الباي اذ غير
 عنه بهذا ولا شك ان هذا مراد ابن الحاجب بقوله فان كان معسرا فذلك ان شاء في ذمته

والا
 الامة (قوله في ذمته) أي العامل (قوله وليس له) أي رب المال (قوله من قيمة الولد الخ) بيان في قوله
 وبين ان يباع جميعها) عطف على بين ان يضمها ايها (قوله منها) أي الامة (قوله يضمه) أي العامل (قوله لاتباعه) أي رب
 المال العامل (قوله مع نصيبه) أي رب المال (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله بضمه) أي يتبع رب المال (قوله من قيمة
 الولد) بيان ما (قوله القاضي) أي قال (قوله ان هذا) أي كلام الجواهر (قوله فان كان) أي العامل (قوله فله) أي رب المال
 (قوله ذلك) أي قيمتها يوم وطئها اليوم (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله في ذمته) أي العامل حال من ذلك وأصله شاه

(قوله والّا) أي وإن لم يبدأ كون ذلك في ذمته (قوله فغن المال) أي فله فغن من المال (قوله إن كان فيه) أي المال (قوله بذات) أي الواجب لرب المال (قوله والّا) أي وإن لم يكن في المال فضل بذاته (قوله يعبث) أي الامة (قوله واسبع) بضم فسك مثقلاً أي العامل (قوله فو اتعاه) أي العامل (قوله نصيبه) أي رب المال (قوله فاخصر) أي أن المال (قوله اذهو) أي أن المال (قوله يتبعه) أي أن المال (قوله ابن شاس) (قوله المصنف) أي خليفه في التوضيح (قوله) أي كلام ابن الحاجب (قوله نام) أي بعد تنقيح تقرير (قوله عن مراده) أي ابن الحاجب (قوله هو عني قوله) أي ابن الحاجب (قوله وإن كان) أي العامل (قوله والحارثية) أي التي وطنها العامل (قوله وليس له) أي رب المال ٦٩٩ (قوله وبين سعيها) أي الامة عطف

(قوله هـ) أى جهل حاشا لها (قوله غيرة) أى ابن رشد (قوله علم) بضم العين (قوله أنه) أى المصنف (قوله بهما) أى الشترأة (قوله هـ) للقراض والمشتراة (قوله بقل) بضم اليا ومفعل الياء (قوله وان كان) أى العامل (قوله بهما) أى الأمانة (قوله أو له) أى جبر رأس المال (قوله ولخطه) أى رب المال (قوله مطلقا) أى عن تقييد شرأتهما بكونه للقراض (قوله علم) بضم العين (قوله بها) أى البينة (قوله فيها) أى علم شرأتهما بينة للقراض وعلم شرأتهما بالنفس (قوله والى) أى وان لم يعلم شرأتهما بينة للقراض ولا لنفسه (قوله على الأول) أى شرأتهما للقراض (قوله وحلها) أى الروايات (قوله بوضعه) أى ابن رشد (قوله وعلى هذا) أى بهما على الإطلاق (قوله حل

(قوله عنه) أي هذا التصديق (قوله وعلم) يضم العيز (قوله أنه) أي الشأن (قوله عليه) أي ابن عبد السلام (قوله بالامة) صلة
 رد (قوله غير واضح) خبر رد (قوله وهذا) أي كون المشهور في المشتراة للشركة الخ (قوله بقوى) يضم ففتح فكسر متغلا (قوله
 تبيين) بفتح متغلا (قوله من التويل) بيان ما (قوله ليس عليه تعويل) خبر ان (قوله وان لم يحتمل) أي الامتنع وط
 عامل التراض (قوله وهو) أي العامل ٦٩٨ (قوله بضمنه) يضم ففتح فكسر متغلا أي رب المال العامل قيمة الامة (قوله
 أو يترك) أي التبيين

عنه هنا وعلم من كلام المتبلى انه لا فرق بين شرائها لنفسه وشرائها للقراض وهو ظاهر كلام
 ابن عرفه وغير واحد وعليه يجعل كلام المصنف وانما التصديق في التي احببت خلافا لما في
 التوضيح وان تبعه قت البتاني من تأمل علم ان كلام صحيح ظاهر وان اعتراض طي عليه
 لتحمل وذلك لان موضوع كلام ابن عبد السلام في المشتراة للقراض فردا ين عرفه عليه بالامة
 التي اشتراها أحد الشرى يكن لنفسه غير واضح وحيث صرح المشهور في المشتراة للشركة ان
 لغرضها ان يباعها للشركة فالتى للقراض مثلها وهذا بقوى ما لا ين عبد السلام قمين
 ان ما ذكره طي من التويل ليس عليه تعويل على ان ما ذكره ابن عبد السلام هو ظاهر
 قول النوادر ما نصه وان لم يحتمل وهو على قارب المال بخبر بين ان يضمنه أو يترك نقله بعضهم
 قائلا ترك بضمنه هو ابقاء للقراض لا غير و باقها للشركة صرح العبدوسى في شرح
 المدونة وقاله الموفق (الثاني) طي قوله اتبعه بها وبصة الولد هذا قرى في وضحه كلام ابن
 الحاجب وفي اتبعه بضمين قيمة الولد قولان ونصه يعني في اتباع رب المال العامل بضمين
 من الولد اذا كان العامل معسرا قولان الاتباع اعصى الباجي وهو أصل ابن القاسم ومقابلته
 لا ينحيب اه فظاهر ان اتبعه بصفة لولم مع اتبعه بالقيمة وعلى هذا جرى هنا في مختصره
 وقرره ابن عبد السلام بقوله يعني وحيث كان العامل معسرا وبقيت من قيمة الامة بضمينه في
 ذمته فهل يلزم العامل من قيمة الامة بنسبة تلك البقية من جميع القيمة قولان احدهما ان
 ذلك يلزمه وهو قول عيسى وأصل ابن القاسم اه فجعل محل الاتباع بصفة الولد اذا بقيت
 من القيمة بضمينه وذلك اذا اُسعت في قيمته ولم يبق غنما بها وهو الصواب لنص غير واحد على انه اذا
 تبعه بقيت الامة بصفة الولد وبهذا اعترض ناصر الدين على الموضع وتقرر بان عبد السلام
 هو مراد ابن الحاجب في الجواهر وان كان معسرا فان كانت مشتراة للقراض كان رب
 المال بالخيار بين ان يضمنه اياها او يتبعه بقيتها يوم وطئها في ذمته وليس له من قيمة الولد ولا مما
 نقصها وطؤه شيء وبين ان يبيع جميعها ان لم يكر في المال ربح فاز كان فيه ربح يبيع
 منها بقدر رأس المال وحصة غيره من الربح ويبيع ما يخصه من الربح بحساب أم الولد على
 الخلاف في ذلك ولو قصر عن ما يبيع منها يوم وطئها لا يتبعه بذلك النقصان مع نصيبه
 من قيمة الولد وان شئت فقل بضمينه منها واتبعه بما نصيبه من قيمة الولد فاعصى القاضي أو
 الولد هذا ما اختاره ابن القاسم اه كلام الجواهر وأراد القاضي أي الولد الباجي ان يبيع
 عنه بهذا ولا شك ان هذا مراد ابن الحاجب بقوله فان كان معسرا فلهذا ان شئت في ذمته

الامة (قوله في ذمته) أي العامل (قوله وليس له) أي رب المال (قوله من قيمة الولد) الخ بيان في قوله
 ولا وبين ان يبيع جميعها عطف على بين ان يضمنه اياها (قوله منها) أي الامة (قوله بضمينه) أي العامل (قوله لانه) أي رب
 المال العامل (قوله نصيبه) أي رب المال (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله بضمينه) أي العامل (قوله من قيمة
 الولد) بيان ما قوله القاضي (أي قال (قوله ان هذا) أي كلام الجواهر (قوله فان كان) أي العامل (قوله في ذمته) أي رب المال
 (قوله بذلك) أي قيمته يوم وطئها أو يوم جعلها (قوله ان شاء) أي رب المال (قوله في ذمته) أي العامل سال من ذلك وأصله شاه

ويصحب اى العامل حتى يذره
(قوله وتنتقل اى العين
(قوله عليه) اى رب المال
(قوله التوثيق) اى بالينة
(قوله بوضورها) اى الينة
(قوله قبضه) اى المال
(قوله تقبضها) اى الينة
(قوله به) اى قصد التوثيق
(قوله ان اختلعا) اى قرب
المال والعمل (قوله في
رده) اى المال (قوله
وكان) اى العامل (قوله
اخذ) اى العامل المال
(قوله قوله) اى العامل
(قوله عينه) اى العامل
(قوله وان كان) اى
العامل (قوله عليه) اى
العامل (قوله قوله) اى
ابن القاسم (قوله اذا ادى
انه ربحه الخ) شيئا
(قوله الى) بشد الباء (قوله
ابن ونس) اى قال (قوله
سكى) بضم فسكى (قوله
ذلك) اى كون القول رب
المال (قوله اذا قال) اى
العامل (قوله لاه) اى
العامل (قوله يده) اى
العامل (قوله بعد) بالنسب
(قوله واما لو قال) اى
العامل (قوله رد المال)
مفعول دعوى المضاق
لقاعدته مقر احوال من العامل
(قوله فان تكل) اى
العامل (قوله نيا) اى المدونة

دعوى (رده) اى مال القراض له (ان) كان (قبض). بضم فسكى للمال من ربه (بلا سيئة)
فان كان قبضه منه سيئة فلا يصدق في دعوى رده لا سيئة على المشهور ويحتمل انما قال ان
رب المال حقق الدعوى عليه وتنتقل عليه ان تكل العامل وظاهر كلامه كذا تدعيمه بشرط
قصد التوثيق والاكتفاء بوضورها قبضه بلا قصد توثيق وفي كلام غير واحد من الشيوخ
تقديدها به النعمى ان اختلافه في رده وكان اخذه بغير سيئة كان القول قولهم مع بيته وان كان
ثقة لان رب المال يدعى عليه التحقير وان اخذه بغير سيئة فلا يقبل قوله هذا قوله في المدونة
(تبيينات) * الاول الخط هذا اى تصديق العامل في الرضا اذا ادعى انه ربحه او رده او رده
وكان الباقي لاني برأس المال وانما بقي بمارده واما لو كان الباقي في رأس المال لكان القول
قول رب المال مادام في المال ربح في المدونة ان قال العامل رددت لك رأس مالك والذي
يصدق ربح وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في المال ربح وعلى العامل
الينة ابن ونس سكى عن القاسم انه قال ذلك اذا قال ما يدعى هذا ربحي وينك لانه
اقر ان حق رب المال قائم به بعد واما لو قال رددت لك المال وصحتك من الربح وما في
يدي حصص من الربح لكان القول قول العامل اذا كان قبضه بغير سيئة كالم يمكن في المال
ربح فادعى انه رده الى صاحبه لكان القول قوله بيمينه اه وقال النعمى بهد كلامها وينبغي
ان يقبل قوله وكذلك اذا قال هذا ربحي وكما لو قال رددت بعض رأس المال ولا فرق بين قوله
رددت بعض رأس المال او جميعه دون الربح او اربح شيئا او ربحت وسلك لك رأس مالك
وربحك وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد في المساقاة يقول بعد هذا الخ رددت
لك نصيبك فالقول قول العامل وان كان يقول هذا الذي في يدي نصيبى فكذلك القراض
اه ابن عرفة بعد ما تقدم في قبول دعوى العامل رد المال مقر اية قاسم به يده انما ان ادعى
رد حظ رب المال منه للنعمى ولها وللقاسم ١١ الجزولى من قال رددت لك ما وكتبت عليه
او على يده او دفعت اليك منه او وديعتك او قرضك فالقول قوله الا ان يقول رددت لك رأس
المال والذي في يدي ربحي وينك وقال رب المال لم تدفع لي شيئا صدق رب المال مادام في
المال ربح وعلى العامل الينة وهذا نص في المدونة ١١ (الثاني) * الخط لو ادعى العامل
انه لم يعمل بالمال فالظاهر ان القول قوله يمين ولم أر الا في نه نصا والله اعلم (الثالث) * حكم
المبضع مع في دعوى الرد والتلف حكم القارض والله اعلم (اوقال) العامل هو (قراض يجرى)
من ربحه (و) قال (رده) اى المال هو (بضاعة بايو) معلوم كمشرة فالقول للعامل بيمينه
وله اخذها بغير الذي ادعاه ان أشبه فان تكل حلف رب المال ودفع ان ربح فيها ان قال
العامل قراضا وقال ربه بل اضعفك لتعمل به فالقول قول رب المال بيمينه بعض القرويين
ان كان امرهم ان للبضاعة اجرا فالأشبه كون القول قول العامل (وعكسه) بان قال العامل
بضاعة بايو ربه قراضا يجرى القول فيه العامل ايضا النعمى ان قال العامل بضاعة بايو
وصاحب المال قراضا كان القول قول العامل مع بيمينه (او ادعى) رب المال على من يده
المال (الغصب) أو السرقة للعالم الذي يده وقال من يده المال فنعته في قراضا على نفسه
يجزى من ربحه فالقول ان يده مال اذا اصل عدم الغصب ابن الحارث ان قال العامل

قراضا قال رب المال بل غصته فلا يصدق وقيل الا ان يشبهه ابن عرفة لم اعرف نص هذا
القرع ويقر بمنته وتولها ان قال اما اتع استعملتني هذا المتاع وقال له سرقت مني قال قول
قول الصانع فان كان من لا يشار اليه بذلك عوقب رب الثوب والا فلا يعاقب (أو قال) العامل
قبيل المقاملة (انقست) على نفسي في سقري لتصر بحال القراض (من غيره) أي المال
لا يرجع به على المال وقال له انقست منه قال قول العامل وله الرجوع به في المال سواء ربح
المال او خسر وسواء كان المال عننا او سلما فيها ان قال انقست في مئري من مالي ما تدرهم
لا يرجع في مال القراض صدق ولو خسر ويرجع به افيه ان اشبهت ثقة عمله وان ادعى بعد
المقاسمة فلا يصدق (و) ان تنازع رب المال والعامل (في) قدر (جزء الربح) بعد العمل قال قول
للعامل يمينه (ان ادعى) العامل قدرا (مشها) بضم فسكون فكسر أي محال لما يغارض به
مثله في بلده الباقى سواء ادعى رب المال مشها (ياضام لا) (و) ان كان (المال يده) أي
العامل حين تنازعه ما في قدره جزء ربحه حسا ومعنى بأن كان (ودبيعة) لاجني بل (وان)
كان ودبيعة (رب) أي عند رب المال ابن الحجاب القول قول العامل في جزء الربح ان أقر بما
يشبهه والمال يده او ودبيعة ولو عند رب الخبي ان اختلفا في الجزء فقال العامل اخذته على
النصف وقال له على الثلث فان كان لم يعمل قال قول رب المال لان له ان يتزعم عنه وان
اسب العامل ان يعمل على الثلث عمل او دعه فان اختلفا بعد العمل وفي المال ربح كان القول
قول العامل اذا كان المال في يده وسله على وجه الايداع حتى تتصا صلاقيه لان تسليمه على
هذه الصفة ليس بتسليم وان سلم المال ليتصرف فيه به ويكون جزء الربح يجمع سلفا عنه كان
القول قول رب المال انه على الثلث (و) القول (له) أي القول في قدر الجزء يمينه (ان ادعى)
ربه (الشبه) بفتح الشين والموحدة أي جزءا شهما المعتاد (نقط) أي دون العامل وان ادعى
معاملا لا يشبهه حلفا ورد الى قراض المثل ونكولهما كلفهما وبقي العائنه على التاك
(أو قال) رب المال (قراض) بفتح القاف وسكون الراء أي سلف (في) قول العامل (قراض
أو ودبيعة) قال قول له فيها ان القاسم رجه الله تعالى ان اخذ رجل من رجل مالا وقال هو
يدين ودبيعة او قراض وقال له بل اسلفتك قال قول قول رب المال يمينه لان العامل قد
أقر انه قبله مالا وادى انه لا ضمان عليه فيه ولو قال له قراضا وقال العامل بل سلفا صدق
العامل لان رب المال مدع ههنا في الربح فلا يصدق (او) تنازعا (في) قدر (جزء) من الربح
قبيل (عمل) فان قول رب المال (مطلقا) عن التقيد باتانها بما يشبهه تقدم شاهد في كلام
الغني (وان قال) رب المال اعطيتك المال (ودبيعة) عندك وقال للعامل قراضا (ضعفه)
أي المال (العامل ان عمل) أي صار معرضا للضميمة لان تلف او خسر لدعواه ان رب المال
ان له في تحريمه الاصل عدمه فان لم يعمل وضاع المال وتلف الضميمة لا تاقاها في انه
كان امانة لا اشتراك القراض والودبيعة في ذلك ابن الحجاب ان قال رب المال ودبيعة
ضعفه العامل بعد العمل لاقبله (و) ان تنازعا في صحة القراض وعدمها قال قول (للمدعي الضميمة)
وله ان كان رب المال او العامل فيها ان ادعى أحدهما مالا يجوز كدعواه انه من الربح
ما تدرهم ونقص ما بقي صدق مدعي الحلال منهما ان في عايشه (ومن هلك) أي مات في

(قوله فلا يصدق) أي رب
المال (قوله فان كان) أي
الصانع (قوله بذلك) أي
السرقة (قوله صدق) بضم
فكسر منتقلا إلى العامل
قوله ولو خسر أي المال
قوله ويرجع أي العامل
قوله يا (أي المائنة) قوله
نفسه أي مال القراض
قوله ان اشبهت أي
المائنة (قوله وان ادعى)
أي العامل الانفاق على
نفسه من مال في حال سقوه
للتجرب بالمال (قوله الباقى)
أي قال (قوله اختلفا) أي
رب المال والعامل (قوله)
فان كان أي العامل (قوله)
له أي رب المال (قوله)
يتزعمه أي المال (قوله)
منه أي العامل (قوله عنده)
أي العامل (قوله وادعى)
أي العامل (قوله فيه)
أي المال (قوله رب المال)
تقسم لقاع قال (قوله)
عدمه أي الأذن (قوله)
ذلك أي الكون امانة
(قوله سواء كان) أي مدعي
الضميمة (قوله أحدهما) أي
رب المال والعامل (قوله)
صدق بضم فكسر منتقلا
(قوله منه) أي رب المال
والعامل

(قوله لم يعلم) يضم الهمزة (قوله وجبة) يضم فكسر (قوله قراض) ولا تثنون من لضافته لقلان مقدرا وكذا ما بعده (قوله أو شهدت منه بذلك) أنه قراض فلان مثلا عطاف على مكتوب بأعله (قوله علمه) أي المبت (قوله لها) أي الدون (قوله وقدم) بفتحات مثقلا أي المستف ٧٠٤ (قوله صاحبه) تفسيرا لتأنيب قدم (قوله فيه) أي المدين (قوله هنا) أي المدونة (قوله

مرضه) صلة آخر (قوله) وعلمه دين) حال (قوله) صحته) أعت ثلثين (قوله) أو باقرا (عطف على بيته) (قوله في مرضه) صلة (قوله) (قوله هذا) نعت (قوله) مرضه (قوله قبل اقراره بذلك) أي المدين صلة اقرار (قوله أو بعده) أي اقراره بفك (قوله وان لم يعلم) أي الوديعه مثلا (قوله) وجب) أي ثبت (قوله) يذكر) أي المصنف (قوله) بالقراض صلة الوديعه (قوله بكونها) أي الوديعه (قوله) صلة تقييد (قوله أما) يكسر الهمزة وتدالميم (قوله لوضوحه) أي التقيد علمه عدم ذكره (قوله أذهي) أي المسئلة (قوله كذلك) أي في الوديعه في مرضه (قوله فيها) أي المدونة (قوله وعلى هذا) صلة يأتي (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء تابع (قوله قدها) أي المدونة (قوله) أي عدم الاتهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله مطلقا) أي عن التقيد بعدم الاتهام (قوله ان كان) أي المقر (قوله علم) يضم العبر (قوله عنه) أي غير (قوله انه فوته) أي العامل الخ علمه منع وليس له (قوله جوز) بفتحات مثقلا (قوله عامل) تفسيرا لناعا لي (قوله لا شك) بعد فكسر نعت غير (قوله معه) أي القراض (قوله العامل) تفسيرا لفاعل يقصد

سفر أو حضر (وقيل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي عنده (قراض) أي مال يقرضه بجز من ربحه أو أدخلت الكفا الوديعه والبضاعة والمار بقا القطعة ولم يصله أهله ولم يبلغ ثلثه ووجد به منه مكتوب بأعله يحط المبت أو به ان هذا قراض أو بضاعة أو وديعة أو عارية فلان أو قطعة أو شهدت منه بذلك (أخذ) يضم فكسر من تركه بل (وان لم يوجد) لا حقال اتفاقه على نفسه وصورة دين في ذمته (و) ان كان علمه دون ولم تنف تركه بها (خاص) صاحب القراض ونحوه (غرامه) أي المبت وظاهر المبالغة ضمان القراض ونحوه ووطال الزمان وقدم في باب الوديعه ان ضمانا مقيد بعدم الطول (وتعين) بفتحات مثقلا القراض ونحوه (وصية) بان هذا المال قراض أو وديعة أو بضاعة أو عارية فلان (وقدم) يضم فكسر متصلا صاحبه على أصحاب الدون فليس لهم محاصنة فيه سواء كانت ديونهم ثمانية بيته أو اقرارا سواء كانت الوصية (في الصحة والمرض) فبما ومن اقر وديعة بعينها أو بقراض بعينه في مرضه وعلمه دين بيته في صحته أو باقرا في مرضه هذا قبل اقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعه القراض أخذ ذلك بعينه دون غرامته وان لم يعلم واجب التماس بها مع غرامته (تتميات) * الاول تمت ليد ترك قيد الوصية بالقراض والوديعه بكونها لمن لا يتم في الاصله مع قول ابن رشد انه تقييد صحيح لا اختلاف فيه اما لوضوحه واستغناءه بما تقدم في الاقرار * الثاني ابن عاشر قوله في الخ الظاهر تعلقه بوصية الثاني وظواهره * الثالث طئي قوله تعين بوصية الخ أي في مرضه أذهي مقرونة كذلك فيها وان اقر وديعة بعينها أو قراض بعينه في مرضه وعلمه دين بيته في صحته أو باقرا في مرضه هذا قبل اقراره بذلك أو بعده فليرب الوديعه أو القراض أخذ ذلك بعينه دون غرامته اه وعلى هذا القرض يأتي التقييد بمن لا يتم علمه كما قيد هاهنا أبو الحسن فقال قوله أو باقرا في مرضه يردل لا يتم علمه اه وانها في كتاب الوديعه وان قال عند موته هذا قراض فلان وهذا وديعة فلان فان لم يتم صدق اه أما الاقرا في الصحة فيقبل مطلقا ان كان غير مفلس وعلم من كلامها ان قول المصنف في الصحة والمرض متعلق بمحذوف لا بقدم أي قدم على الدين الناشئة في الصحة أو المرض وبهذا قد قرر في توضيحه كلام ابن الحاجب الذي هو كما رتبنا اه والظاهر تقرير ابن عاشر والله اعلم (ولا ينبغي) أي لا يجوز (العامل) في مال القراض (هبة) شيء من مال القراض (أو تولية) أي يبيع سلعتين سام القراض يمثل غنما بلارح اذ لم يتصف من بيعها بانقص عنه لتقوية حصته رب المال (ورجمه) (ووسع) بفتحات مثقلا الامام مالك رضي الله تعالى عنه أي جوز للعامل (ان) (بأن) عامل القراض (يطعام) من مال القراض ليا كلهم غير (ك) طعام (غيره) أي العامل (لا) كل معه (ان لم تصد) للعامل (التفضل) أي الزيادة على من يشاكره في الطعام (والا) أي

بعد الاتهام (قوله ان كان) أي المقر (قوله علم) يضم العبر (قوله عنه) أي غير (قوله انه فوته) أي العامل الخ علمه منع وليس له (قوله جوز) بفتحات مثقلا (قوله عامل) تفسيرا لناعا لي (قوله لا شك) بعد فكسر نعت غير (قوله معه) أي القراض (قوله العامل) تفسيرا لفاعل يقصد

(قوله اى يطلب العامل الخ) تفسير للفعل وفاعله (قوله تاما) بفتح الهمز وشد الميم (قوله فان تعمد) اى العامل الفضل (قوله ان اجتمع) اى عامل القراض * باب المساقاة * (قوله مشتق من السقي) لانها من يدقوه ويحزرو (قوله لانه) اى السقي على تخصصه بانه مشتق اقامته مع اشتغالها عليه وعلى غيره (قوله وهو) اى السقي (قوله في) اى المساقاة (قوله وهو) اى استعمال المساقاة في فعل فاعل واحد (قوله لانه) اى مصدر ٧٠٥ المذاهل (قوله فعل) بفتح اللام مفتي فعل بلا تون لاضافته (قوله

وان قصد الفضل بطعام افضل مما في به غيره (فلتحمله) اى يطلب العامل من رب المال ان يسامحه ويحبه في حل (فان) سامحه فهو المطلوب وان (ابى) تحمله (فليكائه) اى يعطيه عوض ما تفضل به في فيها الامام بالارضى الله تعالى عنه وليس للعامل ان يرب من مال القراض شيئا ولا يولى ولا يعطى عطية ولا يكافئ منه احد اظاما ان يافى بطعام القوم وياتون بجثله فارجون ان يكون ذلك له واسما اذا لم يعمد ان يتفضل عليهم فان تعمد به بغير اذن صاحبه فليجمل صاحبه فان حله فلا بأس به وان ابى فليكائه بجثله ان كان مثله مكانة ابن عرفة في الموطن وقرره الباقى بقوله ان اجتمع مع رفقائه فجاؤا بايعام على ما يقتضيه رفقاه في السفر ذلك واسع وان كان بعضه اكره من بعض مالم يعمد ان يتفضل عليهم بامر مـ فمكر وان كان ممنهم من يأكل في بعض الاوقات اكثر من صاحبه ومن يصوم في يوم دون رفاقه فذلك جائز وكذا اذا اخرج كل واحد منهم بقدر ما ياتى فيهم ثم ينفقون منه في طعام وغيره على الجهم لطافة ابو ذلـ لان افراد كل انسان شوى لتمامه يشق عليه ويشق على غيره وسافر بسببهم امر تجارة ابر عرفة وكذلك غير المسافرين فاه بعض من اقبل رهم ووضوح ابن القاسم لا بأس على العامل في اعطائه السائل الكسرة وكذا القرات ابن رشد لانهم ليسوا الذين لا يشاح في مثله وكذا الوصى يعطى السائل من مال يتيمه واصله قول الله تعالى او املاكمتم مداحه الآية والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب) في بيان أحكام المساقاة •

(اتحاشع) اى توافق احكام الشري (مساقاة) مشتقة من السقي لانه غالب عملها وهو من العامل نقطه في من يستعمل في فعل فاعل واحد كـ افروعا فانه لله تعالى وهو فاعل والكثير استعمله في فعل فاعل عليهما كالشركة والمناصة وهي رخصة مستتة من الاجار يجمعهم وكراه الارض مما يخرج منها ان اشملت على باض اى ارض خالية بزروعها العال وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها وبيع الثمر ابن عرفة المساقاة عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لامن غرضه لا يلفظ بيع او اجارة او جعل فيدخل قوله لا بأس بالمساقاة على كل الثمر للعامل ومساقاة البعل اهـ الخط يطل طرد بعددها بلفظ عاملان لانها ليست بمساقاة عقد ابن القاسم غ في كماله انظره لي يطل طرد بالمساقاة بكيل معلوم لا يدرجه في القدر البنائي لو اقبل بدل قوله بقدر بعض غلته وكما كان احسن ابن عرفة وفيها تلزيمه اربعة اقوال الاول المعتد الثاني الشروع الثالث حوز المساق فيه الرابع اولها لازم وآخرها كالبعل والاول نقل الاكثر عن المذهب وهو مذهب المدونة القنص هي مستلزمة ببيع الثمر قبل بدو صلاحها والفرو لانه ان اصبحت الثمرة

مخ ت (قوله بعددها) اى المساقاة صـ يطل (قوله لقطع عاملان) صـ بقدر قوله لا يها) اى المدونة بامات الخ غـ يطل (قوله طرده) اى الحد (قوله لا يدرجه) اى الكل المعام على يطل (قوله في القدر) اى وال عقد على عمل مؤنة النبات بكيل معلوم مـ مساقاة قوله تلزم اى المساقاة (قوله لانه) اى الثاني

(قوله تظن) بفتح تاء مفتحلا (قوله ان الاصل) صله تظن (قوله وتوده) اى قائل (قوله اما) بكسر الهمزة وتشديد الميم (قوله) لموافقة اى قائل (قوله اولو افقة تفعل) ٧٠٦ اى المتعدى (قوله عنهما) اى افعول وفعل التعددين (قوله ومنه) اى انفى

كان عمله باطلا مع استنفاع رب الحائط به والجهل بقدر الحظ وروا الطعام نسبة ان كان فى الحائط حيوان يطعمه العامل وبأخذ عوضه طعما ما ابن عرفة والذين بالذين لان عمله فى القمة وعوضه متاخر ابن شابر من الخافرة وهو كراه الارض بما يخرج من اهل ان كان فيها يضر زرع العادل (تبيين الاول) نظر طنى فى جعل المساقا كما كان من فاعل واحد بان الاصل فى فاعل اقسام القاعلية والمفعولية وهى المشاركة ووروده لواحده قليل محصور ومنسند القاعة اما لموافقة انفل ذى التعدى نحو عالت برحلى على النافقة واعلته او لموافقة نعل نحو جاوزت الشىء وبرتبه وواعدت زيدا ووعدها ولا غنا عنهما كقاموا وبارك الله ومنه ما فرغ من شىء لم يثبت سقرا ومع ذلك فهو موقوف على السماع فليس لنا استعماله فى غير القاعة الا بسماع فلا يستعمل ضارب بمعنى ضرب ومنه ساقى فبتعين الجواب به باعتبار المقدم المائتين الثانى مصب الحصر الشروا والشجر بقدره مخذوف اى لا قصم منه مطلقا عن شرط يحجزه الا فى الشجر (شجر) ذى أصل ثابت فتحى ثمرته وتسمى اصوله فعمل الشجر الغل ان كان الشجر يحتاج لسقى بل (وان كان بعلا) بفتح الموحدة وسكون العين المهملة اى لا يحتاج لسقى لشر به بعروقه من نداء الارض كحصر الشام وافر بقة فيها لا بأس بمساقاة الغل وقها ما لا يحتاج الى سقيه كساقاة شجر البعل لانه لا يحتاج الى عمل وروية المتبلى يجوز ان يجمع بين شجر البعل والسقى على غير واحد وقد كان في خيم البعل والسقى وكانت على قاه واحد (ذى غمر) بفتح المثلثة والميم عاص من شروط المساقاة ان لا تصعب الا فى أصل يثمر أو ما فى عناء من ذوات الازهار والاوراق المنتفع بها كالورد والاسف فلا تصعب المساقاة فيما لا يثمر اصلا كالصنوبر والابل والصنوبر ويشترط كونه يثمر فى عامه فلا تصعب فى الوردى الذى لا يثمر فى عامه الا اذا كان قلبه لا تايبه الما يثمر فى عامه فيجوز المساقاة فى الحائط وفيه ما لا يثمر فى عامه يكون ما لا يثمر فى عامه تايبه الما يثمر فيه كما يفهم من كلام المتن فىقول المصنف الاتعارج لهذه ايضا افاد الحط (لم يصل به) اى الفرقان حل به فلا تصعب مساقاته فيها لا ما مالم يرض الله تعالى عنه المساقاة فى كل ذى أصل من الشجر يثمر تمام يجل يثمر على ما يث ثلث أو ربع أو اقل أو أكثر ويجوز على أن العمل لى جميع الفرة كالسحق فى القراض وفى المواطن مساقاة ما حل به كالايترو قال مصنفون فى فاداة ما حل به على اية جارية ابن يونس لجواز بيع نصفه ولان ما يجوز بيعه فيجوز الاجارة اه فى الحط احترز على حل به بان ارضى بعض الحائط فلا تصعب مساقاة فيها وان ارضى بعض الحائط فلا يجوز مساقاة جميعه لجوازيه ابن ناجى تسامح فى قوله ساقاة جميعه ومراده مساقاة شىء منه اذ لا ضرر على ربه فى عدمه الجواز بيعه وهذا هو المشهور وقال مصنفون تجوز مساقاته اه قلت ينبغي أن لا تجوز المساقاة فى الحائط الذى لم يثمر اذا ارضى ما يجاوره من الحائط لجوازيه بازهاه مجاوره واذا حل رب الحائط فى ساقته مدة ثم ساقى عليه قبل انتماره أو به مدة وقبل حل به جاز بشرط أن لا يرجع على العامل بالرجوع سقيه ولا يثنى منها قاله فى معارج أشهب ابن رشد فان ساقا عليه دان سقى أشهره على أن يتبعه بما سقى فانه يرد الى

(قوله ذلك) اى حصره فيما تقدم (قوله فهو) اى استعمال فاعل فى واحد (قوله استعماله) اى فاعل (قوله المساقاة) اى من فاعلين (قوله ومنه) اى ضمير المجموع (قوله بانه) اى المساقاة (قوله شرط) اى إضافة البيان (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها) اى الفصل الخ حال (قوله لانها) اى الشجر البعل (قوله مقام) بكسر السين اى بر واحد (قوله من ذوات الازهار) بيان ما (قوله الوردى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الهمزة (قوله الباعى) اى الفصل الصغير (قوله فان حل به) مفهوم لم يصل به (قوله من الشجر) بيان ذى أصل (قوله جارية) خبر مساقاة (قوله على ما يث ثلث) جارة (قوله ثلث الخ) بيان ما (قوله كالاجارة) اى فى الجواز (قوله انما) اى ما حل به مع مثلا (قوله ولا انما يجوز به) عطف على لجواز (قوله فيها) اى المدونة (قوله عنهما) اى المساقاة (قوله فانه) اى العامل (قوله بر) بضم قفح

(قوله الشجر) نفسه لقاعل مختلف (قوله الاولى) يضم الهمز (قوله في عامه) صلة يتم (قوله وان يحزبه عن عامه) بما لقعه (قوله ان يكون) اى الاتصا (قوله منطقاً) اى عايداً (قوله اما الثاني) اى انما ياقه على لم يضاف (قوله لاتصافه) اى الاتصا (قوله به) اى لم يخطف (قوله سن) يضم ففتح مفتحلاً (قوله مثل) يضم فكسر ٧٠٧ (قوله الثالث) نعمت الموز (قوله فقال) اى مالت رضى الله تعالى عنه (قوله

أجر مثله (ولم يخطف) الشجر يضم القصدة وسكون الخاء المعجمة وكسر اللام اى لا يبرثرة ثانية قبل جذ الثمرة الاولى في عامه الخط احتزبه بما يخطف كالبقول والقضب الصاد المعجمة والموزو المقطر يضم التثاقف وابطاء المهمله فالة في المدونة البشمى والكركث وكل ما ليس بشجر واذا جرح أخلف فلا يجوز مساقاة وان يحزبه عن عامه فالة في المدونة والقرقبن البصل والكراث ان البصل جرت العادة فيه بقلعه باصوله والكراث جرت العادة فيه ببيزته وابقاه اصوله في الارض تختلف (الا) أن يكون ما لا يبر وما حل به غيره وما يخطف غيره (نعم) لما يبر وما لم يحل به غيره وما لا يخطف فتجوز المساقاة في الجميع غ يبقى أن يكون منطقاً على قوله لم يحل به غيره ولم يخطف اما الثاني فظاهر من انقطع لاتصافه به وهو منصوص في الموز في رسم سن من معاج ابن القاسم من كتاب المساقاة ونفسه سهل ما لترضى الله تعالى عنه عن الرجل يساقى الخضر وفيها شيء من الموزا لثالث قدوة فقال اى ارا متحققاً مصنون ان كان الموز يساقى مع الخضر جازوا ان اشتراط العامل فلا يجوز ابن رشد يقول مصنون مفسر لقول ما لترضى الله تعالى عنهم ما وقع اللام امام لترضى الله تعالى عنه لا بأس ان يساقى الحائط وفيه من الموز ما هو تبع قدر الثلث فاقول ولا يكون لاحدهما ويكون بينهما على سقاء واحد مثل الزرع الفمى الخضر وهو تبع لها كما قال ابن القاسم واما الاول فهو الذى تعرض له ابن الحاجب فالة بغتربط بنوع يبرمته اى اذا كان في الحائط أنواع مختلفة حل به بعضها وكان الذى أجز منه الاقل جائز المساقاة والا فلا تجوز فيه ولا في غيره من حكمه الباقي عن الموازية وسكن القضى عنها المنع ابن عبدالسلام لمع لمعنا اذا كان كل مما طاب وما يطيب كثيراً وقبله في التوضيح وزاد ما لو كان الحائط كله نوعاً واحداً وطاب بعضه فلا تجوز مساقاة لانه يطيب بعضه حل به فالة ابن يونس وغيره عنه احتزوا ابن الحاجب بقول نوع وجزم ابن عرفة بان تقل الباقي خلاف تقل القضى ومن شروط مساقاة كونها (بيز) من ثمر الشجر (فل) الجزم كربع عشر أو كتر كسعة اعشار (شاع) الجزم في جميع الثمرة عباض شرطها ان تكون بيز مشاع مقدور (وعلم) يضم فكسر الجزم اى علمت نسبتته لجميع الثمرة كذلكها الخط لاصفهم لقوله بيزه ونمايته به على أن لا تجوز بكيل مسمى من الثمرة فتجوز المساقاة بجميع الثمر للعامل خالف المدونة وغيرها ابن ناجي وظاهر كلامها انها مساقاة حقيقة ويجوز بيعها للعامل على السهل أو يستأجر من يعمل الآن يقوم دليل على ارادة الهبة لقوله المؤنة وكثرة الثمرة القضى وهو مقتضى رواية ابن حبيب وقال التونسي هي الهبة وان استقر بها بساقى اصوله ولو مات قبل الموز بطلت القضى وساقى اشكل الامر جل على المعاوضة لقوله اساقى وبب الحائط أعلمنا فمصلحة معاودة في المقدمات تجوز على أن الثمرة كلها للعامل بعمله وقبله هي متصقة فقتل على حياض توت بطل بالمرت قبله وهذا بعيد اه قلت واما عكسه فظاهر جواز

اى جوازها بجميع الثمرة (قوله هي) اى الماملة بكل الثمرة (قوله ولو مات) اى دبرها (قوله اشكل) اى خفى (قوله الامر) اى الحال في العاملة على الحق ونحوه بجميع الثمرة ولابد روى هي مساقاة وهبة (قوله حل) يضم فكسر (قوله على المعاوضة) اى المساقاة (قوله تجوز) اى المساقاة (قوله هي) المعاوضة (قوله متصبة) اى حصة (قوله قبله) اى الموزة

قوله وهو) أى عكسه (قوله بان يكون) أى العمل يصنف بعضها وثالث آخر مثلاً تصوّر باختلاف الجزم باختلاف اصناف
 الثمرة (قوله أنواع) فاعل المختلف ٧٠٨ (قوله مختلفاً) حال من شجرة قوله كجد) خبر الحائط (قوله وغيرها) سواء سال

وهو كون الثمرة كلها رب الحائط لأن العامل ثم بع عمله ويشترط في الجزم أن لا يختلف
 في أصناف الثمرتين يكون نصف بعضها وثالث صنف آخر مثلاً أن يعرفه الحائط المختلف
 أنواع شجره مختلفاً قصد التمسى واختلاف ثمرته بالبودرة والرداءة كسواها وتعدد
 الحواظ وغيرها سواء في البودرة والرداءة والعمل أو تفاهماً واحدة اهـ وانما يصح
 المساقاة (ب) مادة (ساقب) في المقدمات المساقاة أصل في تقسم أفلا تتعقد الألفاظ المساقاة
 على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجر ثك على عمل - نطى هذا نصف ثمرة فلا يجوز على
 مذهبه كما لا يجوز الاجارة عنده بلقظ المساقاة وذلك بين من قوله في الكتاب إذا ساقاه في ثمرة
 حائط قطاب بعضها فلا يجوز وأجازها مضمون وبها الجارة والمالك في المواز يشمله وكلام
 ابن القاسم أصح اهـ الخط وعلى قول مضمون اقتصر ابن شاس وإن الحاجب فقال الصيغة
 مثل ساقبتك أو عاملتك على كذا فنقول قيات وما في معناها من قول أو فعمل اهـ عارض
 لا تتعقد الألفاظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال استأجر ثك على عمل حائط أو شبهه
 نصف ثمرة أو ربعها فلا يجوز حتى يسميها مساقاة وفق الشامل وصحت لفظها بالعامات
 خلافاً لمضمون ونحوه للمصطفى وضح وغيره جازا اقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد في
 البيان والمقدمات وفيه تصحيح قول ابن القاسم (ولا) تصح المساقاة بشرط (نقص) أى إخراج
 (من في الحائط) يوم عقد المساقاة من رقيق ودوابه وأتباع العامل بمختلفه من ماله (ولا)
 تصح الاستراط (تجديد) فهو لم يكن فيه يوم المساقاة كبر وعيد ودواب من العلف على رب
 الحائط إلا أن يبيع ككلام أوداية في حائط كبير فيها الأمام مالم يرض الله تعالى عنه لا يبي
 رب الحائط أن يساقبه على أن ينزع ما كان فيه من غلمان أو دواب فيصير كذا بشرطها
 الآن أن يكون قد نزعهم قبل ذلك قال وما لم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا يبي أن يشترطه
 العامل على رب الحائط إلا ما قل ككلام أوداية في حائط كبير ولا يجوز ذلك في حائط صغير الخط
 يعني أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يخرج رب الحائط ما فيه من دواب وعيد وبراءة وأهـ
 يوم عقدها وما كان فيه من رقيق ودواب له فله عامل اشتراطهم نزع ولا يبي رب الحائط
 أن يساقبه على أن ينزع ذلك منه فيصير كذا بشرطها علمه إلا أن يكون قد نزعهم قبل ذلك
 ثم أن نزعها وكثير عارب الحائط إخراج رقيقه ودوابه منه فلا يجوز فإن نزل ذلك للعامل أجره
 مثله والفرق بينهما أبو الحسن معنى لا يبي المتعبد للتعليل وقوله الآن أن يكون قد نزعهم
 استثناء منقطع اهـ ابن ناجي لا يبي على التعريم للتعليل وصرح به عبد الحق الخط وآخر
 كلامهما صريح في أنه على التعريم بلعله ذلك مما تنفسد المساقاة به ابن نافع ويحيى إذا كان
 في الحائط رقيق فلا يدخلون إلا بشرط ووجه الأول أنه صلى الله عليه وسلم الماسقي أهل خير
 إخراجهم قال مال مالك أماعنده مملته واشترطه فلا يبي إخراجهم وإن كان أخرجهم
 قبل ذلك فلا بأس وهل هو مطلق للاختلاف فيه أم مقيد بعدم قصد إخراجهم من المساقاة
 كن أراد إطلاق زوجته فخرجهم من مسكنهم التمسيد خارجيه أبو حفص العطاران أراد أن

(قوله في البودرة) صفة
 سواء (قوله والعلف)
 عطف على الجوزة (قوله أو)
 تفادياً (أى الحواظ في
 البودرة والرداءة والعمل
 (قوله كواحدة) خبر تعدد
 (قوله بلقظ المساقاة)
 اضافته للبيان (قوله عنده)
 أى ابن القاسم (قوله بين)
 بكسر اللام مثله (قوله
 الكتاب) أى المدونة (قوله
 مثله) أى قول مضمون
 (قوله وعلى قول مضمون)
 صلة اقتصر (قوله
 لا تتعقد) أى المساقاة
 (قوله وفيه) أى كلام ابن
 رشد (قوله من رقيق) بيان
 من يلائمون لاشائسه
 (قوله وأتباع) عطف على
 نقص (قوله من العلف)
 اهـ لا اشترط (قوله من
 غلمان الخ) بيان ما فيها (قوله
 التعليل) أى بانه زيادة
 شرطها (قوله به) أى المنع
 (قوله في أنه) أى لا يبي
 (قوله فلا يدخلون) أى في
 المساقاة (قوله قال) أى
 ابن القاسم (قوله وهل هو)
 أى إخراجهم قبل عقد
 المساقاة (قوله مطلق) أى
 عن التقييد بعدم قصد
 إخراجهم من المساقاة
 (قوله فيه) أى إخراج

عاض الابرار والتقيج والتذ كبر يعني واحد وفي الصالح ابار التخل نقيصه يقال تخله مؤبرة
مثل مأبورة والاسم منه الابرار على وزن الازار اه والجاري على الالاسنة التشد يدرو حواجر
الزنجشري في قوله تعالى وكذبوا بايتنا كذا بانفعال في باب فعمل فاش في كلام فصح العرب
لا يقولون غيره وسعني بعضهم أفسر آية فقال لقد فسرتم انفسار ما معني عمله وقال بعضهم
هي افسدة عيانية وفيها لا بأس باشتراط التلقج على رب الخائط فان لم يشترط عليه فعل
العامل التلعي اختلف قول الامام مالك رحمه الله تعالى في الابرار فحله مرة على رب الخائط
ومرة على العامل فتأول بعضهم ذلك على أن على رب الخائط الشيء الذي يلحق به وعلى العامل
العمل التلعي وليس بالعين ووجه بعضهم على الخلاف (و) كالتقية لعين ومنافع شجره
نت طفي الصواب حله على تنقية الحياض التي حول الشجر لا على تنقية العين لانه ساقى
ان كس العين على رب الخائط ويجوز اشتراطها على العامل وان كان المراد بها غن الكس
فلاستندله اذ لم يرم ذكر ذلك فان قلت كس الحياض اى تنقيتها استنوى في المدونة منه
وبين كس العين في كونه ما على رب الخائط الاشتراط فنع او اغنيجوز لرب الخائط أن يشترط
على العامل ما قد لم يوثقه مثل سرو والشرب وهي تنقية ما حول الخيل من منافع الماشي
العين وهو كسها اه قلت المصنف تبع ابن الحاجب التابع لابن شاس القائل وعلى العامل
السقي والابرار التلقج وسرو والشرب وهي تنقية الحياض التي حول الشجر ثم قال فاما سبد
الخياط وشم العين وهو كسها ودم القف وهو الخوض الذي يسقط فيه ماء الدلاء ثم يجري
منه في الضيقة فلا يجب على العامل وان جاز اشتراطه عليه اه ويحفل أن المراد بالتنقية
تنقية النبات وهو ظاهر قول ابن الحاجب العمل هو القيام بما تقتضيه اليه الفروع من السقي
والابرار والتنقية والجداد ابن عبد السلام في معنى السقي والتنقية الدرر ابن فرحون
يدخل في التنقية تنقية الحب واقطعه في الحصاد وتنقية الفروع الجداد اه وعلى كل حال
فلا يصح تفسيرها بما ذكره نت تعال الشارح عياض سرو والشرب بفتح السين المهملة
وسكون الراء في الكلمة الاولى وفتح الشين المجهمة والراء في الكلمة الثانية الشربة المحقرة
حول الخيل يجتمع الماهية بفتحها ثمرات وسروها كسها بما يقع فيها (و) كالدواب
واجراء بضم الهمز وفتح الجيم محدودا جمع اجير من المدونة والواضحة السنقة في المساقاة أن
على العامل جميع المؤنة والثقة والاجر ام الدواب والحملا والجال والادان من حديد وغيره
الآن يكتون شئ من ذلك في الخائط يوم عقد المساقاة فلعامل الاستعانة به وان يشترط
(وأحق) العامل على دواب الخائط ورقية فيها التزامه بنفسه فدواب الخائط ورقية كانوا له
أولرب الخائط (وكسا) العامل ورقين الخائط المحتاج لكسوة الخائط يعني أن العامل يلزمه
أن يثق على الدواب والجراء وان يكتسبهم سواء كانوا ألرب الخائط هذا مذهب
المدونة فتعاهل عليه ثقة نفسه وثقة فدواب الخائط ورقية كانوا له أولرب الخائط ولا يجوز
أن يشترط نفقتهم أو ثقة نفسه على رب الخائط ربيعة ولا يتهاول بالكون شئ من الثقة في
عرة الخائط اه أو الحسن قول ربيعة تفسير التلعي في مختصر مالدس في المختصر ثقة دواب
رب الخائط عليه (لا يلزم العامل) (أجر من) اى الرقيق والدواب الذي (كان فيه) اى الخائط

(قوله فاش) اى كبر خبير
فعال (قوله فاشا) بكسر
الفاء وشدة السين المهملة
(قوله سمع) بضم سكر
(قوله وفيها) اى المدونة
(قوله وليس) اى التأويل
المذكور (قوله بالعين) بشد
الفتحة اى الظاهر (قوله
وجه) اى كلام مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله ساقى)
اى التنقية (قوله سوى)
فتح السين والواو مشددا
(قوله وفيها) اى المدونة
(قوله لم) بفتح الراء وشدة
الميم (قوله القف) بضم
القاف وشدة الدال (قوله
من المدونة) خبر مقدم
(قوله السنة) بضم السين
وشدة النون (قوله وفيها) اى
المدونة (قوله يلزمه) اى
العامل (قوله وعليه) اى
العامل (قوله ربيعة) اى
قال (قوله عليه) اى العامل

يوم عقد المساقاة الحظ يعني أن حكم الابرة بمثل حكم التسقة والكسوة فإنه انما يلزم
 العامل أجر من استأجره وهو أمان كان في الحائط عند عقد المساقاة قايمة على ربه في
 التوضيح كذا في الواضحة وقيد النسي بما إذا كان الكراء موجبة قال وان كان الكراء
 غير موجبة كان حكمه حكمكم ما لا ابر اقيمته وتالف في ذلك البابى وراى ان ذلك على رب
 الحائط ولو كان غير موجبة قال هذا اذا كان مستأجر الجميع العامل فان كان مستأجرا
 لبعضه فلم اجد فيه نصا وعندى ان عليه أن يستأجر من يتم العمل لانه لو مات لزمه ذلك
 فكذلك اذا انقضت مدة اجارته اه وما ذكره من الواضحة هو ظاهر المدونة نفسها وما كان
 في الحائط يوم التعاقد من دواب ورقيق تخلف من مات منهم على رب الحائط وان لم يشترط
 العامل ذلك وان علم على عمل العامل ولو شرط خلفهم على العامل فلا يجوز وليس فيها
 التصريح ببيان الابرة على رب الحائط كما قال الشارح وأما كلام النسي فخالف اظهرها لانه
 اذا كان عليه خلف من مات من الابرة اؤذ ذلك يقتضى ان الابرة عليه سواء كانت موجبة أو
 غيرها وكذلك اذا انقضت الابرة في بعض العام فظاهرها أنه يلزمه اتقلم الابرة في بقية السنة
 أو استئجار شخص خلفه ابن ناجى ذكر الموت فيها طردى بقول النسي الا ياتى والتلف في أول
 العمل والموت قلت وقال النسي أيضا لو أراد رب الحائط أن يخرج من فيه ويأتى بمن يعمل
 عليهم فلا يكون للعامل فيه مقال واهد اعلم (أو خلف) يفتح الخاء المعجمة واللام أى يدعو بعض
 (من مات) من رقيق الحائط ودوابه (أو من مرض فليس على العامل بل على رب الحائط فيها
 لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الحائط خلف ما أدخل العامل فيهم من رقيق أو دواب ان
 هلك وأما ما كان في الحائط يوم التعاقد من دواب ورقيق تخلف من مات منهم على رب الحائط
 وان لم يشترط العامل ذلك وعليهم عمل العامل ولو شرط خلفهم على العامل فلا يجوز ابن
 حبيب فان شرط العامل على رب الحائط خلف ما أدخل العامل فيه أو شرط رب الحائط على
 العامل خلف ما هلك ما كان لرب الحائط فيه رد العامل في الوجهين الى أبر قمتله البابى من
 مات من الرقيق والابرة والدواب أو مرض أو وضعه مانع من العمل عن هو لصاحب الحائط
 فعليه خلفه لان العقد كان على عمل في خدمة صاحب الحائط ولكن تعين به لا بالتسليم والبعد
 وشبه في لزوم العامل فقال (كم تلقى مارت) يفتح الراء والمثلثة مشددة أى على وتقطع من
 الدلاء والحبال اذا قويت في الزمن الذى يقضى فيه مثلها عادت خلفها على العامل لا على رب الان
 لها وقتا معلوما تنقضى فيه بخلاف ضياعها وموت الدواب خلفها على رب الحائط (على الاصم)
 عند البابى من الخلاف قال لو استعمل مائ الحائط من الحبال والاكتفى خلق فعلى العامل
 خلفه ولو سرق فعلى رب الحائط خلفه فاه بعض شيخنا وقيل على رب الحائط خلفه في
 الوجهين والاول اظهر فالناسب تقديم هذا عقب قولوا تنقضى وكما وقيل قوله لا ابرة من
 كان فيه لا ابرام ناخبة انه تشبه في عدم لزوم العامل وهذا وان كان قول الان البابى لم يصححه
 فلا يصح غشمة كلامه في غشخ في بعض التسخ لاملارث على الاصم بالنفى أى يلزم العامل خلف
 مارت وهذا صحيح وفي بعضها بالتشبيه وعلى هذا ففي حقه ذكر قبل قوله لا ابرة الخ الحظ يعني
 ان ما كان في الحائط من حبال وادلية وآلات وحديد ونحو ذلك عند عقد المساقاة فإنه يكون

(قوله هو) أى العامل (قوله)

قال أى النسي (قوله قال)

أى البابى (قوله عليه) أى

رب الحائط (قوله لانه) انما

الشان (قوله عليه) أى رب

الحائط (قوله فظاهرها)

أى المدونة (قوله أنه) أى

رب الحائط (قوله من رقيق

الحائط الخ) أى من (قوله

وعليه) صلة عمل بكسر

الميم (قوله ولو شرط) انما

رب الحائط (قوله خلفهم)

أى رقيق الحائط ودوابه

(قوله فيه) أى الحائط

(قوله لم يضمن ففتح متقطعا

(قوله من الرقيق الخ) أى

من (قوله عن هو لصاحب

الحائط) حال من الرقيقين

وما بعده (قوله فعليه) أى

رب الحائط (قوله لانه)

(الخ) أى مات (قوله قلب)

أى البابى (قوله استعمل)

بضم القام (قوله من الحبال

(الخ) أى (قوله لسرق) بضم

فكسر (قوله فلانما نسب

تقديم هذا) أى كارت على

الاصح فتربع على جعل

خلفه على العامل (قوله

وهذا) أى علم لزوم العامل

(قوله عليه) أى علم لزوم

العامل (قوله من حبال

(الخ) أى ما

العامل ولا يجوز لرب الحائط ان يحاجه وما لم يكن في الحائط فعل العامل الاتيان به فاذا رث
 ما كان في الحائط من الاثان اى بلى قبل يجب على ربه خلقه او على العامل ذكر البلى بى في ذلك
 قولين قال وصكونه على العامل انظر لانه انما دخل على ان يتقعه حتى تملك عينه وامد
 انهما ثم معلوم بخلاف العبد والدية فانه لا يعلم امد هلا كهما وجزم التبعين بان خلقه على
 العامل ولم يهلك خلافة قوله كما رث ان كان بكاف القسيه كما في غالب النسخ معتد كره قبل
 قوله لا اجر لمن كان فيه فاه غ لانه مشبه بما هو على العامل خلف وان كان بلا الزامه فهو
 من المتنى قبله اى ليس على العامل خلق من مات او مرض من كان فيه وعلمه خلق ما رث قالو
 سرق ما كان في الحائط من الاثان كان على رب الحائط اخلافها اتفاقا فاذا اخلفه ساربه
 انتفع العامل بما قدر ما كان ينهى اليه المسروق ثم اختلف فيه من قال اذ ابنى بلزم ربه خلقه
 قال يقرر العامل على الانتفاع به ومن قال الخلف على العامل قال له بان يأخذ واقفا اعلم
 وشبه في صحة المساقاة فقال (ك) ساقاة (زرع وقصب) لسكر (و بصل وقثانة) بفتح الميم
 وسكون الصاد ثلثة قسم (ان يحزبه) اى المذكور بعد الكاف من علمه التقدر هو الدية
 الباجى اى من علمه الذى يتم به او ينزأ ويبيع وان كان له مال ابن شدم كان غير ثابت الاصل
 كالنشاء والباذنجان والزرع والكمون وقصب السكر فلا يجوز فيه المساقاة حتى يعجز عنه
 ربه هذا مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن نونس ويحقر قول الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه انه رأى ان السنة انما وردت بالمساقاة في الثمر فيجوز للزرع وما شبهه احقر رتبة
 منها في حيز هافيه الا عند شدة الضرورة التي هي سبب ايجاز المساقاة وهو العجز عن القيام
 وبعدمه وجميع من الارض به بمثابة كالشجر (و) ان (خيف) بكسر الخاء المجهمة اى تحقق
 او ظن (مونه) اى المذكور بعد الكاف ان لم يساق عليه (و) ان (برز) من ارضه واستقل
 (و) ان (ليرد) بفتح اللام وسكون الواو المحدة اى يظهر (صلاحه) اى المذكور بعد الكاف فيها
 انما يجوز ساقاة الزرع اذا استقل من الارض وان اسبل اذا احتاج الى الماء وكان ان تترك
 مات فاما بعد جواز بيعه فلا يجوز ساقاته (و) اختلف في جواب (هل كذلك) المذكور
 بعد الكاف في توقفه نعم ساقاته على عجزه وخوف مونه وبرزه وعدمه وصلاحه (الورد)
 بفتح الواو وسكون الراء مبتدأ خبره كذلك (وتحوى) اى الورد عما تجبى ثم تبع بماء ماله في
 الارض كالبايعين والاشترى بعد الهمز (والقطن) بضم القاف وسكون الطاء المهملة عطف
 على الورد الذى يختلف حاله بين ثمره مرارعة اياه ماله في بعض البلاد وجنبا مرة فقط في
 بعض آخر (او) الورد وما عطف عليه (كالاول) في صحة ساقاته وان لم يعجز عنه وبه ولا يجب
 مونه (وعليه) اى كونه كالاول (الاكثر) من شارحها في الجواب (تاويلان) اى فهمان
 الشارحان ابن رشد كان ابن القطن يجعل المدونة على الجواز في القطن والزرع والمقاني ولا
 يختلف في الورد والبايعين انه لا يعتبر فيها العجز وفيه المنة في القطن والقمط والقصب والموزان بنونس
 ومثل القصب والبقل والكرات واختلف في الرمان والقصب الحلو في المقدمات قصب
 السكر مثل الزرع والكمون فانه في الحظ كلامها كالصريح في انه كالشجر ونصه ولا باس
 بمساقاة الورد والبايعين والقطن وأما المقاني والبصل وقصب السكر فكل زرع يساق ان يحز

(قوله قال) اى الباجى
 (قوله لانه) اى العامل
 (قوله ولم يهلك) اى النسخ
 (قوله هو) اى المذكور
 (قوله البسه) اى العمل
 (قوله وان كان له) اى
 الزرع وما عطف عليه
 (قوله السنة) بضم السين
 وشدة النون (قوله منها)
 اى النشاء (قوله فيه) اى
 الزرع (قوله هو) اى
 شدة الضرورة وذكر
 تنبيه خبره (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله وان
 اسبل) بمبالغة في جوازها
 فيه (قوله في توقف) صلة
 كاف التشبيه (قوله لا
 يختلف) بضم الباء وفتح
 اللام (قوله انه) اى الشان
 (قوله وفيها) اى المدونة
 (قوله نعمها) اى المساقاة
 (قوله في انه) اى الورد
 ونحوه (قوله ونصه) اى
 كلامها

(قوله على الجواز) أى فى الورد ونحوه (قوله مطلقا) عن شرط غير ربه وخوف مونه (قوله لم اره) أى التاويل الاول (قوله الاقسه) أى القطن (قوله كذا) أى أقت فى ضم أوله وكسر تائه مثقالا (قوله فيها) أى المدونة (قوله وهى) أى المساقاة (قوله لم يزل) أى دب الحائط والعامل (قوله ان كانت) أى الانصار (قوله تعلم) أى تخر (قوله نفى) أى المساقاة المطلقة أو القصد بالجداد المطلق (قوله لم يبين) أى صراحة اذ ظاهره انه شرط القمل ٧١٣ ظاهر فى الوجوب (قوله انهما) أى المساقاة (قوله كلامها)

ر به ٨١ قال فى التوضيح جعل المدونة على الجواز مطلقا اظهره فى المقدمات لا يبين ان يختلف فى ان المساقاة فى الماسمين والورد جاز على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان لم يجز صاحبها من عملها وأما القطن فاستبعد ابن رشد الجواز فيه وأشار ابن تومس الى ان الخلاف فى القطن يقتضى انه خلاف فى حال فيكون شجرة فى بعض البلاد كالاصول الثابتة يقتضى غير مستين وفى بعضها يكون كالزروع لاصل له ثابت وهذا ظاهر والله اعلم الشافعى اظهر من ذكر التأويل الاول فى الورد ونحوه فاقى له انه لا فى القطن ولم يذكره شريح وفى الاقسه وظاهر كلامهم ان الورد ونحوه كالشجر بلا خلاف (وأقت) بضم الهمزة وكسر القاف مشددة أى اجل كذا على المساقاة (الجواز) بفتح الجيم وإعجام الذالين وإهماله ما اى يقطع الثمرة فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه الشأن فى المساقاة الى الجواز لا يجوز شهر او لاسنة محدودته وهى الى الجواز اذا لم يوزل ابن القاسم ان كانت تقام فى العام مرتين فهى الى الجواز الاول حتى يشترط الثانى الحظ لم يبين المصدر رجه الله تعالى على التوقيت شرط لصحتها ام لا والذى يقتضيه كلامها انه ليس بشرط فيها ابن الحبيب يشترط تأقيتها واقله الى الجواز اذا وان اطلقت جلت عليه ابن عميد السلام اشتراط التأقيت مع الحكم بصفة المطلقة بعيد فان قلت لعل مراده ان الجاهل يتسدها وهو أمر اذا على اطلاقها قلت تكون الجاهل مانعة من الصحة لان التأقيت شرط لصحة ٨١ او الحسن قولها لا يجوز شهر او لاسنة محدودته ظاهره ان الاجل يقتضى قبيل اجل الجواز او يصدقه لا يجوز لانه ان كان لا يقتضى الابد الجواز فهو زيادة تشترطها وباب الحائط على العامل وان كان الاجل يقتضى قبله فهى زيادة تشترطها العامل على رب الحائط لانه يعمل فى نفسه بعد الاجل الى الجواز انما قال لا يجوز شهر او لاسنة محدودته (و) ان أقت بالجداد وكان الشجر يعلم مرتين فى العام (جاء) بضم فكسر المساقاة (على) جذاذ بطن (اول ان لم يشترط) بضم التحتية وفتح الراء بقاؤها الى أن يجذب بطن (ثان) فان اشترط استقرت اليه ابن القاسم ان كانت تقام فى العام مرتين فهى الى الجواز الاول حتى يشترط الثانى وهى الى اباس بمساقاة تفضل يعلم فى السنة مرتين كما يجوز مساقاة عامين وليس ما ذكر هنا كما ساقاة القصب لان القصب يصل به وسبع ما ياتى بعده والشجر لا يتابع ثمارها قبل ان تزحم ٨٢ وعطف على قوله كسر زرع المشبه بالشجر فى صفة مساقاة مشبه آخر فيها اقال (وكيفاض) أى ارض خالصة من الشجر والزرع حيث يساض لا شرا فى الثمار بشماع الشمس وفى الليل نور الكواكب فان استقرت عن ذلك بوزن الشجر والزرع سميت سودا لا سودا هيا بالليل بين (تخلل وزرع) لوجواره فيصع ادخاله فى المساقاة يجوز ما يخرج مما

٩٠ منغ ث (قوله يعلم) بضم فسكون يفر كذا (قوله فان اشترط) أى الثانى مع مفهوم الشرط (قوله استقرت) أى المساقاة (قوله اليه) أى الثانى (قوله ان كانت) أى الانصار (قوله نفى) أى المساقاة المطلقة أو القصد بالجداد المطلق (قوله فيها) أى المدونة (قوله يعلم فى السنة مرتين) أى مع شرط بقائها الى الجواز الثانى (قوله ما ذكرنا) أى مساقاة تفضل يعلم مرتين الى الجواز الثانى (قوله كساقاة القصب) أى فى السداد (قوله مشها) بفتح الباء مثقالا (قوله نفى) أى الصحة مشها (قوله فان استقرت) أى الارض (قوله عن ذلك) أى عن شماع الشمس وفوز الكواكب (قوله ادخاله) أى الياس

(قوله فيه) أي البياض (قوله فيه) أي ما جرى العرف به (قوله فان كان فيه) أي البياض (قوله نعم) أي فيه والعالم قوله
 مجموع (قوله البياض) قوله نعم (قوله) أي البياض (قوله فيها) أي للدونة (قوله فيه) أي البياض (قوله أو من
 البياض فقط) أي على ربه (قوله وان جعلنا الزرع بينهما) مبالغة (قوله وان كان) أي عقد المساقاة (قوله على ان زرعه) أي
 البياض (قوله ويحكم) أي البياض ٧١٤ (قوله وما أتيت) أي البياض (قوله فيهما) أي ربه وعمله (قوله يشترط) يضم

(قوله ولا يجوز) اى ادخالها فيها (قوله الحماة) اى ارض الارض (قوله الجبل) الموار
 اى مجموع كرا الارض وباقى من الغلة وفى ثلاثة عشر (قوله فى ضيق) خبر مقدم (قوله وواكان) اى الياض (قوله عنه) اى
 السواد (قوله لا يصلح) اى لا يصلح شرط الياض له (قوله لئلا) اى اصابة الياض الحماة لا يصلح (قوله فهى) اى فى الياض
 وانتهى لئلا تذهب (قوله وبها) اى المدونة (قوله بشرطه) اى الياض (قوله يسقمه) اى الساكن

(قوله فهو) أى الزرع (قوله) أى العامل (قوله) أى الساض (قوله) أى الزرع (قوله) أى الزرع (قوله) أى المساقاة (قوله) بأن كانت حقيرة، أى الشجر المختص بأربعة الشجر الزرع (قوله) ثلث خبز يكون (قوله) أى قيمة الفرض (قوله) على ما يكون (أى الزرع قوله بحسب) أى العادة (قوله الغار) أى ٧١٥ الشعر (قوله السنة) ضم السن وشدة

الموازان سلكني الياس في العقد فخرج عني العادل فهو خاصة وكذلك لسكانه ثم
تساقفه عند الزراعة والعامل وقال ابن حبيب ابن عبدوس واذا اتى العامل فاعلم اى
منه ان يصون تعامله العليل خاصة قوله ك ان ينس خلاف هذا وقال الباقى
مظاهره قول اصحاب الاحام مالم يرض الله تعالى عنه اى فى العاقل كونه تعارفه جميع
الحائط فيما يلقى للعامل وفيما يشترط دخوله في مساواة العاقل ابن عرفة يظهر اقول اصحاب
مالم يرض الله تعالى عنه ان العتير تبعته لجلب غير الحائط في لقوم اذ ادخله في المساواة وقال
ابن عبدوس انما دخل في ادخله فيها والعشيرة في قوم للعامل تبعته لمظه فقط ٨١ (و) ان
عند المساواة راع فيه غير تابع له (دخل في اهلها) وما (شجر سبع زرا) بان كانت قيمة ثمره على
ما تكون عليه يجب العادى ثلث مجموعها مع قيمة الزرع على ما يكون عليه بصرفه فلا
يجوز للغاؤه لاحدهما قاله ابن القدام لان السنة انما اوردت بالغاء البياض ولا بد من شروط
مساواة الزرع لانه المتبوع وحكمه كس مسئلة المصنف كذلك فدخل الزرع التابع
الشجر في مساواة (وما فلا يجوز زرافا ولا لاحدهما) لعتير شروط مساواة الشجر لانه المتبوع
(وجاز) اى يجوز زرع وغيره اى مساواتهما بعقد واحد ان كان احدهما متاعا لا شرب
(وان) كان كل منهما ماز غير متبع للآخر فلهما من سابق رجلا للزرع على الثلث وتغلا على
النصف فلا يجوز حتى يكونا على حرم واحد جميعا وبغير عن الزرع به وان كانا في ناحية
(و) يجوز (حواطة) اى مساواتهما بعقد واحد ان كانت من صف واحد بل (وان اختلفت)
اصنافها وكانت (بجيرة) واحد كذلك وان كان بعضهما افضل من بعض لمساواة صلى الله
عليه وسلم اهل خبره على الشطر وفيما الجيد والردى فان اختلف الجزان كذلك من احدهما
وربما من الآخر فلا تصح في كل حال (الا في صفقات) بان عقد المساواة على كل واحد وحده
فيما لا يجوز ان تدفع الى الرجل سائطين مساواة احدهما على النصف والا ترضى الثلث في
صفقة ولا باس ان يصون على جز واحد وان كان احدهما افضل من الآخر مما اقرق
السوق كان هذا على الثلث وهذا على الثلث وقد كان في خبر الجيد والردى حين ساقهاها
التي صلى الله عليه وسلم على الشطر كلها ابن الحاجب يجوز ساقها مختلفة او متقاربة في صفقة
بشرط جز واحد او ما في صفقات فلا شرط فيها (و) يجوز ان يساق حائط (غائب) ببعضه بل
عقد المساواة ان وصف بضم الواو وكسر الصاد اهل الحائط وما قيمته من الشجر (و) ان
(وملأ) اى الحائط الغائب العامل ان سافر اليه عقب عقد المساواة (قبل طيب) ثم (ه) فان
كان لا يصل اليه الا بعد طيبه فلا تصح مساواته فيها لابن القدام رجاء تعالى لا باس بمساواة
سائقه بغيره اذا وصف كالبحر يرد اذا كان يصل اليه قبل طيبه المراد بصفه ذكر
ما يحتاج اليه من العمل فذكر ما قيمته من الرقيق والدراب ان كان اوانه لا شئ يميزه عنهما هل

(قولوهو) اى الحائط (قولهغرب) يقع الغين المجهمة وسكون الراء اى دلوكبير (قولهووصف) عطف على ذكر (قولومن) صلاة. بيان وصف ارضه (قولهوامنية) اى الحائط عطف على ما يستباح اليه (قولومن انواع الشجر) بيان ما (قولهوعدددها) اى الشجر عطف على انواع (قولهواالتد الذي الخ) عطف على ما يستباح اليه (قولهانه) اى الشان (قولهوهو) اى الاكثاء بوصف الحائط (قولهالحائط) ٧١٦ مفعول مرفوعة المضاف للقاعة (قولهالسابقة) نصب مرفوعة (قولهكافة) خبر ان

(قوله تبيعها) اى
المسافة (قوله فيها) اى
المدة (قوله بالبيع)
ملا تشبيه (قوله عقدا)
اى رب الحائط والعامل
المسافة الحائط غائب
(قوله فيه) اى الزمن
(قوله فز يصل) اى العامل
(قوله اليه) اى الحائط
(قوله في ماله) اى العامل
(قوله احدهما) اى رب
الحائط والعامل (قوله
لانه) اى شرطها على
احدهما (قوله بشرط)
اى رب الحائط والعامل
(قوله ان المسافة) اى
تمرها (قوله وضعا) اى بقية
الحائط (قوله ماله) بفتح
اللام اى القصر الذى قرب
الحائط (قوله من غير
غيرها) اى المسافة يانما
(قوله لمن اتعب عليه)
اى الزكاة انزاعه (قوله
احدهما) اى رب الحائط
والعامل (قوله الزكاة)
اى على الاخر (قوله ولم
يكن له) اى مشروط الزكاة
(قوله فضه) اى الترع
(قوله ان بلغت) اى غمره
(قوله ما) اى غمر (قوله اليه)

(قوله قال) اي ما لشرى
 الله تعالى عنه (قوله السنة)
 بضم السين وشد النون
 (قوله تكرر) اي خلل
 (قوله انه) اي الشان (قوله
 كونه) اي المساقاة (قوله
 تجوز) اي المساقاة (قوله
 هذا) اي ان الاخيرة
 بالمجداد (قوله عنها) اي
 الاخيرة تنازع تقدم وتأخر
 (قوله فيها) اي المساقاة
 (قوله اليه) اي المجداد
 (قوله فان قصد) بضم
 فكسر (قوله تعديها)
 اي المساقاة (قوله فسدت)
 اي المساقاة (قوله سألته)
 اي ما لشرى الله تعالى
 عنه (قوله قال) اي مالك
 رضى الله عنه (قوله
 اعله) تحرى به الصدق
 (قوله الى السنين) صلة
 المساقاة (قوله على وجهين)
 خبر المساقاة (قوله قبلها)
 اي الشهور (قوله انه) اي
 الشان (قوله احدهما) اي
 الغلام والداية (قوله
 عليهم) صلة على بكر الميم
 (قوله فهو) اي شرطه
 (قوله ان شرط) اي العامل
 (قوله فغيره) اي وبقا
 اوصوا تأخيرهم (قوله
 وان كان) اي المتروك
 (قوله فلا يجوز) اي شرطه
 (قوله وجبه) اي الخلف
 (قوله في البيان) خبر مقدم

ما لم نذكر جدا قبل عشرة قال لا أدري تعدد عشر سنين ولا ثلاث ولا اثنين في التوضيح هذا
 يحفل بعينين أحدهما انه لم يثبت عند من من السنة والثاني انه رأى انه يختلف باختلاف
 الحواط اذ الجدي ليس كالقديم فلو حدد لهم الاقتصار على ذلك الحد في كل حائط وليس كذلك
 ثم ذكر عن المعين انه يسحب كونه سنين سنة الى اربع وذكروا التنبيل ايضا ان الحاسب يجوز
 سنين والاخيرة بالمجداد الموضح في البيان لا خلاف في هذا سواء تقدم الجدا أو تأخر عنها في
 المعين الصور فيها ان تورخ بالتهور الجمجمة التي فيها الجدا فان أرخت بالعربية فأنقضت
 قبل الجدا فعلى العامل التقاضى اليه ابو الحسن هذا في السنين الكثيرة لان السنين العربية
 تنتقل الحط فان قصد تعدد بها بالعربية سواء تقدم على الجدا أو تأخر عنه فسدت وفي جماع
 اشبه سألته عن الذي ساقى ثلاث سنين ليس ذلك من جدد الى جدد قال بل ابن رشد ما
 لا اختلاف فيه اعلم ان السنين في المساقاة انما هي بالاهل لا بالمجداد فان سأل المسنين واشترط
 احدهما على الآخر لتخرج قبل الجدا او بعدهم الى مساقاة مشدلة الغنى المساقاة الى
 السنين والثلاث على وجهين ان اريد اقتضاء السقي بانقضاء الفترة التي تكون في السنين
 جازت وان قصد التقاضى بالعمل الى انقضاء شهر او السنة وان جئت الفترة قبله فلا تجوز
 وللعامل في السنين الاولى ساقاة مثله وفي الاخيرة من حين جدد الفترة الى ذلك الوقت اجر مثله
 الحط فخص ان المطلوب فيها تعدد بها بالمجداد سواء اعتد لها العام واحد او لسنين فان
 اطلقا حاجلت على الجدا وان اراد ان التعدد بانقضاء السنة او السنين العربية المتقدمة على
 الجدا او التأخر عنه فسدت طي فالعبر الجدا لا الزمان فلا حاجة للتورخ بالجمعي ولا
 بالعربي فحين ما هله بعض الشيوخ ان المعتبر الجدا فاذا اخرج فكون بالجمعي الذي يكون
 الجدا عنده لا مطلقا لان المدا على الجدا وكذلك بالعربي الذي يكون الجدا عنده فلا فرق
 بينهما الا انقباض الجدا وانما يترك بالجمعي من العربي اذا كثرت السنون فاذا اخرج بالجمعي
 الذي يكون الجدا عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف التورخ بالعربي الذي يكون
 الجدا عنده فانه يختلف عند كثرة السنين لا انتقال كما تقدم عن ابي الحسن وبطل على ان
 المعتبر الجدا وقولها لا يجوز شهر او لاسنة محدودة وقول المعين الصواب في المساقاة ان تورخ
 بالشهور الجمجمة التي في الجدا انقضاء الجمجمة بالتي فيها الجدا وكذلك قال في العربية
 التي فيها الجدا والله اعلم (و) يجوز اشتراط (عامل) على رب الحائط (داية او غلاما) اي
 رقمه ارب الحائط يعمل معه (في) الحائط (الكبير) او اقله الخلف فيجوز اشتراطهما معا ومفهوم
 الكبيره لا يجوز اشتراط احدهما في الحائط الصغير وهو كذلك اذ قد يكتبه ذلك فغير
 العمل كله على رب الحائط الحط ويجوز اشتراط مجموعهما بل يقال يفهم منه ايضا انه لا مفهوم
 لقوله داية او غلاما انه يجوز اشتراط الدائنين والغلامين اذا كان الحائط كبيرا ان يونس اذ
 اشتراط الداية والغلام خلفا ما من ذلك على رب الحائط اذ عليهم عمل العامل فهو منزلة
 مالي كاتوفيه وقال الغنى ان شرطه غير معين كان على وجهه خففه وان كان معينا بان قال هذا
 العبد او هذه الداية فلا يجوز الا بشرط الخلف وفي التوضيح اذ شرطه غلاما وداية فقال
 سمحتون لا يجوز الا بشرط الخلف وقبل يجوز وان لم يشترط الخلف والحكم بوجهه في البيان

(قوله ذاك) اي الاصلاح (قوله منه) اي اثر المصلحة يلزم (قوله يتصلها) اي العين (قوله قدمه) اي أو ما قبل (قوله لا يلزم العامل) خبر (قوله اشتراطه) اي ما لا يتعلق بها (قوله عليه) اي العامل (قوله بها) اي الترتيب (قوله فهو) اي ما يتعلق بها ويتصلع بانقطاعها اليه سبق منه يصير (قوله وعليه) حمله أخذ (قوله لانها) اي المساقاة ٧١٩ (قوله وان لم يعمل) مبالة في زعمها

ذلك في المساقاة وان لم يكن رب المايط غيره منه بقدر ما يصلحها الا لا يذهب عمل العامل هدا (أو) اشتراط (ما) اي عمل (قل) بفتح القاف واللام منقلبه على العامل غير ما تقدم لمساكنه وعدم بقاءه بعد منته المساقاة بالموافقه وان لا يجوز اشتراط الكثير على العامل كقوله بشر وقتي عين وبنامناط وانما صغيرة وهو كذلك الخط ولقوله من على قوله واصلاح جدار وادخل عليه كفا قال كاصلاح جدار المكان أحسن لان فيه تنبيها على ان على جوار اشتراطها على العامل يسارتمها قال فيها وانما يجوز رب المايط ان يشترط على العامل ما نقل مؤتمه عبد الوهاب ما لا يتعلق بالثمة لا يلزم العامل ولا يجوز اشتراطه عليه وما يتعلق بها ان كان ينقطع بانقطاعها أو سبق بعدها منه الشيء اليسير وجاز مثل التذ كرو والتفجج والسقي واصلاح وراضه وجلب المله والجهد وما يتصل بذلك فهذا وشبهه لا يلزم العامل وعليه أخذ العوض وان كان سبق بعد انقطاعها وبتقريبه ربهما مثل حقير ربهما أو بنات يبيح نفسه كالجرين أو انشاء غرس فهذا لا يلزم العامل ولا يجوز اشتراطه عليه لانها زيادة يتفرج بها رب المايط فهي كالوجه الاول الذي لا يتعلق بالثمة (و) يجوز (تقايها) اي ادب المايط والعامل من المساقاة تقايلا (هدرا) بفتح الهاء والهمزة اي بلا شيء يأخذ أحدهما من الآخر في الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن ساق رجل ثلاث حنن فليس لاحدهما القرض حتى تنقضي المساقاة لانها انتمها المقدون لم يعمل الا ان يتشارك كلفه عرض يأخذ أحدهما من الآخر فيجوز وائس من بيع الثرق بل قد وصلحه اذ العامل ان ساق غيره فربه اذا تاركه كالاجبي ومن ساقته سائط فلا يجوز ان يقبل على شيء تعطيه لانه كان قد شرع في العمل أم لا لأنه غرر ان كان أغر الغل فانه بيع الثرق قبل زهوه وان لم يفرقه ومن أكل أموال الناس بالباطل أبو الحسن قوله اذ العامل ان يساق غيره استدلى على جواز متاركة رب المايط يجوز مساقاة الغرس فيعمل المتاركة مساقاة ان عقدت بخير لفظها لانها اقالة وهي معروفان تقايلا على شيء يعطيه اياها ولم يعمل على ذلك حتى طأت بالعمل بعد فيما عمل الى اجرة منه وان خرج على جره مسمى فان كان قبل العمل فلا خلاف في جوازه وان كان بعده فاجان ابن القاسم ومنعه في معاج اشبه خوف أن تكون المساقاة أظهرت أو لا أو آخر اذ رغبة لاجل اجرة مبدعة على جره الثمة فعد الى اجرة منه ابن رشدان تقايلا على الجزء لامر بدالهما دون دلالة فلا حرج عليهما لانها مساقاة صحيحة وظاهر كلام ابن رشدان هذا هو المذهب وقوله الموضع (و) يجوز (مساقاة العامل) عاملا (آخر) ان كان مثل الاول في الامانة (ولو) كان (أقل امانة) منه فبما ان سوق في اصول أوزر مساقاة فهو في مثل امانة فان ساق غير أمين ضمن النفس يجوز دفعه لامن وان لم يكن مثله في الامانة وحل على ضدها ضمن الخط تجوز مساقاة عاملا آخر على مثل الجزء بعد العمل وقبله على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه انها لازمة وعلى انها جائزة فلا يجوز قبل الشروع في العمل الا برضا ربه وان

بضم فكسر اي المدفوعه (قوله ضدها) اي الامانة (قوله ضمن) اي الدافع (قوله بعد العمل) حمله مساقاة (قوله قبله) اي العمل (قوله بانها) اي المساقاة بان مذهب بخلاف من (قوله وعلى انها) اي المساقاة قبله (قوله فلا يجوز) اي ما قاله ابو

(قوله ساقاه) أى العامل الأول العامل الثاني (قوله وقد توفى) أى الأول (قوله فان كان) أى مساقاة الثاني (قوله)
كان له) أى الأول (قوله الفضل) أى الزائد على ما ساق به الأول الثاني مما ساق به رب الخائط الأول (قوله وان كانت)
أى مساقاة الأول الثاني (قوله تذب) أى العمل (قوله فكذلك) أى مساقاة بعد العمل فى ان الفضل الأول (قوله)
على أنها) أى المساقاة (قوله وليس له) أى الأول (قوله ذلك) أى الفضل (قوله موجب) بفتح الجيم أى مسبب (قوله)
أى العامل الخائط) تفسير للفاعل ٧٢٠ المستر والمفعول البارز (قوله لأنها) أى المساقاة (قوله في وقف استحقاق)

ساقاه على أكثر من الجزء الذى ساق عليه رب الخائط كان ساقاه بالنصف وهو ساقى بالربع
فان العامل الثاني يأخذ ما ساقى عليه رب الخائط ويتبع الأول بنصف ما ساقاه وان ساقاه
أقل مما ساقاه به رب الخائط يأخذ ما بالربع وقد ساقاه رب الخائط بالنصف فان كانت بعد
العمل كان له الفضل وان كانت قبله فكذلك على ان الأمانة وليس له ذلك على أن أغبره لازمة
قاه ابن رشد (وجعل) بضم فكسر العامل الثاني عند جعله (على خذها) أى الأمانة حتى
يتبين أنه أمين (وضمن) العامل الأول موجب فعل الثاني غير الأمين سواء كانت المساقاة فى
شجر أو زرع (فان عجز) العامل عما يلزمه عمله فى الخائط أو الزرع (وليجد) أمينا سابقه
(ألمه) أى العامل الخائط أو الزرع له (ههنا) أى بلائى يأخذ منه ربه لأنها كالجعل فى
وقف استحقاق عوضها على تمام العمل فيها ان عجز عن السقي قبل الحاق من ثقت أمينا فان لم
يجد أسلم الخائط له ولا شيء له ولا عليه (ولم تنسخ) المساقاة (بقلس ربه) أى الخائط سواء
نفس قبل العمل أو بعده (و) يسع بكسر اللوحدة الخائط لتوفى ربه على أنه (مساقى) فيها
ان قلس رب الخائط فلا تنسخ المساقاة كان قد عمل أم لا ويقال لغرامة يسع الخائط على ان
هذه فيه مساقى كما هو قيل لابن القاسم لم أجزه ولو أن رجلا باع حائطه قبل الأبار واستثنى
شره فلا تجزئه قال هذا وجدته الاستثناء وليس هذا عندى استثناء ثمرة الخط ظاهر قوله
يسع سواء كان ساقاه سنة أو سنين ومنه يصحون فى السنين وصرح ابن عبد السلام
والمصنف بأنه خلاف قول ابن القاسم (و) تجوز (مساقاة وصى) حائط تجوز له لأنها من
تصرفه (و) تجوز مساقاة (مدين بالاجر) من غرامته عليه حائطه لأنها ككرائه لارضه
وداره وليس لغرامته فصحتها فان كان تجوز راعيه فلا تجوز مساقاه وان زلت فلهم فصحتها
فما الوصى دفع حائط الأيتام مساقاة لان الامام ما كراضى الله تعالى عنه قال يسع وشرأه
لهم جائز وللمأذون دفع المساقاة وأخذها والمدين دفع المساقاة ككرائه أرضه وداره ثم
ليس لغرامته فصح ذلك ولو ساقى أو أكرى بعد قيامهم فلهم فضضه (و) تجوز (دفعه) أى
الخائط (الذى) يعمل فيه مساقاة ان (لم يصر) الذى (حسنته) أى الذى التى يأخذها فى
تظلمه من العتب ونحوه (خرا) أى تصقق أو ظن رب الخائط ذلك فان كان يعصرها خرا فلا
تجوز مساقاة لأنها أمانة له على عصيانه فيها كره الامام ما كراضى الله تعالى عنه أخذك من

صلة كاف التشبيه (قوله)
فيها) أى المدونة (قوله)
ان عجز) أى العامل (قوله)
أميئا) حال من قوله
فان لم يجد) أى أمينا
يساقبه (قوله أسلم) أى
العامل (قوله ولا عليه)
أى العامل (قوله المساقاة)
تفسير للفاعل تنسخ
(قوله فلس) بضم فكسر
متغلا (قوله الخائط) تفسير
لثابت فاعل يسع (قوله)
فيها) أى المدونة (قوله كان)
أى العامل (قوله لم أجزه)
أى يسع الخائط على أنه فيه
مساقى (قوله قال) أى ابن
القاسم (قوله هذا) أى
يسع الخائط قبل الأبار
واستثناء ثمرة (قوله وليس
هذا) أى يسع الخائط على
أنه فيه مساقى (قوله ومنه)
أى يسع (قوله بأنه) أى
منع يصحون (قوله لأنها)
أى مساقاة (قوله تصرفه)
أى الوصى (قوله) أى

نصرافى

مجبوره (قوله ساقاه) أى المدين مفعول مساقاة (قوله لأنها) أى المساقاة (قوله)
مبضها) أى مساقاة المدين (قوله فان كان) أى المدين الخ مفهوم بالاجر (قوله فيها) أى المدونة (قوله يسع) أى
الوصى (قوله وشرأه) أى الوصى (قوله لهم) أى الأيتام تنازع فيه يسع وشرأه (قوله جائز) خبر يسع وشرأه (قوله)
والمأذون) أى فى اختيار من مالكة (قوله رب الخائط) تنازع فيه تصقق وغلن (قوله ذلك) أى عدم عصر حصته خرا
(قوله فان كان) أى الذى (قوله يعصرها) أى حصته خرامته ولم يعصر الخ (قوله لأنها) أى مساقاة (قوله)
أى الذى (قوله أخذك) خطاب للمسلم

(قوله وليست) بضم التاء التكليم والدرجى الله تعالى عنه (قوله أراه) أى أختصم من نصره فى مسأله أو قرأه (قوله فغفل) خطاب لاسم (قوله أمنت) بفتح التاء مخاطب المسأل (قوله نادى بصم) أى النصر ال (قوله بقبورها) أى الجور (قوله ذاك) أى مسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله نادى خير) أى نادى ليعلمه لا يقال ٧٢١ (قوله بحرهما) أى الجور (قوله جله) أى

فصرافى مسافة أو قرأنا ولست أراه حراما ولا بأس أن تدفع تلك الحواضر مسافة أن
أمنت أن يصرح حصة خرا ابن العربي كيف قال مالك هذا وقد ساق رسول الله صلى الله عليه
وسلم أهل خير ولم يشترط إلا من عن عصره انظر إلى قال المنوع إذا كفو بقوم مسما
ولا يطاق كان ذلك في تحريم الخمران فتح خير بعد ما يراه وظاهره أنه قد سلم على عدم الأمن
حتى يعلم الأمن (لا) قبوز (مشاركه) أى المساطة العامل فى بيع المسافة يسع القتران
من قال رجل اسق أنت وأما ساطة قال جبر لا بد بشرط أن يعمل معه فكان له إسله إلى إحصاء
إن ربحه أن وقع وفات فاعمل أجيرا لا بد بشرط أن يعمل معه فكان له إسله إلى إحصاء
جبر أمن النجوة على أن يعمل معه بخلاف اشتراط العامل أن يعمل مع عبود المساطة قال فى
المدة لا يجوز أن يشترط العامل أن يعمل مع عبود المساطة ينشأ فان نزل فله مسافة مثله
وقال أشهب يرد إلى أجره مثله وقال مصنفون يجوز ولا رد إلى مسافة مثله كاشتراطه غلاما
أو دابة يعمل معه إذا كان المساطة كبيرا (أو) لا يجوز (إعطاء أرض) شخصا (يفرس)
الشخص ينسحب كذا وكذا ويخضعه فإذا بلغت الأشجار الأعمار كانت مسافة سنين
سما لا لا يجوز زانه غرر ابن ونس فان زنا فحقت ما لم يغر الشجران أقر وعمل فلا تقس
المسافة وله بتقديم أجره مثله ونقته وسنين المسافة مسافة مثله فضل وله قيمة أشجار
يوم غرسه فان لم يقل كانت مسافة بال قال غرر هذه الأرض وعرسها مع ما كانا بالغت
قدرنا خصوصا كان الشجر والأرض يتصاحبت وكانت مغارة فان انخرم شرط منها قدمت
فان أطلق على قبل العمل فحقت والأفلا على الفارس نصف قيمة الأرض يوم غرسه إبرا
وعلى رب الأرض نصف قيمة الفرس يوم يلف وهو ما يما على ما شرط (أو) لا يجوز إعطاء
شجر لم تبلغ الأشجار أن يعمل فيها (أحسن سنين وهي) أى الشجر (تبلغ) الأشجار (أشجارا)
أى الخمس سنين بعد سنين مثلا عبد الله قال غرر عليه قول بلغوا للأطعم فسحق وله نقته
وغير نقته وأذعره بعد الطعام والعمل فلا تقس فى بقية المدقة فيها مسافة مثله قوله
نقته أى ما تنقته فى الشجر (وضعت) بضم كسر مسافة (تاسدة) بضم ركن أو شرط
أو جود مانع (ولا عمل) أى أطلق على قبله سواء كانت على تقدير عمله فيها مسافة أو لا
أو أجره لانه لا يضيع شيئا على العامل ابن رشدان وقت المسافة على غير الوجه الذى جوزه
انار عن فانها تقس ما لم تنف العمل ويرد المساطة إلى الرب (أو) ظهر قيدها (في أمثاله) أى
العمل (أو بعد سنين أكثر) مساقطة تقس (أو جوبت) فيها (أجره للمثل) العامل وله
أجرة مثله فى عمله السابق على فتحها ومفهوم الشرط انما كان تقبيلها مسافة فلا
تقسى وهو كذلك فلا يضيع عمل العامل يتم العمل وله مسافة فله ضرره ولا لا يدين

٩١ منج ث الاعطاء المذكور (قوله بلغوا) اى الشجر الاغصان (قوله فسخ) بضم فسكسراى الاعطاء المذكور (قوله اى العامل (قوله فتهت) اى عوض ما تفتقه من الماضى (قوله اى العامل (قوله لغيا) اى بقية المتعاقبة (قوله اى العمل (قوله غامه) اى العمل (قوله لغيا) اى الساقطة (قوله لانه) اى الفسخ (قوله عليه) اى الاكثر (قوله حجت) اى ثبتت (قوله لغيا) اى الساقطة (قوله لعامل) صلة فوجب (قوله اى العامل (قوله انها) اى الساقطة

[illegible]

شعر كان قوله أشد) عند
فكرى المذكور من
عنه أو عرض (قوله
الحائط) شعر كان قوله
الثرة) حل من مسافة
المثل أو من شعره في شعره
(قوله فان اجبت الخ)
تفريع على في الثرة) قوله
ذمته) اى رب الحائط (قوله
ولو اجبت) اى الثرة
مبالغة (قوله كه) تؤكد
الخلافاً ومبداً لأن وشيع
الغلاف (قوله ان قامت)
اى المسافة القاسدة تروقه
اتهما) اى رب الحائط
والعامل (قوله ثيا) اى
المسافة (قوله بما اشترطه)
سبب خراج (قوله أشد)
اى رب الحائط والعمال
(قوله من زيادة الخ) بان ما
(قوله خارجة) نعت زيادة
(قوله عنها) اى غرة المسافة
كمن أو عرض (قوله فانه)
اى العامل (قوله يرد) يضم
فتحة (قوله ثيا) اى المسافة
القاسدة (قوله وذلك)
اى خرجها عنها الى اية
قاسداً أو مع قاسد (قوله
نرده) اى العامل (قوله

استأمره) ای صاحب الحائط العامل (قوله من الثابت بالخ) بان ما اعطاه (قوله ويمن)
 يحفظ على بما اعطاه (قوله رد) ای العامل (قوله اشترى) ای العامل (قوله عن حكمها) ای الساقط (قوله فاته) ای العامل
 (قوله ورد) بضم قفتح (قوله فيها) ای الساقط القاسد (قوله ومنزل) بفتحات مستقلا (قوله يرد) بضم قفتح (قوله اول قط) ظ
 على الحائط (قوله الثاني) ای غیر الطعم (قوله الاول) ای الطعم (قوله فيها) ای الساقط (قوله فيها) ای الحائط

(قول من الثمرة) بيان ما يخص (قول من الحائط) حمله يجعل (قوله اى العالم ٧٢٣) رب الحائط) نفسه لقاعل المستر

مسافة اشترط فيها رب الحائط على العامل أن (يعمله) اى العامل ما يخص رب الحائط من الثمر من الحائط (لثمة) اى رب الحائط (أو) مسافة اشترط فيها رب الحائط فاعمل العامل أن (يكفه) اى العامل رب الحائط (موتة) حائط (آخر) أن يعمل فيه بلاجر من ثمرته (أو) مسافة الحائط سنين (أو) اختص الجزع المشروط للعامل (أو) اختلاف (سنتين) كلت في سنة ونصف في أخرى وربع في أخرى (أو) مسافة حوائط في عقد واحد واختص الجزع باختلاف (حوائط) كل نصف في حائط وثلاث في حائط وربع في حائط وشبهه في مسافة الثلث فقال (كاختلافهما) اى رب الحائط والعامل بعد العمل في قدر الجزع المشروط للعامل من الثمرة (وليسهما) اى رب الحائط والعامل بأن ادعى رب الحائط جرأ أقل من المعتاد جدا والعالم أكرمه جدا فعدا الى مسافة الثلث ان لم يأت أو نكلا ابن رشد والذى وجدلان القاسم انه مرد في مسافة ثمانية اربع مسائل ثلث منها في المدونة وهما اذا ساء في حائط ونهه عن قدامه واذا اشترط المساق على المساق له يعمل معه في الحائط واثنان منها في العتبة وهما البيع والمسافة في صفقة والمسافة سنتين احدهما على الثلث والاخرى على النصف ففي هذه كلها مسافات للثلث وبعاض وكذلك مسألة خامسة وهى مسافة حائط على ان يكفه موتة أخرى وكذلك تنظم في حائطين على اختلاف الاجزاء وكذلك اذا اشترط العامل دابة أو غلاما ليس في الحائط وهو صغير تنصيصه الدابة وكذلك ان اشترط عليه ان يعمل - فطلب المال اى الجيرة ففي كل هذه يدلى على مساقته (وان ساقته) حائطك (أو) كرتيه (دارك) فالثمة باقيا اى وجدته (ساقا) يخشى منه سرقة الثمرة وما يسطو من الشجر والأواب ونحوها (لتنصيف) مساقته ولا كراؤ (وليتحقق منه) رب الحائط أو الدار وأما ان أكثره للخدمة فوجدته ساقا فذلك الفسخ لعدم امكان التمتع منه فيها ومن استأجر عبد للخدمة فافاء ساقا فهو عيب يرد به فقبل الفرق بينهما ان الاجير في الخدمة لا يقدر على التمتع منه وقال عبد الحق وابن ونس الثمرة بينهما ان كراه العبد للخدمة توقع في منافع معينة فهو كمن اشترى دابة فوجدت فيه عيبا بخلاف المكترى والمفلس والمساقي فاما وقوع الكراه فيها على الذمة وشبهه في عدم الفسخ فقال (كيسه) اى المفلس لمع له يقضى منه بها (وليعلم) البائع (فكسه) فليس له فسخ البيع لتفرطه في عدم السؤال عن حاله قبل بيعه فيها ومن ساقته حائطك أو كرتيه دارك ثم أفسدته ساقا فلا يقضى عنه ولا كراؤ ليتحقق منه وكذلك قال الامام مالك الرضى الله تعالى عنه من باع من رجل سلعة الى أجل فاذا هو مفلس ولم يعلم البائع بفلسه ان البيع قد زعم ابن يونس لان حقه في السقاء والسكراء وقع على منافع معينة والمكترى والمفلس اى اوقع شرائك على الذمة فان لم يقدر على الصقة ظنما كرى عليه وسرق عليه ولا يقضى العقد (وساقا الغنل) اى ما يسطو منه (كليف) وجو يدغمه تلقيا للرجع أو غيرها (كأثره) في القسم بين رب الحائط والعالم فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وما كان من سوا قبل الغنل من بل وغيره والجر يد واللف وثمن الزرع فيه ماعلى ما شرط من الاجزاء (و) ان تنازعا في حصة المساق ففسداهما (القول لادعى الصحة) ظاهره ولو غلب فسادها وليس كذلك على المواب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ان ادعى أحد المتساقين فسادا فاقول

رب الحائط والعالم (قول من الاجزاء) بيان ما (قوله فيها) اى المدونة

(قوله عليها) اى الصفة (قوله وفصل) بنصت مثقالاى النعمى (قوله قبله) اى العمل (قوله لا بعده) اى العمل والحاصل ان النعمى قال بصدق مدعى الصفة سواء كان اختلافا قبل العمل أو بعده ولكن يجب قبله لا بعده (قوله قتلما) اى كلام النعمى وابن رشد (قوله وصدق) بضم كسر مثقالا (قوله والا) اى وان ادعاهما قبل العمل (قوله تصالحا) اى رب الحائط والعمال (قوله وفصحت) اى المسافة تصديق مدعى الصفة يكون اختلافا بعد العمل خلاف اطلاقه النعمى وابن رشد (قوله فانه) اى الشأن (قوله هذا) ٧٢٤ اى كون القول قول مدعى الصفة (قوله متقادا) اى رب الحائط والعمال

على المسافة (قوله فتقال) قول مدعى الصفة النعمى اقول قول مدعى الحلال سواء كان اختلافا قبل العمل أو بعده ويحلف عليها قبل العمل وفصل في توجيه الجنب في اختلافا قبله لا بعده وهو لا ين رشد الخط قتلما مع قول الشامل وصدق مدعى الصفة بعد العمل والاختلاف وفصحت أو على المساوى ما فى الشامل هو الذى لا ين القاسم فى العتبة وابن يونس والتلقين والتوسى وأبى الحسن وابن عرفة وغيره وادعاهما لما قال فى المدونة فالقول قول مدعى الصفة قال أبو الحسن هذا بعد العمل ابن يونس ابن القاسم فى العتبة اذا تعاد افتقار الرب الحائط انا ما اقتت الحائط وحيد دون دواب ولا رقيق وقال الآخر بل يدواه ورقه بخالفان ويتقاضخان التوسى ينبغي أن يحلف مدعى الفساد وحده وأما بعد فوات العمل فالقول قول مدعى الصفة مع عينة ابن يونس لانه مدع العرف والاخر غير مدع له فوجب ككون القول لمدعى الصفة وهو لا ين عرفة لكن قال غ جلى أبو إسحق وابن يونس رواية العتبة على انه من الاختلاف فى الصفة والفساد وجعلها ابن رشد على جواز المسافة على اخراج ما فى الحائط من الدواب فكلاهما مدع الصفة فنتم قال فيها بخالفان ويتقاضخان وأما على منسح ذلك وهو مذنب المدونة فالقول قول مدعى الصفة فيحصل ان طريقة ابن رشد والنعمى ان القول لمدعى الصفة مطلقا وطريقة غيره التفسير وعليها ما فى الشامل ومجلى كون القول قول مدعى الصفة مما يقبل فسادها هذا هو الصواب بدليل تعدل ابن يونس ترجيح كون القول قول مدعى الصفة بالعرف اى فان عكس العرف على به ترجيح كون القول قول مدعى الفساد لشهادة العرف له كفى البيع (وان قصر) بنصت مثقالا (عامل عبا) اى بعض العمل الذى (شرط) بضم نكسر اى شرط رب الحائط عليه (خط) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة مثقالا اى أسقط من الجزء الذى اشترط له فى عقد هاجر من خطه نسبته (ب) مثل (نسبه) اى العمل الذى تركه ببيع العمل المشترط عليه فاذا شرط عليه الحرف ثلاث مرات فخر مرتين حط من يوزنه ثلثه فصنوع من اعطيته كرمه وز يتوق مسافة على أن يسقى ويقطع ويحجى وعلى انه يجوز ثلاث حراتن فعل ما شرط عليه الا انه يجوز الاخرتين قال يتنظر على جميع الحائط المشروط عليه من سقاى وحرف وقطع وسقى فيتنظر ما على مع ما تركه ما هو منه فان كان ما تركه يكون منه الثلث حط من النصف ثلثه ان كان ساقاه على النصف وان كان ساقاه على الثلث والرابع

رب الحائط اى قبل العمل (قوله ان يحلف مدعى الفساد وحده) اى مخالفته العرف بالصفة (قوله وأما بعد فوات العمل) اى تنازعهما بعد (قوله لانه) اى مدعى الصفة (قوله والاخر) اى مدعى الفساد (قوله اى العرف) (قوله فوجب) اى ثبت (قوله فكلها) اى رب الحائط والعمال (قوله فى ثم) ينشئ التمسك لاجل كون كل منهما مدعى الصفة قال فى رواية العتبة يتقاضخان ويتقاضخان (قوله ذلك) اى المسافة على اخراج ما فى الحائط من الرقيق (قوله فتحصل) بنصت مثقالا (قوله فسلطنا) اى سواء كان اختلافا قبل العمل أو بعده (قوله غيرهما) اى النعمى وابن رشد (قوله التفصيل) اى

بين كون اختلافهما قبل العمل فيضامان ويتقاضخان وكونه بعده فالقول لمدعى الصفة ^{حط} (قوله وعليها) اى طريقة غيرها (قوله بالعرف) صله ترجيح (قوله عكس العرف) اى جرى بالفساد (قوله عليه) اى العرف (قوله عليه) اى العامل (قوله اى العامل) (قوله عقدتها) اى المسافة (قوله ليرى) تنسب لنا قبا فاعل حط (قوله لمن خطه) اى العامل (قوله نسبته) اى الجزء (قوله اى خطه) اى الخط (قوله اعطيته) بفتح تاء مخاطب رب الحائط (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله يتنظر) بضم فسكون ففتح (قوله اشترط) نعت على (قوله عليه) اى العامل (قوله من سقاى) بيان عمل (قوله ما هو) اى المتروك (قوله منه) اى جميع العمل المعقول والمتروك (قوله منه) اى الثلث والرابع

(قوله وهو) أي من السقي (قوله وذكر) عطف على التعرض (قوله فيه) ٢٢٥ أي الباب (قوله ولكم) أي المثلثين

المتحصنين (قوله ولما)

بكر الام وخفة المم

صلته يتوضوا (قوله ذلك)

أي ترك التعرض لباب

المغارة (قوله عنيت)

بضم الهاء المهملة وكسر

التون لا لتزام العرب فيه

وفي ذكر مصفة الجهول

وضم تاء المتكلم عبد الرحمن

القاسمي أي أدت (قوله

وتجهما) يتفق فكون

مراد فطريق (قوله إلى)

بشد الباقين الخلين (قوله

جاء) يتفتح الجاهم وشذالم

أي كثيرة (قوله فيه) أي

الباب (قوله علم) بضم

العين (قوله من جهلى الخ)

يانما (قوله لما) بكسر

اللام وخفة الميم علة

أعقهم (قوله من تا كيد

الخ) يانما (قوله لما الخ)

علة لاسماهم مع علة

(قوله من الثواب الخ)

يانما (قوله جنوح) بضم

الجيم وفتح جيل (قوله انه)

أي الله سبحانه وتعالى (قوله

ولما) أي متولى وقاعه

بفضله (قوله من جله)

بالاحكام) يانما (قوله على

طريقة الخ) صلة أذكر

(قوله من مقاصد الخ)

يانما (قوله كل) بضم

فكسر (قوله عنه) يانما

(قوله سرق) بضم فكسر

(قوله ما)

حط عنه ثلثه وأشهر قوله تصبر بأه لولم يتصبر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقي اثنين
وأغنى المظهر عن الثالثة فلا يحط من تصديه شي ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الآية
بالذناير والدرهم على سقاية حاطه زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة في ماء السماء
فأقام به حين انقطع من اجارته بشدرا فامة المافسه لان الآية منبذة على المشاحة كالبيع
والما فامة منبذة على المعروف والله سبحانه وتعالى أعلم قال الشيخ النقيب العالم عبد الرحمن بن
عبد القادر القاسمي رحمه الله تعالى لما كان باب المغارة عما ينبغي للمؤلفين المختصرين
التعرض له وذكر أحكام المغارة ومساثلها فبسه ولكم لم يفتعلوا ولما ذكر لم يتعرضوا ولا
أدري ما قصد بهم بذلك ولما أرادوه هنالك وعنيت بمن أشرت اليه الشيخ الامام العالم
العلامة القدوة الكامل أبو عمر عثمان بن الحبيب والشيخ القاضل والاسود الكامل
خليل بن اسحق رحمه الله تعالى ونفعناهما ما وبنا اللهما ولما ذنبا عن طريقهما ونهجهما
وكان بعض شيوخنا على الله تعالى مقامه ورفع في الدارين ذروته وسماه كتب إلى ان
اكتب بعض مساثلها وما يصح منها وما يترتب على فاسدها فكتبت اليه في ذلك بعض
ما حضري ثم طلبتني بعض اخواني من الطلبة ورغب الي بعض أحيائي من أهل النسبة
ان اجيع في الباب مسائل جمة وان اذكر فيه أحكاما مهمة هذا مع ما علم من جهلى وقصودي
ويصدي عن طريق الحق بالكلية وتقصيري لكن لما رأيت من تأكيد طلبهم وحديث
ورغبهم أعمتهم لما طلبوا وأجبتهم لما يسره عروا ربا فبما عند الله تعالى من الثواب
الجزيل واتقاء لما عند من العذاب الجليل نسأله سبحانه وتعالى أن يعين علينا توبة
نصوح بحسب لا يبق معها أي الخاتمة مسبل ولا جنوح وان يصحبنا بعونه ويكون معنا
دائما ملطفة انه ولي ذلك والقادر عليه ثم أتى ما رأيت ان أذكر ما حضري في هذا الباب من جلة
الاحكام التي اختلطت بها من غير ما كآب على طريقة الشيخ خليل في مختصره في اصطلاحه
ومحاذاة عباراته ثم اسمته ان شاء الله تعالى بذكر ما حضر كالشرح لتلك الالفاظ والبيان لانيها
من مقاصد واغراض ونسأل الله تعالى التوفيق للصواب وان يسلك بنا الزاقي وحسن ما تب
بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولا محصا

*(باب في بيان أحكام المغارة)

(شعب) بضم فكسر (الغرس) بفتح الغين المجهلة وسكون الراء أي لشجر يثر لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرسا الا كان مأكل كل منه صدقة وما يرسق منه صدقة وما اكل
منه الا سبع فهو له صدقة وما اكل الطير فهو له صدقة ورواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه
وقوله عليه الصلاة والسلام لا يغرس مسلم غرسا الا يزرع فزرعا مأكل كل منه انسان ولا دابة ولا
شي الا كانت له صدقة الى يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يغرس غرسا الا
كتب الله له اجر قد وما يخرج من ذلك الغرس وقوله صلى الله عليه وسلم من بني بني انا في غير
ظلم ولا اعتداء او غرس غرسا في غير ظلم ولا اعتداء كان له اجر ميارا ما اتق به أحد من خلق
الرحمن تبارك وتعالى وقوله عليه الصلاة والسلام سبع بحري العبد اجر من وهو في قبره

(قوله كل) بفتحات (قوله كانت) أي الما كزل وأنته تأيت خبر (قوله ما اتق به أحد) أي من اتقاع

(قوله علم) بصفات مثلاً أى تعلم من علم وكذا ما بعده (قوله العقد الخ) تعريف للعقد استوفى شرح المعاني الشرعية
(قوله اجازة) حال من العقد (قوله أوجب منافع) عطف على بعض معلوم (قوله شركة) حال (قوله سائر) أى باقى
(قوله الإعراض) صلة التوكيد ٧٢٦ (قوله علينا كان) أى العوض (قوله الإلزامه الخ) صفة كاشفة للإلزامه

من علم علما وأبصر نبيرا أو حفر ثرا أو غرس نخسلا أو بنى مسجدا أو وورث مصفعا أو ترك ولدا يستقر له بعد موته (وجازت المغارسة) أى العقل على غرس شجر فى أرض بعوض معلوم من غيرهما أجرة أو جملة أو جيز شائع منهما شركة فالعقد جنس شغل المرفع وسائر الموقوف على غرس شجر تفصل مخرج القعدة عن غيره . وبعوض معلوم فصل مخرج التوكيل على غرس شجر بلا عوض ومن غيرهما أى الأرض والشجر عينا كان أو عرضا أو طعاما أو حيا أو جانبا أى على وجه الأجرة اللازمة بمقدورها لا يشترط على استحقاق عوضها وتوقفه على الأتمام أو جملة أى على وجه الجملة غير اللازمة بمقدورها المتوقف استحقاق عوضها على الأتمام . ويجوز شائع عطف على بعوض معلوم من أى الأرض والشجر شراى على وجه الشركة . فاعلى منها فى الأرض والشجر فى الأخيرة المغارسة متعاقلة وأصلها كونها صدور الفعل من فاعل على كمال الضاربة والمتاخر والمداغقة فتقتضى أن كل واحد منهما يفرس لصاحبه وليس كذلك فيجب بانيهما أن يعتبرا حصول العقد منهما وتيقوا المغارسة (فى الأصول) أى الاعتبار (أوما) أى زرع (بطول مكانه) فى الأرض (سنة) ويتجنى غرس مع بقائه فيها (كزعران وقطن) فلا تجوز فإمر زرع . كل سنة ابن عرفة من شرطها كونها فى أصل لا فى زرع ولا فى قبل وفى جوارها فى الزعران الذى يقيم أعواما ثم يقطع قول جنون وسماح ابن القاسم مضمون وتيجوز فى القطن الذى يبقى سنين لا تغير زرع كل سنة وتيجوز فإذن كرسوا كان عقدهما (أجرة) لازمة بمجرد عقدهما غير متوقف . استحقاق عوضها على الأتمام لا يقول لأمرسلى هذه الأرض نخلا أو عنباً أو تيناً أو كذا ديناراً أو دراهم أو عرض كذا وكذا عنباً لا كان الغرس من عند صاحب الأرض أو سمى له عدد دأ له لأنه معلوم بالعرف (وجملة) غير لازمة بعقدتهما متوقفاً عوضها على الأتمام والواجب أن أو يابن يقول له أغرس هذه الأرض نخلا أو عنباً أو تيناً أو بكل شجرة تنبت أو تفرك كذا ديناراً أو دراهم أو عرض كذا وتنازع أجرة وجعلته فى قوله (بعوض) بكسر العين وفتح الواو أى معلوم سواء كان ثابتاً أو دراهم أو حيا أو أوعرضاً أو طعاماً فلا تجوز بجهول لأنه غرر (شركة) بينهما كجز معلوم) نسبته لكله كنصفه وثلثه لخلاف معلوم من العوض دلالة هذا عليه فلا تنص بجز مجهول . وصلة شركة (فى الأرض والشجر) التى يفرس بها هذه القسم هو المقصود به الباب لأن الباب لا للأجرة والمجلس باين (لا) تنص للمغارسة على وجه الشركة كجز معام (فى أحدهما) أى الأرض والشجر نظريهما من موردها فيها أن قلت له أغرس هذه الأرض شجراً أو نخلاً فإذا بلغت كذا وكذا فالأرض والشجر ينتانصق بجز وإن قال لا حول ينتانصق فإن كان مع مواضعهم الأرض جاز أن لم يشترط ذلك وشرطوا أن لا حول فى أرضه حتى تبلى فلا يجوز

٨١
 مجهول واذ كرمكذ كبره (قوله بينهما) أى رب الأرض والعامل (قوله غنظ لفظ معلوم)
 مفرغ على تقدير عقب عرض وإضافته للبيان (قوله لئلا تنزع صير مجهول) أى لانه قرر خارج عن مودعه (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله ان قلت) بفتح ناضطباع صاحب الأرض (قوله أى العامل (قوله جاز) أى عقد الحفارة (قوله وان قال)
 أى رب الأرض (قوله لمن الأرض) بيان مواضعها (قوله يتربط) أى رب الأرض

(قوله انه) أى العامل (قوله) أى الفعل (قوله وانه) أى العامل (قوله منها) أى الشجر (قوله شرط جميعها) أى المغارة
(قوله بالمغارة) أى بمسماصة الشجرة (قوله من الأرض) أى من الأرض (قوله أى يشترط رب الأرض عدم دخوله فيها) أى الشجرة
تقسمه لقتل وقاعله المستور ومفعوله البانز (قوله فيها) أى الشجرة (قوله فهو) أى الأرض وذكره لئلا يشترط فيه (قوله وان لم
يستثمرها) أى مبالغة (قوله وانه) أى الأرض البعيدة عن الفرس (قوله والاولى) أى المزمع أى المغروس فيها (قوله فقيهه)
أى التهموم (قوله وانه) أى الشان عطف على ان الأرض (قوله قسم) أى شجرات ٢٢٧ مختلفا ومقتلا (قوله الى الاقسام

١٥ وكذا لا يجوز ان يشترط ان لا ينفصل عنها الا بغيرها قاله وسمع عيسى
ابن القاسم ابن عرفه شرط جميعها كون الأرض والشجر بينهما (ودخل) فى الأرض الشجرة
بينهما بالمغارة (ما بين الشجر من الأرض ان يستثنى) أى يشترط رب الأرض عدم دخوله
فيها (أولا) بشد الواو أى حين عقدها اعلم ان الأرض ثلاثة اقسام الاول الموضع المغروس
فيه الشجر ودخوله فيها شرط صحة الثاني الأرض التى بين الشجر فهو مشترك بينهما فلهما لسان
جزء من مع بقا الشجر وبصدقائه الا اذا استثنى ما راجح العقد فلا يستحق العامل
شجرتها الثالث الأرض البعيدة عن الفرس فلا يستحق العامل شجرتها أيضا وان لم يستثمرها
ربها وهذا هو الاول مفهوم ما بين الشجر فقيهه تقصيل وانه قسم ابن رشد والمطبيعى وابن عرفة
وغيرهم المغارة الى الاقسام الثلاثة التى تقدمت ابن عرفة للمغارة جعله واجار فوتركه فى
الاصول جمع ابن القاسم من قاضى رجلا على فرس فخل أرضه على ان له فى كفل فخله ثبت
جملامسى وان لم يثبت فلا شئ له قوله الترك متى شافنا لياس به ان شرطه التخل قد راعى اربع
سمعات أولها ان يرشد المغارة على الجعل جائز وكذا على الاجارة وعلى يرض من الماصل
وقهنا ان قلت له افرس لى ارضى هذمه فقلنا او شجر ابطا فقهه أخرى من أرضك جائز ككرام
الأرض بالنسب وان قلت له افرس هاتجرا او فخله فاذا بايحت كذا وكذا عفة والشجر قدرا
كذا قال الأرض والشجر بينهما فقيهه فخله جائز وان قال فالاصل يتناقض فان كان مع
مواضعهم الأرض جازوا لم يشترط واشترط بقاء تلك الاصول فى ارضه حتى تبلى فلا يجوز
ابن رشد للمغارة سمة تخصم اقلت محض اجارة ولا جعل بل تشبه الاجارة بلزوم عقدها
والجعل بوقف عوضها على ثوب الفرس وسمع عيسى ابن القاسم لو قال سائر ترك على فرس
ارضى هذمه كذا او كذا فخله ان ثبت فقيهه يتناجزوه جعله لاجارة له الترك متى شاء ولو
مات لم يكن له شئ ولو لم يكن جعله لاجارة لانه ان يعمل فسطول ولا يشدر ان يخرج فبذبه
عنه بغير شئ ولو استأجره على ان يفرس فى حائطه هذا كذا وكذا فخله نصف ارضه هذمه لاجار
وكانت اجارة ولا ترك له شئ يفرغ من فرسه فان فرسها وضع فى ارضه ثبت أجره ولو عطلت
ابن رشد قوله ان ثبت فقيهه يتناجزوه بدو ما ثبت فهو أيضا متناظرا لاجارة لانه على ظاهره من
ان العامل لا يجب له شئ الا بغير كل الفخل ان لم يثبت بعضها فقط أن لا يكون العامل فقيهه

(قوله بينهما) أى رب الأرض والعامل وفيه اتفاق من التسليم الى الغيبة (قوله وان قال) أى صاحب الأرض (قوله
قالا ل) أى الشجر (قوله مواضعها) أى الشجر (قوله من الأرض) أى من الأرض (قوله وان لم يشترط) أى كون
مواضعها معها (قوله واشترط) أى صاحب الأرض (قوله سنة) أى من السنة (قوله وانه) أى من السنة (قوله لاجل) أى محض
(قوله بل تشبه) أى المغارة (قوله وهو) أى العقد (قوله) أى العامل (قوله ولو مات) أى التخل (قوله لم يكن له) أى العامل
(قوله ارضه هذمه) أى غير الحائط (قوله وكانت) أى المائدة (قوله ولا تركه) أى العامل (قوله ولو عطلت) أى ماتت فخله
التي غرضها بالغة (قوله من ان العامل لا يجب له شئ الخ) أى ان تناظره

(قوله ولم يلتفت) أي ابن الخاقاني (قوله الخ لفظ الجارة) إضافة للبيان (قوله لما) بكسر اللام وخوفاً الميم أي بشرط علم لم يلتفت (قوله فيها) أي العاقبة (قوله بان لا يلزم التقاضي الخ) تصوير لوجه الجعل (قوله بخلاف المشهور) خبر قوله (قوله من انما) أي الفارسة الإنسان المشهور ٧٢٨ (قوله وان سكان لاصحاحه) لأناس حال (قوله قسما على المساقاة) علم

المفارقة (قوله صحتها) أى المفارقة (قوله ومعها) أى إلى المفارقة (قوله اول جماع الخ راجع انما
لصحتها (قوله وما فى شأنه) أى جماع حسين راجع لنعما (قوله ان جعلت) ضم فكم أى المفارقة (قوله كان) أى عقدها
(قوله لان) أى اجل المفارقة الى انما (قوله معروف) أى ثابت عن السلف الصالح (قوله المذهب) يشيع الذال المجمة
منقولة (قوله جدا) يقع الحاد المهملة وتشد الال (قوله فوقه) أى الى اطعام (قوله المفارقة) تفسير لقائل صم

(قوله يذكر) بضم الدال وسكون الهمزة والفتح الكاف (قوله لماز) أى العقد (قوله جعل) بضم الجيم فكسر الميم (قوله يعرف)
بضم فسكون فتحه (قوله لانه) أى الأغار (قوله جوارها) أى المغارة (قوله سمع عيسى ابن
القاسم) راجع لقصة (قوله وقول ابن حبيب) راجع لجوازها (قوله وجعله) ٧٢٩ أى الخدر (قوله في الباب) صلة الأولى من
(قوله ولذا) أى كون ظاهر

(عند السكون) عن الجعيد عند العقد (وحيث) للمفارقة التي سكت عن تحديد هاجل
 عقدها في المذهب عن المتنب ابن حبيب لوليد كالتشجير حد لمازوه جعل الاثمار والياب
 التام الذي يعرف لانه الامر الذي عرفته الناصر في المفارسة ابن عرفة لو سكت عن التحدد في
 جوارها ومنعها اجاع عيسى ابن القاسم وتول ابن حبيب وجعله للانثار ولو لم يشر
 والظاهر من كلام المؤلفين في الباب ان قول ابن حبيب هو المشهور ولا اقتصرت عليه
 في الاصل وهذا اذا جرى العرف بتحديد هاجل الانثار وما اذا كان العرف جاريا على الوجه القاسد
 كافي بعض البلدان من عقدها على عمل العامل لما عاين فربط أحد بعصم ما تقدم ان التعديد
 شرط في صحة لوليد كروالعقد المفارسة صفة معينة وشبه في الجواب قال (كأكثره) أي
 رب الارض (على العامل ما) أي على (خفت مؤنه كروا) يجوز رب الارض ان يشترط
 على العامل (ما عاين) بضم اللام المحجمة (من يذيان) غلط مثل (وحقر يروا) العشرة
 كسرها أي اشجارا بانه يفسسها لانحرلها في المسطة ان كانت الارض مشجرة كما هاجل ان يجوز
 المفارسة لان تمتعهم من الاعمال اقول وبهي زيادة في الجملة وكذلك ان شرط عليه
 بناء جدار حول الارض مما يكثر الثقة فلا يجوز وهو غرر لان العرس ربما يثبت أو يلا
 قبل بلوغ الحد المستقر فترجع الارض الى ربا وقد اتفق تنقيها والبناء حوله لوليد
 عمل الغارس باطلا فاما ان كان في الملع يسره من الشجر انحف وانزلها فلا بأس بشرط ذلك
 عليه اه ابن سولن لا يجوز ان يشترط عليه ما عظم ففته الا ان يشترط عليه التزريب
 انخفيف أو ما قل من البناء (وهل يلزم) المساطعة اقول (:) يجوز (العقد أو) لاتزوما
 (الا: شرع) العامل (في العمل) في الجواب (خلاف) أو قولان مشهوران فقد صرح
 ابن رشد بمشهور يلا وهو بالحد واقره ابن عرفة وأما القول الثاني قبله فعنده **شبه**
 من المؤلفين والمؤثفين ابن رشد في المقدس ان يست الغارس بامارة فتردد وجعل معتز
 وانما هي سنة على حالها وأصل في نفسها اخذت شبهان البابين ان شمس الاجارة من
 جهة لزمه بالحد والمحل من جهة ان الغارس لا يجب له ان يبعد ثبوت الغرس ولو غره
 الحد المستقر فان بطل فلا شيء له ولا كان من قسمه ان يبعد مرة أخرى (وعلى) شيخ
 ففسر (العامل) وجوبه إما أي العمل الذي (دخل) العامل في عقد المفارسة (على)
 علامه عرفا أي بسبب عاينتها (أو رسمية) من الماقلين حين عقدها (وضعي) العامل
 ماتف من الشجر (ان فرط) بفتحات متعلا العامل في تعاده في المسطبة تعاها العامل
 الاشجار الحفر والسقي والتفقيه ان تبلغ الاشجار والحد المشتري فان فرطها حتى أصابها
 ما اهلكها سبب تفرطه فيضن لرب الارض نصيبه منها انقل صاحب الدرر عن الغلبى

٩٢ م ت (قوله ووجوب) بيان لحكمه على الظاهر من على (قوله العامل) تفسير لقائل دخل المستظهر قوله
 قيا (أى الممارسة (قوله عقدها) أى الممارسة (قوله العامل) تفسير لقائل ضمن (قوله مالم) معقول ضمن (قوله من
 الشخص) بيان ما (قوله العامل) تفسير لقائل فرط (قوله فاعلمه) أى الشجره فرط (قوله فوق المتبطية) خبر مقدم (قوله
 قيا) أى الانحجار (قوله فضمن) أى العامل (قوله هنا) أى الاضمار (قوله والغلبى) بفتح الواو ويكون الغلبه المقصود

وصكبر اللام فمناسا كفة فيزمله بكسور قضايب مشددة (قوله العامل) تفسير لقاعل عجز (قوله عن عل
 صله) عجز (قوله بجانع) صله عجز (قوله أي سافر العامل) تفسير لقاعل وقاعله (قوله بعد العقد) تنازع عنه عجز وغاب (قوله
 العامل) تفسير لقاعل عل (قوله بمادخل عليه) بيان البعض (قوله بمادخل العامل عليه) بيان الباقي (قوله العامل)
 تفسير لقاعل شاء (قوله وان شاء) أي العامل (قوله ترك) أي عمل المغارسة (قوله أوتركه) عطف على عجز (قوله بعد عقدها)
 أي المغارسة تنازع عليه عجز ترك (قوله أو أقام) أي رب الأرض (قوله بالبقى) صله تولى (قوله قدم) بفتح فسكر اى من
 سفره (قوله لهما) أي من الأرض ٧٣٠ والشجر (قوله له) أي العامل الاول (قوله ذلك) أي الدخول في حتمه من الأرض

والشجر (قوله وبعلبه)
 أي العامل الاول (قوله
 عارضه) أي ان رشح ما نقله
 عن ابن القاسم (قوله بجله)
 أي ابن القاسم (قوله لمن
 كتاب المجلد والاحارة)
 بيان غيره (قوله في حق
 البروقضوا) حال ماله
 في المجلد والاحارة من ان
 العامل اذا عجز أوتركه فلا
 شئ له اذ لم يعد العمل غيره
 (قوله وتخرج) بفتح
 متقلا أي ابن رشد (قوله
 اختلاف) أي قولان
 العامل اذا عجز أوتركه فليس
 على حقه (قوله هنا) أي في
 المغارسة (قوله من ذلك)
 أي مسئلة المجلد والاحارة
 صله تخرج (قوله فان تركه)
 أي العمل الذي عجز أو
 غاب وعمل غيره (قوله لهما)
 أي من الأرض والشجر
 (قوله اخذ) أي العامل
 (قوله به) أي حقه من
 الأرض والشجر وقتر به
 (قوله فاعمل) أي الزامه
 باخذ حقه ودفع اجرة العمل
 وعلمه (قوله وقال) أي الاول
 (قوله به) أي حقه من الأرض
 والشجر (قوله لعنه) أي الاول
 (قوله منه) أي الاول صله
 طلب (قوله تخرج)
 بفتح متقلا أي الحكم
 (قوله لعدم لزومها)
 أي المغارسة (قوله به)
 أي العقد (قوله ولو عجز)
 أي الاول (قوله وان
 ترك) أي الاول (قوله
 ولا) بشد الواو (قوله
 وسلم) بفتح متقلا أي الاول
 (قوله له) أي حقه من الأرض
 والشجر (قوله لاختلاف
 الاشياء) أي علمه وجوب
 البيان (قوله يني) يضم
 ففتح متقلا أي بغرسه
 وبغير

واحد

واحد (قوله وقال) أي الاول (قوله به) أي حقه من الأرض والشجر (قوله لعنه) أي الاول (قوله منه) أي الاول صله طلب (قوله تخرج) بفتح متقلا أي الحكم (قوله لعدم لزومها) أي المغارسة (قوله به) أي العقد (قوله ولو عجز) أي الاول (قوله وان ترك) أي الاول (قوله ولا) بشد الواو (قوله وسلم) بفتح متقلا أي الاول (قوله له) أي حقه من الأرض والشجر (قوله لاختلاف الاشياء) أي علمه وجوب البيان (قوله يني) يضم ففتح متقلا أي بغرسه وبغير

واحد البرزخى ظاهر قول ابن حبيب خلاف هذا والله أعلم (ومنع) يضم فكسر (جمعها) اى
 المقارسة (مع) سيع أو اجارة في عقد واحد وشبه في المنع فقال (ك) بجمعها مع (جعل وصرف
 ومساواة وشركة ونسج وكسج وقرض) ثم قال (واقتسامها) اى رب الارض والغارص بها
 الانشجار (ان يبلغ) الشجر (الحدا المسترط) حال عقدا المخارسة كالانعام والقامة أو غيرها
 أو الاشبار (أو) اقباشها مشتركة بينهم على ما دخل عليه و (توليا) اى التمر يكان في الانشجار
 (العمل) فتم بالاقسام ما يراهما في المنطة ويتعهد العامل بالانشجار بالمغزو والسقي
 والتنقية حتى تبلغ الاطعام أو تبلغ كل شجرة ثمرها فامة أو نحوها اذ على حسب ما تشاء عليه
 فتكون الارض حنثا والشجر بينهما فتنقسم ما ان احيا أو يقتل ما مشتركة بينهما
 على الشيوع ان شاؤا أو يكون العمل بينهما بقدر حظ كل منهما (وان هلك الانشجار بعد)
 اى الحد المسترط بأقوا عاهة أو حادثة معاً أو استراق (قالوا) مشتركة (بينهما) اى
 ربها والعامل على حسب ما عقد عليه من مناصفة أو غيرها ابن سلون اذ يبلغ الغرس الحد
 المسترط وجب للعامل حظه فان لم يقتسموا حرق الغرس او طرأ عليه آفة فالارض بينهما
 ونحوه في المنطة ومعهوم بعده انهما ان هلك قبله فلا شئ للعامل كالخلف (ولاشئ للعامل
 فيما) اى الشجر الذى (قل) بفتح القاف واللام متفلاً (ان يطل الجبل) يضم الجيم وشدة الادم اى
 هلاكة اى كثر الشجر وليثبت في كل حال (الان يميز) الاقل السال (بناحية) من الارض (أو كان)
 الاقل (ه) اى الاقل (تقدر) بفتح فسكون فالعامل نصيبه من اى الانشجار اذا كانت ولم
 يثبت منها الاقل قبل فلا شئ للعامل فيه اذا كان الاقل متقرباً وكان لا قدره فان كان متبذراً
 بناحية من الارض أو كان له دور وبالغ حظه منه (بمخالفة) اى بطلان الاقل
 وسلامة الجبل للعامل نصيبه من الارض والشجر ابن سلون ان اقر البعض دون البعض فان
 كان الذى اقرما كثرها كان غير تيمها واقتسم الجميع وان كان الاقل فان كان الى ناحية
 بعينها كانت بينهما ومقط عن العامل العمل بها ويعمل الباقي حتى ينروا كان محتاطاً لزمه
 العمل في الجميع حتى ينزعه طعمه والقرية بينهما ونحوه للمسطى وابن عرفة (وليس له) اى
 العامل قبله اى الحد المسترط من الانعام وغيره (جعل) بفتح فسكون اى نوع (ك) بقل) بفتح
 الموسعة وسكون القاف بين الشجر (الاباذن) من رب الارض لانه لا يستحق شيئا منها
 الا بالاقسام مثل الواثري يسي عن اخذ ارضه مقارسة فغرسها ثم جعل في عمارة الغرس مقاتي
 ويقولوا فلان ليس للغارص ان يعمل في الارض شيئا الا باذن ربها فان عمل قبل اذنه قالته له
 وعليه الكرامة أو مثل أو الجاهل الحسن الغير عن الغارص يزرع نولاً بين الانشجار قبل الاطعام
 قبله ورب الارض قبل الاذن أو بعده فلان يباينه متعبداً لاشئ له في الارض الا بعد الاطعام
 فصار له الارض القلم في الابان والكرامة به ومنع رب الارض الصامن زراعتها لانه
 يضر الغرس الا ان تكون لهم عادة (وان اختلفا) أى حرب الارض والعامل بعد العمل (في
 الجزء) المجهول للعامل من الارض والشجر (حلالاً) يضم فكسر اى رب الارض والعامل (على
 العرف) بين اهل بلدهم في مقارستهم (وان اختلفا في صحتهم او عدمه) اى له وللهى العصة
 لانها الاسرار في عقود المسلمين في كل حال (الآن يغلب القصاد) في عرفهم قالوا لمدعيه

(قوله اى رب الارض)

والغارص) تفسير للقائل

(قوله الانشجار) تفسير

للمفعول (قوله كالانعام

الخ) يتقبل الحد المسترط (قوله

أو اقباشها) اى الانشجار

(قوله من مناصفة الخ) بيان

حاله (قوله وجب) أى ثبت

(قوله حظه) اى من الارض

والشجر (قولوا ان كان

اى الذى اقر) قوله فان

(كان) اى الاقل (قوله

كانت) اى الناحية التى

بها الاقل (قولوا ان كان

اى الذى اقر) قوله محتاطاً

(أى يعلم بقر) قوله لزمه

(قوله من

العامل

(قوله لان) اى

الانشجار وغيره) بيان الحد

المسترط (قوله لان) اى

العامل (قوله لان) اى

الارض (قوله قال) اى

الواثري يسي بكسر التون

وسكون الشين المجمة

وكسر الراء فثناة فسين

مهملة مكسورة فتعاقب

(قوله قطب) اى يضعه

(قوله بانه) اى الغارص

(قوله اى الغارص) قوله

من الارض والشجر) بيان

الجزء

(قوله ففتح (قوله بالمد) صلتها علم (قوله قيمتها) اى الارض (قوله ان كان) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارة (قوله المذكور) تفسير لدا (قوله فى كونه يميز للعالم) صلتها كاف التشبيه (قوله ولاشئ) اى العامل (قوله وان لم تكن) اى المغارة (قوله ان كانت) ٧٣٢ اى العامل (قوله من الارض والشجر)

بيان جز (قوله الزامه) اى العامل (قوله وابقائه) اى الغرس (قوله لنفسه) اى وب الارض (قوله قيمته) اى الغرس (قوله لى) اى العامل (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله فى انه) اى الشأن (قوله قيمته) بفتح التامعنى قيمة بلا نون لضافته (قوله اى يرجع صاحب الارض الخ) تفسير بترادف قيمتى الخ (قوله عليه) اى صاحب الارض (قوله منها) اى الارض والشجر (قوله هذا الشرط) اى جعل جز الارض والشجر للعامل (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) اى الشأن (قوله فيها) اى المغارة (قوله جز) اى من الارض والشجر (قوله لى) اى العامل (قوله وعلمه) عطف على غرسه (قوله اذا جعل) اى وب الارض (قوله لى) اى العامل (قوله لى) بفتح الحامضه الدال (قوله دونه) اى قبله (قوله قيمته) اى العقد (قوله انها) اى العقد وانه لما تشبه به (قوله اجارة) اى للعامل فاسقة ليل ايرتها (قوله برز) بفتح فضم (قوله عليه) اى وب الارض (قوله عنها) اى الارض (قوله من الثمرة) بيان ما (قوله لمكيتها) بدل ما (قوله عرفت) بضم فكسر اى مكيتها (قوله ونحوه) بكسر الناء المجعلة وسكون الراء اى قدرها بالجز (قوله جهات) بضم فكسر اى مكيتها (قوله ثم قال) اى ابن رشد

لنسخة الاصل قاله ابن رشد وابن عرفة وقبسه خلاف (وضخت) بضم فكسر مقارسة (فاسدة) ان كانت (بلا عمل) من العامل فى الارض قبل ظهور فسادها فقرة الارض لربها ولاشئ لاحدها على الآخر (والا) اى وان لم تكن بلا عمل بان عمل العامل فيها قبل ظهور فسادها (فهل تضى) المغارة بينهما الى تمامها بالمد المدخول عليه كالصيحة (ويترادفان) اى وب الارض وغارسها (قيمة الارض و) قيمة (العمل) فيرجع وب الارض نصف قيمتها على العامل والعامل نصف قيمته عمله على رب الارض فبما قاسان ومن زاد عليه شئ مدفعه للآخر (ان) كان (جعل) رب الارض للعامل جزاً من الارض والشجر حتى عقدها فان لم يجعله جزاً اقتضى فسخ وهذه طريقة بعض المؤلفين فيها غير ان رشد (اوان كان) عقد المغارة (كذلك) المذكور كونه يميز للعامل والموضوع ظهوراً للقاسد بعد العمل (فله) اى العامل على وب الارض (قيمة غرسه وعلمه فقط) اى ولاشئ لمن الارض والشجر (والا) اى وار لم تكن كذلك فى كونها يميز للعامل بان كانت بلا جز لمن الارض والشجر (فنى كونه) اى العقد (كرام) للارض (فاسدا) فالغلة كلها للعامل وعليه كرام المثل فيما مضى ويخبر وب الارض فى الزامه بقطع غرسه وابقائه لنفسه ودفع قيمته له متولفاً (او) كونه (اجارة) للعامل (فاسدة) فالارض والشجر لرب الارض ولاشئ منها للعامل حال كونها كذلك المذكور فانه ليس للعامل الا قيمته غرسه وعلمه (قولان) مبتدأ خبره فى كونه كراماً فاسداً واجارة كذلك وهذه طريقة ابن رشد (تردد) اى طرقتان مبتدأ خبره محذوف اى فى جواب هل تضى الخ يعنى ان المغارة الفاسدة اذا اطلع عليها قبل شروع العامل فى عملها فانها تفسخ ولاشئ لواحد منهما على الآخر وان اطلع عليها بعد الغرس ومعالجته فبها طرقتان الاولى لبعض المؤلفين النظر فى المغارة فان كان فيها جز للعامل من الارض والشجر ففسدت من وجه آخر ككونها لاجل بعيد يفر الشجر قبله او يتخذها العامل معاش فقضى و يترادفان قيمتى الارض والعمل فيهما اى يرجع صاحب الارض على العامل بنصف قيمة الارض ويرجع العامل عليه بنصف قيمة عمله وان لم يجعله جزاً أمنها ففسخ قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان هذا الشرط وهو موهوم لم يذكر وعنه وانما اشذت به من قوة كلامهم الطارئة الثانية لان رشد ومن وافقه انه ان كان فيها جز للعامل فله قيمة غرسه اى الاعواد التى غرسها وعلمه اى معالجهته الى يوم الحكم وبما قرآن رشد اذا جعله لجزاً من الارض على وجه لا يجوز فى المغارة كقول الغرس هذه الارض وقم على غرسها كذا وكذا سنة او حتى تبلغ كذا وكذا لاجل واحد يكون الاطعام دونه فيها ثلاثة اقوال أحدها انها اجارة يرد عليه الفارس ما اخذ منها يرد به النثر تمكيتها ان عرفت ونحوها ان جهلت ثم قال وهذا هو القول الصحيح اه وعلى هذا فالغرس كله

(قوله منه) أي الغرض أي ولا من الأرض (قوله للعامل) أي وله اجر مثله (قوله وان ذهبت) أي الانتصار (قوله فيها) أي الأرض (قوله اخذها) أي العامل الأرض (قوله في أمره) أي العامل (قوله واعطائه) أي العامل (قوله قيمته) أي الشجر (قوله ونهيا) أي المسئلة (قوله عند من لا يستحقه) صلة فأت (قوله من رب الأرض وأعماله) ٧٢٣ يات من (قوله وهو) أي صاحبها

(قوله والعامل) عطف
 على من فأت يده حلة
 رجع (قوله وهو) أي من
 فأت يده (قوله ورب
 الأرض) عطف على العامل
 (قوله الغلة) تنبيه نائب
 فاعل لم (قوله الأول) أي
 الرجوع بغيرها (قوله لآ) أي
 تأدية الرجوع بالمرص
 لرب الفضل على حال (قوله
 به) بضم فكسر (قوله
 في الأرض) تنازع فيه
 عرس وبني (قوله غيبة
 شريك) تنازع فيه عرس
 وبني (قوله غيتام) حال
 من هام محضوره (قوله أي
 الآخر الداخل) تفسير
 للقاعل (قوله الباقي أو
 الفارس) تفسير للمفعول
 (قوله بشبهة الشركة)
 اضافته للسكن (قوله أي
 حصته) أي الآخر (قوله
 منها) أي قيمة البناط والفرس
 قائما (قوله فيها) أي الأرض
 المشتركة تنازع فيه احتقر
 وغرس (قوله انه) أي
 مرید الدخول الخ مفعول
 أخبر (قوله لآ) أي الداخل
 (قوله وليسين) أي مالك

رب الأرض ولا شيء منه للعامل وإعان لم يجعل للعامل حرم من الأرض بأن قال له اغرسها والمغر
 فقط يتنأوا والتمرو والشجر فقط يتنأوا ولا شيء لك من الأرض وأقاله ما دامت ادخار قائمته فانك
 تتنفع بها في الأرض وان ذهبت فلا شيء لك فبقيل انه كراه فاسد وهو قول ابن القاسم وقال
 آت بهب ويحتون اجارة فاسد فاعلى انه كراه الغلة كلها للعامل ولرب الأرض كراه ارضه من
 يوم اخذها وقبل من يوم غرسها وقبل من يوم اغمارها ويحرب الأرض في امره بقلع شجره
 واعطائه قيمته مقلوبا وقبل قائمته لانه غرسه بشيء وعلى انما اجارة فاسدة فالعلة كلكه لرب
 الأرض ويرجع كعليه ما اخذ منها ان عات ونرخصا ان جهلت للعامل ابرمته في غرسه
 وقسمه وعلاجه وفيه أقوال أخر (وما فأت غلة) بيان ما عتد من لا يستحقه من رب
 الأرض وأعماله (رجع صاحبها) أي الغلة التي يستحقها وهو رب الأرض في الاجارة
 الفاسدة والعامل في الكراء الفاسدة على من فأت يده وهو العامل في الاجارة الفاسدة وقوب
 الأرض في الصكرا الفاسد وملة رجوع (يثل) كعليها (أو وزنها) ان عات بضم فكسر
 الغلة قد راكبل أو وزن (و) رجع صاحبها (بغيرتها) أي الغلة (ان جهلت) بضم فكسر
 الغلة قد راكبل أو وزن (ك) الرجوع (المثل) للمكيل أو الموزن أو المصدود مجهول
 السات يسمي لا يستحقه (أي غيتها) أي المغارة وقال ابن رشد ان جهلت بجمع يحصرها أي
 قدرها بالقدرة والاحتياط والجزر والصاب الأول لتأدية الرجوع بالمرص إلى رب الفضل
 وإذا قال ابن رشد في كتاب الاستحقاق من استهلك نوله مجهول القدر فقل قيمته لامتله وقال
 النعمي صاحب الطعالم بغير مثله صفة وقد راك كان بر فاجهل كعليه غرضه قيمته يوم غرضه
 (واذا غرس أحد الشريكين أو بني) في الأرض المشتركة بينهم في غيبة شريكه أو محضوره غير
 عالم (فالشريك) الذي لم يفرض ولم يبن (الدخول منه) أي الباقي أو الفارس فيناغره
 أو بناء (ويعطيه) أي الآخر الداخل الباقي أو الفارس (قيمة ذلك) الفرس والبناط
 كونه قائما) لوضعه بشبهة الشركة أي حصته منها يحتون أخذ في ابن القاسم عن مالك
 رضي الله تعالى عنه في أرض بين رجلين احتقر احدهما بئرا أو غرس غرسا فاما اقرارا دال الآخر
 الدخول معه انه يكون له في البئر بقدر ماله في الأرض ابن رشد قال الامام مالك رضي الله
 تعالى عنه في هذه الرواية انه اذا اشترك اثنان في شجرة فباعوا أو احتقروا غرس فاعلى
 في البئر بقدر ماله في الأرض وليس بينهما بل يكون حظه من الثقة التي ائتمها أو من قيمة العمل
 قائما أو منقوشا وفيه تفصيل لانه اما أن يكون الفرس والبناط والحق فرع غيبة الشريك
 قائما أو مع حضوره كونه عالما او مع انه قال كان تابعا غير عالم فيخرج قسمه قولان أن
 يكون له قدر حظ شريكه من قيمة عمله قائما لان الشركة في الأرض شبه الآن يزيد على قدر
 حظه من الثقة التي أئتمها فلا يراى اعطيه والثاني ان الشركة ليست شبهة فليس له سوى قيمة

رضي الله تعالى عنه (قوله وفيه) أي ما يات به داخل (قوله لانه) أي الشان (قوله فان كان) أي الشريك (قوله فيه) أي
 ما يات به (قوله) أي الباقي أو الفارس (قوله الآن يزيد) أي الباقي أو الفارس (قوله عليه) أي الداخل (قوله فليس له)
 أي الباقي أو الفارس

(قوله حضوره وسكونه) أى المدخل (قوله فاختلف) يضم التاء قوله صار) أى البناء أو الفرس (قوله فيها) أى التسمية (قوله الصورة الأولى) أى الإشارة على القصة (قوله القائم) أى على الباقى أو الفارس (قوله قد مر على من قبة البناء والفرس) والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وآله والأصحاب ثم الرابع الثالث من التمهيد مخ الجليل على مختصره ولا تأبى الضياء لنيل بفضل الله سبحانه وتعالى الملك الوهاب فقه الجهد والشكر داعيا بين است ٧٤٤ بقيت من شعبان من العام التاسع والستين من القرن الثالث بعد الألف

من هجرة من له غاية الكمال
والشرف سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم كنيه محمد
ابن أحمد بن محمد بن عبد الله
الله سبحانه وتعالى عليه
ولطف به وأحسن إليه
ووالديه والمسلمين أجمعين
سبحان ربك رب العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الهمم صل على سيدنا محمد وسلم
(قوله وكراه) عطف على
الاجارة (قوله والجمام) يفتح
الحاء المهملة وتشديد الميم (قوله
يتاسها) أى الاحكام (قوله
الشرع) مفعول وسافقة
المضاف لقوله بكرة
الهمز) حال من الاجارة
(قوله وحكى) يضم فبكرة
(قوله ضمه) أى الهمز (قوله
من الاب) حال من الاجارة
أى مشتقة منها لانها من بدة
وهو مجر (قوله أى الجواهر)
أى المنجولة على العمل (قوله

حظه منقوضا وهذا قول ابن القاسم وان كان الفرس ونحوه مع حضوره وسكونه فان قلنا
السكون اذن فاختلف هل له كراهية أم لا؟ فيما مضى قبل قيامه أم لا؟ على قولين وعلى الأقل لا بد
من عينه أنه ما سكت راضيا بترك حقه وان قلنا ليس السكون اذنا فله كراهية المخاض قول واحد
وان كان الفرس ونحوه باذن الشرى ان فكحه حكمه ما تقدم في السكون على انه اذن وان اراد
مقامته فقال ابن القاسم تقسم الارض بينهما فان كان بينهما وغرسه فيما سار له من الارض
كان له ذلك وعليه من الكراهية بقدر ارتفاعه بنصيب صاحبه وان كان البناء والفرس في نصيب
غيره وشرا الذي صار في حظه بين اعطاه فتمت منقوضا وبين اسلامه اليه نقضه هذا كلام
ابن القاسم ونظيره سواء اتفق على القصة واختلافها اما في الصورة الاولى فلا إشكال فيها
واما في الثانية فالذى باقى على مذهب المدونة أن يعطى القاسم لشره كقوله من
الارض ثم يقتسمان او يتركان الله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله والأصحاب ثم الرابع الثالث من الكتاب يحضر
فضل الله تعالى الملك الوهاب فله الجهد والشكر داعيا بعد عصر يوم الاربعاء نجس بقيت من
شهر صفر من سنة تسعة وخمسين ومائتين وألف من هجرة من له غاية الشرف سيدنا محمد
عليه الصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين كنيه محمد بن عبد الله عليه ووجهه والديه
والمسلمين أجمعين آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (باب) فى بيان أحكام الاجارة وكراهية الدواب والجمام والدار والارض وما يتاسها •

(حصة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الحاء أى موافقة (الاجارة) الشرع بكسر الهمزة وسكى ضمها
الاجارة أى الجزاء على فعلها المدور والقصر وأنكر الاصحى المدعاض وهو الصحيح ونقله غير واحد
ولما كان أصل هذه المادة الشواب على العمل وهو منقضة خصت الاجارة فى اصطلاح الشرع
بالعقد على المنفعة على قاعدة العرف من تخصيص كل نوع من جنس باسم ليحصل التعارف
عند الخصام وطردع وضع الفعالة بالضم كسر للصانع نحو الصباغة والحاكة والنداعة
والصجارة والفعالة بالفتح لا تخلق النقوس كالسماحة والشعاعة والقصاحة والفعالة بالضم
لما يبرح من المحمرات نحو الكأسة واقامة والفتالة فأداه فى الذخيرة وفى الباب حقيقة

فعلها) أى ما مضى الاجارة (قوله المد) أى الهمز (قوله وهو) أى المد (قوله ونقله) أى المد (قوله أصل)
أى معنى (قوله للمادة) أى اجر (قوله التواب) خير كان (قوله وهو) أى العمل الخ حال (قوله خصت) يضم انما المجعومة وشدة
الصاد المهملة (قوله الاجارة) أى هذا اللفظ (قوله فى اصطلاح الشرع) صله خص (قوله بالقدم) صله خص (قوله على المنفعة)
صله بالقدم (قوله على قاعدة) صله خص (قوله مصدرى أى يخصه اجاريا) (قوله العرف) أى التقهسى (قوله من تخصيص
الخ) بيان قاعدة (قوله باسم) صله تخصيص (قوله ليحصل التعارف) صله تخصيص (قوله علم) يضم الدين (قوله بطرح)
بضم اليا (قوله من المحمرات) بيان ما (قوله الباب) يضم اللام وموحدين (قوله حقيقة) أى الاجارة

(قوله تلك) جنس و اضافته لمنفعة فصل مخرج تلك ذات (قوله بعوض) فصل مخرج الاعارة والاعدام وقت الفاء (قوله وعرفها) بثلاث مثقلا (قوله عقد) جنس و اضافته لمعاوضة فصل مخرج المدقة والبيع والاعادة والوفاء والعق والتدبير (قوله على منفعة) فصل مخرج البيع ونحوه و اضافته منفعة ما يكن ثقله فصل مخرج الكراء (قوله غير مبنية وجهة) فصل مخرج كراء السفينة والجهة (قوله غير ناسئ عنها) أى المنفعة فصل مخرج القراض والمساواة والممارسة (قوله بعض) أى العوض (قوله يتبع بعض) أى بعض العوض (قوله يتبع بعضا) أى المنفعة فصل مخرج الجعل أى ويضع لا يتبع بعضا يتبعها بخلاف الجعل فان جميع افراد عوضه لا يتبع بعضا منه (قوله فيخرج) أى من الحد (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله يخوف قرض) بفتح التثنية وكون الفاف وانجام النادى ابطال (قوله عكسه) أى كون عدم الحد لازم لعدم الاجارة (قوله بمنزل قوله تعالى) صلة تفض (قوله قائما) أى معاملة السيدين الرسولين الكريمين شعب وموسى عليهم الصلوات الله تعالى وسلامه (قوله قولها) أى بنت شعب عاها السلام (قوله وعوضها) ٧٣٥ اى الانتكاح لا يتبع حال (قوله

هي) اى الاجارة (قوله طرده) اى كون وجوده ملزما لوجود الاجارة (قوله لوجوده فى الكراء) (قوله ونحوه) أى قول القاضي فى بطلان طرده بالكراء (قوله قوله فاعادها) اى الاجارة (قوله لعنه) اى قول عياض (قوله والمخالط) حال (قوله وقولها) اى المدونة (قوله خيرة قولها) (قوله متأنفة جواب عاياتال قولها المذكور فى ان العقد على منفعة مما ينقل الاجارة فيجب ادخالها فى المدعكس ما منته (قوله لانه) اى المجاز (قوله أخف من المتك) مسلم

تلك منفعة معلومة بعوض وعرفها ابن عرفة بانها عقد معاوضة على منفعة ما يكن ثقله غير سبئية توجه بعوض غير ناسئ عنها بعضه يتبع بعضا فيخرج كراء الدور والسفن والرواحل والقراض والمساواة والممارسة والجعل قال وقت بعضه يتبع خوف قرض عكسه بمنزل قوله تعالى انتكح احدى بنى هاتين على أن تأجر نساءى جميع فلها اجارة لجماعا لقولها ما ثبت استأجره وعوضها لا يتبع وقول القاضي هي معاوضة على منافع الاعيان لا ينجى بطلان طرده ونحوه قول عياض بيع مانع معاوضة بعوض معلوم مع خروج فاعادها عنه والحد بتداول العيص والقاسد وقولها يجوز ان يستأجر طريقا في دار لربل أو سبل صبر مرضا من مجاز لانه أخف من الاشتراك واعتز به غ بان لفظ البعض معهم لا ياسب التعريف وبانه يلزمه دخول الجعل فى التعريف فيبطل طرده على انه لو حذف لفظ بعض لم يخرج الاجارة من البعض لان بعض المنفعة فهو واجب الرجوع فى صدق المثل وهو يتبع بعضا يتبعها فتدخل فى قوله يتبع الخ أى حقيقة أو حكما ولو قال يتبع بعضا يتبعها أو وضعها وحذف لفظ بعض سلم من ذلك كله القربا على الاجارة تطلق اصطلاحا على العقد على منافع العاقد والمقول الا للسفينة والجهة والكراء على العقد على منافع ما لا يقل والسفينة والجهة هذا هو الاصل وقد يطلق أحدهما على معنى الآخر فحين ان استأجر منه دارا شوب الخ وفى الباب خص تلك منفعة الا دعى باسم الاجارة وتلك منفعة المالكات باسم الكراء وحكمها الجواز ايدام الزوم نفس العقد ما لم يستثن به ما يشدها ابن عرفة محمدي جائزة لاجلها العقل خلاف الاسم فيها لقولاه مبتدع وفيها مع غيرها عقد لها لازم

ولكن يقال لا بد للباين من نفس شئ مائة اذا اصرل الحقيقة فالحقيقة هذه المجاز (قوله واعتز به) اى حله ابن عرفة (قوله وبانه) اى بعضه يتبع بعض الخ (قوله يلزمه دخول الجعل فى التعريف فيبطل طرده) ممنوع فان الفصل ان بعض افراد العوض يتبع بعض يتبع المنفعة وبعضه افراد لا يتبع بعضا يتبعها وهذا فى الجعل ادفع افراد لا يتبع بعضا يتبعه منفعة واقفا علم (قوله على انه) اى ابن عرفة (قوله لفظ بعض) اضافته للبيان (قوله فيها) اى الاجارة والبعض (قوله وهو) اى صدق المثل (قوله تدخل) اى الاجارة بالبعض (قوله الناطق) بفتح الفين الجمجمة وسكون الراء منون قطا سمه قيا نسب (قوله هذا) اى الفرق (قوله الاصل) اى الكثير (قوله فيها) اى المدونة (قوله باسم الايان) اضافته للبيان (قوله المالكات) اى غير الامتنى (قوله باسم الكراء) اضافته للبيان (قوله وحكمها) اى الاجارة (قوله به) اى العقد (قوله يشدها) اى الاجارة (قوله فى) اى الاجارة (قوله الاسم) علم شخص (قوله فيها) اى الاجارة (قوله لغو) خبر خلاف (قوله لانه) اى الاسم (قوله وفيها) اى المدونة (قوله عقدها) اى الاجارة

(قوله لها) اي الاجارة (قوله ليجند) اي المظلم لا لاجارة (قوله ووجبت اعاقته) حال لجزءه عن الاستقلال به (قوله عشر وعشرا) اي الاجارة (قوله ففعل) تفريع على تقدير ينسب (قوله كذلك) اي المؤثر في كسر الجيم (قوله في كون الاول) اي العاقلة كلف التشبيه (قوله والثاني) اي الاجر (قوله فيه) اي اليسع (قوله امرهما) اي شر وطعهما العلم من امر عاقد اليسع لتساويهما في الاحكام (قوله هذا) اي كون عاقدى الاجارة كعاقدى اليسع (قوله وورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله علمه) اي اجر كاليسع (قوله انه) اي اجر ٧٣٦ كاليسع (قوله وهذا) اي كل ما يصلح ثما يصح لغيره (قوله بما يخرج) اي يثبت ولا

تقول اعاقته بها (قوله والطعام) اي الذي لا يخرج من الارض عطف على ما (قوله ثما) اي الارض (قوله لها) اي الارض (قوله هو) اي ذاته بقطع النظر عما يرضى (قوله كذلك) اي من حيث هو (قوله هو) اي المانع (قوله انتهى) اي من كراه الارض بما يخرج منها وباطعام (قوله عدم انتهى) اي شر طعمه الاجر كالفن (قوله وانه) اي اجر كاليسع عطف على انه (قوله تعين) بضم فتح مثلاً (قوله هو) اي فسادهما (قوله فسادا) مسعود شمع المضاف ناقصه (قوله من صحتها) اي الاجارة والسكره المذكورين بيان ما (قوله اذا كان) اي الاجرة (قوله مخالفا) اي لستاجر (قوله وارضاها) اي المستاجر الاجير (قوله يعطى) اي المقيم (قوله يشارطه) اي المقيم (قوله قبله) اي العمل

٥١ كاليسع وقد يرضى لها الوجوب اذ الميجد الامن يستاجر بموجب اعاقته وحكمة مشروعيته التعاون ودفع الحاجات وقد نبه الله تبارك وتعالى على هذا بقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليختص بهنهم بمعاملة يأخذهم الاجارة (ب) ينسب (عاق) ففعل المؤثر بكسر الجيم والمستاجر كذلك (واجر) بفح فكون على عوض مقبول (كما عاقد وعوض اليسع) في كون الاول محيز والثاني طاهر امتنع بما مقدور عليه معلوما غير منتهى عنه الى آخر ما تقدم فيه ابن ساس اركان الاجارة ثلاثة الاول الماقدان ولا يفتنى امرهما الركن الثاني الاجرة ابن الحاجب الماقدان كالتبايعين بن عرفه قد ظاهر المذهب والاجر كالفن يطلب كونه مفعولا وقد روي وصفه وورد عليه انه يقتضى ان كل ما يصلح ثما يصلح لغيره اوهذا امتنع من بما يخرج من الارض والطعام فانها ما يصلح ثما ولا يصلح لغيرها (ب) اي ما واجب بان المراد كل ما يصلح للثمن من حيث هو يصلح لغيره كذلك وهذا عدم الصلاحية لمانع عارض وهو اليسع كاليسع وقت الجمعة وقد يقال لا يراد اذما فاده التشبيه عدم انتهى وقد ثبت انتهى عن كراه الارض بما يخرج منها وبالطعام فالتى الشرط الذى هو عدم انتهى وانه يقتضى فساد اجارة الخياط والحجام وكراه الحجام ذالمعنى الاجرة اسداه وهو خلاف ما في صحاح بن القاسم ما لا كراهى الله تعالى عنه من صحتها ما كان ثما طارا رضاء بعد علمه كجاريه العمل واجب يشدوهذا الكلام بالنظر للبالغ ونص السماع سئل الامام مالك رضى الله تعالى عنه من الخياط الذي يبيع وينه الخلطة ولا يكا ديتا لفتى استخبطه التوب فاذا فرغ منه وجابه رضىته بشئ ادفعه اليه فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس بذلك ابن رشد هذا كما قال لان الناس استجأوه ومضوا عليه وهو نحو ما يعطى الحجام من غير ان يشارطه على اجر عمله قبله وما يعطى في الحجام والمنع من هذا رسمه تشويق على الناس ورجع في الدين وغلو فيه والله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال لا تغلوا في بنكم وذليله من السنة ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه اوطية قام له بصاع من ثمر امرأته ان يفتقروا عن خراجها واجر الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان يؤاخر الخياط على خياطة ما يحتاج اليه هورا هلمن الثياب في السنة والقرآن على من يحتاج اليه من الثياب سنة او شهر اذا عرف حال الرجل وما يحتاجون اليه من ذلك ابن يونس وهذا معروف لان الاكل لا يمتنه ومقدار كل الناس معروف والثياب قريب منه وكراه التفتى استعمال الصانع حتى

(قوله يعطى) اي الرجل (قوله في الحجام) بفتح الحاء وشذ الجيم (قوله ودليله) اي ما مضى عليه الناس (قوله من السنة) يشاطع بضم السين وشذ التثنية (قوله ما ثبت) بفتح الميم (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) بيان ما جهز من (قوله حجه) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قام) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اوطية) اي التي على امرأته (قوله ما مضى عليه) بضم (قوله آله) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الثياب) بيان ما (قوله من الثياب) بيان ما (قوله عرف) اي الخياط أو الخياط (قوله حال الرجل) اي المستاجر (قوله وما يحتاجون اليه) عطف على عيال (قوله من ذلك) اي الثياب والخياط

(قوله قال) أي ابن حبيب (قوله لاذقلت) يفتح تام خطاب المستاجر أي الاجير (قوله خطه) أي التوب مثلا (قوله وقال) أي الاجير (قوله له) أي الاجير (قوله قول ساكن الدار) أي المالكة السكنا شهر ايدهم فقال مالكة ايدهم ومن سكنها شهر ا فليس له الادهرم (قوله في التوادير) خبر من دفع الخ (قوله من رواية ابن الموان) حال من دفع الخ (قوله وجعله) أي التوب (قوله عنده) أي الخطاط (قوله ربه) أي المنزل (قوله والالا) أي وان لم ترض بدينار (قوله فأتخرج) ضارع فاعله ضمير المتكلم الساكن (قوله فسكت) أي ريب الدار (قوله قال) أي ما كنت رضى الله تعالى عنه (قوله لا يلزمه) أي الساكن (قوله تشدد قوله) أي الخطاط (قوله تقدم قوله) أي الساكن (قوله ربه) أي المنزل (قوله وتأخره) أي ٧٣٧ قول الساكن (قوله عنه) أي قوله ربه (قوله عن حارس) أي

(قوله عن حارس) أي استخاره (قوله الضمان) أي بشرط ضمان الحارس الزرع أو ألبان تون (قوله أو غيره) أي الضمان (قوله يفتح) أي استخاره (قوله وهل يلزمهم) أي الحرفة (قوله الشياكة) بكسر الشين المجهضة جمع شكة التي يحصل فيها الزرع والاحال) جمع حل (قوله فأجاب) أي ابن أبي زيد (قوله علم) ضم العين (قوله والالا) أي وان لم يشطوا فترفع الشياكة ولا تنزىل الاحال (قوله أي الحارس الذي شرط عليه الضمان (قوله سئل) أي ابن أبي زيد (قوله عن حارسهم) أي استخارهم عليها (قوله الاذر) أي الموضع الذي يحصل زرعهم فيه مدرسا وتذريها (قوله ومنهم) أي اصحاب الزرع (قوله

يقاطع بشئ مسعى وكرهه ابن حبيب أيضا قال ولا يبلغ التبريم والامرفيه واسع (فروع) ه الاول في الخبرين ابن يونس اذا قلت خطه بدرهم وقال يدبرهم فخطه فليس له الادهرم قاله ابن القاسم لانه علمه بغير رضى به وكذلك قول ساكن الدار وفي التوادير عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من رواية ابن الموان من دفع فوالخطاط فقال لا أخسبه الا يدبرهم وقال ربه لا أخسبه الا يدبرهم وجعله عنده فخطه فليس له الادهرم ومن سكن منزلا فقال له ربه بدنانير في السنة قال الساكن لا أعطي الا دينار او الا فأتخرج ان لم ترض فسكت ولم يجبه بشئ حتى تمت السنة قال لا يلزمه الا دينار ابن رشد مثله الخطاط لا شيء كمال المنزل لا نرب التوب لم يتول استيقا المفعة بنفسه فلا فرق بين تقدم قوله وقوله صاحب التوب والساكن استوفى المفعة بنفسه مع علم رب المنزل به ففرقوا بين تقدم قوله على قوله ربه وتأخره عنه (الثاني) ه سئل ابن أبي زيد عن حارس الزرع والربان تون لا دنهارا بالضمان أو بغيره على ان كل فخر عليه مدان أو ثلاثة فصل وهو يلزمهم فخرين الشياكة والاحال فأجاب اما استخارهم لكل فخرين مدان فخر سواه قلت لا فخرين فأتخرج لا فخرين على الجمل اذا علم التفصيل على المذهب فان شرطوا فخرين الشياكة وتنزىل الاحال فيلزمه الا فخرين والاحال والضمان عليهم لا يلزم وله أخر مثله من لا ضمان عليه (الثالث) ه سئل ايضا عن حارسهم الاذركه باقتراضه لوماء ومنهم من له القوم ومنهم من له مائة ومنهم من له أكثر هل هو على عدد الرؤس او على قدم المال فأجاب ان كان استخارهم قبل حصوله في الاذركه رؤيته فلا يجوز ان كان بعد حصوله رؤيته فبعد زونهض على قدر المال وقال حصون على الرؤس والاول أحب اليه (الرابع) ه فيها لو سكن أجنبي طائفة من داره وقدمت به ولم يخرجه قبله كرماسكن أو الحسن لان لاصل فيها المعامضة لا الارفاق ولا يمين عليك الا ان يدعى عليك أنك أوفقته فقصري على الخلاف في دعوى المعروف (الخامس) ه في فوائد ابن الحاج اذا خرج أحد الشريكين في دين لاقتضائه دون اذن صاحبه فاقضاه كله أو بعضه وطلب الاجرة من صاحبه وجبت له بعد حقه ما خرج لذلك مطوعا الا ان تنهد العادة ان مثله لا يأخذ جرة على ذلك (السادس) ه سئل الامام مالك رضى الله تعالى عنه عن وهنت عنده دار واقتضى

٩٣ مخ ث الف) أي من الاقتض (قوله هو) أي الاجر المعلوم من الاقتض (قوله الرؤس) أي اصحاب الزرع (قوله مال لكل) أي من الزرع (قوله أجاب) أي ابن أبي زيد (قوله حصوله) أي الزرع (قوله وتفض) أي تقسم الاقتض للمستاجر بها (قوله لا) بشد الباء (قوله فيها) أي المدونة (قوله به) أي الاجتي (قوله فيلزمه) أي الاجتي (قوله فيها) أي السكنى (قوله عليك) خطاب لرب الدار (قوله يدعى) أي الساكن (قوله قصري) أي العين (قوله في دين) صلة شريكين (قوله لاقتضائه) أي الدين صلة تخرج (قوله دون اذن صاحبه) صلة تخرج (قوله فاقضاه) أي الخارج الدين (قوله وطلب) أي الخارج (قوله وجبت) أي ثبتت الاجرة (قوله عنه) أي الخارج (قوله ذلك) أي الطروج لاقتضا الدين (قوله وهنت) بضم فسكو

(قوله طلب) أي المرتين (قوله ياها) أي غلة الدار (قوله فقال) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي الاجر على الاقتضاء (قوله في الصحراء) تنازع فيه عز ورتك (قوله لانه) أي ربهما (قوله مكره) بضم فسكون ففتح (قوله بالاضرار) صلة مكره (قوله ويدفع) أي ربهما (قوله هي) أي الدابة (قوله ولاشيء) أي عائلته (قوله علم) بضم العين (قوله عاقدتها) أي الاجازة (قوله المحجور عليه) أي الرق أو سقفه أو صغر (قوله صح) أي ايجاره نفسه (قوله لونه) أي ايجاره نفسه (قوله غله) أي ايجاره نفسه (قوله يعمل) أي المحجور قبل علم ٧٣٨ ولربه (قوله على) أي المحجور قبل علم ولربه (قوله غله) أي المحجور (قوله فان

اصابه) أي المحجور (قوله قل) أي المحجور على من استأجره (قوله وان ذلك) أي المحجور (قوله غله) أي المحجور (قوله وولدته) أي الامن (قوله فحقت) بضم فسكون (قوله عليه) أي ابنه (قوله ان كان) أي الاب (قوله) أي الولد (قوله عليه) أي الولد (قوله) أي مال الولد (قوله) أي الاب (قوله يجر) أي الابن (قوله) أي الاب (قوله ذلك) أي ايجار ابنه (قوله وحق) أي الاب (قوله عليه) أي ابنه (قوله) أي الابن (قوله منها) أي ايجار الابن (قوله حبيسه) أي حفظ الاب الفضل (قوله) أي ابنه (قوله) أي الاب (قوله) وان كان) أي الاب (قوله فلا يجسد) أي الولد (قوله ان يأكل) أي الاب (قوله من عمل الصبي) قوله عقد الحاضنة أي الاجازة (قوله

غلتها ثم طلب اجرة اقتضاه اباها فقال من الناس من يكون ذلك ومنهم من لا يكون لذلك فالرجل الذي يشبهه أن يعمل بأجرة ومنه يؤجر نفسه في مثله فإرى ذلك له وأما من مثله يعين ولا يرى ذلك له ابن رشد بعد مجيئه ما قام به احتسابا وانما فعل ذلك ليقوم بأجره (السايق) في المسائل الملقطة اذا تجوزت الدابة عن علمه أو تركها في العصر اصفهها غيره ثم وجدها قال الامام ما لترضى الله تعالى عنه ربهما أحق بها لانه مكرهه تركها بالاضرار به ويدفع ما أتفق عليه أو قبله لعلقه الاعراض ربهما أو لاشيء له في قيامه عليه أو قام علم النفس (الثامن) علم من تشبهه عاقدتها باقدا ليسع ان المحجور عليه اذا أجر نفسه بغير إذن ولله صم ويؤقت لزوجته على اجازة قوله قاله في المدونة وفي التبطينة ليس لذي الاب أو الوصي ان يؤجر نفسه بدون إذن ولله فان فعل نظرقه ولله فيحسبه أو يرد مالها بصل فان كان عمل فله الا كتر من المسمى وأجر نفسه فان أصابه شيء من عمله فله ارض النفس وان ذلك لله الدابة وله الاجرة الى يوم الاصابة وليس له فيما اصابه من غير العمل شيء (التاسع) ابن الرجل ابنه من نفسه أو من غيره ومنه لا يؤجر فحقت الاجازة بريق الاب عليه ان كان غنيا ولا مال الولد فان كان له مال انتفق عليه منه ولان يؤجر فعلا لا معرقه على الابن ان كان الاب فقيرا أو مقلا أو اودا أو اقله فيجوز حينئذ ذلك يتفق عليه من اجرة فان فضل منها شيء حبيسه ولا يجوز له ان يأكل ما فضل من عمل الصبي وان كان فقيرا أو خافوا ان لا يتمكن الصبي من العمل في المستطاع اول مرض فلا يجدها ما كل وقال ابن ابية لا بأس ان يأكل بالهرق (العاشر) المتطهى وابن قنوح يجوز عقد الحاضنة على محضون اما كانت أو غيرها ولا يفسخ الا ان زاد في اجرة الصبي فقبل الزيادة أو يفسخ عقد الامم ينظره احسن المواضع ولو باق من موضع آخر ولا تقبل الزيادة في عقد الوصي الا ان يلت انه غني عن البيت (الحادي عشر) لا يجوز استئجار العرب امرأتهم في بيته ولو كان مأموها فان كان له اهل جاز ان كان مأموها كانت المرأة متجالة ذر للرجل نهيها وكانت شابة ومسنأجرها شيخ كبير (الثاني عشر) مثل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن المرأة العزبة الكبيرة تطبق الى الرجل فبقية لهم ايجوا نحيوا ويناولها الحاضنة هل ترى ذلك حسنا قال لا بأس به وليدخل معه غيره احب الى ولوتر كما الناس اضاءت ابن رشد هذا على ما قال اذا غرض بصرة الاجل له النظر الى ما يظهر من زينة القوله تعالى ولا يدين زينةن اماظهر منهن او ذلك الوجه والكفا على ما قاله اهل التأويل فاجاز

أما بضم الهمز وشد الميم خبر كان (قوله كانت) ان الحاضنة (قوله ولا يفسخ) أي ايجار ما محضون (قوله الرجل فينظر) بضم فسكون ففتح (قوله لانه) أي عقد الوصي (قوله العرب) بفتح العين والزاي أي من لازمة له (قوله امرأة) أي اجنبية (قوله فان كان له) أي المستأجر (قوله يجوز) أي استأجره (قوله في بيته) (قوله ان كان) أي المستأجر (قوله العزبة) أي التي لا تزوج لها (قوله تطبق) أي تستند في قضائها (قوله) أي الرجل (قوله) أي القدام بوجها وناولها (قوله قال) أي ما لترضى الله تعالى عنه (قوله معه) أي الرجل (قوله الى) بشد الباء (قوله اذا غرض) أي الرجل (قوله وذلك) أي ما ظهر منها

(قوله ذلك) أي الوجه والكفين (قوله فان اضطر) أي الرجل القائم بهواجج الرأفة (قوله لبيدة) يضم فسكون فسكر (قوله عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وسعه) أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله فلبا) بفتحة مفتعلا أي الرجل (قوله عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانطلقا) أي الرجلان (قوله فتعال) أي التي عليه الصلاة والسلام (قوله وسلمك) بكسر الهمزة وسكون السين أي لتسرعا فسكر (قوله انهما) أي المرأة التي (قوله حوى) يضم الحاء المهملة فتح الهاء الأولى وشد الثانية (قوله فتعالا) أي الرجلان (قوله سبحانه الله) أي تنزهه تعالى عن ان يلحقه ما يشبهك (قوله فتعال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يجرى) بفتح فسكون (قوله يجرى) بفتح الميم والراء (قوله خشت) يضم تاء التكمل التي صلى الله عليه وسلم (قوله بلاني) يضم فسكون فسكر أي الشيطان أي ظنابا ٧٢٩ (قوله الابز) تفسر لئلا تفاعل بمل

(قوله الا ان يكون) أى التقدر (قوله عرفا) أى معروفا (قوله شرطا) أى مشروطا فى العقد (قوله والا) أى وان لم يعرف ولم يشترط (قوله فلا يلزمه) أى المكتوى (قوله هذه) أى السلع المعينة (قوله تنسدها) أى تحجبها (قوله فوجب) أى لزم (قوله ما ذكرنا) أى من دارا وارض او بهيم ٧٤٠ (قوله تناسحا) أى العاقدان (قوله فى التقدير) أى التحجيل (قوله فان كان الكراء)

صحبت ای الاجارۃ (قولہ یہ) ای التعلیل (قولہ و نلیشترط) ای تعجیلہ (قولہ ہا) اور یہ
ای الاعتراض بالاستغناء قولہ ان عین (قولہ لانہ) ای العقد (قولہ عنہ) ای ابن الحساجب (قولہ و هو) ای الجبر علی
التعلیل (قولہ فالاول) ای الصعۃ بہ ف التعلیل (قولہ والثانی) ای الجبر علی التعلیل (قولہ و نہ) ای الجواب المذکور

(قوله من ان قوله ان عين مستغنى عنه) بيان ما ورد في الخط (قوله تعجيله) تنازع ٧٤١ فيه اشترط واعتبد (قوله فهو) اى

أورده الخط لازم لمن ان قوله ان عين مستغنى عنه لان المعين ان اشترط أو اعتبد تعجيله فهو مستدرج في قوله بشرط أو عاقد وان كان العرف تأخيرها أو لا عرف أصلاً فلا حاجة قاصدة كما قال ونسبت ان تسمى عرف تعجيل المعين والتعجيل فرع ههنا اه وفيه انه اعتراض بخلافه المتأخر عن المتقدم وقد شاع عدم توضيحه لوقوع الاول في صركه والله اعلم واستغنى من المضمون الذى يجب تعجيله فقال (الا ترى) بفتح الكاف وكسر الراء وشدا الياء اى كل اى ابل مضمونة في ذمتها كونهما او الجمل عليها (يعني) من كل موسم له وقت مخصوص لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه قبل وقته (٢) لا يجب تعجيل جميع الكرام او يعجل (اليسير) منه وجوبا ويقوم مقام تعجيل الجميع الضرورة لانه اذا عجل الجميع للمكرك قبل وقت السفر يحشى هروهم به وعدم انبائهم بالابل وقته فيضيع الكرام على المكرك ابن الموزان قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من تكلم في كرامه صونا في ابل مثل الحج في غير ابائه فلا يجوز ان يتأخر التقدير ولكن يعجل مثل الذين يربون ويخوضون وقد كان يقول لا ينبغي الان يتقدم على الكرام في مثل هذا المضمون الى ابل ثم خرج وقال قد قطع الاكراه اموال الناس فلا ينبغي ان يؤخروهم بالتقدم وليسند وهم الذين يربون شبههم اجمعوا رادلو كان مضمونا بتأخير ابل وشرع في الركوب بغيره بغير تقدلان تقدم اوائل الركوب كقبض جميعه اذ هو كقولهم قد عجله في قبضه ابن تونس يريد انه ان اكثرت مضمونا لا يركب فيه الا الى ابل قاله في حقه جازيل لا يجوز تأخير التقديره بشرط في هذا المضمون كما خبر رأس مال لسل وانما الجاهز ما اذا اثر بعض التقديرات الا كما اقتطعوا لأموال الناس فاجازته تأخير بعض الفتن لهذه الضرورة بخلاف تأخير بعض رأس مال السلم طفي ولاخه وصية للبحج اذ المسئلة مقروضة في الكرام المضمون المؤجل الذى يتأخر الشروع فيه وقد نقل في توضيحه كلام الموازيه الدال على العموم في كل مضمون مؤجل ومع ذلك خص الحج وأهل بالتأجيل ولا بد منه اذ لو كان غير مؤجل فلا بد من الشروع أو تعجيل جميع التقديرات لاضرورة مستند والله اعلم وقد يقال نرضه في الحج لحد التمهيل ومنه علم شرط التأجيل والله اعلم الخط لو ادخل الكاف على ~~كان~~ اشتمل المبطل روى ابو زيد عن ابن القاسم ذلك في الكرام المضمون ولم يذكر الحج ونصه تعجيل التقدير في الكرام المضمون الى اجل هو الاصل ولا يجوز تأخيرها بشرط واختلف في تعجيل بعضه وتأخير باقيه دون شرط فقال مالك رضي الله تعالى عنه فمن أكرى الى الحج في غير ابائه ليخرج في ابائه لا بأس ان يقدم منه الدنا والدينارين ولا يجوز في غيره وروى ابو زيد عن ابن القاسم ذلك في الكرام المضمون ولم يذكر الحج وقال كم كرى قد هرب بالكراه وروى ابن الموازي عن مالك كراهة تأخير التقديرات لان التقدير كرهوا وثلثه وقال اشهب مثله ثم قال قد اقتطع الاكراه اموال الناس فلا بأس ان يتقدم الدنا والدينارين على ما رجع السه ما شاء أراد في غير الحج وفي الترضيع عن الموازيه تمثل الحج في غير ابائه والسهر الدنا والدينارين على ما رجع السه ما شاء والله اعلم (والا) أى وان لم يكن الا بوجهنا ولا يشترط تعجيله ولا يحجره العرف ولم تكن المنفعة مضمونة لم يشرع فيها بان كانت معسنة أو مضمونة ثم ع فيها (فيادومة) بضم الميم فثانئة تحسية وفتح الواو اى كلما استوفى المستأجر منفعة يوم تعين عليه (قوله ذلك) اى الاكتفاء

بتقدم الدينارين (قوله ثم قال) اى ابن المواز (قوله قال) اى مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يحجره) اى التعجيل

(قوله قبله) اي الاستيفاء (قوله والا) اي وان لم يتشاحا (قوله بذلك) اي جواز التقديم والتأخير عند التراضي (قوله يعترض) يضم اليه ما وقع فيه (قوله في قوله) اي ابن الحناجب (قوله بان ظاهر كلامه) صله يعترض (قوله عليهما) اي الصانع (قوله فضاء) اي المدونة (قوله الصانع) يضم الصاد المهملة وشدة النون جمع صانع (قوله والايواء) يضم الهمزة وفتح الجميع جمع (قوله الفراغ) اي من العمل المستأجر عليه (قوله وامتنع) اي من تعجيلها (قوله جالوا) يضم فكسر (قوله لفسنة) يضم السين (قوله فلا يشقى لهم) اي الصانع والجراء ٧٤٢ يقبض الاجرة (قوله على ذلك) اي اخذ نصف الاجرة شيئا طاعة نصف القهص

دفع اجرة ولا يجب عليه تعجيل شيء قبله الخط وهذا عند المشاحة والافيجوز التقديم والتأخير صرح بذلك في البيان ونقله ابن عرفة (تنبيهات) الاول يعترض على المصنف بثل ما يعترض به على ابن الحناجب في قوله فان لم يكن بشرط ولاعادة اخذ ما صوم بان ظاهر كلامه يتناول الصانع بل الاجارة في العرق مقصورة عليهما والمذهب ان الصانع لا يستحق الاجرة عند الاطلاق الا بعد تمام العمل اه ففها اذا اراد الصانع والجراء تعجيل الاجرة قبل الفراغ وامتنع رب العمل جالوا على التعارف بين الناس فان لم تكن اهم سنة فلا يشقى لهم الا بعد فراغ اعمالهم واماني الا كرية في دار او راحة او في اجرة يسع سلعة ونحوه فبقدر ما مضى وليس القباط اذا خا نصف القميص اخذ نصف الاجرة حتى يتم الا بماخذ على ذلك من الثاني محل وازالتقديم والتأخير في المنفعة المعينة اذا شرع في العمل او تأخر نحو عشرة الايام وان طال فلا يجوز تقديم الاجرة ابن رشد الاجارة على شيء يمينه مثل نسج الغزل وخياطة الثوب على قسيتين مضمونة في ذمة الاجرة فلا يجوز ولا تعجيل الاجر او الشروع في العمل او تعجيلهما ومضمونة في عسنة فقبض تعجيل الاجر وتأخيرهما على ان يشرع في العمل فان لم يشرع الى اجل فلا يجوز التقدرا عند الشروع في العمل اه وتأخير الشروع الى يومين لا يضر قاله في المدونة ابو الحسن والى عشرة ليال فلي هذا اذا كان العمل معينا على ان لا يشرع فيه الى اجل وكان الاجر شيئا معينا فالاجرة فاسدة لا تقتضى تعين الاجر وجوب التقديم وتأخير الشروع وجوب التأخير وانه اعل (الثالث) ابن رشد ان صرح بكون العمل مضمونا كاستأجر كذا في ذمتك ان شئت علمته بذلك او يغيرك او معينا كاستأجر كذا على عمل كذا بنفسك فلي كل منهما حكمه وان لم يصرح بواحد منهما واطار انظره انه مضمون كما عبطت كذا على خياطة هذا الثوب جل على المضمون اتفاقا الا ان يعرف انه بعمله يده اذ كان عمله يده مضمونا لورقة واحكامه وان كان ظاهرا للتعين كاستأجر كذا على خياطة هذا الثوب او على أرخططة في عمله على المضمون او لمع قولنا المشهور رجله على المضمون الا ان يعلم انه بعمله يده أو يقصد عمله يده لورقة وحكمه (الرابع) ابن بونس كرم الله تعالى الله تعالى عنه فقد الكراء في السن لانه لا يجب الا بالبالغ وجوز ان نافع وقاله من الكراء يجب ما قطع فان عبطت قبل البلاغ وادعت التقدس صدق عليك لان الاصل علمه ولا يشهد بعضهم لبعض وقيل يجوز ان يقطع الطريق والله اعل (وفسدت) الاية بنسب معين (ان استنى) منها (عرف تعجيل) الاجر (المعين) يضم الميم وفتح العين والياء معنونة بان كان العرف تأخير

(قوله أو تأخر) اي الشروع في العمل (قوله وان طال) اي تأخر الشروع فيه (قوله فلا يجوز) اي الاجارة (قوله تعجيلهما) اي الاجر والشروع في العمل (قوله ومضمونة) عطف على مضمونة (قوله فقبض) اي الاجارة (قوله والى عشرة ليال) عطف على اليومين (قوله منهما) اي المضمون والمعين (قوله ونظاهر نقله) اي المستأجر الخصال (قوله حمل) يضم فكسر الخ (قوله يعرف) اي المستأجر (قوله انه) اي الصانع (قوله على) اي الصانع (قوله ظاهره) اي انظر المستأجر (قوله نقصد الكراء في السن) اي تعجيل (قوله لانه) اي كراء السن (قوله لا يجب) اي لا يستحق (قوله يجوز) بفتح مشددا لا يقدرك كراء السن (قوله وقال) اي ابن نافع (قوله) اي الشان (قوله فان عبطت) اي

السقنة (قوله وادعت) يخ بفتح الخطاب المكثري (قوله النقد) اي قتل الكراء اي اولا وانكره الشان (قوله صدق) ضم فكسر مشددا اي الشان (قوله علمه) اي التقدر (قوله بعضهم) اي لما كثر من (قوله بعض) اي تعجيل الكراء (قوله يجوز) اي شهادة بعضهم لبعض بتعجيله للضرورة (قوله قطع الطريق) اي الذي يجرؤ فيه هفاده بعض القاتلة لبعض على من قطع طريقهم وسلب أموالهم وقتل اربح بعضهم للضرورة (قوله منها) اي الاجارة

(قوله بأحدهما) أي التخييل والتأخير (قوله بهما) أي التخييل والتأخير (قوله الوجهين) أي عرف التأخير وعرفهما معا (قوله سنة) بضم السين (قوله راسية) أي دائمة (قوله وأبهما) أي أطلقوا (قوله أنه) أي الكرا (قوله عرف وأشرط) أي أبغجه (قوله والا) أي وإن لم يكن عرف ولا شرط بتخييل (قوله فبقصدان) أي الإجارة والجل (قوله إحكامهما) أي الإجارة والجل (قوله وهو يدل على ثنائيهما) أي (قوله اختلف) بضم التاء (قوله معلوما) أي من العمل (قوله معلوم) أي من العمل ٧٤٣

(قوله فلهما) أي الإجارة

والجل (قوله جمعا) أي

الإجارة والجل (قوله

فندا) أي الإجارة والجل

(قوله وهو) أي جمع المقارسة

مع البيع (قوله هذا المني)

أي جمع البيع والجل

(قوله قضيا) أي المدونة

(قوله بيع أي كبيع) (قوله

فنيا) أي الإجارة (قوله أنه)

أي البيع (قوله اتفاقهما)

أي البيع والإجارة (قوله

كونهما) أي الإجارة

والبيع (قوله فيجوز) أي

جمع البيع والإجارة (قوله

فهما) أي الصورتين (قوله

فنيا) أي المدونة (قوله

كذلك) أي لأبأس يجمع

بيع وإجارة (قوله أن البيع

والإجارة الخ) خبر قول

(قوله لأنه) أي الشان

(قوله أن يكون) أي المبيع

(قوله يعرف) بضم فككون

فتح (قوله وجه) أي صفة

(قوله كالمعرف) بضم الصاد

المهمل وسكون الفاء أي

الخاص الأصغر (قوله

فذلك) أي جمعهما (قوله

في التعيين) خبر مقدم

أو لأعرف بأحدهما بأن جرى العرف بهما معا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب
نصع في الوجهين ابن يونس لأن العرف كالشرط وإن لم يكن لهم سنة رتبة نحو كانوا يكرهون
بالنقد والتبينة وأبهما الكرا فاصل ابن القاسم أنه على التأخير لأن عقد الكرا لا يوجب
تقديم عنه إلا أن يكون عرف أو بشرط والأدلة بأنه إن تقدم لا يقدر مراكب أو سكن بخلاف
بشرط السبع العينة هذه بتمام عقد شرعها يجب عليه تقديمها وشبه في الفساد قال (ك) إجارة
(مع جعل) في عقدة واحدة فبقصدان على المشهور لثاني أحكامهما ابن عرفة اختلف في
البيع والجل في عقد واحد ابن رشد لا يجمع الجمل والإجارة لأن الإجارة لا تنفذ إلا معلوما
في معلوم والجل يجوز في المجهول فهما مختلفا في الأحكام في جوازهما وعن بعض من إجارة
المقارسة مع البيع وهو من هذا المذهب الخط لا يجوز اجتماع الإجارة مع البيع فثما إن
دفعت إلى حائل غزلا يتجهل أو يابشر قد واهم على أن يسأل في غير طين من غزل فلا يجوز
لأنه سلف وإجارة ابن يونس الإجارة بيع فيخرج منها ما يحرم به وقد ورد النهي عن بيع وسلف
(لا) بقصد الإجارة بالجمعة مع بيع في عقد واحد اتفاقهما في الأحكام تثبت كلاًهما
صورتين أحدهما كونهما محل واحد كشرائه بواحد على أن يغير زعاه البائع خفافاً
والثانية كونهما في محلين كشرائه بواحد على أن يخط البائع فهو لا يجوز على المشهور
فهما فيما لأبأس اجتماع بيع وإجارة وقال بعض من كذا لا في المبيع ابن رشد قول مالك
وابن القاسم أن البيع والإجارة جائز في المبيع وغيره إلا أنه بشرط إذا كانت الإجارة
في المبيع أن يكون مما عرف وجهه خروجه أو ما كنت أعادته كالصفر على أن يعمل البائع
قدما الخط أطلق رحمه الله تعالى في هذا وفيه تفصيل فإن كانت الإجارة في غير المبيع
فذلك جائز وإن كانت الإجارة في الشيء المبيع بأن يباع بجلودا على أن يحذوها البائع مثلاً
المشتري في التوضيح عن ابن عبد السلام فها قول مشهور بالمنع شليل هو قول بعض من
في التوادد وهو خلاف قول ابن القاسم وأشباه في التينة مثل بعض من البيع والإجارة
فقال جائز في غير ذلك الشيء بعينه ابن رشد هذا معلوم مشهور من مذهب بعض من أن البيع
والإجارة في الشيء المبيع عند لا يجوز على حال ومذهب ابن القاسم ورواياته عن مالك رضي
الله تعالى عنهما وهو الصحيح أنه إن كان ذلك فيما يعرف وجهه خروجه كبه فو باعلى
أن على البائع خطاطه أو تجماعاً على البائع طبعه أو فيما لا يعرف وجهه خروجه وبه يمكن
إعادته كبه صفر على أن على باعه ماله عنه قد حاقان كانت فيما لا يعرف وجهه خروجه ولا
يمكن إعادته لعدم كبه غزلا على أن على البائع نهجه أو الزبون على أن على البائع عصره
أو الزرع على أن على البائع حده ودرسه وما أشبه ذلك فلا يجوز بائناً في كيم

(قوله عن البيع والإجارة) أي جمعهما في عقد واحد (قوله فقال) أي بعض من (قوله أن المبيع والإجارة الخ) بيان مذهب

بعض من (قوله عنده) أي بعض من صفة يجوز (قوله أنه) أي الشان الخ خبر مذهب (قوله ذلك) أي جمع البيع والإجارة

(قوله يعرف) بضم فككون فتح (قوله وجه) أي صفة

(قوله فيه) أي الفساد (قوله بقدرها وصفتها) أي الخالة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي الشان (قوله لوله) أي الشان (قوله منيع) يضم فكسراى الإيجار على السلب بالجلد (قوله لا يستحقه) أي الجلد (قوله ولا يدري) يضم الما وفتح الراء (قوله يخرج) أي يتصل بالجلد (قوله وافي) أي المصنف (قوله أنه) أي الشان (قوله عليه) أي الذبح (قوله لانه) أي الشان (قوله وصفتها) أي الثوب (قوله فيها) ٧٤٤ أي المدونة (قوله واجرته) يفتح التام (قوله لانه) أي الصانع (قوله ذلك) أي الجلد

أو الثوب (قوله لانه) الشان (قوله لا يدري) يضم الما وفتح الراء (قوله يستأجره) يضم الما (قوله الامام مالك) أي قال (قوله قال) أي المسأجر (قوله خطاب للصانع) (قوله لانه) أي الشان (قوله تجهله) أي الآخر (قوله أو عرف) يضم فكسراى خفقا (قوله أعند تجهله) (قوله وال) أي وان لم يشترط ولم يعرف تجهله (قوله ان كان) أي الاجبر أو العاقد (قوله لا يملكه) أي الاجبر (قوله الرضيع) (قوله أو أرضعت) أي القنن (قوله هو) أي المسئلة (قوله ومن وجرته) (قوله بيان ما فيها) (قوله لا يتقدم) أي المعلم (قوله لانه) أي المعلم (قوله فيه) أي العبد (قوله يعين) أي العبد (قوله فيها) أي السنة (قوله وكذلك) أي استشاره على تعليمه سنة بجزءه بشرط قبض جزئه بعد ما في الفساد (قوله فيه) أي الاستتار (قوله كأنه) يفتح الهمز

وشد التون انى ان عرفة (قوله فصله) أي ولد ناقته (قوله بينهما) أي لمتها قد بين (قوله فقال) أي ابن كلفة (قوله بذلك) أي الاعطاء (قوله اذا ابتدأه) أي ماله بجزءه (قوله يذبحه) أي المالك (قوله الفصل) (قوله لانه) أي من يقبضه بلن ناقته (قوله فيه) أي اعطاء الفصل بجزءه ان يقبضه بناقته (قوله رة) أي المصنف (قوله هو) أي وان من الات (قوله لكن) أي وان من الات (قوله على قول ابن محمد) أي جاره عليه (قوله ذلك) أي النع

جعل المشبه في الفساد مشبها آخر فيه فقال (وكان) اجابة على سلب: (جلد السلاخ) يفتح السين وشد اللام فهي فاسدة للفرق بتقطع الجلد حال سلكه (و) اجابة على طعن: (خالة) يضم التون وانجام الخاء (الطعان) للفرق لجهل بقدرها وصفتها فيها لا يجوز الاجابة على سلب: شاة بفتح السين لها ابن شاس وواسأجر السلاخ بالجلد واللعان بالخالة فلا يجوز ابن عرفة بالجلد يجري على ما تقدم في بيعه والخالة تقتصر على حكم الدقيق وفيها يجوز الاجابة على طعن اربد حنطة بدرهم وقنن من دقته لقول مالك رضى الله تعالى عنه ما جاز بيعه جائز الاجابة ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن المصنف أنه لا فرق بين كون الشاة حية أو مفروضة وهو كذلك ولعله انما منع لان السلاخ لا يستحقه الا بعد سلكه ولا يدري هل يجرى سلبها من القطع أولا وفي أى جهة يكون قطعه وأقرب بالكاف ليدخل اللحم وانظر لو استأجر برأس أو بالكلع والظاهر أنه ان استأجره على الذبح فقط أو لم يجرى السلب فلا يجوز لانه لا يدري هل يذبحه أو لا أم لا وان استأجره على السلب بعد الذبح فذلك جائز لانه لا غرر فيه والله أعلم قاله الخط (و) كاجابة: (جزء ثوب لتساج) على التسج لجهل بصفته بعد خروجه فيها وان واجرته على ذبح جلودها عليها ونسج ثوب على ان لا نصف ذلك اذا فرغ فلا يجوز ابن القاسم لانه لا يدري كيف يخرج ولان مال الكارضى الله تعالى عنه قال لا يجوز بيعه فلا يجوز أن يستأجر به ابن المواز الامام مالك رضى الله تعالى عنه الا ان قال لك نصف الغزل على ان تنسج على نصفه فيجزى زعفران من ثوبه وجزء ثوب أو لو استأجر بجزء الغزل أو الجلد أو الجلود قبل الذبح لحاز وهو كذلك ان شرط تجهله أو عرفه والافسدت (أو) اجابة على ارضاع بجزء: (رضع) رقيق أو بهيم ان كان لا يملكه الا بعد فطامه بل (وان كان) على أن يملكه (من الات) أي وقت عقد الاجارة ابن الحاجب لو أرضعت بجزء من الرضيع الرقيق بعد الفطام فلا يجوز ابن عرفة لم أعرف هذه المسئلة بنسخها الا للفرز الى وهي نحو ما في المدونة من واجرته على تعليمه عبدك الكتاب سنة وله نصفه فلا يجوز اذا لا يقدر على قبض ماله فيه قبل السنة وقد يموت الرضيع فيها فيذهب ارضاعه باطلا أو يحدو كذلك لو كان الشرط فيه ان يقبض المملو نصفه الات على ان يعلم سنة فلا يجوز غ كانه لم يقبض على قول ابن رشد في مختصره المسبوبة سئل ان كانه عن يعطى فصله لن يقبضه بناقته ويكون الفصل بينهما فقال لا بأس بذلك اذا ابتدأه بضاعته بعدة قال ابن القاسم لآخر فيه وقوله وان من الات خاص بمسئله الرضيع وهو خلاف قول ابن الحاجب بعد الفطام لكنه على قول ابن محمد مسئله المدونة المذكورة ولو كان الشرط فيه ان يقبض المعلم نصفه الات على ان يعلم سنة فلا يجوز ابن عبد السلام لم يعل سبب ذلك ان

الهي فقال له اي من يقبضه بلن ناقته (قوله فيه) أي اعطاء الفصل بجزءه ان يقبضه بناقته (قوله رة) أي المصنف (قوله هو) أي وان من الات (قوله لكن) أي وان من الات (قوله على قول ابن محمد) أي جاره عليه (قوله ذلك) أي النع

قوله صار الخ جواب لما (قوله قد اى تعجبل (قوله نهى) اى الاجابة (قوله فى الاولى) بضم الهاء اى الاجابة على النقص (قوله فى الثانية) اى اجابة العصر (قوله نهى) اى المدونة (قوله ان قال) ٧٤٥ اى مالك الزيتون مثلا (قوله مجهول) اى

قدرة (قوله لا يدري) بضم
الياء رفع الراء (قوله لو اذ
لا يقدر) اى ولا ثم لا يقدر
عطف على لا ثم الخ (قوله
جواز عصر) اى اجابة
عصر (قوله جواز النقص)
اى اجابة النقص (قوله غير
معتاد) اى وغير ممكن (قوله
وكلامه) اى الموضوع (قوله
انه) اى قول ابن نونس
(قوله يفهم) بضم فسكون
تكسر (قوله انه) اى جواز
العقد على نقضه كما يفهمه
مثلا (قوله انبته) اى
الارض الطعام (قوله او
كرثها) اى الارض (قوله
له) اى الزرع (قوله وكان)
ينفع الكفاف (قوله وما
كروا هالبا منها) مفهوم
الزرع (قوله بما ذكر) اى
الطعام وما تنبت (قوله نهى)
اى المدونة (قوله ذلك) اى
الكرا (قوله بضم)
ينفع الماف وسكون الضاد
المجتمعة فوحدة (قوله نصب)
ينفع القاف والصاد المهملة
(قوله قرط) بضم القاف
وسكون الراء (قوله عصر)
بكسر الصاد المهملة وسكون
الهمزة اى صغير السمك
قوله اكثر اثم) اى الارض
للزراعة (قوله نهى الطعام)

الصلى لما كان معينا ولو تعذر تعلمه جوت وغيره فلا يلزم به خلفه صارت قد اى رتبة كالنقد
فى الامور المحققة بشرط وعلى هذا التقدير سواء كانت الارض تراثا منه او غير ذلك ويشترك فى
هذا مسئلة الرضخ (و) ان استأجره على نقض زيتون وعصره (يجزى) (ما سقط) منه بسبب
نقصه كثلثه (او) يجزى مما (خرج) من زيته بسبب عصره وصله سقط (من نقض) ينفع الزيتون
وسكون الفاء ونقط اللام اى ضرب (زيتون) وصله تخرج من (عصره) اى الزيتون فبى
فاسدة لليهل بالقدرة فى الاولى والصفة فى الثانية نعم ان قال له انقص شعير او حر كما خافقت
او سقط فلك نقضه فلا يجوز لانه مجهول وان قال اعصر زيتون او جليلانى فاعصرت ذلك
نفسه فلا يجوز لانه لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج واذا لا يدري ان الترتل اذا شرع وليس
هكذا الجمل اه فقيد بوجه عدم جواز عصر الزيتون مجزى منه واما وجه علم
جواز الانقص والتريك فقال الشيخ ابو الحسن عن القاضي اسمعيل ان الشجر يختلف بنقصه
ما هو قاصح يقل ميا ساقط منه ومنه ما هو بخلافه اه فلا يصح اجابة ولا جعل الجمل المذكور
(بنسبة) الاولى ابن القصار معنى التريك هنا النقص باليد واما ما نسب فهو كالحصد
ابو الحسن هذا بعيد لان النقص باليد غير معتاد (الثاني) فى التوضيح عقب مسئلة النقص
ابن نونس لو قال انقصه كملكه ولا تقصه باجره وكلامه يوم انه تنقيد لقول ابن القاسم وكلام ابن
عرفه يفهم انه لا ينسب مخالفا لقول ابن القاسم (الثالث) اذا وقع شئ من هذه الوجوه
الفاسدة واتم العمل فلا عمل امر مثله وجميع الزرع له فان اقتسم على ما قالنا الخ
العامل حرام وما اخذ من الزرع فلا يحرم عليه لان الزرع جبهه اياه الحط وشبهه فى
الفساد فقال (ك) قوله (احصد) بضم الصاد وكسرها (وادرس) بضم الراء هذا الزرع (ولك)
نقصه (قوى) اجابة قاسد لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج فيها ان قال احصده وادرسه ولك
نقصه فلا يجوز لانه استأجره منه فما يخرج من الحب وهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج
وعطف على احصد فقال (و) كرا (الارض) التزرع (بمعام) فهو قاسد للنبى عنه سواء نبتته
كالقمح ام لا كالبن (او) كرا (الارض) عاتنته) من غير طعام كطمن وكان واما كرا (واللبن)
فيما ياذ كرا فيجوز بالاجماع فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز كرا (الارض) شئ
كما ثبت قل واكثر ولا طعام تنبت مثله ولا تنبت ولا عاتنته من غير الطعام من طين او كان
او اصابه وهو الماشى اذ غير ذلك فيه فاصعب محاقلة ولا ينقص أو نصب وقرط او تن
او عطف ولا يلبس محبوب اى فنى روعه ولا يجين او غسل او سمن او عصر او طلع ولا يلبس
الاشربة ولا يذبح واذا خيف فى اكثر اثم اياه من ماتت من الطعام ان يدخله طعام غيره الى
اجل خيف فى اكثر اثم اياه طعام لاننبته ان يكون طعاما يطعمه خلافه الى اجل ولا تسكرى
بالنفل ولا ينبت زريعة السكان ولا ينبت الجليلان ولا يابس ولا يطعم الما ولا يابس ولا يابس
هذا من طعامه ولا ينبت زرع ان لا تنبتة ولا يابس ولا يابس ونحوهما ولا يصغر (الاكتشف)
فيما قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يابس بغير اثم اياه واداراد الهنذى بالمدنل والمطل

بيان ما (قوله ان يدخله) اى الكرا (قوله ان يابس) اى الكرا (قوله لا يابس) اى المدونة
جواب اذا (قوله ولا تسكرى) اى الارض للزرع (قوله لان هذا) اى المذكور كما (قوله نهى) اى المدونة

(قوله بالعين) أى الذهب والفضة (قوله لذلك) أى طول حكمها ووقفها (قوله ليهل) أى قومه (قوله يهضم فكمسر مثلاً) قوله وان كانت
أى الأرض الخ حال (قوله نعمتها) أى منعتها (قوله ليهل) أى الماء (قوله على أنه) أى الماء (قوله لاه) أى كون الماء مطعماً
(قوله هو) أى ابن نافع (قوله يميزه) أى كراهة الأرض لزعم (قوله ليهل) يفتح فسكون صدره ضاف إقامه (قوله القصب)
مفعول أول ليهل (قوله كالخروع) أى فى جواز كراهة الزعم أى مفعول ثان لعل (قوله وقوله) أى الجملة المذكورة عطف
عليه (قوله أين هرون) فاعل قبول المضاعف لبعوله (قوله لعرفه) من جعل (قوله بل قولها) أى الدعوة (قوله وضبطه) أى
القصب (قوله ونزل) أى فى توضيح ٧٤٦ (قوله لحوان) أى الكراوى الأرض بالقصب (قوله نعد) يضم فتحه وأل المعكس

(قوله وعاد كرم) اى ابن
عرفه (قوله فاتحاهو
التضيق) خيرا (قوله وبه)
اى ما ذكر عن التوضيح
واى الحسن صلا على ضم
العين (قوله كراؤها) اى
الارض لزراع (قوله
انها) اى المصطكى (قوله
فيها) اى المدونة (قولهها)
اى بدل اللغات (قوله
ياخذها) اى اذكرى الشجر
(قوله فيها) اى الشجر
(قوله رقية) اى ذات
واضائف للسان (قوله تراع)
اى الارض (قوله فيها)
اى الارض (قوله تسمى)
بضم التاء اى تسمى (قوله
لثمتها) اى ارضك (قوله
عالم) اى البحر (قولهها)
شئت) صلة تسمى (قوله
من الطعام) بيان (قوله
كراؤها) اى الارض (قوله
منع) بضم فسح (قوله
فاغاله) اى المكى حواش

إذا (قوله يعطي له) أي مكرم في الأرض (قوله من ثلث أودبع) سينا الجوز
 (قوله راحم) سال من قبة (قوله لاه) أي الشان (قوله تعرف) بضم فسكون فتفتح (قوله لها) أي الأرض (قوله قبة) نائب فاعل
 تعرف وإضافته للبيان (قوله العسين) أي الدنانير والدرهم (قوله قبةا) أي الأرض (قوله قبةا) أي الأرض (قوله أنفاس) (قوله
 معروف) خسر الكرام (قوله قبةا) أي أرض الأنفاس أو وقع ركأوها (قوله قلت) بضم تاء التكلم ابن عرفة (قوله وكذا) أي
 أرض الأندلس في معرفة كرامها بالدنانير والدرهم (قوله وفي قولهم) خبر مقدم (قوله سطر) بضم فسكون فتفتح الخ ففتح قول
 قول المضاف إلى فاء (قوله نظر) مبتدأ مؤخر (قوله لا ظاهره) أي النظر إلى ما وقع الخ

(قوله من الجز) - يا نمل (قوله هو) - اى ماد خلا (قوله نه) - اى العنقا القاسم (قوله خيما) - اى كرايم (قوله ومالها) - اى اينة
برقعة (قوله شه وحشون) - اى كرا مالارض بمانع كز اوداه (قوله قتال) - اى حشون (قوله وتاوله) - اى قول حشون (قوله
هو) - اى النع الخ (قوله طامعه) - اى من كراها بخرج منها (قوله وتاوله) - اى قول حشون (قوله نذهب) - اى مالترضى الله
تعالى عنه (قوله عليه) - اى حكمت بها (قوله ذاك) - اى التوبة والاصلاح (قوله ان) - اى الشان (قوله يقوم) - اى يشهد (قوله من
اشترى الخ) - اى صلة اشترى (قوله جواز) - اى فاعل يقوم (قوله قال) - اى ابو الحسن ٧٤٧ (قوله فالكلام الاول) - اى القول من
الاول الى الان

سُجُنُون (قوله في) ای

المدة (قوله لوقات) بفتح

التام (قوله تة تة) ای تدفع

له نصف الطعام الذي

استأخرونه (قوله الامر)

ای العقد علی حیا، الطعام

نُفِهُ (قوله) اي

بصحة (قوله ههنا) أي
مطابقا لـ ع. شرط التوصل.

والأخوه (قد انعم) (ع)

والناحية (قوله هو) اي

العقد (قوله فاسد) ای

١٠-١١ على التاخير (قوله

و جانن اى ليله على التجميل

(قوله يبيعوه) ای الرجل

الطعام (قوله) أي البلد

(قوله ذلك) ای الکرام بآئنه

نصف الطعام مثلا (قوله

حصنه) أى الرجل (قوله

منه أي الطعام (قوله فلا

محور) أي العقد (قوله

و ان کان ای لمقد قولہ

وان كان اي العهد قوله
عنه اي الحيا قوله

عَلَىٰ أَنَّهُ أَيْ الرَّجُلُ (قَوْلًا)
ثُمَّ أَيْ إِلَىٰ الْحَاقَّةِ فَخَصَّ

سَاءَ اَيُّ الرَّجُلِ خَبَرْتُمُوهُ

میزها (قوله جار) ای العقه

(قوله ان واجره على طبعه)

ای بکسر منه (قوله)

کان ای العقد (قوله)

شاه ای الطاحن (قوله)

(قوله بنصفه) ای بعد ایصاله الی الب

بِالطَّعَامِ لِلْجَمْعِ (قوله بئله) أى فى

لأنه) ای الطعام (قوله ذمته) ای الج

المكافئ،) يضم الميم وكسر الراءى

— 22 —

على ما دخل عليه من الجز: وهو عقد قاسد يجب انمواد داخل عليه وفيه ينظر الى قيمته بالجز
أن لو جاز فيها ثم ينظر الى قيمة ذلك الجز: ٥١ الخط وما قاله ظاهر لاشك فيه فلا بد من بدل عند موافقة
اعلم (السابع) شهد بصحة فقال من اكرهاها يخرج منها فذلك حرة فبعضوا له أو وجد
على من كان عالما انه لا يجوز له مذهب أو قل من مذهب المنع يصحون لا ولو بكل طعانه
ولا يشترى منه ذلك الطعام الذي اخذ من مذهب من كثرها وتأوله ابن رشد على انه من الورع
وفي الجواهر كره ما لا رضى الله تعالى عنه من طعام من كثرى الارض بالمنع ومذهبه ان
الطعام كره لكثرة الارض وعليه كراهنا الخط هذا ان لم يتب وبلغ ما وقع على الوضوء
الشرعي وما مؤداه ذلك فلا يظهر له الوقت سينتدونه ذكر الشيخ أبو الحسن ان يقوم من
مسئلة الاختلاف الشفعة على اشتري بدارهم منصوبه جواز شرهما يحصل بالمعاملة القاسدة قبل
ان يصلها شأنهما قال فعلى هذا يجوز شرهما الطعام من كثرى الارض بالطعام قبل ان يصل شأن
مع ربحها فالكلام الاول على الترتيب وهو الاول والله أعلم (د) قدمت اجابة على (حل طعام
من بلد) فالجواب: بعين رتبته أى الطعام شلاله يبيع معين بآخر فضعه في كل حال
بشرط (ان يبقضه) أى المكركى الطعام (الآن) أى وقت عقد الكراء فيجوز لانتفاء المانع
الذكر كور فيها الوقت احصل طعما الى موضع كذا اولاً لفسقه فلا يجوز الآن تنهه الى
مكثا وان أخرته الى الموضع الذي يجعله اليه فلا يجوز لاشي بعته يبيع على ان يتأخر بغير
الى أجل ابن يونس اذ اوقع الامر بينهما فهو قاسد على قول ابن القاسم وجائز على
اشبهه وابن حبيب ابن القاسم ان وابرت رباح على حل طعام ينشكالى ببيع يبيع على
عليك كراء حصة وصحت هذا لكان شرط ان لا يبيع حصته من قبل الوصول الى البلد
يجوز ان كان على النقص شأ قبل ان يصل او يخرج جاز ان كان شرط البيع اجمالا
وصول البلد ولا ينقد اجرة البيع وكذلك وابرت على طبعه فان كان اذا شأ أقرد
حصته جاز وان كان على ان لا يبيعته الا بجمعها فلا يجوز وكذلك وابرت على رعاية غنم
جاز وزمنه الاجارة اذا كان ان يباع حصة وصحته يبيعها غنم واشترت الرعاية اجمالا
شرط خلف ما حل من حصته وان روقت الاجارة على حل الطعام ببلد بصفة وحل
فقال ابن ابي حشام ليعمل له نفقه وعليه معاملة في الموضع الذي سلمه له كراءه على
الآثر ابن يونس عليه بعض شيوخنا قال لا يلزمه ضمان نفق الطعام اذا كان لا يلزمه
نفسه وهذا بعد لان فساد المعاملة منع المكركى من قبض حصته الى وصوله البلد

كان اى القدر قوله ينسبك الى نصيبه مثلا قوله اى الراعى قوله ينسبه اى يعطيه ايضا اى البلد المحمول اليه قوله ينسبه اى النصف قوله اى الجبال قوله ينسبه اى الحكيم بان نصف الطعام للعمال قوله ينسبه اى فى البلد المحمول منه قوله ينسبه ضمان نصف الطعام اى الجبال اذ اهل اى الطعام قوله لا اى الطعام قوله ينسبه اى الجبال المحمول منه قوله ينسبه ضمان نصف الطعام اى ضمان الجبال نصف الطعام اى الثالث قوله المكاء اى بضم الميم وكسر الراء اى الجبال قوله ينسبه اى الطعام مله نيم قوله وهذا اى ضمان الجبال نصف الطعام اى الثالث قوله المكاء اى بضم الميم وكسر الراء اى الجبال

المه فكيف يعنفه إذا هلك قبله وهو لا يدركه ولا يدركه ولا يكون الطعام كله له عليه
أجرة خلة كله ابن تونس هذا هو الصواب كما في مسئلة ربع الخلود ونسج التوب على أنه نصفه
إذا فرغ فعمل على ذلك أجرة عمله والتوب والجلود له بها فكذا هذا أبو الحسن الظاهر أن قول
ابن أبي بن هشام وهو ظاهر قولها لأنه شيء بعينه سعى على أن يتأخر قبضه فإن أقاله الجمل بعد
وصوله للبلد المحلول إليه فعليه مثله فيه وله جميع الكرا والحق أعلم وعطف على المشبه في الفساد
مشبهاً آخر فيه فقال (وك) أي أثارته على خياطة توب فائلاً (ان خطته) أي التوب (اليوم) مثلاً
فهو (يكذا) كدرهم (والأ) أي وإن لم تخطه اليوم (فخياطته) (يكذا) أي الأجرة أقل كصنف
درهم قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إن نزل فيه أجرة مثله زاد أو نقص فيها لأن القاسم إن
وإجرت رجلاً يخط لثوباً على أنه أن خطه اليوم فيسددهم وإن خطه غداً فيسددهم فلا
يجوز عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لأنه أجرة نفسه بما لا يعرف ابن المواز قال الإمام
مالك رضي الله تعالى عنه من وأجر من يبلغ له كتاباً إلى ذي المروة ثم قال بعد صحة الأجر وإن
بلغته يومين فليزداد كذا فكرهه واستخفقه في الخياطة بعد العقد ابن عبد الحكم
أجازه أحب لنا وأحب أخذ بصحتهم وفيها إن وأجرت رجلاً يخط ثوباً أن خطه اليوم فيسددهم
وإن خطه غداً فيسددهم وأوقت له أن خطه خياطة رومية فيسددهم وإن خطه خياطة
بحسبة فيسددهم فلا يجوز وهو من وجهين يفتن في رومية فإن خطه فيه أجرة مثله زاد على
القيمة ونقص قال غيره في الأولى لأن يزيد على الدرهم أو ينقص عن نصفه فلا زاد ولا
ينقص أبو الحسن ويمتنع في التقويم والتجمل والتأخير بأن يقال كقيمة خياطة مثل هذا التوب
اليوم كقيمة خياطته إلى غد ونحوه لا بمن ونسج محض وقول ابن القاسم أحسن (فرعاً) هـ
الأول إذا استأجره على خياطة توب يسددهم ثم قال لم يعمل في اليوم وأزيدك نصف درهم فإن
كان على يقين من أن يمكنه فجعله فهو سائر وإن كان لا يدري إذا جهل نفسه هل رجه في اليوم
أم لا فكرهه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ومثله استأجر رسولاً على تسليم كتاب لبلد كذا ثم
زيادته على أن يسرع السير فيبلغه في يوم كذا ينقص فيه هذا الذي ارتضاه ابن رشد ونقصه مثل
الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من الرجل يستخط التوب يسددهم ثم يقول لم يعد ذلك عمله إلى
اليوم ولا نصف درهم فقال رضي الله تعالى عنه لا أرى به بأساً وأرجو أن يكون خفيماً وأجره
كالرسول يزداد ليرة السيرة ابن رشد أما الذي يستخط التوب بأجر مسمى ثم يزيده بعد ذلك
على أن يعمل له فلا إشكال في جوازه لأن تحمله ممكن له ولا ينبغي أن تعد تأخيره وعمله أضراراً
به لغرض سبب أنه أن يتسرع في عمله ويؤخر في عمل غيره قبله أو لا يشتغل بما يحتاج إليه من
حوائج على ما يرى عرف الصانع في التراخي في أعمالهم فإذا زاده على أن يتسرع فهو يخطه
نأزله أخذ ما زاده على فعل ما يقدر عليه ولا يزيده أه ونقل ابن عرفة ونحوه بعضه في
التوضيح (هـ الثاني) هـ في أول سماع ابن القاسم مالك رضي الله تعالى عنه مامن الأجرة من
استأجر غلماناً يخطون الثياب كل شهر بشئ مسمى فلا يجوز له أن يطرح على أحد منهم ثياباً على
أنه أفرغ منها في يومها فلا يقبض يومه وإن لم يفرغ منها فيه فعليه يوم آخر لا يحسب لمن شهره
أن كان ذلك كثير الكثرة الغرض فيه وإن كان يسيراً أخذ ذات (و) كقوله (اعمل) يكسر

(قوله وهو) اى الحكم (قوله فيها) اى المدونة (قوله ان السكر ارجاها الخ) مقول ساوى بحدف (قوله وهو) اى التساوى (قوله كانه) يفتح المهموز وشدة النون اى الثانى الذى قبله اعمل الخ (قوله الاول) اى الذى قبله اكرها الخ (قوله فى ذلك) اى اعمل (قوله وكذلك) اى لا فرق بين الدابة والسقينة (قوله فى العكس) اى اكر ٧٤٩ (قوله سمها) اى الدابة (قوله فيه) اى

المهمز وفتح الميم (على دابق) باحتطاب او احتشاش أو سقيع ما يزرعه او يجمع عليه بآجرة (فما حصل) من غن أو آجرة (فقلت نصته) فقاما للفر (و) ان نزل (فهو) اى الحاصل (للعامل وعليه) اى العامل (كرأوها) اى الدابة وذلك (عكس) حكم خذ دابق (لشكرها) اى الدابة (ولأنصف كراهم او هوان ما حصل لرجلها وعليه آجرة العامل فيها وان دفعت اليه دابة أو ابلا او داراً أو سقينة أو حمالاً على ان يكرى ذلك وله نصف الكراء فلا يجوز فان نزل كان لا يجمع الكراء وله اجر مثله كالوقلت لبيع ساعق فباعتهما به من شئ فهو بنى وينك او قلت له غانز ادعى ما تمقيتنا فذلك لا يجوز والى ذلك وله اجر مثله ابن يونس ساوى بين الدواب والدور والسقن اذا قال كرها (ولأن نصف السكر امان أن السكر ارجاها وعليه آجرة المثل للرجل وهو اصوب ولو اعطيه الدابة والسقينة او الابل يعمل عليها فخاصا بشكاً فلا يجوز ذلك قال على عليها فالتكسب ههنا للعامل وعليه كراء المثل فى ذلك ما بلغ وكأته اكرى ذلك كراء فاسداً والاول آجر تنقسمه منك فاسدة فافتقر غاغ قوله فالحاصل قلت نصفه أى من غن أو آجرة بدلالة قوله بعد وارجا نصف ما احتطب عليها (تفسيرات) الاول لا فرق فى ذلك بين الدابة والسقينة فافه فى المدونة وكذلك فى العكس وزاد فى المدونة معناه فى الجمال والدور سكت فى الاصل عن الدار والجمال فقال عياض لأن ما لا يذهب به ولا يعمل فيه لقبليه كالرباع فهو فيها أجبر والكسب لرجلها ويستوى فيها العمل وارجا نصفه أو الحسن وقيله التمسى قوله فى السقينة اكرها واصل عليها سواء كان فيها قومة لديها لانه انما يتولى السقينة فقلها لرجلها وله اجر مثله ولو ساور فيها بجماعه فالرجح هو لرجلها لاجارة والجمال والقرن ان لم يكن فيها مادواب ولا آلة كان مادواً لرجلها وعليه آجرة المثل وان كان يدوابها وبشترى الحطب من عند رجلها او من غلته اخصا صاحب لرجلها وللعمال اجر مثله وانما هو قيم فيها وكذا القندق ما اكرى به من كانه لرجلها وللقيم آجرته (الثانى) لا فرق اذا قال اعمل على دابق او فى سفنى او ابل بين ان يقول لى او لا يقول لى ظاهر رواية الاكبرين وصريح رواية الدباغ وفى الجلاب اذا قال اعمل لى كان الكسب كالمرب الدابة عياض والصواب الاقرب لا فرق بين أن يقول لى أو لا يقولها اذا هو المقصود فله أو الحسن (الثالث) اذا أصيب ما عمل عليها قبل بيعه فهو من العامل فله أو الحسن (الرابع) اذا قال اعمل على دابق فعمل ولم يحصل شئ اقال الصقلى عليه الكراء لأنه قد ذمه ولا ينحجب ان عرف انه عاقه عائق فلا شئ عليه ان لم يكرها بشئ بمضون عليه (الخامس) لو قال اكرها فعمل عليها فالكسب للعامل ولرجلها كراء ما عاها وان قال اعمل عليها فاكراءها فقال ابن القاسم ما اكرى به لاجير ولرجلها آجرة مثلها وفى كتاب الشفعة ما اكرى به لرجلها لان ضمانته وعطف على الشفعة فى القاسم مشها آخرفيه فقال (وكسبه) اى المالك شئاً كاملاً ومفعول بيع المضاف لتفاعله (نصفاً) منه ومله بيع (بأن يبيع) أى الشترى (نصفاً) ثانياً من ذلك الشئ ففطن النصف الاول بيع النصف الثانى فهى فاسدة على المشهور

المصاب اى ضمانه (قوله يحصل) بضم ففتح فكسر مثلاً (قوله عليه) اى العامل (قوله عرف) بضم فسكى اى ثبت (قوله عليه) اى العامل (قوله شاكراً كاملاً) مفعول المالك (قوله فهى) اى الاجارة

(قوله لانه) اى المشتري الخلة فاسد قوله (دهو) اى الاجل (قوله فى كل حال) صلة فاسدة (قوله لانه) الخ فاسد المشهور
 (قوله كالبلد) اى فى الجواز (قوله ليجزأ) اى العاقدان (قوله فان جمعهما) اى البيع والجعل (قوله لانه) اى البيع والاجارة
 صلة يخرى (قوله فان كان) اى النصف المبيع المنته وممكن نداء (قوله لانه) اى المشتري (قوله لا يعرف) بضم
 فـ يكون نفع (قوله ذلك) اى النصف الاخر (قوله لانه) اى الاجير (قوله وكذلك) اى الطعام فى الامتناع (قوله وارجانه)
 اى بيع النصف بيع النصف فى المثل (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله فالتاها الخ) اى وأولها الجواز مطناً وثانها المنع
 الثالث وهو ان لم يعين أجل اجاز (قوله لانه) اى الشار الخ غير ظاهر
 كذلك (قوله عكسه) اى ٧٥٠

(قوله الاولى) بضم الهمز
 اى باع له نصف سامة على
 ان يبيع له نصفها (قوله
 صورتى) بفتح التامنى
 صورة بلاتون لاضافته
 (قوله ثم قال) اى تمت قوله
 كلامه اى المصنف (قوله
 وعلت) بفتح طاء مخاطب
 الواقع على الكتاب (قوله
 صورتين) اى يبيع له نصف
 شئ على ان يبيع له نصفه
 الاخر وبيع له نصفه بان
 يبيع له نصفه الاخر (قوله
 ولفرق) بفتح خاء مخففة
 (قوله بينهما) اى الصورتين
 (قوله بان التى اقصر عليها
 هنا الخ) صلة فخر (قوله
 فان بيع النصف) اى
 الثانى (قوله بعض الثمن)
 اى النصف الاول (قوله
 فسوى) بفتح مثقال اى
 ابن الحاجب (قوله بينهما)
 اى الصورتين (قوله بهذا)
 اى التساوى بينهما (قوله
 لان الاستتفاء فى المدونة

الخ) علة اشعر بهذا (قوله انما هو) اى
 الاستتفاء (قوله تعسف) مقول دعوى المضاف لفاعله (قوله غير ظاهر) خبر دعوى (قوله وقوله) اى
 الباطل ان التى اقصر المصنف (قوله وقسر) بضم فكسر مثقلاً (قوله كلامه) اى المصنف (قوله اعترضها)
 ابن عرفة خبر ان (قوله بانها دون الاجل) صلة اعترض (قوله وبه) اى الاجل (قوله غير ظاهر) خبر قوله (قوله
 نقل ابن الحاجب) صلة مدعى اداء له مقول تعقب

القول

(قوله القول) مفعول نقل (قوله مطلقا) حال من القول (قوله في هذه الصورة) أي بان يبيع ملة نقل (قوله انه) أي نقل ابن الحاجب ملة تعقب (قوله انه) أي العقد (قوله به) أي الاجل (قوله كلاهما) أي الاجل والاجل (قوله انه) أي كلام يتصل (قوله في جزئيه) نصف قول (قوله) أي ومنعه (قوله ان ضرب لبيع) اجلا (قوله) أي جاز (قوله ان ضرب) أي الاجل (قوله كره) بضم فسكون (قوله ولا) أي وان لم يضرب (قوله) أي وضربه (قوله لخاص من ابن لياية مع الموطا) راجع للاول (قوله والعقل عن مجموع احدي روايتي) أي المدون (قوله راجع الثاني) (قوله المشهور فيمنعنا) أي روايتي اراجع الثالث (قوله النسي الخ) راجع للاربع (قوله ولعياض) خبر مقدم (قوله لو كان) أي العقد (قوله لو اخذ) أي السمسار (قوله فيها) أي المدونة (قوله لو جحد الجدل) اضافته لبيان (قوله عنه) أي ابن لياية (قوله لا يقيد) انضافه لبيان (قوله وتعيه) أي ٧٥١ اصل نقله عن ابن لياية (قوله وقبل)

بكسر الموحدة (قوله يبيع نصف سلعة الى حلال) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله احسبه) أي ما انكا (قوله يري) أي ما لي (قوله ضرب) أي القاعد لبيع النصف (قوله في بلده) أي قد سمع النصف بكونه في بلده (قوله) أي السبع (قوله من الاجل) بيان قدر (قوله ان لم يضرب) أي الاجل (قوله قدر) منقلا من قوله لا يبيع من قوله احسبه الى حلال مفعول قوله احسبه الى حلال مفعول قوله قول ابن لياية (قوله القرئان) أي أشهر ما بين نافع (قوله قوما) مفعول اشرك (قوله على ان يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله لهم) أي شايه عنهم (قوله ولو بار) أي اللؤلؤ (قوله يري) أي المشرك القبيح التزم به اللؤلؤ (قوله القبيح التزم به اللؤلؤ) (قوله يبيعه) أي اللؤلؤ (قوله ذلك)

القول بالفساد مطلقا في هذه الصورة بأنه غير صواب لانه دون اجل يجرد جعل له به اشارة وكلاهما جائز اه ونص ابن عرفة في جزاء يبيع نصف قول أو دابة على أن يبيع مشتر به باقية لبايئة ثالثا ان ضرب لبيع اجمالا ورواها ان ضرب به كره والاجاز لعياض عن ابن لياية مع الموطا والله تعالى عن مجموع احدي روايتي او المشهور فيمنعنا واما النسي عن رواية مختصة مالمس في المختصر مع قول ابن زرقون فهو روي اشهب فيلذكر فضل ولعياض عن محمد لو كان فينا ينقسم مما يعرف بعينه وبأخذ نصيبه متى شاء جاز ان ضرب الاجل وهو قول بعض الروايتين ماله فيما قال ابن لياية كان على وجه الجمل أو الاجازة كذا نقل عنه عياض ونقله الصقلي عنه لا يقيد بما عرف بعينه وتعيه به يدخل فيه المكمل والموزون وكل ما لا يعرف بعينه وفي الموطا ما يبيعه من ابيع سلعة فقال له رجل اشركني نصفها وانا ابيعها لك جميعا فلا يجوز وقيل عياض قول ابن لياية في قول مالك في الموطا يبيع نصف سلعة على ان يبيع له انفسها لا يخرج لاجل ابعائه يري ضرب اجمالا لا في بلده أو غيره ولعن الاجل ان لم يضرب بقدر ما ابيع اليهودي يبيع القبر من ثلثي ان يترك في لؤلؤ اشتراها قوما على أن يبيعه لهم ولو بار وذهب الذي كان يري يبيعه اليه فلا يري ذلك عليه ويدفع لهم الذي ابيعهم بتمامه ايام ابن رشد ظاهره يجوز وان لم يضرب لبيع اجمالا وهو ما قد لا يبيعه ويسم ووجه هذه الرواية انه رأى فيما كان يبيع له اللؤلؤ وعرف في العادة قهولا لاجل المضروب وهذا بين من قوله لو بار اللؤلؤ وذهب الذي كان يري يبيعه اليه يري ويستوجب البناء على كل الثن ولو باعه في نصف الاجل لرجع المتبايعون بمثلهم من الثن ويقتضي كلام ابن رشد عدم وجود القول الاول وقال ابن الحاجب لو باعه نصف سلعة على ان يبيع له نصفها أو بان يبيع له نصفها ثالثا ان عين اجمالا يجوز ابيعها عكسه فلم يري ابن هرون القول رايد واستبعده وكذا ابن عبد السلام وزادو بقرب منه ما في مختصر مالمس في المختصر قلت لا ظهرا انه هو ولا لم يذكره ابن الحاجب واشهر عن الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه وغيره اطلاق لفظ المكره على المحرم قاطبه في جامع الغنية وغيره وقبوله لما نقله القول بالفساد يبيع نصف

أي يبيع اللؤلؤ (قوله عليه) أي المشرك (قوله ويدفع) أي المشرك (قوله لهم) أي شركته (قوله وهو) أي العقد لا يضرب اجل (قوله نه) أي الامام ورضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أي هذه الرواية (قوله به) يكسر انما تنقله (قوله يستوجب) أي يستحق (قوله القول الاول) أي الجواز مطلقا (قوله واستبعده) أي ابن هرون القول الرابع (قوله وزاد) أي ابن عبد السلام (قوله ليعنه) أي الرابع (قوله قلت) بضم ناه المتكلم ابن عرفة (قوله انه) أي الرابع (قوله وهو) أي ما في مختصر مالمس في المختصر (قوله ولذا) أي كونه اياها علة لم يذكره أي ما في مختصر مالمس في المختصر (قوله وقوله) أي ابن هرون ابن عبد السلام (قوله نقله) أي ابن الحاجب (قوله القول بالفساد) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله في يبيع نصف سلعة) ملة نقل

(قوله بان يبيع له نصفها) صلة يبيع (قوله غير صواب) خبر قبول (قوله لانه) اي يبيع نصف سلعة يبيع نصفها (قوله دون اجل) سال من هاهنا (قوله لا يجوز جعل) ٧٠٢ خبر ان (قوله وبالاجل) عطف على دون اجل (قوله اجرة) عطف على يجوز (قوله

وكلاهما) اي بالجل الجرد والاجارة (قوله انه) اي الشان (قوله انه) اي نص ابن عسرة (قوله القرض) بفتح القاف (قوله الفاء وسكون الراء) مثقلا (قوله مقتصر) حال من فاعل ذكر (قوله عليه) اي النرض المقتب (قوله وترك) اي المصنف (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء (قوله ذلك) اي القرض السالم من التعقب (قوله من جعل الخ) فاعل تكلف (قوله علم) بضم العين (قوله وبه) اي الممن مصلة عبر (قوله اولاً) بشد الواو (قوله ثم قال) اي الخريش (قوله فهو) اي التعبير بالممن (قوله اذا كان) اي البلد الاخر (قوله الكرام) تنسب لفاعل جاز المسترفيه (قوله غايه) جو حدة أى موضع في صحراء بيت فيه شجر كثير بدون استنبات شجرات يتخفى فيه السباع والصوص (قوله اذا كان) اي الحطب (قوله الخلا) بفتح الخاء مقصورا وما ينبت بالاستنبات بلا ساق (قوله بان كانت نقلة له هذا الخ) قصور لكرائها بنصف

سلعة بان يبيع له نصفها غير صواب لا بدون أجل ويجز جعله وبالاجل اجارة وكلاهما جائز وظاهر كلام ابن الحايب انه لا فرق بين كون يبيع بالبدن وبغيره وبالجزء والموتة مقيد بكونه في البلد وتقدم لان كانت غير البلد كالبدن اه طنى والعجب من المصنف كيف ذكر القرض المتعقب مقتصر عليه وترك القرض السالم من التعقب الذى هو فرض المدونة مع ذلك فى توضيحه وأعجب منه تقريره له على ظاهره وتعليله باجتماع الجعل والبيع وقد تكلف من جعل الباي بمعنى على (تنبيهات) الاول علم ان الممن فى كلام المصنف بمعنى الممن وهو المصنف المبيع وبه غير الخريش ولا لافعال الثالث أن لا يكون المبيع مثلياً م قال وقال أحد ائمن العمل الذى هو المصلحة على بيع التصف الاخر مثلياً وخيئت فهو مساو للتعبير بالممن أو بالبيع وبعبارة الممن هو بعض السلعة المعقود عليها وإذا كان التصف مثلياً تضمن ذلك كونها كلها مثلية وقال طنى المراد بالممن الممن (الثنائى) الشئ أبو الحسن معنى قوله ساعد آخر اى لا يجوز تأخير المعلن الى مثله ويثنى اذا كان قريسا جذا ان يجوز لانه كالبدن الواحد (الثالث) اشترط الاجل ليكون اجارة وتوى بجماع البيع وإذا البرز جعل كان جعله ولا يجوز بجماع البيع (الرابع) اشترط كون المبيع غير مثلي لا يكون تارة تسلفا ان يباع فى نصف الاجل مثلاً ورماداً على ما يخص يبيع فى نصفه وتارة ثمنان باع فى آخره أو بعده (كراز) الكرامة أو مقبنة (شفا) اي الحطب الذى يستحب بضم التحتية وقع الطاء المهملة أى يعمل (عليها) أى الدابة والسقينة من غاية معلومة الى بلد معلوم اذا كان من نوع معلوم بشرط وعادة ومثل الحطب الخلا والمساو الجرد ونحوها بان كانت نقلة له هذا وثقة لاخر أو يوم لاحدهما يوم للاخر أو خمسة أيام لاحدهما وخمسة لاخر ابن المواز قال الامام مالك رحمه الله تعالى لا خير فى ان يدفع الرجل دابة لمن يحب عليها على النصف محمد أراد نصف غن الحطب ولو جعل له نصف النقلة لجاز وكذلك على قتلان معروفة أو قالى نقلة وثقة نقلة فذلك كما جائز بجي بن سعيد اذا قال ما يحب عليها من الحطب فى نصفه والثقة نصفه فلا يأس به ابن القاسم لأن اس ان تعطيه دابة يعمل عليها اليوم انفسه على ان يعمل عليها غد الربا ابن المواز لو قال خذ دابة فاعل علم النفسك وتعلم علم النفسى فلا يجوز الا فى مثل خمسة الايام وسهوا وقد قال الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ما يصلح ان يستأجر الرجل العبد وينقده الاجرة على ان يأخذته الى عشرة أيام ابن القاسم يجوز التقديف اذا كان يقتضى الى خمسة أيام محمد يبيع ان استأجره بعمله بعشره وينقده مراً الا ان دفعه دابته يعمل عليها هذا الشهر وهو آخره وأما فى خمسة الايام ونحوها فهو مثل الذى اجاز ابن القاسم ولا يدخله الدين بالدين لان مالك رحمه الله تعالى اجاز ان يكتري الرجل دار السكنى سنة بسكنى داره السنة المقبلة ولم يجوز ذلك فى الحيوان ابن يونس لقوله آمن الحيوان فصار التقديف فيه اذ لم يقبض غرراً ولا غرضاً يقرب (و) جائزت الاجارة على طعن حباب وعلى عصير زيتون (صاع دقيق منه) اي الحطب (أو) صاع (من زيت)

الزيتون

ما يحب عليها (قوله أراد) أى الامام للرضى الله تعالى عنه

(قوله ولو جعل) أى رب الدابة أو السقينة (قوله أى العامل) (قوله من الحطب) بيان ما ل قوله (ما) أى الايام

(قوله فان كان) اى الدقيق اوالزيت الخ تصوره ادم اختلافه (قوله ولا فى النروج) عطف على فى الصفة (قوله بان كان) اى
الحساب اوالزيتون الخ تصوره ادم اختلافه فى النروج (قوله فان كان) اى الحب اوالزيتون الخ تصوره ادم اختلافه (قوله
فيا) اى المدونة (قوله لا يختلف) اى شروجه ولا صفته (قوله ومنعته) اى الشئ (قوله باستخدام) سله استيقاظ (قوله اواكثر)
اى الشئ عطف على استاير شخص شيا (قوله رمل) اى المستاير والمكترى (قوله منعته) اى الشئ (قوله لها) اى المنفعة
(قوله بالفتح) اى سلم المزور ورا المكترى (قوله تلك) مفعول استاير المضاف لضافه (قوله الذات) تابع تلك (قوله اواكثر)
اى الصنف (قوله ان لم يؤد) اى استاير المالك (قوله الى دفع قيل) vor اى فى كثير قصير لمشاغبته (قوله ما يمنع
فى سوع الاجال) اى
ما كان اقل نقدا اولون
الاجل اوباكثر لا بعدو
كان يذهب بعدلته وعكسه
مطلقا (قوله اى الرقيق)
مثل له لخر والذابة (قوله
المعلم) تاعل اخذ المضاف
لمفعول (قوله فيا) اى
المدونة (قوله قمار) بغنى
القاق وشده الصادى
مبعض الشاب (قوله بعده)
اى القلام لعله ماله لعله
(قوله قال غيره) اى ابن
القاسم (قوله باس معلوم)
اى استاير المعلم على تعليم
القلام باس معلوم عين
او عرض او ماعام (قوله
اجواز) اى استدجوا
وهذا لا شاق جواز العمل
بل هو نص فيه (قوله ان
معلم الصناعة الخ) خبر
تحقيق (قوله منافعه) اى
تعليم (قوله لمنافع) اى عمل
(قوله فان مات القلام) اى
او عاش (قوله فلا كلام) اى

الزيتون الذى يصبر (ان لم يختلف) المذكور من الدقيق والزيت فى الصفة بان كان كالمجد
أورد مثالا فى النروج بان كان كالمذوق أو زيت فان كان يختلف فى الصفة أو فى النروج فلا
يجوز للزير رفعه الا باس ان يؤجره على طين ارب بدرهم وبقه من دقيقه اذا تجاوز ربعه
يجوز الاجارة به ولو اير يعطيه ذلك بدرهم بقط من زيت زيتون قيل ان بصير جازلو
بعت منه دقيق هذا الحطه كل كقصر بدرهم قبل ان يعطيه جازلان الدقيق لا يختلف فان تلتقت
هذه الحطه كان ضماهم من البائع وان كان زيت والدقيق محطه استروجه اذا صر وطعن
فلا يجوز حتى يطعن او يصبر وقد خفف الامام مالك وضى الله تعالى عنه ان يتاع الرجل
حطه على ان على البائع طينه الا بكاد الدقيق يختلف ولو كان خروبه مختلفا للمجاز (و ان)
استاير شخص شيا لا يستأمنه منعته باستخدام او استناع او اكثر له كوب وحل او كنى
او زرع ولا تمنعته بالاجارة والاكثر او استاير لها مؤجره او مكره المالك لئلا جاز
(استاير) او اكثر النقص (المالك) لذات الشئ المزور والمكترى بالفتح تلك الذات
(منه) اى مستايره او مكرهها الحط اراد ان يؤد الى دفع قيل اى اوسع وسلف
او صرف وخر كما فى سوع الاجال حلول وظاهره سواء كان استاير يحنس الاجر الاول ام لا
وسواء كان الى اجل الاول او اقرب او بعد ولكن يذنى ان يمنع هاما يمنع فى سوع الاجال
ويجوزها ما يجوز هناك لان الاجارة تقلبك منافعه كمها كم البيع (و اجازت الاجارة
الى تعليمه) اى الرقيق منعته (معه) اى الرقيق لعله فى تلك الصنعة (سنة) مثلا مبدأة
(من) حين اخذه اى الرقيق المعلم لتعليمه فيها ان دعت علامك الى شيا او تصار لعله
ذات العمل بعهده سباز وقال غيره باس معلوم اجوز العقل يحنس والسنة من يوم اخذه
او الحسن عقب تعلقه من عبد الحق والتونى كلاما طولا لتحقيق هذا الذى قالوا فى مسئلة
القلام ان معلم المنافع منافعه بمنافع القلام سنة فان مات القلام عند تعلمها فلا كلام
وان مات قبل الشروع فيها انقصت الاجارة ويرجع المعلم على سيده باس ماله فيما له وان
مات فى اثنائها فيحاسبان فان كان الصانع علم ثلثي الصنعة وعمل القلام ثلث العمل فقد وجب
المعلم الرجوع على سيده بثلث اجرة تعليمه اذ هي بقية قيمة منافعه وان كان الصانع علم
ثلثي العمل وعلم المعلم ثلث الصنعة وجب لسيد الرجوع على معلم بثلث اجرة تعليمه

الزيتون الذى يصبر (ان لم يختلف) المذكور من الدقيق والزيت فى الصفة بان كان كالمجد
أورد مثالا فى النروج بان كان كالمذوق أو زيت فان كان يختلف فى الصفة أو فى النروج فلا
يجوز للزير رفعه الا باس ان يؤجره على طين ارب بدرهم وبقه من دقيقه اذا تجاوز ربعه
يجوز الاجارة به ولو اير يعطيه ذلك بدرهم بقط من زيت زيتون قيل ان بصير جازلو
بعت منه دقيق هذا الحطه كل كقصر بدرهم قبل ان يعطيه جازلان الدقيق لا يختلف فان تلتقت
هذه الحطه كان ضماهم من البائع وان كان زيت والدقيق محطه استروجه اذا صر وطعن
فلا يجوز حتى يطعن او يصبر وقد خفف الامام مالك وضى الله تعالى عنه ان يتاع الرجل
حطه على ان على البائع طينه الا بكاد الدقيق يختلف ولو كان خروبه مختلفا للمجاز (و ان)
استاير شخص شيا لا يستأمنه منعته باستخدام او استناع او اكثر له كوب وحل او كنى
او زرع ولا تمنعته بالاجارة والاكثر او استاير لها مؤجره او مكره المالك لئلا جاز
(استاير) او اكثر النقص (المالك) لذات الشئ المزور والمكترى بالفتح تلك الذات
(منه) اى مستايره او مكرهها الحط اراد ان يؤد الى دفع قيل اى اوسع وسلف
او صرف وخر كما فى سوع الاجال حلول وظاهره سواء كان استاير يحنس الاجر الاول ام لا
وسواء كان الى اجل الاول او اقرب او بعد ولكن يذنى ان يمنع هاما يمنع فى سوع الاجال
ويجوزها ما يجوز هناك لان الاجارة تقلبك منافعه كمها كم البيع (و اجازت الاجارة
الى تعليمه) اى الرقيق منعته (معه) اى الرقيق لعله فى تلك الصنعة (سنة) مثلا مبدأة
(من) حين اخذه اى الرقيق المعلم لتعليمه فيها ان دعت علامك الى شيا او تصار لعله
ذات العمل بعهده سباز وقال غيره باس معلوم اجوز العقل يحنس والسنة من يوم اخذه
او الحسن عقب تعلقه من عبد الحق والتونى كلاما طولا لتحقيق هذا الذى قالوا فى مسئلة
القلام ان معلم المنافع منافعه بمنافع القلام سنة فان مات القلام عند تعلمها فلا كلام
وان مات قبل الشروع فيها انقصت الاجارة ويرجع المعلم على سيده باس ماله فيما له وان
مات فى اثنائها فيحاسبان فان كان الصانع علم ثلثي الصنعة وعمل القلام ثلث العمل فقد وجب
المعلم الرجوع على سيده بثلث اجرة تعليمه اذ هي بقية قيمة منافعه وان كان الصانع علم
ثلثي العمل وعلم المعلم ثلث الصنعة وجب لسيد الرجوع على معلم بثلث اجرة تعليمه

(قوله وان كانا) اى التعليم والعمل (قوله ان مات) اى الغلام (قوله متلى) بفتح اللام متلى مثل الانون لاضافته (قوله يرجع) اى المعلم (قوله قلت) بضم تاء المتكلم اى معرفة (قوله منع اجارته) اى الماعل على تعليمه بعمله لا اختلاف الحنفية نظر من وجهين الاول انه لم ينقل خلاف عن المتقدمين في جواز الاجارة على تعليمه بعمله سنة متلا ولم ينفذ عليهم اختلاف عمل باختلاف سرعة تعلمه وبطئه فعمل على انهم عدو من الفروادير المفتقر والثاني ان الاختلاف في التعليم ايضا لو كان ماعنا لتعلم الاجارة على التعليم مطلقا ولم يله احدوا على (قوله وقدها) اى المدونة (قوله علم) اى المأمور (قوله كم) بفتح الكاف والميم مثقالاى قدر (قوله ونظر) اى المأمور ٧٥٤ (قوله اليه) اى الزرع (قوله والا) اى وان لم يعلم المأمور كم زرع او لم ينظر اليه (قوله

فيه) اى الاجارة (قوله جده) بضم الجيم واهمال او اتمام ابدال اى اقطع (قوله وليس له) اى العامل (قوله تركه) اى الجسد (قوله لانها) اى العقود انتم لتأشبهه قوله اجارة اى ربحكمها الزوم بعقدها (قوله وكذلك) اى العقد على الجديصة في الزوم (قوله اقط الزبون) اى من الارض بعد اسقاطه من شصه راي عقده (قوله بتذية) اى نصبة الزرع من تنبهه بدمه وتذريته (قوله ينهما) اى رب الزرع والعامل (قوله اراد) اى خال كرضي الله تعالى عنه (قوله لو شرط) اى العامل او رب الزرع (قوله انما يجب) اى يثبت النصف (قوله له) اى العامل (قوله وله) اى العامل (قوله لان هذا) اى العقد (قوله

وان كانا مستويين فلا رجوع لاحدهما على الاخر اى معرفة بعض شيوخ عبد الحق ما حاصل ان مات في نصف السنة فان كانت قيمة تعليمه في النصف الاول مثلى قيمة تعليمه في النصف الثاني وقيمة عمله في النصف الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني يرجع على ربه بنات قيمة تعليم قلت الاظهر منع اجارته بعمله لا اختلاف عمله بحسب سرعة تعلمه وبطئه (و) جازت الاجارة على حصد زرع معين بقوله (احصد) بكسر الصاد وضحه (هذا) اى الزرع المعين الحاضر (ولك نصفه) اى الزرع (و) يجوز ان يقول له (ما حصدت فلك نصفه) مثلا وتسبع المدونة في الاطلاق وقدها او مجموعها اذ علم كم الزرع ونظر اليه والا فلا خفيه فيها الا امام الله تعالى الله تعالى عنه من قال ريل احصد زرعى هذا ولك نصفه او جدت فلي هذا ولك نصفه يا زرعى ترك لانها اجارة وكذلك لفظ الزبون اى حبيب والعمل في تذية منما اراد لو شرط قسم الزرع حيا فلا يجوز وان كان انما يجب له بالحصا فخر وان قال فما حصدت او قطعت فلك نصفه جاز وله التركة متى شاء لان هذا بيع على (و) جاز (اجارة ذاية) من كذا كسر (لكذا) كالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام بقدره معين من الذائرة والرواهم (على) شرط (ان استغنى) المكترى عن ركوب الدابة (في) اثباتها اى المانة فلقوه بها حصة السافر اليها من وجود آتق او بعد وشاردا ومدىن هارب مثلا فسخ الاجارة (حاسب) رب الدابة بجر المانة التي ركبهم قبل استغناؤه ان رتبة دوالا لم التردد بين السلمية والقيمة تخلفه الغرر اذا اصلد والغالب عدم استغناؤه فيها فادفع قول ابن عاشر ما وجبه جوازها مع ان المؤجر لا يدري ما باع من المنفعة ونحوه للفرس واجاب بيسارة الغرر لما تقدم واقعا علم من العتية والموازية قال الامام مالك رحمه الله تعالى من تكلر دابة يد ينار الى بلد كذا على انه ان تقدم بها فصياب ما تكلر منه فذلك جائز اذا سمى موضع التقدم او عرف نحوه وقدره وان لم يسمه مثل ان يقول عبدى الا بى ذى المروة فاكترى منك الهادي يشاركه فقدمت فصياب ذلك فهذا الا باس به لانه امر قد عرف وجهه فهو كسمة الموضع الذي تقدم اليه فاما ان تكلر منه الى موضع يد نار على انه انما يسلع من الارض كما فصيابه فلا خيره فيه من تذيبه الى العراق ومرة الى الغرب فلا يجوز حتى يكون موضع التقدم معلوما

المكترى يتصرف افعال استغنى (قوله لظفره) اى تحصيله (قوله ليس وجوده ابق الخ) بيان حاجته (قوله مسمى فسخ الاجارة) جواب ان استغنى (قوله ان لم يتد) اى يجعل الكرام (قوله والا) اى وان كان جعل الكرام اغل يعجز (قوله نفقة الغرر) على الجواز ان لم يشق (قوله نفيا) اى المانة قبل تمامها (قوله فادفع الخ) تشريع على نفقة الغرر الخ (قوله من العتية) خبر مقدم (قوله تقدم) اى زاد في السعر عليها الى البلد الذي حواه (قوله فصياب) اى فذيل الكرام المسمى الخ (قوله عرف) بضم فكسر (قوله المروة) بفتح الميم وسكون الراء (قوله فان تقدمت) اى ردت على ذى المروة (قوله لانه) اى التقدم (قوله مصرة يذهب الى العراق) اى لانه يذهب مرة الى العراق الخ وهذا غرر كثير لا يغتفر

(قوله لا ينقده) أى لا يفتن إليه بما جلا (قوله الكرامين) أى كراء الغاية الاولى وكراء الغاية الثانية (قوله بيع وسلف) أى التردد بينهما (قوله موصفا) أى ينهى إليه (قوله دون) أى قبل (قوله ذلك) أى الموضوع المسى (قوله على) أى بشد الباء (قوله ان لم ينقده) أى يجعل الكراء (قوله فى كراءه لدارسنة) صلة لسماع (قوله على انه) أى المكترى (قوله تخرج) أى من الدار (قوله قبلها) أى تمام النقرة (قوله على ان المستاجر) يفتح الجيم، قوله انه جائز ان لم ينقده مفعول قول المضاف لقاعدة (قوله ومنعها) أى الاجارة فيما ذكر (قوله الى المديس) أى زائدا على التليق ببيع التوب وهو ثلاثة أيام (قوله ليس) أى الاسر (قوله كما قال) أى فضل (قوله لانه) أى الثانى (قوله انما هو) أى المأمور (قوله فى الجميع) أى جميع ٧٥٥ العمل (قوله لان) أى وقت العقد

ويعد به بالقرب (قوله من الشهر) بيان شئ (قوله كان) أى العامل (قوله مدة) تلى الخ صلة اجازة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله من بائعه) صلة مستقنى (قوله لمدة معينة) صلة منفعة (قوله عنه) أى حاله (قوله انما هو) أى المدثر (قوله الرقبة) أى الذات (قوله وحى) أى الرقبة الخ حال (قوله مدت) تنازع نفسه مستأجرة (قوله سبق) أى الرقبة بما جلا (قوله فيها) أى المدثر (قوله والنقد) أى تعجيل الاجرة (قوله فيها) أى استحجار الرقبة المستأجرة (قوله المستقنى) منفعة (قوله يختلف) أى حكمه (قوله باخلافا) أى الرقبة (قوله والا) أى وان تحقق اوطن واحتمل نفسه فيها (قوله كان) أى لنقد (قوله من الغرر) أى تردد بين السابقة والغنية

مسعى او امر الوجه يعرف قدره وان لم يسمه ابن المواز لم ينقده الا كراء الغاية الاولى فان نقده الكراء من دخله بيع وسلف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ومن اكرى دابة فى طلب صالة او ابن فلا يجوز حتى يسمى موضعا فان سمى وقال ان وجدت حاجتى دون ذلك رجعت وكان على من الكراء بمسماه فذلك جائز ان لم ينقده ابن رشد وقوله لا بأس به ان لم ينقده هو سماع ابن القاسم فى كراء الدارسة على انه ان تخرج قبلها حاسبه بمسكن ومنه قوله فى المدونة فى اجارة الرجل شهر على ان يبيع له تو باعلى ان المستاجر حتى شامت انما جائز ان لم ينقده لان الاجارة بفرض ومنعها مضمون لانه خيار الى المديس بن رشديس كما قال لانه انما هو باخذ فى الجميع الا ان وكله مضمون من الشهرى مكان بالخيار فيبقى (و اجازة استحجار مؤجر) بضم الميم وفتح الجيم هو استأجره مؤجره أو غيره والمعنى ان الحق المستاجر رقيقا أو عاقارا أو بهيمة يجوز اجارته ان هو مستأجر أو غيره مدة تلى مدة الاجارة الاولى (أو) أى و اجازة استحجار شئ مبيع (مستقنى) بفتح الدال وثابت فاعله (منفعة) من بائعه مدة معينة يبقى البيع على حاله قال ابن غريزة الى انتم افاضت به اجارة مدة معينة تلى مدتها قلنا ابن الحاجب يصح استحجار الرقبة وهى مستأجرة مستقنى منفعة مدمتقن فيما جلا والنقد فيها يختلف باختلافها ابن زيد السلام الرقبة تشمل الحيوان وغيره (و يجوز التند) أى تعجيل الاجرة (فى) ايجار (م) أى المؤجر أو المستقنى منفعة (ان لم يتغير) المؤجر أو المستقنى منفعة قبل فراغ مدة الاجارة الثانية أى ان ظن او تحقق بقاؤ به حتى تتم المنفعة للمستأجر والا كان من الغرر ولما اجازوا شرط النقد فى العقار على ان يقبض بعد سنتين ولا يجوز فى الحيوان الا فى المدد القصيرة كمسرة الالام ابن شاس له ان يكرى الدار الى حد لا يتغير فيه غالبوا فنفقوا ما مالوا من تغيرها فيه بطول المدد وضعف البناء وشبه ذلك فجوزوا العقد دون النقد كما لم يقبل على الظن انها لا تبقى الى المدد المعينة فلا يجوز كراؤها فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس باجارة العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا يرى به بأس والدور أبين ان ذلك جائز فهو يجوز تقديم الاجرة به بشرط ان يونس يجوز اجارة له دون اثنين سنة بالنقد والمؤجل لانها مأمونة الباقى فتقوله ان لم يتغير أى فى المدد الثانية لان كلامهم فيها

(قوله ولما أى اعتبارا) غرر له اجازة (قوله فى العقار) أى ايجاره وهو مؤجر أو مستقنى بنفسه (قوله ولا يجوز) أى النقد (قوله) أى المالك (قوله لم ينقده) أى المالك الكراء قبل سكتها (قوله باعانا) أى الزمن الذى (قوله العقد) أى الا كراء (قوله النقد) أى قبض الكراء قبل السكنى (قوله انما) أى الذات المكترى (قوله كراؤها) أى الذات (قوله لئلا) أى المدد المعينة (قوله فيها) أى المدونة (قوله به) أى ايجار العبد خمس عشرة سنة (قوله أين) أى أظهر (قوله ذلك) أى كراؤها خمس عشرة سنة (قوله فيها) أى الدار (قوله نفسه) أى ايجار العبد او ارجس عشرة سنة (قوله فى المدد الثانية) أى ويلزم من عدم تغيره فى الثانية عدم تغيره فى الاولى بخلاف العكس وعلى هذا فلا خصوصية للمؤجر والمستقنى منفعة مدمتقن خلاف ظاهر المصنف

(قوله ثم قال) أي الباني (قوله السلامة والتغير) (قوله في الثانية) أي احتمال الأمرين على السواء (قوله في الموروث الثلاثة) أي غلبة السلامة وغلبة التغير واحتمال الأمرين على السواء (قوله فالحال) أي غالباً (قوله منها) أي الأجرة المعلومة (قوله معين) بضم ففتح فكسر مفتحة أي المكرى ٧٥٦ (قوله كالأشهر) بضم الهاء جمع شهر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أكل كل)

الهمز ثلاثون مقام (قوله) ثم قال والموروث الثلاثة غلبة السلامة إلى انضمام مدة الاجارة الثانية وغلبة التغير فيها واحتمال الأمرين على السواء فان غلب العقد وان غلبت السلامة جاز ان يمدد العقد وان غلبت اجرة الأمرين جاز ان يمدد العقد عند ابن عرفة وابن شاس ومنع عند ابن الماجب ولم يوضع فقوله ان لا يتغير غالباً شامل اموري غلبة السلامة واحتمال الأمرين فهو على كلام ابن شاس هذا ان رجع الشرط المأمور والمستثنى منه فلهذا كان مقتضى ان التقديرات في الثانية وليس كذلك وكذا ان رجع له ولما عده فان رجع لقوله والتقدم فقط يقتضي مع ذلك ان التقدم جاز في المورث الثلاثة وليس كذلك فلو قال المصنف والرد عليه ان ان لم يمدد العقد لم يمدد عليه ما ذكرناه واجيب بان ما ذكره من على ان معنى قوله ان لا يتغير غالباً هو ان لم يمدد عليه ما ذكرناه ويجعل ان معناه ان اتى التغير غالباً ان كان الغالب استقام فالحال قبله في الثاني لافي المتى قبله عما تقدم والله اعلم (و) يجوز ان يكون الشيء سبباً في التغير (و) عدم التسعة اكل سنة) فمداه معلوم منها كما يجوز استخبارها سنة بآخر معلومة بدون تسعة ما يخص كل شهر منها ابن عرفة عن غيره واحد انه يجوز كراء الربع عدة سنين غير معين لكل سنة قدوا من الكراء كالأشهر في السنة وفيها ان اكرت ارضاً ثلاث سنين بثلاثين ديناراً لكل سنة عشرة قال لابل تصب على قدر ثمناتها كل سنة وقال ابن شاس لو اكرت سنين ولم يدر حصة كل سنة من الاجرة صح كافي الاشهر من سنة واحدة (و) يجوز (كراء ارض لتخذ) بضم اقوبة الاولى وفتح الثانية وانما المجمع (مسجد امد) بضم الميم معبدة وبعدها تزل مسجداً (و) والتقص بضم التثنية وكسر هاء وكون القاف والهمزة الضاء أي المحرور الآخر والتعجب ونحوها المتوقعة الملهومة من بناء المسجد لا (لرب) أي التقص الذي بنى به المسجد فله التصرف فيه بما يشاء (إذا انقضت) مدة الكراء فله ابن القاسم ولا يجوز ب الأرض على بقاءه مسجد ان اراده الباني ولا الباني ان اراده صاحب الأرض فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس ان يكرى ارضه على ان يتخذ مسجداً عشر سنين فاذا انقضت المدة ارجعت الأرض إلى دياره او كان التقص ان بناء معنون بمسجد في غيره او بمسجد قول ابن القاسم ليس مثل الأرض تسحق وقد بنى مسجد او اودع تقص هذا يجعل في غيره لانه أخرجه من يد الله تعالى على التأسيس والاخر انما جعله الله تعالى إلى مدة ثم يرجع إليه بدفعهما ابن نويس بن دفع فرسه لن يغزو به غزوة ثم يرجع إليه (و) يجوز الاستخاء (على طرح) أي جعل (بينة) اوعذرة اودع من بيت مثلاً لطرحها لطرح المداور لم عليه التطلع الخاصة للضرورة فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بالاجارة على طرح البينة والدم والسفرة (و) يجوز الاجارة (على الفصاح) من جان عداً او قطع او قتل او سرح فيها من قتل وجلا ظلماً بغير اقرار له ومن وجب لهم الدم قبل رجل فقتلوه قبل ان ينهوا الحوا الامام فإشياً عليهم اودع عشر سنين وبناهما مسجداً

وقت (قوله فاجعله) أي التقص (قوله فخرج) أي التقص (قوله اليه) أي بانيه (قوله بعد قيامها) أي المدة (قوله ثم غير يربع) أي القرص (قوله اليه) أي دفعه (قوله وان لم عليه) أي جعلها الخ (قوله للضرورة) على جواز (قوله فيها) أي لا يمن القاسم (قوله بطعن) تنازع فيه فصاح وبن (قوله) أي القائل على من استأجر (قوله وجب) أي ثبت (قوله قبل) أي كسر ففتح

(قوله بشك) بضم فتح مثلاً

(قوله في سعة) أي الزمن

(قوله) أي العمل (قوله

وقوله) عطف على جماع

(قوله دليل) أي مدلول (قوله

فصدر) بفتح مثلاً

(قوله فيه) أي المساوى

(قوله وعقبه) بفتح

مثلاً (قوله بعده) أي

انحدار (قوله ابن رشد)

فاعل تنهيه والمضاف لقوله

(قوله ولم يعثر) أي المصنف

(قوله ولم يعرض) أي

المصنف (قوله لا منها)

بكسر الهمزة وفتح الهمزة

الدار (قوله فيها) أي

المدونة (قوله وفي حدها)

أي تحديد المدونة (قوله سال)

أي صفة (قوله فان كنت)

أي الدار (قوله فيها) أي

السنن (قوله جاز) استثناء

منعته فيها (قوله فيما)

أي العشر سنين (قوله يجوز)

بضم فتح بكسر مثلاً (قوله

الهم) أي الاسترضاع (قوله

وان كان فيه) أي الاسترضاع

الحال (قوله استيفاء) أي

اختلاف (قوله عين)

أي ذات هي اللبن (قوله

ولنص القرآن) بضم على

للضرورة (قوله جواز)

أي الاسترضاع (قوله ان

شرطت عليهم طعامها

وكسوتها) أي استئمان

مقدور أي ولا يلزم غير

ما استأجر بها به (قوله وذلك) أي طعامها وكسوتها

استأجر كقطع هذا الثوب في هذا اليوم فلا يصح ابن رشد الاجابة على شيء بعينه كسأطة
ثوباً ولم يبيع غزل او طعن قمح وشبهه، مما اقرع منه ما لم لا يجوز تأجيله بوقت بشك في سعة له
وان كان لا لشكك في سعة له قبل ان ذلك جائز وظاهر سماع ابن القاسم وقوله وهو
دليل قوله في المدونة في الذي استأجر ثوباً يطعن له كل يوم اربدين فوجده يطعن اردنا فقط له
رده ولم يفسخ الاجارة وهو قول ابن حبيب اجاز ان يشترط على المصل تعليم الغلام القرآن
الشريف على الحذقة نظراً او حفظاً سيما في ذلك الاجل او لم يسما عزم المالك والمشهور ان ذلك
لا يجوز وقال النعمي ارى ان يعضى افاده المواق الحط بعضى ان المنفعة التي هي احد اركان
الاجارة اذا كانت صنعة يجوز ان تقدر بمن كسأطة يوم او عملها كسأطة ثوب مثلاً في جماع
منها أي التقيد بالحل والزمن في البان فان كان الاخر في ذلك مشكلاً فلا اختلاف
في ان ذلك لا يجوز وان كان لا شك في ان العمل يمكن عقامه قبل انقضاء الاجل فقد قيل
ان ذلك جائز والمشهور انه لا يجوز واختار النعمي امضائها ابن عبد السلام الذي ارتضاها
الشيخ ان الزمن الذي قدرت الاجارة به ان كان اوسع من العمل بكثرة لا يختلف في جوازها
وان كان اضيق بكسرة فله يختلف في منعها وان تساوى في قولنا اختلف في المشهور وممنها
فالمضيق لا يجوز اتفاقاً وكذا المساوى عند ابن رشد وعلى احد المشهورين عند ابن عبد
السلام فصدر المصنف فيه بالسادقة في الحكاية ابن رشد الاتفاق عليه وعقبه به دمه لقول
ابن عبد السلام انه احدهم شهرين من الزمن الزائد عن العمل كغيره ذكر المصنف فيه القصاد
تشمير ابن رشد ولم يترسكاه ابن عبد السلام الاتفاق على صحته لا من حفظ جبة على
لم يحفظ ولم يتعرض للتسويق لوضوح فاده وعلمه بالاولى من المساوى وقوله وتساوى في
مقهومه تنصل فالتسويق تقديمه بالاولى والواسع تصح فيه على هذا القول وقوله ومطلقاً
أي تنسوا سواء كان مساوياً بالواسع عجب والمدايب لاصطلاح المصنف ترد بدل خلاف
(و) جاز (بمع دار) واستثناء البائع منفعتها عما (لتقبض) بضم فسكون فتح أي
يقبضها المسترى (بعد عام) عند ابن القاسم لانها من التغير لا كغير عام فمع غيرها
جواز بيع الدار واستثناء مسكها مدة لا تتغير فيها غالباً وفي حدها سنة اقوال المذهب المدونة
مع جماع يحيى ابن القاسم سنة فأن لا ولو كان الف موفياً في التوضيح اجاز ابن القاسم استثناء
سكنى الدار ومنه بين العام ولم يجرأ كغير من ذلك المصنف من تغيرها واز ابن حبيب
السنن وضايفاً قال والخلاف خلاف في حال لا في جهة فان كانت لا تتغير فيها غالباً (أو)
بيع (ارض) واستثناء منفعته (ل) تقبض بعد (عشر) من السنين عند ابن القاسم لهم تغيرها
فيها غالباً ابن رشد وبيع الارض واستثناء منفعته أي أعوام المصنف ابن القاسم يجوز عشرة
اعوام (و) جاز (استرضاع) لرضع بجرعة ملوثة للضرورة لانه وان كان فيه استثناء عند
رئيس القرآن العزير على جواز وواء كانت الاجرة تقصد أو سيوانا وعرضا او اعوام
للضرورة ولو كان الرضيع محسراً لكل كحمار فكبرى جارة لا رضاعه الضرورة في الامام
مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس بآلية الفاتر على ارضاع الصبي حولاً وحولاً بكذا وكذا الا ان
شرطت عليهم طعامها وكسوتها فهو جائز ابن حبيب وذلك معروف على قدرها وقد رهنها

وقدر

وقدر أي الصبي في غناه وفقره ابن ونس ولا يدخلها طعام بطعام إلى أجل لأن انتهى انما
 ورد في الأطعمة التي حرت عادة الناس باقتياتها واما الارضاع فقد جرى العمل على جواز
 في مثل هذا ولا خلاف فيه ولأن اللبن الذي يرضعه الصبي لا قدر من القيمة واكثر الاجابة
 لقامها بالصبي وتكفيها بجمع مائه فكان اللبن في جنب ذلك لا قدر له (و) ان لم يشترط
 غسل خرقه على الفاتر ولا على أهل الطفل (في العرف) بضم فكون الحارثي بين الناس يعمل
 به (في كفيل خرقه) أي الرضيع ورطه في تحت وجهه ودهنه ويحميه وتكفيه وودقر يحانه
 وطيبه فيها ويحملهون فيما يحتاج اليه الصبي من المونة في غسل خرقه ووجهه ودهنه وودقر يحانه
 وطيبه على ما تعارفه الناس ابن الحاجب ويحمل في الدهان وغسل الخرق وغيره على العرف
 وقبل على الفاتر التوضيح قوله وغيره أي تكفيه وودقر يحانه ويحملهما على العرف فان اقتضوا
 انه على الاب فقله ههنا مذهب المدونة ولم يصرح فيها بالحكم اذ لم يكن عرف وقد
 ابن حبيب على انه مع عدم العرف على الاب وقوله وقبل على الفاتر أي مع عدم العرف لأن
 العرف يحمل اتفاق وهذا القول لا يوجب عيدا لحكم وكلامه بهم ان هذا القول مع ثبوت
 العرف (و) ان آجرت ذات زوج نفسها لارضاع طفله (في الزوجه) فسخه أي الإيجار
 والزماهر ايراد الطفل لآله (ان لم ياذن) الزوج لها في إيجارها لالارضاع لتضرر بآلتها
 عنه بالرضع وتضرر حالها ان كانت خدمة الرضيع عليها بشرط او عرف فان كان ان لها
 فيه فليس له فسخه فيها للاتمام ما التزمه في العقد على أنه ليس لزوجها وطؤها ان آجرت نفسها
 بآلته وان كان بغير آله فله ان يفسخ إيجارها ولا يلزمه ان تأتي بغيرها ترضعه لآلته انما كثر
 على ارضاعه بنفسها وان اراد الإيوان السفر فليس لهما أخذ الصبي الا ان يدفعوا للظفر بجمع
 الابرة وشبهه في استحقاق الفسخ فقال (كأهل الطفل) يكسر الطاء المهملة وسكون النون
 فلهم فسخ الاجارة (اذ حملت) الظئر لان لبنها يضر الطفل ثم تقول المدونة ان حملت
 وشافوا على الظئر الأهم فسخ الاجارة قال ثم ولم احفظه عن مالك اه قار قد كالم المصنف
 به واتفق ما فيها اه وقد يقال ارضاع الحامل مظنة ضرر الطفل واذا كان كذلك فلا يحتاج
 إلى التقيد به لانه مقطوع به واما الذي قد يكون وقد لا يكون فهو حصول الضرر اه طعن
 فيه فنظر ذلك ان كان كذلك ما استلزم ذكره فيها وما جرى عليه المختصرون في التناهي اذ حملت
 الظئر وخيف على الولد وبناها او الحسن على ظاهرها فقال نظاهرها اذا تحقق الخوف على
 وقد التواضع بكلام المصنف فقال لا بد من خوف على الولد ثم لما نقل ابن عرفة كلامه
 ونقل عن المعنى فسخه بمجرد الحمل لا بشد الخوف على الولد قال لان رضاع الحامل يضر الولد
 اه قلله اذ ارضعها قال تتبعها بالسالمى واذا فضت فلها بحسب ما ارضعت ولو
 دفعت لها الاجرة كما تراه لا تحسب عليها التبرع به بلها قال ابن عبد السلام البتاني
 انظر فانما قل في التوضيح عن ابن عبد الحكم وله مقابل في ما لمع ما في التوضيح ونصه
 ولا يلزمها ان تأتي بأخرى ترضعه طالة في المدونة ولا يجوز ان تأتي بغيرها ان كان نقلها الاب
 الاجرة لانه مسخ في دين على اصل ابن ابي اسود لاجاز اه ونقله الخط عن ابن الحسن فهذا
 صريح في رد ما في الخرو و الله أعلم وكتذا يرد بقول المدونة وان ذلك الاب فسخه باقي

(قوله ولا يدخلها) أي
 الاجارة على الارضاع بشرط
 طعام الظئر (قوله ويحملهون)
 بضم فكون ففتح (قوله)
 على انه أي ما يحتاج
 الرضيع (قوله وكلامه)
 أي ابن الحاجب (قوله)
 لتضرره أي زوجها (قوله)
 فان كان اذن فانيه)
 مفهوم ان لم ياذن (قوله)
 لزوجها أي من آجرت
 نفسها لالارضاع (قوله وان
 كان) أي إيجارها تنقسم
 لالارضاع (قوله انه) أي
 زوجها (قوله فله) أي زوجها
 (قوله قال) أي ابن القاسم
 (قوله فان قد) بضم فكسر
 مثقلا (قوله به) أي الخوف
 على الرضيع (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله به) أي الخوف
 (قوله لانه) أي الخوف (قوله)
 لذكره أي الخوف (قوله)
 فيها أي المدونة (قوله عليه)
 أي التقييد بالخوف (قوله)
 به أي الخوف (قوله يرضع)
 أي يقوى (قوله ذهت)
 بضم فكسر (قوله والأي)
 وان لم يتقده (قوله لانه)
 أي اتيناها بالخرى (قوله)
 يرد بضم ففتح

المدفق مال الولد قدمه الأب ولم يقدمه وترجع حصته باقي المدفق قدمه الأب ميراثا وليس
 ذلك عملة وجبت له وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبهاته قال (د) كزحوت
 أحدى الثقلين بكسر الظاء المججمة وسكون الهمزة مفتوحا فسخ ذلك أي مرضع
 المستأجر من الرضاع صغيره فيم للباقية فسخ الإجارة لتضررها بإرضاعه وحدها فبما
 وأجره ثلثين ثمانا إذا سما فلباقية أن لا ترضع وحدها ممنون وتفسخ الإجارة المطل
 القطر بكسر الظاء المججمة وسكون الهمزة المرضع وإذا ما المصنف إذا استأجرهما معا أو
 الثانية بعد الأولى عالمه أنفصا ومن وأجره ثلثين ثمانا واحدة منهما فلباقية أن لا ترضع
 وحدها ومن وأجره واحدة ثم وأجره أخرى ثمانا الثانية فالارضاع لازم للأولى كما كانت
 قبل موأجره الثانية وإن ماتت الأولى فعليه أن يأقبن ترضع مع الثانية أبو الحسن
 عبدالحق هذا إن هلك الثانية حين إجارته من معها غيره وإن لم تنم فلا كلام لها إلا أنها دخلت
 على أن ترضعه وحدها وكذا ذكر جديس وعطف على المشبه في استحقاق الفسخ مشبهاته
 فيه فقال (د) كزحوت (أيه) أي الرضيع (ولم تنقبض) ظنوا (أجرة) لخدمة قبله فغنى بها
 أرضاعه الستين ولم يترك الأب مالا ولا مال للرضيع فالفسخ الإجارة في كل حال (إلا أن
 يتطوع) أي (منطوع) فليس لها فسخها فيها إن هلك الأب فغنى بقية باقي المدفق مال الولد قدمه
 الأب ولم يقدمه وترجع حصته باقي المدة إن قدمه الأب ميراثا إلا أنفق قدمها الأب ولم يلزمه
 الامداد حيا فإذا مات انقطع عنه ما كان يلزمه من أجر رضاعه وليس ذلك بعبطة وجبت أذلو
 مات الصبي فلا يؤثرون منه وكان ذلك للأب خاصة دون أمه فقاروق الضامن الذي قال لرجل
 أعمل لقفلان أو به مسلعتك والفقير الذي قال في ذمة انضمام إن مات ولا طلب على المتناع
 ولا على الممول له ابن يونس الفرق بينهما أن أجر الرضاع يلزم الأب وانما قدمه وهو يظن
 أن له به بجما وأنه لا يلزمه فإلزامات الصبي بأن له يلزمه فوجب أن يرجع فيه والذي قال ببع
 سلعتك من قفلان والفقير على تطوع به ولم يكن يلزمه فلما تطوع به ضمنه فبما تلزمه
 ما التزمه ولم يبق له حجة فيها وإن مات أذن وليدع مالا ولم تأخذ الظن من إجارته اسمها فلهما
 فسخها ولو تطوع رجل بإدائه لا تفسخ وما وجب للظن فبما مضى في مال الأب وذمته ولا طلب
 فيه على الصبي إرادته ولو قبضت أجرتهما ثم مات الأب ولم يبع شيئا فلا يكون للورثة فسخ الإجارة
 وأخذ حصته باقي المدفق مالا ولكن يتبعون الصبي عما يتبعونهم منها ابن يونس هذا استصان
 ونوع بين القولين في النكح وهذا بخلاف تقديم الأب أجرة تعليم ولهم ثمان فلا تكون
 ميراثا للفرق بينهما أن التعليم لا يلزم الأب ولما أوجبه على نفسه لزمه ميراثا وما أجرة
 لرضاع فهي واجبة على الأب فأنما قدم ما يلزمه وإذا مات سقط عنه إلا أن يعلم أن الأب
 قدمها الولد خوفا منه فهي عطية أرجحها في صحته فلا سبيل إلى رجوعهما إنا وقسوى أجرة
 الظن أجرة لتعليم وأمرق نحو هذا التفسير لأن المواضع عطف على أهل المثلث المشبه
 في استحقاق الفسخ مشبهاته فقال (وكظهور) بضم الظاء المججمة أي بين شخص
 (مستأجر) بفتح الجيم على خدمة أو على صنعة أو على ماشية أو راسية (أجر) بضم الهمزة
 وكسر الجيم (بأكلة) أي المستأجر وحده أو مع دراهم مثالا لكونه (أ) كولا بفتح فضم أي

(قوله قدمه) بضمات مثله
 أي الأجر (قوله الأولى) بضم
 الهمزة (قوله عالمه) أي
 الثانية (قوله أي الأولى
 ثمانا الأولى) قوله فغنى
 باقي المدة أي من أجرة
 الظن (قوله قدمه) أي الأجر
 للظن (قوله لانه) أي
 الأجر (قوله ولم يلزمه) حال
 (قوله فإذا مات) أي الأب
 (قوله عنه) أي الأب
 (قوله من أجر رضاعه) بيان
 ما (قوله على) بشد الذاء
 أي المدونة
 (قوله فيها) بفتح الدال أي
 (قوله ببع) بفتح الباء
 يترك (قوله منها) أي للظن
 (قوله منها) أي حصته باقي
 المدة (قوله في النكح) خبر
 مقدم (قوله مونه) أي الأب
 (قوله أعرق) بفتح ضارعه
 فاعلمه التكلم عبدالحق

(قوله ليستقر التجزئة) أي الثمن على شرط الخلف قوله سنة واحدة التجزئ (قوله ويحقق الثمن) عطف على يستقر (قوله فان لم يستقر الخلف) منهم الشرط (قوله على ان يعجز) أي الرجل (قوله) أي المائع (قوله بينهما) أي السلعة (قوله شرط) يضم فكسر (قوله بان) أي العقد (قوله والاول) أي وان لم يستقر الخلف في العقد (قوله فان شرطه) أي الخلف (قوله ليحققه) أي الثمن (قوله فان أفي) أي الزم أخلاف ٧٦٢ الثمن (قوله ذلك) أي الاستيفاء (قوله ان ضاعت) أي المائدة (قوله لم يفتح

الذال أى تتركز (قوله فأنك)
أى الاخلاق (قوله سنة)
حالة يرى (قوله منها) أى
النعم (قوله جاز) أى العقد
قوله والا) أى وان يشترط
عليه الاخلاق فمع قوله
فان يشترط أى الاخلاق
فيه (قوله مائة) أى من
النعم مثلا (قوله وان لم
يشترط الخلف) بمبالغة فى
الجواز (قوله وان كانت)
أى المائة (قوله فيها) أى
المعينة (قوله من نعمتي) أى
لرعيها (قوله اول فانه رأى)
لتجربها (قوله وان لم يشترط)
مبالغة فى الجواز (قوله وبه)
أى قول مصنون وابن
المساجرون واصبح حلة
اقول (قوله وهو) أى قول
مصنون (قوله فأنك) أى
الزرع (قوله فبعض) أى
الاجابة (قوله فخذ) أى
قول ابن القيم لانتفى
(قوله سلاف) خبرا (قوله
اقلوه) أى ابن اقيم (قوله
المرث) أى المستأجر عليه
(قوله مامطر) فاعل متع
واضافته للسنان (قوله له)

(قوله وتكلف) بفتح التاء مثلاً (قوله بان التشبيه) مسند مكلف (قوله في ان على المال) مسند التشبيه (قوله الخلف) اسم ان
(قوله لا في حصة الاجارة) مكلف على في ان الخ (قوله وعندها) أي الحصة ٧٦٣ (قوله بعنده) أي الشرط (قوله) أي

الخلف (قوله ولا تصح) أي

الاجارة على رعيها (قوله لا

بشرطه) أي الخلف (قوله

كالقز) أي في الثلثه (قوله

وبانه) أي التشبيه مكلف

على بان التشبيه (قوله على

الاول) أي كون التشبيه

في كون الخلف على المال

(قوله انه) أي الرعي (قوله

مع شرطه) أي الخلف (قوله

انه) أي المال (قوله على

الثاني) أي ان التشبيه في

الجواز (قوله وهو) أي

الخلف (قوله وهو) أي

تصح الباطل (قوله

مبسوطة) بشرطه (قوله

غيره) أي تشبيهه (قوله

قوله فلهلك) أي الدابة

(قوله قبله) أي ركوبها

(قوله الشاوان) أي يرام

والباطل (قوله فيجب

خلقها) أي تسليم جميع

الركاء (قوله الدابة) (قوله

فبدا) أي ظهر له عدم

التشيع والركوب (قوله

لزمه) أي المكتى (قوله

الاضافة) أي في نهرك

(قوله فالت) بضم التاء

(قوله وصن الثاني) أي

الذي اريد احداه بمقتضى

النهر (قوله بحث) أي لان

ربا للنهر بتضرعما يفتق

نهره ويؤيد في شغل أرضه

عنه وتكلف الباطل ربحه الله تعالى ان يحصيه بان التشبيه بين الغنم غير المعينة وبين القبر بحث
للتصحيح شرط الخلف في ان على المال الخلف لا في حصة الاجارة بالشرط وعندها بعنده يعني
ان الغنم غير المعينة تصح الاجارة على رعيها وان لا بشرط الخلف ويقضى على رعيها بخلاف
المعينة فلا تصح الا بشرطه فاقامه فانه كالقز وبانه في الجواز اي يجوز كذا كما يجوز الاستيفار
على رعي غنم غير معينة وقوله والاول الخلف معناه على الاول انه يقضى له بالخلف في غير المعينة
وان عنت أي مع شرطه انه ان ياتي بالخلف او يدفع جميع الاجرة ومعه على الثاني ان الاجارة
على رعي الغنم المعينة لا تجوز الا بشرط الخلف وهو على اجرة الاول اه وهو في غاية التكلف
بعد الملاحة لكلام المستفتي بعض النسخ المحصنة كتم عنت القمل الماضي المبني للمعول
والاول الخلف على اجرة وهذه الاشكال فيها ومعناها ان الغنم المعينة تجوز الاجارة على رعيها
اذا شرط خلقها وان لم تكن معينة فلا تحتاج الى الشرط وله الخلف على اجرة يريد او يدفع
الاجرة كالمه وهذه النسخة مطبقة لنص المدونة المتقدم وقوله على اجرة أي في زيادة البيان
والانحصار ان الذي عليه الخلف انما هو الاجرة اي رب الغنم والله اعلم وبقيته شروطها
وتنظر بعاتها مبسوط في شرح المدونة وذكرها من جهة شروطها ان لا يشترط عليه القبر بل يصح
بجلائها ولاد الغنم فيجوز شرط رعيها على رعيها من جهة شروطها ان لا يشترط عليه القبر بل يصح
معروف والظاهر انه غير معروف فتم غنمه اخف من غنم راعيها من جهة شروطها ان لا يشترط عليه القبر بل يصح
(كراب) أي من يدركه كب مثلاً اكرى دابة مضمونة غنمه لغيره لعلها لم يركبها فلهلك
قبله او في المسافة فعلى رعيها خلقها فقرر الشارحان ويحتمل كرا كب تعذر ذكره فيجب
خلفه ولا يتبع الصكره فتم اللامام مال الله رضى الله تعالى عنه واذا تكرار قوم دابة
اكثر واعلمها عمرو سلبها فتم فتمها ثالث السلة فاعلمها الكراء وان اكرى دابة ليشع على
رجلها الى موضع معلوم او ليركبها الى موضع فله فله اول رجل لزمه الصكره وليكر الدابة
الى الموضع في مثل ما اكرى وان اكرها الى الجبل او الى بيت المقدس او الى مسجد النبي صلى
الله عليه وسلم فعاقبه مرض او سقطه او مات او عرض له غريم حسمه في الطريق فالكراء لازم
له ولما ولو تهره كراه في مثل هذا اكرى وصاحب الابل او لى على ابله من القرمه (و) جاز
ايجار (حاشي) بجماعه ملحق حاقه سقطت ثوبه لاضاقته أي جاني (نهرك) من اراد ان
(يبي) عليها جادارين ورفعهما بين عليهما (بنا) يجرى نهرك من تحت المسنود الظاهر
انه لا مفهوم له في الاضافة فان جرى نهرك يركبك بأرضك فلك كرا مسقطه لمن بين عليهما لهما
لك ابن ناجي قلت في درس شينا أي مهدى لا يشترط وصف البناء بخلاف من اكرى جدارا
ليبقى عليه لتضرر الجدار بخلاف الارض فاستحسنه نت وفيه بحث (و) جاز اجارة (طريق
في دار) بجرمها المستأجر له الاقوام من كل اموال الناس بالباطل نقله ابو الحسن عن
اشهب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس ان تقول اجارة في نهرك من بين عليهما متأدا
نصب عليه وحى ويجوز ان يستأجر على بقائه او جازان يستأجر مضرب حاض من دار
وامام سبل ماميا بيز المطر من داره لا يفتحق لان المطر يسقط ويكثر ويكون ولا يكون ابن

فلا بد من وصفه والله اعلم (قوله والا) أي وان كان لا يبرمه الدار ولا يستأن ولا غيره مما قوله عليه أي النهر

(قوله اتفق) أى السؤال (قوله جواز) أى حرمة (قوله نحرى الماء) إضافته لأدنى ملائمة أى نحرى الحب التى تدوير بحرى الماء (قوله فو) أى انقطاع الماء عنها ٧٦٤ (قوله لزمه) أى المكثري (قوله فى العبد) أى السائب غلظة منه معينة (قوله

ونوس بعض شيوخنا انما اختلف جوابه في مذهب المراض ومسيل المزيا بل اختلفوا في السؤال
 واما اذا تفرق فلا فرق بينهما وذلك ان الذي استأجر مسيل المراض انما استأجر مسيل المراض
 من داره على ذرا صاعه فذلك كطريق استأجرها واما مسيل ماء المزيا فالتأجير الماء
 الذي يسيل منها واما استأجر جواز الماء فله في نفسه كسيلة جواز صعب مراض (و) جاز
 كرام (مسيل) بفتح الميم وكسر السين المهملة (أو موضع سلات (مصب) بفتح الميم والصاد
 المهملة وشذ الموحدة أي مصبوب (مراض) بكسر الميم وسكون الراء واهمال الحاء واهم
 المضاد أي موضع الرض أي المطر للفتحة لا يجري فيه الى الخلاء والبرص مثلا (لا) يجوز
 شراء المطر الذي يسيل من (مزيا) بكسر الميم وسكون النون التثنية واهم الزاي ثم اعمدة
 آلة تجعل بطرف سطح يسيل منها ماء المطر للجمع عليه لانه قد لا يكون وان كان فائدة
 يكون وان قيل ولا يدري وقته (الا) أي لكن يجوز كرامه مسيل مصب مزيا (لنزل) حال
 كون المسيل (في أرضه) أي المكسرى ف لو قال وطريق في دار أو مسيل مصب مراض أو
 مسيل مصب ماء مزيا لا ماض مزيا في أرضه لاشبه أن يكون ماحكاه ابن ونوس البشائي لو قال
 ومسيل ماء مراض أو مزيا لا ماض في أرضه لكان أحرى على قصده وهو تأويل ابن ونوس
 (و) جاز (كرامه) حب تدور (بما) بفتح الميم أو غيره أي الطعام فيه الامام مالك الرضى الله
 تعالى عنه لا بأس بجارة رضى الماء والطعام وغيره ابن القاسم فان انقطع الماعن فهو وعذر
 نفسي الاجابة وان رجع الما في بقية المذاهب ما فيها كقول مالك الرضى الله تعالى عنه في العبد
 يرض ثم يرض فانه عليه لكون الطعن بالمعفو بما يتوهم انهم لما كانت متعلقة بالارض
 ويضع الطعام بهما اجتماع كرامها بالطعام كارض الزراعة المشد في شقوه كرام المعصر بل اريت
 والملاحه والمخ والله اعلم (و) جازت الاجابة (على تعليم قرآن مشاهرة) بضم الميم أي كل شهر
 بغير معاملة أو كل سنة أو كل جمعة أو كل يوم ان لم يذكر ما يمله في تلك اللغة والآخرى على
 ما تقدم في جمع الزمن والعمل (أو على الحدائق) بكسر الحاء المهملة واهم الزال أي الحفظ
 لكل القرآن أو بعضه مع ما لم يعلم كسورة يس أو ثلثه مثلا أو على قرآنه نظرا في المصنف فيها
 لابن القاسم رحمه الله تعالى لا بأس بالاجارة على تعليم القرآن كل سنة أو كل شهر بكذا أو على
 الحدائق للقرآن بكذا أو على أن يعلم القرآن كله أو سدسه بكذا وروى ابن وهب
 لا بأس بشتر طمع اجرو شيئا معلوما كل فطر أو ارضى (واخذها) أي الاجرة المفهومة من
 الساق أو الحدقة المفهومة من الحدقة المعلم ان اشتربت بل (وان لم تشترب) بضم الفوقية
 الاولى وفتح الراء ابن الحبيب لا بأس بما يأخذ المعلم على تعليم القرآن وان لم يشتربا سئل
 الامام حصن رحمه الله تعالى عن يعلم الصبيان بغير شرط فيجزيه الدرهم والدرهمان كل شهر
 شريطة العلم يطلب الحدقة أو بأياها الابن وقول سئل فيما مضت فقال ينظر الى سنة البلد
 فيعملان عليها وليس في الحدقة حده معروف الاعلى قدر الرجل وجاهه واذ بلغ الصبي عند المعلم
 ثلاثة ارباع القرآن فقد وجبت له الحدقة بزيادة المذروم الولد السد انتزاع ما له ما لم يتقارب
 عدة هجاء بعض السيد فلا يترفع منها شيئا ابن حبيب شق نوب حق الحدقة ونقض بها

یرضی ای قیاساتهما (قوله)
 ثم یضع ای قبل علمها
 (قوله قالوا) ای قبل الشاهدون
 (قوله تبیه) بفهات منقلا
 (قوله علمه) ای جواز کراه
 فی المایطاعام (قوله
 یوسم) بضم المایط (قوله
 انما) ای الرخی (قوله
 ونحوه) ای راسی العلم
 بالاطعام فی الجواز (قوله
 والا) ای ان ذکرا یمایط
 فیها (قوله العلم) بفسیر
 القاضل أخذ المستقر فیہ
 (قوله یجری) بضم المایط
 ای بدفع (قوله یمضی) بضم
 ای التملط (قوله فیطالب)
 ای العلم (قوله وایاها) ای
 المذمومة (قوله فقال) ای
 معنون (قوله یطرب) بضم
 فیکون ففتح (قوله لسنه)
 بضم السین وشد الثنون
 (قوله یصلان) بضم المایط
 وفتح المیم (قوله الرجل)
 ای ابی العلم (قوله وساله)
 ای عنأما وافتراه وترسطه
 (قوله وجبت) ای نمت
 (قوله الخفقه) ای حد قتها
 (قوله برض السید) حله
 متقارب (قوله فلا یترزع)
 ای السید (قوله منهما) ای
 المدبر واما الولد (قوله فوجب)
 (قوله حق)

المعلم

(المادة ١٠) إضافة إلى ما ذكره البيان

(قوله عندهم) أى السلف الصالح (قوله هـ) أى الحذقة (قوله ما تدرى) أى الحذقة (قوله ومعناه) أى
 قول يصحون وغيره تفضل (قوله بغیرها) أى حذقة الخ (قوله سنة) يضم السين وشدة النون (قوله ما) أى الحذقة (قوله
 وكتب) أى المتعلم (قوله كلما) يضم الميم والكاف وشدة اللام (قوله لى) يضم السين فسكون فتفتح (قوله وقرأ) أى المتعلم (قوله لى) يضم
 الجيم وشدة اللام أى تكبر (قوله وتصور) أى الاجارة (قوله القرآن) ٧٦٥ أى تعلمه (قوله وفيها) أى المدونة (قوله

للعلم الحذقة التي كانت عندهم انما هي على الخفة واما عندنا اليوم فهي على الاجراء الالانه معروف القانيسي في احكام المعليين والمتعليين الحذقة في السورما انقشرت بعرفاقتل لم يكن وعمر تبارك والفتح والصفات ابن مرقه لم يذكر الفاتحة وهي حذقة في عرفنا القانيسي وكذا عطية العبد ثبتت بالعرف حصون لا تلزم الحذقة الا في ختم القرآن وغيره افضل ومعنادان م يكن عاداته تغيرها التبليغ اختلف في الحذقة نقبل لاحذقة عليه الموديب بمحكم الان يكون بشرط اشئ معلوم وقيل يعمل على سنة البلاد فان برئت عادتهم بها حكم بها بما يسد رماري في حفظ القرآن نظارها ونظر اوان كان يحفظ في الحرف والحرفين واذا حسن خطه وهجاءه وكتب كل ما يلي عليه وقرا كل مراره وجب عليه حذقة ابن عرفة ويجوز على القرآن في حديث الجناري ان اسق ما اخذت عليه آجر كتاب الله تعالى وفيها لا بأس بالزيادة على تعليم القرآن كل سنة او كل شهر بكذا وعلى الحذاق للقرآن اولى بعلمه كله او سدسه بكذا ونحوه ومع القرآن ابن رشد اذ جدت ذلك كاهوا المذهب واجمع عليه اهل المدينة وهم النجفة على من سواهم واحتج ابن رشد بساجدة جواز الاجل على الرتبة بالقرآن والادارة عليه جائز مشاهرة ومقاطعة على جميعه او على برئ منه معلوم نظرا لظواهر اوجوبية للمدعى معلومة من الشهور والاعوام فالشاهرة غير لازمة لاحدهما والوجوبية والمقاطعة لازمة لهما و اجاز ابن حبيب ان يسمى في المقاطعة اجسلا ورواه وهو خلاف الشهرة في نقيض ما جله فرغته وقال يقضي بالحذقة في النظر والظاهر بقسده رجال الاب وبسره وقوة حفظ الولد ويجوز به لانهم اكرامه تحرى الناس علمه الان يشترط الاب تركها فان اخرج الاب ابنه قرب الحذقة لزمته وان بقي لهما مال بال كاسبين ونحوه وسقطت ولين له حساب ما مضى منها وان شرط المعلم الحذقة فلا يجوز دون اسمه وان اخرج الاب ابنه وقبل بلغها لزمه بحساب ما مضى ولو قل ابن حبيب لا يقضى بالاخطا في الاعباد وان كان فعله مستحييا في اعداد المسلمين ويكره في اعداد النصارى كالنبروز ولا يجوز لمن فعله ولا ليجل لمن قبله لانه من تعظيم الشرك قات لا يصل قبول هذا النصارى في اعدادهم للمسلمين وكذا اليهود ككثيرين جهالة المسلمين من يقبل منهم ذلك في عباد القلعة عندهم وغيره من قال ابن عرفة وروايات ان كل هذا الفصل بالضروري من كلام الشيخ ابي الحسن القانيسي في كتابه المشغل على بيان احكام المعليين والمتعليين على وجهه الابتجاز قال قوله صلى الله عليه وسلم خباركم من نعلم القرآن وعلمه يشمل الولد بتعليمه ولما ياولد بأجرة تعليمه المعلم واقد اجاب ابن حصون ابا ردا كان يطلب العلم عليه عن قوله انا توفي العمل بنفسي ولا أشله عما هو نفسه احرل في ذلك اعظم من تلج والمجاهد والباط القانيسي ان ترك الاب تعليم

ولولئ، اى الماضى (قوله وان كان فعليه مستحب) حال (قوله لمن قبله)، بكسر الموحدة (قوله اكل) بضم ففتح فسكون مثقالا
 قرأه (كان) اى القاسى (قوله علمه) بفتحة مثقالا (قوله اياه) اى القرآن (قوله تعليمه) اى الولد (قوله اكله) فاعلم تعليم المضاعف
 المشعول (قوله ابوك) بالاضافة (قوله كان) اى الولد (قوله علمه) اى ابنه (قوله عن قوله) اى الاب (قوله ولا شفعه)
 اى الولد (قوله اخرجك في ذلك) مشعول جاب

(قوله قبح) بضم فسكس مثلاً (قوله فنه) ای الابد (قوله عذر) بضم فسكس ای الابد (قوله فلا يدعه) بفتح الدال ای يتروك الولد (قوله جاحده) ای البلد (قوله توجه) بفتح مثلاً (قوله حكم الدب) اضافته للسان (قوله على ولده) ای الولد (قوله أسلم) ای سمحت لاسلامه من الكفار (قوله يتعين) ای تعلیم من أسلم (قوله كذا) ای فرض كذا یا يتعين علی من انقرضه یا دون عوض ای (قوله العلم) بضم فسكس (قوله العلم) ای تعلیمه (قوله تعظيها) بضم فسكس (قوله وكذا) ای تعلیم الزائد علی ذلك فی الحسن (قوله العلم) ای تعلیمه (قوله تعظيها) بضم فسكس (قوله ويدين) ای تعلیمه یا علی به (قوله وكذا) ای تعلیم الزائد علی ذلك فی الحسن (قوله العلم) ای تعلیمه (قوله تعظيها) بضم فسكس (قوله والانی) ای (قوله صون شربك) بضم فسكس (قوله علمهم) ای التعلیم (قوله عطف) بضم فسكس (قوله من فضا) بضم فسكس

وله القرآن لشع قبح فعله ولقلة عذوقه كان لو لم يفلح فلا بد عدو من تعليم وليه أو قاضيه
أوجاعته ان لم يكن قاض و ان لم يكن له مال أو وجه يمكنه التنب عليه وليه وأمه الأقرب فالأقرب
وتعليم من أسلم ماله على فخر ضايقه يعلم على من انقذه به دون عوض وتعليم الاخي ما تنصلي
به كذا ذكره كذا وتبين على الولي والزاد على الاخي حسن وكذا العلم بالرسائل
والشرور ترك التعليم أصوله يكون المعلم مهيأ لا ينفك لا يكون ميسر ماضيا
ولا متعطلا فقاما الصبيان دون لن قلت ويكتفي في ابحاثه اتصاه به الحال المتزوج وبمثل
غيره فان لم يدفع عنه الا العاقب أبع له ويمنع من يحدث عنه بسوء مطلقا وبهذا يرى
العمل وهو الحق قال وعليه ان يترك المتخالف في حفظه أو مصنفه كنه بالوعيد والتقريع
لأنه لا يتم كذا وقد كان في شد القول أشد للضرب بوط من واحد إلى ثلاثة ضرب ينام فقط
دون تأثر في العضو فان لم يقدرا إلى عشر قلت ضرب معلم صبي بالوط فبدله لتكرره
حفظه فحدثت برطه من ضربه مرة صارت ناصولا لا يشك في ونيه قال ومن ناهز الحلم وظن
خلفه ولم ترعه العشر فلا بأس بالزيادة عليه قلت الصواب اعتبار مال الصبيان شاهدة غير
واحد من معلمنا المعلم يضرب الصبي نحو العشرين أو يزيد وكان معلمنا يضرب من علم
بوجه بالهصفي في سطح أسفل رجله العشرين أو أكثر ومنعه الزبر ياقدره ضعف والصواب
فعل بعضهم ذلك وقد أجازوه لقاضي ان يستخف مع قدره على ضربه وكذا كان بعض
شيوخنا يجره في مجلس اقرانه من يسبحي الزبر لتعذبه بالضرب وتقلو عن بعض شيوخهم
ومعنا منهم عن شيوخهم في ذلك مقالات بمن نقلنا عنه شافعا الشيخ الفقيه العدل الخطيب
أبو محمد الجرجيني والشيخ القوي المشهور بالزهد وكان يصدر كثيرا من ضياعا في عبادة الله
ابن الحبيب وقيل ان من ضياعا في عبادة الله بن عبد السلام رجعا الله تعالى وفائدة واضعها ان
انصف لانها تنكب ثبت الطالب فبادر بان يقول من بحث أو قتل وقرأ الله محبت ضياعا
ابن عبد السلام يجره بعض أهل مجلسنا في مدرسة السماعين في قول قاله ما يقول هذا مسلم
وكان هذا القول متصا به مدة الشهود المتصين للشهادة وخطة القضاء بالاداء المعتبرة
ولم يترك ذلك مجلسه إلى ان توفي رجعا الله تعالى الاعمال بالنيات قال ومن اتصف من
الصبيان بأذى وألعاب أو هررب من المكتسب استشاره في قدر ما يرى من الزيادة في
ضربه قدر ما يطيق قلت ما في الاذابة فلا بد من تعليمه حتى لا يتعد طوله عند غيره مما لتعسر

١٢٨٠ (قوله وسئل)
 اى القابى (قوله الزير) المضاف لقاعله (قوله يافرد) حمله الزير (قوله ذلك) اى الزير يافرد اثبات
 (قوله جازوه) اى الزير يافرد (قوله وقتلوه) اى الزير يافرد (قوله من يجهت او تفل) اى ما (قوله بايقول هذا اسم) حمله
 زير (قوله وكان هذا القول) اى حال (قوله خطه) بكسر الخاء المعجمة اى منسوب واذا تاملت اليه (قوله ولم يترك) اى القول
 لذلك (قوله ذلك) اى القول (قوله بحاله) اى ابن عبد السلام (قوله الى ان توفي) اى ابن عبد السلام (قوله قال) اى القابى
 (قوله استشار) اى المعلم (قوله يطيع) اى المولى (قوله لانه) اى تاديب المولى (قوله عليه) اى المعلم

(قوله موجب) بكسر الجيم اى سببه (قوله عليه) اى الصبي (قوله ان لا يولى) اى المعلم (قوله منهم) اى الصبيان (قوله ولا يضرب)
 اى المعلم (قوله قال) اى القابسي (قوله ويحترق) اى المعلم (قوله هذا) اى الذى يخاف فساد على الصبيان (قوله قال) اى
 القابسي (قوله والدره) بكسر الدال المهملة (قوله وان كان) اى الصبي ٧٦٧ (قوله لا يقر) اى لا يستقر (قوله به) اى
 المسجد (قوله فثالث) اى

تعليمه فى المسجد (قوله
 تعليمهم اى الصبيان (قوله
 فيه اى المسجد (قوله
 وهذا) اى منع تعليمهم
 المسجد (قوله باله) اى
 الاستقلال على اجاب (قوله
 بعده) اى الموضع الذى
 اورد الانتقال اليه على
 نضر (قوله) اى المعلم
 (قوله ذلك) اى الانتقال (قوله
 والا) اى وان كان
 يضرب بعض الصبيان بعده
 من داره (قوله فان كان)
 اى المعلم (قوله على الزوم)
 صلة عقد (قوله فلس
 ذلك) اى الانتقال (قوله)
 اى المعلم (قوله ولا) اى
 وان لم يكن عقده معه على
 الزوم (قوله واحكام) شيخ
 المزمع حكم (قوله قلت)
 بضم التاء (قوله يحمل)
 الجين اى المعنى الذى يحمل
 عليه (قوله قال) اى
 القابسي (قوله فيما جعل)
 بضم الجيم (قوله ذلك) اى
 التفصيل (قوله رامة) اى
 القرآن (قوله عنها) اى
 لقراء بالاحكام (قوله عنه)
 اى يحسنون (قوله ونهى)

اثبات موجب عليه واستحب يحسنون ان لا يولى احد ادم الصبيان ضرب غيره منهم يحسنون
 ولا يضرب وجهه ولا راسه من حسن النظر التفرق بين المذكورين الاثالث يحسنون أ كره
 خطهم لتأديته للفساد قلت من بلغ حد التفرقة فى الموضع فواجب تفرقه عنهم قال ويحترق
 من يخاف فساد على الصبيان عن غراب العلم او كان ذرا أتلفت الصواب فى هذا منع تعليمه
 معهم قال ولا يقبل شهادة بعضهم على بعض الا من عرفه بالصدق قبل قوله قال ويمنعهم عن
 ال باقى سابعهم طعاما بطعام ويشخصه ان نزل ومافات فهو فى مال مقفونه أو غيبه يحسنون
 وشراء الفلقة والدره وترك موضوع التعليم على المعلم فان استوفى على تعليم صبيان معلوم سنة
 معلومة فعلى اولياهم كراه الموضوع واما تعليمهم فى المسجد فزوى ابن القاسم ان بلغ الصبي مبلغ
 الادب فلا بأس ان يرقى به فى المسجد وان كان صغيره الا بقره ويحب فلا حسب ذلك وروى
 يحسنون لا يجوز تعليمهم فيه لانهم لا يتصفون من النجاسة وهذا هو الصحيح واجاب يحسنون عن
 معلم أراد أن يتقل من موضع لا تحر باله ان لم يضرب بعض الصبيان بعده من داره فله ذلك
 والافان كان عقده اجازته مع من يتضرر بذلك على الزوم فلس ذلك الا باله ولبه والاجاز
 دون اذنه ومتعلق تعليمه بالاذن قراة القرآن حفظا ونظرا ابن يحسنون ينبغي أن يعلم اعراب
 القرآن ويلزمه ذلك والشكل والجماع والخط الحسن وحسن القراءات التبريل واحكام الموضوع
 والصلة وفراغها وشغلها وصلاته الجنازة ودعائها وصلاته الاستسقاء والخوف قلت يحمل
 قوله على اعراب القرآن هو تعليمه مع الاحتراز من الجن اذا اعراب الصوى متدبر
 وحسن القراءات ان اراده الصوى ينقله لزم في عرفنا الاعلى من شهر بتعليمه واما احكام الموضوع
 وما بعده فواضع عدم لزومه وكثير من المعلمين لا يقومون بذلك قال ويجب عليه فيهم في التعليم
 لا يفضل بعضهم فيه على بعض ولو تفاضلوا في الجعل الا ان بين ذلك وليس في عقده أو يكون
 تفضيله في وقت غير وقت تعليمه ولا يعلمهم قراة ما لا طان انتهى مالك عنها ابن يحسنون عنه ولا
 يعلمهم اباجاد ونهى عن ذلك لاني سمعت حفص بن غياث يحدث اباجاد اسماء السباطين القوها
 على السنة العرب في الجاهلية فكتبوها محمد فكتبها ابرام واخبرني يحسنون من ابن وهب عن
 يحيى بن ايوب عن عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال قوم
 ينظرون الصوم يكتبون اباجاد لا اخلاق لهم قلت لعل الاساذ الشاطبي يصح عنده هذا ايلم
 سلفه أو رأى انتهى اتهاها واعتبر راسه الهاعلى امل ما وضعت له لامع تغيرها بالنقل لمع
 صحيح وعلى هذا سوغ استعمالها عددا كسراج الدين في التصيل واختصار الاربعين وغيره
 عقدها يجوز مؤحلا لمعة معلومة فيلزم ومشاهير فلا يلزم أحدهما ابن حبيب مالك يجوز ان
 بشروط المعلم على المدة ظاهرة او نظرا ولو سميا اباجاد أصبح ان تم الاجل ولم يحذفه فله أجر مثله
 القابسي فرقاً أصبح بين ضرب الاجل للمعلم والقباط اذا كان الفعل يمكن الفراغ منه قبلت

اى يحسنون (قوله من ذلك) اى تعليمهم اباجاد (قوله حكما) اى اباجاد (قوله فى التحصيل) خرمه مقدم (قوله عنده) اى الاجارة
 على تعليم القرآن (قوله) اى المعلم (قوله فرق) بقتضات محققا (قوله للمعلم) اى اجازته (قوله وانما يط) اى فنده
 (قوله منه) اى الفعل (قوله فيه) اى الاجل

(قوله سوى) يفتح السين والواو مثلاً (قوله يتمما) أى ضرب الاحل للمعلم وضربه لفساط في المنع (قوله عوضها) أى الحذقة (قوله ما اشتراطه) أى المعلم وأبو الصبي (قوله فان لم يشترط) أى قدرا الحذقة (قوله ففى) أى الحذقة (قوله ويؤدب) يفتح الدال (قوله كان) أى المعلم ٦٦٨ (قوله تقريره) أى التعميم (قوله فان اعتذر) أى العلم (قوله اختيار) بضم

الثناة وضم الواو وحذفت اى الصبي (قوله فان بآى) ظهر (قوله صدقه) أى المعلم (قوله اى المعلم (قوله الآن يكون) اى المعلم (قوله عرفت) بفتحات مثلاً اى المعلم (قوله اياه) اى الصبي (قوله ذلك) اى به الصبي (قوله قال) اى القابضى (قوله لعل) معناه اى قول مصنف (قوله وأجاب) اى القابضى (قوله بان لكل منهما) اى المعلمين على أبواب (قوله من الحذقة) بيان قدره فاعلم (قوله استحقها) اى الحذقة (قوله وعليه) اى وليه (قوله منها) اى الحذقة (قوله فرق) اى ابن سبب (قوله وقال) اى القابضى (قوله لا يوجب حمل ما لزم بالتزام الحذقة) شبه اختصاص (قوله قلت) بضم التاء (قوله تفرقة) اى ابن حبيب بين الصورتين (قوله انه) اى الولي (قوله اذا اشارطه) اى العلم (قوله كان امدها) اى الحذقة (قوله العرفى) نعمت امده (قوله كشمعة الخ) خبر كان (قوله فان ضم

سوى التثنية وابن رشد بينهما القابضى الحذقة ظاهر اسقط كل القرآن وتظهر اقرانه فى المصنف وقد عرّفوها ما اشتراطه فان لم يشترط ففى على حسب حال الاب في كسبه وحفظه الصبي وقراءته مع اعتبار حسن خطه فان قصر تعلم الصبي فى احدهما فاعلمه من الحذقة بقدر ما تعلم وان لم يستقر الصبي فى الحفظ اوفى القصر انتهى المصنف فلا شئ لعل به وبودب المعلم على تقريره ان كان يحسن التعليم وعلى تقريره ان لم يحسنه فان اعتذر بملادة الصبي اختياره فان بان صدقه فهم ان الامر بقدره من زناديه الآن يكون عرفت اياه عليه قلت أو يكون الاب عرفت ذلك قال وعمل الحذقة من السور ما تقر به عرفا مثل لم يكن وعمه وتارثوا الغنى والمصالحات قلت لم يذكر الفاتحة وهى حذقة فى عرفنا قال وكذا عطية العيد تثبت بالعرف وقول مصنفون لا يلزم الحذقة الا فى شئ القرآن لعل معناه ان لم تكن عادة بغيرها وكذا قول ابن سبب لا يجب الاخطار ولا يجوز اعطاء المعلم فى التوروز والمهرجان انما كان المسلمون يعرفون حق المعلم فى العيدين ورمضان وقدم غائب القابضى اما الغدان فنقل العامة واما غيره ما عايناه من فعله الخاصة وأجاب عن علمه معلم بعض القرآن اكله لغوه وان لكل منهما من الحذقة بقدر ما علم انصافاً أو اثباتاً ونحوهما وربما استحقها الاول فقط ان بلغ من تعليمه مقارنة التحم بحيث يبلغ ما يستغنى به عن المعلم وربما استحقها الثانى فقط ان قل ليشه عند الاول ولم ينل من تعليمه ما له بال ابن حبيب ان شرط المعلم أياً من علمه ما فى كل شهر أو شهرين قدرا معلوماً فى الحذقة فلان اوجه وعلمه من الحذقة بقدر ما قرأ منهم ما ولولم يقرأ منها الثلث أو الزرع فعليه بحسابه لا اشتراطه ما سبى مع اخر اوجه ولو شارطه على ان يحذقه بكذا او كذا لم يكن لوليه ان يخرجهم حتى يتم حذقته القابضى فرق هذا التفريق ولم يقر حجة عليه وقال ما حاصلها انما سوا لا اشتراطاً كهما فى التزام الولي الحذقة واختصاص إحدى الصورتين بزيادة قدر فى كل شهر لا يوجب حمل ما لزم بالتزام الحذقة وان لوليه اخر اوجه وعليه بقدر ما بلغ منها قلت تقرير وجه تقريره أنه اذا اشارطه فى الحذقة فقط كان امدها العرفى كدعة مغنية عاقده عليها غير مقرورة تجايل على التحال عقد هافان ضم اليها شرط قدر فى كل شهر كان دليلاً على عدم لزوم عقده وصرفه لحكم عقد المشاهدة قال وانما جعل له بقدر ما بلغ اذا نزعته فى المشاركة على الحذقة لافى رأيه من تجوز الاجارة التى لم يشترط لها غاية فاحصل منها كان علمه من الاجر بقدره واما حكم بطالة الصبيان فقال مصنفون تسر بجهلهم يوم الجمعة سنة العلقين ابن عبد الحكم لم يستؤبر شهرها بطالة يوم الجمعة وتركه من عشيّة يوم الخميس لانه امر معروف وبطالة كل يوم بعد سبلان غرضهم اجراءهم فيه من عشيّة يوم الاربعاء وبطالهم فى الاعباد على المعروف حتى قد انقضى ثلاثة أيام وهكذا فى الاضغى ولا بأس بالنخبة مصنفون من عمل الناس بطالة الصبيان فى النخبة اليوم وبعضه ولا يجوز ان كثر من ذلك الا باذن أولياء اله بيان

اى الولي (قوله الهيا) اى الحذقة (قوله كان) اى ضمه شرط قدر فى كل شهر (قوله قال) قبل اى القابضى (قوله سنة) بضم السين اى طريقة (قوله وتركه) اى العمل (قوله كل يومه) اى الخميس (قوله فيه) اى الخميس

(قوله ومن هنا) اى أخذ
 العاين هدايا الصبيان
 زيادة البطالة علمت
 (قوله وله) بضم فكسر
 (قوله لا يجوز) خبر بعث
 (قوله واتخذ) اى العلم
 (قوله حسن) خبر اتخذ
 (قوله بعثهم) اى الصبيان
 (قوله في حوائجه) اى
 العلم (قوله به) اى العلم
 (قوله وشركه للعاين) اى
 في التعليم (قوله جازم) خبر
 شركه (قوله وان كان
 بعضهم) اى العاين الخ
 مبالغة في جوازها (قوله
 لان فيه) اى الاشتراك في
 التعليم (قوله لا يصلح) اى
 الاشتراك في التعليم (قوله
 فلا يصح) اى الاشتراك
 (قوله اجابة) يكسر الهمز
 وشدا لم يجرؤن اى قصصة
 من طين محرق (قوله قلت)
 بضم التاء (قوله الجوهرى)
 اى قال (قوله بالكسر)
 اى العلم ويكون الرافض
 الكاف آخره نون (قوله
 منه) اى العلم ان يصيب
 بذنا او غيره (قوله تبين
 مقدار الحق الخ) تصوير
 لمكونه اجابة قرينة بعدم
 التعيين الخ تصوير لمكونه
 جملة

قيل له رعا اهدى الصبي للعلم ليزيده في البطالة قال هذا لا يجوز القابسي ومن هنا سقطت
 شهادة كثر العاين لانهم غير مؤدين ما يجب عليهم الامن عصمه الله تعالى وبهم ان تزوج
 او ولده ولد ليعطوا شيئا او ايه مؤدبهم لا يجوز وكذا ما يأتون به من يوت باثم الا انهم
 قلت بعثهم اى بعض الاولاد لخدمة او فاس او ختان امر معروف في بلدنا والغالب ان
 لا يكون معبر الوالد لك الا يعلم من ولده لانهم لا يشون بذلك بمقتضى ما بهم بل بباب التجمل
 والتزين في الاعمال قال واتخذهم بعثهم على بعض حسن ولا يجوز بعثهم في حوائجه ولا
 ينبغي ان يتشاغل عن تعليمهم بشى وان نزلت به ضرورة استتاب مثله فيما قرب مضمون ان
 استؤجر على تعليم صيدان تعليم غيرهم معهم ان لم يضربهم ولم يشترط عليه عدم اذاعة علمهم
 وشركه للعاين اية ان كانوا يكتفون واحدا وان كان بعضهم أجور تعليمات بعض لان فيه
 وقفا على مرض أحدهم فيقوم الصحيح مقامه وان كان بعضهم عربى القراء والآخر اعراس
 كذلك لكنه لا يلزم فلا يأتى بذلك فانه الامام مالت رضى الله تعالى عنه وابن القاسم رحمه
 الله تعالى وعن مالت لا يصلح حتى يستوفى لعل ان كان أحدهما أعلم فلا يصح الا ان يكون
 لأحدهما فضل من الكسب بقدر فضل ماعله على صاحبه القابسي ان لم يكن لأحدهما من
 الزيادة الا ان يعبر قرأه والا فلا يعبر بها ولا يلزم أو أحدهما ربيع الخط ولا تراب
 كذلك الا انه يكتب ويهيج فهذا اقر بيمينته في الشركة في الصنائع والتجارات ولو كان
 أحدهما يقوم بالشكل والهداية وعلم العربية والشعر والتحو والحساب وأما التفرع من علم
 القرآن فيجوز لملا بشرط تعليمه الامام مع تعليم القرآن لانه يعين على ضبطه وحسن معرفته
 وهذا ان تارك من لا يحسن القراءة القرآن والكسب كانت الاجابة ينتمى ما متفاضلة على
 هذه الرواية على قدر علم كل منهما ولو استؤجر أحدهما على النحو والشعر ونهجهما
 ولا تخرى على تعليم القرآن والحساب ما صحت شركتهما وقيل لانس رضى الله تعالى عنه
 كلف كان المؤدبون على هدايتهم وعمر وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم قال كان
 للمؤدب اجابة ينجى به صبي يوم يوت به بما فاضل يصبه فيها دعونهم أو اوجههم ثم يصون ذلك
 في حفرة بالارض فينبغي قلت الجوهرى الاجابة واحدة الاجابين ولا يقال الجاهة وفي باب
 آخر المكن بالكسر الاجابة التي تغسل فيها الثياب ان سبده يقال اجابة ونجاسة وينبغي
 ان يصيب ذلك الماء بالواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلنا يأمر بأصمته في حفرة يور
 القبور وينبغي التحفظ منه لان غالب الصبيان لا يتفطنون في أيديهم من نجاسة أو الوهم
 محذرين مضمون حمله شاموسى عن جرير عن منصور قال كان ابراهيم الخفي يقول من الرواة
 أن يرى في ثوب الرجل وشقة مداد الله الهادى الى سبيل الرشاد (د جازر) اجابة ماعون
 كصحة (وقد) بكسر القاف وسكون الدال ومخل وغيره قال فاس كان يعرف بعينه أم لا
 وقال ابن المطران ينجى كمالا يعرف بعينه كقدر الثمار التي غيرها الحسن فاضت
 لا تعرف الانتقشا ان عرقه هذا قصور (د جازر) القدر (على حفره) حال كونه (الاجابة)
 تبين مقدار الحق ووصفته وان انهم في الانتقش بحساب ما على وبعد القراغ فجميع
 الاجرة (د جازر) حال كونه (جملة) لعدم التبيين ولا شئ له لا بقاء الحق في الابن القاسم رحمه

(قوله من مشفأ كذا) نعمت بنر (قوله لانها) اى العقد على الوسة المذكورة وانه لما ثبت خبره (قوله وهى) اى الاجارة (قوله من الفضلات) بفتح الفاء واللام اى اللواتى مان غير (قوله لان تكون اى الماخلة (قوله يعنى الجمل) اضافته لبيان (قوله يتجمل لدرهم الخ) بتصور البعل (قوله لافق) اى الخافق معقول قال (قوله انه) اى الحاضر (قوله هذا الاجار نفيا لاعتاق) بضم الاء اى لا يفتل (قوله من الارضين) بيان ما (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله انه) اى العقد (قوله اذا اراد المجرول له الخ) نعمت بنى (قوله فى بن عمله الخ) جواب اذا (قوله هذا) اى الذى انشأه ابن القاسم وخصه ابن الموار (قوله لابن) اى اظهر (قوله فرق) بفتح فسكون (قوله فعما علق) بضم الميم تنازع فيه النما مقتر (قوله من الارضين) بيان ما (قوله لافق زفه الا لا جارة) ٧٧٠ خبر البناء والمقر (قوله الجمل) بفتح الجيم وشد الميم اى الجمع (قوله القفير)

يقع الغين المحجمة وكسر
 قاه اى الكثير (قوله
 زاد) اى المتبلى (قوله
 ذا) اى العلم بجبالها (قوله
 قهـم) بضم فسكون
 مفتع (قوله أن الاول) اى
 شطر العلم بجبال الارض
 (قوله والثانى) اى استواء
 للتجاعلين فى العلم بأجل
 جبالها (قوله الصل) اى
 فى الجبل (قوله الاعلى) اى
 على الجبل (قوله كلامه)
 ابن الحبيب (قوله
 خبرهما) اى العاقلين
 (قوله الارض) اى ماها
 من صلبة أو رخاوة وقرب
 ماها أو بعده (قوله ناطق)
 بفتح اللام مثنى حال بالون
 لاسمته (قوله فى العلم)
 اى وجودا أو عددا أو
 حذف منه أو موقوفها
 اى والجمل والافهوعين
 ما قبله (قوله عزوه) اى
 ابن عبد السلام (قوله له)

عقره (الح) خبر عزه (قوله انما ذكره) اى شرط الخبره (قوله واهله) اى ابن عبد السلام
(قوله فذلك) اى عز وشرط الخبره (قوله قال) اى المستقلى (قوله مالكا) اى قال (قوله وقد خبرنا) اى علم العاقدان حال
(قوله وان لم يجزها) اى العاقدان الارض (قوله لم يجز) اى العقد (قوله عرفا) اى العاقدان (قوله يهلاها)
اى العاقدان الارض (قوله جاز) اى العمل (قوله بذلك) اى لى الارض اويهم (قوله فهذا) اى كلام ابن نونس (قوله
لذكره) اى ابن نونس (قوله عليها) اى الدقوة (قوله قلت) بضم التاء (قوله انظروا) اى الدقوة (قوله قلت) بضم التاء (قوله
ان استأجرت) بضم التاء

(قوله قال) اى ابن القاسم (قوله شيوا) اى علوا (قوله الارض) اى دحوا (قوله فيها) (قوله فقير الغفل) (قوله التاموس وقوله القيد) الكسب الفغار كالقيد ككتفول الماء وقوله القيد من فيه القسيه وجهه فقر بعينين وقد قهر لها فقير (قوله بلغ الماء) اى ثم تفرس فيه القسيه بفتح القاء وكسر السين المهملة اى الخلة الصغيرة (قوله ان عرف) اى العامل (قوله قلت) بضم القاء (قوله فلنظ الاشارة) اضافته للبان (قوله بالثغر) بضم الظاء (قوله لا تحرقن الاشارة) ٧٧١ (قوله في عدم الجعل) اى وثبت الاشارة

(الخ) حال (قوله وما نسبه)

من ايام العموم) بانما

لانه) ای ایجار الحلی الخ

ای السلف الصالح رضی

وایس) ای ایجاره (قوله

(قوله واستعمله) ای ایجاره

(بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عبد الله)

الكراهة (قولاً) إن

فان دلائل ای الثبوت (قوله

کان ای غبره (قولہ ولو

عن السفر مبالغته في

في مثل (عطف على السقر
اعمل ذلك العمل بها)

مشاور (قلمرو کذا) اء

فإنه لا ينبغي هذا) أي يمكن أن يكون الجوهر

27. 10/10/19

من يصغر بقرًا يوضع من المواضع قال ابن خبير والارض غلابس وان يصغر وعاقلا خير
فيه كذا سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه ومعه في الاجابة على حفر قعر الختل يصغر الى
أن يبلغ الماء ان عرف الارض غلابس وان يصغر فنهالاً حبه قلت فلفظ الاجابة مع ذكر
قعر الختل كالنص في عدم الجعل لان حفر قعر الختل انما يكون في الارض المملوكة دائما
وقد اُلبا وبالجعل على الحق لا يكون فيما يملكه الجاعل على المشهور وقل الشيخ عن محمد بن
ابن القاسم ان كانت الارض المستأجر فلا يجوز فيها جعل على بناء وحفر وما نسب له ابن
الحاجب من اتهام العموم منه لفظ المقدمات والتلقين اه كلام ابن عرفة (ويكره) يضم
الفتية أن يجر (حلي) باعمال الحامقة وسوءة وضخومة مع صكون اللام في الاول
وكسر هاء الثاني لانه ليس من أخلاق الناس وليس يجرأ بين فيها الاين القاسم لايأس
بإبارة على الذهب ذهباً وأفضة واستنفذ الامام مالكا في أرضه حرة وخفقه حرة ابن
نونس مالكا رضي الله تعالى عنه ليس كرا على من أخلاق الناس معناه أنهم كانوا يرون
زكاته ان يعرفوا ذلك فهو ان يكرى وشعب في الكرامة فقال (كباير) شخص (مستأجر)
بكره الجير (دابة) ليركها الموضع معين تلك الدابة (أروبو) ليلبسه زمنا مع ذلك الثوب
(الركب) أو لايأس (مثله) في انقصة أو التثقل أو الامة وأولى لأقل منه ولا مفهوم لثله فيكره
كراؤها لاخسنه وأشعر قوله لثله انه اكثر اهلا ركوبها فان اكترها الجعل على ما ادبا
لموضع معين فلا يكره كراؤها لثله في الاين القاسم رحمه الله تعالى وان استأجر
توبت عليه يورأ الى الليل فلا تطعمه فيكره ليلبه لا اختلاف بين والامة فان هلا لثله
فلا تفضنه وان دفعته الى غيره ففضنه ان تلف وقد كره مالكا لثكرى الدابة لركوبه كرهها
من غيره كان أخف منه أو مثله فان اكراها فلا تفضنه وان تلفت فلا يفضنه ان كان اكراها
فيها كترها فيه من مثله في حالته وأما من خففته ولولا الدابة العدل بن الشر أو ما كرت
من مثله وكذا الثياب في الحياة والمات فليس ذلك ككرها الجملوة والسفينة والد ارا هذا
فان يكرها من مثله في مثل ما لا كترها له ابن نونس أراد في هذا أنه ان يكرها بغير
كرامة وفي الثوب للدين والدابة للركوب يكره ذلك لا اختلاف بين والركوب فان أكرى
ذلك من مثله فلا يشجع ولا يفضنه في جامع عيسى من استأجر أجرا يعمل لثله ان يواجره
من غيره لاستحقاقه منه فبعض القسح أو لفظ لثله أو العاطفة ولفظ بلام الجر والفظ
من القضاة وهي عبارة غلقة ولعل فيها تقدم أو على لفظ غلطان النسخ وأصلها لفظ
أولته والمعنى انه يكره ان يواجرها لفظ أولته والمعنى عليه في كرامة اجازتها لفظ فان

اي الناحية المكترة للعمل عليها (قوله اذهذا) اي مكتري الدابة للعمل والسفينة والدار

والسقيفة والدار (قوله بكرة ذلك) أي كراؤها الغيرة (قوله غلظة) بفتح الغين المججمة وكسر

عليه) ای المصنف

(قوله عليه) اي المنع (قوله به) اي المنع (قوله اختاف) يضم التاء (قوله بالطلب) اي الجائز أو غيره فعمل الايجاب والتدب (قوله الثاني) اي الجائز أو غيره فعمل التصريح والكرهية (قوله الوضع لها) اي الطلب والتهبي والاباحة اي من حيث موافقة الشرع أو مخالفتها ومن حيث استلزام الوجود والوجود والعدم العدم فقط أو الوجود العدم فقط فعمل الابعة والقصد والسبب والشرط والمانع (قوله والشرط) اي الاجبار (قوله أشد) اي من يبيع كتبه (قوله غيره) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) ٧٧٤ اي جواز بيع كتبه (قوله وهو) اي جواز الاجارة على تعليم (قوله وأصحابنا) اي

الفتاه (قوله سترون) اي سكاكرون (قوله وصيه) اي ابن وهب (قوله وعلى هذا) اي جواز بيع كتبه (قوله وهو) اي جواز الاجارة على تعليمه وكانت (قوله يختلف) يضم الياء (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) اي قال (قوله القاسم والسعيد) اي الامامين التابعين من شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله ولقد قلت) يضم تاء التمسك (قوله مالك رضي الله تعالى عنه) اي محمد (قوله لابن شهاب) اي ابن مسلم الزهري التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله فقال) اي ابن شهاب (قوله فقلت) يضم التاء ضمير مالك التمسك (قوله رضي الله تعالى عنه) اي ابن شهاب (قوله فقال) اي الخطيب (قوله السباع وعدم التسبان والاستفتاء) يضم عن

الكتب (قوله شأنهم) اي التابعين رضي الله تعالى عنهم (قوله جار) بكسر الراء اي جاري نقص الام (قوله لا الحان) اي معلوم يجري له (قوله ولا يأخذ) اي التمسك (قوله على التمهدة) اي تصحها وتأت بها غير متعينة (قوله في الرواية) اي تأديتها (قوله ذلك) اي الشهادة والرواية (قوله جل) يضم الجيم وشدة الادم اي كثر (قوله لتعذرها) اي الاجرة (قوله منته) اي بيت المال (قوله خفف) ضم اخذ (قوله وهو) اي الاخلاص (قوله المستغنى) اي تعذر من بيت المال (قوله لمجمل) بفتح الميم اي المعنى الذي يعمل (قوله المردى) يضم الميم وفتح الواو وسكون الياء وكسر السين المهملة وفتح القاف على طريق الفتاه

(قوله ثم قال) اى ابن يونس (قوله ابن القاسم) اى قال (قوله فاجازتهما) اى المسجد والبيت (قوله لذلك) اى الصلاة فقاما
 (قوله لانه) اى اجاز المسجد والبيت فبطلت فيه (قوله قلت) بضم تاء التكلم اى من عرفة (قوله اقتضاه) اى التمسى (قوله
 على هذا) اى الجواز (قوله وان وافق) اى الجواز (قوله مفهوم) اى معنى ومدلول (قوله لانه) اى المسجد (قوله قوله) اى
 بما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله وكراهيته) اى ماله (قوله قوله) اى بنا مسجد كراهته للصلاة فيه عطف على قوله (قوله وفى
 رواية ابن القاسم) خبر قوله ٧٧٤ (قوله وقول غيره) اى مالك (قوله فى البيت) مسلة قول (قوله لا بأس باجازه) اى

البيت الخ فتفعل قول
 المضاف لقاعله (قوله
 واجازته) اى ماله يرضى
 الله تعالى عنه (قوله بين)
 بفتح الباء الخ خبر اجازته
 (قوله هذه المسائل) اى
 بناء المسجد لكرائه ان يصلى
 فيه وكراه البيت لذلك
 وكراه الارض ان يتخذها
 مسجدا (قوله فيه) صلة
 حكم (قوله معنى) اى وجه
 وسكنة (قوله وانه) اى
 كراه البيت (قوله الشيخ)
 اى أبو الحسن (قوله
 وأجازوه) اى ما لا يرضى
 الله تعالى عنه (قوله
 فالمسجد) اى كراهه (قوله
 وفى) بضم فاء كسر (قوله
 فى البيت) تنازع فيه قول
 ابن القاسم وقول غيره
 (قوله بان غيره) اى ابن
 القاسم مسلة وفى (قوله
 قبله) اى الوقوع (قوله فى
 اكرائه) اى البيت (قوله
 ويرجع) اى البيت (قوله
 اليه) اى المكربى (قوله
 غيرها) اى أوقات الصلاة

(قوله وقول غيره) اى ابن القاسم (قوله فى كراهته) اى البيت (قوله من سمى) اى الناس (قوله وعارضه
 ليقنعوا) اى الناس (قوله به) اى البيت (قوله فى الاحياء) اى بانه من هذا المختصر (قوله جوازه) اى السكنى (قوله عليه)
 اى جوازا السكنى تحته (قوله فيها) اى المدقنة (قوله فيه) اى المسجد (قوله وفى تعبيره) اى تعبيره (قوله فى تعبيره) اى تعبيره (قوله
 قوله ابن شاس) عطف على لفظ المدقنة

(قوله وعارضه) اى المنع (قوله منها) اى المدونة بالكرامة (قوله وأجاب) اى المصنف (قوله بجملة) اى ضمها بالكرامة (قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى هذا المختصر فتعمل الكرامة ٧٧٥ هنالى المنع (قوله لانها) اى الروجة

وعارضه فى توضيحها وأجاب بجملة على المنع فقال كذا فى كلامه هنا فيها كرامة الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان يبنى الرجل مسجداً بيني فوقه يتأيسكنه باهله أراد لانها اذا كانت معه يطرحها على ظهر المسجد وذلك مكرره الخط هذا موافق لظاهر ما فى جعلها واجازتها وظاهر كلام ابن يونس ومختلف لظاهر ما فى المصنف فى الاحياء وظاهر كلام ابن شاس هناك والقراى وابن الحاجب فى التذيب كرمالك السكى بالاهل فوق ظهر المسجد ابن يونس كرمالك ان يبنى الرجل مسجداً بيني فوقه يتأيسكنه باهله لانها اذا كانت معه يطرحها على ظهر المسجد وذلك مكرره كرمالك ان عمر بن عبد العزيز بنى الله تعالى عنه كان يستل على ظهر المسجد فى الصيف بالمدنة المتورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وكان لا يقرب فيه امرأة ابن الحاجب يجوز لرجل جعل علوه مسكنه مسجداً ولا يجوز جعل مسكنه مسجداً ويسكن العالولان لحرمة المسجد ونحوه فى الذخيرة والجواهر فى التوضيح ونحوه فى المدونة والواضحة وفى جعل المدونة كرمالك السكى قوله فان قلت قد صرح بالكرامة هنا خلاف ما فى كتاب الصلاة والواضحة فى مختصرها أجاز مالكاً له سفل وعلاوى يجعل العالولان مسجداً ويسكن السفل ولا يجوز ان يجعل السفل مسجداً ويسكن العالولان فوقه نعم ما أنه اذا جعل السفل مسجداً صار العالولان حرمة المسجد ثم قال الخط وتحقيق هذه المسئلة ان المسجد اذا بنى لله تعالى وجيز من بانه فلا يبنى أن يختلف فى أنه لا يجوز البناء فوقه فقد قال القراى حكم الا هو به تابع لحكم الآية فهو الوقت وقت وهو الطلق والى وهو الموات موات وهو المملكت وهو المسجد حكم المسجد لا يقر فيه الجانب ومقتضى هذه القاعدة ان نعم هو المسجد والاقاف الى عنان السماء ان أراد غرس خشب حولها او بنى على رؤس الخشب سقفا عليه فبان ولم يخرج عن هذه القاعدة الا فرج واحد وهو اخراج الرواشن والابنية عن المحيطان ثم اخذ بين وجهه فأنظره ونحوه فى الذخيرة وقواعد المقرئ وفى تصرة النعمى من بنى لله مسجداً وجيز عنه وأجاب ابن يونس قوله فلا يكون ذلك ما اذا كانت دارها على سفل وأراد ان يحبس السفل مسجداً وبنى العالولان ملكه فظاهر ما تقدم الواضحة وابن الحاجب وتابعيه وما يلقى للمصنف فى الاحياء انه لا يجوز ولكن صرح النعمى بجوازه فقال اثر ما تقدم منه وان قال انه لا يبنى لله تعالى او بنى فوقه مسكناً على هذا بنى جازوكذا لو كانت دارها على سفل وأراد ان يحبس السفل مسجداً وبنى العالولان ملكه جازاً وبنى أن يوق بين هذه النقول ويجعل معنى قوله فى المدونة لا يبنى أولاً بنى لا يجوز ويجعل هو ما فى الواضحة وابن شاس والقراى وابن الحاجب والاعلى للمصنف فى الاحياء على الشئ الاول الذى تقدم أنه لا يبنى أن يختلف فى منعه ويجعل ما فى جعلها وكلام النعمى الاخير والمصنف هنا على الشئ الثانى وان كان لفظ النعمى الجواز لانه لا يلقى بالكرامة ويساعد هذا التوقيع كلام ابن نابى فى شرح المدونة ونصه على قول التذيب ولا يبنى الخ فقال

على الشئ الثانى اى اى اذانه ان يبنى مسجداً بيني فوقه يتأى وأراد ان يحبس سفل مسجداً (قوله وان كان لفظ النعمى الجواز) جال (قوله لانه) اى الجواز

في الام لا يجزئ ذلك لانه يصير مسكنا لجميع فيه وذلك كالنص على التصريم ولم أعلم فيه خلافا
 وذكر أبو عمران التظاهر للمسألة التي تدل على الخلاف هل يظهر المسجد كائنه أم لا وذلك
 وهو جواز البناء عليه على قول وليس كذلك لما ذكره في الام مع أن اللفظ يقتضي سبق المسجد
 فهو تخصيص للعبس بل يظهر ما ان من عنده على وسئل غيب العلوس مسجدًا فانه سائر ونص
 عليه التميمي وعلى قوله المتقدم ذكره يذكون تحجيس المسجد متنازعًا عنه اه (و) نصم
 الاجابة (بمنفعة) ابن عرفة المنفعة ما لا يمكن الاشارة اليه حسادون اضافة يمكن استيفاءه
 غير جزمها اضيف اليه كقصر الاعيان ونحو العلم والقدرة ونصف العبد ونصف الدابة
 متنازعًا وهي ركن لانها عوض الاجرة (تتقوم) به فتحات مشددة الواو أي لاهية فلا تصح
 الاجارة بمنفعة نافعة حقيقة هذا لاقية لها كالاقدام ناز ابن شاس من أركان الاجارة
 المنفعة ومن شروطها كونها متقومة بما لا تقوم منفعة فلا تصح اجارة به (قاعدة) من ملك
 المنفعة فلا معاوضة عليها وأخذ عوضها ومن ملك الاستفاضة بنفسه فقط فليس له المعاوضة
 عليها ولا أخذ عوضها كساكن المدرسة والرباط والجالس في المسجد وفي الطريق فليس
 لاحد ايجار مكانه من المسجد والمدرسة والرباط أو الطريق لانه لم يملك منفعة بل ملك
 استفاضة بنفسه فقط ابن عرفة فسر وان تقوم بمعاينة اقيمة وهو قول الغزالي لا يصح ايجار قفاحة
 لشها وطعام لتزوين جاورته فانه لا قيمة له الخط اختلف في فروع شاعلي أن المنفعة فيها
 متقومة أم لا منها اجارة بحيث للقران نفسه واجارة شجر للحيثف عليه (قد) يضمن فكسر
 شققا (على تسليها) أي المنفعة القراني استقر من ايجار آخرس للكلاد وأعي الارصاد
 وأرض لاماها لبراءة وأغمرها المامو ندر انكشافه عنها ولكن مذهب المدونة جوازها
 في الاخير ان لم يتقد ابن شاس من شروط المنفعة كونها متقدرا على تسليها حسا وشرا
 ففتح ايجار آخرس للتعليم وأعي العراصة والايحار على قتل معصوم أو قطع عضو أو حاض
 على كس مسجد فلا تجوز الاجارة على اخراج الجان وحل المروط الابي لا يجعل ما يأخذ كاتب
 البراءة ترد التلثة لانه صهر وما يؤخذ لخل المعقود فانه كان برقية عريسة جازان كان بهجمة
 استنع وفيه خلاف ابن عرفة ان اعتمد نفعه جاز (بلا استناء عين قصد) هكذا عبر ابن
 شاس ابن عرفة شرط المنفعة امكان استيفائها دون اذهاب عين ابن شاس فلا يصح ايجار
 الاشجار لثأرها وشاة لتناجها وابنها ووصفها لانه بيع قبل وجودها ابن عرفة لم أعرف
 هذا الفرع لاهل المذهب لا يوضح حكمه من البيانات وتسبع فيه الغزالي ولورسم المنفعة
 بما قلناه ما احتاج الى ذكره (و) (لا حظ) بنسخ الحائمه له ويكون الظاهر المجهمة أي منع
 من استيفائها فلا تجوز الاجارة على ممنوع شرعا كقتل أو قطع أو ضرب عدونا ابن عرفة تسبع
 ابن شاس الغزالي في قوله لا يجوز لشريء كالحسي في الانبال ما لو استؤجر على قلع من صحبة
 أو قطع يد بهيمة لم تجز ولو كانت اليد مملوكة والنسب موجهة جازت ابن وهب وأئيب من
 ذهب بعض كفه يخاف على باقي يده فلا بأس ان تقطع يده من المفصل ان لم يتختم موته ابن رشد
 ان كان خوف موته من يده أشد من خوف موته لقطع يده فله قطعها عياض باقي على
 ما ادخله الطبري في النهي من خاف او يذاتداته لا يجوز له قطعها ولا نزعه لانه تغيير

(قوله المنفعة) أي حقيقة بها
 (قوله ما) أي حتى ينس
 (قوله لا يمكن الاشارة حسا
 دون اضافة) فصل يخرج
 الذات (قوله يمكن استيفاءه)
 استيفاءه كالحياة والعلم
 (قوله غير) فصل يخرج
 الجزء الشائع كصف النى
 (قوله فتخرج) أي من حد
 المنفعة (قوله وهي) أي
 المنفعة (قوله ركن) أي
 من الاجارة (قوله لانه)
 أي المنفعة (قوله لو أخذ
 عوضا) نصيب للمعاوضة
 عليها (قوله فانه) أي الثمن
 والتزوين (قوله جوازها)
 أي الاجارة (قوله في
 الاخير) أي الارض التي
 غمرها الماء وندرا انكشافها
 (قوله لانه) أي كتب البراءة
 لرد التلثة (قوله عدوانا)
 واجع لقتل وما بعده فوه
 لم تجز) أي الاجارة قوله
 تقطع) بضم التاء (قوله
 يجب بضم الياء

خلق الله تعالى الا ان يكون هذا الزائد يؤذي به وبولمن اصبح او مرض فلاباس بنصره
 على كل حال (و) بلا (تعين) يفتح القوية والعين المهملة وضمة النصب مثقلة اي طلب المتفعة
 من كل مكلف بعينه ولو غير مرض كغيبته وضمة وصوم عاشو راو مخ نطوع وعمره فقيهم
 مستمعين والنقاط لقطعة خفف عليها انشابة فلا تصح الاجارة على شيء منها التعنية على الاجير
 ابن تونس لا يحصل له ولا يجره ولا يجره الا لا يحصل في رد الامانة الى ربهما ابن رشد الجادر
 لا يجوز فيما يلزم الرجل فعله وانما يجوز فيما لا يلزمه فعله الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 لو قال دلي على امرأه أتزو بها ولك كذا فدلته فلا شيء له ابن رشد معناه أشعر على وانصح له في
 ذلك وهذا الوسيلة دون جعل لازمه ان يفعله لحديث الذين النصيحة ابن شاس تقدم الكلام
 في الاستنابة على الحج والاجارة عليه وأما جعل المنازعة وحشر القبر وغسل الميت فتجوز فيه
 النيابة والاجرة ويجوز الاجارة على الامام مع الاذان ولا تجوز زعم الصلاة بانقرادها ورضا
 كانت او فضلا ولا على العبادات التي لا تجوز النيابة فيها كالصلاة والصيام ونحوها وانصح
 اجارة ما لم تنفقه متقومة مقدور على تسليمها بالاستسقاء عين قصدا غير مخطوطة ولا متعينة ان
 كان غير مصحف وأرض غيرها الماء ونحوها انكشافها وشجره لتعريف ثياب بل (ولو) كان
 (مصحفا) بضم فسكون اي كما يشتمل على القرآن العزير في قصص اجارته للقرآن نفسه فيها لا ين
 القاسم رحمه الله تعالى يجوز اجارة المحصف بل يقرأ فيه بلوازيه وأجاز الامام مالك رضي
 الله تعالى عنه وكثير من التابعين عنه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اما ما جعله شجر اما
 ما علمه سبل فحاز ويجوز الاجارة على كآية أبو الحسن الظن قول ابن عباس ما لم يجعله شجرا
 هل عنهما فلا يجوز أو فمكروه وأشاروا لولم ينح ابن حبيب اجارته (وارضا غير) يفتح الفين المجهة
 واليم اي كثر (ماؤها) الجارى عليها (ونذر) يفتح النون والهاء المهملة اي قل جدا
 (انكشافه) اي زوال الماء من الارض فيصح كراؤها والماء الكثير غامرها وأما ما لا تنكشف
 أصلا فلا يصح كراؤها لعدم القدرة على تسليمها ابن الحارث لا يجوز اجارة الارض للزراعة
 وماؤها غامرها وانكشافه نادى ابن عرفة ظاهر المدونة والموازيه جواز وانما علمه القبر
 ونصها من أرى أرضه الفرقة بكذا ان انكشافها والافلا كرايتها ما هو يخاف ان
 لا ينكشف عنها جاز ان لم يتقدم ولا يجوز التقديرات الان يوقر بانكشافه وقال غيره ان يخف
 ان لا ينكشف فلا يجوز وان لم ينقد في المقدمات تفصيل مذهب ابن القاسم جواز العقد
 كانت الارض أرض مطر او نيل وغيرهما مأمونة او غير مأمونة وأما بالنسبة الى جواز
 التقديس وجوبها كالمسكن من الارض مأمونا كارض النبل والمطر المأمونة وأرض السقي
 بالعبون النابتة الا بالعبينة فالتقديس للاعوام الكثيرة قياسا وما كان منها غير مأمون
 فلا يجوز التقديس الا بعد ان يروى ويمكن من الحرث كانت من أرض النبل او المطر والسقي
 بالعبون والا يارأ وما وجوب التقديس فيها عند في أرض النبل اذارو بت اذ لا تنفتح الى
 غيره وما غامرها فلا يجب فيها التقديس فيم الزرع ويستغنى عن الماء (وشجرا) اكرت
 (لتعريف) باليم اي تنشيف ثياب تنشر (علما) يغيروز (على الاحسن) عند ابن عبد السلام
 من قولين ذكرهما ابن الحارث بقوله في اجارة الشجر لتعريف الثياب قولان ابن عرفة تنصح

(قوله جواز) أي بجواز
 الأرض التي غيرها الماء
 ونذر انكشافه عنها (قوله
 ونصم) أي المدونة (قوله
 والا) أي وان لا ينكشف
 ماؤها (قوله وهو) أي
 المكثري (قوله العقد)
 أي راء الأرض للزراعة فيها
 (قوله من الأرض) بيان
 ما (قوله منها) أي الأرض
 بيان ما (قوله عنده) أي
 ابن القاسم

(قوله وقيله) بكسر الموحدة ٧٧٨ (قوله يفت) بفتح الفاء (قوله بان استجارها) اي الشاة (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح

ابن الحاجب ابن شاس في حكاية القرنين وقبله شارحوه ولم يعرف القول بالفتح وقضى الذهب الجواز كلبارة مصب مراض وساطت لجل شتب (لا يجوز كرا مشجر) (لاخذ غرة اوشاة) (لاخذ البنا) (اوتاجها الوصوفا) لان فيه استيقاض عين قندا ابن شاس لا يصح ايجار الاشجار لقارها وشاة لتاجها ولبنها ووصوفا لانه يسع عين قبل وجودها غ بحث ابن عبد السلام بان استجارها للين لا يجتمع مطلقا ونظر فيه فان يسع العين جوازها بشرط تعدد الشاة وكترتها وان كان يكيل لم يخرج الى هذا الشرط واما جارة الشاة للبنا فصار له يؤدى الى يسع لبنها فلا ينسب ان يطلق المنع منه ٨١ واستوفى في لتوضيح شروط الجواز المعروفة ومن جعلها كونه في الابان تمحل كلام ابن الحاجب على ما اذا لم يكن في الابان كافي للثروة الصوف ٨٢ وهو بمن تعليل ابن شاس بانه يسع عين قبر وودها الخط يصح ان يقر بانه يجر علفا على مقصد وفي قوله لا لاخذ غرة او لاخذ غرة ولا شاة لاخذ لبنها فهو ممنوع وانصب عطاف على شجرة فهو من الجائر وعلى ككل فلا بد من عناية فيه فان جعل من لعمه نوع قتل الابشرط باق في ذكرها وان جعل من الجائر قتل بشرط باق في ذكرها وهي كون الغنم كثيرة كمشقة وكونه في ابان اللين ومعرفة وجه حلها وكونه الى أجل لا ينقص اللين قبله وشروعه في الاخذ من ومه أو بعد ايا يسيرة وكون السلم الى ربه هذان كالجواز فان كان يكيل اسقط الشرط الاول لا يقال ان اراد الشاة باق الاول لان المراد جنسها والله أعلم (وأقتصر) بضم المثناة وكسر اللام (ما في ارض) (والدار) المكترة من غرة الدابة (والغلة) (ما في ارض) (على الثلث) معتبرا (بالتقويم) لكره الارض بلا غرة الثمرة التي اعتبرت للدابة والغلة ويسقط من قيمتها مائة سنتها وخدعة وانسبة كل منها لعمه ومعهما فلهما ان القدر منه الله في من اكرى دارا أو أرضا فله مائة سنة أو دابة أو كان في الارض يسد من فخل أو شجر ولا غرة فيها حسنة أو فيها غرة لم تزره في الحكرى الا انه ان اشترط المكترة غرة ذلك فان كان بها شل الثلث فأقل فذلك جائز ومعرفة ذلك ان يقوم كرا الارض أو الدار بفرض شرط الغرة فان قيل عشرة قسلا ما قبة الغرة فيلحق بماتظم كل عام بعد طرح قبة المونة والعمل فيعلم الوسط من ذلك فان قيل خمسة وأقل جاز أصبغ هذا اذا علم ان الغرة تطيب قبل تمام مدة الحكرى والا فلا يجوز ان يعقدها ابن ونس اجيز للضرورة التي تدخل على المكترة في دخول رب الدار لاصلاح الغرة وجوازها كما اذا اجيز شره العري بغير صم اقرا ابن رشد مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان ككل ما يشترط فله من كثيره فله يسير الجواز مع معاقلة المرأة الرجل وماتحمله له اقله من الدية وجهه غ في قوله

فالتلثت زوني سوى المعاقلة • ثم الجواز رجل المعاقلة

(و) لا يجوز الاجارة على (تعلم غناه) بكسر السين المجسمة محمودا الى التقنى والتطريب بالاهوية المعروفة في علم الموسيقى وأما المقصور فهو البسار وكذا على تعليم استعمال آلات الطرب كالعود والمزمار طرديت ان الله اذا حرم شيئا حرمه وهذا من مفهوم بلا حظر الابي في شرح مسلم لا خلاف في حرمة ابر النفسه والناحية وفي حرمة ما لا يخذل الكاهن ولا يجل ما يأخذ الذي يكتب البراءة ترد التلقة لانه من السحر وسئل ابن عرفة عن ذهب لحوائح

فقرأ

اي قبل (قوله زوني) اي وتعلم غناه (قوله لانه) اي كتب البراءة لذلك

(قوله فاجلب) أي ابن عرفة
 (قوله بأنه) أي مطعمها
 (قوله عليه) أي مطعمها
 (قوله تقوم) بضم قفح
 (قوله غيرها) متقلا
 (قوله) أي الحرام من
 الوجوه الحائرة (قوله
 فعل) بضم فاء (قوله
 أي الزائد) قوله لانه أي
 الزائد (قوله) أي
 ابن رشد (قوله مختلف)
 بفتح اللام (قوله فإن)
 أي التراقي (قوله فانه)
 أي الوصول (قوله على
 ذلك) أي قراءة القرآن
 والتبليغ (قوله علم) أي
 الاجازة على قراءة القرآن
 والتبليغ (قوله قوله) أي
 المستف

فقرأ في دقي وجعل يطعمه أناساً منهم ومنهم امرأتان ففالتان اطعموني أموت
 فاطعموهما منه ففالتان فاجلب بأنه ليس عليه إلا الأدب وأما ما يؤخذ على حل المقود فان
 كان برقة عريضة باروان كان برقة بخصية فلا يجوز فيه خلاف وقال ابن عرفة ان تكرار
 نعمه جاز (ولا يجوز الاجارة على دخول حائض لمسه) لتكسبه لمسة مدخولها فيه ومنها
 اجارة مسلم لكنيسة أو مرقى خنزير او عمل خرفيشق ويؤيد ان لم يعدر يجهل وان نزل
 وفات فاحسب ابن القاسم التصديق بالاجرة (أو كرام دار) أو أرض (لنصفه) بضم التاء الأولى
 وفتح الثانية (كنيسة) أو بقة أو بيت نارا وليباع فيها الخمر والاجتماع المفسدين (أو بسمها)
 أي الدار والأرض (الثالث) أي اقتضاها كنيسة أو نحوها (وان) نزل (فصدق) بضم الشدة
 والصاد وكسر الدال المشددة (بالكرام) كانه ان كريت (وبقوله) أي زيادة (الشر) الذي
 يعبث به على الثمن الذي يباع به يعاجلنا (على الاربع) عشرين ونس من الخلاف فيها
 للأمام - لا رضى الله تعالى عنه لا يجيب ان يبيع الرجل داره أو يكرها من نصفها كنيسة
 ابن يونس فان نزل فقال بعض شيوخنا يصدق بالثمن وبالكراه وقال بعضهم بصدق
 الثمن وبفضله المكر انهم الدار ان لو يبع أو كريت على غيره هذا الوجه فيعمل الزائد
 فيصدق به لانه من حال يجهل وقال بعضهم بصدق الفضل في البيع وبالجسع في الكراهة
 يونس وبهذا أقول (ولا يجوز الاجارة على عمل شئ متعين) أي مطلوب من عين الاجير ولو على
 سبيل الثلب (كر كفى التبر) وركعة الوتر سواء استأجر على فعل ذلك عن مسأله لانه
 لا تصح فيه النيابة اوعن نفسه - لاجتماع العوض والمعوذ لواحد وهو مجموع لانه من
 أكل أموال الناس بالباطل طغى فليس المراد كل مندوب بل ما لا يقبل النيابة كالصلاة
 والصوم وأما غيره مما من المتدورات كقراءة القرآن والأذكار فتجوز الاجارة عليه ابن فرحون
 هذا حكم الصلاة والصوم والواجب والمندوب واما قراءة القرآن فالاجارة عليها سابقة على
 وصول ثوبها للميت وفي فتاوى ابن رشد في جواب السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للانسان
 الا ما سعى قال ان قرأ أو أهدى ثوابه لميت جاز ذلك وحصل اجره للميت ووصل اليه
 فقعه ان شاء الله تعالى الحديث الثاني في عبء صلى الله عليه وسلم من دخل مقبرة وقرأ قل هو
 الله أحد احدى عشرة مرة أو هدى ثوبها لهم كتب الله لهم من الحسنات بعدد من دفن في
 التراقي الاعمال ثلاثة اقسام قسم لا يصل اتفاقا كالإيمان وقسم يصل اتفاقا كالصدقة
 والعقود وقسم يختلف فيه كالصيام والحج وقراءة القرآن فقال مالك والشافعي لا يصل وأبو
 حنيفة وأحمد رضى الله تعالى عنهم اجمعين يصل ثم قال فينبغي للانسان أن لا يترك فعله الحق
 هو الوصول فانه مغيب وكذا التبليغ الذي اعتاده الناس ينبغي عمله والاعتقاد على فصل
 الله تعالى ابن العربي وأوصيك بالجماعة على شرائعك من الله تعالى بأن تقول لا اله الا الله
 سبعين ألفا فان الله تبارك وتعالى يعقبك ويعتق من يقولها عنه من النار ورويه خبر
 نبوى طغى فكلما هؤلا لا تخفى على الوصول فتجوز الاجارة على ذلك وقد استقر العمل عليها
 شرعا وغربا بل وقوله وكفى الفخر لجل قوله ولا تمنع على خصوص الواجب ويكون اشارة
 لقول ابن رشد لا يجوز الحسل فيما يات منه ولا يجوز فيما لا يات منه فله والله أعلم (بخلاف)

(قوله نرجو بالشرط) بيان حكم تعينه (قوله تخفيفا للفرق) علمه تعينه (قوله تخيم ونحوها) أى من البهائم المستاجر على رعيها فلا يشترط تعينها (قوله لا يرى) ٧٨٠ بضم الهمزة (قوله فان كان) أى الصبي (قوله فلا يجوز) أى الاجارة على ارضاعه

العمل المطلوب على سبيل (الكفاية) من البعض عن غيره كغسيل الميت وتكفينه ووقته
تجوز الاجارة عليه الا المسألة فلا تجوز الاجارة عليه بالتعينا بصورتها العبادة الله تعالى
بإتلاف التفسير والتكفين والحمل والعين (وعين) بضم فس كسر مثقلا وجواشرطاً في صحة
الاجارة على التعليم اقرامة أو صنعة شخص (متعلم) يتفقه للفرق لاختلاف التعليم صعوبة
وسهولة وتوسطا بينهما باختلاف حال المتعلم بالحفظ والبلاد والتوسط بينهما (و) عين
في الاجارة على الارضاع شخص (رضيع) لا اختلاف ارضاعه بالقلة والكثرة باختلاف قلة
رضاعه وكثرته ابن الحاصب يلزم تعيين الرضيع والمتعلم بخلاف غنم ونحوها التي تسمى تجوز
الجارة القار اذا كان الصبي حاضر البرى فان كان غائبا فلا يجوز الا ان يذ كر سته وان جرب
رضاعه لم يعلم قوله رضعه من صنعة كان أحسن فان لم يعلم جاز للتقارب الرضاع وقال يحنون
لا يجوز الا بعد معرفة رضعه قال في القتر قسنا جاز لارضاع حبيبين تنفسخ الاجارة بقرن
أحدهما لانه ان أقي باخر مكان من مات لم يتدلى رضعه معتل من مات أم لا لاختلاف الرضاع
(و) عين (دارو سافوت) وسام وقد سبق ونحوها في كراها لاختلاف الاغراض فيها
باختلافها بالصفة والصلو والسق والالتور والظلة والموضع وقربها من المصبو والشارع
وبعداها عنهما والتوسط والتطرف وغيرها في الامن القاسم رحمه الله تعالى من اكثري دارا
بافريقه وهو بصير جاز كسرها ولا بأس بالتفريق لانهما مأمونة (و) عين أى وصف (بناء)
أريد انشاؤه (على جدار) مكترى البناء عليه لاختلاف الاغراض فيه لاختلاف الجدار في
خفته والمكترى في متانته ومفهوم على جداره ان اكثري ارضاء البناء عليها فلا يشترط وصفه
لعدم اختلاف الاغراض فيه له دم تضرر الارض بالثقل (و) عين (رحم) بفتح الميم الاولى
وكسر الثانية ما ركب فيه لاختلاف الاغراض فيه بسعته وضيقه وكبره وصغره وخفته
ونقله (ان لم يوصف) ماد كمن المتعلم وما عطف عليه فان وصفه شافيا أغنى عن
تعينه ولا يتأق في البناء على الجدار الا الوصف لعدم محال العقد (و) عين (دابة) اكثريت
الركوب (عليها) لاختلاف الاغراض فيها بلين ظهرها وبس وسرعة سيرها وبطئها وسهولة
اقتادها وصعوبة (وان ضمنت) الدابة بضم فس كسر في ذمة مكرها فلا يشترط تعينها
بشخصها (و) عين (جنس) لها الغرض من ابل أو خيل أو بغل أو جمال لاختلاف الاغراض
فيها (و) عين (نوع) أى صنف لهما من عرب أو بخت وعريسي أو برذون ومغرية أو شامية
ومضربة أو بدوية لاختلاف الاغراض بذلك (و) تعين (ذ كورة) أو أوثنة لاختلاف
الاعراض بهما ومفهوم ركوب انما ان كريت لجمل أو سق أو حوت أو درس فلا يشترط
تعين شيء مما ذكر الا أن يختلف الغرض فيه فيها كراه الدواب على وجهين دابة تعينها ومضغونة
وفي الموعونة المركوب المعين لا بد ان يعرف بتعين إشارة الاله كهداية الدابة والناقة ان عرفه
يريد بصيها المكترى معرفة كالشترى قال والخضونة بذكر جنسها ونوعها والذ كورة
والأوثنة وتبعه ابن شامس والمتبع على ابن رشد كراه الرواحل والدواب على وجهين معينا ومضغونا

(قوله يذ كر) بضم الباء
(قوله سته) بكسر السين
وشد التثنية (قوله جرب)
بضم فس كسر مثقلا (قوله
لصبي) بضم الباء (قوله
فان لم يعلم) أى يجرب أو لم
يحضر الصبي ولم يذ كر
سنه في العقد (قوله جاز)
أى عقد الاجارة على
ارضاعه (قوله لا يجوز)
أى الاجارة على الارضاع
(قوله قال) أى يحنون
(قوله لانه) أى المستاجر
(قوله لا يدر) أى الظلم
(قوله وهو) أى المكترى
المختار (قوله جاز) أى
اكثر (و) قوله بانقذ أى
تقبل الكسرة (قوله فيها)
أى الدار (قوله لانه) أى
الدار (قوله فيه) أى
البناء (قوله وصفه) أى
البناء (قوله لانه) أى
البناء (قوله عراب
وبخت) بكسر السين
وضم الواو صدقتان
للابل (قوله وعريسة
أو برذون) صفتان للخيول
(قوله ومغرية أو شامية)
صفتان للبعول (قوله
ومضربة أو بدوية)
صفتان للجمال (قوله
فيها) أى المذونة (قوله ان
يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله يذ كر) أى عبد الوهاب
أى عبيد الوهاب (قوله تبعه) أى عبد الوهاب

فالمعين

يعرف بضم فسكون ففتح (قوله يذ كر) أى عبد الوهاب (قوله تبعه) أى عبد الوهاب

أى عبيد الوهاب (قوله تبعه) أى عبد الوهاب

(قوله أو كان) أى الشروع
 فيه (قوله لا) أى التقيد
 (قوله أن يعطيه) أى
 المكثري (قوله مطلقاً)
 أى تقديم لا (قوله وان
 عين) أى الرأى (قوله
 يعبر) بضم فسكون
 (قوله فكسر) أى يجهل (قوله
 مستحق) بفتح الميم
 المهمة (قوله الملك) أى
 مستأجره (قوله يدل)
 بضم فسكون (قوله
 أى) (قوله وان كانت) أى
 الفهم المستأجر (قوله
 فذلك) أى رضى أخرى
 معها (قوله فالأمر) أى
 على رضى الثالثة (قوله
 أخذ الأجر) أى الثاني

فالمعبر يجوز بالتقدم إلى أجل إذا شرع في الركوب أو كان إلى أيام قلائل كعشرة قاله الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم لا يجزئ إلى عشرة أيام أى إذا تقدم وهذا إذا
 كانت الدابة أو الرحلة حاضران كانت خاتمة فلا يجوز تجهيل التقيد لأنه لا يصلح في شراء
 الغائب وان كانت الرحلة معينة على أن لا يركبها إلى ثلاثين يوماً ويحذف فلا يجوز ذكر أوها
 بالتقدم ويجوز بغيره قاله في المدونة والمهين ينقص كراؤه يومه في بعض الطريق فان أراد
 المكثري أن يعطيه دابة أخرى بعينها يبلغ عليها إلى منتهى سفره فان لم يتجدد جاز كراؤه مبتدأ
 وان كان قد تقدم فلا يجوز لأنه فسخ في دين إلا ان يكون في معافاة فيجوز للضرورة الأعلى
 مذهب أبيه فيجوز مطلقاً لان قبض الأوائل عنده قبض الآخر عماض الرحلة هي
 الناقصة المعدلة للركوب المذلة له وتستعمل في ذكر الأجل وانتهى أو أصلها من الرحل الموضوع
 عليها ابن الموارز استؤجر على عمله أو جعله يوماً بغيره فلا يصلح شرط أنه بعينه لا غيره فصرح
 ثالث الأشياء لا يقدر على بيعها والاتسان بغيرها قل تمام المذون وانها كت لا يقدر ان ياتي
 ببدلها ولو أراد حين العقد ما يسهله أو يحمله أو يرمعه فذلك كالصفة لا يعمل أو يعمل
 أو يرى فان شرطه بعينه لا بد منه فلا يجوز ابن الحاجب وفي الدواب المروية بتعيينها وفي
 الذمة بتعيين الجنس والنوع والذ كورة لا بتعيين الرأى وان عين فلا يلزم تعيينه ابن رشد وما
 كراه الدابة المضمونة والرحلة المضمونة فهو ان يقول المكثري مثلاً دابة أو رحلة فيجوز
 بالتقدم إلى أجل إذا شرع في الركوب فان لم شرع فيه واكثرى كراؤه مضى إلى أجل
 كالمكثري للبح في غيراته فلا يجوز الان تجهيل جميع الأجر كالمال ان الامام مالك اخف
 ان يعبر من الدار لان الأجر لا يقطع بالناس ولا يفسخ الكراه المضمونة عوت الدابة إلا ان
 المكثري اذا قدم للمكثري دابة بغيره فليس له ان يسدله اختسه الا برضاه (وليس راع)
 استؤجر على رضى ماشية (رضى) ماشية (أخرى) معها (ان لم يرض) على رضى الأخرى مع
 الأولى بحيث لا ياتي بما يلزمه في رضى الأولى (الاي) شخص (مشارك) له في الرضى بحيث يقوى
 به على رضى الأولى والقيام بما يلزمه في رضىها مع الثانية (او نقل) المشية الأولى بحيث يقدر على
 رضى غيرها معهما من غير اخلاف بشئ مما يلزمه في رضىها فيجوز له رضى غيرها معها (ان لم يشترط)
 بضم الميم فتح الرأى عليه في اجارته لرضى الأولى (خلافه) أى عدم رضى غيرها معها (والأى)
 وان اشترط عليه في اجارته لرضى الأولى ان لا يرى غيرها معها بخلاف رضى غيرها معها باجرة
 (فأجره) لرضى غيرها مستحق (المستأجر) على رضى الأولى المكثري جميع رضىه وشبهه في استحقاق
 المستأجر الاول اجرة الاجرة على العمل الثاني فقل (ك) باجر (اجير) استؤجر (لخدمة) فأجر
 نفسه لخدمة مستأجره فأجره الثاني مستحق لمستأجره الاول فيها لان القاسم رضىه الله تعالى
 ومن استؤجر على رضىه بغيره كثير لا يقوى على رضى أكثرها فليس له ان يرى معها غيرها إلا ان
 يدخل معها رضىها يقوى به وان كانت غفيرة يسيرة فذلك له الا بشرط علمه بها ان لا يرى
 معها غيرها فان رضى الرأى معها غيرها به هذا الشرط فالأجر لرب الأولى وكذلك اجرك
 للخدمة بغيره نفسه من غيرك يوماً أو كقولك أخذ الاجر أو تركه واسقاط حصة ذلك اليوم

(قوله من الاب) اي الاول (قوله واسمهم) بضم الهمز وكسر الهاء (قوله من عاك) يان ما (قوله من الاب) اي الاول يان
 حصه (قوله جلا) بضم فكسر أي رب الغنم وراعيها (قوله مستم) بضم السين وشدة النون أي طريقة في رعي الوالد (قوله
 براع) أي للولاد (قوله معه) أي في عمل واحد (قوله بندود) بضم النون أي هروب (قوله القوم) بضم القاف الهمز
 جمع فاس بالهمز (قوله والقتاف) ٧٨٢ بكسر القاف جمع قفة (قوله والدلاء) بكسر الدال جمع دلو (قوله على

من الاب عاك ابن ونس ابن نفسه فيما يشاء ما جرت به عادة وقاربه وما ان آجرته على
 الرعاية شهر ابد نلوا فآجر نفسه في الحصاد وآجر يمتد عمل في القزو وقاتل واسمهم في المغنعة
 عشرة ذنان يعرفه ذواوشهم لا يكون فيه الا حياض حصه ما عمل من عاك من الاب (ولم يلزمه)
 ي الراعي (وي) جنس (الولد) الذي ولدته المشاة التي استؤجر على رعيها (الاعرف) بضم
 فسكون يهتم برعيه الولد فلزمه فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا استؤجر على رعايته فتم
 باعسانها وشرط رعيها ان مامات منها الخلفه فتولها الغنم حلالا في رعايته الولد على عرف الناس
 فان لم تكن لهم سنة فلا يلزمه رعايتها ابن اليا بدو على رعيها ان يأتي براع رعيه مع العمل لقرعة او
 الحسن راعي التفرقة في الحيوان البهي ومثله في جماع عيسى ابن عرقه عتاه ان التقرب
 تعذيب لها فهو من النهي عن تعذيب الحيوان وتضرع الراعي ببدو الالهات الى اولادها
 والله اعلم (وعلى) بضم فكسر (ه) اي العرف (في الخط) الذي يخط به الثوب المستاجر
 على خطاطته في كونه على رب الثوب والخطاط (و نقش الرح) المستقر للطن بها في
 كونه على مكرها او مكرها (و) في (آلة البناء) في كونه على رب البيت او على العامل (والا)
 اي وان لم يكن عرف (فعل ربه) اي الممنوع من ثوب ورعي بيت فيها ابن القاسم رحمه الله
 تعالى من واجره على شاة اذ لا لادة والقوس والقتاف والدلاء على من تعارف الناس انه
 عليه وكذلك خشان التراب على القبر ونقش الرعي وشبهه فان لم تكن لهم سنة فآلة البناء على
 رب الدار ونقش الرعي على ربه ابن شاس استجار بالخطاط لا يوجب عليه الخط الا ان يكون
 العرف ابن عرقه هو كقولها في آلة البناء وعرفنا في الاجير ان لا يخط عليه وفي الصانع الخط
 عليه ابن العطار نقش الرعي على من هو عليه عرفا فان عدم العرف فعلى رعيها ابن حبيب وابن
 في زمن عرفنا على المكترى وذلك (عكس) اي خلاف حكم (الكاف) بكسر الهمزة وفتح
 الكاف اي رحل (وشبهه) اي الا كاف كبر ذمة وسرح وجرام فهو عند عدم العرف على
 المكترى حكاة ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وقرره بام ابن الحجاب وبتمه المصنف
 ومفهوم كلام المدونة انه على رب الدابة وبه قررا بالبساطي كلام المصنف قاله ت ابن شاس
 على رب الدابة تسليم العادة تسلمه معها من كاف وبر ذمة وجرام وسرح في القوس وغير
 ذلك من معاد لان العرف كالشركة وكذا الحكم في اعانه الرا كعب في التزلزل والركوب في
 المهمات المتكررة وكذا رقع الحمل والمحمل غ قوله عكس كاف وشبهه اي فان كان نفسه
 عرف عمله والا فهو على رب الدابة فالعكس حيث لا عرف ولو كان حيث لا عرف على المكترى
 كما قسم الشارح لكان مساويا لما قبله لا تخالفه فاذا اقر هذا ظهر منه ان المصنف عدل
 عن طريقة ابن شاس وابن الحجاب ودعول على ما اقيم من قولها في كتاب الرواحل والحواب

ولا
 ولو كان أي الا كاف وشبهه (قوله كما فهم الشارح) أي تب الا ابن شاس وابن الحجاب وابن عبد السلام ولا
 والتوضيح (قوله لكان) أي الا كاف وشبهه (قوله ابن شاس وابن الحجاب) أي والتوضيح (قوله ودعول) بفتحات متقلداً
 اعتد (قوله اقيم) أي فهم وأخذ (قوله قولها) أي المدونة

(قوله فان ظاهره) أى مفهوم قوله على ان عليك رحلتها على أتم (قوله ذلك) أى الا كاف وشبهه (قوله بل حكمه) أى كونه على رب الا بل عن بعضهم (قوله وان بحث) أى ابن عبد السلام حال (قوله فيه) أى ما حكمنا به بن عبد السلام بان التحقيق ان الشرط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لا انتفاء ما لا يقيد بوقوعه الرفع التوهم أو التزاع وحدها والغالب من شروط الموقنين فلا بد ان تتأوها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه مخالفة (قوله وارسله) أى بحث ابن عبد السلام (قوله وجعله) أى بان عبد السلام ما حكمنا به بعضهم (قوله ان مفهوم قوله بالعرف الخ) على جعله خلاف قول ابن الحاجب (قوله اسم الرحلة) اضافته للسان (قوله لا بين) أى اظهر حال من رجع (قوله من تناول) أى اسم الرحلة (قوله أمهما) أى تناوله الرفع وتناوله الا كاف وشبهه (قوله هو) أى ابو الحسن (قوله قولها) أى المدونة (قوله بذلك) ٧٨٣ أى الذى انقضت (قوله وتناولها) أى نسر المدونة (قوله يكون العادة) على تناول قوله

ولا بأس ان تذكرى من رجل ابلا على ان عليك رحلتها ابو الحسن قوله رحلتها معناه حلها ودر بطها والقيام بها فان ظاهره لولا الشرط لكان ذلك على رب الا بل حكمه ابن عبد السلام وان بحث فيه وارسله المصنف وجعله خلاف قول ابن الحاجب وعلى مكرى الدابة البرذعة وشبهها والاعانة فى الركوب والتزول ورفع الاحمال وحطها بالعرف ان مفهوم قوله بالعرف انه لو لم يكن عرف لكان ذلك على المكبرى وانظر هل يتناول اسم الرحلة رفع الاحمال وحطها ايا من تناولها الا كاف وشبهها م حاسوا وقد نسر ابو الحسن الرحلة يحمل الا بل ودر بطها والقيام بها و زاد هو وابن عرفة فامة اخرى من قوله واذا كثرت من رجل ابله نهرى بالجمال وقسمها في يدك فانفتحت على اقلك الرجوع بذلك وكذلك ان كثرت من رجل ابله رجت بكراته وتناولها واصبقت يكون العادة ان رب الا بل هو الذى رحلها ابن عرفة والظاهر يقتضى القواعد ان يلزم المكبرى البرذعة والسرير ونحوها لا مؤنة الحطوا لجل لما في معاصى ابن القاسم في اكثر من لايته علو بلاس فقال له اجهل لى سلا فتواى ولم يتبعه المكبرى حتى مضت السنة انه يطرح عنه مناب العلوه ويجعل السلم والكراتى هذا بخلاف الشراء ابن عرفة فلم الصا كالبرذعة والسرير ونحوها ما طنى نقل ابن عبد السلام ان قول المدونة المتقدم مخالفة لقول ابن الحاجب وعلى مكرى الدابة البرذعة وشبهها الخ فانه قال فان لم يوجد عرف فقبل لا يلزمه الامتناع للفظ وأشار الى ان البرذعة والاحمال يتناولها اللفظ وكذلك الاعانة فى الركوب والتزول ورفع الاحمال وحطها ان لم يكن عرف فلا تلزم بالجمال وأشار الى ان ما خالف هذا الان التحقيق ان الشرط كما يستفاد منها انتفاء المشروط لا انتفاء ما لا يقيد بوقوعه الرفع التوهم والتزاع وهذا هو الغالب من شروط الموقنين فلا بد ان تتأوها على انتفاء مشروطها وتأتى عليه مخالفة لان قوله والاعانة فى الركوب والتزول ورفع الاحمال وحطها نحو قوله رحلتها واقتصر المصنف على الا كاف وشبهه فليس فيه مخالفة للمدونة اذ لم تذكر ذلك ولا يلزم من ذكرها الرحلة ان

عليها (قوله وأشار) أى القائل لا يلزمه الامتناع للفظ (قوله الى انما فيها) أى المدونة من ان رب الدابة يلزم رحلتها عند عدم العرف (قوله خلاف هذا) أى الذى يفيد من انه عدم الشرط يلزم المكبرى (قوله لان التحقيق الخ) استدل ذلك من ابن عبد السلام ويبحث عنه فيما قيمه بعضهم من المدونة من ان مفهوم قوله على ان عليك رحلتها انه ان عدم الشرط فتكون الرحلة على رب الدابة (قوله وهذا) أى التزاع بين الرفع التوهم والتزاع (قوله فلا بد ان تتأوها) أى شروط الموقنين (قوله وتأتى على بدل الى ولا تاتى (قوله عليه) أى الغالب من كون الشرط ليجرد رفع التوهم والتزاع (قوله مخالفة) أى بين المدونة وابن الحاجب (قوله لان قوله) أى ابن الحاجب (قوله واقتصر المصنف) أى خيل هذا فى المختصر (قوله فيه) أى كلام المختصر (قوله اذ لم تذكر) أى المدونة (قوله بذلك) أى الا كاف وشبهه (قوله من ذكرها) أى المدونة والرحلة

(قوله كذلك) أي الرحلة في كونها على رب الدابة عند عدم الشرط والعرف (قوله ما ذكر) أي الإكاف وشبهه (قوله ما زاده ابن الحاجب) أي الاعانة في الركوب والتزول ورفع الأجل وسطها (قوله لهذا) أي كون الظاهر مقتضى القراء على عدم رب الدابة إلا كافي وشبهه دون الرفع والخط (قوله فهو) أي كلام المصنف (قوله منه) أي ما أورد على ابن الحاجب (قوله الأبرار) أي جنس الشاة المدونة ٧٨٤ (قوله غير ظاهر) خبر نقل (قوله بعينه الأخير) أي قوله التفتيح أن الشرط خارج (قوله

بقوله) أي ابن عرفة صله
 نازع (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله هذا اللفظ)
 أي على أن عدل رحلتها
 (قوله بما قال) أي ابن
 عبد السلام (قوله قولها)
 أي المدونة (قوله لكن)
 قسدها أي المدونة
 استدلال على قول ابن
 عرفة ما مع قولها وإن
 أكرت الإلحاق (قوله
 بقوله) أي التوسيع صله
 قد (قوله فلا دليل فيه)
 أي قولها أن أكرت
 الإلحاق تبرير على قسدها
 الخ (قوله فكأنه) بفتح
 الهمزة وشدة التثنية أي ابن
 عرفة (قوله ولم يعتبره) أي
 تقسيد التوسيع (قوله
 وبضمه) أي قولها
 على أن عسك صله قرر
 (قوله ثم قال) أي تت
 (قوله أنها) أي المدونة
 (قوله ما ذكره المصنف)
 أي الإكاف وشبهه (قوله
 ذلك) أي ما ذكره المصنف
 (قوله مما يجمع الخ) بيان
 نحوه (قوله في كونها على
 المكبرى الخ) بيان لأحوال

الزامة (قوله من ارطال) بيان ما (قوله جاز) أي ألا كراه (قوله وجلا) بضم فسكون أي العاقدان قول
 (قوله فيها) أي وطأ الحمل وما يحصل في الزامة (قوله وعليه) أي المكبرى (قوله) أي المكبرى (قوله تشددت) بكسر القاء
 أي فرغت (قوله جلا) بضم فسكون (قوله فعله) أي الجمل (قوله على جمل) بكسر فسكون (قوله يلزم جمل وله المرأة) أي
 الذي تله في سفره لمعول قول المضاف لقائه (قوله جمل زيادة البلل) خبر مقتضى

قول بصنونه سواء كان عرفام لا ومقتضى قوله افرامه الحاح اعتبار العرف ونسبه في
 العمل بالعرف فقال (كترع: أى خلع (الطليسان) بفتح الطاء المهمله واللام وكسر
 منها بحسب سائر كنهى السال الذى يجعل على الرأس لا تقاوم البدن المستأجر لذلك وماله نزع
 فاقاله) بالهمزى وسط النهار وشدة الحر وأولى ليل ابن شاس ان استأجره باللبس نزع
 فى الاوقات التى اعتد نزعها فيها كليل وقائه ابن عرفة هذا صواب كقولها من استأجر
 احبر الخدمته استعمله على عرف الناس من خدمة الليل والنهار فان اختلف العرف فى اللبس
 لزمن يان وقت نزعها او دوام لبسه (وهو) أى المستوفى على شئ باجابه او كرا سواه ان
 مستأجر او مؤجر (أمين) على ما استوفى عليه (فلا ضمان) عليه لمتلف اوضاع بغير
 تعد ولا تفريط منه ابن رشد اتفاقا ابن الحاسب على الاصح ويصدق فى دعوى التلف
 أو الضياع ولو فيها بغير لبس عليه ابن زوى القضاء ان الاكر ياء لا جبر فعليا ألم اليهم كونهم
 ائتماء عليه فلا يضمنونه الا الاضغان والاكر ياء على محل الطعام والشراب والادام خاصة
 لتسارع الايدي اليه فضمنوا فى صلاح العامة كالمساع الا ان تقوم بينة بهلا كغيرهم
 أو يكون معه اربابه ليسواو اليهم فلا يضمنون سواء لم يوعى على سفينة او دابة أو رجل ان لم
 يشترط ضمانه بل (ولو شرط) بضم فكسر (اثباته) أى الضمان على المستوفى على شئ
 باجابه او كرا (ان لم يأت) المستوفى (بسمه) بضم فكسر (اثباته) أى الضمان على المستوفى على شئ
 (المث) أى الذى يدعى موته فخره له ولا ضمان عليه اذ لم يأت بها فى المؤدية الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه ان شرط المالك ان لا ضمان عليهم فى الطعام وان عليهم ضمان العرض
 وما لا يضمن فان شرط باطل واعتقد اسد الفقهاء السبعة من فقهاء المدينة النبوية ان رضى الله
 تعالى عنهم اجمعين ان اشترط عليهم ضمان العرض فلا يلزمهم الا ان يتخلفوا فى شرط يجوز
 ومن الاستثناء المكسرى مصدق فيما ادعى العبيد وثقه من الدواب وثيق الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه لا ضمان على الرعاة فيما تعدوا فيه أو فوطوا فى جميع ما رعى من الغنم
 والدواب لاس شئ اول رجل واحد واذا شرط على الراعى الضمان فسد الاجارة ولا يضمن
 ما لم يأت بها (أو غير) بفتح العين المهملة والمثلثة الجمل على رأسه واظهره اودابته (بدن)
 بضم الدال المهملة ممن مانع أو زنت (أو) (طعام) مستأجر على حمله فتلف فلا يضمنه
 (ار) غير (بائية فانسكروا) الحال (ان) (ليتعد) بفتح اللام متغلا فى سيره ولا فى سوق دابته
 (او انقطع الجبل) مربوط به الجبل والحامل على ظهره (و) الحال (ان) (ليتعد) بفتح اللام متغلا فى سيره ولا فى سوق دابته
 وضم الفين المجهول وشدة الرأى (بفعل) فارغب بضم كرى بفتح الجيم وشدة الرأى (بفعل) فارغب بضم كرى بفتح الجيم وشدة الرأى
 سوق دابته فتلف فيضمنه فيها الابن لقاسم رحمه الله تعالى اذ قال المكسرى فى كل عرض انه
 هلالا وصرق او عثرت الدابة فانكسرت القوارير فذهب الدهن صدق لان يستدل على
 كذبه او يذكر ان ذهابه كان على صفة أو فى جملة الاثبات به قال الامام مالك رضى الله تعالى
 عنه من استأجره لم يجعل على دابته ذهابا او طعنا الى موضع كذا فعثرت الدابة فانكسرت
 القوارير فذهب الدهن او هلك الطعام وان طعنت الجمل فسطق المتاع ففسد فلا يضمن

(قوله دلسته) بفتح الهمزة (قوله الملعنة) بكسر الميم أي آفة العليين (قوله وهو) أي مكره (قوله ذاك) أي

الكري قليلا أو كثيرا إلا أن يفر بشارة و ضعف الأجل عن جل ذلك فضمن حديثنا من عرفة
ما تائق بسبب عيب دلسته الكري ضمنه من أ كثر دابة أو نور الطين فريط في الملعنة
فكسرهما وأشد لهما فلا يضمن ذلك مكره إلا أن يفر وهو يعلم ذلك منه كقول مالك رضى
الله تعالى عنه من أ كرى دابة عالمها أعثور ولم يعلم المكره به فغفرت فأنكسر ما علمه فهو
ضامن ابن عرفة أخذ بعضهم من مسألة كسر الثور الضمين بالغرور بالقول لأن عقد الكراه
انما هو باللفظ رد بان إيجاب لزوم العقد بصره كالتعل فالتقول أن تضمن عقدا كان غرورا
بالقول لا بالقول وشبهه في عدم الضمان فقال (نحو) فلا يضمن ماسرق إن لم يكن جنما مایل
(ولو) كان (جاسما) بشد الميم الأولى فلا يضمن ما يسرق من ثياب الدخيل ولو أخذ أجرة
وتكرار سارنا ليشمل الحراس ككرم ونخل أو دور أو زرع أو ماشية إلا أن يتعدى أو يفرط
وسواء كان ما يحرسه طعما أو غيره إلا أن تظهر خيائته قاله في الفرائز إن الحاجب أجهل الحراسة
لا يضمن شيئا بها إلا ما مال كرضى الله تعالى عنه من ليس يحفظ ثياب من دخل الحمام فضاغ
منها شيئا فلا يضمنه لأنه بمنزلة الأجير ابن الموز مال كمن استمر جرح من يتأفام فسرق ما فيه
فلا يضمن وإن غاب عليه وله جميع الأجر وكذا الحارس النخل ابن الموز لا يضمن جميع الحراس
إلا أن يتعدوا كان ما يحرسونه مما يغيب عليه أم لا طعما كان أو غيره وكذلك من يعطى متاعا
ليبيعه فبيعه أو يضيع عنه إلا أن هذه الأجرة ولا ضمان عليه (و) لا ضمان على (أجير
الصانع) كصانع وحائك وصانع وصباغ وقصافير يضمن اقتصا ما أفسده أجهل ولا شيء
على الأجير إلا أن يتعدى أو يفرط بالسامى هذا هو المثلث وهو روى قال أشهب رحمه الله تعالى
لو كرت الثياب عند الغسال فاستأجر أجهل يبيعنه على الجرح فدى ثيابها فضاغها (و) لا
ضمان على (سمسار) بكسر السين وسكون الميم أي دلال ملوف في الأسواق أو ساع أو ينادى
عليها بالمزايدين (ظاهره على الظاهر) عند ابن رشد من اختلاف فإن يظهر ربحه فيضمن
اقتضا أو مقابل ما استظهره ابن رشد ضمان السمسار ولو ظهر ربحه والقول أن الإمام مالك رضى
الله عنه في التوضيح اختلف قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه في تضمنه وافق ابن رشد
بتضمنه إلا أن يكون مشهورا بالتبرير ونفسه والذي أفتى به على طريق الاستحسان مراعاة
التلافق تضمنه إلا أن يكون مشهورا بالتبرير اه طنى وانت اذا تاملت وجدت ابن رشد
لم يستظهر قول من قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وانفتوا مخالفة له ما نفي تغييره
بالظاهر نظر وقد جعل ابن عرفة فتواه قوله ثالثا فقال في ضمانه ما دفع إليه لبيعه أو ما
طلبه من ربه لم يشرأمره بشرائه ثالثا هاما لم يكن ما موزا لئلا ابن رشد عن مضمون مع
ابن عات عن جديس عن بعض أقواله وله عن العتية وقوى ابن رشد فلو اقتصر المصنف على
عدم ضمانه مطلقا لاجاد عاصم المعروف من قول الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم
في السمسار والأموال ولو كانا منهم لم يضمنون لأنهم أمثالهم وليسوا بصناع سواء كانوا
بمواثبات أم لا كذا جافى أمهاتنا واجوبة شيوخنا اه وطال في ذلك مجلب كلام المدونة
والعتية الدال على عدم الضمان فساكن على المصنف أن يعقد المعروف من قول مالك وأصحابه
ولا يليق به أن يترك ويعقد قولى ابن رشد ابن عرفة وهذا واضح أن لم ينصب نفسه لذلك وإن

كسر الملعنة وانساها
(قوله منه) أي الثور (قوله
عشور) بفتح العين المهملة
(قوله ولم يعلم) بضم الياء
وكسر اللام أي المكره
(قوله به) أي غيرها (قوله
فهو) أي مكرهها (قوله
التضمن) مفعول أخذ
المضاف لقوله (قوله لأن
عقد الكراه) الخ (قوله أخذ
(قوله يرد) بضم فتح خبر
أخذ (قوله بان إيجابه)
أي اللفظ (قوله بصره) أي
اللفظ (قوله سرق) بضم
فكسر (قوله يسرق)
بضم الياء (قوله من ثياب
الدخيلين) بيان ما روى
ولو أخذ أي الحارس
مباينة في عدم ضمانه
(قوله منها) أي الثياب
(قوله في تضمنه) أي
السمسار (قوله ونفسه) أي
ابن رشد (قوله وافق) بضم
الهمز (قوله قوى) بفتح
اللام مفتى قول بلانون
لاضافته (قوله وانفتوا)
أي ابن رشد (قوله لهما)
أي قولى مالك رضى الله
تعالى عنهم (قوله في ضمانه)
أي السمسار (قوله ما دفع)
بضم فكسر (قوله
إليه) أي السمسار (قوله
أو ما طلبه) أي السمسار
(قوله أمره) أي المشتري

(قوله انه كالصانع) قوله على هذا) أى تضمن من ذهب نفسه الى ذلك (قوله فى الجليس) صله وقت (قوله وهو)
 اى الجليس (قوله فيها) اى اى سبقتها (قوله فيها) اى المدة (قوله فقال) اى ابن القاسم (قوله من المداخل) بيان ما (قوله
 فيها) اى السبقة (قوله من الناس) بيان ما (قوله اليه) اى يوم تعديه (قوله منه) ٧٨٧ اى الانزاه (قوله بوض) بفتح

(قوله وان ولبه) أي الخليفة عدها (قوله علما) أي برقيتها (قوله وسبع) أي الزوج (قوله عليه) أي الخليفة جبريها (قوله وبها) أي قولها وان ولبه
 أي قولها وان ولبه علما وسبع عليه بعد انفاصله بربيع فتفتح (قوله ان اسلمها) أي الدابة (قوله وهو) أي حكرها (قوله
 لمكبرها) اسلمها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله انه) أي المكرى (قوله لاد) أي في فعله

(قوله والا) أي وان لم يأسر العقد (قوله ولذا) أي اطلاقها ضمنان المكري كاتم العيب (قوله من الضمان بالقرور والقول)
 أي على خلاف القاعدة (قوله غير ظاهر) أي لان قول طائي كلام ابن عرفة يقتضي انه في التدليس في النكراه لا بد ان يأسر
 العقد والا فلا يضمن ممنوع لان كلام ابن عرفة انه لا بد في كونه غروراً فعلياً ان يأسر العقد والا فلا يضمن غروراً فعلياً وكونه
 موجباً للضمان على خلاف القاعدة ولا يوجب العلم بشئ آخر والله اعلم (قوله عنه) أي العيب (قوله فهو) أي الضمان
 (قوله) أي كتم العيب (قوله ثانية) ٧٨٨ بالجماع لخلافه أي وعاء كبير من الفخار يجعل فيه الزيت والسنن والمليد يسمي في

والا فلا يضمن وليس كذلك لاطلاق المدونة الضمان حيث علم بالعيب وكتمه واطلاقها عن
 الشيوخ كالعموم حسبما نص عليه ابن عرفة آخر القصب ولذا جعله التونسي من الضمان
 بالقرور والقول وشك في إيراد ابن ابراهيم الاصرح وتبعهما أبو الحسن الثاني ما عترض به طائي
 كلام ابن عرفة غير ظاهر فتأمل طائي حيث حكى ما للضمان عند الغرور وبكم عيب نشأ
 عنه تلف فهو خاص بالنكراه فلا ضمان به في البيع الا ان يملك المبيع بعيب التدليس ابن
 عرفة في نوازل الشيخ محمد بن عبد الملك من باع خاتمة دلس فيها بكسر وعلان المشترى يجعل
 فيها زائفاً يجعله المشتري فيها فاسال من كسرها فلا يضمن البائع الزيت كندليه بسرقة عبد
 فسرق من المشتري فلا يضمن باعه المدسوق ولو اكره ان يبايع كذلك فانه يضمن الزيت اه
 البرزق مثله من باع مطر ايسس مدلساً أو اكره كذلك اه والقرين البيع والاكره ان
 المتافع في ضمان المكري حتى يستوفى ما لا يترى بخلاف البيع واقفاً علم وعطاف على
 معنى التدليس شرط اي لاختلاف الخصال (أوصاف) فلهذا الضمان (في مضموعه) الذي
 تتعلق مصنعه به كسب ينجح له وغزل ينسجه وعين يصبغها ويخمس يصنعه انا ووجب بيعه
 ورتون يصوره (لا ضمان عليه في غيره) أي مصنوعه ان لم ينجح له عمله كخشة للثوب
 الخط أو المنسوج وكسب للعنبل (ولو) كان غير المضموع (محتاجاً لعمل) الصانع ككسب
 الزيت وقفة للدديق ابن رشد الاصل في الصانع انه لا ضمان عليه واثمهم ووثقون لانهم اجمروا
 وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم الضمان عن الايراء وحه من العلم من ذلك الصانع
 وضمنهم نظراً واجتهاداً للضرورة الناس لعلية فقر الصانع ورقه ديانتهم واضطرار الناس الى
 مصنعتهم فتضمنهم من المصالح العامة الغالبة التي تجب مراعاتها في التوضيح ابوانه الى الامام
 مالم يرض الله تعالى عنه كثيراً ما يبين مذهبه على المصالح وقد نقل عنه نقل ثلث العامة لاصلاح
 الثلثين المازري ما حكاه ابو المعالي عن مالك صحيح زاد الخط بعده عن شرح المحصول ما ذكر
 امام الحرمين عن مالك لم يوجب في كتب المالكية البائن في شئ شيموئنا الحق محمد بن عبد
 القادر هذا الكلام لا يوجب ان يسافر في كتب الا لا يفرقه بعض ضعفة الطلاب وهذا
 لاوافق شأمن القواعد النمرية الشهاب القرافي ما نقله امام الحرمين عن مالك لا تذكر
 المالكية انكاراً شديداً ولم يوجب في كتبهم ابن شمعان ما نقله امام الحرمين لم ينقله أحد من
 علماء المذهب ولا يوجب براءته رواه نقلته انما الزم ذلك وقد اضطرر امام الحرمين في ذلك
 عند

عرف أهل مصر زاعة (قوله)
 ذلس) فتحات مثلاً (قوله)
 كسر) أي يكفه عن
 مشترى (قوله وعل) أي
 البائع (قوله فيما) أي
 ان شاء تزي (قوله فجعله)
 أي الزيت (قوله كندليه)
 أي البائع (قوله كذلك)
 أي مدلساً بكسر هاء عا
 بان المكري يجعل فيها زائفاً
 (قوله فانه) أي المكري
 (قوله ييس) أي الحب
 المطمور فيه (قوله مدلساً)
 أي كتماً كونه ييس
 (قوله كخشة) بضم الواو
 وسكون الخاء الجمجمة والجمام
 الشين أي فويص به
 ظهره ويطاؤه بلف فيه
 ما يستحسن من الثياب
 (قوله انه) أي الشان (قوله)
 مؤتمنون) بفتح الميم التامة
 (قوله اجراء) بضم قفح
 محمود اجمع اجب (قوله)
 وخضض) أي استنى (قوله)
 وضمنهم) بفتح الميم مثلاً
 أي كتموا بضمانهم

مصنوعهم (قوله لضرورة الناس) أي الى تضمنهم (قوله تضمنهم) أي الصانع مصنوعاتهم (قوله)
 على المصالح) أي العامة (قوله نقل) بضم فكسر (قوله عنه) أي مالم يرض الله تعالى عنه (قوله هذا الكلام) أي جواز نقل
 الثلث لاصلاح الثلثين (قوله انه) أي ما نقله امام الحرمين (قوله رواه) أي ما نقله امام الحرمين (قوله نقلته) أي المذهب (قوله)
 الزم) أي امام الحرمين مالم يرض الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي جواز نقل الثلث لاصلاح الثلثين (قوله اضطرر) أي
 اختلف كلامه واتقض بعضه بعضاً (قوله في ذكره) أي امام الحرمين (قوله ذلك) أي جواز نقل الثلث لاصلاح الثلثين

(قوله عنه) أي حال رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي الاضطراب (قوله كتاب البرهان) من اشارة للمسمى (قوله وهو) أي اول الكلام (قوله انه) أي حال كان رضى الله تعالى عنه (قوله اوانه) أي المازرى (قوله جمله) أي جواز قتل الثالث الخ (قوله وقوله) أي اى المعالي (قوله فيه نظير) شبه قوله (قوله ذلك) أي ثانيا ما لا رضى الله تعالى عنه مذهب على المصالح معقول انكار المضاف لقائه (قوله جمله) أي ثانيا المذهب على المصالح (قوله هذا) أي نقل ٧٨١ أي المعالي (قوله تأويل) أي جواز قتل الثالث لاصلاح الثلثين

(قوله موجبها) بكسر الجيم أي اسبابها (قوله في حقه) صله بوقع (قوله فانه) أي الثاني (قوله يرى) بضم الباء وفتح الميم أي في البحر لتفتت المركب ونجاتها من الفرق (قوله فيه) أي الاقتراع (قوله عقبه) أي كلام القسبي (قوله نسبته) أي طرح الذي لثبته المسلم (قوله تشبههم) أي اصناع الخ شبه قول المضاف لقائه (قوله بضم الباء) بضم الباء (قوله ذلك) أي ثلثة (قوله الامن قهرهم) أي الصناع (قوله وتابعه) أي سالكا رضى الله تعالى عنه (قوله على ذلك) أي تضمن الصناع ما يغيثون عليه ويدعون ثلثه بلائنه (قوله فانه) أي اشبه (قوله فنههم) بفتح الميم مثالا أي الصناع (قوله وقوله) أي اشبه (قوله لانه) أي الثاني (قوله وجب) أي ثبت

عنه كما اضع ذلك من كتاب البرهان وقول المازرى ما سكاها ابو المعالي مصحح راجع لاول الكلام وهو انه كثيرا ما بين مذهب على المصالح لا الى قوله تنقل عنه قتل الثالث الخ اوانه جمله على تنس العكفاد بعض المسلمين وقوله ما لا رضى مذهب على المصالح كثيرا فيه نظير انكار المالكية ذلك الاعلى وجهه مخصوص حسبا تقر في الاصول ولا يصح جملة على الاطلاق والعموم حتى يجري في الثقل التي تقع بين المسلمين وما يشبهها وقد اشبع الكلام في هذا شيخ شيوخنا العلامة المحقق ابو عبد الله سدى العربي القاضي في جواب له طويل وقد نقلت عنه بقدرته اعلا وهو تنبيه هيم تنقي المناظرة عليه لتلافتة بما في التوضيح اه وأما تأويله بان المراد قتل ثلث المفسدين ان تعين طريقا لاصلاح باقيهم ففيه وجه ولا يحمل قوله بان انشراحه انما وضع لاصلاح المفسدين الحد وعندئذ موت موجبها ومن لم تصفه السنة فلا أصل له الله تعالى ومن هذا التأويل الناسد هو الذي وقع كثيرا من الظلمة المفسدين في حقه دماء المسلمين بعد ما بلغ من شرور الفساد في الحديث من تناوله قدم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة حتى يموت القامة مكتوب بيزع فيه آيس من راحة الله ولما ذكر القسبي ان المركب ذا ثقل بالناس وخفف عنه فانه من فقره عن كل من يرى الرجال والله والعبيد واهل الجنة فيه سواء قال ابن عزى عنه عقبه عقب غير واحد من القسبي طرح الذي لثبته غيره ورجعنا ببعضهم لخلق الاجماع وقالوا لا يرى الا ترى لثبته الباقي ولودنا ما قاد الثاني وقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه تضمنهم ما يغيثون عليه ويدعون ثلثه ولم يعلم ذلك لان قولهم ولا ضمان عليهم فثبت ضياع مئنته من غير تضبيع وتابعه على ذلك جميع ههنا الا اشبه فانه تضمنهم وان قامت بئنه بالحق وقوله حظه من النظر لانه لم يجب تضمينهم للمصلحة العامة ووجب ان لا يقطع عنهم به حسما للذريعة لان ما طار به من المصلحة وسد الذريعة لا يتخصص بموضع من قيل هذا شبه اذ لا يلايه ولا من ضمن بلائنه ضمن وار قامت البيئة وقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه اصح ابن شاس مع تضمن الصناع ما صنعته له فيه اذا كان لا يستغنى عن حضوره عند الصناع كالكتاب المنتسخ منه والمثال الذي يعمل عليه وجن السبب الذي يصاغ على انه اذا كان بحيث لو سلم له ما منع بغير جفن فسد ومنه لظرف القمع والعجين وقال مصحون لا يضمن ذلك كله القسبي قول محمد حسن ابن رشد اذا كان الثوب غلظا لاحتياج الى وقاية فلا خلاف ان الصناع لا يضمن المتديل الذي يجعل فيه والافى ضمانه ثلثة أقول قول مصحون وقول ابن حبيب وقول ابن الموازع مذهب مالك ويضمن الصناع

(قوله وجب) أي ثبت (قوله يقطع) أي تضمن (قوله عنهم) أي الصناع (قوله فيه) أي قيام البيئة بئنه (قوله حسما) أي قطعاً (قوله للذريعة) أي الوصل (قوله لا يضمنه) بضم الباء وفتح الميم المجعولة له (قوله من قبل) شبه مقدم (قوله أصح) خبر قول (قوله اذا كان) أي لا لصناعة فيه (قوله يجعل) بضم الباء أي الثوب (قوله ولا) أي وان لم يكن الثوب غلظا واحتياج الى وقاية (قوله ففي ضمانه) أي المتديل الذي يجعل الثوب فيه (قوله قول مصحون) أي يضمنه مطلقا (قوله وقول ابن حبيب) أي لا يضمنه مطلقا (قوله وقول ابن الموازع) أي يضمنه الا اذا قامت بئنه بئنه بلا تعدل لا تقر بيط

(قوله سواء كان) أى على الصانع (قوله فيها) أى المدونة (قوله ما قبضوه) أى الصناعات (قوله كغيره) أى فى ضمانهم إياه
خبرها (قوله سواء) أى فى الضمان ٧٩٠ (قوله أى أقام المانع) تنبيه على فعله وقاعله (قوله فإن كان) أى الصانع

المستعوم الشرط (قوله
قلت) بضم ناء التكميم
ابن عرفة (قوله نظاره)
أى كلام اللغوى (قوله تم
قال) أى ابن عرفة (قوله
فى ضمانه) أى الصانع
قوله بمجرد نصب نفسه)
أى وإن لم يكن لعموم
الناس (قوله أو بقيد)
إضافته للبيان (قوله هذا)
أى الضمان (قوله فإن
جعلها بحضوره) أى يقوم
وغاب عليها (قوله إذا عمل
فى حاقوته) هذا معنى قول
المصنف وغاب عليها (قوله
تقوم السيق) أى
تعديلها (قوله على) بضم
الياء (قوله أنه) أى الصانع
(قوله بطرح) بضم ففتح
فكسر مثقلا أى يجعل
قاعلا من حديد بمسامير
(قوله كان) بفتح الهمزة
وشد النون (قوله عرضه)
بفتح هاء مثالا (قوله لم
يخطئ) بضم الياء وسكون
الهاء المجمة (قوله فإن
يكون) أى الخطئ
(قوله وإن كان) أى الخطئ
(قوله عليه) أى الخطئ
(قوله من صفته) بيان ما
قوله حينئذ) أى حين

دفعه (قوله يقر) بضم فكسر مثقلا أى الصانع (قوله فعليه) أى الصانع (قوله شهد) بضم
فكسر (قوله من قيته يومئذ) أى يوم ظهوره عنده بعد يوم دفعه له بعد بيان ما (قوله وإن كانت قيته يومئذ الخ) ببالغة
أن المعتبر قيته يوم ظهوره عنده (قوله وكذلك) أى المصنوع فى هذا التفصيل

التقدمة

(قوله لا يضمن) أى الصانع (قوله نقيه) أى الضمان (قوله وهما) أى الضمان ونفيه (قوله) أى الصانع (قوله انه) أى الصانع (قوله يدع) يسكون الدال (قوله وقد فرغ منه) أى الصانع (قوله) أى التوب (قوله بصير) أى التوب (قوله هذا) أى ضمان الصانع مادعا به لاخذ (قوله ان لم يقبض) ٧٩١ أى الصانع (قوله لكل) خبر من (قوله باخذ) أى الحمل او العامل

(قوله ذلك) أى المحمول
او المحمول (قوله يلزمهم)
أى الصناع او الجمل
(قوله في منعمهم) أى الصناع
او الجمل (قوله فالصانع
ضامنون) أى ولا ضمان
على الجمل الا ان يفروا
بفعل (قوله ولا أبر لهم)
أى الصناع (قوله عليهم)
أى الصناع (قوله وكان)
أى صاحب (قوله ثم تركه)
أى صاحب المصنوع
المصنوع (قوله عنده)
أى الصانع (قوله فادى)
أى الصانع (قوله فصدق)
بضم ففتح أى الصانع (قوله
لانه) أى المصنوع (قوله
لا فرق) أى فى ضمان الصانع
المصنوع (قوله بالصناعة)
أى بسببها اذ لم يكن فيها
تقرر ومخاطرة كما تقدم
ويأتى فى كلام ابن
رشد (قوله وأبغوها) أى
الصناعة (قوله كالأودى)
أى الصانع (قوله لم يوجد)
أى المصنوع (قوله فهو)
أى المصنوع (قوله هو)
أى العبد (قوله صهيها)

المقدمة (ولو شرط) الصانع (نقيه) أى الضمان عند ابن القاسم وروى اشهب لا يضمن ان شرط نقيه وهما روايات ابن رشد ان اشترط الصانع ان لا ضمان عليه فلا يقع شرطه وعليه الضمان هذا أقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة وينبئ على هذا ان له اجر منه لانه انما جرى الاجر المعنى لاسقاط الضمان عنه ويضمن الصانع ان لم يدع به لاخذ (اودعا) الصانع وبه (لاخذ) أى المصنوع فلم يأخذوه فاعضضه الصانع فى كل حال فيها اذا عاك الصانع لاخذ التوب وقد فرغ منه فلم يأخذوه فهو ضامن له حتى يصير الى يدك ابن عمر قال هذا ان لم يقبض الاجرة (الا ان تقوم) أى ثم بد (يئة) يتلقه بلا تقريبه ولا تعديه (ذ) لا يضمنه (ر) تسقط الاجرة التى استوجبها من مستأجره فيها لابلن القلم لكل مانع او حال على ظهور أو سبب منع ما حل او عمل حتى يأخذوا به وان ذلك لا يلزمهم فى منعمهم فالصانع ضامنون ولا أبر لهم الا ان تقوم يئة على الشئاع فلا ضمان عليهم ولا أبر لهم لانهم لم يسلموا ما عملوا الى أربابهم وفيها ان احترق التوب عند القصار او افسده او ضاع عنده بعد القصار ضمن قيمته يوم قبضه ايض وليس ربه ان يقرمه قيمته مصنوعا على صنعة ويعطيه اجره (والا ان يصنعه) أى الصانع المصنوع (ر) مصنوعا (بشرطه) أى بالعقبة التى شرطها عليه فتركه عنده فادى ضامعه فلا يضمنه القضى لو احضر الصانع التوب ورأى صاحبه مصبوعا بصنعة ما شرطه عليه وكان قد قد فعله الاجرة ثم تركه عنده فادى ضامعه فيصدق لانه خرج عن حكم الاستمتاع وصار الى حكم الابداع (وتنبيهات الاول) ه لا فرق بين تالف المصنوع بالصنعة وبغيرها ابن الحاجب تلقب بصنعتة أو بغير صنعتة فى التوضيح كالأودى ان سار قاسم (ه) (الثاني) ه ابن رشد الضمان بسبب الصناعة انما هو اذا لم يكن فيها تقرير فان كان فيها تقرير فركتب القول وتفسر المقصود وتقويم السبب واحترق المبلع عند القران والتوب فى قدر الصباغ فلا يضمن الا ان يعلم انه تعدى فعلها أو أخذها على غيره وجه ما أخذها قاله ابن الموار (ه) (الثالث) ه اذا ضاع المصنوع وغرم الصانع قيمته ثم وجد فهو للصانع وكذلك لو ادعى سيد عبد على رجل انه سرق عبده فأنكره فماله على شئ ثم وجد العبد ابن رشد هو للمدعى عليه ولا يتخص الصلح صهيها كان او معيبا الا ان يجد عند مدق أخفاه فهو له وفى التهذيب فى المكتري يمدى على الدابة فتضل فيغير قيمتها ثم توجد فى المكتري (وصدق) بضم الصاد وكسر الدال منقلة الرأى (ان ادعى) الرأى (خوف موت) على بيع أو شاة مثلا (فضر) أو ذبح ما خاف موته وكذب ربه وقال له تعسيت لانه امين (او) أى الرأى (سرقه مخزورة) أو مذبحه الذى خاف موته وقال ربه بل اهتمت فلا قصد الرأى لانه أمين فم لا ين القاسم رجه الله تعالى والرأى صدق فيما حكى أو سرق ولو قال فيهم ثم سرق صدق ولو خاف موت الشاة فأتى به صامدا مذبحة أو فيها صدق

(كان) أى العبد (قوله يبيد) أى سيد العبد العبد (قوله عنده) أى المدعى (قوله أخفاه) أى المدعى عليه العبد (قوله فهو) أى العبد (قوله نقيه) أى الدابة (قوله الرأى) تفسيره لابلن فاعل مدق (قوله الرأى) تفسيره لاقفال ادعى (قوله لانه) أى الرأى الختلة تصدقه (قوله امين) أى اهتمت ب الماشية عابا (قوله ولو قال) أى الرأى (قوله صدق) بضم فس كسر مثقال الرأى (قوله ولو خاف) أى الرأى (قوله أو بغيرها) بفتح المثناة عطف على بها

(قوله فادأكلها) أي الرائي الشاة التي ذبحها (قوله فلا يصدق) أي الراي قد ذبحوا وهو موصوفتها (قوله له) أي الحجام (قوله نقال) أي الرجل (قوله) أي الحجام (قوله عليه) أي الحجام (قوله لانه) أي صاحب الشئ (قوله له) أي الحجام (قوله) عليه أي الحجام (قوله أمر) بضم فكسرى أي الصباغ (قوله به) أي الصبغ (قوله وئى) أى الصباغ (قوله الاجابة) انقسم النائب فاعل نسخ (قوله المنقمة) انقسم النائب فاعل تسوى (قوله أطلق) أى لخصف (قوله قد عدم الفسخ) أى يتلف (قوله ما تعرفى المنقمة به) (قوله سواء كان التلف) أى المستوف به الخ انفسه لا إطلاق (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله المتأخر عليه) بضم الحيم (قوله لا تنقض) أى الاجابة ٧٩٢ هـ لا تأخر عليه (قوله واليه) أى عدم انتفاضه ليه لانه ذهب (قوله)

تقتضئ أي الإجابة قوله
تلقه أي المستاجر عليه
قوله وهو أي اقتضاها
به قوله وروايت أي أصبغ
عطف على قول قوله
أي الحامل قوله من
الطريق بيان ما قوله
يأتي أي يحصل قوله
تلقه أي المستاجر عليه
قوله من قبل بفتح فسكون
قوله استعمال أي حل
قوله فان تأله أي التالف
المستاجر عليه قوله من
قبل بفتح فسكون قوله
استعمل بضم التاء وكسر
الميم أي حل قوله وفي أي
المكسرى قوله من
كراته بيان قدر قوله من
الطريق بيان ما قوله
وان كان تلقه أي
المستاجر عليه قوله تأله
أي المثير قوله بفتح نون
المستاجر عليه قوله
وهو أي التقتصلي

تلق المتأرجح عليه (قوله ان كان تلقه اى المتأرجح عليه) (قوله وكرهه اى المحذور) (قوله وان كان) لانه
اى تلق المتأرجح عليه (قوله وهو) اى التضمين المذكور (قوله وروايته) اى ابر القاسم عطف على مذهب (قوله وهو)
اى الحاصل الخصال (قوله عليه) اى الحاصل (قوله اى الحاصل) (قوله فيها) اى المدونة (قوله وروايته) اى ابن القاسم
عطف على قول (قوله لانه) اى الاكثر على الجمل (قوله على البلاغ) اى لاصال والتسليم (قوله فان حل) يضم فسكر (قوله
قوله) اى المصنف (قوله كان) اى لاه (قوله ومخاضها) عطف على جاريها (قوله وروايته) اى ابن القاسم عطف على مذهب
(قوله ومما تلقى حسب حامله) تنازع فيه مذهب وروايته

(قوله لانه) اى الحامى (قوله عنده) اى ابن القاسم (قوله وتصریح ابن رشد) عطف على لانه عنده الخ (قوله وعلى هذا) اى المتقدم (قوله لا يقسم) يضم الباء وفتح الفاء والسين مثقلا (قوله قوله) اى المصنف (قوله يقولها) اى المدونة (قوله ان المصنف الخ) بيان ما يحدف من (قوله فى تفسيره) اى او غير هذين او طعام (قوله به) اى قولها للاضمان ولا كرام (قوله واستدلاله) اى جذا عجم (قوله واطل) اى عجم (قوله ولم ينسها) اى عجم وجده (قوله وان قبله) يضم فكسر مثقلا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله كان) اى كلامه (قوله مذهبها) اى المدونة (قوله به) اى مذهبها صله يقسم ٢٩٣ (قوله لكن بعده) اى التقيد (قوله لم يستثن) اى المصنف (قوله

لانه عنده لاجاره وليس على المكترى الاتيان بمثل ذلك اذ لو كانت الاجارة لا تنقض لكان عليه ان يأتى بمثل ذلك ويتركه الكرا او لتصریح ابن رشد بان مذهبها التفسير ثم قال غلطى وعلى هذا لا يقسم قوله او غير هذين او طعام الخ بقولها للاضمان ولا كرام الماعلت ان المصنف جاز على غير مذهبها خلافا لحد عجم فى تفسيره واستدلاله بكلامه المتقدم وشبهه عجم واطال بمثل كلام ابن الحسن ولم ينتهيا بالاطلاق المصنف هنا وان قيد كلامه هنا بغير ما كان من سبب حمله كان جازيا على مذهبها وبه يفسر قوله او غير هذين او طعام الخ كما فصل جده عجم ومن تبعه لكن بعده اطلاق المصنف تبعه الفقه ولم يستثن الا الاربعه والجيب بشر شراحي حيث لم ينهوا على هذا والله الموفق الباقى الذى رايته فى البيان ان القول المشهور هو الذى عزاه لابن القاسم فى المدونة وروايته وذلك كمرصه ثم قال تحصل فيها ثلاثة قول التفسير بتلقه بلا تفصيل وعلمه بلا تفصيل والتفصيل بين تلقه باهر من الله تعالى فلا تنفس بتلقه من قبل ما عليه استعمل التفسير الكراه فيما يأتى ولا على فقيهه ضيقه بحساب ما زاد (اذ تلف صحتي تعلم) يفتح الدوقع والعين وضم الهمزة مثقلا اقراء: أو مضعة (و) صوب (ضع) يفتح فسكون اى رضاع (ودرس زود) يفتح فسكون (و) نرس (روضر) يفتح الراء ويسكون الواو عجم (اضداد) تأديب فتفسخ الاجارة ابن رشد ان استاجر على عمل فشيء عين لا غاية الاضرب الاجل وذلك مثل ان يستأجره على ان يرعى له غنما بياضها او يغيره فى مال شهر او سنة فذهب المدونة ان هذه الاجارة لا يجوز لا بشرط الخلف الا فى اربع مسائل فان الاجارة تنفسخ فيما عدا المستأجره موت الصبي المستأجر على فعله وموت الصبي المستأجر على ارضاءه وموت الدابة المستأجره على راضتها وعقوق الركبة قبل تمام الاكرام المشتركة ابن الحاجب تنفسخ تلف العين المستأجرة كوت الدابة المعبنة وان دام الداروا وما يحل المنة فان كان مما يلزم تعيينه كالرضع ولم ينفسخ ذلك والا فلا تنفسخ على الاصح كتب التحلية (و) فنفسخ اجارة (من اقلع فسكنت) اسن اى برقت وذهب المذهب قبل فلهما ونسبه فى الانفساخ فقال (ك) اجارة على قصاص من جان على نفس او طرفي تنفسخ بر (عفو) مستحق (القصاص) عن الجاني ابن شامس تنفسخ منع استيفاء المنة شرعا كسكون المم السن المستأجر على قلهما والعفو عن القصاص المستأجر عليه ابن عرفة هذا اذا كان العفو من غير المستأجر وانظر هل يقبل قول المستأجر في ذهابها او الاظهر انه

انه لا ينفسخ بغيره من غير تفصيل والثالث الفرق بين ان يتلف باهر من الله تعالى لا ينفسخ الكراه وان تلف من قبل ما عليه استعمل التفسير لذكره فيما يأتى ولم يكن لشيء فيما مضى وقيل انه لا يصبى حاسان (قوله لقرامة) صله تعد (قوله به) اى تلف الصبي او الترس (قوله وعقوق) يضم العين اى حمل (قوله الركبة) يفتح الراء والميم اى احتيا ليل فرقه لا كرام) اى التزوات (قوله تنفسخ) اى الاجارة (قوله الدار) اى الغنينة (قوله ككفان) اى المستأجر المعين فى انتصاخ الاجارة بتلقه (قوله والاى وان لم يلزم تعيينه) (قوله للمها) اى السن

الاربعه) اى صبي تعلم ووضع نرس وتزوررض (قوله وروايته) عطف على ابن القاسم (قوله ذكرى) اى البنانى (قوله نفسه) اى البنان قال ابن القاسم وقال المارضى الله تعالى عنه فحين تكثر اى على محل منع يصنع يريد المكرى الى بالمدونة فسر فى المتاع قبل ان يخرج به او بعد ما رايه بعض الطريق ان ذلك سواء له الكراه لازم ان شاميه بمثل ذلك المتاع وان شاء اكرى ذلك لغيره من يجعل عليه ابن رشد هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك فى المدونة ان الكراه لا ينفسخ بقاء البيع المستأجر على له وهو المشهور فى المذهب خلافا لما جماع اصنع انه ينفسخ ويحصل فى هذه المسئلة ثلاثة اقوال احدها انه ينفسخ بتلقه بغيره من غير تفصيل والثانى

(قوله غاصبت) فاعل غصب المضاف لقوله (قوله كذلك) أي من غاصب لا يتناهى الاستحكام الشرعي (قوله ولا كراهة) أي مريها (قوله في المكثري) بفتح الراء (قوله من أمر غالب) حال من الجائفة (قوله لا يستطيع) أي المكثري (قوله من سلطان) بيان أمر غالب (قوله فهمي) أي الجائفة (قوله ما لو منته) أي المكثري (قوله بان كانت) أي الظئر (قوله غير ظاهريته) أي الحمل (قوله ثم ظنم) ٧٩٤ أي حملها (قوله لهم) الهمزة تالفة تسبقهم أي أهل لهم (قوله قال) أي ابن القاسم

(قوله فضحه) أي الإيجار
للإرضاع (قوله جعلها) أي
الظئر (قوله لا يقيد الخوف)
اضافته للبيان (قوله فأنالا)
أي الضمى (قوله من منع
الزوج الخ) بيان ما (قوله
أما) بكسر الهمزة وشد
الميم (قوله لكونه) أي
الزوج (قوله في الأول) أي
خوف الموت (قوله في الثاني)
أي خوف دونه (قوله
بعد) خبر قول (قوله الضمير)
أي ضمير أولياء الرضيع
في فسخ الأجارة إذا حلت
الظئر (قوله لظنهم) أي
المدونة (قوله كلامه) أي
المصنف (قوله وإن أوجب)
أي حله على الضمير الخصال
(قوله وهو) أي حله على
الضمير (قوله أو على نعمته)
الفسخ (عطف على على
الضمير (قوله وإن استعده
الخ) حال (قوله الظئر)
تفسير لفاعل تقدر وهو جاز
على غير ما هو ولا يس
(قوله عليه) أي الإرضاع
(قوله منها) أي مدة الإرضاع
(قوله جبروت) بضم الجيم
وكسر الموحدة أي الظئر

(قوله بقتها) أي المدة (قوله رها) أي الظئر
(قوله من الأجر) بيان قدما (قوله ولا عليها) أي الظئر (قوله ما مرضت) أي عوضه (قوله قال غيره) أي ابن القاسم
(قوله إلا أن يكونا) أي أولى الرضيع والظئر

(قوله مستاجر) يشق الجرم (قوله لا يقدر) أي العبد (قوله معه) أي المرض (قوله العبد) تنقسم لفاعل يرجع المستتر فيه (قوله
 فليزله) أي العبد (قوله السبد) أي المؤثر دون العبد (قوله بينهما) أي المؤثر والمستاجر (قوله المستاجر) يشق الجرم (قوله
 غيره) أي مالك أرض الله تعالى عنه (قوله تنافسها) أي المؤثر والمستاجر بلا رفع لما كرم (قوله أو فسخ) أي الحاكم (قوله ذلك)
 أي عقد الاجارة تنازع فيه تنافسا وفسخ (قوله نيل ذلك) أي العبد (قوله وعليه) أي كون الفسخ بحكم (قوله فقول
 الغير) أي تنافسا أو فسخ (قوله وعليه) أي الخلاف حله قول (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله وأنه) أي العقد (قوله والاول)
 بشد الوارد (قوله وكذلك) أي مرض العبد وصحته مع بقائه بعض ٧٩٥ مدة في لزومه بقية المدة وسقوط

حصته مدة مرضه من أجره
 (قوله فليزله) أي دبرها
 (قوله تنافسها) أي سكنى
 المكترى تنافسها (قوله لمن
 اعنيته) خير مقدم (قوله
 تروغ) تفهت متفلا محجم
 الضن أي هرب واختفى
 (قوله المستاجر) يشق الجرم
 (قوله وان كان) أي العبد
 (قوله عمل شيا) أي قبل
 تروغ (قوله انه) أي مؤر
 العبد (قوله يصحها) أي
 على العبد (قوله وليس)
 أي عقد الاجارة (قوله على
 وقت) أي معين (قوله تروغ)
 أي السقاء (قوله فيه) أي
 الشهر (قوله ذلك) أي
 سكب القلال (قوله غرضه)
 أي الاجرة الشهر (قوله
 اوزاغ) أي اختفى وهرب
 (قوله فيه) أي الشهر
 (قوله في يوم) أي زمن (قوله
 به) أي قضائه في زمن
 آخر (قوله اذا كان) أي
 المستاجر (قوله نقد) أي

مرض عبيد) مستاجر لخدمة اوصنعه لا يقدر معه على فعل ما استؤجر عليه (و) بسبب
 (عرب) يفتح الهاء الواو أي هرب العبد (ال) ببلد بعد (ك) بلد (العلق) أي الكافر الحارث
 للمسلمين ففسخ اجارته (الان يرجع) العبد ليحمله وليد مستاجر (في قبضته) أي زمن اجارته
 فليزله بقية عمله فوسقة للعقد وسقط من أجره خمسة أيام مرضه او هربه فيها لابن القاسم
 رحمه الله تعالى من وأجر عبيده ثم هرب السبد إلى بلد الحرب فالأجر يتناقص وأما ان
 هرب العبد إلى بلد الحرب اوافق فتنفسخ الاجارة بينهما الا ان يرجع العبد في بقية من المدة
 فليزله بمقامها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو مرض العبد المستاجر مرضا ينافي
 انفسه الاجارة بينهما الا ان يرجع العبد قبل تمام المدة فليزله بمقامها قال غيره الا ان يكونا
 تنافسا أو فسخ ذلك بينهما مسبقا قبل ذلك فلا يلزمه مقامها أبو الحسن قوله تنفسخ الاجارة ظاهره
 يحكم وعليه فقول الغير خلاف وعليه ما بين ونس قال ويجعل الوفاق وأنه لم ينفسخ أولا
 يحكم بين ونس وكذلك امار يهدم بعضها ثم يصطها ربا قبل الفسخ وقد بقي بعض المدة
 قبله بمقامها واولوا نهدم جميعها ثم ينافيها فلا يلزم المكترى سكنى بقية المدة ومن العتية
 لو تروغ العبد المستاجر حتى تمت المدة ففسخت الاجارة وان كان على شئ فله يصحها وهذا
 في شهر او ستة معينة وانما الذي يلزمه عمله بعد ذلك مثل ان يقول لجن في هذا الشهر في كل
 يوم وية فلهذا لا يضر ذكر الوقت فيه ويلزمه العمل بعده وليس واقع على وقت ولكن على
 عمل محبب ولكن قال السقاء اسكب في هذا الشهر ثلاثين فله تروغ فيه فذلك باق عليه ابن
 رشد من استأجر اجرا الشهر بعينه فخره كله او مرضه بعضها اذ غرضه فلا يلزمه قضاءه
 في يوم آخر بل لا يجوز رضاه ما به اذا كان قد نقد الا فيما قلناه فسخ دين في دين (بخلاف)
 حدوث (مرض دابة) مكثرة (في سفر) نفعها انما اكثرت لمن ركوب او حمل (ثم تصح)
 الدابة في بقية المدة لا ترجع للعمل الذي اكثرت به بعد الفسخ فيها لابن القاسم رحمه الله
 تعالى اذا اعتلت الدابة المكثرة في الطريق أي وهي معينة في عقد كراثها فسخ الكراث وان
 صحت بهذا فلا يلزمه كراثا ببقية الطريق بخلاف العبد لضرورة في سفر المسافر عليها
 وهي وان صحت بعد ملحقته وان لحقته فله قد كثرى غيرها ابن ونس اراد كذلك لو كان
 اجاره العبد في السفر لانه يلحقه نية من الضرر ما يلحقه في الدابة واكثر يسواه في العبد والدابة

دفع الاجرة للمؤثر (قوله لانه) أي رضاهما (قوله معها) أي المرض (قوله معها) أي المرض (قوله معها)
 ترسيع (أي الدابة) (قوله عتلت) أي أصابته اعط (قوله في عقد كراثها) حله معينة (قوله فسخ الكراث) جواب ان (قوله وان
 صحت) أي الدابة (قوله ذلك) أي اعتلها (قوله عليها) أي الدابة ليصحبها (قوله تلحقه) أي المكترى (قوله فله) أي المكترى
 (قوله لانه) أي الشأن (قوله يلحقه) أي المكترى (قوله فيه) أي الشهر (قوله من الضرر) بيان ما بعده (قوله جواب) أي ابن
 القاسم (قوله في العبد والدابة) حله افتقر

(قوله ولو كانت) اى الدابة فى الحضرة المبدى السمر (قوله والى بعدى السمر) اى الدابة فى (قوله المستاجر) تشير لتأبى فاعل خبر المستاجر فيه (قوله لانه) اى السرقة وقد كثر ذلك كثيره عليه السلام (قوله نأفاه) بفاء اى وجدته (قوله فهو) اى كونه سارقا (قوله لم) بضم فتح اى العبد اى يفسخ اجارته (قوله اى اى كونه سارقا) (قوله لانه) اى المستاجر (قوله لقلت) بفتح ناصب اطراف الرب الحائض (قوله ملكك) بفتح ناصب اطراف المستاجر (قوله فهو) اى الاستئجار (قوله او سلمه) اى الصغير (قوله فرشد) اى الصغير (قوله فيها) اى مدة ايجاره او سلمه (قوله ضم) ضم الحياء المحيطة وشهد التمام مكسور (قوله مقدم) القاضى (قوله علمه) اى الصغير (قوله فخلط) بفتحة ص مثله (قوله طه) بفتح الدال مثله اى قدمه ٧٩٦

ای الولی (قوله برشد) ی
الصغر غیرهما صلة تخلف
(قوله منها) ای مد تا بجا
(قوله فیلمه) ای ال رشید
(نوله انماها) ای مد
الاجار (قوله بقی منها
کثیر) بنفوس وبقی کاشهر
(قوله فیلمه) ای ال رشید
انماها (قوله هذا) ای
التفصیل (قوله فیه) ای
الصغیر (قوله فیلمه) ی
الرشید (قوله انماها) ی
المد (قوله ولم یظن) ای
ولیه الذی واجر (قوله
ذات) ای احتلامه (قوله
ه) ای الیتیم (قوله فلا
یلزمه) ای الختم (قوله بعد
احتلامه) صفة یواجر
(قوله یحیی) ای قال (نوله
رشد) تعفعلی احتلامه
(قوله وبع) یفح الراه
(قوله ودوابه) ای الیتیم
(قوله وورقیقه) ای الیتیم
(قوله فان کان) ای الیتیم

(قوله بظن) بضم فحش مثلاً (قوله بئذ) اى لقيم (قوله ففعل) بضم فكسر
(قوله عابيه) اى الليم (قوله سته) اذ احتلامه (قوله اى اى المحتل) قوله وبارئته اى المحتل (قوله واما ان عقد) اى الوصى
(قوله عابيه) اى الليم (قوله يعلم) اى الوصى (قوله انه) اى الليم (قوله من ربيع وغيره) بيان ما (قوله وكذا) اى الوصى
الى التفصيل المتقدم (قوله والشارح) اى هرام والباسط (قوله ولما) اى تبعه المنصف ابن الحاجب (قوله اى) قوله
ولا ينوهم بضم الباء (قوله لانه) اى الفسخ (قوله كف) اى ينوهم بضم النون (قوله لفظ التهذيب) اى الدال على التغيير
فالفسخ قوله بشكل دخول الباء اى لانه على عطفه على بئذ ما يستوفى منه المتعاق بفتح

(قوله من قوله ويعوت مستحق وقت) بيان ما (قوله قسم التسخيف) أي موت مستحق وقت عليه بشكل (قوله فطلب) بضم الياء
 وفتح اللام (قوله وان كان) أي يحمل غ الخصال (قوله منه) أي ابن عاشر (قوله فيه) أي التغيير (قوله ان هذا) أي التغيير (قوله ثم
 قال) أي البنائي (قوله ذرك) بفتح الدال أي اعترض (قوله هو) أي رجوعه لهما (قوله به) أي ذكركم (قوله بالاول) بضم
 الهمزة أي اجابة نفسه (قوله تصرفه) عطف على حفظ (قوله في) أي ماله ٧٩٧ (قوله على منافع ربه) أي السبقه صله

عقد (قوله فرشد) أي السبقه
 (قوله فيها) أي السنين
 (قوله الى تمامها) أي
 السنين (قوله ثم اتقى) أي
 السبقه (قوله الى حال
 رشد) اضافته للبيان (قوله
 ربحا) بفتح الراء متون (قوله
 ومقابل) أي الاصح (قوله
 ومات) أي المستحق (قوله
 فيها) أي المدة (قوله وفيه)
 بضم النون (قوله منه) أي
 كلام المفسر (قوله انه أي
 الوقف (قوله بعد اجازته)
 مسلة مات (قوله قبل تمام
 مدتها) أي اجازته صلات
 (قوله لتناولها) أي الاجارة
 (قوله هذا القول الثاني)
 أي يلزم الاجارة باقي المدة
 ان كرى مدة يجوز له
 انكرامها (قوله ولم يعز)
 أي القول الثاني (قوله
 فيه) أي القول الثاني (قوله
 فيها) أي العشر سنين (قوله
 وهو) أي الخدم عشر سنين
 (قوله ثم كرى) أي ابن عرفة
 (قوله انه) أي لبيان الخدم
 عشر سنين (قوله فيه) خبر
 ان (قوله باع) أي المكرى
 ما كرى كرى (قوله أي غيره
 قوله قبل اكرائه) تنازع فيه ووجب (قوله لتاهامه) أي المكرى أو المؤجر الخ
 (قوله لم يعز) أي المدونة (قوله بجنابة
 عبده الرهن) أي اقرار (قوله بعد رهنه) صله اقرار (قوله وعدم قبوله) أي اقرار الرهن بجنابة عبده الرهن عطف على آخر

فيسهل بـ بعد من قوله ويعوت مستحق وقت لخص التسخيف فيه والله اعلم غ في بعض النسخ
 كـ ثم صغير يكافى التشبيه وهو الصواب وهو راجع لتغيير ابن عاشر قد قطع ابن القاسم
 بالتسخيـ فطلب نقل بسا عجل غ وان كان واضحاً من جهة النظر الباني والعجب منه
 وانظر المدونة المتقدمة صريح في التغيير اذ قوله اذ لا يلزمه مصرح فيه واذا تأملت ظهر لك ان
 هذا مراد من مجرباً فسح كـ ابن الحاجب ثم قال وبالله فلا تدرك على المصنف الا في قوله
 وبقي كالشرفان ظاهر انه يرجع للمدتين وهو قول ائنيب والمعتقد قول ابن القاسم بالله
 مختص بالاولى والله اعلم وشبه في الزوم فقال (ك) بعد دوى (سقبه) اي بالغ لا يمس حفظ ماله
 ولا تصرف فيه على منافع ربه اذ رقيقه اودا (ثلاث سنين) فرشد فيه ان لزمه البقاء على حكم
 الكرام الاجارة الى عملها الفعل وليه ما جاز له فيها ابن القاسم رجح الله تعالى وأما سقبه بالغ
 واجر عليه دوى أو سلطان به وهو بوقية سنين أو ثلاثاً ثم اتقى الى حال الرشد فذلك يلزمه لان
 الولي عقديـ ثمنا جاز له (و) فسخت (ب) سب (موت) تنقص (مستحق) بكسر الحاء المهملة
 وبعاء وقفاً أي بد الهوى أي كرى المستحق لوقف سنين (ومات) المستحق المؤجر (قبل
 تقضيا) بفتح القوفية والالف أي تقضا المدة التي اجر الوقف فيها فتفسخ الاجارة تقطاع
 حقه من الوقف بمجرد موته واستقال الحق بان يله في ترتيب الوقف (على الاصح) ان التلحق
 عند ابن رشد وغيره ومقاله اذا كرى المستحق الوقف مدة يجوز له كراؤه فيها وما فيها فان
 كراؤه لا يتسرخ وفهم منه انه ان اجر غير مستحق كراؤه وانظر مدة ومات قبل تقضيا فلا
 يفسخ وهو كذلك فمن شاس ان مات البطن الاول من ذوى الوقف بعد اجازته قبل تمام مدتها
 انفسخت الاجارة وباقي المدة لتناولها بالحق فيه للمؤجر وقبل ان كرى مدة يجوز انكرام
 لزم باقيا وتلى ابن الحاجب القولين بل ترجح ابن عرفة لأعرف هذا القول الثاني لغير
 ابن شاس ولزمه ابن هرون وابن عبد السلام وظاهر اقوال الشيوخ فيه وفيه ان اعركم
 رجل حياته لخدمة عبده فلا يؤجره الا المدة قرينة كـ ثم استنبت او امداموا ولو اوصى
 لثبته ستة عشر سنين فأكربه فيها جاز وهو خلاف الخدم حياته لانه ان مات الخدم حياته
 سقطت خدمته والمزول يلزم باقيا لورثة الميت ثم ذكر ابن رشد المصطفى وابن فتوح انه
 ينتقض بيموت الخدم فيها (لا) تنفسخ الاجارة وانكرام (باقر المالك) المؤجر أو المكرى بان
 ما أجره وانكرامه بغير باع له اذ وجبه له قبل ايجارها او كرائه فعديا منه على مالكه
 لانه ما لا يكذب في اقراره بخلافه فيفسخ الاجارة وانكرامه الا لزم بمجرد عقده ابن عرفة قول
 ابن الحاجب لا تنفسخ الاجارة باقصر ان كرى بفسخه المكرى واضح كقولها في لغو اقرار
 الرهن بجنابة عبده الرهن بعد رهنه وعدم قبوله على الرهن (أو) أي ولا تنفسخ انكرام

(قره وواعه) أى المكربى المكربى (قوله على اتياه) أى المكربى (قوله له) أى المكربى (قوله لها) أى المكربى (قوله واشقب)
 أى المكربى (قوله وواته) أى المكربى المكربى (قوله لها) أى المكربى (قوله له) أى المكربى (قوله يذفعها) أى البائع السلعة
 (قوله) أى مشتريها (قوله من ٧٩٨ ملاقاته) أى مقصد (قوله والكرا الى مكة) حال (قوله ورجعت)

(خلف) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام ففاهى خلف وخلفه (بب داية) اكتر امانه منخص
 اليكها (في) زمن (غير معين) بضم ففتحتن مثلاً كلاً فافاه من سفر وتشييع مسافر
 وواعد على اتياه له بها فادوا خلف الوعد وأتاهم بعد غد يوماً ويومين أو ثلاثة فلا ينقص
 الكرا لانه كثر اسلعة معينة يذفعها له عند الحاجة قاله ابن الماز (و) غير (ج) ان رقت
 مقصد المكربى بل (وان فأت مقصده) أى المكربى ففتح يسكون فكسر من ملاقاتاً وتشيع
 وشيعهم وغير معين وج انفساه خلفه في معين كيوم كذا أو شهر كذا أو فيج وهو كذا في
 فيها الامام ماله رضى الله تعالى عنه ان اكترت من رجل اليه ان يذفعه بهما الكرا الى
 مكة وغيرهما تكارى لك الامام وغيره ورجعت عليه بما اكترت به ابن الماز انما تكربى عليه
 اذا كان له مال معروف وفيها اذا تغيب الجبال يوم ترك ليس للعليه ان لغتبه بعد ذلك
 الاركوب او الجبل له كراؤه وهذا في كل سفر في كل سفرة وان كان
 قبض الكراة رد زوال لانه لان امام المجمع جئته فان كانت انقضى الكراة وكذا كل مكربى اماماً
 باعها ولا يبقاى وان رضى ابن تونس هذا ان كان نفسه الكراة لان ذهاب الايام
 المعينة تجب فسخ الكراة وما اتفقوا على وزان ياخذ في ذلك وركوب لانه مضى في دين
 وفيها قال الامام ماله رضى الله تعالى عنه في الداية بعينها يكربى اليكها الى غد فيغير بها
 ثم ياتي بعد يومين أو ثلاثة فليس له الاركوبها ابن تونس لانه يصد تعين اليوم وانما قصد
 الركوب قال غيره ولورفع الى الامام نظرو فسخ ما آل الى الضرر ابن القاسم ان كراها اماماً
 معينة استغن الكراة فما غلب منها كالعبد يستأجره شهر او بعينه يجره أو يابقه فانه تنقض
 الاجارة وكذلك شهر بعينه في الراحه بعينها كركوباً وخمن وأغيرهما وذلك بخلاف
 المضمون ابن القاسم ان اكربى على المجمع فسل يأت الكربى حتى فأت الابن فان المكربى يغير
 فان شاء في مقابل بخلاف الايام المعينة اذا فأت لابد من الفسخ (أو) أى ولا تنفسخ الاجارة
 بظهور (فسخ مستأجر) دارامه فلا تنفسخ الاجارة ويهوى عن نفسه فان انتهى عنه أقر
 فيها (أو) (أبى الحاكم) الدارة مثلاً عليه اغير بعد اخر اجته منها (ان ليكف) بفتح فضم مثلاً
 عن نفسه فيها اذا ظهرت من مكربى الدارة خلاعة وفسق وشرب خولا يفتن الكراة
 ولكن عنه الامام من ذلك ويكف اذا من الجيران وعن رب الدار وان رأى اخر اجته أخرجه
 واكرها عليه ابن حبيب وكذلك اذا أظهر فيه الزنا أو الطباير والزمر وشرب الخمر ويهوى
 قلعه الامام وبعاقه فان لم يفته أخرجه عن جبرته واكرها عليه ولا يفسخ الكراة اه
 الامام ماله رضى الله تعالى عنه في الناسق يفعل مثل ذلك في دار نفسه انه يابقه على ذلك
 فان لم يفته باع الدار عليه الشئ أى ان سيد يعقوبته فان لم يفته اكربى عليه فان لم يفته عن
 اذاتيه لا ياتيه اليها يفت عليه ومصحح أبو زيد ابن القاسم قال الامام ماله رضى الله تعالى

الدار (قوله والا) أى وان لم يفته (قوله ويهوى) أى انجر (قوله يسقاً) أى الخالك عنه
 (قوله يعقوبته) أى المالك الدار اذا ظهر فسقه (قوله أكر يث) بضم فسكون فكسر أى داه (قوله اليها) أى الدار
 وهى مكرباً تغير (قوله يبعث) أى الدار

(قوله يخرج) يضم السامع والراء (قوله يخرج) يضم التاء أي شكرى (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله له) أي السامع
(قوله من رباطه) بيان ما تنازع فيه ولبر واخدم ٧٩٩ (قوله الآن يترك المستاجر

بكره الجيم حقه في عمله
(قوله والخم) يشغ الدال
حقه في خدمته (قوله ما عني)
يضم الهمز وكسر التاء
(قوله فانه) أي العبد
(قوله له) أي العبد (قوله
وان لم يستن) أي السيد
(قوله ماله) أي العبد (قوله
وان كان) أي الرقيق (قوله
به) أي العتق وهو موثر
(قوله وإحياه) أي للعق
وهو موثر (قوله واختلف)
يضم التاء (قوله يستل)
يضم الياء (قوله له) أي سده
(قوله فحق) أي الاجرة (قوله
ترد) يضم التاء (قوله يفت)
يضم التاء (قوله كنوا) يضم
الكاف والقاسم (قوله
يجريها) صلة تقولوا يشغ
التاموسكون الغن المحجمة
(قوله ترخص) آخره سين
مهملة وهي لغة في الصاد
يستقل من القاموس
(فصل كراه الدواب
والرباع) ٥

(قوله والرباع) بكسر
الراء جع ربيع بقصها
(قوله ويمكن) يضم فسكون
فكسر عطف على عاقل
(قوله نحو الضئنة) تفت يمكن
(قوله في وقت) صلة كاف
التثنية (قوله والجواز)
أفي عطفت على وقت (قوله

عنه في فاسق يأرى الماهل الفسق يخرج من منزله وتخرج عليه الدار والبنوت ولا تبايع
عليه له يتوب ابن القاسم يقدم المهر قاتومين أو ثلاثا فان لم يفته أخرج وأكرى عليه
ابن رشد رواية ابن حبيب يباع عليه خلاف هذا السماع وقوله فيه أصح لئلا كره من جاء
قوته ولو لم تكن له داره إلا بكرة أكرت عليه ولا يشغ كراؤا من عرقه لأن فيه مضرة
على مكربه ويحتمل حمل رواية ابن حبيب على من لا ترتفع مضرة عرقه إلا برفع ملكه وحمل
رواية ابن القاسم على من ترتفع مضرة مجرد كراؤا عليه ابن رشد ويرى يحيى بن يحيى أنه قال
أرى أن يحرق بيت النجار قال وأخبرني بعض أصحابنا أن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه كان
يسحب حرق بيت المسلم الذي يبيع النجار قبل أن ينصر إلى بيعها بين المسلمين طار أن تقدم إليه
فلو فته أكرى فيه قال وحديث الثمان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أكرى فيه
لو يشتد التفتي لبيعها أخبر به وقال له أكرى فيه لو يشتد التفتي على أهل (ار) أي ولا تنفخ
الاجارة (بفتح جمد) مؤثر أوامة مؤثر فلا تنفخ اجارة (ويقربكم) أي المقت وهو
مؤثر (على) حكم (الرقيق) في شهادته وقصاصه حتى تتم مدة اجارة فنهان وأجر عبده وأخذه
سنة ثم عتقه قبل تمام السنة فلا يعتق حتى تتم ولو مات سيده قبل تمام السنة فلا تنفخ الاجارة
ولا الخلدعة ويعتق العبد بتمام السنتين من رأس ماله الآن يترك المستاجر والخدم (واجره)
أي الرقيق الذي اعتق وهو مؤثر بعد عتقه في بقية مدة الاجارة (السيدان أواد) سيده
باعتاقه وهو مؤثر (أنه) أي الرقيق (وحو) تمام مدتها أي الاجارة فان أراد أن يجره مجرد
المصقة أو يردها فنهان ما جاز به في سماع عيسى وكراؤا سيده وان لم يستن ماله وان كان
امة فلا يبعها ابن حبيب الاجارة ماله واحكامه اسكاهم عبد واختلف في امره فقال
الامام مالك رضى الله تعالى عنه يثمل سيده ان اراد أن يجره بتمام الاجارة فيصده والاجرته
ولو لم يقضها وان اراد تعجيل عتقه فهي لا مبدقة فيها أم لا (تتيم) ابن يونس من أكرى دارا
فوسد لها جيرانه وقوله ردها لانه عيب ولهذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن
اشترى دارا فاذا لها جيرانه سواه عيب تدرجه قال الشاعر

يقولون في بيت الدار وشيمته • ولأنت حديدون ولأنت مفلس
فقلت لهم كفوا الملامة واقصروا • يصححها تنقلوا الدار وترخص

والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في بيان أحكام كراه الدواب والرباع) (وكراه الدابة كغلك) أي إيجار عاقل ويمكن
الذئب غير المشقة والدابة في وقت الضعفة عاقد ويركب كالبيع والجواز والمنع والزرع
يجوز العقد وسائر الأحكام السابقة ابن شمس أقسام الاجارة ثلاثة القسم الاول في
استئجار الدابة القسم الثاني في استئجار الاراضى القسم الثالث في استئجار الدواب
وهي تستأجر لاربعاء لوجه الركوب وللعمل ولا تستأجر للعرث (وجاز) كراه الدابة (على)
شرطا (ان عيسك) يامكثرى (علقها) يفتح العين المهملة واللام والفاء أي مانا كراه الدابة
عطف على وقت (قوله مجرد) صلة الزرعم واضاء من اضافته كان صفة قوله وسائر أي
وهي أي الدواب (قوله واللام) واما فسكون المقصود علف بقصها أي قدم لها مانا كله

(قوله وهو) اي مائتا كاه (قوله معلوم) راجع للقسمة وما بعده (قوله وهو) اي طعام ربه (قوله فيجوز) اي كراهية الدابة (قوله كذلك) اي علقها او طعام ربه. في اسمها الكراه وحدها اومع تقدا وعرض او طعام معلوم (قوله وفي هذا) اي استكرام الدابة على ان يربها طعامك (قوله وهو) اي اجتمع الكراه والبيع (قوله لان بعض) عطية الخ) على في هذا اجتماع الخ (قوله في ركوها) خبران وهذا الكراه (قوله وبضه في طعامك) وهذا البيع (قوله عليه) اي ربه (قوله وهو) اي ربه (قوله كبدله) عليه (قوله ذاهبا) ٨٠٠ واربعا) راجع لجميع ما قبله (قوله فذلك كاسينز) فوكيل سابقه

لوصف المبالغ فيه (قوله لانه) اي التفتق مؤذ كر (قوله كبر خرم) قوله معروف (اي معلوم للناس وتفاوته) مغتفر ليساره (قوله فيه) اي الاجل (قوله شمرا) اي سمي المستأجر والاجير (قوله شمرا) كراه (قوله فان كان) يدركوب المكثري (قوله في البلد) صلة يركب (قوله عنها) اي المدونة (قوله لا يكثر عها) (قوله وان) اي الدابة (قوله وان كانت) أي حوائج الخ (قوله مبالغته) قوله للضرورة (قوله جواز) قوله متاملة اي (قوله النسي) ان كانت تقل مرة وتكثر أخرى (قوله نضما) اي فان كان على ما يركب الناس الدواب جاز أقول الظاهر لا مخالفة بينهما لان ركوب الناس يقل مرة ويكثر أخرى ولا يقدر وزن على تيمينه (قوله ان عرف) بضم فكسرى (قوله ركوها في حو) فتحج (قوله وقيل للضرورة) اي يجوز

المكثرة وهو الكراه وحده اومع تقدا وعرض او طعام معلوم (او) على ان عليك (طعام ربه) اي الدابة الذي يأكاه في السفر وهو الكراه وحده اومع شئ مما تقدم وما نفعه خلو فقط فيجوز على ان عليك علقها او طعام ربه ما كذلك (أو) على ان (عليه) اي رب الدابة (طعامك) ياكثري التي تأكله في سفر لان اكثر ربهما يفسر طعام وفي هذا اجتماع كراهي ويسع في صفة وهو جائز لان بعض ما تطعمه ربه في ركوها وبضه في طعامك فيم الا بأس ان تكثري ابلادهم وجعل على ان عليك رحلتها وتكثري دابة بها عنها أو اجير رابطه امه او ابل على ان عليك علقها او طعام ربه او على ان عليه هو طعامك ذاهبا ورأى ذلك كله جائز وان لم توصف الثقة لانه معروف وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا بأس ان يؤاجر الحرو والعبد لاجل معلوما بطعامه في الاجل او بـ كونه فيه وكذا ان كان مع الكسوة والطعام دنانير او دراهم او عرض بعينها هجلا فلا بأس به وان كانت عرضا حضوة بغير عينها جائزا خبرها ان شربها بالاجلا كاجل السلم (او) كراؤها (ليركها) اي المكثري الدابة (في) قضاء حوائجها اي المكثري شهر اقمها ومن اكثري دابة ليركها في حوائج شهر امي شاه في ليل او نهار فان كان على ما يركب الناس الدواب جائزا بواو الحسن معناه في الماد ونقل الضمعي عنه يكتب شهر امي ان يركبها في حوائجها حيث شاء وان كانت تعقل مرة وتكثر أخرى للضرورة اذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه اه فناء مع نفسه او في اشامل أو لتركها في حوائجها ان عرف وقيل للضرورة وظاهره ان كالم الضمعي مخالفا في اشتراطها معرفة ذلك للناس والضمعي لم يشترطها وانما الحواز عند الضرورة وهذا خلاف قول أبي الحسن تعامل الضمعي خلاف ظاهر الكتاب لان ظاهره جواز من غير ضرورة لانه معروف اه فعلى هذا يوفق الضمعي الكتاب على شرط معرفة الناس ونماخه في تقصده بالضرورة قاله طي (او) ي يجوز تركها (اليطعن) اي المكثري (ربه) اي الدابة (شهر) معنا فيجوز وار لم يذكر قد وما يطعمه بها كل يوم فيم اعقب ما تقدم منها وكذلك ارا كراهها طعن فتح شهر امي به ولم يذكر كرم طعن كل يوم جائز لان طعن للناس كل يوم معروف الضمعي ان اعتادوا طعن نوع خاص كقمح جاز وان كان مرة شعيرة او مرة فيجوز مرة واذا كانت الاجارة على ل ولسده فترادسوا او متقاربة جاز وان تاعدت فلا يجوز لان اثنين النوع (او) اي يجوز تركها (اليعمل) المكثري (على دوابه) اي المكثري (مائة) من ارادب القمح أو قنطرة البطن او من الرقب فيجوز من اي لكل دابة

وان لم تعرف الضرورة (قوله وظاهره) اي كلام السائل (قوله لها) اي المدونة (قوله لها اشتراطها) اي المدونة (قوله ذلك) اي ركوها في الحوائج (قوله للناس) صلة معرفة قوله لم يشترطها اي المعرفة للناس (قوله لعدم) اي الضمعي (قوله وهذا) اي ظاهر اشامل (قوله وظاهره) اي الكتاب (قوله جواز) اي كراهية الدابة شهر الركوها في الحوائج (قوله لانه) اي ركوها في الحوائج (قوله معروف) اي معلوم للناس (قوله وان كان) أي المعلوم

(قوله من ذابه) أي المكبري (قوله من المائة) بيان قدر (قوله لرجل واحد) نعت دواب (قوله ولتعمل) يسكون الام
 وضم التاء وفتح الحاء والميم مثقال (قوله قوتها) يفتح الواو مثقال (قوله رجلا مختلف) حال (قوله فلا يجوز) أي كراؤفاق
 صفة لتعمل عليها مائة أردب فتح مثالا (قوله من مصر) صلة محل (قوله لیسارة القرير) على جواز (قوله لان شأنا) أي
 المرأة (قوله ذلك) أي الولادة (قوله فهو) أي المكبري (قوله عليه) أي حمل ولها (قوله ولأنه) أي ولها (قوله ليربها)
 أي رب الدابة الر جلينا والمرأين (قوله فان ائله) أي المكبري (قوله فلا يربها) أي المكبري (قوله وبأنيابه)
 أي المكبري (قوله من ذلك) أي الرجال أو النساء (قوله عينه) ٨٠١ بفتح العين المهملة أي دعاء أمقته

(قوله ليربها) أي المكبري (قوله وبأنيابه) أي المكبري (قوله من ذلك) أي الرجال أو النساء (قوله عينه) ٨٠١ بفتح العين المهملة أي دعاء أمقته
 حاقه من الماسقة بل (وان لم يسم) المكبري قدر (مال كل) من دوابه من المائة ويحصل على
 كل دابة ما يطيق حمله قيا من استأجر دواب لرجل واحد في صفة لتعمل عليها مائة أردب فتح
 ولم يسم ما يحصل على كل دابة جاز ولتعمل كل دابة بقدر قوتها وان كانت الدواب لرجل شق
 وجعلها مختلف فلا يجوز أن لا يدري كل واحد ما كرى دابته لعله (و) جاز كراؤفاق (على) أي
 (أدى) غير معين من مصر لانه المذكور على ساكنه أفضل الصلاة والسلام (لم يرب) أي
 (الادبي) الذي أريد حمله صاحب الدابة لیسارة القرير تقارب الاجسام غالبا (ولم يربها) أي
 وب الدابة (الادبي) (القادح) بالفتح وادح مال الدال والماء أي الخارج عن المعتاد في عظم
 جسمه وثقله عارض القادح من الرجال والاحمال الثقيل - هذا الذي تملك الدابة تحته (بخلاف
 ولدوته) الرأفة سقرها قبل ان يربها لان شأن ذلك فهو داخل عليه ولانه كان محمولا
 معها في بطنها فيهما من كرى دابته من رجل على رجل رجلين أو امرأتين لم يربها جاز لتساوى
 الاجسام الاتفاس فان أم دابته من فلا يربها ذلك أراد لا يربها حملها والكراؤفاق بينهما
 وبأنيابه الوسط من ذلك أو يكري الا بل في منبيل ذلك أجازا لامام مالك رضي الله تعالى عنه
 للمكبري ان يحمل في عينه ثوبا أو ثوبين ليعبر به ولا يغير ذلك الجمل وهو من شأن الناس
 ولتين هذه الاشياء منهنها كان أحسن وإذا ولدت المكبرية في الطريق أجزا الجمل على حمل
 ولها وان لم يثبت ذلك ابن يونس أراد لانه العرف ابن عرفة ظاهرها لا يحتاج لتعيين الرابك
 من رجلين أو امرأتين أو الظهور وجوب تعيين أحدهما لان ركوب النساء أشد (و) جازيها
 أي الدابة (واستثناء) أي اشتراط بأنعهما (ركوبها) أي الدابة (الثلاث) من الايام واولى
 اليومين واليوم القرطبي في شرح صحيح مسلم حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما في
 الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه جلا ف رجوعهم الى المدينة ورجله
 ركوبه اليها ثم أعطاه اثنين من الجمل وقيده مالك رضي الله تعالى عنه بقرب المسافة (لا يجوز
 بيعها واستئثار ركوبها (جعة) وكرهه) بضم فسكون (المتوسط) بين الثلاثة والجمعة أي
 استئثار ركوبه وهو الاربعون أو النجسة والستة فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من باع دابة
 فاستثنى ركوبها أو يومين أو سافر عليها اليوم أو الى المكان القريب جاز ولا يثنى فيها

١٠١ منج ث (قوله منه) أي جابر (قوله رجوعهم) أي الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 رضي الله تعالى عنهم غزو (قوله وجعل) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أي جابر رضي الله تعالى عنه (قوله
 ركوبه) أي ليل (قوله اليها) أي المدينة (قوله ثم أعطاه) أي الرسول صلى الله عليه وسلم جابر رضي الله تعالى عنه بعد
 وصولهم المدينة (قوله وقيده) بضم فسكون (قوله) أي جابر رضي الله تعالى عنه (قوله) أي الدابة (قوله
 ركوبها) أي الدابة (قوله فاستثنى) أي اشترط بأنعهما (قوله أو يسافر) أي الى البائع عطف على ركوبها (قوله عليا) أي الدابة
 (قوله ولا يثنى) أي استثناء ركوبها أو اسفر عليها

(قوله بعد) بضم العين (قوله وضمها) أي الأداة (قوله فيل يجوز استثناءه) أي أن هلكت فنه (قوله فعلا لا يجوز) أي استثناءه (قوله كره) بضم الكاف (قوله ويخرج) بضم الياء (قوله المتوسط) أي استثناءه كرويه فيه (قوله فيه) أي المتوسط (قوله عنده) أي الشيء (قوله صندان القاسم) صله يجوز (قوله وضمه) أي كراه الأداة كرويه مسافة معاملة بعد شهر وان لم ينقل لانه غر كسب معن ٨٠٢ . شأوقضه (قوله غره) أي ابن القاسم ولعل ابن القاسم وآمن الغررا ليس

لعلكم (قوله لانه كاستبد) اى يجرد من خفيج دين (قوله المستأجر) تفسير لقاعل فعل المستر
 فبه (قوله وهذا) اى اجازته فل المستأجر عليه (قوله ما بين) اى فلا حجة لذكره (قوله ولا يصلا لما به) بيان لوجه
 ذكره (قوله وما به) اى المستأجر عليه عطف عليه (قوله بالاولى) يفصح الهمز اى فلا حجة الى ذكره (قوله منه) اى المستأجر
 عليه (قوله لعل) يفصح الميم الاولى وكسر الثانية (قوله زالمه) اى وعاقبه مانعة من شر او بر او صوف او كان او جلد
 او اصف او خشب (قوله ذلك) اى الذى جله (قوله اى) لعل (قوله له) اى المكبرى

(قوله ذلك) أى غير المسمى (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله فان غاب) أى المحمول (قوله عرف) بضم فسكون (قوله فذلك) أى الكراه (قوله عرفوا) أى اعتادوا (قوله من الحمل) بيان ما (قوله لوسى) أى المكترى (قوله ين) بفتح الباء وإعجام الزاى أى ملبوس (قوله جاز) أى الكراه (قوله وحلها) غصبات متقلا أى المكترى ٨٠٣ الدابة (قوله اختلق) بضم التاء

(قوله والله) أى الوفاق
صلة ذهب (قوله وهو)
أى الوفاق (قوله لانه) أى
المحمول الخ بيان ظاهر
بجذف من (قوله عرف)
بضم فسكون (قوله لم يبال)
بفتح اللام (قوله وجلت)
بضم فسكون متقلا (قوله
قاله) أى الكراه (قوله
جنس المحمول وعدم المبالاة
بمعرفة قدره وبجعل الدابة
ما تطبق (قوله لم يبال)
المكترى (قوله ولم يسم)
أى المكترى (قوله لا يجوز)
أى الكراه (قوله أول)
بفتح التاء متقلا (قوله فقال)
أى القمى (قوله ان سمى)
أى المكترى (قوله
واختلق) بضم التاء (قوله
قنعه) أى الكراه (قوله
ويجعل) أى المكترى
(قوله عليها) أى الدابة
(قوله والاول) أى التبع
(قوله فى جعل) صلة تسع
(قوله لا يتبارى) أى الحمل
على الخلف من إضافة
المصدر لقوله وقاعله
التمنى (قوله وقوله) أى
المصنف (قوله الشرحان)
أى جهرام والبساطين (قوله
وبه) أى اختصاصه

ذلك اضروا نقل من يحمل البنائة أى فصل مثله وليس المراد به عين المعقود عليه كائى وزعمه
أقله فأنه (و) جاز كراداة لجل (برؤيته) أى المحمول من غير أن جنسه أكتفا برؤيته
ابن القاسم ويكون قد راد المحمول عرفا ونصا (أو) (بكتله) أى المحمول كأردب (أو) (وزنه)
كقسطار (أو عدده) كائنه ان لم يتفاوت (المكيل بالثقة والتقل والموزن باليونى والبوسنة
أو المعدود والكبر والصغر ابن شاس الجهة الثالثة استحقاق الدابة للعمل ويعرف المحمول
بالرؤية ان حضر فان غاب فبذكر الكيل أو الوزن أو العدد فبإلا أكثر تفاوت بين أحاده فيها
من أكترى دابة ولم يسم ما يحمل علم الميزان من قوم قد عرف حملهم فذلك لا يزم على ما عرفوا
من الحمل وقال غيره لوسى حل طعام أو بز وعطر جاز وجله قلندر مثلها عاض اختلف
فى نأى بل هذه الخفة بعض القروى بن على الخلف وان معنى قوله قدره حملهم أى قدره
والانديسون على الوفاق أى عرفوا جنس ونوع ما يحملون من التجارة ولا يضرهم بهل قدره
واله ذهب فقل وهو ظاهر الكتاب انه متى عرف جنسه لم يبال بعدم معرفة قدره وجلت الدابة
حل مثلها وقد قال فى الباب قبل هذا فى مكترى دواب من واحد ليعمل عليها مائة أوردب ولم يسم
ما يحمل كل دابة يوزن ويحل على كل دابة ما تقوى على حمله وكذا قوله فى زاملة الحاج أو الحسن
حاصل هذا ان القروى بن قالوا لا يجوز ان يسمى الجنس حتى يعرف القدر اما بنى أو يعرف ولا
يصحكن الاجتهاد وقال الانديسون ان يسمى الجنس جاز يعرفه القدر لا يجتهدون على أول
بالخلاف القمى فقال ان سمى قدر ما يحمل دون جنسه لم يجر فقدره يتفق الوزن ويختلف الكراه
لاختلاف المضرة كالكتان والرصاص المستويين وزنا واختلف اذا سمى الجنس دون القدر
فتمتع ابن القاسم واجاز غيره ويحمل عليها جعل مثلها والاول أحسن إذ قد لا يعرف قدر
ما تحمله الأرباب وتضع المصنف ابن شاس وابن الحاجب فى حمل كلام التعريف على اختلاف لا يخساره
القمى وقوله ان لم يتفاوت خاص بالمعدود كما قال الشرحان وبه قرأ ابن عبد السلام وابن
فرحون وهو الظاهر إذ كراه الجنس لا يضمنه كإثبات التوضيح وغيره والجنس المكيل والموزن
لا يتصور فيه تفاوت بالثقة والتقل فإداه طوى (و) من أكترى دابة لم يجز أو غيره ثم نقابلا
جاءت (الأفالة) من الأكرام ان كانت (قبيل النقد) للكراه من المكترى (قوله لم يسم)
سواء كانت بالكراه أو بالزاد يضمنه وسواء كانت الزاد قد نأى وأوداهم وأعرضوا بشرط تعجيلها
لان المكترى أكترى الدابة من المكترى بالكراه فقط أو به وبالزاد فان اجلت الزاد تمتعت
الأفالة لا فسخ بين فدين (و) فيجوز الأفالة منه (بمسه) أى التقيد (ان لم يغب) المكترى
(عليه) أى الكراه (والا) أى وان كان غاب عليه (فلا) يجوز الأفالة لانها معاملة السلف
بزادته (الان) تكون الزاد بفتح من المكترى فقط أى دون المكترى فيجوز (ان) كانا (اقتصا)
أى شرطا الخاصه ليس لهما ابتداء من يالدين (أو) نقابلا بزيادة من المكترى أو المكترى

بالمعدود صلة قرر (قوله وهو) أى اختصاصه بالمعدود (قوله وسواء كانت) أى الأفالة (قوله تعجيلها) أى الزاد بفتح قوله نسخ
(دين) أى منقعة الدابة (قوله فدين) أى الزاد بفتح قوله منه) أى المكترى (قوله لهما) أى المكترى والمكترى (قوله بزيادة)
هى استماع المكترى بالدابة قبل الأفالة ان نقابلا على الكراه وبه وبالزاد فان كانت بزيادة عليه من المكترى (قوله فيجوز)

أى الأقالمة (قوله لنقيه) أى السبر الكثير (قوله فتجوز) أى الأقالمة (قوله واستحسنه) أى الجواز (قوله وأقالمة بزادة)
 بيان لنسخة ابن غازى (قوله فلذا قال) أى أنت (قوله سواء كان) أى تعاقبا لهما (قوله وعلما) أى نسخة من زيادة عمله تشرح
 (قوله فى الأقالمة بزادة) خبران (قوله فتجوز) أى الأقالمة (قوله قبل النقد وبعده) نفس بطلانها (قوله ففى) أى الأقالمة (قوله
 وتجوز) أى الأقالمة (قوله قبله) أى النقد (قوله على أنها) أى الأقالمة (قوله لهما) أى الأقالمة (قوله ذلك) أى التقابل (قوله
 معنا) أى مركوب (قوله جاز) أى التقابل (قوله فيها) أى المنافع (قوله بزادة) صلة الأقالمة (قوله فى الكرا) صلة زيادة
 (قوله بالذهب) صلة الكرا (قوله لهما) ٨٠٤ يكسر الهمزة وشذ الميم (قوله وهى) أى الزيادة (قوله فيها) أى الثلاثة

(بعد سركثير) لشبهه بتممة السلف بزادة فتجوز عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى
 عنهم ما استحسنه القسطنطينى كلام المصنف هذا فى الأقالمة بزادة من المكترى على المنافع
 ومن المكترى على الكرا وما الأقالمة بالكرا معاً ترزمن غير تفصيل سواء كانت قبل النقد
 أو بعده غاب المكترى على النقد لا لانتفاء عمله المنع حينئذ وهى تممة السلف بزادة بهذا
 تبيين للثالث فى كلام المصنف ما دل على أن مراده الأقالمة بزادة فلا حاجة الى نسخة ابن غازى
 وأقالمة بزادة الخ طاقى ليس فى نسخة تفتقر بزادة فلذا قال سواء كان على رأس المال أو أزيد
 وفى بعض النسخ وأقالمة بزادة وعلما بشرح جميع من الشراح لأن التفصيل فى الأقالمة بزادة ما
 على رأس المال فتجوز مطلقا قبل النقد وبعده القسطنطينى الأقالمة من الكرا إذا لم تكن بزادة
 من المكترى ولأن المكترى ففى جائز بعد النقد وتجوز أيضا قبله على أن محل بيع أو ابتداء
 بيع وأن الذم تبرأ بها ومن لم يقل ببرائة الذم به اجتمع ذلك فى المضون وهو موضع دين فى دين عند
 أخذ الدين الذى فى ذمته وهو الركوب عن دين استحقه عنده وهو الكرا وان كان الركوب
 معينا جاز لان تصرف المكترى فيها الآن بالبيع وغيره ما رن أخذ المكترى منافع من دين
 اه واقصر ابن عرفة على كلام القسطنطينى هذا البنى حاصل مسئلة الأقالمة بزادة فى الكرا
 كما فى المقدمات ان الزيادة فى الكرا المضون بالذهب اما ذهب أو فضة أو عرض وهى
 فيها الما مجله أو مؤجلة فهذه ستة وهى فى كل منها الما من المكترى واما من المكترى فهذه
 اثنتا عشرة وفى كل منها ما قبل النقد أو بعده فهذه أربع وعشرون فان كانت الزيادة من
 المكترى قبل النقد فتجوز ان يجلت وكانت ذهابا أو عرضا وان كانت فضة فتجوز ان كانت أقل
 من صرف دينار فان اجلت امتنعت فى الثلاث لانها فى الذهب كرا وسلف وفى الفضة كرا
 من صرف مؤخر وفى العرض فمغ دين فى دين وان كانت من المكترى بعد النقد غاب المكترى
 على الكرا لا لا فتجوز المجلة من العرض مطلقا ومن الذهب بشرط المطاسة ومن الفضة
 بشرط كونها أقل من صرف دينار وتنع المؤخرة من الذهب لأنه يبيع عرض وذهب بذهب
 لا لجل قاله ابن رشد وفسه كرا وسلف أيضا ومن الفضة لأنه صرف مؤخر ويجوز من العرض
 بشرط السلم فهذه اثنتا عشرة فى زيادة المكترى يجمع خمس منها وان كانت الزيادة من المكترى

(قوله وهى) أى الزيادة
 (قوله منها) أى الستة
 (قوله منها) أى الاثنى
 عشرة (قوله ان يجلت)
 أى الزيادة (قوله وكانت)
 أى الزيادة (قوله اجلت)
 أى الزيادة (قوله امتنعت)
 أى الأقالمة (قوله فى الثلاث)
 أى زيادة الذهب وزيادة
 الفضة وزيادة العرض
 (قوله لانها) أى الأقالمة
 (قوله فى الذهب) أى زيادته
 (قوله وفى الفضة) أى
 زيادتها (قوله وفى العرض)
 أى زيادته (قوله وان
 كانت) أى الزيادة (قوله
 فتجوز المجلة) أى الأقالمة
 بالزيادة المجلة (قوله من
 العرض) بيان المجلة (قوله
 مطلقا) أى لا بشرط (قوله
 ومن الذهب) عطف على
 من العرض (قوله ومن
 الفضة) عطف على من
 العرض (قوله كونها) أى

الفضة (قوله وتنع المؤخرة) أى الأقالمة بالزيادة من المكترى المؤخرة (قوله من الذهب) بيان المؤخرة قبل
 (قوله لانه) أى الأقالمة بزادة من المكترى مؤخرة من الذهب وذكره كذا كثيره (قوله يبيع عرض) أى منقعة الذهب (قوله
 وذهب) أى الزيادة (قوله بذهب) أى الكرا (قوله ومن الفضة) عطف على من الذهب (قوله لانه) أى الأقالمة وذكره كذا
 خبره (قوله وتجوز من العرض) أى الأقالمة بزادة من المكترى مؤخرة من العرض (قوله خمس منها) أى الاثنى عشرة وهى
 الزيادة قبل النقد المؤخرة سواء كانت ذهابا أو فضة أو عرضا والزيادة بعده المؤخرة ان كانت ذهابا أو فضة وتجوز السبع الباقية
 وهى الزيادة المجلة قبل النقد أو بعده سواء كانت ذهابا أو فضة أو عرضا فهذه ست والمؤخرة بعده ان كانت عرضا

(قوله وبالعرض) عطف على بالقصة أى وتقع زيادة عرض مؤثر (قوله لانه) أى الاقالة بزيادة عرض مؤثر وكذا كبر خبره وفيه نظر لان الزيادة من المكبرى فعل الصواب جوازها به لان المكبرى باع منافع الدابة والعرض بذهب الكرا يمكن يستلزم تأجيل تأجيل الجبل السليم وتجيل رد الكرا وما قد أعلم (قوله وان كاتب) أى الزيادة (قوله وبالعرض) بضم فكسر متقلا أى الزيادة (قوله فتجوز) أى الاقالة (قوله بذهب أوفضة او عرض) أى زيادتها أى ان لم يغب على النقد والا فغنم السلف بزيادة (قوله وتقع) أى الاقالة (قوله ولو جيل) أى زيادته (قوله فى الثلاثة) أى الذهب والقصة والعرض (قوله لانها) أى الاقالة (قوله فى الذهب) أى زيادته (قوله ففتح دين) أى منفعة الدابة (قوله فى دين) أى الزيادة (قوله وفى القصة مصرف مؤثر) غير صحيح والصواب جوازها لان المكبرى استكرى منافع الدابة بالذات غير المججلة والدرهم المؤثرة (قوله فهذه ثلثا عشرة صورة) لان الزيادة اذهابا واما فضا ٨٠٦ واما عرض وفى كل منها اما مججلة واما مؤجلة وفى كل منها امان المكبرى

وامان المكبرى (قوله) وبالعرض لانه ففتح دين فى دين وان كانت من المكبرى وجعلت فتجوز بذهب أوفضة أو عرض وتقع بالمؤجل فى الثلاثة لانها فى الذهب والعرض ففتح دين فى دين وفى القصة مصرف مؤثر فهذه ثلثا عشرة صورة فى المعين المؤجل وفى اثنين المجل اربع وعشرون صورة فجميع صور المعين ست وثلاثون واما الاقالة فى الدور ففيها فى الاقالة فى الكرا امان فقيها ست وثلاثون ايضا الا فى مسألة واحدة وهى اذا غلب المكبرى على المال فلا تجوز الاقالة على الزيادة منه وان طال ذلك فلا يكون سكنى بعض المدة كسر بعض المسافة لضعف التهمة فى المسافة ففصل عما تقدم ان مجموع صور الاقالة بزيادة ست وتسعون بتقديم المنة هكذا حصلها أو الحسن وابن رشد وصاحب التكميل ونظماها أبو الحسن وغيره ووضع لها فى التكميل جدولا واما الارض فان كانت مأمونة فكذا الدور وان كانت غير مأمونة فزيادة المكبرى لا تجوز نقد الاجتال عدم ربحها فيفسخ الصكرا والله أعلم (و) يجوز اشتراط حمل الهدية (الحاج لمكة) على المكبرى (ان عرف) بضم فكسر قدرها فيها لو شرط عليه حمل هدايا مكة فان كان امرأ عرف وجهه جاز والا فلا يجوز أو الحسن أى كسوتها ووطنها فظاهره جواز تطعيمها وكسوتها الا ان الصدقة أفضل كما قال فى كتاب الصلاة الاول ويصدق بمن ما يصدق به المجد أو يجمعه وأحب الى اه وقد قالوا ان كسوة الكعبة مخصوصة لعموم النبي عن كسوة الجدران وبهذا قرره الشارح وقرره السامع على انه يجوز للمكبرى ان يشترط على المكبرى هدية وصوله الى مكة ان عرف قدرها (و) يجوز للمكبرى اشتراط (عقبة) بضم فسكون أى ركوب (الاجير) أى التلدام الذى يقوده الدابة الميل السادس على الدابة مع المكبرى أو يدهو ويشبهه المكبرى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا بأس ان يكبرى المصنعة وست وثلاثين صورة

محلا

الاقالة من كراهة الدار (قوله حصلها) بضمها متقلا (قوله واما الارض) أى الاقالة بزيادة من كراهة (قوله فكذا الدور) أى الاقالة بزيادة من كراهة فان كون صورها ستا وثلاثين وجوازا يجوز منبها وامتناع منبها منها (قوله وان كانت) أى الارض (قوله فيفسخ الكراه) أى قضاها تردد الساقية والغنمة (قوله على المكبرى) صلة اشتراط (قوله قدرها) أى الهدية فغيره لتأجيل فاعل عرف (قوله فيها) أى المدونة (قوله لو شرط) أى المكبرى (قوله عليه) أى المكبرى (قوله فان كان) أى ما يهدى (قوله جاز) أى الشرط (قوله والا) أى وان لم يعرف (قوله فلا يجوز) أى الكراه (قوله أى كسوتها) أى الكعبة المترفة الخ ففسدها بها (قوله الصدقة) أى ما يصرف فى كسوتها ووطنها (قوله ويصدق الخ) بيان ما فى كتاب الصلاة الاول (قوله يصدق) بضم فتعين متقلا أى يطيب (قوله يجمعه) بضم ففتح فكسرى أى يضرب (قوله الى يشد اليوم) (قوله مخصوصة) بضم ففتح فكسر متقلا (قوله وبهذا) أى جواز شرط حمل ما يهدى لمكة صلة قور (قوله لانه) أى الثان (قوله به) أى المكبرى (قوله الميل السادس) صلة ركوب (قوله على الدابة) صلة ركوب (قوله ويشبهه) أى الميل السادس

(قوله لانه) أى عقبة الاجبة وز كنهه (قوله وهو) أى عقبة الاجبة (قوله لانه) أى الاجبة (قوله أى يعقبه)
 أى المكترى (قوله لانه) أى المكترى (قوله لانه) أى الدابة (قوله ليس هذا) أى رفع الاشتراط الكراهة (قوله بين)
 بكسر الهمزة وتشديد اللام (قوله لانه) أى المكترى (قوله لانه لم يشترطها) أى عقبة ٨٠٧ الاجبة (قوله وهو) أى الدابة (قوله أى يعقبه)

عقبه وكوب المجتري
 (قوله صاع) أى المكترى
 (قوله اكزى) أى الدابة
 التى اكزها لركوبه (قوله
 العبي) بفتح العين الهمزة
 وكسر الباء الاولى
 التى يعقب من المشى (قوله
 من غيره) أى الذى يتب
 من المشى (قوله ففائدة)
 أى الاشتراط (قوله
 والاول) أى رفع الكراهة
 (قوله والثاني) أى رفعه
 النع (قوله نه) أى
 الاشتراط (قوله وهو) أى
 رفعه النع (قوله نه) أى
 كلام المصنف (قوله دابة)
 مفقولة كراه المساق
 لقائه (قوله منهم) أى
 الجاعلة (قوله عليها) أى
 الدابة (قوله لانه) أى
 اكز الدابة لجل ازودهم
 بشرط حمل من مرض
 منهم فلا يجوز (قوله
 يظهر) بضم فسكون
 فكسر (قوله أى المكترى)
 (المكترى) تفسير للنامل
 المستقر والمقعد البارز
 (قوله ليهك) أى المكترى
 الدابة (قوله لانه) أى

يحملو بشرط عقبة الاجبة ان يونس لانه امر معروف وهو رأس ستة أميال ومضاء انه ركب
 الميل السادس وفيه نيب اشتراط عقبة الاجبة ليعرض من كراهة فعل مثل ما استوفى
 وجوبه ليعرض من حرمة فعل الاضرمعما استوفى ليقولان أو بالحسن أى يعقبه اجبه في
 الركوب بعضهم يرفع الاشتراط الكراهة لانه يكره اكرأه لغيره انا كراهه لركوب أو
 بالحسن ليس هذا بين لانه ان لم يشترطها وعاقبه صار كن كرى لمن هو انقل منه لان العبي
 أنقل من غيره أبا ففائدة رفع المنع اه والاول ظاهر جماع عيسى ابن القاسم والثاني نص
 قول اصبح فيه ان رشد وهو القياس والتبادر من كلام المصنف الطراز المستوي الطرفين
 فلا يجوز خلفته نيب ولا يجوز (لا يجوز) كراهة جملة مشاقبة لجل ازودهم بشرط (حل
 من مرض) منهم عليها لانه ضرر وجهه وقد يظهر صحيح المرض لرغبة في الركوب يغزى
 فلا يجوز ان كرى مشاعلى ازودهم على انهم حمل من مرض منهم فلا يجوز (لا يجوز)
 اكز الدابة معينة من معبر الى مكة مثلا (اشترط ان ماتت) دابة (معينة) أو غيرت (انه)
 أى المكترى المكترى (بغيرها) أى المعينة الهالك ليهك فى بقية المسافة ان كان نقد
 الكرام ولو قطوع لانه يصير فسخ دين وان لم يفسد جاز يونس ابن القاسم وعبد الله بن
 اكترى دابة معينة الى بلد بعينها أو اد أن يقول الى دابة أو طامتها فلا يجوز بزيادة لغيرها
 قال فى الواضحة ولو شرط قبل كراهه ان ماتت ففائدة الاخرى بعينها مكانها الى غايته
 أو شرط ان كراهه ان يمضون عليه فلا خوف وشبهه فى النع فقال (ك) اكز (دواب)
 جملة (الرجل) نكل رجل دابة أو رجل واحد والباقي لا خرا وشتر كين فيها بغير مختلفة
 لجل احوال مختلفة فمن غير تعيين المالك دابة فلا يجوز ليهك بمقتضى كراهة ونأيت للتنافز
 فيها وان كانت الدواب لرجل شتر واجمالها مختلفة فلا يجوز ان لا يدرك كل واحد ما كرى
 دابة ليه (أو) كز دواب فى حققة (لا يمكن مختلفة) كبرقة وافريقية وطينية من غير تعيين
 ما كلى دابعتها فلا يجوز ولو كانت لملك واحد لاختلاف اغراض المكترين لان
 المكترى يرغب فى ركوب القوة للمكان البعيد والمكترى يرغب فى عكسه ابقاء لقوة القوة
 نفسه فظاهر وتنازع ظاهر ان يونس فى الاين القاسم رحمه الله تعالى من اكترى دابتن واحدة
 الى برقة والاخرى الى افرقية وهذا الرجل واحد فلا يجوز حتى يعين التى الى برقة والتى الى
 افرقية (او) كراهة بشي معين من عرض أو حيوان أو طعام (لم يكن العرف) فى بلد
 الكراه (نقد) أى تعجيل كراه (معين) ولم يشترط تعجلا بضافلا يجوز ان لم يتقدمه بل وان
 تقدم (أى بجلا الكراه) لعين فان عرف تعجبه أو بشرط جاز فيها من اكترى دابة أو اد

المكترى (قوله نقد) أى دفع (قوله لانه) أى اتماه بغيرها (قوله فسخ دين) أى حصة باقى المسافة من الكراه (قوله فدين) أى
 ركوب غير الهالك (قوله أو طام) آخره حمزة أى أمكن وأحسن (قوله ولو شرط) أى المكترى (قوله أنها) أى الدابة المعينة
 (قوله ففائدة) أى المكترى (قوله أو مشتر كين) أى الرجل (قوله فيها) أى الدواب (قوله لجل) حال مختلفة جملة اكز (قوله
 فيها) أى الدابة (قوله فلا يجوز) أى اكرأها فى حققة واحدة (قوله وهما) أى الدابتن (قوله من عرض الخ) أى ان معين

«قوله قبل الركوب» صلة يقسم «قوله فان ركب» اى المذكرى «قوله فله» اى المكرى «قوله ولا يتقبل» يضم فيكون فتح
«قوله أى بعدل المكرى» ضمير لافعل وفاعله «قوله للسرعة» اى الدابة صلة يتقبل «قوله المكرى» تنوين غنيمه معلقة
«قوله» وعداؤه المضائق لفاعله «قوله الآلى» يضم الهمز الى المسافة الى اكرى ٨٠٩ لغيرها «قوله صدقوا» اى التكرى «قوله»
اعداؤه اى المكرى «قوله»

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

(موتواناں ہاں) ات ۱۰

(قوله فان علم) أي الثاني (قوله بالتعدي) أي من الأول في كراهما (قوله ضمن) أي الثاني (قوله مطلقا) أي عدم الأول أم لا (قوله وان علم) أي الثاني (قوله ضمن) أي الثاني (قوله وان ظنه) أي الثاني الأول (قوله عليه) أي الثاني

فان علم بالتعدي ضمن. مطلقا وان علم بالكره فقط ضمن ان عدم الاول وان ظنه المالك فلا ضمان عليه والله اعلم (وأعطيت) بفتح العين وكسر الطاء المجهولين الداية المكترا (ب) سبب (زيادة) المكتري على (مسافة) مشترطة زيادة لها بالتحصيل فيضمن قيمتها يوم بلوغها إلى نهاية المسافة المشتركة أو كراه الزيادة للشارع المكتري وسواء كان شأن الزيادة التعطيل أو السلامة فان سلمت فله كراؤها فقط فيها لا ينقسم القاسم رحمة الله تعالى وإذا بلغ المكتري الغاية التي اكترى إليها ثم زاد ميسلا أو نحوها فعطيت الداية نذر بها كراؤه الاول والنسباني أخذ كراه الزيادة بالغاية ما بلغ أو قيمة الداية يوم التعدي ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما يضمن في زيادة المثل ونحوه وأما مثل ما يعده الناس اليه في المرحلة فلا يضمن (أو) عطبت بسبب زيادة (حل) على الحل المسترطأه (تعطبت) بفتح القوكة والطاء المسهلة الداية (بسبب زيادة) مثالا (هـ) فيضمن قيمتها يوم الزيادة أو كراه الزيادة مع الكراهة الأولى للشارع بها (والأ) أي وان لم يكن ما زاده شأنه التعطيل سواء سلمت أو عطبت (فالكره) للعمل الزائد مع نذر بها مع الكراهة الأولى وشبه في تعين كراهة الزيادة فقال (كان) زاد ما تعطبت به (أو) تعطبت نذر بها كراهة الأولى فله قطع الكراهة الأولى في الامام مالك رضي الله تعالى عنه إذا زاد المكتري على الحل الذي شرط فعطيت الداية فان كان زاد ما تعطبت به شيء خبر بها بين أخذها المكتري بكره ما زاد على الداية بالغ ما بلغ مع الكراهة الأولى أو قيمة الداية يوم التعدي ولا كراهة ابن نونس أراد اذا زاد في أول المسافة فان زاد بعده نصف الطريق واختار أخذ قيمة الداية فله قيمتها يوم التعدي ونصف الكراهة الأولى وكذلك في ثلث الطريق أو ربعها فله ثلث الكراهة أو ربعه مع قيمتها الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان زاد ما لا تعطى في مثله فعطيت فله كراهة الزيادة مع الكراهة الأولى ابن نونس لان عظمه اليس من أجل الزيادة بخلاف مجاوزة المسافة لان مجاوزتها تعد كله فيضمن اذا هلك في قليله وكثيره الزيادة على الحل المشترك اجتمع فيه اذن وتعد فان كانت الزيادة لا تعطى في مثلها علم ان هلا كما يجاوز اذن له نفسه وصفة كراهة الزيادة على الحل اذا وجبت نذر بها أو اختاره فيما تعطى فيه أن يقال كم تساوى كراهة هذه الزيادة على هذه الداية المحللة حسب ما تعدي عليه المكتري فيكون ذلك ما جمع كراهة الأولى وفيه الورود بها بما بعد زيادة المثل أو الاميال أو بعد ان حبسها اليوم ونحوه ابن حبيب بن مالك أو اياما يسيرة فلا يضمن الا كراهة الزيادة ويستثنى من قوله والا فالكراهة فقال (الآن) حبسها) أي يؤخر الداية عن ربهما مكتريهما زمانا (كثيرا) كشهر (أو) أي ربهما (كراهة) ان (تد) الذي حبسها معه الكراهة الأولى اذا ردها بها لم تنقص سوا مستعملها المكتري في مدة حبسها ثم لا (أو) قيمتها يوم التعدي ابن القاسم ان كثرت زيادة حبسها ألياما أو شهر أو ردها بها لم نذر بها كراؤه الاول والنسباني أخذ قيمتها يوم التعدي أو كراهها فيما حبسها بنسبها على أو حبسها بها بعد علم ما بلغ وان لم يتغيره (تسببان) هو الاول ابن عاشر سقوه هذه المسئلة في زيادة الاستئناس يوم تقرر به على التعدي بن زيادة مسافة أو رجل وليس كذلك فلو قال وان حبسها لم يكن انحصار واضح (هـ الثاني) هو روى ابن حبيب ايام البسيرة كالיום والايام

(قوله من الحبس) بيان ما قرره ما تنغير الاسواق اليه خبر مدة (قوله وهو) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله اولهما) اي
 محض وجوه (قوله دابة) اي غيب بغير بعثتها بقرينة ما بعدها (قوله بدت) بفتح كسر (قوله انه) اي المكتري (قوله
 تملك) اي امتداده بقاء الكراه (قوله لا يخط) بضم فتح اي لا يسقط (قوله عنه) اي المكتري (قوله شيء) اي من الكراه الذي
 سماه (قوله وهذا) اي عدم حط شيء من الكراه (قوله فيسقط الخ) بفتح ٨١١ على علمه (قوله وصوبه) بفتح فسفت

الكتير بمثل السهر وشقوه ابن عرفة ظاهر ان الخمسة عشر وما يسمي قوله قال ابن المطار مدة
 ما مضى منها من الحبس ما تنغير الاسواق السهو هو قد ايا زال سلم الى خمسة عشر ومالان
 الاسواق تنغير اليه (و) ان كثرت دابة فوجدت ماضيا او جوعا او عشا او بهادر فاحش
 في (ل) ما مكتري (فصح) كراه بعد او نرس او نقل او حمل (عضوض) اي شانه من قرب
 منه وان لم يكن منه (او جوع) بفتح اولهما اي الا تقاد الايسر (او اعشى) بفتح الهاء
 وسكون العين المهمله والهمزة الشذية لا يصير ليل او نهار لا يصير نهارا (أو) كان (دبر)
 بفتح الدال المهمله والموحدة أي جرسه الذي في ظهره (فاحشا) فحضر راحته راكبه فيها وان
 كثرت دابة او بعيرا بعينه فاذا هو عضو او جوع او لا يصير بالليل او دبرت تحت ذبرة
 فاحشة يؤذ بكثرة فيها فاحش من ذلك راكبه فاحش فيه الفصح لانه عيوب والكراه فحضر
 مضون الماني مقتضى الخبر انه ان عك لا يخط عنه شيء وهذا هو ظاهر المدونة وغيره ولم
 أر من ذكر الخط مع التملك وشبهه في التصرير بين الفصح والبقاء فقال (كان) بفتح الهاء
 وسكون الذوق حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه ملته تستأجر ثورا مائلا على ان (يلعن)
 لا كل يوم ارد بين يدهم فوجد بضم كسر التو مثلا (لا يلعن) في اليوم (الا رب واحد)
 ذلك الخبر بين الفصح وعدمه فيسقط عنه نصف الكراه قاله انت وصوبه طي راد على
 أحد وجمع ومن يتهم في الزامه جميع الكراه به خلاف ما دخل وعقد اعلمه الخط
 ونصها وان كثرت ثورا مائلا لعن عليه كل يوم ارد بين يدهم فوجده لا يلعن الا رد باق
 وده وعلك في الارب نصف درهم اه وظاهرها صفة العقد وهو جار على احد القولين
 المشهورين المتقدمين في التقسيم للعمل والزمان الذي يعمل العمل كما اشار الى ذلك
 معاض في التيسيرات والغبي وتقدم ان الخلاف اذا تمكن انقلم العمل في الزمان واقفا علم
 وهذا على صفة الكراه اجمع الجميع بين العمل والزمان فإذا دعى العمل أو ساء كما تقدم واقفا علم
 أعلم (و) ان كثرت ثورا مائلا لعن ارد بين في يوم درهم مثلا فزاد ما يلعنه فيه على ارد بين
 ما يشبه الكيل (أو نقص) ما يلعنه منها وتنازع زاد ونقص (ما) أي نقدا (بشبه) بضم
 فسكون فكسر (الكيل) أي جرت العادة بين ما فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (ل)
 ما كرى في الزيادة (ولا شيء) (عليك) ما مكتري في النقص فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ولا
 حل للرجل طعاما فزاد أو نقص ما يشبه زيادة الكيل أو نقصه فلا شيء ولا لمن ضمان ولا
 حصة كراهه اقرا والشارحان كلام المصنف وهو محتمل للتقريرين والله اعلم

الكثير بمثل السهر وشقوه ابن عرفة ظاهر ان الخمسة عشر وما يسمي قوله قال ابن المطار مدة
 ما مضى منها من الحبس ما تنغير الاسواق السهو هو قد ايا زال سلم الى خمسة عشر ومالان
 الاسواق تنغير اليه (و) ان كثرت دابة فوجدت ماضيا او جوعا او عشا او بهادر فاحش
 في (ل) ما مكتري (فصح) كراه بعد او نرس او نقل او حمل (عضوض) اي شانه من قرب
 منه وان لم يكن منه (او جوع) بفتح اولهما اي الا تقاد الايسر (او اعشى) بفتح الهاء
 وسكون العين المهمله والهمزة الشذية لا يصير ليل او نهار لا يصير نهارا (أو) كان (دبر)
 بفتح الدال المهمله والموحدة أي جرسه الذي في ظهره (فاحشا) فحضر راحته راكبه فيها وان
 كثرت دابة او بعيرا بعينه فاذا هو عضو او جوع او لا يصير بالليل او دبرت تحت ذبرة
 فاحشة يؤذ بكثرة فيها فاحش من ذلك راكبه فاحش فيه الفصح لانه عيوب والكراه فحضر
 مضون الماني مقتضى الخبر انه ان عك لا يخط عنه شيء وهذا هو ظاهر المدونة وغيره ولم
 أر من ذكر الخط مع التملك وشبهه في التصرير بين الفصح والبقاء فقال (كان) بفتح الهاء
 وسكون الذوق حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه ملته تستأجر ثورا مائلا على ان (يلعن)
 لا كل يوم ارد بين يدهم فوجد بضم كسر التو مثلا (لا يلعن) في اليوم (الا رب واحد)
 ذلك الخبر بين الفصح وعدمه فيسقط عنه نصف الكراه قاله انت وصوبه طي راد على
 أحد وجمع ومن يتهم في الزامه جميع الكراه به خلاف ما دخل وعقد اعلمه الخط
 ونصها وان كثرت ثورا مائلا لعن عليه كل يوم ارد بين يدهم فوجده لا يلعن الا رد باق
 وده وعلك في الارب نصف درهم اه وظاهرها صفة العقد وهو جار على احد القولين
 المشهورين المتقدمين في التقسيم للعمل والزمان الذي يعمل العمل كما اشار الى ذلك
 معاض في التيسيرات والغبي وتقدم ان الخلاف اذا تمكن انقلم العمل في الزمان واقفا علم
 وهذا على صفة الكراه اجمع الجميع بين العمل والزمان فإذا دعى العمل أو ساء كما تقدم واقفا علم
 أعلم (و) ان كثرت ثورا مائلا لعن ارد بين في يوم درهم مثلا فزاد ما يلعنه فيه على ارد بين
 ما يشبه الكيل (أو نقص) ما يلعنه منها وتنازع زاد ونقص (ما) أي نقدا (بشبه) بضم
 فسكون فكسر (الكيل) أي جرت العادة بين ما فيه تارة ونقصه عنه مرة أخرى (فلا شيء) (ل)
 ما كرى في الزيادة (ولا شيء) (عليك) ما مكتري في النقص فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى ولا
 حل للرجل طعاما فزاد أو نقص ما يشبه زيادة الكيل أو نقصه فلا شيء ولا لمن ضمان ولا
 حصة كراهه اقرا والشارحان كلام المصنف وهو محتمل للتقريرين والله اعلم

• (فصل في أحكام كراه الجاه والدار الخ) • (قوله واختلاف) عطف على كراه (قوله البيت) ينصرف (قوله المعد للعموم) بضم المدة
 المهمله أي الاعتساف فصل يخرج البيت المعد للغيره (قوله بالمال الحاد) فصل يخرج البيت المعد للعموم فيه بالمال البارد
 (قوله وما أشبهه) أي الجاه عطف عليه

(قوله فيها) أي المونة (قوله منه) أي جواز كراهايات (قوله بشيرمله) مقدر مصاف للصغير ثم وعده من ستر العولة والنص من عودته التعلل بالاعتداد في استعمال الماء ونحوها (قوله واختلف) بضم التاء (قوله بالأنوار) أي الساقطة ما بين السرة والركبة فقط (قوله ما دخلوه) أي الحمام (قوله لانه) أي الامام (قوله وقال ابن عرفة) أي في علمه في مخالفة ما في العتبات ما في المونة (قوله ومكره) أي الحمام (قوله منه) أي فعل المكثري ما ينبغي صواب دخوله (قوله ولم يقل) أي الامام (قوله في فعله) أي المكثري (قوله ورده) بضم الواو الخ ١١٤ إشارة إلى أن دارم حال (قوله في اشتراط الخ) صلة كاف التشبيه (قوله

لا يتبع) أى المسيح (قوله
او وصف) عطف على رتبة
(قوله) او شرطاً للمكثري
بال رتبة عطف على رتبة
(قوله وهو) أى المكثري
الخال (قوله ياز) أى
اكثراه (قوله التقه) أى
تجعل الكراه (قوله فيها)
أى اكثرا الدار القائبة
(قوله لانها) أى الدار (قوله)
مامونة) أى من التغيير فلا
يلزم الترد بين السقسة
والنسبة (قوله فاقدم)
اى المكثري الى الدار التالى
اكثرا ثالثة (قوله فلم
يرضها) اى المكثري الدار
(قوله حين رآها) اى
المكثري الدار (قوله وقال)
اى المكثري (قوله لى) اى
الدار (قوله دأى) اى
المكثري (قوله وعرف)
اى المكثري (قوله واعلى
حقه) أى أدا اكثرا
معتدلاً على رصفها (قوله)
والا) أى دأرا الدار (قوله)
وصفها (قوله فلا يجوز)
أى اكثرا دأى الا ان

(قوله) اى المكبرى (قوله والام) أى وان لم يكن لأن يسكن بقية السنة ولا يسكنه غيره (قوله وانه) اى المكبرى بالتبليغ
(قوله فان اراد) اى المكبرى (قوله كان) اى الكراه (قوله من يبيع الشروط) اى البيع بشرط يتقاضى المقسوم من البيع (قوله
الذى) اى كالتى (قوله منه) اى (قوله على انه) اى المشتري (قوله لا يجب ٨١٣ ولا يبيع) اى ما يترتب به (قوله فانما) (قوله)

قال كراهي لازم له جازا اذا كان له ان يسكن بقية الشهر او يكره اذا خرج والا فلا يجوز به
التزويج بين ظاهره وان العقد جاز وان بالتبليغ لم يسكن فان سكن لم يكره في شهر فان اراد
ان سكنت يوما فالكراهي لازم وليس لى ان اكرى من غيرى كان من يبيع الشروط الذى يبيع
منه على انه لا يجب ولا يبيع فان اسقط الشرط صح العقد على احد القولين وان شرط ان يخرج
عادا المسكن الى المكبرى وعلى المكبرى جميع الكراهي فان هذا فاسد لا يضمن فسخه لانه غير قوله
ابن يونس (و) جاز ان اكرى دارا مثل شهر او سنة (عدم بيان الاستداه) لو قمت سكتها
(وجعل) بضم الهاء المهملة وكسر الميم على ان اشد اعان (من خين العقد) فيها لا ين القاسم رحمه
الله تعالى ومن اكرى دارا سنة او سنتين ولم يسم متى يسكن جازو يسكن او يسكن غير متى
شبه ما لم يأت من ذلك ضرر وبين على الدار أى فى السكنى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه
فى المختصر الكبير وان اغلقها بالمكبرى وخرج منها فذلك له وبالنسبة للمكبرى ان يقول اغلقها
يخرجها عن ابن القاسم رحمه الله تعالى السنة محصورة من يوم التعاقد كالأقوال هذه السنة
بعضها فى التوضيح لو لم يجر على ذلك ففسد العقد لان الكراهي لا يجوز على سنة غير معينة (و) جاز
كرام الله وروى عنها ما يروى (و) (مشاهدة) وبأربعة ايام يكرهها كل يوم او كل شهر او كل سنة
يكذا ووضح (و) (البيان) العقد فيذكر (لها) اى المتعاقدين واسكن بعض الشهر او السنة
او لا عند ابن القاسم وفى روايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما فيها واختارها ابن
يونس وروى طرق وابن الماجشون لزومها فى اقل المسمى من شهر او عام واختاره للحنبل
واستثنى من عدم لزوم فقال (الام) اذا كانت المشاهدة معصية (يقصد) اى تعجيل كراه
من المكبرى المكبرى (ة) (بيان) قدره أى المتقدم من كراهي شهر او سنة أو أكثر فان كان قال كل
يوم او شهر او عام بدرهم ويحل عشرة دراهم لم يكره في شهر او سنة فى الامام مالك
رضى الله تعالى عنه من قال لرجل اكرى منك دارك او حاتونك او أرضك او غلامك او دابة
فى كل شهر أو فى كل سنة بكذا أو قال فى الشهر أو فى السنة بكذا أو الشهر أو السنة فلا يبيع
الكراهي على تعيين وليس بغير لازم فرب الدار أن يخرج متى شاء والمكبرى أن يخرج متى شاء
ولا يضمن حصصه ما سكن من الكراهي ابن يونس كأنه فى ذلك كالأهلية كريك من حساب
الشهر أو السنة بكذا هذا موضوع هذه الاقوال الآن تقدم فى ذلك كراهي شهر أو سنة فليزمه
تمام الشهر أو السنة الثانى هذا قول ابن القاسم وهو ثلاثة اقوال ابن رشد فى المقدمات
فى كراهي شهر أو سنة ثلاثة اقوال احدها قول ابن القاسم لا يكره الشهر الاول ولا بعده
وان يخرج متى شاء ويزم من الكراهي ما سكن والثانى قول ابن الماجشون يكرهها
الشهر الاول ولا يكرهها ما بعده والثالث رواية ابن ابي اويس عن مالك رضى الله تعالى عنه
ليزمه كراهي الشهر بسكنى بعضه كان اول الشهر أو لم يكن وكذلك تجرى الاقوال الثلاثة

الشهر والسنة بكذا ملة قال (قوله قال) اى المكبرى (قوله له) اى المكبرى (قوله هذه الاقوال) اى كل شهر او كل سنة او
الشهر والسنة (قوله يتقدم) اى المكبرى المكبرى (قوله لا يكره) اى المكبرى (قوله له) اى المكبرى (قوله ويزمها)
اى المكبرى (قوله يكرهها) اى المكبرى والمكبرى

(قوله مساناة) بضم الميم اى كل سنة او السنة يكذا (قوله نوذ كرها) اى الاقوال الثلاثة (قوله وليس اى كرها المشاهدة) قوله ان يحضره اى المكبرى المكبرى (قوله ثم قال اى ابو الحسن) قوله لا نهما (قوله لا نهما) اى اثبتا (قوله يحصل) بضم الباء وقع الميم اى العقد (قوله نوذ كرها) اى الاقوال الثلاثة (قوله وعلى هذا القول الثالث) اى لزوم كرها المشاهدة (قوله بعضه) قوله عندنا اى ضامن (قوله وانما اى كبرى مشاهدة) بيان للعمل الجارى بخاص (قوله كل شهر يكذا) تنبيه مشاهدة (قوله نهما) اى التاكيد (قوله لا نهما) اى التاكيد (قوله لا نهما) اى التاكيد

المدة (قوله للعادة في ذلك) اى الكرا امتناع عنه بزم ولم يذ كرا (قوله مطمر) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة اى خلا في باطن الارض معدودا لخزن الحب به (قوله لمطر) بضم فسكونه تكسر (قوله كل شهر) بضم السين (قوله كبرى) بضم اترابه اى الحب المطمر (قوله ذلك) اى الحب المطمر (قوله فان لم يسع) اى المكبرى الحب المطمر (قوله منه) اى المكبرى (قوله منه) اى اترابه الحب المطمر (قوله لان البقاء) اى الى الغلا (قوله لمن غرر المدة) بيان ما (قوله لانه) اى غرر المدة (قوله وسنر) بضم السين وقع الظاء (قوله فيمجان) بضم فسكون فتقع اى التكاثر (قوله عليها) اى العادة (قوله فى الصنف) صلة كرا (قوله وبعلم) اى المكبرى (قوله انه) اى المكبرى (قوله عليه) اى انان (قوله اترابه) اى الطعام (قوله قبله) اى الشئام (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله اى النعمى) قوله انه على النعمى (قوله لغاية) اى الى الغلا (قوله العكس) اى تأجيله لغاية فى حق المكبرى (قوله كونه) اى التأجيل بافتلا (قوله وقوله) اى النعمى (قوله فاسد) خبر قوله (قوله واحاديث) عطوف على يسع (قوله عنه) اى الفرر (قوله بنشد) بضم فسكون فكسر (قوله سبعه وعشرون) تاريخ كآية هذا الحل من الشرح (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة الثوب اى المصنف (قوله انه) اى الكرا معلقة بخلاف جحد في (قوله لهما) اى المكبرى والمكبرى (قوله نص) اى المكبرى (قوله اوباه) اى المكبرى

فى كراء الدور مساناة به وذكراها ابن عرفة وفيه ايضا والقول الاول هو مذهب المدونة وعبارتها وايضا يعقد لازم ورب الدار ان يحضره متى شاء ولم تكبرى ان يخرج حتى شاء وذكرا ابو الحسن القول الثانى عن رواية مطمر وابن الماجشون ثم قال وهو احسن لانهما اوجبا بينهما عقدا ولم يذ كرافه خيرا فوجب ان يحصل على اقل ما تنصفه تلك التسعة وذكرا الشيخ صياغة فى شرح التنقيح وقال وعلى هذا القول الثالث العمل عندنا وازمن اكبرى مشاهدة كل شهر يكذا اذا سكن بعض الشهر كاربعة ايام لزم كلاهما بقية الشهر فليس لاحدهما خروج عن ذلك الا براضا لآخر من تأمهما عند رأس الشهر فالقول قوله (تنبيه) النعمى قديما للمكبرى الصبر الى مدة لم يذ كرا فى العقد للعادة فى ذلك كنى يكبرى مطمر البطم فيه فحاشا وشعر او ما اشبه ذلك كل شهر او كل سنة يكذا فليس للمكبرى اترابه ولا يجبر للمكبرى على اخراج ذلك الا ان تنفع الاوقات الى ما العادة البيع من مثله فان لم يسع فالمكبرى اترابه وهكذا جرت العادة عندنا فى كراء المطاير وان اداد المكبرى اترابه ذلك قبل غلته فليس للمكبرى منه من لان البقاء من حق المكبرى وبعنى عما يكون فى ذلك من غرر المدة لانه ما يدعو الضرورة والضرورة ينظر الى العادة فى خزن الزيت فيجسملان عليها وكذلك العادة فى كراء الخزن للطعام فى الصيف ويعلم انه قصد ان يشتق عليه فليس للمكبرى اترابه قبله قبله ابن عرفة ثم قال حاصل قوله انه جعل خزن الطعام من غير لاغاية فى حق المكبرى على المكبرى دون العكس ومن الواضح كونه اسلا مجهولا وقوله يعنى عن غرر المدة للضرورة فامس لان هذه الضرورة مما شهد الشرع بالغائها حاسما فتقرر فى بيع الغرر وأحاديث النبى عنه وكان ابن عرفة عن بنشد

لقد مررت على سهام بجقونها • كما مررت على النعمى مذهب مالك

وشبه فى الزوم فقال (ككرا) (رجية) بفتح الواو اى مدة معينة مصورة (بشهر كذا) اى بشهية الشهر او السنة كرمضان وسنة كذا كسنة سبعة وعشرون بتقديم السين (او) به هذا الشهر او هذه السنة (او) بقولها كترها اشهر) بفتح فسكون فضع جمع شهر او سنتين (او) بقولها كترها (الى كذا) اى كتمام سنة تسعة وعشرين غ كانه انقص بهذا قول عاض فى تنبيهه لا خلاف اذا نص على تعيين السنة او الشهر او جابجا بوقوم مقام التعيين انه لازم لهما وذلك فى خمس صور اذا قال هذه السنة او هذا الشهر او سنة كذا او مسمى عددا زائدا

اى النعمى (قوله لغاية) اى الى الغلا (قوله العكس) اى تأجيله لغاية فى حق المكبرى (قوله كونه) اى التأجيل بافتلا (قوله وقوله) اى النعمى (قوله فاسد) خبر قوله (قوله واحاديث) عطوف على يسع (قوله عنه) اى الفرر (قوله بنشد) بضم فسكون فكسر (قوله سبعه وعشرون) تاريخ كآية هذا الحل من الشرح (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة الثوب اى المصنف (قوله انه) اى الكرا معلقة بخلاف جحد في (قوله لهما) اى المكبرى والمكبرى (قوله نص) اى المكبرى (قوله اوباه) اى المكبرى

(قوله وكان) يقع الهمز وشدا النون (قوله صدق) يقتضات محققا أى جديج (قوله وجيبة) خبر كون (قوله لانه) أى الشان
(قوله فانه) يقع الهمز وشدا النون أى المكترى (قوله أو غير وجيبة) عطف على وجيبة (قوله اختلف)
۸۱۵

بضم التاء (قوله على انه)
أى اكترى سنة واشهر
(قوله فى زومهما) أى
التكالىبين (قوله السنة)
فاعل زوموا المضاف لمقوله
(قوله وهو) أى زومهما
السنة والاشهر (قوله بين)
بكسر المشاقمة (قوله
من قولها) أى المدونة (قوله
وله) أى المكترى
ويسكن بضم الباء أى
المكترى (قوله لهما) أى
الدار (قوله وانزاجه) أى
المكترى (قوله لم يتركه) أى
دبره (المكترى (قوله ومن ذلك)
أى البين فى الزوم (قوله
قال) أى ابن القاسم (قوله
تصحب) بضم التاء (قوله
هذه الايام) أى التى مضت
من الشهر (قوله ثم تكمل)
بضم التاموزع الميم مثقلا
أى الايام التى مضت من
الشهر قبل الكرا (قوله اذا
قال) أى السيد (قوله قرض)
أى العبد (قوله فانه) أى
السيد (قوله قال) أى ابن
القاسم (قوله وثقة) أى
معينة (قوله ثم ذكر) أى
ابن القاسم (قوله) أى ابن
القاسم (قوله متى شاء)
تنازعته للخروج وانزاج
(قوله وان ما وقع فى الكتاب)
بضم العين (قوله ثم

على واحد كسنتين أو ثلاثا أو ذكرا لاجل فقال أكره ما اشهر كذا أو سنة كذا أو قد اشهر
أوسنة أو أكثر اه فتقول المستفاد اشهر كذا بصيغة الجمع فى بعض النسخ وهو الصواب
اشهره لقول عياض أوسمى عددا وإذا على واحد كسنتين أو ثلاثا فى النظر قول عياض
وسمى عددا زاد على الواحد قل لفظ الشيخ خليل كان اشهر انما سقط النسخ الألف
والذى لابن ونس ومن المدونة وأنا كترى منه سنة بعينها أو شهر بعينه فلا يكون لاحدهما
فرضه الا ان يتراضا بجمعا ابن حبيب وكذا وقال سنة اشهر أو هذه السنة أو الى سنة كذا
فهذا كله وجيبة لازمة الا ان يستطرأ الخروج بان شاء جد عجم جعل المصنف شهر من
الفاظ الوجيبة كفى القدماء وسقول وفى سنة هكذا تأويلان فالظاهر أن هذا على
احد التأويلين وكان وجهه أنه إذا جعل على الاستدانة من حين العقد يصير مثله قوله هذا
الشهر فانظر فى ذلك اه الباقى صدق فى أن هذا على أحد التأويلين أى معرفة جعل ابن رشد
الافاظ الدالة على التعيين أربعة فقط التسمية كشهر كذا أو ثلاثة كهم هذا الشهر والثالث
التشكيرون وإضافة للمتكبر كقوله أكرهك الهامشرا أو سنة الرابع قوله أكرى لوقت
كذا وإن سعى الكراه دون تعيين منه كأكترى الشهر بكذا أو كل شهر بكذا وفى كل شهر
بكذا وفى لفظ السنة كذلك فالكبر متغير لازم اه فغنى ابن رشد الزوم فى المتكبر غير المضاف
فقرينه ثم كلام المصنف لم يتبعه لما عده والكلام لله تعالى (وفى) كون أكثرها
(سنة) أو شهر (بكذا) كعشرة دراهم وجيبة لانه لما كان الاستدانة من حين العقد فكأنه
قال هذه السنة أو هذا الشهر وهذا تأويل أبى الباقية ولا أكثر أو غير وجيبة أعدهم تبيين المدة
لصدق سنة بأى سنة وشهر بأى شهر وهذا تأويل أبى محمد صالح (تأويلان) عياض اختلف
فى ثلاث صور إذا قال أكرى منك سنة أو شهر أكرهم فعمل الأكثر ظاهرا الكتاب على أنه مندل
هذه السنة فى لزومها السنة أو الشهر هو بين من قولها ان أكرته دار سنة أو سبعة
بغير زول ان يسكن ويسكن من يشاء ولو كان له التلميز وانزاجه لم يتركه يسكن من
شاه ومن ذلك قوله ان استأجرت دار سنة يعلمه حتى عشرة ايام من هذا الشهر قال تصحب هذه
الايام ثم احده عشر شهرا ثم تكمل مع الايام التى مضت من الشهر ثلاثين يوما وفى كتاب المدر
إذا قال أكرهم اكرهم اكرهم سنة أو ثلث أو هذه السنة لسنة بما لها فرض حتى مضت السنة فانه
حر قال وانما سألت ما سكن سنة وثقة ثم ذكر مسئلة الذى أكرى داره أو دابته أو غلامه
فقال أكرهم منك سنة فاسنة من يوم وقع الكرا وكذلك إذا قال هذه السنة بين ما وهكذا
لحق العتية فى تفسير يحيى بن كساب ابن حبيب وذهب أبى محمد صالح الى أن قوله أكرى منك
سنة لا يقتضى التعيين وله الخروج ولرب انزاجه فى شام على قوله كل سنة وان ما وقع فى
الكتاب من هذا التام مناه سنة معينة وخافه ابن الباقية فى تأويل لفظ الكتاب على ما عدهم قال
الصورة الثانية قوله أكرى كل سنة بدركم أو كل شهر بدركم فذهب الكتاب والعتية أنه غير
لازم والثالثة قوله أكرى السنة بدركم فى العتية هو من قوله سنة الشارح يرى الخلاف
أى المدونة عطف على أن قوله أكرى الخ (قوله من هذا) أى ما من (قوله شاقمه) أى أبى محمد صالح (قوله بعد) بضم العين (قوله ثم
قال) أى عياض (قوله الثانية) أى من الصور المختلفة فيها

في الحق دلالة يذ كزارة تصديق المسدة وتارة تصديق الكراء (و) جاز كراء (أرض مطر عسرا)
 من السنين (ان لم يتقد) المكثري الكراء المكثري أي لم يشترط التقديرون قد فعل فلان شرط
 التقديرون لا يجوز طئي المشر هو شرط التقديرون لا يصح السكون كأيون خسن كلام
 المصنف في فصل الخيار وقد صرح هناك بجواز التقديرون كالدولة فقال أبو الحسن معناه
 ان لم يشترط التقديرون عليه قوله فان شرط التقديرون الكراء كله ان شرط التقديرون لكل العشر
 بل (ولو) شرط التقديرون سنة واحدة من العشر ففيه الاين القاسم وجه الله تعالى ولا بأس بكراء
 أرض المطر عشر سنين ان لم يتقد أبو الحسن معناه ان لم يشترط التقديرون عليه قوله فان شرط
 التقديرون فسد الكراء وان اكترها سنين وقد امكت العشر جاز تقديرون عامه هذا ولا مام
 ما لا شرحه الله تعالى وان اكثري أرض المطر سنة قرب الحارث وحين وقع الغيث فلا يجوز
 التقديرون تروى ويمكن من الحارث (الام) الأرض (المأمونة) الري (ك) أرض (التيل) يكسر
 التون وسكون الغيبة أي شهر مصر المتخففة (و) الأرض (المعينة) يقع الميم وكسر العين
 المهملة أي التي تسمى بين جارية أو بر (فيجوز) شرط التقديرون فيها ابن رشد قد اكترها جاز
 في الأرضين كلها من غير تفصيل السنين الكثيرة وسواء على مذهب ابن القاسم كانت مأمونة أو
 غير مأمونة وتنقسم في جواز التقديرون على قسمين فما كان منها مأمونا كارض التيل وأرض
 المطر المأمونة وأرض السقي بالانهار والعيون الثابتة والالتاب المعينة فالتقديرون لا دعوا
 الكثيرة جاز وما كان منها غير مأمون فلا يجوز التقديرون فيه الا بعد ان يروى ويمكن من الحارث
 كانت من أرض انيسل أو من أرض المنار والسقي بالعيون والالتاب طئي مرادها الجواز
 وعدم مع شرط وكذا قول المصنف فيجوز أي مع الشرط وعلم من كلام ابن رشد ان
 غير المأمون فيجوز التقديرون بالشرط سنة واحدة بعدد مياهها أو التمكن من حرثها وانما يمنع ذلك في
 السنين الكثيرة ونحو قول المدونة وان اكترها سنين وقد امكت العشر جاز تقديرون عامه
 هذا أبو الحسن معنى هذا بشرط وقوله وقد امكت أي ورويت فقول المصنف ان لم يتقد
 في مفهومه تفصيل وكذا قوله ولو سنة أبو الحسن فعد ابن القاسم فيجوز التقديرون اذا رويت
 وقال غيره لا يجوز التقديرون تروى بامامونا والحاصل ان الأرض الغير المأمونة انما يمنع
 اشتراط التقديرون السنين أو قبل ربحها ما بعده فيجوز سنة واحدة وعشدين المجاشون
 لا يجوز حتى تروى بامامونا وفيها عقب ما سبق وان اكترها قرب الحارث وحين وقع الغيث
 لم يجز التقديرون تروى وقال غيره لا تكثري أرض المطر حتى تروى مرة تعطين أخرى الا قرب
 الحارث وتوقع الغيث اذا لم يتقد ولا يجوز كراءها بالتقديرون تروى بامامونا والمتوال بالملها
 الزرع ولا كثر مع ربحا وقول المطر أبو الحسن قوله لم يجز التقديرون عامه بشرط (ويجب)
 التقديرون أي يقضي بالمكثري الأرض على مكثريها (في مأمونة التيل اذا رويت) لانها لا تحتاج
 السقي آخر مفهوم التيل ان أرض المطر والسقي لا يجب التقديرون فيها لانها لا تحتاج السقي
 مرادها لا يجب التقديرون حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء ابن رشد قال أرض التيل فيجب
 التقديرون اذا رويت لانها لا تحتاج الى السقي فيما يستقبل فإلّا يكون المكثري قابضاً لما
 اكثري واما أرض السقي والمطر فلا يجب على المكثري دفع الكراء حتى يتم الزرع ويستغنى

(قوله المقدم) يقع الرأى
 الشهر أو السنة غير المضاف
 منكر أو معرفة (قوله لانه)
 أي المقدم (قوله فان شرط
 التقديرون) مفهوم ان لم يتقد
 (قوله وقد صرح) أي
 المستنب (قوله عليه) أي
 كون معناه ان لم يشترط
 التقديرون (قوله فان شرط التقديرون)
 أي ولم يقل فان تقديرون
 (قوله) بضم فسكون صلة
 اقترى (قوله وحين وقع
 الغيث) عطفت تفسير (قوله
 فيها) أي عقد كراء (قوله
 وتنقسم) أي الأرضين (قوله
 منها) أي الأرضين حال من
 مأمونا (قوله فيه) أي غير
 المأمون (قوله ويمكن) بضم
 ففتح فكسر مقلا (قوله
 مراده) أي ابن رشد (قوله
 وعلم) بضم العين (قوله
 هذا) نعم عامه (قوله
 تفصيل) أي بين التقديرون
 بشرط ولا يجوز التقديرون
 ولا شرط فيجوز (قوله غيره)
 أي ابن القاسم (قوله لانه)
 أي أرض التيل

(قوله انه) اي المصنف (قوله هو) اي كلام ابن رشد (قوله اعترضه) اي كلام المصنف (قوله معه) اي التبعي (قوله كذا) اي بفتح القاف مشددا لادال المصنف آخره فون مساحه معلومه للزراعي (قوله فيها) اي المدونة (قوله جاز) اي اكثر او (قوله ان تساوت) اي الارض في المودة واضدها والغرض منها (قوله والا) اي وان لم تسو (قوله يعين) اي ضم ففتح فكسر مثغلا (قوله موضعا) اي الاذرع (قوله شرطه منقعه) اي على ترتيب ٨١٧ علمه منقعه (قوله تبقى في الارض) اي بعلتقام مدة كرايتها (قوله

عن الماء طاف فلم يقدر ان يرشد ارض النيل التي رويت بالمأمونة كما فعل المصنف ولا شك انه قصد اختصار كلام ابن رشد اذ هو الذي اعتقده في توضيحه وقد اعترضه ج في التقيد بالمأمونة اذ يحصل الراء تكون مأمونة وقوله تارويت اي بالقيل كما هو ظاهر عبارة ابن رشد وغيره من أهل المذهب وقال التبعي معنى قول ابن القاسم يلزم التقيد في ارض النيل ان رويت اذا انكشف الماء عنها وامكن قبض منافعهها والقياس ان لا يلزم التقيد بما فيها لان المكسرى اشترى شيئين الماء وموقع الارض فلا يلزمه التقيد بهما ولا يلزمه تركه معهما كالم لا يظلم به وانما طلفت في هذه المسئلة بعض العاقل لان في ارض من حقها من شرابه والله الموفق (د) جاز كراه (قدر) بفتح فسكون أي مقدار محدود وبيان قدر (من ارضك) بما كرى كذا (ان عين) بضم فسكون مثغلا بتسمية او اشارة او علامه (أو لم يعين) (تساوت) ارضك في المودة أو الراد ما توفي الاغراض المرادة منها ومثله هو قدران كراه الجزر الشائع كانه نصف والثالث ما تزول لم يزل وتساوت الارض فيها من اكرى ما قد تذر اع من ارض معينة جاز ان تساوت والا فلا يجوز حتى يعين موضعها (د) جاز كراه ارض (على) شرط (ان يجزئها) المكسرى حرثا (ثلاثا) ثم زدها (أو) على شرط (ان يزلها) أي يجعل المكسرى فيها ز بل لا يتوقف (ان) عرف بضم فسكون فوع الزيل وقدمه ابن عرفه شرط منقعه تبقى في الارض كشرط نقد بعض كرايتها فيها من اكرى ارضا على ان يكرها ثلاث مرات ويرزعه في الكراب الرابع جاز كذلك على ان يزلها ان كان الذي يزلها به شيئا مروقا ابن تونس اراد اذا كانت مأمونة لان زيادة المحرث والتزليل تبقى منقعه في الارض ان لم يتم زرعها فمسير كنهه لشرطه في غيرها المأمونة فان زل في غير المأمونة ولم يتم زرعها فمسير كنهه لشرطه على معناه حرثها وهو عندنا حرثها على كرايتها دون ما اشترطت زيادته على المعتاد فخرج بالزائد لانه كنهه لشرطه فيها وان لم يتم زرعها فمسير كرايتها بشرط تلك الزيادة لانه كره ما سد عليه التونسي ابو الحسن قوله قطر كم يزيد كراؤها اي في السنة الثانية واجازها ناسع لابل فغناض ما في السبع الفاسدة ان كان للامام مال ودان كان لا ينفق فهو موافق اه (د) جاز كراه (ارض) مكرية (سني زاي) اي صاحب (شجر) مفرس (ج) اي الارض فيجوز كراؤها (سني مستقبلة) اي السنين الاولى لذي الشجر او لغيره غ في بعض النسخ كذا بكاف وفي بعضها الذي يلام فان كان الكاف فافوض منون وسنين مسله كراه القسود والكلام متعلق على فروعين شبهه وهو ما قبل الكاف وشبهه وهو ما بعده والمضى ويا ز كراه ارض سني وشبهه في الجواز فقال كراها الذي شجر بها سنيين مستقبلة وليس الاول المشبه به مكر رافع

١٠٣ م ت المكسرى على المكسرى (قوله انه) اي الحرث الذي ادعى المعتاد (قوله فيها) اي غير المأمونة (قوله فعليه) اي المكسرى (قوله انه) اي اكثر اوها بشرط الزيادة (قوله ما في السبع الفاسدة) اي من منعه (قوله ان كان) اي الجواز بشرط ناقض (قوله وان كان) اي الجواز (قوله فهو) اي الجواز (قوله موافق للمذهب ابن القاسم) من جواز بيع الزيل للضرورة (قوله الاولى) اي بضم الهمزة (قوله لذي الشجر) صله كراه (قوله فان كان) اي للفق

(قوله هذا) أي وأرضه من (قوله دليل) صلة شمول وإضافته للبيان (قوله انه) أي المستنف (قوله الاول) أي وأرضه من
عشر (قوله في النقد) صلة فصل ٨١٨ (قوله وان كان) أي المقت (قوله وان كان) أي الشجر (قوله لك) أي المكنى (قوله منك)

قوله وأرضه من عشر الخ لشمول هذا كراهي القوم أو بناء دليل انه فصل في الاول في النقد
دون هذا وأشار الى المشبه الذي به الكاف الى ان من اكثرى أرضا من غرس بها شجر ييجوز
انه ان يكثر بها من مستقبله على السنين الاولى القول المدونة قال الامام مالك رضي الله تعالى
عنه ولو اكثرى أرضا من سماء غرس فيها شجر اختلفت المدونة فيها شجر فلا بأس ان
تكثر بها من ربا من مستقبله وان كان بلام فقلل أرض غير ممنون لاضافته لمن لا يذوق
مناسبة سيوفه الاضافة تقع بأدنى سبب وحيث ان الكلام مشتمل على فرع واحد هو نصها
المقدم والمخبر وجاز كراهي أرض من سنين ماضية من مستقبله لمن غرس بها شجر الى السنين
الماضية وفيه قافي ولو قال أرض من سنين مستقبله لذي شجر بها او غير ذلك كان أخصرا واضع
وعبرة الشامل أحسن اذ قال ككرائم الذي شجر بها او غير سنين مستقبله ودخل في الغير
الاجنبي والحكم سواء ان لم يذ كر في المدونة والله اعلم ويجوز كراهي الأرض التي بها شجر لغير
مكر بها من مستقبله ان كان ذلك بل (وان) كان الشجر الذي به (الغيرك) بان كراهيها لغير
وغرس بها شجرا وانقضت مدته فيغير زاعدها كترأوا سنين مستقبله ثم ان كترأها منك المكنى
الاولى بني شجرة الى تمام المدة الثانية والافلاك الزامه بقطع شجره ونسوية الأرض فيه الابن
القاسم ربحه الله تعالى لو كترت أرضا من سنين ثم اكرى بها الغير فغرس فيها شجر اتم انقضت مدة
الكرام فيها غرسه فذلك ان تكرر بها من ربا من سنيين مستقبله ثم ان أرضا القاسم والافلق
غرسه ابن يونس جاز كراهيها عند ابن القاسم لان لرب الأرض ان يغير القاسم على قلع غرسه
بعد عام كراهيها فكان المكنى انما يدخل على ان يقطع القاسم غرسه منه لا ملك من الأرض
ما كان بها ملكه ولا يستطع مخالفة مدخله على امره معروف فغ فقبوز المصنف في
الطلاق لذي الشجر على ما هو اعم من غارسه والتقت غطاطه بعد كره بصفة الغيبة واليخني
ما في ذلك وعبرة المدونة احسن والله اعلم (لا) يجوز كترأوك أرضا بها (زرع) أخضر لغيرك
عقب اقتضاها مدتها كترأ زاعدها ليس لمكرى الأرض الزامه بقلعه بل يلزمه بقاؤه بها الى
تمام طيبه وله كراهيها ما زاد على المدة الاولى ابن القاسم لو كان موضع الشجر زرع أخضر
ليكن رب الأرض ان يكرىها مادام زرع هذا فيها لان الزرع اذا انقضت المدة يمكن لرب
الأرض قلعه وانما كراهي أرضه وقلع الشجر فاقترافا لا ان يكرى بها الى تمام الزرع فلا بأس
بذلك ابو الحسن قوله الا ان يكرى بها الى تمام الزرع أي بعد الزرع فاليه يعني بعد هذا القاهر
الا بمعنى لا يبقاها على غناه لانه يلزم كراهيها في المدة التي بقيت لزراع سبب باقي
المصنف فلا معنى لمقدار كراهي ذلك (و) جاز اشتراط (كس) مرأض في كترأه على
المكرى لا نمره وفوجهه فيها لا ينال القاسم ومن اكثرى دارا او جارا واشترط كس
المراحيض والقرب وضلالة الحمام على المكرى جاز لانه امره معروف وابن يونس قيل معنى ذلك
في كس ما يكون بعد عقد الكراهي او اما ما كان يوم العقد في المراحيض فهو على المكرى شرط
عليه ام لا كما لو كان في أحد البيوت المكتراة فاشترط ان يتركه عليه ان يتركه في البيت للمكرى
فذلك المرأض ابن القاسم ومن اكثرى دارا فليزجها من ربا وكس من ربا فيها

بالمكنى ثانيا (قوله والا)
أي وان لم يكثرها منك
المكنى الاول (قوله فلك)
بالمكنى ثانيا (قوله الزامه)
أي المكنى الاول (قوله
ثم ان أرضا القاسم)
أي بقى غرسه (قوله والا)
أي وان لم يتركها (قوله جاز)
كراهيها أي الأرض التي
فيها شجر لغير مكرى بها
(قوله عند) أي تمام
كرائه (قوله لانه) أي
المكنى (قوله من الأرض)
بيان ما يلزم (قوله ولا
يستطيع) أي القاسم
(قوله عندا كتره) أي المكنى
(قوله فقد دخل) أي المكنى
(قوله فيغير) بفتح
مقتضى التفرع يبع على نص
ابن القاسم (قوله والتقت)
أي انتمل المستنف من
طريق من طرق التعبير الى
طريق غير (قوله غطاطه)
أي المستنف ذا الشجر
(قوله عقب اقتضاها) صلة
اكثر (قوله و) أي المكنى
(قوله على المكنى) صلة
اشتراط (قوله لانه معروف
وبوجه) أي الكس على
جواز اشتراطه عليه
أي فلا جهالة فيه واحتج
لهذه الدلالة ان الكراهية
في مقابلة شكلها وبضعة

في مقابلة كس ما يتبعهم في مرأضها (قوله جاز) أي كترأوه (قوله لانه) أي الكس واصلاح

(قوله وهي) يفتح الواو والهاء أي اختل (قوله من المقدرات الخ) بيان ما (قوله هطل البيت) أي نزل المطر من سقفه (قوله
الطر) يفتح الطاء المهملة وتشاد الراء أي تليس مطعه يفتح نزل المطر منه ٨١٩ (قوله فيمضان) يضم الفاء

وفتح الخ أي المصكرى
والمكثري (قوله أنه) أي كس
المراض (قوله خلاف)
أي بين الموضعين (قوله
حكاها) أي التأويلين
(قوله على المكثري) صلة
شرط (قوله من كرا موجب)
صلة شرط (قوله بشرط
التقدير) صلة وب (قوله على
المكثري) صلة اشتراط (قوله
وهو) أي التطبيق (قوله
تسليمه) تفسير لتفاعل وب
(قوله بشرط أو صرف)
صلة توجب (قوله وقد ت)
يضم فكرر متشكلا
المدونة (قوله بتجديده) أي
التطبيق (قوله لا) أي
التطبيق على جواز شرطه
على المكثري (قوله فإن لم
يجد) أي التطبيق (قوله
هذا) أي القيد بتجديده
(قوله منه) أي التقيد
بالتجديد (قوله من مرمرة)
بيان ما (قوله فإن شرطاً)
أي المكثري والمكثري (قوله
ذلك) أي التبريم (قوله
سوى) يفتح السين والواو
متفلاً (قوله في اشتراط)
صلة سوى (قوله فذكر
في التطبيق الخ) بيان
الفرق بينهما (قوله وذكر)
أي اشتراط كونه من

واصلاح ما سوى من الجدران وليست ابن يونس له أدلة في المرمرة والاصلاح التفتيح
أو أراد أنه عليه ولا يصير عليه قوله بعده إذا هطل البيت فلا يصير به على الطر والمكثري
انخرج في الشر والدين إلا أن يطرح لهم فكذلك هذا وقوله هنا على رها من المراض
لهما أراد ما كان فيه قدما لأن ظاهر كلامه في المسألة أن الكس على المكثري إلا أن يشترطه
على رب الدار وهذا كله ما لم يكن عرف أو شرط فيمضان عليه غ ظاهر نصها السابق أنه
على المكثري حتى يشترط على رب الدار وقد قال يعطون أكثرى دارا فعلى رها امرتها
وكس المراض وهذا يقتضي أنه على رها حتى يشترطه على المكثري فقل خلاف وقيل
الأخبر فيمضان قبل الكرا الأول فيما حدث بعده حكاها معاض زاد السطعي قبل ما هنا في
غيره فتناقض وما هنا في التناقض كما في جماع أي زيد (أو شرط مرمرة) يفتح الميم والراء متفلاً
معاض هو البناء والاصلاح على المكثري عند الاحتياج إليه من كرا موجب بشرط التقادير
اعتباره لأن لا يجب فلا يجوز (و) جازا اشتراط (تطبيق) لدار على المكثري أو الحسن وهو
جعل التطبيق على سقفه أو علوهما لمنع نزول المطر منه ويسمى طرا يفتح الطاء وتشاد الراء حال
كون التبريم (من كرا موجب) على المكثري تسليمة للمكثري بشرط أنه أعرف فله ابن فتوح
وقد ت بعده بمرمرة أو مرتين مثلاً في السنة لأنه معروف فلم يجد وقال كلما احتاجت فلا
يجوز لأنه مجهول وتزل هذا المستوف ولا بد منه فيما لا امام ما لا يرضى الله تعالى عنه من أكثرى
داراً أو جاعاً على أن الاحتياج إليه من مرمرة هو المكثري فأن شرطاً أن ذلك من الكرا جاز
ولو شرط أن ما عجز عنه الكرا أنفق السالكين من عنده فلا يجوز ولا يجوز أن يشترط عليه من
يسم مرمرة إلا أن يكون ذلك من كراها غ أما المرمرة فقال في المدونة ومن أكثرى داراً
أو جاعاً على أن الاحتياج إليه من مرمرة هو المكثري فأن شرطاً أن ذلك من الكرا جاز وأما
التطبيق فلم يصرح في المدونة بشرط كونه من الكره الذي يجب وانما قال ومن أكثرى داراً
على أن عليه تطبيق السيوت جازاً ذمياً تطبيقاً في السنة مرة أو مرتين أو في كل سنة مرة
لأنه معلوم أو الحسن ظاهره أن هذا زيادة على الكرا فتكون أكثرى منه عاصمياً والتطبيق
ويحتمل أنه هو الكرا طي موى المصنف وجه الله تعالى بين المرمرة والتطبيق في اشتراط
كونهما من كرا موجب وقد فرق بينهما في المدونة فذكر في التطبيق اشتراط كونه من
الكرا أمز كرم في المرمرة فاعلى اختصاراً في سبعة من أكثرى داراً أو جاعاً على أن
احتاجت إليه من مرمرة رها المكثري فأن شرطاً أنهما من الكرا جاز ولو شرط أن ما عجز عنه
الكرا أنفق السالكين من عنده فلا يجوز ولو شرط أن عليه ما احتاجت إليه من مرمرة
أو كسر خشبة فلا خير فيه إلا أن يكون ذلك من كراها أو الحسن فأن شرطاً أن ذلك من
الكرا جاز قبل معناه والكرا على التقدير وكان منهم التقدير ولا يجوز أن لا يدري ما يصل
عليه بالهم صم من جامع الطر وقال الغني يريدون كان الكرا مؤسلاً فأن هذا الشرط
لا يقد العذلان التقدير في الاحتياج في الغالب إلى اصلاح مثل خشبة تكسر أو ترقيع
حائط وشبه ذلك مما يقل خطبه ولا يؤدي تهيئه الخرو ٨١ كلام ابن الحسن الواو غنى في

كرا موجب (قوله ستم) يضم السين وتشاد التون

نعلقه انظر اذا كان الكراء انما يقبض يوما - يوم او كانت العادة تأخيره الى آخر السنة فقد
 يحتاج الدار الى حرمه اول السنة بجميع الكراء فهذا غير لانه لا يدري متى يدفع الكراء
 وبهذا كان الشيوخ قديما يعارضونه اه ونص في الطعين ومن اكثر ذوار على ان عليه
 تطعين السوت جائز ذلك ان سمي تطعينها في السنة مرة او مرتين او في كل سنتين مرة لانه معلوم
 واما اذا قال كل الاحتاج تطعينها فهذا يجوز لا يجوز او الحسن ظاهر ان هذا ازاد على
 الكراء فيكون اكثر منه الكراء وبهذا التطعين او ذلك هو الكراء اه فانت ترى ان
 التقيد بكونه من الكراء لم يذكر في المدونة الا في المزمة وتقييده به كونه واجبا ذكره
 ابو الحسن بصيغة القريض وجهه القاسي محل نظر وان التضييق بمخلافه فعلى المصنف
 المؤاخذة على اعتقاده وان التطعين غير مقيد بكونه من الكراء فلم أر من يزم بذلك و ابو الحسن
 كما ترى جعله محل نظر والظاهر عدم التقيد بذلك لاختلاف المسئلة من تصور كما علمت من
 ضم الان مسئلة المزمة اشترط عليه ذلك ان احتاجت اليه فهو مجهول فلذلك قيد بكونه من
 الكراء ومسئلة التطعين اشترط عليه تطعين امره او مرتين او وضو ذلك مما هو معلوم فلا جهالة
 فيه وبذا علم في المدونة ولو اتفقنا في التصور باتفقنا في الحكم والله الموفق (لا يجوز ان شرط
 المزمة على المكثري (ان لا يجب) الكراء على المكثري لاستقام عرف وشرط تعهده لزمه سلف وكراء
 ولزمه فرغ هذا التقيد ذكره ابن قنوح قائلان ان كان الكراء على التذ بالشرط او
 العرف فوجه قصد في المدونة في جامع الطرقة قال معناه الكراء على التقيد او كانت منهم التقيد
 والا لا يجوز ان لا يدري ما يجب بالهدم وقال التميمي قال الامام مالك الرضى الله عنه فحين
 اكثري سنة بعشر مدين شيئا على ان احتاجت الدار الى حرمه رها المكثري عنها لا بأس به
 اراد ان كان الكراء - وجلا فهذا الشرط لا يفسد العقد لان القصد في ذلك ما يحتاج الى الغالب
 الى اصلاحه مثل خشبة تنكسر او ترقع حائط وما اشبه ذلك مما قبل خطبه ولا يؤدي تعهده
 الى الغرر (او) شرط أن الترميم (من عتسه المكثري) فلا يجوز لغيره في الكراء (او) اكثري
 الحمام على شرط (حبيب اهل ذى الحمام) اي اغتسلهم فيه بمائه على المكثري (او) على شرط
 (نورهم) بضم النون اي ما يطلى اهل ذى الحمام به اجسادهم لازالة اشعارهم على المكثري
 فلا يجوز (مطلقا) عن التقيد بعدم علم عددهم فيها لان القاسم رحمه الله تعالى من اكثري
 حمالا على ان عليه له ما يحتاج اهلهم من نورة وجميع فلا يجوز حتى يشترط شيئا مريفا (او)
 اكثري ارض ابناها و اغرس و (الرويين) بضم الراء وفتح العين والياء الثانية متفلا ما يعقل
 (في الارض) من (بناء و اغرس و) الحال (بعضه) اي البناء و الغرس (أضر) بالارض من بعض
 (و) الحال (لا عرف) جازيلا لها ببناء خاص و اغرس خاص فلا يجوز للفرار ابن الحاجب
 لم يعين في كراء الارض بناء لا غرسا ولا زرع ولا غيرها وبعضه أضر فله ما يشبهه فان أشبهه
 الجميع فقد ولو سمي متفلا يزرعه بآزمه و دونه وفيه الابن القاسم رحمه الله تعالى من استأجر
 ارضا عشر سنين يزرعها و اراد ان يفرس فيها شجرة اقل ذلك اذ لم يضر الارض الشجر وان
 استأجرها ليزرعها شمسها و اراد ان يزرعها شمسها فلا يمنع اذا لم يضر والذي يشبهه كلام
 التوضيح ابن القاسم قال بالمواعين الاجبال لكن منع المكثري من فعل ما فيه ضرر وقال

(قوله اعتقاده) أي تقيد
 المزمة بكونه من كراء يجب
 (قوله بذلك) أي بكونه من
 كراءه واجب (قوله على
 المكثري) أصله شرط (قوله
 من بناء و اغرس) بيان ما
 وفيه تغييرا عراب التوقيف
 اقوال منها جواز مطلقا
 ومنها جوازها للشارح
 المأزج (قوله يلهما) أي
 المتكاريين (قوله لولم يعين)
 أي المكثري (قوله يشبه)
 أي يضاد (قوله الاجبال)
 أي عدم تعيين نوع المزروع
 أو للفرس (قوله منع) أي
 ابن القاسم

غيره مانع حيث قد قاله المصنف جرى على مذهب غير ابن القاسم فيها لأن القاسم من أكثرى دارا
 فله أن يدخل فيها ما يشاء من الدواب والامتنعوا بنصب الحدادين والقصارين والارحية عالم
 يكن ضرر فيمنع ولم يقل ففسد العقد وقال في الارض من أكثرى أرضا بزرعها عشر سنين
 فاذا ان يقرى فيها شجرا فإذا كان ذلك أرضها مانع والأفله ذلك التمسى إجازا بن القاسم
 كرا الحوائيت والمبايع على الإطلاق من غير مراعاة لصنع مكثري الحوائيت ولا لحال من
 يسكن الدار وقال غيره لا يجوز إلا بعد المعرفة بذلك وهو خلاف قول ابن القاسم وقول غيره
 لا يجوز يقتضي الفساد وقع لقوله وفلسمتهى عنه الإبدلس وإذا حال في التوضيح قول
 ابن الحناجب يشبه مذهب الغير بخلاف قول ابن القاسم فإن كان ذلك أرض منع المقتدع الإجماع
 جواز العقد ولذا قال الشيخ ميارة الحاصل أن غير ابن القاسم شديد قنق العقد مع الإجماع
 وأجازوا ابن القاسم ومنع فعل الأرض لا يفسد العقد عند واقعه أعلم (د) لا يجوز (كراه)
 وكسل (دارا) وأرض (بجانب) بضم الميم واحمال الحامر عو حدة أى باقل مما يحمله المولى أو
 من كراه المثل إلى أن يتم له مقدار الكراه (أو) كراه (بمعنى) يفتح فسكون ما ولد على كراهته
 يفتح بشرطاً وعرف لا يجوز ولو فرض بقى التوكيد لانه لا يجوز له التصرف إلا بالصلحة
 لموكله وأخذ المرض في كراهه الدار ومثلا لا مصلح فيه لموكله ابن عاشر لا خصومة لملكوها
 بهذا الحكم والانسب به باب الو كلفه فيها لأن القاسم رحمه الله تعالى ومن وكل رجلا بذكرى
 داره فأكراهها بغيراً وأجانباً في الكراهة وكاليعجز ابن يونس ويمنع الكراه أو أجازته
 أن لم يفت فإن كانت جميع على الو كبل الحماة ولو أعارها أو وهبها أو تسدقها أو أسكنها أو مع
 ربه على الساكن بالكرام أو لا رجوع لساكن على الوكيل (أو) كراه (أرض مدة) معاوية
 كعشر سنين (لغيره) يفتح الغين المحجمة وسكون الراء معلوم الصنف والعدد (فإنما انقضت)
 مدة الكراه (فهو) أى الغروس لك (رب الأرض) كله (أو نصفه) مثلاً لا يجوز لبهله بالكرام
 فيها إلا ما لم يرض الله تعالى عنه من أكثرى أرضاً عشر سنين على أن يقرى بها المكثري شجرا
 سماها على أن عشرها لا تارس فإذا انقضت المدة قال الشجر رب الأرض فلا يجوز لانه أكرها
 بشجر إلى أجل لا يدري أى السمل إليه أم لا التمسى وكذلك لو قال أكرهك عشر سنين على أن نصف
 الشجرى ونصفه لك بعد لعشر سنين فإن قال على أن لك نصفها من الآن جاز عند ابن القاسم
 وقال غيره لا يجوز زرع أو فتح دين قد بين (ومن) أكثرى أرضاً بزرعها سنة انقضت (السنة)
 الأرض التي سقىها (المطر) أو النيل (المصداق) لزعمها أو صادف تحملها بأشهر أو نقص
 عنه أو زاد عليه فليس لمكثري الأرض قلعه ولا أجره ما زاد على تحملها بالشهور وإنما لأن القاسم
 رحمه الله تعالى من أكثرى أرضاً فخصد زرع قبل تمام السنة فاما أرض المطر قبل السنة منها
 الحصادو يقتضى بذلك فيها والمراد بالمصداق لا التساوى كالتبجسد أو قلع أو زرع أو رعى فإن
 كان يخلط فخصد آخر طعن وتفتى السنة (في) أرض (السقي) بعين أو غروب أو سانية بقلعها
 (بالشهور) الاثني عشر (فان تفت) السنة بأشهر (و) حال (له) أى المكثري فيها (زرع)
 أخضره ليس لمكثري قلعه ولا أخذه ويزعمه بقاءه إلى حصده (كرا مثل الوقت الزائد)
 على سنة شهور ابن القاسم وأما ذات السقي التي تكري على أمد الشهور والسنين للمكثري
 واضحه للبيان

(قوله غيره) أى ابن القاسم
 (قوله حيث قد) أى حين
 الإجماع (قوله يدخل) بضم
 فسكون فكسر (قوله ولم
 يقل) أى ابن القاسم (قوله
 وقال) أى ابن القاسم (قوله
 ذلك) أى غرس الشجر
 (قوله منع) بضم فكسر
 (قوله والا) أى وإن لم يكن
 غرس الشجر أرضه (قوله
 فله) أى المكثري (قوله
 ذلك) أى غرس الشجر
 (قوله بذلك) أى صنعة
 مكثري الحوائت وحال من
 يسكن الدار (قوله بذكرى)
 بضم فسكون فكسر (قوله
 يغين بالمهملة والغين وسكون
 الموحدة) أى تنقص (قوله
 وله) أى المولى (قوله ولو
 أعارها) أى الوكيل الدار
 المولى على أكرها (قوله
 صادف) أى الحصاد (قوله
 تحملها) أى السنة (قوله
 قلعه) أى أن أخر حصاده
 عن تمام السنة بالشهور
 (قوله بقلع) بفتح الميم وكسر
 الحاء المهملة وتشديد اللام أى
 حائل (قوله فيها) أى أرض
 المطر (قوله غروب) بفتح
 الغين المهملة وسكون الراء
 أى ولو كبصر (قوله سانية)
 أى دولاب (قوله أمد)
 بفتح الهاء والميم أى زمن
 واضحه للبيان

(قوله وله أي المكنى (قوله فيها) أي الأرض (قوله وعليه) أي رب الأرض (قوله تركه) أي الزرع (قوله وله) أي المكنى
 (قوله فيبانيق) أي من مزارع (قوله منها) أي الأرض (قوله ما كراها) أي المكنى الأرض (قوله لسنه) أي المكنى
 (قوله طرح) أي القى واسط (قوله وابتى) أي صحت (قوله وتناها) أي المدونة (قوله وله فيبانيق الخ) يان لا تقاها
 واستصعها طامه أبو محمد وهو موافق لاختصار مصنفون (قوله ووجهه) يقتضات منتقلا ابن ابن ونس وجه كلام ابن
 القاسم مثله المصنفون وابن محمد (قوله وللمكنى الخ) سال (قوله اشترى) يضم التاء أي الزرع (قوله مع الأرض في صفقة)
 أي أو لأخيه (قوله وكذلك) أي الأرض مع فروعها التي لم يدر صلاحه في جواز بيعه معها أو المالحق بها (قوله بقراها) أي
 التي لم يدر صلاحه (قوله فان ٨٢٢ لم يشرط له) أي الثمر (قوله لمن الثمر) يان ما (قوله لمن الأرض)

من
 الشهور (قوله فانتم) أي السنة بالنور (قوله والزرع باق) أي اخضر
 حال (قوله وكان به) أي المكثري (قوله غامه) أي في السنة (قوله فزاد) أي الزرع (قوله تركه) أي الزرع في الارض
 (قوله بعد) يضم العين (قوله الامد) أي الزمن الذي يت فيه الزرع (قوله وعطره) أي المكثري (قوله يبتل) أي بعدامه
 (قوله فلبها) أي مكربها (قوله قلعه) أي الزام المكثري به (قوله وليس له) أي التكري (قوله فشرافه) أي الزرع الاخضر من
 المكثري (قوله فيها) أي الارض (قوله لاعراض) بكسر الهمز (قوله عنه) أي الحب المنتثر (قوله نفسه) أي التكري
 (قوله وكذلك) أي دور الارض في استحقاقه ما نت من حب المكثري المنتثر حال حصد بعدامه كراهه

(قوله الى ارض غيره) صله جل (قوله ثبت) اي الزرع (قوله فيها) اي ارض غيره (قوله فيها) اي الارض الاخرى (قوله فليستلزم) بضم فسكون فتح (قوله فان كانت) اي الشجر (قوله ووردت) ٨٢٢ بضم الراء (قوله فله) اي دجها

من زرع زرعاً فحمل السيل زرعه قبل ان يثبت الى ارض غيره فثبت فيها قال الامام مالك
رضي الله تعالى عنه الزرع لمن جرم السيل الى ارضه ولا شيء للزارع يحتمون ولو قطع السيل
شجيرات من ارض قصيرها الى ارض آخر فثبتت فيها فليستلزم فان كانت اذا قلت ووردت الى
ارضه ثبتت فله فله وان كان انما يقطعها للطلب لا لغيرها فهذا ضار وله القيمة
وان كانت الشجيرة تولقت لا تثبت في ارض رديم او انما يصير حطباً فالذي ثبتت في ارضه بخير
بين امر رديم باشجاره واعطاه قيمته ما قلعه ولو نقل السيل تراب ارض الى اخرى فان اراد به
نقله الى ارضه وكان معه ووافقه ذلك وان اثنى بقوله وطلب من صار في ارضه تحبته عنه فلا
يلزمه لانه لا يخرج شيئاً (ولزم الكراه) مكثري الارض لزومها واصله لزوم (بالتمكن) منه ان سلم
زرعهما بل (وان فسد) زرعهما (بالحاجة) غير ارضه كبد وجلبه وطوره وجراد ورج
(او غرق) بفتح القين المجهول والاعطف على الحاجة أو بكسر الراء معطف على فسد (بعد
ابان) بكسر الهمزة وشد الموحدة آخر دون اي وقت (الحرق) المعتاد بحيث لا تزرع اذا
الكتشف فان غرق في ابان الحرق او قبله واستقرت كذلك حتى فات امانه سقط كراؤها لعدم
تمكن المكثري من زرعها ابن شاس لا يستحق تقديمه من الاجرة الا بالتمكن من استنقاها
ما يقابلهم من النعمة ابن يونس لا يلزمه ان يتعدا لا يقدر ما ركب أو سكن ابن الحجاب لو
جنب الحاجة او الثوب المدقق لعنة لزمه جميع الكراه اذا التمكن كالاستنقا فيها ان افطر
بعدم زرع وفات ابان الزرع فغرق زرعه حتى هلك بذلك فهي جائزة على الزارع وعليه جميع
الكراه بخلاف فعله من القطع وكذلك لو هلك زرعه ببرد أو جليد أو جائحة فالكراه عليه
واما ان افطر فغرق زرعه في ابان الحرق لو انكشف الماء من الارض ادر لك زرعهما الثانية فقل
يكتشف حتى فات الابان فذلك كفرهما في الابان قبل ان يزرع حتى فات الحرق فلا كراه عليه
ولو انكشف الماء في ابان يدرك فيه الحرق لزمه الكراه وان لم يصر (او) لم يزرع (لحمه) أي
فقد المكثري (يذو) يذو بها فليزيمه الكراه لتمكنه من اكرائها لغيره فان لم يوجد البز عند غيره
أيضا فلا يلزمه الكراه لعدم تمكنه من زرعها وكرائها (أو) (جبهه) بفتح أي جسد المكثري
فليزيمه الكراه لتمكنه من اكرائها فيها لانه لا ينقص الكراه بموت المتكاريين
أو واحدهما وكذلك من اكرى داراً او ارضاً لم يخطئها او جبهه السلطان باقي المدفوع الكراه
يلزمه ولا يفسد بهذا ولكن يكره ان لم يقدر ان يزرعها أو يسكن الدار التي محل قوله
في البذر على حجر المكثري منه موحدة لانه قادر على ان يكرهها ولو كانت حدة فقل يخطئها الموضع
البذر على الكراه منه وكذلك اذا قعد السلطان ان يجسه ويحول بينه وبين زرعها وكرائها
فلا شيء عليه وان لم يقصد ذلك وانما خطئه السلطان بأمر فكانه سبياً في عدم حرثها كان عليه
كرائها (أو انهم تشرقات) بضم الشين المجهول والراء يسكنونها وقصها جميع شرفة بضم
فسكون أي العرائس التي تجعل فوق جائط (البيت) لتزينه فيلزم مكثريه جميع كراهه لان
انهم اهل البيت شام من شافعه فيها لانه القاسم اذا لم يكن فيها لغيره ضرر على المكثري ولم
يضر بالدار لزم المكثري السكنى بجميع الكراه ولا يوضع عنه شيء من تلك كلتم دام شرات

بفتح الجيمين (قوله منه) أي الكراه يان شئ

لا تضرب سكنى المكثري وإن انفق فيها كان متطوعاً ولا شيء له إلا التقض فله أخذها كان يقتنع
 به (أو سكن اجنبي بهضه) أى البيت المكثري فيلزم المكثري جميع كراهته وله الرجوع على
 الاجنبي باجرة ما سكنه ويحل لزوم جميع الكراء المكثري فإن هدم الشرفات ان لم يتصر
 اندماهما شباينته (لا) يلزم المكثري جميع الكراء (ان نقص) شئ ياندمها (من قيمة
 الكراء) فيحط من الكراء بقدره ان كثر بل (وان قل) ولا خيار للمكثري في الخروج ابن
 رشد الهدم في الدار المكثرة ان كان يسير افعو على ثلاثة أوجه الاول ما لامضرة فنه على
 الساكن ولا يتقص من قيمة كراء الدار شيئاً كان هدم الشرفات ونحوها فلا خلاف ان الكراء
 لازم للمكثري ولا يحط عنه منه شئ الثاني أن يكون لامضرة فنه على الساكن الا انه يتقص
 من قيمة كراء الدار في هذا يلزم المكثري السكنى ويحط عنه ما حط ذلك من قيمة الكراء ان لم
 يصلح به الدار ولا يلزمه اصلاحه فان سكت وسكن فلا يكون شئ الثالث ان تكون فنه
 مضرة على الساكن من غير ان يطل من منافع الدار شيئاً كاهطل واختلف فيه فقال ابن
 القاسم ان رب الدار لا يلزمه اصلاح الا ان يشاقق ابنه قاله في المنيار بين ان يسكن
 بجميع الكراء أو يخرج فان سكت وسكن لزمه جميع الكراء وان كان الهدم كثيراً فلا يلزم رب
 الدار اصلاحه باجماع وهو على ثلاثة أوجه أيضاً احدها ان يجب السكنى وينقص من قيمة
 الكراء ولا يطل شيئاً من المنافع مثل كون الدار مبطلة بمصحة فيذهب تبطلها وتخصصها
 فيضرب المكثري بين السكنى بجميع الكراء والخروج الا ان يصلح ذلك لرب الدار فان سكت وسكن
 لزمه جميع الكراء على مذهب ابن القاسم في المدونة الثاني ان يطل اليسير من منافعها
 كأنه دهم بيت من الدار فيلزمه السكنى ويحط عنه ما ناب البيت المهدم من الكراء الثالث ان
 يطل أكثر منافع الدار ومنفعة البيت الذي هو وجهه أو مكسفه فانه دهم ما حطها فيضرب
 ذر المكثري بين السكنى بجميع الكراء والخروج فان أراد السكنى ويحط ما يوجب ما يهدم من
 كراء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار فيضرب على جميع الرجين ساهته ما في البيع فله
 (أو انهم يهدمونها) أى الدار المكثرة فيلزم المكثري سكنها ويحط عنه ما ناب البيت المهدم
 من الكراء (أو سكنه) أى البيت منها (مكره) فكذلك (أو يابان) مكره (يسلم) يضم السليم وزعم
 الامم مشددة (البيت الاعلى) الذى لا وصل اليه الا بسلم فكذلك نحوه في سماع عيسى ابن
 رشد لانه اكره جميع منافع الدار فعليه تسليمها اليه وتسليمه للعالم هو يجعل سلم له يرقى عليه اليه
 والكره في هذا بخلاف البيع فان باعه جميع الدار فنه اعول ارقى اليه الا بسلم لم يكن عليه ان
 يجعل له سلم ارقى عليه اليه كما لا يلزمه ان يجعل له دلو وجبلا يصل به الى ماء المنزل ما باع منه
 قد اسلمه اليه فهو ان شاء سكنه وان شاء هدمه وان شاء باعه لا يتعذر من التصرف فيه بما شاء
 كونه دون سلم اه ومثله في المنتخب عن ابن القاسم اذا اوفى صاحب المنزل فل يجعل للعالم
 ولم يقتنع به المكثري حتى انقضت السنة قال ينظر الى ما يصيب ذلك من الكراء انطرح عن
 المكثري (او عطل) بكسر الطاء (بعض الارض) فكذلك (او غرق) بعضها بكسر الراء
 (ذ) يلزمه السكنى والزعم (بخصته) أى السالم من الكراء بالقيمة لا بالمدونة فان
 عطل أو غرق جلها او كلها فلا شيء عليه من الكراء فنه لمن اكرى أرضاً ليزرعها غرق

قوله ولا شيء له) أى المكثري
 قوله فله) أى المكثري
 قوله أى التقض) قوله
 قوله أى المكثري) قوله
 أى الكراء) قوله نصط
 يضم اليه ما وقع له المصلحة
 أى يسقط) قوله واشتق
 يضم التاء) قوله مكره
 بتفسير لقائل يات) قوله
 فكذلك) أى انهم دهم
 منها في لزوم السكنى المكثري
 وحط ما يوجب البيت من
 الكراء عنه) قوله فعليه
 أى الكري) قوله اليه) أى
 المكثري) قوله وتسليمه) أى
 المكثري) قوله أى الدلو
 قوله عليه) أى السلم) قوله
 اليه) أى العالم) قوله عليه
 أى البائع) قوله المنتخب
 يفتح الملام المحجمة) قوله
 أى العالم) قوله قال) أى
 ابن اقسام) قوله ينظر
 يضم فسكون ففتح) قوله
 من الكراء) يان ما) قوله
 بخصته) تنازع فيه السكنى
 والزعم) قوله من الكراء
 يان حسنة) قوله بالقيمة
 يتال من حسنة) قوله عليها
 تنازع فيه عطش وغرق

بعضها قبل زرعها وعطش فان كان اكثرا ردها به وان كان ناقها ردها بقله بدرسته
من الكراه (وشبه) بضم الكاء المججمة وكسر النجمة متقلبين السكتي والخروج (في) حدوث
اصح (مضمر) بضم الميم وكسر الصاد المججمة وشدا وان كان كثيرا بل وان كان يسيرا
(كوطيل) يدفع اليها موسكون الماء المهمل اى يتابع الممر من سقف البيت (فان بقي) المكثري
سا كافي البيت اى انها المدة (فاكراه) جمعه لازم لمكثري زال ضرره بتغييره وشبه في لزوم
جميع الكراه فقال (كعطش ارض صلح) عليها من اهلها الكفار وزرعوها فطشت فيلزمهم
جميع المصالح بغيره على انه ليس كرا محققا (وهل) يلزمهم جمعه لزوما (مطلقا) عن التقيد
بعدم تعيين قدر من المال المصالح به للارض (أو) يلزمهم جمعه في كل حال (الا ان يصلحوا)
اى الكفار الامام (على الارض) بقدر من المال معلوم فلا يلزمهم اذا عطشت في الجواب
(تأويلان) فاما من زرع في ارض الخراج بـ كراه مثل ارض الميرة فترقت واعطشت فلا
كرام عليه اذ لم يتم الزرع فاما ارض الصلح التي صالحو عليها اذا زرعوا فاعطش فزرعهم فيها
الخراج وقال غيره هذا اذا كان الصلح ونظيفة عليهم واختلف في قوله غيره فقال ابو عمر ان هو
خلاف قول ابن القاسم وقال بعض القرويين هو وفاقه والظاهر ان التأويلين في صورتين فقط
صلحهم على الارض وحدها وصلحهم على الارض والرؤس مع تعيين ما يخص الارض فان
صالحو على الرؤس فقط او على سائر الاجال قبل وفاقه افاده البناء في ذلك (عكس) اى خلاف
حكم تأويل الزرع لكثرة دودها اى الارض (أو) كثرة قارها اى الارض (أو) (عطش) فيسقط
كراها عن المكثري لعدم تمكنه من المنفعة التي اكترهاها وسواء تلف جمعه (أو) كراه (وفي)
القتل منه الضمى هلاك الزرع ان كان لقط المطر وتعدوا ما يتراو العين او لكثرة تبرع
ماء الارض ولدود أو قارسط كراه الارض كان هلاكه في الابان أو بعده وان هلك لطبرا أو
جراد أو جليد أو برد أو جيش أو لان الزرع لم تثبت لزوم الكراهية هلاك في الابان أو بعده
المتسبب ومثل لقط المطر وآله وكذلك اذا منعه من الزرع قسنة ونه ان يامن من المنة ما يمكن
بعضه وهلاك بعضه فان حصدا ما بال وله فيه نفع فعليه من الكراهية بقدره ولا شيء منه عليه ان
حصدا ما لا بال وله فيه نفع فمحمدمثل خمسة أو ستة فددين من مائة ابن معرفة الضمى اراد
اذا كانت متفرقة في المائة لانه كالهالك وكثير من الناس لا يتكلف جمع مثل ذلك ولو ملئت
الجنة على المعتادين سلاما لزمه كراؤها ثم قال ابن عرفة وذكر الصلح كلام محمول يقسده
(و) ان حدث شغل في العقد المكثري قبل قيام مده (لم) الاولى (لا يبيع) بضم الضميمة وسكون
الجيم وفتح الموحدة (أجر) بدلها زرع كس الجيم اى مكر (على اصلاح) لما منهم من العقار
الغير اكراه (مطلقا) عن تقيد بعدم اضرارها بالمكثري وحدوثه بعد العقد وامكان الكس
معه ويخبر المكثري بن السكتي بجميع الكراه والخروج على التفصيل المتقدم عن ابن رشد هذا
مذهب ابن القاسم فيها وقال غيره يبيع عليه ابن عبد السلام وعليه العمل في زمننا (بخلاف)
شخص (ما كن) في بيت غيره بـ كرا (أو) اصلح له (ربما) لبيت ما منهم منة تنازبه السكتي (بشيء)
المدة ان اصلح له قبل خروجه اى الساكن من البيت فان اصلح له بعد خروجه منه فلا يلزمه
سكنا بشيءها لتفاسخ عقد الكراهية وخروجه قبل اصلاح فيها لان القاسم رحمه الله تعالى

(قوله طره) يفتح الماء المهملة وشدالاء أى طلين حقه (قوله وتثلا) أى المكثرا (قوله فيه) أى الحائز (قوله لظهور) بضم فسكون تكسر (قوله المقدم) ٨٢٦ تفسير لثابت فاعل قسم (قوله قسمه) تفسير لثابت فاعل أمكن (قوله الحائز) بضم فسكون تكسر لثابت فاعل أى

من أكرى يتأهل عليه فلا يصير مكره على طره ولا مكره عليه من كراهته وله الخروج في الضرر البين إلا أن يطرمه مكره فلا يزوج له ومن أكرى دارا فأنه دامت كلها أو بيت أو حائط فلا يصير مكره على ثلثها إلا أن يشاء فان أنهم منها فليس ضرر على المكثري قبل أن تثبت فأسكن أراد بجمع المكره أو ما يمكن فقذا أو فخرج وليس المكثري أن يصطفا من كراهته أو يسكنه إلا بأذن مكرها وانها مكرها في بقية من وقت الكراهية المكثري السكنى وليس له نقض الكراهية إن تناهأ بها قبل خروج المكثري منها (وان أكرى) أى المكثريان (حائزا) بجمعه ماله ثم تون مضومة ثم فوقية أى محلا بعد البيع السلع وتنازعا في كسفة جلاسه ما فيه لبيع السلم (فأراد كل) من المكثريين أن يجلس بسلعه (مقدمه) بضم الميم وقع القاف والذال مثله لأى أول الحائز لظهور سلعه على يديها (قيم) بضم القاف وكسر السين المقدم بين المكثريين نصفين يجلس كل واحد منهما بسلعه في نصف وان تنازعا في الأيمن والأيسر اقترعا (ان أمكن) قسمه لثلاثة (والا) أى وان لم يكن قسمه عادلة فبقية (أكرى) بضم الهمزة وكسر الراء الحائز لظهور لغيره جارا (عليه) لانه تنازعهما الشيء أين القاسم في قصار وحدا كترى حائزاته تنازعا فقال كل واحد منهما أنا كوني المقدم ولم يكن بينهما شرط فان حل القسم والا كرى عليه ما وان اختلفا في الجانبين لان أحدهما أفضل قوماه ما واقترا عليه ما (وان) أكثر من موضعين الأرض زرعوه عديريق منها (وغارت عين) مكان (مكرى) بضم الميم وسكون الكاف وقع الزرع لذكرى (سنتين) ثلاثا أو أكثر وانهم لم يزرعوه غارت (بعد زرع) أى المكرى وقبل انتهائه واستغناؤه عن السقى وإليه مكره من إصلاح عينه أو بئر (نققت) بضم النون وكسر التاء (حصة سنة) من السنين (فقط) أى لا أكثر منها أى يتفق المكثري في إصلاح العين والبئر ما يخص سنة واحدة من كراهية السنين لأحد زرعوه وتمكنه من زرع الأرض في بقية السنين غ مكرى اسم مفعول وسنتين متعلق به والظاهر في زرعها أنه مصدر ضاف لمفعوله فيها الإمام مالك رضى الله تعالى عنه من أكرى أرضا ثلاث سنين فزرعها سنة أو سنتين ثم هجرها أو أقطع عنها فأراد أن يحاسب صاحبها فلا يقسم الكراهية على السنين سواء أمكن يقسم على قدر تناقضها أو شأخ الناس فيها وليس كراهة الأرض في الشتاء المصنف واحد أو لا ما يتقدمه كالأرض يتأخر نقده وكذلك يجب كراهة الدور في الهدم ولا يصيب على عدد الشهور والأعوام وقد تكرر سنة لأشهر فيها كدور النيل بمصر ودور أشهر الحج بمكة ومن أكرى أرضا ثلاث سنين فزرعها ثم غارت عنها أو أنهم يجرها وإي مكرها بالاتفاق عليه فلا مكثري أن يتفق عليه خاصة تلك السنة خاصة من الكراهية أو يلزم ذلك بها وان زاد على كراهية فهو متطوع ابن بونى لان المكثري متى ترك قسده زرعوه ولم يكن لرب الأرض عليه كلام أذو بطل زرعوه فلا يكون كراهية ففتح أمر القسح به غيره ولا ضرر عليه هو فيه وان كان قبضه بها غيره فان قبض وهو عدم فلم يكثري اتفاق قدره وانابعه به وان كان ذلك في السنة الثانية فله اتفاق حصتها ولا يتفق عليها شيئا من حصة السنة الأولى فان كان ذلك قبل زرعها فقال أشهب لائى على ربه والمكثري انفسخ فان أبقى

كان ذلك أى للهور مثلا

(قوله نقض) بضم النون وأكسر هاء ونقط الصاد أي منقوض (قوله قائم) أي موجود (قوله من حجر وقود) بيان نقض (قوله بعلمه) أي المكري أنكري (قوله هي في بيتا كثرته) حال ٨٢٧ (قوله فيه) أي البيت (قوله وهي) أي

الدار المكترة (قوله قائما)

بكسر الهمزة وشدة الميم

(قوله أدبت) بفتح الهمزة

الكر الحرف الدار (قوله أو)

أخرت) أي تنقلني إلى

دار أخرى غلكتها أو تكتسبها

أو تستعيرها (قوله فانه)

أي كراه العدة (قوله

واختفت) بضم التاء (قوله

فيه) أي المثل (قوله ثم قال)

أي النسي (قوله فيقول)

أي أخوها أو عموها إنهم

يشيع الزوج السكتي (قوله

إذا سكن) أي الزوج يزوجه

(قوله وذلك) أي طلب

الكراه (قوله كتاب) أي

مثلا (قوله لانه) أي المستاجر

الخ على القول للاجير الخ

(قوله لعلبه) أي المستاجر

(قوله لانه) أي الاجير (قوله

عليه) أي الاصل (قوله

لفقر) حال من (قوله ما)

لانه صنعت (قوله ما) (قوله

انه أودعه أياه) مقول

ادعي (قوله مصدق) بفتح

الدال (قوله لانهم) أي

الصانع (قوله لا يشهدون)

بضم فسكون فكسر (قوله

في هذا) أي استصناعهم

(قوله هذا) أي ادعاء ادعاهم

(قوله اتفاقا) أي المالك

والمائع (قوله للاجير)

تفسيره نائب فاعل خولف

(قوله مديعا) أي الصانع (قوله هي

من عنده فقلب الارض كراؤ وكلاما ولاشئ للمكترى فيما اتفق الا نقض قائم من حجر وقود يعطيه قيمته منقوضا وأيامه بقلعه (وان تزوج رجل مرأا ذات) أي صاحبة (بيت) ساكنة هي فيه ان كان لها بيت بل (وان) كان لها بكرة) وسكن معها مدة (فلا كراه) لها عليه بل بان العادة بعدم اخذها الصكر منه في كل حال (الا ان تبين) بضم القوقبة وفتح الموحدة وكسر التثنية مثله أي تذكر الزوجة لزوجهما الله عليه اجرة المسكن فتلزمه يستند فيه الابن القاسم وجه الله تعالى ومن تكبر مرأوهي في بيتا كثرته سنة فدخل بها سنة وسكن باقي السنة فلا كراه عليه لها ولارب البيت وهي كذا وتلكها هي (الا ان تبين له اني بالكره) قائما أدبت واخرت بعض قها والقرو بين فبقى كالت دار لها وطلتها قامت عليه بكرة العدة فقلها النسي ابن القاسم فيمن يرضى بزوجته في دارها ثم طلبته بالكره عن سكة فلاشئ له الاراد لان العادة ان ذلك على وجه المكاملة واشتلت اذا كانت فيه بكرة ثم قال وكل هذا ما كانت العمدة قائمة فان طلقها ازال موضع المكاملة ولها ظلمه بكرة عدها ثم قال وان سكن بها في مسكن لا يبيد أولاهه فانه كيتا لاشئ له اعلمه مذك كانت في عصمته لان العادة تجار به ان ذلك على وجه المكاملة وما الاخر والم فالأمر فيه مما شاكل فيطف ونسحق الا ان تطول المدة والسون وهو لا يشككم ومثله اذا سكن عند ابويه ثم طلب الكراه لاشئ لها وذلك لانه وعه ان لم يقم دليل على مكرامها (و) ان استؤجر شخص على اصيل كالم من بلد الى بلد آخر فقلب مدينته في الذهاب والاياب وادى انه وصله وكذبه مستأجره (القول للاجير) على اصيل كالم بلدا آخر (انه) أي الاجير (وصل) بفتحات متقللا للاجير (كتابا) مثلا استؤجر على اصيل المكن ادعى انه وصله اليه اذا مضى زمن يمكن ذهابه ورجوعه فيه عادة لانه اتقنه فعليه دفع كراهه فيه الابن القاسم وجه الله تعالى وان واجرت رجلا على مبلغ كتاب من مصر الى افرقية بكذا قال بعد ذلك أوصله وكذبته فاقول قوله مع عينة في امد يبلغ في مثله لاننا اتقنه عليه عليك دفع كراهه اليه وكذلك المدة كلها: كثرته على توصيلها الى بلد كذا فمدى بعد ذلك انه أوصلها فالقول قوله في امد يبلغ في مثله (و) القول للاجير (انه استصنع) بضم التاء وكسر النون أي الاجير فيما يدلفه لانه فيه صنعتة كسوب ينفخها ويغزل يندساج وعين يدصانع (وقال) به (ودبعة) عند تبين الابن القاسم وجه الله تعالى ومن ادعى على صباغ اوصاف فيما قد علمه انه أودعه اياه وقال الصانع بل استعملت فيه قال الصانع مصدق لانهم لا يشهدون في هذا ولو جاء هذا الذهب اعلمهم (او) أي والقول للصانع ان اتفاقا على استصناعه (خولف) بضم الخاء والمجموعة للاجير (في الصناعة) فالقول قوله ان اشبهت الصناعة بالمصنوع كصناعة ثوبا اخضر لشره فيصعدا امر به وشاقه الشرط قال الامر بك بصيغة اسود وكما طاعة ثوبا واسع الاكمام لثقبه فقال الثقب امره بك بتصديقه (أو) اتفاقا على استصناعه ومثله وخولف في قدر (الاجرة) بان قال عشره وقال الآخر خمسة فالقول للاجير (ان اشبه) بفتح الهمزة والوحدة أي وافق الاجير في دعواه الاستصناع والصقة والجرة العادة بين مثله وشك رب الشيء (و) ان (حاز) بها مهملة وراى أي استولى الاجير على المصنوع ومنه فهم اشبهه الله ان

(قوله فان لم ينسبه) أي برب المال (قوله ٨٢٨) (حلقاً) أي المالك والصانع (قوله وژدا) بضم الراء وشدا ال (قوله الا ان) بفتح

(قوله تعالى) اى رب الثوب الصانع (قوله هذا) اى به (قوله وهذا) اى الصانع (قوله فان قال) اى رب الثوب (قوله اخذ) فوفى مصدر مضاف لقوله (قوله تعالى) بضم فكسر (قوله ايمان) بفتح الهمز (قوله هب) بفتح سكون اى قد رب (قوله اتمه) مفعله من (قوله ايعلى اخذ) اى الثوب (قوله وان كانت) اى قبة صغرى (قوله ايجط) بفتح ضم اى يضارب الثوب (قوله امداء الصانع) اى الزائد (قوله وفدها) اى احوط صغرى (قوله اى الصانع (قوله ولا) بفتح الواو (قوله وعلى هذا) اى التوصل للمقدم (قوله فوفى) اى رب الثوب (قوله سرى) ٨٢٩

تعلقا ثم قيل له ادفع اليه اجرة عمله وخضعان اليه كان شره يكتن هذا ببقية هو غير معسول
وهذا ببقية عمله لان كل منهما مدمع على صاحبه بعض الثروة بين اذ قال رب التوب سر قمتي
والصانع استعملني فلا يتخلصا مني فقال الرب التوب لمعنا يدان قال اخذوني في نظري الى بقية
صبيغة فان كانت مدعوى الصانع اولا فقل لا ايمان بهما وقال رب التوب لمعنا يدان الامر
كما قلت اتم سر منكم فلا تقدر على اخذ الابدع الاجرة فان قال الصانع فادفعه الى وشدة
فويل وان كانت أقل من مدعوى الصانع لحلف رب التوب وسد لمعنا يدان ونقسه الزائد على بقية
العمل اداء الصانع ودفعه الى اخذوني وان قال صاحب التوب اولاً وتدين تضمين الصانع
فقل له احلف انك لم تستعمله فان حلف قل لا اثر احلف انه استعملك لتسأل من الضمان
ثم قيل له رب التوب ادفع اليه بقية الصبيغة وحذو بك فان اقل قيل لا اثر ادفع اليه بقية هو
ايض وبصر التوب اليه فان اى ايضا كان شره يكتن في التوب ببقية ايض وبقية صبيغة وعلى
هذا يصح الجواب في قول سر قمتي فان قال سر قمته انه فهو مدمع عليه انه بعض تبعه فاعبر
عليهما جميعا لموجب احدهما الضمان على الآخر وبيرأيه الا انه ان كان الصانع عن
لا يشار اليه بالسرقة يعاقب رب التوب والا فلا لا يتحاشان الخالء الملهمة (ان تخافا) بخانه
مجيئة اى رب السويق والسمان (فان) يفتح اللام وشدة الثلاثة اى (السويق) يفتح السين
المهمله (وكسر الواو آخره) كافى رقيق الحب الملويعين قال السمان امر منى بلته بعشرة
ارطال من وقال رب السويق لا امر لبينى فلا يتخلصا من ولا يتشاركن فيه ويقال لصاحب
السويق ادفع للسمان مثل مال او نحو سبكه لتواتر فعل اخذوا سويق (وان اى) اى
استمع صاحب السويق (من دفع) مثل (ما قال اللات) يشد القوقية اسم فاعل ان كذلك
(فقل سر قمته) غير ملتوت فذمها اللات فاعل ان لتنه بنى ففعل صاحب السويق ان شئت فاغمر
آله لك بعشرة دراهم وقال رب التوب لمعنا يدان قلت سر قمتي ففعل صاحب السويق ان شئت فاغمر
له ما قال وخذ السويق ملتوت فان اى قبل اللات اغرم فملتوت ببقية غير ملتوت والا فاعله
بلته ولا شئ لك ولا يكونا شر يكتن في الطعام لو سوده مثله او غلبه اذا امتنع رب السويق
ان يعطيه مالت به فحقى له على اللات مثله او يعطيه ملتوت الواحش مثله السويق هذه
دائرة بين ان يقول له او دعك اياه او يقول سر قمتي فقله في الكتاب وقال رب لمعنا يدان
امع من ذلك وكذا النظم في الامهات وتقلها بعد الجنب بلغة وقال رب ماذنك الشيا عبد

ووض اللام (قوله فاعزوم) بفتح الراء ادفع (قوله اى اللات (قوله ما قال) مثله (قوله اى رب السويق (قوله والواى وان لم تدع لم يمتل مسو حقه غير ممتوت (قوله فاسله) بفتح الهمزة اى دفعه (قوله بلثانه) بكسر اللام (قوله ولاشئ بال) اى بالث (قوله ولايكونان) اى رب السويق واللات (قوله غيره) اى اى الن فالتجلى (قوله فحقى) بضم فسكس (قوله اى رب السويق (قوله لسرق) بضم فسكس (قوله اعم من ذلك) اى بجم قوله وحدثك ايامو قوسر (قوله وكذا) اى لفظه فى الكتاب فبحوم الامرين (قوله وقلها) اى اختصر المدونة (قوله بلنظ) مضاف الى ما بعده اضافة بيان

(قوله هذا) أي مادفعت الشئاً (قوله ثم ذكر) أي عبد الحق (قوله ثم قال) أي عبد الحق (قوله أنه) أي رب السويق (قوله
 رضي) أي رب السويق (قوله انفضل) أي بين الطعامين المتحد من جنس (قوله أنه) أي عدم القبض (قوله فيه) أي قبض
 السكره (قوله المحولة) بنسخ الحاء ٨٣٠ المهمة أي المحمول (قوله يده) أي الجبال (قوله تسليها) أي المحولة

لربها (قوله البينة) أي على
 دفع الكرا ليعمال (قوله
 وكذا) أي المكترى على
 الجبل في أن عليه مئة الفنع
 (قوله قام) أي يطلب الكرا
 (قوله فيصدق) أي الكرى
 في عدم قبض الكرا (قوله
 يبعد) أي يطول الزمان بعد
 بلوغ الغاية والكبرى
 ساكت (قوله ذلك) أي
 الزمان بعد بلوغ الغاية
 والكبرى ساكت بلا عذر
 (قوله مصدق) أي في دفع
 الكرا (قوله يمينه) أي على
 اقرار المكترى بعدم دفعه
 الكرا (قوله وكذلك) أي
 قيام الكرى في تصديقه
 في عدم قبض الكرا ما لم
 يبعد بعد البلوغ (قوله
 يوجد ثمان) يكسر فسكون
 أي قرب (قوله ذلك) أي
 الزمان (قوله وليس هذا
 بمراد) أي لعدم إعادته
 تصديق الجبال لاحتقال ان
 المكترى قبضه ولم تعلم به
 البينة التي شهدت بدمه
 (قوله بها) أي البينة
 الشاهدة بأقرار المكترى
 بعدم دفعه الكرا للكبرى
 (قوله في قوله) أي المصنف

(قوله لأنه) أي قوله ولو ليعمال الخ (قوله في المسئلة) أي اختلاف
 رب الدار والارض والمكترى في قبض الكرا (قوله كذلك) أي حكم اختلاف المكترى والجبال فيه (قوله فيه) أي السبع
 (قوله السبع) تنفيرا فاعمال قل (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصويرا للقليل

(قوله من كون القول قول المشتري) بيان حكم اختلاف المتباين في قدا التين بعد قوت المبيع (قوله فقال المكري انما
اكرتلك الخ) بيان اختلافه (قوله فقال الخ) بيان حكم اختلافهما ٨٣١ المذكور (قوله انتد) أي

من كون القول قول المشتري فيكون القول هنا قول المكري فيها الامام ما للترضى الله تعالى
عنه واذا اختلف المتكاز بان قبيل الركوب أو بعد مسم لا ضرر في رجوعه فقال المكري انما
اكرتلك الى برقة عانة وقال المكري بل الى افر بقة عانة فقالوا نقاضا فقال المكري اولا ثم نقده
وان اختلفا بعد ما بلغا برقة فقال المكري انما اكرتلك الى برقة عانة درهم فقال المكري الى
أفر بقة عانة درهم فان استند المكري فهو مصدق ان اشبه ان يكون كراه الناس الى برقة عانة
درهم ويختلف ابن القاسم وان لم يشبه الا قول المكري فلجمال خصصا برقة على دعوى
المكري بعد حلقههما ولا يلزمه التامد الى افر بقة وان لم ينقد واسمه ما لا يكون ذلك مما
يتعين الناس فيه حلقا وفض الكراه فاخذ الجمل خصصا برقة ولا يتبادى وأيهما
نكل قضى عليه من حلق وان اقاما شتين قبل الركوب او بعد بلوغ برقة قضى بأحد لهما
فان تمكنا تأخرا فوضحن ان الموازن اختلفا بعد طول المسافة فاقول قول المكري في المسافة
وقول المكري في التين ان لم ينقدو كلهما في القرب متباينان سلطناهما بدينهما ثمقت وان
فان ذلك بعد السقر فهو كقبض المشتري المبيع وفوت ما يسده وفوت رد المبيع وصار
يطلب بالقر فهو مدعى عليه (و) القول (المكري) بضم الميم وكسر الراء وهو الجمل
اختلافهما (في المسافة فقط ان اشبه قوله) أي المكري (فقط) أي دون المكري سواء استند
أول ينقد (أو اشبه) أي المكري والمكري معا (واستند) المكري الكراه من المكري (وان
لم ينقد) المكري الكراه من المكري وهما مشبهان (حلق المكري ولم الجمل ما قال) المكري
فصمعه الى افر بقة في كل حال (الا ان يختلف) الجمل أيضا على المسافة التي ادعاها التي انتهى
اليها وهي برقة (فله) أي الجمل (حصة المسافة) التي انتهى اليها وهي برقة (على دعوى المكري
وضحن) بضم فكسر (الباقى) من برقة الى افر بقة (وان لم يشبه احقا وفسخ) الكراه وحسب
الجمل (بكره المثل فيما مضى) من المسافة يقضى الساقط منهما على التام كل ابن رشد
تلخص هذه المسئلة وبيانها على اصل ابن القاسم ان ينظر فان أشبه بقول المكري خاصة قال قول
قوله استند أو لم ينقد وان أشبه قول المكري خاصة قال قول قوله نقده الكراه أو لم ينقد وان أشبه
ما قاله الجمل انظر فان استند الكراه قال قول المكري وان لم ينقد قال قول المكري
واذا كان القول قول المكري فيحلف به جميع الكراه اذا كان القول قول المكري وحلف ولم
الجمل ما قال الا ان يحلف على ما دعى فله حصة مسافة برقة على دعوى المكري وفسخ منه
الباقى وان لم يشبه قول واحد منهما حلقا وفسخ وله كراه المثل في ما مضى وأيهما نكل قضى عليه
لمن حلف (وان اختلفا في المسافة والاجرة فلما بان قال) الجمل (أي بينك لمدنية المورد
على ما كنتم أفضل الصلاة والسلام) (بعتا وبلغاها) المتكازيان المدنية (وقال) المكري (بل)
اكرتني (لكة) (الشرقة) (باقل) (من المائة كسعين) (فان) كان (تقدم) أي المكري المكري النجدين
فاقول الجمل فينا يشبه لتقوى دعواه الاستناد والاشبه وادع شبه المكري بدليل قوله
(وحلقا) أي الجمل والمكري وقوله الا في وان أشبه المكري فقط قال قوله بين (و) اذا حلقا
من المسافة) بيان ما (قوله ينظر) بضم فسكون فتفتح (قوله ينظر) بضم فكسر (قوله ما قال) أي المكري فاعل زعم (قوله)
الا ان يختلف) أي الجمل (قوله لعه) أي الجمل (قوله وقوله) عطفا على قوله

(فسخ) الكراء فيما بقي وكذا ان نكلا وان نكل أحدهما قضى عليه الحالف وان لم يشأ
 حلفا وفسخ الكراء للمثل فمأشئ وسكت عنه فلو شوحه ولم يلا فمأشئ عليه (وان لم يتقد) المكثري
 المكثري شأمن انكرا (وقال قول الجعال في) فقد (المسافة) انما المدينة المنورة على سائر
 أفضل الصلوات وازكى التسليمات (و) القول (المكثري- صحتها) اي المسافة (مما ذكره)
 المكثري من الكراء ككونه خمسين (بعد عينتهما) على ما دعيه فلا يقبل قول المكثري انما
 للمدينة بجائته ولا قول المكثري انما المكثري بخصم لان بلوغ المسافة يخرج قول المكثري وعدم
 الاستناد بخرج قول المكثري (وان أشبه قول المكثري فقط) أي دون المكثري (فالقول له) أي المكثري
 (يعين) فيما أخذ المائة التي حلف عليها (وان أقاما) أي المكثري والمكثري (بينة) أي جنسها
 الصادق بينتین بينة شهدت المكثري وبينة شهدت المكثري (قضى) بضم فكسر (باعدلها) أي
 البينتين سواء كانت بينة المكثري أو المكثري (والأ) أي وان لم تكن - ادعاهما أعدل من الأخرى
 وتساونا في العدة (سقطتا) أي البينتان وصارا بمن لا يثبت لهما فيها ابن القاسم رحمه الله
 تعالى قال المكثري اكرتلك الى المدينة بجائتين وقد بلغها وقال المكثري بل الى مكة بجائته
 فان كان تقدم المائة فالقول قول الجعال فيما يشبه ابن بنس معناه اذا اشبهما بالاجماع
 ابن القاسم ويحلف له المكثري في المائة الثانية ويحلف للجعال انه لم يكره الى مكة بجائته
 وبثما صان ابن القاسم وان لم يتقد مصدق الجعال في المسافة ومصدق المكثري في حقهما من
 الكراء الذي يذكر بعد اعائنهما وبض الكراء على ما دعي المكثري وان أقاما بينة قضى
 باعدلها وما نكسافا ناسقنا الحظا اختلا فهما في المسألة الاولى في المسافة فقط واختلا فهما
 في هذه في المسافة وقد كراهما وقد اختصر الكلام فيها تبعا للمدونة فلم يذكر حكم اختلا فهما
 قبل الركوب أو بعد سير أو بعد ركوب كثيرا فاعتدنا على ما تقدم. ثم في التي قبلها فان الحكم
 فيها في اختلا فهما قبل الركوب أو بعد سير أو بعد ركوب التفاسخ والتفاسخ بضمهم وبعد الركوب الكثير
 حكمه بعد بلوغ الغاية التي ادعاهها المكثري فقوله فان تقدم القول للجعال فيما يشبه وحلفا
 وفسخ يعني اذا اختلا فبعد بلوغ المدينة بعد سير أو بعد ركوب كثيرا فان تقدم القول للجعال فالقول
 قوله فيما يشبه لانه اتفقه ويحلف المكثري في المائة الثانية والجعال انه لم يكره الى مكة بجائته
 وبثما صان ثم قال وفي وجه لم يتكلم عليه المصنف وهو ما اذا لم يشبه قول واحد منهما
 والحكم فيه حلفهما والمكثري كرامته في المسافة المتفق عليها بالغا ما بلغ ومن نكل منهما قبل
 عليه قول من حلف والله اعلم وان اختلفا فمن بدأ بالعين اقترعا قاله أبو الحسن (تتبعات)
 الاول ذكر قوله وان أقاما بينة الحظ وان كان من تعارض البينتين لبقية على قول غير ابن القاسم
 في المدينة بقبول بينة كل منهما اذا كانت عدلة لان كل واحد منهما ادعى فضله فقام عليها بينة
 فقبضى باعدل المسافتين واكثر الكرا من جمعا بين البينتين سواء استدل أم لم يتقد (الثاني)
 فيم اطلب الجعال لنقد الكراء قبل الركوب أو بعد السير القريب فامتنع المكثري منه حلا
 على سنة الناس وان عمل الكراء بلا شرط فلا بد من علة فيه فان طلب أحدهما نقدا ببدل الغاية
 والآخر نقدا ببدل العقد قضى بينهما ببدل العقد (الثالث) هو أبو الحسن يقال للجعال مثلا

(قوله في المسألة الاولى)
 اي والمكثري في المسافة فقط
 الخ (قوله في هذه) اي وان
 قال اكرتلك للمدينة بجائته
 الخ (قوله اختصر) اي
 المصنف (قوله فيها) اي الثانية
 قوله فلم يذكر اختلا فهما
 الخ بيان لكيفية اختصاره
 (قوله اعتماد الخ) علم لم
 يذكر الخ (قوله فان الحكم
 فيها) اي الثانية (قوله
 حكمه) اي التفاسخ (قوله وان
 يتم قال) اي الحظ (قوله وان
 كان من تعارض البينتين)
 حل وله مجيب باقي آخر باب
 الشهادات (قوله لبقية
 الخ) علم لم يذكر (قوله بول)
 ص لة قول (قوله نقدا) اي
 دفع (قوله) اي النقدا
 (قوله حلا) بضم فكسر اي
 المكثري والمكثري (قوله
 بينة) بضم السين وشدة النون
 (قوله نقدا) اي سكة (قوله
 قضى) بضم فكسر (قوله
 يتقد) اي سكة (قوله مثلا)
 لا دخال للمثل والبالغ والجدير

اعتبار) صلہ کاف کن (قوله

قان کان) ای! اختلافهما

(قوله وان كان) ای المکتبی

قوله قوله) ای المکتوب (قوله

وهو) ای ماقر به المکتبی

(قوله ويحلف) ای المکتری

(قولہ ان لم یثبہ) ای

المدری (نوله قبل) بضم

فلسفہ (فوفو) ای قول
وہا (قہ لوفو) ام الکرم

لَبَّيْهَا (قوله الله) اى المكري
(قوله الله) اى المكري.

(قوله مصدق) بفتح الـ دال

(قوله هذا) أى قول غيره

(قوله ذاك) أي التردد (قوله

فيكون) أي قول مالك

رضی اللہ تعالیٰ عنہ (قوله)

اقوله) ای ابن القاسم (قوله

معنى قوله) أي ابن القاسم

(قوله قوله) أي ابن القاسم

(قوله هذا) أي وهذا ان لم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

ابن القاسم (قوله هذا) أي

ومن قول مالك الخ (قوة
سماعه) اعني ان القلب

(سماعه) ای ابن القاسم
(قوله الوجه: لا، الاعتقاد

وعدمہ (قولہ اے) اے۔ وھذا

ان لم یقند (قوله هو کای)

اول المسئلة (قوله فيها)

اي المدونة (قوله من المادة)

بیان ما (قوله صدق) ای

المكثري (قوله على ما اقر)

أى المكترى (قوله ويرجع)

ای المکتزی (قوله بعد عینه)

ای المکتری (قوله فيما ادعى)

نما (قول بفعله) أى الكراء

كروى ومكاروموكر والركب مكروموشكار وجع المكرى مكرون والسكرى كرايمو المكرى
مكرون (وان قال) المكرى دارا أو دارامثلا (كثرت سنك) الدار والأرض مثلاً (عشر) سن
السنين (بضم سين) ديناراً مثلاً (وقال) لهما (يل) اكربت (جاء) من السين (بأنه) من الدنانير
مثلاً ولا يشبه لهما (حقاً) اى الكرى والمكرى (وضيح) يضم فكسر الكرا ان كان
اختلافهما بحضرة الفتح ليدل قوه (وان زرع) المكرى أو سكن (بعض) من السين (ولم
يكن) المكرى شيئاً انكراً (فترجى) اى الذات المكرى أو ارضا كانت أو دارا (ما قرىبه
المكرى) فيعلمنى (ان اشبه) المكرى في قوله شراً بضم سين عادة الناس (وحاف)
المكرى على دعوا سواء شبه قول المكرى بياض مال (والا) أى وان لم يشبه قول
المكرى (ة) القول (قول رجا) يمينه (ان اشبه) قولهما بما تظاهروا به (وان لم يشبه)
بان ثالثهما المعتاد (حلفاً) اى المكرى والمكرى (ورسب) المكرى (كامل المثل فيعلمنى)
من السين (وضيح) يضم فكسر (الباقى) منه افصحاً (مطلقاً) عن التقيد بصفة الصراحة
الشارحة كترسيم ولم يتقدم فقال (وان) كان (تقدم) المكرى الكرا (تفسير تردد) في كونه
كن لم يتقدم في اعتبار الاشبه أو القول قول المكرى لرجحان قوله بالثقة فيه ان الظاهر منه
الله تعالى وان قال المكرى كثرت الارض عشر سنين بضم سين ديناراً وقال رجا بل خمس
سنين بما تظاهروا به فان كان بحضرة الكرا متخالفوا فقاموا وان كان قد زرع سنة أو سنتين ولم
يتقدما القول قوله لانه عالم ولهما بما اقر به المكرى ابن بونى وهو خصة في كل سنة ان اشبه
ان يتغافل الناس بمثله ويحلف ابن بونى وان لم يشبه قبل قول رجا ان اشبه بيمينه وهو
عشرون في كل سنة اذا تباينت السنون وان لم يشبه واحد منهما مثلاً كرا المثل فيعلمنى
ويشرح بالمائة على كل حال الدعوى كركها ان كثر من المعتاد وهذا اذا لم يتقدما قال الامام
ما لارض الله تعالى عنه رب الارض والدار والاداء صدق في الغاية فيأبى عنه وان لم يتقدم وقال
غرضه اذا اتقدما قول رجا بيمينه ابن بونى فقاموا في قول ابن القاسم اذ قد في الخط
أجل المستصغر الله تعالى في ذلك كرهذا التردد وليس ذلك شارحاً وانما تبيين كلامهما
وشراحهما فيما بعد ذكر الاربعه الاربعة وهى المكرى وحده وشبهها وشبه المكرى وحده
وعلم وشبههما معا وان لم يتقدم ابن الحسن فيقومون فلو تعلق كان القول قول رجا ولا يخفى
بقية انهم سنين فيكون قول الغير مخالفاً لقوله ويشرح باقى المتعلق كل حال فيفسر بوجوه
قوله وهذا ان لم يتقدما اى هذا الذى صحت من الامام ما لارض الله تعالى عنه ولم يقع منه اذا
اتقدوا الحكم عند سراحهما لكن يعترض قوله هذا بقوله من قول ما لرب الارض والدار
والاداء به مصدق اذا اتقدوا فهو صدق اذ لم يتقدم من باب اولى فهذا يعطى سماعه الوجهين
وقبل انه يعود على اول اسئلة وهو اذ زرع سنة أو سنتين الا ان فيه تكراراً اى رفض قول
الغير بما قال غرضه اذا اتقدما قول رجا بيمينه فيأبى عنه من المدة فان لم يأت بما يشبه
وأقوى المكرى بما يشبه صدق فياستكن على ما قرىبه ويرجع بقية المال على رجا اى ابدعيه على ما دى
عليه وبين المكرى فيما ادعى عليه من طول المدعى ان لم يشبه واحد منهما متخالفوا فسخ الكرا
وعلى المكرى فيه ما سكن ان اشباعا يشبه صدق رب الارض لانه اتقدم عنه اى بغيره

إذا أتى رب الأرض بما يشبه لا ينفسخ وكذا إذا أتياه بما يشبه فيكون في هذين الوجهين مخالفا
لما تقدم فيما إذا لم يتقدم النسخ من أجل قول ابن القاسم وهذا إن لم يتقدم على معنى أنه
ينفسخ في الباقي وأما أن يتقدم فلا ينفسخ يريد في هذين الوجهين ويكون قول ابن القاسم موافقا
لقول غيره ومنهم من رأى أن مذهب ابن القاسم النسخ مطلقا ويكون قول الغير خلافا وهذا
تأويل ابن يونس فإنه قال هذا الذي ذكره غيره موافق قول ابن القاسم الأقوله
إذا أشبه قول ربه أو أشبه ما قاله المكرى بلزمه أن يسكن ما أقرب به
المكرى فهذا يخالف فيه ابن القاسم ويرى أنهم ما يختلفان وينفسخ
في بقية المدة لأنها كسبعة لم تنفسخ والله أعلم طي قال تردد
خاص بآتيان ما يشبه أو أشبه المكرى وحده
وما عداها تين لا تفرق فيه بين التقدم وعدمه
هكذا التعلل في المدونة وغيرها وقد
شرح المسئلة وتبعه محج
والصل للتأويلين
واقه أعلم
تم

(قوله فإنه) أي ابن يونس
(قوله ويرى) أي ابن القاسم

• (ثم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله باب في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به) •

• (نهرسة الجزء الثالث من شرح صحيح الجليل على مختصر العلامة خليل) •

صحيحة

٢	(باب في بيان أحكام السلم)
٤٦	فصل في بيان أحكام القرض وما يتعلق به
٥٢	فصل في بيان أحكام المقاصة
٥٦	(باب في بيان حقيقة وأحكام الرهن)
١١٢	(باب في بيان أحكام إحاطة الدين بمال المدين والتفليس الاعم والتفليس الاخص)
١٦٣	(باب في بيان أسباب الحجر وأحكامه وما يتعلق به)
٢٠٠	(باب في بيان أقسام الصلح وأحكامها وما يناسبها)
٢٢٨	(باب في بيان شروط الحوالة وما يتعلق بها)
٢٤٣	(باب في بيان الضمان واقسامه وأحكامها وما يتعلق بها)
٢٧٨	(باب في بيان حقيقة الشراكة واقسامها وأحكامها وما يناسبها)
٣٣٨	فصل في بيان أحكام الشركة في الزرع
٣٥١	(باب في بيان أحكام الوكالة)
٣٩٣	(باب في بيان أحكام الاقترار)
٤٢٧	فصل في بيان أحكام الاستلحاق
٤٥٠	(باب في بيان أحكام الوديعة وما يتعلق بها)
٤٨٥	(باب في بيان أحكام العارية)
٥٠٣	(باب في بيان حقيقة الغصب وأحكامه)
٥٥٦	(باب في بيان أحكام الاستحقاق)
٥٨٢	(باب في بيان حقيقة الشفعة وأحكامها)
٦١٩	(باب في بيان القسمة واقسامها وأحكامها وما يتعلق بها)
٦٦٢	(باب في بيان القراض وأحكامه وما يتعلق به)
٧٠٥	(باب في بيان أحكام المساقاة)
٧٢٥	(باب في بيان أحكام المفارسة)
٧٣٤	(باب في بيان أحكام الجارية كراه الدواب والجمام والدار والارض وما يناسبها)
٧٩٩	فصل في بيان أحكام كراه الدواب والارض
٨١١	فصل في أحكام كراه الجمام والدار والارض والعبد واختلاف المتكاريين

• (نقت) •

